

الجزء الخامس

من شرح المحقق الجليل الفاضل المدقق سيدي

أبي عبد الله محمد الخرشى على المختصر الجليل

للامام أبي الضياء سيدي خليل

رحمهما الله تعالى

أمين

﴿وبهامشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ﴾
﴿على العدوى تغمد الله الجميع برحمته وأسكنهم بفضلهم فسيح جنته﴾

﴿طبع على ذمة ملتزمه الراعي غفران ربه الحاج الطيب التازي المغربي﴾

﴿الطبعة الثانية﴾

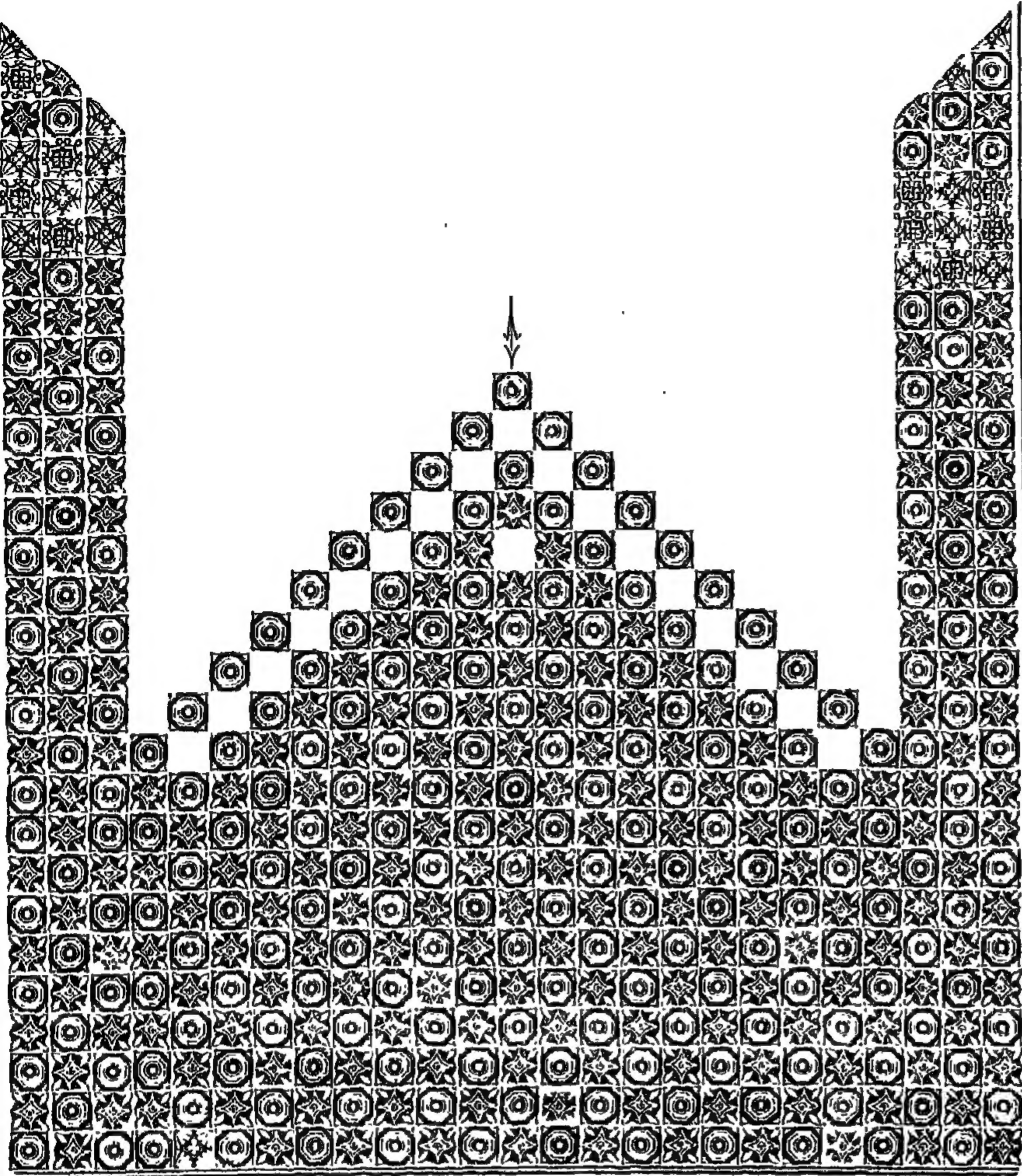
بالطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)

(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم (قوله تجاذب الحضانة الخ) أى
محبتهما وما وهبها أى طلبتهما
وطلباها هذا حقيقة اللفظ وليس
مرادا لان الواقع أن النكاح
طالب لها لا مطلوب لها والبيع
بالعكس فاذن أراد به التعلق والمعنى
ولما تعلق بالحضانة أمران ولما
تبين من ذلك أن النكاح سبب فيها
ناسب تقديمه عليها وان البيع
مسبب عنها تناسب تأخيرها (قوله
قوامه) بالفتح فى القاموس والقوام
بالفتح ما يعاش به انتهى ويصح ان
يقرأ بالنكسر والمعنى يتعلق بهما
نظام العالم كما يستفاد من بعض
كتب اللغة والمعنى عقدان يتعلق
بهما معاش العالم وفيه اشارة الى
أن النكاح من باب القوت (قوله
اذا كانت عينا) أى النفقة بمعنى
المنفق وقوله ونحوها أى كالعروض
(قوله وهو) أى ما به قوامه ولا يصح
ترجيح الضمير لا تحصيل (قوله
على طريقة المتأخرين من أهل
المذهب) وأما طريقة المتقدمين
فبالعكس (قوله فى الربع الثانى) أى
وأما الربع الاول فهو ربيع
العبادات الصلاة وتوابعها والزكاة
والصوم وتوابعه والحج (قوله
والبيع وتوابعه فى النصف الثانى)
أى فى الربع الاول من النصف
الثانى والاجارة وتوابعها فى الربع
الثانى من النصف الثانى وانظر
ما وجهه كون الودعة والعارية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

واعلم أنه تجاذب الحضانة أمران أحدهما النكاح لانه منشؤها والاخر البيع لان الحاضن
عليه حفظ المحضون وله قبض نفقته وتحصيل ما به قوامه بالنفقة اذا كانت عينا ونحوها وهو
نما يحصل بالبيع فلذا وضع البيع متصلا بالحضانة فقال

(باب) ذكر فيه البيع

وهو اول النصف الثانى من هذا المختصر جرى مؤلفه على طريقة المتأخرين من أهل المذهب
فى وضعهم النكاح وتوابعه فى النصف الاول فى الربع الثانى منه والبيع وتوابعه فى النصف
الثانى وهو مما يتعين الاهتمام به وبمعرفته أحكامه لعموم الحاجة اليه والبالوى به

والمساقاة ونحو ذلك من توابع البيع دون الاجارة والحدود والوقف والهبة والقضاء والشهادات ونحو ذلك من
توابع الاجارة دون البيع (قوله وبمعرفته أحكامه) توضيح لما قبله (قوله لعموم الحاجة) أى الاحتياج اليه أى كثرة الاحتياج اليه
(قوله والبالوى) هى نفس الحاجة وكان التعبير عنها بالبالوى اشارة الى مشقة حصوله ومعنى عمومته

(قوله اذ لا يخلو المكلف الخ) أى وأما الصبي وغيره من المجنون فحاجتهم متعلقة بغيرهما ومن غير الغالب يخلو عن البيع والشراء تجرده للعبادة وطرحه الانبساط بسوقه الله من الرزق (قوله فيجب أن يعلم حكم الله الخ) وكذا كل شئ يريد التلبس به لا بد أن يعلم حكم الله فيه فان فعل متفقا على تحريره من غير علم أثم من جهة القدوم والفعل فان كان مختلفا فيه فقال القرافي هل نؤه بناء على التحريم أو لا بناء على التحليل لم أر لأصحابنا فيه نصا وكان عز الدين بن عبد السلام يقول انه أثم من جهة انه قدم غير عالم (قوله قوام العالم) أراد عالم مخصوصا وهو النوع الانساني والنوع الجنى لانهم مالتوا عليهم ما علينا (قوله ليس بشئ) أى نظر الظاهر اطلاقه والا فيمكن حمل كلامه على أهل التجربة الموصوفين بما سبق حكى عن أبي بكر الحكاتى انه كان اذا بلغه عن فقير أنه مشى خطوة في طلب الرزق هجره ويقول انه خرج عن الطريق وانما شأن الفقير ان يتبعه الدنيا انتهى (قوله الى الغذاء) مثل كتاب ما يغذى به وهو ما تقوم به بنيته (قوله مفتة را للنساء) بمعنى محتاجا وعبر به دفعا لثقل الحاصل بالتركرا اللفظي وهذا يدل على انه من باب القوت (قوله وخلق له ما فى الارض جميعا) اشارة الى قوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا أى تتفعلون به فى غذاء وغيره وقوله ولم يتركه الخ معطوف على خلق أو أنها جلة حالية (قوله سدى) أى هملا (قوله يتصرف) تفسير لسدى (قوله باختياره) متعلق بقوله يتصرف أى يتصرف بارادته كيف شاء أى على أى وجه شاء (قوله فيجب الخ) أى اذا كان الله خلق له ما فى الارض جميعا (٣) وجعله محتاجا للغذاء مفتقر للنساء ولم يتركه

سدى يجب عليه الخ (قوله على كل أحد) أى انصف بالتكليف (قوله ثم يجب على الشخص) أظهر فى محمل الاضمار لان قصده من يد الايضاح فلا يبالى بمثل ذلك (قوله من أحكامه) أى أحكام ما يحتاج اليه (قوله ويجتهد فى ذلك ويجتهد من أهمله) ألفاظ بمعنى (قوله فيقول) أى قيتا كد عليه أى يندب له ذلك ندبا كيد اقال صاحب المدخل ينبغى للعالم بل يجب عليه اذا اضطر الى قضاء حاجته فى السوق أن يباشر ذلك بنفسه فانه السنة وينبأ من الكبر وان عاقه عائق استغاب من

اذ لا يخلو المكلف غالباً من بيع أو شراء فيجب أن يعلم حكم الله فيه قبل التلبس به والبيع والشراء عقدان يتعلق بهما قوام الغنى وقول من قال يكفي ربيع العبادات ليس بشئ لان الله خلق الانسان محتاجا الى الغذاء مفتقر للنساء وخلق له ما فى الارض جميعا ولم يتركه سدى يتصرف كيف شاء باختياره فيجب على كل أحد أن يتعلم ما يحتاج اليه ثم يجب على الشخص العمل بما علمه من أحكامه ويجتهد فى ذلك ويجتهد من أهمله له فيتمولى أمر بيعه وشراؤه بنفسه ان قدر والا فغيره بمشاورته ولا يتكلى فى ذلك على من لا يعرف الاحكام أو يعرفها ويتساهل فى العمل بعقضاء الغلبة الفساد وعمومه فى هذا الزمان وحكمة مشروعية الوصول الى ما فى يد الغير على وجه الرضا وذلك مفض الى عدم المنازعة والمقاتلة والسرقة والخيانة والخييل وغير ذلك * وهولغة مصدر باع الشئ أخرجه عن ملكه أو أدخله فيه بعوض فهو من أسماء الاضداد يطلق على البيع والشراء كالقرء للطهر والخيض والزنا فى لغة قريش استعمال باع اذا أخرج واشترى اذا أدخل وهى أفصح واصطلاح عليها العلماء تقريبا للفهم وأما شري فيستعمل بمعنى باع

له علم بالاحكام فى ذلك انتهى المراد منه وأراد صاحب المدخل بقوله يجب أى يتأكد (قوله والا) أى بأن لم يقدر غيره بمشاورته أى ممن يعرف الاحكام ولا يتساهل (قوله ولا يتكلى الخ) مرتبط بقوله والا فغيره أى وان لم يقدر بأن عاقه عائق فغيره بمشاورته ولا يتكلى فالعبارة صحيحة (قوله لغلبة الفساد) هذه العلة لا تظهر لان ما قاله فى قوله لا يتكلى الخ ظاهر ومثبت سواء غلب الفساد أم لا (قوله وعمومه) بمعنى غلبته (قوله فى هذا الزمان) أراد به زمنه وما شابه مما قبله من الأزمنة التى اختل نظام الدين فيها (قوله وذلك مفض) أى والوصول على وجه الرضا منض (قوله والمقاتلة) مغايران أريد بالمنازعة المخالفة بالاقوال (قوله والخييل) كأن يكرمه لاجل أن يبيع له بغبن فاذا كان كذلك فقوله وحكمته أى حكمة البيع الشرعى والبيع مع الخييل بيع غير شرعى (قوله وغير ذلك) أى كالغصب (قوله وهو لغة) أى فى اللغة (قوله مصدر باع) أى مدلول مصدر باع وهو الاخراج والادخال (قوله يطلق على البيع والشراء) أى يطلق على الاخراج والادخال على طريق الاشتراك اللفظي والشراء يمد ويقتصر كفى له ولو عبر به لكان أولى لان البيع عنده شامل للادخال والخراج (قوله كالقرء الخ) أى فهو مشترك لفظا بين الضدين وهما الخيض والطهر (قوله وهى أفصح) أى من الاولى وعلى تلك اللغة فليس البيع من الاضداد (قوله تقريبا للفهم) بخلافه على اللغة الاولى فليس فيه تقريبا للفهم لاحتياج المشترك فى فهم المراد منه من أحده معنييه أو معانيه الى قرينة (قوله وأما شري فيستعمل بمعنى باع) ذوق العبارة يقتضى انه يستعمل بمعنى اشترى وهو الاصل وبمعنى باع وهو خلاف الاصل ولو أراد انه لا معنى له الا باع لعبر بقوله وأما شري فهو بمعنى باع وفى القاموس ان شري يستعمل بالمعنيين

(قوله كما في قوله تعالى وشروا أي باعوه) أي لان الضمير لاختوة يوسف والواقع منهم البيع لا الشراء والحاصل ان ضمير باعوه لا تخذين ليوسف والواقع منهم البيع لا الشراء والاختذون له اخوته من السيارة الذين أخرجه واردهم حين أدلى دلوهم وقال أخوته هو غلامنا سرق منا ولم يتكلم خوفاتهم ثم باعوه للسيارة فلو جعل ضمير شروه للسيارة لم يلزم مع قوله وكانوا فيه من الزاهدين اذ الزاهدون فيه اخوته لا السيارة وان جعل ضمير شروه للسيارة وضمير كانوا اخوته لزم تشتيت مرجع الضمير اه (أقول) لا مانع من أن السيارة يتصرفون بأنهم زاهدون فيه لا شترأ ثم لم يثن بخس يظن منه انه لا يدوم لهم ثم وجدت ذلك في بعض التفاسير (قوله ففرق بين شري واشترى) أي من حيث ان اشترى لا ادخال لا غير وأما شري فهو الاخراج على ما تقدم الا أنه يرد ذلك قوله تعالى بئسما اشترىوا (قوله وأمامعناه شرعا) كأنه يقول أمامعناه لغة فقد عرفته (قوله معرفة حقيقة) أي معرفة معناه الشرعي (قوله ضرورة) أي لا تحتاج للنظر ولا للاستدلال فلا تحتاج لتعريف (قوله وجوده عند وقوعه) فيه ان وجوده عين وقوعه وثبوتة مكانة قال وجوده عند وجوده أو وقوعه عند وقوعه ولا يخفى ما في ذلك من الركة فلو حذف عند وقوعه لكان أحسن (أقول) ولو قال ان المعلوم حقيقة على الاجمال لا على التفصيل لكان أحسن (قوله ولا يلزم منه علم حقيقة) أي بالجنس والفصل (قوله البيع الاعم) الاعم صفة البيع على حذف مضاف أي وحده البيع الاعم مبتدأ وخبره عقد الخ مثله قولك الانسان حيوان ناطق وقد فرقوا بين الانسان حيوان ناطق وقولنا هذا الانسان حيوان ناطق فيتمتعين حذف المضاف (قوله ولا متعة لانه) أي تحصيلاً أو تركاً ليشمل الخلع ولا تظهر فائدة زيادته الا على القول بأن المنافع لا تطلق على متعة اللذة وهو الكثير في كلامهم وأما على مقابلة فلا حاجة له (قوله فتخرج الاجارة والكراء) أي بقوله على غير منافع لان الاجارة شراء منافع الحيوان العاقل والكراء شراء منافع غير العاقل وقوله والنكاح أي بقوله ولا متعة لانه (قوله وتدخل هبة الثواب) وكذا تدخل (٤) المبادلة والتولية والشركة في الشيء المشتري أعني تولية البعض والقسمة على القول

بأنها بيع والشركة في الاموال والاخذ بالشفعة ولا تدخل الشفعة نفسها لانها استحقاق الشريك أخذ حصته شريكه التي باعها بثمنها قاله الخطاب (قوله والصرف) هو دفع أحد النقدين من الذهب والفضة في مقابلة الآخر كدفع ذهب في مقابلة فضة وبالعكس

كما في قوله تعالى وشروا أي باعوه ففرق بين شري واشترى وأمامعناه شرعا فقال ابن عبد السلام معرفة حقيقة ضرورة حتى للصبيان وقال ابن عرفة وما قاله ابن عبد السلام نحوه للباجي ويرد بأن المعلوم ضرورة وجوده عند وقوعه لكثرة تكرره ولا يلزم منه علم حقيقة ثم قال البيع الاعم عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لانه فتخرج الاجارة والكراء والنكاح وتدخل هبة الثواب والصرف والمراطلة والسلم والغالب عرفاً أخص منه بزيادة ومكايسة أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة معين غير العين فيه فتخرج الاربعة الخ

وقوله والمراطلة بيع ذهب بذهب بالميزان بأن يضع ذهب هذا في كفة والاخر في كفة حتى يعتد لافياً أخذ كل واحد منهما ذهب صاحبه (قوله والغالب عرفاً) أي في عرف الشرع كما أفاده في لانه (قوله معين) بالرفع صفة لعقد فانه مضاف للنكارة فلا يتعرف فصيح وصفه بالنكارة وقوله غير العين نائب فاعل معين وفيه متعلق بعين (قوله فتخرج الاربعة الخ) أعني هبة الثواب بقوله ذو مكايسة اذ لا مكايسة أي مغالبة فيها والصرف والمراطلة بقوله أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة والسلم بقوله غير العين فيه لان غير العين في السلم هو المسلم فيه ومن شروطه أن يكون ديناً في الذمة فتشمل العين الغائب المبيع بالصفة ونحوه لا الحاضر فقط حتى يرد أن البيع قد يكون لغائب بشرطه ولا يرد عليه سلم عرض في مثله لان غير العين وهو العرضان معاً يتعينان بل أحدهما وهو رأس مال السلم فصدق انه لم يتعين فيه غير العين أي جميعه بل بعضه فلم تدخل هذه الصورة في التعريف الاخص واعترض بأنه غير مانع لدخول بعض أنواع الصلح فيسه كصلح عن دين ذهب أو فضة بعرض يساوي ذلك أو بقرابه بزيادة أو نقص والسلم في حائط معينة مع أنه سلم انتهى وأجاب بعض الفضلاء بالتزام دخول الاول فيه لانه بيع كما يأتي من أن الصلح على غير المدعى بيع وعن الثاني بأن التعيين في ذلك انما هو بالنسبة للعائط لا العين المشتري وهو الثمن ولا يلزم على هذا اجمال في قوله معين لان المتبادر من التعيين عند الاطلاق هو السكامل أو ان تلك الصورة نادرة والتأثير لاحكامه ألا ترى ان لها شروطاً تخصها غير شروط السلم في غيرها أو ان في اطلاق السلم عليها تجوزا انتهى وفي الاول نظر لمنعه تسمية الصلح المذكور بيعاً في غالب العرف لان الصرف والمراطلة وما معها أقرب الى الدخول فيه منه حيث أخرجت فهو أخرى وكونه بيعاً انما هو بالمعنى الاعم والمكايسة المغالبة ثم لا يخفى ان كلام ابن عرفة يصدق بما اذا كانت العين معينة أو غير معينة وقال ابن عرفة ودفع عرض في معلوم قدر ذهب أو فضة غير مسكولة لاجل سلم لا بيع لاجل لانه لو استحق لم يفسخ بيعه ولو كان بيع معين

لا يفسخ ببيع بالاستحقاق انتهى والعين عند ابن عرفة خاصة بالمضروب فالذهب والفضة اذا لم يكونا مسكوكين من غير العين فتصير هذه الصورة كسئلة عرض في عرض وفي القاموس ما يفيد اطلاق العين على الذهب غير المضروب والضمير في قول ابن عرفة لانه لو استحق عائد على المسلم فيه والمما كسلة قريب منها كما قال في المحكم عما كس المتبايعان تشاحا انتهى (قوله ولعل المؤلف الخ) هذا التبرجى ضعيف وذلك لان شأن المصنف ان لا يتعرض للحقائق ولو كانت نظرية (قوله بل تعرض لاركانه وشروطه) أما التعرض لشروطه فهو ما أشار به بقوله وشروط للعقود عليه طهارة وأما الاركان فلم يذكر منها الا الصيغة المشار اليها بقوله بما يدل على الرضا فقوله وبدأ بالاول يقتضى انه يذكر بعد البقية صريحاً مع انه لم يذكر (قوله وبه يحصل تقابض العوضين) أى وبه يحصل العوضان المقبوضان أى اللذين شأنهما التقبض والافقديتا آخر قبض المثلن وقبض المثلن وتوجد حقيقة البيع (قوله تثبت وتوجد الخ) جواب عما يقال البيع عقد فلا يصح التعبير ببنعقد لما فيه من تحصيل الحاصل فأجاب بما حاصله أن المراد بالانعقاد الثبوت والوجود وعطف توجد على تثبت عطف مرادف (قوله وتوجد حقيقة البيع) ثم أقول وبعد في الكلام شئ وذلك لان البائع بوصف كونه بائعاً والمشتري بوصف كونه مشترياً والمثلن بوصف كونه مثماً والمثلن بوصف كونه مثماً انما يكون بعد تحقق البيع كيف وقد جعلت من أركانها والحاصل أنك اذا نظرت لذات هذه الاشياء فتجد هاتمتقدمة على العقد المسمى بكونه بيعاً وان نظرت لها باعتبار وصفها المذكور فتجد هاتمتأخرة فلا يظهر عندها أركاناً لذلك العقد نعم لو جعلت أركاناً على ضرب من التسامح أى ان وجود حقيقة تتوقف على (هـ) ذوات هذه الاشياء لكان ظاهراً (قوله

ان كان آخر من أعمى) أى لان شأن الآخر من عدم السماع والافقدي وجد السماع ما امتنع وأما ما علق به بقوله لتعذر الاشارة فلا ينبج المنع لوجوده في الاعمى فقط وقوله منه من معنى اللام في الحقيقة العلة مجموع الامرين (أ) تعذر الاشارة (قوله أو فعمل) أى غير اشارة كالكتابة وذلك لان الاشارة فعمل والحاصل ان ما قبل المبالغة ست صور غير صورة المعاطاة وهي قول أو فعمل أو كتابة من الجانبين أو أحدهما (قوله المطابقة) أى

ولعل المؤلف تبع ابن عبد السلام فلم يتعرض لحده بل تعرض لاركانه وشروطه بقوله (ص) بنعقد البيع بما يدل على الرضا (ش) اعلم أن البيع أركاناً ثلاثة الصيغة والعاقدة وهو البائع والمشتري والمعقود عليه وهو المثلن والمثلن وهي في الحقيقة خمسة وبدأ بالاول لما قلته أول كونه أولها في الوجود وبه يحصل تقابض العوضين والمعنى تثبت وتوجد حقيقة البيع بسبب وجود ما يدل على الرضا من العاقدة من لفظ أو اشارة آخر من غير أعمى عربي أو عجمي وفي الذخيرة اذا كان آخر من أعمى منعت معاملته ومننا حكته لتعذر الاشارة منه وبعبارة بما يدل على الرضا من قول من الجانبين أو فعمل منهما أو قول من أحدهما وفعل من الآخر أو اشارة منهما أو من جانب وقول أو فعمل من الآخر ودخلت فيه الدلالة المطابقة كبعت واشتريت والتضمنية كخذوها والالتزامية كما وضعتك هذا بهذا والعرفية كالعاطاة وقوله بما أى بشئ أو بالشئ الذي يدل على الرضا فتفسر بنكرة أو بعرفة وهو أولى لانها تدل على العموم أى بكل شئ يدل على الرضا والباع في قوله (وان إعطاة) زائدة أى وان

الصريحة (قوله كبعت واشتريت) أى ان حصول اللفظتين أحدهما من البائع والآخرى من المشتري يدل مطابقة على العقد المذكور وقوله والتضمنية لم يرد بها اصطلاح أهل المنطق دلالة اللفظ على جزء المعنى بل أراد بها الالتزامية وان كانت عبارة حيث عطف عليها قوله الالتزامية تنافي ذلك والحاصل ان التضمنية والالتزامية في المقام شئ واحد ثم أقول لا يخفى ان البيع العقد المذكور المتوقف حصوله على الإيجاب والقبول وهذا مفهوم مطابقة في كل هذه الصور اذ لا يفهم من قوله خذوها واثبت هذا الا العقد المذكور فكيف يقول مطابقة وتضمنية والتزامية الا أن يقال أراد بالمطابقة ما دل دلالة ظاهرة من حيث العنوان وهو بعت واشتريت وأراد بالتضمنية ما دل دلالة ظاهرة الا أنها أخفى من الاولى وأراد بالدلالة الالتزامية ما دل دلالة الا أنها أخفى من التضمنية لان المعاطاة وان دلت دلالة ظاهرة أظهر من خذوها الا أنها بحسب العوام فيها خفاء هذا غاية ما يشغل في المقام والله يلهيها الصواب (قوله واشتريت) يدل مطابقة على الرضا بالادخال (قوله وهو أولى الخ) وأما النكرة فقد تدل على العموم (قوله وان إعطاة) منهما أو من أحدهما بأن يكون فعل من أحدهما ومن الآخر قول فاستعمل اللفظ في حقيقة ومجازه ولو قال وان اعطاء كان أولى أى وان كان الدال على الرضا اعطاء (قوله زائدة) لا يخفى ان زيادة الباع في خبر كان نادرة كما قاله النحويون ويمكن أن يقال ليست برائدة مع تقدير كان وذلك لان المعنى وان كان ما يدل على الرضا لتبساً إعطاة من التباس العام بالخاص وقال بعض هذا غير متعين اذ يصح أن يكون التقدير وان حصل

بمعاطاة يعود الضمير على الرضا بل هذا أولى مما ذكر ويصح أيضاً أن يكون ضمير كان عائداً على الدلالة المستفادة من يدل أي وان كانت الدلالة بسبب معاطاة (قوله وهو أن يعطيه الثمن الخ) أي أو يعطيه المثلون فيعطيه الثمن (ثم أقول) وظاهر هذا أنه لا بد أن يعقب إعطاء المثلون إعطاء الثمن وأنه إذا لم يحصل تعقيب لا تصح المعاطاة وليس كذلك وذكروا كلاماً عاماً فنذكره لك لاجل أن تعلم الحكم في هذه المسئلة وغيرها ما نصه والذي يحصل من كلام أهل المذهب أن من أجابه صاحبه في المجلس من غير فاصل لزمه اتفاقاً وان تراخي القبول عن الإيجاب عن المجلس لم يلزمه البيع اتفاقاً وكذا لو حصل فصل يقتضي الاعتراض بحيث لا يعده العرف جواباً للكلام السابق لم ينعقد البيع ولا يضر الفصل بكلام أجنبي عن العقد كما يقوله الشافعية من أنه يضر ولو كان يسيراً انتهى انظر تمة ذلك في الشراح (قوله من غير إيجاب) أي من البائع وهو قوله بعث وقوله ولا استيجاب أي من المشتري وهو قوله اشتريت ولا شك أن المعاطاة ظاهرة في الفعل منها ما سيصرح بما إذا وقعت من أحدهما بقوله وباعت أو بعثك ويرضى الآخر فيهما إلا أن ظاهر هذا التعريف للمعاطاة يقتضي أنه لا يوجد العقد في بيع المعاطاة (٦) إلا بإعطائه الثمن فيعطيه المثلون وكلام ابن عرفة يفيد أن الذي

يتوقف على ذلك إنما هو لزوم بيع المعاطاة لأصل العقد وان كان مراده بيع المعاطاة اللازم كان قاصراً إذ قول المصنف ينعقد البيع الخ شامل للصحيح غير اللازم واللازم بدليل تفصيله بعد (قوله لا بد فيها) أي في لزومها إذا علمت ذلك فنقول أراد المصنف بالمعاطاة ما كان من الجانبين أي التي هي الصورة اللازمة وان كان كلامه في مطلق الصحة وقول الشراح والمعاطاة المحضة أي المعاطاة لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى الإعطاء لا بد في لزومها الخ (قوله لا يلزم البيع إلا بدفع الثمن) وله رده وأخذ به بعد قبضه قبل دفع الثمن وليس فيه بيع طعام بطعام (قوله ليس صريحاً في إيجاب البيع) أي في رضائه بدليل آخر العبارة وان كان يتبادر من العبارة أن المعنى في انعقاد البيع وقوله لا احتمال أمره


كان ما يدل على الرضا أو الدال عليه معاطاة وهو أن يعطيه الثمن فيعطيه المثلون من غير إيجاب ولا استيجاب والمعاطاة المحضة العارية عن القول من الجانبين لا بد فيها من حضور الثمن والمثل أي قبضهما والافه وهو غير لازم فمن أخذ ما علم ثمنه لا يلزم البيع إلا بدفع الثمن وكذلك من دفع ثمن رغيف مثلاً لشخص فإنه لا يلزم البيع حتى يقبض الرغيف وأما أصل وجود العقد فلا يتوقف على قبض شيء من ذلك فمن أخذ ما علم ثمنه من مال غيره ولم يدفع له الثمن فقد وجد بذلك أصل العقد ولا يوجد لزومه إلا بدفع الثمن ولو توقف وجود العقد على دفع الثمن لكان تصرفه فيه بالاكمل ونحوه من التصرف فيما لم يدخل في ملكه هذا ما يفيد كلام ابن عرفة (ص) وبيعني فيقول بعث (ش) أي وكما ينعقد البيع بالمعاطاة ينعقد بتقديم القبول من المشتري بأن يقول بعني على الإيجاب من البائع بأن يقول بعثك خلافاً للشافعية في هذه وفيما قبلها ولهذا أتى به هذه عقب قوله وان معاطاة لدخولها معها في حيز المبالغة ولما كان المطلوب في انعقاد البيع ما يدل على الرضا عرفاً استوى لفظ الأمر مع الماضي فقول المشتري لمن سلعته في يده بعني سلعتك بكذا ليس صريحاً في إيجاب البيع من جهة المشتري لاحتمال أمره به أو التماسه منه فيحتمل رضاه وعدمه لكن العرف دل على رضائه ومثله قول البائع اشتري مني هذه السلعة أو خذها أو دونكها فيقول المشتري قبلت أو فعلت فلو قال المؤلف وبك بعني لكان أحسن (ص) وباعت أو بعثك ويرضى الآخر فيهما (ش) أي وكذا ينعقد البيع أيضاً بقول المشتري ابتعت ويرضى البائع بأي شيء يدل على الرضا من قول أو فعل أو إشارة أو بقول البائع بعثك ونحوه ويرضى المشتري بأي شيء يدل على الرضا مما مر ولو قال البائع مني ما بعد أجابه صاحبه لأرضى

به أي إذا كان أعلى من المسؤول وقوله أو التماسه أي إذا كان مساوياً أو دعائه إذا كان أدنى منه فقوله لا احتمال أمره أي مجرد الغما الأمر من غير رضا كل لكن العرف دل على رضائه أي وهذا الاحتمال موجود في صيغة الماضي أيضاً فيقال أنه يحتمل مجرد الأخبار لا الرضا لكن العرف دل على رضائه (قوله فلو قال الخ) أجيب بأنه يفهم من المصنف بالاولى لأنه إذا انعقد بصيغة الأمر في القبول مع تقدمه على الإيجاب فأولى إذا كان الإيجاب بصيغة الأمر وهو في محله كاشترمني (قوله أي وكذلك ينعقد الخ) فيه إشارة إلى أن قوله وباعت بعثت معطوف على قوله بما يدل على الرضا من عطف الخاص على العام ولو حذف لكان أحسن لعلم حكمه من قوله وبيعني (قوله أو يقول البائع بعثك) اعترض على المصنف بأنه لا فائدة له كقوله أو بعثك بدفع توهم شيء يوجب خلافاً في العقد كما في قوله وبيعني (قوله ولو قال البائع مني ما بعد الخ) بل ولو قبل الإجابة كما يأتي فربما في كلام ابن رشد

(قوله أو أنا اشتري الخ) وكذا لو أسقط أنا وقال اشتريها بلفظ المضارع وانما أتى بنا لاجل ان لا يتوهم الاتحاد في فاعل أبيعهما فيكون
 الفاعل في الموضعين واحدا وهو البائع فليس حشوا (قوله ثم قال البائع لأرضي الخ) أي فحل الحلف في الصورتين حيث لم يرض بعد رضا
 الآخر كما قرر فان كان عدم الرضا قبل رضا الآخر فلا يعين وهذا القيد يفهم من كلام المصنف لانه قبل رضا الآخر لا يبيع ولا يخالف
 هذا ما لا ينشأ من أنه اذا رجع أحد المتبايعين عما أوجبه صاحبه قبل أن يجيبه به الآخر لم يفده رجوعه اذا أجابه صاحبه بعد
 بالقبول لانه في صيغة يلزم بها الإيجاب أو القبول كصيغة ماض وما للمصنف هنا صيغة مضارع كما هو لفظه فان أتى أحدهما بصيغة ماض
 ورجع قبل رضا الآخر لم ينفعه رجوعه كما اذا أتى بصيغة ماض (قوله كما مر) (٧) أي عند قول المصنف وباتت أو بعثك

ويرضى الآخر فان الشارح قال
 يلزم البيع ولو قال البادي منهما
 بعد اجابة صاحبه لأرضي (قوله
 ما لم يكن في الكلام تردد) سخنون
 عن رواية ابن نافع من قال لزجل
 تبغني دابتك بكذا فيقول لا لا بكذا
 فيقول انقصني دينار فيقول لا
 فيقول أخذتها يلزم البيع لدلالة
 تردد الكلام على أنه غير لاعب (قوله
 فانه سوى بينهما الخ) وعلى هذا
 فحل انعقاده بذلك ان استمر على
 الرضا به أو خالف ولم يحلف فان
 حلف لم يلزمه الشراء كما يدل عليه
 كلام المصنف الا أتى في قوله
 وحلف والالزم الخ لانه اذا كان
 يحلف مع المضارع فن باب أولى
 مع الامر ويجوز في قوله فيقول
 الرفع على الاستئناف والنصب بعد
 فاء السببية في جواب الامر (قوله
 وكلام المؤلف الخ) لا يخفى أنه بهذا
 يكون المصنف جازيا على مذهب
 المدونة مع ان ظاهر المصنف خلافه
 كما أشار لذلك أولا بقوله وهو ظاهر
 مامر المؤلف في قوله ويبيعني الخ

انما كنت ما زحاً ومريدا خيرة ثمن السلعة وهو ما نقله ابن أبي زمنين عن ابن القاسم من التفرقة بين
 صيغة الماضي والمضارع وقوله ابن يونس وأبو الحسن وابن عبد السلام والمؤلف وابن عرفة وغيرهم
 والضمير في فهم ما راجع الى الصورتين والآخر البائع في الصورة الاولى والمشتري في الثانية (ص)
 وحلف والالزم ان قال أبيعهما بكذا أو أنا اشتريها به (ش) يعني أن البيع يلزم من لفظ بالمضارع
 ابتداء من بائع أو مشتري ثم قال لا أرضي بعد رضا الآخر ان لم يحلف فان حلف أنه لم يرد البيع وانما
 أراد الوعد والمزح لم يلزم فاذا قال البائع أبيعك هذه السلعة بكذا فرضى المشتري ثم قال البائع
 لا أرضي وانما أردت الوعد ونحوه أو قال المشتري للبائع أنا اشتريها بكذا بلفظ المضارع فقال
 صاحبها خذ ونحوه فقال المشتري لا أرضي وانما أردت الوعد ونحوه حلف البائع في الاولى
 والمشتري في الثانية فان نكل من توجهت عليه اليه لم يلزمه البيع في الاولى والشراء في الثانية ولو
 كان بلفظ الماضي لم يقبل من تكلم به أو لا يعين كما مر واليمين لا تنقلب لانها عين تهمة وكل هذا ما لم
 يكن في الكلام تردد ولا يقبل منه عين ويلزم من تكلم بالمضارع أو لا اتفاقا لان تردد الكلام
 يدل على أنه غير لاعب وأما المتكلم بالامر فلا يقبل منه عدم إرادة البيع أو الشراء وهو قول مالك
 في كتاب محمد وقول ابن القاسم وعيسى بن دينار في كتاب ابن مزين واختاره ابن المواز ورجحه أبو
 اسحق واقتصر عليه وهو ظاهر مامر المؤلف في قوله ويبيعني فيقول بعث ولكنه خلاف قول ابن
 القاسم في المدونة فانه سوى فيها بينها وبين مسألة التسوق الآتية مع أن المشهور ومذهب المدونة
 كما يدل عليه كلام التوضيح قاله بعضهم وكلام المؤلف هنا فيه مد الحلف في الامر بالاولى لان
 المضارع دلالة على البيع والشراء أقوى من دلالة الامر لانه يدل على الحال بخلاف الامر فانه
 لا يدل عليه اتفاقا (ص) أو تسوق بها فقال بك فقال بمائة فقال أخذتها (ش) أي وكذلك يحلف
 صاحب السلعة اذا وقف سلعته في السوق المعدلها للبيع كثر التسوق أم لا فقال له شخص بك هي
 فقال بمائة فقال أخذتها بها فقال البائع لا أرضي فيحلف ما أراد البيع ولا يلزمه وان نكل لزمه

فهو جواب عن المصنف وكأنه يقول وظاهر المصنف وان كان ظاهرا في خلاف مذهب المدونة الا أن آخر كلامه وهو الكلام في
 المضارع يفيد الحلف بالامر بالاولى فلا اعتراض على المصنف (قوله كثر التسوق أم لا) وان كان ظاهرا العبارة يشعر بالتكرار لدلالة
 صيغة التفعّل عليه فاذا كان كذلك فالمناسب أن يقول كثر الوقوف في سوقها المعدلها للسوم أو لا فتدبر  تنبيهه كلام الخطاب
 يفيد ان التسوق وعدمه سواء فانه قال مفهوم تسوق مفهوم موافقة حكم ما اذا تسوق وما اذا لم يتسوق سواء وهو اذا قامت قرينة تدل
 على عدم إرادة البيع فالقول قول البائع بلا يعين فيها وما اذا قامت قرينة تدل على إرادة البيع فلا يلتفت لقول البائع كما اذا حصل
 تماكس في الثمن أو سكنت مدة تدل على الرضا ثم قال بعد لا أرضي فلا يلتفت لقوله وان لم تقم قرينة لواحد منهما فالقول قول البائع بينه
 وانظر هل من القرينة الدالة على عدم إرادة البيع ما اذا ذكر البائع ثمنًا قليلا فيما يكثر قيمته فاذا قال له بك فقال بمائة وهي تساوي

ما تبين ثم قال لم أرد البيع فهل لا يخلف وهو الظاهر أم لا وحرر (قوله عائد على البيع المفهوم من السياق) الأولى على البيع المتقدم في قوله ينقد البيع وقد يقال لما بعد المراجع جعل الضمير عائداً على ما يفهم من السياق (قوله صحة عقد الخ) أشار الشارح إلى أن في كلام المصنف مضافين محذوفين يدل عليهم ما سياتي في قوله ولزومه ولأن الذي يتصف بالصحة العقد لا العاقد (قوله التميز) ولا ينضبط بحسب (قوله وهو إذا كالم الخ) لا يخفى أن التميز ليس هو إذا كالم فيحتاج لتقدير مضاف أي وهو إذا كالم الخ أي هو حالة مصاحبة لما ذكر من أنه إذا كالم بشئ من مقاصد العقل الخ (قوله إذا كان) أي وأما إذا كان مع مثله فلا ينقد (قوله واستدل بأشياء) أي كقولها من جن في أيام الخيارات نظر له السلطان وبسماع عيسى ابن القاسم إن باع مريض ليس في عقله فله أو لوارثه إلزام المبتاع ابن رشد لأنه ليس ببيع فاسداً كبيع السكران واعترض دليله الأول (٨) بطرؤه بعد العقد فهو قياس مع الفارق ولعل دليله الثاني فيمن عنده

تميز كالمعتوه واعترض ذلك محشي تب بأنه خلاف الظاهر وأن كلامه هو المعتقد (قوله فلا يتأق له قوله الخ) وذلك لأنه إذا كان مستثنى من المنطوق يكون المعنى إلا أن كان التميز مع السكر ومن المعلوم أن التميز الذي مع السكر نوع منه لا التميز التام وأن كان مستثنى من المفهوم يكون المعنى فلا يصح بيع ما لا تميز عنده فلو أريد التميز التام يكون المعنى فلا يصح بيع ما لا تميز كامل عنده أي وعنده أصل التميز وهذا لا يصح (قوله فلا خلاف في انعقاد بيعه) لا يخفى أن القول الأول من الخلاف جعله كالمجنون وقال فيه لا يلزمه بيع ولا عتق ولا طلاق فيؤذن بصحته من المجنون أي وهو كذلك على ما ذهب إليه ابن رشد والباجي فقول الشارح أي لا يصح اتفاقاً عند ابن رشد والباجي وعلى المشهور عند ابن شعبان وأما أن كان عنده تميز أي نوع من التميز فلا خلاف في انعقاد بيعه وإنما اختلفت الطرق في لزومه فحكى ابن رشد الخلاف في ذلك فقال وقول مالك وعامة أصحابه أنه لا يلزمه وهو أظهر الأقوال وأولاهها بالصواب وعزاه في العلم لجمهور أصحابنا إذا علمت هذا فلو أسقط المؤلف قوله إلا بسكر فتردد كان أخصرو وافق المعتمدوسلم مما يرد عليه وذلك لأن الاستثناء كان من المنطوق فالباقي حينئذ معني مع والمراد بالسكر حينئذ نوع منه لا غيبوبة العقل المنافية للتمييز أي لأن يكون التميز مع سكر فتردد وقد علمت أنه لا خلاف في انعقاد بيع السكران المميز أي صحته وإنما الخلاف في لزومه والكلام هنا في انعقاده فلا تصح حكاية التردد فيه لأنه خروج عما لكلام فيه وإن كان

الاستثناء

لنقل أن ابن رشد والباجي قولان بالصحة من غير التميز كالمجنون والسكران

أي من غير لزوم والحاصل أن قول المصنف إلا بسكر فتردد ظاهره التردد في الانعقاد وعدمه وهو ما عليه ابن الحاجب وابن شاس لذكرهما الخلاف في ذلك والذي تواطأت عليه الطرق أن الخلاف في لزوم وعدمه مع الاتفاق على الصحة هذا الذي عليه ابن رشد والامام المازري والباجي وعياض والخمى كما قاله محشي تب (قوله وهو أظهر الأقوال الخ) عبارة صريحة في أن المسئلة ذات أقوال وهو كذلك وقد بينها ابن رشد بقوله السكران المختلط الذي معه بقية من عقله اختلف أهل العلم في أقواله وأفعاله على أربعة أقوال أحدها أنه كالمجنون فلا يحد ولا يقتص منه ولا يلزمه بيع ولا عتق ولا طلاق ولا شيء من الأشياء وهو قول محمد بن عبد الحكم وأبي يوسف واختاره الطحاوي والثاني أنه كالصحيح لأن معه بقية من عقله وهو قول ابن نافع أنه يجوز عليه كل ما فعل من بيع وغيره وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثالث يلزمه الأفعال ولا يلزمه الطلاق ولا عتق وهو قول الليث والرابع يلزمه الجنائيات والعتق والطلاق والحدود ولا يلزمه الأقرارات والعقود وهو مذهب مالك وعامة أصحابه وهو أظهر الأقوال وأولاهها بالصواب لأن ما يتعلق لله به حق

من الاقراءات والعقود اذ الم يلزم السفيه والصبي لنقصان عقليهما فاحرى أن لا يلزم السكران لنقصان عقله بالسكر وما سوى ذلك مما يتعلق به حق الله يلزمه ولا يسهط (قوله وان كان القول بالصحة فيها ضعيفا) أى فى طريقة ابن شعبان (قوله لانه لم يلزم الخ) فيه نظر لان طرفى التردد طريقة الباجى وابن رشد وطريقة ابن شعبان وهذا التردد غير القسمين اللذين أشار لهما المصنف بقوله وبالتردد الخ أى فهو من غير الغالب والغالب ما تقدم وكان المصنف يقول الابسكر فطر يقنان (قوله والمراد بالسكر الحرام) المراد به مطلق الحرام المغيب للعقل حتى يشمل المفسد والمرد لا خصوص ذهول العقل مع نشأة وطرب (قوله أو غيره) كبن حامض وكذا المرقد والمخدر وقوله حيث كان راجع للخمر وغيره (قوله عالما) حال لازمة لان المتعدى عالم وقوله أو للتداوى أى فى غير الخمر والحاصل انه قد ذكر المناوى مانصه والاصح عند الشافعية حل التداوى بكل نجس الا الخمر والخبر موضعه اذا وجد واطاهر يعنى عن النجس جمع بين الاخبار انتهى والخبر هو قوله فى حديث الجامع ولا تداوى بحرام فاذا علمت ذلك فقول الشارح أو للتداوى أى مقدار ما من يرى الجواز للتداوى (قوله ولزومه تكليف) وبقي شرطان للزوم أحدهما فى العاقد وهو كونه مالكا مملكا تاما لمبايعه أو وكيل عنه بدليل قوله الآتى ومالك غيره على رضا وثانيهما فى المعقود عليه وهو أن لا يتعلق به حق الغير بدليل والعبد الخانى على مستحقةها (قوله وهو الرشيد الطائع) يعنى مع البلوغ أو أراد بالرشد ما يشمل البلوغ ويكون قوله لان أجبر عليه الخ مخرجا من أحد (٩) المفهومين وهو الطوعية وفيه انه جل له على

الاستثناء من المفهوم وعليه درج الشارح ومن وافقه أى فلا يصح بيع غير المميز الا أن يكون عدم التميز بسبب سكر فتردد وقد علمت أن بيع غير المميز غير صحيح اما اتفاقا عند الباجى وابن رشد أو على المشهور عند ابن شعبان فالمناسب للاختصار والمطابق لما يجب به الفتوى الجزم بعدم صحته وترك ذكر التردد وان كان ذكره صحيحا على أنه مستثنى من المفهوم لانه أشار به لطريقة الباجى وابن رشد وطريقة ابن شعبان وان كان القول بالصحة فيها ضعيفا لانه لم يلتزم فيه صحة كل من طرفيه والمراد بالسكر الحرام وهو الخمر أو غيره حيث كان متعديا عالما اما ان شربه غير عالم أو للتداوى فكالمجنون (ص) ولزومه تكليف (ش) عطف على عاقده وفى الحقيقة على الصحة المدركة فى قوله وشرط عاقده تميز لان الزوم لا يقابل العاقد فيه عطف عليه وانما يقابل الصحة فلذلك صح العطف والمعنى أن شرط لزوم البيع أن يصدر من مكلف وهو الرشيد الطائع فان صدر من غيره كصبي أو سفيه أو مكرم لم يلزم وان صح (ص) لان أجبر عليه جبر احراما (ش) يريد أن المكلف انما يلزمه ما عقده على نفسه اذا كان طائعا وأما اذا أجبر على البيع أو على سببه وهو طلب مال ظلما فباع شيئا لوفائه فلا يلزمه واحترز بالجبر الحرام من الجبر الشرعى كجبر القاضى المدين على البيع لوفاء الغرماء أو المنفق للنفقة والخراج الحق فليس من ذلك بل هو جائز لازم وجائز شرعا وكل ذلك - - - - - الان يدعى - - - - - ون معسرا فيلجأ الى بيع ما يتركه للفلس فكالا كراه الظلم والمسلم والذي فى ذلك سواء ومن الا كراه الحسنى الجبر على بيع الارض للطريق أو لتوسيع المسجد والطعام اذا احتيج اليه وللكره كراه احراما أن يلزم

غير معناه المشهور وأجاب بعضهم بأن فى الكلام حذف الدليل فقوله ولزومه تكليف أى ورشد وطوعية بدل على الاول قوله فى باب الخمر والاولى رد تصرف مجزوه وشامل للسفيه وعلى الثانى قوله الآتى لان أجبر عليه جبر احراما لانه مفهومه (قوله لان أجبر عليه) أى ولا يلزم فقوله لان أجبر عطف على مقدور دل عليه المقام أى فكل شئ يلزمه البيع ان طاع شرعا لان أجبر وقولنا ان طاع شرعا يدخل فيه من أكره بحق (قوله أو على سببه) أى ولولم يجبر على البيع وفيه إشارة الى أن فى العبارة حذفاً أو يقال عليه أى على البيع حقيقة أو حكماً (قوله والمسلم والذي الخ) لكن حرمة المسلم أشد واذا ثبت

(٢ - خرى خامس) الجبر لم يلزم سواء علم به المشتري أم لا وان لم يثبت لزومه البيع وله أن يحلف المشتري انه ما علم يجبره وسواء باع المضغوط أى المظلم بنفسه أو باعه قريبه أو غيره باذنه أو باع قريبه أو زوجته مال نفسهما التخليصه ولو من العذاب فليس به مع مضغوط لا اختيارهما فى ذلك الا الوالدين اذا عذب ولدهما فباعا أو أحدهما شيئا من متاعهما فانه كراه سواء أخرج للبيع مقبوضا عليه أو مسرعا بكفيل أو دونه لانه ان هرب خلفه الظالم الى منزله بالاختار والمعرفة فى أهله وسواء كان له مال غير ما باعه أو لم يكن وفى البيع أو وكل عليه ولا يفيت بيع المضغوط تدواله الاملاك ولا عتقه ولا هبته وكذا الوتساق المضغوط ما ضغط فيه من رجل فانه لا يلزمه ما تسلفه على المشهور (قوله لتوسيع المسجد) أى مسجد الجمعة (قوله والطعام اذا احتيج اليه الخ) حاصل ما فى المسئلة انه اذا اشترى طعاما من سوق بلده وأضر ذلك بالناس فى وقت الشراء فانه يمنع من ذلك ولكن يشترط فيه الناس بالثمن الذى اشتراه به سواء كان أهل سوقه أو غيرهم ولا يشترط وجود شرط شركة الجبر الا قية فان لم يعلم ثمنه فبهر يومه أى يوم البيع فى وقت الضرر وأما ان كان وقت الشراء لا ضرر فى الشراء ثم اضطر له بعد ذلك فانه يجبر على بيعه وقت الضرورة بسعر وقته وأما ان احتكر ما زرعه أو جلبه من بلد آخر فقال الباجى لم يمنع من احتكاره كان ذلك ضرورة أو غير هاروى محمد يبيع هذا متى شاء وعسل اذا شاء ولو بالمدينة وظاهر العتبية وقول ابن رشد اذا وقعت الشبهة أمر أهل الطعام باخراجه مطلقا كان من زراعة أو جلب بخلاف ما قال الباجى فالخاصل أن فى

المجانب والمزروع قولان بالجبر على اخراجه وقت الضرورة وعدمه والمعتمد ما أفاده ابن رشد (قوله ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله) أي في الدفع للظالم ان كان دفع للظالم وان دفع لو كبل الظالم فان شاعرجع المشتري على الوكيل وان شاعرجع على الظالم حيث ثبت انه دفعه للظالم وان الظالم أوصاه بقبضه والا فيرجع على الوكيل ولا يلتفت لقول الوكيل كنت مكرها وخفت على نفسي ومحل كلام المصنف اذا علم أن الظالم قبضه أو وكيله (١٠) من المضغوط أو من المشتري أو جهل هل قبضه الظالم أو وكيله أو رب المتاع

أو ثبت ان رب المتاع قبضه لكن لم يعلم هل دفعه للظالم أو أصرقه في مصلحه أو بقي عنده أما لو علم أن المكره أصرق الثمن في مصلحه أو بقاه أو أثلقه باختياريه في غير مصلحه لم يرد عليه الا بالثمن (قوله في العلم الخ) أي فيضمن التلغ ولا غلة وأما ان لم يعلم فلا ضمان وله الغلة فالفرقة بين العلم وعدمه لا من حيث هي بل من حيثية شيء آخر وهو أن مع العلم الضمان ولا غلة ومع عدمه لا ضمان وفيها الغلة (قوله ومضى الخ) بل يبيعه مطالب ثم طلب السلطان بالبيع حيث احتاج له فان غصب العامل أعيانا باقية علم ربه اردت له (قوله في جبر عامل) إضافة جبر الى عامل من إضافة المصدر للفعول (قوله سواء ضرب على يديه) أي ألزم باقليم أو بلد بشئ يدفعه (قوله شرع في شرط الجواز) أي جواز البيع وقوله ودوام الملك معطوف على الجواز وقوله مع صحته هذا لازم لدوام الملك فان قلت ان المصنف لم يقل الا ومنع الخ فان شرط الجواز ومن شرط دوام الملك قلت انه لما أفاد منع بيع المسلم للكافر لزم منه انه يشترط في جواز بيع المسلم أن يباع لمسلم وقوله ويجوز شراء القريب الخ لما كان يتوهم من عدم استقرار ملكه على من يعتق عليه عدم جواز البيع فنص على الجواز (قوله أو مصحفاً أو جزءاً) ومثله يتخذها

المشتري منه ما اشتراه بالثمن الذي باعه به ولا كلام له فيه فهو ومنحل من جانب المكره بالفتح (ص) ورد عليه بلائع (ش) يعني أن المكره على سبب البيع وهو المال اذا قدر على خلاص شيء الذي باعه فانه يأخذه من هو بيده بلا غرم عنه ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله وسواء علم المشتري بأنه مكره أم لا والمشتري منه كالمشتري من الغاصب في العلم وعدمه والضمنان والغلة وعدمهما والخدان وطى ولو أجبر على البيع دون المال فإيردا ليه بالثمن الا أن تقوم بنية بتلفه وهل يصدق ان ادعى التلف كالمودع أم لا خلاف على حد سواء فكلام المؤلف هنا فيما إذا أجبر على سبب البيع وهو المال لا على البيع فقط فلذا قال بعض في كلام المؤلف حذف والتقدير لان أجبر عليه أو على سببه وقوله ورد عليه بلائع راجع للثانية وقوله ورد عليه ان كان قائماً أو قيمته ان كان مقوماً ومثله ان كان مثلياً ان فات (ص) ومضى في جبر عامل (ش) يعني ان السلطان اذا أجبر العامل على بيع ما بيده ليوفي من ثمنه ما كان العامل ظلم فيه غيره فان ذلك البيع ماض وسواء دفع السلطان للظالم حقه أم لا لان اغرام السلطان العمال ما ظلموه للناس حق فعلا لكن ان رد المال الى أربابه فقد فعل ما وجب عليه والافتقار ظلم والمراد بالعامل من يأخذ المال ظلماً سواء ضرب على يديه أم لا كما يؤخذ من كلام نت * ولما أنهى الكلام على شرطى العتمة والزرع في شرط الجواز ودوام الملك مع صحته ويجوز شراء القريب الذي يعتق على المشتري وان لم يدم ملكه بقوله (ص) ومنع بيع مسلم ومصحف وصغير ككافر (ش) يعني انه يحرم على المالك ان يبيع للكافر مسلماً صغيراً أو كبيراً أو مصحفاً أو جزءاً وهذا مما لا خلاف فيه لان فيه امتتان حرمة الاسلام على المصحف واذلال المسلم واستيلاءه عليه وقد قال الله تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً وكذلك يحرم على المالك أن يبيع للكافر كافراً صغيراً أو كبيراً أو مصحفاً أو جزءاً على الاسلام على المشهور والثاني اتفاقاً سواء كان مع الصغير أو بوه أم لا كان على دين مشتر به أم لا على المذهب والتأويلان الاتيان في قوله وهل منع الصغير ان لم يكن على دين مشتر به أو مطلق ان لم يكن معه أبوهم ضعيفاً ومفهوماً صغيراً وهو البالغ فيه تفصيل فان كان يجبر على الاسلام كالمجوسى لم يجز بيعه كان على دين مشتر به أم لا وان كان لا يجبر كالكتابى الكبير جاز بيعه ان كان على دين مشتر به ان قام به وبعبارة المراد بالصغير هنا من يجبر على الاسلام وهو المجوسى مطلقاً والكتابى الصغير وكلامه في الكافر الذي يتعلق به البيع وهو انما هو فيمن يملك والكافر الذي تحت الذمة لا يراد هنا والمراد بالمجوسى المسيبى وأما المجوسى الذي ثبت على مجوسيته بين ظهراني المسلمين فلا يجبر على الاسلام قاله في سماع أصبغ وقبله ابن رشد ومثله يقال في الكتابى الصغير الذي يجبر على الاسلام والمراد بالكبير من المجوس أو من أهل الكتاب من عقل دينه سواء بلغ أم لا كما يفيد كلام ح ويلحق بمنع بيعه للكافر بيع آلة الحرب للحربى والدارين

استقرار ملكه على من يعتق عليه عدم جواز البيع فنص على الجواز (قوله أو مصحفاً أو جزءاً) ومثله يتخذها كتب الحديث والعلم وكذلك بيع التوراة والانجيل من أهل الكتاب لانهم منسوخان مع انهم بدلوها وغيرهما (قوله يحرم على المالك) أي مسلماً أو كافراً لان الصحيح ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وعوقب ان لم يعذر بجهل ومثله البيع الهبة والصدقة خلافاً لتت (قوله ان قام به) في بلدنا أي خوفنا من أن يرجع لذهب بلده جاسوساً (قوله وكذا يقال في الكتابى الخ) المراد به المسيبى (قوله والمراد بالكبير الخ) هذا يخالف ما في العبارة الاولى من أن المراد بالكبير البالغ الا أن كلام الخطاب يرد قول المصنف

فما يأتي وله شراء بالغ الخ (قوله لا غير لهم) بفتح الغين كافي المصباح (قوله والمملوك ممن) أي لمن يعلم منه الفساد أي فالمشتري يعلم منه الفساد في الاولاد (قوله وأجبر على اخراجه) فلو مات العبد قبل اخراجه من تحت يد الكافر فلا يلزمه قيمة على المعتمد خلافا لتت (قوله وتعقب مذهبها) ووجه التعقب ان الدين قيل فيه بالفسخ ولم يقل يجبر فيه على بيعه والعبد مثلاً قيل فيه فانه يجبر على بيعه ولا يفسخ في الدين يفسخ وفي العبد لا يفسخ (قوله بتعذر بيع الدين غالباً) أي (١١) من حيث انه يشترط فيه شروط قل وجودها أي

فكان أصله المنع فنع في الجزئية المذكورة قد يقال وموجودة في غيرها (قوله ترد الشهادة) والعامة لا ترد هالان يجوز للمسلم أن يشهد على الكافر وأما الكافر فلا يشهد والحاصل أن العداوة الخاصة أشد من العداوة العامة وهي نزول بالفسخ (قوله وتركه لوضوحه) أي لما جرت به العادة من أن الغالب أن الاخراج يكون بالبيع إلا أن الكافر لا يتولى البيع بل يبيع الامام عليه أو جماعة المسلمين ان لم يكن الامام أي وتولى الكافر العتق والهبة والصدقة ليس كتولية البيع في اهانة المسلم ومثل البيع هبة الثواب (قوله ان رضى بحكمنا) مفاده هذا انه لا بد في القضاء من الامرين من البيئونة والرضا بحكمنا فلا يكتفى أحدهما وكان الظاهر الاكتفاء بالرضا بحكمنا (قوله والمعنى ان الكافرة الخ) وكذلك الكافر فذكر الكافرة فرض مسئلة أولان الكافر كثير الغالب في الخارج وأما ولد مسلم وأبوه كافر فقليل (قوله خلافاً لابن مناس) محتجاً بعدم الاكتفاء في حلية إحدى الاختين بهبة الأخرى لمن يعتصرها منه وقرئ ابن يونس بأن مالاً الاختين يسلم له الاعتصار والكافرة ممنوعة منه فان اعتصرت أجبرت على

يخذها كنيسة والخشبة لمن يخذها صليبا والعنب لمن يعصره نخراً والنحاس لمن يخذها ناقوساً وكل شيء يعلم أن المشتري قصد بشرائه أمر الإيجوز كبيع الجارية لأهل الفساد الذين لا غير لهم أو يطعمونهم من حرام والمملوك ممن يعلم منه الفساد والحكم الجبر على الاخراج في الجميع كما قاله المؤلف بقوله (وأجبر) من غير فسخ على مذهب المدونة (على اخراجه) أي اخراج ما ذكر من ملكه وقيل يفسخ ان علم البائع بكفر المشتري ولو أجر الكافر عبده الكافر فأسلم العبد فسخت الاجارة وبيع عليه ولا يؤاجر لمسلم وتعقب مذهبها بفسخ شراء عدو دين على عداوته والجامع العداوة في المملوك وأجيب بتعذر بيع الدين غالباً لأن الأولى عداوة عامة والثانية عداوة خاصة والخاصة أقوى ألا ترى أنها ترد الشهادة * ولما كان المقصود عدم دوام ما ذكر في ملك الكافر لا لزال في المسلم وخشية الامتنان في المصحف كفي فيه ما يحصل ذلك امام من بيع وتركه لوضوحه أو بعثت ناجر أو هبة أو صدقة وقرنه الهبة بالعتق يدل على أن المراد به هبة غير الثواب أي الهبة لوجه الله وأما هبة الثواب فهي بيع وقوله يعتق ويلزمه العتق لانه حكم بين مسلم وذمى بخلاف ما إذا أعتق الكافر عبده الكافر فإنه لا يلزمه ذلك الا اذا بان عنه فيقضى عليه به ان رضى بحكمنا وقوله (يعتق) متعلق بمعدوف أي والاخراج يعتق الخ لا بكتابة ورهن وانما احتجنا الى ذلك لان الكلام يقتضي بظاهره أنه لا يجبر بالكتابة ونحوها ولا يلزم من عدم الجبر عدم الكفاية مع أن المقصود عدم الكفاية وبالتقدير المذكور اندفع ما يقتضيه الظاهر (ص) أو هبة ولولدها الصغير (ش) أي المسلم والمعنى ان الكافرة اذا اشترت من تجبر على اخراجه ووهبة لولدها المسلم ولو صغيراً فإنه يكتفى بذلك ويتصور كون ولدها الصغير مسلماً بأن يكون من زوجها المسلم أو من زوجها الكافر وأسلم لان المذهب صحة اسلام الصغير المميز ولو لم ينقر من أبويه وأولى ولدها الكبير الرشيد وقدرتها على الاعتصار ليست مانعة من الاكتفاء في الاخراج عند ابن الكاتب وأبي بكر بن عبد الرحمن واختاره ابن يونس كما أشار له بقوله (على الرابع) خلافاً لابن مناس وقوله (لا بكتابة) أي فلا تكتفى قبل بيعها وأما بعده كما هو الواجب فتكتفى وقد ذكر المؤلف ما يفيد وجوب بيعها فقال ومضت كتابة كافر لمسلم وبيعت ولذلك قال بعض أي فلا يكتفى الاخراج بهما مع بقاء الحال على حاله من كون الكافر يتولى أخذ الكتابة بل تباع كما يأتي فلا يقال قد كفت الكتابة في الاخراج ولو قال لا بكتابة ليدخل التدبير والاستيلاء لكان أولى فان التدبير لا يكتفى أيضاً مع بقاء الحال على حاله كما قلنا في الكتابة بل يؤاجر له (ص) ورهن أو أتى برهن ثقة ان علم مرتته باسلامه ولم يعين ولا يعمل (ش) يعنى أن النصراني اذا رهن عبده الكافر بعد ما أسلم العبد عنده فإنه لا يكتفى بذلك وبياع ويعمل للرهن حقه إلا أن يأتي برهن ثقة لكن قيده بعض القرويين بأن لا يقع عقد المعاملة على رهن بعينه فان وقع عقد المعاملة على رهن معين فلا بد من تسجيل الحق وقيده ابن محرز

الاخراج (قوله من كون الكافر يتولى أخذ الكتابة) بنفسه أو بواسطة (قوله والاستيلاء الخ) صورته ان تسلم أمته القن فيطوؤها بعد اسلامها فتحمل منه فيخرج عتقها عليه إلا أن يسلم هو قبل عتقها وكذا ان أولدها قبل اسلامها أي وطئها وهي قن فحملت منه ثم أسلمت كارجع اليه مالاً فيها وتباع خدمة معتق لاجل فيكتفى بذلك لا بمجرد العتق لاجل (قوله بل يؤاجر له) أي شيئاً فسياً لان المدة مجهولة (قوله ورهن) أي لتحق بقاء ملكه عليه فيؤخذ الرهن وبياع

(قوله وعلى هذا) أي على ما قررنا من أن قول المصنف أن علم مرتبه الخ لابس مراده أن وجود الشرطين متفق عليهما ما بل الشرط الأول لأن محرز والثاني لبعض القرويين وبه يتم ما ذكره المؤلف أي وأما لو قلنا مراده أن وجود الشرطين متفق عليهما لما تم لأنه ليس في الواقع هكذا (قوله وكلام المؤلف محله الخ) هذا قيد في قوله والاعمال تركه المصنف وتركه قيدا آخر في قوله وأني برهن ثقة بأن محله حيث أراد الراهن أخذ الثمن الذي يباع به العبد الذي لم يكتف برهنه فان أراد تجهيله في الدين فله ذلك كما في الشيخ أحمد فظاهره ولو كان دون الدين لأن عن الرهن يقوم مقامه (١٣) ثم يتبعه بياقي ما عليه وأما في الصور التي يلزم فيها تجهيل الدين فليس له أن يلزم

عما إذا علم المرتبه باسلامه فان لم يعلم المرتبه باسلامه فلا بد من تجهيل الحق وعلى هذا فيتم ما ذكره المؤلف والافلا وذلك لأن بعض القرويين أناط التجهيل بتعيينه وابن محرز أناطه بعدم علم المرتبه باسلامه فان وجد فيه علم المرتبه باسلامه وعدم تعيينه فانه ما يتفق فان على الاتيان برهن ثقة وعلى عدم تجهيل الدين وهذه الصورة هي منطوق المؤلف وان وجد فيه عدم علم المرتبه باسلامه مع تعيينه فانه ما يتفق ان أيضا على تجهيله وهذه الصورة هي مفهوم القيسدين في كلام المؤلف وان وجد فيه تعيينه وعلم المرتبه باسلامه بحال الحق عند بعض القرويين ولم يجعل عند ابن محرز وان وجد فيه عدم تعيينه وعدم علمه باسلامه فانه يجعل الحق عند ابن محرز ويأتي برهن ثقة عند بعض القرويين فالصور أربع صورتان فيما إذا علم المرتبه باسلامه وهما أن يكون معيناً أم لا وصورتان فيما إذا لم يعلم باسلامه وهما كونه معيناً أم لا وعلم مما قررنا أن قوله والاعمال يدخل تحته ثلاث صور وهي ما إذا لم يعلم المرتبه باسلامه وعين وهي يتفق فيها ابن محرز والقرويون على التجهيل وما إذا لم يعلم المرتبه باسلامه ولم يعين وما إذا عين وعلم باسلامه وكلاهما يختلف فيه فلو قال وأني برهن ثقة وهل ان علم مرتبه باسلامه أو ان لم يعين والاعمال كعتقه أو يلا لظاهر ما في كلامهم وكلام المؤلف محله إذا أسلم العبد الرهن قبل رهنه وأما ان أسلم بعد رهنه فالراهن أن يأتي برهن ثقة في الصور كلها اتفاقا العذر الراهن وعدم تعديه والمراد بالثقة أن تكون قيمته كقيمته تحريراً وضمائنه كضمائنه ومحل قوله والاعمال حيث كان مؤسراً والدين مما يجعل يفهم ذلك من المسئلة المشبه بها بقوله (كعتقه) أي كعتق الراهن مسلماً أو كافر اللعبد الراهن قبل قبضه أو بعده الآتي في قوله ومضى عتق المؤسر وكاتبته وعجل والمعسر يبقى فان كان الدين مما لا يجعل بأن كان طعاماً أو عروضا من بيع فقال ابن يونس في باب الرهن انظر هل يبقى رهنا أو يغرم قيمته وتبقى رهنا أو يأتي برهن مكانه أقوال اه وما نحن فيه كذلك كما هو الظاهر وفي ابن عرفة أشادة اليه (ص) وجازرده عليه يعيب (ش) أي إذا بيع على الكافر العبد المسلم فانه يجوز لمشتريه إذا وجد به عيباً أن يرده على الكافر بناء على أن الرد بالعيب نقض للبيع من أصله وهو المذهب وقيل لا يجوز ويتعين الرجوع بالارش بناء على أن الرد بالعيب ابتداء ببيع (ص) وفي خياره مشتركة مسلم يهمل لا نقضائه (ش) يريد أن الكافر إذا باع عبداً كافر المسلم بخيار للمشتري فأسلم العبد قبل انقضاء أمد الخيار فان المسلم يهمل إلى انقضاء أمد خياره لسبق حقه على حق العبد فان كان الخيار للبائع الكافر أو كان المشتري الذي له الخيار كافر الاستحجال باستعلام ما عنده من رد أو إمضاء لثبلا يدوم ملكه على مسلم ولا يهمل واليه أشار بقوله (ويستحيل الكافر) منهما (ص) كبيعته ان

المرتبه بقبول عن العبد حيث كان دون الدين بل للمرتبه جبره على تجهيل الدين كما (قوله في الصور كلها) لا يظهر هنا الا صورتان التعيين وعدمه ولا يعقل العلم وعدمه (قوله وضمائنه كضمائنه) أي بأن يكون الثاني مما لا يغاب عليه كالأول والقاعدة ان الرهن الذي لا يغاب عليه لا ضمان اذا ادعى المـ مرتبه ضياعه (قوله والدين مما يجعل) بأن كان معيناً مطلقاً أو عرضاً من قرض فان كان عرضاً من بيع فسيأتي الشارح ينه عليه (قوله من بيع) راجع لقوله طعاماً وقوله عروضا (قوله وما نحن فيه كذلك) أي قول المصنف والاعمال يجري فيه ذلك والحاصل أن هذه الأقوال في المسئلة المشبه بها المشار لها بقوله كعتقه وقوله وما نحن فيه أي من قول المصنف والاعمال ثم لا يظهر القول الأول لما فيه من استيلاء الكافر على المسلم وفي شب مثل ما في الشارح على ما في النسخة الصحيحة والذي في عـ عن ابن عرفة وتبعه الشيخ عـ أنه في مسئلتنا يحسب المرتبه في قبول التجهيل وفي إبقاء عن العبد الذي

أسلم رهنا وفي الاتيان برهن مكانه ولا يخير في بقاء العبد رهنا لأن فيه استمرار ملك الكافر للمسلم ولا يجب المرتبه على بقاء دينه بل ارهن لأن تعدى هذا أشد من التعدى في مسئلة عتق الراهن المؤسر الرهن والدين مما يجعل أقول وهو ظاهر (قوله وجازرده عليه يعيب الخ) لا يقال على جواز رده لا يتولى البيع إلا السلطان وبيعه بيع براءة لا نقول ببيعه ليس بيع براءة في هذه المسئلة بل في مال المفلس (قوله وفي خيار) خبر مقدم مبتدأ يهمل لأنه مستعمل في الحدث فقط أولان أن حذف وارتفع الفعل فان رده المسلم لبائعه أجبر على إخراجه أو ان المبتدأ محذوف التقدير وفي خياره مشتركة (قوله منهما) أي الكافر من المشتري أو البائع اعلم أن ظاهر العبارة أن المراد بالكافر المشتري لأنه أخذ مقايلاً للمسلم الذي هو المشتري إلا أن الأولى التعميم كما فعل

الشارح فإن قلت ما وجه الاستحجال فيما إذا كان البائع هو المسلم والمشتري ككافر أو الخیار له فالجواب أن المشتري يختبر العبد بالاستخدام ففيه استخدام الكافر المسلم ومراعاة لمن يقول إن المثلثة في أيام الخیار (قوله وبعدت) الواو للعال أي وأما إن قربت كتب إليه لا يكون قد أسلم قبل بيع العبد سواء أسلم قبل إسلام العبد أو بعد إسلامه وقبل بيعه أو لا قبل أن يقضى بعقده قبل بيع العبد أي قبل بيع العبد ولو تأخر إسلام السيد (قوله وجهل محل السيد كبعده) وهل يتلوم للسيد في البعثة والمحجولة إن رجي قولان (قوله على الوجه المذكور) وهو ما إذا أثبت السيد أنه أسلم قبل بيع العبد (قوله يمنع من الامضاء) مبتدأ على ما تقدم وفي آخر الشارح ما يفيد أن قوله يمنع من الامضاء خبر مبتدأ محذوف وقوله في البائع خبر مقدم وانظر إذا كان الخیار في هذه الصور كلها الغير المتبايعين فلو كان الخیار لكل واحد منهما مسلم ثم استجمل الكافر قضى بشي وقضى المسلم بخلافه في مدة أمهاله فالعبرة بما قضى به المسلم فيما يظهر فلو كان كل منهما كافرا أو الخیار لهما وقضى كل منهما بخلاف (١٣) ما قضى به الآخر فالظاهر أنه يعمل بما قضى به البائع اقوة تصرفه لكونه مالكا

وأنظر إذا لم يقض أحدهما بشي في الأقسام المذكورة وانظر إذا كان كل مسلما والخيار لهما فهل يعمل بما قضى به البائع أو يتبع ما كان حتى يتفقا على أمر فإن لم يتفقا فانظر ما الحكم (قوله رفع تقريره) بدل من ما أو خبر مبتدأ محذوف أي وهو رفع تقريره أو مفعول أفعل محذوف أي لا فرق بين ما يبدى المسلم والخاصل أن السعة إذا بيعت على الخيار فإذا قلنا بيع الخيار منبرم فالذي يبدى البائع رفع تقريره أي البيع بأن يرد البيع وأما إن قلنا إن بيع الخيار منحل فالذي يبدى أي البائع ابتداء تقريره بأن يقضى البيع وكأنه يقول قلنا الذي يبدى هذا أو هذا فيمنع من الامضاء بجماع تعليق الخ ويصح وجه آخر بأن يقال المراد برفع تقريره أي رفع ملكه أي ملكه بناء على أن بيع الخيار منبرم وقوله وابتداء تقريره أي وابتداء ملكه أي بناء على أنه

أسلم وبعدت غيبة سيده (ش) يريد أن العبد إذا أسلم وسيده الكافر غائب غيبة بعيدة كعشرة أيام مع الأمن واليومين مع الخوف فإن السلطان يستجمل بيعه ولا يجهل إلى محجى سيده فالتشبيه في استحجال بيعه وجهل محل السيد كبعده فلو بيع ثم قدم سيده وأثبت أنه أسلم قبل العبد نقض البيع ولو أعتقه المشتري نقض العتق ولو حكم فيه لأن الحكم لم يصادف محجلا انظر أبا الحسن الآن يكون الحكم من مخالف يرى أن بيعه على الوجه المذكور لا ينقض (ص) وفي البائع يمنع من الامضاء (ش) يريد أن المسلم إذا باع عبده الكافر من كافر على أن الخيار للبائع المسلم ثم أسلم العبد في أمه الخيار فإن المسلم يمنع من امضاء البيع لأن بيع الخيار منحل على المعروف من المذهب قال في توضيحه بل ولو قلنا بانبرامه إذا فرق بين ما يبدى المسلم ورفع تقريره وابتداء تقريره بجماع تعليق الكافر للمسلم في الوجهين وخرج المأزري أنه أمضاءه على أنه منع قد فقوله وفي البائع الخ أي والحكم في خيار البائع المسلم يمنع من الامضاء وأما لو كان كافرا فلا يمنع مما ذكر بل يستجمل كما يعلم مما قبله (ص) وفي جواز بيع من أسلم بخيار تردد (ش) يريد أن الكافر إذا أسلم عبده وقلنا يحجر على بيعه فهل يجوز له أن يبيعه على خياره أو لا يشتري لنفسه من طلب الاستقصاء للكافر في نفسه وفي العدول عنه تضييق على الكافر ولا يدفع ضرر بضرب أو لا يجوز لبقاء المسلم في ملك الكافر زمن الخيار تردد للمأزري وحده لعدم نص المتقدمين ولم يتعرض ابن الحاجب لهذه المسئلة وقد ذكرها في التوضيح بصيغة فرع فقال قال المأزري الخ وهل الخيار هنا ثلاثة أيام لاجعة لأن المقصود الاستقصاء في الثمن وهو يحصل بالعدة المذكورة أو بجمعة مثل الخيار في اختبار حال البيع طرفتان والثانية هي ظاهر المؤلف في باب الخيار فإن قيل القول بجواز بيعه بالخيار يخالف قول المؤلف ويستجمل الكافر ويحجب بأنه لما وقع البيع على الخيار فقد حصل الاستقصاء في الثمن فلا مضرة عليه في الاستحجال ولو منع هنامن البيع على الخيار ابتداء فقلت الاستقصاء في الثمن فيحصل له الضرر فلذلك جرى قول الجواز ثم ظاهر قوله من أسلم أن إسلام العبد حدث عند البائع الكافر وهو مقتضى نص المأزري وبه فهم منه أن الكافر لو اشتراه

منحل فكان البائع ابتداء ملكا آخر غير التملك الأول لأن التملك الأول كان خاليا عن تعلق غير به في الجملة بخلاف هذا التملك فالغير تعلق به في الجملة (قوله وتخرج المأزري) أي أن المأزري خرج على أنه منع قد الامضاء أي وعدم الامضاء على أنه غير منعقد (قوله بخيار) يتعلق ببيع والبائع معنى على (قوله تردد) وعلى القول بعدم الجواز لو باع بخيار فالظاهر رد البيع (قوله أو لا يشتري) أي أولهما معا فإما نعمة خلون نحو الجمع (قوله طرفتان) انظر كيف يتأني هذا الخلاف بالطرفين على أحد الاحتمالين لأن المسئلة كما علمت ليس فيها نص (قوله يخالف قول المؤلف ويستجمل الكافر) فإذا لم يؤثر لا نقضاء أيام الخيار مع طر وإسلامه فكيف يؤذن له في بيعه بالخيار بعد إسلامه (قوله ويحجب بأنه لما وقع الخ) أي في المسئلة السابقة وقوله فلا مضرة عليه وحاصل ذلك أن ما تقدم قد حدثت الإسلام في أيام الخيار وقد حصل الاستقصاء باعتبار الأزمنة المتقدمة قبل الإسلام فلا مضرة في الاستحجال بخلاف هذه المسئلة التي فيها التردد فلا استحجال فيها أصلا (قوله فقد حصل الخ) قد يقال إن هذا لا يتم إذا وقع الإسلام عقب البيع لا فقوله جرى

قول أي احتمال (قوله أو مطلق) أي أو المنع مطلق واعلم أن قول المصنف إذا لم يكن طرف مستقر متعلق باستقرار محذوف وقوله أو مطلق بالرفع عطف على الخبر أو على معنى الخبر أي هل هو مقيد أو مطلق أو بالنصب عطف على محل الطرف أي أو مستقر مطلقاً أو معمول لفعل مقدر معطوف على اسم وهو قوله منع أي أو يمنع مطلقاً (قوله فلو وافقه في الدين الخ) أي بأن كان كل نصراني أمثلاً الأحسن أن يفسر الدين بأن يكون على معتقده الخاص لأنه موافق له في النصرانية إذ تحتها أنواع إذ يغض بعض المتصنف بأحدها المتصنف بغيره (قوله لجاز) ينبغي اشتراط اقامته به مدار الإسلام أن راق لا دونه (قوله إذا كان معه أبوه) أي أو كان عند المشتري ولا يكتفى اجتماعهما في حوز ولكل واحد مال (ع ١٤) وههنا بحث وهو أنه إذا كان معه أبوه يباع لمن على غير دين مشتريه فيؤدي إلى

بيع الكافر البالغ لمن على غير دينه فيخالف قوله وله شراء بالغ على دينه وأجيب بأن أباه على دين مشتريهما والولد يتبع أباه أو أن ما هنا ضعيف والمشهور ما يأتي (قوله ووجهه أنهم مسلمون حكماً) يقال والصغير الكتابي كذلك والامتناع قول المصنف فيما تقدم وصغير الكافر وهذا وجه المعتمد الذي تقدم الكلام عليه أي لأنه تقدم أنه المعتمد وأن حكاية هذين التأويلين ضعيف (قوله وجبرته تهديد وضرب) أي جبرته يكون بالتهديد والضرب فالضرب في قول المصنف وجبرته فائد على من يجبر على الإسلام وينبغي أن يكون ذلك بمجلس وان يكرر عليه ذلك وتقدم التهديد على الضرب واجب فيما يظهر (قوله وظاهره أنه لا يحد بالسجن) ولعل وجهه أنه يلزم على السجن امتداد الكفر والمطالب ازالته على الفور (قوله خوفاً من عوده جاسوساً) هذا التعليل يرشد إلى أنه فيمن طال اقامته ببلد الإسلام والظاهر أنه سبب الاستكشاف وانظر من ليس له دين كالسودان هل لاهل الذمة

مسلم أو أراد بيعه بخيار لم يجز اتفاقاً لان الكافر متعد في شرائه فلم يكن من بيعه بالخيار بخلاف إسلامه عنده لأنه معذور في ذلك (ص) وهل منع الصغير إذا لم يكن على دين مشتريه أو مطلقاً ان لم يكن معه أبوه تأويلان (ش) أي وهل منع الصغير الكافر الكتابي فهو أخص من الصغير السابق محله إذا لم يكن على دين مشتريه بأن يكون يهودياً والمشتري له نصراني أو عكسه لما بيننا من العداوة فلو وافقه في الدين لجاز كما تأويلها بعض شيوخ عياض أو المنع مطلق وافق دين مشتريه أم لا ان لم يكن معه في البيع أبوه تأويلان وبعبارة فإن كان معه أبوه جاز على أحد التأويلين كان على دين مشتريه أم لا لان الكافر لا يتمكن من اذيتة إذا كان معه أبوه كما إذا انقر دبه أبوه لأنه إذا أذاه رفعته أبوه للحاكم ثم ان التأويلين في الصغير الكتابي وأما المجوسي فيمنع من بيعهم للكفار اتفاقاً في الصغير وعلى المشهور في الكبار كما نقل عن ابن عرفة ووجهه أنهم مسلمون حكماً والمسلم لا يجوز بيعه فكذا من في حكمه كما نقله القرافي (ص) وجبرته تهديد وضرب (ش) أي ان المشتري للكافر الذي يجبر على الإسلام وهو المجوسي مطلقاً والكتابي الصغير يجبر على الإسلام بالتهديد والضرب وتقديم التهديد على الضرب واجب وظاهره أنه لا يعتبر هنا ظن الافادة وظاهره أنه لا يحد بالسجن (ص) وله شراء بالغ على دينه ان أقام به (ش) أي ويجوز للكافر شراء الكافر البالغ من أهل دينه لا غير لما بيننا من العداوة ومحمل الجواز ان أقام به ببلد الإسلام لا يخرج به ببلد الحرب خوفاً من عوده جاسوساً وبعبارة ان أقام به أي ان شرط في عقد البيع أنه يقسم به فان لم يشترط ذلك لم يصح البيع ولو أقام به بالفعل كما ذكره الشيخ كرم الدين بحنا وقوله وله أي وللکافر الكتابي وقوله بالغ مفهوم صغير وصرح به لأنه مفهوم وصف وهو لا يعتبره وقوله ان أقام به مقيد بما إذا كان المبيع ذكراً فان كان أنثى فيجوز بيعها لمن هو على دينها وان لم يقسم بها وينبغي أن يقيد بما إذا لم تكن كاذرة في كشف عورات المسلمين (ص) لا غير على المختار (ش) أي أنه لا يجوز شراء بالغ على غير دين المشتري على ما اختاره اللخمي ابن ناجي وهو المشهور للعداوة التي بينهم ومنع الشراء مبني على خطابهم بفروع الشريعة وكذا منع البيع إذا كان البائع كافر أو أماً ان كان مسلماً فظاهر (ص) والصغير على الأرجح (ش) الأولى انقطاع هذا لأنه ان عطف على الميث أي وله شراء الصغير فصوابه المختار لان هذا قول ابن المواز واختاره اللخمي وان عطف على المشتري أي لا شراء الصغير كان تكرار مع قوله سابقاً وصغير لكافر وهذا نص المدونة وليس لابن يونس فيه ترجيح ولما أنهي الكلام على ما يشترط

شراؤهم واستظهر المنع لا تقيدهم للإسلام بأول وهلة (قوله بحنا) أي استظهاراً (قوله وله) أي لا الكافر الكتابي وأما المجوسي فليس له ذلك (قوله وصرح به لأنه مفهوم وصف) أقول ولو فرض أنه اعتبر مفهومه فنقول انما صرح به لأجل الشرط (قوله ان أقام به) فلو وقع البيع وأراد الخرج به فانه يجبر على ان راجعه من ملكه بأحد الامور المتقدمة (قوله ومنع الشراء الخ) أقول لا يفتي أن القصد من ذلك عدم التمكين من ذلك فعليه لا فرق قلنا بأنه مبني على أن الكفار مخاطبون أولاً (قوله وأما إذا كان مسلماً فظاهر) لان المسلم مخاطب بفروع الشريعة اتفاقاً (قوله وهذا نص المدونة الخ) هذا اعتراض بأن هذا صحيح والحاصل أن المتعين الاحتمال الثاني والصواب أن يقول على الاصح فيكون إشارة لترجيح التأويل بالمنع مطلقاً كان على

دين مشترية أم لا لان المصحح هو عياض لانه استبعد التأويل الآخر وأما ابن بونس فلم يوجد له هنا ترجيح كما قاله ابن غازي وح ومن تبعهما (قوله في ركني) أي أحذر ركني وهو العاقد بناء على ان الاركان ثلاثة الصيغة والعاقد والمعقود عليه (قوله كان ليسا) على وزن كريم كما أفاده المصباح أي ملبوسا كثيرا خلافا لما يتبادر من الشارح من أن الضمير عائد على المشتري وليس كذلك وقرأه بتشديد الباء مكسورة خطأ (قوله كما جزم به الخطاب) قاله استظهارا ولقطه بعد أن نقل ما نقله والظاهر وجوب التبيين ولو كان لا يفسده الغسل وان لم يكن عيبا خشية أن يصلي فيه خصوصا إذا كان بائعا عن يمينه فيأثر بيعه ويوجب بيانه ان كان الغسل يفسده أو كان مشترية مانصه وأما ما نجاسته عارضة ويمكن زوالها كالثوب يقع عليه النجاسة فجائز بيعه ويجب بيانه ان كان الغسل يفسده أو كان مشترية مصليا وفي كلام بعض الشراح تضعيفه (قوله فهو معطوف الخ) هذا التقرير لا صحة له وقوله أي فان انتفت الخ يرجع معنى لقوله فان لم يمكن الخ وعلى كل حال لا يظهر العطف (تبيينه) يدخل تحت الكاف (١٥) أيضا مصحف كتب بدواة ماتت فيه فأرة فانه لا يصح بيعه فالا حسن أن المعطوف بلا

مقدروا العطف على ما يستفاد من معنى ما تقدم أي يشترط كون المعقود عليه طاهرا الى غيره كزبل الخ (تبيينه) اشتراط الطهارة إنما هو في حالة الاختيار فتخرج حالة الاضطرار فلا تشترط الطهارة كالميتة للضطر وانما للغصوص على ما قاله ابن عرفة والظاهر أنه استعمل هذه الشروط فيما يشمل الصحة وما يشمل الجواز فان قوله وقدرة عليه شرط صحة بل لا ريب والمثال بالآتي كذلك (قوله خرج) أي خرج منع زبل غير المأكول وقوله عبر عنه عياض بلا يجوز أي والاصل فيه الحرمة (قوله وانتفاع) أي شرعي فتخرج آلات اللهو وقوله ولو قلت أي وسواء كانت حالا أو متروكة كالهر الصغير (قوله وأما من في السياق) أي نزع الروح للثوب (قوله لان المشرف أعم) المناسب أن يقول لان المشرف مغاير لما سن في السياق ويدل على ما قلنا ان السياق

في ركني البيع الاولين شرع في الكلام على شروط الثالث وذكرها ستة بقوله (ص) وشروط للمعقود عليه طهارة (ش) يعني أنه يشترط في المعقود عليه ثمنا ومثما طهارته ما قاله المصنف في فان قيل اجازة بيع الثوب المتنجس يتنافى اشتراط الطهارة فالجواب أن المراد الطهارة الاصلية وما عرض عليها مما يمكن ازالته منزل منزلة الطهارة الاصلية لكنه يجب تبيينه عند البيع كان الغسل يفسده أولا كان ينقصه أولا كان المشتري يصلي أم لا كان ليسا أم لا كما جزم به ح فان لم يمكن ازالة النجاسة كالزيت المتنجس فلا يصح بيعه كما قاله المؤلف (ص) لا كزبل وزيت تنجس (ش) فهو معطوف على المفهوم أي فان انتفت الطهارة لا يجوز البيع كزبل وزيت تنجس وكذا يقال في تطايره ويجوز أن تكون الكاف بمعنى مثل وهي نائب فاعل فعل مقدر أي لا يباع مثل زبل أي من غيره مأكول ولو مكره وانما خرج ابن القاسم على منع مالك بيع العذرة وما وقع لمالك من كراهة بيعها عبر عنه عياض بلا يجوز وأدخلت الكاف كل ما نجاسته ذاتية كالعذرة والميتة والكاف مقدرة في قوله وزيت تنجس لاندخال كل ما نجاسته كالذاتية وهو ما لا يقبل التطهير كمسل وسمن وتقدم جواز بيع ما نجاسته عارضة ويمكن زوالها (ص) وانتفاع لا يحرم أشرف (ش) أي ومما يشترط في صحة المبيع أن يكون مما ينتفع به ولو كانت كالماء والتراب فلا يباع محرم الا كل اذا أشرف على الموت لعدم النفع به حيثئذ حالا وما آلا ولا العصار التي لا يجتمع من مائة منها أوقية لحم وقولت يحتاج لفصل فيه نظر لانه سلم أن يكون المبيع منتفعا به والعصار التي اذا اجتمع منها مائة لا يتحصل منها أوقية لحم لا ينتفع بها واحترز بقوله محرم من المباح فانه يجوز بيعه ولو أشرف على الموت لان المنفعة به حاصلة في الحال لا يمكن ان كانه واحترز بقوله أشرف عما اذا كان غير مشرف فان بيعه جائز ولو محرما كما قاله ابن عبد السلام وأما من في السياق فانه يمنع بيعه ولو مأكولا ففرق بين المشرف ومن في السياق لان المشرف أعم والذي في السياق أخص والاعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين فالذي في السياق أشد غررا من المشرف لانه ظهرت عليه علامات الموت حتى لم يبق الا ازهاق روحه وحيثئذ ينتفي اعتراض ابن عرفة على ابن عبد السلام (ص) وعدم

عبارة عن الحال المقطوع الحصول الموت فيها وأما الاشراف فهو الحال الذي يظن الموت فيها (قوله وحيثئذ ينتفي الخ) والحاصل ان المصنف تبع ابن عبد السلام في تقييده بالحرم ونسبه له في التوضيح وقد رده ابن عرفة بأن ظاهر اطلاقهم ونص ابن حجرز على منع بيع من في السياق ولو كان مأكولا اللحم اه فكيف يقيده بالحرم وحاصل الجواب عن ابن عبد السلام بأن المشرف غير من في السياق أي فان عبد السلام يوافق ابن عرفة على أن من في السياق يمنع مطلقا وأما المشرف فلم يأخذ في السياق فيفصل فيه بين محرم الاكل ومباح الاكل وحيثئذ فالاقسام ثلاثة اذا لم يكن مشرفا يجوز بيعه مطلقا مأكولا اللحم أولا ومن في السياق يمنع بيعه مطلقا ويفصل في المشرف الذي ذكره ابن عبد السلام أي فكيف لا اعتراض على ابن عبيد السلام لا اعتراض على المصنف ورد ذلك محشى نت بأن الذي ليس في السياق يباع مطلقا مأكولا اللحم أم لا ونصه قوله لا يحرم أشرف المراد بأشرف بلغ حد السياق كما قال ابن الحاجب وأما قبله فيجوز ولو كان محرما قاله ح نقول ج اعتراض ابن عرفة بتوجيه المؤلف ان فسر أشرف بمن في السياق وأما ان فسر بمن قوى

فرضه فلا يشوبه لانه في هذه الحالة يمنع بيع المحرم دون غيره غير ظاهر ان من لم يبلغ السياق يجوز بيعه كان محرم الا كل أم لا اه (قوله أي مما يشترط في المبيع) أي في صحة المبيع بالنسبة للمبيع (قوله ولما كان الاذن في اتخاذه الخ) وينبغي منع قتله قبل والنص كذلك وأما المنهي عن اتخاذه فيجوز قتله بل يندب كما في الخطاب في باب المباح (قوله نية على منعه) الاولى على عدم صحة بيعه (قوله مع كونه طاهرا) أي ومنتهى ما به أي فحينئذ غير ما قبله وأما لابق اللفظ على عمومته فيغني عن قوله طهارة وانتفاع لان كلام من النجس والمحرم المشرف منه عنه والحاصل ان الاولى لاقتصار عليه كما قال المازري كغيره عقد البيع بشرط فيه السلامة من المنهيات كلها (قوله وجازهر) والاعم للشري ولو قال وجاز كهر (١٦) لسكان أشمل ليشمل الفيل لعظمه وقط الزباد لزيادة الأنا الشارح أجاب عن

ذلك بقوله والمراد بالبيع الخ وقوله وقوة يفسر ما قبله وقوله والعداء كذلك (قوله ذات الهر وذات السبع) إضافة ذات لسبع إضافة للبيان (قوله وان قلنا تتبعه) أي وهو المذهب كما قرره شيخنا السلوني وهو ترجيح منه لكلام عجم فانه جمع له المذهب ونقل القيشي في حاشيته ان المذهب انما لا تتبعه ويدل به كلام التوضيح (قوله فلا يؤول كل اللحم) أي فهو ممتنع (قوله والمراد بالسبع ما يتسبع) أي فيشمل الضبع والثعلب وغيرهما من مكره الاكل لا خصوص السبع والا كان الكلام قاصرا (قوله مقرب) من أقرب الخامل اذا قرب وضعها (قوله وسيأتي حكم الخ) فيه نظر وذلك لان الخامل اذا بلغت ستة أشهر لا يحجر عليها الا في التبرعات لافي البيع ونحوه مما ليس من التبرعات (قوله لا كآبق) أي وبغير شارد (قوله فاسد) ما لم يقبض عليه وعلم انه باق على صفته ولا خصوصية فيه بان كان القابض عليه غير الحاكم فانه يجوز العقد لكن ان قرب موضعه

نهي لا ككلب صيد (ش) أي ومما يشترط في المبيع أن يكون غير منهي عن بيعه فلا يبيع كلب الصيد لنيه عليه الصلاة والسلام عن ثمنه ولما كان الاذن في اتخاذه ولزم قيمته لقائله يومه صحة بيعه نية على منعه لقول ابن اشد هو المشهور ابن رشد هو المعالم من قول مالك وأصحابه وأجاز ابن نافع وابن كنانة بيعه ومخنون قائلوا وأج بئنه ومالم يؤذن في اتخاذه لا يباع اتفاقا فقوله وعدم منهي أي عن بيعه مع كونه طاهرا لا عن اتخاذه اذ كلب الصيد غير منهي عن اتخاذه وقوله نهي أي تحريم لبلكه أو لبعضه فعلى هذا لا يجوز بيع مائة قلة خل مثلا وفيها قلة خمر والكاف داخلة على المضاف اليه لان عادة المؤلف ادخالها على المضاف واردة المضاف اليه كقوله وكطين مطر لا ككلب صيد (ص) وجازهر وسبع للجلد (ش) يعني ان شراء ذات الهر وذات السبع لاخذ بجلده جائز وأما شراء ماذ كرا اللحم أوله وللجلد فذكره كما في صيد ماذ كرا من ناجي وكلام المدونة واذن كى للجلد لا اللحم فيؤكل اللحم على القول بأن الذكاة لا تتبعه وان قلنا تتبعه فلا يؤكل اللحم وأما الجلد فيؤكل على كل من القولين والمراد بالسبع ما يتسبع أي كل ماله جراحة أي شدة وقوة على الافتراس والعداء (ص) وحامل مقرب (ش) أي وجاز بيع حامل مقرب أي واقع عليها البيع فإضافة بيع الى حامل من إضافة المصدر لفعوله وظاهره جواز بيعها ولو بعد مضي ستة أشهر فأكثر لجلدها وسيأتي حكم ما اذا كانت بائعة في باب الحجر في قوله وحامل ستة أي انه يحجر عليها اذا تمت الستة ودخلت في السابع (ص) وقدرة عليه لا كآبق (ش) أي وشرط للعقد قدرة عليه لالبائع والمشتري فلا يباع ما قدر عليه مشترية وعجز عنه بائعه ولا ما عجز عنه كآبق لقول مالك يبيع العبد في اياقه فاسد وضمائه من بائعه ويفسخ وان قبض وتفصيل اللغوي ضعيف وقوله وقدرة عليه حسبة احتراز عن الآبق والابل المهمل كما قال أو شرعية احتراز عما لو ترتب على ذلك إضافة مال كما يأتي في العمود وقوله عليه أي على المعقود عليه من ثمن أو مثن فان قلت يبيع المغصوب من غاصبه مقرر على تسليمه مع انه يجوز بيعه فالجواب انه لما كان تحت يد المشتري كان مسلما بالفعل وذلك أقوى من القدرة على التسليم (ص) وابل أهملت ومغصوب (ش) يريد انه لا يجوز بيع الابل المهملة وهي التي تركت في المرعى حتى توحشت ولم يقدر عليها الا بعسر لعدم معرفة ما بها وكذلك لا يجوز بيع المغصوب من غير غاصبه لان كلام البائع والمشتري عاجز عن تحصيل المبيع وهذا شامل لما اذا كان غاصبه ممنوعا من دفعه ولا تأخذه الأحكام موقرا أو غير مقرر ولما اذا كان غاصبه منكرا وتأخذه الأحكام وعليه ينسب بالغصب

جاز التقديرا أيضا والامتنع بشرط (قوله وتفصيل اللغوي) ذكره مبرام ولما كان فيه تطويل ولا فائدة في ذكره لانه

نيته (قوله شرعية احتراز عما الخ) سيأتي انه اذا لم تنقض الاضاعة يصح البيع (قوله كان مسلما بالفعل) وما تقدم من قوله فلا يباع الخ فيما اذا يبيع لغير الغاصب (قوله وابل أهملت) مثل عثمانين اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون العجز عن تسليم المبيع اضطراريا كآبق أو أصلا اختياريا كالابل المهمل (قوله ومغصوب) يظهر أن بيعه صحيح غير جائز كذلك قال الشيخ سالم قال تحشي تت وما قاله غير صحيح لا طباق الاثمة على أن يبيع المغصوب في الوضعية الذي يمنع بيعه مفسوخ ابن عرفة عن ابن رشد بيعه ربه وهو يبيد الغاصب من غيره والغاصب لا يأخذه حكم فاسد اجماعا وقال قبله وشراؤه ما غصبه وهو يبيد ان علم منعه ربه منه ان لم يبعه فاسد اتفاقا فالشروط

التي ذكرها المؤلف كغيره كلها الصحة ولا تنويع أصلا اه (قوله لا يشراء ما فيه خصومة) أي لان الغاصب يطعن في البينة (قوله فانه ابن رشد) علم من كلام ابن رشد أحوال ثلاثة (قوله يجري مجرى الاستثناء المنقطع) أي هو في الأصل استثناء منقطع وانما جرى مجرى الاستثناء المنقطع لان الكلام في تعيين الاحكام فلا يلتفت لكون الاول عاما أخرج منه شيء بل يلتفت الى تغير الاحكام وتبينها بحيث يقال ان ما قبل الا اذا بيع لغير الغاصب (قوله ويرى مالوح المؤلف) لا تلويح أصلا لانه لا ينظر للقول المصرح به ولا بالنظر لغيره (قوله أي وهل يرد على علم العزم شرط آخر الخ) لا فائدة في ذلك فالمدار عند هذا القائل على رده له به المدة المذكورة والرد بالفعل مستلزم للعزم على الرد له به فالا حسن أن يقال وهل ان رده له به أو لا يشترط الرد له به بل يفصل ويقال ان عزم على رده له به فيجوز اتفاقا أو غير عازم فيمتنع اتفاقا وان أشكل أمره فقولان المشهور منهما الجواز والحاصل أن قوله تردده معناه طريقان الاولى طريقة ابن عبد السلام وهو أنه يشترط الرد له به والثانية طريقة ابن رشد المنصلة القائلة (١٧) ان عزم على رده له به فيجوز اتفاقا وان عزم على

عدم الرد فيمتنع اتفاقا وان أشكل الأمر فقولان المشهور منهما الجواز وهي الراجحة (تنبيه) حيث قيل لا يجوز بيعه معناه أنه لا يلزم البائع لأنه يحرم عليه أن يأخذ ثمن الغاصب لانه مستخلص بعض حقه (قوله وهو المشهور) أي فالراجح من التردد القول بعدم اشتراط الرد حيث عزم على الرد أو أشكل أمره (قوله نقض ما باعه) أي أو وهبه أو تصدق به ما لم يسكت ولو أقل من عام ولا يعذر بالجهل فيما يظهر (قوله لان اشتراء) أي اذا اشتراء لم يحل بذلك صنيعة أو احتمل أنه اشتراء لذلك وأما ان علم أنه اشتراء ليمتلكه فقط وقديين ذلك قبل الشراء فله نقض بيعه والفرق بين الميراث والشراء أن الميراث هجم عليه من غير اجتلاب منه فلذلك قام فيه مقام ربه لان الحقوق تورث كما تورث الاعيان والذي اشترى ما باع هو الذي اجتبى ملك ذلك لنفسه فكانه جهدي في

لانه شراء ما فيه خصومة والمشهور منعه كنع الاول بخلاف قاله ابن رشد أما لو كان مقررا بالغصب مقدورا عليه فانه جائز باتفاق اذا عزم من الجانبين وقوله (الامن غاصبه) يجري مجرى الاستثناء المنقطع أي لكن يبيعه من غاصبه جائز بشرط أن يعلم أن الغاصب عزم على رده له به ويرى مالوح المؤلف لشرط العزم على رده بقوله (ص) وهل ان رده له به مدة تردد (ش) أي وهل يرد على علم العزم شرط آخر فيقال محل الجواز ان رده له بالفعل وبقي تحت يده مدة جدها بعضهم ستة أشهر فأكثر والا كان مضغوطة باقعا بنجس أولا يشترط زيادة على العزم الرد بالفعل وهو المشهور وانما يشترط العزم فقط وانما طلبت المدة المذكورة على الاول لاجل أن يتحقق انتفاء الغصب لانه لو قبضها وبقيت عنده مدة يسيرة ثم ردها الى الغاصب آل الأمر الى أنه كان باع مغصوب بالعدم تحقق انتفاء الغصب بخلاف ما اذا قبضها وباعها لغير الغاصب فانه يجوز له ذلك بمجرد القبض لانه حينئذ لم يبيع مغصوبا فقد ظهر لك الفرق بين المسئلتين (ص) وللغاصب نقض ما باعه ان ورثه لا اشتراه (ش) يريد أن الغاصب اذا باع ما غصبه لشخص ثم ورثه من ربه فان له نقض البيع الصادر منه قبل الارث لا انتقال ما كان لمورثه اليه وقد كان لمورثه النقض ولهذا لو تعدى شريك في دار فباع جميعها ثم ورث حظ شريكه فله نقض البيع في حصته غيره وأخذ حصته بالشفعة قاله في سماع سمخون من كتاب الغصب ومنه يؤخذ أنه لا خصوصية للغاصب بما ذكر بل يجري ذلك في بيع كل فضولي فان تسبب في ادخاله في ملكه بان اشتراء أو قبلة بهية أو نحوها من ربه بعد أن باعه فليس له نقض بيعه الصادر منه قبل ذلك على المشهور (ص) ووقف مرهون على رضا مرتته (ش) هذا كلام مجمل وأشار الى بيانه في باب الرهن بقوله ومضى بيعه قبل قبضه ان قرط مرتته والاقتاويلان وبعبارة رده ان بيع باقل أو دينه عرضا وان أجاز تجل فقوله ووقف مرهون أي امضاء مرهون أي بيع بعد قبضه لا قبله ولا حاجة للتقييد بذلك لانه داخل في قوله وقدرة عليه والكلام هنا انما هو في مفهومه ولا يتأتى ذلك الا بعد القبض وحينئذ فهو نص في التفصيل الذي في باب الرهن (ص) وملك غيره على رضا ولو علم المشتري (ش) يريد أن

(٣ - خشي خامس) امضائه واثباته فلم يكن له نقضه (قوله لا انتقاله اليه ما كان الخ) ما كان بدل من الضمير في انتقاله ولو حذف الضمير في انتقاله لكان أحسن (قوله وأشار الى بيانه الخ) لا يخفى أن هذا يشير الى أن جميع ما في باب الرهن من هذا الكلام الذي ساقه بيان لهذا مع أنه سيأتي له أنه محمول على ما اذا كان بعد القبض وآخر العبارة توافق صدرها في أن جميع ما يأتي تفصيل لهذا المجل (قوله ان قرط مرتته) وبأخذ الراهن الثمن ولا يلزم بدله (قوله والاقتاويلان) أي بالامضاء وبقبض الثمن رهنا وبعد مضي ذاته رهنا وقوله يبيع بعد قبضه ليس بلازم بل مثله ما اذا لم يقبضه ولم يقرط على أحد التأويلين (قوله ان يبيع باقل) أي من الدين ولم يكمل له أي أو بغير جنس الدين حيث لم يأت له بموافق للدين (قوله أو كان عرضا) أي من يبيع (قوله ولا حاجة للتقييد بذلك) أي بعد القبض لا قبله وقوله لانه داخل أي التقييد أي مفهومه وهو اذا لم يقبض وقوله ولا يتأتى ذلك أي المفهوم وقوله الا بعد القبض أي قبض المرتهن للرهن (قوله وحينئذ فهو نص الخ) أي اذا كان كلام المصنف فيما بعد القبض فهو نص في التفصيل هذا معناه (أقول) ليس نصا في التفصيل

بل متعلق ببعض التفصيل الا في على أنه يتألف قوله أولا هذا كلام مجمل (قوله بغيره) أي وبغير حضرته أمواله كان حاضرا مجلس العقد وسكت لزمه البيع ولا يعذر هنا بجهل وكان له الثمن فان سكت عاما سقط حقه من الثمن وأما ان لم يكن حاضرا فله نقض البيع الى سنة فان مضت فله الثمن مالم تمض مدة الحياة أي عشر سنين كما وقع التصريح به في كلام غيره فلا شيء له (قوله قريبا) أي يتيسر اعلامه سرعة وقوله أو حاضرا أي في البلد لانه لو كان حاضرا العقد وسكت لزمه البيع كما قلنا والمطالب بالثمن الفضولي لانه باجازه صار وكما علمه وسيأتي وطول بثن ومثمن فاذا فات بيع الفضولي غير الغاصب فان على الفضولي فيما باعه الا كثر من الثمن والقيمة وأما ان كان غاصبا فيجتمهمل أنه كذلك وهو الظاهر (قوله اذا كان المشتري غير عالم بالتعدي) لا يخفى أن ما بعده داخل فيه فالاولي أن يقول اذا اعتقد أن الفضولي مالكة أولا يعتقد شيئا أو يقول بان كانت شبهة وغير ذلك مفهوم بطريق الاولى والحاصل أن الصور ثلاث الاولى أن يعتقد أن الفضولي مالكة الثانية اذا لم يكن عنده علم بشئ أي لا يعلم أنه مالكة أو غير مالكة الثالثة اذا كان يعلم أنه غير مالكة فلا بد من شبهة تنفي العدا (قوله أولئك من سبب المالك) أي من جهة مالكة فتبين أن الصور ثلاث (قوله ويرغم أنه وكيل) أي يدعي أنه وكيل ومقتضى أبي الحسن أنه يجري هنا (١٨) الخلاف الجاري في العين المشاره بقوله ان كان من ناحيته وهل ان علم

تأويلان (قوله فباع لمن هو من سببه) أي من ناحيته أي فانه يجتث أي فنزل ما كان من ناحيته منزلة ما كان من ملكه ظاهرا فانه يجتث والحاصل أنه اذا قال والله لا أبيع لفلان فباع لمن هو من سببه أي باع لمن هو من ناحيته وكان الذي من ناحيته يشتري لفلان فان الخلاف يجتث فنزل في باب اليمين ما كان من ناحيته منزلة فكذا نزل هنا ما كان من ناحيته مثله فالأشترى الغلة اذا اشترى منه (تنبيهات) (الاول) مثل البيع الشراء الا أنه يجري فيه قوله وحيت خالف في اشتراعه لزمه ان لم يرضه موكله ويمكن حمل المصنف على ما يشملهما بان يريد وقف اخراج ملك غيره

من باع ملك غيره بغير اذنه فان البيع موقوف على اجازة المالك فان أجاز له جاز ولو علم المشتري أن البائع فضولي وان رده رد خلا فلا شبهة في أنه لا يصح مع علمه ولو أمضاه المالك وانما يلزم بيع الفضولي للمشتري اذا كان المالك قريبا أو حاضرا لا غائب بعيدا يضرا الصبر الى قدومه أو مشورته وللشترى من الفضولي الغلة قبل علم المالك اذا كان المشتري غير عالم بالتعدي أو كانت هناك شبهة تنفي عن البائع التعدي لكونه حاضرا لاطفال مثلا كالألم تقوم بهم وتحفظهم أولئك من سبب المالك ممن يتعاطى أموره ويرغم أنه وكيل ثم يقدم المالك وينكر ويحذرك ويدل له مسئلة اليمين أن لا يبيع لفلان فباع لمن هو من سببه (ص) والعبد الجاني على مستحقها وحلف ان ادعى عليه الرضا بالبيع ثم للسحق رده ان لم يدفع له السيد أو المبتاع الارش وله أخذ ثمنه ورجع المبتاع به أو بثمنه ان كان أقل (ش) أي ووقف بيع العبد الجاني على اجازة المجني عليه لتعلق حقه بعينه واذا ادعى مستحق الجناية وهو المجني عليه على البائع أن يبعه رضامنه بتحمل الجناية فله تحليفه فان نكل لزمته الجناية أي أرشها وان حلف أنه ما قصد بالبيع تحمل الارش كان للمجني عليه أو لولي ربيع العبد وأخذته في جنابته ان لم يدفع له السيد أو المشتري الارش وله امضاء بعه وأخذ ثمنه من المشتري ثم ان دفع السيد الارش للمجني عليه فلا اشكال وان دفعه المبتاع رجوع بالارش ان كان أقل من الثمن على البائع أو بالثمن ان كان أقل من الارش وضاع عليه بقية الارش لان البائع يقول له ان كان الثمن أقل لا يلزمني الا ما دفعت لي وان كان الارش أقل قال له لا يلزمني غيره فقوله والعبد الجاني أي ووقف امضاء بيع البائع العبد الجاني على رضا مستحق أرشها

ولا

وادخله على رضاه من أخرجه عنه في الاول ومن أدخله في ملكه في الثاني (الثاني) ضمان مبيع الفضولي

الظاهر أنه من المشتري حيث أجاز به البيع وان رد كان منه الا أن يكون المشتري عالما بالتعدي فينبغي أن يجري عليه أحكام الغصاب (الثالث) بيع الفضولي بلامصلحة له به حرام وان باعه خوف تلفه أو ضياعه فغير حرام بل ربما كان مندوبا (قوله على مستحقها) فله رد بيع المالك واجازته (قوله وحلف) بالبناء للفاعل أي والبناء للفعول مع تشديد اللام أي البائع كما في الشارح (قوله بالبيع) أي بسبب البيع وذكره لانه الغالب والافالهيبة والصدقة كذلك والظاهر أن العتق كذلك (قوله ان لم يدفع له السيد الخ) فالحيار للسيد ابتداء فان امتنع من دفع الارش فللمبتاع دفعه لتزله منزلة لتعلق حقه بعين العبد (قوله ان كان أقل) راجع لكل من الارش والثلث أي رجوع بالارش ان كان أقل أو بالثلث ان كان المدعي على السيد المجني عليه أو ورثته أو المشتري لان عليه ضررا في نقض شرائه فله تحليفه لاحتمال أن ينكل فيلزمه الارش من غير نقض لبيعه ولا ترد تلك اليمين لانها عين تهمة والحاصل أن قوله ان كان أقل أي المرجوع به محمل ذلك اذا باع رب العبد الجاني وسلمه للمشتري ثم ان المشتري فداه ف يرجع بالاقل من الثمن والقيمة وأما لو كان باعه للمشتري ثم قبل أن يتسلمه المشتري سلمه البائع للمجني عليه فدفع له المشتري الارش أو الثمن وأخذ منه لكون المجني عليه أجاز البيع للمشتري وأخذ منه الثمن فان المشتري يرجع بثمنه ولو كان أكثر من الارش الذي فداه به لان

من حجته أن يقول البائع أنت أخذت مني الثمن في مقابلة العبد مع أنك سلمته للجني عليه فادفع لي ما أخذته مني (قوله بها) أي بالجناية (قوله بعده) أي بعدما هنا (قوله ثم أنه إذا كانت عمدا الخ) هذا تفصيل في مسئلتنا لا تناقلنا لافرق بين أن تكون عمدا أو خطأ (قوله كما هو ظاهر كلامه الخ) أي أنه لما قال ثم المستحق رده أن لم يدفع له السيد الارش الخ يفهم منه أن الارش للسيد ابتداء ومن المعلوم أن مقابله الاسلام فالتخيير بين الامرين باعتبار ما هو معلوم من أن مقابل الارش الاسلام (قوله راجع لقوله على مستحقها) أي راجع لقوله ووقف على رضا مستحقها وراجع لقوله ثم المستحق رده (أقول) لا يخفى أن كلام من قوله ثم المستحق رده وقوله وله أخذ ثمنه تفصيل لقوله ووقف امضاء ببيع العبد الجاني على مستحقها وحيثما فالشرط يرجع للاول الذي هو قوله ثم المستحق رده (قوله وقوله وله أخذ ثمنه راجع لقوله على مستحقها) أي من نبط به موضع له أي أن المراد من قوله ووقف العبد الجاني على مستحقها أن له أخذ ثمنه ومقابله هو قوله ثم المستحق رده أي وهو مقيّد بالقيّد المذكور فليكن ذلك الموضع الذي هو قوله وله أخذ ثمنه مقيّد بالقيّد المذكور وقوله ولا يحتاج لانطباق الشرط عليه أي لأن برجوعه لقوله على مستحقها يلزمه انطباق الشرط عليه فلا يحتاج إلى أن يقال كما قال ابن غازي الاولى أن يؤخر قوله أن لم يدفع له السيد بعد قوله وله أخذ ثمنه لينطبق الشرط على الامرين معا ونص ابن غازي لو قال ثم المستحق رده أو أخذ ثمنه أن لم يدفع له السيد أو المبتاع الارش لكان أولى لينطبق الشرط على الوجهين وليتصل قوله ورجع المبتاع بما يفرع عليه من كون المبتاع دفع الارش للمستحق وقد كان دفع الثمن للبائع الذي هو السيد فيرجع عليه بالاقل منهما انتهى ولا يخفى ما في هذا من التكلف بل جعل قوله وله أخذ ثمنه راجعا للاول دون قوله ثم (١٩) للمستحق رده ترجيح من غير مرجح فلعن الاولى أن

يقال قوله أن لم يدفع شرط في قوله ووقف الخ وقوله وله أخذ ثمنه معطوف على قوله رده وكلاهما تفصيل لقوله ووقف الخ أو أنه حذف من الثاني دلالة الاول (قوله وهذا أحسن الخ) الاولى أن يقال فلا يرد اعتراض ابن غازي (قوله حيث لم يبينه) أي لم يبين البائع حين البيع فان بينه حين البيع بأن قال انه صدرت منه جناية قبل فانه اذا اشترى بعد البيان لا خيار له بعد ذلك كسائر العيوب وبعبارة أخرى فلو كان عالما بها وقت الشراء أو كانت خطأ فلا رده لأن عوده وان لم يعلم

ولا يفرق بين كون الجناية عمدا أو خطأ كما يدل عليه إطلاقه هنا وتفصيله في الرد بماله بعدة المشار اليه بقوله وللمشتري رده ان تعمد ما ثم انه اذا كانت عمدا فان كانت على النفس فانه يخير سيده في اسلامه أو فدائه حيث استحياه ولي النفس وأما ان كانت على غير النفس فان سيده الخيار في اسلامه أو فدائه ابتداء كما هو ظاهر كلامه هو يأتي في الجراح ما يدل عليه قوله أن لم يدفع الخ راجع لقوله على مستحقها ولقوله ثم المستحق رده وقوله وله أخذ ثمنه راجع لقوله على مستحقها المقيّد بقوله أن لم يدفع الخ وحيث لا يكون قسيما لقوله ثم المستحق رده ولا يحتاج إلى انطباق الشرط عليه وهذا أحسن من تقرير ابن غازي (ص) وللمشتري رده ان تعمد ما (ش) أي وللمشتري رد العبد الجاني اذا اطلع بعد الشراء على جنايته حيث صدرت منه الجناية عمدا اذ لا يؤمن عوده لمثلها في جنابات المدونة قال ابن القاسم لو افترقه البائع فله المبتاع رده بمذات العيب حيث لم يبينه له البائع (ص) ورد البيع في لا ضربته ما يجوز ورد الملك (ش) يريد أن من حلف بجزية عبده ليضربه ضربه لا يجوز له كعشرة أسواط وسواها أطلق في عيئه أو أجل ثم باعه قبل أن يضربه ان البيع ينقض و رد العبد إلى مالكه وينع في الحنف المطلق من البيع والوطء وفي المؤجل من البيع فان لم يضربه حتى مات السيد عتق من ثلثه ولو حلف على ما لا يجوز له رد البيع وجعل عتقه بالحكم

هل صدرت منه عمدا أو خطأ جلت على العمد لان الأصل في أفعال العقلاء القصد (قوله ورد البيع) وانظر لو وهبته لاثواب أو تصدق به (قوله في لا ضربته) أي في حلفه بجزية عبده كرا أو أتى صبغة حنث وقوله لا يضربه أي مثلاً أي فشهأ أحسنه أو أفعل به شيأ يجوز (قوله ورد الملك) واستمر فيه إشارة إلى أنه لا يلزم من رد المبيع رد البيع للملك المستقر ألا ترى أن ابن ديناور يقول رد المبيع ويعتق حين رده وهذا أحسن من قول من قال ذكره دفع توهم رده ليضربه ما يجوز ثم يعاد للمشتري اه (قوله بجزية عبده) كذا قرئ في المدونة وأما لو كانت بالله فانه يكفر عنها وأما الطلاق فقال الزرقاني وانظر هل مثل العتق الطلاق لم ينجز عليه كما هو الظاهر ونقل عن الجيزي انه اذا حلف بالطلاق على ضرب لا يجوز أن الظاهر أنه رد الملك ويحنت وأورد على المصنف انه يحنت بالعزم على الضد واذا باعه فقد عزم على ضده وأوجب بانه لا تلازم بين البيع والعزم على الضد اذ قد يبيعه من غير عزم لسيان أو نحوه (تبيينه) فهم من المصنف أن المبيع قبل رد البيع في ملك المشتري وضمائه واذا لم يبيعه السيد أو رد البيع بعد صدوره ومات قبل أن يضربه عتق من ثلثه قال فضل لانه لو فعل في المرض لم يفرقه ذلك كبدعته في المرض ولو ضرب به في ملك المشتري ففي رده قولان (قوله وفي المؤجل) أي المقيّد من كذا من عتقه لا ضربته عشرة أسواط في هذا الشهر (قوله ولو كاتبه) أي العبد الذي حلف ليضربه ما يجوز فهذا من تمة كلام المصنف لأن هذا مفهوم باعه فكلام المصنف حلف ليضربه ثم باعه وأما لو لم يبيعه بل كاتبه

(قوله ولو كاتبه ثم ضربه) أي قبل أداء نجوم الكتابة وأما بعد النجوم فإنه لا يبرأ منه ثم فيه الحنث وصار حراً وعليه فالخلاف بين ابن المواز وغيره فيما إذا ضربه قبل أداء النجوم وفهم من قوله ليضربه أنه المبيع على حنث وأما لو كانت على بركبان من عتقه لا ضربه لم يرد البيع ولو كانت أمة لم يمنع من وطئها وهو كذلك وفي محشي تن قول ورد البيع في لا ضربه فرض المسئلة كذلك تبعاً للمدونة والأفلاخ خصوصية للضرب بل المدار على الحلف بحريته وكون المبيع على حنث وانما نقض البيع انعقاد الحرية الذي حصل فيه حين الحلف بحرته فلو كان الحلف بحرية غيره أو بطلاق ونحوه لم ينقض البيع ففيها في كتاب الإيلاء وان حلف بالطلاق ليجلدين عبده جلدًا يجوز له فباعه قبل أن يجلده ضربه أجل المولى أن رفعته فان حل الأجل قبل أن يملكه بشراء أو غيره فجلده طلقاً عليه واحدة فان ملكه في العدة أيضاً فضربه كانت له الرجعة وان انتقضت قبل أن يملكه بانت منه ثم إن نكحها عاده وليا ووقف إلا أن يملكه فيضربه فيمير قال ابن دينار ساعة باعه طلق عليه وفيها في كتاب العتق الأول قال مالك وان حلف بحرية أمته ليضربنها ضربه يجوز له منع من البيع والوطء حتى يفعل فان باعها نقض البيع اه فأنظر كيف فرق بين الحلف بحريتها والطلاق فقوله س أنظر هل تختص المسئلة بيمين الحرية وقوله ج الذي يظهر أنه إذا حلف بحرية المخوف على ضربه فإنه لا يرد البيع الواقع فيه قصور منهما وقوله ح إذا حلف بالطلاق بمجرد البيع حنث لضمن ذلك العزم على الضد وهو موجب للحنث في صيغة الحنث غير صحيح لأنه خلاف نصها نعم يأتي على قول (٣٠) ابن دينار واستدلاله بالعزم على الضد اغترار منه بما تقدم للمؤلف وقد تقدم

الكلام معه بما يشفي اه (قوله بر عند ابن المواز) أي بناء على أنها بيع وأنه يبر بضره عند المشتري وكلام أشهب مبني على أن الكتابة بيع قال أنه لا يبر بضره عند المشتري وأما على أنها عتق فيحنث بمجرد هاولو عجز كذا يظهر (أقول) هذا يقيد برجحان قول أشهب وابن القاسم خصوصاً وهما صاحبنا الإمام ثم رأيت أن أبا الحسن قال ولو مكنه المشتري من ضربه وهو في ملكه فضره ففيه قولان قال الربراجي منصوصان في المذهب وقامان من المدونة

ولو كاتبه ثم ضربه بر عند ابن المواز وقال أشهب لا يبر ويمضي على كتابته ويوقف ما يؤدي فان عتق بالاداء تم فيه الحنث وصار حراً وأخذ كل ما أدى وان عجز ضربه ان شاء وقال أصبغ عن ابن القاسم في العتية مثله نقله أبو الحسن وأتى المؤلف بهذه المسئلة في سلك اشتراط القدرة لأن البائع لا قدر له على التسليم ولا خصوصية للضرب بل حيث حلف بحرية عبده أو أمته وكانت يمينه على حنث (ص) وجاز بيع عمود عليه بناء البائع (ش) ذكر المؤلف هذا لدفع توهم أن كونه عليه بناء للبائع يمنع القدرة على تسليمه والمعنى أنه يجوز للشخص بيع عمود عليه بناء للبائع أو غيره بقيدين أولهما الجواز الاقدام على البيع لا صحتة وهو ما أشار به بقوله (ان انتقض الاضاعة) أي اضاعة المال الكثير من جهة البائع خاصة بان يكون البناء الذي عليه لا كبير ثمن له أو يكون المشتري أضعف للبائع الثمن الذي أخذه العمود أو يكون البائع احتاج إلى بيع البناء الذي على العمود بسبب اختلافه أو غير ذلك من الوجوه والنهي عن اضاعة المال إنما هو حيث لم يقع في مقابلة شيء ولو يسيراً دليل جواز بيع الغبن والثاني لصحة البيع وهو ما أشار إليه بقوله (وَأَمِنْ كَسْرِهِ) أي وأمن على العمود كسره عند أخراجه من البناء ليحصل التسليم الحسي ويرجع في أمن الكسر لاهل المعرفة فان لم تنتف الاضاعة صح البيع

وعليه فقوله المؤلف ورد البيع واضح على القول بأنه لا يبر بضره في ملك المشتري

وأما

وعلى أنه يبر لكنه لا يمكنه المشتري من الضرب والأفلاخ وجه لرد البيع حينئذ وينبغي أن يقيد قول ابن المواز بما إذا وقع الضرب قبل أداء نجوم الكتابة وأما بعد أداء النجوم فلا يبر إلا إذا تم فيه الحنث وصار حراً فالخلاف بين ابن المواز وغيره فيما إذا ضربه قبل أداء النجوم (قوله لا قدر له على التسليم) أي لأنه لما كان يرتلكه صار بهذا الاعتبار لا قدر له عليه (قوله بيع عمود) لا مفهوم له أو حجر أو خشبة أو أن المراد به العمود اللغوي أي ما يعتمد عليه (قوله أول غيره) أي من مستأجر ومستعير ويبيع بعد انقضاء مدة الإجارة أو العارية المقيدة بالزمان أو مضي ما يعارله من العارية المطلقة (قوله أي اضاعة المال الكثير) أي ولذا عرف الاضاعة (قوله أول غير ذلك) أي كان يكون مشرفاً على السقوط أو قدر على تعليق ما عليه وما ذكر من انتفاء اضاعة المال من جانب البائع فقط يوجب توجه النفس إلى طلب الفرق بين البائع والمشتري في هذا ولا يظهر الفرق بينهما (قوله والنهي الخ) لا ينبغي أن حاصله أن المدار على كون البناء واقعاً في مقابلة شيء ولو يسيراً ومتى كان كذلك فليس فيه اضاعة مال يقال له هو وان لم يقع في مقابلة شيء إلا أنه لما باع العمود بثمن معلوم فينزل هذا الثمن كله واقعاً في مقابلة البناء وبيع الغبن جائز قلم يلزم اضاعة المال (أقول) بل هذا يقضي بالنكر على قوله اضاعة المال الكثير الخ كما هو ظاهر إن تأمل وفي عب ظاهر المصنف عدم الجواز وظاهر غيره الجواز معلاً بقوله لأن اضاعة المال انما تمنع حيث وقعت في مقابلة عرض أصلاً لان بيع النفس بثمن يسيراً جع لبيع الغبن أو باب السفه وكلاهما حق لا يبي وعلى هذا يكون الشرط المذكور غير معتبر (قوله فان لم تنتف الاضاعة صح البيع) فان قيل فلا اقتصر على قوله ان انتقض

الاضاعة لكونه مغنيا عن قوله وأمن كسره لانه اذا لم يؤمن كسره لم تنتف الاضاعة المال من جهة البائع لما عرفت من أن ضمانه من بانه حتى يقبضه المبتاع وأجيب بانه لو اقتصر عليه لكان فاسدا وذلك لصديق الجواز بصورة الحكم فيها المنع بيان ذلك أن شرط ان مستقبل فلو اقتصر على ما ذكر أفاد الجواز فيما اذا لم يؤمن كسره وخاطر وسلم الانتفاء الاضاعة فيما يستقبل المستقبل من قوله ان انتفت الاضاعة (قوله وأما ان انتفى الشرط الثاني فلا يصح) وظاهر المصنف ولو اشترط السلامة خلافا لقول الخمي انه يجوز اذا اشترط السلامة ووجه المعتمد أن الغرر المانع مانع ولو اشترط فيه السلامة (قوله لا عاطفة) أي وذلك لان المعطوف على الشرط شرط ونقض البائع ليس شرطا (قوله فهو على المشتري) واقتصر صاحب الشامل أنه على البائع وعليه فضمنه من البائع والحاصل أن كلاما من القولين يرجح كما ذكره بعض الشراح والظاهر منهما ما اقتصر عليه صاحب الشامل وذكر عجب مانعه والحاصل ان تخليص السيف من الخلية أي نقض ما عليه من الخلية حيث يبيع السيف على البائع كما أن جزا الصوف الذي يبيع غنمه والثمرة التي يبيع أصلها على البائع (قوله وعلى هذا فضمن العمود الخ) فيه انه قد تقدم انه لا بد أن يؤمن كسره والجواب أن يقال القرض انه آمن

(٢١)

كسره على ما قالته أهل المعرفة فيقرض انه تحصل كسر من عدم اتقان من يخرج العمود فهو كسره طار (قوله وهو فوق هواء) وأما هواء فوق أرض فلا يشترط وصفه اذا الأرض لا تتأثر بذلك ويملك المشتري باطن الأرض كما هو المعتمد وأخرى من المصنف هواء فوق بناء وقوله فوق هواء أي يبنيه رب الأرض لنفسه أو يرب غيره أخذه منه بشراء منه أو اجارة (قوله فوق أرضك) أي يبنيه فوق أرضك (قوله ان وصف متعلق البناء) فيه اشارة الى ان البناء مصدر والوصف انما هو متعلقه من المبنى من كونه خفيفا أو ثقيلًا أجزا أو أجرا أو نحو ذلك وقد يقال البناء صار حقيقة عرقية في المبنى (قوله وقناته) الموضع الذي يجري فيه الماء الى القضاة مثلا أو أراد به

وأما ان انتفى الشرط الثاني فلا يصح (ص) ونقضه البائع (ش) الواو استثنائية لا عاطفة على الشروط والجملة مستأنفة لبيان حكم المسئلة أي والحكم انه اذا صح البيع وجاز ان نقض البناء على البائع فالضمير في نقضه يرجع للبناء لانه هو الذي من تمام التسليم وأما نقض العمود فهو على المشتري كما صدر به الفرافي وذكره صاحب النكت عن بعضهم وعزاه ابن يونس للقاسبي وعلى هذا فضمن العمود في قاعه من المبتاع (ص) وهواء فوق هواء ان وصف البناء (ش) يعني أنه يجوز للشخص أن يقول لصاحب أرض يعني عشرة أذرع فوق ما يبنيه فوق أرضك ان وصف متعلق البناء الاسفل والاعلى فيصف كل بناء لا تتقاء الغرر لان صاحب الاسفل يرغب في خفة بناء الاعلى وصاحب الاعلى يرغب في ثقل بناء الاسفل ويوصف المرحاض وقناته والميزاب ومصبيه فقوله وهو أي مقدار من هواء وأما الهواء فلا يصح بيعه وهو بالمد ما بين السماء والأرض وكل منخرق محدود وأما بالقصر فهو ما تحببه النفس قال في توضيحه وفرش سقف الاسفل بالالواح على من اشترط والافعل على البائع على الاصح ولا يجوز لمبتاع الهواء يبيع ما على سقفه الا باذن البائع لان الثقل على حائطه اه قال بعض ويفهم منه انه ملك ما فوق بناءه من الهواء الا أنه لا ينصرف فيه لحق البائع في الثقل الخ ومفهوم فوق هواء مفهوم موافقة بأن يبنى المشتري الاسفل والبائع الاعلى ويجوز لصاحب الاسفل على البناء ليتمكن صاحب الاعلى (ص) وعز جذع في حائط وهو مضمون الا أن يذكر مدة فاجارة تنفس بانتهادامه (ش) هو معطوف على بيع بعد حذف المضاف أي وجاز معاقدة عز جذع حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه أي وجازت المعاقدة على موضع عز جذع أي ادخال جذع أو جذوع في حائط لرجل ثم تارة لا يعين فيه مدة فيكون يباعا واذا انهدم الحائط لزم البائع اعادته وأما ان حصل خلل في موضع الغرز فاصلاحه على المشتري اذا خلل في الحائط ولو

ما يشمله ويشمل الخزن الذي يجمع فيه الفضلات (قوله مقدار من هواء) لا يخفى ان هذا انما يظهر في الفراغ أي مقدار من الفراغ فيكون المراد من الهواء الفراغ وقوله وأما الهواء فلا يصح بيعه في قوة التعليل أي انما قلنا مقدار الخ لان الهواء ذاته لا يصح بيعه أي الفراغ بتمامه لا يصح بيعه لانه لا يمكن الانتفاع به بتمامه وقد قال المصنف وانتفاع وقوله والهواء بالمد ما بين السماء والأرض أي من الفراغ لانه المناسب لما نحن فيه وفي القاموس انه يطلق على الفراغ وفي المصباح انه المسخري بين السماء والأرض فيؤخذ من مجموع ذلك انه مشترك بينهما وقوله وكل منخرق محدود المراد وما في داخل كل منخرق محدود (قوله ويقتصر منهما الخ) يرد على ذلك ان المشتري انما يشتري قدرا معينًا من الهواء فكيف يملك ما فوقه قلت كأن البائع داخل على انه ملك المبتاع ما اشتراه وما فوقه اذ لو مكن البائع من البناء على الاعلى لضربه غالبا (قوله وهو مضمون) أي ان العقد لازم البقاء محمول على التأييد لانه يبيع حتى لو انهدم الحائط لزم ربه اعادته (قوله فاجارة) أي فان ذكر مدة فهو اجارة أي فالعقد يصح تصببه على انه غير يكون محذوف لكن على قلة لان كان لا تحذف اذا كانت بلفظ المضارع الا قليلا حاصله انه اذا لم يذكر مدة فهو بيع وإذا ذكر مدة فهو بيع الجذع مؤخر (قوله أو جذوع) اشارة الى أن جذع في المصنف يراد منه الخشب

(قوله فعيب) يخبر المشتري في نقض شرائه هو ولا كلام له في محل الجذع (قوله اذا كان ييما) أي اذا كان العقد على موضع الجذع ييما ثم أقول أن في عبارة المصنف شبهة احتمالية وكأنه قال وهو مضمون فلا يفسخ وقوله فاجارة كأنه قال وهو غير مضمون فيفسخ وقوله مع أن ذلك أي موضع الجذع وقوله فالجواب حاصل الجواب أن قولك وكان المناسب ممنوع بل المناسب كون البائع يعيد لانه بمنزلة من اشترى علوا على سفلى ولو تأمل السائل ليسأل (قوله لثلاثتهم الخ) أي فيؤخذ من هذا الجماع أن لا فرق أن ما سبق من الشروط ليس خاصا بالجملة (قوله وينبغي الخ) أي وحينئذ (٣٣) فلا يقال أعاده ليرتب الخ (قوله النهي الخاص) بأن ورد حديث عن النبي

صلى الله عليه وسلم بخصوص الكلب وقوله ولم يرد في الخنزير نهى خاص بل النهي عام يشمل غيره (قوله فان كان وجه الصفقة الخ) أقول وسكت عما اذا كان النصف والحكم أنه يخبر في التسليم بالباقي بما ينوبه من الثمن أو رد الباقي وأخذ جميع الثمن وقوله فله رد الباقي اللام يعني على أي فعله رد الباقي (قوله انظر لم يجعلوا ذلك) كذا في نسخة أي انظر وجه عدم جعلهم ذلك وقوله لانهم لم يدخلوا كان التقدير وعل وجه لانهما ويقفه من بعض الشراح أن هذا من كلام أي الحسن (قوله ففرقوا بين وجه الصفقة) أي فبرد البيع (قوله ومثل هذا) أي اذا دخل على ذلك ابتداء يفسخ الكل والافلا (قوله وجهل بمثون) أي كبس برته بجر جهول وقوله أو عن كان يقول بعثك بما يخرج منه بسعر اليوم أو بما يبيع به فلان متاعه (قوله أي ومما يشترط الخ) ولا يحصل الفساد بالجهل الا اذا جهلا معا أو جهل أحدهما وعلم العالم بجهل الجاهل وتبليغا على ذلك وأما ان لم يعلم العالم بجهل الجاهل فلا فساد ويثبت للمشتري

بيع البائع داره بجائطه أو مات فاستظهر ح أن بناء الحائط على الوارث أو على المشتري ان علم والافعيب وتارة يعين مدة فتكون اجارة لموضع العسر من الحائط تنفسخ بانهدام الحائط ويرجع للحاسبة لتلف ما يستوفي منه فان قيل اذا كانت بيعا لم يلزم البائع إعادة الحائط مع أن ذلك صار عملا كاللشترى وكان المناسب انه اذا انهدم لا شيء على البائع فالجواب أن مشتري محل الجذع بمثابة من اشترى علوا على سفلى فيسلم صاحب الاسفل أعاده لاجل أن يتمكن صاحب الاعلى بالانتفاع وانما قدرنا معا فدة ليشمل البيع والاجارة بدليل التفصيل الذي بعده (ص) وعدم حرمة (ش) أي وشرط للعقد عليه عدم حرمة ملكه أو بيعه جملة وهذا مستغنى عنه بقوله فيما مر وعدم نهى وانما ذكرنا ليرتب عليه قوله (ولو لم يبيعه) لثلاثتهم ان الشروط السابقة خاصة بالجملة تنبه على المشهور وينبغي أن ترجع المبالغة لجميع الشروط فالحرم المالك جملة كالخمر والبيع كالكلب وبعضا كاحدهما مع ثوب أو ان المراد هناك بالنهي النهي الخاص كالكلب ولم يرد في الخنزير نهى خاص فأتى بهذا لاجره أو ليعلم أن المراد بالنهي السابق نهى تحريم فخرج نهى الكراهة والذي يفيد كلام المدونة وأبي الحسن تقييد قوله ولو لم يبيعه بما اذا دخل أو أحدهما على ذلك كذا في الناصر اللقاني فقال قال أبو الحسن في شرح قول التهذيب في الاستحقاق من ابتاع عبدين في صفقة فاستحق أحدهما فان كان وجه الصفقة فله رد الباقي وان كان أقلها لزمه الباقي بما ينوبه من الثمن انظر لم يجعلوا ذلك أي اذا استحق العبد بحرية كالصفقة اذا جعلت حلالا وحراما لانهم لم يدخلوا على ذلك وجعلوا ذلك من قبيل العيوب ففرقوا بين وجه الصفقة وغيره ومثل هذا من اشترى دارا فوجد به ضاحكسا أو شاتين مذبحين فوجد أحدهما غير مذكاة أو قلتي حل فوجد أحدهما خرا اه (ص) وجهل بمثون أو عن (ش) أي ومما يشترط في المبيع عدم الجهل بالمثون والتمن فلا بد من كونهما معلومين للبائع والمبتاع والافساد للبيع وجهل أحدهما بكهلهما على المذهب وقيل يخبر الجاهل وقوله بمثون أو عن أي قدرا وكيفية وصفة وانما فصل في هذا الشرط دون ما قبله من الشروط بل أجل فيها يعلم منه أن كل ما اشترط في أحدهما فهو شرط في الآخر أي ليعلم أن جميع ما مر شرط فيهما أي في الثمن والمثمن ولو استمر على اجماله لتوهم منه أنه خاص بالمثمن فرجه الله تعالى وأشار المؤلف بقوله (ولو تفصيلا) الى أنه لا فرق بين كون ذلك مجهولا جملة أو تفصيلا ومن أمثله قوله (كعبد رجلين) لكل واحد عبد أو أحدهما لا أحدهما والاخر مشترك بينهما أو مشترك كان بينهما على التفاوت كثلث من أحدهما والثلثان من الآخر أو عكسه ويبيعهان ما صفقة واحدة (يكذا) فالثلاث فاسدة

الخيار فاذا ادعى الجاهل على العالم أنه يعلم ما يجله حلف لرد دعواه فان نكل حلف المدعي وفسخ البيع وظاهره الآن في حاشية الفيشي ضعف هذا التفصيل والمعتمد ظاهرا اطلاق المصنف وهوانه يفسد اذا جهلا أو أحدهما علم العالم بجهل الجاهل أم لا (قوله وجهل أحدهما) اذا وقع البيع على البت وأما لو كان على الخيار فيجوز مع جهل المشتري كما يأتي في قول المصنف وغائب الخ (قوله وكيفية) عطف تفسير على ما قبله وقوله وصفة عطف تفسير على ما قبله (قوله ليعلم) بجماع لا فارق (قوله ولو تفصيلا) ما قبل المبالغة اذا كان مجهولا جملة وتفصيلا أما اذا كان مجهولا جملة ومعلوم تفصيلا لجاز كبس الصبرة كل صاع بكذا ويرد أخذها بتمامها (قوله فالثلاث فاسدة) فان مضى القيمة كما قال الثوري ثم ان هذا مقيد بما اذا لم ينتف الجاهل فان اتقى جاز كما اذا سمي الكل عبدا

أو قوما كلابا فإفراده ودخلا على المساواة وجعل للاحدهما جزأ معينا من الثمن الذي ذكره المشتري أو قبل ذكره ثم بيع عقدا واحدا (قوله على السواء) أي اتحدت حصة كل منهما في العبدين بأن يكون للاحدهما سدس كل أو ثلث كل أو نصفه ولا آخر الباقي لانه لا جهل في الثمن في هذه الصورة فلا تدخل في كلام المصنف وهذا تفسير مراد والا فالمتبادر من كلام الشارح أن لكل واحد في كل عبد النصف (قوله ورطل من شاة) أي إذا لم يدخل على جعل الخيار للمشتري (قوله قبل سلخها) وأما بعد الذبح والسلخ فجائز (قوله وهي تدور معه وجودا وعدما إلخ) أي فإذا كان الخواص كثيرا تكون الاجرة كثيرة وقليل قليلة ولكن الطاهر أن المنظورة أجرة علاجه وكثرة تعب لا كثرة المخرج وقلته وإن كان لا بد من وجوده (ثم أقول) لا يخفى أن المصنف لم يعلق الاجرة بالتخليص بل ألقى به مقتزنا بواو العطف المتبادر انه معطوف على قوله ورده مشترية وينهم منه أنه (٣٣) الاجرة مطلقة (قوله لطريق ابن يونس إلخ) حاصل

طريقة ابن يونس أنه الاجرة مالم ترد على قيمة ما وجدته وتوضيح ذلك أن تقول على الاجرة التخليص فالاجرة منوطة بالتخليص فإذا زادت الاجرة أي أجرة تعبته على ما خلصه فليس له الا ما خلصه فإذا أخرج عشرة أرطال من الفلفل وكان تعبته خمسة أنصاف فماله الا الخمسة فإذا كان أخرج من الفلفل ما يساوي خمسة فضة وأجرة تعبته خمسة فضة فيأخذ الخمسة أو يعطيه ما أخريجه ومقابل له أجرة المثل في ذمة البائع ولو لم يوجد شيء ويكون في ذمة البائع وإذا كان أجر مثله أزيد يأخذ الزائد (قوله أي يجوز بيع تراب معدن الذهب) أي جواز بيع تراب فيه شروط والفرق بين جواز معدن ذهب أو فضة وبين ما قبله من منع تراب صائغ شدة الغرر في الاول دون الثاني (قوله بيع تراب معدن إلخ) أشار به الى أن كلام المصنف على حذف مضاف أي وأما نفس المعدن فلا يجوز بيعه ففيها لا يجوز

وظاهر علم المشتري باشترا كهما أم لا فقوله ولو تفصيلا مبالغة في المفهوم أي فان جهل الثمن أو المثلين مضرو لو كان الجهل في التفصيل ولا مفهوم لعبدين ولا لرجلين وكذا كناية عن الثمن فان قلت كلام المصنف يصدق على ما إذا كانا مشتركين بينهما على السواء وهذه جائزة اتفاقا فالجواب أن لا نسلم دخول هذه المسئلة في كلامه لانه جعل العبدين مثلا للجهول التفصيل وإذا حصلت الشركة على السوية قال ثمن معلوم التفصيل ومثل جهل التفصيل جهل الصفة في أنه يضر المشار اليه بالعطف على مجهول التفصيل بقوله (ورطل من شاة) أي أن الشخص لا يجوز له أن يشتري رطلا أو كل رطل مثلا من لحم شاة أو غيرها قبل سلخها ذبحت أم لا لانه لحم مغيب ومحل المنع مالم يكن المشتري لل رطل مثلا هو البائع للشاة ووقع الشراء عقب العقد فان كان كذلك جاز ولو قبل السلخ (ص) وتراب صائغ (ش) أي ومنع بيع تراب صائغ فهو معطوف على عبيدي وهو محتمل أن يكون مثلا للمجاهل تفصيلا وأن يكون مثلا للمجاهل جلة لانه ان رى فيه شيء كان مثلا للمجاهل تفصيلا وان لم يرفه شيء كان مثلا للمجاهل جلة ولا مفهوم لصائغ أي أو عطار فالكاف داخلة على صائغ أي وتراب كصائغ أي تراب صائغ صنعة من الصنائع التي تختلط بالتراب ويعسر تخليصها كالعطارين ونحوهم (ص) ورده مشترية (ش) أي لاجل فساد بيع ما ذكر رده مشترية بعينه ان لم تفت فان كانت فقيته يوم قبضه على غرره أن لو جاز بيعه هذا ان لم يخلصه (و) كذا (أو خلصه) أيضا على المشهور وقال ابن أبي زيد عليه قيمته على غرره ويبقى لمبتاعه ويفهم من قوله ولو خلصه أن هناك شيئا مخلصا وحينئذ فقوله (وله الاجر) أي وحصل فيه شيء لانه جاء به بعد قوله ولو خلصه فينتقل منه الى أنه لا يغرم ما زاد اذا كانت الاجرة أكثر من الخواص لانك قد عرفت أنه علق الاجرة على وجود شيء مخلص وهي تدور معه وجودا وعدما قليلة وكثرة فيكون المواقف لوقح لطريق ابن يونس وهو الراجح عندهم (ص) لا معدن ذهب أو فضة (ش) أي يجوز بيع تراب معدن الذهب والفضة هذا معنى كلامه وأما كونه يباع بصنفة أو غير صنفة فشيء آخر مباح (ص) وشاة قبل سلخها (ش) أي يجوز بيع شاة مثلا بعد ذبحها وقبل سلخها جزأ فالأول لا لأنها تدخل في ضمان المشتري بالعقد وما كان كذلك فليس من باب بيع اللحم المغيب بخلاف ما لا يدخل في ضمانه بالعقد

بيع أراضى المعادن لان من أقطعت له اذامات أقطعت لغيره ولم تورث ويجوز بيع تراب الذهب بالفضة وتراب الفضة بالذهب (قوله فشيء آخر) وذلك انه جائز اذا كان بغير صنفة وأما بصنفة فلا يجوز لان الشك في التماثل كتحقق التفاضل (قوله وما كان كذلك فليس من باب بيع اللحم المغيب) أي وما دخل في ضمان المشتري بالعقد فليس من باب بيع اللحم المغيب حاصلا انه اذا كان فيه حق توفية يكون من باب بيع اللحم المغيب فلا يجوز ومالم يكن فيه حق توفية كالتى بيعت قبل السلخ جزأ فإفلا يكون من باب بيع اللحم المغيب فلذا جاز بيعه جزأ ثم نقول هذه التفرقة لا ظهورها لان اللحم هو المبيع على كل حال وهو مغيب على كل حال ولعل وجه ذلك أن شأن اللحم أن يوزن فيكون مما فيه حق توفية فكانه لما بيع جزأ فخرج عن أصله فنزل منزلة غير اللحم فنقول الشارح فليس من باب بيع اللحم المغيب المراد ليست من باب بيع اللحم أصلا فليس النقي منسبا على القيد بل المقيد ويحتمل أن يكون النقي منسبا على القيد والمعنى بل من باب بيع اللحم الحاضر لان المنظورة الذات بجملة من حيث انها جملة حاضرة وهذا ليس موجودا فيما إذا بيعت على

الوزن وذلك أنها إذا بيعت على الوزن صار المنظور له كل رطل رطل لا الذات الجملة من حيث أنها جملة وحيث أنه فيكون من باب بيع اللحم
المغيب فتدبر (قوله فإنه من باب بيع اللحم المغيب) أي فتمتنع ببيعته قبل سلخه (قوله ومثله) أي ومثل الرطل في أنه لا يجوز إذا وقع البيع
على الوزن لأنها صارت مما فيه حق توقية لا يدخل في ضمانه إلا بالقبض (قوله وتبين) الواو بمعنى أو (قوله وسواء الخ) لأنها
وأريد البعض (قوله ويشترط أن لا يتأخر) وكان القياس لا يجوز التأخير لأنه يبيع معين يتأخر قبضه للضرورة (تبيينه) قول
المصنف وخطة الخ لا يعارضه ما يأتي في قوله وصح بيع ثمر بأصلاحه أن لم يستتر فإن مفهومه أنه إذا استتر لا يجوز بيعه لأنه محمول
على بيعه جزافا أو ما على السكيل فهو جائز كما هنا (قوله فإنه ممنوع) أي جزافا (قوله ما لم يره في سنبله) فإن رآه في سنبله يمكنه حزر كل من
القمح والتبن وحيث أنه فيظهر كون القمح جزافا وحده أشد غررا فلذا منع بخلاف بيعه مع التبن جزافا فلم يكن غرره شديدا فلذا جاز بيعه
معه جزافا إذا رآه في سنبله وهو قائم (قوله ويجزئه) فالحزير يتعلق بكل من القمح والتبن (قوله لا منفوشا) سواء كان في الأندرا وفي
موضع حصده (قوله إلا أن يكون رآه) (٢٤) قبل حصده) وقيد أيضا بما إذا كانت أطرافه بعضها البعض على جهة التخالف وأما

لا على جهة التخالف فيجوز كما قاله
ابن عبد السلام (قوله أو كدس)
معطوف على محذوف والتقدير
أو خلط من غير أن يكدس أو كدس
(قوله وأما نحو القول والخص مما
ثمرته متفرقة الخ) في شرح شب
وظاهره ولو رآه قبل حصده وقوله
ومنفوشا حال من قف أي محذوف
والتقدير لا قف في حال كونه منفوشا
فيكون المعطوف محذوفاً ذلك أن
تجبه له حالا من موصوف قف
أي لا زرع قف في حال كونه منفوشا
فلا يكون حالا من النكرة ثم بعد
ذلك كله فقد ناقش بعض الشيوخ
بأن جمعه لا يجوز إلى تكرار
لا كافي النعت والخبر نحو لا فيها
غول لا شرفية أو لا غريسة فالحال
والنعت والخبر يتكرر معه لا
(قوله باعتبار محله) أي وهو النصب
على المفعولية باعتبار المصدر
المقدر والمعنى وجاز بيع زرع
مقنونا أي محزوماً لا منفوشا

كالرطل من الشاة كما مر فإنه من باب بيع اللحم المغيب ومثله إذا وقع البيع هنا على
الوزن كما اقتصر عليه الخطاب فقوله تت بالجواز ولو بيعت وزنا غير ظاهر فقوله وشاة معطوف على
عمود وقوله قبل سلخها وأولى بعده (ص) وخطة في سنبل وتبين أن بكيل (ش) أي وما يجوز
أيضا بيع الخطة مثلا بعد يسها في سنبلها وتبين بعد درسه يريد كل ما يصل إلى معرفة جودته
ورداً به برؤية بعضه بفراد ونحوه وجواز ما ذكر مشروط بأن يكون بيعه وقع على السكيل
وسواء اشتري الزرع كله كل صاع بكذا أو اشتري من المجموع كيلا معلوماً بشرط أن لا يتأخر
تمام حصده ودراسه أكثر من خمسة عشر يوماً واحترز بقوله أن بكيل مما لو وقع على غير
السكيل فإنه لا يجوز وأما لو اشتراه مع تبنه فإنه ممنوع ما لم يره في سنبله وهو قائم ويجزئه فإنه يجوز
حينئذ كما يدل عليه مسألة المنفوش حيث رآه قاعاً (ص) وقت جزافا (ش) أي وكذلك يجوز
بيع القف وهو الحزم جزافاً لا مكان حرزه وأشار بقوله (ص) لا منفوشا (ش) إلى أنه لا يجوز
بيع الزرع بعد حصده وتكديسه منفوشاً أي مختلطاً ببعضه ببعض إلا أن يكون رآه قبل
حصده وهو قائم لقول عياض لا خلاف أنه لا يجوز بيعه إذا خلط في الأندرا لدراس أو كدس
بعضه على بعض قبل تصفيته ولا بد من تقييد قوله وقت جزافاً بنحو القمح وأما نحو الفول
والخص مما ثمرته متفرقة في ساقه فلا يجوز كما في أبي الحسن ومنفوشا حال من قف بناء على
مجيء الحال من النكرة وإطلاق القف على المنفوش باعتبار ما كان عليه ويحتمل أن منفوشا
عطف على قف باعتبار محله (ص) وزيت زيتون بوزن أن لم يختلف إلا أن يخير (ش) يعني أنه
يجوز للشخص أن يشتري قدراً معلوماً من زيت هذا الزيتون كل رطل بكذا قبل عصره بشرط
أن يكون خروج الزيت من الزيتون عند الناس لا يختلف وكان العصر قسرياً من عشرة أيام
ونحوه وأما فساد كلام المدونة أنه إذا لم يختلف يجوز النقد فيه ولو شرط فإن كان خروج الزيت
يختلف فلا يجوز شراؤه إلا بعد خروجه ورؤيته إلا أن يجعل البائع المشتري الخيار بشرط
النقد يفسده ككل بيع خيار فقوله إلا أن يخير مستثنى من مفهوم الشرط قبله صرح به لئلا

ويكون على مذهب من جوز في الاتباع مراعاة المحل قال ابن مالك

* ومن راع في الاتباع المحل فحسن * والحاصل أن لبيع الزرع القائم أربعة شروط أحدها ببيع جزافاً فلا يجوز زبالة أن كما لا يجوز
قسمته كذلك حيث جعله معياراً إلا أن حرز ما فيه من قمح وتبن ثانياً كون ثمرته في رأس الشجرة كالقمح فإن كانت في جميع قصبتها لم يجز
إعديم إمكان حرزه ثالثها كون المبيع غلبته مع ما يخرج منه من تبن رابعها أن يباع بعد يسه لاقبله والشرط الرابع والثاني في غير
البرسيم وأما بيعه قائماً فلا يشترط فيه لعدم تأنيهاً وإنما يشترط فيه الشرطان الآخران والذي يجوز في غير البرسيم ما يتعلق به البيع
من حب وتبن وفي بيع البرسيم ما فيه من الأجمال إذا بيع على الري وبه ومما فيه من الحب أن يبيع ليحصد ويؤخذ حبسه وإذا بيع
السكان تعلق الحزير بما فيه من البرز والسكان (قوله وزيت زيتون) أشعر أنه إذا اشتري زيتوناً على أن يره عصره لم يجوز وهو كذلك
(قوله إن لم يختلف) أي بالجودة والرداءة (قوله عشرة أيام ونحوها) النوع خمسة أيام (قوله إلا أن يجعل البائع المشتري الخيار) أي

أى ويشترط أيضا أن يكون عصره قريبا من عشرة أيام ونحوها كما أفاده بعض (قوله معناه أن يقول آخذ منك صاعا أو كل صاع) وأخذ جميع هذه الصبرة لا منها وأريد البعض (قوله ولا بد من شرط عدم الاختلاف) أى فحينئذ لا أولى للمنف أن يؤخر قوله الآن بخير بعد قوله ودقيق حنطة (قوله وينبغي تقييد طعنه بالقرب) فحينئذ يجري فيه جميع شروط زيت الزيتون كما في شرح شب والقرب خمسة عشر يوما (قوله وليس معنى كلام المؤلف) لا يخفى جواز هذه الصورة وهي من اجتماع البيع والاجارة كما قال الشارح فاستخف به مالك بعد أن كرهه وكأنه يرى أن القيم عرف وجه ما يخرج منه وجعل قوله في ذلك التخفيف والاستحسان لا القياس (أقول) الآن ذلك يناق قوله ولا بد من شرط عدم اختلاف الخ وقوله وإذا أوفاه الخ أى في صورة اجتماع البيع والاجارة وأما شراء زيتون وتسميم وحب فبعل بعينه على أن على البائع عصره أو زرع قائم على أن عليه حصده ودرسه فلا يجوز وكأنه ابتاع ما يخرج من ذلك كله وذلك مجهول وأما أن ابتعت ثوبا على أن يخطه لك أو نعلين على أن يخرزهما فلا بأس به (٣٥) ومن الممتنع شراء غزل على أن ينسجه لك (قوله

بمعنى أنه يجوز بيع عدد أصع) هذه الصورة جائزة اتفاقا ولو كانت من صبرة مجهولة الصيعان وكذا يجوز ذراع أو كل ذراع من ثوب (قوله على المذهب) أى فالحسكية للاختلاف في كل صاع ردا على ابن مسleme لجهالة الثمن حين العقد (قوله لا منها وأريد البعض) كما إذا أوهم المشتري البائع أن يأخذ منها أصعا كثيرة ومراعاة أن يأخذ بعضها منها قليلا وانما أوهمه ليتسائل له البائع في البيع فهذا لا يجوز وكذا لا يجوز أخذ من ثوب أو شقة أو شعبة لزفاف مثلا وأريد البعض ويشترط في الجواز رؤية الصبرة والثوب حيث اشترط كل صاع أو ذراع بكذا لأنه مظنة خزه لا تعلم صفة البيع والاكتفى ببعضه وكذا بقية شروط الخراف كما في بعض التقارير ويحتمل عدم اشتراط بقيتها هنا لأن الخراف هنا على الكيل فمكانه غير خراف وأما لو اشترى ثلثها أو ربعها مثلا لجاز (قوله حالا وما لا)

يفهم الفساد مطلقا إذا اختلف وقوله الآن بخير أى الآن يدخل على شرط الخيار (ص) ودقيق حنطة (ش) أى وجاز بيع دقيق حنطة قبل طعنها على الأشهر معناه أن يقول آخذ منك صاعا أو كل صاع بكذا من دقيق هذه الحنطة كما مر في الزيتون وهو من ضمان البائع حتى يوفيه مطحونا ولا بد من شرط عدم اختلاف خروجه وينبغي أن يقيد طعنه بالقرب وان اختلف خروجه منع الآن بخير وليس معنى كلام المؤلف اشتري منك هذا الصاع على أن تطعنه فهذا بيع واجارة وإذا أوفاه أيامه جاز خرج من ثمنه (ص) وصاع أو كل صاع من صبرة وان جهلت (ش) يعنى أنه يجوز بيع عدد أصع من صبرة معلومة الصيعان أو مجهولتها وكذا شراء كل صاع بكذا من هذه الصبرة والمشتري جميعها سواء كانت معلومة الصيعان أو مجهولتها وعلى المذهب وأشار بقوله (لا منها وأريد البعض) إلى أنه لا يجوز شراء كل صاع من الصبرة بكذا حيث أريد البعض سواء أراده كل منه - ما أو أحدهما الجهل الثمن والمثمن حالا وما لا لان من التبعض الصادق بالقليل والكثير والثمن يختلف بحسب ذلك وان أريد بها بيان الجنس والقصد أن يقول أبيعك هذه الصبرة كل قفيز بكذا فلا يمنع وأما أن لم يرد بها واحد منهما فقتضى ما نقله المواق المنع (ص) وشاة واستثناء أربعة أرتال (ش) يعنى أن الشخص يجوز له أن يبيع الشاة مثلا ويستثنى منها أربعة أرتال أو أكثر بشرط أن لا يبلغ الثلث وهو يختلف باختلاف الحيوانات كبرا وصغرا وانما خص المؤلف الأربعة أرتال لأنه فرض المسئلة في شاة ويصح في استثناء النصب على المفعول معه والرفع على فاعل جاز ولا يصح جره عطفا على شاة لفساد المعنى إذا التمسد رحينئذ ويصح استثناء ذلك الحكم لوجاهتها اشتري منها أربعة أرتال بعد العقد لان الواقع بعده لاحق له واللاحق للعقد كالواقع فيه (ص) ولا يأخذ لحم غيرها (ش) يريد أن البائع لا يجوز له أن يأخذ من المشتري عوضا عن الأرتال المستثناء عددها أرتالا من لحم غير الشاة المبيعة ولو قال ولا يأخذ بدلها أى الأرتال لشم لا أخذ بدلها الجأ وغيره وانما امتنع أخذ غير اللحم مطلقا بناء على أن علة المنع في هذه هي بيع الطعام قبل قبضه وهذا على أن المستثنى مشتري وأما على أنه مبقى فعلة المنع أنه يبيع لحم مغيب وهو يمنع باللحم وغيره

(٤ - خروشى خامس) فيه نظير بل يعلم ما لا حين يقف على ما يريد شراءه ويمكن الجواب بأن المراد بالمالك بعد الشروع في الكيل قبل انتهاء ما أراد أخذه (قوله وان أريد بها بيان الجنس) والمعنى حينئذ أن كل صاع مشتري جنسه هذه الصبرة أى جنسها ليس مشوبا بتبعض فيقول الأمر إلى أنه اشترى هذه الصبرة كل صاع بكذا والظاهر قبول قوله حيث يدعى النسيان وخالفه الآخر لان القول المدعى الصحة (قوله ويستثنى منها أربعة أرتال) أى بناء على أن المستثنى مبقى لا مشتري والا كان من باب بيع اللحم المغيب وما بقي بعد المستثنى هو المبيع بمنزلة من اشترى شاة قبل سلخها إلا أن قضية هذا ولو بلغ الثلث (قوله بشرط أن لا يبلغ الثلث) ففى بلوغه منع ولو أربعة أرتال (قوله والرفع الخ) أى وجاز الرفع لان لفظ الاستثناء يفيد المقارنة المقصودة (تبيينه) أعمال يجوز استثناء الثلث كالصبرة والثمره لان موجب المنع هنا شد كما ينبى عليه الشارح قريبا ومحل هذا ان بيعت قبل الذبح أو بعده وقبل السلخ فان بيعت بعده فليأخذها استثناء ما شاء (قوله يبيع الطعام قبل قبضه) أى باعه البائع قبل أن يقبضه من المشتري (قوله مشتري) أى اشتراه البائع من المشتري لاشارة الراجح أن المستثنى مبقى لا مشتري كما أفاده بعض شيوخنا نقلا (قوله أنه يبيع لحم مغيب)

أي باعه البائع بهذا البذل أي غاب عن المشتري والبائع لأن الفرض أن ذلك وقع قبل الذبح أو بعده وقبل السليخ كما تقدم **وتنبه** إذا حصل موت في المستثنى منه فلا يضمن المشتري الارتطال للبائع بناء على أن المستثنى مبيع (قوله واستثناء قدر ثلث) صورتهما المشتري منك هذه الصبرة الا عشرة أراد بانه جائز اذا كان ذلك قدر ثلث ومثل ذلك ما اذا باع الصبرة أو الثمرة ولم يستثن منها شيئاً ثم أراد بعد ذلك أن يشتري منها شيئاً لم يجز له أن يشتري الا قدر ما كان له أن يستثنيه وقد جعل محشى تب التفسير ليل اذا أبقاه ليلاً أخذه ثمراً أما اذا أخذه من حينه فيجوز مطلقاً وهو مطلق وان كان الجماعة لم يقيدها (قوله للشهور) فيه إشارة إلى أن قول المصنف واستثناء قدر ثلث أي على المشهور ومقابلته لا يجوز استثناء قليل ولا كثيراً ولا جزافاً انظر بهرام (قوله برؤية المبيع) قضية ذلك أنه يجوز ذلك ولو كان أكثر من الثلث (قوله وهو الرأس والأكارع) أي فقط (قوله اذ لا ثمن له هناك) تردد الابهري فيما لو عكس الحال فيه بان كان له ثمن في السفر هل ينعكس الحكم أم لا (أقول) والظاهر الأول لمقتضى تلك العلة والمعتبر سفر المشتري فيما يظهر ولو كان بائعه مقيماً (قوله وكرهه في الحضر) أي لان (٣٦) له ثمناً ووجه تلك العلة والله أعلم أن الجلد من جملة اللحم فانه يؤكل

ولكن لما لم يتعارف أكله من منزل منزلة المأكول في الجملة (قوله راجع لقوله وجلد فقط) الصحيح أن قوله يسفر راجع للجلد والساقط لا خصوص الجلد فقط كما هو مفاد النقول (قوله لان هذا لحم فيجوز عليه حكمه) وان أطلق عليهما سقط عرفاً فلا عبرة بذلك واذا كان يجري عليه حكمه فيجوز استثناء أربعة أرطال لاستثناؤه مجهولاً (قوله وتولاه المشتري) لا يخفى أن هذا ظاهر فيما اذا استثنى الجلد مع الساقط أو أحدهما فقط وأما اذا استثنى أرطالاً أو جزءاً مطلقاً فان أجرة الذبح والسليخ عليهما لانهما شريكان فامعنى تولية المشتري الذبح ان يرجع الضمير للذبح وما معنى تولية المشتري المبيع ان عاد الضمير على المبيع وفي خبر من أبي الذبح قولان الا ان ابن عرفة أنكر على ابن الحاجب حكاية القول بالجزء (قوله فأجرة

وهذا مستفاد من كلام الخطاب (ص) وصبرة وثمره واستثناء قدر ثلث (ش) أي وجزء مبيع ثمره ويبيع صبرة جزافاً واستثناء بائع كل منهما كما لا قدر ثلث منهما فأقل لا أكثر وأشعر ذكر القدر بان المستثنى كليل فلو كان شائعاً جاز بكل حال كما يأتي في قوله وجزء مطلقاً وقرئ للشهور يجوز ان ثلث هنا ومنعه في الشاة برؤية المبيع هنا وعدمه هناك فقوله وصبرة عطف على شاة (ص) وجلد وساقط يسفر فقط (ش) أي وكذلك يجوز بيع الحيوان واستثناء ساقطه وهو الرأس والأكارع كما أنه يجوز استثناء جلدها في السفر اذ لا ثمن له هناك وكرهه للحاضر وأبقى أبو الحسن الكراهة على بابها أي ولا يفسخ ان وقع وأما الرأس والأكارع فلا يكره في سفر ولا حضر فقوله يسفر راجع لقوله وجلد فقط وليس من الساقط الكرش والكبد ونحو ذلك لان هذا لحم فيجوز عليه حكمه (ص) وجزء مطلقاً (ش) أي وجزء مطلقاً من شاة فافاً فوقها أو صبرة أو ثمره نصف أو أقل أو أكثر سفر أو حضر أو كانه باع منه ما لم يستثن وسواء اشتراه على الذبح أو الحياة ويكون شريكاً للبائع بقدر ما استثنى (ص) وتولاه المشتري (ش) الضمير في تولاه عائداً على المبيع لا على الجسرة أي تولي شأنه من ذبح وسليخ وعلف وسقي وحفظ وغيره فأجرة الذبح في استثناء الجلد على المشتري لانه ليس يجبر على الذبح اذ لو شاء أعطى جلد من عنده وفي أجرة السليخ قولان وأجرة الذبح والسليخ في استثناء الارتطال عليهما بالساقط وفي الجزء عليهما على قدر الانصاء لانهما شريكان (ص) ولم يجبر على الذبح فيهما بخلاف الارتطال (ش) يريد أن المشتري لا يجبر على الذبح في مسألة استثناء الجلد مع الساقط ولا في مسألة استثناء الجزء بخلاف مسألة استثناء الارتطال فانه يجبر على الذبح فيها لان المشتري دخل على أن يدفع للبائع الجسرة ولا يتوصل اليه الا بالذبح (ص) وخبر في دفع رأس أو قيمتها وهي أعبدل (ش) لما قدم أن المشتري لا يجبر على الذبح في مسألة استثناء الجلد أو الرأس ذكر أنه يخبر بين أن يدفع مثله المستثنى من جلد ورأس أو قيمته وهي أعبدل لموافقة القواعد في أنها مقومة والسلامة من بيع اللحم بمثله وقوله في دفع رأس نائب فاعل خير أي وقع في المذهب تخييره أو حكم بالتخيير في

الذبح في استثناء الجلد أي وحده أو مع الساقط وأما أجرة الذبح والسليخ في استثناء الساقط وحده فعلى المشتري وقوله في أجرة السليخ قولان اقتصر عب على أنها على البائع فيفيد اعتماده والظاهر القول الثاني وذلك لان المشتري أن يعطى البذل (قوله ولم يجبر على الذبح الخ) لانهما ان تشاح في الذبح بيعت عليهما ودفع لكل واحد منهما ما يخصه وانما كان أجرة الذبح عليهما في الجزء مع عدم جبر المشتري عليه لان البائع شريك فبسبب الشراكة كانت عليهما (قوله في مسألة استثناء الجلد مع الساقط) مبني على اعتبارهما مسألة واحدة ولو قال فيها السكك أظهر (قوله وخبر في دفع رأس) أي وبقيية ساقط ومثل جلد فلو قال كسر رأس لكان أشمل اعلم أن الخلاف فرضه العلماء في الجلد فكان على المصنف أن يذكره في محله لان مسألة الرأس مقيسة (قوله ذكر أنه يخبر الخ) هذا بما في ماسياتي له من أنه وقع في المذهب خلاف هل الخبير البائع أو المشتري وهو الراجح ويمكن أن يقال ان صدر الحل إشارة بطواب آخر وهو أن المصنف مثني أولاً على ما هو المعتمد عنده ثم حكى الخلاف (قوله في أنها مقومة) أي من جهة أنها مقومة أي وشأن المقوم أن يرجع فيه للقيمة (قوله أي وقع في المذهب الخ) الباعث له على ذلك التنافي الذي هو ظاهر المصنف وذلك

لأن قوله وخير في دفع يتبادر منه أن الذي يخبر المشتري فينا في قوله بعد وهل التخيير للبائع هذا ما اقتضاه قوله فلا ينافي الخ مع أن عدم المناقاة لا يحصل إلا إذا أريد من دفع مصدر المبني للفعول أي في أن تدفع رأس (قوله يوم استحق أخذها) أي وهو يوم الذبح وقوله أو يوم الفوات أي الذي قد يكون بعد يوم الذبح (قوله هو الموافق) كذا بالاصل بدون واو والمناسبات زيادة الواو (قوله أي غير لحم عنها) ظاهر عبارته أنه ليس له دفع البديل وأن المتعين ما دفع الأصل أو قيمته لأرأس أخرى مثل الرأس الأول وكذا قضية عجم فيرد أنه ما الفرق حين عدم الذبح يخبر بين دفع رأس أو القيمة وحين الذبح أما القيمة أو الأصل لا البديل (قوله فيفتقر ما يجبر على الذبح) أي وهو الارتطال (قوله وعليه فيفتقر) أي في الحكم (قوله وهذه) أي المسئلة المشار لها بقول المصنف وخير في دفع رأس الخ (قوله بيع اللحم المغيب) أي أن المستثنى باع الارتطال المغيبة وفيه ما تقدم وقوله بخلاف (٢٧) هذه أي فإن الرأس متميزة بذاتها فهي

معينة (قوله ما لم يأكلها المشتري) أي الآن يا أكلها المشتري وهو استثناء منقطع لأن الأكل لا يكون إلا إذا كانت ذكاة شرعية وفرض المسئلة أن ماتت فلم تذك ذكاة شرعية إلا أن تحمل على ما إذا كان ربه مضطرا يساح له أكلها فأكلها المشتري مختارا أو مضطرا فيضمن مثلها ويحرق (قوله وإذا قال ابن عرفة) أي ولاجل كونه استثنى (قوله ما يمكن علم قدره) احترازاً عما لو كثر جذاؤه لا يجوز إلا أن عبارته تصدق بالهحيح والفساد لأن ما يمكن علم قدره صادق بالكثير لا جذاً وصادق بالقليل الذي لا مشقة في علمه وأجيب بأن مشقة العدم شرط خارج عن الماهية كافي الشروط التي ذكرها المؤلف (قوله فيما شق عليه) أي علم عدده فهذا في المعدود ولو لم يكن عدده دون مشقة فلا يجوز بيعه جزافاً وقوله أو قل جهله أي أو لم يشق عليه بأن كان يسهل كيله أو وزنه لكن قل جهله بأن لم يكن جذاً فيمكن حرقه فهذا في المكيل والموزون

دفع مثل أو بديل رأس أو قيمتها فلا ينافي حكاية الخلاف المشار إليه بقوله (ص) وهل التخيير للبائع أو للمشتري قولان (ش) ولا يتم قولنا بديل أو مثل رأس كما قررنا لأن التخيير المذكور إنما هو في حالة عدم الذبح ولا يتصور في هذه الحالة دفع الرأس ونحوها أو ما حيث ذبحت فيتعين أخذها إلا أن تقوت قيمتها وهل تعتبر القيمة يوم استحق أخذها أو يوم فواتها انظر في ذلك وما تقدم من أنه يتعين أخذها حيث ذبحت ولم تقوت يقتضي أنه لا يجوز أخذ شيء عنها ولو غير لحم وهذا هو الموافق لما في مسألة الارتطال وهو ظاهر ما نقله أبو الحسن ولكن ذكر بعضهم أن الراجح أنه يجوز أخذ دراهم أو عرض أي غير لحم عنها وعليه فيفتقر ما يجبر على الذبح فيه من غيره في هذا والفرق بين الارتطال وهذه أن في الارتطال بيع اللحم المغيب بخلاف هذه ثم أنه أنت قوله أو قيمتها نظر إلى أن الرأس بمعنى الهامة (ص) ولو مان ما استثنى منه معين ضمن المشتري جلد أو ساقطاً لاجل (ش) يريد بالمعين ما قابل الجزء الشائع فيدخل في المعين استثناء الجلد والرأس والارتطال فإذا ماتت الشاة التي استثنى منها شيء معين فإن المشتري يضمن للبائع مثل الجلد والساقط وهو الرأس والأكارع لأنه غير مجبور على الذبح فيها لأن له دفع مثلها فكأنهما في ذمته ولا يضمن له مثل اللحم لتفريط البائع في طلبه بالذبح وجبره عليه فقوله ما أي حيوان استثنى منه معين وأما لو مات ما استثنى منه شائع فلا ضمان على واحد منهما إلا آخر للشيركة وقوله لاجل ما لم يأكلها المشتري فيضمن مثل الارتطال لأنه مثلي ولما اشترط في العقود عليه عدم الجهل وكان الجزاف مما استثنى من ذلك تخفيفاً ولذا قال ابن عرفة هو بيع ما يمكن علم قدره دون أن يعلم والاصل منعه وخفف فيما شق عليه أو قل جهله اه ذكروه المؤلف عاطفاً على عمود بقوله (ص) وجزاف (ش) أي وجاز بيع جزاف أي صودف جزافاً وانفق أنه جزاف لاما كان مدخولاً عليه فلا يجوز أن تأتي للعام مثلاً ولا وعنده صبرة لحم مجزفة وتقول له زدني لأن العقد وان كان انما يحصل بعد الزيادة إلا أنه دخل معه على الجزاف وشرطه أن لا يكون مدخولاً عليه وكذا اللعطار في دفع له درهمين فبأخذه ويجعل له شياً من الألبازير أو الفلفل مثلاً في كغده أو يكون ذلك عنده قبل مجيئه ويذهب به من غير أن يفتحه لانه جزاف مدخول عليه بل الشرط أن يفتحه أو يتطرق ما فيها وقول ابن عرفة دون أن يعلم أي بالفعل أي دون أن يعلم المتعاقدان قدره حال العقد (ص) انتهى ولم يكن جذاً وجهلاً وجزافاً

والحاصل أن المعدود ولو قل جذاً فلا يجوز بيعه جزافاً والمكيل والموزون يجوز بيعه جزافاً ولو قل رأماً الكثير جذاً فيمتنع في النكل المعدود والموزون والمكيل والحاصل أنه لا بد في الكل من الجهل القليل الذي يمكن معه الجزر (قوله وجزاف) مثلث الجيم (قوله أي صودف جزافاً) قرر شيخنا السليوني أن المصادفة جزافاً إنما هي في المعدود فعليه فإقاله الشارح لا يسلم وينقل شيخنا عبد الله عن شيخه محمد بن الشيخ عيب أن الحق أن اشتراط مصادفة الجزافية غير معمول به عند المتقدمين ولا عند المتأخرين وإن أخذ بعضهم ذلك من قول ابن رشد (قوله لانه جزاف مدخول عليه) لا يظهر في قوله أو يكون الخ لأن علة المنع فيه عدم الرؤية لا كونه مدخولاً عليه نعم قوله بل الشرط ظاهر (قوله ولم يكن جذاً) صادق بالقليل مطلقاً جذاً أو غير جذاً والكثير لا جذاً وهو ظاهر إلا أن المعدود لا بد أن لا يكون قليلاً لا بحيث يمكن عدم بلا مشقة فلذلك احتجنا لثبته عليه بقوله ولم يعد (قوله وجهلاً) أي من الجهة التي

وقع العقد عليها كبيع عدد أو ما يجزى لان عدده يعرف وزنه لان المبيع اذا كان له جهتان كوزن وعدد لكن جهته من الجهة التي وقع العقد عليها (قوله ولم يعد بلا مشقة) أي بان عدبشفة لان نقي النقي اثبات (قوله ولم تقصد أفراده) أي الجزاف بمعنى المجزف وقوله الآن يقل عنه مستثنى من المفهوم أي فاذا قصدت أفراده فلا يجوز إلا أن يقل عنه (قوله أي حاضر الغائب) هذا يخرج اللفظ عن ظاهره فينا فيه قوله أو مغيب في تنه فلا حسن أن يفسر بالرؤية على حقيقة لانها لا بد منها (قوله ولو كان على كيل) أي ولو كان جزافا على كيل فعلى ما قاله لا يباع الجزاف برؤية متقدمة سواء بيع على الكيل أم لا وفي المذهب أقوال الاول يباع بها الثاني لا يباع بها ولا بد من الرؤية حالة العقد الثالث يكتفى بالرؤية المتقدمة على العقد في الثمار على أصولها وفي الزرع القسام ولا يكتفى بها في بيع الصبرة جزافا والذي ذكره ابن رشد ما حاصله ان الجزاف سواء كان حبا أو زرعاً قائماً أو سواء كان قد ادب من أم لا يجوز بيعه على رؤية متقدمة لا على الصفة وأما ما بيع على الكيل فيجوز بيعه على الصفة وعلى رؤية متقدمة والقول بان لا يباع الحب جزافا على رؤية متقدمة ضعيف وان كان هو قول ابن القاسم (قوله أو مغيب في تنه) معطوف على غائب وان كان الرسم لا يساعده وكأنه قال لا غائب عن مجلس العقد ولا مغيب في تنه إلا أنك خير بأن هذا مما يقضى بإبقاء لفظ الرؤية على حقيقة والاول كان المراد بها الحضور لصح العقد على القمح المغيب في أصله اذا كان حاضرا مع أنه لا يجوز ويحتمل أن يعطف على كيل أي ولو كان مغيبا في تنه فيقتضى جوازه لانه حاضر مع أنه لا بد من (٣٨) رؤيته ولا يكتفى بتغيبه في تنه الا على شرائه جزافا على الكيل (قوله وعلى هذا) أي

على أن المراد بالرؤية الحضور وهذا كما بناء على أن المراد بالرؤية رؤيته كانه (قوله لانه حاضر الخ) يقال له يصح أن يراد بالرؤية حقيقة أو يراد مرثيا كانه أو بعضه (قوله كما في مغيب الاصل) بأن يتزع عن الارض فجلة ويتظر رأسها (قوله وليس مراده الخ) هذا في غير الجزاف على الكيل (قوله وقد يباع الخ) وقد يباع مع عدم رؤية شيء منه من غير ضرورة كبيع ثمرة حائط غائب جزافا بالصفة كما ذكره ابن عرفة فقال اشترط الرؤية في بيع الجزاف مخالف لما ذكره في كتاب الغرر من المدونة في ثمرة

واستوت أرضه ولم يعد بلا مشقة ولم تقصد أفراده الآن يقل عنه (ش) هذا شروع في شروط الجزاف منها أن يكون المبيع مرثيا أي حاضر الغائب عن مجلس العقد ولو كان على كيل أو مغيبا في تنه وعلى هذا فلا يشك جواز شراء الطرف المملوء جزافا مع أن المرثي منه بعضه لانه حاضر وهو في موضع الصفة للجزاف أي وجزاف مرثي وانما قلنا في موضع الصفة لان الجملة الشرطية لا تقع صفة واعلم أن الجزاف قد يكتفى برؤية بعضه كما في مغيب الاصل وكما في بيع ما في الطرف حيث وجد مملوءا ولا يشترط رؤية باطنها وهذا مراد من قال يكتفى برؤية بعضه في الجزاف وليس مراده أنه يكتفى برؤية البعض منفصلا عنها وقد يباع الجزاف مع عدم رؤية شيء منه للضرورة كما في قلال الخل ان كان يفسدها الفتح لكن لا بد من كونها مملوءة أو علم ما نقص منها من ثلث ونحوه ويكتفى علم المشتري بذلك ولومن البائع كما يفيد ما نقله ح ولا بد من بيان صفة ما فيها من الخل ومنها أن لا يكثر المبيع كثرة تبلغه بحيث يتعذر حزره وأما أصل الكثرة فلا بد منه ومنها أن يجهل المتبايعان قدر المبيع من كيل أو وزن أو عدد لانه متى علم أحدهما وجهل الآخر كان الذي علم قد قصد الى خديعة الذي جهل وبعبارة احترازهما لو كانا ملين بقدره فانه حينئذ لا يكون من بيع الجزاف ومما لو كان أحدهما عالما فانه لا يجوز العقد سواء أعلمه بعلمه أم لا لكن ان أعلمه فسد والا فلا ومنها أن يكون المتبايعان من أهل الحزر بأن يكونا من قوم اعتادوه وان يحزرا بالفعل ومنها أن تستوى أرض المبيع من انخفاض وارتفاع

الخاطئ فانه قال فيها عن مالك وكذلك الخاطئ الغائبة يباع غيره كيلا أو جزافا أي على الصفة وهي على مسيرة خمسة أيام ولا يجوز النقص فيها بشرط وان بعد جدا كافر بيقينه من مصر لم يحزرا شراء ثمرة فاقط لانها تجزف قبل الوصول اليها الآن يكون غريبا انتهى (قوله وأما أصل الكثرة فلا بد منه) لا يظهر هذا في المكيل والموزون (قوله فانه لا يكون حينئذ من بيع الجزاف) لانه معلوم لهما والفساد انما هو اذا حصل الجهل من أحد الجانبين وهذا اذا فسر الجزاف بما ذكره ابن عرفة وأما اذا فسر ببيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عدد الصادق بذلك جعل قوله أو جهلا للاحتراز عما اذا علم (قوله سواء أعلمه بعلمه أم لا) لكن ان لم يعلمه فالحرمة متعلقة بالعالم فقط وان أعلمه تعلقت به مامعا أي بان قال له أنا أعلم قدره (قوله لكن ان أعلمه فسد) بل لو أعلمه الغير بعلمه كذلك (قوله بأن يكونا من قوم اعتادوه وأن يحزرا بالفعل الخ) فان لم يكونا من أهل الحزر ووكلا فيسه كفي بل الظاهر أنهم مالو كانا من أهل الحزر ووكلا من هومن أهل الحزر كفي ذلك قال عجم قوله وحزرا أي أن يكون كل منهما اعتادا الحزر كما يفيد قول ابن عرفة الخمس شرط الجواز كونهما من اعتادا الحزر لانه لا يخطئ الا يسيرا ولو كان أحدهما غير معتاده لم يجوز تبعه المازي انتهى وهذا يفيد اعتبار اعتياد الحزر لا معرفته مطلقا واعتياده أخص من مطلق معرفته وما ذكره عجم لا ينافي الاستظهار الذي قلناه وانظر اذا كانا من اعتادا الحزر غير أن كيلهما أو وزنهما مختلف وكل منهما يحزرا في المبيع على قدر كيله أو وزنه كالاعراب يبيعون السمن جزافا

والبائع منهم يجوز المبيع على قدر كيله والمشتري يجوز المبيع على حكم الارطال المصرية فيما اذا كان مضر يافهل يجوز وهو الظاهر لان كلاهما عالم بالمبيع واختلافهما انما هو في التسمية أم لا وحز من باب ضرب وقتل قالة في المصباح عجم (قوله وأن يكشف الغيب) الاولى حذفه لان العبرة باعتقاد الاستواء حال العقد فقط أي فهو الذي يشترط في جواز العقد فقط (قوله لم يجوز) أي ويكون فاسدا لانه مقتضى عدم الجواز (قوله وان كشف الغيب) أي بعد ذلك (قوله فهو شرط في الجواز) تفريع على قوله لم يجوز (قوله ويخير) لا يخفى أن هذا انما يتأتى فيما اذا كشف الغيب لافي حالة علمه عدم الاستواء حال العقد لدخوله ما على الفرر ولا يعقل عدم جواز حيث اعتقد حال العقد أنه مستو وقوله وأما ما قبله من الشروط قد علمت مما قررنا انه شرط أيضا في الجواز والصحة باعتبار الاعتقاد حال العقد (قوله لافي المبيع جزافا) أي لافي صحة بيع المبيع جزافا (قوله بخلاف الكيل والوزن الشرعيين) لتوقفهما على التسيان ما هو محققه (قوله فالضمير راجع للفرد الخ) لا يظهر التفريع فالاحسن أن يقول إلا أن يقل عن فرد الشيء الجزاف فالضمير الخ وقوله والا كان أي وان لم نقل الضمير عائدا على الفرد بل عائدا على الافراد كان الواجب عليه أن (٣٩) يقول عنها وبوافق ذلك قول بعض السراح

الضمير في ثمنه راجع للفرد الذي فهم من أفراد أي لاجل الجزاف كما هو الأخذ من كلام الموافق عن ابن بشير أي بان يكون التفاوت بين الافراد يسيرا وان كانت جملة الثمن كثيرا انتهى (قوله راجع لما يليه) أي لمفهوم ما يليه (قوله الا أن يقل عن مائة قصد أفراد) أي عن فرد مائة قصد أفراد فيوافق العبارة السابقة التي هي قوله فالضمير الخ (قوله فلا يضر فيه قصد الافراد) أي فلا يضر في بيعه جزافا فقوله ويجوز الاولى التفريع أي فيجوز بيعه جزافا (قوله بأن يكون) تفسير لقلة الثمن أي بان يكون التفاوت بين الافراد يسيرا وان كانت جملة الثمن كثيرا أي ولو بكثرة ثمن كل فرد والحاصل أن ما يباع جزافا اما أن يعتد بشقة أم لا وفي كل

في ظن المتعاقدين حال العقد وأن يكشف الغيب عن الاستواء فان علما أو أحدهما عدم الاستواء حال العقد لم يجوز وان كشف الغيب عن عدم الاستواء فان كان في الارض علوة فالخيار للمشتري وان كان فيها حفرة فالخيار للبائع فهو شرط في الجواز فان انتفى لا يجوز البيع ويخير من عليه الضرر منهما أو أما ما قبله من الشروط فهو في الجواز والصحة فان قيل الاستواء شرط في الجزر لافي المبيع جزافا قلنا شرط الشرط شرط ومنها أن يعتد بشقة فان انتفت المشقة عدولا يباع جزافا وأما ما تكال ووزن فيجوز بيعهما جزافا ولو لم يكن في الكيل أو الوزن مشقة لان الكيل والوزن مظنة المشقة وبعبارة لان العد متيسر لكل أحد بخلاف الكيل والوزن الشرعيين ومنها أن لا تصد أفراد الشيء الجزاف كالجوز وصغار السمك فان قصدت الافراد كالتياب والعبيد فلا يجوز بيعه جزافا إلا أن يقل عن أفراد الشيء الجزاف فالضمير راجع للفرد المفهوم من أفراد هو الا كان الواجب عنها وبعبارة الاستثناء راجع لما يليه أي ان مائة قصد أفراد لا يباع جزافا ولا بد من عدمه كالتياب والعبيد الا أن يقل عن مائة قصد أفراد كالبطيخ والاترج والرمان والقثاء والموز فلا يضر فيه قصد الافراد ويجوز بيعه جزافا وبعبارة بان يكون التفاوت بين الافراد يسيرا وان كانت جملة الثمن كثيرا والظاهر أن القلة بالعرف عند معتادي ذلك ثم صرح بمفهوم الشرط لما فيه من التشعب فقال (نص) لا غير مرقى وان ملء طرف ولو ثانيا بعد تفريغه (ش) غير بالجر عطف على محل ان يرى لان محله جملته لانه صفة لجزاف لانه في معنى مرقى لا غير حاضر فلا يصح بيعه جزافا وظاهره ولو وقع على الخيار ولعله كذلك للخروج عن الرخصة ولاجل اشتراط الرؤية لا يجوز اشتراكله الطرف الفارغ على أن يملأه أو ملاءه ثانيا بعد أن اشتراه أو لا وفرغه وذلك بأن يكون مملوا فيشتري ما فيه مع ملئه ثانيا بعد تفريغه ما فيه بدينار أو كل واحد بدينار لان الثاني غير مرقى بخلاف ما لو وجد

اما أن قصد أفراد أم لا وفي كل اما ان يقل عنه أم لا فليعتد بلامشقة لم يجوز جزافا قصدت أفراد أم لا قل عنها أم لا ومتى عد بشقة فان لم تقصد أفراد جاز بيعه جزافا قل عنها أم لا وان قصدت جاز جزافا قل عنها ومنع ان لم يقل فالمنع في خمسة والجواز في ثلاث فاذا علمت ذلك فاقول قال ابن بشير المعدودات ان قلت أثمتها جاز بيعها جزافا وان كثرت أتمتها واختلفت أحادها اختلافا بينا كالتياب والجواهر وما في معنى ذلك لم يجوز بيعها جزافا ونقل كلامه صاحب الجواهر وابن عرفة وغيرهما وأقروه فأقول اذا علمت هذا ففاده ان البطيخ والاترج مما قل ثمنه يجوز بيعه جزافا ولو اختلفت الافراد اختلافا بينا وأما ما كثرت فيه ففصل فيه فان اختلفت أفراد اختلافا بينا كالتياب لم يجوز بيعه جزافا والاجاز فالصور أربع فاذا علمت ذلك فليس المراد بقلة الثمن ما قاله الشارح ولا ما قاله شب بل كونه في حد ذاته ثمنا قليلا والحاصل أن هذا التفصيل هو المعول عليه ولا يلتفت الى ما عداه وقضية هذا أنه لو فرض أن التفاوت في أفراد التياب والعبيد قليلا يصح بيعه جزافا ولا ظن جواز ذلك وقضيته انه لو وجد تفاوت كثير بين أفراد البطيخ لا يجوز بيعه جزافا وهو ما في نت حيث قال ان الاترج يجوز بيعه جزافا أي لانه يقل عنه ولعل المراد الاترج الذي كله كبيرا وكله صغير وأما ما بعضه صغير وبعضه كبير فلا وكذا يقال في البطيخ انتهى (قوله ولا يجوز اشتراكله الطرف الفارغ) يقيد بما اذا كان الطرف مكيلا لا مجهولا

والهم مكيال معروفي غيره والاجاز لانه يجوز شراء حاضر ببادية مكياها لعدم مكياها معلوم له بما او من جواز شراء بادية بمكياها لعدم مكياها معلوم للبادي نعم شراء ما في المكيا المجهول جزافا جائز بشرطه لا على أنه مكيل به مع تيسر معلوم (قوله كسلة تين) ومثل سلة التين قرية الماء وراوته وجراره مما جرى العرف ببيع الماء فيه وبيع الماء من باب بيع الجزاف ولكن جرى العرف بضمان بائعه اذا انشق طرفه قبل تفرغه واذا اختلفت المياه تعين فتحه عند الشراء والافلا (قوله والعنب) فيه اشارة الى أن المصنف أدخل الكاف على سلة ومراوده المضاف اليه (قوله وعصافير حية) أي وسائر ما يتدخل من الطير لا يباع جزافا لانه يجوز ويدخل بعضه تحت بعض فيخفى حرره (قوله وحمام برج) أي وفرض المسئلة أن البيع وقع عليها وهي في البرج لأنها طائفة في الهواء لان هذا لا يقول أحد يجوز بيعه ومحل كون الذي (٣٠) في البرج لا يجوز بيعه اذا لم تحط به معرفة قبل الشراء والاجاز والمراد

بملاوفا شراء بدينار فلا بأس به لانهم لم يقصد فيه الى الغرر وفي قوله املا على فانما يدينار قصد الى الغرر في الثاني اذ ترك أن يشتريه بمكيال معلوم فاشترى بمكيال مجهول (ص) الا في كسلة تين (ش) أي الا أن يقع ذلك في سلة تين أو عنب أو نحوهما فلا بأس بشراء ملته فارغا أو ملته ثانيا بعد تفرغه بدرهم لان التين والعنب غير مكيل وكثير تكيل الناس لهما بالاسل فجرى ذلك مجرى المكيا لهما والقسم مكيل قبل الغرر منه مكيا مجهول لان الغررارة ليست بمكيال له ثم عطف على غير مرقى مشارك في المنع وهو ثلاثة أشياء بقوله (ص) وعصافير حية بقص وحمام برج وثياب (ش) يعني أنه لا يجوز بيع العصافير المحبوسة في قفص وأولى غير المحبوسة لدخول بعضها في بعض فلا يمكن الجزر فان كانت مذبوحة فيجوز بيعها جزافا لعدم التداخل وكذلك لا يجوز بيع حمام الابراج مجردا عن برجه جزافا على ما في المواز به بناء على عدم امكان عددها وخررها ولان القاسم قول يجوز ورجه في الشامل بناء على امكان خررها ونقله ابن عرفة عن محمد بن ابن القاسم فقال لا بأس ببيع ما في البرج من حمام أو ببيع حمامه جزافا ومنع ابن القاسم في الغنمية بيع الخشب الملقى بعينه على بعض جزافا لخفة ثبوته عدده كالغنم ولا بأس بشراء صغاره جزافا انتهى وكذلك لا يجوز شراء الثياب والرقيق والحيوان وغير الخوت الصغرى جزافا لقصد افرادة فذكر مفهوم الشرط الاول بقوله لا غير مرقى وما بعده والاخر بقوله وثياب وسكت عن مفهوم غيرهما للوضوح (ص) ونقد ان سلك والتعامل بالعدد والاجاز (ش) هذا محترز قوله ولم تقصد افرادة أيضا والمعنى ان النقد المسكوك لا يجوز بيعه جزافا اذا كان التعامل بالعدد وتدخل الفلوس في النقد وان كان التعامل بالوزن جاز بيعها جزافا لعدم قصد الا حاد فهو كغير المسكوك فقوله والاجاز راجع لقوله والتعامل بالعدد فقط ولا يرجع لقوله ان سلك أيضا والاقتضى ان المسكوك التعامل به وزنا لا يجوز بيعه جزافا وليس كذلك ومثل النقد الفلوس والجواهر وانما نص على النقد لكثرة الغرر لحصوله بجهة الكمية وجهة الا حاد لانه يرغب في كثرتها ليسهل الشراء بها ولا يعزل بكثرة الثمن لثلا يود الجواهر واللؤلؤ ونحوهما (ش) فان علم أحدهما يعلم الآخر بقدره خير (ش) هذا وما بعده تفصيل في مفهوم قوله وجهلاه والمعنى أن أحدا من المعاقدين اذا علم بعد القعد بأن الآخر كان عالما حين العقد بقدر المبيع فان الجاهل منهما يخير كعيب دلس فيه ومحل التخيير اذا كان

بالاحاطة به معرفته بالخزرجدا عن برجه أي وأما مع البرج فجاز لكونه تبعا (قوله ويدخل الفلوس في النقد) أي حكمها حكم النقد وذلك لان الفلوس ليست من جزئيات النقد (قوله ولا يرجع الخ) وجه الاقتضاء انه اذا دخل تحت الانقي الشرطين أي ان لم يسلك ولم يتعامل به عددا بل وزنا فمفيد أن المسكوك المتعامل به وزنا لا يجوز بيعه جزافا مع انه جائز فعلم أن غير المسكوك يجوز بيعه جزافا لعدم به عددا أو وزنا كالمسكوك المتعامل به وزنا والمراد بالتعامل به وزنا ما يوزن بصنعة ويتقص صرقه يتقص وزنه من غير مراعاة عدد وان تعامل به ماعا كدنانير مصر وقر وشهار وعى العدد ودراهم مصر تارة يقع التعامل بها وزنا وذلك في حالة المنادة على عدم التعامل بالمقصود منها وتارة يقع التعامل بها عددا في حال التعامل بالمقصود منها (أقول) وبعد هذا كله فنقول لا اقتضاء وذلك لان المعنى أن عدم الجواز مقيد باجتماع

القيدين وقوله والأي بان لم يجتمع القيدان صادق بتفهما ونفي أحدهما غير أن شيخنا السلوتي قرر أن المعتمد انه اذا كان غير مسكوك ويتعامل به عددا لا يجوز بيعه جزافا (قوله ومثل النقد الفلوس والجواهر) لا يخفى أن جعل الجواهر مثل ذلك مما يقوى ما قاله شيخنا المذكور لان الجواهر لا تتعلق بمسكة (قوله لحصوله) أي الكثرة وذكرا كنسبها التذكير من المضاف اليه أو باعتبار المذكور والمعنى حصول الغرر الكثير (قوله بجهة الكمية) أي بالنظر بجهة الكمية أي جهة هي الكمية وقوله وجهة الا حاد تفسيه سابقا وقوله لانه يرغب الخ تعليل لحصول كثرة العدد بجهة الكمية وقوله في كثرتها أي الا حاد ليسهل الشراء بها أو ما الشراء بالجواهر فلا يسهل الشراء بها وكذا الجديد وجايله أنها لما كانت أفرادا لم يتيسر البيع بها ولا يتوقف في البيع بها بخلاف ما عداها من فلوس وجواهر يكثر وقوع الغرر بتعاطي الناس ذلك كثيرا (قوله ولا يعزل) أي الغرر وقوله بكثرة الثمن أي

القيمة (قوله بان العيب اذا علم به البائع المشتري) أعلمه حال العقد أو بعده وقوله لتعاقدهما الخ علة لقوله فسد أي فسد العقد لدخولهما الخ والخطر مرادف للغرر بخلاف اذا لم يدخل على ذلك فلا تعاقدا على غرر (قوله وبه يجب) أي بقوله لتعاقدهما على الغرر غير انك خير بأن كلام الشارح يقتضي ان هذه العلة من كلام المستشكل فكأنه يقول له في كلامك أي المستشكل ما ينبغي اشكالك وهو قولك لتعاقدهما على الغرر فان كان الواقع هكذا فالامر ظاهر والافكان الواجب أن يقول الشارح ويجب عن الاشكال المذكور بانه انما فسد هنا وخولفت القاعدة لتعاقدهما على الغرر والخطر والحاصل أنه يلزم من عدم الفساد عند الاطلاع بعدم العقد عدم الفساد عند الاطلاع حين العقد ولم يكن ذلك هنا والجواب انه انما يلزم ذلك وخولفت القاعدة لتعاقدهما على الغرر والخطر بخلاف العيب في غير هذه المسئلة فليس في الاطلاع فيه عليه حال العقد تعاقدا على غرر وخطر (قوله كون الشيء) هو علم أحدهما بعلم الآخر حالة العقد (قوله اذا قارنه) أي العقد وقوله بعد ذلك أي بعد العقد وقوله لدخوله على الغرر أي انما فسد عند المقارنة لدخوله على الغرر ولم يفسد بعد لعدم دخوله على الغرر (قوله عبارة الموضح) أي عبارة (٣١) التوضيح وقوله وفيها حازة أي ركة لا يفهم

المعنى بها (قوله محشى التوضيح) هو الناصر للقاني والحاصل أنهما جوابان فان قلت هل فرق بين الجوابين قلت فرق بينهما لان حاصل الاول ادعاء الملازمة الا انها ليست كقيمة تنقض في بعض الاحوال عند وجود الغرر وحاصل الجواب الثاني لانسليم الملازمة أصلا وان كان مرجعهما بعد ذلك لشيء واحد وهو الدخول على الغرر في الاول دون ما بعده (قوله كما قال سحنون الخ) هذا يقتضي دخول الكاف على المشبهه وآخر العبارة يقتضي أنها داخلة على المشبهه كما هو القاعدة (قوله وغناء العبد الخ) لعل وجهه مع كون المنفعة غير شرعية فيه أيضا أنه لا يخشى من غنائه تعلق الناس به عادة أي شأنه ذلك بخلاف الجارية (تمه) هي انه حيث حكم بتخيير المشتري في الجزاف الذي علم

العلم والجهل من الجهة التي وقع البيع عليها اكمل علم أحدهما بكيله وجهه لا آخر أمالو جهلا كيله وعلم أحدهما وزنه أو عدده فلا خيار لاسيما في جهل الجهة التي وقع البيع عليها واستشكل ابن القصار كون علم أحدهما عيبا بان العيب اذا أعلم به البائع المشتري لا يفسد البيع بل للمشتري الرضا وهذا لو أعلم العالم الجاهل بعلمه فسد كما أشار إليه بقوله (وان أعلمه) أي أعلم أحدهما الآخر بعلمه (أولا) حين العقد ودخل على ذلك (فسد) العقد على الاصح لتعاقدهما على الغرر والخطر وبه يجب عن الاشكال المذكور وبأنه لا ملازمة بين كون الشيء يفسده العقد اذا قارنه ولا يفسده اذا اطلع عليه بعد ذلك لدخوله على الغرر في الاول دون الثاني قلت هكذا عبارة الموضح ومثله للشارح وفيها حازة فلذا قال محشى التوضيح صوابه لا منافاة كما قال سحنون فيمن باع أمة وشرط أنها مغنية ففسد البيع ولو اطلع عليه بعد العقد خير كما أفاده بقوله (كالمغنية) فلا يصح بيعها ان بين غناها وقت العقد قال الشيخ وبني في تقييدها اذا كان القصد بالتبيين زيادة الثمن لا التبري ويخير المشتري اذا اطلع عليه بعده وغناء العبد ليس كالأمة فلا يوجب خيارا ولا فسادا فقله كالمغنية تشبيهه تام ولما كان الغرر المانع من صحة العقد قد يكون بسبب انضمام المعلوم الى المجهول لان انضمامه اليه يصرف في المعلوم جهلا لم يكن وكان في ذلك تفصيل أشار اليه المصنف تبعا لصاحب المقدم مات بقوله فيما يأتي وجزاف حب فاذا اجتمع شيان في صفقة فاما معلومان أو مجهولان وسيا تيان واما معلوم ومجهول وهو أربع صور لانه اما أن يكون أصلهما معاكسا الكيل كصبرة حب جزافا وأخرى منه ككيل أو أصلهما مع الجراف كارض جزافا وأخرى منها ذرعا أو أصل ما يبيع جزافا الكيل وأصل ما يبيع بالكيل الجراف كصبرة جزافا وأرض ذرعا أو بالعكس كارض جزافا وصبرة ككيل فالثلاث الاول ممنوعة لخروجها من أحدهما عن الاصل كما أشار إليه عاطفاله بالجرع على غير مرثي بقوله في الاولى (وجزاف حب مع مكيل منه) وفي الثانية بقوله (أو) جزاف حب مع مكيل

البائع بقدره فقات ذلك لزمه الاقل من الثمن وقيمة الجزاف وحيث حكم بفساد البيع فقاتت الصبرة ففيها القيمة بالغنة ما بلغت وان أراد المتاع أن يصدق البائع في المكيلة ويردها أي مثلها لا ينبغي أن لا يجوز على أصولهم في الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاما وبقي حكم تخيير البائع حيث علم المشتري بقدره وفات واستظهر أنه يكون للبائع الاكثر من الثمن أو القيمة وهل له أن يعطيه عن ذلك طعاما أم لا وهو الظاهر لان العلة واحدة وهي الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاما اه (قوله لان انضمامه) أي المعلوم اليه أي المجهول (قوله اما أن يكون أصلهما معاكسا الكيل) قال في المقدمات أعلم أن من الاشياء ما الاصل فيه أن يباع ككيلا ويجوز بيعه جزافا كالحبوب ومنها ما الاصل فيه أن يباع جزافا ويجوز بيعه ككيلا كالارضين والنبات ومنها ما لا يباع ككيلا ولا جزافا كالعبيد وسائر الحبوب وانتهى المراد منه فقوله اما أن يكون أصلهما معاكسا الكيل هذه الاولى في المصنف وقوله أو أصلهما معاكسا الجراف هذه الثالثة في المصنف المشار لها بقوله وجزاف أرض وقوله أو أصل ما يبيع جزافا هذه هي الثانية في المصنف المشار لها بقوله أو أرض (قوله بقوله في الاولى) أي في المصنف لاني الشارح وكذا يقال في قوله الثانية والثالثة (قوله مع مكيل منه) أي كما تشتري منك هذه الصبرة التي لم يعلم قدرها وهذه الصبرة

المائة القدر كوتها عشرة أرباب ابتداء وكذا يقال فيما يأتي ومثل المكيل الموزون والمعدود كما في المواق (قوله فأرض مجرور الخ)
وقال الشيخ أحمد معطوف على موصوف مكيل أي مع حب مكيل وحينئذ قل يلزم العطف على الضمير المحفوض من غير إعادة الخافض
وصفة أرض محدوفة أي مكيلة (قوله بثمان) كقوله أشتري منك هاتين الصبرتين دينار وقوله أو ثنتين كاشتري منك هاتين الصبرتين
هذه دينار وهذه دينارين وقوله كانا على الأصل أي كاشتري منك هذه القطعة الأرض وهذه القطعة الأرض ديناراً وهذه دينار
وهذه دينارين وقوله أو على خلافه كما مثلنا من قولنا كاشتري منك هاتين الصبرتين وقوله أو خالف أحدهما كاشتري منك هذه القطعة
الأرض وهذه الصبرة ديناراً وهذه ديناراً والثانية دينارين والقرض أن المبيع في الصور كلها جزاف كما قال المصنف ويجوز
جزافان (قوله وان اختلف الثمن) أي بان يقول صبرة القمح دينار وصبرة التمر دينارين (قوله بثمان واحد) وكذا بثمانين وقوله ويجوز
مكيلان صورتها أن يقول أشتري منك مكيلين (٣٣) عشرة أرباب وعشرة أرباب مثلاً قحاً أو شعيراً أو قحاً أو شعيراً كل أرباب

بكذا اتفق الثمن في المكيلين
أو اختلف اتفقت صفة المكيلين
أم لا (قوله وجزاف مع عرض)
أي جزاف على غير الكيل
بدليل قوله الاتي ولا يضاف
لجزاف الخ (قوله كصبرة) مثال
لما إذا كان على غير أصله وقوله
أو قطعة أرض مثال للذي كان
على أصله وقوله كعبد وثوب
أي مما لا يباع كيلاً ولا جزافاً
وان كان العرض في الأصل ماعداً
الذهب والفضة كما في الصحاح
الآن هذا المصنف ليس مراداً
وبعد في التمثيل بالثياب تقرر
لأن الأصل في الثياب أن يباع
جزافاً ويجوز أن يباع كيلاً فإن
كان ذلك الثوب جزافاً فهو من
أفراد الجزافين وان كان كيلاً
فهو من أفراد جزاف مع مكيل
(قوله ان اتحد الكيل) أي
المكيل وبين الشارح أنه لا مفهوم
له لاختلاف ثمن الكيل وذلك
لأنه قد وقع الدينار في مقابلة الثلاثة

(أرض) مما أصله أن يباع جزافاً فخرج عن الأصل فأرض مجرور عطف على مجرور من غير
إعادة الجار كقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام وفي الثالثة بقوله (و جزاف
أرض) مما أصله أن يباع جزافاً (مع مكيل) بتذكير الضمير العائد على الأرض نظراً للجنس
وتأنيده منونة صفة لأرض محدوفة أي مع أرض مكيلة لخروج أحدهما عن الأصل فيمتنع
الجمع في هذه فيما أصله الجزاف (لا) ان اجتمع جزاف أرض (مع) مكيل (حب) مما أصله
الكيل فلا يمنع لحيثهما على الأصل وأشار إلى القسمين الباقيين الأولين بقوله (ويجوز
جزافان) على أي حال بثمان أو ثنتين كانا على الأصل أو على خلافه أو خالف أحدهما لانهما في
معنى الجزاف الواحد من حيث تناول الرخصة له مما قول اللغوي لا بأس يبيع صبرتي قمح وتمر
جزافاً وان اختلف الثمن ويجوز بيع ثمر الحائطين جزافاً وان اختلف ثمرهما بثمان واحد
(و) يجوز (مكيلان) كذلك صفقة واحدة (ص) وجزاف مع عرض (ش) أي ويجوز
جزاف على أصله أو غير أصله كصبرة أو قطعة أرض مع عرض كعبد أو ثوب (ص) وجزافان
على كيل ان اتحد الكيل والصفة (ش) أي ويجوز جزافان في صفقة على كيل أي أو وزن أو عدد
ان اتحد ثمن الكيل والصفة اتفاقاً كصبرة تمر وأخرى مثلها كل أرباب دينار وان اختلفا معاً
يجزافان وان اتفقت الصفة واختلف ثمن الكيل كصبرتي طعام واحد أحدهما ثلاثة دينار
والأخرى أربعة لم يجز لاختلاف الثمن أو اختلفت الصفة وانفق الثمن كصبرتي قمح وشعير كل
منهما ثلاثة دينار لم يجز عند ابن القاسم ولو قال ان اتحدت الصفة وثن الكيل لأفاد المراد
وعلة المنع مع الاختلاف أنه يصير جزافاً على كيل معه غيره وهو لا يجوز كما أشار إليه بقوله (ص)
ولا يضاف لجزاف على كيل غيره مطلقاً (ش) يعني ان من باع جزافاً على ان كل فقيز بكذا وعلى
أن مع المبيع سلعة كذا من غير تسمية ثمن لها بل ثمنها من جملة ما اشترى به المكيل فان ذلك
لا يجوز لأن ما يخص السلعة من الثمن حين البيع مجهول ومعنى مطلقاً كان الغير من جنس
المبيع أو من غير جنسه مكيلاً أو موزوناً أو مذكرواً وبعبارة وسواء سمى للغير غنماً أم لا لأنه مع
التسمية قد يساوى أكثر فاعتقر لاجل هذا ومع عدمها لا يدري ما يخصه من الثمن وعلى هذا

فصار كل أرباب بثلاث دينار وإذا كان أربعة دينار يكون كل أرباب ربع دينار فقد
ظهر اختلاف الثمن والحاصل أن المعلوم من كلامه وكلام عجم أن الشرط الاتحادي نفس الكيل وفي ثمنه أيضاً وان حصل الاختلاف
في واحد منهما أو في كليهما منع (قوله وثن الكيل) أي المكيل (قوله انه يصير جزافاً على كيل) أي ينزله جزافاً على كيل معه غيره (قوله
عند ابن القاسم) أي وعند أشهب يجوز كما أفاده بهرام (قوله ولا يضاف لجزاف على كيل) أي أو وزن أو عدد صرح في المقدمات بأن
حكم الموزون والمعدود حكم المكيل وصرح القاب بأن اللبن أصله الكيل والزيادة أصله الوزن (قوله وبعبارة الخ) هذه عبارة مغارة
للاولى (قوله وسواء سمى للغير غنماً) بان قال آخذ منك هذه الصبرة كل دينار بكذا وهذا الثوب دينار (قوله لانه مع التسمية) أي
لأن الغير مع التسمية وقوله فاعتقر لاجل هذا الجزاف والمعتقر البائع ونحو أن ذلك في المنع لانه صار بمثابة الذي لم يسم له لان التسمية
بهذا الاعتبار كالتسمية (قوله وعلى هذا) أي على قول المصنف ولا يضاف لجزاف الخ

(قوله بأرضه) أي مع أرضه بأن يملك الأرض المشتري (قوله و جاز برؤية بعض المثلي) أي يبيع البت وأولى الخيارات أي و جاز البيع ولو جزافاً برؤية البعض كافيته في الجزاف أيضاً إذا كان حاضراً في غرارة ويحوها ولا يختلف المكيل من الجزاف إلا أن الجزاف لا بد من حضوره والمكيل يكفي رؤية بعضه غائباً (قوله والصوان) عطف على المثلي لا على بعض خلافاً لـ زرقاتي في شرح شب والظاهر تعين كلام زرقاتي (قوله كما قال في التوضيح) عبارة بعض الشراح اقتصر عليه فيفيد اعتماد (قوله على ما قبله) أي الذي هو المثلي (ثم أقول) فيه نظر لأن الصوان ليس من المثلي لأن المثلي هو داخل الصوان (قوله وعلى هذا فيه التعبير الخ) أي وعلى نسخة الباء ليس فيه ذلك لأن المعنى و جاز يبيع الشيء بسبب رؤية الصوان فالصوان على حقيقته فليس فيه تجوز أي وفي بعض النسخ و جاز رؤية بعض المثلي أي و جاز رؤية بعض المثلي في البيع إذا كان الكلام فيه ولا يحتاج لتقدير حرف الجر والحاصل أن عبارة تفيد أنه على نسخة الباء فيه التعبير بالمحل أي باسم المحل عن الحال وأما على حذفها فليس فيه ذلك وليس كذلك بل على كل حال ليس فيه التعبير باسم المحل عن الحال (قوله وعلى البرنامج) بفتح الباء وكسر الميم وقيل بفقههما (٣٣) وقيل بكسرهما قال زرقاتي الظاهر أن البائع إذا

حفظ ما في العدل وصفته كان كافياً وان لم يكن برنامجاً (قوله صفة ما في العدل الخ) هذا يفيد أن المبيع لو كان ثوباً واحداً مطويًا كالساج المدرج أي الطيلسان المطوي في وعاء من الجلد وقيل الثوب الرفيع لم يبيع على صفة ولا بد أن يرى ما تعلم به صفته إذ لا مشقة في نشره وطيه والعدل عن ذلك مع إمكانه غرر كثير أي وأما أن كان يحصل بنشره فساد فيجوز بيعه على الصفة قطعاً (قوله والشراء) أي يجوز للشري أن يشتري الساعة ولا بد أن يكون الوصف له السلعة غير البائع كما هو قضية كلامه ولو أن كان يمكن علم المبيع بغيره فيجوز بلا وصف كالمس في الشاة إذا أخبر بسنها والذوق والشم في الأدهان والمسك (قوله البيع الجزاف الخ) ظاهره ولو وصفه اثنان عدول (قوله ولا تجوز معاملة الأعمى الأصم) أي لتعذر

لا يجوز بيع الزرع جزافاً على كيل بأرضه (ص) و جاز برؤية بعض المثلي والصوان (ش) أي و جاز البيع برؤية بعض المثلي مكمل كقمح وموزون كقطن وأخرج المقومات فلا يكفي رؤية بعضها على ظاهر المذهب كما قال في التوضيح وقال ابن عبد السلام الروايات تدل على مشاركة المقوم للمثلي وعطف الصوان بكسر الصاد وضمها على ما قبله من عطف الخاص على العام وهو ما يصون الشيء كقشر الرمان والبيض والجوز وفيه لغة صيان وهكذا في عدة نسخ بجوز رؤية بالباء وعلى هذا فيه التعبير بالمحل عن الحال لأن البيع واقع على ما هو داخل الصوان فيكون في الجواز رؤية خارجة عن رؤية داخله (ص) وعلى البرنامج (ش) أي و جاز البيع أو الشراء معتمداً فيه على الأوصاف المكتوبة في البرنامج والمراد به دفتر المكتوب فيه صفة ما في العدل وكان الأصل منعه لكنه أجاز لما في حل العدل من الحرج على بانه من ثلوثه وموثه شدة ان لم يررضه المشتري فأقيمت الصفة مقام الرؤية فان وجد على الصفة لزم والاخير المشتري (ص) ومن الأعمى (ش) أي و جاز البيع والشراء بجميع المعاملات البيع الجزاف وشراءه من الأعمى غير الأصم للضرر ورقة على المذهب وسواء ولد أعمى أو طراً أعماه في صغره أو بعد كبره خلافاً لـ جهرى في منعه بيع من ولد أعمى وفي معناه من تقدم ابصاره في صغره بحيث لا يتخيل الألوان والخصلاف فيما لا يدرك إلا بحاسة البصر ولا مانع فيما يدرك بغيرها من الخواص ولا تجوز معاملة الأعمى الأصم بخلاف الأبكم الأصم (ص) ورؤية لا يتغير بعدها (ش) عطف على معنى ما مر من قوله برؤية بعض المثلي أي و جاز البيع برؤية بعض المثلي ورؤية لا يتغير بعدها وظاهره سواء كان غائباً عن مجلس العقد أو حاضراً به ولا تسترط الغيبة إلا فيما يبيع على الوصف ومفهومه لا يتغير أنه لو كان يتغير بعد الرؤية لم يجز بيعه أي على البت وأما على الخيار فيجوز (ص) وحلف مدع لبيع برنامج أن موافقته للمكتوب (ش) يعني أن المشتري على البرنامج إذا ادعى بعد ما قبض المتاع وغاب عليه عدم موافقة المتاع أو بعضه لما في البرنامج وقد تلف البرنامج أو بقي وادعى البائع فيما ادعى فيه المخالفة إن المتاع غير ما أتى به فانه يحلف

(٥ - خشي خامس) الإشارة بخلاف الأبكم الأصم فتمكن الإشارة له وانظر هل يصح شراء الأعمى ما لا يصح شراء البصير له في ليل ولو تمعير لأنه يعتمد في شرائه على الوصف الذي علمه بالسمع أم لا واعلم أن البيع للأعمى على الصفة والبيع على البرنامج وبيع الساج المدرج وقلال الخل مطبنة مستثنى مما يأتي من أن شرط البيع على الصفة أن لا يكون حاضراً بالمجلس (قوله عطف على معنى ما مر) لا حاجة لذلك بل معطوف على لفظ ما مر وهو برؤية الخ ويمكن الجواب بأن هذا على نسخة ورؤية بدون الباء (قوله ولا تسترط الغيبة) أي عن مجلس العقد (قوله لبيع برنامج) أي في مسألة بيع برنامج (قوله ان موافقته) أي العدل المبيع المكتوب في البرنامج حاصلة فهو معمول حلف أو تنازع فيه كل من حلف ومدع وخبر أن محذوف ثم لا يخفى أنه وإن كان مدعياً الموافقة لأنه في المعنى مدعى عليه لأن المدعى عليه من ترجح قوله بعهود أو أصل وهو صادق بالبائع هنا وذلك اندفع ما يقال القاعدة أن الذي يحلف هو المدعى عليه (قوله أن المتاع) أي المشتري (قوله تنبيه) فان نكل البائع غرم بمجرده نكوله في دعوى الاتهام وبعد عين الآخر في دعوى التحقيق وأما لو وافقه أن المتاع

١ ما أتى به في نظر فان كان موافقا للزم البيع والائت الخيار للمشتري (قوله هو معطوف على بيع الخ) الا ان اللام باعتبار المعطوف عليه بمعنى في و باعتبار المعطوف زائدة للتقوية (قوله ولو اختلف النقاد في الرداءة والجودة الخ) أي اذا اختلف وكان ذلك قبل القبض لم يلزم رب الدين الا ما اتفق الشهود أي الصراف على جودته وأما اذا أخذه منه ثم رجع عليه فقال له بدله لاني وجدته زائفا فلا يلزمه أن يبدله الا ما اتفق الصراف على ردائه (قوله الا أن يحقق كاهن) لا يخفى أن المتقدم في الغش لقوله جيبا او ما نحن فيه نقص الوزن وأيضا التحقيق في الاول متعلق بكونه (٣٤) لا يعلمها من دراهمه فقط ويمكن الجواب على بعد بأن التشبيه في مطلق التحقيق

وان كان موضوع المسئلتين مختلفا فتدبر (قوله فان قرب ما بين الرؤيتين) ومرجع ذلك لأهل المعرفة (قوله فقول ابن القاسم) أي خلافا لاشبه (قوله حيث قطعت الخ) وهل يكفي في ذلك واحد من أهل المعرفة أولا يدين اثنين قولان والمناسب أنه يكفي لأنه من باب الاخبار (تنبيه) محل كلام المصنف اذا كان المبيع مما لا يضمنه المشتري بالعقد اذا ما دخل في ضمانه بالعقد لا ينظر فيه لما بين الرؤيتين قطعا فان قلت ماذا كونه فيما اذا بيع على الصفة من أنه يكون القول للمشتري في حالة الشك بخلاف ما في مسألة البرنامج من أن القول قول البائع على ما وصف فالجواب أن المشتري في مسألة البرنامج لما كان قادرا على الوقوف على المبيع بعينه وترك ذلك كان كالصدق للبائع بأن المبيع على ما وصف في البرنامج بخلاف الغائب المبيع بالصفة فاقتربا فان قلت في مسألة الرؤية المتقدمة القول قول البائع في حالة الشك بيمين وأما ما بيع على الصفة ففي حالة الشك القول قول المشتري ما الفرق قلنا الفرق أن البيع في مسألة الرؤية متعلق على بقاء صفة المبيع والاصل بقاءها فن

البائع أن ما في العدل موافق للكتوب (ص) وعدم دفع ردي أو ناقص (ش) هو معطوف على بيع من قوله لبيع برنامج أي وحلف مدع عدم دفع ردي أو ناقص و مراده أن من صرف دراهم أو دنائير من صراف أو أخذها من مقرض أو مدين أو نحو ذلك وقبضها المدفوعة له بقول الدافع انه جيبا ودغاب عليها الا أخذ ثم ردها أو رد شيئا منها وادعى انه ألفاه رديا أو ناقصا وأنكر الدافع لها أن تكون من دراهمه أو دنائيره فانه يحلف ما دفعه الا جيبا في على ابن تونس ولا يعلمها من دراهمه الا أن يحقق انه ليست من دراهمه ولا دنائيره فيحلف على البت ولو اختلفت النقاد في الرداءة والجودة لم يلزم رب الدين الا ما اتفق على جودته كما أنه لا يلزم الدافع في البت الا ما اتفق الشهود على ردائه فقوله وحلف الخ لكن يحلف في النقص على البت وفي الغش على نفي العلم ونقص الوزن يحلف فيه على نفي العلم الا أن يحقق كاهن وهذا كله اذا اتفقا على أنه قبضها على المفاضلة أو اختلفا لان القول قول الدافع بيمين أنه على المفاضلة وان اتفقا على أنه قبضها ليريهما بالقول قول القابض ان ما قبضه ردي أو ناقص بيمينه (ص) وبقاء الصفة ان شك (ش) يعني أنه اذا اشترى شخص شيئا غائبا على رؤية متقدمة ثم تنازع هو والبائع في أن هذه هي الصفة التي وقع العقد عليها أو تغيرت فان قرب ما بين الرؤيتين بحيث لا يتغير المبيع فيه فالقول للبائع وان بعد بحيث لا يبقى على حاله فالقول للمشتري في أنه تغير عما هو عليه حال العقد وان أشكل الأمر فقول ابن القاسم ان القول قول البائع بيمينه والاصل عدم الانتقال على الصفة حيث قطعت أهل المعرفة لاحدهما فالقول له بالبائع وان رجحت لواحد منهما فالقول له بيمين وان أشكل الأمر فالقول للبائع بيمين وأما ما بيع على الصفة فانه في حالة الشك يحمل على عدم بقاء الصفة فيكون القول قول المشتري فكلام المؤلف فيما اذا بيع على رؤية متقدمة كما صرح به حاولو فقال في قوله وبقاء الصفة ان شك هذا من تقية قوله وبؤية لا يتغير بعدها انتهى (تنبيه) وغائب ولو بلا وصف على خياره بالرؤية (ش) أي وكذلك يجوز بيع الشيء الغائب ولو لم يوصف للمشتري نوعه ولا جنسه لكن بشرط أن يجعل له الخيار اذا رأى المبيع ليخف غرضه على المعروف وأما على اللزوم أو على السكت فيفسد في غير التولية وأما هي فان السكوت فيها لا يضر لانها معروفة وقوله على خياره بالرؤية راجع للبائع عليه لا لما قبله والبيع منحل من جهة المشتري قبل الرؤية وبعد ذلك من جهة البائع عند ان حذر زخا فاعبدا الحق أنه منحل من جهتهما معا (ص) أو على يوم (ش) عطف على ما في حيز المبالغة ليقيد أن فيه خلافا باللزوم يعني أن ما بيع على الصفة على اللزوم يكفي أن يكون على مساقاة يوم ومنعه ابن شعبان لسهولة احضاره في اليوم وما فرنا علم أن كلامه في بيع الغائب على الصفة على اللزوم لا فيما بيع على الصفة بالخيار ولا فيما بيع على خياره بالرؤية ولا

ادعى الانتقال فهو مدع وهو المشتري بخلاف البيع على الصفة فان الاصل عدمها وهو موافق لقول المشتري فيما وأما لو تنازعا في عين السلعة المبعة على الرؤية فالقول للمشتري مع يمينه اتفاقا (قوله وغائب) معطوف على عمود (قوله لكن بشرط الخ) في المبالغ عليه وهو الذي لم يوصف وأما الذي وصف ولو كان على اللزوم فيجوز فلا حاجة الى الشرط (قوله على المعروف) أي ولو لم يوصف للمشتري فيجوز ز على المعروف ومقابل له لا يدين الوصف (قوله فان السكوت فيها لا يضر) عبارة شب فالسكوت فيها كشرط الخيار انتهى فيهم منه أن له الخيار (قوله أو على يوم) أي ذهابا فقط (قوله لا فيما بيع الخ) أي فلا يشترط كون ذلك على يوم (قوله لا فيما بيع على الصفة بالخيار) أي الخيار المصطلح عليه

كثلاثة أيام في الثوب مثلاً فهو غـير قوله بهـد ولا فيما يبيع على خياره بالرؤية لان قوله على خياره بالرؤية معناه انه حين يراه يثبت له الاختيار (قوله فكان حقه) تفريع على قوله ان كلامه في بيع الغائب على الصفة على اللزوم لان قوله ولم تمكن رؤيته بلامسقة مفروض في بيع الغائب على الصفة باللزوم والكلام قبل وان كان في الغائب الا أنه في الغائب مطلقاً كان على الوصف أولاً (تنبية) اعترض على المصنف باقتضائه انه لا بد من احضار حاضر البلد مع أن الذي يفيد منه النقل ان حاضر مجلس العقد لا بد من رؤيته الا فيما فحده ضرر وفساد وغير حاضر مجلس العقد يجوز بيعه بالصفة ولو بالبلد (٣٥) وان لم يكن في احضاره مشقة (قوله لطالت العبارة) أي بحرف واحد (قوله أو وصفه غير

بائع) (تنبية) بشرط في البيع على الصفة أن يكون المشتري ممن يعرف ما وصف له (قوله من أن ذلك شرط في النقد) أي وصفه غير البائع (قوله ان لم يبعد) جذاً أي بحيث يعلم أو يظن أنه يدركه على ما رأى أو وصف (قوله كخراسان من افرقية) أي من كل ما يظن فيه التغير قبل ادراكه (تنبية) اذا اجتمع البيع على رؤية مقدمة وعلى خياره بالرؤية فالحكم الثاني (قوله وأما ما يبيع على الخيار) في الصورتين ومثل ذلك اذا باعه على خياره بالرؤية ومن غير وصف ولا تقدم رؤية فيجوز ولو بعد جذاً (قوله وأما على الخيار) أي أو على خياره بالرؤية (قوله أي فلا تشترط فيه رؤية ثانية) أي بالنسبة لقوله أو على رؤية سابقة (قوله معطوف على قوله وجاز) أي فاعل جاز (قوله ومع الشرط في العقار) سواء يبيع مزارعة أو جزاً فاعلى المعتمد وما قاله أشهب من أنه لا يصح النقد فيه ان يبيع مزارعة ضعيف أفاده محشى تنافظه وذكرياً ما حاصله أنه يكفي بالوصف ولا يشترط الذرع لافرق بين الارض البيضاء والدار

فما يبيع على رؤية مقدمة فكان حقه أن يأتي بهذا بعد قوله ولم تمكن رؤيته بلامسقة كما فعل ابن الحاجب وابن عرفة ولعله انما قدمه لجمعه مع نظيره في الخلاف اذ لو قال ولم تمكن رؤيته بلامسقة وهو على يوم لم يقد أن فيه خلافاً ولو قال ولم تمكن رؤيته بلامسقة ولو على يوم لطالت العبارة (ص) أو وصفه غير بائعه (ش) وصف مصدر مجرور معطوف على وصف من قوله بلا وصف والضمير في وصفه عائد على المبيع وغير بالرفع فاعل المصدر أي ولو بلا وصف المبيع غير بائعه واذا اتقى وصف غير البائع ثبت وصف البائع وحينئذ فيكون مفيداً للخلاف والصحة مع وصف البائع على المشهور ووصف غير بائعه جائز اتفاقاً وفي الموازية والعينية لا يباع بوصف بائعه لانه لا يوثق بوصفه اذ قد يقصد الزيادة في الصفة لانفاق سلعته وتأول بعضهم المدونة عليه وهو خلاف ما ارتضاه ابن رشد والرخمي من أن ذلك شرط في النقد فقط (ص) ان لم يبعد كخراسان من افرقية (ش) شرط في المبيع على اللزوم كان على وصف أو رؤية مقدمة للخاطرة والغرر وأما ما يبيع على الخيار فلا يشترط فيه ذلك بل يجوز ولو بعد جذاً على ما عند ابن عبد السلام خلافاً لظاهر المؤلف في توضيحه وقوله (ولم تمكن رؤيته بلامسقة) المنقى بلامسقة شرط في الغائب المبيع على وصف بالزام وأما على الخيار أو على رؤية سابقة فيجوز ولو كان حاضر ابي يدي المتعاقدين بأن يكون بينهما وبينهما حائل كجدار أو في صندوق متلافاً لمناقاة بين كونه غائباً وكونه حاضراً أي فلا تشترط فيه رؤية ثانية (ص) والنقد فيه (ش) هو معطوف على قوله وجاز والضمير المجرور عائد على الغائب أي وجاز النقد تطوعاً في المبيع الغائب عقاراً كان أو لا حيث يبيع على اللزوم قرب أو بعد فان يبيع على الخيار لم يجز النقد فيه ولو تطوعاً كما يأتي في باب الخيار في قوله ومنع وان بلا شرط في مواضعه وغائب بخيار وانما قيدنا النقد بالتطوع بدليل قوله (ص) ومع الشرط في العقار (ش) انه معطوف على المقدرا المذكور أي وجاز النقد بشرط في العقار بشرط أن يباع على اللزوم وأن لا يباع بوصف البائع وانما جاز اشتراط النقد في العقار وان بعدلانه مأمون لا يسرع اليه التغير بخلاف غيره ولذا اذا قربت مسافة غيره ولو جئوا كالبيومين جاز اشتراط النقد فيه أيضاً لانه يؤمن تغيره غالباً واليه أشار بقوله (ص) وفي غيره ان قرب كالبيومين (ش) أي وجاز اشتراط النقد في غير العقار ان يبيع بغير وصف بائعه وبيع على اللزوم ولم يكن فيه حق توفية وقرب مكانه كالبيومين ذهاباً عند ابن القاسم وعن مالك القريب ما كان على يوم ونحوه ابن شاس وقيل نصف يوم في الاثني بالكاف مع البيومين نظر وانما منع النقد مع الشرط في غير العقار مع البعد لردد النقود بين الثمنية والسلفية وهو جهل في الثمن (ص) وضمينه المشتري (ش) أي وضمن العقار المشتري جزاً فاعلى اذا

خلافاً لمن يقول أن الدار لا بد فيها مع الوصف من ذكر الذرع فانه ضعيف وذكر النص المفيد لذلك فراجع (قوله بشرط أن يباع على اللزوم) وأما ما يبيع على الخيار فانه يمتنع ولو تطوعاً (قوله وأن لا يباع بوصف البائع) أي وأما بوصف البائع فلا يجوز النقد فيه ولو تطوعاً لكثرة وقوعه (قوله ولم يكن فيه حق توفية) ما فيه حق توفية ما كبل أو وزن أو وعد والظاهر أن هذا القيد انما هو على كلام أشهب الذي يقول بعدم جواز اشتراط النقد في العقار ان يبيع مزارعة لا على الاطلاق الذي هو معتمد (قوله وعن مالك القريب الخ) يمكن أن يكون كلام مالك هو عين كلام ابن القاسم بأن يراد من نحو البيوم يوم آخر (قوله في الاثني) ليس هنالك ما يقتضي التفريع نعم لو قال وقرب مكانه وهو البيومان أو قال الكاف استقصائية كافي عيب الحسن (قوله أي وضمن العقار المشتري جزاً) وأما اذا يبيع مزارعة

فالضمان من البائع كذا في عب ولكن الراجح أن الضمان من المشتري مطلقا كما أفاده محشي تمت (قوله الا لشرط) كان في صلب العقد أولا (قوله الاحسن الخ) أي وخلاف الاحسن رجوعه للاول واذا تأملت لا تجد المناسب لحل اللفظ الرجوعه للاول ويكون قاصرا على ما اذا كان الضمان من المشتري اصاله (قوله وقبضه على المشتري) وشرطه اياه على بائعه مع كون ضمانه منه يفسد لانه لما شرط عليه المبتاع الاتيان به صار كوكيل المبتاع فانتفى عنه الضمان فشرط ان ضمان عليه موجب الفساد وان كان ضمانه من اتيانه من مبتاعه فجاز وهو بيع واجارة دافع الزيادة والا كل هو قابض الزيادة (قوله ولو جنسين) يرجع للنقود والطعام وأما قوله ولو غير ربوي في الطعام وحده (قوله فكللام المؤلف هنا مجمل) جواب عما يقال ان ظاهر المصنف أن ربا الفضل يدخل النقد مطلقا والطعام مطلقا وليس كذلك (قوله أو أن هذا كالترجمة) لا يخفى أن الترجمة مجمله لكن لا يتطرق فيها للأجال بل التطرق فيها من حيث كونها ترجمة وان لزمها الاجال بخلاف الجواب الاول تطرق فيها للأجال واعترض المصنف أيضا بأن قوله وربا الفضل يشمل الفضل في الصفة مع أن الحرمة خاصة بزيادة العدد والوزن وأجيب بأن قوله الاتي عاطفا على ما يجوز وقضاء قرض عساو وأفضل صفة يفيد قصر قوله هنا أفضل على فضل العدد والوزن دون الصفة (قوله لان النقد خاص بالمسكوك) هذه طريقة ابن عرفة وطريقة غيره وهي صريح قول المصنف فيما تقدم ونقدان سلك يعم المسكوك وغيره ومفاد ان العين لا تختص بالمسكوك هذا ما يفيد القاموس وفي ابن عرفة ما يقتضي أن العين خاصة بالمضروب ووافق قول المصباح ولفظه والعين ما ضرب من الدنانير انتهى فعلى هذا

أدركته الصفة سالما المشتري بالعقد بعد مكانه أو قرب وسواء بيع بشرط النقد أم لا وهذه المسئلة مقيدة لقوله فيما يأتي والا الغائب قب القبض (ص) وضمنه بائع الا لشرط أو منازعة (ش) أي وضمن غير العقار سواء بيع بشرط النقد أم لا بائع وقوله الا لشرط راجع لهما أي الا لشرط من المشتري في العقار على البائع وفي غيره من البائع على المشتري فيعمل بالشرط وينتقل الضمان عن كان عليه الى من اشترط عليه وقوله أو منازعة الاحسن رجوعه لما كان ضمانه من المشتري اما اصاله في العقار أو بالشرط في غيره أي ان محمل كون الضمان في العقار اصاله أو في غيره بالشرط على المشتري اذا لم تحصل منازعة بين المتبايعين في أن العقد صادق المبيع هالك أو باقيا أو سالما أو معيبا فان حصلت منازعة فيما ذكر فالقول للمشتري والضمان على البائع بناء على أن الاصل انتفاء الضمان عن المشتري وعزاه في توضيحه لان القاسم في المدونة وفي كلام تمت نظر (ص) وقبضه على المشتري (ش) أي وقبض الغائب والخروج للاتيان به على المشتري * ولما انتهى الكلام على ما هو مقصود بالذات من أركان البيع وشروطه وموانعه العامة شرع في الكلام على موانع مختصة ببعض أنواعه فمنها الربا مقصورا وهو ربا الفضل أي زيادة ونساء بالمدمم وهو زو وهو التأخير فقال (ص) وحرم في نقد وطعام ربا الفضل ونساء (ش) أي وحرم كبا وسنة واجاعا وصر رجوع ابن عباس عن اباحة ربا الفضل لقوله تعالى وحرم الربا وقوله عليه الصلاة والسلام في الصحيح لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده وقال هم سواء في ذهب أو فضة من أي نوع مضروب أو غيره أو طعام وشراب ومصلحه ربا الفضل أي زيادة ونساء أي تأخير لكن ربا الفضل يمنع فيما اتحد جنسه من النقد وانحد من الطعام الربوي ولا بأس به في مختلف الجنس في ما يدايدور بالنساء يحرم في النقود والطعام ولو جنسين ولو غير ربوي فكللام المصنف هنا مجمل ويأتي تفصيله في باب الربويات أو ان هذا كالترجمة لما بعده وكأنه قال باب حرمة النقود والطعام الا انه كان الاولى أن يقول في عين لان النقد خاص بالمسكوك والحرمة لا تختص به وبدأ المؤلف بالكلام على الصرف وهو كما قال ابن عرفة بيع الذهب بالفضة أو أحدهما بقلوس لقولها من صرف دراهم بقلوس والاصل الحقيقة فقال (ص) لا دينار ودرهم أو غيره مثلها (ش) لا دينار بالرفع عطف على مقدرا أي فيجوز الصرف انما الى عن المانعين ربا الفضل والنساء لا دينار ودرهم أو غير الدرهم ككشاة مثلا وبيع الدينار والدرهم أو الدينار والشاة أو الدينار والثوب مثلها فالدينار هو أحد الطرفين وقد صاحبه درهم أو شاة أو ثوب وفي بعض النسخ كدينار أو درهم وغيرهما مثلها ما يجزى دينار بالكاف وعطف درهم أو وعطف غيرهما بالواو فضمير مثلها يعود على دينار وغيره في صورة وعلى درهم وغيره في أخرى أي فالدينار هو أحد الطرفين في صورة والدرهم طرف بله في أخرى

لا أولوية (قوله أي فيجوز الصرف الخ) فيه أن تلك المسئلة ليست من الصرف وكلامه يقتضي أنها من الصرف وذلك وقد لان المعنى لا دينار الخ فلا يجوز لانه صرف لم يحصل عن المانع والجواب أن الصرف يطلق تارة بالمعنى الاعم الشامل للمراطة والمبادلة وتارة بالمعنى الاخص وهو ما قابل المراطة والمبادلة وعليه يأتي قول التوضيح اعلم أن العين ان يبيع بعين مخالف فهو الصرف وبماثل وزنا مراطة وعدد مبادلة انتهى أفاد ذلك محشي تمت (قوله كدينار أو درهم الخ) انما ضروروا النقد بالعدد من اثنانين لانه اذا اتحد

العوض من الجانبين بأن كان دينار من جهة ودينار من الجهة الأخرى فإنه يجوز وإن كانت الرغبة قد توجهت إلى إحداهما ضعيفة (قوله خشية الخ) الحاصل أننا إذا تحققنا تساوى الدينار والدرهم مع مقابلتهما فيجوز والمضر الشك وهو مطلق التردد الشامل للوهم فأحرى التحقق كما قررره شيخنا السلموني وقوله والمجتمع مع التقدين تعليل ثان وكأنه قال ولأن المجتمع مع التقدين أو مع أحدهما كالشاق الخ ثم لا يخفى أن هذا يقتضي أيضا المنع فيما إذا كان من كل جانب دينار ودرهم ولو تحققنا مساواة الدينارين لأن القاعدة أن القرض المصاحب للدينار بقدر ذهبه باق في المفاضلة ولو مع مساواة الدينارين والحاصل أنه إذا كان دينار ودرهم من كل جانب وتحققنا المساواة في الطرفين فإن ذلك جائز وأما إذا كان من كل جانب دينار وثوب فيمنع ولو تحققنا مساواة الدينارين لتقديرنا العرض ذهباً باعتبار تلك العلة (قوله فلا ينافي قوله الآتي) أي مفهوم قوله الآتي وحاصله أن قول المصنف أو غاب نقد أحدهما وطال يقتضي أنه إذا لم يطل يجوز قينا في قوله هنا ولو قريياً فأجاب الشارح بأن ما هنا محمول على المفارقة (٣٧) (قوله على الخلاف) أي لما في المدونة (قوله لرد) أي لرد رجل ابن رشد (قوله خلافاً لما في الموازية) لم يقدّم للموازية ذكر ولكن الواقع أن الموازية مثل العتبية ثم إن قضية قوله أو غلبة معطوف على صفة قريياً أن يكون الرد على العتبية والموازية بلو بطرفها الاختيار والغلبة مع أن العتبية والموازية في الاختيار لكن الغلبة بالطريق الأولى لأنه يعكس على ذلك قوله الآتي أن الخلاف في البعيد كالقريب مع أن الموازية إنما هو في القريب وما ينافي تتمه (قوله أي ولا يباح صرف مؤخر) حل بحسب المعنى وكأنه قال لا يباح صرف دينار وغيره مثلهما ولا صرف مؤخر أي ولا يباح صرف مؤخر (قوله ولو كان قريياً اختياراً أو غلبة) كلام مجمل وحاصله أنهما إذا دخلا على التأخير فيفسد حصل تأخير منهما أو من أحدهما أم لا وعلى تقدير دخوله كان في الكل أوفى البعض وأما إذا دخلا على عدم التأخير فيمنع أن حصل تأخير اختياراً ولو في البعض كاضطرار في الجميع أو جميع أحدهما لا في

وقد صاحب واحد منهم ما غيره كساة فهو مثال لربا الفضل ووجهه على كلا النسختين خشية أن تكون الرغبة في أحد الدرهمين أو الدينارين أكثر فيقبله من الجهة الأخرى أكثر من درهم أو أكثر من دينار والمجتمع مع التقدين أو مع أحدهما كالشاق الخ ثم لا يخفى أن هذا يقتضي أيضا المنع فيما إذا كان من كل جانب دينار ودرهم ولو تحققنا مساواة الدينارين لأن القاعدة أن القرض المصاحب للدينار بقدر ذهبه باق في المفاضلة ولو مع مساواة الدينارين والحاصل أنه إذا كان دينار ودرهم من كل جانب وتحققنا المساواة في الطرفين فإن ذلك جائز وأما إذا كان من كل جانب دينار وثوب فيمنع ولو تحققنا مساواة الدينارين لتقديرنا العرض ذهباً باعتبار تلك العلة (قوله فلا ينافي قوله الآتي) أي مفهوم قوله الآتي وحاصله أن قول المصنف أو غاب نقد أحدهما وطال يقتضي أنه إذا لم يطل يجوز قينا في قوله هنا ولو قريياً فأجاب الشارح بأن ما هنا محمول على المفارقة (٣٧) (قوله على الخلاف) أي لما في المدونة (قوله لرد) أي لرد رجل ابن رشد (قوله خلافاً لما في الموازية) لم يقدّم للموازية ذكر ولكن الواقع أن الموازية مثل العتبية ثم إن قضية قوله أو غلبة معطوف على صفة قريياً أن يكون الرد على العتبية والموازية بلو بطرفها الاختيار والغلبة مع أن العتبية والموازية في الاختيار لكن الغلبة بالطريق الأولى لأنه يعكس على ذلك قوله الآتي أن الخلاف في البعيد كالقريب مع أن الموازية إنما هو في القريب وما ينافي تتمه (قوله أي ولا يباح صرف مؤخر) حل بحسب المعنى وكأنه قال لا يباح صرف دينار وغيره مثلهما ولا صرف مؤخر أي ولا يباح صرف مؤخر (قوله ولو كان قريياً اختياراً أو غلبة) كلام مجمل وحاصله أنهما إذا دخلا على التأخير فيفسد حصل تأخير منهما أو من أحدهما أم لا وعلى تقدير دخوله كان في الكل أوفى البعض وأما إذا دخلا على عدم التأخير فيمنع أن حصل تأخير اختياراً ولو في البعض كاضطرار في الجميع أو جميع أحدهما لا في

بعض أحدهما قمضي فيما وقع فيه التنازع واختلف في مضي ما يقع فيه التأخير أنظر عجم (قوله أو غلبة) كقول سبل أو أنهم دام بناءه وسواء غلبا أو أحدهما كهر وب صاحبه فاصداً النقض والمراد من تغلق الحرمة بالتأخير تعلقها باتمام العقد الذي وقع فيه الصرف غلبة لأن المغلوب على شيء لا يتم عليه (قوله لأن الخلاف في البعيد الخ) تقدم أن الخلاف الموازية والعتبية والمستلثة مفيدة في كلامهما بالقرب نعم ظاهر النقل أن من يقول بجواز التأخير غلبة لا يقيد بالقرب فإذا كان هذا مراد الشارح فلا يظهر عطف قوله أو غلبة على اختياراً المحذوفة بل معطوفاً على قريياً ونوزع في المبالغة والمعنى هذا إذا كان بعيداً بل ولو كان قريياً هذا إذا كان اختياراً بل ولو كان غلبة (قوله أو عقد وكل الخ) وأما لو وكل في العقد والقبض فلا يمنع (قوله بأن عقد شخص) وهو رب العوض (قوله ومحمل المنع) أي في المصنف وعكسه (قوله وهو المعتمد من الأقوال) وذلك لأن المسئلة ذات أقوال ثلاث الأولى يجوز أن يذهب ويوكل من قبض في المسئلتين الثاني لا يجوز لأن القبض محض في المسئلتين الثالث الفرق بين أن يكون أجنبياً فلا يجوز

الآن يقبض بمحضته وبين أن يوكل شريكه فيجوز بعد ذهابه (قوله كالأستقرضه) أي بدون طول أي والثاني لم يستقرض بأن كانت الدراهم معه (قوله بأن قام) الأولى حذفه لأن الموضوع أنه لم يحصل مفارقة بدن فان قلت يحمل على ما إذا انتصب قائماً فقط قلت كذلك الأولى حذفه لأنه يؤهم الجواز أن لم ينتصب وليس كذلك فافهم والحاصل أن المدار على البعث إلى الدار قام أو لم يقم وقوله بعد من غير قيام مقابل قام وقد تقدم أن الأولى حذفه فيكون ذلك كذلك لأن الفرض أنه لم يحصل مفارقة بدن وتبين من مجموع العبارتين أن الطول يفسر بطول المدة ولا قيام من أحدهما ولا من رسولهما وبالقيام من رسولهما مدة ولو لم يحصل طول (قوله كحل الصرة الخ) ظاهره أن ذلك من الغيبة وليس كذلك لأنه يقتضي أن الحضور كونه مشاهداً فيراد بذلك حل الصرة من المقرض بكسر الراء والحاصل أن حل الصرة من الطرفين لا يضروا الأولى للشارح أن يقول فإن كان أمراً قريياً بأن استقرض الخ وعبارة الخطاب في التهذيب وإن اشترت من الرجل عشرين درهماً ديناراً في مجلس ثم استقرضت أنت ديناراً من رجل إلى جانبك واستقرض هذا الدراهم من رجل إلى جانبه فدفعت إليه الدينار وقبضت الدراهم فلا خيفه ولو كانت الدراهم معه واستقرضت أنت الدينار فإن كان أمراً قريياً كحل الصرة ولا يبعث وراءه ولا يقوم لذلك (٣٨) جاز انتهى فإذا علمت نصها فقول شارحنا لم يفسد مع الكراهة وقوله آخر العبارة

كره فقط فيه نظير بل ذلك جائز (قوله من غير بعث) أي إلى داره وقوله ولا قيام بأن يقوم ويذهب إلى داره مثلاً وقوله كحل الصرة أي صرة المأخوذ منه (قوله هي مسألة الصرف على الذمة) الحاصل كافي شب أن مسألة الصرف على الذمة مفروضة في استقراض أحدهما أو كليهما وأما الصرف في الذمة فهي في الدون المتقدمة على عقد الصرف (قوله على الذمة) أي المترتب على ما في الذمة لا على ما في اليد (قوله من غير إنشاء عقد) أي بعد ذلك أي بل جعلها نفس العقد وأما لو أراد أن يعقد بعد ذلك فلا ضرر كأن يقول له سربنا إلى السوق بدراهمك فإن كانت حياذاً تصارفنا أي أوقعنا عقداً في الصرف بعد ذلك ويوافقنا الآخر

الصرف إذا غاب نقداً أحدهما عن المجلس وطال أي ولم تحصل مفارقة أجسام فان لم يطل كالأستقرضه من رجل بجانبه لم يفسد مع الكراهة وبعبارة وطال بأن قام وبعث إلى داره فان كان أمراً قريياً كحل الصرة أو استقرض من رجل بجانبه من غير قيام ولا بعث كره فقط (ص) أو نقداً هما (ش) أي وكذا بقصد الصرف إذا غاب نقداً أحدهما عن المجلس ولو قرب لأن ما ذكره مظنة الطول بأن تسلف الدنانير من رجل من جانبه وتسلف الآخر الدراهم من رجل من جانبه وقوله أو نقداً هما هي مسألة الصرف على الذمة والمسألة المشار إليها بقوله أو بدني الخ هي مسألة صرف ما في الذمة (ص) أو بوعاء عدة (ش) أي وفسد عقد الصرف الناشئ عن مواعدة من غير إنشاء عقد كذهب بنا إلى السوق بدراهمك فإن كانت حياذاً أخذت أمانتك كذا وكذا ديناراً قال فيها ولكن يسير معه على غير مواعدة انتهى وجعلنا الباء بمعنى عن متعلق بفسد وفاعله عقد الصرف أدل على المراد من تعلقها بحرم إذا يلزم منه الفساد ولذا قال بعض ليس هنا عقداً متعلقاً بالعقد ولا تعلق انتهى ابن شاس ويجوز التعريض هنا لأنه إذا جاز في النكاح في العدة فهنا أولى ابن بونس كما لو قال إني لاحتاج إلى دراهم أصرفها وشكو هذا القول قال بعض وعلى ما أجازوه في النكاح إني أحب دراهمك وأرغب في الصرف منك انتهى وانظر ما معنى التعريض لأنه أن جعله عقداً ففسد الصرف وإن لم يجعله عقداً بل أنشأ عقداً بعد ذلك جاز وحينئذ لا فرق بينه وبين المواعدة في الجواز (ص) أو بدني أن تأجل وإن من أحدهما (ش) عطف على ما في حيز المبالغة أي ولو كان التأخير بسبب دين يمنع أن تأجل وإن من أحدهما أو الباء للابسة ويحتمل أن تكون للظرفية أي وفسد الصرف الواقع بدني أو في دين ومعناه أنه يمنع إذا كان لكل منهما على الآخر دين أحدهما الدينين ذهب والآخر فضة

فلا ضرر فيه والحق أن المراد المواعدة بدون عقد والعقد بعد ذلك والمسألة ذات خلاف فقد قيل

فتطارحهما

بالكراهة وقيل بالجواز وفرقوا بينه وبين المواعدة في العدة بأن مواعدها حفظ للأنساب خوفاً كونها حاملاً (قوله على غير مواعدة) أي على غير عقد صرف فلا ينافي أن هناك اتفاقاً على الصرف عند الدخول في السوق (قوله أدل على المراد) هذا يقتضي أن في التعبير بحرم دلالة على المراد لكن لا أدلية وهو كذلك لأن الشأن من أنه متى كان حراماً كان فاسداً (قوله ولذا قال بعض) أي ولا جمل كونه لا يلزم من الحرمة الفساد (قوله قال بعض) أراد به الباطني عبارة الباطني بعد أن قرر به هذا التقرير قال وعندى أن هذا ليس بمواعدة وإنما هو عقد متعلق بالمنع إما لأن العقد لا تعلق على مذهبه أو لأنه عقد تضمن الطول وتأخير القبض انتهى فإذا علمت هذا تعلم ما في كلام الشارح وظهر من ذلك أن قوله والعقد لا تعلق أي لا يجوز تعليقها وحينئذ فلا معنى لكلام في حد ذاته لأن المعنى ليس في المواعدة التي هي حرام عقد متعلق لأن العقد لا يجوز تعليقها ولا صحة له نعم لو كان المعنى المواعدة جائزة وليس فيها عقد متعلق لأن العقد لا يجوز تعليقها الصريح فتدبر (قوله جاز وحينئذ لا فرق الخ) غير ظاهر لما قلنا بل فرق وذلك لأن الذي يقول بالمنع هنا في المواعدة يجعله مثل النكاح ويكبحرم المواعدة في العدة تحرم المواعدة في الصرف لأنه يرد على هذا الخلاف في الفسخ وعدمه

لان أصبح يقول بالفسخ ان وقع وقال ابن القاسم في سماع أصبح ويجي لا يفسخ الا ان يقال ان حرمة المواعيد تؤثر خلافا في العقد (قوله لانه في الوجهين صرف مؤخر) وذلك لانه باع كل منهما ماله في ذمة الآخر عليه في ذمته مع تأخير كل منهما أو من أحدهما والصرف يفسده التأخير من الجانبين أو من أحدهما (قوله لان من أجل ما أجل) أي فبوقوع عقد الصرف صار كل منهما مباحا لمافي ذمته قبل أجله في عدم سلفا وقوله فاذا حل الاجل اقتضى من نفسه لنفسه أي فاذا جاء الاجل يأخذ من نفسه أي الذي سلفه لنفسه أي في مقابلة الدراهم وهناتحقق الصرف المؤخر وأمالو كان الدين من جهة فقط وأراد أن يصارفه عليه فإنه يجوز أن حل ودفع العوض ساعته (قوله فلا تكون في دينين من نوعين) كذهب وفضة وقوله ولا في صنفين نوع كبراهيمي ومحمدى (قوله بمائل صنف ماعليه) أي ان صنف ماعليه مائل الذي له على طالبه وقوله فيما ذكر متعلق بقوله (٣٩) متاركة أي تاركة من الذي ذكر عليهما

أي في الذي ذكر في حالة كونه كائنا عليه ما يدخل لفظ ابن عرفة ترك مطلوب بالذي مائل صنف ماعليه ماله على طالبه ولا يخفى ما فيه من الركة لان مدخول الباع هو الذي عليه وبضطر الى جعل إضافة صنف لما بعده للبيان ولو قال متاركة مطلوب بشئ بمائل ماله على طالبه في الصنفية فيما ذكر أي تاركة في الذي ذكر لكان أحسن (قوله حيث رضى بذلك) راجع لقوله أو قبله أي رضى بالصرف ويبقى دينه بلا رهن (قوله المتناع) أي الذي هو المرتن (قوله خلافا للخمى) أي فانه يجوز ذلك عند الشرط (قوله اما لحصول المناجزة بالقبول) أي فيه مجرد قوله أعطيت صرف الرهن المسكوك وقيل الراهن حصلت المناجزة في الصرف (قوله اذ هو على الضمان) أي المسكوك ان لم تقم قرينة بتلفه أي اذا ادعى المرتن تلفه فانه يضمن ثم انك تخبر بأن ذلك موجود في غير المسكوك (قوله لانه لا يقرض في العارية) (قوله لانه لا يقرض في العارية)

فتطارحاها كل دينار بكذا ان تأجلا أو أحدهما لانه في الوجهين صرف مؤخر لان من أجل ما أجل عدم سلفا فاذا حل الاجل اقتضى من نفسه لنفسه وان حلا معاجزا ولا يقال هذا مقاصدة لا صرف لانا نقول قد تقرر أن المقاصدة انما تكون في الدينين المتحدى الصنف فلا تكون في دينين من نوعين ولا في صنفين نوع واحد كما يفيد قول ابن عرفة في تعريفها متاركة مطلوب بمائل صنف ماعليه ماله على طالبه فيما ذكر عليهما (ص) أو غاب رهن أو ودیعة (ش) أي وكذلك يفسد عقد الصرف اذا تصارف مرتين مع رهنه بعد وفاء الدين أو قبله حيث رضى بذلك أو مودع مع مودع وغاب رهن مصارف عليه أو ودیعة كذلك عن مجلس الصرف ولو شرط الضمان على المتناع بمجرد العقد خلافا للخمى وأمان كان الضمان من البائع فانه يمنع اتفاقا وأشار بقوله (ولو سلك) المصارف عليه على المشهور لعدم المناجزة لرد رواية محمد جواز صرف المرهون المسكوك الغائب عن المجلس اما لحصول المناجزة بالقبول أو لالتفات الى امكان التعلق بالذمة فأشبهه المغصوب اذ هو على الضمان ان لم تقم قرينة ومفهوم ان غاب أنه لو كان حاضرا في المجلس فلا يمنع وظاهر كلامه أنه لا خلاف في حرمة المصوغ وانما هو في المسكوك فقط وليس كذلك بل الخلاف في الجميع كما في التوضيح وانما لم يقل ولو سكا بالمطابقة لان العطف اذا كان بأو يجوز عدم المطابقة نحو وادار أو تجارة أوله وانقصوا اليها (ص) كسناجر وعارية (ش) تشبيهه فيما قبله في المنع ان غاب عن مجلس الصرف والصحة ان حضر لافيهما وفي سلك لعدم تأني المسكوك فيهما على المذهب لانقلابه قرضا في العارية ولعدم جواز اجارته (ص) ومغصوب ان يصيغ الا أن يذهب فيضمن قيمته فكذلك الدين (ش) هو بالجر عطفًا على المشبه قبله أي ويجوز صرف الشيء المغصوب من غاصبه ان حضر مجلس الصرف حيث كان الشيء المغصوب مصوغا كلى لان غاب عن مجلسه لعدم المناجزة الا أن يكون تلف عند الغاصب أو تعيب عنده واختار ربه قيمته فيجوز حينئذ المصارفة عليها كصرف ما في الذمة عند حلوله واحتراز بالمصوغ من المسكوك والتبر والمكسور فالنصوص بجواز صرفه غائبا وبعبارة وفي معنى المسكوك ما لا يعرف بعينه كالمكسور والتبر لانه يتعلق بالذمة قاله ابن بشير فان قلت لم امتنع صرف المصوغ مع غيبته وجاز صرف ما عداه مع الغيبة قلت لان المصوغ اذا هلك تلزم فيه القيمة وقبل ذلك يجب رد عينه فيحتمل عند غيبته انه هلك ولزمته

بحيث لا يلزمه رد عينه وهل قرض حرام حيث تلفت به بالعارية ظاهرا عبارة الشارح انه ليس بحرام وذلك لقوله بعد ولعدم جواز اجارته والظاهر انه حيث كان يتزين به في الاعراس لحرمة وان انقلب قرضا (قوله ولعدم جواز اجارته) لتزين حائون مثالا (قوله فيضمن قيمته) لان المثلى اذا دخلته صنعة تلزم فيه القيمة لانه صار من المقومات ومحل الحكم قوله فكذلك الدين الا أنه أشار بذلك لما قلناه من ان المثلى الخ (قوله أي ويجوز الخ) هذا بيان للفهوم والافالمنطوق الحرمة عند الغيبة عن مجلس العقد (قوله من غاصبه) وأمان غير غاصبه فيجوز ان كان مقررا وتأخذ الاحكام (قوله واختار) راجع لقوله أو تعيب الخ (قوله فيجوز حينئذ المصارفة عليها) حاصله أنه اذا كان المصوغ ذهبا فقيمه فضة فيقع الصرف على القضية بذهب أو بفضة (قوله كصرف ما في الذمة عند حلوله) كأن يكون له عليه دينار حل فتأخذ قيمته صرفه تأجلا (قوله لا يعرف بعينه) أي يقصد لذاته

(قوله فيؤدي التفاضل) توضيحه أنه لو دفع صرف المصوغ وكان فضة يعطيه صرفه ذهباً عشرة دنانير مثلاً ومن الجائز أن يكون تلف فلزمته قيمته ومن المعلوم أن قيمة الفضة ذهب فيجوز أن يكون قيمته اثني عشر مثلاً فيؤل الحال إلى بيع عشرة دنانير باثني عشر وهذا تفاضل بين الذهبين (قوله وبصدق فيه) سواء وقع في عدد الدراهم أو وزنها أو وجودتها (قوله أو طعامين) وبيعاً كيلاً أو جزافاً على كيل أو أحدهما مكيل والآخر جزافاً على كيل لاجرافين على غير كيل إذ لا يتصور فيها تصديق (قوله فيدخل التفاضل) أي في التقدين والطعامين المتحدى الجنس وقوله أو التأخير أي مطلقاً (قوله ومقرض الخ) يعني الطعام المقرض ففيها ولا تفرض لرجل طعاماً على تصديقه في كيله وكذا فرضها أبو محمد والقاسبي وابن يونس محشى تت (قوله ومبيع لاجل) فرضها المازري في شرح التلقين في الطعام المبيع نسيته وكذا في (٤٠) ابن يونس وأبي محمد والقاسبي محشى تت (قوله ورأس مال سلم) المعتمد جواز التصديق

في رأس مال السلم وذلك لأن تأخير رأس المال رخصة (قوله ومجمل قبل أجله) ليس يستغنى عنه بقوله ومقرض لأن التجمل قبل الأجل ليس سلفاً حقيقة بل يجري عليه حكمه (قوله ومجمل قبل أجله) مفروض أيضاً في الطعام قال المازري في شرح التلقين قال أبو القاسم ابن الكاتب في الطعام المسلم فيه لوقوعه قبل الأجل ينهي عن التصديق فيه لئلا يقع في ضع وتجل والذي في ابن يونس عن ابن الكاتب في الذي أخذ من غريم الطعام على التصديق يحتمل أن لا يجوز تصديقه قبل حلول الأجل لما يدخل ذلك من أنه انما صدقه من أجل تجمله قبل أجله فيدخل سلف جزافاً وهو معنى ضع وتجل انتهى فلم يجز بالمنع وأعلم أن هذه المسائل سردها المؤلف في توضيحه كما سردها في مختصره من غير عزو ولا بيان ما راجع وقد علمت أن الراجح في رأس مال السلم الجواز وفي مبادلة الطعام بالطعام قولان لا ترجح لاحدهما على الآخر انتهى

قيمته وما دفعه في صرفه قد يكون أقل أو أكثر فيؤدي للتفاضل وأما غيره فبمجرد غصبه ترتب في ذمته فلا يتأتى في صرفه في غيبته الاحتمال السابق وهذا واضح في المسكوك وقد علمت أن المكسور والتبر في معناه (ص) وبصدق فيه (ش) معطوف على في نقد والباء للابسة أي وحرم الصرف في حالة كونه متلباً بالتصديق فيه من وزن وعدد وجودة والعلة في الجميع أنه من أكل أموال الناس بالباطل ثم شبه في منع التصديق فروعاً خمسة بقوله (ص) كبدالة رويين (ش) أي من نقدين أو طعامين متحدى الجنس أو مختلفيه لئلا يوجد نقص فيدخل التفاضل أو التأخير فالمراد ما يدخله الزبافضلاً أو نساء فيشمل الطعامين سواء كانا مبايقتات ويدخر أم لا (ص) ومقرض ومبيع لاجل ورأس مال سلم ومجمل قبل أجله (ش) يعني أنه يحرم التصديق في هذه المسائل وانما حرم التصديق في الشيء المقرض بفسخ الرأى لاحتمال وجودان نقص فيغفره المقرض لحاجته أو عوضاً عن معرف المقرض فيدخله السلف بزيادة وفي المبيع لاجل لئلا يغفر أخذه نقصاً فيه لاجل التأخير وكذلك يقال في رأس مال السلم وفي المجمل قبل أجله لئلا يغفر فيه نقصاً فيه سلفاً جزافاً لئلا يفسد لان المجمل مسلف ولا فرق في رأس المال بين أن يجله قبل أجله المرخص فيه أو في آخر جزء منه لئلا يجبد نقصاً فيقتضى تأخيرها أكثر من الأجل المرخص فيه فيؤدي إلى فساد السلم ولا يقال رأس مال السلم يدخل في قوله ومبيع لاجل لئلا نقول ذلك أعم وهذا أخص وأما المسلم فيه فبما يتأتى أنه يجوز التصديق فيه بعد الأجل ثم ان الذي يفيد كلام حواشي الغرياني أن الحكم في التصديق في القرض الفسخ على ظاهر المدونة وأن الحكم في التصديق في المبيع لاجل عدم الفسخ على ظاهرها كما قاله عبد الحق أنه الاشبه بظاهرها وحكي عن أبي بكر بن عبد الرحمن أنه يفسخ ثم ان الظاهر ان رأس مال المسلم كالمبيع لاجل وان المجمل قبل أجله يردو يبقى حتى يأتى الأجل وان الصرف يردو وكذا مبادلة الربويين (ص) وبيع وصرف (ش) أي وحرم جمع بيع وصرف في عقد ويفسد العقد على المشهور وذلك بأن يبيع ثوباً ويشتري به ثوباً آخر مثلاً على المشهور وأجاز ذلك أشهب وأنكر أن يكون مالك كرهه قال وانما الذي كرهه الذهب بالذهب معهم مائة والورق بالورق معهما مائة ابن رشد وقول أشهب أظهر وعمل المشهور بتساقى الأحكام لجواز الأجل والخيار في البيع دونه ولأنه يؤدي لترتب الحل بوجود عيب في السلعة أو

محشى تت (قوله ذلك أعم) أي قوله ومبيع لاجل وقوله وهذا أخص أي رأس مال السلم لكن يقال له سلم المغيرة لتأديته ولكن ذكرنا الخاص بعد العام لابلده من نكتة ويجب أن النكتة الرد على المقابل لان المسئلة ذات خلاف وان كان المعتمد خلاف ما ذهب اليه وأجيب بأنه لما كان الاصطلاح على أن المبيع هو المسلم فيه ومنه رأس المال جرى على ذلك ثم انك خبر بأن البائع لاجل في رأس مال السلم المسلم فانه باع رأس مال السلم المسلم به بمن لاجل وهو المسلم فيه (قوله الفسخ على ظاهر المدونة) ومقابله عدم الفسخ في المسئلة قولان (قوله وأن الصرف يرد) وكذا مبادلة الربويين أي فكل منهما يفسخ (قوله وأجاز ذلك أشهب) نظراً إلى أن العقد اشتمل على أمرين كل منهما يأتى على انفراد فلا يمنع (قوله وأنكر أن يكون مالك كرهه) أي حرمه (قوله معهما مائة) أي مع كل واحد منهما مائة لان السلعة المصاحبة للنقد تقدر نقداً (قوله بتساقى الأحكام) أي وتساوى الوازم يدل على تساوى الملزومات وقوله

لاحتمال الخ لا يقتضي التأخير انما يقتضي الجهالة (قوله سند) هذا مقابل لما قبله من انه لا سلم انه يؤدي الى الصرف المؤخر هذا ما أفاده بهرام (قوله على المذهب) ومقابله يفسخ ولو فانت ذكره بهرام (قوله وسواء تبع البيع الصرف) أي بأن يكون البيع الثلث (قوله على مذهب المدونة) ومقابله لا يجوز إلا أن يكون البيع تابعاً للصرف أو بالعكس والتابع الثلث فادون وقال عبد الوهاب لا يجوز إلا في البسير مثل أن يصرف ديناراً بعشرة دراهم فيجز الدرهم أو النصف فيدفع له عرضاً بقدره للضرورة ولا ينال الفاسم في كتاب ابن الموزان انما يجوز اذا كان الصرف في الدينار الواحد تابعاً للثلث فأقبل ومنع عكسه وهو ما اذا كان البيع تابعاً لهذه أربعة أقوال (قوله ولا فرق على المشهور الخ) متعلق بالمسئلة الثانية وقوله وحكى عن (٤١) بعض الاشياخ في المسئلة الثانية وقوله باسم الذات وهو الدينار (قوله قياساً على مراعاة الثلث في الاتباع) أي في اتباع العلماء الثلث لما هو أكثر كما في قوله فيما سياتي وان حل بينهما لم يجز بأحدهما إلا ان تبعاً للجواهر ولو قال في التبعية لكان أوضح وهو ما اذا كان البيع تابعاً وقوله عن اسم المعنى وهو الجميع وانما كان الجميع اسم المعنى لان الجميع البيع والصرف والبيع والصرف معنيان (قوله لا يجوز اجتماعه مع القرض الخ) وذلك أن البيع يختص باحكام تخالف ما يختص به غيره فتناها (قوله الادره من) أي قدون وكان الاولى التنبيه على هذا لئلا يتوهم أن ما دونهما يجوز استثناءه من غير شرط لخفة أمره (قوله لانه بيع وصرف تأخر عوضاه) أولانه صرف مستأخر في الدرهمين وما قبلهما من الدينار ودين بدين في السلعة وما قبلهما من الدينار ان كانت السلعة غير معينة وان كانت معينة فبيع معين يتأخر قبضه (قوله وهي معينة) وأما ان لم تكن معينة فلا يجوز لانه ابتداء دين بدين (قوله فلم يكن صرفاً مستأخراً) ولا يرد على ذلك

لتأديته الى الصرف المؤخر لاحتمال استحقاق قيمه فلا يعلم ما ينوبه الا في فاني حال سند هذا من باب الجهالة لا النسبية فان وقع فسخ مع القيام ومضى مع الفوات على المذهب قاله ابن رشد (ص) الا أن يكون الجميع ديناراً أو يجتمع فيه (ش) يعني أن أهل المذهب استثنوا صورتين من منع اجتماع البيع والصرف للبساسة المسئلة الاولى أن يكون البيع والصرف ديناراً واحداً كشاة وخسة دراهم ديناراً وسواء تبع البيع الصرف أو العكس فيجوز على مذهب المدونة لداعية الضرورة اليه الثانية أن يجتمع البيع والصرف في دينار كشاة عشرة أثواب وعشرة دراهم بأحد عشر ديناراً وصرف الدينار عشرون درهماً فلو ساءل الثياب مائتي درهم وأعطاه معها عشرين درهماً لم يجز ولا فرق على المشهور بين تبعية البيع للصرف أو تبعية صرفه وحكى عن بعض الاشياخ يعتبر في البيع أن يكون تابعاً بأن يكون عن العرض ثلث الدينارين فدون فيجوز قياساً على مراعاة الثلث في الاتباع وقوله الجميع أي ذو الجميع وانما قدرنا ذلك لئلا يلزم الاخبار باسم الذات عن اسم المعنى (تنبية) كما لا يجوز اجتماع البيع مع الصرف لا يجوز اجتماعه مع القرض والنكاح والشركة والجعل ومنه المغارسة والمساقاة والقرض ولا يجوز اجتماع واحد مع الآخر (ص) وسلعة ديناراً الادره من ان تأجل الجميع أو السلعة أو أحد النقدين بخلاف تأجيلهما أو تأجيل الجميع (ش) معطوف على فاعل حرم والمعنى انه يحرم بيع سلعة لشخص بدينار الادره من حيث تأجلت السلعة والدرهمان من البائع والدينار من المشتري لانه بيع وصرف تأخر عوضاه وتأجلت السلعة فقط الا الى مثل خياطتها أو بيعت من يأخذها وهي معينة أو تأجل أحد النقدين الدينار والدرهمان وعجلت السلعة والنقد الاخر لان تقديم أحد النقدين يدل على الاعتناء به في الصرف وانه مقصود عند المتعاقدين فلم تحصل فيه مناجزة وتأجيل بعض السلعة كتأجيلها كلها وكذلك تأجيل بعض أحد النقدين كتأجيل أحدهما وأما ان تجلت السلعة فقط فانه لا يمنع لان السلعة لما عجلت علم أن المقصود البيع فلم يكن صرفاً مستأخراً لكن حيث كان الاجل في النقدين واحداً وقوله الادره من أي قدون وأما أكثر من درهمين فلا بد من تأجيل الجميع لان الصرف حينئذ مرعى بخلاف الدرهمين فانهما مالم يوسوخ فيهما وعلم أن الصرف غير مرعى فأجيز مع تأجيل النقدين مع الاجل واحد وتأجيل السلعة واذا جاز تأجيل السلعة فقط كما تقدم فأولى بالجواز مع تأجيل الجميع وانما ذكره المصنف لتتيم أقسام المسئلة كما مر (ص) كدراهم من دنانير بالمقاصة ولم يفضل (ش) تشبيهه في الجواز مطلقاً أي حال التأجيل وحال التقديري

(٦ - خشي خامس) بيع ما اذا تجل النقدين وتأخرت السلعة لانها كانت كالجزء من النقدين كان تأجيلها تأجيلاً لبعضهما ولو قد ساءل مع تأجيلهما من بيع معين يتأخر قبضه (قوله حيث كان الاجل في النقدين واحداً) أي فان اختلف الاجل فلا يجوز لانه يصير دخلاً في قوله أو أحد النقدين (فائدة) قول المصنف وسلعة الخ في قوة الاستثناء والتقييد لقوله الا أن يكون الجميع ديناراً أو يجتمع فيه فكأنه لما استثنى من القاعدة الكلية قوله الا أن يكون الخ قيل له فهل هذا على إطلاقه فأجاب بان في أفراد تفصيلاً (قوله وأما أكثر من الدرهمين الخ) وأما بيعها بدينار الأربعة أو ثلثه أو نصفه فهو جائز قد اؤمؤجلاً لانه ليس الا ببيعاً محضاً (قوله كدراهم من دنانير بالمقاصة) أي بشرط المقاصة ولا يحتاج لجعلها بمعنى على لانه أمكن بقاؤها على معناها الاصل فالاولى عدم العدول عنه قاله الشيخ

أخذ ثم مقابلة الجمع بالجمع في قوله دراهم من دنانير تقتضي انقسام الا حاد على الا حاد وقد مثل ابن رشد المسئلة بذلك وعلى هذا فينظر لو استثنى من كل دينار درهمين أو ثلاثة أو نحو ذلك ودخل على المقاصة ولم يفضل شيء هل الحكم الجواز أو لا لكون المستثنى كثيرا كذا في حاشية الفيشي وفي عجب الجواز لانه قال حيث كانت الدراهم المستثناة قد صرف ديناراً ودينارين أو أكثر سواء كان حالا أو مؤجلاً (قوله وفي فضل الدرهمين الخ) أي والحكم في فضل الدرهمين كائن مثل مسئلة ديناراً والدرهمين في الاقسام الخمسة وذلك حيث دخل على المقاصة لان فرض المسئلة كذلك ويمكن أن يقال ان الكاف اسم مبتدأ والخبر ما قبل ذلك أي ومثل مسئلة ديناراً والدرهمين كائن في فضل الدرهمين (قوله كالبيع والصرف) المدخول عليه وبه يدفع ما أورد عليه من أن هذا بيع وصرف حقيقة فكيف شبه الشيء بنفسه (قوله أي على شرطها) لاجابة لجعل الباء بمعنى على (قوله الدين بالدين) أي لا ابتداء الدين بالدين لان كل واحد له في ذمة الآخر شيء (قوله فيجوز ان كانت الدراهم المستثناة) أي لا القاضية الدرهم الخ مثال الدرهم كالمائة عشرين ثوباً بعشرين ديناراً الا نصف عشر درهم من كل دينار وكان صرف الدينار عشرين درهماً ومثال الدرهمين كالمائة عشرين ثوباً بعشرين ديناراً الا عشر درهم من كل دينار فالمستثنى درهمان وظاهر (٤٣) هذا امكان المقاصة في ذلك اذا كان المستثنى الدرهمين وفي عجب انه لا يمكن

ذلك (قوله نقداً الى أجل) قال في حاشية الفيشي في بيان ذلك وقوله نقداً الى أجل أي سواء كانت الدراهم المستثناة نقداً أو الى أجل هذا مقتضاه ولما قلنا أن يقول قد تقدم أنه اذا تأجل أحد النقدين المنع فينبغي هنا المنع حيث كانت الدراهم مؤجلة فقط ويمكن أن يقال في جواب ذلك لما كان هذا القدر اليسير مستثنى من دنانير صار كالعادم فسوخ فيه التحجيل والله أعلم انتهى وهو مخاف لما في عجب من جريانه على مسئلة وساعة فانه قال ومفهوم قوله بالمقاصة أنهما ان شرطاً نفيها منع مطلقاً فيما يظهر للدين بالدين وان سكتا عنها جاز مع تحجيل الجميع أو الساعة ان كان المستثنى درهماً أو درهمين وان زاد على ذلك ونقص

اذا تعددت السلع والدنانير والدراهم المستثناة ووقع البيع على شرط المقاصة بمعنى أنهما دخل على أن كل ما اجتمع من الدراهم المستثناة قد صرف ديناراً مقاصفيه أي أسقطاً ما يقابله من الدنانير فان ذلك جائز حيث كانت الدراهم المستثناة قد صرف ديناراً ودينارين أو أكثر بحيث لا يفضل من الدراهم شيء وسواء وقع البيع حالا أو مؤجلاً كالمائة عشرين ثوباً كل ثوب بديناراً لا درهماً على شرط المقاصة وصرف الدينار ستة عشر درهماً فيكون ثمن الاثواب خمسة عشر ديناراً فان فضل بعد المقاصة المدخول عليها درهم أو درهمان جاز أيضاً ان تجعل الجميع أو تجعل الساعة فقط مع تأخر النقدين الى أجل واحد لان تأخرت الساعة فقط أو مع أحد النقدين أو تأجل الجميع وهو معنى قوله (ص) وفي الدرهمين كذلك (ش) أي وفي فضل الدرهم أو الدرهمين ككل ثوب في المثال المتقدم بديناراً لا درهماً ونصف ثمن درهم أو درهمين أو غن درهم ومعنى كذلك أي كسئلة ساعة بديناراً لا درهمين فتجوز على تفصيلها كما مر وان فضل بعد المقاصة أكثر من درهمين ككل ثوب بديناراً لا درهماً وربع درهم فيجوز ان تجعل الجميع وهو المراد بقوله (ص) وفي أكثر كالبيع والصرف (ش) أي والحكم في فضل أكثر من درهمين كائن كالبيع والصرف فيجوز مع التحجيل لا مع التأجيل فقوله بالمقاصة أي على شرطها وكلام المؤلف يشمل ما اذا دخل عليها أو لا وحصلت وليس كذلك ولذا قال الشارح ولا تنفع المحاسبة أي المقاصة بعد البيع اذا لم يقع البيع بينهما على ذلك انتهى وأما لو شرط نفيها فيمنع للدين بالدين وأما لو سكتا عنها فيجوز ان كانت الدراهم المستثناة الدرهم والدرهمين نقداً أو الى أجل ويجوز ان كانت كثيرة دون صرف ديناراً ان كان نقداً ولا يجوز الى أجل وان كانت أكثر من صرف ديناراً أي أو صرف ديناراً فلا يجوز نقداً ولا الى

عن ديناراً نقداً فقط وان كان ديناراً أو أكثر امتنع مطلقاً انتهى (قوله ويجوز ان كانت كثيرة دون صرف الخ) كالمائة أجل عشرين ثوباً بعشرين ديناراً الاربع درهم من كل دينار فالمستثنى هنا خمسة دراهم وهي أقل من صرف الدينار لما فرضناه من أن صرف كل دينار عشرين درهماً مثلاً (قوله ان كان نقداً) أي الدراهم نقداً وظاهره وان لم تكن الدنانير نقداً والمقادير عجب لا بد من تحجيل الجميع لانه يجري ذلك على مسئلة وساعة بديناراً أو ما على كلام الفيشي فانه لا يجري ذلك عليه كائين وقوله وان كانت أكثر من صرف ديناراً أي المشار له بقوله وفي الدرهمين كذلك الخ وقوله أي أو صرف ديناراً وهو المشار له بقوله كدراهم من دنانير بالمقاصة ولم يفضل والحاصل ان عجب يجري ذلك فيما اذا كان المستثنى درهماً أو درهمين أو أكثر وكان أقل من صرف ديناراً على مسئلة وساعة بديناراً الخ وما ذكره عن الفيشي لا يجري عليه والظاهر قول عجب لانه الموافق لابن عرفة فعلى كلام عجب اذا كان المستثنى الدرهم والدرهمين لا بد من تحجيل الجميع أو الساعة وان كانت أكثر ولم يصل الى ديناراً لا بد من تحجيل الجميع والاحسن حمل عبارة شارحنا عليه فنقول نقداً أي الجميع وقوله أو الى أجل أي الدنانير والدراهم أي مع تحجيل الساعة وقوله ان كان نقداً أي الجميع نقداً وقوله فلا

بحوزة ذاولا الى اجل امانة من أن قوله كدراهم من دنائير الخ لا يدفع من المقاصة فالكوت يضر (قوله تفسيره) أي للعاقدة
 معنى المعاطاة (قوله امتنعت الصورة الاولى) أي لما فيه من ربا النساء وقوله وجازت الثانية أي لاختلاف الجنس وكونه يدا بيد ومعلوم
 أنه لا يقال فيه اعطاء زنته (قوله لياخذ قدر ما يخرج منه) هذا يأتي على صورتين الأولى (قوله ويزر الكنان) فيه نظر لانه ليس بطعام
 (قوله أن كان يوفيه من زيت ما يعصره) أي والفرض أنه يجمع ذلك مع غيره ويعصر الجميع فالجائز أنما هو وعصره وحده سواء كان
 بأجرة أولا (قوله والا) أي بأن لم يوف له من زيت حاضر عنده أي بل من زيت ما يعصره من غير زيتونه تحقيقا وقوله فالمنع لما ذكر
 أي وهو عدم تحقق المائلة (قوله بخلاف تبر) ومثله مسكوك سكة لا تروج بعمل الحاجة للشراعيها كسكة غرب بعصره والخاز فيما يظهر
 (قوله دار الضرب) أي أهل دار الضرب والظاهر لا مفهوم له خلافاً لما ورد في ذلك وبعد كتيبي هذا رأيت شب قال مانصه
 ولا خصوصية لأهل دار الضرب وأما المصوغ يريد أن يعطيه ويريد به (٤٣) نقداً فاستظهر المنع لأن الأصل حرمة التفاضل

بين الذهبين خرجت مسألة التبر
 مع المسافر لضرورة سفره فهي
 كالرخصة لا يقاس عليها
 اه والظاهر أن المصوغ يجوز
 للضرورة (قوله وذى الحاجة)
 عطف تفسير أي أن المراد من
 المضطر ذو الحاجة قال شب
 وظاهره ولولم تستد حاجته وهو
 ظاهر رقول ابن رشد خففه مالك
 في دار الضرب لما ذكر (وأقول)
 ويلزم من جواز ذلك للمسافر جواز
 فعل أهل دار الضرب معه ذلك
 (قوله والصواب أن لا يجوز الخ)
 ضعيف قرره شيخنا السلفي رحمه
 الله (قوله روى أشهب) أي عن
 مالك (قوله والسكة واحدة وأما
 اليوم ففي كل بلد سكة) هذا يدل
 على أن العبرة بتمدد السكة وأما
 النقش فلا فائدة فيه فلو قال حيث
 كانت السكة واحدة لكان أوضح
 ويمكن أن يقال معناه وأما اليوم
 ففي كل بلد سكة أي بنقش أي

أجل على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك وهذا التفصيل هو المعقول عليه انظر
 شرحنا الكبير (ص) وصائغ يعطى الزنة والاجرة (ش) هذا عطف على فاعل حرم وفي
 الكلام حذف مضاف أي وحرم معاقد صائغ وقوله يعطى الزنة والاجرة تفسيره وكلام
 المؤلف صادق بصورتين أحدهما أن يشتري الشخص من الصائغ فضة بوزن ادراهم
 ويدفعها له يصوغها ويزيده الاجرة عن صياغته كانت نقداً أو غيره الثانية أن يراطه الشيء
 المصوغ بخمنسه من الدراهم ويزيده الاجرة والحكم في الأولى المنع وإن لم يزد أجره لمافيه
 من ربا النساء وأما الثانية فالحكم الجواز إن لم يزد أجره ولو وقع الشراعية لم يخالف لنقد
 الصائغ جنسا امتنعت الصورة الاولى وجازت الثانية (ص) كزيتون وأجرته لمعصره (ش)
 أي كما منع دفع زيتون وأجرته لمعصره لياخذ قدر ما يخرج منه زيتا وذلك لأن المائلة هنا
 غير محققة ولولم يختلف خروجها وأدخلت الكاف السمس ويزر الفجل ويزر الكنان ولا
 مفهوم لقوله وأجرته لمعصره إذ المنع حاصل وإن لم يدفع أجره لمافيه من بيع طعام بطعام غير
 يد يدان كان يوفيه من زيت ما يعصره ولعدم تحقق المائلة حيث كان يوفى له من زيت حاضر
 عنده عاجلا والافال منع لما ذكر وللنسيئة في الطعام (ص) بخلاف تبر يعطيه المسافر وأجرته
 دار الضرب لياخذ زنته (ش) أي يجوز أن يدفع لأهل دار الضرب تبر لياخذ منهم زنته
 مضروبا بن القاسم لشقة حبس ربه وخوفه أراه خفيفا للمضطر وذى الحاجة ابن رشد
 خففه مالك في دار الضرب لما ذكر والصواب أن لا يجوز الانخوف النفس المبيع لا كل الميتة
 والى تصويب ابن رشد المنع أشار بقوله (ص) والظاهر خلافه (ش) محمد روى أشهب أنما
 كان هذا حين كان الذهب لا نقش فيه والسكة واحدة واليوم في كل بلد سكة زالت الضرورة
 فلا يجوز (ص) بخلاف درهم بنصف وفلوس أو غيره في بيع وسكا واتحدت وعرف الوزن
 واتخذ الجميع كدينار الادرهمن والافلا (ش) هذا مما أجز للضرورة وهو أن يدفع الشخص
 درهما لا خرياً أخذ منه بنصفه طعاما أو فلوسا والنصف الآخر فضة وذ كرجواز ذلك

يختلف في السكة والمعنى وحيث كانت السكة متعددة فإن لم يتيسر له الضرب في هذه البلدة تيسر له في البلدة الأخرى اليها (وأقول)
 وحيث إذا كان في السفر محتاج لذلك وليس هناك موضع يتيسر له فيه الضرب أنه يجوز له ذلك (قوله بخلاف درهم) أي شرعي
 أو ماري وجرواحه زاد وزنه عنه أو نقص كسمن ريال أو ليس عندنا عصر درهم شرعي يتعامل به في شراء الحاجة والحاصل أن
 الشروط سبعة كون المباع درهما والمردود فضة وفي بيع وسكة واتحدت وعرف الوزن واتخذ الجميع وفي عيب فالانتقاد
 قد في الخواز (قوله أو غيره) أي غير الفلوس أي كاهم وز كضربه لعوده على جمع التكسير وهو يعود عليه الضمير مقردا
 مذ كراوا وماتعة خلوا جمع شب (قوله وعرف الوزن) لم يذكر ابن عرفة هذا الشرط والذي قبله ونحوه في المواز وكانهما لم يرتضيا
 الشرطين (قوله كدينار الادرهمن) هذه النسخة ليست بصحيفة لانه لا يجوز في مسئلتنا هذه الا إذا عمل الجميع ومسئلة كدينار الخ
 يجوز عند تعميلها أو تعميل السلعة فلذلك صوب المصنف بعض الأشياخ فقال والافلا كدينار ودرهمن أي وأن لم تتوفر الشروط فلا
 يجوز كالا يجوز في الدينار وفي الدرهمين بصورة الري في الدينار أن يدفعه ويأخذ نصفه ذهباً ونصفه غيره والري في الدرهمين

ظاهر (قوله لكونه يبيع بعضه
للتفاضل (قوله ومنها أن يكون في
وانما اشترط أن يكون الخ) أي
أن يكون الدرهم وعمل الصانع
نصفه بعد استيفاء العمل أي ولم
يدخل في أصل العدة على دفع
الدرهم قبل تمام العمل والالم
يجز (قوله أو ملكة واحدة) وأن
تعدت فيها السلاطين واحد بعد
واحد (قوله ولو كان الوزن مختلفا)
أي وزن كل من النصف والدرهم
مختلفا أي بأن يكون الدرهم
يتفاوت في الوزن وكذا النصف
ولكن الرواج واحد (قوله ولو زاد
الوزن) أي في بعض جزئيات
الدرهم أو نصفه (قوله لاسماعند
جهل) راجع لقوله ولو زاد الوزن
لم يضر ولا يرجع لقوله وكذا لو
تفاوتا في الجودة (قوله حيث تجوز
الخ) فيه إشارة إلى أنه تشبيه بقوله
كدينار الدرهمين الخ أي في صورة
فقط وهو ما إذا انتقد الجميع (قوله
وظاهره أن النقدين) أي من قوله
وانتقد الجميع (قوله وهو يريد) أي
الآخر (قوله على أن يرد) أي
الآخر (قوله وردت زيادة) اعلم
أنه لا فرق بين كون تلك الزيادة
نقدا أو إلى أجل في الجواز ولا ينقض
الصرف فتلك الزيادة كالهبة
لا من جهة الصرف ولا صرف
مستأنف (قوله بعد الخ) فهم
من قوله بعد أنها لو كانت في العقد
ترد عليه وعيها هو وكذلك (قوله
ومعنى إيجابها أن يدفعها بعد
قوله له نقصتي عن صرف الناس
فردني) أي وإن لم يقل له نعم أزيدك

شروطها والا الاصل المنع في الرد في الدرهم لكونه يبيع بعضه ببعض مع أحدهما سلعة فن
الشروط أن يكون المردود النصف فدون ليعلم أن الشراء هو المقصود ومنها أن يكون ذلك
في درهم واحد فلو اشترى بدرهم ونصف لم يجز أن يدفع درهمين ويأخذ نصفاً وكذا لو اشترى
بدرهمين ونصف ويدفع ثلاثة ويأخذ نصفاً ومنها أن يكون في بيع أو ما في معناه من اجارة
أو كراء بعد استيفاء العمل لاقبله كدفعه له تعلاً أو دلوا يصلحه ويدفع له درهمين كبيراً ورده عليه
صغيراً وترك شئته عنده حتى يصنعه وانما اشترط أن يكون بعد استيفاء العمل لأن من شروطه
انتقاد الجميع ولا يكون ذلك الا بعد تمام العمل ومنها أن يكون المأخوذ والمدفوع مسكوكين
ومنها أن تكون السكة متحدة بأن يقع التعامل بالدرهم وبالنصف المردود وان كان التعامل
بأحدهما أكثر من التعامل بالأخر احترازاً من أن يدفع أو يرد عليه من سكة لا يتعامل بها
فالو قال وتعمول بهما لا فاد المراد بلا كلفة وليس المراد بانحادهما كونهما سكة سلطان واحد
أو مملكة واحدة ومنها أن يكون الدرهم والنصف قد عرف الوزن فيهما بأن يكونا في الرواج
هذا درهم وهذا نصفه ولو كان الوزن مختلفاً لكان أصل الجواز في المسئلة الضرورية حيث
جرى النفاق هكذا ولو زاد الوزن لم يضر وكذا لو تفاوتنا في الجودة لاسمياً عند جهل الاوزان في
بعض البلاد ومنها أن ينتقد السلعة المستراة بنصف الدرهم أو الفلوس المأخوذة بنصفه
والدرهم الكبير والنصف المردود كمسئلة ديناراً لدرهمين حيث تجوز مسئلة اذا انتقد فيها
الجميع وظاهره أن التقدين اذا تأجلا وتجلت السلعة أن ذلك لا يجوز بخلاف مسئلة سلعة
بدينار لدرهمين كما هو فرق بينهما بأن الأصل في هذه عدم الجواز وانما أجزيت بالشروط
للضرورة ولذلك لم تشترط هذه الشروط في تلك المسئلة فان فقد شرط مما هو فلا تجوز مسئلة
الرد بأن وقع الرد في أكثر من درهم أو رداً أكثر من نصف أو في غير بيع وما في معناه كفي قرض
كان يدفع له عن درهم عنده نصف درهم وعرضاً مثلاً وهذا عند الاقتضاء ومثاله عند الدفع
أن يدفع شخص لا خردهما وهو يريد أن يقتض نصف درهم على أن يردا لأن نصفه فضة
أو غير ذلك ويكون الباقي في ذمته بوقت يتراضيان عليه ويفهم من كلامه المنع فيما اذا دفع
شخص لا خردهما على أن يكون له نصفه صدقة ويدفع له نصفه فضة وهو ظاهر أو لم يسك
أحدهما أو لم يتخذ سكتها أو لم يعرف الوزن على ما هو (ص) وردت زيادة بعده لعيبه لالعيها
وهل مطلقاً والألا أن يوجبها أو ان عينت تأويلان (ش) يعني أن الزيادة بعد الصرف لا ردها
أخذها لاجل وجود عيب بها أو ردها مع الأصل لاجل وجود عيب به لكن اختلف هل الزيادة
لا ترد لعيبها سواء عينت أم لا أو جيبها الصيرفي على نفسه أم لا وهو ظاهر المدونة بناء على أن
ما فيها اختلاف لما في الموازنة عن مالك أن له الرد أو لا ترد الزيادة لعيبها إلا أن يوجبها الصيرفي
على نفسه فترد لعيبها فهو وفاق للموازنة وعليه تأويلها القياسي ومعنى إيجابها على نفسه ان
يدفعها له بعد قوله له تقضتني عن صرف الناس فزدني أو نحو ذلك أو لا ترد الزيادة لعيبها ان
عينت كهذا الدرهم وان لم تعين كأيديك درهمين ردها فهو وفاق أيضاً للموازنة فقوله أو ان
عينت عطف على مطلقاً ولو قدمه على قوله أو إلا أن يوجبها لكان أظهر أن كلامه يقتضي أنها
ترد اذا كانت معينة وليس كذلك ولو قال لا لعيبها وفي الموازنة ذلك وهل وفاق أو خلاف

وأولى إذا اجتمع طلب الزيادة مع قوله أنا أزيدك وعدم الحاجب كان يقتصر على دفعها عقب
 قول الآخر تصديق عن صرف الناس من غير أنطق بطلب زيادة ولا نطق الآخر بأزيدك (قوله عطف على مطلقا الخ) ولعل الاخسن
 عطفه على أو لأن يوجب من حيث المناسبة من أنه إشارة للوافق وكان المصنف يقول وهل مطلقا أو لا مطلقا بل يفصل فيقال يحل

ذلك الآن يوجبها أو يحل ذلك ان عينت (قوله بالحضرة) الباعية في بخلاف الباع في قوله بنقص وزن فلم يلزم تعلق حرفي جر متخذي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله بنقص وزن) أي أو عدد والاولى قدر ليشمله ما وأجيب باننا لما ذكرنا الوزن وقابله بالرصاص والنحاس والمغشوش عين أنه كني بنقص الوزن عن النقص الحسي فشمّل نقص العدد والرصاص وشبهه عن النقص المعنوي (قوله أو رضى الخ) فيكون من عطف الجمل لاختلاف الفاعل هنا مع ما قبله (قوله صح) أي صح العقد والخبر وعدمه شيء آخر أشار لبيان بقوله وأجبر عليه (قوله وان طال) قسم قوله بالحضرة أي حضرة العقد وسأني للشارح بفسر الطول بأن اطلع عليه بعد مفارقة بدن وان لم يحصل طول أو بعد طول ولولم يحصل مفارقة بدن بمجلس العقد (قوله أو رصاص أو نحاس) أي أو قزدير ولا يخفى أن هذه الثلاثة المشار لها بقول المصنف أو بكرصاص (قوله بعد المفارقة) أي بمجلس العقد وان لم يحصل طول وقوله أو الطول وان لم يحصل مفارقة بمجلس العقد (قوله في الجميع) أي جميع ما تقدم من المغشوش والنحاس وغيره ونقص العدد والوزن (قوله الا في نقص العدد) الفرق بينه وبين غيره ان غير نقص العدد قبض وهو العوض بتمامه فكان له الرضا به مطلقا كسائر (٤٥) العيوب بخلاف نقص القدر فان العوض بتمامه لم يقبض فلذا اشترط في الرضا به الحضرة (قوله بخلاف غير المعين) أي فيؤدي للصرف المؤثر ثم لا يرد على هذا الفرق أن غير المعينة تنعيب بالقبض أو بالمفارقة فقد افترقا وليس في ذمة أحدهما لا آخر شي لأننا نقول التبعين في المعين بذاته أقوى من تعين غيره بالقبض وقوله المعين من الجهةين وأما لو كان معينا من أحدهما فالراجح النقص ان قام به والإفلا فيكون من أفراد قوله وان طال نقص ان قام به وقوله ففتنه طريقان فيه إشارة الى أنه أراد بالتردد الطرق على حد سواء (قوله فقوله وان رضى واجيب العيب بالحضرة الخ) ينافي ما تقدم له من أن المراد بالحضرة حضرة العقد وحاصل ما هنا أن بعضهم جعل الحضرة في الموضوعين حضرة العقد وقال انما أعاده لئلا يتوهم اختصاصها

تأويلان كان أظهر فأشار بقوله وهل مطلقا الى التأويل بالخلاف وان مذهب المدة عدم رد الزيادة ليعمها على أي حال وأشار للوافق بوجهين أحدهما بقوله الآن يوجبها وثانيهما ما بقوله أو ان عينت والمذهب الاطلاق * ولما تكلم على ما ينقص الصرف من افتراق المتصارفين أتبعه بالكلام على ما يطرأ على الصرف من عيب أو استحقال فقال (ص) وان رضى بالحضرة بنقص وزن أو بكرصاص بالحضرة أو رضى بتمامه أو بمغشوش مطلقا صح وأجبر عليه ان لم تعين وان طال نقص ان قام به كنقص العدد وهل معين ما غش كذلك أو يجوز فيه البديل تردد (ش) حاصل هذه المسئلة ان العيب اما نقص عدد أو وزن أو رصاص أو نحاس أو مغشوش فان اطلع على ذلك بحضرة العقد من غير مفارقة ولا طول جاز الرضا به وبالبديل في الجميع ويجبر على اتمام العقد من أباة منهما ان لم تعين الدراهم أو الدينار فان عينت فلا جبر وان كان اطلع على ما ذكر بعد المفارقة أو الطول فان رضى به صح في الجميع الا في نقص العدد فليس له الرضا به على المشهور فلا بد من النقص فيه سواء قام به أو رضى به وألحق اللخمى به نقص الوزن فيما يتعامل به وزنا وان قام به نقص في الجميع الا في المغشوش المعين من الجهتين كهذا الدينار به هذه العشرة الدراهم ففيه طريقة ان طريقة المذهب كله على اجازة البديل لانهم لم يفترقا وفي ذمة أحدهما شيء فلم يزل مقبوضا الى وقت البديل بخلاف غير المعين فانهم ما يفترقا وفي ذمة أحدهما مشغولة والطريقة الثانية أنه كغير المعين فيكون فيه قولان والمشهور منهما النقص فقوله وان رضى أي واجد العيب بالعيب بالحضرة أي حضرة الاطلاع والمراد بالحضرة ما لم يحصل مفارقة بدن ولا طول والكاف في رصاص أدخلت النحاس والحديد والقزدير وانما يقتصر على ذكر الحضرة في احدي المستثنين لئلا يتوهم اختصاصها به والضمين في قوله أو رضى بتمامه لا أحد المتعاقدين أي أو رضى أحد المتعاقدين سواء كان واجدا للعيب أو غيره بتمام العقد فيشمّل تبديل الرصاص ونحوه والمراد بالانتمام الازالة

به ويرد أنه كان المناسب أن يذكرها في قوله أو رضى بتمامه وفي قوله أو بمغشوش ويجاب بأنه لما ذكرها ثانياً ذن بأنهم مطالبون في الشكل اذلا فارق وبعضهم جعل الاول حضرة الاطلاع ولما ورد عليه أنهم اقد تبع من حضرة العقد احتاج الى أن يقول بحضرة العقد وكلاهما يقول حضرة الاطلاع لا بد أن تكون بحضرة العقد (قوله والمراد بالحضرة) هذا يأتي سواء فسرنا الحضرة بحضرة العقد أو حضرة الاطلاع (قوله اختصاصها) أي الحضرة وقوله به كذا في نسخة والمناسب به أي باحدى المستثنين (قوله سواء كان واجدا للعيب) احتراز انما لو أراد نقض الصرف وقوله أو غيره أي رب المعيب احتراز انما لو قال لا أبدل المعيب (قوله فيشمّل تبديل الخ) أي حيث أردنا بالانتمام اتمام العقد شمل تبديل الرصاص وأما لو كان الضمير عائداً على العدد لم يشمل تبديل الرصاص وقوله والمراد بالانتمام الازالة أي أو يرجع الضمير للعيب ويقدر اتمامه بازائه فشمّل تبديل الرصاص فيشمّل المناسب أن يؤخر قوله فيشمّل الخ عن الامرين وذلك لان خاصيل البحث أن المصنف قاصر والجواب من وجهين ثم لا يخفى أن أحد المتعاقدين شامل لرب السليم ورب المعيب وهو ظاهر على الاول وأما على الثاني فنقول كذلك وذلك أن قوله بان يبدل له النقص شامل لرب العيب وهو ظاهر ورب السليم بان المعين رضى رب

السليم أن يدل له رب المعيب النقض احترازاً عما لو أراد نقضه (قوله بان يدل له الناقص والرصاص والمغشوش) يشير إلى أن الأولى للصنف أن يقدم والمغشوش على قوله أو رضى باعماه لانه وقسمه متعلقان به أيضاً أي كنقص العدد والوزن والنحاس وشبهه (قوله أي سواء كانت الدراهم أو الدينارين) أو مانعة خلو فيشمل تعيينهما معا ولذا قال الشيخ سالم وعج سواء كان معيناً من الجانبين أو من أحدهما أو غير معين (قوله أي ان لم يقع العقد الخ) لا يخفى أن منطوق المصنف صادق بصورتين وهما إذا لم يعينا

(٤٦)

أو عين السليم دون المعيب ومفهومه صورتان أيضاً أن يعينا عند العقد كهذا الدينارين هذه العشرين درهماً أو يعين ما وجد به العيب (قوله والمغشوش) هو ما خلط بغيره وهو كامل فلم يدخل في واحد مما تقدم وقوله لانه خلاف الموضوع أي لان الموضوع أنه بالحضرة (قوله تشبيهه في النقض) أي أن نقص العدد بعد الطول أو المفارقة موجب لنقض الصرف وان لم يقم به وظاهره ولو كانا مغشوشين على النقص أو أحدهما كما إذا وقع نسيان أو غلط أو سرقة من الصراف وظاهره أيضاً لافرق بين أن يكون النقص يسيراً كدرهم ودانق أو كثيراً (قوله وحيث نقض) الصرف أي بعضه لا كله لعدم التثامه مع قوله فأصغر دينار (قوله وكانت السكة متحدة في النفاق والرواج) عطف في النفاق على ما قبله تفسيرا لاختلاف صاحبها وزمنها كسليم وسليمان أو اتفق أحدهما كسكة عثمانى وترحيب اتفق رواجهما بمن واحد وحمل واحد أو اتفقا كسكنى سلطان بملكه (قوله لان الصغير استحق النقض) توضيحه مثلاً لو كان دفع له محبوباً ونصف محبوب وبندقياً وقدر صرف محبوب بمائة ونصفه بخمسين والبندقي

بأن يدل له الناقص والرصاص والمغشوش وبكامل له العدد ومعنى قوله مطلقاً أي سواء كانت الدراهم أو الدينارين معينة أم لا وهو راجع للجميع لا بالحضرة أو غيرها لانه خلاف الموضوع وقوله ان لم تعين أي وأجبر إلى الاتمام عليه أي على الاتمام المذكور أي ان لم يقع العقد على عين كل من العوضين أو على عين ما وجد به العيب منهما وقول من قال ان تعين أحدا العوضين كتعيينهما غير ظاهر إذ قد يصدق بما إذا كان التعيين في العوض الذي لم يوجده فيه العيب مع أنه يجبر في هذه الصورة على البديل فإذا وقع الصرف على عين الذهب ولم تعين الفضة ووجد العيب في الفضة فإنه يجبر على بدل العيب من أبي بدله وهو خلاف مقتضى قول هذا القائل وقوله وان طال أي ما بين العقد والاطلاع أو حصل اقتراف ولو بالقرب وقوله نقض هو كلام مجمل يأتي تفصيله في قوله وحيث نقض فأصغر دينار إلا أن يتعداه فأكبر منه وقوله ان قام به أي ان قام واجد العيب به أي بالعيب أي بحقه في العيب وهو تبديل ناقص الوزن والنحاس والمغشوش وتقسيم العدد الناقص أي وان رضى به صح في الجميع وظاهره أن مجرد القيام بنقض الصرف وليس كذلك بل لا يتقضى الصرف إلا إذا قام به وأخذ البديل بالفعل وأما ان أرضاه بشئ من غير ابدال فان الصرف لا يتقضى وقوله كنقص العدد تشبيهه في النقض بعد الطول لا بقيام القيام وقوله وهل معين ما غش أي من الجهتين وأما ان كان التعيين من أحدهما فكذلك حكم المغشوش غير المعين فينتقض ان قام به والا فلا (ص) وحيث نقض فأصغر دينار إلا أن يتعداه فأكبر منه لا الجميع (ش) أي حيث حصل النقض للصرف وكان في الدينارين الصغير والكبير وكانت السكة متحدة في النفاق والرواج بدليل ما بعده فينتقض الصرف في الأصغر ولا يتجاوز إلا كبر منه إلا أن يكون موجب النقض تعدى الصغير ولو بدرهم لا كبر منه فينتقل النقض اليه وهكذا لان الدينارين المضروبة لا تقطع لانه من الفساد في الأرض ولا يجوز أن يصطلم على ابقاء الأصغر ونقضه إلا كبر ويكمل له لان الصغير استحق النقض فيؤدي إلى بيع ذهب وفضة بذهب وقوله لا الجميع مفهوم من قوله فأصغر دينار لكن صرح به لاجل قوله (ص) وهل ولولم يسم لكل دينار تردد (ش) أي وهل الحكم المذكور وهو قسم أصغر دينار إلا أن يتعداه فأكبر منه دون فسخ الجميع سواء سمى لكل دينار عدداً من الدراهم أو لم يسم أو انما ذلك مع التسمية وأما إذا لم يسم لكل دينار عدداً من الدراهم بل جعلوا الكل في مقابلة الكل فينتقض الجميع تردد أي اختلف المتأخرون في نقل المذهب في ذلك وقد علمت أن كلام المؤلف في السكة المتحدة النفاق فان اختلفت فيه فأشاره بقوله (ص) وهل يقسم في السكك أعلاها أو الجميع قولان (ش) الأول لا يصح ووجهه أن العيب ان كان من جهة دافع الدراهم المردودة فهو مدلس ان علم بالعيب أو مقصر في الائتقاد ان لم يعلم فأمر برداً جود ما في يده من الدينارين

بماتين فوجد صاحب الدينارين دراهم زبوا تحسين فينتقض النصف محبوب فقط لانه الذي استحق النقض فلما أراد والثاني دافع الذهب رد المحبوب اليه ويدفع لدافع الدراهم تحسين نصفاً ويبقى نصف المحبوب بيد دافع الدراهم فإنه لا يجوز لانه أن دافع الذهب باع نصف المحبوب والتحسين فضة التي ردها بذهب وهو المحبوب (قوله فأكبر منه) أي فينتقض أكبر منه وقوله فينتقل الخ فيه حذف أي فينتقل النقض الخ فهو تفسير لما قبله (قوله سواء سمى أو لم يسم) هذا هو المذهب شيخنا سلموني (قوله في نقل المذهب في ذلك) (قول الحق عطف النفاق) صوابه الرواج

أى الحكم في ذلك (قوله والثاني لسحنون) قال الخطاب ظاهر ابن تونس والباقي وابن رشد ترجحه (قوله كانت الاغراض مختلفة) لان كل واحد منهما يود أن يكون بيده الرائج الذي يرغب في التعامل به كحبيب في زماننا مع زنجري فان المحبوب يرغب فيسه دون الزنجري (قوله فلا يتأتى الجمع في واحد) وهو الرائج (قوله وشرط للبذل جنسية) لا يخفى أنه ليس شاملا لان تمام النقص وانعلاه أطلق البذل على ما يشمله (قوله جنسية) أى نوعية وذلك لان جنس الذهب والفضة واحد وهو النقة (قوله للسلامة من التفاضل المعنوي) وذلك لان دافع الذهب اذا أخذ عن الدرهم الزائف قطعة ذهب فقد خرج من يده ذهب أخذ في مقابله ذهبا وفضة وذلك تفاضل معنوي لان الفضة التى مع القطعة الذهب تقدر ذهبا فقد باع بهذا الاعتبار صاحب الدنانير (٤٧) ذهبا بذهب أكثر منه وما قاله الشارح من

كونه تفاضلا معنويا صحيح بدل عليه كلام محشى نت وأما التفاضل الحسى فأمرة ظاهر (قوله ولا يشترط اتفاق النوعية) الاولى ولا يشترط اتفاق الصنفية (قوله سن) يؤخذ منه أن الدراهم والدنانير يمكن استحقاقها والشهادة على عينها وهو نص المدونة (قوله أو مصوغ مطلقا) لقائل أن يقول كون غيره لا يقوم مقامه ظاهر بالنسبة الى عدم لزوم المستحق منه غيره وأما ان تراضيا بالخضرة على غيره فلم لا يقال يجوزاه وكان الصرف وقع عليه والجواب ان أخذ عوض ما وقع عليه بعد استحقاقه مثل من عقد وركل في القبض (قوله ينقص على المشهور) أى لا يلزمه غير ما عين ومقابله أنها لا تعين وهذا الخلاف في المعين (قوله كان استحقاقه بخضرة العقد الخ) فيه نظر كيف يأتى عدم التعيين في المصوغ اذا بذل من تعينه وتدل عليه عبارة ابن عرفة أفاده محشى نت (وأقول) وكذا قول شارحنا والمصوغ يراد لعينه (قوله وقيل غير مقيد الخ) وذلك لان استحقاقه فادر الوقوع فلذا خير بخلاف العيب في المعين اذا اضرب فيه على البائع أقوى

والثاني لسحنون ووجهه أنه اذا كانت السكة مختلفة كانت الاغراض مختلفة فلا يتأتى الجمع في واحد لاختلاف الاغراض فوجب فسخ الجميع ولو زاد ما فيه العيب من الدراهم عن صرف الاعلى وهناك متوسط كبير وأدنى صغير فانه يفسخ المتوسط دون الأدنى لانه أعلى من الأدنى وهذا على القول الاول (تنبيه) ينبغى أن يكون محل الخلاف حيث لم يشترط شئ والاعمل به ويجرى مثل ذلك في قوله وحيث نقص فاصغر دينار الخ (ص) وشرط للبذل جنسية وتجهيل (ش) يعنى أنه يشترط للبذل حيث أجزأ ووجب على ما مر في قوله وأجزأ عليه ان لم تعين الجنسية والتجهيل وانما اشترطت الجنسية للسلامة من التفاضل المعنوي فلا يجوز أخذ قطعة ذهب بدل درهم زائف لانه يؤل الى أخذ ذهب وفضة عن ذهب ولا أخذ عرض عنه لانه يؤدى الى دفع ذهب في فضة وعرض الا أن يكون العرض بسيرا فيغفر اجتماعه في البيع والصرف واشترط التجهيل للسلامة عن رب النساء ولا يشترط اتفاق النوعية فلا بأس أن يرد عن الدرهم الزائف أجود منه أو أردأ أو وزن أو نقص لان البذل انما يجوز بالخضرة ويجوز فيها الرضا بانقص وأردأ * ولما كان الطارئ على الصرف عيبا أو استحقاقا وأنهى الكلام على ما أراد من الاول شرع في الثاني بقوله (ص) وان استحق معين سيك بعد مفارقة أو طول أو مصوغ مطلقا نقض والاصح وهل ان تراضيا ترد (ش) يعنى أن الصرف اذا وقع بمسكوكين أو بمسكوك ومصوغ فاستحق المسكوك والمراد به ما قبل المصوغ فيشمل التبر والمكسور بعد مفارقة من أحدهما للجلس أو بعد الطول من غير افتراق أبدان فان عقد الصرف ينقض على المشهور سواء كان المستحق معينا حين العقد أولا وان كان المستحق مصوغا انتقض عقد الصرف كان استحقاقه بخضرة العقد أو بعد مفارقة معينا أم لا لان المصوغ يراد لعينه فغيره لا يقوم مقامه وان كان المستحق مسكوكا بخضرة العقد صح عقد الصرف سواء كان المستحق معينا حال العقد أم لا الآن غير المعين يجبر على البذل من أبى منهما وأما صحة العقد في المعين فقيدة كما قال ابن تونس ان تراضيا بالبذل ومن أبى منهما لا يجبر وقيل غير مقيدة كغير المعين كما أطلقه أبو عمران وأبو بكر بن عبد الرحمن فعلم بما قررنا أن قول المؤلف معين لا مفهوم له وانما قيد به لاجل قوله وهل ان تراضيا ترد فان التردد فيه وأما غير المعين فيجبر من أبى والقول لمن طلب تمام العقد من غير تردد (ص) والمستحق اجازته ان لم يخبر المصطرف (ش) أى والمستحق للمصوغ مطلقا أو غيره بعد المفارقة أو الطول اجازة الصرف والزامه للمصطرف وله نقضه ان لم يخبر من استحق من يده بان من صار فيه متعدد قاله

(تنبيه) ما ذكره المصنف في استحقاق الكل وأما ان استحق البعض فيجبر على استحقاق بعض المثلى الا في قوله وجزم التمسك بالاقول الا المثلى وينقض ما يقابل ذلك (قوله وأما غير المعين) رده محشى نت فقال ان الصحة عند ابن القاسم بالخضرة مطلقا في المعين وغيره وكذا التردد في قوله وهل ان تراضيا فمخصص: س له بالمعين وأن غير المعين لا يشترط فيه التراضى فيه تطرعا لخالفة كلامهم (قوله والزامه للمصطرف) هذا هو المصنف وقوله الا في لكن المستحق الخ الذى هو متناف لذلك فضعيف وقوله لما علمت الخ علة مما يؤيد ضعف ذلك (قوله وله نقضه) حذف المصنف هذا الشق وهو عدم الاجازة لظهوره ولان القيد وهو ان لم يخبر المصطرف خاص باجازته واذا أخذ عينه وطلب دافع المستحق اعطاه بده فهو ما مر من قوله وهل ان تراضيا (تنبيه) قيد الاجازة في المدونة بحضور الشئ

المستحق وقبض الثمن الذي يأخذ المستحق مكانه وسواء افرق المتصارفان أم لا بل لو أمضاه في غيبة البائع ورضى المبتاع بدفع ثمنه
لرجع به على البائع جاز (قوله بناء على أن الخ) تعليل لقوله أي أن المستحق للصوغ اجازة الخ (قوله باحد النقصين) تنازع فيه بين
المقدر ومحل وفاعل يخرج ضمير مستتر عائدا على المحل المفهوم من محلي (قوله أي وجاز بيع محلي الخ) فيه إشارة الى حذف في عبارة
المصنف (قوله حيث كان يخرج منه شيء) ظاهره (٤٨) أن فاعل يخرج محذوف مع أنه ليس من المواضع التي يحذف فيها

الفاعل فالانسب أن الضمير في
يخرج عائدا على المحل المأخوذ من
محلي (قوله ان سببك) أي أحرق بالنار
(قوله ويكون كالجرد منها) فيباع
بما فيه نقدا والى أجل لأنه كالمستهلك
فهو كالعدم ولا يعتبر قدر الذهب
(قوله كما مر) أي من المصحف وغيره
(قوله فان كانت محرمة) أي كدواة
وسرج وركاب (قوله بمسامير الخ)
الاحسن أن المراد بالتسمير أن يكون
في نزعها فساد وغرم دراهم كانت
مسيرة أو مخيطة أو منسوجة أو
مطرزة أو نحو ذلك (قوله سواء كانت
الحلية تبعا للجوهر الخ) المناسب
أن يقتصر في تفسير الإطلاق على
قوله سواء كان المبيع بصنفة أم لا
وأما قوله سواء كانت الحلية تبعا للخ
فلا يظهر لأنه لا يلائم قوله وبصنفة
ان كانت الثلث الخ (قوله وهل يعتبر
الثلث بالقيمة) وهو المعتمد (قوله
جاز على الثاني دون الاول) الثاني
الذي هو الوزن أي الوزن تحسريا
فإن لم يمكن التحري فالقيمة اتفاقا
أفاده بعض الشراح وذلك لأنه اذا
اعتبر الوزن يكون الثلث لأنه اذا
ضم عشرون لأربعين ثلث المجموع
ستون ونسبة عشريين لستين
الثلث وأما لو اعتبر القيمة لكان
ثلاثون مضمومة لأربعين والمجموع
سبعون وليست الثلاثون ثلث
السبعين بل أكثر وعلم مما قررنا أن

ابن القاسم وهو المشهور ببناء على أن هذا الخيار جبر اليه الحكم فليس كالشرطي وأما أن أخبر
بتعديده فليس للمستحق اجازة لانه كصرف الخيار الشرطي وهو ممنوع والمصطط طرف بكسر
الراء اسم فاعل وهو يطلق على كل من أخذ الدراهم وأخذ الدنانير والمراد به هنا من استحق منه
ما أخذ وجعلنا كلامه على الحالة التي ينتز في الصرف تبعا للشارح وأما في الحالة التي
لا ينتقض الصرف فيها بان يكون بالحضرة في غير المصوغ فبالاولى من أن للمستحق الاجازة
لكن المستحق منه أن لا يرضى باجازة المستحق في الحالة التي ينتقض فيها الصرف وأما في الحالة
التي لا ينتقض فيها الصرف فلا كلام له ويجبر على تلك لما علمت من أن بيع الفضولي لازم من
جهة المشتري (ص) وجاز محلي وان ثوبا يخرج منه ان سببك بأحد النقصين ان أبيحت وسمرت
وعجل مطلقا وبصنفة ان كانت الثلث وهل بالقيمة أو بالوزن خلاف (ش) أي وجاز بيع محلي
بذهب أو فضة كصحف وسيف حلي بأحدهما أو ثوب طرز بأحدهما أو نسج به حيث كان يخرج
منه شيء بالسبب بشروط تأتي فان كان لا يخرج منه شيء ان سببك فانه لا عبرة بما فيه من الخلية
ويكون كالجرد منها كما قاله ح الشرط الاول أن تكون الحلية مباحة كما مر فان كانت
محرمة فلا يجوز بيع ما هي فيه لا يجنس ما حلي به ولا يغيره بل بالعروض الآن تقل عن صرف
دينار كاجتماع البيع والصرف ثم ان بيع المحلي بالحلية المباحة يجوز بصنفة وبغير صنفة
وان لم يكن الجميع دينارا والاجتماع فيه لاتصالهما فهو أوسع من المنفصلين كما مر في قوله وبيع
وصرف الا أن يكون الجميع دينارا أو يجتمع فيه الشرط الثاني أن تكون الحلية مسمرة على
الشيء المحلي بمسامير يؤدي نزعها فساد كصحف سمرة عليه أو سيف على جفنه أو جائله
فلا يباحها والمشقة في نزعها لم يحد فيه اجتماع الصرف والبيع فان لم تسمرفاتها لاتباع بصنفتها
ولا يغيره من النقد الا على حكم البيع والصرف وأما بغيره من العروض فتباع وبيع كل واحد
من الحلية وما هي فيه على انفرادها جائز ومن بيع الحلية المسمرة بيع عبدة أنف من نقد
أو أسنان منه الشرط الثالث أن يباع بمجلا من الجانبين وعند اجتماع هذه الشروط يجوز
البيع سواء كانت الحلية تبعا للجوهر أم لا وسواء كان المبيع بصنفة أو بغير صنفة وهو مراد
المؤلف بالإطلاق فلو حصل تأخير فسخ مع القيام ان كان تبعا ولا فينتقض ولو فات ويزاد على
هذه الشروط ان يبيع بصنفة شرط رابع أن تكون الحلية ثلث ما هي فيه فدون على
المشهور وهل يعتبر الثلث بالقيمة أو بالوزن في ذلك خلاف قال في توضيحه فاذا كان وزن الحلية
عشرين ولصاغتساوي ثلاثين وقيمة التصل أربعين جاز على الثاني دون الاول انتهى
ومرادنا بالاول والثاني في كلام المؤلف (ص) وان حلي بمال يجوز بأحدهما (ش) أي وان
حلي بالذهب والفضة معاً لم يجوز بيعه بأحدهما كأنما تساويين أم لا اذا لم يكن أحدهما تبعا
لآخر لانه اذا امتنع بيع سلعة وذهب بذهب فأخرى يبيع فضة وذهب بذهب وبالعكس
فان كان أحدهما تابعا لم يجوز بيعه بصنف الا أكثر وهو المتبوع وفي بيعه بصنف التابع قولان

المنسوب اليه المجموع من قيمة المحلي أو وزن المحلي وقيمة الحلية أو وزنها والمنسوب قيمة الحلية وحدها أو وزنها مذهب
وحدها (قوله في كلام المؤلف) أي الذي هو ابن الحاجب ومحل الخلاف اذا وجد من يعلم صفته وقدر ما فيه من الذهب فان لم يوجد
من يعلم ذلك نظر الى قيمة الحلية قطعا (قوله وبالعكس) مفاد العبارة أن العكس يبيع الذهب بفضة وذهب وليس كذلك بل القصد أن
المراد ببيع فضة وذهب بفضة (قوله فان كان أحدهما تابعا) والفرض عدم المتبوعية للجوهر

(قوله الآن تبعاً) بفتح همزة أن وقوعها بعد الاستثناء أي إذا تبع الجواهر فيجوز بيعه بأحدهما ولا تظر لكون أحدهما أكثر من الآخر كذا في شرح شب وهل التبعية بالقيمة أو بالوزن خلاف قاله في الشامل وهذا انما يأتي في صنف ما يبيع به وأما غيره فلا يتصور اعتبار وزنه بل قيمته وهل تعتبر قيمة وزنه أو قيمته على ما هو عليه وقد يقال انه يتصور في صنف لم يبيع به أيضاً على ضرب من التجوز وهو أن يراد بالقيمة قيمته على ما هو عليه وبالقيمة قيمة وزنه (قوله لم يختلف في المحل الخ) ظاهره أن المحل ثوب وقد حل بالذهب والفضة واللؤلؤ والجواهر والتبعية بالنظر للؤلؤ والجواهر وقيمة الثوب لا تدخل لها في ذلك وليس كذلك بل المراد بالجواهر كما في شرح شب الذات التي ركبت عليها الحلية ثوباً كانت أو مصحفاً أو سيفاً أو نحو ذلك لا للؤلؤ انتهى وبواقعه ما في عب حيث قال الآن تبعاً الجواهر الذي هو فيه وهو ما قابل النقد انتهى ثم قوله إشارة فيه بحث لأن ظاهر المصنف أنهم ما تبي تبعاً الجواهر أنه يجوز بأحدهما مطلقاً كان تبعاً أو لا وهذا خلاف ما قاله اللخمي وقول صاحب الكمال (قوله انه يباع بالاقل من ذلك) أي عماد كرم من الذهب والفضة (قوله ولقول صاحب الكمال) معطوف على لقول اللخمي (قوله وعند ابن حبيب الخ) ظاهر المصنف وكلام (٤٩) شب يفيد اعتماده وقد تقدم وفي كلام بعض

انهم ما قولان لم يرجح واحد منهما (قوله مبادلة) هذا شرط وقوله القليل أي النقد القليل والنقد لا يكون الامسكوكا والمتبادر من كونه مسكوكا أن تكون السكة واحدة إلا أن المعتمد أنه لا يشترط اتحاد السكة أفاده محشى نت وغيره (قوله دون سبعة) حال من القليل أو نعت له أو بدل أو عطف بيان وتنبه كلامه يقتضى جوازها فيما إذا زاد على الستة ولم يبلغ سبعة وكلامهم يقتضى منع ذلك (قوله وأن تكون دون سبعة) الاولى الاقتصار عليه وعدم ذكر القلة لأن دون السبعة يستلزم القلة (قوله وأن يكون على قصد المعروف) كذا في نسخة به بمثابة تحية أي أن يكون المزيد على قصد المعروف الخ (قوله وجاز

مذهب المدونة المنع وبه أخذ ابن القاسم وفي الموازية جواز مبادلة ما به أخذ أشهب فقوله لم يجوز بأحدهما أولى بهما وقوله (الآن تبعاً الجواهر) إشارة لقول اللخمي لم يختلف في المحل يكون فيه ذهب وفضة ولؤلؤ وجواهر والذهب والفضة الثلث فأقل واللؤلؤ والجواهر الثلثان فأكثر انه يباع بالاقل من ذلك كالسيف ولقول صاحب الكمال فان كان فيهما عرض وهما الاقل يبيع بأقلهما ما قولاً واحداً انتهى والمراد بالجواهر ما قابل النقدين فما حل بنقدين وفيه لؤلؤ فاللؤلؤ فيه من جملة العرض وعند ابن حبيب في الواضحة يجوز بيعه بأحدهما حيث تبع الجواهر سواء يبيع بأقلهما أو بأكثرهما وهو خلاف ما مر وقوله الآن تبعاً الجواهر فيجوز بأحدهما وأما بهما فانظر في ذلك والذي تقتضيه قواعد المذهب المنع لانه يبيع ذهب وفضة وبيع فضة بفضة وذهب * ولما كان يبيع النقد بنقد غير صنفه صرفاً وبصنفه اما من اطله وهي يبيع نقد بمثل وزنه كما يأتي وامام مبادلة وهي كما قال ابن عسرة يبيع العين بمثل عدده اقول بمثله يخرج الصرف وقوله عدداً خرج به المراطلة وقد أشار المؤلف الى نوع من المبادلة وهو ما اذا كان بين العوضين تفاضل ولشروطه بقوله (ص) وجازت مبادلة القليل المعدود دون سبعة (ش) أي وجازت المبادلة جوازاً مستوياً الطرفين بشرط أن تقع بلفظ المبادلة وأن يكون التعامل بها عدداً لا وزناً وأن تكون قليلة وأن تكون دون سبعة وأن تكون واحداً أو احداً واحداً باثنين وأن يكون على قصد المعروف لا على وجه المباينة وأن تكون مسكوكة وأن تتحد السكة فقوله وجازت مبادلة أي وجازت المبادلة بمثلها الصيغة فلا بد أن تقع بينهما المعاقدة بهذا اللفظ وأشار المؤلف لما يتضمن موضوع المسئلة مع الشرط الثالث بقوله (ص) بأوزن منها يسدس سدس (ش) أي أن تكون الزيادة في كل دينار أو درهم سدساً سدساً على مثاله من الجانب الآخر وهو دائق لا يزيد لانه الذي تسمح به النفوس غالباً ومقتضى النظر منعه

(٧ - خرى خامس) العقد معبر عنه الخ لا يخفى أن هذا لا يفيد لفظ المصنف والالزم عليه وجوده في المراطلة مع انه لا يشترط لفظ المراطلة (قوله لما يتضمن موضوع المسئلة) وهو المبادلة بأوزن وقوله مع الشرط الثالث أي الذي هو كون الزيادة السدس وهذا باعتبار عد القليل شرطاً أو قولاً دون سبعة بيان للقيل والمعدود شرط ثان والثالث هو أن المزيد السدس لا يزيد كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله بأوزن منها) الضمير عائده على اعتبار ما تقدم أي مبادلة ستة فأقل بأوزن منها (قوله بسدس سدس) كذا لفظ سدس لثلاثيته سدس أن الزيادة سدس في الجميع ومثله اذا كانت الزيادة في كل دينار أو درهم أقل منه كما يرشد له التعليل وكذا لو كانت الزيادة في بعضها السدس والبعض الثاني دون السدس وأما لو كانت الزيادة في بعضها أقل من سدس وفي البعض الآخر أكثر منه فإنه يمتنع وسدس الثاني معطوف على سدس الاول يحذف العاطف وهو جاز في الشرع على أن السيد عيسى الصفوى قال في حاشيته على مختصر الشيخ سعد الدين ان المختصرات تنزل منزلة الاشعار وحذف المصنف الواو وما عطف في أربع بعد الثاني المذكور حتى يكون المتعاطفات على الاول بقدر ما فيه المبادلة ويكون حينئذ من مقابلة الجميع بالجمع المقضية لانقسام الاتحاد (قوله بسدس سدس) ثالث وهذا يقطع النظر عما قاله قبل بل بالنظر لظاهر لفظ المصنف (قوله أو درهم) ظاهره أن ذلك لا يجري في ستة ريالان أو وزن منها بل ما يجري الا في الدرهم والظاهر انه كنى بالدرهم عن قطعة الفضة الشاملة للريال والكلب (قوله لانه الذي تسمح به النفوس)

ربما يقتضي منعها في دينار غير شرعي كبحوزان سدسه كلث الشرعي وكذا ذرهم كبير ويحتمل اعتقار ذلك (قوله بانفراده) بل وكذا مع غيره فالاولى حذف قوله بانفراده وحينئذ فقوله الا أن الخ ظاهر (قوله صار النقص اليسير غير منتفع به) أي بخلاف لو كان التعامل بالوزن كان النقص اليسير منتفعا به من حيث أنه أخذ في مقابلته ما هو أزيد (قوله فبجري مجرى الراداة الخ) أي وبإبدال الاجود بالارداء مع الموافقة في الوزن جازر وقوله فقد زاده معروف كالتعليل لمحذوف وكأته قال وحينئذ لا ضرر في ذلك لأنه قد زاده معروف وأي والمعروف يوسع فيه أي مع ملاحظة ما ذكر (قوله بخلاف التبر وشبهه) مرتبط بقوله غير منتفع به وكأته قال صار النقص اليسير غير منتفع به بخلاف التبر وشبهه فان النقص اليسير ينتفع به ليكون التعامل فيه بالوزن لا بالعدد (قوله وهذا يقتضي الخ) ولا يعمل بهذا المقتضى لانها رخصة فيقتصر فيها على ما ورد ولولا أن الوارد كون ذلك في المسكوك ما ذكره فالمعول عليه ما تقدم من أنه لا بد من أن يكون مسكوكا ولا يشترط اتحاد السكة (قوله والنقد الاجود جوهرية) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف في الاول جوهرية وأثبت تطهيره في المعطوف الذي (٥٠) هو سكة وحذف من المعطوف أنقص وأثبت مثله في المعطوف عليه ففيه شبه

الطلب الشرع المساواة في النقود المتحددة الجنس وقصد المعروف بانفراده لا يخصص العمومات الدالة على منع ذلك لان ذلك من حق الله تعالى لا من حق الادعي الا أن التعامل لما كان بالعدد صار النقص اليسير غير منتفع به فبجري مجرى الراداة والزيادة مجرى الجودة فقد زاده معروف والمعروف يوسع فيه ما لا يوسع في غيره بخلاف التبر وشبهه انتهى وهذا يقتضي أن ما يتعامل به عددا من غير المسكوك حكمه حكم المسكوك والشروط المذكورة لا تعتبر الا اذا كانت الدراهم أو الدنانير من أحد الجانبين أو وزن فان كانت مثلها في الوزن جازت المبادلة في القليل والكثير ولا يشترط فيها شرط من شروط المبادلة ولما كان السبب في الجواز المعروف شرط تحضه وحصوله من جهة واحدة ومنع دورانه من جهتين كما أشار لذلك بقوله (ص) والاجود أنقص أو أجود سكة ممتنع (ش) أي والنقد الاجود جوهرية حالة كونه أنقص وزنا ممتنع ابداله بأردأ جوهرية كاملا وزنا اتفاقا للدوران الفضل من الجانبين لان صاحب الاجود يرغب لا ادنى لكامله وصاحب الارداء الكامل يرغب للنقص لجودته وكذلك يمتنع النقد الاجود سكة الانقص وزنا بردي السكة الكامل الوزن لدوران الفضل من الجانبين فقوله أو أجود سكة مرفوع عطفا على الاجود وحذف حاله أي الاجود أنقص لدلالة الاول عليه وحينئذ فلا اشكال في الاختيار بقوله ممتنع عنهما (ص) والاجاز (ش) أي وان لم يكن الاجود جوهرية أو سكة أنقص بل كان مساويا أو أوزن جازلته بعض الفضل من جانب واحد ثم ذكر المبراطلة وهي بيع النقد بمثله وزنا بقوله (و) جازت (مرايطلة عين عتله) ذهب أو فضة بمثله ولو قال يبيع نقد بمثله ليشمل المسكوك وأصله لكان أحسن وذكر الضمير في قوله بمثله العائد على المؤنث باعتبار أن العين نقد وبعبارة وقوله بمثله من كونهما ذهبيين أو فضة فليدخل الذهب مع الفضة

احتساب وفيه إشارة إلى أن جوهرية حال من الاجود الذي هو المبتدأ ولا يختص ذلك بذهب سيبويه بل على قول الجمهور رأيا أيضا لان محل الخلاف في مجي المال من المبتدأ اذا لم يكن المبتدأ أصلا حال العمل ولا يحتاج لجعله حالا من الضمير المستتر (قوله وكذلك يمتنع النقد الاجود سكة الانقص وزنا) أي والجوهرية مستوية ومثل ذلك لو قابل الاجود سكة وأنقص بجوهرية ووزنا زدى السكة وكامل وزنا وجوهرية وكذلك لو قابل الاجود سكة الاجود جوهرية فقط لدوران الفضل من الجانبين مع اتحاد الوزن (قوله وحينئذ فلا اشكال) أي وحيث قدرنا حذف الحال الذي هو أنقص لا اشكال في الاختيار بالامتناع وحاصل ذلك أن المصنف حذف من الاول

التمييز وهو جوهرية وذ كر الحال الذي هو أنقص وحذف من الثاني الحال الذي هو أنقص وذ كر التمييز الذي هو سكة ففيه شبه احتساب لا احتساب نعم لو كان المحذوف من الاول سكة لكان احتبا كافولم يقدر الحال في المعطوف لاشكال الاختيار بالامتناع وذلك لكون الفضل من جانب واحد ولما قدر الحال ظهر الفضل من الجانبين فظهر الامتناع (قوله عنهما) فان قلت ان أجود ذكره فكيف يعطف على المبتدأ وعطفه على المبتدأ يصير ممتدأ وأجيب بأن عطفه على ما يجوز لا بتسدا به مستوخ لا ابتداء بالثكرة فان قلت كان الاولى أن يقول ممتنعان والجواب أنه انما يقل ذلك لان العطف بأو (قوله والاجاز) يؤخذ منه بجواز مبادلة الكلاب بالريالات والبنادقة بالحمدية لا اتحاد الوزن فالفضل من جانب واحد كما يجوز مرايطلة الريالات بالكلاب والبنادقة بالحمدية لانه بعض الفضل من جانب واحد كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله بل كان مساويا) أو أوزن هذه أربع صور (قوله وهي) يبيع النقد بمثله وزنا لا يخفى أنه على ذلك يخرج الفلوس وتدخل بزيادة أو نقص بمثله عند الاوزن في آخر سلمها لا يصلح فلس بفلسين نقدا ولا مؤجلا والفلوس في العدد كالدنانير والدراهم في الوزن (قوله ليشمل الخ) هذا بناء على أن العين خاصة بالمضروب كما عند ابن عرفة تقدم ما يقتضي أن العين تطلق على ما يبيع المسكوك وغيره عند بعضهم وقوله فلا يدخل الذهب مع الفضة أي لا من كل جانب ولا أحدهما

من جانب والاخر من الجانب الآخر (قوله ثم ان ظاهر الخ) هذه العبارة تفيد اطلاق العين على ما يشمل المسكوك وغيره خلاف
 العبارة الاولى (قوله ويدل عليه) أي على التعميم من قوله اتحدت السكة أم لا (قوله الانصاف مع البكار) أي كاتصاف المحاييب مع
 المحاييب (قوله أو كفتين) أو إشارة لقولين كما في نت لا للتخير إذا كان كذلك فقوله على وجهين أي باعتبار القولين (قوله وظاهر هذا)
 أي قوله لحصول المساواة (فان قلت) أي غرض حينئذ في هذا الفعل (أقول) يمكن الغرض باعتبار الرغبة في الانصاف دون البكار
 أو بالعكس فيما إذا كانت المراطلة بين بكار وصغار أو عند الاختلاف بالجودة (٥١) فربغب في ذهب صاحبه لكونه جيداً مثلاً

وقوله اعتدل الميزان أم لا أي كانت
 الكفتان في ذاتهما متساويتين
 في الزنة أو كانت احدهما أثقل
 من الاخرى (قوله وبالسين) هي
 أنصع وقوله بالصاد أي المفتوحة
 (قوله وكسرهما) الفتح قليل والكسر
 أشهر وعبارته تؤذن بخلافه (قوله
 اسم لكل ما استدار الخ) ظاهر
 عبارته أن كفة الميزان من أفراد
 الكفة وان من أفراد الكفة الطبق
 المستدير والظاهر لا وان هذا
 التعميم باعتبار أفراد كفة الميزان
 (قوله لا بعد معرفة وزن كل نقده
 الخ) لا يخفى أن هذا يصدق بصورة
 غير مرادة فيلزم من أن يعرف
 كل وزن ذهبه ولم يعرفه صاحبه
 فالاولى أن يقول ولولم يعرفه فالوزن
 بدليل التعليل بقوله لتلايؤدي الخ
 (قوله لا بعد معرفة وزن كل) فيه
 تقديم وتأخير والاصل لا بعد معرفة
 كل وزن نقده (قوله اذهو الذي
 يمنع فيه الجزاف) ظاهره الاطلاق
 وليس كذلك لما تقدم فمشرط
 أن يعد بمسقة (قوله أو بعض
 أحدهما أجود من بعض الآخر)
 الاولى حذف بعض ويقول أجود
 من كل الآخر (قوله أدنى من بعض
 الآخر) الاولى أن يقول أدنى

ثم ان ظاهر كلامه حينئذ سواء كانا مسكوكين أم لا اتحدت السكة أم لا سواء كان التعامل بالوزن
 أو بالعدد وهو كذلك ويدل عليه تمثيله بالمصري والسكندري والمصري وحينئذ يشمل الانصاف
 مع البكار بخلاف المبادلة لانها لا بد فيها أن تكون واحداً أو احداً لا واحدًا بالثنين وأشار
 المؤلف الى أن المراطلة على وجهين بقوله (ص) بصنجة أو كفتين (ش) يعني أن المراطلة
 إما أن تكون بصنجة توضع في إحدى الكفتين والذهب أو الفضة في الاخرى فإذا اعتدلتا زال
 الذهب أو الفضة ووضع ذهب الآخر أو فضته وإما أن تكون بكفتين توضع عين أحدهما
 في كفة وعين الآخر في الاخرى وهذه منصوبة للتقدمين والوجه الاول هو الراجح عند
 المتأخرين لحصول التساوي بين النقيدين اعتدل الميزان أم لا وظاهر هذا عدم اغتفار الزيادة
 في المراطلة وهو كذلك انظر المواق والصنجة بالصاد وبالسين والكفة بفتح الكاف وكسرهما
 اسم لكل ما استدار ككفة الميزان وقوله (ص) ولولم يوزن على الاربع (ش) راجع لقوله
 أو كفتين وهو إشارة لدق قول القاسي بعدم جواز المراطلة الا بعد معرفة وزن كل نقده لثلاث
 يؤدي الى بيع المسكوك جزافاً وبعبارة ولولم يوزن أي التقدان المتماثلان الكائنان في الكفتين
 وهذا في المسكوكين اما غيرهما فلا نزاع فيهما وبفهم من التعليل أن محل الخلاف حيث كان
 التعامل بالعدد اذ هو والذي يمنع فيه الجزاف فيعمل كلام المؤلف على ذلك انظر التوضيح
 (ص) وان كان أحدهما أو بعضه أجود (ش) أي تجوز المراطلة وان كان أحداً النقيدين
 كله أجود من جميع مقابله كدنانير مغربية تراطل بمصرية أو سكندرية أو بعض أحدهما
 أجود من بعض الآخر وبعضه مساو كغربي ومصري تراطل بمصري كله (ص) لأدنى وأجود
 (ش) أي لان كان أحدهما بعضه أدنى من بعض الآخر وبعضه أجود كدراهم مغربية
 وسكندرية تراطل بمصرية لان في فرضهم ان في المغربية أجود والسكندرية أدنى والمصرية
 متوسطة قرب المصرية يغتفر جودتها بالنسبة لداعة السكندرية نظراً لجودة المغربية وب
 المغربية يغتفر جودتها بعضها بالجودة المصرية بالنسبة للسكندرية فلا يجوز لدوران الفضل من
 جانبين وظاهر كلامه ولولم يردى الذي مع الجيد وهو ما عليه ابن رشد والاكثر ولما ذكر ان
 دوران الفضل من الجانبين يحصل بالجودة ذكر دوران السكة والصياغة بقوله (ص) والاكثر
 على تأويل السكة والصياغة كالجودة (ش) أي والاكثر من الشيوخ على فهم المدونة أن
 السكة كالجودة في باب المراطلة فكذلك لا تجوز مراطلة جيد ناقص يرى كمال لا تجوز مراطلة
 ردى عسكوك بهيئته وكذا لا تجوز مراطلة دنانير سكة واحدة دنانير سكتين
 ولا مسكوك بتبرين أو تبر ومسكوك والاكثر أيضاً على فهم المدونة ان الصياغة في

من الآخر ويسقط لفظ بعض (قوله في فرضهم) أي عرفهم (قوله فكذلك لا تجوز مراطلة) المناسب أن يقول فكذلك لا تجوز مراطلة جيد
 وردى عمتوسط لا تجوز مراطلة ردى عمتسكوك الخ (قوله ردى عمتسكوك الخ) أي فلو جعل السكة كالجودم جاز (قوله سكة واحدة) يحمل
 على ما إذا تناوى جودة ورداة واحدة السكتين أعلى من المنفردة والاخرى أدنى منها (قوله ولا مسكوك بتبرين) يجعل أحدهما
 أجود من المسكوك والثاني مساوياً وانما قلنا ذلك لانه لو كان الثاني أردأ أجود من المسكوك لدار الفضل ولولم ينظر للسكة وقوله أو
 تبر ومسكوك يحمل على ما إذا كان التبر أجود من المسكوك والمنفرد والمصاحب للتبر مساو للمسكوك المنفرد اذ لو كان أدنى
 منه لا متسع ولولم ينظر للسكة في شرح شبر وكذلك لا تجوز مراطلة دنانير سكة واحدة دنانير سكتين أجود وأدنى ولا مسكوك بتبرين

أحدهما أجود والآخر أدنى أو يثير أجود ومسكولة أردأ انتهى فيكون حلال الكلام شارحنا وتفسير المراد منه لكن قد علت أنه لو جعل تفسير المراد منه للزم ما قلنا فتدبر (قوله فعل صوابه) المناسب حذف لعل كما هو ظاهر (قوله شرع في بيع المغشوش) كان على وجه المرافلة أو المبادلة أو غيرهما أي كذهب فيه فضة قال الشيخ أجود وظاهره تساوى الغش أم لا وهو ظاهر كلام ابن رشد وغيره خلاف قول ابن عبد السلام لعدم تساوى الغش وإن جعله في الشامل قيد إلا أن ابن عبد السلام لم يجزم به ولم يصر بتحقيق ذلك (قوله والظاهر خلافه) ضعيف (قوله ليس بقيد في بيعه مراطلة) هذا يأتي على حل تـ الذي قصر قول المصنف ومغشوش على خصوص المرافلة وقد تقدم أن الأولى التعميم (قوله على أي وجه) أي سواء كان مراطلة بخالص بغيره أو مبادلة أو بيع بعرض (قوله والافلا بـ من تصفيته) أي أو ضربه فلا دة من لا أي أو ضربه فلا دة (أقول) ولا حاجة لقوله ولا يغش به بعد الكسر لأن قوله (٥٣) يكسره أي ويبقيه مكسوراً بدليل قوله ولا يغش به (قوله ولذا قال

الخ) أي ولا جعل العموم الذي ليس متبادراً من المصنف (قوله فهو أعم الخ) أي وإن كان قول المصنف ومغشوش في خصوص المرافلة والمبادلة فيكون ذكره بعده من ذكر العام بعد الخاص والحاصل أن كلام المصنف لا يشمل البيع بعرض ولا الصرف بل قاصر على المرافلة كما قاله الشارح أو والمبادلة كما هو ممكن وقوله في بيع أو صرف أو مراطلة وكذا ذهبه وصدقة فقوله أو غيرهما شامل لما عدل البيع مما تقدم (قوله يكون معطوفاً على جملة الخ) أي فيكون من عطف الجمل عطف جملة وجازت معاقدة مغشوش على جملة وجازت مراطلة ولو جعله من عطف المفردات أصح بأن تعطف معاقدة على مراطلة (قوله لمن يكسره) أي ويبقيه مكسوراً بدليل قوله بعد وقوله أولاً يغش به بأن يصفيه الخ (قوله أو بـ بـ) أي يبقيه بذاته ولا يعمل به أحد (فإن قيل) اتيان واو العطف يدل على الجواز فيما سبق بلا شرط مع أنه لا بد من الشرط فالجواب أن

المرافلة كالجودة فاقبل في السكة يجري في الصياغة فقوله كالجودة محذوف من الأول لدلالة الثاني عليه واستظهر هذا في توضيحه ويقابله تأويل الأقل عدم اعتبارهما وإنما يعتبر فيهما الوزن واختاره ابن يونس لأن الشرع اعتبر المساواة في القدر وعرفنا في توضيحه عن ابن عبد السلام إلغاءه ما لا أكثر عكس ما هنا فاعل صوابه على هذا أن يقول ليسا كالجودة * ولما انتهى الكلام على بيع النقد الخالص بجنسه وبغير جنسه شرع في بيع المغشوش بمثله وبغيره بقوله (ص) وجاز بيع مغشوش بمثله وبخالص (ش) وجعله في الشامل المذهب ابن عرفة وهو اختيار ابن محرز واستظهر ابن رشد منعه واليه أشار بقوله (ص) والظاهر خلافه (ش) وأنه لا يجوز بيع المغشوش بالخالص والخلاف إنما هو في المغشوش الذي لا يجري بين الناس كغيره والافيجوز اتفاقاً كما يظهر من كلام التوضيح وظاهر كلام ابن رشد دخول الخلاف فيه أيضاً وإنما أعاد العامل في قوله وبخالص لأجل قوله والظاهر خلافه فإن خلاف ابن رشد إنما هو في الثانية (ص) لمن يكسره أو لا يغش به (ش) ليس بقيد في بيعه مراطلة بخالص بل هو قيد في بيعه على أي وجه ولو بعرض أي أن شرط جواز بيع المغشوش مطلقاً أن يباع لمن يكسره ولا يغش به بعد الكسر والافلا بـ من تصفيته ولذا قال ابن غازي وابن يونس يكسره كذا هو بواو العطف في أوله فهو أعم من أن يكون في بيع أو صرف أو مراطلة انتهى وعلى نسخة ابن غازي يكون معطوفاً على جملة ومراطلة عين مثله أي وجازت مراطلة عين مثله أي وجازت معاقدة مغشوش لمن يكسره أعم من أن يكون في بيع أو غيره وقوله أو لا يغش به بأن يصفيه أو يبقيه ولا يعمل به أحد أو بغير ضرب الدرهم ويضر به فلا دة مثلاً قال ز أي ويجوز العقد على المغشوش لمن يكسره أو لا يغش به سواء كان بيعاً أو غيره وقد حكى ابن رشد الاتفاق على جواز البيع حينئذ (ص) وكره لمن لا يؤمن وفسخ من يغش (ش) أي وكره بيع المغشوش لمن لا يؤمن أن يغش به المسلمين كالصيارفة ولا يفسخ فإن باعه ممن يعلم أنه يغش به وجب عليه أن يسترده ويقسح بيعه إن كان قائماً فإن لم يقسح على رده لذهب عينه أو تعذر المشتري وهو المراد بقوله (ص) إلا أن يفوت (ش) أي لم يقدر على رده ففي تعبيره يفوت أي هـام خلاف المراد ثم أشار إلى الخلاف في غنمه حيث فات بقوله (فهل يملكه) أي يملك الثمن ويندب له التصديق به (ص) أو يتصدق بالجميع (ش) أي بجميع العوض وجوباً (أو) يتصدق (بالزائد) حيث كان

ما سبق من جملة هذا وما اشترط في الأعم يشترط في الأنخص (قوله ويضر به فلا دة مثلاً) أي يغير سكوته ويضر به (على) فلا دة بأن يجعله كحب المرجان (قوله قال الزرقاني الخ) هذا يوافق ما قاله ابن غازي (قوله أو غيره) صرفاً أو مبادلة أو مراطلة أو صدقة أو هبة (قوله كالصيارفة) أي في بعض بلاد يشك في غشهم وفي بعض البلاد يتحقق غشهم فيدخل ذلك في قوله وفسخ من يغش (قوله لذهب عينه) لا تغير الأسواق خلافاً لما يقيد آخر العبارة فإنه لا يعمل عليه (قوله أي هـام خلاف المراد) أي لأنه لا يشمل تعذر المشتري مع أن المراد شموله (قوله أي يملك الثمن) أي يسهه مال كاله ولا يسهه مال كاله بل يلزمه التصديق بكله فسقط ما يقال هو ما يملكه فكيف قال وهل يملكه (قوله أو يتصدق بالزائد) هذا القول لا عدل إذ لم يخرج عليه إلا فيما وقع به التعدي وهو الذي قيل إليه

اليه النفس ووافق قوله في الاجارة وتصدق بالكره وبفضلة الثمن على الاربع فهو ار جها وانظر هل يعتبر الزائد يوم البيع أو لا ان كذا في شرح شب (قوله ويزاد أو تعذر الخ) تقدم له أنه جعل المصنف شاملا لهذه الصورة فلا يرد ذلك بل يرد أن فوات العروض يكون بحالة السوق فيفيد كلامه هنا أنه من المفوت وليس كذلك فالاحسن ما تقدم (قوله بمساو) كريال عن مثله كان التعامل به وزنا أو عددا أو وزنا حل الاجل أم لا وكاد بقم عن مثله صفة وقدر او قوله وأفضل صفة كريال عن كلب لا تحاد وزنهما وفصل صفة الر بال حل الاجل أم لا لان الاجل في العين من حق من هي عليه وكفضاء قم جديد عن مثله كليا قديم لانه حسن قضاء وقيد القضاء بالأفضل بقيد أحدهما أن لا يشترط ذلك عند القرض والامنع وقصد كاشتراط زيادة العدد والعادة كالشرط الثاني أن يتحد نوعهما أو يختلف ولكن حل الاجل لم يحل منع كفضاء ر ب قم عن شعير لان فيه حط الضمان وأزيدك كما يمنع عكسه قبل حله أيضا لما فيه من ضعف وتيجل (قوله صفة) منصوب على التمييز ولا تصح الاضافة اذا فضل نكرة والواقع بعده صفة وموصوفه في نحو هذا ان كان ذاتا امتنع اضافة اسم التفضيل كما هنا اذا يقال زيد أفضل صفة لانه يقتضي أن زيد بعض الصفات وأما ان كان صفة فانه يتعين اضافته له كان يقال العلم أفضل صفة اذا العلم من بعض الصفات واسم التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله قبض ما في ذمة) انتقض بقبض الكتابة لا طلاقها على قبض أحد الشريكين في الكتابة اقتضاء (٥٣) وقبض منافع معين لا طلاقهم اقتضاء منافع معين من دين وليس في ذمة فيقال قبض ما وجب منفعة أو غير معين في غير ذمة قابضة ولم يتعرض لتعريف القضاء واهله لغلبة كثرة استعمال الاقتضاء ولا مكان أخذ حده من حده هنا فيقال فيه دفع ما وجب منفعة أو غير معين في غير ذمة قابضة (قوله أشار به الخ) ليس فيه إشارة فالأولى أن يقول أراد بالقبض ما يشمل المحبي والحكمي (قوله أخرج المقاصة بقوله غير القابض) وذلك لان المقاصة قبض ما في ذمة القابض أي قبض ما في ذمته لنفسه (قوله المعين اذا قبضه) أي كسلعة معينة اشتراها منه أو ودعة أخذها منه (قوله فلم يتهموا) تفرع على قوله

(علي) فرض بيعه (من لا يغش أقوال) ثلاثة ويستحب على هذا التصديق بغير الزائد والظاهر أن الفوات ان كان موصوفا ما تفوت به العروض وان كان مسكوفا ما تفوت به المثليات ويزاد أو تعذر المشتري وسيأتي ما تفوت به العروض والمثليات في كلام المؤلف * ولما انتهى الكلام على العقود المعمرة للذمة شرع فيما تخالو به الذم وبدأ بالقضاء فقال (ص) وقضاء قرض بمساو وأفضل صفة (ش) وعرف ابن عرفة الاقتضاء بقوله هو عرفا قبض ما في ذمة غير القابض قوله قبض أشار به الى أنه حسي وحكمي ولذلك أخرج المقاصة بقوله غير القابض وأخرج بالذمة المعين اذا قبضه ومعنى كلام المؤلف أنه يجوز ان عليه دين من قرض أن يقضيه بالمساوي لما في الذمة لدخولهما عليه وبالأفضل صفة اذ هي زيادة لا يمكن فصلها فلم يتهموا بسبب زيادتها وسواء حل الاجل أم لا ولان في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام ردى سلف بكر ر باعيا وقال ان خيار الناس أحسنهم قضاء ولا يقال ذلك رخصة لا يقاس عليها لانا نقول انما تمسكنا بعموم النص وظاهر قوله وأفضل صفة في الطعام وغيره وهو المذهب (ص) وان حل الاجل بأقل صفة وقدر (ش) يعني أن الشخص يجوز له قضاء ما عليه بأقل صفة وقدر مما عليه وأولى بأقل صفة فقط أو قدر فقط حيث حل الاجل أو كان حالا في الاصل لانه حسن اقتضاء وانما اشترط الحل لان ذلك قبل الاجل تمتنع اذ يدخله ضع وتيجل وظاهر كلامه أن ذلك يجري في التقدير المتعامل به عددا أو وزنا وكذا هو ظاهر كلام المواق فقوله بأقل صفة متعلق بمجاز المقدر العامل في قضاء من قوله وقضاء قرض (ص) لا يزيد عددا أو وزنا (ش)

اذ هي زيادة الخ قد يقال أن موجب الاتهام اختلاف الأغراض والأغراض تختلف بذلك فالاحسن أن يجعل موجب ذلك رخصة وخصها الشارع فيقتصر عليها (قوله ولان في الصحيحين) استدلال ثان بالدليل النقل بعد ان استدلل بالدليل العقلي والأولى العكس (قوله ردى في سلف بكر الخ) البكر من الابل ما دخل في الخامسة ومن يقر وغنم في الثانية وضأن ما تم له عام والر باعية بالتخفيف وهو من الابل ما دخل في السابعة (قوله ان خيار الناس الخ) فان قيل ان ظاهره جواز الزيادة في الوزن والعدد (قلت) أوجب بأنهم لعلمهم رأوه مصادما لادلة منع الر باو هي قوية جدا فقصر وهذا الحديث على جواز الزيادة في الصفة جمع بين الادلة ولان من القواعد التي انبنى عليها المذهب سد الذرائع فلا يجوز والزيادة في الوزن والعدد لو بدأ كلة الر باطر يقال لدخول على الزيادة من أول الامر ويقولون لم نقصد ذلك فيكثر الر باعوا هذه المادة تقصر الحديث على زيادة الصفة قصد التقليل الر بما أمكن وحماية لجانب الر با (قوله ولا يقال ذلك رخصة) لا يقاس عليها ما كان أفضل صفة في غير البكر والر باع بل يقتصر على ما ورد وقوله انما تمسكنا بعموم النص أي الذي هو قوله ان خيار الناس أحسنهم قضاء (قوله وهو المذهب) أي خلافا لمن منعه في الطعام اذا كان أفضل صفة (قوله وظاهر كلامه ان ذلك الخ) كذا في عج بناته (قوله متعلق بمجاز المقدر) فيه نظر بل متعلق بقضاء المقدر لان التقدير وجاز القضاء بالأقل صفة وقدر (قوله لا يزيد عددا) أي كعشرة انصاف فضة عن ثمانية وكقرش كلب مع عشرة انصاف عن قرش ريال لانه سلف بزيادة

(قوله كرجان ميزان) أدخلت الكاف الكيل وهذا في القضاء وأما في المقضى عنه فيجوز أن تدخل الأجل لأن لم يحل لمسا فيه من وضع وثقل
 (قوله عند ابن القاسم) وأما أشهب فيجوز الزيادة اليسيرة بدون التقييد بجدا وعند ابن حبيب تجوز الزيادة ولو مع كثرة الزيادة (قوله
 فحيث كان الخ) كالحاصل لما ذكر (قوله وجاز أن يقضيه ذلك العدد) أقول الحاصل أنه إن قضاء ذلك العدد في المتعامل به عددا جاز
 أن يقضيه ذلك العدد كان مثل وزنه أم لا حل الأجل أم لا فهي ستة (قوله ولا يجوز أن يقضيه أزيد عددا) حل الأجل أم لا فهي ستة
 (قوله كان مساويا له في الوزن أو أقل أو أكثر) أما إذا كان أقل فلدوران الفضل من الجانبين وسواء اتفقا في الجودة والزيادة أم لا وأما
 إذا لم يكن أقل فلا نه إذا امتنع القضاء بالأكثر حيث كان التعامل وزنا للسلف فيمتنع القضاء بالأزيد عددا حيث كان التعامل بالعدد
 لأن زيادة العدد في المتعامل به عددا بمنزلة زيادة الوزن في المتعامل به وزنا وهذا على ما ذهب إليه ابن يونس ومن وافقه لا على ما ذهب
 إليه ابن رشد والغنى وصوبه ابن عرفة من جواز قضاء الأزيد عددا على الأقل عددا حيث لم يكن الأقل أجودا ولا امتنع لدوران الفضل
 من الجانبين وظاهر هذا ولو كان (٥٤) الزائد عددا أزيد وزنا وفي عبارة عج ما يفيد (قوله فإن كان وزنه مساويا)

يعنى أنه لا يجوز قضاء أزيد عددا عن أقل عددا حيث كان التعامل به ولا أزيد وزنا عن أقل
 وزنا سواء كان التعامل به أو به وبالعدد بناء على إلغاء العدد حيث اجتمع إلا أن تكون الزيادة
 يسيرة جدا (ص) كرجان ميزان (ش) على ميزان فيجوز عند ابن القاسم حيث كان التعامل
 بالعدد جاز أن يقضيه ذلك العدد كان مثل وزنه أو أقل أو أكثر ولا يجوز أن يقضيه أزيد
 عددا كان مساويا له في الوزن أو أقل أو أكثر وإن قضاؤه أقل من العدد فإن كان وزنه مساويا
 للعدد أو أقل جاز ولا يمنع وأما إن كان التعامل بالوزن فيجوز أن يقضيه ذلك الوزن زاد على
 العدد أو نقص أو سواى أما إذا كان التعامل بهما إلى الوزن وهو صريح المدونة وعليه
 جملها أبو الحسن ونقل الباكي أنه يلحق العدد وقد علمت أنه خلاف ظاهرها (قضى) أودار
 فضل من الجانبين (ش) عطف على المعنى أى لأن زاد العدد أودار فضل من الجانبين
 أو عطف على مقدار فمما قبله أى لأن قضاؤه أزيد عددا أو وزنا أودار فضل من الجانبين
 كعشرة يزيدية عن تسعة حمدية فلا يجوز لأنه انما تركه فضل عددا ليزيدية بخودة الحمدية
 ومثله عشرة وازنة رديئة عن تسعة ناقصة حمدية من نوعها ثم إن هذا يجري في قضاء
 القرض وفي غيره كمن المبيع سواء كان عيناً أو غيره (ص) وعن المبيع من العين كذلك جاز
 بأكثر (ش) أى يجري في قضاء ثمن المبيع حيث كان عيناً ما جرى في قضاء القرض من
 التفصيل فيجوز قضاؤه منها بالمساوى وأفضل صفقة قبل الأجل وبعده وبأقل صفقة وقد رآ
 أن حل الأجل لا قبله إلا أنه هنا يجوز القضاء عن ثمن المبيع من العين بأكثر عددا أو وزنا
 بصفقة عشرة عن تسعة بخلافه في القرض لأن غلبة المنع في القرض وهو
 السلف عنفعة معدومة في ثمن المبيع وسواء حل الأجل أم لا على المعتمد لأن العين لا تدخلها
 حظ الضمان وأزيد لأن الأجل فيها لمن هو عليه واحترز بقوله من العين مما لو كان
 عن المبيع غير عين فإن فيه تفصيلا أنظر لمخبره في شرحنا الكبير (ص) ودار الفضل

أى حل الأجل أم لا وقوله أو أقل
 جاز أى أن حل الأجل وإن لم يحل
 منع فهذه أربع وقوله ولا يمنع
 أى بأن قضاء بأزيد وزنا فإنه عتق
 حل الأجل أم لا فهذه ستة أيضا
 فالجمله ثمان عشرة صورة (قوله
 فيجوز أن يقضيه ذلك الوزن) أى
 حل الأجل أم لا فهذه ستة وإذا زاد
 في الوزن امتنع في ستة أيضا فإن
 قضاؤه أنقص وزنا جاز أن حل
 الأجل في ثلاثة وامتنع أن لم يحل في
 ثلاثة أى الزيادة في العدد والنقص
 والمساواة (قوله وهو صريح المدونة)
 الأولى أن يقول وهو ظاهر المدونة
 (قوله ونقل الباكي أنه يلحق العدد)
 وهو المعتمد قرضه بعض شيوخنا من
 تلامذة الشارح (قوله أودار فضل
 من الجانبين) من ذلك أن يعطيه
 عشرة انصاف مقصودة عن
 ثمانية رخيصة أو قوله ثم إن هذا أى
 قول المصنف أودار فضل الخ وقوله

بسبب

سواء كان عيناً أى سواء كان ثمن المبيع الخ وأما كلام المصنف الذى فهو في خصوص

العين (قوله لأن العين لا يدخلها الخ) أى خلافاً ليراجى فهو مقابل المعتمد (قوله فإن فيه تفصيلا) حاصله أنه تارة يكون حالاً وتارة يكون
 مؤجلاً فإن كان مؤجلاً فلا يجوز أن يقضيه قبل الأجل الا مثل صفته وقد رآ فيه أن كان أكثر عطف الضمان وأزيد لأن كان أقل
 منع من حقله وتقبل وإن كان بعد ما حل الأجل جاز أن يقضيه أكثر عددا وأجود صفقة في الطعام والعرض فإن قضاؤه بعد الأجل أقل
 قد رآ فإن كان ما عليه عرضاً جاز من غير شرط فإن كان طعاماً عاز بشروط أن يكون الأقل في مقابلة قدره ويبرئه مما زاد فإن جعل الأقل
 في مقابلة الجميع لم يجز لمسا فيه من بيع الطعام بالطعام متفاضلاً وإن قضاؤه قدره وأردأ جاز والمثال أنه يجزى في قضائه ما جرى في قضاء المؤجل
 بعد حاقه وفيه نوع مخالف لما أتى في السلم في قوله وجاز قبل زمانه قبول صفته وكل ذلك في قضائه بخسائه فإن قضاؤه بغير جنسه جاز أن كان
 الثمن المأخوذ عنه بخلاف جنسه غير طعام وأن يباع المأخوذ بالمأخوذ عنه مناجرة وأن يسلم فيه رأس المال

(قوله بسكة وصياغة مع جودة) أي وأما اقتضاء المسكوك عن المصوغ وعكسه فبأن (قوله وأما في باب الخ) والفرق أن المراد بالمراد لا يجب لاحدهما قبل الآخر شيء قبلها فيتم في ترك الفضل لأجله وهناك وجوب ذهب مسكوك أو مصوغ ففي أخذه عنه تبرأ أجود ثم لم يترك الفضل فيه مما لأجل الجودة انتهى (قوله أو غيرهما) كنكاح (قوله وقت اجتماع الخ) المعتمد أن القيمة تعتبر يوم الحكم وعليه فانظر إذا لم يقع نكاحكم هل يكون الحكم مامش عليه المصنف أو تعتبر قيمتها يوم حلولها إن كانت مؤجلة ويوم طلبها إن كانت حالية أو يقال طلبها بمنزلة النكاح (قوله ثم قطع التعامل بها) أي (٥٥) بطل التعامل بها وقوله أو تغيرت أي أو تغير

بعضها والمعنى وقع التغير فيها أو لم يسمها بالتحتمل أو النقص وكان الأولى أن يزيد أو عذمت رأسا لأجل أن ينطبق على قوله بعد فإن كانت باقية الخ وقوله فلا لو كان انقطاع الخ الأولى أن يقول فلا لو كان عدمها أول الشهر الفلاني الخ (قوله أو تغيرت) أي بأن قصت (قوله لأنه ظالم) فإن قلت ما الفرق بينه وبين الغاصب الذي ضمن المثل ولو بغلام مع أنه أشد ظلما من الماثل أو من له فالحواب أن الغاصب لما كان يغرم الغلة في الجلة خفف عنه ولا كذلك الماثل (قوله لأن العرض ينقسم) أي فأراد بالعرض ما قبل العين والفلوس فيمدح في العرض المكملات والموزونات والمعدودات (قوله بالكسر) ظاهره أن غشا بالكسر مصدر وليس كذلك بل هو من باب قتل والاسم الغش بكسر الغين (قوله أي ليس على سنتنا) لما كان الظاهر غير مراد بالاجماع أوله بما يقرب من الأصل وهذا الذي يقرب الحرمة لأنها قريبة من الكفر فأراد بالسنة الطريقة الشاملة للواجب الذي هو المراد (قوله ونصدق وجوبا) كذا في تن

بسكة وصياغة وجودة (ش) الواو في وصياغة بمعنى أو وفي جودة بمعنى مع أي ودار الفضل في باب الاقتضاء بسكة أو صياغة مع جودة أي يقابلان الجودة فلا يجوز فضلا عشرة تبرأ طيبة عن مثلها رديشة مسكوك أو مصوغة ولا العكس وأما في باب المراطلة فلا يدور الفضل على مذهب إلا كبر الالباب الجودة خاصة لا بالسكة والصياغة ولما كانت النقود وما في حكمها مما يجري به التعامل كالفلوس منليات تضمن بثلمها شرع في الكلام على قضائها إذا ترتبت في الذمة من بيع أو قرض أو غيرهما ثم حصل خلل في المعاملة بها بقوله (ص) وإن بطلت فلوس فالمثل أو عذمت فالقيمة وقت اجتماع الاستحقاق والعدم (ش) يعني إن الشخص إذا ترتب له على آخر فلوس أو نقد من قرض أو غيره ثم قطع التعامل بها أو تغيرت من حالة إلى أخرى فإن كانت باقية فالواجب على من ترتب عليه المثل في ذمته قبل قطع التعامل بها أو التغير على المشهور وإن عذمت فالواجب على من ترتب عليه قيمتها بما تجدد وظهر وتعتبر قيمتها وقت أبعد الاجل من عند تخالف الواقفين من العدم والاستحقاق فلا كان انقطاع التعامل بها أو تغيرها أول الشهر الفلاني وانما أجل الآخر فالقيمة أخرى وبالعكس بأن حل أجل أوله وعذمت أخرى فالقيمة يوم العدم ولو أخره أجلا ثانيا وقد عذمت عند أجل الأول فالقيمة عند أجل الأول لأن التأخير الثاني إنما كان بالقيمة وبعبارة ولو أخره ما بعد حلول أجلها وقبل عدمها ثم عذمت في أثناء أجل التأخير فإنه يلزمه قيمتها عند حلول أجل التأخير كما يفيد كلام أبي الحسن ويفهم منه أنه إذا تأخر عدمها عن أجل الثاني أن قيمتها تعتبر يوم عدمها وكلام المؤلف مقيد بما إذا لم يحصل من المدين مطل والواجب عليه مال إليه أي من المعاملة الجديدة لا القيمة لأنه ظالم فإن قيل إذا كان حكم النقد حكم الفلوس فلم اقتصر عليها فالحواب أن الفلوس محل التوهم فيها لكونها كالعرض أي فيها القيمة كذا قيل وهو غير ظاهر لأن العرض ينقسم إلى مثلي ومقوم فالمثلي يلزم فيه المثل والمقوم يلزم فيه القيمة والعبرة بالعدم في بلد المعاملة أي في البلد التي تعامل فيها ولو وجدت في غيرها * ولما انتهى الكلام على أنواع البيع ومنعلقاته شرع في الكلام على شيء من متعلقات الغش لوقوعه غالباً في البياعات وهو ضد الحقيقة يقال غشه يغشه غشاً بالكسر واستغشه ضد استغشه وهو حرام بالاجماع لخبر من غشنا فلا يس منا أي ليس على سنتنا ولا على هدينا وبدأ من أحكامه بقوله (ص) ونصدق (ش) وجوبا (ص) بما غش (ش) أي بالغش لئلا يعود (ص) ولو كثر (ش) فيتصدق به كله وبعبارة وتصدق بما غش أي عن البائع إذا عديم ويتبعه المشتري بثمنه إن وجدته وأما لو كان البائع موجوداً فهو قوله ونصدق (ش) فلا تكرار وقوله وتصدق بما غش ولا يطرأ في الأرض

واجترأه محشيه لأن ما يكافئه التصديق جائز ولا واجب وابن القاسم لا يتصدق بالكثير كذا في عبارة اللخمي الذي كلام المؤلف منشرح منه كما قال ابن غازي فلا سلف له في التعبير بالوجوب (قوله ولو كثر) هذا قول مالك ورد على ابن القاسم لا يتصدق بالكثير بل يؤدب صاحبه ويترك له بحيث يؤمن أن يغش به ولا يبيع من يؤمن (قوله إذا عديم الخ) أي فقد وقوله موجوداً أي غير مفقود (قوله فلا تكرار) المناسب فلا تنافي ثم لا يخفى أن هذا الجدل للقاني ولا يناسب لأنه عين قول المصنف إلا أن يكون اشترى كذلك فالمناسب أن يحمل كلام المصنف على من أحدث فيه الغش وأعيد ليغش به الناس كما قاله الشيخ كرم الدين ويفهم منه أنه لو أحدث فيه الغش لالبيعه أو لبيعه مبيعاً غشه من يؤمن أنه يغش به أو شاك فيه أنه لا يتصدق به عليه انتهى والحاصل أن كلام المصنف فيما إذا لم يبيعه أصلاً أو يبيع

وردد عليه بالقسخ وأما إذا تعدر الرد عليه فهو المصارف إلا أن يكون اشترى كذلك (قوله وفعل عمر) أي من طرح اللبن (قوله فلا ينزع منه) أي وتعدر رده على بائعه (قوله لا يمكن من بيعه) أي على الإطلاق وأما لو أراد أن يبيعه ويبين غشه لمن لا يغش به فلا بأس (قوله لمن يغش به) أي أو يبيعه غير مبين غشه وأما لو اشتراه وأراد أن يبيعه لمن لا يغش به فلا (قوله ان لم يبيعه) أي أو باعه وأمكن رده قال عجمي ظاهر إطلاق المصنف وإطلاق غيره أنه متى باعه ممن يعلم أنه يغش به فإنه يفسخ بيعه إذا لم يفت سواه اشتراه المشتري وهو عالم بغشه به أم لا (قوله فان باعه المشتري) أي وتعدر رده تصدق بثمنه كذا في بعض الشراح وفي كذا وأما إذا كان عالما حين الشراء بغشه واشتراه ليغش به بأن يبيعه ولا يبين غشه فإنه يجب عليه التصديق به إن لم يبيعه وبثمنه إن باعه انتهى وقوله يجب عليه التصديق به أي إذا تعدر رده على بائعه وفي عجمي (٥٦) فيه ما جرى في بائعه من الأقوال لأنه لما كان عالما بغشه واشتراه ليغش به

كان بمنزلة من أحدث فيه الغش وهو الذي يعول عليه (قوله وأما إذا اشتراه من يكسره) أي من يريد كسره (قوله والافله ردها) أي فيخير في الرد والبقاء ولو علم أن أصل التشاؤم الصمغ فيه لأنه قد يمتحن عليه قد وما فيه فيبيع الغش صحيح (قوله وردى) أي مع ردىه وكذلك الفضة ويكسران خيف التعامل به (قوله وفيه) أي ففيه إصلاح ومنفعة أي من حيثية تميز اللحم عن الجلد وتيسر السليخ وعيارة شب ففيه بالقاء فيظهر المراد (قوله وبالعصير) ظاهره ولا بأس بخلط اللبن بالعصير ليتجمل تخليه له أي ليتجمل كونه خلوا وظاهرا أن المراد ولا بأس بخلط الماء بالعصير (قوله وكذلك التبن يجعل تحت القمح) أي فإذا صار القمح مختلطا بذلك التبن فلا يكون ذلك حراما لأنه فعل لإصلاح (قوله وجسوه الربا) هي الزيادة في العدد أو الزيادة في حقيقة أو متوهمه والتأخير على ما تقدم تفصيله (قوله على كونه) أي كسور الربا أي حرمة (قوله وعلى أنه معلل) في

إذا كان لبنا وفعل عمر مذهب صحابي أي فليس مذهبنا وقوله وتصديق باغش أي على من يعلم أنه لا يغش (ص) إلا أن يكون اشترى كذلك إلا العالم لبيعه (ش) يعني أن الشخص إذا كان اشترى شيئا أو وهبه فوجده مغشوشا فلا ينزع منه ولا يتصدق به لكن لا يمكن من بيعه إلا أن يكون المشتري عالما بغشه واشتراه لبيعه لمن يغش به فإنه يتصدق به عليه إن لم يبيعه حيث فات عنده بأن تعدر رده له وبالأفسح بدليل قوله فيما مضى وفسخ من يغش إلا أن يفوت فان باعه المشتري تصدق بثمنه وفي تصديق البائع له بثمنه أو بالرائد وعدم تصدقه الأقوال السابقة وأما إذا اشتراه غير عالم بغشه أو عالما بغشه ولكنه لم يشتره ليغش به بل ليكسره فإنه لا يتصدق به عليه وللغش وجوه كثيرة أدخل ما يذكره فيما ذكره بالكاف في قوله (ص) كحل الجبر بالنشأ (ش) لقوله في سماع ابن القاسم لا تحير في خبر تعمل من الخبز وترش بخبز مبالول لتشتد وتصفق وهو غش ابن رشد لظن مشتريه أن شدة من صفقاتها فان علم مشتريه بها أن شدة من ذلك فلا كلام له والافله ردها فان فاتت ردت لأقل من الثمن والقيمة (ص) وسيل ذهب جيد بردى وتنفخ اللحم (ش) ابن رشد لا يجوز خلط الجيد بالردى وللشترى الرد إلا أن يبين مقدار الجيد من الردى وصفته ما قبل الخلط وقوله وتنفخ اللحم ابن رشد بعد السليخ لأنه يغير طعم اللحم ويظهر أنه سمين فان علم بذلك المشتري فله الرد وأما نفخ الذبيحة قبل السليخ فلا كراهة فيه لأنه يحتاج إليه وفيه إصلاح ومنفعة ولا بأس بخلط اللبن بالماء لاستخراج زيده وبالعصير ليتجمل تخليه للإصلاح وكذلك التبن يجعل تحت القمح لكن إضافة المؤلف النفخ للحم يخرج نفخ الجلد فلا يحتاج كلام المؤلف إلى أن يقال فيه بعد السليخ لاستفادة ذلك من كلامه * ولما أنهى الكلام على وجوه الربا في النقد ولم يتكلم على كونه تعبدا أو معللا وعلى أنه معلل هل علتها غلبة الثمنية أو مطلق الثمنية وينبغي على ذلك دخول الفلاس النحاس فتخرج على الأول دون الثاني شرعا في الكلام على علتها في الطعام وعلى متحد الخفس ومختلفه لحمة النفاضل في الأول دون الثاني وحرمة ربا النساء فيهما كما أشار إلى ذلك كله إجمالا بقوله وحرم في نقد وطعام ربا فضل ونساء فقال

فصل في بيان ذلك تفصيلا * وأعلم أن عبادة ربا النساء مجرد الطعم على غير وجه التداوى كان مدخرا مقننا أم لا كرتب الفواكه لمخوة تفاح ومشمس وكالخضر نحو بطيخ وكالبقول نحو

العبارة حذف والتقدير ولم يتكلم على كونه تعبدا أو معللا مع أنه معلل واختلاف على أنه معلل هل علتها غلبة الثمنية وهو المشهور وقوله أو مطلق الثمنية وهو خلاف المشهور وقوله فتخرج على الأول الخ إلا أن جعل قول مالك فيها الكراهة للتوسط بين الدليل وهي محمولة على بابها الأعلى الحرمة عند الجمهور (قوله الفلاس النحاس) أي التي من النحاس وهو وصف كاشف وقوله بقوله أي يبيعه الخ وهو قوله وطعام (قوله الطعم) بالضم الطعام أي مجرد كونه طعاما (قوله أم لا) صادق بما انتفى عنه الأمران أو أحدهما (قوله نحو تفاح ومشمس) لا يخفى أن التفاح لا يدخر لأنه يفسد بالتأخير وهل هو مقتات تقوم البنية به وقوله ومشمس لا يخفى أن بعض البلايد يخره وبعضها لا وهل هو مقتات أولا والظاهر أنه ليس بمقتات (قوله وكالخضر) من المعالوم أنه ليست مقتاتة وقد تدخر كالموخية والبامية فانهما قد يدخران (قوله كالخضر والبقول) الفرق بينهما أن البقول ما يقطع من أصله بخلاف الخضر

ما يتناول منه شيء بعددتي كالبامية والملاخية في بعض البلاد (قوله وهندبا) بكسر الهاء وفتح الدال وقد تكسر مفصورة وتمتد بقلة معرفة نافعة للعدة والمكبد والطحال كلا والسعة العقب ضماد باصولها قاله في القاموس وهي موجودة في الغيطان يعرفها الناس (قوله علة طعام الزبا) إضافة طعام إلى الزبا من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة أي الطعام الربوي أي علة حرمة الخ (قائده) الطعام قال ابن عرفة ما غلب اتخاذ ما لا كل آدمي أو لا صلاحه أو لشربه اه فيدخل الملح والقليل لا الزعفران وماء الورد والمصطكي والصبر والزرايع التي لازيت لها والحرف وهو حب الرشاد وقوله أولشربه عطف على أكل فيدخل فيه اللبن لأنه غلب اتخاذ لشرب الأدمي ويخرج الماء لأنه غلب اتخاذ لغير شرب الأدمي لكثرة من يشربه من الدواب ويرد على هذا زيت الزيتون فإنه طعام ولا يغلب اتخاذ للشرب ولا للطعام بل الغالب فيه الوقيد والادهان ونحوهما ولم يغلب اتخاذ لصلاح الطعام أيضا ويجب أن أصل اتخاذ الطعام ولا صلاحه وما عداه عارض والعارض لا يعتبر ثم انه قد يكون الشيء طعاما في عرف وغير طعام في عرف فان ابن عرفة قال اللبون طعام والتاريخ غير طعام وكأنه أجراه على عرف بلده تونس أن اللب يصير للادام والتاريخ انما يصنع للصبيغات ونحوها ولا يؤكل الا نادرا ولو عكس أوجرى مجرى اللب في بلد كان طعاما اه وانظر على أن كلا طعام هل هما جنسان أو جنس واحد لتقارب منفعتهما وهو الظاهر والظاهر أن المصطكي يختلف باختلاف العرف من استعمالها كالقليل أم لا (قوله اقتنيات) وفي معنى الاقتنيات اصلاح القوت فيدخل الملح والتوابل (قوله وهل لغلبة) (٥٧) العيش الخ) وهل يقتصر في العلة على

ما سبق أو يشترط معها كونه متخذ الغلبة العيش أو ان اللام بمعنى مع (قوله المراد بالعلة العلامة) وليس المراد بالعلة المؤثرة لان المؤثر في الاشياء هو الله تعالى على أن الحكم قديم فلا يعقل فيه تأثير (قوله الطعام الربوي) هذا يؤذن بأن إضافة طعام إلى الزبا من إضافة الموصوف للصفة يمكن بالتأويل لان الصفة الربوي لا الزبا أي علة حرمة الزبا في الطعام الربوي الآن في الكلام ركة باعتبار أنه فسر الربوي بما يحرم فيه الزبا لانه يصير التقدير علة

خس وهندبا وأما علة زبا الفضل فهو ما أشار إليه المؤلف بقوله (ص) علة طعام الزبا اقتنيات واذا خار وهل لغلبة العيش تأويلان (ش) المراد بالعلة العلامة أي علامة الطعام الربوي الذي يحرم فيه زبا الفضل الاقتنيات وهو قيام البنية به وفسادها بعدمه والادخار وهو عدم فسادها بالتأخير ولا حله على ظاهر المذهب وانما المرجع فيه للعرف وحكي التادلي حده بسة أشهر فأكثر وهل يشترط مع الوصفين اتخاذ للعيش غالبا ولا يشترط زيادة على الاقتنيات والادخار تأويلان وتظهر فائدة الخلاف في روية التين والبيض والجراد والزيت وقد اقتصر المؤلف في البيض والزيت على انهما ربويان بناء على أن العلة الاقتنيات والادخار وذكري الجراد والخلاف في رويته بناء على الخلاف في العلة وذكري أن التين ليس ربوي بناء على أن العلة الاقتنيات والادخار وكونه متخذ للعيش غالبا ثم ان مخاللة القمح طعام بخلاف مخاللة الشعير وظاهره ان حرمة زبا الفضل في الطعام ولو في قليل فلا تباع حبة فتح مجتنب وهو الصحيح (ص) كذب وشعير وسلت (ش) مثال لما وجدته العلل فيه وجودا وائخا وليان الاتحاد جنس الثلاثة أشار بقوله (وهي جنس) أي الثلاثة جنس واحد يحرم التفاضل بينها الاتحاد منفعتها أو تقاربها في القوتية خلافا للسيوري وتليذه عبد الحميد الصائغ في أن القمح والشعير

(٨ - نرشي خامس) حرمة الزبا في الطعام الذي يحرم فيه زبا الفضل (قوله وهو قيام البنية به وفسادها بعدمه) أي ذو قيام البنية به (قوله وفسادها بعدمه) الأولى حذف لعدم التثامه بما بعده من الخلاف والجواب أن المعنى وفسادها بعدمه اذ لم يوجد الا هو أفاده محشى نت (قوله وهو عدم فسادها بالتأخير) أي إلى الأمد المبني منه أي الزمن الذي يرادله عادة (قوله ولا حد له على ظاهر المذهب) بل هو في كل شيء بحسبه وقوله وانما المرجع فيه للعرف والعرف في كل شيء بحسبه ثم انه لا بد أن يكون الادخار على وجه العموم فلا يلتفت لما كان ادخاره نادرا وحينئذ فيجوز التفاضل في الجوز والرمح كما هو نص المدونة ومشهور المذهب وكذا في البطيخ والتفاح ولو كان يدخر في بعض الاقطار من شرح شب (قوله اتخاذ للعيش غالبا) أي أن يكون الغالب استعماله في اقتنيات الأدمي بالفعل كقمح أو أن لو استعمل كدخن وليس المراد بالغلبة الاكثرية بالفعل (قوله بناء على أن العلة الاقتنيات الخ) هذا يقتضي أن الزيت تقوم البنية به وحده أن لو اقتصر عليه (قوله على الخلاف في العلة) فان قلنا هي الاقتنيات والادخار وغلبة العيش فليس ربوي وان قلنا الاقتنيات والادخار فقط فربوي وهو المعتمد (قوله وذكري أن التين ليس ربوي) هذا ضعيف لان المعتمد كما قرر بعض شيوخنا أن التين ربوي (قوله بخلاف مخاللة الشعير) أي فليست بطعام بالكلية (تبيينه) سكت المصنف عن حرمة زبا التساعوهي مطلق الطمية على وجه الغلبة لا التداوي (قوله كذب الخ) أي بر وأطلق اتسالا على شهرته وعلى قوله وهي جنس فسقط الاعتراض عليه بأن الحب شامل للقمح والشعير والسلت (قوله العلل) لا يخفى انها علة واحدة فتسمح في التعبير فأطلق على أجزاء العلة عللا أو آل للجنس المخفق في واحدة (قوله في القوتية) راجع لاتحاد المنفعة أو تقاربها فاتحاد المنفعة ناظر للقمح مع السلست وقوله أو تقاربها ناظر للشعير (قوله خلافا للسيوري وتليذه عبد الحميد الصائغ الخ) قائلا ان منفعتهما متباعدة ورد بأن

تقارب منفعتهم ما يصيرهما جنسا واحدا (أقول) لا يخفى أن قوله في الحديث البر بالبر وبالشعر بالشعر يراد بالي أن قال فإذا اختلفت هذه
الاجناس الخ مما يقوى كلام عبد الحميد الصانع ويفهم من هذا أنه يوافق على كون السلت مع القمح جنسا واحدا وهي إحدى الثلاث
التي حلف عبد الحميد أنه لا يفتي فيها بقول مالك الثانية خيار المجلس الثالثة التدمية البيضاء (قوله وهي أجناس) أي الثلاثة
الآخيرة وإنما خصها بما ذكر لانها تختلف فيها هل هي جنس أو أجناس وهو المشهور وأما العلس فخارج عنها اذ لم يقل أحدها جنس
منها وإنما اختلفوا هل هو ملحق بالقمح والشعير والسلت أو جنس بانفراده وهو المشهور محشى فت (قوله وهو قمح السودان) أي
كالقمح بالنسبة للسودان فلا يرد أن يقال إن السودان لا يطلقون عليه قحما (قوله كرسنة) بكسر الكاف وتشديد النون قال فت
قريبة من البسلة وفي لونها حرة وقال الباجي هي البسلة (قوله المشهور الخ) ومقابله مار وادابن وهب من أنها جنس واحد (قوله
والخص) بتشديد الميم مفتوحة ومكسورة مع كسر الحاء فيهما والعس بفتح الدال وسميت قطاني لانها تقطن بالمكان أي تكث به (قوله
والبسلة) هي المعروفة عندنا بالبسلة (قوله وهي الماش) (٥٨) تفسير الشئ بالتأخر في بعض البلاد كالعراق لافي بلادنا (قوله المجانسة

العينية) أي المناسبة العينية (قوله
بخلاف البيع) أي فيعتبر فيه
المجانسة العينية ولا يعتبر فيه تقارب
المنفعة هذا معناه ألا أنه يرد هذا
ما تقدم في الشعير (قوله وكسرها)
والكسر أشهر والطاء ساكنة وقوله
وتسهيل الباء أي تخفيفها ويقيد
محشى فت وحكى صاحب المشرق
والمطالع أنها بكسر القاف وفتحها
وتخفيف الباء وتشديد ها وحكى فتح
الطاء والقاف أيضا (قوله وهو جنس
الخ) ان قلت لم يقل المصنف
وهي أجناس فالجواب أنه لو قال
ذلك لئوهم أن المراد أن القمر
أجناس والزبيب أجناس وهكذا
وهذا لا يصح (قوله ولو اختلفت
مرقته) كان حقه أن يؤثر هذا
عن قوله وذوات الأربع ليكون
راجعها ولما هنا وبينهما إلا أنه
خاص بذوات الأربع ولعله لم يؤثره
لئلا يئوهم رجوعه لما بعد الكاف

جنسان والسلت حب بين القمح والشعير لا قشر له (ص) وعلس وأرزودخن وذرة وهي
أجناس (ش) يعني أن هذه الأربعة أجناس يجوز التفاضل فيما بينها أي بدو هي العلس
حب مستطيل عليه زغب حبتان منه في قشرة قريب من خلفة البرطعام أهل صنعاء والارز
معروف والدخن قريب من حب البرسيم وهو قمح السودان والذرة بالذال المعجمة وتسمى
البشنة وفي عرف أهل الطائف بالاحيرش (ص) وقطنية ومنها كرسنة وهي أجناس (ش)
المشهور أن القطاني في باب الرويات أجناس يجوز التفاضل فيما بينها أي بدو هي العلس
واللوبيا والخص والترمس والفلول والجلبان والبسلة وهي الماش والكرسنة ولم يختلف
قول مالك في الزكاة أنها جنس واحد يضم بعضها البعض وذلك والله أعلم أن الزكاة لا تعتبر فيها
المجانسة العينية وإنما يعتبر فيها تقارب المنفعة وان اختلفت العين بخلاف البيع ألا ترى ان
الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وهما جنسان في البيع والقطنية يضم القاف وكسرها
وتسهيل الباء واحدة القطاني كل ما له غلاف كما مر من الامثلة (ص) وغرو زبيب ولحم طير
وهو جنس (ش) أي وكل واحد من التمر يربى ويصحب ويحوى حديد أو قديم على أو دفي أو الزبيب
أحمر وأسود صغير أو كبير أو قشمش وهو زبيب صغير لا يحجم له ولحم الطير يرى أو بحري من
دجاج واوز وغربان ورخم جنس واحد فقوله وهو جنس راجع للتمر وما بعده على سبيل
التوزيع أي كل واحد من هذه الثلاثة جنس وليس المراد أن الثلاثة جنس واحد ولحم الطير
كله جنس واحد (ص) ولو اختلفت مرقته (ش) كما في المدونة والمطبوع كله صنف واحد
ولو اختلفت صفة طبعه كقلية بعسل وأخرى بخل أولين اللخمى القياس اختلافه لتباين
الاعراض وبعبارة وان طبع في أمراق مختلفة بايزار أم لا ولا يخرج عنه ذلك عن كونه جنسا
واحدا وما سياتي من قوله وطبع لحم بايزار غير هذا لان ذلك في نقله عن اللحم النى (ص) كدواب
الماء (ش) أي أنها جنس واحد ويدخل في دواب الماء آدمى الماء وقرسه وغير ذلك من تمساح

فقط (قوله كما في المدونة) ظاهر العبارة أن المدونة قالت ذلك وليس كذلك فالمناسب ان يقول كما قال غيره قال
في المدونة والمطبوع كله صنف واحد الخ فإذا علمت ذلك فنقول كلام المدونة عام في المطبوع ولولم يكن من لحم طير فالاستدلال بكلام
المدونة من حيث أنه اذا كان المطبوع من جنس واحد كله صنف واحد وان اختلفت صفة طبعه فليكن كذلك لحم الطير كله جنس
واحد وان اختلفت صفة مرقته لانه من أفراد المطبوع فتدبر (قوله والمطبوع كله صنف) أي من غير اللحم أي أنواع المطبوع من
عدس وحب ونحو ذلك (قوله كقلية) لعلة أراد قوام قلية مثلا مطبوعا بعسل أو بخل وانظر ذلك وقوله بعسل أي ملتبسة بعسل
(قوله اللخمى الخ) هذا مقابل للصنف فهو ضعيف (قوله القياس اختلافه) رد المصنف عليه بل هو كما هو مفاد به رام (قوله بايزار أم لا)
لا يخفى أنه اذا كان هنالك أجزار يحصل الاختلاف وأما اذ لم يكن أجزار فأين الاختلاف قلت الاختلاف يكون بغير الأجزار كالزفانة لم
يكن من الأجزار قطعا (قوله وما سياتي) جواب عما يقال كيف يصح قوله أم لا مع أنه سياتي للصنف ولحم طبع بايزار فالجواب ان ما سياتي
في أخرجه عن اللحم النى وما هنا ليس في ذلك بل في إبقائها على أنها جنس واحد (قوله غير ذلك) أي من كلبه وخنزيره

(قوله بالخيل) أي الحية (قوله وأما بالهر) الباء زائدة أي وأما الهر والعلمب واضبع أي الاحياء (قوله لاختلاف الصحابة في أكلها) أي بالتحريم وعدمه وقضية ما يأتي كما تبينه أن بعضهم يقول بالجواز (قوله لاختلاف الصحابة في أكلها) أي بالحرمة وعدمها الصادق بالجواز والكراهة وقوله ومالك جواب عما يقال وأي شيء ذهب إليه الإمام أجاب بقوله ومالك الخ (قوله وهو يفيد) أي كلام أبي الحسن (قوله وإنما كره التفاضل الخ) جواب عما يقال مقتضى المخالفة في الجنسية جواز التفاضل فأجاب بأنه إنما حكم بالكراهة مراعاة للخلاف أي مراعاة لمن يقول بجواز أكلها المقتضى لاتحاد الجنس (٥٩) وتحصل أن الأقوال ثلاثة الحرمة والكراهة والجواز وقوله أن الكراهة أي

كراهة بيع لحم الانعام والحاصل أننا قلنا الكراهة على التحريم يكون مباح الا كل ومكروهه جنسا واحدا وان قلنا على التنزيه يكونان جنسين (وأقول) قول المدونة وذوات الأربع الانعام والوحش يقتضى أن الكراهة على التنزيه لأن الانعام لا تشمل الهر والشعلب والضبع (قوله على القول بكراهتهما) سيأتي أن المعتمد الجواز (قوله بصرفه نوع تكرار) إنما قال نوع تكرار لأن التكرار إنما هو على أحد القولين والاحسن أن يقال أن المصنف ذهب أولا إلى المعتمد عنده من كونه ربويًا ثم حكى الخلاف بعد ذلك كما هو عادته (قوله في قدر الخ) هذا لا يظهر إلا بالنسبة لخصوص اللحم والظاهر كما في عب أن مرق كل كاحمه ولكن لا تظهر ثمرة الخلاف بالنسبة للمرق الا اذا طبخ كل منهما في اناء على حدته (قوله وان كان مطبوخا بناقل الخ) أي والفرض انهما جنسان (قوله اذا بيع بمثله أو بلحم) أو بهما فإما مائة خلوة تجوز الجمع فهذه ثلاث صور (قوله أو مرق الخ) معطوف على الضمير في

وسلخفاء ووحوت وبياض حيا وميتها (ص) وذوات الأربع وان وحشيا (ش) يعني أن ذوات الأربع كبقر وغنم وابل ولو وحشيا كغزال وحمار ووحش جنس واحد يمتنع التفاضل بينها وهذا في مباح الا كل قال في المدونة وذوات الأربع الانعام والوحش كلها صنف واحد انتهى قال ولا بأس بلحم الانعام بالخيل وسائر الدواب نقصد أن مؤثرا لانه لا يؤثر كل لحمها وأما بالهر والعلمب والضبع فمكروهه يبيع لحم الانعام بها لاختلاف الصحابة في أكلها ومالك يكره أكلها من غير تحريم انتهى ولم يذكر أبو الحسن أن الكراهة على التحريم وهو يفيد أن مكروهه الا كل من ذوات الأربع ليس من جنس المباح منها والالحريم يبيع لحم المباح منها بالمكروه متفاضلا وإنما كره التفاضل في بيع لحمها بلحم المباح مراعاة للخلاف في حرمة أكلها وعدمها ولكن في الذخيرة ما يفيد أن الكراهة على التحريم وعليه فهم ما جنس واحد وانظر هل يجري مثل ذلك في مكروهه الا كل من الطير كالوطواط مع مباح الا كل منه وهو الظاهر أم لا وكذلك يقال في مكروهه الا كل من دواب الماء ككلب الماء وخنزيره على القول بكراهتهما (ص) والجواب (ش) يعني أن الجراد طعام لكن يختلف هل طعام ربوي أو طعام غير ربوي واليه أشار بقوله (وفي ربويته خلاف) فقوله والجراد بالرفع أي والجراد طعام وعلى جره عطف على حب أو دواب بصرفه نوع تكرار مع قوله وفي ربويته خلاف لأن الخبر ربوي ودواب الماء ربوي (ص) وفي جنسية المطبوخ من جنسين قولان (ش) أي وفي كون المطبوخ من جنسين بائرا في قدر أو قدور كلحم طير ولحم حوت أو لحم من ذوات الأربع جنسا واحدا يحرم التفاضل بينهما كما قاله في الجواهر وعدم كونه جنسا بل هما جنسان على حالهما واختاره ابن نونس قولان وأما أن طبخ أحدهما ينقل بان طبخ بائرا والآخر غيرهما أو طبخ كل منهما غير بائرا فانهما جنسان قطعا وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا بيع أحدهما بالآخر فانه يمتنع التفاضل بينهما قلنا انهما جنس واحد ويجوز أن قلنا انهما جنسان وأماهما مع لحم آخر فان لم يكن مطبوخا بناقل جاز بيعه بهما أو بأحد هـ أو لومة متفاضلا سواء كان من جنسهما أم لا وان كان مطبوخا بناقل جرى فيه الخلاف بينه وبينهما هل يصير معهما جنسا واحدا أو يبقى كل على ما كان عليه (ص) والمرق والعظم والجلد كهو (ش) يعني أن المرق اذا بيع بمثله أو بلحم أو مرق ولحم بمثلهما كاللحم وسواء اتفقت المرقفة أو اختلفت وتعتبر المائدة بين المبيعين من ذلك كله وكذلك العظم المختلط باللحم ولو غير ما كول كالأرعار اذا بيع بمثله أو بلحم بعد العظم كأنه لحم وهذا ان لم ينفصل وأما ان انفصل عنه اللحم فان كان ما كولا فله حكم اللحم وان كان غير ما كول فيباع باللحم متفاضلا كالنوى بالتمر وكذلك الجلد كاللحم ولو كان الجلد منفصلا عن اللحم فتباع شاة مذبوحة بأخرى ولا يستثنى الجلد لانه لحم بخلاف الصوف فلا بد من استثنائه

بيع والتقدير يعني أن المرق اذا بيع مرق ولحم بمثلهما أي أو مرق أو بلحم فهذه صورتان (قوله كاللحم) خبر أن أي أن المرق في تلك الأحوال يعد كاللحم (قوله اتفقت المرقفة) بأن كان مخلا وقوله أو اختلفت كما لو كان أحدهما بعسل والآخر لبن (قوله فان كان ما كولا) أي كالفرقوش (قوله فيباع باللحم متفاضلا) ولا ينظر ما في المنفصل من الخ كذا كتب بعض المشايخ واستظهر أنه لا بد من إخراج ما في العظم من الدهن (قوله وكذلك الجلد) أي اذا لم يكن مذبوحا وأما لو كان مذبوحا فيصير كالعرض (قوله فتباع شاة مذبوحة بأخرى) أي وزنا وكأنهم لم يلتفتوا إلى ما في داخل بطنها من الفضلات الخشنة لتفاوتها

وقوله لانه عرض مع طعام أى ولا يجوز بيع العرض مع الطعام بطعام ولا بعرض وطعام لان العرض المصاحب للطعام بعد طعاما والشك في التماثل كتحقق التفاضل وكأنهم لم يلتفتوا لوزن العرض لان شأنه أن لا يوزن وحرر (قوله بعد ان يستثنى صاحب) فليس المراد استثناء الشارع وان لم يذ كر ذلك صاحب البيض فيصير بينهما أفضل أى لانه ينزل العرض منزلة البيض (قوله أى اذا بيع الخ) وأما اذا بيع بدراهم مثلا فلا حاجة للاستثناء وعلى رب البيض أجرة كسره ومثل بيع النعام بيع غسل بشمعه بعملة أو بعسل بدون شمعه فيجوز ان استثنى الشمع والافلا (٦٠) وان بيع بدراهم أو نحوها جاز مطلقا (قوله لانه اذا كانت زيوتها أجناسا)

أى مع اتحاد الصورة وقوله كانت أصولها أجناسا بالاولى أى لاختلاف الصورة (قوله تأمل) وجه البعد وذلك لان التشابه ان يقتفع به في تحسين الثياب ونحوها فقد خرج لغيره لا كل (قوله ولا يلزم الاخبار الخ) فيه انه اذا كان الزيت عطف على ذوقه فخير عنه متعدد وهو ذوزيت وزيت والجواب أنه وان كان خيرا عن ذلك المتعدد لكن المعنى ان الخير متعدد والتقدير وذوزيت أصناف والزيت أصناف (قوله مسكوت عنه) تقدم ما يفيدده وهو انه لا فائدة في الاخبار حيث لم تكن ربوية (قوله لاعلى وجهه التداوى) قيدتان فالاول قوله غالبا والثاني قوله لاعلى وجه التداوى وقوله فلا يردأ كل ناظر الاول فهو محترزه وقوله ولا ما يؤكل ناظر للثاني فهو محترزه غير أنك خير بأنه اذا كان الطعمية ينظر فيها للعرف ان يكون زيت الكتان اذا استعمل كزيت الزيتون ان يعطى حكمه (قوله لان هذا من غير الغالب) أى فليس بطعام على المعتمد هذا مراده لكن ما قلناه برده (قوله أى الاجسر) أى أن الفجل نفسه أجرا لأن مراده بزرة أجرة (قوله الابيض) صفة للفجل أى أن

لانه عرض مع طعام (ص) ويستثنى قشر بيض النعام (ش) المازرى انما يجوز البيض بالبيض بشرط تحرى المساواة واتحاد قدره وان اقتضى التحرى مساواة بيضة ببيضة بن ابن تونس يجوز بيع النعام ببيض الدجاج تحرى يا بعد ان يستثنى صاحب بيض النعام قشره لان له قدر من الثمن فيصير البيض بالبيض بينهما أفضل فقوله ويستثنى قشر بيض النعام أى اذا بيع ببيض غيره أو ببيض نعام لثلا يلزم حيث لم يستثنه بيع عرض وطعام بطعام أو بعرض وطعام (ص) وذى زيت كفعل (ش) يعنى ان ماله زيت كبر الفجل والسلم والجبلان والقرطم والزيتون ربوى ولكنه أصناف كما يستفاد من قوله (والزيتون أصناف) لانه اذا كانت زيوتها أجناسا كانت أصولها أجناسا بالاولى فان قلت ومن أين يستفاد ان الزيت ربوى قلت من حكمه عليها بانها أصناف أى أجناس اذ لا فائدة لذلك حيث لم تكن ربوية وأيضا الحكم على أصلها بالربوية يقتضى ذلك لا يقال برد النشا لانه فرع القمع وليس ربوى لانا نقول الكلام في فرع قريب من أصله والنشا بعيد منه تأمل وقوله وذى بالجر وهو معطوف على حب وفي بعض النسخ وذوزيت بالرفع وهو مبتدأ خبره أصناف والزيتون معطوف عليه ولا يلزم الاخبار بالجمع عن المفرد لان ذو شامل لمتعدد لكن نسخة الجراوى لانه تافيد فائدتين احدهما أن أصول الزيت طعام ربوى والاخرى انها أصناف لا يقال انه لم يذ كر انها أصناف لانا نقول يلزم من كون زيوتها أصنافا أن تكون كذلك ونسخة الرفع لا يستفاد منها كونه ربويا وانما يستفاد منها ان ذا الزيت أصناف وكونه ربويا ولا مسكوت عنه وبقيد قوله وذوزيت بما يؤكل زيته غالبا لاعلى وجه التداوى فلا يردأ كل بعض الاقطار كالصعيد لزيت بزر الكتان لان هذا من غير الغالب ولا ما يؤكل على وجه التداوى كدهن اللوز وقوله كفعل أى الاجر وأما حب الفجل الابيض فليس بطعام كما فى المدونة لانه لازيت له (ص) كالعسول (ش) تشبيهه في كونها أصنافا وأما كونها ربوية فسيذ كر بعده بقوله وعسل وقد يقال ان جعلها أصنافا يفيد كونها ربوية وتقدم ما يفيد ذلك أى ان العسول المختلفة الاصول من نحل وقصب ورطب وعنب يجوز التفاضل بينها (ص) لا الخلول والانبذة (ش) يعنى ان الخلول كلها جنس واحد وكذلك الانبذة كلها لان المبتغى من الخلول الحوض ومن الانبذة الشرب فقوله لا الخلول وما بعده معطوف على مدخول الكاف أعنى قوله العسول فهو مجرور بالكاف وما عطف عليه كذلك لكنه أخرجه بلافه وهو مخالف لحكم ما عطف عليه فحكم المعطوف عليه انه أصناف وحكم المعطوف مخالف له فهو صنف (ص) والاخبار (ش) هو وما بعده بالجر عطف على الانبذة وآل للعموم ومنها الكاج أى كلها صنف واحد (ص) ولو بعضها قطنية (ش) كقول ونحوه

الفجل أبيض كما عندنا بمصر (قوله لا الخلول والانبذة) المعتمدان جنس وهو الذى يظهر من ابن عرفة ويمكن جل المصنف على ذلك والمعنى لا الخلول والانبذة فكلها صنف واحد خلافا لمن يقول الخلول صنف والانبذة صنف وكأن سر العدول عن ذلك التعبير بالجمع والا كان يقول لا الخلول والانبذة (قوله يعنى ان الخلول كلها جنس واحد) أى فقوله المصنف لا الخلول أى ان الخلول ليست أصنافا بل صنف واحد وكذا يقال في الانبذة

(قوله على المشهور) ومقابل المشهور قولان قيل هي أصناف وهو قول البرقي وقيل خبر النطائي صنف وخبر غيره صنف (قوله اعتبر المماثلة في وزنها) وذلك لأنه لو نظر لدقيقه الجاز التفاضل فقطع النزاع عن ذلك ونظر لصورتها (قوله ومنافعهما) أي منفعة الخبز غير منفعة السويق (قوله إن الخبز أشد) أي فلما كان الخبز أشد تباعداً عن أصله وقطع النظر عن أصله وصار المنظوره صورته وهي متحدة وقوله لأن الخبز لا يتيسر لكل أحد بخلاف الطبخ فيتيسر فلما لم يتيسر لكل أحد ويتعذر على بعض الناس تباعداً عن أصله وصار النظر له فتدبر (قوله لأن كلامهما يحتاج) لا يخفى أن أمور الخبز أكثر على أن تقول إنما كان الخبز لا يتيسر لكل واحد والطبخ يتيسر لكثرة الأمور التي يحتاج لها الخبز (قوله إلا الكعك بآزار) أي توابل ومثل الكعك غيره ولعله إنما خصه بالذكر لأن شأنه ذلك (قوله أي أو أدهان) أي أو سكر والظاهر أنه إذا كان بآزار مختلفة بحيث يختلف الطعم أنه يصير بمنزلة الجنس ومن مثل العجين بالآزار تلطخ بها كالكعك بالسهم بمصر لا وضع حبة سوداء على بعض رغيف (قوله كالاسفنجية) الكاف التشبيه لا التمثيل (قوله ويجوز التفاضل بينهما) أي بين ما فيه آزار وما لا آزار فيه (قوله والظاهر أن الكعك بآزار الخ) الظاهر خلافه وهو مقتضى نقل المواق واعلم أن مثل الآزار السكر والكعك به ناقل عما بدونه وعن (٦١) خبز وانظر هل ما كان بسكر مع ذى الآزار صنف

أو صنفان وكذا انظر في الكعكين بآزار مختلفة بحيث يختلف طعم كل هل الجميع صنف واحد أو مختلف وهو مقتضى التعليل باختلاف الطعم ومثل العجين بآزار تلطخ به كالكعك بالسهم بمصر لا وضع حبة سوداء على بعض رغيف كما ذكر ذلك في شرح عب (قوله باعتبار الحكم) بيان للواقع وقوله نوع تكرار إنما عبر بنوع تكرار لأنه ليس تكراراً صريحاً كما أشار لذلك بقوله لأنها لا تكون أصنافاً الخ وقوله كفاه أي وأغنى عن قوله كالعسل ولوعطف قوله وبيض الخ على قوله الخلول فتكون داخلة في خبر النبي ويكون المراد بالعسل نوعاً خاصاً كعسل القصب والمعنى لا العسل فليس أصنافاً أي أن عسل القصب وحده ليس بأصناف بل صنف واحد لم يكن تكراراً

على المشهور ومثل الاختلاف الاسوقة ثم أنها إن كانت من جنس واحد اعتبر المماثلة في دقيقها وإن كانت من أصناف اعتبر المماثلة في وزنها كما يأتي في قوله واعتبر الدقيق في خبر عثله ويجوز التفاضل بين السويق والخبز لاختلاف طعمهما ومنافعهما فان قيل لم كان الخبز كله جنساً واحداً على المشهور وجري في المطبوخ خلاف فالجواب أن الخبز أشد من الطبخ لا احتياجه لا مور سابقة عليه بخلاف الطبخ لأن الخبز لا يتيسر لكل أحد بخلاف الطبخ وهذا أولى لأن كلامهما يحتاج لا مور سابقة عليه كتحصيل الحطب والنار مثلاً (ص) إلا الكعك بآزار (ش) أي أو أدهان كالاسفنجية وهي الزلايسة فإنه ينقل عما لا آزار فيه ولا أدهان ويجوز التفاضل بينهما والآزار جمع آبارير وواحد آبارير بكسر في الإفصح ويفتح والجمع ليس بمقصود إذ ما عجن بآزار واحد كذلك والظاهر أن الكعك بآزار والكعك بدهن صنف واحد (ص) وبيض وسكر وعسل (ش) عطف على حب والمعنى أن البيض وماء معه ربوي والسكر كله صنف واحد وبعبارة والعسل ربوي وفيه نوع تكرار باعتبار الحكم مع قوله كالعسل لأنها لا تكون أصنافاً إلا وهي ربوية لكن لما لم يكن صريحاً في أن العسل ربوي قال وعسل ولو قال وعسل وهو أصناف كفاه وهل يدخل في البيض بيض الحشرات أم لا وهو الظاهر بل ظاهر ما ذكره ابن عرفة في تعريف الطعام أنه ليس بطعام كما أن ظاهره أن الخبز كذلك وجزم الشيخ كريم الدين بأن الجهار ربوي لا يظهر (ص) ومطلقاً (ش) أي فإنه ربوي على المعروف لأنه مقتات ودوامه ككادخاره وهو صنف واحد من يقر وغنم وأدى حليب ومخيض وغيرهما والمخيض ما يخض بالقرية والمضروب ما يضرب بالماء لخراج زبدته واللبن من جنس اللبن لأنه أصله وهو أقرب من الشعير للقمح اللذين هما جنس واحد (ص) وحلبة وهل إن أخضرت ترد

أصلاً (قوله كفاه) أي عن قوله كالعسل (قوله وظاهر ما ذكره ابن عرفة في تعريف الطعام) فإنه عرفه كما تقدم بقوله ما غلب اتخاذ لاكل آدمي أو لاصلاحه أو شربه انتهى أي كاللبن ولا يدخل الماء فإنه يصلح لشرب غير آدمي (قوله وجزم الشيخ) مبتدأ وقوله لا يظهر خبر (قوله فإنه ربوي على المعروف) أي من المذهب ومقابله ما أجازته النحى من التفاضل بين المخيض والمضروب (قوله ودوامه كادخاره الخ) أي أولان ادخار ما يخرج منه من سمن وجبن بمنزلة ادخاره (قوله من يقر الخ) أي فلا يشمل مكروه الا كل بل ليس بطعام فيما يظهر لعدم صدق حده عليه (قوله واللبن من جنس اللبن) أي خلافاً لما يقول أنه من غير جنسه لاختلاف الاسم والقصد فلا يخرج منه سمن ولا يؤكل الا مطبوخاً (قوله لأنه أصله) أي لأن اللبن أصل اللبن لعله أراد بالاصالة كونه أول شيء يخرج من ثدي البقرة واللبن يتبعه في الخروج أي يأتي بعده والا فاللبن الذي يأتي بعده لم يكن لباً وانقلب لبناً فتدبر (قوله وهل الخ) حاصلة أنه اختلف في الحلبة فقيس طعام وهو مذهب ابن القاسم في الموازية أوداه وهو قول ابن حبيب أو الخضرة طعام واليايسة دواء وهو قول أصبغ في الموازية ورأى بعض المتأخرين أن هذا القول الأخير تفسر وأن المذهب على قول واحد ورأى بعض أبقاها على ظاهرها وإلى هذا التوفيق والاختلاف أشار بالتدريج في قوله وهل مطلقاً إشارة لتأويل الاختلاف وقوله أو إن أخضرت إشارة لتأويل الوفاق وقوله

ولست الخ كلام مستأنف أي أنهم اتفقوا على أنه ليست ربوية لا خضرة ولا يابسة (قوله بل هو ملحق به) أي في الحكم (قوله ان المصلح في معنى المقتات) أي وحينئذ فيصيح التقريع في قوله فليس الغرض الخ وقوله بل وما في معناه أي أما بارتكاب حذف الواو وما عطف أي اقتنيات واصلاح أو بالتجاوز في الاقتنيات بأن يراد به ما يشمل الاصلاح أي ويراد بالطعام من قوله علة طعام الر باقتنيات ما يشمل الطعام حقيقة وحكما ليشمل المصلح أو تقدر في العبارة عطفًا مع طوفا وكأنه قال علة الطعام الربوي ومصلحه اقتنيات وادخار الخ وتأمل (قوله وبصل وثوم) هما جنسان والثوم يضم التاء (قوله وكزبرة) ربوية ان كانت يابسة لا خضراء ان لم يكن عرف يجعلها كالسلق من المصلح كما يقتضيه ابن عرفة (قوله وأظنه معربا) أي الفتح أي استعملته العرب أي الفتح طارئ باستعمال العرب (قوله أصله كروي) كذا في عبارة الشيخ سالم ونقله الفيشي ولفظه قوله كرويا أصله كروي في فعوال وكز كرويا وتيميا انتهى المراد منه وعبارة عج وكرويا بوزن ز كرويا في رواية بوزن تيميا (٦٣) انتهى فعلى كلام الشيخ سالم فيه ثلاث لغات أما بوزن ز كرويا وتيميا فظاهر وأما

الاول يقرأ كرويا بفتح الراء وفتح الكاف فيكون أصله كروي فعوال بفتح الكاف وفتح الراء وسكون الواو وفتح الباء الاولى فنقول تحركت الباء الثانية وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصارت كرويا كما يدل عليه القاموس فيما يوثق بصحته والخاصل أنها على كلام شارح اللغات ثلاث قطعا وما عدا ذلك لا يعول عليه ولم يذ كر أصله على أنه كز كرويا وتيميا ويمكن أن يقال أنه على أن وزنه تيميا أصله كروي بفتح الكاف وسكون الراء وكسر الواو وتحركت الباء الاخيرة فانقلبت ألفا فصارت كرويا على وزن تيميا وأما على أن وزنه كرويا فنقول أولا ان ز كرويا فيه لغتان القصر والمد والمد أشهر كما في سده القاموس فيجوز أن يكون ذلك على لغة القصر وان الاصل كروي بفتح الكاف وتشديد الباء الاولى فقلبت الباء الاخيرة ألفا لاستثناة ثلاثيات

(ش) يعني أن الخلبة بضم الحاء طعام وهل مطلقا أو ان اخضرت وأما اليابسة فدواء وليست ربوية مطلقا فيجوز التفاضل فيها (ص) ومصلحه (ش) عطف على حب والضمير عائذ على الطعام وهو ما يتوقف الانفعال بالطعام عليه أي ومصلحه ربوي وعبارة بالرفع مبتدأ خبره محذوف أي ومصلحه كذلك وأما جرحه عطفًا على حب ففيه شيء اذ ليس من أمثلة الطعام بل هو ملحق به فالجواب أن المصلح في معنى المقتات وحينئذ فليس الغرض من قول المؤلف فيما تقدم اقتنيات الاقتصار على ذلك بل وما في معناه من الاصلاح ومثل المصلح بقوله (كلج وبصل وثوم) الاخضر واليابس مجتمع فيه التفاضل (وتابل) بفتح الموحدة وكسر هاء ومثله بقوله (كفلفل) بضم الفاءين وزنجبيل (وكزبرة) بضم الكاف ويزاي أو سين بدلها وضم الباء الجوهرى وقد تفتح وأظنه معربا انتهى وتابل مفرد وتابل بفتح أوله وبكسر الباء الموحدة بعد الالف (ص) وكرويا وأنيسون (ش) أصله كروي في فعوال وكز كرويا وتيميا (وشمار) بوزن محاب معروف (وكونين) أبيض وأسود وهي الخلبة السوداء وقوله (وهي أجناس) أي كل واحد من هذه جنس والكمونين جنس واحد * ولما ذكر ما فيه علة الربا أخرج منه ما ليست فيه فقال (لا خردل) بدال مهملة كما في التنزيل وجاء إجماعهم ألا يدخله ربا الفضل لكن سياق ابن الحاجب أنه ربوي باتفاق واستظهر في توضيحه ربويته وكذا ربوية التين فكان ينبغي له هنا عدهما من الربويات والمشهور أيضا أن السمن لا ينفق خلافا لما شئ عليه المؤلف فيما يأتي بقوله ومنه وقوله لا خردل معطوف على حب وماعطف عليه فهو مخرج منه ولو أدخل الكاف على خردل لم يدخل بزر البصل والخزروا البطيخ والكراث والقرع والحرف وهو حب الرشاد لكان أحسن (ص) وزعفران وخضرد ووافوتين (ش) يعني ان الزعفران غير ربوي وهو مصروف لانه اسم جنس لا علم وكذلك الخضر كخس وبقل ليس ربوي وكذلك الدواء كصبر ليس ربوي وكذلك التين ليس ربوي وقد مر أن المذهب ربوية التين كما في سده كلام المواق والتوضيح وظاهره ولولم ييس (ص) وموزوفا كهة (ش) يعني أن الموز ليس ربوي على المشهور وهو مذهب المدونة والموطا وكذا الفا كهة كخوخ واجاص وتقاخ وكثيرى وorman

ويحتمل كما فهم بعض الاشياخ ان أصله كرويا واجتمعت الواو والياء فسقطت احدهما بالاسكون فتقلب الواو ياء وعنت وتدغم الياء في الياء ويمكن ان يجري على لغة المد أيضا بان يقال وزيد الفا فاجتمع ألفان فقلبت الثانية همزة وليصرر كل ذلك (قوله ان السمن لا ينفق) أي أن السمن لا ينفق أي عن اللبن وسيأتي للشارح أن يحمل المصنف على وجه لا اعتراض فيه (قوله يعني أن الزعفران غير ربوي) بل ليس بطعام أصلا (قوله لا علم) ولو كان علما لمنع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون (قوله كخس وبقل) تشمل الخضرة فظاهره أن البقل من افراد الخضر مع ان البدر فرق بين البقل والخضر فجعل البقل ما قطع بأصله والخضر ما قطع شيئا فشيئا مع بقاء أصله (قوله وظاهره ولولم ييس) وقيل غير اليابس غير ربوي (قوله وفا كهة) في شرح شب وظاهر كلامه أن الموز ليس من الفا كهة لطفها عليه أو هو منها وعطفها عليه من عطف العام على الخاص (قوله وهو مذهب المدونة والموطا) أي خلافا لابن نافع (قوله وعنت) فيه نظر لان العنب وان كان من الفا كهة ربوي نص عليه ابن الموارغ مالك كان يتزيب أم لا الآن يحمل

على الحصرم الذي لا يراد لاد كل (قوله واليه أشار بقوله) أي إلى هذا التعميم بقوله ولو ادخرت أي باعتبار ما قبل المبالغة وما بعده واذن ذلك لأن شأن المدخر ليس ويجوز أن تكون الإشارة من حيث اليباس فقط فتكون الإشارة للبالغة فقط لا ما قبلها (قوله ولو ادخرت بقطر) رده على ابن القاسم القائل بأن الفا كهة ربوية إذا ادخرت كما هو ظاهر عبارة بهرام (قوله وهو الذي تسميه الخ) فهو غير الخوخ المعروف عندنا بمصر (قوله والفسق) الفاء مضمومة والتاء يفتح أن تكون مضمومة وأن تكون مفتوحة (قوله قائل بربويته) أي ما ذكر لا خصوص البندق كما دل عليه كلام بهرام (قوله بأن انعقدوا خضر) أي وهو صغير (قوله لأنه علف) أي وغلبة انخاضه لا كل آدمي بمصر نادر ثم على أنه علف يجوز بيعه بمثله وبكبير أو بغير أو رطب أو تمر ولو ألى أجل أن كان مجذوزا أو مجذوقا بل أن يراد لاد كل والامنع بيعه بما ذكر إلى أجل وانما يجوز يدا بيد ولو متفاضلا * واعلم أن (٦٣) ثم الرخل سبع فالطلع والاغريض

لا يتعلق به ما حكم بالاولى مما ذكره المصنف وما عداها لما يبلغ صغير أو كبير أو بغير أو رطب أو تمر والمراد بالبر ما يشمل الزهو فالاقسام خمسة بهذا الاعتبار لاسيما وكل واحد من الخمسة إما أن يباع بمثله أو بغيره فهي خمس وعشرون صورة المذكر منها عشر والباقي خمسة عشر وهي بيع البل الصغير بمثله وبالاربعة بعده وبيع البل الكبير بمثله وبالثلاثة بعده وبيع البسر بمثله وبالاثنين بعده وبيع الرطب بمثله وبالتمر وبيع التمر بالتمر والجائر من هذه الصور يبيع كل بمثله وبيع البل الصغير بالاربع بعده ويجوز بيع البسر بالزهو والاغريض والطلع بعد انشقاق جفنه عنه أي وعائه عنه والزهر البسر الملقون كما في الصحاح والبلع الكبير هو القريب من البسر فقوله فان كبر أي بأن صار راغضا وهو المقارب للزهو (قوله والطلع أخرى) أراد به ما يشمل الاغريض (قوله ولا بطعام الخ) وقوله تعالى

وعنب ويطبخ وقناه وخيار ولا بأس بالتفاضل في رطبه برطبه ويا بيه بيا بيه واليه أشار بقوله (ص) ولو ادخرت بقطر (ش) واختار اللخمي ربوية الرمان قال لأنه يدخر وادخرت بالدال المهملة ويجوز قراعتها بالمجعة والاحص بكسر الهمزة وتشديد الجيم من غير فون بينهم ما معروف وهو الذي تسميه أهل دمشق الخوخ (ص) وكبندق (ش) أي وكذا البندق في عدم دخول الرباقية وكذا ما في معناه من اللوز والجوز والفسق ونحوها مما يدخر ولا يقتات على المعتمد من أن العلة مركبة من الادخار والاقتيات والقائل بالادخار فقط قائل بربويته (ص) وبلغ ان صغر (ش) يعني أن البالغ الصغير ليس بربوي بل ولا بطعام والمراد بالصغير أي جدا ما لم يبلغ حد الراخ فان كبر كان ربويا لكن صورة باتفاق وهو ما اذا بلغ حد الزهو وصورة على الراخ وهو ما اذا بلغ حد الراخ وبعبارة وبلغ ان صغر بأن انعقدوا خضر لأنه علف والطلع أخرى (ص) وماء ويجوز بطعام لاجل (ش) يعني أن الماء ليس بربوي ولا بطعام ولا امتنع بيعه بطعام لاجل فيجوز بيع بعضه ببعض متفاضلا لكن بشرط أن يكون يدا بيد فلا يجوز بيعه متفاضلا إلى أجل وهو واضح ان كان المجهل هو القليل إذ فيه سلف جرتعا وأما ان كان المجهل الكثير فظاهر المدونة منعه أيضا ولعله مبني على أن تهمة ضمان يجعله يوجب المنع وهو ظاهر كلام المؤلف في باب السلم والافلا وجه لانه قوله ويجوز بطعام لاجل أي يجوز كل من البل الصغير والماء بطعام لاجل وظاهره ان ما عداها مما هو من غير الربوي لا يجوز بيعه بطعام لاجل قال في الرسالة ولا بأس بالفواكه والبقول وما لا يدخر متفاضلا وان كان من جنس واحد يدا بيد اه * ولما تكلم على الربويات المتحددة الجنس شرع فيما يكون به الجنس جنسين وما لا يكون فن الثاني قوله (ص) والطحين والحب والصلق والترمس والنميلة لا ينقل (ش) يريد ان الطحين لا ينقل القمح فلا يصير الدقيق جنسا غيره لانه تفرق أجزاء على المشهور وكذلك الحب لا ينقل عن القمح والدقيق لانه ضم أجزاء باتفاق المتأخرين وكذلك الصلق لا ينقل عن أصله ولذلك لا يباع مصلوق بمثله لانه مبالول بمثله ولا يباس لانه رطب يباس الا الترمس فينه الصلق أطول أمده وتكاف مؤنته وقول بعض لانه يصير بالصلق حلوا بعد ان كان حرا فيه نظر لانه انما يحلو بنقعه في الماء بعدمدة طويلة ومذهب المدونة ان التبيد للتمر ونحوه لا ينقل عن أصله ففيها سالت ما لكاعن

ومن لم يطعمه فانه متى أي ومن لم يذقه واعلم أن الماء العذب وما في حكمه مما لا يشرب الا عند الضرورة جنس والا حجاج الذي لا يشرب بحال جنس آخر (فان قلت) قد ثبت ان الماء ليس بطعام وحيث لا يظهر ثمره لكون العذب منه والمالح جنسين فالجواب انها تظهر فيما اذا باع قليلا منه بكثير لاجل فان كانا من جنس واحد امتنع بخلاف ما اذا كانا من جنسين (قوله والا الخ) أي وان لم ينقل ميني الخ (قوله قال في الرسالة) دليل لما قبله بطريق القياس (قوله على المشهور) أي لا ينقل على المشهور أي خلافا للغيرية وأي نور (قوله باتفاق المتأخرين) أي وأما الملة فتدعون فقد اختلفوا (قوله وكذلك الصلق) أي بنار لينة للقمح يسمى بليلة لا ينقل عن أصله لعوده اذ يباس (قوله لطول أمده) ظاهر العبارة أن المراد مدة الصلق مع أن الصلق ليس فيه طول أمده (١) ان قلت طول أمده الترمس فلا يكون الصلق هو الناقل بل الناقل الهيئة المجتمعة منه ومن غيره ويحاج بأنه أراد بالصلق الناقل الهيئة المجتمعة منه ومن نقعه بالماء (قوله ومذهب المدونة الخ) ومقابله انه ينقل (١) قوله ان قلت طول أمده الترمس هذه جملة لا يستقيم الكلام معها فلعلها من زيادة النسخ كتبه مصححة

(قوله والعصير مثله) أي فالعصير غير التبيذ قال اللخمي في شأن العصير لا يجوز بيع زيت بزيتون قال مالك ولو كان هذا الزيتون لا يخرج منه زيت وكذا لا يجوز بيع القصب بعصيره لانه من باب بيع الرطب باليابس (قوله بخلاف القلي) أي فيذهب منه جميع ما ارادله (أقول) لا يخفى ان التدميس يذهب من الفول جميع ما ارادله فلا يتأني زرعه ولا غيره مما ارادله فهو ناقل بل في شرح عب ان الفول الحار كذلك أي لان الفول الحار يحتاج لئلا يرقو به فهو بمنزلة التدميس وبعض الاشياخ بحث في ذلك فنامسل (قوله عائد على التبيذ على حذف مضاف) لا يخفى انه على هذا يكون في العبارة استخدام أي بخلاف خسل أصل التبيذ بمعنى التبيذ لان الاصلالة ليست للتبيذ بل للتبيذ وقوله وبعبارة أي خسل أصل التبيذ أي التبيذ المأخوذ من التبيذ فالضمير عائد على متقدم معنى أو نقول قوله التبيذ أي من حيث اننا أردنا من الضمير التبيذ بمعنى التبيذ فيكون آتيا على طريق الاستخدام (قوله لانه رطب بيابس) فالقديد يابس بالنسبة للشوى وكلاهما

(٦٤)

التبيذ بالتمر فقال لا يصلح والعصير مثله وقوله والصلق وبأنى ان القلي يتقل والفرق ان الصلق لا يذهب معه جميع ما ارادله بخلاف القلي والضمير في قوله (بخلاف خسل) عائد على التبيذ على حذف مضاف أي خسل أصله وبعبارة أي خسل أصل التبيذ فانه يتقل عن أصله لا عن التبيذ أي والتبيذ لشيء لا يتقل عنه بخلاف خسل ذلك الشيء فانه يتقل عن ذلك الشيء فان خسل يتقل عن أصل التبيذ ولا يتقل عن التبيذ وحاصل ما للباجي وابن رشد انه لا يابس بالتمر بخله وقاس ابن القاسم عليه العنب بخله متفاضلا ويجوز الخسل بالتبيذ مماثلة لامتفاضلا لانه قارب منفعتهما فانخل والتمر طرفان لبعدهما بينهما فيجوز التفاضل فيهما والتبيذ واسطة بينهما القرب به من كل منهما فلا يجوز بالتمر على كل حال لانه رطب بيابس ولا بانخل الامثلة لانهما جنس واحد ابن رشد وهذا أظهر لما وقع في سماع عيسى فلا يكون سماع يحيى مخالفا للدقوة ونقل هذا ابن عرفة وسلمه (ص) وطبخ لحم بزرار (ش) هذا وما بعده مجرور وعطما على المضاف وهو خسل لا على المضاف اليه وهو الضمير خلافا لتت والمعنى أن اللحم اذا طبخ بزرار كانت كلفة أم لا كما اذا أضيف للماء والمخ بصل فقط أو ثوم فقط فانه يتقل عن التي وفيباح التفاضل فيه بغير المطبوخ واحترز بزرار عما لو طبخ بغير بزرار فانه لا يتقل بذلك ثم ان بعضهم قال ان التصریح بقوله بزرار لبيان الواقع لان ما خلا من البزرار يسمى صلقا ويرد هذا قول المؤلف ولحم طبخ فانه لو كان المراد به ما كان بالابزار للزم أن لا يكون المصالح كذلك وایس كذلك (ص) وشبهه وتجفيفه بها (ش) أي وكذلك شئ اللحم بالنار وتجفيفه بالشمس أو الهواء بالابزار ناقل اللخمي قال ابن حبيب يبيع القديد والمشوى أحدهما بالآخر أو بالنى مماثلة لانه لا يجوز لانه رطب بيابس وهذا اذا كان لا بزرار فيهما أو فيهما بزرار فان كانت البزرار في أحدهما جاز مماثلة لانه متفاضلا (ص) والخبز (ش) يفتح الخاء المعجمة أي ناقل عن العجين والدقيق والقمح (ص) وقلي قمح وسويق (ش) يعني ان قلي القمح أو غيره من جميع الحبوب ناقل لانه ينزل المقصود من الاصل غالبا وكذلك السويق ناقل والمراد به هنا الذي صلق ثم طحن بعد صلقه ولا يستفاد الحكم فيه من القلي لان هنا اجتمع أمران كل

قالت يجوز خسل التمر بالتمر متفاضلا لا كخسل العنب بالعنب اه فقال ابن رشد يحتمل مخالفتها لما في سماع عيسى لان سماع عيسى يقتضي ان لا يجوز خسل التمر بالتمر ولا خسل الزبيب بالزبيب لقرب ما بينهما ما بخلاف خسل العنب بالعنب لكن هذا خلاف الاظهر والاظهر ان يقال لا نسلم الاقتضاء وذلك ان يقال ان التبيذ لا يصح بالتمر لقرب ما بينهما ولا بانخل إلا مماثلة لانهما قارب ما بينهما أيضا ويصح الخسل بالتمر لبعدهما بينهما وذلك أن الخسل والتمر طرفان يبعدهما بينهما فيجوز التفاضل بينهما والتبيذ واسطة بينهما يقرب من كل واحد منهما ما فلا يجوز بالتمر على كل حال ولا بانخل الامثلة لانهما قارب ما بينهما اه فقلنا من جواز بيع

منهما

الخسل بالتمر متفاضلا وقوله لما وقع اللام بمعنى في

والتقدير وهذا المعنى الذي هو جواز بيع الخسل بالتمر متفاضلا أظهر في فهم العبارة التي وقعت في سماع عيسى من غيره وهو المنع (قوله فلا يكون) أي اذا كان هذا المعنى أظهر من غيره فلا يكون سماع يحيى الصواب أن يقول عيسى أي وحيث ان سماع عيسى حمل على جواز ما ذكر كان سماع عيسى موافقا للدقوة وأما الوجه على المنع لكان مخالفا للدقوة (قوله لا على المضاف اليه) أي لانه يصير التقدير بخلاف خسل طبخ ولا معنى له (قوله كانت كلفة الخ) أي مشقة وهو بضم الكاف وسكون اللام أي ذات كلفة (قوله كما اذا الخ) تمثيل لقوله أم لا (قوله بصل فقط أو ثوم فقط) فيه اشارة الى أن جمع المصنف البزرار ليس شرطاً بل يكفي بزر واحد وهذا يفيد أن المراد بالابزار ما يشمل مصلح الطعام كما ذكره في شرح عب وحاصل ما قيل ان كل ما زيد عن الماء والمخ من بصل أو غيره يباح التفاضل فيه بغير المطبوخ وبالمطبوخ بغير البصل أو غيره (قوله فانه يتقل عن التي) بل وعن اللحم الذي طبخ بغير بزرار والمراد بالابزار ما يشمل مصلح الطعام كما تقدم

(قوله فرمايتوهم الخ) قال بعضهم وفيه بعد لانه خلاف ظاهره وتوقف صحته على أن اجتماع الصلق والطحن ناقل (قوله بطريق
الاحروية) وذلك لانه اذا انتقل بالقلبي وحده فأحرى مع الطحن (قوله كاذ كره الخطاب) عبارة الخطاب وأما السمن فتناقل بالنسبة الى
لبن أخر ج ز بده وأما بلبن فيه ز بده فلا يعد ناقلا كإنص عليه في الموازية (قوله وما في التوضيح غير ظاهر) فان فيه فان بيع بلبن لم يخرج
ز بده منع للزينة وان بيع بما أخر ج ز بده جاز ذلك بشرط التماثل لاتحاد الجنس كما قررنا وأما لولم يتمائلا لمنع واذا علمت هذا فتجد كلام
الشارح هنا مخالفا لقوله فيما تقدم والمشهور أيضا أن السمن لا يتقل خلافا لما مشى عليه المصنف فيما يأتي في قوله وسمن فلا شك ولا ريب
ان حل كلام المصنف بما ذكره هنا صواب فلا يكون مخالفا للشهور والحاصل أنه يقال ان كلام شارحنا أولا واعتراضه على المصنف
جاريه على كلام الزرقاني وكلامه هنا جار على الصواب وأما كلام الزرقاني فليس بصواب لما علمته ونص الزرقاني وسمن أي التسمين ناقل
عن اللبن وجعله كذلك تبعاً لابن بشير والمعول عليه أنه غير ناقل عن اللبن مطلقاً ثم ينظر فان بيع بلبن لم يخرج ز بده منع للزينة وان بيع
بما أخر ج ز بده جاز ذلك لكن بشرط التماثل لاتحاد الجنس كما قررنا ولولم يتمائلا لمنع قاله في التوضيح (قوله ولو قدم) لعدم تحقق المماثلة
ولعله لم ينظر هنا للشك في التماثل لسماحة النفوس أولان التحري ممكن (قوله ومشوي وقديد وعفن) أي من البلع وقرره عجب على أن
المراد من اللحم أي لا يباع المشوي والقديد بثلثهما اذا اختلفت صفة شبه وتقديده واعل الاختلاف بين التمر القديم والجديد دون
الاختلاف بين المشويين والقديدين المختلفين واعلم أن اللبن وما تولد منه سبعة أنواع حليب وزبد وسمن وجبن وأقط ومخيض ومضروب
و بيع هذه السبعة بعضها ببعض من نوعه وغير نوعه تسعة وأربعون صورة (٦٥) المكرر منها إحدى وعشرون والباقي بعد

استقاطه ثمانية وعشرون الجائر
منها قطعا ست عشرة صورة بيع
كل واحدة منها بنوعه متمائلا كما
أشاره بقوله متمائلا وبيع المخيض
بالمضروب فهذه ثمانية وبيع كل
سمن المخيض والمضروب بحليب
أو زبد أو سمن أو جبن من حليب
فهذه ثمانية أيضا فان كان اللبن
لا من حليب بل من سمن مخيض أو
مضروب امتنع بعهما لانه
رطب بيابس وأما بيع المخيض
أو المضروب بالأقط فقبل يجوز

منهما غير مؤثر بانفراده فرمايتوهم عدم تأثير اجتماعهما في أن اجتماعهما - ما ناقل وليس
المراد بالسويق القمح المقلبي المطحون لاستفادة الحكم فيه من قوله وفي قبح بطريق الاحروية
(وسمن) يعني أن التسمين ناقل عن لبن أخر ج ز بده وليس بناقل عن لبن لم يخرج ز بده كما ذكره
الخطاب والطحني فيجوز بيعه بلبن أخر ج ز بده متمائلا ومتفاضلا يدا بيد وما في التوضيح غير ظاهر
(ص) وجاز تمر ولو قدم بتمر (ش) لا اشكال في جواز بيع التمر بالتمر القديم أو الجديد
واختلاف في القديم بالجديد هل يجوز وهو قول مالك في الموازية أو يمنع وهو قول عبد الملك
الخمسي وهو أحسن لعدم تحقق المماثلة بكثرة الجفاف فأشار بلوخالفة عبد الملك (ص)
وحليب ورطب ومشوي وقديد وعفن وزبد وسمن وجبن وأقط بثلثهما (ش) يعني وجاز حليب من
أي لبن بثلثه وان اختلف الزبد المبتغي منهما وكذلك يجوز بيع الرطب من أي صنف بثلثه وهو
بضم الراء وكذلك يجوز بيع المشوي والقديد بثلثه بأن يتجرى ما في هذا وما في هذا قبل الشيء
والتقديد وكذلك يجوز بيع العفن بثلثه إن تقار بأفي العفن وان تباعد لم يجز وكذلك يجوز

(٩ - خشي خامس) وعليه فلا بد من التماثل وقيل يمنع واستظهر لان الاقط مخيض أو مضروب ليس فهو من باب بيع
الرطب باليابس وكذا اختلف في جواز بيع الجبن بالأقط ومنعه والظاهر المنع كذا قالوا وظاهره سواء كان الجبن من حليب أو من مخيض
أو مضروب والظاهر المنع اذا كان الجبن من مخيض أو مضروب وأما اذا كان من حليب فالظاهر الجواز لان المبتغي منهما مختلف والصور
المتنعة تسعة مفهوم قول المصنف بثلثها وهي بيع الحليب بزبد أو سمن أو جبن أو أقط وبيع الزبد بسمن أو جبن أو أقط وبيع السمن
بجبن أو أقط كذا في عجب (وأقول) قضية كون المخيض والمضروب يجوز بيعهما بالزبد والسمن متفاضلا لان الاقط يجوز بيعه بالسمن
والزبد لان الاقط أصله المخيض والمضروب ولا يظهر فرق واعلم أن الصور الجائرة لا بد فيها من المماثلة في بيع كل من الأنواع السبعة بثلثه
وكذا اذا بيع المخيض أو المضروب بحليب فان بيعا بزبد أو سمن أو جبن لم تعتبر المماثلة انتهى أي جبن من حليب وأما من مخيض ومضروب
فيمتنع لما فيه من بيع الرطب باليابس قال عجب والظاهر أن الجبن من المخيض والمضروب والجبن من الحليب جنس واحد فان تساويا
في الرطوبة واليبوسة جاز بيع أحدهما بالآخر مثلاً بثلث لان التجبين من الحليب لا يتقل عنه والتجبين من المخيض والمضروب لا يتقل
عنه فكأنه باع حليباً ما ويراعى فيهما التساوي في الرطوبة واليبوسة عملاً بقوله لا رطبها بيا بسهما وأفاد عجب أن تجبين الحليب يتقل
عن المخيض والمضروب ولا يتقل عن الحليب فالتجبين ناقل بالنسبة لشيء وليس بناقل بالنسبة لآخر انتهى فإذا كان كذلك فالظاهر
جواز بيع الحليب بالجبن الذي ليس من الحليب بأن يقال التجبين عن المخيض والمضروب ناقل بالنسبة للحليب لا بالنسبة للمضروب
وبعد كتي هذا رأيت شب ذ كرامته ثم ان التجبين من المخيض والمضروب هل يتقل عن الحليب وهو الظاهر وعليه فيكون التجبين
من الحليب ناقلاً عن المخيض والمضروب والتجبين من المخيض والمضروب ناقل عن الحليب وليس

بناقل وعليه فيطلب الفرق فله الحد (قوله مسوس ومسوس) أي مسوس بسالم أو معقون بسالم كذا يستفاد من الخطاب (قوله عند مالك وابن القاسم) أي ويمنع عند أشهب فيكره في العفن ويحرم في المسوس عند سحنون فهي ثلاثة أقوال (أقول) وكلام الشارح يقتضي ترجيح الأول مع أن المسوس كعدم فقد وجد التفاضل ولعل الجواب أنهم ما على صورة الطعام الحقيقي فاكتفى بالمماثلة في الكيل بخلاف الغلت فليس بطعام (قوله إلا أن يقل الغلت ويخفف) أي بحيث يمكن التصريح (قوله وهو لين مخفف) أي أخرجه زبد (قوله يطبخ به) أي يجعل في اللحم لاجل الخوضه كما أخبر به بعض المغاربة (قوله ولحم) واعلم أن اللحم إما قديد أو مشوي أو مطبوخ أو نيء فيبيع كل بئله جائزاً وأما القديد والمشوي والمطبوخ فلا يجوز بيع واحد منها بواحد من باقيها حيث كان الناقل بكل من العوضين أو لا ناقل بهما ولو متماثلاً وان كان الناقل أحدهما (٦٦) فقط جاز البيع ولو متفاضلاً وأما بيع النبيء بواحد من الثلاثة المذكورة

فان كان في ذلك الواحد ناقل جاز بيعه بالنبيء ولو متفاضلاً وان كان لا ناقل به فان كان مشوياً أو قديداً امتنع بيعه بالنبيء ولو متماثلاً لانه رطب بياض وان كان مطبوخاً جاز بيعه به متماثلاً فقط (قوله بيع الزيتون بمثله) ولو كان زيت أحدهما أكثر قمح بشعير ولو كان ربيع القمح أكثر قاله البدر (قوله الطري) تفسير لقوله الغض كما أفاده المصباح (قوله وفي بعض النسخ بضمير المؤنث الخ) وعليه فهو فاعل لفعل محذوف أي لا يجوز رطبها بياضها أو معطوف على ما قبل الكاف والاصل في التشبيه التمام فيفيد منع رطب الزيتون واللحم بمثلها (قوله وأما الكيل فبالنظر الخ) لا يخفى ان عدم تحقق المماثلة التي ذكرها في الوزن إنما هو نظر إلى أنه قد لا يعادل حالة الجفاف فان العلة واحدة فيهما فلا يناسب أن يأتي بهذا الكلام

مسوس ومعقون بسالم عند مالك وابن القاسم ولا يجوز شبعير مغوث بمثله إلا أن يقل الغلت ويخفف وكذلك يجوز بيع الزبد بمثله وكذلك يجوز بيع السمن بمثله وكذلك يجوز بيع اللبن بمثله وكذلك يجوز بيع الاقط بمثله وهو لين مخفف مستحجر يطبخ به وقوله بمثلها راجع لكل واحد مما مر أي كل واحد منها بمثله لا المجموع بالمجموع فإنه فاسد لعدم معرفة مماثلة الأفراد (ص) زيتون ولحم لا رطبها بياضها (ش) يعني أن بيع اللحم بمثله لا بد فيه من تساويهما في الرطوبة ولذا قال اللحمي وانما يجوز اذا ذبح في وقت واحد أو متقارب وكذلك يجوز بيع الزيتون بمثله ابن رشد لا خلاف في منع بيع الزيتون الغض الطري بماذيل ونقص كيلا يكيل اه أي ولا وزن في ثمن في أكثر النسخ لا رطبها بياضها بضمير التنبيه وهو يفيد اعتبارها إذا فيها لا فيما قبلها وفي بعض النسخ بضمير المؤنث العائد على أكثر من اثنين فيدخل فيه رطب اللبن بياضه والرطب بالنمر ومحل منع الرطب باليابس في اللحم ما لم يكن في أحدهما أضرار والا فهو جنس آخر (ص) ومباول بمثله (ش) أي ولا يجوز بيع مباول بمثله لعدم تحقق التماثل وهذا ظاهر في الوزن وأما الكيل فبالنظر إلى أنه قد لا يعادل حالة الجفاف لكون أحدهما يشرب أكثر من الآخر فقول بمثله أي بمباول مثله وقوله ومباول عطف على رطبها (ص) ولين بزبد (ش) أي لا يجوز بيع لبن بزبد سواء أريد إخراج زبد أو كله (ص) إلا أن يخرج (ش) بمخض أو ضرب (ص) زبد (ش) فيباع بالزبد وبعبارة الباء للبيعة أي لبن مع زبد لا يجوز بيعه بزبد أو سمن وعلى هذا التقرير قد حذف الشق الثاني فان قيل هل يدخل فيه اللبن أيضاً فالجواب أنه مما يخرج وأما النعقد وشبهه فخروجه واضح لا يخفى كذا قرره بعض مشايخ ز وأجابه إلى ذلك ادخال مسألة السمن التي قيل ان المؤلف قد أدخل بها واحترز بقوله مع زبد مما لو كان اللبن لازد فيه فانه يجوز بيعه بما ذكره ابن الجلاب ولا بأس بلبن الابل بالزبد لانه لازد فيه (ص) واعتبر الدقيق في خبر بمثله (ش) أي واعتبر قدر الدقيق في بيع خبر بمثله وهذا اذا كان الخبران من صنف واحد وأما ان كانا من صنفين فلا يعتبر

على هذا الاسلوب المؤذن بالمغارة (قوله سواء أريد إخراج زبد) أي خلافاً لمن قيد المنع بالاول (قوله فيباع بالزبد) ولو متفاضلاً (قوله أي لبن مع زبد) أي لبن لم يخرج زبد (قوله فالجواب أنه مما يخرج) أي من أن اللبن بمثله جائز متماثلاً (قوله ادخال مسألة السمن) أي بيع اللبن الحليب بالسمن (قوله لانه لازد فيه) لعله باعتبار بعض الابل (قوله أي واعتبر قدر الدقيق) أي فيعتبر قدر دقيق كل ان عرف والآخرى (قوله وهذا اذا كان الخبران من صنف واحد) أي بوي (قوله وأما ان كانا من صنفين) أي مطلقاً أو واحد غير بوي فيعتبر وزن الخبرين فقط في هذه الثلاثة والفرق بينهما وبين موضوع المصنف أنه لما كان فيه الخبران من صنف واحد وامتنع فيه التفاضل وكانت المماثلة أضبط وأيسر لان النار قد تؤثر في مخبوز أحدهما أكثر من الآخر والماء المضاف لأحدهما أكثر من الآخر روعيت المماثلة في الاصل وأما خبر الصنفين مطلقاً والواحد غير البوي فاعمار روعيت المماثلة في وزنهما دون أصله لانه لو روعيت في الاصل اقتضى الجواز حيث وجدت المماثلة فيه وان اختلف وزنهما واقتضى المنع فيه حيث اختلف وان اتحد وزنهما وليس كذلك اذ منع التفاضل خاص بالجنس الواحد البوي واعلم أن هذا الكلام ذكره عب تباع فيه عج وهو مشكل لان غير البوي لا تعتبر فيه المماثلة وان اعتبر فيه المناجزة وينبغي غير البوي كلام المصنف لان كلامه في

الربويات بدليل قوله قبل والاخبار الخ والقضية ربوية اللهم الآن يقال يعطى الفرع وهو الخبر ما لا يعطاه الأصل من كونه ربوياً أو يقال القضية لا تنصرف على الربوي بحسب اللغة لأنها سميت قضية لا قامت أي لطول أقامتها وطول الإقامة صادق على الربوي وغير الربوي كخبر الحامة أو خبر الكنان أو خبر الغاسول كما أفاده شيخنا عبد الله (قوله وأما القرض الخ) تشبيهه بهبة الثوب كالبيع (قوله فأنما يعتبر الوزن) أي لصعوبة تحري الدقيق ولأنه باب معروف قل ذلك القرض أو أكثر كذا يفيد من قبل المواق إلا أنه لا يخفى وجود العلة الأولى في البيع لكن مفاد ما نقله الطخيني عن ابن شعبان أنه يكفى في القرض رد العدد ولو زاد الوزن قل العدد أو أكثر (قوله من غير تحري بالكلمة) أي لدقيقة وقوله ولو بالتحرى أي لذات العجين ومقابله بالدقيق (قوله وجاز قبح بدقيق) أي بشرط التماثل (قوله أو الجواز مطلقاً) أي طارحاً القول بالمنع مطلقاً قال ابن عبد السلام وجمع (٦٧) ابن القصار غير صحيح لأنه فسر قول مالك بما نص

على خلافه وذلك لأن مالكاً منع في المدونة بيع القمح بالدرهم وزناً لأنه عدول به عن ميكاله خشبية الوقوع في الغرر فكيف يباع وزناً بما يمنع التفاضل بينه وبينه وهو دقيقه (قوله والمراد بالكيل الخ) حاصله كما أفاده تنص المواق أن قول المصنف واعتبرت المماثلة بعميار الشرع أنه قد ورد عن الشارع أن القمح يباع بالكيل والنقد بوزن فلا يغير ذلك أبداً نعم لا يشترط خصوص الآلة التي كان يباع بها في زمنه صلى الله عليه وسلم وحينئذ فلأن السلطان حكم بأن القمح بوزن فلا يتبع بل لا يتبع إلا في خصوص الآلة التي كان يضعها الكيل أو غيره (قوله والمراد بالكيل الخ) هذا مناف لما اقتضاه أول كلامه من أن المراد ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم والخامس أن التقريرين متفقان معنى على أن القمح مثلاً لا يعرف قدره إلا بالكيل لا بالوزن وأنه لا يعتبر إلا الآلة التي كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

الدقيق وأنما يعتبر الخبر في نظر في المماثلة فيه بالوزن لا بالدقيق وكلام المؤلف في بيع خبر بمثله كما هو ظاهره وأما القرض فأنما يعتبر فيه الوزن سواء كان الخبران من جنس واحد ولو ربوياً أو جنسين انظر المواق (ص) كعجين بمحنة أو دقيق (ش) تشبيهه في أنه يعتبر الدقيق في المستثنين لكن بالتحرى من الجانبين في الأولى ومن جانب العجين في الثانية وذلك إذا كان أصلهما من جنس واحد ربوياً ولا فيجوز من غير تحري بالكلمة لدقيقة حال لكن لا بد من علم قدر العجين ومقابله ولو بالتحرى فيما يكون فيه التحري ليقع العقد على معلوم (ص) وجاز قبح بدقيق (ش) اعلم أنه وقع لما لك في بيع القمح بالدقيق قولان أحدهما الجواز وظاهره سواء كان وزناً أو كيلاً والثاني المنع وظاهره سواء كان وزناً أو كيلاً لافبعضهم جعل القولين على إطلاقهما وجمع ابن القصار بينهما بأن القول بالجواز محمول على الوزن والقول بالمنع محمول على الكيل وإلى هذين أشار بقوله (ص) وهل إن وزناً ترد (ش) أي وهل الجواز إن وزناً وهو جعل ابن القصار أو الجواز مطلقاً وهو جعل غيره (ص) واعتبرت المماثلة بعميار الشرع (ش) أي واعتبرت المماثلة الشرعية في الربوي بعميار الشرع فلا يخرج عنها فيما حفظت فيه خشية الوقوع في الربا فلا يباع قبح بمثله وزناً ولا نقسداً مثله كيلاً والمراد بالكيل والوزن الشرعيتين ما وضعهما السلطان وليس المراد به ما عين الكيل والصنعة الموجودين في زمنه عليه الصلاة والسلام وما وقع في المدونة من إطلاق الكيل في الدراهم فالمراد به الوزن (ص) والافعال عادة (ش) أي وإن لم يحفظ عن الشارع في شيء من الأشياء معيار معين فبالعادة العامة كاللحم والجبن في كل بلد وأما الخاصة كالجوز والمان والأرز المختلف العادة فيه باختلاف البلدان فلا يخرج في بلد عما عتاده ولو اعتيد بوجهين اعتبر بأيه ما ان تساوبا والافعال أكثرهما فإن لم يكونا موزونين ولا مكملين كالبيض فبالتحرى وإن اقتضى مساواة بيضتين بيضة قاله المازري (ص) فإن عسر الوزن جاز التحري (ش) أي فإن عسر في الموزون الوزن في سفر أو بادية جاز التحري فقوله فإن عسر الوزن أي فيما اعتبرت فيه المماثلة عن الشارع وزناً وقوله (ص) إن لم يقدر على تحريه (ش) صوابه إن لم يتعدراً وسقط منه لا أي لأن لم يقدر على تحريه (لكنه) جداً ولو قال إن لم يتعدراً لم يكن له أن كان حسناً ولما اقتضى كلامه على ما أراد من البياعات الصحيحة وما يعرض لها شرع في الكلام على بيوع ورد النهي عنها فقال (ص) وفسد منه شيء عنه

(قوله كاللحم والجبن) قال شب فانهما بالوزن في كل بلد (قوله أو الخاصة كالجوز والمان) كان الاختلاف فيه بالوزن أو العدد (قوله والارز) الاختلاف فيه بالكيل أو الوزن (قوله أي فإن عسر في الموزون الوزن الخ) هذا قول الأكثر في ابن عرفة والمدونة أنه يجوز التحري في الموزون وإن لم يعسر الوزن ويعتبر في التحري من شروط الجراف ما يمكن منها فيه (قوله صوابه الخ) وذلك لأنه لا يصح ظاهر المصنف لأن المعنى عليه أن عجز عن التحري لكثرة جاز التحري وهو تناقض ظاهر وخص التحري بعسر الوزن لأن الكيل والعدد لا يعسران فلا يجوز التحري لجواز الكيل بغير المكال المعهود (قوله لكثرة كان حسناً) أي لكثرة جداً والقرينة عليه توقف صحة الكلام عليه فروح الحسن هو الكثرة جداً والافتقار المقصود بقوله صوابه الخ أي وأما إن أكثر جداً فلا يباع بمثله بل يباع كل على حدته كما في كلام غيره (قوله وما يعرض لها) أي من لزوم أو عدمه أو فسخ كالمغشوش أو عدمه وغير ذلك (قوله وفسد منه شيء عنه) أي لذاته كالدلم أو لوصفه كالتخرو وهو الاسكار أو لخارج عنه لازم كصوم يوم العيد لأن صومه يستلزم الاعراض عن ضيافة الله وأما لخارج عنه غير لازم

كالصلاة في الدار المغصوبة فلا يدل على الفساد (قوله الالدليل) يدل على عدم الفساد كما في مسألة النجس وعليه فالاستثناء من فساد المذكور وعليه شارحنا ويحتمل كونه من محذوف والتقدير وفسد منهى عنه وفسخ الالدليل يدل على عدم الفسخ مطلقا كما في تلسق الركبان أو في حالة خاصة كتفريق الامن ولدها كما أشار به بقوله وفسخ ان لم يجمعها ما في ملك فالتنهي عنه ثلاثة أقسام (قوله من عقد أو عبادة) لا يخفى أن المقام في المعاملات فالتباعد العقود وان كان المعنى صحيحا (قوله سلك) جواب عما يقال هذا ينافي الاختصار ثم ان هذا انما يتم (٣) الا اذا كان قوله منهي عنه كليا مع أن المعنى وفسد كل منهى عنه فالمعنى على الكلية (قوله كحيوان بلحم جنسه) دخل تحته صور أربع كان الحيوان يراد للقيمة أو لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو قلت (قوله أو بما لا تطول حياته) أي أو يبيع حيوان بحيوان لا تطول حياته أي من جنسه يدخل تحته أربع صور وهي بيع حيوان يراد للقيمة أو لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو قلت يباع كل بما لا تطول حياته (قوله أو لا منفعة فيه إلا اللحم) يدخل تحته أربع أيضا كالذي قبله غير أنه تنكرر واحدة وهي بيع ما لا منفعة فيه إلا اللحم بما لا تطول حياته فتكون الصور المذكورة إحدى عشرة وقوله أو قلت يدخل تحته أربع صور أيضا كما تقدم غير أنه يتكرر صورتان الأولى يبيع ما لا تطول حياته بما قلت الثانية يبيع ما لا منفعة فيه إلا اللحم بما قلت ويبقى صورتان وهما يبيع ما قلت منفعة بما قلت منفعة (٦٨) وبيع ما قلت بما يراد للقيمة فتكون جملة الصور ثلاث عشرة والحاصل أن

المصنف يشمل ست عشرة صورة وهي بيع الحيوان بأقسامه الأربعة باللحم وبيع ما لا تطول حياته بالحيوان بأقسامه الأربعة وبيع ما لا منفعة فيه إلا اللحم بالحيوان بأقسامه الأربعة وبيع ما قلت كذلك المكرر ثلاث تبقى ثلاثة عشر (قوله فلا يجوز ان) يجعل قوله أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو قلت واحدة وقوله أو لا تطول حياته واحدة ويصح أن يجعل قوله أو لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم واحدة وقوله أو قلت واحدة ولو قال فلا يجوز أي ما ذكر لكان أخصر وقوله كخصي ضأن

الالدليل (ش) أي وفسد منهى عنه من عقد أو عبادة لأن التنهي يقتضي الفساد شرعا لا لدليل شرعي يدل على صحة المنهي عنه فلا فساد ويكون حينئذ مخصوصا بهذه القاعدة ولما كان ذكر الجزئي بعد الكلّي أوضح وأجلى في بيانه سلك المؤلف ذلك ممثلا بقوله (ص) كحيوان بلحم جنسه ان لم يطبخ أو بما لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو قلت فلا يجوز ان بطعام لأجل كخصي ضأن (ش) يعني انه ورد التنهي عن بيع اللحم بالحيوان كان الحيوان يراد للقيمة أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو قلت أو لا تطول حياته وخص ما لك التنهي بما اذا يبيع بلحم جنسه لأنه معلوم مجهول وهو معنى المزانية وخصه ابن القاسم بالنهي فان طبخ اللحم بأجزاء يبيعه بالحيوان وعمم الاقفهسي الطبخ سواء كان بأجزاء أم لا لأن انتقال اللحم عن الحيوان يحصل بأدنى شيء وما من من اشتراط الأجزاء انما هو في انتقاله عن اللحم التي القريب منه وكذلك لا يجوز بيع الحيوان بحيوان من جنسه لا تطول حياته كطير الماء والشارف ولا بلحم لانه بقدر مع اللحم حيوانا ومع الحيوان لهما ولا يجوز بيع اللحم بالحيوان كذلك لا يباع الحيوان بحيوان لا منفعة فيه إلا اللحم كخصي المعز ولا يباع بحيوان قلت منفعة غير اللحم كخصي ضأن اذ منفعته وهي الصوف بسيرة فلو كثرت كانت الضأن جاز يبيعها باللحم كما فيها من لبن وأولاد ولا يجوز بيع ما لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو قلت بطعام من قح أو غيره لا جمل

الأولى تقديمه على قوله فلا يجوز ان (قوله يعني انه ورد التنهي عن بيع اللحم بالحيوان) لا يخفى أن المناسب للمصنف أن يقول كل لحم حيوان بحيوان من جنسه فكلام المصنف حكاية الحديث بالاعتنى (قوله لانه معلوم) أي وهو اللحم وقوله بمجهول الذي هو الحيوان أي لانه يبيع معلوم بمجهول (قوله وهو) أي يبيع المعلوم بالمجهول الخ (قوله وخصه ابن القاسم بالنهي) مقتضاه انه اذا كان مطبوخا يجوز البيع وان لم يكن معه أجزاؤه وافق تعميم الاقفهسي قال سيدي محمد بن عبد الكريم وفي اشتراط الأجزاء نظر اه فيكون كلام الاقفهسي هو الرابع (قوله القريب منه) وصف كاشف (قوله لا يجوز بيع الحيوان بحيوان من جنسه الخ) لا يخفى أن ذلك يشمل صور أربع كما علم مما تقدم (قوله كطير الماء) أي حيوان بري يلزم الماء وكان المراد انه اذا بعد عن الماء يموت (قوله والشارف) هو المسن الهرم كما أفاده القاموس أي الذي صار لا منفعة فيه إلا لحمه (قوله ولا بلحم الخ) لأحاجة فهو مكرر مع ما تقدم ولا يخفى أن مدلول العبارة لا يجوز بيع الحيوان بأقسامه اللحم فهو عن قوله كحيوان بلحم جنسه الشامل للأقسام الأربعة (قوله لانه بقدر مع اللحم حيوانا) أي حيوانا فيه منفعة غير اللحم تطول حياته وذلك يتصور في ثلاث صور وهي أن يباع ما لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم باللحم فيقدر حيوانا يحيا فيه منفعة غير اللحم فيكون من أفراد الواردة في الحديث تنهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع اللحم بالحيوان ولا يتصور ذلك في حيوان يراد للقيمة وذلك لانه داخل في الحديث دخولا بينا هذا مدلوله (ثم أقول) وفيه نظر لان الثلاثة وان لم تقدر فهي داخل في قوله لا يجوز بيع اللحم بالحيوان وذلك لانها حيوان نعم لو قال في الحديث حيوانا يراد للقيمة لا تخفى ذلك ولم يذكر وقوله وتقدر أي الثلاثة اذا بيعت بحيوان بالأقسام الأربعة لما فيمنع لدخوله تحت قوله في الحديث لا يجوز بيع اللحم بالحيوان (قوله جاز يبيعها باللحم) ظاهر العبارة بلحم من جنسه لانه السياق مع أنه حينئذ من أفراد قول المصنف كحيوان (٣) (قول المحشي انما يتم الا) لانه لا يتم الا الخ اه

بلحم جنسه فيجعل على أن المراد بلحم من غير جنسه فيجوز البيع ولو لاجل (قوله يدا بيد) يستثنى منه ما إذا كان للقنية فانه اذا بيع بلحم من غير جنسه لا يشترط أن يكون يدا بيد (قوله لا يباع شيء منها بحيوان من جنسه) لا يخفى أنه يدخل في كلامه بيع الذي يراد للقنية بما يراد للقنية من جنسه مع أنه جائز مطلقا نقدا أو الى أجل وقوله مطلقا أي نقدا أو الى أجل فتخرج تلك الصورة من كلامه أيضا (قوله وكلا لا يجوز بيع شيء منها بلحم) أي من جنسه شامل للصورة الاربع وقوله لا يؤخذ شيء منها أي من الاربع يخرج منه صورة ما إذا كان يراد للقنية وفيه منفعة كثيرة غير اللحم فانه يجوز كراء الارض به والحاصل أن كراء الارض لا يجوز بما لا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت وقوله ولا قضاء عن دراهم الخ صورة المسئلة أ كريت الارض بدراهم ثم أراد أن يأخذ بدل تلك الدراهم واحدا من الثلاثة وأما واحد مما يراد للقنية فيجوز وقوله ولا يؤخذ شيء منها الضمير عائد على الاربع المتقدمة وصورة المسئلة باعه واحدا من الاربع بثمن معلوم بأن باعه ما يراد للقنية وفيه منفعة كثيرة غير اللحم أو ما لا تطول حياته بثمن كدراهم ثم أراد أن يأخذ بدل ذلك الدراهم حيوانا لا يراد اللحم فلا يجوز وقوله ولا طعام يستثنى من ذلك ما إذا كان حيوانا يراد للقنية وفيه منفعة غير اللحم وبيع بدراهم فيجوز أن يأخذ بدلها طعاما (قوله أي من غير جنسه) راجع (٦٩) للامرين أي قوله حيوان وقوله لحم أي نقدا ومثلا

وأما اللحم من جنسه فامنع وأما حيوان من جنسه بفصل فيه ان كان مثله فيه منفعة غير اللحم أجزوالا فلا فله والامنع أي والابأن كان الحيوان من جنسه أو اللحم من جنسه منع تخرج منه الصورة المذكورة (قوله ولو كان مشتر به يريد ذبحه) هذا راجع لصورة الجواز أي في بيع حيوان من جنسه ولو كان يريد ذبحه أي دفعا لسايقه ثم انه اذا أريد ذبحه يمنع لانه في معنى بيع لحم بحيوان مع انه لا يمنع لانه من غير الجنس فتدبر (قوله أي ما كول اللحم) ظاهر عبارته ان هذا قيد غفل عنه المصنف مع انه لما قال بلحم جنسه يعلم منه ان ذلك اللحم يؤكل فيلزم ان ذلك الحيوان يؤكل (قوله وهذا ما لم يكن اقتناء لصوفه)

لانه طعام مثله نسيئة ويجوز بيع ما ذكر من الحيوانات التي لا تباع باللحم بلحم من غير جنسها يدا بيد ولا يباع شيء منها بحيوان من جنسه مطلقا وما لا يباع شيء منها بلحم لا يؤخذ شيء منها كراء الارض ولا قضاء عن دراهم أ كريت الارض بها ولا يؤخذ شيء منها حيوانا لا يراد اللحم ولا طعاما ما حيوان فيه منفعة غير اللحم فيباع بحيوان أو لحم أي من غير جنسه والامنع ولو كان مشتر به يريد ذبحه وقوله كحيوان أي ما كول اللحم والاجاز بيعه باللحم لان كونه غير ما كول اللحم صيره جنسا مستقلا وقوله كخصي ضأن مثال لما قلت منفعته وهذا ما لم يكن اقتناء لصوفه ومثله خصي المعز المقتنى لشعره كما يفيد المعنى ونسب الزقاق المعرض له وفي التبصرة ما يفيد أنه كرامة الصوف وفي المواق ما طاهره بخالفه فانظره (ص) وكبيع الغرر (ش) عطف على ما قبله مشاركا له في النهي والغرر ثلاثة أقسام تمتنع اجاعا كطير الهوا وسماك الماء وجائر اجاعا كأساس الدار المبيعة وحشوا الجبة المغيبة ونقص الشهور وكالها في اجارة الدار ونحوها واختلاف الاستعمال في الماء في دخول الحمام والشرب من السقاء ومختلف في الحاقه بالاول أو بالثاني ومنه ما أشار اليه بقوله (ص) كبيعها بقيمتها أو على حكمه أو حكم غير أو رضاه (ش) يعني أن من عقد البيع في سلعة من غير ذكر ثمن معين بل على ما تساوى من القيمة عند أهل المعرفة فانه لا يصح لانه يبيع مجهول أو على ان الثمن موقوف على حكم البائع أو المشتري أو أجنبي أو على رضا من ذكر الجهل بالثمن في الجميع اذ لا يدرى ما يحكم به المحكم أو ما يرضى به المشتري رضاه والضمير في حكمه محتمل أن يعود على البائع ويكون المراد بالغير المشتري أو أجنبي أو على رضا من ذكر الجهل بالثمن في الجميع ويحتمل أن يعود على العاقد لبيع البائع والمشتري ويكون المراد بالغير الأجنبي وهو الظاهر والفرق بين الحكم والرضا ان الحكم

وأما اذا اقتناء لصوفه فيجوز بيعه بحيوان من جنسه يتخذ للقنية وله منفعة كثيرة (قوله كما يفيد المعنى) وهو العلة وذلك انه اذا اقتناء بصوفه صار فيه منفعة كثيرة غير اللحم وذلك موجود فيما اذا اقتناء لشعره وقوله وفي التبصرة ما يفيد الخ الاخصر أن يقول وفي التبصرة ما يفيد (قوله وكبيع الغرر) الاضافة لادنى ملاسة أي البيع للملابس للغرر لأن الغرر مبيع والغرر هو التردد بين أمرين أحدهما على الغرض والثاني على غيره (قوله والغرر الخ) أي وبيع الغرر ثلاثة أقسام وقوله كطير الهوا أي كبيع الطير الذي في الهوا وقوله كأساس الدار أي كبيع الدار بأساسها وقوله وحشوا الجبة المغيبة وقوله المغيبة كذا في نسخة والمناسب المغيب صفة للحشوا والمعنى المغيب حشوها وقوله ونقص الشهور وكالها في العبارة حذف والتقدير وكالاجارة المحتملة لنقص الشهور وكالها وقوله واختلاف الخ أي وكبيع الماء المختلف استعماله وقوله والشرب من السقاء معطوف على دخول (قوله يحتمل أن يعود على المشتري ٣) أي ويكون المراد بالغير الأجنبي والبائع وقوله أو أجنبي أي يجعل الضمير عائد على الأجنبي وقوله أو غيره عبارة عن المشتري والبائع وسكت عن ترجيح الضمير للبائع ويكون المراد بالغير المشتري أو الأجنبي مع انه الأقرب (قوله أو رضاه من ذكر) في العبارة حذف والتقدير وقوله أو رضاه معناه أو رضاه من ذكر

(قوله فان كان على الخيار صريح في الجميع) لا يخفى ان هذا يعارض الفرق المتقسمين بالحكم والرضا ويمكن أن يقال الفرق المتقسمين بالنظر للمعنى في ذاته وهذا بالنظر للحكم الفقهي (قوله ويتصور ذلك في كل منهما) أي من المولى بكسر اللام والمولى بفتحها أما المولى بالفتح فظاهر وأما المولى بالكسر فيحمل على ما إذا كان اشتراها له وكيله المفوض ولم يعرف القدر الذي اشترى به وكيله المذكور (قوله من جانبين أو أحدهما) راجع للباس والنبد لا يخفى ان المعنى صحيح ولكن فعل الجاهلية يدل على واحد وهو البائع في المناقضة والباس في المشتري فكان الرجلان يساووان السلعة فاذا لم يمس المشتري أو نبذها إليه البائع لم يمس البيع (قوله تبر كبا الحديث) أي وهو ما ورد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناقضة (قوله لا تنشره ولا تعلم ما فيه) أي وبمجرد لمسك إياه مع عدم النشر وعدم العلم يلزم البيع وكذا يقال فيما (٧٠) بعد (قوله لا ينشر من جراه) أي لا يخرج من جراه الفرق بين هذا وما تقدم

أن الأول المبيع لم يكن مستورا في جراه وهو هذا المبيع مستور فاذن فهذه مفهومة بطريق الأولى وهو ليس من أفساد الملامسة فيكون المنع للجهالة ويحتمل أن يكون مراده وبمجرد لمس الجراب يلزم البيع فيكون من أفراد ما نحن فيه وقوله أو ثوب بامدرجا أي أو شرأوك ثوب بامدرجا (قوله ان تبعه ثوبك) لاحظ مخاطبة معيننا والامساك احتاج لمابعد (قوله ان تبعه ثوبك وتنبذ اليه) وجعل لا العقد منبر ما مجرد التبع لثوب قوله ويكتفي بالباس أي لمس المشتري أي يكتفي بالباس في لزوم البيع وتحققه (قوله مقرا أو مظلميا) ومن ثوب ما لا يؤكل لحمه وكذا ما يؤكل لحمه عند ابن القاسم وقال أشهب شرأ ما يؤكل لحمه بليل جائز لان الخبرة باليد تبين المقصود منه من سمى وهزال وقيل ان الدواب يجوز بيعها في الليل المقرر دون غيره وأما ما يؤكل لحمه فيجوز في الليل مطلقا لمعروفة سمته بالباس وفي مختصر

يرجع للالزام والخبر بمعنى ان المحكم يلزمهما البيع جراه عليهما بخلاف الرضا فانه لا يلزمهما ذلك بل ان رضيا فبها وقعت والارجع وليس له الالزام (ص) أو ثوبك سلعة لم يذكرها أو ثوبها (ش) هذا أيضا من الغرر المفسد للبيع وهو أن الشخص المشتري سلعة اذا ولاها لآخر بأن قال له وليتك ما تشترى بما تشترى ولم يذكر السلعة له هو ولا غيره أو ذكرته لكن لم يبين له الثمن وقوله (بالزام) راجع لمابعد الكاف فان كان على الخيار صريح في الجميع والسكوت مثل الالزام الا في التولية فتصح وله الخيار ثم ان المضر الزامهما أو الزام أحدهما في بيعها بقيمتها أو على حكم غير المتبايعين أو رضاه وأما على حكم أحد المتبايعين أو رضاه فالمضر الزام غير من له الحكم والرضا منهما أو أمان في التولية فالمضر الزام الجاهل بالثمن ويتصور ذلك في كل منهما (ص) وكلامه في الثوب أو مناقضته فيلزم (ش) المفاعلة في كلامه ليست على باب أي وكلمة الثوب أو نبذته من جانبين أو أحدهما وانما عبر بلامسة ومناقضة تبر كبا الحديث قال فيها قال مالك والملامسة شرأوك الثوب لا تنشره ولا تعلم ما فيه أو تنبذته ليل لا تتأمله أو ثوب بامدرجا لا ينشر من جراه والمناقضة أن تبعه ثوبك وتنبذ اليه أو ثوب به وينبذ اليك من غير تأمل منكما على الالزام قال أبو الحسن قوله ولا تعلم ما فيه يعني ويكتفي بالباس وقوله أو تنبذته ليل أي مقصرا أو مظلميا وقوله من جراه بكسر الجيم وعاء من جلد اه وقوله فيلزم هو كقول أي سعيد مدرج في الحديث أما الملامسة فهي أن يمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمناقضة أن ينبذ كل منهما ثوبه الى الآخر بالليل أو بالنهار ولا يقلبه الا بذلك ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراش المازري ولو فعل على أن ينظر اليها ويتأملها فان رضى أمسك جاز اه من الشيخ سالم (ص) وكبيع الحصة وهل هو بيع منتهاها أو يلزم بوقوعها أو على ما تقع عليه بلا قصد أو بعدد ما تقع تفسيرات (ش) لخبر مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وعن بيع الغرر قال المازري في هذا الحديث تأويلات منها أن يكون المراد أن يبيع من أرضه قدر ما انتهت اليه رمية الحصة ولا شك في جهله لا خلاف الرمي وقيل معناه متى وقعت الحصة فقد وجب البيع وهو مجهول أيضا وقيل معناه أي ثوب وقعت عليه حصة فهو المبيع وهو مجهول أيضا وقيل معناه ارم بالحصة فخرج فلك بعدده

البرزلي مسألة اذا كان يصل لمعرفة المبيع ظاهرا وباطنا بالقياس مثل النهار جاز البيع اه
 والظاهر أن الحوت كهيئة الانعام وانظر الحكم في شراء الجيوب بالليل المقرر على الخلاف الأول (قوله وكبيع الحصة) أي البيع الملايس للحصة لان الحصة مبيعة (قوله وهل هو بيع منتهاها) كان الراي البائع أو المشتري أو غيرهما أي بالزام فان وقع بخيار جاز بشرط علم ما يباع حيث اختار الامضاء والالام يجوز (قوله أو يلزم بوقوعها) أي من يد أحد المتعاقدين أو غيرهما (قوله ولا شك في جهله الخ) تقدم ان محل المتع اذا كان على الالزام على ما تقدم (قوله متى وقعت الحصة) أي ان في يدي الحصة ومتى وقعت لزوم البيع (قوله وقيل معناه أي ثوب وقعت عليه حصة) أي بلا قصد لشيء معين فلا كان بقصد أجزا ان كان من المشتري وكذا من البائع بشرط جعل الخيار للمشتري لا للبائع وهذا كله حيث اختلفت السلع فان اتفقت جاز كان بقصد أو بغيره (قوله وقيل معناه ارم بالحصة فخرج) أي وقع من أجزائها المتفرقة بسبب الرمي فلك بعدد دراهم أي يقول المشتري للبائع ارم بالحصة فخرج فلك الخ

دقائق

(قوله ويقدر الموصول) بل ويقدر بيع **ك** ما صرح به بقوله أى أو بيع ما يلزم الخ وإذا تأملت تجد الأولى حذف بيع وتكون ما واقعة على بيع (قوله أجل شرعيا) وهو الزمن المعين للخيار وهو فى كل شئ بحسبه كما هو معلوم (قوله لأنه يؤدي للجهل فى أجل الخ) لا يخفى أن هذه الالة موجودة مع صورة الجواز (قوله لكن بشرط أن يكون الزمن معلوما) أى قدر زمن الخيار (قوله كما إذا قال له ان وقعت الحصاة) أى أنا يـدى الحصاة متى وقعت أقصد ان طلوع الشمس الى الزوال لزم البيع (قوله من طلوع الشمس الخ) لا يخفى أن لكل سلعة زمنا معيننا لخيارها والممنوع الزيادة على المعين لا النقص عنه (قوله قصدا كان البيع الخ) هذا يفيد أن قوله قصدا راجع للمستثنين قبله وبعض الشراح رده وجعله راجعا للذى قبله بلفظه (قوله ينتج بالبناء للجهول) أى لفظا فلا ينافى أنه مراد منه البناء للفاعل وكلام المصباح يفيد ان ينتج بالبناء للفاعل قليل بالنسبة الى ينتج بالبناء للمفعول ويجرى مثل ذلك فى مضارعهم ما واقتصر فى مختصر الصحاح على الثانى (قوله بكسر النون) هذا ضبط للنوى (٧٩) وضبطه السكاكى بفتح النون والأول هو المختار وهو مصدر تخبث بالبناء للمفعول كذا

دنانير أو دراهم فقوله وهل هو بيع منتهاها على حذف مضاف أى بيع ندى منتهاها أى صاحب منتهاها أى ما بين مبدئها وبين منتهاها أى ما بين الراى وبين منتهاها لأن منتهاها هو المبيع **ك** ما هو ظاهر العبارة اذ لم يفسر أحدا الحديث به قوله أو يلزم معطوف على منتهاها أى أو بيع يلزم بوقوعها أو معطوف على بيع ويقدر الموصول أى أو بيع ما يلزم بوقوعها لأن بيع مصدر وهو لا يشبه الفعل فلا يعطف عليه الفعل أى والثمن والثمن معلومان وقد ضربا لذلك أجلا شرعيا وجعل الوقوع من غير قصد انبراما للبيع فان ذلك لا يجوز لأنه يؤدي الى الجهل فى أجل باعتبار وقوع الحصاة اذ لا يدري فى أى زمن تقع وأما مع القصد فيجوز لكن بشرط أن يكون الزمن معلوما كما إذا قال له ان وقعت الحصاة من طلوع الشمس الى الظهر مثلا قصدا كان البيع لازما فانه يجوز ويلزم (ص) وكبيع ما فى بطون الابل أو ظهورها أو الى أن ينتج النتاج وهى المضامين والملاقيع وحبل الحبل (ش) ينتج بالبناء للجهول والنتاج بكسر النون ليس الا لخبر الموطأ عن سعيد بن المسيب مرسل لا ربا فى الحيوان وانما هى فيه عن ثلاثة المضامين والملاقيع وحبل الحبل قال مالك المضامين بيع ما فى بطون اناث الابل والملاقيع ما فى ظهور الفحول وحبل الحبل بيع الجزر الى أن ينتج نتاج الناقة فهى على الف والنشر المرتب الاول للاول والثانى للثانى والثالث للثالث وانما خص الابل تبركا بالحديث والأقلا خصوصية للابل أى ما فى بطون الحيوانات وظهورها وقوله أو ظهورها أى بيع ما يتكون عن ضرابه كأن يقول أبيعك ما يتكون من ماعز فى هذا فى بطن ناقتى هذه مثلا وقوله فيما يأتى وكعسيب الفحل المعقود عليه الفعل وهو ضرابه أى نزوه وضعوده عليه فلا تكرر وقوله وحبل الحبل للجهل فى أجل والملاقيع جمع ملقوح وهو ما فى بطن الناقة والمضامين يتخفيف الميم وغلط من شدها جمع مضمون وهو ما فى أصلاب الفحول هذا على غير ما فى الموطأ من الف والنشر المشوش وما مر من أنه من باب الف والنشر المرتب على ما فى الموطأ (تتبعه) لو أجل الثمن بمدة حمل امرأة اعتبر المعظم من ذلك وهو تسعة أشهر ولو أجله بمدة حمل ناقة أو بقرة أو غيرها ما اعتبر مدة المعظم من كل ذلك (ص) وكبيع بالنفقة عليه حياته (ش) يعنى أن

مصدر تخبث بالبناء للمفعول كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله مرسل) المرسل ما حذف منه الصحاحى بأن يستند للتابعى كسعيد بن المسيب الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم ويحذف الواسطة بينه وبينه وهو الصحاحى (قوله وحبل الحبل) عياض بفتح الباء منهما الآن الاول مصدر حبلت المرأة بالكسر والثانى جمع حابل كطالم وظلمة وقال الاخفش جمع حابله أى حبل الحبل (قوله الى أن ينتج نتاج الناقة) أى الى أن يلد ما فى بطن الناقة من الاول اذ قال فى المصباح حبل الحبل ولد الحنين الذى فى بطن الناقة وغسرها انتهى (قوله تبركا بالحديث) الاول حذفه لأنه لم يكن فى الحديث ذكر الابل بـل الابل وقعت فى الموطأ (قوله أبيعك ما يتكون) أى يتحصل وقوله فى بطن ناقتى هذه كذا فى نسخته فحاصله أن البيع هو الماء الذى كان فى ظهره والفعل ويجوز أن

يصور بتصوير آخر بأن يشتري شخص نزوها على وجه الابدان ينزل منزلة ربه فى ذلك بخلاف العسيب كما يأتى (قوله والملاقيع جمع ملقوح الخ) هذا غير ما صدر به أولا فوقع فى كلامه التخالف والحاصل أنه على الاول يكون من قبيل الف والنشر المرتب وعلى هذا يكون من قبيل الف والنشر المشوش وهذا لا ينحيب فان حبيب جعل المضامين بيع ما فى الظهور والملاقيع بيع ما فى البطون (قوله وكبيعه) هو محتمل لكونه من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف أى وكبيع البائع سلعة دارا أو غيرها وكونه من اضافة المصدر للمفعول والفاعل محذوف أى وكبيع الشئ المبيع البائع وقوله عليه أى البائع والضمير فى حياته المتبادر حياة البائع كما قال الشارح ويحتمل عوده على العاقد وعلى الشخص أى شخص كان البائع أو المشتري أو غيرهما ومفهوم حياته أنه لو كان بمدة معلومة جاز وهو **ك** ذلك ان كان على أنه ان مات البائع قبل تمامها رجع ما بقى من المدة لورثته أو لبيت المال وان كان على أنه هبة للمشتري لم يجز

(قوله أو يواجرها) أفاد به ان المصنف أراد بالبيع ما يبيع الذوات والمنافع (قوله ان كان مقوما) أي مطلقا مع إتمام القدر أم لا فالصور أربع يرجع بالقيمة في ثلاث وبالمثل في واحدة والرجوع في الأربع مختلف فالمقوم المعلوم يرجع بقيمته والمجهول من مقوم ومثلي يرجع عليه بقيمة ما يأكل كل يوم (قوله كالأكل في جلة عياله) فاذن لا فرق بين أن يقول لتنفق على ما يكفي من مدة حياتي أو تدفع لي كل يوم كذا درهم أو كذا مدة حياتي (قوله ولو سرفا) وانما يرجع بالسرف في مسألة البيع اذا كان السرف قائما كما أفاده بعض شيوخنا فان فات لم يرجع به ولا بعوضه وأما في مسألة الاجارة فيرجع به وبعوضه ان فات والفرق ان المشتري الذات عاك فيه الغلة تلك الرقبة فلذا لم يرجع مع الفوات بالسرف والاجارة لا تلك فيه الغلة لعدم ملكه الرقبة ويلزمه اجرة المثل (قوله على الأرجح) أي الذي صوبه ابن يونس من قولين حكاهما عن (٧٣) بعض أصحابه أحدهما الرجوع كما قال وهو أقيد والثاني لا يرجع الا بالوسط كن

أنفق على يقيم له مال فانما يرجع عليه بالوسط (قوله وردا الآن يفوت) يفهم منه أنه ليس له يس المبيع مع قيامه في النفقة وهو كذلك (قوله هو مفهوم من قوله ورجع الخ) حاصل ذلك انه لا يحكم بالرجوع عرف ان المبيع رد وذلك انه اذا كان قائما ترد عنه وان فات ترد قيمته وذلك انه لو كان لا رد المبيع لم يكن هنالك رجوع بالقيمة (قوله فان فات بهدم أو بناء) أي على تقدير كونه دارا (قوله مضى) لا يخفى أن المناسب أن يحذف مضى وذلك أنه متى قبل مضى فالمعنى انما مضى بالثمن والحاشية ان الأولى للمصنف أن يقتصر على قوله ورد وذلك أن الرد مع قيام المبيع بمعنى رد ذاته ومع فواته فغناه رديته (قوله وكعبس الفعل) بالياء يطلق على ذكر الفعل وضرايه وأما بدون ياء فلا يطلق الاعلى ضرايه وقوله يستأجر تفسير به أو بدل أو مستأنفة بتقدير المبتدأ وقوله عقوق أي

الشخص لا يجوز له أن يبيع سلعة أو يواجرها بالنفقة عليه مدة حياته لانه لا يدري ما يعيش من الزمان فهو جهل بالثمن واذا وقع ذلك فسخ ورجع المشتري على المالك بقيمة ما أنفق ان كان مقوما أو بمثله ان كان مثليا جهل قدره كالأكل في جلة عياله وان علم رجوع بمثله كما لو دفع اليه مكيلة معلومة من الطعام أو دنانير أو دراهم معلومة واختلف هل يرجع بما كان سرفا بالنسبة للبائع أو لا يرجع الا بالمعتاد و صوب ابن يونس الاول واليه أشار بقوله (ص) ورجع بقيمة ما أنفق أو بمثله ان علم ولو سرفا على الأرجح (ش) وقوله (وردا الآن يفوت) هو مفهوم من قوله ورجع بقيمة ما أنفق أو بمثله لان الرجوع بذلك لا يكون الا بعد رد المبيع بعينه ان كان قائما فان فات بهدم أو بناء مضى وقضى بقيمته يوم قبضه ورجع عليه المبتاع بقيمة ما أنفق فتفاضل فن له فضل أخذه ولم يذكر المؤلف وقت اعتبار القيمة للعلم به من البياعات الفاسدة انما يوم القبض ففي البيع يوم قبض المبيع وفي الاجارة عليه اجرة المثل وهو قيمة المنافع في أزمانه وفي النفقة عليه قيمة ما أنفق في أزمانه الا أن يعلم فثله ثم عطف منه ما عطفه على مثله من قوله كحيوان بلحم جنسه بقوله (ص) وكعبس الفعل يستأجر على عقوق الانثى (ش) يعني أنه ورد انتهى عن أن يواجره ليطرحه ليضرب الانثى حتى تحمل ولا شك في جهالة اذ قد لا تحمل فيغيب رب الفعل وقد تحمل في زمن قريب فيغيب رب الانثى والدليل على جملها غالبا ان تعرض عن الفعل وعقوق بضم العين لا يقتضها خلافا لظن وجهه في الشرح الكبير (ص) و جاز زمان أو مرات فان أعقت أنفسحت (ش) أي ولاجل أن علة الفساد الجهل بالا كوام وزمنها لتعين أحدهما جاز كيوم أو يومين أو مرة أو مرات كسلاثة أو كوام أي مرات وعطف بأولافادة عدم الجمع بينهما كما في الواضحة ان سمي يوما أو شهرا لم يجز أن يسمى نزوات ابن عرفة في هذا الاصل خلاف فان حصل الاعقاق أي الحمل انفسخت الاجارة في الصورتين كما ارضاه ابن عرفة وعليه بحسب ما انتفع (ص) وكعبس في بيعة (ش) عطف على كحيوان بلحم والنهي عنه ما في الموطأ وخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة وصححه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة ومحملة عند مالك على إحدى صورتين أشار لاحدهما بقوله (ص) يبيعها بالزام بعشرة نقدا أو كثر لاجل (ش) أي يبيع سلعة بالزام

جمل (قوله ان تعرض عن الفعل) أي فاذا أعرضت عن الفعل غلب على الظن انها جملت في الحال وعدم ظهور الجمل عند ذلك أمر نادر (قوله انظر وجهه الخ) وذلك أن المصادر الانية على فعول بالفتح خمسة وهي القبول والوقود والولوج والظهور والوضوء قاله ابن عصفور في مقرره زاد الجلال بن هشام في شرح خطبة التسهيل وما عداهن فبالضم كالدخول والخروج ويجوز النطق بالضم قياسا فيما ورد بالنسخ واحترز بالمصادر من الاسماء فانه تأتي كثيرا على فعول بالفتح كصور وشكور وغفور (قوله فان أعقت) أي نفرت (قوله في هذا الاصل) أي القاعدة وهي الجمع بين الزمان والمرتات الذي هو كل ما ذكر وهو تسمية الزمن مع تسمية المرات والحاصل أن ما ذكره الشارح جزئي من جزئيات القاعدة وهي الجمع بين الزمن والعمل (قوله كما ارضاه ابن عرفة) أي خلافا لابن عبد السلام فانه يرجعه للمرات فقط وأما في الزمان فلا يفسخ بعقوقها أو له أو إنشاء بل اما أن يأتي بانثى يستوفي بها المنفعة أو يؤدي جميع الاجرة (قوله على إحدى صورتين) كذا في نسخته ولعل المناسب على صورتين كما هو ظاهر

(قوله على وجه يتردد النظر فيه) احتراز بذلك عن أن يقول البائع ذلك ويقول المشتري اشتريت بكذا فإنه لا يمنع حينئذ (قوله أو في السببية الخ) أي وعلى كل حال فالمراد بالبيعة العقد (قوله أو في السببية) في العبارة حذف والتقدير وفي ما باقية على الظرفية أو أنها السببية فقوله أي بسبببيعة راجع للسببية أي بيعتين بسبببيعة أي بيعتين ناشئتين عنبيعة وأما قوله أيبيعة متضمنة لبيعتين فلا يناسب السببية بل ما يناسب الإجماعها للظرفية فلوقال الشارح وفي ما باقية على الظرفية أو أنها السببية أيبيعة متضمنة لبيعتين أو بيعتين ناشئتين عنبيعة لكان أحسن أي ويكون قوله متضمنة راجعاً لبقائها على الظرفية ومعنى تضمنت تشمل من اشتمال الطرف على المظروف وقوله أو بيعتين ناشئتين الخ راجع للسببية (قوله والجودة والرداءة متفقة) المناسب حذفها لأنه لا ينظر لذلك مع اختلاف الجنس أو الصفة وأراد بالصفة ما عدا الجودة والرداءة (قوله ولو بشمن واحد) أي كل سلعة بعشرة أي هذا إذا لم يكن الثمن واحداً بأن كانت هذه بعشرة وهذه بخمسة عشر بل ولو كان الثمن (٧٣) واحداً (قوله على الزوم بشمن واحد) هذا

القديم معتبر فلو كان بشمين اضر (قوله مخرج من قوله مختلفتين) بل من محذوف الذي هو قوله بجميع وجوه الاختلاف (قوله فيكأنهما سلعة واحدة) أي لالم تكن الجودة والرداءة بجوهر زائد فالسلعتان بمثابة سلعة واحدة ويقال إن الأغراض تختلف بحسب ذلك والجودة والرداءة بمنزلة جوهر زائد فالأحسن التعليل المتقدم وهو أن الغالب الدخول على الأجود (قوله والمراد بالقيمة الثمن الخ) أي ويكون المعنى هذا إذا كان التحد الثمن الذي بلغاه في النداء بل وإن اختلف الثمن أي اختلف الثمن بالنظر لوقت النداء فلا ينافي أنه بعد ذلك اتفق على أن الثمن واحد ولا يخفى ما في ذلك من التكاف (وأقول) الأقرب بقاء القيمة على حالها وجعل الواو في قوله واختلفت الحال (قوله لا طعام الخ) لأن من خير بين شيئين بعد متقارباً لأنه قد يختار شيئاً ثم ينتقل عنه إلى أكثر منه أو أقل أو أجود وهو تفاضل ولأنه يؤدي لبيع الطعام قبل قبضه (قوله ولو اتحد جنسهما وصفتهما)

على وجه يتردد النظر فيه كأن يبيعهما ما بعشرة قد أو بأكثر لأجل وجعلها بيعتين باعتبار تعدد الثمن فقوله فيبيعة أي في عقد واحد فالمراد بالبيعة العقد أو في السببية أي بسبببيعة أيبيعة متضمنة لبيعتين ولو عكس في مثال المصنف لجاز لعدم التردد غالباً لأن العاقل لا يختار إلا الأقل لأجل وأشار الثاني إلى صورتين بقوله (ص) أو سلعتين مختلفتين (ش) في الجنس سببية كسبب ودابة أو الصنفية كدابة وكساء أو الرقم أي والجودة والرداءة متفقة دليل ما يأتي وباع أحدهما ولو بشمن واحد بالزام ولو لاحدهما فلا يجوز للجهل بالثمن أن اتحد الثمن أو بالثمن والمثمن أن اختلف الثمن (ص) إلا بجودة ورداءة وإن اختلفت قيمتهما (ش) لما كان قوله أو سلعتين مختلفتين يوهم عموم الاختلاف كيف كان أخرج هذه الصورة من ذلك فأنها جائزة والمعنى أن السلعتين إذا اختلفتا في الجودة والرداءة فقط مع الاتفاق فيما عداهما جاز بيع أحدهما على الزوم بشمن واحد وإن اختلفت القيمة وليس من بيعتين فيبيعة لأن الغالب الدخول على الأجود وقوله إلا بجودة الخ مخرج من قوله مختلفتين أي مختلفتين بجميع وجوه الاختلاف إلا أن يكون الاختلاف بينهما بجودة ورداءة فيجوز إذا ليست هذه الصورة من الاختلاف المندرج في النهي إذ ليست الجودة والرداءة بجوهر زائد فيكأنهما سلعة واحدة والمراد بالقيمة الثمن لأنه الذي يتحدد مع الاختلاف تارة ويختلف تارة لأن الثمن يتبع الرغبات والقيمة دائماً تختلف باختلاف الجودة والرداءة فلا معنى للبالغة حينئذ (ص) لا طعام (ش) يعني ما مر من الجواز لا اشتراط أحدي سلعتين مختلفتين بالجودة والرداءة بالالزام سواء كانتا ثوبين أو غيرهما من العبيد والبقر والشجر الذي لا يفرق بينهما بغير الطعام أما إذا كانتا طعامين فلا يجوز بيع أحدي صيرتين طعاماً ولو اتحد جنسهما وصفتهما ولا يبيع أحد طعام وغيره كصبرة وثوب ولا يبيع أحد طعامين مع كل منهما أو مع أحدهما غيره كما شمل ذلك كله قوله (ص) وإن مع غيره (ش) كعرض وبالغ عليه لئلا يتوهم الجواز وإن الطعام تبع غير منظور إليه فقوله لا طعام بالجر عطف على مقدر أي الأجودة ورداءة فيجوز في ذلك كله لا طعام ومثل لقوله وإن مع غيره بقوله (ص) كتحلة مئتمرة من نخلات (ش) أي كبيع تحلة مئتمرة على الزوم يختارها المشتري من نخلات مئتمرات أو غير مئتمرات فلا يجوز ذلك البيع بناء على أن من خير بين شيئين بعد متقارباً فإنا اختار واحدة بعد أنه

(١٠ - خشي خامس) أي الجودة والرداءة وغيرهما لأن المعتمدان هما إذا اتحد النوع أو كلاً واختلافاً بالجودة والرداءة الجواز والوزن كالكيل وأخرى إذا اتفقا نوعاً وكلاً وجودة ورداءة فالأقسام ثلاثة أحدهما متحد النوع والكيل والصفة فيجوز ثانيهما مختلف الثلاثة متمتع ثالثهما متحد النوع والكيل واختلفت الصفة فيجوز ووجهه عدم الحق بما نصه وليس يدخله بيع الطعام قبل قبضه لأنه لو أسلم في محولة جاز أن يأخذ مئتمرة مثل الكيل بعد الاجل (قوله أو غير مئتمرات) أي كلهن بل المئتمرة واحدة فقط وعلة المنع لما يؤدي من بيع الطعام قبل قبضه كما يتبين والحاصل أنه يراد بقوله مئتمرات أي كلهن أو مجموعهن ويراد أن يذمن واحدة فيأتي ببيع الطعام قبل قبضه ويأتي ببيع الطعام بالطعام متفاضلاً وأما إذا كان المئتمرة واحدة فلا يثنى إلى بيع الطعام

قبل قبضه فقط فقوله الشارح فخلع ثمرة على الزوم ليس مراده الزوم لها بعينها بل المراد لزوم متعلق بها في الجملة (قوله أو أحدهما الخ) الاولى اسقاطه (قوله والشك في التماثل الخ) فان قلت قضية ذلك أنه لو تحققنا المماثلة لجاز مع أنه يمنع على ظاهر المصنف والجواب أن يقال خلفتنا علة أخرى وهي بيع الطعام قبل قبضه (تنبية) قال بعضهم وان مع غيره داخل في قوله سلعتين مختلفتين ذكرة تنصيصا (قوله ان كانا مكيلين) أي دخلا على الكيل لكل منهما أو أحدهما أما إذا كان كل منهما جازفا فلا يمنع بيع الطعام قبل قبضه (قوله أي قدر الثلث) أي (٧٤) قدر ثلث الثمرة كيلا الخ هذه صورة خارجة عن موضوع المصنف

اختار قبلها غيرها وانتقل عنها الى هذه فيؤدي الى التفاضل بين الطعامين ان كانا بويين أو أحدهما لان المتقل اليه يحتمل أن يكون أقل من المتقل عنه أو أكثر أو مساويا والشك في التماثل كتحقق التفاضل والى بيع الطعام قبل قبضه ان كانا مكيلين أو أحدهما * ولما قرر المؤلف المنع في شراء الطعام على الاختيار لزوما وكانت العلة عدم الاختيار منتقلا وهي موجودة فيمن يبيع بستانه المثمر واستثنى منه عدد مخلات يختارها أشار الى جوازها بقوله (ص) الا البائع يستثنى خسان من جناته (ش) أي الا البائع يستثنى خسان من جناته المبيع فانه جائز لان البائع لما كان الغالب أن يعرف جيد عايطه من رديئه فلا يتوهم فيه أن يختار ثم ينتقل بخلاف المشتري ولا بد أن يكون الثمر المستثنى قدر الثلث أي قدر ثلث الثمرة كيلا فيما اذا استثنى الثمرة وكذا لو استثنى الخسل بثمره لا بد أن يكون ثمره قدر الثلث سواء زاد المستثنى على خمس أو نقص خلافا لظاهر ما في التوضيح من أنه لا بد من اعتبار العدد المذكور فسادون والمستثنى هنا الثمرة مع الاصول لان الكلام في الطعام مع غيره وحينئذ يستثنى التكرار مع قوله سابقا وصبرة وثمره واستثناء قدر ثلث لان المبيع هناك الثمرة فقط وكلام المؤلف فيما اذا استثنى البائع خسان من جناته على أن يختارها منه أما لو استثنى خسانا على الزوم فانه يجوز ولو زاد المستثنى على الثلث لانه لما كان له بنسبة عدد ما استثنى فهو بمنزلة ما اذا استثنى جزأ من عينا كثلث أو نصف ولو هلك المبيع في هذه كانت مصيبة حصصة البائع منه ومصيبة حصصة المشتري منه سواء بقي منه قدر ما استثنى أو أكثر أو أقل ويكون بينهما ما على حسب مال الكل وأما لو استثنى خسانا على أن يختارها منه فعلى البائع الضمان ذكره الشارح ثم عطف جزئيا من جزئيات الفرع على قوله كييعها بقيمتها بقوله (ص) وكسيع (ش) أمة أو غيرها من الحيوان (ص) حامل بشرط الحمل (ش) اذا كان الشرط لاستزادة الثمن لما فيه من الفرع حينئذ وهي بمنزلة الجدل في ثمنها وسواء كانت ظاهرة الحمل أم لا لانه غرر ان لم يظهر أو من بيع الاجنة ان ظهر أو من حق بيع الاجنة لا يجوز وبفسخ وان قبضها ردت وان فانت كان عليه القيمة وأجبر على أن يجمع بينهما ما أو يبيع الخ وبعبارة كلام المؤلف حيث قصد الاستزادة في الثمن فان قصد التسبيري جاز في الحمل الظاهر في العلي والوخش الا أن يطأها ولم يستبرئ وفي الخفي في الوخش فقط الا أن يطأها ولم يستبرئ أيضا فان قلت ما الفرق بين الوخش حيث جاز التسبيري من جهلها مطلقا دون الرائعة قلت الفرق ان الحمل يضع من ثمن الرائعة كثيرا وذلك غرر كما أشاره في المدونة فان قلت ما الفرق بين الظاهر في الرائعة والخفي فيها حيث جاز التسبيري من الاول دون الثاني قلت هو الغرر في الخفي لان المشتري يجوز وجوده وعدمه بخلاف الظاهر فانه يتحقق وجوده فلا غرر فيه وهذا اذا صرح بما قصد فان لم يصرح بشئ فانه يحمل على قصد الاستزادة

(قوله على الزوم) الاولى الشبوع (قوله فعلى البائع الضمان) أي ضمان المبيع كله وبفسخ البيع ولعل وجه الضمان أنه لم يتعين للمشتري شئ فهو يشبه ما فيه حق توفيقه والظاهر أنه اذا لم يسبق من الخلل الا قدر ما استثنى البائع أن تكون كلها للبائع المستثنى (قوله اذا كان الشرط لاستزادة الثمن) بان كان مثلها لو كانت غير حامل تباع بأقل مما بيعت به (قوله وأجبر على أن يجمع بينهما ما) أي أجبر البائع والمشتري على أن يجمع بينهما بين المرأة وجنينها في ملك واحد فاذا كان كذلك تعلم أن البيع وقع على الاجنة وحدها فهي غير مسئلة المصنف بهذا الاعتبار قطعا وحينئذ فلا يلزم من لزوم القيمة في الزوم القيمة في مسئلة المصنف فيها وذلك لان مسئلة المصنف فيها خلاف القاعدة أن ما اختلف في

فساده يفوت بالثمن (قوله فان قصد التسبيري الخ) والحاصل أنه متى قصد استزادة الثمن امتنع في ثمان صور عليه أو وخشا ظاهرة الحمل أم لا وطئها وادعى استبراء أم لا ومتى قصد التسبيري امتنع أيضا ان وطئ ولم يستبرئ عليه أو وخشا

ظاهرة أو خفية فان لم يطأ أو استبرا جاز التسبيري في ظاهرة أو خفية أو وخشا وفي خفيته في الوخش في دون العلية (قوله الا أن يطأها) مستثنى من قوله جاز في الحمل الظاهر (قوله فان قلت ما الفرق) لا يستغنى عن ذلك بالسؤال المتقدم وجوابه لانه في الاول انما نظر بين الوخش والعلی لا بين حالي العلي وهذا بين حالي العلي بل اذا تأملت تجده يستغنى قطعا بالجواب عن السؤال الاول عن السؤال والجواب الثاني لان قوله في جوابه الاول يضع من ثمن الرائعة كثيرا وذلك غرر ريدل على ذلك لانه لا يأتى غرر ولا يقال غرر الا باعتبار الحمل الخفي لا باعتبار الظاهر

(قوله اذا كان الحمل يزيد) أي بأن كانت وخشا (قوله فان كان ينقص من غنما) بأن كانت عليه (قوله غرر يسير) فان شئت في كونه يسيرا فالاقرب المنع شرح الموطأ واعلم انه اختلف في علة الغرر فقل كل أموال الناس بالباطل وقيل لما يؤدي اليه من النزاع وقيل لعدم القدرة على تسليمه (قوله واللعاف والحشوا الخ) الاولى أن يقول واللعاف المحشو ويحذف قوله والحشو والمغيب ٣ (قوله أو يكون ملغى) معطوف على يتحرى وكأنه يقول ويتحرى طرفه أو يوزن ويؤخذ منه ثمن أو يكون ملغى والحاصل أنه يوزن الطراحة كلها ثم يوزن الطرف وحده أو يتحرى وبعد ذلك يؤخذ منه ثمن أو يلغى أما الاولان فظاهر وأما الثالث فتوزن الطراحة كلها كل رطل بكذا الشامل للطراحة وما فيها وذلك لان الطرف خفيف فكالعدم نظيره في السمن اذا كان الوعاء فا يكون التفاوت قليلا والحاصل أن أوانى السمن يجري فيها هذا التفصيل ويجرى كذلك هنا هذا هو الذى تقدم له (٧٥) (قوله اذا البيع من الامور والحاجية)

رده محشى تت بقوله ثم قال أى
 ابن عرفة والاتفاق على صحة بيع
 جبة محشوة بمحشوها المجهول وفساد
 بيع جلة ثياب قيمتها ضعف قيمة الجبة
 مع حشوا الجبة دونها صفقة واحدة
 ولا مفرق غير الحاجة للمحشوف
 بيعه مع جبته وعدمها فى بيعه مع
 الاثواب وبه تعلم ما فى قول س ونبه
 ج ولم أرهم تعرضوا لقيد الحاجة
 وكأنه لبيان الواقع اذا لبيع من
 أصله من الامور والحاجية وقوله كما
 تقدم لم يتقدم (قوله وكذا نية الخ)
 بالتشوين وقوله مجهول أى بيع
 مجهول وهو يدل بما قبله أو عطف
 بيان أو خير لم يتداح محذوف أو
 بالاضافة على أنه البيان (قوله من
 جنسه الخ) وإذا اختلف الجنس
 فلا نزاع فى الجواز (و) تنبيه
 تعريف المزانة بما ذكر غير
 جامع لعدم تناول بيع الشيء بما
 يخرج منه كبيع الحب بدهنه
 (قوله وهو الدفع) لان كل واحد
 يدفع صاحبه عما يروم منه (قوله
 وهو الدفع) أى فقة تنضى مدافعة
 من الجانبين منعته وهذا جواب

في جميع الحيوان غير الآدمي وكذا في الآدمي إذا كان الحمل يزيد في ثمنها فإن كان يتقص من ثمنها حمل على قصد التبري انتهى * ولما كان الغرر ثلاثة أقسام تمتنع إجماعا كطير في الهواء وجائر إجماعا كأساس الدار ونحوه ومختلف فيه كبيع السلعة بقيمة ما يقدم ما يفيد القسم الأول والثالث أشار للقسم الثاني بقوله (ص) واغتفر غرر يسير للحاجة لم يقصد (ش) يعني أن الغرر اليسير يغتفر إجماعا لكن حيث لم يقصد كأساس الدار البيعة وأجارتها مشاهرة مع احتمال نقصان الشهور وكالجنة المحشوة واللعاف والحشو مغيب والشرب من السقاء ودخول الحمام مع اختلاف الاستعمال فخرج بقيد اليسارة الكثير كبيع الطير في الهواء فلا يغتفر إجماعا ومن الغرر الكثير بيع نحو الطراحة المحشوة فلا يجوز إلا بالوزن ويخفى طرفه أو بوزن أو يكون ملغى كما هو في بيع السمن بطرفه وبقيده عدم القصد خرج ببيع الحيوان بشرط الحمل وقيد الحاجة ببيان الواقع إذا بيع من أصله من الأمور الحاجية ثم عطف جريئاً من جزئيات الغرر عليه لورود النهي بخصوصه بقوله (ص) وكذا إنه مجهول بمعلوم أو مجهول من جنسه (ش) قوله مجهول عطف على معلوم أي أو بيع مجهول بمجهول وقوله من جنسه راجع لهتما * ولما كانت المزاينة مأخوذة من الزين وهو الدفع من قولهم نافقة زبون إذا منعت من حملها ومنه الزبانية لدفعهم الكفار في النار فلو عدت المغالبة وتحققت المغالوية في أحد الطرفين فلا منع كما أشار إليه بقوله (ص) وجازان كثر أحدهما في غير بوي (ش) أي وجاز ببيع المجهول بمثله وبالمعلوم أن كثر أحدهما كثرة قيمة حال كون العقد واقعاً في غير بوي أي ما يدخله بالفضل فيشمل قوله غير بوي ما يدخل بالإنشاء وما لا يدخله بأصلاً فيجوز بيع الفاكهة بالفاكهة من جنسها إذا تبين الفضل لكن بشرط النقد كما يفهم من قوله في السلم وأن لا يكونا طعامين ولو قال فيما لا رافضل به لكان أحسن وقوله أحدهما أي العوضين من جنس كصبرة تفاح بصبرة تفاح أو جنسين كصبرة تفاح بصبرة خوخ مثلاً جازاً واحترز بقوله في غير بوي من البوي فإنه لا يجوز مع كثرة أحدهما للتفاضل في الجنس الواحد وأما إذا اختلف الجنس فلا نزاع في الجواز ولما قيد المزاينة باتحاد الجنس فع اختلافه ولو بدخول ناقل لا من الزينة عطف على فاعل جاز قوله (ص) ونحوه بتور (ش) أي وجاز ببيع نحاس مثلاً التور بتور بفتح التاء المثناة الفوقية أنه يشرب فيه وقد يكون أكبر من أن الشرب على المشهور نقد أو مؤجلاً

لما (قوله من قوله) ثم ناقضون) أي إن الزين مأخوذ من زبون ودائرة الأخذ أوسع أي والمنع يستلزم الدفع فحصلت المناسبة (قوله ومنه الزبانية) أي ومن الزين أخذت الزبانية والاولى أن يزيد أيضا فيقول ومن الزين أخذت الزبانية أيضا أي كما أخذ منه المزانية وإن كان يصح أن يقال ومن زبون أخذت الزبانية أيضا أي كما أخذ منها الزين لما قلنا إن المنع يستلزم الدفع (قوله لكان أحسن) أي لأن كلام المصنف موهن وذلك لأن قوله غير بوي لا يشمل مثل التفاح لأن التفاح ربوي وبنيانساء ولو قال فيما لاري فضل به مثل التفاح لأنه لار بأفضل فيه بل فيه ربانساء فقط وقوله أو جنسين المناسب حذفه لأن المزانية إنما تعتبر فيما كان من جنس واحد فتدبر (قوله على المشهور) ومقابله قولان يجوز تنقيد أو إن لم يتبين الفضل وعدم الجواز لاجل هذا قول الثاني المنع لاجل الجواز تنقيد ان يتبين الفضل (قوله تنقيد أو مؤجلا) المناسب أن يحمل ذلك على التقيد كما أفاد به بعض المحققين وأما ما كان مؤجلا قوله منعت وهذا جواب لما هذ الجواب ساقط من الشارح في التسخير التي بأيدينا اهـ

فسيأتي فيه أن صعب الصنعة تارة يسلم في أصله وتارة يسلم فيه أصله وفي كل ما أن يمكن عوده أم لا فإذا كان صعب الصنعة يمكن عوده اعتبره لأجل في سلمه في أصله وفي سلم أصله فيه أما الأول فبأن لا يمضي زمن يمكن رجوعه فيه إلى أصله وأما سلم أصله فيه فبأن لا يمضي زمن يمكن الصنعة فيه وأما إذا لم يمكن عوده اعتبره لأجل في سلم أصله فيه لا سلمه في أصله أن أراد المصنف بالنحاس في قوله ونحاس يتم وما يشمل الجدد التي بطل التعامل بها ويشمل ما يكسر من أواني النحاس والنحاس الذي يأتي غير مصنوع من بلاد الروم (قوله لا يجوز بيعها بالفلس التي تجددت) وأما بيع فلس لم يبطل التعامل بها عالم يبطل التعامل بها فقد ذكر عب أنه يجوز أن استوى عدد كل فإن اختلف منع ولو عرف (٧٦) الوزن انتهى وانظر مع أنه تقدم أن المشهور لا يدخلها الر بالفعل هذا على

خلاف المشهور وحرر (قوله أي لا يباع نحاس بفلس) محل المنع حيث جهل عدد الفلس سواء علم وزن النحاس أم لا كثر أحدهما كثرة تنفي المزاينة أم لا أو علم عددها وجهل وزن النحاس حيث لم يتيقن فضل أحد العوضين والجاز كما إذا علم عدد الفلس ووزن النحاس سواء علم عدد وزنها أيضاً أم لا لأن معيارها الشرعي العددين في الصور ثمانية خمسة ممنوعة وهي التي يحمل عليها المصنف وصورت ثلاث جائزات وقد عرفت قول المصنف ونحاس يتم ولا فلس وسكت عن تور بفلس فيجوز أن علم عددها ووزنها وكذا أن علم عددها وجهل وزنها لكن وجدت شروط الجزاف فيجوز أن لم يكثر كثرة تنفي المزاينة لنقل الصنعة فإن لم توجد شروطه منع كالأوجهل عدد الفلس والحاصل أنه لو جهل عدد الفلس امتنع علم وزن التور أم لا وأما لو علم عدد الفلس أجزأ أن علم وزن التور فإن لم يعلم وزنها أجزأ أن وجدت شروط الجزاف وإن لم يكثر

لانتقاله بالصنعة سواء كانا جزافين أو كان الجزاف أحدهما وكذلك يجوز بيع الأواني النحاس التي يطبخ فيها بالفلس لأنهم صانعون وأما ما يكسر من الأواني المذكورة فلا يجوز بيعه بالفلس وكذلك الفلس التي بطل التعامل بها لا يجوز بيعها بالفلس التي تجددت لأنها صارت نحاساً وهذا داخل تحت قوله (ص) لا فلس (ش) عطف على تور أي لا يباع نحاس بفلس اتفاقاً لعدم انتقال الفلس بصنعتها بخلاف صنعة الأواني وانظر بسط ما يتعلق بهذه المسئلة في شرحنا الكبير ثم عطف منبأ عنه على قوله كحيوان يلحم بقوله (ص) وككالي بمنزلة (ش) لخبر عبد الرزاق نهى عليه الصلاة والسلام عن الكالي بالكالي وهو الدين بالدين مهـموز من الكلاعة بكسر الكاف وهي الحفظ واستشكل بأن الدين مكول لا كالي وإنما الكالي صاحبه لأن كلام من المتبايعين بكلا صاحبه أي يحرسه لأجل ماله قبله ولذا وقع النهي عنه لافضائه للنازعة والمشجرة وأوجب أماً بأنه مجاز في المفرد أطلق على المكول لعلاقة الملازمة كافي إطلاق دافق في قوله تعالى من ما دافق على مدفوق أو مجاز في استناد الفعل للملابسه أي كالي صاحبه كعيشة راضية أي مرضية أو يقدر الأضرار في الحديث أي نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع مال الكالي بمال الكالي ويجري مثله في كلام المؤلف * ولما كانت حقيقة هذا البيع محتوية على ثلاثة أقسام فسخ الدين في الدين وبيع الدين بالدين وابتداء الدين بالدين وإن كان بيع الدين بالدين يشمل الثلاثة لغة إلا أن الفقهاء سموا كل واحد منها باسم يخصه ابتداء المؤلف بأشدها لأنه بالجاهلية يقول رب الدين لمدينه أما أن تقضي حقاً وأما أن تربى لي فيه فقال (ص) فسخ مافي الذمة في مؤخر ولو معينا يتأخر قبضه (ش) يعني أن فسخ الدين في الدين هو أن يفسخ مافي ذمة مدينه في أكثر من جنسه إلى أجل أو يفسخ مافي ذمته في غير جنسه إلى أجل كعشرة في خمسة عشر مؤخرة أو في عرض مؤخر أو مال أو آخر العشرة أو حط منه بدرهما أو آخره بالتسعة فليس من ذلك بل هو سلف أو مع حطية ولا يدخل في قوله فسخ لأن تأخر مافي الذمة أو بعضه ليس فسخاً إنما حقيقة الفسخ الانتقال عما في الذمة إلى غيره وهو ما ذكرناه وقوله يتأخر قبضه صفة لمعين وهو مستغنى عنه بقوله في مؤخر وقوله قبضه أي ضمانه (ص) كغائب ومواضعة (ش) مثال للمعين الذي يتأخر قبضه يعني أنه لا يجوز أخذ شيء غائب من المدين عما في ذمته من الدين كعقار بيع مذارعة أو أمة تتواضع أو عمار يتأخر

جدها

كثرة تنفي المزاينة لنقل الصنعة له وإن لم توجد منع هذا بسط المسئلة (قوله بأن الدين

مكول) أي يكلوه صاحبه فصح موافقته لقوله لأن كلام الخ (قوله لأن كل واحد يكلا صاحبه) هذا لا يظهر إلا في ابتداء الدين بالدين (قوله الملازمة) أي ملازمة كل لا آخر إذ يلزم من الحافظ المحفوظ والعكس (قوله أو مجاز في استناد الفعل) أي معنى الفعل لأن كالي ليس بفعل بل في معنى الفعل (قوله أي مرضية) بيان لوصف عيشة في حد ذاته لا بالنظر لخصوص ما هو فيه والافالمناسب له أن يقول أي راض صاحبها (قوله أي ضمانه) أي وإن حصل القبض بالفعل والحاصل أنه ليس المراد بقول المصنف قبضه القبض بالفعل الذي هو حقيقة بل الضمان ولو حصل قبض بالفعل كالسلعة التي فيها خيار (قوله بيع مذارعة) يصور بصورتين أحدهما أنه يباع له العقار المذكور بالدين ودخل معه على الذراع وهذه هي الاستفادة من بهرام تصوير المصنف الثانية تؤخذ مما قبلها بالاولى أن يكون

مخصص اشترى العقار بالذراع وقبل الذرع أحب أن يجعله في الدين وقوله أو أمة تتواضع في شب ما حاصله أنه يصح أن يري بقوله تتواضع من شأنه أن تتواضع بأن دفع له في دينه أمة عنده تستحق المواضعة أن لو بيعت لغيره ويجوز أن تصور بأن تكون تتواضع بالفعل بأن يكون اشترى جارية شرعت في المواضعة ثم أحب أن يجعلها في الدين (أقول) وكذا يجري هذا في قوله أو سلعة فيها خيار أو عهدة ثلاث أو ما فيه حق توفية فحق أحب أن يجعل القمح عنده في مقابلة الدين ويريد الكيل بعد ذلك فإنه لا يجوز وبعده هذا كما فالتمس بادراك التصوير الأول ويكون غير مفهوم ما بالأولى (قوله أو أمة عقار بيع جزافاً الخ) ضعيف والمعتمد ولو بيع جزافاً كذا في شرح شب واعتمده شيخنا السلوتي لكن يراد بالقبض هنا ما يشمل القبض الحسي والمجازي وهو الضمان فالقبض الحسي بالنسبة للعقار الذي يبيع جزافاً فتدبر (قوله أو منافع عين) ظاهر المصنف أنه لا فرق بين أن يكون الدين (٧٧) حالاً أو مؤجلاً ولا بين أن تكون المنافع تستوفي قبل حلول الأجل أو معه

أو بعده بقرب أو ببعد (قوله وأجاز ذلك أشبهت) أي لأنها لما أسندت لمعين أشبهت المعينات المقبوضة وقد فعل ذلك عجم كانت أجرة دكان له عند مجلد كتب فأعطاه كتباً بمجلدها وقص عليه الأجرة وكان يقول هذا على قول أشبهت وقد صححه المتأخرون وأفتى به ابن رشد (قوله وهذا إذا أخذ ذلك كله من الغريم) ظاهره رجوعه لما إذا كانت المنافع لمعين أو لا الآن قضية قول الشارح الآتي وفهم من قوله بدين الخ تخصيصه بمنافع المعين وحرر (قوله وبيعه بدين) متحدداً كما في الصورة الأولى أو متعدداً كما في الصورة الثانية (قوله لأن الذمة لا تعمّر) تعليل لقوله ابتداء ولم نقل فسخ ولا بيع لأن الذمة لا تعمّر الخ بخلاف الأمرين فالذمة عامرة قبل المعافاة (قوله وهو أخف الخ) سبأني نوعيخ ذلك في قوله والاضئتي صرف الخ (قوله دين ميت) أي دين منسوب لميت من حيث أنه عليه وأعماله تجعل الأضافة تعني على لأن

جذها أو سلعة فيها خيار أو عهدة ثلاث أو ما فيه حق توفية بكيل أو وزن أو عدد أو أمة عقار بيع جزافاً فيجوز لدخوله في ضمان المشتري بالعقد (ص) أو منافع عين (ش) عطف على معين وحديث في استفادته الخلاف في المسئلة والمراد بالمعين الشيء المعين أي أو منافع معين ركوب دابة معينة أو سكنى دار أو خياطة أجير معين أو خدمة عبد معين مدة فلا يجوز عند ابن القاسم لأن المنافع وإن كانت معينة في الدار والخياطة والعبد فهي كالدين لتأخير أجزائها وأجاز ذلك أشبهت وانما قلنا والمراد بالخ وذلك لأنه محل الخلاف وأما منافع غير المعين فلا خلاف في المنع فيه كفسخ الدين في ركوب مضمونة أو خياطة كذلك وهذا إذا أخذ ذلك كله من الغريم ولو أخذت ذلك من غير غيرك لحاز (ص) وبيعه بدين (ش) هذا هو القسم الثاني من أقسام الكالائي والمعنى أن الدين ولو حالاً لا يجوز بيعه بدين قال المؤلف ولا بد من تقدم عبارة الذمتين أو أحدهما ويتصور في ثلاثة كمن له دين على شخص فيبيعه من ثالث بدين وفي أربعة كمن له دين على إنسان ولثالث دين على رابع فيبيع كل ما يملك من الدين بحال صاحبه من الدين ولا زيادة في فسخ الدين على اثنين أي ولا يتصور بيع الدين بالدين في أقل من ثلاثة ولا يرد ما يأتي في بيوع الأجل المشار إليه بقوله كساوي الأجلين أن شرطان في المقاصة المدين بالدين فقد وجد ببيع الدين بالدين من اثنين لأننا نقول ليس هذا ببيع دين بدين وهو ظاهر وليس هو فسخ الدين في الدين أي إضافة من ابتداء الدين بالدين إذ ليس للكالائي قسم رابع وفهم من قوله بدين عدم منع بيع الدين بمعين بتأخير قبضه أو بمنافع معين ولذا لم يقل وبيعه بما ذكر وثالثها قوله (ص) وتأخير رأس مال السلم (ش) يعني أنه لا يجوز تأخير رأس مال السلم أكثر من ثلاثة أيام وهو من أحد النقيدين على ما يأتي لمافيه من ابتداء الدين بالدين لأن الذمة لا تعمّر الا عند المعاقدة وهو أخف من بيع الدين بالدين الذي هو أخف من فسخ الدين في الدين * ولما انتهى الكلام على بيع الكالائي بالكالائي شرع في الكلام على بيعه بالنقد وأنه لا يخالو من هو عليه من أن يكون ميتاً أو حياً غائباً أو حاضراً فقال (ص) ومنع بيع دين ميت وغائب ولو قرئت غيبته وحاضراً لا أن يقر (ش) يعني أنه لا يجوز للشخص بيع ماله على الغير من دين سواء كان حياً أو ميتاً ولو علم المشتري تركته لأن المشتري لا يدري ما يحصل له بتقدير دين آخر إلا أن يكون من هو عليه حاضراً بالبلد مقر أو الدين مما يباع قبل قبضه لا طعاماً من بيع وبيع بغير جنسه

الأضافة لأنني بمعنى على كما هو معلوم وكذا منع الحوالة عليه (قوله ولو قرئت غيبته) ولو ثبت الدين بينه وعلم ملاؤه بخلاف الحوالة عليه فإنها جائزة (قوله وحاضر) ولو ثبت الدين بينه (قوله إلا أن يكون من عليه الدين حاضراً بالبلد) اشترط حضوره لعلم حاله من فقر أو غنى إذ لا بد من علم ذلك لاختلاف مقدار عوضه باختلاف حال المدين من فقر أو غنى والمبيع لا يصح أن يكون مجهولاً (قوله والدين مما يباع قبل قبضه) احترازاً عما لو كان طعاماً من بيع كما أفاده بقوله لا طعاماً من بيع (قوله وبيع بغير جنسه) بأن يكون عرضاً وبيع بدراهم أو دنانير أو بالعكس أي لأنه إذا بيع بجنسه وكان المبيع غير حال فقد يتغير سوقه بزيادة عند حلوله فحينئذ يفسد بزيادة فنع بجنسه ولو حالاً ولم يتغير سوقه فسد بالذريعة وهذا التوجيه ذكره عجم ولم يذكره عجم ولا شب وذكر بعض شيوخنا غير ذلك فقال يجتزى بذلك عما لو كان حياً أو ميتاً لا يجوز بيعه بطعم من جنسه كما تقدم

من انه منهي عنه ويحترز بذلك أيضا قالو كان عليه عروضا ثم باعها بأكثر من ثمنها أو أقل نفدا فلا يجوز ~~كشتر~~ عشرة أو ثمانية نفدا فلا يجوز أيضا لما فيه من حط الضمان وأزيد في الأكثر ومن وضع وتجل في الأقل مؤلف كبير بالمعنى وأهل هذا محمول على ما إذا باعها لمن هي عليه وأما غيره فالجواز انتهى ويحتمل أن يقال ليس الوجه هكذا بل الوجه انه إذا بيع بجنسه يفصل فيه فان كان مساويا له صفة وقدر أو جزوا كان يأخذه بقليل ويعود عليه كثير فهو سلف جرنفعا وان كان بالعكس فلهمة ضمان يجعل وسه أي يقول المصنف والشئ في منسلة قرص شامل للمقوم وغيره فتدبر ذلك (قوله وليس ذهب الخ) أي والأدنى للصرف المؤخر (قوله وان لا يقصد المشتري اعنات المدين) ولا يستغنى عنه بما قبله وذلك لان قصد الاعنات لا يلزم أن يكون ناشئا عن عداوة سابقة (قوله فانه لا يدخل في (٧٨) ذلك الرهن والحيل) أي إذا اشترط عدمهما أو سكتا لان الدين ملك للبائع والتوثق

بالرهن والحيل حق له وكل منهما منفك عن الآخر والاصل بقاء مال الانسان على ملكه حتى يخرج عنه برضاه (قوله للسلامة) علة لقوله يقر (قوله هـ) هذا هو المعول عليه أي خلافا لما أفتى به بعضهم من دخول الرهن والحيل من غير شرط (قوله العريان) اسم مفرد لا جمع ولا اسم جمع ويقال عربون بضم العين وسكون الراء وبفتح العين والراء وغير ذلك انظره (قوله أن يعطيه شيا) بدل أو عطف بيان أو خبر لمبتدأ محذوف (قول إذا كان يتركه له مجانا) أي فلا يحاسب به مطلقا كره البيع أو أحب وأما أن أعطاه على أنه ان كره البيع أخذه وان رضى حاسبه به من الثمن فلا بأس ويختص عليه ان كان لا يعرف بعينه لثلاثين ردين السلفية والتمنية (قوله وكلام المؤلف يصدق) صدق فيما قال وان كان المتبادر عدم الصدق وما تقدم حصل بالمتبادر (قوله أو كفرة غير حرة) وأما إذا كانت حرة أي بأن ظفرا بالام دون ولدها أو بالعكس فيجوز لنا أن نأخذ من ظفرا به وان لم عليه التفرقة (قوله وأما بالرهن الخ) هكذا

وليس ذهب بفضة ولا عكسه وأن لا يكون بين المشتري والمدين عداوة وان لا يقصد المشتري اعنات المدين وأما ان لم يقر فلا يجوز لانه من شراء ما فيه خصومة وقوله ومنع بيع أي بالنقد وأما بالدين فقد مر (تمة) من ملك دينه لوجه من وجوه الملك ما عدا الارث وكان فيه رهن أو حيل فانه لا يدخل في ذلك الرهن أو الحيل إلا ان يشترط دخولهما ويحضر الحيل ويقر بالجملة وان لم يرض بالتمهل لمن ملك للسلامة من شراء ما فيه خصومة لكن لرب الرهن أن يطلب وضعه عند أمين هذا هو المعول عليه بخلاف لو ملك ما ذكر بارث فانه يكون له برهنه وحيله وان لم يشترط ذلك وللرهن طلب وضعه عند أمين غير الوارث (ص) وكبيع العريان ان يعطيه شيا على أنه ان كره البيع لم يعد اليه (ش) هذا عطف على كميوان بلهم وقد نهي عليه الصلاة والسلام عن بيع العريان وهو أن يشتري سلعة بثمن على أن المشتري يعطي البائع أو غيره شيا من الثمن على أن المشتري ان كره البيع لم يعد اليه مادفعه وان أحب البيع حاسبه به من الثمن لانه من كل أموال الناس بالمباطل وغرر قال عيسى ويفسخ العقد فان كانت مضت بالقيمة ومثل قوله لم يعد اليه اذا كان يتركه له مجانا وكلام المؤلف يصدق بهذه ومثل البيع الاجارة فلا فرق بين الذوات والمنافع (ص) وكثريق أم فقط من ولدها وان بقسمة (ش) لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق بين والده وولدها وفي رواية من أمر بتقريب والده وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة وهو حسن صحيح واحتراز بقوله فقط من غير الام فلا يحرم تفرقة الاب من ولده ولا الاخ من أخيه أو ابن أخيه ولا الجد أو الجدة من ولده أو ولد أم أي ولادة أم رضاع لان الام أخيرة بمصلحته وأشفق وقوله أم مسلمة أو كفرة غير حرة من ولدها وان من ذنا وظاهره ولو مجنون أو أمه كذلك إلا أن يخاف من أحدهما حصول ضرر بالآخر وقوله وان بقسمة مبالغة في المنع كما لو ورث جماعة الولد أو أمه فلا يجوز لهم أن يقتسموها ولو بالقرعة وان اشترطوا عدم التفرقة لا فراقهما في الملك وأما بالرهن والاجارة بأن يجعل أحدهما أجرا أو بالنسكاح بأن يجعل أحدهما صداقا فيجوز ويجعلان في حوزة واحد وبالحق بقوله (ص) أو يبيع أحدهما العبد سيد الآخر (ش) لثلاثتهم أن العبد ومالك لسيد أي لا يجوز لمن ملك أم أو ولدها أن يبيع الام لرجل وولدها العبد لرجل لا حتمال أن الرجل يبيع عبده وقوله لعبد أو ولي ولعبد الآخر (ص) مالم يغير (ش) أي وحده منع التفرقة مالم يغير أي يثبت بدل

رواؤه

هكذا

قال اللقاني ولم يرتضه عجم بل ارتضى انه لا بد من الجمع في الملك وهو الظاهر كما أفاده شب وفي عب اعتمادا وعبارة شب وما وقع في حاشية شيخنا من جواز جعل أحدهما أجرا أو صداقا فهو غير ظاهر انتهى وهو كلام ظاهر فعلى هذا كلام شارحنا في الرهن مسلم (قوله بأن يجعل الخ) وأما لو أجر أحدهما أو زوج الام فلا فسح لعدم التفرقة في الملك وأجبر على جمعهما في حوزة وليس للزوج حيث لم يعلم به الامتناع من ذلك وهذا لا يخالف قوله في النفقات مشبه في الامتناع كولد صغير لأحد هما الخ لا اختصاصه بالحر (قوله أو يبيع أحدهما العبد سيد الآخر) ولو غير أذن له (قوله مالا يغير) يفتح أوله وتشد يد ثابته وهو بمنزلة فوقية أو ثابته مفضوحة ويجوز أيضا ضم أوله وسكون ثابته مع المثلثة وانما قيد بالانفصال لان شدة احتياج الولد لأمه وظهور أثر المحبة منها انتهى بالانفصال

(قوله والظاهر أن المراد نبات كلها) أي وإن لم ينفه نباتها كافي عب (قوله وصدق المسبية) أي هي وولدها اتحد سائهما أو اختلف
صدقهما الساب أم لا لا تقرينة على كذبها وينبغي حالة الاشكال أن تصدق بيمين أن اتهمت والا فبدونه كذا في شرح عب وشب
(قوله أو دعوى الام مع قرينة صدقها) لا يخفى أن هذا يدل على أنه إذا لم تقم قرينة بصدقها ولا كذبها بأن أشكل الأمر أنها لا تصدق
وتجوز التفرقة بخلاف ما ذكرناه عن شرح عب ولكن ماذا كراهه هو ظاهر المصنف فكانهم صار آياه أنه المعقول عليه دون
مال ابن عرفة (قوله وصدق المسبية في منع الخ) هذا يفيد أن إقرار المالكين مثل البينة في الخلوة والارث (قوله ولا توارث) أقول
وحيث قلنا بعدم الارث فلا أدعت له مع وجود وارث يجوز جميع المال (٧٩) هل تصح لكونه كالأجنبي حينئذ أو تبطل لانه

وارث في الجملة لولا الأصل (قوله
ان لم يكن لها وارث يجوز جميع
المال على أحد القولين) أي مال
يطل الاقرار فيتفق على الارث
(قوله ما لم ترض) راجع للتفريق
أي كأن قوله ما لم يتغير راجع له
لكن برسؤال وهو ان يقال توارث
هنا طرفان وهما ما لم يتغير وما لم
ترض لشي واحد من غير عطف
ومثل ذلك لا يجوز وأجيب بأن
الاول طرف والثاني حال والعامل
فيه يمنع المفهوم من النهي عن
التفرقة وكأنه قال أي يمنع
التفريق مدة عدم الاثارة حالة
كون الام غير راضية (قوله فان
رضيت) أي رضيت طائفة غير
مكرهة ولا خائفة ولا مخدوعة
(قوله وروى عيسى الخ) وعليه
إذا فرق بينهما بالبيع فلا فسخ
وهل يجبران على جمعهما في حوز
أم لا ومفاده تضعيف كلام عيسى
(قوله إذا كان عقد معاوضة دخل
هبة الثواب ودفع أحدهما صداقا
والمنفعة به) (قوله ان علما ضربا
وجعا) أي علما حرمة التفرقة
لا الأولية كما أفاده في شرح شب (قوله

رواضعه بعد سقوطها والظاهر أن المراد نبات كلها لا بعضها ولو المعظم وأنه يراعى زمن السقوط
المعتاد حيث لم يحصل السقوط بالفعل وقيد بقوله (معتادا) ليخرج ما إذا جعل الاثارة والمراد
بأسنان الرواضع ما ينبت من الاسنان في مدة الرضاع (ص) وصدق المسبية ولا توارث
(ش) ابن عرفة وثبت البنوة المانعة للتفريق بالبينة أو إقرار المالكين أو دعوى الام مع
قرينة صدقها انتهى وتصديق المسبية في منع التفرقة فقط لا في غيرها من أحكام البنوة فلا
يحتل بها ان كبر ولا توارث بينهما ~~مما لا~~ ^{ممكن} هي لا ترث من أقرب به وأما هو فغيرها ان لم يكن لها
وارث يجوز جميع المال على أحد القولين الاتيين في الاقرار وقوله (ما لم ترض) راجع
للتفريق فان رضيت جاز التفريق وهذا يفيد أنه حق للام وهو المشهور وقيل للولد وعليه
فيمنع ولو رضيت ويفيد أيضا أن حرمة التفرقة خاصة بالعاقل وهو كذلك كما هو ظاهر المذهب
عند ابن نابي وروى عيسى عن ابن القاسم حرمتها في البهيمة الى أن يستغنى عن أمه (ص)
وفسخ ان لم يجمعهما في ملك (ش) أي وفسخ العقد الذي فيه التفرقة إذا كان عقد معاوضة
بدليل ما بعده ان لم يجمعهما في ملك واحد حيث لم يفت المبيع فان فات لم يفسخ ويجبران على
جمعهما في حوز واحد قاله اللخمي ابن حبيب يضرب بأبع التفرقة ومبتاعها ان علما ضربا ووجعا
وقاله مالك وكل أصحابه ذكره تحت قطا هره سواء اعتاد ذلك أم لا وبأنه عند قوله في بيع الحاضر
للبيادي هل يقيد الادب بالاعتقاد أم لا قولان ولعل الفرق أن منع التفرقة أشد ومحمل الادب
حيث لم يعذر الجاهل وكذا في مسألة التلق (ص) وهل بغير عوض كذلك أو يكفي بجوز كالعتق
تأويلان (ش) يريد أنه اختلف إذا كانت التفرقة بغير عوض كهبة أحدهما أو وصيته
أو وهبهما مشتر لشخصين أو ورثا لشخصين هل هي كالتفرقة بعوض فيجبران على الجمع في ملك
واحد بجماع التفرقة وكون ذلك بعوض وصف طردى ولا سبيل الى الفسخ بحال أو يكفي
باجتماعهما في حوز لان السبيل لما ابتدأ بفعل المعروف علم أنه لم يقصد الضرر فناسب التخييف
تأويلان وأما ان أعتق أحدهما فبكتفي بجمعهما في حوز اتفاقا ووجبة الثواب كالبيع فقوله
كذلك أي لا بد من جمعهما في ملك من غير فسخ فالتشبيه غير تام وقوله كالعتق تشبيه في
التأويل الثاني متفقا عليه من أنه يكفي بالحوز (ص) كوجاز بيع نصفهما أو بيع أحدهما
للعق (ش) أي يجوز بيع نصفهما أو ثلثيهما أو نصف أحدهما وربيع الآخر مثلا
سواء اشترى ذلك الجزء المشتري له عتق أو غيره وكذلك يجوز بيع أحدهما فقط للعتق الناجز

ومحمل الادب) أي في بيع الحاضر للبيادي لافي مسألة التفرقة لانه قد قال ان علما وقوله وكذا يقال أي يقال بالادب فيها لكن حيث لم
يعذر الجاهل (قوله وهل بغير عوض الخ) فإذا وجدت الام في ملك شخص والولد في ملك آخر لم يعلم هل صارا اليهما معاوضة أو لا فانهما
يجبران على جمعهما في ملك ولا يكفي الحوز فقول المصنف وهل بغير عوض أي تحقيقا أي ذلك بغير عوض (قوله كالعتق) قال مالك في
المدونة ومن أعتق ابن أمته الصغير فله بيع أمه ويشترط على المبتاع نفقة الولد ومؤنته وأن لا يفرق بينه وبين أمه فان أعتق الام
جازه أن يبيع الولد من يشترط عليه أن لا يفرق بينه وبين أمه (قوله أو ورثا لشخصين) هذا يعارض قوله كالأورث جماعة الولد الخ
الآن يقال ما تقدم مرور على أحد القولين (قوله ولا سبيل الى الفسخ بحال) لان البيع اذا فسخ رجع المشتري بالثلث على البائع وعقد
الهبة ونحوها اذا فسخ بطل ملك الموهوب له من غير عوض بأخذ من كان الجمع بينهما من غير فسخ العقد والتشبيه غير تام فتدبر

(نوله وفي كلام الخطاب) ريمان بعض الشراح يفيد قوته (قوله العتق الناجز) وأما لاجل فلا يجوز أن يكون (قوله العتق الناجز) وكذا الكتابة والتدبير بالاولى و ينبغي أن يكون التحييس كالعتق كما في شرح شب (قوله أي ويبيع الولد الخ) ليس هذا من المواضع التي يحذف فيها الفعل (قوله ويشترط عليه) أي على المشتري (قوله ويجري مثل ذلك) بمعنى أنه إذا باع أحدهما للعتق لا بد أن يجمع بينهما في حوز (قوله ولعاهد) بفتح الهاء وهو الشائع على الالسنه أي الذي عاهد المسلمون أي أعطوه عهدا وموثقا أن لا يتعرضوا له وكسر هاء أي الذي عاهد المسلمون أي أخذ منهم عهدا وموثقا بالأمان (قوله ويجبر المشتري والبائع) أي الذي هو المعاهد أي إذا وقع وزل فلا فسخ لكن يجبر المشتري والبائع وقال بعض شيوخنا رحمه الله لا منافاة (٨٠) بين جواز البيع للعاهد وجبره على الجمع لأنه إن باع المعاهد مثله جاز ولا جبر وإن

باع لمسلم كره للمسلم ذلك ويجبر إن على جمعهما عند غيرهما أو عند المسلم (قوله عند أبي الحسن) الطرف يقتضي أن المسئلة ذات خلاف وعبارة غيره قاله الشيخ أبو الحسن وهي لا تفيد الخلاف وانظره (قوله إن الذي ليس كذلك) هذا إذا كانت التفرقة في دينهم ممنوعة والافقيه تطر وبعض الاشياخ أطلق القول بغيرهم (أقول) وهو الظاهر ثم بعد كتي هذا وجدت شب يفيد ترجيح الاطلاق كما قلنا (قوله أو الأمان نفر قليل) وأما أن لا يبيع من فلان أو من نفر قليل فيجوز قاله اللغمي فعلى هذا لو قال له لا تبعها من المغاربة أو الصعائدة ومن المعلوم أن كلامهما نفر كثير وأبى أكثر ففضية كلام اللغمي المنع وقضية كلام الشارح الذي هو قوله أو الأمان نفر قليل أن ذلك يجوز فانظر ما الذي يعول عليه (قوله إلى أمد بعيد) أي زائد على المدة المعروفة وهي في كل شيء بحسبه وسيأتي بيانه (قوله شرط المبتاع) أي المقيبل على البائع أي المقال (قوله

والمؤجل فقوله للعتق خاص بالثانية وفي كلام ح ما يفيد أن المراد العتق الناجز (ص) والولد مع كتابة أمه (ش) بالجرح عطف على نصف أي وجاز بيع الولد مع بيع كتابة أمه وبالرفع نائب فاعل فعل محذوف أي ويبيع الولد مع بيع كتابة أمه أي إذا بيعت كتابة الأم وجب بيعه معها فالمراد بالجواز الاذن الصادق بالوجوب وكذا العكس فالقول وأحدهما مع كتابة الآخر لا يمكن أن يشمل قال الشارح ويشترط عليه أن لا يفرق بينهما إذا عتقت الأم إلى وقت الانقضاء انتهى ويجري مثل ذلك في بيع أحدهما للعتق فإن لم يفعل بالشرط فهل يفسخ البيع أم لا وهو الظاهر ويجبر إن على الجمع (ص) ولعاهد التفرقة (ش) أي ولعاهد سحرى نزل الينا بأمان التفرقة (وكره) لنا (ص) الاشترا منه (ش) مفردا ويجبر المشتري والبائع على الجمع في ملك مسلم غيرهما أو ملك المشتري ولا يفسخ لأنه إذا فسخ رجع إلى ملك المعاهد والكراهة محمولة على التحريم عند أبي الحسن وانظر هل يجبر إن على الجمع أيضا إذا حصلت التفرقة بغير عوض على أحد القولين السابقين أو يكتفى بجمعهما في حوز في هذا اتفاقا وفهم من معاهد أن الذي ليس كذلك ثم عطف منها عنه على مثله بقوله (ص) وكبيع ويشترط (ش) قد نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط أهل المذهب النهي على شرط يناقض أو يحل بالثمن وذ كرهما المؤلف وأشار لا ولهما بقوله (يناقض المقصود) من البيع (كأن لا يبيع) عموما أو الأمان نفر قليل أو لا يهب أو لا يخرج به من البلد أو على أن يخذها أم ولد أو يعزل عنها أو لا يجيزها البحر أو على الخيار إلى أمد بعيد أو على أنه إن باعها فهو أحق بها بالثمن ولا ينافي هذا جواز الاقالة التي وقع فيها شرط المبتاع على البائع أنه إن باعها من غيره كان أحق بها لأنه يغتفر في الاقالة ما لا يغتفر في غيرها تأمل وبق شرط يقتضيه العقد وهو واضح الصحة كشرط تسليم المبيع والقيام بالعيب ورد العوض عند انتقاض البيع وهو لازم دون شرط فشرطه تأكيدي وشرط لا يقتضيه ولا ينافيه وهو من مصلحته جائز لازم بالشرط ساقط بدونه كالأجل والخيار والرهن ولا بأس بالبيع بثمن إلى أجل على أن لا يتصرف ببيع ولا هبة ولا عتق حتى يعطى الثمن لأنه بمنزلة الرهن إذا كان إعطاء الثمن لأجل مسمى (ص) إلا بتجيز العتق (ش) الخيار والمجور ومخرج من جاز ومجور ومقدر دل عليه هذا أي وكبيع وشرط ملتبس بكل كيفية من كيفية البيع والشرط الاشرط ملتبس بتجيز العتق فهو مستثنى من عموم الاحوال وعلى نسخة اسقاط البائع يكون مستثنى من قوله وشرط أي الاشرط تجيز العتق فهو منصوب على الاستثناء ولا شك أن تحريده الباء أحسن والاختار ان اشتراط التحييس كاشتراط العتق وإن أقسامه أقسامه وحكمه حكمه

تأمل) لعل المراد تأمل وجهه ونقول وجهه أنه باب معروف (قوله الاشرط ملتبساً بتجيز العتق) من التباس المتعلق بالكسر بالمتعلق بالفتح هذا حيث يراد من الشرط الاشتراط ولو أريد به المشروط لكان من التباس النكلى بالجزئي (وأقول) الاولى أن يقول لا كيفية هي تجيز العتق لأن المستثنى منه الكيفيات وقوله فهو منصوب على الاستثناء أي ويلاحظ العموم في المستثنى منه وكأنه قال وكبيع أي وشرط الا كذا وقوله أحسن أي لأن التكلف فيه أكثر من التكلف في الاسقاط (قوله مستثنى من عموم الاحوال) أي فإنه جائز وإن كان منافضا لمقتضى العقد (قوله وإن أقسامه) أي من التجيز والاهام والشرط إلى آخر ما سيأتي (قوله وحكمه حكمه) أي من الجواز راجع

(قوله والمراد بالتخيير ما قابل التأجيل الخ) أي فتلك الأمور لا يجوز ولو قرب الاجل كالعشرة أيام خلافاً لتقييد المشد إلى أنه بان لا يكون قريباً (قوله فالكلام الآن) أي لأن الكلام الآن في صحة البيع وهي شاملة لجميع ما يأتي وقوله والشرط وعدمه الأولى حذفه لأن المصنف لم يتكلم على الشرط أي على جواز اشتراط النقد وعدم جواز اشتراطه وقوله وما سياتي في الجبر وعدمه المناسب لما قال وما سياتي في الجبر وعدمه والشرط وعدمه (قوله شرط الهبة) أي وكذا الوقف (٨١) كافي الشيخ سالم (قوله وفي شرط النقد)

أي وفي جواز شرط النقد وعدمه فشرط النقد يجوز في مسألة الإيجاب وعلى أنها حرة بالشراء ولا يجوز في الإيهام والتخيير (قوله ولم يقيد بالإيجاب) أي ولم يقل له والعقود لك لازم ولا أنت بالخيار (قوله في رد البيع) أي فان رد بعد أن فات فعلى المشتري القيمة (قوله بخلاف ما قبلها) أي فقد قال أشهب وسحنون بالزوم فيها قد يقال أنها حينئذ تفهم بطريق الأولى نعم لو كانت الكاف داخلة على المشبه به لظهر (قوله اذ قد دخل) أي البائع على عدم الخيار وإذا دخل المشتري على عدم العقد أي على عدم لزوم العقد (قوله تشبيهه في وجوب العقد) أي في ثبوت العقد وإن كان الوجوب في الأول بالإيقاع وفي هذه مجرد عقد الشراء (قوله إن كان الشرط من المشتري) لأن إذا كان الشرط من المشتري يشترطها بثمن غال لأنه المتسلف وقوله أو نقص إن كان من البائع لأنه حينئذ المتسلف وقوله لأن الانتفاع علة لحذف أي وإعمال يجوز الخ ولا يلحق أن مفاد هذا مغاير لمفاد قوله يعود الخ لأن حاصل الأول جهل في الثمن وحاصل الثاني جهل فيهما وقوله من جملة الثمن

راجع الخطاب والمراد بالتخيير ما قابل التأجيل والتدبير والحكاية والبلاد فيشمل ما بعده من الأقسام من الإيهام أو التخيير أو الإيجاب أو على أنها حرة بالشراء فالكلام الآن في صحة البيع والشرط وعدمه وما سياتي في الجبر وعدمه ثم إن مثل شرط تخيير العتق وجوها والصدقة عند مالك خلافاً للشافعي قاله في الذخيرة ثم أشار إلى أن شرط تخيير العتق وجوها أربعة اللخمى والبيع صحيح فيها وإنما يفتقر الجواب في صفة وقوع العتق وفي شرط النقد انتهى أشار لأحدهما بقوله (ص) ولم يجبر إن أبهم (ش) أي ولم يجبر المشتري على العتق إن أبهم البائع في شرطه العتق على المتاع بان قال أبيعك بشرط أن تعتقه ولم يقيد بالإيجاب ولا خيار وشرط النقد في هذا يفسده لتردده بين السلفية والتمنية لتخيير المشتري في العتق فيتم البيع وفي عدمه فيخير البائع في رد البيع وامضائه وأشار لنا فيهما بقوله (ص) كالتخيير (ش) أي في العتق وفي رد البائع ولا يفسد البيع لتشوف الشارع للحرية فهو تشبيه في عدم الجبر على العتق إلا أنه بانفاق هنا بخلاف ما قبلها والحكم في النقد وتخيير البائع في رد البيع واتمامه أن أبي المشتري العتق كما في التي قبلها هذا هو الذي يجب حمل كلام المؤلف عليه ويدل له التعليل بتردد الثمن بين السلفية والتمنية وليس مراده التخيير بين العتق وعدمه لأنه لا يأتي فيه التعليل وأيضاً فهذا أمر له وإن لم يشترط وليس للبائع في هذا خيار إذا لم يعتق المشتري اذ قد دخل على ذلك وأشار لنا هنا بقوله (ص) بخلاف الاشتراء على إيجاب العتق (ش) بأن قال له البائع أبيعك على شرط أن تعتق وهو لازم لك لا تخلف عنه فرضي بذلك فإنه يجبر على العتق فإن أبي أعتقه عليه الحاكم وقوله (ص) كأنها حرة بنفس الشراء (ش) تشبيهه في وجوب العتق لافي الجبر إذا العتق هنا حاصل بنفس الملك والضمير المؤثر راجع للرقبة ذكرنا وأنتي (ص) أو يحل بالثمن كبيع وسلف (ش) هذا عطف على يناقض المقصود ومعنى إخلاله بالثمن بأن يعود جهله في الثمن إما بزيادة أن كان الشرط من المشتري أو نقص إن كان من البائع كبيع وسلف من أحدهما لأن الانتفاع بالسلف من جملة الثمن أو المثلث وهو مجهول وقوله وسلف أي بشرط وأما بيع وسلف من غير شرط فلا يمنع على المعتمد وما يأتي مما يخالف ذلك أول بيوع الآجال من أن الاتهام على اشتراط البيع والسلف مضر يأتي ما فيه (ص) وضح أن حذف أو حذف شرط التدبير (ش) أي وضح البيع أن حذف شرط السلف مع قيام السلعة على المشهور ولزوال المانع وأما لو فانت السلعة فقال المازري ظاهر المذهب لا يؤثر إسقاطه بعد فوته في بد مشترتها لأن القيمة قد وجبت وكذلك يصح البيع إذا حذف كل شرط مناقض كالتدبير أو غيره وإنما خص المؤلف التدبير بالذكر لأن ما له للعقود فرعاً يتوهم جواز اشتراطه ولذا قال بعض أن في بعض النسخ كالتدبير بإدخال الكاف على التدبير ولو اقتصر على قوله وضح أن حذف أي الشرط المؤثر في العقد خلافاً للكان

(١١ - خري خامس) أي إن كان المتسلف المشتري وقوله أو المثلث أي إن كان المتسلف البائع (قوله أي بشرط) أي ولو بحسب ما يفهم من حاله فيما يظهر كافي عب (قوله مع قيام السلعة) أي وليس فيه إلا الثمن الذي وقع عليه العقد سواء فات قبل الإسقاط أو لا (قوله لأن القيمة قد وجبت الخ) هذا على قول في المسألة والأفسياني المعتمد أن فيه الأكثر من الثمن والقيمة أو الأقل منهما (قوله لأن ما له للعقود) لا يلحق أن هذه العلة موجودة في غير التدبير كالعقود لاجل والحكاية فاذن لا يتم التعليل (قوله كالتدبير) أي الصادق عليه قوله يناقض المقصود أو المستفاد من مفهوم قوله لا يتخير العتق وهذا ما لم يشترط أنه من بغير نفس الشراء فإن اشترط ذلك فإن البيع

يفوت بالتدبير ويكون على المشتري الاكثر من الثمن والقيمة (قوله وأحسن) أى من حيث سموله للتدبير وغيره (قوله وهو المشهور الخ) واعترض بأن ابن عبد السلام اصرح بشهيرة اسقاط السلف في غير الغيبة وأما مع الغيبة فذكر الخلاف ولم يصرح بشهيرة وإنما نسب الصحة لأصبح فقط وكذا فعل ابن عرفة (٨٣) أفاده محشى نت (قوله لتماز الربا بينهما) أى لتماز موجب الربا (قوله كالمويعتها برهن) أى بعثها بشمن مؤجل على أن تأخذ

منه رهنا وقوله وتوقف السلعة أى لا تعطى للمشتري (قوله حتى يقبض الرهن الغائب) أى على الثمن (قوله وأما على شرط جميل غائب قال عجم له في الجميل المعين انتهى وهو متعين) (قوله ان كان قريب الغيبة) لم يبين قرب الغيبة وأعله القرب المبين في غير هذا الموضع (قوله ولم يتقدم من عن الخ) أى ولم يشترط أن يتقدم من عن السلعة شيئا أو ما لو شرط تقديمه فلا يجوز لثروده بين السلفية والتمنية لانه يحتمل أن يرضى بالجمالة وأن لا يرضى فانه ان رضى بالجمالة كان غنا وان لم يرض كان سلفا (قوله وفرق) يحتمل قراءته بالبناء للفعل والمعنى وفرق أهل المذهب بين بعد الغيبة فأجيز في الرهن ومنع في الجميل ويحتمل قراءته بالبناء للفاعل أى وفرق الامام أو ابن القاسم بين بعد الغيبة الخ فان كان كلام ابن يونس هذا بعد كلام المدونة فالمناسب التفريع بالفاعل ويكون مبنيا للفاعل ويحتمل أن يقرأ بالمصدر أى وفرق ظاهر الخ ويكون هو ما أشار به بقوله والفرق الخ (قوله أكثر الثمن أو القيمة) أى يوم القبض أى أن القيمة تعتبر يوم القبض هذا يفيد أنه في المقوم وأما المثل فانما فيه مثله لانه كمينه فلا كلام لو أحدهما بمثابة ما اذا كان قائما ورده بعينه (قوله على

أخصر وأحسن * ولما انتهى الكلام على الشرط المناقض وترك المؤلف ذكر ما يقتضيه العقد لوضوحه أخذ ذكر ما لا يقتضيه ولا ينافيه وهو من مصلحته بقوله مشبهه به بالحكم قبالة وهو الصحة (ض) كشرط رهن وجيل وأجل (ش) يعنى أن البيع يصح مع اشتراط هذه الامور مثل أن يبيعه السلعة على رهن أو كفيل أو الى أجل معلوم أو على خيار أو نحوه وليس في ذلك فساد ولا كراهية لان ذلك كله مما يعود على البيع بمصلحته ولا معارض له من جهة الشرع أى فهو تشبيه في الصحة لا بقيد حذف الشرط لانه لا يناقض ولا يخل أى كما يصح البيع مع شرط رهن الخ وقوله (ولو غاب) مبالغة في صحة البيع اذا أسقط مشروط السلف شرطه أى اذا رد السلف الى ربه والسلعة قائمة صح العقد ولو بعد غيبة المتسلف على السلف غيبة يمكنه به الانتفاع ولو قدمه عند قوله وصح ان حذف كان أولى وهو المشهور وقول ابن القاسم وتأول الاكثر المدونة عليه (ص) وتوالت بخلافه (ش) وهو قول سحنون وابن حبيب وهو ان البيع ينقض مع الغيبة على السلف ولو أسقط شرط السلف لتماز الربا بينهما وعليه تأولها الاقلون ولولا قوله وتوالت بخلافه لا يمكن رجوع المبالغة من قوله ولو غاب الى الرهن والجميل أى انه يصح اشتراط رهن وجيل غائبين فاما شرط الرهن الغائب ففيه انه جائز كالمويعتها برهن وتوقف السلعة الحاضرة حتى يقبض الرهن الغائب وأما على شرط جميل غائب ففيه انه جائز ان كان قريب الغيبة ولم يتقدم من عن السلعة شيئا ابن يونس وفرق بين بعد الغيبة في الرهن والجميل انتهى والفرق هو أن الجميل قد يرضى بالجمالة وقد لا يرضى فلذلك اشترط فيه القرب ثم ذكر المؤلف ما اذا فاق المبيع في العقد المشتمل على البيع والسلف بشرط سواء أسقط شرط السلف أم لا بعد الفوات اذا اسقاط حينئذ لا يوجب الصحة بخلافه قبله كما مر بقوله (ص) وفيه ان فات أكثر الثمن أو القيمة ان أسلف للمشتري البائع والافالعكس (ش) أى وفي المبيع بشرط السلف ولو أسقط الشرط حيث فات الاكثر من الثمن أو القيمة ان كان المسلف هو المشتري فاذا اشتراها بعشرين والقيمة ثلاثون أو بالعكس لزمه ثلاثون لانه لما أسلف أخذها بالنقص فعومل بنقيض قصده وان كان المسلف هو البائع فعلى المشتري البائع الاقل من الثمن والقيمة لانه أسلف ليزداد فيكون له في المثال المذكور عشرون وهذا مذهب المدونة نص عليه في كتاب الآجال وينبغي كافي الخطاب أن يقتضى أى السلف من البائع بما اذا لم يرغب المشتري على السلف مدته يرى أنها القدر الذي أراد الانتفاع بالسلف فيها فان وجد ذلك كانت فيه القيمة بالغة ما بلغت كما يؤخذ من كلام ابن رشد الا ترى في شرح قوله في فصل العينة وله الاقل من جعل مثله أو الارهمين (ص) وكذا النجش يزيد لغتر (ش) هذا عطف على قوله كيان بلحم جنسه والمعنى انه ورد النهى عن النجش وفسره المؤلف تبعاً لابن الحاجب تبعاً للمازرى بانه الذي يزيد في السلعة ليقسدى به غيره ابن عرفة وهذا أعم من قول مالك النجش أن تعطيه في سلعته أكثر من غناها وليس في نفسك اشتراؤها ليقسدى بك غيرك لدخول عطائك مثل غناها أو أقل في قول المازرى وخروجه من قول مالك وابن العربي الذي عنده ان بلغها به النجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها فهو مأجور ولا خيار لمبتاعها

مذهب المدونة) ومقابل عليه القيمة بالغة ما بلغت كان السلف من البائع أو المشتري (قوله وينبغي كافي الخطاب وكان الخ) اعترض عليه محشى نت بان ذلك قول في المسئلة مقابل لما درج عليه المؤلف كافي ابن عرفة (قوله بانه الذي يزيد) ظاهر العبارة أن النجش عند المصنف هو نفس الرجل الذي يزيد وليس كذلك بل النجش هو الزيادة

(قوله وكان بالكاتبين الخ) تقوية لآلئ قبله قال بعض الشراح واطاهر أن مسألة الرجل المستفتح بالكاتبين جائزة على كل قول نظرا للمعنى إذا لمعنى الذى أوجب النهى فى النجش منتف فى مسألة الرجل المذكور بل وتفسير مالك والمأزرى لا يشملها وهو عين ما يفعله مشايخ الاسواق عصر العارفون بأتمان السلع يقتضون لدلال دون غمها ليني (٨٣) على ذلك من كان له غرض فيها لانهم انما يفعلون ذلك مخافة ان يفتح جاهل باكثر

من غمها فيضر غيره (قوله فيمن لم يزد على القيمة) أى بل يساوى القيمة (قوله ويرشحه) أى يرشح أن المراد بالثمن الذى بلغه فى النداء قوله ليغير الذى معناه هو قوله ليقتدى بك غيرك لانه الواقع فى كلام مالك (قوله لان هذا من جهة البياعات) المناسب حذف هذا لان المحكوم عليه بالحرمة النجش فى حد ذاته وهو ليس فيه بيع فتدبر (قوله فالقيمة) تقيده بما اذا لم ينقص عن الثمن الذى كان قبل النجش (قوله قال المواق) هو معتمد شيخنا السلونى (قوله وجاز كف عنى) هذا اذا كان السؤال بغير عوض أو بعوض من غير السلعة المبيعة كما لو قال كف عنى ولك دينار ويلزمه الدينار اشتراها أو لا ويجزى مثل ذلك فيمن أراد أن يتزوج امرأة أو يسعى فى رزقة أو وظيفة وأمالو كان بعوض من السلعة كما لو قال كف عنى ولك بعضها فان كان على وجه الشركة جاز وان كان على وجه العطاء مجانا لم يجز انظر عب (قوله وكلام تت ظاهر) ووجهه انه قال خير البائع الخ فالامضاء حينئذ يكون فى حالة القيام لانه حالة التخيير ويكفون حينئذ قول الشارح أولا زادت الخ أى بعد الامضاء فتدبر (أقول) والامضاء كما يتحقق مع القيام يتحقق مع الفوات كما

وكان بالكاتبين بتونس رجل مشهور بالصلاح عارف بالكاتب يستفتح للدالين ما يبتون عليه فى الدلالة ولا غرض له فى الشراء فهو جائز على ظاهره تفسير مالك واختاره ابن العربي لا على ظاهر تفسير المأزرى ثم حصل فيمن لم يزد على القيمة المنع لظاهر قول الاكثر والجواز لدليل قول مالك والاستحباب لابن العربي واستبعده ابن عبد السلام ان كان لا يريد الشراء لاتلافه مال المشتري والافليس بناجش انتهى زاد بعض وهذا من ابن عرفة جل لقول مالك أن تعطيه فى سلعته أكثر من غمها بان المراد بالثمن القيمة كما هو فى كلام ابن العربي ولو جمل على أن المراد بالثمن الذى بلغه فى النداء لا تنفق مع كلام المأزرى كما جمل عليه فى توضيحه ويرشحه قوله ليغير ولا يبقى فى المسئلة سوى قولين قول مالك مع المأزرى وقول ابن العربي تأمل انتهى وبعبارة المراد بالزيادة مجرد العطاء الذى ينشأ عنه غرور الغير كان الغرور مقصودا بها أو لم يكن مقصودا بها فاللام فى ايفر للعاقبة ولما لا لا لتعليل فقوله وكالنجش أى وكبيع النجش لان هذا من جهة البياعات المنهى عنها والنهى يتعلق بالبائع حيث علم بالناجش وان لم يعلم به يتعلق بالناجش فقط (ص) وان علم فلم يشتري رده وان فات فالقيمة (ش) أى وان علم البائع بالناجش ولم ينكره ولم يزرجه فلم يشتري رد المبيع مطلقا فان كان المبيع قائما رده وان فات فله دفع القيمة يوم القبض وله التماسك به بالثمن أى غن النجش وحينئذ نقوله وان فات فالقيمة ليس المراد منه انها محتمة بل ان أرادها لانه لا معنى للتخيير مع القيام ونجتم القيمة مع الفوات وفى كلام ابن حبيب ان القيمة حيث شاء ذلك قال المواق وينبغى أن يقيد كلام خليل بذلك (ص) وجاز سؤال البعض ليكف عن الزيادة لا الجميع (ش) أى وجاز لاضر سوم سلعة يريد شراءها سؤال البعض من الحاضرين للسوم ليكف عن الزيادة فيها ليشترىها السائل برخص وليس له سؤال الجميع أو لا أكثر والواحد الذى كالجماعة من كونه مقتدى به كالجميع فان وقع سؤال الجميع ومن فى حكمهم وثبت بينة أو اقرار خير البائع فى قيام السلعة فى ردها وعدمه وان فاتت فله الاكثر من القيمة أو الثمن على حكم الغش والخديعة فى البيع فان أمضى بيعها فهم فيها شركاء بتواطئهم على ترك الزيادة زادت أو نقصت أو تلفت ومن حق البائع منهم أن يلزمهم الشركة ان نقصت أو تلفت ومن حقهم أن يلزموه ذلك ان زادت وكان فيها ربح وظاهره سواء كان هذا فى سوق السلعة أو فى غيره أرادها للتجارة أو لغيرها كان من أهل تلك التجارة أو لا قاله تت أى وليست كمسئلة شركة الجبر المشترط فيها أن يكون الاشتراء بالسوق لا بالبيت وغيره حاضر ساكت لم يتكلم من تجاره الخ ولعل الفرق استواء الجميع هنا فى الظلم اذا السائل ظالم بسؤاله لغيره وغيره ظالم باجانبه بخلاف مسألة شركة الجبر وكلام تت ظاهر فى ان الاشتراك انما هو فى حالة قيام السلعة واجازة البيع وأما ان فاتت ولزم المشتري الاكثر من الثمن أو القيمة فانه لا اشتراك بينه وبينهم ويختص بها المشتري (ص) وكبيع حاضر لعمودي (ش) عطف على قوله كحيوان يلجم أى تهى عن بيع حاضر لعمودي شيئا من السلع التى حصلت لهم بلا ثمن من حطب وسمن وغيرهما وسواء كان جاهلا بالاسعار أم لا اما فى سلع فالوهاب ثمن أو كسب أى عمل فذلك جائز ومحل النهى فى سلع ليست مأخوذة للتجارة ولا فيجوز تولي بيعها وليس النهى عن البيع

بفساده قوله سابقا بل ان أرادها لانه لا معنى الخ فاذا علمت هذا فقوله وان فاتت فله الاكثر الخ يرجع فى المعنى للتخيير بين الرد والامضاء فدفع القيمة يرجع للرد ودفع الثمن يرجع للامضاء (قوله وكبيع حاضر لعمودي) أى وكان البيع لحضري وأمالو كان البيع لبدوى فلا منع (قوله بلا ثمن) أى وبلا عمل مشق (قوله جاهلا بالاسعار أم لا) المعتمد شرط الجهل بالاسعار (قوله أى عمل) الظاهر أنه عمل فيه مشقة فلا ينافى أنه مثل السمن والجن ونحو ذلك لا يكون الا بالعمل فيه وقوله ومحل النهى الخ

لا حاجة له لان الأخوذ للتجارة انما يكون فيمن اشترى بضمن (قوله أي وهل النهي مخصوص بالخ) اعتمده بعض الاشياخ ومحمل الخلاف اذا جهل القروي السعر كالبادي كما مر والاجاز قطعاً وخرج بالقروي المسددي فيجوز بيعه له على أحد قولين والآخر كالقروي وكان المصنف ظهر له ترجيح الجواز (قوله المراد بالقري خلاف المدن) ظاهره شموله للقريه الصغيرة والكبيرة خلافاً لما في عب فانه قيد بقوله ساكن قرية صغيرة (قوله هل يقسم) أي حيث يمكن قسمه وسكت عن حكمه لا يمكن قسمه وحكمه المنع لان القاعدة أن دره المفسد مقدم على جلب المصالح كذا أفاده الشيوخ (قوله تأمل الخ) أي تأمل ما هو الظاهر منهما والظاهر الاول (قوله والا فلا شيء فيه) أي ويعض في حالة القوات بالضمن وقيل بالقيمة (٨٤) (قوله حيث علم) أي كل (قوله وهو الظاهر) لقول المصنف وعزز

الامام لعصية الله (قوله اذا لم يكن الشراء بسلع الخ) الباء زائدة أي اذا لم يكن الثمن سلعا (قوله وكتلني السلع) ظاهره قرب أو بعد وهو أحد أقوال وقيل حد التلقي النهي عنه الذي اذا زاد عليه في البعد لا يتناول النهي قيل وقيل فرسخان وقيل يومان وفي المواق عن التمهيد ان جملة قول مالك ان كان التلقي على رأس الستة أميال فانه جائز اه وهو يقتضي ترجحه واستفيد منه أن ما كان خارجاً عن الستة يجوز تلقيه بالاولى (قوله من صاحبها المقيم في البلد) أي وصل اليه خبرها والذي قدم البلد قبل وصولها (قوله فهل الحق لاهل البلد) أي فاذا أجازوا ذلك جاز (قوله أو للجالب) فاذا رضى بذلك جاز لكن انظر فانه اذا كان الحق له ببيعة لمن يتلقاه باختيار منه فهو رضاً بذلك فامعنى كونه ينهى عنه حقه والجواب أنه وان كان باختياره لكن ربما يجوز أن يكون بالسوق أزيد وهو يعتقد المساواة فعلى هذا لو علم بسعر السوق يجوز وليراجع مذهبه (قوله أو لهما) انظر هذا مع ما لابن القاسم لم يختلف

لعمودي خاص بما اذا توجه العمودي بمتاعه الى الحضري بل ينزل منزلة ذلك ما اذا وجه العمودي متاعه مع رسول الى الحضري ليبيعه له واليه أشار بقوله (ص) ولو بارساله (ش) ويفسخ ان وقع خلافاً لا يهرى في جواز البيع في هذه الحالة لانها أمانة اضطر اليها وبعبارة ولو بارساله أي ولو بارسال العمودي للحضري السلعة فحذف المفعول لانه لا حاجة اليه والضمير في بارساله للعمودي وهو من اضافة المصدر الى فاعله (ص) وهل اقروي قولان (ش) أي وهل النهي مخصوص بالبادي لا يتعداه لاهل القرى التي لا يفارقها أهلها أو متناول له ولقروي قولان وبعبارة المراد بالقري خلاف المدن وانظر حكم المشتريين حاضر وبادهل يقسم حيث يمكن قسمه ويجرى كل على حكمه أو يصبر الحاضر حتى يبيع البادي حصته تأمل (ص) وفسخ وأدب (ش) أي واذا وقع بيع الحاضر لم يمنع بيعه له فانه يفسخ ان كان المبيع قائماً والا فلا شيء فيه ويؤدب كل من الحاضر والمالك والمشتري حيث علم ولا أدب على الجاهل وهل الادب مطلقاً وهو الظاهر أو ان اعتاده قولان (ص) وجاز الشراء له (ش) أي وجاز للحاضر الشراء للعمودي أو للقروي على أحد القولين يمنع البيع له ومحمل الجواز اذا لم يكن الشراء بسلع ناله باغير ثمن والا فلا يجوز لان العلة التي في منع البيع له تأتي حينئذ (ش) وكتلني السلع أو صاحبها كما خذها في البلد بصفة (ش) يعني انه ينهى عن تلقي السلع الواردة لبلد مع صاحبها قبل وصول سوقها أو البلد ان لم يكن لها سوق أو تلقى صاحبها بعد أن وصلت السلعة ولم يصل صاحبها أو تقدم صاحبها عليها ولم تصل فيلقاه رجل فيشتري منه ما سيصل بعد كما يمنع أخذ السلع في البلد بصفة من صاحبها المقيم في البلد واختلاف هل النهي عن التلقي تعبد أو معقول المعنى وعليه فهل الحق لاهل البلد وهو قول مالك أو للجالب وهو قول الشافعي أولهما وهو قول ابن العربي اه (ص) ولا يفسخ (ش) أي لا يفسخ البيع الناشئ عن التلقي ابن المواز واختلف قول مالك في شراء المتلقي فروى عنه ابن القاسم ينهى فان عاد ادب ولا ينزع منه شيء المازري وهذا هو المشهور عياض عن مالك وأكثر أصحابه عرضها على أهل السوق فان لم يكن سوق فأهل المصر فيشترونها من شائئهم (تنبه) لم يذكر المؤلف في هذه انه يؤدب وقد مر انه ينهى فان عاد ادب وهو يقتضي انه لا أدب عليه في فعله ذلك ابتداء ولو فعله عالم بالتحريمه وهو يخالف ما يأتي للمؤلف من قوله وعذر الامام لعصية الله أو لحق آدمي ثم ان ما يأتي لا يعني عن النص على الادب هنا لانك قد علمت انه هنا في حالة خاصة فقول من قال استغنى المؤلف عن ذكره هنا بما يأتي غير صحيح (ص) ويجازين على كسنة أميال أخذ محتاج

اليه

أهل العلم في أن النهي عن بيع الحاضر للبادي انما هو لتفنع الحاضرة ولا فرق بينه وبين التلقي في المعنى قاله

الشيخ سالم (قوله عياض الخ) اذا كان كذلك فتكون المسئلة ذات خلاف مشهور كل منهما والمصنف محتمل لكل من القولين (قوله وهو يخالف الخ) أي فتستثنى من المصنف الا في هذه المسئلة واذا علمت ذلك فالناسب أن يقول وحينئذ فما يأتي لا يعني الخ (قوله في حالة خاصة) أي وهي حالة العود (قوله ويجازين على كسنة الخ) الذي اعتمده المواق وينبغي أن يكون به الفتوى انه يمنع الاخذ مطلقاً ان منزله بالبلد والسلعة سوق قبل هبوطها بالسوق ويجوز مطلقاً ان منزله بالبلد ولا سوق لها اذا وصلت للبلد ولا يخرج له في الحالتين ويجوز ان منزله خارج البلد والسلعة سوق ان يأخذ قوته لا التجارة وأما ان لم يكن لها سوق فيأخذ قوته والتجارة اه لكن يقتيد قوله في

منزله خارج البلد والساعة سوق أن يأخذ لقوته للتجارة بما إذا كان على مسافة يمنع التلقي منها وأما لو كان على مسافة لا يمنع التلقي منها فإنه يجوز له الأخذ ولو للتجارة ولا شبهك في مخالفة هذا الكلام المصنف لأن قوله وجاز لمن على كسبة أميال الخ إن جمل على سلعة لها سوق لم يصح لأنه يجوز له الشراء قرب أو بعد وإن جمل على سلعة لا سوق لها جاز قرب مكانه أو بعد كان الشراء حاجته أو للتجارة انتهى (قوله فله ذلك بلا نزاع) وذلك لأن مسألة المصنف فيها النزاع ومقابلته المنع قال عياض اختلاف في حد التلقي الممنوع فمن مالك كراهة ذلك على مسيرة يومين وعندها احتجنا على ستة أميال فأنظر هذا مع كلام الشارح (قوله فهو كاحتكاره الخ) خرج ابن ماحسه من احتكر على المسلمين طعامهم ضر به الله بالجذام والافلاس حديث حسن وخرج هو والحاكم بسند ضعيف الجالب مرزوق والمتحكر ملعون وخرج مسلم عن معمر مرفوعا لا يحتكر الا خاطئ (قوله ودلائلها) عطف تفسير ولكن لم يتكلم المصنف فيما تقدم على الادلة الدالة على النهي وقوله ومحالها لا يخفى أن من البياعات الفاسدة (٨٥) بيع الحامل بشرط الحل ويعتبر في بيعة

وتحذرك فلهذا بياعات وليس لها محل حتى يقول ومحالها فإن قلت يصور بان يقول البيع بشرط الحل بيع من البياعات والحامل محل البيع قلت الذي قد جعل بيعا من البيوعات ليس مطلقا يبيع بل بيع الحامل بشرط الحل فالحامل قد أخذ في مفهوم البيع فلا يكون محلا له (قوله شرع في الكلام على أحكامها) من ضمان وفوات ومضى المختلف فيه بالثمن والمتفق عليه بالقيمة (قوله وما يتصل به الخ) معطوف على العقد أي ما يترتب على العقد الفاسد وما يترتب على ما يتصل به فيترتب على القبض الضمان وعلى الفوات غرم القيمة أو الثمن ثم لا يخفى أن هذا يقال فيه أنه مما يترتب على العقد الفاسد فأى حاجة لقوله وما يتصل به الخ وقوله والمقصود من ربط فيما يظهر بقوله شرع في الكلام على أحكامها أي الأحكام المتعلقة بها وقوله فإلى الأول أشار

إليه (ش) أي وجاز لمن منزله أو قريته خارجة عن البلد المجاوب إليها السلع بعيدة عنه على كسبة أميال أخذ محتاج إليه لقوته للتجارة وليس هذا من التلقي المنهي عنه لأن التلقي من يخرج من البلد التي يجلب إليها وهناعت عليه وهو في منزله أو قريته الساكن بها ومفهوم على كسبة أن من كان على دون السنة ليس حكمه كذلك وحكمه أنه لا يجوز له الشراء المذكور وأما من على أكثر من كسبة إلى يومين فله ذلك بلا نزاع وأما من كان على أكثر من يومين فبما نزل الشراء ولو للتجارة وليس من التلقي الخروج للبائعين لشراء ثمر الحوائط ونحوها التي تلحق أربابها الضرورة بتفريق بيعها وكذلك شراء الطعام وغيره من السفن بالسواحل إلا أن يأتي من ذلك ضرر وفساد فهو كاحتكاره * ولما انتهى الكلام على البياعات الفاسدة وعلى مداركها ودلائلها ومحالها شرع في الكلام على أحكامها قال ابن شاس خاتمة لباب البيع الفاسد نذير فيها ما يترتب على العقد الفاسد وما يتصل به من قبض أو فوات والمقصود النظر في نقل الضمان وفي نقل الملك فإلى الأولى أشار بقوله (ص) وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض (ش) يريد أن ضمان المبيع في البيع الفاسد لا ينتقل من ضمان البائع إلى المشتري إلا بقبضه قبضا مستمرا في العقد المنبرم لا يتمكن المشتري منه ولا بإقباضه الثمن للبائع خلافا لما ذهبوا إليه والمنتقل بالقبض عند ابن القاسم ضمان أصالة لا ضمان الرهان المفصل فيه بين ما يغاب عليه وغيره وبين قيام البينة وعدم قيامها بخلاف السحنون لأن المبتاع لم يقبضه الا لحق نفسه على نحو ما يقبضه المالك لا وثيقة كالرهن ولا الانتفاع به مع بقاء عينه كالعوارى ولا دخل على احتمال رده كما في الخيار وقيدنا القبض بالاستمرار لنحترز عما إذا اشترى سلعة شرا فاستداف قبضها المشتري ثم ردها إلى البائع على وجه أمانة أو غير ذلك كما لو استثنى ركوب الدابة فهلكت بيد البائع فان ضمانها من البائع وقبض المشتري لها كالا قبض لأنه يقول كان لي أن أردّها عليك وهما في يدي وقيدنا أيضا العقد بالمنبرم احترازا من يبيع الخيار فان الضمان من البائع لأنه لو كان مبيعا كان الضمان فيه فأحرى الفاسد ولا غلة فيه للمشتري ولو كان مبيعا وانما ينتقل ضمان الفاسد من ضمان البائع لا ملكه

بقوله أي وإلى الثاني أشار بقوله فان فات الخ (أقول) قصر المقصود على ذلك فيه شيء بل من جهة المقصود أن الفوات يكون بكذا وكذا على ما يأتي فيه من التفاصيل (قوله لا يقبضه) أي المشتري ووكيله كهو ولا بد من أن يكون المبيع منتفعا به شرعا فخرج شرعا للينة والزبل فضمنانه من بائه ولو قبضه المشتري بل ولو أنلفه فلا ضمان عليه لأنه لا قيمة له شرعا ويرجع على البائع بالثمن إن كان أقبضه له (قوله بخلاف الشهب) أي فاشهب يقول يضمن المشتري المبيع بأحد ثلاثة أسباب إما بقبضه كما قال ابن القاسم وإما بتمكن المشتري منه وإما بإقباضه الثمن للبائع (قوله الفصل الخ) أي وذلك أن الرهن يضمنه المزمّن إذا كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة والافلا ضمان والعارية كالرهن في الضمان والفرق انما هو من حيث التوثيق والانتفاع (قوله بخلاف السحنون) أي سحنون يقول لا يضمن المشتري الا اذا كان المبيع مما يغاب عليه ولم تقم على الهلاك البينة (قوله كما لو استثنى الخ) وكلامه المتواضعة اذا بيعت بيعا فاسدا وقبضها المشتري قبل خيضا ولم يقبضها بعد وضعها عند أمانة وبعد خيضا فان ضمانها من البائع لان قبض المشتري لها

السابق على المواضعة ليس مستتراً (قوله على المعروف من المذهب) كان مقابله بقول بنته - بل بالقبض وانظره (قوله فتنه الخ) أي فالتى يكون ضمانه بالبيعة المبيع الحاضر مما ليس فيه حق توفية من كيل أو وزن أو عدد كحيوان وكان والذي يكون ضمانه بالقبض مافيه حق توفية عما ذكر وكغائب ومواضعة الى آخر ما سيأتى مفصلاً (قوله ورد) ثم ان كان مجمعا عليه لم يحتج فسخه لما كم وان كان مختلفا فيه فلا بد من فسخ السلطان أو من يقوم مقامه من محكم والعدول يقومون مقام الحاكم ان تعذر الحاكم لعدم أمانته أو عدم اعتناؤه بالامور فاذا غاب أحد المتبايعين رفع الآخر الى الحاكم وفسخه أو العدول على ما تقدم فان لم يجد فحينئذ يتظر هو في ذلك بما يخلص به نفسه من تباعة الغير قاله القباذ (قوله ولا غلة) حاصله أنه لا يرجع على البائع بالنفقة حيث زادت الغلة على النفقة أو ساوت فان أنفق على ما لا غلة له يرجع بما أنفق على ما لا غلة لاني بالنفقة يرجع برائد النفقة (قوله ولو في بيع الثياب الممنوعة) أي الممنوع البيع المضاف (٨٦) لها صورته أن يبيع سلعة على أن البائع متى أتى بالثمن

الى مدة كذا ردت عليه السلعة والمشهور أن البيع والشرط باطل ولو أسقط المشتري شرطه لانه تارة يبيعا وتارة سلفا بخلاف الثياب الجائزة وهي أن يتطوع المشتري للبائع بعد عقد البيع أنه ان جاء بالثمن الى أجل كذا فالبيع عاقله انظر عجم وشب (قوله على الرجوع) وقال الزرقاني انهم اقية للبائع على المشهور ووفق بعض مشايخه بينه وبين غيره من الفاسد أن غيره دخل المتبايعان فيه جزا على انه للمشتري وأما هو فانه ما دخلا فيه على أنه يرد للبائع حيث أتى بالثمن فلم يكن كغيره (قوله موقوف على غير معين) سواء كان البائع من غير المعين أم لا وقوله وقف على بائعه أي المعين (قوله ويستغله عالما) فان لم يكن عالما فيفوز (قوله انه وقف على بائعه) أي أو على غير بائعه والموقوف عليه رشيد عالما باستغلاله ساكنا

متفقا عليه أو مختلفا فيه بالقبض ولا ينتقل فيه الملك الا بالفوات على المعروف من المذهب وفي مفهوم الفاسد تفصيل فنه ما ينتقل ضمانه بالعقد ومنه ما ينتقل ضمانه بالقبض والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (ص) ورد ولا غلة (ش) الضمير في رد عائد على المبيع والواو والخال أي ورد والخال أنه لا غلة تصحبه فالغلة للمشتري فلا يقال كلام المؤلف يحتمل له أو عليه والمعنى أن الغلة في البيع الفاسد تكون للمشتري الى حين الحكم برده المبيع لمكونه في ضمانه الى ذلك الوقت لان الخراج بالضمان ولو علم بالفساد ولو في بيع الثياب الممنوعة على الرجوع كما نقله ح عند قوله كبيع وشرط يناقض الا أن يشتري موقوفا على غير معين ويستغله عالما بوقفه فيرد الغلة بخلاف ما اذا ظهر انه وقف على بائعه فان المشتري يفوز بالغلة ولو علم بشرط أن يكون البائع رشيدا (ص) فان فات مضى المختلف فيه بالثمن (ش) أي فان فات المبيع بفساد كاه أو أكثره بفساد مما يأتي مضى بالثمن ان كان مختلفا فيه بين الناس ولو كان الخلاف خارج المذهب كمن أسلم في ثمر الحائط بعينه وقد أزهى وبشرط أخذ ثمره فيموت بالقبض ومن أمثلة المختلف فيه ما يأتي للمؤلف في بيع العينة بخلاف اشتريها الى بائني عشر لاجل وأخذها بعشرة نقدا فنزيم بالمسي أي الاثني عشر لاجلها الى أن قال وان لم يقل لي فهل لا يرد المبيع اذا فات وليس على الأمر الا العشرة أو يفسخ الثاني مطلقا الا أن يموت فالقيمة قولان والغرض منه وان لم يقل الخ لكن لا يخفى أن القول الثاني مخالف لقول المؤلف هنا فان فات مضى المختلف فيه كما أنه يخالفه أيضا قوله في بيعوع الآجال وصح أول من يبيعوع الآجال فقط الا أن يموت الثاني فيفسخه فان لم يعض بالفوات بالثمن مع أنه مختلف فيه وقد ذكر المواق هناك أن ما ذكره المؤلف من الفسخ هو المشهور وأن القول بالامضاء بالثمن ضعيف ومن أمثلة المختلف فيه ما يأتي للمؤلف في قوله ومضى بيع حب أفرك قبل يسه بقبضه ومن أمثله أيضا جمع الرجلين سلعتهم ما في البيع (ص) والاضمن قيمته حينئذ ومثل المثل (ش) أي والايختلف فيه بل كان متفقا على فساده وفات المبيع ضمن المشتري في المقوم القيمة حين القبض وفي المثل مثله فان تعذر المثل فالقيمة كثر فوات ابانه بخلاف الغاصب اذ لم يوجد المثل

عنه (قوله فان المشتري يفوز بالغلة) فاذا أخذ الحبس عليه الحبس ممن هو في

بشره يرجع من كان بيده بشره على بائعه بثمنه فان أعدم استوفى من غلة الحبس فان مات الحبس عليه قبل استيفائه ضاع عليه باقي ثمنه ورجع الحبس الى مستحقه بعده والظاهر أنه يجري مثله في البيع الفاسد (قوله كاه أو أكثره) وأما نصفه أو ربعه أو ثلثه فيموت منه فقط كما سيأتى في قوله وفاتت بهما جهة هي الربع الخ (قوله ولو كان الخلاف خارج المذهب) لاشك أن معرفة ذلك تشق الانبص من أهل المذهب أن المسئلة ذات خلاف (قوله كمن أسلم الخ) مثال لما اذا كان الخلاف خارج المذهب فان غير المذهب يقول بجوازه ومثل ذلك اجتماع البيع والصرف (قوله كمن أسلم في ثمر) أي أسلم في قدر معلوم من ثمر حائط معين والفساد انما جاء من اشتراط أخذه ثمر (قوله لكن لا يخفى الخ) والجواب أن قوله مضى المختلف فيه بالثمن أكثرى لا كلي (قوله قبل يسه) متعلق بقوله يبيع (قوله يجمع الرجلين سلعتهم ما في البيع) أي بدون تقويم على ما تقدم من التفصيل في تلك المسئلة (قوله ضمن قيمته) وهذا أيضا أكثرى اذ

يصبر

قد تكون القيمة يوم البيع كما يأتي في قوله وفي بيعه قبل قبضه مطلقاً أو ببلان من أنه على القول بالفوات يضمن القيمة يوم البيع وقوله ضمن مثل المثل إذا بيع بكيل أو وزن ولم يجهل ذلك بعد وجد المثل والا ضمن القيمة يوم القضاء عليه بالرود محل القيمة في الجراف حيث لم تعلم مكيلته بعد فان علمت وجب رد مثله (قوله وعلى القول بالقيمة الخ) ظاهره أن هناك مقابلاً يقول يلزم المثل ويصير (قوله أي حين اذ) الاضافة للبيان (قوله وأجرة المقوم الخ) أجرة المقوم على المتبايعين في الفاسد والاستحقاق والشقعة وهو ظاهر المدونة وقال اللخمي على البائع لانه الطالب ولا يجوز في المقوم رد عينه بعد فوته بتراضيه ما على ذلك الا بعدم معرفة قيمته لانه يبيع مؤتلف بالقيمة التي لزمت المشتري فان لم تعرف القيمة كان بيعه بائناً مجهول (قوله بمعنى واحد) أي متلبساً بمعنى واحد وهو أن البيع متوقف تحصيله على كل منهما (قوله والقيمة كالفرع) أنظر ذلك فان المصنف حكم بأنه عند الفوات يضمن المثل لا القيمة وقد حكم بأن المثل يضمن فيه المثل بالفوات وحيث حكمنا بأن تغير السوق لا يفيته فلا يكون مفاده الرد عينه بالخصوص وأما لو قلنا بفواته فيرد مثله فلا معنى لاعتبار القيمة (قوله وفي كتاب السلم الخ) إشارة إلى أن قول المصنف وفيها شهر إشارة للقول الاول وأنه ينبغي السكوت على قوله وفيها شهر وأن قول المصنف وشهران معناه وفيها شهران أي والثلاثة ليست بفوت وكان المصنف قال وفي حد (٨٧) الطول قولان والمشهور الاول وكان

ينبغي للمصنف أن يقول بعد قوله شهر وفيها ثلاث ليست بفوت ويستفاد منه الشهران بطريق الاول اذ ما ذكره يدل على أن الثلاثة فوت باتفاق المحلين وليس كذلك فان قلت ما الدليل على أن المعنى والشهران ليسا بفوت قلنا ذكر الشهران بعد الشهر اذ لو لم يكن المعنى كذلك لما كان لذلك فائدة وأيضاً قوله واختار أنه خلاف لانه لا يعقل خلاف الابهذا المعنى فتدبر (قوله ولا الثلاثة بفوت) فالاربعة فوت قطعاً (قوله واختار اللخمي أنه خلاف) فعنده أن القول الاول مطلق سواء كان الحيوان صغيراً أو كبيراً

يصير لوجوده لانه هناك دخل على تلكه فله شبهة ملك وأباح له بائعه وعلى القول بالقيمة مع التعذر تعتبر يوم التعذر لانه وقت اجتماع العدم والاستحقاق فقوله حيث اذ أي حين القبض فينتسب من الظروف التي تضاف للجمال أي حين اذ قبض أي وقت قبضه وأجرة المقوم في ذلك ان كان لا يقوم الا بأجرة عليهم ما جميعاً لانهم ادخلوا في البيع بمعنى واحد (ص) بتغير سوق غير مثلي وعقار (ش) يعني أن الفوات المذكور يكون بتغير السوق في العروض والحيوان دون العقار والمثل فان تغير السوق لا يفيته سماعاً على المشهور وظاهره ولو اختلفت الرغبة فيه ما باختلاف الاسواق لان غالب ما يراد به العقار الفنية فلا يطلب فيه كثرة ثمن ولا قلته وبان الاصل في ذوات الامثال القضاء بالمثل والقيمة كالفرع فلا يعدل اليها مع امكان الاصل فقوله بتغير الخ متعلق بفوات ولا يحتاج الى تقدير عامل (ص) وبطول زمان حيوان وفيها شهر وشهران واختار أنه خلاف وقال بل في شهادة (ش) يعني أن مجرد الطول يبيد المشتري من غير ضمنية نقل ولا تغير في بدن أو سوق مقيمت للحيوان لان الطول مظنة التغير وان لم يظهر واذا فأت مع المنظمة فع التحقيق أولى والحيوان يشمل الآدي وقوله وفيها شهر وشهران واختار أنه خلاف وقال بل في شهادة بيان لطول الزمان الذي حكم بانه فوت أي والطول الذي هو مظنة للتغير شهر كما في كتاب التدليس وفي كتاب السلم الثالث ليس الشهران ولا الثلاثة بفوت الا أن يعلم التغير واختار اللخمي أن ما في الكتابين خلاف حقيق بقوله والثاني أحسن الا أن يكون المبيع صغيراً فان المدة اليسيرة بتغير فيها وبنقل وقال المازري ليس بين الموضوعين خلاف حقيق وانما هو اختلاف لفظي في شهادة أي مشاهدة أي حضور أي أن مال الكائن على حيوان بحسب ما شاهدته وعائنه منه فرة رأى أن بعض الحيوانات يفيته الشهر لسرعة تغيره لصغر ونحوه ومرة رأى أن بعض الحيوانات لا يفيته الشهر والشهران

(قوله فان المدة اليسيرة بتغير فيها) أي فيكتفي بالمدة اليسيرة التي هي مظنة التغير وظاهره أن المدة اليسيرة تختلف أيضاً باختلاف صغر الحيوان (قوله ونحوه) أي كالكبير (قوله ومرة الخ) حاصله أن الحيوان يختلف فنه ما يفيته الشهر ونه ما يفيته الشهران وهكذا (ثم أقول) وفي المقام أمران الاول أن اللخمي حيث قال الا أن يكون المبيع صغيراً فان المدة اليسيرة بتغير فيها لا ينبغي أن مصدوق المدة اليسيرة الشهر حيث نظر لذلك فكأنه نظر الى أن المدة التي يظن فيها تغير الحيوان فقد رجح في المعنى اسكلام المازري فيكون الاختلاف فيكون منافياً لجعله اختلافاً حقيقياً وهذا كله بالنظر لما أفاده المصنف وحل به شارحنا الثاني والحاصل أن الذي فهمه المصنف أن اللخمي حمل المدونة على الخلاف وأن المازري رد عليه حملها على الخلاف بل انما اختلف قولها المشاهدة حيوان صغير كالغنم الشهر فيه مظنة التغير فقال بفوته ولمشاهدة حيوان كبير كبقرة وابل ليس الشهران والثلاثة مظنة لذلك فقال بعدم فوته والحكمان المختلفان لاختلاف محلها ليسا مختلفين حقيقة انما الخلاف الحقيقي ما اتحد محله ونحوه لابن عبد السلام والذي فهمه ابن عرفة وهو الظاهر أن الشيخين متفقان على حملهما على الخلاف فان لفظ اللخمي اختلف في الطول في الحيوان ففي كتاب التدليس الشهر فوت وفي السلم الشهران والثلاثة ليست بفوت الا أن يعلم أنه تغير وهو أحسن ولفظ المازري اختلف في مجرد طول الزمان على

الحيوان ولم يتغير في ذاته ولا في سوقه فذكر ما في الكتابين ثم قال اعتقد بعض أشياخي أي وهو اللخمى أنه اختلاف قول على الإطلاق ولو وجد التغير وليس كذلك انما هو اختلاف في شهادة فتغيره في ذاته أو سوقه معتبر أي اتفاقا وانما الخلاف في قدر الزمن الذي يستدل به على التغير انتهى فانت ترى الشيخين صرحا بالخلاف ولو فهم المصنف ما فهمه من عرفة لقال واختار وقال انه خلاف وانما اعتراض المازري على اللخمى بقوله اعتقد بعض أشياخي الخ أنه فهم أن اللخمى يقول بحمل المدونة على الخلاف في حد الطول ولو تحقق التغير وليس كذلك من اللخمى انما الخلاف في مظنته من غير تحقق وعند وجوده لا خلاف وأشار ابن عرفة للتعقب على المازري في رده على اللخمى فقال في رده على اللخمى تعسف واضح لان حاصل كلامه أن الخلاف انما هو في قدر الزمان الذي هو مظنة التغير لا في التغير وهذا هو مقتضى كلام اللخمى لمن تأمل وأنصف (أقول) فاذا كان الحال هكذا فرجع كلام اللخمى في المعنى لكلام المازري فتدبر في المقام (قوله) (٨٨) (الانحوف طريق) أي أو مكس أفاده شب (قوله لتعلق القلب بالامة الموطوعة)

أي فربما يترتب عليه اختلاسها أو الزنا فيها وفي بعض الشراح تتعلق الامة الموطوعة به أي فلا ينتفع بها غيره ثم هذا التعليل والذي بعده يدل على أن الواطئ بالغ وهو مطيعة لا صغير لعدم تعلق قلبها بوطئه غالباً الآن يقتضها وهل يشمل وطء البالغ بغيرها فيفتى لانه قد قيل به وان كان ضعيفاً جداً أولاً لعدم ظهور التعليل بتعلق القلب والظاهر الاول وذلك لان الاتي محل الوطء في الجملة وأما واطئ الذي كرفليس عفت قطعاً فيما يظهر لانه معدوم شرعاً وهو كالعدم حساً (قوله عند ابن القاسم الخ) مفادهم ان المقابل يجعل الغيبة على الوطئ فوتا (قوله ولكن تستبرأ) فاذا واطئها لم تستبرأ وانت بولد فيكون ابن شبهة هذا هو السبب فيما يظهر (قوله فأولى اذا لم يذ كر شيئاً) أي فأولى في الاستبراء (قوله وتوجيه الشارح) أي لانه قال وجهه أنه يقتصر الى ايقافها

أي والثلاثة لعدم ذلك فيه فالمراد بالشهادة هنا ما قابل الغيب وهو الحضور لقوله تعالى عالم الغيب والشهادة (ص) وينقل عرض ومثلي لبلد بكلفة (ش) يعني أن نقل العروض كالحیوان والنبات والمثلي كفتح من موضع الى آخر مفت اذا كان بكلفة من كراء أو خوف طريق أو مكس فيرد قيمة العرض ومثل المثلي في محله ما واحترز بكلفة من الحيوان الذي ينتقل بنفسه فان نقله لا يفتيه الا في خوف طريق ولا مفهوم لبلد بل لنقل من موضع الى موضع ببلد واحد فالحكم كذلك فالمدار على قوله بكلفة والمراد ما شأنه الكلفة ولنقله بعبده ودوابه مثلاً (ص) وبالوطء (ش) أي ومن المفوت وطء المشتري للمبيع بكرة أو ثياباً رقيقة أو وخشاً لتعلق القلب بالامة الموطوعة ولا استلزام الوطء المواضعة المستلزمة لطول الزمان المفوت في الحيوان وفهم منه أن الغيبة عليها ليست فوتاً وهو كذلك عند ابن القاسم في الوخش ولا استبراء فيها ان ادعى عدم الوطء سواء صدقه البائع أو كذبه وأما الرقيقة فان ادعى عدم الوطء وصدقه فلا تفوت ولكن تستبرأ وان كذبه فانه تفوت وان قال ووطئتها صدق في الرائحة والوخش وان لم يذ كر شيئاً فهو على عدم الوطء فيما أي فلا تستبرأ الوخش ولا تفوت وأما الرائحة فلا تفوت ولكن تستبرأ لما علمت أنه اذا غاب وادعى عدم الوطء وصدقه البائع فانه لا تفوت ويجب استبراءها فأولى اذا لم يذ كر شيئاً وتوجيه الشارح يفيد أن المفتى هو وطء البالغ الذي يوجب الاستبراء في المطيعة وأما غيره فلا الآن تكون بكرة او يقتضها لانه من تغير الذات (ص) ولو بتغير ذات غير مثلي (ش) أي كعقار يذهب عنه واندراسه والدور يهدمها وبنائها والارض بغرسها وقلع الغرس منها وأما المثلي فلا يفتيه ذلك لقيام مثله مقامه ومن تغير الذات تغير الدابة بالسمن والهرزال بخلاف سمن الامة وأما هزال الامة ففتى بخلاف الاقالة فليس عفت فيها كسمنها (ص) ويخرج عن يد (ش) أي ومما يفتى المبيع خروجه عن يد مبيته ببيعة أو صدقة أو عتق أو بيع صحيح أو حبس من المشتري عن نفسه وقيدنا البيع بالصحيح احترازاً من الفاسد فإنه غير مفت وقيدنا الحبس بكونه من المشتري عن نفسه احترازاً عما اذا أوصى الميت بشراء دار أو بستان وان

للاستبراء (قوله وأما غيره) أي غير البالغ فلا يوجب وطؤه شيئاً الآن تكون بكرة او يقتضها والخاصل أن يحبس

الاقتضاء مفيت مطلقاً كان الواطئ بالغاً أم لا كانت الموطوعة مطيعة أم لا (قوله كعقار يذهب عنه) هذا لا يتأتى في الارض مع أن من جملة العقار (قوله لقيام مثله مقامه) أي فلما كان مثله كأنه هو لم يحكم بكونه فوتاً وقيل فوت ورجحه عجب ووجهه ظاهر وذلك لانه قد تقدم أن المثلي اذا فات فيه المثل وتغير الذات مفيت ولا فرق بين المثلي وغيره فلا وجه للفرقة وكون المثلي يقوم غير مقامه لا يتفق ذلك الا ترى أن قيمة الشيء تقوم مقامه (قوله بخلاف سمن الامة) فان قلت ما الفرق بين سمن الدابة جعله مفوتاً بخلاف سمن الامة قلت لان سمن الامة يختلف فيه الأغراض اذ كثير من الناس من لا يرغب في سمن المرأة بخلاف سمن الدابة فاتفقت العقلاء على الرغبة في سمنها (قوله فليس عفت فيها) أي لها أي أن الهزال ليس عفت للاقالة فتى بمعنى اللام ونبيه المصنف على ذلك في الغيب (قوله ويخرج عن يد) يحرم على المشتري فاسداً تصرف فيه وكذلك يحرم على من علم بذلك شراءه منه وقبول هبته ونحو ذلك واعلم أن الخروج عن اليد يفتى بعد القبض وأما قبله ففيه تفصيل يأتي في قول المصنف وفي بيعه قبل قبضه (قوله ببيعة) ولو وهبه لبياعه أو تصدق به عليه

أو يجري فيه القولان كالبيع له (قوله فالذي يظهر على ما يأتي في الرد بالعيب) وذلك لأنه سيأتي في الرد بالعيب من أن الوقف مفيت للرد بالعيب إذا كان عن نفسه وأما إذا كان عن الغير لكونه وصيا عنه فلا يفوت بذلك لأنه لم يخرج عنه عن ملكه كالاول وتطهيره الشراء بعين لنفسه يلزم والغير لا يلزم (قوله لا يحصل به ما فوت) وجه كون التولية لا يحصل به ما فوت كما للشيخ أبي الحسن أن المولى بمنزلة نفس البائع بيعه فاسدا ينبغي تقييد الشركة بما إذا كانت فيما تنقسم والا كان فوتا (قوله وفي الاقالة نظر) ينبغي أن تكون فوتا لانها بيع كذا في شرح شب (قوله وفي الاقالة نظر) أي هل هي مفقوتة أو لا أي اقالة المشتري لبائعه السلعة بيعه فاسدا فعلى انه مفقوتة يلزم المشتري القيمة فعلى تقدير أن تكون أزيد من الثمن يرجع البائع عليه بقيمة القيمة مثلا لو كان اشتراها بعشرة ثم تقابلا والقيمة عشرة ونفالبائع يرجع عليه بعشرة وان تساوت القيمة مع الثمن لا رجوع لاحدهما على الآخر وان كان الثمن أكثر من القيمة كما لو كانت القيمة عشرة والثمن عشرة ونفرد رجوعها بالصاحب بالاقالة فان المشتري يرجع على البائع بعشرة وبعد هذا كله فينبغي أن تكون فوتا لانها بيع كذا ظهر لي ثم قرر شيخنا السلموني عليه الرحمة فاذا علمت ذلك فاذكره بعض شيوخنا من أن المراد الاقالة بزبادة أو نقص فيه نظر لا يخفى وما ذكره أيضا بعض شيوخنا من التوقف وذلك لان (٨٩) المطلوب في البيع الفاسد رده على صاحبه

وحيث حصلت الاقالة فقد حصل المقصود فلا وجه للنظر لاحصل له والحمد لله (قوله وتعلق حق) هذا في رهن واجارة بعد القبض لا قبله فيأتي في قوله وفي بيعه قبل قبضه الخ (قوله بتراض) هذا في الوجيبة مطلقا وفي المياومة مع نقد أجرة معينة (قوله أو مياومة) أي إذا لم يحصل قبض والحاصل أن الوجيبة لازمة بمجرد العقد حصل قبض أجرة أم لا والمشاهدة وتقال لها مياومة ومساواة ما صرح فيها بلفظ كل ككل يوم أو شهرا أو سنة بكذا فلا يلزم الاقدار ما قبض والوجيبة اسم للامدة المحددة كما كرر في هذه الدار عشر سنين بكذا (قوله أو كونها مياومة) معطوف على قوله بتراض والمياومة لقب للامدة غير المحددة ككل يوم بكذا أو كل شهر

يحبس فاشترى ذلك الوسي شراء فاسدا وجبسه فالذي يظهر على ما يأتي في الرد بالعيب أنه يفسخ البيع الفاسد تأمل ثم ان بيع البعض فيما لا يتقسم وان قل كبيع الكل وأما فيما يتقسم فان بيع أكثره كبيع كله وأكثره ما زاد على النصف والافقوت منه ما وقع فيه البيع والتولية والشركة لا يحصل به ما فوت وفي الاقالة نظر (ص) وتعلق حق كرهته واجارته (ش) أي وما هو مفيت للبيع الفاسد تعلق حق غير المشتري كرهته ولا يقدر على خالصه والام يكن فوتا واجارته ولا يقدر على فسحها بتراض أو كونها مياومة واخذامه مدومة معينة كالاجارة والكراء الفاسد بقيمة الكراء الصحيح ويكون الربح في الكراء الصحيح للمكترى كراء فاسدا كالغلة في البيع الفاسد ولا يرد لها المكترى في المدة التي اكرى اليها على ما صوبه ابن الموارز ونقد له ابن يونس عنه خلافا لظاهر المدونة في أن المكترى كراء فاسدا الاغلة له لانه لا ضمان عليه والخراج بالضمن بخلاف البيع فان ضمانه من مشتريه ولما دخلت الارض فيما يفوت بتغيره كانه كما قدمنا تكلم على ما يفيت ذاتها فقال (ص) وأرض بيتر وعين وغرس وبناء عظيمي المؤنة (ش) يريد ان الارض تفوت بحفر بتر فيها واجراء عين اليها أو فتق فيها أو غرس شجر زاد ابن شاس أو قلعه منها أو بناء ويشترط كون الغرس والبناء عظيمي المؤنة كما يشترط ذلك أيضا في البئر والعين فان لم تعظم المؤنة لم يفيت منها شيء ورد جميعها وأفهم كلامه ان الزرع لا يفيت وهو كذلك قاله محمد فيفسخ البيع ثم ان كان الفسخ في الابان فعلى المشتري كراء المثل ولا يقلع زرعه وان كان بعد فواته فلا كراء عليه واشترط عظم المؤنة في الغرس والبناء لان شأن غيرهما من البئر

(١٢ - خرشي خامس) بكذا أو كل سنة بكذا وهي غير لازمة من الجانبين ما لم يحصل قبض أجرة فتلزم بقدره (قوله واخذامه مدومة معينة كالاجارة) أي لان في رده ضياع حق الغير الا أن يتراضيا على الفسخ قال بعض انظروا كان الاجل غير محدود وهل حكمه كذلك أو ليس بفوت وهو الظاهر انتهى ما قاله بعض الشراح (قوله ويكون الزرع الخ) هذه ثمرة الفوات (قوله خلافا لظاهر الخ) لا يخفى أنه على ظاهر المدونة لا يكون الكراء الصحيح مفقوتا للكراء الفاسد (قوله وأرض بيتر وعين) ولو كانت البئر والعين بدون ربعها (قوله عظيمي المؤنة) أي والام يفيت شيئا والفرض أنه أحاط بها كلها ولو لم يكن بعظمها أو امان كان بعظمها فيفيت ويحمل على أنه عظيم المؤنة وان لم يكن عظيمها وأولى ان وقع بكليها (قوله واجراء عين اليها) أي بالخرق في الارض (قوله أو فتق فيها) أي أو فتق عين فيها (قوله أو قلعه منها الخ) ويشترط أن يكون القلع عظيم المؤنة (قوله كما يشترط ذلك في البئر والعين الخ) ظاهره بالقول ثم هذا يناه في مقتضى قوله لان شأنهما الخ وذلك لان مفاد هذا التعليل أن البئر والعين يفيتانها مطلقا عظمت مؤنتهما أم لا لان شأنهما عظيم المؤنة كما أفاده بعض من شرح (قوله في الابان) أي زمن زرع الارض

(قوله وحذف قوله الخ) قضية ذلك ان البئر والعين بشرط فيهما عظم المؤنة بالفعل وقد تقدم ما فيه والحاصل أن الرابع أن العبرة بالشأن في البئر والعين غير بئر الماشية (قوله لا أقل) أي من الربع فلا يفت شيئا منها ولو عظمت مؤنته (قوله وله القيمة قائما) أي على التأنيد لشبهه بن بني في ساحة فاستحقت (قوله على ما عليه ابن عرفة) مقابلة ما لا يبي الحسن إلا في آخر العبارة وكلام أبي الحسن هو الموافق للقواعد (قوله راجع لقوله جهة) وليس راجع لقوله الربع نعم قوله لا أقل مراده لا أقل من الربع فهو محترزه (قوله وانظر صفة التقويم الخ) أي بأن تقوم الجهة المبنية والمغروسة ثم تقوم غيرها فان كانت قيمة الجهة وحدها مائة وقيمة الباقي مائتان أو ثلثمائة فانت تلك الجهة فقط وقسح البيع في الباقي فظهر أنه لم يفت في ذلك مساحة الأرض بل نظر للقيمة وتعتبر القيمة يوم القبض والحاصل ان حفر بئر غير الماشية واجراء العين بالأرض يفتها ولو كانت (٩٠) بدون ربعها ولا يراعى فيهما عظم المؤنة لان ذلك شأنهما أو أوالا الغرس والبناء

فان كان أحدهما بأكملها أو بجزءها فانه يفتها وان لم تعظم مؤنته سواء أحاط به أم لا لان ذلك شأنه به إذا المحل وكذا ان كان بدون جملها وأحاط به الكن ان عظمت مؤنته ولو كان محله دون الربع وان كان دون الجبل ولم يحيط به فان كان محله الربع أو الثلث فان عظمت مؤنته أفادت محله والالم يفت شيئا وان كان النصف فهل يجري فيه ما جرى في الثلث والربع وهو مفاد كلام أبي الحسن أو كجملها فيفتها كما يحمله على انه عظيم المؤنة وان كان محله دون الربع أو لم يدم عظم مؤنته فيما يعتبر فيه عظمها فان المشتري قيمته قائما على التأنيد (قوله المقوت باتفاق الخ) أي كغير السوق ونقل عرض ومثلي وقوله أو على المشهور رأي كطول الزمن فالمشهور أنه مفيت الحيوان ومقابلته أنه ليس يفت (قوله وفي بيعه الخ) محل التأويلين في بيع المشتري

والعين عظم المؤنة ويرى ما يفهم من التعليل خروج بئر الماشية وهو كذلك وبعبارة وحذف قوله عظمي المؤنة من الاول لدلالة الثاني فلما كان الثاني أدل على المراد آخره وذ كرمعه (ص) وفاتت بهما جهة هي الربع فقط لا أقل وله القيمة قائما على المقول والمصحح (ش) ما مر حيث كان البناء والغرس محيطين بالمبيع وتكلم إلا أن على ما اذا كانا على حدة من غير احاطة والمعنى أن الغرس والبناء اذا وقع في جهة من المبيع فاستدافان كانت قيمة تلك الجهة منفردة بربع أو ثلث قيمة الجميع فان تلك الجهة تفوت فقط دون غيرها من باقي الأرض الذي لا غرس ولا بناء فيه فغير دلل البائع وان كانت قيمة تلك الجهة الواقعة فيها البناء أو الغرس من قيمة الجميع أقل من الربع فلا يفت شيئا منها ويرد جميعها إلى البائع وعلى البائع قيمة بناء وغرس المشتري قائما يوم الحكم على ما عند المازري وعند ابن محرز حيث قال الصواب أن له قيمة غرسه وبنائه قائما لانه فعل بشبهة وعند ابن رشد القيمة مقبولة ما يوم جاء به واذا علمت ما قررنا فظهر ان لا مفهوم للربع في فوات الجهة بل ومثله الثلث وأما النصف فن قيل الا كثر بدليل انهم جعلوا الثلث حدا للسير فما زاد عليه كسبر على ما عليه ابن عرفة وانما اقتصر المؤلف على الربع لاجل قوله لا أقل لانه لو قال هي الثلث فسد قوله لا أقل لدخول الربع في الأقل فيوههم أنه لا يفت شيئا وقوله فقط راجع لقوله جهة أي انما تفوت الجهة فقط دون غيرها من باقي الأرض الذي لا غرس ولا بناء فيه فانه يرد للبائع وليس راجع لقوله هي الربع لانه ما فيه ان ما فوق الربع ليس كالربع وقد علمت أن مثله الثلث بل والنصف على ما يفيد كلام أبي الحسن وانظر صفة التقويم في شرحنا الكبير * ولما أنهي الكلام على المقوت باتفاق أو على المشهور ذ كرمعه الخلاف على السواء بقوله (ص) وفي بيعه قبل قبضه مطلقا أو بيلان (ش) يعني أنه جرى في بيع أحد العاقدين الشيء المشتري فاسدا ببيع صاحبه قبل قبض أحد البائعين له ممن هو يبيده منهم بأن يبيعه المشتري وهو يبيده أو يبيعه البائع وهو يبيد المشتري أو بيلان أحدهما انه فوت وعليه فان كان البائع له المشتري قبل قبضه من البائع فانه يلزمه قيمته لبياعته يوم يبيعه

وان

فقط خلافا لشارحنا كما هو مفاد النزل وان كان الخلاف جاريا في بيع البائع وبمقرر الشارح يعلم

أن التأويلين شاملان للصورتين المذكورتين وهما بيع المشتري له أو البائع و بقيت ثالثة هما فيها أيضا وهي أن يبيعه البائع بيعا صحيحا بعد ما باعه فاسدا قبل قبض المشتري فاسدا له ولكن كان ممكنه من قبضه وأما قبل تحكيكه فبيعه ثانيا صحيحا ماض اتفاقا فلا تدخل هذه الرابعة في كلامه قال ح والظاهر من القوانين فيما اذا باعه مشتريه قبل قبضه من بائعه الامضاء قياسا على العتق والتسديد والصدقة فبقى المدونة عتق المشتري بانواعه وهبته قبل قبضه فوت ان كان المشتري مليا بالثمن فان كان معذرا مدعة فانه ونقض بيعه ورد لبائعه (قوله يوم يبيعه) أي بيع المشتري هذه تخصص

ما تقدم من أنه يعضى بالقيمة يوم القبض (قوله فان بيعه يعضى) ويكون معنى تقويته أى تقويته على المشتري (قوله فلا يعضى) بل يفسخ وجوبا (قوله أما لو لم يعلم قصده) أى المشتري الآن المناسب أما لو لم يواطئه وكأنه أراد أن يفسر به المراد من المواطأة أى أن المراد من المواطأة الموافقة للاتفاق ففرق بينهما (قوله أى المشتري اتفاقا) أى الذى يبيعه من حيث اتفاقاى حقيقة أو حكما الاول اذا باعه المشتري بعد ان قبضه الثانى اذا باعه قبل قبضه فان الراجح الافاتة كما تقدم (قوله والبائع على أحد القولين) أى الذى يبيعه مفوت على أحد القولين المتقدمين وقوله لان يده قوية تعليل لأحد القولين وهو القول بالتقويت هذا ما يدل عليه عبارة شب حيث قال ومثل المشتري البائع على القول بأن يبيعه من حيث اتفاقا اه وعبارة عج وانظر اذا قصد البائع بالبيع الافاتة على القول بأن يبيعه مفوت فهل يكون كالمشتري فى ذلك اه ولكن على هذا الذى قلناه (٩١) وان كان ليس متبادرا ارتكبه لانه لا يصح العبارة

والا فلتبادر أن الاتفاق وعدمه فى حال قصد الافاتة يعنى أنه اذا قصد الافاتة فالمشتري لا يفيت اتفاقا والبائع على أحد القولين وانما جرى القولان فيه لان يده قوية أكثر من المشتري والحاصل انه انما حصل على غير المتبادر لان المتبادر لم يوافق النقل (قوله وينبغى أن تكون فوت الخ) لا يخفى أنه لا يتناسب ذكر هذا هنا غايته انما يناسب ذكره فيما تقدم اذا لم يقصد الافاتة والحاصل أن الاول له أن يحذف قوله وأما التولية الخ لانه اذا قصد الافاتة فالافاة ليست مفيتة قطعا فيكون هذا الكلام عند عدم قصد الافاتة ومن المعلوم أنه قد ذكر ذلك بعينه فيما سبق الذى ليس فيه قصد الافاتة فتدبر (قوله ولم يحكم القاضى) أى فلو حكم الحاكم فلا رد قطعا (قوله ثم زال الموجب ارتفع المقت) المناسب أن يقول ثم زال الموجب بأن عاد المبيع الى حاله الاول ارتفع عدم الرد أى وثبت الرد (قوله وارتفع المقت) هو الموجب فالمناسب أن يقول ثم زال الموجب بأن عاد المبيع الى حاله فانه

وان كان البائع له البائع بعد ما قبضه المشتري وقبل رده منه فان بيعه يعضى ويكون يبيعه نقضا للبيع الفاسد من أصله ويرد الثمن للمشتري ثانياً ما ليس بفوت وعليه فان كان البائع له المشتري فانه لا يجب عليه قيمته ويستمر يده بانه ويحب عليه رد ثمنه لانه كان قبضه منه وان كان البائع له البائع فانه يكون بمنزلة ما اذا باعه ببيع فاسدا وقبضه المشتري ولم يحصل من بائعه فيه بيع بعد قبض المشتري له وضماته ان حصل فيه ما يوجب الضمان منه ولا فرق بين كون المشتري شراء فاسدا وبيع ببيع صحيح قبل قبضه من هو يبيعه مما يفتنه حواله الاسواق أم لا كان البائع له المشتري أو البائع وهذا معنى قوله مطلقا ولا يصح تفسير الاطلاق بقول بعضهم سواء كان البيع صحيحا أو فاسدا اذ لا يحصل الفوات بالبيع الفاسدا اتفاقا (ص) لان قصد البيع الافاتة (ش) أى لان علم المشتري الفساد قبضه قبل قبضه أو بعده وقصد البيع الافاتة فلا يعضى ولا يفيت اتفاقا مما لا يفتن قصده ابن عبد السلام انما يتم الاتفاق اذا واطأ المشتري على ذلك أما لو لم يعلم قصده فلا يبيعه بعد أن يختلف فيه وعبارة لان قصد أى المشتري اتفاقا والبائع على أحد القولين لان يده قوية ولا مفهوم للبيع بل والهبة والصدقة لا العتق فانه فوت لتسوف الشارع للعربة وأما التولية والشركة فليست بفوت وفى الافاة تطر وينبغى أن تكون فوت لانها بيع وظاهره ولو كان العتق لاجل والظاهر أن القول قوله فى دعواه قصد الافاتة أو عدمه بيمينه حيث لم يقدم دليل على كذبه وانما حصل المقت فى البيع الفاسد وجبت القيمة فى المقوم والمثل فى المثل ولم يحكم القاضى بعدم الرد وجوب الغرم على المشتري ثم زال الموجب ارتفع المقت ان عاد المبيع الى حاله كان عوده اختياريا كشرائه أو ضروريا كارت وصار كأنه لم يحصل فيه مفوت ورد الى بائعه فقوله (وارتفع المقت ان عاد) أى ارتفع حكمه وهو عدم الرد ان عاد المبيع لا المقت أى ان عاد المبيع فاسدا لحالته التى كان عليها ولا يتأنى فى طول الزمان ولا فى العتق الا أن يعتق وهو مدين ويرد الغرماء ما اعتقه ولا فى الموت ولا فى اذهاب العين نعم يتأنى فى تغيير ذات وفى نقل العرض وفى الهبة والصدقة والبيع وأشار بقوله (الابتغير سوق) الى أن المقت اذا كان تغير السوق فيما يفيت تغيير السوق ثم عاد السوق لما كان عليه فانه لا يرتفع بذلك حكم الفوت ووجب على المشتري ما وجب من غرم فى غير مثلى وعقار لانهم ما لا يفيت ما تغير السوق لان تغير السوق ليس من سببه

يرتفع عدم الرد ويثبت الرد (قوله ولا فى الموت) أى موت المبيع (قوله وفى الهبة والصدقة والبيع) أى هبة المشتري وبيعه له وصدقته (قوله حكم الفوت) أى وهو عدم الرد أى لا يرتفع عدم الرد بل عدم الرد باق (قوله لان تغير السوق ليس من سببه) أى تغير السوق الذى أوجب الفوات أى واذا كان ليس من سببه فارتفعه لا يوجب الرد بخلاف غيره من المقتات كالبيع من سببه فيتم فيه على قصد الفوات فلذلك قلنا اذا رجع له فانه يرد المبيع على بائعه قطعا (قوله لان تغير السوق) على قوله فلا يرتفع بذلك (قوله ليس من سببه) لا يرد أن تغير الذات قد لا يكون من سببه لان الغالب حصوله عن تفریطه فى صيونه والقيام له ويحمل غير الغالب عليه وصار كأنه من سببه

(قوله فلا يتم فيه) أي لا يتم في كونه قصداً به الأمانة بخلاف بيع المشتري لها أو هبته مثلاً فيتم على قصد الأمانة (قوله لما كان لا ينضبط) قد يقال مقتضى عدم انضباطه أنه لا يحصل بدقات من أول الأمر (قوله المنهى عنها بنص الشارع) أي فهي متفق عليها (قوله لا نص فيها الخ) أي مثلاً إذا باعها بعشرة لأجل ثم اشتراها بعشرة نقداً فالشراء بعشرة نقداً توصل به إلى المنهى عنه وهو سلف جر منفعة ونوله فتمت أي تلك المبيعات وهي البيعة الثانية أو مجموع البيعتين (قوله فتمت جاية للذريعة) أي جاية لها أي دفعها لئلا تدرى البيعة الممنوعة وهو سلف جر نفعا (قوله من الحيوان) بيان لما (قوله ثم نقلت إلى البيع الجائر) الذي هو الثاني والمراد أنه جاز ضرورة لأن المذهب أنه قائل بالمنع وقوله إلى البيع الجائر أي وكل شيء كان وسيلة إلى ما عدا المعنى الحقيقي وقوله المتحيز به على ما لا يجوز وهو السلف الجائر نفعا (قوله وكذلك غير البيع الخ) أي كأن يكرم بائع من يريد الشراء منه لأجل أن يفقره بالبيع له بشئ مرتفع أو لمحو ذلك (قوله على الوجه المذكور) وهو التحيز بذلك الأمر على ما لا يجوز (قوله فهو من مجاز المشابهة) أي شبهة كل شيء كان وسيلة إلى غير المعنى الحقيقي بالمعنى الحقيقي (قوله فهو من مجاز المشابهة) أي بحسب الأصل فلا ينافي أنها صارت حقيقة عرفية ومجاز المشابهة هي الاستعارة وهي هنا تصر بحجة المستعار لفظ ذريعة والمستعار له العقدة المتوصل بها إلى ما لا يجوز (قوله ما أجمع على الغائه) أي الغاء حكمه (قوله لأجل الخ) أي المنع من زرع من حيث كونه يتسبب عنه حصول الخمر (قوله وما أجمع على أعماله) أي أعمال حكمه فقوله كالمنع مثال للحكم والوسيلة هي الزرع والسبب (قوله كالنظر للأجنبية) أي بغير شهوة وكذا ما بعده فقال بجيزه وغيره (٩٢) ينعه أما بشهوة فتفق على منعه وقوله والتحدث معها لا يخفى أن

مذهبنا يجوز ذلك بغير شهوة على المعتمد خلافاً لمن يقول أن صوتها عبثية وإن ذكره بعض الشراح فإذا علمت ذلك فقوله وما اختلف فيه لا يحتاج لتقدير كما تقدم (قوله منعها) أي منع بيع (قوله لا آجال وغيرهم يجوزها) (قوله يطلق مضافاً الخ) أي بيع (قوله لا آجال لها مفهومان مفهوم إضافي وهو أن يكون البيع أضيف إلى أجل وضد ذلك بيع النقد وله مفهوم يسمى فيه بالمضاف والمضاف إليه وصار فيه

فلا يتم فيه بخلاف غيره في الغالب ولأن تغير السوق لما كان لا ينضبط لسرعة تقلبه وغيره من باقي المفوتات ينضبط وكان ارتفاعه كالعدم * ولما أنهى الكلام على المبيعات المنهى عنها بنص الشارع شرع في ذكر مبيعات لا نص فيها عنه وإنما توصل بها إلى المنهى عنه فتمت جاية للذريعة والذريعة بالذال المحجمة الوسيلة إلى الشيء وأصلها عند العرب ما تألفه الناقصة الشاردة من الحيوان لتنضبط به ثم نقلت إلى البيع الجائر المتحيز به على ما لا يجوز وكذلك غير البيع على الوجه المذكور فهو من مجاز المشابهة والذرائع ثلاثة ما أجمع على الغائه كالمنع من زرع الغنبل لأجل الخمر وما أجمع على أعماله كالمنع من سب الأصنام عند من يعلم أنه يسب الله عند ذلك وما اختلف فيه كالنظر للأجنبية والتحدث معها ويوع الآجال ومذهب مالك منعها ابن عرفة يوع الآجال يطلق مضافاً ولقبها الأول ما أجل ثمنه العين وما أجل ثمنه غيرها سلم والثاني لقب لتكرير بيع عاقدي الأول ولو بغير عين قبل انقضائه انتهى قوله لتكرير الخ أخرج

لقيا أي اسماء علماء إذا وصفت رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه عبد الله فعبد الله حينئذ من القبيل الأول أريد به المعنى الإضافي وهو أنه ذات منسوبة لله بالعبودية وإذا أتى لك ولد ومجئته بعبد الله كان ذلك من القبيل الثاني لأنه صار عبد الله اسماء علماء عليه قصده الذات المشخصة لا المعنى الإضافي وهو أنه ذات منسوبة لله تعالى (قوله الأول) الذي هو بيع الآجال المعنى الإضافي ثم لا يخفى أنه جاعل مراد منه الأفراد والتعريف انما يكون للعقيدة ويجاب بأن التقدير الأول أي حقيقة الأول أي حقيقة تلك الأفراد (قوله الأول ما أجل ثمنه العين) بأن يبيع سلعة بيد تار الحرام فهذا بيع لأجل لا يبيع نقد وقوله العين صفة للثمن كما صورنا وقوله غيرها حال من ثمنه أي وما أجل ثمنه حال كون الثمن غير عين فإنه يقال له سلم كأن يعطيه ديناراً على أن يبيع له سلعة مثلاً فالمؤجل وهو الأرباب القمح غير عين فثل ذلك لا يقال له يبيع لأجل بل يقال له سلم غير أنك خبير بأن هذا المؤجل انما يقال له مشمون لأنهم والجواب أنه ثمن للقدم وإن كان مشموناً وفيه بعد ثم لا يخفى أن هذا التعريف يصدق على ما إذا باع ثوباً بعشرين فضة جديداً إلى شهر فبيع له سلم وهو ظاهر بناء على أنها من قبيل العروض وقد تقدم الخلاف في ذلك ويصدق بما إذا باع سلعة معينة بتأخر قبضها كما إذا استثنى البائع منفعته كما يأتي سانه بدراهم حاله مع أنه لا يقال له سلم (قوله لتكرير بيع عاقدي الأول) مثلاً بأن يبيعها بعشرة للحرام ثم يشتريها بخمسة نقداً فتكرير البيع من الرجلين المذكورين يقال له يوع الآجال وقوله الأول الخ كان المناسب أن يقول أي أن البيع الأول لا بد أن يكون لأجل (قوله ولو بغير عين الخ) هذا إذا كان البيع بعين بل ولو كان بغير عين كما إذا باع جباراً بعشرة أثواب لأجل ثم اشتراها بخمسة نقداً (قوله قبل انقضائه) أي انقضاء الأول أي أجله وذلك أنه إذا حصل الأجل

صار بمنزلة الحال ابتداء كما سيأتي فيما اذا مات المشتري وصار الذي عليه حالاً فإنه يجوز الصور كلها بمثابة الحال ابتداء (قوله وتكررها الخ) كالباعها أولاً بعشرة لأجل ثم جاء إنسان آخر واشترى بها بخمسة نقداً أو لدون الأجل فلا يكون ذلك من بيوع الأجل بالمعنى اللغوي (قوله فقال عاطفاً الخ) قال الشيخ إبراهيم اللقاني يصح أن تكون الواو للعطف ويحتمل أن تكون للاستئناف لكن قال ابن هشام في شرح بآنت سعاداً أكثر ما تقع الواو للاستئناف في أوائل الفصول والابواب ومطالع القصائد فهي للاستئناف هنا وذكر السعد في تصرف العزى وغيره أن الفصل ليس مانعاً من العطف والحاصل أنه يجوز العطف ووجود الفصل لا يضر لأنه من جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه أي هذا فصل (قوله على قوله وفسد منه شيء عنه) يعني أنه لا فرق بين كون النهي صريحاً أو ضمنياً ولا ثم على فاعل ما يمنع للتممة فيما بينه وبين الله حيث لم يقصد الأمر الممنوع (قوله كل بيع جائز في الظاهر) فالبيعة الثانية جائزة في الظاهر مؤدية إلى ممنوع في الباطن أي الذي هو السلف الجائر نفعاً للعاقل لشدة حرصه على تحصيل الفوائد بفعل أفعالاً جائزة في الظاهر ليتوصل بها إلى باطن ممنوع خوفاً من الإنكار عليه (قوله كتمة بيع وسلف الخ) (٩٣) لاجبة لهذا التقدير لأن هذا

مثال لما أكثر قصد الناس إليه والمعنى كالعقدة التي تؤدي للبيع والسلف الجائر في الظاهر تلك العقدة والممنوع في الباطن البيع والسلف وكذا العقدة المؤدية لسلف بمرفعة جائزة في الظاهر والسلف بمنفعة هو الممنوع باطناً فالمعنى حينئذ ومنع ما أكثر قصد الناس له كتمة بيع وسلف في الأول وسلف بمنفعة في الثاني ثم لا يخفى أنه يقال ليس كل ما أكثر قصد الناس إليه يمنع ألا ترى أن قصد الناس يمنع أكثر إلى شراء المحتاج له مما لا يمنع فيه والجواب أن يقال إن قوله كبيع وسلف ذكر قيدا (قوله مثال الأول) وجه المنع أن الثوب قد لا يساوي

به عدم تكرار البيع في العقدة وتكررها من غير عاقدى الأول فقال عاطفاً على قوله وفسد منه شيء عنه
فصل ومنع للتممة ما أكثر قصده (ش) أي ومنع كل بيع جائز في الظاهر مؤدى إلى ممنوع في الباطن للتممة بأن يكون المتبايعان قصداً بالجائر في الظاهر والتوصل إلى ممنوع في الباطن وذلك في كل ما أكثر قصده للناس وفي بعض النسخ قصد أي يكون الفاعل ضميراً مستتراً في كثر عاقداء إلى ما وقصد أي يحول عن الفاعل أي ما أكثر قصده إليه ويحتمل النصب على الحال أي ما أكثر حالة كونه مقصوداً (ص) كبيع وسلف وسلف بمنفعة (ش) أي كتمة بيع وسلف وتممة سلف بمنفعة فإن قصد الناس إلى ذلك يكثر فنزلت التهمة عليه كالنص عليه مثال الأول أن يبيعه ساعتين بدينارين إلى شهر ثم يشتري واحدة منهما بدينار نقداً فالساعة التي خرجت من اليد وعادت إليها ملغاة وخرج من يد البائع سلعة ودينار نقداً يأخذ عنهما عند الأجل دينارين أحدهما عن السلعة وهو بيع والآخر عن الدينار المنقود وهو سلف ومثال الثاني أن يبيع سلعة بعشرة إلى شهر ويشتريها منه بخمسة نقداً فالأمر بالبائع إلى أن شيأه يرجع إليه ودفع إلا أن خمسة يأخذ عنها بعد ذلك عشرة وانما منع تهمة بيع وسلف لادائه إلى سلف بمرفعة وذلك قال ابن راشد كان ينبغي لابن الحاجب أن يكتبني عن بيع وسلف لأن ذكر سلف بمرفعة يغني عنه لأن البيع والسلف انما منع لادائه إلى سلف بمرفعة وأجيب بأنه وإن

الدينار وبعد هذا فلهذا ضعف والمعمد ما قدمه من أن المنع انما هو بشرط الدخول بالفعل على اجتماع بيع وسلف لا الاتهام على شرط الدخول عليه (قوله كان ينبغي لابن الحاجب) أي الذي تبعه المؤلف (قوله لادائه إلى سلف بمرفعة الا أنه أبين الخ) أي إن البيع والسلف وإن كان مؤدياً إليه أي إلى سلف بمرفعة وقوله الا أنه أبين أي التأدي إلى سلف بمرفعة أبين في بعض الصور أي المشاركة بقوله وسلف بمنفعة أي وليس بأبين في كل الصور لأنه ليس بأبين في مشاركتها بقوله كبيع وسلف أي وحيث كان أبين في البعض دون البعض فلا يصح التعليل به أي التعليل في الأولى به لأن المتبادر من التأدية إلى سلف بمرفعة التأدي الظاهر المحقق في قوله وسلف بمنفعة وليس متحققاً في مشاركتها بقوله كبيع وسلف أي وكان المناسب التعليل في الأول بالبيع والسلف أي انما كان المنع في الأول لتأديه إلى بيع وسلف وانما صح التعليل مع أن السلف بمرفعة غير متحقق فيه لانا نقول هو تعليل بالمظنة لا بالتحقيق وقوله فكان أضبط أي إن التعليل بالبيع والسلف الذي هو تعليل بالمظنة أضبط من التعليل بالسلف بمرفعة ألا ترى أنه جعل عللة القصر السفر ولم يجعله المشقة مع أن في الحقيقة العلة المشقة إلا أن المشقة في السفر تختلف بالقلة والكثرة وظهورها وعدم ظهورها فاختاروا أن العلة السفر الذي هو مظنة المشقة وجدت أولاً فكذلك نقول هنا العلة في الأولى البيع والسلف الذي هو مظنة

السلف جرنفعا وجد سلف جرنفعا أولا فتدبر (قوله وبأن المنع في سلف جرنفعا) الاولى أن يقول وبأن العلة في سلف بمنفعة صريح
 أي ظاهر أي منع العقدة للتأدي لسلف جرنفعا ظاهر لظهور علة وقوله وفي غيره ضمني أي خفي أي المنع في غيره خفي لخفاء علة
 فلم يجعلنا العلة السلف جرنفعا وأطلقنا لا يتبادر منه إلا الظاهر فلا يقضى بالمنع في الاولى لأن ذلك ليس بظاهر فيها فاحتجنا إلى أن نعلل
 الاولى بقوله كبيع وسلف وبهذا يتبين أن الجواب في المعنى يرجع للأول (قوله قد يكون مقصودا لذاته) أي ملحوظا لذاته وقوله كالبيع
 والسلف أي وليس البيع والسلف ملحوظا لذاته وإنما هو ملحوظ لكونه يؤدي لسلف بمنفعة أي فلو جعلنا العلة في المنع السلف
 بمنفعة لا يتهم منه أن البيع والسلف علة للمنع لأنه ليس السلف بمنفعة ظاهر فيه وقوله فيينوا أن الخ أي فيينوا أن كلام من البيع
 والسلف والسلف بمنفعة علة تقتضي المنع وإن كان البيع والسلف لا يقتضي المنع بذاته بل ما اقتضاه إلا لكونه يؤدي إلى سلف جرنفعا
 بمنفعة (قوله فلو اقتصر على ما) أي العلة التي تفصل لذاتها (قوله لم يلزم كثرة القصد الخ) المناسب أن يقول لم يلزم منه أن البيع
 والسلف علة تقتضي المنع (قوله) وأدخلت الكاف لا يخفى أن الصرف المؤخر والبدل المؤخر

(٩٤)

كان مؤديا إليه إلا أنه أين في بعض الصور لأنه تعليل بالمطنة فكان أضبط وبأن المنع في سلف
 جرنفعا صريح وفي غيره ضمني وبأن الشيء قد يكون مقصودا لذاته أي وهو سلف بمنفعة وقد
 يكون وسيلة كالبيع والسلف فيينوا أن كلامهم ما يقتضي المنع اتفاقا فلو اقتصر على ما يقصد
 لذاته لم يلزم كثرة القصد فيما يقصد وسيلة ضرورة أن قصد المقاصد أقوى من قصد الوسائل
 فلو عكس لا يراد كان صوابا وأدخلت الكاف الصرف المؤخر والبدل المؤخر (ص) لا قبل (ش) أي
 كل ما قل القصد إليه لا يمنع للثمة عليه وإنما يمنع صريحه وقوله (ص) كضمان يجعل أو
 أسلفني وأسلفك (ش) أي كتمه ضمان يجعل وتهمة أسلفني وأسلفك مثال الاول أن يبيعه
 ثوبين بعشرة أشهر ثم يشتري منه أحدهما بالعشرة عند الأجل أو قبله فقد آل أمره إلى أنه
 دفع ثوبين ليضمن له أحدهما بثوب إلى الأجل لأنه قد يخشى عليه من السرقة أو التلف مثلا
 ولا خلاف أن صريح ضمان يجعل ممنوع لأن الضمان لا يكون إلا لله ومثال الثاني أن يبيع
 ثوبا بدينارين لشهر ثم يشتريه منه بدينارين نقدا ودينارين لشهرين فالثوب قد يرجع إليه ودفع الآن
 دينارا أسلفا للشترى يأخذ منه عند رأس الشهر الاول دينارين أحدهما في مقابلة ديناره
 والاخر سلف يدفع مقابلة عند رأس الشهر الثاني وقوله أسلفني وأسلفك بفتح الهمزة في الاول
 وضمها في الثاني لأنهم من باب الأفعال وباب الأفعال تفتح همزة أمره وتضم همزة مضارعه
 فقوله ما كثر قصده أدخل فيه جميع مسائل الباب الممتنعة ودخل في قوله لا قبل جميع مسائل
 الباب الجائرة فالأمثلة التي ذكرها المؤلف كلها تكرار مع هذا الكنه ذكر المسائل الآتية
 مفصلة للمسائل الاولى المجملة لأن ذكر الشيء بحملته ذكره مفصلا أو وقع في النفس فقال (ص)

سيأتي النص عليهما فلا حاجة
 لدخولهما تحت الكاف (قوله
 الصرف المؤخر) كالوبا عها بعشرة
 دنانير للعزم ثم اشتراها بمائة
 درهم نقدا أولدون الأجل أول الأجل
 أولا بعد على ما سيأتي تفصيله
 وقوله والبدل المؤخر كأن يبيعه
 بعشرة ثم يشتريها بعشرة
 يزيد به فإنه يمنع كما يأتي بيانه (قوله
 أي ككل ما قل) إشارة إلى أن
 المعطوف محذوف أي لا الذي قل
 القصد إليه وحذف الموصول وبقاء
 صاته جائز وتقتضي كل لاظهار
 الموم فسقط ما قبل إن لا لا تعطف
 الجمل (قوله كضمان يجعل) إطلاق
 الضمان فجوز لأنه ليس فيه شغل
 ذمة أخرى بالحق وإنما المراد الحفظ
 (قوله أي كتمه ضمان يجعل الخ)
 الاولى أن لا يقدر تهمة وذلك

لأن المعنى ومنع ما كثر القصد إليه للثمة كالعقدة لا يلة إلى بيع وسلف أو سلف جرنفعا لأنه يؤل المعنى في
 سلف بمنفعة ومنع ما كثر القصد إليه كالعقدة لا يلة إلى سلف بمنفعة لأجل تهمة سلف بمنفعة وفي بيع وسلف ومنع ما كثر القصد
 إليه كالعقدة لا يلة إلى البيع والسلف للثمة أي لثمة الدخول على البيع والسلف المستلزم للسلف جرنفعا (قوله أي كتمه ضمان
 يجعل الخ) الاولى حذفه فيقول كالعقدة التي تؤدي لضمان يجعل أو تؤدي لا سلفني الخ وأما صريح ضمان يجعل فلا خلاف في منعه
 لأن الشارع جعل الضمان والجاء والقرض لا تفعل إلا لله بغير عوض فأخذ العوض عليه سمحت (قوله عند الأجل الخ) ظرف
 لقوله يشتري أي إن اشتراه بالعشرة وقع عند الأجل أو قبله أي قبل الأجل (قوله ليضمن له أحدهما) أي وهو الثوب الذي اشتراه
 البائع أما عند الأجل أو قبله (قوله بثوب إلى الأجل) أي كافي الصورة الاولى أو قبله كما في الثانية (قوله لأنه من باب الأفعال) أي
 الذي هو على وزن مصدر الرباعي البسود وبالهمزة كأسلف وأكرم (قوله فالأمثلة التي ذكرها تكرار الخ) فيه مسامحة لأن الأمثلة
 لا تعد تكرارا مع المثل (قوله لكنه الخ) دفع لما يتوهم من كونه تكرارا

أنه لا ثمرة فيه أصلا فيمن أن فيه ثمرة (قوله فن باع لاجل) أي شيئا مقوما للكلام هنا في المقوم فقط وسيأتي الكلام على المثل كذا قل الخطاب وهو الصواب وسيأتي يقول المصنف والمثل صفة وقدرا كنهه فن عم أخطأ (قوله ثم) ليس المقصود منه التراخي وانما نص عليه لانه الذي يتوهم جوازه على الإطلاق (قوله اشتراه) فاعل اشتراه هو فاعل باع والضمير المنصوب عائد على المفعول المحذوف (قوله فاما نقدا) علة المحذوف هو الجواب والتقدير فني شرائه بخمس ثمنه من أي واحد مما ذكرنا ثمانية عشرة صورة لان الشراء اما نقدا الخ (قوله فليست من هذا الباب) فيجوز أن يكون من أهل العينة على ما يأتي تفصيله (٩٥) (قوله وأن يكون البائع ثانيا هو المشتري أولا)

يتأمل وجه الإشارة له هذا في كلامه وذلك لان قوله ثم اشتراه صادق بأن يكون اشتراه من شخص غير المشتري ويمكن أن يكون وجه الإشارة أن المعنى فن باع ساعة لرجل ثم اشتراها أي من ذلك الرجل لكون الملك ما تحقق الا لذلك الرجل فلا يكون البائع الا هو (قوله أوجهلا) المناسب أوجهل أي الذي هو الوكيل الخ لان العطف بأو (قوله وهو يتجر) عائد على المأذون (قوله وسواء باع السيد) راجع لقوله أو عبد كل الخ (قوله أولابنه الصغير) وأما ابنه الكبير فهو داخل في الاجنبي فيراد بالاجنبي ما يشمل ابنه الكبير (قوله مع قوله) فيه التفات من التكلم الى الغيبة أي مع قولنا وكييل كل الذي هو مؤدى قوله والمتمزلة منزلة كل واحد وكييله (قوله لكن أنت خبير الخ) أي فحينئذ نقول لومات المبتاع الى أجل قبله جاز للبائع الاول شراؤها من وارثه لخلول الاجل بعوته ولومات البائع لم يجز لوارثه الا ما جاز له من شرائها وظاهر الشارح أنه مجرد بحث وليس كذلك بل هو منقول والحاصل أن المنقول أن وارث البائع كهو وأما وارث المشتري

فن باع لاجل ثم اشتراه بخمس ثمنه من عين وطعام وعرض فاما نقدا أولا لاجل أو أقل أو أكثر بمثل الثمن أو أقل أو أكثر يمنع منها ثلاث وهي ما يحل فيه الأقل (ثم) أشار بهذا الى أن شروط بيع الآجال المتطرق اليها التهمة خمسة أن تكون البيعة الاولى لاجل فلو كانت نقدا كانت الثانية نقدا أولا لاجل فليست من هذا الباب وأن يكون المشتري ثانيا هو البائع أولا أو من تنزل منزلته وان يكون المشتري ثانيا هو المبيع أولا وأن يكون البائع ثانيا هو المشتري أولا أو من تنزل منزلته والمنزل منزلة كل واحد وكييله سواء علم الوكيل أو الموكل يبيع الا خرا وشراؤه أو جهلا وعبد كل ان كان غير مأذون له أو مأذون له وهو يتجر للسيد وكييله وان اتجر لنفسه جاز شراؤه وقيل بكره وقيل يمنع وسواء باع السيد ثم اشترى العبد أو باع العبد ثم اشترى السيد وان اشترى البائع الاول لاجنبي أو لابنه الصغير كره ذلك ومثل شراء الاب لابنه الصغير أي لمحجوره شراء غيره من الاولياء لمن في حجره وأما عكسه وهو شراء الاجنبي للبائع الاول أو شراء محجوره فلا يجوز لان كلاً انما يشتري له بالو كالة أي آل الامر الى ذلك لانه لما أجاز الشراء الواقع له منه ماله ابتداء بطريق الفضول فسكاته وكلهما على ذلك ابتداء وبهذا لا يتكرر مع قوله قبل وكييل كل منزلته وأن وارث كل منزلته لكن أنت خبير بأن يموت المشتري قبل ما عليه فصار المبيع الاول كأنه وقع بنقدا ابتداء فخرجت المسئلة بعوته عن بيع الآجال وأما لومات البائع الاول فالمسئلة باقية على كونها من بيع الآجال ولا يجوز لوارثه الا ما جاز له من شرائها قال في النوادر واذا باع المقارض سلعة بشمن لاجل جاز لرب المال شراؤها بأقل منه ا ه وان يكون الشراء الثاني من صفة ثمنه الذي باع به أولا كما يأتي ثم ان الصور اثنتا عشرة صورة من ضرب ثلاث صور الثمن الثاني وهو اما مثل أو أقل أو أكثر في أربع صور الشراء الثاني وهو اما نقدا أولا لاجل الاول أو الى أقل أو الى أكثر منه وضابط الجائز من هذه الصور أن يتساوى الاجلان وان اختلف الثمنان أو يتساوى الثمنان وان اختلف الاجلان وان اختلف الثمن والاجل فانظر الى البدل السابقة بالعطاء فان خرج منها قليل عاد اليها كثير فامنع وذلك في ثلاث صور بأن يشتري ما باعه بعشرة بثمانية نقدا أو ولدون الاجل أو بائني عشر لا بعد من الاجل الاول لان المشتري الثاني وهو البائع الاول في الاولين يدفع ثمانية الا أن أو بعد نصف شهر يرجع اليه بعد شهر عشرة والبائع الثاني وهو المشتري الاول يدفع في الاخرة بعد شهر عشرة ياخذ بعد شهر آخر اثني عشر فالبائع الاول مسلف في الاولين والمشتري الاول مسلف في الاخرة وان خرج من البدل السابقة كثير عاد اليها قليل فالجواز وذلك في صورتين وهما أن يشتري ما باعه بعشرة لاجل بائني عشر نقدا أو ولدون الاجل وهما مضمومتان الى

فليس كهو لأن الدين يحل بموت المشتري (قوله واذا باع المقارض) بفتح الراء الذي هو العامل (قوله ثم ان الصور اثنتا عشرة صورة) ولا فرق بين أن يكون ذلك بعلم المبيع أولا كان قبل قبض المبيع أم لا فهي أربع تضرب في اثني عشر فتكون الصور ثمانية وأربعين فلو اشتراه أجنبي ثم اشتراه البائع من ذلك الاجنبي فان كان قبل قبض المبيع فكذلك كان بعلم أو محال وان كان بعد قبض المبيع فكذلك ان كان بعلم المبيع والا فيجوز الاتواطى على تعدد المجلس (قوله وان اختلف الثمنان) الواو للبالغة (قوله وان اختلف الاجلان) الواو للمحال والالتكررت صورة فيمنئذ تكون الصور ستا فقط (قوله وذلك في صورتين) المناسب في ثلاثة الثالثة هي شراؤه بأقل لا بعد وقوله مضمومتان الى السبع الحق كما قلنا أنها ستة لا سبعة لان واحدة منها مكررة وهي للاجل بمثل الثمن فاذا ضمت الست

السبع الجائزة المتقدمة فجملة الجائزة تسع وهي شراء ما بعه بعشرة بعشرة نقداً أو لدون
الاجل لدفع المشتري الثاني عشرة الآن أو بعد نصف شهر يأخذ عشرة بعد شهر فقد خسر
التججيل وإلى الاجل تقع مقاصة ولا بعد دفع المشتري الاول بعد شهر عشرة يأخذ بعد شهر
مثلها فقد خسر التججيل وبثمانية للشهر تقع مقاصة بعد شهر في ثمانية ويدفع له المشتري الاول
درهمين لافي مقابلة شيء ولا بعد دفع المشتري الاول بعد شهر عشرة يأخذ بعد شهر ثمانية فقد
خسر درهمين وبأثنى عشر نقداً أو لدون الاجل يدفع اثني عشر يأخذ عند الشهر عشرة فقد
خسر درهمين والشهر تقع مقاصة في عشرة ويدفع درهمين لافي مقابلة شيء فقوله بخمس الثمن
المراد بالخمس هنا الصنف أي بصنف غنمه يكيد بكيد وردى بردى ومحمولة بمحمولة بدليل
قوله الآتي والرداءة والجودة ومنع بذهب وفضة وبسكتين وهل غير صنف طعامه الخ
وامتنع بغير صنف غنمه فان المسائل الآتية مفهوم قوله بخمس غنمه ولما ذكر أحوال تججيل
الثنى كله أو تأجيله كله وكانت أربعة في ثلاثة ذكر أحوال تججيل بعضها على كل حال في كل
الصور وتأجيل البعض الباقي إلى أحد أحوال ثلاثة وهي إلى دون الاجل الاول أو إليه أو بعد
منه وهذه الثلاثة مضر وبه في أحوال القدر الثلاثة المساواة للثنى الاول والنقص والزيادة
عليه فتكون الصور تسع امتنع منها أربع شبهها في المنع بقوله (ص) وكذا الوأجل بعضه تمتنع
ما تججل فيه الأقل أو بعضه (ش) أي وكما تمتنع فيما مضى ما تججل فيه الأقل كذا الوأجل من
الثنى الثاني بعضه تمتنع من صور ما تججل فيه الأقل كله وهو صورتان أن يشتريها بثمانية
أربعة نقداً أو أربعة لدون الاجل لدفع قليل في كثير فهو سلف جرتفعاً وبأثنى عشر خمسة نقداً
وسبعة لا بعد من الاجل لانه تججل الأقل وهو العشرة على بقيمة الاكثر فالمشتري الاول يدفع
بعد شهر عشرة خمسة عوضاً عن الخمسة الاولى وخمسة يأخذ عنهما بعد شهر سبعة فهي سلف
بمنفعة وكذا تمتنع أيضاً ما تججل فيه بعض الأقل ويدخل فيه صورتان أيضاً وهو أن يشتريها
بثمانية أربعة نقداً أو أربعة للاجل لانه يقع مقاصة في أربعة عند الشهر ويأخذ ستة عن
الأربعة التي نقدها أولاً فهي سلف بمنفعة أو أربعة نقداً أو أربعة لا بعد من الاجل لان المشتري
الاول يدفع بعد شهر عشرة ستة في مقابلة الأربعة الاولى فهو سلف بمنفعة وأربعة يأخذ عنها
بعد شهر مثلها فالعلة في الجميع واحدة ويبقى من التسع خمس جائزة وهي أن يشتريها بعشرة
خمس نقداً والخمس لدون الاجل أو له أو لا بعد أو بأثنى عشر خمسة نقداً وسبعة لدون الاجل
أو للاجل والضمير المضاف إليه بعض عائد إلى الثمن وامتنع خبر مقدم وما تججل مبتدأ ويجوز
أن يكون تمتنع مبتدأ وما بعده فاعل على مذهب من لا يشترط الاعتماد وقوله كذا مفعول
مطلق مؤكداً عاملاً تمتنع أي تمتنع كالامتناع السابق في علته وهو سلف بمنفعة وأوفى كلامه
للتوبيخ كما في شرح س ولما كان من ضابط الجواز في الصور السابقة أن يستوى الاجلان
ومن ضابط المنع أن يرجع إلى اليد السابقة بالعطاء أكثر مما خرج منها ثبته على أنه قد يعرض
المنع للباقي في الاصل والجواز للمتنع في الاصل بقوله مشبه في المنع (ص) كسواي الاجلين
ان شرطاني المقاصة للدين بالدين (ش) أي كالامتناع عند تساوي الاجلين ان تعاقد على
نقي المقاصة لأن فيه تعميم الزميتين فيازم عليه ابتداء الدين بالدين وأما لو شرطاً المقاصة أو سكا
عنها جاز لان الاصل المقاصة فلم يسبق غير الزائد في احدي الزميتين فليس فيه الاتعير فمة
واحدة ولو قال المؤلف ان شرط كان أحسن أي كان الشرط منه ما أو من أحدهما فالثنية
ليست شرطاً وانظر ما الحكم اذا باعها بعشرة للاجل ثم اشتراها بثمانية لا بعد من الاجل

المذكورة إلى هذه الثلاثة بصير
الجميع تسعة (قوله ومحمولة الخ)
الاولى حذفها لدخولها في الردى
ويزيد بذهب بذهب ومحمولة بمحمولة
ويزيد بيزيدية على كل حال أي
سواء كان يمثل الثمن الاول أو أقل
أو أكثر (قوله وامتنع خبر
مقدم) أي والجمللة جواباً لو
(قوله أي كالامتناع الخ) ظاهر
عبارة أن المشبه به هو نفس
الامتناع وليس كذلك بل الامتناع
وجه الشبه فالمشبه هو التساوي
أي العقدة المحتوية على التساوي

(قوله ويحتمل أن يقال بالمنع) هو الظاهر (قوله ولاجل أن تعمير الخ) أي الذي هو الدين بالدين أي ولاجل أن التهمة دائمة مع الدين بالدين أجزما أصله المنع (قوله ولو سكا عن شرط المقاصة بقي المنع الخ) أي فظهر الفرق بين التي أصلها المنع والتي أصلها الجواز والحاصل أن الأصل فيه الجواز لضعف التهمة فلا يفسد الإشرط نفي المقاصة لتحقيق التهمة وهذا الأصل منعه لقوة التهمة فلا تنفي الإشرطها (قوله ويجوز الخ) مثلاً لو أجزى الكلام في باب الجودة والرداءة على باب القلة والكثرة بطراز فيما إذا باع بعشرة يزيدية واشترى بمثلها بمجدي دون الأجل أو الأجل مع أنه ممتنع وتأمل بقية الصور ونجدها جارية على هذا القانون وقوله ومنه البيع بمجديية الخ الأولى حذفه لأن هذا من اختلاف السكة فقط ويأتي على أنه لو حمل كلام المصنف على ما يشمل الاختلاف بالجودة والرداءة أو السكة لا غنى عن الآتي (قوله في الصور ركها) وهي ثمانية عشر لأن الأجل الثاني أمدون أو مساو أو أبعد وفي كل ما يحمل الثمن الأول أو أقل أو أكثر وفي كل ما أن يكون البيع بحيد والشراء بردي أو عكسه فهذه ثمانية عشر لأنك خبر بأن كلام المصنف إنما هو في التفاوت بالجودة والرداءة فقط فلا تأتي هذه الصور ركها وقوله للدين (٩٧) بالدين أي لا ابتداء الدين بالدين وقوله فكذلك يمتنع

شامل لست صوراً أن يكون الثاني أجوداً أقل أو أكثر أو مساو أو الثاني أدنى كذلك فهذه ست صوراً خرج منها اثنتان بقي أربع غير أن ظاهر العبارة أن العلة الدين بالدين مع أنه ليس في الصور المذكورة ابتداء دين بدين بل علة المنع فيها البديل المؤخر فلذلك قال لا يمكن يستثنى الخ فكيف حاصله العلة في صور الأجل ابتداء الدين بالدين وفي صور النقد البديل المؤخر ثم رد حيث ذان يقال لا جعل العلة في الكل البديل المؤخر ويكون أظهر لا طراد العلة غير أن غير ما قال غير ما قال وهو أن من منع الصور كلها عمل بالبديل المؤخر إذا البيعة الأولى لا بد أن تكون مؤجلة فيحصل بذلك البديل المؤخر ولو كانت البيعة الثانية نقداً ومن منع صور الأجل وفصل في غيرها وهو

واشترط نفي المقاصة فيحتمل أن يقال بالجواز نظر إلى أن الشرط ليس منافياً للعقد إذا المقاصة غير لازمة بخلاف ما إذا كان للأجل فإن اشتراطها ينافي مقتضى العقد وهو لزوم المقاصة ويحتمل أن يقال بالمنع نظر إلى أن المقاصة ممكنة وقد اشترط إبطالها فالأمر إلى الدين بالدين (ص) ولذلك صح في أكثر لا بعد إذا شرطها (ش) أي ولاجل أن تعمير الثمين يؤثر المنع فيما أصله الجواز صح ما أصله المنع في كل ممنوع كشرائه بأكثر من الثمن المبيع به كبيعها بعشرة لشهر وشراؤها بأثنى عشر لا بعد من الأجل أن شرطاً المقاصة للسلامة من دفع قليل في كثير ولو سكا عن شرط المقاصة بقي المنع على أصله ولا مفهوم لقوله في أكثر لا بعد أن باقي الصور الممتنعة كذلك (ص) والرداءة والجودة كالعلة والكثرة (ش) مقتضى التشبيه أن الصور اثنتا عشرة صورة وأنه يمتنع منها ما امتنع مع القلة والكثرة فكما يمتنع ما عمل فيه الأقل أو بعضه يمتنع ما عمل فيه الأثر أو بعضه ويجوز ما جاز وليس كذلك بل فيه تفصيل وهو أنه إذا باع بحيد واشترى بردي وعكسه ومنه البيع بمجديية والشراء برديية وعكسه فإن وقع البيع الثاني مؤجلاً أيضاً امتنع في الصور كلها الدين بالدين وإن وقع البيع الثاني نقداً فكذلك لكن يستثنى صورتان وهما ما إذا اشتراه بالجيدة نقداً أو أكثر لأن مع تعجيل المساوي أو الأجل أكثر تنفي تهمة البديل المؤخر لعدم انتفاع البائع وبعبارة الرداءة من جانب والجودة من جانب والمراد الرداءة والجودة في الجوهرية والجنس متبدلين لقوله ومنع بذهب وفضة والسكة متحدة بدليل قوله ويستكتين إلى أجل والعدد والرواج متحدان عملاً بقوله فيما سبق وحرم في نقدر بأفضل فباقى الاختلاف إلا بالجودة والرداءة فقط أي مع اتحاد الوزن وتشبيه الرداءة وضدها بالقلة والكثرة من جهة النقص والزيادة لا من جهة المنع والجواز فالأثر أدنى كالأثقال والأجود كالأقل وفي وعليه فالسك في معنى زائد على القلة والكثرة يجري عليهما وما فيه علة أخرى اعتبرت

(١٣ - خري خامس) الراجح علل منع صور الأجل بالدين بالدين وهو اشتغال الثمين وعلل المنع في صور النقد بسلف جرنفاً وبدوران الفضل من الجانبين ولو أراد المصنف الاقتصاد على ما تجب به الفتوى مع الاختصار لحذف قوله والرداءة والجودة كالعلة والكثرة وقوله كشرائه للأجل الخ وقال وإن باع بحيد واشترى بردي وعكسه منع إن كان الشراء لأجل مطلقاً وكذا إن كان نقداً مطلقاً إلا أن باع بردي واشترى بحيد مثله أو أكثره وشارحنا يقول إن العلة البديل المؤخر في صور النقد لأن التهمة منتفية في هاتين الصورتين فكأنه ليس هنالك بديل مؤخر (قوله والعدد والرواج) المناسب أن يحذف الرواج ويأتي ببدله بالوزن ويستغنى عن قوله بعد أي مع اتحاد الوزن (أقول) وحينئذ فلا تأتي الأربعة والعشرون صورة وقوله عملاً بقوله لا حاجة لذلك لأن حديث الاختلاف في العدد هو الذي فرغ منه المشار به بقوله فن باع الخ وقصد صاحب هذه العبارة رد الاعتراض المشار به بقوله مقتضى التشبيه الخ (قوله وعليه فالسك في معنى زائد الخ) المعنى الزائد هو الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين مثال ما ليس فيه واحد من الأمرين لو باع بعشرة بمجديية ثم اشترى بعشرة يزيدية نقداً أو بالعكس فليس هذا ابتداء دين بدين ولا دوران فضل من الجانبين فيجوز على باب القلة والكثرة فيمتنع في الأول لأنه دفع قليلاً وهو اليزيدية أخذ كثيراً وهو المجديية أي من حيث الجودة فلا ينافي أن العدد متحد

(قوله أي كاشتغال الذمتين الخ) وهي ما إذا باع عشرة بزيادة ثم اشتراها بعشرة محمدية لدون الأجل أو للأجل فهو جازية في باب القسلة والكثرة إلا أنهم امتنعوا هنا لابتداء الدين بالدين (قول أو دوران الفضل من الجانبين) كالأول ببيعها بتسعة محمدية لأجل ثم اشتراها بعشرة بزيادة فقد أفليس في هذه ابتداء دين بدين ولو نظر لباب القلة والكثرة لجاز في الامتناع انما هو لدوران الفضل من الجانبين (قوله فلا منافاة الخ) حاصله أن المصنف قال والرداءة الخ فيقتضي أن كل ما جاز في باب القلة والكثرة يجوز هنا فالجودة كالكثرة والرداءة كالفلة مع أنه وجد ما امتنع هنا ما جاز في باب القلة والكثرة فيكون الجودة كالكثرة والرداءة كالفلة يتأني قضية المنع فيما ذكر وحاصل الجواب أنه لا منافاة لأن قصد المصنف التشبيه من حيثية أن الأردأ كالاتقص في مطلق نقص والأجود كالزيادة فقط أي في مطلق زيادة والمنع وعدمه شيء آخر فان وجدت علة من ابتداء الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين منع والأفلا فقول الشارح فلا منافاة الخ تفرع على قوله وتشبيهه الخ وقول الشارح على (٩٨) القلة والكثرة أي على القلة المنظورة لها في باب القلة والكثرة وهي سلف جرنفعا وقوله

عليها أي على القلة المنظورة لها فيهما وجودا وعدمًا (ثم أقول) وهكذا قوله ودوران الفضل من الجانبين لا يكون إلا مع اختلاف العدد فلا يناسب قوله والعدد متحد (قوله الآن يجعل الخ) المراد بالقيمة ما جاز له الإمام قيمة في الدنانير والدرهم وأما في غيرها فتعتبر القيمة الجارية بين الناس واستظهر عرج رجوع الاستثناء لمسئلة الرداءة والجودة وتردد الشيخ سالم فيه واستبعده بقوله قيمة ويبحث فيه عرج بأنه لا استبعاد إذا جلد والردى انما ينظر له ما بالنسبة لقيمة تمامه لا باعتبار وزنها (قوله وينبغي الثاني) لاجابة لذلك مع ما تفيد المسدودة من المنع كما في رده شيخنا السلموني (قوله بأن يكون المعجل) يرجع لقوله أو لا بأن تكون الزيادة الثلث وذلك لأنك إذا زدت عشرين درهما على أربعين السنتي هي صرف الدينارين يكون الجميع ستين فالزيد الذي هو العشرين ثلث

أي كاشتغال الذمتين وهي الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين على ما ذكره ح فلا منافاة بين كون الجودة كالكثرة والرداءة كالفلة وبين امتناع صور منها لا تمنع في الكثرة (ص) ومنع يذهب وقضة (ش) أي ومنع يبيع السلعة بذهب وشراؤها بغيره يرضف من نحو وقضة أو عكسه لآتمامهما على الصرف المؤخر وصورها اثنتا عشرة صورة باعتبار البيع بالذهب والشراء بالفضة وعكسه كذلك فلوانتفتت همة الصرف المؤخر جاز كما أشار إليه بقوله (ص) الآن يجعل أكثر من قيمة المتأخر جدا (ش) بأن تكون الزيادة الثلث وانظر لو جعل أقل من قيمة المتأخر جدا هل هو كذلك لأن تهمه دفع قليل في كثير تنقي بالكثرة المذكورة أم لا وينبغي الثاني لأن المحتاج قد يأخذ القليل لحاجته ويدفع بعد ذلك الكثير جدا ثم إن القسلة والكثرة والمساواة في هذه باعتبار صرف المثلي وعدمه لأن القسلة والكثرة والمساواة لا تنافي إلا في الجنس الواحد وبعبارة جدا بأن يكون المعجل يز يد على المؤخر بقدر نصف المؤخر كالأول باع ثوبا بدينارين لشهر ثم اشتراه بستين درهما نقدا أو صرف الدينار عشرون (ص) وبسكتين إلى أجل كشرائه للأجل بمحمدية ما باع بزيادة (ش) يعني أنه يمنع البيع ثم الشراء بسكتين إلى أجل سواء اتفق الأجلان أو اختلفا وسواء اتفقا في العدد بالقسلة والكثرة أم لا كاشتراء ما باعه بزيادة بمحمدية للأجل الأول وأولى في المنع لو اشتراه لدون الأجل أولا بعدمه أو كانت السكة الثمانية أدنى من الأولى ولذا قال بعض ونبيه بالمثال الأدنى الأخف تهمه دون الأشد تهمه والصورة ثمانية عشرة صورة لأن الشراء الثاني إما للأجل الأول أو لأقرب منه أولا بعدمه أما بمثل الثمن عددا أو أقل أو أكثر والسكة الثمانية إما أجود من الأولى أو أدنى منها وكلها ممنوعة للدين بالدين لاشتغال الذمتين إلا إذا كانت السكة الثمانية جيدة نقدا وهي مساوية أو أكثر كما هي في الرداءة والجودة (ص) وإن اشترى بعرض مخالف عنه جازت ثلاث النقد فقط (ش) أي وإن اشترى ثوبا باعه لشهر مثلا بعرض كجمل بعرض مخالف عنه الأول في الجنسية كبخل فالبخل أمان نقدا أو للأجل الأول أو أقل منه أولا بعدمه وثمنه أمان مساو لثمن الجمل أو أقل أو أكثر فهذه ثلاثة مضر وبه في الأربع المتنع منها تسع وهي ما أجل فيه الثمنان

الجميع وثلث العشر ون بقدر النصف المؤخر لأن المؤخر أربعون باعتبار كون الدينارين أربعين درهما (قوله وبسكتين الخ) داخل في قوله والرداءة والجودة الخ لأنها كما تكون بطيب الأصل ورداءة تكون بحسن السكة وعدمه (قوله محمدية الخ) محمدية سكة واليزيدية سكة ومعنى جودة السكة المحمدية كون رواج ما هي به أكثر من رواج السكة اليزيدية ويقاس على المحمدية واليزيدية غيرهما كالشريفي والابراهيمي في زماننا فالمحمدية أجود ولو كان معدنها أردأ واليزيدية أردأ ولو كان معدنها أجود والمحمدية نسبة إلى محمد السفاح أول خلفاء بني العباس واليزيدية نسبة إلى يزيد بن معاوية (قوله وكلها ممنوعة الخ) فإذا كان كذلك فيكون قول المصنف إلى أجل في مفهومه تفصيل فلا يعترض به (قوله إلا إذا كانت الخ) استثناء منقطع (قوله مخالف) مفهومه أن العرضين لو كانا نوعا واحدا لم يكن الحكم كذلك وهو كما أفهم كبيع كنانة بثوب لشهر ثم اشتراه بثوب فالبيعة الثانية أمان نقدا أو لأجل دون الأول أو مثله أو أبعد منه وعلى كل قيمة لها مساوية أو أقل أو أكثر فهذه اثنتا عشرة صورة يمنع منها ما يجعل فيه الأقل اتفاقا ويجوز منها ما لم يجعل فيه إلا كتر اتفاقا وفي جواز ما جعل به إلا كثر ومنعه قولنا منسوخا اعتبار ضمان يجعل وعدمه اعتبارا

(قوله مخالف جنسه) أي فالشراء بثوب الخ أي بفرد من أفراد الثوب بخلاف جنس ذلك الفرد الذي هو الماهية الكمية ثمنه الأول وأراد بالجنسية ما يشمل النوعية كما مثل فان جنس البغل والجل واحد من ذلك أن يبيع بثوب من القطن ويشتري بثوب من الكتان (قوله ونوع ثمنه) أي في الشراء الثاني كما هو ظاهر لفظه (قوله فأفاد حكم العين والمثل) بقوله كمثلها إلا أن الأفادة من حيث أن الأولى أن يقول كعينه إلا أن الخبير بأن أخذ المصنف بظاهره لا يظهر فيقدر في كلام المصنف والتقدير مثل المثل صفة وقدرا كعينه على ما هو المناسب لا كمثلها كما قاله المصنف (قوله فيمنع الخ) اعترض بأن المناسب الأول الفاء لان المنع ليس فرع المثلية وأجيب بأن قوله كمثلها مفيد لشئين أحدهما امتناع الصور الثلاث والثاني أن الغيبة على المثل (٩٩) تعد سلفا إذ لو لم يكن سلفا لكان كغيره ولا شك

أن امتناع الصورتين المذكورتين
مسبب على هذا الثاني (قوله بعد
الغيبة عليه) أي غيبة يمكنه
الانتفاع به (قوله في الصور الخمس)
أي في مجموعها أي بعضها لأنه
لا يتأتى فيما إذا باعها بعشرة إلى
أجل ثم اشتراها بأكثر لا بعد من
الأجل والحاصل أن العلة في
الاربع سلف جزئيا أي أن البائع
أسلف المشتري فحما فردد منه له
واعطاه في مقابلة ذلك درهمين كان
نقدا أو لنصف الشهر أو للشهر
أو للشهرين هذا عند الغيبة كما
تقدم وأما إذا لم تحصل غيبة فقد
تقدم أن علة المنع السلف الجار
نفعاً في النقد وولدون الأجل وفي
الأكثر لا بعد من الأجل فالمنع
في صورة لا بعداً أكثر السلف من
المشتري الجار له نفعاً هو زيادة
الدرهمين لا من قبيل الغيبة (قوله
تعد سلفاً) قال الأمر إلى سلف
جزئياً (قوله وسبب أني يمنع
خمس (٣) وهي لا بعد مطلقاً
أو أقل نقداً وولدون الأجل بل
يزاد هنا سادسة وهي شراؤه بأقل

للدين بالدين وجازت ثلاث النقدة فقط وهي أن يكون ثمن البغل المنقود مثل ثمن الجمل أو أقل
أو أكثر وأما صور الأجل التسع فمستعنة لأنه دين بدين فثمنه في كلام المؤلف منصوب مفعول
مخالف أي بعرض مخالف جنسه ثمنه الأول وسواء ساواه في قيمته أو نقص ثمنه عنها
أو زاد لا مرفوع بالفاعلية أي ثمنه بمعنى قيمته مخالف لقيمة العرض الأول بزيادة أو نقص كما
وقع عند الشارح إذ لا يتأتى في النقد ثلاث على ذلك الفرض إذ هما اثنتان فقط ومراعاة العرض
ما قابل العين فيشمل الطعام * ولما أتت في الكلام على المبيع المقوم ونوع ثمنه إلى عين وطعام
وعرض موافق للثمن الأول أو مخالف في الفساد أو في الصفة أو في الجنس شرع فيما إذا كان
المبيع مثلياً وهو ما عين الأول وأما مثله وأما مخالفه فأفاد حكم العين والمثل بقوله (ص) والمثل
صفة وقدرا كمثل (ش) يعني أن من باع مثلياً من مكيل وموزون ومعدود طعاماً أو غير طعام
ثم اشتري مثله صفة كعمولة ثم محمولة وقدرا كاردب ثم اردب فكأنه اشتري عين ما باع ومن
اشتري عين شئته فاما نقداً أو لأجل أو أقل منه أولاً بعد ما بمثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر
فمنع منها ثلاث وهي ما جعل فيه الأقل وهي شراؤها ثانياً بأقل نقداً أو ولدون الأجل أو بأكثر
لا بعد ويجوز ما عداها وهي مثله نقداً أو ولدون الأجل ولا لأجل ولا بعد بأقل للأجل ولا بعد
وبأكثر نقداً وولدون الأجل ولا لأجل ومحل كون المنوع ثلاثاً أن وقع الشراء الثاني قبل
غيبة المشتري الأول على المثل فان غاب عليه بمنع أيضاً صورتان أخريان وهما شراؤه ثانياً
مثله بأقل للأجل أو لا بعد منه واليه أشار بقوله (ص) فيمنع بأقل لأجله أو لا بعداً غاب
مشتريه (ش) فيصير المنوع خساوه شراؤه مثل المثل الذي باعه بعشرة إلى شهر بعد
الغيبة عليه ثمانية نقداً أو لنصف الشهر أو للشهر أو للشهرين أو بائني عشر لشهرين لأن
المشتري الأول يصير له درهمان في الصور الخمس تركها للبائع الأول في نظير غيبته على المثلي
والغيبة على المثلي لكونه لا يعرف بعينه تعد سلفاً ومفهوم صفة هو قوله فيما يأتي وهل غير
صنف طعامه كقمح وشعير مخالف أو لا تردد ومفهوم قدرا أنهم ما واختلفا في القدر فان كان
المشتري ثانياً أقل من المبيع أو لا فهو كما لو اشتري أحد ثوبيه وسبب أني وان كان المشتري
ثانياً أكثر من المبيع أو لا فهو كما لو اشتري ما باعه مع سلعة فان لم يكن غاب على المثلي منع السبعة
الآتية في قوله ثم اشتراه مع سلعة فان غاب منعت الصور كلها السلف الجار نفعاً ان اشتري
بالمثل أو أقل والمبيع والسلف ان اشتري بأكثر وقوله كمثلها لو قال كعينه لكان أحسن إذ

إلى مثل الأجل الأول لأنه يبيع وسلف لان الارب الذي اشتراه آل أمره إلى أنه سلف والارب الذي لم يرجع مبيع وتقع المقاصة في خمسة
دراهم ويدفع المشتري للبائع خمسة دراهم في مقابلة الارب المبيع (قوله منع السبعة الآتية) هي شراؤه نقداً أو ولدون الأجل بمثل أو
أقل أو أكثر أو بأكثر لا بعد من الأجل وعلة المنع سلف جزئياً في أربع وهي شراؤه بمثل الثمن الأول أو أقل نقداً أو ولدون الأجل ويبيع
وسلف ان اشتراه بأكثر نقداً أو ولدون الأجل أو لا بعد (قوله ان اشتراه بالمثل أو أقل) أي اذا اشترى بالمثل فالنفع هو الزائد من المثلي وأما
اذا اشترى بأقل فالنفع ما ذكر مع ما سقط عنه من الثمن كدرهمين فيما إذا باعه بعشرة واشتراه بثمانية (قوله والمبيع والسلف اذا اشترى
بأكثر) كما لو باع بعشرة واشتراه بائني عشر درهماً فالسلف هو قدر المثل الذي باعه والمبيع هو الزائد من المثلي الذي أخذ به درهمين (قوله
لو قال كعينه لكان أحسن) وأجيب بأن مثل

تأني بعض ذات كقولته تعالى ليس كذلك شيء على حد ما خرج فيها (قوله تردد) هذا التردد لا تردد التأخرين لعدم نص المتقدمين أحازهم عبد الحق وعليه انقصر ابن الحاجب وابن شاس ومنعه غيره (قوله كتغيرها كثيرا) وليس طول زمانه عنده كتغيرها كثيرا البقاء الاتهام معه بخلاف الحيوان المبيع فاسدا (١٠٠) (قوله وهو مذهب المدونة الخ) ومقابلته ما قاله المحققون ومحمد بن المواز وغيرهما من

ان المثل ليس كالمخالف بل كالعين فاذا اشترى منه مثل الاول بأقل نقدا امتنع كالمشتري تلك السلعة بعينها (قوله أي فثله غيره) أنت خبير بأن مثل الشيء قطعاً غيره لا عينه وهذا يمكن في المثل فالأولى أن يقتصر على الثاني المشار به بقوله فثله في الصنفية كغيره في الجنسية (قوله لما في المساوي والاكثر من سلف جزئياً) والمسلم هو المشتري لانه يدفع بعد شهر عشرة يأخذ عشرة وأثنى عشر ومعه الثوب الثاني زيادة وأما اذا اشتراه بحصة فهو هذه الحصة سلف والخصة الأخرى في مقابلة الثوب الذي لم يردوهي بيع لكن المسلم البائع فيها اذا كان نقداً والمشتري اذا كان لا بعد من الاجل وأبعد ان ما هنا من التعويل على تهمة بيع وسلف مشهور مبني على ضعف فلا ينافي ما تقدم من ان تهمة بيع وسلف ملغاة فلا يعول عليها (قوله وسكت عن صور الاجل الثلاث) لك أن تقول ان قول المصنف لا يمثله أو أكثر أي نقداً أو بدون الاجل أو للاجل ولا يدخل اذا كان أبعد من الاجل بمثل الثمن أو أكثر لانهما ممنوعان داخلان في قوله لا بعد مطلقاً وبقيت واحدة جائزة وهي اذا كان بأقل للاجل نفسه (قوله ويشترى أحدهما بخمسين الخ) لا يخفى أن

ما ذكره المؤلف من الاخبار بما لا فائدة فيه (ص) وهل غير صنف طعامه كقمح وشعير مخالف أو لا تردد (ش) يعني أنه اختلف لو اشترى غير صنف طعامه الموافق له في جنسه كقمح باعه لشخص لاجل ثم اشترى منه شعيراً أو سلتاهل هو بمنزلة ما اذا اشترى غير ما باع فتجوز الصور كلها أو بمنزلة ما اذا اشترى عين ما باع لاتحاد الجنس فيمنع ما يجعل فيه الاقل وهي ثلاث ان لم يغرب وخمس ان غاب تردد والصنفية على حقيقة تعالي اثبات لفظ غير وعني الجنسية على اسقاط غير أي وهل جنس طعامه المخالف في الصنفية كقمح وشعير يقدر مخالفته في الجنسية أو لا يقدر مخالفته في الجنسية فيمنع ما يجعل فيه الاقل * ولما أنهي الكلام على مثل المثلي شرع في الكلام على مثل المقوم وأنه كالغير فقال (ص) وان باع مقوماً فثله كغيره كتغيرها كثيراً (ش) يعني ان الشخص اذا باع مقوماً كفرس أو ثوب بمائة لشهر ثم اشترى مثله من فرس أو ثوب آخر فان الصور كلها تجوز وكأنه اشترى غير جنس ما باع وهو مذهب المدونة لان ذوات القيم لا يقوم المثلي فيها مقام مثله وكذلك تجوز الصور كلها فيما اذا اشترى عين ما باع من المقوم الا انه تغير تغييراً كثيراً بزيادة أو نقص سواء اشتراه بمثل الثمن الاول أو أقل أو أكثر نقداً أو بدون الاجل الاول أو له أولاً بعد منه والكاف في كغيره زائدة أي فثله غيره أو فثله في الصنفية كغيره في الجنسية فليست زائدة * ولما بين حكم ما اذا اشترى عين ما باعه أو جنسه أو مثله أشار لبيان ما اذا اشترى بعضه بقوله (ص) وان اشترى أحد ثوبيه لا بعد مطلقاً أو أقل نقداً امتنع لا يمثله أو أكثر (ش) يعني انه اذا اشترى بعض ما باعه ففيه اثنا عشرة صورة لانه ما أن يشترى ذلك البعض بمثل الثمن أو أقل أو أكثر نقداً أو بدون الاجل أو له أولاً بعد المتنع خمس صور وهي أن يشترى بمثل الثمن أو أقل أو أكثر نقداً أو بدون الاجل أو بأكثر نقداً أو بدون الاجل وبمثل الثمن أو بأقل أو أكثر للاجل فثله أو غير أي أو غيره والمراد انه اشترى بعض ما باع وفهم من قوله ثوبيه بالاضافة انه باعه ما أولاً ولو قال ثوبين بلاضافة لم يفهم منه ذلك وقوله مطلقاً أي كان الثمن الثاني مساوياً للاول أو أقل منه أو أكثر وقوله أو أقل نقداً حقيقة أو بدون الاجل وقوله امتنع في الجنس صور وقوله لا يمثله أي نقداً أو بدون الاجل وقوله أو أكثر نقداً أو بدون الاجل وسكت عن صور الاجل الثلاث أي بمثل الثمن أو أقل أو أكثر (ص) وامتنع بغير صنف ثمنه (ش) أي فلو اشترى البائع من المبتاع بعض ما باعه بغير صنف الثمن الاول كبيعها بذهب أو محمدية لشهر ثم اشترى أحدهما بفضة أو بزيادة أو عكسه فانه يمتنع لانه رجع اليه أحد ثوبيه وخرج منه ثوب وذهب يأخذ عنه عند الاجل فضة وسواء كان الثمن الثاني نقداً أو للاجل الاول أو لأقل منه أولاً بعد بقدرة قيمة الاول أو بأقل منها أو بأكثر فعلة المنع الصرف أو البديل المؤخر وهو مقيد بما اذا لم يكثر المعجل جداً فيجوز كما أشار اليه بقوله (ص) الا أن يكثر المعجل (ش) فيجوز كبيعها بدينارين لشهر وصرف كل دينار عشرون درهماً ويشترى أحدهما بخمسين

درهما

هذا لا يظهر سواء اعتبرت الكثرة بالنسبة المجموع لانها لم تكن كترت بعداً أو بالنسبة لما

ينوب ما اشترى من الثمن كما هو ظاهر والحاصل ان المصنف لم يقيد بالجديّة غير ان شارحنا وعب قيدا بها والشيخ سالم لم يقيد بها ولكن الظاهر ما شارحنا وعب

(قوله نقداً أو لدون الأجل) قرر به شب فقال الآن يكتر المجلل أي المتقود في الحال كإنص عليه اللغوي وقد قرر به شيخنا السلوني واعترض على شارحنا (قوله والظاهر أنه يعتبر كثرة المجلل الخ) أي أن هذا (١٠١) هو الظاهر فالتمثيل بقوله ويشترى أحدهما

بخمسين درهما ليس بقيسدين لو اشترى أحدهما مثلاً لآخر ثم إنك خير بأن هذا استظهار من عجم والذي في تات الكبير وسبعة اليه ابن الحاجب أن المراد كثرة عن جميع الثمن لأن ثمن المبيع فقط كذا أفاده بعض شيوخنا ثم أقول فيثبت لا ينبغي العدول عن ابن الحاجب إلا بدلياً (قوله وانظر تعليقه لـ المنع) هو السلف جرنقه في شرائه بمثل وأقل نقداً ولدون الأجل وللمبيع والسلف في شرائه بأكثر نقداً ولدون الأجل أولاً بعدد وجه الأول أنه آل أمره أن ثوبه يرجع له ويخرج منه عشرة أو ثمانية يأخذ عنهما بعد الأجل عشرة وقد زاد ثوباً أو شاة (قوله وانظر تعليقه المنع في شرحنا الكبير) علم المنع البيع والسلف في الجميع وبيانه أنه آل أمر البائع أنه خرج منه خمسة وسبعة فيما إذا كان نقداً ولدون الأجل يأخذ عند الأجل عشرة وخمسة في مقابلة الخمسة وهي سلف وخمسة في مقابلة السلعة وهي بيع وأما إذا كان لا بعد من الأجل فالسلف نفس المشتري وذلك لأنه إذا جاء الأجل يدفع عشرة للبائع خمسة عوضاً عن السلعة وهي بيع وخمسة يسألها للبائع بقيمتها منه بعد ذلك ولم يلتفت إلى كون الثوب يساوي أكثر فيكون فيه في بعض الأمور سلفاً جرنقة (تبيينه) يجب تعجيل السلعة الواقعة ثمناً في الصور الجائزة في صور خمسة وسبعة وصور

درهما نقداً فيجوز لبعدهم خمسة الصرف المؤخر بقوله وامتنع الخ هذا فيما إذا اشترى بعض ما باعه وما مر من قوله ومنع بذهب وفضة فيما إذا اشترى كل ما باعه وقوله وامتنع الخ فيه أربع وعشرون صورة باعتبار أن المبيع بذهب والشراء بفضة وعكسه وقوله الآن يكتر المجلل شامل لما إذا كان المجلل نقداً ولدون الأجل أو بأقل لا بعد فقد جعل المشتري الأول والظاهر أنه يعتبر كثرة المجلل بالنسبة لما يثوب ما اشترى من الثمن لا بالنسبة لجميع ثمن ما باع (ص) ولو باعه بعشرة ثم اشتراه مع سلعة نقداً مطلقاً أولاً بعدد أكثر (ش) يعني أن البائع إذا اشترى ما باعه من سلعة أخرى من عند المشتري الأول كتب أو شاة مثلاً فيتصور فيها اثنتا عشرة صورة فيمتنع منها سبع وهي ما إذا كان الشراء الثاني نقداً ولدون الأجل كان الثمن في السلعتين مثل الأول أو أقل منه أو أكثر منه والسابعة بأكثر لا بعد من الأجل الأول وانظر تعليقه المنع في شرحنا الكبير وبقي من اثنتي عشرة جنس جائزة وهي صور الأجل الثلاث وفيما إذا اشترى مبيعاً مع سلعة بمثل أو أقل لا بعد كما سيصرح به المؤلف في قوله وبمثل وأقل لا بعد فإنه مفهوم قوله وبأكثر لا بعد (ص) أو بخمسة وسبعة (ش) عطف على مع سلعة لكن السلعة هنالك من المشتري وهنالك البائع الأول كما لو اشترى ثوبه المبيع بعشرة لشهر بأربعة أو بستة أو بخمسة وسبعة كعبد مثلاً والموضوع بحاله وهو أن الشراء الثاني نقداً أو لا بعد وقوله (امتنع) جواب عن السبع فيما قبلها وهي شرائها مع سلعة وعن الثلاث أو التسع في هذه وهي ما إذا اشترى بها بخمسة وسبعة ووجه كونها ثلاثاً لأن يكون الشراء الثاني نقداً ولدون الأجل أولاً بعد فهذه ثلاث ووجه كونها تسعاً أن يفرض ثمن السلعة المشتري بها ثانياً مع الخمسة والسلعة خمسة أو أربعة أو ستة فيكون الثمن في الشراء الثاني مثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر فصوره ثلاث مضروبة في الثلاثة الأول وهي النقد ولدون الأجل ولا بعد والجميع ممنوع والحاصل أن ما عدا صورة الأجل ممنوعة سواء فرضتها ثلاثاً أو تسعاً ولا جمل نفسه جائز سواء فرضته صورة واحدة أو ثلاثاً وانظر تعليقه المنع في شرحنا الكبير وقوله (ص) لا بعشرة وسبعة (ش) مقابل الخمسة وسبعة يخرج من حكمه وهو المنع إلى الجواز لكنه خاص بما لا نقداً أي لأن المشتري سلعته المبيعة بعشرة لشهر بعشرة وسبعة مثلاً كشاة نقداً ولدون الأجل فيجوز عند ابن القاسم لأن مال البائع أنه دفع شاة وعشرة ناناً يراو أكثر نقداً يأخذ عوضاً عن ذلك عشرة ناناً إلى شهر ولا تهمة فيه وأما لا بعد فيمتنع عملاً بقوله أولاً لا يمتنع ما تجل فيه الأقل ولا يمتنع جواز صورة الأجل كافي التي قبلها الوقوع المقاصة الآن يشترط أن فيها ولا يتصور في هذه غير أربع صور يجوز منها ثلاث وهي النقد ولدون الأجل ولا جمل ويمتنع واحدة وهي لا بعد اه وانما يتصور في هذه غير أربع لأن العشرة موجودة على كل حال والسلعة دائماً زائدة على العشرة كما هو فرض المسئلة نعم إن فرض البيع الأول لا بقيد العشرة تأتي فيها الاثنتا عشرة لكنها تدخل مع خمسة وسبعة ثم عطف على عشرة قوله (ص) وبمثل وأقل لا بعد (ش) وهو مفهوم قوله بأكثر في قوله أولاً بعدد أكثر فحقه أن يذكر هنالك وانما آخره هنا عطفه على الجائز (ص) ولو اشترى بأقل لأجله ثم رضى بالتعجيل قولان (ش) يعني أن الشخص إذا اشترى ما باعه بأقل من ثمنه للأجل الأول ثم رضى

مسئلة عشرة فأكثر والزم بيع معين يتأخر قبضه إن كانت معينة وابتداء دين بدين إن كانت مضمونة أذمة كل فيهما معمرة للأخرى (قوله فيجوز عند ابن القاسم) ومقابله ما لأن المباحثون فقال لا يجعل الثوب الرجوع إلى يد البائع الأول مبيعاً بالسلعة التي خرجت من يده ثانياً ويجعل العشرة النقد سلفاً في العشرة المؤجلة فيكون بيعاً وسلفاً فيمتنع في النقد ولدون الأجل أما لا جمل

فلا توهم فيه وكذا لا بعد أفاده محشى تت (قوله فهل يستمر الجواز على حاله) أى تظر المحال وقوله أو يمنع قال ابن وهبان وينبغي أن يكون هذا هو الراجح لأنه آله الأمر إلى أن السلعة رجعت لأصحابها ويدفع الآن ثمانية يأخذونها عند رأس الشهر عشرة (قوله أولا يمكن الخ) وليس له على هذا أن يؤخر القيمة ويقول للمشتري قاصصنى بها عند الاجل لأن شرطها تساوياً مما حوّلوا والفرص أن الحال القيمة فقط وظاهر المصنف ثبوت هذا الحكم فيما ينتفع به بعد الاتلاف كذبح المأكول وفيما لا ينتفع به كحرق الثوب وهو واضح في الأول دون الثانى لأنهم أجروا الباب على ستن واحد (قوله ففعل ما نصب أو جر) بل فى حال الجر محل ما نصب وهو إلا أنه إذا قرئ بالاضافة تكون اضافة بائع البيان (قوله اسم ١٠٣) مفعول) وحينئذ فالاضافة للبيان أى اضافة متلف لما بعده ولا يصح النصب

لأن الرسم يمنع الأعلى لغة ربيعة وعلى تقديره فقوله ما قيمته الخ يدل من متلف أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف (قوله لكن لا دلالة فيه) أى لا دلالة ظاهرة فلا ينافى أنه لو قوّم فى المعنى يعلم المتلف بكسر اللام (قوله فلا اعتراض) حاصله أنه اعترض على المصنف بأن المزيد أو الزائد أولى من الزيادة لفظاً ومعنى فلم يرتكبه اهـ أما كونه أولى لفظاً فلأنه أخصر بحرف وأما معنى فلان الزيادة مصدر وهى فعل الفاعل وفعل الفاعل لا يوصف بالاختصاص ولا أن ظاهراً أنه يمكن من أحداث الزيادة وليس بمراد وإنما المراد من أخذها هذا حاصل ما اعترض به إلا أنك خير بأن جواب الشارح لا ينفع الاعتبار التعليق الأخير الذى هو قوله ولأن ظاهراً الخ (قوله ثم استرد مثله مع خمسة) وأما لو استرد مثله فقط بخار الصور كلها وقوله مع خمسة ليس المراد مع تجهيل خمسة وإنما فى بعض صور

بتجهيل الثمن فهل يستمر الجواز على حاله لا سيما حيث يكون الثمن عيناً فإن الاجل فيها من حق من هو عليه فلا تهمّة أو يمنع من التجهيل لاتهم ما على السلف بزيادة قولان للتأخيرين وكذلك الخلاف إذا اشترى بأكثر لاجله ثم تراضى بالتأخير أو اشترى بأكثر نقداً أو بدون الاجل ثم رضى بالتأخير لا بعد فلو قال وفيما آله للمنع وقد وقع جائزاً قولان لتشمل جميع ما ذكر (ص) كتمكين بائع متلف ما قيمته أقل من الزيادة عند الاجل (ش) هذا تشبيه فى القولين والمعنى أن البائع إذا أتلف ما باعه لأجل عداؤله غرم القيمة للمشتري حالة فهل إذا كانت أقل من الثمن المؤجل يمكن البائع من الزيادة عند الاجل أولاً يمكن الأمن مقدار ما دفع من القيمة اذيتهم مان على السلف بزيادة وقوله متلف اسم فاعل ما أى شيئاً باعه بعشرة لشهر مثلاً مفعول متلف وقوله عند الاجل متعلق بتمكين ويجوز أن يقرأ متلف بالتنوين وبالاضافة ففعل ما نصب أو جر ولو قرئ متلف بفتح اللام اسم مفعول لصح لكن لا دلالة فيه على تعيين من أتلف وقوله متلف أى عداً وأما خطأ فيمكن اتفاقاً لا تهمّة وقوله من الزيادة على حذف مضاف أى أخذ الزيادة فلا اعتراض (ص) وان أسلم فرساً فى عشرة أبواب ثم استرد مثله مع خمسة منع مطلقاً (ش) يعنى أن من أسلم فرساً فى عشرة أبواب لشهر مثلاً ثم قبل الاجل استرد فرساً مثل الأول مع خمسة أبواب وأبرأه من الخمسة الباقية فإنه يمنع سواء كانت الخمسة المزمدة مع الفرس مجزئة أو موجهة للشهر أو ولدونه أولاً بعد منه للسلف بزيادة وذلك لأن البائع ألأمره إلى أنه أسلف المشتري فرساً له مثله وهو عين السلف وما أخذ من الاثواب بزيادة لاجل السلف فالسلف هنا البائع قطعاً وفى المسئلة الآتية فهو تارة البائع وتارة المشتري وأعمال مجزئة وأهذه اذا بقيت الخمسة لاجلها كما فى التى بعدها لأنه لما رجع اليه مثل سلعته علم أنهم أقصدوا السلف بخلاف ما إذا رجعت عينها أو رجع غير جنسها إذ كأنهما اشترطوا رد العين أو رد غير الجنس فخرجاً عن حقيقة السلف قاله فى التوضيح فى وجهه كون الغيبة على المقوم لا تعد سلفاً ثم قال وفيه نظر اهـ ولا مفهوم لقوله عشرة ولا لا اثواب وإنما المراد أنه أسلم مقوماً كان ثياباً أو غيرها كانت الثياب عشرة أو أقل أو أكثر ولا مفهوم لقوله خمسة ولا لا اثواب أى كان المراد خمسة أو أقل أو أكثر أو أكثر أو درهم أو دينار لأن العلة السلف بزيادة (ص) كالأسترد اهـ لأن تبقى الخمسة

الاطلاق بل المراد مع الموافقة على رد خمسة (قوله فى وجه الخ) أى إن قوله إذ كأنهما اشترطوا لم يذكر لاجلها فى التوضيح تعليلاً لقوله بخلاف ما إذا رجعت عينها كما قلنا وإن كان صحيحاً إنما قاله فى مقام آخر وهو أن الغيبة على المقوم لا تعد سلفاً وذلك لأنه قد تقدم أن المصنف قال والمثل صفة وقد را كمثل فممنع بأقل لاجله أى عند الغيبة والعلة السلف الذى جردنا فاقبال هـ لا كان المقوم كذلك لأنه إذا غاب على ما يعرف بعينه فقد انتفع والسلف لا يتعين فيه رد المثل بل يجوز فيه رد العين والمثل فلم لا يعدوه سلفاً لأننا نقول لما رجعت العين فكأنهما اشترطوا ذلك فخرجاً عن حقيقة السلف وفيه نظر فأنما علمت ذلك فعبارة شارحاً أحسن من عبارة عب لان فيها قال فى توضيحه ووجه الخ وقوله وفيه نظر أى وفى هذا الوجه نظر لأنه لا دليل على الاشتراط كذا فهم بعض الشيوخ ولم يتكلم المصنف على رد غير الجنس (قوله أسلم مقوماً) أى فى مقوم (قوله ولا اثواب) أى المقدرة بعد قوله مع خمسة لأن المعنى مع خمسة أثواب (قوله كالأسترد) لو مصدرية كما قد ذكرها مع ما ناكيد

(قوله لان المجل) أي حقيقة أو حكماً فيشمل ما دون الاجل وقوله مسلف أي في حكم المسلف وقوله الا أن تبقى الخمسة لاجلها على الصفة المشترطة لأجل ودولاً أردأ (قوله فعلى المشهور) ومقابلته قول البرقي انه لا يعد مسلفاً (قوله واقتصر المؤلف على التعليق الخ) ومقابلته التعليق بوضع وتبجيل وحط الضمان وأزيدك أي وضع وتبجيل حيث كان الفرس لا يساوي خمسة أثواب في فرضه وحط الضمان وأزيدك حيث كان يساوي ستة أثواب (قوله ولطرده في الجنس الواحد وغيره) أي في كون المأخوذ والمأخوذ عنه جنساً واحداً أي في غير ما هنا وليس جنساً واحداً أي كما هنا فان المأخوذ عنه الاثواب والمأخوذ الفرس مع الخمسة وأما وضع وتبجيل فلا يكون الا في الجنس الواحد كما لو كان عليه عشرة أثواب فقال له ضع منها خمسة (٣٠) ونحو الباقي فالأخوذ من جنس المأخوذ عنه وكذا حط الضمان وأزيدك ولو كانت

الزيادة من غير جنس الذي عليه مثلاً لو كان له عليه عشرة فقال له حط الضمان عني وأزيدك عليها شيئاً فأنحدر جنس المأخوذ عنه والمأخوذ بالنسبة لغير هذا المزدحم انه لا يظهر كون بيع وسلف مطرد في الجنس الواحد وغيره وذلك لان مقتضى كونه مطرد في الجنس الواحد وغيره أنه يتحقق في كل واحد منهما على حدته كما أشرنا اليه ولا يتأتى ذلك لانا وجدنا الممكن أن يكون المأخوذ عنه جنساً واحداً والمأخوذ بعض ذلك الجنس وشئ آخر فالمناسب أن يقول لانه المرضي عند الشيوخ لانه لا يصلح هنا وضع وتبجيل ولا حط الضمان وأزيدك لانهم لا يكونان الا في الجنس الواحد وهنا يختلف كائنين والحاصل أن وضع وتبجيل وحط الضمان وأزيدك انما يدخلان فيما اتحدت عوضاً والعوضان هنا غير متحدين اذا أحدهما الاثواب المسلم فيها والاخر الفرس مع بعض الاثواب وقيل ان حط الضمان وأزيدك يدخل في الجنس والجنس ذكراً وبناً ولكن

لاجلها لان المجل لما في الذمة والمؤخر مسلف (ش) تشبيه في المنع أي كما يمنع استرداد المسلم اليه الفرس بعينه مع خمسة أثواب مججلة أو مؤجلة الا أن تبقى الخمسة الزائدة في هذه لاجلها الاول لا مججلة ولا مؤجلة بدونه ولا لا بعد منه فيجوز لان الفرس حينئذ في مقابلة خمسة فهي محض بيع وبقاء الخمسة المصاحبة للفرس للاجل أسقطت المنع ولو عجلت الخمسة أو أخرت لدون أجلها أولاً كثر منه فالمنع لان الفرس مبيع بخمسة والمجل لما في الذمة قبل أجله أو المؤخر عنه مسلف أما الاول فعلى المشهور لانه لما ترتب له في ذمته عشرة أثواب لشهر أعطاه منها خمسة الا أن مع الفرس فالخمسة سلف يقبضها أي البائع من نفسه عند تمام الشهر والخمسة التي أسقطها عن ذمته مبيع بالفرس واقتصر المؤلف على التعليق بالبيع والسلف لانه المرضي عند الشيوخ ولطرده في الجنس الواحد وغيره وأما المؤخر لما في الذمة فسلف اتفاقاً فقوله لان المجل الخ تعليلاً لمقدرك كما ترى وهو خاص بما بعد الكاف لان المسئلة الاولى ليست معللة بذلك اذ لو عجلت به لزم فيها الجواز فيما اذا بقيت الخمسة لاجلها مع انها تمتنع مطلقاً مما من السلف بزيادة أي للتمسك على ذلك وانما كانت العلة في الاولى السلف بزيادة لان رد المثل هو الغالب في قضاء القرض وأما في رد العين فهو نادر في قضاء القرض وكذا رد غير الجنس ولذا جعلت علة المنع في الثانية البيع والسلف (ص) وان باع جارا بعشرة لاجل ثم استرده وديناراً نقداً (ش) يعني ان الشخص اذا اشترى جارا بعشرة لاجل ثم تقابل مع بائعه على رده له وزيادته ديناراً نقداً فانه لا يجوز سواء كان الدينار المزدحم من جنس الثمن أو من غيره لانه بيع وسلف لان المشتري ترتب في ذمته عشرة دنائير دفع عنها مائة دينار الذي اشترى وديناراً لياخذ من نفسه عند حلول الاجل عشرة تسعة عوضاً عن الجار وهو بيع وديناراً عن الدينار السابق وهو سلف (ص) أو مؤجلاً يمنع مطلقاً الا في جنس الثمن للاجل (ش) أي وان زاد المشتري للبائع مع الجار ديناراً مؤجلاً فانه يمنع أيضاً كان التأجيل للاجل الاول أو لدونه أو لا بعد منه لانه فسح دين في دين الا أن يكون الدينار المؤجل من صنف الثمن الذي وقع البيع به بأن يوافق في سكوته وجوهريته ولا بد من موافقه في وزنه أيضاً وتأجيله للاجل الاول لا لدونه ولا لا بعد منه فيجوز لانه أل أمر البائع الى أنه اشترى الجار بتسعة دنائير من العشرة وأبقى ديناراً لاجله ولا يحذور فيه قال في توضيحه والصورة أي صور الاجل لان المزدحم ما موافق أو مخالف وكل منهما اما لدون الاجل أو له أو بعد منه ولا يجوز منها الصورة واحدة

الراجح اختصاصه بالجنس الواحد كما يفيد كلام التوضيح وغيره وأما البيع والسلف فلا يكونان في الجنس الواحد هذا ما ظهر وان كان ما قاله شارحنا ذكره بهرام (قوله وزيادته ديناراً نقداً الخ) أي فصور المسئلة انه باعها بعشرة من دنائير فيخرج ما اذا باعه بعرض مؤجل كعشرة أثواب ثم أخذ منه الجار وديناراً فينبغي الجواز لانهم ما يبيعان بالاثواب والمراد أخذهما معا جلا والا كان فيه فسح ما في الذمة في مؤخر من غير جنس الدين (قوله الا في جنس الخ) فيجوز حيث لم يشترط نفي المقاصة (قوله للاجل) حال الاستثناء والحال وان كان قيد العاملها الا أن الاستثناء محطه الاول مقيد بالثاني فليس الثاني مقصوداً بالذات بل بالتبع فلا يلزم استثناء شيئ بآداة واحدة وهو غير سائق كما قاله الشيخ أحمد (قوله لانه فسح دين) مثلاً لو باع الجار بعشرة أثواب ثم استرده وديناراً مؤجلاً فقلبا ع الجار بتسعة أثواب وفسح الثوب العاشر في الدينار المؤجل ولا يظهر ذلك فيما اذا باعه بعشرة دنائير ثم رده وزيادته ديناراً مؤجلاً ثم فيه بيع

وسلف اذا كان لدون الاجل أو أبعد ويأتي الصرف المؤخر والبديل المؤخر (قوله وهذا) أي محل المنع اذا لم تكن الزيادة الخ أي وأما اذا كانت الزيادة ففقه تفصيل الخ (أقول) لا حاجة لذلك حيث قال المصنف الا في جنس الثمن للاجل وأردنا بالجنس المصنف الخ (قوله الا أن يجعل الخ) راجع أيضا الى الزيدية كما في عب (قوله فيشمل الخ) المناسب لذلك أن يقول المراد بالجنس المصنف والمصفة (قوله جازان يجعل المزيدي) ويشترط أيضا حيث (١٠٤) كان المزيدي فضة والتمن ذهباً أن يكون المزيدي أقل من صرف دينار كما ذكره أبو

الحسن (قوله بغيره) أي بغير العوض وقوله بالنسبة للمزيد مثلاً لو باع الحمار بعشرة دنانير ورده وعرضاً مؤجلاً للاجل الاول أو دونه أو أكثر فقد فسخ مثلاً ديناراً في العرض المؤخر وبيع الحمار بتسعة حين رده (قوله وكذلك اذا بيع الحمار الخ) ومثل ذلك ما اذا بيع بمؤجل ولم تقع الاقالة الابدح لوله (قوله لانه ان كان من جنس الخ) هذا التعليل بالنسبة للسئلة الثانية التي هي فسوله وبيع بنقد اما موافق للثمن أي الاول أو مخالف له (قوله وذلك سلف) أي من البائع (قوله فهو صرف مؤخر) أي بأن كان الثمن عشرة دنانير وزاده عشرين درهماً فقد صرف البائع الدينار العاشر بتسلك الدراهم وهذا المكثر المجمل جداً بحيث تتفق تهمة الصرف وكذا اذا كان الثمن محمية والمزيد يزدية أو عكسه امتنع أيضا للبديل المؤخر في هذا الموضوع وهي ما اذا أخرت الزيادة (قوله لانها بيعه ثانية) تأمله فانه يلزم عليه البديل المؤخر بالنسبة للدينار المزيدي فهو مشكل جداً (قوله فان كان معينا جازم مطلقاً) لانه لا يدخل الذمة فليس فيه

وهي المستثناة بقوله الا في جنس الثمن للاجل وهذا اذا لم تكن الزيادة فضة فان كانت فضة فيدخله البيع والصرف فأجره على ما تقدم وفيه عناه ما اذا باعه بيزيدية ثم اشتراه مع زيادة بمحمدية أو بالعكس اه أي فيمتنع للصرف والبديل المؤخر الا أن يجعل أكثر من قيمة المتأخر جرد السلامة مما ذكر وبعبارة المراد بالجنس المصنف أي صنف الثمن فيشمل اتحاد السكة واتحاد الجودة والرداءة حتى لو اختلفت السكة أو الجودة أو الرداءة منع (ص) وان زيد غير عين وبيع بنقد لم يقبض جازان يجعل المزيدي (ش) يعني أن ما مر اذا كان المزيدي مع الحمار عيناً فان كان غير عين أي غير ذهب أو فضة بل عرض أو حيوان والفرص انه باع الحمار بغيره لاجل جازان يجعل المزيدي لانه باع ما في الذمة بعرض وحمار مجملين ولا مانع منه بخلاف ما اذا أخر المزيدي لم يحصل فسخ الدين في مؤخر بالنسبة للمزيد وكذلك اذا بيع الحمار على التججيل بذهب أو فضة ولم يقبض حتى وقع التقايل بزيادة من المشتري سواء كان المزيدي عيناً أو غيرهما فانه يجوز أن يجعل المزيدي مع الحمار بقوله وبيع أي الحمار بنقد أي ذهب أو فضة حالاً ينبغي ان تكون الواو بمعنى أو فهي مسألة ثانية أعطاها جواباً واحداً وهو قوله جازان يجعل المزيدي فان تأخر امتنع لانه ان كان من جنس الثمن الاول فهو تأخير في بعض الثمن بشرط وذلك سلف مقارن للبيع وهو الحمار المشتري بباقي الثمن وان كان من غير جنسه فان كان عيناً والثمن عيناً فهو صرف مؤخر وان كان غير عين فهو فسخ ما في الذمة في مؤخر سواء كان الثمن عيناً أم لا وقيد بقوله لم يقبض للاحتراز عما اذا قبض فانه يجوز ولو تأخر المزيدي لانها بيعه ثانية وفسرنا قوله بنقد بما اذا كان الثمن عيناً وهو حال للاحتراز عما اذا كان عرضاً فان فيه تفصيلاً فان كان معينا جازم مطلقاً وان كان غير معين جازان يجعل المزيدي وانظر تفصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير ثم لما أوههم قوله في بيع الآجال يمنع كذا منع البيعتين لارتباطهما كما يقول ابن المباحشون وكان الاصح مذهب ابن القاسم في المدونة وهو صحة البيع الاول وفساد الثاني فقط لان الفساد اذا رجع الثاني وجوداً وعدماً وبالقياس على اقتضاء الطعام عن ثمن الطعام فلا يفسخ الا الثاني دفع ذلك التوهم بقوله (ص) وصح أول من يبيع الآجال فقط (ش) على الاصح أي وفسخ الثاني وخالف ابن المباحشون وقال يفسخان معا وهذا الخلاف مقيد بقيام السلعة أما اذا قامت بيد البائع الاول فهو ما أشار اليه بقوله (ص) الا أن يفوت الثاني فيفسخان وهل مطلقاً أو ان كانت القيمة أقل خلاف (ش) يعني أن المبيع اذا قامت بيد المشتري الثاني وهو البائع الاول بفوت من مفوتات الفساد فان البيعتين معا يفسخان لانه بالفوت سري الفساد للبيع الاول وحيث لا طلب لواحد منهما على الآخر لان المبيع فاسد اقدر جيع لبايعه فضمنه منه وسقط الثمن عن ذمة المشتري الاول برجوعه لبايعه والثمن الثاني ساقط عن المشتري الثاني لفساد شرائه باتفاق لكن اختلف هل الفسخ للبيعتين في انفوات سواء

كانت

فسخ دين في دين (قوله جازان يجعل المزيدي) ولا يتأتى هنا صرف مستأخر فالعلة ما تأخير

بعض الثمن بشرط فقيهه ببيع وسلف أو فسخ دين في دين (تنبية) هذا كله في زيادة المشتري أمالو زاد البائع شيئاً واسترد الحمار جاز مطلقاً سواء كانت البيعة الاولى نقداً أو لاجل كان المزيدي من جنس الثمن أولاً الا أن تكون الزيادة مؤجلة وهي من صنف المبيع فيمتنع كما اذا زاده حماراً مؤجلاً لانه سلف بزيادة وذلك لان المشتري بعد كانه أسلف البائع حماراً يقبضه الى أجل أي يقبض بدله على أن أسقط عنه البائع العشرة التي ترتبت له في ذمته والله أعلم وقوله وانظر تفصيل هذه المسئلة الخ هذا غاية ما فيه مما قرر (قوله وبالقياس)

الباء بمعنى اللام أى والقياس (قوله اذ لو فانت بيد المشتري الاول) فان قلت لم اعتبر سرى ان الفساد في فواته بيد المشتري الثاني ولم يعتبر في فواته بيد المشتري الاول قلت لانها في فواته بيد المشتري الثاني وهو البيع الفاسد قبض فقوى بذلك واذا فانت بيد المشتري الاول لم يحصل في البيع الفاسد قبض فضعف ولم يرجع القيمة على قاعدة البيع الفاسد لا مكان أن تكون أقل فيلزم دفع قليل في كثير ولا يراعى كونه جذا (قوله للناسبة الخ) لا يخفى ان المناسبة انما تقتضى اجتماعهما الصادق بتذيل هذا لهدا أو بالعكس لا لتذيل بيع العينة بالخصوص (قوله بانه البيع المخيل به الخ) لا يخفى أن هذا التعريف يصدق ببسوع الآجال فلا يكون التعريف مانعا (قوله مثاله الخ) لا يخفى أن هذا مثال من بسوع الآجال فالتعريف غير مانع (١٠٥) (قوله وقد باعها بتأخير) أى اشتراها بتأخير

أى ان المطلوب منه اشتراها بثمن مؤجل وقد باعها بتقد غير أن هذا لا يظهر لان شراء المطلوب منه من صاحبها لا يتطرله انما الذى يتطرله كما يأتى أن المطلوب منه يبيعها الطالب بثمن بعضه مؤجل وبعضه مهمل كما هو التحقيق خلافا للشارح والحاصل ان هذا التوجيه لعياض ولم يظهر وجهه

فصل جاز لمطلوب الخ (قوله ابيعها) أى على قصد أن يبيعها وقوله عمال نقدا أو نسقة وذلك بأن يرار رجل بغيره من أهل العينة فيقول له هل عندك سلعة كذا ابتاعها فيقول له لا فيذهب من عنده من غير مراوضة ولا وأى أى افهام ولا عادة فيشترى بها ثم يلقاه بعد ذلك فيخبر أنه اشتراها لبيعها له بما شاء وقوله بثمن الخ ليس لذلك علة الاثر تب المبالغة في قوله ولو عو أجل بعضه وكذا نسخة عمال والا فتن المعلوم أن كل من باع انما يبيع عمال أو ثمن وفي بعض النسخ بماء أى بزيادة وهى أحسن فان هذا هو المقصود من العينة لكن يلزم عليها تشبث الضمير الواقع في قوله ولو عو أجل بعضه (قوله ولو عو أجل بعضه) أشار به لما ذكره

كانت قيمة السلعة في البيع الثاني قدر الثمن الاول كعشرة أو دونه كثمانية أو أكثر منه كاثني عشر وهو قول ابن القاسم وشهره ابن شاس لانهم الما ارتبطا صارا في معنى العقد الواحد وخل فسخ الاول حيث كانت القيمة التي لزم البائع الاول في الشراء الثاني يوم قبضه أقل من الثمن الاول بان تكون ثمانية مثلاً لا عشرة أو اثني عشر لان ان لم يفسخ الاول حينئذ يلزم دفع القيمة مجعلا وهى أقل ويأخذ عنه عند الاجل أكثر فهو عين الفساد الذي منعنا منه ابتداء بخلاف ما اذا لم تفت أو فانت وكانت القيمة مساوية للثمن الاول أو أكثر منه فان اذا فسخنا الثانية ودفعنا القيمة عشرة أو اثني عشر وبقيت الاولى على حالها فلا محذور فيه لاننا دفع عشرة أو اثني عشر وتأخذ عشرة وهو الاصح عند ابن الحاجب قال المؤلف وغيره بعضه بعضهم بالمشهور خلاف في التشهير وقيدنا فواتها بيد المشتري الثاني اذ لو فانت بيد المشتري الاول لفسخت الثانية فقط واختاره الباجي قال ولم أرفقه نصا اه ثم لاشي على المشتري الثاني لعدم وصول السلعة بيده وانما له على المشتري الاول الثمن الذي اشترى به فقوله الا أن ينوت الثاني أى مبيع الثاني أى مبيع البيع الثاني فهو على حذف مضاف لان الذي يفوت انما هو المبيع لا المبيع * ولم يجز عادة كثير من أهل المذهب بتذيل بسوع الآجال بما يعرف عندهم ببيع أهل العينة للناسبة بينهما في الخيل على دفع قليل في كثير وعرفه ابن عرفة بأنه البيع المخيل به الى دفع عين في أكثر منها اه مثاله اذا باع سلعة بعشرة الى شهر ثم اشترى السلعة بخمسة نقدا فان السلعة رجعت الى يد صاحبها ودفع خمسة يأخذ عنها عشرة عند حلول الاجل فصدق على هذه الصورة وما شابهها أن فيها بيعا متخيلا به الى دفع عين في أكثر منها والمراد هنا بالبيع جنسه لان التخييل وقع من بيعتين اه وأصل عينة عون بكسر العين من المعاونة قلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها سميت تلك البياعات بذلك لاستعانة البائع بالمشتري على تحصيل غرضه أو لحصول العين وهو النقد لبائعها وقد باعها بتأخير قوله لاستعانة البائع المراد بالبائع هو الثاني الذي طلبت منه السلعة والمشتري هو الطالب والمراد بتحصيل غرضه هو الربح فيها وسماه بائعا باعتبار المال والافهوالا لم يبيع ذلك المؤلف مسلكتهم فقال

فصل جاز لمطلوب منه سلعة أن يشترى بها لبيعها بثمن ولو عو أجل بعضه (ش) يعنى أنه يجوز لمن طلبت منه سلعة ليست عنده أن يشترى بها من رجل من أهل العينة ولو بثمن بعضه مهمل وبعضه مؤجل لبيعها لمن طلبها منه بمجمل أو بمو أجل على ظاهر الكتاب والامهات وكرهه في العينة لانه كانه قال له خذها بيع منها حاجتك والباقي لك بقيمة الثمن للاجل والغالب

(١٤ - خرشي خامس) عياض وحاصله ان من اشترى من رجل من أهل العينة بثمن بعضه مؤجل وبعضه مهمل على أن يبيعها لحاجته فانه جائز على ظاهر مسائل الكتاب والامهات وكرهه في العينة (قوله أن يشترى بها من رجل من أهل العينة الخ) رد ذلك بانه لا يعتبر في فرض المسئلة شراء المطلوب منه من أهل العينة وانما يعتبر في فرضها شراء الطالب من أهل العينة واعلم ان المصنف ترك قيدا من المسئلة وذلك ان فرض المسئلة ان المشتري لها بثمن بعضه مؤجل اشتراها لبيعها لحاجته ودخل مع البائع على ذلك وكذلك تركه ابن شاس وفي التنبيهات ما يدل على اعتباره (قوله بمجمل أو مؤجل) أى أو بعضه مهمل وبعضه مؤجل (قوله لانه كانه) أى ان البائع الاصل الذي اشترى منه المطلوب منه يقول للمطلوب منه خذ بيع منها حاجتك أى بيع منها ما تريد أن تنقذني وما

بني فهو لك ببقية الثمن وظاهره انه يبيع بعضها لاجل ان يبي بالبعض النقود وقد يتفق ان يبيعها كلها لاجل التوفية اذا لم يجد راغباً ثم انك خير بان المطالب منه انما اشترى ليربح وشراؤه على هذا الوجه ليس له فيه ربح انما له خسارة فالاحسن ان هذا الغنا هو في بيع المطالب منه لا طالب أي ان المطالب منه اذا باعها للطالب بثمن بعضه معجل وبعضه مؤجل يقول له بيع منها ما تريد ان تنقذني وهو الذي ارضاه عي ورد ما ذهب اليه شارحنا من ان قوله بثمن متعلق يشترط ابل هو متعلق بقوله يبيعها أي ويكون قوله ولو بثمن الواو للحال فقول شارحنا متعلق باشترى لا يظهر لما يلزم عليه ما ذكر وقوله من أهل العينة تقدم ما فيه وأهل العينة هم من يطلب منهم السلعة وليست عندهم فيشترونها ثم يبيعونها لمن طلبها منهم وأيضاً هذا التعليل أعني قوله لانه كان الخ لا يأتي مع كل النعم المشار له بقوله ليبيعها لمن طلبها منه معجل أو مؤجل الخ (قوله وسواء اشتراه كذلك) أي اشتراه في حال كونه كذلك أي بثمن ولو معجل بعضه (قوله عقب ما سبق) يشير به الى قوله وكرهه (١٠٦) في العينة الخ وقوله اذا اشترى طعاما على ما فهم شارحنا يكون المشتري هو

المطالب منه وعلى ما قلنا من أنه المناسب يكون الطالب (قوله ليبيعها كله) أي مثلاً أو بعضه وقوله لما حقه بثمنه وهو ما يريد ان ينقذه (قوله فلا خير فيه) أي فهو مكروه (قوله وكأنه اذا باعه كله) يصح أن يحمل على المتبادر من أن المشتري يبيعه كله بعشرة لاجل الخ ويكون قوله قال له أي قال المطالب لذلك المشتري الذي هو الطالب خذه فبيع منه ما تريد أن تنقذ الخ نعم يراد أن المنظور له في التأجيل للبعض دون البعض شراء الطالب من المطالب لايبيع الطالب لغيره ويصح أن يحمل على أن المعنى وكأنه اذا باعه كله أي وكان المطالب منه اذا باعه كله للطالب بعشرة تنقذ الخ قال له خذه فبيع منه ما تريد أن تنقذني غير أن في الكلام ركة وذلك أن قوله خذه يقتضي أن البيع لم يقع فيه كله

ان ما بقي لا يبي ببقية الثمن فقوله بثمن متعلق يشترى أي ما اشترى من أهل العينة بثمن وسواء اشتراه كذلك ليبيعه جميعه بثمن حال أو مؤجل كله أو بعضه ويدل على ان بثمن الخ متعلق باشترى أن عياضاً قال عقب ما سبق قال ابن حبيب اذا اشترى طعاماً أو غيره على أن ينقذ بعض ثمنه ويؤخر بعضه لاجل فان كان اشتراه ليبيعه كله لما حقه بثمنه فلا خير فيه وكأنه اذا باعه كله بعشرة تنقذ أو عشرة لاجل قال له خذه فبيع منه ما تريد ان تنقذني وما بقي فهو لك ببقية الثمن وانما يعمل هذا أهل العينة وهو قول مالك الخ ومشي ابن شاس على هذا القول وهو خلاف ما مشي عليه المؤلف من الجواز وهو ظاهر الكتاب والامهات قاله عياض وانظر الاعتراض على المؤلف في الشرح الكبير (ص) وكره خذ بمائة ما بثمانين (ش) أي وكره أن يقول الرجل لمن سأل سلف ثمانين بمائة لا يحمل لي أن أعطيك ثمانين في مائة ولكن هذه سلعة قيمتها ثمانون خذمني بمائة ما أي سلعة اذا قومت كانت بثمانين (ص) أو اشترها ويومئ لتربيحه ولم يفسخ (ش) أي وكره أن يقول لبعض أهل العينة اذا مررت بك السلعة الفلانية اشترها ويومئ لتربيحه ابن رشد وكذا فانما أربحك فيها أو اشترها منك من غير أن يراوضه على قدر الربح ولا صرح به وبعبارة لا مفهوم ليومئ أي أو يصرح بأنه يربح به من غير بيان قدره أي الربح فالمراد بالاعياء به أن لا يصرح بتفصيل الربح سواء أوما أو صرح وانما صرح بقوله ولم يفسخ مع الحكم بالكراهة لنفي توهم كون الكراهة على التحريم فقوله ز وهذا بعد عن اصطلاحه فيه نظر لان المصنف ليس له اصطلاح في الكراهة فلا يستغنى عنه بالحكم بالكراهة وأما اذا صرح ببيان قدره فانه يمنع فان قلت قد ذكر المؤلف فيما اذا قال اشترها بعشرة فقدا وأخذها باثني عشر نقداً أن في جواز ذلك وكرهه قولين مع أنه هنا صرح بقدر الربح وهو يخالف ما ذكرته من أنه اذا صرح بقدر الربح فان ذلك يوجب المنع قلت هذا فيما اذا وقع التأجيل من الآخر فيما يشترى به وما فيه القولان فيما اذا لم يقع فيه تأجيل والتأجيل يقوى جانب

وفرض المسئلة البيع كله فتدبر وقوله وانما يعمل هذا أي كون المطالب منه يتوجه ويشترى السلعة السلف التي ليست عنده ويبيعها للطالب ليربح وقوله وهو قول مالك أي كونه لا خير فيه الذي هو الكراهة وقوله وانظر الاعتراض أي من كون المصنف أدخل بقيد وهو أن فرض المسئلة أن المشتري لها بثمن بعضه مؤجل واشترها ليبيعهما الحاجة أي دخل مع البائع على ذلك والحاصل أن شارحنا ذهب الى أن الذي اشترى بالثمن الذي بعضه مؤجل وبعضه معجل المطالب منه وبني عليه ما تقدم وورد عليه ما تقدم والمرضى لعج أنه الطالب وهو ظاهر (قوله أي وكره للرجل الخ) والفاعل لذلك من أهل العينة كما يقتضيه ذكره هنا وان كان ظاهر النقل الاطلاق (قوله أو اشترها ويومئ لتربيحه) اعترض عليه بان الذي في توضيحه وأنا أربحك ولا يلزم من الكراهة مع التصريح بالكراهة مع الاعياء وأجيب بأنه أراد بالاعياء ذكر لفظ الربح من غير تسمية قدره وسما بالاعياء عدم التصريح بقدره فان عرض له ولم يصرح بلفظه ولا بقدره كاشترها ولك الخ جاز (قوله فالمراد بالاعياء) كأنه جواب عن الاعتراض وكأنه يقول فيجيب عنه بأنه أراد بالاعياء ما لم يصرح بقدر الربح وبهذا التقرير يعلم أن مفاد الشارح أن حكم الاعياء ٣ التصريح بالربح من غير بيان القدر ضعيف (قوله ليس له اصطلاح في الكراهة) أي لم يكن المصنف اصطلاح على أنه اذا عير بالكراهة يكون مراده التنزيه نقول هو وان لم قول المحشي التصريح لعله حكم التصريح ٥ من هامش الاصل

يصرح بذلك لكن استقرئ كلامه فوجد أنه يريد الكراهة التزجية (قوله أي مشبهه) أي مشبه للتفصيل في المفهوم (أقول) لا داعي لذلك بل هو تفصيل في المفهوم وذلك أن المفهوم التصريح بالرجح وفيه التفصيل فإن لم يبين القدر كره كالإعلاء وان بين فتارة يكون الشراء الثاني لأجل فيجزم وتارة لا في الجواز والكراهة قولان (قوله ثلاثا) (١٠٧) يناقض ما بعده (أي من قوله ولزمت الخ) (قوله

فإن قلت الخ) لا مورد له هذا السؤال لأن المسئلة الآتية لم تكن مخرجة مما تقدم حتى يرد السؤال ويأتي الجواب (قوله أو تضي الخ) اعتمد بعض الأشباح ذلك القول (قوله لكن قدم الخ) لم ير (قوله فهو اجارة وسلف) أي سلف جرنشعا (قوله وهذا يفيد) أي هذا التقرير يفيد وقوله أنه إذا حذف الخ كأن إفادة هذا من قوله فهو اجارة وسلف لأن العقد إذا احتوى على اجارة وسلف ثم حذف الشرط يصح وقوله وإن شرط النقد أي وهذا التقرير يفيد ولما كان هذا التقرير منقولاً عن القوم صح ما ذكر (قوله أي وجاز النقد الخ) لا يخفى أن هذا التفسير ليس مدلول المصنف بل مدلول المصنف وجاز النقد بغير ما ذكر والمذكور هو النقد بشرط (قوله يفيد أن شرط النقد) أي وإن لم يحصل نقد (قوله وله الأقل الخ) اعترض المواق اقتصر المصنف على المسئلة الأولى على أنه له الأقل من جعل مثله بأنه والقول الآخر أي أن له الجعل بالغامبلغ لم يرجح واحد منهما وعليه فلو حذف المصنف قوله فيهما السلم من هذا ونحوه أنه سكت عما يلزم في المسئلة الأولى (قوله أو الدرهمين) الأولى والدرهمين أو تجعل بمعنى الواو لأن الأقل من الأمور التي لا تكون إلا بين اثنين

السلف بخلاف ما لا تأجيل فيه وحينئذ فلا مخالفة بين المحلين وأيضاً فهذا من التفصيل في المفهوم أي مشبهه (ص) بخلاف اشتراها بعشرة نقداً وأخذها باثني عشر لأجل ولزمت الآخر أن قال في الفسخ إن لم يقل لي إلا أن تفوت فالقيمة أو مضامها ولزمت الاثني عشر قولان (ش) هذا مخرج من قوله جاز لا من قوله ولم يفسخ لثلاثا يناقض ما بعده فإن قلت سيأتي فيما إذا قال اشتراها بعشرة نقداً وأخذها باثني عشر نقداً في الجواز والكراهة قولان وهذا يناقض أخرجه من قوله جاز قلت لا ينافيه إذا المراد بقوله جاز الجواز المستوي الطرفين المتفق عليه والمعنى أن الشخص إذا قال لا اشتري سلعاً كذا بعشرة نقداً وأخذها منك باثني عشر لأجل كشهراً مثلاً فإنه لا يجوز لماسفه من سلف جرنشعا ثم تارة يقول الآخر لي وتارة لا يقول لي فإن قال لي فإن السلعة تلزم إلا أمر بالعشرة ويفسخ البيع الثاني باثني عشر لأجل وسيأتي ما يكون للمأمور في تولية الشراء وهل إن لم يقل لي يفسخ البيع الثاني وهو أخذها باثني عشر لأجل لكن إن كانت السلعة فائضة فترد بعينها وإن كانت بيد الآخر ففوت البيع الفاسد فإن القيمة تلزم إلا أمر حاله يوم القبض بالغية ما بلغت زادت على اثني عشر أو نقصت وهو قول ابن حبيب أو تضي العقد الثانية مع الآخر باثني عشر لأجل من غير فسخ لأن المأمور كان ضامناً لها ولو شاء الآخر عدم شرائها لكان له ذلك وهذا رواه سمعون عن ابن القاسم عن مالك قولان واستشكل قوله إلا أن تفوت فالقيمة بأن ظاهره أنهم مع الفوات لا يفسخ ولزوم القيمة فسخ واجب بأنه استثناء منقطع وكأنه قال وفي الفسخ مطلقاً وترد إن كانت فائضة لكن إن كانت فالقيمة واستشكل أيضاً بلزوم القيمة مع أن المختلف فيه يضي بالثمن لكن قيد مرأته أكثرى (ص) وبخلاف اشتراها بعشرة نقداً وأخذها باثني عشر نقداً أن نقد المأمور بشرط (ش) يعني أنه لا يجوز أن يقول شخص لا اشتري السلعة الفلانية بعشرة نقداً وأخذها عني وأنا اشتريها منك باثني عشر نقداً لأنه حينئذ جعل الدرهمين في نظير سلفه وتوليت الشراء فهو اجارة وسلف قاله غير واحد وهذا يفيد أنه إذا حذف الشرط صح كالبيع والسلف وأن شرط النقد كالنقد بشرط وهو خلاف قوله أن نقد المأمور بشرط لكن قوله وجاز بغيره أي وجاز النقد من المأمور بغير شرط من الآخر يفيد أن شرط النقد حكمه حكم النقد بشرط وبعبارة وعلى المنع بلزوم الاجارة بشرط السلف إذ قد استأجر الآخر المأمور بدرهمين على أن يسلفه عشرة فنفع لهذه العلة ولكن إذا وقع تلزم السلعة الآخر بالنظر إلى قوله لي فقد روعي هنا الآخر أن روعي العلة المذكورة فنفع ذلك وروعي قوله لي فلزمت الآخر السلعة (ص) وله الأقل من جعل مثله أو الدرهمين فيهما (ش) أي وللمأمور على الآخر بعد أخذ سلفه في تولية الشراء عند ابن القاسم في هذه الصورة وفي التي قبلها وهي قوله اشتراها بعشرة نقداً وأخذها باثني عشر لأجل الأقل من جعل مثله أو الدرهمين وعند ابن رشد وابن زرقون لا جعل له وإليه أشار بقوله (ص) والآن ظهر والأصح لا جعل له (ش) إذ هو قول ابن المسيب لأن جعلنا له الاجرة تميم للسلف والربا الذي عقدا عليه ثم إنه إنما يكون له الأقل حيث اطلع على ذلك قبل انتفاع الآخر بالسلف وأما

وتقديم المصنف هذا القول يفيد اعتماده (قوله والآن ظهر والأصح لا جعل له) وهذا في المسئلة الثانية وأما الأولى فقال عجم لا يجري فيها ذلك لأنني لم أر من صرح فيها به ثم هذا القول ضعيف والمقول عليه ما قدمه (قوله أذهب الخ) لا محل للتعليل فالأولى أن يقول وهو قول ابن المسيب بفتح الياء على المشهور وعند الحديثين وهو من التابعين مجتهد وكلام المصنف يفيد أنه يشير بالآن يظهر ما اختاره ابن رشد من الخلاف ولو كان الخلاف خارج المذهب

(قوله فاختلف هل لاشيء) اي لا تهاجم على قصد الرابح انتفاع الامر والظاهر ان ما طرب مسددة قصد هما السلف مع الانتفاع كهي (قوله حيث نقد الا امر) وظاهره الجواز ولو كان نقدا لا امر بشرط وله الدرهمان (قوله ونصه) بالجزم معطوف على ز (قوله فيه نظرم مع كلام ابن عرفة الخ) لا يخفى (١٠٨) أن كلام ابن عرفة عند شرط النقد كما يفيد عب وكلام ز عند عدم

ان لم يعثر عليه حتى انتفع الا امر بالسلف بان تمضي مدة يمكنه فيها تحصيل الثمن فاختلف هل لاشيء له اوله أجر مثله بالغام يبلغ قولان وهذا التقييد ذكره في المقدمات في الاولى والظاهر جرى مثله في الثانية في كلام المؤلف (ص) وجاز بغيره كنقد الامر (ش) أي وجاز هذا العقد بغير اشتراط النقد سواء نقد المأمور أم لا واستحق حينئذ الدرهمين كما يجوز حيث نقد الامر وذلك بان يدفع له عشرة ويقول له انقدها وأنا آخذها منك بما ذكر كافي ز ونصه لكن قوله واستحق حينئذ الدرهمين فيه نظرم مع كلام ابن عرفة فان ظاهره اذا لم ينفذ المأمور ليس فيه الا قولان أحدهما فيه الأقل كما قال المؤلف والثاني أن له أجر مثله ونصه فان نقد المأمور ولم يرض قدر مدة نفع السلف في لزوم الأقل من أجر مثله والربح أو أجر مثله فقط ثالثها لا أجر له لانه اتمام للربح (قوله لابن القاسم الخ) راجع للقول بلزوم الأقل وقوله ومحتون مع ابن حبيب راجع لقوله أو أجر مثله وقوله وابن رشد راجع لقوله ثالثها لا أجر له الا أنك خبير بأن المصنف لم يذكر الا الاول والاخر ولم يذكر الوسط وقوله وان لم ينقد فالاولان أي اللذان هما أجر مثله أو الأقل (أقول) ومن المعلوم أن قول ابن عرفة فان نقد المأمور أي مع الشرط لانه الذي فيه الخلاف فيكون على منواله (قوله وان لم ينقد) أي مع الشرط أي دخلا على شرط النقد ولكن لم يحصل نقد (قوله في الجواز) أي جواز ثمراتها باثني عشر نقدا وقوله والكراهة وهو الراجح ومحلها حيث نقد المأمور بشرط فان نقد تطوعا جاز مطلقا (قوله وهو الجواب عنه) الجواب المار من حيث اشكال آخر وهو حكاية القول بالجواز مع تسمية قدر الربح مع أنه مكروه لامن حيث الاشكال الموردها وهو الحكم بالكراهة مع حكاية القول بالجواز وجوابه أن ما هنا لاخذ بنقد بخلاف ما هو فيقول جانب السلف ولا عين عليه فيما يظهر (قوله وبخلاف اشترها لي) لا تنافي بين قوله وبين اشترها لي بخلاف لا احتمال أن معنى لي لاجل (قوله وان عجلت الخ) ولا يفسد العقد لان تعجيلها بعقد سلف مستقلة وقعت بعد عقد بيع صحيح (قوله بالتعجيل له) أي للمأمور أي هذا ان لم يرض الامر بالتعجيل بان عجلها فغيره أو لم يرض المأمور بالتعجيل بل أخذها فغيره أو لم يرضي كل بالتعجيل (قوله اذا فأت) فاذ لم يفت فارد

الشرط ونص ابن عرفة وصور محظورها ثلاث الاولى اشترى كذا بعشرة وآخذ منك باثني عشر نقدا فيهما ان لم يشترط نقد المأمور جاز والافسدت لانها اجارة وسلف ان وقع لزمت الامر فان نقد المأمور ولم يرض قدر مدة نفع السلف في لزوم الأقل من أجر مثله والربح أو أجر مثله فقط ثالثها لا أجر له لانه اتمام للربح (قوله لابن القاسم الخ) راجع للقول بلزوم الأقل وقوله ومحتون مع ابن حبيب راجع لقوله أو أجر مثله وقوله وابن رشد راجع لقوله ثالثها لا أجر له الا أنك خبير بأن المصنف لم يذكر الا الاول والاخر ولم يذكر الوسط وقوله وان لم ينقد فالاولان أي اللذان هما أجر مثله أو الأقل (أقول) ومن المعلوم أن قول ابن عرفة فان نقد المأمور أي مع الشرط لانه الذي فيه الخلاف فيكون على منواله (قوله وان لم ينقد) أي مع الشرط أي دخلا على شرط النقد ولكن لم يحصل نقد (قوله في الجواز) أي جواز ثمراتها باثني عشر نقدا وقوله والكراهة وهو الراجح ومحلها حيث نقد المأمور بشرط فان نقد تطوعا جاز مطلقا (قوله وهو الجواب عنه) الجواب المار من حيث اشكال آخر وهو حكاية القول بالجواز مع تسمية قدر الربح مع أنه مكروه لامن حيث الاشكال الموردها وهو الحكم بالكراهة مع حكاية القول بالجواز وجوابه أن ما هنا لاخذ بنقد بخلاف ما هو فيقول جانب السلف ولا عين عليه فيما يظهر (قوله وبخلاف اشترها لي) لا تنافي بين قوله وبين اشترها لي بخلاف لا احتمال أن معنى لي لاجل (قوله وان عجلت الخ) ولا يفسد العقد لان تعجيلها بعقد سلف مستقلة وقعت بعد عقد بيع صحيح (قوله بالتعجيل له) أي للمأمور أي هذا ان لم يرض الامر بالتعجيل بان عجلها فغيره أو لم يرض المأمور بالتعجيل بل أخذها فغيره أو لم يرضي كل بالتعجيل (قوله اذا فأت) فاذ لم يفت فارد

وعلى عليه فيما يظهر (قوله وبخلاف اشترها لي) لا تنافي بين قوله وبين اشترها لي بخلاف لا احتمال أن معنى لي لاجل (قوله وان عجلت الخ) ولا يفسد العقد لان تعجيلها بعقد سلف مستقلة وقعت بعد عقد بيع صحيح (قوله بالتعجيل له) أي للمأمور أي هذا ان لم يرض الامر بالتعجيل بان عجلها فغيره أو لم يرض المأمور بالتعجيل بل أخذها فغيره أو لم يرضي كل بالتعجيل (قوله اذا فأت) فاذ لم يفت فارد

باتفاق القواين (قوله ايضاح الخ) وكأنه قال لكن ان كانت قائمة تردوان فانت فالقيمة وخلاصته أن الامثلة لكن داخله على محذوف والمجموع توضيح لقوله مطلقا وقوله يغني عنه الاطلاق لانه عنه ومعنى كونه يغني عنه الاطلاق أنه لو انتصر على الاطلاق لكفاه وقوله أو يقال الاستثناء من مقدار أي استثناء منقطع والاعتقائي لكن وعلى هذا فلم تكن داخله على محذوف بل مستثناة من محذوف بخلاف الاول (قوله وهو مستثنى من بيع الغرر) للتردد في العقد لاسيما في جانب من لاختياره لانه لا يدري ما يؤل اليه الامر لكن آجازه الشارع ليدخل من له الخيار على بصيرة بالثمن والمثمن وليتقى الغبن عن نفسه (قوله المازري الخ) هذا كلام ابن عرفة كما يعلم من كلام الخطاب (قوله وجبر المبيع) أي لان من لاختياره محجور عليه أي ليس له تصرف في المبيع (قوله خلاف) أي في كونه رخصة خلاف وكان المقابل لا يعد ذلك غررا (فصل بيع الخيار) (قوله البت الاول) جعل (١٠٩) الاول صفة للبت أي صفة من أوصاف البت

ولا يظهر بل قوله أولا ظرف لقوله وقف (قوله فاخرج بيع البت) أي بقوله وقف والبت القطع لقطع كل منهما خيار صاحبه كما أفاده بعض وقوله ويخرج ذو الخيار الحكمي لان الخيار الحكمي بيع وقف بته لكن هذا الوقوف ليس في أول الامر بل في آخره عند ظهور عيب (قوله لم يتوقف بته أولا) أي ان البت الذي يكون فيه لم يكن متوقفا في الاول على امضاء يتوقع انما يتوقف في الآخر كما قلنا (قوله بين خيار التروي) هو عين الخيار الشرطي وخيار النقيصة هو عين الخيار الحكمي والفرق بينهما علم مما تقدم (قوله موجب الخيار اما مضاهي أو متقدم عليه الاول التروي والثاني النقيصة وهو الخيار الحكمي لانه بعيب سابق على العقد ثم شرع في تنويع أمد الخيار باختلاف المبيع فذكر أن أمد الخيار في الدار شهر بقوله (ص) انما الخيار بشرط كسهر في دار (ش) وأدخل بالكاف الخمسة الايام والسنة لاجل اختبار جذرها وأسمها ومراقبتها ومكانها وجيرانها والدور والارضون سواء وكذا بقية أنواع العقار فقوله كسهر الخ مثال لمقدر أي ويختلف الخيار باختلاف المبيع ككذا ولنا أن نجعل كسهر الخ من مسدخول الحصر أيضا وهو أحسن ويكون راديا بالاول على عبد الحميد وابن حبيب والشافعي والثاني على الشافعي وأبي حنيفة القائلين بان الخيار ثلاثة أيام في كل شيء أي انما الخيار ومدة بشرط أي لا يثبت الخيار ومدة الا بشرط أي انما الخيار بشرط انما الخيار كسهر في دار وكجدة في رقيق وثلاثة في ثوب الخ (ص) ولا يسكن (ش) أي لا يجوز للشري أن يسكن اذا كان ذلك كثير بشرط أو بغيره ولو لا اختبار حال الدار وفسد البيع باشرطه هذا اذا كان بلا أجر

وعلى الأمور الاثنا عشر للاجل يؤدبها البائع عند الاجل فهو مما يعرض بالثمن للاختلاف فيه وقال ابن حبيب يفسخ على كل حال وهو مراده بالاطلاق لكن ان كانت السلعة قائمة ردت بعينها أو فانت فعلى الآخر فيها القيمة يوم قبضها فقوله الا أن تفوت الخ ايضاح يغني عنه الاطلاق أو يقال الاستثناء من مدة رأى أو يفسخ الثاني مطلقا قائمة أو فانتة لكن ان كانت قائمة ترد بعينها الا أن تفوت فالقيمة ترد حينئذ * ولما أنهى الكلام على أركان البيع وشروطه وما يعرض له من صحة وفساد وكان من أسباب فساد الغرر وكان بيع الخيار مستثنى من ذلك بناء على انه رخصة كما قال ابن عرفة المازري في كونه رخصة لاستثنائه من الغرر وجبر المبيع خلاف اه أتبع ذلك بالكلام عليه فقال

(فصل) لذكر ما يتعلق بذلك * ابن عرفة بيع الخيار بيع وقف بته أولا على امضاء يتوقع فقوله بيع وقف بته أولا إشارة الى أن البت الاول يتوقف على امضاء باقي فاخرج بيع البت ويخرج ذو الخيار الحكمي لان البيع الذي فيه خيار حكمي لم يتوقف بته أولا على امضاء يتوقع فيقال في الحكمي بيع آل الى خيار فان قلت هل يحتاج الى أن يقيد بالحدود بقولنا بيع الخيار الشرطي قلت لا لان بيع الخيار لا يصدق على الحكمي والفرق بين خيار التروي والنقيصة أن موجب الخيار امام صاحب العقد أو متقدم عليه الاول التروي والثاني النقيصة وهو الخيار الحكمي لانه بعيب سابق على العقد ثم شرع في تنويع أمد الخيار باختلاف المبيع فذكر أن أمد الخيار في الدار شهر بقوله (ص) انما الخيار بشرط كسهر في دار (ش) وأدخل بالكاف الخمسة الايام والسنة لاجل اختبار جذرها وأسمها ومراقبتها ومكانها وجيرانها والدور والارضون سواء وكذا بقية أنواع العقار فقوله كسهر الخ مثال لمقدر أي ويختلف الخيار باختلاف المبيع ككذا ولنا أن نجعل كسهر الخ من مسدخول الحصر أيضا وهو أحسن ويكون راديا بالاول على عبد الحميد وابن حبيب والشافعي والثاني على الشافعي وأبي حنيفة القائلين بان الخيار ثلاثة أيام في كل شيء أي انما الخيار ومدة بشرط أي لا يثبت الخيار ومدة الا بشرط أي انما الخيار بشرط انما الخيار كسهر في دار وكجدة في رقيق وثلاثة في ثوب الخ (ص) ولا يسكن (ش) أي لا يجوز للشري أن يسكن اذا كان ذلك كثير بشرط أو بغيره ولو لا اختبار حال الدار وفسد البيع باشرطه هذا اذا كان بلا أجر

في دار أي انما جعل مدة الخيار شهر أي هذه المدة الطويلة لاختبار جذرها وقولها ومكانها أي جهتها التي هي فيها فلا ترد أن الدار مكان فكيف يكون لها مكان وقوله وكذا بقية أنواع العقار أي كالأحواض والمعصرة والحمام (قوله ويختلف الخيار) أي مدته (قوله على عبد الحميد الخ) القائلين بخيار المجلس أي انه مادام المتعاقدان في المجلس فلكل واحد الخيار فليس معمولاً به على المعتمد واشترطه في العقد بنفسه لانه مجهول فيقول المصنف أو مجهول (قوله أي انما الخيار ومدة بشرط) الاولى أن يحذف ومدة ويقول أي انما الخيار بشرط أي لا يثبت الخيار الا بالشرط ولا تكون مدته الا كسهر في دار والحاصل أن المدة لا تتعلق بها بشرط فالمناسب حذفها من قوله انما الخيار ومدة ومن قوله أي ولا يثبت الخيار ومدة (قوله ولو لا اختبار) أي هذا اذا لم يكن لاختبار بل ولو لا اختبار وقوله هذا الخ أي محل عدم الجواز في الصور الاربع اذا كان بلا أجر لما فيه من كل أموال الناس بالباطل وقوله فان كان به جاز أي في

الدار أربع فلهذه ثمانية (قوله فيجري فيه ما جرى الخ) وهو أنك تقول يجوز إذا كان بأجر سواء كان بشرط أو لا وأما ان كان
 بغير أجر فلا بشرط أم لا هذه أربع صور أيضا وقوله وان كان لا اختبار حالها أربع صور أيضا (تنبيه) فإذا علمت ما ذكرنا فاختبار الدار
 وجريانها يمكن عينه ليس من غير سكنى (قوله وان كان لا اختبار حالها الخ) لا يخفى أن ظاهر المصنف الاطلاق وعلى هذا الحل الذي
 سلكه لا يفرق العبد من الدار في هذا التفصيل كما يتبين وبمram جعل قوله ولا يسكن الخ مذهب ابن القاسم لانه قال وهذا على مذهب
 ابن القاسم وقال غير واحد من شيوخ المذهب يجوز ذلك في الدار لان ذلك يختبر جريانها ويعرف الصالح من غيره وفرق اللخمى بين من
 يكون من أهل المحلة فلا يمكن من سكناها لانه عالم بحال الجيران وما هم عليه من الخير وحسن الصحبة وبين من لم يكن من أهل المحلة
 فيجوز له أن يشترط عليه ذلك لاختبار حالهم وقوله القاضي (قوله وكلام ابن المواز لا يخالف في ذلك) أى لان قول المدونة شبه ذلك يشمل
 العشرة الايام (قوله لا مكانه كتم عيوب (١١٠) الخ) لا يخفى أن المتبادر من السيد البائع وكتم العيوب عنه انما هي علة في عدم

البقاء فالاولى أن يقول للرغبة في
 المشتري فان قيل كتم العيوب ليس
 موجودا في الصغير والجواب أن
 الحكم لما وجد في الاكثر طرد الحكم
 في الباقي (قوله اذا كان من عبيد
 الخدمة) وسواء اشترط استخدامه
 أولا محترضا ذلك عيب الصنعة
 والتجارة فاذا كان ذا صنعة لم
 يستعمل ان أمكن معرفتها بدونه
 وهو عند البائع والاستعمال وعليه
 أجرته وكذا عيب التجارة ولا
 يجوز اشتراط شيء من كسبه
 أو نحو ذلك للمشتري قوله اذا
 يختار الابه وقيد في غير المقدمات
 بما اذا كان يسيرا لاختبار حاله
 وحيث لا استخدام لا لا اختبار
 حاله غير جائز ولو يسيرا كالكتير
 الذي له غن والحاصل أن الصور
 أربع فاذا كان لغيرا لا اختبار
 يتمتع كثيرا أو يسيرا وأما اذا كان
 للاختبار فأجران ~~كان~~ يسيرا
 لا كثيرا ومحل ذلك اذا كان بلا
 أجره والا أجزاء والحاصل أن الذي

فان كان به جاز وأما ان كان يسيرا فان لم يكن لا اختبار حالها فيجري فيه ما جرى في الكتير من
 التفصيل وان كان لا اختبار حالها فيجوز بشرط وبدونه ولو بلا عوض (ص) وكجمعة في رقيق
 (ش) هذا نحو قولها والجارية مثل الخسة الايام والجمعة وشبه ذلك لا اختبار حالها ابن المواز
 وأجاز ابن القاسم الخيار في العبد الى عشرة ايام اه وكلام ابن المواز لا يخالف ما فيها وانما
 توسط في أمم الدار في الرقيق لا مكانه ~~كتم عيوبه~~ لارادته البقاء عند سيده وغيره من
 الحيوان ليس كذلك (ص) واستخدامه (ش) يعني انه يجوز للمشتري أن يستخدم الرقيق
 في زمن خياره ان كان من عبيد الخدمة وانما أجره الاستخدام اذا لا يختبر الابه بخلاف
 الدار فانها تختبر بغير سكنى ولا شيء على المشتري في استخدامه واستخدامه لا يستلزم الغيبة
 عليه بان يجعل الامة تحت يد أمين وتأتي وقت الخدمة فلا اعتراض (ص) وكثلاثة في دابة
 وكيوم لركوبها ولا بأس بشرط البريد أشهب والبريد وفي كونه خلافا لردد (ش) الخيار في الدابة
 لا يخلو من ثلاثة أوجه الاول لا اختبار حالها لغير ركوبها من غلاء ورخص وكثرة أكلها
 وقلة وقوتها على الحل وضعفها الثاني لا اختبار ركوبها في البلد الثالث لا اختبار ركوبها خارج
 البلد والحكم في الاول ثلاثة أيام ونحوها والثاني يوم وشبهه والثالث يريد ونحوه عند ابن القاسم
 ويريد ان عند أشهب وفي كونه خلافا لابن القاسم فالبريد عند ابن القاسم ذهابا وايابا والبريد
 عند أشهب أو البريد كذلك ذهابا ومثله ايابا والبريدان كذلك وهو فهم أبي عمران أو وفا وعزاه
 في توضيحه لبعض الشيوخ فالبريد عند ابن القاسم ذهابا ومثله ايابا وسكت عنه لوضوحه
 والبريدان عند أشهب ذهابا وايابا فصرح أشهب بما سكت عنه ابن القاسم تردوا لاحسن
 لو قال تأويلان فقوله وكثلاثة في دابة ليس شأنها أن تركب كبقرة أو شاة أن تركب ولم يشترط
 اختبارها به فان شرط اختبارها به فزمن الخيار فيها يوم ونحوه واليه أشار بقوله (وكيوم
 لركوبها) وهذا ظاهر اذا شرط اختبارها للركوب وأما لو شرط اختبارها له ولغيره كعرفه أكلها
 فانه يكون له الخيار فيها ثلاثة أيام ونحوها كما يظهر وظاهر كلام بعضهم أن دابة الركوب الخيار
 فيها يوم سواء اشترط اختبارها بالركوب أم لا وكلام الشارح يفيده أن قصد الركوب بمنزلة

تقدم في الدار يأتي هنا سواء يسيرا أو يأتي بصرح الشارح به عند قوله وليس ثوب فقطضا في أسلوب شرط
 المصنف وينافي قضية قول الشارح بخلاف الدار لأن يقال تطرأ للاصل في كل (قوله وتأتي وقت الخدمة) أى في غيبته أو في حضرة
 أناس (قوله فلا اعتراض) أى بان الاستخدام مستلزم الغيبة (قوله لا اختبار حالها من غلاء ورخص) ودخل في الدابة الطير كالذجاج
 والاوز كذا قرر وقال اللقاني ان جرى عرف فيها شيء عمل به والا فلا خيار فيها فيما يظهر (قوله لا اختبار ركوبها الخ) أى وتركب على العادة
 فقط وينبغي أن يكون مثل ركوب الدار والطين والحمل والدرس والسقي (قوله ونحوه عند ابن القاسم الخ) كذا في غيره
 وحيث كان فيه زيادة ونحوه فيظهر أنه أراد بالنحو البريد فيكون الوفاق هو الظاهر (قوله والاحسن لو قال تأويلان) أجيب بانه اعلمه عبر
 به لانه يرجع للاختلاف في الحكم عند أبي عمران وعياض وكلاهما من المتأخرين (قوله ليس شأنها أن تركب الخ) أى كالبقرة والغنم

(قوله والتقرير الأول) أي الذي هو قوله فقوله وكثلاثة في دابة ليس شأنها أن تركب الخ والتقرير الثاني الذي هو قوله وظاهر كلام بعضهم الخ والحاصل أن قول الشارح أن دابة الر كوب معناها الدابة التي القصد كوبها وقوله يفيد أن قصد الر كوب أي أن شراء الدابة بقصد كوبها وليس المراد قصد الاختبار بالر كوب بل المراد ما قلنا يدل عليه كلام مرام حينئذ يكون كلام الشارح عين كلام بعضهم فالتقرير الأول هو ما أشار به بقوله أو شأنها أن تركب هذا هو المتعين (قوله وهذا ما عليه ح وهو الظاهر) أي وأما غير ما جعل قوله وكوبه في كوبها فيما إذا شرط اختبارها بالر كوب ولم يحدد بمكان وقوله (١١١) ولا بأس بشرط البريد فيما إذا اشترط

اختبارها بالر كوب وحده بمكان (قوله فيشمل الكتب ونحوها) أي حتى المثليات وانظر الخيارات في السفن هل يلحق بالدار أو بالريق أو بالثوب (قوله أن كان لا اختبار عنه) أي لينظر غلامه ورخصه مع علمه بحال المبيع (قوله فإن وقع مطلقا) أي لم يبين ذلك في حالة العقد (قوله واتفقا على الإطلاق) توضيح لقوله وقع مطلقا ولذلك اقتصر في المحترز بقوله وأن لم يتفقا الخ (قوله وادعى ككل نقض) أي ادعى المشتري اختبار المبيع لأجل أن يتساه وادعى البائع اختبار الثمن فلا يتسليمه المشتري (قوله وضح بعدت) أي وجاز (قوله وأوبلان) المعتمد الأول (قوله فهو فسخ دين في دين) الأولى أن يقول فسخ ما في ذمة المتاع في معين يتأخر قبضه أن كان الخيار الطارئ للبائع فإن كان للمتاع فالتنع بظنة التأخير لا احتمال اختبار المشتري رد المبيع لبائعه (قوله فيمتنع قطعاً) أي لفسخ ما في الذمة في معين يتأخر قبضه وهو ممتنع (قوله لما وافق البائع) أي لما اتفق مع البائع وقوله على ما جعل له أي لكل من البائع أو المشتري (قوله أخرج السلعة عن ملكه) أي ملكه

شرط اختبارها به والتقرير الأول هو المر تضي وهو الموافق لما في التوضيح وقوله ولا بأس الخ هو فيما إذا اشترط اختبارها بالر كوب خارج البلد وما قبله فيما إذا اشترط اختبارها به في البلد وهذا ما عليه ح وهو الظاهر (ص) وكثلاثة في ثوب (ش) المراد بالثوب ما قابل ما هو فيشمل الكتب ونحوها كالمثلي وإنما كان الخيار فيها ثلاثة أيام وأن كان لا يحتاج فيه إلا إلى قياسه ومعرفة عنه لكن قال الباجي لكونه لا يسرع إليه التغير وسع فيه ولا يلزم تسليم المبيع للمتاع أن كان لا اختبار عنه أو للثوب في العقد وأن كان لا اختبار المبيع وبين ذلك في العقد لم تسليمه له فإن وقع مطلقا واتفقا على الإطلاق لم يلزم تسليمه له وإن لم يتفقا وادعى كل نقض قصد صاحبه فسخ (ص) أوضح بعدت وهل أن نقضاً أو بلان (ش) يعني أن خيار التروي يصح ويلزم من التزيم بعد صدور البيع على البت كذا وقع في المدونة قال وهو بيع مؤتلف وهو بمنزلة بيع المشتري له من غير البائع وما أصاب السلعة في أيام الخيار فهو من المشتري لأنه صار بائعاً واختلف الأشياخ هل المدونة باقية على ظاهرها سواء انتقد البائع الثمن أو لم ينتقده إذا ليس عقدة حقيقة إذا المقصود به تطيب نفس من جعل له الخيار لا حقيقة البيع فلا يلزم المحذور الآتي أو هي مقيدة بما إذا انتقد الثمن للبائع لأن الخيار الواقع بعد ذلك كأنشاء عقدة على خيار ولا مانع من ذلك وعليه أن لم يكن البائع قد قبض الثمن فإن جعل الخيار لا يصح حينئذ لأن البائع تقرر له عن في ذمة المشتري أو جبه له عنده سلعة فيها خيار فهو فسخ دين في دين وأصل ابن القاسم منع ذلك وإلى ذلك أشار بالتأويلين وإنما قال صح دون جاز لأجل مفهوم قوله وهل أن نقض الخ أي لا أن لم يتفقا فلا يصح ولو عبر بجواز لا فتضي أنه يصح لأنه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة وليس كذلك وهذا كله ما لم يصح ما يجعل السلعة فيما في الذمة فيمتنع قطعاً (ص) وضمينه حينئذ المشتري (ش) أي وضمن المبيع الذي وقع فيه الخيار بعد البت المشتري لأنه صار بائعاً وذلك لأن المشتري لما وافق البائع على ما جعل له من الخيار عتد بائعاً لأنه أخرج السلعة عن ملكه لأن البيع لازم لوقوعه على البت وظاهر قوله وضمينه المشتري سواء جعل المشتري للبائع الخيار اتفاقاً أو بالعكس على المذهب وقوله حينئذ أي حين أذ جعل الخيار بعدت (ص) ويفيد بشرط مشاورة بعيد أو مديدة زائدة أو مجهولة (ش) يعني أن البيع إذا وقع بالخيار على شرط مشاورة شخص بعيد عن موضع العقد فإنه يكون فاسداً للجهل بالمدة والمراد بالبعيد أن لا يعلم ما عنده إلا بعد فراغ مدة الخيار وما ألحق به بأمم بعيد وكذلك يكون البيع فاسداً إذا وقع على خيار أكثر من خيار تلك السلعة وما ألحق به بكثير وكذلك يكون البيع فاسداً إذا وقع على خيار لمدة مجهولة كما إذا وقع الخيار لأحدهما إلى قدوم زيد وليس لقدمه عادة تنتظر أو إلى أن تظطر السماء أو إلى أن تضع زوجة البائع أو المشتري ثم أنه يستمر الفساد فيما

المحتم الخالي عن خيار فلا ينافي أن المالك للبائع في أيام الخيار وهو المشتري (قوله أو بالعكس على المذهب الخ) حاصله أنه إذا كان الخيار للبائع فقولاً بناء على أن اللاحق للعقد كالواقع فيها أم لا فإن قلنا اللاحق للعقد كالواقع فيها فالضمان من البائع وإن لم نقل بذلك فالضمان من المشتري والمذهب كما قال الشارح أن الضمان من المشتري بناء على أن اللاحق للعقد ليس كالواقع فيها (قوله وفسد الخ) وضمينه من بائعه على الراجح (قوله إلا بعد فراغ الخ) مثلاً الخيار في الدار ستة وثلاثون يوماً والذي يلحق بها يومان وليس له على ما ساقى في قوله وردي كالعقد فإذا كانت المسافة بعيدة بحيث يمضي أيام الخيار وما ألحق به يامم كثيراً فأن كان يسيراً

والحكم بالكرامة مصرح به واتطهر هذا الحكم الذي قاله الشارح مسلم أم لا قل أمه (قوله مشاورة بعيد الخ) جواب عما يقال ان الاولى من هذه المسائل تستفاد من المستثنين بعدها لانه اذا علم وقت الاجتماع به ولكن بعده يزيد على أجل الخيار يرجع للمدة الزائدة وان لم يعلم ذلك يرجع للمدة المجهولة (قوله أو الى أن تضع) أي والموضوع حينئذ لم يكن بها أجل الخ قال عجم ومقتضاه انه لو كان بها أجل لا يكون من المدة المجهولة وهذا ظاهر ان علم وقت حصوله ويحمل على معظم أحواله كتسعة أشهر ولا يقال ان مدة الخيار لا تكون أكثر من كثر من شهر وكيف هذا مع قولنا وهذا ظاهر ان علم الخ لانه قول يتصور ذلك فيما اذا وقع بيع الخيار بعد ثمانية أشهر من حملها ثم ينبغي انه اذا مضت التسعة الأشهر ونحوها تمت مدة الخيار في كدار ولا ينتظر به وضعها كذا في عب (تبيينه) ضمان المبيع من بائعه على الراجح وقيل على المشتري اذا قبضه (قوله والزمان ملغى) أي لا يلاحظ والحاصل أن يقال لا حاجة لقوله مشاورة بعيد لانه اما أن يرجع للمدة الزائدة (١١٣) أو المجهولة وحاصل الجواب أنه لا يلاحظ فيه البعد ولا يلاحظ البعد في

المدة الزائدة ولا المجهولة بل يلاحظ الزمن في المدة الزائدة ويلاحظ الجهالة في المدة المجهولة فاذن لا تكرار فقوله والزمان ملغى أي والبعد ملاحظ الا انك خير بان قوله أولا والمراد بالبعد أن لا يعلم ما عنده الا بعد فراغ مدة الخيار يقتضى رجوعه للمدة الزائدة ولا يعرف البعد الا بذلك فاذن لا يصح أن يقال والزمان ملغى لانه لا يعرف البعد الا بعد ملاحظة الزمن (قوله أو غيبة الخ) أي بشرط غيبة الخ فاذا غاب عليه من غير شرط فلا فساد لان التردد المذكور انما هو مع الاشتراط (قوله لانه بتقدير الامضاء الخ) لا يخفى أن هذا الكلام يقتضى أنه بتقدير الامضاء مبيع قطعاً وبتقدير الرد سلف مطلقاً كانت الغيبة غيبة المشتري أو البائع لكن ينافيه قوله بعد فان قلت الخ كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله ونقله ابن عرفة الخ)

ذكر ولو أسقط الشرط قوله مشاورة بعيد أي والزمان ملغى وقوله أو مدة زائدة أي والزمان معتبر فتغيرا وقوله مشاورة بعيد منظور فيه البعد وقوله أو مجهولة لم يتطرق فيه البعد فتغيرا فلا تكرار (ص) أو غيبة على ما لا يعرف بعينه (ش) يعني أن من اشترى ما لا يعرف بعينه بخيار كالمكيل والموزون والمعدود وشرط البائع أو المشتري الغيبة عليه فان ذلك يوجب فساد البيع لتردد المبيع بين السلفية والتمنية لانه بتقدير الامضاء مبيع وبتقدير الرد سلف لا مكان الانتفاع به أما غيبة المشتري فواضح وأما غيبة البائع فيقتدر أن المشتري التزمه وأسلفه فهو بيع ان لم يردده وسلف ان رده وظاهره ولو طبع عليه خلاف للخمي ونقله ابن عرفة عنه وقوله وأما ما يعرف بعينه فلا يفسد بشرط الغيبة عليه ولو قال على مثلي لكان أخصر وطابق النقل اذ في بعض العروض ما لا يعرف بعينه فيقتضى كلامه منع الغيبة عليه وليس كذلك فان قلت ما بيان التردد بين السلفية والتمنية فيما اذا كانت الغيبة من البائع قلت قال في التوضيح في تعليل ذلك بقدر كان المشتري التزمه وأسلفه فيكون بيعا ان لم يردده وسلفا ان رده قال الناصر اللقاني يعني يقدر كان المشتري التزمه في نفسه وأخفاء عناداً ثم دفعه للبائع على وجه السلف منه فان لم يرد المشتري الطعام بأن رد البيع فقد باع الطعام من البائع بالثمن الذي تقرر في ذمته بالتزامه أو لا وان رد الطعام بأن أجاز الشراء كان الطعام سلفا موددا (ص) أو ليس ثوب (ش) أي وفسد البيع بشرط لبس ثوب لبساً منقوصاً ولا خصوصية للثوب بما ذكر بل حكم الدار والداية والعبد كذلك وقوله (ورد أجرته) أي أجره اللبس أي أرش اللبس أي واذا فسد البيع في اشتراط لبس الثوب ونقص كان على المبتاع قيمة لبسه ولم يجعلوه كسائر البيوع الفاسدة اذا فسخت لا يلزم المشتري رد الغلة لما مر من أن لبس الثوب ليس بغلة بل هو نقص من عين المبيع واعلم أن الانتفاع بالمبيع بالخيار ان كان كثيراً فلا يجوز اشتراطه ولا فعله بغير شرط ولو كان لا يختار خال المبيع كركوب الدابة واستخدام العبد وسكنى الدار هذا اذا كان بلا كراء ولا يجوز اشتراطه وفعله بغير شرط ولو لم يكن لا يختار خال المبيع وأما ان كان

يسيرا

أي نقل كلام اللخمي وأقره أي فيكون المعتمد الآن عبارة الشارح موهمة

وذلك أن ابن عرفة لم يذكر القول بالفساد فيما لا يطبع عليه وانما ذكر أنه لا يفسد وأنه لا يجوز وكذا في التبصرة معنون ولا يغيب ممتاع على مثلي إلا أن يطبع فان غاب دونه لم يفسد البيع بشرط ويجوز تطوعاً فظاهر الشارح أنه اذا لم يطبع عليه يفسد قطعاً وليس كذلك ويزاد ولم يكن ثمر في أصوله والالم يفسد ولم يمنع (قوله أي وفسد البيع الخ) أي فحل ذلك اذا كان اللبس كثيراً أو ما ليسير كلبسه ليعتد به فانه لا يضر كما يفيد كلام الخطاب عن أبي الحسن (قوله لما مر من أن لبس الخ) وأيضا الغلة في بيع الخيار كان فاسداً أو صحيحاً للبائع ولو كان الخيار للمشتري وأمضى البيع (قوله بل هو نقص) أقول بل ولو قلنا انه غلة لانه يرد أجره اللبس الكثير المنقص وليس كالبيع الفاسد يرد المبيع ولا غلة على المشتري كما قدم المصنف لانه فيما يبيع على البت وما هنا خيار اذا الملك للبائع زمنه فلم يدخل في ضمان المشتري كالبيع الفاسد على البت بل في الخطاب أن الاجرة والغلة للبائع في بيع الخيار الصحيح كانه اسد ولو كان الخيار في الصحيح للمشتري (قوله واعلم أن الانتفاع بالخيار ان كان كثيراً الخ) المراد بالكثير ما له ثمن واليسير ما لا ثمن له أشاره الخطاب في قوله واستخدمه

(قوله يجوز فعله) أي بغير شرط ويجوز اشتراطه مجازاً وأول ما جاز (قوله فيما يفعله بشرط الخ) أي جاز فيما الفعل الذي دخل فيه مع الشرط وفي فعل دخل فيه بدون شرط وإن كان غير جائز (قوله كان يريد الخ) تمثيل لقوله وفيما يفعله بغير شرط (قوله ويلزم بانقضائه) أي وانقضاء ما في حكمه فقوله في كالعقد عبارة عما في حكمه مثلاً الخيار في العبد عشرة أيام ويلحق بها يومان فاليومان عبارة عن كالعقد فلما قدرنا وما في حكمه لا ينفك قوله ورد في كالعقد والحاصل أن الذي في الحكم يومان وليلة وهما الذي كالعقد وقال في المدونة أو قرب ذلك قال أبو الحسن يعني بالقرب اليوم واليومين والبعد ثلاثة أيام اهـ حينئذ يراد باليومين ما عدا الثلاثة فيصدق بيومين وليلة وإظهار أنه كاله الرد له الاختيار ويتصور ذلك فيما إذا اشترى أحد ثوبين على أنه فيما يختاره بالخيار ومضت أيام الخيار ثم اختار بالقرب وإظهار أن أقرب ما ذكر ولو فيما مدة الخيار فيه يوم وأما مدة الخيار فيه دون يوم كالفواكه فلا وهـ ذاهب حيث وقع النص على مدته وأما أن وقع البيع بالخيار ولم ينص على مدته فإنه يلزم بانقضائه (١١٣) من غير زيادة وما في حكمه كما ذكره أبو

الحسن (قوله أشكل عليه الرد) أي من حيث أنه يفيد أن حكمه ليس كذلك مع أن الحكم كذلك (قوله عائداً على الخيار) أقول لا معنى لكون الضمير عائداً على الخيار إلا إذا قلنا مضاف أي بيع الخيار أو مبيع الخيار وقوله ونحن نقول (أقول) هذا معنى ممكن في تقدير لزوم البيع (قوله وفيه نظر) أقول يمكن أن هذا القائل لاحظ ملاحظه المعترض من حيث أنه لما كان الغالب وجود النقد مع الشرط صح أن يقال نزل شرط النقد منزلة النقد بشرط (قوله فليس كشرط السلف الخ) فإن قيل ما الفرق قلت فرق ابن عبد السلام بأن هذا الفساد واقع في الماهية لأنه غرر في الثمن

يسير فإن كان لغیر اختبار حال المبيع حكمه كما في الكثير وإن كان لا اختبار حاله فإنه يجوز فعله واشتراطه مجازاً وحيث قلنا يجوز ما يجوز بالكراء فأنما يكون بعد علم الكراء وهذا يجري فيما يفعله بشرط وفيما يفعله بغير شرط كأن يريد ركوب الدابة ركوباً له ثم ولم يشترط ذلك حال العقد فإنه لا يفعله إلا باجر يتفق عليه مع ربهما ثم أشار المؤلف إلى ما يقطع الخيار أخذاً من قول ابن عرفة دليل رفته قول وفعل المازري وترك هو عدمهما اهـ أي عدم القول والفعل كما إذا بقي المبيع على خيار يبدأ أحدهما بعد أمده فإنه يرفع الخيار فالترك هو قوله (ض) ويلزم بانقضائه ورد في كالعقد (ش) أي ويلزم المبيع على خيار من هو يبدئ من المتباينين بمضي زمن الخيار وما ألحق به رداً وامضاء كان ذا الخيار أو غيره فإذا كان بيد المشتري لزمه امضاء البيع كان ذا الخيار أو غيره وله الرد في كالعقد وإن كان بيد البائع لزمه الرد أي رد البيع كان ذا الخيار أو غيره وله الرد في كالعقد ولما جعل بعضهم العبارة على الامضاء أشكل عليه الرد أو على الرد أشكل عليه الامضاء وما جاءتهم الخيرة والوقفة الامن جعلهم الضمير في يلزم عائداً على الخيار أو البيع ونحن نقول ويلزم المبيع رداً وامضاء كما نقله ابن غازي (ض) بشرط نقد (ش) عطف على بشرط مشاورة أي وفسد بشرط كذا وبشرط نقد وظاهره أن الشرط كاف في الفساد وهو المذهب ولعله لتنزل الشرط منزلة النقد بالفعل وفيه نظر لأن شرط النقد لا يحصل به التردد بين السلفية والتمنية والاحسن أن يقال لما كان يحصل النقد مع شرطه غالباً أوجب اشتراط النقد الفساد تنزلاً بالغالب منزلة اللازم وظاهر كلامه الفساد ولو أسقط الشرط وهو كذلك على المشهور فليس كشرط السلف ومفهوم قوله بشرط نقد أن التطوع بالنقد لا يفسد لضعف التهمة كما لو أسلفه بعد عقد البيع ولا يلزم المشتري إيقاف الثمن إذا طلبه البائع اتفاقاً بخلاف المواضعة والغائب لا يخلل العقد هنا وإنبراهه هناك وشبه في فساد شرط النقد مسائل سبعاً بقوله (ض) كغائب وعهدة ثلاث ومواضعة (ش) يعني إذا باع شيئاً غائباً على البت واشترط في العقد نقد الثمن فإنه يفسد العقد حيث كانت الغيبة بعهدة وكان المبيع غير عقار لتردد المنقذين التمنية والسلفية فإن كان عقاراً أو غيره وقربت غيبته كالثلاثة أيام فلا يفسد بشرط النقد فيه كما مر في باب فاجاله هنا لجمع النظائر وكذلك يفسد البيع إذا باع أمة أو عبداً على عهدة الثلاثة واشترط النقد لثمن في العقد وأما اشتراط

(١٥ - نرشي خامس) ألا ترى أن المقبوض لا يدري هل هو ثمن أم لا ومثله شرط السلف الفساد فيها وهو غرر خارج عن الماهية اهـ (أقول) إنما كان موهوماً لوهم علقته وهي سلف جرنفعا وظاهر من ذلك كونه خارجاً عن الماهية وقال بعض وناقش في ذلك أي في فرق ابن عبد السلام بعض فقال إن الفساد في شرط السلف واقع في الماهية أيضاً لأنه غرر في الثمن بجهالة يعود فيها لأن السلف بشرطه يصير من جهة الثمن والاتفاق به مجهول اهـ قال بعض أهل التحقيق وهذا صحيح إن قبض السلف وأما مع إسقاطه فلا غرر لصيرورة الجميع للبيع بخلاف شرط النقد في الخيار فإن غرره في نفس الثمن بلهـ كونه غمماً كله أو سلف اهـ (أقول) وتأمل ذلك وقال البدر هذا الفرق ظاهر على أن علة البيع والسلف أنه سلف جرنفعا وأما على أنها الجهالة فذلك راجع للماهية لكون الجهالة في الثمن أو المثلثين وذلك ركن اهـ (قوله بخلاف المواضعة والغائب) أي يلزم إيقاف الثمن إذا طلبه البائع وقوله لا يخلل العقد هنا أي في الخيار وقوله وإنبراهه هناك أي في المواضعة والغائب (قوله فاجاله هنا) الأولى فذكره هنا الخ

(قوله الابعيوب ثلاثة) الجذام والبرص والجنون (قوله عهدة الثلاث) أقول عهدة الثلاث هي كون الرقيق في ضمان بانه ثلاثة أيام فاذا حدث فيها شيء يرد البيع (قوله على شرط الموضة) أي أو جريان العرف بها (أقول) بقي ما إذا كان حال الناس يختلف فيها فأقول يعتبر الأغلب من اعتبارها أو عدمه كما هو القاعدة وتبقى حالة التساوي (أقول) ويرتكب الاحوط فيحكم بالفساد (قوله كارض النيل أي بعض أرض النيل فاذا رويت (١١٤) بالفعل وجب النقد فالأقسام ثلاثة (قوله وجعل) أي وشرط نقد في جعل (قوله

انظر نصها الخ) حاصله أنه نقل المسواق أن ابن يونس ذكر عن المدونة أن مثل شرط النقد النقد تطوعا وبجبت في ذلك بأن مسألة المدونة التي تكلم عليها ابن يونس انما هي اجارة اشترط فيها التركة متى شاء واشترط ذلك لا يخرجها عن كونها اجارة ولفظ المدونة صريح في ذلك ويدل عليه أي وعلى ان اشترط ذلك فيها لا يخرجها عن كونها اجارة أن اللفظ صريح بانه مستحق فيها من الاجر كل يوم بحسابه والجعل بخلاف ذلك وبفرض كونها اجارة فهي جعله على خيار ومسئلة المصنف هذه في جعل لا خيار فيه اهـ ولذلك أفاد بعض شيوخنا أن المعتمد أن الجعل لا يضر النقد فيه تطوعا (قوله يحزر زرع) هذا على أن نسخة المصنف حزر بجاء مفتوحة وزاى ساكنة وقوله أو يحصد اهـ هذا على نسخة بجز بياع موحدة وجيم وزاى (قوله وأما على المذهب الخ) أي فيكون المصنف هنا ما شيا على ضعيف والعذر له أنه يغتفر في الكلام الحاوي للنظائر كغير المشهور عنده كما في شرح شب والحاصل أن المعتمد أنه يلزم رب الزرع خلفه أو يعطيه الاجرة بتمامها (قوله ونحوه) كخمسه أيام فيما يظهر قياسا على ما تقدم في

النقد في عهدة السنة فلا يفسد العقد لقلة الضمان فيها لانه لا يرد فيها الابعيوب ثلاثة فاحتمال الثمن فيها للسلف ضعيف بخلاف عهدة الثلاث فاحتمال السلف في الثمن قوى لانه يرد فيها بكل حادث وكذلك يفسد البيع اذا باع أمة تتواضع واشترط النقد للثمن في العقد لاحتمال ان تظهر حاملا فيكون سلفا أو تحيض فيكون ثمنا وبعبارة أي وقع بيعها على شرط الموضة لان اشترط عدمها أو كان العرف عدمها كما في بیاعات مصر فلا يضر شرط النقد لكن لا يقران على ذلك بل تنزع من المشتري ويجبران عليها وأما من تسميها أقال يضر اشترط نقد الثمن فيها والفرق أن احتمال الحمل فيمن تتواضع أقوى منه فيمن تسميها (ص) وأرض لم يؤمن ربيها (ش) يعني أن من أجر أرض لم يؤمن ربيها اجارة على البت واشترط في عقد كرائها انتقادا عنها فان عقد الكراء يكون فاسدا الدورانه بين السلفية والتمنية لانها ان رويت كان أجرا وان لم تر وكان سلفا فان كانت مأمونة كارض النيل جاز النقد فيها (ص) وجعل (ش) يعني أن من جاعل شخصا على الاتيان بعبد له لا يتق أو بعيره الشارد واشترط المجهول له انتقادا لجعل في العقد فانه يكون فاسدا وظاهر المؤلف مع ظاهر ما يأتي له في باب الجعل انما يفسده شرط النقد لا التطوع به مع أنه مخالف لما فيها من أن النقد يفسد مطلقا انظر نصها مع ما فيه في شرحنا الكبير (ص) واجارة الحزر زرع (ش) يعني ان من استأجر شخصا يحزر زرع أو يحصد مدته معلومة باجرة معلومة فانه لا يجوز له اشترط انتقاد الكراء وفسد العقد به لان الزرع بجاء يتلف فتفسخ الاجارة اذا لم يمكن فيه الخلف فهو ان سلم كان أجرة وان لم يسلم كان سلفا وما مشى عليه هنا مبنى على أنه لا يجب على رب الزرع خلفه اذا تلف وأما على المذهب من أنه يجب على ربه خلفه اذا تلف فلا يفسد باشرط النقد وبأني تحقيقه في باب الاجارة (ص) وأجير تأخر شهرا (ش) صورته اشخص استأجر شخصا معينا أو دابة معينة بقبض منفعة من ذكر بعد شهر من يوم العقد فانه لا يجوز اشترط النقد للاجرة في عقد الكراء وفسد بذلك وقيدنا بالاجير بكونه معينا لما يأتي من ان الكراء المضمون يتعين فيه تعجيل الاجرة أو الشروع ومقتضى كلام المؤلف أن مادون الشهر لا يمنع فيه النقد وليس كذلك اذا لا يجوز شرط النقد اذا تأخر فوق نصف الشهر ونحوه على ما يفيد كلامه في مواضع في مسألة السفينة * ولما ذكر ما يمنع فيه النقد بشرط ذكر ما يمنع فيه تطوعا الا أنه مخصوص بما لا يعرف بعينه لان العلة فيه فسخ الدين في الدين وما يعرف بعينه لا يترتب في الذمة دينا فقال (ص) ومنع وان بلا شرط في مواضع وغائبة وكراء ضمين وسلم بخيار (ش) يعني أن من باع أمة بخيار وهي ممن يتواضع مثلها فانه لا يجوز النقد فيها في أيام الخيار ولو تطوعا لانه يؤدي الى فسخ الدين في الدين بيانه أن البيع اذا تم بانقضاء زمن الخيار فقد فسخ المشتري الثمن الذي له في ذمة البائع في شيء لا يتجمل له الا أن وكذلك من باع ذاتا غائبة على الخيار فلا يجوز النقد فيها لعللة المذكورة وكذلك من أكرى دابة غير معينة وهو المراد بالكراء المضمون وصدر ذلك على خيار في عقد الكراء أي في امضائه ورده وسواء

الخفيض (قوله مسألة السفينة) وهي انه اذا أكرى السفينة لتركب بعد نصف شهر لا يجوز اشترط النقد فيها في كان ابن يونس ان اكرى سفينة بعينه على أن يركبها وقت صلاح الركوب جاز ثم ان كان وقت صلاح الركوب قريبا مثل نصف شهر ونحوه جاز النقد وان بعد كالشهرين ونحوهما لم يجوز النقد اهـ أي بشرط انه الذي تتردد فيه التقويدين التمنية والسلفية (قوله الا انه مخصوص بمنقود لا تعرف بعينه) وهو المثل (قوله الى فسخ الدين في الدين) أي فسخ ما في الذمة في مؤخر

(قوله للعلة المذكورة) وهو أن البيع إذا تم بانتقضاء أمد الخيار الخ (قوله هل يحد بزمن الخ) الظاهر أنه يحد بثلاثة أيام (قوله على مذهب ابن القاسم) أي وهو المشهور وفي شرح شب فلولا قيد الكراء لكان أولى ليجرى على المشهور ويوافق ما تقدم له في قوله أو منافع عين اه أي فالضعيف يفرق ويقول المعين ليس في الذمة لتعين (١١٥) ما استوفى منه المنفعة والذمة لا تقبل

المعين (تنبية) زاد أبو الحسن أن مثل ذلك عهد الثلاث إذا وقعت مع خيار (قوله فتأمل) أي فتأمل تجده صحيحا ولكن لا بد من معونة وذلك أنا نقول بعد قوله وهذا يتحقق الخ أي وفسخ الدين في مؤخر يؤثر مطلقا ثم يرد أن يقال لم كان البيع والسلف لا يؤثر إلا مع الشرط بخلاف فسخ الدين في الدين يؤثر مطلقا (قوله واستبد بائع أو مشتري) أي على مشورة غيره لا يلزم من المساورة الموافقة لخبر شاور وهن وخالفوهن وهذا حيث يجوز اشتراط مشورته لقرب مكانه وأوفي كلامه لمنع الخلل ولا يمنع الجمع إذ لو حصل البيع من المالك على مشورة غيره والشراء من المشتري كذلك واتحد المعلق على مشورته فيهما أو تعدد فان كلا منهما يستبد (قوله على مشورة غيره) أي إلى آخره فلا يرد أن يقال الأولى تأخير قوله وما مر الخ بعد قوله لا خياره أو رضاه (قوله في الثمن) أي أن الرضا في الثمن أي فلم يكن الثمن معلوما (قوله

كان الخيار لا يكرى أولا يكرى فإنه لا يجوز النقد فيه للعلة المذكورة وانظر ما قد را قبل الخيار في الكراء المضمون هل يحد بزمن أو هو بقدر الحاجة ولا مفهوم لقوله مضمون قال أبو الحسن المضمون والمعين سواء على مذهب ابن القاسم في المدونة اه وانما امتنع النقد في الكراء بالخيار ولو توطؤا وجاز في البيع بالخيار توطؤا لأن اللازم في النقد في البيع بالخيار الترددين السلفية والثنية وهذا انما يؤثر مع الشرط وأما في الكراء حيث كان فيه الخيار فاللازم فيه فسخ ما في الذمة أي في مؤخر وهذا يتحقق في النقد ولو توطؤا فتأمل وكذلك من أسلم على شيء بخيار لا حدهما فإنه لا يجوز النقد فيه مطلقا لما فيه من فسخ الدين في الدين وذلك لأن ما يجعل من النقد في زمن الخيار سلف في ذمة السلم اليه ولا يكون غنا لا بعد مضي مدة الخيار وانبرام البيع في نقضه قبل انبرام البيع فسخ ما في الذمة في مؤخر وهو المسلم فيه واعلم أن موضوع هذه المسئلة أن رأس المال فيها لا يعرف بعينه بأن كان مكيلا أو موزونا أو معدودا وسيأتي أن مدة الخيار في السلم لما يؤخر اليه رأس المال وهو ثلاثة أيام ولا يتظر لحبس المسلم فيه من عقار أو غيره (ص) واستبد بائع أو مشتري على مشورة غيره (ش) يعني أن من باع سلعة أو اشتراها على مشورة غيره كزيد مثلا ثم أراد البائع أو المشتري أن يبرم البيع دون مشورة زيد فإن له أن يستقل بذلك ولا يفتقر انبرام البيع إلى مشورته قوله على مشورة أي المشورة المطلقة وأما المشورة المقيدة بأن باع على مشورة فلان بأنه ان مضى البيع مضى بينهما أو لا فلا فليس له الاستبداد لأن هذا اللفظ يقتضي توقف البيع على اختيار فلان بخلاف ما إذا كانت المشورة مطلقة وقوله على مشورة غيره أي والثن والثمن معا ومن قوله وعلى حكمه أو حكم غيره أو رضاه في الثمن أو الثمن فلا منافاة (ص) لا خياره ورضاه (ش) يعني أن من باع سلعة أو اشتراها على خيار فلان أو على رضاه ثم أراد أن يبرم البيع ويستقل به دون خيار فلان أو دون رضاه فإنه ليس له ذلك ولا بد من رضا فلان أو خياره في أمضاء البيع أو رده والفرق بينهما وبين المشورة أن مشروط المشورة اشتراط ما يقوى به نظره ومشروط الخيار أو الرضا لغيره معرض عن نظر نفسه (ص) وتوالت أيضا على نفسه في مشتر (ش) يعني أن أبا محمد وابن بابية تأولا المدونة على نفي الاستبداد في حق المشتري خاصة في الخيار والرضا لغير فليس له أن يستقل بانبرام البيع أو رده دون من جعل له الخيار أو الرضا وأما البائع فله ذلك أي له أن يستقل بذلك لقوة تصرفه في ملكه (ص) وعلى نفسه في الخيار فقط (ش) أي في حق البائع والمشتري والمعنى أن من باع سلعة أو اشتراها على خيار فلان أو على رضاه ثم أراد أن يبرم البيع أو يرده دون خيار فلان أو دون رضاه فإنه ليس له ذلك في الخيار فقط وأما الرضا فلكل من البائع والمشتري أن يستقل بانبرام البيع ورده من غير توقف على رضا من جعل له ذلك والفرق بين الخيار والرضا أن المعلق عليه وهو الخيار قد يحصل ولو بقوله اخترت كذا بخلاف الرضا فإنه أمر باطن لا يعلم وقد يخبر بخلاف ما عنده فلم يعتبر (ص) وعلى أنه كالأو كليل فيهما (ش) يعني أن المدونة تأولها بعضهم على أن الذي اشترط رضاه وخياره كالأو كليل في الخيار والرضا واليهما يعود ضمير التثنية وإذا كان كالأو كليل فلكل واحد من البائع والمشتري الاستبداد ما لم يسبق الوكيل بالأجازة أو الرد للبيع كما يأتي في باب الوكالة وإن بيعت وباع فالأول لا يقبض ثم أشار إلى رافع الخيار من الفعل بقوله (ص) ورضى مشتري كاتب أو زوج

لا خياره الخ) هذا هو المعتمد وما بعده من التأويلات ضعيف (قوله ما لم يسبق الخ) الأحسن أن يقول وعلى أنه كالأو كليل فمن سبق منهما يرد أو أمضاء اعتبر فعله إلا أن ينضم لفعل الثاني قبض على ما يفيد التشبيه لقول المصنف في الوكالة وإن بيعت وباع فالأول لا يقبض وظاهر تقرير الشارح وجع خلافه وأن العبرة بالأول مطلقا وهذا إذا وجد سبق وعلم وأما إذا لم يوجد سبق بان اتحد الزمن أو وجد سبق وجهل فيكون البيع بين المشتريين (قوله وإن بيعت) أي ياموكل وقوله وباع أي الوكيل (قوله ورضى الخ)

فعل ماض فاعله مشتري (قوله أو أعتقه في زمن الخيار) فاجباً أو لاجل كله أو بعضه ومثل ذلك الأيلاد وينص في خيار النقص (قوله ولو عبداً) أي خلافاً للشبه (قوله أن العقد كاف) ولو فاسد الاجتماع على فساد فيما يظهر عب وظاهره ولو درأ الحد (أقول) الظاهر ما يدرأ الحد (قوله أو قصد تلذذاً) وظاهره كالدونة وإن لم يتلذذ فإن جردها للتقليب لا قصد لذته لم يكن رضا وظاهره كظاهر المدونة ولو التذ (قوله وأما الفعل الموصوع (١١٦) لقصد التلذذ) وهو نظر الفرع (قوله أو أجز) ولو مباومة (قوله أو أسلم للصنعة) ولو هينة أو للكتب (قوله أو

(ش) يعني أن من اشترى أمة أو عبداً على الخيار فكاتبه أو دبره أو أعتقه في زمن الخيار فإن ذلك يعد رضامنه بالبيع ويلزمه ذلك وكذا إذا زوج الأمة في زمن الخيار فإنه يعد رضامنه ولا خلاف في ذلك وأما العبد إذا زوج في أيام الخيار ففيه خلاف والمشهور أنه يعد رضامنه واليه أشار بقوله (ص) ولو عبداً (ش) وظاهر قوله أو زوج أن العقد كاف (ص) أو قصد تلذذاً (ش) يعني إذا فعل فعلاً كتجربتها أو أقر على نفسه أنه قصد بذلك الفعل تلذذاً فإنه يعد رضامنه فقوله أو قصد تلذذاً أي بفعله لم يكن موضوعاً لقصد التلذذ بل دليل قوله أو نظر الفرع وأما الفعل الموصوع لقصد التلذذ فهو محمول فيه على قصد التلذذ أقر أنه قصد أم لا (ص) أو رهن أو أجز أو أسلم للصنعة أو تسوق أو جني إن قصد (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن المشتري إذا رهن الأمة أو العبد أو غيرها في أيام الخيار أن ذلك يكون رضامنه وظاهره وإن لم يقبضه المرتهن لكن ينبغي أن تكون هذه الأمور كلها بعد قبض الشيء المشتري ولا يرد علينا ما يأتي في الرهن من أن الراهن إذا باع الرهن قبل قبضه يمضي لأن ذلك باق على ملكه فهو أقوى بخلاف هذا فإنه لم يدخل في ملكه ومما يعد رضامنه بالبيع إذا أجز المشتري المبيع في أيام الخيار وكذا لو أسلم للصنعة أو تسوق به أي أوقفه للبيع غير مرة أو جني على المبيع عند في أيام الخيار وأما جنيته عليه خطأ فإنه يرد وما نقص ومثل العبد الدابة من أنه إذا جني عليها المشتري عندا كان ذلك رضامنه بلزوم البيع وإن جني عليها خطراً يرد وما نقص من ثمنها وإن كان عيباً فسد ضمن الثمن كله (ص) أو نظر الفرع (ش) يعني أن المشتري إذا نظر إلى فرج الأمة في أيام الخيار فإنه يعد رضامنه بلزوم البيع له لأن فرج الأمة لا يجرد للبيع قاله في المدونة (ص) أو عترب دابة أو دجها (ش) يعني أن المشتري إذا عترب الدابة بأن قصد ما في أسافلها في أيام الخيار فإن ذلك يعد رضامنه بلزوم البيع وكذلك إذا ودجها بأن قصد ما في أوداجها في أيام الخيار فإن ذلك يعد رضامنه بلزوم البيع وكذلك إذا هلب ذنبها بأن جزم في أيام الخيار فإن ذلك يعد رضامنه بلزوم البيع له (ص) لأن جرد دجارية (ش) يعني أن المشتري إذا جرد الدجارية في أيام الخيار فإن ذلك لا يعد رضامنه إلا أن يقصد بذلك التلذذ فيعد رضامنه (ص) وهو رد من البائع (ش) يعني أن كل ما مر أنه رضامنه المشتري رد من البائع إذا حصل منه في زمن خياره واستثنى المتأخرون من ذلك كاللغمي الإجارة واليه أشار بقوله (ص) إلا الإجارة (ش) أي فليست من البائع رد لأن الغلة له زاد للغمي والاسلام للصنعة وهذا ما لم ترد مدة الإجارة عن مدة الخيار والآن كانت رد من البائع ويجري مثله في الاسلام للصنعة بعمله مدة ولكن هذا من الإجارة (ص) ولا يقل منه أنه اختار أو رد بعد الامتنة (ش) يعني أن من له الخيار من بائع أو مشتري إذا ادعى بعد انقضاء زمن الخيار وما ألحق به أنه اختار

أو هينة أو للكتب (قوله أو تسوق) الذي في النقل أو ساموم (قوله المشهور وهو مذهب المدونة) الخلاف في الخمسة ومذهب المدونة أنها رضا ولم يرأشبه هذه رضا بعد أن يحلف ما كان ذلك رضامنه بلزوم البيع (قوله بعد قبض المشتري) أي بعد أن يقبضها المشتري من بائعها هذا هو المتبادر من كلام الشارح وقد أفاده بعض شيوخنا من تلامذة الشارح بل ويقيد به عبارة عب الآن هذا الكلام قد وجدته منسوباً للفقائي الشيخ إبراهيم شيخ الفيتي صاحب الحاشية ثم اطلعت على الحاشية فوجدت الفقائي نسب قوله وظاهره وإن لم يقبضه المرتهن للزرقاني ثم قال وفيه نظر بل الصواب أن تقول بعد قبض المشتري فيفهم من ذلك أن المراد قبض قبض المرتهن لذلك المشتري وقوله قبل قبضه لا يعني أن المراد قبل أن يقبضه المرتهن من الراهن وحينئذ فلا يظهر الورود لأن هذا موضوع آخر (قوله ردها وما نقص) مثلاً لو كانت قيمته عشرين درهماً وبيع بمائة درهم ونقصته الجناية خمسة دراهم فلا شك أن الخمسة دراهم ربع العشرين فيرجع عليه ربع الثمن الذي هو المائة وذلك أن

القيمة تعتبر ميزاناً (قوله يعني أن المشتري الخ) كلام بهرام والتوضيح يقتضي أن الذي يدل على الرضا هو النظر الذي يحل بالملك كتنظر الذ كرفرج الأمة وإن تنظر الذ كرفرج العبد ونظر الانثى لفرج العبد لا يدل على الرضا لعدم حل ذلك حالا ما لا (قوله لأن جرد دجارية) أي دون الفرع لجرد التقلب (قوله بعمله مدة) أي لا يعطى المعلم أجرته في مدة عمله بل الإجارة في عمله في الصنعة أو غيرها أو ما أن أسلم للصنعة بإجرة من البائع فليس داخل في الإجارة فيكون هو المراد من قول المصنف أو أسلم الصنعة (قوله الأيمنة) أي ولو بينة مال (قوله اختار الامضاء) أي فهذا هو المراد من لفظ المصنف فلا يعترض بأن يقال إن الرد عند نوعي الاختيار ولا يكون قسماً له وحينئذ فلا يصح عطفه عليه وحاشي الجواب أن محمول اختار محذوف أي أو يقال قوله

أورد معطوف على محذوف والتقدير اختار فامضى أورد (قوله ليأخذها من يده غيره) هذا إذا كان الخيار للمشتري وهي في يد البائع وقوله أو يلزمها هذا إذا كان الخيار للبائع وهي في يده لا في يد المشتري (قوله يلزمها من ليست في يده) هذا إذا كان الخيار للمشتري وهي في يده وقوله أو يأخذها هذا إذا كان الخيار للبائع وهي في يد المشتري فالصور أربع أي فالصور المقصودة بالاقادة فلا ينافي أن الصور ثمانية وذلك أنك تقول إن الخيار إذا كان للبائع فله صور أربع لأنه إما أن يختار الامضاء أو يختار الرد وفي كل إما أن تكون السلعة بيده أو بيد المشتري وكذا يقال فيما إذا كان الخيار للمشتري لأنه إما أن يختار الرد فاختياره الرد لم يؤثر شيئا بل تأكيده وكذا إذا كانت بيد المشتري واختار الامضاء لم يؤثر شيئا وكذا إذا كان الخيار للمشتري واختار الامضاء وهي بيده لم يؤثر شيئا وكذا اختيار الرد وهي بيد البائع لم يؤثر شيئا (قوله فهو مصدر مرفوع) في الحقيقة

(١١٧)

المرفوع الفعل المحذوف وهو يدل على الرضا (قوله ولا ينبغي) أي يمنع (أقول) ويدل على هذه النسخة قوله إن فعل الخ (قوله وقد يفرق الخ) هذا الفرق غير ظاهر لأن الأخرى من اليد أقوى من التكرار هذا على أن التسوق لا يدل على التكرار لأن صيغة التفعّل قد تأتي لغير التكرار كثيرا كتجيب بمعنى عجب وعجوبة المدونة أو سام بها فالصواب أن يقال إن مسألة التسوق إنما هي لأن القاسم ومسألة البيع اختياره فعند ابن القاسم أن البيع آخرى في الرضا وعند غيره لا يدل البيع على الرضا فالصواب آخرى فهما قولان وقعا في المدونة ولذا المأذون ابن ناجي قول المدونة في التسوق قال يقوم من هنا أن البيع رضا بالآخرى وبأني خلافة والفرق بين البيع والأجارة أن الأجارة مدفونة

الامضاء ليأخذها من يده غيره إن لم تكن في يده أو يلزمها الغير من هي في يده فلا يقبل منه وكذلك لا يقبل منه أيضا أنه اختار الرد بعد انقضاء زمن الخيار وما ألحق به يلزمها من ليست في يده أو يأخذها من هي في يده ولا بد من بينة تشهد له بما ادعاه من اختياره الامضاء أو الرد لأنه ادعى ما الأصل عدمه وينبغي أن يكون من جعل له الخيار من غيرهما كذلك (ص) ولا يبيع مشتر (ش) أي أن يبيع المشتري للسلعة في زمن خياره لا يدل على رضاه بها فهو مصدر مرفوع من عطف على قوله لأن جرد جارية ويحتمل النهي مع الفعل ويجزم وهو المناسب لقولها ولا ينبغي أن يبيع حتى يختار وإنما الاشكال من جهة عدم التسوق رضادون البيع وهو أقوى منه وقد يفرق بأن التسوق لما كان متكررا دل على الرضا بخلاف البيع قد يقع من أول وهلة (ص) فإن فعل فهل يصدق أنه اختار بيمين أولر بهانقضة قولان (ش) أي وعلى كل من النفي والنهي لو باع المشتري ولم يخبر البائع باختياره ولا أشهده به وادعى أنه اختار قبل البيع وخالفه البائع وأراد نقض البيع أو أخذ الرضا فهل يصدق المشتري في دعواه الاختيار قبل البيع بيمين حكام ابن حبيب عن مالك وأصحابه وهو لا بن القاسم في بعض روايات المدونة وهو عين تهمة تنوجه على المشتري ولولم يحققها البائع لعلمه بيمينه أو لا يصدق المشتري أنه اختار قبل البيع والبائع نقض بيع المشتري وإن شاء أجازها وأخذ الثمن وهو رواية على بن زياد لكن لا فائدة في نقض بيعه لأنه إذا نقضه لكان للمشتري أخذ السلعة لأن أيام الخيار لم تنقض وإنما للبائع الرجوع فقط فالصواب أن يقول أولر بهار بيمينه أي يرجع المشتري الحاصل في بيعه ويصح جعل كلام المؤلف على ما إذا كان النزاع بينهما بعد أيام الخيار ووقع البيع في أيام الخيار ولا يعارضه قوله إن المبيع يلزم من هو في يده عند انقضاء مدة الخيار وهو لم يكن حين انقضائها في يد البائع وحينئذ فيلزم المشتري ولا كلام للبائع في نقض بيع المشتري لأنه لم يكن في يد المشتري حين انقضاء مدة الخيار بل في يد المشتري منه فمن حجة البائع أن يقول إنما بعته قبل أن تختاره فقد بعته ما في ملكي بغير إذني فلي رده وانظر إيضاح هذه المسئلة في شرحنا الكبير ولما انتهى الكلام على مشروط الخيار شرع في الكلام

لوضع المؤجر على الشيء المؤجر في المستقبل بخلاف البيع (قوله أولر بهانقضة قولان) على حد سواء (قوله أو لا يصدق الخ) فاقيل إذا كانت المنازعة في زمن الخيار والخيار للمشتري فلم لا يصدق بغير عيب ولا مبال للبائع لأنه يقول أنا اختار الآن على تسليم عدم الاختيار فالجواب أنهم عدوا بيعه كاختياره الرد فلا كلام له بعد ذلك (قوله ويصح جعل كلام المؤلف الخ) أي ولا يأتي الاشكال المتقدم المشار له بقوله لكن لا فائدة الخ وقوله فالصواب قد يقال لا حاجة لذلك لأن المعنى أن رجوعه عن من نقضه وكونه فائدة أو لا مقام آخر وعبارة شب ولزها نقضه وإن لم يكن فيه فائدة كما قال المواق معاملة له بنقيض قصد لتعديبه على ملك الغير وهو ما حرام أو مكره على الاختلاف في بيع الفضولي وهذا هو القول الثاني وسكت عن القول الثالث وهو أنه ليس لرجعها إلا الرجوع انتهى فإذا علمت ذلك فلا يظهر ما قاله شارحنا (قوله وانظر إيضاح هذه المسئلة) أعني قوله ولا يبيع مشتر أي من حيث أن الخيار للبائع والمشتري البائع لهذا وهذا أربعة أرباع أي وفي كل إما أن يكون البيع في زمن الخيار ولا ينفذ ثمانية وبيانها أنك قد علمت من الشارح يبيع المشتري لها في زمن الخيار أو بعده والخيار له فهاتان صورتان وتبين صورتان وهما إما أن يبيع المشتري زمنه ما هو بيده والخيار للبائع فلا يبيع رده قطعا فإن فات بيد المشتري الثاني

فهو المشتري الاول الاكثر من الثمن والقيمة وما اذا باعه بعد مضي زمنه والخيار للبائع أيضا فليس له عليه الا الثمن فقط لان بعضيه وهو بيد المشتري الاول لم يبق للبائع خيار ومفهوم قول المصنف مشتري البائع له بيعها وهي بيد المشتري لغبره زمنه ويكون ردا لا بعده فاعماله الثمن على المشتري لزوم البيع بانقضاء زمنه وهاتان صورتان اذا كان الخيار للبائع فان كان الخيار للمشتري وباع البائع زمنه فالمشتري وده مع القيام والاكثر من فضل القيمة والثمن الثاني على الاول مع الفوات فان باع البائع بعد مضي زمنه وهي بيد أي البائع والفرص أن الخيار للمشتري فليس له الاخذ عنه ان كان قد نقده للبائع (قوله وهي على ما ذكرهنا خمسة) أي التي هي الرق والفلس والموت والجنون والانغماء (١١٨) ومفاده أن فيها كلاما آخر لم يذكره المصنف (قوله لسيد مكاتب) باع

على مواعين تمنعه منه وهي على ما ذكرهنا خمسة أشار لها بقوله (ص) وانتقل لسيد مكاتب عجز وانعزم أحاط دينه (ش) يعني اذا باع أو اشتري من لا يجز عليه بخيار ثم طرأ عليه مانع من ربح أو فلس أو موت أو جنون أو انغماء فانه ينتقل ما كان له الى من صار اليه فينتقل لسيد مكاتب عجز عن أداء كتابته ما كان له من ربح أو امضاء ولا يبقى للمكاتب بعد عجزه لما يلزم عليه من تصرفه بتفسير إذن سيده وينتقل ما كان للمدين باع أو اشتري على خياره ثم فلس أو مات وعليه دين محيط بماله لغريم أحاط دينه بمال المدين الحي أو الميت فلهما الاخذ ويكون الربح للفلس والخسارة عليهم بخلاف الفلس يؤدي عنه الثمن هذا ما كان من فضل أو نقص فللمفلس أو عليه والفرق بينهما أن الثمن لازم للفلس والذي ابتاع بخيار لم يلزمه من الاشياء الغرماء فلم يجب أن يدخلوا على الورثة ضررا (تعبيره) قوله ولغريم عام له محذوف أي وانتقل خيار المدين لغريم الخ فهو من عطف الجمل ولا يصح جعله معطوفا على لسيد مكاتب لان فاعل انتقل المذكور خيار المكاتب بخلاف فاعل المقتدرو يجرى مثل ذلك في قوله ولوارث الخ انتهى (ص) ولا كلام لوارث الا أن يأخذ بماله (ش) يعني اذا انقفت الغرماء على أخذ أو رد فلهم ولا كلام لوارث معهم الا أن يأخذ لوارث بماله الخاص به بعد رد الغرماء وانظر لو اختلفت الغرماء فرد بعضهم وأجاز آخرون فهل يكونون كالورثة ويجري فيهم ما جرى فيهم من قياس أو استحسان أو تكون الورثة أحق بنصيب الراد دون بقية الغرماء ويدخل ذلك في قول المؤلف الا أن يأخذ بماله وفي قول المدونة فان ردوا أي الغرماء لم يكن لورثته الاخذ الا أن يؤدوا الثمن من أموالهم دون مال الميت انتهى ويحمل كلامها على رددهم كلهم أو بعضهم (ص) ولوارث (ش) يعني أن من له الخيار اذا مات قبل انقضائه وقبل اختياره فان الحق في ذلك ينتقل لورثته حيث لا دين عليه أو معه غريم لم يحيط دينه لان من مات عن حق فلوارثه وأمالو كان معه غريم أحاط دينه بمال الميت فهو ما قبله ثم ان انقفت الورثة على شيء من رد أو اجازة أو اختلفوا ورضى البائع بالتبعض فلا شك كال وان امتنع من تبعض صفقته وأبى من أخذ بنصيب الراد بحصته من الثمن فهو ما أشار اليه المازري والمؤلف بقوله (ص) والقياس رد الجميع ان رد بعضهم والاستحسان أخذ الجميع (ش) أي والقياس عند أشبه رد الجميع ان رد بعضهم فيكلف مرید الامضاء الرديع مریده لان نصيب الراد عاد ملك البائع ولا يلزمه بيعه الا من أحب

أو ابتاع على أن الخيار له (قوله أحاط دينه) بالفلس وفلس ولو بالغنى الأعم وهو قيسام الغرماء وأولى الاخص وهو حكم الحاكم بخلق ماله لغرمائه (قوله ثم طرأ عليه مانع من ربح الخ) وأمالو باع القن على أن الخيار له وأمضى السيد ذلك فان الخيار للعبد ووجهه انه قد أمضى العقد على ما هو عليه وقد وقع على الخيار للعبد وهو قد أمضى ذلك فيكون الخيار له (قوله لغريم الخ) أي ان كان ذلك نظرا للمدين ولا يجبر على الاخذ وان كان أرجح بخلاف هبة الثواب فيجبر على الثواب اذا كان أرجح (قوله فلهم الاخذ) أي الغرماء (قوله يؤدي عنه الثمن) أي في بيع البت الا لازم (قوله هذا ما كان) أي حكم هذا ما كان الخ (قوله فلم يجب) أي ثبت (قوله لان فاعل انتقل خيار المكاتب الخ) لاحاجة لذلك وذلك لانه يرجع الضمير للخيار من حيث هو ويصرف في كل مسألة لما يليق فيهما فيقال انتقل الخيار المطلق أي من حيث تحققه في خيار المكاتب لسيد المكاتب وانتقل

الخيار المطاق من حيث تحققه في خيار من أحيط بماله لغريم (قوله ولا كلام لوارث) أفاد بعض الشيوخ أنه يؤخذ والاستحسان من ذلك ما اذا مات شخص وعليه دين محيط بماله وعندة تركه وأرادت الغرماء أخذ تلك الاعيان وأرادت الورثة دفع الثمن للغرماء يأخذون الاعيان فان الكلام للغرماء انتهى (قوله الا أن يأخذ بماله) يصح قراءته بكسر اللام وينفتحها والمراد بالذي له أي بالذي يملكه لا الذي له من التركة (قوله يعني اذا انقفت الغرماء الخ) أي الذين أحاط دينهم بمال الميت (قوله وأبى من أخذ الخ) من عطف الا لازم (قوله والقياس رد الجميع الخ) ظاهر كلام المصنف بوجههم أو يدل أن القياس متصور على رد الجميع دون اجازة الجميع وليس كذلك بل القياس في ورثة المشتري عند اختلافهم اما أن يجبروا كلهم على الاجازة فيكون المبيع لجميعهم واما أن يجبروا على رد المبيع جميعه للبائع ويجرى به مثل ذلك في ورثة البائع كما يدل عليه كلام المواق والمعتمد القياس في ورثة المشتري والبائع والاستحسان ضعيف فيهما (قوله ولا يلزمه)

أى البائع يبيعه (قوله أى يمكن الخ) وهذا حيث أراد المجيز أخذ الجميع وإن أراد رد الجميع للبائع كان ذلك إلا أن يرضى البائع بما طلبه من التبعية وقول الشارح أى يمكن إشارة إلى أنه ليس المراد أن المجيز يجبر على أخذ الجميع (قوله فينزل الراد الخ) بجامع أن كلا منهما يدخل والحاصل أنه على القول الأول ينزل الراد منهم منزلة المجيز من ورثة المشتري بجامع أن كلا مدخل في الملك وينزل المجيز منهم منزلة الراد من ورثة المشتري بجامع أن كلا يخرج عن الملك (قوله فعلى القياس الخ) كان الأولى أن يقول فإن أجاز ورثة البائع أو ردوا أو أجاز البعض ورد البعض ورضى المشتري بالتبعية فالأمر ظاهر ولا فناء ليجرى القياس والاستحسان أولاً ولا يجزى إلا الأول وأما قوله فعلى القياس ليس له الانصيب ثم للمشتري الخ لا تدخل له وروح المقصود آخر العبارة والحاصل أن محل دخول القياس والاستحسان في ورثة المشتري والبائع إذا تعدد الورثة واختلفوا ولم يرض المشتري أو البائع بتبعية صفقة أمان المحدث الوارث واختار الإجازة أو الرد أو تعددوا تفقوا على الإجازة أو الرد واختلفوا ورضى المشتري أو البائع بتبعية صفقة فلا قياس ولا استحسان (قوله والأجبر الخ) الأوضح وهل ورثة البائع كذلك فينزل الراد منهم منزلة المجيز من ورثة المشتري (١١٩) والمجيز منزلة الراد فيقال القياس إجازة

الجميع أن أجاز بعضهم والاستحسان أخذ الراد الجميع أن رد بعضهم أو أجاز بعضهم القياس فقط دون الاستحسان والفرق بين ورثة البائع وورثة المشتري على هذا التأويل ظاهر وهو أن المجيز من ورثة المشتري له أن يقول لمن صار إليه نصيب غيره وهو البائع أنت نصيب غيره وهو البائع أنت رضى بأخراج السلعة بهذا الثمن فانا أدفعه ولا يمكن الراد أن يقول ذلك لمن صار له حصة المجيز وهو المشتري فإن قال لا أخيه المجيز أجابه بأنى أجرت وانتقلت عني إلى ملك المشتري بمجرد الإجازة فلم يبق بى إلا أن شئ فيه الاعطاء فتأمل (قوله على أن الخ) أى لأن فعلى التعليل (قوله يدفع الثمن جميعه

والاستحسان عنده أخذ المجيز الجميع أى يمكن من أراد الإجازة من أخذ نصيب الراد ويدفع جميع الثمن للبائع لترفع العلة التي شكها من التبعية ولما ذكر في المدونة القياس والاستحسان في ورثة المشتري وسكت عنه في ورثة البائع واختلف شيوخها هل هم كورثة المشتري أو لا أشار لذلك بقوله (ص) وهل ورثة البائع كذلك تأويلان (ش) يعنى أن البائع إذا مات وله الخيار وترك ورثة واختلفوا في الرد والإجازة فهل يدخلهم القياس والاستحسان وهو قول محمد فينزل الراد منهم منزلة المجيز من ورثة المشتري فعلى القياس ليس له الانصيب ثم للمشتري الخيار فإن رضى المشتري بتسليم نصيب الراد له ويقسك بنصيب المجيز ويتبعه صفقة فيها ونعمت والأجبر الراد على الإجازة مع من أجاز وليس له أخذ نصيب المجيز فيصير محصله أن القياس إجازة للجميع إذا أجاز بعضهم ولم يرض المشتري بتسليم نصيب الراد له ويدخلهم أيضاً الاستحسان وهو أن الراد أخذ الجميع نصيبه ونصيب المجيز ويرد الثمن للمشتري جميعه أولاً يدخل الاستحسان ورثة البائع وهو أخذ الراد الجميع وانما يدخلهم القياس فقط وهو أنه ليس له الانصيبه إن سلم له المشتري ورضى بتبعية الصفقة ولا أجبر على الإجازة مع من أجاز قاله بعض القسريين تأويلان لهؤلاء الشيوخ والقياس الأصولي محل فرع على أصل في الحكم بجامع العلة فالأصل المورث والفرع الوارث والحكم عدم التبعية والعلة الضرر الحاصل به والاستحسان تقديم مراعاة المصلحة على أن في أخذ المجيز مصلحة يدفع الثمن جميعه للمشتري مع استلزام ذلك عدم التبعية الحاصل به الضرر (ص) وإن جن نظر السلطان أو نظر المعنى عليه فإن طال فسح (ش) أى وإن جن من له الخيار من بائع أو مشتري قبل اختياره وعلم أنه لا يفتق أو يفتق بعد طول يضرب بالآخر الصبر إليه نظر السلطان في الأصل له من امضاء أو رد أو أمان كان يفتق عن قرب فلا ينظر السلطان وأما أن أغنى على من له الخيار في أيام الخيار فإنه ينتظر أفاقته لينظر لنفسه بعد أفاقته فإن طال انغماؤه فسح العقد ولا فرق بين البائع والمشتري وبعبارة وظاهر كلام الشارح أن المعنى فاعل نظره فهو مسمى للفاعل فإنه قال

للمشتري) الأولى للبائع وهذا في الاستحسان من جانب ورثة المشتري وأما من جانب ورثة البائع فكان الأولى أن يقول على أن في أخذ الراد الخ وبعضهم يفسر الاستحسان بأنه معنى يتقدح في نفس المجتهد بقصر عنه عبارته والمراد بالمعنى دليل الحكم لا الحكم لأن المجتهد يذكر الحكم وهو أخذ المجيز الجميع مناب الأبى والمجيزان شاء جبراً على البائع فإن أبى رد الجميع للبائع (قوله نظر السلطان) فإن لم يتطرح حتى أفاق أثناء الاجل أو بعده فانظر هل يستأنف له الاجل أم لا أو يفرق بين أن يطلع السلطان على ذلك قبل ويؤخر أو لا يطلع حتى أفاق وانظر أيضاً إذا لم ينظر السلطان حتى مضى أجل الخيار أو بعضه هل يستأنف له أمداً للخيار أم لا (قوله وأما أن كان يفتق عن قرب فلا) قال في شرح شب وظاهر كلامهم أنه لا يستأنف له أجل (قوله فإنه ينتظر أفاقته) ولو تأخرت عن أيام الخيار (قوله فإن طال انغماؤه) بأن يتضرر الآخر أى بعدم مضى أيام الخيار أى وفي زمنه وقوله فسح العقد فإن لم يفسح حتى أفاق بعد ما استوفى الاجل كافي الشامل والفرق بين المجنون والمغنى عاينه طول أمداً للمجنون فيحتاج إلى تأطير في أموره والغالب في الانغماء عدم التماضى والمفقود كالمجنون على الراجح وانظر الأسير هل هو كالمفقود أو يفتق على أنه كالمجنون وانظر المرتضى أيام الخيار هل ينظر له السلطان قال بعض الشياخ والأولى أنه

ان مات على رده يتطراه السلطان وان تاب يتطرانفسه لقصر المدة (قوله وقيل الخ) فمرة القولين في الغلة (قوله وهذا معنى قولهم) وضحه الفيشي فقال معنى الفحالة أنه على ملك البائع ومعنى انعقاده أنه على ملك المشتري (قوله الا ان يستثنى ماله) للعبد مطلقاً أو لنفسه بما يجوز بيعه وفي التثاني على الرسالة ونحوه لئلا ياتي مال العبد بالنسبة الى بيعه كالعدم على المعروف فيجوز أن يشتري بالعين وان كان ماله عينا على ما اعتمد به بعض شيوخ شيوخنا (قوله يكون لمالكه) اشارة الى أن قول المصنف وما يوجب للعبد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير للبائع أو ما مبتدأ (١٣٠) والغلة وأرض ما جني أجنبي معطوف عليه والخبر قوله (قوله وأما الخيار

فيه شهران أو ثلاثة على قول) كأن هذا القول لم يتعين عنده هل هو شهران أو ثلاثة غير أن الموازنة والواضحة الشهران (قوله ان الارش الخ) هذا الفرق ينتج أن يكون للمشتري لأنه مقتضى الجزئية كما في الولد والغلة تنشأ عن التحريك أي فليس لها وجود في نفسها لا يخفى أن هذا يقضى بالانفاة قبله من قوله بمنزلة جزء وأما بعض الاشياخ فرقا بان الولد من جهة العقود عليه بخلاف الارش فإنه ليس من أجزاء العقود عليه وان كان مأخوذاً في نظير ما تناوله العقد لكن قد علمت أن العقد في أيام الخيار منحل (قوله والغلة تنشأ عن التحريك) أي والتحريك له في أيام الخيار البائع فتكون الغلة للبائع وقوله بخلاف ما يوجب للعبد أي فليس بواحد من الامرين (قوله بخلاف الولد) ولم يقل الا الولد لانه ما به أنه من الغلة وليس للبائع وما عساه به مفيد لكونه غير غلة (قوله ومثله الصوف ثم أم لا) وذلك ان الصوف جزء من المبيع سابق على البيع فليس هو بمنزلة غلة فحدث أيام الخيار الا انك تخبر بان الثمرة المؤثرة لا تكون للمشتري الا بشرط وحينئذ

يريد أن المعنى هو الذي يتطرنفسه بعد افاقة أي في الامضاء والرد أي ولو افاق بعد مضي أيام الخيار الا أن يطول فيفسخ العقد ويحتمل أن يقرأ بنظر بالبناء للمفعول ويكون موافقاً لما في الموافق فان نسخته وانتظر المعنى الخ (ص) والملك للبائع (ش) أي أن ملك المبيع للخيار في زمنه للبائع فالامضاء نقل لا تقرير وقيل ان الملك للبائع فالامضاء تقرير لا نقل وهذا معنى قولهم ان بيع الخيار منحل أي أنه على ملك البائع أو من عقد أي على أنه ملك المشتري لكن ملكه غير تام ولذلك كان ضمان المبيع من البائع على القولين اتفاقاً (ص) وما يوجب للعبد الا ان يستثنى ماله (ش) يعني أن ما يوجب للعبد المبيع بالخيار في أيام الخيار يكون لمالكه وهو البائع وهذا ان لم يستثن المشتري مال العبد المشتري أما ان استثنى ماله فإنه يدخل فيه المال المعلوم والمجهول فما يوجب للعبد في أيام الخيار فإنه يكون للمشتري لانه اشترط ماله الاصل في هذا تبع له فالمراد بالاستثناء هنا الاشتراط (ص) والغلة وأرض ما جني أجنبي له (ش) يعني أن الغلة الحاصلة في أيام الخيار كالبن والبيض والثمر للبائع وكذلك الارش المأخوذ من الاجنبي الجاني على المبيع في أيام الخيار حيث أخذ المشتري مبيعاً وان شاعرده ولا شيء عليه وما تصدق به أو وهب للعبد في أيام الخيار فللبائع أيضاً وعليه النفقة في أيام الخيار ومعنى قول الشارح أو غرة أن يكون المبيع عقاراً فيه نخل وأما الخيار في شهران أو ثلاثة على قول فيتم صور عليه طلوع الثمر وقوله والغلة وأرض الخ ولو استثنى ماله فيه ما وكلام المؤلف يدل عليه لتقدم الاستثناء عليه ولعل الفرق أن الارش بمنزلة جزء من المبيع والغلة تنشأ عن التحريك غالباً بخلاف ما يوجب للعبد (ص) بخلاف الولد (ش) أي فإنه لا يكون للبائع لانه ليس بغلة أي فهو كجزء من المبيع ومثله الصوف ثم أم لا (ص) والضمان منه (ش) يعني أن المبيع بالخيار اذا قبضه المشتري وادعى ضياعه فان البائع يضمنه الا اذا ظهر كذبه أو كان مما يغاب عليه فان ضمانه من المشتري فتحصل حينئذ ان الضمان من البائع اذا كان المبيع مما لا يغاب عليه حيث لم يظهر كذب المشتري أو كان مما يغاب عليه وثبت تلفه أو ضياعه بالبيينة وظاهر قوله والضمان منه كان الخيار له أو لغيره (ص) وحلف المشتري الا ان يظهر كذبه أو يغاب عليه البيينة (ش) أي ان المشتري اذا ادعى ضياع ما اشتراه بالخيار أو تلفه بعد ما قبضه وكان مما لا يغاب عليه كالحيوان فإنه يحلف وسواء كان متهماً أم لا الا ان يظهر كذبه فلا تقبل دعواه والضمان عليه مثل أن يقول ضاعت أمس فتقول البيينة رأيتها أمس أو يقول ضاعت أول أمس محضر فلان فيقول فلان لم يكن ذلك في علي وكذلك يكون الضمان من المشتري ولا يصدق في دعواه التلف اذا كان المبيع مما يغاب عليه كالحلي ونحوه الا أن تشهد له بيينة بالتلف أو الضياع من غير سببه ومن غير تقرير

فالصوف التام والثمره المؤثرة مفترقان في هذا المحل (قوله أو يغاب عليه) ظاهر كلامه انه لا يعين على المشتري منه في هذه الحالة وذلك لانه قبض المبيع على أنه ملكه فنفقوا جانبه بخلاف باب الرهن فيحلف المرتن مع الضمان فقد قال المصنف فيه وحلف فيما يغاب عليه أنه تلف بلا دلالة ولا به لم موضعه لانه قبضه على أنه ملك الغير (قوله متهماً أم لا) وصحة عين التهمة لقصد ضاع وما فرطت وغير التهمة ما فرطت خاصة (قوله الا أن يظهر كذبه) الاستثناء من مقدار تضمنه قوله ويحلف والتقدير ويحلف ولا ضمان عليه الا أن يظهر كذبه فيضمن (قوله الا أن تشهد له بيينة الخ) أي بالاستثناء في المصنف راجع لما يغاب عليه لا لما لا يغاب عليه اذا

ظهر كذبه اذ لا تقبل بينة المعارضة لظهور كذبه كذا يستفاد من تقرير الشارح وبعض الشراح وهذا هو المعتمد خلافاً لمن رجعه
 للامرين (قوله وضمن المشتري ان خير البائع الاكثر) ظاهر المصنف يلزمه الاكثر منهم سواء قال أجزت البيع أو رددته وهو المذهب
 كما أفاده بعض شيوخنا خلافاً للبساطي فإنه يقول الذي يقتضيه النظر استفساره قبل الزام المشتري فان أمضى البيع فليس له
 الا الثمن وان رده فله القيمة ولا يلزم المشتري الا كثر ابتداء (قوله اذا تلف) أي اتمهم على الاتفاق لانه الموضوع الخ (قوله فالجواب أن
 العدم غير محقق) أقول قد علمت مما تقدم أن الحق أن الامضاء يتأق في معدوم (١٣١) كالحقق (قوله الا أن يحلف فيضمن الثمن)
 أي دون القيمة اذا كانت

أكثر لان كانت أقل أو
 مساوية فالثمن دون يمين
 كما يرشد له المعنى (قوله عالم
 يحلف عند أشهب) ضعيف
 والمعتمد ما ذهب اليه ابن
 القاسم من انه يضمن بالثمن
 ولو كانت القيمة أقل وحلف
 انه لم يرض (قوله وانظر لو
 كان الخيار لهما) والظاهر
 انه يغلب جانب البائع لان
 الملائة كذا في شرح شب
 (قوله فانه يضمن الثمن) أي
 يرد ان كان أخذه والا فلا
 شيء له ولا يحلف لان الملك
 للبائع سوداني (قوله لانه
 بمثابة الخ) أي ولقوة تصرفه
 بملكه بخلاف السابقة
 والحاصل أنه يقال انه اذا
 تلف عند المشتري والخيار
 للبائع فان المشتري يضمن
 الا كثر من الثمن والقيمة
 اذا كان الخيار للمشتري
 وتلف عند البائع لا يضمن
 البائع الا الثمن فأخى فرق
 بينهم ما وحاصل الجواب
 أن البائع جانبه أقوى من

منه فيثبت كون الضمان من البائع فقوله أو يغاب عليه عطف على يظهر كذبه (ض) وضمن
 المشتري ان خير البائع الاكثر (ش) يعني ان المشتري يضمن اذا تلف أو ضيع المبيع بالخيار الاكثر
 من الثمن أو القيمة يوم القبض حيث كان الخيار للبائع لان من حجة البائع أن يقول أمضيت ان كان
 الثمن أكثر وأن يقول رددت ان كانت القيمة أكثر فان قيل كيف يتأق الامضاء في معدوم فالجواب
 أن العدم غير محقق فكأنه موجود ومحل ضمان المشتري الا كثر ان لم يحلف فان حلف أنه تلف أو ضاع
 بغير شبهة فانه يضمن الثمن واليه الاشارة بقوله (ص) الا أن يحلف (ش) أي (ف) يضمن (الثمن)
 فقط (ض) كخياره (ش) تشبيهه في ضمان الثمن أي ان المشتري اذا كان الخيار له وغاب على المبيع
 وادعى تلفه ضمن الثمن فقط لانه يعد راضياً كان أقل من القيمة أو أكثر ما لم يحلف عند أشهب انه لم
 يرض بالشراء فعليه القيمة ان كانت أقل وانظر لو كان الخيار لهما (ص) وكيفية بائع والخيار لغيره (ش)
 تشبيهه في ضمان الثمن يعني أن البائع اذا غاب على المبيع ثم ادعى تلفه والخيار للمشتري أو للاجنبي فانه
 يضمن الثمن خاصة سواء كان المبيع مما يغاب عليه أم لانه بمنابة من تلف سلعة ووقفت على غن ولما
 قدم حكم جنابة الاجنبي في قوله وأرض ما جنى أجنبي له ذكر جنابة المتبايعين وانما است عشرة صورة
 ثمانية في جنابة البائع وهي أن تكون عمداً أو خطأ أو تلف المبيع أم لا والخيار له أو للمشتري ومنه في
 جنابة المشتري وبداً بالاول من جنابة البائع فقال (ص) وان جنى بائع والخيار له عمداً فرد (ش) أي
 ففعله دال على انه رد المبيع قبل جنابته وهذا تصرف يفعله الشخص في ملكه وهذا تكرار مع قوله سابقاً
 وهو رد من البائع الا الاجارة اغتفره جعلاً للتطائر (ص) وخطأ أقل للمشتري خيار العيب (ش)
 الموضوع بحاله من أن الخيار للبائع أي وان جنى البائع على المبيع في أيام الخيار جنابة خطأ عيبته فقط
 من غير اتلاف فان أجاز المبيع بحاله فيه من خيار التروى فانه يثبت للمشتري الخيار في المبيع فان شاء رده بحاله
 فيه من خيار النقصه وأخذ عنه ان كان دفعه وان شاء أجاز المبيع ولزمه جميع الثمن لان العيب الحادث
 في أيام الخيار كالعيب القديم فلذلك ثبت الخيار للمشتري فالمراد بخيار العيب أن يتأكد ولا شيء له أو يرد ولا
 شيء عليه حيث أراد البائع امضاء البيع فان رده فلا خيار للمشتري وانما لم تكن جنابته خطارداً كجنابته
 عمداً لان الخطأ منافي بقصد الفسخ (ص) وان تلف انفسخ فيهما (ش) الضمير للمتي يرجع الى الجنابة
 عمداً وخطأ والمعنى ان البائع اذا جنى على المبيع في أيام الخيار والخيار له عمداً أو خطأ فتلف المبيع بسبب
 ذلك فان المبيع ينفسخ فيهما لان الضمان منه وهو الخاني ولا يقال للمشتري في ذلك اذا الخيار بيد البائع ولو
 اقتصر على قوله وان تلف انفسخ كفاء ويكرن متعلقاً بمسألة الخطأ فقط وأما مسألة العمدة فقد حكم
 فيها بالرد وظاهره سواء تلف أم لا وهو كذلك (ص) وان خير غيره ونعمد فالمشتري الرد أو أخذ الجنابة
 (ش) الضمير في غيره ونعمد يرجع للبائع كما يدل عليه ما بعده وما قبله والمراد بغيره المشتري ولو قال بده

(١٦ - خشي خامس)

المشتري بدليل ملكه السابق وضمن البائع الثمن يوم الغيبة عليه والمشتري يضمن له
 الثمن أيضاً وبما صان ان وجدت شروط المقاصة والاغرم البائع الثمن عند الغيبة والمشتري وقت حلول ما أجل واعلم ان قوله بمثابة الخ
 تخصيص لقاعدة من أن تلف شيئاً لزمته قيمته وقت التلف أي ما لم تكن سلعة انتهت الرغبات فيها ووقفت على ثمن فلا يلزمه قيمته بل
 الثمن لان ثمنها غلم والقاعدة فيما لم يعلم (قوله ففعله دال على أنه رد المبيع قبل جنابته) لاجابة لذلك بل المعنى ففعله رد أي ان فعله
 يعدردا (قوله ولو اقتصر الخ) الظاهر ما قاله المصنف كما قاله بعض الاشياخ رحمه الله اذ في مسألة التلف لا يحسن التعيين فيها بالرد
 (قوله فله المشتري) استشكل أخذ المشتري أرض الجنابة مع أن البائع جنى على سلعة اذ بيع الخيار منحل وأجيب بأنه لما كان

الخيار للمشتري ويحتمل أن يعضى فكان البائع عدا على ما لا يعرفه حق أو مشى على أن يبيع الخيار منع قد فيكون مشهورا مبنيا على
ضعيف (قوله لكان أخصر) لأن غيره كلمتان (١٣٣) ومشتري كلمة وقوله أظهر لأن غيره يصدق بالبائع (قوله فن له فضل) هذا يظهر

بالنسبة لجانب البائع لأنه يكون له
الفضل قطعا وذلك لأنه على
المشتري الثمن والمشتري له عليه
أرض الجناية ويمكن أن يكون
الثمن عشرة دراهم وقيمته تسعون
والجناية تساوي ثلث القيمة (قوله
ضمن الثمن) أي البائع قد يقال
يضمن القيمة ويمكن أن يقال وجه
ما قاله أنه بمثابة من أتلف سلعة
وقفت على ثمن خصوصاً والمالك له
في أيام الخيار (قوله ويأخذها ناقصا)
سواء كان للجناية مال مقرر أم لا
برئت على شئ أم لا لأنه ملكه ولم
يقبل المصنف أنه خيار العيب بدل
ما قال تقننا وحدرا من صورة
التكرار مع القرب وتفسيرا للمعنى
خيار العيب (قوله لأن يبيع الخيار
منزل) لا يخفى أن هذه العلة
موجودة مع الجناية عدا (قوله
أولا جنبي) لا دخل له هنا وإن
كان الحكم صحيحا (قوله وخطأ الخ)
قال المصنف والقياس أن يغرم
للبيع الأرض إذا تمسك لأنه في
ضمانه ووجه ما قاله أنه مشهور
مبنى على ضعف وهو أن المالك
للمشتري (قوله أكن أي بهذا الخ)
لأنه أن هذا خيار العيب لأن
خيار العيب أنه إذا رد لشيء عليه
وإذا تمسك لشيء له (قوله وقد
علمت الخ) هذا لا ينتج إلا الغرم
ولا ينتج الثمن (قوله كالتلف لثمنها)
الأولى أن يقول لأنه بعد باتلافه لها
كالمضى للبيع (قوله تكرار مع
قوله كخياره) فبه نظر لأن الذي
تقدم التالف فيه غير محقق وما هنا
التالف محقق (قوله أنه أخذ الجناية

مشتري لكان أخصر وأظهر والمعنى أن الخيار إذا كان للمشتري وتعد البائع الجناية على المبيع
ولم يتلف بسبب ذلك فالمشتري بالخيار أن شاء رد المبيع وإن شاء أجاز له ودفع جميع الثمن وأخذ
من البائع أرض الجناية فيقاسمه بمأمن الثمن فن له فضل رجوع به على صاحبه وانما لم يقل أو قيمة
العيب لتلايتهم في نحو الموضحة مما فيه مسمى أنه إذا برئت على غير شئ لاشئ له لعدم العيب
مع أن فيه ما قدره الشارع كنصف العشر أو غيره من المقدرات (ص) وإن تلف ضمن إلا أكثر
(ش) يعني أن البائع إذا تعد الجناية على المبيع في أيام الخيار أتلفه والخيار للمشتري فإن
البائع يضمن حينئذ للمشتري إلا أكثر من الثمن أو القيمة لأن الثمن إن كان أكثر من القيمة
فالمشتري أن يرده المبيع لما له فيه من الخيار ويسقط عنه الثمن وإن كانت القيمة أكثر من الثمن
فالمشتري أن يجزئ المبيع ويدفع الثمن إن لم يكن دفعه ويأخذ القيمة من البائع وقوله ضمن إلا أكثر
هذا إذا كان الخيار للمشتري أولا جنبي ورضى بما يفعله المشتري والافان رد فلا كلام للمشتري
وإن أجاز ضمن الثمن كذا ينبغي (ص) وإن أخطأ فله أخذها ناقصا ورده (ش) الموضوع بحاله
يعنى أن الخيار إذا كان للمشتري والبائع جنبي على المبيع جناية خطأ ولم يتلفه فالخيار حينئذ
للمشتري أن شاء رد المبيع وسقط عنه الثمن وإن شاء أجاز له ولزمه جميع الثمن ويأخذها ناقصا ولا شئ له
لأن يبيع الخيار منحل فجانبته على ملكه (ص) وإن تلفت انفسخ (ش) أي وإن تلفت السلعة
المبيعة بخيار للمشتري أولا جنبي بسبب جناية البائع فإن العدة تنفسخ حينئذ وهو هذه آخر
الثانية المتعلقة بجناية البائع ثم شرع في جناية المشتري وعددها كعدها بقوله (ص) وإن جنبي
مشتري والخيار له ولم يتلفها عدا فهو رضا (ش) يعني أن المشتري إذا جنبي على المبيع في أيام
الخيار جناية عدا والخيار له ولم يتلف المبيع فإن ذلك يعد رضا بامضاء المبيع ويلزمه الثمن
وهو تكرار مع قوله أو جنبي أن تعدا غتفر جهلا نظائر (ص) وخطأ فله رده وماتص (ش)
الموضوع بحاله يعني أن المشتري إذا جنبي على المبيع في أيام الخيار جناية خطأ ولم يتلف المبيع
والخيار له فالمشتري بالخيار أن شاء أمضى البيع وأخذ به عليه ويدفع جميع الثمن وإن شاء رده
ودفع أرض الجناية ولو قال فله خيار العيب كما مر لا فادهذا مع كونه أخصر لكن أي به هذا المقصد
تفسير خيار العيب وانما لم تكن جناية المشتري خطأ رضا كجانبته عدا لأن الخطأ لا يقصد
بفعله التمسك كما لا يقصد به البائع الفسخ وانما وجب عليه رد أرض الخطأ لأن الخطأ والعدا
في أموال الناس سواء (ص) وإن أتلفها ضمن الثمن (ش) يعني أن المشتري إذا جنبي على المبيع
في أيام الخيار جناية عدا أو خطأ أتلفه والخيار له فإنه يلزمه الثمن الذي وقع به البيع وقد علمت
أن الخطأ والعدا في أموال الناس سواء وعلمه المازري بأن المشتري بعد أن أتلفه السلعة
كالتلف لثمنها للبائع أن يلزمه إياه وقوله وإن أتلفها الخ تكرار مع قوله كخياره (ص) وإن خير
غيره وجني عدا أو خطأ فله أخذ الجناية أو الثمن (ش) الضمير في غيره يرجع للمشتري
وهو البائع والمعنى أن الخيار إذا كان للبائع والجاني على المبيع عدا أو خطأ في أيام الخيار
هو المشتري ولم تتلف السلعة بسبب تلك الجناية فإن الخيار للبائع أن شاء رد المبيع لما له
فيه من خيار التروى وأخذ من المشتري أرض الجناية وإن شاء أمضاه وأخذ من المشتري
جميع الثمن الذي وقع به البيع لأنه كمن أتلف سلعة وقفت على ثمن وانما لم يقل أرض الجناية
لما مر (ص) وإن تلف ضمن إلا أكثر (ش) الموضوع بحاله من أن الخيار للبائع والجاني

أو الثمن) خلاف ما يفيد نقل ابن عرفة فإن فيه أن محل التخيير المذكور للبائع حيث كانت الجناية عدا فان
كانت خطأ فالخيار للبائع في دفع الثمن وأخذ المبيع وفي ترك المبيع مع دفع أرض الجناية (قوله وانما لم يقل أرض الجناية) الأولى أن

يقول وانما لم يقل قيمة العيب الخ وأما التعبير بارش الجناية فلا يرد عليه (١٣٣) شيء (قوله فهو بمنزلة من اشترط له الخيار) فان كان

الذي اشترط له المشتري فهو بمثابة ما اذا كان الخيار للمشتري وان كان الذي اشترط له البائع كان بمنزلة ما اذا كان الخيار للبائع (قوله فلو اشترط لهما) مقابل قوله لاحدهما وبعد ذلك فيبقى الكلام في صورتين الاولى أن كلا منهما اشترط الخيار لزيد الثانية ان البائع اشترط الخيار لزيد والمشتري اشترط الخيار لعمرو فالظاهر أن يقال بمثابة اشترط البائع والظاهر أنه يقول على العبارة الثانية (قوله وهو فيما يعينه الخ) احترازاً عما اذا كان الخيار للبائع فان المشتري يضمن واحداً بالآخر من الثمن والقيمة الا أن يخلف فيضمن الثمن خاصة (قوله وقيل الخ) لا يخفى أن هذا القول في الاختيار والخيار معاً فيؤذن بقصر كلام المصنف عليه دون جعله شاملاً للاختيار (قوله فيضمن قيمته) أي ان كانت أقل (قوله بعد حلفه) أي أنهما ضاعا (قوله لا يتوهم الخ) أقول يتوهم أنه يضمن الآخر بالآخر من الثمن والقيمة أو الأقل (قوله دون الاختيار فقط) لفظ فقط مؤخر من تقديم والاصل وانما قصره الشارح على الخيار والاختيار فقط دون الاختيار (قوله والى انفراد الخيار الخ) أي انه أشار لهما معاً بقوله وان اشترى أحد تو بين وأشار الى انفراد الخيار الخ (قوله والى انفراد الاختيار الخ) لا يخفى أن هذه الصور الاتية ليس فيها ضياع كما ينبغي (قوله أما ان قامت الخ) فاذا ضاع أحد العبدين والحال أنه على خيار

على المبيع في أيام الخيار هو المشتري جناية عمداً أو خطأ الا أنه ألتفت المبيع فان المشتري يضمن للبائع الاكثر من الثمن الذي وقع به البيع ومن القيمة يوم التلف فان كان الثمن أكثر فللبائع أن يجيز البيع لماله فيه من الخيار وان كانت القيمة أكثر من الثمن فللبائع أن يرد المبيع لماله فيه من الخيار ويأخذ القيمة وهذا واضح اذا كان الخيار للبائع وأما ان كان للاجنبي فان رضى بما يفعله البائع فكذلك والافله الاجازة وأخذ الثمن وله الرد وأخذ القيمة ولا كلام للبائع حينئذ هكذا يظهر قاله بعض الشراح وفي عبارة وهذا كله اذا كان الخيار لاحدهما وأما لو كان لغيرهما فهو بمنزلة من اشترط له الخيار فلو اشترط لهما فانه يغلب جانب البائع * ولما أنهى الكلام على بيع الخيار شرع بتسكيم على بيع الاختيار القسم له وهو بيع بث في بعض عدد من نوع واحد على خيار المبتاع في تعيينه هذا اذا لم يجامع الخيار بأن يشتري أحد الثوبين على أنه بالخيار في تعيينه فقط وأما ان جامعه بأن يشتري أحدهما على أنه بالخيار في تعيينه وهو فيما يعينه بالخيار فيجوز بأنه يبيع بعض عدد من نوع واحد على خيار المبتاع في تعيينه فقط أو على خياره في تعيينه وبته والحاصل أن المسائل ثلاث يبيع خياراً ويبيع اختياراً ويبيع خياراً واختياراً فالخيار التروى في الاخذ والرد والاختيار في التعيين والخيار والاختيار يكون الاختيار في التعيين وبعده هو فيما يعينه بالخيار في الاخذ والرد وفي كل اما أن يضع الثوبان أو أحدهما أو غرض أيام الخيار ولم يحتو حاصلاً ثلاثة في مثلها تنوع والمؤلف تسكيم على الجميع فأشار الى الثالث وهو بيع الاختيار مع الخيار والثاني وهو الاختيار فقط بقوله (ش) وان اشترى أحد تو بين وقبضهما الخيار فادعى ضياعهما ضمن واحداً بالآخر فقط (ش) يعني أن الشخص اذا اشترى أحد شيئين يغاب عليهما كثر بين أو نعين أو طرفين من شخص واحد وقبضهما من البائع ليعين منهما واحد دائم هو فيما يعينه بالخيار في امساكه أو رده مع الآخر وهو الاختيار مع الخيار أو هو فيما يعينه بالزور وهو الاختيار فقط فيدعى في كل ضياع كل منهما فانه يضمن واحداً منهما فقط بالثمن الذي وقع به البيع ولا ضمان عليه في الآخر لانه أمين ولا فرق بين طوع البائع بدفعهما أو - وقال المشتري له ذلك ولهذا حسنت المبالغة بقوله (ص) ولو سأل في قبضهما (ش) له وقيل ان سأل يضمنهما أحدهما بالقيمة لانه غير مبيع والآخر بالاقبل من الثمن والقيمة فيما اذا كان فيما يختاره بالخيار لانه قادر على التزامه بالثمن ورده فيضمن قيمته بعد حلفه فقوله فقط راجع لقوله واحد لا الى قوله بالثمن لئلا يتوهم أنه يضمن الآخر بغير الثمن وعمدنا في قوله وان اشترى أحد تو بين وقبضهما اختياراً هو فيما يعينه بالزور أو بالخيار تبعاً للشيخ عبد الرحمن وانما قصره الشارح على الخيار والاختيار دون الاختيار فقط أي دون أن يجعله شاملاً للاختيار أي الزور لاجل قوله وله اختيار الباقي لان هذا فيما اذا كان خياراً واختياراً وأما لو كان اختياراً فقط فيضمن نصف التالف قامت بينة أم لا ويلزمه نصف الباقي وليس له أن يختار بقيته والى انفراد الخيار بقوله وان كان يختارهما فكلهما مبيع والى انفراد الاختيار بقوله وفي الزور لاحدهما الخ وقوله ضمن واحداً بالثمن فقط هذا ان لم تقم له بينة على الضياع أما ان قامت ففيما اذا كان فيما يختاره بالخيار فلا ضمان عليه فيه - ما ولا يفرق الحكم فيما اذا كان فيما يختاره على الزور بين قيامها وعدمه وهو ضمان واحد فقط وكذا ينبغي اذا كان المبيع مما لا يغاب عليه كاحد عبيدين يشتري أحدهما على الالتزام فيه لكان أما لو هلك أحد الثوبين أو العبدين المشتري أحدهما على الزور للزوم النصف من كل كما يأتي في عموم قوله وفي الزور لاحدهما يلزمه النصف من كل وسواء قامت

واختياراً فلا ضمان عليه فيه ويجوز في أخذ جميع الباقي ورده (قوله وكذا ينبغي الخ) اذا كان المبيع مما لا يغاب عليه أي وهو

ضمان واحد فقط (قوله أو ضياع واحد) استشكل بأن ضمانه ان كان للثمة فكما للثمة فكان يضمن جميعه لاستحالة تهمته في نصفها وان كان لغيرها لم يضمن نصفه ابن عرفة ويرد بان شرط اتحاد التهمة ضمانه كونه في مشتري له ومشتراؤه أحدهما مبهما وفض عليهما وكان مشتراه نصف كل منهما فصار كثنويين أحدهما مشتري والاخر وديعة ادعى تلفها (قوله فاعلمنا الاحتمالين) أي الذين هما قوله هل هو المبيع الخ أي فن حيث احتمال كون (١٣٤) الضائع هو المبيع غرم نصفه ومن حيث كونه ليس هو المبيع لم يغرم النصف

الاخر (قوله كما مر) أي ببيانها أي بيان تلك الصورة (قوله بانه أمر جرت اليه الاحكام) أي كونه له اختيار الباقي جرت اليه الاحكام يقال وما الاحكام التي جرت لكونه له اختيار الباقي وهل يصح العدول له من غير علمه مع أنه مخالف لمقتضى القواعد فالوجه الثاني المشاره بقوله وأيضا الخ (قوله أم لا) أي ليس له اختيار الباقي وهو الظاهر كافي شرح شب (قوله أوله بعد عينه) انظر فانه لا وجه لليمين هنا ويمكن أن يقال وجهه اليمين أنه اذا خلف أنه اختار التالف يعلم أنه على سنن الاستقامة فيعوض باعطاء شيء آخر وهو وان كان بعيدا أخف من الفساد الخ (قوله وعليه ثلث كل) أي وضاع عليه ثلث كل الخ (قوله ليرأى من ضمان الثلثين) أي من كل منهما وآل الامر أنه اذا بقي له في السالم الثلث وضاع عليه الثلث من كل من التالفين فانه في المستقبل يطالب بدينار القرض (قوله ليرأى من ضمان الثلثين) أي من كل واحد من الثنويين الضائعين (قوله أو بعدما أخذ الخ) أي او ادعى أنه أخذ واحدا بعدما أخذ الذي رآه جيدا فقط بخلاف الاول رآها كلها جيادا (قوله صدق الاخذ بعينه) ويعتبه أن يقول تلفت قبل أن أخذ منها واحدا ومرا الدافع يضمنه

بينه في الثنويين أم لا (ص) أو ضياع واحد ضمن نصفه (ش) يعني اذا ادعى ضياع واحد من الثنويين أو القرطين أو نحوهما ولم يتم له بينة ضمن نصف الضائع لعدم العلم بالضائع هل هو المبيع أو غيره فاعلمنا الاحتمالين وكان القياس أن له الخيار في نصف الباقي لاني جميعه كما هو قول محمد بن قول المؤلف (ص) وله اختيار الباقي أو رده (ش) وهو مذهب ابن القاسم خاص بما اذا كان يختار أحدهما ثم هو فيما يختاره بالخيار كما مر وأورد على مذهب ابن القاسم لزوم كون المبيع ثوبا ونصفا ولم يكن المبيع الاثوابا وأجاب بعض بانه أمر جرت اليه الاحكام وبمثل هذا يقتنع به في الفروع الظنية انتهى وأيضافان في اختيار بعض الباقي ضرر الشركة فلا يرتكب وقوله وله اختيار الباقي أي كل الباقي أي وله ان لا يختار شيئا وليس له أن يختار النصف لأن ذلك ضرر على البائع وانما له اختيار الباقي حيث كان زمن الخيار باقيا ولو قال كنت اخترت هذا الباقي ثم ضاع الاخر فلا يصدق ويضمن التالف وأما ان قال كنت اخترت التالف فانه يضمنه وهل له اختيار الباقي أم لا أوله بعد عينه انظر في ذلك ثم شبهه في التشرية المدلول عليه بقوله ضمن نصفه مسئلة ماثلة في المدونة بقوله (ص) كسائل دينار افيعطى ثلاثة ليختار فزعم تلف اثنين فيه كون شريكا (ش) يعني أن من له دينار على شخص دينارا فأعطاه ثلاثة ليختار منها واحدا ادعى أن له أحدها غير معين ثم ان القابض للثلاثة تلف منه اثنان فانه يكون له في كل دينار ثلث فيكون له في السالم منها ثلث وعليه ثلث كل من التالفين وسواء قامت بينة على التلف أم لا ثم انه ان كان متهمما فلا بد من حلفه على الضياع ليرأى من ضمان الثلثين فان لم يحلف ضمنهما أيضا واذا لم يكن متهمما أو متهمما وحلف على الضياع فيحسب له دينار ان أخذه قضاء ويكون عليه ان أخذه قرضا وهذا اذا أخذه من وقت القبض قضاء أو قرضا كما أشرنا اليه وأما ان قبضها ليربها أو يرتها فان وجد فيها طيبا وازنا أخذها والا رد جميعها فانه لا شيء عليه لانها أمانة وان قبضها لتكون رهنا عنده حتى يقتضى منها أو من غيرها فهذا يضمن جميعها الا أن ثبت الضياع وان ادعى الدافع عليه في القسم الثاني انه أخذ واحدا بعد ما رآها جيادا أو ما أخذه وأفكر صدق الاخذ بعينه ولا مفهوم لقوله فزعم الذي هو القول الذي لا دليل عليه بل مثله ما اذا أقام بينة بالتلف وقوله فيكون شريكا تصريح بوجه التشبيه لحفائه لان وجه الشبه في المسئلة المشبه بها خفي فلا يقال انه ضائع لانه استفيد من التشبيه وقوله فيكون شريكا أي فيما تلف ونقي فيكون له ثلث الباقي ويغرم فيما ضاع ثلثي دينار من كل دينار ثلثه ولما ذكر من شراء الثنويين وجهين وهو اختيار فقط أو اختيار وخيار اذا خلى في قوله وان اشترى أحد ثنويين كافر ناذ كثر ثالث الوجه وهو الخيار فقط وان كان تكرارا مع ما مر في أحكام الخيار من قوله ويلزم بانتقضائه ليستوفي أقسام الثنويين المذكورة في كلام غيره (ص) وان كان ليختارهما فكلاهما مبيع ولزم ما يعرض المدة وهما بيده (ش) أي وان كان اشترى الثنويين على خيار التروي فيهما وقبضهما ليختارهما معا أو يردهما فادعى

ضياعهما

واحد من الدنانير (قوله لان وجه الشبه) وهو مطلق الشركة وقوله خفي ظاهره أنه موجود الا أنه خفي وهو كذلك وذلك لان قوله ضمن نصفه يتضمن الشركة في هذا الذي حكم فيه بضمان النصف (قوله ويغرم فيما ضاع ثلثي دينار) أي في المستقبل أي ويغرم بدل الذي ضاع في كل دينار ثلثه لانه لما كان في المستقبل يدفع الدينار بتمامه مع أنه لم يصل له الا ثلث السالم فقط صدق عليه أنه غرم في الذي ضاع من كل دينار الثلث (قوله ليستوفي أقسام الثنويين) لا يخفى أنه على ما حل به كلام المصنف لا يشمل

صورة الاختيار فيما اذا ضاع واحد فقط (قوله وفي اللزوم الخ) هذا التقرير الذي قرره الشارع قرره المواق وقرره الخطاب على انه ادعى ضياعهما أو ضياع واحد أو قامت له بينة كإثبات البائع والمشتري والحاصل أنه يلزمه النصف من كل الصورة فانه اذا مضت أيام الخيار وتباعدت قال عجم فالاختيار لا يحد بعدة الخيار خلافاً لمن حده من كلام ابن يونس (قوله وفي الاختيار لا يلزمه شيء) ولا يعارض كلامه هنا قوله فيما مضى ويلزم بانقضائه لانه فيما اذا كان المبيع معيناً وما هنا واحد لا يعينه يختاره من متعدد (قوله وانظر تحصيل الخ) قال في ك فتحصل من كلام المؤلف ثلاث صور خيار مع اختيار وهي المشار اليها بقوله وان اشترى أحد ثوبين فأشار اليها باعتبار الضمان أولاً بقوله فادعى ضياعهما وآخر باعتبار عدم اللزوم ١٢٥ بقوله وفي الاختيار لا يلزمه شيء وخيار مجرد وهي

المشار اليها بقوله وان كان ليختارهما فكلاهما مبيع والاختيار المجرد وهي المشار اليها بقوله وفي اللزوم لا حددهما يلزمه النصف من كل انتهى وأوضح من ذلك أن تقول وحاصل المصنف في مسألة الثوبين ثلاثة أقسام في كل قسم ثلاث صور بقاؤهما وادعاء ضياعهما أو واحد القسم الاول ما فيه خيار واختيار وأشار له بقوله وان اشترى أحد ثوبين وقبضهما ليختار فادعى ضياعهما ضمن واحد بالثمن فقط ولو سأل في قبضهما أو ضياع واحد ضمن نصفه الى قوله وله اختيار الباقي وأشار اليكم بقائهما مع مضي أيام الاختيار والخيار بقوله وفي الاختيار لا يلزمه شيء القسم الثاني ما فيه خيار فقط وأشار له بقوله وفي اللزوم لا حددهما يلزمه النصف من كل سواء أعا أو أحدهما أو بقيا حتى مضت أيام الاختيار في كل قسم ثلاث صور وصرح بالثلاث في القسم الاول وصرح هنا في الثاني

ضياعهما أو ضياع أحدهما فانه يضمن ما ضمن مبيع الخيار ان لم تقم بينة والافلا وان مضت مدة الخيار وهما بيده لزمه كما مر لكن أعاده لقوله هنا وهما بيده فانه لا يستفاد مما مر لكن كان يمكنه أن يقول فيما مضى ويلزم بانقضائه من هو بيده وهو المناسب للاختصار واحترز بقوله وهما بيده عما اذا كانا بيد البائع فيلزمه النصف من كل تقرير وفيه نظر بل لا يلزمه شيء منه ما لانه ليس هنا لا يبيع خيار فقط فاذامضت مدته والمبيع بيد البائع فانه لا يلزم المشتري منه شيء (ص) وفي اللزوم لا حددهما يلزمه النصف من كل (ش) أي اذا اشترى ثوبين واختاره من ثوبين يريد أو عبداً يختاره من عبدين وهو فيما يختاره باللزوم فانه اذا مضت أيام الخيار وتباعدت والثوبان بيد البائع أو بيد المبتاع فانه يلزمه نصف كل ثوب ولا خيار له لان ثوباً قد لزمه ولا يعلم أيهما هو فوجب أن يكونا فيهما ما شرى يكتفي (ص) وفي الاختيار لا يلزمه شيء (ش) أي وفي اشترايه أحدهما على الاختيار ثم هو فيما يختاره بالخيار وهو أول صور هذا الكتاب اذا مضت أيام الخيار ولم يختتر لا يلزمه شيء منه ما لا نقطع اختياره بضي مدته وسواء كانا بيده أو بيد البائع اذ لم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على إيجاب أحدهما فيكون شريكاً في الكلام على هذه الصورة بتعلق بالضمان وقدم وباللزوم وعدمه بضي أيام الخيار وهو هذا وانظر تحصيل هذه المسألة في شرحنا الكبير * ولما انتهى الكلام على خيار الثوب أتبعه بخيار العيب وهو كما قال ابن عرفة لقب تمكن المبتاع من رد مبيعته على بائعه لنقصه عن حالة بيع علمياً غير قلة كية قبل ضمانه بمبتاعه واحترز بقوله لنقصه عما اذا أقاله البائع من البيع فان رده على بائعه وقوله غير قلة كية صفة لحالة أخرج به صورة استحقاق الجبل من يد المشتري وقوله قبل ضمانه يتعلق بالنقص ومبتاعه فاعل بالمصدر ولم يقل قبل بيعه ليدخل في ذلك حادث النقص في الغائب والمواضعة وما شابه ذلك لان الضمان في ذلك كله من البائع والنقص واقع في المبيع وهو في ضمانه وحالة المبيع المعبر عنه بها ما بشرط أو عرف فقال (ص) ورد بعدم مشروط فيه غرض (ش) والمعنى أن من اشترى سلعة واشترط فيها شرط الغرض وسواء كان فيه مالية ككونها طباخة أو لم تكن كئثال المؤلف ثم لم يجد المبتاع في تلك السلعة ما اشترطه له البائع فانه يثبت للبائع الخيار ان شاء ردها وان شاء تمسك ولزمه جميع الثمن فقوله ورد الخ أي وجازه الرد بسبب عدم مشروط فيه غرض (ش) كئيب ليعين فيجدها بكراً (ش) يعني أن من اشترى أمة وشرط أنها ثيب فيجدها بكراً ثم ادعى بعد ذلك أن عليه عينا ان لا يبطأ الابكار

بعضي المدعي وهما بيده وذكروا فيما مر حكم دعوى ضياعهما أو أحدهما بقوله وحلف مشترياً أن يظهر كذبه أو يغاب عليه الابينة وقد علمت تعميم الثالث (قوله صفة حالة) أي حالة من جهة أنها غير قلة كية أي غير نقص كية بل نقص كيفية ولا صحة له لان المعنى لنقصه عن نقص كيفية فالمناسب أن يجعل حالاً من النقص أي حال كون النقص غير نقص الكية بل نقص الكيفية وقوله أخرج استحقاق الجبل نقول بل وخرج استحقاق النصف والثلث وغير ذلك (قوله ورد بعدم مشروط الخ) رد البناء للفعول ونائب الفاعل ضمير عائد على المبيع المفهوم من السياق ومشرط صفة لموصوف ذوف ونائب فاعل مشروط ضمير عائد على الموصوف وجملة فيه غرض مبتدأ وخبر صفة لمشرط أي ورد المبيع بقدم وجود وصف مشروط أي ذلك الوصف فيه غرض ويصح أن يكون غرض فاعلاً بالتطرف

(قوله أولاً يشترى الابكار) في التمثيل ثم إذا نظر لانه مجرد الشراء بحيث كمن حلف أن لا يشتري فاشترى شراء فاسداً وحيث كان يحصل الحلف بمجرد العقد فلا يأتى قوله ورد بعد مشروط فيه غرض فلا فائدة للرد حينئذ (قوله فإذا اشترى نصرانية الخ) أى وقد اشترط أنها نصرانية فوجدناها مسلمة فلا رد له وقوله وقال إنما أردتم ألا يخفى أن المناسب أن يقول إنما اشترطت كونها نصرانية لاني أريد الخ لان الكلام في الشرط لاني الإرادة وقوله (١٣٦) فإنه لا يصدق اليمين أى يشهدا أولاً أنه إنما يشترط ذلك لأجل أن يزوجها

من نصراني عنده (قوله في الميراث) إنما خص الميراث لان بيعه ببيع براءة أى عالم يكن يشترط وقوله أو وجه أى بان يكون عنده نصراني وتقوم القرينة على أن قصده تزويجه (قوله فيا نفي الشرط) أى المشروط لان الشرط إنما هو من المبتاع ويلتزمه البائع لامن المنادى بدر (قوله فلذا وجد بخط المؤلف الخ) وفي بعض النسخ لان انتفاء بضمير التثنية أى الغرض والمالية وهى من حيث المعنى ظاهرة إلا أنه لم يتقدم في كلام المصنف ذكر المالية (قوله وبما العادة السلامة منه) ومن ذلك كتب الحديث إذا لم يجد فيها لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وترد ولا يكتفى الرمن كصلعم انتهى بدر (قوله كعمور وأخرى العي) وهذا إذا كان المبيع غائباً أو المبتاع لا يبصر حيث كان ظاهره فان كان خفياً كما إذا كان المبيع مسلوباً بصر إحدى العينين مع قيام الحقيقة فإنه ثبت به الخيار ولو كان حاضراً والمشتري بصيراً وأدخلت الكاف الأباق والسرقة ولو من الصغير فإنه ينقص الثمن وهو ربه من المكتسب لا الخوف أو كثرة عمل فلا يسمى به هارياً قال في التبصرة واختلف

أولاً يشترى الابكار فله ردها لأجل عينه ويصدق في دعواه أن عليه عينا ولا يصدق في غير البين اليمين أو بوجه فإذا اشترى نصرانية فوجدناها مسلمة وقال إنما أردتم نصرانية لاني أريد تزويجها من نصراني عندي فإنه لا يصدق ولعل الفرق أن البين منظمة الخفاء ولا كذلك غيرها (ض) وان عناداً (ش) قال مالك إذا نادى الذى يبيع الجارية في الميراث أنها تزعم أنها عذراء فوجدناها على خلافه أو أنها تزعم أنها طباخة أو خبازة فتوجد بخلافه فله ردها لان ذلك ينزل منزلة الشرط فان اشترط المشتري شرطاً لا غرض فيه ولا مالية كما إذا شرط أنه أى فوجدته كاتباً أو شرط أنه جاهل فوجدناه عالماً أو ما أشبه ذلك فان الشرط يسقط ويلزم البيع وكما إذا اشترى عبد الحراسة زرعه مثلاً واشترط أنه غير كاتب فوجدناه كاتباً فالشرط باطل والبيع لازم واليه أشار بقوله (ص) لان انتفى (ش) أى لان انتفى الغرض السابق ويلزم منه انتفاء المالية فيبقى الشرط فلذا وجد بخط المؤلف لان انتفى بضمير الأفراد (ض) وبما العادة السلامة منه (ش) معطوف على عدم أى ورد بوجوده العادة السلامة منه سواء أثر ذلك الشئ نقصاً في الثمن كالأبق أو في المبيع كالخصاء أو في التصرف كالعسر والتخنت أو خيف عاقبته كخادم الابوين ثم أخذ في أمثله بقوله (كعمور) وأخرى العي وذهب بعض فورا العين كذهب كله حيث كانت العادة السلامة منه (وقطع) ولو أمثلة (ص) وخصاء واستحاضة (ش) أى وكذلك إذا وجدته خصياً فإنه عيب وان كان يزيد في ثمنه لانه منفعة غير شرعية كزيادة ثمن الجارية المغنية فإنه إذا وجدناه مغنية يردنا قال في الجلاب الخصاء والحب والرتق والافضاء بوجب الرد وأما العنة والاعتراض فالظاهر أنه لا ريبهما وكذلك من اشترى أمة فوجدناها مستحاضة فهو عيب تردبه ولو في الوحش كما في الموازية وهو ظاهر المدونة إذا ثبت عند البائع لان اتصلت بدم الاستبراء وبعبارة تقييد كلام المؤلف كإن الحاجب بما إذا ثبت استحاضتها عند البائع احترازاً من الموضوعه للاستبراء تحييض خيضة لا شك فيها ثم تستمر مستحاضة فانما لا ترد بذلك غير محتاج اليه لان كلامه في الرد بالعيب القديم وحينئذ فلا بد من ثبوته فان قيل على هذا كان ينبغي عدم تقييد مسألة البول الآية فالحواب أن تقييده بذلك ليرتب عليه ما بعده من الحلف والوضع عند غيره والظاهر أن المراد بالاستحاضة ما فيه ضرر على المشتري ولا يقيد بشهر ولا بشهرين (ص) ورفع حبيضة استبراء (ش) المراد بالرفع التأخر عن العادة في الرائحة والوحش بما على المشتري فيه ضرر وهذا من تتوابع وأما من لا تتوابع إذا تأخر حبيضها وادعى البائع أنها حاضت عنده فإن المشتري لا يثبت له الرد لان القول قول البائع في ثبوت قدمه وصار العيب الحادث في مثل هذا من المشتري أى لانه بمجرد العقد دخلت في ملك المشتري الآن تشهد العادة بقدمه كما بقى (ص) وعسر وزنا وشرب وجمر (ش) يعنى أن من اشترى رقيقاً فوجدناه أعسر فإن ذلك عيب يرد به وهو البطش باليسرى دون اليمنى ذكرنا كان

إذا انتقل عن عادته وأرى أن يرجع لاهل المعرفة انتهى عجب (قوله لانه منفعة غير شرعية) منه يعلم أن خصاء أو خول البقر المعدة للعمل ليس عيباً لان العادة جارية أن لا يستعمل في ذلك العمل إلا الخصى (قوله فهو عيب تردبه) أى لان الدم يضعف (قوله ولا يقيد بشهر ولا بشهرين) أى خلافاً لما في الموازية فان فيها والاستحاضة التي ترد بها شهران ونقله في التوضيح وقد فرق في البرص بين قليله وكثيره وفرق بين البرص والاستحاضة أن البرص لا يمنع الاستمتاع في الغالب بخلاف الاستحاضة فانها تمنع الاستمتاع في الغالب

(قوله وكذلك يرد بالزنا) أي ان كان فاعلا لان كان مفعولا وان كان عيبا أيضا ذكره بعد وانما كان الزنا يرد به ولو غصبه لانه ينقص وتعلق القلب به وظاهره ولو مرة وظاهره ولو تاب (قوله وهو قلة الشعر) عبارة غير أحسن ونصه وزعر عدم شعر عانة لذكر أو أنى سكنون لان الشعر يشد الفرج وعدمه يرخيه ففي المدونة ومن اشترى أمة فوجد هازعرا العانة لا تنبت فهو عيب ترد به ويلحق بذلك عدم نبات الشعر في غيرها كالحاجبين (قوله يرد اذا علت على الاسنان) أي بحيث تقبض الحلقة وقوله لا تضرب بالاسنان أي لا يحصل به التعيب (قوله في سواد العين) أي البياض في سواد العين أو الفص في سواد العين (قوله أو لحم نابت الخ) وكذا الشعر فيهما وان لم يمنع البصر وحلف مشترأنه لم يره كذا في عب والذي في عجم عن ابن عرفة عن سماعة ابن القاسم عن مالك لا يحلف كما ذكره بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله وتووعها) أي ارتقاها وهو عطف (١٣٧) تفسير على ما قبله وقوله وغلظ أصلها أراد بأصلها

أسفلها وذلك أن الاعلى مبنى على الاسفل فالاسفل أصل بهذا الاعتبار (قوله والاعصاب) عطف تفسير وقوله مطلقا البطن أو غيره وقوله والدين لعل المراد بوجودهما ظهور وهما ببلد شراء الرقيق ذكر أو أنى لا يجيئهما من بلدهما بعده وكذا يقال في قوله وولد وقوله أو ولد وان سفل (قوله أو ابنا) المناسب أو أما وذلك لانه يلزم على كلامه التكرار في قوله ولدا (قوله ولا أخ) أعاد لا لثلا بنوهم عطفهما على المثلث (قوله و جذام أب) ومثله البرص الشديد وسائر ما تقطع العادة بانتقاله لا البرص الخفيف (قوله ثم اطلع على جذام في أبيه) ظاهره ولو حدث بالاب بعد الشراء والظاهر أنه يرجع

أو أنى عيبا أو وخشا وكذلك يرد بالزنا طوعا أو كرها سواء كان من على الرقيق أو ذنبه وكذلك يرد بشرب الخمر أو كل نحو أفيون وحشيش سواء كان من على الرقيق أو ذنبه وكذلك يرد بوجود الخمر في القسم أو في الفرج سواء كان من على الرقيق أو ذنبه ذكر أو أنى (ص) وزعر زيادة سن وظفر وعجز ويحجر (ش) يعني أن الزعر عيب وهو قلة الشعر في الذكروالأنثى ولو في الحاجبين وهذا اذا كان بغير دواء ولا فليس بعيب وكذلك يرد الرقيق مطلقا بوجود زيادة سن فيه بقدوم الفم أو يؤخره يرد اذا علت على الاسنان أما في موضع من الحنك لا يضرب بالاسنان فلا وكذلك يرد الرقيق بوجود ظفر بأحدى عينيه وهو البياض أو الفص في سواد العين أو لحم نابت في شفر العين وكذلك يرد الرقيق بوجود عجز وهي العقد في عروق الجسد أو يحجر وهي خروج السرة وتووعها وغلظ أصلها وبعبارة العجز العروق والاعصاب المنعقدة في الجسد مطلقا والبحر انتفاخ البطن (ص) ووالدين أو ولد (ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة فإذا له أبوان أو ولد فان ذلك عيب يوجب الرد لما جلا عليه من شدة الالفة والشفقة فيحملهما ذلك على الأباق اليهما قال ابن حبيب اذا وجد المبتاع للأمة زوجا حرا أو عبدا أو وجد للعبدة زوجة حرة أو أمة أو وجد لأحدهما ولدا حرا أو عبدا أو وجد لهما ما أبأ أو ابنا ذلك كله عيب يرد به فقوله ووالدين على حذف مضاف أي أحد والدين وأخرى هما (ص) لأجد ولا أخ (ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة فإذا له جدم من قبل أبيه أو من قبل أمه أو له أخ شقيق أو لاب أو لام فان ذلك لا يكون عيبا (ص) وجذام أب أو جنونه بطبع لا بمس جن (ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة ثم اطلع على جذام في أبيه أو في جده أو في أمه أو في جدته فان ذلك يكون عيبا يوجب الرد لانه يعدى ولو بعد أربعمائة سنة والمراد بالاب الجنس فيدخل الجد وان علا ومثل الاب الام لان المني حاصل منهم ما وكذلك يرد الرقيق بوجود جنون باحد أبويه ان كان بطبع من وسواس أو صرع مذهب للعقل الخشية عاقبته لان كان بمس جن وبعبارة بطبع بان كان من الله لا بسبب شيء أو جنونه أي الاب ابن شاس وكذلك اذا وجد باحدا لا بأمن فساد الطبع انتهى فعلم أن المراد بالاب الجنس (ص) وسقوط سنين (ش) أي ويرد الرقيق بسبب سقوط سنين من مقدم أو غيره على أو وخش ذكر أو أنى وأما في الرائعة فترد بسقوط واحدة في مقدم الفم أو مؤخره نقصت الثمن أم لا واليه أشار بقوله (ص) وفي الرائعة الواحدة (ش) وهي

في ذلك لاهل المعرفة في سريانه للبيع فيرد أو لا فلا يرد (قوله ان كان بطبع) أي ان كان بسبب الطبع أي الجبلية أي ان كان جبليا أي خلقيا وقوله من وسواس بيان للجنون الذي بسبب الخلقة والوسواس بالفتح مرض يحدث من غلبة السوداء يختلط معه الذهن قاله في المصباح وقوله أو صرع هو داء يشبه الجنون قاله في المصباح فاذا علمته فيكون الشارح تسمع في جعله من أفراد الجنون والحاصل أن الوسواس والصرع مرضان يختلط معهما الذهن فيكون قوله من وسواس الخ بيانا لقوله جنون (قوله مذهب) صفة لكل من وسواس وصرع كاشفة (قوله لان كان بمس جن) فلا يرد به الفرج الا أن تجزم أهل المعرفة بسريانه (قوله لا بسبب شيء) أراد شيئا خاصا وهو مس الجن فلا ينافي أنه يكون له سبب (قوله أو جنونه) في العبارة حذف والتقدير وقوله أو جنونه أي الاب (قوله وكذلك الخ) أي به دليلا على كلام المتن وبيانا للمراد وقوله من فساد الطبع أي الجبلية وقوله فعلم أي من كلام ابن شاس أي من قوله باحدا لا بأى حيث جمع وقوله الجنس لخصوص الوحدة وقوله الوحدة أي المتحقق في متعدد

(قوله فان كانت الواحدة من المقدم فكذلك) نقصت الثمن أم لا كذا في عب (قوله في الجارية الرائعة وغيرها الخ) في عب خلافة ونصه وصهو به أي كونه يضرب إلى الجرة في رائحة فقط ان لم ينظره المشتري عند البيع ولم يكن من قوم عادت من ذلك فلا راد ولا في وخش لعدم سلامتها منه عادة وعدم ارادتها للتمتع غالباً بل للخدمة اه وبعبارة شب وجوده أي شعر الرائعة ثم قال ومفهوم الرائعة أن تجد شعراً غير عا ليس بعيب وهو كذلك ثم قال وصهو به وظاهره ولو في الوخش الحاصل أن شارحنا عزم في الجعودة لا فرق بين الرائعة وغيرها وظاهره أن الصهوية كذلك وعب ع في الجعودة وقيد في الصهوية بالعلية وشب قيد في الجعودة وأطلق في الصهوية فهو عكس مافي عب ولكن الواقع أن كلام (١٣٨) شب موافق لما في ابن عرفة فانه قال تجد شعراً غير الرائعة وتسويده لغوا اه لكن

بالياء التحتية والراء والعين المهملتين الجيلة من الاماء وأما الوخش فان كانت الواحدة من المقدم فكذلك والافلا وهذا تفصيل في المفهوم فلا يعترض به ومثل الوخش الذي ذكر (ص) وشب به باقطة ولو قيل (ش) أي وله الرد بسبب وجود شيب بالرائحة الشابة ولو قل الشيب والمراد به ما من لا يشيب مثلاً ومفهوم فقط انه ليس عيباً في غير الرائعة سواء كان قلباً أم لا ما لم ينقص الثمن ويجري مثله في الذي ذكر (ص) وجعودته وصهو به (ش) أي وعما هو عيب في الجارية الرائعة وغيرها جعودة شعراً أي كونه غير مرجل أي مرسل بمعنى أنه يكون فيه تكسيرات من لفه على عود ونحوه لا من أصل الخلقة لانه مما يتدح به لكن المناسب لهذا أن يقول وتجيده لان الجعودة ما كان من أصل الخلقة لا ما كان بعانة وصهو به أي كونه يضرب إلى الجرة وشهو لته ضربه إلى البياض لان النفس غالباً لا تحب من هذه صفته (ص) وكونه ولد زناً ولو وخشا (ش) أي لانه مما تكرهه النفوس عادة والضمير في كونه للبيع والوخش الذي عا ليس (ص) ويول في فرش في وقت ينكر ان ثبت عند البائع والاحلف ان أقرت عند غيره (ش) أي ويثبت رد الرقيق بيول صدر منه ولو قيد عا في فرش حين نومه في وقت ينكر فيه البيول منه وهو بعد ترعرعه ومفارقة حد الصغر جداً وان انقطع اذ لا تؤمن عودته ان ثبت بالبينة أنه كان يبول عند البائع فان لم يثبت وانكر البائع ذلك حلف أنه لا يعلم انه بال عنده بشرط أن يبول عند غير المتبايعين من امرأه أو رجل ذي زوجة وقبل خبر المرأة أو الزوج عن زوجته يبولها ولا يحلف المتبايع بآثمه على علمه بمجرد دعواه ولا بمجرد الوضوع عند الغير بل لابد من البيول عنده من وضعت عنده فقوله ان أقرت عند غيره أي وبالت وغير المشتري يشمل البائع فيقتضي أنها ان أقرت عند البائع وبالت يحلف وليس كذلك فلا أسقط المؤلف الضمير من غيره لكان أي وبين والضمير في أقرت للنسمة وحلف البائع هنا يخالف قول المؤلف والقول للبائع في العيب أي في نفي العيب أي بلا عين وبحجاب بأن النسمة لما أقرت عند الغير وبالت كان في ذلك ترجيح لقول المشتري فلذلك حلف البائع (ص) ونختب عبقولة أمة ان اشتهرت وهل هو الفعل أو التشبه تأويلان (ش) أي ومما يرد به الرقيق الاطلاع على تخت العبد اشتهر أم لا لانه ينقص قوته ويضعف نشاطه وعلى خولة الأمة ان اشتهرت بذلك والافلا لانه لا يمنع شيء من خصال النساء ولا ينقصها فاذا اشتهرت كانت ملعونة كما في الحديث عياض وينبغي أن يخص قيد الاشتهار بالوخش وأما الرائعة فالتشبه فيها عيب اتفاقاً فالمراد منها التأنيث وراذ في أثمانهن بقدر مباغتهن فيه ويكره ضده ولفظ المدونة ويرد العبدان وجد مخشاً وكذلك الأمة المذكورة لكن اختلف هل المراد بالتخت والذكورة الفعل بان يوثق الذي كرت فعل الاثني فعل شرار النساء والمراد به التشبه في الاخلاق والكلام

وقع التقييد بالصهوية في المدونة على تأويل بعضهم اه (قوله تكسيرات) أي التوات (قوله وكونه ولد زناً) بتصور ذلك في بيع ولد من جارية مسلم وفي مجلوب ثبت كونه ليس ابن أبيه في زعمهم فلا يرد ما صر من أن أنكهتهم فاسدة أفاده عب (قوله الخسيس) هو عين ما قبله (قوله ولو قد عا) أي بأن لم يكن يقرب عقد البيع (قوله ان أقرت الخ) ونفقتها في زمن الايقاف على المشتري (قوله انما ان أقرت الخ) الاحسن أن يقول كما في غيره وكلامه شامل لما اذا أقرت عند البائع وليس بمراد اذا البائع لا تقرر عنده (أقول) المتبادر من المتن أقرت عند غير البائع فيشمل المشتري والاجنبى الا أنها لا تقرر عند المشتري (قوله أي في نفي العيب الخ) هذا الكلام مع قوله ان أقرت يدل على اختلافهما في

وجوده وعدمه لا في قدمه وحدوثه اذا خلا فهمافي ذلك القول لمن شهدت العادة أو طست على ماسياقي وان والتمايل لم تقطع لواحد منهما بان شكت أو لم توجده عادة أصلاً فللبائع بين (قوله بان النسمة) أي الذات الخ (قوله ان اشتهرت) أي تلك الصفة من كل منهما فالظاهر أن يقول اشتهر هذا على غير ما قاله شارحنا (قوله لانه ينقص قوته ويضعف نشاطه) ظاهر العبارة أن التختب علامة موجبة لذلك ويظهر ذلك في التكسر والفعل معالان كونه يشكك ككلام النساء أو يفعل فيه يورث تخلقه باخلاقهن من نقص القوة وضعف النشاط (قوله كما في الحديث) هو لعن الله المتشبهين بالنساء والمتشبهات أي بالرجال (قوله فعل شرار النساء) أي الذي هو المسابقة

(قوله معاطفه) الظاهر أنه جمع عطف على غير قياس أي جانب (قوله اما خلقا) أي من أصل الخلقة وقوله أو تخلقا أي اكنسابا (قوله وأيضالا يعتبر فيه الاشتجار) كأنه يقول يحمل قوله أولا وزنا على الفاعل لاجل دفع التكرار ولأنه لا يعتبر فيه الاشتجار (قوله بخلافه على التأويل الثاني) مرتبط بقوله وعليه يكون في كلامه تكرار أي بخلافه على التأويل الثاني فليس فيه تكرار (قوله كما في نقل المواق) هو الراجح (قوله حتى على التأويل الاول) فإن قلت الفاعل لم يعتبر فيه اشتجار (١٣٩) والمفعول اعتبر مع أنه أقبح (قلت)

ان الفاعل يظن اشتغاله فيضيع السيد بخلاف المفعول (قوله وختن مجلوبهما) النص يفيد أن الختان إنما يكون عيبا في المجلوب إذا كان نصرانيا أو كافرا غيره لا يختن فإن كان مما يختن فلا يكون وجوده محتونا عيبا والظاهر أن انخفاض في النصرانية المجلوبة ومن يشبهها كالختان في الذكرا المجلوب (قوله فإذا أسلم يولد الحرب) أي وسيد أسلم قبل أن يقدم فانه في تلك الحالة رقيق للسيد والا كان حرا (قوله فإذا أسلم يولد الحرب وطالت اقامتهما) أي في غير ملك المسلم فقد فقد شرط من شروط المسئلة الثانية (قوله على البراءة من العيوب الخ) أي ان البائع تبرأ من عيب لا يعلم به وذلك لانه لا تنفع براءة البائع الا من عيب لا يعلم به البائع وطالت اقامة ذلك الرقيق عنده (قوله يبيع الاسلام) هذا غير مناسب لان عهدة الاسلام هي ذلك الاستحقاق وهي تثبت ولو اشترط اسقاطها فإذا اشترى باسقاطها ثم باع بها ما اشترى براءتها واستحققت من يدا المشتري الثاني فله الرد على البائع الاول ولا يضر اسقاط البائع الثاني لها لانه اسقاط لا شيء قبل وجوبه بل المناسب أن يفسر العهدة بعدم

والتمثيل بأن يكسر العبد معاطفه ويؤت كلامه كالنساء اما خلقا أو تخلقا وتنسبه الامة بالرجل في تذكير كلامها ونحو ذلك لا فعل الفاحشة تأويلان فقوله وهل هو أي ماذ كرم تخت العبد وخولة الامة الفعل وعليه يكون في كلامه نوع تكرار مع قوله وزنا فيحمل قوله وزنا بالنسبة للذكر على الفاعل فلا تكرار وأيضالا يعتبر فيه الاشتجار بخلافه على التأويل الثاني وبعبارة قيد الاشتجار عام في العبد والامة كما في نقل المواق وانه معتبر حتى على التأويل الاول كما يفيد كلام المواق (ص) وفلف ذكر وأثنى مولدا وطويل الاقامة وختن مجلوبهما (ش) يعني أن الرقيق إذا كان مولودا يولد الاسلام أو طويل الاقامة بين المسلمين واطلع المشتري على ترك ختان الذكرا وخفاض الانثى فإنه يكون عيبا حيث فات وقتها منهما بحيث يخشى مرضه بسببه ان فعل بهما أو الفليس بعيب وأما من هو بفور القيدوم من غير طول اقامة عنه دنا فليس ترك ماذ كرم عيبا بل اطلاقا على فعله عيب خوف من كونهما من رقيق أبق اليهم أو أغاروا عليه فقوله قلف بفتح القاف واللام وهو ترك ختان الذكرا وترك خفاض الانثى المسلمين فاما أن يكون استعمل القلف فيهما تغليباً أو يكون خفاض محذوفاً من الثاني معطوفاً على قلف كما ذكرنا وفهم مما قررنا أن المؤلف ترك قيدين وهما كونهما مسلمين وفات وقت ختانهما وترك شرطنا لئلا وهو كون طول اقامتهما في ملك المسلم وكون المولدين منهما ولد في ملك مسلم وعليه فشرط الرد بعدم الختان في الذكرا والانثى إذا ولد يولد الاسلام أن يولد في ملك مسلم وأن يكونا مسلمين وأن يفوت وقت ختانهما بشرط الرد فمن لم يولد يولد الاسلام أن يكون مسلماً وأن تطول اقامته في ملك المسلم وأن يفوت وقت ختانها فإن فقد شرط من شروط من ولد يولد الاسلام أو شرط من شروط من لم يولد به لم يرد بوجوده غير مختون فإذا أسلم يولد الحرب وطالت اقامتهما فانهما لا يردان ترك الختان بل وجودهما مختونين عيب ثم شبه في قوله ورد بعدم مشروط فيه غرض قوله (ش) كبيع بعهد ما اشتراه براءة (ش) يعني ان من اشترى عبداً على البراءة من العيوب التي لا يعلمها وطالت اقامته عند بائعه ثم ان المشتري باعه لآخر يبيع الاسلام ولم يذكر لمن اشتراه منه أنه ابتاعه بالبراءة فإذا علم بذلك المشتري منه فان له الرد لان كتمه ماذ كرم كعيب كتمه لان المشتري منه يقول لو علمت أنك ابتعته بالبراءة لم اشتريه إذ قد أصيب به عيبا وتغلس أو تكون عديفاً فلا يكون لي رجوع على بائعك فقوله ما اشتراه براءة صريحاً بشرطه المنقذ أو حكماً كمن اشترى عبداً من الميراث قال في مباح أشهب من ابتاع عبداً بالبراءة أو من الميراث فلا يبيعه ببيع الاسلام وعهده حتى يبين أنه ابتاعه بالبراءة وأما عكس كلام المؤلف وهو ما إذا باع بالبراءة ما اشتراه بالعهد ففيه قولان فقبل للبائع أن يرد لان ذلك داعية الى التدليس بالعيوب وقيل بالكراهة وان وقع عيب ولم أراد الكلام على العيوب الخاصة بالدواب عطفه مكرراً بكاف التشبيه بقوله (ش) وكراهه وعثر

(١٨ - نرشي خامس) البراءة أصلاً ومثل ذلك براءة لا تمنع رداً كتبرئة في رقيق من عيب يعلم به أو لا يعلم به حيث لم تطل اقامته وكتبرئة في غير رقيق من عيب قديم (قوله كمن اشترى عبداً من الميراث) ومثله ما إذا وهب له ولذا قال بعضهم يجب على هذا الوبا عدا قد وهب له ولم يبين أنه وهب له أن يكون للمشتري متكلم في ذلك اذ لو ظهر له عيب لم يكن له متكلم مع الواهب ومثل الهبة غيرها من باقي المسائل التي لا عهد فيها كذا ينبغي كذا في شرح شب (قوله وعهده) عطف تفسير وأراد ذلك المبيع من العيب فقط (قوله ففيه قولان) ظاهر اختصار المتبينة ترجيح الاول (قوله عطفه) أي عطف ماذ كرم (قوله بكاف التشبيه) الباء بمعنى اللام

(قوله وقرة) بفتح الواو وسكون القاف أى فساد تصيب باطن الحافر أى حافر الدابة (قوله كالدير) وهو القرحة (قوله وقرة لا كل) أى
وأما كثرة الا كل فليست عيباً قال بعض شيوخنا وهذا فى الحيوان البهيمة وأما كثرة الا كل الخارجة عن العادة فى الرقيق فينبغى أن
تكون عيباً لأنه اذا بيع منه نقص ثمنه هكذا يؤخذ من باب الاجارة فيمن استأجر أجيراً بأكله فوجد أنه كولا (قوله لا ضبط) يقال للذكر
أضبط وللأنثى ضبطاء (قوله ويسمى أعسر (١٣٠) يسر) المراد أعسر اليسرى ينسب له العمل بالمعنى مثل اليسرى (قوله

وثبوبة) استشكل ما ذكره المصنف
فى هاتين وفيما بعدهما بأن ذلك
فى داخل قوله وبما العادة السلامة
منه نفياً وإثباتاً أن لم يشترط والارد
بعدم مشروط فيه غرض (قوله
لا يقتض) بالقاف والغاء (قوله لان
الضيق من الصفات المستحسنة)
أى وسماق الكلام يقتضى أنه
عيب (قوله وينبغى تقييده الخ)
وكذا السعة المتفاحشة واختلاط
مسلكي البول والوطء بالحرمان
العادة بالسلامة منه (قوله زلا)
بالقصر كما هو المسموع ٣ وأما
قوله فى النظم

* وأهمهم زلاء منطيق *

فلا ضرورة (قوله فلو نقص أحدها)
فى عيب فالمدار فى الرد على نقص
الثن فقط على المعتمد فى هذا
على أنه يقال متى نقص الجلال أو
الخلقة فقد نقص الثمن لان الثمن
يتبعهما وبعد كتبى هذا رأيت
شب ذكراً مناصه واعلم أنه لا يلزم
من نقص الثمن نقص الجلال
بخلاف العكس لانه قد ينقص الثمن
لظن المشتري أنه لعله ولا ينقص
الجمال ونقص الجلال يوجب نقص
الثمن (قوله ولا يتهم رب المتاع)
بل ولو اتهم لا يعول على ذلك الاتهام
(قوله امالو حبس ليكون الخ) هذا
الكلام لا بى الحسن (قوله ليكون

وحرن وعدم حمل معتاد (ش) الرهص وقرة تصيب باطن الحافر من اصابة حجر والعثر بالمشنة
وهذا حيث ثبت عند البائع أو قال أهل النظر انه لا يحدث بعد بيعها أو كان بقواتها أو غيرها أثره
والا فان امكن حدوثه حلف البائع ما علمه عنده فان نكل حلف المتاع ورد قاله تت وهذا
واضح اذا كانت دعوى تحقيق والافلام شترى الرديع رد تكول البائع والحرن هو الذى
لا يتقاد وأدخل بالكاف ما شبه الثلاثة كالدير وتقوليس الذراعين وقلة الاكل والنفور
المفرطين والمراد بالجل هنا بما يحمل على الدابة لا الولد فاذا وجد الدابة لا تحمل حمل مثلها وهى
مما تراد للحمل فان له ردها (ض) لا ضبط (ش) هو وما بعده عطف على عدم من قوله ورد بعدم
مشروط الخ يعنى أن وجود الرقيق يعمل بكتايد به ليس بعيب وفعله ضبط ضبط كعلم يعلم
ويسمى أعسر يسر وكان عمر رضى الله تعالى عنه كذلك زاد فى الشامل الآن تنقص قوة البني
اه أى الآن تنقص عن قوتها المعتاد لها لو كان العمل بها واحداً وان ساوته اليسرى وهذا
يفيده كلام السارح والمواق (ص) وثبوبة الاقمن لا يقتض مثلها (ش) أى ولا رده بالاطلاع
على ثبوبة ولو فى رائحة لانها محمولة على أنها قد وطئت الآن يكون مثلها لا يقتض فهو عيب
لكن فى الرائحة فقط لافى الوحش الآن يشترط انها غير مفتضة (ص) وعدم فحش صغر قبل
(ش) أى ولا ترد الامة بالاطلاع على عدم فحش صغر قبل أى بصغر قبل صغراً غير متفاحش
فان تفاحش فيصير كالكفص وفى بعض النسخ ضيق ونسخة صغراً حسن لان الضيق من
الصفات المستحسنة الا أن يفدش وينبغى تقييده بحجارة الوطء وأما اذا تنازع فى الثبوبة
وعدمها فانه ينظرها النساء كما مر عند قوله كتيب ليمين وكذا اذا تنازع فى تفاحش ضيقه وعدم
تفاحشه (ص) وكونها زلاء (ش) أى وعدم فحش كونها زلاء فهو عطف على ضيق والزلاء قليلة
لحم الالبين وتسمى الرسحاء بالراء والحاء المهملتين (ص) وكلم ينقص (ش) أى ليس بعيب
بشرط أن لا ينقص ثمنها ولا خلقه ولا جلالاً فلو نقص أحدها كان عيباً وهذا عام فى أفراد الحيوان
كلها ولا يختص بالانسان (ص) وتهمة بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براءته (ش) أى ولارد
باطلاعه على تهمة سبقت له عند البائع بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براءته منها بأن ثبت أن غيره
سرق ذلك الشئ المتهم فيه أو يقول وجدت متاعى عند آخره على وجه السرقة أو على غيرها أو
عندى ولم يسرق ولا يتهم رب المتاع فى اقراره بما ذكر وأولى ان لم يحبس ثم ظهرت براءته وقوله
حبس فيها أى بسببها أمالو حبس لكونه متاعاً فى نفسه أو مشهوراً بالعدا فانه يكون عيباً رديه
ولامفهوم لسرقة (ص) وما لا يطلع عليه الا بتغير كسوس الخشب والجوز ومرقناه (ش)
يعنى أن ما لا يطلع على وجوده الا بتغير فى ذات المبيع فانه لا يكون عيباً على المشهور (ولا قيمة)
للمشترى على البائع فى نظير ذلك سواء كان حيواناً أو غيره كخضرة بطن الشاة وكسوس الخشب
بعد شقه وفساد باطن الجوز ومرقناه ونحوه الا أن يشترط الردية فيعمل بشرطه لانه شرط

متهم فى نفسه) أى لكون الشخص غير مشهور بالعدا غير أن الذى يفهم منه أنه غير مستقيم وأن الحالة

القائمة به ناشئة من السرقة ويكون هذا آتياً على قول ابن عاصم وان تكن دعوى على من يثهم * فمالك بالضرب والسجن حكم
(قوله على المشهور الخ) بين بهرام ذلك بقوله والمشهور فى الخشب المسوس ونحوه عدم الرد كما ذكر وقيل يرد به كساتر العيوب وهو رواية
المدنيين عن مالك حكاهما صاحب الجواهر وغيره

٣ (قول الجثنى بالقصر الخ) مقتضى كتب الألفه خلافه وقوله فلا ضرورة لضرورة بل هو القياس فى العيون والالوان اه معصيه

(قوله كما استظهره في توضيحه) معناه ان العمل بالشروط ليس منصوصا بل استظهره المصنف في توضيحه (قوله فيشير الى ما يفيد بقوله ورد البيض) أي لان البيض مما يعلم ويظهر فاسده قبل كسره كما في المدونة (قوله ثم ان ما يمكن الاطلاع عليه) وهو البيض (قوله من الرد وغيره) كالبيض المروق اذا دلس فيه البائع فان المبتاع له رده بعد كسره ولا شيء عليه فقول الشارح من الرد أي من حيث كونه يرد وقوله وغيره أي من حيث كونه لا يغرم شيئا بل يرجع بجميع ثمنه (قوله وفي هذا المشتري الخ) كالبيض اذا كسره ووجده مروقا ولم يكن البائع مدلسا فان المشتري يخبر بين التماسك ويرجع بأرش العيب أو الرد في دفع أرش الحادث بالكسر كما يأتي تصويره وقوله الا أن يحصل فيه مفوت بأن شواه وقوله فان لم يحصل عنده مفوت أي بأن كسره ولم يشوه وقوله رده ومائة نص أي أو تماسك ورجع بأرش القديم وهو المروق فانه عيب مثلا اذا كان سليما يساوي عشرة (١٣١) دراهم فاذا كان مرقا يساوي ثمانية فاذا كسره

في تلك الحالة وجده يساوي ستة فلا شك انه اذا تماسك يرجع بخمس الثمن لان ذلك العيب نقصه خمس القيمة فيرجع عليه بخمس الثمن كثيرا أو قليلا واعتبار القيمة لانها كاليزان يعرف بها ما يرجع به من الثمن وان رد ذلك المروق بعد كسره فانه يرد خمس الثمن لان كسره أثر فيه خمس القيمة باعتبار كونه سليما هـ اذا معناه كما قدره شيخنا عبد الله المغربي رحمه الله تعالى (قوله بشرط أن يكون حينئذ لا يجوز كله) أي بأن صار فاسدا (قوله فلا يرد وقوله ويرجع عاين الصحة والداء) كما صورنا في البيض من انه اذا تماسك يرجع بخمس الثمن الذي هو بين الصحة وعدمها فالصحة كونه سالما من المروق وقوله والداء أي المروق وقية ثم لا يخفى ان قوله فلا يرد ويرجع مناف لقوله رده ومائة نصه الخ حينئذ يكون هذا مقابلا للمعتمد المتقدم كما أفاده شيخنا عبد الله سبحانه وتعالى ذلك وفي شب ما يقتضي أن هذا هو المعتمد (قوله هذا اذا كان له قيمة

فيه غرض ومالية كما استظهره في توضيحه والعادة كالشرط وكان ينبغي أن يقول بتغيير فيفيد أن المشتري غير المبيع أي فعل به فعلا غيره فإطلاق التغيير الذي هو وصف المبيع على التغيير الذي هو وصف الفاسد والمراد بما لا يطلع عليه ما لا يمكن الاطلاع عليه بلا تغيير لو طلب الاطلاع عليه وأما ما يمكن الاطلاع عليه لو طلب قبل التغيير فيشير الى ما يفيد بقوله ورد البيض ثم ان ما يمكن الاطلاع عليه قبل التغيير تارة يدلس فيه البائع بأن يعلمه ولا بين وهذا لا كلام في ان كسره حكم المدلس في غيره من الرد وغيره وتارة لا يدلس فيه البائع بأن لا يعلمه بالفعل وفي هذا المشتري التماسك به أو الرد الا أن يحصل فيه مفوت عنده فله قيمة الارش القديم فان لم يحصل عنده مفوت رده ومائة نصه وهذا هو المعتمد كما يفيد كلام المازري حسب ما ذكره ابن عرفة (ص) ورد البيض (ش) أي ويرجع بجميع الثمن كسر أم لا دلس أم لا لكن بشرط أن يكون حينئذ لا يجوز كله وأما ان كان مرقا فقط وكان البائع غير مدلس فلا يرد ويرجع عاين الصحة والداء فيقوم بالمبيع على انه صحيح غير معيب وصحيح معيب فاذا قيل قيمته صحه غير معيب عشرة وصحيحا معيبا ثمانية فانه يرجع بنسبة ذلك من الثمن وهو الخمس هذا اذا كان له قيمة يوم البيع بعد الكسر والارجع بالثمن كله ابن القاسم هذا اذا كسره بحضرة البيع وان كان بعد أيام لم يرد به اذا ليدري أفسد عند البائع أو المبتاع قاله مالك ابن ناجي ظاهرها ولو بيع نعام وقال بعضهم لا يرد بيض النعام لكثافة قشره فلا يعرف فسادهم وصحته وصحة بعض شيوخنا وما كان المذهب وجوب الرد بالعيب القليل والكثير الا الدار فعيوبها ثلاثة قليل لا ترد به ولا أرش فيه للمشتري ومتوسط فيه الارش وكثير ترد به وأشار الى الاول بقوله (ص) وعيب قبل بدار وفي قدره تردد ويرجع بقيمته كصدع جدار لم يخف عليها منه (ش) يعني أن الشخص اذا اشترى دارا ثم اطلع على عيب بها فلا يخلو ما أن يكون قليلا جدا لا ينقص من الثمن كسقوط شرافة ونحوها أو قليلا جدا كصدع يسير يحاط لم يخف على الدار السقوط منه سواء خيف على الجدار أم لا كما هو ظاهر الكتاب أو كثيرا كصدع يحاط خيف على الدار السقوط منه فان كان قليلا جدا فلا رد به للمشتري ولا قيمة على البائع وان كان قليلا جدا وهو المتوسط فلا رد له أيضا لكن للمشتري أن يرجع على بائعه بالارش واختلاف في قدر القليل لا جدا فرده بعضهم للعادة وهو الاصل وقال أبو بكر بن عبد الرحمن مادون الثلث

يوم البيع بعد الكسر) أي بأن كان البيض مرقا كما هو الموضوع لان له قيمة بعد الكسر وقوله والا أي بأن لم يكن له قيمة بأن صار فاسدا هذا مراده كما يعلم من غيره وان كان ظاهرا العبارة بهم خلاف ذلك (قوله كصدع جدار) أي شق جدار (قوله واختلاف في قدر القليل لا جدا) اعلم ان أصل النقل انما هو في حد الكثير كما في المنطقي وابن عرفة ونص ابن عرفة وفي حد الكثير بثلاث الثمن أو ربعه ثالثها ما قيمته عشرة مثاقيل ورابعها عشرة من مائة وخامسها الا حادها به الرد لا بما أضرب ابن عبد الرحمن وعياض عن ابن عتاب وابن القطان وابن رشد ونقل عياض اهـ لكن قول ابن القطان الثالث بأن العشرة كثير لم يبين من كم ولعل قول ابن رشد الرابع تفسير له كما أفاده بعض الشراح والمعتمدان الكثير ما كان الثلث كما يفيد تقديم ابن عرفة له كما هو عادته وأيضا

اقتصر عليه ابن عاصم (قوله المتقالات) المتقال وزنه درهم وثلاثة أسباع درهم وقوله أما العشرة فكثير أي أما العشرة مشاقيل فكثير
 فحينئذ يكون القليل مادون العشرة ولذا قال عب معبر عن ذلك القول بقوله بأن القليل مادون العشرة (قوله من المائة) أي مائة
 منقال (قوله ففيه استخدام) هو ذكر الشيء بمعنى وإعادة الضمير عليه بمعنى آخر بخلاف شبه الاستخدام فهو ذكر الشيء بمعنى وإعادة
 اسمها ظاهر بمعنى آخر (قوله وهو المتوسط) والحاصل أن المتوسط إما أن يرجع فيه للعرف أو ما نقص عن الثلث أو عن الربع أو عن
 العشرة من المائة وبالتردد على الوجه المذكور في المتوسط يأتي التردد في الكثير لكونه ما زاد على المتوسط على كل الأقوال (قوله
 والفرق بين العروض والدار) أي أن العروض يرد فيها ولو بالقليل دون الدار أي ولذلك يرد الكتاب بنقص ورقة منه قاله البدر وذلك
 لأن عيب غير الدار كما قلنا لا فرق بين اليسير (١٣٣) والكثير وردد البدر على من جعله غير عيب لقلته (قوله وغير ذلك مما يطول) من

ذلك أن عيب الدار يصلح ويؤول
 بحيث لا يبقى منه شيء بخلاف غيره
 ومنها عيوب الدار لا تخطط بها ومنها
 أنها ليس لها أسواق فيضر المشتري
 ردها إذ قد لا يجد ما يشتري (قوله
 مستثنى من المنطوق) أي وهو قوله
 كصدع جدار بدون اتصافه بقوله
 لم يخف عليها منه وقوله مع مفهوم
 لم يخف أي وهو الخسوف أي مع
 ملاحظته وكأنه قال الآن يكون
 الصدع الذي يخاف عليها منه
 واجهتها وفيه أنه إذا كان يخاف
 على الدار السقوط لا فرق بين أن
 يكون في الواجهة أو غيرها ولذلك
 قال في الامان وجد بالدار صدع
 يخاف منه سقوطها فله الرد والافلا
 أه وبعبارة شب الآن يكون
 الجدار الذي لم يخف عليها منه
 السقوط أو العيب لا يقيد كونه
 متوسطا واجهتها فالرد به وان
 تماسك فلا شيء له أي ونقص الثلث
 أو الربع على الاختلاف في حد
 الكثير الذي ترد به والحاصل أن قول
 المصنف كصدع جدار الخ يقيد
 بما إذا كان الصدع ينقص من

والثلث كثير وابن عتاب مادون الربع وابن القطان المتقالات أما العشرة فكثير ولعله أراد
 من المائة كما قال ابن رشد وان كان كثيرا فالمشتري أن يرد ويرجع بثمنه أو يتماسك ولا شيء له
 فالقليل في كلام المؤلف يطلق بالاشتراك على القليل جدا وهو الذي لا قيمة له وعلى القليل
 لا جدا وهو المتوسط فقوله وفي قدره تردد أي القليل لا جدا ففيه استخدام وقوله كصدع
 جدار مثال للعيب القليل الذي في قدره تردد وهو المتوسط والفرق بين العروض والدار أن
 الدار تراد للقيمة غالباً والسلعة للتجارة أو أن الدار لا تنفصل عن عيب فلو ردت باليسير
 لأضر بالبائع وغير ذلك مما يطول وقوله (الآن يكون واجهتها) مستثنى من المنطوق
 وهذا هو القسم الثالث مع مفهوم قوله لم يخف عليها منه والضمير في يكون عائد على العيب
 لا يقيد كونه متوسطا لأن العيب الذي يكون في واجهتها لا يكون متوسطا وأما العيب القليل
 جدا فقد تقدم أنه لا رد به ولا قيمة له وواجهتها منصوب بنزع الخافض أي في واجهتها (ص)
 أو بقطع منفعة أو ملح بترها بمحمل الخلاوة (ش) يعني وكذلك يخير المشتري إذا كان العيب في
 الدار بقطع منفعة من منافعتها كتحويل بترها أو مرضها بقرب الحيطان أو البيوت أو تحتها
 السقوف المخوفة أو جريان ماء غيرها عليها ونحو ذلك وكذلك إذا وجد ماء بترها ملحا بمحمل الخلاوة
 وكذلك سورها أو شؤمها هي أوجانها أو بقها أو غلها كبقي السرير وقل الثوب أو كون باب
 مرضها على بابها أو دهليزها أو لامر حاض لها ثم إن كان قوله أو ملح بترها بمحمل الخلاوة
 معطوفاً وكان مستغنى عنه بقوله أو بقطع منفعة وان كان بالكاف فهو تشبيه به أو مثال له
 ولما كان شرط الرد بالعيب ثبوته في زمن ضمان البائع كما مر ذكر هذه المسئلة المتفرعة على
 ذلك وهي أول مسئلة من سماع ابن القاسم من كتاب العيوب بقوله (ص) وإن قالت أنا
 مسئولة لم تحرم ليكن عيب إن رضي به بين (ش) أي وإن قالت الأمة للمشتري أنا
 أم ولد لبائعي لم تحرم على المشتري بذلك وكذا العبد يقول أنا حر لا يكون عيباً لوجب للمشتري
 الرد لاتهمها على الرجوع للبائع سواء قالت هي في ضمان البائع أو بعد خروجها من ضمانه بأن
 قاله بعد رؤية الدم لکن ان صدر من هذا ذلك في زمن ضمان البائع من عهده أو مواضعة يكون
 عيباً يجب به الرد وإن لم يصدر من هذا ذلك إلا بعد خروجها من ضمانه فلا رد له أما بيانه إذا باع

الثلث ولم يبلغ نقصه الثلث أو الربع أو العشرة من المائة أو غير ذلك مما هو من الكثير فإن لم ينقص الثلث كان
 من القليل الذي لا رد به ولا رجوع بقيته أو بلغ ما ذكر كان من الكثير الذي يوجب الرد ولا ينبغي العدول عن كلام الام (قوله وهذا)
 أي قوله الصدع في الواجهة (قوله كتحويل بترها) أي سقوط جوانبها (قوله بقرب البيوت) أراد بالبيوت موضع الجلوس أو النوم
 كالخزانة أو القاعة وقوله أو تحتها أي الدار وقوله عليها أي الدار (قوله أو شؤمها) كأن يكون كل من سكنها يموت أو يحصل له
 الفقر أو تموت ذريته وهو معطوف على قوله شؤمها ٣ أي ترقب المكروم بها لكونه يحصل فيها أو نفس حصول المكروم بها وقوله أو جانيها
 هي أي أو شؤم جانبا (قوله أو بقها أو غلها) أي بقها الكثير وغلها الكثير (قوله كبقي السرير وقل الثوب) أي الكثيرين الخ وانظر
 ما حدد الكثير كما في شرح شب (قوله سواء قالت هي في ضمان البائع) أو قالت قبل عقد البيع بل ولو أقام العبد شاهداً على الحرية كما
 في الخطاب بمعنى أن المشتري أطلع على أنها ادعت على البائع بذلك وظاهر المصنف عدم الحرية ولو قامت قرينة على صدقها وكذلك في

دعوى الحرية كدعوى اغارة عدو على بلدها أو سبيها مع حرمتهم وشهرة الاغارة المذكورة وتصدق البائع على شرائه لها من تلك الناحية وفي ذلك خلاف فقيل الامر كذلك ولا تحرم وعليها اثبات الحرية وقيل على من اشتراها من الناحية اثبات الرقية (قوله والمسئلة مفروضة) أى لا في خصوص الامة حتى يجاب به عن المصنف الا انك خير بأن تلك المسئلة أول سماع ابن القاسم فيكون المصنف تبع السماع فلا اعتراض عليه (قوله العيوب الذاتية) أى القائمة بالذات (قوله الغرور الفعلي) احتراز به عن الغرور القولي كعامل فلا ناو هو ثقة على عفو وجد بخلافه (قوله وتصريه الحيوان) من نعم (١٣٣) وغيرها كالجر والادميات (قوله كتلطخ) الكاف للتشبيه (قوله هذا اذا ثبت)

أى فلو تنازع المشتري مع البائع في كون البائع أمر العبد دأماً لا قال قول قول البائع انه لم يأمر (قوله فيرده الخ) أى به مع استيفائه من قوله كالشرط ليرتب عليه ما بعده لكن ما وقع منه أشار به الى أن الرد بسبب التصريه عام حتى في الآدى وأما رد الصاع فانما هو مع تصريه النعم فقط (قوله من غالب القوت) ان اختلاف قوت محله كمنه وتغروأرز وشعير وانظر لو كان قوتهم اللبني والظاهر رد صاع منه من غير لبنيها فان لم يكن في البلد غالب فقال البساطي عما شاء من القوت وقال بعض مشايخي من الوسط تت وأراد ببعض مشايخه الشيخ عليا السنهوري ولكن ظاهر كلامهم يدل على ما قاله البساطي (قوله مع صاع الخ) ولو تكرر جلبها حيث لا يدل ذلك على الرضا وقد رد الصاع متعين فلا يراد عليه لكثرة اللبن وغزارته ولا ينقص عنه لقلته ونذارته ولا يلتفت لغلاء الصاع ورخصه (قوله وبقيده انه لورد الخ) أى من قوله لانه برد الخ (قوله ورد اعلى ابن عبد السلام في بحثه) أى فانه قال والا قرب انه يجوز أخذ اللبن

فواجب مطلقاً لان ذلك مما تكرهه النفوس هذا هو المتعين في تقريره بخلاف مقتضى قوله هنا ونحوه في توضيحه ان رضى به بين من أنه لا بيان عليه الا حيث يكون له الرضا وهو أن يصدر منه ما في ضمان البائع وليس كذلك فلا يقال واغنا قوله أنا حر ونحوه وله رده به ان قاله في ضمان بائعه وبينه ان باعه مطلقاً وفي المسئلة مع كونه أظهر وأبلغ لان دعوى الحرية تبلغ من دعوى الاستيلاء والمسئلة مفروضة في الامة والعبد * ولما أنهى الكلام على العيوب الذاتية شرع في الكلام على ما هو كالذاتي وهو التغير الفعلي وهو كما قال ابن شاس أن يفعل في المبيع فعلاً يظن به المشتري كما لا فلا يوجد بقوله (ش) وتصريه الحيوان كالشرط كتلطخ ثوب عبد بعداد (ش) يعنى أن التصريه للحيوان وهو أن يترك البائع جلب ما باعه له ليغظم ضررها ويحسن حلالها ثم يبيعها كذلك كاشتراط المشتري كثرة اللبن فتوجد بخلافه فيوجب له الخيار كما اذا اشترى عبد ادافى ثوبه مداد فظن المشتري انه كاتب فظهر خلافه فانه يوجب للمشتري الخيار في الرد والتماثل المازري وكذا يبيعه ويبيده الدواة والقلم ابن عرفة هذا اذا ثبت أن البائع فعله أو أمره به لاحتمال فعل العبد دون علم سيده لكرهه بقاءه في ملكه (ص) فيرده بصاع من غالب القوت (ش) يعنى أن كل ما وقع فيه التغير الفعلي من تصريه وغيره يرد لبائعه لكن ما وقع فيه التصريه من الانعام فقط يرد مع صاع من غالب قوت محل المشتري عوضاً عن اللبن الذي جلبه المشتري ولو كثروا لا يتعين التمر على المذهب وقيل يتعين وقوعه في الحديث حيث قال ان شاء أمسكه او ان شاء ردها وصاعاً من تمر وجعله المشهور على انه غالب قوت المدينة (ص) وحرم رد اللبن (ش) أى الذى جلبه منه ابدل عن الصاع الذى وجب عليه من غير اللبن ولو بتراضيه ما غاب عليه أم لا على المشهور لانه برد المصرة تعين الصاع في ذمة المشتري في متبالة اللبن ولم يقبضه فلورد اللبن لكان باعه ذلك الصاع قبل قبضه وهو يفيد انه يحرم أخذ غير اللبن عن الصاع بل ربما يقال انه أولى بهذا الحكم فلو قال وحرم رد غيره عنه أى عن الصاع الذى وجب عليه لكان أحسن وبقيده انه لورد يعيب التصريه قبل أخذ اللبن فلا صاع عليه وانه لورد اللبن مع الصاع فلا حرمة وبعبارة وانما نص المؤلف على حرمة رد اللبن مع أن غيره كذلك دفعاً لما يتوهم انه لما كان عين شئته لا يحرم رده ورد اعلى ابن عبد السلام في بحثه فلا يحتاج الى قول بعضهم لو قال وحرم رد العوض كان أحسن وكذلك لا يجوز رد غير الغالب عن الغالب من القوت لما يلزم عليه من بيع الطعام قبل قبضه (ص) لان علمها مصراً (ش) أى لان اشتراها وهو عالم انها مصرة لم يكن له رد الا أن يجدها قليلة الترابان وجدها تحلب دون المعتاد من مثلها (ص) أو لم تصير وظن كثرة اللبن (ش) أى وكذلك لارد للمشتري اذا لم تصير لكن ظن كثرة اللبن لكبر ضررها فتختلف ظنه في الكثرة مع كونها تحلب

امالانه اقاله قال سحنون ولكن انما يكون اقاله اذا ردت الشاة المصرة بتراضيه ما على ذلك لا على سبيل الا كراه من المشتري للبائع واما لانه عين شئته وانما يكون بيع الطعام قبل قبضه لو كان اللبن مأخوذاً عن التمر وهو غير مسلم ولئن سلم فالتمر لم يجب عوضاً عن اللبن لانه يبيع باللبن وانما أوجب الشرع صاعاً على طريق رفع النزاع والله أعلم ألا ترى أن الصاع يجب في لبن الشاة والبقرة والناقة والباقي مختلف الجنس والقدر والصاع واحد فقل هذا لا يقصد به المباينة الحقيقية فلا يمنع بيعه قبل (قوله لان اشتراها وهو عالم) وأما لو علم بعد شرائها وقبل جلبها أو أمسكها ليختبر حلالها حلف انه لم يرد ما سأكها ووردها ولو أشهد لم يحلف وكذا لو علم بعد حلالها

وأما سكاختي بحلبها فانيأو ينتظر عادتهم أو كذا الواساقر فحلبها أهله زمانا فله اذا قدم ردها وصاعا كما قال ابن محرز (قوله الا ان قصدا الخ)
المستثنى محذوف والتقدير فلا يرد في كل حالة الا في حالة وهي اجتماع الشروط الثلاثة المشار اليها بقوله ان قصد فلا يرد ان بعضهم يقول
بجالة الشرط لا تقع مستثناة (قوله أي قصد منها اللبن لا غيره) فكان ينبغي للمصنف أن يقول الا أن يكون اللبن هو المقصود لان عبارة
لا تقيد ذلك (قوله الا ان قصد واشترت وقت الحلاب الخ) تظاهرها أن الشروط في فرض المصلحة وهي ظن كثرة اللبن وعليه شرحه من
وقت عليه من الشراح وقيد س وتبعه ح ذلك بكونها تحلب حلاب مثلها والا فلا الرد وان لم تتوفر الشروط وليس كذلك لافي
الفرض ولا في القيد لان مسألة الشروط ليست (١٣٤) مقيدة بظن كثرة اللبن وانما هي مسألة مستقلة في كلام أهل المذهب

وغير مقيدة أيضا بكونها تحلب حلاب مثلها ففي المدونة ومن باع شاة حلوبا غير مصراة في ابان الحلاب ولم يذكر ما تحلب فان كانت الرغبة فيها انما هي اللبن والبائع يعلم ما تحلب وكنهه فلا مبيع ان رضاهما أو بردها كصبرة يعلم البائع كيهما دون المبتاع وان لم يكن علم ذلك فلا رد للمبتاع وكذلك ما تنوفس فيه من نقرأ وأبل ولو باعها في غير ابان لبنا ثم حلبها المبتاع حين الابان فلم يرضها فلا رد له كان البائع يعرف حلابها أم لا (قوله بل ردها الخ) فيه انه قد تقدم أن الرهص في الحافر الا أن يقال الحافر فرض مثال أو مراده هنا بالرهن ما يشبهه (قوله لانه يصدق الخ) يرد أنه تعلق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية (قوله على ما اختاره اللخمي) أي ان مقابل الاكثر ابن الكاتب ورجح ابن بونس قول ابن الكاتب واختاره اللخمي (قوله والذي عليه الاكثر) أفاد بعض الاشياخ أنه الأرجح والخلاف انما هو فيما اذا اشترت في عقد واحد فان كانت بعقود تعدداتناقا (قوله وفي الموازية له

حلاب أمثالها والا فيردها بغير صاع لكن محل عدم الرد حيث تخلف ظنه في الكثرة مع كونها تحلب حلاب أمثالها ما لم تستوف الشروط الثلاثة المشار اليها بقوله (ص) الا ان قصد (ش) أي قصد منها اللبن لا غيره من لحم وعمل (ص) واشترت وقت حلابها (ش) أي وقت كثرة لبنها سواء كانت كثرة باعتبار كون وقت الشراء قريبا من زمن ولادتها أو باعتبار كون الزمن مقتضيا لكثرة كزمن الربيع وعلم البائع فله لبنيها عما ظنه المشتري مع كون حلابها حلاب أمثالها (وكنهه) عن المشتري فلم يخبره مع علمه انه المقصود واستغنى المؤلف عن العلم بالسكنان اذا لا يكون الامن عالم فاذا توفرت هذه الشروط ردها بغير صاع اذ ليست من مسائل التصرية اذ هي من باب الرد بالعيب (ص) ولا بغير عيب التصرية على الاحسن (ش) أي ان من رد المصرة بغير عيب التصرية بل ردها الرهن ونحوه فانه لا يرد الصاع معها على ما استحسنه التونسي وروى أشهب يرد معها ما صاعا لانه يصدق عليه انه رد مصراة والمعطوف محذوف وغير صفة لموصوف محذوف أي ولا يرد الصاع بدها بغير عيب غير عيب التصرية (ص) وتعددت مددها على الاختار والارجح (ش) أي ان من اشترى عددا من الغنم فوجد كلام مصراة فان عليه مع كل واحدة ردها صاعا على ما اختاره اللخمي ورجحه ابن بونس والذي عليه الاكثر الا كثرة الصاع واحد لجميعها لان غاية ما يفيد هذه التعدد كثرة اللبن وهذا غير منظور اليه بدليل اتحاد الصاع في الشاة وغيرها (ص) وان حلت ثاشة فان حصل الاختيار بالثانية فهو رضا وفي الموازية له ذلك وفي كونه خلافا تأويلان (ش) يعني أن المشتري اذا حلب المصرة أول مرة فلم يتبين أمرها فحلبها ثانية ليختبرها فوجد ردها ناقصة عن لبن التصرية فله ردها انفاقا فلو حلبها في اليوم الثالث فهو رضا به فلا رد له ولا حاجة عليه في الثانية اذ لم يخبتر أمرها كذا في المدونة لما لك ووقع في الموازية عن مال له حلبها ثاشة ولا بعد رضا بعد حلفه انه مرضى بها لكن لم يصرح في الموازية بانه حصل له الاختيار بالثانية وأما لو صرح بذلك ما تأني قوله وفي كونه خلافا وعليه المازري واللخمي وغيرهما أو وفاقا لما في المدونة وعليه الصقلي وهو أحسن فيحصل ما في المدونة على ما اذا حصل الاختيار بالثانية وما في الموازية على ما اذا لم يحصل الاختيار بالثانية تأويلان فكان على المؤلف ذكر الحلف على عدم الرضا وكلام المؤلف في الحلب الحاصل بحضور المشتري لا ما وقع في غيابه وفي الحلب الواقع في غير زمن الخصام لا ما حصل في زمنه فلا يمنع الرد ولو كثر لان الغلة للمشتري والمراد بالخلة الاولى والثانية والثالثة الايام ولوحلت في اليوم الواحد مرارا ولم ياذ كر خيار النقيصة ذكر مرانعه

ذلك) أي له حلبها ثالثة مطلقا لا بالتقييد بالقيد السابق وهو الاختيار بالثانية (قوله كذا في المدونة) وهي حكاية بالمعنى ونص المدونة قلت فان حلبها ثالثة قال ان جاء من ذلك ما يعلم به انه حلبها بعد أن تقدم من حلبها ما فيه خيرة لها فلا رد له وبعد حلبها بعد الاختيار رضا به ولا حاجة عليه في الثانية اذ لم يخبتر أمرها وانما يخبتر الناس ذلك بالحلب الثاني ولا يعرف بالاول (قوله فيحصل ما في المدونة) تظاهرها أن المدونة قابلة للتأويل وحصل فيها التأويل وليس كذلك بل ذلك مفادها (قوله لا ما وقع في غيابه) أي انه اذا غاب وحلت في غيابه مرارا ثم قدم فله الرد كما تقدم عن ابن محرز وثبت (قوله والمراد بالخلة الاولى والثانية والثالثة الايام) الذي يفيد منه النقل أن المراد بالخلبات المرات لا الايام والنقول موجودة في محشي تت

(قوله مانع مطلق) أى فى الرقيق وغيره وقوله مقيد أى بالرقيق (قوله وهو أربعة) كذا فى نسخه وقوله البراءة من العيب كتب على نسخه ان هذا مخالف لما سأتى من خصوصه بالرقيق وأجاب بان هذا على أحد الأقوال (قوله حيث لم يعلم الحاكم بالعيب) فان علم الحاكم بالعيب أو علم به المدين وان لم يعلم الحاكم به لم يكن بيع راءه لان كتم ذلك تدليس ويستثنى من قوله بيع حاكم ما اذا كان وارثا فلا بد من قيده الذى ذكره المصنف فيه وأما اذا باع عبدا مسلما على مال كالكافر فليس بيع براءة كما قدمه المصنف بقوله وجاز رد عليه بعيب (قوله بين انه حاكم أولا) أى ظن المشتري أن البائع حاكم أو لم يظن شيئا بدليل ما بعده (قوله قولان للباجي وعياض) أى ان الباجي يقول لا يكون بيع الوارث مانعا من الرد الا اذا كان لقضاء دين فقط وعياض يقول لا فرق بين أن يكون لقضاء دين أو لقسمة وظاهر المصنف موافقة عياض خلافا لما فى شرح شب (١٣٥) (قوله راجع للوارث فقط) الصواب

أنه راجع لهما معا هذا الكلام وقع منه تبع الظاهر المدونة من ان البيان فى الوارث فقط وان الحاكم يبعه ببيع براءة وان لم يبين قال محشى نت وبه اعتراض الجمهورى ولم يدر ان المؤلف لم يجز على هذا الظاهر لاثباته التخيير للمبتاع عند جهل الحاكم وعلى ظاهرها لا خيار لان الحاكم لا يكاد يخفى كما قبل به واعتمد المؤلف قول ابن المواز قال مالك ببيع الميراث وبيع السلطان ببيع براءة الا أن يكون المشتري لم يعلم أنه ببيع ميراث أو سلطان فهو مخير بين أن يرد أو يحبس بلا عهدة (قوله ظنه غيرهما) ظاهر فى الحاكم دون الوارث اذ مع شرط أن يبين أنه ارث لا يتأتى ظن المشتري أنه غير وارث وأجيب بأنه يتصور ظن المشتري أنه غير وارث مع تبين أنه وارث وذلك بأن يكذبه المشتري فى دعوى أنه وارث ويظن خلافه ثم ثبت ما دعى (قوله لان الجهل فى الاحكام) أى فيما تتعلق به الاحكام (قوله فلا ينفعه على

وهى ضربان مطلق ٢ وهو ثلاثة ستأتى فوات المعقود عليه حسا أو حكما وما يدل على الرضا وزوال العيب قبل القيام ومانع مقيد وهو ان كان أولهما قوله (ض) ومنع منه بيع حاكم ووارث رقيقا فقط بين انه ارث (ش) يعنى ان يبيع الحاكم الرقيق فى الدين أو المغنم أو على السفينة أو الغائب ببيع براءة يمنع المشتري من الرد بوجود عيب قديم به حيث لم يعلم الحاكم بالعيب وسواء بين أنه حاكم أم لا وكذلك يبيع الوارث لقضاء دين أو تنفيذ وصية للرقيق ببيع براءة أيضا لكن بشرط أن يبين أن الرقيق ارث وظاهره ولو باع للقسمة فيما بينهم وفيه قولان للباجي وعياض وعلم المبتاع أنه ارث كميانه والضمير فى منه الرد بالعيب وأما الاستحقاق فلم يشتري الرجوع وقوله رقيقا راجع لهما وقوله بين انه ارث راجع للوارث فقط (ص) وخير مشروطه غيرهما (ش) يعنى أن من اشترى رقيقا من آخر ظنه أنه غير الحاكم والوارث ثم تبين أنه أحدهما أو أولى لواءة قد انه غيرهما ثم تبين غير ذلك فانه يخير بين الرد والمساك ولو لم يطلع على عيب وينفعه دعوى جهله وقال ابن حبيب ليس له الرد لان الجهل فى الاحكام لا يمنع من توجه الحكم ابن عبد السلام وهو أقرب (ض) وتبرى غيرهما فيه مما لم يعلم ان طالت اقامته (ش) هذا هو الثانى من المانعين المقيدين والمعنى ان البائع اذا كان غير حاكم ووارث الا أنه تبرأ عما يظهر فى الرقيق من العيب فانه تنفعه تلك البراءة بشرط ان يتبرأ من عيب لا علم له به فيه والثانى أن تطول اقامته عند بائعه بحيث يغلب على الظن انه لو كان به عيب لظهر له لانه باعه بفور ثم رآه وشرط البراءة فلا ينفعه على المشهور والبراءة التزام المشتري عدم المطالبة بعيب قديم أو مشكوك فيه وانما تنفع فى الرقيق خاصة * ولما كان الواجب على كل من علم من أمر سلعة شيئا يكرهه المبتاع أو كان ذكره أجنس له فى الثمن أن يبينه أشار الى ذلك بقوله (ض) واذا علم بين أنه به ووصفه أو أراه ولم يحمله (ش) يعنى ان البائع اذا علم عيبا فى سلعته فانه يجب ان يعينه للمشتري فلو قال أبيعك بالبراءة من عيب كذا ولم يقل هو به لم يفده قاله ابن المواز وسواء كان البائع حاكما أو غيره وسواء كان المبيع رقيقا أو غيره ولا بد فى البائع المذكور أن يكون بالغاً ولو كان كافراً أو وارثاً فان كان غير بالغ لم يعتبر علمه فان كان العيب مما يخفى كالاباق ووصفه للمشتري بعد بيانه أنه به ووصفا شافيا كاشفا عن حقيقة لانه قد يغتفر بوضع دون آخر وان كان ظاهراً أراه له كالقطع والعود ولم يحمله بأن يذكر ما يدل عليه

المشهور الخ) ومقابل له بعد الملك تنفعه البراءة (قوله أو مشكوك فيه) انظره فانه اذا تنازع المشتري والبائع فى حدوث العيب وقدمه فالقول قول البائع انه حدث (قوله أو كان ذكره أجنس الخ) قد يقال اذا كرهه يكون أجنس (قوله ووصفه) أى ان كان معنويا كالاباق بعد بيان أنه به وقوله أو أراه ان كان حسيا كالقطع (قوله فانه يجب ان يعينه الخ) والاولى أن يزيد فيقول وبين أنه به لاجل التفريق (قوله فان كان غير بالغ لم يعتبر علمه) أى فهو بمثابة الذى ليس بعالم (قوله ووصفه) أى وموضعه لانه الخ (قوله ولم يحمله) أى العيب لا يخفى ان عدم الاجمال انما هو فيما اذا كان العيب معنويا وقوله بأن يذكر ما يدل عليه أى على العيب القائم به وعلى غيره (قوله وهو ثلاثة الخ) كذا بالنسخ التى بايدينا وعبارة الرقائى وهو أربعة سيمد كرها وهو البراءة من العيب الخ وهى وافق ما كتبه المحشى اه

وقوله كقوله سارق فان سارق شامل لسرقة ديناراً كثر وشامل لسرقة كل شهر أو كل أسبوع أو كل سنة ولا يخفى ان القائم به انما هو واحد من تلك الاشياء (قوله أو يذكر ما فيه وغيره الخ) ظاهره أن في هذا الجمل من حيث ذكر الغير وليس كذلك نعم سارق فيه اجمال باعتبار ما تقدم (قوله كقوله زان سارق الخ) لا يخفى أن فيه اجمالاً أيضاً من حيث سارق (قوله لانه رعا علم الخ) لا يخفى أنه لم ينتفت فيه لاجمال وقوله وإذا قال سارق الذي هو البيان الاجمالي (قوله وعليه البساطي) موضوعه كما هو صريح فيما إذا أتى بلفظ يحتمل القليل والكثير فان أتى بلفظ يشمل العيوب كلها كثيرة أو قليلاً وهو يعلم بعضها فيه كما يبيع عظماء في قففة كما يقع عندنا بصرف بعض البياعات فانظر هل يجري فيه بحث البساطي وغيره أم يتفقان (١٣٦) على أنه لا ينتفع في هذا بشئ وفي شرح شب والظاهر أنه لا ينتفع في هذا

وعلى غيره مع تفاوته في أفراد كقوله سارق أو يذكر ما فيه وغيره من غير جنسه كقوله زان سارق وهو سارق فقط لان رعا علم سلامته من الاول فظن أن ذكر الثاني معه كذا الاول وإذا قال سارق فهل ينفعه ذلك في البراءة من يسير السرقة دون التفاحش وعليه البساطي والنقل بواقفه أو لا ينفعه ذلك مطلقاً لان بيانه مجمل كلابيان وعليه بعض معاصريه والظاهر أنه ينظر في اليسر والكثير لقول أهل المعرفة (ص) وزواله الاحتمال العود (ش) أي ومنع من الرد بالعيب زوال العيب الكائن حين البيع أو قبله الا العيب الذي يحتمل العود فان زواله لا يمنع الرد كقول المبيع في فراشه وسلس البول والسعال المفرط ورمي الدم من القبل والاستحاضة بخلاف الحي وبياض العين ونزول ماء منها اذا كان برؤه قد استمر لاشك فيه ولا تخاف عودته الا باحداث من الله وأما البرص والجذام اذا لم يعلم به حتى ذهب فلارداءه لأن يكون عند أهل المعرفة عيباً ونحوه في المدونة وكتاب ابن الموار (ص) وفي زواله بموت الزوجة وطلاقها وهو المأول والاحسن أو بموت فقط وهو الاظهر وأول أقوال (ش) يعني أنه وقع خلاف في المذهب فيما اذا لم يطلع المشتري على تزويج الرقيق المشتري الا بعد زوال العصمة بموت أو طلاق فقيل لارداه وقيل لارداه ان زالت العصمة بالموت لا بالطلاق وقيل له الرد ولو في الموت ولا ينبغي العدول عنه لأن من اعتماده من ذكر أو أنى لا يصبر عنه غالباً أقوال ثلاثة ولو قال بموت الزوج الشامل للمرأة والرجل لكان أحسن وانظر الفسخ بطلاق والظاهر ان حكمه حكم الطلاق فلا عيب بدله بطلاقها بفرقها لشمه له وظاهر كلام المواق أن الخلاف في الزوجة التي حمل فيها وطء (ص) وما يدل على الرضا الاملاية نقص كسكنى الدار (ش) أي ومما يمنع من الرد بالعيب حصول الشئ الذي يدل على الرضا من المشتري من كل قاطع لخيار المشتري من تصریح بقول كرضيت أو فعل كركوب دابة واستخدام ما ينقصه الاستعمال وان كان غله أو سكوت ولا يعارض هذا جعله الغلة للمشتري الى القضاء كما يأتي لان ذلك في غلة لا تحتاج الى تحرير كاللبن والتمر أما الوكيل فعلا لا يتقص فلا يدل على الرضا كما اذا سكن الدار أو الحانوت وهو يخاصم وقوله وما يدل على الرضا أي بعد الاطلاع على العيب ويأتي هنا ما من من قوله ورضي مشتركا بزوج الخ لكن تستثنى الاجارة والاسلام للصنعة فانهما لا يدلان على الرضا هنا لان الغلة للمشتري كما انهما لا يدلان على الرضا من البائع هناك للعله المذكورة وقوله وما يدل على الرضا هذا في الحاضر بدليل قوله فان غاب بائعه والاستثناء منقطع أي لكن ما لا يتقص فلا يدل على الرضا والمراد شأن ذلك وبعبارة صريح ابن الحاجب ان ما لا يتقص لا يدل على الرضا وظاهر كلامه هنا أنه يدل على الرضا لانه استثناء عما يدل على الرضا والاصل في الاستثناء الاتصال فيجعل منقطعاً أي لكن الفعل الذي لا يتقص لا يدل على الرضا كسكنى الدار سواء سكنها أو أسكنها ويدل له قوله ووقف في رهنه واجارته لخلاصه أي كسكنى الدار

بشيء لان ما علمه لم يبين أنه به (قوله وزواله) سواء زال قبل القيام به أو بعده وقبل الحكم عند ابن القاسم خلافاً لاشهب (قوله الا محتمل) بالنصب وبالرفع منقضى معنى كقوله تغير النوى الخ بدر (قوله أو قبله) أي بان كان انقطع زمن العيب (قوله الا أن يكون عند أهل المعرفة عيباً) أي لكونه لا تؤمن عودته (قوله طلاقها) أي بائناً لا رجعيّاً لانها زوجته وأما طلاق غير المدخول بها وموتها فانه يمنع من الرد (قوله أو بموت) من أحدهما لكن موتها الذي هو فرض المصنف مطلق عليه أو وخشا وموته انما يزول به عيب الخش دون الرائحة على هذا التأويل (قوله كان أحسن) لان الأقوال الثلاثة جارية في موت الزوج وكان يقول وطلاقه مصدر مضاف للفاعل أو المفعول بدل وطلاقها والواو بمعنى أو وتنبه على محل الأقوال في التزويج باذن السيد من غير تسلط العبد عليه مع الوطء لا بغير اذنه أو به مع تسلطه عليه فعيب ولو لم يطلو بأذنه من غير تسلط ولم يطلو بغير عيب (قوله واستخدام ما ينقصه الاستعمال) أي كعبد ولو زمن الخصام (قوله كاللبن) ولو في غير زمن

الخصام الا طول سكوته بعد علم العيب فلا وقوله وهو يخاصم أي ما في غير زمن الخصام بعد الاطلاع على العيب فانه وأدخل يدل على الرضا (قوله لكن تستثنى الاجارة والاسلام للصنعة الخ) بحث فيه بعض الشيوخ بأن قوله فيما سبأني ووقف في رهنه واجارته لخلاصه على ما قررناه هناك بردها وأن الاجارة والاسلام للصنعة يدلان على الرضا اذا صدر من المشتري وهو كلام ظاهر فالواجب الرجوع اليه (قوله ويدل له) أي لهذا التعميم من حيث شبهة الاسكان وقوله أي كسكنى الدار تفهيم كسكنى باعتبار تعميمه ثم أقول وفي ذلك نظر لان قوله ووقف الخ كان أسكنه قبل الاطلاع على العيب والحاصل أن الاقسام أربعة

الاول أن يكون الاشتغال قبل الاطلاع على العيب فهذا لا يدل على الرضا مطلقا نقصه الاستعمال أم لا الثاني ما يدل على الرضا ولو في زمن الخصام كاستخدام ما ينقصه الاستعمال كعبد فاستخدام العبد يدل على الرضا ولو في زمن الخصام الثالث ما لا يدل على الرضا مطلقا كأخذ اللبن والتمر الآن يحصل طول الرابع ما فيه تفصيل كسكنى الدار فان كان في زمن الخصام فلا يدل على الرضا والادل هذا حاصله (قوله في كالיום) أى اليوم ونحوه وانظر ما المراد بنحوه كذا في عب وشب والظاهر أن الكاف أدخلت يومها آخر وحرر (قوله اعلم أن السكوت لعذر) أى كخوف (قوله والظاهر الخ) لا يخفى أن الكاف إذا دخلت المكروه تظهر لها فائدة فصار وجه هذا الاستظهار ولعل وجهه أن صورة الاكرام لا تنوهم فيكون الاحسن دخولها على ما يفيد دخوله من قديته وهم عدم دخوله فتدبر (قوله ولا يبعده رجوع الضمير) لانه قول الضمير عائد على بعض ما تقدم (١٣٧) ولا محذور فيه أو ان المراد بالدابة ما دب على وجه الارض (قوله فان غاب بائعه

أشهد) أى شاهدين وهذا خلاف المذهب فان المذهب أن الاشهاد مستحب فقط نص عليه ابن رشد ثم ظاهره أن الاشهاد في الغيبة مطلقا قريبة أو بعيدة وهو كذلك والحاصل كما أفاده بعض شيوخنا أن المشتري اذا اطلع على العيب ووجد البائع غائبا يستحب له أن يشهد على عدم الرضا بالمبيع سواء كان قريب الغيبة أو بعيدا وبعد الاشهاد المذكور يفصل ان كان قريب الغيبة أو له وكيل حاضر يرد عليه فالامر ظاهر من أنه يرد على وكيل الحاضر أو يرسل له في قرب الغيبة وان كان بعيد الغيبة ولا وكيل له فيضرب بين أن ينتظر البائع حتى يقدم وان شاء أعلم القاضى بالحكم من الرد وحينئذ يتلوم له كما أفاده المصنف (قوله فان عجز) أى عن الرد المفهوم من رد المقدر لا الاشهاد لانه لا يتعذر مع وجود القاضى وقوله أعلم القاضى أى بعجزه أى رفع اليه الامر ان أراد تعجيل الرد

وأدخلت الكاف القراءة في المصحف والمطالعة في الكتب (ص) ونحلف ان سكت بلا عذر في كالיום (ش) اعلم أن السكوت لعذر لا يمنع الرد مطلقا ونحوه فيه تفصيل فان كان أقل من اليومين وان كان كالיום حلف ورد وان كان أكثر فلا رد له * ولما قدم أن تصرف المختار يمنع من الرد آخر ج منه مسألتي أولاهما بقوله (لا كسافر اضطررها) أى لركوب الدابة في سفره بعد اطلاعه على عيبها فيستمر راكبها وله رد ها ولا شيء عليه في ركوبها بعد علمه ولا علمه أن يكري غيرها ويسوقها وليس ككف فان وصلت بحالها ردها وان عفت ردها وما نقصها أو يوجبها أو يأخذ قيمة العيب ابن رشد ولا يجب عليه الرجوع بها إلا أن يكون قريبا لاموثة عليه في الرجوع ويستحب له أن يشهد أن ركوبها باها ليس رضا بالعيب ولا مفهوما لا اضطرار كركوب المسافر لها اختيارا كذلك لأن السفر مظنة لذلك كما قاله في التوضيح وأدخلت الكاف المكروه والظاهر أن الكاف داخل في المعنى على الدابة ليشمل العبد والامة ولا يبعده رجوع الضمير من قوله (أو تعذر فودها الحاضر) لاندابة وأما ليس التوب ووطء الامة فرضا باتفاق قاله بعض وسواء كان التعذر من جهة الدابة لامتناع سيرها غير ركوبه أو من جهة المشتري لكونه ذاهية وقيد التعذر انما هو في ركوبها لموضعها اماركوبها بالرد فلا يضر ولو بعجزه عذر قاله في التوضيح عن العتبية والبيان وأقره (ش) فان غاب بائعه أشهد فان عجز أعلم القاضى بالتلوم في بعيد الغيبة ان ربحى قدومه كأن لم يعلم موضعه على الاصح (ش) أفادهم هذا أن غيبة بائع المعيب لا تمنع من عدم الرد بالعيب انه أن يشهد بعدم الرضا به في غيبة البائع لأنه يشهد على الرد ويرد عليه ان كان قريب الغيبة أو له وكيل حاضر يرد عليه فان عجز عن الرد ببعيد غيبة البائع وعدم وكيل يرد عليه فان شاء انتظر بائعه وان شاء أعلم القاضى بعجزه وحينئذ يتلوم القاضى لبعيد الغيبة حيث ربحى قدومه كما أنه يتلوم له حيث لم يعلم موضعه وأما بعيد الغيبة حيث لم يربح قدومه فلا يتلوم له وكذلك القريب الغيبة كالأيومين مع الا من لانه في حكم الحاضر فيكتب له الحاكم اما قدم والا ألزمه الحاكم (ص) وفيها أبضان في التلوم (ش) راجع لقوله ان ربحى قدومه ثم ان الذي فيها عدم ذكر التلوم في الكلام مضاف مقدراى نقي ذكر التلوم وبعبارة أى انتفاء التلوم اطلاقا للمصدر واردة

(١٨ - نرشي خامس) وان شاء أبى المبيع تحت يده الى قدوم البائع فيرد عليه المبيع ان كان قائما ويرجع بأرضه ان هلك والحاصل أنه اما أن يعلم القاضى أو لا يعلم بل يصبر حتى يقدم فيرد عليه وان لم يشهد وقوله بعيد الغيبة أى كالعشرة الايام أو اليومان مع الخوف (قوله ان ربحى قدومه) أى غلب على الظن قدومه (قوله على الاصح) أى عند ابن سهل خلافا لابن القطان القائل انه كقريب الغيبة (قوله لا تمنع من عدم الرد) المناسب لا تمنع من الرد (قوله لا أنه يشهد على الرد) أى لانه ليس بشرط أى ان الاشهاد على الرد ليس بشرط (قوله ان كان قريب الغيبة) انكر بعد الارسال له كما يفيد ما يأتي (قوله فان شاء انتظر بائعه) أى لقدومه كما أنه يتلوم له اذا لم يعلم موضعه أى ان ربحى قدومه ولا يلزم من جهل موضعه عدم رجاء قدومه كالعطار ين عندنا عصر (قوله والا ألزمه الحاكم) أى بالمبيع

(قوله لا نفي التلوم) أي بدون تقدير وقوله ولا نفي ذكر التلوم أي بإبقاء نفي على معناه وقوله ولا السكوت معطوف على قوله لا نفي التلوم أي وليس فيها السكوت عن التلوم إلا أن هذا لا يدخل له هنا (قوله والامتنان الوفاق الآتي) (أقول) بل يتأتى بأن يقال الموضع الذي قال فيه لا يتلوم يحمل على ما إذا لم يرج قدومه والموضع الذي قال فيه التلوم يحمل على ما إذا رجع قدومه فتدبر (قوله عهدة) أي أثبت أنه على حقه في الرد بالعيب القديم لا عهدة الثلاث والسنة أي أثبت عهدة وانما قدر كان للاشارة إلى أن القضاء متأخر عن اثبات العهدة المؤرخة وقوله مؤرخة في اسناد التار يخ للعهد تجوز وانما المؤرخة حقيقة زمن البيع ليعلم منه كون العيب قديماً أو حادثاً وقوله وصحة الشراء لاحتمال أن يكون فاسداً وحصل مقوت فيمضي بالقيمة يوم القبض ولو مختلفة في فساد لان الثمن الذي جعله فيه انما هو لاعتقاده سلامته من العيب وقوله ان (١٣٨) لم يخلف عليهما أي على العهدة وصحة الشراء وأما التار يخ فلا بد من ثبوته

بالبيننة كما يفيد كلام الشارح وظاهر كلام المصنف أن الخلف مقدم على الثبوت فيهما وليس كذلك فان الاثبات في العهدة مقدم على الخلف وفي صحة الشراء يخبر بين أحدا الأمرين أيهما طاع به كفي (قوله ان أثبت المشتري عند القاضي الشراء) هذا لا بد فيه من البينة ولا يكفي الخلف وكذا قوله وصحة ملك البائع (قوله وانه اشترى الخ) هذا يقوم فيه الخلف مقام البينة كما أفاده بقوله وهذا ان لم يخ وقوله وعهدة الخ عطف تفسير وقوله ومثله صحة الشراء أي في أن البين تقوم مقام البينة وقوله ويثبت يوم التبايع هذا لا يكفي فيه البين (قوله ان ينفعه) المناسب أن يقول انه يلزم ذلك لان ذلك انما هو نفع البائع (قوله بشروط) أي تسعة وزاد في التوضيح عاشر وهو أن يثبت صحة ملك البائع الى حين الشراء وقاله ابن عبد السلام ونقله في الشامل والخاص ل أن ما يتوقف عليه الرد منه ما لا بد من ثبوته بالبينة كالتار يخ وملك البائع له لو قف ببعه منه ولا يكفي

الخاص بل به أي عدم وجوده لا نفي التلوم لانهم لم تقل لا يتلوم له والامتنان الوفاق الآتي ولا نفي ذكر التلوم لانهم لم تقل ولم يذكروا التلوم ولا السكوت عن التلوم لانهم لم تقل وسكت عن التلوم (ص) وفي حقه على الخلاف تأويلان (ش) أي وفي حقه على الخلاف للحل الآخر أو على الوفاق بأن يحمل المحل الذي أطلق فيه على ما إذا لم يرج قدومه أو خيف على العبد الهلاك أو الضياع فيباع العبد ويحمل المحل الذي فيه التلوم على ما إذا طمع في قدومه ولم يخف على العبد ذلك (ص) ثم قضى ان أثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء ان لم يخاف عليهما (ش) أي ثم بعد مضي زمن التلوم يقضي بالرد على الغائب ان أثبت المشتري عند القاضي الشراء وصحة ملك البائع الى حين البيع وانه اشترى على بيع الاسلام وعهدة أي على حقه في العيب وهذا ان لم يرد أن يخلف لان القول قول المشتري مع عينه على نفي البراءة ومثله صحة الشراء ويثبت يوم التبايع لان العيوب تقدم وتحدث وانما يطلب منه اثبات العهدة لانه يحتمل أن يشتري على البراءة من عيب لا يعلم به فلا يكون له القيام لكن في الرقيق فقط بالشروط المتقدم في قوله وتبرى غيرهما فيه مما لم يعلم ان طالبت اقامته وقولنا في العيب أي فقط هو الصواب ومن قال والاستحقاق فيه نظرا لانه يقتضي أن من اشترى على أن لا قيام له حيث استحق الشيء المشتري أنه ينفعه ذلك كالعيب وليس كذلك بل له الرجوع وبسقط الشرط وبصح البيع وقال بعضهم ويتم حكم الحاكم في الرد بالعيب على الغائب بشروط اثبات الشراء وان الثمن كذا وانه نقده وأما التبايع واثبات العيب وانه منقوص وانه أقدم من أمدا التبايع وغيبه البائع وبعد الغيبة أو انه بحيث لا يعلم موضعه وبعد اثبات هذه الفصول يخلف على ثلاثة أنه ابتاع بيعاً صحيحاً وان البائع لم يتبرأ له منه ولا بينة وانه ما علم بالعيب ورضيه وله أن يجمع هذه الفصول في عين واحدة على الاختلاف في ذلك قاله أبو الحسن واثبات قدر الثمن ونقده انما هو اذا أراد أخذ الثمن وأيضاً انما يلزمه اثبات أنه نقده اذا لم تمض مدة بحيث لا يقبل انكار البائع القبض فان القول قول المتاع مع عينه والمدة المذكورة العام والعامان على ما ذهب اليه ابن حبيب والعشرون عاماً ونحوها على ما ذهب اليه ابن القاسم كافي التوضيح ثم ذكر المانع الرابع من الموانع العامة بقوله (ص) وفوته حساً ككتابة وتدبير (ش) أي ومما يمنع من الرد بالعيب القديم فوت المبيع قبل الاطلاع على العيب سواء كان الفوت حساً كتلفه سواء حصل التلف باختياره كقتل المشتري عمداً أو بغير اختياره كقتله خطأ أو غصبه منه أو حساً ككتابة وتدبير

الخلف عليه ومنه ما لا يثبت بالبينة ولا يثبت الا بالخلف عليه وهو كونه ما اطلع على العيب ورضي به اذا لم يعلم الامن جهته فلا يكفي فيه شهادة البينة اذ قد يخبر بخلاف ضميره ومنه ما يكفي فيه الاثبات أو الخلف وهو العهدة وصحة الشراء (قوله وبعد اثبات هذه الفصول) أي هذه الفصول التسعة لا بد فيها من البينة (قوله ولا بينة بذلك) أي ان محل كونه يخلف على هذين الأمرين ان لم يكن له بينة بذلك والا فلا حاجة للخلف (قوله وله أن يجمع) أي له أن يفرد كل واحد من الثلاث بيمين وله أن يجمع كلها في عين واحدة (قوله على الاختلاف في ذلك) اشارة الى أن ذلك أي الجمع من الفصول الثلاثة بيمين واحدة ليس متفقاً عليه (قوله العام والعامان) الوارد بمعنى أو (قوله على ما ذهب اليه ابن حبيب) هو المعتمد وما بعده ضعيف شيخنا سلموني (قوله ككتابة الخ) ولو أخذ الارش لكانت له ثم يجوز فلا رده وأما ان لم يأخذه ثم عجز فله رده

وعتق

(قوله وصدقة وهبة لغير ثواب) ومثل ذلك الحبس والارش للحبس والواهب والمتصدق لا للحبس عليه والموهوب له والمتصدق عليه لان العقد لم يتناول الا ذلك المعيب دون الارش وقوله لغير ثواب وأما هبة الثواب فكالببيع (تبيينه) ظاهر عبارة المصنف الفوات بالكتابة ولو عجز الم كاتب قبل أخذ الارش وبعد أم مرض العبد مرضا فاته المقصود ثم زال لكن في الشامل ما يفيد أن له الردان زال قبل أخذ الارش ونصه ولو أخذ الارش لمرض العبد عنده أو كاتبه ثم صح أو عجز فاته انتهى (قوله بنسبة قيمته معيبا) لا يخفى انه لا يؤخذ بظاهر هذه العبارة من أن المنسوب قيمته معيبا والمنسوب اليه (١٣٩) قيمته سليما بل المراد يقوم سالما ومعيبا ويؤخذ

من الثمن بنسبة ما نقص من قيمته معيبا الى قيمته سليما مثل ما قيمته سليما عشرة ومعيبا ثمانية فقد نقص اثنان ونسبتهما من العشرة الخمس فيرجع بخمس الثمن (قوله ووقف) أي المبيع أي أمهل فلا يقضى فيه برد ولا الزام (قوله لبايعه) أي الذي هو المشتري الاول (قوله كعيب حدث عند المشتري) أي المشتري الثاني أراد بالعهد ما يشمل عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله لتفليس) أي تفليس المشتري الثاني وقوله أو فساد أي فساد البيع الثاني (قوله ومفهوم قوله كعوده الخ) المناسب أن يذكر ذلك بعد قوله الاتي أو بملك مستأنف على أنها اذا خرجت عن ملك بيع هي المراد بقول المصنف الاتي فان باعه لاجنبي مطلقا (قوله فان كان الاول) هو وما اذا كان يبيع أو هبة ثواب وقوله وان كان الثاني أي الذي هو قوله أم لا (قوله أو بملك مستأنف الخ) انما زاد مستأنف لانه لو اقتصر على قوله أو بملك لكان عطفا على قوله ببيع من عطف العام على الخاص الذي هو نوع تكرار لان المراد بالبيع رد ملكه أيضا لئلا يكتفى ببيع قديم بناء على أن الرد بالعيب نقض للبيع من أصله (قوله وهو واحد

وعتق وصدقة وهبة لغير ثواب فقوله وكتابة وتدير حذف المثل أي أوحك ككتابة وهذا أولى من جعله مشبها بقبلة في منع الرد (ص) فيقوم سالما ومعيبا ويؤخذ من الثمن النسبة (ش) جواب لشرط مقدار أي واذا وجب للبتاع الارش ولم يكن له الرد فيقوم المبيع يوم ضمنه المشتري سالما بمائة ومعيبا ثمانين فقد نقصه العيب خمس القيمة فيرجع على البائع بخمس الثمن كيف كان ولو اختلفا في صفة المبيع فالقول قول البائع انتقدوا الا فالة قول المشتري وقوله فيقوم كان مقوما أو مثليا وقوله ويؤخذ الخ أي ويؤخذ من الثمن بنسبة قيمته معيبا الى قيمته سليما أي فينظر الى قيمته سليما وقيمته معيبا ويؤخذ من الثمن بمثل تلك النسبة ولو تعلق بالمبيع المعيب حق من رهن أو اجارة أو عارية أو اخدام وحصل ذلك من مشتريه قبل علمه بالعيب فان ذلك لا يمنع من رده ما دخل من ماله على رهنه ليشمل العارية والا اخدام لكان في رهنه واجارته لخلاصه (ش) ولو أدخل الكاف على رهنه ليشمل العارية والا اخدام لكان أحسن (ص) وردان لم يتغير (ش) هذا راجع لقوله ووقف الخ أي ورد على بائعه بعد خلاصه ان لم يتغير وبقي على حاله وظاهره ان له الرد وان لم يشهد انه مرضى بالعيب وهو كذلك وظاهره أيضا أن له الرد بشرطه ولو قام به على البائع حال تعلق الرهن وماله به وحكم عليه بأنه لا ارش له وهو كذلك وأما لو حكم عليه بأنه لا رد له فانه ينظر لمذهب الحنابلة فان كان مذهبهم لا رد له مادام في الرهن ونحوه عمل به وان كان مذهبهم لا رد له مطلقا عمل به أيضا ذكره ح ومفهوم ان لم يتغير أنه ان تغير ففيه تفصيل وهو ان التغير اما متوسط أو قليل جدا أو مخرج عن المقصود وسياق (ص) كعوده بعيب (ش) تشبيهه في الردان لم يتغير أي كعوده أي المبيع لبايعه بعد خروجه من ملكه غير عالم بالعيب سواء كان ذلك العيب هو العيب القديم أو غيره كعيب حدث عند المشتري في زمن العهدة حيث اشترى بها وينبغي أن يكون عوده لتفليس أو فساد كعوده بعيب وفي ابن عرفة ما يفيد ذلك ومفهوم قوله كعوده انه ان لم يعد اليه فلا يخلو اما أن يكون خرج عن ملكه ببيع أو هبة ثواب أم لا فان كان الاول فلا قيام له وان كان الثاني فله الرجوع على بائعه بالارش (ص) أو بملك مستأنف كبيع أو هبة أو وارث (ش) أي اذا عاد لبايعه بما ذكره رده على بائعه الاول ظاهره ولو اشتراه من مشتريه عالم بالعيب وهو كذلك لانه يقول اشترى به لا رده على بائعه وظاهره ولو اشتراه بعد تعدد الشراء فيه وهو احدى روايتي المدونة وفيها رواية أخرى وهي ان له أن يرد على من اشترى منه وله أن يرد على بائعه الاول وقد أشار الشارح الى ذلك بعدما ذكر عن ابن القاسم ما يفيد انه يرد على بائعه فقط مانصه وقال أشهب ان عاد اليه يبيع أي وقد تكرر فيه البيع خير بين أن يرد على بائعه الاول كما قاله ابن القاسم وبين أن يرد على بائعه الثاني فان رده على الاول أخذ منه الثمن الاول وان رده على الثاني

روايتي المدونة لا يخفى أن الخلاف المذكور انما هو عند عدم تعدد الشراء فيه وقول الشارح أي وقد تكرر فيه البيع كلام لا معنى له وليس بظاهر وقوله أي وقد تكرر فيه البيع لا حاجة له يدل على ذلك قوله الاتي خسر الخ والحاصل أن ظاهر قول الشارح وهو احدى روايتي المدونة انما هو في تعدد الشراء بان يشتريه عمرو من زيد ثم يبيعه عمرو لخالد ثم يشتريه عمرو من بكر وهذا لا يدل عليه الكلام الاتي لان الكلام الاتي مفروض في عدم التعدد المذكور لانه مفروض في شراء عمرو من زيد ثم يبيع عمرو لخالد ثم يشتريه عمرو من خالد (قوله وقد أشار الشارح الى ذلك) أي الى الرواية الاخرى (قوله مانصه) أي لما نصه

ليس عندنا لا تقويم ذات المبيع باعتبار كونه معيبا (قوله ثم بالحادث) هذا الترتيب أولوي (قوله ليس في تقويمه صحيحا) أي أنه لو حل المصنف على تقويمه صحيحا لم يعلم منه تقويم العيب مكررا وهذا لا يفيد كلامه وأجيب بأنه لا فائدة لتقويمه بالعيبين إلا بسبقهما بشئ وهو تقويمه سالما (قوله وبعبارة الخ) الظاهر العبارة الأولى ويمكن توجيهها بأن (١٤١)

لا بذاته إذا العيب لا يقوم وإنما تقوم الذات التي قام بها العيب (قوله دال على ثلاث تقويمات الخ) فإن قلت عند الرد فما الموجب لتقويمه صحيحا قلت أفاد بعض الأشياخ أن التسكئة في ذلك الرفق بالمشتري وذلك لأنه لو كانت قيمته صحيحا عشرة وبالقديم ثمانية وبالحادث ستة فالخاتمة بنقصه اثنين فلونسبت للثمانية لزم أن يدفع ربع الثمن فلما نسب للعشرة وجدناه خسا فيدفع خمس الثمن (قوله يوم ضمان المشتري) أي وضمنان المشتري يختلف باختلاف الثمن (قوله يختلف الخ) في شموله للفايد نظر لأن حصول المتوسط فيه عند المشتري مفيت لرد المعيب فأيضا كابدل عليه قوله وبغير ذات غير منبلى وحينئذ فإن كان متفقا على فساد مضي بالقيمة يوم القبض ولا يقوم صحيحا ولا بالعيب الحادث وإن كان مختلفا في فساد مضي بالثمن ويقوم صحيحا وبالعيب القديم ليعلم مقدار ما يتوبه من الثمن الذي وقع عليه العقد فإنه لا يلزمه دفعه كله لأنه انما دفع على أن المبيع سالم فتبين أنه معيب (قوله على قيمته غير مصبوغ) أي معيبا (قوله وقيل يكون شر بكا بكمية الصبغ) زاد أم لا (قوله بكم صبغ بكمسر الضاد الخ) لا يفتي أنه إذا نظر للكسر وحده لا يتم والمفتح وحده لا يتم لأن المنظورة الأمران

ثم بالحادث ولا بد من تقويم المبيع صحيحا أيضا وهذا لا يفيد كلامه لأنه ليس في تقويمه صحيحا تقويم المعيب وكلامه في تقويمه يندرج فيه تقويم العيب مكررا وبعبارة الباء للمعية أي تقويم العيبان مع تقويم المبيع صحيحا فكلامه دال على ثلاث تقويمات ثم أن قوله فيما مرفق قوم سالما ومعيبا الخ ليس فيه مع قوله هنا وقوم ما بتقويم المبيع الخ تكرار إذا الأول مفروض فيما إذا فات المبيع وما هنا فيما إذا لم يفت وحدث عنده عيب وأراد التسكئة به أو رده والمعتبر في التقويم الثلاثة (يوم ضمان المشتري) للبيع لا يوم العقد ولا يوم الحكم وضمنان المشتري يختلف بحسب كون المبيع صحيحا أو فاسدا ثم الصحيح يختلف بحسب الأشياء المبيعة فقد يكون المبيع أمة متروضة وقد يكون ثمارا وقد يكون محبوسا للثمن أو لا شاهد وقد يكون غائبا (ص) وله أن زاد بكم صبغ أن يرد ويشترك بما زاد يوم البيع على الاظهر (ش) يعني أن المشتري إذا زاد المبيع عنده بما أضافه إليه من ماله بصبغ وخياطة ونحوهما من غير حدوث نقص عنده فاما أن يتماسك أو يأخذ أرش العيب القديم أو يرد ويشترك بما زاد بصبغه على قيمته غير مصبوغ فإن كانت قيمته مصبوغا خمسة وعشرين وقيمته معيبا غير مصبوغ عشرون فقد زاده الصبغ الخمس فيكون شر بكمه وسواء دلس البائع أم لا وقيل يكون شر بكا بكمية الصبغ كالأستحقاق فإنه إذا اشترى ثوبا بصبغه ثم استحق من يده فأبى المالك أن يعطى قيمة الصبغ وأبى المشتري أن يعطى قيمة الثوب فالمشتري يكون شر بكا بكمية الصبغ وفرق للشهور بأنه في الاستحقاق أخذ من يده قهرا وقد لا يزيد الصبغ فيذهب ذلك بأطلا بخلاف العيب فإن خيرته تنفي عنه الضرر وقولنا من غير حدوث نقص عنده احتراز عما إذا حصل عنده نقص وزيادة فهو قوله الآتي وجبر به الحادث وقوله بكم صبغ بكسر الصاد ما يصبغ به ويفتحها المصدر ولو بالقاء الريح الثوب في الصبغ وأدخلت الكاف الخياطة والكبد وما أشبه ذلك مما لا ينفصل عنه أو ينفصل عنه بفساد والتقويم المذكور يوم البيع على ما رجحه ابن يونس ويوم الحكم على ما استظهره ابن رشد فصول قوله على الاظهر على الأرجح وقوله يوم البيع حال من فاعل زاد أي حال كون ما زاد معتبرا يوم البيع وليس متعلقا بقوله زاد لأن الزيادة ليست يوم البيع بل معتبرة فيه والظاهر أن المراد بيوم البيع يوم ضمان المشتري كما أشار به بعض ولو صبغه فلم يزد ولم ينقص كان بمثابة ما لو لم يحدث عنده عيب وسواء كان البائع مدلسا أم لا فله أن يرد ولا شيء عليه أو يتماسك أو يأخذ أرش العيب ولو نقصه الصبغ فإن كان البائع مدلسا فله رده من غير أرش أو حبسه وأخذ أرش وإن كان غير مدلس فله بحكم العيب الحادث (ص) وجبر به الحادث (ش) يعني أن المشتري إذا حصل عنده مع الزيادة عيب فإن الزيادة من خياطة وصبغ وسمن وولد تجبر العيب الحادث من قطع واتسكاج وغيرهما وكيفية الجبر أن الزيادة إن ساوت النقص الذي حدث عنده فلا شيء له إن تماسك ولا شيء عليه إن رده لأن خيرته تنفي ضرره فإن نقصت عنده بأن جبر بعض جبر فإن تماسك أخذ أرش القديم وإن ردد فاعل أرش الحادث الذي لم تجبر به الزيادة وإن زادت فله أن يرد ويشترك بما زاد ويأبى

معاقبة نظر للعادة في ذاتها باعتبار تحملها للأمرين معا (قوله أو يتماسك أو يأخذ أرش العيب) كذا في عب نافلة عن الشيخ سالم عن المدونة واعترضه شيخنا السلوكي الصواب أنه إذا تماسك لا يرجع بشئ ثم عند كتي هذا رجعت بخط الشارح فوجدته جبر بالقلم على قوله فله أن يرد ونهية الشطب قوله أرش العيب (قوله إن الزيادة إن ساوت الخ) أي فلو كانت قيمته سالما مائة وبالقديم تسعين وبالحادث ثمانين وبالزيادة تسعين لساوى الزائد النقص فإذا زدد فلا غرم وإن تماسك لا شيء له وإن كان خمسة وثمانين غرم مع الرد نصف عشر

الثمن وخمسة وتسعين شاركا بمثل ذلك وهذه التقويمات انما هي مع الردوان تمسك لم يرد على القيمتين الاوالتين (قوله في الثانية) أي التي هي قوله وان نقصت عنه الخ (٤٣) (قوله أن يقوم سالما) أي بمائة كما قررنا وقوله ومعيبا بالعيب القديم هو تسعون كما قررنا

وقوله وبالزيادة بأن يقال ما قيمته بعد أحداث الصبيغ فيقال خمسة وتسعون فإنه اذا رد يرد نصف عشر الثمن لانه آله الامر أن الأحداث انما نقصه نصف العشر وان كان ابتداء انما نقصه العشر ولا حاجة الى أن يقوم بالعيب الحادث بدون الجبر الحاصل بالزيادة وقوله وفي الثالثة أي التي هي قوله وان زادت الخ وقوله وبالزيادة ان أراد الرد أي ويكون شريكاً بالزيادة (قوله فمع التدليس لا شيء عليه ان ردوله التماسك) وأخذ القديم والحاصل ان تفصيل الشقة ثيابا لعدم المعتاد بالنسبة للدلس من حيث ان المشتري اذا رد لا شيء عليه ويعدم المتوسط من حيث انه اذا تمسك يرجع بأرض العيب القديم وقوله أو صبغها صبغا معتادا أي فان البائع اذا كان مدلسا ونقصت بذلك الصبيغ ورده المشتري لا شيء له واذا تمسك يرجع بأرض العيب القديم وبعد حينئذ من المتوسط لامن المعتاد لانه لو جعل ذلك من المعتاد مطلقا كان اذا تمسك لا يرجع بأرض العيب القديم كما يتبين مما يأتي قال المصنف في التوضيح فلو كان الصبيغ منقضا كان له الرد بغير عزم ان كان البائع مدلسا أو حبسها وأخذ الأرض اه (قوله وكلام المؤلف في الثياب الخ) في عيب لكن يقدح في التخصيص بالثياب

قوله وله ان زاد الخ وله ان يتمسك وبأخذ أرض القديم وكيفية التقويم في الثانية ان يقوم سالما ومعيبا بالعيب القديم وبالزيادة ان أراد الردوان أراد التماسك أسقط الزيادة وفي الثالثة يقوم ومعيبا بالعيب القديم وبالزيادة ان أراد الردوان أراد التماسك أسقط الزيادة وقوم سالما ومعيبا بالعيب القديم وقوله وجبر به الحادث أي في غير المدلس وأما هو فلا يجبر به بالزيادة شيء وشاركت به مطلقا وتنسب القيمة للعيب القديم ولما جرى في كلامه ذكر أحكام التدليس وان المدلس يخالف غيره في بعض أحكام ذكر أن المسائل التي يفترق فيها أحكامهما مسته وسنذكر ما زيد عليه بقوله (ص) وفرق بين مدلس وغيره ان نقص (ش) فرق بيني للفعول والمدلس هو العالم بالعيب وقت البيع وغيره هو من لم يعلمه أو علمه ونسبه وقت البيع في ما فرق بينهما أن الثياب اذا نقصت عند المشتري بسبب تصرفه فيها تصرفا معتادا ولم يكن النقص ناشئا عن الانتفاع بها كقطع طبع الشقة ثيابا أو سراويل أو صبغها صبغا معتادا دفع التدليس لا شيء عليه ان ردوله التماسك وأخذ الأرض القديم وسواء غرم للقطع أو الصبيغ ثمناً أم لا على مذهب ابن القاسم والقطع المعتاد هو ما اعتاده المتبائع في بلده وفي بلدي سافر اليها ولم يعتد ببلد البائع ومع عدم التدليس رد الأرض ان رد أمواله كان غير معتاد فهو فوت ولو كان البائع مدلسا ويتعين الرجوع بالأرض وأما لو كان النقص ناشئا عن الانتفاع به كالشوب بلبسه لبسا ناقصا فانه يرد مع الثوب قيمة اللبس لانه صون به ماله ولو كان البائع مدلسا واقتضاض الأمة كاللبس على ما في الرواية وقال ابن الكاتب لا يلزم قيمة الاقتضاض كقطع الثوب وجعله وفرق دالة على الجواب وان نقص معطوفة على ان زاد أي وان نقص المبيع فرق فيسه بين مدلس وغيره وفيه حينئذ دلالة على ان الزيادة لا يفرق فيها بين مدلس وغيره بخلاف النقص وقوله ان نقص أي نقصا متوسطا حاصل عند المشتري وكلام المؤلف في الثياب لافي الحيوان ولا في الدور أي العقار ونحوه في المدونة ونصه وكلما حدث بالدور والرقيق والحيوان من عيب مفسد أي متوسط فلا يرد ان وجد به عيبا قديما لا بما نقصه ذلك عنده سواء دلس البائع أم لا بخلاف الثياب يفعل بها ما يفعل بثملها كصبغها وقصرها وتقطيعها قصانا أو سراويلات أو أقمصة والحدود خفافا أو تعالا وسائر السلع اذا عمل بها ما يعمل بثملها مما ليس بفساد فان المتبائع يخسرون اذا فعل ذلك بين حبسها والرجوع بقيمة العيب وردها وما نقصت وهذا اذا كان البائع غير مدلس فان كان مدلسا فلا شيء له على المتبائع ان رد لأن المدلس كالأذن وله الأرض ان تمسك اه لعزل الفرق ان التدليس في الحيوان والعقار ينسدر والنادر لا حكم له ويكثر في الثياب والكثير يقصد ويراعى في نفسه (ص) كهلا كمن التدليس (ش) أي فرقوا في نقصه عند المشتري كما فرقوا في هلا كمنه بين أن يكون بسبب عيب التدليس أو بغيره سببه فاذا سرق المبيع فقطعت يده أو أبقى فملك فيه فان كان البائع دلس بابقه أو سرقته بأن علم وكنتم فلا شيء على المشتري من ذلك ويرجع بجميع غنمه وان كان غير مدلس فمن المشتري وفي عبارة المؤلف نظر اذا لا يتأقى التفريق مع الهلاك بعيب التدليس فلو قال كهلا كمن بالعيب لكان أولى أي فان كان هذا العيب الذي هلك بسببه دلس به البائع فلا شيء على المشتري والافه ومنه والجواب ان هنا حذف معطوف أي كهلا كمن التدليس وغيره ويدل على هذا المقدر ظهور

قوله الا في الا أن يهلك بعيب التدليس أي فان قضية الكلام الا في انه اذا كان البائع مدلسا الخ وورده المشتري أنه لا يرد أرض العيب الحادث (قوله والجواب) لا يخفى على هذا الجواب ان ظاهر المعنى يفرق عند الامر بين يفرق بين المدلس وغيره على حد ما قبل في غيره وليس كذلك بل يعنى أنه يفرق بين المدلس وغيره الذين تضمنت ممتلك الحالة فالمدلس حكمه كذا وغيره

حكمه كذا اه (قوله أى فى صورة البيع على التبرئ الخ) لا يخفى ان هذا الحل لا يأتى على ظاهر المصنف لان المصنف قال وتبرئ عما لم يعلم فلا يعقل أن يقال مع فرض أنه لم يعلم بالعيب وتبرأ منه أن يفرق بين المدلس العالم وغيره الذى ليس بعالم وجوابه ان معنى كلام المصنف على هذا الحل وتبرئ عما لم يعلم فى زعمه أى اذا قال لأعلم به عيباً فإن كان فى نفس الامر كذلك فغير مدلس والا فهو مدلس ويتبين كونه فى نفس الامر كذلك أم لا باقراره أو بشهادة يثبته عليه (قوله والاستحقاق) مبتدأ وقوله كالعيب خبر (قوله ولو أدى المشتري الجعل الخ) الظاهر ان ذلك اذا اشترطه عليه البائع وأما لو تبرع به المشتري على السمسار ابتداءً واشترطه السمسار على المشتري فلا يرجع به على البائع (قوله ولو كان البائع مدلساً) أى هذا اذا كان البائع غير (١٤٣) مدلس بل ولو كان مدلساً ولا فرق حيث ثبتين

أن يتفق مع السمسار على التدليس أم لا فالصور ثلاث وقسوله وان لم يرد فله جعله الا كذا أى فله الجعل فى صورتين الاولى أن يكون البائع غير مدلس الثانى أن يكون مدلساً ولا يتعامل مع السمسار على التدليس فالصور ثلاث أيضاً فجملة الصور ست هكذا قال الشيخ سالم وقال عجب مخالفاً لذلك ما نصه وحاصل ما يفيد النقل أن البائع اذا كان غير مدلس ورد المبيع فان السمسار يرد الجعل ولو كان السمسار غير مدلس وأما ان لم يرد المبيع فان السمسار المسمى ان لم يكن مدلساً وانظر اذا كان مدلساً والظاهر أنه كذلك لان من جهة السمسار أن يقول قد فعلت ما جعلت لي فيه العوض وان كان البائع مدلساً فان السمسار غير عالم بالعيب فله المسمى عند ابن يونس والقاسمى سواء رد المبيع أم لا وان كان عالم به فكذلك هذا عند ابن يونس الا أن يتفق مع البائع على التدليس فله جعل مثله رد المبيع أم لا وأما عند القاسمى فله جعل مثله حيث كان عالم بالمدلس يرد المبيع فان رد فلا شيء له ولم يفصل

المعنى وهو انه لا تفريق مع هـ لا كمن التدليس كما قلنا وما هـ لك بسماءى من عيب التدليس فهو بمثابة ما هـ لك بعيب التدليس فليس داخل في الغرور ويدل على هذا ما يأتي (ص) وأخذه منه باكثر (ش) أى كما فرقوا فى أخذ البائع المبيع من المشتري بأكثر مما باعه له كبيعته بعشرة ثم اشتراه منه بأثنى عشر فان كان البائع مدلساً فلا رجوع له بشئ والارد ثم رد عليه كما مر فى قوله وبأكثر ان دلس فلا رجوع والارد ثم رد عليه (ص) وتبرئ عما لم يعلم (ش) أى وفرق بين مدلس وغيره فى التبرئ أى فى صورة البيع على التبرئ وهو ان علم بعيب وتبرأ منه لم تنفعه البراءة لان بكتمه اياه صار مدلساً ومن تبرأ من عيب لم يعلمه تنفعه البراءة وهذا خاص بما اذا كان المبيع رقيقاً كما مر من ان البراءة لا تنفع الا فيه مما لم يعلم ان طالت اقامته عنده وفى كلام المؤلف حذف الواو وما عطف أى وتبرئ عما لم يعلم ومما علم (ص) ورد سمسار جعله (ش) أى وكما فرقوا فى رد سمسار جعله لا أخذه من البائع اذا ردت السلعة على البائع فلا يرد السمسار الجعل الى البائع المدلس بل يفوز به السمسار ويرده اليه ان كان غير مدلس ابن يونس اذا رد بحكم ما كم أمان قبله البائع متبرعاً يرد كالأقالة والاستحقاق فى رد الجعل للبائع كالعيب يفرق بين المدلس وغيره ولو أدى المشتري الجعل من عنده رجوع به على البائع أولاً ثم البائع يرجع به على السمسار ان لم يكن البائع مدلساً وأما ما دفعه المشتري حلاوة للسمسار على تحصيل المبيع فلا يرجع به الا أن يعلم السمسار فى المبيع عيباً والمأخوذ من المدونة أن جعل السمسار على البائع عند عدم الشرط والعرف والسمسار تحليف البائع أنه لم يدلس ولو كان السمسار نفسه مدلساً فردد المبيع فلا جعل له ولو كان البائع مدلساً وان لم يرد فله جعله الا أن يتعامل مع البائع على التدليس فله أجره مثله (ص) ومبيع محله ان رد بعيب (ش) يعنى ان على البائع المدلس رد المبيع الذى نقله المشتري الى محل قبضه أى الى المحل الذى قبضه فيه المشتري ونقله عنه الى محل آخر وعليه أيضاً أجره نقل المشتري له الى بيته فبرجع المشتري به او لا يرجع عليه باجرة جعله اذا سافر به قاله ابن رشد ذكره الغرناطى (ص) والاردان قرب والافات (ش) أى وان لم يكن البائع مدلساً فان على المشتري رده ان نقله لموضع قريب فان بعدافات ووجب للمشتري الرجوع بأرض العيب فقوله ومبيع عطف على سمسار أى فرق بين مدلس وغيره فى رد مبيع لكذا أى فالمدلس يأخذه فى ذلك المحل ولا يلزم المشتري رده الى محل الاخذ وغيره أشار اليه بقوله والاردان قرب أى وان لم يكن مدلساً فى هذا الفرع الاخير رده المشتري ان قرب بأن يكون لا كافة فيه وان بعدافات (ص) كجف دابة وسمتها وعى وشل وتزويج أمة (ش)

بين اتفاقه مع البائع وعدمه اه (قوله ولا يرجع عليه باجرة جعله اذا سافر به) الا أن يعلم أن المشتري ينقله لبلده فكنقله لداره (قوله والاردان قرب) ما ذكره المصنف من التفرقة بين القرب والبعد تبع فيه التسطى والذى لابن يونس وابن رشد أنه اذا نقله والبائع غير مدلس فهو كعيب حدث عنده فيخبر بين أن يرد أو يتمسك ويرجع بأرض العيب من غير تفرقة بين القرب والبعد (قوله أى فرق الخ) هذا الحل بحسب الفقه أى والأفالتن مشكل فى فهمه لان ظاهره أن قوله ورد مبيع محله يفرق فيه بين المدلس وغيره فان كان مدلساً فحكمه كذا والا فحكمه كذا مع أن قوله ورد مبيع محله معناه على بائعه ان كان مدلساً (قوله كجف دابة) أدخل بالكاف ما كان من عيوب الانخلاق كزنا وشرب وسرقة وابق حدث عند المشتري ثم اطلع على عيب قديم من المتوسط

(قوله في غيرها) أي كعبد أو أمة ليس بعيب (١٤٤) وهو كذلك إلا أن يحدث عن ذلك عيب متوسط (قوله ليس بعيب وهو كذلك)

كذلك في نفسه والمناسب ليس بعيب (قوله كما هو قول الأكثر) وهو الصحيح ومقابلته أن الولد يجبر عيب النكاح وإن كان أنقص منه وفهم ابن المواقف قول ابن القاسم على ذلك (قوله ومقتضى قوله إذا كانت الخ) أي إلى حد قوله ما بقي (قوله أو يقل) إنما كان له الرد بالقديم ولو قل بخلاف الحادث لأن البائع قد يتوقع تدليسه بخلاف المشتري وهذا استحسن والقياس التسوية قاله في شرح الشامل (قوله المغت الخ) لا يخفى أنه على هذا النفس يتركز مع قوله وخفيف حتى فالأولى أن يفسر بأمر اض يعارض بعضها بعضاً فيخفف ألماً كما قاله البساطي (قوله والمغت) بفتح الميم وسكون العين (قوله ليس عيباً الخ ٣) قد يقال عيب بالنسبة لمن يراد منه فالصغير من الأدنى قد يراد للدخول على النساء وهكذا (قوله ثم ثبوت) ولو أخذ لها أرشاً ولو برئت على شين وذلك لأن شينها من العيب القليل (قوله ذهاب ظفر) وانظر هل المراد الظفر الواحد أو ولو أكثر والظاهر أن ما زاد على واحد متوسط في رابعة فقط (قوله وأما ذهاب الأظفار) انظر إلا أكثر (قوله حيث كانت من الحرير) هذا يخالف تفسيره إلا في لقول المصنف وقطع غير معتاد بقوله كتحصيل شقة القطن والكأن قطنسوة أو الثوب الصوف قيصاً والأولى ما يأتي وهو التعميم في الحرير وغيره كما كتبه شيخنا عبد الله (قوله أي والتغير الخ) ولا يأتي

هذه أمثلة للعيب المتوسط والمعنى أن العيب الحادث عند المشتري المتوسط كهزال الدابة وسمنها سمناً يئس والعمى والشلل وتزويج الرقيق ولو عبد أو جب للمشتري الخيار بين الرد ودفع الحادث والتماسك وأخذ القديم وقولنا سمناً يئساً احترازاً من السمن التي تصلح به فلا يكون عيباً ومقتضى جعل السمن من المتوسط أن له رده ودفع أرشه وهو خلاف ما يجب به الفتوى من أنه إذا رد لا يرد شيئاً للسمن وإن تماسك أخذ أرش القديم وعلى هذا فالسمن ليس من المتوسط ولا من المفيت ولا من القليل ومن عده من المتوسط كما لو ألف أراد أنه منه في مطلق التخير ومفهوم دابة أن السمن والهزال في غيرها ليس بعيب وهو كذلك (ص) وجبر بالولد (ش) أي وجبر العيب الذي حدث بالمبيع عند المبتاع وإن كان غير عيب التزويج بالولد الحاصل عنده ويصير بمنزلة ما لم يحدث فيه عند المشتري عيب فليس له إلا التماسك من غير شيء والرد من غير غرم عليه هذا إذا كانت قيمة الولد فجبر النقص أي تساويه كما هو قول الأكثر وهو الصحيح وهو ظاهر المدونة وإن كانت قيمة الولد أقل من النقص فلا بد أن يرد مع الولد ما بقي ومقتضى قوله إذا كانت الخ أن الولد إذا كانت قيمته أكثر لا يرد البائع الرائد بخلاف الصبي والفرق أن الصبي بسببه بخلافه والسمن كالولد فيما ذكر (ص) إلا أن يقبله بالحادث أو يقل فكالعدم (ش) هذا مستثنى من قوله فله أخذ القديم ورده ودفع الحادث أي إن محل التخيير المذكور إلا أن يقبله البائع بالعيب الحادث عند المشتري من غير غرم عليه أو يقل العيب جداً بحيث لا يؤثر نقصاً في الثمن كما في الأمثلة إلا أنية فلا خيار للمشتري حينئذ في التماسك وأخذ الارش بل إنما له التماسك ولا شيء له أو الرد ولا شيء عليه ويصير الحادث كالعدم لأنه إنما كان له التماسك وأخذ القديم لخسارته لأجل العيب الحادث فحيث أسقط عنه البائع حكم العيب الحادث زال معالوه وهو مذهب المدونة فقوله فكالعدم راجع للسائلين أي إلا أن يقبله بالحادث فكالعدم أو يقل فكالعدم ثم أخذ في أمثلة العيب القليل جداً بقوله (ص) كوعك ورمد وصداع وذهاب ظفر وخفيف حتى ووطء ثيب وقطع معتاد (ش) الوعاء يسكون العين المهمة الجوهرية مغت الحى والمغت ضرب ليس بالشديد وأدخلت الكاف ما لو حدثت عنده موضحة أو منقاة أو جائفة ثم برئت أو شرب خمر أو أباق ومنها الرمد والصداع أي وجع الرأس ومنها ذهاب الظفر ولو في رابعة وأما ذهاب الأظفار فعيب متوسط في الرائحة فقط وذهاب الأصبع من المتوسط مطلقاً ومنها خفيف الحى وهو ما لا يمنع التصرف ومنها وطف الثيب والقطع المعتاد وهو أن تقطع الشقة لما ترادف قاله ابن عرفة وبعبارة وهو ما جرت المادة بفعل مثله في المبيع وغير المعتاد مقابله ثم إن فسر المعتاد بقطع الشقة نصفين كان من المعتاد مطلقاً وإن فسر بجعلها قيصاً أو قباً فهو من المعتاد بالنسبة للمدلس وهو من المتوسط بالنسبة لغيره والأولى حمله على الأول لأنه الظاهر من كلامه من فسر بالتالي وقيد كلام المؤلف بالمدلس فقد حمله على خلاف ظاهره بلا داع لذلك وأما جعلها أقلعاً ونحوها فهو حق حيث كانت من الحرير ولما انتهى الكلام على العيبين المتوسط والخفيف شرع في المقيت فقال (ص) والمخرج عن المقصود مفيت فالارش (ش) أي والتغير الحادث عند المشتري المخرج عن المقصود من المبيع بذهاب المنافع المقصودة منه مفيت للرد سواء كان البائع مدلساً أو غير مدلس فالواجب التماسك بالعيب القديم والارش واجب على البائع للمشتري فقوله والمخرج أي والتغير المخرج لان كلام المؤلف في التغير وتقدير الموصوف بالعيب فاسد لان كبير الصغير ليس عيباً وقوله فالارش أي

هنا وجبر به الحادث المتقدم في العيب المتوسط كما قال عجم وقال الشيخ سالم يأتي هنا إذا جبر بخباطة ونحوها يصير متوسطاً فيتعين ولا يقال صار كالعدم في حق المدلس لانا نقول هذا في المتوسط ابتداءً فنظر (قوله سواء كان الخ) وما تقدم من أنه يفرق بين المدلس

وغيره ان نقص فيما اذا كان القطع معتادا واما غير المعتادة فقيت (١٩٥) ولودلس البائع (قوله ككبر صغير) في بيع براد لصغره

كدخول على النساء والمراد بكبره بلوغه وانظر لورا هق والظاهر انه ليس فوات المقصود كما ذكر بعض الشراح وصغير غنم يراد للحمه كما يفهم ذلك من جعله مثالا للخروج عن المقصود (قوله ومنها اقتضاض بكر) باقاف والفاء واقتصر في الصحاح على الاول (قوله وهو خلاف قول مالك) الراجح قول مالك (قوله بل يزيدها) لما يترتب على ذلك من سمنها (قوله فلتسوة) كأن المراد الجنس فلا ينافي ان الشقة تجعل قلانس (قوله أو الثوب الصوف قيصا) هذا في شأن بلدة يجعلون الثوب الصوف قفطانا ولا يجعلونه قيصا واما في عرف بلادنا فيجعلون الثوب الصوف قيصا (قوله فاقتم نهر) أي دخل نهر (قوله كونه في زمن اباقه) حقيقة أو حكما كما اذا لم يعلم له خبر هل هلك أم لا (قوله وهلك) الواو عاطفة لاحتلال الهلاك ليس في وقت البيع والاحتلال المقدره شرطها أن يكون المقدر لها المتكلم بدر (قوله ان لم يمكن رجوعه على بائعه) أي بأن أعدم أو غاب غيبة بعيدة ولا مال له فان أمكن رجوعه على بائعه فانه يرجع على بائعه بقيمة العيب ويرجع على البايع على الاول بالاقول من الارش أو كال الثمن قاله الزرقاني اذ من جهة المدلس أن يقول ان كان الارش أقل لم ينقص عليك بتدليس سوى ما دفعته من الارش وان كان الثمن أقل فلا رجوع لك على لو هلك بذلك الا بعد دفعته (قوله لانه لما رضى الخ) فان قيل على القول

فيمتعين الارش عند التنازع واما عند التراضي فعلى ما تراضيا عليه وطريق الارش أن يقوم بالمأومعيبا أو يأخذ من الثمن القسبة ثم أخذ في أمثله المقيت بقوله (ص) ككبر صغير وهم واقتضاض بكر وقطع غير معتاد (ش) يعني أن العيب الحادث المقيت عند المشتري الموجب للرجوع للارش ككبر الصغير وهم الكبير وهو أن يضعف عن المنفعة المقصودة منه ولا يمكنه الاتيان بها وظاهره عمومته في العاقل وغيره وهو واضح ويدل عليه التعليل بأن الصغير جنس والكبير جنس وتقييم الزرقاني ذلك بغير الابل ليس في كلامهم ومنها اقتضاض بكر كما قاله ابن راشد في كتابه المذهب في تحرير المذهب وهو خلاف قول مالك انه من المتوسط وقيد الباجي قول مالك بالعليا واما الوخش فلا يتقصها بل يزيدها ومنها القطع الغير المعتاد وسواء كان البائع مدلسا أو غير مدلس كتفصيل شقة القطن والكتان قلنسوة أو الثوب الصوف قيصا ثم أخرج من المقيت الموجب للارش على البائع بعض مقيتات فيها الرجوع للمشتري بجميع الثمن على البائع لا بالارش فقط بقوله (ص) (الأن يهلك بعيب التدليس أو بسماوى زمنه كونه في اباقه (ش) يعني أن محل رجوع المشتري بالارش على البائع فيما اذا حصل عند المشتري مقيت أن يهلك المعيب من المشتري بسبب عيب التدليس أو بسماوى في زمن عيب التدليس فان هلك بعيب التدليس الذي دلس به البائع على المشتري بأن علم به وقت البيع ولم يبينه كالمودلس بحرايته فارب فقطل أو بالابق فابق فاقتم نهر افلت أو تردي ففات أو دخل بجرا فنهشته حية ففات أو هلك من الله من غير سبب لكن في زمن عيب التدليس كونه في زمن اباقه المدلس به فان المشتري يرجع على البائع بجميع الثمن ولا شئ عليه فيما حدث عنده من الهلاك ويدخل فيه ما اذا باعه أمة حاملا ودلس عليه بحملها ففاتت من الولادة ولو ادعى المشتري أن العبد أبق من عنده وخالفه البائع بعدم موافقته على أنه دلس عليه بالابق فالقول قوله ويرجع بثمنه لكن له تحليفه أنه ما غيبه وعلى البائع تحصيله واحترز بقوله زمنه مما اذا هلك بسماوى في غير زمن عيب التدليس فان المشتري لا يرجع الا بالارش ولما ذكره هلا كه عند المشتري بعيب التدليس ذكر ما اذا هلك عند غير المشتري منه بذلك فقال (ص) وان باعه المشتري وهلك بعيبه يرجع على المدلس ان لم يمكن رجوعه على بائعه بجميع الثمن فان زاد فلثاني وان نقص فهل يكمل الثاني قولان (ش) يعني أن المشتري من المدلس اذا باع ما اشتراه قبل اطلاعه على العيب وهلك الشئ المباع عند المشتري الثاني بسبب عيب التدليس وتعذر رجوعه على بائعه وهو المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع على البائع المدلس بجميع الثمن الذي أخذه المدلس من المشتري الاول لكشف العيب أنه لا يستحقه لتدليسه ثم ان كان الثمن الذي أخذه المشتري الثاني من المدلس مساويا لما خرج من يده للبائع الثاني وهو المشتري الاول فلا اشكال وان زاد المأخوذ من المدلس على ما خرج من يد المشتري الثاني فيبقى بيده الى أن يؤديه للمشتري الاول وهو بائعه الغير المدلس وان نقص الثمن المأخوذ من المدلس عن ثمن المشتري الثاني الذي دفعه لبائعه وهو المشتري الاول كالأول كان المدلس باعه بعشرة وباعه المشتري منه لا آخر باثني عشر فهل يكمل البائع الثاني لمشتريه ثمنه بأن يدفع له درهمين تمام ثمنه وهو الذي حكاه المازري وابن شاس لانه قبض ذلك الزائد فيرجع عليه به أولا يكمله الثاني وليس للمثالث وهو المشتري الثاني غير العشرة التي قبضها من المدلس وحكاه في النوادر وكتاب ابن يونس لانه لما رضى باتباع الاول فلا رجوع له على الثاني قولان وقيد الثاني بأن لا يكون الثمن الاول أقل من قيمة العيب من الثمن الثاني والا فيرجع على بائعه بتمام قيمة عيبه كالأول باعه الثاني

فلا لم يصبر لم يكن له رجوع عليه (قوله على تنازع المتبايعين في العيب) أي المشاركة بقوله ولا بائع أنه لم يأت وقوله أو في سبب الردبه هو المشار له بقوله ولم يحلف مشتراد عمت رؤيته الابدعوى الاراعة (قوله الابدعوى الاراعة) هذا في الحق والظاهر الذي يخفى عند التقليب على من لم يتأمل ولا يخفى غالباً على من تأمل ككونه أعنى وهو قائم العينين أما الظاهر الذي لا يخفى غالباً على كل من اختبر المبيع تقليباً لكون الاعنى مقعداً أو مطموس العينين فلا قيام له (قوله بحيث لا يخفى ولو على غير المتأمل) حاصل كلامه أنه يحلف ويرد وقد اعترض بأن الصواب لارده وقد أشار له شب في حل قوله (١٤٦) الإبهادة عادة للمشتري بما نصه وأما الظاهر الذي لا يخفى غالباً ولا على غير المتأمل

فلا قيام به ولا يرجع لعادة ولا غيرها اه (قوله أو أشهد على نفسه) أي في خفي فإذا كان ظاهراً وأشهد على نفسه أنه قلب وعين ورضي فلا رد له ولا يمين له (قوله به) أي أن يحلف البائع) مذهب المدونة لزوم المشتري اليمين مطلقاً وإن لم يحلف البائع عين الخبر أم لا مسخوطاً أو عدلاً حيث لم يحلف البائع مع العدل وإن حلف معه لم يزم المشتري المبيع ولا يمين على المشتري كما أفاده بعض شيوخنا ويفيده عب (قوله وإن كان الخبر مسخوطاً) أي هذا إذا كان الخبر عدلاً بل ولو مسخوطاً إلا أنه إذا كان عدلاً وصدق البائع في أن المشتري أخبره بالرضا حلف البائع ولا رد للمشتري فإن كذب البائع أو رد اليمين على المشتري حلف على عدم الرضا ورده وهو ما أراد الشارح بما قبل المبالغة المشار لها بقوله ولو مسخوطاً والحاصل أن المشتري يحلف على عدم الرضا حيث كان الخبر مسخوطاً أو عدلاً وكذب البائع أو رد اليمين على المشتري فسد بر (قوله ثم إن الرؤية الخ) لا يخفى أن كلا الصورتين الدعوى بعد العقد لكن الأولى ادعى أنه رآه حين العقد وهذه ادعى أنه رآه بعده ولكن

بمائة في مثالي العيب يتقصه الخمس وخمس المائة عشرون والثمن الأول عشرة فيكمل الثاني للثالث أرض العيب بعشرة * ولما أنهى الكلام على العيب الثابت للمشتري به الرد شرع في الكلام على تنازع المتبايعين في العيب أو في سبب الردبه فقال (ص) ولم يحلف مشتراد عمت رؤيته الابدعوى الاراعة (ش) يعني أن المشتري إذا طلع على العيب وأراد الرد فقال له البائع أنت رأيت وقت الشراء وأنكر رؤيته وطلب البائع عيظه فإن المشتري لا يلزمه عيب إلا أن يحقق البائع عليه الدعوى بأنه رآه براءته هو أو غيره فإن حلف ردوان نكل اليمين على البائع ومثل دعوى الاراعة إذا كان العيب ظاهراً أي بحيث لا يخفى ولو على غير المتأمل أو أشهد على نفسه أنه قلب وعين في الحصر نظر و يصح في يحلف ضم الياء وفتح الحاء وفتح اللام المسندة أي ليس للبائع تخليفه وفتح الياء وسكون الحاء وكسر اللام أي لم يقض الشرع بتخليفه (ص) ولا الرضا به الابدعوى مخبر (ش) يعني أن المشتري لا يلزمه اليمين إذا ادعى البائع عليه الرضا بالعيب حين اطلاع عليه إلا أن يحقق البائع عليه الدعوى بأن يقول أخبرني مخبر أنك رضيت به أو تسوقت بالسلعة بهذا اطلاعاً على عيبها فحينئذ يلزمه اليمين ما رضيت بالعيب بعد اطلاع على عليه بعد أن يحلف البائع أولاً لقد أخبره مخبر صدق ولو قال أخبرني فلان سقطت عن البائع اليمين وإن كان الخبر مسخوطاً ثم إن الرؤية مع الاستمرار مستلزمة للرضا فكان يمكنه الاستغناء بالمسئلة الأولى والجواب أنه ذكرها ليرتب عليها ما بعده من الاستثناء (ص) ولا بائع أنه لم يأت بقاؤه بالقرب (ش) يعني أن من اشترى عبداً فأتى بقرب البيع فقال المشتري للبائع أخشى أنه لم يأت بقرب البيع إلا وقد كان عندك أبق فاحلف لي فلا عيب عليه وهو محمول على السلامة حتى تقوم بينة وقوله لم يأت مثال أي أو لم يسرق أو لم يزن أو لم يشرب أو نحو ذلك وقوله لا باقه علة للنفى وهو يحلف وقوله بالقرب وأولى بالبعد ولما أنهى الكلام على العيب المعين جيعه أو المكتوم جيعه شرع في الكلام على ما إذا بين بعضه وكتم بعضه فقال (ص) وهل يفرق بين أكثر العيب فيرجع بالرائد وأقله بالجميع أو بالرائد مطلقاً أو بين هلا كه فيما بينه أو لا أقوال (ش) يعني أن البائع إذا بين للمشتري بعض العيب الكائن في المبيع وكتم بعضه الآخر عنه وهلك المبيع ففيه ثلاثة أقوال القول الأول يفرق بين أن بين إلا أكثر بأن يقول هو يأتى خمسة عشر يوماً وقد كان يأتى عشرين فيرجع المشتري بأرض الرائد الذي كتبه فيقال ما قيمته سليماً فإن قيل عشرة قيل وما قيمته على أنه يأتى خمسة أيام فإن قيل ثمانية رجع بخمس الثمن وبين أن بين الأقل بأن يقول يأتى خمسة ويكتب خمسة عشر فيرجع بجميع الثمن وكأنه يكتبه إلا أكثر لم يبين شيئاً ولا فرق بين هلاكه فيما بين أو فيما كتبه ولا فرق بين المسافات والأزمنة ولا يعلم حكم ما إذا بين النصف وينبغي على

هذا
رضي به فلا يقال أحدهما يعني عن الآخر (قوله أنه لم يأتى) بفتح الهمزة وكسرها وقوله يأتى بفتح
الموحدة وكسرها أي ولم يقل أخبرت أو علمت أنه أبق عندك فإن قال ذلك فله تخليفه والظاهر أنه يجري هنا في الخبر ما جرى فيما تقدم من
التفصيل (قوله ما قيمته سليماً) أي من العيب الذي كتبه فلا ينافي أنه يقوم على أنه يأتى المدة المعينة كذا قررنا (أقول) لا يخفى
أنه لا يفرق اطلال بين أن يقول سالماً من العيب أصلاً أو يأتى الزمن الذي عين فإن الأمر يؤل إلى حالة واحدة (قوله ولا فرق بين المسافات
والأزمنة) أما الأزمنة فقد تقدم وأما الامكنة كما إذا قال له أنه يأتى من مصر إلى رشيد ثم بين أنه يأتى من مصر إلى أريدم رشيد

(قوله أو يرجع بالزائد مطلقا) اعترضه المواق بأن الذي نقله ابن يونس (١٤٧) في هذا الثاني انما فرضه فيما اذا بين النصف

(قوله أولا) أي أولا بين لك فيما بينه بل فيما لم يبينه وأوعى الواولان بين لا تكون الا بين اثنين ولو قال وغيره لكان أظهر وانظر لو ادعى انه هلك فيما بينه وادعى للمشتري انه فيما لم يبينه والظاهر العمل بقول المشتري (قوله بعض المبيع المقوم المعين) انما قيد بقوله المعين لانه اذا كان موصوفا ووجد عيبا في بعضه فيؤمر بالاتيان ببدله (قوله كما اذا اشترى الخ) الخاص لانه يقوم كل ثوب على حدته على انه سليم من العيب فاذا قومت كل واحد كذلك ثم وجدت المعيب واحدا مثلا فنسب قيمته على انه سليم للجموع وبذلك النسبة يرجع من الثمن وهو معنى قوله بعد وبعبارة وتقوم كل سلعة الخ ولك طريقة أخرى وهي تقوم جميع المبيع على انه لا عيب فيه لانه على ذلك وقع عليه العقد ثم يقوم ما عدا المعيب فما نقص رد حصته من الثمن ولو قوم المعيب وحده عرفت النسبة (قوم وتنسب قيمة المعيب) أي على انه سليم (قوله ويرجع بالقيمة) وتعتبر يوم البيع على ظاهر كلام المتقدمين وجزم به في الشامل وهو المعتمد لا يوم الحكم كما هو اختيار التونسي (قوله ويرجع بالقيمة عشرةا) هذه طريقة والطريقة الثانية وهي المعتمدة يرجع بنسبته من قيمة السلعة ولا يخفى أن قيمة بعض السلعة أقل من بعض قيمة السلعة فتدبر (قوله لا الخ قوله ويرجع بالقيمة الخ) أي

هذا القول الرجوع بالزائد كما صرح به بعضهم قولنا مستقلا القول الثاني أن المشتري انما يرجع بأرش ما كتبه عنه البائع سواء بين الاكثر والاقل هلك فيما بينه أو فيما كتبه القول الثالث يفرق بين أن يملك المبيع فيما بينه البائع فيرجع المشتري بأرش ما كتبه عنه البائع سواء كان هو الاكثر والاقل وبين أن يملك فيما كتبه فيرجع على البائع بجميع الثمن سواء بين الاكثر والاقل وهذا مذهب أبي بكر بن عبد الرحمن وما قبله قول غيره من أهل بلد ابن يونس والذي قبله وهو الاول قاله ابن يونس عن غير أهل بلده فقوله بين أكثر العيب أي بين بيان أكثر العيب الخ وقوله بالزائد أي بقيمة الزائد على ما بينه وقوله أو بالزائد المعطوف محذوف أي أو يرجع بالزائد مطلقا والعامل معطوف على يفرق وقوله أو بين هلا كه معطوف على بين أي أو يفرق بين هلا كه فيما بينه أولا يبينه فان هلك فيما بينه رجع بقيمة العيب وان هلك فيما لم يبينه رجع بجميع الثمن (ص) ورد بعض المبيع بحصته (ش) يعني أن المشتري اذا طلع على عيب في بعض المبيع المقوم المعين وليس المعيب وجه الصفقة بأن ينوبه من الجلة بعد تقويم السلع منفردة وضم بعضها الى بعض النصف فأقل فانه يرد بحصته من الثمن كما اذا اشترى عشرة أثواب بمائة وقيمة كل ثوب عشرة والمعيب واحد أو اثنان الى خمسة فيجب التماسك بالخمس السليمة بنصف الثمن ويرد المعيب بحصته فان كان ثوبا رجع بعشر الثمن وهو عشرة أو ثوبين رجع بخمسه وهو عشرون أو ثلاثة أثواب رجع بثلاثة اعشاره وهو ثلاثون أو أربعة أثواب رجع بخمسه وهو أربعون أو خمسة أثواب رجع بنصف الثمن وهو خمسون فان كان المعيب وجه الصفقة بان كان ينوبه أكثر من النصف فانه يتعين رد الجميع ولا يجوز التمسك بالاقل كما أتى وبعبارة وتقوم كل سلعة بمقدارها وتنسب قيمة المعيب الى الجميع ويرجع بما يخص المعيب من الثمن وكلام المؤلف في المقوم المعين وأما الشائع وغير المقوم كالثمن فيسيان بيان وقوله بحصته أي ما يخصه من الثمن مفوضا على القيم فقوله ويرد بعض المبيع شامل لما اذا كان الثمن نقدا أو غيره مقوما أو مثليا فقوله (ورجع بالقيمة ان كان الثمن سلعة) بيان لحكم بعض أفراد هذا والمغنى أن ثمن العشرة الاثواب المتقدمة في مثالنا اذا وقع بسلعة كدارقساوى يوم البيع مائة فيرجع بقيمة عشرةا عشرةا أو خمسةا عشرون أو ثلاثة اعشارها ثلاثون وعلى هذا الحساب لا بما يقابل ذلك من الدار شركة لضرة الشركة وهو قول ابن القاسم في المدونة وقال أشهب في كتاب محمد يرجع شركا في الدار بما يقابل المعيب فيرجع في المثال بعشرها أو خمسةا الخ (ص) الا أن يكون الاكثر (ش) هذا راجع لقوله ويرد بعض المبيع المعيب بحصته وتمسك بالباقي الا أن يكون البعض المعيب الاكثر فلا يرد بعض المبيع بحصته بل انما يتمسك بجميع الثمن أو يرد الجميع وبعبارة راجع لقوله ويرد بعض المبيع بحصته لا الى قوله ويرجع بالقيمة ان كان الثمن سلعة أي الا أن يكون المعيب الاكثر فعلا يقتصر على رد بعض المبيع بحصته بل انما يتمسك بالجميع أو يرد الجميع والمراد بالاكثر ثوبا بأن ينوبه من الثمن أكثر من النصف ولو يسيرا وحصل منع التمسك بالاقل حيث كان المبيع كله قائما ما ان هلك بعضه ووجد الباقي معيبا فان كان الثمن عينا أو عرضا قد فات رد المعيب بحصته وتمسك بالهالك السليم بحصته كان المعيب وجه الصفقة أو دونه لانه انما صار التراجع في مثلي وهو العين أو قيمة العرض الفائت فكان المبيع مثلي ولو رد الهالك أيضا رد قيمته وهو قدره بحصته وهي معلومة لاجل فيها بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا لم يفت والمعيب وجه الصفقة فلو تمسك بالسليم بحصته من الثمن

لا اليه فقط أي بل راجع لكل ما تقدم (قوله فكان المبيع مثلي) أي الذي هو العرض الفائت الذي تطرفه الى قيمته (قوله وهو قد لزمه) غلة محذوف والتقدير ولا يصح لانه قدره بحصته وقوله وهي معلومة

هو علة لقوله لزمه أي وانما حكمنا بالازوم لانهم املوه - أي بعد تقويم كل من التسليم والمعيب (قوله لا بعد التقويم) أي تقويم العرض الذي وقع غنا فان قلت اذا كانت العلة في جواز التماسك بالسليم الفاتت حيث كان الثمن مثليا أو غيره وفات عدم الجهل بما ينوب السليم فيجوز ذلك فيما اذا كان السليم باقيا والثمن مثلي أو غيره وفات فالجواب أن العلة أي علة الجواز ليست هي عدم الجهل بما ينوب السليم فقط بل هي هذا وكونه لا فائدة في أخذ عين وردعين والحاصل أن علة الجواز لم توجد فيما اذا كان الثمن عرضا لم يفت أو فات والسليم باق فلذا حكم بالمنع فيهما فان قلت علة المنع موجودة ولو لم يكن المعيب الاكثر والجواب أن السليم بمنزلة الصحيح والصحيح يغلب الفاسد ما لم يكن الفاسدا أكثر فان قلت العرض لا بد من تقويمه كان قاعا أو فائتا فالجمله موجودة مطلقا قلت يجاب بأنه لما تلف نظر لقيمته حال اوصار بمثابة ما اذا بيعت بعين وان كان (٨٤) لا بد من التقويم (قوله لما في ذلك من الفساد الخ) فيه بحث لان التراضي على

الرد في أحد السوارين والقرطين ليس فيه فساد بخلاف نحو العين (قوله أو أمانة أو ولدها) أو أمانة أو ولدها وبقاؤها على بابها فسادا لا تقدره حينئذ أو يكون البعض أمانة أو ولدها وليس مرادا (قوله ولما كان الاستحقاق أصلا الخ) كأن أصالة من حيث ورود النص فيه وقوله مفرعا عليه أي على حكمه بقوله وان كان درهمان الخ (قوله ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق أكثره) أي ولا يجوز التمسك بأقل مبيع استحق أكثر المبيع (قوله تقويم المبيع كله الخ) لا يخفى أن هذا التصور غير ما تقدم له فهو إشارة للوجه الثاني وقوله ثم تقويم كل فرد الخ أي لا جيل أن يعرف ما ينوب المستحق وما ينوب غيره (قوله وأمان كان موصوفا) ومثله المثلي حاصله أن هذا اذا كان مقوما معينا والمستحق منه معين فان كان موصوفا فلا ينقض المبيع ويرجع بالمثل مطلقا وان كان مثليا أو شائعا فكذلك قال عج في بيان القليل والكثير نظما ثم الكثير الثالث في المثلي وفي

الذي هو العرض القائم لكان متمسكا بشئ مجهول اذا لم يعلم ما يخص السليم من العرض القائم الا بعد التقويم فيتعين رد الجميع وهو القائم بقيمة الهالك في يده ويرجع في عين عرضه فان اختلفا في قيمة الهالك أو اصفاه ثم قوم فان اختلفا في صفته فالقول للبائع ان انتقد وللشئ ان لم ينتقد وقيل القول للبائع مطلقا وبه أخذ محمد (ص) أو أحد من زوجين (ش) عطف على الاكثر والمراد به ماما لا يستغنى بأحدهما عن الآخر حقيقة كالحقن والنعلين والمصرعين أو حكما كالقرطين والسوارين لانه لا يستغنى بأحدهما عن الآخر عادة أي انه اذا كان المعيب أحد مزدوجين فليس له رد المعيب بحصته من الثمن والتمسك بالسليم ولو رضيا على ذلك لما في ذلك من الفساد الذي منع الشرع منه (ص) أو أمانة أو ولدها (ش) يعني أن من اشترى أمانة وولدها ثم اطلع على عيب بأحدهما فإنه يجب عليه أن يردهما معا لان الشارع منع من التفرقة بينهما قبل الانقار وهذا ما لم ترض الا بذلك حيث لم يكن العيب وجه الصفقة ولما كان الاستحقاق أصلا والعيب فرعا أتى به مصرحا بحكمه مفرعا عليه ما بعده فقال (ص) ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق أكثره (ش) موضوع المسئلة ان المبيع متعدد ككتاب مثلا فان استحق أكثر المبيع المتعدد من يد المشتري فإنه لا يجوز له أن يتمسك بالباقي القليل السالم من الاستحقاق بحصته من الثمن لان العقدة انحلت من أصلها حيث استحق أكثره أو تعيب أكثره أو تلف أكثره فتمسك المشتري بباقيه كأنشاء عقدة بشئ مجهول بيانه انه لا يعلم قيمة الجزء الباقي الا بعد تقويم المبيع كله أو لا ثم تقويم كل جزء من الاجزاء فلا جاز له التمسك بالقليل السالم بحصته من الثمن ادى الى ما ذكرنا ان كان المبيع متحدا كدار مثلا فاستحق بعضها قبلها أو كثيرا فان المشتري يخبر في الرد والابقاء كما يأتي عند قوله أو استحق شائع وان قل وأمان كان موصوفا فلا ينقض المبيع ويرجع بالمثل ولو استحق الاكثر (ص) وان كان درهمان وسلعة تساوي عشرة ينوب فاستحق السلعة وفات الثوب فله قيمة الثوب بكامله ورد الدرهمين (ش) تقدم أن المبيع اذا استحق أكثره فان العقدة تنسخ من أصلها وهذا مفرع عليه فالوفرعه بالفاء كان أولى لان كلامه يوهم الاستئناف أو العطف والمعنى أن من اشترى درهمين وسلعة تساوي عشرة دراهم ينوب فلما قبض المشتري الدرهمين والسلعة استحقها شخص من يده وأخذها فان العقدة تنسخ لاستحقاق أكثرها وهي خمسة أسداسها وحينئذ فيجب على المشتري أن يرد البائع الدرهمين ويرجع في

* مقوم ما فات نصفا فاعرف فيما خلا الارض فان النصف * فيه كثير نص لا يخفى ان شاع أو عين ذا اللذ يظهر * لي من كلام كل من يعبر * والثالث في الدار كثير مطلقا * كالعشر ان في القسم ضربا حقا (قوله بكامله) فان قيل قوله بكامله غير محتاج اليه لان قوله ورد الدرهمين يدل على انه يدفع جميع قيمة الثوب والجواب انه أتى به مبالغة في الرد على ابن حبيب وليعلم المراد من أول وهلة (قوله ورد الدرهمين) استشكل قوله فله قيمة الخ مع التفرع على حرمة التمسك بأقل والجواب من وجهين أولهما ان قسم ما ذكرناه أن يرضى بالدرهمين في نظير الثوب كله لا في مقابلة سدسه فقط وبأن اللام مستعملة في حقيقتها في قوله فله قيمة الثوب ومجازها في قوله ورد الدرهمين اذا المراد انه يجب عليه درهمان وان قرئ فعلا ما ضيفا فلا يجوز ويكون صريحاً في الوجوب ويقيد بما اذا لم يرد التماسك بالدرهمين في نظير الثوب (قوله فالوفرعه بالفاء لكان أولى) هذا على نسخهته ووجد في

بعض النسخ تفرعه بالفاء (قوله فأعلى) أي أعلى من حواله السوق أي كغير الذات (قوله والجملة مبتدأ وخبر) فدرهمان مبتدأ وسلعة معطوف عليه والخبر قوله يبعثوب فان قلت درهمان نكرة فكيف يصح الابتداء بالنكرة فلناصح الابتداء بها العطف ما فيه المسوغ عليه يقال لا داعي لكون اسمها ضمير الشأن بل يجعل درهمان بالرفع اسمها وسلعة بالرفع (١٤٩) عطف عليه أو بالنصب مفعول معه

وقوله بشوب متعلق خبرها أي يبعثوب بشوب وقوله وفي بعض النسخ درهمين بالنصب فكان ناقصة واسمها ضمير الشأن وفيه ما تقدم من ان الخبر حينئذ لا يكون الا جملة والاحسن ان يجعل الضمير عائدا على المثنى أو المبيع (قوله على عيب بالمبيع) أي كان يشتري بعيب الخدمة أو نحو ذلك فالمدار على شرائها شيئا ولو اتخذ اللقنية أو نحو ذلك (قوله بتعدد متعلقه) الأولى مشتريه والمتعلق أعم (قوله على أحد البائعين نصيبه) أي ولا رد الجميع إلا أن يكونا شريكي تجارة حاصلة له أن البائع تعدد بان باعا شيئا كان اتخذ لخدمة مثلا فيجوز للشري أن يرد على أحدهما دون الآخر ما لم يكونا شريكي تجارة لأنهما إذا كانا شريكي تجارة فهما كالرجل الواحد الرد على أحدهما رد على الآخر (قوله الابشهادة الخ) هذا إذا كان العيب خفيا وظاهرا لا يخفى على غير المتأمل ولا يخفى على المتأمل غالبا ككونه أعمى وهو قائم العينين وأما الظاهر الذي لا يخفى غالبا ولو على غير المتأمل فلا قيام به ولا يرجع لعادة ولا غيرها وإنما أسند الشهادة للعادة وان الشاهد في الحقيقة أهل المعرفة لأنهم لما كانوا يستندون في شهادتهم بمادة العادة عليه غالباً صح اسناد الشهادة للعادة (قوله عيب

قوله الذي خرج من يده ان كان باقيا فان فات بحواله السوق فأعلى فانه يرجع بقيمته ولا يجوز للمشتري التمسك بالدرهمين فيما يقابلهما من سدس الثوب وكان شائبة واسمها ضمير شأن والجملة مبتدأ وخبر أي وان كان هو أي الشأن درهمان وسلعة يبعثوب وفي بعض النسخ درهمين بالنصب فكان ناقصة واسمها ضمير شأن ودرهمين خبرها وسلعة بالرفع على الأولى والنصب على الثانية * ولما أنهي الكلام على اتحاد المشتري والبائع شرع في الكلام على تعددهما من الجانبين أو من أحدهما فقال (ص) ورد أحد المشتريين (ش) يعني ان المشتري اذا كان متعدداً وكان البائع متحداً أو متعدداً ثم اطلع على عيب بالمبيع في صفقة واحدة فأراد أحد المشتريين أن يرد نصيبه على البائع وأبى غيره من الرد فالتشهور أن له أن يردوله أن يتمسك ولو أبى البائع فقال لا أقبل إلا جميعه والى هذا يرجع مالك بناء على تعدد العقد بتعدد متعلقه واختاره ابن القاسم وكان يقول انما هما الردمعاً أو التمسك معاً والقولان فيها وكلام المؤلف اذا لم يكونا شريكي تجارة وأما ما اذا اشتريا شيئا معيياً في صفقة واحدة وأراد أحدهما الرد فلصاحبه أن يمنع من ذلك ويقبل الجميع لان كلا وكيل عن الآخر (س) وعلى أحد البائعين (ش) يعني ان المشتري اذا كان متحداً أو متعدداً والبائع متعدداً ثم اطلع المشتري على عيب بالسلعة فانه يجوز له أن يرد على أحد البائعين نصيبه من المبيع دون الباقي * ولما أنهي الكلام على العيب الثابت وجوده وقدمه بين المتبايعين شرع في الكلام فيما وقع التنازع بينهما في وجوده أو في قدمه فقال (ص) والقول للبائع في العيب (ش) يعني أنه اذا تنازع البائع والمشتري في وجود العيب في المبيع وعدمه فقال المشتري به عيب وقال البائع لا عيب به فالقول في ذلك قول البائع ولا يعين عليه لانه متمسك بالاصل وهو السلامة في الاشياء وأيضاً صدور عقود المسلمين على وجه الصحة فقوله والقول للبائع في العيب على حذف مضاف أي في نفي العيب الخفي كالزنا ونحوه (ص) أو قدمه الابشهادة عادة للمشتري وخالف من لم يقطع بصدقه (ش) يعني أن البائع اذا وافق المشتري على وجود العيب لم يكن البائع يدعي حدوده عند المشتري والمشتري يدعي قدمه ليرد المبيع على بائعه فان القول في ذلك قول البائع أيضاً ان شهدت له العادة بالحدوث قطعاً أو رجحاناً أو شكاً فان شهدت العادة قطعاً أو رجحاناً للمشتري بالقدم فالقول قوله لكن لا يعين على من قطعت العادة بصدقه من المتبايعين وعلى من رجحت له اليقين واذا شكك فالقول للبائع يمين فالصور خمس لان العادة اما أن تقطع بالحدوث فالقول للبائع بلا عيب أو ترجحه أو تشكك فالقول للبائع يمين فهما وأما أن تقطع بالقدم فالقول للمشتري بلا عيب وأما أن ترجحه فالقول له يمين وإنما كان القول قول البائع في صورة الشك لانه يدعي انبرام العقد والمشتري يدعي حله والاصل انبرامه ولذا لو صاحب العيب المشكوك فيه عيب قديم لكان القول قول المتبايع عند ابن القاسم لانه قد لزمت البائع الرد بهذا القديم من العيب فيصير مدعيه على المشتري بهذا الذي فيه النزاع ثم ان الاستثناء قاصر على قوله أو قدمه لا يرجع لما قبله (ص) وقبل للتعذر غير عدول وان مشركين (ش) يعني ان المتبايعين اذا تنازعا في عيب في المبيع فانه يقبل في معرفته غير العدول وان

قديم) أي لم يطلع عليه المشتري (قوله لكان القول قول المتبايع) فاذا أراد المشتري أن يرد لا يلزمه أن يرد لما ادعى حدوده أو رشا (قوله فيصير مدعي الخ) أي ويصير المشتري مدعي عليه أي والاصل قبول قول المدعي عليه أي فيقبل قول المشتري انه قديم لانه يقبل قول المدعي عليه وأطلق الشارح وفي عيب أنه يقبل قوله يمين أي يقبل قول المشتري يمين ومثله في شب وكذا في بهرام وقال بعد ذلك

وبه أخذ ابن القاسم واستحسنه (قوله ولو تبسرت العدول) أي فلا مفهوم لقول المصنف لا تعذر وعبرة عب ومفهوم لا تعذر عدم قبول غير العدل المسلم مع وجود العدل المسلم وكذلك عند الباجي والمازري فالترتيب بينهما واجب وكلام ابن شاس يقتضي أن الترتيب بينهما على وجه الكمال قال عجم وتبعه (١٥٠) نسب ومفهوم قوله لا تعذره فيه تفصيل أي أنه لو لم يتعذر العدل فإنه يقبل المسلم اتفاقا غير

العدل مع وجود العدل ولا يقبل قول الكافر مع وجود المسلم العارف بالعيب وحينئذ في مفهومه تفصيل فلا يعترض به اه غير أن كلام المواق يبيد قوة كلام عجم فيجب المصير إليه ونصه المتطبی الواحد من المسلمين أو من أهل الكتاب إن لم يوجد غيرهم إذ طريق ذلك العلم لا الشهادة هذا هو المشهور في المذهب المعمول به اه (قوله والواحد الخ) والاثنتان أولى كما في شرح شب (قوله اما لو كان العبد ميتا أو غائبا) محل كون الميت كالغائب إذا دفن أو تغير حاله بحيث يخفى العيب معها أو كان العيب يخفى بونه وان لم تتغير حاله (قوله يعني أن اليمين إذا توجهت الخ) اندفع بذلك استشكل اليمين على البائع لأن القول قوله بلا عین وأوجب أيضا بأنه يتصور فيما إذا قام المشتري شاهدا عن العيب ونكل عن اليمين وتوجهت على البائع (قوله القواعد الاصول) كذا في نسخة لا يخفى أن قوله الاصول بدل من القواعد (قوله لان اليمين الخ) وأما إذا توجهت ابتداء على المتبائع فيحلف على نفي العلم (قوله تردهن مثل ما توجهت) كذا في نسخة فيكون قوله هل مثل ما توجهت تصوير السؤال سائل فائلا هل تردهن مثل ما توجهت (قوله وهي رواية

يحيى) أقول قضيته ان هناك رواية أخرى تقول بأن لا ترد مثل ما توجهت وكلام الشامل الآتي مع حكايته الأقوال لم يذكر قولها أنها لا ترد مثل ما توجهت (قوله ومشهورها) أي الأقوال المتقدمة تقديرا وكأنه قال في المسئلة أقوال قيل بتا وقيل نفيها ومشهورها أي الأقوال (قوله وحينئذ ظهر الخ) أي من قوله تصریح كقوله الخ (قوله زائدة) أي على ما قاله الشارح من أنه ذكره ليرتب عليه ما بعده قاله الزرقاني (قوله وبعبارة) هذا رد للكلام الذي قبله بلصقه (قوله والمراد بالغلة الخ) وحاصله الغلة التي تجامع الفسخ بعد الاطلاع على العيب ما نشأت عن تحريك ولا تنقص مثله سكنى الدار بنفسه أو

اسكانه او قراءة في مصحف ومطالعة في كتب واغتسال ثمر حائط في زمن الخصاص ولوطال لاقب له فانه دال على الرضا ولولم يطل وما نشأ
 لا عن تحريك ولا ينقص كلن وصوف وبيض في زمن الخصاص ولوطال وقب له اذ لم يطل فان طال فيعذر رضا والغلة التي قبل الاطلاع على
 العيب تجامع الفسخ مطلقا نشأت عن تحريك ولا تنقص نشأت لا عن تحريك ولا تنقص كانه قد ساء مثاله ما نشأت عن تحريك وتنقص
 كانه مال العبد والاداة والغلة التي لا تجامع الفسخ بل لا يفسخ هي الحاملة بعد الاطلاع على العيب قبل زمن الخصاص فبما نشأت عن
 تحريك ولا ينقص ولولم يطل وما نشأ لا عن تحريك ولا ينقص قبل زمن الخصاص وطال وما نشأ عن تحريك وينقص في زمن الخصاص
 وقب له طال ام لا فجميع ذلك كله دال على الرضا وحينئذ فلا فسخ (قوله الاولى (١٥١) اخرج الخ) أي يخرج من الامر بن جميعا ثم
 لا يخفى أن اخرجاه من أحدهما

مع قوله وما يدل على الرضا الا ما لا ينقص كسكنى الدار (ص) بخلاف ولد (ش) الاولى اخرجاه
 من الغلة وعدم الرد فيستفاد منه امران أحدهما انه ليس بغلة والثاني أنه يرد والمعنى أن من
 اشترى ابلا أو غنما فولدت عنده ثم وجد بها عيبا فلا يرد لها الا مع ولدها ولا شيء عليه في الولادة
 الا أن ينقصها ذلك فبردها ما ينقصها ابن نونس ان كان في الولد ما يجبر النقص جبره على قول
 ابن القاسم وسواء اشترى لها ما لا أو جعلت عنده خلا فالسيوري في جعله الولد غلة (ص) وثمره
 أبرت (ش) يعني ان من اشترى أصولا وعليها ثمرة مؤبرة يوم البيع فاشترطها المشتري فانه
 اذ ارد الاصول بسبب العيب فانه يرد الثمرة معها الا ان لها حصصة من الثمن ولا يتم البيع بغلة
 والمشتري أجرة علاجها اذ ارد معها أصولها وبعبارة فانه يرد الثمرة مع الاصل ولوطابت أو
 جذت ويرجع بقيمة السقي والعلاج ولو فانت ردم مكيلتها ان علمت وقيمتها ان لم تعلم وثمرتها ان
 بيعت ومفهوم أبرت ان غير المؤبرة لا ترد وهو داخل في قوله والغلة (ص) وصوف ثم (ش)
 يعني أنه اذا اشترى غنما عليها صوف قد تم يوم البيع ثم اطلع على عيب بوجب الرد فأراد أن يرد
 الغنم بسبب العيب فانه يرد الصوف مع الغنم لانه حصصة من الثمن فان فانت رددوزنه ان علم والا
 رد الغنم بمحضتها من الثمن وان فانت الثمرة ردم مكيلتها ان علمت وقيمتها ان لم تعلم فان قيل لم فرق
 بين الثمرة والصوف عند انتفاء علم المكيلة والوزن فالجواب أنه لو رد الاصول بمحضتها من الثمن
 مثل الغنم لزم بيع الثمرة منفردة قبل بدو صلاحها وهو لا يجوز الا بشروط منتفية هنا وسأني
 أي وأخذ القيمة ليس ببيع بخلاف رد الغنم لان الصوف سلعة مستقلة يجوز شراؤه منفردا
 عن الغنم ومحل رده للصوف التام اذ لم يحصل بعد جزؤه مثله فاما اذا حصل فانه يجبره قاله اللخمي
 وهذا أحد مواضع خسة يفوز المشتري فيها بالغلة والبيع الفاسد والاستحقاق والشفعة
 والتفليس وهذا في غير المؤبرة اذا فارقت الثمرة الاصول فان لم تفارقتها فالشهور وانما لا ترد اذا
 أزهرت وان لم تجز في العيب والفساد وترد في الشفعة والاستحقاق وان أزهرت ما لم تيسر وفي
 التفليس ترد ولو بيعت ما لم تجز وأفاد بقيمة الخمس بقوله (ص) كشفة واستحقاق وتفليس
 وفساد (ش) أي قلا غلة لا شفع على من أخذ منه بالشفعة ولا المستحق على المستحق منه ولا
 لبائع فليس مشتر به قبل دفع الثمن وأخذ سلعته على المفسد ولا على مشتر فسخ شراؤه لفساده
 ولو علم المشتري بالفساد اذ لا في الوقف على غير معين اذا علم المشتري بوقفه ردا للغلة (ص)
 ولم يخل في ضمان البائع ان رضى بالقبض أو ثبت عندنا كم وان لم يحكم به (ش) يعني ان
 السلعة المردودة بالعيب تدخل في ضمان بائعها وينقل ضمانها عن مشترها باحدا من

لا يخفى أن اخرجاه من أحدهما
 مستلزم للآخر (قوله ويرجع
 بقيمة السقي والعلاج) ما لم يجاوز
 قيمة الثمرة أو غنمها فليس له الا قيمتها
 أو غنمها (قوله ردم مكيلتها الخ) أي
 ان كانت فانت ببيع أو كل أو
 سماءى لضمائنها فانه بعد جذها
 على الاصح ولا يضمنها قبل الجذ لانها
 تابعة (قوله وثمرتها ان بيعت) أي
 وعلم الثمن (قوله قبل بدو صلاحها)
 أي لان العقد انما وقع على الاصول
 بعد الابار وقبل بدو الصلاح
 والمنظور له هذا الزمن لازمن جد
 المشتري لها لانه لا يجزها غالبا الا
 بعد بدو صلاحها لكان لا ينظر لهذا
 وانما يتطهر من العقد (قوله
 ومحل رده للصوف التام الخ) وهل
 الثمرة التي أبرت كلها يقال يرد لها
 ما لم يظهر مثلها فبما سأل الصوف
 التام (قوله وهذا أحد مواضع)
 أي العيب (قوله والبيع الفاسد)
 في العبارة حذف والتقدير في هذا
 والبيع الفاسد والاستحقاق الخ
 (قوله وهذا في غير المؤبرة الخ)
 ضبط ذلك بعضهم في بيت فقال
 والجذ في الثمار فيما انتقيا *

يضبطه تجز عفر اشسيا

فالتاء اشارة للتفليس والجيم والذال الجذ اذا أي ان التفليس لا تكون الثمرة فيه للمشتري الا بالجذ اذ وقوله عفر اشارة للعيب والفساد
 والزاي اشارة للزهر أي انه لا تكون الثمرة فيه ما للمشتري الا بالزهر وأخرى اذا ليس أوجذ وقوله شسيا اشارة للشفعة والاستحقاق
 والياء اشارة لليبس أي أن الثمرة لا تكون للمشتري فيها الا باليبس لا بالزهر وأخرى من اليبس الجذ اذ (قوله وهذا في غير المؤبرة) أي
 في غير الثمرة المؤبرة أي وهذا في الثمرة غير المؤبرة الخ والمشاره فوز المشتري أي وفوز المشتري في الثمرة غير المؤبرة الخ (قوله فالشهور الخ)
 ومقابله أن الابار فوت في جميع هذه المسائل (قوله كشفة الخ) التشبيه راجع الى قوله ولم ترد لاي قوله بخلاف ولولم يطل وما بعد ذلك لان
 الولد لا يتصور فيه الشفعة وأما في الاستحقاق فحكمه حكم الرد بالعيب بأخذ المستحق للامهات معها وكذلك في التفليس فان البائع
 أن يأخذ الولد مع الامهات وأما في البيع الفاسد فان الولد

يفوته ويوجب الرجوع بالقيمة واعلم أن كل من أنفق على ما اشتراه له غلة بتبني كالغنم والدواب والعبيد ثم رد بعيب أو استحقاق أو فساد لا يرجع بنقصته بخلاف ما ليس له غلة بتبني كالنخل إذا ردت مع ثمارها فإنه يرجع بقيمة سقيها وعلاجها (قوله وحقيقته) معطوف على اسمه أي جهل اسمه الخاص أي وجهل حقيقته (قوله بشخصه) أي ذاته (قوله من المتبايعين أو من أحدهما) بنافي صدره - له الذي هو قوله بأن لا يعرفه المتبايعان أو أحدهما ويوجب بأن ما تقدم يحمل على طريقة التكميل (قوله إذا كان البائع غير وكيل الخ) ومثله الوكيل الوصي (قوله لرد ما عدها من الأقوال) ظاهره أن الأقوال غير الطرق المشار لها بقوله وهل الخ ولم يظهر ذلك إنما الظاهر أن المقابل المردود عليه إنما هو قول واحد بقول إذا خالف (١٥٣) العادة يرد به ثم بعد أن خطر لي ذلك اطاعت فوجدت البدر قال

قوله ولا يغبن هو المشهور وذهب العراقيون إلى الرد بالغبن ناقلا له عن ابن عبد السلام وتقل عن اللخمي خلافا في بيع جاهل السوق للعالم به هل للجاهل الرد انتهى ولم يذكر بهرام خلافا بحيث يقال رد عليه بلوغا ما قال حصل بعض الأشياخ في القيام بالغبن وعدم القيام به ثلاث طرق الأولى للقاضي عبد الوهاب في المعونة ثبوت الخيار لغير العارف باتفاق وفي العارف قولان الثانية للمازري أن استسلم أي أخبر المشتري البائع أنه غير عارف بقيمة فقال له البائع قيمتها كذا فله الرد وإن كان عالما بالبيع وثمنه فلا رد له ولا خلاف في هذين القسمين وفيما عدهما قولان الطريقة الثالثة لصاحب المقدمات البيع أن وقع على جهة الاسترسال والاستئمان وجب القيام بالغبن كقوله اشترمني سلعتي كما تشتري من الناس وإن وقع على وجه المكايسة فلا قيام له باتفاق (قوله وثمنه) أي جاهل قيمته في ذاته وثنه الذي يشتري به الناس (قوله وأشار إلى الطريقة الأخرى) لا يخفى أن طريقة ابن رشد في

أحدهما أن يرضى بائعها بقبضها من مشتريها ولو لم يقبضها ولا مضى زمن يمكن فيها قبضها وثانيهما أن يثبت الموجب للرد عند الخاكمة وان لم يحكم بالرد وكلام المؤلف بالنسبة للحاضر وأما الغائب فلا بد من القضاء عليه بالرد وظاهر قوله أن يرضى بالقبض أنه لو وافقه على أن العيب قديم ولم يرض بقبضها أنها لا تدخل في ضمانه لأنه قد يدعي عليه أنه تبرأ له من ذلك العيب * ولما انتهى الكلام على موجب الرد وهو الخيار الشرطي والحكمي شرع فيما اختلف فيه والمشهور عدم الرد به فتها الغلط في الذوات وهو قوله (ص) ولم يرد بخلط أن سمي باسمه (ش) والمعنى أن البائع إذا غلط في ذات المبيع بأن لا يعرفه المتبايعان أو أحدهما فلا رد له حيث صدق الاسم عليه بأن سمي باسمه العام بأن يقول اشترمني هذا الحجر فاذا هو ياقوته فيقول البائع ما ظننته ياقوته فانه للشترى ولا شيء للبائع لانه لو شاء لمتبعت قبل بيعه وأما لو باع ياقوته فاذا هي حجر فان لمشتريه رده وبعبارة أعلم أن المراد بالغلط جهل اسم الخاص وحقيقته المتضمن ذلك الجهل قيمته مع معرفته بشخصه وقوله أن سمي باسمه أي العام إن سماه بلفظ يطلق عليه حقيقة على وجه العموم وأولى أن لم يسمه أصلا فان تسميته باسمه العام دون الخاص فيه دلالة على زيادة الجهل به بالنسبة إلى ترك تسميته بالكلية ولا فرق بين حصول الغلط بالمعنى المذكور ومن المتبايعين أو من أحدهما مع علم الآخر كما يفيد من قبل ح وكلام المؤلف هذا فيما إذا كان البائع غير وكيل والرد للمبيع بالغلط بلا نزاع (ص) ولا يغبن (ش) المشهور من المذهب أن البيع لا يرد بالغبن وهو عبارة عن اشتراء السلعة بأكثر مما جرت العادة أن الناس يتغابنون به أو يبيعها بأقل كذلك وأما ما جرت به فلا يوجب رد اتفاقا فقوله (ولو خالف العادة) إشارة لرد ما عدها من الأقوال (ص) وهل الآن يستسلم (ش) أي وهل محل عدم الرد بالغبن ما لا يستسلم المشتري البائع بأن يخبره أنه مجهل قيمة المبيع وثنه فيقول له البائع قيمته كذا والامر بخلافه الرد حينئذ باتفاق فقوله (ص) ويخبره بمجهله (ش) هو تفسير لقوله يستسلم وهذه طريقة المازري وأشار إلى الطريقة الأخرى وهي لابن رشد بقوله (ص) أو يستأمنه (ش) أي أن محل عدم الرد بالغبن ما لم يستأمن المشتري أو المصانع صاحبه أي وقع البيع بينهما على جهة الاسترسال والاستئمان بأن يقول له اشتر سلعتي كما تشتري من غيري أو يقول المشتري يعني كما تبيع غيري في غير الأخر فان له القيام بالغبن حينئذ وأما أن كان على طريق المكايسة لا على وجه الاستئمان وهو أن يقول بعني كذا وكذا رطلًا كما تبيع الناس فيقول قد بعث كذا بكذا فلا رد له ما لم يتبين كذبه فيما قاله (تردد) لصاحبي هاتين

الطريقتين

المعنى ترجع لطريقة المازري وذلك لأن موجب الرد في الطريقتين الجهل

وحينئذ فلا وجه لمكايستهما نعم قال البدر قوله يستسلم هذا من جهة المشتري للبائع انتهى وقوله أو يستأمنه من جهة البائع به إذا التوزيع ينتفي التكرار في الجملة انتهى ثم انك خير بعد هذا كله ليس ثم قول مرجح بعدم القيام بالغبن مطلقا وذكر المصنف له مصدرا به غير ظاهر انتهى ولو قال لا يغبن ولو خالف العادة لأن يستسلم لكان أحسن (قوله على جهة الاسترسال والاستئمان) هو ما شئ واحد (قوله وهو أن يقول الخ) صريحه أنه تفسير لطريق المكايسة وليس كذلك لأن هذا عين الاستئمان (قوله تردد لصاحبي هاتين الطريقتين) قد علمت أن حكايتهما حيث رجعا إلى واحد لا وجه لها والحاصل أنه على تقرير شارحنا حيث قال تردد لصاحبي الخ

لا يكون في عبارة المصنف حذف وجعل عب في عبارته حذفاً والتقدير وهل الآن يستسلم ويخبره بجهله أو يستأمنه أو لا رد مطلقاً
تردد والمعمد الأول انتهى وهو غير ظاهر لما تقدم من أن طرق ثلاث والمصنف لم يذكر طريقة عبد الوهاب وإنما أشار لطريقة المازري
وابن رشد والبحث يكون مع المصنف من جهة ما ذكرنا (قوله وما قاله ابن رشد الخ) أي قد علمت أن الاستسلام هو عينه في المعنى
فيجري فيه ما جرى فيه ^{في} تمة كلام المصنف في غير الوكيل والوصي قال عجم تمة ذكر المؤلف أن الوكيل أو الوصي إذا باع كل
أو اشترى بغيره لا يتعاب عنه أنه أن ذلك مردود ويرجع على المشتري أو على البائع إن فات بما حاي به والرجوع على الوصي مشروط
بتعذر الرجوع على المشتري أي أو على البائع في مسألة البيع ويستفاد من هذا إذا أجز الناظر بدون أجرة المثل فهل يرجع عليه
بتمام أجرة المثل أم على المستأجر وبأن عند قول المصنف وكره الوكيل بما قاله أنه يرجع على الناظر إذا تعذر الرجوع على المستأجر
انظر عجم (قوله وهو كذلك عند الأكثر) وهو المعمد وقوله وسماع عيسى ابن القاسم ضعيف قرره شيخنا سلموني (قوله من عيب)
أي قديم (قوله فالعهد عليه) أي ولو صرح بالوكالة أو علم المعاقمة أنه وكيله (قوله المقارض) بفتح الراء أي عامل القراض (قوله
والعهد في مال اليتامى) أي الذين تولي القاضي والوصي بيع أمتعتهم (قوله (١٥٣) على ما يبيعه) أي الوصي وقوله قال أي

الطريقتين وما قاله ابن رشد مبني على أن بيع الاستئمان جائز وهو كذلك عند الأكثر وسماع
عيسى ابن القاسم لا يصح ويفسخ إن كان قائماً وإن فات رد مثل المثل وقبعة المقوم ولما كانت
العهدة على قسمين عامة وهي عهدة الاسلام من ذلك المبيع من عيب أو استحقاق وهي على
متولى العقد أو الوكيل فلا عهدة عليه في صورتين وإنما هي على الموكل وهو ما أن يصرح
بالوكالة أو يعلم المعاقمة أنه وكيل وهذا في غير المفوض وأما هو فالعهد عليه لأنه أحل نفسه
محل البائع وكذا المقارض والشريك المفوض في الشركة وأما القاضي والوصي ففي المدونة
لا عهدة عليهم ما فهموا وليا يبيعه والعهدة في مال اليتامى فان هلك مال اليتامى ثم استحققت السلعة
فلا شيء على اليتامى وجعله اللغوي على ما يبيعه لأن اتفاق عليهم للضرورة قال وإن اتجر الوصي
للغريم اتبعته ذمته كالوكيل المفوض وقال ابن الموار الذي أخذ به في الوصي والوكيل المفوض
أن عليهم ما اليمين وإن ذكر أنه لغيرهما إلا أن يشترط ذوالفضل منهما أن لا عين عليه فذلك له
اتباعاً واستحساناً أقول مالك انتهى والقسم الثاني من قسمي العهدة وهي الخاصة بعهدة الرقيق
أشار إلى حكمها ومحلها بقوله (ص) ورد في عهدة الثلاث بكل حادث (ش) يعني أن عهدة الثلاث
في الرقيق للمشتري أن يرد على بائعه بكل ما حدث فيه عنده في زمنها حتى الموت ما عدا ذهاب
المال فمن اشترى عبداً واشترط ماله ثم ذهب في زمن العهدة فلا يرد به قاله ابن رشد لأنه لاحظ
له من ماله ولو تلف في العهدة وبني ماله انتقض بيعه وليس لمبتاعه حبس ماله بثمنه قاله ابن عرفة
وقوله لاحظ له من ماله أي لا شيء له منه وهو ما بعده يفيد أن المال اشترطه للعبد وأما لو
اشترطه لنفسه فلا رده بذهابه وقوله ولو تلف في العهدة الخ ظاهره ولو كان ماله جمل الصفة
أي حيث اشترطه للعبد لأنه لما كان لا شيء له فيه كان غير منظور إليه (ص) إلا أن يبيع ببراءة

اللغوي وإن اتجر الوصي جعل
التفصيل في الوصي ونزل القاضي
كانه لأنه ليس شأنه التجارة فلو وقع
ونزل وإن اتجر القاضي لا يتامى فهل
كالوصي أو لا وهو الظاهر وحرر
وينبغي اعتماد كلام اللغوي (قوله
وقال ابن الموار الخ) حاصل كلام
ابن الموار أن الوصي والوكيل
المفوض لا يتعابن وقوله أن عليهما
اليمين أي على تقدير إذا استحققت
السلعة أو ظهر عيب بخلاف أن
لغيرهما ولا يتعابن وإن ذكر في
وقت البيع أنه لغيرهما ما لم يشترط
ذوالفضل منهما أنه على تقدير
ظهور عيب لا بخلاف أن يلتزم
عنهما الرجوع بدون حلف فيعمل
بذلك الشرط وحينئذ حذف كلامه
ضعيف في مسألة الوكيل المفوض
وذلك لأنه بمثابة البائع كما تقدم وظاهر
المدونة أنه لا عين على الوصي وهو قد

(٢٠ - نرشي خامس) حكم باليمين وظاهره لا فرق بين أن يكون للتجارة أو لا اتفاق عليهم (قوله اتباعاً) أي اتباعاً لقول مالك
واستحساناً له ظاهراً أن مالكاً وغيره اختلفا في هذه المسئلة وهو قد رجح قول مالك واستحسنه في اليمين إلا عند الشرط (قوله حكمها) أي الرد
وقوله ومحلها أي الرقيق وقوله ورد أي الرقيق السابق في قوله ومنع منه بيع حاكم (قوله عهدة الثلاث) العهدة لغة مأخوذة من العهد وهو
الالزام والالتزام وأصلها حاتعلق المبيع بضمان بائعه مدة معينة والبيع فيما هي فيه لازم لا خيار فيه لكن إن سلم في مدة العهدة علم لزومه
المبتاعين معاوان أصابه نقص ثبت خيار المبتاع كعيب قديم ويبلغ اليوم الأول إن سبق بالفجر (قوله قال ابن رشد) بدون ضمير وأصلها
لعب وقوله وهذا ما بعده أي قوله لأنه لاحظ له في ماله مع ما بعده أي مجموعهما يفيد الخ (قوله ظاهره ولو كان ماله جمل الصفة الخ) مفاده أنه
إذا اشترط لنفسه وكان ماله جمل الصفة أن يتقض البيع حتماً وأما لو كان غير ذلك فلا يتقض بل يتعين التسليم بالباقي ويرجع عما ينوب
ماتلف فيكون بمثابة العيب القديم (قوله إلا أن يبيع ببراءة) حاصله أنه إذا وقع البيع على عهدة الثلاث وقد كان قد تبرأه من عيب معين قديم
كالأبق فأنه إذا حدث مثله أي أباق في زمن العهدة فلا رده ثم إن كلام المصنف إذا اشترطت أو اعتيدت كما سيذكره المصنف وهو ظاهر
المدونة أو جعل السلطان الناس عليها ونخص الشمن اللقمان قوله إلا أن يبيع ببراءة بالاعتادة فقط أما البيع بالبراءة في المشتربة أو

المحمول عليهما من السلطان فيردعهما بالحادث دون القديم الذي يبيع بالبراءة منه فالأقسام ثلاثة ترد بالقديم والحادث ان لم يبيع البائع براءة من قديم والاسقط حكمهما مطلقا ان جرى بالبيع به اعرف فان اشترط البيع بها أو حل السلطان عليه رد بالحادث دون القديم على تقرير الشمس لاعلى ما يأتي للصنف وهو ظاهر المدونة كافي عب ويفهم من عجم أن كلام الشمس هو المعتمد كأفاده بعض شيوخنا (قوله بمعنى أن الزمان محسوب لهما) وكذا يدخل الاستبراء في عهدة السنة (قوله وتداخل في اليوم الاول) بل وتداخل في الثاني والثالث (قوله بل تؤتف عهدة السنة بعد الثلاث وبعد الاستبراء) أي وبعد الخيار (قوله والاستبراء الضمان فيه من المشتري) فإذا كان هناك عهدة فتستقل بنفسها والحاصل (١٥٤) أن الحقائق خمسة عهدة ثلاث وعهدة سنة وخيار مواضعة واستبراء

فعهدة السنة تكون بعد الخروج مما ذكر الا الاستبراء المجرد فانه يدخل فيها لان الضمان فيهما من المشتري فاذا مضت السنة ولم يأت ما تستبرئ به فانها لا ترد على البائع بشئ مما يوجب الرد في السنة وعهدة الثلاث تكون بعد مضي أيام الخيار لانها انما تكون بعد انبرام العقد وتدخل مع المواضعة وأما الاستبراء المجرد فان حصل فيها أي في عهدة الثلاث اعتبر وان تأخر عنها فانها لا تبقى في ضمان البائع الى وجوده بل بانقضاء العهدة تدخل في ضمان المشتري وأما الخيار فتدخل فيه المواضعة على نحو ما مر في دخولها مع عهدة الثلاث وأما الاستبراء المجرد مع الخيار فهو كالاستبراء المجرد مع العهدة وأما المواضعة والاستبراء المجرد فلا يتصور اجتماعهما فاعلم من هذا أن المواضعة مع عهدة الثلاث أو مع الخيار يتداخلان وان الاستبراء المجرد يدخل في كل واحد مما عداه وينتظر مجيئه بعد انقضاء ما عداه (قوله والقاعدة الخ) المناسب أن يقول والقاعدة أن من له النماء

(ش) الاستثناء متصل أي الا أن يبيع براءة من عيب معين فلا رد له اذا حدث مثله في زمن العهدة مع بقاء ما عداه كما اذا تبرأ اليه من الا باق فأبقى في زمن العهدة ولم يتحقق هلاكه في زمنها فلا رد له الا باق لانه تبرأ منه فتتفعه البراءة منه فقط أما ان تحق الهلاك في زمنها فضمنانه من البائع لانه انما تبرأ اليه من الا باق فقط لانه وعما يترتب عليه أو من السرقة فسرق في زمن العهدة ولم يقطع فلا ضمان على البائع وان قطع ضمن والعلة ما مر (ص) ودخلت في الاستبراء (ش) يعني أن من اشترى أمة على عهدة الثلاث واجتمع مع ذلك مواضعة فان العهدة تدخل فيها بمعنى أن الزمان محسوب لهما فتنظر أقصاه ما فان رأت الدم في اليوم الاول انتظرت الثاني والثالث وتداخل في اليوم الاول وان تأخر عن الثلاثة انتظرته ولا تدخل عهدة الثلاث في الخيار بل ابتداءها من وقت انبرام العقد في الخيار أي وقت امضائه ولا تدخل أيضا في السنة بل تؤتف عهدة السنة بعد الثلاث وبعد الاستبراء وانما قلنا المراد بالاستبراء هنا المواضعة لان الكلام فيما اذا كان الضمان من البائع والاستبراء الضمان فيه من المشتري (ص) والنفقة والارش كلوهوب له (ش) يعني أن النفقة والكسوة أي ما يوارى عورته في زمن العهدة أو في زمن المواضعة والخيار على البائع لان الضمان منه والقاعدة أن الذي عليه الضمان له النماء وكذلك اذا جنى شخص على المبيع في زمن العهدة أو في المواضعة فان ارش الجناية للبائع لان من عليه الغرم له الغنم وكذلك ما وهب للعبد في أيام العهدة أو للامنة في زمن مواضعتها فهو للبائع الا أن يكون المشتري استثنى مال الرقيق فان ما وهب له في أيام العهدة أو في أيام المواضعة يكون للمشتري واليه أشار بقوله (ص) الا المستثنى ماله (ش) فان الاستثناء راجع لما بعد الكاف كما قاله ابن غازي وعليه فالارش للبائع ولو استثنى المشتري ماله ق وبعبارة والمراد بالكسوة المعتادة في زمن العهدة أي ما يقيه من الحر والبرد لا ما يستتر به عورته خ لا فالت في الضمير في له للبائع والجار والمجرور متعلق محذوف خبر المبتدأ لكن اللام في له بالنسبة للنفقة بمعنى على وبالنسبة للارش للآل أي والنفقة على البائع والارش له (ص) وفي عهدة السنة بجذام وبرص (ش) تقدم أن عهدة الثلاث يرد الرقيق فيها بكل حادث كما مر وأما اذا وقع البيع في الرقيق على عهدة السنة فانه لا يرد فيها الا بأحد هذه الادواء الثلاثة الجذام والبرص والجنون ولا يرد غيرهما فلو أصاب الرقيق ذلك في السنة ثم ذهب قبل انقضاء ثلثها لم يرد الا أن تقول أهل المعرفة بعودته وليس له الرد يحدث بهق أو جرة وأشار بقوله (ص) وجنون لا بكسربة (ش) الى أن الجنون الذي يرد به الرقيق في عهدة السنة هو ما كان من طبع الرقيق

كس

عليه الضمان أي ضمان النفقة والكسوة (قوله الا أن يكون المشتري الخ) عبارة عب الا

المستثنى ماله للمشتري أو للعبد فما وهب له زمنها وزمن المواضعة للمشتري وأما النفقة فعلى البائع مطلقا وله العلة زمنها مطلقا (قوله والضمير في له للبائع) أي ويكون نائب فاعل الموهوب ضمير امستراوه ومن باب الحذف والايصال ويجوز كون له نائب الفاعل والخبر محذوف مثل الموجود انتهى من عب أي اذا جعل نائب الفاعل له يكون خبر النفقة محذوفات تقديره له مثل المذكور ثم لا يخفى ما في كلام عب لان نائب فاعل الموهوب ضمير فليس من باب الحذف والايصال والتقدير كمال الموهوب (قوله لكن اللام في له بالنسبة للنفقة بمعنى على الخ) أي فاللام مستعملة في حقيقة تارة مجازها والاحسن جعلها للاختصاص (قوله فلو أصاب الرقيق ذلك في السنة)

عبارة غيره واذا حدث الجنون في عهدة السنة يرد به ولو زال لان زوال جذام و برص على الاربع الا ان يقول أهل المعرفة لا يؤمن عودته (قوله كس الجنان) تشبيهه (قوله فانه لا يرد به) أي لا مكان زواله بمعالجة دون الاولين أي ما كان من طبع الرقيق وما كان من مس الجنان كذا ذكر عيب وفيه أنه قد يعالجه اذا كان من مس الجنان ولا يخالف هذا ما تقدم من ثبوت الرد بالجنون الطبيعى دون مس الجنان أو ضرب به لان الجنون هنا في نفس المبيع فله زيادة تأثير ومادة تقدم في أصله فما كان بالطبع يسرى دون غيره (قوله وفي مشكوكهما قولان) المعتمد أن المشكوك كالحق وهو قول ابن القاسم ومقابله لابن وهب (قوله انما هو ضمان الدرك من عيب) أي قديم أي في غير الرقيق وأما في الرقيق فيجوز التبري من عيوبه ويشترط عليه (١٥٥) عدم الرد بعيبه بالشروطين المتقدمين أن يكون

التبري مما لم يعلم مع طول الإقامة والحاصل أن شرط عدم الرد في الاستحقاق لا يعمل به مطلقا لا في الرقيق ولا في غيره وأما بالنسبة للعيب فالشرط باطل أيضا في غير الرقيق وأما الرقيق فيعمل به فيه بالشروطين المتقدمين والمعتمد أن عهدة الاسلام هي درك المبيع من الاستحقاق فقط دون العيب (قوله ان شرط الزمانان) أي أو الضمانان وقوله أو اعتماد الضمانان أي أو الزمانان وفي العبارة تسامح لان المشروط أو المعتاد انما هو الضمان في الزمان ولو اختلف في الشرط وعدمه فالأصل عدمه لان الأصل عدم الخيار (قوله وهو زمان العهدة) الاولى وهو الاشتراط الحاصل عند العقد والعادة المتقررة عنده (قوله بعدهما) أي المطلع عليه بعدهما منه الا أن يقطع عادة أو يظن بحديث زمنهما فن البائع دون عين المشتري في الاولى وفي الثانية فان قطعت بأنه بعدهما فن اشترى بدون عين على البائع كأن ظنت أو شكت ولو في موت فن المشتري

كس الجنان وأما ان كان بسبب ذرية أو طرقة أو خوف فانه لا يرد به وقوله وجذام و برص أي محققين وفي مشكوكهما قولان (ص) ان شرطا أو اعتيدا (ش) يعني ان عهدة الثلاث وعهدة السنة لا يعمل بهما الا اذا اشترط العمل بهما عند العقد ولو يحمل السلطان الناس عليهم ما لا يكتفى قول المشتري أشترى على عهدة الاسلام اذا لم يجز به ما عاده لان المراد بذلك انما هو ضمان الدرك من عيب واستحقاق أو كانت العادة قاضية بالعمل بهما والا فلا يعمل بهما وقوله ان شرطا واعتيدا مجرد الفعل من علامة التأنيث نظرا الى أن العهدة في معنى الضمان أو الزمان أي ان شرط الزمانان أو اعتماد الضمانان أو نظرا الى أن العهدة في معنى الالتزام أي ان شرط الالتزامان أو اعتمادهما (ص) وللمشتري اسقاطهما (ش) أي وللمشتري اذا وقع العقد على العهدة بشروط أو عادة اسقاطهما عن البائع وترك القيام بما يحدث فيه ما كسائر الحقوق المالية ولا يقال هو اسقاط قبل الوجوب لانه قول سبب وجوبه جرى وهو زمان العهدة والبائع اسقاطهما قبل العقد لا بعده وهذا لا يخالف قول المؤلف الا في وأن لا عهدة مما يصح فيه البيع وبطل الشرط لان المراد بالعهدة فيما يأتي ضمان الدرك من عيب قديم في المبيع واستحقاق (ص) والمحمّل بعدهما منه (ش) يعني ان العهدة اذا انقضت مدتها ثم اطلع على عيب في العبد مثلا فان علم أنه حدث في أيام العهدة فانه يكون على البائع وان علم أنه حدث بعدها فانه يكون على المشتري وان أشكل الأمر فيه بأن أحتمل حدوثه فيها أو بعدها فانه يكون من المشتري لان الأصل في الاشياء السلامة والعيوب طارئة عليها ولا فرق بين العيب والموت فاذا وجد العبد ميتا بعد الثلاثة ولا يدري هل مات فيها أو بعدها فانه يكون للمشتري فالضمير في منه للمشتري ولما استثنى المتنيطى احدى وعشرين مسألة لا عهدة فيها على المشهور ودرج المؤلف على ذلك كما عدها في توضيحه فقال (ص) لا في منسكح به (ش) يعني لا عهدة ثلاث ولا سنة على الزوج اذا اصدق الرجل زوجته عبدا أو أمة لان طريقه المكارمة ويعتقر فيه من الجهل ما لا يغتفر في البيع والاخراج من قوله ان شرطا أو اعتيدا أي فلا عهدة ان شرطا أو اعتيدا (ص) أو مخالف به (ش) يعني اذا خالعت زوجها على رقيق فلا عهدة له عليها لان طريقه المناجزة (ص) أو مصالح به في دم عمد (ش) أي في دم فيه قصاص وسواء كان الصلح على انكار أو على اقرار أو ما غير ذلك من العمد الذي فيه مال والخطا وغيرهما سواء كان المصالح عنه في الذمة أو معينا فان وقع فيه الصلح على انكار فكذلك لا عهدة فيه (ص) أو مسلم فيه أو به (ش) يعني ان

مع عين البائع (قوله احدى وعشرين مسألة) عشرون صرح به المصنف وواحدة داخل تحت كاف كفلس وهو السفه (قوله أي فلا عهدة ان شرطا أو اعتيدا) هذا الزرقاني وهو مردود فان الشرطية توفي بها فماد كرا لانه شرط فيه غرض أو مالية أوهما كما يفيد كلام ابن عرفة ونحوه للقرافي وعزاه لشيخه الجيزي وغيره (قوله وسواء كان الصلح على انكار أو على اقرار) في الشامل خلافة وأن ما كان على اقرار ففيه العهدة وكلام بعض يقتضي اعتماد كلام الشامل ووجه عدم العهدة في عيب مصالح به عن انكار سواء كان عن دم عمد أو خطأ أو اقرار في عيبه قصاص لانه لو كان فيه العهدة لرجع في الاول للخصومة وفي الثاني للقصاص مع أنه يسقط بالصلح بخلاف دم عمد لا قصاص فيه أو مع خطا عن اقرار ففيه ما العهدة للرجوع للمال (قوله وغيرهما) كذا في نسخة أي من الحقوق المعينة والتي في الذمة وقوله سواء كان المصالح عنه في الذمة كالمصالح في مقابلة عشرين دينار في ذمته وقوله أو معينا كما لو ادعى عليه بكتاب معين فصالحه (قوله فان وقع فيه الصلح الخ) المقابل محذوف أي وان وقع على اقرار أو بينة ففيه

العهد لانه بيع (قوله ويشمله قوله الا في الخ) أي فكان الاولى حذف قوله أو قرض الاستغناء عنه بما سيأتي (قوله فانه يلزمه أن يرد غيره) ولو قلنا بالعهد بلخازرده (قوله في المستقال منه) أي في الذي وقعت الاقالة منه أي لان أحدهما يقول للاخر أقتلني من هذا العبد وقول سحنون راجع للقول بالسقوط وقوله وابن حبيب مع أصبغ راجع للمقابل الذي هو عدم السقوط (قوله على انه يبيع) أي اننا اذا قلنا انه يبيع فالعهد جزما (قوله على (١٥٦)) ما ناوله بعض أصحابنا في الشفعة) لا يخفى أن مقتضى كون الاقالة فسخا أي اقالة

مشتري شقص الدار منها فيصدا أنه لا شفعة للشريك حينئذ مع ان الشارح يأتي بقول ان له الشفعة ويكتب العهد على المشتري وقوله والمراجعة أي فاذا كان اشترى عمر ومن زيد سلعة بعشرة ثم باعها باثني عشر ثم وقعت الاقالة فانه لا يبيعها امرأته بدون بيان الاعلى العشرة أي لان الاقالة فسخ وأما لو قلنا انه يبيع لكان له أن يبيع على الاثني عشر بدون بيان مع انه لا يد من البيان (قوله مع زيادة التساهل الخ) انما زاده ولم يقتصر على قوله لتشوف الشارع الخ لانه لو اقتصر عليه لافهم ان المقاطع به غير المكاتب مثله مع ان ظاهر المصنف خلافه ولما زاد تلك الزيادة خرج غير المكاتب لان التساهل خاص به (قوله أو على سفيه) أي لاجل دين أو اتفاق وكذلك الغائب لدين او نفقة زوجة (قوله أي أقرب الخ) ظاهره انه اذا كان على انكار فيه العهد ولذلك قال عب فان كان على انكار أو على غير وجه الصلح بل على وجه البيع ففيه العهد لكن نص صاحب البيان على ما ذكره صاحب النخبة فيقيد أن ما أخذ في صلح الاقرار فيه العهد مطلقا أي سواء كان على وجه الصلح أم لا وسواء كان عن

المسلم فيه كما اذا أسلم دينارا في عبد أو أمة فلا عهد للمسلم على المسلم اليه أو به كما اذا دفع عبدا في قح مشلا فلا عهد للمسلم اليه على المسلم لان السلم رخصة يطلب فيه التخفيف فيما يدفع فيه أو به (ص) أو قرض (ش) يعني لا عهد في العبد أو الأمة المدفوع قرضا أو المأخوذ عن قضائه ويشمله قوله فيما يأتي أو مأخوذ عن دين وبعبارة وتعبيره بالقرض بدل على أنه لا فرق فيه بين الاخذ والرد فاذا اقترض رقيقا ثم حدث به عيب يرد به في العهد أن لو كانت فانه يلزمه أن يرد غيره الا أن يرضى المقرض برده لانه حسن اقتضاء (ص) أو على صفة (ش) يعني اذا كان الرقيق غائبا فاشترى شخص على الصفة فانه لا عهد فيه لعدم المشاحة فيه بخلاف المرقى وبخلاف المبيع على رؤية سابقة ابن عرفة وفي سقوطها في المستقال منه قولنا سحنون وابن حبيب مع أصبغ وهذا اذا انتقد والاسقطت اتفاقا لانه كلما أخذ عن دين ابن رشد والعهد في الاقالة على انه يبيع وان قلنا انه فسخ على ما ناوله بعض أصحابنا في الشفعة والمراجعة فلا عهد فيها قول واحد (ص) أو مقاطع به مكاتب أو مبيع على كفلس (ش) يعني أن السيد اذا أخذ رقيقا عمار في ذمة مكاتبه فلا عهد له عليه لتشوف الشارع للحرية مع زيادة التساهل والعهد رعا أدت له جزه فترك وكذلك لا عهد فيمن باعه القاضى على المفلس لأجل أرباب الدين أو على سفيه أو غائب لان يبيعه بيع براءة كما لا يرد عليه فيما وجد فيه من العيوب القدعة كما مر (ص) أو مشتري للعتق أو مأخوذ عن دين (ش) يعني أن الرقيق المشتري على ايجاب العتق أو على انه حر بالشراء أو على التخيير أو على الابهام فانه لا عهد فيه لتشوف الشارع للحرية ولانه يتساهل في غنمه لانه أوصى بشرائه للعتق لان هذه ستأتي وكذلك لا عهد في الرقيق المأخوذ عن دين أعسم من المسلم فيه والقرض المردود لشموله لهما ولغيرهما وقوله أو مأخوذ عن دين أي أقربيه أو ثبت بالبيننة ومعناه انه أخذه على وجه الصلح فاذا أخذه لا على وجه الصلح بل عن وجه البيع ففيه العهد كذا قرر بعضهم وظاهر كلام المؤلف الاطلاق وعليه قرر بعض الشراح وعلمه بقوله لو حوب المناجزة في ذلك اتفاقا للدين بالدين (ص) أو رد بعيب أو ورث أو وهب (ش) يعني أن المشتري لو رد ما اشتراه من الرقيق على بائعه بعيب فلا عهد للبائع على المشتري لان الرد بالعيب حل للبائع من أصله لا ابتداء ببيع ومثله المردود بالاقالة وكذلك الورثة اذا اقتسموا التركة وخص بعضهم رقيقا فلا عهد فيه وكذلك لو بيع الرقيق الموروث فلا عهد فيه وظاهره سواء علم المشتري أنه ارث أم لا ولا يخالف هذا ما مر من أن يبيع الوارث يبيع براءة ان بين أنه ارث لان ذلك بالنسبة الى العيب القديم وهذا بالنسبة لما يحدث وكذلك لا عهد في هبة الثواب للهو حوب على الواهب لعدم المشاحة وأخرى هبة غير الثواب (ص) أو اشتراها زوجها أو موصى يبيعه من زيد أو ممن أحب (ش) يعني أنه لا عهد للزوج اذا اشترى زوجته على بائعها لما بين الزوجين من المودة وعدم الوحشة وأما لو اشترت زوجها فلها على بائعه العهد لحصول المباحة لان النكاح انفسخ وهو لا يطؤها

بخلاف

بين أو معين وحينئذ يجب حل كلام المصنف على ما اذا كان المأخوذ عن دين على

نكار كما في شرح شب ولا ين عرفه ان ما أخذ عن معين فيه العهد وعما في الذمة لا عهد فيه (أقول) وكلام شارحنا فيما تقدم فيقيد موافقة صاحب البيان ويناقض كلامه هنا فالاولى حمل ما هنا على الانكار وأما على الاقرار ففيه العهد فيوافق ما تقدم (قوله لا إطلاق) أي سواء كان على وجه الصلح أو المباحة هذا هو المتبادر وحينئذ فالعبارتان متوافقتان على ان الذي أقربيه أو ثبت بالبيننة

لعدم المشاحة وذلك لانه يلزم الواجب أخذ القيمة (قوله لا عهدة) أي بالعيب الحادث الذي نحن فيه وله ردها بعيب قديم (قوله وهذا
ظاهر حيث الخ) يستشكل ذلك بأنه أي فرق بين هذا وبين قوله أو ورت أي حيث عجم هناك وقيد هنا (قوله أنه يسقط به) أي عما ذكر
من ثبوت العهدة (قوله وفي نت الخ) كلام عجب يفيد اعتماده الآن (١٥٧) بعض الاشياخ جعل هذا التفصيل غير ظاهر اذ يرد

عليه العلة التي علل بها (قوله أو
استوله الخ) وان كان الاستيلاد
لا يأتي الا بعد زمن طويل فتدبر
(قوله فان العهدة تسقط) أي فلا
يلزم في ذلك أورش (قوله لقيضه
متاعه) كذا في نسخة وهي
تحرير والمناصب متاعه (قوله
ان مجرد وضعه في المكيال) أي ولا
يتوقف على تفرغه في الاوعية
(قوله وهي داخله على مضاف)
هذا روح الجواب (قوله تخصيص
له) أي تبين له أي بين ان المراد
بتمام الفعل تفرغه وتمام الفعل
بالنفرغ لان الكيل يرايه
بمجموع وضع الحب في القدح وتفرغه
وقوله لان تمام كيله خروجه الخ
أي ولا بين ذلك الا قوله واستمر
بعبارة (قوله والمراد الخ) أي ان
المراد ما كيل أو وزن أو عدم من
المعقود عليه ولو البعض فضمانه
من متاعه وليس المراد ان ضمان
ذلك يتوقف على كمال كيله أو وزنه
أو عدمه ولا فعل بعض ذلك كاف في
ضمان الجميع بل كل ما علم بعبارة
ضمنه المشتري (قوله أي في حال
كيله) أي ويراد بحال الكيل مادام
في المكيال ولا يخفى أنه لا يبين
ذلك الا قوله واستمر بعبارة (قوله
على ما اذا كان المكيال للمشتري
الخ) ظاهره ولو كان يفرغه في
الحال في أوعيته وقوله وما سياتي
على ما اذا كان للبائع ظاهره ولو

بخلاف ما اذا اشتراها فانه يطؤها بالك المين وكذلك لا عهدة في الرقيق الموصى ببيعه من معين
كزيد مثلا أو من أحب الرقيق البيع له فأحب شخصه لا يفتوت غرض الميت وهذا ظاهر حيث
اشترى زيد علميا بأنه أوصى ببيعه منه والافكيف يضر المشتري لتنفيذ غرض الموصى (ص)
أو بشرائه للعق أو مكاتبه (ش) يعني أن الموصى بشرائه للعق لا عهدة فيه للمشتري
تنفيذ الغرض الموصى وهذا غير قوله أو مشتري للعق كما مر وكلام المؤلف اذا كان الموصى به
معينا والا فالعهد مدة لانه اذا اردت بحدوث في العهدة يشترى غيره فلم يفت غرض الميت وكذلك
لا عهدة للسيد في الرقيق الذي وقعت الكتابة به وهذا غير قوله أو مقاطع به مكاتب (ص)
أو المبيع فاسدا (ش) أي لا عهدة على المشتري في رده المبيع فاسدا للبائع وانما نص على هذا
لدفع توهم ان الرد في المبيع الفاسد يبيع فيكون على المشتري العهدة ابن عرفة روى أشهب
لا عهدة في الرد بالعيب لانه فسخ بيع وكذا البيع الفاسد يفسخ اهـ ويفهم منه أن البيع
الفاسد اذا لم يفسخ تكون العهدة فيه ثابتة للمشتري على البائع وهذا ظاهر وفائدة ثبوتها أنه
يسقط عنه من عوضه أورش العيب وفي نت أنه لا عهدة فيه اذا فات وأخذت قيمته ويفهم منه
انه اذا فات بالثمن فان فيه العهدة (ص) وسقطت بكتبة فيهما (ش) فدعيت أن الحق في العهدة
للمشتري فاذا أعتق العبد في زمن عهدة الثلاث أو السنة أو دبره أو كاتبه أو استولاه وما شبه
ذلك فان العهدة تسقط ويلزمه البيع ويسقط بوابعهما من نفقة وضمان * ولما أنهى الكلام
على موجبات الضمان لم يبالس فيه حق توفية شرع في حكم ما هو فيه ومتى ينتهي ضمانه
فقال (ص) ومن بائع مكبلا لقبضه بكيل كوزون ومعدود (ش) أي ان ضمان ما فيه
حق توفية وهو ما حصره كيل أو وزن أو عدد في ضمان البائع الى أن يقبضه المشتري ان
كان مما يعد أو بوزن فبعده أو بوزنه فاللام في لقبضه للغاية أي وغاية ضمان البائع لما فيه حق
توفية ينتهي لقبضه متاعه وبعبارة ظاهر قوله لقبضه بكيل أن مجرد وضعه في المكيال
يخرج من ضمان البائع وينافيه قوله الا في واستمر بعبارة ولو تولاه المشتري فتجعل الباء
سببية متعلقة بقبضه وهي داخله على مضاف محذوف أي لقبضه بسبب تمام كيل ويراد
بالكيل الفعلي لا الآلة وقوله واستمر بعبارة تخصيص له لان تمام كيله خروجه من معياره
والمراد تمام كيل ما كيل أو تمام وزن ما وزن أو تمام عدما عدلا تمام الجميع أي ما كيل وما لم
يكل ووزن ما وزن وما لم يوزن أو عدما عدوما لم يعد أو بمعنى في وهي متعلقة بضم أي ضمنه في
كيله أي في حال كيله أو يحمل كلامه هنا على ما اذا كان المكيال للمشتري وما سياتي على
ما اذا كان المكيال للبائع فلا منافاة ومفهوم قوله بكيل ان الجراف يلزم بالعقد ويجوز بيعه بمجرد
كما يأتي (ص) والاجر عليه (ش) أي ان أجره كيل المبيع أو عدمه أو وزنه على بائعه لان التوفية
واجبة عليه ولا تحصل الا بذلك واقوله تعالى فأوف لنا الكيل كما ان أجره كيل الثمن أو عدمه
أو وزنه على المشتري لانه بائعه ويصدق عليه كلام المؤلف وهذا ما لم يكن شرط ولا عادة ثم
أخرج أربع مسائل بقوله (ص) بخلاف الافالة والتولية والشركة على الاربع (ش) أي

كان يتصرف به لثمة ولا يظهر ذلك فلا حسن أن يحمل كلامه هنا على ما اذا كان يتصرف به لثمة وما ياتي على ما اذا كان يفرغه في
أوعية المشتري وحينئذ فلا فرق بين أن يكون المكيال للبائع أو المشتري (قوله ويجوز بيعه) أي الجراف بمجرد العقد (قوله ولقوله
تعالى الخ) المناسب حذف الواو ويكون تعليلا لتكون التوفية واجبة على البائع (قوله وهذا ما لم يكن شرط الخ) أي في المسئلتين (قوله ثم
أخرج أربع مسائل) المناسب أن يقول ثلاث مسائل لان الرابعة التي هي القرض انما ذكر دليل

(قوله سائل الاقالة) سوا كان السائل المولى بالكسر أو المولى بالفتح وكذا يقال في غيره وانظر اذا كان كل منهما طال بالمأذ كر ولم تقم قرينة تدل على ان الطلب حقيقة انما هو من واحد معين منهما والظاهر قسم الاجرة عليها وانظر لو تولى المشتري الكيل أو الوزن أو العد بنفسه هل له طلب البائع باجرة ذلك أم لا وكذا لو تولى البائع للمشتري عد ثمنه ووزنه هل له طلب المشتري باجرة ذلك أم لا (قوله فسكانه قال لانها كالقرض) لا يخفى ان (١٥٨) التشبيه على هذا الحل يكون في الجامع والظاهر ان التشبيه انما هو من

حيث الحكم وهو كون الاجرة على السائل (فصوله واستمر بعبارة) حتى يقبضه المشتري أو أجيره أو وكيله وقوله ويستغنى الخ هذا ينافي ما تقدم من قوله واستمر تخصيص الخ وقوله ولذا جعل الخ وذلك لانه اذا جعلت الحال يكون المجموع مسألة مستقلة (قوله فاذا سقط المكيال من يده) أي والقرض ان المشتري تولى الكيل نيابة عن البائع وأما لو كان البائع هو الذي تولى الكيل ثم ناول المكيال للمشتري يفرغه في أوعيته فسقط من يده فضمنه من المشتري حينئذ فالكلام المتقدم المفيد انه ما دام في المكيال يكون الضمان من البائع يحصل على ما اذا كان الذي تولى الكيل المشتري فتدبر (قوله وقبض العقار بالتخلية) وغيره بالعرف في البيع الفاسد (قوله ولا يشترط الاخلاء من شواغل البائع) الا في دار السكنى فلا ينتقل الضمان للمشتري الا بالاخلاء (قوله ومنعه من المفاتيح) أي بان فتح الدار له ومكنه من السكنى ولم يدفع له المفاتيح (قوله وضمن بالعقد) بالبناء للفعول أي ضمن المشتري ما اشتراه بالعقد فان تلف بعد العقد فيتلف على المشتري (قوله

فلا جرة فيها على سائل الاقالة والتولية والشركة على ما رجحه ابن يونس من أحد قولين عند القرويين لا على مسئوليها لانه فاعل المعروف فكانت مقبضة على القرض فهو أصلها فلا جرة فيه على فاعل المعروف وهو المقرض وان كان بائعا والفاء من قوله (فسكالقرض) للسببية في مقام لام العلة فكانت قال لانها كالقرض (ض) واستمر بعبارة ولو تولى المشتري (ش) قدم الكلام على ان ما فيه حق توفية ضمانه من البائع الى أن يقبضه المشتري ونسبه هنا على ان الضمان المذكور يستمر على البائع ولو تولى المشتري الكيل أو الوزن أو العد ويستغنى عن هذه المسئلة بما مر من قوله وضمن بائع مكبلا لقبضه لكن أعادها لاجل المبالغة ولذا جعل بعض الواو واو الحال والضمة في تولاه لما ذكر من الكيل والوزن والعد فاذا سقط المكيال من يده فهلك ما فيه قبل وصوله الى غرائره أو نحو ذلك فصيته من بائعه على ما رواه يحيى عن ابن القاسم وأشهب عن مالك خلافا للسحنون وسواء كان المكيال له أو للبائع الا أن يكون المكيال هو الذي يتصرف فيه البائع الى منزله ليس له انما غيره فضمن ما فيه اذا امتلأ منه ولو باستعارته من البائع رواه ابن جعفر عن ابن وهب (ض) وقبض العقار بالتخلية (ش) يعني ان العقار وهو الارض وما اتصل به من بناء أو شجر يدخل في ضمان المشتري في البيع الفاسد مجرد تخلية البائع بينه وبينه وتمكينه من التصرف فيه بدفع المفاتيح قاله الشارح ولا يشترط الاخلاء من شواغل البائع فان لم يكن له مفاتيح فيمكنه من التصرف وانظر لو مكنه من التصرف ومنعه من المفاتيح هل يكون ذلك قبضاً أم لا وهو ظاهر كلام الشارح ثم ان قوله وقبض العقار عطف على المعنى أي قبض المثل بالكيل وقبض العقار بكذا واعتبار القبض في البيع انما يظهر في البيع الفاسد كما أشرنا له اذا البيع الصحيح يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد فلا يظهر له معرفة كيفية القبض فائدة (ص) وغيره بالعرف (ش) يعني ان قبض غير ما مر من عقار ومكيل وموزون ومعدود يكون بالعرف كتسليم مقود الدابة ونحو ذلك (ض) وضمن بالعقد (ش) يعني ان المشتري يضمن المبيع بمجرد العقد الصحيح اللازم الا ما يستقنه بعد ذلك والا ما قدمه مما فيه حق توفية وكذلك المبيع على العهدة وكذلك اذا اشترى لبن شاة معينة أو غرة غائبة على الصفة فان ذلك كله لا يدخل في ضمان المشتري بالعقد الصحيح بل بالقبض كما بينه المؤلف قبل وبعد (ص) الا المحبوسة للثمن أو الا لشهادتك الرهن (ش) هذا مستثنى مما قبله والمعنى ان السلعة المحبوسة لا تبان المشتري بثمنها الحال أو المحبوسة لاجل أن يشهد البائع على تسليم المبيع للبائع أو على ان الثمن حال في ذمته ولم يقبضه منه أو مؤجل فان ضمان ذلك على بائعه ويضمنه ضمان الرهان فيفرق فيه بين ما يغيب عليه وما لا يغيب عليه فما لا يغيب عليه لا ضمان عليه فيه اذا ادعى تلفه أو هلاكه الا أن يظهر كذبه وما يغيب عليه هو في ضمانه الا أن يقيم بينة أنه تلف بغير سببه فانه لا ضمان عليه حينئذ وعلم بما

قررنا

وكذلك المبيع على العهدة) فلا يدخل في ضمان المشتري الا باقتضاها (قوله

وكذا اذا اشترى لبن شاة معينة) سيأتي تصويره أنه يشتري لبن شاتين مثلاً من شياه عشرة معينات (قوله كما بينه المؤلف قبل وبعد) البعض الذي بينه قبل كالذي فيه حق توفية والذي بينه بعده وقوله الا المحبوسة الخ (قوله بثمنها الحال) وأما لو كان البيع لسنة فليس له حينئذ حبسها كما قال ابن بشير وعليه لو حبسها بغير رضائهم السكان متعدداً فيضمن مطلقاً وهل ما حل بعد تأجيله كذلك ليس له حبسها لقبضه لانه رضى بتسليمها دون قبض أو كالحال خلاف (قوله ولم يقبضه منه) هذا روح الاستشهاد (قوله ويضمنه ضمان الرهان) أي

قررنا أن الحبس للاشهاد يجري في الثمن المؤجل والحال وأن الحبس للثمن انما يكون حيث كان
 الثمن حالا وهل ما حل بعد تأجيله كالحال فيه خلاف (ص) والا الغائب قبض (ش) يعني
 انه اذا اشترى شيئا غائبا على صفة أو على رؤية متقدمة فانه لا ينتقل ضمانه عن بائعه الى مشتريه
 الا بالقبض وهذا في غير العقار وأما هو فيدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد الصحيح وهذا
 حيث لا شرط وبعبارة سواء كان البيع صحيحا أو فاسدا والا الغائب قبض يجري في
 غير العقار حيث لم يشترط ضمانه على المشتري وفي العقار حيث يبيع من ارعة أو جزافا وتنازع
 البائع مع المشتري في أن العقد أدركه سالما أم لا لان الأصل أن العقد صادق على ما هو عليه
 الآن (ص) والا المواضعة فبضر وجهان من الحيضة (ش) يعني أن من اشترى أمة من على
 الرقيق أو من وخشه وأقر البائع بوطئها فان فيها المواضعة وضمان من البائع الى أن ترى الدم
 فتدخل حينئذ في ضمان المشتري وبأول الدم تخرج من ضمان البائع ويتقرر عليها ملك
 المشتري ويجوز له الاستمتاع بها بغير وطء فمن عني الى وهذا في البيع الصحيح والناسد أولى لعدم
 دخولها في ضمانه فيه بالعقد لانه اذا كان العقد الصحيح الذي شأنه حصول الضمان به
 لاوجب الضمان فأولى الفساد وانما تدخل في ضمانه في الفساد بالقبض بعد رؤيته بالدم أو معها
 كما قد من ذلك عند قوله وانما ينتقل ضمان الفساد بالقبض فقد افرق الصحيح والفساد في هذه
 أيضا (ص) والا الثمار للجائحة (ش) يعني أن من اشترى ثمارا بصلاحها فان ضمانها من
 بائعها الى أن تأمن من الجائحة وذلك اذا اتفقت في الطيب فينتقل ضمانها للمشتري بها
 فاللام يعني الى وفي الكلام حذف مضاف أي الى أمن الجائحة وما ذكره من أن ضمان الثمار
 من البائع في البيع الصحيح للامن من الجائحة حيث كان موجب الضمان فيها للجائحة وان
 كان موجب الضمان فيها غير الجائحة فضا من المتنازع بالعقد وأما في البيع الفاسد فان
 اشترى بعد طيبها فضا من المشتري بمجرد العقد لانه لما كان المشتري متمكنا من
 أخذها كان بمنزلة القبض ويلغز به فيقال لنابيع فاسد يضمن بالعقد وان اشترى قبل طيبها
 فضا من البائع حتى يجزها المشتري (ص) وبدئ المشتري للتنازع (ش) أي واذا تنازع
 البائع والمشتري في التسليم أو لا بدئ المشتري بتسليم الثمن أولا ابن رشد من حق البائع أن
 لا يدفع ما باع حتى يقبض ثمنه لان ذلك في يده كالرهن بالثمن فمن حقه أن لا يدفع اليه ما باع منه
 ولا يزنه ولا يكيله ان كان مكبلا أو موز وناحي يقبض ثمنه وهذا أمر متفق عليه في المذهب
 مختلف فيه في غيره انتهى هذا اذا بيع عرض بنقد وأما اذا بيع دراهم بدراهم أو بدنانير أو دنانير
 بمثلها فليس في ذلك تبدل بل يوكل القاضي في المرافعة من يأخذ بعلاقة الميزان ثم يأخذ كل
 منهما مال الآخر وفي الصرف يوكل من يقبض له ما يفسد العقد بالتراخي في النقود وفي بيع
 العرض بمثله يوكل أيضا ولا يفسد العقد بالتراخي قاله سنده * ولما تكلم على ضمان الصحيح
 والفساد وما يتعلق بذلك من تلف أو استحقاق شرع في الكلام على ما يتعلق بذلك من فسخ
 وعدمه فقال (ص) والتلف وقت ضمان البائع بما وى ويفسخ (ش) يعني أن البيع الكائن
 في ضمان البائع اذا تلف في العقد الصحيح المنبرم بموافقه حق توقيف أو غار قبل أمن الجائحة
 أو غائب أو مواضعة وثبت التلف بيته أو بتصادق المتبايعين عليه فاما بما وى أو من البائع
 أو من المشتري فان كان بما وى أي بأمر من الله فان العقد يفسخ وستأني جناية البائع
 والمشتري والاجنبي في قوله واتلاف المشتري قبض والبائع والاجنبي بوجوب الغرم ولعل تأمخ
 المبيضة آخرهما عن موضعهما ويقولنا وثبت التلف خرجت المحبوسة للثمن أو للاشهاد فانها
 مع ثبوت التلف ليست من ضمان البائع لانه لا يضمن ما ذكر الا ضمان الرهان ومتى ثبت

فالتشبيه بالرهن من حيث الضمان
 وأما لو وطئ البائع الأمة فلا حد
 عليه وعليه قيمة الولد بخلاف
 المرتين اذا وطئ الأمة الرهن
 فيحد (قوله سواء كان الخ) والاولى
 حمله على الصحيح لان الفاسد لا
 يدخل في ضمانه الا بالقبض من غير
 تفصيل قول المصنف قبض
 جار في البيع الصحيح والفساد (قوله
 والا الغائب) كأنه يقول وقول
 المصنف والا الغائب الخ (قوله
 وبأول الدم) أي خلافا لظاهر
 المصنف فانه ضعيف وهو قول ابن
 عبد السلام (قوله فقد افرق الصحيح
 الخ) وهو أن الصحيح تدخل في
 ضمان المشتري بمجرد رؤيته بالدم
 وأما الفساد فلا تدخل في ضمان
 المشتري الا بعد رؤيته بالدم وقبض
 المشتري لها (قوله وان كان موجب
 الضمان فيها غير الجائحة) أي
 كغصب انسان معين لها فالضمان
 من المشتري (قوله وفي بيع العرض
 بمثله) يدخل فيه بيع المثل بمثله
 (قوله في العقد الصحيح المنبرم)
 وأولى الخيارات وانما يظهر التقيد
 فيما يأتي بعد (قوله فان العقد يفسخ)
 أي العقود عليه المعين بخلاف
 تلف المسلم فيه عند احضاره
 وقبل قبض المشتري فيلزم مثله
 لو فوع العقد على ما في الذمة (قوله
 آخرهما) التشبيه باعتبار أن قوله
 واتلاف المشتري قبض مسألة
 وقوله والبائع الخ مسألة ثانية

(قوله وخير المشتري ان غيب الخ) أي والقرض أنه في ضمان البائع فان غيب البائع أو عيب عمداً أو خطأ وقت ضمان المشتري ولو قبل قبضه على المعتمد كأجنبي يضمن عوض المبيع في الاولى وأرشه في الثانية ولا يتأني خيار المشتري وانما خير المشتري هنا مع أن السلعة في المسئلتين وقت ضمان البائع لان العقد هنا منبرم فتعلق المشتري قوياً لكون السلعة على ملكه (قوله اذا أخفى المبيع وادعى هلاكه) والقرض أن البيع يت وأما اذا كان على خيار للمشتري وادعى ضياعه فيضمن الثمن كما قدمه بقوله وكيفية بائع والخيار لغيره (قوله صوابه بعد نكول البائع) لا يخفى أن الشارح وت تابعان لابن عبد السلام وهو الذي يفهم من كلام ابن رشد وان كان كلام المصنف في السلم يخالف هذا الاثباته التحيير بعد النكول وعند الحلف ليس الا الفسخ وذلك طريقه أبي محمد فقول الشارح تبعاً لعلم في تقريره الشارح وت غير صواب اهـ غير صواب نعم كان الاولى أن يقول بعد نكول ليتوافق المحللان لانه غير صواب ولا سيما ان له ما سلف في تقريرهما أفاده محشى ت (قوله أي اتهم على ذلك) ظاهر كلامه أن الاتهام متعلق بالتعيب والتعيب يفصح به كلام القيسي ولكن ليس الامر كاذ كر بل الاتهام قاصر على التعيب دون التعيب فهو محقق وقوله على ذلك أي اتهم على التعيب أي اتهم على أنه أخفاه وان دعواه الهلاك لأصل لها وقوله وأما لو تحقق ذلك أي التعيب لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى اتلافه (قوله بين التمسك بالباقي) هذا اذا (١٦٠) كثر المستحق كثلث أو أكثر مطلقاً انقسم أولاً بالتخلف لغللة أم لا كان أقل عن

ثالث ان لم ينقسم كحيوان وشجر ولم ينقص لغللة فان انقسم أو كان متخذاً لغللة منقسماً أم لا فلا خيار له بل يلزمه الباقي بحصته من الثمن فالصور ثمان وعلم أنه يقيد قوله قل الذي هو البالغ عليه بغير منقسم وغير المتخذ لغللة فان انقسم أي على حسب الجزء المستحق بأن كان ينقسم أعشاراً مثلاً من غير ضرر ان استحق العشر أو أن لا تأخذ استحقاق الثلث وهكذا أو كان متخذاً له انقسماً أم لا لم يخير بل يلزمه الباقي بحصته من الثمن والكثير في المثلي والدار الواحد الثلث وفيما تعدد من الدور ما زاد على النصف كالحیوان والعروض والنصف في الارض كثير وهي دائماً

التلف انتفى عنه الضمان فان لم يثبت التلف فهو قوله (ص) وخير المشتري ان غيب أو عيب (ش) يعني أن البائع اذا أخفى المبيع وادعى هلاكه ولم يصدقه المشتري ونكل البائع عن اليمين فان المشتري يخبر بين الفسخ عن نفسه لعدم تمكنه من قبض المبيع أو التمسك وطلب البائع بمثله أو قيمته وأما ان حلف البائع فالفسخ ليس الا كما يأتي في قوله في السلم ومنك ان لم تقم بينة ووضع للتوثق ونقض السلم وحلف والاخيراً لا خرف قول الشارح وتبعه ت انه يخير بعد بين البائع صوابه بعد نكول البائع وكذلك يخير المشتري بين الفسخ والتمسك ويرجع على البائع بقيمة العيب ان عيب البائع المبيع في زمان ضمانه عمداً وان كان خطأ فيخير المشتري بين الرد والتمسك ولا شيء له كاذ كره الناصر اللقاني نقوله ان غيب أو عيب أي اتهم على ذلك وأما ان تحقق ذلك فهذه جناية منه (ص) أو استحق شائع وان قل (ش) يعني أن المشتري يثبت له الخيار اذا استحق من المبيع شائع سواء قل أو كثر بين التمسك بالباقي والرجوع بحصة المستحق وبين الرد والرجوع بجميع الثمن ولا يحرم عليه التمسك بالاقل بخلاف ما اذا كان المستحق معيناً (ص) وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب باء وحرم التمسك بالاقل (ش) أي ان تلف بعض المبيع المعين أو استحقاق بعضه بدليل ذكره استحقاق الشائع فيما مر كعيب به فان كان الباقي النصف فأكثر لزم التمسك بحصته من الثمن وان كان أقل من النصف وجب رده وحرم التمسك بالباقي الاقل وهذا مفهوم من التشبيه بالعيب لقوله قييه الا أن يكون الاكثر وانما ذكره هنا لأجل قوله (ص) الا المثلي (ش) فلا يحرم التمسك بأقله بل يجري على تفصيل العيب الا تني لانه انما

حرم

ينقسم فليست كالدار والمراد بما ينقسم بضرر وهو قليل ما ينقص عوضه اذا قسم على الجزء المستحق

أو كان قسمه عليه فيه اشتراك في ساحة أو مدخل فان انقسم من غير نقصان لكل نصيب حظه من الساحة والمدخل على حده فهذا ينقسم بلا ضرر (قوله وتلف بعضه) أي تلف البعض المعين بسماوى وقت ضمان البائع وأما قوله أو الاستحقاق فسواء كان في ضمان البائع أم لا (قوله أي ان تلف بعض المبيع المعين) لا يخفى أن التلف لا يكون الا في معين وكذا العيب فلا حاجة له بالنسبة له نعم يحتاج الى التقييد في الاستحقاق (قوله كعيب به) هذا يوهم أن العيب أصل فيتأني قول الشارح المتقدم ان الاستحقاق أصل وقوله وحرم التمسك بالاقل لا يخفى أنه بالنسبة للاستحقاق مكر مع قول المصنف ولا يجوز التمسك الخ وأجيب بأنه ذكره لأجل قوله الا المثلي (قوله وحرم التمسك بالباقي) يخالف ما في عيب فانه قال فيمنظر في الباقي بعد التلف والاستحقاق فان كان أكثر من النصف لزم الباقي بنسبته من الثمن ان تعدد المبيع فان اتحد خير المبتاع كما قدمه بقوله وبما العادة السلامة منه كما أنه يخير اذا كان النصف فله التمسك به بنسبته من الثمن وان كان أقل حرم التمسك بالاقل وزده محشى ت وانتصر لفاد شارحنان من أنه يلزمه النصف بحصته من الثمن (قوله بل يجري على تفصيل العيب الا تني) أي في الجملة وخاصة أنه اذا كان التلف أو المستحق الثلث فأكثر يخير بين الرد والتمسك بالباقي بما ينوبه من الثمن وأما اذا كان أقل من الثلث فيلزمه الباقي بما ينوبه من الثمن ومثله المعيب اذا كان أقل من الثلث وأما في المعيب

الثالث فأكثر فيض في الفسخ فيرد الجميع وبين التماسك بجميع المبيع لا بالسليم فقط بما ينوبه من الثمن لأن من حجة البائع أن يقول أبيع له
ليحمل بعضه بعضا والحاصل أنه إذا كان المبيع أو التالف أو المستحق أقل من الثلث فقد استردوا في لزوم الباقي بما ينوبه من الثمن وأما
إذا كان ذلك الثلث فأكثر ففي العيب يخير بين التماسك بالجميع ويدفع جميع الثمن أو رد الجميع ويرجع بالثمن وفي الاستحقاق والتلف
يخبر بين التماسك بالباقي بما ينوبه من الثمن ورد الباقي فإذا علمت ذلك فنقول قول عب الالملي فلا يحرم التماسك بالقل بل يخبر على
تفصيل ففي الاستحقاق والتلف يخير بين الفسخ والتماسك بالباقي بحصته من الثمن وفي التعيب يخير بين الفسخ فيرد الجميع وبين التماسك
بجميع المبيع لا بالسليم فقط بما ينوبه من الثمن لأن من حجة البائع أن يقول أبيع له ليحمل بعضه بعضا اه يحمل ذلك على ما إذا كان
التالف أو المستحق الثلث فأكثر وهذا الذي قلناه مذهب ابن القاسم كما أفاده (١٦١) ابن عبد السلام رحمه الله تعالى فشد يده

على هذا (قوله ونسبة كل واحد
من تلك الأجزاء) لا حاجة لذلك بل
المسبب إما السليم أو غيره فبذلك
يحصل المقصود (قوله لواحد) صلة
لكلام وقوله في قليل متعلق بالخبر
وحينئذ فكان حقه أن يقول ولا
كلاما لأنه شبيه بالمضاف لأن كلاما
يعني تكلم عامل في واحد النصب
الأن يقال إن هذا على قلة كتابته
عليه في المغنى (قوله في قليل) أي في عيب
قليل وقوله لا ينقل أي لا تجري العادة
بانفكا كما غالباً وقوله كقاع أي كغير
طعام قاع لأن القاع اسم للعسل كما قال
اللقاني (قوله كقيعان الأهرار) جمع
هرى القمح المجتمع كقح الشون وقوله
والاندر كالجرح يوجب بدقاع كل
منهما بل يسير (قوله فان كان
المعيب قدر ربع) أي وفوق ربع
ودون الثلث فإنه يكون في حكم
الربع فالمراد بالربع ما دون الثلث
كما أفاده بعض شيوخنا (قوله على
ما في المدونة) ومقابلها ذلك كما
يقنضه كلام ابن يونس ونص بهرام
وان أراد المشتري أن يلتزم السالم

حرم التماسك بالقل من المقوم بحصته لأن باستحقاق الاكثر أو تلفه قد انحلت العقدة فالتمسك
بالباقي بحصته كأنشاء عقدة بثمن مجهول إذ لا يعلم نسبة الجزء الباقي إلا بعد تقويم أجزاء المبيع
على الانفراد ونسبة كل واحد من تلك الأجزاء المعينة من مجموع الصفقة بخلاف باقي المثلي فإن
منابه من الثمن معلوم (ص) ولا كلام لواحد في قليل لا ينقل كقاع وان انفك فللبائع التزام
الربع بحصته لا أكثر (ش) يعني ان من اشترى شيئا من الطعام وما في معناه جزافا أو كيلا فوجد
أسفله مخالفا لأوله فلا يخلفه ولو ما أن يكون ذلك العيب مما ينقل عن الطعام عادة أو لا فان كان
مما لا ينقل كقيعان الأهرار والاندرو ما أشبه ذلك فإنه لا كلام لواحد من المتبايعين والمعيب
كله لازم للمشتري ولا يحيط عنه من الثمن شيء فان جرت العادة بانقلك العيب عن الطعام فان
كان المعيب قدر ربع فأقل فللبائع التزام ما ذكر بحصته من الثمن ويلزم المشتري السليم بما
ينوبه من الثمن اتفاقا لأن الربع أو الخمس قليل لا يوجب للمشتري رد أو ليس له التزام السليم
بحصته ان أبي البائع ذلك على ما في المدونة وان كان المعيب الثلث فأكثر فليس للبائع التزام
المعيب بحصته ويلزم المشتري السليم بل يخبر المشتري بين التماسك بالجميع و رد الجميع على
المشهور (ص) وليس للمشتري التزامه بحصته مطلقا (ش) يعني ان المعيب من المثلي سواء
كان ربعا أو أقل أو أكثر ليس للمشتري أن يلتزم السالم بحصته من الثمن ويرد المعيب لبائعه
بحصته من الثمن وأما الالتزام بجميع الثلث (ص) ورجع للقيمة لا للتسمية (ش) يعني
ان من اشترى مقوما متعدد كعشرة أبواب أو شياء مثلاً بعشرة دنانير وسما لكل ثوب دينار
فاستحق أو اطلع على عيب في بعضها وليس وجه الصفقة ووجب التماسك بباقي الصفقة بما
يخصه من الثمن فالتسمية انما لو اختلفت الافراد بالجوذة والرداءة ولا بد من الرجوع الى
القيمة بان يقوم المستحق أو المعيب وبقية أجزاء الصفقة وتنسب قيمة المستحق أو المعيب الى
مجموع القيمة ويرجع بذلك النسبة من الثمن ولو سكت المتبايعان عند عقد البيع عن الرجوع الى
القيمة عند الاستحقاق أو العيب صح العقد واليه اشارة بقوله (وصح) العقد ان شرط الرجوع
للقيمة بل (ولو سكتا) عن الرجوع للتسمية والقيمة ويرجع للقيمة (لان شرط الرجوع لها) أي
للتسمية وهي مخالفة للقيمة فلا يصح العقد من أصله فهذه المسئلة من تنمة قوله سابقا ورد بعض

(٣١ - خرشي خامس)

بحصته فليس له ذلك بخلاف وفي ابن يونس ما يقتضي خلاف هذا وان المشتري يخبر في
تعيب الربع (قوله وان كان المعيب الثلث فأكثر) هذا يؤذن بأن المراد بالربع ما يشمل ما فوقه الى الثلث (قوله على المشهور) متعلق
بقوله فليس للبائع التزام الخ وحاصل ما في ذلك أنه إذا كان ذلك الثلث والنصف فان أراد البائع ان يلتزم المشتري السالم بحصته من الثمن
فليس له ذلك على قول ابن القاسم وروايته عن مالك الذي هو المشهور وله ذلك على كلام أشهب واختيار محققين وان أراد المشتري أن
يلتزم السالم بحصته من الثمن فليس له ذلك بخلاف (قوله وليس للمشتري الخ) أي بدون رضا البائع وأما لو تراخى فلا اشكال (قوله وأما
لو التزمه) أي التزم السالم والمعيب بجميع الثمن أو السالم بجميع الثمن ورد المعيب فله ذلك (قوله ويرجع للقيمة) انما ذكر هذا مع علمه
بما تقدم في قوله ورد بعض المبيع بحصته ليرتب عليه ما بعد وما ذكر رجع للقيمة فليست لوجه الصفقة وعدمها في العيب والاستحقاق (قوله
وهي مخالفة للقيمة) وأما لو كانت التسمية موافقة للقيمة فإنه يصح ذلك العقد كما أفاده عجم (قوله من تنمة الخ) أي لانه لما قال ورد الخ يخطر أن

يقال هل يتطرق في ذلك للقيمة أو للتسمية فأفادته يرجع للقيمة (قوله والقيمة هناك قيمة السلعة المرجوع فيها) أي التي كانت وقعت ثمنها وأما هنا فهي المرجوع بقيمتها لانها هي المبيعة والتمن غيرها (قوله واتلاف المشتري قبض) أي لما أتلفه مقوماً أو مثلياً فيلزم منه والغرم أن البائع على البت لان المبيع بالخيار قدمه في قوله وان جني بائع أقول وحيث كان البيع على البت ينبغي أن يحمل على ما اذا كان في ضمان البائع لانه اذا كان في ضمان المتاع أمر مظاهر وبعد كتي هذا رأيت أنه قال في التوضيح في شرح ابن الحاجب أي اذا أتلف المشتري ما اشتري وهو في ضمان البائع فهو كقبضه فيلزمه الثمن اهـ فالجدة (قوله بوجب على المتلف قيمة المقوم) ظاهر العبارة ان الغرم للمشتري ويقدمه قول التوضيح أي ان من باع سلعة ثم أتلفها هو أو أجنبي قبل قبض المشتري لها فان ذلك الاتلاف بوجب الغرم ولم يبين المصنف ما يغرم وصرح في الجواهر بغرم القيمة في حق البائع والاجنبي اهـ فتمت العبارة ظاهرة في عدم التخيير بخلاف العبارة الثانية التي هي قوله وبعبارة وهي لثافي وهي مخالفة لظاهر المصنف (قوله أي لمن الضمان منه من بائع أو مشتري) لا يخفى أنه اذا كان الضمان من المشتري فالأمر ظاهر وأما اذا كان الضمان من البائع فيغرم للبائع اذا أراد المشتري رد المبيع وأما اذا أراد التسليم فيأخذ القيمة (قوله قبض لماعيبه) أي

(١٦٣)

المبيع بحصته ورجع للقيمة ان كان الثمن سلمة والقيمة هناك قيمة السلعة المرجوع فيها وهذا المرجوع بها (ص) واتلاف المشتري قبض والبائع والاجنبي بوجب الغرم (ش) هذا وما بعده من تعلقات قوله والاتلاف وقت ضمان البائع بسماوي يفسخ كما حوت الإشارة اليه لكن قوله والبائع والاجنبي بوجب الغرم ليس خاصاً بما اذا وقع التلف منهما في ضمان البائع بل يجري ذلك فيما اذا كان التلف منهما في ضمان المشتري أيضاً أي واتلاف البائع والاجنبي لمبيع على البت وهو في ضمان البائع أو ضمان المتاع بوجب على المتلف قيمة المقوم ومثل المثلي وبعبارة والبائع بوجب الغرم أي للمشتري في زمان ضمان البائع واختار المشتري الامضاء وقوله والاجنبي بوجب الغرم أي لمن الضمان منه من بائع أو مشتري (ص) وكذلك اتلافه (ش) صوابه تعييبه ليس من التكرار ويجري على ما سبق فتعيب المشتري قبض والبائع والاجنبي بوجب الغرم أي ان تعيب المشتري قبض لماعيبه فيقوم سالماً ومعيباً يغرم من الثمن النسبة ويخبر فيما بقي منه فان تماسك دفع بقيمة الثمن ان كان لم يدفعه وان رد أخذه ان كان دفعه والاسقط فاذا قطع يد العبد أو فقه أعينه مثلاً قوم سالماً ومعيباً يغرم من الثمن النسبة أي نسبة ما نقصه العيب ثم يخبر فيما بقي منه وكأنه سلع تعيب بعضها فان شاء أخذ ودفع بقيمة ثمنه وان شاء رده وأخذ ثمنه وكذلك لو كان المبيع سلعاً ومعيباً منهن واحدة وتقوم كل سلعة بمفردها وتنسب قيمة المعيب الى الجميع ويغرم ما يخص المعيب من الثمن وتعيب البائع بوجب الغرم لكن بعد تخيير المشتري وتقدم هذا في قوله وخير المشتري ان غيب أو عيب فان اختار الرد غرم له البائع الثمن وان اختار التماسك غرم له الارش وتعيب الاجنبي ظاهر في أنه بوجب الارش

من القيمة لا من الثمن (قوله وان اختار التماسك الخ) حاصله أن تعيب البائع ان كان المبيع في ضمان المتاع فانه بوجب عليه غرم ارش المعيب للمتاع سواء كان عمداً أو خطأ لانه حينئذ أجنبي من المبيع وان كان في ضمانه فان كان عمداً اختير للمتاع بين التماسك والرجوع بالارش وان كان خطأ فخير بين التماسك ولا شيء له وبين الرد كما اذا كان بسماوي وهو في ضمان البائع (قوله وتعيب الاجنبي ظاهر في أنه بوجب الارش) أي سواء كان عمداً أو خطأ كان المبيع في زمن ضمان البائع أم لا ولاخبار للمتاع حينئذ كما في شرح شب أي وحينئذ يكون الارش للمتاع وبعض شيوخنا أفاد ان

(ص)

معنى العبارة وتعيب الاجنبي ظاهر في أنه بوجب الارش لمن الضمان منه

من بائع أو مشتري أقول وهو المناسب لما تقدم والحاصل أن قول المصنف وكذلك تعييبه الخ معناه على ما قاله الشارح وتعيب البائع بوجب الغرم أي للمشتري اذا اختار الامضاء وأما اذا اختار الرد فغيره جميع الثمن وقوله وتعيب الاجنبي ظاهر في أنه بوجب الارش أي للمشتري اذا كان المشتري يريد الامضاء وللبائع اذا كان المشتري يريد الرد والموضوع أن ذلك كله في ضمان البائع وهذا على ما قلنا مما أفاده بعض شيوخنا لكونه المناسب لما تقدم وأما ما في شرح شب الذي ذكره في تعيب الاجنبي فلا يتأني الا على أنه لا تخيير في قوله وكذلك تعييبه الخ الذي صوب به المصنف مع أنه ما كم بالتخيير والحاصل أن ظاهر النقل كما أفاده محشي تت أن قول المصنف واتلاف المشتري قبض والبائع والاجنبي بوجب الغرم وكذلك تعييبه لا تخيير فيه وأما قول المصنف سابقاً وخير المشتري ان غيب أو عيب فغيره أعيب بالبناء للفعول أي ان العيب حصل بأمر سماوي وبعد أن كتبت ذلك رأيت عن القساطي ما وافق محشي تت من أن ظاهر النقل الغرم بدون تخيير المشتري ولفظ ابن الحاجب واتلاف المشتري قبض واتلاف البائع والاجنبي بوجب الغرم اهـ وقد حله المصنف بما تقدم ثم قال ابن الحاجب وكذلك تعييبه فقال المصنف أي تعيب المبيع كاتلافه فيحصل فيه بين المشتري والبائع والاجنبي كما تقدم ح واتلاف المشتري والاجنبي الطعام المجهول كيله بوجب القيمة لا المثل وتأمل في المقام

(قوله وان أهلك الخ) فلو كان الهلاك بسماوى لمكانت من البائع وانتقض البيع كما قدمه بقوله والتلف ونف ذممان البائع بسماوى
يفسخ ومثله الخطأ فيما يظهر من تعبير المصنف بأدلك كالدقوة وجعله الشيخ سالم كالعمد أى فيلزم المثل تحري بالانه كالتلف فى أموال الناس
كما أفاده الشارح آخره فان جهل هل كان من سماوى أو من متلف فقال ابن القاسم لا يصدق وعليه أن يوفى ما باع وان أهلكها المشتري
وعرفت مكيلتها غرم الثمن فان جهلت لزمه تحرياً (قوله فالمثل الخ) انظر هل لهما أن يتراضيا على ترك المثل حيث كان طعنا ما أم لا والظاهر
لا لزوم بيع الطعام قبل قبضه اذا وجب له المثل باعه قبل أن يقبضه بالثمن الذى وقع (١٦٣) الشراعية قاله بعض الشراح (قوله أو

أجبنى) أى أهلك عمداً أو ما
خطأ فليس للمشتري رجوع
بما يوفى اذا رجع البائع على
الخطأ بالقيمة أو المثل أقول
الظاهر كلام الشيخ سالم من
أنه لا فرق بين أن يكون
الهلاك به عمداً أو خطأ كان
من البائع أو أجبنى لان
التعبير بلفظ أهلك وان كان
واقعا فى المدونة إلا أن معناه
أنتلف ولفظ أنتلف يقال فى
العمد والخطأ (قوله فالقيمة)
أى يوم التلف (قوله علم
مكيله ما باعه) وهذا لا ينافى
الرجوع لاهل المعرفة فى
ذلك فصار كأن ما نقوله أهل
المعرفة هو عين ما فى ذهنه
(قوله ثم اشترى) أى فالبايع
هو الذى يتولى الشراء كما
قاله ابن زمتين وهو الذى
يدل عليه لفظ الكتاب وقيل
المشتري وقيل الحاكم (قوله
لان القيمة أغرمت) أى
أغرمت له أى فصارت
مستحققة له فاذا فضل شئ فاز
به (قوله ولو أعدم الخ) وجهه
أن تكون الفاضل للبائع
(قوله ولما كان عليه التواء)
بالمشاة فوق أى الهلاك كان

(ص) وان أهلك بائع صبرة على الكيل فالمثل تحرياً ليوفيه ولا خيار لك (ش) والمعنى ان البائع اذا
أهلك الصبرة اتى باعها على الكيل أو أقاتم بايبيع أو غير ذلك ولم يعلم كيلها فانه يلزمه أن يأتى بصبرة مثلهما على
التحري أى يوفى للمشتري ما اشتراه منه وليس للمشتري خيار أن يرد البيع أو يتمسك به لانه اذا أخذ مثل
صبرته التى اشتراها لم يظلم ولا منههوم لقوله على الكيل بل مثله الوزن والعدد وكلام المؤلف فى كل مثلى
ولو لم يكن ربويًا كالحناء والكتان والعصفر (ص) أو أجبنى فالقيمة ان جهلت المكيلة (ش)
يعنى فان كانت الصبرة هلكت بفعل شخص أجبنى فلا يتحولا ما أن تكون مجهولة الكيل أو معلومة
فان كانت مجهولة الكيل فانه يلزمه قيمته اعين الان المثل اذا جهلت مكيلته يرجع فيه الى القيمة اذا
الجزاف مقوم والفرق بين الأجبنى والبائع أن البائع انما لو أغرمنا الأجبنى المثل لكان مزبنة لانه ما يبيع مجهول
بمعلوم من جنسه والغالب على البائع علم مكيلة ما باعه (ص) ثم اشترى البائع ما يوفى فان فضل
فالبائع وان نقص فكالاستحقاق (ش) يعنى ان القيمة التى يغرمها الأجبنى يأخذها البائع فيشتري
بها أو يبيعها طعاما يوفى للمشتري على حكم ما اشتري منه فان فضل شئ من القيمة لرخص حدث فهو
للبائع لان القيمة أغرمت ولو أعدم المتعدى أو ذهب فلم يوجد كانت المصيبة من البائع فلما كان عليه
التواء كان له التواء والمشتري لم يظلم اذا أخذ مثل ما اشتري وان نقص المأخوذ من الأجبنى عن الوفاء
لغلاء حدث فان النقص ينزل منزلة الاستحقاق للبيع واستحقاق بعض المثلى كعيبه فان كان النقص
كثيرا فوق الربع فلا يشتري الفسخ أو التماسك بما يخص ذلك من الثمن وان كان يسير الربع فأقل لزمه
التماسك بما يبقى بما يخصه من غير خيار ثم ان كلام المصنف يشعر بان الاتلاف من البائع والأجبنى
وقع عمداً أو كذا فى المدونة ويفهم من معناه انه لو وقع الاتلاف خطأ لا يكون الحكم كذلك ويكون
كالسماوى لكن بعض الشراح حمل كلام المؤلف على ما هو أعم ولما كان المذهب جواز تصرف
المشتري فى المبيع بكل وجه من وجوه التصرفات نبيه على تصرفه بالعوض فغيره أخرى بقوله (ص)
وجاز البيع قبل القبض الامطاق طعام المعاوضة (ش) يعنى ان كل شئ يجوز بيعه قبل قبضه
الامطلق الطعام ربويًا كان أو غيره كالقوا كالمأخوذة معاوضة فلا يجوز بيعه قبل أن يستوفيه
وانما قد رنا كل شئ يدل على الاستثناء لانه من معيار العموم وبعبارة وجاز بيع ما ملك بشراء
أو غيره وبهذا يعلم انه لا بد فى المشتري من التصريح بالمعاوضة كما قال وأما تقدير ما اشتري كما فى
ابن الحبيب فلا يحتاج معه للتصريح بالمعاوضة فى المشتري فيصير مستدركا وأخرج به ما أخذ
بقرض أو هبة أو ميراث فيجوز بيعه قبل قبضه ودخل فى طعام المعاوضة المأخوذ صدقا أو فى خلع
ولا يدخل فيه ما يؤخذ عن مستهلك فان المذهب جواز بيعه قبل قبضه والظاهر أن المبيع يباع
فاسدا من المثلى اذا فات ووجب مثله ليس بمنزلة ما أخذ عن متلف لانه صار بمنزلة ما يبيع ببيعها
واقصر ابن رشد فى البيان على منع البيع قبل القبض فى أرقاق القضاة وولاية السوق والكتاب

له التواء (قوله فان كان النقص كثير الخ) بان كان الثلث فافوق فقام المشتري الفسخ والتماسك بما يخص ذلك من الثمن وان نقص عن
الثلث سقط عنه حصته من الثمن (قوله الامطلق طعام المعاوضة) أى الاطعام المعاوضة مطلقا ربويًا أم لا (قوله عن مستهلك) أى عمدا
أو خطأ (قوله لانه صار بمنزلة ما يبيع) فيه شئ وذلك لان رد العوض من قيمة أو مثل فى فوات البيع الفاسد بمثابة ما أخذ عن مستهلك (قوله
وولاية السوق) أى وأصحاب السوق أى مشايخ الاسواق وكذا العلماء ان جعل لهم ذلك فى مقابلة تعليمهم للناس لا على وجه الصدقة
ولان اشترى علوفة بشون حيث كان من أهل الصدقة اذ الأصل أن السلاطين وضعها للصدقة وأخذ الثمن من المشتري بعد فيجوز بيع

كل قبل قبضة فان لم يكن من أهل الصدقة لم يجز له البيع قبل القبض كما لا يجوز له أصل الشراء ففرقه عجم (قوله ولو كرزق قاض) أي خلافا للقول بجوازها لانه عن فعل غير محصور فأشبهه العطية (قوله وما فرض لا زواج النبي صلى الله عليه وسلم) أي مثل ما فرض أي كأن يفرض ما كمل زوجه عالم مثلاً والكتاب كمرمان الكاتبون ما يتعلق بأرزاق الجند وغيرهم (قوله حال أو صفة) الحالية باعتبار الظاهر لان المضاف اليه معرفة ظاهر أو صفة باعتبارانه في حكم التسمية (قوله معطوف على قوله أخذ بكيل) وهو مناسب لاجتماعهما في كونهما في ضمان البائع قبل القبض (قوله كائن أغنام) فيه إشارة الى أنه أراد بشاة الجنس والمراد شياه كما سيأتي في نصويره وحاصله أنه يسلمه في لبن شاتين من شياه عشرة معينات وفيه إشارة الى أنه لا مفهوم لقوله شاة (قوله وأجازه أشهب) راجع لأصل العبارة الذي هو قوله كائن شاة (قوله كان يسلم في لبن شاة أو شياه) الأولى حذف شياه لان المعنى أن يسلم في شاة أي لبن شاة أو شاتين غير معينتين من شياه كما سيأتي بيانه (قوله وشراء اللبن) (الخ) لا ما يفعله الفلاحون ويضمونه الضمان فانه فاسد فيرجع مالك (١٦٤)

والاعوان والجند واليه أشار بقوله (ض) ولو كرزق قاض (ش) ومن ذكر معه تطرا الى أنه عن أمر واجب فأشبهه الاجارة اماماً أخذت فقاوصة على غير عمل أو على أنه ان شاء عمل أو لا وما فرض لا زواج النبي عليه الصلاة والسلام فيجوز بيعه قبل قبضه فالكاف بمعنى مثل وهي داخله على قاض فدخل جميع ما ذكر وقوله (أخذ بكيل) حال من طعام المعاوضة أو صفة له والمعنى ان الطعام انتهى عن بيعه قبل قبضه هو ما أخذ بكيل واحترز به من الطعام الذي أخذ جزافاً فانه يجوز بيعه قبل قبضه لدخوله في ضمان المشتري بالعقد (ض) أو كائن شاة (ش) معطوف على قوله أخذ بكيل أي الجزاف الذي في ضمان بائعه يتمتع ببيعته قبل قبضه كائن أغناماً بآعيانها أولين ابل بآعيانها أولين بقرباً بآعيانها اشتري جزافاً وثمر غائب اشتري بصفة جزافاً قاله ابن القاسم تطرا الى كونه في ضمان البائع وأجازه أشهب تطرا الى كونه جزافاً وبعبارة معطوف على قوله أخذ بكيل أي أو كان كائن شاة وكأنه قال أخذ بكيل حقيقة أو حكماً كأن يسلم في لبن شاة أو شياه معينات بالشروط الآتية فلا يجوز بيعه قبل قبضه والكاف داخله على شاة عملاً بقاعدته في هذا المختصر من ادخال الكاف على المضاف وإرادة المضاف اليه كقوله وكطين مطر وشراء اللبن جزافاً جائز بشرط أن تكون المأخوذ منها معينة وأن تذكر كعشرة أو اقل لا للغرر بخلاف السلم في لبن شاتين كيلا معلوما كذا وكذا قسطاً بكذا وكذا درهم في إبان لبنها فلا بأس به وان يعرف وجه حلاها ولما كان القبض الضعيف لا يكفي في جواز بيع الطعام بل لا بد من قبض قوى أشار للقبض الغير الكافي بقوله (ض) ولم يقبض من نفسه الا كوصي ليهيمه (ش) ليس هذا معطوفاً على الحال المتقدمة وهي أخذ بكيل بل هو حال من مقدر بعد الاستثناء أي المطلق طعام المعاوضة فلا يجوز بيعه قبل قبضه ويجوز بيعه بعد قبضه حال كونه لم يقبض من نفسه فان قبض من نفسه فلا يجوز بيعه بهذا القبض لانه كذا قبض فيلزم حينئذ البيع له قبل قبضه ومثال ذلك ما قال ابن عبد السلام ان من كان عنده طعام وديعة وشبهها فاشترى من مالكه فانه لا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لانه قبض غير تام بدليل ان رب الطعام لو أراد ان يده من يده ومنعه من التصرف فيه كان له ذلك الا أن يكون ذلك القبض قويا كافي حق الوالد لولديه الصغيرين فانه اذا باع طعام أحدهما من الآخر وتولى البيع والشراء عليهما ما كان له أن يبيع ذلك الطعام على من اشتراه قبل أن

البهيمية بمثل اللبن ان علم قدره والافقيته ويرجع عليه الاخذ بكلفة البهيمية كما أفستى به والد عب وصورتها أن تأتي لصاحب البقرة ذات اللبن وتعطيه دراهم مثلاً وتأخذ البقرة تأخذ لبنها مائة معينة والكلفة من عندك (قوله كذا وكذا قسطاً) أي اثنان وعشرون قسطاً مثلاً وقوله بكذا وكذا درهم أي اثنان وعشرون درهما مثلاً ثم ان القصص ليس بخصوص كون المعدود معطوفاً كما قد يتوهم من ذلك بل ما يشمل المركب كاحد عشر قسطاً مثلاً (قوله وأن يعرف الخ) معطوف على قوله أن تكون المأخوذ منها معينة (قوله ليس هذا معطوفاً الخ) أي لان هذا شرط للجواز

وما تقدم من قوله أخذ بكيل شرط لا امتناع ولا يصح جعله معطوفاً على كرزق قاض لانه يصير المعنى ولولم يقبض من نفسه مع أنه اذا انتفى عدم القبض من نفسه جاز ولا يصح جعله حالاً من مطلق طعام المعاوضة لانه يكون المعنى والحال أنه لم يقبض من نفسه فيقتضي أنه اذا قبض من نفسه يجوز وليس كذلك (قوله بهذا القبض) أي الذي من النفس (قوله وشبهها) أي شبه الوديعة أي كرهن (قوله بالقبض السابق على الشراء) لا يفتي أنه حسي والكلام الآن في القبض المعنوي أي الذي هو القبض من نفسه فلما نسب ما قبله ان يقول فلا يجوز بيعه بالقبض المعنوي وهو القبض من نفسه (قوله الا أن يكون الخ) يحتمل أن المراد القبض السابق الحسي المشار له بقوله لا يجوز بيعه الخ ويحتمل أن مراده القبض الحكمي الذي هو من نفسه المشار له بقوله لانه كذا قبض ثم ان كان القبض الحسي قويا بالزعم أن يكون القبض الحكمي كذلك وان كان ضعيفاً كان ذلك أيضاً ضعيفاً (قوله وتولى البيع والشراء عليهما) أي البيع لواحد والشراء للآخر وقوله كأنه أن يبيع ذلك الطعام أي من الذي اشتراه لا جني

(قوله بأن باع السيد جميع الكتابية) أي أن التجهيل بسبب ذلك أي مبيع الجميع سبب في تجهيل عتقه كله ظاهره أنه لا يحتاج لصيغة (قوله وينبغي إلخ) الحاصل أن تجهيل العتق بأحد الأمرين الأول أن يبيعه جميع النجوم أي وأن لم يتلفظ بلفظ العتق الثاني أن يبيعه بعض النجوم ولكن يخرجه عتقه على بقاء الباقي إلى أجل النجوم (قوله ويجعل العتق إلخ) أي لحرمة العتق

وإن كان فيه بيع الطعام قبل قبضه (قوله لأنه من باب بيع الطعام إلخ) أي ولم توجد حرمة العتق (قوله ولا تباع من أجنبي إلخ) أي لأنه يبيع دين بدين (قوله من المعنى) وهو أنه يغتفر ما بين العبد وسيد مالا يغتفر بين غيرهما (قوله فلم يؤد إلى بيع الطعام قبل قبضه) أي المحذور (قوله وسواء باعته لأجنبي أو للمقرض) ثم إن هذا ظاهرا إذا باعه له ما بغير طعام والامتنع لما فيه من بيع الطعام بطعام غيره يد وإذا باعه مقرضه فلا بد من قبضه آخر وهو أن يكون أجل القرض إلى مثل أجل السلم وأكثر فإن كان ينقص عن أجل السلم لم يجوز إذا القرض بعد لغوا باشتراؤه له من المقرض قال الأمر إلى أن المقرض دفع نقدا أو عرضا في طعام مثل القرض صفة وقد رآه أخذ به بعد أجل القرض وهذا سلم (قوله غير المعاوضة) أراد به ما اقترضه من ربه الذي لم يشتره أو من الذي اشتراه وقبضه وقوله وأما طعام المعاوضة أراد به ما اقترضه من اشتراه ولم يكن ذلك المشتري قبضه وإنما قلنا أراد أنه حيث أخذ من مشتريه قال له طعام معاوضة قبضه أم لا (قوله وأما كثر استعماله) أي التكرار المذكور (قوله إن جميع أنواع طعام المعاوضة) المناسب لقوله من الجميع أن يقول ومعنى كلام المؤلف إن من

يقبضه ثانيا وكذلك الوصي في تيممه ثم ذكر المؤلف بعض محترزات قيود المنع منها قيد الكيل بقوله (ص) وجاز بالعقد جزاف (ش) أي وجاز للشترى بمجرد العقد بيع طعام اشتراه جزافا قبل أن يقبضه من بائعه والمراد بالجزاف الذي ليس في ضمان البائع وأما ما في ضمانه فكالمكيل كما أشار في ما مر بقوله أو كان شاة ومنها قيد المعاوضة بقوله (ص) وكصدقة (ش) أي أن طعام الصدقة وطعام القرض وما أشبهه يجوز بيعه قبل قبضه لأن المحذور أن يتوالى عقدتا بيع ولم يتخللها قبض وذلك منتف هنا (ص) ويبيع ما على مكاتب منه وهل إن عمل العتق أو بلان (ش) يعني أن من كاتب عبده على طعام موصوف إلى أجل معلوم فإنه يجوز له أن يبيع ذلك الطعام للمكاتب قبل قبضه منه ولا يجوز للسيد أن يبيعه لغير المكاتب قبل قبضه وهل محل جواز بيع ما على المكاتب من الطعام منه إن عمل السيد عتقه بأن باع السيد جميع الكتابية للمكاتب لحرمة العتق وينبغي أن يكون مثل ذلك ما إذا باعه بعض النجوم وأبقى النجوم الباقية إلى أجلها وعمل عتقه على ذلك وعلى هذا التأويل لا يجوز للسيد أن يبيع نجما من نجوم الكتابية للمكاتب قبل قبض ذلك النجم أي ولم يعمل العتق إلا لأن له من باب بيع الطعام قبل قبضه أو الجواز غير مقيد بذلك فيجوز البيع للمكاتب سواء باعه جميع نجوم الكتابية أو نجما منها لأن الكتابية ليست ثابتة في الذمة ولا يخصص بها السيد الغرماء في موت أو فليس ويجوز بيع الكتابية من العبد نفسه بدين إلى أجل ولا تباع من أجنبي بدين مؤجل فالضمير في منه يعود على الطعام ويقفهم كون المشتري له المكاتب من المعنى ويحتمل رجوعه للمكاتب ويفهم أن المبيع طعام من كون البحث فيه (ص) واقراضه (ش) الضمير يرجع لطعام المعاوضة والمعنى أن طعام المعاوضة يجوز اقراضه قبل قبضه فإذا اشترت من إنسان أردب خنطة مثلاً فإنه يجوز ذلك قبل أن تقبضه أن تقرضه لشخص إذ ليس في ذلك توالي عقدتي بيع لم يتخللها قبض فلم يؤد إلى بيع الطعام قبل قبضه (ص) أو وفاءه عن قرض (ش) يعني أن طعام المعاوضة يجوز وفاءه قبل قبضه عن قرض مثلاً عليك لرجل أردب خنطة من قرض ثم اشترت أردباً من الخنطة فإنه يجوز لك قبل أن تقبضه أن تقبضه لذلك الرجل وفاء عن أردبه الذي عليك (ص) كويبيعه لمقرض (ش) يعني أنه يجوز لن المقرض أردب خنطة مثلاً أن يبيعه قبل قبضه وسواء باعه لأجنبي أو للمقرض لأن القرض يملك بالقول وإن لم يقبض والجواز محله إذا اقترضه من ربه وأما إن اقترضه ممن اشتراه من ربه قبل أن يقبضه المشتري فإنه لا يجوز للمقرض أن يبيعه قبل قبضه فالجواز متعلق بجاز أي جاز للمقرض طعام غير المعاوضة يبيعه قبل قبضه وأما طعام المعاوضة فليس لمقرضه يبيعه قبل قبضه وله ذلك بعده (ص) وإقالة من الجميع (ش) قال ابن عرفة هي ترك المبيع لبائعه بثمنه وأكثر استعماله قبل قبضه خرج بقوله بثمنه ما إذا تركه بثمن آخر فإنه يبيع آخر وما إذا تركه هبة بغير عوض ومعنى كلام المؤلف إن جميع أنواع طعام المعاوضة تجوز الإقالة منه قبل قبضه لأنها حبل بيع لا يبيع وسواء كان رأس المال عينا أو عرضا غاب عليه المسلم إليه أو البائع أم لا ومفهوم قوله من الجميع لو وقعت في البعض جازت أن كان رأس المال عرضا يعرف بعينه غاب عليه أم لا وكذا لو كان رأس المال عينا أو طعاما لا يعرف بعينه

اشترى طعاما من شخص يجوز له ما أن يوقعا لإقالة في جميعه قبل قبضه وقوله وسواء كان رأس المال التعبير برأس المال يقتضي قصره على السلم وليس بالأمر (قوله غاب عليه) أي غاب المسلم إليه عليه أم لا (قوله أو طعاما لا يعرف بعينه) أي بأن أسلم أردباً من الخنطة في قطن من القطن إلا أنك خبير بأنه حيث يكون خروجا عن الموضوع لأن الموضوع أن المسلم فيه طعام والاولى أن يقول أو عرضا

لا يعرف بعينه لان من المعلوم ان الاطعمة لا تعرف بعينها (قوله ولم يقبضه) أي المسلم اليه (قوله لم تجز الاقالة) ولو فرض انه أحضر
المثل عند الاقالة (قوله والطعام وغيره) أي أن المسلم فيه لا فرق بين أن يكون طعاماً أو غيره كما مثلنا قريماً (قوله بيع فضة نقداً) أي وهو
رأس المال الذي دفعه أولاً (قوله بفضة) أي وهي مقابل البعض الذي وقعت الاقالة فيه وقوله ويبيع وسلف البيع هو ما كان في
البعض الذي لم تقع الاقالة فيه والسلف هو ما كان في البعض الذي وقعت الاقالة فيه (قوله مع ما في الطعام من بيعه قبل قبضه) أي انه
اذا كان المسلم فيه طعاماً وقعت الاقالة في البعض فيلزمه ان المسلم باع الطعام قبل قبضه بالنسبة لما وقعت الاقالة فيه الا انك خبير بأن
هذا لا يظهر لان ما في الطعام حل ببيع والجواب (١٦٦) ان محل كونها حلاً فيما ثبت الحكم بالجواز فيه وأما ما عداه فهو على الأصل

(قوله لانه لا يراد منها اللحم) والعبد
مثل الامة قال ابن عرفة الاظهر ان
ما يراد من الرقيق للخدمة كالداية
(قوله ان الامة لو تغيرت الخ)
وبفهم منه ايضاً انها لو تغيرت بزيادة
غير السمن كالولادة لفاتت الاقالة
مثلك وهو كذلك (قوله ومثل مثليك)
أي لا تجوز الاقالة على مثل مثليك
أي كأن يدفع لك قنطاراً من الكنان
بدل قنطارك الذي دفعته له من
الكنان في مقابلة اردب من القمح
(قوله على أن يرد عليك بائعك) في
شب الظاهر انه لا فرق بين السلم
والبيع وفي عب خلافه لانه قال
وكذا طعام غير السلم تجوز الاقالة
فيه على مثل المثلي وقوله من الطعام
وأما الواسم المثلي في غير الطعام
فيجوز التقايل على مثله (قوله
عطف على بدنه) فيه نظير بل متعلق
بمحذوف أي لا تجوز الاقالة على
مثل مثليك (قوله وما ذكره الشيخ
عبد الرحمن) ونصه قوله ومثل
مثليك أي فلا تجوز الاقالة عليه الا
اذا فات المبيع لأرأس المال بيده
فتجوز الاقالة على مثله ويصير كأنه
يبيع مؤتلف قال في المدونة في آخر

ولم يقبضه أو قبضه ولم يغب عليه فان غاب عليه غيبة يحكم فيها الامتناع لم تجز الاقالة من البعض
قاله في المدونة والطعام وغيره في ذلك سواء لانه قد يدخله بيع فضة نقداً بفضة وعرض الى أجل
وبيع وسلف مع ما في الطعام من بيعه قبل قبضه وكلام المؤلف في الاقالة اذا وقعت من غير
زيادة ولا نقص على الثمن والافتقار لانها حينئذ بيع (ص) وان تغير سوق شيئك لا بدنه كسمن
داية وهزالها بخلاف الامة (ش) المراد بالشيء ما دفعته ثمناً للطعام المسلم فيه فاذا أسلمته الدابة
مثلاً في طعام فانه يجوز لك أن تقبل منه قبل قبضه وان تغير سوق تلك الدابة بزيادة أو نقصان
لان المدار على عين المدفوع ثمنه وابق وأما ان تغيرت الدابة في بدنها كما اذا كبر الصغير أو
هزل الكبير أو سمن أو قلعت عينه وما أشبه ذلك فان ذلك يفتت الاقالة فلا تجوز الا بعد قبض
الطعام لان الاقالة حينئذ تصير بيعاً مؤتلفاً بخلاف لو تغيرت الامة المدفوعة ثمناً في بدنها بسمن
أو هزال فان ذلك لا يفتت الاقالة لانه لا يراد منها اللحم وقولنا بسمن أو هزال مثله في المدونة
وبفهم منه أن الامة لو تغيرت بعوراً أو قطع عضول كان ذلك مفقوتاً وهو ظاهر وانما عدل عن
ثمنك الى شيئك لئلا يتوهم أن المراد بالثمن العين أي الذهب أو الفضة اذهى الغالب فيه أي
وان تغير سوق شيئك كان عرضاً أدعينا (ص) ومثل مثليك (ش) أي لا تجوز الاقالة من
الطعام قبل قبضه على أن يرد عليك بائعك مثل مثلي الذي دفعته اليه ثمناً بل لا بد من قبض
الطعام فهو عطف على بدنه الا أن يكون الثمن نقداً ذهباً أو فضة فتجوز الاقالة من الطعام قبل
قبضه على أن يعطى البائع للشئ مثله دراهمه ولو كانت قائمة بيده سواء اشترط استرجاعها
بعينها أم لا والى هذا أشار بقوله (ص) الا العين وله دفع مثله وان كانت بيده (ش) لانه لما
قبضها وصارت في ذمته فاذا أعطاه مثله لم يظلمك وهذا ما لم يكن البائع من ذوى الشبهات لان
الدراهم والدنانير تتعين في حقها ولا شك أن الخطاب للشئ كما أن الخطاب فيما قبله كذلك
فالضمير المذكور في قوله وله دفع مثله للبائع وهو يفيد ان قوله ومثل مثلي في الثمن وما ذكره
الشيخ عبد الرحمن عن نصها وشرح به كلام المؤلف غير ظاهر لان كلامها في الثمن فهو فرع
آخر (ص) والاقالة ببيع الا في الطعام والشفعة والمراجعة (ش) يعني أن الاقالة ببيع بشرط
فيها ما يشترط فيه وينعها ما يمنعها الا في مسائل الاولى في الطعام قبل قبضه فليس لها حكم
البيع بل هي فيه حل ببيع فلذا جاز ان يشتري طعاماً من آخر ان يقبل منه بائعه قبل
قبضه الثانية في الشفعة فليس فيها بيعاً ولا حل ببيع بل هي باطلة فمن باع شقصاً ثم أقال

السلم الثاني وكل ما باعتته مما يكال أو يوزن من طعام أو عرض قبضته فانلفته فآثر أن

مشتريه

تقبل منه وترد مثله بعد علم البائع به لا كد وبعد أن يكون المثل حاضراً وتدفعه اليه بموضع قبضه منه اه (قوله الا في الطعام) ويشترط
في جوازها فيه ان تقع بلا فظ الاقالة فان كانت بلفظ البيع فلا وان يكون الطعام في البلد الذي وقعت فيه الاقالة والالم تجز انظر شب
(قوله وينعها ما يمنعها) فاذا وقعت وقت نداء الجمعة فسخت وظاهر المصنف في فصل الجمعة حتى في المستثنيات الثلاثة ولو حدث بالمبيع عيب
وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع الا بعد الاقالة قوله الرديه (قوله ان يقبل منه بائعه) أي ان وقعت عطل الثمن فإن وقعت بزيادة أو نقص
منه فيبيع مؤتلف (قوله بل هي باطلة) وذلك لانها لو كانت بيعاً لكان له الاخذ بالبيع الاول أو الثاني ويكتب عهده على من أخذ ببيعه
مع أنه انما يأخذ بالبيع الاول ولو كانت حل ببيع لم تثبت شفعة وفي عجم انها ليست بيعاً على الإطلاق ولا حلاً على الإطلاق بل هي بيع

في الجملة فكانت بيعا في الجملة لثبوت الشفعة وكانت حل بيع في الجملة لكون العهدة فيها على المشتري الاول فقط (قوله وعهدة الشفعين على المشتري) أي يرجع عليه بالعيب والاستحقاق ويكتب الوثيقة عليه لانه البائع له حينئذ (قوله لان المبتاع قد يكره ذلك) فلا يبيع من اجمحة الامع البيان ولو على البيع بعشرة الا ان المعتمد انه لا يجب البيان اذا باع على العشرة لاحتمال أن الكراهة من كثرة الثمن (قوله الى فصل الاقالة الخ) أي مسائل الاقالة والشركة الخ وان لم يكن عبر عنها بفصل (قوله نصف شقص) أي اشترى نصف حصص زيد في دار كالربع مثلا وقوله ثم استحق نصفه أي نصف ذلك النصف وهو الثمن وقوله وأخذ الشفعين لا يخفى أن الشفعين على هذا التصور ير صاحب النصف الثاني والمستحق فلا يبقى بيد المشتري شيء فلا يقال جعل المشتري قدر الغير (١٦٧) ويمكن أن يجعل الواو بمعنى أو أي ثم استحق

أو أخذ الشفعين فيصح بالنسبة للاستحقاق أنه جعل قدر الغير على نوع من التسميم ولا يصح بالنسبة للشفيع وهو صاحب الحصص الثانية فانه يأخذ جميع المبيع بالشفعة ثم انك تخبر بان قوله أخرج به ما اذا اشترى المشتري نصف شقص الخ لا يظهر كرهه هنا لانه قال في صدر التعريف وهي هنا الخ (قوله وما رواه أبو داود) عطف على قوله انها أشبهت القرض لكن الوجه باعتباره بمعنى الدليل (قوله راجع للتولية والشركة الخ) فيه تطرير بل هو خاص بالشركة كما في المدونة وابن عرفة وعليه شرح الشارح بهرام والمواق وحينئذ فافاد الشارح لا يساعده نقل افاده محشى نت (قوله ان لم يكن على شرط الخ) فاذا أسقط مشروط السلف شرطه فيصح ولا يخفى أن التعليل بالبيع والسلف يجري في غير الطعام ولكن الشرط المذكور في المصنف خاص بالطعام (قوله قد يشترط على المشتري الخ) لا يخفى أن ذلك له وان لم يشترط (قوله فبشترط الخ) أي ففيه سلف ابتداء وبيع انتهاء وقوله

مشتريه منه لا يعتمد او الشفعة ثابتة وعهدة الشفعين على المشتري الثالثة في المراجعة فالاقالة فيها حل بيع فن اشترى سلعة بعشرة وباعها بخمسة عشر ثم أقال منها لم يبيعها ثانيا الا على عشرة وان باع على الخمسة عشر بين ابن عرفة الاقالة في المراجعة بيع وانما وجب التبيين لان المبتاع قد يكره ذلك اه ثم عطف بقية الرخص التي سبيلها المعروف على الرخصة الاولى من قوله واقالة بقوله (ص) وتولية (ش) يعني أن التولية تجوز في الطعام قبل قبضه كالاقالة فيه ابن عرفة هي تصيير مشتريا ما اشتراه غير بائعه بثمنه وهي في الطعام غير جزاف قبل قبضه كبله رخصة وشرطها كون الثمن عينا (ص) وشركة (ش) أي وجاز شركة في الطعام قبل قبضه وهي هنا جعل مشتر قدر الغير بائعه باختياره عما اشتراه لنفسه بمنايه من ثمنه فقوله هنا حترزه من الشركة المترجم عنها بكتاب الشركة والاشارة بقوله هنا الى فصل الاقالة والتولية والشركة المذكورة معهما وقوله قدرا أخرج به التولية فانما في جميع المشتري وقوله باختياره أخرج به ما اذا اشترى المشتري نصف شقص ثم استحق نصفه من يده وأخذ الشفعين فانه يصدق عليه جعل المشتري قدر الغير لكنه بغير اختياره وقوله لنفسه أخرج به ما اذا اشتراه غيره كالوكيل فانه لا يفعل ذلك الا بنص وقوله بمنايه من ثمنه أخرج به ما اذا اشترى سلعة بدينار ثم جعل لاجني فيها الربع بنصف دينار فان ذلك لا يصدق عليه شركة هنا ووجه المشهور في جواز الاقالة والشركة والتولية في الطعام قبل قبضه انها أشبهت القرض وما رواه أبو داود وغيره عنه عليه الصلاة والسلام من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه الا ما كان من شركة وتولية واقالة والاحسن ان قوله (ان لم يكن على أن يتقد عنك) راجع للتولية والشركة معا أي ومحل الجواز فيها ان لم يكن على شرط في طلب العقد ان يتقد المولى أو المشرک عنك جميع الثمن أو حصصك من الثمن والام يجوز لانه يبيع وسلف منه لك أمارجوعه للشركة فواضح وأما رجوعه للتولية فلا ان البائع الاول قد يشترط على المشتري أن يتقده الثمن فيفلس المشتري أو بعدم فيشترط على المولى أن يتقده عنه الثمن فقد ظهر أن الشرط في التولية فائدة ويشترط في اقالته الطعام ان يكون في البلد التي وقعت فيه الاقالة كما يفيد قول ابن يونس وهذا كله ما لم يكن الطعام المقال منه بغير البلد التي وقعت فيه الاقالة والا فلا يجوز لانه في ضمان المشتري (ص) واستوى عقداهما فيهما (ش) أشار الى قول ابن عرفة في التولية وشرطها كون الثمن عينا وحكم الشركة كذلك واستواء عقداهما أي عقد المولى والمشرک بالكسر والمولى والمشرک بالفتح فيهما أي في التولية والشركة وحكم الاقالة في هذا حكمهما قدرا وأجلا وحالاً ورهنا وحجلا

فقد ظهر ان الشرط أي الذي هو قول المصنف ان لم يكن على أن يتقد عنك وقوله فائدة أي من حيث ان المولى بالكسر قد يشترط ذلك لعدمه أو تملكه (قوله لانه في ضمان المشتري) المناسب أن يقول في ضمان البائع الآن يزيد ما لا وامل (قوله أشار الخ) وجهه انه اذا لم يكن عينا يؤل الى القيمة وقد يختلف فيؤدي الى اختلاف الثمن فصار استواء العقد مستلزما لكون الثمن عينا وقوله وحكم الشركة كذلك الظاهر ان هذا من كلام شارحنا لا من كلام ابن عرفة وقوله واستواء عقداهما رجوع لكلام المصنف وكأنه قال وقوله واستوى عقداهما الخ ولو كان بصورة الق بعد الواو (قوله قدرا الخ) راجع لقوله واستوى عقداهما أي استوى عقداهما من جهة القدر الخ ولا يخفى أن هذه الاشياء ظاهرة في التولية والشركة وأما الاقالة فالممكن منها ذلك انه لا يعقل في الاقالة الا القدر ولا يعقل

ففي الرهن من كل والحيـل من كل ولا يظهر اعتبار الاجل أي بحيث نقول ان الثمن اذا كان على المشتري لاجل يكون الثمن على البائع لاجل وان كان الثمن الذي على المشتري حالاً يتقلب يكون على البائع حالاً وذلك أن الكلام في الاقالة والشركة والتولية قبل القبض (قوله ولا يجوز شي من الثلاثة الخ) هذه عبارة الشيخ سالم وكذا المتقدمة أول الدرس قال في لـ وما ذكره هنا من أنه لا بد من كـ كون الثمن في الاقالة عيناً يخالف ما قدمه عند قوله واقالة من الجميع من أنه لا فرق بين كون الثمن عيناً أو عرضاً اهـ ومفاد عب وغيره ترجيح ما تقدم من العموم وضعف هذا وهو ظاهر (١٦٨) (قوله فيكون ذلك من بيع الطعام قبل قبضه) الاولى أن يقول يؤدي لعدم

استواء العقدتين لان القيمة لا تنضب (قوله منع عند ابن القاسم) في لـ ولعل وجه المنع عند ابن القاسم حيث لم يكن الثمن عيناً ان هـ اذ اربعة فبقية تصرفها على ما ورد (قوله فان توفرت الخ) لا يخفى التسامح في هذا لانه قد تحقق مما تقدم وجود المانع وهو عدم القبض فالناسب له حيث أن يقول فيمنع لانه يبيع الطعام قبل قبضه (قوله المعين) وهو الحصة التي حصلت له بالشركة فقط فيرجع المشرک عليه بنصف الثمن (قوله وليس فيها نص على التصديق) أي مع أنه لا بد منه كما يعلم مما يأتي (قوله مدى) المدى وزن فقل مكيل يبيع تسعة عشر صاعاً (قوله هو في طعام الشركة) أي المشاركة بقوله أولاً وأبنت طعام الخ كما يعلم من الاطلاع على كلام ابن غازي رحمه الله (قوله فانه يحمل على ما يديه) لا يخفى أنه وان كان صحاحيه بعد (قوله اذ لا ينوهم الخ) تعليل لقوله ولا يحتاج حاصله ان من يقول بالاحتياج يقول انه يتوهم من المصنف انه يحمل على النصف وان قيد بالثالث مثلاً أي بالنظر لما قبل

ان كان ولا يجوز شي من الثلاثة بوجه اذا كان رأس المال عرضاً لا يكال ولا يوزن لان ذلك يؤل الى القيمة فيكون ذلك من بيع الطعام قبل قبضه ويجوز ان كان عيناً فان كان مكيلاً أو موزوناً منع عند ابن القاسم لا عند أشهب اللخمي وهو أي قول أشهب أحسن اذا كان مما لا يختلف فيه الاغراض اهـ (ص) والافبيع كغيره (ش) أي والا بان اشترط المولى والمشرک بالكسر النقد على المولى والمشرک بالفتح أو اختلف العقدان في النقد والتأجيل أو غير ذلك من وجوه الاختلاف لم تجز الشركة ولا التولية في الطعام قبل قبضه وصار بيعاً وبطلت الرخصة في الثلاثة فان توفرت شروط البيع وانتفت موانعه فبيع صحيح وان اختلف شرط أو حصل مانع كعدم القبض فباطل (ص) وضمن المشتري المعين (ش) أي وضمن المشرک بالفتح الشيء المعين ففعل ضمن ضمير مستتر يعود على المشرک بالفتح لکن ليس في كلامه ما يدل على أن مرجع الضمير للمشرک فلهذا قال ابن غازي والصواب ضمن المشرک اسم مفعول من أشركه الرباعي بحذف التاء وأشار به لقولها في كتاب السلم وان ابنت سلمة بعينها فلم تقبضها حتى أشركت فيها ثم هابت السلعة قبل قبض المشرک أو ابنت طعاماً فاكلته ثم أشركت فيه رجلاً فلم تقاسمه حتى هلك الطعام فضمن ذلك منكما وترجع عليه بنصف الثمن اهـ وليس فيها نص على التصديق بوفاء الكيل وانما ضمن المشرک الحصة التي حصلت له في الشركة لانه معروف (ص) وطعاماً كفته ومثلك (ش) يشير به لقولها في السلم الثاني وان أسلمت الى رجل في مدى حنطة الى أجل فلما حل أجله قلت له كله في غرائرك أو في ناحية بيتك أو في غرائر دفعتها اليه فقال له بعد ذلك قد كفته وضاع عندي فقال مالك لا يجيبني هذا ابن يونس يريد مالاً ولا يبيعه بذلك القبض ابن القاسم وأنا أراه ضامناً للطعام الا أن تقوم بينة على كبله أو تصدقه أنت في الكيل فيقبل قوله في الضياع لانه لما اكاله صرت أنت قابضاً له اهـ فقوله وطعاماً الخ على هذا ليس في طعام الشركة وعلى كلام ابن غازي هو فيه ويحتمل شموله لهما ولما جرى ذكر الشركة في كلامه أخذتكم على شيء من أحكام التشرية فقال (ص) وان أشركه جل وان أطلق على النصف (ش) يعني أن المشتري اذا أشرك شخصاً فيما يبيده بأن قال أشركت فانه يحمل على ما يقيد به من النصف أو غيره وان أطلق في شركته ولم يقيد بشيء حمل على النصف لانه الجزء الذي لا ترجح فيه لاحد الجانبين ولا يحتاج الى تصوير كلامه بإسقاط الواو من وان أطلق اذ لا يتوهم أحدهما على النصف مع التقييد بغيره (ص) وان سأل ثالث شركتهما فله الثالث (ش) يعني أن الشخص اذا سأل من رجلين اشترى باعده أن يشركاه في الشيء المشتري وسألهم مجتمعين أو سأل كل واحد منفرداً وقال أشركاني واستوت انصباؤهما كان له الثلث مما اشركاه فيه أما لو اختلفت انصباؤهما أو قال لكل واحد منفرداً أشركني فله من نصيب كل واحد

المبالغة لان المعنى حمل على النصف اذا قيد بثلاث مثلاً بل وان أطلق (قوله وقال أشركاني) راجع لقوله أو سأل كل واحد منفرداً وقوله واستوت انصباؤهما راجع للامرين الذين هما قوله وسألهم مجتمعين وقال أشركاني أو قال لكل واحد منهم أشركني فظهر أن الصور ثلاثة (قوله فان اختلفت انصباؤهما) هذا يأتي في أربع صور مجتمعين ومنفردين افراداً وثني وقوله أو قال لكل واحد أي أو اتحدت انصباؤهما وقال لكل واحد منفرداً أشركني فظهر أن الصور ثمان وصرح بذلك الشريفي في شرحه

(قوله يريد والمثل) المناسب أن يقول كما في غيره والمثل بدون ياء أي ومثل الثمن حاضر عند المشتري سواء كان مثليا أو مقوما وقوله لا يدخله بيع الخ أي وذلك لأنه إذا لم يكن حاضر فقد باع مالم يس عند الخ فإن قلت تقدم أن شرط التولية أن يكون الثمن عيننا قلت ذلك في التولية في الطعام قبل قبضه وأما فيه بعده أو في غيره مطلقا فيجوز وإن كان الثمن غير معين ثم ما ذكره المصنف هنا مفهوم قوله فيما مر أو تولية تلك سلعة لم تذكرها أو عنها بالزام وصرح بها هنا لأنها مفهوم غير شرط (قوله مخاطرة) أي غرر وقوله وقار أي مغالبة (قوله وهذا بخلاف بيع الغائب) أي فيجوز بيعه على الصنة إذا لم يكن في البلد لأنه يشترط أن يكون خارج البلد هذا معناه إلا أن فيه نظرا لما تقدم أنه يجوز بيع الغائب ولو كان حاضر في البلد والمدار على كونه ليس حاضرًا مجلس العقد (قوله بأن المبيع الخ) أو رضى بالثمن ولم يعلم بالثمن فالمدار على أنه رضى بأحد العوضين ثم علم بالأخر فكره (١٦٩) ويحتمل بأنه أي الثمن عبد ثم علم أن الثمن غيره فكره فذلك له (قوله أن يذهب)

واحد نصفه فلو كانا بالثلث والثلثين لكان له نصف الثلث ونصف الثلثين فيكون له النصف ولأول السدس ولآخر الثلث وله في الثانية النصف ولكل منهما الربع قاله سند (ص) وان وليت ما اشتريت بما اشتريت جاز أن لم تلزمه وله الخيار (ش) يعني أن من اشتري سلعة ثم ولاها لشخص بما اشتراها به ولم يذكرها ولا عنها أو ذكرها أحدهما فإن ذلك جائز إذا كان على غير وجه الإلزام وله الخيار إذا رأى وعلم الثمن وسواء كان الثمن عينًا أو عرضًا أو حيوانًا وعليه مثل صفقة العرض بعينه أو الحيوان ونحوه ابن يونس يريد والمثل حاضر عنده لئلا يدخله بيع مالم يس عندك واحترز بقوله أن لم تلزمه عما إذا وقع على الإلزام فإن ذلك لا يجوز لأنه مخاطرة وقار كما في المدونة ولو كان بلفظ البيع فسد في صورتي الإلزام والسكوت إلا أن يشترط الخيار وظاهر قوله جاز أن لم تلزمه ولو كانت السلعة في البلد وهذا بخلاف بيع الغائب والفرق بينهما أن التولية رخصة فيتمسح فيها بخلاف البيع (ص) وان رضى المولى بالفتح بان المبيع الذي ولاه مبتاعه عبد ولم يعلم بثمنه ثم علم بالثمن فكره لغلاته مثلاً فذلك لأنه من ناحية المعروف يلزم المولى بالكسر ولا يلزم المولى بالفتح إلا أن يرضى (ص) والأضيق صرف ثم قاله طعام ثم تولية وشركة فيه ثم قاله عروض وفسخ الدين في الدين ثم بيع الدين ثم ابتدأه (ش) أشار بهذا إلى أن أضيق الأبواب المعتبر فيها المناجزة الصرف لما مر أنه لا يغتفر فيه التأخير ولو قرئاً أو غلبة ثم تأخير الثمن في الأقالة من الطعام يريد من سلم فإنه يلي الصرف في الضيق وذلك لأنهم اغتفروا فيه أن يذهب إلى بيته أو ما قرب منه ليأتي به والعلة في منع التأخير أنه يؤدي إلى فسخ الدين في الدين مع بيع الطعام قبل قبضه ثم يلي ما مر تأخير الثمن في التولية والشركة في طعام السلم المولى فيه أو المشترك قبل قبضه فإن تأخير الثمن اليومين والثلاثة بشرط في الأقالة في الطعام لا يجوز بلا خلاف واختلف هل يجوز مثل ذلك في التولية قاله اللخمي اه ومقتضى كون التولية والشركة أوسع أنه يغتفر فيهما تأخير الثمن فيما قارب اليوم مثلاً وعلة منع التأخير فيما ذكر أنه يؤدي إلى بيع الدين بالدين مع بيع الطعام قبل قبضه ثم يلي ما مر تأخير الثمن في الأقالة في العروض المسلم فيها وتأخيرها أيضاً حيث دخل على فسخ الدين في الدين كما إذا كان له عليه دين ففسخه فيما يتأخر قبضه وبعبارة يعني أن الأقالة في العروض من سلم أوسع من التولية والشركة في الطعام لأن

أي المسلم إليه أي يذهب إلى بيته وظاهره قرب بيته أو بعده وقوله يؤدي إلى فسخ الدين في الدين أي فسخ المسلم فيه في النقد الذي كان دفعه لرأس مال فإن قيل إذا كان يؤدي إلى فسخ الدين في الدين فلم يكن في مرتبته مع أن ذلك أقوى لكونه مدخولاً عليه بشرط التأخير بخلاف هذا فإنه لازم فالجواب أن هذا ما قارنه بيع الطعام قبل قبضه قوى فارتفعت مرتبته عنه ولذلك قال مع بيع الطعام قبل قبضه عنه فإن قيل الأقالة في الطعام ليست بعاقبة كيف قال ذلك فالجواب أن هذه الأقالة لما قارنها التأخير عدت بيعاً من ك (قوله فإن تأخير الثمن الخ) لا يخفى أن هذا التعليل يؤذن بأن الضيق والسعة باعتبار الخلاف وعدمه وليس هذا متبادراً من المصنف لأن المتبادر من المصنف أن الضيق باعتبار التوسعة في الزمن وعدمه ثم لا يخفى أن هذا الكلام يقتضي جواز التأخير ثلاثة أيام بدون شرط فيكون أوسع من بيع

(٢٢ - خشي خامس) الدين بالدين مع أن المصنف جعل بيع الدين بالدين أوسع منه قلت لعل ذلك طريقة اللخمي وهي لا تناسب موضوع كلام المصنف فلذلك عدل الشارح إلى ما يناسب كلام المصنف بقوله فيما قارب اليوم مثلاً ويراد بما قارب اليوم حله ويراد باليوم تمام اليوم (قوله تأخير الثمن) أي عدم أخذه فاجزأ من المولى بالفتح والمشارك (قوله يؤدي إلى بيع الدين بالدين) يقال إذا كان يؤدي إلى بيع الدين بالدين لم لا يكون في مرتبته إلى آخر ما تقدم من السؤال والجواب وقوله بيع الدين أي بيع الطعام الذي في ذمة المسلم إليه بالثمن الذي لم يؤخذ من المولى بالفتح والمشارك (قوله تأخير الثمن في الأقالة في العروض المسلم فيها) أي عدم أخذ الثمن من المسلم إليه عاجلاً (قوله وتأخيرها أيضاً) أي تأخير الثمن أي ثمن الدين الذي هو المفسوخ فيه (قوله ويكون أوسع من التولية والشركة في الطعام) بحيث يجوز التأخير يوماً ونصفاً هذا مقتضى كونه أوسع مما قبله وأضيق مما بعده فقوله لم يضيق في أقالة العروض وذلك لأن

التولية والشركة قد جاوز فيهما تأخير يوم فقط فيكون هنا يجوز فيه التأخير أكثر من يوم كيوم ونصف فقط وذلك لأن بيع الدين الذي بعده يجوز فيه تأخير يومين فقط (قوله أصله بيع العروض) بمعنى أن الدين المفسوخ كأن عرضا فسخه في غيره بمعنى الاصاله أنه من قبيل بيع العروض مع أنه ليس بالأمر أن يكون الدين المفسوخ عرضا وقوله فهو مساو لاقالة في العروض الخ من حيث أن المترتب في الذمة كان عرضا انتقل منها إلى شيء آخر الذي هو المفسوخ فيه (قلت) ومساو أيضا من حيث جواز التصرف فيه قبل القبض بخلاف الطعام وقوله فهو أيضا أوسع الخ أي وحيث كان الفسخ المذكور مساويا لاقالة في العروض وقد علمت أن الاقالة في العرض أوسع مما قبلها فليكن ذلك الفسخ أوسع مما قبله لأن لازم أحد المتساويين لازم للساوي الآخر ثم نخبرك أن ابن خزيمة اعترضه بما حاصله أن مقتضى كون فسخ الدين أوسع مما قبله أنه يجوز تأخيرها أكثر من أن فسخ الدين لا يجوز التأخير به لا بقدر أن يذهب إلى البيت وينقله ولذلك شرح عب فقال بعد قوله وفسخ الدين مانعه أي ومنع تأخير الثمن حيث دخلا على فسخ الدين في الدين كما إذا كان عليه دين ففسخه فيما يتأخر قبضه إلا ما كان يسيرا بقدر ما يأتي عن يحمله فإن كان طعاما كثيرا جاز أيضا مع اتصال العمل ولو شهرًا قاله أشهب قال وهذا إذا كان ما يأخذه منه حاضرا أو في حكمه كمنزله أو حافوته لأن كان غائبا فيمنع وقال ق ويجوز في فسخ الدين أن يأتي بدوايه أو بما يحمل فيه ما يأخذه وإن دخل عليه الليل تركه بقيمة الكيل ليوم آخر (أقول) ولذلك قرر شيخنا عبد الله رحمه الله أن التوسعة من حيث كونه يجوز تأخيرها أكثر من يوم لداعي النقل فلا ينافي أنه إذا لم يجد داع لا يكون أوسع لما قلنا من أن التأخير لا يجوز إلا بقدر النقل وكتب مانعه يجوز في اقالة الطعام من سلم أن يأتي بالثمن من داره أو قريب منه ويجوز في التولية والشركة في الطعام تأخير الثمن اليوم ولو بالشرط ويجوز في اقالة العروض من سلم وفسخ الدين في الدين تأخير الثمن بقدر ما يأتي عن يحمله فإن كان طعاما كثيرا جاز أيضا مع اتصال العمل ولو شهرًا وبيع الدين يجوز فيه اليوم واليومين وابتداء الدين بالدين يجوز فيه تأخير اليومين والثلاثة ولو بالشرط اه (قوله وعن ابن المواز الخ) لا يخالف مما قبله فالمناسب أن يقول فقد قال (١٧٠) ابن المواز كذا وكذا والافعال بارتبه توهم انه مقابل يدل على ما قلنا كلامهم

الشارع لم يضيق في اقالة العروض كما ضيق في التولية والشركة في الطعام وفسخ الدين في الدين أصله بيع العروض فهو مساو لاقالة في العروض فهو أيضا أوسع من التولية والشركة في الطعام ثم يلي ما مر بيع الدين المستقر في الذمة كبيع العرض من سلم من غير من هو عليه فانه أوسع مما قبله وعن ابن المواز أنه لا بأس أن يتأخر ثمنه اليوم واليومين ثم يلي ما مر ابتداء الدين بالدين كإخير رأس مال السلم فانه أوسع مما قبله لانه يجوز تأخير اليومين والثلاثة ولو بالشرط والمراد بالضيق والسعة في تلك الأبواب باعتبار قوة الخلاف وضعفه والخلاف في اقالة العروض قوى وإن كان المشهور لا يجوز التأخير في الجميع ما عدا ابتداء الدين

(قوله والمراد بالضيق والسعة) لا يخفى أن هذا مخالف لما قرره أولا وذلك لأن تقريره أولا يفيد أن التوسعة باعتبار الزمن وأما هذا الذي قد جعله المشهور فليس فيه توسعة باعتبار الزمن بل التوسعة باعتبار قوة الخلاف وضعفه بمعنى أن من يقول أن التوسعة في الزمن

في اقالة العروض مثلا وإن كان ضعيفا أقوى من القول بالتوسعة في الزمن في التولية في الطعام والشركة فيه وإن اشترك الجميع في الضعف فالمناسب أن يسوقه على أنه مخالف لما تقدم ويقول وما قلناه من أن التوسعة في الزمن خلاف المشهور والمشهور أن التوسعة باعتبار قوة الخلاف وضعفه لا باعتبار الزمن لأن ما عدا الصرف وابتداء الدين بالدين اشتركت في عدم جواز التأخير إلا بقدر النقل (قوله والخلاف في اقالة العروض قوى) المناسب لكلامه أن لا يخصص القوة باقالة العروض لانه أفاد أن القوة لا تنقيدها وقوله وإن كان المشهور رأى والحال أن المشهور لا يجوز الخ والشارح تبع الفيشي وعبارة الفيشي أحسن ونصه وقال ق أي اللقائي المشهور لا يجوز التأخير في الجميع ما عدا ابتداء الدين بالدين فعلى هذا المراد بالضيق والسعة فيها باعتبار قوة الخلاف وضعفه والخلاف في العروض قوى والتأخير في اقالة الطعام وما بعده في الثمن أي ثم تأخير الثمن في الاقالة من الطعام الخ اه أقول إلا أن قضية ذلك أن ما عدا ابتداء الدين بالدين كلها في مرتبة واحدة فاعدا الصرف مساو للصرف ولا يظهر بل ينافي قوله بعد بلصقه الذي هو قوله وعلى هذا الخ فالأحسن لفظ الخطاب حيث قال والذي يظهر أن أضيق هذه الأمور الصرف وأوسعها ابتداء الدين بالدين وما بينهما في مرتبة واحدة اه وانه يضر التأخير في الجميع ولا فرق بينهما إلا في قوة الخلاف وضعفه كما ذكره الفيشي قال شب وعلى هذا فلا يغتفر في اقالة الطعام والتولية والشركة فيه واقالة العروض وبيع الدين بالدين إلا ما يغتفر في فسخ الدين في الدين من التأخير وقد تقدم وذكرنا أنه يغتفر في اقالة الطعام الذهاب إلى البيت والخوالة به فيجوز مثله في سائر المسائل التي هنا فاهم مرتبة واحدة اه والذي تقدم أشب هو كلام المواز القائل يجوز في فسخ الدين في الدين أن يأتي بدوايه أو بوعاء يحمل فيه ما يأخذه وإن دخل عليه الليل تركه بقيمة الكيل ليوم آخر اه فالأصل أن الصرف لا يجوز التأخير فيه لا بالذهب للبيت ولا لغيره وما عدا من غير ابتداء الدين بالدين يجوز التأخير فيه بقدر النقل ونتم لنا الفائدة بذكر ما ذكره وهو أن ما ذكره المصنف في الاقالة من الطعام والتولية والشركة فيه قبل قبضه سواء كان الطعام الذي يقبض من سلم أولا فلا حصلت الاقالة بعد القبض أو التولية

أو الشركة بعد القبض فلا يجري فيه ما قاله المصنف بل يجوز تأخير الثمن في كل من غير تحديد بزمن ويشترط في الأقالة من العروض أن تكون من سلم لأنه الذي يتأتى فيه التعليل بفسخ الدين في الدين وأما لو كانت من بيع فيجوز تأخير الثمن ولو سنة ولذلك قال الخطاب تنبيه أعلم أن هذا في الأقالة من الطعام قبل قبضه والعرض المسلم فيه وأما في البيع المعين فيجوز فيه التأخير كما قال في المدونة وإن ابتعت من رجل سلعة بعينها ونقدته عن ثمن أقالته وافترقتم على أن تقبض رأس مالك أو أخرته إلى سنة جازلانه ببيع حادث اهـ (قوله واستماتة) في بعض النسخ بسين وتاء مستثناة من فوق وبعد هاء مستثناة من تحت وأصل الشارح واستماتة بحذف الماء وكذا في الفيشي وعبارة شب والاستيمان بالتاء والياء يدون هاء في الآخر ثم قال بعد والاستماتة بالنون قبل الالف والميم بعدها كذا في النسخ الصحيحة من المقدمات والتنبيهات وغيرهما وهو صحيح لفظا ومعنى قال الجوهري واستنام إليه أي سكن إليه واطمأن وقال في مختصر العين واستنام إلى الرجل استأنس إليه وهو راجع لمعنى الاسترسال والاستيمان ويقع في بعض المقدمات الاستماتة بالميم قبل الالف والنون بعدها كانه من باب الأمانة والأمن وهو وهم وتصحيف تأباه صناعة التصريف لما علم من اختصاص باب الاستعانة بالأجوف نعم يجوز أن يقال فيه الاستيمان على وزن الاستفعال من باب الأمانة والأمن كالأستدخال والاستخراج ونحوهما من الصحيح على أنه إذا قيل الاستماتة من باب الأمانة والأمن فقد حذف فاءه الصحيحة فأين هذا من باب الاستعانة (١٧١) وبأيها مما حذف عنه المعتلة فتعين أنه خطأ

فاخش وبالله التوفيق اهـ

فصل وجازم رابحة (قوله أخرج به بيع المزايدة) لأنه في بيع المزايدة هو داخل على أن غيره يزيد عليه (قوله يتوقف على صرف) أي يتوقف على توجه قدر الثمن وقوله لصرف علم المناسب حذف صرف ويقول يتوقف على قدر الثمن لعلم أحدهما (قوله وهو تعريض السلعة) أي ذو تعريض أي عفاة احتوت على تعريض لأن البيع المسد كور ليس نفس التعريض (قوله غير لازم مساواته) صادق بالزيادة والنقصان والتساوي كما قاله الفيشي وزاد فقال في بيع المواضعة يسمى شرعا

بالدين وعلى هذا فاضيق الأبواب التي تطلب فيها المناجزة الصرف وأوسعها ابتداء الدين بالدين * ولما كان البيع ينقسم إلى بيع مساومة واستماتة ومزايدة ومراجحة فالأول بيع لم يتوقف عن مبيعه المعلوم قدره على اعتبار ثمن في بيع قبله ان التزم مشترية ثمنه لا على قبول زيادة عليه فقوله لم يتوقف الخ أخرج به بيع المراجحة وقوله ان التزم الخ أخرج به بيع المزايدة والثاني بيع يتوقف على صرف قدر ثمنه لصرف علم أحدهما والثالث وهو تعريض السلعة للسوم لمن يزيد والرابع والكلام الآن فيه بيع مرتب ثمنه على ثمن مبيع تقدمه غير لازم مساواته له تخرج بالأول بيع المساومة والمزايدة والاستيمان وبالثاني الأقالة والتولية والشفعة والرد بالعيب على كونه بيعا لكن المشهور أنه ليس ببيع فقال عطفًا على جازل المطالب منه سلعة أو على وجازل البيع قبل القبض أو استئناف

فصل وجازم رابحة (ش) أي وجازم رابحة البيع أي المراجحة فيه ومراجحة مفاعلة والمفاعلة ليست على بابها لأن الذي يربح انما هو البائع فهذه من المفاعلة التي استعملت في الواحد كسافر وعافاه الله أو ان مراجحة بمعنى إرباح لأن أحد المتبايعين أربح الآخر ويمكن أن تكون المفاعلة على بابها بتكليف لأن المشتري أربح البائع ولا كلام وهو لا يأخذ السلعة بربح العشرة أحد عشر مثالا وهو يعلم أنه يبيعها بأثنى عشر مثلاً أي وهو يظن انها تزيد فقد أربح البائع أيضا وأشار بقوله (والأحب خلافه) يريد المساومة إلى قوله في

مراجحة اهـ أي فاطلاق المراجحة على الوضعية مجرد اصطلاح في التسمية أو انه ربح للمشتري كما أن الزيادة ربح للبائع وأما المساوى فاعل اطلاق المراجحة عليه باعتبار ربح البائع بالثمن لا ارتفاعه به إذ قد يشتري به سلعة أخرى يربح فيها وارتفاع المشتري بالسلعة إذ قد يبيعها فربح فيها كما في شرح عب (قوله واستئناف) وهو أولى كما قال اللقاني (قوله وجازم رابحة البيع الخ) فيه إشارة إلى أن مراجحة في كلام المصنف منصوب على التمييز المحول عن الفاعل وهو غير ظاهر لا يحتاجه إلى تقدير جار ومجرور كما قدر الشارح حيث قال المراجحة فيه وجعله حالا أظهر من جهة المعنى أي جازا لبيع في حالة كونه مراجحة وانما قلنا من جهة المعنى لأن فيه وقوع الحال مصدرًا ويجوز الرفع على أنه فاعل على حذف الموصوف أي بيع مراجحة أو على حذف مضاف أي بيع مراجحة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه ولا يرد على هذا الأعراب عدم تأنيث العامل لأن مراجحة مجازي التأنيث اهـ (قوله كسافر وعافاه الله) الشاهد في عافاه من المعافاة (قوله أو ان مراجحة بمعنى إرباح) حاصله لا نسلم أن مراجحة من باب المفاعلة بل معنى أصل الفعل الذي هو إرباح فقضيته ان لفظ مراجحة يستعمل في المفاعلة وفي أصل الفعل ويتوقف هذا على نقل والشارح تبع في ذلك الفيشي والظاهر انها حقيقة في المفاعلة (قوله وأشار بقوله والأحب خلافه) أقول لما عبر المصنف بقوله والأحب بعد قوله وجازل على أن المراد بيجاز خلاف الأولى لا استواء الطرفين لناقته لقوله والأحب خلافه نظير ما تقدم في قول المصنف وجازا أو أحدهما بغرفة في باب الوضوء خلاف الأولى لا استواء الطرفين لناقته لقوله والأحب خلافه نظير ما تقدم في قول المصنف وجازا أو المصنف (قوله يريد المساومة) والحاصل أن المساومة أفضل من المراجحة والمزايدة والاستيمان قال عب ولعله أطلق ليكون الغالب

المراجحة والمساومة كما في الشيخ أحمد الزرقاني فلا يشمل قوله خلافة بيع الزائدة لكرهه بعض العلماء لان فيه نوعا من السوم على سوم الاخ قبل الركون واشحانا لالقول اه (قوله والمما كسة) مرادف لقوله والمما كيسة (قوله ولا يريد كلام ابن عبد السلام الخ) قضية ذلك ان المصنف يحكم بكرهه بيع المراجحة مطلقا وقعت من العوام أولا بكثرة أم لا وأما ابن عبد السلام فقميد الكراهة بقيد من أن يكون من العوام وأن يكون بكثرة مع أن المصنف انما يقيد خلاف الاولى لان اصطلاحه المعهود ان الجواز يطلقه على استواء الطرفين اذ لم يعقبه بقوله والا فضل خلافة والا كان معناه خلاف الاولى لا الكراهة نعم يرد أن يقال الشيخ عبد الرحمن قد ذكر أن الزائدة أفضل من المراجحة لانه قال أحب أقسام البيع المساومة ثم الزائدة وكذا قول القاضي وأضعفها المراجحة اه وقد تقدم أن الزائدة مكروهة لانها تورث الضغائن فتسكن المراجحة مكروهة بالطريق الاولى لا خلاف الاولى كما قال المصنف فان قلت يريد المصنف بالجواز ما قابل المحرم فيشمل (١٧٣) المذكور قلنا هذا خلاف اصطلاحه والحاصل ان المساومة

انما كانت أفضل لان المراجحة تحتاج لصدق متين والمزايدة تورث الضغائن وبقي الاستيمان فقد قال في شرح شب وأما بيع الاسترسال والاستيمان فلا مدخل له هنا لانه انما يكون حال الجهل بالسعر اه أي فلا يأتي فيه مما كسبه ولا مشاحة وقد يقال انه يتوقف أيضا على صدق متين فالعدول الى المساومة أحسن والمشتري يعطى من درهم فأكثر نعم يقال هذا لا يتأتى لكل الناس ولا في كل شيء (قوله والمراد معهود معين) أي معهود خارجي تقدم علمه لانه الغالب فلا ينصرف اللفظ عند الإطلاق الا اليه (قوله ولو كان ثمن السلعة المبيعة) أي مارجحة أي الذي قصد البائع أن يبيعها مارجحة (قوله ليس عند المشتري) أي الذي هو المشتري الثاني الذي يشتري من البائع له مارجحة (قوله لما فيه من السلم الحال) أراد بالحل

المقدمات البيع على المكايسة والمما كسة أحب الى أهل العلم وأحسن عندهم ولا يريد المؤلف كلام ابن عبد السلام لثلاث توجه عليه الاعتراض بأن ابن عبد السلام خصص كراهة بيع المارجحة بـ ~~كثرة~~ العوام وليس في كلام المؤلف شيء من القيدين أي والأحب خلاف بيع المارجحة وهو المساومة لا الزائدة والاستمانة فالإضافة للعهد والمراد معهود معين وهو بيع المساومة (ص) ولو على مقوم وهل مطلقا أو ان كان عند المشتري تأويلان (ش) يعني ان بيع المارجحة جائز ولو كان ثمن السلعة المبيعة عرضا مقوما مضمونا كما لو اشترى ثوبا بحيوان مضمون فإنه يجوز أن يبيع مارجحة بمنثل ذلك الحيوان ويريد عليه زيادة معلومة وهو مذهب ابن القاسم ومنعه أشهب على عدم موصوف ليس عند المشتري لما فيه من السلم الحال واختلف هل ابن القاسم يخالفه في ذلك فيقول بالجواز في المقوم المضمون كما هو ظاهر كلامه أولا يخالفه فيحمل قول ابن القاسم على موصوف عند المشتري فقول المؤلف وهل مطلقا أي وهل الجواز عند ابن القاسم في المضمون سواء كان عند المشتري أم لا بناء على حمل كلام ابن القاسم على ظاهره أو الجواز فيه عند ابن القاسم مقيدا إذا كان المضمون عند المشتري فلا يكون قول ابن القاسم مخالفا لقول أشهب تأويلان وقد علمت من هذا أن الخلاف بين الشيخين انما هو في المقوم المضمون كما يفيد منه النقل الذي ليس عند المشتري وأما المضمون الذي عنده فيتفقان على الجواز فيه وأما المعين فلا يختلفان فيه بل يتفقان على المنع فيه ان لم يكن عند المشتري وعلى الجواز اذا كان عنده ولو قال ولو على عوض مضمون وهل مطلقا الخ لكان أخصر وطابق النقل اذا الخلاف في العوض المضمون ولو مثليا غير المعين (ص) وحسب ربح ماله عين قائمة كصبغ وطرز وقصر وخياطة وكرد وقتل وتطرية (ش) يعني أنه اذا وقع البيع على المارجحة من غير بيان ما يربحه وما لا يربح بل وقع على ربح العشرة أحد عشر مثلاً لا يجب أن يحسب على المشتري ثمن السلعة ووربحه ويحسب أيضا عليه من مؤن وأكله فربح ماله عين قائمة تؤثر زيادة في المبيع من صبغ أو طرزا وتطرية وهي جعل الثوب في الطراوة

الذي لم يكن أجله خمسة عشر يوما فيكون المسلم اليه المشتري مارجحة (قوله واختلف الخ) لا يخفى أن المصنف يبين يكون حينئذ أشار بقوله وهل مطلقا التأويل الخلاف مارجح الخ كلام ابن القاسم طارحا لكلام أشهب وقوله أو ان كان عند المشتري إشارة لتأويل الوفاق فاذا علمت ذلك فلو قال المصنف وجاز عند ابن القاسم مقوم ومنعه أشهب وهل خلاف تأويلان لكان أوضح (قوله أم لا) أي أم لم يكن عند المشتري أي ويقدر على تحصيله والامتنع باتفاق (قوله اذا الخلاف الخ) ويجاب بأنه أراد بالمقوم ما قابل العين فيشمل المثلي غير العين (قوله وحسب ربح) وأخرى أصل (قوله كصبغ) المناسب لما بعده فتح الصادر مراد منه المصدر وعليه فهو تمثيل لما قبله ويكون قوله ماله عين قائمة معناه مالا أثره عين قائمة وان كسرت كان تشبيهه عليه وعلى جعله تشبيها لم يثقل للشبه به وحاصل ما يستفاد من كلامهم هنا ان مالا أثره عين قائمة ان تولد البائع بنفسه أو عمل بغير شيء فإنه لا يحسب أي عوض العمل فيه ولا يحسب ربحه وأما ان عمله باجر فإنه يحسب ويحسب ربحه وسواء كان ممن يتولى فعله بنفسه أم لا وهذا ما أراد شارحنا بكلامه وأما ما يصبغ به أو يخط به فيكون ذلك فان كان من عند البائع فإنه لا يحسب هو ولا ربحه وان كان قد اشتراه فإنه يحسب هو ووربحه

(قوله ويحسب أيضا ربح ما زادته هذه الاشياء في البيع) أي الربح المشار به يكون العشرة أحد عشر (قوله وأصل ما) أي الفعل الذي زاد في الثمن مما ليس له عين قائمة فيه على البائع مجردا عن الربح (قوله كحولة) بضم الحاء الالام أي كرائها وأما بالفتح فلا بل التي تحملها (قوله باعتبار ربحه) أي أن لو كان له ربح (قوله لان المراجعة) علة للبالغه (قوله من شراء الرقاب) بيان لما وقع (قوله واستحسنه) أي استحسن كلام الخمي لا مطلقا بل اذا حمل المتاع عالم بأنه لا ربح له صادق بصورتين بالمساواة أو يكون البلد المنقول اليها أرخص أي أنه لا يحسب الكراء في صورتين اذا حمل المتاع عالم بأنه لا ربح له وأما اذا حمل المتاع حينئذ معتقدا أنه ربح فوجد له ربح بل امامساواة وأنه يصح فانه يحسب الاصل لعذره (قوله الا أن يكون (١٧٣) مراده) أي مراد المصنف (قوله وارتضاء ابن

عرفة) والحاصل ان ابن عرفة لم يرتض كلام الخمي وساقه في الشامل بصيغة التمر يض والمذهب ما قاله ابن عرفة (قوله لان البيان) أي كونه بين المشتري أن السلعة في البلد المنقول عنها ثمنها أكثر من البلد المنقول اليها (قوله وهو رجوعه للتوظيف) أي التوزيع وسبأني عن قريب بيانه أي ولا يتطره هنا تنبيهه قوله وحسب ربح ماله عين قائمة الى قوله لم يحسب هذا حيث لا شرط ولا عرف بشئ وأما ان شرط شئ فانه يعمل بالشرط كحساب ما لا يحسب كالسمسار الذي لم يعتد ضرب الربح عليه وكذلك لو جرت العادة بشئ فانه يعمل به الا أن يشترط خلافه (قوله كما يفعله سمسرة اسكندرية) أي فتوضع السلعة عندهم

ليلين وتذهب خشوتيه أوكد وهو دق القصار الثوب للنحسين لان ما زاد في الثمن كالثمن كما قاله ابن عرفة وحاصله أنه يحسب ما خرج من يده على البيع في صبعه وقصره وخياطته وغير ذلك ويحسب أيضا ربح ما زادته هذه الاشياء في البيع وهذا اذا استأجر غيره على فعل ذلك وأما ان كان هو الذي يتولى فعل ذلك بنفسه ولم يدفع فيه أجره فانه لا يحسب له أصل ولا ربح (ص) وأصل ما زاد في الثمن كحولة (ش) يعني انه اذا فعل في البيع فعلا زاد في ثمنه وليس له عين قائمة كاجرة الجولة ومأمعها ونحوهما فانه يحسب ولا يحسب ربحه فاذا اشتراها بعشرة مثلاً واستأجر من حملها بخمسة أو استأجر على شدها وعلى طيها فانه يحسب ما خرج من يده على ذلك وسمى ما ذكر أصلاً باعتبار ربحه وقيد الخمي الجولة بأن تزيد في الثمن بأن نقل من بلد أرخص الى بلد أغلى لرغبة المشتري في ذلك اذا علم به قال ولو كان سعر البلدين سواء لم يحسب ولو كان سعرها في البلد الذي وصلت اليه أرخص لم يبيع حتى يبين وان أسقط الكراء لان المراجعة كانت لما وقع من شراء الرقاب واستحسنه المازري اذا حمل المتاع عالم بأنه لا ربح له وساق في الشامل تقييد الخمي بصيغة التمر يض لكنه ظاهر كلام المؤلف الا أن يكون مراده بما زاد ما من شأنه أن يزيد كما هو ظاهر اطلاق ابن يونس وابن رشد وغير واحد وارتضاء ابن عرفة لكنه لا يخالف الخمي في البيان لان البيان اتفق عليه الناس (ص) وشروطي اعتبداً بجرهما (ش) يعني أن الشد والطي اذا كان العرف والعادة جارية بأنه يستأجر عليهما فانه يحسب أجرهما ولا يحسب ربحهما وسيأتي ما اذا لم تجر العادة بذلك (ص) وكراء بيت لسلعة (ش) يعني أن كراء البيت للسلعة خاصة يحسب ولا يحسب ربحه فاللام للاختصاص فاذا كان لنفسه والمتاع تبع أوله والسلعة لم يحسب الاجرة ولا ربحها وانما كان لا يحسب اذا كان الكراء لهما لانه انما يكون له بعض الكراء وهو رجوعه للتوظيف (ص) والام يحسب (ش) راجع للجميع أي والابان لم تكن له عين قائمة أولم ترد الجولة في الثمن بل ساوت أو نقصت على تقييد الخمي أولم تكن أجره الشد والطي معتادين أولم يكن كراء البيت للسلعة خاصة لم يحسب أصل ولا ربحه ثم شبه في عدم الحسب قوله (كسمسار لم يعتد) في تلك السلعة أن تشتري بسمسار فلا يحسب لما أخذ لا أصل ولا ربح والمراد بالسمسار الذي يجلس كما يفعل سمسرة اسكندرية وليس المراد به متولى البيع فان أجره هذا على البائع وهي من الثمن لا شك فيه ولما ذكر عياض أن وجوه المراجعة لا تخلو من خمسة أوجه أحدها أن يبين جميع ما لزمه مما يحسب أو لا يحسب مفصلاً ومجملًا

والذي يتولى بيعها هم الا السمسار والحاصل أن سمسرة اسكندرية لا يتولون البيع فلا يحسب أجره ما وضعه عندهم اذا لم تكن عادة لهم في مثل تلك السلعة ان توضع عندهم للتعرض للبيع وأما ما يوضع عندهم للتعرض للبيع ويأخذون أجره على ذلك فانه يحسب تلك الاجرة وان كانوا لا يتولون البيع كسمسرة اسكندرية (قوله فهي من الثمن لا شك فيه) ظاهره ولو لم يعتد في تلك السلعة وليس كذلك والحاصل أنه متى اعتيد أن السلعة لا تباع الا بسمسار فانه يحسب الاصل ولا يحسب الربح كان من الخالسين أو من الطائفتين كان ممن يتولى البيع أولا وأما اذا اعتيد ان تباع بلامسار ثم حصل سمسار في بيعها وبيعت وأخذ ذلك درهم تحت سمسرة فلا يحسب حينئذ أصل ولا ربح كان من الخالسين أو الطائفتين (قوله مما يحسب) كصبع أي أصلاً ورجاءاً وأصلاً فقط وقوله أو لا يحسب كما اذا لم يرد الجمل له كما عند الخمي أي لم يحسب له أصل ولا ربح وقوله مفصلاً أي بأن يقول ذهب في الصبع كذا وذهب في الطرز كذا وقوله ومجملًا كان يقول بعد ذلك وجلة ما وقع في ذلك مائة درهم مثلاً أو أنه يصح بالاجمال أولاً ثم يذكر التفصيل أولاً لا يذكر الاجمال أولاً لان يذكر التفصيل يعلم الاجمال

(قوله ما يحسب ويرج عليه) أي كالصبي وقوله وما لا يرج له أي كالحولة وقوله وما لا يحسب جلة أي أصلا كجرة الشد والطي إذا لم يكونا معندين ولا فرق بين أن يذكر الأجل مقدما ومؤخرا أو لا يذكر أصلا وقوله على ما يحسب ضرب به عليه أي مما تقدم تفصيلا (قوله الثالث الخ) ولا فرق في الثالث أيضا بين ذكر الأجل وعدمه مقدما ومؤخرا (قوله وباع على المراجعة العشرة أحد عشر) لا يخفى أن ذلك مشترك بين الكل (قوله أو عنها كذا) أي وأراد بالثمن ما صرف في شأنها (قوله بعد تسميتها) أي تسمية موجهها فالإجماع في قوله بمائة وموجهها هو ما أشار به بقوله شدها وطيها (قوله ولا يفسر المئنة) أي بأن يقول ذهب في الطي كذا وفي الشد كذا (قوله إن بين الجميع) أي بين جميع ما يلزم السلعة ابتداء وشرط الرجوع للجميع ما لا يرج وما لا يرج (قوله فيضرب على الجميع) وقوله أو فسر المئنة لا يخفى أنه في الأول مفسر للمئنة أيضا فالتمسير للمئنة مشترك بين الثلاثة الأول (قوله فقال (١٧٤) هي بمائة) ذكر الأجل أو لا ليس بشرط بل لا يشترط أصلا بل المدار على بيان التفصيل

(قوله أي وضرب الرج) أي وشرط الرج لما يرج له خاصة دون غيره وكذا لو شرط الرج لبعض من المئنة دون غيره (قوله أو على المراجعة الخ) هذا القسم هو نفس ما أشار له المصنف بقوله وحسب الخ ثم لا يخفى أنه في الأولين أيضا باع على المراجعة والعشرة أحد عشر إلا أن الفارق أنه في الثالث أجل فلم يشترط ضرب الرج على الكل ولا على البعض بل أطلق (قوله هو الصواب) بل شيء آخر يفيد ذلك كما أشار له شب بقوله وذلك لأن رجوعه بحسبه يقتضي أنه يراعى التفصيل المتقدم في قوله وحسب الخ ولو بين

ويشترط ضرب الرج على الجميع الثاني أن يفسر ذلك أيضا ما يحسب ويرج عليه وما لا يرج له وما لا يحسب جلة ويشترط ضرب الرج على ما يحسب ضرب به عليه خاصة الثالث أن يفسر المئنة بأن يقول لزمها في الحمل كذا وفي الصبي كذا وفي القصر كذا والشد والطي كذا وباع على المراجعة العشرة أحد عشر ولم يفصل ما يوضع عليه الرج من غيره الرابع أن يبين ذلك كله ويجمعه جلة فيقول قامت على بكذا أو عنها كذا وباع مراجعة للعشرة درهم الخامس أن يبين فيها النفقة بعد تسميتها فيقول قامت بشدها وطيها وحملها وصبيغها بمائة أو يفسرها فيقول عشرة منها في مؤنتها ولا يفسر المئنة اه حوم المؤلف على اختصار الأقسام الخمسة مشير الأول بقوله (لأن بين الجميع) باداء الشرط الرابع لقوله وجاز مراجعة إن بين الجميع فيضرب على الجميع وللتأني بقوله (أو فسر المئنة فقال هي بمائة أصلها كذا) كتمانين (وحملها كذا) عشرة وصبيغها خمسة وقصرها ثلاثة وشدها واحد وطيها واحد أي وضرب الرج على ما يرج له دون غيره وللتأني بقوله (ص) أو على المراجعة وبين كرج العشرة أحد عشر ولم يفصل ما له الرج (ش) أي أو قال أبيع على المراجعة وبين الكلف والمئون وفصلها كافي الذي قبله وباع على قدر من الرج ولم يفصل ما له الرج مما لا يرج له بخلاف القسمين قبله ويرجع فيما يضرب عليه دون ما لا يضرب عليه لاهل المعرفة وما ذكرناه من أن قوله إن بين الجميع شرط في جاز لا في حسب خلافا لما سارح هو الصواب لئلا يشكك عليه الانحراج الذي بعده لأنه يقتضي أنه إذا أبيهم لا يحسب ويكون البيع صحيحا وليس كذلك ثم أنه يصح في ربح في قول المؤلف كرج العشرة أحد عشر تنوينها وإضافتها إلى العشرة وعلى التنوين يصح في العشرة بالسر على أنها يدل من ربح والنصب على أنها مفعول لفعل محذوف أي ربح يصير العشرة أحد عشر والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي وهو العشرة أي والربح المشترط العشرة أحد عشر وهذا أولى (ص) ويريد عشر الأصل (ش) المراد بالأصل الثمن الذي اشترى به السلعة أي وإذا وقع على أن ربح العشرة أحد عشر زيد عشر الأصل فإذا كان

الجميع وضرب الرج على ما يحسب له وما لا يحسب عليه وليس كذلك بل إذا شرط ضرب الرج على الجميع أو على بعض الثمن معين فإنه يعمل بالشرط والعرف كالشرط ولا يراعى التفصيل السابق مع الإطلاق وعدم العرف إذا قال أبيع بربح العشرة أحد عشر اه كلام شب والحاصل كما أفاده شب أن قول المصنف أو على المراجعة وبين معناه بين الثمن والكلف ابتداء وبعد أن ذكره مجملا ولم يشترط الرج على جميع ما يبيعه ولا على بعض معين منه وإنما قال أبيع بربح العشرة أحد عشر وهذا هو محل التفصيل في قوله وحسب اه كلام شب (قوله وليس كذلك) بل هو فاسد (قوله وإضافتها للعشرة) على هذا فأحد عشر حال وكذا على جملة بدلا وأورد البدر على جعل العشرة مبتدأ أن المبتدأ إما عين الخبر أو مشبه به كقوله تعالي ما هن أمهاتهم والعشرة هنا ليست عين أحد عشر وأجاب بأن الاتحاد هنا مقرر أي أن عشرته صارت أحد عشر أو بقدر الخبر أي العشرة تصير أحد عشر اه (قوله أي وهو العشرة) الأولى أن يقتصر على قوله وهو فيقول أي وهو أي الربح المشترط العشرة أحد عشر أي الفرد المصير العشرة أحد عشر (قوله وهذا أولى) أي أنسب في مقام التفسير والإيضاح (قوله زيد عشر الأصل) وإذا باع بربح العشرة اثنا عشر زيد خمس الأصل

(قوله أى فيحط الاحد عشر الى عشرة) أى يجزئ العشرة الى احدى عشر جزأ ثم يحط الاحد عشر الى عشرة وقوله فينقص على حذف أى فينقص وقوله منها أى من الاحد عشر وقوله جزأ من احدى عشر على حذف والتقدير أى من احدى عشر ويكون ذلك تفسيراً للضمير وكأنه قال فيسقط منها أى من الاحد عشر جزأ (قوله فليس التشبيه بقوله وزيد عشر الاصل الخ) أى فليس التشبيه بالنظر لظاهر قوله وزيد عشر الاصل حتى يأتى المحذور بل التشبيه باعتبار تأويله بعنى آخر أى ان قوله زيد عشر الاصل معناه ان العشرة تصير احدى عشر أى بزيادة واحد ويدفع للبائع زيادة على الاصل كذلك اذا قال أبيعك على وضعية العشرة احدى عشر أن العشرة تصير احدى عشر لكن لا بالنضمام كما تقدم بل باعتبار أنها تجسر اليها وتسقط عن المشتري والحاصل ان التشبيه من حيث ان كلاهما احدى عشر وان كان الاعتبار مختلفاً فهنا الاعتبار ينتفى الاعتراض على المصنف والحاصل ان العشرة تجزأ احدى عشر جزأ وينسب واحد من الاحد عشر جزأ إليها وبذلك النسبة يحط عن المشتري أى فيحط من (١٧٥) كل عشرة جزأ من احدى عشر جزأ ولا

يمكن حله على ظاهره لاستحالة وضع احدى عشر من عشرة وبوضعية العشرة عشرون فنصف الاصل اتفاقاً وثلاثون فن كل عشرة ثلثان وأربعون فن كل عشرة ثلاثة أرباع وخمسون فن كل عشرة أربعة أخماس وايضاً حله ان في وضعية العشرة احدى عشر تأخذ الزائد فقط على العشرة وهو الواحد تضيفه الى العشرة ثم تنسب ذلك الزائد للمجموع فينقص جزء من احدى عشر وفي العشرة عشرون تضم العشرة الزائدة على الاصل وهو العشرة وتنسبها الى المجموع نصف الاصل وهكذا لا تزال تضم الزائد ثم تنسبها الى المجتمع وهكذا اذا كان عدد الوضعية يزيد على عدد الاصل وأما ان كان عددها يساوى عدد الاصل أو ينقص فانك تضم أحدهما لا تخفى المساوى والاقل للاكثر في الناقص وتنسب الوضعية

الثلث مائة فالربح عشرة أو مائة وعشرين فالربح اثنان عشر وان باع بربح العشرة اثنان عشر زيد خمس الاصل ففي المثال الاول الربح عشرون وفي الثاني أربعة وعشرون وهذا مدلوله عرفاً وليس هو على مدلوله لغة أن يكون قدر ربح العشرة احدى عشر فاذا كان الثمن عشرين يكون الربح اثنين وعشرين فيكون مجموع الثمن والربح اثنين وأربعين (ص) والوضعية كذلك (ش) أى والخطيطة كذلك أى فيحط الاحد عشر الى عشرة فينقص منها جزأ من احدى عشر فتصير الاحد عشر عشرة كما صارت العشرة في مراحمة الزيادة احدى عشر فليس التشبيه بقوله وزيد عشر الاصل حتى يصير المعنى أن الوضعية حط عشر الاصل فيعترض عليه بكلام الجواهر انظر نصها في الكبير ثم تم المؤلف أقسام عياض بالتسمين المنوعين بقوله في الرابع (لا تأبى) أى بأن أجل الاصل مع المؤن من غير ذكر شي منها (كقامت على بكذا) أو عنها كذا وباع بربح العشرة احدى عشر مثلاً والخامس بقوله (أو) يقول (قامت بشدها وطها بكذا ولم يفصل) ولم يذكر أجرة كل واحد منهما فهو كمن لم يذكرهما والحكم في القسمين عدم الجواز والاصل فيما لا يجوز الفساد وقوله (وهل هو كذب أو غش أو بيلان) لا يدل على عدم الفساد لان حط البائع عن المشتري القدر الواجب حطه أمر طارئ وبعبارة واعلم أن التأويلين أحدهما انه كذب ويجزى على حكمه الآتى في قوله وان كذب لزم المشتري ان حطه ويرجعه بخلاف الغش وهذا مع القيام بدليل قوله بعده وان قامت ففي الغش أقل الثمن والقيمة وفي الكذب خير بين الصحيح ورجحه هذا ما ذهب اليه ابن لبابة ومن وافقه والثاني وهو تأويل أبى عمران ومن وافقه أنه يقتضى فسخ البيع ان لم يفت المبيع فان فات لم يشتري ما بقى من الثمن بعد اسقاط ما يجب اسقاطه وهذا مخالف لما ذكره المؤلف في حكم الغش لانه لم يذكر انه مع القيام يقتضى فسخه وقد علمت أنه هنا يقتضى الفسخ وذكر انه مع الفوات يلزم المشتري أقل الثمن والقيمة وذكر هنا ان المبتاع يلزمه ما بقى من الثمن بعد اسقاط ما يجب اسقاطه فقول المؤلف أو غش فيه نظر ولو قال وهل هو كذب أو يفسخ الآن يفوت فيمضى

للمجموع وبذلك النسبة يحط عن المشتري من الثمن فاذا باعه بوضعية العشرة عشرة فانك تريد على الاصل فتصير عشرين وتنسب الوضعية وهى العشرة الى العشرين فتكون نصفاً تحط عن المشتري نصف الثمن واذا باعه بوضعية العشرة خمسة فتضم الخمسة العشرة وتنسب الخمسة لذلك تكون ثلثاً فيوضع من رأس المال ثلثه واذا باعه بوضعية المائة أربعون فتضم الأربعين الى المائة وتنسب الأربعين الى المجموع يكون سبعان فيحط عنه من المائة سبعاً وذلك ثمانية وعشرون وأربعة أسباع واحد وهكذا (قوله كقامت بكذا) أى اذا صرف علمها شيئاً غير الثمن وقوله أو ثمنها كذا كما اذا لم يصرف شيئاً الا الثمن (قوله لان حط البائع) هذا انما يأتى في الكذب لقول المصنف لزم المشتري ان حطه ويرجعه وقول الشارح الواجب حطه أى في نفس الامر وقوله لا يدل على عدم الفساد أى حتى ينافى ما قلناه من الفساد وقوله وهل هو كذب أى زيادته في ثمن ما لا يحسب فيه ورجله الربح على ما لا يحسب بجملة وقوله أو غش لانه لم يكذب فيما ذكر من ثمنه وانما أبى م (قوله بخلاف الغش) أى فانه لا يلزم المشتري البيع ولو أسقط عنه البائع ما غشه به (قوله وفي الكذب خير بين الصحيح ورجحه أى والقيمة أى والخير هنا البائع) (قوله انه يقتضى فسخ البيع) فيه نظر اذا لا يقتضى الفسخ على هذا التأويل أيضاً

كما لم من عياض فانه قال فيسقط عنه ما يجب اسقاطه ورأس المال ما بقي فانت أولم تقف ولا ينظر الى القيمة (قوله بعد اسقاط ما يجب اسقاطه) أي من ربح الحولة ونحو ذلك مما تقدم (قوله سواء كان عيبا) كتياب من به الحكة والجرب وقوله أولا كما لو أخذ ذلك في دين مؤجل أو على معسر (قوله ما يكره) بفتح الباء (١٧٦) وضعها (قوله وتقل به رغبته الخ) لما لكرهه في ذات المبيع

أو وصفه لو اطلع عليه المشتري ولو مع شك البائع في كراهته (قوله فان كان عدم بيانه الخ) هذا التقرير يدل عليه كلامه الآتي في قوله وولادتها وان باع معها ولدها فهو المعتمدون ما بعده المشاركة بقوله وبعبارة على انك تقول بقصر بنة ماسية أي يتظر فيما كتمه فان كان من باب العيب جرى على حكمه وان كان من باب الغش جرى على حكمه وان كان من باب الكذب جرى على حكمه فندبر (قوله فان لم بين الخ) كذا في بعض التقارير (قوله مطلقا) حال من بيان اختلاف ما نقد للما نقد أي حالة كون البيان غير مفيد بحال (قوله فله التمسك) أي وله الرد (قوله بالاقبل منهما) أي ان فرض ان هنالك أقل والافقد توجد المساواة (قوله والاجل) يصح جرده ونصبه عطفًا على ما وجهه لان لها محلين محل جبر بالاضافة ومحل نصب على المفعولية وكذلك المعاطيف الآتية (قوله الى أجل) أي قدر معين لان له حصص من الثمن ويختلف الثمن بقربه وبعد (قوله ثم تراصيا على التأجيل) لان اللاحق للأجل كالواقع فيه (قوله فان لم بين كان غشا) وسياق أن الغش مع القيام بخير بين الرد والتمسك بجميع الثمن ومع الفوات الأقل من الثمن والقيمة وفي شرح شب فان باع ولم بين فالمعتمد أنه يرد المبيع مع قيام

بما بقي بعد اسقاط ما يجب اسقاطه من الثمن تأويلان لطابق ما ذكرناه فهذه المسئلة على هذا التأويل لا تجري على حكم الكذب ولا على حكم الغش ولما قدم وجوب بيان البائع ما في سلعته من العيوب بقوله واذا علمه بين انه به ووصفه أو أراه له ولم يجمله أشار الى ذلك تأنيلا بطريق العموم سواء كان عيبا تقضي العادة بالسلامة منه أو لا بقوله (ص) ووجب تبين ما يكره (ش) أي ووجب على كل بائع مراجعة أو غير هاتين ما يكرهه المبتاع من أمر السلعة المشتراة وتقل به رغبته في الشراء فان قامت قرينة على ان المبتاع لا يكرهه وان كرهه غيره لا يجب بيانه واذا لم بين ما يكرهه نظر فيما كتمه فان كان عدم بيانه من الغش جرى على حكمه وان كان من الكذب جرى على حكمه وبعبارة فان لم بين ما يكرهه كان غشا (ص) كما نقده وعقده مطلقا (ش) يعني اذا عقد على ذهب فنقد فضة أو بالعكس أو عقد على نقد فنقد عرضا مقوما أو مثليا أو عقد على عرض مقوم فنقد مثليا أو بالعكس فانه يجب على البائع مراجعة أن يبين ذلك فقوله كما نقده الخ خاص بالمراجعة أي كما يجب عليه ان يبين في المراجعة ما نقده وعقده أي عقد عليه وليست ما مصدرية والا كان يقول كنقد وعقده لانه أخصر وجعلها مصدرية خطأ لان الذي يجب بيانه إنما هو الثمن الذي نقده والثمن الذي عقد عليه لا المعنى المصدرى فان لم بين فان كان المبيع قائما فله التمسك به أي بما نقد وان فات المبيع خير بين أخذه بما وقع عليه العقد أو بما نقد أي بالاقبل منهما وعلى هذا فليس له حكم الغش انظر الشرح الكبير (ص) والاجل وان يبيع على النقد (ش) يعني ان من اشترى سلعة الى أجل وأراد ان يبيع مراجحة فانه يجب عليه أن يبين ذلك الاجل لان له حصص من الثمن وكذلك اذا اشتراها على النقد ثم تراصيا على التأجيل وأراد ان يبيعها مراجحة فانه يجب عليه ان يبين ذلك للمشتري فنائب الفاعل في بيع يعود على بائع المراجعة وهو المشتري أي وان يبيع البائع على النقد ثم أجله به بائعه ولا مانع من عوده على المبيع أي وان يبيع المبيع على النقد فلا بد من بيان الاجل والاولى أولى اذ تباينة المفعول الاول في باب اعطى أولى فان لم يبين كان غشا والمناسب أن يكون كذا لان الاجل له حصص من الثمن (ص) وطول زمانه (ش) أي ووجب بيان طول زمان المبيع عنده لا الاجل واحتراز بالطول مما اذا مكث عنده مدة يسيرة وأراد البيع مراجحة فانه لا يجب عليه البيان وبعبارة أي ووجب على المشتري بيان طول زمان مكث المبيع عنده طويلا سواء تعبر في سوقه أو في ذاته أم لا لان الناس أرغب في الطري من العتيق وبعبارة وطول زمانه ولو في العقار ثم ان طول الزمان الذي يجب بيانه هو ما تغيرت فيه الاسواق أو ما يوجب شدة الرغبة في غير المبيع كما يفيد كلام المدونة فان لم يبين كان غشا (ص) ونجاوز الزائف وهبة اعتديت (ش) يعني ان من اشترى سلعة فتجاوز البائع عنه في الثمن عن درهم زائف أي ردى أو حط عنه من الثمن شيئا لاجل البيع أو وهبه شيئا من الثمن وأراد هذا المشتري أن يبيع ذلك مراجحة فانه يجب عليه أن يبين للمشتري ما تجاور عنه البائع من الردى أو ما حط عنه لاجل البيع حيث كانت الخطيئة معتادة بين الناس فان لم تعتد أو وهب له جميع الثمن قبل الافتراق أو بعده لم يجب البيان والمراد بالاعتداد ان تشبه خطيئة الناس ثم ان قيد الاعتداد معتبر في نجاوز الزائف

أيضا

المبيع ولورضى المشتري وان فات ففيه الأقل من الثمن والقيمة كما في المدونة أي

نقد الا أن الرد مع قيام المبيع ولورضى المشتري به ينظر عب (قوله وطول زمانه الخ) تنبيه كما يجب ذلك في المراجعة يجب في المساومة وكذا المزايدة والاستيمان كذا ينبغي (قوله ونجاوز الزائف) هو المغشوش الذي خلط ذهبه أو فضته بنحاس أو رصاص

والمراد بقبول زه الرضا به وليس المراد به تركه وتركه بدله اذ يدخل هذا في الهبة وانظر هل لا بد من بيان قدر ما يسمع فيه أم لا ويظهر من كلام بعضهم الاول (قوله ولكنه خلاف ظاهر كلام المؤلف) الذي ارتضاه شيخنا السلوتي العمل بظاهر المدونة وابن عرفة من ان تجاوز الزائف بين مطلقا (قوله أو انها ليست ببلدية الخ) فان لم يبين فغش في المسئلتين (قوله وكانت فائقة) أي لم يحصل فيها مقوت أصلا أي لا مقوت العيب ولا الغش ولا غيرها (قوله وليس للبائع الزامها) أي من حيث الكذب والحاصل انه يلزم من كون الشيء مقوتا للعيب كونه مقوتا للغش والكذب لا العكس ويلزم من كونه مقوتا للغش كونه مقوتا للكذب والعكس (قوله ونحوهما) أي كهبة وصدقة (قوله فان شاء قام بالعيب الخ) لا يخفى أنه عند البيع لا قيامه (١٧٧) بالعيب فهذا انما يأتي في الهلاك والنحو

(قوله أو حدوث قليل
العيب) أي كالرمد (قوله
وحدث عيب متوسط)
أي كجف دابة (قوله
فقيامه بالغش أنفع الخ)
هذا ظاهر اذا لم يحدث عيب
أصلا أو حدث وكان قليلا
وأراد التماسك وأما اذا
أراد الرد بالعيب القديم فلا
يكون القيام بالغش أنفع
على الإطلاق وكذا اذا كان
هناك عيب متوسط فيعقل
كون ارش العيب أنفع من
الغش (قوله وان كان من
العيوب المفسدة) الحاصل
ان المقوت للعيب أقسام
ثلاثة إما أن يخرج عن
اليد بعوض كالبيع وهذا
قسم وإما أن يملك أو
يخرج لبعوض كالهبة
والصدقة وهو مصدوق
النحو في قوله ونحوهما
وهذا قسم وإما أن يقوم به
شيء يخرج عن المقصود
فهو هذا القسم المشار له
بقوله وان كان من العيوب

أيضا وهو ظاهر كلام الشامل ولكنه خلاف ظاهر كلام المؤلف وخلاف ظاهر كلام المدونة وابن عرفة
فان لم يبين الهبة فلا حكم بالكذب وان لم يبين تجاوز الزائف فلا حكم بالغش (ص) وانما ليست ببلدية أو
من التركة (ش) هذا من باب التدليس بالعيوب وليس هو خاصا ببيع المراجعة فيجب على البائع أن يبين
للمشتري أن السلعة ليست ببلدية ان كانت الرغبة في السلع البلدية أكثر أو انها بلدية ان قلت الرغبة فيها
أو يبين أنها من التركة فقوله أو من التركة معطوف على خبر ان وهو قوله ليست ببلدية ويحتمل عطفه
على خبر ليس أي يبين أنها ليست من التركة اذا كانت الرغبة في التركة أكثر (ص) وولادتها وان باع
ولدها معها (ش) يعني أن من اشترى ذاتا كانت من نوع ما لا يعقل أو من نوع من يعقل فولدت عنده فانه
لا يبيعها امرأحة حتى يبين ذلك ولو باع ولدها معها لان المشتري يظن أنها اشترى مع ولدها لان حدوث
الولد عنده عيب وطول اقامتها عنده الى ان ولدت عنده غش وخديعة وما نقصها التزويج والولادة من
قيمتها كذب في الثمن وقد لا توجد كلها اذ قد تلد باثر شرائها فان لم يبين وكانت فائقة ردها المشتري أو تماسك
ولا شيء له وليس للبائع الزامها له بحط شيء من الثمن لانه يحجب عليه بالعيب والغش وان حصل فيها مقوت
فان كان من مقوتات الرد بالعيب كيبيعها وهلا كها ونحوهما مما عاين في المقصود فان شاء قام بالعيب
فيحط عنه ارشه وما ينوبه من الربح وليس له حينئذ القيام بغش ولا كذب وان شاء رضى بالعيب فقيامه
بالغش خيم رضى بالعيب أنفع له من قيامه بالكذب اذ عليه الاقل من الثمن والقيمة في الغش وأما في
الكذب فعليه الاكثر من الثمن الصحيح وربحه والقيمة ما لم ترد على الكذب وربحه وان كان من مقوتات
الغش وليس من مقوتات الرد بالعيب نحوالة الاسواق وحدث قليل العيب المشار اليه بقول المؤلف في
الخيار أو يقل فكالعدم وحدث عيب متوسط فقيامه بالغش أنفع له أيضا وان كان من العيوب المفسدة
خير في ردها وما نقصها الحادث وامسا كها ويرجع بالعيب القديم ومنابه من الربح وبين الرضا بالعيب
فيرد الى قيمتها ولو زوجهما وجب بيانه لانه عيب فان لم يبين وهي بحالها خير للمشتري بين قبولها بجميع
الثمن وردّها وليس للبائع الزامها له بحط قيمة العيب لان العيب لا يزول بحطه بخلاف الكذب والتخيير
في ردها وما نقصها الحادث فيما اذا كان العيب مقبولا للمقصود مشكلا فانه مرفى في باب الخيار ان المقيت
يتعين فيه الارش ويجاب بأن محله ما لم يكن عيب غيره كما هنا (ص) وحدثه أبرت وصوفي ثم (ش)
يعني ان من اشترى أصولا عليها ثمرة مأبورة يوم البيع فاشتراطها أو اشتراها مع أصولها فخذ الثمرة أو
اشترى غنما عليها صوف قد تم يوم البيع ثم انه جز الصوف ثم أراد أن يبيع من الجملة فانه يجب عليه
أن يبين للمشتري أنه جذا الثمرة أو جز الصوف لان لما ذكر حصه من الثمن وكذا ان لم يكن يوم البيع
تاما لانه لم يثبت الا بعد مدة يتغير فيها الاسواق والمؤلف استغنى عن بيان غير القائم بما سبق من

(٣٣ - خرشي خامس) المفسدة أي المقيمة ولو عبر به لكان أحسن وهو المشار له بما تقدم في قوله ككبر
صغير الخ أي ولم يخرج من اليد بخلاف ما تقدم من قوله كيبيعها الخ فانه مفروض فيما خرج من اليد فالخارج من اليد قسمان هلاك
وبيع وهو المشار له بما تقدم وهذا الثالث لم يخرج من اليد (قوله فبرذالى قيمتها) أي من حيث قيامه بالغش والظاهر أن يقول
فقيامه بالغش أنفع له (قوله عيب غيره) المناسب أن يقول شيء غيره (تنبيه) حيث قلنا بالتقويم في الفوات فهل تقوم سالمة وهو
قول ابن الموارز أو معيبة وهو قول مخنفون وابن عبدوس (قوله وكذا ان لم يكن يوم البيع تاما) فان قلت ما الفرق بين الثمرة غير المؤثرة
والصوف غير التام فالجواب أن الصوف غير التام فيه من النفع ما لا يوجد مثله في الثمرة غير المؤثرة لانه قد يغزل أو يجعل حشوا في نحو
الوسادة (قوله والمؤلف استغنى الخ) فيه نظر لان هذا انما يأتي لو تركه ولم يخرج مع الطول وأما الجزء فلا بد من بيان جزه ولا يكفي عن

ذلك بيان طول الزمن (قوله فصيح تسليطه) هذا على ما قاله البدر بن مالك وهو ضعيف وحينئذ فالأولى أن يقدر لقوله وصوف تم عامل يناسبه وهو جزا الراى ويجرى مثل ذلك في قوله علفتم تابتنا وماء باردا (قوله فان لم يبين) وهي بحالها أى لم يحدث فيها عيب متوسط ولا مقيت ولا يقيت هذا حواله سوق أو نقص خفيف ولا زيادة (قوله وان أراد بيعها الخ) هذه هي التي أرادها المصنف (قوله فلا بد من البيان) أى لنقرة النفوس مما وقعت فيه الاقالة ولا يرد أن هذا باقى فيما اذا باع على العشرة لاحتمال كون النقرة من غلوه عند بيعه بخمسة عشر وهذا منتف عند بيعه بالعشرة فان لم يبين فينبغى أن يكون (١٧٨)

قوله وطول زمانه ثم ان المؤلف ضمن جزم معنى أخذ فصيح تسليطه على المعطوف لانه انما يقال في الصوف جزه بالراى وأما الثمرة فيقال فيها جزها بالذال المججمة فان لم يبين في مسألة الثمرة المؤثرة والصوف التام فهو كذب وأما في مسألة غير التام فهو غش (ص) وأقالة مشترية (ش) يعنى أنه اذا اشترى سلعة ثم باعها بأكثر مما اشترى به ثم أقال المشتري فيها فاذا أراد بيعها مراجه على أصل ما اشترى به لم يحتج الى بيان وان أراد بيعها على غن الاقالة فلا بد من البيان كما لو اشترى ثوبين ثم باعها بثلاثين ثم تقابل مع المشتري على الثلاثين وأراد أن يبيع عليها مراجه وأما لو أراد البيع على العشرين فلا بيان (ص) الا زيادة أو نقص (ش) يعنى ان التقابل اذا وقع بينهما زيادة أو نقصان عن الثمن الاول فانه اذا أراد أن يبيع مراجه لا يجب عليه أن يبين ويبيع مراجه على ما وقعت الاقالة به من زيادة كأحد وثلاثين في المثال المذكور أو نقصان كتسعة وعشرين لان ذلك ابتداء بيع حقيقة (ص) والركوب واللبس (ش) يعنى أنه يجب بيان المنقص من الركوب للدابة واللبس للثوب الكثيرين كركوبها في السفر فان لم يبين فهو كذب (ص) والتوظيف ولو متفقا (ش) يعنى أنه يجب على من باع مراجه ان يبين التوظيف ومعناه ان يشتري مقوما تعددا كعشرة أبواب مثلا صفقة واحدة بعشرة دراهم مثلا ويوظف على كل ثوب منها درهما فاذا أراد أن يبيع مراجه فانه يجب عليه أن يبين أن ذلك التوظيف منه اذ قد يخطئ نظره في التوظيف وسواء كانت الثياب غير متفقة في الصفة والقيمة ولا اشكال في البيان أو كانت متفقة في القدر وفي القيمة على المشهور اذ قد لا يرضى المبتاع بتوظيفه وقد يكون له رغبة في الجملة فيزيد لاجل ذلك خلافا لابن نافع قال ابعدها لخطاى المتفق ولان التوظيف مدخول عليه بين التجار ومن عادتهم سم فقولوه ولو متفقا أى ولو كان الموظف عليه متفقا فهو راجع لما يفهم من قوله والتوظيف (ص) الامن سلم (ش) الاستثناء متصل أى الا أن يكون التوظيف متفقا من سلم فلا يجب عليه بيانه على مذهب المدونة بخلاف بيع النقد لانه يقصد فيه الى الاجزاء والسلم القصد منه الى الصفة وهي مستوية وقيد فيها الجواز في السلم بان لا يكون المسلم تجاوز عن المسلم اليه بأخذ اذنى مما في الذمة (ص) لا غلة ربع (ش) بالجر عطف على ما من قوله تبين ما يكره والمعنى ان من اشترى ربحا وهو الارض وما اتصل بها من بناء وشجر فاغتمه فله أن يبيع مراجه ولا يجب عليه أن يبين انه اغتمه لان الغلة بالضمنان ولا فرق بين غلة الرباع وغيرهما من الحيوانات وأما الصوف التام فليس بغلة وغير التام فيبين من جهة انه يستلزم طول الزمان للحيوان كما مر فيخص ما هنا بغير ذلك (ص) كسكيل شرائه (ش) تشبيهه في عدم وجوب البيان والمعنى ان من اشترى نصف سلعة بعشرة مثلاً ثم اشترى باقيها بخمسة عشر فانه يبيع مراجه على خمسة وعشرين ولا يبين أنه اشترى أولاً بكذا وثانياً بكذا وقيد بما اذا لم يكن له غرض الا مجرد الشراء وأما لو اشترى البقية لادفع ضرر الشركة وجب البيان (ص) لان ورث بعضه (ش) مخرج من قوله

كذبا وقوله الا زيادة أو نقص ومثل ذلك اذا وقعت بعد طول فلا يجب البيان (قوله لان ذلك ابتداء بيع حقيقة) أى وان أمكن التعليل بالنقرة ومفهوم اقالة أن شراؤها بمثل الثمن أو أقل أو أكثر لا يجب البيان وهو كذلك على أحد القولين والآخر ورجحه في التوضيح أنه كالاقالة مساواة ونقصانا وزيادة (قوله كركوبها في السفر) فرض مثال ونقصه ليكون الغالب أن يكون النقص في السفر (قوله فاذا أراد أن يبيع مراجه) أى بعضها لا كلها (قوله متفقة في الصفة والقيمة) خرج المثلى فلا يجب فيه البيان اذا باع بعضه مراجه على التوظيف حيث اتفقت أجزاؤه (قوله وقد يكون له رغبة في الجملة) أى رغبة في السكل فيزيد لاجل ذلك والرغبة في الجملة لا تأتي في جانب المشتري مراجه

تكميل

لان الموضوع أنه باع البعض مراجه لا كل الثياب فان لم يبين فينبغى أن يكون غشا في المتفق لايها شرائه كذلك وكذا في الختلاف لاحتمال خطئه (قوله الا أن يكون التوظيف الخ) الاحسن أن يقول الا أن يكون المتفق حصل من سلم فلا يجب البيان كما هو عبارة شب ولا فرق في التوظيف الذي من سلم بين أن يكون قبل قبض المسلم فيه أو بعده كما هو مفاد المواق وكذا في كلام الزرقاني (قوله والسلم القصد منه الى الصفة) أى ولذلك لو استحق ثوب من المسلم فيسه رجع عنه لا بشيئته (قوله وهو الارض وما اتصل بها الخ) في عب ما حاصله انه تفسير مبنى على التسامح والمعنى انه يلحق بالربيع الارض وما اتصل بها (قوله وغير التام الخ) أى فغير التام غلة (قوله لان ورث بعضه) مثل الارث ما حصل بغير عوض كهبة أو صدقة

واعراب لان ورث بعضه مشكل الآن يكون المعطوف مقدرا أي لا تكتميل ملكه ان ورث بعضه ويصح فتح الهمزة قاله البدر (أقول)
أو ان المعنى لا تكمله بآثر بعضه (قوله وفات) فان لم يفت فللمشتري الرد والتسك (١٧٩) بما وقع العقد عليه (قوله سواء تقدم الخ)

أي اتقرب الارث (قوله رد
أودفع) أي خير بين أن
يرد أو يأخذ عنه أو يعنى
الواو أي وبين أن يدفع أي
يدفع ما تبين (قوله وصدقه
المشتري الخ) هذان
الامر ان تفسير قول المصنف
وصدقه (قوله ما يدل على
صدقه) أي فريضة تدل
على صدقه (قوله وحلف)
فيه اشارة الى أن الحلف مع
القرينة أي وأما التصديق
والبيينة فلا حلف معهما
فتدبر (قوله لان النقص
آلة الغلط) فيه شيء اذا لآلة
غير ما يفعل والنقص نفسه
نقص الغلط وكذا المصاحب
بالكسر غير المصاحب
بالفتح وهذا ليس كذلك
(قوله لا نحو السوق) أي
فليست بمنزلة هنا كما في
التوضيح والمدونة خلافا لظاهر
كلام ابن الحاجب وأما في
مسئلة الكذب فهي فوت
وقوله وان شاء دفع قيمته أي
حيث كان مقوما فان كان
مثليا ضمن مثله كما في ابن
الحاجب والتوضيح (قوله فلا
ينقص عنه) أي عن الغلط
(قوله بفعل النقص مفيئا) أي
فبفعل النقص أي نقص
القيمة عن الغلط مفيئا
لدفعها (قوله ومالم ترد القيمة
على الثمن الصحيح وربحه)

كتكتميل شرائه والمعنى انه اذا ورث بعض شيء واستكمل باقيه بالشراء كما لو ورث النصف ثم اشترى
النصف الآخر بعشرة أو العكس وأراد ان يبيع البعض المشتري من ارجحة وأخير أن رأس ماله عشرة
فلا بد أن يقول والنصف الآخر موروث وعلا في المدونة بأنه اذا لم يبين دخل في ذلك ما ابتاع وما ورث
واذا بين فأنما يتبع البيع على ما ابتاع فان باع ولم يبين وفات فالبيع وهو النصف نصفه مشتري فيمضي
بنصف الثمن ونصف الربح ونصفه الآخر موروث فيمضي بالاقل من القيمة أو ما يقع عليه من الثمن
والربح لسريان الموروث في أجزاء ما اشترى وقولنا وأراد بيع البعض المشتري من ارجحة احتراز من البعض
الموروث فانه لا يباع من ارجحة اذا ثبت له (ص) وهل ان تقدم الارث أو مطلقا أو بيلان (ش) أي وهل
وجوب البيان فيما ورث بعضه واشترى بعضه الآخر ان تقدم الارث على الشراء لانه يزيد في ثمن النصف
المشتري ليكمل له ما ورث نصفه بخلاف ما لو تقدم الشراء فيبيع النصف المشتري من ارجحة ولا يجب ان
يقول والنصف الآخر موروث أو وجوب البيان سواء تقدم الارث على الشراء أو تأخر وهو المعتمد
و يلزم على الاول اذا اشترى النصف ثم اشترى باقيها أن يبين لانه زاد في النصف الثاني ليكمل له جميعه
وقد يفرق بان الزيادة لتكتميل ما ورث أكثر قصد امنه اليها لتكتميل ما اشترى قبل ولما قدم ان غلط
البائع في بيع المساومة لا قيام به أشار الى غلط المراجعة بقوله (ص) وان غلط بنقص وصدق أو أثبت
رداً ودفع ما تبين وربحه (ش) أي وان غلط البائع في بيع المراجعة بأن أخبر بنقص عما اشترى وصدقه
المشتري أو أتى من رقم المبيع أو حاله ما يدل على صدقه وحلف البائع أو قامت البيينة على مادعاه
فان لم يثبت المبيع خير المشتري بين رده الى بائعه أو دفع الصحيح مع ربحه فقوله بنقص متعلق بغلط
والباء بالآلة لان النقص آلة الغلط أو يعنى مع أي نقصا مصاحباً للغلط فلا حاجة الى تعليقه
بمقدراً أي فأخبر بنقص (ص) وان فاتت خير مشتريه بين الصحيح وربحه وقيمته يوم بيعه مالم
تنقص عن الغلط وربحه (ش) الموضوع بحاله باع من ارجحة وغلط على نفسه بنقص وفاتت
السلعة بنمائه أو نقص لا نحو السوق فان الخيار يثبت للمشتري ان شاء دفع الثمن الصحيح الذي تبين
وربحه وان شاء دفع قيمة السلعة يوم البيع لا يوم القبض مالم تنقص القيمة عن الغلط وربحه فلا
ينقص عنه بفعل النقص مفيئا ومالم ترد القيمة على الثمن الصحيح وربحه فلا يرد عليه * ولما جرى
في كلامه ذكر الكذب والغش شرع في بيان حكمهما مع قيام السلعة وفوتها بقوله (ص) وان
كذب لزم المشتري ان حطه وربحه بخلاف الغش (ش) يعنى ان البائع اذا كذب على
المشتري في بيع المراجعة بان زاد في ثمن السلعة على ما هو في الواقع سواء كان عمداً أو غير عمد كما
اذا اشترى ثمانية مثلاً فيخبر أنه اشترى ثمانية عشر وباعها من ارجحة بان ثني عشر والسلعة قائمة بدليل
ما بعده فان حط البائع ما كذب به عليه وربحه فانه يلزمه البيع وان لم يحط عنه فان المشتري يخبر
بين ان يرد السلعة ويأخذ عنه أو يأخذها بجميع الثمن الذي وقع البيع به بخلاف الغش فانه لا يلزم
المشتري البيع وان حط بائعه عنه ما غشه به كما اذا اشترى ثمانية مثلاً وورق م عليه عشرة ثم
يبيعها من ارجحة على الثمانية ليوهم المشتري انه غلط على نفسه فهو غش وخديعة فالمشتري في حالة
الغش مع قيام السلعة يخبر بين أن يتسك بها بجميع الثمن أو يردّها ويرجع بثمنه فقوله لزم
المشتري أي لزم المبيع المشتري ان حطه أي الكذب يعنى المكذب به بخلاف الغش أي فانه
لا يلزم والمخالفة في عدم الزوم وليس هنا حطيطة ويحتمل أن يقال هنا حطيطة وهي الربح فقوله وان

فيه اشارة الى أن الاولى للمصنف ان يزيد ذلك أي فيجمع بين الامرين كالمدونة فيقول مالم تنقص عن الغلط وربحه ومالم ترد على الصحيح
وربحه لكنه تبع عبارة ابن الحاجب كذا أفاده محشى نت (أقول) الاولى اسقاطها لان القيمة اذا زادت على الصحيح وربحه لا يرد اليها
العاقل (قوله ان حط عنه بائعه ما غشه به) لا يخفى ان غشه بالزيادة على عشرة في الرقم فلا يتأتى حط في ذلك (قوله وهي الربح) لانه اذا تسك

يدفع الثمن الاصل وحده في الغش أقل الثمن ولا يضرب ربح على ذلك الاقل (قوله أو قيمتها يوم قبضها) وكذا نقول في الكذب القيمة يوم القبض وانظر ما الفرق بينهما وبين الغلط فقد اعتبر فيه القيمة يوم البيع (قوله وكلامك) أي القائل خير المشتري فيه نظر من ثلاثة أوجه الأول ان القول بان التخيير للبتاع خلاف المشهور الثاني انه لو كان التخيير للبتاع لم يكن لقوله ما لم ترد على الكذب وربحه معنى صحيح الثالث انه يؤدي الى أن المصنف ترك قيد الابد منه وهو أن لا تنقص القيمة عن الصحيح (قوله غاش عند سجنون الخ) ويترب على كونه غاشا عند القوت بلزم الاقل من الثمن والقيمة كذا ذكره عجم وهو خلاف ما تقدم والمعتمد ما تقدم من أنه في حالة القوت يخير بين أخذها بما وقع عليه العقد أو بما تقدم أي بالاقل منهما وفي حالة القيام له الرد والتسليم بما تقدم فاذا علمت ذلك فالمعتمد أنه ليس له حكم الغش وقد علمته ولا له حكم التدليس لان المدلس بالعيوب (١٨٠) يرجع عليه بالارش والحاصل أن حكمه حكم الغش عند سجنون

كذب أي زيادة وعبر مع الغلط بالنقص ومع الكذب بالزيادة لأنه أنسب لان الغلط يناسبه النقص والكذب يناسبه الزيادة فمع كل بما يناسبه والا فالكذب والغلط شي واحد وهو الاخبار بخلاف الواقع (ص) وان فانت في الغش أقل الثمن والقيمة (ش) يعني أن البائع اذا غش في بيع المراجعة وفانت السلعة بتغير سوق فأعلى فان المشتري يخير بين ان يدفع الاقل من الثمن الذي بيعت به أو قيمتها يوم قبضها من غير ضرب ربح عليها (ص) وفي الكذب خير بين الصحيح وربحه أو قيمتها ما لم ترد على الكذب وربحه (ش) أي فان فانت السلعة في بيع المراجعة في حالة الكذب فان البائع يخير بين أخذ الثمن الصحيح وربحه أو قيمتها يوم القبض ما لم ترد على الكذب وربحه فلا يزداد عليه أي الكذب لانه قد رضى بذلك وما ذكرنا من أن التخيير للبائع لا للمشتري هو الصواب كما وقع للشارح ويدل عليه قوله ما لم ترد على الكذب وربحه فانه لا يقال ما لم ترد الخ فلا يخير المشتري في الزيادة لانه لا يختار الا الاقل وحينئذ فلا يصح أن يقال وما لم تنقص القيمة فيه عن الصحيح وربحه لانه لا يختارها البائع فلا فائدة في التقييد المذكور وكلامك في قوله نظر * ولما كان الغاش أعظم من المدلس لان من طال زمان المبيع عنده ولم يبين غاش ولا يقال فيه انه مدلس أو باع على غير ما عليه عقد أو نقد ولم يبين غاش عند سجنون وليس بمدلس أفرد المدلس بحكم يخصه فقال (ص) ²⁶⁶ ومدلس المراجعة كغيرها (ش) يحتمل أن يريد كغيرها من أن المشتري بالخيار بين الرد ولا شيء عليه والتسليم ولا شيء له الا أن يدخل عنده عيب ويحتمل كغيرها فمما مر من المسائل الست المشار اليها بقوله وفرق بين مدلس وغيره ان نقص بعيب التدليس الخ * ولما انتهى الكلام على بيع المراجعة وهي زيادة في الثمن تارة ووضع منه أخرى شرع فيما يشبهها وهو المدلس بباب التداخل لانه زيادة في المبيع تارة ونقص منه أخرى فقال

²⁶⁷ فصل فيما يتعلق بذلك * فنه ما يخالف فيه عرف الشرع اللغة وهو المشار اليه بقوله (ص) تناول البناء والشجر الارض (ش) يعني ان من عقد على بناء أو على شجر فانه يتناول الارض التي هما فيها الا غيرها الا أن يشترط أكثر من حاجتي بشرط افراد البناء والشجر عنها والعقد أعم من أن يكون بيعاً أو وصية أو رهناً أو وقفاً أو هبة أو غير ذلك (ص) وتناولتهما (ش) يعني ان العقد على الارض يتناول البناء والشجر اللذين فيها بحكم العرف والعادة لا بحسب اللغة

وأما عند ابن القاسم فليس حكمه حكم الغش عنده ولا حكم الكذب ولا حكم العيب وربحا يتوهم من الشارح أن غير سجنون يقول انه مدلس وليس كذلك (قوله ومدلس المراجعة) لو قال عيب المراجعة كغيرها لكان أشمل لكنه تبع عبارة ابن رشد الآن ابن رشد في آخر كلامه بما يدل على العموم فجاء كلامه حسنا محشياً فت وأجيب بان مراد المصنف بالمدلس من في سلعة عيب (قوله الآن يدخل عنده عيب) تقدم أنه اذا حدث عند المشتري عيب تارة يكون مقيماً وتارة يكون متوسطاً وتارة يكون البائع مدلساً وتارة لا لما تقدم أنه اذا كان البائع غير مدلس وحدث عند المشتري عيب متوسط فهو بخير إما أن يرد ويدفع ارش الحادث أو يتسلك ويرجع ارش القديم ولو كان مدلساً لكان اذا أراد الرد ولا شيء عليه بحيث كان العيب الحادث بسبب عيب التدليس فاذا علمت ذلك

فقول الشارح الا أن يدخل عنده عيب أي ففيه تفصيل (قوله ان نقص بعيب التدليس) تقدم تبينه وهو أنه اذا نقص بعيب التدليس وكان متوسطاً ورد لا شيء عليه وأما ان لم يكن به فاذا رد دفع ارش الحادث (قوله ونقص) ترك المساواة مع انها هي القسم الثالث من أقسام المراجعة ²⁶⁸ فصل تناول البناء الخ (قوله فنه ما يخالف فيه عرف الشرع اللغة) أي فكلام المصنف من حيث الشرع وأما اللغة فلا تناول الارض (قوله التي هما فيها) أي فلا يدخل حرهما كذا أفاده السهوري وتنت والشيخ خضر واستظهر دخوله الشيخ أحمد ويؤيده قول الذخيرة يتناول لفظ الشجر الاغصان والاوراق والعروق اه والعروق يتسع محلها لبعض الشجر وفي شرح شب ترجيح ما للسهوري وتنت أي تبعاً لعجم قال بعض الشيوخ وليقول عليه لان عجم عزاء لجماعة وأقول بل الذي ينبغي التعويل عليه كلام الذخيرة واليه نجا عيب (قوله الا أن يشترط الخ) ومثل الشرط العرف

(قوله خلافا لابن عتاب) أي فانه يقول بأنه للشترى محتجاً بأنه حيث تناوات الارض الشجر وهو أصل الثمر المؤبر فتناوله بالاولى وجوابه اتباع السنة أي ذلك الحديث ولا يحسن الرد على ابن عتاب لان المتبادر من قوله من باع شجرة أي استقلالاً (قوله بخلاف البناء والشجر) أي فانه ما جزم منها (قوله على الرواية المشهورة) ومقابلها انها لاتتناول البذر فعلى هذا ابارده وضعه بالارض وقوله على المنبت تارة وهو عطف البذر على الضمير في تناواتها وقوله وعلى المنق أخرى وهو عطف مدفوناً على الزرع وقوله فصل بمنبت وهو البذر بين منقبين وهو الزرع ومدفوناً (قوله ولقوله ومدفوناً الخ) أي لتعيين المراد ولقوله ومدفوناً أيضاً أي ان قوله ومدفوناً لما كان الحكم فيه عدم الادخال وجب تقديم البذر لان عدم تقديمه يقتضي أن المدفون حكمه في الدخول وليس كذلك (قوله بأن المعلوم) أي بسبب أن المعلوم (قوله بل هو للبائع اذا ادعاه الخ) هذا يأتي في المجهول اذا ادعاه وأشبهه أن (١/١١) على كنهه هو أو مورثه والفرض انه باع الارض

غير عالم به فان علمه حين بيعها ولم يبينه فلا قيام له (قوله والافهوه لقطه) أي انه يوضع في بيت المال الا انه يعرفه سنة أي لانه جهل صاحبه كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله فيخرج ما كان من أصل الخلقة) أي فيكون للشترى وكذا البئر العادية أي التي للجاهلي لا لذى أو مسلم والافهوه لقطه وقوله فكل قديم أي لان كل قديم وفي العبارة حذف وكأنه قال أي بترباع يقال فيها عادة لا خصوص بئر معينة لان كل قديم يقال فيه عادي فاذا كان مؤثراً ترادف فيه التاء وعبارة عب بالواو حيث قال وكل الخ وهي ظاهرة (قوله يخبر في نقض البيع) فيه نظراً لان المستحق هناك عين فان قل لزوم التمسك بالباقي وان كثر وجب رده وحرم التمسك بالباقي الا ان يتماسك بالباقي بجميع الثمن والحاصل انه اذا كان الباقي النصف فما كثر لزوم التمسك به بحصته من الثمن وان كان أقل من النصف وجب الرد الا ان يتماسك بالباقي بجميع الثمن (قوله

وهذا حيث لا شرط ولا عادة بخلافه والاعمل به وعليه فيصح رجوع قوله الا بشرط لهذا أيضاً واذا كان على الشجر غيراً برهوهوالبائع للسنة نظير من باع نخلاً وفيها عرق قد أبرفهوهوالبائع وهو الصواب خلافاً لابن عتاب (ص) لا الزرع والبذر (ش) صوابه والبذر لا الزرع أي وتناولت الارض البذر المغيب فيها لا الزرع البارز على وجهها لان ابار الزرع خروجه على المشهور وليس جزأ من الارض بخلاف البناء والشجر وعلى نسخة لا الزرع والبذر يكون البذر معطوفاً على المنبت على الرواية المشهورة ويلزم عليه تشييت في العطف على المنبت تارة وعلى المنق أخرى وهو عطف مدفوناً على الزرع فيكون فصل بمنبت بين منقبين وبعبارة أخرى والصواب تقديم البذر على الزرع وأن يقول وتناولتها والبذر لا الزرع ولقوله (ومدفوناً) أيضاً بأن المعلوم من المذهب ان ما وجد مدفوناً بالارض لاحق للبائع فيه بل هو للبائع اذا ادعاه وأشبهه والافهوه لقطه وبعبارة ولا تناول الارض المدفون فيها من حجارة أو عمد وغير ذلك الذي علم صاحبه بدليل قوله (كاوجهل) صاحبه وقوله ومدفوناً يشعر بقصد الدفن فيخرج ما كان من أصل الخلقة كالخجارة المخلوقة في الارض والبئر العادية أي القديعة المنسوبة لعاد فكل قديم يقال فيه ذلك قال ح فيما اذا كان المدفون جيباً أو بئراً ان المتباع يخبر في نقض البيع والرجوع بقيمة ما استحق من أرضه ولا يلزم من عدم تناول الارض للمدفون عدم تخيير المتباع على ما في ح ثم عطف على قوله لا الزرع ومدفوناً قوله (ص) ولا الشجر المؤبر أو أكثره الا بشرط (ش) يعني ان من اشترى أصولاً عليها ثمرة قد أبرت كلها أو أكثرها فان العقد لا يتناولها وهي للبائع الا أن يشترطها المشتري بقوله أو أكثره من فروع معطوف على الضمير المستتر في المؤبر أي المؤبر هو أو أكثره من غير فصل بضمير أو غيره والتأثير خاص بالنخل الصحاح التأثير تعليق طلع الذر على الانثى لثلاث قطعتهم وهو اللقاح ابن حبيب شق الطلع عن الثمر قال الباجي والتأثير في التين وما لا زهر له ان يهرز جميع الثمرة عن موضعها وتميز عن أصلها أو ما الزرع فاباره ان يهرز على وجه الارض وهو المشهور قال ابن شاس في معنى المؤبر كل ثمرة انعقدت وظهرت للتأثيرين (ص) كالمنعقد (ش) يعني أن من اشترى أصولاً وفيها ثمرة قد انعقدت جميعها أو أكثرها كالخوخ والتين وما أشبه ذلك فانه لا يكون للشترى الا بالشرط (ص) ويما العبد

قد أبرت كلها أو أكثرها) ومفهوم أكثرها شيان النصف وسينص عليه والاقل المؤبر وهو يتبع الاكثر غير المؤبر ومثله غير المنعقد فلم يتباع ولا يجوز للبائع شرطه على المشهور بناء على أن المستثنى مشتري خلافاً لتصحيح الخمي الجواز بناء على أنه مبقى (قوله الا بشرط) أي من المتباع بجميع ما أبر ولا يجوز شرط بعضه لانه قصد بيع الثمار قبل بدو صلاحها بخلاف شرط بعض المزهي (قوله تنبيه) أراد بالمؤبر ما بلغ حد الابار كما قال الباجي لا ما أبر بالفعل وانا تنازع البائع والمتباع في التأثير وعدمه فقال ابن الموار القول للبائع وقال اسمعيل قول المتباع (قوله وهو اللقاح) أي ان التأثير يقال له لقاح (قوله شق الطلع عن الثمر) مصدر مضاف للفعول فالثمرة مستترة فتظهر بالشق أي ويذكر فيه من طلع الذكر (قوله والتأثير في التين الخ) مقابل قوله والتأثير خاص بالنخل لان طريقة المصنف على الاول لقوله كالمنعقد (قوله وما لا زهر له) أي لا ثمره (قوله وتنيز) عطف تفسير (قوله قال ابن شاس) هذا يأتي على طريقة المصنف (قوله فانه يكون للشترى) أي لانه ليس لاحدهما انزعه حتى يجتمعا عليه حين باعاه لاجنبى قبله فلم يتباع وقوله الا أن يشترطه البائع

أى الذى هما السيدان وعبارة شب الا أن يستثنى عكس مسئلة المصنف وظاهره ولو كان المشتري له أحد الشريكين (قوله فيبقى بيد العبد بيا كل منه) ولا يتزعه مشتر ولا بائع اتحد أو تعدد (قوله ورثة المتسك بالرق) فيه تجوز اذ هو يأخذ جميع ما يملكه ملكا لا ارثا ولو كان له وارث حر يحوز جميع المال (قوله وسواء اشترطه الخ) لا يخفى أن كلام المصنف في حال عدم الاشتراط لا في حال الاشتراط الا انه اذا شرط له العبد يبقى بيد العبد حتى يتزعه المشتري واشترطه لنفسه يجوز بشرط أن يشترط جميعه وأن يكون معلوما وان يكون اشترى العبد بما يباع به وتقدم عن تب في شرح الرسالة عدم اشتراط هذا الثالث والحاصل انه اذا اشترط المشتري مال العبد فله ثلاث أحوال حال يشترطه للعبد فيتبعه ويقرب في يده كما كان عند بائعه الا أن يتزعه مشتر به وسواء كان ماله عينا أو عرضا أو ديناً ولا يشترط كونه معلوما والحاصل أنه اذا اشترطه للعبد يجوز مطلقا كما أفاده شيخنا عبد الله واختلاف هل له جزء من الثمن كالثمرة أو لا قولان وحال يشترطه المشتري لنفسه قال ابن تاجي في شرح المدونة لا يجوز الا ببيع يجوز بيعه به نص عليه ابن رشد وعزاه ابن يونس للبغداديين وظاهره سواء كان معلوما أو مجهولا كان أكثر من ثمنه أو لا وهو يبيع له نص عليه ابن حبيب وقال اللخمي لا بد من كونه معلوما والا كان شراء معلوم ومجهول معلوم وهو المناسب لمراعاة كون المال (١٨٣) بما يباع بالثمن وهو المعتمد وقال تب في شرح الرسالة ان مال العبد بالنسبة

إليه كالعقد على المعروف فيجوز أن يشترى بالعين وان كان ماله عينا وهو المعتمد فيجوز ولو كان ماله ذهبا واشتراه مذهب أو فضة ولو لأجل وتارة يشترطه مبهما لا للعبد ولأن نفسه فاختلاف هل يفسخ البيع أو يكون للمشتري (قوله أو واشترطه مبهما الخ) لا يخفى ان ظاهره جواز اشتراطه مبهما وهو أحد قولين أى ويكون للمشتري وهذا كله اذا وقع الشرط حال العقد ولو ألحق شرائه ماله به بعد العقد في الشامل المشهور والصحة وعند ابن أبي زيد انه اذا أبيع المشتري في اشتراطه له أو للعبد يفسد البيع (قوله ولو واشترط بعضه لم يجوز عند

(ش) بالجبر عطف على كالمعقد أى لا يندرج في العقد على العبد الكامل الرق ماله بل هو للبائع الا أن يشترطه المبتاع وإضافة المال للعبد يقتضى انه يملكه وهو كذلك لكن مذكور غير تام ولا يشك بقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ إلا بقدر على شئ لأن ضرب المثل بعبد لا يقدر على شئ لا يقتضى ان كل عبد كذلك وقولنا الكامل الرق احراز اعمالو كان مشتركا أو مضافا به يكون للمشتري فى الاولى الا أن يشترطه البائع وأما فى الثانية فيبقى بيد العبد بيا كل منه فى اليوم الذى لا يخدم فيه سيده فاذا مات يوما ورثه المتسك بالرق وقوله ومال العبد شامل للحالات الثلاث أى سواء اشترطه المبتاع لنفسه أو للعبد أو يشترطه مبهما وأما واشترط بعضه لم يجوز عند ابن القاسم كبعض الصبرة وبعض الزرع وبعض حلية السيف خلافا لأشهب ولا يجوز بيع عبيدين واستثناء مال أحدهما (ص) وخلفه القصيل (ش) الخلفة بكسر الخاء ما يخلف من الزرع بعد جزه وكل شئ خلف شئ فهو خلفته والمعنى أن العقد على القصيل كالقصب والقرط وما أشبه ذلك لا يتناول خلفته ولا تكون للمشتري الا بالشرط لان خلفه القصيل كالبطن الثانى ويجوز اشتراط الخلفة بشرط أحدها أن تكون مأمونة بأن تكون فى بلد السقى لافى بلد المطر الثانى أن يشترط كل الخلفة لا بعضها الثالث أن لا يشترط ترك الاصل الى أن يحجب لانه حينئذ لا خلفته لانه يبيع الحب قبل وجوده وكذلك لا بد أن لا يشترط ترك الخلفة الى أن تحجب للعلة المذكورة

ابن القاسم) أى وأما أشهب فيجوز كذا صرحوا بقبوله ثم أقول ظاهر العبارة كان مال العبد عينا أم لا
الرابع
كان الثمن من جنس مال العبد أم لا علم قدر مال العبد أم لا ولعل المنع ليس على إطلاقه بل يحمل على ما اذا كان مجهولا أو معلوما وكان مال العبد عينا واشتراه بعين اما موافقة كان يكونا ذهبيين أى وقد استثنى البعض كما هو الموضوع أو مال العبد ذهبا واشتراه بفضة فيؤدى الى اجتماع البيع والصرف فيمنع فى موضع المنع وسر ذلك كله أنه عند البعض تظهر القصدية بخلاف استثناء الكل فهو بيع غير مقصود فلا يمنع (قوله كبعض الصبرة) المناسب والصواب كبعض الثمرة وتقدم تصويره بأن يبيع له الاشجار التى عليها ثم يؤبر ويشترط المشتري نصف الثمرة وتقدم وجه المنع (قوله وبعض الزرع) أى أن يبيعه أرضا وفيها زرع ويشترط المشتري بعض الزرع والعلة ما تقدم من أن فيه بيع الزرع قبل بدو صلاحه وبعد كتي هذا رأيت قال فى التوضيح مانصه فرع فان اشترط المبتاع بعض ما أبرأه بعض ما خرج من الزرع لم يجوز على المشهور لانه قصد بيع الثمار قبل بدو صلاحها بخلاف اشتراط بعض ما أزهى أو بعض ما يابس من الزرع وقال أشهب يجوز اشتراط بعض ذلك كاشتراط الجميع ولو كان المبيع قد انبث واشترط زرع أحدهما لم يجوز عند ابن القاسم وقيل بالجواز على مذهبه لانه لو أفرد كل فدان بالبيع واشترط زرعه جازحكا فى الطراز (قوله وبعض حلية السيف) صورتها وجد سيف محلى بفضة فأراد أن يشترى السيف مع بعض الحلية بنقد من نوع الحلية (قوله لان خلفه القصيل كالبطن الثانى) ولا يدخل البطن الثانى بشرائه البطن الاول هذا معناه (قوله بشرط) وهذه الشروط انما هى فى الاشتراط وأما فى شرائها بعد أن اشترى أصلها فالظاهر انه لا يشترط فيه الشروط كلها ويشترط منها الشرط الاول ولا بد أن يشترطها قبل حداثتها لا بعد لانه غير مرغوب تابع

ذكره الموافق (قوله الرابع أن يبلغ الاصل الخ) هذا يفيد أنه إذا اشترط القصيل على القطع بشروطه الآتية للمصنف فلا يجوز اشتراط خلفته وأعل وجهه أن الخلقة تكون حينئذ مقصودة بالبيع كالأصل أو أعظم فيقع البيع على ما لم يعلم قصداً وأما إذا بلغ حد الانتفاع فهي حينئذ تباع انظر عيب (قوله ابن العطار الخ) هذا خامس وهذه الأقوال عند الدخول على الإطلاق (أقول) حيث ذهب إليه الشامل فيدل على أنه الرابع (قوله ما لم يضر بالآخر) أي بأن يكون السقي ان كثر نفع الأصل وضرر الثمرة وان قل نفع الثمرة وضرر الأصل (قوله أي لكل الخ) هذا على ما في توضيحه عن شيخه وابن رشد (قوله والثمر لا آخر) أما إذا كان الثمر للبائع كله فالامر ظاهر مما تقدم وأما إذا كان الثمر للمشتري أو بينهما والأصول للبائع فلا يكون ذلك إلا بعد بدو الإصلاح فهو خارج عن الموضوع وقوله أو لكل الخ هذا على ما لابن عبد السلام (قوله أو لكل الخ) هذا هو الذي يناسب الموضوع (قوله ما لم يضر سقي المشتري الخ) هذا انما يأتي على التقرير الأول ولا يعقل إلا في الشراء بعد بدو الإصلاح (قوله أو ما لم يضر سقي البائع (١٨٣) بأصل المشتري) يناسب الثاني (قوله

وأما مع المشاحنة) لأن المصنف قال في القسمة وسقي ذو الأصل بكائمه المستثنى ثمره حتى يسلم والحاصل أن هذا الحل للزرقاني قال عجب ويبيده قوله ما لم يضر بالآخر قال عجب بل لا بعد فيه حيث يحمل على عدم الضرر مع التراضي أي أنه يحمل على التراضي عند انتفاء الضرر أي إذا اتقى الضرر فعند التراضي لكل السقي وعند المشاحنة يقضى على البائع بالسقي (قوله وفي غيره قولان) انما جرى في هذا قولان دون الباب الملقى بها المقولع من محل فيها لأن السلم ينتفع به وان لم يسلم بخلاف الباب المقولع فانه الانتفاع به وقد يوجد فيه

الرابع أن يبلغ الاصل حد الانتفاع قاله في المدونة (ص) وان أبر النصف فلكل حكمه (ش) أي وان أبر النصف أو انعقد النصف أو ما قارب به فما أبر أو انعقد للبائع الا بشرط ومقابل ذلك للبائع وهذا إذا كان ما أبر في نخلات بعينها وما لم يؤثر في نخلات بعينها وأما ان كان ما أبر شائعاً في كل نخلة وكذلك ما لم يؤثر شائعاً فاختلاف فيه على أربعة أقوال فقيل كله للبائع وقيل كله للبائع وقيل بخير البائع في تسليمه جميع الثمرة وفي فسح البيع وقيل البيع مفسوخ ابن العطار والذي به القضاء أن البيع لا يجوز إلا برضا أحدهما بتسايم الجميع لا آخر ودرج عليه في الشامل (ص) ولكل منهما السقي ما لم يضر بالآخر (ش) أي لكل من البائع والمشتري ان كان الأصل لأحدهما والثمر لا آخر أو بينهما فالضمير للبائع والمشتري أو لكل من صاحبي المأثور والمنعقد السقي الى الوقت الذي جرت العادة بجذ الثمرة فيه ما لم يضر سقي المشتري بأصل البائع أو سقي البائع بثمر المشتري أو ما لم يضر سقي البائع بأصل المشتري وهذا حيث لا مشاحنة وأما مع المشاحنة فالسقي على صاحب الأصل كما يأتي في باب القسمة (ص) والدار الثابت كباب ورف ورجي مبنية بقوانينها وسلم سمر وفي غيره قولان (ش) يعني أن العقد على الدار يتناول الثابت حين العقد كباقيها غير المخلوع وكذا رفقها والرجي المبنية فيها مع فوقانيتها والسلم المسمر فيها وما أشبه ذلك وهل كذلك غير المسمر أو لا يكون له بل للبائع في ذلك قولان ثم ان المؤلف أطلق الرخي على السفلى تجوزا والافنى الحقيقة الرخي اسم للسفلى والعليا وعليه فقوله بقوانينها غير محتاج اليه إلا أن يقال قصد بالتصريح به الرد على القول المفصل بين الاعلى والسفل ولوقال بقوانينها كان أخصر (ص) والعبد ثياب مهنته (ش) المهنة بفتح الميم وسكون الهاء الخدمة والمأمن الخادم والمعنى أن العقد على العبد أو على الأمة يتناول ثيابه الخلقة وأما ثياب الزينة فلا تدخل الا بشرط أو عرف (ص) وهل يوفى بشرط عدمها وهو لا يظهر أولاً (ش) يعني أن البائع اذا شرط أن ثياب المهنة له بأن قال عند عقد البيع أبيعك العبد أو الأمة خلاصاً من ثياب المهنة هل يوفى له بذلك ويسلم للمشتري بلا ثياب مهنة أو لا يوفى له بذلك والشرط باطل والبيع صحيح وصحيح ترد فقوله وصحيح من تمام قوله أولاً وما بينهما من نظائر ترجح لقوله أولاً ولما

انتفاع الا انه كالعديم (قوله كباقيها غير المخلوع) أي ورف كذلك لا مخلوع ولا مهيأ لدار جديدة بها قبل تركه ولو حذف مبنية لكان أخصر لعلم ذلك من قوله والدار الثابت (قوله تجوزا) من اطلاق اسم الكل وازادة الجزء (قوله ولو قال بقوانينها الخ) وأيضا ثبات النون في فوقانية على خلاف القياس لان النسبة الى فوق فهو من باب رقباني فالقياس فوقيتها ولو أسقط الباء ونصب فوقيتها على انه مفعول رخي صح (قوله ثياب مهنته) أي التي عليه وحدها أو مع ثياب الزينة أو عليه ثياب الزينة فقط فيجب له ثياب مهنته وان لم تكن عنده (قوله ويسلم للمشتري بلا ثياب مهنة) أي عرياناً إلا أنه مستور العورة وليس المراد يسلمه عرياناً مكشوف العورة ومستور العورة فقط يقال له عريان كما أفاد ذلك في شرح شب الآن في كلام ابن عرفة ما يرد فانه قال رحمه الله ولو شرط البائع أخذها عريانة ففي بطلان شرطه وعليه أن يعطيها ما يوارىها أو لزوم شرطه سماع أشهب وقول عيسى بن دينار في المدونة مع روايته عن ابن القاسم ابن رشد وهو القياس وبه الفتوى ولم يحك ابن فتوح عن المذهب الا الأول غير معزول عني وقول ابن غات عن ابن مغيث هو الذي جرت به الفتوى عند الشيوخ خلاف قول ابن رشد فانت ترى الخلاف هل يوفى بشرط بيعها عريانة أولاً ويلزم ما يوارىها وكذا في عبارة أهل المذهب وكلام المؤلف لا يعطي هذا والحاصل أن مرادهم باشتراط بيعه عرياناً أن يزرع جميع ثيابه ولا يترك له شيئاً اه أقامه محشي تب

(قوله والامتنع ببيع جزافا) أي كالفول فإنه مستور بوجه كافنا (قوله أو الحق به) الحق الزرع أو الثمرة أي بأصل المبيع كله وأما عكسه فممنوع لفساد البيع وقوله ان تقع كاهو الواقع عندنا بمصر تشتد رغبتهم في البيع الأخضر قبل احراره واصفراره وقوله واضطره يغني عما قبله وقوله ولم يتمالا عليه أي اثلا يكثر الغلاء وتمنع الزكاة كره البدر (قوله أن لا يحصل غمائل) أي من أهل البلد وليس المراد من المتبايعين وان كان ظاهر المصنف فقول المصنف ولم يتمالا معناه أي لم يتمالا أكثر أهل محلهم ما وقوله وليس المراد بالتألو أن يتوافقوا على ذلك أي وليس المراد بالتألو اجتماع أكثر أهل المحلة أي بحيث يجتمعون في مجلس ويقولون نفعل كذا وقوله بل المراد توافقه أي بل المراد كون ذلك صدر منهم في نفس الامر (١٨٥) فاتفق البائع والمشتري على بيع ذلك من غير وقوع مثل ذلك من أكثر أهل البلد

لا يضر في الجواز فان غملا أكثرهم عليه أو كانت لهم بذلك عادة سابقة قبل البيع المذكور منع العقد المذكور وان لم يقطعوا إلا بعد بدو الصلاح (قوله فاذا جذاها رطبا الخ) هذه عبارة الشيخ عبيد الرحمن قال عجب وظاهرها انه يريد القيمة كان الرطب قائما أو فائتاعا وزنه أم لا والجاري على القواعد أن يقال فيه ما قيل في الثمر إلا أن يكون في محل لا يوزن فيرد عينه ان كان قائما والافقيته وسبأني عند قوله عند الجذاذ ما فيه دلالة لما ذكرناه في الرطب اه أقول وهو كلام ظاهر فليعمل عليه (قوله كاف في جنسه) أي نوعه (قوله ان لم تكن با كورة) أي بان تسبق بالزمن الطويل الذي لا يحصل معه تتابع الطبيب لمرض وهي كافية في نفسها فتباع وكذلك كافية في مريضة أو أكثر مثلها عاداتها لمرضها ان تبكر (قوله ومن الحوائط الخ) ظاهر هذا وان لم يكن ما نلاحق طبيبه بطييه ملاصقا له وكلام ابن الحاجب يفيد انه لا بد من كونه ملاصقا له فما نلاحق طبيبه

والامتنع ببيع جزافا أيضا (ص) وقوله مع أصله أو الحق به أو على قطعه ان تقع واضطره ولم يتمالا عليه (ش) يعني أن يبيع ما ذكر قبل بدو صلاحه يصح في ثلاث مسائل الاولى ببيع مع أصله كبيع صغير مع نخله أو زرع مع أرضه الثانية أن يبيع أصله من نخل أو أرض ثم بعد ذلك بقرب أو بعد بحيث لم يخرج من يد المشتري له الحق الزرع أو الثمرة بأصله الثالثة أن يشتري ما ذكر منفردا قبل بدو صلاحه على شرط قطعه في الحال أو قريبا منه بحيث لا ينتقل عن طوره الى طور آخر لكن بشروط ثلاثة الاول أن يكون منتقاه والافهوا ضاعة مال الثاني الاضطرار سواء كان المضطر المتبايعين أو أحدهما واللكان من الفساد والمراد بالاضطرار هنا الحاجة لا بلوغ الحد الذي ينتق مع الاختيار الثالث أن لا يحصل غمائل على البيع قبل البدو وليس المراد بالتألو هنا أن يتوافقوا على ذلك بل المراد به توافقه في نفس الامر ومثل توافق الجميع توافق أكثر أيضا (ص) لاعلى التبقية أو الاطلاق (ش) أي لا يبيعه قبل بدو صلاحه منفردا على التبقية أو على الاطلاق من غير بيان لجذبه ولا تبقيته فلا يصح ضمان الثمرة من البائع مادامت في رؤس الشجر فاذا جذاها رطبا ردمتها وقرارد بعينه ان كان قائما والارد مثله ان علم والارد قيمته (ص) ويدوه في بعض حائط كاف في جنسه ان لم تبكر (ش) يعني أن عموم بدو الصلاح لا يشترط في كل الحائط بل يكفي في بعضه ولو نخلة واحدة ان لم تكن با كورة فان أزهى بعض حائط ولو نخلة واحدة ولم تكن با كورة فهو كاف في جواز بيع ذلك الجنس من ذلك الحائط ومن الحوائط المجاورة له وهو ما يتلاحق طبيبه بطييه عادة أو بقول أهل المعرفة وأخرج غير الجنس فلا يباع بل بدو صلاح شمس مثلا وفهم من قوله في بعض حائط أن هذا خاص بالثمار كما يؤخذ من قول الرسالة وان نخلة من نخلات كثيرة فلا يجوز بيع الزرع بدو صلاح بعضه قاله بعض شراحها اه أي فلا بد أن يبيع جميع الحب لان حاجة الناس لكل الثمار وطبقة التفكه بها أكثر ولان الغالب تتابع طبب الثمار وليست الجيوب كذلك لانها القوت لا التفكه وهذا يفيد أن نحو المقناة كالثمار فلو قال المؤلف ويدوه في بعض حائط كاف في جنسه لشمل البطن الثاني في المقائى ومفهوم ان لم تبكر ان البا كورة لا تكفي في صحة بيع جنسها وتكفي في نفسها (ص) لا بطن فان بأول (ش) عطف على المعنى أي يكفي بدوه في بعض حائط لا في بطن ثان والمعنى أنه لا يباع بطن ثان قبل بدو صلاحه بدو صلاح البطن الاول ومعنى ذلك أن من باع بطن ابدأ صلاحه ثم بعد انتهاء البطن الاول أراد أن يبيع البطن الثاني بعد وجوده وقبل بدو صلاحه بدو

(٣٤ - خرشي خامس) بطييه ولم يكن ملاصقا له لا يكون بدو الصلاح في بعض حائطه كافيا فيه ثم ظاهر هذا ولولم تكن الحوائط المجاورة ملكا لصاحب الحائط الذي فيه البا كورة (قوله لانها القوت لا التفكه) هذه العلة غير ظاهرة وقوله وهذا أي ما ذكر أي من التعليمين (قوله لشمل البطن الثاني) هذا هو المشار له بقوله فيما سبأني وللمشتري بطون الخ لا بقوله لا بطن فان بأول ثم أقول وحيث كان كذلك فلا حاجة لهذا كله والاولى حذف نحو في قوله ان نحو المقناة (قوله ثم بعد انتهاء البطن الاول) أي انقطاعه رأسا بحيث ان البطن الثاني جاء بعد انقراض الاول وتميز عن الاول اذ لو تلاحقت البطون لكانت هي المشار لها بقوله وللمشتري بطون كاسمين بوضع ما قلناه من أن المراد انقطع رأسا قول الجلاب اذا كان في الحائط نوعان صيفي وشتوي لم يبيع أحدهما بطيب الآخر وكذا طاب نوع منه يبيع على حدته اه

وكذلك التبن في صقلية وهذا بخلاف ما تقدم من أنه يجوز نشر اخلفة القصيل قبل وجودها بعد شراء القصيل ويجب أن
 خلفة القصيل انما تخلفت مما بقى من القصيل بخلاف البطن الثاني (قوله كالبح الخضر اوى) أى كحلاوة البطح الخضر اوى (قوله
 والزهر بضم الزاى الخ) أى أو بفتح الزاى وسكون الهاء (قوله وأزهى ينهى الخ) الشاهد في هذا الثانى الذى هو أزهى ينهى الخ غير أن
 المناسب على هذا أن يقال والازهاء لا الزهوالا أن يقال الزهواسم مصدر لا زهى لامصدر (قوله فهو من عطف الخ) التفريع يقتضى
 أنه من عطف المغاير * (فائدة) * الزهو بعد البسر عند كثر أهل اللغة وقبله عند الفقهاء كما قاله البدر (قوله بانفتاحه) أى انفتاح
 بعضه لانه يتلاحق (قوله اكمام) جمع (١٨٦) كم بالكسر وعاء الطلع وغطاء النور والجمع اكمام والنور هو الورق المخصوص الذى

يكون فى الورود ويخرج منه الماء
 وقوله ان تنفتح يؤذن بأن البناء فى
 قول المصنف بانفتاحه زائدة وان
 الاصل وفى ذى النور انفتاحه الا
 أن قول الشارح قوله وفى الخ مما
 يبعده (قوله وتم) عطف تفسير
 (قوله فقد اعتبر فى بدو الصلاح)
 كذا قال عجم وظاهر المواق وغيره
 أن ذلك معنى اطعامها لجمعها
 كلامه شرح المصنف الا أن يقال
 لا يلزم من الاطعام أن لا يكون فى
 قلعه فساد كجزر وجل ص غيرين
 كذا فى شرح عب والحاصل أن قوله
 وانتفع به يرجع لقول المصنف
 باطعامها فيكون الزائد قوله وتم
 أو استقل ورقه أى بان ارتفع عن
 الارض اذا كان ينتفع به ولو لم يرتفع
 عن الارض والتمام غير الاستقلال
 لانه لا يلزم من استقلال ورقه أن
 يتم ورقه بأن يبلغ الحد المعتاد أو ما
 قوله ولم يكن فى قلعه فساد لازم لما
 قبله فلا حاجة له وظاهر من ذلك
 كله صحة قول الشارح فقد اعتبر
 الخ ويمكن أن يقال أراد المصنف
 بالاطعام الاطعام التام فيكون عين
 كلام الباجى (قوله كياسمين) بكسر

صياح السابق فان ذلك لا يكتفى ثم بين بدو الصلاح فى بعض الاجناس ليقاس عليه بقوله
 (ص) وهو الزهو (ش) أى فى النخل كأجراره واصفراره وما فى حكمهما كالبح الخضر اوى
 والزهو بضم الزاى والهاء وتشديد الواو قال فى النهاية زها النخل يزها اذا ظهرت ثمرته وأزهى
 يزهى اذا جرد أو اصفر اه (ص) وظهور الحلاوة (ش) ليست الواو بمعنى مع أى وهو
 الزهو فى البطح وظهور الحلاوة فى غيره كالشمس والغيب فهو من عطف العام على الخاص (ص)
 والتمويل للنج (ش) أى بان يكون اذا قطع لا يفسد بل يميل الى الصلاح كالوز لان من شأنه
 انه لا يطيب حتى يذفن فى التبن ونحوه (ص) وفى ذى النور بانفتاحه (ش) يعنى أن بدو
 الصلاح فى صاحب النور كالورد والياسمين وما أشبه ذلك أن تنفتح اكمامه ويظهر نوره قوله وفى
 ذى الخ متعلق بعبث المحذوف وبانفتاحه متعلق الخبر أى والبدو فى ذى النور بانفتاحه (ص)
 والبقول باطعامها (ش) يعنى أن بدو الصلاح فى البقول باطعامها أى بان ينتفع بها فى الحال
 الباجى والصلاح فى المغيبة فى الارض كاللفت والجزر والفجل والبصل اذا استقل ورقه وتم
 وانتفع به ولم يكن فى قلعه فساد اه فقد اعتبر فى بدو صلاح البقول قدر الزائد على ما ذكره
 المؤلف (ص) وهل هو فى البطح الاصفرار أو التمول للبطخ قولان (ش) يعنى أن الاشباخ
 اختلفوا فى بدو صلاح البطح هل هو اصفراره بالفعل لان ذلك هو المقصود منه وهو قول ابن
 حبيب أو المراد ببسود صلاحه أن ينهيا للبطخ ويقرب من الاصفرار ولم يذكر صلاح البطح
 الاخضر ولعله يكون بتلون لونه بالجرة أو غيرها (ش) ولاشتري بطون كياسمين ومقتاة (ش) يعنى
 أن المشتري يقضى له بالبطون كلها فى نحو الياسمين والمقتاة خيار وقضاء وبيع وما أشبه ذلك
 مما يخلف ولا يتميز بعضه من بعض ولا آخر ولولم يشترطها قال فيها ولا يجوز شراء ما تطعم المقائى
 شهر الاحتمال الجمل فيه بالقله والكثرة اه واليه أشار بقوله (ولا يجوز بكشهر) فان غلبت بطونه
 كالقصب والقرط فلا تدخل خلفه الا بشرط فى الارض المأمونة كارض النيل لا المطر وقدمى
 ذلك مع بقية الشروط (ص) ويجب ضرب الاجل ان استمر كالوز (ش) يعنى أن من اشترى
 ثمرة تستمر طول العام لا تقطع وليس لها غاية تنتهى اليه بل كلما انقطع شئ منها خلفه غيره
 كالوز فلا يجوز بيعه الا بضرب الاجل وهو غاية ما يمكنه وظاهره ولو كثر الاجل وهو كذلك
 على المشهور (ص) ومضى بيع حب أفرك قبل يسه بقبضه (ش) يعنى أن الحب من قح
 وشعر ونحوهما اذا بيع فى سنبله بعد افراكه وقبل يسه فان بيعه لا يجوز ابتداء وان وقع مضى
 بقبضه والظاهر أن قبضه جذاه وقولنا مع سنبله احترازاً عما اذا جرح كقول الفول الاخضر

النون منونة فهى بالصرف على الاصل وبفتح النون غير منونة للعلية وشبه الحجة (قوله كالقصب والقرط) والغريك
 فيه أن أثر هذا خلفة لا بطن فان لاو ذلك أن الخلفة من تمة الاول بخلاف البطن الثانى (قوله وهو كذلك على المشهور) مقابلة ما لا ين
 نافع من أنه لا يجوز الاسنة ونحوها وفى شب وكلام الشارح يفيد أنه لا يجوز الزائد على سنتين ومثل ضرب الاجل استثناء بطون
 معلومة قاله المواق (قوله قبل يسه) متعلق ببيع الواقع مصدر فى كلام المصنف (قوله وقولنا مع سنبله) أى من حيث الاشارة له
 يكون فى معنى مع أى والقرض انه يبيع على التبقية أو أطلق والحاصل أن كلام المصنف مفروض فيما اذا بيع مع سنبله فان كان
 على القطع جاز والافلا وقبضه جذاه وكذا ان كان المبيع الزرع والحاصل أن كلام المصنف فيما اذا بيع مع سنبله جزافاً فان كان

على القطع جاز وان كان على التبقية أو الاطلاق فلا وقبضه جذاذه وأما اذا بيع وحده فان بيع جزاءا يشترط مطلقا سواء كان قبل
 ليس أو بعده وهل يعنى قبضه وقبضه كيله وهو الظاهر ولم أره وأما اذا اشترى الحب وحده على الكيل فكذلك لا يجوز قبل اليبس وإذا
 وقع فيمضى بالقبض وقبضه كيله فيما يظهر ولم أر ذلك وأما بعد اليبس فجائز (قوله وهي مامخ) أى جنس العربية مامخ وانما قدرنا ذلك
 لان المعترف الجنس فتدبر (قوله من ثمرة تيس) شأنه اليبس فلا ينافى أن البيع واقع قبل (قوله هي هبة الثمرة) أى العربا أى جنس
 العربية على ما تقدم هي هبة الثمرة فلم يجعلها نفس المعري بل نفس الاعطاء فعلى ما قررنا الشارح يكون في تفسير العربية خلاف هل هي
 نفس الاعطاء والمعطى ذلك أن ترجع الاول للثاني بان تقدر مضافا أى هي اعطاء مامخ الخ وقوله بعد من أعري الخ يدل على أن
 العربية مصدر (قوله لمعرو فاقم الخ) اشارة الى أن ما يقوم مقام المعري (١٨٧) مثل المعري في جواز ذلك خلافا لظاهر المصنف

ثم لا يخفى أن الترخيص محكوم به
 للمعري بالفتح أيضا والمصنف يوهم
 خلاف ذلك والجواب أن المعري
 بالكسر المقصود بالحكم أو ان
 في كلام المصنف حذف عاطف
 ومعطوف بعد قوله لمعرو أو ان
 الترخيص للمعري بالكسر يستلزم
 الترخيص للمعري بالفتح (قوله
 كلوز في غير مصر) يقتضى أن اللوز
 في مصر وليس كذلك (قوله أن لفظ
 بالعربية) أى ان ثبت في المستقبل انه
 كان حال العقد لفظ بالعربية (قوله
 أفاد بعض الشروط بالوصف) انظر
 ما النكتة في ذلك (قوله على
 المشهور) مقابله ما لا ينحيب
 (قوله من نوعها) الاولى بصنفها
 فان المصنف أخص من النوع
 (قوله فلا يباع جيد بردي) المشهور
 خلافه وانه يجوز بيعها بأدنى أو
 أجود وما قاله الشارح قول الخمي
 (قوله فكيف جعل الخرص شرطا)
 لا يخفى انه على ذلك الوجه يكون
 مفاده انه لا يصح بيعها بغير الخرص
 (قوله أى على الكيل) والحاصل

والفريق فان بيعهما جائز بلا نزاع لانه حينئذ منتفع به * ولما ذكر أن بيع الثمر قبل بدو صلاحه
 ممنوع وبعده جائز بشرط عدم ربا الفضل والنساء وعدم الموانع ذكرنا استثنى من ذلك وهو
 بيع العربا وهي مامخ من ثمرة تيس وروى المازري هي هبة الثمرة فقال (ص) وزخص
 لمعرو فاقم مقامه وان باشتراء الثمرة فقط اشتراء ثمرة تيس كلوز لا كلوز (ش) المعري واهب
 الثمرة اسم فاعل من أعري يعري اعرا وعربية أى ورخص على وجه الاباحة لمعرو فاقم مقامه
 من وارث وهو هوب ومشترا لا اصول مع الثمار والأصول فقط بل وان قام مقامه باشتراء بقية
 الثمرة التي وقعت العربية في بعضها فقط دون أصولها اشتراء ثمرة بخرصها من المعري بالفتح ومن
 تنزل منزلته ببيع أو غيره لا من غاصبها منه بشرط أن تكون الثمرة تيس بالفعل اذا تركت
 ولا يكتفى بتيس جنسها كلوز في غير مصر وجوز وفحل وعنب ونين وزيتون في غير مصر لا كلوز
 ورماني وخوخ وتفاع لفقد تيسه أو ترك مثله ما لا ييس مما أصله ييس كعنب مصر (ص)
 ان لفظ بالعربية وبدا صلاحها وكان بخرصها ونوعها (ش) لما أفاد بعض الشروط بالوصف
 أفاد بعضها بالشرط والمعنى انه يشترط في العربية مامخ وأن يلفظ المعري في هبته بالعربية
 كما عرفت وأنت معري لا بلفظ العطية والهبة والمنحة على المشهور وأن يبدو صلاحها حين
 الشراء وانما نص على هذا وان لم يكن خاصا بالعربية لئلا يتوهم عدم اشتراطه لاجل الرخصة
 لاسيما وقد قال البايع بعدم اشتراطه وأن يكون الشراء بكيلها وهو المراد بالخرص وأن يكون
 الشراء بثمر من نوعها فلا يباع صيحاتي ببرني وصفته فلا يباع جيد بردي فان قيل موضوع
 المسئلة في اشتراء الثمرة بخرصها وأما ان يبعث بدراهم أو عرض فلا يشترط فيها هذه الشروط بل
 بدو الصلاح فقط فكيف جعل الخرص شرطا فالجواب أن المراد بالخرص هنا قدر الكيل
 يحترز به عن أن يكون أزيد في الكيل أو أنقص وفي قوله اشتراء الخ حذف أى على الكيل
 ومنه يستفاد موضوع المسئلة وبه يتضح جعله شرطا (ص) يوفي عند الجذاذ (ش) المراد
 أن لا يدخل على شرط تعجيلها فالمضر الدخول على شرط تعجيلها وأما تعجيلها من غير شرط فلا
 بضر فلو قال غير مشروط تعجيلها الطابق النقل فان وقع على شرط تعجيلها تسخ فان جذها رطبا
 رد عملها ان وجدوا لا فقيمتها والجذاذ بالمهجة والمهولة هو قطع ثمار الخلق وقطاعها وأشارته قوله
 في الذمة الى أن من جلة شروط العربية أن يكون العوض في ذمة المعري بالكسر لا في حائط معين

أن موضوع المسئلة انه اشتراها على الكيل وهو محتمل لان يكون قدر الكيل أو أكثر فأدب قوله وكان بخرصها انه يشترط أن يكون
 مساويا لأزيد ولا أنقص وقوله ومنه أى من هذا الحذف وقوله وبه يتضح أى بهذا المحذوف يتضح جعل قوله وكان بخرصها شرطا أى
 قدر الكيل أى فليس المراد ان لا يباع الا بخرصها لا بغيرها ولو نقدا فيجوز بيعها به والعرض (قوله فالمضر الدخول على شرط التعجيل)
 سواء جعل بالفعل أم لا كما في شب (قوله فلا يضر) أى سواء اشترط التأجيل أو سكت عنه (قوله ان وجد) أى وعلم وقوله والافقيمتها
 أى بان لم يوجد أو وجد ولم يعلم وظاهره أنه ان يرد مثله ولو كانت العين قائمة (قوله بالمهجة والمهولة) مثلث الاول فيهما ويصح كل منهما
 لان معناه ما واحد (قوله وقطاعها) قال في المختار فطف العنب من باب ضرب والقطف بالكسر العنقود الى أن قال والقطاف بفتح
 القاف وكسرها وقت القطف اه لا يخفى على هذا أن عطف قطاف على قطع لا يظهر ثم يظهر على قول صياح المصباح حيث قال

قطعت العنب ومحوه قطفان باب ضرب وقيل قطعته وهذا من القطاف بالفتح والكسر اه فانه يتبادر منه أن القطاف اسم للقطع لكن انظر هل قطاف مصدر ثان لقطف سماعي وهو الظاهر (قوله فان نزل ذلك) أي وقع (قوله وفي المبسوط) كلام المأزري يفيد ضعفه والمبسوط كتاب لاسماعيل القاضي (قوله لانه قد يشترى بها بئرا الخ) أي وبأخذها عند الجذاذ (قوله وكسافة وبيع وقراض) الاولى أن يقول وكسافة أو قراض مع بيع (١٨٨) لان السياق في بيان اجتماع الرخصة كالمسافة والقراض مع غيرها كالبيع

(قوله حال التصويب عن غيره) لان قوله قبل والصواب المنع من كلام بعض الاصحاب أقول غير انه ارتضاه فيكون بمثابة قوله (قوله) وأما لو كان الزائد سلعة أي اشترى خمسة بالحرص وسلعة يدتارأي انه اذا كان الزائد على خمسة سلعة فالشهور الجواز وان كان المقابل ظاهرا من جهة اجتماع الرخصة والبيع (قوله يضاعف) تقدم ما يندفع به ذلك من أن قوله وكان بخرصها شرط في جواز بيعها على التكيل لا مطلقا (قوله وهي أولى الخ) أي لان المصنف يفيد ان العريبة خمسة أوسق لا غير وتلك العبارة أعم (قوله ان كان بالفاظ) أي عقود ولا بد أن يكون زمنها مختلفا فان اتخذ زمنها فهي بمنزلة العقد الواحد لا بلفظ أي لا بعقد (قوله وظاهره) أي من حيث انه لا بد من عقود (قوله انه اذا أعري عرابا في حوائط) وأما ان كانت في حائط فان قيل ان شراء العريبة معمل منع الشراء وان قيل انه غير معمل جاز كذا قال الزجاجي والمصنف مشي على انه معمل وحاصل كلام الزجاجي انه اذا كان لجماعة حوائط يجوز بعقود وعقد واحد قطعاً وأما في حائط فالمنع على طريقة المصنف من أن شراء

اتباعا للرخصة فان نزل ذلك فسخ لانه بيع فاسد وفي المبسوط يبطل شرط التعمين ويبقى في الذمة ولا يغني عنه قوله يوفي عند الجذاذ لانه قد يشترى بها بئرا من نوعها معين فاحد الشرطين لا يغني عن الآخر وأشار لشرط آخر من شروطها بقوله (ص) وخسة أوسق فأقل (ش) الى أن من جملة ما اشترط في شراء العريبة أن يكون قدر المشتري خمسة أوسق فأقل ولو كانت العريبة أكثر ولو قال والمبيع خمسة أوسق فأقل وهو عطف على ضمير كان لا فاد المسرا دبلأ كلفة وأشار بقوله (ص) ولا يجوز أخذ زائد عليه معه بعين على الاصح (ش) لقول ابن يونس قال بعض أصحابنا اذا أعراه أكثر من خمسة أوسق فاشترى خمسة بالحرص والزائد عليه بالالدانير أو الدزاهم فقال بعض شيوخنا انه جائز ومنعه بفضهم والصواب المنع لان الرخصة خرجت عن حدها كالأقاليم طعام ابتاعه قبل قبضه وباعه سلعة في عقد واحد وكسافة وبيع وقراض ونحو ذلك من الرخص فانه لا يجوز وكذلك هذا وانما عبر بالاصح دون الأرج لان ابن يونس حال التصويب عن غيره وبعبارة الضمير ان في عليه ومنعه عائدان على القدر الذي ذكره وهو خمسة أوسق فأقل أي أخذ زائدا عما أعراه كما اذا أعراه أكثر من خمسة أوسق فاشترى خمسة بالحرص والزائد عليها بالعين وأما لو كان الزائد سلعة فالشهور الجواز وفهم من قوله معه أنه لو اشترى مجموع الثمرة بعين جاز وهو مذهب المدونة وقد مر وهذا المفهوم يضاعف كون قوله وكان بخرصها شرطا (ص) الامن أعري عرابا في حوائط وكل خمسة ان كان بالفاظ لا بلفظ على الأرج (ش) هذا مستثنى من قوله خمسة أوسق فأقل والواو من قوله وكل واو الحال وفي بعض النسخ فن كل خمسة وهي أولى لموافقته قولها ومن أعري اناسا شئ من حائط أو من حوائط له في بلد أو بلدان شئ خمسة أوسق لكل واحد أو أقل أو أكثر جاز له أن يشترى من كل واحد خمسة أوسق فأقل ومحل جواز الاخذ من كل عريبة خمسة أوسق فأقل ان كان بالفاظ لا بلفظ واحد على ما رجحه ابن الكاتب ونقله عنه ابن يونس وأقره فأقراره بمنزلة كونه منه فلذا نسب له وظاهره انه لا فرق بين تعدد المعري بالفتح واتحاده ولكنه خلاف ما للزجاجي من أنه اذا أعري عرابا في حوائط لجماعة يجوز له أن يأخذ من كل حائط خمسة أوسق ولو وقعت بلفظ واحد ثم لام مفهوم لقول المؤلف عرابا ولا حوائط أي أرحائط وانما المراد تعدد العريبة وتعدد العقد الواقعة به ولا مفهوم لقوله خمسة أوسق وانما المراد انه لا يأخذ من كل الا خمسة أوسق فأقل ثم غم شروط العريبة بعاشرها فقال (ص) لدفع الضرر أو للمعروف (ش) أي وان يكون شراء المعري للعريبة لأحد أمرين عند مالك وابن القاسم على البديل لدفع الضرر بدخول المعري بالفتح وخروجه عليه وإطلاعه على ما لا يداطلاعه عليه أو للمعروف بالرفق بالمعري بالفتح بكفايته حراسته وموثنه وعمل عبد الملك بالاول فقط ونقل النخعي التعليل بالثانية ابن عبد السلام وهو

العريبة معمل وأما زجل واحد فلا يجوز الا اذا كان بعقود في أزمنة مختلفة فان اتخذ زمنها فهي بمثابة العقد الواحد واعتمد عب وغيره كلام الزجاجي في كل كلام المصنف بما حاشه أن قوله ان كان بالفاظ أي عقود مختلفة في أزمنة مختلفة والمعري بالفتح واحد كان في حائط أو حوائط فان تعدد المعري لم يشترط تعدد اللفاظ أي العقود ان كان ذلك في حوائط لان كان في حائط على كلام المصنف أي من أن الشراء معمل وأما ان قلنا انه غير معمل جاز (قوله وعمل عبد الملك الخ) والمصنف يجوز له على كلام ابن القاسم ومالك فتكون أو اشارت الى أن العلة أحدهما ويجوز أن تكون أو اشارت لحكاية الخلاف

اقربها

(قوله أي فبسبب أن العلة المعروفة) ويمكن تفريعه على الأول وهو ما إذا كانت العربية متفرقة في حوايط وكان المعري بالكسر
 سا كتاب بعضها واشترى البعض الذي في محل سكنه (قوله وعلى أن العلة دفع الضرر الخ) أقول الضرر لا يختص بالخوف على الثمار
 بل يكون بالخوف على الأصول (قوله أي باع كل واحد منهما الواحد) أي أو باعهما معا لو اختلفا وصادق بأن يكون الأخذ الذي أخذ الأصل
 أو الثمر المعري أو غيره والذي أخذهما معا المعري أو غيره (قوله ولما إذا) (١٨٩) باع الأصل فقط الخ لا يخفى أنه إذا باع الأصل فقط

يتفرع على أن العلة الضرر أيضا
 (قوله لكن في الأولى الخ) قال عجم
 بعد ذلك وانظر إذا لم يأخذ من له
 الثمرة وتنازع من له الأصل
 والمعري بالكسر أي ما يقدم قال
 في المدونة وإذا باع المعري جائته
 أو أصله دون ثمرته أو ثمرته دون
 أصله أو الثمرة من رجل والأصل
 من آخر جاز مالك الثمرة شراء العربية
 الأولى بخبرها اه فان أبي مالك
 الثمرة أخذ مالك الأصل فان أبي
 مالك الأصل أخذ المعري هكذا
 يستفاد من كلام أبي الحسن فعلى
 هذا أقول الشارح إذا لم يأخذ من
 له الثمرة أي ولم يأخذ من له الأصل
 (قوله أشرط لفظ العربية غير
 ممكن) وكذا كون المشتري المعري
 (قوله أي يملوك لغيرك) تفسير
 لأصل (قوله ونحوها) أي كالعروض
 (قوله أيضا) راجع لقوله وعلم منه
 أي وعلم من قوله بخبرها أنه في
 الذمة أي كما علم منه أنه بنوعها
 (قوله في الوجهين) كونه بدراهم
 أو عين وهو غير مسلم بالنسبة للثاني
 لأن العين يتحقق معه كونه بخبرها
 (قوله يطلع) بفتح الياء وضم اللام
 على وزن ينصر (قوله وأن يطلع
 غيرها) هذا هو الراجح فكان المناسب
 المصنف الاقتصاد عليه (قوله أي
 يخرج غيرها) أي طلعها أي ولولم
 تؤبر (قوله فالصواب على هذا

أقربها وعلى أن العلة أحدهما على البذل فلا يجوز شراءها لغيرهما كالتجربة وبه صرح الخمي
 وقوله لدفع الضرر يصح تعلقه بقوله ورخصه بقوله اشتراءه لكن تعلقه بالفعل أولى وأو
 مانعة خلا لا مانعة جمع (ص) فيشتري بعضها (ش) أي فبسبب أن العلة المعروفة يجوز شراء
 المعري بعض عربته كثلثها مثلا إذا لمانع من قيام المعري ببعض ما يلزم المعري بالفتح وهذا على
 قول مالك وابن القاسم ظاهر وأما على ما لابن المباحسون من أن العلة هي دفع الضرر فقط فلا
 إذا لزول الضرر بشراء البعض لدخول المعري بالفتح للحائط لبقية العربية وكذا يتفرع على أن
 العلة المعروفة قوله (ص) ككل الحائط (ش) إذا أعراه يجوز شراؤه إذا كان خمسة أوسق
 وعلى أن العلة دفع الضرر لا يجوز إذا لضرر على رب الحائط مع كون جميع الثمرة لغيره وكذا
 يتفرع على أن العلة المعروفة قوله (ص) وبيعه الأصل (ش) أي يبيع المعري بالكسر الأصل
 لغير المعري بالفتح وهو شامل لما إذا باع الأصل وثمرته أي باقى ثمرته أي باع كل واحد منهما الواحد
 ولما إذا باع الأصل فقط لكن في الأولى انما يأخذ إذا لم يأخذ من له الثمرة فقوله وبيعه الأصل
 معطوف على كل وهو من إضافة المصدر إلى فاعله أي كبيع المعري الأصل للمعري أو غيره
 فيجوز له أن يشتري العربية * ولما كان لنا ما يشبه العربية في الترخيص في شراء الثمرة بخبرها
 وليس هو من العربية في شيء ذكره بقوله (ص) ويجازى شراء أصل في حائط بخبرها أن
 قصدت المعروفة فقط (ش) يعني أنه يجوز أن يملك أصلا في حائط شخص يملوك له أن يبيعه
 ثم ذلك الأصل بخبرها مع بقية شروط العربية الممكنة أشرط لفظ العربية غير ممكن هنا حيث
 قصد المعروفة بكفاية البائع المؤنة أما أن قصد دفع الضرر بدخوله في حائطه فلا يجوز لأنه
 من باب بيع التمر بالرطب لأنه لم يعرف شيئا واليه أشار بقوله فقط قوله شراء أصل أي ثمر أصل
 بدليل قوله بخبرها وقوله في حائطك أي يملوك لغيره وفهم من قوله شراء أن الصلاح بدوا الأصل
 يكن شراء ومن قوله بخبرها أنه بنوعها وأما لو كان بدراهم ونحوها فكسائر الباعثات وعلم
 منه أنه في الذمة أيضا والألم يكن بخبرها في الوجهين وقوله أن قصدت المعروفة فقط شرط في
 بخبرها وأما بدراهم فيشترط معه بدو الصلاح فقط وقوله فقط راجع لقوله ويجازى ذلك ولقوله أن
 قصدت المعروفة فعلم منه أنه لا يجوز شراؤه لغير رب الحائط قصد المعروفة أو دفع الضرر ولا لرب
 الحائط أن قصد دفع الضرر أو التجرة (ص) وبطلت أن مات قبل الحوز (ش) أي وبطلت
 العربية أن مات معريها أو حدث له مانع من إحاطة دين أو جنون أو مرض متصلين بعوته
 قبل الحوز لها عن معريها كما يأتي في باب الهبة وبطلت أن تأخر الدين محيط فلا مفهوم
 للموت (ص) وهل هو حوز الأصل أو أن يطلع غيرها تأويلان (ش) أي وهل الحوز
 الذي إذا مات قبله بطلت هل هو حوز الأصل فقط أي بالتخلية بينه وبينها ولولم يطلع فيها
 ثمره أو هو حوز الأصل وأن يطلع غيرها أي يخرج غيرها أي طلعها والقول الثاني يشترط
 في الحوز الأخر أن معا فالصواب على هذا زيادة وأقول أن كما خلسا عليه غاية ما يلزم عليه

زيادة أو أي بحيث يقول أو وأن يقوله قبل أن أي وبعد أو بحيث يجمع بين أو والأو وليس المراد أنه يحذف أو ويأتي بدلها
 بالأو ولكن هذا التصويب لا يأتي في نسخة الشارح لأن نسخة الشارح أو وان فقد جمع بينهما في المصنف في نسخته فلعيل الشارح
 جري قلمه على نسخته غيره التي لم تذكر في المصنف الأو (قوله غاية ما يلزم) في قوة الاستدراك على قوله الصواب وكأنه قال لكن غاية
 فلا يحتاج للتصويب بل يكون هو اللاحق فقط وقوله عليه أي على المصنف من حيث عدم الزيادة أو يلزم على عدم الزيادة

(قوله وهو قول في العربية) اعتمد بعض المحققين جواز بدون ضعف (قوله وسقيها الخ) سواء أعري قبل بدو الصلاح أو بعده فان قلت جعل السقي على المعري يخالف ما تقدم في قوله أو والمعروف من انه القيام عن المعري بالفتح بالمؤنة لانه على أن السقي عليه فأجاب أن المؤنة تفسر بغير السقي (قوله بل على الموهوب له) أي اذا كانت خمسة أو سق (قوله حيث حصلت الهبة قبل الزهوا الخ) أي لان الزكاة حيث لم يحصل زهول تجب على الواهب فيمنه ذلك الزكاة على الموهوب وقوله والاستوت أي لانه حيث حصل الزهوع عند الواهب وجبت الزكاة فيه فقد وجبت الزكاة قبل الهبة (قوله ولما كان الخ) جواب لما محذوف أي تعرض له (قوله الاستئصال) هو الاهلاك وقوله والهلاك الاولي أن يقول والهلاك ليكون تفسيراً (قوله وأطلق في القدر) أي لم يقيده بالثالث (قوله حتى يعم الثمار الخ) أي فيمناسب قوله من ثمر أو نبات والخاص (١٩٠) انه لم يقيده بقوله الثالث ليناسب قوله من ثمر أو نبات لكن الاولي حينئذ أن يقول

لان الثمار وان كان فيها شرط الثالث الا أن البقول لا يشترط فيها الثالث (قوله وكذلك النبات كالبقول) أي أطلق فيها أي فظاهر أي يقول كان وقوله وما شابهها أي المشار له بقول المصنف وزعفران إلى آخر ما يأتي (قوله كما ذكر) أي من البلج والعنب والموز لكن لا يظهر في الموز لانه بطون (قوله ولا يحبس أوله) أي بل أي شيء حصل أخذ ولا يعمل الاولي إلى أن يحصل الاخر فساد ثم أقول وشأن ما كان بطوناً أن لا يحبس فقوله ولا يحبس الخ من عطف اللازم فالمناسب أن لا يدخل البقول هنا لما ذكر وأيضاً سيأتي أن المصنف يشبه فيقول كالبقول في فقهه فعدم الدخول ولذلك أفاد شيخنا عبد الله فقال اللفظ وما بعده من نحو البصل من مغيب الأصل موضع جائزته وان قلت وما بعده من نحو الذرة والسلق من البقول موضع وان قلت (قوله أشار إلى الاول) وهو قوله الذي ليس وقوله وإلى الثاني وهو الذي

محذوف حرف العطف في الثمر وهو قول في العربية وان كان ضعيفاً ولما كان المعروف في العربية أشد منه في بقية العطايا كان من تمامه قوله (ص) وز كاتهما وسقيها على المعري وكملت (ش) أي زكاة العربية ان بلغت نصيباً على المعري وسقيها أي سقي شجر العربية أي ابصال الماء اليها على أي وجه كان بآلة أم لا على المعري وما عداها من تقليم وتنقية وحراسة ونحو ذلك فهو على المعري بالفتح وان قصرت العربية عن النصاب وكان عند المعري بالكسر في حائطه غير يكملها نصاباً ضمت اليه وأخرج زكاة الجميع من ماله ولا ينقص المعري بالفتح من عربته شيئاً (ص) بخلاف الواهب (ش) أي فلا زكاة ولا سقي على الواهب بل هو على الموهوب له حيث حصلت الهبة قبل الزهوا والاستوت مع العربية في ان الزكاة والسقي على المعري والواهب ولما كان من متعلق الثمار الجائحة مأخوذة من الجرح وهو الاستئصال والهلاك واصطلاحاً قال ابن عرفة ما أنف من مجوز عن دفعه عادة قدرا من ثمر أو نبات بعد بيعه قوله من مجوز من لبيان الجنس وقوله قدرا مفعول وأطلق في القدر حتى يعم الثمار وغيرها الا أن الثمار فيها شرط الثالث وأطلق في الثمر ظاهراً أي ثمر كان وكذلك النبات كالبقول وما شابهها وهو كذلك الا أنه لا يحد في قدرها ولما كان لا فرق فيما توضع جائزته بين أن يبيع ويدخر كالبلج والعنب وما لا يبيع كاللوز والخوخ وما كان بطناً كما ذكر أو بطوناً ولا يحبس أوله على آخره بل يؤخذ شيئاً كالمقاني والورد أشار إلى الاول بقوله (ص) وتوضع جائحة الثمار (ش) أي توضع عن المشتري أي وجوباً اذا بلغت الثالث كما يأتي وإلى الثاني بقوله (كاللوز) وإلى الثالث بقوله (والمقاني) اذا ذهبت قدر ثلث النبات والمقاني جمع مقناة والمراد بها ما يشمل القناء والخيار والجور والبطيخ والقرع والباذنجان واللفت والبصل والثوم والكزبرة والسلق ونحو ذلك (ص) وان بيعت على الجذ (ش) هذا ينطبق على الاقسام الثلاثة أي ان الجائحة توضع فيما ذكر وان بيعت على شرط الجذاذ كالقول والقطاني تباع خضراء قال ابن القاسم توضع جائزته اذا بلغت الثالث وبعبارة وان بيعت على الجذ وعدم التأخير وحصلت الجائحة في المدة الذي تجذفها على ما جرت به العادة أو حصلت بعد ذلك لا يمكنه من جذها فيها على عادتها ولا يعارض هذا قوله فيما يأتي وبقيت لينتهي طيبها لان ما يأتي في غير ما يبيع

لا يبيع وقوله وإلى الثالث وهو قوله أو بطوناً وما كان بطناً الخ فهو داخل في الاول والثاني فلا يعد قسمين مستقلاً (قوله والمقاني) جعل الشارح المقاني شاملاً للبقول يقيدها أن البقول لا بد فيها من ذهاب الثلث مع أنه تقدم له أن البقول وما شابهها لا تحدد فيها وسيأتي المصنف أن البقول لا تحدد بالثلث فالصواب ما تقدم للشارح من أن البقول لا تحدد فيها بخلاف المقاني والثمار (قوله واللفت والبصل الخ) هذا إشارة للبقول فقد أدخل البقول في المقاني وقد علمت ما فيه (قوله كاللوز والقطاني) نسخة الشارح كالقول وهو من عطف العام على الخاص (قوله وان بيعت الخ) أي هذا اذا بيعت على التبقية بل وان بيعت على الجذ (قوله وعدم التأخير) عطف تفسير على الجذ (قوله ولا يعارض الخ) حاصل المعارضة أن ما يأتي من اشتراط التبقية في وضع الجائحة يقيدها أنها اذا بيعت على الجذ لا جائحة فيها فيناقى المبالغة هنا فقوله ولا يعارض هذا أي قوله وان بيعت على الجذ (قوله لان ما يأتي الخ) حاصل جوابه انه انما يشترط التبقية اذا بيعت على التبقية أما اذا بيعت على الجذ فلا يشترط فعل هذا

الجواب لو بيعت على التبقية وشرع في حذوها فلا جائحة فيها مع أن فيها الجائحة فهذه الجواب لا يظهر فالاحسن في الجواب أن في المسئلة قولين مشى هنا على قول وهو الراجح وما يأتي على قول وهو ضعيف فإذا بيعت على الحذف في المسئلة قولان قيل فيه جائحة وهو كلامه هنا وقيل لا جائحة وهو كلامه الآتي إلا أن يجاب عن الشارح بأن معنى قوله وبيعت الخ معناه أنه لا توضع الجائحة إلا إذا بقيت لانتهاء الطيب فإذا بقيت لمابعده فلا جائحة (قوله شرعا) راجع لقوله طيبها وقوله لا يتأني أي عادة (قوله ومهر) أقول لا يخفى أن هذا القول حيث كان المشهور والمعتول عليه فكان ينبغي للمصنف كما قال الخطاب أن يعتمد هذا القول الخ أي كان يقول على الأرجح والظاهر والاحسن (قوله من أحد صنقي نوع) أي فالمدار على أن الجائحة (١٩١) قدر الثلث وانها من نوع واحد وكلام المصنف

ليس مفيد ذلك فيجيب عنه بجوابين أما بتقدير مضاف أي أحد صنقي نوع أو أن الواو بمعنى أو نقول الشارح والواو بمعنى أو إشارة لجواب ثان وليس من تنمة ما قبله (قوله خلافاً لن يقول الخ) أي أن المشهور أن المدار على ثلث المكيلة أي مكيلة الجميع ولو تعددت الأصناف كبرني وصيخاني ولا يعتبر ثلث القيمة ومقابل المشهور أن تعدد الأصناف كتعدد الاجناس فيعتبر فيه أمران ثلث القيمة وثلث مكيلة نفسه لا ثلث مكيلة الجميع والحاصل أن الخلاف في ثلاث صور كما علمت ويتفق على صورة وهو أن يكون المبيع كله نوعاً واحداً (قوله قيمة المجاح) أي الذي حصلت فيه الجائحة لا خصوص الذي ذهب بالجائحة كما يأتي ايضاحه في قوله وان اشترى أجناساً (قوله وأجج الخ) هذا إشارة لصورة ثالثة تلحق بالمصنف بالخلاف والحاصل أن المصنف أفاد أن الثلث بعض الصيغاني أو بعض البرني فقط ويراد عليه صورة ثالثة وهي أن يكون الثلث من كل منهما وليس قصده الشارح بقوله وأجج الخ حل

على الجذاذ ما بيع كذلك لا يتأني فيه البقاء لانتهاء طيبها شرعا (ص) ومن عريته (ش) معطوف على ما في حيز الاغنياء أي وان من عريته يعني أن من أعري شخصاً من حائطه غمر فخلات معينة فانه يجوز له وللمن قام مقامه أن يشتريها منه فإذا اشتراها منه بخرصها فأججت فانه يجب وضع الجائحة عنه من الخرص كما يوضع عن اشترى غرامدراهم إذا بلغت ثلث المكيلة لانها تبيع ولا تخرجها الرخصة عن ذلك على المشهور (ص) لا مهر (ش) يعني أن من أصدق زوجته مرة على رأس النخل قد بدا صلاحها فأصابها جائحة فليس للزوجة قيام بها على الزوج لان النكاح مبني على الكرامة وهو قول ابن القاسم وليس ببيعاً محضاً وعلى هذا لا جائحة في الثمر المخالغ به من باب أولى لان المعاوضة في الخلع أضعف من المعاوضة في الصداق بدليل انه يجوز فيه الغرر وأما على أن في المهر جائحة وشهر فالظاهر انه لا جائحة أيضاً في الخلع لما مر (ص) ان بلغت ثلث المكيلة ولو من كصيحاني وبرني وبقيت لينتهي طيبها وأفردت أو ألحق أصلها (ش) هذا شروع منه في شروط وضع الجائحة عن المشتري منها أن تبلغ ثلث الثبات مكيلاً أو موزوناً ومثله ثلث الممدود كالبطيخ فالوقال ان بلغت ثلث كيل المجاح أو وزنه أو عدده لكان أشمل ولو كان ثلث المكيلة الذاهب من أحد صنقي نوع كصيحاني وبرني ببيعاً معاً والواو بمعنى أو أي أو أجج بعض من كل على المشهور خلافاً لن يقول ان تعدد الأصناف كتعدد الاجناس فلا توضع الجائحة إلا إذا بلغت قيمة المجاح ثلث قيمة الجميع وأجج منه ثلث مكيته كما يأتي ومنها أن تكون بقية الثمرة في رأس الشجر لينتهي طيبها فإذا انتهت فلا جائحة وأيام الجذاذ المعتادة كأنها من جملة أيام الطيب حكماً فيعتبر ما وقع فيها من الجائحة وتقدم عدم معارضة هذا القول فيما مر وان بيعت على الجذاذ ومنها أن يكون المشتري اشترى الثمرة مفردة عن أصلها فقط أو اشترى مفردة أو لا ثم اشترى أصلها بعد ذلك لان الثمرة حينئذ مقصودة بالشراء قال في الجواهر والسقي باق على البائع ولو شرط البائع أنه لا سقي عليه لم تسقط الجائحة عنه فقوله أصلها يتنازع أنه أفردت على أنه جار ومجور ومتعلق به وألحق على أنه نائب فاعله فاعل الثاني وحذف من الاول وانما قلنا ذلك لان ظاهره أفردت عن كل شيء فيقتضي انها اذا انضم اليها شيء ككثوب مثلاً لا جائحة فيها وهو فاسد وأما لو اشترى الأصل أولاً ثم اشترى الثمرة ثانياً واشترى الأصل والثمرة معاً فلا جائحة في الاول على المشهور وفي الثاني بخلافه واليه أشار بقوله (ص) لا عكسه أو معه (ش) وانما ذكره تيمناً بالصور ولما ذكر ان شرط حظ الجائحة هو ذهاب ثلث المكيلة فأكثر لا دونه بين كيفية الرجوع

المصنف وزيادة الصورة الثالثة على الجواب الاول وهو تقدير أحد وأما على الثاني فيمكن ان أو مانعة خالفة تصدق بالثلاثة (قوله وأيام الجذاذ) فيه نظر بل متى ما انتهت لا جائحة سواء جذت في الايام المعتادة أم لا (تبيينه) قال بعض الشراح مقتضى كلام المصنف أن ما سبق بعد انتهاء طيبه لعدم زطوبته أو نضارته انه من الجائحة الباجي وهو مقتضى رواية ابن القاسم وذكر ابن عبدوس عن معن بن خلفه وتأمله (قوله يتنازع أنه أفردت) لكن بواسطة حرف الجر وتنازع الحق من غير واسطة وأعمل المصنف الثاني بدليل حذف الجار وأضمر في الاول وحذفه لكونه فضلة فقوله على أنه جار ومجور رأى على أن أصلها جار ومجور (قوله تيمناً بالصور) أي الأربعة اثنتان فيهما الجائحة واثنان لا جائحة فيهما

(قوله وتطر) أي نسب وقوله الى ما بقى أي وما أجمع وقوله في زمنه متعلق بقوله نظر وقوله في زمنه ضعيف والمعتمد الذي يجب الفتوى به اعتبار قيمة كل منهما يوم الجائحة لكن يقوم الباقي بعد وجوده وبراعى زمنه الذي وجد فيه فيقال فيه بعد ان يحجب ما قيمة هذا يوم الجائحة على وجوده في الزمن الذي وجد فيه ولا ينظر الى قيمة يوم الجائحة مع قطع النظر عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه ولا شك أن قيمته يوم الجائحة مع قطع النظر عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه أكثر من قيمته يوم الجائحة مراعى وجوده في الزمن الذي وجد فيه (قوله ولكن لا يحبس الخ) أي لفساده بالتأخير كعنب مصر وبلحها وقوله أو أصنافا لا يحق أن هذا الذي جعله أصنافا نوع واحد لا يحبس فهو داخل فيما قبله ويكون حاصله أن النوع الواحد تارة يكون نخته أصناف كالبلح ونارة لا كالعنب (قوله ثلث المكيلة) أي أو ثلث المعداد كافي البطيخ (١٩٣) أو الوزن وقوله من البطون أي أو ما في حكمهما مما أشار له الشارح بقوله

أو بطنا واحد الخ (قوله لا يوم البيع الخ) الحاصل أن الأقوال ثلاثة قيل يوم البيع وهو ضعيف وقيل في زمنه والقائلون بذلك اختلفوا على قوايل قيل يستعمل بدقهيل وجوده على الظن والتخمين وهو ضعيف وقيل لا يستعمل بل انما يقوم بعد وجوده ومشاهدته (قوله لانه محترزه) فيه نظر لما علمت أن الذين يقومونه في زمنه يفترون على قولين قول بالاستعمال وقول بعدمه (قوله فان كان الجحاح مما لم يحبس) أي نسبه من الذي لم يحبس أي والذي أجمع (قوله قدر ثلث النبات) أي قدر ثلث المكيل من ذلك النبات أو المعداد منه أو الموزون بعدمعرفة ناحيته (قوله النبات) أي الجهة التي فيها لان بعرفة الجهة التي فيها النبات يعلم منها كثرة الحمل وقلته بخلاف ما إذا لم تعرف الناحية كان التقويم على جهالة (قوله أما ان كان النوع واحدا ويحبس أوله على آخره) كعنب مصر وأما عنب مصر فلا يحبس أوله على آخره

من الثمن اذ لا ملازمة بين المكيلة والتمن بقوله (ض) ونظر ما أصيب من البطون الى ما بقى في زمنه (ش) يعني أن الجائحة اذا أصابت شيئا يطعم بطونا كالمقائى أو بطنا واحدا ولكن لا يحبس أوله على آخره كالعنب أو أصنافا كبرنى وصيغاني وغير ذلك مما يختلف أسواقه في أول مجئها ووسطه وآخره وكان الذهاب ثلث المكيلة فانه ينسب فيما ذكر قيمة ما أصيب من البطون أو ما في حكمها الى قيمة ما بقى سليما وتعتبر قيمة كل من المصاب والسليم في زمنه على ما ذهب اليه جمع من الشيوخ واختاره عبد الحق فالجحاح يوم الجائحة ويستأني بغيره الى زمنه ولا يستعمل بتقويمه على الظن والتخمين وقيل تعتبر قيمة كل منهما يوم البيع واليه ذهب ابن أبي زمنين والى رده أشار بقوله (ص) لا يوم البيع (قوله ص) ولا يستعمل على الأصح (ش) المناسب تقديمه عند قوله في زمنه لانه محترزه أي في زمنه على الأصح ولا يستعمل كما قررناه قال فيها مثل أن يشتري مقشاة بمائة درهم فأحجب بطن منها ثم جنى بطنين فأنقطعت فان كان الجحاح مما لم يحبس قدر ثلث النبات بعدمعرفة ناحية النبات وضع عنه قدره وقيل ما قيمة الجحاح في زمانه فان قيل ثلاثون والبطن الثاني عشرون والثالث عشرة في زمانهم الغلاء الاول وان قل ورخص الثاني وان كثر فيرجع بنصف الثمن وكذلك اذا كان الجحاح تسعة أعشار القيمة لرجع بمثل من الثمن وان كان أقل من الثلث في النبات لم يوضع منه شيء وان كانت قيمته تسعة أعشار الصفقة الخ هذا حكم البطون وما في حكمها من الأنواع أو النوع الواحد مما لا يحبس أوله على آخره كان مما يخص كالعنب أو لا يخص كالزيتون أما ان كان النوع واحدا ويحبس أوله على آخره فالرجوع فيه بحسب المكيلة فثلث الثمرة بثلث الثمن ونصفها بنصفه ولما ذكر الجائحة في الثمرة المشتراة مفردة عن أصلها وكانت صادقة بما اذا اشترى سلعة أخرى كما مر ومن ذلك أن يشترط ثمرة أصل في عقد كراء أرض أو دار وهو على أقسام أشار اليها بقوله (ص) وفي المزمومة التابعة للدار تأويلان (ش) يعني أن من اشترى دارا أو أرضا وفيها نخلة مزهية وهي تبع للدار أي قيمة ثمرتها قدر ثلث الكراء فأجل فأجبت تلك النخلة فذهب ثلث مكيلتها هل فيها جائحة لانها غرة مبتاعة فدخل العقد عليها مفردة فهي كغيرها ولا جائحة ولو ذهب جميعها لانها تباع والجائحة انما تكون في غرة مقصودة في البيع فان لم تكن مزهية فلا جائحة اتفاقا كانت تابعة أم لا ويفسد الكراء في الثاني دون الاول ان اشترط ادخالها فيه

وضمانها

آخرها الفساد

بالتأخير وقوله من الأنواع أي أصناف البلع الذي لا يحبس أوله على آخره وقوله أو النوع الواحد كعنب مصر وقوله مما لا يحبس راجع لكل من الأنواع والنوع الواحد (قوله على أقسام) أي أربعة في الدار لانها إما أن تكون مزهية أو لا وفي كل تابعة أولا (قوله ويفسد الكراء في الثاني) أي التي لم تكن تابعة وقوله دون الاول وهي ما اذا كانت تابعة بأن كانت الثلث فدون أي ولا بد أيضا أن يشترط جعلها وأن يكون طيبا قبل انقضاء مدة الكراء وأن يكون قصده باشتراطها دفع الضرر بالنظر اليها فان اختلف شرط لم يجز اشتراطها أي بان كان للرغبة فيها لانها حينئذ مقصودة في نفسها أو استثنى بعضها لان مظنة الدخول والتطرق اليها فاعلم وكذا ان كان طيبا بعد انقضاء المدد الوجيبة لان المضرة فاعلم أيضا لكن المضرة هنا من جانب المشتري لها لانه بعد انقضاء المدد يصير

هو يدخل على بائعها ثم ان اشتراط دفع الضرر يبقى عن اشتراط اشتراطها اذ حيث اشترى بعضها فالضرر موجود ^(في تنبيهه) اعلم ان
الثمرة لا تدخل في عقد الكراء الا بشرط وليس في كلام المصنف ما يدل على ذلك لا غنا ولا في باب الاجارة (قوله كسماوى) أى منسوب
الى السماء اشارة الى أنه من فعل من رفع السماء أو أنه لا يقدر عليه الا من رفع السماء فقوله اليه أى منسوب لله أى منسوب للسماء الذى
ليس رفعه الا من الله (قوله أو سارق) معطوف على مقدمه معطوف (١٩٣) على ما أى أو سماوى وجيش وسارق وهو من عطف

العام على الخاص (قوله وهو
السموم) وهو الریح الخار (قوله
والعفن) هو تغير لونهما (قوله والقحط)
قوله الماء (قوله والاظهار في عدمه)
أى السارق أى كما هو مصرح به
قال معج وقول ابن عرفة يلزم مثله
في الجيش الخ أى يضمن بشئين
أحدهما انه ان عرف من الجيش
واحد فليس بجائحة والثاني انه ان
أعدم غير مرجو يسره عن قرب
فهو جائحة وان عرف انتهى أقول
والظاهر ان المتعين ان مثل عدمه
ما اذا كان فادرا ولكن لا تأخذه
الاحكام (قوله ورق التوت) أى
الذى يساع لاجل دود الحرير ولومات
الدود فهو جائحة في الورق كمن
اكثرى جاما أو فند فأنفلا البلد ولم
يحمى من يسكنه وألحق الصقلي
بذلك من اشترى ثمرة فخللا البلد لانه
أتباعه لبيعه فيه ومثله من اشترى
علفا فخللا تاتيه فعديات عن محله
انظر تحت كبير وفي عجم والمراد
بكون ما ذكر جائحة أنه يفسخ عن
نفسه الكراء والبيع انتهى الآن
علف الدابة لم يسلم محشى تحت فيه
بل تقل ما يدل على خلافة من أنه
لا يفسخ (قوله ولم يدخل الخ)
معطوف على لم يقبض أى وأما لو
دخل المشتري على سقوط شئ فانه
يعتبر ما دخل على سقوطه (قوله
ودكر الناصر اللقاني) هو ضعيف
(قوله فقد يخير) أى في الشائع وقوله
أو يحرم التماسك الخ) أى اذا لم يكن
شائعا كدار معينة من دورا وجزء

وضمنها من بائعها وقوله التابعة مفهومه فيها الجائحة اتفاقا ولا مفهوم الدار (ص) وهل هي
ما لا استطاع دفعه كسماوى وجيش أو سارق خلاف (ش) أى ان الجائحة هل هي كل ما لا
يستطاع دفعه لو علم به كسماوى أى منسوب لله تعالى كالبرد بفتح الراء وسكونه والحر والريح
وهو السموم والتسلج والمطر والعفن والدود والفار والطير الغالب والقحط والجراد والجيش
الكثير والعفاء وهو ليس الثمرة مع تغير لونها واختلاف في السارق هل هو جائحة وهو الذى
لا ين القاسم في الموازية ونقوله أبو محمد بن أبي زيد أوليس بجائحة خلاف ومحملة ما لم يعلم
السارق والافلا ويتبعه المشتري ملبا أو غير ملية قال ابن عرفة يلزم مثله في الجيش اذا عرف
منه واحد لانه يضمن جميعه والاظهر في عدمه غير مرجو يسره عن قرب انه جائحة وهو
ظاهر المدونة (ص) وتعيينها كذلك (ش) المشهور ان الثمرة اذا لم تملك بل تعينت بفبار
وما أشبهه ان ذلك جائحة بالشروط المتقدمة ~~لكن~~ في ذهاب العين ينظر الى ثلث المكيلة
وفي التعيب ينظر الى ثلث القيمة فتوضع من غير نظر الى ثلث المكيلة فالتشبيه في مطلق
الوضع لا بقيد المكيلة لان المكيلة هنا قائمة فلا ينظر اليها وهو ظاهر كلام التوضيح وابن
عرفة وغيرهما (ص) وتوضع من العطش وان قلت (ش) يعنى أن الجائحة توضع من
العطش سواء كانت قليلة دون الثلث أو أكثر منه وهذا عام في البقول وغيرها لان سقيها
لما كان على ربه أشبهت ما فيه حق توفية وما وقع في نسخة الشارح من ان سقيها على المتاع
سبق قلم (ص) كالبقول والزعفران والريحان والقرط والقضب وورق التوت ومغيب
الاصل كالجزر (ش) التشبيه في الوضع وان قلت ~~لكن~~ لا فرق بين كونها من العطش
أو غيره فليست بجائحة النمار لانه لا يتوصل الى مقدار ثلث ذلك بل لانه لا فالا فلا يضبط
قدر ما يذهب منه مالم يكن تافها لا بال له وبعبارة وانما كانت توضع من العطش مطلقا لان
السقي مشتري والاصل الرجوع بالمشتري وأجزائه اذا لم يقبض ولم يدخل المشتري على سقوط
شئ والبقول الخس والكزبرة والهندبا والسلق والقرط فوع من المرعى يشبه البرسيم الا
انه لا يخصص خصبه والقضب كل ما رعى وفي كلام المؤلف اشعار بجواز بيع مغيب الاصل
وهو كذلك لكن لا بد أن يعلق منه شيا ويراه كما هو ظاهر كلام ابن رشد وغيره ولا يكتفى رؤية
ما ظهر منه دون قلع ودكر الناصر اللقاني ان ذلك يكتفى ^(كفى) ولزم المشتري باقيها وان قل (ش)
يعنى ان من اشترى شيا مما فيه جائحة فاصابته جائحة أهلكت غالبه فان السالم القليل يلزم
المشتري بما يخصه من الثمن بخلاف الاستحقاق فقد يخيّر أو يحرم التماسك بالساق والفرق
ان الجوائع لتكررها كأن المشتري داخل عليها اولندور الاستحقاق لم يدخل عليه (ص) وان
اشترى أجناسا فأجبع بعضها وضعت ان بلغت قيمته ثلث الجميع وأجبع منه ثلث مكيلته (ش)
يعنى ان من اشترى أجناسا مختلفة مما فيه الجائحة من حائط أو حوائط كخسل ورماني وخوخ
وعنب وغير ذلك في صفقة واحدة فأجبع بعض من جنس أو من كل جنس أو جنس وبعض
آخر فان الجائحة توضع بشرطين الاول أن تكون قيمة ذلك الجنس الذي وقعت فيه الجائحة

(٢٥ - خرفى خامس) من دار معينة (قوله فان الجائحة توضع الخ) لا يخفى ان الشرطين اللذين زادهما الشارح بقوله بشرطين
لا يأتى فيما زاده بقوله أو من كل جنس أو جنس وبعض آخر أما تقويم ما اذا ذهب بعض جنس فقط فالامر ظاهر وأما اذا ذهب بعض
من كل فر شئنا عبد الله رجه الله يقال (١) ما قيمتهم سالمون فيقال تسعون (١) ما قيمتهم سالمون كذا في الاصل وحرر كتبه صحيحة

وما قيمتهم بعد أخذ الجائحة فيقال ستون فيرجع ثلث الثمن (قوله وان تناهت الثمرة) المراد بتناهي طيبها بلوغها الحد الذي اشترت به من تمر أو رطب أو زهر (قوله وسواء بيعت الخ) هذا يخالف قوله أولاً وقد انتهى طيبها لكن لا يخفى انه اذا بيعت بعد صلاحها ففيها الجائحة ما لم ينته طيبها بخلاف ما اذا وقع البيع بعد تناهي الطيب فلا جائحة أصلاً (قوله قال ابن القاسم بعد ذكر ما يدل الخ) وذلك انه قال وكل ما لا يبيع ان بعدد من الخبوب من قمح أو شعير أو حب بخل الزيت فلا جائحة في ذلك وهو بمنزلة ما باعه في الانادر وما يبيع من تمر فخل وعذب وغيره بعد ان يس (١٩٤) فصارت تمر أو زبيباً فلا جائحة فيه ولو اشترى ذلك حين الزهر ثم أصبح بعد ما كان

جذانه ويبيعه فلا جائحة فيه وكذلك ابتعتها بعد إمكان أخذها وانتهى وعبارة الشيخ أحمد وظاهر قوله وان تناهت الخ سواء مضى من المدة ما يمكنه فيه القطع أم لا وهو مذهب المدونة انتهى فاذا علمت كلام ابن القاسم المتقدم وقد نقله المواق تعلم أن قوله ويبيعه عطف تفسير أي ان المراد بإمكان الجذاذ ليس فتدبر (قوله وتمثيل الخ) أي غشيه بقوله الثمرة ثم لا يخفى ان هذا مناف لقوله تشبيهه لأفاداة الحكم فانه يفيد أن التشبيه في الأمرين فتدبر (قوله فان فيه الجائحة) أي اذا اشترى على الجذ والافسد (قوله ما لم يكن يسيراً جذاً) أي ما لم يكن السالم يسيراً جذاً الثلث أي وما لم يكن الجحاح أقل من الثلث بأن كان الجحاح الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين والموضوع انه معين وقوله ما لم يكن يسيراً جذاً وأما لو كان السالم يسيراً جذاً

ثلث قيمة جميع الاجناس التي احتوت عليها الصفقة كأن تكون قيمة الجميع تسعين وقيمة المصاب ثلاثين فأكثر الشرط الثاني أن يذهب من ذلك الجنس الجحاح ثلث مكيلة نفسه فأكثر فان عدم أحد الشرطين فلا وضع عند ابن القاسم ولو أذهبت الجائحة الجنس كله ونسبته ابن يونس جذاً ولما قدم أن شرط وضع الجائحة ان تصيب الثمرة قبل انتهاء طيبها ذكر مفهوم ذلك بقوله (ص) وان تناهت الثمرة فلا جائحة (ش) أي وان وقع عليها العقد وقد انتهى طيبها فلا جائحة والمراد بالثمره ما يخرج من الشجر أو الارض فيشمل البقول لا ما قبلها وسواء بيعت بعدد صلاحها أو بعد تناهيها وحل الشارح بكلام المدونة فيه تصور على القسم الثاني مع أن الحكم أعم كما قررنا قال ابن القاسم بعد ذكر ما يدل على القسم الثاني ولو اشترى ذلك حين الزهر ثم أصبح بعد ما كان جذاذ ويبيعه فلا جائحة فيه انتهى (ص) كالقصب الحلوي يابس الحب (ش) يعني أن القصب الحلوي لا جائحة فيه اذ لا يجوز بيعه حتى يطيب ويمكن قطعه وكذلك لا جائحة في يابس الحب كقمح وسمسم وحب بخل سواء يبيع بعدد يبيسه أو قبله على القطع وبقي الى أن يس أو ما واشترى على التبقية أو على الإطلاق وأصابه ما تلفه فانما يوضع سواء كثرت أو قلت بعد اليس أو قبله لانه يبيع فاسد فضمانه من بائه فقوله كالقصب الحلوي تشبيهه لأفاداة الحكم لان القصب ليس من الثمر وكذلك الحب فقوله ويابس الحب أي ويابس الحب التشبيه بالنظر لقوله كالقصب الحلوي لانه ليس ثمرة لشئ وتمثيل بالنظر لقوله ويابس الحب فهنا كاف مذ كورة وهي التشبيه وكاف مقدرة وهي التمثيل واحتراز بالخلو عن القصب قبل جري الخلاوة فيه فان فيه الجائحة والظاهر ان مجرد جريان الخلاوة فيه وان لم يتكامل يمنع اعتبار الجائحة فيه بمنزلة ما يتناهي طيبه من غيره فان قلت كيف تكون فيه الجائحة وهو لا يصح بيعه قلت بل يصح اذا يبيع على شرط الجذ لا على ما اذا يبيع بأرضه أو تبعالها اذ لا جائحة فيه كما مر في قوله لا عكسه أو معه وأما القصب الفارسي فهو كالخشب فلا تجرى فيه الجائحة قطعاً (ص) وخير العامل في المساقاة بين سقي الجميع أو تركه ان أصبح الثلث فأكثر (ش) يعني ان عامل المساقاة اذا أصاب بعض الثمرة المساقاة عليها جائحة فان أذهبت أقل من ثلث الثمرة فلا كلام للعامل ويلزمه أن يسقي جميع الثمرة ما أصبح وما لم يصبح وان أذهبت الثلث فأكثر فان العامل بخير بين أن يسقي على ٤- له ويسقي الجميع ما أصبح وما لم يصبح وله الجزء الذي دخل عليه وبين أن يقل عن نفسه ويترك المساقاة ولا شئ له فيما عمل لامن نفقة ولا أجره علاج ولا غير ذلك وظاهرها لا فرق بين أن يكون الجحاح شائعاً وفي ناحية معينة وهو كذلك عند عبد الحق وفيدها ابن يونس عما قال محمد وهو ما اذا كانت شائعة وأما ان كانت في ناحية فلا يسقي عليها ويسقي السالم وحده ما لم يكن يسيراً جذاً الثلث قد دون (ص) ويستثنى كيل من الثمرة تجاح عما يوضع يوضع عن مشريه بقدره (ش) يعني أن من اشترى تمر ابدأ صلاحه بخمسة عشر درهما واستثنى البائع لنفسه منه أرادب أو أوسقاً معلومة الثلث فأقل كما لو استثنى

عشرة

بأن كان الهالك الثلثين فأكثر فالعامل بخير بين سقي الجميع أو الترك وقوله ولم يكن الهالك أقل من الثلث

لانه اذا كان أقل من الثلث لزم العامل سقي الجميع وحاصل ما في هذه المسئلة انه اذا كان الجحاح دون الثلث فيلزم العامل سقي الجميع كان الجحاح شائعاً أو معيناً واذا كان الثلثين فأكثر فيخير العامل كان الجحاح شائعاً أو معيناً وان كان الجحاح الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فان كان شائعاً وخير وان كان معيناً لزمه سقي ما عدا الجحاح فاذا علمت ذلك فيكون قول الشارح ويسقي السالم لزوماً اذا كان السالم أكثر من الثلث وكان الجحاح الثلث فأكثر وأما اذا كان الجحاح أقل من الثلث فيلزمه سقي الكل وأما اذا كان السالم الثلث فأقل بأن كان الجحاح الثلثين فيخير العامل

(قوله بناء على أن المستثنى منزل) فكان البائع باع الثلاثين بخمسة عشر درهما وعشرة أراذب ثم إن الجائحة أذهبت عشرة قو هي ثلث الثلاثين فيسقط عن المشتري ثلث الثمن وثلث الثمن في المقام خمسة عشر درهما وعشرة أراذب فيسقط عنه ثلث الخمسة عشر درهما وثلث العشرة أراذب (قوله وبعبارة وعلى رواية ابن وهب) فعلى كلام ابن وهب لو كان الذاهب من الثلاثين أراذباً فيسقط موضع لأنها بالنسبة للعشرين تسقط ويسقط من الثمن بقدر ذلك فلو كان الذاهب عشرة في مثاله فإنه يوضع نصف الثمن (قوله وتعتبر الجائحة الخ) أي إن اعتبار الثلث إنما هو في القدر المشتري وهو عشرون فلو فرض أن الجائحة ستة وثلثان نسبت للعشرين فتوجد ثلثين فقول الشارح المستثنى المراد به ما بقي بعد الاستثناء وهو عشرون وليس المراد به حقيقة وهو ثلاثون والحاصل أن الجائحة تنسب للثلاثين على المشهور وتنسب للعشرين على قول ابن وهب (قوله في موضع عن المشتري بقدر ما استثنى)

(١٩٥)

البائع الخ) عبارة شب فلو كان المستثنى جزأ شائعاً كربع أو نصف مثلاً كانت الجائحة في جميع المستثنى والمستثنى منه بلا خلاف وحاصله أن الجائحة إذا أخذت الربع أو ما كان أقل من الثلث فلا يوضع عن المشتري شيء من الثمن والذي تلف يتلف على الجميع فإذا كان استثنى البائع الثلث فإن الربع الذي ضاع يصعب ثلثه على البائع وثلثاه على المشتري وإذا كان الجراح ثلث الجميع ويلزم منه أن يكون الجراح من المبيع ثلث المبيع فيوضع عن المشتري بقدره من الثمن والذاهب من الثمرة عليهم ما معاً فقول الشارح نصفاً أو ربعاً الخ ناظر لما ذهب من الثمار من حيث أنه يصعب عليهم ما معاً وأما من حيث أنه يسقط عن المشتري الباقى من الثمن فلا بد أن يكون الذاهب الثلث من المبيع هذا ما يؤخذ من مضمون كلام شارحنا مع كلام عجم رحمه الله تعالى

عشرة أراذب أو أوسق من ثلاثين ثم أصابت الثمرة جائحة فإن كانت أقل من ثلث الثمرة المبيعة فإنه لا يحيط عن المشتري شيء من الثمن وبأخذ البائع جميع مكيلته من السالم وإن كانت الجائحة الثلث فأكثر فإنه يضع عن المشتري تلك النسبة من الثمن ويوضع من المكيلة تلك النسبة فإن نقصت الثمرة الثلث وضع عن المشتري ثلث الثمن وهو في هذا المثال خمسة دراهم وإن نقصت النصف وضع عن المشتري نصف الثمن وهو سبعة ونصف وعلى هذا يوضع من المكيلة بحسب الجائحة بناء على أن المستثنى منزل منزلة المشتري وهو المشهور وقيل لا يوضع عن المشتري من القدر المستثنى شيء وإنما يوضع من الثمن مما سواه بناء على أن المستثنى مبيع وهو رواية ابن وهب وبعبارة وعلى رواية ابن وهب يوضع عن المشتري ثلث الدراهم فقط وهو خمسة ولا يوضع عنه شيء من القدر المستثنى وتعتبر الجائحة في القدر المستثنى منه دون المستثنى لأنه إنما باع من حائطه ما بقي بعد المستثنى ومفهوم قول المؤلف كبل أنه لو كان المستثنى جزأ شائعاً لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك في موضع عن المشتري بقدر ما استثناء البائع اتفاقاً نصفاً أو ربعاً أو غير ذلك **تنبية** إذا تنازع في حصول الجائحة القول قول البائع لأن الأصل السلامة وإن اختلفا في قدر ما أذهبت الجائحة فإن صدقه على أصل وجودها فالقول قول المشتري كما يفيد كلام الفاكهاني وقال الشاذلي إذا اختلفا في القدر الذي أوجب هل هو الثلث فأكثر أو دونه فقول البائع وقيل القول قول المشتري والمشتري في هذا الفصل كأن قائلًا وهو خلاف ما مر عن الفاكهاني * ولما جرى ذكر البائع والمشتري في هذا الفصل كأن قائلًا قال له في الحكم إذا اختلفا في جنس الثمن أو نوعه أو قدره أو غير ذلك فمقد ذلك فصلاً فقال **فصل** في اختلاف المتبايعين في جنس الثمن أو نوعه حلقاً وفسخ (ش) يعني أن المتبايعين بالنقد أو بالنسيئة إذا اختلفا في جنس الثمن أو المثلث كبعت بدنانير ويقول الآخر بطعام أو أسات في حنطة وقال الآخر في حديد أو اختلاف في نوع الثمن أو المثلث كبعت بذهب وقال الآخر بفضة أو بقمح وقال الآخر بشعير أو اختلاف في صفته كقول البائع لحائطه شرطت نخلات أختارها غير معينة وقال المشتري بل معينة فإن المتبايعين يتخالفان أي يختلف كل منهما على نفي دعوى صاحبه مع تحقيق دعواه ويتفاسخان إن حكم به كما يأتي

(قوله وهو خلاف ما مر الخ) وجه ذلك أن الفاكهاني يفيد أن القول قول المشتري في حال اتفاقهما باتفاق وكلام الشاذلي حكى فيه قولين والظاهر ما قاله الفاكهاني لأنه إذا صدقه على أصل الجائحة فصار علم القدر لا يدرك إلا من جهة المشتري على أنه لا يحتاج لقوله وظاهره لأن الاختلاف على هذا الوجه لا يكون إلا كذلك

أي لذات أو منفعة بنقد أو غيره تنسبة متبايع كترادف ومترادفان لا تمتنع بمبتاع ولا بائع الذي هو بالهمز لا علال فعله وهو باع بخلاف متبايع فإنه بالياء أعزم علال فعله وهو تبايع (قوله في جنس الثمن أو المثلث) فيه إشارة إلى أن المصنف أراد بالثمن العوض فيشمل المثلث كاشمل الثمن (قوله كبعت بذهب) مثال الاختلاف في الثمن وقوله أو بقمح البائع في إشارة إلى الاختلاف في نوع المثلث (قوله أو اختلاف في صفته) في جده عجم عن المدونة أن اختلفا في الصفة فالقول للبائع إن انتقد مع عينه وإن لم ينتقد فلا مبتاع أي بعينه ابن ناجي هو المشهور ثم إن خير بأن هذا لا يتأتى إلا على أن المستثنى مشتري لا على أنه مبيع

(قوله وتفاصيل) أي ما يمكن فيه المناقصة وهو القيمة (قوله لمنكره) كان البائع أو المشتري (قوله أو في الاجل الخ) وأما إذا اختلفا في أصل الاجل فسيأتي عند قوله وان اختلفا في انتهاء الاجل (قوله بالثمن الذي وقع عليه البيع) ظاهره ان هذا الثمن متفق عليه مع أن المتنازع في الثمن فلا اتفاق ويلجأ إلى أن المراد بالثمن الذي وقع عليه البيع ما يحكم به أهل المعرفة وهو ما قاله المشتري فيما إذا كان هو الاشبه وما قاله البائع فيما إذا كان هو الاشبه (قوله انهما تنازعا في قدر الرهن الخ) اما اختلافهما في قدر الرهن فظاهر وأما الجمل كان يقول البائع الضامن اثنان وقال المشتري بل واحد (قوله كالحكم في الاختلاف) أي التسخير سواء كانت قائمة أو فائتة وقوله لان الرهن الخ هذه العلة ناتجة العكس لانه اذا كان للرهن حصص من الثمن آل إليه من الرهن أن الاختلاف في قدر الثمن فيفصل فيه بين قيام السلعة وبين مواتها كما يأتي والمعول عليه ما تقتضيه العلة حكم الاختلاف في قدر الثمن (قوله لان الرهن الخ) ينتج خلاف هذا وان كان الاختلاف في القدر (قوله (196) لاقتضى) ولعل الفرق بين الحصة وما تقدم أول الفصل ان الاختلاف

في جنس الثمن أو نوعه
 اختلاف في ذاته فلذا
 فسح مطلقا بخلاف
 الجنس فانه اختلاف في شيء
 زائد على الذات أما الرهن
 والحيل والاجل فظاهر
 وأما في قدر عن وممن فلأن
 اتفاقهما على أصل كل صير
 الزائد المختلف فيه كانه زائد
 على أصل الذات (قوله ان
 حكم به) أي بالفسخ قيد في
 الفسخين جميعا فهو راجع
 لمبيع عند ابن القاسم
 وللمحنون وابن عبد الحكم
 الفسخ بنفس التحالف
 (وتنبه) يستثنى من
 قول المصنف ان حكم به
 ما اذا كان الفسخ بسبب
 التجاهل فيمنسخ بلا حكم
 على ظاهر اطلاقهم فانه
 عج فيما يأتي (قوله فلا ينافي
 الخ) من ربط بقوله مادام

ويبدأ البائع باليمين ولا فرق في ذلك بين كون المبيع قائما أو فائتا وجد شبهة بينهما أو من أحدهما أولا
ولكن يرد المشتري السلعة مع القيام ويرد القيمة مع الفوات ولذا قال (ص) ورد مع الفوات قيمتها يوم
بيعها (ش) أي يرد المشتري قيمة السلعة مع فواتها ولو بحالة السوق أو مثلها إن كانت مثلية وأخذ
عنه وتبنا ما ترك المؤلف اختلافا في أصل العقد لوضوحه وهو أن القول لشركه يمينه إجماعا (ص)
وفي قدره كشمونه أو قدر أجل أو رهن أو جيل (ش) يعني إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن بأن
قال البائع مثلاً بعثك بثمانية ويقول المشتري بل بأربعة أو بالثمن بأن يقول البائع بعثك بهذا الثوب
بعشرة ويقول المشتري بل بهذا الثوب وهذا الفرس بعشرة أو في الأجل بأن قال البائع بعثك لشهر
ويقول المشتري بل لشهرين أو في أصل الرهن أو في الجيل بأن قال البائع بعثك برهن أو بجميل ويقول
المشتري بل بلارهن ولا جيل فانه مما يتحالفان ويتناحاران مالم تثبت السلعة والامضي البيع بالثمن
الذي وقع به البيع وظاهره عدم مراعاة الاشبهه مع قيام المبيع وهو المشهور من المذهب قال المتبسطي
وبه القضاء وسيأتي حكم فواتها ويحتمل أن يكون قوله أو رهن أو جيل عطفا على المضاف اليه وهو
الأجل أي انهما تنازعا في قدر الرهن والجيل وأما إذا اختلفا في جنس الرهن أو نوعه فينبغي أن يكون
الحكم في ذلك كالحكم في الاختلاف في جنس الثمن أو نوعه لأن الرهن حصه من الثمن وقوله (حلفا
وفسخ) راجع للفروع الخمسة ولو حذف حلفا وفسخ المتقدم واقتصر على هذا لاقتضى أن الأول كالثاني
في الفسخ وليس كذلك إذا الفسخ في الأول ولو مع الفوات كما يدل عليه قوله ورد مع الفوات قيمتها * ولما
كان شرط الفسخ حيث قيل به في هذا الباب أن يقع به حكم لا بمجرد التحالف أشار إليه بقوله (ص) أن
حكم به (ش) أي بالفسخ مادام التنازع موجودا بدليل حلفا فلا ينافي أنه يفسخ بتراضيهما على الفسخ على
أن تراضيهما على الفسخ أقاله لا يفسخ لا بنفس التحالف وقائده الخلاف فيما إذا رضی أحدهما قبل
الحكم بامضاء العقد بما قاله الآخر فعلى المشهور له ذلك وعلى غيره لا لحصول الفسخ عنده بمجرد
التحالف وقوله (ظاهر أو باطنا) معمول فسخ وظاهره في حق الظالم والمظلوم لكن نقل العوفي
عن سنده أنه يفسخ في حق المظلوم ظاهر فقط حتى لو وجد بينة أو أقر له خصمه بعد الفسخ كان له القيام
بذلك وفي حق الظالم ظاهرا وباطنا انتهى وتظهرثرة ذلك فيما إذا كان المبيع أمة والظالم هو البائع

التنازع (قوله على أن الخ) الاستدراك أي فلا يحتاج للتفديد بقولنا مادام التنازع موجودا الخ فلا
ثم أقول لا معنى للفسخ إلا لالبيع وترجيح السلة لباثها وهذا موجود في الإقالة (قوله لا بنفس التحالف) معطوف على قوله أن
حكم به أي حلف وفسخ بالحكم لا بنفس التحالف (قوله فائدة الخلاف) لم يذكر خلافا فيما ذكره فلا قال أولا إن حكم به على المشهور لا فاده
(قوله ممول فسخ) أي أنه ما من ضرورة على الحال من نائب فاعل فسخ أو على نزاع الخافض أي حال كون الفسخ ظاهرا أو باطنا أو في
ظاهر أو باطن ثم أقول وعلى كلام ز فظاهر وباطن متصو بان على نزاع الخافض فتدبر ومعنى الفسخ في الظاهر أن يمنع تصرف البائع في
المبيع فيما بينه وبين الخافض ومعنى الفسخ في الباطن أنه يمنع تصرفه فيما بينه وبين الله (قوله وظاهره في حق الظالم والمظلوم) هذا هو
المعتمد (قوله وفي حق الظالم الخ) معطوف على قوله في حق المظلوم ظاهر فقط حتى الخ فاصله أنه يقول بالنفصيل في فواته فالفسخ في حق
الظالم ظاهر أو باطنا أو أما المظلوم فهو ظاهر فقط وعند العوفي أن البائع إذا ظفر بالثمن باطنا لا يجوز له أخذه ولو قلنا أنه ظاهر في حق المظلوم

فقط وكان البائع هو الظالم لكان يجوز له أخذ الثمن خفية فقوله وثمرة ذلك الخ أي وقد علمت ثمرة أوضح من ذلك (قوله فلا يحل له وطؤها) أي على الضعيف (قوله وهل يحل الخ) هذا كله على الضعيف (قوله وليس للبائع الخ) هذا أيضا على الضعيف وأما على المعتمد فلا أمر ظاهر من أنه لا يحل له الوطء ويحل للبائع وقوله أولا لأنه أخذ الخ هذا هو الظاهر المعمول به كما أفاده بعض الشراح وتقر به روجه الله فيما نقله عنه بعض تلامذته حيث قال قوله فلا يحل له وطؤها هذا مبني على القول الضعيف أما على الراجح من أنه يفسخ في حق الظالم والمظلوم ظاهرا وباطنا فيجوز للبائع وطؤها وهو ظاهر وأما المبتاع فلا يحل له وطؤها نظر الفسخ في حقه ظاهرا وباطنا على المعتمد ونظر إلى كونه قبض ثمنه اهـ والحاصل أن القولين متفقان على أنه يفسخ في حق الظالم ظاهرا وباطنا والخلاف في المظلوم فالمعتمد الفسخ في حقه ظاهرا وباطنا والمقابل يقول بالفسخ ظاهرا فقط دون الباطن فان قلت اذا كان الفسخ في حق الظالم ظاهرا وباطنا على القوانين فلم يحل له الوطء بل حكتم بالمنع على الضعيف فالجواب أنه نظر إلى كون البيع لم يفسخ في حق المظلوم الذي هو المشتري في الباطن بل في الظاهر فقط فقد مناجب الخطر على جانب الإباحة (قوله فالتشبيه في الفسخ وفيما يترتب عليه) المفهوم من مقتضى التفريع أن ما يترتب عليه هو إعادة السلع على ملك البائع ولو قطع النظر عن ذلك لقل ان ما يترتب على ذلك فيه القيمة مع الفوات (قوله ان فات) راجع للصدق والخلف أي فاثبت (١٩٧) المبتاع ولو بجوالة سوق أو بيد البائع لان ضمانهم من المشتري فيهما (قوله حيث أشبه

فلا يحل له وطؤها وهل يحل للمبتاع وطؤها اذا ظفر بها أو أمكنه ذلك أولا لأنه أخذ ثمنه الذي دفعه فيها ومراعاة لمن يقول بالفسخ في حق المظلوم باطنا أيضا وليس للبائع الظالم اذا فسخ البيع ورده المبيع أن يبيعه واذا حصل له ربح ليس له تملكه (ص) كسنا كلاهما (ش) يعني أن المتبايعين اذا نكلا عن الخلف فان البيع يفسخ ظاهرا وباطنا ان حكم به كما اذا حلفا وتعود السلعة على ملك البائع حقيقة وأما من حلف فانه يقضى له على من نكل فالتشبيه في الفسخ وفيما يترتب عليه (ص) وصدق مشتري ادعى الاشبه وحلف ان فات (ش) تقدم أن الحكم بالفسخ في المسائل الخمس مقيد بقيام السلعة وأما مع فواتها بيد المشتري أو البائع فان المشتري يصدق بيمينه حيث أشبه أشبه البائع أم لا ويلزم البائع ما قال المشتري فان انفرد البائع بالشبه فالقول قوله يمين ويلزم المشتري ما قال وان لم يشبه حلفا وفسخ وردت قيمة السلعة يوم بيعها (ص) ومنه تجاهل الثمن وان من وارث (ش) أي ومن حكم الفوات في التبدلة بالمشتري لامن كل الوجوه التجاهل في الثمن بأن يقول البائع لأدري بما وقع البيع به ويقول المشتري لأدري بما وقع البيع به فانهم ما يتحالفان ويبدأ المشتري ويفسخ البيع بينهما وترد السلعة ان كانت قائمة فان فاتت بيد المشتري بجوالة سوق فاعلى لزوم رد قيمتها يوم البيع ووارث كل واحد منهما يقوم مقام مورثه فيصالحان ويفسخ البيع وترد السلعة ان كانت قائمة فان فاتت لزوم رد قيمتها يوم البيع

السلعة يوم بيعها) هو معنى الفسخ لان الفرض أن السلعة فانت ومحل رد القيمة اذا كان المبيع مقوما وورد المثل في المثلي كما في شب وفي عب مضى بالقيمة في المقوم والمثلي الا السلام فسلام وسط انتهى والموافق للقواعد الاول (قوله ومنه تجاهل الخ) ظاهر المصنف أن التجاهل مفيت واذا كان مفيتا ففيه القيمة سواء فانت السلعة أم لا مع انه ليس كذلك فأجاب الشارح بقوله أي ومن حكم الفوات في التبدلة بالمشتري لامن كل الوجوه والمراد بالتبدلة المتقدمة حلف المشتري بدون سبق البائع بالحلف عليه ولا شك أن المشتري في الفوات يحلف مع شبهه بدون سبق البائع عليه وليس المراد بالتبدلة حقيقة المفيدة أن كلا منهما يحلف والذي يحلف أولا هو المشتري لانه في حالة الفوات مع التشبه يحلف المشتري فقط (قوله أي ومن حكم الفوات) المراد بالحكم المحكوم به والاضافة للبيان أي محكوم به هو الفوات أي فالتجاهل من أفراد الفوات حكما أي ويحتمل أن يقدر مضاف في قوله التجاهل أي حكم التجاهل (قوله فانهم ما يتحالفان ويبدأ المشتري) أي يحلف كل انه لا يدري قدره ونكولهما كلفهما وكذا نكول أحدهما فقط فيما يظهر ويحلف كل على تحقيق دعواه فقط ولا يتصور حلفه على نفي دعوى خصمه لقول كل لأدري وظاهر إطلاقه كغيره أنه لا يحتاج الفسخ لطلبكم فان قيل اذا كان حلف أحدهما كنكولهما يكون الحلف لا فائدة فيه لان الفسخ حاصل على كل حال فالجواب أن فائدة ذلك شدة الارهاب لتحقيق عدم علمهما معا ولا احتمال أن أحدهما يعترف بالعلم بقدر الثمن لانه يصدق مدعى العلم (قوله فان فات الخ) هذا محمول على ما اذا كان التشبه من جهة المشتري أشبه البائع أم لا أو البائع فقط وشيأ في زيادة تفصيل على ذلك فهذا كلام مجمل (قوله يوم البيع) قال بعض ينبغي أن يقال ضمنها المشتري وفي حله أو إشارة إليه وهو ظاهر في المثلي وكذا المقوم لشبه

البيع هنا بالفساد اذا لم ير ضرر أحدهما بما قال الآخر (قوله ابن يونس انما بدئ بورثة المبتاع) لا يخفى أن كلام المصنف في الجهل من البائع والمشتري ثم قال الشارح ووارث كل واحد يقوم مقام مورثه فالمتناسب لذلك أن يقول ابن يونس انما بدئ بالمشتري الخ أي وورثته يعطون حكمه قلت أن أصل النص انما هو في جهل ورثة في أن ورثة المشتري تقدم بان يمين ثم جعل ابن يونس جهل المتبايعين كذلك أي في تقدم المبتاع بالخلف عند الجهل فتدبر (قوله أن لو قامت السلعة في أيديهم) أي في ملكهم وليس المراد أنها في حوزهم لأن الحكم متساو سواء كانت في حوز البائع أو المشتري (قوله فأشبهه أن لو قامت السلعة الخ) أي والقاعدة أن الفوات بوجوب تبذره المشتري أي أنه الذي يحلف اذا كان عنده شبهة أشبهه البائع أم لا (قوله صدق مدعى العلم فيما يشبهه) حلف الآخر أو نكل فإن نكل فيفسخ البيع ون لم يشبه مدعى العلم وحلف فهل يأخذ ما حلف عليه سواء حلف الآخر أو نكل وهو الظاهر هذا كله مع الفوات وأما مع القيام فان حلفا أو نكلا أو نكل مدعى العلم فقط ففسخ البيع وردت لما لكها ان كانت قائمة وقيمتهما ان كانت وان حلف مدعى العلم مني بما حلف عليه وهذا في العاقلين وكذا (١٩٨) بين ورثتهما أو ورثة أحدهما مع العاقد كما أفاد ذلك شب (قوله

يعني أن المتبايعين اذا اختلفا الخ) حصل عب وشب بخلاف ذلك وحاصله أنهما اذا اختلفا في قدر الثمن يبدأ البائع اتفاقا وجوبا فان اتفاقا على قدر الثمن واختلفا في قدر المبيع بدئ المشتري وفيل البائع والظاهر أنهما اذا اختلفا في كل من الثمن والثمن فان ظاهر تبذره البائع الخ (قوله فيجبر الحاكم المشتري الخ) أي عند التنازع فالمشتري أراد أن يحلف أولا والبائع يريد أن يحلف أولا (قوله فالقول ما قال البائع) وجه الدلالة أنه يرجح جانب البائع وان كان في موضوعنا ترجيح جانبه في الحلف وفي الحديث ترجيح جانبه فيما قاله (قوله توجيه تبذره المشتري) لا يخفى أن توجيهه المشتري لم تقدم وإنما تقدم توجيه الورثة والجواب أن ما جرى في الورثة يجري في المشتري (قوله مع

ابن يونس انما بدئ بورثة المبتاع باليمين اذا اختلفا بالثمن لان جهلة الثمن عندهم كالفوات فأشبهه أن لو قامت السلعة في أيديهم واذا ادعى أحدهما علم الثمن وجهله الآخر صدق مدعى العلم فيما يشبهه أي بينه (ش) يعني أن المتبايعين اذا اختلفا في وجه من الوجوه السابقة ما عدا مسألة تجهل الثمن وقلنا انما يتماثلان فالشهور ان البائع هو الذي يبدأ باليمين لانه مطالب بالثمن فيجبر الحاكم المشتري على تبذره البائع بالخلف لقوله عليه الصلاة والسلام فان قول ما قال البائع ولان الأصل استحباب ملكه والمشتري يدعى اخراجه بغير ما رضى به وورثة البائع يتزلون منزلته وتقدم توجيه تبذره المشتري وورثته باليمين حال التماثل بالثمن (س) وحلف على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه (ش) يعني اذا قلنا يتماثلان فالشهور أنه لا بد أن يحلف كل منهما على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه فاذا ادعى البائع مثلاً انه باع بعشرة وقال المشتري بثمانية فان البائع يقول ما بيعت بها بمائة ولقد بعته بعشرة والمشتري لم اشتربها بعشرة ولقد اشتريتها بثمانية لانه لا يلزم من نفي البيع بمائة أن البيع بعشرة لاحتمال انه بتسعة وان شاء أتى بأداة الحصر مقدما للنفي فيقول البائع ما بيعت بها الا بعشرة والمشتري ما اشتريتها الا بمائة (س) وان اختلفا في انتهاء الاجل فالقول لمنكر التقضي (ش) يعني أن المتبايعين اذا اختلفا على الاجل وعلى قدره واختلفا في انقضائه كأن يقول البائع عند هلال شوال كان البيع الى شهر أو له هلال رمضان فقد انقضى والمشتري يقول بل أوله نصف رمضان فلم ينقض فالقول عند عدم اليقينة ومع فوات المبيع لمنكر التقضي ان أشبهه مع عينه سواء أشبهه غيره أم لا وان أشبهه غيره فقط فالقول قوله وان لم يشبهه واحد منهما فالظاهر انهما يتماثلان ويغرم القيمة وأما مع عدم فوات المبيع فانهما يتماثلان ويتفاسخان وتقدم ما اذا اختلفا في قدر الاجل وسيأتي في باب الاقرار ما لو اختلفا في

تحقيق دعواه) أي دعوى نفسه فيقدم النفي على الاثبات (قوله فان البائع يقول الخ) فلو قدم الاثبات على النفي فان عينه لا تعتبر ولا يدمن اعادتها كما قال ابن القاسم رحمه الله قال سند وجوزنا الاثبات هنا قبل نكول الخصم لانه تبع للنفي والذلو كانت على الاثبات فقط في غير هذا الموضع فانما انما تكون بعد نكول الخصم انتهى * (قريبه) * قوله مع تحقيق دعواه مبنى على ضعف وهو أن اليمين ليست على نية الحلف والا فلا حاجة الى حلفه على تحقيق دعواه أفاده البدر رحمه الله تعالى (قوله وان شاء أتى بأداة الحصر الخ) ومثل ذلك لفظ فقط والحاصل أن أداة الحصر لفظ فقط قائم مقام النفي والاثبات (أقول) ظاهراً أنه لو قال المشتري والله اني اشتريتها بمائة لا يكفي لان العدد لا مفهوم له لكن مقتضى هذه العلة أنه لو قال ما اشتريتها بعشرة ولقد اشتريتها بمائة لا مفهوم له مقتضى هذه العلة أنه لا بد من الحصر ولا يكفي نفي دعوى صاحبه وتحقيق دعواه وان قلنا أن العدد لا مفهوم له اذاً أن قوله اني اشتريتها بمائة يكفي مع أنه لا يكفي فالامر مشكل (قوله وان اختلفا الخ) فان أقام كل بينة على دعواه عمل بينة البائع لتقدم تاريخها (قوله عند هلال) طرف ليقول لا البائع (قوله وسيأتي في باب الاقرار الخ) حاصله أنه اذا كان اختلفا مع قيام المبيع

تخالفوا وتفاشوا بالعرف به ومع فواته يعمل بالعرف أيضا فإذا لم يكن عرف صدق المتابع بيمينه ان ادعى أمدا قرر بيمينه فيه فان ادعى أمدا بعد اصدق البائع بيمينه (قوله الا لعرف الخ) ثم ما ذكره المصنف بعد قوله الا لعرف يخالف لما في الباب من قوله ان اختلفا في القبض فالاصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان قامت بينة أو ثبت عرف عمل عليه وهو المطابق لما تجب به الفتوى فكان على المصنف الاقتصار عليه ويترك ما ذكره من التفصيل الذي بعضه مخالف لهذا بان يقول عقب قوله الا لعرف فيعمل بدعوى موافقته ويحذف ما عداه كثرت قيمته أو قلت (قوله كلهم أو بقل الخ) (١٩٩) مثلها ما كغيرهما مما كثرت قيمته كالخوخ والغنم

حيث كان العرف فيهما كالعرف في اللحم والبقل هذا هو المعتمد وما في بعض العبارات مما يخالف ذلك محمول على عدم العرف (قوله والا فهل الخ) أي والعرف الدفع قبل البيئته (قوله فهل يقبل الخ) وجهه بأن من حق البائع أن لا يدفع سلعته للمتبع حتى يقبض عنه فدفعها له دليل على أخذه الثمن وقوله أولا وجهه بأن المتبع مقر بالقبض مدع الدفع (قوله اذا أقر على نفسه) أي وأشهد بذلك فهو إشارة لحل المصنف خلافا لمن ينوهم اتهامه زائدة (قوله والمبادرة هنا الخ) في شب خلافه وهو ان ذلك معتبر من وقت الاشهاد ويمكن الجمع بأن يحمل كلام شارحنا على ما اذا كان يوم البيع هو يوم الاشهاد وأما اذا اختلف فالعبرة بيوم الاشهاد (قوله فان تأخر كالشهر) وانظر حكم ما بين الجمع والشهر والظاهر ان ما قارب كلا يعطى حكم كل وأما المتوسط فالتظاهر انه ليس له تحليله (قوله وأما اذا شهد انه دفع الثمن للبائع) والفرق بين المشتري ان تعبر الزمة انما يتحقق

أصل الاجل عند قوله وقبل أجل مثله في بيع لا قرض (ص) وفي قبض الثمن أو السلعة فالاصل بقاء السلعة في يد البائع والثمن في ذمة المشتري اذا الاصل بقاء ما كان على ما كان وهذا ما يحصل اشهاد من المشتري بالثمن بدليل ما بعده وهذا ما يوافق قول أحدهما العرف فان وافقه فالقول قول من وافقت دعواه العرف من متابع أو بائع بيمينه لان العرف بمنزلة الشاهد واليه الاشارة بقوله (الا لعرف) وقوله (ص) كلهم أو بقل بان به ولو كثر (ش) مثال لما وافقت دعوى المشتري فيه العرف والمعنى أن المشتري اذا قبض اللحم أو البقل وما أشبه ذلك وبان به أي ذهب به عن بائعه ثم اختلفا في قبض الثمن فقال البائع ما دفعت الى ثمنه وقال المشتري دفعت اليك ثمنه فان القول قول المشتري لشهادة العرف له لانه قاض بأن ذلك لا يأخذه المشتري الا بعد دفع ثمنه ولا فرق بين القليل والكثير (ص) والا فلا ان ادعى دفعه بعد أخذه (ش) أي وان لم يكن بان بما ذكره وقع الاختلاف بينهما بالحضرة فقال المشتري دفعت ثمنه بعد ان أخذه فانه لا يصدق لانه اعترف بمبادرة ذمته بقبض الثمن فادعاه بعد ذلك أنه دفع الثمن لا يبرئه حتى يثبت (ص) والا فهل يقبل الدفع أو فيما هو الشأن أولا أقوال (ش) أي وان لم يبرئه وادعى الدفع قبل الاخذ فهل يقبل سواء كان الشأن الدفع قبل الاخذ أو بعده وهو رواية ابن القاسم في الموازية أولا يقبل منه دعوى الدفع قبل الاخذ ولو جرى العرف بالدفع قبله وهو ظاهر قول مالك في العتبية أو يقبل فيما هو الشأن فيه الدفع قبل الاخذ لا غير وهو قول ابن القاسم في الموازية وفي قوله ان ادعى دفعه بعد الاخذ دلالة على ان المشتري قبض السلعة وأما ان لم يقبض السلعة وادعى انه دفع الثمن فلا خلاف انه لا يعتبر قوله أي حيث لم يجز العرف بخلاف ذلك (ص) واشهاد المشتري بالثمن مقتضى لقبض مثمنه وحلف بائعه ان يادر (ش) يعني أن المشتري اذا أقر على نفسه ان ثمن المبيع باذ في ذمته للبائع فان ذلك يقتضي انه قبض الثمن وهو السلعة التي بيعت بذلك الثمن وللمشتري أن يحلف البائع انه أقبضه الثمن بشرط أن يبادر المشتري والمبادرة هنا بان يقوم بقرب البيع كالعشرة الايام فان تأخر كالشهر فليس له أن يحلف البائع وأما اذا أشهد انه دفع الثمن للبائع ثم ادعى انه لم يقبض الثمن فان كان التنازع بعد شهر حلف البائع وان كان كالجمعة فالقول قول المشتري بيمينه انه لم يقبض المبيع ولا يخفى ان هذه لا تدخل في كلام المؤلف بحال وعبر بقوله اشهاد المشتري

بقبض الثمن ألا ترى انه لو تلف بسماوى انفسخ البيع في الجملة بخلاف اقباض الثمن فانه لا يتوقف على قبض الثمن أقاده عجم فيبقى نظيره وهو ما اذا أشهد البائع انه أقبض المبيع ثم ادعى انه لم يقبض الثمن فالظاهر أنه كاشهاد المشتري المذكور فيجوز فيه تفصيله وهو ان كان التنازع بعد شهر حلف المشتري وان كان كالجمعة حلف البائع انه لم يقبض الثمن هذا ما أقاده في شرح شب ولفظه وأما لو أشهد البائع باقباض الثمن للمشتري فهل يكون ذلك كاشهاد المشتري باقباض الثمن للبائع فيجوز فيه فهو ما جرى فيه وهو الظاهر أم لا انتهى وما قلنا ذلك أظهر مما في عب فانه مشكل كما يعلم بالمرآة غير أنك خبير بأنه قد تقدم أن البائع اذا ادعى أن الثمن باق في ذمة المشتري فانه يقبل قوله دون عام على المعتمد كما ذكره بعض شيوخنا رحمه الله تعالى عند قول المصنف وفوته حسا ككتابة وتدبير فالواجب الرجوع له دون هذا الاستظهار وبعد كتي هذا رأيت بعض شيوخنا تنبهه بحجج بان ما تقدم محمول على ما اذا لم ينضم له قرينة الاشهاد كما هنا والعرف أو فحو ذلك انتهى ولكن هذا الجواب ربما يعجزه أن الاشهاد المذكور مقول تقر بالثمن في ذمة

المشتري وان احتمل أن يكون الموجب له تقرير غزته منه كما يفهم بالتأمل (قوله فلامفهوم له) أي بأن تقول البيضة سمعت قولك الثمن في ذمتي وان كنت لم تشهدها وقوله كاشهاد البائع قبل قبضه هذا كله حيث لم يعترف البائع بقبض البعض بعد الاشهاد بقبضه فان اعترف بقبض البعض الثمن لم يحلف له المشتري ولو بادر لترجح قوله باعتراف البائع بقبض البعض بقي نظيره وهو ما لو أشهد المشتري على نفسه بقبضه الثمن ثم ادعى أنه لم يقبضه فالظاهر تحليف البائع ان يادر والالم يحلف ولو أشهد بان عقادا لبيع لم يكن ذلك مقتضيا لقبض البيع وان لزم منه تعذر ذمته بالثمن (قوله بكتب الوصول) أي الذي فيه وصل من فلان كذا وكذا أجرة المنزل فاذا كان ذلك الوصول بيد المكتري وادعى القبض وادعى (٣٠٠) المكتري الذي هو الكاتب عدم القبض فالقول قول المكتري لكنهما مع

اليمين مطلقا طال الامر أم لا (قوله كدعي احدهما فسادا للصرف) أي سواء عين وجهه الفساد أم لا (قوله فسادا للصرف أو المغارسة) بحث في ذلك البدر بأن القول في القراض والغرس لمدعي الصحة ولو غلب الفساد انتهى (قوله فالة قول قول مدعي الفساد) قال بعض الشيوخ من أهل المغرب وهذا ما لم يتقاررا على الصحة أولا (قوله وكلام المؤلف محله مع فوات المبيع الخ) في شرح شب خلافة من أن القول قول مدعي الصحة سواء كانت السلعة قائمة أو فائتة قائلا ويدل له قوله فكفدره لان الاختلاف في القدر يكون مع القيام والقوات كما سبق بل أكثر الشيوخ على هذا الظاهر واستظهره بعض الشيوخ وأنا أوافق عليه بل أقول هو المتعين (قوله وعليه يحمل نص المواق) أي القائل بالفسخ (قوله بضمير الافراد) أي بها أي بالصحة ولا معنى للاختلاف بالصحة الامع الاختلاف في الفساد أيضا (قوله أم لا) أي بأن يقول أحدهما ان البيع وقت نداء الجمعة بعشرة ويقول الآخر انه بعشرة في غير هذا

بالقصد لانه الغالب فلامفهوم له وقوله (كاشهاد البائع بقبضه) تشبيهه في الحكم وهو انه يلزم المشتري اليمين للبائع ان يادر والمعنى أن البائع اذا أشهد بقبض الثمن من المشتري ثم قام يطلبه من المشتري وقال انما أشهدت له به ثقة مني له ولم يوفني جميعه وطلب عينه على ذلك وقال المشتري أوفيتك ولي بينة ولا أحلف فان قام البائع على المشتري بالقرب فله تحليف المشتري والا فلا لان البيضة رجحت قوله وجرت العادة بمصر بكتب الوصول قبل القبض فاذا ادعى الكاتب عدم القبض حلف المقبض ولو طال الامر كما قاله الناصر اللقاني (ص) وفي البيت مدعيه (ش) يعني أن المتبايعين اذا اختلفا في البيت والخيار فقال أحدهما وقع البيع بتا وقال الآخر خيار فان القول لمدعي البيت ولو كانت السلعة قائمة لانه الاصل في بیاعات الماس وهذا ما لم يجز العرف بخلاف ذلك بأن جرى بالخيار فقط وأما ان اتفاقا على وقوع البيع على الخيار لكن ادعاء كل لنفسه فقبل يتفاسخان بعد أيمانهم ما قبل يتحالفان ويكون البيع بتا وهذا ما لم يجز العرف بأن الخيار لا أحدهما بعينه (ص) كدعي الصحة ان لم يغلب الفساد (ش) يعني أن المتبايعين اذا اختلفا في صحة العقد وفساده فان القول قول مدعي الصحة الا أن يغلب الفساد كدعي أحدهما فسادا للصرف أو المغارسة وادعى الآخر الصحة فالقول قول مدعي الفساد ترجحا للغالب وكلام المؤلف محله مع فوات المبيع والاتحافا وتفاضا وعليه يحمل نص المواق (ص) وهل الآن يختلف بهما الثمن فكفدره تردد (ش) ضمير التثنية يرجع للصحة والفساد وفي بعض النسخ بضمير الافراد فيرجع للصحة أي اذا قلنا ان القول قول مدعي الصحة حيث لم يغلب الفساد فهل يقبل قوله مطلقا سواء اختلف الثمن بهما أم لا أو الآن يختلف بهما الثمن كادعاء أحدهما ببيع عبدا والآخر له مع عبدا بقب مثلا فكا لا اختلاف في القدر يتحالفان ويتفاسخان حيث لم يحصل القوات فان حصل ولو بمحوالة السوق فانه يصدق المشتري ان أشبه البائع أم لا وان انفرد البائع بالشبه صدق وان لم يشبه احلفا ولزم المشتري القيمة وما فررنا به قوله وهل من انه راجع للنطوق لالمفهوم قوله ان لم يغلب الفساد هو الموافق لما في المواق والشيخ عبد الرحمن أي وأما اذا غلب الفساد فيكون القول قوله ويجزى على حكم الفساد ولا ينظر لكون دعواه ما تؤدي للاختلاف في الثمن ولا عدمه * ولما قدم ان فوات المبيع في غير الاختلاف في الجنس والنوع يترجح به جانب المشتري ان ادعى مشبهه ولو أشبه البائع لترجحه بالضمنان والغرم وكان المسلم مشتريا والمسلم اليه باعنا به على ان الامر في باب السلم على العكس من باب بيع النقد فقال (ص) والمسلم اليه مع فوات العين بالزمن الطويل أو السلعة كالمشتري

الوقت (قوله ببيع عبدا الخ) أي بعشرة وقوله والا خر مع عبدا أي والثمن عشرون فقد اختلف الثمن ويحتمل أن الثمن بالعين في كل عشرة ويراد بالثمن العوض فيشمل الثمن ولا شك انه اختلف الثمن في هذه وقوله والا خر له الخ ضميره يعود على عبدا ومعنى المثال ان أحد المتبايعين يدعي ببيع عبدا سلم والا خر يدعي ببيع ذلك العبد مع عبدا بقب (قوله فانه يصدق المشتري الخ) هذا ظاهر حيث كان المشبه مدعي الصحة فان كان مدعي الفساد فيظهر انه لا عبرة بشبهه ويتحالفان ويتفاسخان وتلزم القيمة يوم القبض لانه ببيع فاسد هكذا في بعض ولكن كون التردد راجعا للنطوق أخر هذا القيد (قوله والغرم) تفسير (قوله على العكس) أي في بعض الجزئيات لان بعض الجزئيات لا يعكس فيه الامر كما يأتي في قوله والا فالبايع فتدبر

(قوله بفواته) الباء زائدة كما هو موجود في بعض النسخ وقوله فواته جواب الشرط وهو قوله وان كان غير عين ولا يعطف قوله وان كان غير عين على قوله ان كان عينا بحيث يتسلط الفوات عليه فيجعل المعنى وفواته ان كان غير عين بفواته لانه لا حاجة له (قوله فيلزم المسلم اليه سلم وسط) وظاهره بغير عين هذا اذا كان وسطا واما اذا لم يكن الا واحدا واثنان فالحكم في الاول انه يلزم ذلك الواحد والحكم في الثاني انه يلزم الغالب بان يكون تارة يسلم رأس المال في ارضين وتارة في ارض فيعطى الغالب منهما فان استوى السلم فيهما وهو غير ممكن عادة فانهما يتخالفان ويتفاسخان ويردله رأس ماله أو عوضه (قوله فيعمم الخ) أى في قوله ان ادعى مشها فانه عام في المسلم به أو فيه أو في قدر الاجل أو الجمل أو الرهن (قوله ويخصر في آخره) وهو (٣٠١) قوله وان ادعى ما لا يشبهه فيقصر على

المسلم فيه (تبيينه) فرض الكلام في فوات رأس المال لانه متى بقي يتخالفان ويتفاسخان ولوتنازعا في قدر المسلم فيه والتنازع في الجنس تقدم (قوله ان أشبه أشبه الا آخر أم لا) وان أشبه مدعى القبض فالقول قوله وان لم يشبه واحد تخالفوا وتفاسخا لان قول المصنف وان لم يشبه واحد راجع للسائلين قوله مدعى موضع عقده وقوله والا فالبيع والظاهر أن الفسخ يحتاج لحكم (قوله فالقول قول المسلم اليه) أشار به الى أن المراد بالبائع المسلم اليه والى أن في كلام المصنف حذف شرط أى والا فالبيع ان أشبه (قوله وكلام المؤلف) أى في قوله وفي موضع عقده (قوله ما بين البحر) أى المالح والشارح بين طولها (قوله الى أسوان) بضم الهمزة وسكون السين مدينة بأعلى الصعيد وهي حدها من جهة الجنوب

بالعين فيقبل قوله ان ادعى مشها وان ادعى ما لا يشبهه وسلم وسط (ش) يعنى ان المسلم اليه ينزل منزلة المشتري في باب البيع بالنقد اذا فات رأس المال بيده وفواته ان كان عينا بالزمن الطويل الذي هو منظمة التصرف فيها والانتفاع بها وان كان غير عين بان كان مقوما أو مثليا بفواته ولو بجحالة سوق على المشهور واذا نزل المسلم اليه منزلة المشتري فيقبل قوله ان اختلف مع المسلم في قدر المسلم فيه أو به أو قدر أجل أو رهن أو جمل ان ادعى مشها أشبه المسلم أم لا لانه لما طال زمان العين بيده وفاتت السلعة بيده عدوا انتفاعه بذلك بمنزلة فوات السلعة المقبوضة في بيع النقد فان لم يشبهه فالقول للمسلم ان أشبهه وان ادعى ما لا يشبهه حلفا وفسخ ان كان الاختلاف في غير قدر المسلم فيه بان كان في قدر رأس المال أو قدر الاجل أو الرهن أو الجمل ويرد ما يجب رده في فوات رأس المال من قيمة وغيرها فان كان الاختلاف في قدر المسلم فيه فيلزم المسلم اليه سلم وسط من سلومات الناس في بلد تلك الساعة وزمانها فان كان بعض الناس يسلم عشرة دنانير مثلا في عشرة أرباب مثلا وبعضهم يسلمها في ثمانية وبعضهم يسلمها في اثني عشر يلزم الوسط وهو العشرة هكذا ينبغي أن يقرر هذا المحل فيعمم في أول الكلام ويخصر في آخره (ص) وفي موضعه صدق مدعى موضع عقده والا فالبيع وان لم يشبهه واحد تخالفوا وفسخ (ش) يعنى أن المسلم والمسلم اليه اذا اختلفا في الموضع الذي يقبض فيه السلم فقال أحدهما بموضع كذا وقال الآخر بموضع كذا فالقول بمدعى موضع العقد بيمين ان أشبهه أشبه الا آخر أم لا لانهم لو سكتا عن ذكر موضع القبض لحكم بموضع العقد وان لم يدع كل موضع العقد بل خرجا عنه فالقول قول المسلم اليه بيمينه ان أشبهه لانه غارم أشبهه الا آخر أم لا وان انفرد المسلم وهو المشتري بالشبه قبل قوله مع يمينه وان لم يشبهه واحد منهما تخالفوا وفسخ السلم ويبدأ البائع باليمين وكلام المؤلف حيث حصل الاختلاف بعد فوات رأس المال وهل بطول الزمن أو بقبضه وهو ظاهرها قولان وأما ان لم يفت رأس المال فانهما يتخالفان ويتفاسخان مطلقا (ص) كفسخ ما يقبض بمصر (ش) يعنى أن العقد اذا وقع بينهما على أن المسلم يقبض الشيء المسلم فيه في مصر فان العقد يفسخ للجهل بالموضع المقبوض فيه السلم لان مصر ما بين البحر الى أسوان الا أن يكون لهم عرف فيصح (ص) وجاز بالفسطاط وقضى بسوقها (ش) يعنى أن عقد السلم اذا وقع بينهما على أن يقبضه له بالفسطاط فان ذلك جائز لعدم الجهل ويقضى بالقبض في سوق تلك الساعة حيث حصل بينهم ما تنازع في محل القضاء من الفسطاط فان لم يكن لتلك السلعة سوق فانه يقبضه في أى مكان شاء المسلم اليه من الفسطاط واليه أشار بقوله (والا ففى أى مكان) أى وان لم يكن لتلك السلعة سوق ففى أى مكان من تلك البلد قضاء برئى من عهده ويلزم المشتري قبوله في ذلك المكان ما لم يكن عرف بالقضاء

(٣٦ - خرش - خامس) وسمى الجنوب جنوبا لانه على جانب مستقبل الشرق من جهة يمينه والشمال مقابله ويجرى النيل من الجنوب الى الشمال وعرضها من أية أى العقبة الى بركة (قوله الا أن يكون لهم عرف) أى كما هو الا أن فاذا أطلق مصر لا ينصرف الى المدينة المعينة ويجرى حينئذ قوله وقضى بسوقها والا ففى أى مكان (قوله بالفسطاط) بضم الفاء وكسرها سميت بذلك لضرب عمرو ابن العاص بها فسطاطا أى خيمة حين كانت براحا وأرسل يستشير عمر في سكنها فأوفى اسكندرية لانها دار الملك اذئذ فقال عمر للرسول أيها ما تبلغه راحتي في أى وقت شئت فقال له يا أمير المؤمنين لا تصل الى اسكندرية في زمن النيل الا ففى السفن وتصل الى المحل الذي هو به أى وقت شئت فقال لا يسكن أميرى حيث لا تصل اليه راحتي قل له يسكن حيث هو نازل

(قوله ويجوز عود الضمير الخ) حاصله أن المراد بقوله وجاز بالفسطاط أي وجاز عقد السلم بالفسطاط وأما قوله وقضى بسوقها ان رجوع للفسطاط صار من تبطا بما قبله وهو عقد السلم فيكون خاصا وان رجوع للسلعة صار مستأنفا فيكون عاما (باب السلم) وفي تفسير المصنف به اشعار بجواز اطلاقه من غير كراهة وهو الصحيح وروى عن عمرو ابنه كراهة تسميته سلما لان السلم من اسمائه تعالى واتما يقال سلف وتسليف وسلفه وبذلك عبر في الموطأ ورد بان الذي من أسماء الله السلام لا السلم (قوله خصوصا) أي في قوله والمسلم اليه وقوله وعموما أي في قوله ان اختلف المتبايعان الخ (قوله أن يعقبه) أي ما مر وقوله به أي بالسلم (قوله في أن كلامهما) أي اتفاقا في ذلك المعنى وان اختلفا في الحقيقة وقوله اثبات أي ذواتيات (قوله مبذول في الحال) في العبارة حذف أي مبذول عوضه (قوله ولذا) أي ولاجل كونه اثبات مال في الذمة مبذول عوضه في الحال (قوله ولذلك) أي ولاجل تسليم الثمن (قوله سلفا) أي لسلفه من تقدم رأس المال والمتقدم يقال (٣٠٣) له سلف وقوله ومنه الصحابة سلف صالح أي ومن السلف أي ومن جزئيات

السلف الصحابة لتقدمهم والحاصل أن السلف كل تحت جزئيات (قوله بوجوب عبارة ذممة) أخرج بذلك شراء الدين لان شراء الدين لم يوجب عبارة ذممة لوجوب تقدم ثماره اقبه (قوله أخرج به بيعة الاجل) أي بالمعنى الاضافي لا بالمعنى الاسمي فعلى هذا لو باع حمارا بعشرة أثواب الى شهر كذا على صفة كذا يقال له سلم (قوله أخرج به السلف) أي جزأ من جزئيات السلف لا كل أفراد السلف (قوله واعتنى المؤلف بذكر شروطه) أي لا بتعريفه (قوله قبض رأس المال) هذا تركيب اضافي معناه بحسب الاصل رأس المسلم فيه فمصدق المال المسلم فيه هذا بحسب الاصل والافلا أن صار اسما للمجمل (قوله عطف على قبض بحسب معناه) لا يخفى ان الاشكال باق فالأولى أن يقول شرط المسلم أن يكون مقبوضا حقيقة أو حكما (قوله بحسب معناه) المناسب أن يقول بحسب المعنى لا بحسب معنى

بمحل خاص فيعمل به وقوله بالفسطاط هو مثال وأثر الضمير في سوقها نظرا الى البلد ويجوز عود الضمير على السلعة وهو أحسن لانه أعم من السلم فيشمل من أكرى على حل سلعة * ولما جرى ذكر شيء من مسائل السلم فيما مر خصوصا وعموما ناسب أن يعقبه به وهو والسلف واحد في أن كلامهما اثبات مال في الذمة مبذول في الحال ولذا قال القرافي سمي سلما لتسليم الثمن دون عوضه ولذلك سمي سلفا ومنه الصحابة سلف صالح لتقدمهم وحده ابن عرفة بقوله عقد معاوضة يوجب عبارة ذممة بغير عين ولا منفعة غير متمثل العوضين فقوله بغير عين أخرج به بيعة الاجل وقوله ولا منفعة أخرج به الكراء المضمون وقوله غير متمثل الخ أخرج به السلف واعتنى المؤلف بذكر شروطه فقال

باب شرط السلم قبض رأس المال كله أو تأخيره ثلاثا ولو بشرط

(ش) أي شرط عقد السلم أن يكون رأس المال فيه مقبوضا بالفعل أو مافي حكمه كتأخيره ثلاثا أيام ولو بشرط انما قارب الشيء يعطى حكمه فقوله أو تأخيره عطف على قبض بحسب معناه فبين به ما هو في حكم المقبوض ففي كلامه الاشارة الى أمرين أحدهما أن مافي حكم المقبوض كالمقبوض والثاني بيان مافي حكمه وبه يندفع ما قيل ان ظاهر كلامه ان التأخير المذكور من شروط السلم ويحتمل أن يقال ان أو بمعنى الواو وتأخير فاعل بفعل محذوف أي ويجوز تأخيره ثلاثا فهو من عطف الجمل أو يقال ان الشرطية ملاحظة من حيث كونه ثلاثا أي عند ارادة التأخير لا بد أن يكون ثلاثة أيام وهذا ما لم يكن أجل السلم كيومين وذلك فيما اذا شرط قبضه ببلد آخر والا فيجب أن يقبض رأس المال في المجلس أو بالقرب منه (ص) وفي فساد بالزيادة ان لم تكثر جدا تردد (ش) يعني أنه اذا أخر رأس مال السلم بغير شرط وهو نقد أكثر من ثلاثة أيام أي حيث لم تبلغ حلول المسلم فيه هل يفسد بذلك لانه ضارع الدين بالدين أولا يفسد لانه تأخير بغير شرط أقوال للتقدمين أما ان كثرت الزيادة جدا بان أخر الى حلول أجل السلم الذي وقع عليه العقد فانه لا يختلف في فساد وكذا لو كان التأخير بشرط والمعتمد من الطرق فساد السلم بالزيادة على الثلاثة أيام ولو قلت سواء كانت بشرط أو بغيره كما يفيد

المعطوف وحده ولا معنى المعطوف عليه كما يظهر بالتأمل

كلام

(قوله بيان مافي حكمه) وهو الثلاثة أيام (قوله ويحتمل الخ) لا يخفى ما يلزم على ذلك من التنافي لانه أو لا شرط القبض ثم حكم بمناقبه بقوله ويجوز وقوله أو يقال لا يخفى ان هذا يأتي مع أو فهذا الجواب بعيد غاية البعد أقول ولا حاجة لهذا كله لان المعنى شرط السلم أحدهما لا بعينه وهو كلام مستقيم (قوله لانه ضارع الدين) أي شابه الدين بالدين أي ابتداء الدين بالدين (قوله أقوال للتقدمين) المناسب أن يقول قولان (قوله فانه لا يختلف في فساد) بل الخلاف في ذلك أيضا ونص بعضهم وتأخير بغير شرط ان كان عننا الى أجل السلم قال ابن القاسم مرة بفسد ثم رجع فقال لا يفسد ان لم يكن بشرط وبه قال أشهب (قوله والمعتمد من الطرق) لا يخفى أن المناسب أن يقول من القوابل لان المصنف انما حكى تردد الا معني قولين كما ظهر نعم تطهر من الطرق أي الاقوال على ما قلنا قرر ببيان النص ثم

أن قوله والمعتمد من الطرق منصب على المجموع فلا ينافي أن البعض متفق عليه (قوله لما يؤخر) أي لزم أن يؤخر رأس المال إليه فالصفة جارية على غير من هي له فهو على المذهب الكوفي من جواز في الفعل (قوله بشرط الخ) اعلم أن شرط التقيد مفيد حصول نقد بالفعل أم لا كان مما يعرف بعينه أم لا حذف الشرط أم لا وأما النقد تطوعاً فإثر قيمته يعرف بعينه كحيوان وعرض وإن لم يسترده فإن لم يعرف بعينه أفسده إن لم يسترده فإن استرده ولو بعد مضي زمن الخيار خلافاً للبعض الشراح صح (قوله شرط في الثاني) وهو المسلم فيه انظر ذلك فإن العلة جارية في الجميع وغير واحد لم يقيد بذلك القيد فاعله غير مرضي (قوله بناء الخ) هذا يفيد أن منفعة المعين كالنقد فتعطى حكمها واستظهره الشيخ أحمد الزرقاني ومال إليه الشيخ سالم واستظهر عب أنه لا بد من قبض ذي المنفعة قبل ثلاثة أيام إن لم تكن منفعة حيوان فيجوز تأخير قبضه بلا شرط أكثر من ثلاثة أيام قياساً على ما إذا كان هو رأس مال (أقول) وهو غير ظاهر لأن غير الحيوان العرض وهو مثل الحيوان (قوله كقبض) (٣٠٣) الكاف زائدة (قوله إذا لم يشرع فيها والإجازة)

هذا قاله اللقاني وغير اللقاني وغيرهم بعد أن علل بقوله لأن كالي بكالي ذكر ما نصه فقال وظاهر هذا المنع سواء شرع فيها أم لا وانظر هل يقيد بما إذا لم يشرع كما في الإجازة أذ جعلها لو أهلت قبض الأوائل كقبض الأواخر أم لا انتهى وأما عج فتع ولومع الشروع فائلاً ولعل الفرق أن المشاحة في بيع الذوات كالسلم أشد من المشاحة في بيع المنافع وينبغي الجواز فيما إذا كانت المنافع تنقضي في المدة التي يجوز تأخير رأس المال إليها فالخاصل أن المقالات ثلاثة مقالة اللقاني ومقالة عج والتردد وأقول بعد ذلك أنه يلزم على كلام اللقاني الذي تبعه شارحنا أنه لا فرق بين المعين والمضمون في أنه

كلام ح (ص) ويجوز بخيار لما يؤخر أن ينقد (ش) يعني أن الخيار في السلم جائز أي يجوز أن يجعل أحدهما صاحبه أولاً وجنبي الخيار في أمضاء عقد السلم أو رده بشرطين الأول أن يكون ذلك ثلاثة أيام فأقل وهو الأجل الذي يجوز تأخير رأس المال إليه بالشرط فلا يجوز الزيادة على ذلك سواء كان رأس المال عيناً أو غيره فلا يجوز التأخير أزيد من ثلاثة أيام بشرط ولا غيره الثاني أن لا ينقد رأس المال في زمن الخيار بشرط ولا تطوع لأنه لو تنقد وتم السلم لكان فسخ دين في دين لا إعطاء المسلم إليه سلعة موصوفة لأجل عايرت في ذمته وهو حقيقة فسخ الدين في الدين وظاهر قوله ويجوز خيار السلم أو السلم إليه أو لغيرهما وسواء كان الخيار في رأس مال السلم أو في المسلم فيه إلا أن قوله إن لم ينقد بشرط في الثاني وأما الأول فلا وقوله بخيار أي وجازت معاقبة السلم حال كونه ملتبساً بخيار للأجل الذي يجوز تأخير رأس المال إليه (ص) ونقصه معين (ش) يعني أنه يجوز أن يكون رأس مال السلم منفعة ذات معينة كخدمة عبده أو دابته مدته معلومة بناء على أن قبض الأوائل كقبض الأواخر وهذا بخلاف أخذ المنافع عن الدين فإنه لا يجوز لأنه فسخ دين في دين وفي السلم ابتداء دين بدين وفسخ الدين في الدين أصح من ابتداء الدين بالدين وسواء كانت المنافع تنقضي مع الأجل أو قبله أو بعده قاله ابن عات واحترز بالمعينة من المنافع المضمونة فلا يجوز أن تكون رأس المال لانه كالي بكالي كما إذا قال المسلم للمسلم إليه أحلك إلى مكة بأردب قمح في ذمته أن تدفعه لي في وقت كذا إذا لم يشرع فيها والإجازة لا قبض الأوائل كقبض الأواخر كما في الإجازة (ص) ويجوز أ (ش) يعني أنه يجوز أن يكون رأس مال السلم جزاء فشرطه * ولما تكلم على شرط رأس المال العين وإن تأخيره أكثر من ثلاثة أيام يفسد كحكم غيره بقوله بالعطف على فاعل جاز (ص) وتأخير حيوان بلا شرط (ش) يعني أن رأس المال إذا كان حيواناً فإنه يجوز تأخيره بلا شرط من غير كراهة ولو إلى حلول أجل السلم أمام شرط التأخير فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام وبفسد كالعين قاله في الجواهر (ص) وهل الطعام والعرض كذلك أن كيل وأحضر أو كالعين تأويلان (ش) يعني أن رأس مال السلم إذا كان طعاماً أو عرضاً كيل الطعام وأحضر العرض في مجلس

أن شرع أجزاء والأجزاء لا يوراد الشروع حقيقة أو حكماً وذلك لأن الشيخ أحمد جعل منفعة المعين كالمعين وأقول والتعليل بقوله لانه كالي بكالي معناه لانه ابتداء دين بدين وإذا كان كذلك فيصح مع الشروع حقيقة أو حكماً كالشروع في الثلاثة الأيام يظهر من هذا كله أنه لا يكون لقوله أو بمنفعة معين مفهوم الأعلى كلام عج لأعلى كلام شارحنا التابع للفقاني وقول شارحنا لانه كالي بكالي يفسد أن الجواز مع الشروع حقيقة أو حكماً وهو تابع للتوضيح فإن التوضيح قال واحترز بالمعينة من المنافع المضمونة فلا يجوز أن تكون رأس المال لانه كالي بكالي انتهى والخاص أن مفاد التوضيح أي من تعليله بقضي صحة كلام اللقاني لكن يلزم أن يكون المضمون والعين سواء فلا يكون التقيد بالمعين معني ولا معني لقول التوضيح واحترز بالمعينة الخ والذي يليق بالتقيد بالمعينة الرجوع لكلام عج (قوله بشرطه) أي المتقدمة في قوله إن يرى الخ ولو قد استكمل كالحديث يجوز بيعه جزاءً أو ذلك في مثله لا يوراد فقط (قوله فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام) أي لانه يبيع معين بتأخير قبضه

(قوله هل يجوز تأخيرهما بلا شرط) وأما مع الشرط فلا يجوز فيمأزاد على ثلاثة أيام (قوله إلا أن يحمل الخ) الاستثناء منقطع وكأنه يقول وليس المراد التشبيه في التحريم كما هو ظاهره فيحمل على أن المراد التشبيه في مطلق النهي (قوله راجع لقوله فسد ما يقابله) أي وليس راجعاً للجميع (قوله كما عند سحنون) هو الذي عليه الناس فهو المعتمد (قوله وظاهرها) فيها لابن القاسم وإن أصاب المسلم إليه رأس المال نحاساً (٣٠٤) أو رصاصاً بعد شهر أو شهرين فله البذل ولا ينقض السلم لكن سحنون هو العالم بها

ومشى في الشامل على قول سحنون (قوله بما إذا قام بالبذل الخ) فإن لم يقم بالبذل بأن رضى بالزائف أو سأل من عوضه لم يفسد ما يقابله ويقيد بما إذا لم يدخل عند العقد على تأخير ما يظهر زائفاً تأخيراً كثيراً وكان رأس المال عينا فإن دخل عند العقد على تأخير ما يظهر زائفاً تأخيراً كثيراً ففسد السلم كله لأن فيه الكافي بالكافي كدخولهما على تأخير بعض رأس المال كثيراً فإن كان غير عين واطلع فيه على عيب فينقض السلم إن وقع على عينه فإن وقع على موصوف وجب رده مثله انظر شب (قوله طعام من بيع) أي لا من قرض فلا يجوز التصديق فيه (قوله والنقص) الواو بمعنى أو بدليل أو المذكورة (قوله لا بتصديق) فيرجع في المضمون بمثله وفي العين يحط بقدره من الثمن (قوله أو يقوم لا بخدينة) أي أو كانت الخدينة حضرت كبل البائع قالت أنه على ما قاله المشتري من النقص فيرجع المسلم بجميع النقص ولا يترك قدر المتعارف كالخائفة

العقد هل يجوز تأخيرهما بلا شرط من غير كراهة كالحيوان لأن الطعام لما كبل والعرض لما أحضر مجلس العقد انتقل منهما إلى المسلم إليه وصار كالحيوان أما مع عدم الكيل والاحضار فالكراهة اتفاقاً أو يكره تأخيرهما ولو مع كيل الطعام واحضار العرض لأنهما لما كان يغاب عليهما أشبه العين فيؤدي إلى ابتداء الدين بالدين بخلاف الحيوان فإن تأخيرهما لا يؤدي إلى ذلك وليس المراد بالتشبيه بالعين التحريم كما هو ظاهر التشبيه إلا أن يحمل التشبيه على مطلق النهي (ص) ورد زائف وعجل والافسد ما يقابله لا الجميع على الاحسن (ش) يعني أن المسلم إليه إذا وجد في رأس مال السلم درهم زبوفاته يجوز له ردها سواء وجد ذلك بالقرب أو البعد كما هو ظاهرها وإذا ردها فاته يجب على المسلم أن يجعل للمسلم إليه البذل بأن لا يزيد على ثلاثة أيام فإن تأخراً أكثر من ذلك فاته يفسد من السلم ما يقابل الدرهم الزائفة فقط كما عند أبي عمران واستحسنه ابن حجرز واليه أشار بقوله على الاحسن اعطاء التابع حكم نفسه ولا يفسد الجميع كما عند أبي بكر بن عبد الرحمن فقوله على الاحسن راجع لقوله فسد ما يقابله والزائف المغشوش وأما النحاس والرصاص الخالص فلا يجوز بذهبه كما عند سحنون وظاهرها ما عند أبي عمران أن ذلك مثل المغشوش وقيد ابن بشير وجوب تعجيل البذل والفساد بتأخيرها بما إذا قام بالبذل قبل حلول الأجل بكثير أم لو قام به عند حلوله أو وقدي منة اليومان والثلاثة فيجوز التأخير ما شاء ولو بشرط (ص) والتصديق فيه كطعام من بيع ثم لك أو عليك الزيد المعروف والنقص (ش) الضمير في فيه يرجع للشيء المسلم فيه بدليل قوله كطعام من بيع ولا يرجع لرأس مال السلم لأنه قد مر عدم جواز التصديق فيه مع تطايره والمعنى أن التصديق في كيل المسلم فيه أو وزنه أو عدده إذا قبض بعد أجله جائز وكذلك يجوز التصديق فيما ذكر في الطعام المبيع على النقد ثم إذا وجد المصدق لذلك نقصاً أو زيادة على ما صدق فيه من سلم أو بيع يشبه كيل الناس عادة فإنه لا شيء له في النقص ولا شيء عليه في الزيادة وأما لو جعل المسلم إليه السلم قبل حلول أجله فلا يجوز للمسلم أن يصدقه في كيله أو وزنه أو عدده بدليل ما مر من منع التصديق في المجل قبل أجله (ص) والافلا رجوع لك إلا بتصديق أو بينة تفارق (ش) أي والابان لم يكن الزيد معروفاً بل متفاحشاً وددته كله إلى البائع وإن تفاحش النقص فلا رجوع إلا أخذ بالنقص على من أخذ منه إلا أن يصدقه على ذلك النقص أو تقوم لا بخدينة لم تفارقه من حين قبضه إلى أن وجد فيه النقص الفاحش وانما ترك المؤلف الكلام على الرجوع بالزيادة على المتعارف لوضوحه (ص) وحلف لعدا وفي مسمى أو لعدا بعه على ما كتب به إليه أن أعلم مشتريه والاحلفت ورجعت (ش) فاعل حلف هو البائع الصادق بالمسلم إليه أي وإن لم يكن تصديق من الدافع ولا بينة تشهد لا أخذ على النقص المدعى فليس على الدافع الايمان بالله الذي لا اله الا هو لعدا وفي لا أخذ ما سمأه ان كان المعطى كاله سده وان كان بعث به إليه ولم يتول كاله يسده فيقول لقد أوفيت لا أخذ على ما كتب به إلى أو قيل لي فيه من الكيل الذي يذكر ولا شيء عليه هذا إذا كان البائع أعلم المشتري بأن الطعام الواصل اليك أم أقف على كيله وقبله على هذا الوجه فإن نكل البائع عن اليمين المذكورة أو لم يعلم مشتريه أنه لم يقف على كيله فإن المشتري يحلف أنه وجد ناقصاً ويرجع على البائع بالطعام إن كان مضموناً

من اشترى شيئاً فوجد به نقصاً فكالاستحقاق وأما ان اشترى ثوباً على أنه كذا وكذا فاعلم هو البائع أو المتبائع أو قولان (قوله وحلف الخ) أي البائع وأما وكيله فلا يحلف (قوله أو لعدا بعه) ضمنه أو وصله لأنه لا نزاع في البيع (قوله ان أعلم مشتريه) أي أنه بذلك بينة تشهد به أنه أعلم بما كتب به إليه فلذلك احتاج اليمين هكذا أفاده بعض مشايخنا (قوله كاله يسده) أي أو وقف

على كبله (قوله فلو نكل المشتري) أي في مفهوم أن أعلم لكن لا يحنى كما أفاده بعض إذا لم يحلف في الأول فإن المشتري الشامل للمسلم يحلف ويرجع فان نكل فلا شيء له ولا ترد على البائع الشامل للمسلم اليه والحاصل أن قوله والاحلف ورجعت راجع لقوله وحلف بطريقها وقوله وإن أعلم مشتريه فإذا نكل فلا يرجع شيء وليس له تحليف البائع لأن البائع أو لا نكل فإذا حلف بعد نكله رجع والا فلا وأما في مفهوم أن أعلم المشتري فلا تتوجه اليمين على البائع بل على المشتري فإن لم يحلف حلف البائع (قوله إن كانت حقا له) أي لأصالة مع أن الحقيقة تتجارع الأصالة (قوله وإن سلمت عرضا) أي عقدت (٣٠٥) سيما لأسلت بالفعل لما فاته لقوله فهلك

(قوله استثنى الخ) ظاهره قدر أجل رأس المال أو أكثر وقال الشيخ أحمد الظاهر تقييدها بقدره مثلا يلزم تأخير أكثر من المدة المغتفرة خصوصا إن قلنا إن المستثنى مبني وأما الاستحجار فطلق وإرضاء بعض الشراح (قوله بأشهاد) أي على تسليمه لأن العرض يتوثق به بأن يجعله عنده رهنا في غنمه لأن ما يبيع نسيئة ليس له حبسه في غنمه إلا برضا المسلم اليه أنه رهن في عوضه (قوله برهن أو جيل) أي رهن من عند المسلم اليه على المسلم فيه وجيل يأخذ من المسلم اليه يضمن المسلم اليه في المسلم فيه (قوله حيث لم تقدم بينة بهلاكه) أي من المسلم أو من غيره ثم إن شهدت بأنه من الغير فضماته من المسلم اليه وإن شهدت بأنه من المسلم فضماته منه (قوله والاولى أن يقول الخ) لا يحنى أن هذه الأولوية

أو بخصته من الثمن إن كان معينا فلو نكل المشتري فالظاهر أن له تحليف البائع أنه باعه على ما كتب به اليه لأن تبذره المشتري باليمين إنما كانت حقا له فإذا نكل رجع في الحال على الأصل (ص) وإن أسلمت عرضا فهلك بيده فهو منه إن أهمل أو أودع أو على الانتفاع (ش) يعني أن المسلم إذا جعل رأس مال المسلم عرضا يغاب عليه طعاما أو غيره ودفعه للمسلم اليه فتركه في يد المسلم فهلك بيده فضماته من المسلم اليه لا تنقله له بالعقد الصحيح إن كان تركه عند المسلم على سبيل الإهمال أي على السكت لم يمكنه من قبضه أو على سبيل الوديعة لأنه صار أمينافيه أو على سبيل الانتفاع بأن يكون المسلم استثنى منفعة المجعول رأس مال حين أسلمه أو يستأجره من المسلم اليه وأما لو استعاره فيضمنه ضمان الرهان كما لو وضعه للتوثق كما يأتي (ص) ومنك إن لم تقم بينة ووضع للتوثق ونقض السلم وحلف والآخر (ش) يعني أن المسلم إذا وضع عنده رأس المال الذي يغاب عليه لأجل أن يتوثق على المسلم اليه بأشهاد أو رهن أو جيل ثم ادعى ضياعه فإن ضمانه منه حيث لم تقم بينة بهلاكه وينقض السلم في هذا الوجه بعد أن يحلف المسلم على ما ادعاه من الهلاك لا تهممه على تغيبه فإن نكل عن اليمين خير المسلم اليه في نقض السلم وبقاؤه وأخذ قيمته فالحلف شرط في نقض السلم وأما إن قامت بينة للمسلم فالسلم ثابت وقد مر أن حكم الاستعارة حكم ما إذا وضع للتوثق ففاعل حلف هو المسلم المخاطب بقوله ومنك وإنما التفت من الخطاب إلى الغيبة لأن قوله وحلف والآخر الآخر ليس من كلام المدونة وإنما هو تقييد للتونس والاولى أن يقول وحلف ونقض السلم لأن النقص متأخر عن الحلف لكن الواو لا تقتضي ترتيبا على المعتمد (ص) وإن أسلمت حيوانا أو عقارا فالسلم ثابت (ش) يعني لو كان رأس المال حيوانا أو عقارا فأقلت أو أبق أو أنه سدم العقار بفعل أحد المتعاقدين أو غيرهما فالسلم ثابت لا يتقضى وضمير (ويتبع الجاني) للمسلم اليه ولا يتصور أن يتبعه المسلم وإن كان الضمان منه بأن ذلك أن الضمان تارة يكون من المسلم اليه وذلك إذا كان رأس المال حيوانا أو عقارا أو نحوهما لا يغاب عليه أو عرضا يغاب عليه وتركه عند المسلم على وجه الإهمال أو الأيداع أو الانتفاع أو على وجه التوثق أو العارية وقامت بينة على أنه تلف بغير سببه سواء عين من أتلفه أم لا أو اعترف شخص بأنه أتلفه وفي هذه الأوجه لا يفسخ السلم سواء علم المتلف له أو جهل لأنه في ملك المسلم اليه وتارة يكون الضمان من المسلم وذلك فيما إذا كان عرضا يغاب عليه ووضع عنده للتوثق أو العارية ولم تقم بينة على أنه تلف بغير سببه ولا اعترف أحد بتلفه وفي هذا لا يتصور أن يتبع المسلم الجاني لأنه إذا لم يكن من المسلم إلا مجرد دعواه على شخص أنه أتلف ما في ضمانه فلا يتبع من ادعى عليه بذلك وإن قامت له بينة بما ادعاه أو وافقه على ذلك لم يكن له اتباع الجاني وإنما الذي يتبعه المسلم اليه لأنه في ضمانه وأما ما أشار به بعضهم من أنه يتصور أن يتبع المسلم من جنى وذلك فيما إذا كان ما جعله المسلم رأس مال شيئا غائبا في ضمانه كان أسلم عبدا

يعارضها قوله والآخر لا يحنى رجع للحلف والمصنف إنما أخره أي قوله وحلف لأجل قوله والآخر الخ والاولى أن يقول إن حلفت بناء الخطاب (قوله وتركه عند المسلم على وجه الإهمال الخ) هذا كله متعلق بقوله أو عرضا يغاب عليه وتركه الخ وأما لو كان رأس المال حيوانا أو عقارا فالضمان من المسلم اليه في جميع الصور حتى في صورة التوثق فالتفصيل بين التوثق وعدمه إنما هو في العرض الذي يغاب عليه والحاصل أنه متى كان الضمان من المسلم اليه لا ينقض السلم ولا ينقض الا في صورة ضمان المسلم بالكسر وضمائه من المسلم اليه في ثلاث صور إن كان مما لا يغاب عليه أو يغاب عليه وتركه على وجه الإهمال الخ أو على وجه التوثق أو العارية وقامت بينة على هلاكه

(قوله ففيه مع بعده) وجه البعد أن المصنف غير اللاسلوب بقوله ويتبع الجاني فلو كان الغرض ويتبع المسلم الجاني لقال ويتبع الجاني أي ويتبع أنت يا مسلم الجاني فلما عدل دل على أن المراد ويتبع المسلم اليه الجاني (قوله وبهذا) أي بما تقر من قولنا أن الضمان من المسلم اليه سواء عينت من آثاره أم لا يعلم الخ أي لأن بعض الشراح قال ويتبع الجاني معناه أن علم والافسخ السلم على المشهور (قوله أو أردأ) في العبارة حذف والتقدير أو ثوب أجود في مثله أردأ (قوله كان من جملة قوله ولا شيء أكثر منه) ولا يصح أن يكون من جملة أمأ ولا فإنه يفضي بأنه لا حاجة إلى ذكره مع أنه ذكره وأما ما فإنه يفيد جواز المساواة في الطعامين والتقدير ولا يصح (قوله كفاره الجحر) المشهور أن الجحر والبغال (٣٠٦) جنس واحد وقوله في الاعرابية أي المخالفة له أي المنسوبة للاعراب يشعر

بأن الفاره من المصرية وغير الفاره منها مصنف واحد وقد عزا عياض ذلك للدونة وقال فضل خلافه ويرجح ما ذهب اليه فضل بأن بين الجحر بصير اختلافًا كثيرًا فلأن يوجد ذلك يلبس من البلدان والجمع ما فوق الواحد قلت وإلى كلام فضل يشير قول الشارح في الجارين غير الفارحين (قوله كبرزون) لم تدخل الكاف شيئاً اذهني بمعنى مثل أي الآن يكون الهملاج مثل برزون (قوله وهي سرعة المشي) أي مع حسن السير دليل ما بعدهم والبرزون متولعن الخيل والبقر وذلك لأن كسرى شال الخيل على البقرة قوة أعضائه وشدة صبره فولدت له برزونا فاصدا في ذلك مقصد الاسكندر في نتاج البغال حيث شال الخيل على الجحر والحاصل أن الخيل تنقسم إلى عربي وبرزون والهملجة تنصف بينهما كل منهما وإن معنى كلامه أن الخيل العربية تختلف بالسبق لا بحسن السير مع السرعة فإذا كان فرس عربي انصفت بالهملجة فلا تنزل الهملجة مثل السابق حتى يصح سلم الواحد انصفت بها في اثنين خيلاً منها ما لم

غائب في طعام مثلاً وتلف العبد قبل أن يقبضه المسلم اليه فإن المسلم يتبع الجاني ففيه مع بعده شيء لأنه مجرد تلفه يتقسخ السلم لوقوعه على عينه فلم يبق دافعه مسلماً إلا بضرب من التجوز وبهذا يعلم ما في كلام بعض الشراح من النظر (ص) وأن لا يكونا طعامين ولا تقديراً ولا شيئاً أكثر منه أو أجود كالعكس (ش) هذا هو الشرط الثاني من شروط الصحة للسلم وهو أن لا يكون رأس المال والمسلم فيه طعامين ولا تقديراً لا بدائه إلى رب الفضل أو النساء فلا تسلم فضة في ذهب ولا عكسه ولا فضة أرد ذهب في مثله وحكم الفلوس هنا حكم العين لأنه صرف ولا ينحله بمثرة في طعام ولا يسلم شيء من غير الطعام في أجود منه ولا أكثر منه من جنسه كثوب في ثوب أجود منه أو ثوب في ثوبين مثله لا يؤدي إلى سلف جرم منفعة فالجودة هنا بمنزلة الكثرة ولا يسلم ثوبان في ثوب مثله أو أردأ لثلاثي يؤدي إلى ضمان يجعل أي يؤدي إلى التهمة على ذلك وانما اعتبروا هنا صحة ضمان يجعل وأغروها في بيع الإجمال لأن تعدد العقد هناك أضعفها ومفهوم كلام المؤلف جواز الشيء في مثله كما سبق قول المؤلف والشيء في مثله فرض فقوله وأن لا يكونا طعامين ولا تقديراً ولو تساوى دليل قوله ولا شيئاً في أكثر منه لأنه ان قيد بالكثرة والقلة كان من جملة قوله ولا شيئاً في أكثر منه ولا يعارض الإطلاق قوله والشيء في مثله فرض لأنه مفيد بمعاودة الطعامين والتقدير ثم استثنى من قوله ولا شيئاً في أكثر منه أو أجود ومن قوله كالعكس قوله (ص) الآن تختلف المنفعة كفاره الجحر في الاعرابية (ش) يعني أنه يجوز أن يسلم الجحر الفاره وهو جيد السير في الجارين فأكثر غير الفارحين وبالعكس لأن اختلاف المنافع يصير الجنس الواحد كالجنسين ويجعه الإعرابية المنسوبة للاعراب يدل على أنه لا بد أن يسلم الواحد في التعدد وهو كذلك فلا يجوز سلم الواحد في الواحد حيث لم يختلفا بالصغر والكبر والاجاز وبه يعلم ما في كلام بعض * ولما ذكر اختلاف الجحر بالفرازة ذكر أن اختلاف الخيل بالسبق بقوله (ص) وسابق الخيل لاهملاج الا كبرزون (ش) يعني أنه يجوز سلم القر من السابق في فرسين غير سابقين لاختلاف المنافع فإن المعترف في الخيل السابق لا الهملجة وهي سرعة المشي اذ سرعة مشيه وحسن سيره لا تصير مخالفاً لاهملاج نفسه حتى يجوز سلم الواحد في اثنين أو ثلاثة مما ليس له تلك السرعة إلا أن تكون مع الهملجة عظيم الخلقه جاني الاعضاء مما أراد منه الجمل فيجتمع فيه الهملجة والبرزونة فيجوز حينئذ أن يسلم الواحد في أكثر من خلافة (ص) وجل كثير الجمل ويصح وبسببه (ش) يعني أنه يجوز أن يسلم الجمل الكثير الجمل في جلين مما ليس كذلك وكان ينبغي أن يعبر بالبعير ليشمل الإثنى ويصح اعتبار السابق في

الابل

لجتميع الهملجة مع البرزون فيصح سلم الواحد في برزوين خيلاً عن

الهملجة كما هو مفاد نص ابن حبيب فقوله المصنف لاهملاج معناه كما قال اللقاني لا فرس هملاج دليل قوله الا كبرزون وتقرير التثاني ببرزون فاسيد لأن فيه استثناء الشيء من نفسه كبرزوين أي إلا أن يكون مع الهملجة برزونة (قوله جاني الاعضاء) حال (قوله ويصح وبسببه) حاصل ما عند النحوي أن الابل صنفان صنف يراد بالعمل وصنف يراد للركوب لا للعمل وكل منهما جيد وونعش فيسلم ما يراد بالعمل فيما يراد للركوب وعكسهما فقد اعدداً واختلف جائز وما يراد بالعمل أو الركب لا يسلم بعضه في بعض إلا أن يكثر عدد الردي فحصل المبانيته وإلى اختيار النحوي أشار بقوله ويصح وبسببه ووافقه ابن عبد السلام

(قوله ولو أني) رداعلى من يقول المعتبر في الانثى انما هو اللين (قوله وكثرة لبن الشاة) ينبغي أن يعتبر في أنثى البقر والجاموس كثرة اللبن لانهم ما يراد ان ذلك (قوله وظاهرها عموم الضأن) الواقع فيها لا يسلم ضأن الغنم في معزها ولا العكس الاشياء غزيرة اللبن موصوفة بالكرم فلا بأس أن تسلم في حواشي الغنم فأطلق وجعلهما كالجنس الواحد واعتبر غزارته (٣٠٧) في الشاة منهما واطرافه عموم للضأن من

اضافة المصدر للفعول (قوله

والشمول منظور فيه للعلّة) وهي غزارة اللبن ووصفها بالكرم أى المأخوذ من قوله الاشياء أى أن

الشمول تحقيقا منظورا فيه للعلّة أى انما أى من العلّة وأما لفظها وهو

قوله الاشياء غزيرة اللبن فهو مطلق

وان كان صادقا فيها الا أنه احتمال

لكفاية تحقيقه في المعز (قوله وهو

يتناول) أى العام أى ذو تناول (قوله

كما لا يعتبر فيها) أى الشاة ضائفا أو

معزا (قوله للسلامة من سلف

زيادة الخ) لما تقدم من اختلاف

المنفعة الذى صيرها بمنزلة جنسين

فصار مباينة وخروج عن السلف

زيادة والضمانية يجعل (قوله

فكانه قال الخ) هذا انما يظهر في سلم

صغير في كبير لا في سلم صغيرين في كبير

وقوله وأدائه في الثانى للجهالة

هذا انما يظهر في سلم كبير

في صغير لا في سلم كبير في صغيرين

مع أن قول المصنف ان لم يرد الخ

راجع للجميع (قوله وهي هنا

المغالبة الخ) لا يحنى أنه في الصورة

الاولى يؤدى لضمان يجعل فيؤدى

الى المغالبة فلا يقال ان كلام

الشارح غير موافق لما تقدم له واعلم

أن الضمان يجعل غير الضمان

المبوبة لانه من ثلاثة وما هنا من

اثنين وفي الثانى يؤدى لبيع معلوم

مجهول فلا يظهر قوله لا يبيع معلوم

الخ (قوله وفي الشاة الرضع) يتراءى في نسخة الرضع بالرافع اراد الارضاع وكان ذلك كناية عن الحمل وقوله

وفي الآدمى السن أى سن البلوغ (قوله فلا يسلم صغارهما في كبارهما) اتحد عدد كل أو اختلاف (قوله لان كبيرهما مع صغيرهما

جنس واحد) فيه شيء لان الغلة موجودة في فاه الجر مع الاعرابية مع أن المنفعة ثلاثة فالتى يراد به الصغير غير التى يراد به الكبير

الابل كالحمل الا أن اللاتى اسقاط الواولان العطف بوجه أن التصحيح لما قبله من اعتبار
الحمل أيضا مع أنه لا خلاف في اعتباره (ص) وبقوة البقرة (ش) عطف على المعنى أى الآن
تختلف المنفعة بالفراهة وبقوة البقرة والبقرا سم جنس جمى يفرق بينه وبين مفردة بالناء
فالبقرة بالناء تطلق على الذكر والانثى ولذا قال هنا (ولو أني) والباء فيها للوحدة لا للتأنيث
(ص) وكثرة لبن الشاة (ش) يعنى أن الشاة الكثيرة اللبن من المعز يجوز سلمها في شاتين مما ليس
كذلك ولا فرق بين الضأن والمعز على ظاهر المدونة ولذلك قال (وظاهرها عموم الضأن) أى
عموما لغويا وهو الشمول فاندفع ما قيل انه كان الاولى أن يعبر بشمول دون عموم لان العموم
من عوارض اللفاظ والشمول منظور فيه للعلّة وتناول المدونة له من جهة العلّة لا من جهة
عموم اللفظ لانتهائه من لفظها بل لفظها مطلق لا عام وهو يتناول الصالح له من غير حصر
لكن صحح ابن الحاجب خلاف عموم لفظها الضأن فلا يعتبر في الضأن غزارة لبن والباء أشار
بقوله (وضمخ خلافه) كما لا يعتبر فيها ذكورة وأقوة اتفاقا لان اللبن في الضأن كالنابع لمنفعة
الصوف ولان لبنها غالبا أقل من لبن المعز وأما المعز فتنفعة شعرها يسيرة ولبنها كثير فهو
المقصود منها (ص) وكصغيرين في كبير وعكسه أو صغير في كبير وعكسه (ش) يعنى أنه يجوز
سلم صغيرين من الحيوان الا ما يستثنى في كبير من جنسه لاختلاف المنفعة وكذلك يجوز سلم
كبير في صغيرين من جنسه اتفاقا في هاتين الصورتين للسلامة من سلف زيادة ومن ضمان
يجعل وكذلك يجوز سلم حيوان صغير في كبير من جنسه وكذلك عكسه على الاصح عند ابن
الحاجب قال في توضيحه وهو ظاهر المدونة وعليه جعلها ابن لبابة وأبو محمد وغيرهما واختاره
الباختى ثم أشار الى شرط جواز الجميع المتفق عليه والختلف فيه بقوله (ص) ان لم يؤدى الى
اللزامة (ش) فان أدى الى ذلك بأن يطول الاجل المضروب الى أن يصير فيه الصغير كبيرا أو
يلد فيه الكبير صغيرا منع لدائه في الاول الى ضمان يجعل فكانه قال له ضمن لى هذا لاجل
كذا فان مات في ذمتك وان سلم عادالى وكانت منفعتك لك بضمائك وهو باطل وأدائه في
الثانى للجهالة فكانه قال له خذ هذا على صغير يخرج منه ولا يدرى بأخرج منه أم لا وقوله
(وتوالت على خلافه) راجع لمسئلة الانفراد أى وفهم بعض المدونة على خلاف الجواز في سلم
صغير في كبير وعكسه وأما الاول وهو سلم صغيرين في كبير وعكسه فهو جائز بشرطه ولم تناول
المدونة على خلاف الجواز وانما ذكر المؤلف الاولى مع استفادة الجواز فيها من الثانية
للتخصيص على أن قوله أو صغير في كبير وعكسه ليس المراد به الجنس بل المراد صغير واحد
في كبير واحد وعكسه اذ لو لم يذكر الاولى لاحتمال أن يراد الجنس فيقتضى جري قوله وتوالت
على خلافه فيه وليس كذلك فقوله وكصغيرين عطف على كفاره الجر فهو مما اختلفت فيه
المنفعة وقوله ان لم يؤدى للزامة المراد بها هنا اللغوية وهي المغالبة لا يبيع معلوم مجهول أو
مجهول مجهول من جنسه والمراد بالكبير من بلغ سن الحزث في البقر وفي الخيل من بلغ السبق
وفي الشاة الرضع وفي الآدمى السن (ص) كالأدمى والغنم (ش) مشبه في المنع على التأويل
الثانى أى فلا يجوز سلم صغارهما في كبارهما ولا عكسه لان كبيرهما مع صغيرهما جنس واحد

الخ (قوله وفي الشاة الرضع) يتراءى في نسخة الرضع بالرافع اراد الارضاع وكان ذلك كناية عن الحمل وقوله
وفي الآدمى السن أى سن البلوغ (قوله فلا يسلم صغارهما في كبارهما) اتحد عدد كل أو اختلاف (قوله لان كبيرهما مع صغيرهما
جنس واحد) فيه شيء لان الغلة موجودة في فاه الجر مع الاعرابية مع أن المنفعة ثلاثة فالتى يراد به الصغير غير التى يراد به الكبير

(قوله بقوله) الباء بمعنى اللام أى فى التمثيل به لقوله إلا أن تختلف المنفعة (قوله فى جذع أو جذوع) مثله فى شب (قوله ولا بد من الوصفين الخ) المعتمد أن مثل ذلك ما إذا كان غليظا فقط وأما الطول وحده فلا يكتفى خلافا لابن الحاجب والفرق تيسير قطع الطويل فالمنفعة متقاربة بخلاف الغليظ فى رقيقين لأن فى نشره كلفة (قوله فى جذع) أى أو جذوع لأجل أن يناسب ما تقدم له وحاصله أن الاختلاف الذى بين الطويل العريض وغيره قوى جدا فكان ما جنسان متباينان تباينا قويا فلذا أساغ جعله سلفا فى واحد وفى اثنين إلا أن نص الدونة يشهد لما قاله المصنف (٣٠٨) من اجتماع الطول والغلط ونصها فيها لابن القاسم والخشب لا يسلم منها جذع فى جذعين

مثله حتى يتبين اختلافهما كجذع
تخلط طويل كبير غليظه وطوله كذا فى
جذوع صغارا لا تقاربه فيجوز لأن
هذه نوعان مختلفان اه فأنظر مع هذا
قول الشارح أو جذوع فالواجب
الرجوع للدونة (قوله دونه فى
القطع والجودة) جمع بين الجودة
والقطع لقوله فى توضيحه لم يجعل فى
الدونة مطلق الجودة والرداءة
مقتضية الجواز بل فيها المنع إلا أن
يعد ما بينهما فى الجودة والقطع ولذا
قال شب فان الذى فى ابن شاس
كالدونة أنه لا بد أن يكون دونه فى
القطع والجودة معا وأن الاختلاف
فيهما هو المقتضى للجواز لا أحدهما
والحاصل أنه لا يجوز سلم سيف فى
سيفين إلا إذا اختلفا مع الواحد
فى الجوهرية والقطع لكن فى ابن
عرفة عن محمد ما يفيد أن الواو
بمعنى أو ونصه الحديد جيبه
ورديشه صنف حتى يعمل سيوفا
وسكا كين فيجوز سلم المرتفع منها
فى غير المرتفع ولذا قال قت وسواء
كان دونه فى القطع أو الجودة اه
(قوله وبه يعلم ما فى كلام بعض)
وهو الشيخ أحمد فانه قال وأما سلم
سيف قاطع فى سيف دونه فى القطع
فالظاهر فيه الجواز اه (قوله

نص عليه ابن القاسم واقتصار ابن الحاجب فى المنع على الآدمى ليس على ما ينبغي ثم ذكر
ما يختلف به منافع الخشب الذى ابتدأ ابن الحاجب فى التمثيل به بقوله إلا أن تختلف المنافع
فقال (ع) وكجذع طويل غليظ فى غيره (ش) يعنى أنه يجوز سلم جذع طويل غليظ من
الخشب فى جذع ليس كذلك أو جذوع ولا بد من الوصفين خلافا لابن الحاجب فى اكتفائه
بأحد الوصفين لقوله فى غيره أى فى جذوع غيره وحينئذ يندفع الاعتراض بأن الكبير يصنع
منه صغارا فيؤدى إلى سلم الشئ فيما يخرج منه وهو من أنسنة لأن الجذوع إذا غيرت عن خلقتها
بنشرها ونجرتها لم تكن جذوعا وإنما تسمى جوارزا لا على تجوز وقوله فى غيره أى من جنسه والا
فلا يشترط طول ولا غلط بناء على أن الخشب أجناس وهو الصحيح والمراد بالجنس الصنف
(ص) وكسيف قاطع فى سيفين دونه (ش) يعنى أنه يجوز سلم سيف قاطع فى سيفين أو
أكثر دونه فى القطع والجودة على مذهبه ولا بد من التعدد من أحد الجانبين حيث اتحد
الجنس واختلفت المنفعة كما هو مذهبها أيضا فلا يجوز سلم سيف قاطع فى سيف دونه وبه يعلم
ما فى كلام بعض * ولما انتهى الكلام على سلم بعض الجنس الواحد فى بعضه إلا خرجت
اختلفت المنفعة شرعا فى الكلام على سلم أحد الجنسين فى الآخر فقال (ص) وكالجنسين
ولو تقاربت المنفعة كرفيق القطن والكثبان (ش) يعنى أنه يجوز سلم الجنس فى جنس آخر
ولو تقاربت منافعهما المتباين الاغراض كرفيق ثياب القطن ورقيق ثياب الكتان فيجوز
سلم أحدهما فى الآخر ويجوز سلم غليظ ثياب الكتان فى رقيق ثياب الكتان ويأتى أنه
يجوز سلم رقيق الغزل فى غليظه وعكسه ومنه يستفاد ما ذكره الشيخ بالاولى ثم ان قوله
وكالجنسين معطوف على معنى إلا أن تختلف المنفعة وكأنه قال الجنس الواحد لا يسلم
بعضه فى بعض إلا أن تختلف المنفعة والجنسان يسلم أحدهما فى الآخر ولو تقاربت المنفعة
والكتان بفتح الكاف والمثناة فوق (ص) لأجل فى جملتين مثله عمل أحدهما (ش) معطوف
على كفاره ويقدر منفعة شرعية فى المعطوف عليه ومنفعة ربوية فى المعطوف لانه
يشترط فى العطف بلا أن لا يصدق أحد متعاطفيا على الآخر أى إلا أن تختلف المنفعة
اختلافا شرعيا كفاره الحرف فى الاعرابية لانه لا يصدق أحد متعاطفيا على الآخر أى إلا أن تختلف المنفعة
أولية قدره عامل ويكون من عطف الجمل أى لا يجوز أن يسلم جملتين مثله أحدهما
مجمل والآخر مؤجل لانه بالان المؤجل هو العوض والمجمل زيادة فهو سلف جزئيا ومن
باب أولى أو جلا معا أو مالو معا لاجاز اتفاقا لانه محض بيع ومفهوم مثله فيه تفصيل
فان كان التقدر أجود من المجمل ومثل المؤجل أو أدنى لم يجز لانه سلف بزيادة فى المجمل

كرفيق ثياب القطن الخ) أى فالمصنف أراد بقوله كرفيق أى ثياب القطن ولو صرح بذلك المصنف قرأ لفظ ثياب فى الموضعين لكان مع
أظهر لانه الموافق للدونة (قوله ويجوز سلم غليظ ثياب الكتان) وجه الجواز مع اتحاد الجنسية أنهما مختلفان فى المنفعة اختلافا قويا فصار ذلك
بمنزلة الجنسين (قوله معطوف على معنى إلا أن تختلف الخ) أى على المعنى الملاحظ من قوله إلا أن تختلف المنفعة أى الذى هو قوله الجنس
الواحد (قوله مثله) صفة لجملتين ومثل لا تعرف بالاضافة لشدة إيهامها وكذا شدة إيهامها مانعة من تثنيتهما (قوله معطوف على كفاره)
لا يفتى أن حله يقتضى أنه من عطف الجمل وقوله لانه يشترط الخ نقول مسلم أنه يشترط وهنا كذلك لانه فاره الحجر لا يصدق على جمل فى جملتين

(قوله مع فضل المؤجل) أي فيما إذا كان المؤجل أعلى (قوله جاز) أي سواء أجزأ أو جلا وكذا إذا كان أعلى منه فيجوز أجزأ أو جلا وأمالو كان أحدهما مثله والاخر غير مماثل أي بان كان أعلى أو دون فإن عمل المائل أجزأ والأفلا هذا مفاد ما تنقل عن أصبغ والمراد بالاجودية كثرة الجمل والسبق على ما تقدم فقوله وان كان المنفرد أجود من المجل ومثله المؤجل أو أدنى لم يجز أي وأمالو كان المنفرد أدنى منهما أو أعلى منهما أجزأ مطلقا مجلا أو أحدهما أو لا مساو بالمجل وأعلى من المؤجل أجزأ ولو كان مساويا للمجل وأدنى من المؤجل فقد تقدم الجواز كما قال أصبغ وكأنه يتطرأ للندية المجلة فقط وأمالو كان أحدهما أعلى والاخر أدنى في فهم بعض أنه لا يجوز إلا صورة التجهيل فقط والظاهر أنه يجوز حيث كان المجل هو الأعلى والمؤجل أدنى بالاولى من المساوى (قوله إذا كان الجلال نقدا) أي المتقابلان المدفوع أحدهما في الآخر زيد مع واحد دراهم من أي جانب كان وخربت المسئلة من يسوع الآجال (قوله سجلت الدراهم أو أجلت) فإن كانت الدراهم من دافع (٣٠٩) المجل فهو ضمان يجعل وان كانت من المؤخر فهو

سلف بزيادة (قوله في عدد من جنسه) ظاهره لا بد من العدد وعبارة عب فيسلم واحد في واحد غير معلم فليس كسئلة سلم الفاره في غيره والبقرة في غيرها المشروط فيها التعداد ووافقته شب ولعل الفرق أن قوة الاختلاف بالتعليم كقوة الاختلاف بالصغر والكبر اه (قوله انما يتشبه على نقل ابن رشد) الحاصل أن ابن رشد يقول ما يقتنى من الحمام صنف وكل واحد من الاوز والدجاج صنف على حدة وسائر الطير غير هذه الثلاثة صنف واحد مغاير لاصناف الثلاثة هكذا يستفاد من كلام بعض الشراح ونص الشيخ عبد الرحمن لقوله وكطير علم أي فانه يختلف بالتعليم فيجوز في أكثر من جنسه وأما من غير جنسه فيجوز سلم واحد بلا تعليم في أكثر من جنسه اه كلام الشيخ عبد الرحمن أقول لا يخفى أن كلام الشيخ عبد الرحمن يدل على أنه نقله فان كان

مع فضل المؤجل وان كان المنفرد أجود منهما جازوهي مبايعة ولو كان عوض أحد الجملين دراهم ففي المدونة إذا كان الجملان نقدا أو الدراهم مجلة أو مؤجلة فلا بأس به ولو تأخر أحد الجملين لم يجز سجلت الدراهم أو أجلت اه (ص) وكطير علم (ش) يعني أن الطير يختلف بالتعليم فيجوز سلم الطير المعلم تعليميا شرعا كالبارز والصقر للصيد في عدد من جنسه بلا تعليم وأما من غير جنسه فيجوز سلم واحد بلا تعليم في أكثر من جنسه بلا تعليم كما نقله الشيخ عبد الرحمن وهذا انما يتشبه على نقل ابن رشد أن الطير أجناس لا على سماع عيسى ابن القاسم من أن الطير كله جنس واحد وعليه مشى المؤلف في باب الربويان انظر ابن عرفة وقوله (ص) لا بالبيض والذكورة والانوثة ولو آدميا (ش) معطوف على معنى ما مر أي بالتعليم لا بكذا والمعنى أن الطير لا يختلف بالبيض ولا بالذكورة والانوثة كالأدعي فلا تسلم الدجاجة البيوض في اثنين غير بيوض ولا الدجاجة في الديك ولا عكسه ولا الذكور من الأدعي في الانثى ولا عكسه فقوله والذكورة أي ولا يختلف الحيوان مطلقا بالذكورة والانوثة وليس راجعا للطير بدليل قوله ولو آدميا (ص) وغزل وطبخ ان لم يبلغ النهاية (ش) يعني أن الاماء لا تختلف منافعها بالغزل لأن ذلك منفعة لهم وكذلك الطبخ فلا يجوز سلم جارية طبخة في جارية أو أكثر من ليست كذلك لأن المقصود من الرقيق الخدمة الآن يبلغ كل من الغزل أو الطبخ النهاية والمراد ببلوغها في الغزل خروجها عن عادة أمثالها وفي الطبخ أن تطبخ الألوان التي لا يصل إليها غيرها لأن يباع بوزنه فضة ولا أن تعمل من النوع الواحد أصنافا لانه ان كان من غير ضم شيء إليه فلا يمكن وان كان بالتركيب فغالب الطبائحات تفعل ذلك ولم يذكر الخمي قيد بلوغ النهاية الا في الغزل فلعل المؤلف قاس الطبخ على الغزل وهو تابع لابن الحاجب واعترضه ابن عرفة بان الطبخ ناقل وان لم يبلغ النهاية (ص) وحساب أو كتابة (ش) أي أن الحساب والكتابة لا ينقل بهما الرقيق عن جنسه ولو حصل لافيه معا كما هو قول ابن القاسم خلافا لبيحي ابن سعيد وظاهر كلام المؤلف ولو بلغ النهاية في الكتابة وينبغي أن يقيده بما إذا لم يبلغ النهاية

(٢٧ - خرشي خامس) منقول عن المتقدمين فنقول انه مشهور مبني على ضعف الذي هو خلاف المتن فيما تقدم وان كان نقله عن بعض الشراح المتأخرين فنقول هو ضعيف ونرجع لكلام المصنف المتقدم ثم لا يخفى أن كلام الشيخ عبد الرحمن موافق لما شارحنا في اعتبار التعدد (قوله فلا تسلم الدجاجة) أي فهذا من سلم الشيء في أكثر من جنسه الا أن هذا لا يعد اختلافا يسوغ السلم وقوله ولا الدجاجة في الديك الخ لا يخفى أن هذا من سلم الشيء في أجود منه أو أدنى لكن هذا لا يعد اختلافا يسوغ ذلك (قوله ان تطبخ الألوان) أي الألوان القريبة الشكل التي لا يصل إليها غيرها لا بتعليم كثير (قوله لا أن يباع بوزنه فضة) أي أن ذلك ليس بشرط (قوله وان كان بالتركيب فغالب الطبائحات) أي التي شأنها الطبخ وان تفاوت (قوله فلهل المؤلف قاس الطبخ على الغزل) كيف هذا مع كونه تابع ابن الحاجب إلا أن يقال ان ابن الحاجب قانس لأنه لم يكن منصوصا فهو قانس والمصنف لما ارتأى أنه فانس أيضا (قوله واعترضه ابن عرفة الخ) فالعند أنه ناقل مطلقا لانه صنعة معتبرة بلغت النهاية أم لا (تبيينه) ذكر المواق أنه يزداد على بلوغ النهاية في الغزل قيد آخر وهو

كون ذلك الغزل هو المقصود منها (قوله بل ربما قال ان هذا اولي) يحتمل هذا المذكور الذي هو الحساب والكتابة أي كل منهما اولي من الغزل ويحتمل وهو الظاهر أن المراد به هذا أي الحساب اولي من الكتابة لان الحساب أدق من الكتابة كما هو معلوم ﴿وتنبية﴾ البناء والخطاطة كل منهما معتبر والفرق بينهما وبين الحساب والكتابة أن الخطاطة يحتاج اليها كل واحد والبناء يغلب الاحتياج اليها بخلاف الحساب والكتابة ومثل الخطاطة في الاعتبار التجزؤ والظاهر أنه اذا كان أحدهما يبنى البناء المعتبر والآخر يبنى مادونه أن ذلك بمثابة جنسين وكذا يقال في الخطاطة كذا استظهر بعض الشراح (قوله أو أطلق) أي ما لم تقم قرينة على قصد القرض فيما يظهر (قوله بخلاف ما اذا ضرب الاجل الخ) الاول أن يقول بخلاف ما اذا لم يضرب الاجل أي الاجل المعلوم أي الذي أقله نصف شهر ويكون قوله فانه لما كان الغالب الخ راجعا للاول لأن محاب بأن في العبارة حذفوا والتقدير أي فان كان أقل من نصف شهر فلا يسلمان من بيع ما ليس عند الانسان بخلاف ما اذا ضرب الاجل المعهود (٣١٠) الخ (قوله إذ كأنه انما يبيع عند الاجل) أي ما هو عنده (قوله

لانه مظنة اختلاف الاسواق) المناسب لما تقدم لانه مظنة تحصيل المسلم فيه الآن يقال مظنة اختلاف الاسواق مظنة لتحصيل البيع (قوله مظنة اختلاف الاسواق) أي المقتضى لوجود المسلم فيه فكأنه عند المسلم اليه (قوله خلاف الاول) فيه نظر اذ ليس في قول من الاقوال التي نقلها ابن عرفة والشارح ما يوافق قوله خلاف الاول (قوله لا تخلو عن ركاة) أي بعد فنها أنه انما عبر بذلك لانه لا تحقق الخمسة عشر يوما الا بزيادة عليها ولو بسيرة وقال ابن غازي لعله أراد بقوله زائد نصف الشهر الناقص والا فالوجه أن يقول نصف شهر ليوافق النص ولا حداكثره الا ما لا يجوز البيع اليه وهذا كله بالنظر لكون الاجل يشترط فيه خمسة عشر يوما وقد علمت أن الثلاثة عشر والاثنى عشر والاحد عشر كذلك (قوله الايام المعلومه)

كافي مسئله الغزل وكذا يقال في الحساب بل ربما يقال ان هذا اولي * ولما تكلم على اختلاف الجنس باختلاف منافعه فيجوز سلم بعضه في بعض وتكلم على ما اذا اتحدت المنافع وانه لا يسلم شيء في أكثر منه أو وجود ولا عكسه تكلم على اتحاد الجنس والقدر والصفة بقوله (قن) والشئ في مثله قرض (ش) يعني أن سلم الشئ في مثله صفة وقدر اقرض ولو وقع بلفظ البيع أو السلم فان قصدت به نفعك أو نفعك كما يمنع وان قصدت به نفع المقترض فقط صح ذلك كن أسلم عرضا في مثله الى أجل من ثوب أو عبدا أو غير ذلك هذا في غير الطعام والنقد وما ههنا لا يكون كل قرضا الا اذا وقع بلفظ القرض فان وقع بلفظ البيع أو السلم أو أطلق فانه يمنع (قن) وأن يؤجل معلوم زائد على نصف شهر (ش) هذا هو الشرط الثالث وهو أن يضرب بالسلم يعني المسلم فيه أجلا معلوما أقله نصف شهر ليسلمان من بيع ما ليس عند الانسان المنهي عنه بخلاف ما اذا ضرب الاجل فانه لما كان الغالب تحصيل المسلم فيه في ذلك الاجل لم يكن من بيع الانسان ما ليس عنده إذ كأنه انما يبيع عند الاجل واشترط في الاجل أن يكون معلوما يعلم منه الوقت الذي يقع فيه قضاء المسلم فيه فالاجل المجهول غير مفيد بل مفسد للعقد وانما حد أقل الاجل بخمسة عشر يوما لانه مظنة اختلاف الاسواق غالبالكن مقتضى كلام المؤلف أن نصف الشهر غير كاف مع أنه كاف بل وقوع السلم لثلاثة عشر أو اثني عشر أو أحد عشر خلاف الاول فقط وأجيب عنه بأجوبة لا تخلو عن ركاة وأشار بقوله (كالنيروز) الى أن الايام المعلومه كالمنصوصه وهو أول يوم من السنة القبطية فالمراد به الزمان لا الفعل وهو اللعب الواقع في أول السنة القبطية وهذا اذا كانا عالمين بحساب الحجم والافلا (ص) والحصاد والدراس وقدم الحاج (ش) أشار بهذا الى أن الفعل الذي يفعل في الايام المعتادة كهسي والمعنى أنه يصح تأجيل السلم بما ذكره بالصيف ولولم يعرفاه لا بشدة الحر لا بالحساب وبخروج العطاء لان ذلك أجل معلوم لا يختلف والحصاد والدراس بفتح أولهما وكسره وقوله (ص) واعتبر مبيعات معظمه (ش) يرجع للحصاد والدراس وقدم الحاج وان لم

يوجد

أي المدركة من لفظ غير لفظ يوم (كالمنصوصه) أي كالصرح

بها أي بحيث يقول اليوم الفلاني بخلاف لفظ نيروز فلم يصرح فيه بلفظ يوم لكن المفهوم منه أنه أول يوم من السنة القبطية (قوله وهو أول يوم الخ) معناه اليوم الجديد وأدخلت الكاف المهر جان بكسر الميم عيدا للفرس رابع عشر بؤنة يوم ولادة يحيى عليه الصلاة والسلام (قوله والحصاد والدراس) بفتح أولهما وكسرهما (قوله وبالصيف) هذا زمن لا فعل فهو خارج عن المصنف (قوله وبخروج العطاء) بالعين الخ أي ما يعطى من بيت المال كفتح الشون الذي يعطى كل عام لاستحقاقه ﴿وتنبية﴾ لا بد من خمسة عشر يوما في هذه الاشياء الا ما يستثنى (قوله واعتبر مبيعات معظمه) أي في بلد العبد ولا يتطرق غيرها كافي البدر وجدت الافعال أو عذمت لكن لا يخفى أن معظم كل واحد مما ذكر ليس يوما واحدا بل هو أيام متعددة فانظر هل يراعى أول يوم من كل أو وسطه أو آخره وتظهر فائدة ذلك فيما اذا طلب المسلم التحجيل في أول المعظم وامتنع المسلم اليه من ذلك وربما يستفاد من كلام المواق أنه يراعى أول كل والاظهر الوسط قال عيني في ما يقتضى أن العبرة بأول كل يوم أي اذا وجد معظم الحصاد أو جاء وقته فقد حل الاجل فان قلت هل الصيغة الواقعة

في ذلك أن يقول الاجل الحصاد والدراس أو يقول الى الحصاد والدراس قلت ظاهر نص بعض الشراح الثاني لانه قال واذا باعه الى الصيف فان كان المتبايعان من يعرفان الحساب ويعرفان أول الصيف وآخره فيحصل بأوله وان لم يكونا من يعرفان الحساب وانما الصيف عندهما شدة الحر وما أشبه ذلك صار ذلك بمنزلة البيع الى الحصاد والجد في قبضه فقام له اه (قوله ان يشترط قبضه الخ) أقول لا يفهم من المصنف لان حاصل معنى كلام المصنف أنه اذا قبض ببلد كيومين لا يشترط الخمسة عشر يوما فينبذ اشتراط القبض بمجرد الوصول لا يستفاد منه ويمكن أن يقال لما اشترط الخروج حيث يدل على ملاحظة التحصيل فينتقل منه الى أنه يطلب منهما اشتراط القبض بمجرد الوصول (قوله أن يكون على مسافة يومين) أي ذهابا فقط وان لم يلفظ بمسافتها فإلا يحتاج لنصف شهر لمظنة اختلاف أسواق البلدين وان لم يختلفا بالفعل ولا يكفي دون اليومين ولو اختلف السوق بالفعل (قوله الثالث أن يشترط في العقد الخروج فورا) لا يفهم من المصنف الا ملاحظة أن الخروج متى كذا فالنظر له يكون من حيث شرطه (قوله الرابع أن يعزما الخ) لا يفهم من المصنف ذلك وقد يقال يستفاد من العجالة فينتقل (٢١١) منها الى أنه لا بد من العزم وظاهره أنهم لا يبالون

بالخروج من البلد حالا ولكن اذا خرجا فلا بد بعد ذلك أن يعزما على السفر وليس كذلك فكان الاولى أن يقول الرابع أن يخرجوا للسفر حالا فان قلت ما وجه قول الشارح أن يعزما بمجرد الخروج وهلا يكفي الخروج قلت وذلك أنهم قد يخرجون لخارج البلد ويمكنون كأن يخرجوا الى بركة الحاج مثلا ويمكنون يوما أو يومين وبقي من الشروط أن لا يتأخر قبض رأس المال عن مجلس العقد أو ما يقرب له وأما تأخيره ثلاثة أيام فأنما يجوز اذا كان الاجل نصف شهر (قوله فيكون من السلم الحال) قال الزرقاني انظر لم لا يقال اذا وصل في أقل من ذلك لا يمكن من القبض حتى تضي المدة المطلوبة وهي يومان أو أكثر اه الآن يقال ان هذه رخصة والحاصل أنه لا بد من هذه الشروط ومن جملتها أنه لا بد من شرط

توجد هذه الافعال * ولما كان تأجيل السلم بالزمن تارة وهو ما اذا كان قبضه في بلد عقده وأقله خمسة عشر يوما لانه مظنة اختلاف الاسواق في البلد الواحد وبالمكان وهو ما اذا كان قبضه في غير بلد العقد فأشار الى أقل المسافة الكافية في ذلك التي هي مظنة اختلاف الاسواق بقوله مستثنى من التأجيل بالزمن (ص) الا أن يقبض ببلد كيومين ان خرج حيث يبرأ أو غير ربح (ش) يعني أنه اذا وقع العقد على أن المسلم فيه يقبض ببلد غير بلد العقد فلا يشترط نصف شهر بل يكفي أن يكون الاجل ما بين المكانين بشروط خمسة فان انقضى واحد منها وجب ضرب الاجل الاول أن يشترط قبضه بمجرد الوصول الثاني أن يكون على مسافة يومين فأكثر الثالث أن يشترط في العقد الخروج فورا الرابع أن يعزما على السفر بمجرد الخروج للبر أو الوصول للبحر الخامس أن يكون السفر ببرا أو بحرا غير ربح كالمتحدرين ليعتد به عما اذا سافر بالريح كالمقلعين فانه لا يجوز له عدم الانضباط حيث انقضى بمحصل الوصول في أقل من يوم فيكون من السلم الحال والشروط تؤخذ من المتن اذا تأمل (كش) والاشهر بالاهلة وتتم المنكسر من الرابع (ش) يعني أن عقد السلم اذا وقع مؤجلا الى ثلاثة أشهر وكان ذلك في أثناء شهر فان الشهر الثاني والثالث يحسبان بالاهلة وسواء كانا كاملين أو ناقصين وأما الشهر الاول المنكسر فانه يكمل من الشهر الرابع ثلاثين يوما وكذلك حكم العدد والايام والاكربة على مذهب المدونة (ص) والى ربيع حل بأوله (ش) يعني أن عقد السلم اذا وقع بينهما مؤجلا الى شهر ربيع مثلا فانه جائز ويحل بأول جزء من ذلك الشهر فيحل برؤية هلاله وقال بعضهم بأول ليلة منه قاله الشارح واقتصر المواق على الثاني وعليه فلا يحجر المسلم اليه على الدفع برؤية الهلال للسلم حيث طلبه وأما ان قال أقضيك سلمك في ربيع مثلا فانه بفساد ذلك للجهل باحتمال أوله ووسطه وآخره على ما اختاره المازري واليه الاشارة بقوله (وفسد فيه على

الخروج ولا يكفي الخروج من غير شرط كما لا يكفي شرط الخروج من غير خروج واذا حصل عائق عن الخروج وربح انكشافه انتظره والاخير المسلم اليه في الصبح والبقاء قاله بعض الشيوخ وانظر اذا ترك الخروج من غير عائق أو خرج ووصل قبل مضي اليومين كذا في شرح شب الآن عب استظهر العجة في هذا الثاني ويمكن من القبض بخلاف ما اذا سافر اية ذاء بربح فانه فاسد (قوله يعني ان عقد السلم الخ) وتجب كاهها بالاهلة ان وقع العقد في أولها وانما قال من الرابع من اعادة اللفظ الاشهر لانهم اجتمع وأقل الجمع ثلاثة وثلاثين توهم أن يتم المنكسر بماليه وهو مع كونه مخالفا للنقل يؤدي الى تكرار الكسر في كل ما بقي من الاشهر والاصل أن يتم المنكسر ثلاثين فيؤدي الى الزيادة على الاجل المشترط حيث كانت الاشهر ناقصة (قوله وكذلك حكم العدد) جمع عدته فن كانت عدتها بالاشهر تعتبر بالاهلة وتتم المنكسر ومثله الايمان فاذا حلف لا يكلم زيدا ثلاثة أشهر فتعتبر بالاهلة وتتم المنكسر وقوله والاكرية فاذا اكثري دارا ثلاثة أشهر فتعتبر بالاهلة وتتم المنكسر (قوله والى ربيع حل بأوله) أي بأول ربيع الاول وكذا يقال في جمادى ولا يشترط أن يقال ربيع الاول أو جمادى الاول بل عند الاطلاق ينصرف لربيع الاول وجمادى الاول وكذا يقال في العبد فما أدق نظره حيث مثل بربيع (قوله فلا يحجر) أي بل لما تضي الليلة

(قوله وقال الصفاقسي) هو بفتح الصاد وضم القاف نسبة لصفافس بلدة بافر بيقية على البحر شرقيهم من الأبارأفاده القاموس (قوله قال ابن رشد) هو المعتمد وكلام المصنف ضعيف (قوله ويقضيه من وسطه) هذا مقابل قوله ويحكم بالشهر كله (قوله بعادته في بلد المسلم) أي ويكون في محل العقد فوافق ما قبله (قوله وقيس بخيط) أي اعتمد قياسه بالخيط لأنه يقاس بالفعل (قوله فحذفه من الثاني الخ) فيه نظر بل النقل دال على أنه لا يعتبر في البيض قيسه بخيط لعدم التفاوت بين أفرادها كما يفيد محشي نت (قوله فحذفه من الثاني لدلالة الاول) أي لان المعطوف عليه اذا قيد بقيد (٣١٣) فان القيد يرجع للمعطوف أيضا باتفاق كذا قال اللغاني ورد بان السعد ذكر أنه

اذ جرى قيد في المعطوف عليه لا يلزم جريانه في المعطوف (قوله أو جرزة) بضم الجيم جمعه جرز بضم الجيم والراء أو بفتحها وقوله كقصيل ما يقصيل أي يرعى (قوله وعطف هذا عليه) أي على ما بعد أي على صفته وهي عدد وفيه أن الاولى عطفه على بعادة ويكون فيه إشارة إلى أنه لا بد من الحمل أو الجرزة والعادة الجارية ببيعته بالفدان لا عبرة به أو أن يجعله معطوفا على قوله من كيل وتكون الباء في قوله أو بحمل بمعنى من لان المعاطيف اذا لم تكن بحرف مرتب تكون على الاول نعم يلزم على الاول أن الحمل والجرزة ليس من أفراد العادة أصلا وليس كذلك (قوله وهي القبض) فعل جمع قبضة بضم القاف لان الضم لغة (قوله العشب) بضم العين الآن قوله العشب اليابس لا يناسبه القطع (قوله قال ابن يونس لأنه لو أسلم) هذا في المعنى على أخرى لانها نفس الاولى ولا بيان لها (قوله وهل يقدر كذا) أي وهل معنى التحري أن يقول آخذ منك ما اذا تحري كان ملتبسا بقدر كذا أي آخذ منك قدر كذا تحريا بالتحقيق (قوله أو

المقول) وعند ابن زرب لا يقصد ويحكم بالشهر كله كالحصاد والدراس وهو قياس مالك في اليمن وبعبارة وتبع المؤلف ابن الحاجب وابن شاس وقال الصفاقسي لا أعلم لهم فيه سلفا قال ابن رشد الذي عليه مالك وأصحابه أنه يصح ويقضيه في وسطه ومثله العام (ص) لاني اليوم (ش) يعني انه اذا قال له أو فيك سلمك في اليوم القلاني فان ذلك جائز لخفة الامر في اليوم ويحكم على طلوع فجره (ص) وأن يضبط بعادته من كيل أو وزن أو عدد (ش) هذا هو الشرط الرابع والمعنى أنه يشترط في صحة السلم أن يكون مضبوطا بعادة بلد العقد من كيل فيما يكال كالخنطة أو وزن كاللحم ونحوه أو عدد كالرمان والتفاح في بعض البلاد فقوله بعادته أي عادة أهل محله أي محل العقد وبعبارة وأن يضبط بعادته في بلد المسلم من كيل الخ وقوله (كالرمان) يصح أن يكون مثالا للوزن والعدد لانه يختلف باختلاف المحلات (ص) وقيس بخيط (ش) يعني أن عقد السلم اذا وقع على ما يعتد في العادة كالرمان فانه لا بد أن يقاس بخيط ويوضع عند أمين فان ضاع جرى على ما يأتي في الذراع حيث تعذر معرفته كذا ينبغي ولا يتقيد باعتبار القياس في الزمان بان يكون معدودا بل ولو موزونا لاختلاف الأغراض بالصغر والكبر وقوله (والبيض) عطف على الرمان أي يجوز السلم فيه عددا أي وقيس بخيط فحذفه من الثاني لدلالة الاول عليه (ص) أو بحمل أو جرزة في كقصيل لا بفدان (ش) تقدم أن عقد السلم اذا وقع على ما يعتد في العادة فلا بد أن يكون مضبوطا وعطف هذا عليه والمعنى أن المسلم فيه اذا كان في مثل القضب والقرط والبقول وما أشبه ذلك فانه لا بد من ضبطه أيضا ويكون ضبطه بالاحمال بأن يقاس بحبل ويقال أسلمتكم فيما يسع هذا ويجعل تحت يدا أمين أو بالجرز وهي القبض والحزم والقبض بفتح القاف وسكون الضاد المجعولة العشب اليابس وسمي به لانه يقضب أي يقطع مرة بعد مرة ولا يجوز في شيء من ذلك اشتراط فدادين معروفة بصفة طول أو عرض وجودة أو رداء لانه يختلف ولا يحاط بصفته ولا يكون السلم في هذا الاعلى الاحمال والحزم قال ابن يونس لانه لو أسلم في القصيل فدادين لا بد أن يحده فيؤدي ذلك إلى السلم الخال في معين (ص) أو تحري وهل يقدر كذا أو يأتي به ويقول كنجونه أو يلان (ش) عطف على بعادته فالتحري جائز ولو لم تجبر به عادة لا على كيل لئلا يقتضي أنه لا بد من جريان العادة قال فيها ولا بأس بالسلم في اللحم وزنا معروفا وان اشترط تحريه معروفا جازا اذا كان كذلك قدر قدره فوه لجواز بيع اللحم بفضله ببعض تحريا والخبز بالخبز تحريا واختلاف الشيوخ في صورة التحري الجائزة فقيل هي أن يقول له آخذ منك كل يوم ما اذا تحري كان وزنه كرطل أو رطلين مثلا ونحو ذلك كما قاله ابن يونس وقال ابن زرب معناه أن يعرض عليه قدر من اللحم ويقول آخذ منك كل يوم مثل

هذا

يأتي به) أي بالقدر لا قدر كذا كما هو ظاهر العبارة أن التحري جائز

ولو مع وجود آلة الوزن وهو خلاف المعتد فان المعتد لا يجوز ذلك الامع عدم آلة الوزن (قوله وزنا معروفا) أي كضطارين من اللحم (قوله تحريه معروفا) أي كان يقول أسلمك في عشرة أرطال رمان كل رمانة لو تحريت كانت رطلان فهذا جائزا اذا كان ذلك التحري قدر قدره فوا وجوده وتحريه وبقدره (قوله ما اذا تحري) الاولى أن يقول ما للوزن (قوله كان وزنه كرطل) أي آخذ منك مائة رطل كل يوم آخذ قدر الوتحري لكان كذا وكذا (قوله قدر من اللحم) أي مثلا والحاصل أن معناه أن يأتي بقدر تحريه ويقول أسلمك في قدره من اللحم وزنا أو جرما واذا أسلمه في قدره وزنا فانه تحري عند حصول المسلم فيه أنه عاينه في الوزن لأنه يوزن بالفعل

(قوله ويشهد على المثال) أي الذي هو ذلك القدر (قوله وأما على التحري) أي وأما الأشهاد على التحري كما هو القول الأول (قوله بتحري موجود) أي بتحري شيء موجود (قوله أقرب من ادراكه) أي ادراك الصواب بشئ مشار إليه في الذهن ففي العبارة حذف (قوله وان نسبة الغي) أي وان نسب المجهول للعلوم ألغى المجهول أي جعله مساويا لأن قوله أسلمت في ادب وهو ملء كذا فيه مساواة المجهول بالعلوم وقوله أي مع رؤى الذراع أي لانه لا يلزم من معرفة الرجل معرفة ذراعه فان قلت ما المخرج الى جعل معين صفة لرجل وهلا جعل صفة لذراع وكذا في غيبة عن هذه الكلفة قلت وجهه أن الذراع مؤنثة فلا توصف بعين (قوله بذراع رجل معين) محله اذا لم يكن القاضي جعل ذراعا يتابع به الناس فان نصبه (٢١٣) وجب الحكم به ولم يجز اشتراط رجل بعينه كما

لا يجوز ترك المكيال المعزوف بمكيال مجهول (قوله وانظر هل المراد) أي في حالة الاطلاق والظاهر الثاني (قوله في سماع أصبغ) أي ابن القاسم كما صرح به بعض الشراح (قوله اذا خيف غيبة ذى الذراع) أقول وظاهر المدونة أنهم ما يطلبان بأخذ قياس الذراع وان لم يخف غيبة ذى الذراع (قوله أخذ قدر ذراعه) قال ابن حجر زان اتفقا على جعل قياسه بيد عدل فذلك والا أخذ كل منهما قياسه عنده (قوله تحالفا وتفاضا) أي ولا يتش عليه ويقاس ذراعه ولو قرب دفننه ويجرى نحوه ما قاله الشارح فيما اذا ضاع القياس وتعذر قياس ذراع الرجل وقوله وعند حوله وأما بينهما فالظاهر أنه كعند حوله (قوله مع حفنة رجل معين) لا يخفى أنه لا يلزم من تعيين الرجل تعيين الحفنة ولا بد منه ما على ظاهر المدونة وعلى هذا يكون المصنف استغنى عن شرط اراقة الحفنة بالتشبيه بعين الذراع وقيل لا يشترط رؤية الحفنة ويقضى بحفنة غالبة

هذا ويشهد على المثال وأما على التحري فلا يجوز لأن ادراك الصواب بتحري موجود يشار اليه حسا أقرب من ادراكه مشارا اليه في الذهن موصوفا (ص) وفسد مجهول وان نسبة الغي (ش) أي وفسد السلم ان ضبط مجهول من كيل أو وزن أو عدد كمل وعاء ووزن حجر وذراع بعصا عشر ابد ينار فان نسب المجهول للعلوم ألغى المجهول واعتبر المعلوم بان قال أسلمت في ملء هذه الوعاء كذا كذا مرة وهو ادب أو في ادب وهو ملء هذه الوعاء كذا كذا مرة فانه يعتبر الادب سواء زاد على ملء الوعاء أو نقص وبلغى الوعاء والسلم صحيح (ص) وجاز بذراع رجل معين (ش) أي وجاز ضبط السلم فيه ان كان مما يقاس بذراع أي بعظم ذراع رجل معين أي مع رؤى الذراع ومشاهدته وانظر هل المراد به من عظم المرفق الى آخر الكوع كما في ستر المصلى أو الى آخر الكف والاصابع واذا لم يعين الرجل فقال في سماع أصبغ يحملان على ذراع وسط أصبغ هذا استحسان والقياس الفسخ تشبيهه اذا خيف غيبة ذى الذراع أخذ قدر ذراعه كالمات فلودفن قبل أخذ قياس ذراعه واختلاف في قدره قرب العقد تحالفا وتفاضا وعند حوله فالقول قول المسلم اليه ان أشبهه والافقول المسلم ان أشبهه والاحمل على ذراع وسط (ص) كويته وحفنة (ش) تشبيهه أي يجوز السلم في وية مع حفنة رجل معين ليسارة الغر في الحفنة اذا أراه اياها والمراد بالحفنة ملء الكفين معا كما قاله الجوهرى لا ماتقدم في الحج من أنها ملء يد واحدة (ص) وفي الواقيات والحفنة قولان (ش) يعني أنه اذا أسلم في ويات مع مالمات وشرط لكل وية حفنة هل يجوز ذلك وهو قول أبي عمران وظاهر الموازية أو يمنع كما هو تفصيل عياض عن الاكثر ويحتمل قولان بناء على تعدد العقد بتعدد المعقود عليه وعدمه ومحل القولين فيما يظهر حيث لم ترد الحفنة على الواقيات والافيتق على المنع (ص) وأن تبين صفاته التي تختلف بها القيمة في السلم عادة كالشروع والجودة والرداءة وبينهما (ش) هذا هو الشرط الخامس وهو أن تبين أوصاف المسلم فيه التي تختلف بها قيمته عند المتابعين اختلافا يتغابن الناس في مثله عادة يجب على المتابعين أن يبينوا ذلك كالنوع في كل مسلم فيه وكذا الجودة والرداءة والتوسط وهو المراد بالبينة فهو ظرف ساكن الياء وزعم أنه بتشديد النحنية لا يوافق كلام المتيطي ويصيره مكررا مع ما قبله وهو قوله وأن تبين صفاته المحو عبر بالقيمة عن اختلاف الأغراض جريا على الغالب لان الغالب أن القيمة لا تختلف الا باختلاف الأغراض وفهم من التقيد بالسلم أنه يغتفر فيه من

(قوله بناء على تعدد العقد الخ) أي فيجوز وقوله وعدمه أي فيمنع والذي يظهر أن المراد بالوقيات والحنقات ما فوق الواحدة ثم لا يخفى أن الخلاف يجري في ثلاث ويات مثلا وحفنة وقس عليه (قوله كالنوع) يحتمل حقيقة كالانسان والفرس ويحتمل الصنف كروى وحشى وهو أولى تأمل (قوله يتغابن الناس) أي يغلب الناس بعضهم بعضا وقوله وعبر بالقيمة جوابا عما يقال المنظورة اختلاف الأغراض لا اختلاف القيمة وحاصل الجواب أن الشأن أن اختلاف القيمة يستلزم اختلاف الأغراض فأطلق المزموم وأرى بدال لازم الا أنك خبر بان اختلاف الأغراض يتبعه الاثمان لا يتبعه القيم وذلك لأن القيمة متطورة فيها الذات (قوله وفهم من التقيد بالخ) حاصله أنه في بيع النقد تبين الصفة في المبيع الغائب وان لم يختلف به الأغراض بخلاف السلم فلا تبين الصفة الا اذا اختلف الغرض يسبها فينشد السلم أوسع من بيع النقد كبيع الغائب على الصفة لانه اغتفر في السلم بيان الصفة التي لا تختلف بها الأغراض هذا

معناه كما أقامه بعض الشراح وفيه أن هذا ليس مفهوما من المصنف لأن المفهوم من المصنف أن الأوصاف التي تختلف بها الأغراض في السلم تبين وان لم تختلف بها الأغراض في السلم فلا تبين وان اختلفت بها الأغراض في بيع النقد (قوله بالسلم) الباععني في متعلق بقوله التعرض أي بل التعرض لبعض الصفات الخاصة في باب السلم مبطل لقوة الغرر كأن يسلمه على لؤلؤة قدر بطيخة وقوله في باب السلم أي وأما باب البيع فلا يؤدي لبطلان الكونه ما يعتقد ان على شيء ثبت له وجود بالفعل ونذوره لا يضر حينئذ وقوله لانه يشترط فيسأى وأما بيع النقد فلا يشترط لانه يقع العقد على عينه بعد وجوده فلا يضر حينئذ نذوره كما قلنا نعم يقال ان هذا ينتج ضيق باب السلم على بيع النقد (قوله لانه متى اختصا بعلمها الخ) أي أنه لو فرض أن بعض الاشياء يعلم وجودها المتعاقدان دون غيرهما يكون وجودها نادرا وحيث يكون نادرا في الجائز وان كان للسلم اليه قدر على تحصيله الا أن لكونه يعلمه أن يتعذر وجوده بعد فيؤدي للنزاع ومتى أدى للنزاع فقد أدى للغرر (٣١٤) (قوله أو أاجر) لا يخفى أنه لا يناسب قوله كشديد السواد فالمناسب أن يقال

الاضراب عن بعض الأوصاف ما لا يقتضيه مثله في بيع النقد ولا ينعكس لان السلم مستثنى من بيع الغرر بل ربما كان التعرض للصفات الخاصة بالسلم مبطلا لقوة الغرر لانه يشترط فيه أن تكون الصفات معلومة لغير المتعاقدين لانه متى اختصا بعلمها دل ذلك على نذورها وانذورها يقتضي عزة الوجود ويؤدي الى النزاع بينهما (ص) واللون في الحيوان (ش) أي ويزيد اللون في الحيوان ولو طيرا كشديد السواد أو أاجر مثلا وتبع ابن الحاجب مع تعقبه له بقول سند لا يعتبر عندنا اللون في غير الرقيق قال ولم يذ كر المازري غيره وتقدير ويزيد اللون في الحيوان أولى من تقدير ويزيد لانه لا يفيد أن هذا زيادة على ما مر (ص) والثوب (ش) أي ويزيد على ما مر بيان اللون في الثوب من أبيض أو أسودا وغير ذلك وكونه من قطن أو كان وبين طوله وقصره وغلظه ورقته وغير ذلك من الأوصاف التي تختلف بها الأغراض والاثمان (ص) والغسل ومرعاه (ش) يعني أنه اذا أسلم في الغسل فانه يزيد فيه من كونه أجزا أو أبيض على بيان النوع من كونه مصريا أو غيره والجودة والرداءة وبينهما ما خاثر أو رقيقا أو صافيا وبين فيه زيادة على ذلك مرعاه قرطا أو غيره والإضافة في مرعاه من إضافة السبب الى المسبب أو الاصل الى الفرع أو على حذف مضاف أي مرعى نخلة قرطا أو غيره (ص) وفي التمر والحوث (ش) أي ويزيد النوع في التمر والحوث بعد الأوصاف السابقة فالنوع في التمر صيحاتي أو برني أو غيره والجودة والرداءة وبينهما وفي الحوث كيباض وبلطي وغيره وجيد ووردي وبينهما والتمر بالثناء المثلثة أحسن ليعم الرطب واليابس والتخل وغيره كالخوخ والحوث اسم لطلق السمك (ص) والناحية والقدر (ش) أي ويزيد الناحية المأخوذ من منها ككون التمر مدينا أو الواحيا أو برلسيا والحوث من بحر عذب أو ملح أو من بركة الفيوم أو نحو ذلك وكذلك يزيد القدر في التمر وفي الحوث ككونه كبيرا أو صغيرا أو وسطا (ص) وفي البروجدة ومثله ان اختلف الثمن بهما (ش) عطف على قوله في الحيوان أي وبين الأوصاف في البر المتقدمة كنوعه وجودته وورداً وكونه متوسطا ولونه من كونه أبيض أو أاجر ويزيد جدته أو قدمه وملا أو ضاحر ما ان اختلف الثمن بهما حيث يراد الضاهر للزراعة لا للاكل لقلة ريعه وعكسه المثلث فان لم يختلف الثمن بهما فلا يحتاج الى بيان وانما لم يقل هنا وضديهما

راجعاً للجودة والرداءة (قوله والجودة والرداءة) معطوف على النوع والمعنى على بيان النوع وعلى بيان الجودة وقوله والرداءة وكونه خائرا الخ) وفيه أنه يرجع للجودة والرداءة (قوله أو الاصل الى الفرع) لا يخفى أن هذا في المعنى من إضافة السبب الى المسبب لان الاصل سبب والفرع مسبب (قوله أي ويزيد النوع في التمر الخ) فيه أن النوع من الذي مر وقوله والجودة الخ معطوف على صيحاتي دليل ما بعده فيفيد أن الجودة والرداءة من النوع وليس كذلك فيصير قوله والجودة معطوفا على قوله النوع من قوله أي ويزيد النوع وقوله وفي الحوث معطوف على التمر الا أن فيه تشبيها (قوله وجيد ووردي) معطوف على كيباض وبلطي فيفيد أنه من النوع وليس كذلك (قوله من بحر عذب أو ملح) يرجع للجودة والرداءة وغيرهما (قوله ان اختلف الثمن الخ) ذكر المصنف هذا الشرط مع قوله التي تختلف بها القيمة عادة لرفع توهم أن الجودة والامتلاء مما يختلف بهما الثمن دائما في أن كل تارة يختلف بهما مع مقابله وتارة لا

(قوله أو يقال الخ) هذا يقتضي أن الحل الأول يرجع الضير إلى الجدة والمثل مع أن قول الشارح أن اختلف الثمن بهما حيث يراد الضاهر الخ يقتضي أن الضمير عائد على الجدة وضدها والمثل وضده وأيضاً الاختلاف إنما يكون بين شيئين متقابلين والجدة لا تقابلها المثل بل إنما تقابل القدم والثاني أقرب وإن كان بعيداً من حيث اللفظ (قوله لأن الجيد أخص من الطيب) هذا في غير عرف الناس ثم إنك خير بأن الجيد مقول بالتشكيك وسيأتي أنه يصح ويحمل على الغالب فتكداً الطيب مقول بالتشكيك هـ لاجل على الغالب الآن يقال الجهالة أكثر في الجيد وتأمل (قوله وعكسها لابن يونس) الصواب طريقة ابن يونس لأن ابن بشر رجعه في أنواره فرجوعه له أدل دليل على أن الصواب طريقة ابن يونس وجنبته فكان الأحسن أن يقول المصنف ولو بالنبت ثم أقول ما وجه كون الخلاف في النبت على تلك الطريقة ولعل وجه ذلك أن بلد النبت لما كان ينبت فيها الامران كان الاثنان بمنزلة واحد والمعمد لا يسلم ذلك تأمل (قوله وبه يعلم ما في كلام ابن غازي) أي بقولنا أنه يعلم عدم صحة كلام ابن غازي لأن ابن غازي قال لم أر من نبت عليه على اختلاف الطريقتين أقول اعلم أن ابن يونس لم يذكر طريقتين لأنه لما ذكر قوله في المدونة (٣١٥) وأن أسلم في الحجاز حيث تجتمع السمراء والمحمولة ولم يسم جنساً فالسليم فأسد حتى يسمى سمراء أو محمولة وبوصف جودتها فيجوز قال مانصه قال ابن حبيب وهذا في مثل بلد يحمل إليه فأما بلد ينبت فيه السمراء والبيضاء فيجب زنه وإن لم يذكر ذلك وذكر جيداً نقياً وسطاً أو مغلوفاً وسطاً وقول ابن حبيب هذا لا وجه له وسواء بلد ينبت فيه الصنفان أو يحملان إليه لا بد في ذلك من ذكر الجنس إذا كانا مختلفين انتهى (قوله فالمحمولة) أي يقتضي بها وكذا قوله فالسمراء (قوله لأن ما هي التي يقتضي بها) الصواب أن يقول كما في توضيحه لأنها الغالب إذ لو لم يكن فيها غيرها ما احتاج في المدونة إلى قوله قضى بمصر بالمحمولة وبالشام بالسمراء ولا ما أتى قول ابن عسجد الحكم أن لم يسم بمصر سمراء من محمولة لم يجز رواه ابن القاسم وأفهم مثل هذا في قوله في الشام أذ ليس فيها غيرها ولا يحتاج على ما قلنا إلى قول بعضهم ولعله في الزمان المتقدم اعتذار عن قوله أذ ليس فيها غيرها مخشى تب (قوله فلا يلزم الخ) أي أفراد المصنف بقوله فالمحمولة أي فرد منها أي فيبين الفرد المطلوب من أفراد المحمولة ككونها شديدة البياض والفرد المراد من أفراد السوداء ككونها شديدة السواد وقوله وبهذا يجب أي فيراد بالمحمولة فرد من تلك الأفراد وقوله وفيه نظر أي في الجواب نظر (قوله ونقي الغلت) الغلت ما يخلط بالطعام من تراب أو نحو ذلك كسله أو وزنه (قوله أو غلت) بكسر اللام (قوله لأن عليها الخ) أي وعليها يكون معطوفاً على النوع (قوله بل هو صحيح) الصواب أن يقول اشتراط كونه نقياً أو غلتاً يستغنى عنه بقوله قيمته تقدم والجودة والرداءة وبينهما (قوله ويقتضي بانتفائه) أي الغلت ويحمل على الغالب والأفلاسط وهذا حيث جعل قوله نقي معطوفاً على قوله كالنوع وأما أن جعل معطوفاً على قوله مصر فإنه لا يقتضي ذلك فإن قلت عطفه على مصر يقتضي أنه لا يطلب بيبانه أصلاً مع أن بيبانه مستحسن فالجواب أن قوله بخلاف مصر معناه أنه لا يجب البيان المتقدم وهو البيان الذي يؤدي تركه إلى فساد السلم وذلك صادق بعدم طلب البيان بالكلية وبطلبه على وجه لا يؤدي تركه إلى فساد قوله بخلاف مصر من الأول وقوله أو نقي أو غلت من الثاني (قوله وفي الحيوان وسنه الخ) يستغنى عن

وقاله فيما يأتي لأن الغالب أن لا يسلم في العتيق والضاير فلذلك لم يتعرض لذلك أو يقال الضمير في قوله أن اختلف الثمن بهما عائد على الجديد ومقابلها والمثلي ومقابلها فيكون مفيداً للضد فالملء كبر الحبة والضمور صغر الحبة وليس المراد مثله وفارغه لأن الفارغ لا يسلم فيه ولو قال قحطاً طيباً ولم يزد جيداً فذهب المدونة الفساد لأن الجيد بدأ خص من الطيب (ص) وسمراء أو محمولة ببلد هـ ما به (ش) المحمولة هي البيضاء والسمراء غير البيضاء والمعنى أنه إذا أسلم في حنطة وفي البلد محمولة وسمراء فلا بد من ذكر أحدهما الصنفين فإن لم يذكر ذلك فساد السلم ولا فرق بين أن ينبت ذلك البلد أو يحمل إليه كسكة ورأى ابن حبيب أن كانا يحملان إليه لم يفسد بترك بيانه الباسي مقتضى الروايات خلافاً له واليه أشار بقوله (ص) ولو بالجل (ش) وحكاية خلاف ابن حبيب في بلد الجل كما ذكره المؤلف طريقة ابن بشر وعكسها لابن يونس فحكي خلافاً في النبت نبت عليه على اختلاف الطريقتين ابن عبد السلام وبه يعلم ما في كلام ابن غازي (ص) بخلاف مصر فالحمولة والشام فالسمراء (ش) يعني أنه إذا أسلم في حنطة بمصر أو بالشام ولم يسم لا محمولة ولا سمراء فالشهور أن السلم صحيح فيهما وبقيت في مصر بالمحمولة لأنها هي التي يقتضي بها وبقيت في الشام بالسمراء لأنها هي التي بها وهذا بالنسبة إلى الزمن المتقدم لا في زماننا الآن فانهما موجودان بكل فلا بد من البيان في البلدين وأنظر لم ذكر المحمولة والسمراء مع دخوله ما في عموم قوله كالنوع لأنهما نوعا البر فإن قلت ذكرهما لاجل قوله ببلد هـ ما به قلنا وكذا لا يبين النوع في كل شيء إلا حيث يجتمع منه في بلد السلم نوعان فلا يختص ذلك بالبر لكن لا يخفى أن كلا من السمراء والمحمولة مقول بالتشكيك على أفرادهما فلا يلزم من بيان النوع بيان الفرد المراد منه وبهذا يجب أيضاً يقال ذكر اللون يغني عن ذكر السمراء والمحمولة وفيه نظر إذ الجودة تتضمن بيان ما يسلم فيه من أفراد السمراء أو أفراد المحمولة (ص) ونقي الغلت (ش) أي وقضى بانتفائه الغلت أي وقضى على المسلم إليه أن يقتضي قحطاً لا غير غلت عند الإطلاق وهذه النسخة أولى من نسخة ونقي أو غلت لأن عليها يكون بيان كونه نقياً أو غلتاً شرطاً ففسد بانتفائه وليس كذلك بل هو صحيح ويقتضي بانتفائه (ص) وفي الحيوان وسنه الخ كورة

قول بعضهم ولعله في الزمان المتقدم اعتذار عن قوله أذ ليس فيها غيرها مخشى تب (قوله فلا يلزم الخ) أي أفراد المصنف بقوله فالمحمولة أي فرد منها أي فيبين الفرد المطلوب من أفراد المحمولة ككونها شديدة البياض والفرد المراد من أفراد السوداء ككونها شديدة السواد وقوله وبهذا يجب أي فيراد بالمحمولة فرد من تلك الأفراد وقوله وفيه نظر أي في الجواب نظر (قوله ونقي الغلت) الغلت ما يخلط بالطعام من تراب أو نحو ذلك كسله أو وزنه (قوله أو غلت) بكسر اللام (قوله لأن عليها الخ) أي وعليها يكون معطوفاً على النوع (قوله بل هو صحيح) الصواب أن يقول اشتراط كونه نقياً أو غلتاً يستغنى عنه بقوله قيمته تقدم والجودة والرداءة وبينهما (قوله ويقتضي بانتفائه) أي الغلت ويحمل على الغالب والأفلاسط وهذا حيث جعل قوله نقي معطوفاً على قوله كالنوع وأما أن جعل معطوفاً على قوله مصر فإنه لا يقتضي ذلك فإن قلت عطفه على مصر يقتضي أنه لا يطلب بيبانه أصلاً مع أن بيبانه مستحسن فالجواب أن قوله بخلاف مصر معناه أنه لا يجب البيان المتقدم وهو البيان الذي يؤدي تركه إلى فساد السلم وذلك صادق بعدم طلب البيان بالكلية وبطلبه على وجه لا يؤدي تركه إلى فساد قوله بخلاف مصر من الأول وقوله أو نقي أو غلت من الثاني (قوله وفي الحيوان وسنه الخ) يستغنى عن

ذكر ذلك بذكر الجوده وضدها لان ما صغر سنه من ما كول اللحم جيد واما غيره فربما يرغب في كبيره ما لا يرغب في صغيره وكذا قوله
 ويزيد الخ (قوله وقال عبد الوهاب) كلام بعضهم يفيد انه المعتمد وهو ظاهر (قوله اختلافا لا يتغابن) كذا في الاصل والصواب حذف لا
 (قوله وقيد سند بالعلی) يتطرق فيه لاختلاف (٣١٦) الاغراض (قوله كالذهبي) أي الذي يعيل للذهب بأن يكون أسود يعالوه

اصفرار وقوله والاجر أي الذهبي
 الاجر أي الذي يعيل للعمرة (قوله
 بخلاف مطلق الحيوان) لا يخفى أن
 مطلق الحيوان اذا كانت تختلف
 الاغراض فيها بذلك فلا مانع من
 جريان فيه (قوله ناصح) بالحاء (قوله
 وكذا الخيل) أي فيذكر في كل
 منها قدر علوه عن الارض وقدر
 امتداده عليها وكلام بعض
 الشراح يفيد انه المعتمد وهو ظاهر
 (قوله وشبهها) قال عجم ولعله أراد
 يشبهها ذوات الخيل والركوب ولا
 ينبغي قصر هذا الحكم على
 هذا النوع خاصة بل يزداد ذلك في
 الحيوان المأكول اللحم لا نبينا أن
 هذا راجع لمقدار البيع ولا شك
 في اعتباره في المأكول (قوله قال
 وكالدهج) لافرق بين الذكور والانثى
 يقال لا بد كرا دعي والانثى دجاء
 والذكر أشهل والانثى شهلاء والذكر
 أحور والانثى حوراء وهكذا كما
 أفاده بعض الشيوخ والحور شدة
 بياض العين وشدة سوادها (قوله
 مع الزهاوة) وأما لامع زهاوة فهو
 الكلام وهو نكش في عبوسة
 (قوله ميلان البياض الى الحمرة)
 وفي مختصر المتبعية هو ميلان
 السواد الى الحمرة وفي المختار خلافه
 فانه قال ان الشبه ان يشوب سواد
 العين زرقة (قوله والكحالة الخ)
 هو أن يعالو يخفون العين سواد
 كالكحل من غير كتمال والزرقة
 وهو ميلان سوادها الى الخضرة

والسمن وضديهما (ش) يعني انه اذا أسلم في حيوان ناطق أو غيره فانه يزيد على بيان النوع
 والجوده والرداءة وبينهما بيان سنه فيقول جذع أو مرأق أو بالغ أو يقول سنه سفتان مثلا
 وذكورته وسمنه وأنوثته وهزاله (ص) وفي اللحم وخصيا وراعيما ومعلوفا (ش) أي أنه يذكّر
 ما من النوع من معز أو غنم والجوده والرداءة وبينهما واللون والذكورية والسمن والسمن
 وضديهما ويزيد كونه خصيا أو راعيا أو معلوفا وما ذكرناه من أنه يذكّر السمن والسمن
 والذكورية في اللحم هو المطابق للنقل وهو خلاف ظاهر كلام المؤلف من اختصاص ما يعطف
 بالواو بعند ذكر المسلم فيه فلا يشارك فيه ما قبله ولا ما بعده لكن ذكر الجوده والرداءة
 متضمن بيان ذكر السن والذكورية والسمن وضديهما (ص) لامن كجب (ش) يعني أنه
 لا يشترط أن بين \equiv ونه من جنبه أو من رقبته أو فخذيه أو غير ذلك وظاهره ولو اختلفت
 الاغراض بذلك وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وقال عبد الوهاب بوجوب البيان حيث شذ
 وهو المناسب لما من أنه يجب بيان ما يختلف به الاغراض اختلافا لا يتغابن بمثاله (ص)
 وفي الرقيق والقدر والبكارة واللون (ش) يعني انه اذا أسلم في الرقيق فانه يذكّر مع الاوصاف
 السابقة في الحيوان من نوع وجوده ورداءة وتوسط القدم من طول أو قصر أو ربعه أو يقول
 طوله أربعة أشبار مثلا ويذكر في الانثى ولو وخصا الشبوبة والبكارة وقيد سند بالعلی
 ويذكر اللون الخاص من عرضيات الاسود كالذهبي والأحمر وشدة البياض في الروي
 فليس ذكره اللون تكرارا مع قوله أولا واللون في الحيوان الذي هو أعم من الناطق والصامت
 وبعبارة المسراد باللون هنالون أخص من الاول لأن الاولان مقولة بالتشكيك وذلك المقدار
 الخاص معتبر في الرقيق بخلاف مطلق الحيوان \equiv كأيض ناصح أو مشرب بحمرة أو ذهبي
 أو يعيل الى الخضرة أو نحو ذلك وكأسود زنجي أو بربري أو حبشي أو نحو ذلك واقتصر المؤلف
 في ذكر القدر في الرقيق اعتمادا على ما ذكر في التوضيح من أنه لا يشترط ذكر القدر فيما عدا
 الانسان وهو خلاف قول ابن الحاجب ويزيد في الرقيق القدر وكذلك الخيل والابل وشبهها
 ونقص المواق من كلام ابن الحاجب وشبهها (ص) قال وكالدهج وتكلم الوجه (ش) يعني
 انه اذا أسلم في جارية فانه يزيد على ما مر الدعي وهو شدة سواد العين مع اتساعها ويزيد أيضا
 تكلم الوجه وهو كثرة لحم الخدين والوجه مع الزهاوة وأدخلت الكاف الشهولة وهو ميلان
 البياض الى الحمرة والكحالة والزرقة (ص) وفي الثوب والرقعة والصفافة وضديهما (ش)
 يعني انه اذا أسلم في الثوب فانه يذكّر زيادة على ما من النوع والجوده والرداءة وبينهما
 الرقعة وضدها الغلط ويذكر الصفافة وهي المتانة وضدها وهي الخفة ويذكر الطول
 والعرض وظاهره أنه لا يحتاج الى ذكر الوزن ونحوه في المدونة ولو قدم المؤلف هذه الاوصاف
 عند قوله والثوب الخ استغنى عن إعادة قوله والثوب بأن يقول وفي الثوب الخ ولا شك أن قوله
 والجوده الخ يغنى عن قوله والرقعة وما بعدها (ص) وفي الزيت المعصر منه وما يعصر (ش)
 يعني انه اذا أسلم في زيت فانه لا بد أن يذكّر زيادة على ما من النوع والجوده والرداءة وبينهما

(قوله بان يقول وفي الثوب) اللون والرقعة والصفافة وظاهر عبارة الشارح أنه يقول وفي الثوب
 والرقعة والصفافة فيقوله ذكر اللون (قوله وما يعصر به اذا المعنى وفي الزيت المعصر منه وجواب
 بما يعصر فتكون ما استفهامية واثبات ألفها فيل (قوله لا بد أن يذكّر زيادة على ما من) المناسب حذف ذلك والمرجع له آخر
 العبارة \Rightarrow تنبيه \Rightarrow كان الصواب التعبير بالمصور أو المعصر بناء على أنه من عصر أو اعتصر لانهم مسموعان وأما عصر فلم يسمع

(قوله ان أريد به) أي بقوله وفي الزيت المعصر منه أي فيكون قوله وفي الزيت المعصر منه كتابة عن اختلاف الأغراض وقوله اذا أريد به أي بقوله وفي الزيت المعصر منه ثم لا يخفى أن ما يختلف به الأغراض ما له الى معرفة النوع والجودة والرداءة لا أريد من ذلك فلا يظهر قول الشارح فيكون ما تقدم مندرج في ذلك ويزيد أيضا كونه شاميا أو مغربيا (قوله على الغالب) أي في اطلاق لفظهما عليه كما يفيد الباج لا ما يغلب وجوده بالبلد (قوله والا فالوسط) المراد الوسط مما يصدق عليه الجيد والوسط مما يصدق عليه الردي والوسط مما يصدق عليه الوسط بين الجيد والردي (قوله والا فإطلاق) عطف تفسير (قوله بخلاف النكاح على غنم موصوفة) أي فانه يقضى فيه بالوسط ابتداء بدون النظر للغالب قال محشي تن وتظاهره أنه عند شرط الجيد في النكاح يقضى بالوسط من الجيد ابتداء من غير نظر للاغلب بخلاف السلم ولم أقف على هذا التفريق وما تقدم في النكاح من قوله ولها الوسط هو عند الاطلاق وأما عند اشتراط الجيد أو الردي فيعمل به في النكاح من سماع عيسى وغيره واذا عمل فالظاهر من كلامهم أنه ينظر للاغلب كما في السلم وذكر بعد ذلك الدليل من سماع عيسى فانظره (قوله والوسط لا يأتي في النوعين) وانظر اذا كان نوعين ولم يكن غالبا والظاهر جريانه على النكاح فراجع (قوله فانه لا يجوز لانه قديم لك) اعلم (٢١٧) أنه قد علل كونه دينا بأنه اذا كان معيناً وهو

عنده ففقهه ببيع معين يتأخر قبضه واذا كان عند غيره ففقهه ببيع معين ليس عنده واستشكل المصنف التعديل الاول بجواز بيع شيء ليس فيه حق توفيقية على أن يقبضه المشتري بعد شهر مثلاً وجواز كراء دابة معينة تقبض بعد شهر وأجيب بأن الموردتين في البيع وكلاهما في السلم انتهى حاصله أن المنع منه حيث كان ضمان المبيع أصالة على المشتري وينتقل الى البائع فيلزم الضمان بجعل كافي السلم هنا دون الصورتين الموردتين فان الضمان فيهما من المشتري لصحة العقد وكونه ليس فيه حق توفيقية انتهى أي ولم ينتقل الضمان فيهما الى البائع فاذا علمت ذلك فقول الشارح من يبيع معين الاولي من

الحب المعصر منه من زيتون ونحوه والمعصر به من معصرة أو ماء لا اختلاف الثمن بذلك فان كان يجتمع في بلد واحد زيت بلدان فلا بد من ذكر البلد التي يؤخذ منها ذلك ويذكر في الحل كونه من غنم أو غيره صافياً أو غيرهما وانما يقبل المؤلف والمعصر منه بزيادة الواو حتى يفهم منه الاحتياج الى الاوصاف السابقة اذ لو فعل ذلك لاقتضى أن يبين المعصر منه قدر زائد على ما هو وليس كذلك اذ ما سبق مندرج فيه اذا أريد ببيان بيان ما يختلف به الأغراض ومساو له اذا أريد ببيان نوعه وجوده ووردائه وما بينهما وما لونه (ص) وجعل في الجيد والردي على الغالب والا فالوسط (ش) يعني أنه اذا شرط الجودة أو الرداءة في الشيء المسلم فيه مما يحتاج الى ذكره فانه يقضى بالغالب من ذلك الذي شرطه فان لم يوجد غالب مما شرطه بل تساوت أصناف الجيد والردي في التسمية والاطلاق فانه يقضى بالوسط من ذلك الذي شرطه ولا يقضى بالوسط بتداعيل اذا عدم الغالب بخلاف النكاح على غنم موصوفة للشاحنة في البيع والغالب يجري في النوعين فأكثر الوسط لا يأتي في النوعين (ص) وكونه دينا (ش) هذا هو الشرط السادس والمعنى أن المسلم فيه لا بد أن يكون ديناً في ذمة المسلم اليه واحترز به من يبيع معين يتأخر قبضه فانه لا يجوز لانه قديم لك قبل قبضه فيدور الثمن بين السلفية ان هلك وبين التمنية ان لم يهلك

والشرح للذمة وصف قلما * يقبل الالتزام والالزام

أي هي وصف مقدر في الشخص يقبل الالتزام كلك عند دينار ويقبل الالتزام كالرمتك دية فلان مثلاً وتعريف ابن عرفة لها معترض انظر الشرح الكبير (ص) كونه عند حمله

(٣٨ - خروشي خامس) السلم في معين وإيضاح الكلام المتقدم أن المسلم حين أسلم في معين صار الضمان منه لكونه معيناً ولما شرط تأخيره فقد نقل الضمان الى البائع المسلم اليه ورأس المال حينئذ بعضه غنماً وبعضه في مقابلة الضمان جمالة (قوله والشرح) أي التعريف للذمة وهذا البيت للعاصمي كما ذكره عب ولكن ذكر محشي تن أنه لصاحب التحفة (قوله يقبل) أي يقبل الشخص بسببه أي يصح من الشخص بسببه الالتزام والالزام أي الزام الغير له فالالزام ليس منه بل من غيره هذا هو المعنى ولا تعدل عن ذلك (قوله هي وصف مقدر في الشخص) زاد عب فقال معنى شرعي مقدر في المكلف انتهى لكن قال القرافي وهذا المعنى جعله الشرع سبباً عن أشياء خاصة منها البلوغ ومنها الرشد فنبلغ سفيها لادمة له ومنها ترك الحجر كما في الفلاس فناجتمع له هذه الشروط رتب الشارع عليها تقييداً بمعنى يقبل الزامه أرض الجنابات وأجر الاجارات وأثمان المعاملات ونحو ذلك من التصرفات ويقبل التزامه اذا التزم شيئاً اختياراً من قبل نفسه لزمه وهذا المعنى المقدر هو الذي تقدر فيه الاجناس المسلم فيها وأطال القرافي في ذلك ثم قال الذمة بشرط فيها البلوغ من غير خلاف أعلمه انتهى فقال ابن الشاط والاولى عندى أن الذمة قبول الانسان شرعاً للزوم الحقوق دون التزامها فعلي هذا يكون للصبي ذمة لانه يلزمه أرض الجنابات وقيم المتلفات وعلى أنه لا ذمة للصبي نقول الذمة قبول الانسان شرعاً للزوم الحقوق والتزامها (قوله وتعريف ابن عرفة معترض) فعرّفها ابن عرفة بقوله ملك متمول كلي حاصل أو مقدر وبحث فيه بأن الذي ينصف بالملك

انما هو ما في الذمة لا الذمة واجيب بأنه تعرف للشيء بخاصته فهو رسم وقوله متمول أخرج به الامور التملكيسة الغسيرة المتمولة من الحقوق غير المالية من حقوق النكاح وجوب القصاص والولاية كولاية النكاح في الاعطاء والجبر عليه لانها حقوق غير مالية وقوله حاصل أو مقدر معناه أن المتمول الكلي اما حاصل بالفعل أو بالامكان وانما أخرج ما ذكرناه لا يسمى في عرف الفقهاء ذمة وقال شارح ابن عرفة من لازم الذمة أن المقدر فيها كلي لأجزئي لأن الجزئي هو المعين وهو لا يقبل الذمة (قوله ولو انقطع في أثناء الاجل) بل ولو انقطع في الاجل ما عدا وقت القبض بل ولو انقطع عند حلول الاجل نادرا (قوله انا المطابق للراد) وذلك لأن الجواز انما يتعلق بالسلم لا بالمسلم فيه (قوله والاولى أن يكون مخرجا) أي فيكون التقدير فيجوز فيما لم يكن معينا محقق الوجود لا في نسل والمراد باخراجه منه أي محترزه لانه كان داخلا فيه وأخرجه (قوله ومفهوم قل أنه لو كثر) ضعيف والمعتمد المنع مطلقا (قوله لا نسل) أي فلا يشترط ويفهم منه الصحة مع أنه لا يصح (قوله أي معين وصغر) فيه تطرأ لا يشترط في الحائط الصغر فظاهر كلامهم أو صريحه أن الحائط قليل وان كان في نفسه كثيرا وهو مراد المؤلف أفاده محشى تب وقول المصنف أو حائط أي يمنع المسلم فيه حقيقة لما تقرر أن المسلم فيه لا بد أن يكون في الذمة وغير الحائط المذكور ليس كذلك فلا يتعلق به العقد على وجه السلم الحقيقي والعقد المتعلق به انما هو بيع حقيقة فيجوز على حكمه فعلم (٣١٨) من هذا أنه لا تنافي بين قوله أو حائط أي لا يسلم فيه سلم حقيقة وبين قوله

وشرط الخ لان تسميته العقد سلميا مجاز وأفاد اللقاني جوابا آخر وهو أن قوله أو حائط أي غير حائط أي في جميع عمره كل اردب بدنيار وقوله وشرط الخ أي في غرة الحائط المعين الصغير أي في بعض عمره أي في قدر معين أي في كبل معلوم منه فما قبله اذا أسلم في جميع عمره وهذا فيما اذا أسلم في بعضه وكلاهما على الكيل لان الجزاف لا يجوز السلم فيه (قوله وكيفية قبضه) درج المصنف على ما قاله بعض

(ش) هذا هو الشرط السابع وهو أن المسلم فيه يكون موجودا عند حلول أجله بقدره وصفته أي أن يكون مقدورا على تحصيله غالبا في وقت حلوله لئلا يكون تارة سلفا وتارة ثمنا فالضمير في وجوده للمسلم فيه المفهوم من السياق ولا يشترط وجوده من حين السلم الى حلوله بل الشرط وجوده عند حلول أجله ولو انقطع في أثناء الاجل خلافا لابي حنيفة وإلى هذا أشار بقوله (ص) وان انقطع قبله لا نسل حيوان عن وقل (ش) نسل مرفوع عطف على مقدر مفعول على قوله وو وجوده عند حلوله أي فيجوز محقق الوجود عند حلوله لا نسل الخ وهذا مقتضى كلام ابن غازي وفيه بحث اذا المطابق للراد فيجوز في محقق الوجود لا في نسل حيوان عن وحينئذ فيكون مجرورا والاولى أن يكون مخرجا من مقدر مفعول على الشرطين السابقين لاتفاء الاول بحصول التعيين والثاني بعدم وجوده اذ لقاتها قد لا يوجد المسلم فيه عند حلوله ومفهوم قل أنه لو كثر لجاز السلم وذلك لان الكثرة صيرتها كغير المعينة فكان المسلم فيه في الذمة وانما لم يعطفه على قوله وو وجوده لاقتضائه فسادا اذ هو مخرج من الشرط أي يشترط كذا لا نسل الخ وقوله (أو حائط) أي عين وصغر يصح فيه الرفع والجر عطف على نسل على الوجهين ويصح الجرم مع رفع الاول بناء على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على جره لكن فيه ضعف من جهة انتفاء الشرط الآن يدعي أن النسل كالمائل لتمر الحائط لكون كل منهما مفعولا ثم أشار لشروط شرائع المصنف المذكور حيث سموه سلميا بقوله (ص) وشرط ان يسمى سلميا لا بيعا زهاؤه وسعة الحائط

القرابين اذ يظهر من توضيحه اعتماده قال ابن يونس بعض القرويين قال ان سماه ببيع ما لم يذكر أجلا فهو على الفور وبعده البيع يجب له قبض جميع ذلك وهو جائز لا فساد فيه فان أخذه بتأخر عشرة أيام أو خمسة عشر فقال مالك هذا قريب وأما ان سماه سلميا فان اشترط ما يأخذه كل يوم اما من وقت عقد البيع أو من بعد أجل ضرر به فذلك جائز وان لم يضرب أجلا ولا ذكر ما يأخذ كل يوم من وقت العقد ولا متى ما يأخذ فاليوم فاسد لان سماه سلميا و كان لفظ السلم يقتضي التراخي علم أنهم ما قصدوا التأخير ففسد ذلك اه فعلى هذا الفرق بين تسميته سلميا وعدمه الا في بيان كيفية القبض فانه شرط على الاول دون الثاني وهذا معنى قول أبي الحسن في شرح المدونة لا فرق بينهما الا في اشتراط الاجل في تسميته سلميا و مراده بالاجل كيفية القبض لاحقيقته اذ له أخذه في يوم واحد كما مرح به في المدونة وكما يؤخذ مما تقدم عن ابن يونس وما اعتمده المصنف من كلام بعض القرويين صدر في الجواهر بخلافه فقال في معرض ذكر الشروط ويضرب أجلا لا يشترطه ويسمى ما يأخذ كل يوم ولو شرط أخذ الجميع في يوم لجاز وقال بعض المتأخرين ان سموه ببيع يلزم ذلك فيه وان سموه سلميا لم اه وما صدر به المصنف هو الظاهر من كلام المدونة لانه لما ذكر الشروط قال هذا عند مال لا محمل البيع لا محمل السلف فدل على أنه اعتبر هذه الشروط على ملاحظة أنه بيع ولا عبرة بتسميته سلميا لانه بيع شيء معين وهذه قاعدة المذهب اذا تقابل اللفظ والفعل في العقود فانظر الى الفعل الى آخر ما قاله محشى تب (قوله سعة الحائط) المراد بسعته المكان الاستيفاء منها وليس المراد كبره وعظمه ولا يشترط تقديم رأس المال بل يجوز تأخير ولو بشرط قاله اللقاني و يفيد ذلك قول المصنف الآتي وهل القرية الصغيرة كذلك أو لا في وجوب الى آخره

حالا مع أنه يصح (قوله وشروعه) وان لنصف شهر هذا الشرط شمله ان أتى في بيان القبض بما يحتمل الشروع في ذلك وفي أكثر منه فان لم يشترط بيان كيفية قبضه حل على الحلول (قوله وأخذه بسرا) هذا على القول بان البسر هو الزهو فيكون في الاجر والاصفر وقيل البسر هو البلع الاخضر فيكون قبل الزهو بدر عن عياض في باب الزكاة أقول وذكر بعض أن البسر عند الفقهاء بعد الزهو وقبل الارطاب (قوله الخطر) أي الغرر (قوله وأخذه بالفعل) أقول لا معنى لكون أخذه بالفعل بعد شرطاني جواز الاقدام أولا لانه يأتي بعد فلا يتناسب أن يعد الا الاشرط ثم يقال اذا وقع وزل ولم يشرعوا في أخذه بسرا أو رطبا يجبران عليه (قوله فان العقد يكون فاسدا) الذي في المواق ونقله عج أن هذا الشرط الاخير في الجواز فقط ولا يوجد الفساد بتفنيه كما قال الشارح وأما الشروط التي قبله فهي للصحة فينفى انتفى الصحة (قوله واقلة أمن الجوائح) أي أن الجوائح لا يؤمن حصولها فهو من عطف عملة على معاول (قوله وهو خلاف الاصل) أي أن الاصل ضمان غير الجوائح أي الكثير الغالب (قوله وانما تناوله على صفة غير موجودة) أي تناوله على صفة غير موجودة (قوله لان) المراد بالزهي ما أزهى ولم يربط (قوله كفض الكراء) أي كما اذا استأجر دارا باثني عشر دينارا مدة معلومة ثم أنه في وسط المسئلة يقط البيت فانه يرجع بما

وكيفية قبضه ولما لم يشترط وشروعه وان لنصف شهر وأخذه بسرا أو رطبا لا تحرا (ش) يعني أن الشخص اذا اشترى ثمر حائط معين فان كان بلفظ السلم اشترط فيه جميع الشروط الاتية وان كان بلفظ البيع اشترطت أيضا معايدا كيفية القبض وهذه التفرقة نظرا للفظ والافه وبيع في الحقيقة لان الفرض أن الحائط معين فما يشترط فيما اذا سمى سلبا أو بيعا الا زهوا للنهي عن بيع الثمرة قبله والزهو في كل شيء بحسبه فان قلت هلا قال المؤلف بدل ازهاؤه طيبه ليشمل غير النخل وغيره قلت لا يصح ذلك لقوله وأخذه بسرا أو رطبا وما يشترط فيهما سعة الحائط لا مكان استيفاء القدر المشتري منه وانتفاء الغرر وما يشترط فيما اذا سمى سلبا فقط كيفية قبضه متواليا ومتمرقا وقد ربما يؤخذ منه كل يوم لا ماشاء فلو سمى ببيع اقلا يشترط فيه بيان كيفية قبضه ويحمل على الحلول لان لفظ البيع يقتضي التناجز وما يشترط فيهما أن يسلم لئلا لا يجز ببيع المالك فيتعذر التسليم وما يشترط فيهما شروعه في الاخذ حين العقد أو بعد أيام يسيرة نحو خمسة عشر يوما لا أكثر بشرط أن لا يستلزم أجل الشروع صيرورته غرا والافسد وما يشترط فيهما أخذ أي انتهاء أخذه لكل ما اشتراه حال كونه بسرا أو رطبا لا تحرا البعد ما بينهما وبين التمر فيدخله الخطر ولا بدع أخذه بسرا أو رطبا أن يكون اشترط ذلك ولا يخفى أنه اذا كان كل من شرط أخذه بسرا أو رطبا وأخذه بالفعل كذلك مشروطا فقد أخل المؤلف بواحد وهو شرط أخذه بسرا أو رطبا أن حل على ظاهره أو أخذه بالفعل كذلك ان قدر في كلامه حذف مضاف أي وشرط أخذه بسرا أو رطبا بدليل قوله (ش) فان شرط تتمر الرطب مضى بقبضه (ش) يعني أنه اذا أسلم في رطب والموضوع بحاله وهو أن الحائط معين صغير واشترط عليه أن يبقى على أصوله حتى يتمر فان العقد يكون فاسدا بعد ما بين التمر والرطب فيدخله الخطر ولقلة أمن الجوائح فيه فان قبضه ولو قبل تمره مضى ولا فرق بين كون الشرط صريحا والتزاما كالوشروط في كيفية قبضه أي ما يصير فيها غرا وما ذكره المؤلف من أن من الشروط أخذه بسرا أو رطبا محله حيث وقع العقد عليه بعبارة وأما لو وقع العقد على ما في الحائط جزا فاقوله ابقاؤه الى أن يتمر لان الجزاف قد تناوله العقد على ما هو عليه وقد تسلمه المبتاع بدليل أنه لو أراد بيعه لم يمنع ولم يبق على البائع فيه ضمان الا ضمان الجوائح وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا وقع عليه عقد السلم بعبارة الشرع فانه لم يتناوله على ما هو عليه وانما تناوله على صفة غير موجودة فكان غرا (ش) وهل المزهي كذلك وعليه الأكثر أو كالبيع الفاسد تأويلان (ش) يعني أنه اذا أسلم في غرمه أي صار أجرا وأصفر واشترط تمره هل الحكم كاشترط تتمر الرطب فيمضي بقبضه وعليه الاكثر من الشيوخ كابن أبي زيد وصوبه عبد الحق أولا يكون الحكم كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد يفسخ ولو قبض ولا يعضى الا بما يغوت به البيع الفاسد وهو رأي ابن شبلون لان التمر من الارطاب قريب ومن الزهو بعيد تأويلان وشمل قوله المزهي البسر لان المراد بالمزهي ما أزهى ولم يربط * ولما كان السلم في غير الحائط المعين بعبارة السلم او ببيع المثل المعين يفسخ بلفظه أو عدمه قبل قبضه لانه ليس في الذمة أشار الى ذلك بقوله (ش) فان انقطع رجوع بحصة ما بقي وهل على القيمة وعليه الاكثر والمكمله تأويلان (ش) يعني أنه اذا أسلم في غير حائط معين صغير وقد أربط وشرط أخذه رطبا فمما قبض البعض انقطع غير ذلك الحائط فانه يلزمه ما أخذه بحصته من الثمن ويرجع فيما بقي بحصته من الثمن معجلا بالقضاء ولا يجوز البقاء لقبال واختلف الاشياخ هل المضى فيما قبض والرجوع بحصة ما بقي في ذمة السلم اليه على حسب القيمة فينظر كل شيء منهما في أوقانه دخوله على أخذه شيئا فشيئا كفض الكراء فاذا قبل قيمة ما قبضه عشرة مثلا وقيمة

يخص بقية المدة لكن بالنظر للقيمة فإنه قد يكون الكراء أغلى في أول المدة (قوله وله أن يأخذ بتلك الحصة) وليس فيه الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاما لأن ما يأخذه من طعام ليس عن ثمن طعام لأن العقد انفسخت فبما لم يقبض فلا يقال لذلك المدفوع في الطعام ثمن (قوله ويجري مثل هذا) أي في جريان القولين (قوله على القول بالرجم بحصة مابقي) أي في ثمن الفسخ فبما لم يقبض ويرجع بحصته (قوله أوحى رضي بعدم البقاء) أي أو على القول بوجوب البقاء لكن تراضي على عدم البقاء فيقرأ رضي بالبناء للفعول وهذا القول هو المعتمد لأنك خير بأنه سيأتي يقول المصريح به هنا الرجوع بحسب المكيلة وظاهر الشارح أن القولين في كل من القرية الصغيرة والكبيرة ومن المعلوم أن الحديث في الانقطاع بجائحة (قوله وأما أن كان لقوات الابان فسيأتي) هذا لعج وقد حل قول المصنف وإن فات ماله ابان بما اشترى وأما شارحنا فتبعه هنا وخالفه في حل قول المصنف وإن فات ماله ابان فوقع في كلام شارحنا تخالف والراجح ما لشارحننا فسيأتي وإن قول المصنف هنا فان انقطع رجع بحصة مابقي كما يجري في الجائحة يجري في فوات الابان والحاصل أن قول الشارح وأما لقوات الابان فسيأتي كلام عج وهو غير صواب والصواب هنا التعميم وحل المصنف بما حل به شارحننا وسيأتي بيانه (قوله والمراد بالجائحة) هذا لعج ثم قال وهذا الذي ذكرناه في معنى الجائحة يجري مثله في الجائحة في غير القرية الصغيرة وأما الجائحة في غير القرية الكبيرة (٣٣٠) فالمراد بها ما يشمل ما ذكرناه من أن لا يطلع الثمر بالمكيلة لأن السلم فيها كالثمر في غيرها فيصح حيث يوجد المسلم فيه وقت حلوله وإن لم يكن موجودا وقت العقد انظر عج (قوله والظاهر أن كل أهلها) أي أصحابها يستفاد من ذلك أنه لا يسوغ لأهل الحائط الا كل منه لأنه تعلق به الحق للسلم (قوله والاجازة البقاء) لا يقال كيف لا يدفع رأس المال مع كونه سلبا وقد تقدم أن شرط السلم قبض رأس المال والجواب ما تقدم من أن هذا ليس سلبا حقيقة وإنما هو بيع حقيقة وتسميته سلبا بالنظر للفظ (قوله وهل القرية الخ) ويدخل في التشبيه ما إذا انقطع بعض ثمرها بجائحة فإنه كانقطاع ثمر الحائط المعين في وجوب الفسخ كما قال

مابقي خمسة مثلاً نسبة خمسة إلى العشرة الثلث فيرجع المسلم على المسلم إليه ثلث الثمن الذي هو رأس المال وله أن يأخذ بتلك الحصة ما شاء من طعام أو غيره مما كان تأخر لم يجز لأنه فسخ دين في دين أو على حسب المكيلة فمأخر يحط عنه من الثمن ما يقابله كالجائحة إذا اشترى جميع الحائط فإن تأخر نصف المكيلة فإنه يحط منها عنه من الثمن بتلك النسبة أي يحط عنه نصف الثمن وإن تأخر ثلثها حط من الثمن ثلثه وهكذا من غير نظر إلى تقويم تأويلان ومحلها ما حيث لم يشترط عليه أخذه في يوم أو يومين فإن اشترط عليه ذلك رجع بحسب المكيلة اتفاقا كما قاله نت ومثله ما إذا كان يقبض في أوقات مختلفة وكان الشأن أنه لا يباع الاجلة واحدة فإنه يرجع على حسب المكيلة أيضا ولعل المراد بيومين مدة لا تختلف فيها القيمة ويجري مثل هذا في غير القرية الصغيرة وفي غير القرية الكبيرة على القول بالرجم بحصة مابقي أوحى رضي بعدم البقاء كما ذكره اللخمي ثم إن كلام المؤلف هذا فيما إذا كان الانقطاع بجائحة وأما أن كان لقوات الابان فسيأتي والمراد بالجائحة ما يحصل به التلف أو ما في حكمه فيشمل الجائحة بالمعنى المتقدم في بحث الجوائح والتعقيب الموافق لها في الحكم المشار إليه بقوله هناك وتعيينها كذلك والظاهر أن كل أهلها من الجائحة لأنه ما عصب أو سرقة وكلام المؤلف محله إذا دفع المسلم رأس المال للمسلم إليه والاجازة البقاء للعام القابل لأنه لا يلزم عليه فسخ دين في دين (ص) وهل القرية الصغيرة كذلك أو لا في وجوب تعجيل النقد فيها أو تخالفه فيه وفي السلم لمن

اللخمي لكنه ضعيف والمعتمد أنه يجب البقاء لقابل وانقطاع كل ثمر القرية بجائحة كحكم انقطاع بعضه لملك بها في لزوم البقاء لقابل على المعتمد (قوله أو لا في وجوب تعجيل النقد الخ) أي أو هي مثل الحائط الآتي وجوب تعجيل الخ والمعنى وهل القرية الصغيرة كذلك من كل وجه أي وهي مثله الآتي وجوب تعجيل النقد فيها بخلاف السلم في حائط فلا يجب تعجيل النقد فيه بل يجوز تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام لأنه يبيع معين وتسميته سلبا مجاز (قوله أو تخالفه الخ) لو قال أو فيه وفي السلم لمن لا ملك له كان أولى وأعلم أن السلم فيه تارة يكون له ابان معين لا يوجد في غيره وتارة يكون موجودا دائما والانقطاع المتعلق بكل منهما ما أن يتعلق بجميعه أو ببعضه وأيضا الانقطاع فبما له ابان ما أن يكون بقوات ابانه أو بجائحة وقد أشار المصنف لحكم ما إذا انقطع بعضه من حائط معين بجائحة وكذا بقرية بقوله وهل القرية الصغيرة كذلك بناء على شمول التشبيه لذلك وهذا على ما لللخمي ولكن المذهب أنه يجب البقاء لقابل ولما إذا انقطع بعضه من قرية كبيرة بجائحة بقوله وإن قبض البعض وجب التأخير وحينئذ فيستوى حكم انقطاع بعض غير القرية الصغيرة والكبيرة في وجوب البقاء وعليه فيصح حل قول المصنف وإن قبض البعض وجب التأخير الخ على ما يشمل غير القرية الصغيرة والكبيرة ولا يمنع ذلك قوله الآن برضا بالحاسية لأنه إذا جاز الرضا فيما هو مضمون اتفاقا فيجوز الرضا بالحاسية فيما وقع الخلاف في كونه معيناً أو مضموناً وحكم انقطاع الكل في المسائل كلها حكم انقطاع البعض فيها كلها كما يرشد له المعنى وظاهر كلامهم في بعضها وأما إذا انقطع بعض المسلم فيه أو كله لقوات ابانه سواء كان السلم في غير حائط معين أو في قرية صغيرة أو كبيرة فأشاره بقوله وإن انقطع

ما أي مسلم فيه من حائط معين له أبان أي وقت معين يوجد فيه أو من قرية صغيرة خير المشتري في الفسخ والابقاء القابل وظاهره سواء اشترط حال العقد أخذه في الأبان أم لا وفي كلام بعضهم أن هذا محله حيث اشترط أخذه في الأبان وانظر على هذا ما الحكم إذا لم يشترط أخذه فيه هل يكون منزلة الناف بجائحة فيفصل فيه تفصيلها أولا وظاهره أيضا ثبوت التخيير سواء كان قنات الأبان بسبب تأخير البائع وهو المسلم اليه قصدا والمشتري وهو المسلم أو غفلة عما عن ذلك وليس كذلك بل الذي ارتضاه ابن عرفة وابن عبد السلام وسلكه في التوضيح أن محل التخيير حيث كان القنات بسبب تأخير البائع قصدا وأما أن كان بسبب تأخير المشتري قصدا فإنه يجب البقاء وأما إذا كان التأخير لغفلة منهم فالظاهر وجوب البقاء كذا خير المشتري قصدا كما يفيد كلام ابن عرفة ومفهوم قولنا صغيرة أن انقطاع عن القرية الكبيرة لا تخيير فيه للمشتري وهو كذلك بل يجب البقاء إلا أن يرضى بالمحاسبة وسواء كان انقطاع ذلك بسبب تأخير البائع أو المشتري انتهى شب ومثله في عب وهذا كله غير ما في شارحنا وحاصل ما شارحنا الذي ارتضاه أن قوله وإن انقطع ماله أبان في السلم الحقيقي أي أنه أسلم له سلما حقيقيا وانقطع الكل لقنات الأبان بل ويقال (٣٢١) مثله إذا دعت الجائحة وقوله أو من قرية أي مأمونة

صغيرة أو كبيرة كذا قال محشي تن أي قات ولو بجائحة فظاهره قات الأبان أو الجائحة فالخامس أن قوله وإن قات ماله أبان في السلم الحقيقي وقنات الكل بجائحة أو قنات أبان وقوله أو من قرية أي قات الكل فلم يقبض شيئا كان الجائحة أو الأبان وأما لو قات البعض في ذلك فهو ما أشار به المصنف بقوله وإن قبض البعض للجائحة أو الأبان فقول الشارح فاصبتها جائحة لا مفهوم له بل وكذا الأبان وهو ما أشار به الشارح بقوله وكذلك الهروب أحدهما وأولى هروبيهما والحاصل أن القنات متى

لاملأته أو يلات (ش) يعني أنه إذا أسلم في قرية صغيرة وهي ما لا يوجد فيها المسلم فيه جميع أزماته التي يوجد فيها من السنة هل يكون الحكم حينئذ حكم ما إذا أسلم في قرى حائط معين صغير فيشترط فيها ما يشترط فيه من كل وجه فلا يجوز السلم إلا بعد بدو صلاح غيرها وسعتها وكيفيته ما يقبضه وأن يسلم لما لكها إلى آخر الشروط أو هي كهو من كل وجه إلا في وجوب تعجيل النقد فيها لأن السلم فيها مضمون لاشتمالها على حوائط وجهات يتميز بعضها عن بعض لا يدري المسلم من أيها يأخذ سلمه فأشبه السلم بخلاف الحائط المعين فإنه لا يجب تعجيل النقد أو هي كهو من كل وجه ما عدا شيئين أحدهما وجوب تعجيل النقد فيها ولا يجب تعجيله في الحائط كما هو والثاني جواز السلم في القرية لمن لا ملك له فيها لأن أهل القرية إن لم يبيع هذا باع هذا فلا يتعد استيفاء السلم منها بخلاف الحائط الصغير المعين فإنه لا يجوز السلم فيه إلا لربه فقط ولا يجوز السلم فيه لغير مالكه لأن رب الحائط قد لا يبيع لهذا المسلم إليه فيصير رأس المال تارة سلفا إن لم يبيع رب الحائط لهذا الرجل وتارة ثمنا إن باعه * ولما تكلم على حكم انقطاع عن الحائط وأنه لا يجوز التأخير فيه لأنفسا العقد لعدم تعلقه بالذمة شرع يتكلم على انقطاع ما كان بالذمة أو ما يشبهه فقال (ص) وأن انقطع ماله أبان أو من قرية صغيرة خير المشتري في الفسخ والابقاء (ش) أي لقال الآن يغفل عن ذلك حتى يأتي العام القابل فلا خيار له وهو قول ابن القاسم (ص) وإن قبض البعض وجب التأخير (ش) أي وإن كان الانقطاع بعد أن قبض المسلم البعض فماله أبان أو في غير القرية المأمونة فأصابتها جائحة وجب التأخير والقول لمن دعا إليه منهم ما هذا أن لم يرضى بالمحاسبة فإن تراضيا عليها عمل بها وإليه أشار بقوله (ص) إلا أن يرضى بالمحاسبة (ش) كما صدر به ابن الحاجب ولا يتهمان في المحاسبة على قصده البيع والسلف لأن انقطاعه من الله وكذلك لو كان له هروب أحدهما فإن التهمة أيضا منتفية أما لو سكنت المشتري عن طلب

كان للهروب يكون القنات لقنات الأبان لا للجائحة وذلك لأن الهروب قد يكون لعذر فلا ينزل منزلة سكوت المشتري فإذا علمت ذلك فقول الشارح شرع يتكلم على انقطاع ما كان بالذمة أي وهو السلم الحقيقي وهو المشار به بقوله وإن قات ماله أبان وقوله أو ما يشبهه وهو المشار به بقوله أو من قرية أي مأمونة كاتب صغيرة أو كبيرة ويبقى النظر في القرية غير المأمونة فهل كالحائط في الانقطاع بجائحة أو الأبان كلا أو بعضا وهو الظاهر ولم يظهر فيه انصاف لا قدمين (قوله وهو قول ابن القاسم) أي خلافا لاشبه نعم ظاهر المتن قول أشبه وهو أنه يخير ولو غفل عن ذلك حتى أتى العام القابل لكن يقيد بقول ابن القاسم لأنه المشهور (قوله وكذلك لو كان له هروب أحدهما) أي فيجب البقاء إلا أن يرضى بالمحاسبة وحاصل ما في عجم وهو ما ذهب إليه شب أنه إذا كان عدم القبض للجائحة في الحائط الصغيرة كلا أو بعضا فيجب الرجوع ويختتم الفسخ فيما لم يقبض كلا أو بعضا وإن كان عدم القبض فيه لقنات الأبان كلا أو بعضا فإن كان ذلك بسبب تأخير البائع خير المشتري في الفسخ والابقاء والأبان كان منهما أو من المشتري وجب البقاء وإن كان عدم القبض للجائحة في القرية الصغيرة أو الكبيرة كلا أو بعضا فإنه يجب البقاء إلا أن يرضى بالمحاسبة ولو كان رأس المال مقومارات كان عدم القبض فيسه لقنات الأبان في القرية الكبيرة كلا أو بعضا فإنه يجب البقاء أيضا إلا أن يرضى بالمحاسبة وسواء كان قنات الأبان بسبب تأخير البائع أو المشتري وإن كان عدم القبض لقنات الأبان في الصغيرة كلا أو بعضا فإن كان ذلك بسبب تأخير البائع خير المشتري في الفسخ

والإبقاء والواجب الإبقاء والحاصل أن قول المصنف وإن انقطع ماله إبان في غير القرية الصغيرة بل في الحائط المعين الصغير وقوله
أوفرية أي صغيرة هذا ما ظهر لعج آخر أو الأفاولاجعل قوله وإن انقطع ماله إبان كلاً أو بعضاً في الحائط المعين وفي القرية الكبيرة
وقوله أو من قرية أي صغيرة ولو قال المصنف على ما ظهر لعج آخر بعد قوله تأويلان وإن انقطع بعض غيرها أو غير القرية الكبيرة
بجائز وجب الإبقاء لأن يرضى بالحاسبة ولو كان رأس المال مقوماً وإن انقطع لفوات إبان فكذا إن كان من قرية كبيرة والآخر
المشترى في الفسخ والإبقاء إن كان بتأخير البائع والواجب الإبقاء وحكم انقطاع الكل في الجميع حكم بعضهم المكان أظهر (قوله لأنه
بيع الطعام قبل قبضه) فيه أنه ولو أخذ الثمن فيه ببيع الطعام قبل قبضه والجواب أنه إذا أخذ الثمن بمنزلة الأقالة بخلاف ما إذا أخذ ماله
شيئاً فبقتوى جازب البيع (قوله ولو كان (٢٣٣) رأس المال مقوماً) إن كان متعدداً وأما المتحد فلا يجوز قولاً واحداً لأنها

أقالة على غير رأس المال
ك (قوله والمصرح به الخ)
في لـ والمحاسبة على حسب
المكيلة ولا يأتي التأويلين
المتقدمين لأنه دخل على
أن يأخذها دفعة واحدة
انتهى إذا علمت ذلك فلا
يظهر قوله فيما تقدم ويجري
مثل هذا الخ فتدبر (قوله
فيجوز فيما طبخ) هي الفاء
الفصيحة وهي الواقعة في
جواب شرط مقدر وقيل
هي العاطفة على مقدر
وقوله طبخ أي أمكن طبخه
لا مطبوخاً بالفعل بل يصح
أيضاً في المطبوخ بالفعل
كالربيات التي لا تفسد
بالتأخير (قوله مستهلكاً)
أي لابقاء له إذا طبخ لتغيره
بالبقاء وقوله وفي الرأس
لعل المعنى ما قيل في اللحم
من الجواز يقال في الرأس
وقوله وكونه الخ أي وبين
كونها مشوية أو مغورة أي
في الماء وقوله فإن اعتيد

البائع حتى ذهب الإبان فلا يجوز تراصها بالحاسبة لأنها مهم على البيع والسلف وإذا تراصها بالحاسبة
فلا يجوز أن يأخذ ببقية رأس ماله عرضاً ولا غيره لأنه يبيع الطعام قبل قبضه قاله أبو بكر بن عبد الرحمن
والتونسي ولم يعتبر واتهمه البيع والسلف للضرر الداخل عليهم بالتأخير وإذا تراصها بالحاسبة جاز ولا
يشترط أن يكون رأس المال مثلياً بل يجوز ولو كان رأس المال مقوماً من حيوان وثياب ونحوها سباعي
ردشي منها بعينه قيمته قدر قيمة ما لم يقبض من المسلم فيه ومنع محضون المحاسبة حينئذ لأن يكون رأس
المال مثلياً لئلا من الخطأ في التقويم فانه إذا اتفقا على رد ثوب بعينه عوضاً عما لم يقبض احتمل أن
يكون المردود مساوياً لما بقي من المسلم فيه فيجوز أن يكون مخالفاً بالقلة أو الكثرة فيمتنع لأنها أقالة في ذلك
الشيء على خلاف رأس المال اللهم إلا أن يرد من الأثواب جزأاً عما يكون المشتري شريكاً للبائع فيسما
من احتمال الخطأ في التقويم فيجوز باتفاقهما والمبالغة المشار إليها بقوله (ولو كان رأس المال مقوماً) في
المفهوم أي فإن رضى بالحاسبة جاز ولو كان رأس المال مقوماً وفي بعض النسخ إلا أن يرضى بالحاسبة
وفعله حينئذ العاقل لأحدهما لأنه لا بد من رضاهما معاً والمصرح به هنا على حسب المكيلة فلا تضر
ولما انتهى الكلام على شروطه شرع فيما يجوز فيه إذا استكمل تلك الشروط وما لا يجوز فيه إذا اختل
شيء منها فقال (ص) فيجوز فيما طبخ (ش) الفاسدية والمعنى أنه لا يشترط في المسلم فيه أن يكون
ذاتاً قائمة بعينها بل يجوز أن يكون مستهلكاً بشرط أن تحصره الصفة وأن يوجد عند حلوله وسواء كان
لحم أو غيره قال في الشامل وفي الرأس ما في اللحم وكونها مشوية أو مغورة فإن اعتيد وزنها عمل به ويصح
في الأكارع كالرؤس وفي المطبوخ منها ومن اللحم إذا كان يعرف تأثير النار فيها بالعادة وكانت الصفة
تحصره (ص) واللؤلؤ والعنبر والجوهر والزجاج (ش) اللؤلؤ معروف واحد لؤلؤة ويجعله لآلي
أي وفيه أربع لغات لؤلؤ به مزتين ولؤلؤ بغيرهم مز ولؤلؤهم مز أوله دون ثانيه وبالعكس
والعنبر خرد دابة في البحر والجوهر هو كبر اللؤلؤ والزجاج مثل الزاى واحد زجاجة والمعنى إن
هذه الأشياء يجوز السلم فيها إذا ذكر قدر معلوماً بصفة معلومة (ص) والجص والزرنج (ش)
يعنى أنه يجوز السلم في الجص وهو الجبس والزرنج لكن هذا يغنى عنه قوله ويجوز فيما طبخ لأن
ما ذكره يطبخ أي يشوى بالنار فهو من عطف الخاص على العام والنكتة في العطف إثباته فلا يغفل
عن قوله ويجوز فيما طبخ (ص) وفي أجمال الخطب والادم (ش) يعنى أنه يجوز السلم في أجمال
الخطب وزناً أو وزماً كسل هذا الجبل ويوضع عند أمين ويصفه من سنط أو طرفاء وغيره وفي

وزنها عمل به أي ويعين عند عقد السلم وقوله ويصح أي السلم (قوله فيهما) بالتثنية كما
هو في خطه أي في الأكارع والرؤس (قوله فيها) أي في الثلاثة اللحم والأكارع والرؤس هذا هو المتبادر من العبارة فمنئذ يكون قوله
أولاً ما في اللحم أي المشوى لا المطبوخ هذا ما ظهر من العبارة والله أعلم (قوله خرد دابة) قال بعضهم الصحيح عند المحققين أن العنبر
ينبت من أصل قاع البحر فريمه بساحله وهو أعلاه وأوسطه ما ينتله الدابة من البحر ثم انه يضربها فتسير تنقيها وهو بلى الأول وتارة
تموت ويجذونه قبل أن تصير جيفة وهو بلى الثاني وتارة يجذونه حين تصير جيفة وهو أدناه (قوله كبر اللؤلؤ) أي كبراً متوسطاً ليس
وجوده غالباً إلا خارجاً عن المعتاد لعدم تيسره غالباً فيدخل تحت قوله وما لا يوجد (قوله لأن ما ذكره يطبخ الخ) فديقال لا حاجة لذلك لأنه
أراد المطبوخ مما يؤكل (قوله والادم) معطوف على ما طبخ وعطفه على أجمال الخطب مبني على القول المرجوح من أن المعاطيف

حلول

إذا تكررت كان كل واحد معطوفاً على ما يليه من شرح شب (قوله الجلد بعد الدبغ) أي وأما قبل الدبغ فيقال له اهاب (قوله فيجوز بالجزز) أي بشرط ثلاثة أن يرى الغنم وأن يكون عندا بان جزازة وأن لا يتأخر القبض تأخيراً بعيداً وأما العشرة أيام فجازز كما قاله في كتاب الدور والارضين وقاله ابن ناجي لكن يأتي المصنف في القسمة وجازز صوف على ظهر ان جزوان لكن نصف شهر وأما الجزوزة بالفعل فالامر فيها ظاهر والجزز جمع جزوة بكسر الجيم فيهما (قوله وتوز ليكمل) أي على صفة خاصة واطلاق التور عليه قبل كماله مجاز على حد أصح خرا (قوله أولاً أيام قلائل) أي خمسة عشر يوماً كما نص عليه محشي نت (قوله ويضمنه مشتر به بالعقد) أي حيث كان اشتراهما جزافاً وأما إذا كان الشراء على الوزن فلا يضمنه مشتر به (٣٣٣) الا بالقبض (قوله ويقيد المنع الخ) لكل من الثوب

والثور ثلاثة أقسام يتفقان على المنع إذا اشترى جملة كل وعلى الجواز إذا كان عند كل من البائعين جملة نحاس وغزل على ملكهما غير ما اشترى ويختلفان في قسم وهو المنع في الثوب إذا كان عند رب الغزل دون ما يخرج منه آخر إذا جاء المنسوج على غير الصفة المطلوبة والجواز في ثوب حيث كان عند رب النحاس دون ما يعمل منه ثوراً آخر لكن عنده ما يجبر نقص ما يكسر ويعاد (قوله والشراء من دائم العمل) هو الذي لا يفتر عنه غالباً (قوله وهو بيع) صرح به مع قوله والشراء لان الشراء يطلق على السلم ووجه كونه بيعاً أنهم نزلوا الدوام منزلة تعينه والمسلم فيه لا يكون معينا ثم لا يخفى أنه مخالف للبيع لما تقر بأن البيع يشترط أن يكون المبيع معينا ألا ترى أن الغائب الذي يباع على الصفة إنما يقع البيع على عينه بالصفة ومخالف للسلم لان السلم يشترط فيه أن لا يكون العامل معينا فهذه المسئلة متروكة بين البيع والسلم (قوله عشرة أيام) قال كاف مدخلة للخمسة كما صرحوا به (تذييه) ذكر الخطاب أنه إذا سمى

جلود الغنم والبقر والابل إذا اشترط شيئا معلوماً والادم لغة الجلد بعد الدبغ والمراد به هنا ما يشمل المدبوغ وغيره (ص) وصوف بالوزن لا بالجزز (ش) يعني أنه يجوز السلم في الصوف بالوزن ولا يجوز بالجزز عدداً لاختلافها بالصغر والكبر وأما شراؤه لا على وجه السلم فيجوز بالجزز (ص) والسبوف (ش) يعني وكذلك يجوز السلم في وصول السبوف والسكاكين وفي العروض كلها إذا كانت موصوفة مضمونة وضرب لها أجلا معلوماً وقدم التذوق فيها (ص) وتوز ليكمل (ش) التور بناء مشاة أناه يشبه الطشت بفتح الطاء وكسرها وفوقية في آخره وبدونها وأما الثور الذي يحرق الارض فهو بناء مثله والمعنى أنه يجوز ان وجد بعض طشت من نحاس أن يشترى به من ربه على أن يكمله له على صفة معلومة لهما وليس هذا سلماً انما هو بيع معين يشترط فيه الشروع الآن أولاً أيام قلائل اثلاً يكون معيناً تأخر قبضه ويضمنه مشتر به بالعقد وانما يضمنه البائع ضمان الصانع فقوله الا في وهو بيع يرجع لهذا أيضاً وهذا بخلاف الثوب فلا يجوز شراؤه من صاحبه على أن يكمله كما يأتي ويقيد الجواز هنا بما إذا لم يشتر جملة النحاس فان اشتراكم يجوز الا أن يبقى من عمله اليسير جداً ويقيد المنع الا في بما إذا لم يكن عنده من ذلك الغزل كثير والاجاز (ص) والشراء من دائم العمل كالجواز وهو بيع (ش) يعني أن الشراء من الصانع المعين الدائم العمل كالجواز والعام ونحوهما جائز ويكون بيعاً بالنقد لا سلماً فيجوز تأخير الثمن ولا يشترط ضرب الاجل بل يشترط أن يكون المعقود عليه موجوداً عنده لئلا يؤدي الى بيع ما ليس عند الانسان وهو منهي عنه وأن يشترع في الاخذ حقيقة أو حكماً عشرة أيام ويمكن ارجاع قوله وهو بيع لمسئلة التور أيضاً (ص) وان لم يدم فهو سلم (ش) يعني أن الشراء مما لم يدم عمله بان كان الغالب انقطاع العمل جائز ويكون سلماً فيشترط فيه ما اشترط في السلم من تعجيل رأس المال وعدم تعيين العامل والمعمول منه كان يقع العقد بينهما على عمل ركاب مثلاً من حديد بوزن كذا وصفة كذا وأما مع تعيين العامل أو المعمول منه فسيأتي عند قوله وفسد بتعيين المعمول منه أو العامل (ص) كاستصناع سيف أو سرج (ش) التشبيه بما قبله في كونه سلماً والمعنى أنه يجوز للرجل أن يشتري سيفاً أو سرجاً ليعمله بشرط أن لا يعين عاملاً ولا الشيء المعمول منه فان عينهما أو أحدهما فسد كما يأتي وأشار بالمثالين الى أنه يجوز السلم في البسيطات والمركبات (ص) وفسد بتعيين المعمول منه (ش) أي وفسد السلم بتعيين المعمول منه من غير شراؤه بدليل ما بعده كما عمل لي من هذا النحاس بعينه ولم يشتر منه وسواء عين العامل أم لا وفي بعض النسخ أو العامل كي عمله الى فلان بعينه أو أنت بعينك من غير تعيين

ما يأخذه كل يوم ولم يسم ما يأخذه كله ان لكل واحد الفسخ وأما إذا سمى جملة ما يأخذه على أن يأخذه كل يوم قدر ما معيناً فليس لاحدهما الفسخ (قوله وان لم يدم) بان كان انقطاعه أكثر أو تساوى عمله وانقطاعه فالخاصل أنه إذا كان دائم العمل أو غالبه هو ما أشار له المصنف بقوله والشراء وأما إذا كان الانقطاع أكثر أو استويا فهو قول المصنف فهو سلم (قوله كاستصناع سيف أو سرج) أي كما ان استصناع السيف والسرج سلم سواء كان مما يدموم العمل أم لا (قوله ليعمله) كذا في نسخة كما هو الظاهر منها والمناسب ليعمل له بالبناء للمفعول والافسد للماسيأتي من قوله وفداً الخ (قوله وفي بعض النسخ) أي وفي بعض النسخ اسقاطها والاقتصار على

قوله بتعيين الممول منه (قوله ومسئلة تجليد الكتب الخ) أقول أي فرق بينه وبين السيف والسرّج فنّ المعلوم قطعاً أن في ذلك اجتماع البيع والاجارة فلم يجوز هذا ومنع ذلك (قوله جازان شرع الخ) عبارة شب جازان شرع حقيقة أو حكماً لأنه يجوز تأخير الشروع إلى ثلاثة أيام سواء اشترط تجييل التقديم لا وسواء عين عاملة أم لا (قوله واستأجره) صورة المسئلة دفع له ديناراً في مقابلة الحديد واجارة الصنعة والحاصل أن هذه المسئلة فارقت (٣٣٤) التي قبلها من حيث أن البيع في هذا وقع على الممول منه قبل أن يعمل

على شرط أن يعمل فيه البائع صنعة ما للشـتري فانتقل ملك الممول منه للشـتري قبل أن تدخله الصنعة وفي القسم الذي قبله لم ينتقل ملك البائع عن المبيع إلا بعد حلول الصنعة فيه فلم يكن عقد الاجارة مستقلاً هذا هو الصواب خلافاً لما توهمه عبارة شب (قوله إلى ثلاثة أيام) فيه نظراً إذا الممنوع ما زاد على خمسة عشر يوماً كما أفاده محشئ تحت (قوله على أن على البائع الخ) أي هذه شأن الاختلاف فلا يتأني أنهما قد لا يختلف (قوله لا فيما لا يمكن وصفه) أي وصفه الخاص به الكاشف عن حقيقة لا مطلق وصفه لأن المعدن يمكن وصفه فلا يجوز أن يسلم فيه عين ولا عرض لأن صفته لا تعرف فإن عرفت أسلم فيها عرض لا عين لا يدخل ذهب بذهب وفضة بفضة إلى أجل ويجوز أن يشتري بدينار بمخالفه من عين أو عرض لأنها بخارة معروفة ترى ولا يرد أن ما يخرج مجهول القدر والصفة لأن ما يدفع فيها ليس عوضاً عما يخرج منها بل عن اختصاصه بها ورفع يده عنها وانما منع موافقها من العين وإن كان اسقاطاً لاختصاصه نظر المافيه في الجملة (قوله ومن ذلك السلم الخ) أي وأما بيعهما فيجوز إذا تحرى ما فيه من الرمل لتعيينه (قوله وحديد) بالرفع معطوف على

الممول منه فقد اشتمل كلامه على هذه النسخة على أقسام ثلاثة يفسد فيها السلم وعلة الفساد دوران الثمن بين الثنية والسلفية فهو غرر لأنه لا يدري أي سلم ذلك إلى أجل أم لا ولا يكون السلم في شيء بعينه ومسئلة تجليد الكتب المتداولة الآن ليست من باب السلم بل من باب الاجارة على جواز بناء دارك والجص والآجر من عند الاجير وحينئذ لا يشترط ضرب أجل السلم فيها (ص) وأن اشترى الممول منه واستأجره جازان شرع عين عاملة أم لا (ش) يعني أنه إذا اشترى منه حديداً معيناً واستأجره على أن يعمل له منه سيفاً مثلاً يدينار فإن ذلك جائز لأنه من باب اجتماع البيع والاجارة في الشيء المبيع وسواء كان العامل معيناً أم لا بشرط أن يشرع في العمل من الآن أو إلى ثلاثة أيام وإن يكون خروجه معلوماً لا أن يختلف كي يبعه ثوباً على أن على البائع صبغه أو نسجه أو يبيعه خشبة على أن يعملها تابوتاً وفهم من قوله واستأجره أنه لو استأجر غير من اشتراه منه لجاز من غير قيد شروع (ش) لا فيما لا يمكن وصفه كتراب المعدن (ش) عطف على فيما طبخ أي إن ما لا يمكن وصفه كتراب المعدن والصواعين لا يجوز السلم فيها لأن الصفة مجهولة ومن ذلك السلم على العجوة المخلوطة بالرمل والحناء المخلوطة به وذكر الضمير في وصفه مراعاة للفظ ما ولو أنه كان أولى لأن الممتنع أمور متعددة (ص) والارض والدار (ش) عطف على ما لا على تراب لأنه يمكن وصفهما وانما امتنع السلم فيهما لأن وصفهما مما يختلف الأغراض به فيستلزم تعيينهما لأن من جملة ما يختلف الأغراض به تعيين البقعة وذلك يؤدي إلى السلم في معين وشرط السلم أن يكون المسلم فيه في الذمة (ص) والجزاف (ش) أي ولا يجوز السلم في الجزاف لأن جوازه مقيد برؤيته وهو مع ما عين فيه يصير معيناً متأخر قبضه (ص) وما لا يوجد (ش) أي ويمنع السلم في الشيء الذي لا يوجد جله لعدم القدرة على تحصيله كالكبريت الاحمر وأندرا ككبار الأولو (ص) وحديد وإن لم يخرج منه السيوف في سيوف أو بالعكس (ش) المشهور أن سلم الحديد في السيوف ممنوع سواء كان يخرج من ذلك الحديد سيوف أم لا وكذلك لا يجوز سلم السيوف في حديد سواء كان يخرج من الحديد سيوف أم لا وهو مذهب ابن القاسم لأن السيوف من الحديد كشيء واحد لأن الصفة المفارقة لغو بخلاف الملازمة (ص) وكان غليظ في رقيقه إن لم يغزل (ش) يعني أنه لا يجوز سلم الكتان الشعر الخشن الذي لم يغزل في كتان شعر رقيق ناعم لم يغزل لأن غليظ الكتان قد يعالج فيجعل منه ما يجعل من رقيقه وانظر هذا التعليل فانه لا يجري في عكس كلام المؤلف مع منعه أيضاً ومفهوم أن لم يغزل أنهم مالوغز لا لجاز وهو واضح لأن غليظ الغزل يراد بالاراد رقيقه كغليظ ثياب الكتان في رقيقها (ص) وثوب ليكل (ش) يعني أنه لا يجوز شراء ثوب قد نسج بعضه ليكله صاحبه لأن الثوب إذا لم يوجد على الصفة المسترطة لا يمكن عوده عليها بخلاف الثوب الخشن إذا لم يوجد على الصفة المسترطة أمكن كسره وعوده عليها وقد مر أن كلاماً مقيد بقيد * ولما انتهى الكلام على ما يختلف به الجنس خلقة وما لا يختلف شرع في الكلام على نظير ذلك صنعة وانه ثلاثة أقسام مصنوعة في غيره وغيره فيه ومصنوعة في مثله فقال (ص)

قوله لا فيما لا يمكن وصفه من عطف الجمل ويقدّر عامل وكذا قوله وكان وقوله ومصنوع أي ولا يسلم حديد (قوله وهو مذهب ومصنوع ابن القاسم) ومقابلته ما يستحسن من جواز سلم حديد لا يخرج منه السيوف في سيوف وحينئذ فلا أتى المصنف بلو كان أن كان أولى (قوله على ما يختلف به الجنس خلقة) أي من جهة الخلقة كالصغر والكبر المشار به بقول المصنف وكصغيرين في كبرهما يختلف الجنس من جهة الخلقة أي خلقة هذا كائن غير خلقة هذا الذي خلق عليها غير خلقة الآخر وقوله وما لا أي كالصغير من الأدي والغنم

وقوله لا يعود حال أو صفة
وكذا قوله هن وقوله
بخلاف النسيج أي المنسوج
(قوله رأس مال) وأما في
النقد فيجوز بيع الغزل
بالكتان بشرط أن علما
لا جزاف إلا أن يتبين
الفضل (قوله فلا تسلم في
الخز) أراد به ما أصله قطن
وحريرا على طرقة مجاز
الاول فيكون إضافة ثياب
للخز من إضافة الفرع
للاصل (قوله لأنها تنفخ)
قال سند هذا بعيد اذ بعد
في المنسوج أن يقصد الى
التعامل على نقض نسجه
(قوله والخز الخ) فيه شيء
بل الخز ما كان سدا من حرير
ولجنه من وبر وقوله والخز
الخ هذا هو الحقيقة (قوله
على ما هو أعم من ذلك) فيشمل
ما كان سدا من قطن أو
كتان (قوله المنسوج صعب
الصناعة) مثال المنسوج
صعب الصناعة الثياب
المنسوجة من الكتان ولا
تعود ومثال صعب الصناعة
الذي يعود ثياب الخز وقوله
والمنسوجان يعودان كثياب
الخز والاناء المنسوج من
النحاس أو الحديد (قوله فان
تقاربت الخ) عبارة شب
فان اتحدت أو تقاربت
(قوله وأخرى ان لم
يعودا) وذلك لأنه اذا اعتبر
النظر للنسج عند العود وأنها
اذا تباعدت يجوز فأولى اذا لم

ومصنوع قدم لا يعود هن الصناعة كالغزل (ش) يعني انه لا يجوز أن يكون المنسوج الهين الصناعة
رأس مال السلم في غير المنسوج من جنسه كالنسيج غزلا في كتان لان صنعته لهيئتها كأنها كالعدم
لم يخرج عن الكتان الذي هو أصله فكانه أسلم كتانا في مثله على المشهور ولا مفهوم لقوله لا يعود لان
هن الصناعة لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه عادا لا ولا يعتبر فيه الاجل ولا عدمه فقوله الآتي وان
عاد أي المنسوج صعب الصناعة وليس مفهوم ما هنا (ص) بخلاف النسيج (ش) يعني أن الثوب
المنسوج يجوز سلمه في الغزل أو في الكتان لان الصناعة في النسيج معتبرة تنقله عن أصله فهو مفهوم هين
الصناعة كانه قال فان كان غير هين الصناعة جاز كما في النسيج أي المنسوج وقوله (الاثياب الخز) مستثنى
مما قبله يعني أن النسيج ناقلا لاثياب الخز فلا تسلم في الخز لأنها تنفخ وتصير خزافا للنسيج فيها كالغزل في
الكتان فكما لا يسلم الغزل في الكتان لا تسلم ثياب الخز في الخز والخز ما كان سدا أي قبا من صوف
أو وبر ولجنه من حرير وقد تطلعه الفقهاء على ما هو أعم من ذلك (ص) وان قدم أصله اعتبر الاجل
(ش) أي وان قدم أصل المنسوج غير هين الصناعة الذي لا يعود بدليل ما يأتي وجعل رأس مال للمنسوج
كتان في ثوب منسوجة فانه يعتبر الاجل فان أمكن أن يجعل فيه غير المنسوج مصنوعة مانع للزانية
لأنه اجارة بما يفضل ان كان والذهب عمله مجازا والاجاز فان قلت ما حلت عليه كلام المؤلف من رجوع
ضمير أصله غير هين الصناعة خلاف ظاهر كلام المؤلف قلت قد علمت أن المؤلف ذكر أنه يمنع سلم المنسوج
الهين الصناعة في أصله ويفهم منه منع عكسه بالاولى لأنه بعد القصد الى نقض المنسوج بحيث يصير غير
مصنوع بخلاف القصد الى جعل غير المنسوج مصنوعة وما ينفهم بالاولى كالمطوق به فالتضي هذا ان
يكون ضمير أصله لغير هين الصناعة (ص) وان عاد اعتبر فيهما (ش) أي وان عاد للمنسوج صعب الصناعة
أي أمكن عوده فان الاجل يعتبر في أصله وفي أصله فيه وهو المراد بضمير التقنية
فان وسع الاجل اصير ورة المنسوج كصير ورة أصله كصير ورة أصله كصير ورة أصله كصير ورة أصله كصير
يجز السلم والاجاز والحاصل أن هين الصناعة سواء كان يعود أم لا لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه وغير هين
الصناعة ان لم يعد يسلم في أصله وان أسلم أصله فيه اعتبر الاجل وان عاد اعتبر الاجل في سلم أصله فيه وسلمه
في أصله (ص) والمنسوجان يعودان ينظر للنسج (ش) يعني أن المنسوجين اذا أسلم أحدهما في الآخر
وهما من جنس واحد سواء عاد أم لا فانه ينظر للنسج فان تقاربت منع كاسلام قدر نحاس أو ثياب رقيقة
في قدر نحاس أو في ثياب رقيقة لأنه من باب سلم الشيء في مثله وان تباعدت جاز كاسلام ابريق نحاس
أو ثياب رقيقة في منارة من نحاس أو في ثياب غليظة فقوله يعودان وأخرى ان لم يعودا وقوله والمنسوجان
سواء كانت صنعتهم هينة أم لا * ولما انتهى الكلام على كيفية السلم وحكمه ابتداء شرع في حكمه
انتهاء وهو اقتضاء المسلم فيه من هو عليه بقوله (ص) ويجوز قبل زمانه قبول صفته فقط (ش) يعني أنه يجوز
للمسلم قبول موصوف صفة المسلم فيه كان طعاما أو غيره قبل حلول أجله أي وفي محله لا أجود ولا أردأ ولا
أكثر ولا أقل لما فيه من حظ الضمان وأزيد لا أوضع وتجهل وكلاهما ممنوع في السلم وفي
الفرض لا يدخله الاول والمسلم أن يمنع من قبول الصفة قبل الاجل لان الاجل في السلم حق
لكل مالم يكن المسلم فيه من النقد والاجر على قبوله قبل الاجل وأما الفرض فيجب على قبوله
قبل أجله ككان القرض عينا أو حيوانا أو طعاما أو يبدل لقولنا أي وفي محله ما بعده وحينئذ

(٢٩ - خرشي خامس) يعودا وقوله وحكمه ابتداء أراد بالحكم الابتدائي ما صرح به من قوله فيجوز فيما طبخ (قوله

لا يدخله الاول) أي لان الاجل في القرض من حق من هو عليه

(قوله فلا يشك كل الخ) حاصله أن قول المصنف وفي الطعام أن حل مفهومه أن لم يحل يمنع وهو صحيح لكونه قبل المحل فلو عمننا هنا وقلنا قبل المحل أو بعد المحل لتناقض ذلك من حيث أن كلامه هنا شامل للطعام وغيره (قوله كقبل محله في العرض مطلقا) محل الاجل أم لا وهو ضعيف والمذهب أنه لا بد في الجواز من حلول أجل العرض (قوله فهو سلف برتفعاً) أي من المسلم اليه وفيه أيضاً بيع الطعام قبل قبضه لأن ما يحل عوض عن الطعام الذي لم يجب عليه إلا أن وانما يجب عليه إذا حل الاجل ألا أنك خير بأن ما ذكر ولو في محله فكان قضيته المنع مع أنه لا يمنع فكان الأولى أن يقول في التعليل لأنه تقوى جانب السلف باجتماع عدم الحلول لقبلية المحل (قوله) ولأنه لا يلزم القضاء في غير بلد السلم فأشبه عدم الحلول (أي فقد جعل قبل الاجل والمحل لما في الذمة بعدم سلفا ثم لا يخفى أن جعله تعليلاً مستقلاً مقتضياً للمنع فيقتضي المنع حتى في صورة (٣٣٦) الجواز فالنسب حذف هذا التعليل فان قلت إن المعنى على هذا فقد

وجد عدم حلولين قلت لا بعد ذلك سوفه تعليلاً مستقلاً (قوله لأن البلدان بمنزلة الاجال) فكانت دفعه قبل أجله وفيه أنها موجودة عند عدم الكراء (قوله) وبزيد في الطعام) تقدم توجيهه (قوله لأنه أخذه) أي لأن المسلم أخذه عن الطعام وقوله ليستوفيه ظاهره المسلم وفيه أنه لما أخذه عن الطعام الذي وجب له فقد استوفاه فلا يظهر قوله ليستوفيه من نفسه بل قوله ليستوفيه يدل على أنه قبضه وديعة وأيضاً لا يلزم ذهابه لبلد الشرط فالتناسب أن يقول ولأنه لما دفعه المسلم اليه كانه سلفه له أي باعه له ليقبض من نفسه في بلد الشرط وقوله والتفاضل لأن هذا الكراء بقدر طعاما (قوله) إذا كان المأخوذ من جنس رأس المال فكان المسلم أسلف المسلم

فلا يشك كل مع مفهوم قوله وفي الطعام أن حل لا اجتماع عدم الحلول وكونه قبل المحل (ص) كقبل محله في العرض مطلقاً (ش) التشبيه في جواز قبول الصفة فقط والمعنى أن المسلم يجوز له أن يقبل العرض المسلم فيه قبل المحل المشروط فيه القبض سواء حل الاجل أو لم يحل وهو مراده بالاطلاق ولا فرق في العرض بين الثياب والجواهر والألا حتى على المشهور وسواء كان للعرض كلفة أم لا (ص) وفي الطعام أن حل (ش) أي ويجوز للمسلم أن يقبل الطعام المسلم فيه قبل محله الذي اشترط عليه أن يوفيه فيه بشرط أن يحل الاجل والا فلا لأن من عمل ما في الذمة عدم سلفاً وقد ازداد الانتفاع باسقاط الضمان عنه إلى الاجل فهو سلف برتفعاً ولأنه لا يلزم القضاء في غير بلد السلم فأشبه عدم الحلول وقوله (أن لم يدفع كراء) راجع للطعام والعرض فان دفع المسلم اليه المسلم كراء محله إلى محله منع لأن البلدان بمنزلة الاجال وبزيد في الطعام يبعه قبل قبضه والتبعية لأنه أخذه عن الطعام الذي يجب له ليستوفيه من نفسه في بلد الشرط والتفاضل وفيه وفي غيره سلف برتفعاً إذا كان المأخوذ من جنس رأس المال وبيع وسلف وحط الضمان وأزيدك إذا كان في موضع الاشتراط أرخص قاله في توضيحه ووجه البيع قبل القبض أنه لما دفع الطعام مع الكراء قوى ذلك جانب البيع وصار المأخوذ في مقابلة الطعام الذي عليه فقد باع المسلم الطعام الذي على المسلم اليه قبل قبضه بهذا المأخوذ بخلاف ما إذا لم يدفع كراء فان الطعام المأخوذ هو الذي جهة المسلم اليه (ص) ولزم بعدهما (ش) ضمير التثنية يرجع للمحل والاجل أي ولزم المسلم قبول المسلم فيه كان طعاماً أو غيره حيث حل الاجل وكان المسلم والمسلم اليه في بلد الشرط كما يلزم المسلم اليه الدفع إذا طلب منه وبعبارة أي ولزم أي الواجب دفعاً وقبلوا بعدهما بعدية الزمان بعدية انقضاء وبعدية المحل بعدية وصول أي بعدهما انقضاء ووصولاً (ص) كفاض ان غاب (ش) تشبيه في لزوم القبول أي إذا غاب المسلم عن موضع القبض ولا وكيل له وأتى المسلم اليه للقاضي بالشئ المسلم فيه فانه يلزمه قبوله فقوله ان غاب أي ولا وكيل له لأنه مقدم على القاضي (ص) وجازاً جود وأردأ (ش) يعني أنه يجوز للمسلم بعد الاجل والمحل أن يقبل المسلم فيه إذا دفعه المسلم اليه ولو كان أجود مما في الذمة أو أردأ لأن ذلك حسن قضاء في الأول وحسن اقتضاء في الثاني (ص) لأقل (ش) أي ولا يجوز أخذ أقل قدرًا من عشرة عن أحد عشر وسواء كان المأخوذ الأقل بصفة ما في الذمة أو أجود مما في الذمة أو أردأ منه لقول مالك فيها من له عليه مائة أردب سمر إلى أجل فلما حل

اليه ذلك الدينار الذي أخذه كراء وما أخذه من الطعام نفعا وهو الأردب الذي لم يقع في مقابلة شئ (قوله وبيع وسلف) الاجل أي فما وقع من رأس المال في مقابلة الطعام بيع وما وقع في مقابلة الدينار المدفوع كراء سلف (قوله) إذا كان في موضع الاشتراط أرخص أي فالسلم حط الضمان عن المسلم اليه وزاده المسلم اليه زيادة الثمن الذي يباع به في غير بلد الشرط فإذا كان يباع في بلد الشرط يدينار وفي الموضع الذي أعطاه يدينارين فالدينار الثاني هو الزيادة (قوله) ولزم بعدهما أي إذا أتاه بجميعة فان أتاه ببعضه لم يلزم حيث كان المدين مؤسراً (قوله) بعدية الزمان بعدية انقضاء كانه يشير إلى أن ظاهر اللفظ ليس بمراد من أنه يلزم بعد مضي مدة فأفاد أن المدين على انقضاء الزمان وأعلم أن بعد في المكان قليل وفي الزمان كثير ففيه استعمال المشترك في معنييه (قوله) كفاض اعلم أنه ورد أن السلطان ولي من لا ولي له انتهى والقاضي نائب مناب السلطان (قوله) وجازاً جود عبر بالجواز لأنه لا يلزم قبوله لأن الجوده هبة ولا يلزم قبولها (قوله) وسواء كان المأخوذ الأقل بصفة الخ هذا ما لا يبي الحسن والذي لا ين عرفة وظاهر المواقار تضاهه أنه إذا كان بالصفة جازاً برأه مما زاد

ام لا والتفصيل اذا قضاها بغير الصفة وهو المتمد كما افاده محشى تن (قوله والتبايع) عطف تفسير (قوله على غير شرط) أى حيث لم يشترط ذلك في عقد السلم والافسد كأن يقول لا أدفع لك الاقل الا بشرط أن تبرئ مما زاد (قوله لا المسكيسة) أى المشاحنة أى المغالبة (قوله جنس القضاء) أراد بالقضاء ما دفع بالفعل وأراد بالمقضى عنه ما كان في الذمة (٢٢٧) (قوله فيجوز أن يأخذ الخ) ما لم يدخلوا على ذلك والافسد العقد (قوله

مرأعاه لمذهب من يقول الخ) أى فهو مشهور مبني على ضعيف (قوله وما في القمح) الواو بمعنى أوفأ أحدهما كاف (قوله ان جاز بيعه) أى المسلم فيه وقوله وبيعه أى المأخوذ ففيه تشتت في المرجع فلو قال وبيعه بالمأخوذ لسلم من ذلك (قوله وان يسلم فيه رأس المال) ظاهره أنه لا يصح القضاء بجزاف وأرض لانه لا يسلم فيه رأس المال مع أنه يصح والجواب أن المعنى وأن يسلم رأس المال أى المخصوص في تلك الجزئية وأما هذان فيمتنع السلم فيهما أصلا في كل جزئية (قوله ولحم بحيوان) أى عن حيوان ومثل اللحم طير الماء ونحو بيان الديكة وأسقط المصنف رابعاً وهو تحجيل المأخوذ كان قبل الاجل أو بعده لتلازم فسح دين في دين (قوله وذهب الخ) إلا أن يزياد أحد العوضين على الآخر زيادة بينة تبعد تهمة عن الصرف المؤخر وقوله وعكسه راجع لهما

الاجل أخذ منه خمسين محمولة وخط ما بقي فان كان ذلك بمعنى الصلح والتبايع لم يجوز وان كان ذلك اقتضاء عن خمسين منها ثم حطه بعد ذلك بغير شرط جاز ابن القاسم وكذلك في أخذ خمسين سمراء من مائة محمولة وخط ما بقي والى ذلك أشار بقوله (الا) أن يأخذ الاقل (عن مثله) قدرا (ويبرئ) بعد ذلك (مما زاد) على غير شرط لانه على وجه المعروف لا المسكيسة وكلام المؤلف في الطعام والنقد حيث اتحد جنس القضاء والمقضى عنه فيهما فيجوز أن يأخذ نصف قنطار من نحاس عن قنطار منه أبرأ مما زاد أم لانه ليس بطعام ولا نقد (ص) ولا دقيق عن قمح وعكسه (ش) يعني أنه لا يجوز قضاء أحدهما عن الآخر على الأصح قاله مالك مرأعاه لمذهب من يقول أن الطعن ناقل فصار كجنسين ففي قضاء أحدهما عن الآخر بيع الطعام قبل قبضه وهذا في السلم وأما في القرض فيجوز بتحرى ما في الدقيق من القمح وما في القمح من الدقيق * ولما أنهى الكلام على قضاء السلم بالجنس شرع في قضائه بغيره فقال (ص) وبغير جنسه ان جاز بيعه قبل قبضه وبيعه بالمسلم فيه مناجزة وان يسلم فيه رأس المال لا طعام ولحم بحيوان وذهب ورأس المال ورق وعكسه (ش) يعني أنه يجوز للمسلم اليه أن يقضى السلم من غير جنس المسلم فيه سواء حل الاجل أم لا بشرط ثلاثة الاول أن يكون المسلم فيه مما يباع قبل قبضه كالأوسلم ثوباً في حيوان فأخذ عن ذلك الحيوان دراهم اذ يجوز بيع الحيوان قبل قبضه الثاني أن يكون المأخوذ مما يباع بالمسلم فيه يدايد كالأوسلم دراهم في ثوب مثلاً فأخذ عنه طشت نحاس اذ يجوز بيع الطشت بالثوب يدايد الثالث أن يكون المأخوذ مما يجوز أن يسلم فيه رأس المال كالأوسلم دراهم في حيوان فأخذ عن ذلك الحيوان ثوباً فان ذلك جائز اذ يجوز أن يسلم الدارهم في الثوب فأحترز بالقبض الاول من طعام السلم فلا يجوز أن يأخذ عنه دراهم لانه يؤدي الى بيع الطعام قبل قبضه وقد وقع النهي عنه ولا فرق بين أخذ العوض من بائعك أم لا وبالثاني من أخذ اللحم الغير المطبوخ عن الحيوان الذي هو من جنس اللحم ولا العكس فان ذلك لا يجوز لا متناع بيعه به يدايد للنهي عن بيع اللحم بالحيوان أى من جنسه وهذا عام في بيعه لمن هو عليه وغيره وبالثالث من أخذ الدارهم عن الذهب وعكسه اذ لا يجوز أن تسلم الدارهم في الدنانير ولا عكسه لادائه الى الصرف المستأخر وهذا خاص بما اذا باع المسلم المسلم فيه من غريمه فان باعه من أجنبي لم يراع رأس المال فيجوز أن يسلم دنانير ويبيع المسلم فيه من أجنبي ورق أو غيره لانه لا يراعى في البيع من زيد ما يتبع من عمرو فقوله لا طعام محترز الشرط الاول وقوله ولحم بحيوان وعكسه محترز الثاني وهذا اذا كان الحيوان من جنس اللحم اذ هو الذي يمتنع بيع بعضه ببعض مناجزة وأما من غير الجنس فيجوز كما مر لك ولف وينجبه حينئذ أن يقال الشروط للقضاء بغير الجنس والمحترز عنه انما يمتنع اذا كانا من جنس واحد اللهم الا أن يقال ان اللحم والحيوان وان كان جنسهما واحداً في باب الرويات لكن جعلوا هاهنا منزلة الجنسين كما فعلوا ذلك في قضاء الدقيق عن القمح وعكسه والبناء في بحيوان بمعنى عن * ولما أنهى الكلام على قضاء ما هو عقد واحد

أى لقوله ولحم بحيوان ولقوله وذهب ورأس المال ورق (قوله لانه لا يراعى في البيع الخ) الاولى أن يقول لانه لا يراعى في البيع لزيد الذي هو الأجنبي حكم البيع لعمرو الذي هو المسلم اليه وفيه أن هذه دعوة تحتاج لدليل (قوله والمحترز عنه انما يمتنع اذا كانا من جنس واحد) الا فصح أن يقول الشروط في القضاء بغير الجنس فالمحترز عنه المحكوم بمنعه انما يكون قضاء بغير الجنس مع أن المحكوم بمنعه هنا القضاء بالجنس (قوله اللهم الخ) الاولى أن يقول انه ما وان كانا جنسا واحداً كما تبين في باب الرويات جعلوا هاهنا منزلة الجنسين

(قوله على ما هو عقدان) وذلك فيما إذا كانت الزيادة بعد الاجل وقوله أو شبههما وذلك في الزيادة قبل الاجل والاطهر أن يقول شرع في الكلام على ما هو عقدان حقيقة أو ما هو في قوة العقد الواحد وهو ما إذا كانت الزيادة قبل الاجل (قوله ليزيده طولا) ليس المراد طولا بوصف الطول الاول للزوم ذلك تأخير قبض المسلم فيه وانما المراد أن يعطيه ثوبا أطول من صنفة أو غير صنفة (قوله كتبه الخ) الزيادة هنا مستعملة في حقيقتها وقوله أن يعمل دراهمه الزيدة ولو حكما كتأخيرها ثلاثة أيام لانه سلم (قوله بشرط تعيين الزيادة) أي بشرط أن يعين الثوب الأطول أو يقول أعطيتك من تلك الشقة (قوله وأن يتحمل الجميع قبل الافتراق) ظاهره أنه لا بد من تحميل الزيادة على رأس المال والمعتمد أنه لا فرق بين أن يتحمل الزيادة على رأس المال أم لا ثم ظاهره هذا أن الزيادة منفصلة وليس كذلك بل هي منصلة لان المراد أن يعطيه ثوبا أطول وقوله لانه سلم أي حقيقة (قوله الرابع أن لا يتأخر الخ) لا يخفى أن التام هذا مع ما قبله لا يكون الا يكون الزيادة منفصلة خاصة (٢٢٨) أن الاول يقبض عند أجله والزيادة المنفصلة تقبض بعد خمسة عشر يوما مع أن القصد

أن يزيده طولا على طوله الاول والحاصل أن الزيادة في الطول إذا كانت بعد الاجل مجاز والمراد ثوب أطول وأما قبل الاجل فيمكن أن تكون الزيادة على حقيقتها فاذن المناسب اسقاط قوله أو يكمله لانه لا يوافق النقل وحيفئذ فالتام الكلام مع كون المعطى ثوبا واحدا أطول من الاول (قوله وغزل ينسجه) معطوف على قبل لكن المعطوف عليه التشبيه فيه باعتبار الطول فقط يدل على قوله لا أعرض أو أصفق فانه من تنمة قوله كقبلة والتشبيه في هذه مطلق قال المسواق فيها لمالك وان دفعت اليه غزلا ينسجه ثوبا ستة أذرع في ثلاثة ثم زدته دراهم وغزلا على أن يزيده في عرض أو في طول فلا بأس

شرع في الكلام على ما هو عقدان أو شبههما بقوله (ص) وجاز بعد أجله الزيادة ليزيده طولا كتبه ان يعمل دراهمه (ش) يعني انه اذا سلم في ثوب موصوف الى أجل معلوم فانه يجوز اذا حل الاجل أن يدفع اليه دراهم زيادة على رأس المال يعطيه ثوبا أطول أو أعرض أو أصفق من ثوبه الذي سلم فيه من صنفة أو من غير صنفة بشرط تعيين الزيادة وأن يتحمل الجميع قبل الافتراق لانه ان لم تكن الزيادة معينة كانت في الذمة فيؤدي الى السلم الحال وان عينت ولم تقبض كان بيع معيين يتأخر قبضه وان أخر الاجل كان بيما وسلفا ان كان على أن يعطيه من صنفة لان الزيادة بيع بالدرهم وتأخير ما في الذمة سلف وان كان على أن يعطيه من غير صنفة ما عليه فهو فسخ دين في دين وكذلك يجوز للسلم أن يزد في رأس المال للسلم اليه قبل حلول أجل السلم ليزيده طولا فقط في الثوب المسلم فيه بشروط الاول أن يتحمل الدرهم لانه سلم الثاني أن يكون في الطول لا في العرض والصفقة كما سيصرح به المؤلف لئلا يلزم عليه فسخ الدين في الدين لانه أخرجه عن الصفقة الاولى الى غيرهما بخلاف زيادة الطول لم يخرجهم عن الصفقة وانما هي صفقة ثانية لان الأذرع المشتركة قد بقيت على حالها والذي استأنشوه صفقة أخرى الثالث أن يبقى من أجل الاول مقدار أجل السلم أو يكمله ان بقي منه أقل لان الثاني سلم الرابع أن لا يتأخر الاول عن أجله لئلا يلزم البيع والسلف الخامس أن لا يشترط في أصل العقد أنه يزيده بعد مدة ليزيده طولا وبما قررنا علم أنه لا مفهوم للطول حيث كان بعد الاجل وان العرض والصفقة كذلك وانما اقتصر على الزيادة في الطول لاجل التشبيه في قوله كقبلة أي كما يجوز الزيادة قبل حلول الاجل ليزيده في الطول فقط لا في العرض والصفقة وهو معنى قوله لا أعرض أو أصفق (ص) وغزل ينسجه (ش) أي كما جاز قبل الاجل الزيادة ليزيده طولا جاز زيادة غزل ودرهم لمن عاقده أولا على غزل ينسجه لث على صفقة كسمة في ثلاثة لانه لا فرق بين البيع والاجارة وقوله لا أعرض أو أصفق) راجع الى ما قبل مسألة الغزل وهو الزيادة قبل الاجل كما مر التشبيه عليه لكن المنع مقيد بما اذا لم يشترط تحجيره والاجاز بشرط أن يكون ما يأخذه مخالفا للاول مخالفة تبين سلم أحدهما في الآخر والا كان قضاء قبل الاجل بأرد أو بأجود ولما تكلم على قضاء المسلم فيه وكون المسلم اليه طالبا للقضاء أو اتفقا عليه ذكر ما اذا كان المسلم طالبا أو أي المسلم اليه بقوله (ص) ولا يلزم دفعه بغير محله ولو خف

به لانهم ماصدة قتان قال ابن القاسم والاجارة بيع من البيوع يفسدها ما يفسد البيوع انتهى فمسألة الغزل الذي ينسجه ليست من مسائل السلم وانما هي من مسائل الاجارة ولذا أجاز فيها أن يزيده غزلا ودرهم على أن يزيده في العرض أو الطول لانه لا يدخل فيه فسخ الدين بالدين لانه انما يزيده من غزله ولكن الزيادة في العرض انما يمكن اذا كان ذلك قبل أن ينسج منه شيئا (قوله لانه لا فرق بين البيع والاجارة) فالمنصف ذكر هذه المسألة ليس لابلان القاسم على محضون في جواز زيادة الطول لانه لا فرق بين البيع والاجارة فالمناسب للاستدلال أن يقول كغزل بالكاف اذا لا يتأتى صناعة الاستدلال الا بها (قوله والاجاز) وتحميله من غير شرط لا يكفي (قوله مخالفة تبين سلم أحدهما في الآخر) بأن يكون من غير الجنس أو من الجنس لكن يكون الاول من كان غليظ والثاني من رقيق (قوله ولا يلزم المسلم اليه دفعه) فان اتفقا عليه جاز وكذا لا يلزم المسلم قبوله بغير محله ولو خف حله فظاهر المدنف ولو اتفقا سعر الموضعين

أو كان غير محله أرخص وهو كذلك (قوله فان كان الدين عينا) هذا مفهوم المصنف لان المصنف في غير العين (قوله فالقول قول من طلب القضاء) أي والفرض ان الاجل حل (قوله فالقول لمن هي عليه) ولوقبل الاجل أي فالقول لمن عليه العين ولو قبل الاجل (قوله ولا ينظر لذلك في عين القرض) سيأتي له ذكر هذا في باب القرض ولكن في عب ويبنى أن يكون القرض كذلك وذكرا عرج مثل عب (قوله ولو خف حله) المناسب لذلك ولو ثقل حله وذلك لان قوله ولا يلزم دفعه يدل على أن الطالب المسلم والمبالغه تقتضي العكس **فصل في القرض** (قوله ذيله) أي ذيل السلم بالقرض المراد جمع بينهما والحاصل ان تلك العبارة لا توجب الا الجمع بينهما (قوله سمى قرضا لانه قطعة) ظاهره ان نفس المال يقال له قرض مع ان الظاهر ان القرض هو الدفع المشار به بقول ابن عسرة دفع الخ ويجب بان التقدير ذو قطعة (قوله أي تركه) أي أبعدته عنه (قوله تقرضهم) أي تتركهم (٢٣٩) جهة اليمين لكون باب الغار ليس

جهة طلوعها ولا جهة غروبها (قوله غير مخالف له) أي لذلك المتمول (قوله تفضلا) أي حال كون الدفع تفضلا وكذا قوله لا يوجب والاولى أن يقدم قوله متعلق على قوله لا عاجلا ويقرأ بالجر (قوله ماليس بمتمول) أي كقطعة فار (قوله حالة كونه) أي القرض (قوله المبادلة المتلية) أفاد ان المبادلة تكون غير مثلية وذلك لانها قد تكون بأنقص منها بناء على ان كلامه يشمل المبادلة في غير النقد كما أفاده في شب (قوله ولا تنفع أجنبي) أي بأن يقصد بالدفع لزبد نفع عمرو لكون عمرو يعود عليه منفعة من ذلك القرض كأن يكون لعمرو دين على زيد فيقرض زيد الاجل أن يدفع لعمرو دينه (قوله لا يوجب امكان الخ) الاولى ابقاء لفظ عبارة ابن عرفة على ظاهرها أي دفع متمول لا يوجب امكان نفس العارية التي لا تحصل احرازاً

حله (ش) يعني ان رب الدين اذا اتى المسلم اليه بغير بلد القضاء وطلب منه المسلم فيه فان كان الدين عينا فالقول قول من طلب القضاء منه ما فيلزم به القبول اذا دفعه له من هو عليه ويلزم من هو عليه دفعه اذا طلبه به وبعبارة فالقول لمن هي عليه في المكان والزمان من قرض أو بيع الا أن يتقيا بين الزمانين أو المكانين خوف وهي من بيع فلا يجبر من هي له على قبولها قبل الزمان أو المكان المشروط فيه قبضها ولا ينظر لذلك في عين القرض وان كان غير عين فانه لا يلزم المسلم اليه دفعه في غير محله ولو خف حله بكواهر ولو ثلث لان اجل السلم من حق كل منهما جميعا * ولما كان القرض شبيها بالسلم لما فيه ما من دفع محمل في غيره ذيله به فقال

فصل لذكر القرض وما يتعلق به * وهو بفتح القاف وقيل بكسر ها وهو لغة القطع سمى قرضا لانه قطعة من مال المقرض والقرض أيضا الترك قرضت الشيء عن الشيء أي تركته ومنه قوله تعالى واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وشرعا دفع متمول في عوض غير مخالف له لا عاجلا تفضلا فقط لا يوجب امكان عارية لا تحل متعلقا بذمة وأخرج بقوله متمول ماليس بمتمول اذا دفعه فانه ليس بقرض ولا يقرض مثل ذلك وقوله في عوض أخرجه بدفعه هبة وقوله لا عاجلا عطف بلا على حال مقدرة أي المتمول المدفوع في عوض غير مخالف حالة كونه مؤجلا لا عاجلا أخرجه بالمبادلة المتلية فانه يصدق الحد عليها لولا الزيادة وقوله تفضلا بأن يقصد نفع المتسلف فقط لانه لا تنفعه ولا تنفعهما ولا تنفع أجنبي لان ذلك سلف فاسد وقوله لا يوجب الخ أي لا يوجب امكان الاستمتاع بالجارية المعارة وقوله متعلقا بذمة صفة متمول فيجوز جره ونصه مراعاة لفظ متمول ومحله * ولما أراد المؤلف ضبط متعلق القرض عبر تبعا لابن الحاجب بقوله (ص) يجوز قرض ما يسلم فيه فقط (ش) أي كل ما يصح أن يسلم فيه يصح أن يقرض كالعروض والحيوان وكل ما لا يصح سلمه لا يصح قرضه كالارضين والاشجار وثراب المعادن والجواهر النفيسة وبعبارة ويستفاد من قوله فقط أن ما لا يجوز السلم فيه لا يجوز قرضه فبمقتضى قرض جلد ميتة دبغ بمثله كما عند المؤلف لان ذلك معاوضة على نجس وكذلك لا يجوز قرض جلد الاضحية وحينئذ فالقاعدة مطردة منعكسة وعلى جواز قرض جلد الميتة المدبوغ ومثله جلد الاضحية فلا انظر الشرح الكبير * ولما كان السلم في الجوارى جائزا ولا يجوز قرضهن أخرجهن بقوله (ص) الاجارية تحل للاستقرض (ش) أي فلا يجوز قرضها لما في ذلك من عارية النسروج ولذلك اتفق في المنع فيما اذا اقترض الولي لصبي الذي لا يتأق منه الاستمتاع

من قرض يوجب امكان العارية (قوله صفة لمتمول) لا يظهر كونه صفة لمتمول بل المناسب لسياق الكلام أن يكون راجعا للدفع أي حالة كون الدفع متعلقا بذمة أي متعلقه الذي هو العوض (قوله يجوز) أي يؤذن لانه يعسر باحتسه لان حكمه من حيث ذاته الذم وب قد يعرض ما يوجب كتحليل مستهلك بقرضه أو كراهته كجلد ميتة دبغ وكان يقرض شخصاً في ماله شبهة وليست بحقيقة أو حرمة بخارية تحل للاستقرض (قوله وكل ما لا يصح سلمه) أي سلم فيه (قوله وعلى جواز الخ) هو المعتمد ويرد عليه جواز قرض مل ممكنا مجهول على أن يرد مثله مع أنه لا يصح السلم فيه وكذا يرد عليه انه يجوز قطعاً فيما يظهر قرض وبيات وحضات مع انه لا يصح السلم فيها على أحد القولين والحاصل ان لفظة فقط مضمرة (قوله للاستقرض) لم يعبر بقرض مع كونه أخضر نظرا لحرمة القرض من حيث طلبه

(قوله وكذا في الصبة) أي وكذا اتتني المنع في الصبة أي التي تقرض (قوله لا تشتهى) أي في مدة القرض بتمامه (قوله الشيخ الفاني) أي الذي فثبت شهرته فقصيته أن المحبوب والخصي لا يجوز القرض لهما (قوله والمرأة) أي تقرض جارية وقوله والمحرم أي يقترض بنت أخيه (أقول) كلام المصنف على هذا لا يتم إلا بزيادة أن تقول الجارية تجل للمستقرض ويمكن استمتاعها (قوله إلى فاسد أصله) أي فيعطى القيمة أن كان مقوما والمثل أن كان مثليا ثم يقال كون الكاف داخله على المشبه به قليل فالأحسن أن يراد كفساده أي فاسد كل قرض يرجع فيه للقيمة ويكون أقيدها والغارة بالعموم والخصوص (قوله يرد إلى فاسد أصله وهو البيع) فيعطى القيمة أن كان مقوما والمثل أن كان مثليا وأفاد المصنف حينئذ أن القيمة تعتبر يوم القبض كالباع الفاسد (قوله وهو البيع) وجه كونه أصلا أن كلامه مادفع متمول في عوض وإن كان في البيع مشاحة وفي القرض تفضلا كذا في عب والنظر فيه فإنه لا يقتضي كون البيع أصلا للقرض لجواز أن يعكس فالأحسن (٢٣٠) أن يقال وجه كون البيع أصلا أن الأصل دفع المال في عوض على وجه المشاحة

وقوله لا إلى صحيح نفسه أي فيعطى المثل (قوله والغيبه التي يمكن فيها الوطء) والمعتمد أن الغيبه عليها لا تمنع الرذخا للشارح التابع لتت والحاصل أن الفوات أن كان بالوطء تحقيقا أو طنا كالغيبه كما قال الشارح فلا يجوز اتراضى على ردها وأما إذا كان بحواله سوق ونحوها فيجوز تراضيها على ردها عوضا عن القيمة التي لزمته بخلاف ما إذا كانت بالوطء فلا تردونقول انها عوض عملزمنه من القيمة لأنها لا تضح حينئذ أن تكون عوضا عن القيمة (قوله ليست عوضا) أي لا تقول انها عوض عما لزمه حتى يصح ردها (قوله لأن ذلك يؤدي للتأخير بزيادة) ففيه سلف جرتفعا ومثل هديه المديان اطعامه

وكذا في الصبة التي لا تشتهى لعدم الاستمتاع من الاول ولكون الاستمتاع بالثانية كالعدم ومثل الصبي في الجواز الشيخ الفاني والمرأة والمحرم (ش) وردت إلا أن تفوت بموت الباع الفاسد فالقيمة (ش) يعني فإن وقع أنه استقرض جارية تجل له ووطؤها فانها تزدوج بالأن تفوت عند المستقرض بما بقوت به البيع الفاسد من حواله سوق فاعلى فانه يلزم المقرض حينئذ قيمتها يوم القبض ولا ترد (ص) كفساده (ش) أي كفساد البيع لأن القرض إذا فسد يرد إلى فاسد أصله وهو البيع لا إلى صحيح نفسه والارد المثل والغيبه التي يمكن فيها الوطء فوت ولا يجوز التراضى على ردها ظن به الوطء أم لا وليست عوضا عما لزمه من القيمة (ص) وحرم هديته (ش) الضمير للمديان والمعنى أن من عليه الدين يحرم أن يهدي لصاحب الدين هديه ويحرم على صاحب الدين قبولها لأن ذلك يؤدي إلى التأخير بزيادة وبعبارة أي هديه المديان لا يقيد كونه مقرضا أي أخذ القرض بل بقيد كونه مدينا فيشمل مدين البيع والسلم والقرض ثم إن كانت قائمة وجب ردها وإن كانت بموت الباع الفاسد وجب رد مثلها إن كانت مثلية وقيمتها يوم دخلت في ضمانه إن كانت مقومة (ص) إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب (ش) يعني إن هدية المديان حرام إلا أن يتقدم مثل الهدية بينهم ما قبل المداينة وعلم أنها ليست لأجل الدين فانها لا تحرم حينئذ حالة المداينة والآن يحدث موجب الهدية بعد المداينة من صهارة ونحوها فانها لا تحرم (ص) كرب القراض وعامله ولو بعد شغل المال على الأربح (ش) يعني إن هدية رب القراض للعامل حرام لئلا يفسد بذلك أن يستديم العمل فيصير سلفا بر منفعة وكذلك يحرم هدية العامل لرب المال ولو بعد شغل المال أما قبل الشغل فلا خلاف لأن رب المال أخذه منه فيتم انه إنما أهدي اليه لينقى المال بيده وأما بعد شغل المال فعلى المشهور وقيل يجوز وهما مبنيان على اعتبار الحال فيجوز لعدم قدوة رب المال على اتزاعه منه حينئذ والمال وهو أن يترب من رب المال بعد نضوض هذا المال أن يعامله ثانيا لأجل هديته له وتعليل تت معكوس (ص) وذى الجاه والقاضي (ش) يعني أنه لا يجوز لذى الجاه أخذ مال على جاهه إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب وكذلك لا يجوز للقاضي أخذ هدايا الناس ويأتي في الهدية التي

رجاء أن يؤخره فيصير على رب الدين أكله إذا علم أن ذلك من غرضه وأما اطعامه إذا جاءه فيجوز ما لم يرد في ضيافته واعتادها ويعلم أن ذلك لأجل تأخير الدين كذا في شرح عب وتأمل وذكري في أنه لا يجوز له أن يتفجع بشي من ماله مجانا ولو لقيمة أو شربة أو استغلال يجداره أو يحمل على دابته أو نحو ذلك أه وفي عب خلافة (قوله إلا أن يتقدم مثلها) أي صفة وقد را وقوله وعلم أنها أي السابقة واللاحقة ليست لأجل الدين (قوله ولو بعد شغل) راجع لقوله وعامله (قوله وتعليل تت معكوس) من حيث جعل الجواز نظر المال والمنع نظر المال (قوله وذى الجاه) معطوف على مدخول الكاف (قوله إن لم يتقدم مثلها) قضية العبارة أن المعنى إذا تقدم موجب أو تقدم مثلها يجوز أخذها لذى الجاه على جاهه وليس كذلك (قوله ويأتي في الهدية الخ) ولعل الفرق حرمة الرشوة إذ لم يقل به أحد بخلاف ما قبله فان الشافعي يجوز الأخذ على الجاه وتجل الحرمة على الدافع للقاضي إذا أمكنه خلاص حقه فإذا كان لا يمكنه رفع مظلمته أو خلاص حقه بدونه فالحرمة على القاضي وحده

(قوله ومبايعته مسامحة) وأما عكس كلام المصنف وهو بيع رب الدين للدين مسامحة فيكره فقط خشية أن يحمله ذلك على أن يزيد المدين في الدين أو يؤخره أو يعمل على فسخ الدين في الدين (قوله بيع من ذكر من المديان) أي بيع المديان لرب الدين مسامحة وقوله وذى الجاه أى يبيع لذى الجاه والقاضى مسامحة (قوله وهما قولان) لعل وجه الكراهة أنها وإن كانت بمن المثل ربما تجر إلى غيرها مما يمكن بمن المثل (قوله وأوبعنى الواو) إنما كانت أو بمعنى الواو لأن المقصود تعددا ما كان محرما فلا يناسب الاتيان بأو كما هو ظاهر (قوله على المشهور) ومقابله ما فى شرح الشامل مما يوجبهم أنه إذا قل ما حصل المقرض من المنفعة أنه لا يحرم وليس كذلك (قوله فلا يجوز سلف شاهة مسامحة) وأولى غير مسامحة ظاهرة ولو وقع (٣٣١) عقد السلف على شاهة غير مسامحة بأرطال مغينة

اعتمادها القاضى قبل الولاية قولان (ص) ومبايعته مسامحة (ش) يعنى أن يبيع عن ذكر من المديان وذى الجاه والقاضى مسامحة حرام سواء كان قبل الاجل أو بعده وحيث لا مسامحة لا تحريم فيجوز الجواز والكراهة وهما قولان وبعبارة مسامحة أى بغير ثمن المثل فان وقع ردالا أن يفوت فففيه القيمة فى المقوم والمثل فى المثل (ص) أو جرم منفعة (ش) أما أنه بالواو كما فى بعض النسخ وأو كما أنه فى بعضها وأوبعنى الواو وهو مصدوم معطوف على هدية على كل حال أى وحرم هدية وحرم جرم منفعة أى فى القرض وهو صادق بما إذا حصل المقرض منفعة متافاته لا يجوز ولا بد من تعوض كون المنفعة المقترض على المشهور فلا يجوز سلف شاهة مسامحة ليأخذ كل يوم كذا وكذا ومثله من يدفع قدرا معيناً من الدقيق لحباز فى قدر معين من الخبز على أن يأخذ منه كل يوم قدرا معيناً مثله من يبيع الدقيق أو الشاة بقدر من الدراهم على أن يعطيه بها قدر معيناً من الخبز أو اللحم لأنه اقضاء عن ثمن الطعام طعام أو اللحم لحم (ص) كشرط عفن بسالم ودقيق أو كعك ببلد أو خبز بقرن ببلد أو عين عظم جلهما (ش) هذا مثال لما يجزى المنفعة والمعنى أنه إذا أسلفه طعاما عفننا بشرط أن يأخذ عنه طعاما سالما فإنه لا يجوز والمنع فى هذه وما بعدهما مع الشرط ويجوز قضاء ما ذكر مع عدم الشرط والباء للظرفية وكذلك يمنع أن يسلف دقيقا ببلد بشرط أن يأخذ مثله فى بلد آخر ولو كان للحاج لمسا فيه من تخفيف مؤنة حمله وكذلك يمنع أن يسلف كعكا ببلد بشرط أن يأخذ مثله ببلد آخر لما مر فقوله ببلد أى ليأخذ مثله ببلد آخر والمراد بالبلد المكان وكذلك يمنع أن يسلفه خبز بقرن بشرط أن يأخذ عنه خبز مثله لأنه سلف يجزى منفعة وكذلك يمنع أن يدفع الشخص لصاحبه عيناً أى ذاتا عظمه عظم جاه أو يشترط أخذه فى بلد آخر لأنه دفع عن نفسه غير الطريق ومؤنة الحمل وفولنا أى ذاتا يشمل النقد وغيره كقمح وعسل ونحوهما والملة بفتح الميم اسم للمادة الحار الذى يخبر به أو اسم للنفقة التى يجعل فيها الرماد المذكور أو اسم لما يخبر فيها وعلى الأولين فى الكلام حذف مضاف أى بخبز مثله وأما خبز بقرن مثله وخبز مثله مثله فيجوز مع تحرى ما فهم من الدقيق ولا يكتفى وزنه كما مر فى قوله واعتبر الدقيق فى خبز مثله وذكر ابن عرفة هنا ثم ذكر عن اللخمي أن المعتبر وزنه وهذا إذا كان من جنس واحد بوى وأما أن كان من جنسين أو من جنس واحد غير بوى فإنه يعتبر وزنه ما فقط (ص) كسفتجة (ش) وهو مثال لتلك العين العظيمة الجمل وهى بفتح السين وسكون الفاء وفتح التاء المثناة من فوق وبالجم لفظة أعجمية تجمع على سفتج والمراد بها الكتاب الذى يرسله المقرض إلى وكيله ليأخذ له طعاما ببلد آخر نظير ما تسلفه لأن المسلف انتفع بحوز ماله من آفات الطريق إذا لم يكن الهلاك وقطع الطريق غالباً وإليه أشار بقوله (الأن يعم الخوف) أى الآن يغلب الخوف فى جميع

ليأخذ كل يوم كذا وكذا وأنه لا يمنع مع أن فيه سائغا جرم منفعة وقوله من يدفع قدرا معيناً من الدقيق قضيته أنه لو دفع ذلك القدر من القمح أن ذلك يجوز مع أن فيه سلفا جرم نفعاً والحاصل أن الذى يظهر المنع لما قلناه وإن كان ظاهر الشارح الجواز فتدبر (قوله كشرط عفن) أى كشرط تبديله والعادة العامة والخاصة كالشرط (قوله اسم الرماد الحار) اعلم أن خبز الملة خبز يخبرق الرماد الحار معروف عند البوادي وفى المغرب يخرج لذيذا نقيسا شبه الفطير الذى يجعل فى النار وينضج شيئا فشيئا لا مافى عب من أنه خبز الحصى الآن يكون قصده التشبيه (قوله هو مثال الخ) أى بتقدير مضاف أى كضمون سفتجة أى ما تضمنته السفتجة من

العين العظيمة الجمل (قوله إذا لم الخ) هذا يفيد أن قول المصنف الآن يعم الخوف معناه إذا لم يغلب الخوف أى من الهلاك مثلاً فنقول الشارح الآن يغلب الخوف معناه الآن يغلب الخوف وقوله فإن غلب أى غلب الخوف أى كان هو الغالب لافى جميع الطرق أو كان هو الغالب فى جميعها لكن بالنسبة لغيره فلا يجوز يدل عليه قول الشيخ سالم أن قول المصنف الآن يغلب الخوف إشارة إلى قول عبد الوهاب والخمى يريد أن لا يمكن الهلاك وقطع الطريق غالباً فإن كان ذلك الغالب صارت ضرورة وأجيزت صيانة للمال اه وقول الشارح لافى جميع طرقه أى بل فى بعضه أى ولو كان غيره أبعد والحاصل أنه ليس المراد بالخوف الظن كما يفيد عب حيث قال فإن شك فى الهلاك أو قطع الطريق الخ

(قوله فيجوز للضرورة) أي يؤذن فلا ينافي أنه مندوب (قوله مع الشرط أو العرف) أي اشترط عليه أن يرد السالم أو جرى عرف بذلك (قوله إلا أن يقوم دليل) أي مع الشرط أو العادة كما في شب والمراد بالدليل القرينة كما إذا كان المسوس أو القديم الذي خاف أن يسوس إذا باعه أتى ثمنه بأضعاف ما يأتي له بدل القرض لمسغبة أو غلاء قبل نيات ما يحصل (قوله يخصه) بضم الصاد وكسرهما (قوله مشار الخ) لا يخفى أن قوله في الجميع يبعد كونه مثالا ويعين كونه تشبيها ثم لا يخفى أنه إذا جعله مثالا يجعل القرينة كونه تخف مؤنثه عليه أي فالحقة هي نفس الدليل لا شيء آخر وعلى جعله تشبيها تكون القرينة أمرا آخر فإن لم توجد تلك القرينة فلا يجوز ذلك (قوله ومالك ولم يلزم رده) على الفور إلا أن يعضى الاجل المشترك أو المعتاد فالاستثناء في قوة الشرط وكأنه قال ولم يلزم رده إن كان هناك شرط أو عادة إلا بعد مضيا ومقصودهم هذا الرد على من قال أنه على الحلول (قوله فان مضى الخ) فان انتفيا كان كالعارية المنتق فيهما شرط الاجل والعادة وللخمي فيها قولان فقليل رده ولو بالاقرب (٣٣٣) وقيل يلزمه أن يبقية له القدر الذي يرى أنه أعار له واختاره أبو الحسن

وليس من العادة إذ قد تزيد عليه العادة بفرض وجودها (قوله ان كان غير مثلي) أي وأما المثلي فلا يتوهم لأن المثلي لا يراد لعينه فلا فرق بين أن يكون هو أو غيره (قوله مالم يتغير بزيادة أو نقصان) أما إذا تغير بنقصان فالامر ظاهر من كونه لا يجب على المقرض قبوله وأما إذا تغير بزيادة فجعله ابن عرفة كذلك تبعا لابن عبد السلام الأقرب عدم القضاء لأنه معسوف من المقرض ورد بحسب القضاء بقبوله قبل أجله لانتفاء المنفعة على المقرض فيها تقدم معروفة عليه بالقرض ولذلك قال عاب فان تغير بنقص فواضح عدم القضاء بقبوله ولو تغير بزيادة فالأظهر وجوب القضاء بقبوله انتهى

طرق المحل الذي يذهب اليه المقرض منها بالنسبة اليه فيجوز للضرورة صيانة الاموال وبعبارة فيجوز تقديم المصلحة حفظ المال على مضرة سلف جرنفعا فان غلب لافي جميع طرقه أو غلب في جميعها السكن بالنسبة لغيره لا بالنسبة اليه فلا يجوز (ص) وكعين كرهت اقامتها (ش) هذا أيضا ممنوع وهو أن يكون الشخص عنده ذات من قبح أو نقد أو غيرها كرهت اقامتها عند الخوف تلفها بسوس أو غير ذلك فلا يجوز له أن يسلفها لباخذ غيرها لانه سلف جرم منفعة لانه انما قصد نفع نفسه حينئذ ومحل المنع مع الشرط أو العرف لان فقدوا هذا ما لم يتمحض النفع للمقرض بدليل ما أشار اليه بقوله (ص) إلا أن يقوم دليل على أن القصد نفع المقرض فقط في الجميع كفدان مستخدم خفت مؤنثه عليه يخصه ويدرسه ويرد مكيلته (ش) تقدم أن المقرض ان قصده نفع نفسه لم يجز ومثله اذا قصده نفع نفسه مع الآخر وان قصده نفع المقرض فقط فانه جائز في جميع المسائل الخمس السابقة الممنوعة فاذا قام دليل على ذلك لم يمنع مثل أن يقترض شخص من آخر له زرع أن حصاده فدانا من ذلك الزرع أو فدائين وقد خفت مؤنثها على المقرض من حصده ودرس ونحوهما بالنسبة لزعه فأخذ المقرض ما ذكر ليخصه ويدرسه ويذروه وينتفع به ويرد مكيلته وأما التبن فهو للمقرض فقوله كفدان مثال لما قام فيه الدليل على أن النفع للمقرض ويحتمل أنه تشبيه فيما قبله وهو الجواز اذا كان على وجه المنفعة للمقرض فقط لان قصده نفع نفسه أو هو مع المقرض فلا يجوز ولو خفت مؤنثه كما يفيد التشبيه وقصد نفع الاجنبي كقصد نفع نفسه (ص) ومالك ولم يلزم رده إلا بشرط أو عادة (ش) يعني أن القرض يملكه المقرض بمجرد عقد القرض وان لم يقبضه ويصير مالا من أمواله ويقضى له به واذا قبضه فلا يلزم رده له إلا اذا انتفع به عادة أمثاله مع عدم الشرط فان مضى الاجل المشترك أو المعتاد فيلزم رده ويجوز للمقرض أن يرد مثل الذي اقترضه وله أن يرد عين الذي اقترضه ان كان غير مثلي وهذا مالم يتغير بزيادة أو نقصان قاله ابن عرفة ومقتضى قوله ولا يلزم رده أنه لو أراد تحجيله قبل أجله وجب على ربه قبوله ولو غير عين لان الاجل فيه من حق من هو عليه وهو كذلك قاله ابن عرفة (ص) كأخذه بغير محله إلا العين (ش) يعني أن القرض لا يلزم أخذه بغير محله بمعنى أن المقرض اذا دفعه للمقرض في غير محل القرض وأبى من أخذه فانه لا يلزمه قبوله لما فيه من زيادة الكلفة فان رضى بأخذه جازا لا أن يكون الشيء المقرض

وأقول الحق ما قاله ابن عبد السلام وابن عرفة لما تقدم في قوله جازا جود الخ فقد ذكر هناك أنه لا يقضى بذلك عينا فكذا يقال هنا وأما قياسه هنا فهو مع الفارق ونصه هناك عبر بالجواز لانه لا يلزم قبوله لان الجوده هبة ولا يلزم قبولها خلافا لابن الحاجب (قوله إلا العين) أي سواء كانت من بيع أو قرض حل الاجل أم لافي المحل أو غيره قبي دفعه له يلزمه الاخذ فهذه ثمانية لان اثنين في أربعة ثمانية وأما العرض من قرض فاذا دفعه له بعينه يلزمه قبوله حل الاجل أم لا وبغير محله لا يلزمه قبوله حل الاجل أم لا وأما العرض من بيع فان دفعه له بعينه قبل حلول الاجل لا يلزمه قبوله وكذا بعد الاجل بغير المحل أي لا يلزمه قبوله ولا يلزم القبول الا بعد الاجل وهو بالمحل وتقدم ولزم بعد هما فهذه صورتان عشرة بعضها هنا وبعضها فيما تقدم في الفصل قبله (قوله إلا العين) في شرح شب وينبغي أن يكون الدفع كذلك فيلزمه دفعها في غير المحل (قوله لما فيه من زيادة الكلفة) فان خرب محله أو انجلى عنه أهله فأقرب موضع عمارته كما استظهره ابن عرفة

(قوله وما يتعلق بها) عطف تفسير على قوله المقاصة أى فى الكلام على ما يتعلق بالمقاصة من الأحكام (قوله لان عادة) تعليل لكون الشيخ بهرام ألفه فى المقاصة لافى غيرها (قوله أن يذباوا هذا الفصل) أى الذى هو القرض (قوله متاركة مطلوب الخ) مفعوله محذوف أى متاركة مطلوب طالبه فطالبه لم يكن موجودا فى نسخة الشارح (قوله بمائل) أى بدين بمائل هذا يقتضى أنه لا مقاصة بين الذهب والفضة مع أنها تكون بينهما ان حلا كما يأتى فى كلام المصنف لكن لو حذفها (٣٣٣) لافقتضى أنها لا تكون بين الشريعة والبنادقة

ولا بين المسكوك وغيره من الذهب لان الأصل فى مثل الشئ أنه المشاركة فى كل الاوصاف مع أنها قد تكون فى ذلك وحينئذ فالبيان بها وحذفها يوجب الاعتراض ولو قال متاركة مطلوب طالبه بمائل ما عليه بماله جنسا لم من هذا بل يأتى عن ابن بشر ما يقتضى أنها تكون بين مختلفي الجنس فتكون فيما اذا كان لأحدهما على صاحبه طعام وأصاحبه عليه عرض أو نقد على ما يأتى لكن ذكر بعض الشيوخ أن ما سألنى من جوازها فى العرضين ان اختلفا جنسا (قوله فيما حصل من الكتابة) فليت ديننا لأنها تسقط بالعسر ولو كانت دينالم تسقط بالعسر (قوله وما ذكره فى الصنفية) أى هى المماثلين فى الصنفية (قوله أى حال كون المماثل الخ) المناسب أن يقول حالة كون المماثلين عليهما لا على غيرهما كما ذكرتم أقول ان فى كلام ابن عرفة انظارا فى محل الانضمام لان قوله ما عليه هو عين الضمير الراجع لما ولولم يظهر لقال بمائل صنفه وكان أوضح (قوله واحتراز الخ) كما اذا كان لكل من زيد وعمرو على الآخر مائة ولكل منهما مائة على بكر فتارة ما يأتى كذا على بكر وفائدة ذلك لو كان دين أحدهما برهن أو حيل والآخر لا (قوله

عينا فيلزم مقرضاها أخذها بغير ثمن لها اذا كلفة فى حلهما ولو اتفق فى الطريق خوف وينبغى أن يكون مثل العين الجوهر النفيسة فيما ذكر أى وان كانت فى الباب السابق كالعرض وقوله كخذهما الخ مثله دفعه فى غير محله كفى البيع والظاهر ان العين اذا احتاجت الى كبير حيل أنه لا يلزم قبولها كغيرها

فصل فى الكلام على المقاصة وما يتعلق بها * وهذا الفصل بيضه المؤلف وألفه الشيخ بهرام لان عادة الاشباح فى الغالب أن يذباوا هذا الفصل يذ كر المقاصة وعرفها ابن عرفة بقوله متاركة مطلوب بمائل صنف ما عليه لماله على طالبه فيما ذكر عليه ما فقه صنف فاعل بمائل أى بمائل فى الصنفية فيخرج به المختلفان جنسا أو نوعا فاتها لا تصح فى ذلك فان عمدا لا فى الصنفية واختلاف فى صفة الجودة والرداءة ففيه تفصيل باعتبار حلول الاجل وعدمه وقوله ما عليه خير من لفظ الدين فتدخل المقاصة فيما حل من الكتابة ونفقة الزوجة وقوله لماله متعلق بمائل أى بالمال الذى له وبعبارة متعلق بمائل على أنه مفعول له وانما عداها باللام وان كان فعله متعديا بنفسه لضعفه فى العمل عن الفعل وقوله فيما ذكره متعلق بمطاركة وما ذكره الصنفية وقوله عليهم ما حال مما ذكر أى حال كون ما ذكر عليهم ما أى حال كون المماثل الذى لأحدهما هو الذى على الآخر وبعبارة واحترز به عما اذا حصلت المتاركة فى غير ما ذكر فانها ليست مقاصة فلوتاركة مطلوب طالبه بمائل صنف ما عليه فى غير ما ذكر بأن تاركه فى حق له ما على شخص آخر فليست مقاصة (ص) تجوز المقاصة فى ديني العين مطلقا ان اتحد اقدرا وصفة حلا أو أحدهما أم لا (ش) اعلم ان الدينين اما من بيع أو من قرض أو مختلفين واما أن يكونا عينا أو طعاما أو عرضا فأشار المؤلف هنا الى كونهم ما عينا والمعنى ان المقاصة تجوز فى ديني العين ان اتحد اقدرا عشرة وعشرة مثلها وصفة كعمدية ومثلها ويلزم من اتحادهما فى الصفة الاتحاد فى النوع وسواء كان سبب الدينين بيعا أو قرضا أوهما وسواء حلا معا أو حل أحدهما أو لم يحل واحد بان كانا مؤجلين اتفق أجلهما أو اختلف عند ابن القاسم والمراد بالجواز الاذن فى الاقدام عليها شرعا باعتبار حق الله فيصدق بالوجوب لأقسام الواجب أو المراد به على بابيه وعبر به لانه الغالب من أحوالها وبعبارة وقوله فذكر أى وزنا وعدا وسألنى مة هموم قدرا وصفة وقوله حلا أى ويقضى بها وقوله أو أحدهما أم لا أى ولا يقضى بها وهذا حكمه كون المؤلف عبر بالجواز لا بالوجوب وقوله أو أحدهما أعطى على الالف وفيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل فكان الواجب أن يقول حلاهما أو أحدهما ولا يصح أن يكون معطوفا على حلا عطف الجمل لان هذا خاص بالواو (ص) وأن اختلفا صفة مع اتحاد النوع أو اختلفا فة فكذلك (ش) يعنى ان المقاصة تجوز فى هذه الصورة أيضا وهى ما اذا اختلف ديننا العين فى الصفة والنوع متحد كعمدية ويزيدية أو مختلف

(٣٠ - خرشى خامس) ديني العين) بالاضافة السياسية أى الدينين العينين (قوله عند ابن القاسم) ومقابله ما روى أشهب عن مالك من المنع عند اختلاف الاجل لدخول المكايسة حينئذ والوقف مع اتفاقه لأننا ان نظرنا الى قصد المعاوضة منع لانه دين دين وان نظرنا الى قصد المتاركة لتساوى الاجل جازت والله أعلم قال ابن تائع اذا حل أحدهما جاز كما اذا حلا وأما ان لم يحل واحد منهما امتنع المقاصة كان الاجل متفقاً أم لا (قوله أى ويقضى بها) وكذا ان لم يحلوا اتفق أحدهما وأما ان اختلفا فان طلبهما من حل دينه فكذلك وان طلبهما من لم يحل دينه فلا أن أن يقول أنا أخذ ديني لحلوله وانتفع به فاذا حل دينك أعطيتك ماله اذا كان كذلك فانظر قوله لانه الغالب من أحوالها

(قوله فان بعدت جازت) وتقدم ان الكثرة جدازيادة المجهل على المؤخر بقدر نصف المؤخر ولا يبحث في هذا القيد بأن الكلام هنا في مطارحة ما في الذمتين لا في زيادة شيء من أحد الجانبين لاننا نقول قد يختلف عدد الدينين (قوله تو كيد) لا يظهر ولا معنى له بل المناسب له أن يقول فذكر اختلاف الصفة تا كيد أي معنى (قوله فظاهر نص ابن بشير الخ) هذا عند حمل أولهما معا وأما ان لم يحل أو حل أحدهما فيمنع مطلقا فهذا التفصيل فيما اذا حلل معا هـ. ذا ما في عب وانظره وظاهر الشارح الاطلاق وطريقة غيره المنع مطلقا سواء كانا من بيع أم لا وسواء حل أم لا (قوله جاز على المشهور الخ) وأما لو لم يراع ذلك بأن قلنا المجهل لما في الذمة ليس عسلف فهو جائز وعبارة بهرام وذلك لانه مع الاختلاف قد ظهر قصدهما الى بيع الطعام قبل قبضه وهو أيضا جاز على المشهور من أن المجهل لما في الذمة يعد مسلفا ابن يونس وعلى ما قاله أبو اسحق في اسقاط التأجيل ليجوز ذلك (قوله ان اتحاد جنسا وصفة) دخل في العرض الحيوان والعقار ان قلنا بدخول المقاصة في غير الدين اذا العقار لا يتعلق بالذمة ولا بدخل في الاطلاق اتفاقا قدرا أم لا ان دخلهما معا حيث اختلفا قدرا وكانا مؤجلاين أو أحدهما ضع وقبح حمل وحط الضمان وأزيل في بعض الاحوال

كذهب وفضة وسواء كانا من بيع أو من قرض أو اختلفا لانه مع اتحاد النوع مبادلة ومع اختلافه صرف ما في الذمة وكلاهما جائز بشرط التحميل والحلول ولهذا قال (ان حلا) أي مع التلاي يؤدي الى صرف متأخر أو الى بدل مستأخر وذلك غير جائز بقوله (والافلا) أي وان لم يكن الدينان من العين حاليين بان كانا مؤجلاين أو أحدهما فلا تجوز المقاصة اذ هي بدل أو صرف مستأخر وينبغي أن يقيد المنع بما اذا لم تبعه الذمة فان بعدت جازت كما هو في بيعوع الآجال المشار اليها بقوله الا أن يجعل أكثر من قيمة المتأخر جدا فان قيل الاختلاف في النوع يستلزم الاختلاف في الصفة فذكر الاختلاف في الصفة بالنسبة الى هذا مستدركا والجواب أن قوله أو اختلافه تو كيد وقوله والافلا تصرح بمفهوم الشرط صرح به ليشبهه بقوله (ص) كان اختلافه من بيع (ش) هذا مفهوما قوله سابقا اتحادا قدرا كما أن ما قبله مفهوم اتحاد الصفة والمعنى أن الدينين اذا اختلفا في القيمة أو عددا فان كانا من بيع منعت المقاصة لما فيه من المبادلة وأحد العينين أكثر فهو تفاضل حل لا أم لا على ما لابن شاس وابن الحاجب وعند ابن بشير وارتضاه ابن عرفة الجواز مع حلولهما ويمكن تشبيه كلام المؤلف عليه بحمل التشبيه تاما فيما قبله من قوله ان حلا والافلا وأما ان كانا من قرض امتنعت المقاصة وان حلا فان كان أحدهما من بيع والآخر من قرض فظاهر كلام ابن بشير أنه كذلك حيث حصل قضاء القرض بأكثر منه وأما ان حصل قضاء عن المبيع بأكثر منه فظاهر نص ابن بشير أنه جائز وهو الموافق لظاهر قول المؤلف فيما مر وثمن المبيع من العين كذلك وجازيا أكثر (ص) والطعامان من قرض كذلك (ش) التشبيه في قوله ديني العين فحجوز المقاصة ان اتحادا قدرا وصفة كاردب وارذب كلاهما من قمح أو شعير من صنف حل أو أحدهما أم لا وان اختلفا صفة مع اتحاد النوع كسمر أو عجولة أو اخـ. تلافه كقمح وقول جازت ان حلا والافلا كأن اختلفا قدرا فيمنع على ما لابن بشير وغيره لانهم من قرض (ص) ومفهوم من بيع (ش) يعني أن المقاصة لا تجوز في ديني الطعام اذا كانا من بيع وبالع على المنع بقوله (ولو متفقين) أي في الاجل والصفة والقدر اتفقت رؤس الاموال أو اختلفت عند ابن القاسم لعلم ثلاثه بيع الطعام قبل قبضه وهذه العلة عامة وطعام بطعام ودين بدين نسيئة وهاتان في غير الحالين والمنع عند اختلاف الاجل جار على المشهور من أن المجهل لما في الذمة مسلف وأجازها أشهب في المتفقين في جميع ما سبق من الاوصاف بناء على انه كالأقالة (ص) ومفهوم من قرض وبيع تجوز ان اتفقا وحلا (ش) يعني أن ديني الطعام اذا كان أحدهما من قرض والآخر من بيع تجوز المقاصة فيهما بشرطين الاول أن يكونا متفقين في النوع والصفة والثاني أن يكونا حالين وعلة الجواز أن الذي أسلم كانه اقتضى عن طعام السلم الذي له طعام القرض الذي عليه من نفسه ولا محذور في ذلك ولم يتطرح هنا الى بيع الطعام قبل قبضه بالنسبة لطعام البيع تغليب الجانب القرض لانه معروف وانضم الى ذلك كون المقاصة معروفا أيضا ومفهوم قوله ان اتفقا ينبغي فيه المنع لان القصد حينئذ البيع (ص) لان لم يحل أو (حل) أحدهما (ش) يعني أن طعامي البيع والقرض اذا لم يحل معا وحل أحدهما دون الآخر فان المقاصة لا تجوز فيهما لان من عمل ما في الذمة يعد مسلفا ثم ان قوله لان لم يحل الخ غير ضروري الذ كر على أن فيه تكرارا اذ قوله لان لم يحل أي معاصداق بما اذا كان كل منهما مؤجلا أو أحدهما فقط وأيضا النص على المنع فيما اذا حل أحدهما فقط يقيد المنع فيما اذا كان كل منهما مؤجلا بالاولى (ص) ويجوز في العوضين مطلقا ان اتحاد جنسا وصفة (ش) يعني أن المقاصة تجوز في ديني العرض سواء اتفقا الا حل أو اختلف كانا من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والآخر من قرض

(قوله ان لم يحل أو أحدهما) لا يخفى أن قوله أو أحدهما منقضى لقوله ان لم يحل لأن قوله ان لم يحل يقتضي النسخ فيما إذا حل أحدهما وقوله أو أحدهما يقتضي الجواز لأن المعنى ولم يحل أحدهما (قوله ان اتفق الاجلان) لعدم التهمة حينئذ كان من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض (قوله بل على تفصيل) وهو ان أدى الى وضع وتبطل أو حط الضمان وأزبدك منع والافلا كانا من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض وتفصيله أن (٣٥٣) يقال ان كانا من بيع والحال أو الاقرب حلولا أكثر

أو أجود. منع للعلة الثانية وان كان أدنى أو أقل منع للعلة الاولى وان كانا من قرض والحال أو الاقرب حلولا أدنى أو أقل منع للعلة الاولى وان كان أجود جازا لاضمان في القرض فلا يجري فيه حط الضمان وأزبدك لانه يلزم قبضه بخلاف السلم وان كانا أكثر عددا منع لانه زيادة في القرض وان كان أحدهما من بيع والاخر من قرض فان كان الحال أو الاقرب حلولا هو القرض منعت المقاصة وسواء كان أجودا وأدنى أو أقل أو أكثر وان كان الحال أو الاقرب حلولا من بيع وهو أجود جازت المقاصة لانه مقبوض عن القرض وليس فيه ضمان وان كان أدنى منعت (قوله ونحوه) أي نحو الرهن وهو الفليس

باب الرهن

(قوله وحده) عطف نفسه على قوله الرهن وقوله وما يتعلق به أي من المسائل (قوله اللزوم) لا يخفى ان اللزوم متعدد تقول لزمت الشيء فأنا لازمه وهو ملزوم وقوله والحبس قال في المصباح تقول رهنت المتاع بالدين حبسته به فهو مرهون فالعطف مغاير وقوله وكل ملزوم أي ان الرهن لغة كل ملزوم فيكون حاصله أنه لغة يأتي لمعان ثلاثة ولا يخفى في ما في هذا الثالث

بشرطين الاول أن يتفق في الجنس ككساء وكساء أو ثوبين هرويين أو مرويين الثاني أن يتفق في الصفة لان العروض يعمدها قصد المكايسة والمغالبة والمراد بالعرض ما قابل العين والطعام فيشمل الحيوان (ص) كان اختلاف جنسا واتفقا أجلا (ش) يعني أن ديني العرض تجوز المقاصة فيهما وان اختلفا جنسا ككساء وثوب بشرط اتفاقهما في الاجل سواء حل أم لا لان اتفاق الاجل في العرض يعمده قصد المكايسة والمغالبة كما يعمده اتفاقهما في الصفة فالتشبيه في الجواز ثم ان هذا بيان لحكم منهوم قوله ان اتفقا جنسا أو اختلفا جنسا في الصفة فقد أشار به في قوله وان اتفقا جنسا والصفة متفقة الخ على أن الاتفاق في الصفة يتضمن الاتفاق في الجنس فلو حذف قوله جنسا ما ضربه ثم ان المراد بالجنس في كلام المؤلف في مسائل العرض كلها النوع لان العرض كله جنس واحد وقوله كان اختلفا الخ هذا بيع في الحقيقة فاطلاق المقاصة عليه مجاز (ص) وان اختلفا أجلا منعت ان لم يحل أو أحدهما (ش) يعني ان العرضين اذا اختلفا في الاجل يرد مع اختلافهما في الجنس أيضا ككساء وجوخ فان المقاصة فيهما حينئذ لا تجوز لانه من فسخ دين في مؤخر فان حلا أو أحدهما جازت اذ ينطبق القصد الى المكايسة والمغالبة مع حلولهما أو حلول أحدهما على المشهور في الاخير وهو مذهب المدونة وفي الموازية المنع لاختلاف الاجل ابن محرز وهو الاصح عندي (ص) وان اتفقا جنسا والصفة متفقة أو مختلفة جازت ان اتفقا الاجلان (ش) يعني أن العرضين اذا اتفقا في الجنس كتب وثوب والصفة مختلفة بجودة وردا فكتب هروية وأخرى مروية فان المشاركة تجوز فيهما بشرط أن يتفقا أجلهما بان أجل الى أجل واحد وأخرى لو حلا بعد التهمة مع اتفاق الاجل وأما مع اتفاق الصفة مع اتحاد الجنس فالجواز لا يقيده بذلك بل يجوز ولو لم يتفق الاجلان كما مر فالصواب اسقاط قوله والصفة متفقة لان اثباتها هوهم أن الجواز حينئذ مقيد باتفاق الاجل وليس كذلك (ص) والافلا مطلقا (ش) أي وان لم يتفق الاجل بل اختلف أجلهما مع اختلاف الصفة فان المقاصة لا تجوز مطلقا سواء كانا من بيع أو قرض أو اختلفا ههنا في شرح المؤلف أي الشيخ بمرام فقوله مطلقا راجع للنسخ المستفاد من قوله والافلا فكأنه قال والافلا يمنع مطلقا ويحتمل أن يكون معمولا لفعل محذوف بعد قوله فلا أي فلا تجوز مطلقا بل على تفصيل لابن شاس انظره في الشرح الكبير * ولما كان الرهن يتسبب عن الدين من قرض تارة ومن بيع أخرى وأنهى الكلام على الدينين وما يتعلق به ما من مقاصة شرع في الكلام على ما يتسبب عنهما من رهن ونحوه فقال

باب ذكر الرهن وحده وما يتعلق بذلك

وهو لغة اللزوم والحبس وكل ملزوم قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوسة والراهن دافعه والمرتهن بالكسر أخذوه يقال مرتهن بالفتح لانه وضع عنده الرهن و يطلق أيضا على

من التسامح لان هذا ملزوم يفسر به مرهون لا الرهن الذي الكلام فيه وقوله قال تعالى دليل لكل رهن بأن يبعني الحبس الا أنه دليل بطريق اللزوم وفي المصباح والتبعية موافقة للشارح في كون الرهن يأتي بمعنى الحبس وخالفه في اللزوم لانهم ما ذكر أن المعنى الثاني للرهن هو الثبوت والدوام (قوله لانه وضع عنده الرهن) فيكون مرتهن بالفتح اسم مكان (قوله ويطلق) أي مرتهن بالفتح كما هو المناسب

(قوله لأنه سئل) أي فهو مكان لسؤال الرهن (قوله لا يصح أن يكون في معين) كان يقول له أعطني رهنا في الكتاب الذي اشتريته منك خوفا من أن يستحق بحيث لو استحق لأخذته من عين الرهن وهذا لا يصح لأن فيه قلب الحقائق وقوله والدين لا يتقرر في المعينات المناسب أن يقول والرهن لا يتقرر في المعينات ويقول مال الخ أخرج الوديعة والمصنوع بيد صانعه وقبض المجني عليه عبد اجني عليه وإن شاركه في الاحقية لجواز اشتراك المختلفين في أمر يخصهما ولا تدخل وثيقة ذكر الحق ولا الجبل ولا يخرج ما اشترطت منفعته لأن شرطها لا ينافي قبضه للتوثيق اهـ وانما تدخل الوثيقة والجبل لأنهما ليسا بمال (قوله بناء على الاستعمال القليل الخ) رد ذلك بحسب نتج بما حصله أن البذل يعني الاعطاء والرهن اصطلاحا ليس له إلا معنيان أحدهما المال المقبوض وثقا والثاني العقد من ذلك قولهم الرهن صحيح أو نحو ذلك (قوله أو غررا) (٢٣٦) أي ذا غرر (قوله بحق) أي موجودا أو سيوجد بدليل قوله لا تنافي وإنه

الراهن لأنه سئل وشرط مال قبض وتلقاه في دين وأشار بقوله في دين إلى أن الرهن لا يصح أن يكون في معين وانما يصح أن يكون في دين والدين لا يتقرر في المعينات وعرفه ابن عرفة بالمعنى الاسمي بناء على الاستعمال الكثير وعرفه المؤلف بالمعنى المصدرى بناء على الاستعمال القليل عند الفقهاء بقوله (ش) الرهن بذل من له البيع ما يباع أو غررا ولو اشترط في العقد وثيقة بحق (ش) يعني أن الرهن اعطاء من فيه أهلية البيع شيئا يصح بيعه إلا أن الشرع أجاز ههنا رهن الغرر كالأبق ولو شرط رهن الغرر في عقد الرهن لأن المرتهن أن يدفع ماله بغير وثيقة فباع أخذه لما فيه غرر لأنه شيء في الجملة وهو خير من لا شيء ويكون الرهن وثيقة عند المرتهن على حقه الثابت في ذمة الراهن فله حقه إلى أن يستوفي حقه منه أو من منافعه فعلم مما قررنا أن شرط الرهن أن يكون فيه أهلية صحة البيع فن يصح منه البيع يصح منه الرهن فلا يصح من مجنون وصبي ولا مقلد ولا يصح من المميز والسفيه والعبد ويتوقف على إجازة وليهم ويلزم من مكاف رشيد كالبيع وأن شرط المرهون أن يكون مما يصح بيعه من كل ظاهر منتفع به مقدور على تسليمه معلوم غير منهي عنه فدخل فيه المعار للرهن والدين ووثيقة الدين لأنه يجوز بيعها وبيع ما فيها من الدين ويدخل فيه رهن المفصوب من غاصبه فإنه يصح ويسقط عنه ضمانه ومقتضى كلام التوضيح أن حوزة غير كاف وعليه لو حصل مانع للراهن قبل حوز الرهن يكون المرتهن أسوة الغرماء وهو ظاهر على القول بأنه انما يكتفى بالتحويل وأما على أنه يكتفى بالحوزة في الرهن فاستمراره بيد الغاصب بعد الرهن كاف وانظر هل يأتي التردد الواقع في بيع المفصوب من غاصبه هنا وهل ان رد له به مدة أم يتفق هنا على العزم (ص) كولي ومكاتب وما ذون (ش) هذا مثال لقوله من له البيع والمراد بالولي الأب ومثله الوصي ونحوه قال ابن القاسم في المبدونة وللوصي أن يرهن من متاع التيسير رهنا فيما يتباع له من كسوة أو طعام كما يتسلف لليتيم حتى يبيع له بعض متاعه وذلك لازم للقيم وللوصي أن يعطى مال اليتيم مضاربة اهـ والظاهر أنه محمول على النظر ولو في رهن الربيع فليس كالبيع وكذلك للمكاتب أن يرهن ويرهن لأحارته نفسه وماله حيث أصاب وجهه الرهن لأن وهن كسبه في قليل لا يحبس بعض ماله عن الانتفاع به ولشلا يشهد الرهن على الدين وكذلك للأذن في التجارة أن يرهن لأن الأذن فيها إذن في توابعها ولا يحتاج المكاتب والمأذون إلى إذن سيدهما

ان أقبض ولازم أو أبل له وقوله بحق متعلق بقوله وثيقة فالبايع سببية أو بمعنى في وتعلقه ببذل فهي بمعنى في (قوله ويكون الرهن الخ) فيه إشارة إلى أن قوله وثيقة خبر بل كان محذوفة أي ويكون الرهن متوثقا به في حق ويصح أن يكون حالا من ما ان كانت موصولة أو موصوفة لها ان جعلتها ذكرا (قوله ويصح من المميز) أي حيث كان مشترطا في أصل العقد والافه باطل لأنه بمنزلة التبرع ورهن السكران يحرق على بيعه والظاهر أن حكمه في الضمان على القول بأنه صحيح يتوقف على الإجازة كذلك ويخرج من قوله من له البيع المبريض إذا كان مدينا فإنه يجوز بيعه ولا يجوز رهنه وهذا إذا أحاط الدين بماله (قوله والدين) أي سواء رهنه لمن عليه الدين أو لغيره قال في توضيحه وبشرط في صحة رهنه من المدين ان يكون أجل الرهن مثل أجل الدين الذي رهن به أو أبعد لا أقرب لأن بقاءه بعد محله كالسلف فصار في البيع بيعا وسلفا إلا ان يجعل

بيد أمين إلى أجل الدين الذي رهن به (قوله ووثيقة الدين) أي ان الرهن نفس الوثيقة باعتبار ما فيها لا باعتبار نفسها في لأن قيمتها بحسب ذاتها فانه جدا والحاصل أنه انما جاز رهنها لما اشتملت عليه مع أنها تباع ولو بقليل الثمن وكذا يجوز رهن مكتوب الوقف ان كان من الموقوف عليهم لأنه يشتمل على المنافع ويجوز بيعها وكذلك وثيقة الوظائف على القول بجواز السرد عن الوظائف وهو الراجح كما ذكره الأشياخ فاعتمد ذلك (قوله ويسقط عنه ضمانه) أي ضمان العداو يبقى عليه ضمان الرهان (قوله أن جوزه) أي المرتهن الذي كان غاصبا (قوله بالتحويل) وهو شهادة البينة دفع الرهن للمرتهن (قوله وهل ان رد له به مدة) أي بمدة محدودة بفترة أشهر وقوله أم يتفق هنا على العزم أي على العزم على رد له به وان لم يرد بالفعل وهو الظاهر (قوله مضاربة) أي قراضا (قوله الربيع) أي العقار (قوله فليس كالبيع) أي كبيع الربيع فلا يحمل على النظر بل لا بد أن يبين وجه البيع

(قوله وأبق) أي ورهن أبق والمصدر المقدر مضاف هنا للفعول بخلاف الثلاثة قبل فلا فاعل (قوله ليسارة الغرر) أي فالتنوين في غرر النوعية أي نوع من الغرر وهو اليسير (قوله لأن المكاتب لا يباع) أي وظاهر اللفظ أن المكاتب يباع فإن أريد من رهنه أنه تباع كائنه لا هو فلا فرق بين التعبير بمكاتب أو بكتابة وقوله ولثلاثتهم أنه (٢٣٧) ذكر رأياً مع أنه ليس بتكرار لأنه فاعل أي هو يقع

منه الرهن وهذا امرهون أي واقع عليه عقد الرهنية (قوله فلو مات السيد) لا يخفى أنه عند الموت لا فرق بين أن يكون الدين سابقاً على التدبير أو متأخراً وإنما التفصيل إذا أريد بيعه في حياة السيد فيباع الدين متقدماً على التدبير لا متأخراً قال عجم ويطلب التدبير دين سبقاً

أن سيد حياً ولا مطلقاً (قوله المكاتب) يحمل على ما إذا كان اشترط عليه خدمة مدة معينة والأفلا خدمة على المكاتب (قوله ليسارة الخ) فإذا رهنه وطلق فالظاهر صحته ويحمل على أن المراد بعد موت السيد ليصح مطلقاً فإن رهنه على أن تباع رقبته متى وجب الحق فالظاهر المنع كالاول (قوله فهل ينتقل الخ) الراجع من القولين أنه لا ينتقل لخدمته (قوله على أنه مدبر) أي لبيع في حياة السيد في دين متأخر عن التدبير فإنه يكون باطلاً وهو قوله لا رقبته وأما لو رهنه على الإطلاق فإنه ينتقل لخدمته (قوله وينبغي أن يجب رى الخ) أي إذا رهنهما على أنهما قاتنان فبين أن أحدهما معتق لأجل والآخر ولد أم الولد فالقولان وعلى أن أحدهما معتق لأجل والآخر ولد أم الولد فيكون باطلاً (قوله ليس من تمة الخ) وجهه الثاني والشارح على ظاهره فهو من تمة قوله لا رقبته قال السيد مقتضى قوله ظهوراً أن

في الرهن بخلاف الضمان لأنه يحصل به من الاشتغال عن مصلحة السيد ما لا يحصل بالرهن (ص) وأبق (ش) هذا راجع لقوله أو غرراً والمعنى أنه يجوز رهن الغرر كله بسداً لا ببق والبصير الشارح ليسارة الغرر رقبته وله هذا لا يصح رهن الجنين لقوة الغرر فيه ولا بد أن يكون الأبق مقبوضاً حال حصول المانع فإن قبض قبل المانع ثم أبق وحصل المانع حال إبقه كان مرتبته أسوة الغرماء كما يفيد كلام ابن عبد السلام (ص) وكذا واستوفى منها ورقبته أن عجز (ش) هذا عطف على قوله كولي والمعنى أن الكتابة يجوز رهنها ويستوفى من نجومها أن يعجز فإن عجز استوفى من رقبته فإن فلس الراهن بيعت النجوم واستوفى منها جزءاً ولا يلزم المرتب من الصبر حتى يقبض من النجوم نقوله أو رقبته أي أو من رقبته معطوف على ضمير الجرمين غير إعادة الجار كقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ومثل الكتابة المكاتب فإنه يجوز رهنه ويستوفى من كائنه أو من رقبته أن عجز وعدل المؤلف عن قول ابن الحاجب ويجوز رهن المكاتب لأن المكاتب لا يباع والكتابة تباع ولثلاثتهم أنه تكرار مع قوله ومكاتب (ص) وخدمة مدبر وان رقبته عجزته (ش) هذا عطف على أبق والمعنى أن خدمة المدبر يجوز رهنها كلها أو بعضها مدة معلومة سواء في العقد أو بعده ويستوفى المرتب دينه منها فلو مات السيد وعليه دين سابق على التدبير ورق المدبر أو جزء منه فإن المرتب يستوفى دينه من ذلك الجزء الذي رقب ولا مفهوم لمدبر ومثله خدمة المكاتب والمخدم والمعتق لأجل فيجوز رهن خدمته ما ذكرنا من خاص المدبر لأجل ما بعده من التفصيل (ص) لا رقبته أو هل ينتقل لخدمته قولان (ش) يعني أنه لا يجوز رهن رقبته المدبر في دين متأخر عن التدبير لبيع في حياة السيد أما في دين سابق أو على أن يباع بعد الموت فيجوز وعلى هذا يحمل قوله الأبق في التدبير والسيد رهنه وإذا رهن عبداً على أنه قاتن فبين أنه مدبر فهل ينتقل الرهن إلى خدمته وتباع له وقتاً بعد وقت أو يبطل ويصير الدين بلا رهن ولا ينتقل لخدمته لأنه إنما رهنه الرقبته وهي لا ترهن قولان ذكرهما اللخمي والمازري وأما لو رهنه على أنه مدبر فإنه يبطل الرهن ولا ينتقل لخدمته من غير خلاف كذا يفيد كلام المواق وعليه حله الشيخ خضر وينبغي أن يجري هذا التفصيل في المعتق لأجل وفي ولد أم الولد الحادث بعد الإبلاد وفي المكاتب على القول بأنه لا يصح رهنه فظهر مما قررنا أن قوله وهل ينتقل الخ ليس من تمة قوله لا رقبته خلافاً للشارح (ص) كظهور جيس دار (ش) تشبيهه في القولين يعني أنه إذا رهن رقبته دار على أنها ملك لراهنها ثم ثبت وقفها عليه فهل يبطل الرهن ولا يعود لنتفعته لأنها رهن الرقبته أو يتعلق بغيرها وكرائها لأن المنفعة كجزء منها يجوز رهنه فلا يبطل هذا الجزء بطلان ما أخذ منه قولان وأما لو ظهرت حبس على غير رهنها لم ينتقل الرهن لمتاعها وكذلك لو مات وانتقل الحق لغيره كافي ح وكذلك لو انتقل الحق لغيره في حياته كالموشرط الواقف لوقته مدة معينة وانقضت (ص) أو ما لم يتدبص لآخيه وانتظر لبيع (ش) هذا عطف على أبق والمعنى أنه يجوز رهن ما خلق من غرر وزرع لم يبدص لآخيه على المشهور لما علمت أن الغرر جائز في هذا الباب فإذا مات الراهن أو فلس قبل بدو صلاحه ولا مال له فإنه ينتظر بذلك الغرر الذي لم يبدص لآخيه إلى بدو صلاحه ثم يباع ويستوفى الدين وهو أحق من الغرماء

وفي الخطاب عن اللخمي ما يفيد أنه لا يكتفى بهذا إذا لم يبدص (قوله كظهور جيس دار) قال السيد مقتضى قوله ظهوراً أن الراهن لو كان عالماً بأنها وقف وغرر فإنه يتفق على الرهنية في الغلة ولو انفرد المرتب بالعلم فلا غلة له معاملة به بتقيض قصده (قوله تشبيه في القولين) الذي يظهر أن الراجع عدم الانتقال كالاول فتأمل

(قوله وأما ان لم يخلق فلا يصح رهنه) الذي اعتمده ابن عرفة خلافاً له وأنه يصح رهنه وجد أم لا ونقل ابن حارث اتفاق ابن القاسم وابن الماجشون عليه خلافاً لما زرى القائل بأن رهنه قبيل وجوده كرهن الجنين (قوله لان الدين يتعلق بالذمة) والثمره لا يمكن بيعها الا آن وقد بطلت رعا عليها آفة فتهلك (قوله قدر) (٢٣٨) التعبير بقدر ظاهر وذلك لان المحاصة قد وقعت والذي يقع بعد البيع

تقدر ان له ليس له الا ما بقي بعد ثمن ما بيع فكان المحاصة الواقعة سابقاً لباقي (قوله ونسبتها الخ) هذه احدى طرفي في أنك تنسب القدر الموجود من المال لمجموع الديون وبذلك النسبة يأخذ كل واحد من دينه والطريقه الثانية أن تنسب مال كل واحد لمجموع الديون وبذلك النسبة يأخذ من التركة وتلك الطريقة أشار لها الشارح بقوله أولاً ونسبتها الى جميع الديون (قوله وكذلك في البيع والنكاح) أي بيعهما ساعاً من سلع الصغير أو تزويجهما بالصلح غير (قوله اللهم الا أن يكون كل منهما مطابقاً للتصرف) والظاهر أن ايضاً هما مترتين كشرط استقلال كل قياساً على ما يأتي في ترتيب الوكيلين (قوله كان أشمل) وقد يقال ان الكاف ملحوظ دخولها على المضاف المقيد بالمضاف اليه فيفيد المقصود من الشمول (قوله المنع) أي يمنع بيع الكلاب (قوله بخلاف الآتي) فهو لا يجوز بيعه الا أنه يجوز رهنه (قوله وان تخمر أهرافه بما كم) أي مالكي وظاهر المصنف وجوب الرفع والارافه وليس له الرفع لمن لا يراها وتكسر آنية الفقار أيضاً (قوله فان لم يسلم ردت اليه) ولو طلب المرتهن وقفها بيد ذي حتى

وأما ان لم يخلق فلا يصح رهنه كرهن الجنين (ص) وخاص مرتبه في الموت والفلس (ش) الضمير يرجع للشيء المرتهن الذي لم يبد صلحه والمعنى أن الراهن اذا مات أو فلس قبل بدو الصلاح فان المرتهن يخاصص مع الغرماء بجميع دينه لان الدين يتعلق بالذمة لا بعين الرهن (ص) فاذا صلحت بيعت فان وفي رد ما أخذوا الا قدر محاصها بقي (ش) يعني أن المرتهن اذا خاصص بجميع دينه فاذا صلحت الثمرة وبدا صلاحها فانها تباع حينئذ فاذا بيعت بثمن قدر دينه فانه يختص به و رد ما أخذ في الحصاص للغرماء وان قصر عن الثمرة عن دين المرتهن نظرت الى ما بقي له من دينه ونسبته الى جميع الديون فذلك القدر هو الذي يجب له به الحصاص فبرد ما زاد على ذلك ويتمسك بباقيه مع جله الثمرة وتوضيح ذلك أن تقول لو كان على الراهن ثلثمائة دينار لثلاثة أشخاص أحدهم مرتين الثمرة ثم مات أو فلس فوجدوا عنده مائة وخمسين ديناراً فان مرتين الثمرة يأخذ منها به وهو خمسون ديناراً وبأخذ كل من صاحبيه خمسين فاذا صلحت الثمرة بيعت واختص المرتهن بثمنها فان بيعت بمائة مقدار دينه رد الخمسين التي كان أخذها لانه تبين انه لا يستحقها وهو معنى قوله فان وفي رد ما أخذوا لم يف بأن بيعت مثلاً بخمسين فانه يختص بها أيضاً ثم يقال له قد تبين أنك انما كنت تستحق في الحصاص بمائة ما بقي لك وهو خمسون فيكون لك ثلثون ثلاثة أخماس الخمسين لان لك خمسين ولكل من المائة فمجموع مائتان وخمسون والموجود مائة وخمسون ونسبتهم من المائتين والخمسين ثلاثة أخماس فيمسك بيده من الخمسين ثلاثين مع الخمسين من المبيع فيكون بيده ثمانون ويرد العشرين الفاضلة فيكون لكل واحد منهما عشرة مع الخمسين الاول فيكون بيد كل واحد منهما ستون وهي ثلاثة أخماس المائة قوله صلحت أي بدا صلاحها وقوله وفي أي ثمنها المفهوم من بيعت (ص) لا كاحد الوصيين (ش) هذا محذور قوله من له البيع والمعنى ان أحد الوصيين لا يجوز له أن يرهن شيئاً من مال اليتيم الا باذن صاحبه له في ذلك لان له نصف النيابة واذا اختلفا نظر الحاكم في ذلك وكذلك في البيع والنكاح اللهم الا أن يكون كل منهما مطابقاً للتصرف فيجوز حينئذ فعله بغير اذن صاحبه ولو قال لأحد كالأوصيين ليدخل كل من وقف تصرفه على تصرف غيره وامضائه كأحد الناظرين ونحوهما كان أشمل وقد يقال الكاف في الحقيقة داخل على المضاف اليه (ص) وجلد ميتة (ش) هذا من جملة محذور ما يباع والمعنى أن جلود الميتة لا يجوز رهنها اتفاقاً فان لم تدبغ وكذا ان دبغت على المشهور اذا لا تباع لخاصة ذاتها ويجوز في رهن الكلاب ما في بيعها المشهور المنع بخلاف الآتي لا يمكن زوال المانع من بيعه قبل حلول الدين (ص) وكهين (ش) يعني ان الجنين لا يجوز رهنه لقوة الغرر فيه وكذلك ما شابهه من الثمرة التي لم يخلق والزرع الذي لم يظهر على وجه الارض ومحل المنع اذا كان رهن ما ذكر في صلب عقد البيع فان كان بعد عقده أو في قرض جاز قاله حلوه وتبعه بعضهم لكن لم يعزم لاحد (ص) وخروان لذي الا ان تتخلل وان تخمر أهرافه بما كم (ش) يعني أن رهن الخمر سواء كانت مسلمة أو لذي عنده مسلم لا يصح وتراق ان كانت مسلمة أو لذي ثم أسلم فان لم يسلم ردت اليه فاللام في قوله وان لذي الملك وقوله الا أن تتخلل بالمشاة الفوقية مستثنى من مقدركا أنه قال لا يصح رهن الخمر مسلم وان كانت ملكاً لذي وترد للراهن الذي ويكون المرتهن اسوة الغرماء في ثمنها وتراق على

يحصل دينه خشية فلس ربه أو موته لم يمكن من ذلك ويصير دينه بلا رهن واذا رهن الذي انخر عند المسلم ثم مات الراهن الذي أو فلس فلا رهن للمسلم ولو قبضها لان رهنه في الاصل فاسد وغرمائه الدخول معه في المحاصة قاله أشهب (قوله وتراق) لكن بما كم مالكي والرابع عند فخرمة التخليل وقيل بالكراهة

وفوله فلا ترد أي بعد التخليص للراهن الذي وكان الانسب أن يزيد ولا تراق والتقدير إلا أن تتخلل فلا ترد لراهن الذي ولا تراق على
 راهن المسلم (قوله أمالو كان الراهن ذميا) أي الذي رهن العصبير ثم تخمر (قوله وترد إليه) أي ويبقى الدين بلا رهن فان أسلم
 أربقت وهل بما كم ويبقى دينه بلا رهن أيضا لا (قوله أي إن المشاع) أي الجزء المشاع فالمشاع اسم للجزء المرهون وفوله من ربع
 أي بعض ربع الخ (قوله وسواء كان الخ) ومقابله أنه لا يصح رهن المشاع وهو مذهب أبي حنيفة (قوله والاحيز) أي والأبأن كان الباقي
 للراهن أي كله احترازا ما إذا كان ذلك نصف شي مشاعا ورهن نصف (٢٣٩) النصف فانه يجوز ملك الراهن فقط (قوله

أي مع حوز الخ) تفسير للسببية
 أي أن المراد بالسببية المعينة ثم
 لا يخفى أن هذا لا حاجة له ولا يناسب
 قوله بعد فالباية السببية أو بمعنى مع
 على تقدير مضاف (قوله لأن الراهن
 لم يتعلق الخ) ومقابله ما قاله أشهب
 أنه لا يجوز فيما ملك الراهن بعضه
 أن يرهن حصته منه إلا بأذن
 شريكه لأن ذلك يمتنع صاحبه ببيع
 حصته (قوله فليتامر الخ) عبارة
 ابن غازي قال ابن عرفة ومصوب
 الباجي قول ابن القاسم لا يقتصر
 لأذن الشريك لأن ذلك لا يمنع بيع
 حصته أو دعاه لبيع جميعه فان
 باعه بغير جنس الدين كان الثمن
 رهنا وان كان بجنسه قضى منه الدين
 ان لم يأت برهن مثله انتهى وقال
 ابن عبد السلام الصحيح عندي
 ما قال الباجي فليتامر مع قوله في
 التوضيح ينبغي أن يستأذنه أيضا
 على قول ابن القاسم لأن الشريك
 قد يدعول بيع الجميع فيؤدي إلى
 بيع النصيب المرهون ومن حق
 المرتين أن يتوثق في الرهن حتى
 لا يكون لأحد حق في إزالة يده عنه
 إلا بعد قضاء الدين فإذا استؤذن لم
 يكن له أن يدعول بيع الجميع قبل
 القضاء انتهى مختصرا انتهى فإذا
 علمت ذلك فقوله فليتامر مقبول
 قول ابن غازي (قوله وللشريك
 الذي لم يرهن حصته) معناه كما أفاده

الراهن المسلم إلا أن تتخلل فلا ترد ويختص به دون غير ما راهن مرتين وان رهن المسلم
 عصبير المسلم أو ذمي فتخمر عند المرتين فانه يهر يقبضه بأمرها كم ان كان ما كم في الموضع بحكم
 بقاءها وتخليصها وان لم يوجد ما كم يرى ذلك فليس عليه الرفع إلا من من التعقب أمالو كان
 الراهن ذميا فان التراق عليه وترد إليه واكتفى بالمؤاخذ كالتخمر عن التصريح بالعصبير
 إذا يتخمر غيره (ص) وضح مشاع وحيز بجميعه ان بقي فيه للراهن (ش) يعني ان المشاع من
 ربع وحيوان وعرض وعقار يصح رهنه كما يصح وقفه وبيعته وسواء كان الباقي للراهن أو
 لغيره على المشهور لكن ان كان الباقي لغير الراهن اقتصر في الحوز على حصة الراهن والاحيز
 بجميع ماله مارهن وما لم يرهنه لا يتجوز يده في الرهن فيبطل فالمعنى ان الجزء المشاع يحاز
 بسبب حوز الجميع أي جميع الشيء الذي ارتب به رهنه مشاعا ان كان الفاضل منه بعد الجزء
 المرهون يملكه الراهن أي وحيز الجزء المشاع المرهون بسبب حوز جميعه أي مع حوز جميعه أي
 جميع المشاع لا جميع الجزء المرهون أي جميع المشاع الذي للراهن مارهن وما لم يرهنه بدليل
 قوله ان بقي فيه للراهن فالباية السببية أو بمعنى مع على تقدير مضاف (ص) ولا بد أن شريكه
 (ش) أي ان من له جزء مشاع في عرض أو حيوان مما لا ينقسم أو مما ينقسم لرهن حصته
 أو بعضها من غير أذن شريكه لأن الشريك يتصرف مع المرتين ولا يمنع رهن الشريك من
 ذلك لأن الرهن لم يتعلق بحصته على المشهور وبعبارة أي ولا يجب على الشريك أن يستأذن
 شريكه عند رهن حصته فلا ينافي الاستحباب فلا يحتاج إلى قول ابن غازي فليتامر (ص) وله
 أن يقسم ويبيع ويسلم (ش) أي وللشريك الذي لم يرهن حصته أن يقسم من غير أذن شريكه
 ولا كلام له ولا لمرتبه من أيضا لأن حقه لم يتعلق بالجزء منه المرتبة وللشريك أيضا أن يبيع
 منابه من غير أذن شريكه لأن في تأخير البيع على الشريك ضرر لأن الغالب أن الدين الذي
 فيه الرهن مؤجل واذا باع الشريك غير الراهن حصته فانه يسلم تلك الحصة للشريك على
 تفصيل وهو انه ان كان شريكه حاضرا سلم المبيع له وتقع الحكومة بينه وبين المشتري وان
 كان غائبا رفع أمره للعساكم أذن له في البيع من شاء ووضع مال الغائب تحت يده فالضمير في وله
 راجع لغير الرهن كما قررنا ويدل عليه قوله ويبيع اذا راهن لا يجوز له البيع (تنبيه) وإذا
 كانت تنقص حصة الشريك الذي لم يرهن اذا بيعت مفردة فانه يجب للراهن على البيع ثم اذا
 باعه بغير جنس الدين كان الثمن رهنا أي ثمن حصة الراهن وان بيع بجنسه قضى منه الدين ان
 لم يأت الراهن برهن مثله قاله الباجي (ص) قوله استأجر جزء غيره ويقبضه المرتين له (ش) يعني
 أنه يجوز للراهن أن يستأجر حصة شريكه الذي لم يرهن حصته ولا يمنع من ذلك رهن جزئه
 لكن لا يمكن من جوله أن يده فيه لأن ذلك يبطل حوز المرتين بل المرتين يقبض هذا الجزء
 المستأجر من استأجره أي يقبض أجرته منه ويدفعها للأجير وهو شريكه الذي رهن حصته

شخصا عبد الله أن يقسم منابه وان لم يأت شريكه في القسم وليس المراد أن يبشر القسم بغير حصة شريكه أو وكله ولكن محشى
 تت أخذت ظاهر العبارة فاعترضها قائلا وفيه نظر لقوله فان شاء الشريك فاسم ذلك الراهن وهو في المرتين فان غاب الراهن أقام
 الامام من يقسم له اه (قوله فانه يسلم تلك الحصة للمشتري الخ) لا يخفى أن هذا التفصيل الذي ذكره لا يظهر في موضوع المصنف
 من ان أحد الشريكين رهن حصته والشريك الآخر يدين ببيع حصته وانما يظهر ذلك في المشترك الذي ليس فيه رهنية كفرس

بين رجلين مثلاً يريد أحدهما أن يبيع حصته فيقال له إذا بعته حصتك لا تسلم تلك الفرس للمشتري بل إذا كان شريكك حاضراً
فسلم المبيع له وتقع الحكومة بينه وبين المشتري أما أن يكون ذلك المشترك تحت يد الشريك الذي لم يبيع أو يبد المشتري أو يدهما
مع النظر للحاكم وأما إذا كان الشريك الذي لم يرد المبيع غائباً فإن الشريك الذي يريد المبيع يرفع أمره إلى الحاكم بأذن له في البيع
من شاء وحينئذ إن نقصت حصته ببيعها مفردة فإن الحاكم يأمره ببيع جميعها ويكون ثمن حصته الغائب تحت يد الحاكم ومن لم تنقص
تكون حصته الغائب تحت نظر الحاكم أما أن يبقها تحت يده أو تحت يد المشتري حتى يقدم صاحب الغائب قال بعضهم وانظر هل ذلك
الشراء من شراء مافيه خصومة والمشهور امتناعه أم لا اه فقول الشارح سلم المبيع له أي إلى الشريك وليس في هذا تسليم
الحصة للمشتري وقوله ووضع مال الغائب تحت يده أي يد الحاكم وفي تلك الحالة الحصة المشتركة تحت يد المشتري فقوله ووضع مال
الغائب هو حصته عند عدم النقص عند البيع أو ثمنها عند النقص كما ينبت قال في الذخيرة إذا كانا شريكين في حيوان مثلاً بغير
أو غيره لا يجوز له أن يتصرف إلا بأذن شريكه ولو باع نصيبه وسلم الجميع للمشتري بغير إذن شريكه فقطضي القواعد أنه يضمن
وبه أفتى شيخنا والشافعية لأن أحواله أن يكون كالمودع في الأمانة والمودع إذا وضع يداً جنبى يضمن لتعديبه فإن قيل يلزم عدم
حصته البيع لعدم قدرته على التسليم قلت ان (٣٤٠) كان شريكه حاضراً سلم المبيع له وتقع الحكومة بينه وبين المشتري أو غائباً

لئلا يجول يده على الرهن وهو شائع فيبطل والمرتب أن يقاسم الراهن في الرقاب أو في منافعها
قاله الخمي فالضمير الأول والآخر راجعان للراهن بدليل قوله ويقبضه المرتب له أي ولا راهن
استجار جزء شريكه ويقبض المرتب من الجزء للراهن يريد أن يقبضه في الرقاب أو المنافع والضمير
في يقبضه راجع للجزء المستأجر أي ولا جرة تدفع للراهن (ص) ولو أمنا شريكاً فرهن حصته
للمرتب وأما الراهن الأول بطل حوزهما (ش) الضمير يرجع للراهن والمرتب والمعنى ان
الراهن والمرتب إذا أمنا الشريك الذي لم يرهن حصته على الحصة المرتبته وهي شائعة ثمان
الشريك الذي لم يرهن رهن حصته للمرتب وأما الشريك الأول على هذه الحصة الثانية
وهي شائعة بطل حوز الحصةتين وفسدت العقدة من أصلها بالجملة ولأن يد الراهن الأول على
مارهنه بسبب أنه أمين على حصة شريكه الراهن الثاني وهي شائعة فيلزم منه أن حصته تحت
يده والراهن الثاني جائله يده أولاً على حصة شريكه بالاستئمان الأول ولو جعل الحصة الثاني
على يد أجنبى بطل رهن الثاني فقط لحوزة حصة الأول (ص) والمستأجر والمساقى وحوزهما
الأول كاف (ش) عطف على مشاع أي وصح رهن الشيء المستأجران هو مستأجره قبل
انقضاء مدة الاجارة وكذلك رهن الحائط المساقى لعامله وحوزهما الأول بالاجارة والمساقاة
كاف عن حوز ثمان للرهن وأشعر قوله الأول بأنه رهنه عنده ما قلورهنه عند غيره ما قال في
الموازية يجعل المرتب مع المساقى رجلاً أو يتركه على يد رجل يرضيانه وقال مالك لا يصح إلا
أن يجعله يد غيره من في الحائط من عامل أو أجير ومثل المستأجر المساقى المودع والمعارن

رفع أمره للحاكم بأذن له في البيع
من شاء الحاكم ووضع مال الغائب
تحت يده ويصح البيع فاني لم أرفي
ذلك نقلاً عنه مقتضى القواعد
انتهى وقوله ولا يجوز لأحدهما أن
يتصرف في حصة شريكه أي في
اقتباسها من اشتري منه حصة
تبعاً لا قباضه حصته هذا هو المراد
وليس عمداً أنه لا يجوز له أن
يتصرف في حصته بالبيع كما قد
يتوهم فيبعض حصة نفسه جائز
ولكن يحتاج في اقتباسها لكونها
غير متميزة وغير منقسمة إلى اذن
شريكه فان اقتبض بغير إذن شريكه
ضمن كذا أفاده من حقق فان قلت
إذا فرضت ما قاله الشارح في موضوع
غير موضوع المصنف فامعني قول

المصنف وسلم قلت معناه كما أفاده بعض الشيوخ انه اذا

كان شيء مشترك بين اثنين كفرس بين زيد وعمر ورهن عمر حصته فيجوز لزيد أن يبيع حصته ويسلمها للمشتري ان اقتضى نظره
الحاكم أن يكون الحائز هو المشتري وان اقتضى نظره الحاكم أن يكون الحائز المرتب كان ذلك له (قوله ويقبضه) أي أجرة الجزء وكذا
يؤجره المرتب لاه ولا في حكم الجولان ولا يجوز للراهن أن يتولى ذلك الا اذا قسمت الذات اذا كان يمكن قسمها بأن اتفق مع
شريكه على أخذ كل حصته أو قسمت المفعة حيث أمكن أيضاً كما اذا كان بين رجلين داران على الشياع رهن أحد الشريكين داراً
ثم استأجر حصة شريكه إلى آخر ما سياتي وقوله في الرقاب أي بأن تجعل الدار نصفين بضرب حائط وسطها وقوله أو في منافعها كما اذا
كان بين رجلين داران على الشياع رهن أحد الشريكين داراً ثم استأجر حصة شريكه فليس المراد أنه رهن داراً كاملة على حدة بل
رهن نصف دار من كل كما أفاده شيخنا واقتسم الراهن والمرتب الغلة بأن جعل له غلة دار وجعل لنفسه غلة أخرى فانه حينئذ يتولى
العقد وقبض الاجرة لكن مقاسمة المنافع لا تكون الا اذا كان المرتب قد اشترط المنافع لنفسه على ما يأتي والا فجميع المنافع للراهن
من حيث استأجر حصة شريكه فلا معنى لمقاسمة المنافع حينئذ (قوله مع المساقى رجلاً) بفتح القاف وقوله رجلاً أي يكون حائز المرتب
وقوله أو يتركه على يد رجل يرضيانه أي ولو أحدهما خالف القول الذي بعده ومفاد عب أن المراد رجل آخر غير المساقى ولم يظهر لانه

عن ما بعده وقوله أو أجزأ أي أجزأ العامل أو رباً لحائط (قوله في المدافعة) أي عقد المدافعة أي وقع في صلب عقد المدافعة وقوله والنطوق به أي إذا وقع بعد المدافعة (قوله في صحة الرهن) فإن لم يحصل طبع فيكون الرهن فاسداً وقوله أو شرط لاختصاص الخ أي لاختصاص الرهن أي فالرهن صحيح لكن يشترط لاختصاص المرتين (٣٤١) الطبع أي فلا يقع فاسداً من أول الأمر بخلاف الأول

وقوله أي ويجوز وعليه إذا لم يطبع عليه لا يجوز رهنه ابتداءً ولكن يصح ويكون المرتين أحق به لا شرط لصحته ولا لاختصاص المرتين به إذا حصل مانع اذ يختص به المرتين حيث حصل مانع ولو لم يطبع عليه كما ذكرنا (قوله ورضي) به ذكر الرضا يعني عن ذكر العلم لأن الرضا يستلزمه فذكر العلم معه ضائع (قوله أن يرهن قيمة باقية) أي وليس معناه أنه رهن بعضه المنفصل كجزء من كتاب ذي أجزاء ثم رهن الباقي بعد ذلك لأن هذا لا يتوقف على قوله أن علم الأول الخ (قوله علمه) أي علم الأمين أي دون رضاه كذا قال الرباجي ولكن المعتمد أنه يشترط علم الأمين ورضاه وقوله أن فيه بيعاً أي وهو العقد الثانية وقوله تعجيل دينه إلا أن أي لأنه يباع الرهن كله لماسياً أي ثم إنك خير بان هذا إنما يظهر إذا كانت العقدة الثانية بيعاً لا قرصاً وقوله وهو التأخير أي رأى فالمسلف المرتين وقوله لو يبيع إلا أن راجع للكساد أي عدم الكساد الحاصل ذلك الكساد عند بيعه إلا أن أي عند الاجل الأول وكأنه يقول فالنفع قبض دينه بتمامه بسبب عدم الكساد الخ (قوله ولا يضمنها الأول) أي وإنما يضمن مبلغ دينه إن أحضر الثوب الرهن وقت ارتهاً الثاني أوله بينة ببقائه والا

أن حوزهما الأول كاف (ص) والمثلي ولو عينا بيده ان طبع عليه (ش) أي وصح رهن المثلي ولو ذهباً أو فضة ان طبع عليه طبعاً لا يقدر على فكها غالباً بحيث لو أزيل علم بزواله حماية للذرائع لاحتمال أن يكونا قصداً قبضه على جهة السلف وسهياً رهنه واشترط السلف في المدافعة ممنوع والتطوع به جهة مديان بخلاف غير المثلي ومن غير المثلي الحلي وإنما يشترط الطبع حيث جعل بيد المرتين أما لو جعل بيد أمين فيصح ولو لم يطبع عليه وأشار بالمبالغة للرد لقول أشهب باستحباب الطبع على العين وقوله بيده حال من المثلي أي حالة كونه المثلي بيده وهل الطبع شرط في صحة الرهن وهو ظاهر كلامه وعليه مشيناه أو شرط لاختصاص المرتين به فإذا لم يطبع عليه حتى يحصل مانع كان المرتين أسوة الغرماء أو شرط لجواز الرهن وعليه أبو الحسن وعليه فقه قوله إن طبع عليه شرط في مقدر أي ويجوز أن طبع عليه وهو المعتمد كما يفيد كلام جمع (ص) وقضته أن علم الأول ورضي (ش) يعني أنه إذا رهن رهنين يساوي مائة في خمسين فإنه يجوز للراهن أن يرهن قيمة باقية عند شخص آخر بشرط أن يعلم بذلك المرتين الأول ورضي به ليصير حائزاً للمرتين الثاني وهذا إذا كان الرهن بيد المرتين أما لو كان موضوعاً على يد أمين فأنما يشترط علمه دون علم الأول وبعبارة وكلام المؤلف إذا رهن الفضلة لغير المرتين أما إذا رهنها للمرتين الأول فلا بد أن يكون أجل الدين الثاني مساوياً للأول لا أقل أو أكثر وأصل وجه المنع فيما إذا كان أجل الدين الثاني أقل أن فيه بيعاً وسلفاً وهو تعجيل دينه الأول قبل أحله وفي الأكثر أنه يحتمل أن تكسداً أسواقه فيؤدي ذلك إلى تأخير بيعه فففيه سلف وهو التأخير برتفعاً وهو عدم الكساد لو يبيع الآن وينبغي أن يحصل هذا حيث كان الرهن مما لا ينقسم بخلاف ما ينقسم فلا يتأتى فيه ذلك (ص) ولا يضمنها الأول (ش) الضمير للفضلة والمعنى أن الفضلة المذكورة لا يضمنها الأول إذا كانت بيده وهي مما يغاب عليها وتلفت ولم تقم بينة لأنه فيها أمين وإنما يضمن مبلغ دينه فقط ويرجع المرتين الثاني بدينه على صاحبه لأن فضلة الرهن هي على يد عدل وهو المرتين الأول وهذا إذا رهن الفضلة لغير المرتين وأما إذا كان الرهن كله عنده وفيه فضل عن دينه فإنه يضمن جميعه إذا تلف * ثم شبه في عدم الضمان قوله (ص) كترك الحصة المستحقة (ش) يعني أن من رهن عقاراً أو حيواناً أو عرضاً فاستحق شخص حصة منه وتركهما تحت يد المرتين فتلفت فإنه لا يضمن تلك الحصة المستحقة لأن الاستحقاق خرجت من الرهنية وصار المرتين أميناً فلا يضمن إلا ما بقي (ص) أو رهن نصفه (ش) كذا وقع عند ابن غازي في نسخة وهو إشارة لقول ابن القاسم فيها وكذلك من ارتهن نصف ثوب فقبضه جميعه فهلك عند لم يضمن إلا نصف قيمته وهو في النصف الآخر مؤتمن (ص) ومعطى ديناراً ليتوفى نصفه ويرد نصفه (ش) يعني أن من أخذ من شخص ديناراً ليأخذ حقه منه فزعم أنه تلف قبل صرفه أو بعده فإنه يكون في باقية أميناً يضمن قدر حقه منه نصفاً أو غيره ولا يضمن عليه إلا أن يتم وربما أشعر قوله ليستوفي نصفه بأنه لو قال له اصرفه وخذ نصفه وتلف قبل الصرف لكان من ربه جميعه لا مائة

(٣١ - خرشي خامس) ضمن جميعه (قوله كترك الحصة المستحقة) ظاهر إطلاقهم عدم تقييد ذلك باحضار الرهن أو ثبوت بقاءه عنده وقت الاستحقاق (قوله كذا وقع الخ) وأما عند غير ابن غازي فليس فيه ذلك أي فليس فيما قول المصنف أو رهن نصفه بل هي ساقطة أصلاً (قوله ليستوفي نصفه) أي قرصاً أو قضاء فهو أعطاءه ليكون له نصفه من حين الإعطاء ولا يضمن عليه إلا أن اتهم فإن أعطاه ليكون رهنه عنده حتى يوفى حقه منه أو من غيره ضمن جميعه ضمان الرهان

(قوله قاله أبو الحسن الصغير) بضم الصاد وفتح الغين المعجمة وتشديد الهمزة المفتوحة (١) واسمه على ووجهه انه اذا قال له اصرفه فهو وكيله حتى يصرفه والوكيل لا ضمان عليه وبعد الصرف قبض الحق نفسه فيضمن حصته (قوله قسم ان أمكن) فيسدد للاول قدر ما يخلص منه لا يزيد والباقي للثاني الا أن يكون الباقي يساوي أكثر من الدين الثاني فلا يدفع منه للثاني الا مقداره ويكون بقية الرهن كلها للدين الاول (قوله وظاهره انه يباع الخ) العبارة فيها حذف والتقدير وظاهره انه يباع ويقتضى الدينان معا ولو أتى برهن كالاول دفعا لما يقال انه اذا أتى برهن كالاول لا يقتضى الدين الذي لم يحل أجله بل يقتضى الدين الذي حل أجله ويأخذ الراهن بقية الدراهم والرهن الذي كالاول يقوم مقام الاول و يبقى لأجله فرد ذلك بقوله وظاهره انه يأتي الخ (قوله لوضوحه) الوضوح لا يظهر الا في التساوي وأما عند عدمه فلا تظهر الوضوحية (٢٤٣) (قوله والمستعار له) ويجب على المستعير أن يعين للمعير النوع الذي يرهنه فيه

وهو كذلك وأما ما تلف بعد الصرف فتم ما قاله الشيخ أبو الحسن الصغير (ص) فان حل أجل الثاني أو لا قسم ان أمكن والابيع وقضيا (ش) يعني انه اذا رهن الفضلة مع علم المرتهن الاول ورضاه فان حل أجل المرتهن الثاني قبل أجل المرتهن الاول فان الرهن يقسم بينهما ان كان مما يمكن قسمه من غير نقص فان لم يمكن قسمه أو أمكن بنقص فانه يباع ويقتضى الدينان من ثمنه وصفته أن يقتضى الدين الاول كله أولا لتقدم الحق فيه ثم ما بقي للثاني وأشعر قوله قضيا بأن فيه فضلا عن الاول وهو كذلك أما اذا لم يكن فيه فضل فلا يباع حتى يحل أجل الاول قاله ابن القاسم وظاهره انه يباع ولا يوقف ولو أتى للاول برهن كالاول وهو كذلك ولم يتعرض لما اذا تساوى الدينان أو كان أجل الثاني أبعد لوضوحه وهو انه يباع ويقتضيان مع التساوي ولو أمكن قسمه اذ ربما أدى القسم الى النقص في الثمن وأما مع بعد الأجل الثاني فالحكم أنه يقسم ان أمكن والابيع وقضيا * ولما شمل قوله في حل الرهن ما يباع عما كان مملوكا لراهنه وما ليس مملوكا له كالمستعار بين الحكم فيه بقوله عطف على مشاع (ص) والمستعار له (ش) أي وضح رهن المستعار للرهن أي الارتهان لقول مالك من استعار سلعة ليرهنها جاز ذلك ويقتضى للمرتحن بيعها ان لم يؤد الغريم ما عليه ويتبع المعير المستعير بما أدى عنه من ثمن سلعة وفي رواية يحيى بن عمر يتبعه بقيمتها انتهى واختصرها البراذعي على الاول وابن أبي زيد على الثاني والى ذلك أشار بقوله (ص) ورجع صاحبه بقيمته أو بما أدى من ثمنه (ش) أي رجع المعير وهو المراد بصاحبه على المستعير بقيمة الشيء المعار يوم قبض العارية أو انما يرجع المعير على المستعير بما أدى المستعير في دينه من ثمنه أي عن الشيء المعار فالتنويع الرواية وليست للتخصير بدليل قوله (ص) نقلت عليهما (ش) أي نقلت المدونة على القوانين واختصرت عليهما فالضمير في قوله أدى للمستعير كما قررنا وحينئذ فلا تكلف ويحتمل رجوعه لصاحبه الذي هو المعير وفيه تكلف اذ لم يؤد لكن لما كان الاداء من ثمن ماله كان مؤديا وان لم يباشر فقوله أدى مبنيا للفعول ليشمل ما اذا أدى المستعير أو وكيله حاكم أو غيره أو لفاعل وفاعله المستعير أو المعير وفيه ما علمت (ص) وضمن ان خالف وهل مطلقا (ش) يعني ان من استعار سلعة أو عبدا ليرهنها في دراهم مسماة فتعدى ورهنها في طعام وهلك ذلك المستعار للرهن أو فات على ربه فانه

بأن يقول ارهنه في ذهب أو فضة أو طعام وأما تعيين ذلك القدر فلا يشترط (قوله واختصرها البراذعي على الاول الخ) أي اختصرها البراذعي على الثمن وابن أبي زيد على القيمة كما يعلم من بهرام (قوله بقيمته) والفاضل عن وفاء الدين على هذا القول ملك للمستعير (قوله أو بما أدى من ثمنه) والفاضل على هذا القول من ثمن الرهن عن وفاء الدين باق على ملك ربه (فرع) لو هلك المستعار عند المرتحن وهو مما يغاب عليه توجه الغرم على المستعير والمرتهن كافي كل عارية ورهن غيرهما فيتبع المعير المستعير بالقيمة يوم قبض العارية ويتبع المستعير وهو الراهن المرتهن بقيمتها اما يوم القبض أو الهلاك أو الرهن على الخلاف فيقاصه من دينه فن فضل له شيء رجع به وان كان الرهن لا يغاب عليه فلا ضمان كما في العارية والرهن الغيب المعار (قوله يوم قبض العارية) وقيل يوم الرهن وقيل يوم الاستعارة أقول

وهو الاظهر (قوله واختصرت عليهما) هو عين قوله نقلت عليهما (قوله

يضمن

وهلك) لا مفهوم له على ما في عب وشب بسل ولو كان قائما حاصلا ان ابن القاسم حكم بالضمان أي علق به الضمان مطلقا ولو بما لا يغاب عليه وتكون السلعة رهنا في الطعام وأشهب يقول لا ضمان والسلعة رهن في الدراهم وفائدته على قول أشهب ان المعير اذا أتى بالدراهم دفعها للمرتحن وأخذ رهنه ويقول للمرتحن هذا هو الذي أذنت بالرهن فيه وأنا أرجع بدراهمي على المرتحن وأما على قول ابن القاسم فقال بعضهم الظاهر أن له أخذه بلا شيء وقوله في المدونة فرهنها في طعام أي من قرض أو سلم بأن يدفع المسلم اليه رهنا للمسلم في الطعام الذي عليه فبعضهم جعل بينهم خلافا ببقاء قول ابن القاسم على إطلاقه وهو المشار له بقوله وهل مطلقا قال ابن عرفة وهو الصواب وبعضهم يقول بحل قول ابن القاسم بالضمان وتكون السلعة رهنا في الطعام اذا خالف المرتحن ولم يخالف المعير (١) صوابه المكسورة كما هو قاعدة التصغير اه

وأما إذا وافق المرتهن أو حلف المعير فلا يتعلق بالمستعير ضمان ويكون رهنا في الدراهم الذي أقر به المعير فلما علمنا بقول المعير لم يضمن المستعير لأن تعديده لم يؤثر شيئا وقول المصنف أو إذا أقر المستعير هو موضوع المسئلة (قوله يضمن حينئذ قيمة السلعة) أي يتعلق به الضمان وقوله والقول قول المرتهن أي في أن السلعة رهن في الطعام وحينئذ يتعلق الضمان بالمستعير (قوله فيما أقر به المعير) أي وهي الدراهم وقوله لا تقبل دعوى المرتهن حينئذ أي في كون السلعة رهنا في الطعام (قوله بل يكون رهنا) أي فيما رهن فيه من الطعام (قوله فيما أعير له) أي في الدراهم التي أعير لها أي في عدد الدراهم من قيمة الطعام والحاصل أن المعير والمستعير متفقان على أن الاستعارة إنما وقعت على أن يرهن المستعير في دراهم إلا أن المستعير تعدي ورهنه في طعام فهو موافق للمرتهن في أن الرهن إنما هو في طعام ومتفق هو والمعير على أنه إنما استعاره ليرهنه في دراهم هذا الكلام لا محيد عنه ونرجع لقول الشارح وهلك قد تقدم أننا قلنا لا مفهوم له على ما قال عب وشب أما شب فقال والحاصل أنه إذا استعار عبد اليرهنه في دراهم فرهنه في طعام فقال ابن القاسم يضمن المستعير أي إن للمعير أن يضمنه قيمته ولو لم يحصل فيه شيء لتعديده وله أن يجعله رهنا (٣٤٣) فيما ادعاه من الدراهم لا فيما رهنه فيه المستعير وهو ظاهر لأن القول قول المعير وقال

يضمن بدله لتعديده وسواء كان مما يغاب عليه أم لا وسواء صدق المرتهن على التعدي أم لا وسواء حلف المعير أم لا هذا معنى الإطلاق كما هو ظاهرها ومعنى ضمن أنه صار متعلقا بضمانه إذا تلف أو ضاع أو سرق مثلاً لأن معناه أنه إذا كان قائماً وثبتت المخالفة لا وصوله إليه (ص) أو إذا أقر المستعير لمعيره وخالف المرتهن ولم يحلف المعير تأويلان (ش) أي أو محمل الضمان المذکور عند ابن القاسم مقيد بما إذا أقر المستعير لمعيره بالتعدي ووافق المعير على ذلك وخالفهما المرتهن وقال لم يتعد ونكل المعير عن اليمين على ما دعي من التعدي فإن المستعير يضمن حينئذ قيمة السلعة للمعير لتعديده على التعدي والقول قول المرتهن وهذا تأويل ابن يونس وعليه لو حلف المعير على ما دعي أو أقر المرتهن بالتعدي فلا ضمان على المستعير وكانت السلعة رهنا فيما أقر به المعير ولا تقبل دعوى المرتهن حينئذ وبعبارة أمان لم يقر المستعير لمعيره بالتعدي فلا ضمان بل يكون رهنا فيما رهن فيه وأمان وافق المرتهن المعير والمستعير على التعدي أو حلف المعير على التعدي فلا ضمان ويكون رهنا فيما فيما أعير له * ولما ذكر المؤلف الأماكن التي يصح فيها الرهن شرع في الكلام على الأماكن التي لا يصح فيها الرهن فقال (ص) ^وبطل بشرط منافي كأن لا يقبض (ش) يعني أن الرهن إذا شرط في الرهن شرطاً ينافيه أي ينافي حكمه فإنه لا يجوز وبفساد الرهن بسبب ذلك الشرط كما إذا شرط أن لا يقبضه المرتهن أو أن لا يبيع عند الأجل في الحق الذي رهن فيه أو شرط الرهن أجلاً معيناً وبعد لا يكون رهناً ولا يكون الولد رهناً مع أمه فإنه يبطل حكمه فقوله وبطل أي الرهن بمعنى الارتهان لا بمعنى الذات المرهونة إذا لمعنى لبطلان الذات والبيع في بشرط سببية أي بسبب اشتراط شرط منافي لمقتضاه ومقتضى كلام المؤلف ولو أسقط الشرط وعليه فالفرق بين الرهن والبيع المصاحب للشرط المناقض

لأنه موجود كان يغاب عليه أم لا قامت عليه بينة أم لا أي والسلعة رهن في الطعام وهو الأمر الذي يرهنه المرتهن وأشبه بقول يكون رهنا في الدراهم كما يقول المعير فعملنا بقول المعير على قول أشهب فلم يكن المستعير متعدياً بهذا الاعتبار لكوننا قد علمنا بقول المعير وقول شارحنا أمان لم يقر المستعير حمله إذا تنازع المعير والمستعير في قول المعير إنما أعيرته الرهن في دراهم ويقول المستعير إنما أعيرته الرهن في طعام يكون القول قول المستعير لا قول المعير ومثله في عب لأنه قال قوله إذا أقر المستعير لمعيره لا دخل له في التوفيق اذهو موضوع المسئلة لاتفاقهما على عدم الضمان حيث خالف المستعير المعير انتهى ولكن يخالفهما ما في شرح شب فإنه قال إن محل التأويلين حيث وافق المستعير المعير في أن الاستعارة إنما وقعت على أن يرهن المعير في قدر من الدراهم ولم يوافقهما المرتهن على ذلك إذ لو اختلف المعير والمستعير فيما وقعت عليه الاستعارة لكان القول قول المعير يمينه ويضمن المستعير له قيمة سلعته وارتفع التأويل لأن الأصل أن يعمل بقول دافع ماله لغيره انتهى ومثله في عج فيما أطن وهو الظاهر (قوله أي ينافي حكمه) أي مقتضاه من كونه يقبض ويباع ونحو ذلك (قوله أولاً) لا يكون الولد رهناً مع أمه بأن رهنه حاملاً واشترط أن ولدها الذي تلده لم يدخل في عقد الرهنية وسيأتي ما يدل على ذلك (قوله فإنه يبطل حكمه) وهو كونه رهناً (قوله أي بسبب اشتراط)

فيه اشارة الى أن شرط بمعنى اشتراط ويجوز أن يفسر شرط بشروط (قوله ان القبض والبيع) لا يسلم كل منهما أما البيع فظاهر وأما القبض فكذلك لقولهم يبطل الرهن اذا لم يحز فهذا دليل على تحقق الرهنية بدون حوز (قوله وأولى ان لم يظن) أي بأن جزم بالازوم فلا ينافي ما يأتي (قوله انه لو علم انه لا يلزمه) فيه أن يقال ان هذا بمثابة الرهن التطوع مع أنه قد جعله كالشروط ثم أقول عرفنا ما اذا ظن لزوم الرهن وأولى لو جزم يلزمه أو أراد بالظن ما يشمل الجزم يلزمه وعرفنا ما اذا علم أن الرهن لا يلزمه فبقي حالة ظن عدم الزوم والشك والظاهر انهما كحالة علم عدم الزوم (٣٤٤) (قوله قاله الشيخ كريمة الدين) بالضمير كما هو في نسخة والجيزى كان

شيخنا كريمة الدين (قوله ولا لا يكون رهنًا) أي مع الفوات لا يخفى ان كلام المتن اذا كانت المعاملة فاسدة والرهن صحيحا واذا كان كل منهما صحيحا فالمحكم فيه واضح وقعت المعاملة على شرط الرهن أم لا ويبقى الكلام فيما اذا كان كل منهما فاسدا أو المعاملة صحيحة والرهن فاسد وفي كل اما أن تقع المعاملة على شرط الرهن أو يكون الرهن متطوعا به فتكون الجملة ثمان صور أما اذا كان الرهن صحيحا والمعاملة فاسدة فكلام المصنف وأما اذا كان كل منهما صحيحا فقد علمته فبقي ما اذا كانا فاسدين والحكم انه اذا كان الرهن مشروطا في العقد فيكون رهنا في عوض المبيع أو القرض حيث فات من قيمة أو مثل وان كان متطوعا به فانه يبقى الدين بلا رهن وان كانت المعاملة صحيحة والرهن فاسدا فان كان مشروطا في العقد فانه يكون رهنا في الثمن والسلف وان لم يحصل فوت وأما ان كان متطوعا به فانه يبقى الدين بلا رهن كما اذا كانا فاسدين وقوله انظر ابن غازي أي في نقل ابن غازي المتطوع به لا يكون رهنا مع الفوات (قوله كالكفالة) أي الضمان وقوله في دية الخطأ متعلق

فانه يصح اذا أسقط أن القبض والبيع كل منهما مأخوذ جزأ من حقيقة الرهن فالشرط المناقض له ما شرط مناقض الحقيقة وأما شرط عدم التصرف في المبيع فهو مناقض لما يترتب على البيع لا لنفس حقيقة (ص) وباشترطه في بيع فاسد ظن فيه الزوم (ش) يعني أن البيع الفاسد اذا شرط فيه رهن فدفعه المشتري ظانا أنه يلزمه الوفاء به وأولى ان لم يظن الزوم فانه يكون الرهن فاسدا ويسترده الراهن كن ظن أن عليه دين فادفعه لصاحبه ثم تبين أنه لا دين عليه فانه يسترده عن أخذه ولا مفهوم للبيع الفاسد اذا القرض الفاسد كذلك وظاهر كلام ابن شاس كالمؤلف بطلان الرهن ولو فات المبيع ولا يكون في عوض المبيع اذا فات من قيمة أو مثل ووجهه أن الرهن مبني على البيع الفاسد والمبني على الفاسد فاسد والظاهر أنه لا مفهوم لقوله باشرطه بل ربما يقال هو أولى لانه يتوهم فيه العمل بالشرط ومفهوم ظن أنه لو علم أنه لا يلزمه وفات المبيع فالظاهر أنه على هذا القوال يكون رهنا في القيمة لانه معذور في حالة الظن اذ هو مجوز لأن يكون رهنا في القيمة بخلاف حالة العلم ومأمضى عليه المؤلف خلاف المعتمد والمذهب أنه يكون رهنا فيملازمه من عوض المبيع حيث فات من قيمة أو مثل وظاهر المذهب كان الرهن مشروطا أم لا طانا للزوم أم لا انظر المواق والحطاب جيزي قاله الشيخ كريمة الدين وفيه نظر لما علمت أن المتطوع به لا يكون رهنا انظر ابن غازي (ص) وحلف المخطئ الراهن أنه ظن لزوم الدية (ش) قد علمت أن دية الخطأ على العاقلة فاذا جنى خناية خطأ تحملها العاقلة ورهن على ذلك رهنا طانا أنه يلزمه بانفراد فانه يرجع في رهنه بعد أن يخلف أنه ظن أن الدية لازمة له فان لم يظن ذلك بل علم أن الدية في الخطأ على العاقلة فرهن في ذلك رهنا فانه يصح ان يجوز الرهن كالكفالة في دية الخطأ وقوله (ورجع) راجع للسائل الثلاثة أي ورجع الرهن جملة أو من جهة الى أخرى كأن يرجع في البيع الفاسد من الثمن الى القيمة على المذهب كما مر وفي المخطئ الراهن عن حصة العاقلة الى حصته وينبغي أن يرجع بعد وفاء ما يخصه من الدية ان خصه شيء (ص) أو في قرض مع دين قديم وصح في الجديد (ش) هذا عطف على المبطلات من قوله في بيع والمعنى أنه لو كان لشخص على آخر دين سابق برهن أو بغيره كان الدين من بيع أو من قرض ثم دفع اليه قرضا وطلب منه رهنا في القديم والجديد فان الرهن يبطل بالنسبة الى القديم لانه سلف جرن فعاو يصح بالنسبة الى الجديد يختص به المرتين في الموت والفلس ومفهوم قوله في فرض أنه لو كان في بيع لصح في القديم والجديد وهو كذلك بل يجوز ابتداء لاتقاء المنع المتقدمة فيما اذا كان الدين قرضا فعني قوله وصح في الجديد أنه يختص المرتين به اذا حصل للراهن مانع لا الصحة المقابلة للفساد لانه فاسد ولذا يجب رده

يجوز وقوله ورجع الخ اذا فالمناسب الوقف على قوله انه ظن لزوم الدية (قوله كأن يرجع الخ) هذا على حيث المعتمد المتقدم لا على كلام الشارح (قوله ان خصه شيء) أي وأما اذا لم يخصه شيء بأن كان فقيرا أو صبيعا على أحد القوالين فيمن اشيا (قوله برهن الخ) سواء كان به وفاء أم لا لانه قد يتغير سوقه (قوله فان الرهن يبطل بالنسبة للقديم) محصل البطلان في القديم حيث كان الدين معسرا به أو كان الدين القديم مؤجلا حين الرهن للقرض الجديد فان أيسر حينه وهو حال صح قيمة الرهن أيضا (قوله مانع) أي من فلس أو موت (قوله ولذا يجب رده) أي رد الرهن مقاد العبارة أن الفساد متعلق بالرهن فقط والقرض صحيح وليس كذلك بل القرض الجديد فاسد ولا يجب على المعتمد كون الرهن في قيمته أو مثله حيث فات القرض ولو كان للرهن مانع فاعلم قول الشارح ولذا يجب رد الرهن الخ

لا يظهر والخاص ان كلام الشارح في ذاته مشكل لانه يقال له اذا وجب رده حيث كان كيف يعقل الاختصاص (قوله حيث كان قائما) أي فان فات رده قيمته أي بذهاب عينه (قوله الاخص من احاطة الخ) والاخص من الاحاطة حكم الحاكم بخلق ماله وقيام الغرماء الا ان فيه شيئا لان الاحاطة لا يطلق عليها فلس (قوله أو اسكان) أي أو سكنى وقوله ولو لم يسكن بفتح الباء ويزاد ولو لم يسكن بضم الياء فهو شبه احتياط والاولى أن يقول المصنف ولو لم يفعل لاجل أن يشمل (٢٤٥) الاذن في الوطاء وغيره ومحل البطلان في الاذن

في هذه الامور اذا حصل مانع أي مفوت من عتق أو تدبير أو تحبيس أو بيع أو قيام الغرماء وأما ان لم يحصل مانع فله أخذ الرهن وحوزه (قوله على المشهور) وقال أشهب بل حتى يكره ما يريد أو يسكنها (قوله ولو لم يسكن باذنه) فان ترك اجارته ففي ضمان مافات وعدمه قولان وظاهره أنه اذا لم ياذن له في ذلك لم يكن له أن يتب ولا وهو منصوص لابن القاسم وأشهب زاد أشهب الا أن يشترط أن كراهه رهن مع رقبته فله كراهه بغير اذنه وكأنه قرينة على الاذن (قوله والاحلف) أي بأن لم يسلمه أصلا أو سلمه للمشتري فقول الشارح وهو باق تحت يد المرتهن لا مفهوم له بل مثله ما اذا سلمه للمشتري (قوله أي وباعه الخ) وأما قبل البيع فقولان ظاهر النقل انه سمي على السواء (قوله كالأول في قيمته) ظاهر المصنف كظاهر المسألة انه لا بد من من مخالفة الاول ولو كان الدين أقل وهو كذلك (قوله في كونه يغاب عليه أم لا) أحاطة أنه لا بد من المناقضة في كونه مما لا يغاب عليه أو مما يغاب عليه وفي مساواة القيمة لقيمة الاول يوم الرهن لا يوم البيع وان زادت على الدين لانه عليه تعافداً أولاً ولذلك فائدة لانه

حيث كان قائما قد تجوز في اطلاق الصحة على الاختصاص (ص) وموت راهنه أو فلسه قبل حوزة ولو جسد فيه (ش) قد علمت ان الرهن لا يتم الا بالحوزة فلهذا اذا حصل للراهن مانع قبل أن يحوز المرتهن الرهن بطل ولو كان المرتهن جادا في حوزة فانه لا يكتفي بذلك على المشهور وهو ظاهر مخالف الهبة والصدقة فان الجدي في الحوزة يكون بمنزلة الحوزة والفرق أن الرهن لم يخرج عن ملك الراهن فلم يكتف بالجد فيه بخلاف الموهوب فانه خرج عن ملك واهبه فيكتفي فيه بالجد في حوزة والمانع هو الموت والجنون والمرض المتصل بالموت والفلس والمراد به الاخص من احاطة الدين بماله بخلاف الهبة التي تبطلها الاحاطة (ص) وباذنه في وطاء أو اسكان أو اجارة ولو لم يسكن (ش) تقدم أن الرهن يلزم بالقول ولا يتم الا بالحوزة فان أذن المرتهن للراهن في أن يبطأ الأمانة الرهن أو في أن يسكن الدار المرهونة أو يؤثر العين المرهونة التي هي أعم من الدار والحيوان والعرض فان ذلك الاذن من المرتهن يكون مبطلا لحقه في حوزة الرهن أي يصير دينه بلا رهن على المشهور ولو لم يسكن الراهن الدار المأذون له في اسكانها ولو لم يؤثر العين المأذون له في اجارتها ولو لم يبطأ الأمانة المأذون له في وطئها وقوله (ص) ولو لم يترك المرتهن باذنه (ش) جواب عن سؤال مقدور وهو كيف يتوصل الراهن الى استيفاء منافع رهنه مع صحة الرهن والمعنى ويؤتي المرتهن ما يمكن فيه الاستنابة من الاسكان والاجارة والاعارة باذن الراهن له في ذلك (ص) أو في بيع وسلم والاحلف ويسقي الثمن ان لم يأت برهن كالاول (ش) هذا معطوف على وطاء والمعنى أن المرتهن اذا أذن للراهن في بيع الرهن وسلمه له أي وباعه فانه يبطل ولا يقبل قول المرتهن اني لم آذن له الا بحياته بثمنه وان لم يسلمه اليه أي وباع وهو باق تحت يد المرتهن وقال المرتهن انما أذنت له في بيعه لحياته بثمنه لا لياخذ ثمنه حلف على ذلك ويسقي الثمن رهننا الى الأجل ان لم يأت الراهن برهن كالأول في قيمته يوم رهن لا يوم البيع لاحتمال حوالة الاسواق بزيادة أو نقص وهو مماثل الاول في كونه يغاب عليه أولاً يغاب عليه (ص) كفوته بجناية وأخذت قيمته (ش) التشبيه تام والمعنى أن الرهن اذا كان حيوانا مثلاً فجنى عليه شخص أجنبي جناية أذهبه كله أو بعضه وأخذت قيمته أو ما نقصته الجناية أو ما قدر فيه كالجرأحت لا رخصة فان المأخوذ وضع رهننا ويطبع عليه الا أن يأتي الراهن برهن كالأول وقولنا التشبيه تام أي مع قطع النظر عن الحلف لان هذه المسئلة ليس فيها اذن من المرتهن فلا عين والواو في قوله وأخذت قيمته واو الحال يحترز به عما اذا لم يؤخذ له شيء بأن عني عنه فان الدين يبقى بلا رهن وكلام المؤلف ظاهر في أن الجناية من غير الراهن فلا فو كانت الجناية منه فينبغي أن تكون بمنزلة ما اذا وطئ غصباً قوله حرج على المولى والذين أو قيمتها (ص) أو بعارية أطلقت (ش) أي وكذلك يبطل الرهن اذا أعاره المرتهن للراهن أو لغيره باذنه عارية مطلقة أي لم يقيد بها زمان لان ذلك يدل على أنه أسقط حقه من الرهن وبعبارة المطلقة هي

قد تخفض أسواقه قبل الاجل وقوله والاحلف والظاهر انه اذا نكل عن العين يصير دينه بلا رهن ويدل له كلام أبي الحسن الصغير لان ذلك القصد لا يعلم الا من قبله فهي عين اتهم (قوله كفوته) أي الرهن كله أو بعضه (قوله بجناية) لافرق بين أن تكون عداً أو خطأ (قوله بان عني عنه) أي الراهن عفا عن الجاني هكذا نقله تب عن ابن عرفة وسقناه أنه يحضي عفو ولو كان مع عدا وانظر ما حكم عفو المعدم ابتداء (قوله وبعبارة أطلقت) ولو لم يحصل فيها مفوت ولا بعدا المرتهن بدعواه انه انما أعاره عارية مطلقة لا اعتقاده انهم لا تبطل الرهن لا يقال العارية اذا أطلقت يلزم أجل مثلها لانه لا يصح بالتعديكاته أسقط حقه قاله البند

(قوله في الاجل) أي أجل الدين وقوله فما شرط الرد فيه حقيقة بأن يقول له ردها على وقوله بأن تقيد بزمن الخ تفسير لقوله حكما بأن يقول أعيرها لك عشرة أيام وقوله أو عمل بأن يقول له اركب عليها في زيارة سيدي أحد (قوله ينقض قبل الاجل) راجع للزمن والعمل أي ينقض كل من الزمن والعمل قبل أجل الدين * بقی شیء آخر وهو أنه يقتضي أنه لو اشترط ردها بعد الاجل أنه يبطل الرهن مع أن قول المصنف وعلى الرد مطلق وأيضا قول الشارح إذا فرغت من حاجتك شامل والجواب كما أفاده بعض شيوخنا من أن المراد إذا فرغت حاجتك أي وتحمل الحاجة على ما قبل الاجل ومثله عند الاجل (قوله وعلى الرد الخ) أي وإن وقعت على شرط الرد وقوله أو اختيارا أي أو حصل رد الرهن من المرتن اختيارا أي على وجه خاص أي كالوديعة والاجارة والافلاطنة فيها الراد اختيارا (قوله بأن قيدت) تفسير لشرط الرد أي الحكمي (قوله اما بوديعة) أي بغير العارية قدر كذا الاجل أن يحصل التغاير وقوله وانقضت مدتها أي الاجارة أي قبل أجل الدين أي فإذا انقضت مدتها فأي أخذها المرتن وقوله رده أي قبل الاجل ثم إن هذا في المكراء الوجيبي وأولى المشاهدة فلم تكن الوجيبي لازمة هنا (٢٤٦) فلنا أنه أخذ وقوله ما لم تقم الغرماء أي يرد ما لم تقم الغرماء مبطلا

للرهن والحاصل أنه إذا ارد اختيارا وقتل المرتن أخذه اما بعد انقضاء مدة الاجارة أو قبلها مع الحلف فانما يكون ذلك إذا لم تقم الغرماء فإذا قامت الغرماء بطل الرهن فان قيل قد تقدم أن مجرد الاذن في الاجارة يبطل للرهن ولا شك أن في إكراهه منه اذنا في الاجارة وزيادة فلم يبطل الرهن والجواب ان ما تقدم حيث أدى الاذن الى الخروج من يده وهو هنا لم يخرج من يده (قوله وحددت) أي عينت (قوله بكعتق) أي أو تدبير وفيه أن التدبير ليس مانعا من ابتداء الرهن فكيف يبطله وأجيب بأنه هنا انضم اليه ما هو مبطل للرهن في الجملة (قوله قال بعض وينبغي أن يجعل الدين) أي في غير قيام الغرماء وأما في قيامهم فهو اسوة الغرماء وكذا في موت الراهن * بقی بحث اذ

التي لم يشترط فيها الرد في الاجل حقيقة أو حكما ولم يكن العرف فيها ذلك فما شرط الرد فيها حقيقة أو حكما بأن تقيد بزمن أو بعمل ينقض قبل الاجل أو كان العرف كذلك فهي المقيدة (ص) وعلى الرد أو اختيارا له أخذه (ش) يعني أن العارية في الرهن إذا صدرت من المرتن للراهن على شرط ردها اليه بأن قيدت بزمن كجمعة أو عمل أو لم تقيد لكن قال له إذا فرغت من حاجتك فرده فله أخذه من الراهن وكذلك إذا عاد الرهن للراهن اختيارا من المرتن اما بوديعة أو باجارة وانقضت مدتها فان قام المرتن قبل انقضاء مدة الاجارة وقال جهلت أن ذلك نقض رهني وأشبهه ما قال حلف ورده ما لم تقم الغرماء قاله الخمي فان قلت قوله ان ذلك نقض رهني لا يوافق ما مر من ان الاجارة لا تبطل الرهن اذ مقتضى هذه أنها تبطله فالجواب أن قوله نقض رهني أي باعتبار ما يطرا عليه من قيام الغرماء مثلاً قبل انقضاء الاجل فان قيل كيف تنصور الاجارة والغلات انما هي للراهن فكيف يستأجر من نفسه قيل يحمل ذلك على ما إذا كان المرتن اكراه ثم كراه للراهن أو على ما إذا اشترط المرتن منفعة حيث كان يبيع وحددت (ص) الا بفوته بكعتق أو حبس أو تدبير أو قيام الغرماء (ش) يعني أن الرهن إذا عاد من المرتن الى الراهن اختيارا فله أخذه كما مر ما لم يفت عند الراهن بعق أو استبداد أو حبس أو كتابة أو قامت عليه الغرماء والافليس للمرتن حينئذ أخذته وهو اسوة الغرماء في الموت والفاس فقوله أو قيام الغرماء يعني به التفليس وقوله الا بفوته الخ قال بعض وينبغي أن يجعل الدين كما يأتي في قوله ومضى عتق الموسر وكتبته وعجل (ص) وغصبا فله أخذه مطلقا (ش) يعني ان الراهن إذا أخذ الرهن من المرتن غصبا فانه يأخذه حيث قدر عليه سواء فات عند الراهن بعق أو حبس أو تدبير أو نحو ذلك أو لم يفت قام عليه غرماء أم لا ويبقى رهنا على حاله وقد مر أنه ينبغي أن يجعل الدين إذا أعتق أو كاتب وقد رد عليه اختيارا فأولى هنا (ص)

ما يأتي عتق وكاتب ما في حوز المرتن فهو متعد وما هنا أعتق وكاتب ما حوز المرتن باختياره فليس متعد وأما إذا حازه الراهن غصبا أو عتقه أو كاتبه فالتجمل فيه قياسا على ما يأتي ظاهر (قوله وغصبا) وإذا أخذه ثم خلاص من الرهنية فالظاهر أنه يلزم الراهن ما فعله من عتق ونحوه لان رد المرتن لفعله رد ايقاف لا ابطال واعلم أن قسيم قوله أخذه محذوف أي وله عدم أخذه وعجل الدين ومثل عوده غصبا اباق العبد من المرتن ومجيئه عند مالك وحاصله أن المراد بجمع قهرا عن المرتن ويصدق المرتن في اباقه ويكون أولى به من الغرماء أي ما لم يسكت وهو يسد الراهن وقوله سواء فات عند الراهن انظر كيف يكون له أخذه بعد فوته بكعتق مع ما ذكره المصنف وغيره من أن الراهن الموسر إذا أعتق العبد المرهون أو كاتبه فانه يعرض كما يأتي للمصنف من قوله ومضى عتق الموسر وكتبته قاله ح وقرق بأنه يحمل في أخذه من المرتن غصبا على قصد ابطال الرهنية فيه فيعامل بتقيض قصده بخلاف العتق للعبد المرهون وهو يرد مرتنه فانه لم يحصل منه ما يوجب الجل على ابطال الرهنية حتى يعامل بتقيض قصده (قوله وقد مر الخ) أي أنه يبقى رهنا على حاله ويؤمر بتجمل الدين فإذا جعل الدين عتق العبد بعد ذلك وعاصه انه في الصورة الاولى الرهن يبطل بالعتق والتدبير ونحو ذلك وأما الغصب فانه باق على الرهنية ولو حصل عتق ولكن ينبغي أن يجعل الدين فتجمل الدين

لا ينافي البقاء على الرهنية ألا ترى أنه إذا حل الأجل فبيع الرهن ويدفع الدين مع كون الرهن باقياً على الرهنية (قوله بقيت إلى الوضع وحلول الأجل) أي إلى الأخر من - ما وقوله فتباع كلها هذا إذا وطئها بعد أن قبضها المرتهن وأما لو وطئها الراهن قبل أن يقبضها المرتهن فأنها لا تباع مطاقاً لأنها مخلاة اه عج (قوله أو بعضها أن حصل به الوفاء) فإن نقص ثمنها عن دينه اتبع بالباقي ولا يباع الولد لأنه حر وإن لم يوجد من يتباع البعض بيعت كلها وقضى للمرتهن قال في التوضيح وكان ما بقي للراهن يصنع به ما شاء (قوله بحساب أم الولد) أي فته يكون أم ولد ربعاً أو ثلثاً وتظهر ثمرة ذلك في الأحكام التي يختلف فيها القن وأم الولد كما هو ظاهر وظاهر العبارة عدم تجيز عتقه وذكر أبو الحسن خلافاً في عتق ما بقي الآن إذا لمنفعة (٣٤٧) له فيه في الحال وعليه ابن رشد وباقي بعض

أم الولد لا احتمال أن يملكها فيكون له المنفعة (قوله وينبغي أن يشترط رضاع الولد على المبتاع) الظاهر أن المراد للأنثى الذي هو زمن تفرقة الولد من أمه ولعله إنما حكاه بقيل لضعفه لأن نفقة ذلك على الوالد وقوله شرط نفقته على المشتري الخ الظاهر أن المراد النفقة إلى البلوغ (قوله خلافاً في الموازية الخ) فقد قال ابن القاسم في العتبية والموازية لا ينبغي ذلك والكلام في الأخ الذي ليس بحجوره فقوله المصنف وأخوه أي الرشيد (قوله ولا معنى لصحته إلا صحة حوزة) لا يخفى أن هذا يقضى بأن الأولى ترجيح الضمير للحوزة فلا يصح ترتيب قوله فعود الضمير إلى قوله لأنه ثمرة أي والمنظورة الثمرة فترجيح الضمير لها أحسن وقوله من زوجته الخ الفرق بين الزوجة والمأذون هنا وبين جواز شراء الوكيل لهما كما يأتي في الوكالة في قوله عاطفاً على الممنوع وبيعه لنفسه وحجوره بخلاف زوجته وريقه اه قوة التهمة هنا بحولان يذال راهن (قوله لأنه ثمرة) أي

وأن وطئ غصباً فوله حر وعجل إلى الدين أو قيمتها والباقي (ش) هـ ذامه فهم قوله وباذنه في وطئ أي إن الراهن إذا وطئ الأمة المرهونة غصباً وأولدها فإن ولده منها حر لأنهم مملوكه ويعجل إلى الدين إن كان أقل من قيمتها أو قيمتها كانت أقل من الدين فإن كان معسراً بقيت إلى الوضع وحلول الأجل فتباع كلها أو بعضها أن حصل به الوفاء ويبقى الباقي بحساب أم الولد وإنما أخر بيعها لا احتمال أن يفيد ما لا يفيد منه ابن ناجي قيل وينبغي أن يشترط رضاع الولد على المبتاع لقواها في التجارة فيمن باع أمه ولها ولد حر شرط نفقته على المشتري ولا يباع ولدها لأنه حر (ص) وضح بتوكيل مكاتب الراهن في حوزة وكذا أخوه على الأصح (ش) يعني أن المرتهن إذا وكل مكاتب الراهن في حوزة الرهن فإن ذلك جائز وبحوزة المرتهن لأن المكاتب أحرز نفسه وماله فليس السيد على ما في يده سبيل وكذلك إذا وكل المرتهن أخا الراهن في حوزة فإنه يصح ويحوز له على الأصح عند الباجي وهو لابن القاسم في المجموعة خلافاً في الموازية والعتبية وبعبارة أي وصح الرهن ولا معنى لصحته إلا صحة حوزة فعود الضمير على الرهن أولى من عوده على الحوزة لأنه ثمرة ومرتب عليه والباع سيئة أو بمعنى مع ولا يصح كونها زائدة لأن الكلام ليس في صحة التوكيل وعدمه (ص) لا يحجوره وريقه (ش) يعني أن يحجور الراهن من زوجته وولده الذي تحت حجره ولو كبر لا يصح أن يحوز الرهن للمرتهن وكذلك رقيقه من قن ومستهتولة ومبعض وما أذن لأن حوزة العبد من حوزة سيده وبعبارة لا يحجوره بالجر عطف على المكاتب وبالرفع عطف على الأخ ودخل فيه الولد الكبير السيد فيه ولا ضرورة في ذكر رقيقه لأنه لا يستغناء عنه بقوله لا يحجوره ويشمل المدبر والمعوق لأجل وإن لم يمرض السيد ويقرب الأجل والمبعض لأن ماله أسيداً إذا مات في شبه القن وقال بعض البعض كالمكاتب كما يرشد له التعليل (ص) والقول لطالب تحويزه لا مبن (ش) يعني أن الراهن والمرتهن إذا تنازعا في كيفية وضع الرهن فقال الراهن مثلاً يوضع على يد عدل وقال المرتهن بل يوضع عندي أو بالعكس فإن القول في ذلك قول من طلب الأمان وهو قول ابن القاسم وهو المشهور لأن الراهن قد بكره حيازة المرتهن خوف دعوى ضياعه ليجول بينه وبينه أو تفريطه حتى يضيع وقد بكره المرتهن حيازة نفسه خوف الضمان إذا تلف وسواء جرت العادة بتسليمه للمرتهن أم لا (ص) وفي تعيينه نظر الحاكم (ش) يعني أن الراهن والمرتهن إذا تنازعا في موضع الرهن على يديه بأن عين الراهن أمينة وعين المرتهن أمينة فإن الحاكم ينظر في ذلك فيقدم الأصح فإن

لأن الرهن أي صحة الرهن ثمرة الحوزة والثمرة هي التي ينظر إليها (قوله السفيه) وأما الرشيد فكلما جني (قوله وإن لم يمرض الخ) المناسب وإن مرض السيد وقرب الأجل كما هو ظاهر بل ويدل عليه كلام بعضهم (قوله وقال بعض) أي واعتمده بعضهم (قوله التعليل) وهو إحراز النفس والمال أي فالمبعض لا يستترع ماله (قوله فإن القول في ذلك قول من طلب الأمان) وهو قول ابن القاسم وهو المشهور ونص اللخمي على أنه إذا كانت العادة تسليم الراهن للمرتهن أنه يقضى له بذلك كالشرط (قوله وسواء جرى العرف الخ) أي خلافاً للغمي القائل إذا جرى العرف بوضعه عند المرتهن فالعبرة بما جرى به العرف (قوله وفي تعيينه نظر الحاكم) جواب عن سؤال أشعر به المقام لظهوره لأنه لما قال والقول لطالب تحويزه لا مبن كأن قائلًا قال له هذا إذا اتفقا على التعيين فلا اختلاف فيه فأجاب بقوله وفي تعيينه نظر الحاكم فإن تغييره لعدله فذلك منه ما أن يدعو إلى ثقة ليجعل الرهن عنده احتياطاً للمال كما لو يأتي فيه وفي تعيينه نظر

الحاكم (قوله وان سلمه دون اذنهما) الجواب محذوف والتقدير فالحكم مختلف وقوله دون اذنهما أى اذن أحدهما على سبيل البديل (قوله وضاع عنده أو هلك) وأما ان كان باقية فاته يؤخذ ويوضع تحت يدا أمين آخر (قوله فان الامين يضمن) أى تعلق به ضمان لأنه يضمن بالفعل بدليل ما بعده (قوله وسواء كان الخ) راجع لقوله ضمن الامين الفضلة وقوله ويرجع بها على المرتهن ومحل ضمان المرتهن للامين ما لم تشهد بيته للمرتهن أنه تلف بغير سببه كذا استظهره بعضهم وفيه أنه ضمان تعدى ضمان من جهة التعدى فلا فرق بين قيام البينة وعدمه وأيضا قد عرفت اننا (٣٤٨) سواء كان يغاب عليه أم لا والحاصل أن كلامهما متعدي فالامين بالدفع والمرتهن

بالاخذ فان أعسر الامين يرجع الراهن على المرتهن (قوله أيهما شاء) فان أخذها من الامين فليس له رجوع على المرتهن لأنه الذي سلطه عليه كذا في عب (أقول) وان رجع بها على المرتهن لم يرجع بها على الامين ثم انك تبيرون بأنه قد تقدم أنه يرجع بالفضلة على المرتهن وقد قال به ابن يونس فقضية ذلك أن الامين يرجع على المرتهن في ذلك والأقوال تعليل بالنسب لموجود في الفضلة وقلنا يرجع بها فلا فرق ثم وجدت في شب ناقلا عن التبصرة مانعه قال صاحب التبصرة فان ابتداء بالعدل لم يكن للعدل أن يرجع على المرتهن لأنه سلطه عليه وهذا اذا قامت عيب على ضياعه بينة ويختلف اذا لم يكن بينة هل للعدل أن يغرم المرتهن قيمته الآن أو يكون قصاصا أى بأن يقول المرتهن للعدل أسقط ما رزمتني من القيمة في نظير ديني على الراهن لان تسليمك لي ايام رضا بتجديد ديني وترك ما استحققه على الراهن انتهى والحاصل أن هذه المسئلة

استوى اخير في دفعه لاحدهما أو لهما هذا ظاهر ما للشارح ولا يدفعه غيرهما ولو كان كل لا يصلح لحصول الرضا منهما (ص) وان سلمه دون اذنهما للمرتحن ضمن قيمته والراهن ضمنها أو الثمن (ش) يعنى أن الامين اذا أسلم الرهن للمرتحن دون اذن الراهن وضاع عنده أو هلك فان الامين يضمن قيمته الراهن ثم ان كان الرهن كفاف الدين سقط دين المرتحن له لا كعبه وان كان فيه فضل ضمن الامين الفضلة ويرجع بها على المرتحن وسواء كان الرهن مما يغاب عليه أم لا لان الامين انما يضمن لتعديه وهذا اذا وقع التسليم بعد الاجل أو قبله ولم يطلع عليه حتى حل وأما ان علم بذلك قبل الاجل كان للراهن أن يغرم القيمة أيهما شاء لانهما متعديان عليه هذا في دفعه وهذا في أخذه وتوقف على يد عدل غيره خيفة تعديه ثانية وللراهن أن يأتي برهن كالاول ويأخذ القيمة وان سلمه للراهن دون اذن المرتحن فهلك عند الراهن أو ضاع فان الامين يضمن للمرتحن قيمة الرهن يوم الهلاك ان كانت أقل من الدين أو الدين وهو مراده بالثمن ان كان أقل من القيمة فأوتى به فليست له فسخية ولو قال أو الدين بدل الثمن لمكان أحسن لشموله لما اذا كان الدين من قرض ونحوه * ولما أنهي الكلام على الرهن شرع في الكلام على ما يكون رهنا بالتبعية من غير نص عليه بقوله (ص) واندرج صوف تم (ش) يعنى انه اذا رهن غنما وعليها صوف فان كان حين الرهن تاما ندرج لانه سلعة مستقلة وأما غير التام فلا يندرج اتفاقا وكذلك يندرج في الرهن الجنين الموجود حين الرهن وأخرى ما وجد بعده واليه أشار بقوله (ص) وجنين (ش) ابن المواز ولو شرط عدم دخوله لم يجز لانه شرط مناقض ولا يندرج البيض لتكرار الولادة وهذا كله مع عدم الاشتراط أما معه فيندرج ما لا يندرج ولا يندرج ما يندرج (ص) وفرخ فحسل لاغلة وثمره وان وجدت (ش) يعنى ان من ارتهن نخلا بالخاء المعجمة أو نخلا بالخاء المهملة فان الفرخ يندرج مع أصله في الرهن لكن الجنين يعنى عن فرخ النخل بالخاء المهملة وفرخ النخل هو الذي يقال له الفسيل وفرخ النخل أولاده وأما الغلة الناشئة عن الرهن لا تدخل فيه بل هي للراهن مثل كراء الدور والعبيد وما أشبه ذلك إلا أن يكون شرط المرتحن الادخال وكذلك الثمرة الموجودة يوم الرهن لا تدخل مع أصلها في الرهن وهي للراهن ولا تدخل الا بالشرط ولو وجدت بل ولو أزهت أو دبست والفرق بينها وبين الصوف التام ان الثمرة تترك لتزداد طيافه غلة لا ترهن والصوف لا فائدة في بقائه فالسكوت عنه دليل على ادخاله (ص) ومال عبيد (ش) يعنى ان العبيد اذا رهن لا يدخل ماله معه في الرهن الا

تشبكل مع مسئلة الفضلة (قوله قيمة الرهن يوم الهلاك ان كانت أقل) لان قيمته ان كانت أقل فهو الذي أتلفه بالشرط وان كان الدين أقل لم يكن له المطالبة بغيره (قوله يوم الهلاك) قاله الخطاب والجاري على القواعد يوم التعدى (قوله ان كانت أقل من الدين) أى ويرجع بالباقي والمراد بأخذ القيمة من دينه لأنها تكون رهنا (قوله لانه شرط مناقض) أى فيفسد بذلك عقد الرهن (قوله فيندرج الخ) يستثنى من ذلك ما يلده الحيوان لعدم جوازه (قوله بالخاء المعجمة الخ) هذا يدل على انه لم يتعين عنده أحد الامرين بل الامر محتمل والذي في ابن مرزوق بالخاء المعجمة (قوله القيل) بالقاء صغار النخل (قوله وكذلك الثمرة) فرق بين الثمرة والجنين بأن السنة حكمت بأن غلة الرهن للراهن والجنين ليس بغلة بل كعضو قد دخل كالبيع (قوله ان الثمرة تترك لتزداد الخ) هذا لا يظهر فيما

إذا بعت (قوله أي وصح الرهن الآن) أي وصح عقد الرهن المقبوض الآن على أن يقرضه في المستقبل وقوله ولزم أن أقرض هذا يفيد أن قوله أن أقرض شرط في مقدروا التقدير ولزم أن أقرض ولا يحتاج أن لا يستأنف عقد وليس المعنى وصار رهنا أن أقرض لأن الرهن لازم للراهن بمجرد عقد الرهن وهو قوله أرهنا على أن تقرضني مثلا ولا يلزم المرتن الاقراض وإذا امتنع المرتن من دفع القرض لم تدم الرهينة وتبطل (أقول) وما صرح به الشارح ليس بل يلزم بل يصح جعل أن أقرض من تنمة تصوير المسئلة أي وصح الرهن على أنه أن أقرض كان كذا رهنا فيه (قوله أو باع في المستقبل) أي له أو لغيره وفي الفكت ويكون رهنا بما دأبه من قليل أو كثيرا لم يجاوز قيمة الرهن ولا يراعى ما يشبه بخلاف مسئلة الجملة إذا قال دأبه وأنا ضامن لأن الأولى بين بالرهن ما يقرضه (قوله إلى أن الشخص الخ) وكذا يصح رهن يأخذه المجاعل من العامل على أجره دفعها له قبل الاجل (٣٤٩) (قوله لافي معين أو منفعة) وأما أن أخذه

على الاستيفاء من عوض المعين أو منفعة حيث تلف أو تعيب لو استحق فصح مثال المعين أن يبيعه ثوبا ويدفع له رهنا على أنه متى استحق وأبى مستحقه من أخراجه من ملكه حصل من عين الرهن وهذا محال ومنال المنفعة أن يكرى دابة بعينها أو دارا ويدفع رهنها في منافعتها رهنا على أنها ان تلفت حصل تلك المنافع بعينها من عين الرهن (قوله ويأخذ به رهنا) أي لأن الأمانة إذا ضاعت أو تلفت لا يلزم المؤمن عليها شيء والمراد ضاعت بتغير تقييد وأما لو أخذ منه رهنا على أنها إذا ضاعت بتغير تقييد يكون ضامنا له أو الرهن لأجل ذلك فيصح ثم لا يخفى أن هذا الشرط خارج عما

بالشرط (ص) وأرتهن أن أقرض أو باع (ش) صورته أن يقول شخص لا أخرخ هذه الشيء عندك رهنا على ما أقرضه منك أو على ما يقرضه منك فلان مثلا لأنه ليس من شرط الدين أن يكون ثابتا قبل الرهن فقوله وأرتهن أن أقرض أي وصح الرهن الآن ولزم أن أقرض أو باع في المستقبل وقوله (أو يعمل له) بالجزم عطف على الشرط أي على محله لأنه ماض وعبر بالمضارع ليكون العمل شأنه التجدد شيئا فشيئا بخلاف البيع والقرض فانهم ما ليس شأنهم ما ذلك وله صورتان أحدهما وهي المنقولة في كلام المتطبي أن المستأجر يدفع رهنا للعامل في أجرته التي تجب له على مستأجره على تقدير أن يعمل. والثانية أن يستأجر أجيرا يعمل له عملا ويتقده الأجرة ويخشى أن يعطل فيأخذ منه رهنا على أنه ان عطل استأجر من الرهن من يعمل له ذلك العمل وهذه محتملة أيضا وأشار بقوله (وان في جعل) إلى أن الشخص إذا جعل شخصا على تحصيل عبده إلا بقرض مثلا ويدفع له رهنا على ما يلزمه من الجعل فانه صحيح لأن الجعل وان لم يكن لازما فهو يؤل إلى اللزوم لأنه يأخذ منه رهنا في العمل لأنه ليس لازما ولا آيلا لزوم إذا لا يلزم العامل ولو شرع فقوله وان في جعل أي في عوض جعل لافي عمل جعل (ص) لافي معين أو منفعة (ش) يعني أن الرهن لا يصح في الشيء المعين ولا في منفعة لأن المقصود من الرهن التوثيق به ليستوفي منه الدين عند أجله ومحال أن يستوفي المعين أو منفعة من الرهن فيشترط في المرهون فيه أن يكون دينيا احتراز من الأمانة فلا يجوز أن يدفع قرضا ويأخذ به رهنا ويشترط فيه أيضا أن يكون في الذمة احتراز من المعينات أو منفعة المعينات لأن الذمة لا تقبل المعين ولذلك قالوا ان الضمان في المعينات لا يصح (ص) ونجم كتابة من أجنبي (ش) أي ولا يصح أخذ الرهن من الأجنبي في نجم كتابة والمراد بالنجم الجنس لأن رهن الأجنبي في الكتابة فرع تحمله بها وهو لا يصح تحمله بها فلا يصح دفع الرهن فيها وأما التعليل بكونه إذا عجز رجع رقيقا فلذلك لم يجز تغير صواب لأنه لا يتأق العجز مع وجود الرهن لأنه يساع كما يساع إذا كان هو الراهن وقد يقال قد يتأق العجز مع وجود الرهن إذا لم تكن قيمته توفى بالكتابة ومفهومة صحة أخذ الرهن في نجم أو في الجميع من المكاتب وهو كذلك ولما كانت غلات الرهن ومنافعه لراهنه لخبره غنمه وعليه غرمه شرع فيما تكون فيه المنفعة للمرتن بقوله (ص) ^{١٩٨} وجاز شرط منفعة ان عينت يبيع لاقرض (ش) يعني أنه يجوز للمرتن

(٣٢ - نرشي خامس) نحن بصده فالمناسب ذكره أول الباب لأنه يرجع لقول المصنف وثيقة بحق (قوله لان الذمة لا تقبل المعين) هذا تعليل بوجه به صحة هذا الاحتراز (قوله ولذا قالوا ان الضمان في المعينات) أي لان الضمان شغل ذمة أي فلا يصح أن يضمن شيئا بحيث إذا تلف ذلك الشيء أو ضاع يحصله الضامن بعينه (قوله والمراد بالنجم الجنس) أي فيراد به ما يشمل جميع النجوم وقد فرضها في المدونة في كل النجوم (قوله لان رهن الخ) تعليل لعدم الصحة (قوله فرع تحمله بها) أي فرع تعلقها بذمة لان الرهن ما يتوثق به في الحقوق المتعلقة بالذمة وقوله وهو لا يصح أي وتحمله بها لا يصح أي وتعلقها بذمة لا يصح لان تعلقها بذمة فرع تعلقها بذمة المكاتب وهي لا تتعلق بذمة لكن برده عليه انه قد يصح الرهن من المكاتب وكتبته ليست دينا في الذمة إلا أن يقال تسوخ ذلك في المكاتب (قوله اذا عجز رجع رقيقا) أي فيضيع المال على الأجنبي أي لأنه لا رجوع له على المكاتب لأنه لم يعامله ولا على السيد لأنه انما أخذه منه في الكتابة وهي لا يرد ما أخذ منها بعجز المكاتب (قوله وجاز شرط منفعة الخ) الحاصل ان صورتان وهي أن يأخذ المرتن منفعة الرهن في بيع أو قرض ويعين ملتها

ففيهما أم لا وفي كل من هذه الأربعة إما أن يشترط في عقد المعاوضة أو بطاع بها بعده فيمنع في سبب ويجوز في صورة المصنف (قوله وفي القرض سلف واجارة) فيه تطويل سلف جرنفعا (قوله إلا أن تتوفر شروطه) هي ما تقدم من كونه مأخوذا من عشرة شياه والمأخوذ من شاة أو شاتين كما تقدم بيانه (قوله لأنه يجوز فيه الجهل في الاجل) لا يفتي أن هذا ظاهر إذا لم يؤجل القرض بأجل والحاصل أنه إذا لم يؤجل في القرض بالاجل ودخل على استيفاء المنفعة ليحسب من دينه فاجر ذلك بخلاف البيع فلا يجوز لوجود الجهل في الاجل فقول الشارح أن لا يدري المناسب إيداله بأن يقول لأنه لا يجوز فيه الجهل في الاجل لأنه المقابل لما قدم وأما إذا أجل كل بأجل ودخل على استيفاء المنفعة في الدين فإن دخلا على أنه (٣٥٠) إذا فضل من الدين فضلة يوفيه بقيمة الدين من عنده أو يبيع الرهن اجز في البيع

والقرض وان دخلا على أنه يوفيه من المنفعة أو يعطيه شيئا مؤجلا امتنع لما فيه من فسح بما في الذمة في المؤخر لا فرق في القرض والبيع وان دخلا على أن القاضل يترك للدين جاز في القرض دون البيع (قوله وجرت العادة) فإذا لم تجر عادة فلا يلزمه قبوله والحاصل أن ما جرت به العادة يلزم المرتهن قبوله وكذا إذا لم يجز يلزمه قبول ما يأتي به (قوله فلهن ثقة) فإن لم يأت برهن ثقة سجن ليأتي به فإن تحقق عدم وجوده عنده خير المرتهن بين فسح البيع وبقائه بالرهن وأما القرض فلا (قوله فخير في الفسخ وعدمه) وكذا يخير في هلاك حيل معين قبل قبض المبيع لا بعده فالاعتبار في مسئلة هلاك الرهن أو استحقاؤه قبض الرهن وعدم قبضه وفي مسئلة الحيل قبض المبيع وعدم قبضه وانظر هل يجري

أن يشترط منفعة الرهن لنفسه مجانا بشرطين الأول أن تكون مؤقته بمدة معينة للخروج من الجهالة في الاجارة الثاني أن يكون الرهن في عقد بيع لاني عقد قرض لأنه في البيع بيع واجارة وهو جائز وفي القرض سلف واجارة وهو لا يجوز وسكت عن شرط كون الرهن مما تصح اجارته لأن تجار لشارها إلا أن تكون قد طابت واشترطها ذلك العام ولا حيوان للبنة إلا أن تتوفر شروطه استغناء عنه بما يفهم من الكلام وهو كونها اجارة فيشترط فيها شرط وطها ما أن لم تكن المنافع مشترطة في صلب العقد بل أباح الرهن له الانتفاع به بعد العقد فإنه لا يجوز في بيع ولا قرض لأنه أن كانت بغير عوض فهو دين مديان وإن كانت بعوض جرى على مبيعة المديان قاله اللخمي ولو اشترط المرتهن أخذ الغلة من دينه جاز في القرض لأنه يجوز فيه الجهل في الاجل لاني عقد البيع إذ لا يدري ما يقبض أقل أو أكثر (ص) وفي ضمانه إذا تلف تردد (ش) يعني أن الرهن الذي اشترطت منفعته وهو مما يغاب عليه إذا تلف عند المرتهن فقبل بضمنه لأنه رهن يغاب عليه وحكم الرهن باق عليه وقبل لاضمان عليه لأنه مستأجر كسائر المستأجرات ومحل التردد أن تلف في مدة اشترطت المنفعة وأما أن تلف بعد ذلك فهو كالرهن في الضمان قول واحد وهذا إذا اشترطت المنفعة ليأخذها مجانا فإن اشترطت لتسبب من الدين أو تطوع بها كذلك فينبغي أن يرجح القول بعدم ضمانه ضمان الرهن لترجح جانب الاجارة فيه لكون المنفعة وقعت فيه في مقابلة عوض بالصراحة أو يتساوى فيه هذا القول مع مقابلة في الترخيع وقوله تردد الرجح منهما القول بأنه يضمنه ضمان الرهان كما يفيد كلام الشارح (ص) وأجبر عليه أن شرط ببيع وعين (ش) يعني أن المشتري إذا شرط للبائع في عقدة البيع أن يأتيه برهن وعينه له فإنه يلزمه أن يدفعه له لأن المؤمن عند شرطه ولا مفهوم للبيع بل وكذلك القرض فإن وقع عقد البيع أو القرض على شرط رهن غير معين فإنه يلزم المشتري أو المقرض أن يأتي برهن فيه وفاء للدين وجرت العادة في ذلك المحل بارتهاه واليه أشار بقوله (ص) والافرهن ثقة (ش) وإذا هلك الرهن المعين أو استحق قبل قبض المرتهن فإنه يخير في امضاء البيع ويبقى دينه بالرهن وبين الفسخ فبأخذ المبيع إن كان قائما وقيمه أو مثله إن فات فأن حصل الهلاك أو الاستحقاق بعد القبض فلا مقال له إلا أن يغرمه فخير في الفسخ وعدمه (ص) والحوز بعد مائه لا يفيد ولو شهد الامين (ش) يعني أن المرتهن إذا ادعى فيما هو محوز بيده أنه حازه قبل حصول المانع القاشم إلا أن بالرهن فإنه لا يعمل بقوله ولا يختص به عن الغرماء ولو شهد الامين الذي وضع الرهن تحت يده بذلك لأنه شاهد على فعل نفسه وهو الحوز ولا بد من معانسة البينة للحوز قبل المانع فقوله والحوز أي ودعوى الحوز بعد حصول المانع أنه حازه قبل حصول المانع فهو على حذف مضاف بدليل قوله ولو شهد الامين فبعد متعلق

مثل جميع هذا في القرض أم لا لأنه معروف يقتضيه ذلك والبيع مبني على المشاحة (قوله ولو شهد الامين) أي بدعوى أمين في زعم المرتهن وبهذا الامتافاة بين كونه تحت يده أمين وكونه لم يعمل بشهادته ومثل الامين في عدم قبول شهادته اقرار نفس الراهن بالحوز قبل المانع لا اتهامه كما أفاده البدر (قوله لأنما شهادة على فعل نفسه) إذا فشهادة القماني بأن وزن ما قبضه فلان كذا لا تصح لأنما شهادة على فعل نفسه وأما أن شهد بأن فلان قبض ما ورثه يعمل بشهادته وأما أن شهد بما قاله ظاهر أنه لم يطل أيضا لان الشهادة إذا رد بعضا بالثبوت ردت كلها وأما إذا رد بعضا بالسنة جاز منها ما أجازته السنة وهذا كله ما لم يكن مقاما عند نا من جانب القاضي والأعمل بشهادته كما عندنا عصر والظاهر أن تابع المقام من قبل القاضي كهو (قوله بدليل قوله ولو شهد الامين) أي فإن شهادة

الامين انما تكون باعتبار الحوز قبل المانع (قوله وفيما دليلهما) وهو قولها ولا يفتى بالحيازة لاجتماع البينة لحوزة في حبس أو رهن أو هبة أو صدقة انتهى فان قولها الحوزة يحتمل أن يكون بمعنى الحيازة وأن يكون بمعنى التحويز (قوله وكذلك الصدقة) والفرق بين الهبة والصدقة والرهن حيث جرى في الرهن القولان واتفق على كفاية الحوزة (٣٥١) الصدقة والهبة بقصد ملك الراهن

لرهن دون ما فقد خرجا عن ملك المتصدق والواهب وتأمل في ذلك مع ما تقدم من لفظ المدونة (قوله كان مشروطا لا) ينبغي اذا كان مشروطا في العقد وكان معينا أن يكفي فيه الحوز لما انضم له من الاشتراط في العقد ولو شهد شاهدان انه حاز وشهد آخران انه لم يحز جازت شهادة اللذين شهدا بالحيازة لاثم ما زاد في شهادتهما (قوله والتحويز الخ) الاولى أن يقول التحويز تسليم الرهن للمرتهن (قوله وكل من المصدرين مضاف لمفعوله) قدمه لكونه الاولى لانه يلزم على الثاني تشتيت الضمائر لان الضمير في مرتهنه يعود على الرهن (قوله والاقتاويلان) محل التأويلين ان دفع البائع السلعة للمشتري فان لم يدفعها له فللمرتهن منع الراهن من السلعة ولو أتى برهن لان البيع وقع على معين اذ هو محل التأويلين أيضا وما اذا كان غير معين فله منع تسليمها

بدعوى المقدرة حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وابقاؤه على ظاهره لا فائدة فيه لان من المعلوم أن الحوز بعد المانع لا يفيسد لان الحكم لا يثبت اذا وجد المانع وما نعه هو موت الراهن أو فله أو حبونه أو مرضه المتصل بموته (ص) وهل تكفي بينة على الحوز قبله وبه عمل أو التحويز وفيها دليلهما (ش) لما قدم أن مجرد دعوى الحوز من المرتهن لا تقبل بين هاتين لم تجرد عن البينة ما كفيته الشهادة هل يكفي ان تشهد البينة بالحوز للرهن قبل وجود المانع ويكون أحق به من الغرماء ولو لم تحضر البينة الحيازة ولا عاينتها لانه قد صار مقبوضا وكذلك الصدقة وهو قول ابن عتاب والباقي وبه العمل أولا يكفي في ذلك الا بشهادة البينة على التحويز أي تشهدا معا بابت الرهن سلم الرهن للمرتهن وهو قول اللخمي وفي المدونة ما يدل على القولين وظاهر اطلاقهم كان الرهن معينا أم لا كان مشروطا أم لا فالحوز كون الرهن في تصرف المرتهن والتحويز كون الرهن في تصرف المرتهن مع معانية البينة لتسليم الرهن للمرتهن فهو أخص والمراد بالبينة هنا ولو واحد لكنه يخلف مع الواحد لانه مال (ص) ومضى بيعه قبل قبضه ان فرط مرتهنه (ش) يعني أن المرتهن اذا فرط في طلب الرهن المعين ولم يحزم حتى يباعه راعه فان البيع يفسد ولم يجز ابتداء ولا يلزمه رهن غيره للمرتهن وكل من المصدرين مضاف لمفعوله ويصح أن يكون مضافا للفاعل وقبض يعني قبض المعنى على الاول مضى يبيع الرهن قبل قبضه أي الرهن وعلى الثاني ومضى يبيع الراهن قبل قبضه أي الراهن (ص) والاقتاويلان (ش) أي وان لم يفرط المرتهن في حوز الرهن المعين بل جدد في طلبه وانما الراهن عاجله وباعه قبل الحوز فله بيعه هذا البيع ويبقى الثمن رهنا وهو لا ينأى زيد أولا يضي ويبقى رهنا على حاله ما لم يفت فيبقى الثمن رهنا فإخذ المرتهن من المشتري ويبقى رهنا هكذا قال في توضيحه فقول الشارح لكن لم أر من تأول الامضاء مع عدم التفريط ولو قال والاقتولان لكان أحسن فيه نظر لان هذا تأويل ابن رشد وغيره ومحلهما في الرهن المشروط في صلب العقد سواء كان في عقد بيع أو قرض وأما المتطوع ببيعها فبيع الهبة قبل القبض كما في الخطاب وسيأتي في الهبة انما لا تبطل ببيعها قبل علم الموهوب وان باعها بعد علمه فالثمن لأعطى رويته بفتح الطاء وكسرها وأنت خبير بأن البيع هنا بعد حصول الرهن وقبل قبضه والبيع على الوجه المذكور يتضمن علم المرتهن بالرهنية فيكون بيعه كبيع الهبة بعد علم الموهوب وحينئذ يجري فيه الخلاف هل الثمن للراهن فلا يكون رهنا أو يكون رهنا ففي كلام الخطاب شي وكلام المؤلف فيما اذا كان الرهن معينا فان كان مضمونا فانه يلزمه الاتيان ببذله (ص) وبعد فله رده ان يبيع بأقل أو دينه عرضا (ش) الضمير في بعده يرجع لقبض الرهن والضمير المحرور وباللام للمرتهن والضمير المحرور وباضافة المصدر اليه للرهن والمعنى أي الراهن اذا باع الرهن بعد ان قبضه المرتهن وحازره أو كان يبذله أمين فان باعه بمنزل الدين أو أكثر منه فلا كلام للمرتهن وبأخذ دينه وان باعه بأقل فللمرتهن أن يرد البيع سواء كان دينه عينا أو عرضا لان حقه تعلق بالرهن وله أن يجيزه ويأخذ الثمن ويطالب الراهن بقيمة حقه وكذلك للمرتهن أن يرد البيع اذا كان دينه عرضا من يبيع ولو باعه بأكثر من قيمة العرض لان المرتهن لا يلزمه قبول العرض قبل أجله اللهم الا أن يكون العرض من قرض فيلزمه قبوله وليس له أن يرد البيع لان الاجل في القرض من حق المقرض فقط وأما الاجل في البيع فن حقه ما عاوانا يكون له الرجوع ببيع بأقل ان لم يكمل له فان كمل له كان بمنزلة ما يبيع بمثله فقوله وبعده

أيضا فرط أم لا لكن حتى يأتيه برهن اذ يلزمه الاتيان ببذله قطعا كما أفاده الشارح بعده (قوله أولا يضي ويبقى رهنا) أي برضا المرتهن وهذا لان القصار (قوله فقول الشارح الخ) لا يظهر التفريع ولكن يجاب بأن المعنى اذا تقرر ما قلته فنقول لك قول الشارح لكن لم أر الخ (قوله ففي كلام الخطاب شي) ووجه الشيء ان كلام الخطاب يحمل مع انه انما هو بمنزلة البيع قبل القبض عند علم الموهوب بالهبة (قوله وانما يكون له الرد) وبقي عليه قيد وهو ان لا يكون ذلك الوقت وقت تقاضى بيعه والا فلا رده وان لم يعرف بالدين

لان المنع ضرر على الراهن من غير منفعة للمرتن (قوله كان الرهن معينا أم لا) أي له الرد كان معينا أم لا أما المعين فظاهر وأما غير المعين
فله الرد لانه بالقبض تعين قيمته فيكون له الرد وربما يفيد ذلك أنه اذا تلف لا يلزمه بدله (قوله وان أجاز تعجيل) فيجبر المرتن على قبول
الدين ولو عرضا من يبيع لانه لما أذن ببيعه فقد رضى بتعجيل دينه خلافا لما في عب (قوله والا تتبعه بما بقى) أي بعد حلول الاجل
هنا هو المراد قطعا (قوله انما أجاز لذلك) أي انما أجاز لتعجيل الدين والحاصل ان حكم تعجيل الثمن الذي يبيع به الجبر على الراهن
والمرتن كان عرضا من يبيع أو غيره خلافا لعب حيث قال وأما ما لا يعجل كعرض من يبيع فانهما يعجل اذا رضيا بالتعجيل فان لم يرض به
الراهن فهل يكون الثمن رهنا (٢٥٣) أو يأتي برهن مكانه أو يبقى رهنا ولا يجوز بيعه انتهى (قوله وبقي ان دبره) لا يخفى انه تقدم أن

معمول لعمال محذوف أي وان باعه بعده لا معطوف على قبل اذا يصح قوله فله رده كان الرهن معينا
أم لا لانه بالقبض تعين وقوله ان يبيع بأقل أي والدين عين أو عرض من قرض فلو يبيع بمثل الدين
أو أكثر فلا يرد ويتعجل دينه شاء الراهن أو أبي قوله أو دينه عرضا أي من يبيع ولا يحتاج الى التقييد
بذلك لانه معلوم قوله فله رده الخ الفاء في جواب الشرط المقدر قبل قوله وبعده أي وان باع الراهن الرهن
بعده أي بعد قبض المرتن له فله رده الخ قوله أو دينه عرضا أي وكذلك الراد اذا كان دينه عرضا أي من
يبيع وعلى نسخة عرض بالرفع فكان شانية والجمله بعدها في محل نصب خبر (ص) وان أجاز تعجيل
(ش) أي وان أجاز البيع الواقع في الرهن الذي له فيه التخيير وذلك فيما اذا يبيع بأقل من الدين أو
كان دينه عرضا من يبيع تعجل الثمن الذي يبيع به فان وفي فواضع والا تتبعه بما بقى منه بعد ان يخلف
بالله انما أجاز لذلك واذا كان يتعجل دينه في حالة تخييره واجازته فأولى ان يتعجل في حالة عدم تخييره
وهي ما اذا يبيع بمثل الدين أو أكثر من الدين وليس الدين عرضا اذ ربما يتوهم انه في الحالة الاولى يبقى
دينه بلا رهن * ولما انتهى الكلام على تصرف الراهن بعرض شرع في تصرفه بغير عوض فن
ذلك تدبيره واليه أشار بقوله (ص) وبقي ان دبره (ش) والمعنى ان من رهن عبده ثم دبره فانه يستمر
بأقما على حكم الرهنية الى الاجل فان دفع سيده الدين والاي يبيع فيه وظاهره كان السيد موسرا أو معسرا
وهو كذلك وظاهرها كظاهره سواء كان التدبير قبل قبض المرتن أو بعده (ص) ومضى عتق
الموسر وكاتبته وعجل (ش) يعني أن من رهن عبده ثم بعد ذلك أعتقه ناجزا أو لاجل أو كاتبته سيده
جاز ذلك ان كان مليا وعجل الدين ولو كان أكثر من قيمة الرهن ولا يلزمه قبول رهن وسواء فيهما
قبل القبض أو بعده وفهم من قوله مضى انه لا يجوز ابتداء وهو كذلك وانما يعجل الدين لعدم ذلك
منه رضا وعجل التعجيل اذا كان الدين مما يعجل قبل الاجل فان كان مما لا يعجل فيبقى رهنا
على حاله على أحد الأقوال (ص) والمعسر يبقى (ش) أي فان كان سيده الذي أعتقه أو كاتبته
معسرا فان فعله لا يجوز ابتداء ويستمر العبد المعتق أو المكاتب على حكم الرهنية الى الاجل
فان دفع سيده الدين مضى العتق والكاتبه فان لم يدفع الدين يبيع منه بقدر ما يوفي منه الدين ان
وجد من يشتري بعهدا والاي يبيع كله والفضلة للراهن بفعل به اما شاء لان الحكم لما أوجب بيعه
صير الباقي بعد قضاء الدين ملكا للسيد واليه أشار بقوله (ص) فان تعدد بيع بعضه ببيع كله
والباقي للراهن (ش) وانظر ما في هذا المحل من جهة العربية في الكبير (ص) ومنع العبد من

رهن المذبر ابتداء يجوز فلا
يتوهم بطلان الرهن بتدبيره
فلا فائدة للنص على ذلك لانا
نقول ذلك انما يكون اذا أريد
بيعه بعدموت السيد أي
في الدين اللاحق للتدبير (قوله
وظاهرها الخ) ولكن ظاهر
أي الحسن ان محل كلامها
بعد القبض أي وهو يشعر
بأنه اذا كان قبل القبض
لا يكون حكمه كذلك قال
بعضهم وينبغي أن يفوت
بتدبيره لحصول التقصير بعدم
قبضه كما اذا أعاده المرتن
لراهن فدبره فانه يفوت ولا
ردانته وانظر هل يبقى
الدين بلا رهن كما في مسألة
العارية أو يكون التدبير
كالعتق والكاتبه فمفصل
فيه بين أن يكون السيد
موسرا أو معسرا كما يأتي
(قوله وان كان أكثر من
قيمة الرهن) هذا اذا كان
الذي رهنه وأعتقه مالكة
وأما اذا كان الراهن له قد

استعاره وأعتقه مع غيره فانه يرضى عتقه أيضا ويعجل المعير الدين لربه اذا قدس رهنه الآن يكون قيمة
العبد أقل من الدين فلا يلزمه غيره أو يرجع المعير على المستعير بعد أجل الدين لا قبله (قوله وفهم من قوله مضى الخ) هذا ينافي ظاهر
قوله أو لا جاز ذلك ولكن المنقول ان الجواز معناه المضى ويفيد قوله بعد وفهم من قوله مضى انه لا يجوز ابتداء قال المصنف وانما
عجل الدين في العتق والكاتبه لانهم عدوه بفعله راضيا بتعجيل الحق والرجوع في الرهن لا يجوز ورد العبد لرق لا يجوز فلم يبق الا تعجيل
الحق (قوله فيبقى رهنا) والقولان الآخر ان انه تبقى قيمته رهنا والثاني أن يأتي برهن مثله (قوله والمعسر يبقى) في العبارة حذف
والتقدير ورهن المعسر يبقى والقريضة على هذا المضاف المحذوف قوله يبقى لان من المعسوم ان الذي يبقى انما هو الرهن لا المعسر فلا
شكال والجمله معطوفة على جملة محذوفة علمت من جملة ومضى عتق الموسر وكاتبته أي وعجل الدين وأخرج الرقيق من الرهنه ورهن
المعسر اذا فعل ما ذكر يبقى وقوله فان تعدد بيع بعضه ببيع كله (قوله وانظر ما في هذا المحل) أي في
المصنف تأثير كل المضافة للضمير بالعمال اللفظي وأجيب بانه تأكيدي لضمير نائب فاعل يبيع أي يبيع هو كله (قوله ومنع العبد) ما ذونا

أم لا (قوله المرهون هو معها) صفة لامتة ولما جرت الصفة على غير من هي له أبرز الضمير ولا يصح جعله صفة لقوله عبد الله بن عمر عليه من الفصل بين الصفة والموصوف ورد ذلك بأن المنع انما هو الفصل بأجنبي من العامل وهما ليس كذلك ثم لا يخفى ان قول المصنف المرهون هو معها شامل لدخولها معه بالنص أو بطريق العموم كاشتراط ماله معه (قوله أو اشترط الراهن) كذا في نسخة والصواب أو المرتن (قوله فانه لا يمنع) ولو غير مأذون (تبيينه) اذا وطئ العبد أمتة المرهونة معه أو (٢٥٣) المرهونة وحدها فلا حد عليه

(قوله حكم بين حكمين الخ) الحكم الذي هو بين الحكمين عدم عتقه وحرمة الوطء والحكمان أحدهما العتق وحرمة الوطء الثاني عدم العتق وعدم حرمة الوطء أي فهي حالة وسطى أخذت من كل طرف شيئا وقوله ساقط وجهه السقوط ان هذا الجواب لم يقدشأ زيادة على السؤال (قوله وهو أن لا يكون من ماء الزاني الخ) لا يخفى انه لا وجه للاتفاق لهذا الاحتمال فالمناسب ان يقول وهو فساد ما فيه وقوله في حليلة الوطء أي إيجابه حليلة الوطء أخف أي أضعف وقوله في رفع الملك أي في عدم رفع الملك أي تأثيره في ثبوت الملك وحاصله ان إيجابه الحليلة ضعيف فتقوى جانب التحريم فلذا لم نحصل وانما تقوى جانب التحريم للاحتياط في الانساب وأما تأثيره في ثبوت الملك فتقوى لأنه لا يزال الملك إلا بموجب قوي فالاصل الملك (قوله لا أحد عليه) أي مراعاة لعطاء القائل بإباحة

وطء أمتة المرهون هو معها (ش) يعني ان السيد اذا رهن أمة عبده وحدها أو رهنها معافان العبد يمنع من وطئها في الوجهين لان رهنها وحدها أو معه شبه الاتزاع من السيد لها لانه عرض كل واحد من العبد والأمة للبيع وقد يباعان مجتمعين ومنفردين وقلنا شبه الاتزاع لانه ليس اتزاعا حقيقيا لان المشهور اذا افتد هما السيد من الرهن فللعبد أن يطأها بالملك السابق ولو كان اتزاعا حقيقيا لافتقر الى تسليم ثلثان واحترز بقوله أمتة من زوجته المملوكة لسيدته فانه لا يمنع من وطئها كالموطء السيد وشمل قوله المرهون هو معها ما اذا نص عليها أو اشترط الراهن دخول ماله معه فدخلت وأخرى لو رهنها وحدها وأمالو كان العبد مملوكا وحده فانه لا يمنع من وطء أمتة ولا مفهوم للوطء ومثله الاستمتاع وقوله أمتة الاضافة للملك أي أمتة المملوكة له فلو كانت زوجته لم يمنع من وطئها لان السيد ليس له اتزاع الزوجة (ص) وحده مرتن وطئ (ش) يعني أن المرتن اذا وطئ الأمة الرهن بغير إذن الراهن فانه يحد لان ذلك محض زنا لانه لا شبهة ملك له فيها ولو ادعى الجهل وولده رقيق ويغرم ما نقصها بكرا أو ثيبا أن كرهها أو طأ وعته وهي بكر وطوع الصغيرة التي تخدع كالأكره ويكون الولد مع أمه رهنها مع ما نقصها ولا يلحق بالمرتن ولو اشترىها المرتن لم يعتق عليه ولدها لانه لا يثبت نسبه منه وان كانت انثى لم يجز له وطؤها والجواب عن مناقضة عدم عتقه وحرمة وطئها كما قال بعض المغاربة أنه حكم بين حكمين ساقط لا يخفى على منصف وانما الفرق بينهما ان تأثير مائع احتمال البتة وهو أن لا يكون من ماء الزاني بل من غيره في حليلة الوطء أخف من تأثيره في رفع الملك (ص) الاباذن وتقوم بلا ولد جلت أم لا (ش) يعني فان وطئها المرتن باذن سيدها فانه لا حد عليه للشبهة وانما عليه الادب وحيث أذن الراهن للمرتن أو لغيره في وطئها ووطئها فانما تقوم على واطئها سواء جلت أم لا فيغرم قيمتها يوم الوطء ولا يغرم لولدها شيئا لاقية ولا غنا لان عقده على الحرية ولحوقه بالواطئ فتقوله وتقوم الخ مستأنف أو معطوف على مقدر أي فان أذن فلا حد وتقوم الخ وقوله وتقوم الخ قاصر على الثانية خلافا لما لا يخفى لان قوله بلا ولد يبعد رجوعه للاولى لانها في الاولى تقوم بولدها وتقوم ليعرف نقصها وترجع لمالكها وفي الثانية تقوم لتزلم له أي للواطئ بالقيمة فتقوله وقومت أي لتزلم له بالقيمة ليعرف نقصها وترجع لمالكها (ص) وللامين بيعه باذن في عقده ان لم يقل ان لم آت كالمرتن بعده والامضى فيهما (ش) أي ان اللامين الموضوع تحت يده الرهن أن يستقل ببيع الرهن اذا أذن له الراهن في بيعه عند عقد الدين الذي بسببه الرهن أو بعده لانه محض توكيل سالم عن توهم اكرامه فيه وسواء أذن له في بيعه قبل الاجل أو بعده وسواء كان الدين من بيع أو قرض هذا ان لم يقل الراهن اللامين ان لم آت بالدين في وقت كذا فان قال له فلا يستقل بالبيع حينئذ بل لا بد من إذن الحاكم لما يحتاج اليه من اثبات الغيبة وغيرها فالضمير في عقده يرجع للدين وأولى بعده لانه ربما يتوهم ان الاذن الواقع في العقد كالأكرام على الاذن لضرورته فيما عليه من الحق فاذنه كالأذن وقوله ان لم يقل ان لم آت يرجع للمنطوق وللهوم بالاولوية والمرتن أيضا البيع بلا إذن حيث أذن له الراهن بعد عقد الدين ان لم يقل ان لم آت فان قال ان لم آت فلا بد من الاذن كما اذا

الفروج ولما في ذمة رب المال من الحق الثابت فكان الاذن كالمعاوضة وتكون ام ولد بولادتها من الوطء باذنه وينبغي ان يخص قوله الاباذن بغير الأمة المتزوجة فلا يكون اذن السيد للمرتن بوطئها شبهة تنفي عنه الحد كالمودعة (قوله مضى فيهما) كان له بالأم لا يخشى فسادها لا نعم يشترط ان يصيب وجهه البيع كما نقله في توضيحه عن البيان اما ان باع بأقل من القيمة فلا خد من المشتري وان تداولته الاملاك فلا أخذه بأي بيع شاء كالشفيع (قوله بل لا بد من إذن الحاكم) لكون الراهن غائبا فان عسر الوصول للحاكم

فمحضرة عدول وحضورهم من باب الكمال (قوله لان الاذن الخ) تعليل للتعميم وهذا التعليل ينتج التحريم ثم لا يخفى ان هذه العلة تنتج حرمة الاذن للمرتهن في العقد وهو أحد أقوال ثلاثة وقيل بالكراهة وقيل بالجواز ومحل الخلاف فيما اذا لم يكن المبيع تافها ولم يخش فسادهم ولم يفوض له فيه والاجاز بيعة اتفاقا ان اصاب وجه البيع لان باعه بأقل من قيمته فالراهن أخذه من مشتريه فان تداولته الاملاك أخذ بأي بيع شاء كالاتحاق كذا في عب (٣٥٤) ثم أقول بل هذا التعليل ينتج المنع ولو كان الاذن بعد العقد (قوله ولا يعزل

الامين) كان ما ذونا له في البيع أم لا أي لا يعزل عن البيع ولا عن وضع الرهن عنده والامين عزل نفسه حيث لم يوكل على البيع والا فلا لتعلق الحق بثالث ثم ان المرتهن اذا وكل على البيع فليس للراهن عزله كالامين (قوله لانه لا يلزم الخ) وقد يقال الاصل فيما لا يجوز عدم النفوذ فلا اعتراض شب (قوله به) أي بالائتمان المفهوم من أمين ومثل الامين القاضي بخلاف الخليفة والمجبر والوصي وامام الصلاة المقام من جانب السلطان وكذا انظر الوقف له الايصاء به ان جعل له الواقف والا كالقاضي وبقي امام الصلاة المقام من جانب الواقف والظاهر ان له الايصاء ان جعل الواقف له ذلك ويبقى النظر في شيء وهو هل للمدرس في موضع الايصاء لمن يجلس بعده في ذلك المحل والظاهر ليس له ذلك مالم يجعل الواقف له ذلك (قوله وباع الحاكم ان امتنع) أي ولا يضرب ولا يهدد بذلك (قوله ومثل ذلك ان كان الراهن غائبا أو ميتا) أي مع اثبات الدين والرهن ولو كان غيره أولى بالبيع لتعلق حق المرتهن بعينه وربما كان أبصر مع ان رهنه كالمأثم ببيع رهنه (قوله يمين الاستظهار) أي يمين التقوية فيقول بالله الذي لا اله الا هو وما

أذن له الراهن في نفس العقد سواء قال ان لم آت أو لم يقل لان الاذن حينئذ منفعة زائدة الراهن له فهي هدية مديان فاشتمل كلامه منطوقا ومفهوما على ثمان صور أربع في الامين وأربع في المرتهن لهما الاستقلال بالبيع دون أن يرفع ذلك السلطان في ثلاث منها فان باع من ليس له البيع من الامين أو المرتهن دون أن يرفع للسلطان مضى ببيع فضمير التنبيه للامين والمرتهن والحاصل أن الراهن اما أن يأذن للامين أو للمرتهن في نفس العقد أو بعده وفي كل اما أن يطلق أو يقيد فان وقع الاذن منه للامين في العقد أو بعده وأطلق فله البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه للمرتهن بعد العقد وأطلق فله البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه له في العقد فلا بد من الرفع قيداً وأطلق (ص) ولا يعزل الامين (ش) أي ولا يعزل الراهن فقط ولا المرتهن فقط والامين وأما الواتفاق على عزله فلهما ذلك وانما تعرض الشارح للراهن لان الامين وكيله فيتموهسم ان له عزله وأما المرتهن فلا كلام له في العزل بل لا نزاع وظاهر قوله ولا يعزل الامين ولو إلى بدل أو وثق منه وينبغي ان له عزله الى بدل أو وثق منه كما يأتي في الو كالة (ص) وليس له ايصاء به (ش) يعني ان الامين الذي على يديه الرهن ليس له ان يوصي به عند موته أو عند سفره لان الراهن والمرتهن لم يرضيا الا بامانته لا بامانة غيره ولو قال ولا ينفذ الايصاء به كان أحسن لانه لا يلزم من عدم جواز الايصاء به عدم نفوذه (ص) وباع الحاكم ان امتنع (ش) يعني ان المرتهن اذا رفع الامر للحاكم بعد امتناع الراهن من بيع الرهن وهو معسر ليس له مال غيره يقضي منه أو امتنع من الوفاء وهو موسر فان الحاكم يبيع عليه الرهن ومثل ذلك اذا كان الراهن غائبا أو ميتا لانه في الغائب والميت يخلف عين الاستظهار (ص) ⁴⁰⁹ ورجع مرتهنه بنفقة في الذمة ولو لم يأذن (ش) يعني ان الرهن اذا احتاج الى نفقة فأنفق المرتهن عليه نفقة فانه يرجع بها في ذمة الراهن لافي عين الرهن حيوانا أو عقارا أو سواء أذن الراهن له في الاتفاق على الرهن أم لا لانه قام عنه بواجب وسواء كان الراهن حاضرا أو غائبا مليا أو معدما ولو زادت النفقة على قيمة الرهن ⁴¹⁰ كما في المدونة والموازبة والمجموعة لما علمت أن نفقة الرهن ومؤنته على الراهن لانه مالك له وله غلته ولان من له الغلة عليه النفقة كالبيع الفاسد فالنفقة على الرهن كالبالف وهذا بخلاف النفقة على الضالة فانه لا يرجع بها في ذمة ربه بل تكون نفقته في رقبته وهو أولى بها عند قيام الغرماء والفرق ان الضالة لا يعرف ربه ولا يقدر عليه الا أن ولا بد من النفقة عليها والرهن ليست نفقته على المرتهن اذ لو شاء لطالب الراهن بالنفقة على الرهن واذا غاب رفعه للإمام وأشار بالمبالغة لرد قول أشهب ان نفقته على الرهن ان لم يأذن له الراهن فيها تكون في الرهن يبدأ بها في غنمه فالمبالغة راجعة لقوله في الذمة وكلام المؤلف فيما ليس له أو ان يباع نفسه فلا يعارض ما يأتي من قوله وان أنفق مرتهن على كشجر خفيف عليه بدئ بالنفقة لانه فيما له أو ان (ص) وليس رهنه الا ان يصرح بأنه رهن بها (ش) تقديم ان النفقة على الرهن تكون في ذمة

وهبت ولا تصدقت وانه باق في ذمته (قوله حيوانا أو عقارا) الصواب قصره على الحيوان وأما العقار فهو ما يأتي وان الراهن كان قصره على كشجر لما يتضح بيانه فيما يأتي (قوله لانه قام عنه بواجب) يفهم منه انه ليس له منع المرتهن من نفقته وهو كذلك (قوله ولان من له الغلة) الاولى لان من له الغلة (قوله واذا غاب رفعه للإمام) أي واذا غاب الراهن رفع المرتهن أمره للإمام (قوله وكلام المؤلف) المناسب أن يقول وكلام المؤلف فيما الاتفاق عليه واجب وهو الحيوان واما ما الاتفاق عليه ليس بواجب وهو الشجر والعقار فيشير فيما يأتي

(قوله على ان نفقتك في الرهن) هي محل الخلاف والتي هي محل اتفاق أن يقول أنفق والرهن بما أنفقت رهن فاذن في كلام الشارح بحث من وجهين الاول أنه يقتضي ان على ان نفقتك محل اتفاق وليس كذلك الثاني ان محل كون الثانية محل اتفاق اذا قال أنفق والرهن بما أنفقت رهن أي فيزيد رهن بعد قوله بما أنفقت (قوله يعني عنه قوله في الذمة الخ) انظر هذا الكلام وكونه رهنا لا ينافي تعلقه بالذمة كسائر الديون محشى تحت (قوله وهل وان قال الخ) بما قررنا تعلم ان تلك الصورة مقبسة على التي فيها الخلاف في جريان الخلاف فالخلاف ان احوال الاتفاق ثلاثة الاول أن يقول أنفق فقط ولا يزيد فالنفقة في الذمة فقط الثاني أن يقول أنفق والرهن بما أنفقت رهن فالرهن فيه رهن في النفقة اتفاقا الثالث أن يقول أنفق على أن نفقتك في الرهن وهي محل التأويلين ومثلها ما أشار له المصنف وهل وان قال (قوله انظر الشرح الكبير) ونص لـ يحتمل ما قاله تحت والجماعة من رجوعه للتصريح أي وهل وان قال ونفقتك في الرهن أي يكون كالتصريح وهو تأويل ابن يونس أو لا يكون (٣٥٥) كالتصريح وهو تأويل ابن شبلون ويحتمل رجوعه لقوله وليس رهنا به وهل

وان قال ونفقتك في الرهن ولا يكون رهنا به وهو تأويل ابن شبلون أو يكون رهنا به وهذا تأويل ابن يونس فلا يكون راجعا للتصريح وهذا أولى لان وان يقضى معطوفا عليه أي لا يكون رهنا به وان قال الخ والاول كان راجعا للتصريح لقول وهل كان الخ فيأتي بكاف التشبيه (قوله مفرع الخ) ابن عسيرة الخلاف بين ابن القاسم واشهب هل يفقر الرهن للتصريح به أم لا فلو دفع رجل لاخر سلعة ولم يرد على قوله أمسكها حتى أدفع لك حقك كانت رهنا عند

الراهن لافي عينه فلذا لا يكون رهنا بالنفقة عليه نعم ان قال الراهن للمرتين أنفق على أن نفقتك في الرهن أو أنفق والرهن بما أنفقت فيكون رهنا بالنفقة بيد أي على الغرماء وقوله وليس رهنا به أي بالاتفاق يعني عنه قوله في الذمة لكنه صرح به ليرتب عليه قوله إلا أن يصرح الخ (ص) وهل وان قال ونفقتك في الرهن تأويلان (ش) أي وهل وان قال ونفقتك في الرهن فلا يكون رهنا به وهو تأويل ابن شبلون أو يكون رهنا به وهو تأويل ابن يونس فلهما راجعا لقوله وليس رهنا به وهذا التقرير برأوى من تقرير تحت انظر الشرح الكبير وقوله (ص) في افتقار الرهن للفظ مصرح به تأويلان (ش) مفرع على التأويلين المتقدمين فن قال لا بد من التصريح في النفقة على الرهن كابن شبلون وابن رشد قال يفقر الرهن للفظ مصرح به ومن قال لا يشترط التصريح بالاتفاق على الرهن كابن يونس قال لا يفقر الرهن للفظ مصرح به (ص) وأن أنفق مرتين على كشجر خيف بدئ بالنفقة (ش) يعني ان من ارتهن نخلا أو زراعا يخاف عليه الهلاك بانهدام بئر أو أي الراهن من اصلحها فأنفق عليه المرتين نفقة فانه يرجع بهما من ثمن النخل أو الزرع قبل دينه لانه اذا لم ينفق على ذلك هلك الرهن فيلحقه الضرر ابن عبد السلام ولم يعدد النفقة المرتين سلفا جزئها القوة الضرر ومعنى التبديلة بما أنفق ان ما أنفقه يكون في زمن الزرع والثمرة وفي رقاب النخل فان ساوى ما ذكر النفقة أخذها المرتين وان قصر ذلك عن نفقته لم يتبع الراهن بالزائد وضاع عليه وكان أسوة الغرماء بدنيه وان فضل عن نفقته بدئ بها في دينه فان فضل شيء كان للراهن وقوله خيف أي وامتنع الراهن من الاتفاق والاتبع ذمته لانه قام عنه بواجب ما يتبرع بالاتفاق (ص) وتؤولت على عدم جبر الراهن عليها مطلقا وعلى التقييد بالتطوع بعد العقد (ش) يعني ان المدونة تؤولت على عدم جبر الراهن على النفقة على الزرع أو على الشجر الذي انهارت بئر مطلقا أي سواء كان الرهن مشترطا في صلب عقد البيع أو القرض أم لا وتؤولت المدونة أيضا على أن الراهن لا يجبر على النفقة على الرهن المتطوع به بعد عقد البيع أو القرض وأما المشتراط في صلب العقد

أشهب لا عند ابن القاسم انتهى فاذا علمت ذلك تعلم ان التأويلين المتقدمين متفرعان على هذين لا العكس كما ادعى الشارح فالمناسب أن يجعل الفاء في المصنف للتعليل (قوله لا بد من التصريح في النفقة على الرهن) أي يصرح بأن الرهن رهن في النفقة (قوله لا يشترط التصريح بالاتفاق على الرهن) المناسب أن يقول لا يشترط التصريح بكون الرهن رهنا في النفقة (قوله وان أنفق مرتين الخ) والفرق بين هذا وبين قوله قبله في الذمة ان نفقة الحيوان لا بد منها وكذا العقار لشبهه بالحيوان فكان المرتين دخل على الاتفاق عليهما ولما يشترط كون الرهن رهنا بها كان سلفا منه لها بغير رهن بخلاف هدم البئر مثلا فانه غير مدخول عليه ولما كان احياء الزرع والشجر انما يحصل عن اتفاقه بدئ به على دين المرتين الاصل أقول هذا الفرق ذكره عب وقد بحث محشى تحت بأن موضوع الاول لزوم النفقة لو لم يكن الرهن وموضوع الثانية عدم لزوم كالشجر وهذا يوجب دخول العقار في الثاني فخلاصته ان يقصر الاول على الحيوان فقط ويكون العقار مثل الشجر فتدبر (قوله لانه قام عنه بواجب) هذا التعليل يفيد انه لا فرق بين أن يمتنع أولا فالمناسب حذفه وذلك لان هذا الفرع مبني على أن الاتفاق على الشجر ليس بواجب لكن سيأتي في النفقات ان الاتفاق على الشجر واجب فانظره (قوله وتؤولت الخ) أي والمرتين يختار شاء أصلح وبدئ بالنفقة وان شاء ترك ذلك وهو جواب عن سؤال مقدر يتضمنه الكلام السابق وهو انه هل يجبر الراهن على الاتفاق على احياء الرهن اذا كان كشجر أم لا والتأويل الاول هو المعتمد

(قوله وان كان الانسان لا يجبر) أي فعدم الوجوب تطير ما ذكر في باب الوقف من ان ما يجب عليه يجبر عليه فيكون مخالفا لما تقدم في النفقات من ان الاتفاق على الشجر واجب نعم قد لا يلزم من الوجوب الجبر كما ذكر في غير ذلك الموضع وحرر (قوله انه لو لم يخف عليه) الظاهر ان المراد بالخوف هنا الظن بما فوقه ولم أر من تعرض له (قوله وضمنه مرتين) أي يوم القبض أي مطلقا على المعتمد الخ وهو الراجح كما نقله الشيخ أحمد عن التوضيح ومقابله يقول (٣٥٦) بالضمن يوم القبض الآن يرى عنده بعد ذلك فيضمن قيمته يوم

ردى فان تكررت الرؤية ضمن عند آخر رؤية وقوله بيده أي تحت تصرفه وقوله مما يغاب عليه حال من فاعل كان ان كانت تامة أو من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ان كانت ناقصة أي ان كان مستقرا بيده حالة كونه مما يغاب عليه وقوله ما لم تشهد بينة المراد به ما يشمل الشاهد واليمين وقوله ان كان مما يغاب عليه أي يمكن اخفاؤه ومثله دعوى التلف دعوى الرد ولو شرط البراءة (قوله وقال اللغوي) معمول به (قوله طريقة الخ) أي نتم ذلك اذا كان المراد اتفاق أهل المذهب مع ان المراد اتفاق ابن القاسم وأشهب (قوله محرقا) أي فيه الحرق وقولنا فيه الحرق جواب اشكال يردوه وان كان محرقا كيف يأتي به وحاصل الجواب ان المراد به الحرق وجواب آخر وهو ان الحرق يصدق بما اذا ذهب جملة أو فيه الحرق وكذا لو كان البعض الباقي محرقا كله وكان فيه ما يميزه وعلم

فجبر على الاتفاق لتعلق حق المرتين به وان كان الانسان لا يجبر على اصلاح عقاره وشجره وأما على الجبر لو اتفق المرتين فيرجع بما اتفق في ذمة الراهن ومفهوم خيف أنه لو لم يخف عليه ان لو ترك لا ينبغي انه لا شيء للمرتين (ص) وضمنه مرتين ان كان بيده مما يغاب عليه ولم تشهد بينة بمحرقه (ش) هذا شروع منه رحمه الله في الكلام على ضمان الرهن والمعنى ان الرهن اذا حازه المرتين وكان مما يغاب عليه كالخلى ونحوه فانه يضمنه اذا ادعى تلفه أو ضياعه الا أن تشهد له البينة أنه تلف أو هلك بغير سببه فلا ضمان عليه حيثئذ لان الضمان هنا ضمان تهمة يفتى بأقامة البينة واحترز بقوله ان كان بيده مما اذا كان بيده أمين فلا ضمان على المرتين وإنما الضمان على الراهن وأشار بقوله (ولو شرط البراءة) الى أن الرهن المذكور يضمنه المرتين بالشروط المذكورة ولو شرط في عقد الرهن انه لا ضمان عليه ولا يقيده شيئا عند ابن القاسم لان التهمة قائمة مع عدم البينة خلافا لأشهب في انتفاء الضمان عنه عند الشرط وقال اللغوي ونحوه لما زرى انما يحسن الخلاف الشيخين في الرهن المشترط في أصل البيع أو القرض أما في رهن متطوع به فلا يحسن الخلاف لان تطوعه بالرهن معروف منه واسقاط الضمان معروف فان فهو احسان على احسان فلا وجه لمنعه ويؤيد ذلك اتفاقهم على اعمال الشرط في العارية لانها معروف انتهى وما حكاه من اعمال الشرط في العارية اتفاقا طريقة من طريقين حكاهما المؤلف في بابها بقوله وهل وان شرط نفيه تردد (ص) أو علم احتراق محله الا يبقا بعضه محرقا (ش) هذا داخل في المبالغة على الضمان لاحتمال كذبه والمعنى ان الضمان على المرتين ولو علم احتراق محل الرهن المعتدله الذي لا يتقل منه عادة نعم ان أتى ببعض الرهن محرقا مع علم احتراق محله فانه لا ضمان عليه حيثئذ وان لم يعلم احتراق محل الرهن فالضمان ثابت على المرتين ولو أتى ببعض الرهن محرقا فلا يبريه من الضمان الا مجموع أمرين ولم يعرج المؤلف على تقييد ابن المواز بان يعلم كون النار من غير سببه وكأنه حمله على الخلاف وقوله محرقا فرض مسألة أي أو مقطوعا أو مكسورا أو مبالوا (ص) وأفتى بعدمه في العلم (ش) يعني أن الباجي أفتى فيما اذا علم احتراق الموضع المعتاد ليوضع الرهن فيه بعدم ضمانه حيث ادعى انه كان به أما ان ثبت انه كان به فهو محل اتفاق بين الباجي وغيره (ص) والافلا ولو اشترط ثبوته (ش) أي والابان كان الرهن على يد أمين أو كان بيد المرتين الا انه مما لا يغاب عليه كالدرور والعبيد أو كان مما يغاب عليه وقامت بينة على هلاكه بغير سببه أو وجد بعضه محرقا مع علم احتراق محله أو علم احتراق المحل الموضوع فيه الرهن فقط على مال الباجي فانه لا ضمان عليه ولو كان الراهن اشترط على المرتين عند عقد الرهن ثبوت الضمان ولا بد من عين المرتين انه تلف بلا سببه وسواء كان المرتين متهمين أو غير متهم (ص) الا أن يكذبه عدول في دعواه موت دابة (ش) يعني أن الرهن اذا كان مما لا يغاب عليه وادعى تلفه ولا يجبر ان لا يعلمون ذلك ولا رأوه فانه يضمنه حيثئذ لثبوت كذبه وكذلك اذا كان مع الرقعة في السفر وادعى موت الدابة وكذبه العدول فانه يضمنه ولا مفهوما موت ولا الدابة أي في دعواه تلف ما لا يضمنه والمراد بالعدول الاثنان فأكثر وانظر اذا كذبه عدل واحد أو اثنان

انه المرهون وكلامه شامل للتعدد حيث أتى ببعض كل محرقا أو مالوا كان متعددا ككتاب مثلا وأتى بشوب (ص) واحد مثلا فلا يكفي عن الباقي فالإضافة للجنس أي الا يبقا بعض كل محرقا (قوله وأفتى بعدمه الخ) ضعيف أي أفتى الباجي هو سليمان ابن خلف في القرن الخامس كان يحضر مجلسه نحو أربعين ألف فقيه وكان اذا قال لم أجد نصا لا يجدونه في المذاهب الاربعة (قوله الا أن يكذبه عدول) اعلم أنه لا فرق في التكذيب بين أن يكون صريحا بأن يقولوا باعها ونحوه أو ضمنا كان يقولوا لا نعلم (قوله وانظر اذا كذبه عدل واحد أو اثنان الخ) الظاهر ان الحكم كذلك

(قوله وحلف فيما يغاب عليه) فلو لم يحلف فالظاهر انه يسجن فان طال سجنه يدين (قوله مخافة أن يكون أخفاء) قضية هذا التعليق اذا شهدت البينة بتلفه ولم تشهد مع ذلك انه تلف بغير سببه لا يحلف والحاصل أنه لا يحلف من شهدت له البينة بتلف الرهن سواء كان يضمنه وذلك فيما اذا شهدت انه تلف بسببه أو مجرأ أو لا يضمنه وذلك فيما اذا شهدت بتلفه بغير سببه ومثل ذلك ما اذا أتى بعضه محرقا ولم يعلم احتراق محله فانه يضمنه ولا يحلف اذا يتهم على انه غيبه وأما فيما عدا ذلك فيحلف فيما يضمنه وكذا فيما لا يضمنه (قوله انه تلف بلا دلالة) أي في دعوى التلف أي تلف بدون اخفائه أي لم أخفئه وقوله لم أخفئه تأكيدي لقوله تلف لقصد التشديد عليه وقوله ولا يعلم موضعه أي في دعوى الضياع والواو بمعنى أو أي يحلف في دعوى الضياع انه ضاع ولا يعلم موضعه (قوله العمل الذي لا اختلاف فيه) أي عمل أهل المدينة الذي لا اختلاف فيه أي في المذهب (قوله وكان (٢٥٧) المناسب أن يقول وحلف مطلقا) أي سواء كان

مما يغاب عليه أم لا أم لا (قوله واستمر الخ) أي بذلك لدفع توهم أن الرهن بعد قبض الدين أو هبته صار كالوديعة وسبب الدفع أنها في الأصل قبضت لحض الأمانة ونفعها خاص برجها والرهن قبض توثقا للأمانة والانتفاع به لهما معا للدين باخذ الدين وللمرته بالتوثق في دينه (قوله لانه يصدق على هبته لغير المدين) أي وأما اذا وهب الدين لغير المدين صار أمينا على الرهن فليس مرته نابل المرتهن الموهوب له فلا يضمن هذا هو الظاهر (قوله قال أشهب الخ) نظايره أن كلام أشهب تقييد وتردد الخطاب في أن يقيد به المصنف أم لا ووافق ما لأشهب ما في نكاحها فتمت باع سلعة لرجل فأخذتها ثم وهبه للمشتري ثم استحققت تلك السلعة أنه لا رجوع له على البائع لحجته أن يقول لم أهيك الاثن سلعة مملوكة لي والآن قد ارتفع ملكي عنها فترفع عنها (تبيينه) اذا وهب الراهن الرهن لأجنبي تنزل منزلة الراهن فيضمنه له المرتهن ضمان

ضن وحلف فيما يغاب عليه انه تلف بلا دلالة ولا يعلم موضعه (ش) يعني انه حيث قلنا بضمان المرتهن فيما يغاب عليه فانه لا بد من يمينه وانما كان يحلف مع تضمينه مخافة أن يكون أخفاءه رغبة فيه فيحلف بالله الذي لا اله الا هو أنه تلف بلا دلالة ولا يعلم موضعه فاذا حلف ضمن قيمته ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا والدليل على التفرقة بين ما يغاب عليه فيضمن وغيره لا ضمان العمل الذي لا اختلاف فيه ولان الرهن لم يؤخذ لمنفعة ربه فقط كالوديعة فيكون ضمانه منه ولا المنفعة الاخذ فقط حتى يكون ضمانه منه كالقرض بل أخذ شئ من هذا وشئ من هذا فوسط فيه وأيضا فان التهمة منتفية عن المرتهن فيما لا يغاب عليه وثابتة فيما يغاب عليه وظاهر قوله وحلف الخ متهما أو غير متهما لان هذه اليمين عين استظهار وكان المناسب أن يقول وحلف مطلقا ويسقط قوله فيما يغاب عليه (ص) واستمر ضمانه ان قبض الدين أو وهب (ش) يعني أن الرهن اذا كان مما يضمن بأن كان مما يغاب عليه فان ضمانه من المرتهن ولو قبض دينه من الراهن أو وهبه للراهن لان الأصل ببقاء ما كان على ما كان الى أن يسلمه لربه ونبيه بمذات لا يتوهم أن الرهن بعد قبض الدين أو هبته يصير كالوديعة لانها في الأصل قبضت على الأمانة والنفع خاص برجها والرهن لم يقبض على الأمانة والمنفعة فيه لهما معا ولو قال المؤلف وان برئ من الدين ليشمل ما ذكر وما اذا أخذت المرأة رهنا بصدقتها وتبين فسادها وفسخ قبل الدخول أو كان في نكاح التفويض الصحيح وطاق قبل الوطء لكان أحسن قوله أو وهب أي هبة يبرأ بها المدين بان وهبه له وهذا هو المراد والافق كلامه اجمال لانه يصدق على هبته لغير المدين قال أشهب اذا ضمن المرتهن فانه يرجع على الراهن بما وضع من الدين لان المرتهن لم يضع له دينه ليتبع بقيمة الثوب ويتقاصان فان كانت قيمة الثوب أكثر غرم ذلك وان كان الدين أكثر لم يرجع على الراهن بشئ يريد بعد أن يحلف (ص) الا أن يحضره المرتهن لربه أو يدعوه لآخذه فيقول اتركه عندك (ش) يعني أن المرتهن اذا حضر الرهن للراهن بعد قضاء الدين أو هبته أو دعاه لان يأخذه من عنده فقال له الراهن اتركه عندك فضاع بعد ذلك فانه لا ضمان عليه لانه حينئذ صار أمانة عنده فقوله فيقول اتركه عندك راجع للثانية ولا يحتاج الى رجوعه للاولى لانه حيث أحضره كفي (ص) وان جنى الرهن واعترف راهنه لم يصدق ان أعدم (ش) يعني أن

(٣٣ - خرشي خامس) الرهان (قوله ويتقاصان الخ) فهي هبة معلقة بحسب المعنى على شرط فكانه قال وهبته لك على أن لا غرم على فيه وفيه بعد (قوله يريد بعد أن يحلف) يحتمل بعد أن يحلف أنه انما وهب على فرض أنه لو ادعى الضياع يسامحه ويحتمل أن المراد بعد أن يحلف أنه تلف بلا دلالة الى آخر ما تقدم وقد بعد الاول أن هذا المرجع فيه للباط (قوله الا أن يحضره المرتهن لربه) عند الوفاء أو بعد الوفاء ومثله ما اذا شهدت بينة ببقائه عند المرتهن الى حين أخذه دينه وقوله أو يدعوه لآخذه من غير أن يحضره أو لم يدعه لآخذه فلا فرق حيث قال اتركه عندك والظاهر أنه لا يشترط خصوص لفظ اتركه عندك بل كل ما أدى مؤداه كذلك من أبقه أو خله أو دعه أو أمسكه أو نحو ذلك (قوله وان جنى الرهن) بعد حيازة المرتهن اياه أي ادعى شخص على الراهن جناية الرهن على مال أو بدن وليس المراد ثبت الجناية (قوله ان أعدم) أي ان كان معديا فان كان عديا ولو بالبعض أي فان أعدم حال اعترافه واستمر

أوطرأله ذلك قبل الاجل (قوله نعم ان خلع من الدين) فان بيع في الدين تبع المجني عليه الراهن بالاقبل من الثمن وأرش الجناية (قوله اذا خلع من الرهنية) بل نقول ولولم يخلص من الرهنية لما تقدم من أنه اذا بيع في الدين تبع المجني عليه الراهن بالاقبل من الثمن وأرش الجناية (قوله قبل الرهن) متعلق (٣٥٨) بقوله جنيته وأما الدعوى فهي بعد الرهن (قوله أي بقاء مستمر غير محدود)

ينافي قوله أولاً بقي رهنا إلى الاجل ويمكن الجواب بان المراد بقوله بقي أولاً بقي رهنا إلى الاجل أي كما هو الشأن في البقاء للاجل وقوله هنا بقاء غير محدود يعني أنه على تقدير اذا فداء لا يلزم بيعه عند الاجل فلو تركه بعد الاجل لا مانع وأما على تقدير الإسلام فانه يؤمر بدفع الدين عند الاجل لاجل أن يأخذه المجني عليه (قوله قبل الرهن) متعلق بالمجني أي أقر بعد الرهن أنه جني قبله (قوله كمن أعتق) أي فاعتق لازم ويجعل قيمته لأقرله أي أن من أعتق عبداً وأقر أنه غيره فاعتق لازم لانه يتم على ارفاق العبد ويغرم قيمته حالاً للمقر له ان قام عليه (قوله وهذا ما لم يكن أرش الجناية أقل) أي من الثمن والقيمة (قوله وأسلمه) أي أراد اسلامه (قوله فله معنى عليه بماله) أي رهن معه أم لا (قوله لان رضاه الخ) تعليل لقوله فمتعلق على السيد غرم مثله (قوله كان ذلك له) أي للمرتهن ولا يخفى أن الموضوع أن الراهن أراد الفداء فينتدبكون قوله فان دعا المرتهن بمعنى وافقه وظهر من ذلك أنه ليس للمرتهن الاستقلال وأنه لا فائدة في ذلك الاسلوب (قوله كان ذلك للراهن) أي كان للراهن أن يفديه وفي العبادة حذف والتقدير وان أسلم المرتهن العبد أي وأراد الراهن فداءه فذلك الفداء للراهن وعبرة

الرهن اذا حازه المرتهن ثم انه جني جناية أو استملك مالا واعترف رهنه فقط بذلك فان كان عديماً ولو قبل الاجل لم يقبل قوله لانه يتم على خلاصه من يدمرته ودفعه للمجني عليه نعم ان خلع من الدين تعلقت الجناية برقبته وخير سيده بين اسلامه وفدائه فقوله لم يصدق أي على المرتهن وأما اقراره فهو مؤاخذة بالنسبة للمجني عليه اذا خلع من الرهنية وكلام المؤلف في الرهن الذي تتعلق الجناية به أمالو كان حيواناً لا يعقل فانه لا يتعلق به أصلاً بل اماهدر واما تتعلق بالغير كالسائق والقائد والراكب وظاهر كلام المؤلف سواء ادعى جنيته قبل الرهن أو بعده وهو صحيح لان الفرض أن الراهن معدم وانما يفتقران فيما اذا كان الراهن ملياً كما يفيد كلام الشارح وسيأتي (ص) والابقي ان فداءه والا أسلم بعد الاجل ودفع الدين (ش) أي وان لم يكن الراهن معديماً بل كان ملياً فان الراهن يخير بين فداءه واسلامه فان فداءه بقي رهنا إلى الاجل وان أسلمه بقي الرهن إلى الاجل ووفاء الدين وأسلم للمجني عليه فقوله والابقي أي بقاء مستمر غير محدود وقوله والا أسلم أي بقي بقاء محدوداً الى حلول الاجل وكلام المؤلف فيما اذا اعترف الراهن بانه جني بعد الرهن قال ابن يونس فلو أقر أنه جني قبل الرهن ثم رهنه فان رضى بفدائه بقي رهنا وان أبى وقال لم أرض بحمل الجناية وحلف أنه لم يرض بحملها أجبر على اسلامه وتجييل الدين كمن أعتق وأقر أنه لغيره والدين مما يجبل وان كان عرضاً من بيع ولم يرض من هوله بتجييله لم يجز اقراره على المرتهن كمالو كان معسراً والدين مما له تجييله ويكون المجني عليه خيراً ان شاع غرمه قيمته يوم رهنه لتعديده وان شاء صبر عليه حتى يحل الاجل ويبيع ويتبعه بثمنه انتهى وهذا ما لم يكن أرش الجناية أقل فيغرمه (ص) وان ثبتت أو اعترف أو أسلمه فان أسلمه مرتته أيضاً فله معنى عليه بماله (ش) هذا مفهوم قوله واعترف رهنه والمعنى وان ثبتت الجناية من العبد الجاني بالبيعة الشرعية أو اعترف الراهن والمرتن بذلك فقد تعلق به حينئذ ثلاثة حقوق حق السيد وحق المرتهن وحق المجني عليه فيخير الراهن أولاً لانه المالك في فداءه واسلامه للمجني عليه فان فداءه بقي رهنا على حاله وان أسلمه فان المرتهن يخير لتقدم حقه على المجني عليه في فداءه واسلامه فان أسلمه أيضاً للمجني عليه فان العبد مع ماله يكون للمجني عليه قل أو كثر ويبقى دين المرتهن بلا رهن ابن يونس وليس له أن يؤدي الجناية من مال العبد ويبقى رهنا إلا أن يشاء سيده زاد عبد الحق في نكته وسواء كان مال العبد مشترطاً دخاله في الرهن أم لا لان المال اذا قبضه أهل الجناية فقد يستحق فمتعلق على السيد غرم مثله لان رضاه بدفعه اليهم كدفعه من ماله فاما اذا أراد ذلك الراهن وأبى المرتهن فان لم يكن ماله مشترطاً دخاله في الرهن فلا كلام للمرتهن وان كان مشترطاً دخاله في الرهن فان دعا المرتهن الى أن يفديه كان ذلك له وان أسلم المرتهن العبد كان ذلك للراهن قاله تت ونحوه للشارح (تنبية) كلام المؤلف فيما اذا جني بعد رهنه أمالو جني قبله فينبغي أن يأتي في هذه برهن ثقة لانه غير المرتهن وهذا فيما اذا ثبتت وأمالو اعترف فينبغي أن يبقى دينه بلا رهن وتقدم حكم ما اذا اعترف الراهن فقط أنه جني قبل الرهن (ص) وان فداءه بغير اذنه فقد أوفى في

الغرياني وان اشترط أي المرتهن ذلك فان أراد أن يفديه فله ذلك

وان أراد اسلامه كان للراهن ذلك انتهى أي وان أراد المرتهن أن يفدي العبد بماله الذي يدينه فله ذلك وأما ان أراد اسلامه فليبينه أن يفديه بماله في الظاهر في أن المرتهن يقع منه الفداء بماله العبد نفسه انتهى (قوله لانه غير المرتهن) وهذا

ظاهر ان علم الراهن بذلك ولم يعلم المرتهن وأما لو لم يعلم الراهن فلا يلزمه أو علم المرتهن فلا يلزمه أيضا (قوله ان لم يرهن بماله) فان رهن به ففداؤه فيه ما أو أمانة الراهن فلا يتعلق به مطلقا (قوله على المشهور) أي ففداؤه في رقبته فقط على المشهور وينبني على المشهور ومقابله أنه لو كان مرهونا بخمسين أي على خمسين أو في مقابلة خمسين هي الدين وفداء المرتهن بخمسة وعشرين وبيع مع ماله بمائة وكانت رقبته تساوي خمسين اختص المرتهن على المشهور بخمسين قيمة الرقبة خمسة وعشرين نظير ما فداء وخمسة وعشرين من دينه وحاصل الغرماء في الخمسين التي يبيع بها ماله بخمسة وعشرين الباقية له اذ لم يبق له بعد الفداء رهن يختص به أي اذا فرض أنه رهن بغير ماله وعلى مقابله يختص بخمسة وسبعين والباقي للغرماء انتهى (قوله الا عند فراغ الاجل) فيه إشارة الى حذف في العبارة أقول لأحاجة لذلك لان الاجل كما يطلق على المدة يتسامها يطلق على النهاية فان فضل من غنمه فضلة عن الدين والفداء فالراهن اذ تسلمه ليس قاطعا لحقه فيها (قوله وبأذنه فليس رهنا به) ضعيف والمعتمد أنه يكون رهنا به فلو قال بكاذبه لمشي عليه (قوله وأما ان تعدد الراهن) أي كرجلين رهنا دارهما في دين ففضى أحدهما حصته من الدين فله (٣٥٩) أخذ حصته من الدار فان تعدد المرتهن واتحد الراهن والرهن وقضى الراهن أحدهما

فقال ابن القاسم حكمها كالأول واستشكل بجولان يد الراهن مع المرتهن الذي لم يعط دينه وذلك مبطل للرهن وأجيب بأنه انما تكلم على خروج حصصة المرتهن الذي استوفى حقه من الرهن وأما كون بقائه تحت يد الراهن لا يبطل فلم يذكره والمستفاد مما تقدم أنه مبطل وحديثه فلا يمكن الراهن من ذلك بل يبيع الحصصة أو يجعلها تحت يد أمين أو المرتهن الآخر (قوله كاستحقاق بعضه) أي المعين ولا يفرق بين أن يكون بعد قبض الرهن أو قبل قبضه وأما اذا استحق كله فان كان قبل قبض الرهن فخير المرتهن في الفسخ والابقاء بلارهن واذا كان بعد القبض فلا يبق دينه بلارهن إلا أن يغره والاخير واذا استحق غير المعين

رقبته فقط ان لم يرهن بماله ولم يبيع الا في الاجل (ش) يعني أن العبد الرهن اذا جنى جناية ففداه المرتهن بغير اذن سيده فان الفداء يكون في رقبة العبد فقط بمبدأه على الدين على المشهور ولا يكون الفداء حينئذ في مال العبد لانه انما افتكه ليرده الى ما كان عليه أولا ولولا ذلك لما كان له طريقه الى العبد بوجهه وحينئذ يرجع الى ما كان عليه وهو انما كان مرهونا بدين ماله ولهذا اذا كان مال العبد مشترطا في الرهن أن الفداء يكون في ماله أيضا ولم يبيع العبد المقتدى جبرا على الراهن الا عند فراغ الاجل سواء كان الفداء في الرقبة أو فيها مع المال لانه انما يرجع على ما كان عليه وهو انما كان يباع عند الاجل فقوله وان فداء الخ قسم قوله فان أسلمه مرتهنه أيضا وقوله ففداؤه من اضافة المصدر لفاعله أو لفعوله أي ففداء المرتهن الرهن أو فداء الرهن المرتهن (ص) وبأذنه فليس رهنا به (ش) أي وان فدى المرتهن العبد الجاني بأذن سيده فان الفداء لا يكون في رقبة العبد ولا في ماله بل هو سلف في ذمة السيد ولو زاد على قيمة العبد ولا يكون العبد رهنا في الفداء (ص) واذا قضى بعض الدين أو سقط بجميع الرهن فيما بقي (ش) يعني أن الراهن المتحد اذا قضى بعض الدين للمرتهن المتحد أو سقط عن الراهن بعض الدين بهيبة وما أشبه ذلك فان جميع الرهن يكون رهنا فيما بقي من الدين وسواء كان الرهن متحدا كدار أو متغصنا كغراب وليس للراهن أخذ شيء منه لانه قد تحول عليه الاسواق وأما ان تعدد الراهن والمرتهن أو أحدهما فانه يقضى لمن وفي حصته من الدين بأخذ حصته من الرهن (ص) كاستحقاق بعضه (ش) تشبيهه في الحكم وهو البقاء وهذه عكس ما قبلها اذ ما قبلها جميع الرهن في بعض الدين وهذه بعض الرهن في جميع الدين (ص) والقول المدعى نفي الرهنية (ش) يعني أن الراهن والمرتهن اذا تنازعا فقال الراهن هذا الثوب عندك وديعة أو عارية وقال المرتهن بل هو عندى رهن أو بالعكس فان القول قول من ادعى

بعد القبض فعليه خلفه على الاربع وقبل القبض لا يتصور التلف كاستحقاق وانظر اذا وقع ذلك في القرض هل يجري فيه ذلك التفصيل أولا لانه معروف والبيع مبني على المشاحة وانظر اذا غره في مسألة المصنف في استحقاق بعضه بعد القبض معينا هل يخير كاستحقاق كله اذا غره أولا لأن معه رهنا في الجملة أو يخير في مقابلة ما استحق وأما غير المعين فبأنه يبدل البعض المستحق (قوله وهذه بعض الرهن) فاذا كان الرهن يتقسم قسمين فبقي حصصة الراهن رهنا وبيع ما لا يتقسم كغيره من المشتر كالتى لا تتقسم اذا طلب أحد الشر كاء البيع جبره الآخر وظاهر تشبيه المصنف أن البعض يبقى ولو يبيع بما وافق الدين جنسا وصفة وهو كذلك عند ابن القاسم خلافا لأشهب في تعجيله للمرتحن اذ لا فائدة في وقفه وقد يصنع فلا ينتفع به الراهن ولا المرتحن (قوله فقال الراهن هذا الثوب عندك) هذا ظاهر وأما العكس فبأنه اذا كان الرهن مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه كبينة فيدعى ربه أنه رهن ليضمه اياه ويدعى المرتحن أنه وديعة اللخمى الآن تكون العادة في مثل ذلك أنه رهن كما هو الشأن في مثل البيع يبيع البقل أو الخبز فيدفع اليه الخاتم ونحوه وأنه رهن ولا يقبل قول ربه أي صاحبه أنه وديعة (قوله فقال الراهن هذا الثوب) تبينه رأينا بحسب دعوى الشخص الآخر الذي يدعى الرهنية فضرورة المسئلة ادعى شخص يده سلعة أنهم رهن عنده في عن شيء باعته اليكها أو في دراهم أقرضها له فادعى مالها أنها لم يشتر

ولم يقتض وأنها ودیعة أو غارية لارهن كان (٣٦٠) القول بین المدعی فی الرهنیة عن أصل الشئ أو عن واحد من متعدد أو عن جزء

من متعدد فان اتفقا علی وقوع العقد وقال البائع علی رهن والاخر علی غیره حلقا وفسخ البیع مع قیام السلعة فان قامت فلهما شئ یرى ان أشبه وحاف كما تقدم فی اختلاف المتبايعین فلا یعارض ما هنا لثغیر الموضوع لانه هنا اختلاف فی العقد فان اتفقا علی وقوع العقد علی رهن وید المرتهن سلعة ادعی أنها رهن ور بها أنها ودیعة والرهن أخرى لم يدفعها له فالقول للمدعی الرهنیة فلا تدخل هذه فی كلامه كما لا یدخل فیهم مدعی الشراء كن دفع سلعة لآخر وأخذ الدافع من الآخر قدرا من الدراهم ثم قال أحدهما وقع البیع بذلك وأنكر الآخر وقال بل السلعة رهن فی الدراهم وهي فرض فان القول للمدعی الرهنیة هذا التفصیل الذی أشاره فی ك (قوله لا العكس) عطف علی المبتدأ أى لا الذین فلیس كالشاهد (قوله إلى قیمته) أى قیمته شهادته إلى مبلغ قیمته لان المرتهن أخذه وثيقة بحق ولا یتوثق الا بعد ادرینه فأكثر (قوله وسواء كان قائما أو قائما) أما اذا كان قائما فالأمر ظاهر وأما فی حال القیام كالأثری المرتهن رهن یساوی عشر الذین وقال هذا هو الذی ارتفعت منك بذلك الذین وقال الراهن بل كان رهني مساويا لقدرة الذین وینبغي أن یقید كلام المصنف بما إذا لم یجر عرف بشئ وأما إذا جرى بشئ فیمثل به (قوله أى قیمته) الظاهر لا حاجة لذلك لان الفرض أنه مثلی لا مقوم (قوله وحلف مرتهنه وأخذه) فان نكل حلف الراهن وعمل بقوله فان نكل عمل بقول المرتهن فیمثل بقوله ان حلقا أو نکلا وظاهر قوله

أن الثوب ودیعة یمین لان مدعی الرهنیة أثبت الثوب وصفا زائدا وهو الرهنیة فعليه البينة والنافی لذلك متمسك بالأصل وسواء اتحد الرهن أو تعدد ولهذه المسئلة یسط انظره فی الشرح الكبير (ص) وهو كالشاهد فی قدر الذین لا العكس إلى قیمته (ش) یعنی أن الرهن اذا قامت فی ضمان المرتهن أو كان قائما لم یفت فهو كالشاهد للراهن والمرتهن اذا اختلفا فی قدر الذین فن شهد له منهم ما حلف مع شاهد ویکون كالشاهد إلى قیمته فان قال الراهن الذین خمسة والمرتهن عشرة فان كان قیمته الرهن مثل دعوی المرتهن فأكثر صدق المرتهن مع عینیه وان كانت قیمته مثل دعوی الراهن فهو مصدق مع عینیه والقیمة يوم الحکم ان كان قائما وان تلف ففیہ الاقوال الآتیة وأما اذا اختلفا فی قدر الرهن فلا یمکن الذین شاهد علی قدر الرهن علی المشهور وسواء كان قائما أو قائما لان المرتهن غارم والغارم مصدق وانما لم یقل وهو شاهد لانه ليس شاهد حقیقة اذ لا نطق له وكلام المؤلف ظاهر فاما اذا كان الرهن مقوما وأما ان كان مثلیا والذین من النقد فانه یتظر إلى غنیه أى قیمته أى ما یساوی اذ ذاته لا یتصور كونها قدر الذین أو أقل أو أكثر أى یتظر إلى ما یساوی يوم الحکم ان بقى ویجرى الخلاف فی وقت النظر إلى ما یساوی ان تلف ثم بالغ علی أن الرهن یمکن كالشاهد علی قدر الذین بقوله (ص) ولو ید أمین علی الاصح (ش) لانه حائر للمرتهن أيضا ووجه القول الآخر أن الشاهد یمکن من قبل رب الحق واذا كان ید أمین لم یمکن كونه للمرتهن فلم یعتبر وحصل كون ما ید الامین من الرهن شاهدا اذا كان قائما وأما ان فات فلا یمکن شاهد لانه فات حیث فی ضمان الراهن وحیث فات فی ضمانه فلا یمکن شاهدا كما أشار الیه بقوله (ص) ما لم یفت فی ضمان الراهن (ش) ما مصدریه وهي معمولة لسانهم من قوله كالشاهد أى وهو یشهد فی قدر الذین مدة عدم فواته فی ضمان راهنه بأن كان قائما أو فات فی ضمان المرتهن بأن كان ممایغاب علیه وهو یدیه ولم تقم علی هلاکة یئنة ومفهومة لو فات فی ضمان الراهن بأن قامت علی هلاکة یئنة أو كان ممایغاب علیه أو كان ید أمین لا یمکن كالشاهد فی قدر الذین وانما كان شاهدا اذا قامت فی ضمان المرتهن ولم یکن شاهدا اذا قامت فی ضمان الراهن لانه اذا قامت فی ضمان المرتهن فانه یضمن قیمته وهي تقوم مقامه واذا قامت فی ضمان الراهن لم یضمن قیمته فلم یوجد ما یقوم مقامه فهو كذین علیه بلارهن فالقول قوله فیہ * ولما كانت أحوال الرهن ثلاثة وهي شهادته للمرتهن أو للراهن أو لا یشهد لواحد منهما لان الراهن اذا قال الذین عشرة وقال المرتهن عشرون فقیمته اما عشرة أو عشرون أو خمسة عشر فأشار إلى الاول بقوله (ص) وحلف مرتهنه وأخذه ان لم یفتكه (ش) أى اذا شهد للمرتهن كما اذا كانت قیمته فی المثال عشرون لم یحلف الراهن ویمثل المرتهن وحده ویاخذه فی دینه لثبوتیه حیث یثبت شاهدو یمین علی المشهور لان المدعی اذا قام له شاهد وحلف معه لم یحلف المدعی علیه معه ومقابله لا یدمن یمین الراهن اذا طلب المرتهن لیسقط عن نفسه كافة بیع الرهن فی الذین ولان المرتهن یخشى من استحقاق الرهن أو ظهور عیب به بعد بیعه عیاض وهو العیج وقوله وأخذه أى أخذ المرتهن الرهن اذا لا یلزم الراهن أن يدفع غیر الرهن لان الرهن شاهد علی نفسه فقط وهو المشهور ان لم یفتكه أى یفتك الراهن الرهن بما حلف علیه المرتهن فان نكل المرتهن حلف الراهن وغرم ما أقر به فقط وأشار إلى الحالة الثانیة بقوله (ص) فان زاد حلف الراهن (ش) أى اذا زادت دعوی المرتهن علی قیمته الرهن ووافقت قیمته دعوی الراهن وهو عشرة فی المثال أولا فانه یحلف وحده ویاخذه منه ویزعم ما أقر به للمرتهن فان نكل حلف المرتهن

أخذه سواء ساوى قيمة ما ادعاه أو زادت وهو كذلك لأن ربه لم يفتكه فقد سلمه له فيما ادعاه (قوله لا بما حلف عليه) فيه إشارة إلى أن المقابل يقول ليس للراهن أخذه إلا بما حلف عليه المرتهن وهو قول ابن القاسم (٣٦١) في العتبية (قوله لا بما حلف عليه

المرتهن) فيه إشارة إلى أن المرتهن يحلف على جميع ما ادعى وهو العشرون كذا قال في الموطأ وقال ابن الموار هو مخير بين أن يحلف على دعواه أو على قيمة الرهن وحكي عبد الحق عن بعض شيوخه لا يحلف إلا على خمسة عشر (قوله في الدين الخ) المناسب تأخير تصوير المسئلة كما يفهم من النقل أنهما إذا اختلفا في صفة الرهن فالقول للمرتحن ثم إذا اختلفوا في الدين فالقول قول المرتحن إلى مبلغ تلك الصفة فيها لابن القاسم إذا ضاع الرهن عند المرتحن فاختلفا في قيمته توأصفاه ويكون القول في الصفة قول المرتحن مع عينه ثم يدعى لتلك الصفة المقومون ثم ان اختلفا في الدين صدق المرتحن إلى مبلغ تلك الصفة (قوله فان تجاهل الخ) ولو جهل أحدهما وأدعى الآخر العلم حلف على ما ادعى فان نكل كان الرهن بما فيه (قوله واعتبرت قيمته يوم الحكم) أي يوم الحكم بقدر الدين وقوله لا يوم الارتهان أي ولا يوم الرفع بخلاف من ادعى

وأخذ ما ادعاه فان نكل عمل بقول الراهن فيعمل بقوله في صورتين إذا حلف وحده أو نكلا وأشار إلى الحالة الثالثة بقوله (ص) وان نقص حلفا وأخذ ان لم يفتكه بقيمته (ش) أي إذا نقصت دعوى الراهن عن قيمة الرهن مع زيادة دعوى المرتحن عليها بان قال المرتحن هو رهن عندى على عشرين مثلاً وقال الراهن بل على عشرة فقط وقيمة الرهن تساوى خمسة عشر درهماً فما بينهما يتخالفان ويبدأ بالمرتحن لأن الرهن كالشاهد إلى قيمته وبأخذ المرتحن الرهن ان لم يفتكه الراهن بقيمته يوم الحكم وهو خمسة عشر في المثال عند مالك وابن نافع وابن الموارز لا بما حلف عليه المرتحن إذا فرض ان دعوى المرتحن تزيد على قيمته (ص) وان اختلفا في قيمة تلف توأصفاه ثم قوم (ش) يعنى أن الرهن إذا ضاع أو تلف عند المرتحن فاختلفا في قيمته لتشهد على الدين أو ليغرمها المرتحن حيث يتوجه عليه القرم فانهما يتوأصفاه ثم يدعى له المقومون فان اتفقا على الصفة فان أهل الخبرة تقومها ويقضى بقولهم وهو من باب الشهادة فلا بد من التعبد لا من باب الاخبار (ص) فان اختلفا فالقول للمرتحن (ش) أي وان اختلفا أي الراهن والمرتحن في الدين أو في صفة الرهن فالقول قول المرتحن ولو ادعى شيئاً سيرا لانه غارم وقال أشهب إلا أن يتبين كذبه لقلة ما ذكر جدا (ص) فان تجاهل الراهن بما فيه (ش) يعنى ان الرهن اذا هلك أو ضاع عند المرتحن وجهل الراهن والمرتحن صفته وقيمته بأن قال كل لأعلم قيمته إلا أن ولا صفته فانه لا شيء لواحد منهما قبل صاحبه لأن كلا لا يدري هل يفضل له شيء عند صاحبه أم لا وانظر هل لابد من أيمانهما كتجاهل المتبايعين الثمن قال بعض لم أرفيه نصاً (ص) واعتبرت قيمته يوم الحكم ان بقي (ش) يعنى أن الرهن اذا كان موجوداً واختلف الراهن والمرتحن في قدر الدين فان قيمته تعتبر يوم الحكم لتكون شاهدة لايهما لا يوم الارتهان لأن الشاهد انما تعتبر شهادته يوم الحكم بها فكذلك الرهن (ص) وهل يوم التلف أو القبض أو الرهن ان تلف أقوال (ش) يعنى أن الرهن اذا تلف واختلفا في قدر الدين فهل تعتبر قيمته يوم التلف لأن قيمة الرهن انما تعتبر يوم الضياع لان عينه كانت أولاً شاهدة أو تعتبر يوم قبضه المرتحن لأن القيمة كالشاهد يوضع خطه ويموت فيرجع خطه فيقضى بشهادته يوم وضعها أو تعتبر قيمته يوم الارتهان قال الساجي وهو الأقرب لأن الناس انما يرهنون ما يساوى ديونهم غالباً قال في الشامل واستظهره ابن عبد السلام وهو نص الموطأ ومعناه في المدونة أقوال وقوله ان تلف مدخول هل أي وهل ان تلف فهذا موضوع المسئلة وقوله يوم التلف دليل الجواب وموضوع المسئلة الشرط لادليل الجواب فليس يستغنى عنه كما قيل أي وهل ان تلف تعتبر القيمة يوم التلف أو القبض أو الرهن أقوال ثم ان كلام المؤلف في اعتبار القيمة لتكون شاهدة لا لتضمن دليل قوله ان بقي اذ في هذه الحالة لا يضمن واعتبار القيمة لتضمن يوم القبض إلا أن يرى عنده بعد القبض فتضمن بأثره وان تكررت الرؤية والاف يوم رى (ص) وان اختلفا في مقبوض فقال الراهن عن دين الرهن وزع بعد حلفهما (ش) يعنى أنه اذا كان له عليه عشرون ديناراً مثلاً فرهنه على عشرة من ذلك رهناً ثم قضاه عشرة من العشرين فقال الراهن هذه العشرة هي عن دين الرهن وقال المرتحن بل هي عن العشرة التي بالرهن فالحكم أنهما يتخالفان وتفض العشرة المقبوضة على العشرين فتصير العشرة الباقية نصفها برهن ونصفها الآخر بالرهن وهذا اذا كانا حاليين أو مؤجلين واتفق أجلهما أو تقارب ومن حلف قضى له على من لم يحلف وأما ان كانا مؤجلين وأجلهما متباعد فالقول قول من ادعى الاجل القريب وكذلك اذا حل أحدهما

عشرين وأقام شاهداً على خمسة عشر فانه يحلف على ما شهد به الشاهد قولاً واحداً والفرق أن المرتحن يدعى أن الرهن في مقابل جميع ما يدعيه (قوله فليس يستغنى عنه) أي عن قوله ان تلف أي بقوله يوم التلف (قوله لا لتضمن) يمكن حل كلام المصنف في الثاني على العموم ولكن ان كان ما قاله الشارح منقولاً فليس وراجع (قوله وزع) أي على قدر الدين لا على قدر الجهات

(قوله فيحمل كلام المؤلف الخ) فيه شيء لانه يقتضى أنه اذا كان التنازع عند القضاء محلفان وليس كذلك والحاصل انه اذا وقع التنازع بعد القضاء فيكون التوزيع بعد الحلف وأما ان اختلاف عند القضاء أو قبل القضاء فانه يوزع بدون حلف كما هو منصوص عليه قال في له وجد عندى مانصه ووزع بعد حلفهما أى بعد البيان بأن قال كل واحد دفع على كذا ويخالفه الآخر وأما لو قال كل نوبت كذا فيوزع بلايين ومثله لو اختلفا عند القبض فقال ما أدفع لك الا عن كذا وقال الآخر لا قبل الا عن كذا فيوزع بلايين انتهى المراد منه (قوله فقال القابض هذان دين الاصله) تظهر غمرة ذلك حيث يكون من عليه الدين معسرا أما لو كان ملياً فلا فائدة لان المطالبة عليه دون الامين (قوله ثم ان الثانية) هذا التصور في الثانية ليس بظاهر لانه مخالف لنص المواق ونصه فيها مال لك من له على رجل ألف درهم من قرض وألف درهم من كفالة فقضاء ألفاً ثم ادعى أنها القرض وقال المقتضى بل هي الكفالة ابن يونس وادعىا انهما يئنا قال فليقتض بنصفها عن القرض ونصفها عن الكفالة يريد ويحلفان أنهما بينسا ابن يونس وهذا اذا كان الكفيل والغريم موسرين انظره في الحالة ثم ان عجب بعد أن ذكر كلام المواق قال مانصه ولتذكر كلام ابن يونس فنقول قال ابن يونس في التداعي في الحالة بعد ذكر ما ذكر المواق عن المدونة وهذا أى القسم اذا كان الغريم أى المضمون والكفيل موسرين لان الذى له الدين يقول انما أخذتهما من الكفالة لكرهتى (٢٦٣) طلب الآخر والدافع بقول انما دفعت ما هو لازم لى على أى حال لا ما يلزمنى تارة

ولا يلزمنى أخرى وهو ما اذا كان مضمونه موسراً فلذا قسمت بينهما فان كانا معدمين أو أحدهما فلا فائدة للقابض في دعواه أنها من الكفالة لانه في عدمهما ان كانت المقبوضة من القرض كان القابض اتباع ذمتين بمائة الكفالة فهي خير من اتباع ذمة واحدة وان كان الكفيل وحده معدماً فلا طلب له عليه بمائة الكفالة ويطلب من المدينان الموسر فان كان معسراً فهو قادر على أخذ الكفيل بمائة الكفالة لعدم الغريم وأما ان لم يذكر عند القضاء شيئاً فلم يختلف أن ذلك مقسوم بين الحقين اذا كانا حاليين أو موسرين اذ لا مزينة لاحدهما على الآخر انتهى (قوله

فالقول قول مدعيه كما قاله اللخمي وبعبارة وظاهر قوله وزع الخ حل الدينان أو أحدهما أولم يحل استوى أحدهما أو اختلف تقارب أو تباین وهو كذلك على المذهب وتفصيل اللخمي ضعيف وقوله بعد حلفهما ونكولهما كلفهما ما يقتضى للعالف على النا كل ويحلف كل على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه ومحل كلام المؤلف في اختلافهما ما بعد القضاء وأما ان اختلفا عند القضاء فظاهر كلام ابن عرفة أنه يجزى فيه ما جرى في اختلافهما ما بعد القضاء وعليه فيحمل كلام المؤلف على ظاهره الشامل لما اذا اختلفا عند القضاء أو بعده (ص) كالحالة (ش) تشبيه في التوزيع بعد حلفهما والمعنى أنه اذا كان لرجل دينان أحدهما بحميل والآخر بلا حيل فقضاء أحدهما فادعى رب الدين أنه الذى بلا حيل وقال المدينان بل هو الذى بحميل أو يكون له عليه دينان أحدهما أصلي والآخر هو حيل به عن غيره وقضاء أحدهما فقال القابض هذان دين الاصله وبقي دين الحالة وقال الدافع هو دين الحالة فانهما يحلفان ويوزع بينهما فان نكل أحدهما فalcول لمن حلف ثم ان الثانية هي التي وقع فيها تنقيد ابن يونس الآتي وأما تنقيد اللخمي فهو جار في الصورتين انظر الشارح وت * ولما أنهى الكلام على متعلق الرهن وكان منه الجرا الخاص على الراهن ومنعه التصرف في الرهن الا باذن المرتهن شرع في الكلام على الجرا العام وهو حاطة الدين والفلس وهو كما قال ابن رشد عدم المال والتفليس خلع الرجل من ماله لغرمائه والمفلس المحكوم عليه بحكم الفلس وهو مشتق من الفلوس التي هي أحد النقود عياض أى انه صار صاحب فلوس بعد أن كان ذا ذهب

وأما تنقيد اللخمي) أى المتقدم بيانه (قوله وكان منه) أى من متعلق الرهن ومن متعلقه أيضاً مسائل كثيرة منها الضمان وعدمه (قوله ومنعه التصرف) عطف تفسير (قوله الجرا العام) أى الذى لا يتقيد بشخص دون آخر الا أن الراهن له حكم آخر لانه يمنع من مطلق التصرف بخلاف من أحاط الدين بماله فانه انما يمنع من التبصر وقوله والفلس الظاهر أنه مستأنف قصده ببيان ما يتعلق بتلك المادة والفلس عدم المال فتكون الواو في قوله وهو الخ زائدة وكنت قررت سابقاً أن قوله والفلس معطوف على ما قبله عطوف لازم على ملزوم والمراد عدم المال الزائد على ما يأخذه الغرماء (قوله خلع الرجل) من اضافة المصدر للمفعول أى خلع الحاكم الرجل من ماله لغرمائه وفي العبارة قلب والتقدير خلع مال الرجل من ماله لغرمائه أى حكم الحاكم بخلع مال الرجل لغرمائه لا يخفى أن هذا التعريف بالمعنى الاخص فيكون يصدد تعريف المعنى الشرعي (قوله المحكوم عليه بحكم الفلس) الظاهر بحكم التفليس أى بحكم هو التفليس (قوله وهو) أى الفلس مشتق أرائبه الأخذ بالمصطلح عليه لان فلوس ليس مصدراً فيكون حاصله أن مفلس مشتق اشتقاقاً اصطلاحياً من التفليس ومعنى الأخذ من الفلوس وقوله التي هي أحد النقود أى التي هي عبارة عن الجدد وجعل الجدد من النقود تسامح لان النقد عبارة عن الذهب والفضة فقط

وفضة

(قوله ثم استعمل) أي أن المفلس بحسب الأصل المحكوم عليه بحكم الفلاس ثم استعمل في كل من عدم المال والظاهر في عرف الناس أي أنه يقال مفلس بفتح الفاء وتشديد الهمزة في عرف الناس لمن عدم المال وأنه طار وهذا لا يتأق أن يكون في الأصل معنى لغوي أو حرر (قوله يقال) أي في شأن من عدم المال أي أيضا أفلس الرجل أي صار عدم المال وقوله فهو مفلس بضم الميم وسكون الفاء على وزن مكرم (قوله في العرف) أي عرف أهل الشرع أعلم أنه إذا كان مدلول الأعم القيام ومدلول الأخص نفس الحكم فأين العموم بل هما متباينان والجواب أن العموم باعتبار الوجود (قوله موجب) أي الخلع أي مسببه (قوله منع دخول الخ) أي فإذا أفلس الرجل لطائفة ثم دأب غيرهم ثم قاموا ففلسوه فلا دخول للأوليين معهم (قوله ليس له ما يفي به) فإذا تساوى وقاموا فلا يقال إقيامهم تفليس بالمعنى الأعم وسيأتي للشارح ما يخالفه **باب الفلاس** (قوله إلى التفليس الأعم) أنت خير بيان الأعم قيام الغرماء فيقتضي هذا الكلام أن المنع المذكور ليس بمجرد الإحاطة بل لابد من قيام الغرماء وليس كذلك بل المنع المذكور بمجرد الإحاطة ولا يتوقف على قيام الغرماء كما يفيد محشى نت (قوله أي زاد عليه أو ساواه) هكذا ينبغي لأن العسلة وهي اتلاف مال الغريم حاصلة مع التساوى كحصولها في الزائد إلا أن المنقول أن المنع انما يكون (٣٦٣) إذا زاد على ماله لأن نقص أو تساوى (قوله أي علمت إحاطته) أي لا من شك في إحاطة الدين بماله والظاهر أن المراد بالشك مطلق التردد فإذا ادعى الملاءم يمنع الأبعد كشف السلطان عن ماله فإن وجد وفاء لم يفلس والأفلس اللخمى وهو المشهور (قوله لا يجوز عليه) أي بالمعنى المذكور أقول لا شك أن من أحاطت التبعات بماله يجوز عليه أيضا ذلك الجبر المذكور لأنه يمنع من التبرعات وغيرها من التصرفات لأنه إذا منع من غير التبرعات فأولى أن يمنع من التبرعات قال أحد بن نصر الداودي في كتاب الأموال من له دين على من اغترفت التبعات ما يده ولم يعلم منتهى ما عليه لم يجوز لأحد أن يقتضى منه شيئا غناله عليه لوجوب الخصاص في ماله فلا يجوز له أخذ شيء لا يدري هل هو له أم لا وقد وقع الخلاف هل حكمه حكم من

وفضة ثم استعمل في كل من عدم المال يقال أفلس الرجل بفتح الهمزة واللام فهو مفلس والتفليس في العرف أخص وأعم ابن عرفة الأخص حكم الحاكم بخلع كل مال المدين لغرمائه لعجزه عن قضاء ما لزمه فيخرج بخلع الخخلع كل ماله باستحقاق عينه موجب منه منع دخول دين سابق عليه على لاحق بعام له بعده والأعم قيام ذي دين على مدين ليس له ما يفي به فقوله لغرمائه متعلق بخلع ولعجزه متعلق بحكم وأشار المؤلف بقوله

باب للغريم منع من أحاط الدين بماله من تبرعه

(ش) أشار إلى التفليس الأعم والغريم يطلق على من عليه الدين وعلى من له الدين والمراد هنا الثاني والمعنى أن من أحاط الدين بماله أي زاد عليه أو ساواه فلصاحب الدين أن يمنع من تبرعائه كالعتق والصدقة ونحوهما وسواء كان صاحب الدين متعددا أو منفردا وسواء كان دينه حالا أو مؤجلا واحترز بالتبرع عن البيع ونفقة أبيه ونحوه مما هو واجب عليه ومما جرت العادة به من كسرة لسائر وأفضحية ونفقة عبيد دون سرف في الجميع فإنه جائز وأفهم قوله من أحاط أي علمت إحاطته وأما لو ادعى الملاءم منع الأبعد كشف السلطان عنه وأشعر قوله الدين أن من أحاطت التبعات بماله لا يجوز عليه وظاهر قوله للغريم الخ أنه لا يحتاج إلى حاكم وهو صريح المسدونة واللخمى وابن عرفة وانما يحتاج لحكم الحاكم في التفليس الأخص (ص) وسفره أن حل بغيبته (ش) يعني أن من له دين مؤجل له أن يمنع من عليه الدين من السفر البعيد الذي يحصل دينه فيه في غيبة المدين ولو لم يحيط الدين بماله وهذا ما لم يוכל وكيلامليا ضامنا للحق يقضيه عنه في غيبته وليس له عزله أو يكون للدين مال حاضر يمكن منه قضاء

جبر عليه القاضي فلا يصح منه قضاء بعض غرمائه دون بعض ولو ببعض ماله ولم يقضه الدخول مع من قضاء كغرماء المفلس أو حكم من أحاط الدين بماله فيصم قضاء بعض غرمائه ببعض ماله دون بعض قال الناصر الثاني وعلى أن حكمه حكم من أحاط الدين بماله يؤخذ منه أن الزاجح جواز معاملة مستغرق الذمة لأن الزاجح فيمن أحاط الدين بماله جواز معاملة من لم يحاط وينبغي أن يكون هذا ما لم يكن عين الغصب أو السرقة موجودة فإن كان موجودا لم تجز المعاملة به قطعا وانما محل الخلاف ما إذا استهلك عين ذلك الحرام وتعلقت قيمته أو مثله بذمته وذلك محبط بما يده من ماله (قوله وسفره أن حل بغيبته) ومفهومه عدم منعه أن يحل بغيبته ولا يلزمه عين أنه لم يرد الفرار من الحق الذي عليه وأنه ينوى الرجوع على المعتمد ولا يطلب بكفيل ولا بإشهاد قال اللخمى وهذا إذا بقي من الأجل مقدار ما يرى أنه يذهب ويحجب قبل عمله ولا يخشى لده ومقامه فان خشي منه أو عرف باللد اعطى حيا لا وإن كان له عقار وأعطى حيا لا أو وكيله بالبيع ويكون النداء على البيع قبل الأجل بمقدار ما يحل الأجل عند البيع ولو ادعى رب الدين عليه أنه يريد سفره وأنكر خلفه أن أتى بشبهة وإن لم تكن قوية فإن نكل أتى بحميل ثقة يغرم المال أي إذا علم وقوفه على اليمين وأما إذا علم أوطن عدم وقوفه عندها يكلف حيا لا ثقة يغرم المال (قوله وليس له عزله) أي وكيله جواب عما يقال له أن يוכל وبعد ذلك بعزله فأجاب بأنه لا عزله

(قوله فالضمير في سفره الخ) أي في العبارة استخدام لاشبه استخدام لأن شبه الاستخدام أن يذكر الشيء بمعنى ثم يذكره باسمه الظاهر
بمعنى آخر (قوله واعطاء غيره قبل أجله) أي بعض ما يبيده اذهب وسلف فيرجع للتبرع واعطاء كل ما يبيده والظاهر أنه يرجعه شبه
وكذلك من أراد أن يحجر على ولده أتى به الامام ليحجر عليه ويشهر ذلك في الجامع والاسواق ويشهد على ذلك فن باعه أو ابتاع منه
فهو مردود وكذا من أراد أن يحجر على (٣٦٤) عبده المأذون له في التجارة لا ينبغي له أن يحجر عليه الا عند السلطان أي بوقفه

السلطان للناس وبأمر فيطاف به
حتى يعلم ذلك منه (قوله والنصب
أولى) أي أقول ابن مالك وربما
جروا الذي أبقوا الخ والشرط
موجود فالقوله مع الشرط (قوله
وزوجه) أي التي علم مبيدها
أوجهل لا التي علم بغضه لها (قوله
والاصح) معطوف على ما اختاره
اللخمي (قوله قاضي الجماعة) أي
قاضي في جميع أبواب الفقه لافي
خصوص باب كالانكحة (قوله
والفلس) سواء كان قيام الغرماء
أو حكم الحاكم لا يعتبر إقراره بدين
أي إذا كان الدين الذي فلس فيه
ثابتا بالينة وأقر لا يعتبر إقراره
بالنسبة لذلك المال الذي فلس به
فلا ينافي أنه يتبعه به في المستقبل
(قوله وكلام المؤلف في الصحيح)
هنا حل آخر استظهره ع
وذكره شب ونصه بعد قوله ولا
ينع من أحاط الدين بماله من رهنه
عند بعض الغرماء أو أجنبي بشرط
كونه مشروطا في العدة وكونه في
معاملة حادثة لمن لا يتهم عليه وأما
في الدين الذي عليه قبل ذلك فلا
يجوز وكون الراهن صحيحا وأصاب
وجه الرهن وكون المرهون بعض
المال (أقول) لا يخفى أنه إذا كان في
معاملة حادثة فبأوجه التقييد يكون
الرهن مشروطا في أصل العقد

الحق عند أجله بسهولة فليس لصاحب الحق حينئذ أن ينعه من السفر البعيد فالضمير في
سفره عائداً على المديان لا بقيد كونه أحاط الدين بماله وهذا إذا كان موسرا وأما المعسر فله أن
يذهب كيف يشاء (ص) واعطاء غيره قبل أجله (ش) يعني أن من أحاط الدين بماله إذا جعل
لأحد الغرماء دينه قبل أجله فلباقى الغرماء أن ينعموه من ذلك أي لبعض أرباب الدين منع
المدين من اعطاء غير الغريم القائم (ص) أو كل ما يبيده (ش) يعني أن المديان إذا أعطى كل
ما يبيده لبعض الغرماء فإن للباقي أن ينعموه من ذلك ويردوا فعله جميعا ولو كان الاجل قد حل
ومثل الكل ما إذا بقي يبيده فضله لا يعامله الناس عليها فكل منصوب على أنه مفعول ثان
لاعطاء المحذوف مع مفعوله الاول أي أو اعطاء غيره كل ما يبيده أو مجرور على جعل اعطاء
مضافا له وحذف المفعول الاول أي أو اعطاء كل ما يبيده والنصب أولى (ص) كإقراره لمتهم
عليه على المختار والاصح (ش) التشبيه في الحكم المذكور وهو المنع والمعنى أن المديان الذي
أحاط الدين بماله إذا أقرب دين لمن يتهم عليه كاخيه وإزوجه فإنه يمنع من ذلك ويرد إقراره على
ما اختاره اللخمي من خلاف حكمه ثم قال وأن لا يجوز أحسن والاصح الذي أفتى به قاضي
الجماعة حين نزلت بقصة المتيطي وهو المشهور وأما إقراره بدين لمن لا يتهم عليه فإنه جائز
وسواء أقر في صحته أو في مرضه وهو كذلك وظاهره سواء كان الدين الذي عليه ثابتا بالينة
أو بإقراره والفرق بين هذا والفلس أن هذا أخف من ذلك (ص) لا بعضه ورهنه وفي كتابته
قولان (ش) يعني أن من أحاط الدين بماله لا ينع من اعطاء بعض ماله لبعض غرمائه حيث كان
دينه حلالا بشرط أن يكون البعض الباقي يصلح للمعاملة عليه والافللغريم منعه وكذلك يجوز
لمن أحاط الدين بماله أن يرهن بعض ماله لبعض غرمائه وكلام المؤلف في الصحيح وأما المريض
المدين فلا يعطى بعضا ولا يرهن بعضا أي لا يعطى بعض الغرماء في الدين القديم
ولا يرهن بعضا عند بعض الغرماء في الدين القديم وأما في دين يستحدثه فله أن يعطى بعضا
ويهرن بعضا من ذلك الدين المستحدث لأنهم معاملة حادثة ولا يجز عليه للأولين ولألا خرين
حتى يقوموا عليه وأما المريض غير المدين فله أن يرهن في دين يستحدثه واختلاف هل يجوز
لمن أحاط الدين بماله أن يكتب عبده بناء على أنها كالبيع أو لا يجوز بناء على أنها كالعتق
قولان ومحلها ما إذا كتبه كاتبة مثله أم لو كتبه بدون كاتبة مثله منعت اتفاقا وتفصيلا
اللخمي ضعيف (ص) وله التزوج وفي تزوجه أربع آراء في تطوعه بالحج تردد (ش) يعني أن من
أحاط الدين بماله يجوز له أن يتزوج من يشبهه ويصدقها صدق مثلها وأولى التسري
واختلف هل له أن يتزوج ما زاد على واحدة إلى أربع أو لا يجوز له ذلك ابن عرفة الظاهر منعه
لقائه عادة وكذا طلاقه وتكرار تزوجه لمطلق شهوره اه واختلاف أيضا هل يجوز له أن يبيع
حصة الفريضة ويسقط عنه أو لا يجوز له ذلك لأن ماله الآن للغرماء حيث أحاط الدين بماله

وتأمل في بقية القيود يظهر لك الحال (قوله حتى يقوموا عليه) أي الآخرون (قوله وتفصيل اللخمي
ضعيف) قال أرى أن يتطرق في قيمته مكاتباً فإن كانت مثل قيمته رفيقا مضت وسواء كانت قبل الجرا أو بعده لأنه لا ضرر على الغرماء إلا أن
يتعذر بيع المكاتب وإن كانت قيمته مكاتباً بخس من قيمته غير مكاتب إلا أنها توفى الدين لم ترد وإن كانت لا توفى الدين ردت إذا كانت
بعد الجرا وإن كانت قبل الجرا وكان الخس لتحقيق في الكتابة لما يرجو من الولاء ردت وإن كانت الكتابة على أحسن النظر من السيد
ومن ناحية التجارة لكثرة النجوم مضت (قوله وأولى التسري) فيجوز له أن يشتري بارية للوطء بالطريق الأولى لأن ما كل وطء ينشأ

عنه الولد بخلاف التزوج فان الزوجة تلك بمجرد العقد النصف (قوله وجهة التطوع ممنوعة اتفاقا) الاولى أن يقول وجهة الفرض ممنوعة على المصوص لما تقدم أنه أراد بوجه التطوع الفرض (قوله والنص للمالك لا يبيح الفريضة) هذا هو المعقول عليه (قوله والتردد الخ) بهذا يعرف أن قوله أولا واختلاف الخ المفيد أن المسئلة ذات خلاف لا يظهر مع هذا أن التردد إذا كان لواحد فعنه التحريم (قوله كمن على عشرة أيام) أي والبعيدة شهر (قوله أن لم يعلم ملاؤه) بأن علم عدمه أو لم يعلم شيء والملاء بالمد هو المراد هنا وأما بالهزم والقصر فالجماعة من الناس وإن لم يكونوا أشرفا أو بالقصر بدون هزم الأرض المتسعة (قوله فان علم لم يفلس) وينبغي تقييده بما إذا لم يعلم عدمه حين التفليس والافلس (قوله وبهذا الخ) ما ذكره طريقة ابن رشد وأما طريقة (٣٦٥) اللخمي فالغيبة عنده على قسمين بعيدة وقريبة فالقريبة كالثلاثة الأيام حكمه فيها

كالخاضر فيكتب اليه ويكشف عن حاله والبعيدة يفلس فيها إذا لم يعلم ملاؤه أي حين سفره وسواء كانت العشرة الأيام أو الشهر انتهى (قوله وغيبة ماله كغيبته) فمن بعدت غيبة ماله وشك في قدره أو وجوده ففلس وإن علم وجوده وفيه وفاء فإن القاسم لا يفلس وهو المشهور وانتظر على ما ذكر ابن رشد من أن غيبة رب المال فيها ثلاثة أقسام هل يجري مثل ذلك في المال أم لا كذا في عجم (قوله أوبقي) في العبارة حذف والمعطوف عليه قوله زاد والمعنى زاد أي الحال أو نقص عنه أي أو نقص الحال وبقي من مال المطلوب ما لا يفي بالموجب بقى شيء آخر وهو أن قوله ما لا يفي بفهم التفليس عند عدم الوفاء سواء أمكن التحريك أم لا وليس كذلك بل يقيد بما إذا لم يمكن التحريك (قوله كلهم أو بعضهم) راجع لأرباب الديون أي أرباب الديون كلهم أو بعضهم وأما الديون فكلاهما حال والحاصل أنه إذا لم يطلبه أحد فلا يجوز تفليس به وهذا بخلاف التقيسيط

وأما كراهه لوجه التطوع فلا يجوز له إلا بخلاف وبما قررنا علم أن التردد فيما زاد على تزوجه على الواحدة لا في الأربع وأنه في حجة الفرض لا في حجة التطوع فأطلق على حجة الفرض تطوعا ما لعسره بمال الغرماء أو باعتبار القول بالتراخي والتردد ضعيف لأن المنع فيما زاد على الواحدة هو المختار كما جزم به ابن عرفة وجهة التطوع ممنوعة اتفاقا والنص للمالك لا يبيح الفريضة والتردد هنا لا بن رشد فيه ما ويشبهه هذا المحل ما يأتي في قوله وفي بيع آلة الصانع تردد من أنه لو أحده وهو عبد الجيد الصانع (ص) وفلس حضر أو غاب (ش) هذا شروع منه في التفليس الخاص أي وجاز تفليس به حضر أو غاب رد على عطاء القائل بعدم جوازه لأن فيه هتك حرمة المديان وإذلاله وأما أنه يجب إذا لم تتوصل الغرماء لديونهم إلا بحكم الحاكم فهذا لا مر عارض لأن ذات التفليس لأنه من أصله جائز فإذا تعذر الوصول إلا بحكم الحاكم وجب على الحاكم الحكم وقوله حضر أو غاب أي حال كونه حاضرا أو غائبا مثل اضرب زيد اذهب أو جلس أي اضربه على كل حال أي فلس على كل حال وبعضهم يقدر الشرط في مثل هذا أي أن حضر أو غاب أي على كل حال وقوله حضر حقيقة أو حكما بأن غاب غيبة قريبة لكن بعد الكشف عن حاله وقوله أو غاب غيبة بعيدة أو متوسطة كمن على عشرة أيام وقوله (ص) أن لم يعلم ملاؤه (ش) فإن علم لم يفلس شرط في المتوسطة وأما في البعيدة فيفلسه وإن علم ملاؤه وبهذا ينطبق كلامه على الغيبات الثلاث ومعنى علم الملاء أن يخرج وهو ملئ فليس يستحب ملاؤه وغيبته ماله كغيبته انظر الشرح الكبير (ص) بطلبه وإن أبي غيره ديناً حل زاد على ماله أو بقي ما لا يفي بالموجب (ش) يعني أن من أحاط الدين بماله يفلس بشروط ثلاثة الأولى أن يطلبه أرباب الديون بديونهم الحالة كلهم أو بعضهم وبأي البعض وإذا فلس البعض فلا تخير محاصة القائم لأن تفليس واحد تفليس للجميع الشرط الثاني أن يكون الدين المطلوب تفليس به قد حل أصله أو لانهاء أجله إذا جبر بدين موجب الشرط الثالث أن يكون الدين الحال زائدا على مال المفلس إذا جبر بالدين المساوي أو بقي من ماله بعد وفاء الحال ما لا يفي بالدين الموجل مثلا عليه مائتان مائة حالة ومائة مؤجلة ومائة وخمسون فالباقي بعد وفاء المائة الحالة لا يفي بالدين الموجل فيفلس ولو أتى بحميل وأخرى لم يبق للموجب شيء وبقي شرط وهو أن يكون الغريم ملداً أو بعارة وإنما يفلس بطلب بعض الغرماء إذا تبين لديه نقله الطخيخي عن المدونة فإن قلت الغائب لا يتصور فيه ذلك قلت الغائب حيث

(٣٦٤ - ختمى خامس) فيجوز ولا يتوقف على قيام أحد فإذا رفع من عليه الدين أمره القاضي وأثبت بحزمه عن قضاء جميع ما عليه وكتب له وثيقة بأن يؤخذ منه في كل شهر مقدار منه فإن ذلك يكون جائزا صحيحا ولا يتوقف على حضور أرباب الديون بخلاف الفلاس وإنما يعمل بالتقيسيط المذكور حيث لم يقصد به المدين التفليس والافلا يجوز ولا يصح ولا عبرة بالحجة المذكورة لأن الفلاس لا يصح إلا بعد طلب الغرماء (قوله فالباقي الخ) هذه طريقة اللخمي وطريقة المازري إذا كانت مؤجلة لم يفلس بها ففي هذه الصورة لا تفليس والحاصل أن المازري يقول إذا حل بعض الدين واستغرق ما بيد المدين وبقي ما لا يفي بالموجب فلا يفلس ويؤخذ منه الحال ويبقى الموجل حتى يحل يخلص من الباقي إن وجد قال المواق فانتظر ما للمازري مع كلام خليل أي انظر لم يبع اللخمي دون المازري (قوله وهو أن يكون الغريم ملداً) وبقي شرط آخر وهو أن لا يدفع لطالب التفليس جيلا بمال والام يفلس

(قوله مفعول لاجله) فان قلت شرطه الاتحاد في الفاعل قلت في العبارة حذف والتقدير لاجل تحصيل دين الخ (قوله وأما الالتزام شيئا) أي كان يلتزم لزيد دينار معروف (قوله فلا يمنع على أن يوفيه الخ) فاذا طرأ له مال ومال الغرماء باق فلهم منعه حتى يوفى دينهم وقوله لا في ذمته معطوف على محذوف تقديره فمقتضى من (٣٦٦) تصرف مال فيما في يده لا في ذمته ولذا يمنع المفسر من تزوج بوجه وتسهر

بسرية بخلاف احاطة الدين فانه يمنع من التبرع (قوله القصاص أو العفو) أي قول المجني عليه مخير اما أن يقتص أو يعفو وليس له أن يلزم الجاني بالدية فهر راعنه وأشهب يقول مخير اما أن يقتص أو يعفو وأخذ الدية من الجاني (قوله) والآن ظهر على قاعدة المذهب الجواز أي ولو على مذهب أشهب أي فلا تضر حتى على مذهب أشهب (قوله) لفولهم الخ) أي يجامع أنه لا يطالب باستحداث المال (قوله وكذلك لا يمنع من العفو) أي فله العفو عما لا مال فيه من قصاص أو حد وسواء عفا على مال أم لا وسواء كان ما أخذ من المال يدفعه للغرماء أو يعيدهم (قوله التي استولدها قبل الدين) المناسب التي استولدها قبل التفليس وأما من أولدها بعد التجرع عليه فانه يرد عتقها لأنها تباع دون ولدها وعبارة عب التي أولدها قبل التفليس الاخص ولو بعد الاغمى (قوله فائدة) لا قبل منه أنه أحيل أمته قبل الجرح الآن يفش ذلك قبل بين الجيران أو شهد به انتساء قاله ع (قوله وحل به) أي بالفلس الاخص لا قيام الغرماء ولو مع تمكينه اياه من البيع والقسم كما يأتي (قوله على المشهور) أي خلافا لسيوري القائل بأنه لا يحل لا بالموت ولا بالفلس (قوله لان الذمة في الحالتين قد خربت) أما في الموت

لم يعلم ملاؤه مظنة الدد والضمير في طلبه يرجع للتفليس أي بسبب طلب الغريم التفليس فهو مصدر مضاف لمفعوله وحذف فاعله وهو الغريم وقوله دينام مفعول لاجله لا مفعول به أي بفلس الشخص بسبب طلب الغريم التفليس لاجل دين صفته كذا وهو أولى من جعل الضمير في طلبه راجعا للغريم على أنه فاعل المصدر ودينام مفعوله كما فعل بعض اذ لا يلزم من طلب الغريم دينه طلبه للتفليس وهم قد جعلوه احترازا عن طلب المدين تفليس نفسه أو الخا كم فلا يجاب لذلك ثم شرع في بيان أحكام الجرح الاربعة بسبب التفليس الاخص وهو بيع ماله كما يأتي في قوله وبيع ماله بحضرته بالخيار ثلاثا وحبس ماله كما يأتي في قوله وحبس اثبوت عسره ان جهل حاله ورجوع الانسان في عين ماله كما يأتي في قوله وللغريم أخذ عين شئته المحاز عنه في الفلس لا الموت ومنعه من التصرف المالي وأولى غيره واليه الاشارة بقوله هنا (قوله) فمقتضى من تصرف مالي لا في ذمته (ش) الفاء سببية أي فبسبب جرحه يمنع من التصرف المالي من بيع وشراء وكراء ولو بغير محاباة وما في السارح من أن المنع من البيع حيث كان محاباة فيه نظرا لان المحاباة من التبرع وهو يمنع منه بمجرد الاحاطة واذ وقع منه التصرف أوقف على نظرها كم ردوا مضاء وأما الالتزام شيئا في ذمته أو اشتري أو أكرى بشئ في ذمته الى أجل معلوم فلا يمنع على أن يوفيه من مال بطرأ له غير ما جرح عليه فيه واليه الاشارة بقوله لا في ذمته (ص) كخاذه وطلاقه وقصاصه وعفوه وعتق أم ولده وتبعها ماله ان قل (ش) تشبيه في قوله لا في ذمته والمعنى أن المفلس لا يمنع من خلع زوجته لانه قد يأخذ بسبب ذلك ما لا منها يستعين به على قضاء دينه وظاهره ولو جعل محالته لغيره ولا يقال ان هذا من البيوع وهي ممنوعة لاننا نقول لما كان ما باعه غير متمول كان كالعديم وكذلك لا يمنع المفلس من طلاق زوجته لانه يسقط عنه بسبب ذلك نفقتها ان قيل كيف جعل له الطلاق مع أن الصداق يدفعه فالجواب أن يقال هي تخصص به طلاق أم لا وكذلك لا يمنع المفلس أن يقتص عن وجب له عليه قصاص لان الواجب فيه على مذهب ابن القاسم القصاص أو العفو وفيه نظر على مذهب أشهب الفائل بالتخير بين الدية والقود والآن ظهر على قاعدة المذهب الجواز لقولهم ليس للغرماء جبره على انتزاع مال رقيقه وكذلك لا يمنع من العفو عن وجب له عليه جراح عديس فيه شيء مقدر والا فلهم منعه منه وكذلك لا يمنع من العتق لام ولده التي استولدها قبل الدين الذي جرح عليه فيه ويتبعها ماله ولو كثر عند مالك الآن يستثنى على المذهب من أنه لا يلزم بانتزاع مال رقيقه وعند ابن القاسم لا يتبعها ماله الا ان قل والا فلا وعليه مشي المؤلف بقوله ويتبعها ماله ان قل وقد علمت ضعفه انظر ح (قوله) وحل به بالموت ما أجل (ش) الضمير الجرح بالبيع يرجع للتفليس والمعنى أن الدين الموجل على الشخص يحل بفلسه أو بموته على المشهور لان الذمة في الحالتين قد خربت والشرع قد حكم بحلولة ولانه لو لم يحل للزم اما تمكين الوارث من القسم أو عدمه وكلاهما باطل لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين والضرورة الحاصلة لكل بوقفه وعلى المشهور لو طلب بعض الغرماء بقاءه مؤجلا

فطاهره وأما في الفلس فباعتبار ما بيده أي فالجواب من حيث ما بيده أي من حيث عدم التصرف فيما بيده فقط (قوله والشرع حكم بحلولة) لاجبة لذلك لان المصنف مخير بالشرع (قوله وكلاهما باطل) أما كون تمكين الوارث من القسم باطلا فلان الارث لا يكون الا بعد وفاء الديون وأما عدم القسم فلا يظهر بطلانه من الآية والجواب أن في العبارة لفاء ونشر امر تبا قالاية تاظرة لطلان تمكين الوارث في القسم والضرورة الخ ناظر لعدم التمكين فتدبر (قوله لو طلب بعض الغرماء) وأما لو طلب الكل لكان لهم ذلك

(قوله حيث استوفى المنافع الخ) ظاهره أن حاله عند استيفاء المنافع هو محل الخلاف لأن المصنف يشير بالخلاف المذهبي مع أنه يحل عند استيفاء المنافع باتفاق لافرق بين الفلاس والموت الآن بحاجب بأن لو ليست للخلاف بل لدفع ما قد يتوهم وقوله حيث استوفى المنافع أي كلاً أو بعضاً وقوله والالم يحل أي ان لم يستوف المنافع لا كلاً ولا بعضاً وقوله ويلزم الوارث أي أن الوارث يستوفى المنفعة ويلزمه من الأجرة ما لزم مورثه وعلى هذا فلا تباع المنافع في الدين لأنها لا تعد في تلك الحالة من مال الميت وقوله وأما في الفلاس الخ ظاهره مخالفة الفلاس للموت عند عدم الاستيفاء ففي الموت لا يحل وفي الفلاس يحل ولذلك قال الفيشي فتحصل من هذا أن مسألة الموت فيها التفصيل المذكور ومسألة الفلاس يحل بها سواء استوفى المنفعة أو استوفى البعض أو لم يستوف (٢٦٧) شيئاً أصلاً ثم نقول بحمد الله أما عند استيفاء

المنافع يحل قطعاً لافرق بين الموت ولا بين الفلاس وأما عند عدم الاستيفاء فقولان قيل لا يحل فيهما وقيل يحل والاول القائل بعدم الحلول ضعيف وهو ما أشار له الشارح في الموت بقوله والالم يحل ويلزم الوارث بحسب ما لزم مورثه فعلى المعتمد من أنه يحل عند عدم الاستيفاء ولو في الموت تكون المنافع في الموت من مال الميت وتباع ورب الدين بمحاصص بدينه وليس له أخذ عين شبيهه وأما في الفلاس فأما على المعتمد من الحلول عند عدم الاستيفاء فان لم يستوف شيئاً أصلاً فيخير بين أخذ عين شبيهه وتسليمه والمحاصصة وهذا ما أشار له الشارح بقوله فصاحب الدار أحق من الغرماء ان لم يسكن شيئاً وكان أكثر سنة مثلاً باثني عشر ديناراً ودفع ستة وسكن ستة أشهر وفلاس سمع عيسى يخبر رب الدار في اسلامه بنية السكنى ويحاصص بالسنة دنائير الباقية وأخذ بقية السكنى ورد منها بمحاصصه ويحاصص بمارد نقله ابن زرقون وقوله (ص) أو قدم الغائب ملأ (ش) معطوف على دين فهو مباغة في حلول الدين المؤجل فإذا فلس الغائب كما مروى حكم الحاكم بحلول ما عليه من الدين المؤجل ثم قدم ملأ فان الحكم لا يتقض ولا يرد لأجله لان الحاكم حكم وهو محجوز لما ظهر (ص) وان نكل الفلاس حلف كل كهو وأخذ حصته ولو نكل غيره على الاصح (ش) يعني أن المفلس اذا كان له حق على شخص فجعله فيه وشهد له به شاهد واحد ونكل المفلس أن يحلف مع شاهدين اليمين المكسلة للجنة فان الغرماء يتنزلون منزلة المفلس ويحلفون مع الشاهد على ذلك الحق كما كان المفلس يحلف أن ما شهد به الشاهد حق لا على قدر حصته من ذلك الدين لحلول كل منهم محل الفلاس فان حلفوا كلهم تقاسموا ذلك الحق وان نكلوا كلهم فلا شيء لهم منه ومن حلف أخذ حصته فقط أي بمنابه في المحاصص من ذلك الدين لاجمع حصته ومن نكل فلا شيء له وقوله على الاصح عند المؤلف وهو قول ابن القاسم متعلق بقوله وأخذ حصته بمعنى أنه يحلف على الكل يأخذ البعض ككالدية يحلف عليها كلها أو يأخذ بعضها وقال ابن عبد الحكم يأخذ جميع حقه وقوله ولو نكل غيره مباغة في قوله وأخذ حصته ويسقط حق الناكل بعد عين المطلوب فان نكل المطلوب فانه يغرم لمن نكل من الغرماء حفظه لان النكول كشاهد فان واد اطلب من نكل من الغرماء العود الى اليمين فهل يمكن من ذلك أم لا قولان

منع من ذلك ويستثنى من الموت من قتل مدينه فان دينه المؤجل لا يحل لحمله على استحالة ما أجل وأما الدين الذي له فلا يحل بفلسه ولا بموته وغرمائه تأخيرها الى أجله أو بيعه الآن ومحل حلول الدين المؤجل بالموت أو الفلاس ما لم يشترط من عليه أنه لا يحل عليه الدين بذلك والاعل بشرطه وقد ذكر ذلك ابن الهندي في الموت وأما ان شرط من له أنه يحل بموته على المدين فهل يعمل بشرطه أولاً والظاهر الاول حيث كان الشرط غير واقع في صلب عقد البيع فان وقع في صلب عقد البيع فالتظاهر فساد البيع لانه آله امره الى البيع بأجل مجهول (ص) ولودين كراء (ش) يعني أن الكراء لاداة أو دار أو عبيد يحل على من هو عليه بموته حيث استوفى المنافع والالم يحل بموته ويلزم الوارث بحسب ما لزم مورثه وأما في الفلاس فصاحب الدار أحق من الغرماء ان لم يسكن شيئاً وان سكن شيئاً وكان أكثر سنة مثلاً باثني عشر ديناراً ودفع ستة وسكن ستة أشهر وفلاس سمع عيسى يخبر رب الدار في اسلامه بنية السكنى ويحاصص بالسنة دنائير الباقية وأخذ بقية السكنى ورد منها بمحاصصه ويحاصص بمارد نقله ابن زرقون وقوله (ص) أو قدم الغائب ملأ (ش) معطوف على دين فهو مباغة في حلول الدين المؤجل فإذا فلس الغائب كما مروى حكم الحاكم بحلول ما عليه من الدين المؤجل ثم قدم ملأ فان الحكم لا يتقض ولا يرد لأجله لان الحاكم حكم وهو محجوز لما ظهر (ص) وان نكل الفلاس حلف كل كهو وأخذ حصته ولو نكل غيره على الاصح (ش) يعني أن المفلس اذا كان له حق على شخص فجعله فيه وشهد له به شاهد واحد ونكل المفلس أن يحلف مع شاهدين اليمين المكسلة للجنة فان الغرماء يتنزلون منزلة المفلس ويحلفون مع الشاهد على ذلك الحق كما كان المفلس يحلف أن ما شهد به الشاهد حق لا على قدر حصته من ذلك الدين لحلول كل منهم محل الفلاس فان حلفوا كلهم تقاسموا ذلك الحق وان نكلوا كلهم فلا شيء لهم منه ومن حلف أخذ حصته فقط أي بمنابه في المحاصص من ذلك الدين لاجمع حصته ومن نكل فلا شيء له وقوله على الاصح عند المؤلف وهو قول ابن القاسم متعلق بقوله وأخذ حصته بمعنى أنه يحلف على الكل يأخذ البعض ككالدية يحلف عليها كلها أو يأخذ بعضها وقال ابن عبد الحكم يأخذ جميع حقه وقوله ولو نكل غيره مباغة في قوله وأخذ حصته ويسقط حق الناكل بعد عين المطلوب فان نكل المطلوب فانه يغرم لمن نكل من الغرماء حفظه لان النكول كشاهد فان واد اطلب من نكل من الغرماء العود الى اليمين فهل يمكن من ذلك أم لا قولان

الفلاس على القول بالحلول ولم يظهر في الفلاس على القول بعدم الحلول قلت انه في الفلاس على القول بعدم الحلول يحاصص المكري بما له ويوقف فكما استوفى المفلس شيئاً من المنفعة أخذ المكري ما ينوبه مما وقف وهذا القول لا ينشأ في المقدمات فاذا علمت ذلك فقول المصنف فيما يأتي وأخذ المكري دابته وأرضه لا يخالف ما هنا بأن يحمل ما هنا على الاستيفاء أو على عدمه ويخص بالموت أو الفلاس ويريد تسليم المنفعة وما يأتي على عدم الاستيفاء في الفلاس ولم يرد المكري المحاصصة فقوله وأخذ المكري أي له أخذ دابته وأرضه وله عدم الأخذ ويريد المحاصصة (تنبيه) كما يحل عند الاستيفاء قطعاً عنه اذا اشترط النقد أو جرى العرف به (قوله ان ما شهد به الشاهد حق) معمول يحلفون (قوله فانه يغرم ان نكل) يخالف ما في عجم وتبعه عجم إلا أن عجم قد حل أولاً بما يوافق شارحنا فانه قال فان نكل

غرم بقية ما عليه لان النكول كشاهد ثاب واقسم جميع الغرما من نكل ومن حلف فياخذ حصته بالخلف وحصته بالخصاص مع الناكين ولا يظهر له صحة ووافق ما في شارحنا ما في شب (قوله والمناسب لما يأتي في آخر الشهادات عدم تمكينه) وهو المعتمد لانه الذي يفيد النقل وان كان من الغرما صغير فهل يحلف أو وليه أو يوقف لبأوغه أقوال ثلاثة والقول الثالث هو المذهب (قوله وقبل اقراره الخ) أي وأمالو كان بعض الدون ثابتا بالبينة وبعضها بالاقرار فانه يدخل مع من ثبت دينه باقراره ولا يدخل مع من ثبت دينه بالبينة كما يفيد كلام ابن عرفة وينبغي أن يقيس قوله بالمجلس وقربه بما إذا لم يحصل منه أعراض في المجلس عما يتعلق بالاقرار فان حصل منه أعراض عن ذلك ثم أقر فهو بمنزلة الاقرار البعيد عن المجلس (قوله أو بالمعنى الاعم الخ) هذا ما في ما سألني من أن قيام الغرما ليس بحكم الحاكم في قول المصنف ولومكنهم الغريم الخ (٢٦٨) والجواب أن في المسئلة قولين والراجح ما هنا وهو ما عليه ابن عرفة والموافق لكلام أبي محمد صالح ولما ذكره

والمناسب لما يأتي في آخر الشهادات عدم تمكينه (ص) وقبل اقراره بالمجلس وقربه ان ثبت دينه باقراره لا ببينة (ش) يعني أن المفلس بالمعنى الاخص أو بالمعنى الاعم وهو قيام الغرما اذا أقر في مجلس التفليس أو قر به بدين في ذمته لمن لا يتم عليه فان اقراره يقبل بشرط أن يكون الدين الذي حجر عليه فيه ثبت باقراره وأما ان ثبت بالبينة الشرعية فان اقراره بالمجلس وقربه لا يفيد شيئا بالنسبة الى المال الذي في يده وأما بالنسبة لتعلقه بذمته فيفيد واليه أشار بقوله (ص) وهو في ذمته (ش) يحاصر به المقر له فيما تجدد له من المال ومثله اذا أقر بدين لمن لا يتم عليه بعد مجلس التفليس بعد فقوله وهو في ذمته راجع لمفهوم قوله بالمجلس وقربه وقوله لا ببينة حيث كانت الدون الثابتة ببينة تستغرق ما بيده وأما ان لم تستغرق ما بيده أو تستغرق وعلم تقدم معاملته فان اقراره يفيد في الاولى بلا نزاع وفي الثانية على الراجح (ص) وقبل تعيينه القراض أو الوديعة ان قامت بينة بأصله (ش) يعني أن المفلس بالمعنى الاخص أو بالمعنى الاعم كما مر يقبل تعيينه القراض والوديعة لمن لا يتم عليه بالمجلس وقربه وقيل لا بتقدير ذلك وهو المعتمد ان قامت بينة بأصل ما ذكر بأن تشهد تلك البينة بان عنده قراضا أو وديعة لفلان أو على اقراره قبل التفليس بان عنده قراضا أو وديعة وهو يعين القراض والوديعة والمراد بتعيينه أن يقول هذا القراض وهذه الوديعة فان لم تقم بينة بأصله فلا يقبل تعيينه ما ذكر حيث كان صحيحا وأما ان كان مريضا فيقبل ولولم تقم بينة بالأصل (ص) واختار قبول قول الصانع بلا بينة (ش) يعني أن اللخمى اختار من الخلاف قبول قول الصانع اذا فليس في تعيين ما بيده لار بابه بلا بينة بأصله ويكتفى بقوله هذه السيكة مثلا وهذا الغزل مثلا لفلان مع عين المقر له وهو قول ابن القاسم اللخمى وهو أحسن لان الصانع منتصبون لمثل هذا وليس العادة الاشهاد عند الدفع ولا يعلم الا من قولهم وانما فرق المؤلف في اختيار اللخمى بين الصانع وغيره وان كان مختاره القبول في الجميع بلا بينة بالأصل لان اختياره في غير الصانع خلاف قول ابن القاسم وظاهره سواء كان فلان ممن يتم عليه أم لا وهو ظاهر كلام ابن نونس ومقتضى التعليل وظاهره أيضا سواء كان الاقرار بالمجلس وقربه أم لا وهو ظاهر (ص) وحجرا أيضا ان تجدد مال (ش) يعني ان المفلس اذا تجدد له مال من فائدة أو بسبب معاملة قوم آخرين فان له التصرف فيه حتى يحجر عليه فيه بالشروط المتقدمة في قوله بطله الخ وقوله ان تجدد مال أي تجدد بعد الحجر

للخمى كذا أفاده عج وانظره (قوله وأما ان لم تستغرق الخ) أي بان قومت السلعة أولا بتقويم اقتضى استغراق دينه لما عنده ثم ارتفعت قيمة السلع ويظهر أيضا في الغائب ثم يقدم مليا (قوله فيقبل ولولم تقم بينة بالأصل) فيه نظر فان النص لابن نونس وصرح به أن هذا انما هو في المريض الذي لم يفلس فانه قال لم يختلف في المريض يقول هذا قراض فلان أو وديعة له أنه يقبل اقراره ان كان لمن لا يتم عليه وان لم يكن على أصل ذلك بينة أي لان الحجر على المريض أضعف من الحجر على المفلس لان المريض أن يشترى ما يحتاجه بخلاف المفلس اه (قوله بلا بينة بأصله) هذا منه جواب عن المصنف وذلك لان قبول قوله يدل على أن ذلك مع عدم البينة فافائدة قوله بلا بينة وحاصل الجواب أن هنا صفة محذوفة لدلالة ما تقدم عليها أي بلا بينة بأصله فقبل قوله يدل على

انه ليس هناك بينة تشهد بانه ملكه ولم يتف ذلك المصنف لانه علم كذا كر وبعد في هذه البينة يحتمل أن هناك بينة على أصله ويحتمل أن لا يكون فتى أن يكون هناك بينة على ذلك (قوله وهو أحسن) وذلك لان المسئلة ذات أقوال ثلاثة الاول لما لا في العتية عدم قبوله خشية أن يخص صديقه الثاني يقبل وان لم يكن لأقر له بينة والثالث لمجد يقبل اذا كان على أصل الدفع بينة أو على اقراره قبل الفلاس وان لم تعرف ذلك البينة بعينه هكذا حكى اللخمى الاقوال قال وقول ابن القاسم أحسن (قوله في الجميع) أي الايداع والقراض والبضائع والبيع بان يقول هذا الثوب الذي كنت اشتريته ثم أقول في كلامه نظير بل اختياره فيما اذا قامت بينة بأصله ونصه اختلف اذا ثبت البيع والايداع ثم قال بعد الفلاس هذا الثوب الذي كنت اشتريته والوديعة التي قبضت فقيل لا يقبل اقراره وقيل يقبل في الايداع والبضائع والقراض ولا يقبل في البيع وأن يقبل في الجميع أحسن لان الأصل وجود هذه الاشياء عنده حتى يعلم أنه تصرف فيها

(قوله وان لم يحصل قسم) يستفاد منه أنه متى حكم بخلع ماله وأخذت من تحت يده انقل عنه الحجر ولو لم تقسم تلك الاموال (قوله ومفهوم الشرط أن من ثبت عدمه) الاولى أن يقول ومفهوم الشرط أن من حجر عليه ولم يتجدد له مال لا يحجر عليه ثانيا (قوله لا ينتقال الكسب حينئذ) انظر ما وجهه (قوله وانقل الخ) لان العلة خوف اتلاف المال والعلة اذا زالت زال معلولها فان قيل هذا يغني عما سبق فالجواب أنه يمكن أن يقال انه منفك مادام لم يحصل شيء واذا حصل انسحب (٣٦٩) عليه الحجر المتقدم فيلزم أن يكون محجورا عليه لان العلة في الحجر المال ولما زالت

العلة زال المعلول واذا وجدت العلة وجد المعلول (قوله اذا قسم ماله) الظاهر أن القسم ليس بشرط بل متى ما نزع من تحت يده كما يفيد ما تقدم (قوله وحلف أنه لم يكتم شيئا) سواء كان ذلك الحلف قبل التنفيذ أو بعده وان كان المطلوب حلفه قبله (قوله للاجتهاد الذي لا يضبطه الا حاكم) كان المعتمد بقول الاجتهاد حتى يحتاج لضبط (قوله ثم الانسب) أي وذلك لان الانفكاك قبل الحجر المتجدد وقوله وما يتجدد معطوف على قوله ما أخذ (قوله الا أن يفضل الخ) فيه ما تقدم سؤالا وجوابا (قوله وأفهم قوله واقتسموا) الاولى أن يقول وأفهم قوله فباعوا الخ (قوله والتشبيه) يقتضي أن الكاف داخل على المشبه به وليس كذلك بل داخل على المشبه كما هو قاطع الفقهاء (قوله بالخيار) أي للحاكم وان لم يشترط (قوله وفاعل بيع هو الحاكم) الاولى والفاعل للبيع الحاكم (قوله والمستحب الخ) قال المصنف ولا يبعد وجوبه (قوله ويكون البيع بالخيار) ولا يجوز للحاكم تركه فان باع بغيره فكل من المفلس وغرمائه رده لضررهم بذلك (قوله في كل سلعة الخ)

وهو حكم الحاكم بخلع ماله وان لم يحصل قسم بين غرمائه ومفهوم الشرط أن من ثبت عدمه وأطلق ولم يتجدد له مال لا يفتقر لتجدد عدمه ولو طال زمانه ابن ناجي على المدونة وبه العمل والباقي في سجالاته يجدد بعد ستة أشهر لا انتقال الكسب حينئذ ولما كان الحجر على المفلس يخالف حجر السفينة في عدم احتياج فسكه الى حاكم أشار الى ذلك بقوله (ص) وانقل ولو بلا حكم (ش) أي وانقل الحجر على المفلس اذا قسم ماله وبقيت من ديونهم بقية وحلف أنه لم يكتم شيئا أو وافقه الغرماء على ذلك ولو بلا حاكم يحكم بفكه وأشار بلولز بقول ابن القصار وتليده عبد الوهاب لا ينفك حجر عن محجور عليه الا بحكم حاكم لا احتياج الفك للاجتهاد الذي لا يضبطه الا الحاكم ثم الانسب للمؤلف أن يقدم قوله وانقل ولو بلا حاكم على قوله وجرا أيضا ان يتجدد مال (ص) ولو لم يكن لهم الغريم فباعوا واقتسموا ثم دأب غيرهم فلا دخول للاولين (ش) يعني أن الغريم وهو من عليه الدين اذا مكن الغرماء مما يبيده فباعوه من غير رفع حاكم واقتسموه بحسب ديونهم أو اقتسموه من غير بيع حيث يسوغ لهم ذلك وبقيت لهم بقية ثم دأب غيرهم بعد ذلك ففلس ثانيا فليس للاولين دخول في أثمان ما أخذه من الآخرين وما يتجدد عن ذلك الا أن يفضل عن دين الآخرين فضلة فانهم يتخاصون فيها كما لو حكم الحاكم عليه بالمال للغرماء ثم دأب غيرهم فلا دخول للاولين معهم ولذا قال (ص) كتفليس الحاكم (ش) وظاهره كإباحة الحاكم أن تفليس الحاكم وان لم يحصل قسم منه له هذا الحكم وأفهم قوله واقتسموا أنهم لو قاموا فلم يجدوا شيئا فقر كوه لم يكن تفليسا فاذا دأب آخرين دخل الاولون والتشبيه في عدم الدخول لامن كل وجه فلا يمنع من التصرف ولا يحل بهما أجل وله الاقرار ولو بعد من المجلس وبيعهم ليس ببيع خيار لان فعل الغرماء ماذكر ليس تفليسا ثم استثنى مما قبله وهو عدم دخول الاولين على الآخرين قوله (ص) الا كارت وصلة وأرض جنابة (ش) أي الا أن يفيد مالا من غير أموال الآخرين كبراث وهبة وأرض جنابة عليه أو على وليه فانه يدخل فيه الاولون والآخرون ويتخاصون كلهم فيه (ص) وسيع ماله بحضرته بالخيار ثلاثا (ش) هذا هو الحكم الثاني من أحكام الحجر وفاعل بيع هو الحاكم والمعنى أن المفلس يبيع الحاكم ماله ان خالف جنس دينه أو وصفته والا فلا يجب بيعه والمستحب أن يكون البيع بحضرة من عليه الدين لانه أقطع لجنسه ويكون البيع بالخيار فيه للحاكم ثلاثة أيام للاستقصاء وطلب الزيادة في كل سلعة من حيوان وعروض وعقار بخلاف خيار التروى فيختلف باختلاف السلع كما مر ولا يختص ماذكره المؤلف من أن الخيار ثلاثا بسلع المفلس بل كل ما باعه الحاكم على غيره من سلع غائب وبنيم ومغنم وذ كر ثلاثا لان المعدود محذوف فيجوز تذكير العدد وتأنينه (ص) ولو كتب أو توبى جمعته ان كثرت قيمتهما (ش) أي ولو كان مال المفلس كتباً فتباع عليه من غير كراهة لان هذا امر جبري فلا ينافي ما في باب الاجارة من كراهة بيع

ويستثنى ما يخشى فواته كطري اللحم ورطب الفواكه بل لا يستأني الا كساعة كما أفاده بعض الشيوخ وأما سائر العروض كسوط وذو وحبل وبكرة فيباع من حينه (قوله بخلاف خيار التروى) وهل له البيع به أقول وهو الظاهر وعليه فالظاهر أن خيار الثلاث بعده أو ليس له البيع به (قوله تشبيهه) فان زاد أحد في تلك المدة رد الحاكم البيع الاول وباع بهذا الثاني ثم ان يبيع الحاكم وان كان من خلا من جهته فهو لازم من جهة المشتري ولذا يلزمه نفيته واذا ضاع منه ضمنه (قوله ولو كان مال المفلس كتباً) ولو احتاج لها فليست كالكافة الصانع لان شأن العلم أن يحفظ

(قوله ومحل الخلاف في الكتب الشرعية) في عب ونبغي وآله (قوله ولو في دين الغصب) كذا لو كان المفلس ترتب عليه ديون من غصب غصبه وأتى بذلك دفع المأيتهم من أن دين الغصب يباع فيه ولو لم تكثر قيمته أو في خط بعض الشيوخ خلافاً لما قال لا يترتب له شيء كثرت قيمته أو قلت (قوله وهو يختلف باختلاف عرف الأديس) أي من لبس ثوب واحد أو ثوبين أو ثوب وقباً وشيء آخر يجعل على الكتفين أو أزار ورداء أو نحو ذلك وغير ثوبين (٣٧٠) تبعه الأمام والامام تطرلعرف زمانه وعرف زمانه ليس فيه الأثوبان

أوزار ورداء وبعبارة أخرى ثوبا جمعه قميص ورداء أو جبة ورداء (قوله وبعبارة أخرى) جواب ثان (قوله كمرزبة) بكسر الميم وفتح الباء مع التخفيف (قوله تردد لشيخ المازري عبد الحميد الصائغ) والراجح أنها تباع كذا في حاشية الفيشي (قوله أي والتخيراخ) لا يخفى أن التخييل ليس في التردد مطلقاً بل إذا كان لواحد فقط (قوله وتباع خدمة الخ) ولا يؤاخر المكاتب لأنه لا خدمة للسيد عليه (قوله ولا يباع مرجع عبده) أي للمفلس وفاعل أخذه عائد على السيد (قوله فالخدمة له كعرض) فتباع عليه (قوله وما كثرى أو نقد) بأوفي نسخته فيحمل ما كثرى على الوجبة وقوله أو نقد ثمنه على المشاهرة (قوله وتقييد اللخمى) أي فانه قال يجبر الصانع لأنه عومل على ذلك لا التاجر وعلى التاجر تكلم مالك وانظر لشرط عليه التكسب هل يعمل بذلك لأنه شرط فيه غرض ومالية أولاً والذي يجب الجزم به الأول كما يفسده كلام بهرام ولا يخالف المصنف أقول بل يخالفه لأن هذا شرط حكما والحاصل أنه لا يلزم بالتكسب ليدفعه لغرمائه في ديونهم وأما كونه يتكسب ويتفق على نفسه فهذا يلزمه ولا يترتب له فوته حيث

الكتب لأنه أمر اختياري ومحل الخلاف في الكتب الشرعية كالفقه والتفسير والحديث وما عداها لا خلاف في جواز بيعه وكذلك يباع على المفلس ثوباً جمعه أن كثرت قيمتها ولو في دين الغصب ويشترى له دونها والقلة والكثرة بالنسبة للمفلس ومراعاة بقاها جمعه ملبوس جمعه وهو يختلف باختلاف عرف الأديس وبعبارة والتفتية باعتبار الغالب والأفلا فرق بين الثوب والثوبين والأثواب (ص) وفي بيع آلة الصانع تردد (ش) يعني أنه إذا فليس أحدهم أن باب الصنائع فهل تباع عليه آله المحتاج إليها كمرزبة الكادوم مطرقة الحداد وما أشبه ذلك والحال أنهم أقلية القيمة أو لا تباع فيه تردد لشيخ المازري عبد الحميد الصائغ فقال عنه أنه كان يتردد في بيع ذلك والتردد جار على اصطلاحه لأن معناه التخييل فقله وبالتردد لتردد المتأخرين في النقل أي وبالتخييل لتخبر جنس المتأخرين في صدق الواحد كما عناه وأما غير المحتاج لها فتباع من غير خلاف وكذا لو كثرت قيمتها (ص) وأوجز رفيقه (ش) يعني أن رفيق المفلس الذي لا يباع عليه في الدين كالدبر والمعتق إلى أجل وولد أم الولد من غيره يؤاخر عليه وأما الرقيق القن فانه يباع عليه وقد دخل في قوله ويبيع ماله والمراد بالرقيق هنا من له فيه خدمة كثيرة وفي كلام المؤلف قرينة على هذا المراد وهو قوله (ص) بخلاف مستولده (ش) أي قائم لا تؤاخر عليه إذا أولدها قبل الحجر عليه إذ ليس له فيها غير الاستمتاع وقيل للخدمة وروى محمد لهم مؤاخره مدبرته ويبيع كباقي مكاتبه اللخمى وتباع خدمة معتق لأجل وإن طالت عشر سنين ويبيع من خدمة المدبر السنة والسنين ولا يباع مرجع عبده أخذه غيره أي لا يباع عبده جعل سيده مرجعه لمن فليس بعد أن جعل خدمته لغيره مدة وإن فليس الخدم يفتح الدال فالخدمة له كعرض أن كانت سنين معلومة كالعشرة ونحوها وإن كانت حياة الخدم أو الخدم يبيع ما قرب كالسنة والسنين وما كثرى أو نقد ثمنه يبيع له (ص) تنبيه (ش) قال في المقدمات وإن ادعى في أمة أنها أسقطت منه لم يصدق إلا أن تقوم بينة من النساء أو يكون قد فسد ذلك قبل ادعائه وإن كان لها ولد قائم فقله مقبول أنه منه (ص) ولا يلزم يتكسب (ش) يعني أن المفلس بعد أخذ ما سيده لا يلزمه أن يتكسب لغرمائه ليوفي ما عليه من الدين ولو كان قادراً على الكسب لأن الدين إنما يتعلق بذمته لقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وسواء عامله الغرماء على التكسب أم لا وتقييد اللخمى ضعيف (ص) وتسلف واستشفاع وعفو للدية وانتزاع مال رفيقه أو ما وهبه لولده (ش) أي وكذلك لا يلزم المفلس أن يتسلف مالا لأجل غرمائه ولا قبول هبة ولا صدقة وكذلك لا يلزمه أن يأخذ بالشفعة ولو كان فيها فضلة زائدة على الشراء لأنه ابتداء ملك ولا يلزمه ولو مات عن شفعة فالشفعة للورثة لا للغرماء ولا يلزمه أن يعفو للدية عن قصاص وجب له ليوفي به ما عليه وله العفو عما بخلاف ما يجب فيه الدية لكونه خطأ أو عمداً لا قصاص فيه لأنه مال فيلزمه فقوله وعفو يشعر بأن الجناية عمداً فيه القصاص فيفهم منه أن الجناية لو كانت خطأ وجب أخذ الدية وليس له العفو فيها لأن مال

كان كسبه يكفيه إلا أنه خير بأن اللخمى لم يقيد بل قال لأن الغرماء عاملوه أي داخلون معه على ذلك (قوله أن يتسلف الخ) أي يطلب السلف بل ولا يلزمه قبول السلف من غير طلب إلا أن أراد أحد أن يسلف رب الدين قدر ماله على المدين ليرجع به على المدين من غير قصد منه فليس للمفلس مقال كافي التوضيح ولا يرد ما مر في القرض من منعه حيث حصل نفع لأجنبي ورب الدين هنا أجنبي لأنه لما شرط المقرض الرجوع على المدين فكان القرض انما هو له فليس النفع في هذه الصورة إلا

للفترض بحسب المعنى وان كان في الظاهر الطالب يقصد تنفع غيره (قوله نعم ان اختار الخ) فاذا انتزع اخذوه بخلاف حبس شرط محبسه لمحبس عليه ببيعته ان شاء فلهم ببيعته وان أبي هو لقوة شبهه بياقي عروضه (٢٧١) مجامع أنه له بيع كل بخلاف رقيقته المذكور

لما فيه من شائبة الحرية (قوله على المستحسن) أي من القولين (قوله ان لم يعرض السيد) راجع لقوله كالدبر وأم الولد (قوله ثم ان المؤلف الخ) أقول ليس هناك استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه بل في حقيقة وذلك لان الاعتصار جرت من جزئيات الانتزاع فغاية ما هناك أنه عبر بالانتزاع الذي هو كلى شامل واستعمال الكل في فرد من أفراد من حيث ذلك حقيقة لا مجاز (قوله الايام البسيطة) الظاهر أن المراد به ثلاثة أيام ونحوها (قوله من حينه) أي من غير استيناء (قوله صاحب التكملة) هو النويري أي تكملة الساطي لانه لم يكمل الشرح (قوله واستثنى) الظاهر وجوب الاستيناء المذكور والآخر المقتضى بين امضاء البيع وردده ولا يضمن الحاكم الزيادة التي في سلع المقتضى حيث باعها الحاكم بغير استيناء اذا أمضى المقتضى بيع الحاكم لان الزيادة ليست بحقيقة حين بيع الحاكم والذمة لا تلزم الا بالمرحوق (قوله وما قاربهما) حيث ان الكافي تكون غير استقصائية تدخل الثالث كما هو الشأن وقوله وقسم بنسبة الديون ويحتمل طريقا آخر وهو أن تقسم مال الدين لما عليه من الديون فما خرج فهو جزء منهم فاضرب فيه ما لكل واحد يخرج منابه في الحصص كأن يكون مال الدين اثني عشر وعليه أربعة وعشرون كل رجل ستة فاذا قسمت

أو عدا الاقصاص فيه كجائفة ومأمومة ليس له العفو عنه لانه مال وقوله للدينية أي على أخذ الدينية ولا يلزمه انتزاع مال رقيقته المتقدم نعم ان اختار هو ذلك جاز على المستحسن أي جاز له أن ينتزع مال من ينتزع ماله كالدبر وأم الولد ان لم يعرض السيد والمعتق لاجل ان لم يقرب الاجل فان مرض أو قرب الاجل فلا يجوز له الانتزاع ولا يلزمه اعتصار ما هو به لولده الصغير أو الكبير قبل احاطة الدين اذ ما هو به له بعد الاحاطة لهم رده ثم ان المؤلف استعمل الانتزاع في حقيقة وهو انتزاع مال رقيقته ومجازه وهو انتزاع ما هو به لولده لانه انما يقال فيه اعتصار فاطلاق الانتزاع على هذا مجاز بالنسبة لعرف الفقهاء بالنسبة للغة لانه يقال فيه الانتزاع فيهما ثم أخذ بين كيفية بيع مال المقتضى من استيناء وتجميل فذكر ما يجعل ببيعته لكن بعد الاستيناء الايام البسيطة وما يطلب باستينائه وسكت عما لا يستأنى به مما يخشى فساد كطري لحم وفاكهة فلا يستأنى به إلا كساعة وأما سير العرض كسوط ودلو فبياع من حينه فقال مشير الى الاول بقوله (ض) ويجعل بيع الحيوان (ش) المراد بالتجميل أنه لا يستأنى به كما يستأنى ببيع عقاره وعرضه فلا يتأنى أنه لا بد من الاستيناء بالحيوان الايام البسيطة لان الحيوان سريع التغير ويحتاج الى مؤنة وفي ذلك نقص لمال الغرماء وليس المراد بالتجميل أنه يباع من غير تأخير أصلا ولا أنه يباع بلا خيار ثلاثة أيام كما توهمه صاحب التكملة لانه لم يقله أحد والى الثاني بقوله (ص) واستثنى بعقاره كالشهرين (ش) يعني أن المقتضى لا يتجمل ببيع عقاره أي وعرضه التي لا يخشى فسادها ولا تغيرها بل يستأنى به في المداواة عليه الشهرين وما قاربهما ثم يباع بعد ذلك بالخيار ثلاثة أيام مراعاة لحال المقتضى لان العقار لا يخشى عليه التغير ولا يحتاج الى مؤنة وكلفة (ص) وقسم بنسبة الديون (ش) أي وقسم مال المقتضى المجتمع من أثمان ما يبيع وناضه ان كان امان بنسبة الديون بان ينسب كل دين لمجموع الديون فلو كان لشخص مائة ولا آخر خمسون ولا آخر مائة وخمسون ومال المقتضى مائة وعشرون فنسبة دين الاول لمجموع الديون ثلث فيأخذ أربعين ونسبة الثاني سدس فيأخذ عشرين ونسبة الثالث النصف فيأخذ ستين ويحتمل طريقا آخر وهو نسبة مال المقتضى لمجموع الديون وطريق ذلك أن تعلم كمية مال المقتضى ثم تعلم كمية الديون اللازمة لذمته ثم تنسب مال المقتضى الى مجموع الديون فبذلك النسبة يأخذ كل غريم من دينه مثلالو كان جميع مال المقتضى عشرين دينارا وجميع الديون أربعون فنسبة العشرين الى الاربعين النصف فيأخذ كل واحد من الغرماء نصف دينه وقولنا اللازمة لذمته يخرج الكتابة فلا يخاصص بها الا انهم ليست بدين لازم فلهذا لو كاتب السيد عبده المأذون له في التجارة ثم قام الغرماء على هذا العبد ففلسوه واقتسموا ماله فان السيد لا يخاصص مع الغرماء بالكتابة لما مر بل ان وفي عتق وان عجز رقيق فقوله بنسبة الديون جعله صاحب التكملة من اضافة المصدر لفاعل أي بنسبة الديون بعضها الى بعض أي بقدر نسبة الديون بعضها الى بعض وجعله الشارح لمفعوله والفاعل محذوف أي بنسبة الديون أي بنسبته للديون فكلامه محتمل للطريقين لكنه ظاهر في طريقة صاحب التكملة (ص) بلاينة حصصهم (ش) يعني أن القسم على غرماء المقتضى أو ائمت لا يتوقف على اثبات أن لا غريم غيرهم بخلاف الورثة فان

اثني عشر على أربعة وعشرين يخرج نصف فاضرب فيه ما لكل واحد يخرج ثلاثة هي منابه في الحصص (قوله لفاعل) أراد به نائب الفاعل أو أن المراد من النسبة الانتساب ثم لا يخفى أنه لم ينسب الديون بعضها الى بعض بل نسب كل دين الى مجموع الديون وقوله لمفعوله أي الذي هو الديون والمنسوب هو مال المقتضى هذا معناه (أقول) بل وبصح أن يكون المنسوب كل دين والحاصل أنه ان أردت من

الدين المجموع كما هو المتبادر فهي المنسوب اليها قطعاً ويكون المنسوب محذوفاً وهو ما كل دين وأما مال المفلس وان أريد الكلية أي كل فرد يكون واقعاً على المنسوب ويكون حذف المنسوب اليه الذي هو مجموع الدين فقول السارح لكنه ظاهر في طريق صاحب التكملة ليس بظاهر فتدبر (قوله وقعددهم) أي مرتبهم من الميت كأخيه أو عمه أو ابن أخيه أو نحو ذلك (قوله لان عددهم معلوم للجيران) أي شأنه أن يعلم للجيران (٢٧٣) فيمكن الشهادة على ذلك (قوله والدين يقصد اخفاؤها غالباً) فان

الحاكم لا يقسم عليهم حتى يكلفهم بيعة تشهد بحصرهم وموت مورثهم وقعددهم من الميت اتفاقاً لان عددهم معلوم للجيران والاصدقاء وأهل البلد وغيرهم والدين يقصد اخفاؤها غالباً (ص) واستثنى به ان عرف بالدين في الموت فقط (ش) الضمير في به لا قسم وقوله فقط أي لا في الفلاس بالاجتهاد والمعنى أن الميت اذا كان مشهوراً بالدين فان الحاكم لا يجعل بقسم ماله بين الغرماء بل يستأنى به لاحتمال طرق غريم آخر حتى يجتمع الغرماء والفرق بين الموت والفلاس بقاء ذمة المفلس دون الميت لكن في غير بعيد الغيبة أما بعيد الغيبة فيتفق على وجوب الاستيناء اذا خشي أن يكون عليه دين ففي مفهوم في الموت فقط تفصيل أو أن فقط ظرف والموافق لا يعتبر مفهومه (ص) وقوم مخالف النقد يوم الحصاص واشترى له منه بما يخصه (ش) يعني أن المفلس اذا كانت عليه ديون مختلفة لأحد غرمائه مائة درهم ولا حدهم عرض ولا حدهم طعام متسلاً فان ما خالف النقد من مقوم أو مثلي يقوم يوم قسم المال وهو مراده بيوم الحصاص فاذا كانت قيمة الطعام مائة درهم وقيمة العرض كذلك ومال المفلس مائة فانما تقسم بين الغرماء أثلاثاً فيأخذ صاحب النقد ثلث المائة ولكل من صاحبي الطعام والعرض كذلك فيعطى لصاحب النقد مائة ويشترى لصاحب العرض مائة من صفقة عرضه ولصاحب الطعام كذلك واليه أشار بقوله واشترى له أي لصاحب مخالف النقد منه أي من جنس ماله وصفته بما يخصه في الحصاص من مال المفلس وهذا مع المشاحة وأما مع التراضي فانه يجوز أخذ الثمن ما لم يمنع مانع من ذلك كما يأتي (ص) ومضى ان رخص أو غلا (ش) لما قدم أنه يشتري للغريم بما نابه في الحصاص مثل ماله من عرض وطعام ذكرهنا أنه لو لم يحصل شراء العرض والطعام حتى رخص السعر فاشترى له بما يخصه نصف الطعام والعرض الذي على المفلس أو ما يوفي دينه كما لو كان له على المفلس عشرة أرباب أو عشرة ثياب فتابه ثلث قيمة ذلك وهو ثلاثة وثلاثون وثلث من المائة المقوم بها فلم يشتريه بذلك حتى رخص السعر فاشترى بذلك خمسة أرباب أو خمسة ثياب أو عشرة فتابه عضي فيمابين رب الدين وفيما بين الغرماء فليس لهم عليه رجوع في الرخص بل يقوز بنصف دينه أو بجميع دينه دونهم ولم وليس لهم أن يقولوا ان حاصلك فيما زاد على ثلث دينك بل يختص بما حظه الرخص الآن يزيد على دينه فليرد الزائد عليهم ينحاصون فيه كما لو اشترى أحد عشر ثوباً مثلاً كمال طراً وكذلك عضي لو لم يحصل شراء للعرض أو الطعام حتى غلا كما لو اشترى له في العرض المذكور مقدراً رخص دينه فليس لمن له الطعام أو العرض أن يقول أرجع على الغرماء بما تنقص عن ثلث ديني الذي نابني في الحصاص وانما يكون التحاسب بين من له الطعام أو العرض وبين المفلس فيسقط ما زاده الرخص عن المفلس من دين من له الطعام أو العرض وفي الغلاء يذبحه بما تنقص لأجل الغلاء من دينه فيصير لمن له الطعام أو العرض في الرخص في المثال نصف الارادب أو الثياب ويبقى له في ذمة المفلس في الغلاء أربعة أخماس دينه وهو ثمانية أرباب أو ثواب (ص) وهل يشتري في شرط جيد أدناه أو وسطه قولان (ش) يعني أن الشخص اذا كان له عند من فليس سلم وقد اشترط عليه ثوباً جيداً ثم قوم له على حسب ما وقع عليه العقد

قلت شهادة البيئة بحصر الورثة شهادة على النفي وهي لا تجوز للتعذرات النفي المحصور لا تعذرفيه وتجوز الشهادة به كليس لزيد أولاد غيره ولا ومن المحصور ليس لزيد عند عمرو دين وليس في البلد فرس وأماليس لأحد عند عمرو دين فمن غير المحصور (قوله واستثنى) أي وجوباً فيما يظهر باجتهاد الحاكم (قوله اذا خشي أن يكون عليه دين) وأما ان لم يخش فحكم الحاضر وأراد بالبعيد ما قابل القرية فشملت المتوسطه كذا يظهر وظاهره الاستيناء مع الشبهة وان لم يعرف بالدين فليس كالميت في هذا (قوله ففي مفهوم قوله فقط تفصيل) أقول هذا الكلام لا ظهور له لان معنى فقط تحسب والمعنى عرف بالدين لا غير فكيف يعقل التفصيل (قوله أو أن فقط ظرف) فيه انهم ذكروا ان فقط ظرف للزمان الماضي تقول ما فعلت فقط أي في الزمان الماضي وأما هنا فالظاهر

لكونه أنى بالفاء أنها معني أنه ولا تكون ظرفاً الا اذا تجردت من الفاء راجع المعنى أو غيره (قوله وقوم مخالف النقد) ومثل ذلك اذا كان الدين كله عرضاً واختلفت صفته أو طعاماً كذلك وأما لو اتفقت صفته فلا يقوم حيث وافق مال المفلس ما عليه صفة أيضاً كان اختلافه في معرفة ما يخص كل واحد بنسبة كل دين لجلته فان سلك فيه نسبة ما عند ما عليه قوم وبيع ما عنده واشترى به صنف ما عليه (قوله يوم الحصاص) بكسر الحاء ضبطه بعض شيوخنا (قوله ان رخص أو غلا) أي ما يشتري المفهوم من اشترى

(قوله قلت ما تقدم الخ) حاصل الجواب أن ما تقدم في السلم إذا لم يقلس أى وما هنا في السلم إلا أنه قلس فلا قلس حكم غير الحكم الذى فى غير القلس وأجيب بغير ذلك بأنه هنا إذا لم يكن غالباً وما تقدم إذا كان غالباً (قوله فلا يجوز أخذ ما نابه) ما لم يحل الأجل وبأخذ الفضة حالاً لأنه صرف ما فى الذمة حينئذ (قوله والبيع والسلف) انما يكون هذا على تقدير أن يكون دفع دينارين على ثوبين ونابه فى الحصص دينار ويبقى له ثوب (قوله وسواء كان الدين الذى الخ) ولو كانت نفقة المتأخرة بعد تقليسها لأنه يترك له النفقة الواجبة عليه زمنه لنفقة الزوجة (قوله على قول ابن القاسم) ومقابلها لابن دينار ترد ما زاد (٢٧٣) على نصف الصداق ان صار لها فى المحاصة أكثر

من النصف (قوله ردت للفرماء)
مثلاً لو كان عليه مائتان لرجلين
وصداق المرأة مائة ثم فلس وماله
مائة وخمسون فخاصت فتأبها
خمسون ثم طلقت قبل الدخول فتأخذ
خمس وعشرين لأن كل واحد في
المثال يأخذ نصف دينه فكأن
الخمس والعشرين الفاضلة كمال
طراف وقوعها فيها المحاسة فنقول
فضل لكل من الرجلين خمسون
ولها خمسة وعشرون فالجمله مائة
وخمس وعشرون ونسبة الطارئ
لجموع الدين الفاضل الخمس
فيرجع كل واحد بخمس دينه
الفاضل فيأخذ كل من الرجلين
عشرة وهي خمس الخمسين وتأخذ
المرأة خمسة لأنه خمس دينها وانظر
لو كانت المرأة منكوحة نكاح
تقويض ولم يدخل بها وفلس فهل
لها أن تحاصص بصداق المثل على
تقدير الدخول ثم انطلقها قبله
ترده أولاً تحاصص وهو الظاهر
لأنه لو مات أو ماتت لاشئ لهما كذا
أفاده بعض الشيوخ (قوله لأنها
مرواساة) ظاهر ذلك التعليل
مع ما يفيد قوله إلا أن يكون الخ
من رجوعه لما بعد الكفاية
لأنها حصص في نفقة الولد مطلقاً

ونابه شيء من النقد فهل يشتري له به أدنى أنواع الجيد رفقاً بالمفلس أو يشتري له أوسط أنواع الجيد وهو العدل بين المفلس وصاحب الدين إذا لا على ظلم على المفلس والادنى ظلم على المسلم قولان وكذلك إذا كان اشترط على من فليس الادنى فهل يشتري له بما نابه أدنى الادنى أو وسطه قولان كذا قاله بعضهم فان قلت قوله في السلم وجب في الجيد والردى على الغالب والا فالوسط يخالف ما هنا قلت ما تقدم في مال مفلس ولما كان قوله واشترى له بما خصه بوجه وجوب الشراء ومنع أخذ ما نابه في الحصص نبه على أن ذلك عند مشاحة الغرماء أموالاً تراضوا على أخذ ما نابه عنابه من دينه ويبقى له ما بقي من دينه من الطعام أو العروض في ذمة المفلس لم يمنع بقوله (ص) وجاز الثمن الا لمانع كالإقتضاء (ش) أي وجاز لمن له دين مخالف النقد أخذ الثمن الذي نابه في الحصص دون أن يشتري له من طعام أو عروض الا لمانع شرعي كالمانع المعتبر في باب الاقتضاء السابق في قوله وبغير جنسه ان جاز بيعه قبل قبضه وبيعه بالمسلم فيه مناجرة وأن يسلم فيه رأس المال فلو كان رأس مال هذا الغريم عرضاً أسلمه في عرض كعبد مثلاً في ثوبين فحصل له في الحصص قيمة ثوب وبقي له ثوب جازله أخذ تلك القيمة لان حاصل أمره أنه دفع عبداً في عين وثوب ولا محذور في ذلك بخلاف مالو كان رأس ماله ذهباً ونابه في الحصص فضة أو العكس فلا يجوز أخذ ما نابه بل بتعين الشراء له من جنس دينه لانه يؤدي الى الصرف المؤخر والبيع والسلف وبيع الطعام قبل قبضه ان أسلم في طعام ولما كانت زوجة المفلس حياً أو ميتة من جملة الغرماء ولها حكمهم في الحصص وحلول المؤجل من مهر وغيره من الحقوق أشار الى ذلك بقوله (ص) وحاصت الزوجة بما أنفقت وبصداقها (ش) يعني أن زوجة المفلس تحاصص غرماء بما أنفقته على نفسها من مالها أو تسلفته بشرط أن يكون زوجها موسراً حين انفاقها المذكور وسواء كان الدين الذي فليس بسببه قبل الاتفاق أو بعده والا فلا ترجع منه شيء وكذلك تحاصص الغرماء بجميع صداقها على المفلس ولو فليس قبل الدخول لانه دين في ذمته حل بفلسه فاذا حاصصت بصداقها ثم طلقها الزوج قبل الدخول فترد ما زاد على تقدير الحاصة بنصف الصداق على قول ابن القاسم أي وتحاصص فيما رده فاذا كان الصداق مائة وحاصت بها فانيما خسون ثم طلقها قبل البناء ردت للغرماء خمسة وعشرين لانه تبين أن صداقها خسون وأنها لا تستحق الحصص الا بها وتكون في الخمسة والعشرين التي ردت لها أسوة الغرماء ولو طلقها قبل الدخول والحصص فانها تحاصص بنصف صداقها وقوله (كلوت) تشبيهه في المسئلتين أي تحاصص بنفقته بجميع الصداق في الموت (ص) لا بنفقة الولد (ش) أي فلا تحاصص بها في الموت ولا في الفليس لانها مواساة

(٣٥ - خرشي خامس) حكم بها كما أم لا أنفقت من عندها أو تسلفت بل مقتضى التعليل أنه لا ترجع أيضا على الوالد مطلقا أي كما أنهم لا تخصص لا ترجع ولكن في عب وشب بعد قوله لأنهم ما وساة قالوا ما نصه لكنها ترجع عليه بها أن أيسر حال انفاقها لأنها قامت عنه بواجب والحاصل على كلام عب وشب أنها وإن لم تكن تخصص لكن ترجع لذلك التعليل وقوله وكذلك نفقة الابوين أي نفقة الزوجة على أبيه وقوله الآن يكون حكم بها كما راجع لما بعد الكاف كما أشيرنا إليه وهذا خلاف ما للزرقاني فإنه يقول محل كونها لا تخصص بنفقة الوالد ما لم تكن بقضية وأنفقت وهو مليء والاحاصت وظاهره وإن لم تسلفها فصارا للحاصل على هذا أن نفقة أعلى الولد تخصص به عند القضية واليسر تسلفت أم لا وإن نفقتها على الابوين تخصص بالشرطين المذكورين مع زيادة ثالث وهو أن تسلفت

وارتضي كلام الزرقاني شب ولكن عب ذكر أن ظاهر بهرام أن كلام الزرقاني مقابل الخ والمعتقد ظاهر شارحنا من عدم الرجوع مطلقا وصدق عب في أن ظاهر بهرام (٢٧٤) ماذكر (قوله لان دينك لم يصل اليها) أي لانه قد ضيعه الميت وفي العبارة حذف

وكذلك نفقة الابوين الا أن يكون حكم بها حاكم وتسلفت وكان مليا فانها حينئذ تخصص بها (ص)
وأن ظهر دين أو استحق مبيع وان قبل فلسه رجع بالحصصة (ش) يعني أن المفلس أو الميت اذا قسم الغرماء ماله ثم طرأ عليهم غريم سواء علم الغرماء به أم لا ولم تعلم الورثة بالدين وليس الميت مشهورا بالمداينة بدليل ما يأتي فانه يرجع على كل من الغرماء بالحصصة التي تنوبه لو كان حاضرا فلا يأخذ مليا عن معدم ولا حاضرا عن غائب ولا حيا عن ميت فلو كان مال المفلس عشرة مثالا وعليه ثلاثة لكل واحد عشرة أحدهم غائب فاقسم الحاضران ماله فأخذ كل واحد منهما خمسة ثم قدم الغائب فانه يرجع على كل منهما بأحد وثلاثين وكذلك اذا بيعت سلعة من مال المفلس أو الميت بعد الفس والموت أو قبلهما ثم استحققت تلك السلعة فان المستحق من يده يرجع على كل واحد من الغرماء بالحصصة التي كانت تنوبه في الحصاص فقط فلا يأخذ أحدا عن أحد فلو كان عليه عشرون دينارا مثالا لثنتين ولم يوجد عنده السلعتان فبيعت كل سلعة بعشرة فأخذ كل واحد من غريميه عشرة على قدر دينه ثم استحققت إحدى السلعتين فان المستحق من يده يرجع على كل واحد منهما بثلاث مافي يده وهو ثلاثة وثلاث لانه غريم طرأ على الغرماء وهذا مبني على انه يفلس حيث كان دينه مساويا لما يديه وهو خلاف ما مر الخ أو يحتمل على ما اذا كانت قيمتهما حين التفليس تنقص عن عشرين ثم زادتا حين البيع الى باو غهما عشرين واحتز بقوله ظهر دين غمنا لو كان أحد الغرماء حاضر للقسم ساكنا بلا عذر له من القيام بحقه فانه لا يرجع على أحد بشئ لان سكونه يعد رضامنه ببقاء ما ينوبه في ذمة المفلس وانما بالغ على كون البيع قبل التفليس لان الغرماء ربما يقولون المستحق منه السلعة اقتسمنا مال المفلس لان دينك لم يصل اليها ولم تنتفع به لانه طرأ بعد التفليس (ص) كوارث أو موصي له على مثله (ش) التشبيه في الحكم والمعنى أن الوارث اذا طرأ على الورثة أو الموصي له اذا طرأ على الموصي لهم الحكم سواء وهو أن الطارئ يرجع على كل بما يخصه ولو كان حاضر للقسمة فلا يأخذ مليا عن معدم ولا حاضرا عن غائب كما مر (ص) وان اشترى ميت يدين أو علم وارثه وأقبض رجع عليه (ش) يعني أن الميت اذا كان مشترا بالدين أو علم وارثه أو وصيه ببعض الغرماء فبعدد الوارث أو الوصي وأقبض التركة لبعض الغرماء فان الطارئ من الغرماء يرجع على الوارث أو على الوصي فباخذ منه جميع حقه لتعديده بالقسم ثم يرجع الوارث أو الوصي على الغرماء الذين قبضوا أو لا بقدر ما أخذ هذا الطارئ منه كما يأتي أما ان لم يعلم ولم يشتر مورثه بالدين فهو المذكور أولا بقوله وان ظهر دين رجع بالحصصة ولا رجوع للطارئ على الوارث وانما رجوعه على الغرماء (ص) وأخذ ملي عن معدم مالم يجاوز ما قبضه (ش) يعني أن الورثة اذا اقتسموا التركة ميراثا ثم طرأ عليهم غريم لا بقيد العلم والشهرة فانه يأخذ الملى عن المعدم والحاضر عن الغائب والحي عن الميت بجميع حقه مالم يجاوز دين الطارئ ما قبضه الوارث الملى لان الوارث الملى يقول لهذا الغريم الطارئ ليس لك على رجوع الا بقدر ما قبضته فقط فحينئذ يرجع هذا الطارئ ببقية دينه على بقية الورثة وانما كان كذلك لان الغريم مقدم على الوارث اذا لارث الا بعد وفاء الدين فقوله وان اشترى الخ هذا في الوارث المقبض وأما الوارث القابض فلا تفصيل فيه بين علم وعدمه أو اشتراك وعدمه وقوله وأخذ ملي الخ هذا في الوارث القابض لنفسه وانما لم يقل وأقبض أو قبض لأن من المعلوم أنه لا يؤخذ ملي عن معدم مالم يجاوز ما قبضه الا في الوارث القابض لنفسه ولك أن تجعل قوله وأقبض شاملا لهما أي أقبض

والتقدير اقتسمنا مال المفلس لا مالك لان مالك لم يصل اليها ولم تنتفع به وقوله لانه طرأ الخ المناسب أن يكون تعليلا ثانيا والمعنى ولانه طرأ بعد وقال في ك بعد قوله لانه طرأ الخ مانصه وقال زو المناسب المبالغة على ما بعد التفليس لانه ربما يتوهم في البيع الواقع بعد التفليس أن يرد جميع الثمن لان البائع غير المدين وهو الحاكم اه زاد اللقاني وهذا محتمل والصواب إسقاط وان لأن بعد الفس تنقص القسمة ويرجع بجميع الثمن لان المعاملة انما هي بينه وبين الحاكم لا المفلس وحده عندي مانصه ومحل الرجوع بالحصصة مالم يعرف المشتري عين شيئه والا ف يرجع به لقوله فيما يأتي وللغريم أخذ عين شيئه الخار عنه في الفس لا الموت ولو مسكوكا (قوله) أو موصي له على مثله كان أو وصي لزيد بالثلث ثم تبين انه أو وصي لغريم بالثلث (قوله لان من المعلوم الخ) أي واذا كان من المعلوم فلا حاجة للنص عليه والحاصل أن الشارح يقول الانسب للمصنف أن يقول أولا وان اشترى ميت يدين أو علم وارثه

وأقبض أو قبض رجع عليه أي ليكون قوله وأخذ ملي عن معدم من يتطابق قوله وقبض المتقدم بخلاف ما اذا لم تذكر فلا يكون غيره من يتطابق شيئا تقدم وحاصل الجواب انه لا حاجة لذكر قبض سابقا لان من المعلوم أنه لا يؤخذ ملي عن معدم الخ الا في القابض لنفسه (قوله والي الخ) جواب اخر حاصله أنه لا حاجة لتقدير قبض لانه يمكن تحمیل ما تقدم لقبضه لنفسه الذي يرجع له قوله وأخذ ملي عن معدم أي فيكون

قوله وأخذ ملي عن معدم راجع القوله قبضه لنفسه فإذا علمت ذلك فلا حاجة لذلك كله لأن قبضه لنفسه لا ينفيد باشتار ولا علم الوارث فلا حاجة إلى أن يسلك في ذلك ولا يعارضه قوله في القسمة ومن أعسر فعليه أن يعلموا أنه معترض وأيضاً تقديره قوله وإن أقبض غيره غير مما أو مما لا يظهر لأن سياق الكلام في الدين فلا معنى (٣٧٥) لقوله أو مما لا (قوله ثم رجع على الغريم) وانظر

لوعلم الغرماء في هذه الحالة بالغريم الطارئ هل يؤخذ الملى منهم عن المعدم والحاضر عن الغائب أو بما يؤخذ من كل حصته لمشاركة الورثة لهم في العلم وهو الطاهر (قوله تأويلان) وهذا إذا لم يكن أحدهما سهلاً قضاءً من الآخر بأن كان له مال ناضٍ أو هو غير ملد ولا بان كان له مال عرض يحتاج إلى كبير كلفة أو ملد فلا خلاف في تسمية الأسهل هكذا قال اللخمي ولم ينبذ عليه المصنف فيجتمل الوفاق أو أنه طريقته ولذلك تركه هناك ذكره في توضيحه (قوله فإن مصيبته من الغائب اتفاقاً) حيث كان من جنس دينه وعليه لو طرأ غريم فلا يضمن للطارئ حصته على الأصح (قوله لكان ضمانه من المديان) في عب وهو ظاهر في الأول وأقول معنى كونه من المديان في الثاني أنه يؤخذ من مال تجدد الميت وأصل هذا الكلام للشيخ سالم (قوله لا عرض) أي وقف الغرماء ليحيط لهم إن وافق غروهم أو يبيع ويعطى عنه إن خالفها فتلطف قبل دفعه لهم في الأولى وبيعه في الثانية (قوله لتفريطهم في قسمة العين) ظاهر هذا التعليل أنه لو لم يقع منهم تفريط لا يضمنون وظاهر النقل الضمان مطلقاً لا أحسن في التعليل

غيره كان غريماً أو مما لا أي وأقبض غيره مع قبضه لنفسه (ص) ثم رجع على الغريم (ش) أي ثم إذا غرم الوارث أو الوصى للغريم الطارئ مع العلم أو الشهرة فإن الوارث يرجع على الغريم الذي قبض منه فهو من تمة الكلام على الوارث المقبض فقوله ثم رجع الخ معطوف على قوله رجع عليه وأشار بقوله (ص) وفيها البداءة بالغريم وهل خلاف أو على التخيير (ش) إلى ما ذكره في المدونة عن ابن القاسم في باب آخر وهو أن القادم من الغرماء يرجع على الغرماء القابضين من الورثة حيث كانوا أم لم ياء فان كانوا معدمين يرجع على الورثة وكان عليه أن يقول وفيها أيضاً فيبدأ المحلين في المدونة واختلف هل قول ابن القاسم بداءة الغريم على الوارث خلاف لقول مالك يبدأ بالوارث وهو فهم اللخمي وغيره واستظهره ابن عبد السلام وأليس بخلاف بل وفاق ومعنى قول مالك فيها يبدأ بالوارث وقول ابن القاسم بالغريم ليس على سبيل التعيين بل على التخيير يعني أن الغريم الطارئ إن اختار تبع بحصته الوارث ثم يرجع على الغريم وإن شاء تبع الغريم وهو فهم ابن يونس وإلى فهم الشيخين أشار بقوله (ص) تأويلان (ش) أي فيه تأويلان فهم مبتدأ حذف خبره ولما لم يكن قسم مال المقتس أو الميت متوقفاً على حضور جميع غرمائه بل يقسم ولو غاب بعضهم والمحاكم وكييل الغائب فيعزل له نصيبه إلى قدومه بين حكم تلف ذلك النصيب المنعزل وهو أن ضمانه عن عزل له بقوله (ص) وإن تلف نصيب غائب عزل عنه (ش) يعني أن الحاكم إذا قسم مال المقتس أو مال الميت بين غرمائه ثم أنه عزل شخص غائب فتلف بعد ذلك فإن مصيبته من الغائب اتفاقاً والقاضي أو نائبه أمين فيه وفهم مما قررنا أنه لو عزل الغرماء أو الورثة لكان ضمانه من المديان (ص) كعين وقف غرمائه لا عرض (ش) يعني أن الحاكم إذا وقف مال المقتس أو مال الميت كله ليقضى منه دينونه فتلف ذلك المال فله شهور وأنه إن كان عيناً ذهباً أو فضة فضمنه من الغرماء الحاضرين لتفريطهم في قسمة العين إذا كلفه في قسميها لأنها مهيأة للقسم وأما العرض إذا تلف فضمنه من المقتس أو من الميت لا من الغرماء وذكر وقف ولم يؤت منه لتأويل العين بالتقيد والمراد بالعرض ما قابل العين (ص) وهل الآن يكون بكديته تأويلان (ش) أي وهل عدم الضمان في العرض مطلقاً سواء كان مثل دين الغرماء أم لا ويكون ضمانه من المقتس وهو قول ابن القاسم أو أن محل عدم الضمان إذا كان العرض مخالفاً لدين الغرماء وعليه إذا كان مثل دينهم فضمنه منهم لا من المقتس وهو قول ابن رشد لأن الخاصة قسمة كالعين ولا يحتاج لبيع فيه فيضمنه الغريم والخلاف محله إذا كان الذي أوقف العرض هو القاضي لا الغرماء أو الورثة وإلى ما مر أشار بالتأويلين والمذهب التأويل بالاطلاق والباطل بكديته للإبادة والكاف بمعنى صفة أي وهل الآن يكون ملتبساً بصفة دينه (ص) وترك له قوته والثقة الواجبة عليه لظن بغيرته (ش) عطف على قوله وبيع ماله والمعنى أن الحاكم يبيع على المقتس ماله ويقسمه بين غرمائه على ما مر وترك له منه قوت نفسه وقوت من تلزمه نفقته شرعاً من زوجته وولده ورفيقه وأمهات أولاده ومديره إلى

ما قاله ابن يونس فإنه قال ووجهه أن العرض لما كان للمقتس بماؤه كان عليه تأويله وأن العين لما لم يكن فيها ثمن كان من الغرماء وهو أحسن من تغليل التشارح (قوله والخلاف محله) وأما لو كان الموقوف الغرماء أو الورثة لكان الضمان من المديان كافي كـ عن ابن عبد السلام (قوله وترك) أي للمقتس الآخر وقوله قوته أي ما تقتات به مما تقوم به نيته فإذا كان يقتات بطعام فيه رقة فلا يترك له ذلك وكذا يقال في قوله والثقة الواجبة عليه وإذا كان له صنعة يقتات منها لا يترك له شيء وقيل لا نفقة يومين خوف عطله (قوله ورفيقه)

أى الذى لا يباع عليه وقوله وأمهات أولاده عطف خاص على عام (قوله والتبعات) عطف على المطالم عطف مرادف وقوله كما نقله أبو الحسن هو الظاهر ومحل ما لم تكن له صنعة يكتسب بها (قوله متعلق بقوله قوته) والمعنى وترك قوته أى ما يقتات به لوقت يظن أنه يحصل له اليسار فيه وقوله وليس غايه (٣٧٦) للترك لأنه لو كان غايه لكان المعنى يترك له تركه كما مستر الظن يسره أى أن هذا الفعل وهو ترك ما يقتات به مستر

لظن يسره وهو هذا ليس بصحيح لأن الترك فى لحظة فلا استقرار فيه (قوله أسد على) أى مجترئ وفى الحروب نعامة أى جبان (قوله وكسوتهم) قبض وطويلة فوفه وعمامة وسروال ومسداس ويزاد فى الشتاء جبة لخوف هلاك أوذى شديد وتزاد المرأة مقنعة وازادوا غيرها مما يلبس بحالها (قوله الدشت من الثياب) بالشين المعجمة شرح شب وفى المصباح والدست ما يلبسه الانسان ويكفيه لتردده فى حوائجه وبعد هذا فى العبارة تحريف والحاصل أن الدشت بالشين المعجمة اسم للصبر لا غير وأما بالشين المهملة فله اطلاق يطلق على الصبر وعلى ما يلبسه الانسان ويكفيه فى ترده لحوائجه (قوله ويجوز به الصلاة) أى من غير كراهة كفى له وعج (قوله فلو لم يعلم) أى فلو لم يعتد وهذا صادق بان ظن أو شك أو توهم ولكن الظاهر أنه اذا غلب على الظن أنه يعتق عليه يكسبون كاعتقاد أنه يعتق

ظن يسره لا يتم على ذلك عام لوجه بخلاف مستغرق النعمة بالمطالم والتبعات اذا فلس فإنه لا يترك له الا ما يسد به جوعته لان أهل الاموال لم يعاملوه على ذلك قاله ابن رشد والغزالي كما نقله أبو الحسن وكلام ح فى شرح الناسك يفيد أنه لا يترك له ولا ما يسد به جوعته قوله الواجبة عليه أى بالاصالة لا بالالتزام لسقوطها بالفلس والموت وقوله لظن يسره متعلق بقوله قوته والنفقة وليس غايه للترك وتعلق الجار والمجرور بالاسم الجامد جائز كقوله أسد على ولو قال لظن يسره كان أخصر (ص) وكسوتهم كل دستا معتادا (ش) يعنى أن المفلس يترك له ولين تلزمه نفقته كسوتهم أى يترك لكل واحد منهم دستا معتادا والدست بفتح الدال هو الدشت من الثياب وأما الثياب التى للزينة فلا تترك له ولان تلزمه نفقته على المشهور قال فى الاستغناء لا يترك عليه الا ما يوارى عورته بين الناس ويجوز به الصلاة الا أن يكون فى الشتاء ويخاف عليه الموت فيترك له ما يقبى البرد اهـ ومثل الموت خوف الضرر كما هو الظاهر قوله وكسوتهم عطف على قوته والضمير عائد على من ذكر وكل مبتدأ وسوغ الابتداء بها العموم لانها من صيغته والخبر محذوف أى كل يعطى دستا معتادا ودست ما مفعول ثان لمعطى والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافا بيانياً فهى جواب عن سؤال مقدر وكأنه لما قال وكسوتهم قال له قائل ما يعطون فقال كل دستا معتادا وانما لم يسقط لفظ كل لئلا يتوهم أن يكسب الجميع دستا واحدا (ص) وورث أباه بيع لا وهب له ان علم واهبه أنه يعتق عليه (ش) يعنى أن المفلس اذا ورث من يعتق عليه كاصوله وان علوا وفر وعه وان سفلا وحواشيه فإنه يباع فى الدين الذى على المفلس لتعلق حق الغرماء به ان استغرقه الدين والبيع منه بقدر الدين وعق الباقى ان وجد من يشتريه مشقة صا ولا بيع جميعه وبذلك باقى الثمن وأماله وهب له من يعتق عليه فإنه لا يباع عليه فى الدين الذى عليه بشرط أن يعلم الواهب أنه يعتق على المفلس لانه انما وهبه حينئذ لاجل العتق فلو لم يعلم الواهب أنه يعتق عليه بل علم أنه أبوه مثلاً فإنه يباع عليه للغرماء وظاهر قوله لا وهب له أنه معطوف على ورث وهو غير ظاهر لان لا تعطف الماضى وانما تعطف المضارع بقلة وأجيب بان وهب ليس معطوفاً على ورث بل هو صفة لموصوف محذوف معطوف على معنى ما رأى يباع عليه أب ورث لأب وهب (ص) وجس لبوت عسره ان جهل حاله ولم يسأل الصبر بحميل بوجهه (ش) هذا هو الحكم الثالث من أحكام الحجر وهو معطوف على قوله فنع من تصرف مالى والمعنى أن المدين سواء كان مفلساً أم لا أحاط الدين بماله أم لا يحبس الى أن يثبت عسره كان ذكر أو أنثى حراً أو مآذوناً له فى التجارة هذا ان جهل حاله أى لم يعلم هل هو ملىء أو معدوم لان الناس محمولون على الملاء وهذا مما قدم فيه الغالب على الاصل لان الاصل فى الانسان أن يولد فقيراً الا لما له والغالب من شأنه التكسب فعمل على الغالب فى هذا أمان علم ملاؤه فيؤمر بدفع الحق الآن ومعلوم العدم يجب انظاره ومحل حبس مجهول الحال مالم يسأل التأخير بحميل بوجهه الى غاية اثبات عسره فان سأل الصبر بحميل بوجهه وأولى بالمال الى أن يثبت عسره فإنه لا يحبس لان الغريم لم يثبت ملاؤه ولا أنه غيب مالا وانما سجن ليتبين أمره فاذا أعطى جيلاً الى مدة الاستكشاف توصل به الى ذلك كما يتوصل بالسجن فالضمير فى حبس راجع للمدين الاعم وهو يفيد أن التفليس لا يتوقف على ثبوت العسر والا لما حبس المفلس وكلام المؤلف السابق يدل على ذلك اذ قوله

عليه (قوله لان لا تعطف الماضى) ولو قال لا تعطف الجمل لصح (قوله الحكم الثالث من أحكام الحجر) كيف بطليه هذا مع أن الضمير فى حبس راجع للمدين مطلقاً واذا كان راجعاً للمدين مطلقاً فلا يصح أن يقال من أحكام الحجر (قوله أحاط الدين بماله أم لا) ان قلت كيف يكون مجهول الحال وتعلق احاطة وعدمها بالزائد قلت يحمل الزائد على ما اذا كان ماله غائباً يتعسر الوصول اليه وجهنا حاله فى أموال حاضرة يؤدى منها (قوله توصل به الى ذلك) أى الى تبين الامر (قوله وهو يفيد الخ)

ورده شيخنا عبد الله بأنه بعد حكم الحاكم يأخذ ماله وقسمه لأحبس وانما الحبس قبل فقول المصنف وحبس لثبوت غسره أي من يصير مفلسا لأنه فليس بالفعل ورد محشى تت بما حاصله أن كلام الشيخ صحيح وأنه ان ثبت غسره قبل التفليس لا يحبس بعد والاحبس ويدل عليه قول المدونة ونصها ويبيع الامام ما ظهر له من مال فيتوزعه غرماؤه ويحبس فيما بقي ان تبين لده أو اتهم ٥١ (قوله بحميل بالمال) أي وهو قول سحنون وقوله أو بالوجه وهو قول ابن القاسم وهل قولاهما خلاف أو وفاق فيحمل قول سحنون على المدون قول ابن القاسم على غيره (قوله أو بالوجه) أي ويكتفى بحميل بالوجه (قوله وظاهره ولو كان يظن الخ) فيه شيء بل محل القوانين اذا لم يكن الغريم من يظن به كتم المال كما قيد به اللخمي والاغرم ولو أثبت (٢٧٧) عدمه باتفاق القولين لان اليمين حينئذ من تمام

النصاب (قوله والمشهور من القولين الخ) هو مخالف لما تقر من أنه اذا تعارض كلام ابن رشد واللخمي يقدم كلام ابن رشد (قوله ملاؤه) يجب قراءته بالمد وأما بالقصر مع الهمز فهو الجماعة وأما بالقصر بلا همز فالارض المتسعة (قوله ان تفالس) أي ولم يعد بالقضاء ولم يسأل الصبر لثبوت غسره بحميل والا أحجب وقد تقدم الخلاف (قوله وله خدم الخ) الظاهر أن ذلك ليس بشرط (قوله والثلاثة والخمسة) لاشك أن هذا قول مالك ولسحنون يومان فقط (أقول) وهو ظاهر المصنف وظاهر تباعده ورجح صاحب المبسوط قول مالك ولكن جرت العادة باعتماد كلام المصنف لا بتصقوى يدل على ضعفه فتدبر (قوله والاسجن) وأجرة السجن على طالب الحق كما في شرح

بطلميه وان أبي غيره وقوله وفلس حضرا أو غاب ان لم يعلم ملاؤه ظاهرا في أن التفليس لا يتوقف على ثبوت العسر بظريفة من شهادة وحلفه انه ليس له مال ظاهر ولا باطن والضمير في يسأل للجهول وفي له راجع لثبوت غسره فلو مال ذلك ظاهر الملاء فهل يجاب لذلك بحميل بالمال أو بالوجه قولان (ص) فغرم ان لم يأت به ولو أثبت عدمه (ش) يعني أنه اذا قبل منه الجميل فغاب الغريم عند الاجل فان الجميل يغرم ما عليه فان أحضره عند الاجل ولم يظهر له مال حلف وأطلق فان غاب فأنبت الجميل عدمه فهل يغرم ما عليه وبه قال ابن رشد بناء على أن عيين المدين يتوقف عليها ثبوت عدمه وقد تعذرت منه وهو ما مشى عليه هنا وعند اللخمي لا ضمان على الجميل حيث أثبت عدم المدين بناء على أن اليمين بعد ثبوت الفقر أنه لم يكتم شيئا استحسن واقصر المؤلف على هذه الطريقة في باب الضمان حيث قال لان أثبت عدمه أو موته في غيبته أي فلا ضمان على الضامن حينئذ وظاهره ولو كان يظن به كتمان المال والمشهور من القولين ما لللخمي (ص) أو ظهر ملاؤه ان تفالس (ش) عطف على قوله ان جهل حاله والمعنى أن الانسان اذا كان ظاهر الملاء إلا أنه تفالس أي أظهر الفليس من نفسه بأن قال لا شيء معي يقي بالدين فانه يحبس وظاهر الملاء هو الذي يظن أن له مالا بأن كان لابس الثياب الجميلة وله خدم (ص) وان وعد بقضاء وسأل تأخير كالיום أعطى جيلا بالمال (ش) يعني أن ظاهر الملاء اذا وعد بان يدفع الحق ويقضيه ولكن قال آخرون في اليوم والثلاثة والخمسة فانه يجاب الى ذلك بشرط أن يعطى جيلا بالمال لانه لما وعد ظهرت قدرته على المال فلم يقبل منه الا جيلا بالمال فان لم يعط جيلا بالمال فانه يسجن واليه أشار بقوله (ص) والاسجن (ش) حتى يأتي بحميل أو يقضى ما عليه ومجهول الحال اذا وعد بالقضاء كظاهر الملاء اذا وعد به ثم شبه في قوله والاسجن قوله (ص) كعلوم الملاء (ش) أي فانه يسجن حتى يوفى ولا يقبل منه جيلا (ص) وأجل لبيع عرضه ان أعطى جيلا بالمال والاسجن (ش) يعني أن المدين غير المفلس اذا طلب التأجيل حتى يبيع عرضه للغرما فانه لا يؤجل لتلك الا اذا أعطى جيلا بالمال والاسجن وأما المفلس فان الحاكم يبيع عليه عرضه ولا يحتاج لتأجيل وبعبارة قوله وأجل هو ظاهر في ظاهر الملاء ومعلوم الملاء لا في مجهول الحال لانه لا عرض له (ص) وفي حلفه على عدم الناض تردد (ش) يعني ان الحاكم اذا باع عروض المفلس وقبض أثمانه فهل يحلف على عدم الناض وهو النقد ان لم يكن معروفا به وهو قول ابن دحون أولا يحلف على ذلك قاله أبو علي الحداد تردد والضمير في حلفه يرجع للمدين ولو مفلسا وبعبارة هو في مجهول الحال وظاهر الملاء وأما معلوم الملاء فلا يحلف وقوله وفي حلفه أي وفي جبره وعدمه تردد (ص) وان علم بالناض لم يؤخر (ش) يعني أن معلوم الملاء اذا علم الحاكم بالناض الذي عنده فانه

العاصية ولو قيل من بيت المال ان وجدوا لافعل الطالب الا أن يلزم المطلوب فعليه ما بعد ونحوه في أجرة العون أي الرسول صرح ان عاصم (قوله كعلوم الملاء) مثله من يأخذ أموال الناس ويقصد بها التجارة ثم يدعي ذهابها ولم يظهر ما يصدق منه احتراق المحل أو سرقة أو نحوها فيحبس حتى يؤدي أموال الناس (قوله لانه لا عرض له) أي لا عرض له ثابت نقول ومثله ظاهر الملاء لانه لو كان له عرض ثابت لكان معلوم الملاء فلا حسن التعميم فنقول لبيع عرضه أي بحسب ما ادعى وهذا لا ينافي كونه مجهول الحال أو ظاهر الملاء أو غير ذلك وأما معلوم الناض فلا يؤخر لبيع عرضه (قوله فهل يحلف الخ) أقول وهو الظاهر وذلك لان هذا الخلاف جار على الخلاف في أعان التهم كما قالوا ومحل هذا التردد ما يحقق عليه الدعوى ولا يحلف من غير تردد وهنا طريقة ثالثة تفصل بين التاجر وغيره (قوله ولو مفلسا) الواو للحال لموافقة أول

العبارة وقوله وبعبارة الخ لا يخفى انه على هذه العبارة لا يتقيد بالمفاس وقوله فلا يخالف الاظهر تخلفه لانه يكون معلوم الملاء عندنا بعروض فيحتمل عنده ناض وعنده فيظهر تخلفه (قوله ولو أدى الى اتلاف نفسه) أي ولم يظن أنه يموت وأما لو ظن أنه يموت فيقتل فيه الحاك (قوله وضرب مرة بعد مرة) قال عجم وانظر هل في مجلس أو باجتهاد الخ كما وهذا الثاني هو الظاهر اه (قوله أي وضرب معلوم الملاء) هذا هو الذي يفيد نص المواق فقال فيه ابن رشد الوجه الثالث حبس من يقعد على أموال الناس وادعى العدم فتبين كذبه فإنه يحبس حتى يؤدي أموال الناس أو يموت في السجن قال محنون ويضرب بالدرة المرة بعد المرة ولا ينجمه من الضرب والسجن الانجيل غارم كذا قال المواق في حل قوله كم معلوم الملاء ثم قال في قوله ضرب مائنه تقدم نص محنون ويضرب بالدرة المرة بعد المرة (قوله فهو عطف على أجل) يقتضى شموله لظاهر الملاء (قوله لا على علم الخ) الاولى أن يقول لا على وان علم الخ لانه يقتضى قصره على الذي علم بالناس (قوله لاتهامه على اخفاء مال) وكذا يقال في ظاهر الملاء ان تفالس ولا يخفى أن هذا يخالف لما أفاده نص المواق ثم أقول والظاهر انه يحمل على ما اذا قويت التهمة (قوله انه) بدل من بعسره وهو بفتح ان ويجوز الكسر على انه معمول بمقدر (قوله ظاهر ولا باطن والمذهب انه يخلف على البت وعلى (٣٧٨) ما المصنف ان ترك من اليمين ظاهرا وباطنا لم تعد لان اليمين على نية المخلف

كذا ينبغي بل اذا امتنع منها لا يجبر عليهم فان قلت فاذا كان اليمين على نية المخلف فلم طلب بالخلف على الباطن قلت لزيادة الارهاب التي ربما أوجبت اظهار ما أخفاء (قوله ويريد في عينه الخ) قال ابن الهندي وهذا استظهار واليمين المذكورة كافية لاتهامه على نية المخلف له والضابط أن كل بينة شهدت بظاهر فانه يستظهر على باطن الامر يمين من شهدت له البينة بخلاف من شهدت له البينة بالظاهر والباطن كالأشهادت بأن فلانا غصب كذا أو دفع كذا وقال كذا فلا عين عليه (قوله وليؤدين الدين عاجلا) فائدة زيادته أن يصير آثما من ماله اذ لم يذكره وقضاه بعد زمن طويل لبر في عينه وفيه ضرر على صاحب الحق لا يخفى (قوله والا بطلت) وانظر هل يغتفر ذلك

لا يؤخره ويضربه باجتهاده الى أن يدفع ولو أدى الى اتلاف نفسه لانه مملد (ص) وضرب مرة بعد مرة (ش) أي وضرب معلوم الملاء سواء علم بالناس أم لا فهو عطف على أجل لا على علم مرة بعد مرة باجتهاد الخ كما وبعبارة هذا في مجهول الحال لاتهامه على اخفاء مال وفي معلوم الملاء وفي ظاهر الملاء ان تفالس (ص) وان شهد بعسره أنه لا يعرف له مال ظاهرا ولا باطنا حلف كذلك وزاد وان وجد له يقضي (ش) يعني أن من جهل حاله وظاهر الملاء اذا شهدت البينة عند القاضي بعسره شهادة على نفي العلم لا على البت أنها لا تعرف له مالا ظاهرا ولا باطنا حلف وجوب على طبق شهادة الشهود انه لا يعرف له مالا ظاهرا ولا باطنا ويريد في عينه وان وجد المال يقضي الحق لغرمائه زاد بعضهم وليؤدين الدين عاجلا وان كان مسافرا جعل لاوبة وقوله (ص) وانظر (ش) اشارة الى الاحتجاج بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة رد على أبي حنيفة في قوله ان صاحب الدين يلزم الغريم ووجه الدليل أن الله تعالى أوجب انظاره الى اليسر وفهم من قوله لا يعرف أن الشهادة على نفي العلم لا على البت والا بطلت لانه قد يكون له مال لم يعلم به فائدة زيادته وان وجد له يقضي يظهر فيما ادعى الطالب عليه انه أفاد مالا ولم يأت ببينة فلا عين عليه لتقدم هذه اليمين ولولاها الخلفه وجعلنا قوله وان شهد بعسره الخ في مجهول الحال وظاهر الملاء فقط لان معلوم الملاء لا تنفعه الا البينة الشاهدة بذهاب ما بيده ولا يكفي قولها لا نعرف له مالا ظاهرا ولا باطنا ومثله في ذلك من يقر بقدرة وملائته على دفع الحق ما لم تقسم قرينة على كذبه في اقراره ومثله أيضا من عرف بأخذ أموال الناس وعلم عدم ضياعها أو كان عليه دين منجم يؤدي منه شيئا فشيئا فادى البعض وادعى العدم في الباقي أو طلب بنفقة ولده بعد طلاق أمه فادعى العجز عن ذلك لانه كان يتفق عليه وعلى أمه أمن وهو الآن أقدر لزوال نفقة الام (ص) وحلف الطالب

للعوام أم لا وأما اذا احتملت الشهادة البت والعلم ففي بطلانها قولان كما لو قالوا انه فقير عديم لآمال له ظاهرا ولا باطن (قوله وان وجد له يقضي) هذه الام لا تدخل في جوابات فهمي جوب لقسم مقدر كما قال ابن مالك واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم لا يقال يلزم تكرار القسم لانا نقول هذا امر صناعي يدور ووجد دعوى أصاب ولذلك تعدت لواحد ومصدره الوجود (قوله تظهر الخ) قال عجم وهذا يفيد أن زيادة قوله وان وجد مالا يقضي من حق الخالف فله تركها الا أن يقال لما كان الشارع ناظر التركة الخصومات ولتقلها ووجب هذه الزيادة وان أراد الخالف تركها لاشتمالها على غرض الشارع اه وقد علمت كلام ابن الهندي (قوله الا البينة الشاهدة بذهاب ماله) كان تقول البينة شاهد فاماله بعد النسابة أو حرق أو نحو ذلك (قوله فادى البعض وادعى العدم الخ) أي وحالته لم تتغير (قوله وحلف الطالب الخ) فاعل حلف من استحق السجن فيدخل فيه مجهول الحال وظاهر الملاء ومعلومه الامن علم بالناس فلا يخلف الطالب كما نقله الزرقاني ولعل وجه تخلف معلوم الملاء الطالب أنه يقول ما علمت الناس من ملاقي فهو بحسب ما يظهر لهم وأنت تعلم باطن الأمر وأني معدم

(قوله ان ادعى عليه العدم) أي ولم يصدقه ان حيسه حينئذ ظلم وأما ان صدقه على أنه عديم فلا عين ولا حبس (قوله تفتيش داره) وحافونه كداره (قوله فقيه تردد) قال ابن ناجي والعمل عندنا على عدمه (قوله وأما حيسه) وكذا كيسه أو كيه وما أشبه ذلك مما لا يسهل لان الغالب أن ما في ذلك ملكه وبعد عندي مانعه وان سأل أي الطالب تفتيش دار الغريم ولو معلوم الملاء وظاهره ولو بعد الشهادة على عدمه وحلفه على ذلك فقيه تردد لان الشهادة على نفي العلم لا على البت (٢٧٩) اهـ ولكن الظاهر كما في عب أنه اذا ثبت

العدم والحلف لا تفتيش (قوله ورجحت بينة الملاء الخ) والذي جرى به المثل تقديم بينة الملاء وان لم تبين والقاعدة تقديم ما به العمل على المشهور فان قيل شهادة بينة الملاء مستحبة لان الغالب الملاء والشهادة بالعدم ناقلة وهي مقدمة على المستحبة وأوجب بأن الناقلة هنا لما شهدت بالنفي قدمت عليها المستحبة لانها مثبتة (قوله بان قالت الخ) لا يخفى أن الدعوى أنه ملىء ودليها أنه أخفى مالا (قوله بقدر الدين) بفيه أنه لو طرأ عليه موجب حبس فان يدين آخر فيزاد في سجنه للثاني (قوله أيم) هي الحالية من زوج أي فتقدير أيم مؤذن بأن الامين عبارة عن الزوج والحاصل أن الامين لغة من كانت حاله عن زوج سواء تزوجت قبل وطلقت أم لا وفي عرف الفقهاء من تزوجت ثم طلقت أو مات زوجها والمراد الاول (قوله والسيد يحبس لمكانه) في دينه الحال اذا امتنع من أدائه لان المكاتب أحرز نفسه وماله وكذا يحبس السيد لعبد اذا شهد له شاهد بعتقه ولم يحلف السيد رد شهادة الشاهد فان طال دين (قوله مالم تكن قيمة الكفاية) انظر هل معناه أن الكفاية تباع لا حسي ويؤخذ منه الثمن ويعطى لذلك

ان ادعى عليه العدم (ش) يعني أن من عليه الدين اذا ادعى على رب الدين أنه يعلم عدمه وكذب به رب الدين فان اليمين على رب الدين لازمة أنه ما يعلم عدمه فان لم يحلف لم يسجن المدين له بعد عين المدين والاسجن (ص) وان سأل تفتيش داره فقيه تردد (ش) يعني أن رب الدين وهو الطالب اذا سأل الحاكم أن يفتش له دار المدين لا بقيد كونه مقلداً وحافونه أو نحو ذلك عسى أن يجد شيئاً من متاعه ليبيعه به هل يجب الى ذلك أم لا فيه تردد للتأخيرين وأما حيسه فيجب لذلك لان هذا امر خفيف (ص) ورجحت بينة الملاء ان بينت (ش) يعني لو شهد له قوم بالملاء وقوم بالعدم فان بينة الملاء تقدم ان بينت سبب الملاء أي عينت ما هو ملىء به بان قالت أخفى مالا سواء بينت بينة العدم أم لا فان لم تبين رجحت بينة العدم بينت أم لا على الراجح وهذا لا يفهم من كلام المؤلف لان مفهوم بينت بصدق بالتساوي ولما ذكر ما وجب اخراج المجهول وظاهر الملاء من السجن وهو البينة ذكر ما يخص المجهول وهو طول الحبس فقال (ص) وأخرج المجهول ان طال حبسه بقدر الدين والشخص (ش) يعني أن مجهول الحال يخرج من السجن ويحلى سبيله بعد حلفه أنه لا يعلم له مالا ظاهراً ولا باطناً اذا طال سجنه ويكون بقدر الدين والشخص قوة وضعفاً وتوسطاً فليس الوجيه كالحفيرو ولا القوى كالضعيف وليس الدين الكثير كالقليل فقوله والشخص أي وحال الشخص وتحقق المسئلة في الطول وعدمه أنه بحسب اجتهاد الحاككم وأما ظاهر الملاء فيخرج ان شهدت بينة بعدمه على ما مر لا بطول سجنه ومعلوم الملاء لا يخرج حتى يؤدي أو يموت أو تشهد له بينة بذهاب ما بيده وأما ان شهدت له بعدمه فلا يخرج بذلك ولما كان جميع ما مر من أحكام هذا الباب لا يختص به رجال ولا نساء بل يشترك الجميع فيه وكان من ذلك الحبس ذكر ما يختص بحبسهن بقوله (ص) وحبس النساء عند أمانة أو ذات أمين (ش) يعني أن النساء يحبسن عند امرأة أمانة منفردة عن الرجال أو ذات رجل أمين أي زوج أو أب أو ابن فمكاته قال عند أمانة منفردة عن الرجال أو ذات أمين فعلم بما قررنا أن قوله أو ذات أمين معطوف على محذوف ليفيد اشتراط الأمانة أيضاً مع عدم الانفراد ولا يصح عطفه على أمانة لان العطف بأو يقتضي المغايرة فيقتضي عدم اشتراط أمانته وليس كذلك وتقدير المحذوف منفردة عن الرجال أو ذات أمين أنسب من تقدير أيم لان الامين لا يختص بالزوج (ص) والسيد لمكانه (ش) يعني أن السيد يحبس لمكانه مالم تكن قيمة الكفاية توفى بالدين أو يحل منها ما يفي به والا فلا يحبس له حينئذ وانما يحبس السيد لمكانه لانه أحرز نفسه وماله والحقوق المتعلقة بالذمة لا يراعى فيها الحرية ولا علو المنزلة بدليل أن المسلم يحبس في دين الكافر (ص) والجدة والولد لا يسهل العكس (ش) أي يحبس الجد والجدة لولد الولد كذا كان أو أنثى لان حظ الجد دون حظ الاب في الجدة ويحبس الولد لابه أو لأمه دون عكسه قال مالك وان لم أحبس الوالد لولد فلا أظلم الولد له ما أي فيجب على الإمام أن يفعل بهما

المكاتب وبعد أن أدى خرج حراً والارق له أو معناه تباع لنفس المكاتب ويخرج حراً كذا تردد بعض شيوخنا والظاهر أنه لا حاجة لشي من ذلك بل تقوم على أصلها ومن المعلوم أن القيمة باعتبار ذلك أقل منها فتجعل في الدين ويخرج حراً من ذلك الوقت (فرع) العبد يحبس في دين سيده من غير الكفاية لافيهما الأعلى القول بأنه لا يعجزه الا السلطان فله حبسه ان رأى أنه كتم مالا رغبة في العجز ويحبس القن المأذون له في التجارة (قوله والحقوق المتعلقة بالذمة) مقتضاه حبسه في مال عبده المأذون المدين حيث

احتج لو فادينه بماله على سيده (قوله من الضرب وغيره) أي ما عدا السجن أي والسجن أشد من الضرب خصوصاً مع دوامه ويحبس الأب إذا امتنع من الانفاق على ولده الصغير للاضرار بذلك (قوله إلا اليمين المنقلبة) هذا يشمل ما إذا ادعى الأب على ولده حقاقتوجه عليه يمين فبردها على الأب وما إذا قام الولد شاهد على أبيه بحق ولم يخلف مع الشاهد فرد اليمين على أبيه لكن تقيد الأولى بما إذا لم تكن الدعوى على الولد دعوى اتهام والاغرم (٣٨٠) بمجرد النكول وأما أن حلف الأب مع شاهد يقيمه على ابنه فليس هذا من باب

ما يفعله بالمد الظالم من الضرب وغيره لأنه ليس لحق الولد بل لحق الله تعالى ردعاً وزجراً وصيانة لأموال الناس (ص) كالمين إلا المنقلبة والمتعلق بهما حق لغيره (ش) التشبيه في الحكم نفيًا وإثباتًا والمعنى أن الولد لا يخلف أباه إذا وجب له قبله عين لانه عقوق ولا يقضى له به أن شح ولا يمكن من ذلك على المذهب وما يأتي للأولف في باب الحد ومن قوله وله حد أبيه ونفس ضعيف الآن تكون اليمين منقلبة على الأب من الولد كما إذا وجبت عين للأب على ولده فردها على أبيه فلا يكون ذلك جرحة في حق الولد أو يكون الحق متعلقًا بغير الولد كما إذا ادعى الوالد أن صداق ابنته ضاع منه والزوج يطلبه بالجهاز أو ادعى الأب اعارة الابنة شيئاً من جهازها قبل السنة فخلف الوالد في ذلك ولا يكون جرحة في حق الولد لأن الحق في ذلك للزوج في التمتع بشورتها. (ص) ولم يفرق بين كالأخوين أو الزوجين أن خلا (ش) يعني أن الأخوين إذا حبسهما على حق عليهما فإنه لا يفرق بينهما سواء انحلا السجن من الرجال أم لا ومثلها ما لا يوان وغيرهما من الأقارب وكذلك إذا حبس الزوجان في دين فطلب الغريم أن يفرق بينهما وطلب الزوجان أن يجتمعا فذلك لهما ما إن كان السجن خالياً والاحبس الرجل مع الرجال وجبت المرأة مع النساء فقوله ولم يفرق يقرأ بالبناء للمفعول ونائب الفاعل بين لانها تتصرف على لغة قال تعالى لقد قطع بينكم برقع بين فوقعها متصرفاً وبالنساء للفاعل وفاعله عائده على الإمام أي لم يفرق الإمام بين ما ذكر أي لم يوجب التفرقة بينهما (ص) ولا يمنع مسلماً أو خادماً بخلاف زوجة (ش) يعني أن المحبوس في الحقوق لا يمنع ممن يسلم عليه من حيث أنه يسلم أماً من حيث أنه يعلم الحيلة في خلاصه ونحو ذلك فيمنع ولا يمنع أيضاً ممن يخدمه ويأمره وظاهره ولو صح ما الذي يفيد كلام ابن الموارنة فيمنع من ضمه نظر الشارع وقوله مسلماً مفعول ثان لم يمنع لأنه يتعدى إلى مفعولين أي لا يمنع القاضي المحبوس مسلماً عليه بخلاف الرجل إذا حبس في حق فان زوجته تمنع من أن تقيم عنده في السجن بقدر ما يجتمع بها لأن المقصود من السجن التضييق عليه حتى يدفع الحق لاهله إلا أن تشاء الدخول عليه في سجنه لها أي إذا سجن لها ولو بقيت عنده وقولنا تقيم الخ يخرج ما إذا أرادت السلام عليه فلا تمنع لقول المؤلف ولا يمنع مسلماً الشموه الزوجة (ص) وأخرج الحد (ش) يعني أن المحبوس إذا وجب عليه حد لشخص فانه يخرج ليقام عليه وظاهره ولو لحد القتل كما قاله صاحب التكملة وحينئذ تؤخذ الدون من أمواله إن كان له مال والأضاعت على أربابها ولا يقال إذا أخرج لحد القتل لا يعود فلا يصح دخول حد النفس لأن قول قوله يعود قيد في قوله (ص) أو ذهب عقله لعوده (ش) والمعنى أن المحبوس إذا ذهب عقله فانه يخرج بحميل ولعله بالوجه فإذا عاد له عقله عاد إلى سجنه إذا لاقته في حبسه حينئذ لعدم علمه (ص) واستحسن بكفيل بوجهه لمرض أبويه وولده وأخيه وقريب جد البسلم (ش) يعني أن المحبوس إذا اشتد مرض من ذكر فانه يمكن من الخروج ليسلم عليه بكفيل بوجهه ثم يعود إلى سجنه فقوله واستحسن في نقل ابن يونس عن ابن الموارنة متعلق بما بعده قال الباجي وهذا استحسان والصواب عندى وهو القياس المنع فيحتمل أن الاستحسان في كلام

فخلف الوالد (قوله نفيًا وإثباتًا) فالتنقي عدم تخلف الولد لأبيه وإثبات تخلفه فيه لجدته وإثباته والمناسب للاستثناء الثاني (قوله وما يأتي الخ) أي واليمين من معنى الحد (قوله ومثلها ما لا يوان) أي إذا حبس الأب مع ابنه أو الأم مع ولدها فالعنى إذا حبس كل من الأبوين مع ولد (قوله ولا يمنع مسلماً) نائب الفاعل ضمير يعود على المحبوس وهو المفعول الأول ومسلماً المفعول الثاني (قوله انظر الشارح الخ) عباراتهم تدل على اعتماد النقيض وقوله لعوده أي أخرج المحبوس ويستمر خارجاً عن الحبس لعوده وليس صلة لا يخرج كما هو ظاهره (قوله وقريب جداً) يحتمل رجوعه اقريب أي قريبا جداً أي قريب القرابة كافي النقل لا قريب بعيد ويرجع في ذلك للعرف ويحتمل رجوعه لمرض أي مرضاً جدياً أي شديداً ويخاف منه الموت كما قال سحنون فان جل المصنف

على أحدهما فلا بد من الآخر والاحسن رجوعه لهما معا والظاهر أنه يخرج لجنازة أحد أبويه مع حياة الآخر المؤلف ولا يخرج لجنازتهما معا كافي الاعتكاف (قوله فيحتمل أن الاستحسان الخ) وحينئذ فينتج على المصنف الاعتراض في ترك القياس الذي صوبه الباجي وقوله أو المراد به استحسان أي أو المراد ترجيح شيوخ غير من تقديم من اللغوى وابن رشد ونحوهما فيحتمل أن يكون مجرد حكاية ما رآه المشايخ غير ملتزم كونه راجحاً وقوله أو هما أي أو يحتمل استعمال اللفظ المشترك في معنييه الاستحسان المقابل للقياس وترجيح بعض الشيوخ

(قوله لاجعة وعيد) فان قيل اذا كان لا يخرج للجمعة فالعيد من باب أولى ويجاب بأنه قد يقال باخراجه للعيد لعدم تكرره بخلاف الجمعة (قوله لاجعة) أى ولا لجماعة بل لوضوء ان لم يتمكن فيه (قوله الانخوف (٢٨١) قتله الخ) أى فيخرج الى موضع آخر غير الذى

كان فيه وكذا خوف قتله أو أسره ان لم يطلق بالكلية وكذا خوف قتل غيره أو أسره اذا لم يطلق فيما يظهر وانظر اذا لم يطلق مع خوف من ذكر حتى حصل ما خيف منه ماذا يجب على من لم يطلقه وهل هو رب المال أو الخاصكم أو السجن أو كل (قوله وقد مر في فصل الحصر

الخ) مرتبط بقوله حبس وبقي على أحراره واذا بقي على أحراره وفاته الحج يتحل بفعل عمرة (قوله الى موضع آخر) أولا الى موضع اذا خيف عليه ما ذكر ان لم يطلق بالكلية والنظر بسكون الفاء (قوله أخذ عين ماله) بفتح اللام لاجل الشرط الآتى وقراءته بكسر اللام لا يأتى معه الشرط الآتى وقوله المحاز عنه هذه النسخة تعجيف والصواب نسخة محوز لانه لا يقال أحاز وإنما يقال حاز فاسم المفعول منه محوز ومحوز أصله محوز وزو محاز أصله محوز فلولا لم يحزر عنه فهو أحق به فلما وموتا (قوله بان شهدت البينة على عيبتها) وذلك بان لم تفارق البينة من قبضه من حين الرفع الى حين التفليس ويتصور ذلك لمن دفع عينا رأس مال ففلس المسلم اليه (قوله خلافا لا شهب) أى حيث قال الا حديث انما فيها من وجد سلعة أو متاعه والنقدان لا يطلق عليهما ذلك عرفا (قوله فليس له الا الخاصة) أى بالثمن كما هو الظاهر (قوله بشرط الخ) أى بشرط أن يدخلوا على أن لا شيء له في الحصص أن لم يجده قال ابن القاسم للبائع أن

المؤلف المقابل للقياس أو المراد به استحسان شيخ غير الذين قدمتهم أو هما (ص) لاجعة وعيد وعدو الانخوف قتله أو أسره (ش) يعنى أن المحبوس لا يمكن من الخروج لصلاة الجمعة لان لها بدلا ولا صلاة العيد ولا لجة الاسلام وان كان قد أحرم بحجة أو عمرة أو بنذرا وحنت ثم قيم عليه بالدين حبس وبقي على أحراره واذا وجب عليه الدين يوم نزوله بمكة أو بمكة أو بعرفات استحسنت أنه يؤخذ منه كقيل حتى يفرغ من الحج ثم يحبس بعد النفر الاول ولأه قاله الخمي والنفر الاول هو المجل في الرمي وقد مر في فصل الحصر أن من حبس بحق لا يحل إلا بفعل عمرة ولا يخرج للدعوى عليه ويؤكل من يسمع عنه الدعوى فان امتنع تسمع البينة عليه فاذا ثبت عليه الحق يراى السجن عليه بالاجتهاد بعد الاعتذار وكذلك لا يمكن من الخروج لاجل عدو الا أن يخاف عليه أن يقتله العدو في السجن أو يخاف أن يأسره فانه يخرج من ذلك الى موضع آخر (ص) والغريم أخذ عين ماله المحاز عنه في الفلس لا الموت (ش) هذا هو الحكم الرابع من أحكام الحجر الخاص والمعنى أن من باع سلعة وحازها المشتري وقبل أن يقبض البائع ثمنها فلس المشتري أو مات والسلعة موجودة فلها بئاعها وهو المراد بالغريم أن يأخذ عين شيته المحاز عنه في حالة الفلس وهو أحق به من الغرماء لان الذمة موجودة في الجلة ودين الغرماء متعلق بها وأما في حالة الموت فلا يكون بئاعها أحق بهم من الغرماء بل هو أسوأهم فيها لان الذمة قد نزلت بالكلية واحترز بقوله عين ماله لا تغير كما بآنى وشمل الدراهم والدينانير كما أشار اليه بقوله (ص) ولو مسكوكا (ش) حيث عرف بعينه بأن شهدت البينة على عيبتها أو كان مطبوعا عليها قياسا للثمن على الثمن خلافا لا شهب ثم ان مثل الغريم من تنزل منزلته بآرى أو هبة الثمن أو صدقة عليه أو حوالة وأما من اشترى من الغريم الدين الذى له فلس له الا الخاصة ذكره ابن عرفة فن باع عبدا بكتاب مثلا غير مقبوض من المشتري ثم باع الكتاب لشخص ثم فلس مشتري العبد فليس له الرجوع في عين العبد اذ ليس هو بمنزلة بائع العبد فان قلت ما الفرق بينه وبين بائع العبد فان كلا منهما مالك ثمن العبد والاول يرجع في عين العبد في الفلس دون الثاني قلت الفرق أن بائع العبد بالكتاب يقول انما خرج العبد من يدي في مقابلة الكتاب فاذا تعذرا أخذ الكتاب فلى الرجوع في عين عبيدى في الفلس وأما مشتري الكتاب فانه يدفع الثمن في مقابلة الكتاب وأما من اشترى ثمن شيته فلا يتنزل منزلته (ص) أو آبقا (ش) هذا أيضا داخل في حيز المبالغة يعنى انه لو باع عبدا فآبق عند المشتري فللبائع أن يرضى بعبده الا بقر بشرط أن لا شيء له في الحصص فان وجدته فلا كلام وان لم يجده فلا شيء له واليه أشار بقوله (ص) ولزمه ان لم يجده (ش) ولا يرجع للخصاص خلافا لا شهب وكلام المؤلف مبنى على أن الاخذ من الفلس نقض للبيع من أصله لا على انه ابتداء ببيع والا فلا يجوز (ص) ان لم يفسده غرماء ولو بعاههم وأمكن لا بضع وعصمة وخصاص (ش) أشار الى شروط أخذ السلعة من عند الفلس منها أن لا يفديه الغرماء فان فدوه بشئ منه الذى على الفلس ولو بعاههم الخاص بهم فليس له أخذ عين شيته حينئذ وكذلك لو ضمنوا له الثمن وهم ثقات أو يعطون به جيلا ثقتة ومن الشروط أن يمكن الغريم أن يستوفى عين شيته ولهذا احتزر عن البضع فانه لا يمكن استيفاءه كما اذا تزوج امرأة بصداق معلوم ثم فلس الزوج فليس لها أن ترجع في بضعها الذى خرج منها بل يخاصص مع الغرماء

(٣٦ — خرى خامس) يطلبه على أن لا شيء له غيره أو يخاصص وليس له أن يطلبه فان لم يجده رجع الى الخصاص أى ليس للبائع أن يقول أنا أطلب الا بق فان وجدته فهو لى وان لم أجده دخلت في الخصاص وانما له أن يطلبه فان وجدته كان له وان لم يجده فلا شيء له وقال أشهب له ذلك أى يطلبه فان وجدته كان له والارجع لخصاص (قوله وكذلك لو ضمنوا له الثمن الخ) أى والنماء والخسارة للفلس وعليه

(قوله وهذا ظاهر في المدخول بها) أقول وكذا غير المدخول بها إذا لم ترد التطبيق فتخصص بجميعه على أنها تملك جميعه ونصفه على أنها تملك بالنصف فقول الشارح فلا يشمل كلامه ما إذا لم يدخل أي إذا أرادت التطبيق وأما إذا لم ترد فكأننا فتنسب فقول الشارح لأن لها أن تفسخ الخرج بما يقال أنه يشمل حتى التي لم ترد التطبيق فلا يظهر مع ما قلنا فالمناسب أن يأتي بالكلام على وجه لا قلق فيه فيقول وهذا ظاهر (٢٨٢)

بجميع صداقها وهذا ظاهر في المدخول بها لأن الكلام فيما قبض وحيز وحينئذ فلا يشمل كلامه ما إذا لم يدخل لأن لها أن تفسخ النكاح لأن الزوج وهو المبتاع للبضع لم يقبضه وانظر هل تخصص الغرماء بالنصف لأنهم ملكته بالعقد كما مر في الصداق أنه إذا طلق عليه بعد ثبوت عسره يلزمه النصف كما مشى عليه المؤلف هناك وهو قول ابن القاسم وأولاشي لها لأن الفسخ جاء من جهتها فكانها أسقطت حقها تأمل وعن العصمة كما إذا خالعتة على شيء معلوم ولم يقبض المخالعة عوض حتى فلتست المرأة فإن الزوج لا يرجع في العصمة التي خرجت منه لعدم إمكان ذلك بل يخصص غرماءها بما وقع عليه الخلع وعن القصاص كما إذا صالح في دم عمد بشيء معلوم وقبل قبضه فلس الجاني فلا رجوع للجنح عليه فيما خرج من يده وهو الدم لتعذر القصاص قال في توضيحه وينبغي أن يلحق بذلك صلح الانكار إذا فلس المنكر فإن المدعي يخصص بما صولح به ولا يرجع في الدعوى (ص) ولم ينتقل لأن طهنت الحنطة أو خلط بغير مثل أو سمن زبد أو فصل توبه أو ذبح كبشه أو تهر رطبه (ش) أي ومن شروط رجوع الإنسان في عين شئته المخور عنه في الفليس أن لا ينتقل عن هيئته أما ان تغير عن هيئته كطحن الحنطة أو خلط بغير مثله بحيث لا يتيسر تمييزه منه كفتح بشعير أو صار الزبد سمناً أو فصل الثوب قيصاً أو سراً ويل أو ذبح الكبش أو صار الرطب غرافاً لا رجوع لصاحبه به وتعين المحاصة مع الغرماء فقوله لأن طهنت الحنطة عطف على معنى لم ينتقل أي واستمر لأن طهنت الحنطة وفي بعض النسخ كان طهنت وأولى لو عجت أو بذرت وفهم من قوله ولم ينتقل أن حواله الاسواق لا تقيت وهو كذلك واحترق بقوله بغير مثل مما لو خلط بمثله كالحنطة فخلط بمثلها والزيت والعسل بمثله فإنه لا يقيت الرجوع وقوله أو تهر رطبه أي حيث اشترى الرطب مجرداً عن الأصول إلى أجل معلوم فصارت ثمراته فليس المشتري أمالوا اشتراهم مع الأصول فلا يقيت إلا بالجد كما في باب الفليس لا يقال قد تقدم أن الفليس إنما يفوز بالثمرة إذا جد بها لا يبيسها وهو خلاف ما هنا لا نقول الثمرة التي يفوز بجذها هي غلة شئ وما هنا البيع واقع على ذاتها (ص) كاجير رعى ونحوه (ش) التشبيه لا فائدة للحكم وهو عدم الأخذ والمعنى أن أجير الحراسة وأجير الرعي وأجير الخدمة ونحوهم إذا فلس رب الماشية أو غيره ككرب الزرع ونحوه قبل دفع الأجرة فإن الاجير لا يكون أحق بالماشية أو بالزرع في خدمته بل يخصص مع الغرماء وهذا بخلاف من أكثر دابة كراء مضموناً فليس ربها فإنه يكون أحق بها من الغرماء والفرق بينه وبين الاجير أن الاجير لم تعلق خدمته بالماشية بل بدعة ربها والمكثري تعلق بحقه بعين الدابة لا بشئ مجرد ركو به عليها صارت كالعينة وبعبارة ومثل أجير الرعي الصانع الذي تستعمله في حافوتك فإذا جاء الليل انصرف فلا يكون أحق بما في الحافوت وليس من استأجره للدراس ببقرة كذلك إذا صاحب البقر أحق بالاندر لأنه كالحائر للاندر (ص) وذئ حافوت فيما به (ش) يحتمل أن يكون التقدير كعدم اختصاص ذي حافوت بما فيه إذا فلس المكثري وإذا لم يختص به فيكون أسوة الغرماء فيما فيه

وأما إذا أرادت التطبيق لعسره فهل تخصص الغرماء بالنصف أو لا شئ لها لأن الفسخ جاء من جهتها كما قال الشارح وقوله تأمل أي تأمل ما يظهر به صحة أحد الطرفين قلت فتأملته فوجدت لأوجه للتردد لأنه حيث يقول ابن القاسم بأنه إذا طلق عليه لعسره بالنفقة يلزمه النصف فأوجه القول بعدم لزوم (قوله أو فصل توبه) أو قطع الجلد نعالاً ونحوها (قوله أي واستمر) فلا يلزم عليه محذور نحوى وهو عدم تغاير معطوف لا إثباتاً ونفيًا بل التغاير موجود نعم فيه تكلف لأن الأصل عطف اللفظ على اللفظ وأما قطع الشقة نصفين فلا يقيت وكذا الدبغ لا يقيت على المشهور خلافاً لابن وهب (قوله أمالوا اشتراهم مع الأصول) أي والفرض أن الثمرة لم تؤبر (قوله في باب الفليس) الظاهر أنه لم يرد باباً من كتاب معين بل أراد باب الفليس من أي كتاب أي أن شأن باب الفليس من أي كتاب يتكلم فيه على ذلك (قوله لا نقول الثمرة الخ) أي هي المشار لها بقوله وأمالوا اشتراهم مع الأصول فلا حاجة لسؤال ولا لجواب (قوله كاجير رعى) هذا إذا كان يرد ما رعى لبيت صاحبه والا فهو أحق بها والظاهر إذا بات ما رعى

من نحو غنم عند ربه تارة وعند أخرى فالحكم للغالب إن كان والا فانظره وانظر أيضاً إذا كانت تبنت وعليه بعمل مشترك بينهما أو بمنزلهما الساكنين به جميعاً والظاهر أنه إذا لم يكن غالب يتصرف فلسه إن كان البيات عند ربه يكون أسوة الغرماء وإن كان عند راعيها فهو أحق بها والظاهر أنه عند البيات في المنزل المشترك بينهما يكون أسوة الغرماء (قوله فإذا جاء الليل انصرف) بيان للواقع والظاهر أنه إذا كانت المفاتيح بيده أنه يفوز بما في الدكان

(قوله أوفى بمعنى الباء) الظاهر أن يقول اذنى بمعنى الباء وذلك لأن مادة الاختصاص تتعدى بالباء (قوله وسواء علم الخ) الاولى اسقاطه كما هو ظاهر لأن الفلاس طار بعد ردها (قوله وهذا مبنى على أن الرد بالعيب نقض للبيع من أصله) قال اللقاني انه المشهور وجعل كونه ابتداء بيع خلاف المشهور فكلام المصنف مبنى على المشهور (قوله أسوة (٢٨٣) الغرماء) أى ان شاء حاصله أن الاقوال ثلاثة

معلومة من كلامه أحدها أنه يكون المشتري أحق بها وتباع في الثمن أى فان وفى والا حاصص بما بقى له وقد أفاد ذلك عجم (قوله وهل القرض الخ) قال عجم مقتضى نقل ق في محلين وابن عرفة أن الثاني لم يرجح وانما المرجح قولان ربه أسوة الغرماء مطلقا وأحق به مطلقا قبض أم لا (قوله لأن الحديث الخ) ورد في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال أعيأ رجل ابتاع متاعا فافلس الذى ابتاعه ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئا فوجده بعينه فهو أحق به فان مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء (قوله وأما لو فليس المقرض الخ) يظهر أن هذا قبل أخذ المقرض وأما لو فليس بعد أن أخذ المقرض القرض فنص عجم على أنه ليس له ولا الغرماء كلام مع المقرض قبل حلول أجله ثم اعلم أن ما ذكره شارحنا من قوله وأما لو فليس المقرض يكون المقرض أسوة الغرماء في عجم خلافه وهو أنه يبطل الحصول المانع قبل القبض استظهارا ونص عجم على أنه قد ذكره يحيى بن بكير فلا حاجة للاستظهار أقول وقول شارحنا انه يلزم بالقول لا ينتج المدعى وذلك لأن الهبة والصدقة يلزمان بالقول ومسح ذلك بطلان بالفلس والموت (قوله لا يفدى الجاني) بالقصر (قوله وأسلمه في

وعليه فتكون الظرفية مجازية أوفى بمعنى الباع ويحتمل أن يكون التقدير ولا يبقـ دم ذوات فمبايه وحينئذ فالظرفية على حقيقتها (ص) وراذلة لسلعة بعيب وان أخذت عن دين (ش) يعنى أن من اشترى سلعة بثمن معلوم أو أخذت بدل دين ثم اطلع فيها على عيب يوجب الرد فدها فلم يرد البائع ثم احتق فلس والسلعة فائنة فانه لا يكون أحق بها وهو أسوة الغرماء بحاصص معهم بثمنها وسواء علم بفلسه أم لا وهو ذا مبنى على أن الرد بالعيب نقض للبيع من أصله وأما على أنه ابتداء بيع فانه يكون أحق بها وكلام المؤلف مقيد بما إذا ردها بالفعل وأما لو أراد الرد فوجده مفلسا فقال ابن عرفة واختلف ان لم يرد حتى فليس البائع هل هو أحق به فيباع له أو يكون أسوة الغرماء وعلى أنه أسوة الغرماء ففيل يخير في حبسه ولا تثنى له من العيب أو رده وبمحاصص وقيل له حبسه ويرجع بثمنه العيب ويحاصص ان رده انتهى وانما بالغ على المأخوذ عن دين لأنه لما كان الغالب فيه أن يكون رب الدين يسامح فيما يأخذه حتى يأخذ ما يباي عشرة عن عشرين مثلا كان من حق المدين اذا طلب أخذه رب الدين أن يمكن من ذلك لما في ذلك من الرفق به اذ لو ردت لبيعت من ثلث عشرة فبقى العشرة مختلة في ذمته وبأخذ ذلك تسقط عن ذمته بخلاف بيع النقد فان الغالب فيه خلاف ذلك (ص) وهل القرض كذلك وان لم يقبضه مقرضه أو كالباع خلاف (ش) أى وهل القرض لا يكون المقرض أحق بما أقرضه حيث فليس المقرض بعد حصول القرض سواء قبض المقرض القرض قبل تفليس أم لا وبأخذه الغرماء من المقرض ويحاصص به لأن القرض لزمه بالقول وصار ملكا للفلس وهو قول ابن الموار والمازرى وهو المشهور لأن الحديث انما ورد في البيع أو القرض كالبيع فان لم يكن المقرض قبضه فالمقرض أحق به في الموت والفلس لأن من يبدد سلعة لم يسلمها فهو أحق بها في القرض والبيع وان قبضه كان المقرض أحق به في الفلس لا الموت وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك وعامة أصحابه خلاف وأما لو فليس المقرض يكون المقرض أسوة الغرماء ان لم يكن معينا ولا فله أخذه لانه يلزم بالقول * ولما انتهى الكلام على ما يؤخذ وغيره مما لم يتعلق به حق الغير بالفلس شرع في الكلام على ما يتعلق به حق غيره فذكر من ذلك الرهن والجنابة بقوله (ص) وله فك الرهن وحاص بفدائه الجاني (ش) يعنى أن الشخص اذا باع عبدا مثلا بثمن معلوم ولم يقبضه حتى فليس المشتري والعبد موجودا لأن المشتري قد رهنه قبل فلسه وحاز المرتهن فان بائعه بالخيار ان شاء فك الرهن يدفع الدين المرهون فيسه ان كان الدين مما يجعل أو رضى ربه بتججيله وحاص بمافدائه به وان شاء تركه تحت رهنه وحاص بثمنه مع الغرماء وأما لو وجد العبد قد جنى عند الفلس وأسلمه في الجنابة بعد فلسه فان له أن يفديه ولا يحاصص بمافدائه به بل يضيع عليه بالكسبة لان الجنابة ليست في ذمة الفلس بل في رقبة الجاني اذ له تسليمه فيها بخلاف الدين المرهون فيسه فانه كان في ذمته والرهن من سببه فقوله وله فك الرهن راجع لقوله وللغريم أخذ عين ماله المحاز عنه في الفلس اما على أنه تفصيل له أو تقييده له وأما على أنه معطوف عليه وانما له قداء الجاني حيث أسلمه المشتري بعد التفليس كما ذكرنا

الجنابة بعد فلسه) والجنابة قبل الفلس أو بعده (قوله على أنه تفصيل له) أى فكائه بقول والمجاز عنه أخذ عين شبهة اذ لم يتعلق به حق غيره أو تعلق به حق غيره وفداءه وأما ان لم يفده فلا يكون أحق به وقوله أو تقييده أى فكائه قال والمجاز عنه أخذ عين شبهة اذ لم يتعلق به حق غيره وقوله وأما على أنه معطوف عليه بقطع النظر عن كونه تفصيلا أو تقييدا وان كان في الواقع كذلك وعلى الاولين فيكون مستأنفا

(قوله وأما ان أسلمه قبل فلسه الخ) تبع فيه بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني حيث قال بخلاف ما إذا فلس بعد الجناية وبعد أسلامه فإنه لا كلام لربه قاله بعض شيوخنا وورده اللقائي فقال وسواء فلس المشتري بعد الجناية وقبل أسلامه أو بعد الجناية وبعد أسلامه وكلام الزرقاني فاسد اه (قوله لمشاكاة الخ) (٢٨٤) المشاكلة مجاز علاقته المجاورة في الخيال لافي اللفظ لوجوب سبقية العلاقة على

النطق باللفظ (قوله والحاصل الخ) والفرق أن الرد بالعيب نقض للبيع الثاني فكانها باقية عند المفلس والرد لفلس الثاني أو فساد بيعه ملحقان بالرد بالعيب في المعنى بخلاف ردها بجهة وما بعدها فإنها ردت للمفلس بثلاث مستأنف (قوله فلا تكرار) كذا قال الفيشي وفيه نظر بل كلام المصنف شامل لما كان قد عاين البائع الأول أو حادنا عند المفلس ولا يقال أنه يتكرر مع قوله بعيب سماوي لأن قوله ان ردت بعيب فيما إذا خرجت عن ملك المفلس وقوله والمحاصة بعيب سماوي فيما إذا لم تخرج عن ملكه (قوله وعادلهيته الخ) أي فقول المصنف أو أخذه وعادلهيته لافهوم لقوله أو أخذه بل نقول هو مفهوم بطريق الأولوية (قوله لا يعقل جرح) أي لا يؤخذ عقله (قوله إلا بعد الخ) صوابه إلا إذا برئ على شين (قوله والافنسبة نقصه) أي بان كان باعه بمائة وقيمه سالما خمسون وبعد الجناية أربعون فقد نقصته الجناية الخمس فله أن يأخذه ويحاصص بعشرين (قوله أي وان لم يعد) هذا ناظر للمعتمد لا ناظر للفظ المصنف أي من أن قوله وعادلهيته راجع لقوله أو أخذه لا راجع للامرين معا وأما إذا قلنا أنه راجع للامرين معا فيكون حلا موافقا للمعتمد (قوله والمناسب لرامه) أي من كونه مختصرا مبيضا لما به الفتوى

وأما ان أسلمه قبل فلسه فليس لربه فداؤه لأن تصرف المشتري حينئذ بالاسلام للمعنى عليه لا يرد كبيعته وأما ان فداه المشتري فان لربه أخذه مجانا وكان الأولى أن يقول وحاص بشكاكه لأن الرهن ليس مفديا وانما هو مفكوك لكنه عبر بالفداء لمشاكاة قوله لا يفد الجاني ليصير الكلام على وتيرة واحدة كقوله تعالى وانه كان رجال من الانس يعوذون رجال من الجن لأن ذكر ان الجن لا يقال لهم رجال (ص) ونقص المحاصة ان ردت بعيب (ش) يعني أن الشخص اذا باع سلعة ولم يقبض ثمنها حتى فلس المشتري بعد أن باعها فحاصص البائع بثمنها مع الغرماء لعدم وجود ان سلعته ثم انهاردت على المفلس بعيبها أو بفساد قلبائنها أن يأخذ عين شئته ويرد ما أخذه في المحاصة لانهم انتقضت بأخذ سلعته وله البقاء على المحاصة ويسلمها للغرماء ويتحاصص معهم في ثمنها كمال طرأ واحتراز بقوله ان ردت بعيب عما اذا ردت بأقالة أو شراء أو هبة أو وصية أو ارت فليس له الياسيل والحاصل أنها متى ردت اليه بثلاث مستأنف لم يكن له مقال وقوله بعيب أي قديم عند البائع الأول وليس به على المشتري أو أعلمه به أو اطلع عليه ورضيه وأما الحادث عند المشتري فسيأتي في قوله بعيب سماوي الخ فلا تكرار (ص) وردها والمحاصة بعيب سماوي (ش) ردها مرفوع على الابتداء مطوف على فلك أو على نقض والمعنى أن البائع اذا وجد عين شئته عند المشتري المفلس فلما أخذه وجد به عيبا سماويا فهو بالخيار ان شاء أخذه ولا شئ له من أرش العيب وان شاء حاصص بجميع ثمنه وسواء اطلع على العيب بعد أن أخذه من المفلس أو هو عنده ومعنى الرد على الثاني الترتيب أي وله تركها للمفلس (ص) أو من مشتره أو أجنبي لم يأخذ أرشه أو أخذه وعادلهيته (ش) الموضوع بحاله يعني أن البائع اذا أخذ سلعته من عند المشتري ووجد بها عيبا من فعل المشتري وهو المفلس فهو أيضا بالخيار اما أن يأخذها ولا شئ له من الارش أو يتركها للغرماء ويحاصص معهم بجميع الثمن على المشهور وسواء عادلهيته أم لا ومثله ما اذا كان العيب من أجنبي لم يأخذ المفلس له أرشا وعادلهيته سواء أخذه أرشا أم لا لانه لما عادلهيته صار ما أخذه المفلس من الارش كالغلة والفرق بين جناية الاجنبي وبين جناية المشتري أن جناية المشتري جناية على مافي ملكه فليس فيها تعد فاشبهت السماوي بخلاف جناية الاجنبي والضمير في قوله أو من مشتره للبائع أي مشتري سلعة البائع واستشكل قوله أو أخذه وعادلهيته بأنه لا يعقل جرح الابعد البرء وأجيب بأن ذلك يتصور في الجراحات الاربعة فان فيها ما قدره الشرع برئت على شين أو على غير شين (ص) والافنسبة نقصه (ش) أي وان لم يعد لهيته وهي من أجنبي سواء أخذ لها أرشا أم لا فان شاء أخذه بما ينو به من الثمن بأن يقوم يوم البيع سالما ومعيبا ويحاصص بماتقصه العيب من ثمنه كسلعتين فانت احدها عند المفلس وان شاء تركه وحاصص بجميع ثمنه فقوله نقصه أي نقص الشئ المبيع والمناسب لرامه أن يقول أو من أجنبي وعادلهيته والافنسبة نقصه (ص) ورد بعض عن قبض وأخذها (ش) عطف على فلك والمعنى لو باع سلعة بعشرة مثلا فقبض خمسة ثم فلس المشتري فوجد البائع سلعته قائمة فهو مخير اما أن يحاصص

بالخسة

أي بناء على أن قوله وعادلهيته راجع لقوله أو أخذه زاد ٣ من الاختصار بنا على أن قوله وعاد

لهيته راجع للامرين معا أي لم يأخذه أو أخذه والحاصل أن الصورة أربع لانه اما أن يأخذ أرشا أولا وفي كل اما أن يعود لهيته أم لا فظاهره أن الرجوع بنسبة النقص انما هو في صورة واحدة وهي ما اذا أخذه ولم يعد لهيته مع أن الرجوع بذلك عند عدم الهية سواء

أخذه أم لا فإذا رجعنا قوله وعادلهيته جاء على المعتمد من أنه يرجع بنسبة (٢٨٥) نقضه أخذ أم لا (قوله وأخذ بعضه) محل

أخذه بعضه أن لم يفد غرماء
المفلس بالمهم وهل يختصون به
عنه إلى مبلغ فدائه ولا دخول له
بمن القائل أو لا يختصون به بل
يخصص فيه لأن ما فدوه به سلف
في ذمة المفلس قولان (قوله كمالو
باع عبيد) ظاهره أنه تمثيل لقوله
وان شاء تركه وليس كذلك بل هو
تمثيل لقوله أنه أخذه ويخصص
(قوله وأبقى ولدها) أي بعد الاثغار
أو رضيت بالفرقة (قوله أن يقال
ما قيمة الام) تفويهم الام أولا فرض
مسئلة (قوله فيقال عشرون) أي
فتمسب أربعون لستين (قوله أو
باع الولد) وأولى هيته أو عنقه لانه
لم يأخذ فيه عوضا (قوله فلا حصه)
والفرق بين بيع الام وبين بيع
الولد أنه إذا حدث عند المشتري
كعيب سماوي فاق وتقدم أنه لا
يخصص بارشه وإذا اشتراها حاملا
به كالعلة التي يفوز بها المفلس
فلو وجدها معا أخذها لان الولد
ليس بغلة على المشهور فلا يأخذها
المشتري والفرق بين موت الام
وبيعها أنه أخذ لها ثمن في البيع
(قوله وان لم يأخذ عقلا) في
شرح عب الله محمول على ما إذا لم
يأخذ له جزه وأما ان تركه مع قدرته
فهو بمنزلة أخذه (قوله والغلة)
أي كمال العبد الحادث بعد الشراء
حيث انتزعه أو لم ينتزعه وفداه
الغرماء (قوله إذا جذاها) أي وكذا
ان جز الصوف غير التام (قوله
من لبن) أي إذا حلب والا فلا يباع
وأما خراج الاض وأجرة الدور
فالمفلس وغرمائه مطلقا قبضت
أم لا وكذا أجرة الحيوان أي قبضت
أم لا بخلاف اللبن والصوف (قوله إذا باع غنما)

بالخسة الباقية وأما ان يرد الخسة التي قبضها أو يأخذ بعضه (ض) وأخذ بعضه وحاص
بالقائت (ش) وأخذ مصدر معطوف على ذلك والمعنى أن من باع لستين فأكثر ثم فليس
المشتري وقد باع بعض ذلك فوجد البائع بعض المبيع قائما فله أخذه ويخصص بما ينوب
القائت من الثمن كان القائت مقوما أو مثليا وجه الصفة أم لا وان شاء ترك ما وجد وحاصص
بثمنه أو بباقيته ان كان قبض منه شيئا كالأربعين بعدين بعشرين دينارا واقتضى من ثمنهما
عشرة وباع المشتري أحدهما وبقي الآخر عنده وفلس فأراد البائع أخذ العبد الثاني منهما
فليس له أخذه إلا أن يرد من العشرة التي اقتضاها خمسة لان العشرة الاولى كانت منصوصة
عليها وهذا ان كانت قيمتهما متساوية والا فاض العشرة المقنضة أو لا عليها ما ورد حصه
الباقى (ص) كبيع أم ولد (ش) تشبيهه في قوله وأخذ بعضه وحاصص بالقائت والمعنى ان من
اشترى أمة أو دابة وولدت عنده ثم باعها وأبقى ولدها ثم فلس فان ربهما أخذ الولد بما ينوب
من الثمن ويقوم على هيئته إلا أن لو كان موجودا يوم البيع الاول وله تركه والمخاصة بجميع
الثمن فقوله ولدت أي بعد أن اشتراها المفلس سواء كانت حاملا به وقت الشراء أم لا ووجه ذلك
فيما إذا اشتراها غير حامل أن الأخذ بنقص البيع فكأنها ولدت في ملك البائع وأما ان كان الولد
موجودا معها يوم البيع فهي بما يتعدد فيه المعقود عليه فلا فرق بين بيع أحدهما أو موته
وكيفية التفويهم أن يقال ما قيمة الام يوم بيعت للمفلس فإذا قيل أربعون قيل وما قيمة الولد
على تلك الهيئة إلا أن يوم البيع فيقال عشرون فيخصص بثلاثي الثمن قليلا كان أو كثيرا
(ص) وان مات أحدهما أو باع الولد فلا حصه (ش) يعني أن من باع أمة أو مكة وهي الانثى
من الخيل فولدت عند المشتري فمات أحدهما عنده أو باع الولد وأبقى الام ثم فلس فالبائع
مخير بين أن يترك الباقي ويخصص بجميع الثمن أو يأخذ الباقي بجميع الثمن ولا حصه للبنت
في الاولى ولا للولد المبيع في الثانية باتفاق في الاولى وعلى المشهور في الثانية لان الام هي
المشترأة بعينها والولد كالعلة فلو وجدها معا أخذها اذا الولد ليس بغلة على المشهور فلا يستحقه
المشتري (تنبه) هذا حكم موت أحدهما بغير قتل وأما ان قتل أحدهما فقال ابن حبيب ولو
قتل فأخذ له عقلا وبقي الآخر كان كالبيع في تفصيله وان لم يأخذ له عقلا فسيبيله سبيل الموت
أي فليس له أخذ الموجود الا بجميع الثمن (ص) وأخذ الثمرة والغلة (ش) فاعل أخذه هو
المفلس وحيث قلنا يأخذ الثمرة قائما ذلك اذا جذاها وفارقت الاصول وان لم يجذاها فالبائع
يأخذها مع أصولها على المشهور ويرجع بسبقه وعلاجه وظاهره ولو زاد ذلك على قيمة الثمرة
والمراد بالثمره غير المؤبرة بدليل ما بعده وكذلك للمفلس أن يأخذ الغلة التي لم توجد عند العقد
من لبن وصوف واستخدم وسكنى ربا وخراج أرض لان الضمان منه (ش) الا صوفاتم أو
ثمرة مؤبرة (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن الانسان اذا باع غنما عليه صوف قد تم حين
شرائه للغنم أو تخلع عليه بثمره مؤبرة حين شرائه للاشجار ثم فلس المشتري فان البائع يأخذ
غنمه مع صوفها ان لم يجزه فان جزء المشتري وكان موجودا أخذه أيضا وان تصرف فيه فانه
يخصص بما ينوبه من الثمن وكذلك أن يأخذ الاصول مع ثمرتها لم يجزها عنها لانها حينئذ
مقصودة ولها حصه من الثمن وأما ان جذاها عن أصولها فانه لا يأخذها ولو كانت قائمة بعينها
ولكن يخصص بما يخصها من الثمن والفرق أن الصوف لما كان تاما يوم البيع كان مستقلا
بنفسه اذ يجوز بيعه منفردا عن أصله فلا يفوته على البائع الا نهاب عينه لا مجرد
الجذاذ وان الثمرة المأبورة يوم البيع لم تكن مستقلة اذ لا يجوز بيعها منفردة عن أصلها

أم لا بخلاف اللبن والصوف (قوله إذا باع غنما) المناسب إذا اشترى غنما

(قوله فخذها فيقضيها) فيه أنه يقال قوائمها يبيع لها ويباعها لا يجوز (قوله وأخذ المكري دابته وأرضه) من مكرهه ما وجبته وفلس قبل استيفاء منفعتها (قوله لأجل التوطئة لما بعده) أي الذي هو قوله وقدم في زرعها وقوله لأنه إذا حل الخ فيه أنه لا يلزم من الحل كون المنفعة للغرماء (قوله معارض لما مر) من أن دين الكراء يحل (أقول) لا يتوهم من ذلك معارضة أصلاً لأن أخذ المكري دابته وأرضه فرع عن حلول الكراء فلا حاجة للسؤال والجواب فكان الأولى أن يقول ولما أفاد فيما تقدم أنه يحل الكراء بالفلس والموت أفاد هنا أنه يخبر في الفلس بين أن يأخذ دابته (٣٨٦) وأرضه وبين أن يحاصص بخلاف الموت فإنه يتعين التسليم وحينئذ فليس

إلا الخاصة إلا أنك خير بانه يعني عن هذا قوله وللغريم أخذ عين شئته المحار عنه في الفلس لا الموت وحينئذ فلا حاجة لقول المصنف وأخذ المكري دابته وأرضه بعد ما تقدم (قوله وقدم في زرعها الخ) اعلم أن قوله في الفلس حال فلا اشكال فإن قلت أخذ الزرع في كراء الأرض يؤدي إلى كراء الأرض بما تنبته أو بالطعام لأن ما يؤخذ عن الكراء بمنزلة ما وقع به الكراء ابتداء فالجواب أن هذا أمر جرت إليه الأحكام والحل محل ضرورة فإن قلت قد تقدم أن الفلس إذا رهن العبد المبيع فليس له أن يأخذ الأبعد فداؤه فإذا لم يكن له زرع الرهن الذي سبق له عليه ملك من المرتهن إلا بالفداء فكأن ينبغي أن لا يكون له ذلك في الزرع الذي رهنه الفلس ولم يتقدم له ملك عليه إلا بالفداء من باب أولى قلت لما كان الزرع متكوناً عن الأرض الباقية على ملك ربها صار كالبايع له بخلاف العبد فإنه مستقل بنفسه (قوله لأن الزرع إنما يكون الخ) لا يخفى أن هذه العلة تقتضي التقديم في الفلس والموت معاً مع أنه فرق وذلك أن ما ذكره في التوضيح تعليلاً لقول بان صاحب الأرض يقدم في الفلس والموت (قوله فحوزهما أخص) يعقل المخصوص في العموم فنقول يلزم من كون الإنسان عمله له دخل في تحصيل شئ استيلاءً عليه ولا يلزم من الاستيلاء كون عمله له تأثير في حصول الشئ (قوله تبعا لتقرير بعض) ومقابله أنه يقدم في السنة المزروعة وما قبلها وما بعدها حيث لم يأخذ أرضه فإن أخذها لم يكن له فيما بعدها شئ وكان مقدماً في الزرع في السنة المزروعة وما قبلها وما بعدها (قوله بيده) ظاهر قوله بما بيده يشمل ما إذا كان بيده بعض المصنوع أو كله فله حبس ما بيده من بعض المصنوع في أجرة ما بيده وما خرج منها وهو ظاهر أن كان الجميع

فخذها فيقضيها على البائع (ض) وأخذ المكري دابته وأرضه (ش) يعني أن من أكرى دابة أو أرضاً أو دار الشخص ثم فلس المكري قبل دفع الكراء فإن ربها ذكر مخير أن شاء أخذ دابته وأرضه وداره وفسخ فيما بقي وأما في الموت فهو أسوة الغرماء وإن شاء ترك ما ذكر للغرماء وحاصص بالكراء كما أنه يحاصص في الموت به وانما ذكر المؤلف قوله وأخذ المكري دابته الخ وإن فهم بما مر من قوله وللغريم أخذ عين شئته المحار عنه في الفلس لا الموت لأجل التوطئة لما بعده وقد يقال إن قوله وأخذ المكري الخ معارض لما مر من أن دين الكراء يحل بالموت والفلس لأنه إذا حل كان الحق في المنفعة للغرماء وليس له أخذ ما أكره وقد جعل له هنا لأخذ الجواب أنه لا تخالف لأن قوله وأخذ المكري الخ فيما إذا فلس وأراد أخذ عين شئته وقوله ولودين كراء أفاد به أنه يحل وله الخاصة به إن شاء على ما مر (ض) وقدم في زرعها في الفلس ثم ساقه ثم مرته (ش) يعني أن من أكرى أرضه لشخص فزرعها ثم فلس المكري فرب الأرض يأخذ الزرع ويقدم في السنة المزروعة على غيره من الغرماء وأما في حالة الموت فهو أسوة الغرماء وهو مذهب المدونة ثم إن استوفى كراءه يليه الساقى للزرع فيما فضل منه إلى أن يستوفى أجره والمراد بالساقى هنا الذي يسقى الزرع باجرة معلومة إذ لولا ما انتفع بالزرع وليس المراد به العامل في المساقاة فإنه يأخذ حصته دون رب الأرض وغيره لأنه شريك في الموت والفلس والضمير في مرته للزرع والمعنى أن المكري للأرض إذا فلس بعد أن زرعتها فإن رب الأرض والساقى يقدمان على المرتهن كما مر ثم بعدهما يقدم فيما فضل عنهما في التقديم على الغرماء المرتهن إن كان مرهوناً محوزاً فإن فضل شئ كان للغرماء وانما يقدم رب الأرض والساقى على المرتهن وإن كان حائزاً للزرع لأن الزرع إنما يكون عن عمل هذا وأرض هذا فحوزهما أخص من حوز المرتهن والحوز الأخص يقدم صاحبه على صاحب الحوز الأعم كالأول وقعت سمكة في بحر إنسان جالس في سفينة غيره فإنه يكون أحق به من رب السفينة لأن حوزها أخص وأما في حالة الموت فإن المرتهن يقدم عليهما لأنهما كسائر الغرماء وقد دنا صدر المستأثر بالسنة المزروعة فقط تبعا لتقرير بعض ونصه وقدم في زرعها أي في السنة المزروعة فقط وأما في السنين الماضية فهو فيها أسوة الغرماء وله أن يفسخ في المستقبل فصارت المنافع ثلاثة أقسام انتهى انظر الشرح الكبير وتقريره لو عمل في الزرع أجر بعد أجر فالثاني أحق من الأول وقيل يقدم الأول أكثر في العمل وقيل يتعاضدان قاله الشارح وعلى الأول فيقدم الثالث على الثاني والرابع على الثالث وهكذا وإذا كان الساقى اثنين وقتنا يقدم الثاني على الأول فيقدم الأول على المرتهن (ض) والصانع أحق ولو عوت بما بيده (ش) يعني أن أرباب الصنائع إذا أسلم إليهم شئ ليصنعوه ثم فلس رب الشئ المصنوع أو مات فإن الصانع أحق بالشئ المصنوع الذي

ماد كره في التوضيح تعليلاً لقول بان صاحب الأرض يقدم في الفلس والموت (قوله فحوزهما أخص) يعقل المخصوص في العموم فنقول يلزم من كون الإنسان عمله له دخل في تحصيل شئ استيلاءً عليه ولا يلزم من الاستيلاء كون عمله له تأثير في حصول الشئ (قوله تبعا لتقرير بعض) ومقابله أنه يقدم في السنة المزروعة وما قبلها وما بعدها حيث لم يأخذ أرضه فإن أخذها لم يكن له فيما بعدها شئ وكان مقدماً في الزرع في السنة المزروعة وما قبلها وما بعدها (قوله بيده) ظاهر قوله بما بيده يشمل ما إذا كان بيده بعض المصنوع أو كله فله حبس ما بيده من بعض المصنوع في أجرة ما بيده وما خرج منها وهو ظاهر أن كان الجميع

بعقد واحد ولم يسم لكل واحد قدرا فان كان كل واحد بعقدًا واتحد العقد في الجميع الا أنه سمي لكل واحد قدرا من الاجرة فإنه لا يحبس واحد في اجرة غيره (قوله فان ما جعله فيه يكون كالزبد) فيه أن هذا مزيد (قوله الا النسج) تبع المصنف في جعل النسج كالزبد في المشاركة بقيمته كلام ابن شاس وهو خلاف المشهور من أن النسج ليس كالزبد فلو قال ان لم يضاف لصنعة شيئا كالنسج والاشارك بقيمته لوافق المشهور وكان فيه التصريح بالرد على ما لابن (٣٨٧) شاس (قوله يشارك بقيمته) بين حكم الزبد استثنافا

بيانيا ولذا جرده من العاطف وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره وما حكم الزبد فقال يشارك بقيمته ويعلم منه أنه يشارك بقيمة النسج (قوله يشارك في الفلاس خاصة) ووجهه أنه لما كان له في الفلاس أخذ عين شئ ولا يمكن أخذه شارك بقيمته وأما في الموت فليس له أخذ عين شئ فلذلك قلنا أسوة الغرماء (قوله فيقوم يوم الحكم الخ) بان يقال ما قيمة الغزل مثلا وما قيمة صنعة ولا يقوم غير مصبوغ أو غير مرقوع ثم يقوم مصبوغا أو مرقوعا ويكون شريكا بزيادة الصبغ أو الرقع كما قال ابن حبيب اذ قيل لا يزيد ذلك فيذهب عمله باطلا (قوله قيل وما قيمة الصباغ الخ) فيه اشارة الى أن المشاركة انما هي بقيمة ما صبغ به لا باجرة العمل في ذلك فانه فيها أسوة الغرماء على المشهور كما افاده الشيوخ ثم قد علمت أن موضوع المصنف في النسج انه استأجر من ينسج له غزلا وأما من باع غزلا فوجب له منسوجا عند المشتري المفلس فانه يكون شريكا أيضا قطعاً ولا يكون هو ولا بناء العرصة فتو على الراجح وقوله بالمعينة أي منفعتها كما يفيد قول شارحنا حتى يستوفي (قوله ان قبضت)

في يده فلو سلموا مصنوعهم أو لم يحوزوه من أول الامر كالبناء لم يكونوا أحق به بل هم أسوة الغرماء كما أشار اليه بقوله (ص) والا فلا (ش) أي والا بان سلم مصنوعه لاربائه أو كان غير حائز من الاصل فلا يكون أحق به بل أسوة الغرماء في الموت والفلس وهذا ان لم يضاف لصنعة شيئا من عنده كالخياط والبناء وما أشبه ذلك أي ليس له فيه الاعمال يده وأما ان أضاف لصنعة شيئا من عنده كالصباغ يصبغ الثوب بصبغه والرقاع يرفع القرو برقاعه وما أشبه ذلك ثم يفلس صاحبه وقد أسلمه الصانع له فان ما جعله فيه يكون كالزبد يشارك الغرماء بقيمة ما زاد فيه من عنده والنساج في حكم من أضاف لصنعة شيئا القوة صنعة النسج واليه أشار بقوله (ص) ان لم يضاف لصنعة شيئا الا النسج فكالزبد يشارك بقيمته (ش) أي يشارك في الفلاس خاصة بقيمة ما أضافه لتعذر تميزه والقيمة يوم الحكم سواء انقص المصنوع بالصنعة أو زاد أو ساوى فيقوم يوم الحكم الثوب غير مصبوغ وغير مرقوع والغزل غير منسوج فان قيل يساوى مثلا أربعة قيل وما قيمة الصباغ والرقاع وما اجرة النسج فان قيل درهم مثلا كان ربه شريكا للغرماء بالنسج الا أن يدفع له الغرماء ما شارط عليه ومما ادعوا له بالمانع بائع منفعة يده الذي لم يخرج من عنده شيئا ولو هنا للرد لما يتوهم من المسئلة السابقة من الاختصاص بالفلس لا لالشارة الى خلاف مذهبي اذ لا خلاف هنا (ص) والمكثري بالمعينة وبغيرها ان قبضت ولو أدبرت (ش) تقدم أنه قال والصانع أحق ولو يموت بما بيده وعطف هذا عليه والمعنى أن من اكثري دابة معينة وأقبض أجرتها لم يشاركها في الموت فان المكثري يكون أحق بالدابة في الموت والفلس اتفاقا حتى يستوفي المنافع التي اشتراها وسواء قبضها من ربه أم لا لان تعيينها كقبضها وكذلك يكون أحق بغير المعينة الى أن يستوفي المنفعة حيث كانت مقبوضة حين التفليس لانها صارت بمجرد قبضها وركوبه عليها كالمعينة وسواء كان ربه ادير الدواب تحت المكثري أم لا أما ان لم تكن مقبوضة حين التفليس فهو أسوة الغرماء فقوله ان قبضت أي ان كانت مقبوضة حين التفليس هذا هو المراد وعبارته غير موفية بذلك لان كلامه شامل لما اذا قبضت ورددت لربه او حين التفليس كانت بيد ربه مع أن المكثري ليس أحق بها في هذه الحالة لا يقال المبالغة تدل على المراد من غيرنا ويل بما قلناه لاننا نقول لا يلزم من الادارة أن تكون بيده وقت التفليس (ص) ووجهها بالمحمول وان لم يكن معها ما لم يقبضه ربه (ش) يعني أن المكثري للدابة اذا فليس أو مات فرب الدابة أحق بما على ظهرها في اجرة دابته في الموت والفلس ومثل الدابة السفينة وسواء كان رب الدابة معها أم لا ما لم يسلم رب الدابة المتاع لربه والا فلا يكون أحق بما جلت دابته بل هو أسوة الغرماء في الموت والفلس ما لم يقم بالقرب فان قام بالقرب فان رب الدابة أحق بالامتعة ولو قبضها ربه كما يأتي في باب الاجارة عند قوله الا طول فلما كثر به بين وقوله ما لم يقبضه ربه

أي قبض الغير وأنت لانه في المعنى مؤثت أي ان قبض فرد من أفراد الغير (قوله واقبض أجرتها) كذا في لعب وشب وظاهره دفع الاجرة أم لا (قوله حين التفليس) أي أو الموت وفرق ابن يونس بينها وبين كون الراعي ليس أحق بالغنم بان الراعي لم يتعلق له حق بعين الدواب بل بذمة المكثري ومكثري الدابة تعلق حقه باستيلائه منفعتها (قوله وسواء كان ربه الخ) أي خلافا لا صبغ أي فيقول انه اذا أدبرت لا يكون أحق بها أي يحرك الدواب تحت المكثري الخ (قوله ووجهها بالمحمول الخ) قال الناصر القسائي ان قلت فما الفرق بين هذه وبين مكثري الارض فانه يكون أحق بزرعها في الفلس فقط على مذهب المدونة مع أن الارض كالخاترة لما فيها على ما ينووه قلت لعل الفرق أن حوز

الظاهر أقوى لما انضم اليه من تنمية المتاع بالحل من بلد الى بلد اه والفرق بين هذه وبين قوله وذى حانوت فيما به أنه لما كان الحل من محل لا تخرم مظنة التنمية فلفعلها تأثر في المحمول غالباً فكان بمنزلة الزيادة بخلاف الحانوت (قوله يفسخ) أي حيث يفسخ البيع افساده هذا هو الأصل ففيه انطهاري موضع اضممار ولو قال المصنف يفسخ البيع لفساده لمكان أظهر ولو قرئ لفساد بالتشوين وجعل البيع نائب فاعل يفسخ انطهر و **كان** أنه انما ترك ذلك لان المسموع اضافة فساد للبيع وأرجح الأقوال أولها (قوله والسلعة بيد المشتري) عبارة عج ظاهر كلام المؤلف ونقل ابن رشد أنه لا فرق بين أن تكون السلعة بيد المبتاع أو بيد البائع لكن في كلام الشارح أن السلعة بيد المبتاع اه المراد (٢٨٨) منه ثم أقول ظاهر نقل ابن رشد خلافه ونصه في المقدمات واختلف فيمن

اشترى سلعة بعبارة فاسد ففسد البائع قبل أن يردّها عليه المبتاع هل يكون أحق بها حتى يستوفي منها وهو قول سحنون أو لا يكون أحق بها وهو قول ابن المواز وأدان كان ابتاعها بنقد فهو أحق بها وإن كان ابتاعها بدين فهو أسوة الغرماء وهو قول ابن المباحشون (قوله وأما لو اطلع عليه قبله الخ) انظر هذا مع ما قاله عج ان وقع الفسخ قبل الفلاس فقال بعض أشياخي الظاهر أن يكون أسوة الغرماء ولو كانت باقية بيد المشتري اه فانظر مع كلام الشارح (قوله وهو أحق بشمنه) قال عج وقد علم مما ذكرنا أنه نارة يكون أحق بشمنه مطلقاً وهو ما إذا كان موجوداً لم يفت وهو مما يعرف بعينه ونارة يكون أسوة الغرماء وذلك فيما إذا فاتت وتعذر الرجوع بشمنها ونارة يكون أحق بالسلعة على الراجح وذلك فيما إذا كانت قائمة وتعذر الرجوع بشمنها (قوله واستحقت الخ) الواو زائدة لان الزحشري يرى زيادة الواو في الصفة ولو أسقطها كان أولى أو يقال ان قوله سلعة معناه أخرى

أي ما لم يكن مقبوضاً حين التفليس بيد ربه (ض) وفي كون المشتري أحق بالسلعة يفسخ لفساد البيع أولاً وفي النقد أقوال (ش) يعني أن من اشترى سلعة شراء فاسداً بنقد دفعه للبائع أو عن دين في ذمة بائعها كما اذا وقع البيع وقت الأذان الثاني للجمعة مثلاً ثم فليس البائع قبل فسخ البيع والسلعة بيد المشتري فهل يكون المشتري أحق بها من الغرماء في الموت والفلاس إلى أن يستوفي ثمنه أو لا يكون أحق بها وهو أسوة الغرماء لأنه أخذها عن شيء لم يتم أو يفرق في ذلك فإن كان اشتراها بالنقد فهو أحق بها من الغرماء وإن كان أخذها عن دين في ذمة البائع فلا يكون أحق بها أقوال ثلاثة الأول لسحنون والثاني لابن المواز والثالث لعبد الملك ابن المباحشون وهي في المقدمات ومحلها إذا لم يطلع على الفساد إلا بعد الفلاس وأما لو اطلع عليه قبله فهو أحق بها باتفاق (ص) وهو أحق بشمنه (ش) الضمير في وهو عائد على من اشترى السلعة شراء فاسداً كما في المسئلة السابقة أي فإذا وجد ثمنه وهو مما يعرف بعينه كان أحق بها من الغرماء قولاً واحداً في الموت والفلاس سواء كانت السلعة قائمة أم لا فهذا قيد للحل الأقوال وإنما كان هذا أحق ولو في الموت لان البيع لما كان فاسداً أشبهه الوديعة فلذلك اختص به (ص) وبالسلعة ان بيعت بسلعة واستحقت (ش) يعني أن من اشترى سلعة بسلعة فاستحقت السلعة التي خرجت من يد الفلاس فإن المشتري يكون أحق بالسلعة التي خرجت من يده ان وجدها بعينها في الموت والفلاس بلا خلاف لان تقاض البيع الموجب لخروج سلعته عن ملكه كمن تزوج امرأة بسلعة بعينها ثم طلقها قبل الدخول أو وجد النكاح مفسوخاً فهو أحق بسلعته أو ينصفها ان أدركها بعينها قائمة في الموت والفلاس قولاً واحداً فلا خصوصية للبيع بذلك (ض) وقضى بأخذ المدين الوثيقة أو تقطيعها (ش) يعني أن من عليه الدين اذا وفاه لصاحبه وطلب منه الوثيقة المكتتب فيها الدين أو بمن ينزل منزلة صاحبه ليأخذها أو ليقطعها فإنه يجب أن يرضى له به لا يقوم بما فيها مرة أخرى لكن ماذا كره المؤلف لا يفيد من عليه الدين شيئاً لأنه اذا أخذ الوثيقة وادعى من له الدين انه ساقطت من يده فالقول قوله كما يأتي في قوله ولربها ردها ان ادعى سقوطها وان أخذها وقطعها لا يفيد أيضاً لان من له الدين يخرج عوضها من السجل فالحسن أخذها مع كتابة أخرى أو الخصم عليها فقله وقضى بأخذ المدين الوثيقة مخصوصاً عليها أو تقطيعها بعد الاشهاد على وفاء ما فيها أو كتب وثيقة تناقضا فاقول عليها (ص) لاصداق قضى (ش) يعني أن الزوج أو المطلق أو ورثة الميت اذا دفع للزوجة صداقها وطلب وثيقة ليأخذها عنده أو ليقطعها فإنه لا يجب أن

ذلك

فهو موصوفة والقرينة ظاهرة وتأتي الحال من النكرة الموصوفة ثم اعلم أنه لا فرق بين كون البيع صحيحاً أو فاسداً في هذه المسئلة (قوله لاتنقض البيع) علة للتعميم في قوله في الموت والفلاس جواب عما يقال هذا مخالف لقول المصنف ولا غريم

أخذ عن شيء في الفلاس لا الموت وحاصل الجواب أن البيع لما وقع على معين فباستحقاقه انفسخ البيع فرجع في عين شيء مطلقاً (قوله فيخرج عوضها) فيه أنه سيأتي قريباً أن الوثيقة اذا ادعى رب الدين سقوطها وادعى المدين دفع ما فيها فالقول قوله فهو هذا يفيد أنه لا يمكن من اخراجها من السجل بدون إذن من عليه الدين (قوله فالحسن) أي ولو كتب براءة بينهما وعليها خط الشهود لم تكن قال في أحكام ابن سبيل والاحسن من هذا كله كتب براءة

(قوله ولا يعلم تزويجها الا منه) أي لا يعلم صحة القدوم على تزويجها الا منه فهو لازم لما قبله لان المراد التزويج الذي يكون بعد انقضاء العدة (قوله سواء كان مدخولا بها أم لا) أي خلافا لابن عبد العزيز في غير المدخول بها ثم أقول قوله اذ لا يعلم الخ يقضى بأن الجمع في قوله حقوق ليس على حقيقته (قوله سواء كان مدخولا بها أم لا) ينافي قوله اذ لا يعلم انقضاء عدتها الا منه الا أنك خبر بأن التي لم يدخل بها وكانت مطلقة لا عدة عليها وعبارة غير أحسن وحاصلها أنه لا يقضى للزوج المطلق ولا لورثة الزوج اذ اقامت بأخذ وثيقة الصداق ولا بتقطيعها اذ اقضى ما فيها سواء كان مدخولا بها أم لا وذلك لان وثيقة الصداق لها في حبسها منفعة بسبب شروط تذكيرها وحقوق النسب اذا اختلف في الولد ونحو ذلك كتاريخ الطلاق لكن الاختلاف في حقوق النسب انما تنفع فيه وثيقة الصداق في حالة خاصة وهي اذا كتبت حالة العقد وقد تكون وثيقة الصداق لا شرط فيها وكتبت حالة (٢٨٩) العقد (قوله والتعليل المذكور الخ) هذا

يفيد أنه اذا لم يكن مكتوب الا الصداق فقط فإنه يقضى عليها بالدفع ان دفع لها الصداق (قوله وما أشبهه ذلك) أي كأن يدعى اعارته له والحاصل أن هذا الحل مرور على قول مالك الشامل لدعوى السرقة أو الاعارة ونحو ذلك والقول قول الراهن أي بميمنه كما قال مالك سواء قام رب الدين بمحدثان حلول أجل الدين أو بالبعد وهذا القول اعتمده الشيخ سالم وهو غير صواب كما ذكره من حقق (قوله حيث ادعى المرتهن دفعه الخ) أي على وجه العارية أو الوديعة أو على نية أن يأخذ دينه منه حيث رده له (قوله لكان القول قول المرتهن) أي يمين كما نص عليه فان نكل حلف

ذلك لما للزوج فيه من الحقوق اذ لا يعلم انقضاء عدتها الا منه ولا يعلم تزويجها الا منه وسواء كان مدخولا بها أم لا والتعليل المذكور محمول على ما اذا كتبت تاريخ الطلاق في عقد الصداق أي على ظاهره مثلا (ص) ولربهم اردها ان ادعى سقوطها (ش) يعني أن الوثيقة اذا وجدت في يده من عليه الدين فطالبها صاحبها وقال سقطت أو سرقته مني أو غصبته مني وقال من عليه الدين بل دفعت ما فيها فان القول قول رب الدين ويقضى له بردها بعد أن يحلف أنه ما قبض من دينه شيئا وأنه باق في ذمة من هو عليه الى تاريخه وحينئذ على المدين أن يبين أنه وفي لان القاعدة أن كل شيء أخذ باشهاد لا يبرأ منه الا باشهاد (ص) ولراهن بيده رهنه بدفع الدين (ش) يعني أن الرهن اذا وجد بيد راهنه فطالبه المرتهن بدين الرهن فقال الراهن دفعته اليك وقال المرتهن لم تدفع الى منه شيئا وقد سقط مني أو سرقته أنت مني وما أشبه ذلك فان القول قول الراهن ويقضى له بأنه دفع مبلغ الرهن لان الاصل في الرهن أن يكون بأشهاد وبغير اشهاد وليس على الراهن الا يمين أنه دفع مبلغ الرهن وسواء قام رب الدين بمحدثان حلول الدين أو بالبعد وفي كتابة كلام المؤلف حيث ادعى المرتهن دفعه له قبل أن يقبضه وأما لو ادعى أنه سرقه أو غصبه منه أو سقط منه لكان القول للمرتهن بلا خلاف اذا قام بالقرب وأما بعد الطول فالقول للراهن قول واحد اذ قاله ح فان قلت اذا ادعى سقوط الوثيقة القول قوله من غير تقييد بقرب فالفرق بين الوثيقة وبين الرهن قلت لعله اندور السقوط في الرهن بالنسبة لسقوط الوثيقة اذ الاعتناء بحفظ الرهن أشد من الاعتناء بحفظ الوثيقة (ص) كوثيقة زعم ربها سقوطها (ش) التشبيه في الحكم أي فيقضى في هذه المسئلة والتي قبلها ببراءة الذمة والمعنى أن شخصا ادعى على آخر بدين وزعم أنه له وثيقة وانها سقطت أو تلفت أو نحو ذلك وادعى المدين دفع ما فيها فيقضى للسدين بالبراءة من الدين بعد حلفه أنه قضاها ولا يصدق ربهما في دعواه السقوط ونحوه كما أن المرتهن لا يقضى له بشيء على الراهن الذي بيده رهنه بل يقضى ببراءة الذمة وهذا حيث لم توجد الوثيقة بيد المدين أما لو وجدت بيد المدين لكان القول قول رب الدين في دعواه السقوط ونحوه كما هو في قوله ولربهم اردها ان ادعى سقوطها والفرق أن الوثيقة اذا ظهرت أمكن الشاهد أن يشهد بما فيها ويلزم الدين المدين بخلاف ما اذا لم تظهر فإنه لا يشهد الا بما فيكون القول للمدين تأمل (ص) ولم يشهد شاهدا الا بها (ش) يعني أن الشخص اذا كتب شهادته على وثيقة فلا يجوز له أن يشهد لامع احضار

(٣٧ - خرشي خامس) الراهن ويرى (قوله وأما بعد الطول) أي عشرة أيام كما استظهر والحاصل أن هذه الكتابة تفرق بين دعوى العارية والوديعة وغير ذلك كما قلنا وبين دعوى السرقة والغصب أو السقوط وهذه الكتابة هي المعتمدة كما يعلم من كلامهم وعبارة عب ذهب الى ما في الكتابة لكنها تفرق بين دعوى العارية والغصب وهي غير على قول محنون فإنه يقول القول للمرتهن ان قام بالحديثان ويحلف أنه لم يقبضه فان نكل حلف الراهن ويرى كالصانع يقومون بالاجر محدثان دفع المتاع انتهى وهو ضعيف فالقول عليه هذه الكتابة التي ذكرها الشارح (قوله وادعى المدين دفع ما فيها) أي وأنه قطعها كما أفصح به بعض الشراح كما في النص فان نكل حلف الراهن ويرى كالصانع يقومون بالاجر محدثان دفع المتاع فإنه محنون كما في بهرام (قوله تأمل) أمر بالتأمل اشارة الى الاشكال الواقع وهو انه اذا ادعى القضاء فهو معترف بالدين فيؤخذ ولا حاجة للاشهاد ولا وجه لقبول قوله والجواب أن عدم وجود الوثيقة قوى جانب القضاء فلذا قلنا يقبل قول المدين أنه دفع الحق تدبر

(قوله وانظر بسط الخ) اعلم اننا نذكر لك ما يتضح به المقام من غير نظر لما قاله في ذلك فنقول اعلم ان غير واحد قرر المصنف بكلام أبي عمر في كافيته فانه قال اذا كتب الشاهد شهادته في ذكر الحق وطول بيمار وزعم المشهود عليه أنه قد أدى ذلك الحق لم يشهد الشاهد حتى يؤتى بالكتاب الذي فيه شهادته بخطه لان الذي عليه أكثر الناس أخذ الوثائق اذا أدوا الديون انتهى المراد منه ثم ان الشيخ سالمنا نفعنا الله به قال لم أزل أتوقف في فهم كلام الكافي وذلك لان المديان مقر بالدين وانما يدعى دفعه وتقطيعه الوثيقة فكيف يطلب رب الدين من شاهد على مقر وهل يحتاج الى الشهادة مع الاقرار فيقال لا يشهد الشاهد حتى تحضر الوثيقة أو تجوز الشهادة بغير حضوره وقد سبقه غيره الى ذلك الاشكال ثم ان الشيخ سالمنا أجاب بقوله اللهم الا أن يحمل على مقر في السر جاحدا في العلانية اه وأجاب غيره بان معنى قول أبي عمر لم يشهد لا عبرة بشهادته لتصدق المشهود عليه فكأنه قال يصدق فأطلق لم يشهد على تصديقه والا فالشهادة هنا لا فائدة فيها الاقرار بالمشهود عليه بما تضمنته الوثيقة من شهادة ويمكن حل قول المصنف ولم يشهد شاهد بها الابهاء على غير فرض أبي عمر وهو أن صورة المسئلة أن المشهود عليه منكرا لاصل الدين ففي كتاب الاستغناء قال ابن حبيب عن ابن المباحشون فيمن أشهد في كتاب ذكر الحق ثم ذكر أنه ضاع وسأل الشهود أن يشهدوا بما حفظوا فلا يشهدوا وان كانوا حاقطين لما فيه خوفا من أن يكون قد اقتضى ومحال الكتاب فان جهلوا وشهدوا (٣٩٠) بذلك قضى به وقال مطرف بل يشهدون بما حفظوا ان كان الطالب مأمونا وان

لم يكن مأمونا فنقول ابن المباحشون أحب الى أن لا يشهدوا انتهى (قوله بقية أسباب الحجر) أي وقد ذكر من أسبابه احاطة الدين والفلس (قوله يقال للنع والحرام) أي حرمة الحرام وهو عطف خاص على عام وهو مصدر حجر القاضي يحجر بضم الجيم وكسرها في المضارع (قوله صفة حكمية الخ) هذا التعريف لا يطابق معناه لغة ولا اصطلاحا لانه في اللغة المنع وعند جملة الشريعة المنع من شيء خاص ولذا حمله ابن رشد بأنه المنع من التصرف في المال وقال في الذخيرة المنع من التصرف ونقله عن التنبينات الى آخر ما ذكره محشي

الوثيقة وانظر بسط هذه المسئلة في الشرح الكبير * ولما انتهى الكلام على ما أراد من مسائل التفليس أعقبه بالكلام على بقية أسباب الحجر وهو لغة يقال للنع والحرام ويثلمت أوله ويقال لمقدم الثوب وهو مثلم أيضا كافي المحكم وشرعا قال ابن عرفة صفة حكمية توجب منع مرصوفها من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بما له قال وبه دخل حجر المريض والزوجة انتهى ثم أن المؤلف عقد الباب السابق للحجر نفسه وعقد هذا لأسبابه وكان الأولى تقديم هذا على الأول لان السبب مقدم على المسبب طبعاً فيقدم وضعه بالوافق الوضع الطبع لأن تقديمه واجب كما فهم ابن عبد السلام لانه انما يجب تقديمه عليه عقلاً لا وضعاً وأسباب الحجر الصبا والجنون والتبذير والرق والفلس والمرض والنكاح في الزوجة وليس منها الردة لان المرتد ليس بمالك وذكر المؤلف مبدأ كل سبب وغايته وقدم حجر الجنون لقلة الكلام عليه بالنسبة للصيا فقال

باب ١٥٣ في الجنون

الجنون مجبور عليه للافاقة (ش) يعني أن الجنون بصرع أو وسواس مجبور عليه الى افاقته فاذا عاد عقله زال حجره ولا يحتاج اليك ان كان جنونه طارئاً بعد البلوغ والرشد وان كان قديماً فلا بد من ذلك وقد يقال لا يحتاج الى هذا التقييد لان الحجر بعد الافاقة ليس بحجر الجنون

تت (قوله في الزائد على قوته) أي بغير تبرعه بدليل قوله أو تبرعه وقوله أو تبرعه بماله أن أراد بملكه فلا معنى انما له مع ما قبله وان أراد ببعض ماله فيصدق بأقل من الثلث وان أراد بغيره فما زاد على الثلث فلا قرينة عليه وقد يجب أن مراده بعض ماله وكونه زائداً على الثلث خارج عن حقيقة الحجر وقوله أي بقوله أو تبرعه بماله وقوله يدخل حجر المريض والزوجة لانهم ليس لهما التبرع بازدي من ثلث ماله ولا يدخل حجرهما لقوله منع نفوذ تصرفه في الزائد على قوته لانهم لا يمنعان من نفوذ تصرفهما في الزائد على قوته ما نقوله في الزائد على قوته يدخل فيه الصبي والجنون والسفيه والفلس والرقيق اذ ليس لهم التصرف في الزائد عن القوت وبقي المريض والزوجة فأدخلهما في قوله أو تبرعه (قوله عقد الباب السابق للحجر الخ) فيه أنه لم يتكلم على الحجر الكلي بل انما ذكر حجر اخصا وهو حجر المدين لاحاطة الدين والتفليس (قوله لان المرتد ليس بمالك) رد بأنه يتفق عليه من ماله وبقية من ديونه فكأن ماله لا يملكه قبل موته ممنوع (قوله كل سبب وغايته) كأن يقول الجنون مجبور عليه من ماله اذ جنونه لا افاقة (قوله اقله الكلام عليه) أي لان الحجر المتعاقب بالجنون من حيث النفس فقط وأما الصبي فن حيث النفس والمال

باب الحجر (قوله الجنون) كان جنونه مطبقاً أو متقطعاً وحجر عليه وقت جنونه (قوله بصرع أو وسواس) نوعان من أنواع الجنون يعرفان عند الأطباء احتراراً انما اذا كان بالطبع فانه لا يفيق منه عادة (قوله فلا بد من ذلك) أي من الفل

(قوله انما هو حجر آخر) أي واذا كان كذلك فلا يحتاج لقولنا ان كان جنونه خلاصته أنه لا يحتاج للقل مطلقا كان جنونه طارئا بعد البلوغ والرشد أم لا نعم يرد عليه أن الحجر للصبا والسفه يحتاج لفك مع أن المصنف قال إلى حفظ مال ذي الأب ثم بعد كتي هذا رأيت شب ذكر مانصه المجنون من حيث جنونه محجور عليه لا لافاقة فبمجرد الافاقة ينقل عنه حجر الجنون من غير احتياج لذلك ويرجع لما كان عليه من حجر صبا أو سفه ان كان وينقل عنه بما يأتي انتهى والحاصل أن الحجر على المجنون من حيث النفس فيزول بمجرد زوال الجنون فهو مفيد لما قلنا والحمد لله تعالى (قوله لا بويه) المناسب لآية لان الام لا حجر لها ولعل الاظهر أن يقول لا بويه أو وصيه والافالما كم (قوله زال عنه) إلا أن يخاف عليه فساد أو هلاك لجاله (٣٩١) مثلا فيمنعه الأب والولي والناس أجمعون وفي

عب خلاف ما في الشارح ونصه وأما الصبيبة فيسقط الحجر عليها بالنسبة لنفسها إلى سقوط حضانتها بالبنات لان الحضانة حق للحاضن خلافا لابن الحاجب أنها كالصبي والانه يظهر كلام شارحنا ووافقته شب (قوله كما هو أحد الاحتمالات الخ) أي ويحتمل أن يريد بهذا حجر المال ثم أبدل منه قوله إلى حفظ وهذا هو حاصل كلام ابن غازي أن قوله فيما يأتي إلى حفظ مال ذي الأب بعده بدل اشتمال من هذا ويحتمل أن يكون قوله بلوغه متعلقا بلفظ الصبي فهو تحديد للصبا ويكون قوله إلى حفظ متعلقا بلفظ محجور فهو تحديد للحجر ويحتمل أن يكون هذا في حجر المال بالنسبة لليتيم الذي لا حجر عليه وما يأتي فيمن له حاجر من أب أو وصي أو مقدم (قوله بشماني عشرة سنة) أي يعرف بشماني عشرة سنة وهي جملة مستأنفة استثنافا بياني فهي جواب عن سؤال مقدر كان قائلا قال له بماذا يعرف فقال ويجوز في ثمان حذف

انما هو حجر آخر قديم للصبا والسفه قوله محجور عليه أي لا بويه ان كانا والافالما كم ان كان والاجماعة المسلمين (ص) والصبي بلوغه (ش) يعني أن الصبي ذكر كان أو أنثى لانه فيعمل يستوى فيه المذكر والمؤنث يستمر الحجر عليه أي حجر النفس وهو حجر الحضانة إلى بلوغه فاذا بلغ عاقل زال عنه ولا بويه من تدبير نفسه وصيانة منهجته اذ يؤمن عليه حينئذ أن يوقع نفسه في مهواة أو فيما يؤدي إلى قتله أو عطفه قصد ذلك وأما ارتفاع الحجر عنه بالنسبة للمال فهو المشار إليه فيما سيأتي بقوله إلى حفظ مال ذي الأب بعده كما هو أحد احتمالات في كلام المؤلف انظر بقيتها ان شئت في الكبير * ولما كان البلوغ عبارة عن قوة تحدث في الشخص يخرج به من حال الطفولية إلى غيرها وتلك القوة لا يكاد يعرفها أحد فجعل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها أشار المؤلف إلى أنها خمس منها مشترك ومختص وعطفها بأولئها يترجم أن العلامات مجموعها أولها السن وهو مشترك بين الذكر والأنثى بقوله (ص) بشماني عشرة سنة (ش) أي بتمام ثمانى عشرة سنة على المشهور وشهر غير المؤلف ستة عشر ولان وهب خمس عشرة سنة ثم ان العلامات ليست منحصرة فيما ذكر المؤلف لان منها فرق أربعة الملن وتثنى الأبط وغلظ الصوت ومن ذلك أن تأخذ خيطا وتثنيه وتديره برقبته وتجمع طرفيه في أسفانه فان دخل رأسه منه فقد بلغ والافلا (ص) أو الحلم (ش) أشار به هذا إلى ثانی المشترك وهو الحلم اتفاقا وهو الانزال في النوم ويدخل بقياس الحروية الانزال بقطة وأشار الثالث والرابع المختصين بالأنثى بقوله (ص) أو الحيض أو الحمل (ش) والمراد بالحيض الذي لم يتسبب في حبله والافلا يكون علامة وللثامنة المشتركة وانما آخرها القوة الخلاف فيها بقوله (ص) أو الانبات (ش) للعانة وان لم يكن انزال ولا بلوغ سن والمراد به الخشن لا الرغب وقوله أو الانبات أي للعانة لا الأبط أو اللحية لانه يتأخر عن البلوغ ثم ان المراد بالانبات النبات لان الانبات هو انبات الله تعالى لا اطلاع لنا عليه فلو عدل عن المصدر المزيد إلى مجرد لكان أولى بمراده (ص) وهل الا في حقه تعالى تردد (ش) يعني أن الانبات المذكور هل هو علامة للبلوغ مطلقا في حقوق الله تعالى من صلاة وصوم ونحوهما مما لا يتطرق فيه الحكم وحقوق الآدمي من حدود وطلاق وقصاص ونحوها مما يتطرق فيه الحكم وهو ظاهر كلام المازري وغيره وهو علامة في حقوق الآدمي وأما حقوق الله فهو علامة في الظاهر كالزوم الطلاق والعناق ونحوهما وأما مثل وجوب الصلاة وشبهها فانه لا يكون علامة قاله ابن رشد والى ذلك أشار بالتردد

الباء مع كسر النون وفتحها واثنان الباء ساكنة ومفتوحة والنون مكسورة فيهما قاله ابن هشام في التوضيح (قوله والافلا) أي لان الانسان اذا بلغ تغلظ خبجته وتغلظ رقبته (قوله أو الحمل) في أنثى أو خنثى ويزول حينئذ اشكاله ولا يعتبر فيها كبر النهد (قوله لكان أولى) فيه أن النبات اذا كان مصدرا مجردا يكون معناه ظهور النبات بمعنى النبات والظهور معنى من المعاني فهو مثل الانبات سواء افلا اطلاع لنا عليه فالأحسن أن يراد أن النبات نفس النبات فلا يكون مصدرا بل اسم للنبات (قوله في حقوق الله الخ) بيان للاطلاق وعلى هذا القول فهو علامة في الظاهر والباطن والقول بالاطلاق هو المعتمد وهو الذي صدر به المصنف كما أفاده بعض من حقق (قوله) أو هو علامة في حقوق الآدمي الخ المناسب أن يقول أو هو علامة في حقوق الآدمي في الظاهر كالزوم الطلاق والعناق ولا يلزمه فيما بينه وبين الله طلاق ولا حد حتى يحتمل أو يبلغ سن الاحتمال وأما مثل حقوق الله فلا يلزم ظاهرا ولا باطنا وهذا الذي قلناه يفهم من كلام

غيره (قوله كما لو ادعى على الصبي) هذا مطلوب وقوله أو ادعى الخ هذا طالب فهو واف ونشر مرتب ويمكن أن يكون مدعى البلوغ مطلوباً
 كما لو ادعى عليه أنه ألتف شيئاً قد أثبت عليه وأنه بالغ ووافق على جميع ما ادعى به عليه مع كونه قد ثبت حفظه للمال وخالفه الأب في ذلك
 وكان صاحب ذلك المتاع ممن يتهم أن يكون غرض المقر دفع ذلك اليه أم القرابة أو صداقة فلا يلتفت اليه (قوله وأما إذا ادعاه بالسن
 الخ) ويصدق في السن أن ادعى ما يشبه إذا جهل التاريخ (قوله طالبا كما لو ادعى الخ) ربما يقع في الوهم من العبارة أن تلك الدعوى ذاتها
 تهمة وليس كذلك بل المراد ريبة خارجة (٢٩٣) عن ذات الدعوى (قوله لكن المعتمد تصديقه) أي منع الريبة (قوله لأن

الحدود تدراً) أي وإنكاره
 البلوغ شبهة تدراً الحد عنه
 ويرب أصله يرب نقلت
 حركة الياء إلى الساكن
 الصحيح قبلها وهو الراء
 فصارت الياء متحركة في
 الأصل منتحماً قبلها الآن
 فقلت ألفاً فلما دخل
 الجازم سكن الياء فحذفت
 الألف لالتقاء الساكنين
 ففرع سئل السبوري
 عن البكر اليتيمة تريد
 النكاح وتدعى عليه البلوغ
 هل يقبل أو يكشف فأجاب
 بأنه يقبل قولها اه ولو
 طلب وقال لم أبلغ فالظاهر
 أنه يقبل قوله وربما يدل
 عليه فرع السبوري (قوله
 لأن المصلحة إذا كانت في
 الرد أو الإجازة تعين) أي
 فذلك أمره ظاهر فلا حاجة
 إلى الاختصاص الشامل
 لذلك (أقول) والتخير أمره
 ظاهر فلا حاجة إلى جعلها
 للتخير فلا فرق (قوله ويرده
 أيضاً) أي يرد جعلها

(ص) وصدق أن لم يرب (ش) أي وصدق مدعى البلوغ أو عدمه طالبا كان أو مطلوباً في الاحتمال أو
 الإنبات كما لو ادعى على الصبي البلوغ لأقامة حد جنابة فأنكر أو ادعى هو البلوغ ليأخذ سهمه في الجهاد
 مثلاً فإنه يصدق في الوجهين أن لم يرب في قوله والا فلا يصدق فالضمير في وصدق للصبي أي وصدق في ادعاء
 البلوغ إثباتاً ونفيّاً طالبا أو مطلوباً أن لم يرب هذا إذا ادعى البلوغ بالاحتمال أو الخيض أو الإنبات وأما
 إذا ادعاه بالسن فلا بد من إثبات ذلك بالعدد وأما بالجل فلا يلتفت لقولها حيث لم يكن ظاهراً أو ينتظر
 الأمر في ذلك حتى يظهر وفي عبارة وصدق الصبي في بلوغه أن لم يرب فإن حصلت ريبة فلا يصدق
 طالبا كما لو ادعى أنه بلغ ليأخذ سهمه في الجهاد ونحوه أو مطلوباً كما إذا جنى جنابة وادعى عليه البلوغ
 ليقيم عليه الحد فأنكر ذلك كما في الشارح لكن المعتمد تصديقه فيما إذا كان مطلوباً في هذا الفرض
 المذكور لأن الحدود تدراً بالشبهات وفي كلام المواق ما يفيد (ص) والولي رد تصرف ميمز (ش)
 يعني أن المميز إذا تصرف بمعاوضة بغير إذن وليه فذلك موقوف على نظر وليه من إجازة أو رد
 كان الولي أباً أو غيره حيث استوت مصلحة الرد والإجازة وأما تصرفه بغير معاوضة كهبة وعتق وما أشبه
 ذلك فإنه يتعين على الولي رده وظهر مما قررنا أن اللام في قوله والولي للتخير لأن المصلحة إذا كانت في الرد
 أو الإجازة تعين فعل ما هي فيه فلا يحتاج إلى جعلها للاختصاص ويرده أيضاً قوله وله أن يرشد فالرد ليس
 خاصاً بالولي ويستثنى من قوله والولي الخ ما إذا أسر المحجور عليه وأراد الفداء وامتنع وليه فلا كلام لوليّه
 ويستثنى منه أيضاً ما إذا كانت الزوجة عند زوج موثر وامتنع من الانفاق عليها وطلبت من الولي
 الاتفاق عليها من مالها فإنه يجب على الولي ذلك لأنها لو كانت غير متزوجة لوجب على الولي ذلك مع ما في
 هذا من دوام العصمة وأيضاً لو أرادت عدم الزواج فأنها لا تجبر عليه وقال بعضهم لا يجبر الولي على ذلك
 إلا إذا أراد الزوج فراقها إن لم ينفق عليها الولي ويستثنى من ذلك أيضاً ما إذا كان تصرفه في هبة أو صدقة
 شرط الواهب عدم الحجر عليه فيها وفي دعوى الاستثناء في الأولين نظر لأن المصلحة تعمّت فيهما فيجب
 المصير إليها ولا شك أن خلاصه من الأمر ودوام الزوجة عند زوجها من ذلك (ص) وله أن يرشد (ش) يعني
 أن المميز إذا تصرف بغير إذن وليه ولم يعلم بذلك إلا بعد خروجه من الحجر أو علم وسكت أو كان مهملاً لا ولي
 له وتصرف ثم خرج من الحجر بأن بلغ رشيداً فإن النظر في ذلك لا لاغيره فإن شاء رده وإن شاء أمضاه كما
 كان لوليّه لكن الخيار له هنا سواء كان تصرفه بما يجوز للولي رده أو بما يجب عليه رده كالعتق ونحوه
 ومثل الصبي إذا بلغ رشيداً السفه إذا رشد لكن في السفه المهمل على أحد القولين الاتمين وهو أن
 تصرفه قبل الحجر محمول على المنع عند ابن القاسم وأما عند مالك فهو محمول على الإجازة فلا يحتاج إلى
 إجازة (ص) ولو حنث بعد بلوغه (ش) هذا ما بالغت في أن له الرد والامضاء فإذا حلف في حال صغره

للاختصاص (أقول) قد علمت أنه لا موجب لرد الاختصاص (قوله فالرد ليس خاصاً بالولي) يمكن بحرية
 أن يقال المراد اختصاص نسبي أي ما دام صبياً مميزاً ثم بعد سكنتي هذا وجدت في شرح عب ما يفيد (قوله ويستثنى الخ)
 هذا يفيد أن المراد بالمميز المحجور بلغ أم لا ويكون قوله بعد كالسفيه تشبيه في المسئلة الأخيرة التي هي قوله وصحت وصيته والاحسن
 أن يراد به خصوص الصبي ويكون قوله كالسفيه تشبيهاً تاماً (قوله مع ما في هذا من دوام العصمة) أي ودوام العصمة أمر نذبه الشارع
 (قوله يعني أن المميز) هذا يقتضي أن الكلام هنا في المميز والسفيه لأنه يعارضه قوله ومثل الصبي الخ (قوله أو علم وسكت) المناسب
 إسقاطه لأنه إذا علم وسكت فهو إذن (قوله ولو حنث الخ) ليس المراد حنث حقيقة إذ لا تتعدى عن غير بالغ بل المعنى علق اليمين في صغره
 وفعل بعد بلوغه فحنث عليه مما يوجب الحنث أن لو كان بالغاً حين التعليق فلا يلزمه (قوله فإذا حلف الخ) لا يخفى أنه حينئذ

يكون حلفا فيما يتعلق بالاموال فاذا نال فالتناسب ان يقول ولو بعد رشده وبلوغه نعم لو كان الحلف بالطلاق لصح كلام المصنف لكن ليس الكلام الا فيما يتعلق بالاموال (قوله بجريه عبده فلان) أي أو بطلاق زوجته أن لا يدخل دار فلان في هذا الشهر فبلغ ودخلها فالحكم ما قاله المصنف (قوله بعد بلوغه ورشده) فيه اشارة الى أن محل الخلاف اذا حث بعد رشده فلو قال المصنف بعد رشده لمكان أفضل (قوله فلا يحمل كلام المؤلف عليه) لا يأتي الحل أصلا بعد قول المتن ولو حث بعد بلوغه وان كان النظر لما قبل المبالغة فالمعنى صحيح والحاصل أن كلام المصنف صحيح جعلت للمبالغة أو للحال وخلاصة ما في المقام أن المناسب للمصنف أن يقول ولو حث بعد بلوغه ورشده لاجل أن الكلام في الاموال فلا بد من زيادة رشده (قوله ورجع تت الضمير الى الرشده) فيه نظر وقوله لانه قال الخ لا يدل له كما هو ظاهر (قوله ولذا قال الخ) فيه أنه ولو حمل على الصبي فقط لا بد من زيادة ورشده لان الكلام في الاموال (قوله ولما كان حثه الخ) لا معنى له فالاولى حذفه (قوله يتنازع رشده الخ) والمراد بالرشده حسن التصرف (قوله وكلام المقدمات الخ) كلام شب وعب يقتضي أنه المعتمد (قوله حيث تغير الحال) وأما واستمر (٣٩٣) الحال على ما هو عليه فلا رد عليه كما صرح به عب

اعلم أن المعتمد ظاهر لفظ المصنف ولا ينفيه كلام المقدمات لان معني كلام المقدمات أنه اذا تغيرت زيادة فله دفع الما يتوهم من أنه يتعين الرد وهذا لا ينفيه أنه له ذلك ولو لم يتغير (قوله الا أن يصون به ماله) أي يحفظ به ماله (قوله فيضمن في المال الذي صون به خاصة) بمعنى أنه اذا كان يتغذى كل يوم بنصف فضة فيضمن في هذا النصف لا يتعداه الى غيره فاذا كان ما أتلفه أقل من النصف ضمنه فقط أو كان قدر النصف كذلك فان كان أكثر من النصف لا ضمان عليه في الزائد (قوله فيضمن في المال الذي صون به خاصة) بمعنى أنه اذا كان يتغذى بنصف فضة

بجريه عبده فلان أو صدقة ان دخل دار زيد ثم دخلها بعد بلوغه ورشده فالشهور أن له الاجازة وله الرد وأما ان حلف في حال صغره وحث في حال صغره بان دخلها فانه لا يلزمه شيء بالخلاف فلا يحمل كلام المؤلف عليه لعدم تأتي المبالغة وكلام المؤلف لا يشمل السفيه بدليل قوله بعد بلوغه ورجع تت الضمير الى الرشده لانه قال بعد بلوغه رشيدا أي بعد بلوغه في حال رشده وعليه فيشمل الصبي والسفيه اه ولذا قال بعض لو قال ولو حث بعد رشده لمكان أحسن وهذا صادق بما اذا كان الحلف بعد البلوغ لكن هذا يخص بالحلف فيما يتعلق بالمال كالحلف بالعتيق أي والا فالحلف بالطلاق ونحوه لازم له لانه عاقل بالغ * ولما كان حثه موقوفا عبر بالحنث لانه حث موقوف على امضائه ورده لا حث محتم وبعبارة المراد بالحنث قبل البلوغ صورة وهو مخالفة ما حلف عليه وقوله بعد بلوغه يتنازع رشده وحث (ص) أو وقع الموقع (ش) هذا مبالغة أيضا في أن له الامضاء والرد بعد بلوغه ورشده ولو صدر منه ذلك التصرف على وجه النظر والسادد ولا يلزمه امضاؤه وظاهره التخيير سواء استمر الحال على ما كان عليه أو تغيرت بزيادة فيما باعه أو نقص فيما ابتاعه وكلام المقدمات يفيد أنه انما له التخيير فيما وقع الموقع حيث تغير الحال عما كان في حله على العموم ففيه نظر (ص) ويضمن ما أفسد ان لم يؤمن عليه (ش) أي وضمن الصبي ماله لا ما أتلفه ان لم يكن آمن عليه والا فلا ضمان عليه الا أن يصون به ماله فيضمن في المال الذي صون به خاصة ثم انه يضمن ما أفسد حيث لم يؤمن عليه في ماله لا في ذمته وبعبارة وفي مفهوم أفسد تفصيل فان أصرفه فيما لا بد له منه فان لم يؤمن ضمن مطلقا لانه أحرى من الافساد وان آمن ضمن ان كان له مال وبقي ولا تتبع

فقط فلا يضمن الا النصف لا غير وقوله صون أي حفظ (قوله في ماله لا في ذمته) فان تلف فأفاد غيره لم يضمن فلو لم يكن له مال أصلا لا ضمان عليه أصلا والحاصل على هذه العبارة انه جل الفساد على ما يشمل طرحه في البحر مثلا وما يشمل الانتفاع به وانه اذا لم يؤمن عليه فيضمن اذا كان له مال فاذا لم يكن له مال فلا شيء عليه وسواء في ذلك طرحه في البحر أو لا صون به ماله أولا وما اذا آمن عليه فلا ضمان عليه حيث طرحه في البحر مثلا ولو كان له مال وأما اذا أكله مثلا فان حصل به حفظ المال بان أكل على جوع مثلا فيضمن في المال الذي عنده الذي وقع فيه التصوين فان لم يكن على جوع فكله لو طرحه في البحر (قوله وبعبارة الخ) لا يخفى أنه على هذه العبارة جل الفساد على طرحه في البحر مثلا لا على ما اذا انتفع به في كل ونحوه حاصله أنه اذا طرحه في البحر مثلا فيضمن ان لم يؤمن عليه والا فلا ضمان عليه (قوله وفي مفهوم أفسد) لم يتكلم على منطوقه والحكم انك تقول أنه اذا أفسد ضمن في ماله ان كان له مال والا ففي ذمته خلافا لغيره (قوله فان أصرفه الخ) مفهوم أفسد وقوله فيما لا بد منه أي وأما اذا أصرفه في غير ذلك فهو بمثابة الافساد فيعطى حكمه وقوله فان لم يؤمن ضمن مطلقا أي كان له مال أم لا بقي أم لا وتتبع ذمته ان لم يكن له مال (قوله ضمن مطلقا) أي كان له مال أم لا بقي أم لا ان كان له مال أخذ منه والا تتبع في ذمته عند حصول اليسار وقوله لانه أحرى من الافساد أي واذا كان يضمن عند الافساد اذا لم يؤمن فاولى اذا صرفه فيما لا بد له منه عند عدم الامن وقوله وان آمن ضمن الخ أي والموضوع أنه أصرفه فيما لا بد منه أي وأما

لو آمن وصرفه فيما له غنى عنه فلا يكون ضامنا (قوله اللخمى الخ) كلام اللخمى مرتبط بقوله وان آمن ضمن ان كان له مال وظاهر من ذلك التقرير ان الحكم في العبارة الثانية مخالف للحكم في العبارة الاولى وهى لعج والثانية هى التى يفيدها النقل (قوله وينبغي أن يضمن الاقل الخ) فاذا كان يتغذى بنصف فضة كل يوم وكان ما أفسده يساوى نصفين فلا يضمن الا نصف فقط فاذا كان ما يتغذى به يساوى نصفين وما تلفه يساوى نصفين فمضمون نصف فقط (قوله وهذا أولى) أى لعمومه وشموله لجميع ما تقدم أما على الاحتمال الاول فليس كذلك وقد يقال انه على الاحتمال الاول يراد بالميز ما يشمل السفينة والاحكام الاتية به مدجارية على هذا المنوال الا قوله وصحت وصيته فقاصر على الصبي بقريته التشبيه فؤدى الاحتمالين واحدا ويمكن أن توجه الاول به يجعل الكلام على مساق واحد بخلافه على الاحتمال الاول (٢٩٤) فلم يكن على مساق واحد كما علم مما تقدم (قوله بان لا يعرف ما ابتدأ به) بأن يقول

أوصيت بدينار لزيد ثم يقول أوصيت لزيد دينارين وهكذا فالمراد بعدم المعرفة التناقض (قوله الى حفظ مال ذى الاب) بان لا يصرفه في لذاته ولو مباحة وان لم يجز شهادته ثم انك خبير بان في المصنف شيئا وذلك لانه لا يعلم منه الحفاظ لمال ذى الاب فلو قال الى حفظ ذى الاب ماله لكان أولى ويحجب بان المصدر مضاف للمفعول والتقدير الى حفظ ذى الاب ماله ولكن لما حذف الفاعل هنا احتاج للاظهار فيما بعد حيث قال ذى الاب وقوله وفك وصى أو مقدم أى بعده فعذف لفظ بعده من هنا دلالة الاول عليه وصفة اطلاق الجرم من الوصى أن يقول أشهد فلان أنه لما تبين له رشديتيمه فلان أطلقه ورشده وملكه أمره فان قامت بينة أنه لم يرل سفها ردفعله وعزل الوصى وجعل غيره عليه ولا يضمن الولي شيئا مما تلفه لانه فعله باجتهاده (قوله وهو اذا جرح عليه) حاصله كما أفاده بعض الشراح أن الصبي متى بلغ رشيدا خرج من حجر أبيه ولا يحتاج لفك ما لم يكن أبوه حجر عليه قبل الرشيد وأشهد على

ذمته اتفاقا اللخمى وينبغي أن يضمن الاقل منه أو مما صون به ماله * ولما كان الحجر عليه في حياته لحق نفسه وكانت الوصية في ماله بخلاف ذلك فهي جائزة ولا حجر عليه فيها لانها خارجة من ثلثه بعدموته فساوى فيها البالغ أشار الى ذلك بقوله (ص) وصحت وصيته (ش) أى وصحت وصية الصغير المميز أى وجازت أيضا وانما اقتصر على الصحة لاجل الشرط المذكور وقوله (ص) كالسفيه (ش) تشبيهه فيما قبله فقط وهو صحة وصيته ويحتمل أن يكون تشبيها تاما في الاحكام السابقة من قوله ولولى رد تصرف ثم يراى هنا ان أراد بالمميز الصبي أى ولولى رد تصرف السفيه وله ان رشدا الخ وهذا أولى وأما قوله (ص) ان لم يخلط (ش) فهو شرط في المميز والسفيه والمعنى أن صحة الوصية منهما ما لم يخلط أما ان حصل فان وصيته مالا تصح وفسر اللخمى التخليط بالايصاع بما ليس قسرية وأبو عمران بان لا يعرف ما ابتدأ به وقد أشار الى هذا المؤلف في باب الوصية بقوله وهل ان لم يتناقض أو ان أوصى بقربة تأويلان (ص) الى حفظ مال ذى الاب بعده (ش) يعنى أن الحجر لا يزال منسجبا على الصبي الى بلوغه رشيدا وهو المراد بحفظ المال ومعناه أن يكون بعد بلوغه حسن التصرف وحينئذ ينقل عنه حجر أبيه ولولم يفكك أبوه عنه بخلاف الوصى ومقدم القاضى فانه لا بد أن يفكك عنه الحجر بعد بلوغه رشيدا والى هذا أشار بقوله (ص) وفك وصى أو مقدم (ش) أى من قدمه القاضى أى مع حفظ ماله ولا يحتاج الامر في فكهما ما الحجر عنه الى اذن القاضى وانما كان الوصى هنا أقوى من الاب وهو فرع له لان الاب لما أدخل الابن في ولاية الوصى صار بمنزلة مالو حجر عليه أى بعد بلوغه رشيدا وهو اذا جرح عليه لم يخرج الابا طلاقه ولومات الوصى قبل الفك تصيرا فاعاله بعد ذلك على الحجر ولا بد من فك الحاكم ولا يقال صار مهملا ولا يتأنى الخلاف الا ترى بين ابن القاسم ومالك لانه محجور عليه وفي كلام المؤلف من قوله الى حفظ مال ذى الاب الخ اشعار بأن اليتيم المهمل يخرج من الحجر بالبلوغ (ص) الا كدرهم لعيشه (ش) هذا مستثنى من قوله ولولى رد تصرف مما يعنى أن الولي له أن يحجر على الصغير والسفيه ويرد تصرف كل اذا كان ذلك في شيء له قدر وبال وأما الشيء التافه مثل درهم يشتري به شيئا يأكله كالحبزو البقل وما أشبه ذلك فان وليه لا يحجر عليه في ذلك وأما زوجة المحجور فهى التى تقبض نفقتها وأخذ ابن الهندي من قوله مثل الدرهم يتباع به لسان الوصى لا يدفع له غير نفقته وقال ابن العطار يدفع له نفقته

ذلك وهذا اظهر اذا كان بعد البلوغ بل وظاهر التوضيح ولوقبله فاذا حصل ما ذكر فلا يخرج من الحجر الا بالفك والمراد ونفقة بلغ رشيدا أى تحقق ذلك فان جهل فهو محجول على السفيه فالحاصل أن قوله وهو اذا جرح عليه أى بعد البلوغ أى قبل أن يعلم حاله (قوله يخرج من الحجر بالبلوغ) هذا باقى على قول مالك الذى هو معتد وتأمل في وجه الاشعار فانه لم يظهر مع ما تقدم من أن قوله والصبي لبلوغه حجر النفس (قوله لعيشه) أى ضروراته ومصلحته كحلاقة رأسه وغسل ثوبه ونحو ذلك وقوله لعيشه أى وهو يحسن التصرف فيه والا فلا يدفع له وقال الزرقانى ان المراد به الدرهم الشرعى وربما يشعر بذلك قول المدونة يشتري به لسانا لا يشتري الا بدرهم من الفلوس ومعنى كلامه أن الدرهم اذا دفع له أو الدرهمين اذا دفع له من نفقة فاشترى بذلك شيئا لعيشه فان فعله ماض وأما لو باع من متاعه شيئا لعيشه فان الولي التطرف به ولوقل كذا ينبغي وانظر في ذلك (قوله وقال ابن العطار الخ) أى وكذا يدفع له نفقة ولده وأما نفقة زوجته

وخادمها فتعطي لها وهذا كله اذا احسنت التصرف في ذلك فان كانت زوجته أمة دفعت نفقة السيدها والظاهر ما قاله ابن العطار بل يمكن التوفيق بحمل ما أخذ من المدونة على ما إذا لم يتعلق به نفقة لاحد فتدبر (قوله لا طلاقه) معطوف على محذوف أي ولو لم يرد تصرف ميز في مال لا في طلاق فلا يرد أنه يشترط في لا أن لا يتصادق أحد (٢٩٥) متعاطفها على الآخر (قوله وتصرفه) أي اذا

كان الأب لم يحجر عليه قبل
(فائدة) الحجر على من بلغ رشيدا
يكون من الحاكم وأما على الصبي
أو من بلغ سفيها فن الأب فالخاجر
في الاول الحاكم وفي الثاني الولي
والخاصل أن الجنون تارة بطراً
على بالغ رشيد وتارة على بالغ سفيه
فان طراً على بالغ رشيد فان الحجر
عليه لا يكون الا للحاكم فاذا زال
جنونه عاد لحالته الاولى وهي الرشيد
واذا طراً على سفيه فالخاجر لولييه
مستمر فاذا زال الجنون عاد محجوراً
عليه كما كان وكذلك الصبي الا
أن يزول جنونه وقد بلغ رشيداً
(قوله وعليهما العكس) أي ولهما
العكس فلا يرد أن هذين
القولين منصوصان لا مخرجان
(قوله المعلوم السفيه) أفاد كلامه
هذا أن الاولى للشارح أن يقول
أي الشخص الذ كر البالغ العاقل
المعلوم السفيه (قوله ويأتي محترز)
هذا لا يظهر لان الآتي في الاتي
التي لها ولي محترز ما هنا الاولى له
وكذا يقال في قوله وتقدم محترز
الثاني (قوله والثالث في قوله
الجنون الخ) لا يخفى ان هذا
يقضي أن قوله الجنون محجور حرج
مال وليس كذلك بل يحجر النفس
فمحجور لا فاقه بنفسك عنه حرج
الجنون من غير احتياج الى فك
ويرجع لما كان عليه من حرج
صباحاً وسفه ان كان وينفك عنه ذلك
بما سيأتي (قوله دخول زوج بها)

ونفقة رفيقه وأمهات أولاده ثم أخرج ما يخص السفيه البالغ بالعطف على تصرف بعد
أن أخرج ما يعمه بأداة الاستثناء فقال (ص) لا طلاقه واستلحاق نسبه ونفيه وعتق
مستولده وقصاص ونفيه واقرار بعقوبة (ش) والمعنى أن المميز البالغ الذي لم يعلم رشده اذا
طلق زوجته ليس لولييه أن يرد ذلك على المذهب سواء كان الطلاق على وجه الخلع أم لا
وكذلك يلزمه استلحاق النسب بشرطه الآتي في بابيه وكذلك اذا نفي نسبه بلعان في الزوجة
أو بغيره في جل الأمة فليس لولييه أن يعارضه وان كان في الاستلحاق اثبات وارث واتلاف
مال لان ذلك بعدموته وكذلك اذا عتق مستولده فانه يلزمه وليس لولييه كلام على المشهور
اذ لم يبق له فيها غير الاستمتاع وبسير الخدمة والنفقة أكثر من ذلك ويتبعها مالها ولو كثر على
الراجح وقيل ببقاء القلة وعليه مشي المؤلف في باب الفليس حيث قال وتبعها مالها ان قل وقيل
لا يتبعها مالها مطلقاً والاول قول مالك في رواية أشهب والثاني قول أصبغ والثالث رواية يحيى
عن ابن القاسم وكذلك يلزمه جنياته على غيره من نفس أو جرح أو قذف وكذلك يلزمه
اذا عاقب من جنى عليه أو على وليه من عبد ونحوه جناية عبد اذ ليس فيها الا العنة ومجاناة على
مذهب ابن القاسم وهو المشهور وكذلك يلزمه ما أقر به من عقوبة في بدنه بان قال مشلا قطعت
يد زيد ولا خلاف أنه لا يصح عقوه عن جراح الخطا لانها مال فان أدى جرحه الى اتلاف نفسه
وعفا عن ذلك عند موته كان في ثلثه كالأوصايا وما في معنى الخطا من عدم لا قصاص فيه
كالجائفة كالخطا وقد استفيد مما قررنا أن هذه المسائل في السفيه البالغ ولا يتصور
حصولها من الصغير فجعل الشارح هذه المسائل في غير البالغ سبق قلم (ص) وتصرفه قبل الحجر
محمول على الاجازة عند مالك لا ابن القاسم وعليهما العكس في تصرفه اذا رشده بعده (ش)
يعني أن أفعال السفيه الذ كر البالغ المهمل المحقق السفيه اذا تصرف ولو بغير عرض كعتق
ونحوه محمولة على الاجازة عند مالك وكبراء أصحابه كابن كنانة وابن نافع وشهرة ابن رشد في
مقدمانه لان المانع الحرج عليه ولم يوجد محمولة على المنع عند ابن القاسم لان علة المنع عنده
السفيه وهي موجوده فلور شد بعد الحجر عليه وتصرف بعد رشده وقبل الحكم باطلاقه فالحكم
المتقدم لمالك وابن القاسم ينعكس هنا فالك يمنع أفعاله لوجود الحرج عليه وهو علة المنع عنده
وابن القاسم يحجز أفعاله لوجود الرشيد وهو علة لجواز التصرف عنده وجعلنا كلامه على البالغ
لان الصبي المهمل تصرفانه كلها مردودة قبل الحجر ولو كان ذكراً وعلى الذ كر لان الاتي
المهملة تصرفاته مردودة أيضاً الا أن تعنس أو يعرض لدخول زوجها بها العام فتجوز أفعالها
حيث علم رشدها أو جهل حالها أو ما نعلم سفيها فتدأ أفعالها وبعبارة وتصرفه أي السفيه
الذ كر البالغ العاقل المهمل المعلوم السفيه وأما الجهول الحال وهو الذي لا يعلم له رشده من سفيه
فأفعاله على الاجازة باتفاق ويأتي محترز القيد الاول في قوله وزيد في الاتي الخ وتقدم محترز
الثاني في قوله والصبي والثالث في قوله الجنون والرابع في قوله الى حفظ مال ذى الأب ولم يقل
المؤلف وفي اجازة أفعاله قبل الحجر وردها قولاً لانه المشهور وعنده قول مالك (ص)
وزيد في الاتي دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها (ش) أي فيزاد ما ذكر على ما مر

أي مجرد دخول الزوج فان لم يدخل فهي على السفيه ولو علم رشدها (قوله وشهادة العدول الخ) فيه انه قد يقال يستغنى عن ذلك بقوله
الى حفظ مال ذى الأب فكيف يصح قول الشارح أي فيزاد على ما ذكر الخ والجواب انه ذكره ليبين أنه لا بد من شهادة العدول ولا يكتفي
بسؤال الجيران غير أن عجب أفاد نقلاً عن عياض المراد بشهادة العدول على صلاح حالها أنها لا تعرف بسفيه (أقول) فحينئذ قوله الى حفظ

مال ذي الاب ليس بتحقيقا ولو احتملا مع أنه خلاف المتبادر والحاصل أن ذات الاب تخرج بحفظ المال مع دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها وتخرج ذات الوصي أو المقدم بنفسهما بعد دخول زوجهما وشهادة العدول كما ذكر في دخول الزوج وشهادة العدول من زيدان بعد حفظ المال في ذات الاب وغيرها وقبل ذلك غيرهما فان المزيدي على الشيء قد يكون لاحقا كما في ذات الاب وغيره وسابقا عليه كما في ذات الوصي والمقدم فالدخول والشهادة سابقان على الفل في ذات الوصي والمقدم ولاحقان لحفظ المال في ذات الاب وغيرها وتصدق معنى الزيادة فيهما على ما ذكر في الذ كرفليس قوله وزيد في الاتي خاصا بذات الاب كما لبعض (قوله ان لم يرشدها قبل ذلك) أي قبل الدخول كما هو مفاد قول المصنف بعد ولا ب ترشيدها الخ والمناسب ان لم يرشدها الاب قبل ذلك أي قبل الدخول وشهادة العدول كما هو ظاهر (قوله وقد مر ما يخرج به) أي ما يخرج به من ذكر من المهمة من الحجر هذا على ما في بعض النسخ من أنه بالياء التثنية وفي بعض النسخ بالقوفانية وهي ظاهرة وقد تقدم قريبا في قوله الآن تعنس (قوله ما زاد على الواحد على المشهور) قال محشي تمت وتعبير المؤلف بالعدول تبسغ فيه ابن رشد قطا هره أنه لا يكتفي اثنان وهذا الذي جرى به العمل عند الموثقين ان الترشيده والتسفيه لا يكتفي فيه العدلان وعليه درج ابن عاصم (٢٩٦) في تحفته وقال في المتبعية ولا يجزى في ذلك شاهدان كما يجزى في الحقوق وعلى هذا العمل وقال ابن فرحون في تبصرته لا يكتفي برجلين في ترشيد السفيه الامع الفسوق ونقل عن الجزيري في وثائقه شهود الترشيده يجب فيهم الكثرة وأقلهم على قول ابن الماجشون أربعة وكذا التسفيه (قوله ولو جدد أبوها حجرا) أي بأن يجدد عليها الحجر بعدما حفظت المال ودخل بها الزوج وقبل الشهادة أو قبل حصول أحد الأمرين المذكورين أو قبل حصولهما معا لم يعتبر ولا يحتاج الى فكك اذا حصل الأمران (قوله على الأرجح) اعترضه تبانه لابن رشد وابن رشد لم يفرع الخلاف المذكور على قوله وشهادة بل على مقابله وهو مضى عام ونحوه بعد الدخول وهو قول مطرف في الواضحة فتكون أفعالها قبل العام مردودة ما لم يعلم رشدها وبعده جائز ما لم يعلم سفهها أو مضى عامان وهو قول ابن نافع أو ستة أعوام وهو قول في المذهب أو سبعة وهو لابن القاسم فلو قال المصنف وزيد في الاتي

في كل واحد فذات الاب يراد لها مع حفظ المال والبلوغ دخول زوج بها وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشدها الاب قبل ذلك وذات الوصي والمقدم يراد لها مع البلوغ وحفظ المال وفك الوصي أو المقدم دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشدها قبل ذلك على الخلاف ولا يدخل في كلامه المهمة خلافا للشيخ عبد الرحمن لانه قال وزيد أي على ما مر في الذ كرم من حفظ مال ذي الاب وفك وصي أو مقدم وقد مر ما يخرج به من الحجر والمراد بالعدول ما زاد على الواحد على المشهور (ص) ولو جدد أبوها حجرا على الأرجح (ش) يعني أن الحجر على الاتي بنفسك بدخول الزوج بها مع الشهادة على حسن تصرفها ولو جدد أبوها عليها حجرا ولا يعتبر ذلك ولا يحتاج الى فك اذا حصل ما ذكر على الأرجح عند ابن تومس وانظر ما في كلام المؤلف هنا في الكبير * ولما قدم أن جدد الحجر في ذات الاب الرشده وشهادة العدول بالصلاح ويزاد على ذلك في ذات الوصي والمقدم الفك أشار الى أن محل ذلك حيث لم يحصل منهم ترشيد فقال (ص) ولا ب ترشيدها قبل دخولها (ش) يعني أن الاب يجوز له أن يرشدها ابنته البكر البالغة قبل دخولها على زوجها وسواء علم رشدها أم لا وفائدته أنه لا يجوز نكاحها الا بانها كما مر واليب تعرب عن نفسها كبكر رشدت وأما بيعها ومعاملاتها فهي محجور عليها فيها فلا يعضى شيء من ذلك الا باجازة أبيها (ص) كالوصي ولولم يعرف رشدها وفي مقدم القاضي خلاف (ش) التشبيه في مطلق الترشيده والمعنى أن الوصي أن يرشده البكر البالغة التي في حجره بعد الدخول على زوجها لا قبله واختلف في مقدم القاضي هل له أن يرشده البكر البالغة التي في حجره بعد دخولها على زوجها أو ليس له ذلك وانظر هل للسيد أن يرشدها أم لا وعنده يصير حكمهما حكم البكر اذا رشدت أو ليس له أن يرشدها وما يأتي قوله وحجر على الرقيق الا باذن وكلام المؤلف في الترشيده بقول المرشده من غير إثبات موجب

في كل واحد فذات الاب يراد لها مع حفظ المال والبلوغ دخول زوج بها وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشدها الاب قبل ذلك وذات الوصي والمقدم يراد لها مع البلوغ وحفظ المال وفك الوصي أو المقدم دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشدها قبل ذلك على الخلاف ولا يدخل في كلامه المهمة خلافا للشيخ عبد الرحمن لانه قال وزيد أي على ما مر في الذ كرم من حفظ مال ذي الاب وفك وصي أو مقدم وقد مر ما يخرج به من الحجر والمراد بالعدول ما زاد على الواحد على المشهور (ص) ولو جدد أبوها حجرا على الأرجح (ش) يعني أن الحجر على الاتي بنفسك بدخول الزوج بها مع الشهادة على حسن تصرفها ولو جدد أبوها عليها حجرا ولا يعتبر ذلك ولا يحتاج الى فك اذا حصل ما ذكر على الأرجح عند ابن تومس وانظر ما في كلام المؤلف هنا في الكبير * ولما قدم أن جدد الحجر في ذات الاب الرشده وشهادة العدول بالصلاح ويزاد على ذلك في ذات الوصي والمقدم الفك أشار الى أن محل ذلك حيث لم يحصل منهم ترشيد فقال (ص) ولا ب ترشيدها قبل دخولها (ش) يعني أن الاب يجوز له أن يرشدها ابنته البكر البالغة قبل دخولها على زوجها وسواء علم رشدها أم لا وفائدته أنه لا يجوز نكاحها الا بانها كما مر واليب تعرب عن نفسها كبكر رشدت وأما بيعها ومعاملاتها فهي محجور عليها فيها فلا يعضى شيء من ذلك الا باجازة أبيها (ص) كالوصي ولولم يعرف رشدها وفي مقدم القاضي خلاف (ش) التشبيه في مطلق الترشيده والمعنى أن الوصي أن يرشده البكر البالغة التي في حجره بعد الدخول على زوجها لا قبله واختلف في مقدم القاضي هل له أن يرشده البكر البالغة التي في حجره بعد دخولها على زوجها أو ليس له ذلك وانظر هل للسيد أن يرشدها أم لا وعنده يصير حكمهما حكم البكر اذا رشدت أو ليس له أن يرشدها وما يأتي قوله وحجر على الرقيق الا باذن وكلام المؤلف في الترشيده بقول المرشده من غير إثبات موجب

وهو قول ابن نافع أو ستة أعوام وهو قول في المذهب أو سبعة وهو لابن القاسم فلو قال المصنف وزيد في الاتي بدليل مضى سبعة أعوام بعد الدخول لكان ما شيا على قول ابن القاسم الذي جرى به العمل عند أهل قرطبة ويكون قوله ولو جدد أبوها حجرا على الاظهر واقعا في محله ومعناه حينئذ أنه اذا مضت المددة المذكورة انفك عنها الحجر ولو جدد أبوها عليها الحجر قبل المددة من غير احتياجه الى الفك وان لم يثبت حفظها للمال ولا شهدت العدول بصلاح حالها ولا يقبل قول الولي ولو أبانها سفيهة الا أن يثبت ذلك انتهى شب (قوله وأما بيعها ومعاملاتها الخ) فيه نظر بل النصوص مفيدة أن المراد في المعاملات بل ينافي ما تقدم له قريبا من قوله ان لم يرشدها الاب قبل ذلك لان هذا في المعاملات قطعاً وهذا كله اذا لم يثبت رشدها وانما الترشيده بقول المرشده من غير إثبات الموجب كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وفي مقدم القاضي خلاف) الأرجح لا وأنه ليس له الترشيده بعد الدخول الا اذا ثبت موجب من حفظ المال وشهادة العدول على صلاح حالها وأمره القاضي بذلك (قوله والمعنى ان الوصي الخ) فائدة هذا الترشيده بعد الدخول انها تصير رشيدة ولو لم تشهد العدول بصلاح حالها (قوله حكم البكر) أي فلا تزوج الا باذن وقوله وما يأتي سند لقوله وليس كذلك

(قوله دليل قوله الخ) اما يجعل الوال للجال أو للبالغ وروح الدلالة قوله ولولم يعرف رشد ها وقوله وان لم يكن هناك سبب مما يأتي فيه
أشارة إلى أنه لا بد من سبب وهو كذلك واذا تأملت نقول لا حاجة لذلك ولا يرد اعتراض على المصنف لان قول المراد ان لم يذ كر سببه
أصلا ولا نقيده بما يأتي (قوله ثم وصيه) أي الاب وقوله وان بعد أي الوصي لا بقيد كونه وصي الاب (قوله في بيان السبب) أي
الآتي الذي يباع عقاره له والرابع في اللغة المنزل والمراد به هنا العقار مطلقا (٣٩٧) وعبر به لانه أخصر من العقار له (قوله لانه لا بد

في الوصي من وجود السبب)
أي الذي هو من الاسباب الآتية
(قوله ثم حاكم) المراد به القاضي
بدليل قوله ومال يتم القضاة (قوله
بثبوت يثمه) الباعسية أو بمعنى
بعد (قوله وملكه ما يبيع) أي لما
يراد به لان اثبات الملكية مقدم
على البيع (قوله وحيازة الشهود
له) فتقول هذا الذي خزنه أي
أحطنا به هو الذي نشهد بملكه
للقيم (قوله أولى من ابقائه) الاولى
أن يقول أولى من يبيع غيره كافي
كلام غيره (قوله المرة بعد المرة)
أي اظهاره في السوق المرة بعد
المرة وفي شرح شب المراد به
اظهاره للبيع واشهاره بالمناداة
عليه ونحو ذلك لا تكرر وقوفه
بالسوق لانه لا يشترط وأيضا الوقوف
به في السوق لا يأتي في العقار (قوله
فان قلت الخ) هذا السؤال لا ورود
له أصلا وذلك لاننا نسلم أنه لا يبيع
الا للغبطة الذي هو الزيادة الثلث
بل يبيع لغيرها والبيع لغير الغبطة
لا يتوقف على كون الثمن يزيد
والخاص ان المصنف سيأتي
يقول وانما يباع عقاره لحاجة
أو غبطة الخ واذا كان كذلك فلا
معنى لقوله فان قلت الوصي لا
يبيع الا للغبطة وقوله وبأنى أنه
فيه وفي الحاكم أي فيقال ان
الحاكم لا يبيع الا بزيادة على الثمن

بدليل قوله ولولم يعرف رشد ها ولما جرى في كلامه ذكر الولى شرع يتكلم على من هو فقال
(ص) والولى الاب وله البيع مطلقا (ش) يعني أن الاب اذا كان رشيدا هو الذي يتطرق في أمر
المجور عليه صيبا أو سفيها فغير الاب من الأقارب لا نظره على المجور عليه الا بايصا من
الاب أو الخا كم واختلف اذا كان الاب سفيها هل يتظر وصيه على أولاده أولا يتظر الاب لتقديم
خاص في ذلك خلاف وعلى الثاني العمل والاب أن يبيع مال ولده الذي في حجره من ربع وغيره
وان لم يذ كر سبب البيع بل وان لم يكن هناك سبب مما يأتي لان أفعال الاب محمولة على النظر
والسداد بخلاف الوصي كما يأتي وبما قررنا ظهر أن قول المؤلف (ص) وان لم يذ كر سببه (ش)
منتقدا اذ مقتضاه أنه لا بد لبيعته من سبب لكن لا يحتاج لذكره وليس كذلك اذ البيع وان
لم يكن هناك سبب (ص) ثم وصيه وان بعد وهل كالأب أو الرابع في بيان السبب خلاف
(ش) أي وان لم يوجد الاب فوصيه يقوم مقامه ويتطرق في مصالح اليتيم من بيع وغيره وهل
أفعاله محمولة على السداد في الرابع وغيرها ولا يكف لبيان السبب أو تحمل على السداد
وأنه باع لسبب وان لم يذ كر بل ولا يسأل عنه الا في الرابع فلا بد من بيان السبب الذي أدى
الى بيعه او يصدق فيه وان لم يعرف ذلك الا من قوله خلاف لكن ظاهر تشبيه الوصي بالاب
أنه لا يشترط وجود السبب في الوصي لان الاب له البيع وجذب سبب أم لا يئنه أم لا وليس كذلك
لانه لا بد في الوصي من وجود السبب لكن اختلف هل لا بد من بيانه أولا (ص) وليس له هبة
للتواب (ش) يعني أن الوصي لا يجوز له أن يهب من مال اليتيم للتواب بخلاف الاب لان الهبة
اذا كانت بسبب الموهوب انما عليه القيمة والوصي لا يبيع بالقيمة بخلاف الاب والخاصكم
كالوصي (ص) ثم حاكم وباع بثبوت يثمه واهماله وملكه لما يبيع وأنه الاولى وحيازة الشهود له
والتسوق وعدم الغاء زائد والسداد في الثمن (ش) يشرب به الى أن مرتبة الحاكم متأخرة عن
مرتبة الاب والوصي فيتولى أمره بنفسه أو يقيم له من يتطرق في مصالحه ثم ان الحاكم لا يبيع
مادعت الحاجة الى صرف ثمنه في مصالح اليتيم الا بشروط أن يثبت عنده يتم الصغير لا احتمال
وجود أبيه واهماله لا احتمال وجود وصي له أو مقدم وماله الذي يبيع عليه لا احتمال أن
يبيع ما ليس له وأن الشيء المباع أولى ما يباع على اليتيم أي أولى من ابقائه ويثبت عنده حيازة
الشهود لذلك الشيء الذي يباع خشية أن يقال بعد ذلك ليس هذا المبيع هو الذي شهد بملكه
وهذا ما لم تتضمن شهادة يئنه الملك ما شهدت به بيئنه الحيازة كما يقع عندنا عصر من ذكر شهود
الملك حدود الدار مثلا ومحلها أو سائر ما تتميز به فيستغنى بذلك عن بيئنه الحيازة ويثبت عنده
التسوق للشيء الذي يباع المرة بعد المرة وعدم وجود من يزيد على ما أعطى فيها وأن الثمن
سداد أي ثمن المثل فأكثر لا نسيئة ولا عرضا خوف العدم والرخيص فان قلت الوصي لا يبيع
الا للغبطة بأن يكون الزائد على الثمن قدر الثلث مع أن الوصي مقدم على الحاكم قلت الحاكم
تصرفه بحسب الاصل عام بخلاف الوصي فان تصرفه مقصور على الموصى عليه ثم ان هذا انما

(٣٨ - خرشي خامس) كالوصي هذا مراده وقد علمت أنه لا يصح ذلك أصلا ولا ورود ذلك أصلا واذا تبين أن الوصي والحاكم
يبيعان للغبطة ولغيرها فيقال ما معنى قول المصنف هنا والسداد في الثمن الا أن يقال والسداد في الثمن بالتطرق لبعض ما يباع له أو
يراد بالسداد في كل شيء يحسبه في الغبطة كذا وفي البيع لحاجة كذا وهكذا وقوله وفي تصريحه باسماء الشهود فان لم يسم الشهود
أنظر هل يتقص حكمه قياسا على ما يأتي في بيع الغائب من قوله وسمى الشهود ولا ينقض أم لا

(قوله أوجبوا البيع) أي شهدوا بوجوب بيع (قوله كجد الخ) أي الاعتراف لانه كالشرط كما يتفق في أهل البوادي يموت شخص عن غير وصية ويحضر الصغير قريبه فهو كالوصي نقله الطحطاوي وقوله وعمل بامضاء اليسر قال في ك وجده عندي مانصه وأما الكثير فبإدفعه ولو طال وله ان (٢٩٨) ردد بعده (قوله بعشرة) هو قول ابن الهندي وقوله أو بعشرين

هو قول ابن العطار إلا أن كلا من ابن الهندي وابن العطار زادوا نحوها وقوله أو ثلاثين هو قول ابن زرب (قوله وهو ظاهر كلامهم) أقول وينبغي أن يعول على ظاهر كلامهم وأقول ينبغي أن ينظر في البشارة لما يقوله أهل المعرفة والحاصل أن الذي ينبغي التعويل عليه أن ينظر لذلك المال في حد ذاته وأنه متى كان يسيرا مضى تصرفه وان لم يكن لهذا اليتيم إلا هذا المال وقوله والظاهر الخ على هذا الظاهر يلزم أن يكون عند اليتيم مال آخر تنظر العشرة باعتبار هل هي كثيرة أو قليلة فتدبر (قوله والظاهر الخ) لا يخفى أن ملحظ هذا أن القلة لا ينظر فيها الحال مال اليتيم أي فالعشرة مثلا يسيرة إذا كان ماله مائة وكثيرة إذا كان ماله عشرين وقس على ذلك (قوله يجوز للولي أن يترك القصاص في الأطراف من جنى على الصغير الخ) والظاهر لا خصوصية للأطراف بل مثله من جنى على أم الصبي الذي تحت حجره (قوله أي ليس لولي الصغير أن يعفو) أي محانا أو بأقل من الدية كما في العبارة الآتية (قوله ويحتمل عسر المجنى عليه) أي ولا يمكن التوصل لأكثر وقد يقال عسر الجاني حقيقة أو حكما فيشمل الصورتين وإذا شمل الصورتين فلا يصح هذا

يتجه على أن قوله وانما يباع عقاره لم حاجة الخ في الوصي وبأنى أنه فيه وفي الحاكم وهذه شروط لصحة البيع وبعبارة ولوباع القاضي تركته قبل ثبوت موجبات البيع فاقى السيوري برديعه ويلزمه المثل أو القيمة ان فات وكذا لو فرط في قبض الثمن حتى هرب المشتري أو هلك (ص) وفي تصريحه بأسماء الشهود قولان (ش) أي وهل يقتصر الحاكم إلى أن يصرح على سبيل الزوم بأسماء الشهود الذين أوجبوا البيع عنده أو لا يقتصر إلى التصريح بأسمائهم بان يقول ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية فيه قولان وأما الغائب فلا بد من تسمية البينة التي حكم القاضي عليه بها والاتقن الحكم على المشهور كما يأتي في قوله في باب الاقضية وسنعي الشهود والاتقن ومحل القولين في الحاكم العدل والافلا بد من التصريح والاتقن (ص) لا حاض كجد وعمل بامضاء اليسر وفي حده تردد (ش) يعني أن الجدد ونحوه كالاخ والعلم لا يجوز له أن يبيع شيئا من مال محضونه إلا الشيء اليسير أي الذي عنه يسير فانه يجوز له أن يبيع ذلك ابتداء وسواء كان الحاض ذكرا أو أنثى قريبا أو أجنبيا فالمراد بالحاض هنا الكافل وغثيله بالجدي هو هم قصر الحكم على الأقارب وفي حد اليسير عشرة دنائير أو بعشرين أو ثلاثين تردد وظاهر كلامهم أنه لا ينظر لحال مالكة من كونه كثير المال أولا وفي بعض التقارير لما ذكر القول الاول قال وانظر بالنسبة لما ذابوا الظاهر أن يسأل أهل المعرفة عن المقدار الذي يكون العشرة بالنسبة اليه قليلة وكذا يقال فيما بعده من التحديد بعشرين وثلاثين ولو قال وعمل بجواز اليسير لكان أحسن فان قيل لم كان الحاض غير ولي بالنسبة إلى التصرف ووليا بالنسبة إلى النكاح مع أن النكاح أقوى من المال كما قاله أبو بكر بن عبد الرحمن فالجواب أن يقال ان النكاح لا يستقل فيه بل هو باذن الزوجة والذي يقع منه هو مجرد العقد بخلاف البيع فانه لا اذن فيه بالكلية وان حصل اذن فهو غير معتبر وحينئذ فالبيع أقوى باستقلاله بالتصرف فيه لوجهين ولما كذا وقع في المذاكرة (ص) والولي ترك التشفع والقصاص فيسقطان (ش) يعني أن الولي أبأ وغيره أن يترك الأخذ بالشفعة لمجوره ولو شفع فيها إذا كان ذلك على وجه النظر في حق المجور وليس له الأخذ بعد بلوغه ورشده وان لم يكن نظرا فله الأخذ إذا رشده كما يأتي في قوله أو أسقط وصي أو أب بلا نظر وكذلك يجوز للولي أن يترك القصاص في الأطراف من جنى على الصغير إذا كان الترك نظر الصغير وليس له إذا بلغ القصاص من الجاني وأما السقف فيه الكبير فينظر في قصاص نفسه كما مر عند قوله لا طلاقه وقصاص ونفيه (ص) ولا يعفو (ش) أي ليس لولي الصغير أن يعفو عن الجاني لا في عمد ولا في خطأ نعم ان دفع الدية أو غيرها من ماله كان له أن يعفو وبعبارة ولا يعفو أي مجانا أو بأقل من الدية إلا لعسر فيجوز بأقل أي عسر الجاني ويحتمل عسر المجنى عليه كما يأتي في الشارح ولا شك أن ما ذكره هنا من القصاص والعفو مستغنى عنه بما أشار إليه بقوله في باب الجراح كقطع يده إلا لعسر فيجوز والتشبيه في قوله ولوليه النظر في القتل أو الدية كاملة (ص) ومضى عتقه بعوض (ش) يعني أن ولي المجور أبأ أو غيره أنا أعتق عبدا من عبدي مجوره من صغير أو سفيفه عتقا ناجزا بعوض من غير العبد فان عتقه ماض حيث كان العوض قدر قيمة العبد فأكثر فلا يعتقه بغير عوض ردفعه لانه

الاحتمال أي أن المراد عسر المجنى عليه لانه لا يجوز الصلح بأقل خصوصا إذا كان المجنى عليه معسرا والجاني مليا اتلاف يمكن التوصل إلى أخذ الدية بتمامها (قوله يعني أن ولي المجور أبأ وغيره) هذا التعميم صواب بخلاف ما في شرح شب (قوله بعوض من غير العبد) أي بان كان من الأب أو أجنبي

(قوله إلا أن يكون الولي موسرا) هذه هي عين قول المصنف بعد كآيه أن أسير بل أعم (قوله والمعنى أن أبا المحجور عليه) عبارة
شب أي كما يحض عتق الاب دون غيره من الأولياء إذا كان بغير عوض بشرط أن يكون موسرا أي وغرم من ماله عنه وفي ثب قيمته
(أقول) وهو الظاهر فإن أسير لم يجز عتقه ورد إلا أن يتناول زمانه ويجوز شهادته ويناكح الأحرار فيتبع الاب بقيمته اه بقي
شيء وهو أن المصنف قيد بأبيه فيما إذا كان بغير عوض فصار الحاصل على (٢٩٩) مافي عجب وتبعه شب أنه متى كان بعوض

من غير العبد فلا فرق بين الاب
وغیره وأما ان كان بغير عوض
فمضى عتق الاب فقط مع يسره
لا غيره اه ولكن فيهم - رام
أو غيره من الأولياء وأقول ما نقله
الشارح أولا عن المدونة في قوله
الآن يكون الولي موسرا بقوى
كلام الشارح وأنه لا مفهوم لقول
المصنف كآيه أن أسير (قوله
حلفه به) أي حلف الاب بعتق
عبد ولده كان يقول ان كنت
زيدا فسيعد عبد ولدي حر وكم
زيدا (قوله ومفهوم قوله عتقه
الخ) وفهم عجب أن التسدير
كالهبة والصدقة وليس كالعتق
(وأقول) ولذا قال الشارح أولا
عتقا فجزا بعوض (أقول) بل
يفهم حينئذ أن العتق لا جيل
كالهبة والصدقة فتأمل (قوله أن
هبة وصدقة ليست كذلك) أي
أي لتشوف الشارع (قوله وانما
يحكم) المراد أن هذه الامور اذا احتج
فيها بالحكم فاعلم ان يكون من القضاة
قال في التوضيح للقاضي النظار في
الاشياء الا في قبض الخراج اه أي
خراج الارض فان ذلك للسلطان
لكونه من متعلقات بيت المال زاد
عج قلت وكذلك التقرير في الطين
ونحو ذلك مما جرت به العادة أنه
لا يتولى ذلك الا السلطان أو من
يقوم مقامه فالقضاة معز ولون عنه
(قوله وأما نائب القاضي) أي

اتلاف لمال المحجور إلا أن يكون الولي موسرا فيجوز ذلك ويغرم قيمته من ماله قاله في كتاب
الشفعة من المدونة (ص) كآيه أن أسير (ش) الضمير يرجع للمجور عليه من صغير وسفيه
والمعنى أن أبا المحجور عليه لا يجوز له أن يعتق شيئا من رقيق محجوره بغير عوض إلا ان كان
موسرا وأما المالك لا امر نفسه فلا يحض عتقه ولو كان الاب موسرا وهذا أيضا إذا اعتقه
الاب عن نفسه وأما لو اعتقه عن الولد فلا ومثل عتق الاب مالولده حلفه به ان أسير أي يوم
العتق ومثله إذا أسير قبل النظر فيه كما ذكره أبو الحسن ومقتضى قوله ومضى عدم الجواز
ابتداء مع أنه جائز ومفهوم قوله عتقه أن هبة وصدقة ليست كذلك وهو كذلك أي فترد ولو
كان الاب موسرا ولما ذكرنا المحجور من هو أهله شرع في الكلام على من يتولاه ويحكم فيه وان
كان الانسب بذلك باب القضاء ولهذا ذكر شروط التكيم واختصاصه بالمال والجراح
هناك فقال هنا على سبيل الاستطراد (ص) وانما يحكم في الرشد وضده والوصية والحبس
المعقب وأمر الغائب والنسب والولاء وحده وقصاص ومال يتم القضاة (ش) يعني أن هذه
المسائل العشرة لا يحكم فيها الا القضاة أي لا يجوز الحكم فيها ابتداء الامن القضاة لا غيرهم
كالوالي والى الماء والمحكم وأما نائب القاضي فهو مثله فاذا حكم فيها غير القضاة مضى ان
حكم صوابا وأدب منها الرشد وضده وهو السفه المتقدم تعريفهما آتفا ومنها الوصية أي أصل
الوصية أو صحتها أي لا يحكم بأن هذا وصي لهذا أو أن هذه الوصية صحيحة أو باطلة الا القضاة
وكذا ما يتعلق بالوصية من تقديم وصي ومن كون الموصى له اذا تعدد يحصل الاشتراك أو
يستقل به أحدهما ومنها الحبس المعقب صحة وبطلاناً وأصله أي لا يحكم بصحة الحبس المعقب
أو بطلانه أو بأن هذا الحبس معقب أو غير معقب الا القضاة والحبس المعقب هو المتعلق
بوجود معدوم كهذا وقف على فلان وعقبه ونسله وأما غير المعقب كحبس على فلان وفلان
مثلا فلا يتعلق بالقضاة لكون الحكم فيه على غير غائب وينبغي أن يكون مثل الحبس المعقب
الحبس على الفسقراء ومنها النظر في أمر الغائب غير المفقود فان زوجته ترفع للقاضي والوالى
ولو الى الماء وانما أقدم لفظه أمر مع الغائب لان ذاته لا تقبل الحكم بخلاف البواقي فان ذواتها
تقبل الحكم وبعبارة ما يسمى غائبا في اصطلاح الفقهاء والمفقود لا يسمى غائبا في اصطلاح
الفقهاء لان الغائب في اصطلاحهم من علم موضعه والمفقود من لم يعلم موضعه ومنها النسب
والولاء أي لا يحكم أن فلانا من نسب فلان أو أن فلانا له الولاء على فلان الا القضاة ومنها الحد
لحر وأما الرقيق فليس يده حده ان ثبت بغير علم ولم يتزوج بغير ملكه ومنها القصاص في النفس
ومنها مال اليتيم وكان ينبغي أن يقول وأمر يتم تسفيها وترشيدها وبيعها وقسمها وغير ذلك وانما
نكر الحد وما بعده لان الحد والقصاص ومال اليتيم أفرادها متعددة وتقسيدنا القصاص
بالنفس تبعنا فيه بعضا وزاد وأما في الاطراف فسيأتي في قوله ومضى ان حكم صوابا وأدب
فيه نظر فان ما يأتي أعم من الاطراف واختصاص القضاة بهذه الامور ما لم يخطر لها ولتعلق

والسلطان أولى (قوله من تقديم وصي) أي ولا يترك مهمل (قوله وبعبارة ما يسمى غائبا) أي فلا حاجة للاستثناء (قوله ان ثبت بغير علمه)
أي ان ثبت موجب من زمانه بغير علمه أي بان لا يكون أحد الشهود (قوله ولم يتزوج بغير ملكه) أي بان لم يتزوج أصلا أو تزوج بملكه أي
السيد وأما لو تزوج بغير ملك السيد بان تزوج بخره أو تزوج بملك غير السيد فلا قيمة الا السلطان (قوله وفيه نظر) أي وحينئذ فيعمم
هنا ويقال ذكره هنا لجمع النظائر (قوله ما لم يخطر لها) أي عظمها أي فلا يتعلقها الا القضاة كالقصاص والحدود وأما مائة خلوة تجوز

الجميع فالحدود خلق الله ولخطرها (قوله أو حق من ليس موجودا) كالحبس المعقب وحق الله كمال اليتيم وفيه ان ما من حق الا وهو حق الله الا ان يريد ما كان متممضا لله فيصم كالحدود فانها لمحض حق الله (قوله وغيرهم) أي من الوالي ووالي الماء لا المحكم فالحكم منق (قوله يرجع لليتيم) أي وأما عقار السفية فانما يباع لمصلحة وان لم يكن أحد هذه الوجوه كما أن الاب يبيع لمصلحة ولو غير هذه الوجوه كالنجر (قوله وباع الحاكم الخ) اعلم أن ما قاله الشارح غير مسلم وذلك أن مفاد النقل المصرح به في المدونة وكلام ابن رشد وغير واحد من الأئمة كابن عرفة وغيره أن هذه الوجوه في اليتيم ذي الوصي وأما الماهل فالحاكم يتولى أمره وأنه يبيع لحاجته وقوله على أحد القولين فيه نظير بل على القوانين هذا ما أفاده (٣٠٠) محشى تت (قوله حدها الغرناطى) بفتح الغين نسبة لغرناطة بلد

بالاندلس (قوله وكلام ابن عرفة) ظاهر كلامهم ترجيح قول ابن عرفة ثم انك خير بان الذي قاله ابن عرفة هو الذي قاله الغرناطى أي من أن الغبطة هو الثمن الكثير الحلال (أقول) وأراد بالحلال ما جهل أصله أبو عمران ان علم الوصى أن مال المشتري حيث أي كله ضمن وان لم يعلم لم يضمن وللأبن الزام المبتاع غنا حلالا أو تباع الدار عليه ويعوض عليه ما هو أفيد (قوله ومنها أن يكون موظفا) هذا اذا زال البذل امان كان الموظف أكثر نفعا لم يبيع وان كان مثله ففيه نظر والظاهر التمسك بالأصل ان لم يوجد مانع آخر (قوله ومنها أن يكون حصّة) أي أمكن قسمها أم لا أراد شريها ببيع أو لا (قوله والذي في توضيحه الخ) ظاهر العبارة أن التوضيح لم يذكر الا هذا ولم يذكر قلة الغلة مع أنه ذكر الأمرين معا وحيث كان كذلك فيكون مآثره المصنف مفهوما بالاولى (قوله ومنها كونه بين ذميين الخ) عبارة عب تفسد قراءته بالجمع حيث قال وان قالوا الخ اه والظاهر

حق الله أو حق من ليس موجودا بها وزيادة بعض الموثقين على هذه العشرة الطلاق واللعان والعنق ضعيفة وأن هذه الثلاثة بحكم فيم القضاة وغيرهم * ولما جرى ذكر السبب الذي يباع له عقار اليتيم في قوله أو الا الرابع في بيان السبب شرع في تعداد وجوهه وهي أحد عشر وجهافذ كرمها عشرة بقوله عاطفها لها بأشارة لا كنفاء بكل واحد منها (ص) وانما يباع عقاره لحاجة أو غبطة أو كونه موظفا أو حصّة أو فلت غلته فيستبدل خلافة أو بين ذميين أو جيران سوء أو لارادة شريكه يباع ولا مال له أو لخشية انتقال العمارة أو الخراب ولا مال له أو له والبيع أولى (ش) الضمير في عقار يرجع لليتيم الذي لا وصى له وباع الحاكم أوله وصى وباع الوصى على أحد المشهورين المتقدم في قوله الا الرابع في بيان السبب والمعنى أن الحاكم أو الوصى لا يجوز لكل منهما أن يبيع عقار اليتيم الا بأحد أمور منها أن تكون حاجة دعت الى البيع من نفقة أو دين هناك ولا قضاء له الا من غنسه ومنها أن يكون البيع غبطة بأن زاد في غنسه زيادة لها قدر وبال حدها الغرناطى بالثالث وكلام ابن عرفة يفيد أن الغبطة هو الثمن الكثير الحلال الزائد على ثلث القيمة ومنها أن يكون موظفا أي عليه توظيف أي حكر فيبيع ويؤخذ له عقار لا توظيف عليه كل سنة أو كل شهر ومنها أن يكون حصّة فيستبدل غيره كاملا لسلامة من ضرر الشركة ومنها أن يكون المبيع غلته قليلة فيباع ليستبدل ماله غلة كثيرة والذي في توضيحه وقريب منه لابن عرفة أو لكونه لا يعود عليه منه شيء ومثله في وثائق الغرناطى ومنها كونه بين ذميين فيبيع ليستبدل خلافة بين المسلمين ومنها كونه بين جيران سوء يحصل منهم ضرر في الدين أو في الدنيا ومنها كونه حصّة وأراد الشريين ببيع حصته ولا مال لليتيم يشتري به حصّة شريكه ومنها خشية انتقال العمارة عنه فيصير منفردا لانفع به غالبا ومنها خشية خرابه ولا مال لليتيم يعمر به أو له ما يعمر به ولكن البيع أولى من العمارة وترك المؤلف بيعه للخوف عليه من السلطان جائرا وغيره وان كان يفهم من بعض ما ذكره بالاولى واعلم ان قوله فيستبدل خلافة راجع لجميع ما قبله ما عدا مسألة الحاجة وذكر أن مسألة الغبطة كذلك وراجع لجميع ما بعده ما عدا مسألة أو لارادة شريكه يباع وقوله خلافة يشمل غير العقار ولكن كلام س في شرحه يقتضى تخصيصه بالعقار * ولما فرغ من الكلام على المهاجرين الثلاثة المجنون والصبي والسفيه شرع في المحجور الرابع وهو الرقيق فقال (ص) ويجزى على

أن المراد من كل الجهات أو أغلب وحرر زاد عب فقال لا عقاره للنجر لغلوها غالبا بصريين ذميين (قوله ضرر في الدين) أي كالمعتزلة والرافضة والتبادر كما قالوا أنهم جيران بالملك لا بالاستجارة لانه يرجي زوالهم (قوله ومنها كونه حصّة وأراد الشريك الخ) هذا فيما لا ينقسم أو ينقسم بضرر أي ويرى البيع معه أرجح وأغزر لثمنه (قوله وان كان يفهم مما ذكره بالاولى) أقول ويمكن دخوله في قوله الحاجة على أن جميع ما بعده قوله الحاجة داخل في الحاجة الا أن يراد حاجة مخصوصة كالتبين (قوله فيستبدل خلافة) بالرفع على الاستئناف وبالنصب عطفا على كون أي يباع لكونه موظفا فيستبدل (قوله) حيث قلنا بالاستبدال فلا يشترط أن يكون البذل شيئا كما لا بل له استبداله بجزء ولو كان المبيع كاملا الا في مسألة ما اذا بيع لكونه حصّة ولا يشترط كونه أكثر غلته من الاصل الا في مسألة ما اذا بيع لقلة الغلة وهل الاستبدال شرط في الجواز أو الصحة كذا في شرح عب (قوله وذكر الزرقاني الخ) يوافقهم ارام لكن الذي في المواقف موافقة الاول وكذا في الغرناطى فيبيع (قوله وقوله خلافة يشمل غير العقار) (أقول) كلام

الرقيق

المصنف محتمل وقوله ولكن كلام س أي الذي هو الشيخ سالم (أقول) وهو ظاهر كلام غير س أيضا فيقول عليه وهذا كله مع امكان أخذ العقار وكونه راجحا كما هو ظاهر (قوله أصالة) أي وليس المراد أنه يتعدا الجور عليه وإنما المراد أنه محجور عليه بالأصالة بسبب الرق إلا أن هذا المعنى بعيد من صيغة الفعل المشعرة بالتحديد والحدوث (قوله فتننا أو ذاتنا) بقي المبعوض فانه في يوم سيده محجور عليه إلا إذا أذن له فيه وفي يوم نفسه كالحرب يتبع ويتصرف فيما كتبه في اليوم الذي يخصه قاله الخمي * (فائدة) * إذا ادعى العبد الأذن وأنكر السيد فالعقد أن القول قول العبد خلافا لما في سماع أشهب (قوله لماله في زيادة) في بمعنى من أي الذي له من زيادة لانه إذا كان له مال تزيد قيمته (قوله فان كان مأذونا له صريحا) الحاصل أن الأذن إما في جميع الأموال أو في نوع كما قاله المصنف والشارح ولا يشمل ما إذا أذن له في بيع سلعة فن أمثلة الأذن القولي أن يقول أذنت لك في التجارة كأن يقول أذنت لك من غير تعيين المأذون فيه مع دفع المال أو كان يسده المال ويحمل على التجارة بخلاف ما إذا قال وكلتك فلا عبرة به والفرق بين البابين أن الغالب في الأذن المطلق الرقيق مع دفع المال جعله على التجارة والفعل الدال على الأذن كالقول كشرائه بضاعة له ووضعها بحاقوته وأمره بحلوسه ونقل عجم عن التوضيح عن أشهب أن الرقيق عندنا يصير جرت العادة بأنه يبيع لاسيما إذا قبل قوله من أنهم أذنوا له في البيع كما يقبل قوله أنه أهدي ما بأيديهم اه ونورد بعض شيوخنا (٣٠١) هل معناه ولا خيارا لولي حينئذ أوله الخيار إلا أنه

لا يحرم الاقدام على ذلك (قوله ويكون مأذونا له الخ) ظاهره أنه يجوز الاقدام على ذلك ولا يمنع من التجري في غير ذلك النوع ولو منعه منه وفي عب وشب ما يخالفه فلذا قال شب ثم انه إذا أذن له في نوع سواء منعه من غيره أم لا فلا يجوز له أن يتعدى ما أذن له فيه وان كان عضي ما فعله على وجه التعدي وكلام المصنف ليس فيه فائدة منعه من تعدي ما أذن له فيه وأما أنه عضي فعليه فربما يفيد قوله فكلو كيل مفوض وهذا حيث لم يشتر ما أذن له فيه والا فلا يجوز له فعل غير ما أذن له فيه ولا عضي فعليه وفي المواق

الرقيق (ش) أي وجبر للسيد أصالة على رقيقه بأنواعه في مال نفسه كثيرا أو قليلا قننا أو ذاتنا ثابتة مفرط الماله أو حافظا معاوضة أو غيرها لحق سيده لماله في زيادة قيمته والتعليل بكونه لا انتزاعه قاصر لان بعض الأرقاء لا ينتزع ماله هذا في غير المأذون له في التجارة فان كان مأذونا له صريحا أو ضمننا ككتابته فليس للسيد عليه جبر ولا فرق في الأذن بين أن يكون عاما أو خاصا بنوع من أنواع التجارة بأن قال له تجر في البر منسلا أو لا تجر الا في البر ويكون مأذونا له في ذلك النوع وفي غيره من باقي الأنواع لانه أقعده للناس ولم يعلم في أي الأنواع أقعده فلو قصر على النوع المأذون فيه فقط لكان فيه غرر واليه أشار بقوله (ص) الا باذن ولو في نوع فكلو كيل مفوض (ش) في سائر الاشياء المأذون فيه وغيره ولا عبرة بالتجري في البعض وقوله وجبر أي جبر التشرع على الرقيق لحق السيد فهو اخبار عن الواقع كأنه قال الرقيق محجور عليه بالأصالة واعلم أن المأذون له في التجارة هو من أذن له السيد أن يتجر في مال نفسه أو مال السيد على أن الربح له دون سيده ولو كان على أن يتجر في مال السيد والربح للسيد لكان وكيل لا كوكيل ثم إذا أذن له السيد أن يتجر في ماله فان له أن يتجر في مال نفسه أيضا وإذا لحقه دين كان في المالكين (ص) وله أن يضع ويؤخر ويضيف (ش) يعني أن العبد المأذون له في التجارة إذا كان له دين على آخر يجوز له أن يؤخره الى أجل قريب وان يضع عن غريمه شيئا منه ان كانت الوضعية شيئا قليلا وفعل ذلك استئثالا للتجارة وأن يصنع طعاما يضيفه للناس ان فعل ذلك استئثالا للتجارة فقوله

ما يفيد ترجيح خلافه وأنه عضي فعليه سواء أشهره وأعلنه أم لا ونقل عن الشارح ماوافق ظاهر كلامه حيث قال وفي هذا نظر بل يجوز له المخالفة لانه أقعده للناس ولا يدرون لأي نوع أقعده فاشتراط كونه نظر ليس خاصا بالوكيل بل عام فيه وفي العبد اه وظاهر النقل مع شارحنا ولو جبر عليه في نوع من الأنواع قال في المدونة ومن خلى بين عبده وبين التجارة تجر فيما شاء ولم يمتعه ما داب الناس من جميع أنواع التجارات لانه أقعده ولا يدري الناس لأي نوع من أنواع التجارة أقعده اه (قوله الا باذن) شامل لما إذا كان المأذون له صغيرا أو كبيرا ولا يعارض هذا قولهم الصغير الحر إذا أذن له وليه أن يتجر في مال نفسه فأفعاله موقوفة على رضا الولي وذلك لان تجارة الصغير الحر في مال نفسه وليس للولي أن يضيع ماله بخلاف تجارة الرقيق فانهم في مال السيد حقيقة أوحكا وفعل رقيقه كفعاله (قوله فكلو كيل مفوض) شبهه به وان لم يتقدم له ذكر اما الشهرة علم حكمه واما اتكالا على التوقيف أي على علم حكمه من المعلم (قوله ولو كان ربحه للسيد) والفرق بين هذا والرابع أن المال فيه ملك للعبد واشتراط ربحه لسيد لا يخرج عنه كونه ملكا بخلاف الرابع فان المال فيه ملك للسيد (قوله فان له أن يتجر الخ) أي بخلاف عكسه فانه لا يجوز له كما قاله الشيخ أحمد (قوله الى أجل قريب) والقريب بالعرف (قوله شيئا قليلا) والقلة بالعرف كذا ينبغي كافي عب (قوله ان فعل ذلك استئثالا) ولا يكون سلفا جرنفعاً أي في التأخير لان نفعه غير محقق كما قال ابن عبد السلام وأنه انما يمنع ذلك مع الشرط كما سبق في القرض وهو أولى من الاول لما يرد على الاول من أن النفع المظنون كالحق وبعبارة أخرى ولا يقال ان ذلك خدعة وهي محرمة لانا نقول المحرمة ما كانت وقت الشراء

وهذه مقدمة (قوله ولا بأس أن يعبد دابته الخ) ظاهر العبارة ولو لم يغير الاستتلاف وكذا في كلام غيره وفي عجم وليس له فعل العارية الا الاستتلاف والى كلام عجم أشار بعد ذلك بقوله وأما العارية الخ فوقع في كلامه التخالف ألا أن يقال الأول يقيد بالاستتلاف (قوله فينبغي العمل على ذلك) الذي يقيد ما هو الحسن أنه لا يفعل عند القلة ولو علم رضائده بفعلها لأن قلته مظنة كراهة السيد لفعلها إلا أن ينصر له على فعلها (قوله على المشهور الخ) ومنع أشهب ويحتمون الوجهين لأنه في الأخذ بجارة وفي الدفع ايداع لم يؤذن له فيه والمسافة كالقرض (قوله كالمسألة التقاط الخ) أي التقاط القبط أي الأباذن سيده وأما أخذ اللقطة وتعريفها فهو واجب عليه كالحر (قوله ويتصرف في كهبة) أي ووصية وعطية يبيع وشراء وكل معاوضة مالية لا بهيمة غير ثواب وصدقة ونحوهما من كل معاوضة غير مالية (قوله عدم (٣٠٣) منعه منها) أي من قبولها (قوله ولا غير من أذن له القبول الخ) والمأذون أولى

بذلك قال عجم هذا يفيد أنه ليس للسيد منعه منه إذ كل من استقل بالقبول استقل بالرد ومن استقل بالرد فليس لغيره منعه من القبول ويفهم منه أنه لا حاجة لقول المصنف وأقيم منها عدم منعه منها لاستفادته من قوله ولا غير من أذن له الخ (قوله من قول المدونة) أي من كلام المدونة وقوله عدم مفعول أقام (قوله لا يكتفه لا يتصرف الخ) أي لأنه ما قبل سائر ذلك المال من جهة أمواله التي يحجز عليه فيها إلا أن يشترط معطيه عدم الحجر عليه كافي السفيه والصغير قاله ابن عبد السلام قال ابن الفرس والعمل بشرط التصرف المذكور خلاف قوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء الخ وأما الشرط على الموهوب الرشيد أن لا يبيع ولا يهب فانه لا يجوز سواء كان ولدا أو أجنبيا وأما المولى عليه ما دام في الولاية فيجوز فان قلت سيأتي أن المصنف يقول وقبول المعين شرط فالجواب أن ذلك فيما إذا كان أهلا للقبول

(ص) ان استألف (ش) يرجع للسائل الثلاث ولا بأس أن يعبد دابته الى المكان القريب وله أن يعق عن ولده إذا اتسع المال وعلم أن سيده لا يكره فان قلت إذا علم أن سيده لا يكره فلم يجوز إذا قل المال قلت لأن قلة المال مظنة كراهة السيد ذلك بخلاف كثره وفيه نظر اندمع علمه أن السيد لا يكره ذلك فينبغي العمل على ذلك وإذا صنع العقيقة حيث لا يجوز له فعلها فإن من كل يضمن ما كاله سيده (ص) ويأخذ قراضا ويدفعه (ش) أي ويجوز للمأذون أن يأخذ القراض ليعمل به ويكون ما حصل له من ربح كخراج لا يقضى منه دينه ولا يتبعه ان عتق لأنه باع به منافع نفسه فأشبهه ما لو استعمل نفسه في الاجارات وأن يعطيه لغيره يعمل له فيه على المشهور ولأنه من التجارة في المسئلتين وله أن يقبل الوديعة وليس له أن يتوكل الأباذن سيده كالمسألة التقاط بغير إذن سيده وللمأذون الهبة للثواب وليس له التسري بلا إذن وأما العارية فليس له فعلها الا الاستتلاف (ص) ويتصرف في كهبة وأقيم منها عدم منعه منها ولا غير من أذن له القبول بلا إذن (ش) يعني أن المأذون له إذا وهب له شخص هبة أو أوصى له بوصية أو تصدق عليه بصدقة فانه يجوز له أن يقبل ذلك ويتصرف فيها ولا يتوقف على إذن سيده وأقام عياض من قول المدونة عدم منع المأذون من قبول الهبة حيث قال في قولها وما وهب للمأذون وقد اغترقه دين فغرم مؤده أحق به من سيده ولا يكون للغرماء من عمل يده شيء ولا من خراجه وأرض جرحه وانما يكون ذلك من مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو أوصى له به فقبله العبد اه هذا ظاهر في أن السيد لا يمنع من قبوله وظاهره أن الغرماء لا يجوزونه على قبوله اه وأما غير المأذون إذا وهب له شخص مالا أو أوصى له به وما أشبه ذلك فله أن يقبل ذلك ولا يحتاج في قبوله إلى إذن سيده لكنه لا يتصرف فيها إلا باذن سيده فان لم يقبلها فليس له أن يقبلها له ويأخذها وان أبي المتصدق من ذلك ابن رشد اتفاقا وانما نص المؤلف على قوله ويتصرف في كهبة وان كان داخل في ما جعله من الأذن لأنه لما كان ما ذكر طارئا بعد الأذن فيتوهم أنه ليس داخل في الأذن فأتى به لافادة حكم آخر وهو رفع التوهم المذكور لأن التوهم من جهة الأحكام والضمير المؤث الأول وهو وأقيم منها المدونة والاخير للهبة والضمير المخفوض بإضافته الى المصدر عائد على المأذون أي وأقام عياض الى آخر ما مر (ص) والحجر عليه كالحر وأخذ عبايسته وان مستولته (ش) أي والحجر على المأذون إذا قام غرم مؤده عليه كالحر فلا يتولاه

والرد لا كالعبد والصبي فيقبل لهما ما وليهما ولا يعتبر عدم قبولهما كما أفاد بعض شيوخنا (قوله فيتوهم) أي يقع في الوهم الا وقوله لان التوهم أي التوهم من جهة الأحكام أي من جهة النسب التامة وهي ترفع ورفعها من جهة الأحكام فخلاصته أن المرفوع والرفع كلاهما من الأحكام (قوله والحجر عليه كالحر) قال في المدونة ومن أراد أن يحجر على وليه أي على من له عليه ولاية (قوله والحجر عليه كالحر) قال في فيها المالك ومن أراد أن يحجر على وليه أي على من له عليه ولاية فلا يحجر عليه الا عند السلطان فيوقفه السلطان للناس ويسمعه في محله ويشهد على ذلك من باع منه أو ابتاع بعد ذلك فهو مردود وكذلك العبد المأذون له في التجارة لا ينفى لسيداه أن يحجر عليه الا عند السلطان فيوقفه للناس ويأمر به حتى يعلم ذلك وأفادوا أن الصبي مثل البالغ من حر أو رقيق في أنه لا يملكه الا الحاكم ولو لمع وجوده فقول المصنف وفلس حضرا أو غاب ولو صبيامع وجونا يبيسه أو عبدا مأذونا اه (قوله وان مستولته)

وهذا ان لم يكن اشتراها من خراجها وكسبه أي فهي وولدها السيد بلا شك (قوله كان بيده أم لا) أي بأن كان غائبا (قوله ولا يبيع أحد الخ) في شرح شب أي وليس له بيعها إذا لم يكن عليه دين إلا باذن السيد واختلاف في علم ذلك قال ابن عرفة وفي كون وقف بيعها في غير الدين على اذن سيده لم يعمى القول بأنها تكون أم ولدان أعتق أو لحوف كونها جاملا والاول هو الصحيح لأنه لا يبيعها حتى يستبرئها وأن باعها قبله فلا بد من مواضع الحق السيد في ولدها وان اذن سيدها في بيعها فظهر بها حل لزمه أي البيع فيها وفي حلها ولو لم يكن له علم به لانها محمولة على الحل كما قال مالك ويؤخذ من هذا علمه منع البيع فمن يعتق عليه وهي أنه اذا عتق يعتق آثاره عليه (قوله آخر بيعها) واذا ولدت فتباع بولدها أي مع ولدها ويقوم كل واحد بانقراده قبل البيع ليعلم كل واحد ما يبيع به ملكه وان لم تكن ظاهرة الحل وبيعته في الدين ثم ظهر بها حل فهل للسيد فسخ البيع لحقه في الولد أم لا قولان للصقليين لا اعتبار حق السيد أو لتغليب كون البيع وقع بأمر جائز والاول هو الصحيح (قوله كعطيته) هل يشمل ما خلعه به زوجته (٣٠٣) أو يكون بمنزلة خراجها وكسبه وهو المتبادر من كلامهم

واذا فهم من المعطى بالكسر أنه أراد ابقاء ما أعطاه له سيده لينتفع به في ملكه أو في تجره أو نحو ذلك فلا شيء فيه للغرماء ويعمل بمادلت قرينة على قصد المعطى كما يفهمه كلام أبي الحسن (قوله أو مطلقا) معطوف على معنى ان منح أي وهل هذا الحكم ثابت في حال كونه مقيدا أو مطلقا (قوله لكونه مالا من أمواله) تبع اللقائي وهو تبع تت والضمير في أمواله عائدا على السيد وليس عائدا على العبد المأذون والا كان فاسدا لان كونه مالا من أمواله يقتضي أن يكون للغرماء * واعلم أن عب ذكر أن ما وهب له قبل قيامهم يعطى للغرماء حيث استغرقه دينهم بان كان الدين أكثر وأما اذا كان مساويا أو أكثر من الدين فان السيد يختص به وكذا يفهمه شب والحاصل أن شارحنا يقول ما وهب له قبل قيامهم فانه للسيد لا للغرماء وظاهره مطلقا وعبارة عب وشب تقول ان استغرق دين الغرماء ذلك الموهوب

الا الحاكم لا الغرماء ولا السيد ويقبل اقراره لمن لا يتم عليه قبل التفليس لا بعده ويمنع من التصرف المتالي بعد التفليس وغير ذلك مما مر ويؤخذ مما ثبت على المأذون له من الدين سواء جبر عليه أم لا بما بيده أي عماله سلاطة عليه كان بيده أم لا وان كان الذي بيده مستولده فتباع في دينه أو ما استغرقه منها اذ ليس له فيها طرف حر به والا كانت أشرف من سيدها وأما ولدها فهو وليده لانه مال له فهو كغسله لا للغرماء وسواء استولدها قبل حقوق الدين له أو بعده ومثل أم ولده من بيده من آثار به ممن يعتق على الحر ولا يبيع أحدا من هؤلاء ان لم يكن عليه دين يحيط الا باذن سيده واذا قام الغرماء على المأذون وأتمته ظاهرة الحل آخر بيعها حتى تضع لان ما في بطنها للسيدة ولا يجوز استثنائه فخصمير أخذنا على الدين المفهوم مما مر لان قوله والجبر عليه أي لأجل الدين (ص) كعطيته وهل ان منح للسيد أم مطلقا أو بلان (ش) أي كما يؤخذ من عطية الناس له فهو مصدر مضاف لمفعوله وللعنى أن المأذون اذا أعطاه شخص عطية بعد قيام الغرماء كهبة أو وصية فان الغرماء يأخذون ديونهم منها لكن يختلف هل تتعلق الديون بالعطية سواء أعطيت بشرط وفاء الدين أم لا وانما تتعلق الديون بها ان أعطيت للدين والافهسي كخراجها تكون للسيد تأويلان واحترزنا بالعطية التي أعطيت بعد قيامهم عما وهب له قبل قيامهم فانه ليس سيده لكونه مالا من أمواله (ص) لا غلته ورقبته (ش) هذا يخرج من قوله وأخذنا بما بيده والمعنى أن المأذون له اذا قامت عليه غراماؤه فانهم يأخذون ديونهم مما في يده وأما غلته ورقبته فانها مال السيد ليس للغرماء في ذلك شيء لان ديونهم انما تتعلق بذمته لا برقبته ولا بذمة سيده ولهذا اذا فضل من دين الغرماء فضل فانهم يتبعون بذلك ذمته اذا عتق يوما ما والمراد بالغلة الحاصلة بعد الاذن وأما التي بيده قبل الاذن فيستعلق بها الدين (ص) وان لم يكن غريم فكغيره (ش) أي وان لم يكن للمأذون غريم يطالبه بدين فكغيره ممن لم يؤذن له في التجارة فليس سيده انتزاع ماله وتركه والجبر عليه بغير ما كم وان كان غريم فله انتزاع ما فضل ويقبل اقراره بدين فيما بيده قبل قيام الغرماء لمن لا يتم عليه قوله ابن فرحون ويوجد في بعض النسخ غريم ما بالنصب فهو خبر كان الناقصة واسمها ضمير المأذون والمراد بالغريم

فذلك الموهوب للغرماء والافهسي والسيد ولكن المعتمد خلاف ذلك كله كما أفاده محشي تت وغيره بل يتعين ولو فرض أنه لم يقل ما ذكرناه كمثل المال الذي وهب له بعد قيامهم بجري فيه التأويلان والظاهر من التأويلين الاطلاق وهو تأويل ابن أبي زيد والاول تأويل القابسي (قوله لا رقبته) أي ما لم يكن يتجر السيد بماله والاقتباع رقبته في الدين كذا قيد (قوله وأما التي بيده قبل الاذن فيستعلق بها الدين) أي كما يفهمه كلام ابن عرفة كذا في شرح شب وفي شرح عب لدخولها في المال المأذون ضمنا ثم أقول لا ينبغي أن يؤخذ ذلك على الاطلاق لان من المعلوم أن الغلة مطلقا للسيد فلا يتم ذلك الا اذا كان العبد يتجر بمال السيد وأما لو كان ما أذن له الا في التجارة في مال نفسه أي نفس العبد فلا وجه لدخولها في المال المأذون ضمنا (قوله والجبر عليه بغير ما كم) غير صواب نص المذونة وابن شامس ان الجبر لا يكون الا عند الحاكم كالجبر لافرق بين كونه عليه دين مستغرق أم لا وهو ظاهر اطلاق المؤلف محشي تت (قوله ويقبل اقراره الخ) وليس لسيد المأذون اسقاط ما لزم ذمته من دين بخلاف غير المأذون

(قوله ان التجار سيده) أى ان التجار يمال سيده على أن يرج سيده وهو اذن وكيل لا مأذون أو يمال نفسه على أن يرج له السيد وهو حينئذ مأذون وقوله والا فتقولان أى بأن التجار يمال سيده على أن يرج له أو التجار يمال نفسه على أن يرج له أيضا والراجح من القولين التمكين من التجار لنفسه (قوله كسرت على المسلم) أى وضاع على المسلم عنها أى وأما الذى فلا تكسر عليه وقوله فان لم يقبض الذى عنها راجع للطرفين أعنى قوله سواء باع لذى أو مسلم (قوله فى المدونة يتصدق به عليه أدبانه) ظاهره أن التصديق على الذى وبعد ذلك يغرمه للسيد مع أن التجارة للسيد وهو الذى يمكنه من تلك التجارة فالوجه أن لا رجوع ويكون المعنى أن الادب فى الحقيقة للسيد وقوله ولا ينزع منه أن قبضه أى ولا ينزع من الذى ان قبضه ومن العلوم أن الذى يتجر للسيد فيكون المعنى ان المسلم يفوز بذلك ان قبضه الذى على المشهور وهو مشكل لان المسلم لا يحل له تلك ذلك ثم انى وجدت فى محشى فت ما يقتضى خلاف ما قاله الشارح ولا اشكال فانه قال ولا يمكن ذى نحو عبارته لابن (٤٠٣) الحاجب ومرادهما بعدم التمكين منع أخذ السيد ما أتى به من ذلك وبالتمكين

جواز له لاحقيقة التمكين اذ لا يسوغ له تمكينه من التجار مطلقا فما ذكر وفى غيره كما يدل عليه قوله فى الو كالة ومنع ذى من بيع أو شراء أو تقاض وبالجملة على ما قلنا يوافق قولها لا يجوز للمسلم أن يستجر الخ و يوافق ما أتى فى الو كالة وهذا الذى قلنا يدل عليه كلام اللخمي واقتصر عليه فى الجواهر وابن الحاجب قصدا اختصاره وتبعه المؤلف فيكمل كلامهما على ذلك ونص الجواهر قال أبو الحسن اللخمي لا ينبغي للسيد أن يأذن لعبده فى التجارة اذا كان غير مأذون فيما يتولاه ما لانه يعمل بالربا أو خائن فى معاملاته أو نحو ذلك فان تجر ورج وكان يعمل بالربا تصدق السيد بالفضل فان كان يجهل ما يدخل عليه من الفساد فى بيعه ذلك استحسن له التصديق بالرجح من غير اجبار قال مالك فى الكتاب لا أرى للمسلم أن يستجر عبده النصرانى

من عليه الدين وعلى النسخة الاولى بالرفع فكان تأمة والغريم رب الدين (ص) ولا يمكن ذى من تجر فى كتمان التجار لسيدهم والا فتقولان (ش) يعنى أن العبد الذى اذا أذن له سيده المسلم فى أن يتجر له فانه لا يمكن من التجارة فيما لا يحل للمسلم تملكه من خروجه بأسوا باع لذى أو مسلم لكن ان باعه المسلم كسرت على المسلم فان لم يقبض الذى عنها فى المدونة يتصدق به عليه أدبانه ولا ينزع منه ان قبضه على المشهور وانما لم يمكن من التجار فى ذلك لانه وكيل لسيد قائم مقامه والسيد لا يحل له ذلك فكذا وكيله وان كان هذا الذى المأذون له فى التجارة انما يتجر لنفسه ويعامل أهل الشرك فهل يمكن من التجارة فى التجار ونحوه ويحل للسيد أن يأخذ ما أتى به من ذلك أو لا يمكن من التجارة فى ذلك قولان بناء على اللخمي على خطابه بم بفرع الشريعة وعدم خطابه بم ولا مفهوم لقوله من تجر بدليل ما أتى فى قوله فى باب الو كالة ومنع ذى من بيع أو شراء أو تقاض وهذه أحكام المأذون من العبد أما غير المأذون فلا يشتري منه وان قل ولا يقبل قوله ان أهله أذوا له حتى يسألهم الاقرينة * ولما انتهى الكلام على السبب الرابع من أسباب التجار شرع فى الكلام على الخامس منها وهو المرض الخوف فقال (ص) وعلى مريض حكم الطب بكثرة الموت به (ش) وانما أتى بتجرا لمرض عقب تجر الرق لمناسبته له لان كلامهما التجار غيره والمعنى أنه يجب التجر على مريض نزل به مرض حكم أهل الطب بأنه يكثر الموت من مثله كالمثله التى يذكرها فى غيرها مؤنته ويداويه ومعاوضه مالية كالعطايا والتبرعات الزائدة على الثلث لحق وارثه والمراد بالكثرة أن لا يتعجب من صدور الموت عنه ولولم يكن غالبه عنه خلافا لما زرى وظاهر كلام المؤلف ككلام المازرى وهو ضعيف واحتراز به من نحو وجع الضرس والرمم ونحو ذلك فانه اذا مات من ذلك يتعجب منه وقوله به الباء سببية أو بمعنى من (ص) كسل وقولنج وحى قوية وحامل ستة ومحسوس لقتل أو لقطع ان خيف الموت وحاضر صف القتال (ش) هذه الامثلة لمرض الخوف الذى يحجر على صاحبه بسبب وجود واحد مما ذكر منها السل بكسر السين المهملة وهو مرض ينتحل البدن معه فكان الروح

ولا يأمره ببيع شئ لقوله تعالى وأكلهم الربا وقد نهوا عنه اه (أقول) وهذا الذى نقله اللخمي عن مالك هو تنسل

ما رأته فى المدونة فى مختصر البرادعى فى باب المأذون ولم أجده فيه ما قاله الشارح من قوله فى المدونة يتصدق به عليه (قوله ويعامل أهل الشرك) وأما اذا لم يعامل أهل الشرك فأشاره اللخمي بقوله فان أذن له فتجر مع المسلمين كان الحكم فيما أتى به كالحكم فى العبد المسلم (قوله بناء على اللخمي الخ) حيث قال ويختلف اذا تجر مع أهل دينه فأربى أو تجر فى الخرق على القول بأنهم هم مخاطبون بفروع الشريعة يكون الجواب على ما تقدم اذا بايع مسلما وعلى القول بأنهم غير مخاطبين فيكون للسيد ما أتى به من ذلك (قوله وعلى مريض) أى أو من ينزل منزلته بدليل تنبيهه للقسمين (قوله خلافا لما زرى) أى فان ظاهر كلام المازرى أنه لا بد أن يكون الموت عنه غالبا وحينئذ يكون موجبا للتجر وهذا معنى كلامه امكن أقول فى هذا الكلام شئ وذلك لان معنى غالبا أى أنه اذا قام ذلك المرض بذلك الانسان فالغالب الموت بحيث لا يتعجب من حدوث الموت منه لأن المراد أن الموت واقع كثير فى الانسان بسببه (قوله ينتحل البدن ٢) من باب قول المحشى قوله ينتحل البدن كأن نسخته ينتحل بدون معه والا فتسح التى بايدينا ينتحل البدن معه كما رأيت

دخل وفيه لغة من باب تعب (فائدة) توفي ابراهيم وداود وسليمان صلوات الله وسلامه عليهم فحاة وفي الحديث موت الفجأة رحمة
للؤمن (قوله معدى) كذا في الاصل بفتح الميم وكسر العين وبالذال المهملة ويقال معدى بكسر الميم وفتح العين وبالواو نسبة للمعدي وهو
الصواب لحولته فيها في المعدة (قوله مع المداومة) فما يأتي يوما بعد يوم غير مخوف (قوله ومنها الحامل الخ) فيكون قول المصنف
وحامل ستة معطوفا على سل أي كحمل حامل لان المرض هو الحمل الا أنه مرض حكا (قوله فالاضافة على معنى اللام) أي لا على معنى
في لصدق ذلك بما اذا كان في الستة (قوله الا اذا أنت على جميعها) أي بلغت جميعها (قوله أي أو قرب لقطع) وحينئذ يرد أن ابن مالك
قد قال وهي أي الواو انفردت * بعطف عامل من ال قد بقي * معموله فعل لوهم اتقى لكن هذا مذهب الجمهور ومذهب
غيرهم جواز العطف بأو أيضا وانما لم يقل أو محبوس لقطع لان المحبوس (٣٠٥) للقطع لا يجزى عليه خلافا لما ظاهر كلامه واعتزضت
هذه المسئلة كيف يمكن أن يقطع

تنسل معه قليلا قليلا كما تنسل العاقبة ومنها القول بضم القاف واسكان الواو وفتح اللام
وقد تكسر اللام وقد تفتح القاف هو مرض معدى مؤلم يعسر معه خروج الغائط والريح ومنها
الحى القوية وعبر ابن الحاجب عن القوية بالحادة وهي ما جاوزت العادة في الحرارة وازعاج
البدن مع المداومة وأول حى زلت الى الارض لما حل فوح الاسد في السفينة فخافه أهلها
فسلط الله عليه الحى ومنها الحامل اذا كملت ستة أشهر ودخلت في الشهر السابع ولو بيوم
واحد فالاضافة في وحامل ستة على معنى اللام أي الحامل المنسوبة للستة وهي لا تنسب لها
الا اذا أنت على جميعها ويعلم أنها بلغت ستة أشهر من قولها ولا يستل النساء ومنها من حبس
لاجل القتل الثابت عليه بينة شرعية أو باعترافه وأما من حبس بمجرد الدعوى ليستبرأ
أمره فلا يجزى عليه ومنها من قرب لقطع ثبت عليه في سرقة أو غيرها كيد أو رجل والحال أنه
يخاف عليه الموت من القطع لان لم يخف عليه الموت وأعاد اللام في قوله أو لقطع إشارة الى
أنه ليس معطوفا على قتل والا كان يقول أو قطع وحينئذ فهو متعلق بقدر معطوف على مامر
أي أو قرب لقطع وأما كونه أعادها ليرجع الشرط لما بعدها كما قيل ففيه شيء لان المحبوس
للقتل ليس مترددا بين القتل وعدمه حتى يتوهم رجوع القيد له ومنها من يكون حاضرا صف
القتال وهو من جملة المقاتلين لان كان في النظارة أو في صف الرد وصف النظارة هم الذين
ينظرون من غالب ينصرونه ثم عطف على المقدر في قوله وعلى مريض أي مخوف مرضه قوله
(ص) لا يجزى ومليج يجزى ولو حصل الهول (ش) أي لا يخفف كجرب وجى الربع والرمد
والسبرص ومليج في البحر الحلو والمليج ونحو ذلك فلا يجزى عليه ولو حصل الهول بالفعل لان هذه
الامراض ليست مخوفة وبعبارة ولا يجزى على مليج أي على الشخص الذي صار في اللجة وهو
معظم الماء وقال بعض اللجة الماء الكثير العميق والهول الفزع (ص) في غير مؤثته وتداويه
ومعاوضة مالية (ش) يعني أن صاحب المرض المخوف يجزى عليه في غير مؤثته وفي غير
ما يتداوى به لضرورة قوام بدنه وفي غير المعاوضة المالية كالبيع ونحوه بما فيه تنمية لماله
اذا كان ذلك بغير محاباة والاف في ثلثه ان مات حيث كانت المحاباة لغير وارث والابطلت الا أن
يجزى هاله ببقية الورثة فتم كون عطية منهم له فتفتقر للعوز والمعتبر في محاباته يوم فعلها اليوم

(٣٩ - خرشي خامس) وقوله وجى الربع هي التي تأتي يوما وتقطع يومين وهي بكسر الراء وسكون الباء وكذا جى الثلث ومرض
وجذا وفالج (فائدة) قال الجلال المحلى في شرح المنهاج الحى المطبقة بكسر الباء التي لا تبرح والورد التي تأتي كل يوم والغب هي
التي تأتي يوما وتقطع يوما والثلث هي التي تأتي يومين وتقطع يوما وجى الربع هي التي تأتي يوما وتقطع يومين
فهى عكس الثلث فليست هذه مخوفة دون المتقدمة لان المحموم بها يأخذ قوته في يومى الاقلاع والحى الخفيفة ليست مخوفة بحال
والربع والثلث والغب والورد بكسر أولها اه وجى الأخوين هي التي تأتي يومين لعل هذا حذف والتقدير وتقطع يومين ثم أقول لك
ان الشارح أفاد أولان الحى التي عتدوها من المخوفات ما دامت مع كونها من عجة للبدن فيقتضى أن المداومة لا مع الازعاج ليس مخوفا
ويقتضى أن الورد والثلث وغيرهما ليست مخوفة كالربع فلا ينبغي للشارح أن يقتصر على الثلث وبعبارة شب لا خفيفا كجرب ورمذ
ووجع ضرر وجى يوم وربع الخ (قوله العميق) بالعين المهملة كما في نسخته (قوله في غير معاوضة مالية) صادق بأن لا معاوضة أصلا كالهبة

والصدقة وما فيه معاوضة إلا أنها غير مالية كالنكاح (قوله النكاح) أي ككون الذكـر يتزوج وقوله والخلع كان تخالع المرأة المريضة زوجها وقوله وصلى القصاص أي كأن يصلح الجاني في المرض بشئ من الدية **تنبيه** كلام اللخمي يدل على عدم الجرح عليه فيما زاد على الثلث في هذه الأمور ولو أعقبها الموت أو زادت عليه بعد التبرع وكلام ابن عرفة يفيد أن غير المخوف إذا أعقبه الموت يصير مخوفاً (قوله وصلى القصاص) أي صالح الجاني في المرض على شئ من المال ليندفع به (قوله وهو العقار) فلا يوقف بل ينفذ إلا أن حيث جله الثلث فيأخذ المتبرع له فإن جمل بعضه نفذ ذلك البعض عاجلاً (قوله فإن مات الخ) راجع لما قبله أو ما بعدها (قوله حتى يقوم في ثلثه بعد موته) أي فيعتبر الثلث يوم التنفيذ بعد الموت بخلاف الزوجة فلمعتبر يوم الفعل (قوله فإن مات الخ) هو نافذ على كل حال لأنه لا رجوع له فيه سواء مات أو صح لكن إن مات يقتصر عليه وإن صح ينفذ جميع ما تبرع به ولا يقتصر على الثلث (قوله ولو عسداً) لأن الغرض من مالها التحمل وذلك له دون سيده وأما السفينة فأنما كان الكلام لوليها لأنها توت فيرتها بخلاف العبد وكونه يعتق نادر فارت السفينة متوقف على شئ واحد وهو موتها (٣٠٦) بخلاف العبد فأمر أن عتقه وموتها (قوله يعني أن الزوجة الحرة الرشيدة)

فإن لم تكن كذلك فالجرح للولي ولو في دون الثلث والجرح للزوج أيضاً في الثلث ويقدم عند الاختلاف في الرد والاجازة للولي على الزوج قاله البدر عن الجيزي (قوله يحجر عليها زوجها ولو عسداً) ظاهر العبارة أن الخارج هو الزوج واعترضه بعض الشيوخ بأن المناسب أن يقول وجرح الشرع على الزوجة لزوجها لا الرجعية ثم أقول وهذا صريح في أن الزوجة المطلقة طلاقاً رجعيًا لا يحجر عليها زوجها وكذلك في شرح شب مع أن شارحنا قال في قول المصنف حتى تأتت أي طلقت طلاقاً ثنائياً فهذا يقضي بأن له الجرح على الرجعية فلا يخرج إلا البائن وقال شب أيضاً في قول المصنف حتى تأتت بطلاق بائن أو رجعي وانقضت العدة فإن كانت العدة باقية فهي زوجة اه فقد تناقض كلامهما فالمناسب لما تقدم لهما أن يقولوا حتى تأتت

الحكم وحالة الاسواق بعد ذلك بزيادة أو نقص لغو خرجه بالمالية النكاح والخلع وصلى القصاص فيمنع من ذلك كمنع التبرعات (ص) ووقف تبرعه المال مأمون وهو العقار فإن مات فن الثلث والامضى (ش) يعني أن المريض مرضاً مخوفاً إذا تبرع في مرضه بشئ من ماله بأن أعتق أو تصدق أو وقف فإن ذلك يوقف حتى يقوم في ثلثه بعد موته إن وسعه أو ما وسع منه وإن لم يعتق بان صح مضي جميع تبرعه وهذا إذا كان ماله غير مأمون وأما لو كان ماله مأموناً وهو الأرض وما اتصل به من بناء أو شجر فإن ما يناله من عتق أو تصدق به وما أشبهه لا يوقف وينفذ ما جله ثلثه عاجلاً **تنبيه** ليس من تبرعه الذي فيه التفصيل الوصية لأنها توقف ولو كان له مال مأمون لأن له الرجوع فيها وقوله والامضى ولا رجوع له فيه لأنه بطله ولم يجعله وصية وإنما كان يخرج من الثلث إن مات لأنه معروف صنعه في مرضه * ولما أنهى الكلام على السبب الخامس أعقبه بالكلام على السادس وهو جرح الزوجة للشارك بينهما في اختصاص الجرح فيه بما زاد على الثلث من أنواع التبرعات وفي أن الجرح فيه مال الحق الغير فقال (ص) وعلى الزوجة لزوجها ولو عسداً في تبرع زاد على ثلثها وإن بكفالة (ش) يعني أن الزوجة الحرة الرشيدة التي في العصمة لا الرجعية يحجر عليها زوجها ولو عسداً في تبرع زاد على ثلثها وكذلك في الكفالة براءد على ثلثها وسواء تكفلت بموسر أو معسر عند ابن القاسم إلا أن تكفل لزوجها فلو قالت أكرهني لم تصدق وإذا كان الزوج سقياً بالكلام لوليها واحترز بقوله في تبرع عن الواجبات عليها من نفقة أو غيرها فلا يحجر عليها كما لو تبرعت بالثلث فأقل ولو قصدت الضرر عند ابن القاسم وأصبغ ولو ثلث عبد لا تملك غيره عند ابن القاسم خلافاً لعبد المالك وفهم من قوله لزوجها أنه لا يحجر عليها إلا بها ونحوه وبعبارة وسواء كانت الكفالة بالمال أو بالوجه لأنها من قبيل العطية ولأنها تؤدي إلى الخروج والزوج يتضرر بذلك وقد تحبس وأما كفالتها لزوجها فالأزمة لها ولا يقبل منها أنه أكرهها على ذلك وسيأتي في باب الضمان أن ضمانها

بطلاق بائن أو رجعي والماصل أنك قد علمت تناقض كلام شارحنا وشب وأما غير شارحنا وشب فلم يتناقض كلامهما أما زوجها الشيخ أحمد فقد جعل قوله وعلى الزوجة أي من كانت في العصمة والمطلقة طلاقاً رجعيًا ولم يتكلم على قوله حتى تأتت بشئ وأما اللخمي فقد توافق كلامه لأنه أفاد أن الرجعية ليست كالزوجة وأفاد في قوله حتى تأتت العموم حيث قال بطلاق بائن أو رجعي فإن قلت قد عرفنا ذلك فالذي يرجع إليه ويعول عليه في ذلك كله قلت ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه قال في خطبته لا يجوز للمرأة عطية إلا بأذن زوجها وظاهره الشمول لمن كانت في العصمة والمطلقة طلاقاً رجعيًا لأن عصمتها بيده ولقول المصنف والرجعية كالزوجة الخ (قوله إلا أن تمكفل لزوجها) أي فلا رد فيما زاد على الثلث لأنه لا يحجر على نفسه لنفسه (قوله ولو قصدت الضرر) ومقابله يرد الثلث إن قصدت به الضرر واختاره ابن حبيب (قوله عند ابن القاسم) ومقابله لا يرد لها في كفالة أزيد من الثلث حيث كان المكفل موسراً (قوله ولأنها تؤدي للخروج الخ) هذه الالة تقتضي المنع ولو في الثالث فيناسب الوجه على المعتمد المشار له في آخر العبارة (قوله وأما كفالتها لزوجها) أي بحيث يكون مضموناً أي في الزائد على الثلث (قوله وسيأتي) أي لكن سيأتي يحجرها عن كفالتها ولو في الثلث

(قوله وأما الوجه والطلب) لا يخفى أن هذا التعميم ينافي قوله أولاً وسواء كانت الكفالة بالمال أو الوجه لكن المعتمد ما اقتضاه كلامه هنا كما أفاده محشي تن (قوله مطلقاً) زوجها أو غيره الثالث أو دونه (قوله وفي أقراضها قولان) الوجه أن يقال إن كان المقرض ملئاً معلوماً بالامانة وأداء الحقوق فليس له المنع لأن علة الخروج والرد للطلب منتفية وإن كان معدماً ومن أهل اللد دفعه المنع وهو توجيه ظاهر لمن أنصف (قوله وفي أقراضها الخ) وأما دفعها مالها فأقراض العامل فليس فيه القولان لأنه من التجارة (قوله وقرضها) معطوف على قوله إن في أقراضها وكأنه قال وجه الأول أن قرضها كهبتها من حيث أنه (٣٠٧) معروف فهذا القول الأول يعلل بالوجهين

(قوله جائز) أي ماض لأنه لا يجوز لها ابتداء كما استظهره بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني (قوله فعلى المشهور) وذلك لأننا إذا قلنا بصحة التبرع فدعواها الثالث لا ينافي ذلك فقبلت لأن المحققة بخلاف ما إذا قلنا بطلان التبرع فدعواها الثالث المقضى للصحة منافي لذلك فلم تقبل فإن قلت القاعدة أن القول قول مدعى الصحة فالجواب أن الرجال لما كانوا أقوامين على التسامح رجح دعواهم (قوله فخصي الخ) الفرق بينهما وبين قوله وله أن رشد أن الفعل وقع فيه ممن لا يعتد بفعله لصغره أو سفهه بخلاف الزوجة فإنها قد تكون بصفة الرشد ومثلها في الفرق المذكور العبد المشار إليه بقوله كعتق العبد (قوله حتى تأت) أي بطلاق بدليل ما بعده بائن أو رجعي وانقضت العدة فإن كانت العدة باقية فهي زوجة وقوله أو مات أحدهما الوفاة أو ماتت لكفي لدخول موت الزوج في قوله تأت (قوله ورد الزوج الخ) قال ابن غازي في تعليقه على الرسالة أ بطل صنيع العبد والسقيمه برده مولاه ومن يليه

لزوجها كصمان الاجنبي وعليه فهو يجبرها عن كفالته وهذا في كفالة المال وأما الوجه والطلب فله منعها منهم مطلقاً (ص) وفي أقراضها قولان (ش) يعني أن الزوجة إذا أقرضت من مالها ما زاد على ثلثها فهل لزوجها الحر أو العبد أن يجبر عليها أو ليس له فيه قولان وجه الأول أن في أقراضها مطالبته وزوجها يتضرر بدخولها وخرجها كما أنها في الكفالة مطلوبة وقرضها كهبتها من حيث أنه معروف ووجه الثاني أن قرضها كيبيعها لا خذها عوضه وهو جائز لها فقوله أقراضها أي دفعها المال قرضاً لا قرضاً أو اقراض المراض مرضاً مخوفاً كالزوجة كما ذكره بعض بلفظ ينبغي (ص) وهو جائز حتى يرد (ش) الضمير في وهو يرجع لما زاد على الثلث يعني أن تبرع المرأة بزيادة على ثلثها جائز أي ماض حتى يرد الزوج جميعه أو ما شاء منه على المشهور وقيل مردود حتى يميزه وثمرة الخلاف لو اختلفت معه في أنه الثلث أو أكثر فعلى المشهور القول قولها وعلى الآخر القول قوله وسواء خرج من يدها أم لا ومن غرته ما أشار له المؤلف بفاء التبرع بقوله (ص) فخصي إن لم يعلم به حتى تأت أو مات أحدهما (ش) يعني أن جميع ما تبرعت به الزوجة بخصي حيث لم يعلم الزوج بتبرعها أو علم به ولم يقض يرد ولا مضاء حتى طلقت طلاقاً بائناً أو مات أحد الزوجين ولا مقال له في حياته ولا لورثته بعدموته وقوله إن لم يعلم وأولى أن علم وسكت ورد الزوج رداً يقاف على مذهب الكتاب ورداً بطل عند أشبه وأما رد الغرماء فهو رداً يقاف باتفاق ورد الولي لأفعال محجوره رداً بطل باتفاق أيضاً (ص) كعتق العبد (ش) هو من إضافة المصدر إلى فاعله والتشبيه في المضى والمعنى أن العبد إذا أعتق عبده نفسه ولم يعلم سيده بعتقه حتى أعتقه هو ولم يستثن ماله صح عتقه ومضى وليس للسيد رده وهذا صريح في أن أفعال العبد على الإجازة حتى يرد لها السيد ويحتمل أن يكون من إضافته إلى مفعوله بعد حذف فاعله وهو السيد والمعنى كعتق السيد العبد بعد أن تبرع بتبرعات من عتق أو غيره ولم يعلم بذلك سيده أو علم فلم يقض فيه يرد ولا إجازة حتى أعتقه ولم يستثن ماله والمال بيده ولم يخرج منها فإن تبرعته تضي (ص) ووفاء الدين (ش) يعني أن المدين إذا تبرع بتبرعات من عتق ونحوه ولم يرد لها الغرماء أو ردوها وبقيت يده حتى أوفاهم ديونهم فإن أفعاله ماضية فهو مصدر مضاف لمفعوله (ص) وله رد الجميع إن تبرعت برائد (ش) يعني أن الزوجة إذا تبرعت بما زاد على ثلثها فلزوجها أن يرد الجميع وظاهره ولو كانت الزيادة يسيرة أي وله امضاء الجميع وله رد ما زاد على الثلث فقط إذا لحق له إلا في العتق فليس له رد ما زاد على ثلثها لثلاث عتق المالك بعض عبده من غير استكمال وانظر قوله وله رد الجميع مع قول المؤلف في دعوى الاباء إعادة ابنته بعد السنة فإن صدقته الابنة ففي ثلثها فإنه يفيد أنه ليس للزوج كلام

وأوقف رد الغريم واختلف * في الزوج والقاضي كبديل ألف الحاصل أن المعنى اختلف في رد الزوج تبرع زوجته بما كثر من الثلث هل هو رداً يقاف أو رداً بطل ويتبنى على ذلك إذا بقي بيدها ما وقع فيه الرد من الزوج حتى تأت فعلى أنه رداً يقاف يلزمها امضاءه وعلى مقابلة لا يلزمها ذلك وقوله والقاضي كبديل ألف أي أن القاضي إذا عذر الردم من ذكر فانه يقوم مقامه في الردو يعطى حكم من قام مقامه فتارة يكون رده رداً يقاف وتارة رداً بطل وتارة يختلف فيه (قوله كعتق العبد) ظاهره كان ما ذوقه في التجارة أم لا (قوله إن تبرعت برائد) ولا ينافي هذا ما قدمه من أنه إن مالها الخرج عليها في تبرع زاد على ثلثها لأن رد الجميع معاملة لها بتقيض قصدها أولاً ولائها كن جمع بين حلال وحرام (قوله فليس له رد ما زاد على ثلثها) أي بل يرد

في الثلث الآن يقال قوة شبهة الاب منعت الزوج من رده والفرق بين المرأة والمرىض اذا تبرع
بزائد ثلثه فليس لورثته أن يردوا الجميع بل ما زاد على الثلث أن المرأة قادرة على الانشاء
واسند ذلك ما بطل بخلافه (ص) وليس لها تبرع بعد الثلث الا أن يبعد (ش)
يعني أن المرأة اذا تبرعت بثلثها فانه يحضى ولا مقال لزوجه ولو قصدت بذلك
الضرر فان تبرعت بعد ذلك بشئ فأتطران بعدم ما بين العطيتين كسنة
على قول ابن سهل أو ستة أشهر على قول أصبغ وابن عرفة
فان ذلك جائز وان قرب ما بين العطيتين فان
ذلك غير جائز

﴿ثم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس أول باب الصلح﴾

الكل او يميز الكل كما أفاده الشيخ
أحمد (قوله اذا تبرع بزائد) أي
أوصى بزائد وللرأة الرشيدة
المتزوجة أن تهب جميع مالها
لزوجه ولا اعتراض عليها في ذلك
لاحد (قوله يعني أن المرأة اذا
تبرعت بثلثها) أي الرشيدة (قوله
كسنة) وهو قول ابن سهل قيل
وهو الرابع وقال اللقاني الرابع
أن حد البعد سنة أشهر
﴿تكميل﴾ بقي على المؤلف من
الاسباب العامة الردة قال في
الشامل والردة فلا ينفذ تصرف
مرتد حجر عليه ومؤنته بما بيده
ومارح بعده كله ويسقط عنه
ما حدث من دين ان قتل
وان تاب لزمه انظر

الشامل

﴿فهرست الجزء الخامس من شرح العلامة الخرشى على مختصر سيدى خليل﴾

صفحة	صفحة
باب البيع ٢	١٩٥ فصل في اختلاف المتبايعين في
٥٦ فصل في الربا	جنس الثمن أو نوعه الخ
٩٣ فصل ومنع التهمة ما كثر قصده	باب السلم ٢٠٢
١٠٥ فصل في العينة	٢٢٩ فصل في القرض
١٠٩ فصل في بيع الخيار	٢٣٣ فصل في الكلام على المقاصة وما
١٧١ فصل وجاز مرا بحة	يتعلق بها
١٨٠ فصل في تناول البناء والشجر	باب الزهن ٢٣٥
الارض	باب الفلوس ٢٦٣
	باب الحجر ٢٩٠

﴿تمت﴾

ما شاء الله لا قوة الا بالله

(الجزء السادس)

من شرح المحقق الجليل الفاضل المدقق سيدي
أبي عبد الله محمد الخزني على المختصر الجليل
للامام أبي الضياء سيدي خليل
رحمهما الله تعالى
آمين

(وبهامشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)
(على العدوى تغمده الله بالجميع برحمته وأسكنهم بفضله فسيح جنته)

(طبع على ذمة ملتزمه الراعي غفران ربه الحاج الطيب النازي المغربي)

(الطبعة الثانية)

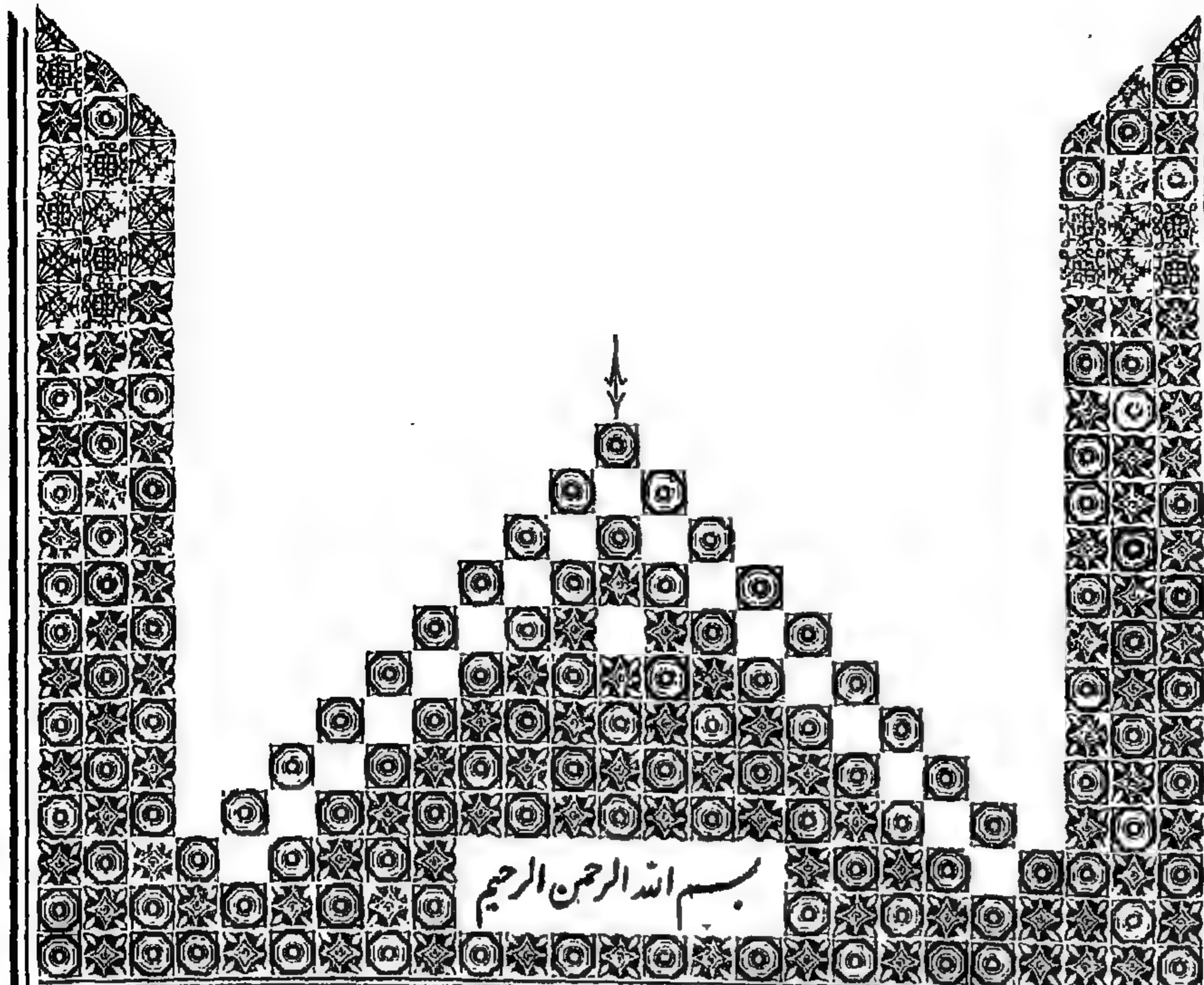
بالطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)

(قوله كما هو معناه لغة) كما زائدة
 أى وهو معناه لغة فهو نوع من أنواع
 الخ وحيث كان كذلك والبيع يقع
 الجرف فيه فتناسب ذكره عقب باب
 الجرف ثم الأولى الاتيان بالاولى بالفاء
 لانه لا يظهر التفريع أى أن الصلح
 قد يكون نوعا من أنواع البيوع وقد
 يكون نوعا من أنواع الهبة قال
 المؤلف الصلح على غير المدعى بيع
 وعلى بعضه هبة (قوله وهو من حيث
 ذاته مندوب) قال ابن عرفة وهو
 أى الصلح من حيث ذاته مندوب
 اليه وقد يعرض وجوبه عند تعيين
 مصلحته وحرمة وكرهه لاستلزامه
 مفسدة واجبة الدرع أو راحة كما
 في السكاح انتهى وقوله لاستلزامه
 مفسدة واجبة الدرع راجع لقوله
 حرمة وقوله أو راحة راجع لقوله
 أو كراهته والمراد بالسكره المختلف
 فيه كما يأتي في قوله وجاز عن دين بما
 يباع به انتهى (قوله كما قال ابن عرفة
 الخ) في شرح شب وقد يقال انه غير
 جامع لانه لا يدخل فيه الصلح على
 بعض الحق المقر به انتهى ورده
 بعضهم بقوله الظاهر دخول هذا
 لانه لا يخلو عن خوف وقوع النزاع
 واعتراض بأنه لا يسلم أن الصلح هو
 الانتقال بل هو المعاوضة والانتقال
 مفرع عنها معلول لها كالانتقال
 في البيع مفرع عليه ومعلوله



بسم الله الرحمن الرحيم

ولما انتهى الكلام على ما أراده من أسباب الجرف شرع في الكلام على شئ من مسائل الصلح لانه قطع
 المنازعة كما هو معناه لغة فهو نوع من أنواع البيع وهو من حيث ذاته مندوب وحقيقته الشرعية
 كما قال ابن عرفة انتقال عن حق أو دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه فقوله انتقال عن
 حق يدخل فيه الاقرار والثاني صلح الانكار بعوض متعلق بانتقال يخرج به الانتقال بغير عوض
 وقوله لرفع نزاع يخرج به بيع الدين ونحوه قوله أو خوف وقوعه يدخل فيه الصلح يكون عن اقرار
 وانكار اصدق الحد على كل منهما فان قلت السكوت اذا وقع فيه الصلح أ يكون الرسم فيه غير
 منعكس لانه صلح أم لا قلت قالوا حكمه حكم الاقرار ثم قسم الصلح الى بيع والى اجارة والى هبة بقوله

165

باب

26

الصلح على غير المدعى به بيع أو اجارة وعلى بعضه هبة (ش) يعنى أن الصلح على غير المدعى فيه
 اما بيع فيشترط فيه شروطه أو اجارة فيشترط فيه شروطها لان المصالح به امام نافع أو ذوات
 فالذوات كما اذا ادعى عليه بعرض أو بجميوان أو بطعام فأقر ثم صالحه على دنائير أو دراهم أو
 به مانقدا أو على عرض أو طعام مخالف للمصالح عنه وهذا معاوضة اتفاقا اذ هو كبيع عرض
 بنقدا أو بعرض مخالف فلا يختل شرط البيع كمن صالح عن سلعة بثوب بشرط أن لا يهبها ولا
 يبيعها وكصالحته على مجهول أو لاجل مجهول فانه غير جائز والمنافع كما اذا صالحه على سكنى
 دار أو على خدمة عسكرة معلومة وبعبارة الصلح أى على اقرار بدليل قوله أو السكوت

والصلح بيع أو اجارة أو هبة (قوله يدخل فيه الاقرار) أى الصلح يكون على اقرار ولو قال اشارة الى صلح الاقرار لكان أو
 أحسن لان عبارة توهم دخول شئ آخر وكذا يقال فيما بعد (قوله يخرج به بيع الدين بالدين) أى فانه لم يكن لرفع نزاع أى ليس شأنه
 رفع النزاع وان كان قد يكون لرفع النزاع وقوله ونحوه أى كبيع الكتابة (قوله أو خوف وقوعه يدخل الخ) المناسب أن يقول
 وقوله لرفع نزاع أو خوف وقوعه راجع لكل من الطرفين أى اللذين هما قوله انتقال عن حق المشار به سما الصلح الاقرار والانكار
 (قوله الصلح على غير المدعى) أى فيه أو به فحذف الجار واتصل الضمير (قوله أو اجارة) ان كان المأخوذ منفعة وصورته أن المدعى به ليس
 دينابل بشئ معين كثوب معين أو عبد كذلك فيصالح في ذلك بمنافع كانت معينة أو مضمونة مع تعيين المدة والامتنع لان الاجارة يشترط
 فيها تعيين المدة (قوله بدليل الخ) الظاهر حمله على العموم وقوله أو السكوت معطوف على دين وما ساقى تفصيل له وتبيين لشروطه

(قوله وسواء كان في معين) أي عن معين كما إذا ادعى عليه شيء معين فصالحه عنه وقوله أم لا كما إذا ادعى عليه دين في ذمته وذلك لأن ما في الذمة سواء كان حالاً أو مؤجلاً لا يجوز المصالحه عنه بسكنى دار على مذهب ابن القاسم وقوله وهذا محمل أي وقوله وجاز عن دين تفصيل له فكان ينبغي له أن يفرعه بالفاء فيقول فيجوز عن دين بما يباع به الخ وإذا جاز عن دين فأحرى عن المعين ويوجد ذلك في بعض النسخ (قوله ولكن الأبراء الخ) في عب خلافه حيث قال هبة للبعض المتروك فيشترط فيه القبول قبل (٣) موت الواهب لأبراء حتى يكون غير محتاج

لقبول ومثله في شب وليس له نقض الصلح بمجرد دعواه أن صلح المنكر ببعض الحق أقرار بجميعة كما تقول العامة نعم إن أثبت المدعى أنه رد المدعى عليه تلك الهبة كان له النقض حينئذ وقوله هبة للبعض المتروك احترازاً عن البعض المأخوذ فيشترط في جوازها أن يكون مما يباع به (قوله وجاز الخ) المراد بالجواز الأذن فلا ينافي قول ابن عرفة الصلح في حد ذاته مندوب (قوله بما يباع به) أي بما تصح المعاوضة به لا يبيع الدين بالدين الذي إنما يكون بين ثلاثة (قوله منكر مال) هو قرض مسئلة ومثله لو كان مقرراً بذلك (قوله بعد شهر) لا مفهوم له بل ولو حالاً (قوله مؤجل) صفة لقمع ولو أقيمت العبارة على ظاهرها لا تمنع لما فيه من حط الضمان وأزيد إذا كان ذلك في البيع (قوله فالقيمة في المقوم الخ) ويرجعان للخصومة (قوله قاله مطرف) هو المعتمد (قوله الخ) فيه أي بالمنع وغيره والزاج المنع (قوله والافالمكروه حقيقة) أي ما كان مكروهاً كراهية تنزيه (قوله جائز) أي ماض (قوله وكراهة) المعنى للتفريع فكراهة التنزيه لا تأتي هنا أي فيما حكمنا فيه بالفسخ (قوله وعن ذهب) كدينار معين أو في ذمة منكر أو مقر وقوله وعكسه كصلح عن عشرة دراهم

أو الانكار وسواء كان في معين أم لا وهذا محمل وقوله وجاز عن دين الخ تفصيل له وكان ينبغي أن يفرعه بالفاء فيقول فيجوز عن دين بما يباع به الخ آخره وإذا جاز عن الدين فأحرى عن المعين وقوله على غير المدعى به يبيع الخ أي على أخذ غير المدعى به يبيع لما ادعى به أو جارة لغير المدعى به وعلى أخذ بعضه هبة للبعض الباقي فيشترط قبوله في حياة الواهب وفي قبوله بعد موته قولان المشهور واغروه فقوله على غير المدعى الخ تقسيم للصلح لا تعريف له وبعبارة وعلى بعضه هبة أي أبراء لأنه لمن هو عليه وقد قال المؤلف في باب الهبة وهو أبراء أن وهب لمن هو عليه وإن كان كل من الأبراء والهبة يحتاج إلى قبول ولكن الأبراء لا يحتاج إلى حوز (ص) وجاز عن دين بما يباع به (ش) هذا صلح عما في الذمة أي وجاز الصلح عن دين بما يباع به ذلك الدين كما إذا ادعى عليه بذهب فأقر له به ثم صالحه عليه بعرض حال ومثال ما لا يجوز كصالحه منكر مال على سكنى داره أو خدمة عبده بعد شهر لأنه فسخ دين في دين وكقمع عن شعير مؤجل للنساء في الطعام فإن فات فالقيمة في المقوم والمثل في المثل وينفدان وقع بالمكروه ولو أدرك بمحدثاته قاله مطرف وقال عبد الملك يفسخ بمحدثاته وينفذ مع الطول كصلح عن دين بشمرة حائط بعينه قد أزهت واشترط أخذها ثم أوفى بدينها صبح الحرام ولو بالحدثان لأنه هبة واعلم أن المراد بالمكروه هنا المختلف فيه وبالحرام المتفق عليه والافالمكروه حقيقة جائز فلا يتصور فيه فسخ في قرب ولا بعد وكراهة التنزيه لا تأتي هنا واحتراز بقوله بما يباع به عما إذا كان يؤدي الصلح إلى ضع وتبطل أو حط الضمان وأزيدك أو الصرف المؤخر مثال الأول أن يدعى بعشرة دراهم أو عشرة أثواب إلى شريك فقرب بذلك ثم يصالحه على ثمانية نقدا ومثال الثاني أن يدعى بعشرة أثواب إلى شريك يصالحه على اثني عشر نقداً وإن صالحه عنها بدراهم أو دنائير مؤجلة لم يجز لأنه فسخ دين في دين ويكون الأول في العين وغيرها والثاني لا يكون إلا في غير العين ومثال الثالث أن يصالحه بدراهم عن ذهب مؤخر وبالعكس (ص) وعن ذهب يورق وعكسه أن حلا ويجعل (ش) يشير بهذا إلى صرف ما في الذمة والمعنى أنه يجوز الصلح بالذهب عن الفضة وبالعكس كما لو ادعى عليه بمائة دينار حالة فأقر بها وصالحه عنها بفضة معجلة أو بالعكس فإن ذلك جائز بشرط حلا للمصالح به بأن لا يشترط تأخير المصالح عنه وتبطل المصالح به وعلى هذا فيشترط في المصالح به أمران أن لا يشترط تأخيرها وأن يجعل بالفعل فالضمير المتني في قوله أن حلا للمصالح به والمصالح عنه والضمير الغائب في يجعل للمصالح به فعني الحلول في المصالح به أن لا يشترط تأخيرها فإن اشترط تأخيرها فسد ولو جعل بعد ذلك ولم يكتف بشرط الحلول عن شرط التججيل إذا لا يلزم من الحلول التججيل فقد يكون حالاً أو يؤخر ولم يكتف عن شرط الحلول بشرط التججيل فقد يجعل ما ليس حالاً (ص) كإثابة دينار ودرهم عن مائتيهما (ش) هذا مثال لقوله وعن بعضه هبة والمعنى أنه إذا ادعى عليه بمائة دينار ومائة درهم حالة فأقر بذلك فصالحه بمائة دينار ودرهم واحد فإن ذلك جائز لأنه أخذ بعض حقه وترك بعضه إذا أخذ الدنانير وأخذ من المائة درهمين درهم واحداً ونهه بهذا

معينة أو في ذمة منكر أو مقر وانما ذكر هذا المصنف مع كونه داخلاً في قوله وجاز الخ ليصرح بشرط المصالح عنه والمصالح به ومفهومه لو كان الصلح عن ذهب بذهب أو عن ورق بورق فلا يشترط ذلك بل يشترط كون الصلح على أقرار لانه إذا كان على انكار يكون فيه سلف برزقاً (قوله بأن لا يشترط تأخيرها) إشارة إلى أنه ليس المراد بالحلول الدخول عليه بل المراد أن لا يدخل على التأخير فيصدق المنطوق بالدخول على الإطلاق (قوله كإثابة دينار ودرهم) مفهومه لو أخذ مائة دينار وديناراً نقداً جاز لأن المائة قضاء والدينار يبيع بالمائة درهم فإن أخذ المائة وتأخر الدينار لم يجز (قوله بمائة دينار ومائة درهم حالة) أي ولو كانت المائة دينار والمائة درهم لم يحل لم يجز لأنه وضع وتبطل

(قوله بين أن تكون كل جهة) أي جهة المصالح بالكسر والمصالح بالفتح وقوله منقردة بأحد التقدين أي كناية - دم في قوله وعلى بعضه هبة وقوله وبين اجتماعهما أي التقدين معاني كلا الجهتين أي جهة المصالح بالكسر والمصالح بالفتح وهو ما أشار له هنا بقوله كناية دينار ودرهم عن مائتين مافضل جهة فيها النقدان (قوله لا يجوز على ظاهر الحكم) أي لأنه سلف جرمه والسلف هو التأخير والنفع هو سقوط اليمين المنقلبة على المدعى بتقدير نكول المدعى عليه كما يأتي (قوله فانه يجوز له أن يقتدى) فيه إشارة إلى أنه ليس المراد ظاهر المصنف من أن الجواز يتعلق بالصالح أي بل (٤) المراد أنه يجوز الاقتداء عن عيين عال ويعذر ذلك الاقتداء صلحا (قوله خلافا

لن قال) أي لأن فيه أدل لنفسه وقد قال عليه الصلاة والسلام أدل الله من أدل نفسه ورد بأن في صلحه اعزاز نفسه لأن الخصوصية مرجوحة لاسيما كثرتها (قوله على دعوى كل) من المدعى والمدعى عليه أي على مقتضى دعوى كل وإطلاق الدعوى عليه مجاز إذ معناه قال ليس عندى ما ادعى به على (قوله على السكوت) أي على مقتضى السكوت وهو ما يترتب عليه من حبس وتعزير (قوله لأن حكم السكوت حكم الاقرار) لا يخفى أنه إذا كان حكم الاقرار وقد جعل الشارح الشرط راجعا للسكوت والانكار يكون السكوت حكمهما معا وقد وجهه عب ولكن المعتمد ترجيح الشرط للانكار فقط (قوله باعتبار عقده) أي باعتبار ذاته وقوله أو أقرب به صوابه أو سكت (قوله على ظاهر الحكم) الشرعى وهو خطاب الله تعالى المتعلق بالمكلف من حيث أنه مكلف أي أن لا يكون هناك تهمة فساد فليس المراد به حكم القصاص (قوله أو حلفه) معطوف على اليمين وضميره للمدعى عليه وقوله فيسقط الخ مترتب على

على أنه لا فرق بين أن تكون كل جهة منقردة بأحد التقدين وبين اجتماعهما معاني كلا الجهتين فقوله ودرهم عطف على مائة لا على دينار والالم يكن صلحا وكلام المؤلف ظاهر حيث صرح بمجمل مطلقا أو مؤجلا والصالح على الاقرار فان صرح على الانكار امتنع لأنه لا يجوز على ظاهر الحكم (ص) وعلى الاقتداء من عيين (ش) يعنى أن اليمين إذا توجهت على المدعى عليه فانه يجوز له أن يقتدى منها بالمسال ولو علم براءة نفسه على ظاهر المدونة وهو ظاهر كلام المؤلف ابن ناجي وهو المعروف خلافا لمن قال بعدم جواز الاقتداء من اليمين حيث علم براءة نفسه (ص) أو السكوت أو الانكار إن جاز على دعوى كل وظاهر الحكم (ش) يعنى أن الصلح على السكوت جائز مثل أن يدعى على شخص بشئ فيسكت فيصالحه على شئ لأن حكم السكوت حكم الاقرار وكذا يجوز الصلح على الانكار باعتبار عقده وأما في باطن الامر فان كان الصادق المنكر فالأخوذ منه حرام والاخلال لكن يشترط في جواز الصلح على السكوت أو الانكار ويدخل فيه الاقتداء من اليمين ثلاثة أمور على مذهب مالك الأول أن يكون الصلح جائزا على دعوى المدعى الثاني أن يكون جائزا على دعوى المدعى عليه أي على تقدير أن الساكت أو المنكر يقر الثالث أن يكون جائزا على ظاهر الحكم أي أن لا يكون هناك تهمة فساد واعتبر ابن القاسم الامرين الأولين فقط واعتبر أصبغ امر واحد وهو أن لا تتفق دعواه على فساد مثال ما يجوز على دعواه ما معا وعلى ظاهر الحكم أن يدعى بدراهم حالة فأنكرها أو أقرب بها ثم صالحه على عرض حال ومثال ما يجوز على دعواه ما وعتنع على ظاهر الحكم فقط أن يدعى بمائة درهم حالة ثم يصطلمها على أن يؤخره بها إلى شهر أو على خمسين يدفعها له عند حلول الشهر فقد علمت أن الصلح صحيح على دعوى كل لأن المدعى أخر صاحبه أو أسقط عنه بعض حقه وأخره والمدعى عليه اقتدى من اليمين بما التزم أداه عند الاجل ولا يجوز ذلك على ظاهر الحكم لأنه في ظاهر الحكم سلف جرمه فبالسلف التأخير والمنفعة هي سقوط اليمين المنقلبة على المدعى بتقدير نكول المدعى عليه أو حلفه فيسقط جميع المال المدعى به فهذا ممنوع عند الامام وجائز عند ابن القاسم وأصبغ ومثال ما يمتنع على دعواه ما أن يدعى عليه بدراهم وطعام من بيع فيعترف بالطعام وينكر الدراهم فيصالحه على طعام مؤجل أكثر من طعامه أو يعترف بالدراهم ويصالحه على دينار مؤجل أو على دراهم أكثر من دراهمه فحكي ابن رشد الاتفاق على فساد وفسخ لما فيه من السلف بزيادة والصرف المؤخر ومثال ما يمتنع على دعوى المدعى وحده أن يدعى بعشرة دنانير فينكرها ثم يصطلمها على مائة درهم إلى أجل فهذا يمتنع على دعوى المدعى

وحده

حلفه فهو منصوب معطوف على المصدر والمعنى أن المدعى ينتفع بسقوط حلف المدعى عليه الذي يترتب على

حلفه سقوط جميع المال والمنفعة في الحقيقة هي عدم سقوط ماله لكن لما كان سقوط حلف المدعى عليه سببا في عدم سقوط المال أطلق عليه أنه منفعة من إطلاق اسم السبب على السبب الحاصل أن المنفعة كما أفاده ظاهر لفظه السقوطان معا لا أحدهما كما هو ظاهر التعبير بأو (قوله فيعترف بالطعام) لا يخفى أن غلبة النفع على حسب دعوى المدعى فسخ ما في الذمة في مؤخر وعلى دعوى المدعى عليه سلف جرمه وقوله لما فيه من السلف بزيادة أي إذا صرح بأكثر من دراهمه أي باعتبار دعوى المدعى عليه وأما باعتبار دعوى المدعى فحله فسخ ما في الذمة في مؤخر وقوله والصرف المؤخر أي إذا صرح على دنانير مؤجلة

(قوله للظالم في الباطن) ولو حكم حاكم يراه فهو موافق لقول المصنف لأجل حرام أي ولا يحل الصلح بمعنى المتعلق لا بمعنى العقد أي لا يحل متعلق الصلح وهو الشيء المصالح به وما اقتطع فهو استخدام أطلق أو ألقى العقد وثانياً على المتعلق أو يتقدم مضاف أي متعلقه (قوله فلا أقر) تفريع على قوله ولا يحل للظالم وهو في السكوت والانكار (قوله أو يقر سرا) بالرفع عطف على قوله لا يحل عطف على يعلن والفاعل يتعين عوده على المدعي المشهد والفاعل يقر يعود على المدعي (٥) عليه وهذا مما عيظه ذهن السامع البليد

وكان عليه أن يقول أو يقر هو باراز الضمير على مذهب البصريين إلا أن القرينة هنا أن الإقرار لا يكون إلا من مدعي عليه شيء على مذهب الكوفي للاختصاص (قوله على المشهور) ومقابله ما نقله عن مالك من أنه ليس له نقضه (قوله أنه يقوم به) تنازعه الإعلان قبله وهما أشهد وأعلن لكن الأول بتقدير حرف الجر دون الثاني (قوله أولم يعلن به الخ) الأولى عدم ذكرها لأنها ستمأتي (قوله وأما ان نسبها) فرق بينه وبين الذي قبله أن الذي قبله يعلم أنه وثيقة لكنها ضاعت منه وهذا يعتد أنه ليس عنده وثيقة (قوله على بحده علانية) فائدة ذلك لما لا يقول بعد ذلك لم أنكر فيلزمه التأخير (قوله وأشهاد بينة) ولو كانت البينة الأولى خلافاً لظاهر العبارة (قوله وأنه غير ملتزم التأخير) ليس هذا بل لازم ذكره لأن أشهاداً أنه إنما صالحه على التأخير ليقر له علانية يتضمن ذلك قال عب وهذه البينة التي أشهدا المدعي بعد انكار المدعي عليه تسمى شهادة استرعاء أي إيداع الشهادة فإن أشهدا أنه ليس ملتزم التأخير أو اسقاط بعض حقه فهو استرعاء في استرعاء انتهى كلام عب وهو غير مسلم

وحده إذا يجوز له أن يأخذ دراهم إلى أجل عن دناير ويجوز ذلك على انكار المدعي عليه إذا غلب المصالح على الاقتصاد من عين توجهت عليه فهذا يمنع عند مالك وابن القاسم وأجازة أصبح أذلم تتفق دعواهما على فساد ومثال ما يمنع على دعوى المدعي عليه وحده أن يدعى بعشرة أراد بفتحهم فرض وقال الآخر أن مالك على خمسة من سلم وأراد أن يصالحه على دراهم وشوهم محالة فهذا جائز على دعوى المدعي لأن طعام القرض يجوز بيعه قبل قبضه ولا يجوز على دعوى المدعي عليه إذ طعام السلم لا يجوز بيعه قبل قبضه فهذا يمنع عند مالك وابن القاسم (ص) ولا يحل للظالم (ش) أي لا يحل المصالح به للظالم في الباطن بل ذمته مشغولة للظالم فيما بينه وبين الله ولذا فرغ فروعا ثمانية ستة يسوغ للظالم نقض الصلح فيها اتفاقاً أو على المشهور واثنا لا يتنقض فيهما اتفاقاً وعلى المشهور وإلى الأول أشار بقوله (ص) فلا أقر بعده أو شهدت بينة لم يعلمها أو أشهد وأعلن أنه يقوم بها أو وجد وثيقته بعده فله نقضه لكن لم يعلن أو يقر سرا فقط على الأحسين (ش) يعني أن الظالم إذا أقر ببطالان دعواه بعد وقوع الصلح فإن للظالم نقضه بخلاف لأنه كالتغلب على الصلح بانكار المدعي عليه وإن شاء أمضاء وضمن ما قبضه كل منهما من قابضه الثانية أن تشهد بينة للظالم على الظالم لم يعلمها للظالم حين الصلح فله نقضه على المشهور وهو مذهب المدونة ولا بد من حلفه على عدم العلم الثالثة من صالح وله بينة غائبة يعلمها وهي بعيدة جداً وأشهدا أنه يقوم بها سواء أعلن بالشهاد بأن يكون عند الحاكم أولم يعلن به كما يأتي في قوله بعد كمن لم يعلن وما ذكرناه من التقيد بكونها بعيدة جداً نحو في المواق ومقتضاه أن البعيدة لا جداً كالقريبة في أن حكمها كالحاضرة فلا يقوم بها ولو أشهدا أنه يقوم بها أو البعد جداً كافر بيقية أي من المدينة أو من مكة أو الأندلس من خراسان الرابعة من صالح لعدم وثيقته ثم وجدها بعد الصلح على الانكار وقد أشهدا أنه يقوم بها أو وجدها فله نقض الصلح حينئذ كالبينه التي علمها وأما ان نسبها حال الصلح ثم وجدها فانه يحلف ويقوم بها كالبينه التي لم يعلمها والضمير في قوله فله للظالم أي فالظالم نقض الصلح وله أمضائه الخامسة من ادعى على شخص شيء معاً فأنكره فاشهد سرا أن بينته غائبة بعيدة الغيبة وأنه إنما يصالح لأجل بعد غيبته بينته وأنه ان قدمت قام بها والحال أنه لم يعلن بالشهاد عند الحاكم ثم صالحه ثم قدمت بينته فله القيام بها وينقض الصلح كمن أعلن وأشهد السلسلة أن يكون المدعي عليه يقر بالحق سرا ويجده علانية فاشهد المدعي بينة على بحده علانية ثم صالحه على التأخير وأشهد بينة لم يعلمها المدعي عليه على أنه غير ملتزم للتأخير وأنه إنما فعل ذلك الصلح ليقر له علانية فانه يعمل بذلك فالضمير في يقر للمدعي عليه واتفق الناصر اللقاني وشيخه برهان الدين اللقاني على أن له نقض الصلح في هذه المسائل ولو وقع بعده إراء عام فيقيد قوله فيما يأتي وإن أبرأ فلا نأمله قبله برئ مطلقاً الخ بهذا ولما انتهى

بل بينة الاسترعاء في الاسترعاء يشهد جماعة يقول لهم إن أسقطت بينة الاسترعاء فليست ملتزماً لاسقاطها وقد يشكر رفقى استرعى ولم يسقط عمل به ولا فلا وهذه تفهم من قوله فلا أقر بطريق الأولى لأنه إذا كان له نقض الصلح فيما إذا أقر المنكر بعد الصلح بمجرد إقراره وإن لم يشهد الطالب بينة أنه إنما صالحه ليقر أولاً إذا أشهد بذلك (قوله في قيد الخ) أي قضي وجد بينته أو وثيقته أو أقر له خصمه فله نقضه ولا عبرة بالبراءة الواقعة بعد الصلح ومن باب أولى في النقض لو صالحه بشرط البراءة لأن البراءة في هذه الأخيرة عترة الصلح والصلح له نقضه

(قوله الثانية الخ) ظاهره انه معترف بالحق قطعا ولكنه متوقف الدفع على دفع الصك وفي عب خلافة فانه قال حقت ثابت ان أثبت به ثم قال والفرق بين هذين قول سابقا أو وجود وثيقة بعدم أن المدعى عليه في هذه مقر لا مطلقا بل بشرط الاتيان بالصك ونحوه فلم يرض صاحبه وادعى ضياعه فقد أسقط حقه وما سبق الغريم فيها ينكر الحق على ما تقدم وهو ظاهر وذلك لانه لو اعتبر ظاهر الشارح لفيل ان الحق يثبت ولا يتوقف دفع الحق على (٦) الاتيان بالصك لجواز أن يقال يكتب له وثيقة أخرى تناقضها كتب فيها دفع

الحق ثم بعد كتي هذا اطلعت على فرق ابن تومس حيث قال والفرق بين هذه والتي قبلها أن غريمه في هذا معترف وانما طلبه باحضاره ليحسم ما فيه فقد رضى هذا باسقاطه واستعمال حقه والاول منكر للحق وقد أشهد أنه انما صالحه اضياع صكه فهو كالشهادة انه انما صالحه لغيبه بينته انتهى تأمل في هذا مع ما قدم الشارح (قوله فانه يجوز للزوجة أو غيرها) وخص الزوجة لان حصول المنازعة منها أكثر لانها أجنبية غالبا (قوله ولا يراعى ما فضل بعد ذلك) المدار على حضور المصالح عنه وهو الذهب في مثالنا لا حضور الدراهم ولا حضور العروس بيان ذلك أن يقار اذا كان في التركة ثمانون ديناراً وصولحت بعشرة منها فإن حضر جميع الذهب جاز سواء حضر باقي التركة أم لا وان لم يحضر منع ذلك وان صولحت بخمسة فان حضر أربعون جاز والافلا وان صولحت بأحد عشر جاز ان حضر جميع المتروكة لان العروس والورق في مقابلة الدينار الزائد فهو بيع وصرف والجميع دينار وان صولحت بأثنى عشر وكان العرض أقل من دينار أو الورق أقل من صرف دينار جاز ان حضر الجميع وان كان كل من

الكلام على ما ينقض فيه الصلح وفاقا وخلافا أخذ كمالا ينقض فيه كذلك وهما مسئلتان أشار اليهما بقوله (ص) لان علم بينته ولم يشهد أو ادعى ضياع الصك فقبل له حقت ثابت فأت به فيصالح ثم وجده (ش) يعني أن من ادعى على رجل بدين فأنكره ثم صالحه عليه وهو عالم بينته ولم يشهد بانه يقوم بها فانه لا قيام له به ولا ينقض صلحه سواء كانت بينته حاضرة أو غائبة غيبة قريبة أو بعيدة ولو لم يصرح باسقاطها فلا يشهد فهي قوله أو أشهد وأعلن كن لم يعلن على الاحسن الثانية من ادعى على شخص بحق فأقر له به ولكن قال المدعى عليه للمدعى حقت ثابت فأت بالوثيقة التي فيها حقت فأحجمها وخد ما فيها فقال ضاعت مني وأنا أصالحك فصالحه ثم وجد الوثيقة بعد ذلك فانه لا قيام له بها ولا ينقض الصلح لكن اتفقا لانه انما صالحه على اسقاط حقه والفرق بين هذين قول سابقا أو وجود وثيقة بعدم فله نقضه ان الغريم في هذه مقر بالحق وانما طلب الصك ليحسم ما فيه فلم يرض صاحبه وادعى ضياعه فقد أسقط حقه وما سبق الغريم فيها منكر للحق والحال أن صاحب الدين قد أشهد سرائر انما صالحه اضياع صكه فهو بمنزلة من صالح لغيبه بينته الغيبة البعيدة فله القيام بها عند قدومها ولم يدخل في قوله الصلح على غير المدعى به بيع صلح أحد الورثة عما يخصه من الميراث صور ذلك بمسئلة المدونة على سبيل المثال فقال (ص) وعن أرث زوجة من عرض وورق وذهب يذهب من التركة قدر مورثها منه فأقل (ش) يعني أن الميت اذا ترك دينارين ودراهم حاضرة وعروض حاضرة أو غائبة وعقارا وغير ذلك فانه يجوز للزوجة أو غيرها من الورثة أن يصالح عن ارثه من ذلك فان أخذت دراهم من التركة قدر مورثه من دراهم التركة أو أخذت ذهبا من التركة قدر مورثها من ذهب التركة فأقل فان ذلك جائز كما لو صالحها الولد على عشرة دنانير فأقل والذهب ثمانون لانها أخذت بعض حقها من التركة وتركت الباقي ولا يراعى ما فضل بعد ذلك كان حاضرا أو غائبا لان الباقي هبة فبإعراى فيها الحوز قبل موتها فان ماتت قبله بطل وكان لورثتها ولو وقع الصلح للزوجة مثلا على أكثر من ارثها من الذهب كائني عشر ديناراً فأكثر فانه يجوز أيضا لكن بشرط أن تقبل الدراهم التي تخصها من التركة بأن لا تبلغ صرف دينار واليه أشار بقوله (ص) أو أكثر ان قلت الدراهم (ش) أي أو قلت العروس التي تخصها بأن لم تبلغ قيمتها ديناراً وأحضرت كلها لانها باعته نصيبها من العروس والدراهم دينارين دينار ونصف مثلاً قيمة العروس أو صرف الدراهم والنصف الباقي في مقابلة الفضة أو العروس فهو بيع وصرف اجتمع في دينار أما ان بلغ نصيبها من الدراهم أو العروس ديناراً لم يجز له عدم اجتماعهما في دينار وان كان شيء من العروس فأبدا دخله صرف مع سلعة تأخرت فقوله ان قلت الدراهم أي وكان جميع ما زاده على حصتها من الذهب دينارين أو أكثر كما قررناه أما ان كان ما زاده على حصتها من الذهب ديناراً واحداً فانه يجوز

العرض والورق أقل من دينار جاز ان حضر الجميع لان ديناراً من الزائد في مقابلة العرض والورق والاخر وان زيادة وان لم يحضر الجميع منع وهذا التفصيل بعينه يجري فيما اذا صولحت بورق فقط فاذا علمت ذلك فقول الشارح أولاً اذا ترك دينارين ودراهم حاضرة لا يؤخذ بظاهره المقيد أنه لا بد من حضورهما معاً الا ان يقال الواو في قوله ودراهم بمعنى أو ويكون قوله أو دراهم على تقدير أن يأخذ منها مورثها (قوله وأحضرت كلها) أي التركة كلها من عرض وورق لكن حضور العروس اما حقيقة أو حكماً كما تبين فيما بعد أي ويشترط معرفة جميعها وغير ذلك مما يأتي فيما بعد كما يظهر وقوله مع سلعة تأخرت أي بأن لا تكون في حكم

الحاضر (قوله لان حكم العرض الخ) أراد بالعرض ما يشمل الدراهم على تقدير أن يكون صالح بعشرة دنانير من غير التركة وفي التركة دنانير ودراهم وعروض فالدراهم والعروض التي مع الدنانير تعد دنانير فيأتي التفاضل (قوله ويدخله أيضا البيع والصرف) أي في التحقيق وقوله لانه يدخله التفاضل أي في التقدير والتأخير بينهما لعدم حضور ذلك في المجلس (قوله ان كان حظها من الدراهم صرف دينار) أي وكان العرض يساوي دينارا (قوله ان عرفا جميعها) أي جميع التركة ومثل معرفة جميع التركة معرفة جميع نصيبها منها قال ابن نابي وظاهر قولها أنه يكفي في جواز الصلح أن يعترفوا كلهم بمعرفة التركة ولو لم يسموها وأفتى شيخه بأنه لا بد من تسميتها وهو بعيد (قوله وحضر) أي جميع المتروك حقيقة في العين وحكم في العرض بأن كان قريب الغيبة بحيث يجوز النقص فيه بشرط فانه في حكم الحاضر وأشار الشارح الى ذلك بقوله أي أو كان قريب الغيبة والحاصل (٧) أن ما عدا العرض لا بد من حضوره حقيقة

والعروض يكفي بحضورها حكما كأن يكون على مسافة يومين هكذا أفاده بعض شيوخنا وقوله وحضر أي وقت الصلح فان اختلف شرط من هذه الشروط لم يجز صلحها بعرض من غيرها وموضوع المسئلة بشروطها أن في التركة عينا وعرضا وأما ان كانت كلها عروضا فيجوز للولد أن يصلحها بعين من ماله ان عملها ولو كانت العروض ديونا على غرماء حضورا مقررين وتأخذهم الاحكام ووصفت العروض التي عليهم (قوله أي أو كان قريب الغيبة) بأن كانت على يومين (قوله والعرض الذي أعطاه المصالح مخالف للعرض الذي الخ) يظهر مما تقدم ولو موافقا لان العروض تراد لذاتها وأيضا لو كان كذلك لما اقتضى الحال في الدراهم بين أن تكون من التركة أم لا تأمل ثم بعد كتي هذا وجدت عن السيد ما وافق ما قلناه (قوله كبيعة الخ) أي فيجوز حيث يجوز وذلك حيث لم يكن الدين طعاما من

وان كان كل من حصتها من الدراهم ومن قيمة العروض يزيد عن صرف دينار (ص) لا من غيرها مطلقا (ش) يعني أنه لا يجوز الصلح للزوجة ولا لغيرها من الورثة باعطاء شيء من غير التركة سواء كان دراهم أو دنانير أو عروضاً لا على ما يأتي في العروض كانت التركة أو شيء منها حاضرا أو غائبا لانه يدخله التفاضل بين العينين والتأخير بينهما لان حكم العرض الذي مع العين حكم العين ويدخله أيضا البيع والصرف ان كان حظها من الدراهم صرف ديناراً أكثر ولما سئل اطلاقه المنع للعرض وكان فيه تفصيل بينه بقوله (ص) الابعرض ان عرفا جميعها وحضر وأقر المدين وحضر (ش) يعني أن الصلح اذا وقع للزوجة أو لغيرها من الورثة بعرض حاضر من غير عروض التركة فان الصلح جائز بشرط أن يعرف المصالح والمصالح جميع التركة حتى تكون المصلحة على شيء معلوم وان يحضر جميع الموروث من أصناف العروض والا كان من باب النقص في الغائب بشرط أي أو كان قريب الغيبة وأقر المدين وحضر أي وهو ممن تأخذ هذه الاحكام والعرض الذي أعطاه المصالح مخالف للعرض الذي على الغريم والالم يكن بيعا لانه كانه من التركة فكانه أعطاه بعض مورثها فهو داخل في قوله وعلى بعضه هبة وغير ذلك من الشروط المعبرة في بيع الدين (ص) وعن دراهم وعروض تركا ذهب كبيع وصرف (ش) يعني أن الميت اذا ترك دراهم وعروضا فصالح الوارث زوجة الميت على دنانير من ماله فان كان حظها من الدراهم يسيرا أقل من صرف دينار جاز ان لم يكن في التركة دين وان كان في حظها من صرف ديناراً أكثر لم يجز وهو معنى قوله كبيع وصرف أي فان قلت الدراهم التي تخصها والعروض الذي يخصها بان نقصت أو نقص قيمة العرض عن دينار جاز الصلح لانه بيع وصرف اجتماع في دينار (ص) وان كان فيها دين فكمبيعه (ش) أي وان كان في التركة دين من دنانير أو دراهم لم يجز الصلح على دنانير أو دراهم تقدم عن عند الولد وان كان الدين حيوانا أو عروضا من بيع أو قرض أو طعاما من قرض لا من سلم فصالحها الولد من ذلك على دنانير أو دراهم عملها لها من عنده فذلك جائز اذا كان الغرماء حضورا مقررين ووصف ذلك كله ومراد المؤلف استيفاء الكلام على الفروع المذكورة في المدونة والا فقوله وعن دراهم الخ يعني عنه ما مر من قوله ان قلت الدراهم وأيضا قوله وان كان فيها دين

بيع وكان المدين حاضرا مقررا وهو ممن تأخذ هذه الاحكام ويمنع حيث يمنع (قوله أي وان كان في التركة دين من الخ) ظاهر كلامهم ولو كان الدين الذي للميت حالا على المدين لانه يدخله التفاضل بين العينين والتأخير بينهما لان حكم العرض الذي مع العين حكم العين كما تقدم وهذا اذا كان في التركة دين من دنانير والذي أخرجه من عند دنانير وأما اذا كان أحدهما دنانير والثاني دراهم فيلزم الصرف المؤخر والحاصل أن الدين اذا كان دنانير وفي التركة عروض أخر كانت عند الميت أو ديونا فصالحها على دنانير من عنده فلا يجوز ولو كان الدين حالا لم يدخله من التفاضل بين العينين والتأخير بينهما وكذا اذا بدلت الدنانير بالدراهم ومثل ذلك ما اذا كانت التركة عروضاً ودراهم فصالحها بدنانير فيمتنع لما فيه من الصرف المؤخر وقول الشارح وان كان الدين حيوانا أو عروضاً أي كله حيوانا أو عروضاً وليس هناك في التركة نقد وان كان سياق الكلام أن في التركة نقدا (قوله يعني عنه ما مر الخ) لا اغناء لان الذي تقدم صالحا بتقدم التركة وهو هنا صالح من غير التركة وقوله يعني عنه قوله فيما مر وأقر الخ لا اغناء لان الذي تقدم صالح بعرض وهنا صالح

ينقد فالوضوح مختلف فتدبر (قوله بما قل وكثر) أي معينا ذلك عند عقد الصلح لأن دم الغم لا دية فيه وأما ان وقع وقته مبهما فينقد ويكون كالمخطأ (قوله كرطل من شاة) أي واذا وقع ونزل فالحكم أن يرتفع القصاص وتجب الدية فإن قلت ضروريات الجسد مقدمة على الغرماء في القوت والكسوة وهما قدمت (٨) الغرماء على الجسد فالجواب انه هنا ظالم بالحماية فلا يضر الغرماء بظلمه وهنالك

معذور فقدم بدنه على مال الغرماء

كالضرر بالجماعة (قوله لو صالحه

بجميع الشاة الخ) وذلك لان العقد

وقع عليهم ابدانهم اوهى معينة وتدخل

في ضمان المشتري بمجرد العقد (قوله

وبعارة الخ) هذه العبارة تفيد انه

معطوف على قوله بما قل أي بما قل

وكثر لا بدى غرر وانما نص عليه

في هذه لان العبد لما لم يكن فيه شيء

مقدر ويجوز الصلح عنه بكل شيء

فرمى بتوهم انه يجوز الصلح عنه

بالغرر فنص عليه واذا امتنع الصلح

بالغرر في هذه فاحرى في بقية الباب

(قوله أي لرب الدين المحيط) فان لم

يحيط فلا يمنع له لانه قادر على وفاء

الحق بما بقي ولو بغيره يك وهذا

التعليل ظاهر في هذا الفرض

الخاص وان كان لا يلزم بتكسب

(قوله لانه اعتق) تعليل لقوله اذ

فيه اتلاف الخ أي فلما اعتق

نفسه بذلك حصل الاتلاف ولم

تعام له الغرماء على كونه يقتل

ويصالح نفسه بذلك (قوله ولما

كان الصلح كالبيع) العبارة الواضحة

أن يقول ولما كان المصالح به

كالشيء المشتري وتقدم أن السلعة

المشتراة قد يطرأ عليها استحقاق وقد

يظهر فيها عيب والمصالح به كذلك

(قوله بقيمة يوم الخ) راجع لقوله

رجع على دافعه أي في مسألة

العيب والاستحقاق وراجع لقوله

وأخذ الشفيع أي أن الشفيع

أخذ الشقص بقيمة يدفعه لمن كان أخذ الشقص

أدعى عليه شيء فأقر له ثم صالحه شيء معين فاستحق فانه يرجع في المقر به ان كان باقيا وسكت عن الصلح على انكار في غير الدم اذا

استحق المعين وراجع ما تقدم يظهر لك الحال (قوله بخلاف من تزوج بغيره) الحاصل أن هذين الشيئين لما لم يقرر شيء فيهما رجعا الى

صداق المثل وقد يقال انه قد وجد في الغير كالتقرر كالأب والبعير الشارد وان لم يوجد في التفويض

الخ يغني عنه قوله فيما هو وأقر المدين وحضر * ولما أنهي الكلام على الاموال شرع في صلح

الدماء فقال (ض) وعن العبد بما قل وكثر (ش) يعني أنه يجوز الصلح عن دم العبد بنفس

أو جرح بأقل من الدية وبأكثر وظاهر كلام المؤلف جواز الصلح على ما ذكر ولو قبل ثبوت الدم

وهو كذلك (ص) لا غرر كرطل من شاة (ش) الاحسن عطفه على ما يفيد الكلام السابق أي

وجاز الصلح بما استوفى الشروط لا بغرر كرطل أو أرتال من شاة حية أو مذبوحة قبل سلخها

وتقييد المدونة بالحية معترض انظرا بالاحسن قال فيها وان ادعت على رجل دينافصالك

عنه على عشرة أرتال من لحم شاة وهي حية لم يجز وأما عطفه على ما من قوله بما يباع به فيفيد

اختصاصه بالدين مع انه غير مختص به وفهم من كلام المؤلف أنه لو صالحه بجميع الشاة لجاز

حية كانت أو مذبوحة وهو كذلك اذ هو كالبيع وقوله لا غرر الخ يغني عنه قوله الصلح ببيع

وبعارة ونبيه على منع الغرر لئلا يتوهم أن العبد لما كان للولي العفو عنه رعايته وهم جواز

الغرر فيه وغير العبد فيهم بطريق الأولى المنع فيه (ص) والذي دين منه منه (ش) أي لرب

الدين المحيط منع من عليه الدين من الصلح عن قصاص وجب عليه بما لا يسقط عن نفسه

القصاص سواء كان القصاص متعلقا بنفسه أو بجزء من أجزائه كما هو ظاهر كلام غير واحد

كالقرافي وابن بونس فانه قال في تعليل منعه من ذلك انه فيه اتلاف لما له على غير ما عام له

عليه الغرماء كهيبته وعتقه لانه اعتق نفسه من القتل ونحوه بذلك وليس ذلك كتزويجه

وابلاد أمته لان الغرماء عام له على مثل ذلك كما عام له على الانفاق على زوجته وأولاده

الصغار ولم يعاملوه على اتلاف ما له في صون نفسه وجرته بتعديجنايته * ولما كان الصلح

كالبيع يعتبر به العيب والاستحقاق والاخذ بالشفعة كما يعتري البيع شرع في الكلام على

ذلك وأن منه ما وافق البيع وما يخالفه فما يتخالفان فيه ما أشار إليه بقوله (ص) وان رد

مقوم بعيب يرجع بقيمته (ش) يعني أن صلح العبد مطلقا أو المخطأ على انكار اذا وقع على مقوم

كفرس وعبد وشقص عقار ثم رد بعيب اطلع عليه القايض له أو استحق أو أخذ بشفعة يرجع

على دافعه وأخذ الشفيع بقيمة يوم وقع العقد به صحيحا سليما اذ ليس للدم ولا الخصام في

الانكار قيمة يرجع بها أو أمان على اقرار في غير الدم يرجع في المقر به ان لم يفت والافني عوضه

وفي الدم يرجع للدية وكلام المؤلف فيما اذا وقع الصلح على مقوم معين وأما لو صالحه على

موصوف في النمة فانه يرجع عنه مطلقا (ص) كنسكاح وخلع (ش) تشبيهه في الرجوع بارش

العوض والمعنى أن من أصدق زوجته عبدا أو فرسا أو شقصا من عقار ثم اطلع عليه عيب

رد عنه في البيع أو استحق أو أخذ بالشفعة فان الزوجة ترجع بقيمة على الزوج وكذا الشفيع

ياخذ بقيمة بخلاف من تزوج بغيره أو تزوج بضافان الرجوع فيهما باصداق المثل وكذلك لو وقع

الخلع بما ذكر فاطلع الزوج على عيب فيه أو استحق منه أو أخذ بالشفعة فان الزوج يرجع على

الزوجة بقيمة ما وقع الخلع به سليما لأن قيمته معلومة ولا يرجع لصداق ولا الخلع المثل لأن طريق

النسكاح المكارمة فقد تزوج باصداق المثل وبعشره وكذا يقع الخلع بخلع المثل وبعشره

وبغير

أدعى عليه شيء فأقر له ثم صالحه شيء معين فاستحق فانه يرجع في المقر به ان كان باقيا وسكت عن الصلح على انكار في غير الدم اذا

استحق المعين وراجع ما تقدم يظهر لك الحال (قوله بخلاف من تزوج بغيره) الحاصل أن هذين الشيئين لما لم يقرر شيء فيهما رجعا الى

صداق المثل وقد يقال انه قد وجد في الغير كالتقرر كالأب والبعير الشارد وان لم يوجد في التفويض

(قوله وكذا في دم العمد أو الانكار) أي المشار له بقوله سابقا أن صلح العمد مطلقا الخ والمعنى وكذا الصلح في دم العمد يقع بكثير وبقليل الحاصل أنه لما لم يكن ضابط في النكاح وفي الخلع وفي دم العمد والانكار رجع إلى قيمة ما تراضوا عليه ورعا قلنا من أن النكاح ليس له ضابط تارة يزوج بأضعاف صدق المثل وتارة بعشره لكون النكاح مبنيا على المكارمة سقط ما يقال أن مهر المثل قيمة البضع (قوله للشترى) المراد بالشترى من أعطى له ذلك الشقص وهو الزوج في مسألة النكاح والزوج في مسألة الخلع وولى الجني عليه في صلح العمد مطلقا والخطأ على انكار (قوله وهو المعتق عليه) تفسير لعوض القطاعة أي وهو الشقص الذي وقع عتق العبد لأجله برأيه ما يشمل المكاتب والمقاطع أي ما وقع تخيير العتق لأجله (قوله في ملك الغير) أي الكائن في ملك الغير وقوله المعين صفة للمعتق عليه أي المعتق عليه الموصوف بأنه كائن في ملك الغير والموصوف بأنه معين أي بأن يقاطعه على شيء ثم يصلحه على شقص فلان الذي في الدار الفلانية أو يعطى له بدل الكتابة ذلك الشقص فيظهر به عيب أو يستحق أو يؤخذ بالشفعة فيرجع السيد بقيمة ذلك الشقص فالشفيع يعطى السيد بقيمة ذلك الشقص وأما لو كان في ملك العبد واستحق فإنه لا يرجع على العبد بشيء (قوله حياته) أي أو حياته (قوله على عوض في نظير ما يستحقه) كأن يصلحه على (٩) شقص فيظهر به عيب أو يستحق

أو يؤخذ بالشفعة (قوله فإن السيد يرجع على العبد بقيمة العوض) هذا في القطاعة والكتابة إذا وجد عيبا في الشقص أو استحق وقوله والمعمّر يرجع على المعمّر أي فيما إذا وجد عيبا في الشقص أو استحق وقوله والشفيع يأخذ بقيمة أي بقيمة الشقص يدفعها الشفيع للسيد في القطاعة والكتابة ويدفعها للمعمّر بالفتح في العمرى فهو أي قوله والشفيع متعلق بالطرفين وقوله لأن القطاعة أي والكتابة من ناحية المعمّر وفيه تسامح فيما أي فليس لهما ضابط فلذا يرجعنا قيمته إلى قيمة الشقص بأخذها السيد من العبد في الاستحقاق والعيب ويدفعها الشفيع لذلك السيد في الأخذ بالشفعة (قوله ولا قيمة للنافع

وبغير شيء وكذا في دم العمد أو الانكار فالرجوع بقيمة ما تراضوا عليه أضبط وكذا على الشفيع للشترى القيمة ومثل هذه المسائل الأربع في الرجوع بأرض العوض عوض القطاعة وعوض الكتابة وهو المعتق عليه في ملك الغير المعين وعوض العمرى مكن أعمرته دارك مدة حياته ثم يصلحه على عوض في نظير ما يستحقه من منفعة الدار ورجعته لك الدار فاستحق العوض من بد المعمّر أو أطلع فيه على عيب أو أخذ بالشفعة فإن السيد يرجع على العبد بقيمة العوض والمعمّر بالفتح يرجع على المعمّر بالكسر بقيمة العوض إذا قيمة للعمرى والشفيع يأخذ بقيمة لأن القطاعة من ناحية المعمّر في تسامح فيها ولا قيمة للنافع معلومة لأن المعلوم فيها قيمة العوض الذي وقع تراضيه ما عليه ثم إن المؤلف ذكر هذه المسائل في آخر الاستحقاق فكان في غنى عن ذكرها هنا (ص) وإن قتل جماعة أو قطعوا أو جاز صلح كل والعفو عنه (ش) يعني لو قتل جماعة رجلا أو رجلا عمدا أو قطعوا أو واحدة أو أيدي وثبت ذلك بينة أو اعتراف فان ولى الدم يجوز له أن يصلح البعض أي بعض القتاتلين أو القاطعين ويعفو عن البعض ويجوز له أن يصلح كلا ويعفو عن كل مجانا فله قتل الخ بالبناء للفاعل فيه ما وهو صحيح جاز مع نص المدونة في تعدد القتاتلين أو القاطعين وكذلك الجارحون وأما عكس ذلك وهو تعدد المدقوقين واتحاد القتاتل فروي يحيى عن ابن القاسم من قتل رجلين عمدا وثبت ذلك عليه فصالح أو لباء أحدهما على الدية وعفوا عن دمه وقام أولياء الآخر بالقود فلهم القود فإن استفادوا بطل الصلح ويرجع المال إلى ورثته لأنه انما يصلحهم على النجاة من القتل وإذا علمت ذلك فلا يصح ما في بعض النسخ أو قتلوا بالبناء للجهول أي تعدد المقتول واتحاد القتاتل إذا يصح قوله جاز صلح كل أي لأن كلا يقع الأعلى متعدد ومع اتحاد القتاتل لا تعدد (ص) وإن صالح مقطوع

(٢ - خرشي سادس) راجع للشفعة فقط باعتبار المعمّر وليس راجعا لقوله والمعمّر بالفتح يرجع على المعمّر الخ أي لأنه استوفى علقته ومراده بالمنافع منافع الدار المعمّرة وهذا معنى قوله سابقا إذا قيمة للعمرى فمراده بالعمرى المنافع المذكورة (قوله جاز صلح كل) أي أو القصاص أو العفو عن البعض والقصاص من الباقي أو صلحه أو صلح بعض والعفو عن بعض والقصاص من بعض وقوله صلح كل من إضافة المصدر للفعول أي جاز لولى المقتول أو للمقطوع أن يصلح كلا من القتاتلين أو القاطعين أو يعفوه أو إلى فاعله أي جاز لكل من القتاتلين أو القاطعين أن يصلح الولي لكن قوله والعفو عنه يرجح أنه من إضافة المصدر إلى مفعوله لأن الجاني لا عفوله وكل واقع على القتاتلين أو القاطعين على كل حال (قوله فلهم القود) أي فالقول لمن طلب القتل وليس حكمهم حكم الإلباء الاقارب المشار إليهم فيما يأتي بقوله وسقط أن عفارجل كالباقى لأن هؤلاء أجنب (قوله لأن كلا الخ) أي لأنه لما قال والعفو عن كل عرفنا أن المراد بقوله صلح كل أي كل القتاتلين ومع اتحاد القتاتل لا تعدد والحاصل أن إذا قرئ بالبناء للفاعل فالصدر وهو صلح مضاف للمفعول والفاعل محذوف وهو ولى الجني عليه وأما إذا قرئ بالبناء للفعول فكذلك لقوله والعفو عنه أي عن كل فكذلك الخبر مع اتحاد القتاتل فتدبر

(قوله ثم نرى) بضم النون وكسر الزاي مخففة أي سال دمه ولم يقطع فهو مبني للجهول لفظا لأن المعنى على البناء للفاعل والفاعل ضمير عائده على الجرح المفهوم من قوله مقطوع (قوله فئات) الفاء سببية فالموت مسبب عن النزحان فهو صريح في أن الموت من القطع (قوله لاله) أي ليس للقاطع المفهوم من مقطوع (قوله والقتل بقسامة) أي لتراخي الموت عن الجرح فيختلفون لمن ذلك الجرح مات ويردون إلى ورثة الجاني مأخذه منه وليهم وقوله رده من ربط بقوله لولي أي لولي رده والقتل بقسامة وله الإجازة وأخذ المال المصالح به لا الدية (قوله ولا يحجب إلى ذلك) ظاهر العبارة أنه يحجب إلى القتل بقسامة بحيث يحبرون وليس كذلك (قوله كأخذهم الدية في الخطأ) أي كتحجير الأولياء في أمضاء (١٠) الصلح وأخذ الدية في حالة القطع خطأ (قوله دون ما يؤل إليه) وأما أن صلح

عن الجرح وما يؤل إليه فإنه يجوز في العمد الذي يقتض منه عـ على ما استظهره الخطاب لأنه إذا كان للمقتول أن يعفو عن دمه قبل موته جاز أن يصلح عنه بما شاء وأما العمد الذي لا فصاص فيه فلا يجوز الصلح عنه وعما يؤل إليه من الموت اتفاقا وهل يجوز الصلح عليه وعلى ما يؤل إليه من زيادة دون الموت أولا يجوز لا عليه خاصة قولان وهذا فيما فيه دية مسمومة كالأمومة والمنقلة والجائفة وأما ما لا دية فيه مسمومة فلا يجوز الصلح عليه إلا بعد البرء وأما جرح الخطأ كان دون الثلث كالموضحة فالصلح باطل باتفاق لأنه إن مات كانت الدية على العاقلة فهو ولا يدري يوم صلح ما يجب عليه مما لا يجب عليه فإن وقع الصلح على ذلك فسخ متى عثر عليه واتسع بما يقتضيه حكمه لو لم يكن صلح فإن برئ كانت عليه دية الموضحة وإن مات كانت الدية على العاقلة بقسامة وإن بلغ الجرح ثلث الدية فالراجح عدم الجواز وبطل (قوله إذا جرحه شخص في

ثم نرى فئات فللولي لاله رده والقتل بقسامة (ش) يعني أن من قطعت يده أو رجله عدا في حال صحته ثم صلح القاطع من قطعت يده بشئ ثم سال دمه إلى أن أدى إلى الموت فإن الأولياء المقطوع أن يمضوا هذا الصلح ولهم أن يردوه وبقضاء القاطع بعد أن يقسموا إلى ذلك الجرح مات لأن الصلح انما كان عن القطع وكشف الغيب أنه نفس فالواجب عليه غير ما صلح عليه فوجب الرجوع للمستحق فإن أبوا أن يقسموا فليس لهم المال الذي وقع به الصلح وليس للقاطع أن يرد الصلح ويقول للأولياء ردوا المال الذي وقع به الصلح واقتلوني بغير قسامة لأن الجناية آلت إلى نفس ولا يحجب إلى ذلك لأن النفوس لا تباح إلا بأمر شرعي والمراد بالقطع الجرح كان قطعاً أو غيره ولو قال جرح وحـ كان أشمل (ص) كأخذهم الدية في الخطأ (ش) تشبيه تام يعني أن من قطعت يده أو رجله في حال صحته خطأ ثم صلح فئات فلولي المقطوع أمضاء الصلح وله أن يرد الصلح يأخذ الدية بعد أن يحلف أيمان القسامة وتكون الدية على العاقلة ويرجع الجاني عما دفع من ماله لأنه كواحد منهم فإن أي الولي من القسامة كان له المال الذي وقع به الصلح وانما أتى بضمير الجمع هنا دون ضمير المفرد الراجع للولي إشارة إلى أنه لا فرق بين الواحد والمتعد مع أن المراد بالولي الجنس الصادق بالواحد والمتعد فلو أتى به مفرداً لا فادماز كذا لكن ما ارتكبه أصرح في ذلك ثم إن كلام المؤلف فيما إذا وقع الصلح على الجرح دون ما يؤل إليه والافقيه تفصيل ذلك كره ابن رشد فأنظره إن شئت في الشرح الكبير (ص) وإن وحبار يض على رجل جرح عبدا فصالح في مرضه بأرشه أو غيره ثم مات من مرضه جاز ولزم (ش) يعني أن المريض إذا جرحه شخص في حال مرضه جرحا عدا وثبت ذلك إما بيينة أو باقراره ثم إن هذا الجرح ورجل جرحه جرحه في مرضه بأرش ذلك الجرح أو بأقل من أرشه أو من ديته إن كان فيه شيء معين ثم إن الجرح مات من مرضه ذلك فإن صلحه لازم له ولوارثه إذ لمريض المقتول أن يعفو عن دم العمد في مرضه وإن لم يترك مالا وهل الجواز والازوم سواء صلح عن الجرح فقط أو عنه وعما يؤل إليه وعليه تأولها ابن العطار وأالجواز والازوم إن صلح عليه فقط لأن صلح عليه وعلى ما يؤل إليه فلا يجوز ولا يلزم وعليه تأولها أكثر وإلى هذا أشار بقوله (ص) وهل مطلقا أو إن صلح عليه لا ما يؤل إليه تأويلان (ش) وجع بين الجواز والازوم لأنه لا يلزم من أحدهما الآخر وليست هذه المسئلة معارضة للأولى لأن الأولى وقع الصلح فيها على الجرح فقط ثم نرى

حال مرضه) هذا صريح في طرق الجرح على المرض كما هو المتبادر من المصنف وبواقفه ما قاله عـ وذلك أنه قال إن مفاد كلام المصنف هنا وما يأتي له في باب القضاء أن الجرح هنا طار على المرض وهو كذلك كذا أفاده بعض الشيوخ وأما طرو المرض على جرح عدا فسيذكر في باب خلافا هل يقتض من الجرح أي بقسامة أو عليه نصف الدية أي بغير قسامة قاله عـ وهو ظاهر (قوله أو بأقل من أرشه الخ) هذا معنى قول المصنف أو غيره حاصله أن قول المصنف أو غيره مراده ما كان أقل من أرشه وما كان أقل من ديته وتكون المصالح بالدية مسكوتاً عنهم مع أنها كذلك فالواجب أن يقول بأرشه أو ديته أو أقل من أرشه أو ديته ثم إن هذا فيفسدان الأرض لا يقال لما كان فيه شيء مقدر فما كان فيه شيء مقدر يقال فيه دية وما لم يكن فيه شيء مقدر يقال فيه أرش مع أن الظاهر أن الأرض لما ثبت في الشيء معيناً أم لا (قوله تأويلان) أرجحهما الثاني وعليه فإذا صلح عليه وعلى ما يؤل إليه بطل

وكان حكمه حكم ما اذا لم يقع صلح فيقسم الاولياء ويقتلون (قوله أي بسبب مرضه) ولذا قال في ك وجده عندى مانصه من مرضه أي
 لا بسبب الجرح والاصل أن الموت من المرض عند الشك في عب رده وذلك لانه اذا تحقق ان موته من مرضه لم يأت قوله وعليه
 وعلى ما يؤول اليه أي ومن معنى في ومحل التأويلين في عدم فيه قصاص وأما في خطأ أو عدم لا قصاص فيه لكونه من المتالف فيمتنع الصلح
 على ما يؤول اليه حين المرض اتفاقا فان وقع على ما يؤول اليه دون الموت في جوازه قولان ان كان فيه أي الجرح شئ مفيد والاصل صالح
 عليه الا بعد برئه ثم ان ظاهر تقرير شارحنا مشكل حيث أفاد أن الصلح على الاول لازم ولو وقع الصلح على الجرح فقط وكذا على الثاني
 اذا وقع على الجرح فقط والقرض انه مات ولذا قال الخطاب وليست هذه المسئلة معارضة للمسئلة الاولى لان الاولى وقع الصلح فيها على
 الجرح فقط نزي ومات منه وهذه المسئلة تكلم فيها على أن الصلح اذا وقع من المريض فينتظر فيه هل فيه محاباة أم لا فعلى التأويل
 الاول يجوز الصلح مطلقا ان وقع الصلح على الجرح فقط فالحكم فيه ما تقدم ان مات من مرضه لزوم الصلح وان نزي فيه ومات منه فكما
 تقدم وان صالح عليه وعلى ما يؤول اليه لزوم الصلح وان نزي منه ومات (١١) فلا كلام للاولياء وليس معنى هذا التأويل أنه

اذا وقع على الجرح فقط ثم نزي منه
 ومات ان الصلح لازم للورثة اذ لم
 يقل بذلك أحد في ما علمت وعلى
 التأويل الثاني ان وقع الصلح على
 الجرح فقط جاز وان مات من مرضه
 لزوم الصلح للورثة وان نزي الجرح
 فمات فالحكم ما تقدم في المسئلة
 الاولى وان صالح عليه وعلى
 ما يؤول اليه فالصلح باطل يعمل
 فيه بمقتضى الحكم لو لم يكن صلح
 انتهى وقال محشي تن قوله وان
 وجب الخ هذا اللفظ المدونة فقال
 أبو الحسن المرض هناسن ذلك
 الجرح بخلاف التي قبلها صالحه
 بعد البرء ثم نزي جرحه خلاف تقرير
 ح وس وج ان المرض من غير
 الجرح وما قاله أبو الحسن هو ظاهر
 كلام الأئمة وهو المأخوذ من
 العينية وغيرها والحاصل ان كلام
 الخطاب يوافق شارحنا من ان
 الموت من المرض الذي لم ينشأ من

ومات منه وهذه المسئلة تكلم فيها على أن الصلح اذا وقع من المريض عن جرحه عدم ومات من
 مرضه لا من الجرح ان الصلح جائز لازم فلا يقال هذا صلح وقع من المريض فينتظر فيه هل فيه
 محاباة أم لا ولا مفهوم لرجل ولا الجرح أي وان وجب على جان جنابة عمدا قوله للمريض كان
 المرض سابقا على الجرح أو متأخرا عنه لان القرض انه مات من المرض ونسخة عمدا بالنصب
 صحيحة اما على الحال أو التميز وسوغ مجي الحال من السكره وقوع السكره في سياق الشرط لانه
 يشبه النبي بجماع عدم التحقق وقوله في مرضه أي في زمن مرضه وقوله ثم مات من مرضه من
 سببية أي بسبب مرضه أي كان سبب موته مرضه لا الجرح فليس في كلامه اجمال والاجمال
 مبنى على جعل من طرفية (ص) وان صالح أحدولين فلا خير الدخول معه (ش) يعني ان
 أحدولي المقتول اذا صالح الجاني بعين أو بعرض فان لا خير الخيار ان شاء دخل مع صاحبه
 فيما صالح به وان شاء لم يدخل معه فان دخل معه فانه يأخذ نصف ما صالح به وان لم يدخل معه فله
 نصيبه من دية عمد كما يأتي في باب الجراح وانظر اذا دخل معه صاحبه وأخذ نصف ما صالح به
 هل له أو لصاحبه بعد ذلك مطالبة على الجراح ببقية حقه أو بشئ بدليل ما يأتي عند قوله وان
 صالح على عشرة من خسينه فلا خير اسلامها الخ أو لا شئ لو احدى منهما قبل الجراح بعد ذلك
 على الجراح والظاهر أنه لا شئ لو احدى منهما ما بعد ذلك على الجراح وفرق بين المسئلتين لان
 المسئلة المنتهية استدل بها أصلها مال معين بينهما من شركة أو اوارث ونحوهما فدخل أحدهما مع
 صاحبه فيما صالح به لا يمنع أن يرجع ببقية حقه وهذه المسئلة الاصل فيها القود وهو متعين
 فاذا دخل أحدهما مع صاحبه فيما صالح به سقط القود عن الجاني فلا رجوع لو احدى منهما ما بعد
 ذلك بشئ (ص) وسقط القتل (ش) يعني أنه اذا صالح أحد الأولين فان القتل يسقط عن
 الجاني وسواء دخل معه صاحبه فيما صالح به أم لا لان صلح أحدهما كعفو بدليل قوله في باب
 الجراح وسقط ان عفارجل كالباقي ثم شبه في سقوط القتل قوله (ص) كدعوا إلى صلحه فأنكر

الجرح ثم قال محشي تن ثم على ما ذكره أبو الحسن وقلنا انه ظاهر كلامهم من أن المرض من الجرح وان مات منه يجوز الصلح ويلزم كما هو
 نصها ونص كلام المؤلف بشكل تأويل الاكثر ان الصلح على الجرح فقط كيف يلزم مع انه ال الامر الى خلاف ما وقع الصلح عليه ويناقض
 ما تقدم من تخيير الاولياء فيما اذا نزي الجرح فمات منه (قوله وان صالح الخ) سواء صالح عن نصيبه فقط أو عن جميع الدم كان
 الصلح عن نصيبه بأكثر مما يشوبه من الدية أو بغيره أو بأقل منه كأن صالح عن جميع الدم بمنزل الدية أو أقل أو أكثر وقوله أحدولين
 أي بشرط التساوي في القعدد كبنتين أو عيين مثلا (قوله كما يأتي في باب الجراح) لا يخفى ان الاقنى في باب الجراح عند العفو ولا عند الصلح
 أي فيجاب بأنه جعل مثل العفو الصلح ولا يخفى أن ذلك عند ثبوت الدم بالقرار أو البينة (قوله وهو متعين) يعني انه ليس لولي المجني عليه
 أن يلزم الجاني شيئا من المال فاذا دفع شيئا فله باختياره فسد (قوله فاذا دخل أحدهما سقط القود) فيه شئ لان سقوط القود
 حاصل بمجرد الصلح وقد يقال قد قلتم اذا عفا البعض سقط القتل وان بقي نصيبه من دية عمد وقد قسم الصلح على العفو كما يتبين فيظهر من
 ذلك ان النصيب من دية العمد صار مقررا عند الصلح أو العفو وحيث كان كذلك فلا يمنع الذي لم يصالح أنه اذا دخل مع من صالح أن

يرجع بالباقي ويرجع المصالح بالذي أخذ منه (قوله فان نكل يحلف مستحق الدم) فان نكل فلا شيء له فيما يظهر (قوله انه على المقر) أي أن قتل الخطأ على المقر أي الواجب فيه على المقر في ماله (قوله قتل صلحه منزلة الخ) أقول أي باعث على هذا وهلا قال أي وهل يلزمه بناء على قول مالك أن المقر يقتل الخطأ في ماله كما قال في الثاني وبعد كني هذا رأيت عب ذ كرما ظهر لي فقلته الحمد فانه قال وهل يلزمه مطلقا أي فيما دفع ومالم يدفع أو المعنى سواء دفع جميع ما صالح به أو بعضه فتكمل عليه من عنده بناء على أن العاقلة لا تحمل الاعتراف وهو المشهور انتهى (قوله للاختلاف فيه) (١٢) علة لقوله نزل صلحه أي نزل صلحه منزلة كذا لكون المسئلة ذات خلاف

هل الاقرار تحمله العاقلة أو لا فلما نزل صلحه منزلة حكم الحاكم صار كالجميع عليه (قوله دون مالم يدفع الخ) والذي لم يدفعه على العاقلة بقسامة من أولياء المقتول بناء على حمل العاقلة الاعتراف ثم لا يخفى أن الثاني صادق بما إذا كان مادفعه قدر ما عليه من حيث كونه كواحد من العاقلة أو دونه لكنه يلزمه تكميله وبما إذا كان الاكثر ولا يرد منه شيء (قوله وجهل لزومه) أي تصورا لمصالح لزومه أي المال أي تصورا لانه لا يرد منه ثبوت انه يجهل أي بالفعل أو ان مثله يجهل فهما صورتان (قوله فانه يحلف اليمين الشرعية) فان نكل لا رجوع له ويحمل على انه صالح مع العلم والظاهر انهما عني تهمة (قوله بما دفع) أي بالرائد على حصته وكذا يقال فيما بعد (قوله وما تلف فلا شيء له منه) أي فلا يحسب له ولا لعاقلة منه شيء وهو مقتضى نقل المواق وقيل ان التالف يحسب له وللعاقلة ولا يرجع عليهم بما حسبه وقيل يرجع على العاقلة بما حسب لها وهل يجري ذلك في قوله أو بما دفع أو يجري فيه الثاني فقط (قوله كمن أثاب على صدقة) أي مع ان القاعدة أن لا ثواب في

(ش) والمعنى أن الولي اذا ادعى على الجاني عمدا أنه صالحه على قدر معلوم فانكر الجاني ذلك فان القتل يقطع وكذا المال ان حلف الجاني فان نكل يحلف مستحق الدم ويستحق المال وانما سقط القتل والمال لان دعواه أثبتت أمرين اقراره على نفسه بأنه لا يقتل منه وأنه يستحق مالا على الجاني فيؤخذ بما أقربه على نفسه ولم يعمل بدعواه على الجاني (ص) وان صالح مقر بخطأ بماله لزمه وهل مطلقا أو مادفع تأويلان (ش) يعني أن من أقرب بقتل شخص خطأ فصالح عن ذلك بمال من عنده فان ذلك يلزمه فقوله بخطأ متعلق بمقر وبماله متعلق بصالح وهل يلزمه فيما دفع ومالم يدفع وهو مراده بالاطلاق حكاه عياض عن أبي عمران أقول مالك في المقر يقتل الخطأ انه على المقر في ماله فنزل صلحه منزلة حكم حاكمكم حكم بذلك القول فلا يتقضى للاختلاف فيه قاله ابن بونس أو انما يلزمه مادفع دون مالم يدفع وهو تأويل ابن حجر وهو مبني على أن العاقلة تحمّل الاقرار بالقتل خطأ لكن انما يلزمه مادفع لا قبل القبض فيه لان القبض على وجه التأويل أثر فيما اختلف فيه وأنت خبير بأن كون ما بني عليه خلاف المذهب لا يقتضي أن المبني كذلك فقد يبنون مشهورا على ضعيف (ص) لأن ثبت وجهل لزومه وحلف وردان طلب به مطلقا أو طلبه ووجده (ش) هذا يخرج من قوله لزمه يعني أن القتل خطأ اذا ثبت بينة أو قسامة وجهل القاتل لزوم الدية للعاقلة ووطن انها تلزمه ففهموها عليه ودفع لهم بعضهما ثم قال طنت ان الدية تلزمه فانه يحلف اليمين الشرعية انه ظن لزومه له وحيث يتظر هل كان طالب الصلح أو مطلوبا فان كان مطلوبا فانه يرجع بما دفع على من أخذ منه كان قائما أو فائتا ويرد قيمته أو مثله لانه كالغلوب على الصلح وان كان هو الذي طلب الصلح فانه يرد اليه المال الموجود بأيدي الاولياء كالأول بعضا وما تلف فلا شيء له منه كمن أثاب على صدقة ووطن ان ذلك يلزمه فانه يرجع بما وجده مما أثاب به ولا يرجع عما فات منه وقوله وردان طلب به مطلقا أي يرد ما عدا حصته وأما حصته فلا يرد هال انه متبرع بها عن العاقلة ولا بعدد بالجهل ولا يقال نصيبه هو لا يلزمه الا منجما لانا نقول هو متطوع بها بمجمل (ص) وان صالح أحد ولدين وارثين وان عن انكار فلصاحبه الدخول (ش) يعني أن أحد الوارثين سواء كانا ولدين أو أخوين أو عيين أو غير ذلك اذا صالح شخصا عن مال ادعى عليه انه خالط فيه مورثه فأقر له به أو أنكره فان للوارث الآخر أن يدخل مع صاحبه فيما صالح به عن نصيبه من ذهب أو فضة أو عرض وله أن لا يدخل معه ويطالب بحصته كلها في حالة الاقرار وله تركه كله وله المصالحة بما دون ذلك وأما في حالة الانكار فاما أن تكون له بينة أم لا فان كانت له بينة أقامها وأخذ حقه أو تركه أو صالح بما يراه صوابا وان لم يكن له بينة فليس له على غريمه الا اليمين ويرجع المصالح على الغريم بما أخذ منه ان

الصدقة (قوله لانه متبرع الخ) فيه نظرا ذهي لازمة له

دخل

بطريق الاصل انه نعم هو متبرع بتجديدها (قوله فان كانت له بينة أقامها) الحاصل انه ان دخل معه في الاقرار يرجع على الغريم بما بقي له من تمام حظه ثم يرجع المصالح على الغريم بما دفع لشريكه وان دخل معه في الانكار لم يرجع على الغريم بما بقي الا لينة وان ترك الدخول معه فله في الاقرار أخذ جميع حقه وتركه والمصالحة بما دونه وأما في الانكار فان كان له بينة أقامها وله في حقه ما تقدم وان لم يكن فليس على غريمه الا اليمين (قوله ويرجع المصالح) أي لان ما أخذ من المصالح كما لو استحق شيء من المصالح به فيرجع المصالح

بما أخدمته شريكه كذا أفاده شيخنا عبد الله الحاصل أن قوله ويرجع الخ ذكرها الشيخ سالم ونسبه من تبعه والذي يظهر عدم الرجوع (قوله أو مطلق) وليكن محله فيما إذا كان الحق من شيء مشترك بينهما وقد باعاه في صفقة لأنه إذا لم يكن من شيء بينهما وليس في كتاب فلا دخول لأحدهما على الآخر فيما اقتضى لأن دين كل منهما مستقل لم يجمع إلا بوجه (قوله وبعبارة) ظاهر عبارة بعضهم اعتمادها (قوله أم لا) أي بشرط كون المبيعين متفقين جنسا وصفة ولا يشترط اتحاد القدر كما يدل عليه ما يأتي (قوله وهو الصواب) مقابله ما أشار له بت بقوله ثم استثنى مما غير المصالح الدخول مع المصالح فيما صالح به فقال إلا الطعام الخ (قوله فقال ابن أبي زمين) بفتح الزاي والميم (قوله مستثنى من آخر المسئلة) أي من كلام محذوف في آخر المسئلة كما أشار به بقوله قال الخ (قوله لأن الله في الخروج مقاسمة له الخ) سيأتي أنها تميز حق لا يبيع فهذا الوجه ضعيف (وتنبه) المناسب (١٣) للمصنف أن يقول في مثل هذا تأويلان (قوله

انما هو لما ذكر) أي انما هو مما ذكر حاصله أن عبد الحق يقول أنه مستثنى من أقل المسئلة وهو جواز مصلحة أحد الشريكين عن حصته وذلك لأن المصلحة عن طعام البيع يبيع له قبل قبضه إلا أن هذا استفاد من قوله الصلح على غير المدعى به يبيع ومن قوله وجاز عن دين بما يباع به فلو ترك المصنف قوله إلا الطعام لكان أحسن والحاصل أن الاستثناء هل هو من أول المسئلة أي مما فهم منها أو مستثنى من آخر المسئلة أي مما فهم من آخرها وذلك لأنه يستفاد من آخرها جواز الأذن من أحدهما لصاحبه في أن يشخص ويأخذ حصته فيستثنى منه الطعام فلا يجوز ذلك لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه وقوله وقال عبد الحق الخ بيان لكون الطعام مستثنى من أول المسئلة أعني قوله فلصاحبه وأفاده أنه مستثنى مما استفيد من أول المسئلة والذي يستفاد من أولها جـ وازال الصلح فيستثنى من ذلك الطعام فلا يجوز

دخل معه (ص) بحق لهما في كتاب أو مطلق (ش) تشبيهه في الدخول يعني أن الشخص إذا كان له حق من ارث أو قرض أو غيره مما ينسب وبين آخر في كتاب واحد أو مطلق بغير كتاب فإن ما قبض منه أحدهما يدخل فيه الآخر وبعبارة كحق لهما في كتاب كان من شيء أصله بينهما أم لا بناء على أن الكتبة تجمع ما كان مفرقا أو الضمير في لهما راجع للقبض وهو ولدين بدون قبضه وهو وارثين وكونهما ولدين يستلزم كونهما شخصين فهو راجع لهما بهذا الاعتبار أي كحق لشخصين لا بقيد الولدية (ص) إلا الطعام ففيه تردد (ش) أي في وجه استثنائه تردد كما قاله ابن غازي وهو الصواب وإيضاحه في ح ونسبه ظاهر كلامه أنه إذا صالح أحد الشريكين فلا بد من الدخول معه إلا في الطعام ففي دخوله معه تردد وليس هذا هو المراد بل مراده أن ينسب على أنه في المدونة استثنى الطعام لما تكلم على هذه المسئلة فتردد المتأخرون في وجه استثنائه فقال ابن أبي زمين أنه مستثنى من آخر المسئلة وخالفه عبد الحق قال ابن أبي زمين وانما استثنى الطعام هنا من قوله إلا أن يشخص بعد الاعتذار إلى شريكه في الخروج معه أو الو كالة فامتنعوا فان أشهد عليهم لم يدخلوا فيما اقتضى قال فإذا كان الدين على الغريم طعاما من بيع لم يجوز لأحدهما أن يأذن لصاحبه في الخروج لاقتضاء حقه خاصة لأن الله في الخروج مقاسمة له وهي في الطعام كبيعته قبل استيفائه فلذلك قال في صدر المسئلة غير الطعام والادام وقال عبد الحق يحتمل عندي أن استثناءه الادام والطعام انما هو لما ذكر من بيع أحدهما نصيبه أو صلحه منه لأنه إذا كان الذي لهما طعاما أو ادا ما لم يجوز لأحدهما بيع نصيبه أو مصلحته منه لأن ذلك بيع الطعام قبل قبضه وهذا الذي يشبه أن يكون أراد الله أعلم انتهى المراد منه (ص) إلا أن يشخص ويعذر إليه في الخروج أو الو كالة فيمتنع (ش) هذا مخرج من قوله فلصاحبه الدخول معه أي إلا أن يشخص أي يسير ويعذر إلى شريكه عند السلطان أو بحضور البينة ليخرج معه ليقبض حصته أو يوكل من يسير معه ليقبض حصته فيمتنع من ذلك فإنه الدخول له على الشاخص فيما اقتضاء لأن امتناعه من الشخص مع التوكيل دليل على عدم دخوله معه فلو كان الغريم حاضرا أو خرج ولم يعذر لدخل معه (ص) وإن لم يكن غير المقتضى (ش) هذا مبالغة في عدم دخول الذي لم يشخص مع شريكه الشاخص فيما صالح به أو

وقوله يحتمل عندي أي ويحتمل أنه من آخر المسئلة (قوله أن يكون أراد) أي الامام مالك أي أن عبد الحق قال أنه مستثنى من أول المسئلة وهو الذي يشبه أن يكون مراد الامام (قوله إلا أن يشخص) بفتح الياء من شخص لأن شخص من باب علم أو من باب ضرب (قوله ويعذر إليه) أي يقطع عذره وجهته من أعذرت زيدا إذا قطعت عذره وجهته (قوله أو الو كالة) أي له أو لغيره (قوله فلو كان الغريم حاضرا) في لـ وجد عندي مانعه والاعتذار انما يعتبر حيث كان الغريم غائبا ما أن كان حاضرا فليسريكة الدخول فيما اقتضاء شريكه من الغريم المذكور ولو أعذر إلى الشريك وامتنع ولا يعتبر اعتذاره مع حضور الغريم ما لم يرفعه الحاكم ويمتنع من الخروج فيأذن الحاكم في قبض نصيبه فلا دخول للمنع وجماعة المسلمين يقومون مقامه انتهى وفي شرح شب ثم إن المدار على الاعتذار المذكور في وجده ثبت هذا الحكم وإن لم يكن شخص كما ذكره أبو الحسن اه ووجه محشي نت (قوله أو خرج) أي أحد الوارثين (قوله مبالغة في عدم الدخول الخ) فيه نظر لأنه معطوف على شخص

(قوله ولكنه متفق جنس الخ) أي وإن اختلف قدر المال والراجح في المسئلة الدخول قال عجم انه هذه المسئلة يجب وز أن تكون مفرقة على جواز جمع الرجلين سلعتيهما (ع ١) في بيع من غير شرط أو يحمل على ما إذا وجد شرط الجمع كأن قوم قبل البيع على

ما تقدم **تنبية** هذا وما قبله يجري في الأجرة كما يجري في الثمن فإذا أبر شخصان دار بينهما صفقة واحدة باجور متفق صفقة فكل من اقتضى من الأجرة شيئاً دخل معه فيه الآخر على أحد القولين هنا والجعل كالاجارة وانظر الوظيفة تكون بين اثنين بوثيقة واحدة هل يجري فيها الخلاف المذكور والظاهر ان وظائف الخدمة يجري فيها ذلك لان ما يؤخذ فيها بمنزلة الأجرة وكذا ما يكون قد استحق لثنين بوقف ويكتب لهما به وصول وحر ذلك قاله عجم (قوله امام مع اختلافهما) لا يظهر الظاهر ان القولين جاريان مع الاختلاف والاتفاق لان الموضوع انهما جمع في كتاب وعقدة واحدة (قوله أو مع الاتفاق الخ) هذا تنقيح للنقل لان ظاهر النقل ان القولين جاريان بين اثنين أو ثمن لكن يقيدهما إذا بين اثنين واحد (قوله راجع لما) أو راجع للغريم وهذه غير قوله وان لم يكن غير مقتضى لان المتقدم لم يكن غير مقتضى حين الخروج والهالك هنا حصل بعد اختيار اتباع الغريم (قوله وان صالح الخ) هذه من جريبات قوله وان صالح أحد ولدين الخ (قوله وهذا بالنسبة للصالح على الاقرار) أي حقيقة أو حكماً مثال قوله أو حكماً ما إذا قامت بينة (قوله وأما على الانكار فباعتبار شريكه) تقدم ان

فبإباحة نصيبه من الشخص الغائب الذي عليه الدين لانه لما أعذر اليه عند الخروج على يد السلطان أو على يد البينة فلم يخرج معه ولا وكل من يخرج معه فقد رضى باتباع ذمة الغريم الغائب فلا دخول له مع صاحبه فيما أخذه من الغريم وان لم يكن له مال غير الذي أخذه الشخص منه وقوله غير بالرفع ويكن تامة وقوله مقتضى بفتح الضاد أي غير القدر المقتضى أي الأخوذ (ص) أو يكون بكائين (ش) مبالغة في عدم الدخول أيضاً والمعنى ان المشترك بينهما إذا باعاه في صفقة واحدة لكن أصله مكتوب في كتابين بأن كتب كل منهما نصيبه بكتاب واقتضى أحدهما حقه أو بعضه فلا دخول للأخر عليه بناء على ان المكتبتين يفرقان ما كان أصله مجتمعهما لانه كالمقاسمة قوله أو يكون منصوب عطف على شخص (ص) وفيما ليس لهما وكتب في كتاب قولان (ش) يعني أن الشيء الذي ليس أصله مشترك بينهما ولكنه متفق جنساً وصفة كأن يكون لأحدهما عبداً أو قرق ولا آخر مثله وجمعاهما في عقد وثمن واحد وكتب بذلك في كتاب واحد فاختلف إذا اقتضى أحدهما شيئاً من ذلك هل يدخل معه صاحبه فيه بناء على ان المكتبة الواحدة تجمع ما كان مفترقاً ولا بناء على عدم الجمع قولان وقد علم مما قررنا ان الموضوع مع اتفاق الدينين فيما مر أمامنا مع اختلافهما كما كتب وحيوان أو قرق وشعير أو مع الاتفاق لكن يبيع بثمانين فلا دخول لأحدهما ما فيما اقتضاه الآخر سواء كتب في كتاب واحد أو في كتابين بلانزع (ص) ولا رجوع ان اختار ما على الغريم وان هلك (ش) يعني ان أحد الشريرين إذا وجب له الدخول على شريكه فيما اقتضاه من الغريم فلم يدخل معه واختار اتباع الغريم بجميع حقه فانه لا دخول له مع صاحبه فيما قبضه من الغريم ولو هلك ما مع الغريم فلم يجز معه غير ما اقتضاه شريكه لانه لما اختار ما على الغريم كان ذلك كالمقاسمة فالضمير في وان هلك راجع لما (ص) وان صالح على عشرة من خمسينه فلا آخر اسلامها أو أخذ خمسة من شريكه ويرجع بخمسة وأربعين وبأخذ الآخر خمسة (ش) صورتها ان لشخصين مائة مثلاً على شخص من شيء أصله شركة بكتاب أو بغيره فصالح أحدهما على خمسينه بعشرة من غير شخص أو من غيرا عذار فشرى بركة حيث شذ بان خيار ان شاء سلم له العشرة التي صالح عليها ويبيع هو والغريم بخمسينه كلها وان شاء أخذ من شريكه خمسة من العشرة التي صالح عليها يرجع على الغريم ببقية خمسة حقه وهو خمسة وأربعون ويرجع الآخر وهو الذي صالح بخمسة على الغريم ببقية العشرة التي وقع عليها الصلح أولاً وهذا بالنسبة الى الصلح على الاقرار وأما على الانكار فباعتبار شريكه من المصالح خمسة من العشرة المصالح بها ثم يرجع من صالح على الغريم بالخمس المدفوعة لشريكه ولا رجوع للشريك على الغريم بشيء لان الصلح على الانكار ليس فيه شيء معين يرجع به فضمير صالح عائد على أحد الشريرين ومن البذل أي بذل خمسينه وأثبتت قوله خوف التباسه بخمسينه تنبيه خمس فيكون بضم التاء وفتح السين وقد يقال ان اثبات النون لا ينفي ذلك لا مكان أن يقال انه تنبيه ما ذكر مع ثبوت النون التي تحذف للاضافة (ص) وان صالح بخمسة من مائة لم يحز إلا بدراهم كقمتها فأقل أو ذهب كذلك وهو مما يباع به (ش) هذا شروع فيما إذا وقع الصلح بمؤخر

ولا

الظاهر عدم الرجوع لان الفرض أنه منكر ولذا قال شب وهذا إذا كان الصلح على الاقرار وأما إذا كان

على الانكار فليس فيه شيء معين يرجع به (قوله خوف التباسه) وربما فهم لم يجعلوا خوف التباسه مسوغاً لاثبات النون مع الاضافة على أن التباس بدفعه قوله بعد ويرجع بخمسة وأربعين وبأخذ الآخر خمسة

(قوله ولا يكون الا عن اقرار) اذ على الانكار لا يجوز على ظاهر الحكم لانه سلف جرم منفعته فانسلف هو التاخير والمنفعة هي سقوط
 اليمين المنقلبة على المدعي بتقدير نكول المدعي عليه أو حلفه فتسقط ما ادعى به عليك (قوله مؤخر) قال في ك وجد عندى ما نصه
 ومفهوم مؤخر انه لو كان الصلح بحال جاز من غير شرط بكونه بأقل من قيمة المستهلك أو مثله وهذا ما لم يكن التأخير بشرط فيمتنع ولو
 عمله بعد كما هو نص المدونة (قوله في بلد) في ك وأسقط المؤلف في بلد وكأنه عنده طردى ويخرج به ماله كان المستهلك ذهباً فأعطى
 قيمته فضة مؤخره فأقل أو عكسه لم يجز للصرف المستأخر وقس على ذلك ويخرج أيضاً ما اذا استهلك طعاماً مكيلاً فلزمه مثله فانه لا يجوز
 له أن يأخذ عنه شيئاً مؤخرًا لانه فسخ دين في دين الا ان التحقيق انه (١٥) ليس بوصف طردى كما يعلم من النقل (قوله تشبيه

في الحكم) أى الذى هو عدم الجواز
 والعلة وهو قوله لانه فسخ دية في
 دية والا حسن أن يقول تشبيهه في
 الحكم وهو الجواز وعدمه وقوله
 والعلة وهي قول الشارع اذا حصل
 انه أنظر الخ بالنسبة للجواز وفسخ
 الدية في الدية بالنسبة لعدم الجواز
 (قوله فان صالحه الخ) في جعل
 الصلح عن القيمة بدنانير قدر القيمة
 تسمح فان قلت يقدح في كونه
 تشبيهاً ما ان من جملة ما اعتبر في
 التشبيه به ان يكون المستهلك مما
 يباع بما وقع به الصلح والمستهلك
 هنا هو العبد الا بقا وبه غير جائز
 قلت يجاب بان المراد بما يباع به
 ما يشمل ما يجوز بيعه به ان لو بيع
 (قوله بنصف قيمة الشقص) وينبغي
 ان القيمة تعتبر يوم الصلح (قوله
 وهل كذلك) أى فتكون الشفعة
 بنصف قيمة الشقص وبديه الخطأ
 أى أولاً يكون كذلك ويقسم على
 قدر دية ما في الخطأ فاذا جنى عليه
 قطع يده مثلاً ثم قتله أو قتل ولده
 أو ابنه فان كانت النفس عمداً
 والى دية الخطأ دية النفس
 ألفاً ودية اليد خمسمائة فنسبة

ولا يكون الا عن اقرار يعنى ان من استهلك لرجل شيئاً من العروض أو من الحيوان أو من الطعام
 فصالحه على شئ مؤخر لم يجز لانه فسخ دين في دين اذ باستهلاكه لزم المستهلك القيمة حاله فأخذ
 عنها مؤخر او قد علمت ان فسخ الدين في الدين انما يمتنع في غير جنسه أو في جنسه بأكثر فلو سلم
 الصلح من ذلك جاز كما اذا صالحه عن ذلك بدراهم حاله أو مؤخره مثل قيمة المستهلك أو أقل أو
 بدنانير حاله أو مؤخره مثل قيمة المستهلك أو أقل بشرط أن يكون المستهلك مما يجوز بيعه بالشئ
 المصالح به أى يباع بالذهب أو بالدراهم في بلد الاستهلاك اذا حصل له انه أنظره بالقيمة أو حط
 منها وأنظره بباقيها وهو حسن اقتضاء وليس من فسخ الدين الممنوع وقوله (ص) كعبد آبق
 (ش) تشبيهه في الحكم والعلة والمعنى ان الشخص اذا غصب عبد الغير فأبق عنده ولزمته القيمة
 فانه لا يجوز أن يصالحه عنها عرض مؤخر لانه فسخ دين في دين فان صالحه عنها بدراهم أو دنائير
 قدر القيمة فأقل جاز لانه آخره بالقيمة وهو حسن اقتضاء وليس هذا من بيع الآبق لان المصالح
 عنه انما هو القيمة التي لزمته الغاصب بالاستيلاء وليس المصالحه عن نفس الآبق والامنع
 لان الصلح على غير المتنازع فيه يبيع ويباع الآبق لا يجوز (ص) وان صالح بشقص عن موضعتي
 عمد وخطا فالشفعة بنصف قيمة الشقص وبديه الموضوعة (ش) صورته ان شخصاً أوضح
 آخر موضعتين احدهما صدرت من الجانبى عمداً والاخرى خطأ ثم صالحه عن ذلك بشقص من
 عقار فيه الشفعة قيمته يوم الصلح عشرون مثلاً فأراد الشريك أن يأخذ ذلك الشقص أى
 الجزء المصالح به بالشفعة فان الشقص يقسم نصفين نصف في مقابلة الموضوعة العمدة ونصف في
 مقابلة الموضوعة الخطأ فيدفع الشريك للجروح نصف قيمة الشقص وهو عشرة في المثال المذكور
 لانه المقابل للعمدة وليس شئ مقدرو يدفع له أيضاً دية الموضوعة الخطأ وهو نصف عشر الدية
 الكاملة وهو خمسون ديناراً لان من قاعدة ابن القاسم في المدونة فيما أخذ في مقابلة معلوم
 ومجهول انه يوزع عليهم ما شطرين للمعلوم نصفه وللمجهول نصفه (ص) وهل كذلك ان
 اختلف الجرح تاويلان (ش) أى وهل يقسم ما قابل المعلوم والمجهول نصفين ان اختلف
 الجرح كنفس ويدو هو قول ابن عبد الحكم أو انما يقسم الشقص على النصفين اذا استوى
 الجرحان كالموضعتين وأما اذا اختلفا فيجعل الشقص على قدرهما فيقسمان فيه فيأخذ
 الشفيع الشقص بخمسمائة دينار وثلثي قيمة الشقص ان كان القطع هو الخطأ والقتل عمداً
 وفي عكس ذلك يأخذ الشقص بديه النفس وثلثي قيمة الشقص تاويلان وعلى التأويل الثاني

ديه النفس اليها مع دية اليد الثلاثين فالشفعة حينئذ ثلثاى قيمة الشقص وبديه الخطأ وبالعكس العكس (قوله وهل كذلك ان اختلف
 الجرح الخ) حاصله أنه على كلام ابن عبد الحكم لو كان القطع هو الخطأ والقتل عمداً او قيمة الدار عشرون ديناراً فانه يدفع عشرة
 دنائير في مقابلة العمدة ويدفع دية اليد خمسمائة دينار وعلى مقابلة دية القتل لو كان خطأ ألف دينار عشرة مائة دينار واليد
 خمسمائة فانه يضم الخمسمائة الى العشرة مائة فيصير ألف دينار وخمسمائة دينار فالجدة خمسة عشر ونسبة العشرة اليها ثلثان فيدفع الشفيع
 ثلثين من العشر بن في مقابلة القتل ويدفع دية اليد خمسمائة دينار ومثال العكس يدفع الشفيع ثلث العشر بن للجنى عليه في مقابلة اليد
 أو ألف دينار في مقابلة النفس وهذا على قول غير ابن عبد الحكم وعلى قوله في هذا يدفع عشرة في مقابلة اليد وألف دينار في مقابلة النفس

(قوله أتبعها به) المناسب أتبعها به (قوله طرح الدين) ورد عليه من وهب لرجل شيئا أو تصدق به عليه ثم أحاله به على من له مثله فإنه حوالة ولا يصديق عليه أنه دين عرفا انتهى وهو وارد أيضا على المصنف لأنه جعل من شروطها ثبوت الدين اللازم (قوله إذ ليست طرحا بمثله في أخرى) أقول بل هي طرح الدين بمثله المتقرر في الذمة الأخرى فكل منهما انطرح عنه الدين بسبب ماله المتقرر في الذمة الأخرى فوردوها على التعريف ظاهر فقول ابن عرفة في أخرى ليس متعلقا بطرح بل هو صفة لقوله بمثله أي هي طرح الدين عن ذمة عقيلة مثله المتقرر في الأخرى وأما قوله لا امتناع الخ فلا يفيد شيئا لأن معناه امتنع تعلق الدين بذمة من له ذلك الدين لأن الذي يتعلق بذمته لا يكون له بل يكون عليه فنقول له هذا مسلم ولكن ورودها على التعريف لا يقتضي أن الدين قد تعلق بذمة من له الدين حتى يقال لا ترد لامتناع تعلق الدين بذمة من الدين له والحاصل أن الدين المتعلق بذمة كل واحد لم يكن له بل لصاحبه والدين الذي لكل منهما هو المتعلق بذمة صاحبه فسقط في المقاصة عن كل واحد منهما ما في ذمته بسبب ماله في ذمة صاحبه فالورود على التعريف لا شئ فيه (قوله فقال) وقول ابن الحاجب حقيقة في الأجسام مجاز في المعاني واستعمال المجاز في التعاريف مهور وأجيب بأن النقل صار حقيقة عرفية وبأن المجاز يجوز دخوله (١٦) في التعريف بقريظة والقريظة هنا اضافته للدين وتعبق قوله تبرأ بها الأولى

فإنه حشو لعدم افادته مدخلا ومخرجا وأجيب بأنه احتراز به عن الجملة فإن فيها شغل ذمة ولا تبرأ بها الأولى وتعقب ابن ناجي هذا الجواب بأن نقل الدين يقتضي خروج الجملة وقوله إلى ذمة مخرج للحوالة على الميت إذ لا ذمة له لخبرها انتهى

باب الحوالة

(قوله رضا المحيل والمحال فقط) لا المحال عليه على المشهور وكذا لا يشترط حضوره وإقراره بالدين كما هو ظاهر المصنف وهو أحد قولين مرجحين بناء على أنها أصل برأسها والثاني باشتراطهما بناء على أنها مستثناة من بيع الدين بالدين وعمارة عب لا تقهر وإنما يشترط رضا المحال عليه في مسألتين

أحدهما ما قوله فيما يأتي فإن أعلمه بعدمه وشرط البراءة صح والثانية

أكثر القرويين * ولما انتهى الكلام على مسائل الصلح التي أراد وكانت الحوالة شبيهة به لأنه تحويل من شيء لا آخر كما أنها كذلك تحويل الطالب من طلب غريم لغريم غيره أتبعها به وهي بفتح الحاء ما خوذ من التحويل من شيء إلى شيء وحدها ابن عرفة فقال هي طرح الدين عن ذمة بمثله في أخرى قال ولا ترد للمقاصة إذ ليست طرحا بمثله في أخرى لا امتناع تعلق الدين بذمة من هو له قوله قال وقول ابن الحاجب نقل الدين من ذمة إلى ذمة تبرأ بها الأولى وتعقب بأن النقل حقيقة في الأجسام انتهى واعتنى المؤلف بشروطها فقال

باب

شرط الحوالة رضا المحيل والمحال فقط (ش) أي شرط لزوم الحوالة أي حوالة القطع رضا من عليه الدين ومن له لا المحال عليه إذ هو محل للتصرف باعتبار الدين الذي عنده على المشهور ما لم يكن بينه وبين المحال عداوة فإنه لا تصح الحوالة عليه حينئذ على المشهور من المذهب وهو قول مالك المازري وإنما يعرض الأشكال لو استدان رجل من آخر ديننا ثم حدثت العداوة بعد المداينة هل يمنع من اقتضاء دينه لئلا يبالغ في إثذائه بعنف مطالبته فيؤكل من يقضيه عنه أو لا يمنع لانها ضرورية سابقة وقد دخل على أن صاحب الحق يقتضي حقه وتردد في ذلك ابن القصار وقوى كلامه أنه لا يمكن من الاقتضاء بنفسه وقولنا في صدر المسئلة أي حوالة القطع احتراز من حوالة الأذن فلا يشترط فيها هذه الشروط بل تجوز بما حل وبما لم يحل وبالطعام وغيره وهي توكيل وللحيل عزل المحال ولا تبرأ ذمة المحيل إلا بالقبض (ص)

وثبوت

وجود عداوة بينه وبين المحال سابقة عن وقت الحوالة بل لا تصح الحوالة عليه حينئذ على المشهور من المذهب (قوله المازري وإنما يعرض الأشكال) ليس في نسخة الشارح ونسخة الشارح وهو قول مالك وأما لو حدثت العداوة بعد المداينة هل يمنع الخ والحاصل أن الشارح تكلم على ما إذا كانت العداوة سابقة على الحوالة وذلك ما أشار به بقوله ما لم يكن الخ وسكت عما إذا حدثت بعد الحوالة وهي المقيسة على مسألة المداينة المتقدمة فعلى نسخة الشارح يكون قوله وأما لو حدثت العداوة بعد المداينة الخ مسألة خارجة عن الموضوع فالمناسب حيث ذكرها أن يذكر المسئلة المتعلقة بالمقام المقيسة عليها وهي ما إذا حدثت العداوة بعد الحوالة وأما على نسخة المازري الخ فعمارة أنه لا اشكال إذا سبقت العداوة على الحوالة فالمناسب أن يقول وإنما الاشكال إذا تأخرت العداوة على الحوالة فيقاس على ما إذا حدثت العداوة على المداينة (قوله وإنما يعرض الأشكال) أي التخيير والتردد (قوله لو استدان رجل الخ) هذه المسئلة أصل للنص في قياس عليها الحوالة إذا حدثت العداوة بعدها هل يمنع من اقتضاء دينه أو يوكل والظاهر من الاستدلال أنه لا يمكن من الاقتضاء بل يوكل (قوله احتراز من حوالة الأذن) أي فالناظر يحيل بعض المستحقين على ساكن مثلا الخ هذه حوالة الأذن والناظر أن يعزل من أحاله ولا يبرأ الناظر إلا أن يقبض المستحق بالفعل لا بمجرد الحوالة وأما الحوالة القطعية فإنه يبرأ فيها بمجرد الحوالة

(قوله فقال وقول ابن الحاجب الخ) كذا في النسخ بإيدينا وهو غير محرر فلي تأمل اه محصيه

(قوله وثبوت دين) اما بشهادة بينة بأنه عليه أو باقرار المحال بحيث يعلم وجوده حال حوالتيه وان أنكر بعد ذلك (قوله ولو على القول) الوالوالحال (قوله على عبث تداينه بغير اذن سيده) أي فان اسيداه اسقاطه (قوله فأصرفاه الخ) أما اذا أصر فاه فيما ليس له ما عنه غنى فتصح الحوالة عليه (قوله في تمام الحوالة لا في صحتها الخ) لا يخفى أنه حيث قابل التمام بالصحة أفاد أنه أراد بالتمام اللزوم فكانه قال ويشترط في لزومها لصحتها (قوله فن خالف الخ) فهذه مخالفة صحيحة غير لازمة بدليل انه لو ماتت الخ لك أن تقول بل هي صحيحة ولازمة مادام لم يحصل المانع فهو لزوم مقيد وقوله فانظر هل الفلاس كذلك الظاهر ان الفلاس كذلك لان تلك المخالفة صادرة من الزوجة بمثابة التبرع الذي يبطله الموت أو الفلاس الحاصل قبل القبض فقول الشارح وظاهر كلام المؤلف خلاف كلام ابن المواز (١٧)

لأن أن تقول ليس خلافا
واللزوم اما مطلق أو مقيد
ثم بعد كني هذا رأيت أن
المشهور ما قاله المنيطي
انه لازمة لان الخلع لا يحتاج
لحوالة في المشددين في حاشية
المدونة وقوله وقرره البساطي
قال اللقاني وكلام البساطي
ليس في كلام أهل المذهب
وليس في كلامهم الاثبات
الدين المحال عليه على ان
كلامه لا معنى له بل
لا تتصور الحوالة الا بدين
لان المحيل لا يتصور أن
يحيل الا وهو معترف بالدين
فتدبر (قوله وشرط البراءة)
يفهم من قوله وشرط
البراءة أن الرجوع ان لم
يشترطها مطلقا أي سواء
حصل موت أو فلس أو لم
يحصل واحد منهما وأخرى
اذا شرط رب الدين الرجوع
على من شاء منهما (قوله
صح) أي البراءة لا عقد
الحوالة اذ لا حوالة هنا
وقوله صح أي

وثبوت دين (ش) أي ومن شرطها ثبوت دين للمحيل في ذمة المحال عليه والا كانت جمالة عند الجمهور وقاله الباجي ولو وقعت بلفظ الحوالة وعليه لو أعدم المحال عليه الرجوع المحال على المحيل الا أن يعلم المحال انه لا شيء للمحيل على المحال عليه ويشترط براءته من الدين فلا رجوع له عليه ولو على القول بانها جمالة وأخرج بقوله (لازم) دينا على عبث تداينه بغير اذن سيده فلا تصح الحوالة عليه ودين صبي وسفيه تدايناه وأصرفاه فيما لهما عنه غنى ويشترط في تمام الحوالة لا في صحتها كون الدين عن عوض مالي فن خالف زوجه على مال ثم أحال عليه فماتت قبل أن يقبض منها المحال ذلك فان له أن يرجع على الزوج بدينه قاله ابن المواز فلم يجعل لذلك حكم الدين الثابت وظاهره ولو تركت المرأة مالا وانظر الفلاس هل هو كالموت أم لا وظاهر كلام المؤلف خلاف كلام ابن المواز فلذا لم يقيده بعوض مالي وبخرج الحوالة على الكتابة كما يأتي وما قررناه كلام المؤلف من قصره على دين المحال عليه نحوه للشارح وقرره البساطي وغيره على ما هو أعم من دين المحال عليه والمحال به انظر الشرح الكبير (ص) فان أعلمه بعدمه وشرط البراءة صح (ش) فاعلم هو المحيل والهاتر جع للمحتال والضمير في بعده يرجع للدين والمعنى ان المحيل اذا أعلم المحتال أنه لا دين له على المحال عليه وشرط المحيل براءته من دين المحال ورضي بذلك صح البراءة ولزم ولا رجوع للمحال على المحيل عند ابن القاسم لان المحال ترك حقه والاعلام ليس بشرط بل عليه كاف كما في المدونة وظاهره سواء علم المحيل بعلمه حين الحوالة أم لا وهو ظاهر ويشترط في هذه المسئلة رضا المحال عليه لان الحوالة ان لم تكن على دين فهي جمالة وبعبارة وفهم من قوله وشرط البراءة أن له الرجوع ان لم يشترطها ولا بد من رضا المحال عليه لانها جمالة ولا يطالب الا في عدم الغريم أو غيبته بخلاف لو شرط البراءة فلا يشترط رضا المحال عليه لانه أسقط دينه (ص) وهل الآن بفلس أو يموت تأويلان (ش) يعني أنه اختلف اذا شرط البراءة وانه لا رجوع للمحتال بعد ذلك على المحيل بشئ هل هذا مطلقا سواء فلس المحال عليه أو مات أم لا وهو قول ابن القاسم ورواية ابن وهب خلاف لا تقيد وعليه تأويلها سحنون وابن رشد أو محل ذلك ما لم يفلس المحال عليه وما لم يمت والا فلا معتال أن يرجع على المحيل بدينه كما روى ابن وهب وعليه تأويلها ابن أبي زيد تأويلان على المدونة ولعل وجه الرجوع أن هذه الحوالة حيث قد جمالة فلذلك يرجع عند ما ذكر من الفلاس والموت ولو رضى المحال عليه بالحوالة ودفع هل يرجع على المحيل أم لا والظاهر أنه لا رجوع له لانه متبرع اذ لا دين عليه وكلام زفيه نظرا نظر الشرح الكبير (ص) وصيغتها (ش) أي ومن شرطها الصيغة وظاهره أنه لا بد من لفظها الخاص بها قال أبو الحسن وان تكون بلفظ الحوالة انتهى ووقع في البيان ما يدل على أنها لا تموقف على ذلك ونصه الحوالة أن يقول أحلتك بحقتك على هذا وأبرأ اليك منه وكذا اخذ من

(٣ - خشي سادس) ولزم (قوله بخلاف لو شرط البراءة الخ) هذا خلاف الحل الاول لانه في الحل الاول ذكر أنه لا بد من رضا المحال عليه وهذا الحل ذكر فيه أنه لا يشترط فيه رضا المحال عليه وهو الظاهر (قوله وهل الآن بفلس الخ) كان اللائق أن يقول وصح مطلقا وقبل الآن بفلس أو يموت وهل خلاف أو وفاق تأويلان والمذهب الاطلاق الا أن جعل الخلاف بين ابن القاسم وابن وهب وان الموفق بينهما ابن أبي زيد خلاف المناسب لان الخلاف انما هو بين ابن القاسم وأشهب والموفق بينهما ابن المواز (قوله وكلام زفيه نظرا) انظر ذلك مع أن المتنقول عن ابن بونس الرجوع (قوله ووقع في البيان الخ) لا يخفى أن المعتمد كلام البيان كما سمعنا من الاشياخ وأفاده غيرهم ممن كتب على هذا الكتاب (أقول) ويمكن جعل المصنف عليه بأن يقال والصيغة المتعلقة بهما أعسم من أن تكون بلفظها أم لا والبيان

لأنه قد شرع به العتبية (قوله إذا لم يكن حالاً أدى إلى تعمير ذمة بذمة) الصواب في التعليل ما ذكره ابن عرفة من أنه يؤدي إلى ضيق وتجزيل
 ونحو الضمان وأزيدك وما ذكره هذا الشارح فهو لازم في جميع صور الحوالة كما ذكره عياض عن شيوخه كذا قرر بعض شيوخ
 أهل المغرب ثم بعد ذلك رأيت محشئاً تحت قال مراد الأئمة بهذا أنهم من أصلها مستثناة من بيع الدين بالدين فهو لازم لها إلا أنه إذا حل
 المحال به كان ذلك محل الرخصة انتهى وقوله تعمير ذمة أي ذمة المحال عليه بذمة أي بما كان متقدراً في ذمة أي ذمة المحيل وقوله من بيع
 الذهب بالذهب فيه أن ذلك لازم في صورة الجواز في باب ما تقدم (قوله وإن كتابة) صورتهما يدمكاتب وله ديون على أجنبي فأحال
 سيده على تلك الديون التي له على الأجنبي فلا بد من حلول الكتابة أو تحجير العتق (قوله ويعتق المكاتب) المكاتب فاعمل يعتق أي يحجز
 عتق المكاتب ولا حاجة إلى إيقاع صيغة عتق وقوله إن كانت النجوم كلها حلت أي على تقدير أن لا يكون دفع النجوم التي عليه قبل وقوله
 ويرأى الخ أي على تقدير أن يكون الفاضل عليه نجماً واحداً وحل وقوله وحلول الخ اعلم أن هذا كله إذا حال المكاتب سيده على دين فلو
 أحاله على مكاتبه فلا يكفي حلولها ولا بد من
 (١٨) تجميل عتق المكاتب الذي وقعت الحوالة بكتابه وحينئذ

فيسمى من قوله وحلول
 المحال به ما إذا حال المكاتب
 الأعلى سيده على مكاتبه
 أسفل فإنه لا يشترط في
 هذه المسألة حلول المحال
 به بل الشرط بت العتق
 وكذا يستثنى من قوله
 ويؤت دين لازم لأن الكتابة
 المحال عليها ليست بدين
 لازم وذلك أن تدخل هذه في
 كلامه أي بحلول الكتابة
 حقيقة أو حكماً بأن يبت
 عتقه لأنه إذا ثبت عتقه
 قضى الشرع بحلول المال
 والحاصل أن الصور ثلاثة
 وذلك إما أن تكون الحوالة
 بكتابة على كتابة أو بكتابة
 على غير كتابة أو بغير كتابة
 على كتابة فإن كانت الحوالة
 بها على كتابة فإن يحل
 الأعلى سيده بكتابة على

هـ إذا حلت وأتبرى عن دينك ومقتضى كلام ابن عرفة أنه ما شى على كلام البيان في قوله لفظ الحوالة
 أو ما ينوب منابه حيث قال الصيغة ما دل على ترك المحال دينه من ذمة المحيل بتمثله في ذمة المحال عليه انتهى
 وإظهار أن المؤلف إنما أراد كلام أبي الحسن ولو أراد كلام البيان وابن عرفة لقال بصيغة أو مفهوماً
 كما فعل في الهبة (ص) وحلول المحال به (ش) يعني ومن شروط صحة الحوالة لزومها حلول
 الدين المحال به وهو دين المحال الذي هو في ذمة المحيل لأنه إذا لم يكن حالاً أدى إلى تعمير ذمة بذمة فيدخله
 مانع من بيع الدين بالدين ومن بيع الذهب بالذهب أو بالورق لا يدايه إذا كان الدينان ذهبا
 أو ورقاً إلا أن يكون الدين الذي ينقل إليه حالاً ويقبض ذلك مكانه قبل أن يفتقر فمثل الصرف فيجوز
 ذلك وبائع على شرط حلول المحال به بقوله (ص) وإن كتابة (ش) أحالته بالمكاتب أو بنجم
 منها على من له عليه دين فلا بد من حلول الكتابة المحال بها ويعتق المكاتب مكانه إن كانت النجوم كلها
 حلت وأحاله بها ويرأى من النجم المحال به ويعتق مكانه إن كان آخر نجم خلافاً لقول غير ابن القاسم
 بعدم اشتراط حلولها واختاره سحنون وابن نونس وحلول الكتابة إما حقيقة أو حكماً بأن يبت عتقه
 لأنه إذا ثبت عتقه قضى الشرع بحلول المال (ص) لا عليه (ش) يحتمل أن الضمير عائذ على
 الدين المحال عليه أي لا بحلول الدين المحال عليه وإن كتابة فلا يشترط ويحتمل أنه عائذ على المكاتب
 المفهوم من قوله وإن كتابة أي لأنها على المكاتب أي لا الكتابة التي على المكاتب فلا تصح الحوالة
 عليها أي لا يصح أن يكون المحال أجنبياً أي لا يصح أن يحيل السيد أجنبياً عليه دين حل على كتابة
 مكاتبه وعلى هذا الاحتمال يعلم عدم اشتراط حلول الدين المحال عليه من مفهوم قوله وحلول
 المحال به (ص) وتساوى الدينين قدرا وصفة (ش) أي ومن شروط صحة الحوالة لزومها أن
 يتساوى الدينان المحال به وعليه في القدر عشرة وعشرة مثلاً لا في الصفة كحمدية ومحمدية
 ولا يلزم من اتحاد الصفة التساوى في الجنس فلا تجوز الحوالة بدینار على نصف دينار
 ولا عكسه لأنه رافى الاكثر ومنفعة في التحول إلى الأقل فيخرج عن المعروف ولا يذهب على

مكاتبه الأسفل فإن ثبت السيد عتق الأعلى جازت وإن لم تحل وأما إن لم يبت عتقه فلا تجوز وإن
 حلت وإن كانت الحوالة به على دين على أجنبي بأن يحيل المكاتب سيده بكتابة على دين له على أجنبي فانما تجوز الحوالة به إن حلت
 ويعتق مكانه لأن الحوالة به مع حلولها بمنزلة قبضها من المكاتب الذي هو موجب لعتقه وكذا إن عمل العتق على ما قاله بعض القرويين
 وأما إن كانت محالاً عليها فإن كانت الحوالة عليه بدين لأجنبي امتنع وهل كذلك ولو ثبت السيد عتق المكاتب وهو ظاهر كلام جماعة
 أو كذلك إن لم يبت السيد عتقه وهو مقتضى التعليل وأيضاً فقد صارت ديناً لازماً تجوز الحوالة بها فتجوز الحوالة عليها (قوله وإن كتابة)
 هذا يقيد أنه تصح الحوالة على الكتابة وينافيها الاحتمال الثاني والاحسن الاحتمال الثاني (قوله أي لا يصح أن يكون المحال أجنبياً)
 وهل ولو نجح السيد عتق المكاتب أو محله ما لم ينجز عتق المكاتب قولان كما تقدم (قوله وتساوى الدينين) ليس المراد تساوى ما عليه لئلا
 حتى يمنع أن يحيل بخمسة من عشرة على دينه بل المراد بتساويهما أن لا يكون المأخوذ من المحال أكثر من الدين المحال به ولا أقل (قوله)
 قدرا وصفة منصوب أعلى التمييز أو على نزاع الخافض أي من القدر المحال به والقدر المحال عليه (قوله لأنه رافى الاكثر) راجع لقوله
 ولا عكسه وقوله ومنفعة في التحول إلى الأقل أي منفعة للحيل وضرب على المحال فلذلك يخرج عن المعروف وهو

راجع لقوله فلا تجوز الحوالة بدينار على نصف دينار وقوله لانه صرف مؤخر راجع لقوله ولا يذهب على فضة ولا عكسه وقوله وسلف
 بزيادة أى فى قوله ولا يزيدية على محمدية وقوله ومثله الاكثر عن الاقل أى يمنع اتفاقا لانه سلف بزيادة وهذا عين قوله أو لا ولا عكسه
 وانما أعاده لاجل افادة أن المنع متفق عليه وقوله وعكسه مبتدأ وقوله عند ابن رشد الخ خبر أى ان ذلك العكس ممنوع عند ابن رشد
 وعياض لا عند غيرهما (أقول) وهو عين الخلاف المشار له بقوله بعد وفى نحوه الخ وانما قدمه اشارة الى أنه المعتمد والحاصل أن
 المصنف أفاد المنع على العموم أو لا اشارة الى أنه المرضى عنده ثم حكى الخلاف بعد كما هو عادته وقوله أى أو الاقل الخ اشارة الى أن فى
 كلام المصنف قصورا (أقول) ويحتمل أن يكون أراد بالادنى ما يشمل الاقل قدرا (قوله والمنع) أى وهو المشهور وقال بعض وهذا
 والله أعلم اذا كانت الحوالة جملة كما اذا قال أحبك بالمائة التى على فلان بعشرة لى عنده أما اذا قال له أسقط عنك تسعين واحتمل بالعشرة
 الباقية على فلان فالظاهر انه لا يتأتى فيه التردد (قوله جازت الحوالة) أى وقع ملاحظة الشرط المتقدم وهو حلول المحال به (قوله أو
 أحدهما من بيع والاخر من قرض) الذى فى حاشية الفيشى انه لا تجوز الحوالة (١٩) الا اذا كان من قرض وأما لو كان

أحدهما من قرض
 والاخر من بيع فلا تجوز
 قال ابن رشد وهو المذهب
 وعلمه بأنه يلزم عليه بيع
 الطعام قبل قبضه والذى
 فى هذا الشارح كلام عج
 واعتمده بعض الشيوخ
 (قوله جازت) بتبينه
 قال فى توضيحه وحيث
 حكم بالمنع فى هذا الفصل
 فان ذلك اذا لم يقع التقابض
 فى الحال وأما لو قبضه بلحاظ
 والمراد بالقبض فى الحال
 القبض قبل مفارقة المحال
 للمحال عليه ولو طال المجلس
 أو فارق المحل وهذا اذا
 كان الاختلاف بالجودة
 والرداءة والقلّة والكثرة
 وأما لو كان الاختلاف
 بكون أحدهما ذهابا والاخر
 فضة فلا بد من القبض
 قبل اقتران كلامهم

فضة ولا عكسه ولا يزيدية على محمدية اتفاقا لانه صرف مؤخر وسلف بزيادة ومثله الاكثر عن الاقل
 وعكسه وهو أخذ الزيدية عن المحمدية أو الاقل عن الاكثر عند ابن رشد وعياض (ص) وفى
 نحوه على الادنى تردد (ش) هذا مرتب على محذوف أى فلا تجوز الحوالة على الاكثر قدرا أو
 الاعلى صفة لانه سلف بزيادة وفى نحوه على الادنى صفة أى أو الاقل قدرا ترددا بالحوالة لانه معروف
 والمنع لانه يؤدى الى التفاضل بين العيين وكأنه حذف الاقل مقدار العلم به من الادنى صفة وأما
 نحوه على الاعلى أو الاكثر فيمنع قولاً واحداً (ص) وان لا يكونا طعاما من بيع (ش) أى ومن
 شروط صحة الحوالة أن لا يكون الدينان أى المحال به وعليه طعاما من بيع أى من سلم لئلا يدخله بيع
 الطعام قبل قبضه وسواء اتفقت رؤس الاموال أم اختلفت فلو كانا من قرض جازت الحوالة
 أو أحدهما من بيع والاخر من قرض جازت بشرط حلول الطعامين معا عند ابن القاسم وحكى ابن
 حبيب عن مالك وأصحابه الا ابن القاسم جوازها بشرط حلول المحال به خاصة وهو ظاهر كلام المؤلف
 وانما لم يقل طعامين لان طعاما فى الاصل مصدر مؤكد لانه مصدر طعم طعاما والمصدر المؤكد
 لا يثنى ولا يجمع (ص) لا كشفه عن ذمة المحال عليه (ش) هذا مخرج من الشروط أى لا يشترط
 فى صحة الحوالة كشف المحال عن ذمة المحال عليه أغنى أم فقير بل تصح مع عدم الكشف على
 المذهب ولا يلزم من عدم اشتراط كشفه عن ذمة المحال عليه عدم اشتراط حضور المحال عليه واققراره
 فلا ينافى ما زاده المتيقن وابن قنوح وقيل له ابن عرفة وانما اشتراط حضوره واققراره وان كان رضاه
 لا يشترط والدين ثابت فى ذمته لاحتمال أن يبدى مطعنا فى البيعة إذا حضر أو يثبت راءته من
 الدين بمينة على دفعه له أو اقراره بذلك أو ابرائه منه أو نحو ذلك (ص) ويتحول حق المحال على
 المحال عليه (ش) الاولى أن يأتى بالفاء التقريرية يعنى انه بمجرد عقد الحوالة يتحول حق المحال
 على المحال عليه وتبرأ ذمة المحل لان الحوالة كالقبض ولو قال حقه بالاضمار لكان أخصر مع أمن
 اللبس وقوله (ص) وان أفلس أو جحد (ش) مبالغة فى أن حق المحال يتحول على المحال عليه بمجرد
 عقد الحوالة وان أفلس المحال عليه أو جحد الدين الذى عليه بعد تمام الحوالة وسواء كان

وقبل طول مجلسهم والافساد وأما الطعام بالطعام من بيع فلا تصح الحوالة به ولا بد من فسخته ولو قبض قبل التفرق والطول
 (قوله وهو ظاهر كلام المؤلف) لانه حكم فى صورتين بالجواز مع ملاحظة الشرط المتقدم وهو حلول المحال به فقط أى المذكور فى
 المصنف والمعتمد ظاهر المصنف من انه يشترط حلول المحال به فقط فتدبر (قوله والمصدر المؤكد الخ) فيه ان حذف عامل المؤكد ممنوع
 الا أنك خبير بأنه أريد بالمصدر اسم المفعول اذ ليس القصد هنا المصدر وانما هو ذات الطعام المحال به وذات الطعام المحال عليه
 والا حسن أن يقال الطعام حقيقة عرفية فى المعلوم مراد به الجنس المتحقق فى متعدد (قوله أغنى أم فقير) لا يخفى ان الغنى والفقير
 ليسا من صفة الذمة فلهذا الاولى أن يقول لا كشفه عن حال المحال عليه (قوله ما زاده) أى من اشتراط حضور المحال عليه واققراره
 (قوله وقبله ابن عرفة) تقدم أن المشهور أنه لا يشترط حضور المحال عليه واققراره والحاصل ان ابن القاسم يقول لا بد من حضور
 المحال عليه واققراره وابن الماجشون لا يشترط الحضور والاقرار وهو ظاهر المصنف لانه قال رضا المحل والمحال فقط ولو أراد قول ابن
 القاسم لقال مع حضور المحال عليه واققراره (قوله وان أفلس) حين الحوالة بدليل الاستنباط بعد أولى طرقه أو جحد الذى عليه بعد

تمام الحوالة لا قبلها حيث لا يثبت عليه لعدم ثبوت دين عليه ويصح أن يكون قوله وان أفلس شامل لما اذا كان الفلاس قبل عقد الحوالة أو طارئا كما ذهب اليه شارحنا ويكون قوله الا أن يعلم الخ راجعا لبعض ما صدق عليه قوله وان أفلس (قوله الا أن يعلم الخ) مقيد بما اذا لم يكتب الموثق في عقد الحوالة بعدم معرفة المحال ملاء المحال عليه وموضعه والافلا رجوع بوجه قائله ابن سلمون (قوله الا أن يعلم الخ) والظن القوي كالعلم فيما يظهر ومثل العلم بالفلاس العلم بأنه سبي القضاء على أحد قولين والاخر لا يضر وأما لو شك المحيل في ذلك فليس للحال رجوع عليه (قوله وعلم الخ) وهذا مشكل كما يفيد قول عب اما علمه بمجرد فانه كان ليس عليه بالدين يثبت فلا حوالة لفقد شرطها وان كان معناه عامه من حاله انه بعدم تمام الحوالة فيجدا قراره الحاصل حين الحوالة فهذا لا يوجب رجوع المحال على المحيل فيما يظهر فان شك المحال مع علم المحيل بكافلاس المحال عليه ففي الشارح لا رجوع له أيضا على المحيل وفي التوضيح وابن عرفة يرجع وهو المعتمد والاحسن أن يقال ان كان الخو د قبل الحوالة فلا تصح الحوالة من أصلها لان الدين لم يثبت وان كان بعد الحوالة فان علمه أو لا انه لا يثبت ثم أحال عليه ثم علم انه يثبت فانه لا يضر في الحوالة ويمكن أن يوجه بأن المراد انه يعلم بالخو د بعد الحوالة وأما في حال الحوالة فيقرر لكن المحال لو علم أنه يثبت (٣٠) بعد ذلك ما قبل الحوالة فالعلم بعدم مضر كما هو الظاهر (قوله بعدمه)

أي فقره وقوله بل يوهم هذا ضربا انتفا إلى اشارة لزيادة الاحتمالية وبعد هذا كله فالافلاس مصدر أفلس أي صار عديما فيكون المراد بالافلاسه أي عدمه فما قاله المصنف مساو للتصويب الذي ذكره الشارح فالشارح فهم ان المراد بالافلاس حكم الحاكم بخلع ماله ونحن لانسلم ذلك بل حكم الحاكم يقال له تفليس فقوله ولو غير بعدمه غير مناسب وكذا الاضراب (قوله يوهم) أي حيث اقتصر على الافلاس (قوله وان نكل حلف المحتمل) لا يخفى ان هذه دعوى اتهام ودعوى الاتهام لا تؤد فكيف يقول وان نكل حلف المحتمل ثم بعد كني هذا وجدت النقول تفيد

الفلاس سابقا على عقد الحوالة أو طارئا عليها (ص) الا أن يعلم المحيل بالافلاسه فقط (ش) يعني ان المحيل اذا علم بالافلاس المحال عليه وحده فان حق المحال لا يتحول على ذمة المحال عليه ولا تبرأ ذمة المحيل بذلك وللمحال ان يرجع على المحيل بدينه ويثبت علم المحيل بالافلاس المحال عليه اما بينة أو باقراره بذلك وعلم الخو د كعلم الفلاس ومفهوم فقط انه لو علم المحال أيضا لكانت الحوالة لازمة فقوله فقط راجع للمحيل لان محترقة علم المحال لا الافلاس لا يخرج الخو د مع انه مقيس على الافلاس ولو غير بعدمه بدل افلاسه لكان أخصرا وأحسن فيكون الافلاس أولى بل كلام المؤلف يوهم أن العلم بالفقر ليس كالعلم بالافلاس وليس كذلك (ص) وحلف على نفيه ان ظن به العلم (ش) أي اذا ادعى المحال على المحيل انه يعلم عدم المحال عليه فانه يحلف ان ظن به العلم أي بان كان مثله يتم به هذا فان حلف برئ ولزمت الحوالة وان نكل حلف المحتمل ويرجع بدينه على المحيل فان لم يظن به العلم لا يمين عليه والمناسب قراءة ظن بالبناء للفعل اذ قرأته بالبناء لا لفعل تفيد ان ظن المحال به ذلك يوجب الحلف وان كان مثله لا يتم بذلك وهو خلاف ما يفيد النقل (ص) فلو أحال بائع على مشتري بالثمن ثم رد بعيب أو استحق لم تنفسخ (ش) هذا تفريع على قوله ويتحول حق المحال على المحال عليه والضمير في تنفسخ للحوالة والمعنى أن من باع سلعة بعشرة مثلا وهو يعلم صحة ملكها ثم أحال البائع شخصه له عند دين على المشتري بالعشرة المذكورة ثم ردت السلعة بعيب أو استحققت من يد مشتريها فان الحوالة لا تنفسخ وهي لازمة لانها معروفة وهو قول ابن القاسم خلافا لاشبه في دفع المشتري العشرة للمحال عليه ثم يرجع بها على المحيل وهو البائع وهذا مبني على أن الرد بالعيب ابتداء يبيع عكس ما مر في باب الزكاة عند قوله وبني في راجعة بعيب فانه نقض للبيع فقوله ثم رد أي المبيع المفهوم من بائع ومثل الرد بالعيب والاستحقاق الفساد وأما الاقالة فهي بيع فينبغي فيها عدم الفسخ بخلاف وعكس كلام المؤلف وهو ما اذا أحال المشتري بالثمن الذي عليه البائع على غريمه ثم حصل استحقاق أو رد بعيب كذلك لان الدين لازم للبائع والمشتري حال الحوالة فلا فرق بينهما والى قول أشبه تنفسخ الحوالة أشار

ما قلته من عدم الرد فله الحمد (قوله والمناسب قراءة ظن الخ) والظاهر جرى مثل ذلك في دعوى المحيل على المحال المؤلف مشاركته في العلم وانكر المحال (قوله وهو يعلم صحة ملكها) أشار به إلى قيد لا بد منه وهو أن يبيع ما يظن أنه يملكه وأما لو باع ما يعلم انه لا يملكه كبيع سلعة ثم يبيعها من ثمن وأحال على الثاني يدين فلا يختلف في بطلان الحوالة ويرجع على غريمه (قوله بعيب) أو فساد وظاهره ولو مع قيام المبيع (قوله وهو قول ابن القاسم خلافا لاشبه) المعتمد كلام أشبه انها تنفسخ (قوله ثم يرجع بها على المحيل) أي حيث لم يعلم صحة ملك بائعه (قوله وهذا مبني على الخ) أي وأما لو قلنا انه نقض الخ فانه ان تنفسخ اذا لادين (قوله لان الدين الخ) أي فهو لازم للمشتري في هذه الصورة وقوله للبائع في الاول وبعد فهذا انما يأتي على أن قوله وثبوت دين لازم في المحال به والمحال عليه وقوله الخ محله أيضا في الرد بالفساد ان لم يعلم به المشتري والالم تبطل الحوالة على القولين وهل يدفع الثمن أو القيمة قول ابن القاسم وأشبه

(قوله وليس للخمى الخ) أى فاللخمى لم يختار قول أشهب بل تصديره في تبصيره بقول ابن القاسم مشعر بتوجيهه فالمناسب أن يقول وصح خلافه وصدر ابن الحاجب بقول أشهب وشهره ابن راشد ومحمدو به قال أصحاب مالك كلهم (قوله للمحال عليه) يصح تعلقه بنفى واللام بمعنى عن ويصح تعلقه بدين بمعنى مدين به (قوله بعدموت الخ) فان كان حاضر او ذكرا موافق قول أحدهما فهل يكون كالشاهـ دأماً لا وهل يجوز في الملى والمعسر أم لا فان قيل قد تقدم أنه لا بد من حضور المحال عليه وأقراره واذا حضر وأقر لا يتأتى تنازعهما في ان الحوالة وقعت على أصل دين أم لا ويمكن الجواب بأن كلام المصنف مبنى على عدم اشتراط ذلك كذا في عبارة بعض الشراح وتأمل ما فيها لهـ لا يظهر لك ما يحتاج له في المقام (قوله فالجواب الخ) لا يخفى ان هذا الجواب ذكره الشيخ أحمد الزرقاني وتبعه من تبعه ولا يظهر له وجه الا ترى ان قول المصنف فيما تقدم حيث قال وثبت دين (٢١) لازم ورضا المحيل أو المحال فكيف بعده هذا يقال ان ثبوت الدين قد يكون بالبينة وقد يكون برضا المحال فتدبر حق التدبر (قوله لا في دعواه وكالة أو سلفا) اعلم ان ما ذكره المصنف هو قول عبد الملك في دعوى الو كالة بيمينه وتخرج اللخمى دعوى السلف عليها والمنصوص لابن القاسم ان القول في دعوى السلف للمحيل وخرج عليه قبول قوله في دعوى الو كالة وكان ينبغي له أن يجري عليه (قوله بشرط أن يكون القايض الخ) تأمل هذا مع اشتراطهم ثبوت دين المحيل في ذمة المحال عليه وثبوت دين المحال في ذمة المحيل ومقتضى قوله بشرط أن يكون

المؤلف بقوله (ص) واختير خلافه (ش) أى اختار اللخمى خلاف قول ابن القاسم وليس للخمى هنا احتيار انظر الشرح الكبير ولما كان الأصل ان القول لمدعى الصحة دون مدعى عدمها والتمسك على الثاني أشار الى ذلك بانبا عليه قوله (ص) والقول للمحيل ان ادعى عليه نفي الدين للمحال عليه (ش) يعنى اذا تنازع المحيل والمحتمل بعدموت المحال عليه أو فلسه أو غيبته غيبة انقطاع فقال المحتمل أحلتنى على غير أصل دين فأتأرجع عليك ديني وقال المحيل عليه بل أحلتك على أصل ديني في ذمة المحال عليه وقد برئت ذمتي لك فلا رجوع لك على فان القول في ذلك قول المحيل يمين ومن ادعى بعد قبول الحوالة انها على غير أصل دين لم يصدق وعليه البيان فان قيل قد مر أنه لا بد في صحة الحوالة من أن يكون هناك دين ثابت فكان المناسب حينئذ أن يكون الحكم في تنازع المحيل والمحال في ثبوت الدين ونفيه لزوم المحيل بأثبات ذلك حتى تصح الحوالة فالجواب ان المحال لما رضى بالحوالة كان ذلك تصديقا بثبوت الدين وثبوتها ما بالبينة أو باقرار المحال وهو هنا باقراره (ص) لا في دعواه وكالة أو سلفا (ش) يعنى ان الحوالة اذا صدرت بينهما بصيغتها المباشرة المحتمل القدر الذي احتال به قال له المحيل انما أحلتك لتقبضه على سبيل الو كالة أو على سبيل انه سلف مني لك وقال المحتمل انما قبضته من الدين الذى لي عليك فان القول في ذلك قول المحتمل بيمينه تغليب الجانب الحوالة بشرط أن يكون القايض من يشبه أن يكون له قبل المحيل سبب وان لم يشبهه فالقول قول المحيل ويخلف ما أدخله الاوكيل * ولما كان الضمان والحوالة متشابهين لما بينهما من جملة الدين أعقبه بما قال

du contrat d'assurance ﴿ باب الضمان ﴾ ١٧٧

(ش) ومن يصح منه وما يصح به وما يبطله وانفراد الضامن وتعدد وأقسامه وانها ثلاثة ضمان ذمة ووجهه وطلب وما يتعلق بذلك * وبدأ المؤلف بتعريف الضمان فقال تبعا للقاضي عبد الوهاب في تلقينه وتبعه ابن الحاجب (ص) شغل ذمة أخرى بالحق (ش) قوله شغل ذمة جنس وأخرى كالفصل يخرج البيع والحوالة ومراده بالذمة الجنس ليشمل الواحدة والمتعددة وأورد عليه أنه غير مانع وغير جامع أما كونه غير جامع لخروج ضمان الوجهه بالطلب وأجيب بأن ضمان الوجهه فيه شغل ذمة أخرى على المشهور وأما كونه غير مانع لشموله البيع المتعدد

القايض من يشبه الخ الا كنفاء وجود الشبه وان لم يثبت الدين تأمل ﴿ باب الضمان ﴾ (قوله وما يصح به) أى وما يصح فيه الضمان وما يبطل فيه وسياق بيان ما يصح فيه الضمان وما يبطل فيه (قوله شغل ذمة أخرى) من اضافة المصدر الى مفعوله أى أن يشغل رب الحق ذمة أخرى مع الاولى بحقه وقوله بالحق أى مما يتوجه به الطلب كان من بيع أو قرض أو أجرة أو غصب أو غير ذلك (قوله وأجيب بأن ضمان الوجهه الخ) أى وأجيب بأن ضمان الوجهه يحصل فيه شغل ذمة أخرى بالحق وذلك اذا لم يأت بالضمون وكذا ضمان الطلب يحصل فيه ذلك اذا فرط أو هرب واعترض بأن اشتغال الذمة الاخرى انما جاء من جهة التفریط أو من تهريبه ويجاب بأنه جاء منه ومن الضمان فالضمان له دخل فيه وكلام المؤلف صادق به اذ قوله شغل ذمة أخرى بالحق صادق بتوقف الشغل على أمر آخر كالتفریط فان قلت ليس في ضمان الطلب والوجه شغل الذمة بالحق حين الضمان بل يطرأ له الشغل فيهما لحصول موجب فالجواب انه قد يقال بل فيهما الشغل حين الضمان تقديرا أو يقال التعريف هنا الضمان المال بدليل قوله وزوجه

ومريض بثلاث أذمان الوجه والطلب تمنع الزوجة منهما ولأنه ذكر ضمان الوجه والطلب بعد ذلك لكن لا يخفى أنه لم يذكر بعد
 تعريفهما الذي هو المقصود هنا وانما ذكر حكمهما (قوله لأن آل العهد) وهي وان كانت تكون غيره أيضا إلا أن الصحيح إدخال اللفظ
 المشترك والمجاز في الحد لقرينة والقريضة هنا تبادر العهد دون غيره ^(قوله) قد اشتمل التعريف المذكور على أركان
 الضمان الأربعة إذ قوله شغل ذمة أخرى يتضمن الضامن والشخص المضمون والشخص المضمون له وقوله بالحق هو المضمون فيه (قوله
 ولشموله الحق البدني) كالفصاخص والجراحات (قوله لكن ينعف ذلك الخ) قال الناصر وأحسن منه الجواب المتقدم وهو أن المراد
 بالحق هو الذي في الذمة الأولى وهو هنا منتف إذ ما استقر في ذمة المولى والمشرى بالفتح غير المستقر في ذمة المشتري للبائع قطعاً واعتراض
 بأن هذا ظاهر في الشركة دون التولية فإن أراد المغايرة بالنظر إلى أن ذمة أحدهما غير ذمة الآخر يجري مثله في الدين المضمون وإن أراد
 المغايرة يكون طلبهما مختلفاً فهذا (٢٣) هو الجواب الذي لم يرتضه (قوله وغير ذلك مما فيه) وبما فيه أن المغصوب لو أنفقه

كن باع رجلا ساعة بدين ثم باع أخرى لا خير بدين إذ يصدق على البيع الثاني أنه شغل ذمة أخرى بالحق
 وليس بضمنان وأجيب بأن المراد بالحق الحق الأول لأن آل العهد ولشموله الحق البدني وجوابه أن
 الحق البدني خرج بقوله شغل ذمة لأن البدني لا تستغل به الذمة وشموله الشركة والتولية بأن يشتري
 ساعة بدين ثم يشركه فيها أو يوليها غيره فيصدق على ذلك أنه شغل ذمة أخرى بالحق وليس ضمناً وجوابه
 أن المراد كون الشاغل واحداً وهو في الشركة والتولية منعد لكن ينعف ذلك بأنه ليس فيه ذكر
 اتحاد الشاغل حتى يخرج ذلك وغير ذلك مما أورد وقد عرفه ابن عرفة بقوله التزام دين لا يسقطه أو طالب
 من هو عليه لمن هو له انتهى فقوله لا يسقطه يخرج الحوالة على ما فيه أو أتى به لبيان الماهية لا للاحتراز
 وقوله أو طلب الخ يشمل جملة الوجه وجملة الطلب * ولما كان الضمان نسبة تستدعي ضمناً
 ومضموناً ومضموناً له وبه وسبعة أن عدت ركناً قياساً على البيع وغيره فتكون ركناً خامساً وأما من يرى
 أنها دليل على الماهية التي الأركان أجزاءها والدليل غير المدلول فهي غير ركن واستقر به ابن عبد السلام
 أشار إلى كنه الأول وهو الضامن بذكر شرطه بقوله (ص) ووضح من أهل التبصر (ش) أي وضح
 الضمان من أهل التبصر لأن صبي وسفيه ومجنون وعبد غير مأذون له فيه ومريض وزوجة في زائد
 ثلثهما ومنه مضموم كلامه عدم صحته من هؤلاء وليس كذلك ويمكن الجواب بأن مفهومه فيه تفصيل
 فمنها ما لا يصح كالصبي والمجنون والسفيه والمرضى في زائد الثلث وإن أجزع عطية من الوارث كالوصية
 ومنها ما يصح ولا يلزم كالعبد غير المأذون له فيه والزوجة في زائد الثلث أو أن هذا الكلام مجمل بينه
 ما أتى وإن حملت الصحة على لزوم كإعبر به في الشامل زال الاشكال من أصله (ص) ككتاب ومأذون
 أن أذن سيدهما (ش) وهذا مثال لأهل التبصر والمعنى أن المكاتب والعبد المأذون له في التجارة يجوز
 ضمانهما إذا أذن سيدهما لهما في الكفالة والاصح من غير لزوم بدليل قوله بعد واتبع ذوارق به أن
 عتق وكذا كل فن وذى شائبة من مدبر وأم ولد ومعتق لأجل ومبعض وانما خصهم بما لا بد كرد فعل لما يتوهم
 من جواز كفالتهم ولو لم يأذن السيد كما هو قول ابن الماجشون في المكاتب أو من عدم الجواز ولو أذن
 كما هو قول غير ابن القاسم في المكاتب أيضاً قال لأنه داعية إلى رقه ويقيد جواز ضمان المأذون
 بأن لا يكون عليه دين يغترق ماله فإن كان فان ضمانه لا يصح كما في المدونة لكن هذا يستغنى

شخص من الغاصب فإن
 فيه شغل ذمة أخرى
 بالحق فإن المغصوب منه
 مخير في اتباع أيهما شاء
 إلا أن اللقائي ذكر
 أن الاستئالة التي أوردوها
 على التعريف مبنية على
 أنه تعريف حقيقي وليس
 كذلك فإنه تعريف لفظي
 والتعريف اللفظي
 لا يشترط فيه أن يكون
 جامعاً مانعاً بخلاف البعض
 محشى الشمسية وانما
 يؤتى به للبيان والايضاح
 (قوله لا يسقطه) أي
 لا يسقطه عن المدين (قوله
 على ما فيه) الذي فيه ان
 الحوالة لا يحتاج إلى
 إخراجها لأنها لم تدخل
 حتى يحتاج إلى إخراجها
 لأن الحوالة طرح والضمان
 التزام دين (قوله أو أتى به
 إيمان الماهية) أي فهو ليس
 للاحتراز (أقول) إذا لم يجعل

للاحتراز يلزم عليه فساد آخر وهو التزام الدين يصدق بكون إنسان يقول أنا ألزم دين فلان فإنه يلزمه مع أن ذلك
 ليس بضمنان وقوله أو طالب اعلم أن أول التنويع لا لشك فلا يضر دخولها في التعريف (قوله فيه تفصيل) والمفهوم إذا كان فيه تفصيل
 لا اعتراض به (قوله والمرضى في زائد الثلث) في عب وشب أنه يصح كالزوجة إلا أن بعض الشيوخ صح ما قاله الشارح من البطلان
 لقول المصنف وإن أجزع عطية فالصواب أن المريض ليس كالزوجة بل تبرعه في الزائد على الثلث وما فارب به باطل كتبرع المجنون
 والصبي (قوله وإن أجزع عطية من الوارث كالوصية) زاد في ذلك بخلاف الصبي والمجنون والسفيه فلا يجوز التولي إجازته (قوله ويقيد
 جواز ضمان المأذون) بل والمكاتب (قوله لكن يستغنى عن ذلك القيد) أي وذلك لأن المصنف لما قال والجحر عليه كالحجر أي والجحر
 على العبد كالحجر وقد علمت أن الحرا إذا اغترقت الديون ماله يجبر عليه في التبرعات التي منها الضمان كذلك يعلم منه أن العبد إذا اغترقت
 الديون ماله يجبر عليه في التبرعات التي منها الضمان فإن قلت أن العبد مجبور عليه مطلقاً استغرقت الديون ماله أو لم تستغرق قلت

ذلك عند عدم اذن السيد بحيث اذن السيد صار في ماله كالحرفي قال حينئذ اذا صار في ماله كالحرف فلا حاجة الى علم ذلك مما تقدم بل يعلم من قوله وصح من أهل التبصر (قوله فلا زوج رد الجميع) وان ضمن زوجها والوارث رد ما زاد على الثلث فقط ولوله هو خلافا لدعوى بعضهم ان له رد الجميع أو بطلانه معلا بأنه كالعطية له (قوله فيمضي الثلث مع ما زادت) فان قيل ان قول المصنف وللزوج رد الجميع ان تبرعت برأئد شامل للزيادة ولو يسيرة والجواب أنه هنا كانت ترجع اغتفرت الزيادة اليسيرة (قوله واتبع ذوالرقبه) أي بالضمنان أي بما يؤهل اليه من غرم (قوله فان له اسقاطه) اعلم أن رد السيد (٢٣) يصنعه رقيقه من المعروف باطل له وان لم

عنه بقوله والجر عليه كالحرف وظاهره انه لا بد من اذن السيد ولو ضمن السيد هو ما هو كذلك (ص) وزوجه ومريض بثلث (ش) يعني انه يجوز لكل واحد من الزوجة والمريض أن يضمن فيما لم يزد على ثلث ماله فأقل ولو قصدت ذر الزوج وان جاوز الثلث فلا زوج رد الجميع الا أن يزيد سيرا كالدنيا وما خف عما يعلم أنهم لم تقصد به ضرر فيمضي الثلث مع ما زادت فان قلت ما الفرق بين اقراض الزوجة فيه قولان كما هو وكفالتها ممنوعة كما هنا قلت لعل الفرق أن الغالب في القرض انما يدفعه صاحبه ان هو موسر به بخلاف الضمان فان الغالب فيه أن يقع عن المعسر وفيه نظر والاحسن الفرق بأن المقترض يصير موسرا بالقرض لقبضه اياه بخلاف المضمون (ص) واتبع ذوالرقبه ان عتق (ش) يعني ان ذالرق كالكاتب والمدير والمأذون له في التجارة اذا حصل منهم ضمان باذن السيد واستمر الامر الى أن حصل لهم العتق فانهم يتبعون بما حصل منهم من الضمان وليس للسيد قبل العتق اسقاطه لانه حصل باذنه وأما لو حصل عن ذكر الضمان بغير اذن السيد فان له اسقاطه فان لم يسقطه حتى حصل ما ذكر من العتق فانهم يتبعون أيضا (ص) وليس لسيد جبره عليه (ش) المشهور وهو مذهب المدونة ان السيد ليس له أن يجبر عبده على الضمان أما غير من له انتزاع ماله فظاهر وأما من له انتزاع ماله فلا بد له من عتق والضمان باق عليه فيحصل له بذلك الضرر فان جبره على ذلك لم يلزم العبد منه شيء بعد عتقه وقيل له جبره وهو الجارى على النكاح وقرى بأن السيد منفعه في النكاح (ص) وعن الميت المفلس (ش) أي وصح الضمان عن الميت المفلس ولا خلاف في صحته عن الحي الموسر أو المعسر ولا عن الميت الموسر وأما عن الميت المعسر فذهب الجمهور الى صحته ولزومه ان وقع ومنعه أو بخفية واذا حمل عن الميت المعسر عالميا بعسره فادى عنه لا يرجع في مال يطرأ بعد ذلك لانه متبرع والقول قول الضامن في الحي والميت الملى انه لم يدفع محتسبا الاقرينة والمفلس بسكون الفاء وكسر اللام أي المعسر لا يفتح الفاء وتشديد اللام اذا خلاف في صحة الضمان عنه (ص) والضامن (ش) هو بالرفع عطف على الضمير المستتر في صح أي صح هو أي الضمان وصح الضامن أي ضمان الضامن وان تسلسل ويلزمه ما لزم الضامن وبالجر عطف على الميت (ص) والموجب حال ان كان مما يجعل (ش) هو بالرفع عطف على الضمير المستتر في صح وبالجر وبقد مضاف أي وضمان الموجب حالا ومعنى ذلك ان من له دين قبل شخص موجب فأسقط المدين حقه من التأجيل وضمنه حينئذ شخص على الحلول فان هذا الضمان لازم بشرط ان يكون هذا الدين مما يقضى للمدين بقوله حيث عمله كما لو كان نفدا مطلقا أو طعاما أو عروضا من قرض وأما لو كان مما لا يقضى للمدين بقوله حيث عمله كما لو كان عروضا أو طعاما من بيع فلا يجوز ضمانه حالا لما في ذلك من حط الضمان وأزيدك وثقا فان قيل هل يتعين تصوير المسئلة بما ذكرت من ان المدين أسقط حقه من التأجيل فالجواب نعم وذلك لانه

يصرح بالابطال والاسقاط كما نص عليه الخطاب (قوله) وليس لسيد جبره عليه (قوله) بقيد بما اذا كان لا مال له والا فلا يسيد جبره بقدر ما بيده من المال كما نص على ذلك اللخمي ولو ادعى على السيد الجبر على ذلك لم يصدق لان الاصل عدم الجبر كما ان الزوجة اذا ادعت ان زوجها أكرهاها على ذلك لا تصدق (قوله) أي وصح الضمان عن الميت المفلس أي صح الضمان بمعنى الحصول لاحقيقة الضمان الذي هو شغل ذمة أخرى بالحق لخسر اب ذمة الميت أي صح الحل ويلزم (قوله) عالميا بعسره وأما ان اعتقد أو شك أو ظن ان له مالا فانه يرجع وأما اذا ظن عدم المال فالظاهر انه ان قوى الظن فلا يرجع والارجع (قوله) اذا خلاف في صحة الضمان عنه زاد عب وظاهره ولو بالمعنى الاخص والظاهر أنه يتصدق في هذا

على عدم رجوع الضامن لما أداه عنه بعده وتو له مالا لانه كالتبرع لذمة خربت بعد حكم الحاكم بخلافه كل ماله لغرمائه فإصله علم أولم يعلم لارجوعه بخلاف المفلس ساكن الفاء فانه يرجع ان علم أن له مالا أو شك كما يقيد به أو الحسن والحاصل أن الميت المفلس بسكون الفاء يرجع الضامن ان علم أن له مالا أو شك في ذلك كما يقيد به كلام أبي الحسن وأما ان كان عالميا بعدمه فلا رجوع له ان طرأ له مال لانه يكون متبرعا وله أن يرجع في الضمان عن الميت اذا لم يعلم به (قوله اذا خلاف في صحة الخ) أي وحكم الحاكم بخلاف ماله لغرمائه ثم مات فلا يدخل الضامن مع الغرماء في المال الذي حكم الحاكم بخلافه (قوله ولو تسلسل) وهو ليس بحال لانه في المستقبل والمحال انما هو في الماضي ثم لا يخفى أنه يشمل ما اذا كانت الكفالة من كل منهما بمال أو بوجه أو بالاولى بمال والثانية بوجه أو بالعكس وهو كذلك من حيث الصحة ولكنهما مختلفتا الاحكام من حيث الرجوع انظر شب (قوله وأزيدك وثقا) لانه

وان كان حال الكائن من الجائز ان يماطله فالضمان زيادة توثق (قوله ومثل الضمان الخ) قال المواق ولا يختص هذا بالضمان فانه قال ولا يختص هذا بالضمان بل الرهن كذلك فاذا رهنه في المؤجل على أن يكون حالا والدين مما يجعل جاز وان كان مما لا يجعل فانه يبطل الرهن ويكون المترين اسوة الغرماء (فائدة) يجوز في الضمان أن يقع مؤجلا كأن يضمنه مدة معينة ولا يجوز ذلك في الرهن ولعل الفرق أن الرهن أشد لكونه يطلب فيه الحوز (٢٤) (قوله ولا حكا) أي فلو كان يظن منه اليسار في الشهرين الآخرين فهو مسلف

حكما (قوله بناء على أن اليسار الخ) راجع لقوله مسلف أي أنه مسلف بناء الخ الآن اليسار المحقق لم يجز نقاوه - ذاقه - بر نقا فليس التشبيه تاما ولا يصح أن يكون تعليلا لعدم الصحة لانه تقدم (قوله فهو من باب الحذف والايصال) وفيه خلاف هل هو سماعي أو قياسي ذكره السمين في تفسير سورة آل عمران وسبقه به أبو حيان في الاوتشاف والذي رجحه الاول واعمل المصنف اعتماد القول المقابل وأشار الشارح بقوله أي المؤسر به والمعسر به الى جواب عن سؤال مقدر تقديره يلزم على كلام المصنف حذف نائب الفاعل وهو لا يجوز وحاصل الجواب أنه من باب حذف الجار فاستتر الضمير في اسم المفعول فلم يحذف نائب الفاعل بل استترقت دبر (قوله بشرط أن يكون مؤسرا بها في جميع الاجل) يخالف لما تقدم من أنه يكتفى باليسار في أول الاجل (قوله يدين لازم) أي في دين لازم فلا يصح ضمان معين بكن باع سلعة معينة على انها ان هلكت قبل القبض كان عليه عينها وكذا ان باع على انها ان استحققت لزمت عينها وهذا اذا ضمن أعيانها فان ضمن ما يترتب عليه بالسبب التعدي عليها

لولا يسقط حقه من ذلك اكان من أداء الدين عنه لامن الضمان ومثل الضمان فيما ذكره المؤلف الرهن (ص) وعكسه ان أيسر غريمه أو لم يؤسر في الاجل (ش) صورتها أن يقول شخص لرب الدين الحال أخر مدينتك بما عليه شهر امثلا وأنا أضمنه لك فيصح ان وجد أحد أمرين أولهما أن يكون من عليه الدين مؤسرا بما عليه في أول الاجل للسلامة من سلف بر فعدالته قادر على أخذه الا أن فكاهته ابتداء سلف بضامن أو رهن فانيهما أن يكون من عليه الدين معسرا والعادة أنه لم يؤسر في الاجل الذي ضمن الضامن اليه بل يرضى عليه جميعه وهو معسر اذا تأخير المعسر واجب فليس صاحب الحق مسلفا حقيقة ولا حكما أمالو كان يؤسر في أثناء الاجل الذي ضمن الضامن اليه كأن يضمنه الى أربعة أشهر وعادته أن يؤسر بعد شهرين فلا يصح عند ابن القاسم لان الزمن المتأخر عن ابتداء يساره وهو الشهران الاخيران في مثالنا بعد فيهما صاحب الحق مسلفا لقد رته على أخذه حقه عند فراغ الشهرين الاولين اللذين هما زمن العسر فكاهته أخر ما جعل فهو مسلف في الشهرين الآخرين وانتفع بالجميل الذي أخذه من غريمه في زمن العسر واليسر وهو الاربعة أشهر بناء على أن اليسار المتروك كالمحقق وأجاز ذلك أشهب لان الاصل استحباب عسره ويسره قد لا يحصل فكاهته معسرا بغير بضامن فقوله ان أيسر غريمه أي في أول الاجل لاني جميعه لان العبرة بالحالة الراهنة وتنت فهم ان قوله في الاجل راجع لهما وليس كذلك لانه خاص بالثانية فقوله أو لم يؤسر معطوف على أيسر أي أو ان لم يؤسر في الاجل وبعبارة أي أو أعسر ولم يؤسر في الاجل (ص) وبالمؤسر أو بالمعسر لا بالجميع (ش) أي المؤسر به أو بالمعسر به فهو من باب الحذف والايصال والمعنى ان من له قبل شخص ما ثانيا يشار حاله وهو مؤسر بمائة منهما ومعسر بالآخرى وضمنه بالمؤسر به ما مؤجلا فانه يجوز بشرط أن يكون مؤسرا بها في جميع الاجل ويجوز ان يضمنه بالمعسر بها أيضا ان كان معسرا في جميع الاجل ولا يجوز ان يضمنه بهما ولو وجد شرط الضمان في كل منهما لوجود السلف في تأجيل المؤسر به وانتفع بالضمان في المعسر به او ضمانه ببعض المؤسر به كضمانه بكنه وكذلك ضمانه ببعض المعسر به كضمان بكنه ومثل ضمان الجميع ما اذا ضمن البعض من كل (ص) يدين لازم أو آيل الى الزوم لا كتابة بل كعمل (ش) الباععني في أي صح الضمان من أهل التبرع في دين لاني معين لازم فلا يصح ضمان عبدي في ثمن سلعة اشترها بغير إذن سيده أو آيل الى الزوم كدائن فلانا وكالجعل فيصح الضمان به قبل ان يأتي بالا ببق لانه وان لم يكن الا أن لازما فهو آيل الى الزوم فاذا قال من يأتي بعبدي الا ببق فله كذا فيصح الضمان به فاذا جاء بالا ببق لازم الضمان وأما الكتابة فلا يصح الضمان بها لانها ليست بدين لازم ولا تؤل الى الزوم لان المكاتب لو عجز صار رقا والضا من به نزل منزلة المضمون وما لا يلزم الاصل لا يلزم الفرع بالاولى الا أن يجعل عتقه ومثله اذا اشترط تجميع العتق قال في الشامل لا كتابة على

والتفريط فانه يصح ومثل المعين خدمة المعين وكذا يمنع اذا دخلوا على ضمان المثل وذلك أنه اذا ضمن مثله فقد دخل المشتري على غرره وهو انه هل يأخذ ما اشتراه أم مثله وهذا ظاهر حيث كان الضمان في عقد البيع وينع أيضا ان وقع بعده لزوم المثل للضمان على تقدير استحقاق المبيع ولا يدرى متى يكون فقيه بيع لاجل مجهول وهذا بخلاف ضمان ذلك العيب والاستحقاق لان المضمون في المعيب قيمة العيب وفي المستحق الثمن (قوله وما لا يلزم الاصل) وهو المكاتب لان الكتابة لا تلزم المكاتب لانه قد يهجر ولا تلزم ذمته وقوله فلا يلزم الفرع وهو الضامن المعروف

(قوله أو كانت نجما واحدا) عطف على معنى ما تقدم أي إلا أن شرط تعجيل العتق أو كانت نجما واحدا مضافا للعطف أنه إذا ضمنه في النجم الواحد لا يحتاج لشرط تعجيل العتق وإذا ضمنه في أكثر يحتاج لشرط تعجيل العتق ويكون قولهم لا يصح الضمان في الكتابة إذا كانت نجما لا أن كانت نجما واحدا فتصح هذا ما ظهر لي في هذه العبارة (قوله أو باقرار المضمون على أحد القولين) أي إذا كان معسرا وأما لو كان المضمون موسرا فيثبت اتفاقا في عبارة الشارح حذف أي إذا ثبت بينة أو باقرار المضمون وهو مليء (قوله وله الرجوع قبل المعاملة) أي كلاً أو بعضاً ويكون ضمناً فيه أو وقعت فيه المعاملة (٢٥) قبل الرجوع فإذا عامله يوماً مثلاً ثم رجع لزمه الضمان في اليوم لا فيما بعده وهذا إنما يظهر

اليوم لا فيما بعده وهذا إنما يظهر فيما إذا كان للمعاملة حداً أولاً لم يحدد لها حداً وقتياً بقيد بما يتعامل به وأما على القول الثاني فلا يظهر له فائدة وهذا واضح في ضمان المال وأما ضمان الوجه والطلب فهل له الرجوع قبل شغل ذمة المضمون بالمال وهو الظاهر أم لا (قوله عامل فلان في مائة) لا يخفى أن كلام المصنف شامل لما أطلق أو قيد كما أفاده الشارح إلا أن مسألة التقيد ذات قولين والآثار لا رجوع وأفاد بعض الشراح أنها قولان متساويان وظاهر الشارح ترجيح ما اقتصر عليه وبقي ما أثار رجوع ولم يرد لم يرجعه حتى عامله وظاهر المصنف أنه لا يلزم الضامن شيء وظاهر المدونة على نقل الشارح أنه لا بد من علم المضمون له بالرجوع قياساً على الزوجة تنفق مما يملكها للزوج قبل علمها بطلاقها وظاهر المدونة هو الظاهر فهو المصير إليه (قوله لأنه حق وجب) أي على تقدير حلفه لأنه لما قال أحلف وأنا ضامن كأنه قال ألزم لك الضمان إن حلفت فهو حق وجب بالالتزام على تقدير الحلف فإذا حلف الطالب غرم الضامن فإن مات أحد من تركته وللضامن أن يحلف المطلوب

المعروف إلا بشرط تعجيل العتق أو كانت نجما واحدا وقال الجليل هو على أن يحجز (ص) وذاتين فلا نال لزم فيما ثبت (ش) وهذا معطوف على الجائزات وأشار به إلى أن الضمان يصح في المجهول فإذا قال شخص لا خرداين فلاناً وأنا ضامن فيما دأبته به فإنه يلزمه ماداً به إذا ثبت بينة أو باقرار المضمون على أحد القولين الآتين وهل يقيد الزوم بما يعمل به مثل المضمون أو لا يقيد بذلك وإلى هذا أشار بقوله (ص) وهل يقيد بما يعمل به تأويلان (ش) والتأويل الأول هو المذهب والثاني أنكر معرفته ابن عرفة (ص) وله الرجوع قبل المعاملة (ش) يعني أن من قال لرجل عامل فلان في مائة وأنا ضامن فيها أو قال عامله ومهما عاملته فيه فأنا ضامن فيه فإن له أن يرجع عن مقالته قبل المعاملة كلاً أو بعضاً ويكون ضمناً فيما وقعت فيه المعاملة فقوله قبل المعاملة أي قبل تمامها (ص) بخلاف أحلف وأنا ضامن به (ش) يعني أن من وجد رجلاً يدعي على رجل بحق وهو يكذب فقال له أحلف أن لك عليه حقاً وأنا ضامن فيه فليس له أن يرجع قبل سطره عن مقالته ولا ينفعه الرجوع لأنه حق وجب لأن هذا القائل ينزل منزلة من عليه الدين وهو إذا قال لرب الدين أحلف وأنا أغرم لك فليس له رجوع بعد ذلك ولزمه الحق بخلاف من قال عامله وأنا ضامن بمنزلة قول المعامل نفسه عاملني وأنا أعطيك جيلاً فلما كان لهذا أن يرجع لأنه لم يدخله في شيء فكذلك لا يلزم من قال عامله (ص) أن أمكن استيفاءه من ضامنه وإن جهل أو من له (ش) يعني أنه يشترط في صحة الضمان أن يكون المضمون فيه يمكن أن يستوفي من الضامن احترازاً بذلك من مثل الحدود والتعازير والقتل والجراح وما أشبه ذلك فإنه لا يصح الضمان فيه إذا لا يجوز أن يستوفي ذلك من الضامن ويجوز الضمان وإن جهل قدر المضمون حالاً وما لا أوجهل من له الدين قال ابن عرفة جهل قدر المتحمل به غير مانع اتفاقاً فإن قلت الجملة فيها الرجوع وهو مستحيل بالمجهول قلت نعم لكنه أغبر رجوع بما أدى لا بما تحمّل وما أدى معلوم فالضمير في وإن جهل للدين أو للحق المشار إليه سابقاً بقوله شغل ذمة أخرى بالحق والضمير في له لرب الدين أي وإن جهل رب الدين ابن عرفة المتحمل له من ثبت حقه على المتحمل عنه ولو جهل والضمير في قوله (وبغير ذننه) لمن عليه الدين أي يصح الضمان بغير إذن المضمون عنه واستدل على صحة الضمان بغير إذن المضمون عنه بقوله (ص) كادائه وفقاً لا اعتسافاً (ش) أي كأداء الشخص الدين كان ضامناً أو غيره رفقا بمن عليه وبمن له ويلزم رب الدين قبوله ولا كلام له ولا لمن عليه إذا دعي أحدهما إلى القضاء فإن امتنعاً فالظاهر أنه لا يلزمهما قاله بعضهم لأن أداء عتقاً أي يستعبد من عليه لفصد سجنه لعداوة بينهما فيرد الأداء من أصله فقوله كادائه من إضافة المصدر لمفعوله (ص)

(٤ - خشي سادس) فإن حلف برئ وإن نكل غرم مجرد نكوله للضامن ما غرمه عنه أما لأنه يمين تهمة أولان الطالب حلف أو لا فيكتفي بها (قوله أن أمكن استيفاءه) هذا الشرط يعني عنه قوله بدين إذا المقصود منه إخراج المعينات والحدود ونحوها وهي خارجة بالشرط السابق لأن المعينات لا تقبل الذم وكذا الحدود ونحوها لأنها متعلقة بالأبدان لا بالذم (قوله أو من له) المعطوف محذوف ومن نائب الفاعل أي أوجهل من له لكن يرد أن هذا من خصائص الواو ومن خصائصها قول ابن مالك وهي انفسدت الخ (قوله واستدل) فيه نظر لأن هذا يقتضي أن الكاف داخلة على المشبه وليس كذلك بل الكاف داخلة على المشبه (قوله فيرد الأداء من أصله) أي الآن يتعذر رده فإن تعذر رده فإن كان لغية الطالب ونحوها فإن القاضي يقيم ويكفي لا يقبض من الغريم ويؤدى للموذي

وان كان لقوائه بيد الطالب رد له عوضه من مثل أوقية ولا فرق بين أن يكون المؤدى عنه حاضرا أو غائبا ويجرى مثل ذلك في المشتري (قوله كثرائه) أي ولا تقبل دعوى العنت بمجرد ما عن مشترا أو مؤد وكذا من بائع وقابض بل ان قامت قرينة على شيء عمل بها والا فالاصل عدم العنت ومفهوم قوله كثرائه (٣٦) انه لو حصل له بلا شراء كهبة انه لا يرد ويقيم الحاكم من قبض له (قوله

بخلاف الادعاء فانه ليس هنا عقد معاوضة) أقول ظاهر العبارة انه لا يقبل الصحة والفساد الا عقد المعاوضة وأما عقد غيرها فلا يقبل الصحة والفساد مع انه يقبل الصحة والفساد كالهبة والحاصل أن الادعاء يعقل فيه الدخول على الفساد وعدمه فيقال فيه ما قيل في الشراء فلا يظهر لهذا الفرق صحة (قوله لان ادعى على غائب) يخرج من قوله وصح من أهل التبرع ولم يجعل مخرجا من قوله ولزم فيما ثبت لانه في المدانسة فقط فيقتضي اختصاصه به وليس كذلك (قوله تأويلان) والمعتمد انه لا يقول على الاقرار والحاصل أن اقراره في المسائلتين ان كان قبل الضمان عمل به قطعا وان كان بعده فكذلك ان كان موسرا فان كان معسرا فانه لا يعمل به في الاولى قطعا وكذا في الثانية على المشهور (قوله أو يقر له المدعى عليه) والثبوت بالاقرار

كثرائه وهل ان علم بائعه وهو الاظهر تأويلان (ش) تشبيهه في الحكم السابق والمعنى أن الشخص اذا اشترى الدين عن هوله بقصد غناات من عليه فان شراءه يرد وينسخ وهل محل رد الشراء حيث علم البائع بأن المشتري دخل على العنت وأما ان لم يعلم فلا يرد وعليه أن يوكل من يتقاضى الدين أو لا يتقيد بذلك ويرد مطلقا فان قيل لم جرى في الشراء الخلاف في الرد ولم يجرى في الادعاء خلاف والذي ينبغي تساوي الفرعين فالجواب أن القائل بالتفصيل في الشراء يراعي دخوله ما على الفساد وأما مع عدم علم البائع فهو معذور والفساد منتف فلذا لم يرد بخلاف الادعاء فانه ليس هناك عقد معاوضة حتى يكون مع العلم فاسدا ومع عدمه غير فاسد وانما يتطرق فيه لقصد الضرر فلذا رد مطلقا وقوله وهل الخراجع لما بعد الكاف فقط ثم ان قوله وهو الاظهر ليس جاريا على اصطلاحه لانه لم ينقله في توضيحه الا عن ابن يونس وكذا الشارح فكان الجاري على اصطلاحه أن يقول على الارجح ثم أخرج من قوله ولزم فيما ثبت قوله (ص) لان ادعى على غائب فضمن ثم أنكر (ش) يعني أن الشخص اذا ادعى على آخر غائب يدين فضمنه شخص في القدر المدعى به فلما حضر الغائب أنكر ما ادعى عليه به ولم يثبت الحق بالبينة الشرعية فان الضمان يسقط (ص) أو قال المدعى على منكر ان لم آت به لغدا فانا ضامن ولم يأت به (ش) يعني أن من ادعى على شخص عمال فأنكره فقال شخص آخر ان لم آت به غدا فانا ضامن فيما ادعى به عليه ولم يأت به في الغد فلا يلزم ضمان لانه وعدوه ولا يقضى به وقوله (ص) ان لم يثبت حقه ببينة (ش) فإذا ثبت حقه ببينة لزمه الضمان راجع للمستلتمين معا أو ما قوله (ص) وهل باقراره تأويلان (ش) راجع للثانية فقط أي فان لم يثبت حق المدعى بالبينة الشرعية وانما ثبت باقرار المدعى عليه فهل يلزمه الضمان أيضا مثل البينة أو لا يلزمه الضمان لانه يتهم أن يكون تواطع المدعى على لزوم الضمان للضامن ومحلها حيث كان اقرار المدعى عليه بعد الجملة وأما قبلها فيلزمه وأما اقراره في المسئلة الاولى فلا يوجب على الضامن شيئا قطعا (ص) كقول المدعى عليه أجلي اليوم فان لم أوفك غدا فالذي تدعيه على حق (ش) التشبيه في عدم اللزوم حيث لم يثبت الحق ببينة والمعنى أن من ادعى قبل شخص دينا فأنكره ثم قال للمدعى أجلي اليوم فان لم أوفك غدا فتدعيه على حق فان هذه مخاطرة كما قاله ابن القاسم ولا شيء عليه الا أن يقيم المدعى بما ادعى بينة أو يقر له المدعى عليه فيؤاخذ به قول واحد لانه اقراره على نفسه فان قيل قول المدعى عليه فان لم أوفك اقراره بالحق قلت قوله فالذي تدعيه على حق أبطل كون قوله أوفك اقرارا ومثل كلام المؤلف ان أخلفك غدا فدعوى باطلة أو دعوى حق أو على كراه الدابة التي تكثريها وكذلك ما يقوله الناس من لم يحضر مجلس القاضي وقت كذا فالحق عليه لا يلزم من التزمه شيء * ولما أنهى الكلام على الضمان وأركانه وشروطه شرع في الكلام على ما يرجع به الضامن اذا غرم فقال (ص) ويرجع بما أدى ولو مقوما ان ثبت المنع (ش) المشهور أن الضامن كالمسلف فيرجع بمثل ما أدى سواء كان مثليا أو مقوما ولا يرجع بقيمة المقوم حيث كان من جنس الدين وقيل بخير المطلوب في دفع مثل المقوم أو قيمته

معتبر هنا اتفاقا لانه اقراره على نفسه في تشبيهه في ليست هذه المسئلة من مسائل الضمان ولكن ذكرها هنا كالدليل والخلاف للنقد وذلك لان دلالة هذه المسئلة على الاقرار قوية مع أنهم لم يجعلوا ذلك من الاقرار فكذلك لا يجعل ما تقدم ضمنا (قوله اقراره بالحق) أي يستلزم ذلك وقوله أبطل كون قوله أوفك اقرارا قد يقال لان سلم انه باطل بل هو مقر لان مدلوله الذي تدعيه حق أي لا باطل والجواب انه لم يثبت كونه حقا مطلقا بل على عدم التوفية وحيث كانت حقيقته موقوفة على عدم التوفية وعدم التوفية لم يتحقق فلم يتحقق الحقيقة فمن ذلك يقال حصل الإبطال فان قلت هـ لا عد قوله فالذي تدعيه ندما لا ينفع قلت ذكر الذي ينفع اذا وقع عقب ما يحصل به الفائدة والغائدة لم يحصل بفعل الشرط فقط

(قوله ورجع بالاقل منه الخ) أي فإذا كان الدين عرضاً قد حل وصالح بفرس فاذا كانت قيمة الفرس ثمانية وقيمة العرض عشرة رجع بنمائية و بالعكس أي رجع بأقل الأمرين وهما الدين وقيمة ما صالح به فلو ضمنه في عروض من سلم لم يجز أن يصلح عنها قبل الاجل بأدنى أو أقل لدخول ضح وتبطل ولا بأجود أو بأكثر لدخول حط الضمان وأزيد وقوله على الأصح إشارة للخلاف في المسئلة فقبل بالمنع مطلقاً لأنه أخرج من يد شيئا لا يدري أي أخذ قيمته أو ذلك الدين فهو بيع شئ مجهول وقيل بالجواز مطلقاً وقيل بالمنع في المثلي المخالف لجنس الدين والجواز في المقوم وقيل بالجواز فيما يجوز فيه التسيئة في المبايع لا فيما لا يجوز كما دية دناير عن دراهم أو قح عن تمر وقوله أو قيمة المصالح به أي الذي هو مدلول ما في قوله بما جاز وفي العبارة لف ونشر مرتب (٢٧) وذلك لأن ضمير منه راجع لضمير عنه

و ضمير قيمته راجع لما (قوله واستثناء بعض لهاتين الخ) محل استثناء الصورتين المذكورتين على تشبيهه على غير ظاهره حيث حل الاجل أي أنه حيث حل الاجل فإنه يجوز لرب الدين أن يأخذ من الدين عن الذهب فضة وعكسه وهذا من صرف ما في الذمة ويمتنع ذلك من الضامن ويجري مثل ذلك في صورة المصالحة عن طعام بطعام أدنى منه أو أجود فان ذلك جائز للغيرم أي بعد حلول الاجل ولا يجوز ذلك من الضامن وأما قبل حلول الاجل فيمتنع من كل (قوله من تخصيصه بالمقوم) أي فلا تجوز المصالحة إلا بالمقوم دون المثلي ثم أنه ورد بحث وهو أنه على تقدير قبول المصنف للمقوم والمثلي لاستثناءه لان كلام المصنف لا عموم فيه لأنه لم يقل وكل ما جاز صلح الغيرم عنه جاز للضامن وإنما قال جاز وهذه

والخلاف ما لم يشتره أما ان اشتراه رجع بثمنه بلا خلاف ما لم يحجب والا فلا يرجع بالزيادة وهذا كله اذا أثبت الضامن دفع الدين المتحمل به لمن هو له بينة أو باقرار صاحب الحق لسقوط الدين بذلك لا باقرار المضمون عنه (ص) وجاز صلحه عنه بما جاز للغيرم (ش) المراد بالغيرم من عليه الدين لأن له أي يجوز صلح الضامن لرب الدين عن الدين بما يجوز للغيرم الصلح به عما عليه فما جاز للغيرم أن يدفعه عوضاً عما عليه جاز للضامن وما لا فلا وأشار بقوله (على الأصح) الى الخلاف في مصالحة الكفيل وفيها أربعة أقوال الاول المنع مطلقاً الثاني الجواز مطلقاً الثالث المنع بالمثلي المخالف لجنس الدين والجواز بالمقوم الرابع الجواز فيما يجوز فيه التسيئة فقط والمصنف انما مشى على القول بالجواز مطلقاً أو بالجواز بالمقوم دون المثلي على ما بينه عج وكلام المؤلف مفروض فيما اذا وقع الصلح عن الدين بمقوم مخالف لجنس الدين بدليل قوله (ص) ورجع بالاقل منه أو قيمته (ش) أي ورجع الضامن المصالح على المدين بالاقل من الدين أو قيمة المصالح به يوم الرجوع فعلم منه أن المدفوع من ذوات القيم لا من ذوات الامثال فلا يرد عليه مسألة الطعام من سلم ولا الدراهم عن الدناير واستثناء بعض لهاتين الصورتين مبني على تشبيهه على غير ظاهره من وقوع الصلح عن الدين بمقوم أو مثلي لا على تشبيهه على ظاهره من تخصيصه بالمقوم فان قيل فما وجه القول بالفرق بين المقوم والمثلي قيل لان المقوم لما كان يرجع فيه الى القيمة وهي من جنس الدين والجميل يعرف قيمة سلعة فقد دخل على القيمة ان كانت أقل من الدين وان كانت أكثر فقد دخل على أخذ الدين وهبة الزيادة بخلاف المثلي لانه من غير جنس الدين فلا يعرف فيه الاقل من الاكثر لان الاقل والاكثر لا بد أن يشتركا في الجنس والصفة فكانت الجهالة في المثلي أقوى وعلم بما قررنا أن الضمير في عنه يعود على الدين لا على الغيرم والارجع الضامن بما وقع الصلح به حيث أجاز له بالاقل منه ومن الدين (ص) وان برئ الاصل برئ (ش) المراد بالاصل هو الذي عليه الدين أصالة والمعنى أن الاصل اذا برئ من الدين بوجه من هبة ونحوها أو كون المدين مات ملياً والطالب وارثه برئ الجميل لانه اذا غرم الضامن شيئاً يرجع به في تركه الميت المدين والتركه في يد الطالب فصارت مقاصة وان مات المدين مع ما ضمن الكفيل وظاهر قوله وان برئ الخ ولو حصل فيما دفعه الاصل استحقاق فاذا دفع الاصل عرضاً عن دينه ثم استحق مثلاً فان الضمان لا يعود على الضامن وهو نحو ما ذكره ابن رشد عن ابن حبيب (ص) لاعمكسه (ش) يعني انه اذا برئ الضامن لا يبرأ الاصل وكذا ان وهب رب الدين الدين للضامن فعلى من عليه الدين دفعه للضامن (ص) ويجل بموت الضامن ورجع وارثه بعد

قضية مهمة غير مسورة بكل فلا عموم فيها لانها في قوة الجزئية ويكتفي في صحتها بصورة (قوله لانه من غير جنس الدين) أقول وكذا المقوم ليس من جنس الدين الا أنه نظر لقيمتها لانها من جنس الدين أي على تقدير أن يكون الدين ذهباً أو فضة أقول وحيث كان المقوم ليس من جنس الدين وإنما الدين من جنس القيمة المنظور اليها فكذلك يقال ينظر لمن المثلي وقت الصلح فانه من جنس الدين فأى فارق فتدبر (قوله لا بالاقل منه ومن الدين) ووجهه انه لما أجاز صار وكما لا عنه فيرجع لما وقع به الصلح قل أو كثر (قوله لاعمكسه) أي اذا برئ الضامن لا يبرأ الاصل بل لو ما بل بعض براءة الضامن براءة الاصل كأي خذ الحق منه فانه براءة الاصل من رب الدين والمطالبة حينئذ للضامن وبعض براءة غير براءة الاصل كبراءة الضامن من الضمان بانقضاء مدة ضمانه وعدم أخذ الحق منه اذا الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية وكذا اذا وهب رب الدين دينه للضامن فانه لا يبرأ الاصل منه والظاهر افتقاره لجوز فعلى المدين دفعه للجميل (قوله ويجل بموت الضامن) ان شاء الطالب

(قوله لكون في الوجه تطالب) أي ان حل دينه والوقوف من تركه الضامن قدرا الدين حتى يحل ان لم يكن الوارث مأمونا (قوله موسرا) أي تأخذه الاحكام غير ملذ لا يسيء (٣٨) القضاة ولا شرط أخذ أي ما شاء أو تقدم الضامن ولا اشترط ضمانه في الحالات الست

(قوله من غير مشقة الخ) والظاهر انه يرجع في كون الاثبات شديدة المشقة على الطالب أولا لاهل المعرفة بذلك فقد يكون هذا شديدا على شخص وغير شديدا على آخر (قوله أي تسليطه على الغريم) لا يخفى انه على هذا الوجه تكون الواو في قوله ولم يبعد باقية على حالها وقوله أو على ماله يناسبه أن تكون الواو في المصنف بمعنى أو وقوله وسواء الخ قضية التسوية أن الموضوع واحد مع انك قد علمت قريبا ان الضمير في عليه ان يرجع للغريم تكون الواو على حالها وان يرجع للمال تكون الواو بمعنى أو (قوله والقول له في ملائه) وحيث قد فليس للطالب طلب الضامن لان الغريم ملئ ولا يطلب الغريم لاعتراق الطالب بعدمه (قوله وأفاد شرط الخ) ثم ان اختارا أخذ الجميل سقطت تباعته للمدين كما في عب (قوله تقديمه) أي الجميل على المدين سواء اشترط براءة المدين أم لا واذا اختار مع عدم البراءة تقديمه فليس له مطالبة المدين الا عند

أجله (ش) يعني أن الضامن اذا مات أو فليس فان لا طالب أن يحل ماله من التركة لحلوله على الضامن بالموت أو الفليس يريد ولو كان الاصل حاضرا مليا ثم ترجع ورثة الضامن بما أعطوا على الغريم وهو الذي عليه الدين بعد حلول الاجل ولو كان موت الضامن عند الاجل أو بعده لم يكن الطالب مطالبة ورثة الضامن بشئ مع حضور الغريم موسرا وبعبارة ويجل بموت الضامن أي بالمال أو بالوجه لكون في الوجه تطالب الورثة باحضار الغريم فان لم يحضره أو غرموا وقوله بعد أجله هو محط الفائدة وأما رجوع الوارث فلا اشكال فيه وكأنه قال ولا يرجع وارثه الا بعد أجله وقوله (ص) أو الغريم (ش) عطف على الضامن أي ويجل بموت الغريم وقوله (ص) ان تركه (ش) أي الحق ينبغي أن يرجع لهما فان لم يترك الغريم مالا لم يطلب الكفيل بشئ حتى يحل الاجل قوله ان تركه أي كلاً أو بعضها يبقى البعض الذي لم يتركه لأجله (ص) ولا يطلب ان حضر الغريم موسرا (ش) يعني أن الضامن لا مطالبة لصاحب الحق عليه حيث كان الغريم وهو المضمون حاضرا موسرا يتيسر الاخذ منه لان الضامن انما أخذ وثيقة فأشبه الرهن فكما لا سبيل الى الرهن الا عند عدم الراهن كذلك لا سبيل الى السكفيل الا عند عدم المضمون على المشهور (ص) ولم يبعد اثباته عليه (ش) الواو بمعنى أو وهو معطوف على محذوف تقديره أو غاب الغريم ولم يبعد اثبات مال الغائب والنظر فيه على الطالب بأن يتيسر اثباته على الطالب والاستيفاء منه من غير مشقة شديدة فلا مطالبة على الجميل وكان الغريم حاضرا موسرا لتيسر الوفاء من ماله أما لو كان في اثباته والنظر فيه بعد ومشقة فلا طلب الجميل وكان الغريم معدم ويصح أن يقرأ اثباته بالثبوت الفوقية والتون بعد الالف أي لا بعد في اثبات الطالب أي تسليطه على الغريم أو على ماله أما لو كان في الاثبات والتسليط على الغريم بعد للده أو ظله أو في التسليط على ماله بعد لعسر الوصول اليه من ظالم أو عدم انصاف حاكم فالطالب طلب الجميل وسواء في هذا كان الغريم حاضرا أو غائبا لانه بعدم الانصاف يصير الموجود معدوما وعلى نسخة اثباته بالثبوت يكون الضمير عائدا على الدين وعلى نسخة اثباته بالثبوت يكون عائدا على رب الدين ومعناها واحد (ص) والقول له في ملائه وأفاد شرط أخذ أي ما شاء وتقدمه أو ان مات (ش) يعني أن الطالب اذا قام على الجميل ليأخذ حقه منه فقال الجميل لا طلب لك على لأن الغريم حاضرا موسرا وقال الطالب بل هو معسر فان القول في ذلك قول الجميل بلا عين الا أن يدعى عليه بعدمه اذا الاصل في الناس الملاء الا أن يقيم الطالب بينة بعسر الغريم فله أخذ حقه من الجميل حيثئذ واذا شرط صاحب الحق على الجميل أن يأخذ بحقه ان شاء أو الغريم كان شرطه صحيحا مفيدا على المشهور فرب الدين أن يطلب الجميل ولو كان المضمون حاضرا مليا ومثله من ضمن في الحالات الست العسر والبسر والغيبه والحضور والحياة وبعد الموت كما هو مقتضى ما في وثائق الجزري وغيرها واذا شرط الطالب على الجميل أن يقدمه بالغرامة على المضمون عكس الحكم في الاصل فانه يعمل به واذا شرط الجميل على الطالب أنه لا يطالبه بالدين الا بعد موت الغريم فله شرطه وليس للطالب حيثئذ أن يطالبه الا بعد موت الغريم يريد بعدموته معسرا بالدين أو بعدموت الجميل فادام الجميل حيا لا يطالب ولو أعدم الغريم فالضمير في له للجميل وفي ملائه للمضمون والضمير في تقديمه للجميل فالشرط وقع من الطالب على الجميل وفي ان مات للغريم أو للجميل كما مر (ص) كشرط ذي الوجه أو رب الدين التصديق في الاحضار (ش) هو تشبيهه في افادة الشرط والعمل به

والمعنى

تعدوا لاخذ من الجميل فيطالب المدين ويأخذ منه بخلاف

الذي قبله والفرق بين الشرعين من وجهين التخيير ابتداء في الاول دون الثاني والرجوع في الثاني دون الاول (قوله الا أن يدعى عليه الخ) أي فلتزعمه المدين (قوله الا بعد موت الغريم) فلو مات الضامن في هذه الصورة قبل موت الغريم فانه يوقف من التركة قدر الدين حتى يموت الغريم

(قوله أو المراد في شأن الاحضار) الأولى الاقتصار على هذا فهو أقرب (قوله فان قلت الخ) السؤال وارد على ما قبل المبالغة في قوله وان لم يطالبه (قوله فتلف منه أوضاع) أي بغير تفريط وتقصير فتدبر (قوله على وجه الاقتضاء الخ) بحث في ذلك بأن المدين غير مجبور على الدفع فكان ينبغي أن يكون الضمان منه وقد يجاب بعذر مجهله أي اعتقاده (٣٩) ان الدين انما يدفع للضامن دون غيره فلذا

ضمنه الضامن ويترد الجواب فيما اذا علم انه لا يلزمه تسليمه له والا أشكل ذلك على هذا الجواب (قوله أوربجنا) أي على القول الراجح بأن اختلافنا في الاقتضاء والارسال فالضامن يقول أخذته على وجه الارسال والمدين يقول أخذته على وجه الاقتضاء (قوله على قول مالك) في العبارة حذف أي قول مالك الذي هو الراجح أي ان مالكاً يقول القول قول المدين انه على وجه الاقتضاء فيضمن ومقابله ما لا شهب من أن القول قول الضامن انه على وجه الرسالة فلا يضمن الطالب وهو ظاهر المدونة لأنه ادعى القبض المباح والاصيل ادعى المحذور وقوله أو أصلاً أي ان الاقتضاء اما على طريق النص أو الراجح أو الاصل أي انه اذا انهم الامر فالاصل أنه على طريق الاقتضاء أي على أحد القولين فيكون حاصله ان أحد القولين يقول ان الاصل الاقتضاء والثاني يقول ان الاصل الارسال وظاهرة أنهما على حد سواء فيرد أن يقال أي موجب لمراعاة هذا القول دون غير ممكن قضية ترجيح قول مالك في مسئلته تقتضي ترجيح الاقتضاء عند الإيهام فتدبر (قوله وهو أحد القولين) حاصله أنه لو انهم الامر وعري عن القرائن ومات الكفيل أو الاصل فهل يحمل على الرسالة أو الاقتضاء قولان (قوله

والمعنى ان ضامن الوجه اذا شرط على صاحب الدين انه مصدق في احضار المضمون له دون معين فانه يعمل بشرطه ووقع في نسخة كشرط دين الوجه أي يوفي بالشرط المتقدم كما يوفي بشرط الجميل أن لا شيء عليه من الدين في جملة الوجه فحذف فاعل الشرط دلالة الكلام المتقدم عليه وأضاف الشرط الى الدين على تقدير ان لادين وهو المفعول وأضاف الدين الى الوجه على معنى في وحذف المضاف أي كشرط الجميل أن لادين في جملة الوجه لكن هذا هو الثاني في قول المؤلف أو اشترط نقي المال فيصير ضمان طلب به هذا الشرط وكذلك يفيد شرط رب الدين دون معين التصديق في عدم احضاره للمضمون فيعمل بشرطه ويقبل قوله حيث ادعى الضامن احضاره فقوله التصديق في الاحضار راجع لقوله كشرط ذي الوجه وقوله أورب الدين لكن الاول يطالبه من غير حذف والثاني يطالبه على حذف مضاف أي كشرط ذي الوجه التصديق في الاحضار أورب الدين التصديق في عدم الاحضار والمراد في شأن الاحضار فيشمل الاثبات والنفي (ص) وله طلب المستحق بتخليصه عند أجله (ش) أي للضامن طلب رب الدين بتخليصه من الضمان بأن يقول له عند حلول أجله وسكوته عن طلب المضمون أو تأخيره وهو موسر إما ان تطلب حقه أو تسقط عني الضمان وكذا للضامن طلب المضمون بدفع ما عليه عند أجله وان لم يطالبه رب الدين فان قلت كيف يتصور طلب رب الدين للضامن ومن عليه الدين حاضر ملي قلت يتصور ذلك في الملتد وشمل قوله عند أجله ولو عوت أو فلس من هو عليه ومفهومه أنه ليس له ذلك قبل حلول الاجل (ص) لا يتسلم المال اليكم وضمنه ان اقتضاء لا أرسل به (ش) يعني ليس للضامن أن يطالب المضمون بأن يسلم المال اليه ليدفعه لربه لانه لو أخذ منه ثم أعدم الكفيل أو فلس كان للذي له الدين أن يتبع الغريم واذا وقع ان الضامن تسلم الدين من المدين ليدفعه الى ربه فتلف منه أوضاع فانه يضمنه أن تسلمه على وجه الاقتضاء بأن يطالبه من الاصل فيدفعه له أو يقول له خذ وأنا رى منه وسواء قامت بضايعة بينة أم لا عينا أو عرضاً أو حيواناً لتعديه في قبضه بغير إذن ربه لان تسلمه على وجه الرسالة بأن يدفعه له ابتداء ولا يشترط برأيه منه فتلف أوضاع فانه لا ضمان عليه * واعلم ان الركراكي قسم قبض الجميل للمال الى خمسة أقسام وهو على وجه الاقتضاء أو الارسال أو الوكالة عن رب الحق أو يختلفان في دعوى الاقتضاء والارسال أو ينهم الامر ويعري عن القرائن فقوله ان اقتضاء نصاً بان قامت بينة على أنه قبضه على وجه الاقتضاء أوربجنا بأن اختلافنا في الاقتضاء والارسال على قول مالك أو أصلاً بأن انهم الامر ويعري عن القرائن وهو أحد القولين وقوله لا أرسل به أي حقيقة بأن تطوع له بالدفع أو حكماً بأن دفعه له على وجه الوكالة فاشتمل كلامه على الوجه الخمسة * ولما ذكر أن الكفيل طلب المستحق بتخليصه عند أجله ان سكت أو أخره وله ان لا يرضى بتأخيره شرع في جلب كلام البيان حيث قال واذا أخر الطالب الغريم فلا يخالوا ما أن يكون ملماً أو معذماً فان كان معذماً فلا كلام للجميل باتفاق واليه أشار بقوله (ص) ولزمه تأخير ربه المعسر (ش) أي ولزم الضامن تأخير رب الدين الغريم المعسر ابن رشد أي ولا كلام للضامن في

على وجه الوكالة أي ووافقه الطالب عليها فيدبر الضامن فقط كما هو مستفاد من قول المصنف في الوكالة ولو قال غير المفوض قبضت وتلف برئ ولم يبرأ الغريم الا بينة فان نازعه الطالب في الوكالة فسيأتي ان القول قول الموكل والحاصل انه اذا قبضه على وجه الاقتضاء يصير لرب الدين غريمان فله أن يطالب أيهما شاء كما صرح بذلك الركراكي وغيره فان رجع على الاصيل كان الاصيل الرجوع على

الكفيل وأما في الرسالة فخصمانه من الغريم وهو رسول (قوله مقدار ما يرى الخ) والظاهر أنه يرجع في ذلك المقدار لاهل المعرفة وانظر
لو ادعى عليه أنه علم وسكت هل يخلف أم لا والظاهر أنه لو سكت وادعى الجهل يعذره إذ ليست من المسائل التي لا يعذر فيها بالجهل (قوله
ويدخله الخلاف) أي ويكون المصنف ما شيا على أنه رضى (قوله وغرم المال حالا) ويأخذه عند أجل التأخير ومعنى لزوم الضامن
في هذه أنه يغرم المال في الحال ولا يؤخر لعدم رضاه بالبقاء ولكن لا يرجع على الغريم المضمون إلا بعد حلول أجل التأخير نعم يرد أن يقال
كان القياس أنه لا يؤخذ من الضامن عاجلا وأجيب بأنه لعله مبني على ضعف وهو أنه يطالب أن حضر الغريم موسرا (قوله وكلام
نت فيه نظر) أي حيث قال وكذا يسقط (٣٠) التأخير إن نكل ويبقى الحق حالا (قوله إن قال وضعت الخ)

هذا اتفاقا لوجوب انظار المعسر وتأخيرهما عما هو رفق بالجميل ابن رشد وإن كان الغريم موسرا فلا يخلو
من ثلاثة أوجه أن يعلم ويسكت أولا يعلم حتى يحل الأجل الذي أنظره إليه أو يعلم فيسكت فإشارتي إلى الأول
بقوله (ص) أو الموسر إن سكت (ش) أي وكذا يلزم الجميل تأخير رب الدين الغريم الموسر بقوله أو
الموسر منصوب عطفا على المعسر أي أن تأخير الطالب المدين الموسر يلزم الضامن إن سكت أي الضامن
بعد علمه بالتأخير مقدار ما يرى أنه رضى ويدخله الخلاف المعلوم هل السكوت رضا أم لا وإلى الثانية بقوله
(ص) أو لم يعلم أن حلف أنه لم يؤخره مسقطا (ش) عطف على سكت أي أو لم يعلم الجميل بالتأخير حتى حل
الأجل الثاني وقد أعسر الغريم فالضمان لازم للجميل إن حلف رب الدين أنه لم يؤخره مسقطا للضمان
فإن نكل رب الدين سقط الضمان وإلى الثالثة بقوله (ص) وإن أنكر حلف أنه لم يسقطه ولزمه (ش) أي
وإن أنكر الضامن التأخير أي لم يرض به حين علمه وقال رب الحق تأخيرك إبرا على من الضمان حلف
رب الحق أنه لم يسقط الضمان حين أخر المضمون وإنما أخره على بقاء الضمان وإذا حلف لزم الضامن
الضمان وغرم المال حالا وسقط التأخير عن الغريم وهو رب الحق فإن نكل لزم التأخير وسقطت الكفالة
وكلام نت فيه نظر (ص) وتأخر غريمه بتأخيرها إلا أن يخلف (ش) المراد بالغريم من عليه الدين والهاء
واقعة على صاحب الدين والمعنى أن صاحب الدين إذا أخر الجميل بالدين بعد حلوله إلى أجل فإنه يلزم منه
تأخير الغريم الذي عليه الدين إلا أن يخلف رب الدين أنه إنما أراد بالتأخير الجميل فقط دون المدين فرب
الدين أن يطالب الغريم بالدين لأنه إذا وضع الجمالة كان له طلب الغريم إن قال وضعت الجمالة دون الحق
فإن نكل رب الدين عن اليمين فإنه يلزمه تأخير الغريم عياض أخذ منه عدم انقلاب عين التهمة واستشكل
قوله وتأخر الخ بأنه لا يأتي على الرواية المشهورة من أن رب الدين لا يطالب الضامن إن حضر الغريم
موسرا وأجيب بأنه أخره والمدين معسر فأيسر في أثناء الأجل أو غاب فقدم في أثناء الأجل * ولما انتهى
الكلام على الضمان أخذت كلم على ما يعرض له من المبطلات فقال (ص) وبطل أن فسد متحمل به
(ش) المشهور أن الجمالة تسقط عن الضامن إذا كان المتحمل به فاسدا كما إذا قال شخص لا خير أدفع لهذا
دينارا في دينارين إلى شهر أو أدفع له دراهم في دينارين إلى شهر وأنا جميل لك بذلك وأما ان وقعت الجمالة
بذلك بعد انبرام العقد فلا خلاف في سقوطها (ص) أو فسدت كجعل من غير به لدية (ش) أي وكذلك
تبطل الجمالة إذا فسدت نفسها كما إذا أخذ الضامن جعلاً من رب الدين أو من المدين أو من أجنبي لأنه
إذا غرم رجوع بما غرمه مع زيادة الجعل وذلك لا يجوز لأنه سلف بزيادة وأما الجعل من رب الدين أو من
أجنبي للدين على أن يأتيه بحميل فإنه جائز فاللام في قول المؤلف لمدنيته للتعليل أي كجعل وصل

شرط في قوله طلب الغريم
الخ ولا يقال إن هذا الشرط
لا يحتاج له مع الموضوع
وهو قوله إن وضعت الجمالة
لأننا نقول إن الموضوع وهو
وضع الجمالة يحتاج وضع
الدين أيضا مع أنه إذا وضع
الدين أو الجمالة ليس له
طلب الغريم فلذا أتى بقوله
إن قال الخ واحترز بالشرط
من وضعهما معا ولم يحتز
عن وضع الدين فقط لأنه
إذا وضع الدين فقط ليس
له طلب الغريم (قوله فأيسر
في أثناء الأجل) أي أجل
التأخير أي والتأخير للغريم
كذلك وقوله أو غاب أي
الغريم وقوله فقدم أي
قدم الغريم موسرا في أثناء
أجل التأخير وأجيب
أيضا بأن يحمل ذلك على
ما إذا اشترط تقديم الضامن
أو اشترط الأخذ لايم ما شاء
(قوله المشهور الخ) ومقابله
أن الجمالة لازمة للجميل
على كل حال ولو فسد البيع

لأن الجميل هو الذي أدخل صاحب الدين في دفع ماله للثقة به فعليه الأقل من قيمة السلعة أو ما تحمله به
تنبية ظاهر كلامه وكلام بهرام بطلان الجمالة الواقعة في البيع الفاسد ولو فاتت بفوت البيع الفاسد ووجبت فيه القيمة ولكن
ينبغي أن يقال أنه في حالة الفوات يكون ضامنا في القيمة كالمدين الواقع في البيع الفاسد فان المبيع فإنه يكون رهنا في القيمة كما
أسلفناه بجامع أن كلامهما وثقة بالحق وفي كلام نت ما يفيد لكن بشرط أن لا يعلم المتحمل به بالفساد فان علم به فإن الجمالة تبطل حتى
في القيمة وحينئذ فليست الجمالة كالمدين (قوله أو فسدت) اعلم أن المراد بالبطلان اللغوي وهو عدم الاعتداد بالشئ وبالفساد
الفساد الشرعي وهو عدم استيفاء الشروط (قوله فاللام في الخ) الحاصل أن الصور توسع لأن الجعل له الضامن من المدين أو من رب

الدين أو من أجنبي وإما للدين من الضامن أو من ربه أو من أجنبي وإما له من الضامن أو من المدين أو من أجنبي فيجتمع ان كان من رب الدين أو من المدين أو من غيرهما للضامن وأما اذا كان المدين على ان يأتي بضامن فسواء كان من رب الدين أو من أجنبي فحائز وكذا من الضامن للمدين وكذا يجوز اذا كان من المدين أو من الضامن أو أجنبي لرب الدين الا انه اذا كان من أجنبي أو من الضامن للمدين فسواء حل الدين أم لا وأما اذا كان الجعل من رب الدين للمدين فيشترط حلول أجل الدين والأدى لضع وتبطل لان اعطاء المدين الضامن بمنزلة تعجيل الحق اذا علمت ذلك فتقول حاصل المصنف على كلام الشارح ان الجعل وصل للضامن من غير رب الدين لأجل المدين أي بأن يكون من أجنبي فقط فيقتضي الجواز اذا كان من المدين أو من رب الدين للضامن مع انه في هاتين صورتين تمتنع فتنبه الشارح لاحدهما بقوله وكذا اذا وصل من ربه للضامن وترك الأخرى (أقول) ولو جعلنا قوله لمدينه متعلقا بمحذوف والتقدير كجعل لم يكن من رب الدين للمدين أي بأن كان من رب الدين أو المدين أو أجنبي الضامن بقريضة المقام لكان مفيدا لصور المنع كلها بالمنطوق ويكون مفهومه صورة واحدة وهو ما اذا كان من الرب للمدين فلا منع ويقاس عليه ببقية صور الجواز (تنبيه) اذا كان الجعل من غير رب الدين للضامن بقيد الفساد عما اذا علم رب الدين بذلك أو لم يعلم بذلك ولم يرد الجعل حتى علم ربه به فان رده الجعل قبل علم ربه به فان الجملة لا تفسد (قوله أول غيره) المناسب اسقاطه لان (٣١) الجعل دائما واصل للضامن لكن ناره نقول ان الضمان

متعلق بالضامن وتارة بغيره أعنى مدينه فالتعيم انما هو في متعلق الضمان وأما الوصول فهو للضامن فقط وقوله بسبب الخ أشار بهذا الى أن الباء في قول المصنف بضامن للسببية وفيه نظر لان ضمان الضامن نفس الجعل لانه سبب فيه فالباء التي في المصنف على ما في نسخة الشارح زائدة (قوله لا يخالف ذلك) أي لانه استثناء من عام ولو قصر كلام المصنف على ما اذا كان مضمون الضامن ضمن الضامن لادى الى تناقض في كلام المصنف والحاصل أن التناقض اذا جمل ما قبل الاعلى عين ما بعد الا وأما اذا جمل ما قبل الاعلى

للضامن من غير ربه لأجل مدينه أو من أجنبي وكذا اذا وصل من ربه للضامن (ص) وان بضمان مضمونه (ش) أي وان كان الجعل الواصل للضامن أول غيره بسبب ضمان مضمونه بأن يتدأين رجلان دينان رجل أو من رجلين ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه لرب الدين وبعبارة أي وان كان الجعل ضمان مضمون الضامن للضامن أو لشخص الضامن عليه دين فيكون الاستثناء الآتي في ضمان كل منهما لا يخالف ذلك تأمل وهذا اذا دخل على ذلك بالشرط واستثنى من ذلك ما مضى به عمل الماضين بقوله (ص) (٥٨٢) الا في اشتراشي بينهما أو بعه كقرضهما على الاصح (ش) أي الا أن يقع ضمان كل منهما لصاحبه في اشتراشي معين بينهما شركة ويضمن كل منهما صاحبه في قدر ما ضمنه فيه فانه جائز أوالا اشترياه على الثلث والثلثين مثلا وضمن كل منهما الآخر فيما عليه لم يجز لانه سلف بر منفعة أو ضمان يجعل اللهم الا أن يتحمل صاحب الثلث بنصف ما على صاحب الثلثين ومثل الشراء البيع كما اذا أسلمهما رجل في شيء وتضامنا فيه وكذلك اذا تسلف شخصان نقدا أو عروضا أو غير ذلك بينهما على ان كل واحد منهما جمل بصاحبه على الاصح عند ابن عبد السلام واليه ذهب ابن أبي زمين وابن العطار خلا فالابن الفخار ورأسه سلفا بر منفعة * ولما أنهى الكلام على أركان الضمان الثلاثة شرع في الكلام على تعدد أركانها وهو الضامن الداخل في جنس الذمة من قوله الضمان شغل ذمة أخرى فقال (ص) (٥٨٣) وان تعدد جلاء تابع كل بخصته (ش) يعني أن الجلاء اذا تعددوا

عمومه فلا تناقض (قوله وهذا اذا دخل على ذلك بالشرط) وأما لو ضمن كل واحد منهما صاحبه على سبيل الاتفاق فلا منع اذا جعل فيه (قوله واستثنى من ذلك) إشارة الى أن علة المنع موجودة في صورة الجواز ولكن انما يحكم المصنف فيها بالجواز لعمل الماضين (قوله في اشتراشي معين بينهما) أي فان كان غير معين امتنع لانها شركة ذم ولا يقال الضمان لا يصح في المعين لانه نقول الضمان هنا في جنس المعين لا في ذاته (قوله لانه سلف بر منفعة أو ضمان يجعل) هذه العلة موجودة في صور الجواز أما ضمان يجعل فظاهر وأما سلف بر منفعة فن حيث انه يغرم لصاحبه الذي ضمنه فهو سلف بر منفعة وهو أنه ضمنه (قوله كما اذا أسلمهما رجل في شيء وتضامنا) أي بالسوية وكما يأتي ذلك في السلم يأتي في بيع النقد للثمن اذا ظهر عيب أو طرأ استحقاق (قوله وكذا اذا تسلف الخ) أي اقتراضا شيئا وتضامنا فيه لكن بالسوية (قوله ورأسه سلفا بر منفعة) أي حراما والمعتمد لا يراه حراما وان كان سلفا بر منفعة لان عليه عمل الماضين (قوله الثلاثة) أي وهي الضامن والمضمون والمضمون به فتشكك على الضامن في قوله وضع من أهل التبرع وعلى المضمون في قوله وعن الميت وعلى المضمون به في قوله بدين لازم وأما المضمون له وهو رب الدين والصيغة فلم يشكك عليهم (قوله الداخل في جنس الذمة) أي الداخل وصفه وهو ذمته في مطلق الذمة من دخول الجزئي في الكلي (قوله وان تعدد جلاء) أي أو غرما في الكلام حذف أو وما عطف وليس من خصائص الواو والفاء كذا قرر بعض الشراح الا أن حل الشارح ظاهر في خلافه لكن لا مانع منه

(قوله بدليل ما بعده الخ) هذا بالنظر للحكم من خارج لا بالنظر للقواعد النحوية لانه باعتبارها يعم فيها قبل الاستثناء (قوله بأن يقول كل واحد) أى أو واحد وليس المراد ان كل واحد من الجميع يقول الخ وقوله ووافق أصحابه احترازاً عما اذا لم يوافق أصحابه وقوله أو يقال لهم أى للجميع تضمنوه وقوله فيقول الخ أى فيجب للجميع يقول كل واحد ثم قلوا اقتصر أحدهم على الجواب بنعم وسكت الباقيون فانظروا أن السكوت هنا لا يعدرضا وقوله أو نطق الجميع دفعة أى بأن يقول الكل بصوت واحد تضمنه وقوله وسيأتى فى قوله كترتهم أى يأتى عنده وليس المراد انه معناه الا انه وعد ولم يذكره لانه لم يأت (قوله ثم ان الاستثناء منقطع) أى بحسب الفقه كما تبين لك مما تقدم (قوله والمسئلة رباعية الخ) لا يخفى ان كلام الشارح (٣٣) ظاهر في الجملة فقط أى الذين ليسوا بغرماء لقول الشارح فى صدر الحل يعنى

اذا تكفل بجاعة الخ مع ان تلك الاربعة تجرى فى الغرماء بل كلامه فى القسم الرابع يدل على العموم وان مراده بالجملة ما يعم الغرماء والحاصل انه أراد بالجملة فى الرابع ما يشمل الغرماء فلك حينئذ فى الثلاثة الاول اما ان تقدر عاطفا ومعطوفا أى أو غرماء أو تريد بالجملة ما يشمل الغرماء وان كان صدر الحل قاصراً على الجملة حقيقة (قوله مشبه فى مفهوم) أى الذى هو بعد الا لانه مفهوم قوى كالنطوق الا انه غير تام لانه هنا يأخذ الحق من أيهم شاء ولو كان غيره حاضراً لم يأت كل واحد ضامن مستقل بخلاف اشتراط جملة بعضهم عن بعض انما يأخذ الحق من أحدهم عند غيبته أو عدم غيره لا مع حضوره الا أن يقول أ بكم شئت أخذت بحق (قوله ولا يخالف) أى ولا يناقض والا فالخالفه موجودة ولو بعد الجواب (قوله ان علم بأنهم جملة) أى جملة بعضهم عن بعض (قوله بغير المؤدى الخ) وأما المؤدى عن نفسه فلا يرجع به وقوله الملقى بفتح الميم وكسر الفاف وتشديد الياء اسم مفعول من الثلاثى وأصله ملقوى قلبت الواو ياء

دفعته وليس بعضهم جمل لا ببعض بدليل ما بعده فانه يتبع كل حصته من الدين بقسمه على عددهم ولا يؤخذ بعضهم عن بعض بأن يقول كل واحد ضمناً عليهم أو يوافق أصحابه أو يقال لهم تضمنوه فيقول كل واحد نعم أو ينطق الجميع دفعة وأما لو قال كل واحد ضمناً على فهو جمل مستعمل بجميع الحق وسيأتى فى قوله كترتهم (ص) الا أن يشترط جملة بعضهم عن بعض (ش) يعنى اذا تكفل بجاعة عن رجل بدين واشترط صاحب الحق عليهم فى أصل الجملة ان بعضهم جمل عن بعض فانه ان يأخذ المالى عن المعدم والحاضر عن الغائب والحقى عن الميت ثم ان الاستثناء منقطع لان الذى قبله لم يشترط جملة بعضهم عن بعض فكانه قال لكن ان اشترط جملة بعضهم عن بعض والمسئلة رباعية تعدد الجملة ولا يشترط فلا يأخذ كلا الا بحصته تعددوا واشترط جملة بعضهم عن بعض يؤخذ لكل واحد بجميع الحق ان غاب الباقي أو أعدم اشترط جملة بعضهم عن بعض وقال مع ذلك أ بكم شئت أخذت بحق فبما أخذ كل واحد بجميع الحق ولو كانوا حاضراً أملياً وللغرماء فى هاتين الصورتين الرجوع على أصحابه تعددوا ولم يشترط جملة بعضهم عن بعض لكن قال أ بكم شئت أخذت بحق فله أخذ من شاء بجميع الحق وليس للغرماء الرجوع على كل واحد من أصحابه الا بما يخصه من أصل الحق ان كانوا غرماء (ص) كترتهم (ش) مشبه فى مفهوم قوله الا أن يشترط الخ فكانه قال فان اشترط جملة بعضهم عن بعض رجوع على كل واحد بجميع الحق كترتهم فى الزمان ولو تقاربت اللحظات وظاهره علم الجمل الثانى بالاول أم لا وهو ظاهر المدونة وابن الحاجب وهو كذلك ولا يخالف هذا ما فى كتاب الجعل من أن من استأجر ظرأ ثم أجر أخرى فبانت الاولى فان الثانية لا يلزمها الارضاع وحدها حيث علمت بالاولى لان الضمان معروف والاجارة بيع فهى على المشاحة ولو ضمن أجنبى كفيلا من الكفلاء فانه يكون ضامناً للجميع الحق ان علم بأنهم جملة يؤخذ منه مع عدمه فان لم يكن علم فله ان يرجع عن الضمان (ص) ويرجع المؤدى بغير المؤدى عن نفسه بكل ما على الملقى ثم ساواه (ش) يعنى أن الجملة اذا كان الحق عليهم أو على غيرهم على أخذ التأويلين الاتيين وغرم أحدهم الحق للغير ثم فان المؤدى يرجع على من لا قام من الجملة بما عليه خاصة ولا يأخذ منه ما آداء عن نفسه ثم ساواه فى غرم ما دفع عن غيره كالثلاثة اشترى سلعة بثلاثة وشمحل كل منهم بصاحبه فاذا لى البائع أحدهم أخذ منه جميع الثمن مائة عن نفسه ومائتين عن صاحبيه فاذا لى هذا الدافع أحدهما أخذ مائة عن نفسه ثم يقول له دفعت أنا مائة أبضاع صاحبتك أنت شريكى فيها بالجملة فبما أخذ منه أيضاً

لسبقها وسكونها وأدغمت الياء فى الياء وكسرت الفاف للجائسة وقوله بكل ما على الملقى الخ أى بالاصالة وقوله ثم ساواه أى فما خسر غرمه بالجملة فى غيره وقوله بكل الخ يدل بعض من كل لان غير المؤدى عن نفسه شامل لما على الملقى ولما على غيره وبطل الجملة من الجملة والفعل من الفعل والجار والجرور ومن الجار والجرور كافى مسئلتنا فلا يشترط ضمير باجاء النجاة لان الضمير لا يعود على الجملة ولا على الفعل ولا على الجار والجرور وقوله ثم ساواه عطف على رجوع أو مستأنف (قوله ثم ساواه) أى ساوى المؤدى الملقى فاذا كان الملقى لم يغرم شيئاً فى الجملة ساواه فيما غرمه بها وان كان غرم شيئاً فان كان قدر ما غرمه بها من لا قام ساواه معنى انه لا يرجع عليه بشئ مما غرمه بها وان كان ما غرمه أحدهما أكثر مما غرمه الآخر فانه ينقطع الاقل مما غرمه أحدهما به من الاكثر مما غرمه الآخر بها وتساويان فيما بقي

خسین فاذا لقي أحدهما الغائب بعد ذلك أخذ بهما أدى عنه وهو خسون وهذا التراجع خاص
بما إذا كان بعضهم جسيلا لبعض وهم جسيلا غرماء وسواء قال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقي
على ظاهر كلام الشارح عند قوله وهل لا يرجع الخ أو لم يقل وفيما إذا كانوا جسيلا غير غرماء
واشترط جملة بعضهم عن بعض وسواء قال في هذه أيكم شئت أخذت بحقي أم لا لكن على أحد
التأويلين الاثنين وليس يجازي مسألة ترتيبهم ولا فيما إذا لم يكن بعضهم جسيلا لبعض ولو قال
مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقي انفي مسألة الترتيب انما يرجع من أدى على الغريم وكذا مسألة
إذا لم يكن بعضهم جسيلا لبعض وقال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقي حيث كانوا جسيلا فقط فان
من أخذ منه انما يرجع على الغريم ولا يرجع على من كان معه في الجملة إذا الفرض انه لم يشترط
جملة بعضهم عن بعض وأما إذا كانوا غرماء فقط فان كل واحد انما يؤدي ما عليه ولا يرجع على
غيره إلا أن يقول أيكم شئت أخذت بحقي فان قال ذلك وأخذ جميع الحق من أحدهم فانه
يرجع على كل واحد بما أدى عنه فقط ثم ذكر المؤلف مسألة المدونة التي أقردها الناس
بالتصنيف بغاء التفریع على قوله ويرجع المؤدى بغير المؤدى عن نفسه الخ وبه حصل ايضاحه
فقال (ص) فان اشترى ستة بستمائة بالجملة فليأخذهم أخذ منه الجميع ثم ان لقي أحدهم
أخذ بمائة ثم عاتين فان لقي أحدهما بالثلاثين أخذ بخمسين وبخمس مائة وسبعين فان لقي الثالث
رابعا أخذ بخمسة وعشرين وعملها ثم باثني عشر ونصف وستة وربع (ش) هذا في الحقيقة
مثال وهو يذكر لا يوضح القاعدة وفي بعض النسخ بكاف التمثيل بدل القاء والمعنى أنه إذا
اشترى ستة أشخاص سلعة بستمائة درهم من شخص على كل واحد منهم مائة بالاصالة وعليه
الباقى بالجملة فليأخذ صاحب السلعة أحدهم أخذ منه الجميع ثم إذا لقي هذا الذي غرم الستمائة
أحد الخمسة يقول له غرمت مائة عن نفسي لا رجوع لي بها على أحد وخمسمائة عنك وعن
أصحابك يحصل منهم مائة اصاله فيأخذها منه ثم يساويه في الاربع مائة الباقية فيأخذ منه
أيضا مائتين فكل منهم غرم عن الاربع مائة الباقية مائتين ثم ان لقي أحدهما بالثمانين الاربع مائة
أخذ بخمسين لانه يقول له غرمت عنك وعن الثلاثة الباقية مائتين عنك منهم خسون اصاله
ومائة وخسون عن الثلاثة جملة يساويه فيها فيأخذ منه أيضا خمسة وسبعين عن الثلاثة
فجميع ما يغرم هذا الثالث مائة وخمسة وعشرون فان لقي الثالث الذي غرم الثاني مائة وخمسة
وعشرين رابعا يقول له غرمت مائة وخمسة وعشرين منها خسون عنى اصاله وعنك وعن
صاحبك خمسة وسبعون فيأخذ منه خمسة وعشرين عن نفسه اصاله ويبقى خسون جملة
يساويه فيها فيأخذ منه أيضا خمسة وعشرين عن الاثنين الباقيين جملة ثم ان لقي هذا الرابع
خامسا يقول له دفعت عنك وعن صاحبك خمسة وعشرين جملة يحصل منها اصاله اثنا عشر
ونصف فيأخذها منه ويساويه فيما بقي فيأخذ منه أيضا ستة وربع فقط ثم ان لقي هذا الخامس
السادس أخذ منه ستة وربع فقط لانها هي التي غرمها عنه وحده وسكت عن هذا الوضوح
أي لانه لم يؤدي بالجملة سواها وأخذ من تراجع الجسيلا تراجع الصوص وهو كذلك عندما لك
إذا وجد بعضهم مع عدم الرجوع على الاملاء لان كل واحد ضامن للجميع ما أخذوا وانظر كمال
العمل بالنسبة لثقال المؤلف الى أن يصل لكل ذي حق حقه في الشرح الكبير (ص) وهل
لا يرجع عما يخصه أيضا إذا كان الحق على غيرهم أولا وعليه الاكثر تأويلان (ش) المسألة
الاولى الحق عليهم فهم جسيلا غرماء فلا يرجع الغارم عما يخصه على أحد قولا واحدا واختلاف
إذا كان الحق على غيرهم كافي هذه المسألة وهم كجسيلا بعضهم على بعض فليأخذ صاحب الحق
أحدهم فأخذ منه جميع حقه هل يرجع الدافع إذا لقي أحد أصحابه فيقاسمه في الغرم على

(قوله وهذا التراجع خاص) الحاصل
انه تقدم ان الصورة غانية غير مسألة
الترتيب فأشار الشارح الى أن
الذي خاص بالمصنف أربعة
ما إذا كانوا جسيلا غرماء سواء قال
أيكم شئت أخذت بحقي أم لا فها تان
صورتان وفيما إذا كانوا غير غرماء
واشترط سواء قال أيكم شئت أخذت
بحقي أم لا فهذه أربع (قوله على
ظاهر كلام الشارح) راجع لقوله
وسواء قال مع ذلك أيكم شئت أي
ان هذا التعميم على ظاهر كلام
الشارح (قوله وفيما) أي وبما في
بمعنى الباء (قوله وليس يجازي الخ)
اعلم ان هنا صورة أربعة ليست
داخلة وهي ما إذا لم يكن بعضهم
جسيلا عن بعض وفي كل اما غرماء
أو جسيلا وسواء قال أيكم شئت
أخذت بحقي أم لا فهذه أربع ذكر
الشارح ثلاثا وترك واحدة فأشار
لصورة فقال أيكم شئت أخذت بحقي
حيث كانوا جسيلا وأشار لاثنين
بقوله وأما إذا كانوا غرماء أي سواء
قال أيكم شئت أخذت بحقي أم لا
وترك صورة ما إذا كانوا جسيلا ولم
يشترط ولم يقل أيكم شئت الخ (قوله
وأما إذا كانوا غرماء) ومثله إذا
كانوا جسيلا ولم يشترط ولم يقل أيكم
شئت فان كل واحد انما يؤدي ما
عليه وهذه الصورة هي المتروكة

(قوله وفائدة الخلاف الخ) اعلم أنه على حله الأول بحسب ما أفادته تظهر فائدة الخلاف فيما إذا كان دفع الثمناة وقوله بعد ذلك وفائدة الخلاف الخ يقتضي أنه على الحل الأول لم تظهر فائدة الخلاف فوقع في كلامه التناقض وانما قلنا على حله أولاً لتظهر فائدة الخلاف لأنه على القول الأول يتشارك في الثمناة فيصير كل واحد دفاعاً مائة وخمسين وعلى الثاني يكون الدافع مختصاً بمائتين والملقى مائة عليه المائة فقط والتحقيق هو أنه لا تظهر (٣٤)

في الثمناة على حد سواء باتفاق القوانين وعلى كل المعتمد قول ابن لبابة والتونسي أي وغيرهما ما هو قليل القول بعدم الرجوع (قوله بتشديد الواو) على هذه النسخة يكون المصنف حذف التأويل الثاني وقوله أولاً أي ابتداء أي بان كانوا أحداً فقط وأما لو كانوا جماعة غراماً فالحق عليهم ابتداء (قوله وصح بالوجه) أي باحضار الوجه ففيه حذف مضاف أو الباء للابسة أي ملتبساً بالوجه (قوله عبارة عن الاتيان بالغريم) فلا يدخل فيه ضمان الطلب كما فهمه الشيخ أحمد من أنه غير مانع لذلك لان ضمان الطلب طلبه بما يقوى عليه فليس الاتيان جزئياً ولا لازماً (قوله رده من زوجته) أي إذا كان بغيرائه (قوله وان بسجن) كان محققاً أو ظاهراً وهو مقيماً إذا أمكن خلاص حقه منه وهو به (قوله ويجبس له) مستأنف (قوله مصدراً مضاف لقاعله) أقول ويصح أن يكون مضافاً للمفعول والفاعل محذوف والتقدير أي تسليم المضمون الضامن (قوله ان أمر به) فان سلم نفسه أو سلمه أجنبي بغير أمر الضامن لم يبرأ إلا أن يقبله الطالب ولو أنكر الطالب أمر به برئ ان

السواء فيما يخصه وفيما على أصحابه واليه ذهب ابن لبابة والتونسي وغيرهما قالوا لانهم سواء في الجملة أولاً يرجع عليه الا فيما على أصحابه فقط فيقاسمه فيه وأما القدر الذي يخصه فانه لا يرجع به على أحد كالمسئلة السابقة وهذا مذهب الاكثر كما عزا في التنبيهات لاكثر مشايخ الأندلسيين في ذلك خلاف وفائدة الخلاف لو قبض رب الدين من أحدهم مائة لكونه لم يجد معه غيرهما وجده هذا أحد الكفلاء هل يرجع عليه بنصف المائة أولاً يرجع عليه بشئ منها وإذا علمت أن القول بأنه لا يرجع هو الذي عليه الاكثر يكون قول المؤلف وعليه الاكثر راجعاً للأول وهو ما قبل أولاً ويبعد أن يكون المؤلف أراد بالاكتر ابن لبابة والتونسي نعم في بعض نسخ المؤلف وهل يرجع بما يخصه إذا كان الحق على غيرهم بإسقاط لأو أيضاً وفي بعضها وهل لا يرجع بما يخصه أيضاً إذا كان الحق على غيرهم أولاً بتشديد الواو والتونين وعزا بعض لمسودة المؤلف وخط تليذه الاقفهسي وعلى هاتين النسختين فلا شك * ولما انتهى الكلام على ما هو المعظم بالقصد وهو ضمان المال شرع فيما يشبهه وهو ضمان الوجه بقوله (ص) وصح بالوجه (ش) هذا معطوف على قوله وصح من أهل التبرع والمعنى أن الضمان يصح بالوجه فإذا لم يأت بالمضمون فانه يغرم ما عليه وهو عبارة عن الاتيان بالغريم الذي عليه الدين وقت الحاجة ولا اختلاف في محنته عندنا ولا فرق بين الوجه وغيره من الاعضاء قال في الشامل وجاز بوجه والعضو المعين كالجميع اه وانما يصح ضمان الوجه حيث كان على المضمون دين اذا لا يصح في قصاص ونحوه والمراد بالوجه الذات (ص) والزواج رده من زوجته (ش) يعني ان الزوجة اذا تكفلت بوجه شخص فلزوجها أن يرده لانه يقول قد تحبس فامتنع منها وقد تخرج للخصومة وفيه معرفة على هذا الفرق بين أن يكون ما على المضمون من الدين قد درثت مالها أو أقل أو أكثر ومثله ضمان الطلب وأما ضمان المال فقد مر (ص) ويرى بتسليمه له (ش) يعني ان ضامن الوجه يبرأ بتسليم المضمون لصاحب الحق في مكان يقدر على خلاصه منه يريد اذا كانت الكفالة غير مؤجلة أو كانت مؤجلة وقد حل الدين وقوله (وان بسجن) مبالغة في براءة ضامن الوجه اذا سلم الغريم لصاحب الحق ولو كان ذلك في السجن بأن يقول له صاحبك في السجن شأنك به وليس المراد انه يسلمه له في يده ويجبس له بعد تمام ما حبس فيه وسواء حبس في دم أو غيره فقوله بتسليمه مصدراً مضاف لقاعله والمفعول محذوف أي بتسليم الضامن المضمون (ص) أو بتسليمه نفسه ان أمر به ان حل الحق (ش) الهاء في المواضع الثلاثة ترجع للمضمون والضمير المحرور بالباء للتسليم والفاعل بأمره هو الضامن والمعنى أن الضامن اذا أمر المضمون أن يسلم نفسه لصاحب الحق ففعل فان الضامن يبرأ بذلك بشرط أن يحل الحق والا فلا وانما لم يقل أو تسليمه اياه لئلا يتكرر مع قوله ويرى بتسليمه له وقوله ان أمر به ان حل الحق بشرط ان في البراءة المفهوم من يرى كقوله وان قال ان قلت ان دخلت لم تطلق

شهادة ولو واحد ولو لم يخلف معه ومحل هذا الشرط في المصنف ان لم يشترط حيل الوجه انك ان لقيت غريبك سقطت الجملة عنى فان شرطه برئ ان لقيه بموضع تناله الاحكام فيه ولا يقتدر تسليمه (قوله ان أمر به ان حل الحق) ظاهر العبارة ان قوله ان حل الحق ما هو راجع الا لقوله أو تسليمه نفسه مع ان قوله الاول ويرى بتسليمه له مقيد بحلول الحق كما أفاده شارحنا سابقاً وبعض الشراح جعل قوله ان حل الحق من تباطأ بالامر ين معاً وقوله ان أمر به من تبط بقوله أو تسليمه نفسه فعلى كلام هذا الشراح لا يلزم أن المصنف أدخل بالقييد في الاول وعلى كلام شارحنا يلزم أن المصنف أدخل بالقييد في الاول أعني ان حل الحق فتدبر

(قوله ومبني القوانين) قلت ولعل الفرق بينه وبين مراعاة المعنى في اليمين كالعرف تأكيدي اليمين والاحتياط وينبغي مساواة البابين وذلك لانه يقال حقوق الادميين محتاط فيها (قوله ان كان بالبلد التي أحضره الخ) الاحسن ان المراد تأخذه فيه الاحكام وان لم يكن بها حكم (قوله بعد خفيف تلوم) من اضافة الصفة للوصف (قوله أغرم ما على الغريم على المشهور) ومقابله ما للعلامة ابن عبد الحكم رحمه الله تعالى ونفعنا به لانه لم يلتزم الا احضاره وقوله وشبهه أي يوم يفيدته نقلت (قوله والذي في المدونة الخ) أي وهو المعول عليه نالوقال ان حضر أو قربت غيبته لو في بالمدونة لكن الظاهر (٣٥) ان أمد التلوم في الغائب أكثر من أمده في الحاضر وعبرة عب لكن الظاهر

الابهما (ص) وبغير مجلس الحكم ان لم يشترط (ش) يعني ان ضامن الوجه يبرأ اذا سلم المضمون لرب الحق في غير مجلس الحكم الا ان يشترط صاحب الحق على الضامن أن لا يبرأ الا بتسليمه الغريم له في مجلس الحكم فان الشرط يعمل به ولا يبرأ الا بتسليمه فيه بشرط أن يكون باقيا على حاله تجري فيه الاحكام فان خرب فسلمه له فهل يبرأ بذلك أم لا قولان ذكرهما ابن عبد الحكم فانه في التوضيح عن صاحب الكافي ومبني القولين هل المرامي اللفظ أو القصد (ص) وبغير بلده ان كان به حكم (ش) الضمير في بلده للاشتراط أي انه اذا أحضره بغير البلد التي اشترط أن يحضره له به فانه يبرأ بذلك ان كان بالبلد التي أحضره بها حكم وهذا أحد قولين ولعل المؤلف رجحه لقول المازري انه يلاحظ فيه مسألة الشروط التي لا تفيد الخ وبما قررنا يفهم منه البراءة اذا أحضره بغير بلد الضمان بالاولى وقوله (ولو عديما) مبالغة في البراءة يعني ان ضامن الوجه يبرأ بتسليم المضمون بوجه من الوجوه المذكورة ولو كان المضمون عديما على المشهور خلافا لابن الجهم وابن اللباد (ص) والآخر بعد خفيف تلوم (ش) أي وان لم تحصل براءة الجميل الوجه بوجه مما سبق أغرم ما على الغريم على المشهور بعد أن يتلوم له تلوما خفيفا كما في المدونة وغيرها ثم ان التلوم شرطا أشار له بقوله (ص) ان قربت غيبته غريمه (ش) وهو المضمون (ص) كاليوم (ش) أي اليوم وشبهه فان بعدت أغرم بلا تلوم ومقتضى كلام المؤلف أن الغريم اذا كان حاضرا فان الضامن يغرم من غير تلوم والذي في المدونة أنه يتلوم له في هذه الحالة أيضا (ص) ولا يسقط الغرم باحضاره ان حكم به (ش) يعني ان الضامن اذا حكم عليه بالغرامة مخفية المضمون ثم انه أحضره فان الغرامة لا تسقط لانه حكم مضى وهذا هو المشهور ويكون الطاب حينئذ بالخيار ان شاء طالب الضامن أو المضمون (ص) لان أثبت عدمه أو موته (ش) هذا الاستثناء من النقي أي لا يسقط الغرم بعد الحكم الا أن يثبت الجميل عدم الغائب قبل الحكم عليه بالمال فانه والحالة هذه يسقط عنه الغرم وكذلك ان أثبت أنه مات قبل الحكم عليه بالغرم وقوله (ص) في غيبته ولو بغير بلده (ش) لف ونشر من تب وتقديره لان أثبت عدمه في غيبته أو موته ولو بغير بلده وأشار بلوا الى رد تفصيل ابن القاسم في سماع عيسى انظره في الشرح الكبير وأما ان أثبت انه مات بعد الحكم عليه بالمال فهو حكم مضى ويلزمه الغرم وبعبارة لان أثبت عدمه أي عند حلول الاجل أي أثبت الآن انه عند حلول الاجل عديم فانه لا غرم عليه ولو حكم عليه بالغرم فانه ينقض وأما ان كان عند حلول الاجل موثرا فانه يغرم وما مشى عليه المؤلف هنا هو المشهور وما مره في باب الفلس عند قوله فغرم ان لم يأت به ولو أثبت عدمه ضعيف كما مر في الاشارة اليه هناك (ص) ورجع به (ش) أي اذا غرم الضامن بالقضاء ثم أثبت موت الغريم أو عدمه قبل القضاء فان الجميل يرجع بما

فانه لا يسقط عنه الغرم لانه لا بد في اثبات الغرم من حلف من شهدت البينة بعدمه حيث كان حاضرا فان لم يحلف لم يثبت العدم بخلاف الغائب فان عدمه يثبت بالبينة وان لم يحلف فاذا شهدت البينة بعدم المضمون الحاضر وأي أن يحلف على العدم مع البينة الشاهدة له به وتعذر تسليمه للطالب فان الضامن يغرم (قوله الى رد تفصيل) أي من انه لو مات بغير بلده بعد الاجل كان ضامنا له وان مات قبل الاجل فان لم يبق من الاجل ما يأتي به فيه ان لو كان حيا كان ضامنا أيضا وان بقي منه ما يأتي به فلا شيء عليه (قوله قبل القضاء) ظرف الموت وأما الاثبات فهو بعد القضاء والغرم أيضا فأفاده بعض المحققين

فانه لا يسقط عنه الغرم لانه لا بد في اثبات الغرم من حلف من شهدت البينة بعدمه حيث كان حاضرا فان لم يحلف لم يثبت العدم بخلاف الغائب فان عدمه يثبت بالبينة وان لم يحلف فاذا شهدت البينة بعدم المضمون الحاضر وأي أن يحلف على العدم مع البينة الشاهدة له به وتعذر تسليمه للطالب فان الضامن يغرم (قوله الى رد تفصيل) أي من انه لو مات بغير بلده بعد الاجل كان ضامنا له وان مات قبل الاجل فان لم يبق من الاجل ما يأتي به فيه ان لو كان حيا كان ضامنا أيضا وان بقي منه ما يأتي به فلا شيء عليه (قوله قبل القضاء) ظرف الموت وأما الاثبات فهو بعد القضاء والغرم أيضا فأفاده بعض المحققين

(قوله من غير اتيان) الحاصل ان ذلك من الوجه عبارة عن الاتيان بالغريم وقت الحاجة اليه وان لم يكن تغشيش وأما ضمان
الطلب فهو عبارة عن التفتيش عليه واخباره بحاله ويغرم في الاول عند عدم الاحضار وفي الثاني ان فرط أو هربه فقط كذا في
ل وفي ثلث ان ضمان الطلب يشارك ضمان الوجه في لزوم الاحضار ويختص الوجه بالغرم عند التعذر ولو لم يحصل تفريط
بخلاف الطلب لا يغرم الا اذا حصل تفريط أو تهريب (قوله كأننا جيل بطلبه) أي أو على ان أطلبه أولاً ضمن الا الطلب (قوله في
قصاص الخ) يدل من الحقوق البدنية (٣٦) وحيث وجب عليه الغرم بتفريطه الموجب للغرم فانه يضمن في القصاص دية

أدى على رب الدين وأما اذا غرم لغيبه غريمه أو موته من غير قضاء ثم أثبت موته أو عدمه قبل
الغرم فانه لا يرجع لانه متسرع كما في الطغيان ومن قصره على مسألة الموت خاصة فقط وورثته
(ص) وبالطلب وان في قصاص (ش) عطف على بالوجه وعامله صح وهو عبارة عن التفتيش
على الغريم من غير اتيان وأشار بقوله (ص) كأننا جيل بطلبه أو اشتراط نفي المال أو قال
لا ضمن الا وجهه (ش) الى أن ضمان الطلب يكون اما بافظ واما بصيغة ضمان الوجه
واشترط نفي المال بالتصريح كأن ضمن وجهه وليس على من المال شيء أو ما يقوم مقامه كالأ
أضمن الا وجهه وكلام المؤلف من باب التعريف بالمثال ويصح ضمان الطلب ولو في الحقوق
البدنية في قصاص ونحوه من حدود وقدر رأت متعلقة بأدى اذ للطالب اسقاط حقه منه
بجمله بخلاف حقوق الله فلا يجوز أن تترك بحميل والحكم أن يسجن حتى يقام الحد عليه (ص)
وطلبه بما يقوى عليه (ش) طلبه فعل ماض فاعله الكفيل اللخمى ان لم يعلم موضعه وحيث
توجه كان عليه أن يطلبه في البلد وفيما قرب وان عرف مكانه فقبل يطلبه على مسافة اليوم
واليومين وقبل يطلبه وان بعد ما لم يتفاحش وقبل على مسافة الشهر ونحوه وقال ابن القاسم
يعتبر في هذا ما يقوى عليه فيكلفه وما لا يقوى عليه فلا يكلفه اه وهذا يفيد ان الخلاف المذكور
انما هو اذا علم موضعه وأنه يتفق في حال جهل موضعه على أنه يطلبه في البلد وفيما قرب
منه فكلام المؤلف يوافق ما ذكره حيث علم موضعه ولا ين عسرة كلام يخالف ذلك
انظر الشرح الكبير (ص) وخالف ما قصر وغرم ان فرط أو هربه وعوقب (ش) المتبسط
ان خرج لطلبه ثم قدم وزعم انه لم يجده يشدد عليه فان لم يظهر عليه تقصير وعجز عن احضاره
برى وكان القول قوله اذا مضت مدة يذهب فيها الى الموضع الذي هو فيه ويرجع وغاية
ما عليه أن يخلف أنه ما قصر في طلبه ولا دلس ولا يعرف له مسقطاً وهذا قول ابن القاسم في
العينية وهو مثل قوله في الاجير على تبليغ الكتاب اه وأما ان وجده وتركه بحيث لا يتمكن ربه
من اخذ الحق منه أو هربه بحيث لا يتمكن ربه من اخذ الحق منه فانه يغرم وقوله وعوقب أي
من غير غرم وهذا في نوع آخر من التفريط مغاير لما أشار اليه المؤلف بقوله وغرم ان فرط
وفي غير مسألة التهريب فليس يرجع لهما كما اذا أمره بالخروج له لكونه في بلد عينها فخرج
الغريم لبلد أخرى فلم يذهب اليه وما قرنا به كلام المؤلف من أن العقوبة لا تجتمع مع الغرم
هو ما يفيد النقل وبعبارة وغرم ان فرط أي بالفعل أو هربه أي بالفعل وهما تام الكلام
وقوله وعوقب أي اذا تم على انه فرط كما في المدونة وانما عوقب لارتكابه معصية لان
التفريط في التفتيش حتى تلف مال الغير معصية قال المؤلف وعجز الامام لمعصية الله (ص)
وجل في مطلق أننا جيل أو زعيم أو اذن وقبيل وعندى والى وشبهه على المال على الاربع

العهد ومفاد كلام ابن عرفة انه
لا غرم عليه وينبغي أن يعاقب
(قوله وحيث توجه) أي والمكان
الذي توجه اليه وهو عطف تفسير
(قوله ما لم يتفاحش) والتفاحش
وعدمه بالعرف وقوله ونحوه
انما هو أنه شهر ثان (قوله وقبل
على مسافة الشهر ونحوه) أي
لا يزيد فلا يلزمه ولو كان يقدر
عليه فخالق قول ابن القاسم
لانه يلزمه ولو كان أزيد حيث
كان يقدر عليه (قوله وكلام
المؤلف يوافق ما ذكر) أي فهو
موافق للاخير من الخلاف (قوله
ولا ين عسرة الخ) أي فنقل ابن
عرفه عن المدونة وغيرها ونصه
ابن رشد فيها مع غيرها انما عليه
ان غاب من موضعه أن يذهب اليه
ان قرب وليس عليه طلبه ان كان
بعيداً أو جهل موضعه اه ومفاد
كلام اللخمى ان القرب اليوم
واليومان وهو الراجع كما يفيد
بعضهم (قوله مثل قوله) أي ابن
القاسم في تبليغ الكتاب للرسول
اليه فلا بد من مضي زمن يبلغ
فيه الكتاب ويخلف على ذلك
(قوله وأما ان وجده وتركه)
هذا تفسير لقوله ان فرط (قوله
وعوقب) أي بالسجن بقدر

ما يرى السلطان (قوله كما اذا أمر الخ) انما يضمن لانه ليس على يقين من ملاقاته وكان يمكن
المصنف الاستغناء عن قوله أو هربه بقوله ان فرط (قوله وبعبارة الخ) هذا الفيشى رجه الله لا يخفى ان كلام الفيشى بعيد لانه لا يصح
ترتب العقاب بمجرد الاتهام لان ارتكاب المعصية لا يكون بمجرد الاتهام (قوله زعيم) من الزعامة وهي السيادة فكانه لما تكفل به صار
له عليه سيادة وقوله أو اذن من الاذن وهو الاعلام لان الكفيل يعلم بان الحق في جهته أو من الاذانة وهي الايجاب لان الضامن أو جب
على نفسه ما يلزمه وقيل من القبالة وهي الحفظ ولذا سمي الصل قبالة لانه يحفظ الحق

(قوله لا بلفظ ولا بنية) وقضية ابن عرفة أنه لا يكتفى بالنية بل لابد من قرينة (قوله فالقول قول الضامن) لأن الأصل براءة الذمة ولأن الضمان معروف ولا يلزم من المعروف إلا ما أقر به معطيه (قوله حلول المضمون فيه) الأفضل أن يقول ما إذا اختلف في أصل حله وفي تأجيله أدلوا اتفاقا على أنه كان مؤجلا واختلفا في حله وعدمه فالقول قول منكر التضي وانما قلنا الأفضل لأن المقابلة بقوله وفي تأجيله تبين المراد (قوله أي في الشرط) أي بأن قال الضامن انما اشترطت ضمان الوجه وقال الطالب المال وقوله والارادة أي أو الارادة فالواو بمعنى أو أي بأن يقول الضامن أردت الوجه ويقول (٣٧) الطالب أردت المال (قوله وهذا يقتضي) أي

هذا التعليل وهو قوله لا نأتم مع الخ وإذا كنا نسمع الدعوى فلا فائدة في إقامة الوكيل ولو مع وجود شاهد واحد وقوله وهو ظاهر رأي ظاهر في نفسه اما بالنظر لما قالوا انه اذا أقام شاهدا يجب الى كفييل بالمال فأولى في الاجابة الوكيل بدفع الخصومة فاقالوه في نفسه أنه يجب للوكيل اذا أقام شاهدا وهو الذي يفيد قول المصنف بمجرد الدعوى المفيدة انه اذا أقام شاهدا يجب فتدبر ولذا قال بهرام ان قوله بالدعوى متعلق بلم يجب أي لا يجب عليه بدعوى الطالب شيء من الآخرين اه (قوله فيطلب منه كفييل الخ) أي وأولى كفييل بالوجه انما جعلناه منقطعاً ولم نجعله منصلاً لانه لو جعل على الوجه يتوهم انه لا يجب للمال فنص على المتوهم (قوله من بعض القبائل) أي المواضع القريبة من البلد (قوله وان لم تثبت الخطاة) أي ووكل القاضي من يلازمه ولا يسجنه (قوله لانها تستلزم الضمان الخ) علة للشروع في الشركة بقطع النظر عن ملاحظة كون الشركة بعد الضمان لا قبل بل للجمع بينهما المتحقق في ذلك وفي صورة العكس وانما قلنا ذلك لان

والاظهر (ش) المراد بالطلق الذي لم يقيد بمال ولا وجه لا بلفظ ولا بنية أدلوا نوى شيئا اعتبر كما في المدونة والمعنى أن الحيل اذا قال شيئا من هذه الالفاظ وشبهها وكان لفظه مطلقا بالمعنى المتقدمة فانه يحمل على المال على ما اختاره ابن يونس وابن رشد واحتراز بقوله مطلق عما لو قال أردت بمال كالمال أو الوجه فانه يلزمه ما أراد (ص) لان اختلفا (ش) بأن يقول الضامن ضمانت الوجه ويقول الطالب ضمانت المال فالقول قول الضامن وينبغي يمين ولا يدخل في كلامه ما اذا اختلفا في حلول المضمون فيه وفي تأجيله فان القول قول مدعي الحلول ولو كان هـ والطالب اتفاقا والاخراج من مئة دراهم ولزمه ذلك لان اختلفا في الشرط والارادة فلا يلزمه ذلك (ص) ولم يجب وكيل للخصومة (ش) يجب بفتح أوله وكسر ثانيه وفاعله وكيل وللخصومة متعلق بوكيل والمعنى أن من ادعى على شخص حقا فأنكره وادعى الطالب أن له بينة غائبة وطلب من المدعي عليه إقامة وكيل يخاصم عنه لانه يخاف اذا أتى بينة أن لا يجد المدعي عليه فان المدعي عليه لا يجب عليه ذلك لانا نسمع البينة في غيبة المطالب كذا في المواق والشارح ومن وافقه ما وهذا يقتضي أنه لا يجب على المدعي عليه ذلك ولو أقام المدعي شاهدا بالحق وهو ظاهر وقوله للخصومة أي لاجل الخصومة أي لاجل أن يخاصمه المدعي في المستقبل (ص) ولا كفييل بالوجه بالدعوى الا بشاهد (ش) أي ان المدعي اذا طلب من المدعي عليه المنكر كفيلا يكفله بوجهه حتى يأتي المدعي ببينة فانه لا يجب على المدعي عليه ذلك وقوله بالدعوى متعلق بيجب المنقضي أي لم يجب بمجرد الدعوى على المدعي عليه وكيل للخصومة ولا يجب أيضا عليه كفييل بالوجه الا أن يكون المدعي أقام على المدعي عليه شاهدا بما ادعاه فأنكره فطلب منه كفييل بالمال فانه يجب لذلك فالاستثناء منقطع لان ما قبله في الكفييل بالوجه (ص) وان ادعى بينة بالسوق أو وقفه القاضي عنده (ش) يعني أن المدعي عليه اذا أنكر الحق وقال المدعي في بينة حاضرة بالسوق أو من بعض القبائل فان القاضي يوقف المدعي عليه عنده فان جاء المدعي ببينة عمل بقتضاها وان لم يأت بها خلى سبيل المدعي عليه وظاهره أنه يوقفه القاضي وان لم تثبت الخطاة * ولما أتت في الكلام على ما أراد من مسائل الضمان شرع في الكلام على الشركة لانها تستلزم الضمان في غالب أقسامها فقال

باب ذكر فيه الشركة وأقسامها وأحكامها

وهي بكسر الشين وفتحها وسكون الراء فيهما وبفتح الشين وكسر الراء والاولى أقصاها وهي لغة الاختلاط والامتزاج دائرة على التعدد يقال شركة في ماله أي جعل الواحد في المال اثنين فهو

تلك العلة تقتضي تقدم الشركة على الضمان لانها لازمة والضمان لازم ومعنى الضمان أن ما ضاع يكون عليه ماعالا على واحد بالخصوص ثم لا يخفى أن هذا ليس الضمان المتقدم فلا يظهر التعليل وقوله في غالب أقسامها احترازا عن شركة الطير المشار لها بقوله و جاز الذي طير الخ فان كل طير باق على ملك صاحبه بحيث اذا ضاع يضيع عليه وحده (باب الشركة) ليس المراد بها الوجوب وغيره من الأحكام الخمسة بل المراد بها ما هو أعم من مطلق الأحكام المتعلقة بها (قوله والامتزاج) عطف مرادف أي اختلاط وامتزاج أحد الماهين بالآخر بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر وقوله دائرة على التعدد أي ان هذه المادة مقضية للتعدد لان الشركة نسبة تقتضي متعدد أقله اثنان (قوله أي جعل الواحد) أي بدل الواحد اثنين أي ان كل واحد منهما جعل بدل نفسه في ماله اثنين (قوله فهو

شريك) أى فذلك الجاعل شريك أى صار شريكاً باعتبار المال الذى كان يملكه بعد ان كان مستقلاً به ويصح أن يكون المعنى وكل منهما شريك أى لصاحبه وقوله والجميع شركاء أى وجميع شريك شركاء وقوله وجميع شريك شريك أى جميع شريك شريك التى تسند الانى بخلاف الشريك الذى لا يقد تقدم (قوله ملكاً) أى على طريق الملك فقط لا ما يشمله والتصرف فهو منصوب على نزاع الحفاظ وقوله بين مالكيين متعلق بتقرر وقوله بعضه أى بعض كل وقوله موجب صفة بيع وقوله فى الجميع أى جميع المالكين وقوله فيدخل فى الاول المناسب لما أتى أن يقول فيدخل فى الاولى أى الشركة الاعمية وقوله فى الثانية أى الشركة الاختصية وقوله شركة الارث والغنيمة فيه قصور بل وغيرهما كشرى كين لهما (٣٨) دارجاء لهما بالشراء وقوله وهما أى الامران أحدهما شركة التجار والثاني

شركة الارث والغنيمة أى فيدخل فى الثانية شركة التجار لا شركة الارث والغنيمة والتعبير بالدخول فيها يقتضى شيئاً آخر دخلاً ففسر بشركة الحرث والابدان باعتبار العمل وقوله فى الثانية خير شركة أى ان شركة الابدان والحرث يدخلان باعتبار العمل فى الثانية (قوله وفى عوضه الخ) الاولى أن يقسول وباعتبار عوضه فى الاولى أى ويدخلان باعتبار العوض فى الاولى أى الشركة الاعمية (قوله كميوت النسب بين اخوة وغيرها) أى كميوت وقوله ملكاً أخرج به ملك الانتفاع أى لان المتبادر من الملك ملك الذات وملك المنفعة فقوله ملك الانتفاع أى لان ملك الذات ومن ملك المنفعة والحاصل أنه يلزم من ملك الذات ملك المنفعة وملك الانتفاع ويلزم من ملك المنفعة ملك الانتفاع ولا يلزم من ملك الانتفاع ملك المنفعة فمن أخذ بينهما من حبس المدارس لا يقال فيه انه ملك المنفعة أى بحيث يواجه بل مملك الا الانتفاع بنفسه فقط وقوله فانه يصدق عليه أى على

شريك والجميع شركاء وأشرالك كشرى وشرفاء وأشراف وجميع شريك شريك وعرفها ابن عرفة بقوله الشركة الاعمية تقرر متمول بين مالكيين فأكثر ملكاً فقط والاختصية بيع مال كل بعضه ببعض كل الآخر موجب صحة تصرفهما فى الجميع فيدخل فى الاول شركة الارث والغنيمة لا شركة التجار وهما فى الثانية على العكس وشركة الابدان والحرث باعتبار العمل فى الثانية وفى عوضه فى الاولى الخ وأخرج بقوله متمول ماليس كذلك كميوت النسب بين اخوة وغيرها وقوله ملكاً أخرج به ملك الانتفاع كما اذا كانا يتفعا بنحويت من حبس المدارس فانه يصدق عليه تقرر متمول بين اثنين لكن ليس بملك وقوله فقط اسم فعل بمعنى انته عن الزيادة على ما ذكر واحد ترزبه عن الشركة الاختصية فان فيها زيادة التصرف وهذه لا تصرف فيها للشريكين وقوله موجب صفة لبيع وقوله صحة الخ متمول باسم الفاعل وذلك خاص بشركة التجار وأخرج به شركة غير التجار كما اذا خلط طعاماً لا كل فى الرفقة فان ذلك لا يوجب التصرف المطلق للجميع وخمسة تصرفهم ما عائد على المالكين وذلك بدل على ان كل واحد وكيل لصاحبه فى تصرفه فى ملكه فشركة الارث تدخل فى الحد الاول كما ذكر وكذلك الغنيمة وأما شركة التجار فتدخل فى الثانى لصدقه عليها وشركة الارث والغنيمة لا يدخلان فى الحد الثانى ههنا معنى قوله على العكس وقوله وشركة الابدان الخ أى لان شركة الابدان وما شابهها يصدق عليها بيع مال كل الخ لان كل واحد منهم ما قد باع بعض منفعه ببعض منافع غيره منع كمال التصرف وأما عوض ذلك فيدخل تحت أعماها وليس فيه تصرف وقد عرفها المؤلف تبعاً لابن الحاجب بقوله (ص) الشركة اذن فى التصرف لهما مع أنفسهما (ش) بمعنى ان الشركة هى اذن لكل واحد من المتشاركين لصاحبه فى أن يتصرف فى ماله واصحابه مع تصرفهما لانفسهما أضاف قوله اذن فى التصرف بمنزلة الجنس فيشمل الوكالة والقراض وقوله لهما فصل يخرج به الوكالة لانها ليس فيها اذن من الموكل للوكيل فى أن يتصرف فى الشئ الموكل فيه لنفسه وانما هى اذن الموكل للوكيل فى أن يتصرف فى الشئ الموكل فيه للوكيل وحده وقوله مع أنفسهما فصل ثان يخرج به القراض من الجانبين كقول كل واحد لصاحبه تصرف فى هذا المال وحدك على أن الربح لك بشرط ان لا تصرف معك ويقول له الا آخر تصرف فى هذا المال لك والربح بيننا ولا تصرف معك فانه يصدق أن تصرف كل واحد لهما بشرط الربح بينهما وليس مع تصرف أنفس المالكين فان قلت تصرف الانسان فى مال نفسه لا يحتاج فيه لاذن قلت قد علمت ان كل

الانتفاع المذكور (قوله تقرر متمول) لا يفتى أن الانتفاع يبعد أن يقال فيه متمول وقوله واحد الخ لا يفتى أن هذا يقتضى تبايناً بينهما لا اختصاصاً وأعمية فلا يظهر قول ابن عرفة الاختصية والاعمية وقوله فى الرفقة أى فى حال الارتفاق أو لاجل الارتفاق (قوله وما شابهها) أى من شركة الحرث (قوله لان كل واحد منهما قد باع الخ) لا يفتى أن المبيع هنا معدوم لان المنافع وقت العقد معدومة والمعدوم لا يصح بيعه الا أن يقال نزلنا ذلك المعدوم منزلة الموجود (قوله اذن الخ) فى العبارة حذف أى اذن لصاحبه (قوله ولصاحبه) فيه اشارة الى أن قوله لهما متعلق بالتصرف (قوله فيشمل الوكالة والقراض) أى من الجانبين أى الوكالة من الجانبين والقراض من الجانبين (قوله يخرج به الوكالة) أى من الجانبين (قوله فان قلت تصرف الخ) هذا السؤال والجواب مبنيان على أن الاذن من أحدهما لا يخرج فى جميع المال الشامل لخصه الا يخرج فى مال نفسه الا يخرج

مع ان الآخر لا يحتاج لاذن في تصرفه في ماله وبعده هذا كله فبقوله ان اذن أحدهما في حصة نفسه فقط لا في الجميع فلا حاجة للسؤال والجواب ﴿ تنبيه ﴾ شمل تعريفه شركة المقايضة والعنان الا أن الاولى اذن من أول الامر بخلاف الثانية انما يكون الاذن في ثاني حال (قوله وهو من لا حجر عليه) أي وهو الرشيد يقال حيث كان كل من الوكيل والموكل لا يكون الرشيد فلا يحتاج أن يجمع المصنف بينهما فلا يقتصر على الوكيل أو الموكل لكن (قوله فمن جازله أن يوكل ويتوكل) أي وهو الرشيد ثم لا يخفى أن هذا انتقال من الصحة الى الجواز الذي هو أخص منها قال عجم فان قلت قد يكون الشخص أهلاً للتوكيل ولا يكون أهلاً للتوكل كالذي فانه يجوز توكله ولا يجوز توكله على مسلم وكالعبد ويجوز توكله ولا يجوز توكله على عدوه وعلى هذا لا يسلم ما ذكر من اتحاد أهلية التوكيل والتوكل قلت هما متحدان بحسب الاصل وانما افتقر فالعارض وهو المشاركة بقول ابن الحاجب الامناع واعلم أن شركة العدو لعدوه صحيحة وجائزة بلا قيد وشركة الذي لمسلم صحيحة وكذا جائزة بغير قيد حضور المسلم والحاصل أن المستفاد مما ذكر أن العبد والمحجور عليه ليسا من أهل التوكل كما أنهم ليسا من أهل التوكيل وفي ذلك خلاف فعند ابن رشد أنهم ما من أهل التوكل والذي عليه جمع واختاره جمع أنه لا يصح توكل المحجور وظاهر أن كونهم ليسا من أهل التوكيل محل وفاق وانما النزاع في أنهم ليسا من أهل التوكل وكل من القولين قوي الا أن ما ذهب اليه ابن رشد حكى عليه الاتفاق فأقل أحواله أن يكون (٣٩) هو الراجح ولذا ذهب اليه ابن رشد وأفتى به

ابن ناجي ويؤخذ من كتاب السلم ومن كتاب المسديان من المدونة ويميل اليه اقتصار التوضيح على الموكل فلم يذكر الوكيل لكن يعتبر هنا أهلية التوكيل والتوكل في كل شخص فلا تجوز شركة الصبي باتفاق القواين وكذا العبد ويستثنى من له التوكيل الصغيرة فيجوز لها أن توكل في لوازم العصمة من مضاررة زوجها لها ومن أخذها بالشرط وليس لها أن تشارك وقد علم مما مر أن بين من يصح توكله وتوكله عنه وما وخصوصاً من وجه يجتمعان في حر بالغ عاقل رشيد غير عدو ولا كافر وينفرد التوكيل في عدو وكافر فانهما أهله دون التوكل وينفرد التوكل في محجور فانه من أهل

واحد باع بعض ماله ببعض مال الآخر على وجه الشروع فيحتاج في تصرفه في ماله للاذن لذلك ولها أن كان ثلاثة الصيغة والمعقود عليه والعاقدة فأشار الى الاول بقوله بما يدل عرفاً والى الثاني بقوله بذهبن الخ والى الثالث بقوله (ص) وانما تصح من أهل التوكيل والتوكل (ش) يعني ان الشركة انما تصح من أهل التوكيل والتوكل وهو من لا حجر عليه فمن جازله أن يوكل ويتوكل جازله أن يشارك وما لا فلا وقال ابن الحاجب العاقدان كالموكل قال في توضيحه من جازله أن يتصرف لنفسه جازله أن يوكل ويشارك فلا يشارك العبد الا أن يكون مأذوناً له وكذلك غيره من المحجور عليهم وشبه المؤلف بالوكيل والموكل لانه قد يشبه بماسياً في يقرب هذا ان باب الوكالة أثر باب الشركة واعلم أن كل واحد ووكيل عن صاحبه موكل له فشبّه كل واحد منهما بمجموع الوكيل والموكل الخ (ص) ولزم بمما يدل عرفاً (ش) يعني ان الشركة تلزم بمجرد القول على المشهور وقال ابن رشد مذهب ابن القاسم وروايته في المدونة أنها تنعقد باللفظ فقوله بما يدل عرفاً من قول كاشتر كناً أو فعل كخط المالكين والتجريفهما فلا أراد أحدهما المفاصلة فلا يحجب الى ذلك مطلقاً ولو أراد نضوض المال بعد العمل فينظر الحاكم كالقراض كذا ينبغي (ص) بذهبن أو ورقي اتفاق صرفهما (ش) هذا متعلق بتصح يعني ان الشركة تلزم بمجرد القول وتصح بالذهبن وبالورقي أي أخرج هذا ذهباً والآخر ذهباً أو أخرج أحدهما ورقياً والآخر ورقياً وسواء اتحدت النسكة أم لا كما شمية ودمشقية ومحمدية ويزيدية بشرط أن يتفق صرفه ما وقت المعافاة ولو اختلف بعد ذلك فلا تجوز بمختلف الصرف

التوكل على احدى طرفي دون التوكيل ﴿ تنبيه ﴾ دخل في كلام المصنف مشاركة المرأة مع الرجل وذلك في المرأة المتجالة أو الشابة مع محرم أو مع غيره بواسطة مأمون والرجل والمرأة مأمونان من أهل الدين والصالح أبو ابراهيم يؤخذ من هنا ان الزوج لا يغلط على زوجته الباب وهو نص ما في الوثائق المجموعة وليس له منعها من التجارة وله منعها من الخروج وبه أفتى ابن زرب ونص سحنون في العتبية على أن لها ادخال رجال تشهدهم على نفسها بغير اذن زوجها وهو غائب ومعهم ذو محرم منها ابن رشد فان لم يكن ذو محرم قام أهل الفضل والصالح في ذلك مقامه ابن ناجي والفتوى بقول سحنون وأراد بقوله وزوجها غائب أي عن الدار (قوله وشبه المؤلف) أي ابن الحاجب لان هذا من كلام التوضيح شارح ابن الحاجب أي فجعل ابن الحاجب المشبه به ماسياً نظراً الى أنه معلوم في الاذهان وقد يقال ان الشركة كذلك وقوله ويقرب هذا أي التشبيه ان باب الو كالة اثر باب الشركة أي عقب باب الشركة واذا كانت الوكالة عقب الشركة فتكون قريبة في الاذهان فقرب التشبيه وهذا الاعتراض والجواب بتعلقان بتحليل أيضاً فتدبر (قوله فلا يحجب لذلك مطلقاً) أي انعقدت بالقول أو الفعل وسواء رفع لحاكم أم لا وقوله نضوض المال أي صيرورته ناضاً أي نقداً وذلك يبيع السلع التي اشترى وقوله بعقد العمل أي الشراء وقوله كالقراض أي ان عامل القراض اذا اشترى بالمال سلعة أو أراد خزنه أو أراد رب المال بيعها أو العكس فينظر الحاكم (قوله بشرط أن يتفق صرفهما) المراد به أن يكون ما أخرجه أحدهما متفقاً فيما ذكر مع ما أخرجه الآخر أو مع

ما يقابله مما أخرجه الآخر لا الأول فقط لاقتضائه انه اذا أخرج أحدهما متقالين والاخر عشرة وأخذ كل قدر نصيبه فقط فلا يجوز مع انه جائز ولا يضر الاختلاف اليسير الذي لا يبال له ولا يقصد في الصرف أو القيمة لا الوزن سواء جعلناها على وزن رأس المالين وألغينا ما بينهما من الفضل أو عملنا على فضل ما بين السكتين خلافا للحمى فانه يقول لا يضر الاختلاف اليسير فيه أيضا واستظهر المنع اذا اجتمع اليسير في هاتهما (قوله كدناير كيار وصغار) الكبار كالحبوب والقندقلى والصغار كنصف المحبوب ونصف القندقلى ولكن يفرض ذلك فيما اذا كان صرف الكبير مائة وثمانين وعشرين والصغير خمسين ودخلا على المناصفة أو على الثلث والنشرين وأما لو كان صرف الكبير مائة وصرف الصغير خمسين ودخلا على الثلث والنشرين في الربح والعمل فان ذلك جائز (قوله لانه تقويم في العين) أى كالتقويم لان الصرف ليس بتقويم وقوله لا على فضل السكة الاولى أن يقول لا على فضل الصرف (قوله في سكتة) في معنى من (قوله ان كثر فضل السكة) أى لان قل (قوله فقولان) ظاهره (٤٠) على حد سواء (قوله والوزن والجودة) هو عين الاختلاف في القيمة لانه يلزم

من الاختلاف في الجودة والرداءة
الاختلاف في القيمة والخاص
أن المراد بالصرف ما جرى بين
الناس تعاملهم به وبالقيمة ما
يقومهم به أهل الخبرة والمعرفة
ولاشك في تغايرهما وان اتفقا هما
في القيمة يتضمن اتفقا هما في الوزن
والجودة والرداءة وكذا العكس
وأما اتفقا هما في الصرف فلا يتضمن
الاتفاق في القيمة ولا العكس (قوله
لانها من كبة من البيع والوكالة)
لا يخفى أن الموجب انما هو البيع
الآن البيع لا ينتج الا اشتراط
الاتفاق في الوزن فتأمل في وجه
ما قاله الشارح (قوله لان معيار الخ)
عمله المحذوف أى وهو غير جائز
لان معيار الخ (قوله ويعرضين)
أى غير طعامين لما يأتى اتفاقا جنسا
أو اختلاف فيدخل فيه ما اذا كان
أحدهما عرضا والاخر طعاما (قوله
لا فأت) أى لا يكون التقويم يوم
الفوات ببيع أو حوالة سوق وكلام

كدناير كيار وصغار ولو جعل من الربح لصاحب الكبار بقدر صرفها لانه تقويم في العين والنقد
لا يقوم واذا فسدت لاختلاف الصرف فلكل واحد رأس ماله بعينه في سكتة والربح بقدر وزن
رأس ماله لا على فضل السكة ولا تجوز الشركة بتبر ومسكوك ولو تساوا باقدا ان كثر فضل السكة
وان ساوتها جودة التبر فقولان وبعبارة وانما اعتبر في الشركة بالنقد من الاتفاق في الصرف
والقيمة والوزن والجودة والرداءة لانها من كبة من البيع والوكالة فاذا اختلف النقدان وزنا
أدى الى بيع الذهب بالذهب متفاضلا أو الفضة بالفضة كذلك وان اختلفا جودة ورداءة أدى
للدخول على التفاوت في الشركة حيث لا على الوزن لان الجيد أكثر قيمة من الردي فقد
دخلا على ترك ما فضلته قيمة الجيد على الردي والشركة تتسدد بشرط التفاوت وان دخلا على
العمل على القيمة فقد صرفاها للقيمة وذلك يؤدي الى النظر في بيع الذهب بالذهب أو الفضة
بالفضة للقيمة والغاء الوزن لان معيار بيع التقديس هو الوزن وان اختلفا صرفا فمع
اتحادهما وزنا وجودة ورداءة وقيمة فان دخلا على الغاء ما تفاوت صرفهما فيه أدى ذلك الى
الدخول على التفاوت في الشركة وان دخلا على عدم الغاء فقد صرفا الشركة لغير الوزن فيؤدي
الى الغاء الوزن في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وذلك ممنوع كما مر (ص) وبهما منهما
(ش) أى وكذلك تصح الشركة اذا أخرج أحدهما دناير ودرهم وأخرج الآخر مثله فان ذلك
جائز اتفاقا وتعتبر مساواة ذهب أحدهما ذهب الآخر وزنا وصرفا وقيمة وفضة أحدهما فضة
الآخر كذلك (ص) ويعين ويعرض ويعرضين مطلقا وكل بالقيمة يوم أحضر لافات ان صحت
(ش) أى وكذلك تصح الشركة اذا أخرج أحدهما عرضا والاخر عينا ذهباً وفضة على المشهور
وكذلك تصح الشركة بالعرضين سواء اتفقا في الجنس والقيمة أو اختلفا فيهما ويعتبر في الشركة
بالعرض سواء كان من جانب أو من جانبين قيمة يوم الاشتراك حيث كانت صحيحة وان فسدت
فرأس مال كل من الجانبين أو أحدهما ما يبيع به العرض ان عرف والا فقيمه يوم البيع
والحكم في الطعامين كذلك ان لم يحصل قبل ذلك خلط فان حصل قبل ذلك خلط فرأس المال

المصنف يوهم أن المعترف في الفاسد القيمة يوم الفوات وليس كذلك (تبيينه) قال محشى
تت انظر ما فائدة هذا أى قوله لافات لأن عادة المؤلف على ما استقرى من كلامه اذا نقي شيئا فاعيا سكت به على من قال به ولم أر من ذكر
ان القيمة تعتبر في الصحة يوم الفوات مع ما توهمه عبارته ان القيمة في الفاسد تعتبر يوم الفوات وليس كذلك كما اشار اليه ابن غازي
اه (قوله سواء كان من جانب) يدخل في ذلك ما اذا كان أحدهما عرضا وطعاما فيجوز تغليب الجانب العرض ويوم الاشتراك تفسير ليوم
الاحضار في عب وتعتبر قيمته يوم أحضر عرضها للاشتراك أى فيما يدخل من البيع في ضمان المشتري بالعقد وما فيها يدخل في
ضمانه بالقبض كذا التوفية والغائب غيبة قريية فتعتبر قيمته يوم دخوله في ضمانه في البيع دون يوم دخوله في ضمان الشركة الذي
هو الخلط (قوله وان فسدت) كما لو وقعت على تفاضل الربح أو العمل (قوله ما يبيع به العرض) لان العرض في الشركة الفاسدة لم يزل في
ملك ربه وفي ضمانه الى يوم البيع (قوله والحكم في الطعامين كذلك) أى لان الشركة في الطعامين فاسدة فيكون رأس كل ما يبيع به طعامه
ان عرف والا فقيمه يوم البيع (قوله ان لم يحصل قبل ذلك خلط) قال الناصر القاني والفرق بين خلط الطعامين وخلط العرضين ان

خلط العرضين لا يفيتهما التميز كل واحد منهما بخلاف خلط الطعامين فإنه يفيتهما إذا لا يميزهما أحدهما من الآخر فهو بمنزلة بيع العرضين في القوات (قوله يوم القبض) أي قبض المشتري للعرض والطعام وذلك لأن قبض المشتري بمثابة قبض أحد الشرين يكن وانما قلنا ذلك لأن البيع الفاسد المذکور وقع من أحدهما لا آخر فتدبر (قوله ان خلطا) هذا انما هو شرط فيما فيه حق توفية وهو ما حصره كيل أو وزن أو عدد أو ما غيره فالضمان من كل منهما بمجرد العقد (قوله فهو شرط في الضمان) قد تقدم ان هذا انما هو شرط فيما فيه حق توفية وأما غيره فالضمان منهما بمجرد العقد وقوله أي في الصحيحة وأما الفاسدة فضمان كل واحد من صاحبه (قوله اذا فائدة له الا الضمان) أقول اذا تأملت لا تجد كون هذا الكلام ظاهرا لانها لازمة مطلقا بمجرد (٤١) العقد كان مما فيه حق توفية أم لا فالذي يظهر

أن يقول ان هذا شرط في الضمان وان كانت عبارته لا تدل عليه (قوله بأن جعل مجموع المائتين الخ) جعل عجز هذه الصورة ليست من الخلط الحكمي كما انما ليست من الخلط الحسي لانه يشك في كون ضمان كل واحد من صاحبه وقوله أو جعل الخ هذه يسلم الحكم فيها وأما قفل واحدة مفتاحا وأخذ كل مفتاحا فجعله عجز من غير الخاطئ قال عجز وقد يقال كونه في حوزهما معا أولى بضمانهما والضابط عند عجز أنه متى كانت الصرتان في حوز واحد فهو من الحكمي ومتى كانتا في حوزهما بحيث يتوصل كل واحد منهما للصرتين أو لا يصل أحدهما الا مع الآخر فلا يكون من الخلط الحكمي كما أفاده بعض شيوخنا (قوله تحت يد أحدهما) أي بدون تابوت ليغار ما بعده وقوله تابوته أي صندوقه (قوله المتلف) اسم فاعل أي ذى التلف أي من تلف متاعه فليس المراد أنه هو الذي ألتف ويصح ان يقرأ اسم مفعول أي المتلف ماله وقوله والا الخ المناسب أن يقول وقوله ان خلط شرط فيما فيه حق توفية

قيمة الطعام يوم الخلط قاله الشيخ عبد الرحمن وانظر اذا لم يعلم يوم البيع فيما اذا اعتبرت القيمة يومه واذا جهل يوم الخلط في الطعام حيث حصل خلط ما الحكم والظاهر أنه يعتبر قيمته يوم القبض كما هو قاعدة البيع الفاسد وانظر اذا لم يعلم يوم القبض (ص) ان خلطا (ش) ظاهره أنه شرط في الزوم وهو قول ضعيف جدا والمشهور أنها لازمة بالعقد حصل خلط أم لا ولا يصح جعله شرطاً في الصحة لانها صحيحة مطلقا فهو شرط في الضمان المفهوم من الزوم لانه يشترط بالضمان اذا فائدة له الا الضمان ان وجد شرطه وهو الخلط ولا فرق في الخلط بين كونه حساباً لا يميز مال أحدهما من الآخر أو حكماً واليه أشار بقوله (ولو حكماً) أي ولو كان الخلط حكماً أي في الصحيحة بأن جعل مجموع المائتين بيت واحد وجعل عليه قفلين بيد كل منهما مفتاح الا آخر أو جعل كل منهما ذهبه في صرة وجعلاهما تحت يد أحدهما أو في تابوته أو خرجه (ص) والا فالتألف من ربه وما يتبع بغيره فيبينهما وعلى المتلف نصف الثمن (ش) أي وان لم يحصل خلط في المائتين لا حسا ولا حكماً بل بقيت صرة كل واحد بيده فالمال التألف من ربه وما اشترى بغير التألف بينهما أي على ما دخل عليه لانه اشترى بقصد الشركة بعد أن يدفع من تلف ماله ثمن حصته فقوله وعلى المتلف أي من تلف ماله نصف الثمن ان كانت الشركة بينهما على النصف ولو قال ثمن حصته لكان أشمل وقوله والا فالتألف من ربه يقيده بما اذا كان فيه حق توفية كما قيده بالمعنى المدونة والا فضمناه منهما لان الخلط الحكمي حصل وقوله فيبينهما هذا اذا وقع الشراء بعد التألف ويدل عليه قوله وهل الا أن يعلم بالتلف الخ وأما الشراء الواقع قبل التألف فهو بينهما من غير تفصيل أي ان لم يكن فيه حق توفية لان الخلط الحكمي حصل والحاصل أن الشراء تارة يكون بعد التألف وتارة قبله وفي كل امان أن يكون التألف فيه حق توفية أم لا فان كان فيه حق توفية فضمناه من ربه مطلقا والا فضمناه منهما مطلقا (ص) وهل الا أن يعلم بالتألف فله وعليه أو مطلقا الا أن يدعي الاخذ لنفسه تردد (ش) أي وهل حكم ما مر وهو أن يكون المشتري بالسالم بينهما الا أن يعلم الذي سلمت صرته بالتلف حين اشتراؤه فيكون له وحده برحمه وعليه وحده بخسارته وان لم يكن علم هو فيبينهما ان شاء المشتري أدخل صاحبه وان شاء انفرده لانه يقول لو علمت أن المال تلف لم اشتريه لنفسى وهو فهم ابن رشد أو الشركة ثابتة بينهما سواء علم الذي سلمت صرته بالتلف حين الشراء أو لم يعلم به لكن ان لم يعلم فيبينهما وبعد تخيير ذوات التألف بين أن يدخل مع المشتري وأن لا يدخل ومحل التخيير ما لم يدع المشتري الاخذ لنفسه فيختص به اتفاقا وهو الذي عند عبد الحق وابن يونس تردده لهما

(٦ - خرشي سادس) ويكون ما بعده جار يا على أساوبه (قوله لان الخلط الحكمي الخ) المناسب أن يقول لانه لا يشترط خلط لاحسب ولا حكما (قوله من غير تفصيل) أي لانه لا يعقل فيه التفصيل الا في في المصنف فالمراد بقوله من غير تفصيل أنه لا يعقل (قوله ان لم يكن فيه حق توفية) أي اما اذا كان فيه حق توفية فضمناه من ربه وقوله لان الخلط الحكمي المناسب لانه لا يشترط فيه خلط (قوله فضمناه من ربه مطلقا) أي سواء كان التلف قبل الشراء أو بعده والموضوع انه لم يحصل خلط والا كان بينهما وقوله والا فضمناه منهما مطلقا كان التلف قبل الشراء أو بعده (قوله أي وهل حكم ما مر) الاولى أن يقول وهل الحكم ما مر (قوله ان شاء الخ) هذا حل للنقح والا فظاهر المصنف أنه بينهما والحاصل أن حل الشارح بحسب النقح (قوله وبعدة) أي وبعد العلم المعنى وعند

العلم (قوله ولم يتجر) أي انتفى التجرا انتفاء منتها لحضوره (قوله وان لا يتجر الخ) أي دخلا على عدم التجر فان دخلا على التجر منع وأما ان وقع مطلقا من غير دخول على تجر ولا عدمه فيكون بمنزلة ما اذا دخلا على عدم التجر لان الاصل في العقد الصحة (قوله على أكثر من كيومين) الكاف أدخلت الثالث فكانه قال والمراد بالبعد أن يكون على مسافة أربعة أيام وهذا تقرير أو قول وسيأتي تقرير آخر في كلام الشيخ كريم الدين (قوله تقييد البعد) أي فهو مخالف لقوله ما كان على أكثر من كيومين (قوله قلت الخ) أي وهو ما كان أكثر من يومين فلم يخالف ما تقدم (قوله ما يمنع فيه النقد بشرط) أي فاذا باع سلعة غائبة على أربعة أيام فلا يجوز النقد بشرط (قوله وهذا ظاهر) هـ ذامن كلام الشارح اعتماد الكلام الشيخ كريم الدين ولا ينافي ما تقدم له من حمل المواق على التقرر الاول لانه لا يلزم من حمل كلام المواق على الاول أن يكون مرتضيا له (قوله لا يذهب وورق) أعاد حرف الجر لئلا يتوهم أن الذهب والورق من كلا الجانبين مع أنه جائز كما مر لكن هذا التوهم يدفعه قوله فيما عرو به ما منهما (قوله لاجتماع الشركة الخ) أي لان الشركة هي بيع مال أحدهما بالآخر بقطع النظر عن كونها (٤٣) ذهباً وفضة وأما الصرف فهو بيع مال أحدهما بالآخر بالنظر لخصوص كون

الشيخين وحقه أن يقول تأويلان (ص) ولولا غاب نقدا أحدهما ان لم يبعد ولم يتجر لحضوره (ش) هذا مبالغة في جواز الشركة كما أن قوله ان لم يبعد شرط فيه كما يفيد من النقل كما في المواق والشارح وليست مبالغة في لزومها والمعنى أن شرط جواز الشركة حيث غاب نقدا أحدهما أي أو بعضه أن تقرب غيبته وأن لا يتجر الا بعد قبضه وهو مراده بالحضور فان بعدت غيبته منعت الشركة وان كان لا يتجر الا بعد قبضه وكذا ان قرئت غيبته والتجر قبل قبضه هذا ما يفيد من النقل ثم ان مفهوم كلامه ان غيبة التقديدين ليست كغيبته أحدهما فتكون كغيبته أحدهما مع البعد والمراد بالبعد ما كان على أكثر من كيومين فان قلت وقع في المواق والشارح تقييد البعد بقوله جدا قلت لا مانع من أن يراد بالبعد جدا ما يمنع فيه النقد بشرط وقال الشيخ كريم الدين قوله ان لم يبعد أي جدا وانظر ما حد الغيبة البعيدة جدا والظاهر انه ما كان على مسافة عشرة أيام اهـ وهذا ظاهر (ص) لا يذهب وورق ويطعامين ولو اتفقا (ش) عطف على ذهبيين يعني أن أحدهما شرطيكي اذا خرج ذهباً وأخرج الآخر ورقاً فان الشركة لا تصح بذلك ولو عمل كل واحد ما أخرجه لصاحبه لاجتماع الشركة والصرف كما أشار له في المدونة وكذلك لا تصح الشركة أيضاً ان أخرج هذا طعاماً وهذا طعاماً وكانا متفقين في الجنس والقدر والصفة وأولى اذا اختلفا وأشار المؤلف بلون الجلاف ابن القاسم في اجازته بالمتمتعين من الطعام قياساً على العين ووجه المشهور بأوجه أظهرها وعليه اقتصر ابن الحاجب بأن فيه بيع الطعام قبل قبضه لان كل واحد باع نصف طعامه بنصف طعام صاحبه ولم يحصل قبض لبقايد كل واحد على ما باع فاذا باع أي يكون كل منهما بائعاً للطعام قبل قبضه وهذا التعليل يجري فيما اذا حصل خلط الطعامين أيضاً لانه يستمر طعام كل واحد في ضمان بائعه حتى يقبضه مشترى به وقبضه بكيله وتقرر يقبضه في وعاء المشتري أو ما يقوم مقامها وهو منتف هنا (ص) ثم ان أطلقا التصرف وأن ينوع مفاوضة (ش) أي ثم بعد ان علمت حقيقة الشركة وهما اذا أطلق كل واحد من

أحدهما فضة والآخر ذهباً فال الامر الى أن يبيع الفضة بالذهب هو الشركة والصرف لكن يختلف بالاعتبار فان نظر لكونه مالا بقطع النظر عن كونه خصوص ذهب وفضة فهو شركة وان نظر لخصوص ذهب وفضة فهو صرف فان علفا فكل رأس ماله ويقتسمان الربح لكل عشرة دنانير دينار ولكل عشرة دراهم درهم وكذلك الوضعية وهذا اذا تفق ما أخرجه (قوله أظهرها الخ) الاوجه ثلاثة وقد ذكر الشارح الاظهر ونذكر لك غيره فنقول الاول منهما ان ذلك من باب خلط الجيد بالردي فانهما ان سالكاً انما منع ذلك لان الشركة بالطعام تحتاج الى الممانعة في الكيل والى اتفاق القيمة وهذا لا يكاد يحصل ثم لا يخفى ان هذا التعليل الذي جعله أظهر منقوض بالشركة بطعام من أحدهما والدرهم

من الآخر أو بطعام من أحدهما والعرض من الآخر وقد أجازته في الكتاب فلم يعتبر بيع الطعام قبل قبضه الشرطيكي لان يدخر ج الطعام باقية عليه حتى يباع (قوله فاذا باع الخ) هـ ذامن ثمة التعليل (قوله لانه يستمر طعام الخ) أي أن الطعام في ذاته بقطع النظر عن صورة الشركة يستمر في ضمان بائعه حتى يقبضه المشتري وانما قلنا بقطع النظر عن صورة الشركة لانه في صورة الشركة الضمان بالخلط وأما في غير الشركة اذا باع له ارباباً محتاطاً بأردين ثم ضاع المبيع فان ضمانه من البائع لانه في ضمان بائعه (قوله وقبضه بكيله) هذا هو محط العلة فكانه قال وهذا التعليل يجري فيما اذا حصل خلط الطعامين لانه لم يحصل قبض الطعام بتفريره أو كيله والمراد بالقبض في قولهم يلزم عليه بيع الطعام قبل قبضه القبض بالكيل وتقرر يقبضه في أو عية المشتري وانما قلنا محط التعليل ما ذكر لانه الذي يعقل في الشركة وغيرها أو ما قبله فلا كما علم (قوله أو ما يقوم مقامها) أي كأن أخذ أو عية البائع وتصرف فيها بيبته (قوله مفاوضة) بفتح الواو كما قال شيخ الاسلام أو بكسرهما كما قال ابن حجر وهو خبر مبتدأ محذوف أي فهي مفاوضة أي فهي شركة مفاوضة والجملة جواب الشرط لان جواب الشرط لا يكون مفرداً وصحبت بذلك لتفويض كل منهما المال لصاحبه أو لشرع وعهما

في الاخذ والعطاء من قولهم تفاوض الرجلان في الحديث اذا شرع عافيه (قوله بأن جعل الخ) المفعول محذوف أي بأن جعل التصرف ثم انك خير بانه اذا قالوا لا اشتري كذا مقتصرين على ذلك فلا تكون من شركة المفاوضة فيحتاج كل منهما الى مراجعة صاحبه كما يستفاد من عبارته وقال بعض الاشياخ ان هذا من شركة المفاوضة أي وبدل قوله وان شرط انني الاستعداد دفعه ان ولكن في ابن ناجي وابن عرفة أن في قول كل تصرف مقتصرين عليه قولين في كونها مفاوضة أولا (قوله فيما قبل المبالغة) وهي الانواع وما بعد المبالغة فهو نوع واحد وهذا بخلاف ما اذا اذن سيد له عبده في تجر بنوع فانه يكون كوكيل مقوض في ذلك النوع وغيره والفرق ان الناس لا يعلمون اذن سيده في نوع فلو بطل فيما عدا ما ذهب مال الناس باطلا بخلاف الشريك (٤٣) المقوض في نوع فليس فيه ذلك (قوله أي تسمى

بذلك) أي تسمى مفاوضة خاصة (قوله بضاعة) أي بأن يدفع دراهم لشخص ذاهب للسودان ليأتي له بعينه مثلا (قوله من مال الشركة الخ) يتعلق بشارك هذا هو ظاهر النقل أي بشارك من مال الشركة في مال معين كبن مثلا ويحتمل انه متعلق بعين أي معين من مال الشركة فيكون المراد بالشئ المعين الثلاثين دينار مثلا (قوله بحيث لا تجوز) هذا محط المراد أي ان الجواز اذا كانت لا تجوز الخ وقصد الشارح التوفيق بين النصين الذين وقع في المذهب فالنص الاول قال ان الشركة في المعين جائزة والنص الثاني لا تجوز في المفاوضة فظاهر الاول ان المراد معين غير مفاوضة فافاد الشارح ان المراد بالمعين هو الذي لا تجوز يده ولو كان مفوضا وان المراد بالمفاوضة الجولان فلا ينافي انه اذا شارك مفاوضة من غير جولان جاز فاتفق النصان فاذا شارك زيد غيرا ودفع كل منهما ثلاثين دينارا فالجمله ستمون ثم ان زيدا اخذ ثلاثين من السهمتين وشارك بكذا ودفع بكذا ثلاثين أيضا واشترى وابها بنا

الشريكين التصرف لصاحبه بأن جعل كل واحد دالا آخر غيبة وحضورا في بيع وشراء واكتراء وغير ذلك ولو كان الاطلاق المذكور في نوع واحد من أنواع التجار كقيس في مفاوضة عامة فيما قبل المبالغة أو خاصة فيما بعد في ذلك النوع أي تسمى بذلك كما في المدونة خلافا لما سمي المخصوصة بنوع عثانا (ص) ولا يفسدها انفراد أحدهما بشئ (ش) يعني ان شركة المفاوضة لا يفسدها انفراد أحد الشريكين بما يعمل فيه لنفسه على حدة اذا استويا في عمل الشركة (ص) وله أن يتبرع ان استألف به أو خف كإعارة آلة ودفع كسرة ويضع ويقارض ويودع لعذر والاضمن ويشارك في معين ويقتيل ويولي ويقبل المعيب وان أي الآخر ويقر بدين لمن يتهم عليه ويبيع بالدين لا الشراعية (ش) يعني أن أحد شريكي المفاوضة يجوز له من غير اذن شريكه أن يتبرع بشئ من مال الشركة من هبة ونحوها بشرط أن يفعل ذلك استئلافا للشركة ليرغب الناس في الشراء منه وكذلك يجوز له أن يتبرع بشئ خفيف من مال الشركة ولو كان بغير استئلاف كإعارة آلة كإعارة كسرة لسائل أو شربة ماء أو غلاما لسبي دابة والكثرة والقلة بالنسبة إلى مال الشركة وكذلك يجوز له أن يضع من مال الشركة أي يدفع مالا لمن يشتري به بضاعة من بلد كذا كان بأجرة أم لا لكن ان كانت بأجرة تسمى بضاعة بأجر وكذلك يجوز له المقارضة أي يدفع مالا من مال الشركة قراضا للشخص يعمل فيه بحزم من ربحه ماله وما وقيد الخمي كالأمنه ما اذا كان المال واسعا يحتاج فيه إلى مثل ذلك وكذلك يجوز له أن يودع مال الشركة لعذر كزوجه في محل خوف بغير اذن شريكه فان أودع لغير عذر وتلف المال فانه يضمن وسواء كان المال واسعا أم لا فبعد العذر يرجع للإيداع فقط كما في المدونة وكذلك يجوز له أن يشارك شخصا في شئ معين من مال الشركة بغير اذن شريكه والمراد بالمعين أن يشارك ببعض مال الشركة بحيث لا تجوز يده من يشاركه في مال الشركة ولو شارك في ذلك البعض مفاوضة ويجوز له أن يقبل من شئ باعه هو أو شريكه من مال المفاوضة بغير اذن شريكه لان كلا وكيل عن صاحبه وكذلك يجوز له أن يولي غيره سلعة اشتراها هو أو صاحبه بما وقع به البيع بغير اذن شريكه مالم يكن محاباة فيكون كال معروف لا يلزمه الا ما جرت به نفع التجارة والالزمة قدر حصته منه واقالته خوف عدم الغريم ونحوه من النظر وكذلك يجوز له أن يقبل سلعة ردت عليه أو على شريكه بعيب بغير اذن شريكه وكذلك يجوز له أن يقصر بدين من مال الشركة لمن لا يتهم عليه ويلزم ذلك شريكه وأما اقراره لمن يتهم عليه فانه لا يجوز كالصديق الملائف وما أشبه ذلك وكذلك يجوز له أن يبيع بالدين أي يبيع

مثلا فانه يجوز ان يضعوا مال الشركة الثانية في موضع مال الشركة الاولى وان أرادوا وضع الشركة الثانية في الموضع الاول منع (قوله مالم يكن محاباة) اما ان كان محاباة بأن اشترى سلعة بعشرين وكانت قيمتها ثلاثين ثم انه ولاها لغيره بعشرين فانه يجوز ان كان للاستئلاف وان لم يكن للاستئلاف فانه يغرم خمسة دلا آخر لانها نصف ما جابى به (قوله الا ما جرت به نفعها) أي قصد الاستئلاف (قوله وكذلك يجوز الخ) أي قبل التفرق والموت فان أقر بعد ما قاتل في قوله وان أقر واحد بعد تفرق أو موت فهو شاهد في غير نصيبه ومفهوم بدين كتمعين ودعيه آخر وى لانه اذا كان اقراره بما يعمل به بتمه شريكه مع مولا به فأحرى مالم يكن فيه تعمير ذمته وهذا اذا شهدت بتمه باصل الوديعة والا فهو شاهد مطلقا يحصل تفرق أو موت أو لا وحديث كان شاهدا فلا بد من كونه عادلا فان قلت يأتي انه ليس لهما

الشراء بالدين فلا يشترط اقرار أحدهما به قلت يأتي ان أحدهما شرعاً مفعلة بالدين بأذن صاحبه اه فان قلت اذا اشتراها بأذن صاحبه صار عالماً بالدين فكيف يقال بقريدين قلت يحمل على ما اذا نسي صاحبه الاذن وأقام الآخر بينة على اذنه له بالشراء به فيقر الآخر بان الدين باق على الشركة (قوله وأما الشراء بالدين في شيء غير معين) اما ان كان معيناً بان عقد الشركة على شراء الكتاب الغلاني الذي مع زيد بن مؤجل كبعده شهر فانه يجوز بأذن شريكه وأما صورة الشيء الغير المعين بأن يعقد الشركة على أن يذهب للسوق ويشترى ما يجده في السوق بن مؤجل في ذمتهم فانه غير جائز والحاصل أن غير المعين لا يجوز شراءه بالدين مطلقاً وأما المعين فيجوز بأذن شريكه كما أفاده شب وعب (٤٤) والفرق بين البيع بالدين والشراء به ان البيع بالدين فيه زيادة ربح لهما لا أجل الأجل

بخلاف الشراء به فان فيه الزيادة عليه (قوله وبعبارة لا الشراء به) اي ولو معيناً اذا كان بغير اذن شريكه وأما باذنه فيجوز بشرط أن يكون ما تحمل به أحدهما لصاحبه مثل ما تحمل به الآخر فتحمل علة الشارح على غير صورة الجواز (قوله لان ضمان الدين من المشتري) أي واذا كان الشراء بالدين في ضمان المشتري وشاركه الآخر في الربح فقد أكل غير المشتري ربح ما لم يضمن ويأتي تحقيق ذلك (قوله ان قبول العبد) أي عنقه وقوله وعقده أي عقده مع سيده على العتق وقوله يتوقف الخ أي لان تصرف العبد يتوقف على اذن سيده ولا يخفى أن الآخر سيده فتصرفه الذي من جلة عقده المذكور متوقف على اذن الآخر (قوله كعبد مشترك) أي بين اثنين بدون تجارة فأعتقه أحدهما (قوله وليس المراد به المعنى المتقدم) أي المشار لها بقوله فيما تقدم بان جعل كل واحد للآخر غيبة وحضوراً في بيع وشراء واكتراه وغير ذلك (قوله ومنجز بوديعة) أي عنده أو عندهما كما هو ظاهر (قوله الا أن يعلم شريكه بتعديده) لو أبدل العلم بالرضا فقال

بشئ معلوم الى أجل معلوم وأما الشراء بالدين في شيء غير معين فلا يجوز لأحدهما ولا لهما الا انها شركة ذم وبعبارة لا الشراء به ثلاثياً كل شريك ربح ما لم يضمن لان ضمان الدين من المشتري (ص) ككتابة وعتق على مال واذن لعبد في تجارة أو مفاوضة (ش) تشبيه في المنقأ أي ليس لأحدهما أن يكتب عبداً من عبيد التجارة بغير اذن شريكه نظراً الى أنها عتق وكذلك لا يجوز لأحدهما أن يعتق عبداً من عبيد التجارة على مال من عند العبد ولو كان أكثر من قيمته لان له أخذه منه من غير عتق وأما ان كان من أجنبي مثل القيمة فأكثر جاز كبيعه والفرق بين مال العبد والاجنبي ان قبول العبد وعقده يتوقف على اذن الآخر فله المنع بخلاف الاجنبي قال الشارح وينبغي أن تلزمه الكتابة لغيره ان شائبة الحرية وعليه قيمة نصف شريكه ويبقى مكاتبان وفي الاربع رقيقاً له وكذا ينبغي أن يتفقد عتقه ويلزمه لشريكه قيمة نصفه كعبد مشترك وكذلك لا يجوز له أن يأذن لعبد من عبيد الشركة في التجارة بغير اذن شريكه لانه رفع للعبد عنه وكذلك لا يجوز له أن يشاركه في مفاوضة بغير اذن الآخر لانه تملك منه الشريك في مال الشريك الآخر بغير اذنه والمراد بالمفاوضة هنا أن يشرك في مال الشركة من تجول يده معه فيها وليس المراد به المعنى المتقدم (ص) واستبد أخذ قراض ومستعير دابة بلا اذن وأن للشركة ومنجز بوديعة بالربح والخسر الا أن يعلم شريكه بتعديده بالتجرف في الوديعة (ش) يعني أن أحد شريكي المفاوضة اذا أخذ من آخر مالاً ولو بأذن شريكه يعمل فيه على وجهه القراض فان أخذ يستقل بالربح والخسر دون شريكه لان المفاوضة ليست من التجارة وانما هو أجرة لنفسه فلا شيء لشريكه فيه وكذلك يستبد أحدهما اذا استعار منه دابة بغير اذن الآخر ليعمل عليها أو للشركة بالخسران تلفت منه ولا شيء على شريكه فيها لانه يقول له كنت استأجرت فلا تضمن وبالربح وانظر هل معناه انه يطالب شريكه بما ينوبه من كرائها أن لو كانت من غير لكن ليس هذا ربحاً والمراد به ما نشأ من خصوص الجمل كأن يحمل عليها لسعة الشركة من محل الى محل آخر فعصل ربح آخر بسبب الجمل لكن هذا متوقف على نص واستشكل أيضاً تفسير الخسران بما به ان تلفت بتعديده فلا فرق بين الاذن وعدمه وان لم يكن بتعديده فلا ضمان عليه لانها إنما لا يغاب عليها وأجيب بأنه رفع الأمر الى قاض يرى ضمان العارية مطلقاً حكم بالضمان أو يحمل على ما يغاب عليه كالبرذعة والا كاف وشبههما كما قاله جديس لكن بعد نص المدونة على أن الدابة هلكت فما بقي يتأق هذا التأويل وقيد عدم الاذن في الاستعارة وعلى هذا فربح القراض مطلقاً

الا أن يرضى شريكه الخ كان أولى لان الرضا يستلزم العلم دون العكس (قوله ليحمل عليها أو للشركة) لا يخفى للقراض

انه اذا استعاره له فيستقل بالربح والخسر سواء استعارها بأذن شريكه أم لا على انه يبعد استعارتها بأذن غير الشركة وأما ان استعارها بأذن شريكه للشركة فالربح والخسر بينهما (قوله لكن ليس هذا ربحاً) في كلام عب الجرم به ولكن في محشى تت رده وحاصله أن قول المصنف بالربح والخسر يوزع لكل شيء بحسبه ففي الاستعارة الخسر فقط لا الربح أي ويكون المستعير على هذا لا طلب له على صاحبه (قوله رفع الأمر الى قاض) أي حتى لكونه انذاك كان الحاكم حنفياً أي في أيام ابن القاسم (قوله لكن بعد نص المدونة الخ) فيه ان ذلك إنما هو في اختصار أبي سعيد وأصل النص وان استعار ما يحمل عليه فله ان يؤول بالالكاف (قوله وقيد) مبتدأ وقوله

في الاستعارة خبر (قوله أو أن المفهوم فيه تفصيل) فيقال مفهومه أنه إذا كان باذن ان كان لغير الشركة استقل بالرجح والخسر والا بأن كان الشركة لا يستقل (قوله ويرضى) هذا قيد لا بد منه كما هو النقل (٤٥) (قوله الا ان كان يشغله عن العمل الخ) وهو ظاهر

حيث أخذه بغير اذن شريكه وأما باذنه فليس يعتد وان أشغله عن عمل الشركة لانه كأنه تبرع له بالعمل (قوله والعطاء) أي الاعطاء والا فهو نفس الاخذ (قوله ان بعدت غيبته) أي الغائب المشبه لا المشبه به والمراد بعدت مسافة غيبته اذ المدار على بعد المسافة وان لم تطل اقامته فيما انتقل اليه كما قد يوهمه المصنف ويوهم انه ان بعدت غيبته في محل قريب أنه يرد على الحاضر وليس كذلك والقريبة كاليوم ونحوه قال نت عن أبي الحسن وما بين البعيدة والقريبة من الوسائط يرد على ما قارب القريبة له وما قارب البعيدة اه وقال عجب عن بعض التقارير الستة أيام والسبعة لها حكم القريب وما فوق ذلك حكم البعيد وقول الشارح واليومين مع الخوف يفيد أنهما بدون الخوف من القريب (قوله لانه أقعد) أي اعلم بأمر المبيع (قوله فليس وكيلاً) أي واذا كان كذلك فليس وكيلاً (قوله لان الشركة) كأنه تعليل لقوله أي وكيل أي وليس بوكيل حقيقة (قوله وما تصرف) في قوة التعليل (قوله ملك الغير) أي الذي هو البائع ثم أقول في ذلك شيء لا نناقش ان الحاضر وكيل عن الغائب (قوله ولا يقال على هذا) أي على هذا التعليل وهو أن يدهما واحدة والمناسب أن يقول وعلى هذا فكان يرد ولو كان البائع حاضراً لان هذا قضية كون يدهما واحدة (قوله

للقارض سواء أذن له أم لا نظر الى أنه لما أذن له وعمل فكأنه تبرع له بالعمل ومفهومه بلا اذن انه لو أذن له لم يكن الحكم كذلك مع انه اذا استعارها لغير الشركة لا فرق فيه بين الاذن وعدمه فلو قال ومستعدياً لا شركة بلا اذن كان أحسن والجواب أن الواو والعمال أو أن المفهوم فيه تفصيل وكذلك يستبدأ أحدهما اذا التجروا بديعة عندهما أو عنده بغير اذن شريكه بالخسر والرجح فيها الا أن يعلم شريكه بتعديده ويرضى بالتجارة بها بينهما فلهما الرجح والخسر ان عليهما ومقتضى كلام المؤلف ان العلم بالتعدي في غير الوديعة لا يضر ولا يكون متعدياً بالقراض الا ان كان يشغله عن العمل في مال الشركة (ص) وكل وكيل (ش) كل منون مقطوع عن الاضافة والمعنى ان كل واحد من الشريكين وكيل عن صاحبه في البيع والشراء والاخذ والعطاء والكراء والاكتراء وغير ذلك وبطال كل واحد بتوابع معاملاته الاخر من استحقاق ورد يعيب والفاء في قوله (ص) فيرد على حاضر لم يتول كالتائب ان بعدت غيبته والانتظر (ش) للسببية أي فبسبب ان كل واحد وكيل عن الآخر يرد واحد العيب على الشريك الحاضر ما تولى بعه شريكه ان غاب المتولى للبيع غيبة بعيدة كعشرة أيام مع الامن أو اليومين مع الخوف والرد على الشريك الحاضر كرد المعيب على بائعه الغائب المشار اليه فيما مر في خيار النقيصة بقوله ثم قضى ان أثبت عهدة مؤرخة وهمة الشراء ان لم يخلف عليهما ومفهوم ان بعدت غيبته أنه لو قربت غيبته لا يرد على شريكه الذي لم يتول وأولى اذا كانا حاضرين وانما يرد على المتولى لانه أقعد بأمر المبيع ومقتضى كون كل وكيل عن الآخر أنه لا يشترط غيبة البائع في الرد على غير البائع فليس وكيلاً صريحاً بقوله وكيل أي وكيل وبعبارة لان الشركة لا تساوي الوكالة لان الموكل أقام الوكيل مقامه ولا ملك له في المبيع وأما الشريك فقد أقام شريكه مقامه فيما يخصه وما تصرف فيه البائع له فيه حصته فهو غير وكيل فيما كان الاصل أن لا يرد على غير متولى البيع لان الرد عليه يستلزم رد ملك الغير لكن اغتفر ذلك فيمن غاب غيبة بعيدة للضرورة ولا يدهما واحدة ولا يقال على هذا كان ينبغي أن يرد على غير البائع حصته مع حضور البائع لانا نقول حصته غير متميزة (ص) والرجح والخسر بقدر المبالغين (ش) يعني ان مال الشركة اذا حصل فيه ربح أو خسارة فانه يفيض بين الشريكين وجوباً على قدر المبالغين من تساوي تفاوت ان شرطاً ذلك أو سكتنا عنه ومثل الرجح والخسر العمل فانه يكون على حسب المال (ص) وتفسد بشرط التفاوت ولكل أجر عمله للاخر (ش) يعني ان الشركة تفسد اذا وقعت بشرط التفاوت في الرجح كالأخرج أحدهما عشرين مثلاً والاخر عشرة وشرط التساوي في الرجح والعمل فان وقع ذلك وعثر عليه قبل العمل فان عقد الشركة يفسخ وبعد العمل يقسم الرجح على قدر المبالغين فيرجع صاحب العشرين بفاضل الرجح وهو سدس ويتزعه من صاحب العشرة ان كان قبضه ليكمل له ثلثاه ويرجع صاحب العشرة بفاضل عمله فيأخذ سدس أجرة المجموع وكان المؤلف أطلق أجر العمل على حقيقة ومجازاً حقيقة الأجرة التابعة للعمل ومجازاً الرجح التابع للمال وسهل له هذا قرينة قوله ولكل الدلالة على الجانبين أي كما مر وكذلك تفسد الشركة اذا استوى المالان وشرط التفاوت في الرجح (ص) وله التبرع والسلف والهبة بعد العقد (ش) يعني ان

حصته غير متميزة) أقول قضية كون يدهما واحدة لا فرق بين كون حصته متميزة أو غير متميزة (قوله ولكل أجر عمله) أي وعلى كل للاخر أجر عمله أي على الآخر (قوله أي كما مر) أي الدلالة على الجانبين كما مر أي في الحل (قوله بعد العقد) ظاهره ولو باثره بائناً على أن اللاحق للعقد ليس كالأول فيه

(قوله انه ليس له ذلك قبل العقد) وأما في العقد فبمئة الواقعة قبله بالنسبة للتبرع والهبة وأما بالنسبة للسلف فيجوز في العقد إلا ان يكون
لكبيرة المشتري وحاصل ما في عب ان (٤٦) غير السلف يمنع في العقد وقبله وأما السلف فيمنع قبل العقد لانيه فيه فيفصل بين

أن يكون ذابصرة أو لا والظاهر أن
السلف فيه التفصيل مطلقا في
العقد وقبله وفي شرح شب ثمان
مثل السلف بعد العقد السلف
فيه ان لم يكن لكبيرة المشتري
بدليل ما يأتي فلو حذف قوله
والسلف اكتفاء بقوله وان تسلف
غير المشتري جازا لا لكبيرة
المشتري لسلما يتوجه عليه من
ان السلف في العقد ليس بمنع
مطلقا (قوله لمدي التلف الخ) التلف
مانشأ لا عن تحريك وانحسر مانشأ
عن تحريك (قوله ولمدي النصف)
لو قال المصنف والنصف كفاه
و يكون معطوفا على التلف وإيهام
العطف على لا ثقب بعيد (قوله
شيأ يناسبه) أي أو يناسب عياله
(قوله وأما اذا اشترى عروضا أو
عقارا) أي أو مأكولا أو مشروبا
لا يليق به (قوله وأما مع ثبوتها) أي
الأن بقرأ أخذاسم فاعل ولكن
قـــــرأته بالمصدر أنسب بقوله
والاشترالك (قوله والقول لمدي
أخذ لا ثقب) وهذا خاص بما يليق به
وبعياله من اللباس والطعام وأما
الحيوان والعقار وما لا يليق به
من اللباس والطعام فلا يكون
القول قوله (قوله ينتقي التكرار)
وينتقي أيضا بأمور منها أنه يحصل
الاول على ما اذا كان التنازع بين
ورثة الاثنين والثاني على التنازع
على ما اذا كانا حيين أو يحصل
أحدهما على التنازع في المال
والثاني على التنازع في الربح (قوله
ان شهد بالمفاوضة) وأولى ان شهد

أحد الشر يكتن يجوز له أن يتبرع على شريكه بعد عقد الشركة بشئ من الربح أو العمل وكذلك
يجوز له أن يسلفه شيأ أو يهبه شيأ بعد عقد الشركة بناء على أن اللاحق للعقد وليس كالواقع
فيها وعطف الهبة على التبرع من عطف الخاص على العام أو يحتمل التبرع على انه في الربح أو
العمل والهبة من غير ذلك ومفهوم بعد العقد انه ليس له ذلك قبل العقد أما في السلف
فظاهر وأما في الهبة والتبرع فلا أن ذلك كانه من الربح فيكون قد أخذ أكثر من حقه وقوله
وله التبرع أي شريكه وأما لا لا جني فقد مر في قوله وله التبرع ان استأنف به أو خف
والضمير في له راجع لكل من قوله ولكل أجر عمله لا آخر (ص) والقول لمدي التلف
وانحسر أولا أخذ لا ثقب له ولمدي النصف (ش) الشريك أمين في مال الشركة فاذا كان بيد
أحدهما شئ من مال الشركة فقال تلف ما بيدي كلا أو بعضا وخسرت فيه فانه يصدق بهمين
ان اتهم ولو كان غير متهم في نفس الامر لم تقم عليه تهمة كدعوى التلف وهو في رفقة
لا ينتفي ذلك فيها قيسأل أهل الرفقة فلم يعلم ذلك أحد منهم أو يدعي الخسارة في سلعة لم يعلم ذلك
فيها الشهرة سعرها ونحو ذلك وكذلك يقبل قول أحد الشر يكتن اذا اشترى شيأ يناسبه من
المأكل والمشرب والملبس انه اشترى لنفسه وأما اذا اشترى عروضا أو عقارا أو حيوانا وقال
اشترىته لنفسى فانه لا يصدق في ذلك ولشريكه الدخول فيه معه ولو حذف المؤلف اللام
لكان أولى ويكون عطف على التلف وأما مع ثبوتها فهو عطف على لمدي التلف بحذف مضاف
أي والقول لمدي أخذ لا ثقب له وهو خاص بالمأكل وشحوه كالمزادامات أحد الشر يكتن
فأرادت الورثة المفاصلة من شريكه وقال لمورثتنا الثلثان وقال الشريك بل المال بيني وبين
مورثهم على التنصيف فالقول في ذلك قول لمدي النصف وقوله (ص) وجه لا عليه في
تنازعهما (ش) معناه انه اذا ادعى أحدهما ان المال ينسأ على التنصيف وادعى الآخر أنه على
التفاوت وكانا حيين فان القول قول لمدي النصف ويحملان عليه عند التنازع ويريد بعد
أيمانهم وعلى حمل الاول على ما اذا مات أحدهما والثاني على ما اذا كانا حيين ينتقي التكرار
(ص) ولا اشتراك فيما يبدأ أحدهما بالبينة على كثرته وان قالت لا نعلم تقدمه لها ان شهد
بالمفاوضة ولم يشهد بالاقرار بها على الاصح (ش) معطوف على ما عطف عليه لاخذ واللام
مقوية أي والقول لمدي الاشتراك والمعنى ان الشركة اذا انعقدت على المفاوضة فادعى
أحدهما على شريكه فيما يدينه له الشركة وادعى الآخر الاختصاص فان القول قول من ادعى
انه للشركة ان شهدت الشهود بأنهما يتصرفان في عرف التجار تصرف المتفاوضين ولم
يشهدوا على اقرارهما بالمفاوضة الا أن تشهد ببينة لمدي الاختصاص على ارثه أو هبته فانه
يختص به ولا يكون للشركة لان الاصل عدم خروج الاملاك عن أربابها وسواء قالت البينة ان
ذلك سابق على المفاوضة وانه لم يفوض عليه أو قالت لا نعلم هل المفاوضة سابقة على الارث
أو هو سابق عليها فانه يختص في الحالتين وأخرى لو قالت نعلم تأخره عن المفاوضة فالصواب
استقاط ان من قوله وان قالت الخ ويكون الواو للحال لان ما قبل المبالغة فاسد لانها اذا
قالت نعلم تقدمه كان للشركة ما لم يشهد بأنه لم يدخل في المفاوضة بأن تقول وعقد على الاخراج
فقوله وان قالت الخ راجع للسكتي وقوله ان شهد بالمفاوضة راجع لما قبل الا فهو شرط
في قوله ولا اشتراك فيما يبدأ أحدهما واخر بقوله ان شهد بالمفاوضة عن الاقرار بالشركة أما

الشهادة

بوقوع الشركة على المفاوضة (قوله واحتراز الخ) هذا أحد أقوال ثلاثة ثانيها أن الشهادة بالشركة فقط

أو على الاقرار بها لا يقتضيان الاشتراك ثالثها يقتضيان فاقصاها شارح على القول المفصل لكونه يراه المعتمد منها

(قوله ان أشهد بهم عند الأخذ) لا مفهوم له لان الشهاد بعد ذلك (٤٧) وقوله مقصودة التوثيق هي التي يشهد بها خوف دعوى

الرد (قوله معمول للقول) أي المقدر بالعطف والمدلول عليه أيضا بلام مقيم ويصح كسر ان على انها مقول القول وبفتحها على تقدير في قبل انها (قوله فان أقر فواضح) أي فتقبل دعواه الرد وان فسرت المدة لانه ادعى رد مال يضمن حيث قبض بغير ا شاهد على الوجه المذكور سابقا وكان يصل للمال والالم يقبل قوله ولو طالت كعشر سنين (قوله وقال الشريك الحلي بل من مالي) كنت تاركه عنده هذا وما قاله الشارح غير مطابق للنقل والمطابق له ان الزوج يدعي انه من مال المفاوضة وانه ردها لها والدافع يدعي انه من مال نفسه فيقبل قول الزوج انه من المفاوضة ولا يقبل قوله انه ردها للمفاوضة الا أن يطول ما بين الأخذ والمنازعة كسنة فالقول قوله انه ردها للمفاوضة وبهم ذات علم أنه لا يصح عسرية المصنف على هذا الابتداء في عبارته كما علمت (قوله الالبينة بكارثة الخ) هذا جار فيما اذا كان المدعي أنه من المفاوضة الزوج أو غيره (قوله مستثنى من قوله الا أن يطول) أي مستثنى من من منطوقه وهو عدم الطول (قوله كعمه وابنه) أي ابن عمه ولا فرق بين كونه مبرزاً أم لا وقوله اذا كان مبرزاً أي فاق أقرانه في العدالة وقوله ومثله صديقه المصنف أي فتصح شهادته اذا كان مبرزاً في العدالة (قوله فان لم يتساوا فان كل واحد الخ) في عجب وتبعه عجب خلافه فتلقى عنده ولو اختلف نصيبهما في المال أي في

الشهادة بالشركة فكالشهادة بالمفاوضة (ص) ولقيم بينة بأخذ مائة انها باقية ان أشهد بهم عند الأخذ وقصرت المدة (ش) يعني ان أحدا الشريكين اذا أخذ من مال الشركة مائة وكان صاحبه أشهد عليه بهم عند الأخذ ما بينة مقصودة للتوثيق ولم توجد عنده بعد موته وادعى انها باقية عند شريكه الميت وقالت ورثة الا أخذوها فالاصل بقاؤها عندهم من أخذها والقول لمن أقام البينة سواء طالت المدة أو قصرت وكذلك الاصل بقاؤها عندهم من أخذها ان لم يشهد بها عند الأخذ لكن قصرت المدة من يوم أخذها الى يوم موته بأن نقصت عن سنة قال بعض ومضى السنة انما يبرئه اذا كان يتصرف في المال وان علم أنه لم يصل الى المال لم يبرأ ولو طال الزمان ولا فرق بين بعض المال وكله اه فقوله بأخذ مائة معمول لبينة وقوله انها الخ معمول للقول ولما كان قوله ولقيم بينة شاملا لان يكون أشهدا عند الأخذ أو لا احتاج الى قوله ان أشهد بهم عند الأخذ فالصواب زيادة همزة في قوله ان يشهد بهم عند الأخذ من باب أشهد رباعي حتى تؤذن بأشترط كونها مقصودة للتوثيق وهي التي أشهد بها خوف دعوى الرد لا ثلاثي لانه يقتضي أنها لو كانت على سبيل الاتفاق يكفي وليس كذلك والعدول المنتصبون للشهادة كشهود القاضى محمولون على التوثيق حتى يثبت خلافه وكلام المؤلف فيما اذا كان الأخذ ميتا كما في المدونة وأمالو كان حيا فان أقر فواضح وان أنكر فقامت عليه بينة بالأخذ فلا يقبل قوله بعد ذلك انه ردها الى الشركة لتكذيبه نفسه بانكاره الأخذ (ص) كدفع صداق عنه في انه من المفاوضة الا أن يطول كسنة (ش) التشبيه في أن القول قول الدافع والميت هنا الدافع وفي السابقة هو الأخذ والمعنى ان أحدا الشريكين اذا دفع عن شريكه مائة في صداق زوجته ومات الدافع فقامت ورثته على الشريك الحلي وطلبوا نصيب أبيهم فيمادفع عنه من صداقه وقالوا انه من مال الشركة وقال الشريك الحلي بل هي من مالي فان القول قول الورثة انها من مال الشركة الا أن يطول الزمان من يوم دفعه الى يوم موته كسنة فلا يقبل قولهم وتكون من مال المدفوع عنه وقوله الا أن يطول الخ راجع لهذه ولما قبلها وقوله (ص) الالبينة بكارثة وان قالت لا تعلم (ش) مستثنى من قوله الا أن يطول كسنة أي الا أن يكون المدفوع عنه الصداق شهدته له بينة انه ملك المال المدعى انه من مال الشركة من ارث أو نحوه فانه يعتمد في ذلك على ما شهدت به البينة ويختص به المدفوع عنه وان قالت البينة لا تعلم تقدم الارث على المفاوضة ولا تأخره لان الاصل التأخر وأخرى اذا قالت تعلم التأخر عن المفاوضة وما قبل هناك في قوله ولا اشتراك الى قوله وان قالت لا تعلم تقدمه لهما من التصويب يقال هنا (ص) وان أقر واحد بعد تفرق أو موت فهو شاهد في غير نصيبه (ش) يعني ان الشريكين اذا اقرقا فأقر واحد منهما بدين عليهما أو ودیعة أو رهن أو غيرهما أو مات واحد منهما فأقر الحلي منهما بما عاذا كرفانه يلزم ما أقر به في نفسه وهو في نصيب الآخر شاهد للقر له بخلاف معه ويستحق وهذا قول ابن القاسم وسواء طال افتراقهما أم لا وفهم من جعله شاهدا انه لا بد أن يكون عدلا وبه صرح الشارح ويفهم منه أيضا انه يعمل بقوله فيما يعمل فيه بقول الشاهد كعمه وابنه وكذا أخوه اذا كان مبرزاً ومثله صديقه المصنف (ص) وألغيت نفقتهما وكسوتهما وان يبلدين مختلفي السعر كعمالهما ان تقاربا والاحسبا كافرأد أحدهما به (ش) يعني ان شريكي المفاوضة تلقى نفقتهما وكسوتهما من مال الشركة بشرطين الاول أن يتساوى المالان فان لم يتساويا فان كل واحد يتفق على قدر حصته أي قدر ماله الثاني أن يتساويا أو يتقاربا في النفقة والكسوة

النفقة على النفس وأما على العيال فلا بد من التساوي في المال (قوله أن يتساويا أو يتقاربا في النفقة والكسوة) هذا على طريقة ابن عبد السلام واليه يشير قوله بعد ابن عبد السلام الخ وفي عجب وتبعه عجب ترجيح خلافه فالانعام عنده وان لم يتقارب نفقة كل وكسوته

(قوله ان تقار بانفقة) هذا على طريقة ابن عبد السلام لانه راجع للنفس فعلى هذا قول المصنف ان تقار باراجع لما قبله الكاف وما بعدها (قوله والسعر متقارب) هذا على طريقة اللقاني وفي عجب وتبعه عجب وهو الراجح خلافة وهو الالغاء ولو اختلف السعر اختلفا بيننا (قوله بأن كثرت عيال أحدهما) أي أو تساوى أو لكن اختلفا سنا في نزل اختلفا فهما في السن مع التساوى في العدد منزلة اختلفا فهما في العدد وهذا كله ما لم يتساوى في الاتفاق في هذا الموضوع أي كثرة عيال أحدهما أو اختلفا فهما في السن بقي شيء آخر وهو انه اختلف أيضا في مسألة العيال عند (٤٨) اختلف السعر بين قطاهر اللخمى والغاء وقال ابن يونس ينبغي اذا كان لكل واحد

ولا فرق بين أن يكونا في بلد واحد أو في بلدين مختلفي السعر كأننا وطننا لهما أو غير وطن أو مختلفين كالغاء نفقة وكسوة عيالهما ان تقار بانفقة وعيالا فقوله مختلفي السعر أي والسعر متقارب وان لم يكن هنا تقارب بأن كثرت عيال أحدهما ابن عبد السلام أو كان أحدهما يقنع بالجريش من الطعام والغليظ من الكنان والاخر على الضد منه حسبا كما لو انفرد أحدهما بالعيال أو الاتفاق (ص) وان اشترى جار به لنفسه فلا تخر ردها الا لو طه باذنه (ش) اعلم أن شراء أحد الشريكين جار به من مال الشركة له ثلاث حالات الاولى أن يشترى بالنفسه للوطء وللخدمة بغير إذن شريكه فان لم يطأها فانه يخسر شريكه بين ابقائها للشركة وبين امضائها بالثمن وان وطئها فانه يتكون له بالقيمة ولا خيار لشريكه ولا فرق في هذا الحالة بين أن يشهد حين الشراء أنه اشتراها لنفسه أم لا الثانية أن يشترى بها باذن شريكه فهي له وليس لشريكه الا الثمن ولا خيار لشريكه سواء وطئها أم لا وثالث الحالة الثالثة فقوله وان اشترى جار به لنفسه تحت صورتان أي اشتراها للخدمة أو للوطء ولم يطأها فقوله فلا تخر ردها أي للشركة ما لم يطأها فان وطئ تعين التقويم على ظاهر كلام ابن يونس ويؤيده أن في بعض النسخ الا بالوطء وبأذنه وقال بعضهم يجري على من وطئ جار به للشركة وقوله الا بالوطء وبأذنه على هذه النسخة يكون قوله للوطء ضائعا والمعول عليه قوله بأذنه فنسخة الا بالوطء أو بأذنه أولى (ص) وان وطئ جار به للشركة بأذنه أو بغيره وجلت قومت والا فلا تخر ابقاؤها أو مقاوتها (ش) هذه هي الحالة الثالثة وهي أن يشترى جار به للشركة وهي على ضربين الاول أن يطأها باذن شريكه والحكم في هذه انها تقوم عليه يوم الوطء ولا حد عليه للشبهة وتكون به أم ولد فقوله بأذنه متعلق بوطئ وجواب الشرط محذوف تقديره قومت مطلقا أي جلت أم لا وسواء كان معسرا أو موسرا غير أنه ان كان موسرا فليس عليه غير قيمتها وان كان معسرا فانه لا تباع ان جلت ويتبع بالقيمة وان لم تحمل فتباع عليه لاجل القيمة الثاني أن يشترى بها للشركة ويطأها بغير اذنه فان جلت فان كان الواطئ مليا تعين أخذ قيمتها منه وهل يوم الحمل أو يوم الوطء قولان وان كان معسرا فانه يخسر في بقائها على الشركة وفي أن يلزمه قيمة نصيبه منها واذا اختار هذا الثاني فله أن يتبعه بما وجب له من القيمة وله أن يلزمه ببيع نصيبه أي نصيب غير الواطئ منها بعد وضعها اذا لا تباع وهي حامل لان ولدها منه لا يباع بحال ولا يخذل ما يبيع فان وفي بما وجب له من القيمة فلا كلام وان نقص اتبعه بالباقي كما يتبعه بحصة الولد في قسمي التخيير فقوله والا أي وان لم تحمل فلا تخر ابقاؤها أي للشركة وقوله له مقاوتها صوابه أو تقصيرها بالسوافق ما تجب به الفتوى وبعبارة واذا قومها على الواطئ الذي وطئ بغير اذن ولم تحمل فان كان

عيال واختلف سعر البلد بين اختلافنا أن يحسب النفقة اذ نفقة العيال ليست من التجارة اه ويستفاد من ذلك اتفاقهما على الالغاء في الاختلاف البين اذا كانت النفقة على أنفسهما (قوله أو الاتفاق) أي على النفس في عجب خلافة فانه قال مقتضى ما ذكرنا في هذا المحل انه اذا كان أحدهما ينفق من المال والاخر لا ينفق منه أنهم اتفقا فانهم اتفقا ذكرنا والمحاسبة لهما فيما اذا كان لكل عيال ينفق عليهما منه واختلف العيال اختلفا بينا وانفرد أحدهما بالعيال والفرق بين نفقة أحدهما وبين نفقة العيال لاحدهما ان شأن الاول اليسارة والانه من التجارة بخلاف نفقة العيال في الوجهين (قوله فانهم اتفقا) بالقيمة) وانظر هل تعتبر القيمة يوم الوطء أو يوم الحمل ان جلت وينبغي ان يجري فيه ما يأتي (قوله فهي له) ورجماله ونقصها عليه (قوله أو مقاوتها) أي يتزايد فيها حتى تقف على غن فمأخذ به صاحب العطاء (قوله ولا حد عليه للشبهة) ولا قيمة للولد فيما اذا كان الوطء باذن شريكه مطلقا كان مليا أو معسرا (قوله

وجواب الشرط محذوف) لا حاجة لذلك لانه يصح جعل قوله قومت جواب الشرط للسائلين مسألة الوطء بأذنه على الاطلاق ومسألة الوطء بغير اذن المقيدة بالحمل وقول المصنف والا فلا تخر الخ راجع للثانية التي هي مسألة الوطء بغير اذن (قوله وهل يوم الحمل الخ) تظهر فائدته في الولد هل تلزم له قيمة أم لا فان قلنا تعبر يوم الحمل يغرم قيمة حصته شريكه في الولد وان قلنا يوم الوطء فانه لا يلزم شيء (قوله وفي أن يلزمه قيمة نصيبه الخ) وهل القيمة يوم الوطء أو الحمل قولان (قوله كما يتبعه بحصة الولد) هذا يدل على أن القيمة تعتبر يوم الحمل (قوله قسمي التخيير) هما المشار لهما بقوله فانه يخسر في بقائها على الشركة هذا هو الاول والثاني هو قوله فله أن يتبعه الخ (قوله في قسمي التخيير) القسم الاول هو ما أشار به بقوله فانه يخسر في التمسك بنصيبه منها وهو معنى البقاء على الشركة وفي أخذ

قيمة نصيبه والثاني هو ما أشار به بقوله وإذا اختار الخ (قوله قيمة نصيبه) وتعتبر القيمة يوم الوطء أو يوم الحمل على ما تقدم (قوله من عنان الدابة) بالكسر ما تقاد به لأن كل واحد أخذ بعنان صاحبه أي بلجامه وانظر لو اشترط على أحدهما أني الاستبداد وأطلق للآخر التصرف هل تكون مفاوضة فيمن أطلق له التصرف وعناني الآخر أو تكون فاسدة وهو الظاهر لأن الشركة يقتصر فيها على ما جاء فيها ولم يرفى كلامهم التعرض لهذه والذي أقوله الظاهر الصحة (قوله ويجازلني طير الخ) لم يحذف قوله وذى الثانية وتكون الأولى مسطرة على طيرة لا ندر بما يفهم منه مسألة غير مرادة وهو أن يكون لأحدهما طير وطيرة وللآخر كذلك وكل طير مؤتلف على طيرته ويشتر كان فيما يحصل من الفراخ مع أنها غير صحيحة لأنهم لم يحصل فيها التعاون (٤٩) وأما لو كان لأحدهما ذكران من الحمام وللاخر أنثيان منه فانهما

موسرا أخذ منه قيمة نصيبه وان كان معسرا فله أن يتبعه بقيمة نصيبه وله أن يبيع منها بقدر نصيبه ويأخذ ولو زاد ما باعه على نصفها بل لو كان لا يفي بقيمة نصيبه الجميع عنها فانما يتبع كلهما في ذلك إذا لم مانع من ذلك لأنهم لم تحمل وأما ان حلت فان كان مليا فليس له الأخذ بقيمة نصيبه منها وان كان معسرا فانه يتخير في التمسك بنصيبه منها وفي الأخذ بقيمة نصيبه منها وإذا اختار هذا الثاني فله أن يتبعه بالقيمة وله أن يلزمه ببيع حصته منها إذا وضعت ويأخذ فيما وجب له فان وفي بما وجب له من القيمة فلا كلام وان نقص اتبعه بالباقي كما يتبعه بحصة الولد في قسمي التخيير (ص) وان شرط أني الاستبداد دفعتان (ش) لما أنهي الكلام على شركة المفاوضة شرع في الكلام على شركة العنان وهي بكسر العين وتخفيف النون والمعنى أن شركة العنان جائزة لازمة مأخوذة من عنان الدابة أي كل واحد من الشريكين شرط على صاحبه أن لا يستبد بفعل شيء في الشركة إلا باذن شريكه ومعرفة فكل واحد أخذ بعنانه أي بنصيبه أن لا يفعل فعلا إلا باذنه (ص) ويجازلني طير وذى طيرة أن يتفقا على الشركة في الفراخ (ش) يعني أنه يجوز لصاحبي طيرين أن يتفقا على الشركة فيما يأتي من الفراخ من الطيرين بأن يأتي أحدهما الشريكين بطير ذكر ويأتي الآخر بطيرة ويزوج الذكرا لأنني على أن ما أطلع الله من الفراخ يكون بين الشريكين على السواء وانما خص الطير بالذكر لكونهما في الحضن لأن غيره من الحيوان انما يحتاج للام فقط كالوز والدجاج فلا يجوز فيه ما جاز في الطير من الحمام ونحوه ثم ان مقتضى كلام الشارح أن كل طير على ملك ربه وهو ظاهر قول المؤلف أيضا على الشركة في الفراخ لأنه يفيد أن كل طير على ملك ربه وهو خلاف ما للبساطي وخلاف كلام ابن عرفة في تعريف الشركة بأنها يبيع مالك كل بعضه ببعض كل الآخر الخ فانه يقتضي أن الكل الذي تعلق البيع ببعضه هو الطير والطيرة لو جودهما وعلما لا الفراخ لفقد ذلك فيها وان كان الثاني هو ظاهر قول المؤلف في الفراخ (ص) واشترى ولك فوكالة (ش) يعني أن الرجل إذا قال لصاحبه اشترى السلعة الفلانية لي ولك فاشترىا فهي لهما شركة وكان وكيله عنه في نصف السلعة وكالة قاصرة لا تتعدى غير الشراء أي ليس للوكيل أن يبيع نصف شريكه إلا باذنه في ذلك ويفهم من قوله فوكالة أنه يطالب بالثمن وأنه ليس له حبسها وقوله واشترى ولك أي وكل واحد يتقد حصته بدليل ما بعده وقوله فوكالة أي وشركة لي ولك وانما سكت عن الشركة لأنهما معلومة وانما يخفى جانب الوكالة فذلك نص عليها ثم ان سياق هذه المسألة بعد شركة العنان ظاهر في أنها مأخوذة من صحيح ولذلك لم يحجزه أن يتصرف فيها

وللاخر أنثيان منه فانها تجوز وكذلك كان لأحدهما ذكر وأنثى وللاخر كذلك وذكر أحدهما مؤتلف على أنثى الآخر وعكسه (قوله طير ذكر) فيه إشارة إلى أن المصنف أراد بالطير الواحد فيكون على هذا الطير مشتركا بين الجمع والواحد والنساء في طيرة للوحدة لا للتأنيث وهذا حيث لم تقم قرينة على أن المراد بطيرة الأنثى كما قبلتها بالذكرة فان قامت قرينة على ذلك كما هنا فهل تكون التأنيث مدلول عليه بالتأنيث مع الوحدة أو تكون باقية على دلالتها على الوحدة والتأنيث مدلول عليه بالقرينة وكلامهم يدل على هذا الثاني (قوله فلا يجوز فيه ما جاز في الطير) وكذلك ذوارقين لا يجوز أن يزوجاهما على ذلك وينسخ قبل البناء ان وقع ويثبت

(٧ - نرسي سادس) بعد بصد اق المثل وسواء سمي صدقا أم لا والولد اسيد أمه في الحالتين وكذلك من جاء لشخص بيض وقال اجعله تحت دجاجتك والفراخ بيننا وحكمة أن الفراخ لصاحب الدجاجة وأصاحب البيض مثله كن أني لاخر بقمح وقال ازرعه بأرضك فاعمله مثله والزرع لصاحب الارض (قوله أن كل طير على ملك ربه) ونفقة كل طير على ربه لانه على ملكه وضمنان كل من صاحبه وانظر هل الشركة لازمة أم لا (قوله وخلاف كلام الخ) قد يقال تعريف ابن عرفة لشركة التجار والظاهر التعويل على ظاهر المصنف ولا ينافي ما قاله ابن عرفة لما علمت (قوله واشترى) أي جاز هذا اللفظ وقوله فوكالة جواب عن شرط مقدر أي وإذا وقع ذلك فهي وكالة (قوله وكل واحد يتقد) لا ينافي قوله يطالب بالثمن لأن المعنى أن الاخذ في الابتداء أن كل واحد يطالب بالثمن فلا ينافي أن كل واحد يتقد حصته (قوله وانما يخفى جانب الوكالة الخ) لا يخفى أن الوكالة تفهم من قوله اشترى فقدر (قوله ثم ان سياق الخ)

لا يخفى أن هذا فيه بعد (قوله وجاز وانقد عني) لو حذف وجاز ويكون هذا معطوفاً على ما تقدم لكان أخصر وإذا وقع ذلك على الوجه الممنوع كانت الساعة بينهما وليس عليه بيع حظ السلف من السلعة إلا أن يستأجره بعد ذلك استجاراً صحيحاً وعليه ما أسلفه نقداً ولو شرط تأجيله فإن كان قد باع (٥٠) فله جعل مثله في بيع نصف السلعة ولو ظهر عليه قبل العقد لا تمسك السلف

عن النقد (قوله صدقاً للسلف) الحاصل أن ذلك الاجنبي ان قصد نفع الآمر فقط أو هو والمأمور منع فإن قصد نفع المأمور فقط جاز (قوله ولأن الأصل الخ) أي وقد يعود الضمير من غير الغالب على المضاف إليه كقوله تعالى كمثل الجار يجمل أسفاراً بقي شيء آخر وهو أن قوله ولأن الأصل الخ عطف على معلول (قوله أو لم يختر يرثه) أي اللحم وأما الخنزير فهو حي طاهر (قوله لا لكسفر الخ) أدخل بالكاف بلدة قريبة لا يسمى السير لها سفراء فلو كان من مصر لولا ق لم يكن سفراً لا لغة ولا عرفاً كما أفاده بعض شيوخنا وهو ظاهر (قوله كما قاله بعض الشراح) أي وأنص عليه الدميري وفي كلام الشيخ داود ما يفيد أنه يشترط أن يكون من أهل السوق وهما متساويان على ما يستفاد من بعض الشراح والظاهر ما اقتصر عليه شارحنا وأما المشتري فلا يشترط فيه ذلك بل ولا يشترط أن يكون من تجار تلك السلعة (قوله إلا أن يظهر كذبه) أي لكثرة ما اشتراه القنية بدعواه أو يثبته السفر غيره بدعواه

وبهذا يعلم أن كلام المؤلف غير محتاج للتقييد بصورة (ص) وجاز وانقد عني أن لم يقل وأبيعها لك (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يقول لصاحبه اشترا السلعة القلانية وانقد عني ما يخصني في ثمنها لأنه معروف صنعه أحدهما مع صاحبه من غير عوض وهو سلفه الثمن مع تولى البيع عنه أن لم يقل المنقود عنه وأنا أتولى بيع حصتك أي أجعل سمساراً في نصيبك فإن قال ذلك منع لوجود السلف بزيادة فالسلف تقدم عنه والزيادة انتفاع الناقد ببيع الآخر عنه ومثل قوله وأنا أبيعها لك أنا وأجرها لك ونحوه لوجود علة المنع في ذلك وهو السلف بتفقد قوله أبيعها خبر لمبتدأ محذوف أي وأنا أبيعها لك واللام في لك بمعنى عن أي أتولى بيعها عنك أي أكون سمساراً عنك في نصيبك (ص) وليس له حبسها (ش) تقدم أن عدم حبس من نقد ثمن السلعة حتى يقبض ما تقدمه عن صاحبه مستفاد من قوله فوكالة إلا أنه ذكر ما يرتب عليه قوله (ص) إلا أن يقول وأحبسها فكل رهن (ش) يعني أنه إذا قال له انقد عني وأحبس السلعة إلى أن تقبض ثمنها مني فإن له حبسها حينئذ وتسكون بنزلة الرهن أي يفرق فيما بين ما يغاب عليه فيضمنها إلا أن يقيم بينة على ما ادعاه وما لا يغاب عليه فالقول قوله يمين كما مر في الرهن وقوله فكل رهن أي الصريح فلا حاجة إلى بناءه على القول بافتقار الرهن للفظ مصرح به (ص) وأن أسلف غير المشتري جازاً لا لك بصيرة المشتري (ش) يعني أن الشخص إذا قال لا اشتري هذه السلعة لي ولك وأنا أسلفك ما يخصك في ثمنها فإن ذلك جائز لأنه معروف صنعه من غير عوض إلا أن يكون المشتري له خبرة بالبيع والشراء وبصيرة فإن ذلك لا يجوز لأنه سلف جر منفعة لأن الذي لم يتول البيع ربحاً أسلف الذي تولى البيع لأجل خبرته بالتجارة فهو سلف جر نفعاً وأدخلت الكاف وجاهاً فان قلت لو قال إلا مر بديل قوله غير المشتري لكان أخصر وأوضح فالجواب أن ما ذكره المؤلف أعم إذ يشمل الأمر والاجنبي ومعنى عدم الجواز إذا كان السلف من غير الأمر مع أن النفع ليس للسلف أنه محمول على ما إذا كان الشريك صديقاً للسلف أو نحو ذلك حتى يكون النفع للشريك نهماً له قوله لا لك بصيرة المشتري قيل الموضع للضمير وهو عائذ على أقرب مذكور وهو المشتري لا الظاهر فلم أتى بالظاهر ولم يقل لا لك بصيرته فالجواب أنه لو أتى بالضمير لتوهم عوده على المضاف ولأن الأصل عود الضمير على المضاف دون المضاف إليه كما في قوله تعالى أو لم يختر يرثه رجس (ص) وأجبر عليها أن تشتري شيئاً بسوفه لا لكسفر وقنية وغيره حاضر لم يتكلم من تجارده وهل وفي الزقاق لا كنيته قولاً (ش) هذا شروع منه في الكلام على شركة الجبر والمعنى أن من اشتري سلعة من سوقها طامعاً أو غيره للتجارة والحال أن غيره من تجار تلك السلعة حاضر لشرائها وهو ساكت لم يتكلم وسواء كان هذا الحاضر الساكت من أهل ذلك السوق الذي بيعت فيه تلك السلعة أم لا كما قاله بعض الشراح وأراد ذلك الحاضر الدخول في تلك السلعة فإنه يجاب إلى ذلك فإن أبي المشتري أن يشرك غيره فيها فإنه يوضع في السجن حتى يفعل رفقا بأهل السوق فإن اشتراها في غيبته أو زايدها فيها فإنه لا شركة حينئذ فإن طلب المشتري المشاركة وأبي غيره أن يشركه فإنه يقضي على من أبي الشركة مع المشتري في تلك السلعة إذا ظهرت الجسارة على المشتري وأما إذا اشتري شيئاً لأجل أن يسافر به ولو كان للتجارة أو اشتراه لأجل القنية فإنه لا شركة لأحدهما ويصدق في ذلك بينه إلا أن يظهر كذبه وما يشتري لأقراء الضيف والعرس كما يشتري للقنية أذهب داخل تحت الكاف ومثله

(قوله على المعتمد من القولين الخ) أي لان الراجح عدم الجبر وهو قول أصبغ وغيره والقول بالجبر قول ابن حبيب (قوله أو يفصل الخ) هذا والظاهر (قوله ولو قال لا لم يشركهم) أي وكذا لو وقعت الزيادة فلوزاد البعض وسكت البعض وقال الدلال على بقى لأحد عرض فانه لا جبر كما نقله البدر عن الجيزي (قوله أنهم لو حضروا السوم الخ) المستفاد من كلام ابن عرفة وصاحب الشامل أن سؤال من حضر اذا وقع حين السوم أو حين الشراء سواء كان بلفظ أشركنا أو به مع زيادة واشتر علينا فان أجابهم بقوله لا فانه لا يجبر على الدخول معهم ولا يجبرون على الدخول معه وان أجابهم بنعم جبر من أبي الدخول من أحد الجانبين لمن طلبه مطلقا وان سكت فان كان السؤال بلفظ أشركنا فكذلك وان كان به مع زيادة واشتر علينا فان كان السؤال حين الشراء فكذلك أيضا وان كان حين السوم وابتاع بحضرتهم فكذلك وان ابتاع غيرها فان أراد ادخالهم لزمهم وان أراد عدم ادخالهم حلف ما اشترى لهم ولا أشركهم معه وهذا اذا كان ما اشترى بافيا والافلايين عليه هذا ما قاله عجم وتبعه عب وشب قال عجم فان قلت لم (٥١) لزمه في سكوته التشرية اذا قالوا له

أشركنا ولم يلزمه فيما اذا قالوا له أشركنا واشتر علينا وسكت واشترى في غيبته وحلف مع أنهم زادوا على لفظ أشركنا قلت الفرق ان سكوته حين قولهم أشركنا فقط أو حب ان ما يشتر به بعد ذلك بينهم لرضاه بشركتهم بخلاف ما اذا زادوا واشتر علينا فان هذا اللفظ منه نامح لقولهم أولا أشركنا فله أن يخلف انه لم يتوكل لهم في الشراء ولم يشركهم (قوله ولو قالوا له أشركنا) أي بدون اشتر علينا وما قبل المبالغة ما اذا لم يلفظوا بشي أو قالوا أشركنا واشتر علينا وما قاله شارحنا خلاف المستفاد من كلام ابن عرفة وصاحب الشامل واقتصر عليه عجم (قوله ٣ بأن يقال الخ) أي أو يقال ان المفهوم فيه تفصيل فلا يفترض

ومثله ما اشترى بقصد التجارة لكن في غير سوقه من بيت أو زقاق ولا فرق بين النافذ وغيره على المعتمد من القولين في الزقاق واذا وجدت الشروط فهل يجبر ولو طال الامر حيث كان ما اشترى بافيا وهو ظاهر اطلاقهم أو يفصل فيه كالشفعة فلا جبر بعد سنة والعهد فيما يقضى فيه بالشركة على البائع لان المشتري كوكيل عن الباقي وأما فيما لا يقضى فيه بالشركة فالعهد فيه على المشتري وفهم من قوله لم يتكلم أنهم لو تكلموا حين الشراء ولو قالوا أشركنا فقال نعم أو سكت لجبر من باب أولى ويقضى له هو عاينهم ان امتنعوا الظهور بخسارة ولو قال لا لم يشركهم لانه أنذرهم ليشتروا لانفسهم وفهم من قوله اشترى أنهم لو حضروا السوم فقط واشترى بعد ذلك ما اشترى به ولو قالوا له أشركنا لكانه يخلف ما اشترى عليهم ولو طلبه هو لزمهم لسؤالهم وهو كذلك (ص) وجازت بالعمل ان اتحد أو تلازم وتساو يافيه أو تقاربا (ش) لما انقضى الكلام على شركة الاموال شرع في الكلام على شركة الابدان والعمل قال فيها لا تجوز الشركة الا بالاموال أو على عمل الابدان اذا كانت الصنعة واحدة ولهذا قال ان اتحد أي العمل مثل خياط وخياط مثلا لان اختلاف عمل الابدان كخياط وحداد للفرز اذ قد تنفق صنعة هذا دون الآخر وكذلك تجوز اذا تلازم العمل كواحد ينسج والاخر يحول ويدور وينير فالمراد بالتلازم التوقف أي ان يتوقف وجود عمل أحدهما على وجود عمل الآخر كما في المثال المذكور وليس المراد به التلازم العقلي فالشرط أحد الامرين ويشترط في صحة شركة الابدان أن يتساويا في العمل بأن يأخذ كل واحد بقدر عمله فيما اذا اتحدوا بقدر قيمته في غيره فاذا كان عمل أحدهما الثلث وعمل الآخر الثلثين وكان يأخذ كل واحد من الغلة بقدر ما عمل جاز وليس المراد بالتساوي أن يكون عمل كل واحد كعمل الآخر والتقارب كالتساوي فاذا كان عمل أحدهما يقرب من الثلث وعمل الآخر يزيد على الثلثين على أن يأخذ قدر الثلث وبأخذ الآخر الثلثين جاز ويرجع في التقارب لاهل المعرفة **تنبية** وفي لزوم شركة العمل بالعقد أو بالشروع قولان كما في أبي الحسن ويظهر من قول المؤلف كثيرا لا أنه ترجيح القول بأنهم يلزم بالشروع (ص) وحصل التعاون وان بمكانين (ش) أي ويشترط في شركة الابدان حصول التعاون والافلاول اذا أجزت الشركة في الأول أو أحدهما يتكافى الغوص عليه والاخر يقذف أو يسلك عليه فاذا كانت الاجرة سواء جازت الشركة على التساوي فيما خرج من الأول وان كانت اجرة من يخرجها أكثر لم يجز بالعمل الاعلى اجرة كل واحد من الاجزاء ولا يشترط

به (قوله يقرب من الثلث) أي اما ينقص أو بزيادة **تنبية** لو احتاج جامع الصنعة لمال أخرج كل بقدر عمله لا يزيد حيث كان القصد الصنعة لا المال والا فالنظر له (قوله كثيرا لا أنه) سيأتي انه يفسد العقد اذا تبرع أحدهما في صلب عقد الشركة بألة كثيرة فحاصله أنه يفسد العقد اذا تبرع أحدهما في صلبه بألة كثيرة ولا يصح فيه تقييد فيقال هذا لا يفهم منه انها تلزم بالشروع (قوله وحصل التعاون) أي في منعه العمل وأما صورة التلازم فحصول التعاون لازم فاذا لم يحصل التعاون لم يجز وعمل كل يختص به دون رفيقه فعلى هذا لو اجتمع معلمان أحدهما يحفظ نصف القرآن الاعلى والثاني يحفظ النصف الثاني فانه لا يجوز لعدم حصول التعاون (قوله والاخر يقذف) من باب ضرب أي يرمي له الجبل (قوله الاعلى اجرة) أي على قدر اجرة كل واحد وقوله من الاجزاء نسخته بنقطة فنكون على صورة الزاي المجبة فيكون المراد اجزاء العمل وقوله نفاقها واحد أي رواجها واحد بان يقدم على كل حاوت بالفرز لاجل أن ينسج أقول وظاهر العبارة وان كانا يسوق واحد وفي عب تبعا لعجم بخلافه فانه قال وجمع بينهما بثلاثة أشياء بأن ما اقتصر

عليه المصنف كما في العتبية محمول على ما إذا كان المكانان بسوق واحد أو بسوقين نفاقهما واحد ويجوز أن يكونا في المكانين جميعا أو يجتمعان مكان كما قاله ابن رشد على أخذ الأعمال ثم يأخذ كل واحد منهما طائفة من العمل يذهب بها الخافونه يعمل فيه لرفقه به لبعته أو قربه من منزله أو نحو ذلك والحاصل أن ما قاله عجي وقد تبعه عب ونقله عجي عن ابن توفس أنهم ما إذا كانا بسوق واحد لا يشترط أن يكون نفاقهما واحد ولا حاجة إليهم ما في الخافونين وما قاله شارحنا لا بد من ذلك ولو كان السوق واحدا والاحسن ما قاله شارحنا كما هو الظاهر ثم رأيت محشي تت قال ما نصه عياض تأويل شحنا ما وقع في العتبية من جواز الافتراق أنهم ما يتعاونان في الموضوعين وان نفاق صنعتهم ما في الموضوعين سواء وعلى هذا يكون وفاقا للدونة انتهى فهذا يؤيد ما قلنا ثم محمل هذا كما حيث كانا مشتركين في صنعة أيديهم ما من غير احتياج لأخراج المال أو احتياجه وصنعتهم ما هي المقصودة ودونته فإن كانت صنعة أيديهم ما لا قدر لها والمقصود التجريز كونهما مكانين من غير اعتبار اتحاد (٥٣) نفاقهما (قوله بما مر) أي من قوله لكن لا بد من أن يكون نفاقهما

واحد وتكون أيديهما
تجوز في الخافونين (قوله
هل يجوز ذلك) هذا الجواز
مقتضى بما إذا كانت كافات
قيمتهما أو بعد ذلك فهذا
القول ضعيف (قوله أولاد)
أي فلا يجوز ذلك وعلى
عدم الجواز لو وقع مضي
وهذا القول هو المعتمد
(قوله أما ملك واحد كسراء)
أي بأن يشترط باهما معا أو
يبيع مالك كل آلة نصفها
للآخر (قوله ليس بصير
ضمانهما منهما معا) أي
ثبوتا ونفيًا فالثبوت إذا
كانا في ملكهما وعدمه فما
إذا استأجر الآلة (قوله في
ذلك تأويلان وقولان)
فيه نظر وذلك لأنه إذا
أخرج كل آلة مساوية لآلة
صاحبه ومستأجر نصف

كونهما مكان واحد بل وان كان كل واحد بموضع على حدة لكن لا بد من أن يكون نفاقهما واحد
وتكون أيديهما متجوز بالمثل في الخافونين والافلا بد من اتحاد المكان فقوله وان مكانين كذا في العتبية
وفي المدونة لا بد من اتحاد المكان ووفق بينهما بما مر * ولما كان ما قدمه المؤلف انما هو في صنعة لا آلة
فيها أو فيها ولا قدر لها كالحياطة ذكرا إذا كانت تحتاج لآلة كالصباغة والتجارة والصبيد فيزاد اشتراط
استوائهما في الآلة بملك أو اجارة فقال (ص) وفي جواز اخراج كل آلة واستئجاره من الآخر أو لا بد من
ملك أو كراء أو يلان (ش) يعني أنه اختلف إذا أخرج هذا آلة وهذا آلة تساويهما بالمثل على
التعاون هل يجوز ذلك وهو مذهب سحنون وتأويل بعضهم المدونة عليه أولاد أن يشترط كافيهما إما
ملك واحد كسراء أو ميراث أو استئجار من غيرهما ليصير ضمانهما منهما معا وهو قول ابن القاسم وتأويلها
عليه بعض آخر تأويلان وقولان واختلف أيضا إذا أخرج أحدهما الآلة كلها من عنده وأجر
نصفها لصاحبه أو أخرج هذا آلة وأخرج الآخر آلة وأجر كل منهما نصف آله بنصف آله الآخر
هل يجوز ذلك وهو ظاهر المدونة ابن عبد السلام وهو المشهور أولاد من ملكهما مالهما ملكا واحدا
بشراء أو كراء من غيرهما وهو قول ابن القاسم وغيره وعليه تأويل المدونة أيضا في ذلك تأويلان
وقولان وحذف التأويلين من الأول دلالة هذا عليه فقوله واستئجاره من الآخر يصح أن يحمل
واستئجار كل من الآخر كما لو أخرج كل آلة وأجر نصف آله بنصف آله صاحبه وقد عزا أبو الحسن
القول بالمنع للغير بعد أن ذكر أن القول بالجواز ظاهر المدونة ويصح أن يحمل على ما إذا أخرج
أحدهما آلة واستأجر منه الآخر وهو ظاهر ما في التوضيح وتبعه الشارح وصرح بذلك والتعليل
صديق بكل من الصورتين كما أشرنا له في التقرير يتبع البعض وظاهر كلام المؤلف أنه إذا لم يجتمع مع ملك
أو كراء تكون الشركة فاسدة مع أن صاحب هذا التأويل يقول إذا لم يجتمع مع ملك أو كراء تكون الشركة
ماضية فعلى هذا هو شرط في جواز ذلك ابتداء أي ولا بد في جواز ذلك ابتداء من ملك أو كراء (ص)
كطبيعين اشتر كافي الدواء (ش) التشبيه في الجواز أي في جواز الصنعة المتحدية بأن كان

آلة صاحبه بنصف آله ليس فيها تأويلان وقولان وانما

الجواز لظاهر الكتاب والمنع لابن القاسم وغيره وظاهر الأولى من هاتين هي إذا أخرج أحدهما الآلة وأجر نصفها لصاحبه لم يكن فيها
شي من ذلك أصلا وانما قد ردها بجماع كلام المصنف وتبعه تت تبع المؤلف في توضيحه وليس الأمر كذلك بل الواقع ان ما تقدم من
الجواز لظاهر الكتاب والمنع لابن القاسم انما هو فيما إذا أخرج كل آلة وأجر نصفها بنصف آله صاحبه فليس فيها تأويلان ولا قولان
نعم فيما إذا أخرج أحدهما آلة وأجر نصفها لصاحبه قولان الجواز مذهب المدونة وهو المشهور وعليه اقتصر ابن الحاجب والمنع للعتبية
فهو ذات خلاف لا تأويلين وظاهر أن الراجح منهما الجواز فتدبر والحاصل ان الأولى وهي ما إذا أخرج كل آلة ليس فيها لا تأويلان
وليس فيها قولان وأنه إذا أخرج كل آلة وأجر نصفها بنصف آله صاحبه ليس فيها تأويلان ولا قولان وانما فيما المنع لقول ابن القاسم
والجواز لظاهر المدونة ومسألة ما إذا أخرج أحدهما آلة وأجر نصفها لصاحبه ليس فيها الا قولان وليس فيها تأويلان (قوله وحذف
التأويلين) ظاهرا ان المحذوف انما هو تأويلان فقط وأقول بل قوله أولاد محذوف أيضا من الأول دلالة الثاني ولك أن تربط قوله
أولاد بالخ لا أول ويكون فيه الحذف من الثاني لدلالة الأول فتدبر (قوله للغير) أي غير ظاهر المدونة (قوله والتعليل) أي الذي هو
قوله ليس ضمانهما معا والراد التعليل الذي علل به المقابل

طبيها

(قوله وكذا اذا جعل تشبيها) الاحسن جعله تشبيها لان جعله تشبيها يقتضي أن ذلك ليس من شركة العمل وان كان صحيحا من جعله من تشبيهه الخاص بالعام (قوله أو كان باو) أي أو كان طلبهما وأخذهما واحدا (قوله وجود أحد الشرطين) أولهما كونهما في ملك واحد لهما والثاني هو قوله أو كان طلبهما وأخذهما واحدا (قوله والمراد بعدم (٥٣) افتراقهما الخ) فيه إشارة إلى أنه أراد بالطلب المطلوب

فحينئذ يكون قوله وأخذهما واحدا تفسير القول وكان طلبهما واحدا ويكون قوله ولا يفترقان تأكيذا باعتبار قوله وأن يكون مطلوبهما واحدا وصار حاصل ذلك أنه على نسخة الواو يشترط أن يكونا في ملك واحد ومطلوبهما واحدا ومكانهما واحدا وأنه اذا اختلف شيء من ذلك فلا يصح وأما على نسخة أو بقطع النظر عن مفاد المصنف يكون المعنى أنه يكفي بأحد الأمرين بأن يكونا في ملك واحد وان اختلف مطلوبهما ومكانهما أو يشتركان في المكان والمطلوب وان اختلفا في الملك وهذا على كلام عجم وهو الذي يدل عليه ظاهر كلام المدونة فالواجب المصير إليه فقول الشارح فلو قال المؤلف وان اتفقا الخ لا يلائم ما تقدم على ما قررنا فقوله والطلب أي مكان الطلب وقوله أو أحدهما أي أحدهما في الملك والطلب وقوله أو أحدهما أي الملك أو الطلب أي مكان

طلبهما واحدا كسكالين وجرأثمين بأن أخرجا عن الدواء من عندهما أو أخرجا هذا نصفه وهذا نصفه فان اختلف طلبهما كجرأثمي وكحال فانه لا يجوز اشتراكهما وحيث جعل قوله كطبيين الخ مثلا لشركة العمل المستوفية للشروط فلا يحتاج إلى التقييد بكون طلبهما واحدا لانه اذا اختلف طلبهما لم يحصل الاتحاد ولا تلازم وكذا اذا جعل تشبيها لانه تشبيه تام أي كما يجوز اشتراك طبيين بالشروط السابقة ولا يشك قوله اشتراك في الدواء بأن شركة العمل ليس فيها مال لان الدواء تابع غير مقصود والمقصود التطبيب (ص) وصائدتين في البازين (ش) أي وكذلك تجوز الشركة في البازين أو الكلبين اذا كانا في ملك واحد لهما وكان طلبهما واحدا ولا يفترقان هكذا في بعض الروايات وفي بعضها أو كان بأو فعلى الأولى يشترط وجودهما وعلى الثانية فالشرط وجود أحد الشرطين وإلى هذا أشار المؤلف بقوله (ص) وهل وان اختلفا (ش) لكن كلامه لا يؤدي هذا فان كلامه يقتضي ان اشتراط الاشتراك في البازين أو الكلبين متفق عليه في الروايتين والخلاف بينهما في أنه هل لابد من أن ينضم إلى ذلك عدم افتراقهما أو يكفي بالأول فقط وسيأتي تصويب كلام المؤلف على وجه يطابق النقل والمراد بعدم افتراقهما أن يكونا بمكان واحد وأن يكون مطلوبهما واحدا فان اختلف مكانهما أو اتحاد واختلاف مطلوبهما بأن كان مصيدا أحدهما الطير ومصيد الآخر الوحش كالغزال فقد حصل افتراقهما فلو قال المؤلف وهل ان اتفقا في الملك والطلب أو أحدهما كاف رويت عليهما الوفاق النقل وأما الاتحاد في الأخذ فهو متفق عليه وقول المدونة طلبهما وأخذهما واحدا على حذف مضاف أي مكان طلبهما واحدا ونوع أخذهما واحدا بأن يكونا يصيدان الطير أو بقر الوحش مثلا وأما لو اختلف أخذهما فلا يجوز باتفاق لانه يشترط في شركة العمل الاتحاد فيه أو التقارب فقوله افتراقا أي في المكان واتحادا في الأخذ وسكت المؤلف عنه هنا استغناء عنه بما قدمه في قوله ان اتحاد العمل وقوله (ص) رويت عليهما (ش) لانها رويت بالواو ورويت بأو (ص) وحافر بن بكر كاز ومعدن (ش) يعني أن الشركة تجوز في الحفر على الركاز والمعادن والآبار والبنيان بشرط اتحاد الموضع فلا يجوز أن يعمل هذا في غار من المعدن وهذا في غار سواء ونكر المعدن ليم جميع المعادن كالمعدن الذهب والفضة والحديد والكحل ونحوها (ص) ولم يستحق وارثه ببقية وأقطعه الامام وقيد بما لم يبد (ش) يعني اذا مات أحد الحافرين في المعدن بعد العمل فان وارثه لا يستحق ببقية عمل مورثه في المعدن والامام أن يقطعه لمن شاء وقيد القابسي عدم استحقاق الوارث ببقية عمل مورثه بما اذا لم يبد النبل فان بدا بعمل المورث ولم يخرج منه شيئا أو قارب بدوه بعمله فانه يستحق الوارث ببقية العمل إلى أن يفرغ النبل الذي بدا أو قارب البدو وان مات بعد أن أخرجه فانه لا يستحق وارثه ببقية العمل وان مات بعد أن أخرجه فانه يستحق الوارث ببقية العمل إلى أن يفرغ النبل وان أخرج المورث منه ما يقابل عمله أو يزيد عليه وهو الظاهر أو لا يستحق الوارث ببقية العمل أو ان كان ما أخذه منه مورثه يقابل عمله لم يستحق الوارث ببقية العمل والاستحقاق قدر ما يحصل به مع ما أدركه المورث ما يقابل عمله (ص) ولزمه ما يقبله صاحبه وضمائه وان تفرقا (ش) يعني ان أحد شرطي

الطلب وانما قلنا لا يلائم لانه جعل الاتحاد في الأخذ متققا عليه وهذا على كلام اللقاني وظهر من كلام الشارح التخالف لانه فسر أولا الطلب بالمطلوب وأراد به هنا مكان الطلب لا المطلوب بدليل قوله وأما الاتحاد في الأخذ فهو متفق عليه وأنه أولا مشى على كلام عجم وثانيا على كلام اللقاني وقوله وقول المدونة يفيد قوة كلام عجم فلا يناسب ما قبله وما بعده (قوله وقيد بما لم يبد) أي حل على ما اذا لم يبدوه وضعيف كما ذكره شب (قوله وضمائه) أي ضمان الصانع فالجواب أن التلف بعد المفارقة والضمان منهما كالوصيين اذا اقتسما المال وضاع ما عند أحدهما فان الآخر يضمه أيضا لرفع يده عنه

(قوله قبل المفاصلة) أي سواء كان التلف قبل المفاصلة أو بعد حصول المفاصلة (قوله كيومين) أي ألغى المرض في كيومين وألغى الغيبة في اليومين فالإضافة من إضافة المصدر للفعل وهي على معنى في وقوله وينبغي الخ هذا غير ما أفاده قوله أولاً فهم ما تقريران الأول للدميري في كون المكاف أدخلت الثالث وقوله (٥٤) وينبغي للقائي ولعمري أنها استقصائية وهو موافق لما في المدونة يوماً أو يومين

(قوله رجع الخ) أي الذي خبطه على صاحبه بدرهمين أي مضافين لدرهميه الأصلية أي فتم له قيمة عمله أربعة ثم تقسم الستة بينهما على ما تعاقدنا (قوله وقصرية) هي الصفقة التي يغسل فيها الثياب (قوله في مطلق الفساد) ووجه جواز تبرع كل لآخر بعد العقد في شركة المال أن الآلة لتوقف العمل عليها كان اسقاط كثيرها عند العقد فيه شرط التفاوت حكماً (قوله أي وفسد الخ) ويمكن عطفه عليه ويعتبر في المعطوف عليه القيد أو الموصوف وهو الشركة بدون فيده أو وصفته وهو العمل أي فيفسد العطف أن اعتبر القيد ويصح أن اعتبر الشركة المطلقة (قوله من باب تحقيق الخ) أي من باب تحقيق مدلول المطلق لأن المطلق هو اللفظ والتحقيق مدلوله الذي هو الماهية ثم في الكلام شيئاً أن الأول أن الذي يتفرع عما هو مدلول المطلق لا مدلول العام وتحصل أن التحقيق إنما هو مدلول المطلق ومدلول العام وذلك لأن كلام المطلق والعام إنما هو اللفظ

العمل إذا قبل شيئاً يعمل فيه فانه يلزم شره بكم أن يعمل فيه إذا لا يشترط فيها أن يعقدامعا وإذا تلف يكون ضمانه عليه ما قبل المفاصلة وبعدها قال فيها ما قبل أحد شره بكم الصنعة يلزم الآخر عمله وضمائه ويؤخذ بذلك وإن افترقا فقوله وإن تفاصلا راجع لقوله وضمائه وهذا حيث لم يقبله صاحبه بعد أن طالت غيبته أو طال مرضه فانه يلزم صاحبه العمل معه فيه ولا ضمان عليه فيه قاله اللخمي (ص) وألغى مرض كيومين وغيبته ما لا ان كثر (ش) يعني أن أحد شره بكم العمل إذا مرض اليوم واليومين والثلاثة أو غاب ما ذكرنا ذلك يلغى وفائدته أن ما يعمل به الحاضر الصحيح يشارك في عوضه الغائب والمريض لأن كثر زمان المرض أو زمان الغيبة وينبغي أن يراد بالكثير ما زاد على الخمسة فلا يلغى شيء من العمل الذي عمله صاحبه في غيبته أو مرضه بمعنى أنه يرجع عليه بأجرة مثله والأجرة الأصلية بينهما والضمنان منها مثاله لو عقدا شخصاً على خياطة ثوب مثلاً بعشرة دراهم وغاب أحدهما أو مرض كثير الخاطئة الآخر فإن العشرة دراهم بينهما ما يقال ما أجرة مثله في خياطة مثله لهذا الثوب فإذا قبل أربعة دراهم مثلاً رجع على صاحبه بدرهمين وقول الشارح اختصاص به أي بقيمة عمله لا بالمرض الأصلي كما لوهمه عبارته (ع) وفسدت باشتراطه ككثير الآلة (ش) يعني أن شره بكم العمل إذا انعقدت بينهما على الغاء كثير الغيبة أو المرض فإن الشركة تكون فاسدة ويكون ما اجتماعيه بينهما وما انفرد به أحدهما يكون له على انفراجه كما أن الشركة تفسد إذا تبرع أحدهما في صلب عقد الشركة بالآلة كثيرة لها بال وأما أن تبرع بالآلة لا خطب لها كدقة وقصرية فإن ذلك معتبر بقوله باشتراطه أي الكثير المفهوم من كثر وهو على حذف مضاف أي باشتراط الغائب وفهم من قوله اشتراطه أنهم ما لم يشترطاه وأحب صاحبه أن يعطيه نصيبه من عمله جاز وقوله ككثير الآلة تشبيه في مطلق الفساد لا بقيد الاشتراط (ص) وهل يلغى اليومان كالصحبة تردد (ش) النقل من خارج أن التردد في الصحبة إذا مرض أو غاب أحد الشره بكمين مدة طويلة هل يلغى منها يومان كما لو مرض فيهما أو غابهما فقط أو لا يلغى منها شيء وأما الفاسدة فلا يلغى منها شيء اتفاقاً كان من حق المؤلف أن يقدم قوله وهل الخ عند قوله لأن كثر لان التردد إنما هو في الصحبة ويقول كالكسيرة بدل قوله كالصحبة أي وهل يلغى اليومان من المدة الطويلة كما تلغى المدة القصيرة أو لا يلغى إلا الأول قاله بعض القرويين والثاني قاله اللخمي (ص) وباشتراطهما بالذم أن يشتريا بالمال (ش) لا يصح عطف هذا على باشتراطه لفساد المعنى لأن الضمير في فسدت عائد على شركة العمل والكلام هنا في شركة الوجه فيصير المعنى وفسدت شركة العمل باشتراطهما بالذم فيقدر له عامل يتعلق به ويكون من عطف الجمل لأن من عطف المفردات أي وفسدت شركة العمل باشتراط الغاء الكثير وفسدت الشركة لا بقيد شركة العمل أي الشركة المطلقة من حيث هي بسبب اشتراطهما في الذم من باب تحقيق المطلق في المقيد أو العام في الخاص والمعنى أنهما إذا اتفقا على أن يشتريا شيئاً بينهما في ذمتهم بالمال ينخرجه من عندهما ثم يبيعان ذلك فإن الشركة تكون فاسدة وسواء اشتريا ذلك الشيء معاً أو اشتراه أحدهما دون صاحبه وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور وإنما فسدت لأنها من باب تحمل عني وأتحمل عنك وأسلفني وأسلفك فهو من باب ضمان يجعل سلف جرنقاً وهذا في غير المعين أما لو اشتريا شيئاً معاً من معلوم في ذمتهم

والمتحقق إنما هو المدلول الثاني أن مدلول العام الذي هو كل فرد لا يعقل تحققه

لحاز

في فرد فتأمل حق التأمل (قوله أن يشتريا شيئاً) أي تعاقدنا على شراء شيء كان يدين في ذمتهم ما وأن كلا جمل عن الآخر ثم يبيعانه والحاصل أنه لا بد من تعاقدهما على شراء شيء غير معين ويحمل كل عن الآخر بمثله أو أكثر (قوله وأسلفني وأسلفك) أي على تقدير إذا وقع الدفع من أحدهما فقوله من باب تحمل الخ أي في أول الأمر وأسلفني وأسلفك في نهاية الأمر (قوله أما لو اشتريا) أي تعاقدنا على

شراء شيء معين بينهم ما ابتداء فهو جائز أي بشرط أن يكون تحمل أحدهما عن الآخر مماثلاً والحاصل أن الممتنع إذا تعاقداً أول
الامر على شراء أي شيء فحصل وسواء تساوى في ضمانهما أم لا أو تعاقداً على شراء شيء معين إلا أنهم ما تفاوتا في الضمان وأما على التساوي
فلا ضرر فتدبر (قوله والاولى جعل الخ) أي لأن عقدة الشركة مستلزمة كون ذلك بينهم ما يحتاج لبيانها إنما هو الحكم بعد الوقوع
والنزول (قوله فهو من الكلام الموجه) أي الذي يحتمل في حد ذاته معينين على حد سواء كقوله
خاط لي عمرو قباء * ليت عينيه سواء والحاصل أن لفظ المصنف محتمل (٥٥) لأن يكون من تمام المسئلة أو مستأنفاً وإن كان

الاولى جعله مستأنفا والتفريع
الذى هو قوله فهو الخ منتطور فيه
لكون اللفظ في ذاته محتملا لقوله
والاولى الخ فتدبر وقوله وكبيع
وجيه ظاهر المصنف وقول الشارح
معطوف على أن يشتري بالخانه
تفسير آخر لشركة الذم وليس كذلك
بل هو تفسير لشركة الوجود على
أحد القولين ونص ابن الحاجب ولا
تصح شركة الوجود وفسرت بأن
يباع الوجه مال الحامل بجزء من
ربحه وقبل هي شركة الذم يشتريان
ويبعان والربح بينهما من غير مال
وكتاهما فاسدة ويمكن تقرير
المصنف على ظاهره على وجه
صحيح لكنه خال عن بيان كون
التفسيرين لشركة الوجود أى
وفسدت الشركة حالة كونها ملتبسة
باشتراكهما بالذم الخ وبكبيع
وجيه الخ فكبيع الخ معطوف على
مدخول الباء في قوله بالذم الخ أقول
سكت الشارح عن الحكم بعد
الوقوع والتزول والحكم أنه اذا وقع
ذلك فالوجيه جعل مثله بالغا
ما بلغ وأما من اشترى من الوجيه
فإن قامت الساعة خیر على مقتضى
الغش بين الرد وأخذ الثمن أو
امضاء البائع بالثمن وإن فاتت

لجاز والاولى جعل قوله (ص) وهو بيتهم ما (ش) بيان الحكم المسئلة لامن تمام تصويرها
فهو من الكلام الموجه ثم ان حقيقة البينة التساوى وليس مراداً أى وهو بيتهم ما على
حساب ما دخل عليه واذا وقع الشراء منهما أو من أحدهما فإن لم يعلم البائع لهما ما اشتراكه
فانه يطالب بمقولى الشراء ولا يأخذ أحداً عن أحد وان علم باشتراكهما فإن جهل فسادها
فيكم ما وقع منه من الضمان لحكم الضمان الصحيح في غير هذه فان حضرا موسرين لم
يأخذ أحدهما عن صاحبه ويأخذ المالى عن المعدم والحاضر عن الغائب وان علم فسادها
لم يأخذ أحدهما عن الآخر بحال وانما يأخذ من اشتري فعلمه بفسادها مع علمه باشتراكهما
كجهله باشتراكهما (ص) وكبيع وجبه مال حامل بجزء من ربحه (ش) معطوف على
أن يشتري أو الكاف للتمثيل فهو مثال نان لشركة الذم والمعنى ان الرجل الوجبه الذى يرغب
الناس في الشراء منه لا يجوز له أن يبيع مال رجل حامل بجزء من ربحه لأنه من باب الغش
والتدليس على الناس وهذا لا يجوز ولا لها جارة مجهولة الابرة انظر الشرح الكبير (ص)
وكذى ربحى وكذى بيت وكذى دابة ليعملوا ان لم يتساوا الكراء وتساووا في الغلة وترادوا الا كرية
وان اشترط عمل رب الدابة فالغلة عليه كراؤهما (ش) عطف على قوله وفسدت باشتراطه
والمعنى انه اذا اشترى ثلاثة في العمل فأتى أحدهم ربحى وأتى الثانى بيت توضع فيه تلك الربحى
وأتى الثالث دابة تدور في ذلك البيت بالربحى فان الشركة تكون فاسدة اذا لم يتساو كراء
الثلاثة وعملوا بأيديهم على أن ما حصل من الغلة يقسم بينهم أثلاثا واذا وقعت على هذا الوجه
يرجع من له فضل عمل على صاحبه واليه أشار بقوله وترادوا الا كرية فاذا كان كراء البيت
ثلاثة وكراء الدابة درهمين وكراء الربحى درهمين واحدا دفع صاحب الربحى لصاحب البيت
درهما واحدا فقوله وتساووا في الغلة بيان لفرض المسئلة كما أشرفنا له أما لو دخل على أن كل
واحد يأخذ من الغلة على قدر ماله لجازت ومفهوم الشرط صحة الشركة اذا تساوى الكراء وما
حصل يقسم أثلاثا لان كل واحد أكرى متاعه بمحتاج صاحبه وجعله نت تقرير الحكم المسئلة
بعد الوقوع كما بعد من قوله وترادوا الا كرية واذا اشترط صاحب الربحى والبيت في عقد
الشركة ان العمل على رب الدابة بمفرده وعمل فان الغلة كلها تكون له وكان عمله رأس المال
وعلى صاحب الدابة كراء المثل لصاحب الربحى ولصاحب البيت يريدون لم يحصل له ربح ولا
مفهوم لقوله وان اشترط عمل رب الدابة أى وان اشترط عمل أحدهم بخصوصه وانما خص
المواف الدابة بعمال الرواية (ص) وقضى على شريك فيما لا ينقسم أن يعمر أو يبيع (ش) هذا
شروع في الكلام على مسائل يقع فيها النزاع بين الشركاء والمعنى ان الشريك اذا كان
بينهما على سبيل الشركة عقار لا ينقسم كالجمام والبئر والحافوت ونحوها فاحتاج الى الاصلاح

ففيها الأقل من الثمن أو القيمة (قوله ان لم يتساوا الكراء) أي تبين في نفس الامر ان الكراء لم يتساوا والاينهم دخلوا على ذلك ويفهم منه أنه لو تساوى الكراء لم تفسد وهو كذلك (قوله عطف على قوله وفسدت الخ) أي عطف على قوله باشتراطه أي وفسدت الشركة حالة كونها ملتبسة باشتراطه وفي حال كونها ملتبسة بكذبي رخي وذبييت (قوله وجعله تحت تقريراً) هذا بعيد (تنبية) هذه الطريقة طريقة ابن يونس وهي سهلة وذكر ابن رشد طريقة أخرى فراجعهما (قوله كالجمام والبئر) فيه نظار فانه يقضى عليه بأن يعرأ ويبيع حاصل ما عندهم القضاء المتعلق بالمسألة بمعنى الامر من غير حكم والمتعلق بالبيع القضاء بمعنى الحكم وأول التنويع ولا يتولى القاضي

البيع والحاصل أنه ليس المراد أنه يقضى بأحد الأمرين لا بعينه بل بأمره أو بالعمارة والاجبة على البيع وظاهر كلام المصنف جبره على البيع وإن كان له مال يعمر به منه وليس كذلك بل إذا كان له مال فإنه يجبر على العمارة منه كما يفيد ما نقله الخطاب عن البرزلي وهو أنه إذا كان أحد الشريكين غائباً فإن القاضي يحكم على الغائب بالبيع إن لم يجد له من ماله ما يعمر به نصيبه وانظر هل لمن أراد العمارة أخذه بما وقف عليه أولاً لا احتمال أن يكون أراد إخراج شريكه أو يفرق في ذلك بين من يفهم منه إرادة ذلك أم لا أقول والظاهر الأول **تنبيه** يستثنى من كلام المصنف البئر والعين خلافاً لما رخصنا حيث أدخل البئر فإن من أبي من العمارة لا يجبر عليها ويقال لطالها عمران شئت ولك ما حصل من الماء بعمارتك وهو ما كل الماء أو ما زاد منه بالعمارة وليس لمن لم يعمر شيئاً مما حصل بالعمارة إلا أن يدفع ما يخصه من النفقة سواء كان على البئر زرع أو شجر فيه ثم مؤبراً أم لا كما قال ابن القاسم وقال ابن نافع والخزومي يجبر الشريك إذا كان عليه زرع أو شجر فيه ثم مؤبراً إلا أن في عبارة عب ويظهر أن مرادهم باختصاصه بما حصل بالعمارة أنه يستوفي منها ما أنفق فقط قياساً على المسئلة الآتية لادعاء انتهى والظاهر خلافه وفرق بينهما وبعد كتي هذا وجدت ما يؤيده أقول يسئل ما الفرق بين العين والبئر وغيرهما كالجمام قلت فرق بين شيوختنا (٥٦) أن نفع الشريك يحقق لأن البنيان يمكن بخلاف العين والبئر لأن ماءهما

غير محقق قد يوجد وقد لا يوجد انتهى (قوله الوقف) أي ما كان بعضه وقفاً وبعضه مملوكاً كافيقة على ناظر الموقوف بالعمارة أو البيع ويخص قوله في الوقف لأعقار وإن خرب بما جبره وقف لكن يتفق هنا على البيع منه بقدر الإصلاح لا جبره حيث لا يحتاج له وعلى أن يحمله إن لم يكن فيه ريع يعمر منه والابدي به على بيعه قطعاً وأما في مسألة الملك الخالص فإنه يباع بجميع نصيب الابن على ما رجحنا فيه من تقليل الشريك (قوله وبأني في باب الوقف ما يفيد) لم يأت له (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة هي عين القيل المردود عليه بقوله وما قيل الخ وحاصل تلك العبارة أنه لا بيع بل المالك الذي هو الشريك يعمر ويبدأ في الغلة قياساً على ما يأتي

وأبي أحدهما أن يصلح فإنه يقضى عليه بأن يعمر أو يبيع ممن يعمر أي يبيع جميع نصيبه لا بقدر ما يعمر به وإذا وقع البيع فأبي الثاني أن يعمر فإنه يقضى عليه بمثل ما قضى به على الأول وشمل قوله ما لا ينقسم الوقف فإنه كالمالك هنا فيقضى على الممتنع من العمارة بها أو بالبيع كما هو ظاهره وبأني في باب الوقف ما يفيد وصرح به في النخبة وغيره عن المتقدمين وما قيل في هذا من تعيين العمارة كخالص المشترك الموقوف عليهم ما تغير صحيح وبعبارة ولو كانت إحدى الحصتين موقوفة والآخرى مملوكة ولا غلة لا وقف فيعمر الشريك ويبدأ في الغلة المتجددة ويؤخذ ذلك من قوله وإن أقام أحدهم الخ وهو قول لا ينقسم إن ما يمكن قسمه إذا احتاج إلى الإصلاح وأبي البعض من الشريك فإنه لا يقضى عليه بذلك ولا بالبيع لأن الضرر يزول بقسمه (ص) كذا سفل إن وهي (ش) أي كما يقضى على صاحب السفل بالعمارة أو البيع حيث وهي أي ضعف لأن صاحب الأعلى له الانتفاع بالسفل وقول بهرام يعني وإن كان الاشتراك الخ غير جيد إذا اشتراك ههنا وأما إطلاق الشركة على المخالطة والمجاورة لوضوح ذلك وإذا سقط العلو على الأسفل فهدمه جبر رب الأسفل على أن يبنيه أو يبيع ممن يبنى حتى يبنى رب العلو علوه فإن باعه ممن يبنيه فامتنع من بنائه جبر المبتاع أيضاً أن يبنيه أو يبيع ممن يبنيه والمراد بالسفل ما نزل عن الطول لا الملاصق بالأرض لأنه قد يكون طباقاً متعددة فالمراد بالسفل السفل النسي (ص) وعليه التعليق والسقف وكنس مر حاض (ش) يعني أن السفل إذا وهي وخيف على الأعلى أن يسقط فإنه يقضى على صاحب الأسفل أن يعلق الأعلى لأن التعليق بمنزلة البنيان والبناء على صاحب الأسفل وكذلك يقضى على صاحب الأسفل بالسقف لبيته لأنه أرض للإعلى وإنما كان يقضى على صاحب الأسفل به لأنه له عند التنازع كما يأتي وكذلك يقضى على صاحب الأسفل بكنس بئر المرحاض الذي يلي فيه صاحب الأعلى سقاطاً لأنه يقضى له بذلك وله أن يرتفع به

في قوله وإن الخ والحاصل أن العبارة الثانية ضعيفة (قوله بالعمارة أو البيع)

فهو

قال بعض الشيوخ وهو محمول على من لم يكن له سوى القاعة فلا يقدر على أكثر من بيعها وأما لو كان له مال غيرها أجبر على البناء معه (فرع) لو وهي العلو والسفل جميعاً أمر كل بالعمارة أو البيع ممن يعمر (قوله غير جيد) لا يخفى أن بهراماً كلامه ظاهر في التجوز لأنه قال فإن كان الاشتراك بأن كان لأحدهما العلو وللآخر الأسفل فإنه يقضى على صاحب الأسفل (قوله والمجاورة) عطف تفسير (قوله ما نزل عن الطول) أي من العلو (قوله لأنه يقضى) علة لادعاء أي لأن الأعلى يقضى له باللقاء وقوله وله أي للإعلى أن يرتفع به وهو كسقف الأسفل أي في الانتفاع فهو لازم لما قبله وهذا المعنى يدل عليه بعض الشراح **تنبيه** يختلف في كنس كنيف الدار الأكثرية فقال أشهب على ربه وروى عن ابن القاسم وصح أبو زيد ابن القاسم على المكثري ابن عرفة وفيها دليل القولين أقول وفي عرف مصر أنها على رب الدار

(قوله قاله ابن القاسم وأشهب) واتظر هل معنى ذلك ان صاحب العلو ينزل ويرى سقاطاته لم حاض الاسفل وليس له في علوه رقبة
 أو لو كان له في علوه رقبة وعلى الاول فاذا كان له في علوه رقبة يكون كنهه يندم ما على قدر الجاهم كبريتهم ما وكل رقبة كما يصبر من
 جعل رقبة من حاض ويترى على أيضا فتنتهم ما عليها بحر ذلك كذا في عب أقول والظاهر الثاني الذي هو قوله أو لو كان له في العلور رقبة
 لأنه لا يتميز الحال كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله لاسلم) وإذا كان الطباقي ثلاثة مثلاً فالسلم من الاسفل الوسطى على صاحب الوسطى وما
 فوق ذلك على صاحب العليا ولو كان ينتفع بسلام الوسط فلا شيء عليه للوسط (قوله على المشهور) ومقابله ما حكى ابن أبي زمنين عن بعض
 القرويين ان السلم على صاحب الاسفل كالسقف (قوله فيدخل في ذلك فرع التوضيح) أي الذي هو مسألة المتوسط (قوله الاقرينة)
 أي كما عندنا يصبر مع من يركب مع حمارها وينزع الراكب المتعلق بالجام (٥٧) (قوله فانظر ما الحكم) في عب انها تكون للذي

على ظهرها الا يعرف أو
 قرينة وهو الظاهر واستظهر
 بعض شيوخنا انها تقسم
 بينهم (قوله معطوف على
 شريك) لا يخفى أن عطفه
 على شريك بعيد من حيث
 عدم المناسبة في متعلق
 القضاء والذي يناسب انما
 هو عطفه على بأن يعمر ولا
 نقول بجريان القيد في
 المعطوف (قوله فالمشهور
 أن الغلة الحاصلة لهم بالسوية)
 ومقابله قول ابن القاسم
 ان الغلة كلها لمن عمر وعليه
 لمن يشارك حصته من رائها
 خراباً أي على أن لوا كترت
 على أن تبنى (قوله المفهومين
 من السياق) أي لان الكلام
 في الشراكة (قوله بيان
 ليكم ابتداء) أي ان المصنف
 بين لك الحكم الشرعي أولاً
 وبعد ذلك ان امتنع شركاؤه
 من العمارة ثم انك لم ترفع
 أمرك للقاضي بل عسرت

فهو كسقف السفلى قاله ابن القاسم وأشهب وقال أصمغ وابن وهب انما ذلك على الجميع بقدر
 جاجهم واستظهر (ص) لاسلم (ش) بالرفع عطف على التعليل أي ان السلم الذي يصعد عليه
 صاحب الأعلى إلى علوه لا يقضى به على صاحب الاسفل بل هو على صاحب الأعلى على المشهور والسلم
 هو الدرج التي يصعد عليها والمراد بالسفل بالنسبة لغيره فيشمل المتوسط فليس عليه سلم لمن فوقه فيدخل
 في ذلك فرع التوضيح (ص) وبعد زيادة العلو لا الخفيف وبالسقف لا سقف وبالدابة للراكب
 لا متعلق بالجام (ش) يعني أن صاحب العلو ان أراد أن يزيد في البناء على علوه الذي دخل عليه فانه يمنع من
 ذلك ويقضى عليه بعدم فعله لأنه يضر ببناء الاسفل اللهم الا أن يزيد زيادة خفيفة لا يحصل منها ضرر
 ويرجع في ذلك لأهل المعرفة وكذلك يقضى عند التنازع بالسقف لصاحب الاسفل لقوله تعالى
 وليبوتهم سقفا من فضة فأضاف السقف للبيت والبيت للأسفل وأما بلاط الأعلى فليس لصاحب
 الاسفل وكذلك يقضى بالدابة لراكبها ولا عبدة بالمتعلق بالجامها الاقرينة أو يئنه فيعمل عليها
 فان كانا راكبين عليها فانه يقضى بهما للمقدم وان كان كل في جنب فهي لهما وان كان معهما ثالث
 كراكب على ظهرها فانظر ما الحكم فقوله وبعد زيادة الخ معطوف على شريك أو معمول لفعل مقدر
 وليس معطوفاً على أن يعمر لان العامل المتقدم مقيد بالشريك وليست هذه المسئلة مقيدة بذلك كما قاله
 البساطي ولا مانع من ذلك ولا يلزم جريان القيد في المعطوف (ص) وان أقام أحدهم رحي اذا بيا
 فالغلة لهم ويستوفى منهما ما أنفق (ش) يعني لو اشترك ثلاثة في رحي فانهم دمت واحتاجت إلى
 الاصلاح فأقامها أحدهم بعد أن أبيان ذلك أي من اصلاحيها فالمشهور ان الغلة الحاصلة لهم بالسوية
 بعد أن يستوفى منهما ما أنفق عليه في عمارتها اللهم الا أن يعطوه نفقته فلا غلة له وانما يرجع في الغلة
 لانها حصلت بسببه وانما يرجع في الذمة لانه لم يؤذن له في ذلك فقوله أحدهم أي أحد المشتركين وقوله
 رحي أي مثلاً أي أوداراً أو جاماً وقوله اذا بيا أي وقعت اباباً شريكه المفهومين من السياق ومفهومه
 أنه لو عمر مع الاذن لا يكون الحكم كذلك والحكم أنه يرجع عليهم ما في ذمتهم ما حصلت له غلة أم لا فان قلت قد
 مر وقضى على شريك الخ والرحى بما لا ينقسم واذا قضى عليه بذلك فكيف يتأتى قوله اذا بيا قلت ما ذكره
 المؤلف في مسألة الرحى انما هو اذا حصلت العمارة بعد ابايتهم ما وقبل القضاء عليهم ما بالعمارة
 أو البيع وما من بيان للحكم ابتداءً ومساقي هذه المسئلة سبع انظرها في الشرح الكبير (ص)

(٨ - خرشي سادس) فالحكم ما قاله المصنف استشكل قوله ويستوفى الخ بأن عليه ضرراً اذا دفع جملته وبأخذ مفرقا
 وأجيب بأنه هو الذي أدخل نفسه في ذلك اذ لو شاء لرفعها لهما كما فجرهما على الاصلاح أو البيع من يصلح (قوله سبع انظرها) بينها
 فنقول الاولى أن يعمر أحدهم قبل علم صاحبيه ولم يطلعهم على العمارة لا بعد تمامها فانه يكون منابها في العمارة في ذمتهم ما وهل يعتبر
 منابها ما صرفه في العمارة أو من قيمة ما عمر من قرضه لا يغير انهم ماتقيران والراجح الاولى الثانية أن يعمر باذنهم ما ولم يحصل منهما
 ما يتأني اذنهم ما لا قضاء العمارة فانه يكون منابها ما صرفه في العمارة في ذمتهم الثالثة أن لا يعلمها بالعمارة لا بعد تمامها ولا يجوز أن ذلك
 وحكم هذه كالتى قبلها الرابعة أن يسكن احين يستأذنهم ما وحين عمارته وحكمها كالتى قبلها أيضاً وفي هذه الصور كلها تكون الأجرة بينهم
 على قدر حصصهم الخامسة أن يستأذنهم ما فيأبوا ويستمران على ذلك حال العمارة أيضاً وفي هذه الغلة لهم بعد استيفائه ما أنفق
 السادسة أن يستأذنهم ما فيأبوا ويستأذنهم ما فيأبوا ويستأذنهم ما فيأبوا ويستأذنهم ما فيأبوا ويستأذنهم ما فيأبوا ويستأذنهم ما فيأبوا

فهو كاذنهما لان من جهةهما أن يقولان نحن انما سكتنا الوقوع التصريح بمننا ولا بالمنع كذا في بعض التقارير وهاتان الصورتان يشملهما كلام المصنف منطوقا السابعة ان يأذناه في العماره ويعناه بعد ذلك فان كان المنع قبل اشتراؤه ما يعمر به فان حكم ذلك حكم عمارته بعدم منعهما ابتداء أو استمرارهما على ذلك وان كان بعد اشتراؤه ما يعمر به فلا عبرة بمنعهما له لما فيه من انلاف ماله كذا في بعض التقارير (قوله في دخول جاره) أي أو اجراء أو بنائين فقوله ونحوه أي نحو الجدار هذا يقيد تسلط اصلاح على الخشبة وقوله أولا أو غرض خشبة يتأنيه حيث عطفه على الاصلاح (قوله ويكون هذا من ارتكاب أخف الضررين) دخول دار الجار وضرورة الاصلاح ودخول دار الجار أخف (قوله وهذا أحسن) أي لعمومه وشموله ماذر وظاهره انه لا يؤثر ولا يقضى عليه بالدخول لتفقد جداره وهو ظاهر كلام ابن فتوح وقال الشارح له ذلك وله أن يمنع جاره من ادخال الجص والطين ويفتح في حائطه كوة لاخذ ذلك فاذا تم العمل سد تلك الكوة وحصنها (قوله بان كان لاحدهما جذوع الخ) أي ان أحدهما واضع عليه جذوعه من جهته ولو في طول الحائط بتمامها والاخر كذلك هذا معناه (قوله عطف على مقدر) فالتقدير هو (٥٨) مجموع قسمته طولاً ولا في بقية قسمته مذكوراً والمعطوف هو بقسمته

وبالأذن في دخول جاره لا اصلاح جدار ونحوه (ش) يعني انه يقضى على الجار بأن يأذن لجاره في الدخول لداره لاجل اصلاح جدار أو غرض خشبة أو نحو ذلك ويكون هذا من باب ارتكاب أخف الضررين واذا سقطت لك ثوب في دار جارك فانه يقضى لك بالدخول لاخذها إلا أن يخرج جهالك فقوله ونحوه أي نحو الجدار خشبة أو نحو الاصلاح كثوب أو دابة وهذا أحسن (ص) وبقسمته ان طلبت (ش) يعني أن الجدار المشترك اذا طلب أحد الشريكين قسمته أي بالقرعة وأبى الآخر من ذلك فان من طلب القسمة يجاب الى ذلك اذا كان يمكن قسمه بلا اضرار فان لم يمكن قسمه بان كان لاحدهما جذوع عليه من ناحية والاخر جذوع عليه من الناحية الاخرى فانهم ما يتقايانه كالذي لا يقسم من العروض والحيوان فن صار له اختصاص به وقوله (ص) لا بطوله عرضاً (ش) عطف على مقدر أي بقسمته طولاً لا بقسمته عرضاً أي يقضى بقسمته طولاً لا بقسمته عرضاً وقوله وعرضاً تميز نسبة محمول عن المفعول وأصله لا بقسمة عرضه كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا أي وفجرنا عيون الارض أي لا يقسم عرضه منسوبا بطوله وانما يقسم طوله منسوبا بالعرض أي لا يجعل عرضه منقسماً مع طوله وانما يقسم كل جهة بعرضها وطولها أي لا يقسم طولاً ويكون العرض منصفاً بينهما والمراد بطوله امتداده جاريان المشرق الى المغرب مثلاً لا ارتفاعه والمراد بعرضه ثخنه بأن يشق نصفه (ص) وباعادة الساتر لغيره ان هدمه ضرراً (ش) يعني أن الانسان اذا كان له جدار خاص به سائر على غيره فهدمه صاحبه ضرراً فانه يقضى عليه باعادته على ما كان عليه لاجل أن يستر على جاره ثم ذكره مقابل قوله ضرراً بقوله (ص) لا لاصلاح أو هدم (ش) والمعنى أن الانسان اذا هدم جدار نفسه لاجل اصلاحه أي لوجه مصلحة كخوف سقوطه أو لشيء له تخنه أو انه هدم الجدار بنفسه من غير أن يهدمه أحد فانه لا يقضى على صاحبه أن يعيده في الخالتين على ما كان عليه ويقال للجار استر على نفسه ان شئت وبعبارة لا لاصلاح عطف على ضرره وهذا ما يليه تصريح بمقتضى هوم مأمور ولو قيد له كان

عرضاً فالله طوف أيضاً مقدر (قوله أي لا يقسم عرضه منسوبا بطوله) لما كانت النسبة تحتل نسبة الاصطحاب وتحتل نسبة الاستعلاء أو الظرفية فسر المراد بأن القسمة نسبة الاصطحاب بقوله أي لا يجعل عرضه منقسماً مع طوله أي مع بقاء طوله أي وانما يقسم طوله منسوبا ل عرضه أي لا يقسم عرضه مع بقاء طوله وقوله وانما يقسم كل جهة بعرضها وطولها تظن هنا لكل طول على حدة وقوله أي لا يقسم طولاً ويكون العرض الخ ظاهر العبارة أن المنقضي قسمته طولاً مع أن المنقضي انما هو

قسمته عرضاً (قوله والمراد بعرضه ثخنه) أي الذي هو العرض ولو أتى العرض على حقيقة لما ضر لان الطول اذا كان من المشرق للمغرب فيكون العرض من الشمال للجانب واعلم أنه لا موجب لهذا التكاف فلا جعل في العبارة تقديرها وأصل المتن ويقسمته بطوله لا بعرضه لكان أحسن وفي من ولو قال المصنف ويقسم طوله لا يقسم عرضه واعلم أن المراد بالقسمة اما بالطول أو العرض انما هو مجرد تعليم وحمل كونه لا يقسم عرضاً اذا كان القسم بالقرعة لان الكلام فيما يقضى به ولم يدخل على أن من جاء نصيبه في ناحية صاحبه جل له جذوعه لانه قد يقع لاحدهما الجهة التي تلي الاخر فيقوت المراد من القسمة وأما بالتراضي فيجوز اذا تراضيا على أن كلاهما يأخذ ما في جهته وأما على أنه يأخذ ما في جهة صاحبه فلا لان قسمة المراضاة يبيع وشرط البيع الانتفاع بالمبيع وكذا يجوز اذا كان بالقرعة ودخل على أن من جاء حصته في جهة صاحبه جل له جذوعه (قوله أو انه هدم الجدار بنفسه) لا يخفى أن مقتضى ذلك ان يقرأ هدم بالبناء للفاعل بمعنى اهدم والافقرانه بالبناء للمفعول تقتضي ان يهدمه مع أنه اذا هدمه يقضى عليه باعادته ويظهر من كلام المصنف أن المراد بالضرر ما يشمل قصده حقيقة أو حكماً بأن هدمه عبثاً بدليل قوله لا لاصلاح أو هدم ثم انه يقرأ هدم فعلاً معطوفاً على مقدر أي لان هدمه لاصلاح أو هدمه بنفسه (قوله ولو قيد) أي بأن يقول ويجز عن اعادته وظاهر العبارة ان تقييد العتية في الاصلاح والهدم ضرراً مع انه في الاصلاح وقوله وظاهر ما عند الخالغ المعتمد عدم التقييد

في صورتين وقوله ورعاً يدل الخ لعله أراد بالنقسم ما يمكن الانتفاع بما يخص كلاً ولم ينفذ ذلك له في باب الخيار (قوله وبه يهدم بناء بطريق) ولو كان ذلك البناء مسجداً (قوله بما إذا لم يطل الزمان الخ) أي بحيث يظن أو يغلب على الظن أنه أعرض عنها وصبرها طريقتاً للمسلمين (قوله باعة) أصله بيعة فحركات الباع وانفتح ما قبلها فقلت ألفا وهو جمع بائع (قوله بأفنية الدور) جمع فناء قال ابن عرفة فناء الدور ما بين بنائهم فأفضلا عن طرريق المعدل ورعاً ليا كان بين يديها أو غيره قال الأبي في شرح مسلم في باب أول مسجد وضع في الأرض ما نصه قلت الفناء ما يلي الجدار من الشارع المتسع النافذ فلا فناء للشارع الضيق لأنه لا يفضل منه شيء عن المارة وكذا لا فناء لغير النافذ اهـ (قوله بانضمام جلوسه) أهم من أن يكون بالانضمام صاحب الانضمام بأن يتعد بملصقه أو بعده كأن يقعد واحداً من الصبح للظهر ثم قام وقعد آخر وحصل الضرر بقعوده لا آخر لكن بسبب كون الأول قعداً المدة المذكورة فإن الثاني يقام وقوله ولا يراعى كل واحد بانفراده هذا باق في صورتين المذكورتين وقوله ولو بالانضمام (٥٩) امامية أو بدلاً كما تقرّر (تنبية)

الراجح جواز كراهة الأفنية وإذا أكره به فلا مكسرى منع من يجلس فيه تقرير وقد يقال يصبر بمنزلة ربه قال عجم وانظر فناء الخوانيت وفناء المسجد كالدار أو أولى لأنه مباح في الجملة وينبغي تقييده بما خف كفناء الدار قال بعض شيوخنا والظاهر أن كراهة أفنية المساجد لا يجوز لأنهم مباحة للمسلمين ثم يرد أن يقال حيث كان له الكراهة فواجبه كونه لا يمنع الباعة الجلوس فيه لأنه حينئذ مالك المنفعة قاله البدر (قوله أوتدريس) عطف خاص على عام فإن قراءة العلم تحصل بالمطالعة (قوله ومعنى كونه أحق استحساناً) أي ليس المراد بالقضاء في السابق للمسجد أن

للتصريح به فائدة وفي العقبية قيد ذلك بما إذا عجز عن إعادته وظاهر ما عند ابن القاسم تقييد الفرع الأول بذلك دون الثاني وهو قوله أو هدم وهو مقتضى حل الشارع وحلنا كلام المؤلف على ما إذا كان السائر مختصاً بأحد هما لأنه إذا كان مشتركا وهدم يصير من أفراد قوله وقضى على شريك فيما لا ينقسم أن يعمر أو يبيع ولا يقال إن هذا يهدم به صاوماً ينقسم لأننا نقول هذا غير مسلم ورعاً يدل عليه ما بين في معنى المنقسم في باب الخيار (ص) وبه يهدم بناء بطريق ولو لم يضر (ش) يعني أن من بنى في طريق المسلمين بنياناً يضر بهم في مرورهم فإنه يؤمر بهدمه بخلاف وإن كان لا يضر بهم فكذلك يهدم على المشهور وهذا ما لم تكن الطريق ملكاً لأحد بأن يكون أصلها داراً ملكاً له مثلاً وانهدمت حتى صارت طريقاً فإنه لا يزال ملكاً عنه بذلك وقيد هدمهم بما إذا لم يطل الزمان وهو حاضر ساكت والافضى بهدمه فلهذا في هذا إذا لم يطل الزمان (ص) ويجلوس باعاً بأفنية الدور للبيع أن خف (ش) يعني أنه يقضى الباعة أي للسوق بالجلوس في أفنية الدور لأجل البيع إذا كان ذلك شيئاً خفيفاً والأفلا يجوز فضلاً عن أن يقضى به قال أصبح انما يباح الجلوس ما لم يضيّقوا الطريق أو يمنعوا المارة أو يضرّوا بالناس واحترز بقوله للبيع من جلوس الباعة للحدث ونحوه فانهم يقامون وضامير ان خف يصح عوده للبيع أو للجلوس وسواء كان من واحد أو من متعددين حصل بجلوسه الضرر فإنه يقام وإن لم يكن انما حصل الضرر بانضمام جلوسه جلوس من قبله ولا يراعى كل واحد بانفراده لأن العلة الضرر وقد وجد ولو بالانضمام (ص) والسابق كمسجد (ش) يعني أن من سبق إلى مكان من الطريق لبيع فيه أو غيره فإنه يقضى له به كما أن من سبق إلى مكان من المسجد وجلس فيه لقراءة علم أو تدريس أو افتاء فإنه يقضى له على غيره به فتدبره والسابق راجع لقوله ويجلوس باعاً أي وقضى للسابق منهم وقوله كمسجد تشبيه ومعنى كونه أحق استحساناً به في أن القاضي يقول له الأحسن والأولى لك عند الله هذا فيكون خارجاً عن خروج الحكم ابن عبد السلام من اتسم بالجلوس في موضع من المسجد لتعليم علم وشبهه فإنه أحق بذلك الموضع من غيره وقيل أن ذلك على سبيل الاستحسان (ص) وبه يهدم كوة فقت أريد سد خلفها (ش) أي يقضى على من فتح كوة أو باباً أو غرفة من داره

القاضي يقضى له بذلك (قوله عند الله) ظاهره أنه متعلق بالأولى في حينئذ يكون معناه أن المولى يطلب منك أيها الجالس أن تجلس في هذا المكان ولا تنتقل منه وتتمكن غيرك من الجلوس فيه وظاهر أن هذا ليس مراداً وإنما المراد الأولى عند الله والمحجوب له أن يكون المكان لك بحيث أنه لا ينافي عليك فيه أحد فالأولى لغيرك أن لا يلجئك للقيام منه ويجلس موضعه في حينئذ فالتخلص أن لا يجعل قوله لك متعلقاً بالأولى والأحسن بل في العبارة تقدّم وتأخير والأصل والأحسن والأولى عند الله أن يكون هذا لك لا لغيرك (قوله من اتسم) أي اشتهر حاصله أن كون الاحقية لسابق المسجد معناها الاستحسان ما لم يشتر ذلك بالجلوس في ذلك الموضع فإنه يقضى له به على المعتمد (قوله وقيل أن ذلك على سبيل الاستحسان) أي فلا يقضى ولو اشتهر والمعتمد الأول والظاهر أن اختصاصه به في الوقت الذي اعتاد فيه ما ذكر فقط لا بوقت غيره بله أو أزيد منه ولا ما عاب عنه غيبة انقطاع ولا ما اعتاده والده ابن ناجي ومواضع الطلبة عندنا بتونس يقضى لهم بها (قوله كوة) بالفتح والضم والفتح أشهر وهو عبارة عن الطاق قاله أبو الحسن (قوله فقت) أي أحدث فتحها تشرف على جاره وأمان كانت قد عدا فلا يقضى بسدها (قوله سد خلفها) بالتثوين وليس مضافاً لخلف لأنه من الظروف اللازمة للطرفية (قوله على من فتح كوة) أي أحدث فتحها (قوله أو غرفة) أي أحدث غرفة

(قوله يشرف منها على جاره) أي بحيث يتبين للرائي منها الوجوه فان لم تظهر الوجوه لم يكن ذلك ضررا ويخترط في سلك كلام المصنف من بني مسجد اشرف سطحه على دار أشخاص فان بانيه يجبر أن يستريح على سطحه ويمنع الناس من الصلاة فيه حتى يتم الستر وكذلك من بني صومعة تكشف الجيران لهم منعها قاله أشهب (قوله اذا أريد سد خلفها) أي كائن في خلفها (قوله وتقلع الخ) إشارة الى انه لا يكتفى بسد الخارج والداخل فقط بل يسد أيضا ما يدل عليها كواجهة وخشبة وعتبة لئلا يطول الزمان فيريد من أحد ثيابا أو غيره أعادتها (قوله والمراد بالخلف) انظر من أين ذلك اذ يمكن انه أراد بالخلف الخارج باعتبار الداخل (قوله لان المراد بالخلف بالنسبة للخارج) أي الخارج من السكوة الى جهة الخارج وقوله بعدد متعلق بيقال أي لا يقال بعد ذلك الاعتبار للخارج خلاف كما هو قضية الخ (قوله كما هو قضية كلام المؤلف) أي ان قضية المؤلف ان الخلف ما كان خارجا ووجه ذلك ان الفتح انما هو من داخل فذكر الخلف معه يؤذن بأنه جهة الخارج (قوله دخان حمام) يجوز قراءته بالاضافة أي اضافة دخان الحمام وبالتنوين وفي الكلام حذف مضاف والتقدير يمنع ذي دخان وذو رائحة (قوله والمسقط) اسم لما كان اصلاح الأسقاط وازالة ما فيها من الفضلات (قوله والمصلوق) يحمل على مصلوق الرائحة خبيثة والاقصلى الفول (٦٠) والترمس لرائحة خبيثة (قوله الخياشيم) جمع خيشوم وهو أقصى

يشرف منها على جاره أن يسد جميعها اذا أريد سد خلفها فقط وتقلع العتبة من الباب لئلا يطول الزمان وتبقى حجة للحدث ويقول انما أغلقته لأعبد منى شئت والمراد بالخلف الداخل لان المراد بالخلف بالنسبة للخارج وان كان الحكم واحدا في سد الداخل والخارج الا أنه لا يقال للخارج خلف بعد اعتبار نسبة الخلف للخارج كما هو قضية كلام المؤلف (ص) وجمع دخان حمام ورائحة كدباغ (ش) يعني ان الحمامات والأفران وما أشبه ذلك اذا كانت حادثة فانه يقضى بمنع دخانها لانه يؤدي الناس برائحته وكذلك رائحة الدباغ وما أشبهه اذا كانت حادثة فانه يقضى بمنعها ومثله الدباغ المذبح والمسقط والمصلوق لان الرائحة المنتنة تخرق الخياشيم وتصل الى الامعاء فتؤدي الى الانسان وقال البساطي ان قلت ما الفرق بين الرائحة والدخان والكل دخان والكل مشعوم قلت الفرق على الوجه المذكور انه عني بالدخان المحسوس بالبصر وبالرائحة ضده وان كان الكل دخانا خفيفا وعلى الوجه الثاني ان الدخان يحصل ضرره بغير الشم كتسويد الثياب والحيطان ونحو ذلك (ص) وأندر قبل بيت (ش) الا ندر هو الجرين والمعنى ان من جعل أندره قبل بيت شخص أو حانوته وما أشبه ذلك فانه يمنع لانه يتضرر به بين التذرية وقبل بكسر القاف وفتح الباء أي تجاه ثم ان المؤلف لو حذف قوله قبل بيت لسلما أو ورد عليه من ان منعه لا يتقيد بكونه في مقابلة البيت بل يحصل الضرر وأما الغسل والضرب يؤدي وقع ضربه ما لا يمنع من ذلك ابن حبيب ومن أراد أن ينقض حصره أو غيرها على باب داره وهو يضر غيره ممن يمر بالطريق فيمنع من ذلك ولا حجة له أن يقول انما فعلته على باب داري (ص) ومضرب يجدار واصطبل أو حانوت قبالة باب (ش) يعني أن هذه الاشياء يقضى بمنعها من أراد أن يحدث شيئا يضر بجدار جاره من هدمه أو وهنه كحفر بئر أو رعى فانه يمنع من ذلك أو أراد أن يحدث اصطبلا لخيله أو حانوتا ليسع أو غيره قبالة باب شخص فانه يمنع من ذلك لانه يلزم منه أن يطلع على

الانقب (قوله الامعاء) أي المصارين (قوله والكل دخان) أقول كون الكل دخانا يتوقف على نقل (قوله والكل مشعوم) الاولى أن يقول والكل رائحة (قوله على الوجه المذكور) أي الجمع بينهما والاولى الوجه الاول وهو ان الكل دخان بدليل قوله وعلى الثاني (قوله وبالرائحة ضده) أي المحسوس بحاسة الشم (قوله وان كان الكل دخانا خفيفا) لا تظهر الخفة فيما يدركه بحاسة البصر فالاولى أن يحذف قوله خفيفا وتقديم ان ما يدركه بحاسة الشم

كونه يسمى دخانا يتوقف على نقل (قوله ان الدخان يحصل الخ) أي والرائحة ما يحصل ضرره بالشم أقول ولو حذف عورات قوله على الوجه المذكور وقوله وعلى الوجه الثاني وقال قلت الفرق من وجهين الاول انه عني بالدخان ما يدركه بحاسة البصر وبالرائحة ما يدركه بحاسة الشم الثاني انه عني بالدخان ما يحصل ضرره بغير الشم كتسويد الثياب وبالرائحة ما يحصل ضرره بالشم كرائحة الخيفة اكانا أحسن ليفيد أن الفرقين متعلقان بكل من الأمرين فتدبر (قوله وأندر الخ) في شرح شب والظاهر ان أندره مصروف لانه ليس يعلم ولاصفة وانما هو اسم جنس فليس فيه من موانع الصرف الا الوزن وهو غير مستقل بالمنع (قوله بل يحصل الضرر) فيه شيء وذلك ان الجرين اذا كان من أي ناحية من البيت يقال له قبل (قوله والضرب) عطفيه على ما قبله عطف عام على خاص بدليل قوله يؤدي وقع ضربه مما يفرد الضرب في الذي يذوق الثياب مثلا والحداد والنحاس (قوله واصطبل) بقطع الهمزة لانه ليس من الاتعملة المبدوعة بهمزة الوصل ولو حذف قوله واصطبل ما ضرر لانه باعتبار رائحته داخل في قوله ورائحة الخ وباعتبار مضرة الجيران داخل في قوله ومضرب يجدار وباعتبار يجر الضرر لمعنى لقوله وصوت ككده وهذا كله من حيث مراعاة الاختصار فلا بد أن يقال هذه مسائل متضمنة عليها فأراد أن ينبه عليها كما هي (قوله أن يحدث شيئا) أي ولا بد من ثبوت ذلك باليقينة فإذا ثبت ذلك تبين يقضى به

(قوله وسر كتهاليل ونهارا) أي قمتع النوم (قوله وارتضاه) مقابله ما ذهب اليه ابن غازي من تقييده بغير السكة النافذة وأما النافذة فسوى فيها ما بين الخافوت والباب وهو الذي أفتى به ابن عرفة ورجح كل منهما (قوله بأن امتدت أغصانها) فيه إشارة إلى أن قول المصنف من شجرة على حذف مضاف أي من أغصان شجرة وقدره لأنه المنقول وأما إذا أضر جدارها المغيب في الأرض جدار غير مالكيها فيكون داخل في قوله ومضر بجدار (قوله لأن صاحب الجدار) فيه أن هذا النما يكون في الأرض المحيطة (قوله والراجع الأول) انظر كيف يجاب عن تعليل المقابل (قوله لآمانع ضوء الشمس أو ريح) ولو الثلاثة كما هو ظاهر وكذا لا يمنع من أحداث ما ينقص الغلة كأحداث قرن قرب قرن آخر أو حمام قرب حمام آخر (قوله عطف على (٦١) مدخول الباء) أي ويقدر مضاف أي لا يمنع مانع ولو عطفه على دخان لكان

عورات جاره ولم يافي الاصطبل من الضرر ببول الدواب وزبلها وسر كتهاليل ونهارا وظاهر ما ذكره في الخافوت قبالة الباب من المنع ولو كان بسكة نافذة وهو ماصو به بعض القرويين وارتضاه ح وليس كباب بسكة نفذت لأن الخافوت أشد ضررا للتكرار الوارد عليه دون باب المنزل ومفهوم قبالة باب أنه إن لم يكن كذلك لا يمنع منه وهو كذلك (ص) وبقطع ما أضر من شجرة بجدار أن تجددت والا فقولان (ش) يعني أن من له شجرة بجوار جدار إنسان وأضررت بالجدار بأن امتدت أغصانها عليه فإن كانت حادثة عنه فإنه يقضى بقطع الرائد المضر بلا خلاف وإن كان الجدار هو الحادث عليها فهل يقضى بقطع الرائد المضر أو لا لأن صاحب الجدار أخذ من حريم الشجرة في ذلك قولان الأول لمطرف والثاني لابن الماجشون والراجع الأول (ص) لآمانع ضوء الشمس أو ريح الأندلس (ش) عطف على مدخول الباء في قوله ويجنب والمعنى أن من رفع بناءه على بناء جاره حتى يمنع ما ذكرناه لا يمنع من ذلك وأولى لو نقص ما ذكرناه أن يكون منع الشمس والريح عن أندلس فإنه يمنع من ذلك لأن المقصود من الأندلس ما ذكرناه من مثله ما يحون الريح فالاستثناء من الشمس والريح واللام معني عن وهي صلة متعلق محذوف كما ترى في التقييد (ص) وعلاو بناء وصوت ككهم وباب بسكة نافذة ورش وساباط من له الجانبان بسكة نافذة والافكا الملك لجميعهم الأبايا أن تكب (ش) قال فيها في آخر باب القسم ومن رفع بنيانه فجاوز به بنيان جاره يشرف عليه لم يمنع من رفع بنيانه ومنع من الضرر قال ابن غازي عن أبي الحسن اللام في يشرف لام العاقبة انتهى وهذا يفيد أن ما آل إلى الضرر ولم يدخل عليه ليس كالضرر المدخول عليه أي أنه أخف منه ولعله من جهة أن إزالة التوقف على أن يبنى ما يمنع أن يشرف على جاره فليس كسئلة المنار فإنه فيه بأمر جاره أن لا يشرف وإن فعله جائز ابتداء بخلاف المدخول عليه ابتداء وكذلك لا يمنع من أخذت على جاره ما لا يضر به ضررا قويا كصوت الكمد وهو دق القماش وكذلك القصار والحداد ومثل ذلك صانع الآلات المباحة عند تجر بنها ومعلم الاتعام عند الفعل ومعلم اصبيان عند رفع أصواتهم وما أشبه ذلك وبعبارة ولا يمنع من أحداث صوت ككهم من حيث صورته فإن أضر بالجدار منع كما هو في المواق ما لم يشدد ويدم والامنع وكذلك لا يمنع من فتح باب في سكة نافذة إلى الفضاء ولو مقابلا لباب جاره عند ابن القاسم في المدونة كلفت السكة واسعة أم لا واحدة ترز بالنافذة من غير النافذة فإنه لا يجوز له أن يفتح فيها بابا إلا برضا جميع الجيران كما يأتي وكذلك لا يمنع من أحداث روشن وهو الجناح الذي يخرج منه الشخص في حائطه إذا كان لا يضر بالمسارين وكانت السكة نافذة وكذلك لا يمنع من أحداث ساباط وهو جعل سقف ونحوه على

أسهل (قوله من الأندلس) أي في الأندلس (قوله من الشمس والريح) فإن كان الضوء ينفعه يرجع له (قوله وعلاو بناء الخ) أي لمسلم لا دمي فيمنع وفي المساواة قولان فقيل يجوز وقيل لا وإذا لم يكونا دارا عالية أقر وأعليها هذا هو المعتمد خلافا لمن يقول هذا مذهب الشافعية فقط (قوله والافكا الملك الخ) أي وإن لم تكن السكة نافذة وهذا راجع لقوله سكة نفذت فقط لا لقوله ساباط بسكة نافذة والا لا كتي بواحدة وأما قوله الأبايا أن تكب فالتجاسس مفهوم الأولي فقط فهو باعتبار ما قلنا استثناء منقطع لأنه لم يكن داخل في قدر (قوله ومنع من الضرر) أي من كونه يتطلع بالفعل (قوله اللام في يشرف لام العاقبة) أي لأنه

لم يكن داخل على قصد الضرر وإنما يؤل ذلك (قوله فليس كسئلة المنار) أي لأن من أحدث مسجدا فإنه يجبر على أن يبنى بنيانا بحيث أن من كان على السطح لا ينظر الجيران (قوله فإنه فيه) أي فإن الشخص فيه أي رفع البناء بأمر جاره أن لا يشرف فقط أي لأنه باجره بأن يحدث بنيانا يمنع من النظر وقوله وإن فعله معطوف على أنزاله وقوله بخلاف المدخول عليه ابتداء أي كالمنار والمسجد الذي يكشف سطوحه (قوله صانع الآلات المباحة) أي كالدف (قوله إلا برضا جميع الجيران) هذا يقتضي أن قول المصنف والافكا الملك راجع لقوله وباب بسكة نافذة وليس كذلك بل انما هو راجع الروشن والساباط وذلك أنه إذا لم تكن السكة نافذة لا يمنع أصلا أن تكب عن باب جاره وأما إن لم يشكبه فلا يشترط الأرض ذلك الجواز فقط (قوله السكة سبعة أذرع يذراع الإديمي الوسط وقيل يذراع البنيان المتعارف ومحله في موات أذن الامام في عمارته بيوتا واختلاف طرقهم إلى منازلهم لا في طرق قديمة دون سبعة بين بيوتهم لم يعلم محدثها

(قوله فان لم تكن السكة نافذة) ضعف هذا التفصيل وان المشهور انه لا فرق بين النافذة وغيرها في التمكن من ذلك اذا لم يضر الروشن والساباط بأهل السكة الغير النافذة في ضوء ولا عمر راكب نص على ذلك في المدونة وهو قول ابن القاسم وجناعة من الاشياخ وأفتى به الشريف بن سبيد بن عبد الغفور العمري وهي أول مسألة من نوازل المعيار (قوله لكن في السكا في الخ) اعتمده عجم (قوله راجع لهما) أي لالساباط والروشن وقوله كما قال المؤلف أي من التفصيل بين النافذة وغيرها (قوله خلافا لابن عرفة) تقدم انه الذي مر عليه صاحب المعيار (قوله فيمنع من الصعود عليها) أي حتى (٦٣) يجعل بها سائر يمنع من الاطلاع على الجيران من أي جهة حتى لا يتبين به أشخاص ولا

حائطين لرجل مكتنف الطريق بسكة نافذة حيث كان لا يضر بالمارين فان لم تكن السكة نافذة الى الفضاء فانه لا يجوز زله أن يحدث روشنا أو ساباطا لابرصا جميع أهل السكة ولو رفعه - مارفعا بيننا ولا يكتفي اذن بعضهم لانهم كالأشرار لكن في السكا في ما يفيد ان المعتبر اذن من يمر بمنزله من تحت الروشن والساباط من منزله من أهل السكة دون من لم يمر تحتها فلا يعتبر اذنه انتهى ولو أراد أن يفتح بابا في السكة الغير النافذة فلا يمنع ان تكبه عن باب جاره بحيث لم يشرف على ما في دار جاره ولا قطع له مرفقا ومن باب أولى اذا كانت السكة نافذة الى الفضاء وتقدم الجوار فيها وان لم ينكب فقوله بسكة نفسدت راجع لهما والرواية كما قال المؤلف خلافا لابن عرفة في أنه لا فرق بين النافذة وغيرها وان يمكن من ذلك اذا لم يضر فان قيل المحل للضمير فكان يقول بها وأجيب بأنه لو أتى بالضمير لاحتمل رجوعه للسكة لا بضميرها فلذلك أتى بالظاهر المقيد وقوله فكالمالك لجميعهم إشارة الى انه ليست ملكا تاما والا كان لهم أن يحجروها على الناس بغلق والمذهب أنه لا بد من اذن الجميع خلافا لمن فصل (ص) وصعود نخلة وأندر بطاوعه (ش) يجوز نصب وصعود عطف على المستثنى ويجوز جرحه عطف على مانع والمعنى ان من في داره نخلة أو شجرة فانه يجوز زله أن يطلع اهل الجاني غيرها وأجل اصلاحها وما أشبه ذلك لكن يجب عليه أن ينذر جاره بطاوعه اياها خوفا أن يشرف على عورة جاره وقيل باستحباب الانذار بخلاف المنارة المحدثة أو القديمة حيث كانت تكشف على الجيران فيمنع من الصعود عليها لان الصعود لجني الثمرة ونحو ذلك نادر بخلاف الاذان (ص) وتندب اعارة جداره لغرز خشبه وارفاق بماء وفتح باب (ش) يعني أن الانسان يندب له أن يعبر جداره ليغر زفيه جاره خشبة ونحوها وان يرفقه بماء فيمنع من فتح باب وارفاق بماء وجوار في طريق وما أشبه ذلك لما في الموطن من قوله عليه الصلاة والسلام لا يمنع أحدكم جاره خشبة تغرز في جداره رواه ابن وهب خشبة بالقط الواحدة ورواه عبد الغني خشبه على الجمع وبعبارة خشبه بصيغة الجمع بفتح الخاء والشين وضم الهاء وروى أيضا بصيغة الافراد وروى أيضا بصيغة الجمع مع ضم الخاء والشين واختلف في حد الجيرة فقيل أربع دوا من كل ناحية والجار على ثلاثة أقسام جاره عليك حقان وهو الجار المسلم الاجنبي وجاره عليك ثلاثة حقوق وهو الجار المسلم الذي ينسبك وينسبه قرابة وجاره عليك حق واحد وهو الجار الذي (ص) وله أن يرجع وفيها ان دفع ما أنفق أو قيمته وفي موافقته ومخالفته تردد (ش) موضوع هذه المسئلة كما في المدونة انه أعاره عرصته لينسب فيها أو يغرس فلما فعل ذلك أراد أن يرجع قبل المدة المعتادة فليس له الا أن يدفع المعبر للمستعير ما أنفقته وفي باب آخر منها الا أن تدفع له قيمة ما أنفق والا تتركه الى مثل ما يرى الناس انك أعترته الى مثله في الامد واختلف الاشياخ فيما وقع في المدونة في الموضوعين هل هو وفاق أو خلافا فن قال وفاق جعل معنى قول الامام ما أنفق على انه أخرج من عنده ثمنه وأصرفه في المؤن وجعل قوله أو قيمته على ان المؤن كانت موجودة عنده أو ما أنفق اذا رجع بالقرب وقيمته

هيات ولاذكور ولا اناث قربت دارهم أو بعدت لتكر دطوعها (قوله لغرز خشبة) أي لاستناد عليها أو سقف (قوله وارفاق بماء) أي بفضل ماء اذا احتاج اليه جاره لشرب أو زرع أو غيرهما (قوله ونحوها) أي تحجر (قوله من فتح باب) أي كأن يكون له باب من جهة أخرى يفتح له فيخرج منه لقربه من السوق مثلا وقوله وجوار في طريق الخ معطوف على فتح باب وفي العبارة تسامح والمعنى من طريق يجوز فيها كالمكان يشارك طريق خاصة به يذهب منها للسوق فيأذن لك بالمرور فيها لاجل قرب السوق مثلا (قوله وروى أيضا بصيغة الجمع الخ) فالخاضع انه يروايات ثلاثة والجمع له صيغتان ثم لا يخفى انه اذا قرئ بفتحين يكون اسم جمع فتجوز في قوله جمع فتدبر (قوله فقيل أربعون الخ) أي وقيل ستون

دارا عن قيمته وستون عن يساره وستون خلفه وستون أمامه هكذا روى في الحديث وسنده ضعيف (قوله وله اذا أن يرجع الخ) أي وله الرجوع في عرصة لبناء أو غرس لجاره أو غيره حيث لم يقيد العارية بعمل ولا أجل والارتمت لانقضائه كما يأتي في العارية ولزمت المقيدة بعمل أو أجل لانقضائه والافالمعتاد (قوله وفيها ان دفع ما أنفق الخ) كلامه يقتضي ان غير المدونة يقول بأن له الرجوع وان لم يدفع ما أنفق أو قيمته وليس كذلك ويقتضي أيضا أنه مخير في دفع ما أنفق أو قيمته وليس كذلك بل أولى كلامه للتمويل لا للتخير فلو قال وله أن يرجع ان دفع ما أنفق وفيه أيضا قيمته لمسلم من هذا (قوله في الامد) أي من الامد أي الزمن (قوله أو ما أنفق اذا رجع بالقرب الخ)

هذا المعنى له لانه انما يعطيه قيمة ما أنفق يوم البناء فلا يراعى قرب زمان ولا بعده ولا يصح ما قاله الاولو كان المنظورة قيمة البنيان لا قيمة المؤن الذي هو المتبادر من قولها قيمة ما أنفق وقوله أو ما أنفق اذا لم يكن فيه تغاين أي بان كان اشترى المؤن بالمناصب من القيمة وقوله وقيمته ان تغاين بان يكون اشترى المؤن برائد عن القيمة متفاحشا (قوله قلت قد ذكر بعده (٦٣) الخ) أي لانه قال وله الاخراج في

كبناء وقوله أو قيمته الخ
هذا يفيد ان المراد قيمة
الحائط وليس كذلك لما مر
المفيد قيمة المؤن لا قيمة
الحائط ومنشأ عبارة
شارحا عبارة شب وعب
فالمناصب حذفه

باب المزارعة

(قوله مأخوذة من الزرع)
وعبارة بهرام مأخوذة من
الزرع وهو علاج ما تنبت
الارض وعبر بالاخذ لانه
أعم لان الاشتقاق لا يصح
لان الزرع اسم للزرع
على ما قال واذا قدرت
مضافا في كلام شارحنا وافق
كلام بهرام أي علاج وهو
أحسن (قوله لقوله تعالى)
لا يخفى أن الشارح ادعى
دعوتين ولم يظهر من الآية
دلالة لأحدهما فتدبر (قوله
وتتصورهنا في بعض
الصور) بأن يكون لكل
منهما العمل والبذر وقوله
وطردت في الباقي كأن يكون
من أحدهما العمل والاخر
البذر (قوله ان عقد
المزارعة) أي عقده هو
المزارعة (قوله قاله) كذا
في نسخة بالهاء ولعلها
زائدة (قوله فلا تلزم بالعمل
الخ) في ك وأما العمل

اذا رجع بالبعد أو ما أنفق على ما اذا لم يكن فيه تغاين وقيمتها ان كان فيه تغاين ومن قال خلاف
اكتفى بظاهر اللفظ والى ذلك أشار بالتردد أو ما بعد انقضاء الزمن أو العمل المعتاد فكالغاصب كما ذكره
المؤلف في باب العارية فان قلت يأتي المؤلف في باب العارية ولزمت المقيدة بعمل أو أجل لانقضائه
والا فالاعتاد وهذا يفيد أنه ليس له الرجوع في العارية وهو خلاف ما هنا قلت قد ذكر بعده ما يفيد
ان قوله والا فالاعتاد مخصوص بما أعير لغير البناء ونحوه وأما ما أعير لذلك فله الرجوع فيه كما أشار
له بقوله وله الاخراج في كبناء الخ فان قلت كلامه هنا يشمل ما أعير للبناء ويشمل غيره قلت لان سلم ذلك اذ
قوله وفيها ان دفع ما أنفق الخ انما هو فيما أعير للبناء وللغرض وأما غير ذلك فيلزمه فيه المعتاد بل لا نزاع
وقوله أو قيمته أي قائما على التأييد * ولما كانت شركة المزارعة قسما من الشركة فاسب ان
يعقبها هنا وانما أفردتها بترجمة لمزيد أحكام وشروط تخصها والا فحقها أن تدرج في
الشركة فقال

فصل في كل فسح المزارعة ان لم يبذر (ش) المزارعة مأخوذة من الزرع وهو ما تنبت الارض لقوله
تعالى أفرايتم ما تحرثون أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون وصيغة المفاعلة شأنها ان تكون من اثنين يفعل
كل واحد منهما صاحبه مثل ما يفعل الآخريه مثل المضاربة وتتصورهنا في بعض الصور وطردت
في الباقي لان أحدهما يزرع لنفسه ولصاحبه والاخر يزرع لنفسه ولصاحبه والمعنى ان عقد المزارعة
لا يلزم مجرد العقد بل بالشروع أي بالبذر ان عقد هاجرا لا يقدم عليه ولكل الرجوع عنه والبذر
بذل مجعمة قاله في الصحاح هو القاء الحب على الارض وظاهره تقدم البذر على أم لا فلا تلزم بالعمل
ولو كان له بالحيث لم يحصل بذر وانظر لو حصل البذر في البعض فقط فهل تلزم فيه فقط أو في
الجميع أو ان يبذر الا كثر فلا حكم بذر الجميع وان بذر النصف فلكل حكمه وان بذر الاقل فلكل عدم
وانما تلزم بالعقد كشركة الاموال لانه قد قيل بل بالمانع فيها مطلقا فضعف الامر فيها فلا بد في لزومها من
أمر قوي وهو البذر (ص) وصحت ان سلبا من كراء الارض بمنوع (ش) هذا شروع في شروط صحة
الشركة والمعنى ان عقد الشركة يصح اذا سلبا من كراء الارض بما يمنع كراهية بان وقع الكراء بذهب أو
فضة أو بغيره أو حيوان لا بطعام ولو لم تنبته كالعسل ونحوه أو بما تنبته ولو لم يكن طعاما كقطن أو كان
ويستثنى من ذلك الخشب ونحوه كما يأتي في باب الاجارة وأشار للشرط الثاني بقوله (ص) وقابلها مساو
(ش) يعني ان الارض اذا قابلها ما يساو بها من غير البذر فان الشركة تكون صحيحة والمراد ان يقابلها
مساو على قدر الربح الواقع بينهما فعلى هذا لو كانت أجرة الارض مائة والبقر والعمل خمسين
ودخلا على ان لرب الارض الثلثين ولرب البقر والعمل الثلث جاز وان دخلا على النصف لم يجز لانه
سلف وان كان الامر بالعكس ودخلا على ان لرب البقر والعمل الثلثين ولرب الارض الثلث جاز وان
دخلا على النصف فسد لانه سلف وان كانت أجرة الارض خمسين والبقر والعمل خمسين ودخلا
على الثلث والثلثين فسد فالمراد بالتساوي أن يكون الربح مطابقا للخرج فلا بد أن يستويا في الخارج
والخروج جميعا وليس المراد بالتساوي أن يكون لكل منهما النصف وقوله وقابلها مساو معطوف على
سلفا فهو شرط وكل شرط عديمه مانع فلا يرد ما قاله ثبت من قوله فالساو شرط وعدمها مانع وكثيرا ما يطلق

كالحرث مثلا فلكل من أراد الفسخ له ذلك ومن لم يعمل يرجع به على صاحبه أو يقتسمان الارض ان كان العمل لهما (قوله فهل تلزم الخ)
في شرح شب والظاهر أن بذر البعض كبذر الكل وليكن المنقول ما ذكره محشي ثبت من أنه الفسخ في الذي لم يبذر وظاهره كثيرا أو قليلا
(قوله مطلقا) أي وجدت الشروط أم لا (قوله ونحوه) كالعود والصنل والقصب الفارسي فهو جائز (قوله لانه سلف) المناسب أن يقول
لما فيه من التفاوت وكذا يقال فيما بعد (قوله فالساو الخ) عبارة شب وقابلها مساو

معطوف على سلبا فهو شرط وكل شرط عدمه مانع فاندفع قول الشارح وفي كون هذا شرطاً نظر وانما عدمه مانع من الصحة وليس
وبعده شرطاً ثم ان نت اجاب عن اعتراض الشارح وحاصل جوابه ان الفقهاء قد يتسامحون فيطلقون الشرط على عدم المانع فلا
اعتراض على المصنف ثم ان شارحنا رد كلام نت وحاصل رده لا نسلم انه تسامح بل عدم المانع شرط حقيقي اذا كان كذلك فالمناسب
أن يقول فلا يتم ما قاله نت أو يقول فلا يرد ما قاله الشارح (قوله وقوله مساو الخ) هذا حل آخر غير الاول المدكور في صدر العبارة وعلى
المدكور في الصدر يكون مغنياً عن قوله وتساوي أو على الآخر لا وشب اقتصر على الحل الأخير وحل قوله وتساوي بما ذكر في الصدر
ثم لا يخفى ان هذا الحل الثاني الذي يحمل على التناصف انما هو فرض مسألة ويكون المعول عليه عموم قوله وتساوي أو بعد فلا داعي
لقوله وقابلها مساو مع قوله وتساوي (قوله لا تبرع) يصح في الاستثناء أن يكون متصلاً بأي وتساوي في جميع الاحوال الاحالة التبرع
بعد العقد وأن يكون متقطعاً أي وتساوي في الجميع (٦٤) في حالة العقد لا تبرع بعد العقد (قوله بعد العقد) أي الا لازم بالبذر

بأن يعقد على التساوي ويبدرا ثم
يتبرع أحدهما (قوله أي من غير
وأي) أي افهام كافي شرح شب
ويصح أن يفسر بالوعد كافي خط
بعض شيوئنا فيكون العطف
مغايراً (قوله فلا تنعقد الخ) أي
لا تصح وليس المراد به لزوم
(أقول) يمكن الخلط فيه وكذا يقال
في قوله والقطن فان زريعة القطن
والذرة وحب المقائي يمكن الخلط
فيه فاذن الاحسن ما أشار اليه
بقوله والمراد بالبذر الزريعة الخ
فهو حل آخر (قوله وليس المراد
بالبذر حقيقة) العرفية وهو ما
يبدرا لانه لا يشمل القصب ونحوه
من كل ما يوضع باليد ولا يبدرا كما هو
المعتاد في الرز ونحوه وانما قلنا
عرفية أي لا لغوية لان البذر لغة
القاص الحب على الأرض (قوله وأما
تقدير ان كان) الاولى ما قدمناه
من ان كان في المصنف تامة والمعنى
ان وجد وقد ذكر محترزوه أما تقدير
ان كان من عندهما حيث تكون

الفقهاء الشرط على عدم المانع وقوله مساو ومن بقروا عمل بأن تكون أجرتهما قدر أجره
الأرض وأما من بذروا فقد خرج بقوله ان سلبا من كراء الأرض بممنوع وأشار للشرط الثالث
بقوله (ص) وتساوي (ش) أي في الربح بأن يأخذ كل واحد منهما من الربح على حسب ما يخرج به
فلا تصح الشركة اذا تساوي في جميع ما أخرجاه وشرط في عقد الشركة أن جميع ما يحصل من
الزرع على الثلث والثلثين أو كان ما أخرجاه على الثلث والثلثين وشرط ان ما يحصل من الزرع
على التناصف الا أن يتبرع أحدهما بزيادة عملاً لا يخرج بعد العقد الا لازم وهو البذر فلا يضر
واليه أشار بقوله (ص) لا تبرع بعد العقد (ش) أي من غير وأي ولا عادة كما قاله سحنون
وقوله بعد العقد لبيان الواقع لان التبرع لا يكون الا بعد العقد وأشار للشرط الرابع بقوله
(ص) وخلط بذرا كان (ش) كان تامة أي ان وجد فان لم يوجد كبعض الخضر التي تنقل
وتغرس كالبصل والكراث فلا تنعقد المزارعة الا بالغرس وكذلك القطن والذرة والمقائي
لا تنعقد المزارعة فيها الا بزرع الزريعة وأما قبل الغرس أو قبل زرع الزريعة فكل منهما
الفسخ أي فسخ الشركة وأما اجارة الأرض فهي لازمة والمراد بالبذر الزريعة فيشمل الذرة
والدخن والقصب فانهم يجعلونه قطعاً ويضعونه في الأرض وليس المراد بالبذر حقيقة وأما
تقدير ان كان أي من عندهما فهذا يعني عنه قوله خلط لان الخلط يقتضي تعدداً فان قيل
لم كان الخلط من شروط الصحة في شركة الزرع دون شركة الاموال وما الفرق بينهما فالجواب
ان شركة الزرع لما كانت مشبهة للاجارة وكان البذر فيها معينا أشبه الاجرة المعينة وهي
لا بد من تجييدها في الجملة فطلب هنا الخلط لانه بمثابة التجييد قاله بعض وقد ينزل غير الخلط
منزله كان يخرج البذر معا ويبدرا وقوله (ص) ولو باخراجهما (ش) مشى على قول مالك
وابن القاسم وأحد قولي سحنون ولا يحتاج الى عز والشارح له لانه قول مالك وابن القاسم رداً
على سحنون في أحد قولييه وهو انه لا بد أن لا يتميز بذراً أحدهما عن الآخر وبعبارة وهو انه لا بد
أن يخلط احسا أو يخرج في وقت واحد ويبدرا في وقت واحد في محل واحد فليس سحنون قولاً
أحدهما وافق فيسنة مالك وابن القاسم والاخر خالفهما فيه وعلى قول مالك وابن القاسم فرع

قوله

ناقصة (قوله وما الفرق بينهما) عطف تفسير لقوله لم كان الخلط (قوله مشبهة للاجارة)

أي من حيث ان كل واحد منهما استأجر صاحبه في نصف حصته (قوله كان يخرج البذر معا ويبدرا) أي ولو في موضعين متميزين كما
هو مذهب مالك وابن القاسم هذا ما حل عليه شارحنا وشب وأما عب فجعل كلام المصنف ذاهباً بكلام سحنون تبعاً له سرام في
ان المعنى ولو باخراجهما للفدان أي وزرعان في موضع واحد بحيث لا يتميزان وجعل هذا من الخلط الحكمي وأما على ما ذهب اليه
شارحنا فلا يكون هذا لامن الخلط الحقيقي ولامن الحكمي والصواب ما حل به عب وأن لم يكن مذهب مالك وابن القاسم ثم ان
عب ذكر ما قد يورد من ان العدول عن كلام مالك وابن القاسم لا يناسب فقال ولعل مالك وابن القاسم في غير المدونة والام تسع
مخالفتهما (قوله ولا يحتاج لعز والشارح له) أي لسحنون وقوله وبعبارة وهو أي أحد قولي سحنون (قوله أو يخرج في وقت واحد الخ)
الظاهر ان المدار على زرعه بموضع واحد بحيث لا يتميز وان كان ذلك بوقتتين (قوله وعلى قول مالك وابن القاسم فرع الخ) أقول يمكن

التفريع على مذهب سحنون ويعلم ذلك بالاطلاع على بذره ما قبل وضعه بالارض بحسب ما يدركه أهل المعرفة من أن مثل هذا ينبت أولا ينبت (قوله لانها يشترطان الاخراج فقط) أقول لامي ذلك الاشتراط حيث (٦٥) يكون البذر من عندهما معا وقواه وهذا

لا يتأتى أقول بل يتأتى بالاطلاع على بذركل منهما ما قبل بحسب ما يفهمه أهل المعرفة والحاصل ان مالكا وابن القاسم لا يقولان بالخلط لاحقيقة ولا حكم وجعل اخراجهما معالفدان وان كان كل واحد بذر على حدة خلطا حكما لا يصح فتدبر (قوله وعلم) بالبناء للمفعول ولا يقرأ بالبناء للفاعل والا كان غارا قطعاً فلا يصح قول المصنف ان غر (قوله وعليه مثل نصف النبات) أي في شركة المناصفة ومثل حصته في غيرها (قوله وعلى كل نصف بذر الآخر) أي في المناصفة وعلى كل من بذر الآخر بقدر حصته في غيرها وبقي على المصنف شرط آخر في البذر وهو عما نلها ما نلها فان أخرج أحدهما قحاً والآخر شعيراً أو سلماً أو صنفين من القطنية فقال سحنون لكل واحد ما أنفقه بذره وينزاجعان في الأكرية ويجوز اذا اعتدلت القيمة اللخمى يريدوا المكيلة وهذا فيما اذا كان بدل الشعير فولا خلافا لمن يقول القول والقم يمنع قطعاً **فائدة** اذا اشترط في الحب الزراعة ولم ينبت والبائع عالم ذلك أو شاك فان المشتري يرجع عليه بجميع غنمه لان البائع غره والشراء في ابان الزرع بشمن ما يزرع كالشرط وان اشتراه لالا كل فزرعه لم يرجع بشئ الا أن يكون ذلك ينقص من طعمه فيرجع بقيمة النقص لو اشتراه الزراعة قال

قوله فان لم ينبت الخ لا على قول سحنون الذي رد عليه باو وعلى قول مالك وابن القاسم يصح أن يبذر كل واحد منهما يوماً مثلاً من عنده اذا استوى قدره بان يبذر كل واحد منهما على قدر حصته لانها يشترطان الاخراج فقط لاعداد التميز فلا فرق في الاخراج بين أن يكون منهما معادفة واحدة أو من أحدهما في يوم ومن الآخر في يوم لا على قول سحنون فقوله فان لم ينبت الخ قرينة على قول مالك وابن القاسم اذ معنى وعلم أي غزت ناحيته وجهته وهذا لا يتأتى على قول سحنون لانه يقول ان لم يحصل خلط بان زرع كل واحد ناحية لا شركة بينهما يأخذ كل واحد ما أنبت بذره وينزاجعان في الأكرية (ص) فان لم ينبت بذراً أحدهما وعلم لم يحتسب به ان غر وعليه مثل نصف النبات والافعل على كل نصف بذر الآخر والزرع بينهما (ش) يعني أن الشرع يكتفي اذا لم يخلط البذر وانما حمل كل واحد بذره الى الفدان بنية الشركة وبذر كل بذره على حدة وتتميز موضع كل ولم ينبت بذراً أحدهما فان الذي لم ينبت بذره لا يخلو اما أن يغرس صاحبه أم لا فان غر بان علم أنه لا ينبت بان كان قد عدا أو مسوسا فانه لا يحتسب به في الشركة والشركة باقية بينهما ويغرم للذي نبت بذره مثل نصف النبات أي قحاً جديداً صيحاً ابن عبد السلام وينبغي الرجوع على الغار بنصف قيمة العمل قال المؤلف وينبغي أن يرجع عليه بنصف قيمة كراء الارض التي غر فيها اه والمراد بنصف قيمة العمل ونصف قيمة كراء الارض هو حصة المغرور وكما فتصير جميع حصته على الغار لانه غرر بالفعل وقوله وعلم أي علم أنه بذره ولا يلزم منه الغرور فاذا قال ان غر وان لم يغرس يركب بان لم يكن عنده علم أنه لا ينبت أو يعلم ذلك وينه لشريكه فان الشركة بينهما أيضاً ثابتة لكن يغرم كل واحد لصاحبه مثل نصف بذره فيغرم الذي نبت بذره للذي لم ينبت بذره مثل نصف بذره الذي لم ينبت أي قحاً جديداً مسوساً ويغرم الذي لم ينبت بذره للذي نبت بذره مثل نصف بذره أي قحاً جديداً وهذا اذا فات الابان في الصورتين فان لم يفت ففيما اذا غر يخرج مكيلة زرعته التي لم تنبت من زريعة تنبت فيزرعها في ذلك القليب أي الناحية وهما على شركتهما وفيما اذا لم يغرس يخرج كل قدر حصته منه ويزرعان ذلك في القليب ان أحبا وان لم يعلم من لم ينبت زرعه منهما فالذي يظهر أن مانيت بينهما على حسب ما دخلا عليه وما ضاع كذلك ولا رجوع لاحدهما على الآخر بشئ (ص) **فائدة** كان تساوي في الجميع (ش) هذه أولى الصور الجارية وهي خمس وأخرها قوله أولاً أحدهما للجميع الا العمل ان عقد باللفظ الشركة ثم أشار الى الصور الخمس المنوعة بقوله لا الاجارة الى قوله وعمل وبفهوم قوله ان لم ينقص ما لا عامل عن نسبة بذره والمعنى ان المتزاعين اذا تساوا في جميع ما أخرجاه فان الشركة تكون صحيحة ويأخذ كل واحد منهما من الربح بقدر ما أخرج وهو هذا الثاني هو المراد من قوله سابقاً وتساوا بأي في الربح كما مر وبعبارة أن مصدرية لا شرطية والكاف كاف التمثيل لا كاف التشبيه أي مثال ما استوفى جميع الشروط أن يتساوا في الجميع أي من أرض وغيرها والعمل الذي يجوز اشتراطه هو الحرث دون الحصاد والدراس فلا يجوز اشتراطهما على مذهب ابن القاسم وصححه ابن الحاجب لانها مجهولان لا يدري كيف يكونان وشأن ذلك قد يثقل ويكثر (ص) أو قابل بذر أحدهما عمل (ش) يعني أن الارض اذا كانت بينهما ملكاً أو كراءاً وأخرج أحدهما البذر والاخر العمل وقيمة العمل مثل قيمة البذر فان الشركة تكون صحيحة أيضاً (ص) أو أرضه

(٩ - خشي سادس) معناه في الذخيرة (قوله والزرع لهما) راجع للسائلين أي ما قبل الا وما بعدها (قوله فلا يجوز اشتراطهما على مذهب ابن القاسم) هذه العبارة للشيخ أحمد واعترض عليها بأن الذي لا بن القاسم أن العمل المشترط هو الحرث

والحصاد والدراس وكلام ابن القاسم مقابل الاصح وصواب العبارة على مذهب سحنون وقد نص في شرح ابن الحاجب على ذلك قال ابن عبد السلام وما احتج به سحنون من الجهالة تظاهر باعتبار الدراس وفيه نظر باعتبار الحصاد الا ان عقد الشركة لا بد فيه من مساحقة في الغرر وليس هو في العمل (قوله يصح نصبه) فحينئذ يكون من عطف المفردات وقوله ورفعه أي ويكون من عطف الجمل (قوله ثم ان جل الخ) هذا هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام المصنف (قوله ما شيا على مختار سحنون) بالجواز دون قول ابن حبيب ومحمد بالمنع (قوله وفيها خلاف الخ) ظاهر خلاف فيها بالجواز والمنع وسيأتي أن ابن عرفة يحكم بالمنع ومفاد عبارته ان المصنف ما ش في مسألة الخماس على طريقة اللخمي مع (٦٦) انه ذاهب لطريقة ابن رشد على ما يأتي بيانه ويجاب بأن قوله كانت مسألة اللخمي

أي بالنظر لذاته باقطع النظر عن شروطها أو نظر التوفيق بينهما الا في (قوله أو بعضه) أي أو قابل الارض وبعضه أي البذر عمل الآخر وبعض بذر ويجري في قوله أو بعضه ما جرى فيما قبله من الرفع والنصب (قوله بأن زاد أو ساوى) فان قلت ان من شرط المزاوعة أن يأخذ كل واحد من الخارج بقدر ما أخرج لا يزيد منه ولا أنقص وهو اذا أخذ يزيد فقد زاد عما أخرج فالجواب أن محل جواز ذلك اذا كان ما أخرج من العمل وثلاث البذر يعدل ما أخرج من الآخر من الارض وثلاث البذر (قوله جازت اتفاقا) الظاهر من ابن القاسم وسحنون يدل ما بعد فلا ينافي أن فيها خلافا للشارح بقوله سابقا كانت مسألة اللخمي وفيها خلاف أيضا وانظر كيف يرد ابن عرفة على ابن رشد واللخمي ويقول بالمنع مع كون النص عن ابن القاسم الجواز ان عقداها بلفظ الشركة وكيف يغفل اللخمي عن هذا الشرط الذي هو العقد بلفظ الشركة وحر ذلك الموضع

وبذر (ش) يصح نصبه عطفًا على بذر أي أو قابل أرضه وبذره عمل أو قابل أرضه وبذره عمل أحدهما ثم ان جل العمل على عمل اليد والبقر كانت مسألة سحنون ومحمد وكان ما شيا على مختار سحنون وان جل على عمل اليد فقط كانت مسألة اللخمي وفيها خلاف أيضا ويكون ما شيا على مختار اللخمي أي أو قابل أرضه وبذره وبقره عمل يده فقط والا لولى جل العمل على ما يشمل عمل اليد والبقر ويكون أشار الى مسألة سحنون ومحمد لا الى مسألة اللخمي لئلا يتكرر مع قوله أو لا أحدهما الجميع الا العمل ولئلا يلزم الاطلاق في محل التقييد وهي مقيدة فيما سيأتي بما اذا عقد بلفظ الشركة (ص) أو بعضه (ش) أي وكذلك تصح الشركة اذا أخرج أحدهما الارض وبعض البذر وأخرج الآخر العمل وبعض البذر وأشار لشرط الصحة في هذه بقوله (ص) ان لم ينقص ما للعامل عن نسبة بذر (ش) أي ان لم ينقص ما يأخذه العامل من الزرع عن نسبة بذر بأن زاد أو ساوى كالأخرج ثلث الزريعة وأخذ النصف أو أخرج النصف وأخذ النصف وأما ان نقص ما يأخذه العامل من الزرع عن نسبة بذر كما لو أخرج مع عمله ثلثي البذر وأخرج صاحب الارض ثلث البذر على أن الزرع لهما نصفان لم تصح الشركة لان زيادة البذر هنا كراهة الارض (ص) أو لا أحدهما الجميع الا العمل ان عقدا بلفظ الشركة لا الاجارة أو أطلقا (ش) هذه المسئلة تعرف بمسئلة الخماس وصورتها ان يخرج أحدهما البذر والارض والبقر وعلى الآخر عمل يده فقط وله من الزرع جزء ربع أو غيره من الاجزاء وحاصل القول فيها انه ان عقداها بلفظ الشركة جازت اتفاقا وان عقداها بلفظ الاجارة لم تجز لانها اجارة مجزئة مجهول وان عرى عن ذلك بان أطلقا القول عند العقد فحملها ابن القاسم على الاجارة فنفعها وحملها سحنون على الشركة فأجازها والمشهور الاول واذا علمت هذا فنزله على كلام المؤلف فجده مطابقا له وانظر في كلام الشارح والمراد بالعمل الحث لا الحصاد والدراس لانه مجهول فحتى شرط عليه أن يزيد من الحث فسدت والعرف كالشرط وأما لو تطوع بزيادة من الحث بعد العقد كاللفظ والسقي والتنقيص والحصاد ونحوها فذلك جائز وله حصته من الثمن لانه شريك وقوله أو أطلقا معطوف على اجارة باعتبار المعنى كأنه قال ان عقدا بلفظ الشركة لان عقدا بلفظ الاجارة أو باطلاق فهو عطف راعى فيه المعنى لا الصناعة والافسد وما ذكره المؤلف في هذه المسئلة من التفصيل هو الصواب تبعًا لابن رشد واعتراض ابن عرفة

(قوله باعتبار المعنى) وأما باعتبار اللفظ فانه لا يصح لما فيه من عطف الفعل على الاسم الذي لا يشبه الفعل لان المصدر عليه

اسم جامد ولا يقال الذي يشبه الفعل الاسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك (قوله هو الصواب) ومقابلته باللخمي فانه يقول لا يصح الا اذا دخل على أن يأخذ العامل قدر عمله وأن يكون العمل مضمونًا في ذمته لا في عينه والافسد لاجارة وأن يكون البذر على ملكه وملك مخرجه لا على ملك مخرجه فقط انتهى أي أن يعمل البذر على ملكه وملك مخرجه ولم يتكلم اللخمي على شرط العدة بلفظ الشركة ثم ان ابن عرفة رد ما ذكره وقال الموافق لاقوال المذهب انه اجارة ولو وقعت بلفظ الشركة وفاسدة أما كونها اجارة لشركة فلان من خاصية الشركة أن يخرج كل مال ولا يشترط فيها معرفة ما ينوبه من الخارج وأما كونها فاسدة فلان من شروط الاجارة كونها في مقابلة عوض معلوم وهنالا يعرف الخارج قال عجي ويمكن جل كلام ابن رشد واللخمي على الوفاق وعليه فتصح الشركة التي وقع فيها من عند أحدهما عمل يده فقط عندهما بشرط منها أن يعقداها بلفظ الشركة ومنها أن يأخذ بذر عمله لأقل ولا أكثر أي

ان يدخلا على ذلك فاذا كانت قيمة عمله الثالث فلا بد ان لا يدخلا على اقل ولا اكثر ومنها ان يعمل البذر على ملكه وملك مخرجه أى بقدر مال كل واحد من الخارج فان عمل على ملك مخرجه فقط فسدت ولو كان له من الخارج بقدر عمله ومنها ان يكون العمل مضموما عليه لافى عينه والافسدت حيث انتفى شرط من هذه الشروط الاربعة (٦٧) وتكون اجارة فاسدة فيها اجرة مثله (قوله لمافيه

من كراء الارض) فيه نظر المناسب ان يقول لمافيه من التفاوت (قوله رخصة) أى بالنسبة لغيرها ولها فى نفسها قدر وبال وأما رخصة رخصا مطلقا وهى التى لا خطب لها ولا بال فهى مسئلة المدونة وهى جائزة

فلا يحمل كلامه على ما يشملهما وبعبارة أخرى أى رخصا نسبيا فليست هذه مفهوم الاول كما وهم بعضهم لـ (قوله ولما ذكر المزارعة الصحيحة الخ) فيه أنه ذكر أقسامها من الصحيحة وأقسامها من الفاسدة فامعنى قوله لم يحتج لبيانها مع أنه بين أقسامها خمسة إلا أن يقال لم يحتج لبيان جوهراتها كلها وفيه شئ (قوله وتكافأ عمل) أى وجد العمل فيهما سواء تساوى فيه أم لا (قوله وعليه الاجرة) تجوز فى اطلاق الاجرة على ما يشمل البذر أى اذا كان له مع عمله الارض وقوله وعليه الاجرة أى وعلى العامل كل الاجرة فى المسئلة الاولى والبذر فى الثانية واطلاق الاجرة على البذر تجوز (قوله والضمير الخ) ليس هنا ضمير بل التشوين قائم مقام المذوف (قوله سواء) لا يظهر رجوعه للاولى ولا للثانية فالمناسب اسقاطها وقوله وعليه يظهر رجوعه للاولى التى هى قوله فللعامل وعليه الاجرة (قوله أو كل لكل) أى كان كل من الارض والبذر لكل منهما والعمل من عند أحدهما فقط (تنبه

عليه مردود (ص) كالغاء أرض وتساوي غيرها (ش) التشبيه بالفساد وهو قوله لا لاجارة أو اطلاقا والمعنى انه اذا أخرج أحدهما أرضا لها قدر وبال فالغائها لصاحبه وتساويها فيما عداها من البذر والعمل فانه لا يجوز لمافيه من كراء الارض بما يخرج منها ثم ان دفع له صاحبه نصف كراء الارض فانه يجوز حينئذ كفاى المدونة وأما الارض التى لا قدر لها فالغائها فى الفرض المذکور جائز (ص) أو أحدهما أرض رخصة وعمل على الاصح (ش) معطوف على الممنوع أيضا وتقدمت الصورة الخامسة فى مفهوم قوله ان لم ينقص ما للعامل عن نسبة بذره والمعنى انه اذا أخرج أحدهما أرض رخصة وعمل الا والاخر بذرا فان ذلك لا يجوز على ما صوبه ابن بونس فقوله على الاصح فيه نظر كما فى ابن غازى فان قلت تعيب الارض بكونها الهال بال فى المسئلة التى قبل هذه يفيد أنها اذا كانت لا بال لها تصح وهو كذلك لكن يخالف قوله هنا أو أحدهما أرض رخصة وعمل حيث منعت هنا وأجيزت فيما مر قلت لا يخالفه لان الارض فى هذه وقعت فى مقابلة البذر فلما منعت وفى الاولى لم تقع كذلك فلذا أجيزت وأما عكس صورة المؤلف هذه وهو ما اذا كان العمل من عند أحدهما والبذر والارض من عند الآخر فجاز ولو كانت الارض لها خطب وبال بشرط مساواة العمل للارض والبذر كما مر وقد أشار المؤلف لهذه فيما مر بقوله أو أرضه وبذره والمراد بالعمل عمل اليد والبقر * ولما ذكر المزارعة الصحيحة وشروطها علم ان الفاسدة ما اختل منها شرط فلذا لم يحتج لبيانها بل اقتصر على حكمها فقال (ص) وان فسدت وتكافأ عملا فينبى او تراد غيره (ش) يعنى ان المزارعة اذا وقعت فاسدة بان اختل شرط من شروط صحتها فانه تفسخ قبل العمل فان فانت بالعمل وتساوى فيه فان الزرع يكون بينهما على قدر عملهما لانه تكون عنه ويتراد ان غير العمل كما لو كانت الارض من أحدهما والبذر من الآخر فيرجع صاحب البذر على صاحب الارض عمل نصف بذره ويرجع صاحب الارض على صاحب البذر باجرة نصف أرضه ولا خفاء فى فساد هذه الصورة لمقابلة الارض البذر (ص) والا فللعامل وعليه الاجرة كان له بذره مع عمل أو أرض أو كل لكل (ش) يعنى ان المزارعة اذا وقعت فاسدة ولم يتكافأ فى العمل بل كان العامل أحدهما فقط فالزرع كله يكون للعامل لانه انشأ عن عمله وعليه اجرة الارض لصاحبها واجرة البقر لصاحبه أو مكتسبة للبذر لصاحبه ان كان العامل هو صاحب الارض لكن شرط اختصاص العامل بالزرع أن يكون له مع العمل اما بذر والارض الاخر أو أرض والبذر الاخر فقوله كان الخ حال أى حال كونه له مع عمله ما ذكره فهو قيد مقصود ليخرج ما اذا لم ينضم الى عمله شئ من أرض أو بذر أو بقر فليس له الا اجرة مثله لانه أجبر وليس له من الزرع شئ وهى مسئلة الخامس والضمير فى قوله أو كل للارض والبذر لكل من الشرى يكن والعمل من أحدهما فالزرع له صاحب العمل سواء كان يخرج البذر صاحب الارض أو غيره وعليه ان كان هو مخرج البذر كراء أرض صاحبه وان كان صاحبه مخرج البذر فعليه مثل بذره هكذا نقله أبو محمد عن ابن القاسم وتبعه المؤلف وبعبارة أو كل لكل أى من الشر كاه أو من الشرى يكن ووجه فسادها فى الشرى يكن التبرع بالعمل فى العقد وفى الشر كاه وقوع بعض البذر فى مقابلة بعض الارض وفى

المراد بالعمل عمل المد فقط ولذا قال عجب قول المصنف فينبى أى الزرع وانما يكون بينهما اذا انضم لعمليتهما كل منهما غير من بذر أو أرض أو عمل بقر أو بعض ذلك أو بعض واحد منهما كما يأتى فى قوله والا فللعامل من انضم لعمل يده ما ذكر دون صاحبه فنبى لى صاحب من الزرع وانما له اجرة مثله عجب (قوله وفى الشر كاه الخ) اعلم انه اذا كان البذر والارض من كل منهما والعمل على

أحدهم فإله انما هي التفاوت لا ما قاله وان جعل على ما اذا كان العمل على واحد والارض على آخر والبذر على آخر فكل ما به
 لكن لا يناسب المتن واعلم انه اعترض على المصنف بان صاحب الجواهر ذكر في المزارعة الفاسدة اذا فانت بالعمل ستة اقوال الرابع
 منها انه لمن اجتمع له شيان من ثلاثة أصول البذر والارض والعمل فان كانوا ثلاثة واجتمع لكل واحد شيان منها وانفرد كل واحد
 بشي واحد منها كان بينهم اثلاثا وان اجتمع لواحد شيان منها دون صاحبيه كان له الزرع دونهما وهو مذهب ابن القاسم واختاره
 محمد ونقل شيخنا عبد الله عن شيخه ابن عبيد انه المقتضى به ومثل ذلك اذا اجتمع شيان لشخصين منهم فالزرع لهم مادون الثالث فالصور
 اربع ويبقى النظر في ثلاث صور الاولى ان يجتمع الثلاثة لواحد منهم ولكل واحد من الباقي اثنين الثانية ان يجتمع الثلاثة لكل
 واحد من شخصين منهم ويجتمع للشخص الثالث اثنين الثالثة ان يجتمع الثلاثة لواحد ويجتمع اثنان لواحد وينفرد الثالث بواحد
 والظاهر ان من له اثنان يساوي من له ثلاثة لان من له ثلاثة يصدق عليه انه اجتمع له اثنان اه من شرح عب (باب الوكالة)
 (قوله فيهما وكالة) أي في الشركة والمزارعة لان كلا وكيل عن الآخر (قوله وتقع أيضا على الحفظ) قال الله تعالى وكنى بالله وكسلا
 (قوله والوكيل الخ) هذا يناسب المعنى الاول (٦٨) وهو التفويض ويناسب الثاني أيضا (قوله نيابة ذي حق) من اضافة

المصدر للفاعل (قوله غير ذي)
 صفة لذي حق (قوله ولا عبادة)
 عطف على قوله إمرة (قوله لغيره)
 متعلق بنيابة وقوله فيه أي الحق
 (قوله غير مشروطة) أي حالة كون
 تلك النيابة غير مشروطة بموته
 (قوله أو صاحب صلاة) قضية
 العطف بأوتقتضي أنه معطوف
 على قوله أمير أو هو مفاد ما ضبطه
 بعض الشيوخ رحمه الله تعالى
 فيكون المعنى فيخرج نيابة امام
 الطاعة صاحب صلاة أي
 امام الصلاة أي امام في صلاة
 ويكون ساكنا عن محترق قوله
 ولا عبادة ولعل المناسب أن يقول
 وصاحب صلاة أي أخرج نيابة
 صاحب صلاة غيره في صلاة بدله
 وقوله والوصية خرجت بقوله غير
 مشروطة بموته (قوله أخرج به

هذه لا بد أن ينضم إلى عمل يده آله من يفر أو محركات مثلاً ولا فليس له إلا جرة مثله وهي
 مسألة الخامس ولما كان بين الوكيل وبين الشركة والمزارعة مناسبة من جهة أن فيهما وكالة
 أتبعها بما يقال

باب في ذكر ما جرحه من مسائل الوكالة

وهي بفتح الواو وكسر هاء التفويض يقال وكله بأمر كذا أو وكيلاً أي فوض إليه ووكلت
 أمري إلى فلان أي فوضته إليه واكتفيت به وتقع أيضا على الحفظ والوكيل الذي تكفل
 بما وكل به فكفي موكله القيام بما أسند إليه وأما في الاصطلاح فقال ابن عرفة نيابة ذي حق
 غير ذي إمرة ولا عبادة لغيره فيه غير مشروطة بموته فتخرج نيابة امام الطاعة أميراً أو قاضياً
 أو صاحب صلاة والوصية قوله غير ذي إمرة أخرج به الولاية العامة والخاصة كنيابة امام
 أمير أو قاض أو قوله ولا عبادة أخرج به امام الصلاة وقوله لغيره متعلق بنيابة والضمير عائد
 على المضاف إليه وقوله غير مشروطة بموته أخرج به الوصي لانه لا يقال فيه عرفاً وكيل ولذا
 فرقوا بين فلان وكيل ووصي (ص) صحة الوكيل في قابل النيابة (ش) هذا شروع منه في بيان
 محل الوكيل والمعنى ان الوكيل تصح فيما يقبل النيابة بمعنى أن ما يجوز فيه النيابة تصح فيه
 الوكيل وما لا تجوز فيه النيابة لا تصح فيه الوكيل بناء على مساواة النيابة للوكالة لا على أن
 النيابة أعم وعبر بالصحة دون الجواز لاجل المخرجات لانه يلزم من عدم الصحة البطالان ولا يلزم
 من عدم الجواز البطالان (ص) من عقد وفسخ وقبض حق وعقوبة وحواله وأبراء وان جهله
 الثلاثة وج (ش) أشار بهذا إلى بيان محل قابل النيابة والمعنى انه يجوز للانسان أن يوكل

شخصاً

الولاية العامة) أي أخرج به نيابة ذي الإمارة العامة والخاصة وقوله نيابة امام أي كنيابة

الامام أميراً أو قاضياً مثيل لنيابة ذي الإمارة العامة وسكت عن الخاصة أي كنيابة الباشا أميراً أو قاضياً (قوله أخرج به امام الصلاة)
 أي نيابة امام الصلاة (قوله أخرج به الوصي) أي أخرج به نيابة الوصي فلا يقال لها وكالة (قوله صحة) يقع في بعض النسخ فعلاً وفي
 بعضها مصدر أو هي الاولى لافتتاحها الحصر لان صحة مضاف لقوله الوكيل وهي معرفة بالالف واللام الجنسية وقد صرح علماء المعاني
 بان المعروف بالالف واللام الجنسية اذا أخبر عنه بظرف أو جار ومجرور أو فاد الحصر كالكرم في العرب والائمة من قريش (قوله في قابل
 النيابة) ما لا يتعين فيه المباشرة وفهم منه أن ما لا يقبل النيابة لا تصح فيه الوكيل كالوضوء والصلاة والصوم ونحوها (قوله بمعنى ان
 ما يجوز) في ذلك واعلم أن قول المؤلف في قابل النيابة ليس بتعريف حتى يقال ان فيه دوراً وان سلم أنه تعريف فقصد بين قابل النيابة
 بقوله من عقد فكأنه قال صحة الوكيل في عقد (قوله لا على أن النيابة أعم) أي كما هو مقتضى تعريف ابن عرفة (قوله لاجل المخرجات)
 أي في قوله لا في كمين فانه يفيد فيها عدم الصحة بالصراحة ولو عبر بالجواز لم يفد فيها ذلك ولا جمل أن ينطبق على قوله وجع فلان التوكيل
 على الحج ليس جائزاً مستوى الطرفين بل اما ممنوع أو مكروه كما سبق

(قوله سواء كان كفاً) هي الآية في قوله أو يو كاه على أن يتكفل الخ (قوله المخير في فسخته) كالزراعة قبل البذر (قوله في الأخير) أي الذي هو القتل وقوله وفي الأول أراد به ما قبل الأخير الذي هو قوله حد أو تعزير (قوله بغير علمه) في العبارة حذف أي أن ثبت موجب الحد وهو الزنا بغير علمه بأن لا يكون أحد الشهود (قوله أن تزوج بملكه) أي لا أن تزوج بجمرة أو ملك الغير (قوله كما في الحرابة) أي التي هي قطع الطريق (قوله والغيلة) أي التي هي قتل الإنسان خفية لا خذماله (قوله يحيل غريمه على مديانه) في كذا وقد يقال هذا داخل تحت قوله من عقد إذا لو كاهه هنا في عقد هو حواله (قوله أو يو كاه على أن يتكفل لزيد مثلاً بالدين الذي له على عمرو) أي يو كل شخصاً يتوجه بضم مدين إنسان لذلك الإنسان نيابة عنه أي لأن الموكل هنا يصح (٦٩) منه العقد وقد كان الموكل التزم لرب الدين الذي على فلان أن يأتيه

بكميل به عنه حتى يكون الاتيان بالكفيل حقا على الموكل المذكور اه الا أنك خبير بان قضية هذا أن يكون الموكل كان من حقه أن يكون هو الضامن فلذا تصح الو كاه ولم يظهر ذلك هنا وقد يقال فيام الشفقة للدين اقتضت أن يكون هو الضامن له فامكن حينئذ أن يو كاه في إنسان بضم ذلك المدين لرب الدين (قوله من يستنب) عنه في الحج) أي يو كل إنسانا في كونه يتعاقد مع رجل على أن يحج عن الموكل بقدر معلوم وقوله لأن الخ هذا التعليق منوط بالنيابة التي هي الو كاه في الحج فهو جواب عما يقال (قوله استنباه) أي لا بالمعنى المتقدم وحاصل ما أشار له هنا أنه فرق بين الاستنباه والنيابة فالنيابة أقامه

شخصاً بعبء عنه عقد سواء كان كفالة أو بيعاً أو نكاحاً أو غير ذلك من العقود ولا يدخل هنا الطلاق لأنه فسخ فهو داخل في قوله وفسخ أي يجوز أن يو كل من يفسخ العقد المخير في فسخته أو المحتم فسخته وكذلك يجوز له أن يو كل شخصاً يقبض له حقا وجب له قبل آخر وكذلك يجوز له أن يو كل شخصاً يستوفي له عقوبة قبل شخص من حد أو تعزير وقتل والموكل في الأخير الولي وفي الأول الامام لأن إقامة التعازير والحدود له لكن للسيد أن يقيم الحد على عبده إن ثبت بغير علمه أن تزوج بملكه كما يأتي وكذا في الأخير الحكم فيه للامام في بعض الصور كما في الحرابة والغيلة والردة وكذلك يجوز له أن يو كل شخصاً يحيل غريمه على مديانه أو يو كاه على أن يتكفل عنه فلان بما على فلان وكذلك يجوز له أن يو كل من يرى من له عليه حق منه سواء علموا فقدر الحق المبرم منه أو لا واليه أشار بقوله وإن جهله الثلاثة أي الوكيل والموكل ومن عليه الحق لأنها هبة مجهولة وهي جائزة وكذلك يجوز له أن يو كل من يستنب عنه في الحج أو يو كل من يحج عنه لأن كلام المؤلف في بيان ما تصح فيه الو كاه لا في بيان ما تجوز فيه وهذا في الحقيقة استنباه لآية وتقدم الفرق بينهما في الحج عند قول المصنف ومنع استنباه صحيح في فرض (ص) وواحد في خصومة وإن كره خصمه لأن قاعد خصمه كالث الاعداد وحلف في كسفر (ش) أي لا يجوز للشخص أن يو كل في الخصومة أكثر من واحد إلا برضا الخصم وأما وكيل أكثر من واحد في غير خصومة فيجوز وليست التاء في خصومة للوحدة كما قيل فيصح أن يو كل الواحد في خصومات متعددة ويجوز للشخص أن يو كل في الخصومة قبل الشروع فيها وإن كره خصمه أو الفاضل ذلك لأن الحق في التوكيل للو كل في حضور الخصم أو غيبته إلا أن يقاعد المو كل خصمه ثلاث مجالس ولو في يوم واحد وتنعقد المقالات بينهما فليس له أن يو كل من يخاصم عنه إلا أن يحصل للموكل عذر من مرض أو سفر ونحوهما فله حينئذ أن يو كل من يخاصم عنه وإذا ادعى إرادته سفر حلف أنه ما قصد له يو كاه ومثله دعوى أن يباطنه مرضاً ومثله دعوى أنه كان نذراً عسكاً فادخل وقته فانه يحلف على جميع ذلك وهل من العذر حلفه أن لا يخاصمه وقد تعرض له تت فقال قال محمد بن عمر من حلف أن لا يخاصم خصمه لانه أخرجه وشاعه جاز له أن يو كل غيره وإن حلف لا لموجب فلا ويمكن دخوله هذا تحت الكاف فيحلف أنه انما يو كل لذلك اه أي لأحراجه ومشاعته (ص) وليس له حينئذ عزله ولا عزله نفسه ولا الأقرار أن لم يفوض له أو يجعل له (ش) أي ليس للو كل حينئذ قاعد الوكيل خصمه كالث عزله وكيله ولا الوكيل عزله نفسه وينبغي الاعداد وحلف في كسفر كما مر في الموكل

إنسان مقامك في أمر بحيث يسقط عنك الطلب به كان تكون اماما في موضع فتأمر إنسانا يوم بذلك والاستنباه إقامة إنسان مقامك في أمر بحيث لا يسقط عنك الطلب بذلك الأمر كان تقيم إنسانا يحج عنك فذلك استنباه لآية وهذا هو الفرق المتقدم في الحج (قوله استنباه) أي بالمعنى الذي أشرنا له فرسيا (قوله وإن كره خصمه) أي الاعداد (قوله كالث) في كذا والتظاهر أن الكاف استقصائية إذ ادخل ما فوق الثلاثة يفهم من قوله ثلاثاً بالاولى وما دونه ليس حكمه حكمها (قوله قبل الشروع) أي وبعد الشروع لقوله لأن قاعد (قوله إلا أن يقاعد الموكل خصمه) أي عند الحاكم دون غيره (قوله وتنعقد المقالات) المراد تحكمت الخصومة بينهما بحيث لا يرجع أحدهما عما كان بصدده (قوله ونحوهما) وانظر هل من العذر ما اناظهره أن الخصومة تطول وربما أدى ذلك إلى خرم مروءته (قوله ومثله دعوى الحج) أي فيحلف فان نكل في ذلك فلا يو كل (قوله أخرجه) أي ضيق عليه وقوله وشاعته أي شتمه فالفاعلة ليست مرادة (قوله وينبغي الاعداد) أي كظهره وتفرط من الوكيل أو ميل مع الخصم أو مرض فلو كاه عزله

(قوله وكان الاقرار من نوع تلك الخصومة) (٧٠) احذر بذلك عما اذا كان يخصمه في دين له عليه ثمن ساعة مثلاً فيقر بأنه كان

استعار منه كتاباً وادعى تلفه (قوله اضطراره) معناه انه يمنع من الخصومة بعد حتى يجعل له الموكل الاقرار (قوله لم يقع التوكيل في هذه الصيغة) أي لان هذه الصيغة لا تصدر من الموكل وحاصل ما أشار اليه أنه في الطلاق أو كيل في الصيغة ويلزم منها التوكيل في وقوع الطلاق وانما قلنا توكيل في الصيغة لان الصيغة الصادرة من الموكل هي الصادرة من التوكيل وأما في الظهار فانما هو توكيل في المعنى أي في وقوع الظهار لا في الصيغة الصادرة من الموكل وهي أنت على موكل كظهر أمه لان هذه الصيغة ليست هي الصادرة من الموكل فظهر أن في الظهار صيغة الا انه ليس هنالك توكيل فيها لما علمت فتدبر (قوله لا تختص بالصيغة) يجوز بالصيغة عن مطلق الامر الدال والباء في قوله بقول أو فعل للتصوير أي لا تختص بالامر الدال المصور بقول أو فعل أو ارسال أي بواحد من هذه الامور بل ما يدل على أي واحد منها وقوله أو ارسال بان جرت العادة ان اذا أرسل له متاعه يكون القصد التوكيل في بيعه (قوله والعادة) عطف تفسير (قوله) لا يدل على الصيغة المناسب الو كالة وذلك لان الصيغة ليست مدلولاً (قوله ويدل عليها لغة) بل قد يقال يدل عليها عرفاً ولغة وانما في عدم التعرض للموكل عليه (قوله وفي كلام الشارح ما ظاهره خلافه) ذهب اليه عبي في شرحه

وليس للتوكيل أن يقر على موكله بدین ولو وكاله على الخصام الا أن يكون وكاله وكالة مفوضة أو يجعل له عند عقد الوكالة أن يقر عنه فلاو كيل حيث أن يقر على موكله بما يشبهه ولم يقر لمن يتهم عليه وكان الاقرار من نوع تلك الخصومة وظاهر كلام المؤلف التقييد بالثلاث فكثر وعليه فله عزله في أقل من ذلك وهذا مقتضى كلام المتبسط أي اذا أعلن بعزله وأشهد عليه ولم يكن منه تفريط في تأخير اعلام الوكيل بذلك وأما ان عزله سراً فلا يجوز عزله ويلزمه ما فعله الوكيل وما أقربه عليه ان كان جعل له الاقرار قاله ابن رشد وابن الحاج ومفهوم كلام المؤلف أن الوكالة لو كانت في غير الخصام لكان للموكل عزله ولو كيل عزله نفسه وهو كذلك وقد صرح المؤلف بهذا في آخر الباب بقوله وهل لا تلزم أو ان وقعت باجرة أو جعل فكهما والام تلزم تردد (ص) ونخصه اضطراره اليه (ش) المراد بالخصم هنا هو الذي عليه الدين والضمير في خصمه يرجع لصاحب الدين والضمير في اضطراره يرجع للتوكيل والضمير المخفوض بالي يرجع الى الاقرار والمعنى أن من عليه الحق له أن يضطر الوكيل الى أن يجعل له الموكل الاقرار ثم يخصمه بعد ذلك أو ونخصم الموكل اضطراره أي الموكل الى أن يجعل للتوكيل الاقرار (ص) قال وأن قال أقرعني بالف فاقرار (ش) يعني أن المازري قال من عند نفسه اذا قال الموكل للتوكيل أقرعني بالف لزيد فانه يكون اقراراً من الموكل كل لزيد ولا يحتاج لانشاء الوكيل الاقرار بذلك ولا ينفع الموكل الرجوع عن ذلك وعزل الوكيل عنه ويكون الوكيل شاهداً عليه ومثل ذلك أبرئ فلان من الحق الذي عليه فانه أبرأ من الموكل كذا يظهر (ش) لاني كمين ومعصية كظهار (ش) يعني أن الو كالة تصح في قابل النيابة كما هو لافي الاعيان لانها أعمال بدنية وكذلك الوضوء والصلاة ولا على المعاصي كالظهار لانه منكر من القول وزور ومثله الغصب والقتل العدوان وما أشبه ذلك من المعاصي فان قيل التوكيل على الطلاق صحيح وعلى الظهار غير صحيح فالفرق قلت قال البساطي يمكن أن يقال الفرق أن التوكيل في الطلاق في الصيغة أي وكاله في أن يقول لها أنت طالق أي وليس فيها معصية وأما في الظهار فلا صيغة بل في المعنى فان قال لها أنت على موكل كظهر أمه لم يقع التوكيل في هذه الصيغة انتهى فان قيل التوكيل على الطلاق في الحيض معصية كالظهار مع صحة ما ذكر قلت قد يفرق بان معصية الظهار أصلية بخلاف الطلاق في الحيض انما هو لا من خارج وان كان الاصل وهو الطلاق غير معصية تأمل (ص) بما يدل عرفاً (ش) هذا متعلق بقوله صحة الوكالة والمعنى أن الوكالة لا تختص بالصيغة الدالة بقول أو فعل أو ارسال وانما الحكم في ذلك للعرف والعادة ولا بد مع الصيغة من القبول فان وقع بالقرب فواضح وان طال ففيها الخلاف المتقدم في الخيرة والمملكة ويدخل في قوله بما يدل عرفاً الاشارة من الاخرس فما لا يدل على الصيغة عرفاً ويدل عليها لغة لا يكون من صيغتها ولذا قال لا يجرد وكتك فانه يدل عليها لغة لا عرفاً وظاهر كلام المؤلف يشمل الاشارة من الناطق وفي كلام الشارح ما ظاهره خلافه (ص) لا يجرد وكتك بل حتى يفوض (ش) يعني أن قول الموكل لو كيله وكلة أو فلان وكيلي لا يفيد وتكون وكالة باطلة بل حتى بقول فوضت اليك أموري في كل شيء أو أقتك مقامى أو نحو ذلك أو يفيد ابن عبيد السلام اتفاق مالك والشافعي على عدم افادة الوكالة المطلقة واختلاف في الوصية المطلقة فقال الشافعي هي مثل الوكالة المطلقة وقال مالك هي صحيحة ويكون الوصي أن يتصرف في كل شيء لليتيم كوكالة التفويض ولعل الفرق بينهما ما قرينة الموت فان اليتيم محتاج لان يتصرف في كل شيء

(قوله وجب عموم السبب) وهو التصرف في كل شيء (قوله الا أن يقول وأجرت غير النظر) أي في صلب العقد (قوله على الحكاية) أي حكاية ما صدر من الموكل وقوله مثل يقال له ابراهيم أي حكاية لما وقع في النداء لكن مثل هذا لا يقال له حكاية ثم ان كونه غير حكاية انما أتى على قراءة غير الرفع وبلا سطر صدورهما من الموكل مرفوعة كأن يقول النظر وغير نظر قد أجرتهما (قوله بأن يبيع ما يساوي الخ) أقول مفاد كلامه انه اذا قال أجرت النظر وغير النظر ووقع أنه باع ما يساوي (٧١) مائة بخمسين أن البيع لا يمضي والظاهر

امضاؤه وأن مجرد بيع السلعة التي تساوي مائة بخمسين لا يكون معصية لا يتعلق به امضاء والحاصل أن تفسير السفة بذلك المعنى لا يمنع الامضاء حيث يقول الموكل أجرت ما كان نظرا وما كان غير نظر وأي فرق بين ذلك وبين الهبة التي يراد بها وجه المعطى فتدبر حق التدبر (قوله وانكاح بكره) انظر ههنا مع ما قدمه المصنف في باب النكاح من قوله وان أجاز مجبر في ابن واخ وجب ففوض له أموره بينة جازقان ما في باب النكاح مخالف لما هنا وقد يجب أن هذا في غير الابن والاخ والجد وأما هؤلاء فلهم جهتان جهة ولاية في الاصل وانضم لها وكالة فاعتقروا بخلاف من عداهم (قوله الا اذا نص) أي وكذا لو أمضاها بعد صدورها فقوله هنا لا يمضي أي ابتداء بل يتوقف على امضاء (قوله ونحوه) أي كالقائم بجميع أموره (قوله معلوما بالنص) أي بأن يقول وكتبتك على يبيع دوابي وقوله أو بالقرينة كما اذا قال له أن يبيع دوابك فيقول له وكتبتك فالسؤال قرينة على بيع الدواب فقوله أو بأمر أي تصريحا أو بالقرينة (قوله وتخصص الخ) لعل هذا لا يرجع لقوله حتى يفوض بل لما بعده أي فان وكله على البيع

فاذا لم يوص عليه أبو غير هذا الوصي ولم يستثن عليه شيئا والسبب الذي لاجله أوصى عليه وهو الحاجة الى النظر عام وجب عموم السبب ولا كذلك الوكالة فان الموكل قادر على التصرف في كل شيء مما له التصرف فيه ولا بد له أن يستدبره عادة فاحتج من ذلك الى تقييد الوكالة بالتفويض أو بغيره فقوله بل حتى يفوض وقوله بعد أو بعين الخ وقوله وتخصص وتقييد بالعرف إشارة الى بيان الموكل فيه (ص) فيمضي النظر الا أن يقول وغير نظر (ش) يعني أن الوكالة اذا وقعت مطابقة مفوضة فانه يمضي من فعل الوكيل ما كان على وجه السداد والنظر اذا الوكيل انما يتصرف بما فيه الخط والمصلحة وأما الذي لا مصلحة في فعله فان الوكيل معزول عنه شرطا فلا يمضي فعله فيه الا أن يقول الموكل للوكيل أمضيت ما كان نظرا وما كان غير نظر فان ذلك يمضي والتعبير بالامضاء بالنسبة لقوله غير النظر اذا النظر جائز ابتداء بخلاف غيره فلا يحمل الاقدام عليه ابتداء وبعبارة معنى يمضي غير النظر أنه ليس للوكيل رده وتضمنه وقوله غير منصوب أي الا أن يقول وأجرت غير النظر والرفع على الحكاية أي هذا اللفظ مثل يقال له ابراهيم ومعنى كونه غير نظر أي عند الموكل وهو في الواقع وعند العقلاء نظرا لانه لا يلزم من كونه غير نظر عند الموكل أن يكون كذلك عند جميع الناس فهو بمنزلة مجتهدا جتهدا فخطأ وليس المراد به السفة لانه لا يصح التوكيل فيه لانه معصية وقد قال المؤلف لا في معصية وبعبارة فهم المؤلف أن المراد بغير النظر في كلام ابن الحاجب السفة بأن يبيع ما يساوي مائة بخمسين مثالا فاعترض وفهم غيره أن المراد بالنظر ما فيه تنمية المال وبغير النظر ما لا تنمية فيه لئال كالعق والهبة والصدقة أي ما أريد به ثواب الآخرة وحينئذ فلا اعتراض على ابن الحاجب فما قرره كلام ابن الحاجب يقرره كلامه هنا ولا يلتفت الى ما فهمه المؤلف (ص) الا الطلاق وانكاح بكره ويبيع دار سكنه وعبد (ش) هذا مستثنى من مقدر بعد قوله وغير نظر أي الا أن يقول وغير نظر فيمضي النظر وغيره الا هذه الاربعة فان فعله لا يمضي فيها الا اذا نص الموكل للوكيل عليها بخصوصها قال بعض ولعل المراد بالعبد الذي ليس معه نظر اليه كالتاجر ونحوه أو الذي له من يد خدمة أو نحوه مما يفوض غرض السيد في بقائه على ملكه والافاء الفرق بينه وبين غيره أو بينه وبين الامنة ان كان المراد خصوص الذكر انتهى (ص) أو بعين بنص أو قرينة (ش) هذا قسم قوله حتى يفوض فيشترط في الموكل فيه أن يكون معلوما بالنص أو القرينة أو العادة فلا قال وكتبتك لم يفد كما مر حتى يفد بالتفويض أو بأمر وفاعل (ص) وتخصص وتقييد بالعرف (ش) ضمير يعود على الشيء الموكل فيه أو على لفظ الموكل والمعنى أنه اذا كان لفظ الموكل عاما فانه يتخصص بالعرف كما اذا قال وكتبتك على يبيع دوابي وكان العرف يقتضي تخصيص ذلك ببعض أنواع الدواب فانه يتخصص وكذا اذا قال وكتبتك على يبيع هذه السلعة فان هذا اللفظ عام في بيعها في كل مكان وزمان فاذا

وكالة مفوضة وجرى العرف بتخصيص البيع في شيء خاص أو بشي خاص فانه لا يعتبر ذلك العرف في حق المفوض اليه والمراد بالعرف ما يشمل القول والفعل وهل يتصور معارضة القول والفعل في هذا الباب وهو الظاهر كقوله اشترى خبزا والعرف القول فيه أنه ما يخبر على هيئة مخصوصة من قمح أو شعير أو سلت وعرفهم الفعل خبر الذرة مثلا وعليه فهل يقدم العرف القول على الفعل وهو الظاهر أم لا اه (قوله يبيع دوابي) هذا اذا جعلت الاضافة للاستغراق وأما لو جعلها الجنس فهو من قبيل المطلق (قوله وكان العرف يقتضي تخصيص ذلك ببعض أنواع الدواب) هذا عرف قولي وقوله وكان العرف انما يتبع الخ هذا عرف فعلي

(قوله أو لفظ الخ) متلازم مع الذي قبله يلزم من أحدهما الآخر (قوله فانه يتقيد بما يليق به) هذا عرف فعلى والظاهر أن يزيد فيقول كما لو قال اشترى ثوبا فانه يتقيد بما يليق به من الاثواب والافلاذى يقبل الشراء أشياء كثيرة ولعل المراد بحسب الوقت المفيد نوعا مخصوصا فانه يتقيد به (قوله وهو تكرار) لا يخفى أنه مرتب عليه ومثله لا يقال له تكرار فتدبر (قوله فله طلب الثمن) أى وله التملك وهو ضامن فلا يحتاج الى جعل اللام معنى على (قوله ورد العيب) ان لم يعلم به حال شرائه فلا رد له ويلزمه الا أن يشاء الموكل أخذه فله ذلك أو يكون فليلا والشراء فرصة فهو لازم للموكل والحاصل على هذا أنه متى قل العيب وهو فرصة فانه يلزم للموكل الشئ المشتري سواء علم به الوكيل حين الشراء أم لا (٧٣) وسواء علمه الموكل أم لا وسواء كان الوكيل مفوضا أو مخصوصا وان لم يكن العيب

كذلك فإن علم به الوكيل حين الشراء فان البيع يلزم الوكيل الا أن يشاء الا أنه أخذ وان لم يعلم به حين الشراء فله رده حيث لم يعين الموكل المشتري مطلقا أو عينه والوكيل مفوض (قوله رد العيب) أى المشاركة بقول المصنف ورد العيب (قوله بما اذا كان العيب ظاهرا) يظهر بالتأمل لأنه ظاهر للتأمل وغيره والا فلا رد له قال بعض شيوخنا ولعل تقيد بالخفى ضعيف ولذا لم يذكر ابن عرفة ولا الشامل اه أقول ولا المصنف (قوله فلا شئ على الوكيل) زادنى لئلا اذا لم يكن عليه ضمان لم يكن له أن يرد (قوله ولم يذكر لا يخفى الخ) أن عدم ذكره يدل على ضعفه فافهم (قوله ما لم يصرح بالبراءة) وما لم يكن العرف عدم المطالبة بهما فان كان العرف ذلك لم يطالب بهما والسمسار كالوكيل في ذلك بخلاف العهدة فان الوكيل عليه العهدة ما لم يعلم المشتري بأنه وكيل بخلاف السمسار فانه لا عهدة عليه لان الشأن فيه أن يبيع لغيره (قوله فانه يطالب بثمنه) ولو صرح بأنه وكيل (قوله كبعتنى فلان) أى فالثمن على فلان المرسل

كان العرف انما تباع هذه السلعة في سوق مخصوص أو في زمان مخصوص فيخصص هذا العموم وكذا اذا كان الشئ الموكل عليه مطلقا أو لفظ الموكل فانه يتقيد بالعرف كما لو قال اشترى فانه يتقيد بما يليق به والعام هو اللفظ المستغرق الصالح له من غير حصر والمطلق هو اللفظ الدال على الماهية بلا قيد والضمير في قوله (ص) فلا يعده (ش) يرجع لما خصه العرف أو قيده أى فلا يتعداه الى غيره وهو تكرار مع قوله وتخصص وتقييد بالعرف ولو سكت عنه كان أحسن لكن ذكره ليرتب عليه قوله (ص) الاعلى يبيع فله طلب الثمن وقبضه أو اشتراه فله قبض المبيع ورد العيب ان لم يعينه موكله (ش) يعنى أن الوكيل على بيعه أن يطلب المشتري بالثمن ويقبضه منه ويدفعه لو كاه أو اشتراه أن يشتريه ويقبضه من بائعه وان ظهر به عيب ظاهر كما يأتي فله رده على بائعه بغير إذن موكله وهذا اذا لم يعين الموكل للوكيل المبيع وأما ان عينه له بأن قال اشترى الشئ الفلاني فانه ليس له رده وهذا في الوكيل المخصوص أما الوكيل المفوض اليه فله أن يرد على بائعه ولو عينه له موكله ونحوه في المدونة وقيد الخفى رد العيب بما اذا كان العيب ظاهرا وأما ان كان خفيا كالسرقة ونحوها فلا شئ على الوكيل ولم يذكر ابن عرفة هذا التقييد ولا صاحب الشامل (ص) وطول بثن ومنه ما لم يصرح بالبراءة (ش) يعنى أنه اذا وكاه على شراء شئ فانه يطالب بثمنه ما لم يصرح بالبراءة من دفع الثمن وكذلك اذا وكاه على بيع شئ فانه يطالب بالثمن ما لم يصرح بالبراءة من دفع الثمن والا فلا يطالب بذلك وانما المطالب بما ذكر الموكل (ص) كبعتنى فلان لتبيعه لا لا شئ منك وبالعهد ما لم يعلم (ش) تشبيه بقوله ما لم يصرح بالبراءة أى فان صرح بالبراءة بأن يقول وينقده فلان دونى فلا مطالبة على الوكيل بالثمن كما أن من قال بعتنى فلان لتبيعه فانه لا مطالبة عليه ويحتمل أن يكون مثالا للتصريح بالبراءة ولو قال له بعتنى فلان اليك لا شئ منك أو لا شئ لك منك أو بعتنى لتبيعه فان الثمن يكون على المشتري لا على المرسل ولو أقر المرسل أنه أرسله فلا شئ عليه والثمن لازم للمشتري ولو قال الموف لا شئ لك منك لفهم ما ذكره منه بالاولى وكذلك يطالب الوكيل بعهد المبيع من غصب أو استحقيق ما لم يعلم المشتري أن المتولى البيع وكيل فان علم بالعهد لا تكون عليه وتكون على من وكاه أى فيرد عليه المبيع ويكون الثمن عليه وهذا في الوكيل المخصوص وأما المفوض فمتنع كما يتبع البائع والعهد عليه كالشريك المفاوض والمقارض بخلاف القاضى والوصى (ص) وتعين في المطلق نقس البلد ولا ثق به الا أن يسمى الثمن فنرد (ش) يعنى أنه اذا وكاه على شراء شئ

لا على الرسول فان أنكر فلان أنه بعثه غرم الرسول (قوله ويحتمل أن يكون مثالا) هذا بعيد (قوله وأما المفوض فيتبع) الحاصل أو أنه اذا كان مفوضا يتبع في ثلاث صور عدم علمه بأنه وكيل (١) وبأنه وكيل وبأنه مفوض وغيره في صورة فقط وهو عدم علمه أنه وكيل (قوله والمقارض) بفتح الراء أى عامل القراض بخلاف القاضى والوصى اذا باع سلعة من سلع اليتم فلا يطالبان بالعهد فيما وليا يبيعه والعهد في مال الشئ فان هلك مال الا يتم ثم استحققت السلعة فلا شئ على الا يتم (قوله نقد البلد) ثم انه يعتبر الغالب من النقد حيث كان فيه غالب فان لم يكن فيه غالب فكل شئ أتى به لزم (قوله فنرد) اعلم أن ابن القاسم ذكر أنه اذا اشترى غير الاثاق لم يلزمه وخير في اجازته رده وظاهره سواء سمى الثمن أم لا وعند أشهب لا خيار له اذا سمى كان ما اشتراه يليق به أم لا وان لم يسم فله الخيار فجعله بعض القرويين (١) (قوله وبانه) كذا بالنسخ ولعل الصواب وعلمه بانه والا تكرر اه

تقيدها لقول ابن القاسم فهما متفقان وقال غيره قول ابن القاسم على ظاهره لا يلزمه الا ما يشبهه وان سمي له الثمن (قوله مطلقة) تفسير
لمفوضة (قوله كية الثمن) المناسب حذف كية (قوله فلا استثناء من الخ) في الحقيقة الاستثناء من محذوف وكأنه قال وتعين لاثن به في
كل حال الا في حال ما اذا سمي الثمن (قوله والاخير) أي في اجازته فعل الوكيل (٧٣) وأخذ ما بيعت به وفي نفسه وأخذ سلعته ان كانت

أو يبيعه وكالة مفوضة مطلقة أي لم يذكر فيها كية الثمن ولا جنسه فانه يتعين على الوكيل أن
يبيع بنقد بلد البيع أو الشراء فان خالف وباع بعرض أو بحيو أو بنقد غير بلد البيع وفاتت
السلعة فانه يضمن حينئذ قيمته التعدي به الا أن يحجز الموكل فعله ويأخذ ما باع به وان لم تفت
السلعة فالخيار ثابت الا أن شاء أجاز البيع وأخذ ما بيعت به وان شاء نقضه وأخذ سلعته
وكذلك يتعين على الوكيل شراء ما يليق بالموكل حيث أطلق للوكيل فان خالف فلم يوكل الخيار
كما اذا وكله على شراء ثوب أو عباءة أو هبل هذا ما لم يسم الثمن فان سمى فيشترى به ما لا يليق
بالموكل حيث لا يحصل به ما يليق أو لا لا تفي منه عين سواء سمي للوكيل الثمن أو لا وعليه حيث
سماه ونقص عن اللائق بالموكل فليس للوكيل أن يشتري ما لا يليق بالموكل فلا استثناء من
المنطوق أي تعين لائق بالموكل الا أن يسمى الثمن في التعيين وعدمه تردد وبعبارة الاستثناء
من مفهوم لائق فان محل التأويلين في غير اللائق مع التسمية أي ولا تفي لا غير الا أن يسمى
الثن فتعدد وكان ينبغي أن يقول تأويلان (ص) وعن المثل (ش) يعني أن الوكيل يتعين عليه
أن يبيع أو يشتري ولو كله بثمن المثل اذا كان وكله وكالة مطلقة الا أن يسمى الثمن والا يتعين
وقوله (ص) والاخير (ش) يرجع للسائل الثلاث أي والابان خالف ولم يبيع ولم يشتر بتقد
البلد أو لم يشتر ما يليق بالموكل أو لم يبيع بثمن المثل فان الخيار حينئذ ثبت للموكل فان شاء
أمضى فعله وان شاء رده وتلزم السلعة الوكيل (ص) كفيلوس الا ما شأنه ذلك لخفته (ش) تمثيل
لما فيه التخيير يعني أنه اذا أطلق للوكيل في البيع فباع بفلاس فان الخيار ثبت للموكل في
اجازة البيع أو يأخذ الثمن أو يردده وأخذ سلعته ان كانت قائمة فان لم يلزم الوكيل قيمتها يوم
قبضها لان الفلاس ملحقة بالعروض الا أن يكون الذي وكل على بيعه شأنه أن يباع بالفلاس
لقوله ثمنه كالقبول وما أشبه ذلك فانه يلزم الموكل لان الفلاس كالعين بالنسبة لهذه السلعة
القائمة الثمن وهذا خارج بقوله وتعين في المطلق نقد البلد اذا نقد البلد في مثل هذه السلعة
الفلاس (ص) كصرف ذهب بفضة (ش) التشبيه بما قبله في التخيير لكن غير تام لان
التخيير فيما امر ثابت للموكل قبل أن يقبض الوكيل الطعام أو بعده وهذا الخيار للموكل بعد
قبض الوكيل الطعام لاقبله فاذا دفع اليه ذهب بالنسبة له في طعام فصرفه بفضة فان كان
الوكيل قد قبض الطعام فالخيار للموكل ثابت بين أن يأخذ الطعام أو يأخذ ذهبه وان لم
يكن الوكيل قد قبض الطعام فهو متعدي فليس للموكل خيار في أخذ الطعام لما قبله من بيع
الطعام قبل قبضه وانما له أخذ ذهبه والطعام لازم للوكيل الا أن يكون سلم الدراهم في ذلك
السلعة هو الشأن وكان نظرا فانه جائز ولا خيار للموكل واليه أشار بقوله (ص) الا أن
يكون الشأن أو كخالفته مشترى عين أو سرق أو زمان (ش) هذا عطف على كفيلوس يعني
أن الموكل اذا قال لو كيلة اشتر سلعة كذا أو لا تبع الا في السوق الفلاني أو الا في الزمن الفلاني
فخالف فان الخيار ثبت للموكل ان شاء أجاز فعله وان شاء رده وظاهره كإن الحاجب سواء كان
عما يخلف فيه الاغراض أم لا يخلف ما عند ابن شاس واستقر ابن عرفة الاول (ص) أو
بيعه بأقل أو اشتراه بأكثر كثيرا (ش) يعني أن الوكيل اذا خالف وباع بأقل مما سماه
موكلاه ولو بشئ يسير فان الخيار ثبت للموكل ان شاء رده وان شاء أجاز لان البيع تطلب فيه

(١٠ - خرتي سادس) بدليل جرم بعده والتعير بالمفاعة ليس مراد الان الخالف هو الوكيل وقال بعضهم ان
خالف الوكيل فقد خالف الموكل (قوله بخلاف ما عند ابن شاس) أي فانه يقول محله اذا كان مما يخلف به الاغراض (قوله واستقر)
بالقاف في خط شيوخنا وغيرهم واعل المناسب استقر بالغين كذا كنت كتبت ثم ظهر الاول وجهه وذلك لان الاغراض وان لم
تختلف الا أن الموكل لما قيد ويحتمل أن الحال يتعين في بعض الاسواق أو في بعض الارضه حكما بالتخيير مطلقا (قوله ولو بشئ يسير)

ظاهر قوله قياساً على لان ذلك مما يتبع الخ أن هذا اليسر ولو كان مما يتبع الخ الناس في مثله عادة فينكد على ما هنا إلا أن يقال ما يأتي في خصوص الشراء وحرر (قوله وأفعّل التفضيل ليس على بابه) أي لم يستعمل في حقيقة سبل أراد به الزيادة والاولى أن يقول وأفعّل التفضيل لم يستعمل في معناه بل يجوز به عن الزيادة فلو استعمل في حقيقة لا تقتضي أنه لا بد أن يكون الاصل كثيراً (قوله فأفاد الحكمين) أي الذين هما التخيير وعدمه (قوله وهي (٧٤) أصوب) أي صواب ولا يخفى أن هذا إذا جعل الاستثناء متصلاً

الزيادة لا النقص كما أنه يخبر إذا خالف واشترى بزيادة على ما سماه حيث كانت كثيرة وإن كانت يسيرة فلا خيار للموكل سواء كانت السلعة معينة أم لا فقوله أو يبيعه الخ أي أو يخالفه في بيعه بأقل في مقدرة وهي للسيبة أي أو يخالفه بسبب بيعه بأقل لان المخالفة بسببه لا فيه وقوله أو اشتراؤه أي أو يخالفه في اشتراؤه بأكثر أي بسبب اشتراؤه بأكثر وأكثرها ليس على بابه بل المراد به الزيادة سواء كان الاصل في نفسه كثيراً أو قليلاً ثم إن هذه الزيادة قد تكون كثيرة وقد تكون يسيرة فإن كانت كثيرة فالتخيير وان كانت يسيرة فلا خيار والى ذلك أشار بقوله كثيراً فأفاد الحكمين بالمنطوق والمفهوم وفي الحقيقة أن قول المؤلف (ص) إلا كدينارين في أربعين (ش) بيان لمفهوم قوله كثيراً كأنه قال إلا أن قلت الزيادة في الشراء كدينارين في أربعين فلا خيار للموكل بسبب ذلك لان ذلك مما يتبع الخ الناس في مثله وفي بعض النسخ لا كدينارين بل بالنافية وهي أصوب أو لا بمعنى غير وهذا أولى من التصويب لانه إذا أمكن تصحيح العبارة من غير تصويب كان أولى والكاف استقصائية (ص) وصدق في دفعهما وان سلم ما لم يطل (ش) يعني أن الوكيل إذا ادعى أنه دفع الدينارين من عنده قبل أن يسلم السلعة لموكله أو بعد أن سلمها له ولم يطل الزمان بل كان ذلك بقرب التسليم فإنه يصدق في ذلك بيمينه وأما ان سلم السلعة لموكله وطال الزمان ثم ادعى أنه دفعهما من عنده فإنه لا يصدق فقوله ما لم يطل أي زمن ما بين تسليم السلعة ودعواه أنه دفعهما من عنده أي لغيره فذكر فلا يصدق ثم ان تصديقه في الدفع يستلزم التصديق في كونه زائداً إذا ادعى أن زائد صدق ما لم يطل وانما تعرض للدفع لئلا يتوهم أنه كالضامن لا يرجع الا اذا ثبت الدفع (ص) وحيث خالف في اشتراؤه (ش) أي أن الوكيل على الشراء إذا خالف مخالفة توجب للموكل الخيار كان زاد كثيراً في اشتراؤه أو اشترى غير لائق أو نحو ذلك فإن الوكيل يلزمه ما اشتراه حيث لم ير ضمه موكله وكلام المؤلف مقيد بما إذا كان البيع على البت أو على خيار البائع وأما مضى والافلا يلزم الوكيل المبيع وله زده وانظر اذا كان الخيار له ما واخترأ أحدهما الامضاء والآخر الرد وقوله يلزمه هو محال الافادة أي حيث لم يخبر الوكيل البائع بذلك والافله رده ومثله اذا علم البائع بذلك واما تخيير الموكل فقد علم مما سبق وقوله (ص) ان لم ير ضمه موكله (ش) أي حيث يجوز له الرضا بذلك بدليل قوله والرضا بخالفته في سلم (ص) كذا عيب إلا أن يقل وهو فرصة (ش) التشبيه تام والمعنى أن الوكيل على شراء شيء إذا اشتراه وهو عالم بعيبه عيباً يرد به شرعاً فإنه يلزمه إلا ان يرضى موكله بما اشتراه به وكيهه فذلك له إلا أن يكون العيب قلباً والحال أن المبيع فيه غبطة فإنه يلزم الموكل حينئذ وقوله كذا عيب أي بالنسبة للموكل بدليل قوله ولا تقي به فاندفع ما لبعضهم من البحث هنا (ص) أو في بيع فيخير موكله (ش) يعني أن الوكيل على بيع إذا خالف ما أمر به الموكل أو ما قضت العادة به فإن موكله يخبر في اجازة البيع والرد ان كانت السلعة فائقة وفي الاجازة والتضمن ان فائت بحواله سوق فاعلى أي تضمن التسمية

والا فيصح بحمله منقطعاً (قوله أو لا بمعنى غير) أي صفة لقوله كثيراً أي كثيراً موصوفاً بأنه غير دينارين في أربعين (قوله والكاف استقصائية) أي في أربعين ديناران فقط وثلاثة في ستين وأربعة في ثمانين وواحد في عشرين ونصف واحد في عشرة وربيع في خمسة وهكذا ينبغي في الجميع (قوله بل كان ذلك بقرب التسليم) ولم يذكر ضابطاً يعرف به القرب والبعده والظاهر أنه أراد بالقرب ما يفهم منه صدق قوله وبالبعده ما يعلم منه عدم صدق قوله أي بحيث يقال لو دفع ما كان سكت تلك المدة عن طلبه ما تأمل (قوله وحيث خالف في اشتراؤه) يستثنى من ذلك ما إذا اشترى شراء فاسداً ولم يشعر بفساده وفات المبيع فتلزم القيمة للموكل (قوله واخترأ أحدهما الامضاء والآخر الرد) أقول الظاهر اعتبار المتقدم وانظر لو اتخذ منهما (قوله اذا علم البائع بذلك) أي أو ثبت بينة (قوله حيث يجوز له الرضا) بأن كان غير سلم والامتنع الرضا ان دفع له الثمن (قوله إلا أن يقل) وهو ما يعتقده مثله عادة بالنظر لما اشترى له ولم ين اشترى له بخلاف غير القليل كشرء دابة مقطوعة ذنباً الذي هيئة فلا يلزم ولو رخصية وان كان الموكل

من عامة الناس فإنها تلزمه حيث كان الشراء فرصة (قوله فاندفع ما لبعضهم الخ) كان صورة البحث أن قول المصنف كذا عيب لا يشمل ما إذا كان غير لائق فلا يفيد ثبوت الحكم فيه مع ان الحكم فيه الزم الوكيل كالعيب فأجاب الشارح أن المراد بالعيب ولو بالنسبة للموكل فيشمل ما كان غير لائق به فتدبر (قوله اذا خالف ما أمر به موكله) بأن باع بانهقص مما سمي أو بما اعتد به فيخبر موكله في اجازته وأخذ الثمن وفي رده وأخذ سلعة أو قيمتها ان فائت

(قوله أو القيمة) تعتبر القيمة يوم الفوات (قوله بيع القمح بدراهم فباعه بقول) أي فقد باع الربوي وهو القمح بقول فالتقابل بالحوار
نظر إلى أن الخيار الحكمي ليس كالشرطي أي لأن الخيار الحكمي غير مدخول عليه والشرطي مدخول عليه وقوله بناء على أن
الخيار الحكمي كالشرطي أما الخيار في الصرف إذا كان شرطياً أمره ظاهر والخيار هنا حكمي لا شرطي أي لأنه يخير بين أن
يرضى بمصرفه به دنائراً أولاً وأما في بيع القمح بقول وقد قال له بعه بدراهم فلأنه لو جاز له الرضا بأخذ القول لكان في أخذه القول
بيع طعام بطعام نسيئة ثم بعد كتي هذا رأيت في كتابه لبعض شيوخنا (٧٥) ما يفيد ذلك (قوله أو اشتر بالعين الخ) علة المنع في

هذه الصرف المؤخر في شرح شب
المناسب عدم ذكر هذه المسئلة
هنا لأنها تأتي في كلام المصنف
والقولان فيه غير القوايين هنا
لان القولين الاتيين انما هما
في الزوم والتخير وهما في وجوب
الفسخ والتخير (قوله بناء على أن
الخيار الحكمي كالشرطي أولاً)
بقي أن هذه العلة تجري في الطعام
بمثله ولو لم يكن ربواً لوقال المصنف
ولو طعاماً بمثله لكان أحسن (قوله
ان لم يلتزم الوكيل الخ) انظر هل
التزام الاجنبي كذلك أم لا لان فيه
منة بخلاف الوكيل لانه لما تعدى
فكان ما التزمه لازمه (قوله
والاولى أنه من باب الاكتفاء)
أي لانه محل اتفاق (قوله ويدخل
في قوله الخ) أي حيث يريد بزيادة
ولو حكماً (قوله فاشترى في النمة)
الآن يقول الأمر انما أمرتك
بالشراء بعينه لانه ربما فسح البيع
لغيره وليس عندي غيرها (قوله
وعكسه) أي وعكسه كذلك أي
أوقال عكسه لانه هنا في معنى الجملة
فيصح أن يعمل فيه القول اللهم
الآن يقول أنا أمرتك بالشراء
في النمة خوفاً أن يستحق الثمن
فيرجع البائع في البيع وغرضي
بقاؤه ويقيد القيد في المشتري

ان سمي أو القيمة ان لم يسم (ص) ولو ربواً بأمثله (ش) أي ان الخيار ثابت للموكل ولو كان
المبيع ربواً بأمثله أي ولو كان الموكل فيه ربواً بأمثله كما لو قال له بيع القمح بدراهم فباعه بقول
أو اشتر بالعين سلعة فصرف العين بعين فان شاء أجاز فعمل وكيه وان شاء رده بناء على أن
الخيار الحكمي ليس كالشرطي وهو قول ابن القاسم ومنع التخيير أشهب وقال ليس إلا أمر
الامثل طعامه بناء على أن الخيار الحكمي كالشرطي وكلام المؤلف مقيد بما اذا لم يعلم
المشتري بتعدي الوكيل فان علم فالحقد فاسد نقله ابن عرفة عن المازري (ص) ان لم يلتزم
الوكيل الزائد على الاحسن (ش) يعني أن محل التخيير المذكور للموكل ما لم يلتزم الوكيل
الزائد على ما سمي له في الشراء أو على ما باع به في البيع فعلى هذا تكون الزيادة مستعملة في
حقيقتها ومجازها لان الزائد في البيع في المعنى نقص والاولى أنه من باب الاكتفاء أي ان لم
يلتزم الوكيل الزائد أو الناقص على حد قوله تعالى سراويل تقيكم الحرأى والبرد فينطبق على
البيع والشراء (ص) لان زاده في بيع أو نقص في شراء (ش) يعني أن الوكيل اذا زاد على
ما أمر به في البيع أو نقص على ما أمر به في الشراء فانه لا خيار للموكله لان هذا مما يرغب فيه
وليس مطلق المخالفة بوجوب خياراً وانما يوجب مخالفة يتعلق بها غرض صحيح ويدخل في قوله
لان زاده في بيع ما اذا قال له بعها بعشرة لاجل فباعها بعشرة نقداً (ص) أو اشترى بها فاشترى في
النمة ونقدتها وعكسه (ش) أي وكذلك لا خيار للموكل فيما اذا دفع لوكيله عشرة مثلاً وقال له
اشتر بها فاشترى الوكيل بعشرة في ذمته ثم نقد العشرة بعد ذلك للبائع أو قال له اشتر في ذمتك
ثم نقد العشرة فاشترى بها البند فانه لا خيار للموكل أيضاً لان الثمن مستهلك في الحالتين على
كل حال وليس هنا أجل حتى تكون له حصصة من الثمن لان المراد بالنمة أن يكون الثمن غير
معين وليس المراد بها التأجيل (ص) أو شاء بدينار فاشترى به اثنتين لم يمكن افرادهما والاخبر في
الثانية (ش) يعني انه اذا وصى على شراء شيء بدينار مثلاً فاشترى له شاتين بدينار في عقد
واحد فانه لا خيار للموكل حيث لم يمكن افرادهما بان قال صاحبهما لأبيعهما الامعاً والاخير
الموكل في ثمانية الاثنتين فان شاء أخذ واحدة بخصتها من الثمن وان شاء أخذهما معاً
وليس المراد اني اشترى بثمانية لان الموضوع أن العقد واحد ولا بد أن يكونا واحداً هما
على الصفة فان لم تكن واحدة على الصفة فانه يخير مطلقاً وأما ان اشترى به اثنتين فان كانا
أو الاولى على الصفة لزم الاولى وخير في الثانية وان كانت التي على الصفة هي الثانية فانه
يخير في الاولى ويلزمه الثانية وقوله أو شاء بالنصب عطف على معمول اشتر ولو قال كشاء لكان
أشمل فلو تلف الشاتان كان ضمانهما من الموكل ان لم يمكن افرادهما والاخر الوكيل واحدة
(ص) أو أخذ في شاك جيلاً أو ورهنا وضمنه قبل علمك به ورهناك (ش) يعني ان الوكيل اذا أخذ

التوضيح عن المازري (قوله فاشترى به اثنتين) مفهومه لو اشترى واحدة وعرضها معاً في صفقة واحدة لم يكن الحكم كذلك والحكم أنه
يخير بين أن يرد الجميع أو يأخذ الخيارية بخصتها من الثمن (قوله لم يمكن افرادهما) أي ولم يمكنه الافراد في غيرهما أيضاً لعدم وجود
الصفة المطلوبة (قوله فانه يخير مطلقاً) أمكن افرادهما أم لا (قوله لكان أشمل) في عب وكاله قصيد التبرك بالتلميح للخبر الوارد في
ذلك من أنه صلى الله عليه وسلم دفع ديناراً للعروة البارقي يشتري به شاة كانه يضحى بها فاشترى له شاتين به ثم باع واحدة بدينار وخطاه
بالشاة والدينار فدعاه صلى الله عليه وسلم بالبركة فصار مبرار كاله فيما يخبر فيه ولو تراء (قوله ورهناك) الرضا يشمل الرضا حقيقة والرضا

حكما كان يعلم ويسكت طويلا كما ذكره أبو الحسن ويغني عن العلم لتضمنه له والحاصل أنه إذا رضى به ولو حكما كعلمه به وسكوته طويلا
فضمنه ضمان رهان من الموكل فان لم يطل حلف أنه لم يرض به وضمنه الوكيل فان رده الوكيل فليس عليه عند حتى تلف ضمنه ضمان
عداء كان مما يغاب عليه أولا ويحل ضمان الوكيل في صورة من صور ما يعلم البائع أنه وكيل فان علم فينبغي أن يكون كالأمين
(قوله والافضمانه من الموكل) في شرح شب (قوله قولان) في تخيير الموكل وهو الراجح (قوله هل ذلك لازم الخ)

أي فليس الخيار في الجسور
وعدمه أذهو وتمتوع من مخالفة
الامر (قوله جنس واحد) أي
تغايير النوعية (قوله وعن المثل)
المناسب إسقاطه لان هذا انما
يرجع للحكمة قرره بعض الشيوخ
(قوله صفة لموصوف محذوف)
وعليه فيقدر شيان هما وفي
بيعه عمال ذهب (قوله على
سبيل الحكاية) أي حكاية
ما يصدر من الموكل (قوله وحث
بفعله) وكذا يبر بفعل وكيله
في لافعله الابنية نفسه ثم ان
هذا ظاهر فيما يقبل النيابة
كالبيع والضرب والدخول وأما
ما لا يقبل النيابة كالاكل فلا يبر
بأكل وكيله فيما يظهر (قوله
وكان على عينة بينة) المراد
الرفع للقاضي كان بينة أو اقرار
(قوله أو بينة) أراد بها حقيقتها
بدليل قوله أو اقرار (قوله ومنع
دعي من بيع أو شراء أو تقاض)
ولو رضى به من يتقاضى منه حتى
الله فليس كموكيل العدو على
عدوه ولا تهر بما أغلظ على المسلم
وشق عليه بالحث في الطلب
(تنبيه) إذا وقع ونزل التوكيل
المتمتع وحصل البيع والشراء
والتقاضى فالظاهر مضى ذلك كله

في سلم موكله جبالا أو رهنا إلى حين وفائه فانه لا خيار للموكل في ذلك لان هذا زيادة توثق
ومصلحة تعود على المسلم وقيدا اذا أخذهما بعد العقد فان أخذهما في عقد السلم كان لهما
حصة فيثبت للموكل الخيار وإذا هلك الرهن قبل علم الموكل به ورضاه فضمنه من الوكيل وان
هلك بعد رضا الموكل فضمنه من الموكل وكلام المؤلف في الوكيل المخصوص والافضمانه من
الموكل (ص) وفي ذهب في بدراهم وعكسه قولان (ش) يعني أن الوكيل اذا باع أو اشترى
بالذهب وقد نص له الموكل على الدراهم أو باع الوكيل أو اشترى بالدراهم وقد نص له على
الذهب هل ذلك لازم للموكل بناء على أنه ما جنس واحد أو له الخيار بناء على أنه ما جنس فيه
قولان مشهوران ومحلها اذا كان الذهب والدراهم فقد البلد وعن المثل والصلعة مما تباع به
واستوت قيمة الذهب والدراهم والاخير موكله قولان واحد او في بعض النسخ وفي بذهب بالباه
وفي بعضها بغير الباه فعلى هذه النسخة فذهب صفة لموصوف محذوف وعلى الاولى في الدخلة
على قوله بذهب مدخولها في الحقيقة محذوف أي وفي بيعة بذهب لان حرف الجر لا يدخل على
مثله وأما مدخولها في الدخلة على قوله في بدراهم فاما أن يقال ان مدخولها محذوف أي في قوله
بدراهم أي بعه بدراهم وإما أن يقال دخلت على بدراهم على سبيل الحكاية كما قال ابن غازي
فكان المراد هذا اللفظ (ص) وحث بفعله في لافعله الابنية (ش) يعني أن الموكل يحث بفعل
وكيله الابنية من الموكل انه لا يفعله بنفسه فانه لا يحث بفعل وكيله فاذا حلف لا يشتري عبد
فلان أو لا يضرب عبده أو لا يبيعه فأمر غيره فاشتراه أو ضربه أو باعه فانه يحث الآن ينوي
انه لا يفعله بنفسه هذا اذا حلف بالله تعالى أو بعتق غيره معين وأما ان كان بطلاق أو عتق معين
وكان على عينة بينة تشهد عليه بالخلف فانه لا ينوي في ذلك ان قال اني أردت ذلك بنفسى ويقع
عليه الطلاق ويلزمه العتق كما مر في باب اليمين عند قوله الامرافعة أو بينة أو اقرار في طلاق
وعتق فقط (ص) ومنع دعي في بيع أو شراء أو تقاض وعدو على عدوه (ش) يعني أن الكافر من
حيث هو كان ذميا أو غيره يمتنع على المسلم أن يوكله في بيع أو شراء لانه لا يتصرى في معاملاته
وكذلك يمتنع على المسلم أن يوكل الكافر على تقاضى دينه ولو على كافر لعلهم الربا واستحل لهم
له قال مالك وكذلك عبده النصراني لا يجوز له أن يأمره ببيع شيء أو بشرائه ولا اقتضائه ولا
يمنع المسلم عبده النصراني أن يأتى الكنيسة ولا من شرب الخمر أو كل الخمر يري قاله ابن القاسم
ولا يشارك المسلم ذميا إلا أن لا يغيب على بيع أو شراء إلا بحضرة المسلم قال ولا بأس ان يساقه
اذا كان الذمي لا يعصر حصته خرا قال ولا أحب لمسلم أن يدفع لذي قراضا لعله بالر باولا يأخذ
منه قراضا لئلا يذل نفسه وان وقع لم يفسخ وكذلك يمتنع توكيل العدو على عدوه وسواء كانت
العداوة دينوية أو دينية ومعه مانع شرعي فيجوز توكيل المسلم على النصراني واليهودي الآن

قاله والد عب (قوله يمتنع على المسلم أن يوكل) وأما توكيل الذمي لمسلم فقد قال البرزلي عن بعضهم الوكالات يكون
كالامانات فينبغي لأولى الامانات أن لا يتوكلوا الاولى الخيانات وعن مالك كنى بالمرء خيانة أن يكون أمينا للخونة انظر الشارح
(قوله إلا بحضرة المسلم) بيان لقوله الآن لا يغيب الخ (قوله ولا أحب) لفظة أحب على الوجوب بدليل التعليل (قوله لئلا يذل
نفسه) الظاهر أنه ناله توجب الكراهة لا النصر يمتنع له وقوله لعله بالر بايضا أن المسلم اذا كان كذلك فيكون كالذمي في المنع وهو
كذلك (قوله ومعه مانع شرعي) كالأمانة كما أشار به بقوله ولا يجوز توكيل اليهودي والنصراني على مسلم

(قوله ولا يجوز توكيل الخ) أي لما بينهما من العداوة الدنيوية وزيادة على الدينية (قوله ومحل المنع) أي في قوله وعد وعل على عدوه والافيجوز وهذا بخلاف الجمع بعد الامام الراتب فلا يجوز ولو أدن والفرق أن هنا لادنية والضرر قاصر ان على الموكل عليه بخلاف مسألة الراتب فالادنية للامام والجماعة الذين خلفه فهي أشد (قوله كقبول النكاح للزوج) لقول المصنف وصح توكيل زوج الجميع (قوله فانه يجوز لك أن ترضي) ولو طعاما ولا يقال ان فيه بيع الطعام قبل قبضه لان هذا تولية من الوكيل للموكل كما أشار له في المدونة وحاصل المسئلة على ما يستفاد من كلامهم كما قال عجب أن الوكيل (٧٧) اذا خالف وأسلم في غير ما أمر به موكله فان لم

يطلع الموكل على ذلك الابدان قبض الوكيل المسلم فيه فانه يجوز له الرضا به مطلقا أي سواء حصل الاجل أم لا دفع له الثمن وهو مما يعرف بعينه أم لا وسواء كان المسلم فيه طعاما أم لا وان اطلع عليه قبل قبض المسلم فيه فان كان بعد ما حل الاجل جازا لأن يكون المسلم فيه طعاما وان كان قبل حلول الاجل فان لم يدفع له الثمن جاز الرضا بفعله ولو كان طعاما بشرط أن يفجل له الثمن فان أخره به امتنع لانه بيع دين بدين (قوله وتدفع له الثمن) يحمل ذلك على ما اذا كان الوكيل دفع له رأس المال من عنده لياخذ بدله من الموكل أو يكون اطلع الموكل على المخالفة قبل مضي الثلاثة الايام التي يجوز تأخير رأس المال فيها ولو بشرط (قوله مما لا يعرف بعينه) فان كان مما يعرف بعينه فيجوز ظاهره ولو كان طعاما وبوجه بأنه بمنزلة ما ادالم يقبضه والظاهر أن الطعام مما لا يعرف بعينه (قوله بخلاف زوجته) أي أو ابنه البالغ الرشيد وتنبه اعلم أنه اذا لم يسم له الثمن فلا يجوز له شراءه بنفسه ولو بلغ أقصى الثمن كما أفاده عجب ويخير الموكل مع

يكون بينهما عداوة دنيوية ولا يجوز توكيل اليهودي أو النصراني على مسلم ولا يجوز توكيل يهودي على نصراني وعكسه ومحل المنع ما لم يرض الموكل عليه بخلاف منع توكيل الكافر على المسلم فانه مطلق لان المنع من ذلك لحق الله وظاهر قوله ومنع ذمي في بيع الخ أنه لا يمنع من التوكيل في غير ما ذكر كقبول النكاح للزوج وكدفع الهبة (ص) والرضا بخالفته في سلم ان دفع له الثمن (ش) معطوف على ذمي والمعنى أن الموكل اذا أمر وكيله أن يسلم له دراهم في طعام أو في عرض موصوف أو في غير ذلك فخالف وأسلمها في غير ما أمر به فلا يجوز للموكل أن يرضي بما فعله وكيله حيث دفع الدراهم للوكيل لان الرضا بما فعل يؤدي الى فسخ الدين في الدين لان الوكيل لما تعدى على الدراهم لزمته ذمته فلو رضى الموكل بما فعل فقد فسخ ما ترتب على الوكيل في ذمته في شيء لا يتجمله الآن ويزاد في أخذ الطعام ببعده قبل قبضه لان الوكيل انما أسلم لنفسه فالطعام قد وجب له بتعديبه فلا يجوز له أن يبيعه حتى يقبضه وأما ان لم يدفع للوكيل الدراهم فلا يمنع له الرضا بخالفته الوكيل فاذا أمرته أن يسلم لك في طعام أو في حيوان موصوف أو في غير ذلك ولم تدفع اليه الثمن الذي هو رأس المال فخالف وأسلم في غير ما أمرته به فانه يجوز ذلك أن ترضي بما فعل وتدفع له الثمن لانه لم يجب لك عليه دين فتفسخه في شيء لا يتجمله الآن ولك أن لا ترضي به ويشترط في منع الرضا أن يكون الثمن المدفوع مما لا يعرف بعينه أو مما يعرف بعينه وفات وأن يطلع على المخالفة قبل حلول الاجل وقبل قبض الوكيل فان اطلع عليه بعد قبض الوكيل أي ولو قبل حلول الاجل جاز للموكل الرضا ولو كان طعاما ولو اطلع بعد حلول الاجل وقبل قبض الوكيل فيمنع من الرضا به حيث كان المسلم فيه طعاما والاجاز (ص) وبيعه لنفسه ومجوره بخلاف زوجته ورقيقه ان لم يحجب (ش) يعني أن الوكيل على بيع شيء لا يجوز له أن يبيعه من نفسه ولو كان بغير محاباة مالم يكن بحضرة الموكل ومالم يسم له الثمن ومالم يأذن له في البيع لنفسه والاجاز كما قاله الشيخ كريم الدين وهو حسن في غير مسألة ما اذا سمى له الثمن فان كلام ابن عرفة يفيد أن المعتقد المنع مع التسمية وكذلك لا يجوز للوكيل أن يبيع ما وكل على بيعه من مجوره من صغير وسفيه وعبد غير المأذون له ومثله شريكه في المفاوض لانه كف نفسه ومثل البيع لمن ذكر الشراء منه ولا يمنع الوكيل أن يبيع ما وكل على بيعه من زوجته أو ورقيقه الذي لا حجر عليه وهو المكاتب والمأذون له اذا كان بلا محاباة فان حابي في ذلك بان باع ما يساوي عشرة بخمسة مثلا فانه لا يجوز ويغرم ما حابي به والعبرة بالمحابة وقت البيع والفرق بين منع بيعه لمجوره وجوازه لرفيقه أن المحجور لا يتصرف لنفسه وانما الولي هو الذي يتصرف له فاذا باع له فكأنه باع لنفسه بخلاف المأذون له والمكاتب

القوات ولو بمحوالة سوق بين أخذه الاكثر من الثمن أو القيمة ولو باعه من نفسه ثم أعتقه فالموكل نقض العتق فلم يجعل العتق مقفونا كما في عجب (قوله فان كلام ابن عرفة يفيد الخ) أي لاحتمال الرغبة فيه بأكثر مما سمي فان تحقق عدمها بان تناهت الرغبات فيه أو اشتراه بحضرة به أو أدن له في الشراء لنفسه جاز (قوله لا يجوز للوكيل أن يبيع ما وكل على بيعه من مجوره) فان فعل خير موكله في الرد والامضاء الا أن يفوت بتغير بدن أو سوق فيلزمه الاكثر من الثمن أو القيمة وقبل تغير السوق غير مفيت (قوله غير المأذون) دخل فيه القن ومن فيه شائبة حريته من مدبر وأم ولد مالم يأذن لهم (قوله لانه كف نفسه) فيه اشارة الى أنه اشترى بمال المفاوضة وكذا ينبغي تقييد شركة العنان فان اشترى كل بغير ماله اجاز (قوله ويمضي البيع ويغرم ما حابي به) فيه نظر كما قال بعض الاشياخ بل يخير في الرد والامضاء

(قوله وعنتي عليه) محل عنته على الوكيل اذ لم يبين وقت الشراء ان الشراء لم يملكه فان بين ولم يحجزه الموكل فانه ينقض البيع كما قاله في التوضيح (قوله والا فعلى امره) أي فيعتق بغير شراء الوكيل والولاء لا امر عنتي عليه أو على الوكيل لانه كانه أعتقه عن الموكل وكذا يعتق على الموكل اذ لم يعلم الوكيل (٧٨) بالقرابة سواء عينته الموكل أم لا (قوله ومن أخذت) أي ودافع لمن أخذت

في صداقهما أي فالزوج الذي دفع لزوجته من يعتق عليها بثابة الوكيل يشترى من يعتق على موكله (قوله عنتي ما فضل منه) أي بعد البيع (قوله ويكون الثمن كله للموكل) ولا شيء عليه غير الثمن حيث كان غنمه الذي يبيع به قدر ثمنه الذي اشترى به (تنبيه) فان ادعى الموكل علم الوكيل بقرابته للموكل حلف الوكيل ويلزم الموكل الشراء والعنت فان نسك حلف الموكل وأغرره الثمن وعنت على الوكيل اتفاقا لا قراره أنه اشتراه غير عالم أنه من يعتق على موكله فقد أقر الوكيل بغيره على الموكل وهو قد جحد فان ادعى الوكيل أنه عينه له وقال الأمر بل عنت عبد غيره فالقول قول الوكيل على الراجح والعبد مدر اتفاقا (قوله أو يكثر) معطوف على لا يليق (قوله لا يجوز له أن يوكل غيره مستقلا) فاذا تعدى الوكيل ووكل وضاعت السلعة فلا ضمان على الثاني حيث لم يعلم بتعدى موكله والضمان على الأول واذا علم الثاني بتعدى موكله فينبغي أن يكون للموكل غريمان (قوله أن يوكل غيره) لكن لا يوكل الأمانة ولو أقل أمانة منه (قوله مطلقا) أي سواء كان كثيرا أو قليلا لأن أم لا عبارة شبه وهذا في الوكيل المخصوص الذي لم يؤذن له في التوكيل وأما المفوض

والزوجة فانهم يستقلون بالتصرف لانفسهم وينسب اليهم (ص) واشترأوه من يعتق عليه ان علم ولم يعينه موكله وعنتي عليه والا فعلى امره (ش) يعني أن الوكيل على شراء رقيق غير معين فاشترى رقيقا يعتق على موكله وهو يعلم بالقرابة ولو لم يعلم بالحكم فانه لا يجوز له ذلك واذا وقع الشراء على هذا الوجه الممنوع فان الرقيق يعتق على الوكيل ويغرم غنمه وولأوه للموكل وأما ان عينه الموكل للوكيل فانه يعتق على الموكل بان قال للوكيل اشترى هذا الرقيق أو اشترى عبد فلان فاشترأه فاذا هو من يعتق على الموكل وسواء علم الوكيل بانه يعتق على موكله أم لا وكذلك يعتق على الموكل اذ لم يعلم الوكيل بالقرابة سواء عينته الموكل للوكيل أم لا فضمير الهاء في اشتراؤه الوكيل وفي عليه للموكل وفاعل علم الوكيل وضمير الهاء في يعينه راجع لمن وكذا فاعل يعتق وعنتي والهاء في عليه للموكل ومثل الوكيل في ذلك الموضع معه وعامل القراض ومن أخذت في صداقهما من يعتق عليها (تنبيه) انما يعتق على الوكيل بشرطه اذا كان موسرا فان كان معسرا يعضه عنتي ما فضل منه والولاء للموكل وان كان بكملة يبيع كله وينبغي فيما اذا يبيع بعضه ولم يوجد من يشتري شقفا أن يباع كله ويكون الثمن كله للموكل ولو حصل فيه ربح لان الوكيل لا يربح (تنبيه) لو اشترى الوكيل من يعتق على نفسه فانه لا يعتق لانه لا يملكه وسواء قلنا ان العقد يقع للموكل ابتداء أو للوكيل على ما يظهر من إعاة القول الآخر قاله بعض (ص) وتوكله الآن لا يليق به أو يكثر (ش) يعني أن الوكيل لا يجوز له أن يوكل غيره مستقلا على ما وكل فيه بغير رضاموكله الا أن يوكله على بيع شيء لا يليق به كبيع دابة في السوق ونحو ذلك وهو شريف النفس صاحب حسنة لا يئس الناس لا يناسبه أن يقول ذلك بنفسه أو يوكله على بيع شيء كثير أو شرائه ولا يمكنه فعل ذلك بنفسه الا بشقة فيجوز له حينئذ أن يوكل غيره على فعل ما لا يليق به أو على مساعيدته في فعل ذلك الشيء الكثير لا أنه يوكله استغلا لا بخلاف الأول وهذا في الوكيل المخصوص وأما المفوض فلا يمنع أن يوكل مطلقا على المشهور قوله الآن لا يليق وهذا واضح حيث علم الموكل أن الوكيل لا يليق به ما وكل عليه أو يكون مشترا بذلك ويحمل الموكل على أنه علم بذلك ولا يصدق في أنه لم يعلم وأما ان لم يعلم الموكل ولا اشترى الوكيل بذلك وكان الوكيل في نفس الامر لا يليق به ذلك فانه ليس له التوكيل وهو ضامن للمال ورب المال محمول على أنه لم يعلم (ص) فلا ينزع الثاني بعزل الأول (ش) أي فيسبب بخواتم الوكيل كما من لا ينزع الوكيل الثاني بسبب عزل الوكيل الأول يريد أو موته أيضا كما لو وكل وكلا بعدد وكيل فانه لا ينزع بعزل الآخر ولا بعزله وينزع كل منهما بعزل الموكل الأول وللموكل الأول عزل كل كما أن الوكيل الأول عزل وكيله قوله فلا ينزع الثاني بعزل الأول هذا اذا وكل بغير إذن الموكل أما باذنه بان قال وكل لك انزعزل الثاني بعزل الأول وان قال وكل لي فلا ينزع الثاني بعزل الأول اذ كلاهما اذا وكل للوكيل (ص) وفي رضاه ان تعدى به تأويلان (ش) يعني أن الشخص اذا وكل آخر على أن يسلم قدر كذا في طعام أو غيره ودفع له رأس المال وغاب عليه وكان لا يعرف بعينه أو بما يعرف بعينه وفات فتعدى هذا الوكيل ووكل غيره على فعل ذلك الموكل عليه ففعله الوكيل الثاني واطلع على ذلك قبل

فلا يمنع اذا أذن له اتفاقا ولم يؤذن له على المشهور (قوله فلا ينزع الخ) الترتيب بين ذلك ونائب القاضي حيث كان ينزع بعزل القاضي الذي استخلفه أن القضاء أهم وأحوط لتعلقه بمصالح المسلمين (قوله رضاه) أي الموكل بالنسبة الذي أسلم فيه وكيله لا بالتوكيل لانه لا نزاع فيه

(قوله الآن يكون السلم قد حل وقبض) الظاهر أن اشتراط القبض في الطعام وأما غير الطعام فيكتفي فيه الحلول كما يأتي ما يدل عليه (قوله حيث كان التعدي في سلم) أما في غير السلم أو فيه قبل دفع الثمن أو بعده وكان قائما وهو مما يعرف بعينه أو حصل قبض من الوكيل قبل الاطلاع فإنه يجوز باتفاق التأويلين (قوله فإن كان الثمن قائما) أي لم يغلب عليه (قوله وبسماء متعلق بخالفته) أي والباء بمعنى في وهو بدل كل من كل وذلك لأن قوله في سلم معناه في رأس مال سلم وقوله ان دفع (٧٩) له الثمن من اقامة الظاهر مقام المضمحل

(قوله لان المخالفة هناك الخ) واعلم أنه يصح العكس (قوله وقد ذكرهما معا) أي مسألة المخالفة في رأس مال السلم والمخالفة في الجنس أو النوع كما يدل عليه عبارة بعض الشراح إلا أن المخالفة في رأس مال السلم التي هي الاولى لا بد فيها من كون الزيادة كثيرة لا يراد مثلها كما يستفاد ذلك من قوله أو اشتراؤه بأكثر كثيرا وتفرق للمصنف بين المسئلتين مشكلا فاجمعهما كما في المدونة أو استغنى بقوله أولا والرضا بخالفته في سلم لكان أحسن لان المخالفة تشمل جميع ذلك (قوله والتقييد المتقدم) هو فسخ ما في الذمة في شيء لا يتجمله إلا أن فهو فسخ ما في الذمة في مؤخر والتقييد المتقدم أن يطلع على المخالفة قبل قبض الوكيل وكان الثمن المدفوع مما لا يعرف بعينه أو مما يعرف بعينه وفات إلى آخر ما تقدم (قوله فإن وفي) صادق بما إذا ساوى أو زاد وجواب الشرط محذوف أي أخذ ذلك جميعه وبهذا التقرير يكون كلامه مفيدا لكون الرائد للموكل (قوله معطوف على بسماء) والاولى أن يكون معطوفا على قوله بخالفته (قوله فسخ دين في دين) هذا يأتي فيما إذا بيع بغير جنس الثمن كانت قيمته قليلة أو كثيرة وفيما إذا بيع بالجنس وكان أكثر

قبض المسلم فيه فهل يجوز لئلا كل الاول الرضا بما فعله وكيله أو ليس له الرضا بذلك لانه بتعديده يصير الثمن على الوكيل الاول دينا فيفسخه في شيء لا يتجمله إلا أن وهو سلم الوكيل الثاني فهو فسخ دين في دين إلا أن يكون السلم قد حل وقبض فإنه يجوز لسلامته من الدين بالدين فعلم مما قررنا أن محل التأويلين حيث كان التعدي في سلم ودفع الثمن وغاب وكان مما لا يعرف بعينه ولم يحصل قبض من الوكيل قبل الاطلاع فإن كان الثمن قائما أو مما يعرف بعينه أو حصل قبض من الوكيل قبل الاطلاع فإنه يجوز بالاتفاق ووجه التأويل بالجواز في موضوع المؤلف أن المخالفة لم تقع فيما أمر به الموكل وإنما وقعت في التعدي في الوكيل ووجه مقابلة أن المخالفة الواقعية في وقوع السلم من غير الوكيل بمنزلة المخالفة الواقعة في السلم فيه (ص) ورضاه بخالفته في سلم ان دفع الثمن بسماء (ش) قال ابن غازي ورضاه عطف على نائب فاعل منع وبخالفته متعلق برضاه وبسماء متعلق بخالفته فالمخالفة هنا في المسمى أي في قدر رأس المال فليس بتكرار مع قوله قبل والرضا بخالفته في سلم ان دفع له الثمن لان المخالفة هناك في الجنس أو النوع وقد ذكرهما معا في السلم الثاني انتهى والباء في بسماء للظرفية أي ومنع رضا الموكل بخالفته وكيله في الثمن الذي سماه والمعنى أن الشخص اذا دفع لا تحدر اهم اي سلمها في ثوب هر وى مثلا فاسلم في الثوب المذكور لكن زاد في الثمن ما لا يراد على مثله فلا يجوز لئلا كل أن يرضى بفعله وتعليق المنع والتقييد المتقدم في قوله والرضا بخالفته الخ يقال هنا (ص) أو بدين ان فات وبيع فان وفي بالقيمة أو التسمية والاغرم (ش) معطوف على بسماء والمعنى أن الموكل اذا قال لو كبله ببيع هذه السلعة بعشرة مثلا نقدا أو قال بعهها ولم يسم له ثمنًا وكان شأنها أنها لا تباع إلا بالنقد بخالف الوكيل وباعها في الصورتين بالدين أو فاته بما يفوت به البيع الفاسد من جوارح السوق فاعلى فإنه يمتنع حينئذ رضا الموكل بهذا الدين لانه قد وجب له على الوكيل التسمية ان كان سمي له أو القيمة ان لم يسم له فرضا بالدين المؤجل فسخ دين في دين وان كانت التسمية أو القيمة أقل من الثمن المؤجل كما هو الغالب لزمنه ببيع قليل لا أكثر منه إلى أجل وهو عين الربا على المشهور ومفهوم الشرط ان لم تفت السلعة لا يمتنع الرضا بفعل الوكيل بل للموكل بالخيار ان شاء أجاز فعل الوكيل ويبقى الدين لأجله وكأنه ابتداء ببيع منه لأجله وان شاء رده أو أخذ سلعته وعلى المشهور فلا بد من بيع الدين بالنقد وحينئذ لا يخلو أما أن يباع بمثل القيمة أو التسمية وحينئذ لا كلام للموكل وأما أن يباع بأقل من ذلك وحينئذ فيغرم الوكيل تمام القيمة أو التسمية وأما أن يباع بأكثر من ذلك وحينئذ فتكون الزيادة للموكل اذ لا يرجح للتعدي وهو الوكيل قوله أو بدين أي غير طعام بدليل ما يأتي وقوله أو بدين صفته محذوفة أي يباع به قوله ان فات أي المبيع المستفاد من الصفة المقدرة أي ان فات المبيع الذي وقعت فيه المخالفة ومحل منع الرضا بالدين مع فوات المبيع حيث كان الدين الذي وقع به البيع أكثر من الثمن أو القيمة كما لو كانت عشرة أو قال له ببيع

فقوله وان كانت التفات إلى الثاني إشارة إلى أنه كافيه فسخ دين في دين فيه ببيع قليل بأكثر منه وأما غير الجنس ففسخ لئلا يمتنع ولو تفاضل وأن لا يكون فيه الا فسخ دين في دين (قوله على المشهور) مقابله أن يرضى بالثمن المؤجل ولا يجوز تعديده كافي بهرام (قوله حيث كان الدين الذي وقع به البيع الخ) بشرط أن يكون أزيد من التسمية حيث سمي أو من القيمة حيث لم يسم أي أو كان من غير جنس مسمى لان الرضا بذلك يؤدي إلى فسخ ما في الذمة في مؤخر أيضا وانما كان يباع الدين ولم يكن للموكل مطالبة الوكيل بالتسمية

أو القيمة دون بيع الدين لأنه يؤدي إلى ضعف وتجعل لاحتمال أن يكون رضى بالخمس عشر الموجه ثم انتقل منها إلى عشرة التسمية أو القيمة أي لو فرضنا جواز لم يزد ما ذكر (قوله وأما لو كان الدين الواقع به البيع مثل التسمية الخ) أي وكان البيع من جنس القيمة كأن تكون القيمة عشرة دنانير وباع بأكثر وأما لو باع بغير جنس الثمن فمتنع على كل حال لما تقدم (قوله ويصير) معطوف على غرم على حد قوله * وليس عبادة وتقر عني * (قوله وباع (٨٠) السلعة بالدين) أي وفاتت (قوله لأن الموكل قد فسخ) فإذا وقع ذلك وجب

بعشرة قباعة بخمسة عشر لأجل وأما لو كان الدين الواقع به البيع مثل التسمية أو قيمة الشيء المبيع فإنه يجوز لولو كل الرضاه والعمل المؤلف استغنى عن التقييد المذكور نظرا إلى الغالب وهو أن البيع بالدين يكون بأكثر (ص) وإن سأل غرم التسمية أو القيمة ويصير ليقبضها ويدفع الباقي جازان كانت قيمته مثلها فأقل (ش) يعني أن الوكيل إذا تعدى وباع السلعة بالدين وكان الموكل أمره أن يبيعها بالنقد أو كان العرف وسأل الوكيل الموكل المذكور أن يغرم الآن التسمية أو القيمة ويصير إلى أجل الدين ليقبض ما غرمه منه ويدفع الباقي إن كان للموكل فإنه يجب إلى ذلك بشرط أن تكون قيمة الدين لو بيع الآن بالنقد كانت قدر التسمية أو قيمة السلعة فأقل إذا أخذ في ذلك كما إذا كانت التسمية أو قيمة السلعة إن لم تكن تسمية عشرة مثلاً وقيمة الدين لو بيع الآن كذلك فأقل وأما لو كانت قيمة الدين لو بيع الآن بالنقد أكثر من المسمى أو من قيمة السلعة فإنه لا يجوز ولا بد من بيع الدين لأن الموكل قد فسخ ما زاد على التسمية أو القيمة في الباقي كما لو باع السلعة بخمسة عشر إلى أجل وكان أمره أن يبيعها بعشرة نقداً وقيمة الدين لو بيع الآن اثنا عشر فكذا فسخ دينارين في خمسة إلى أجل وهذا مفهوم الشرط في قوله إن كانت قيمته مثلها فأقل قوله التسمية أي المسمى فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وأعاد الضمير من قوله ليقبضها مثنياً باعتبار اللفظ قوله جاز ويجبر الموكل على ذلك والجواز لا ينافي الجبر وإنما عبر بالجواز للدلالة على أشبه القائل بعدمه إذا كانت القيمة أقل ومذهب أشبه أظهر لأن السلف غير محقق إذا كانت القيمة أكثر (ص) وإن أمر ببيع سلعة فأسلمها في طعام أغرم التسمية أو القيمة واستوفى بالطعام لأجله فيبيع وغرم النقص والزيادة لك (ش) يعني أنه إذا وكله على بيع سلعة نقداً بعشرة مثلاً فأسلمها في طعام إلى أجل وفات المبيع وهو السلعة فإن الوكيل يغرم الآن لو كاله التسمية أو القيمة إن لم تكن التسمية ويستأنى بالطعام لأجله ثم يبيع بعد ذلك لأنه لا يجوز بيعه قبل قبضه بخلاف ما مر فإن بيع بمثل القيمة أو التسمية فلا كلام وإن بيع بأكثر من ذلك فإن الزائد للموكل إذا وجهه لكونه للتعدى إذا رجع له وإن بيع بأقل من ذلك فإن الوكيل يغرم النقص معناه يرضى على ما كان غرمه للموكل حين تعديه وقولنا وفات المبيع احترازاً عما لو كان قائماً فإنه يجوز الرضا بما فعله الوكيل لأنه كابتداء عقد كما مر فيما قبل هذه المسئلة (ص) وضمن أن قبض الدين ولم يشهد (ش) يعني أن الوكيل إذا قبض الدين الذي على موكله ولم يشهد على القابض وأنكر القابض فإن الوكيل يضمن ذلك لتفريطه بعدم الأشهاد ومثل الدين في ذلك البيع كما لو وكل على بيع شيء ولم يشهد على المشتري أنه قبض أو رهن أو ودعة وما أشبه ذلك فلو قال وضمن أن قبض ولم يشهد لكان أشمل وأخصر وظاهره كان الوكيل مفوضاً أو غيره كانت العادة جارية بالأشهاد أو بعدمه أو بهما أو لم تكن عادة وهو كذلك وقوله ولم يشهد من باب المجرد بالبناء للجهول أي ولم يشهد أي لم يقم له شهود بالقباض فيشمل ما إذا شهدت له يئسة بالقباض من غير قصد بل على سبيل

رده وليس له القيمة الدين وبقي للجواز شرط آخر وهو أن يكون الدين مما يباع فإن كان مما لا يباع كأنه عتق من عليه أو يغيب فالظاهر أن الوكيل يغرم القيمة أو التسمية (قوله ويجبر الموكل على ذلك) فيه نظير بل يكون ذلك برضاها معاً كما يفيد النقل انظر محشى نت (قوله إذا كانت القيمة أكثر) المناسب إذا كانت القيمة أقل وبعد قطاهره أنه تعليل للأنطهرية وليس كذلك إنما هو تعليل لمقابلته وحاصله أن أشبه يقول إذا كانت قيمة الدين أقل من التسمية وسأله غرم التسمية ويصير ليقبضها فإنه لا يجوز لأنه سلف من الوكيل أي أن الوكيل سلف تلك العشرة للموكل ويأخذ بدائها في المستقبل من الدين وانتفع بأسقاط الدرهمين عنه الذين كان يغرمهم ما على تقدير لو بيع الدين بشمانية فكان يغرم اثنين كمال العشرة التي هي التسمية فهي زيادة جازية من أجل السلف وحاصل الرد أنا لا نسلم أن تلك العشرة سلف إنما هو معروف صنعه الألف خير بأن الأنطهرية ظاهرة كما قلنا (قوله فأسلمها في طعام) أي أو باعها بدين لا يجوز بيعه لكونه صار على ميت أو غائب (قوله وأنكر القابض) أو لم يعلم منه

اتفاق
اقرار ولا انكار لونه أو غيبته فيضمنه لتفريطه بعدم الأشهاد ولو كاله بقا الدين عليه فله
غريم أن نظره (قوله أو رهن) معطوف على بيع شيء أو وكل على دفع رهن لرب الدين فأنكر رب الدين أن يكون أعطاه رهنًا وقوله أو ودعة أي أو وكله على إيداع ودعة فأنكر المدفوع له أن يكون قبضها (قوله كانت العادة جارية) وقيل الآن تجري بخلافه وعلى المشهور فيستثنى ذلك من قاعدة العمل بالعرف الذي هو أصل من أصول المذهب (قوله أي لم يقم له شهود) لا يخفى أنه إذا قرئ بالبناء

للمفعول بكون من باب الحذف والايصال أى ولم يشهد عليه (قوله ما لم يكن الدفع بحضرة الموكل) أى وما لم يشترط على الموكل عدم الاشهاد (قوله وهل ذلك الخ) الحاصل أن المعنى أن الضمان مطلقاً أى مع القيام ومع الفوات بمعنى أن مع القيام بخيرين رد البيع والتمن ومع الفوات بخيرين أخذ الثمن والقيمة (قوله بالغبن الفاحش) أى الذى الشأن أن لا يتغابن بعله هذا بنا فى ما تقدم له فى قوله كبيعه بأقل فئامل (قوله وأما ان باع بدين فقد مر) اذا نظرت لما مر تجدد هذا غير مناسب فتدبر وقوله ويضمن أى فاذا فأت المبيع عند المشتري فلامو كل أن يغرمه القيمة أى وله أن يرضى بالثمن الذى بيعت به (قوله ومثل قيام) (٨٩) البينة الاقرار الخ) أى فاذا أقر بالقبض بعد

انكاره ثم ادعى تلفه الخ (قوله يعذر بالجهل) انظر أى جهل فى ذلك الأمر البين المعين الضرورى فالظاهر أن ادعاء الجهل لا يعذر به **تنبيه** يستثنى من كلام المصنف هنا وفى القضاء الانكار المكذب البينة فى الاصول والحدود فانه لا يضر فاذا ادعى شخص على آخر أنه قذفه أو أن هذه الدار له فأنكر أن يكون حصل منه قذف أو أن هذه الدار دخلت فى ملكه بوجه فأقام المدعى بينة بما ادعاه وأقام الآخر بينة أنه عفى عنه فى القذف أو أنه اشترى منه الدار أو وهبها له فتقبل بينة فى هذين ولعل الفرق أن الحدود يتساهل فيها درتها بالشبهات والاصول يظهر فيها انتقال الملك فدعوى أنها ما دخلت فى ملك المدعى لا يلتفت لها فكأنه لم يحصل منه ما يكذب البينة التى أقامها وهذا قمين يظهر ملكه وجل غيره عليه جلالاً للنادر على الغالب (قوله لعطفه) بالفاء علة لعدم الاحتياج أى فلعطف مؤذن بفهم ذلك المعنى فلا حاجة لجعله مقدراً فى العبارة هذا معناه وأقول هو وان كان مفهوماً من المعنى إلا أن ذلك المفهوم من المعنى نظام الكلام على تقديره فلا يتم ما قاله وهذا ظاهر ان جعل علة للنفي ويحتمل أن يجعل

الاتفاق فانه لا يضمن وقوله وضمن الخ ما لم يكن الدفع بحضرة الموكل أما لو كان بحضرة ولم يشهد الوكيل فلا ضمان عليه بخلاف الضامن يدفع الدين بحضرة المضمون حيث أنكر رب الدين القبض منه والفرق أن ما يدفعه الوكيل مال الموكل فكان الاشهاد على رب المال بخلاف الضامن فانه انما ضمن ما دفع لانه مال نفسه وفقط بعدم الاشهاد (ض) أو باع بقطعة نقد اما لا يباع به وادعى الاذن فنوزع (ش) يعنى أن الوكيل يضمن فيما اذار كل على بيع شئ شأنه أن يباع بالنقد فخالف وباعه بطعام أو عرض وما أشبه ذلك حالاً وادعى الاذن من الموكل بذلك فأنكر أن يكون اذنه يبيعه بما اذار كروم بين المواقف ما الذى يضمنه وهل ذلك مع قيام السلعة أو مع فواتها والحكم فى ذلك أنه ان كانت السلعة قائمة خيراً للموكل فى اجازة البيع وأخذ ما بيعت به أو نقض البيع وأخذ سلعته وان فأت خبر فى أخذ ما بيعت به أو تضمن الوكيل قيمتها وللوكل رد البيع بالغبن الفاحش ويضمن الوكيل القيمة ان تلف المبيع وقوله نقداً وأما ان باع بدين فقد مر فى قوله أو بدين وقوله ما أى شياً (ض) أو أنكر القبض فقامت البينة فشهدت بينة بالتلف كالمديان (ش) يعنى أنه اذا وكله على قبض حق فقبضه ثم أنكر القبض فقامت البينة عليه بأنه قبضه فشهدت له بينة بأنه تلف فان هذه الشهادة لا تنفعه لانه أنكرها حين أنكر القبض ومثل قيام البينة الاقرار بالقبض كما أن المديان اذا أنكر أصل المعاملة فشهدت عليه بينة به فشهدت له بينة أنه وفاء اياه وأنه صالحه عليه فانه لا ينتفع بذلك وعليه الضمان لانه كذب بينته بخلاف ما اذا قال لاحقاً على فشهدت عليه بينة به فشهدت له بينة أنه وفاء اياه أو صالحه فتقبل كما يأتى فى باب القضاء وظاهر كلامهم هناك أنه لا فرق بين من لا يعرف الفرق بين انكار المعاملة وبين قوله لاحقاً على وبين من يعرف الفرق بينهما وذكر ح عن بعضهم أن من لا يعرف الفرق بينهما يعذر بالجهل فتسمع بينته بالقضاء ولو أنكر المعاملة بلفظ ينبغى قوله فشهدت معطوف على قامت فلا يحتاج الى عطفه على مقدراً أى وادعى التلف فشهدت لعطفه بالفاء المشعرة بالسببية فهو مسبب عن اعترافه وقوله بالتلف أى أو الرد (ض) أو لو قال غير المفوض قبضت وتلف برئ ولم يبرأ الغريم الابينة (ش) يعنى أن الوكيل غير المفوض اذا وكل على قبض حق فقال قبضته وتلف منى فانه يبرأ لموكله من ذلك لانه أمين وأما الغريم الذى عليه الدين فانه لا يبرأ من الدين الا اذا أقام بينة تشهد له أنه دفع الدين الى الوكيل المذكور ولا تنفعه شهادة الوكيل لانها شهادة على فعل نفسه وانما غرم الغريم فانه يرجع بذلك على الوكيل الا أن يتحقق تلفه من غير تفريط منه وأما الوكيل المفوض اليه ومثله الوصى اذا أقر كل منهما ما بانه قبض الحق لموكله أو وليتيمه ثم قال بعد ذلك تلف منى فانه يبرأ من ذلك وكذلك الغريم يبرأ من الدين ولا يحتاج الى اقامة بينة لان المفوض جعل له الاقرار والوصى مثله وقوله تلف

(١١ - خرشى سادس) علة له منى الذى هو محتاج وحيث يكون لمخض الكلام أنه معطوف على قامت وليست السببية لازمة فى الفاء فلا حاجة الى عطفه على المقدار المتسبب عنه (قوله فانه يبرأ) أى من ذكره والوصى والوكيل لكن بشرط أن يكون ذلك فى حال الايصاء أو حال الوكالة أو ما بعد ذلك فلا يصدق كل منهما فى دعوى التلف (قوله فانه لا يبرأ من الدين) لاحتمال أن يكون كاذباً فى اقراره ويتواطأ معه (قوله الا أن يتحقق) فان جهل فى رجوعه عليه جلا على التفريط وعدم رجوعه عليه جلا على عدمه قولان لطرف وابن الماجشون (قوله لان المفوض جعل له الاقرار) ويفهم من هذا التعليل أن المخصوص اذا جعل له الاقرار يكون

كافوض ومثل الوصي الاب فيقبل اقراره بقبض حقه أو بعضه ثم ادعى التلف فيبرأ منه المدين مادام في حجرهما وان لم يجزله كالأوصى اقرارهما عليه بالمال (قوله وهذا كله اذا لم يكن بحضرة ربه) أى محل كون الأثن لا يلزم الموكل وانما يلزم الوكيل اذا لم يكن الشراء بحضرة رب الثمن الذي هو الموكل والالزم (٨٣) الموكل (قوله وصدق في الرد) لافرق بين مقوض وغيره ولا بين حياة الموكل وموته

ولا بين طول الزمان وقربه (قوله
يعنى أن من وكل على بيع شئ الخ)
لا يخفى أن هذا ليس حلالاً لمصنف
لأنه ليس في تلك الصورة رد بل دفع
وان كان في الرد دفع إلا أنه ليس
متبادراً من لفظ دفع فغاية ما يقال
انه أشار بذلك الى أن كلام المصنف
لا يؤخذ بظاهره (قوله فانه يصدق)
أى بمبين ولو غير متمم (قوله
فالتشبيه تام) أى من حيث ان
المعنى وصدق في الرد لا يبين
مقصودة للتوثق كالمودع (قوله
اذا ادعى رد الثمن الخ) أى ادعى
أنه بعد أن أخذ الثمن من الموكل
ليشتري به قدره عليه وقوله أو
السلعة أى بأن يدعى أنه رد السلعة
التي وكل على بيعها أى ردها على
الموكل وأنه لم يبيعها وقوله أو رأس
مال السلم بأن يدعى أنه رد مال السلم
الذي وكل على دفعه للسلم اليه أى
رده للموكل (قوله أو دفع المسلم
فيه) أى اذا ادعى دفع المسلم فيه
الآنك خير بأن سياق الكلام في
الرد فالتناسب له أن يحذف قوله
أو دفع فيقول أو المسلم فيه أى اذا
ادعى رد المسلم فيه بانه وكله على
دفع المسلم فيه للمسلم فادعى أنه رده
اليه لكونه لم يجد المسلم مثلاً (قوله
ولو قال في الدفع الخ) لكن يفوته
تصديقه في رد ما قبضه من الموكل
له فلو قال وصدق في الرد والدفع
لشملهما (قوله فليس له أن يؤخر

أى أو رددته ولا غريم تخلف الموكل على عدم العلم بدفعه الى الوكيل وعدم وصول المال اليه
(ص) ولزم الموكل غرم الثمن الى أن يصل لربه ان لم يدفعه له (ش) يعنى أنه اذا وكله على شراء
سلعة ولم يدفع عنها فاشترها له بما أمره ثم أخذ الوكيل الثمن من الموكل لي دفعه للبائع فضاع فان
ثمها يلزم الموكل ولو ضاع مراراً الى أن يصل الى ربه لان الوكيل انما اشتري السلعة على ذمة
الموكل فالثمن في ذمته الى أن يصل الى ربه الا أن يكون الموكل دفعه لو كيله ثمن السلعة قبل أن
يشتريها فانه اذا ضاع من الوكيل لا يلزم الموكل أن يغرم الثمن ثانية لانه مال بعينه لا يلزمه غيره
سواء تلف بعد قبض السلعة أو قبله وتلزم السلعة الوكيل بالثمن الذي اشتراها به وهذا كله اذا
لم يكن بحضرة ربه فقول له ان لم يدفعه له أى قبل الشراء فان دفعه له قبله لم يلزمه غرمه أى
حيث لم يأمره بأن يشتريه في الذمة ثم يقبضه وفعل كذلك فانه حينئذ يلزمه غرمه الى أن
يصل لربه (ص) وصدق في الرد كالمودع فلا يؤخر للاشهاد (ش) يعنى أن من وكل على بيع شئ
أو على شرائه فباعه وقبض منه وقال دفعته الى موكل أو قال اشتريته ودفعته الى موكل فانه
يصدق بمبين كما أن المودع اذا ادعى رد الوديعة الى صاحبها فانه يصدق بمبين ان كان قبضها
بغير بينة وأما ان كان قبضها بينة مقصودة للتوثق فانه لا يبرأ الا بينة كما يأتي في باب
الوديعة فالتشبيه تام والبيئة المقصودة للتوثق هي التي أقامها خيفة دعوى الرد بأن يشهدا
أنه اذا ادعى رد الثمن أو السلعة أو رأس مال السلم أو دفع المسلم فيه أو نحو ذلك لا يصدق ولو قال
في الدفع كان أولى لانه قد لا يكون هناك رد كما اذا ادعى دفع ما قبضه من الغريم أو دفع عن السلعة
التي وكل على بيعها واذا كان كل من الوكيل والمودع مصداقاً في الرد فليس له أن يؤخر للاشهاد أى
ليس له أن يقول لا أدفعه حتى أشهد على المعطى له اذ لا نفع له في الاشهاد لانه مصداق في دعوى الرد
وبعبارة أى فبسبب كون كل من الوكيل والمودع مصداقاً في الرد فليس له أن يؤخر للاشهاد أى
ليس الاشهاد عذراً يبيح له التأخير وعليه لو أخر وضاعت ضمن وهنا كلامنا نظره في محله (ص)
ولا أحد الوكيلين الاستبداد الا بشرط (ش) اعلم أن الوكيل على الخصام لا يتعدد وعلى غيره
يتعدد كما اذا وكل اثنين فأكثر على بيع سلعة أو نحو ذلك واذا تعدد فليس لاحدهما أو لاحدهم
أن يستقل بما وكل عليه وحده ولا بد من مشاورة الآخر الا أن يكون الموكل كل شرط لكل
واحد منهما أو منهم أن يستقل بذلك فانه يعمل بالشرط ولكل الاستقلال فاما أن يحصل قول
الموافق ولا أحد الخ على أنه معطوف على نائب فاعل منع أى ومنع لاحد الوكيلين الاستبداد
الا ان يشترط له الاستبداد وهذا اذا وكلهما غير مرتبين والافضل لكل الاستبداد وسواء علم الثاني
بالاول أم لا كما هو ظاهر كلامهم أى ما لم يشترط عدم الاستبداد واما أن يحصل على ما اذا كانا
مرتبين ويكون معمولاً لجاز أى فلا أحدهما الاستبداد الا أن يشترط الموكل عدم الاستبداد
وأما الوصيان فلا يستقل أحدهما بالتصرف ولو ترتب الا ان الايصاء انما يكون عند الموت فلا
أثر لترتيب الواقع قبله ولتعذر النظر من الموصى في الرد دون الموكل ان ظهر منه على أمر عزله
(ص) وان بيعت وباع فالاول لا يقبض (ش) يعنى أن من وكل شخصاً على بيع سلعة ثم باعها
الموكل وباعها الوكيل أيضاً فان البيع الاول من البيعتين هو الماضي ما لم يكن الثاني قيد

للاشهاد) والذي في الاسمعة ونقله ابن عرفة وقال انه المعتمد أن له التأخير فاذا أخر كل منهما
وضاع لا ضمان عليه لان في التأخير للاشهاد فائدة وهي نفي اليقين عنه في المستقبل (قوله اعلم الخ) لوانختلف في ترتيب وكلاهما
وعدم ترتيبهما فالقول للموكل

(قوله بشرط الخ) الحاصل أن الثاني أحق عند القبض حيث لم يعلم هو ولا بائعه ببيع الأول فإن باع الثاني منهما وهو عالم ببيع الأول أو قبض المشتري الثاني السلعة وهو يعلم ذلك في وقت قبضه فالأول أولى (قوله وأما لو باع الخ) في عب خلافه وهو ظاهر وحاصله أن الوكيل والموكل إذا باعاهما زمن واحد فالبيع بينهما وأما إن جهل الزمن (٨٣) فالسلعة لمن قبض فإن لم يقبض اشتركا إن رضيا

والاقتراعا وكذلك حكم الوكيلين في أحوال الجهل فيما يظهر (قوله ولو انضم للثاني قبض) والفرق بينهما وبين الوكيل والموكل أن الموكل ضعف تصرفه في ماله بتوكيل غيره عليه والوكيلان متساويان في التصرف فاعتبر عقد السابق منهما مطلقا (قوله ولك قبض سلمه) لامفهوم السلم إذ الثمن والوديعة والعارية كذلك وإضافة سلم للفاعل (قوله ولا يكون المسلم اليه) هذا هو المعتمد والقول الثاني يقول بقبول شهادة المسلم اليه لأنه قادر على تفرغ ذمته بالرفع للحاكم ولعل وجه المعتمد أن تفرغ الذمة بالدفع (قوله إذا صدقه على التوكيل) هذا يقتضي أن قوله إذا ادعى الأذن نزاعهما في أصل التوكيل وسيأتي للشارح ما يخالفه في آخر العبارة فهذا الكلام مرور على قول من الذي رده أخرا (قوله والتوكيل) ثابت أي فادعى الأذن بالبيع وادعت أنت باموكل الأذن في الإجارة لا في بيعه وهذا ما حل به عب والمبادر ما حل به أولا الذي هو كلام من يفتي في التعويل عليه حينئذ فقوله وقال الوكيل أي باعتبار دعواه والافه هو باعتبار دعوى الموكل ليس بوكيل والحكم بعد ذلك أن مع قيام السلعة بخير لموكل بين أخذ سلعته وإجارة البيع وأخذ الثمن ومع الفوات بخير بين أن

قبض المبيع فإنه يكون أحق به بشرط أن يكون غير عالم ببيع الأول أما إن كان الثاني عالما بأن غيره اشتراه فإنه لا يكون أحق به قياسا على مسألة ذات الوليين وبما قيدت المدونة وأما لو باع وكيلان وكلا مرتين أو وكلا معا بشرط لكل واحد الاستبداد وباعا شيئا فالمعتبر البيع الأول ولو انضم للثاني قبض وما في بعض الحواشي من أن يبيع كل من الوكيلين كبيع الوكيل والموكل في الحكم الذي ذكره المؤلف غير ظاهر ولو باع الوكيل والموكل معا وجهل الزمن اشتركا وكذلك الوكيلان معا وجهل الزمن وفيهم من قوله بعت أن الإجارة ليست كذلك والحكم أنهم الأول حصل قبض أم لا لأنه لم ينتقل بالقبض إلى ضمان كما قاله ابن رشد (ص) ولك قبض سلمه لك أن ثبت بينة (ش) الضمير المجرور باللام للموكل والضمير المجرور بالمضاف للوكيل والمعنى أنه يجوز لك باموكل أن تقبض ما أسلمه لك وكيلا بغير حضوره ويبرأ إذا دفعه لك بذلك إذا كانت البينة تشهد أنه أسلمه لك ولا حاجة للسلم اليه إذا قال لا أدفع إلا لمن أسلم الي فقوله ولك أي جبر على المسلم اليه وقوله لك متعلق بسلمه أي السلم الذي هو لك في نفس الأمر والمراد بالبينة ما يشمل الشاهد واليمين ومفهومه أن لم يثبت بالبينة لم يلزمه دفعه وهو كذلك وتحتسب صورتان أحدهما إقرار المسلم اليه أن الوكيل اعترف له بأنه لهذا والثانية مجرد دعوى الموكل ولا يكون المسلم اليه شاهدا للموكل أن السلم له على أحد قولين لأن في شهادته منفعة له وهي تفرغ ذمته (ص) والقول لك أن ادعى الأذن أو صدقه (ش) يعني أن من باع سلعة لشخص أو اشتراها له وادعى أنه أمره ببيعها أو شرائها وخالفه الموكل في ذلك فإن القول قول الموكل بلايين وكذلك القول قول الموكل لكن يمين إذا صدقه على التوكيل ولكن خالفه في صدقة الأذن بأن قال أمرتك برهنها وقال الوكيل بل أمرتني ببيعها وكذلك إذا صدقه على البيع واختلفا في جنس الثمن فقال الموكل أمرتك أن تبعتها بالنقد وقال الوكيل بل أمرتني بطعام وكذلك إذا صدقه على أحدهما وقال الوكيل أمرتني بعشرة وقلت بأكثر وكذلك إذا صدقه على القدر وقلت أنت حالا وقال الوكيل بل مؤجلا فإن القول في ذلك كله قول الموكل وعلى الوكيل البيان وهذا في الوكيل المخصوص وأما المفوض فالقول قوله وقوله إن ادعى الأذن أي في البيع والتوكيل ثابت لأنه ادعى التوكيل خلافا لثابت في الكبير (ص) إلا أن يشتري بالثمن فزعمت أنك أمرته بغيره وحلف (ش) هذا مستثنى مما قبله والمعنى أنه إذا دفع له ثمنًا وقال اشتري به طعاما وقال بذلك أمرتني وخالفه الأمر فإن القول قول الوكيل بقبول أربعة أن يدعى الأذن وأن يكون الثمن مما يغاب عليه وأن يحلف وأن يشبه والشبه يؤخذ من التشبيه فحذفه من المشبه وأثبتته في المشبه وحذف من المشبه به الحلف وأثبتته في المشبه فيقيد كل منهما بما قيد به الآخر فقوله بالثمن أي الذي لا يعرف بعينه أو فوات فإن لم يفت حلف الموكل وأخذه وقوله وحلف فلنوكل حلف الموكل وغرم الوكيل الثمن الذي تعدى عليه فإن نكل فلا شيء على الوكيل وتلزمه السلعة المشتراة فإن قيل لا حاجة لقوله فزعمت أنك أمرته بغيره لأن الاستثناء مفيد أنه هو من أفراد قوله أو صدقه والجواب أنه

يغرم الوكيل القيمة أو يأخذ الثمن (قوله أن يدعى الأذن) في جعل ذلك من القيود نظرا لأنه موضوع المسئلة والقيود الرابع أن يكون الموكل دفع له الثمن (قوله وأن يكون الثمن مما يغاب عليه) اعترض بأنه لا دليل عليه (قوله وإن يشبه الخ) بعد أن ذكر عب تلك القيود قال مانعه كان الثمن باقيا بيد البائع أم لا إلا إذا علم البائع له أنه وكيل فالقول لك بيمين فيما يظهر أن كان الثمن باقيا فافت يد البائع فالقول للوكيل أيضا بيمينه ومثله في شب فهو مخالف لكلام شارحنا حيث يقول فإن لم يفت الخ وقد علمت أن قوله وأن يكون الثمن مما يغاب

عليه معترض فقوله لا يعرف بعينه موافق لقوله مما يغاب عليه لانه يلزم من كونه لا يعرف بعينه انه يغاب عليه فيكون هذا معترضا
وتامره (قوله وهو لا يصح) أي لا يعقل (قوله فان قيل مامعنى الاولى على تقدير رجوعها) وأما اذا فسرت بالمنازعة في أصل الاذن في
شي من الاشياء وعدم الاذن رأسا فلا يعقل رجوع الاستثناء (قوله وفات المبيع) أي فالقول قول الوكيل بيمينه فان حلف برئ
وان نكل حلف الموكل وغرم الوكيل فان نكل فلا شيء عليه وهذا اذا لم يكن للموكل بينة فان كانت له بينة لزم الوكيل الغرم (قوله وفات
المبيع) أي تحقق فوته فان جهل ولم يعلم الا من قول مشتريه أحلف ان حقق به انه حقه فان اتهمه فعلى أيمان التهم فان حلف مع
تحقق الدعوى عليه ثبت ما ادعاه من الفوات وكذا ان اتهمه حيث كان متهما والاقبل قوله بلا عين فان نكل فيما يحلف فيه عمل بقول
منازعه من موكله أو وكيله بمجرد نكوله في الاتهام وبعد حلفه في دعوى التحقيق وينبغي أن يجري ذلك في منازعة الموكل والوكيل
في الفوات (قوله وأشبهت) اسناد الشبه للعشرة مجاز على أي أشبه الوكيل سواء أشبه الموكل أم لا ومفهومه لو أشبه الموكل وحده
أول يشبه واحده منهما لا يكون القول قول (٨٤) الوكيل وهو كذلك بل القول قول الموكل بيمينه فان نكل فالقول قول الوكيل

لأن سقطة لاحتمل رجوع الاستثناء للمستثنين وهو لا يصح فان قيل مامعنى الاولى على تقدير
رجوعه لهما فالجواب أن معناها أن شخص ادفع لا خريشاً وادعى المدفوع له أنه دفعه عنا سلعة
يشترىها وقد فعل ذلك وادعى الدافع أنه دفعه وديعة فالقول قول الدافع وحينئذ فاطلاق الثمن
باعتبار قول المدفوع له (ص) كقوله أمرت ببيعته بعشرة وأشبهت وفات بأكثر وفات المبيع
بزوال عينه أو لم يفت ولم تحلف (ش) التشبيهية في أن القول قول الوكيل والمعنى أنك اذا أمرته
ببيع شيء فباعه بعشرة مثلاً وأشبهت أن تكون ثمن ذلك المبيع وقلت أنت ما أمرتك أن تبيعها
الابا أكثر من عشرة والخال أن المبيع فات بيد المشتري بزوال عينه لان الفوات هنا
كلاستحقاق لا تفوت السلعة الا بزوال عينها فلا تفوت بعق ولا بهبة وما أشبه ذلك أول
تفت السلعة بيد المشتري ولم تحلف أنت يا موكل فالقول قول الوكيل أيضا ويرى لانه مدع
عليه الضمان أما ان حلف الموكل مع قيام السلعة فانه يأخذها لان الأصل بقاء ملكه على
سلعته فمن أحب اخرجها عن ملكه فهو مدع ورب السلعة مدعى عليه وقوله وأشبهت
فعل مسند الى ضمير الغائبة فلا يصح كونه مسندا للموكل لقوله بعد وقلت بأكثر أي وأشبهت
العشرة أن تكون ثمن السلعة (ص) وان وكلته على أخذ جارية فبعث بها فوطئت ثم قدم
ياخرى وقال هذا لك والاولى وديعة فان لم يبين وحلف أخذها الا أن تفوت بكولاً أو تدبير
الالبينة ولزمتك الاخرى (ش) يعنى أن من وكل شخصاً على شراء جارية فاشترىها
وبعث بها الى موكله فوطئها الموكل ثم قدم الوكيل بجارية أخرى فقال هذا لك والجارية
الاولى وديعة عندك فان كان لم يبين حين أرسل الجارية أي لم يقل هي وديعة ولا غيرها
فان حلف البين الشرعية أخذها الا أن تفوت عند الامر بولاد أو عتق أو كتابة أو تدبير
وما أشبه ذلك فانه لا يأخذها حينئذ ويدفع اليه الثانية الا أن يقيم بينة تشهد له أن
الاولى وديعة كما قال فانه يأخذها ولو فاتت بما ذكر ولزمتك يا موكل الجارية الثانية ويلزمك
أيضا قيمة الولد ان كان ثم ولد وهو حريسيب الشبهة فقوله فان لم يبين أي حين ارسال أن هذه
وديعة ومثله ما اذا بين للرسول ولم يعلمه الرسول بذلك واحتري ذلك مما اذا بين فان المرسل اليه

بيمينه فان نكل فيغرم ما ادعاه
الموكل (قوله أو لم يفت) ولا يراعى في
حالة البقاء شبه ولا عدمه (قوله
فبعث بها) أي بجارية غير الموكل فيها
فهو كقوله عندي درهم ونصفه
(قوله فوطئت) أخذها ان لم توطأ
حيث لم تفت من غير عين واعلم أنه
متى فاتت بكولاً لم يكن له أخذها بين
أم لا كما هو ظاهر المدونة فالاستثناء
منقطع (قوله فان لم يبين) مفهومه
لو بين أنها وديعة وبلغه الرسول
أخذها أيضا بغير عين ووطئت أم لا
وكذا يأخذها بغير عين ان لم يبين ولم
توطأ (قوله تفوت بكولاً) مفهومه
لا تفوت بالبيع والهبة ونحوهما
كالزيادة والنقص وهو كذلك (قوله
الالبينة) أي أشهدا ولم ينسها
حال ارسال فيأخذها ولو أعتقها
الموكل أو أولادها ويغرم قيمة الولد
يوم الحكم وعبرة شب الالبينة
للوكيل تشهد بما قاله فانه يأخذها
مطلقا بين أم لا لكن ان بين أخذها

وولدها وان لم يبين أخذها وقيمة ولدها وتعتبر القيمة يوم الحكم (قوله ولزمتك الاخرى) أي
الثانية حيث أخذ الوكيل الاولى وذلك فيما اذا أقام بينة وقبيل اذا لم يقيم بينة وأخذها ما بعد عينه أو بغير عين وأما ان لم يأخذ الوكيل
الاولى فالموكل مخير في الثانية ان شاء أخذها وان شاء ردها مع لزوم الاولى له ثم هذا أي قوله ولزمتك تصریح بما فهم مما تقدم بطريق
الزوم وذلك لان المستفاد مما تقدم أنه يقبل قوله واذا قبل لزم من ذلك أن الموكل يلزمه ما اشتراه وكيله (قوله ويدفع اليه الثانية)
داخل في حيز النفي والمعنى لا تقول بانه يأخذها ويدفع اليه الثانية بل تبقى عند المرسل اليه والحاصل أن الحكم أن الاولى حيث فاتت
ولم يقيم الوكيل بينة فانها تكون لازمة لادعاه بالثمن ويخبر في أخذ الثانية فان شاء أخذها وان شاء لم يأخذها هذا هو الصواب لا ما نوهه
ظاهر العبارة من أن الثانية تلزم الا حري حيث فاتت الاولى ولزمته

حينئذ تمتع بالوطء فيجري عليه حكمه وقوله وحلف أي على طبق الدعوى فيحلف أن هذه له
والأولى وديعة كما هو القاعدة في اليمين وقوله ولزمتك الأخرى راجع للسائلين وهما ما اذا
لم يمين وحلف وأخذها وما اذا قامت بينة على دعواه (ص) وان أمرته بمائة فقال أخذتم بمائة
وخسين فان لم تفت خبرت في أخذها بما قال والالم يلزمك المائة (ش) يعني أن من وكل
شخصا على شراء جارية بمائة فاشترها وبعث بها اليه فلما قدم المأمور قال أخذتم بمائة
وخسين فان لم تفت بولد من الأمر أو تدبير وما أشبه ذلك فان الموكل يخير بين أن يأخذها
بما قال المأمور وهو المائة والخسون أو يردّها بأخذ المائة ولا شيء عليه في وطئها وان قامت
بما مر في المسئلة السابقة لم يلزم الأمر المائة ولا فرق بين أن يقيم المأمور بينة على دعواه
أم لا لانه فرط حيث لم يعلمه فهو كالتطوع بالزيادة وقوله بما قال أي ما لم يطل الزمن بعد قبضها كما
مر في قوله وصدق في دفعها وان سلم ما لم يطل وقوله بما قال أي بعد أن يحلف المأمور لقد اشتراها
بمائة وخسين فان نكل فليس له إلا المائة كبعد الفوات بما مر (ص) وان ردت دراهمك لزيف
فان عرفها مأمورك لزمتك وهل وان قبضت تأويلان (ش) يعني أن الشخص اذا وكل شخصا
على أن يسلم له في طعام مثلا ثم أتى المسلم اليه بدراهم زائفة وزعم أنها دراهمك فان عرفها
مأمورك أي وقبلها لزمتك يا أمر ابدالها للمسلم اليه وهل لزوم المذكور سواء قبض الموكل
المسلم فيه أم لا بناء على أن الوكيل لا ينزل بمجرد قبض الشيء الموكل فيه وهو تأويل ابن يونس
أو محمل الزوم للموكل اذا لم يقبض الموكل فيه وعليه لو قبضه فلا يقبل قول الوكيل ان الدراهم
دواهم موكل بناء على أنه ينزل بمجرد قبض الشيء الموكل فيه فلا يسرى قوله عليه
وهو تأويل لبعض الشيوخ وعليه فهل لا يلزم الوكيل أيضا ابدالها أو يلزمه ابدالها كما اذا قبلها
ولم يعرفها والأول هو المطابق للنقل وهذا في الوكيل غير المفوض وأما هو فلا ينزل بقبض
الموكل فيه فيقبل قوله ولو بعد القبض (ص) والأفان قبلها حلفت (ش) الموضوع بحاله أي وان
لم يعرف الوكيل الدراهم المردودة فلا يخبر أو اما أن يقبلها أو لا فان قبلها حلفت يا موكل أنك لم
تعرفها أنهما من دراهمك وما أعطيتك الاجيادا في علمك وتلزم المأمور لقبوله اياها وهل محل
حلف الأمر اذا كان المأمور عدما أي معسرا أو افلاحي على الأمر ويغرم الوكيل الدراهم
لقبوله اياها للمسلم اليه أو حلف الأمر لا يتقيد بذلك بل يحلف مطلقا سواء كان الوكيل مليا
أو معدما والى هذا أشار بقوله (ص) وهل مطلقا أو لعدم المأمور (ش) ثم ذكر المؤلف مفعول
حلفت وفيه صفة عينية فقال (ص) ما دفعت الاجيادا في علمك (ش) بناء الخطاب من المؤلف
للامر (ص) ولزمته تأويلان (ش) والصفة عينية أن يقول ما دفعت بناء المتكلم وظاهره
أنه يحلف على نفي العلم ولو صيرفيا وهو كذلك ويزيد ولا يعرفها من دراهمه كما في المدونة والزيادة
ظاهرة لانه قد يكون في علمه حين الدفع جيادا ولكن لا يعرف الا أن هذه دراهمه فلذا طلبت
منه هذه الزيادة (ص) والأحلف كذلك وحلف البائع وفي المبدء تأويلان (ش) أي وان لم
يعرف الوكيل الدراهم الزائفة المردودة ولا قبلها فانه يحلف كما يحلف الأمر أنه ما دفع الاجيادا
في علمه للمسلم اليه وبرئ حينئذ أي ويزيد ولا يعلمها من دراهم موكله ويحلف البائع الأمر أيضا
وضاعت على المسلم اليه وهل يبدأ البائع بحلف الوكيل لانه المباشر للدفع أو يبدأ الموكل لانه
صاحب الدراهم تأويلان واذا بدأ البائع بيمين الأمر فنكل حلف البائع وغرم ولا أمر بتحليف
المأمور ان ادعى عليه أنه أبدلها واذا بدأ بيمين المأمور فنكل حلف البائع وغرم وهل له
تحليف الأمر قولان فقوله وحلف البائع هو بتشديد لام حلف والبائع فاعله والمفعول

مع البيان من غير بينة في الجزى
أنه يحسد والولد رقيق وبأخذه مع
أمه من غير يمين لانها مودعة وهو
ما أفاده شارحنا وقرر البدر القرافي
أنه لا حد عليه لاحتمال كذب
المبلغ والخلاف في قبول قول
المأمور انه اشتراها لنفسه وهاتان
شبهتان ينبغي ان عنه الحد
ومقاديرهما اعتمادا فيعول عليه
والظاهر أن القول لم يدعي عدم
البيان عند عدم ثبوت وانكاره
لان الاصل عدم العداء (قوله
بولد) أي فليس له أخذها وتكون
للواطئ بالثمن الذي سماه الأمر
فان ادعى المأمور زيادة يسيرة قبل
قوله كما تقدم في قوله الا كدتيارين
وأولى فواتها بذهب عنها لا يبيع
أوهبة أو صدقة (قوله ما لم يطل)
أي لغرض عذر وقوله بعد أن يحلف
محل حلفه ان لم تقم بينة بما اشترى
والاخير الموصول كل من غير يمين
الوكيل في أخذها بما قال أو ردها
(قوله وهل وان قبضت الخ) هو
ظاهر المذهب كما أفاده بعض الشراح
فيظهر التعويل عليه (قوله وهل
مطلقا) وهو ظاهر المدونة أي
لاحتمال نكوله فيغرم ولا يغرم
الوكيل وهي عين تهمة والالم يغرم
بمجرد نكوله وأما علة المقابل فلما
تقدم من قوله لقبوله اياها (قوله
أو لعدم المأمور) أي عسره
لا عدمه في نفس الأمر (قوله وفيه
صفة عينية) أي من حيث المعنى
وأنما كان من حيث المعنى لانه انما
يقول في علمي ولا أعرفها من
دراهمي وبضم التاء المثناة فوق
(قوله أي وان لم يعرف الخ)
المناسب أن يقول وان لم يقبلها

(قوله بموت الخ) ومثله فلسفه الاخص لانتقال الحق للغرماء (قوله فتأويلان) في عزله بمجرد الموت أو حتى يبلغه قال الشارح وعلى الثاني جماعة الاشياخ وهو يفيد ترجيحه كافي شرح شب وقد كان ظهري أنه أظهر القولين (قوله وعلى الاول لو اشترى) أى أو باع وعليه غرم الثمن هذا في الصورة التي قالها وأما (٨٦) فيما قلنا فعليه دفع الثمن (قوله وقيد بما إذا كان المبتاع من الوكيل) هذا فأنظر

للصورة التي ذكرناها وأما بالنظر
إلى ما قال فكأنه يقول وقيد بما إذا
كان البائع للوكيل وعبارة شب
ومحل التأويلان إذا كان البائع
أو المشتري من الوكيل حاضرا ببلد
الموكل حين الموت وبين الوكيل
أنه وكيل أو ثبت بالبينة والافتقار
على عدم العزل حتى يعلم موته
انتهى (قوله وان أشهد الخ) لأن
المقصود وان لم تجتمع تلك القيود
الثلاثة (قوله وكذا الخ) أى يتفق
القولان (قوله الجارة) أى التى
ليست بلازمة وقوله كالفاضى فإن
عدم القضاء من الساطن له ليس
بلازم لأن أمره شديد إلا أن وصف
الوكالة بالجواز بالنظر لاصحها بدونه
عوض وأما العوض فيستعمله
(قوله وتلزم الجاعل) أى الذى
هو الموكل في هذا المقام والمجمل
هو الوكيل (قوله وقدره كذا) جعل
صورة الاجارة مبنية بأمرين
الاول أن يبين له القدر ويبين من
عليه الدين وذلك أما ببيان القدر
فالأمر ظاهر وأما ببيان من عليه
الدين فإن من يكون عليه الدين
تارة يكون عديما وتارة يكون
موسرا وإذا كان موسرا فتارة
يكون ملدا وتارة لا فيختلف العمل
الذى هو القضاء كثرة وقلة به هذا
المعنى والاجارة يشترط فيها ما
تعيين الزمن أو العمل وتعيين العمل
لا يكون إلا بما قلنا ولم يتكلم على
تعيين الزمن وصورته أن يقول

محذوف أى وحلف البائع الآخر (ص) وانعزل بموت موكله ان علم والافتاء بيلان (ش) يعنى
أن الوكيل اذا علم بموت موكله فإنه يعزل بمجرد علمه بذلك ولو موقفا لانه ماله انتقل لغيره ولا
يتصرف أحد في مال الغير إلا بأذنه وان لم يعلم الوكيل بموت موكله فهل يعزل بمجرد الموت أو حتى
يلغى الموت تأويلان وعلى الاول لو اشترى بعد موت الموكل ولم يعلم بموته فلا يلزم الورثة ذلك
وعليه غرم الثمن وقيد بما إذا كان المبتاع من الوكيل حاضرا ببلد الموت والافتقار
التأويلان على عدم العزل ومثل الشراء بالبيع (ص) وفي عزله بعزله ولم يعلم خلاف (ش)
الضمير في عزله يرجع للوكيل والضمير في بعزله للموكل والمعنى أن الموكل اذا عزل وكيله ولم يعلم
الوكيل بذلك هل يعزل بمجرد عزله أولا لا يعزل الا بعد علمه بالعزل في ذلك خلاف وفائده
لو تصرف الوكيل بعد العزل وقبل العلم ببيع أو شراء أو نحو ذلك هل يلزم الموكل لأن الوكيل
معدوم العلم أولا يلزمه لأن الوكيل قد انعزل وهذا الخلاف مقيد بغير وكيل الخصام
اذا قاعد خصمه كمثل كذا مر ومحل القول بالعزل وان لم يعلم به حيث أشهد الموكل بعزله وأظهره
وكان عدم اعلامه بأنه عزله اعذر كبعده عنه ونحوه والافتاء بيلان وان أشهد بذلك وأعلمه
وعلى هذا فيفتق القولان على أن تصرفه قبل علمه بالعزل ماض حيث ترك اعلامه به لغير عذر
وان أشهد بذلك وأعلمه وكذا اذا ترك اعلامه بالعزل اعذر وتصرف قبل العلم حيث لم يشهد
ولم يعلم ويظهر من كلام بعض أن المراد باعلان الاشهاد بعزله أن يعزله عند القاضي (ص)
وهل لا تلزم أو ان وقعت بأجرة أو جعل فكهما والام تلزم تردد (ش) أى وهل لا تلزم الوكالة لانها
من العقود الجارة كالفضاء وسواء وقعت بأجرة أو جعل أولا أو ان وقعت بعوض وكانت على
وجه الاجارة لزمت الفريقين بمجرد العقد وان وقعت على وجه الجمالة فلا تلزم واحدا منهما
قبل الشروع وكذا بعده بالنسبة للجعول له وتلزم الجاعل بالشروع وان وقعت لاجل وجه هذا
ولا هذا بل وقعت بغير عوض لم تلزم فقوله والام تلزم من تنمة القول الثانى فليس تكرارا مع
قوله وهل لا تلزم وصورة الاجارة أن يوكله على عمل بأجرة معلومة كقوله وكلتك على تقاضى
دينى من فلان وقدره كذا وصورة الجمالة أن يقول وكلتك على مالى من الدين من غير تعيين
قدره أو يعين له قدره ولكن لا يعين له من هو عليه فقوله فكهما أى فكلالاجارة والجمالة وليس
المراد أنهما وقعت بلفظ الاجارة والجمالة وإنما المراد أنه عين فيها الزمن أو العمل اذا وقعت
بأجرة وأما بجعل فظاهر ثم انها حيث لم تلزم على القول الاول مطلقا وعلى الثانى حيث لم تقع
بأجرة أو جعل وادعى الوكيل فيما ابتاعه أنه انما اشتراه لنفسه فإنه يعمل بقوله أشار لذلك
الطخينى * ولما قدم في أوائل هذا الباب ذكر الاقرار ناسب أن يعقده بابا فقال

باب ذكر فيه الاقرار وما يتعلق به ٢٢٥

وهو لغة الاعتراف ثم ان الاقرار والدعوى والشهادة كلها اخبارات والفرق بينها أن
الاخبار ان كان يقتصر حكمه على قائله فهو الاقرار وان لم يقتصر فاما أن لا يكون للخبر فيه
نفع وهو الشهادة أو يكون وهو الدعوى وعرفه ابن عرفة بأنه خبر يوجب حكم صدقه على قائله

لأنه أو كالت على أن تقضى ديونى ثلاثة أيام أى بأن تذهب فيها القضاء الديون وليس بلازم أن يأتي بشئ من الدين (قوله فقط

ناسب أن يعقده بابا) أى بعده باب الاقرار (قوله خبر يوجب) فى شرح شب يوجب حكم بالرفع فاعل يوجب ومفعوله محذوف
أى حقا ولا يضح نصبه لأن الخبر من حيث هو يحتمل الصدق والكذب فلا يكون يوجب صدق فاعلى قائله أى حكم الصدق يوجب

الحق فقط بلفظه أو لفظ نائبه وقوله بلفظه أى أو مافى معناه فيدخل فيه الإشارة من الآخر هذا مافى شرح شب (أقول) مقتضى قوله لأنه وإن أوجب حكماً أن يكون مفعولاً منصوباً بالفاعل ضمير يعود على الخبر ويفسر الحكم بمقتضى الصدق (قوله بلفظه) أى حالة كون ذلك الخبر متلبساً بلفظه أو لفظ نائبه أى من التباس الكلّى بالخزئى (قوله فيدخل أقرار الوكيل) أى بقوله أو لفظ نائبه وقوله ويخرج الانشآت أى بقوله خبر (قوله والرواية) المناسب لذلك أنه كان يذكّر الرواية مع الثلاثة فيقول ثم إن الأقرار والرواية والشهادة والدعوى (قوله وقوله زيدان فقط) أى بدون شهادة موجبة (٨٧) لحده (قوله فليس هو حكم مقتضى) الإضافة للبيان أى حكم هو مقتضى الصدق وكذا قوله حكم ما اقتضاه الصدق (قوله أوجب حكم صدقه) أى مقتضى صدقه (قوله جواب عن سؤال سائل) لا يخفى أن هذا السائل لو تأمل لما سأل أى فقد سأل غافلاً عن قوله مقتضى صدقه (قوله كالمريض) قال بعضهم فيه نظر لأن الأقرار ليس من التبرعات (قوله بلا جبر) أى حالة كونه بلا جبر أو بالوصف بعدم الجبر وليس متعلقاً بكلف إذ يصير تقديره كلف بعدم الجبر ولا معنى له (قوله أخرج به السكران) فلا يؤخذ بأقراره وكذا لا يلزمه عقوده بخلاف جناباته فنلزمه على الصحيح ودخل فى المكلف السفيف الممهمل على قول مالك وهو الراجح (قوله والمرتلخ) أى بعد أن أوقفه الحاكم للاستتابة فإن تاب صح إقراره وأخذه وإن قتل على رده بطل إقراره وأما إقراره قبل إيقافه للاستتابة فصحيح (قوله لم يكذبه) ضميره المرفوع لاهل والمنصوب لمكلف (قوله أو مافى معناه) أى معنى القابل (قوله لجل) أى من ارث يرثه من أبيه مثلاً أو من هبة أو صدقة عليه وقوله أو جامع أو مسجد الجامع أنخص من المسجد لأن الجامع مانع فيه الجمعة والمسجد أعم

فقط بلفظه أو لفظ نائبه فيدخل أقرار الوكيل ويخرج الانشآت كعبت وطلقت وأسلمت ونحو ذلك والرواية والشهادة وقوله زيدان فقط لأنه وإن أوجب حكماً على قائله فقط فليس هو حكم مقتضى صدقه اهـ وإنما خرجت الرواية والشهادة بقوله يوجب حكم صدقه الخ لأن القائل إذا قال الصلاة واجبة فذلك خبر أوجب حكم صدقه على مخبره وغيره وإذا تمهد على رجل بحق فانه خبر أوجب حكم صدقه على غيره وإذا قال فى ذمتى دينار فهو خبر أوجب حكم صدقه على المخبر وحده وهو معنى قوله فقط وقول ابن عرفة وقوله زيدان الخ جواب عن سؤال سائل بأن أخبار القائل زيدان فإن الحد يصدق عليه أنه خبر يوجب حكماً فيلزم أن يكون هذا إقراراً فأجاب بأنه ليس الحد صادقاً عليه لقولنا حكم صدقه وهذا يوجب حكماً على قائله فقط لكن ذلك ليس حكم ما اقتضاه الصدق لأن ما اقتضاه الصدق جلد غيره مائة والحكم المرتب على قائله مما فون إن لم يكن صادقاً * ولما كان أركان الأقرار أربعة المقر والمقر له والصيغة والمقر به أشار إلى الأول بقوله (ص) يؤخذ المكلف بلا جبر بإقراره (ش) يعنى أن المكلف الذى لا جبر عليه وهو البالغ العاقل الطائع إذا أقر بحق فانه يؤخذ بإقراره ويلزمه واحترز بالمكلف من غيره كالصبي والمجنون والمكره فإن إقراره غير لازم له واحترز بعدم الجبر من المحجور عليه كالمريض والزوجة فيما زاد على الثلث فانه لا يصح إقرارهما وإن أجزع عطية وقوله بلا جبر أخرج به السكران وإن دخل فى قوله مكلف لانه محجور عليه فيما يتعلق بالاموال والمرتب والعبد الغير المأذون له والسفيف والمفلس على تفصيله السابق وقوله بإقراره يؤخذ منه أن المال المقر به لا يشترط فيه أن يكون معلوماً حيث لم يقل بإقراره بمال معلوم (ص) لاهل لم يكذبه ولم يثبتهم (ش) المراد بالاهل القابل للمقر به كالأدى أو مافى معناه كما إذا أقر لجل أو جامع أو مسجد فإن الأقرار فى ذلك كله لازم بشرط أن لا يكذب المقر له المقر والابطل ولا رجوع له إلا بإقرار ثان ويشترط أيضاً أن لا يثبتهم المقر فى إقراره كما إذا أقر لصديقه الملائف ونحو ذلك واحترز بالاهل عما إذا أقر لجل أو جامع فإن الأقرار غير لازم وقوله لم يكذبه فإن كذبه تحقيقاً كقوله ليس لى عليه شئ أو غير تحقيق كقوله لا علم لى بذلك فانه يبطل الأقرار حيث استمر على التكذيب فلورجع إلى تصديق المقر فى الثانى فأنكر المقر عقب رجوعه صح الأقرار وإن رجع إلى تصديقه فى الأول فأنكر عقبه فهل يصح إقراره أو يبطل قولان والثانى هو ظاهر كلام المؤلف وإنما يعتبر التكذيب من الرشيد فتكذيب السفيف لغو وبعبارة قوله لم يكذبه صفة لاهل أى لاهل غير مكذب وقوله ولم يثبتهم الواو والواو والواو والعطف لأن فاعل الثانى غير فاعل الاول فلو عطف عليه لاقتضى أن فاعل الثانى هو فاعل الاول وليس كذلك (ص) كالعبد فى غير المال (ش) المراد بالعبدهنا غير المأذون له فى التجارة والمكاتب والمعنى أن

والأقرار للجامع إما من شئ ترتب عليه من وقفه أو من هبة أو صدقة لقيام مصالحه وهذا فى المعنى إقرار للتفيعين بهما (قوله كما إذا أقر لصديقه الملائف) والحال أنه مريض أو صحيح محجور عليه كمن أحاط الدين بماله الحاصل أن التهمة فى حق الأجنبي بكونه صدقة ملاطفاً والتهمة فى الوارث بأن يكون قريباً من معه بعد كالبنت مع ابن العم أو غيره من العصبة فالأمر مع البنت لقبول لئلا التهمة إذا لا يثبتهم أن يزيد فى نصيبه ويثبتهم أن يزيد فى نصيبها (قوله فتكذيب السفيف لغو) وأولى الصبي (قوله لأن فاعل الثانى) أى الفاعل فى الثانى فلا ينافى أنه من عطف الجمل

(قوله كما اذا أقر الخ) فاذا أقر بسرقة فانه يقطع ولا يؤخذ المسروق وان كان قائما لا يبينه أنه له وان المأذون حيث أقر فيؤخذ بالمسروق ان كان قائما فان أتلفه غرم قيمته ان كان له مال والا لم يتبع به (قوله مما في يد المأذون) وما زاد على مال التجارة ففي ذمة المأذون ولو حكما كالمكاتب (قوله بمغن عنه) الاولى أن يقول ان تقييده بغير المال يفيد أنه غير المأذون لان المأذون كما يصح اقراره في غير المال يصح في المال والحاصل أن غير المأذون باعتبار غير المال غير محجور عليه فصح أن يكون من أفراد المشبهة به أو من أفراد الممثل به (قوله وشبهه بما قبله الخ) وهو المكلف هذا بناء منه على أن الكاف في قوله كالعبد تشبيه أي والمعطوف على المشبهة مشبهة أي من تشبيهه الخاص بالعام (أقول) ولاداعي لذلك بل يجعل تمثيلا ولا شك أن العبد في اقراره بالجنائيات ليس محجورا عليه من جهتها فصدق عليه قوله يؤخذ المكلف باقراره بلا (٨٨) حرج وكذا يكتفى بالإشارة المفهومة من الناطق (قوله لم يجز اقراره) ظاهر في

الملاطف دون البعيد فان الاقرار للعبيد لا يشترط فيه الشرط المذكور وهو قوله ان ورثه ولد والحاصل انه لا مفهوم لقوله ولد بالنسبة لاقراره لا بعد فقط بل الشرط فيه أن يرثه أقرب سواء كان يستغرق المال كابن عم أقرب لابن عم أبعد أم لم يستغرق وأما بالنسبة لثلاث مسائل الآتية فلا بد أن يرثه ولد وذلك لان التهمة ضعيفة في الاول بخلافها فمين لم يرثه كخاله وملاطفه فيتمهم تخصيصهما بالاقرار لهما دون عمه فلذا شرط في صحة الاقرار لهما ومن بعدهما وجود الولد فان لم يرثه ولد بطل اقراره بالكلية ولا يكون في الثلث على المعتمد (قوله معطوف على آخره) جعل المكاف في قوله كالعبد للتشبيه أو التمثيل الا انك خير بأن المنعاطفات بالواو يكون المعطوف عليه الاول والا اول هنا هو العبد وقوله أو على المكلف أي بناء على أنها التشبيهية أو التمثيلية (قوله ومن البين الخ)

العبد أي الشخص العبد الذي لم يؤذن له في التجارة وغير المكاتب يؤخذ باقراره في غير المال كما اذا أقر بما يترتب به عليه عقوبة من نفس أو فق عين أو قطع يد ونحو ذلك وأما اقراره بالمال فانه غير صحيح لان المال للسيد أما العبد المأذون له والمكاتب فانه يصح اقرارهما بالمال ويؤخذ مما في يد المأذون من غير تراجع وكسب كما في باب الحجر وانما لم يقيده بالعبد بغير المأذون لان قوله بلا حرج مغن عنه وقوله (وأخرس) معطوف على قوله العبد وشبهه بما قبله مع أنه داخل فيه لثلاثتهم أنه لما كان مسلوب العبارة لا يصح اقراره تشبيهه على أنه صحيح (ص) ومريض ان ورثه ولد لا بعد أو ملاطفه (ش) يعني أن المريض الذي يرثه ولد أو ولد له يصح اقراره لرجل بعيد وارث له كم أول صديق ملاطف أو لاهمة حينئذ سواء كان الولد ذكرا أو أنثى وهو كذلك وأما ان كانت ورثته أبوين أو زوجة أو عصبية ونحوهم لم يجز اقراره وقوله مريض أي مرضا مخوفا وهو معطوف على آخره أو على المكلف وهو من عطف الخاص على العام وكلام المؤلف في اقرار غير الزوج وبأن اقراره لزوجه وبعبارة قوله لا بعد أي لو ارث أبعد كم أقر له وله بنت وأما عكسه فيمنع كما يأتي في قوله لا المساوي والا قرب ومن البين أن عكس ما هنا هو المشار إليه بقوله والا قرب ولا مفهوم لقوله ولد بل الشرط أن يرثه أقرب سواء كان يستغرق الميراث أم لا وهذا في الاقرار لا بعد وأما فيما بعده من المسائل فلا بد من أن يرثه ولد كما قال المؤلف (ص) أول من لم يرثه (ش) يعني وكذلك يصح اقرار المريض اذا ورثه ولد أو ولد ولد لقريب لا يرثه كخال ولا يرثه الأجنبي لانه يوجبهم حينئذ انه يشترط في صحة اقراره له ان يرثه ولد وليس كذلك فان اقراره للأجنبي جائز مطلقا كما أشار له ح فان قلت لم اعتبر في صحة الاقرار للقريب غير الوارث أن يرثه ولد واعتبر في صحة الاقرار للوارث لا بعد أن يرثه وارث أقرب وان لم يكن ولقلت لان التهمة في الاول أقوى من التهمة في الثاني (ص) أو لجهول حاله (ش) وسواء أوصى أن يتصدق به عن صاحبه أو يوقف له كما في البيان وبعبارة أو لجهول حاله أي لم يعلم هل هو قريب أو صديق ملاطف أو أجنبي فانه لا بد في صحة الاقرار له من أن يرثه ولد فيكون حينئذ اقراره من رأس المال سواء أوصى أن يتصدق به عنه أو يوقف له وأما عينه معلومة كقوله لعل أو حسن الذي بمكة مثلا ولا يعرف حاله فهذا عينه معلومة حيث سماه لكن

حاله

أي لا الأمرين مع أي الذين هما المساوي والا قرب (قوله ولا مفهوم الخ)

هذا هو الذي يظهر دون ما يفيد أول العبارة كما قررنا (قوله وأما فيما بعده من المسائل) أي التي هي قوله أو ملاطفه الخ (قوله لان التهمة في الاول) أي انه لا يكونه حرج وما من الارث فيشفق عليه بذلك أولانه من أقارب الام بالنظر لما مثل به ونحوه فيجمع الا أن المثال لا يخص فلعل الاقرب الاول (قوله أو لجهول حاله) فان لم يرثه ولد قال في الشامل ان أصح الأقوال انه ان أوصى ان يوقف حتى يأتي طالبه جاز من رأس المال هذا اذا استمر الجهل فان تبين ان صحة الاقرار يتوقف على ان يرث المقتول فان الاقرار يبطل وان أوصى ان يتصدق به عنه لم يجز من ثلث ولا من رأس مال حيث تبين انه وارث أو لم يتبين شيء وأما ان تبين أنه أجنبي غير صديق ملاطف فان الاقرار له ينفذ من رأس المال (قوله وسواء أوصى الخ) أي بأن افلان مائة درهم تصدقوا به عليه وليس المراد أنها هبة منى له بل اقرار بحق له تعلق بجهته

(قوله أوجهل الخ) وأما لو علم ميله لها وصباته لها فإنه لا يصح إقراره لها وسكت عنه لظهوره (قوله بشرط أن يرثه ابن واحد الخ) حاصل ذلك أن قول المصنف ورثه ابن أراد به الذكرا لفرق بين أن يكون كبيرا أو صغيرا منها أو من غيرها فصوره أربع وحينئذ فقوله إلا أن تنفرد بالصغير إنما هو مستثنى من قوله أو بنون وقوله أو بنون إشارة إلى أنه أراد بالبنون ما يشمل البنات فيكون شاملا لما إذا كانوا كلهم ذكورا أو إناثا أو البعض ذكورا والبعض إناثا فقول الشارح أو إناثا أو مانعة خلو فتجوزا لجمع فيصدق بما إذا كان البعض ذكورا والبعض إناثا وحاصله أن قوله أو بنون شامل لما إذا كان الكل كبيرا أو صغيرا أو البعض كبيرا والبعض صغيرا أو من غيرها أو البعض منها والبعض من غيرها فهذه تسعة ولا فرق بين كون الكل ذكورا أو إناثا أو البعض ذكورا والبعض إناثا فتسعة في ثلاثة بسبعة وعشرين (قوله ذكورا أو إناثا) كذا في نسخة ذكورا أو إناثا فيكون مقادما أنه ليس المراد بالبنون خصوص الذكور بل المراد ما يشمل الذكور والإناث أو هما ثم أقول إن محشى نت قال ما حاصله أن قوله أو بنون قاصرون على الذكور فقط أو هم مع الإناث وأما الإناث الخالص فهو ما أشار به بقوله ومع الإناث والعصبة قولان (٨٩) (قوله خاص بحالة الجهل) فلذا قال عجم وأما معلوم

البغض فيصح إقراره لها ولو انفردت بالصغير كما يفيد كلام الناصر اللقاني وابن رشد وغيرهما فلو قال كان جهل الخ لكان جاريا على قاعدته لا كثرية من رجوع الاستثناء لما بعد الكاف (قوله وأفرد أولا وجمع ثانيا) كذا قال اللقاني وقال عجم أتى بقوله بنون لأجل أن يستثنى منه قوله إلا أن تنفرد بالصغير لأنه رجعه له خاصة وقوله فان انفردت الخ يشير إلى أن قول المصنف إلا أن تنفرد الخ مستثنى من قوله أو بنون فقط كما أشرنا إليه إلا أن قوله أو إناثا يعارض ما أتى له في قوله ومع الإناث والعصبة والحق ما أتى أفاده محشى نت وحينئذ فيحمل قول المصنف أو بنون على ما إذا كانوا كلهم ذكورا أو البعض ذكورا والبعض إناثا وأما إذا كانوا كلهم إناثا فهو داخل في قوله ومع الإناث والعصبة قولان ومقادسار حنا أن ذلك الصغير لا فرق

حاله غير معلومة (ص) كزوج علم بغضه لها (ش) يعني أن الزوج إذا أقر في حال مرضه لزوجته بدن في ذمته أو أنه قبض منها دينافاته يؤخذ بإقراره أن كان يبغضها ولم يحك ابن رشد في هذا خلافا وأما أن كان يحبها ويحمل إليها فإنه لا يقبل إقراره لها لأنه يهتم في ذلك الآن بجيزه الورثة فعطية منهم لها وأما الزوج الصحيح فأقراره جائز من غير تفصيل (ص) أوجهل وورثه ابن أو بنون (ش) يعني وكذلك يؤخذ الزوج المريض بإقراره إذا أقر لزوجته في حال مرضه بدنه أو أنه قبض منها دينافاته بشرط أن يرثه ابن واحد ذكرا صغيرا أو كبيرا منها أو من غيرها أو بنون ذكورا أو إناثا وهذا الشرط خاص بحالة الجهل فان ورثه كلاله لم يجز إقراره وأفرد أولا وجمع ثانيا إشارة إلى أنه لا فرق بين الواحد والجمع (س) إلا أن تنفرد بالصغير (ش) يعني أن محل صحة إقرار الزوج المريض لزوجته الجهول حاله معها بشرط مقصده بأن لا تنفرد بالولد الصغير غير فان انفردت به أي بكونه منها وبقيصة الورثة كبار منها أو من غيرها فان إقراره حينئذ لا يصح اتفاقا وأما معلوم البغض فيصح إقراره لها ولو انفردت بالصغير كما يفيد كلام الناصر اللقاني وابن رشد وغيرهما (ص) ومع الإناث والعصبة قولان (ش) يعني أن الزوج المريض إذا أقر لزوجته التي جهل حاله معها ولم يكن له ابن ولا بنون وإنما كان له بنات وعصبة كبنت مثلا وعم هل يصح إقراره لها نظرا لزوجته لأنها أبعد من البنات أولا نظرا إلى العصبة لأن الزوجة أقرب منهم وسواء كانت البنات واحدة أو أكثر صغيرا أو كبيرا إذا كن من غيرها أو كبارا منها وأما أن كن صغيرا منها فلا يجوز إقراره لها فولا واحد القول أولا إلا أن تنفرد بالصغير وأراد بالعصبة الجنس أي غير الابن والإفاد هو قوله أن ورثه ابن أو بنون ويجوز في إقرار الزوج للزوجة من التفصيل ما جرى في إقراره لها من التفصيل (ص) كإقراره للولد العاق (ش) التشبيه في القولين المتقدمين والمعنى أن الزوج المريض إذا أقر لولده العاق مع وجود البار ولو اختلفا بالذكورة والانوثة ففي جواز إقراره ومنعه قولان فمن نظر إلى عقوقه أجاز وكأنه أقر لا بعد ومن نظر إلى الولدية منع لأنه أقر للساوي مع مساوية

(١٣) (خشي سادس) بين كونه ذكرا أو أنثى وما ذكرناه من أن كلامه يفيد أن قوله إلا أن تنفرد مستثنى من قوله أو بنون فقط هو مفاد عجم وأفاد اللقاني أن قوله إلا أن تنفرد راجع لقوله وورثه ابن ولقوله وورثه بنون فإنه قال قوله ابن أي كبير منها أو من غيرها أو صغيرا لم تنفرد به ثم قال قوله إلا أن تنفرد بالصغير غير كان معه كبير منها أو من غيرها أو كبير منها أو من غيرها أولا وما ذهب إليه عجم جعله المستفاد من كلامهم وهو غير ظاهر فالحق ما ذهب إليه اللقاني من أن الاستثناء راجع للسائلين لا لقوله أو بنون فقط وأل في الصغير الجنس الشامل للواحد والمتعدد والكلالة الفريضة التي لا ولد فيها ولا ولد (قوله وبقيصة الورثة) أي الأولاد كبار هذا يؤذن بأن قول المصنف إلا أن تنفرد مستثنى من قوله أو بنون فقط الذي هو قول عجم فيخالف قوله وأفرد أولا وجمع ثانيا الذي هو كلام اللقاني والذي يظهر كلام اللقاني في ذلك وإقراره للزوج كإقراره لها يجري فيه التفصيل إلا أن قوله إلا أن تنفرد بالصغير لا يتأتى في إقرارها كما هو معلوم أه (قوله ومع الإناث الخ) أي جنس الإناث والعصبة (قوله ولو اختلفا بالذكورة الخ) أي لأن الولد شامل للذكور والإناث

(قوله أولان من لم يقر له أبعد وأقرب) ويجزى الخلاف أيضا فيما إذا كان من لم يقر له بعضهم أقرب وبعضهم مساو كإقراره لأحد أخوته مع وجود أمه (قوله إذا كان المقر له أقرب وأبعد) لا يخفى أن المعنى صحيح وهو عين المصنف في المعنى إلا أن المناسب للشارح أن يقول وكذلك يجزى القولان إذا كان من لم يقر له أبعد وأقرب (قوله وقد علم الخ) لم يعلم مما تقدم وقد تقدم لنا ذكرها قريبا (قوله ولزم الحمل الخ) محل هذا التفصيل إذا كان الحمل غير ظاهر والالزم الإقرار مطلقا (قوله صحيح معمول به) ولا بد من نزوله حيا فان نزل ميتا لم يكن له شيء وينظر فان لم يعين شيئا بطل إقراره لاحتمال كونه قصدا للهبة وإن بين أنه من دين أبيه أو وديعته كان لمن يرث أبيه (قوله والثلاثة) أي والأربعة والخمسة فمن ولده لسته أشهر إلا خمسة أيام بمشابهة ما إذا ولده لسته أشهر كاملة وعبارة شب نصها فإذا ولده لأقل من ستة أشهر بخمسة أيام فهو بمنزلة ما إذا ولده لسته أشهر ولأقل منها بستة أيام فهو بمنزلة ما إذا ولده لخمسة أشهر وكذا في عب والحاصل أن نقص الستة الأشهر خمسة أيام بمنزلة كمالها دون الستة (قوله وفي صحيفة أولوح أو خرقة الخ) والظاهر أن مثل ذلك ما إذا نقش في حجر ذلك

(ص) أولامه أولان من لم يقر له أبعد وأقرب (ش) أي إن في إقراره لام ولده العاق قولين وكأنه مستثنى من قوله أنه يصح إقراره للزوجة التي جهل بغضه لها إذا كان له ابن أو بنتون كما قال إلا أن يكون الولد عاقا ففي صحة إقراره للزوجة قولان صرح به ما ابن رشد كما في التوضيح إلا أن المؤلف قبل ذلك بقوله لامه وابن رشد فرضه في الزوجة كانت أمه أم لا فلو قال للزوجة معه لم كان أحسن لأنه يفيد أن الخلاف لا يختص بالإقرار لأم العاق بل يكون فيها وفي زوجة غير هاتين نظرا لعمومه منع اذهو بمنزلة عدمه وشرط صحة الإقرار للزوجة أن يرثه ولد ومن لم ينظر لوصف العقوق أجاز لوجوده موجب الارث وكذلك يجزى القولان إذا كان المقر له أبعد منها وأقرب مثل الأم والأخت والعم وأقر للأخت فهل يجوز إقراره نظرا للام لأن الأخت أبعد منها أولا نظرا إلى العم لأن الأخت أقرب منه وكذلك إذا أقر لامه وله ابنة وأخ قاله ابن رشد فنظر إلى البنت أجاز لا إقرار لأم لانها أبعد ومن نظر إلى الأخ منع لانها أقرب وهو واضح (ص) لا المساوي (ش) يعني أنه إذا أقر لشخص مساو لمن لم يقر له في الدرجة فإنه لا يصح إقراره قولاً واحداً كما إذا أقر لأحد أولاده مثلاً فقوله (والأقرب) كما إذا أقر لأم مع وجود العم مستغنى عنه والواو بمعنى أو ولا يصح جعل الواو على بابها أي أنه إذا كان من لم يقر له مساوياً وأقرب فإنه لا يصح الإقرار له وقد علم أن هذا أحد قولين متساويين فاقتصر عليه ليس على ما ينبغي (ص) كأنه في السنة وأما أقرور جمع للخصومة (ش) التشبيه في قوله لا المساوي والأقرب يعني أنه إذا وعد بالإقرار أن آخره فإنه لا يلزم الإقرار مع التأخير كما لا يلزم إقرار المريض للمساوي أو الأقرب وله الرجوع إلى خصومته متى شاء ويحلف المقر أنه ما أراد بما صدر منه الإقرار (ص) ولزم الحمل أن وطئت ووضع لاقله والأفلا كثره (ش) يعني أن الإقرار بالحمل فلائمة من لا يصح معمول به أن وطئت أي أن كان لها زوج حاضر أو سيد حاضر بشرط أن تضع حملها دون ستة أشهر من يوم الإقرار حتى يعلم أن الحمل كان موجوداً يوم الإقرار فصواب قوله لاقله لأقل من أقله أي أقلية لها بال وأما اليومان والثلاثة فلا فإن الوضع لاقله حكمه حكم الأكثر وإن لم توطأ أي لم يمكن وطؤها بان كان لها زوج أو سيد غير متمكن من وطئها بان كان غائبا أو مسجوناً أو أقر لحملها فإن الإقرار يلزم له ولو وضعته لا كثر الحمل وهو أربع سنين على المنصوص هنا كما اقتصر عليه ابن الحاجب والأفالجاري على المذهب أو خمس على الخلاف في الشهير في أكثره وإذا جاز لا لا كثر لم يلزم والاكثرية من يوم انقطاع الإرسال عنها وهو تارة يكون يوم طلاقها أو يوم موته أو غيبته وتارة يكون قبل ذلك وقد أشار إلى ذلك في الذخيرة (ص) وسوى بين توأميه (ش) يعني أن الإقرار بالحمل إذا لزم فإنه يسوى فيه بين توأميه إذا وضعتهما وهما الولدان اللذان بينهما أقل من ستة أشهر فإنه يسوى بينهما الذي كثره لا نشي فان نزل أحدهما حيا والاخر ميتا استقل به الحي لأن الميت ليس أهلا للقبول أي لا يصح تملكه إلا أن يمين المقر الفضل كما إذا قال في ذمتي فلانة ألف من دين لابي عندي فلا يسوى حينئذ بينهما بل يكون للذ كرمثل حظ الاثنين أو يقول في ذمتي أو عندي وقال للذ كرمثل حظ الاثنين فإنه يعمل على ذلك واليه أشار بقوله (ص) الأبيان الفضل لابي أو في ذمتي أو عندي أو أخذت منك (ش) هذه من صيغ الإقرار اللازمة فإذا قال له على ألف أو له في ذمتي ألف أو قال أعطيتني ألفا أو قال أخذت منك ألفا فإن هذا وشبهه صريح في هذا السبب ويكون إقرارا وأما لو قال أخذت من فندق فلان مائة مثلاً أو قال أخذت من حمامه مائة أو قال أخذت من مسجد مائة فليس ذلك بإقرار بل هو كتيب في الأرض أن فلان على كذا أو قال شهدوا على لزمه والأفلا وفي صحيفة أولوح أو خرقة بلزومه مطلقا ولو كتب على الماء وفي الهواء فلا يلزمه

(قوله وأشار بلورد قول ابن المواز) لان ابن المواز قال لا يلزمه شيء في ان شاء الله أو قضى كما يفيد به سرام ولم يذكر بهرام خلافا في وفية وبعته (قوله وهل يحلف المقر أم لا) وهنالك قول ثالث وهو اذا (٩١) كان المقر حائرا توجهت على المقر

له والا فلا قال القلشاني في شرح ابن الحاجب وهو الظاهر من الأقوال (قوله هل توجه في دعوى المعروف) أي كما اذا ادعى عليه انه تصدق عليه أو وهبه وأنكر المدعى عليه هل له أن يحلفه أم لا خلاف (قوله وفية لك) وهذا ما لم يقتض به ما يمنع دلالة على الاقرار كما تقدم في باب الضمان في قوله كقول المسدعي عليه أجلى الخ (قوله تكون الحياة الخ) لا يخفى في ان الحياة تختلف مدتها باعتبار الاقارب والاجانب كما هو معلوم مما سيأتي (قوله والهبة كالبيع) المناسب والهبة كالشراء والمعنى صحيح أي فاذا ادعى الحائزانه باعه له أو انه اشتراه منه والمعنى واحد أو وهبه بل سيأتي في باب الحياة ان الحائز يكفيه دعوى الملكية وان لم يبين سببها (قوله بان قال نعم أو بلى) سيأتي في العبارة آخر ان المدار على الموافقة وان لم يأت بجواب (قوله قال ابن غازي الخ) هذا يقتضي أن قول المصنف أو أقرضتني على حذف الهمزة والنفي فيكون المعنى على الاستفهام وفي شرح شب ان أقرضتني بمجرد اقرار فلا يحتاج لجواب وهو ظاهر (قوله لان الاستفهام التقريري) علة لحذف والتقدير وما في بعض النسخ من حذف ذلك لا يظهر لان الاستفهام التقريري

يلزمه (ص) ولو قال ان شاء الله أو قضى أو وهبته لي أو بعته أو وفية (ش) يعني ان المكلف الذي لا حجر عليه اذا عقب اقراره باحدهذين اللفظين بان قال لفلان على ألف ان شاء الله أو قضى فان ذلك لا يضر في الاقرار على المشهور ويلزمه لانه لما نطق بالاقرار علمنا ان الله قد شاء وقضاه ولان الاستثناء لا يفيد في غير الحلف بالله فلو قال له على ألف ان شاء فلان فشاء فلان فانه لا يلزمه بذلك شيء لانه خطر وأشار بلورد قول ابن المواز لا يلزمه وفي بعض النسخ بدل قال زاد وهو اصرح واذا ادعى على شخص بحق فقال وهبته لي فانه يلزمه الاقرار ويثبت انه وهبه له وهل يحلف المقر له أم لا فيه خلاف مبني على الخلاف في اليمين هل توجه في دعوى المعروف أم لا وكذلك يلزمه الاقرار اذا ادعى عليه بحق فقال بعته لي ويبين انه باعه له لانه أقر بالملك وادعى خروجه عنه فاذا طلب المدعى عليه يمين المدعى فانه يحلف بلا خلاف وكذلك يلزم الاقرار من طلب منه دين فقال وفية لك ويبين انه وفاه له ثم ان قوله أو وهبته أو بعته لي مقيد بما اذا لم تحصل الحياة المعتبرة قال في التبصرة فصل من حاز شيئا مدة تكون الحياة فيها معتبرة والمدعى حاضر ساكت بلا مانع ثم يدعى على الحائز ان ما حازه ملكه فان ادعى الحائز الشراء كان القول قوله مع عينه في ذلك اه المراد منه والهبة كالبيع عند ابن القاسم على ما يظهر من آخر كلام مختصر التبتية (ص) أو أقرضتني أو اما أقرضتني أو ألم تقرضتني (ش) يعني انه اذا قال شخص لاخر أقرضتني مائة درهم مثلا فصدقه المقر له بان قال نعم أو بلى لزمه الاقرار وكذلك يلزمه الاقرار اذا قال له شخص اما أقرضتني الالف فصدقه المقر له على ذلك أو قال له ألم تقرضتني المائة فصدقه المقر له على ذلك فان ادعى الطالب المال فانه يلزم المقر وقوله أو أقرضتني قال ابن غازي في بعض النسخ أو أليس أقرضتني وهو الموافق لما في المدونة من كتاب ابن سحنون لان الاستفهام التقريري لا يحذف معه الهمزة ولا حرف النفي وقوله أو أقرضتني أو اما أقرضتني أو ألم تقرضتني مائة دينار مثلا فقال المقر له نعم وبعبارة وترك المؤلف الجواب في هذه الاشياء من المقر له لان الاحتجاج الى ذلك والغرض موافقة المقر له على الاقرار وقد أفهمه كلامه سابقا حيث قال لم يكذب (ص) أو سألني أو اترتهمني أو لا قضيتك اليوم أو نعم أو بلى أو أجل جوابا لا ليس لي عندك (ش) يعني انه اذا قال شخص لاخر أليس لي عندك عشرة مثالا فقال له الاخر سألني فيها أو اترتهمني أو لا قضيتك اليوم أو نعم أو بلى أو أجل فانه يلزمه الاقرار بذلك لكن الزوم في بلي ظاهر لانها توجب الكلام المنفي أي نصيره موجبا بعد ان كان منفيًا وأما نعم فاعمالزم بها الاقرار على عرف الناس لان الاقرارات مبنية على ذلك لا على مقتضى اللغة على الصحيح لانها تقرر الكلام الذي قبلها تنفيا كان أو ايجابا ولهذا قال ابن عباس في قوله تعالى أليس بكم لو قالوا نعم لكفروا أي لانهم قالوا لست بر بنوا وبعبارة مشي المؤلف في نعم على القول الضعيف عند الخوئين لا يقال ان الاستفهام في معنى النفي وليس للنفي ونفي النفي اثبات فتكون نعم واقعة بعد اثبات لان محل كون الاستفهام في معنى النفي اذا كان انكاريا أما غير كما هنا فلا يكون في معنى النفي باجتماع (ص) أو ليست لي ميسرة (ش) يعني وكذلك يلزمه الاقرار اذا قال له لي عندك ألف فقال له جوابا بذلك ليست لي ميسرة فهو بمنزلة من قال نعم وطلب المهلة في ذلك لانه لا وفاء عنده بالدين (ص) لا أقر أو على أو على فلان (ش) لا عاطفة على

أي الحمل على الاقرار بما بعد النفي (قوله أو سألني) من المسألة وهي الملاحظة في الطلب (قوله لا قضيتك اليوم) ان قرئ بصيغة الماضي فانما يكون اقرارا ان قيد باليوم كما قال وان لم يقيد به فلا يلزمه شيء لانه يمكن ان يكون نفي القضاء لنفي الدين وان قرئ بصيغة المضارع المؤكد بالنون الثقيلة فهو اقرار وان لم يقيد باليوم لان وعدة بالقضاء اقرار به (قوله وبعبارة مشي الخ) وفي التوضيح ينبغي اذا صدر ثم من عارف باللغة انه لا يلزمه شيء (قوله أو على أو على فلان) أي ويحلف

(قوله المفصلة) تقول ان قدم يكون اقرارا والا فلا (قوله الا أنه يخاف) أي والخلف في هذه فقط كما يفيد ع (قوله وفي حتى يأتي وكيلي وشبهه) الظاهر من القولين اللزوم (قوله فيما أعلم أو أظن) وأما أشك أو أوتهم فلا يلزمه اقرارا اتفاقا (قوله والذي يفيد النقل الخ) رده محشئ نت بأن كتب المذهب دالة على التسوية وهذا لعج وتبعه من تبعه فلا يعول عليه لأن قوله فيما أعلم ضرب من الشك (قوله ولزم ان نوكر الخ) ظاهر المصنف انه لا راعي حال المقر من كون مثله يتعاطى الجرام لا (قوله قدم على محله) لان محله بعد قوله في ألف والتقدير ولزم في ألف من عن خبر اقرار وقوله ولزم أي اقرارا أي ما أقربه فوافق ما تقدم (قوله الرفع على الحكاية) اعترضه اللقاني بان فيه حكاية المقر بغير من وهي شاذة اه (قوله وهو قول ابن القاسم وسحقون) مقابله ان القول قوله وعلى البائع البينة انه سلم العبد اليه (قوله فلا يكون الاقرار) الاولى فلا يكون اقرارا بمنزلة الاشهاد أي فلا يوجد اقرار بالقبض ينزل منزلة الاشهاد (قوله يتضمن قبضه) أي يتضمن الاقرار بقبضه (قوله لعدم التعيين) أي لاحتمال أن تكون ألفا أخرى (قوله وتلزمه الالف باقراره على المشهور) أي خلافا لابن سحنون (قوله على اقرار المدعي) أي الذي هو المقر له

على من قوله وعلى والواقع منه انما هو اقرار وانما لم يكن هذا اقرارا لانه وعده وكذلك لا يلزمه شيء اذا قال على أو على فلان جوابا لقول من قال لي عليك مائة للترديد في الكلام وسواء كان فلان حرا أو عبدا كبيرا أو صغيرا ابن الموازا الا أن يكون صغيرا جدا كان شهر فانه يلزمه الاقرار كقوله على المائة أو على هذا الخ فانه يلزمه الاقرار وقوله أو على الخ تظاهره قدم المقر به وأخره فتكون الطريقة المفصلة ضعيفة (ص) أو من أي ضرب تأخذها ما أبعدك منها (ش) يعني لو قال شخص لمن طال به عيائه مثلا من أي ضرب تأخذها أي من أبي كلب أو من أبي طاعة ما أبعدك منها فلا يكون اقرارا منه ولا يلزمه شيء لان ذلك القول خرج مخرج الاستهزاء بحسب الدلالة العرفية مع قرينة قوله ما أبعدك منها ومثله لو اقتصر على الثاني وأما لو اقتصر على الاول فقال ابن عبد السلام الاقرب انه ليس باقرارا أيضا الا أنه يخلف انه لم يرد الا الانكار (ص) وفي حتى يأتي وكيلي وشبهه أو اتزن أو خذ قولان (ش) يعني انه اذا قال له أذا العشرة التي لي عليك فقال له جوابا حتى يأتي وكيلي أو قال له اعد فاقبضها أو قال اتزن أو خذ أو قال انقدها وما أشبه ذلك فهل يكون ذلك اقرارا أولا في ذلك قولان حيث لا قرينة تبين انه أراد الحقيقة والاستهزاء (ص) كلك على ألف فيما أعلم أو أظن أو على (ش) التشبيه في القولين والمعنى انه اذا طال به بالالف عنده فقال له في جوابه على ألف فيما أعلم أو فيما أظن أو في على هل يكون ذلك اقرارا أولا في ذلك قولان والذي يفيد النقل ان الخلاف فيما اذا قال فيما أعلم أو أظن أو أوتهم أو فيما أعلم أو في على فانه يلزمه قطعا (ص) ولزم ان نوكر في ألف من عن خبر (ش) أشار بهذا الى أن المقر اذا عقب اقراره بما يوجب حكمه لا ينفعه ذلك ويلزمه ما أقربه فان قال له على ألف من عن خبر أو خنزير وما أشبه ذلك وكذبه المقر له أي ناكه وقال له بل الالف من عن عبد أو بر أو شبهه فانه يلزمه ما أقربه لانه لما قال له على ألف أقر بمسألة نعمته فقوله بعد ذلك من خبر أو خنزير وما أشبهه بعدئذ ما منه وقوله ولزم أي الاقرار وقوله ان نوكر شرط قدم على محله ويجوز في قوله ألف الرفع على الحكاية والجسر على أن التقدير في اقرار ألف ويكفي في الاضافة أدنى ملازمة وفاعل لزم مقدر أي ولزم ما أقربه ان نوكر الخ ويخلف المقر له انها ليست من عن خبر وهو واضح ان كان المقر له مسلما فان كان ذميا فان نا كر المقر في ذلك فكذلك واما ان لم ينا كر فلا يلزمه ما أقربه من الثمن لان شراءه فاسد والظاهر انه يلزمه قيمته ان قوته وحرره (ص) أو عبد ولم أقبضه (ش) يعني انه اذا قال له على ألف من عن عبد ابنته منه ولم أقبضه وقال المقر له بل قبضته فان ذلك يكون اقرارا منه ويلزمه الالف وهو قول ابن القاسم وسحقون وهو المشهور لان قوله ولم أقبضه بعد ان عمر ذمته بالثمن بعدئذ ما لانه أعقب اقراره بما يرفع حكمه ولا يمين له على البائع الا أن يقوم عليه بالقرب كما يؤخذ من فصل اختلاف المتبايعين فان قيل قد مر انهما اذا اختلفا في قبض الثمن فالاصل بقاؤه فلم يكن الحكم هنا كذلك فالجواب انهم نزولوا الاقرار بمنزلة الاشهاد وهو اذا أشهد على نفسه بالقبض لا يقبل قوله بعد ذلك انه لم يقبضه وكذا في الاقرار وحينئذ فيعلم ان محل ذلك في غير الاقرار فان قلت هو لم يقرباته قبضه وانما أقر بان غنه عليه فلا يكون الاقرار بمنزلة الاشهاد بالقبض قلت اقراره بان غنه عليه يتضمن قبضه فتأمل (ص) كدعواه الربا أو أقام بينة انه ربا في ألف (ش) التشبيه في لزوم الاقرار والمعنى انه اذا ادعى عليه بالالف فأقر بذلك وقال عقب اقراره هي من ربا أو أقام بينة بذلك أي شهدت البينة على اقرار المدعي انه ربا في المدعي عليه في ألف فان هذه البينة لا تقضه شيئا لعدم التعيين وتلزمه الالف باقراره على المشهور ولذلك لو شهدت البينة على اقرار الطالب انه لم يقع بينه ما التعامل الاعلى الربا فانه يعمل بها كما أشار اليه بقوله (ص) لان أقامها على

أقرار المدعى أنه لم يقع بينهما إلا الربا (ش) فلا يلزم القدر الزائد على الأصل ويرد رأس المال فولا
 واحد لعدم إمكان الشيوع وفهم من كلامه أنه إذا لم يكن له بينه وانما هو مجرد دعوى الربا لم
 يقبل وهو كذلك (ص) أو اشترت خراج ألف أو اشترت عبداً بألف ولم أقبضه (ش) عطف
 على أقامها والمعنى أنه إذا طالبه بألف مثلاً فقال اشترت منه خراج ألف أو اشترت منه عبداً
 بألف ولم أقبضه فإنه لا يلزمه شيء لأنه لم يعترف له بشيء في الأول ولأن ذكر الشراء بمجرد
 لا يوجب عبارة الذمة وانما تنعمر بالاعتراف بقبض المبيع والمقر لم يعترف بقبضه في الثانية
 ولعله في عبء كان غائباً ليكون الضمان من البائع والافهم مشكل فإن الضمان من المشتري
 بمجرد العقد فلا يعتبر القبض (ص) أو أقررت بكذا وأنا صبي كانا مبرسم ان علم تقدمه له أو أقر
 اعتذاراً أو بقرض شكر على الأصح (ش) معطوف على ما قبله من عدم لزوم والمعنى أن
 الشخص إذا ادعى على آخر أنه أقر بألف وأقام بينة على إقراره بألف فقال نعم أقررت لك بألف
 وأنا صبي وكان ذلك نسفاً فإنه لا يلزمه شيء على الأصح كما إذا قال لزوجه طلقك وأنا صبي فإنه
 لا يلزمه شيء إذا قال ذلك نسفاً وكما إذا قال أقررت لك بألف وأنا مبرسم وكان تقدم له مرض
 البرسام وعلم تقدمه ومثل دعواه الصبا دعواه النوم وكذلك قبل أن أخلق فلو قال غصبت لك
 ألف دينار وأنا صبي فإنه يلزمه ذلك بخلاف أن الصبي يلزمه ما أنسد فلو قال لأدري أ كنت
 صبياً أو بالغاً فإنه لا يلزمه شيء حتى يثبت أنه بالغ لأن الأصل عدم البلوغ بخلاف ما لو قال لأدري
 أ كنت عاقلاً أم لا فيلزمه لأن الأصل العقل حتى يثبت انتفاؤه كما استظهره ح وكذلك لا يلزمه
 شيء إذا طلب منه شيء فقال هو لفلان أو لولدي مثلاً فإن المقر له لا يأخذ إلا بالبينة لكن بشرط
 أن يكون مثل السائل يعتذر له في الشيء المقر به وأما لو كان مثله لا يعتذر له لذاته أو نحو
 ذلك فإن المقر له يأخذ المقر به وكذلك لا يلزمه شيء إذا أقر شكر ابن قال أقرضني فلان جزاء
 الله خيراً وقضيته قرضه أو ذماً كما إذا قال أقرضني وأساء معاملتي وضيق على حتى قضيته
 لاجزاء الله عنى خيراً فصولاً أو شكر على الأصح أن يقول أو ذماً على الأرجح لأن الشكر
 محل اتفاق ورجح ابن يونس أن الذم كالشكر في عدم اللزوم طال الزمن أم لا فإن لم يكن شكراً
 ولا ذماً ففيه تفصيل بين القرب والبعد كان أقر أنه كان تسلف من فلان المبت مالا وقضاه إياه
 فإن كان ما يذكره من ذلك حديثاً لم يطل زمانه لم ينفعه قوله قضيته إلا أن يقيم بينة وإن كان
 زمان ذلك طويلاً لحلف المقر وبرئ (ص) وقبل أجل مثله في بيع لا قرض (ش) يعني أنه إذا ادعى
 عليه بمال خال من بيع فأجاب بالاعتراف وأنه مؤجل فإن ادعى أجلاً يشبهه أن يباع تلك السلعة
 لمثله أو كانت العادة جارية بالتأجيل فإن القول قول المقر بيمينه وإن ادعى أجلاً مستنكراً فإنه
 لا يصدق والقول قول المقر به بيمينه وهذا إذا قامت السلعة والاتحالفوا وتفاخروا كما في المدونة
 وأما لو أقر بمال من قرض وادعى تأجيله وخالف المقر له وقال بل هو حال فإن القول قول المقر له
 لأن الأصل في القرض الجبال فقوله أجل مثله أي مثل ذلك الدين الذي ادعى به (ص)
 وتفسير ألف في كألف ودرهم (ش) أي وكذلك يقبل قوله في تفسير الألف والمعنى أن من قال
 على فيما أعلم ألف ودرهم وأبهم الألف أو ألف وعبداً أو ألف وثوب ونحو ذلك فإنه يقبل تفسير
 الألف بأي شيء أراد ولو لم يسم العادة به ولا يكون المعطوف تفسيراً للمعطوف عليه ويحلف
 على ما فسره إن خالفه المدعى فالكاف في الحقيقة داخلة على درهم (ص) وكذا في قوله نسفاً
 إلا في غصب فقولان (ش) يعني أنه إذا أقر له بخاتم وقال بائناً ذلك فسهل فإنه يقبل قوله إذا قاله
 نسفاً ولا يلزمه إلا الخاتم وإن قاله بعدم هله فإنه لا يصدق في القصر وبأخذ المقر له الخاتم بقصه
 ومثله في التفصيل إذا قال هذه الجارية لفلان وولدها لي وإذا قال هذا الخاتم غصبته من

(قوله لعدم إمكان الشيوع) أي
 فلا يحتمل أن تكون ألفاً أخرى
 (قوله ولعله في عبداً الخ) وأجيب
 أيضاً بأن الشراء بالنقد دائماً يقع
 على معين والعقد إذا وقع على معين
 وتعد رقبته انفسخ (قوله وأنا
 مبرسم) البرسام نوع من الجحون
 (قوله فلو قال لأدري) راجع
 لقول المصنف وليس راجعاً لصورة
 الغصب كما يفهمه شرح شب
 (قوله لكن بشرط) رده محذوف
 بأن هذا الشرط لا يعتبر (قوله أو
 ذماً على الأرجح) الحاصل أن
 الشكر محل اتفاق وعوض
 المدونة وانما الخلاف فيما إذا وقع
 ذماً مثل أن يقول أساء معاملتي
 وضيق على حتى قضيته فقبل
 يفرم ما أقر به وقر بين المدح والذم
 لأن المدح مأمور به والذم منهي
 عنه (قوله لم يطل زمانه) تفسير
 لقوله حديثاً (قوله في بيع لا قرض)
 هذه التفرقة لابن الحاجب وقال
 ابن عرفة قبول الأجل في القرض
 أولى من قبوله في البيع وردبانه
 بحث معارض لنص المدونة فلا
 يلتفت إليه وإن كان الخطاب
 اعتمده والحاصل أن ما قاله
 المصنف رحمه الله من التفرقة
 صحيح موافق للنقول (قوله أو
 كانت العادة جارية بالتأجيل)
 أي الزمن معين

(قوله قليلا كان أو كثيرا) شائعا أو معينا وقوله وفي الظرفية الخ والجواب من طرف الأول أن يقال الكل طرف بطريقه هذا ما فهمته ولم أره (قوله والاحسن الخ) ضعيف (قوله وسجين له) أي للتفسير المتعبران لم يفسر أو فسر بتفسير غير معتبر كتفسيره بجذع وباب في له من هذه الدار (قوله نصاب الزكاة) هذا على (٩٤) مراعاة الشرع وأما على مراعاة اللغة فيلزمه أقل متمول ولو درهما شحاسا

لأن المال لغة ما يتمول (قوله وقيل نصاب السرقة) ربع دينار وهذا القول ضعيف والمعتبر مال أهل المقر حيث خالف مال أهل المقر له وإذا تعدد مال أهل من يعتبر ماله لزمه أقل الانصباء كما في نت (قوله فيلزمه عشرة دينارا إن كان من أهل الذهب) هذا ظاهر حيث لم يفسر المقر ما أقرب فيه فيعمل بتفسيره ولا يلزمه نصاب مما يخرج منه دينه فإذا كان من أهل الذهب وفسر بنصاب من الفضة أو الأبل فيعمل بتفسيره ولو قال له على نصاب فيلزمه نصاب السرقة لأنه المحقق لانصاب الزكاة إلا أن يجري عرف به (قوله فانه يفسره) ويحلف المقر إذا ادعى الطالب أكثر مما فسر به فان نكل حلف المقر واستحق ما حلف عليه (قوله لا يقبل إلا إذا فسر بواحد كامل) رده ابن عرفة بأنه يقبل ولو بأقل من واحد كالنصف وغيره من الاجزاء وانما يمنع ذلك إذا ذكر مضاعفا والفرض كونه مفردا (قوله أو للغاية) وهي أولى (قوله عندي عشرة ونيف) يصح تقديمه وتأخيره (قوله فسر ب درهم أو دنانير) في شرح شب بخلافه حيث قال ولا بد أن يفسره بنصف المعطوف عليه لا بغيره (قوله لأنه مجهول) فظاهره كائن الحاجب ولو مع وجود المقر وامكان تفسيره وقوله ولو قال

فلان وفصه لي وقال ذلك نسفا فهل يصدق في الفص أول في ذلك قولان وإلى ذلك أشار بقوله الأفي غصب فقولان والمذهب الأول (ص) لا يجذع وباب في له من هذه الدار أو الأرض كني على الأحسن (ش) يعني أنه إذا قال لقلان في هذه الدار أو الأرض حق أو قال له من هذه الدار أو الأرض حق ثم فسر ذلك الحق بجذع منها أو فسر باب منها فانه لا يقبل ذلك منه ولا بد من تفسيره بجذع من الدار أو الأرض قليلا كان أو كثيرا ولا فرق بين من وفي على الأحسن عند سحنون وقال ابن عبد الحكم يقبل في في بالجذع وغيره والفرق عندهما من تقتضي التبعض وفي للظرفية فالحق في الدار لا منها (ص) ومال نصاب والاحسن تفسيره كشيء وكذا وسجين له (ش) يعني أن الشخص إذا أقر لشخص بمال وسواء قال عظيم أم لا فان المقر يلزمه المقر له نصاب الزكاة على الأشهر وقيل نصاب السرقة وعلى الأول فيلزمه أقل ما يسمى نصابا من جنس مال المقر فيلزمه عشرة دينارا إن كان من أهل الذهب ومائتا درهم إن كان من أهل الورق وخمس من الأبل إن كان من أهل الأبل وثلاثون من البقر إن كان من أهل البقر وأربعون من الضأن أو المعز إن كان من أهل الضأن أو المعز وخمسة أوسق من الحب إن كان من أهل الحرث والاحسن على ما في كتاب ابن سحنون أن يفسر قوله له عندي مال ويقبل قوله فيما فسر به ولو بجبة أو بدرهم مع عينه فان فسر فلا كلام وإن أبي فانه يحبس حتى يفسر وكذلك إذا قال عندي حق أو شيء أو كذا فانه يفسر ويقبل قوله فيما فسر به لكن في كذا لا يقبل إلا إذا فسر بواحد كامل بخلاف ما قبله فإن أبي أن يفسره بحبس حتى يفسره واللام في له للتعليل أو للغاية أي إليه وعلى كل حال لا يخرج من السجن حتى يفسر (ص) وكعشرة ونيف وسقط في كناية وشي (ش) النيف يخفف ويشدد يقال عشرة ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف إلى أن يبلغ العقد الثاني والمعنى أنه إذا قال له عندي عشرة ونيف فانه يقبل تفسيره للنيف مع عينه والنيف من الواحد إلى التسعة وأما البضع فانه من ثلاثة إلى تسعة ابن عرفة عن ابن سحنون من أقر بعشرة دراهم ونيف قبل قوله في النيف ولو قل فسر بدرهم أو دنانير ونقله المازري كانه المذهب وإذا قال له على نيف فيلزمه درهم لأنه أقل الزيادة على العقد كذا ينبغي وإذا قال له على مائة وشي أو عشرة وشي أو ألف وشي فإن الشيء الزائد على الجملة يسقط لانه مجهول ولو قدم الشيء أيضا بخلافه مفردا كما مر فانه يجب عليه تفسيره ولو قال له على مائة الشيء اعتبر وطول بتفسيره وبعبارة وسقط أي الزائد على المائة في هذا التركيب وهو شيء قد كثر مع المائة قريبة تعين مرجع الضمير أي وسقط الشيء لا شيء وكذا ونيف (ص) وكذا درهم عشرون وكذا وكذا أحد وعشرون وكذا كذا أحد عشر (ش) كذا كناية عن العدد وعن الشيء فإذا قال له على كذا درهم فانه يلزمه عشرون درهما لأن الذي يميز بالواحد المنصوب من العدد غير المركب من العشر ين إلى التسعين والأصل براءة التهمة فأثبتنا المحقق وهو العشرون وألغينا الزائد لكن يحلف إن ادعى المقر أكثر ولو قال كذا درهم بالرفع لزمه درهم واحد وكذا إذا قاله بالوقف لانه المحقق

على مائة الشيء الحاصل أن الشيء ثلاثة أحوال أفراد واستثناء وذكركم بعد معلوم والفرق بين ذكره معطوفا أو كرم مفردا أن اغومه مفردا يؤدي إلى إهمال لفظ المقر به بالكلمة وإذا كان معطوفا سلم من الإهمال لأعماله من المعطوف عليه ولم يهمل المستثنى لانه بمنزلة الشيء المستقل ولانه يؤدي لظلم المقر (قوله وسقط الشيء الخ) أي المضموم وقوله لا شيء أي الذي لم يذكركم مقر بغيره وقوله وكذا ونيف لا يسقط وأولى إذا انفرد أي النيف (قوله لزمه درهم واحد) أي لأن المعنى هو درهم

(قوله قال ابن القصار) عبارة فيها تصور ونص نت ففي كذا دراهم أقل الجمع ثلاثة وكذا درهما عشرون درهما وكذا درهم بالخفض قال ابن القصار لنص فيه ويحتمل أن يريد به درهما قال وقال لي بعض النحاة الخ (قوله يلزمه مائة درهم) لأنها أقل عدد يضاف للمفرد ولو قال كذا دراهم بالجمع والاضافة لزمه ثلاثة لأنها أول عدد يضاف للجمع قاله ابن عبد الحكم وقال سمعون لا أعرف هذا وبقيل تفسيره وما قاله هو الحق لأنه الجارى على عرف الاستعمال لا على اللغة فان وافق العرف اللغة فذلك والا فان فسر المترك كلامه بالعرف قبل منسه والا لم يقبل (قوله لان المعطوف من العدد المركب) لا يخفى انه ليس في العطف تركيب (قوله ولو زاد وكذا مرة ثلاثة) هذا يظهر في المعطوف ومثله يقال في المركب (قوله لاحتمال (٩٥) التأكيذ) أى واحتمال التأسييس

ويعمل بالتأكيذ لانه المحقق لان التأسييس فيه زيادة (قوله أو دراهم) لان الصحيح ان أول جمع الكثرة الثلاثة ويختلف مع جمع القلة في الانتهاء (قوله المشهور الخ) مقابله يلزمه في دراهم كثيرة تسعة لان ذلك تضعيف لأقل الجمع ثلاث مرات وقيل يلزمه نصاب الزكاة وقيل خمسة دراهم (قوله لان ولا قليلة) أى لان مدخول لامن لا قليلة الذى هو قليلة أى فيكون ولا قليلة معناه انها ليست بثلاثة بل أربعة (أقول) ظهر من ذلك ان الثلاثة أقل مراتب القلة والاربعة أول مراتب الكثرة فيسلم من ذلك أن تكون الاربعة قليلة كثيرة لانها تاتي مراتب القلة وأول مراتب الكثرة فيأتى التنافي ويمكن الجواب بان القلة والكثرة أمران نسبيان (قوله فلو جعل) الاولى أن يقول فلما جعل أى لا قليلة متبنا لأول مراتب الكثرة لزم التناقض أى بين لا كثيرة ولا قليلة (قوله ان وصل) هذا في غير الامانة وأما فيها كالوديعة فيقبل وان لم يصل كما اقتضاه كلام الناصر لان المودع

اذا المعنى هو درهم ومثله اذا قاله بالخفض قاله ابن القصار قال وقال لي بعض النحاة يلزمه فيه مائة درهم واذا قال له عندي كذا وكذا درهم فانه يلزمه أحد وعشرون درهما لان المعطوف من العدد المركب من احد وعشرين الى تسعة وتسعين فيلزمه المحقق من ذلك واذا قال له عندي كذا كذا درهم فانه يلزمه أحد عشر لان كذا كذا كناية عن العدد المركب وهو من أحد عشر الى تسعة عشر والاصل براءة الذمة فيلزمه المحقق فقط ولو زاد وكذا مرة ثلاثة لم يزد على ما ذكر لاحتمال التأكيذ كما استظهره بعض (ص) وبضع أو دراهم ثلاثة (ش) يعنى انه اذا قال عندي بضع فانه يلزمه ثلاثة لما علمت ان البضع من ثلاثة الى تسعة والاصل براءة الذمة فيلزمه المحقق فقط ولو قال له على بضعه عشر لزمه ثلاثة عشر وكذلك اذا قال له عندي دراهم فانه يلزمه ثلاثة لانها أقل الجمع (ص) وكثيرة أولا كثيرة ولا قليلة أربعة (ش) المشهور وهو قول ابن عبد الحكم انه اذا قال له عندي دراهم كثيرة أنه يلزمه أربعة دراهم ومثله اذا قال له عندي دراهم كثيرة ولا قليلة أولا قليلة ولا كثيرة ثم ان الكثرة المنقبة تحمل على ثانی مراتبها وهى الخمسة لا على أول مراتبها وهى الاربعة والالزم التناقض لانه يصير نافيها لها ولا بقوله لا كثيرة ومتبنا لها ثانيا بقوله ولا قليلة لان ولا قليلة تحمل على أول مراتب القلة وهو ثلاثة لانه المحقق فلو جعل متبنا لأول مراتب الكثرة وهو الاربعة لزم التناقض وأفعال العقلاء تصان عن مثل هذا (ص) ودرهم المتعارف والا فالشرعى وقيل غشه ونقصه ان وصل (ش) يعنى انه اذا قال له عندي درهم فانه يلزمه درهم مما يتعامل به الناس وعلى هذا فلو فسر به درهم من الفلوس كفى وأما ما قاله ابن شاس من انه لا يقبل تفسيره بالفلوس فلعله مبنى على عرفهم وان لم يكن عرف فانه يلزمه الدرهم الشرعى فلو أقر به درهم مغشوش أو بدرهم ناقص ووصل ذلك بكلامه فانه يقبل قوله في ذلك والفصل لضرورة من عطاس أو غشاء أو نحو ذلك لغو فلفظه لغو ضرورة لم يقبل قوله وأخذ بما أقر به والشرط يرجع للشرعى وللمنعاد حيث كان يطلق على المغشوش والناقص ومثل ذلك ما اذا جمعهما والضمير في غشه راجع للشيء المقربه أعظم من الدرهم ويكنى قول المقر ناقص ويقبل تفسيره في قدر النقص (ص) ودرهم مع درهم أو نحوه أو فوقه أو عليه أو قبله أو بعده أو ودرهم أو ثم درهم درهمان (ش) يعنى انه اذا قال له فلان عندي درهم مع درهم أو لفظا مما ذكره المصنف فانه يلزمه درهمان وقد نص في الجواهر على أكثر هذه المسائل ولم يحك في أخلاقا الا في قوله درهم على درهم فكي قولا آخر يلزم درهم درهم ولزم درهمين في جميعها طاهر قاله الشارح أى ما لم يجر العرف بخلافه ولا مفهوما لدراهم بل والدانير والعروض (ص) وسقط في لابل ديناران

أمن وأفهم قوله غشه ونقصه انه لو فسر برصاص أو حديد لم يقبل متصلا كان أو لا وهو كذلك حيث لم يكن ذلك متعارفا ويظهر قبوله في الامانات (قوله فلو فسر به درهم الخ) أى لانه المتعارف في مصر وأما بالشام فالدرهم من الفضة يعدل ستة دراهم من الفلوس بمصر (قوله من عطاس أو غشاء) لا سلام أو رده أو تهدد (قوله حيث كان يطلق) أى المتعارف على كل من المغشوش والناقص هذا يظهر بالنسبة للدرهم عند عرف الشام فيقبل فيه كونه ناقصا ومغشوشا (قوله أو لفظا مما ذكره) ومثل ذلك ألف (قوله ما لم يجر العرف بخلافه) كان يكون قوله درهم تحت درهم أى درهم في مقابلة درهم أخذته منك وقوله ودرهم مبتدأ محذوف الخبر أى على درهم وقوله درهمان فاعل بفعل محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف أى لازم درهمان والخبر والتقدير ولو قاله على درهم لزمه درهمان (قوله لابل الخ) أى ببل

لان مذهب الجمهور واختيار ابن مالك ان بل ناقلة عن الاول ولا لانا كيد ومذهب غيرهم ان لالتق ما قبلها وبل لاثبات ما بعد رها وهو ظاهر كلام المصنف (قوله لان الاضراب الخ) لعل هذا حيث تعذر سؤاله والا قبل منه ما ادعاه (قوله وحلف ما اراده ما) لاحتمال حذف حرف العطف في الاولى والطرفية او الاصل في الثانية دون العوضية ومثل ذلك درهم في درهم لاحتمال ان في طرفية لاسبية (قوله بالاضافة البيانية) لا يظهر كونه اضافة بيانية ولا للبيان لانتداد اللفظين لاعلى مذهب البصريين لانه لا يضاف اسم لما به اتحد ولا على مذهب الكوفيين لانه يشترط اختلاف اللفظ (قوله وهو المذهب) أي ان المذهب انه يلزمه المائتان اذا كتب الذكرين أو امر بكاتبه - مامع الشهادتين ما (قوله) (٩٦) وأما الاقرار المجرد الخ) أي أشهد أشهادا مجردا عن الكتب كالأشهاد

المقر على نفسه فوما ثم أشهد آخرين ففيه الخلاف كما ترى وقضية كلام بعض تريح قول أصبغ وبقي صورتان اذا كتب المقر كل مائة وثيقة ولم يشهد لهما ولا شهد بهما عليه بل على خطه هل يكون منزلة الأشهاد على الاقرار من غير كتب ولا أمر فيلزمه فيما ذكر واحدة ويحلف على غيره أم لا والاول هو مقتضى ما ذكره ابن غازي فانهم لو أمر بكتب ولم يشهد (قوله ان جل على الاقرار) أي أشهد على نفسه في وثيقة ان لقان عليه مائة ثم أشهد في وثيقة أخرى بمائتين وقوله ورد على الذي قبله أي من أن المذهب لزوم ثلثمائة وقوله وان جل على الاقرار المجرد عن كتب كان ماشيا بالخ والحاصل ان الاقوال ثلاثة فيما اذا أقر في موطن بمائة وأشهد وفي موطن بمائتين أي وأشهد الاول يلزمه ثلثمائة مطلقا والثاني عن أصبغ ان كان الاقرار بالاقول أو لاصدق المطلوب ان الاقل دخل في الاكثر وأما ان كان الاقرار بالاكثرا ولا فهما لان والثالث أن المقر يحلف ما ذاك الامال واحد

(ش) يعني انه اذا قال له على درهم بل ديتار ان فان الدرهم يسقط ويلزمه الديتاران وكذلك يسقط الدرهم اذا قال له على درهم بل ديتار واحد وكذلك يسقط الدرهم اذا قال له على درهم لا بل درهمان فيلزمه الدرهمان أي وسقط ما قبل بل أي بلا أول ما أت بها وبعبارة فان أضر ب لاقل قبل ان وصله كما يدل عليه قوله وقبل غشه ونقصه ان وصل واذا أضر ب لمساوقا لظاهر لزوم ما قبل بل وما بعد هذا لان بل حينئذ كالواو والفاء لان الاضراب هنا تعذر فلم تبقى الا مجرد العطف (ص) ودرهم درهم أو بدرهم درهم وحلف ما ارادهما (ش) يعني انه اذا قال لقان عندي درهم درهم فأ كد باعادة لفظ الدرهم أو قال له عندي درهم بدرهم فانه يلزمه درهم واحد ويحلف المقر ما ارادهما ثم ان قوله ودرهم درهم بالاضافة البيانية أي ودرهم هو درهم وأما بالرفع فلا يتوهم لان الثاني تو كيد لا لاول وانما المتوهم الاضافة لان المضاف غير المضاف اليه والباء في درهم سببية أي له على درهم بسبب درهم أي عاملته بدرهم فلزمني درهم (ص) كاشهاد في ذكر بمائة وفي آخر بمائة (ش) يعني أنه اذا أشهد على نفسه في وثيقة ان لقان عليه مائة ولم يذكر سببها ثم أشهد في وثيقة أخرى بمائة وهما متساويان قدرا ووقعا فانه يلزمه مائة واحدة والثانية تا كيد لا لاول ويحلف المقر على ذلك ان ادعاهما المقر له أما ان اختلفا قدرا أو مائة فانه يلزمه المائتان معاقبوه كاشهاد الخ مشبه به في لزوم مائة واحدة والحلف على الاخرى وقيل يلزمه المائتان وهو المذهب لانه لا خلاف بين ابن القاسم وأصبغ ان الاقرار بأموال وأما الاقرار المجرد فعند ابن القاسم أموال وعند أصبغ مال واحد (ص) ومائة ومائتين الاكثر (ش) ان جل على الاقرار كما هو ظاهره ورد عليه ما ورد على ما قبله وان جل على الاقرار المجرد كان ماشيا على القول الثاني في نقل ابن الحاجب وقد أنكر ابن عرفة ثبوته نصافي المذهب لكن لم يثبت لم لابن عرفة الا انكار المذ كورا نظر الشرح الكبير (ص) وجل المائة أو قريها أو نحوها الثلثان فأكثر بالاجتهاد (ش) يعني أنه اذا قال له على جل المائة أو قرب المائة أو نحو المائة فانه يلزمه ثلثا المائة بخلاف ويلزمه أيضا زيادة على الثلثين بما يراه الحاكم باجتهاده فالاجتهاد انما هو في الاكثر وقيل يقتصر على الثلثين ابن رشد وهذا الخلاف انما يحتاج اليه في الميت الذي يتعذر سؤاله عن مراده وأما المقر الحاضر فيسئل عن تفسيره ما أراد ويصدق في جميع ذلك مع يمينه ان نازعه في ذلك المقر له وادعى أكثر مما أقر به وحقق الدعوى في ذلك والافعل قولين في ايجاب اليمين عليه اه وما قاله ظاهر ان فسر المقر بأكثر من النصف وأما ان فسر بالنصف أو دونه فلا يقبل تفسيره والله أعلم كما أشار له (ص) ج

ولا يلزمه الا المائتان مطلقا قال بهرام واقصر المصنف على قول أصبغ فاذا علمت ذلك فظاهر عبارة شارحنا ان الثاني وهل كلام ابن الحاجب هو قول أصبغ القائل بالتفصيل لانه الذي مشى عليه المصنف مع ان مفاد كلامه في الشرح الكبير ان المنكر أن له الاكثر مطلقا ومشي عليه محشى ثبت ونصه تقرير الشارح هو ظاهر كلام المصنف وهو المعتمد وما قرره به أنكره ابن عرفة قائلا لا أعرفه الا لابن الحاجب يعني ثبوت أكثر الاقرارين مطلقا وهو القول الثاني في قول ابن الحاجب ومائة ومائتين في موطنين فثالثهما ان كان الاكثر أو لا يلزمه ثلثمائة (قوله بالاجتهاد) أي باعتبار ديانته وعبدما أو باعتبار عسره ويسره (قوله والافعل قولين) أي بان لم تحق في الدعوى فيجوز على القولين في ايجاب اليمين (قوله في ايجاب اليمين عليه) أي كان اليمين على الميت لانه اختلف هل توجه عين التهمة أم لا

(قوله عشرة الخ) عشرة الاول يجوز فيه الرفع والجرح فالرفع باعتبار القول المقدر أي في قوله كذا والجرح على تقدير مضاف أي في مسألة عشرة ولا يجوز الجرح باعتبار دخول الجرح عليه لانه داخل في الحقيقة على ذلك المقدر (قوله ومبنى القولين الخ) اعلم أن القائل يلزم العشرة بوجوب عليه اليمين والقائل يلزم مائة لا بوجوبها (قوله صواب ان كان الخ) ولذلك قال بعض الشراح ومحل القولين اذا لم يكن المقر والمقر له يعلمان الحساب بأن كنا يجبه لانه أو أحدهما (٩٧) وأما لو علمنا معاقبته المائة اتفاقا ثم بحث

في جريانتهما فيما اذا كانا من غير أهله أو كان المقر وحده من غير أهله بأن المتعارف عند عوام مصر أن عشرة في عشرة بعشرين لاعمالة وأما ان كان المقر وحده من أهله فالقولان فيل مائة تطرأ عليه بالحساب وقيل عشرة على ما لا ين عرفة أو عشرون على ما لا يصنف تبعاً لابن الحاجب لان العالم انما يخاطب العاقل بما يفهمه ويقتبل قوله ويحلف ان فازعه المقر له الجاهل بالحساب وحقق عليه الدعوى والافق قولان (قوله صندوق) بضم الصاد وقد تفخ (قوله أو منديل) كذا في نسخته فيكون معطوفاً على قوله ثوب في الخ وكأنه قال واذا قال عندي منديل في صندوق وفي شرح شب وأما لو قال ثوب في منديل فيلزمه كل منهما انتهى وانظر ما وجهه (قوله لادابة في اصطبل) أي لان قال له عندي دابة في اصطبل فلا يلزم الاصطبل اتفاقاً (قوله وألف الخ) أي ولو علق اقراره على شرط كقوله له على ألف مثلاً ان استحل لم يلزم وان وقع معلق الاقرار على وجوده (قوله وفي تعليل البساطي الخ) لانه قال عندي أن استحل له لا يعلم وقوله استحل قد يكذب فيه وقوله ان أعارني لغسوم من الكلام

وهل يلزمه في عشرة في عشرة عشرون أو مائة قولان (ش) الصواب كما قاله ابن عرفة ان المنقول أنه اذا قال عندي عشرة في عشرة هل يلزمه عشرة أو مائة قولان والقول بأنه يلزمه عشرون لا يعرفه ومبنى القولين أن في تحتمل السببية وتحتمل أن تتعلق مع مجرورها بمحذوف أي مضروبة في عشرة وبعبارة ابن عرفة لو قال عشرة دراهم في عشرة لزمه مائة وقال ابن عبد الحكم انما يلزمه القدر الاول ويسقط ما بعده ان حلف المقر أنه لم يرد بذلك التضعيف وضرب الحساب قلت قول غير واحد من شيوخنا ان كان المقر عالماً بالحساب لزمه قول سمخون اتفاقاً وهو المائة صواب ان كان المقر له كذلك اهـ (ص) وثوب في صندوق وزيت في جرة وفي لزوم طرفه قولان (ش) يعني أن الشخص اذا قال له عندي ثوب في صندوق أو منديل أو قال له عندي زيت في جرة فإنه يلزمه الثوب والزيت بلا خلاف ويقبل تفسيره في الثوب والزيت وأما الطرف وهو الصندوق والجرة فهل يلزمه ذلك أولاً يلزمه فيه قولان أي في كل فرع قولان ومثلي بماليين اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون المظروف يستقل بدون الطرف أولاً ورد بالمثال الثاني على من قال يلزم الطرف فيه باتفاق لان الخلاف موجود في المسئلتين ثم في كلامه حذف أي ولو قال ثوب في صندوق وزيت في جرة ففي المذهب في لزوم طرفه قولان وانما احتجنا الى التقدير ثانياً لان الجواب جملة اسمية يتعين فيها القضاء كما اشار له بعض (ص) لادابة في اصطبل (ش) يعني أنه اذا قال له عندي دابة في اصطبل فإنه يلزمه الدابة ولا يلزمه شيء من الاصطبل باتفاق لانه لا ينقل وهو بقطع الهمة لانه ليس من الاسماء التي تبدل مرة الوصل (ص) وألف ان استحل أو أعارني لم يلزم (ش) يعني أنه اذا قال له على ألف ان استحل ذلك أو أعارني الشيء الفلاني فقال المقر له استحل ذلك أو أعار له فإنه لا يلزم المقر شيء من ذلك لانه يقول ما ظننته يفعل ذلك أو يعيرني كذا علوه وهو واضح وفي تعليل البساطي نظر ولو قال له على ألف ان حكم به فلان لرجل سماء فتعالم كماله فحكم به عليه لزمته بخلاف لو قيد بعشيرة زيد فشاء فلا يلزم (ص) كان حلف في غير الدعوى (ش) يعني أنه اذا قال له على ألف ان حلف عليها فحلف عليها فإنه لا يلزم المقر شيء اذا كان ذلك من غير دعوى باجماع أهل المذهب لان المقر يقول ظننت أنه لا يحلف باطلاً وأما لو قال ذلك بعد تقديم دعوى فإنه اذا حلف استحق ما حلف عليه والمراد بالدعوى المطالبة وان لم تكن عندنا كم ومطالبة الوكيل كطالبة رب الحق ثم انه يصح في أن تكون شرطية فهي مكسورة أي وكقوله له على ألف ان حلف ويصح أن تكون مصدرية أي وكلفه في قوله له على ألف ان حلف (ص) أو شهد فلان غير العدل (ش) أي اذا قال لك على كذا ان شهد به فلان فإنه لا يكون اقراراً سواء كان فلان عدلاً أو غير عدل وأما العمل بشهادته فيعمل به ان كان عدلاً لان كان غير عدل فلا حذف قوله غير العدل لكان حسناً ان كلامه يقتضي انه اذا كان عدلاً فإنه يكون اقراراً والا فلا يكون اقراراً وليس كذلك ان قيل اذا كان عدلاً فشهادته مقبولة سواء أقر بذلك أم لا

(١٣ - خشي سادس) ووجه النظر أن المقر لم يعلقه على ما في نفس الامر بل على قوله ان استحل وقد وقع المعلق عليه ذكره في (قوله ومطالبة الخ) أي وأما مطالبة من يسمع رب الحق يقول لي عند فلان كذا فطلب السامع فلان من غير توكيل من رب الحق في ذلك فإنه بمنزلة عدم المطالبة كما يشهد ما ذكره الزرقاني عن التوضيح وظاهره ولو أجاز رب الحق فعله بعد ما حلف من عليه الحق اهـ (قوله فشهادته مقبولة) أي مع شاهد آخر أو مع اليمين فيما يتعلق بالمال

أي فافائدة قوله على ألف
ان شهد بها فلان العدل أي
نظر الظاهر المصنف ولو توطر
لما قدره الشارح فلا يرد سـ و قال
(قوله حكمهم بها على مقتضى الشرع)
أي بالبينة أو الشاهد واليمين (قوله)
ولا عين عليهم ما على قول ابن القاسم
مقابله ما قاله عيسى أي كما يفهم من
بهرام وان كان وفق بينهما بعد ذلك
(قوله عين الخ) فإذا امتنع فبحسب
حتى يعين أي أو يموت كسئلة
التفسير إذا امتنع منه (قوله فان
نكل حلف المقر له على ما ادعاه
من الأعلى وأخذه) وبقى للمقر
الادنى فان نكل فينبغي أن يشتركا
بينهما وظاهره هذا شموله لما إذا
كانت الدعوى دعوى تحقيق
أو اتهام وهو كذلك فان هذا الباب
مبنى على أن عيسى بن التهمة ترد كما
يأتي في قوله ان قال لأدرى ثم اعلم
أنه حيث قلنا وبقى للمقر الأدنى
هل ينتفع به انتفاع المالك ويطؤها
ان كانت أمة ان أحب ويصير
المقر له كالبائع والمقر كالمشتري أو
تباع ويقبض المقر ثم اعوضا عن
قيمة الأعلى انظر شب والظاهر
الاول (قوله وان عين أعلاهما
حلف عليه) فان نكل لم يأخذ شيئا
(قوله اذ دعواهما على عدم
الدراية) لا يخفى ان هذا انما هو
ظاهر في قول المقر له لأدرى وأما قول
المقر لأدرى فلم يعلم من المصنف
انما يعلم منه بقرينة قوله حلف
على نفي العلم (قوله مع انه الخ)
ويجيب بأن قوله حلف على نفي العلم
يفيد أن معنى قوله والاى بأن قال

فافائدة الاقرار المذكور فالجواب انه أفاد تسلمه لشهادته فلا يحتاج فيه لا عذار وقد يقال
ينبغي أن يكون له الاعذار لانه يقول ظننت أنه لا يشهد و بعبارة غير منصوب على الحال من
مقدر مع عامله أي فشهد فلان حال كونه غير العدل ولا يجوز كونه حالاً من فلان المذكور لان
هذا ليس من مقول المقر ولا رفعه على أنه صفة لفلان المقدّر لان فلان لا يكتفى به عن العلم فهو
معرفة وغيره نكرة واتفاق الصفة والموصوف في التعريف واجب بل يجوز رفعه على البدلية
منه واحترز بقوله شهد عما لو قال ان حكمهم اقلان فهاصكما اليه فانه يلزمه ما حكم به قاله في
التوضيح وظاهره كان عدلاً أو غير عدل وان ذلك لازم بمجرد قوله حكمت وان لم تكن بينة ولا
عين مع شاهد وينبغي أن يكون محل ذلك حيث حكمهم بها على مقتضى الشرع (ص) وهذه الشاة
أو هذه الناقة لزمتها الشاة وحلف عليها (ش) يعني أنه اذا قال له عندي هذه الشاة أو هذه الناقة
فان الشاة تلزمه ويحلف بشاة على الناقة واليه يعود الضمير من قوله وحلف عليه أي يحلف
ان الناقة ليست للمقر له بل يدوق ذال شكه والاقام معنى عينه فأوحرف شك ما قبلها لازم للمقر
وما بعدها غير لازم له ويحلف عليه وهذا قول سحنون أو يقال ان أو تحتمل الإبهام فلا اشكال
حينئذ في الحلف على البت ولو عكس لزمتها الناقة وحلف على الشاة فلو قال وكذا أو كذا الزمة
الاول وحلف على الثاني لكان أخصر وأتم (ص) وعصيته من فلان لا بل من آخر فهو
للاول وقضى الثاني بقيمة (ش) يعني أنه اذا قال غصبت الشيء الغلاني من زيد ثم قال لا بل من
عمرو فهو أي الشيء الغلاني المقر به للاول أي لزيد لانه لما أقرب به أقولاتهم في اخراجه عنه ثانيا
ويقضى الثاني وهو عمرو بقيمة يوم الغصب ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا ولا عين عليهما
على قول ابن القاسم قال عيسى الآن يدعيه الثاني فله اليمين على الاول فان حلف فيكون
للاول ويقضى الثاني بقيمة وان نكل الاول حلف الثاني وأخذه ولا شيء على المقر للاول ابن
رشيد وقول عيسى تفسير لقول ابن القاسم فان نكل الثاني أيضا فلا شيء له من القيمة لانه
أنكر أن يكون له بدعواه الشيء المغصوب والظاهر أنه يشترط مع الاول لتساويهما في النكول
والا تيان ببل دون لا كذلك وتعتبر قيمته يوم الغصب ولعله حيث علم والاف يوم أقر (ص) ولك
أحد من بين عين والا فان عين المقر له أجودهما حلف وان قال لأدرى حلفا على نفي العلم
واشتركا (ش) يعني أن من قال لشخص لك أحد هذين النويين أو العبدتين مثلا فان المقر يؤمر
بتعيين ما أقر به لان اقراره يحتمل الإبهام والشك وله دعوى زوال الشك وعلى كل حال له التعيين
فان عين له أجودهما أخذ المقر له وكذلك اذا عين له أدناهما وصدقه المقر له على ذلك فان لم
يصدقه حلف المقر ودفعه فان نكل حلف المقر له على ما ادعاه من الأعلى وأخذه وان لم يعين
المقر ما أقر به بل قال لأدرى أيهما له فان المقر له يعين أحدهما فان عين أدناهما أخذت بغير عين
اذلاتهم حينئذ وان عين أعلاهما حلف عليه لانه يتم حينئذ وظاهره أن المقر له يعين بعد
قول المقر لأدرى من غير تعيين منه أنه لا يدري أن أجودهما المقر له وهو ما يفيد كلام ابن
عرفة وابن شماس وان قال المقر له لأدرى أيهما مشاي والمسئلة بحالهما من كون المقر قال
لأدرى أيضا حلفا على نفي العلم ويبدأ المقر باليمين ويشتركان حينئذ في ذلك بالنصف لا بالثلث
والثلاثين لان المتبادر من الاشتراك التساوي والتصريح بنفي العلم تصريح بمعا علم التزاما
دعواهما عدم الدراية ويلزم من ذلك الحلف على عدم العلم واعتراض على المؤلف بان ظاهره
يشمل ما اذا أقر من التعيين مع انه انما هو فيما اذا قال لأدرى كما في ابن عرفة وابن الحاجب
وهو ما شرخصا عليه وأما ان امتنع فبحسب وأما المقر له اذا قال لأدرى وامتنع من التعيين

(قوله والاستثناء هنا الخ) أى فى قصد الاستثناء والنطق به والاتصال الالعارض ضرورى كسعال أو عطاس أو ثأوب وان لا يستغرق أو يساوى ولكن فى غير هذا الباب يكفى أن ينطق به وان سراج كلسان وهذا لا بد أن يسمع نفسه لانه حق لمخلوق (قوله يصح بالعين) أى التعيين (قوله وبغير الجنس) معطوف على معنى ما تقدم أى صح بغير الادوات المعالومة وبغير الجنس والباء للابسة أى وصح الاستثناء ملتبساً بغير الجنس (قوله وسقطت قيمته) أى العبد يوم الاستثناء ويان ذلك أن يقال اذ كرسفة العبد ويقوم على الصفة التى يذكرها فان ادعى جهله فإينبغي أن تسقط قيمة عبده من أعلى العبد لان المقر انما يؤخذ بالمحقق وهذا فى فرض المصنف وفى عكسه تعتبر قيمة عبده من أدنى العبد وقوله وسقطت قيمته هذا فى المقوم (٩٩) فان كان المستثنى مثلياً سقط عنه فاذا قال له على ألف

الاعشرة أفقره من الفمخ مثلاً لا فيقال بم تباع العشرة فان قيل بل بعشرة دنانير أسقطت من الألف (قوله وان أبرأ فلاناً مما له قبله) وان أبرأ مما عليه فانه سبراً من الدين لا من الأمانة الآن لا يكون عنده دين فيبرأ من الأمانة كما قاله المحققون وابن رشد وعند المحققين أن عليه يشمل الأمانة والدين وأما لفظ عندي فذكر الما زرى انها تشمل الدين والأمانات وذ كر ابن رشد اختصاصها بالأمانة وحينئذ فسكوت المصنف عن عليه وعند المحققين لتعارض القولين عنده ويحتمل أنهما عنده كقبل ويحتمل أنهما عنده كبع (قوله برئ مطلقاً) ظاهر المصنف براءته ولو فى الآخرة أيضاً وهو كذلك على أحد قولين حكاهما القرطبي على مسلم والآخر لا تسقط عنه مطالبة الله وظاهره أيضاً شموله للبراءة من المعينات كدار وهو كذلك بمعنى سقوط طلبه بقيمتها أو برفع يده عنها (قوله فهو معين) بفتح الباء أى ان كل رجل معين أى ان كل فرد تعلق به الأبراء بذاته فلا يبرأ منهم كقولك أبرأت رجلاً المحتمل لزيد و بكر وغيرهما

فيكون له الأدنى (ص) والاستثناء هنا كغيره وصح له الدار والبيت لى (ش) يعنى ان الاستثناء فى هذا الباب كغيره من الابواب التى يستثنى فيها كباب العتق و باب الطلاق و باب النذور وما أشبه ذلك فيصح بشرط الاتصال الالعارض كسعال ونحوه ويشترط عدم الاستغراق كلك على عشرة لا تسعة فيلزمه واحد وكما يصح الاستثناء بأدواته يصح بالعين فاذا قال هذه الدار فلان لى هذا البيت فان ذلك صحيح أو الخاتم لى الفص فان تعددت بيوتهم ولم يعين البيت فانه يعين ويجرى فيه ما جرى فى قوله ولك أحد ثوبين وكذلك يصح الاستثناء اذا أقر بالدار فلان نسبة الأربعها أو التسعة أعشارها أو ما أشبه ذلك (ص) وبغير الجنس كألف الأعبدا وسقطت قيمته (ش) يعنى أن الاستثناء من غير الجنس صحيح فاذا قال له على ألف درهم الأعبدا أو الاثوباً وما أشبه ذلك فان ذلك يكون اقراراً صحيحاً وكان المعنى له على ألف درهم القيمة عبداً والقيمة ثوباً وتسقط قيمة ما ذكر من الشئ المقر به بشرط أن لا تستغرقه القيمة فان استغرقت القيمة المقر به بطل الاستثناء والاقرار صحيح وكذلك اذا قال له عندي عبداً الاثوباً تطرح قيمة الثوب من قيمة العبد وكذلك اذا قال له عندي ألف درهم الاعشرة دنانير فطرح المستثنى من المستثنى منه بصرفهما (ص) وان أبرأ فلاناً مما له قبله أو من كل حق أو أبرأ برئ مطلقاً ومن القذف والسرقه (ش) يعنى أن من أبرأ شخصاً معينا مما له قبله براءة مطلقة بأن قال أبرأت ذمة فلان مالى قبله أو قال أبرأته من كل حق أو قال أبرأته فقط وأطلق فانه سبراً من كل حق فى الذمة أو تحت اليد من الأمانات معالومة أو مجهولة و يبرأ أيضاً من المطالبة من حد القذف ما لم يبلغ الامام والافلا يجوز له البراءة الآن يريد المقتضوف أن يستر على نفسه فله ذلك بعد البسوخ ويبرأ أيضاً من المطالبة بالمال المسروق وأما حد السرقه فهو حق لله فلا يجوز لاحد أن يسقطه مطلقاً فقوله وان أبرأ فلاناً أى شخصاً معينا كما قاله الشارح فان كان مجهولاً فلا كقوله أبرأت شخصاً أو رجلاً مالى قبله وأما لو قال أبرأت كل رجل فهو معين لان الاستغراق معين وظاهر قوله مطلقاً ولو فى غير ما يتعلق بالخصومة وقد قاله البساطى وانما أتى بقوله ومن القذف الخ لادفع توهم ان البراءة لا تكون الا فى محض حق الادعى لانه انما أبرأ مما له لا من حق الله (تتبعه) لا يجوز للوصى أن يبرئ عن المحجور البراءة العامة وانما يبرئ عنه فى المعينات وكذلك المحجور بقرب رشده لا يبرئ الا من المعينات ولا تنفعه المبارأة العامة حتى يطول رشده كسنة أشهر فأكثر ومن هذا لا يبرئ القاضى الناظر فى الاحساس المبارأة العامة وانما يبرئه من المعينات و ابرأوه عوما جهل من القضاة (ص)

وقوله لان الاستغراق معين بكسر الباء (قوله لانه انما أبرأ الخ) متعلق بمحذوف أى وانما صح الأبراء كما كان منه حق الله كالقذف والسرقه لان الأبراء انما يتعلق بحق الادعى فقط لا بحق المولى تعالى (قوله لانه انما أبرأ) أى أبرأ الشخص القاذف مما له لا من حق الله فاذا دأنه من حق الله (قوله لا يجوز للوصى أن يبرئ عن المحجور) أى يبرئ الناس من حق المحجور البراءة العامة أى كأن يسامح من عليه الحق للمحجور المسامحة العامة وانما يبرئ من المعين وكذلك المحجور أى من كان محجوراً وصار رشيداً لا يبرئ وليه براءة عامة الا بعد طول من رشده (قوله لا يبرئ القاضى الناظر فى الاحساس) لان القاضى هو الذى له النظر فى شأن الاحساس بالاصالة (قوله من المعينات) أى ماعد البراءة العامة كأن يبرئه من دراهم معلوم قدرها ولو كانت تقبيلها الذمة فلم يرد بالمعينات ما لا تدخل فى الذمة وكذا يقال فيما بعد

(قوله فلا تقبل دعواه) حاصل كلام شارحنان كلام المصنف فيما اذا تقدم المدعى به لقوله فلا تقبل دعواه عليه (قوله فلا تقبل دعواه) اعلم ان كلام المصنف شامل لما اذا علم تقدم البراءة أو جهل هل هو مقدم عليها أم لا ولم يحقق الطالب في حالة الجهل انه بعد البراءة أو قبلها وكذا ان حقق الطالب في حالة الجهل انه بعد البراءة ولم يكن بينهما خلطة فان كانت بينهما خلطة فانها تتوجه الدعوى وتقبل وتتوجه اليمين على المطالب على المعتمد ولا يمين عليه في الثالثة لعدم توجهها في دعوى التحقيق بحيث لا خلطة على المذهب ويختلف في الثانية لان توجهها في دعوى الاتهام قوى فلا يراعى فيه خلطة على المعتمد ولا يمين عليه في الاولى اتفاقا (قوله نسيانا أوجهلا) أى كنت أعلم المادة الفلانية فتسيتهم أبرا تلك ناسيا لها أو كنت جاهها فابرا تلك فأخبرت بها فأرجع عليك فلا رجوع عليه (قوله أو انه أراد الخ) أى قال المبرئ أنا قصدت (١٠٠) البراءة من غير ذلك الذى ادعى به وقوله وكذلك لوجهل التاريخ أى بأن كتب

فلا تقبل دعواه وان بصلك الابينة انه بعده (ش) الفاء تقر بعية أى واذا برئ من عليه الحق بصيغة من الصيغ المتقدمة ثم قام صاحب الحق وادعى على من أبرأه بحق فلا تقبل دعواه عليه بنسيان أوجهل أو انه أراد بعض متعلقان الابراء ولو أتى بذلك كحق وهو المراد بالصلك الا أن يأتي بينة تشهد له ان الذكر المذكور رأى الخجة المكتتب فيها الحق بعد البراءة أى صدر التعامل بما فيه بعد البراءة فحينئذ يعمل به وكذلك لو جهل التاريخ أو كان غير مؤرخ فلا تقبل دعواه به الابينة انه بعد الابراء وبعبارة فلا تقبل دعواه أى قبولاً يلزم المبرئ الحق بمجرد هذا وأما اليمين برده هذه الدعوى فنص ابن رشد على توجيهها فان كل لزمه لانه بمنزلة الاقرار بهذا اذا اتفقا على انه قبل البراءة واختلفا هل دخل فيها أم لا وأما الوادعى انه بعد هذا وقال المبرئ قبلها لم يقبل قوله الابينة انه بعده كما قاله الشارح انظر المواق (ص) وان أبرأه مما معه برئ من الامانة لا الدين (ش) يعنى أن من أبرأ شخصاً مما عساه له معه أو عماله عنده فانه يبرأ من الامانات فقط كالودائع والقراض والابضاع وما أشبه ذلك ولا يبرأ من الديون لانه لا يقبل في عرف الخطاب لما يتعلق بالذمة معه ولا عنده بل عليه لان معه وعنده تقتضى الامانة وللفظة عليه تقتضى الذمة وكلام المؤلف محمول على ما اذا كان العرف كذلك فان كان العرف جريان هذا اللفظ في الامانة والدين برئ منهما وانظر اذا لم يكن عرف واحد من الامرين فهل يبرئ من الامانة فقط وهو الظاهر أم لا وظاهر كلام المؤلف انه لا يبرأ من الدين وان لم يكن له معه امانة وله عليه دين ولكن قال الشارح على سبيل البحث انه يبرأ من الدين في هذه الحالة

باب ذكر فيه الاستلحاق ٢٣٥

وهو الاقرار بالنسب وأتبعه بالاقرار بالمال لشبهه به وان خالفه في بعض الصور ولم يعرفه المؤلف وعرفه ابن عرفة بقوله هو ادعاء المدعى انه أب لغيره فيخرج قوله هذا أبى وهذا أوفلان فقوله ادعاء المدعى جنس يشمل ادعاءه لاجنبي وابنه والام وقوله انه أب يخرج به من ذكر لان ذلك خاص بالاب وقوله فيخرج الخ لانه ليس بادعاء لان الادعاء انما يكون فيما جهلت الدعوى فيه وأشار المؤلف بقوله (ش) انما يستلحق الاب مجهول النسب (ش) الى أن الاستلحاق

لفظاً يحتمل السبعين بالسين والباء والتسعين بالتاء والسين أو سقط على التاريخ من سداد أو تقطيع فحصل الجهل وقوله أو كان غير مؤرخ أى لم يكتب فيه تاريخ فظهر الفرق بين قوله أوجهل التاريخ وبين قوله أو غير مؤرخ فظهر أن الصور ثلاث (قوله وأما اليمين برده هذه الدعوى) أى بأن يقول والله ان هذا المدعى به دخل في البراءة ثم ان الذى ذكره الشارح يخالف لما ذكره عجم فانه ذكر ان كلام المصنف شامل لما اذا علم تقدم البراءة أو جهل هل هو مقدم عليها أم لا ولم يحقق الطالب في حالة الجهل انه بعد البراءة أو قبلها وكذا ان حقق الطالب في حالة الجهل انه بعد البراءة ولم يكن بينهما خلطة فان كان بينهما خلطة فانها تتوجه الدعوى وتقبل وتتوجه اليمين على المطالب على المعتمد

باب الاستلحاق

(قوله وأتبعه بالاقرار أى

وأتبعه بالاقرار (قوله وان خالفه في بعض الصور) مفاد ان هناك موافقة في بعض الصور وهناك مخالفة وليس كذلك لان الحقيقة مختلفة فالاحسن أن يقول لموافقتهما في مطلق الاقرار في ذلك والاولى أن يقول لانه يشارك في مطلق الاعتراف وان اختلف المتعلق (قوله يشمل ادعاءه لاجنبي) أى كقوله هذا أوفلان أى يشمل ادعاء الشخص لاجنبي وقوله والجد والام أى ادعاء الجد هذا ابن ابني والام هذا ولدى والاولى أن يقول وادعاء الابن أى ادعاء الابن ان هذا أبوه (قوله لان ذلك خاص) أى الاستلحاق الخ ظاهر هذا ان القائل هذا أوفلان قاله في معروف النسب وكذلك قوله هذا أبى (أقول) وليس هذا بظاهر بل المناسب أن يحتمل هذا في مجهول النسب أيضاً كما هو الموضوع ويخرج من التعريف لان الاستلحاق الشرعى هو ادعاء الاب انه أب لغيره فيخرج ادعاء غيره ممن ذكر والحاصل أن قوله ادعاء المدعى جنس يشمل جميع من ذكر وقوله انه أب لغيره يخرج جميع من ذكر ويفرض في مجهول فاذا علمت ذلك فالاولى أن يقول

لانه ليس باستحقاق (قوله ولا الجدل على المشهور) أى خلافاً لأشهب لان الرجل انما يصدق في الحاق ولد بفراشه لافي الحاق بفراش غيره وبهذا يعلم أن كون الجد لا يستحق اذا قال هذا ابن ولدى وأما ان قال أبوه هذا ابني أو والدهذا ابني فإنه يصدق وانما كان الاب يستحق دون الام لان الولد ينسب لأبيه دون أمه (قوله مجهول النسب) ولو كذب المستحق أو أمه (قوله والقاعدة أغلبية) قد يقال المحصور فيه عبارة عن الامرين وكل منهما يقال له انه مؤخر عن المحصور وهو (١٠١) الاستحقاق وكأنه قال الاستحقاق محصور في وقوعه

من الاب على مجهول النسب (قوله اصغره) أى لاستحقاقه أكبر منه أو مساويه (قوله فقتضى اختصار البراذع الخ) هو الظاهر لان الشارع منشوف له (قوله يعنى ان من أعتق الخ) حل للمفهوم (قوله وهذه المسئلة الخ) لا يخفى ان قوله أو باعه الخ مما دخل تحت المبالغة في قوله انما يستحق الاب مجهول النسب فكيف يصح هذا (قوله يصح رجوعه الخ) ويصح رجوعه للمنطوق أى اذا كان المستحق بالفتح رقاً أو مولى لمن صدق المستحق بالكسر فإنه يلحق بنسبه به فقط ويستمر على رقه وكونه غنياً لمن له رقه أو ولده فالصور أربع يلحق به نسبه ويستمر مولى أو رقاً لثالث في صورتين الاولى اذا صدق مالكه أو معتقه المستحق أو سكنت ولم يتقدم للمستحق عليه وعلى أمه رق فأنتهما اذا كذبه وتقدم له ملك الصورة الثالثة يلحق بنسبه ويبطل ما للسيد من ملك أو ولده اذا صدق المستحق وتقدم له عليه أو على أمه ملك الرابطة لا يلحق بنسبه ولا يبطل حق السيد أو المعتق فيما اذا كذب المستحق بالكسر ولم يتقدم له عليه ولا على أمه ملك (قوله أى اذا علم تقدم ملك المستحق له على أمه) أى أو عليه (قوله وكأنه قال ولا يلحق به) أى اذا كان رقاً

من خصائص الاب فغيره لا يصح استحقاقه كالام اتفاقاً ولا الجد على المشهور ولا غيره - ما من الاقارب وأما ما باني آخر الفصل اذا أقر عدلان بثابت النسب فهو اقرار لاستحقاق واذا استحق الاب فانما يستحق مجهول النسب لتشوف الشارع للحقوق النسب ولولا ان الشارع خصه بالاب لكان استحقاق الام أولى لانها اشتركت مع الاب في ما للولد وزادت عليه الحمل والرضاع واحتراز مجهول النسب عن معلومه أى الثابت النسب ويحدد من استحقاقه حد القذف ومقطوعه كولد الرزنا أى الثابت انه ولد زناً لان الشارع قطع نسبه عن الرزني ويستثنى من قوله مجهول النسب اللقيط فإنه لا يصح استحقاقه الابينة أو بوجه كما يأتي في باب اللقطة فالخصم منصب على الاب ومجهول النسب وهذا من غير الغالب لان الغالب ان المحصور فيه بانما يجب تأخيرهم والقاعدة أغلبية أى لا يستحق الا الاب ولا يكون استحقاق من الاب الا لمجهول النسب (ص) ان لم يكذب العقل لصغره أو العادة (ش) يعنى ان شرط صحة الاستحقاق أن لا يكذب العقل أو العادة فإن كذب العقل أو العادة فإنه لا يصح استحقاقه مثال الاول أن يستحق الصغير الكبير أو علم أنه لم يقع منه نكاح ولا تسرباً حيث فرض العلم بذلك ومثال الثاني أن يستحق من ولد يلد بعد يعلم انه لم يدخله وأما ان شك هل دخل أم لا فقتضى اختصار البراذع أنه يصح استحقاقه ومقتضى كلام ابن نونس انه لا يصح استحقاقه ودخول المرأة ببلد الزوج والشك في دخولها مجرى فيه ما جرى في الرجل كذا ينبغي وأما انه كذب الشرع فقد خرج بقوله مجهول النسب (ض) ولم يكن رقاً لمكذبه (ش) يعنى ان شرط صحة الاستحقاق أن لا يكون المستحق بفتح الحاء رقاً لمن يكذب المستحق بكسرهما أما ان كان رقاً لمن يكذب فإنه لا يصح استحقاقه لانه يتهم على اخراج الرقية من الرق (ص) أو مولى (ش) يعنى ان من أعتق شخصاً وحاز ولده ثم استلقه شخص بعد ذلك وقال هـ ذوا دى وكذبه الحائز لولائه لم يصدق في ذلك ومنطوق كلام المؤلف يشمل صورتين ما اذا صدقه الحائز لرقه أو ولائه وما اذا لم يكن لاحد عليه رق أو ولده وهذه المسئلة مفروضة فيما اذا لم يكن المستحق بكسر الحاء باعه والافسأى في قوله أو باعه (ص) لكنه يلحق به (ش) يصح رجوعه للمفهوم أى فان كان رقاً لمكذبه أو مولى فلا يلحق به لحوقاً تاماً لكنه يلحق بنسبه به فقط أى اذا علم تقدم ملك المستحق له على أمه والا فلا يلحق بنسبه به أيضاً وأما ان صدقه سيده فان علم تقدم الملك له سقط ما بيد المصدق وصار أباه وان لم يعلم تقدم الملك له لحق بنسبه به فقط ويبقى رقاً لسيده ويحتمل انه استدراك على ما قبله فيكون ما شاع على قول أشهب ويكون صدر المشهور ثم حكى مقابله وكأنه قال ولا يلحق به على المشهور لكنه يلحق به على قول ويحتمل أنه مستأنف أى لكن حكم هذا الذي كذبه الحائز لرقه لحوقه به اذا اشتراه بعد ذلك ويكون راجعاً لقوله ولم يكن رقاً لمكذبه لا لقوله أو مولى وهذا أولى من حمله على ضعيف (ص) وفيها أيضاً يصدق وان أعتقه مشترى به ان لم يستبدل على كذبه (ش)

لمكذبه أو مولى وهل مراده لا يلحق به لحوقاً تاماً على المشهور لكن يلحق به كذلك عند أشهب أى بشرط تقدم الملك عليه أو على أمه أو المراد به لحوقاً ناقصاً بدون ذلك الشرط (قوله وهذا أولى من حمله على ضعيف) وان كان يتكرر مع قوله الآتى وان اشترى مستلقه والمالك لغيره عتق فتكلم هنا على الاستحقاق وهناك على العتق ولم يكتف بما هنا وان كان مستلزماً لذلك توطئة لقوله كشاهد ردت شهادته (قوله وان أعتقه الخ) فان قلت مقتضى المبالغة في قوله وان أعتقه مشترى به ان في المدونة الامرين العتق وعدمه مع ان الذي فيه العتق فقط فكيف نسب لها ذلك فالحواب ان عدم العتق لما كان يستفاد منها بطريقين الاول به نسب لها ام

(قوله وليس معارضا لقوله الخ) أي لمفهوم قوله ولم يكن الخ (قوله لانهم ما وقع في المدونة) علة لقوله فرق أي انما احتاج للفرق لوقوعهما في المدونة الظاهر ان الفرق يحتاج له ولو فرض ان احدهما لم تقع في المدونة بل وقعت في كتب أهل المذهب (قوله لم يملك أم الولد) أي ولم يملك الأم وقوله بخلاف هذه أي فقدم ملك الأم وولد عنده كما أفاد ذلك بعض الشيوخ وبعض الشراح حيث قال لان هذا محمول على ما اذا تقدم للمستحق بالكسر ملك على المستحق بالفتح أو على أمه فله قرينة تصدقه وما قبله محمول على ما اذا لم يتقدم له عليه ولا على أمه ملك (قوله فردت) أي القائل وفيها قول آخر حاصل كلام الشراح ان قول المصنف وفيها أيضا يصدق أي من حيث حقوق النسب فلا ينافي ان عتقه ماض ولا ينقض بدليل قول الشراح والولاء للمشتري وان كان خلاف المتبادر من لفظ تصدق وقوله وفي فرق أي الحسن نظر حاصل ذلك أنه لم يحمل المعارضة (١٠٣) على الوجه الذي حمل عليه شارحنا لان حاصل كلام شارحنا ان المصنف

قد أفاد فيما تقدم حيث قال ولم يكن رقالة كذبة الخ انه اذا كان رقيا أو موليا لم يكن له فلا يصح استحقاقه وهنا قد أفاد انه يصح استحقاقه فيطبق به وحاصل الجواب انه فرق بين المستثنين فأتقدم بحمل على ما اذا لم يتقدم للمستحق ملك على الولد وعلى أمه فلذلك كان عند التكذيب لا يصح الاستحقاق رأسا ولا يصح نسبه بالمستحق وهما محمول على ما اذا تقدم للمستحق ملك على الولد أو على أمه وهذا المعارض على أبي الحسن لم يفهم المعارضة على ذلك الوجه بل فهم ان حاصل ما تقدم في قوله يلحق به انه اذا وقع تكذيب للمستحق فانه يلحق به اذا تقدم له ملك عليه أو على أمه ويستمر رقيا أو موليا للكذب ينصرف فيه بما يريد وحاصل ما هنا أنه يصدق المستحق وان أحدث فيه المشتري عتقا أو بيعا أو فحواهما فينقض فعليه ويرجع للمستحق فحمل قوله يصدق على ظاهره وحيث قد فهم التعبير بقول المصنف وفيها قول آخر معارض

يعني ان من باع عبدا وولد عنده فاعتقه المشتري ثم استلمه البائع فانه يلحق به ويصدق ان لم يستدل على كذبه بما مر ويرد الثمن للمشتري والولاء للمشتري وليس معارضا لقوله ولم يكن رقيا لم يكن له أم موليا لان هذه مسألة أخرى غير السابقة وقرئ أبو الحسن بينهما لانهم ما وقع في المدونة بأنه في الاولى لم يملك أم الولد الذي استلمه فليس معه قرينة تصدقه بخلاف هذه وعلى هذا فقوله وفيها أيضا الخ معناه وفيها مسألة أخرى تشابه الاولى وتماثلها ولا يستعينها ويصدق فيها ولا يقال وفيها أيضا قول آخر أنه يصدق لانها تصير معارضة لاولى وقد علمت أنه لا معارضة فردت على الشراح هنا وفي قوله لكنه يلحق به فاسد وكان الاولى للمؤلف أن يسقط قوله أيضا لانه لا يقال الا بين متماثلين في الحكم فلا يقال جازي زيد وقعد عمرو أيضا والحكم هنا مختلف وفي فرق أبي الحسن نظرا نظره في الشرح الكبير (ص) وان كبرأومات وورثه ان ورثه ابن (ش) يعني ان الاستحقاق يصح وان كان المستحق يفتح الحاء كبيرا ولا يشترط تصديقه هنا ومن باب أولى الصغير وكذلك يصح الاستحقاق وان مات الولد المستحق يفتح الحاء كبيرا أو صغيرا لكن المستحق بكسر الحاء لا يرث المستحق يفتحها الميث الا ان ورث الولد ابن أي أو قبل المال والمراد بالابن الولد ولو أنثى ولو عبدا أو كافرا وهذا تكرار مع قوله في اللعان وورث المستحق الميث ان كان له ولد حر مسلم أو لم يكن وقل المال لكن التقييد بحر مسلم خلاف المذهب كما يفيد كلام ابن غازي هناك وح هنا وجه هذا يعلم ان قول من قال لما عبر المؤلف هنا بالارث استغنى عن ذكر الحرية والاسلام بخلاف ما في اللعان فانه لما قال فيه ان كان له ولد احتاج الى ذكر الحرية والاسلام مشى على ظاهره وقد علمت انه خلاف المذهب ثم ان هذا الشرط انما هو اذا استلمه ميتا أو مات استلمه حيا فانه يرثه وان لم يكن للمستحق يفتح الحاء وولد ومثل الاستحقاق بعد الموت الاستحقاق في المرض كما استظهره ابن عسكرا في كلام المؤلف ان هذا الشرط انما هو في ارثه منه وأما النسب فلا حق به وهو كذلك (ص) أو باعه ونقض ورجع بنفقته ان لم تكن له خدمة على الارجح (ش) يعني ان الاستحقاق يصح ولو كان بعد البيع والمعنى ان من باع عبدا ثم استلمه فانه يلحق به وينقض البيع ويرد البائع الثمن للمشتري ويرجع المشتري بنفقته على العبد يأخذها من بائعه مدة إقامة العبد عند المشتري

لما تقدم فاذا علمت ذلك تعلم انه لا يحسن قول الشراح وفي فرق أبي الحسن لان فرق أبي الحسن مبني على ان المعارضة بين قوله هنا وبين مفهوم قوله ولم يكن رقالة كذبة المقيده انه لا يثبت به حقوق نسب فالفرق بين هذا الاعتبار صحيح لا يرد عليه شيء والحق ما ذهب اليه الشراح من ان المعارضة انما هي على الوجه الذي أشار اليه أولا على الوجه الذي أشار به بقوله وفي فرق الخ (قوله كبر) بكسر الباء في السن وفي المعاني كالجسم بالضم نحو كبر مقتا (قوله ولو عبدا أو كافرا) هذا هو المذهب وان كان لا وجه له (قوله وهذا تكرار الخ) ولا يفرق بأن ما هنا استحقاق لمن لم يلاعن فيه وما تقدم استحقاق لمن لو عن فيه لانه لا فرق بينهما من حيث الحكم المذكور على المعتمد (قوله أو باعه ونقض) ذكر هذا وان علم من قوله وفيها أيضا ليرتب عليه قوله ورجع بنفقته قال بعض الشراح ويؤخذ من مسألة المصنف هذه ان من أنفق على صغير وقلنا له الرجوع وكان الصغير خدما أنه يحاسب المنفق ولكنه في هذه يرجع بما زادته النفقة على الخدمة والفرق بينهما وبين مسألة المصنف انه في هذه أنفق بنية الرجوع وفي مسألة المصنف لم ينفق بنية ذلك

(قوله هو أعدل الاقوال) أي لان الاقوال ثلاثة القول الاول يرجع بالنفقة الثاني لا يرجع به الاثالث غلته الثالث ان كان فيه خدمة وأقر المبتاع بخدمة أم ثبت انه أخذ منه فلا نفقة والنفقة بالخدمة وان كان صغيرا لا خدمة له يرجع بالنفقة ابن يونس وهو أعدلها لانه اشتراه للخدمة والنفقة عليه فقد حصل له غرضه فلا تباعه (قوله فقولان) القولان جاربان فيما اذا باعها سيدها كما هو المتبادر منه أعتقه المشتري أم لا وفيه اذا باعها ملتقطها والراجح من القولين النقض وردها ان لم يتم فيها عجيبة أي ولم يعتق (قوله قولت) هل يؤخذ من قوله فولدت فاستلحقه انه لا يصح استلحاق حل (١٠٣) بل حتى يولد الظاهر انه لا يتوقف ذلك على الولادة

وانظر قوله لحق به ولو نفاه قبل البيع هل هي واقعة حال أم لا (قوله ان اتهم بعجيبة) أي ميسل وصيا به بأن يعرف الناس ذاك منه لا مجرد دعوى المشتري (قوله أو عدم كثره ثمن) غير صواب بل المنقول عدم الثمن قال ابن يونس ولا ترد هي حتى يسلم من خصتين من العدم والاصابة به قال ابن القاسم لو كان المستلحق عديا لحق به وانبع بقبضته الخ (قوله وهو الحلال والعظمة الخ) كلها ألفاظ مترادفة (قوله فيلحق به الولد ولو لم يستلحق) قد تبع عجب فقد قال عجب وهذا ما لم تكن ظاهرة الحمل والا فيلحق بالزول ولو لم يستلحقه قال محشي نت وفيه نظر كيف يلحق به اذا لم يستلحقه ومن المقرر ان ولد الامة يقتني بغير لعان ولما ذكر في المدونة المسئلة كذا كالمؤلف قال وكذلك الجواب اذا باع أمة وهي حامل فولدت عند المبتاع فيما ذكرنا فدل كلامها على أنه لا بد من استلحاقه في الظاهرة الحمل والا لم يلحق وهو الظاهر الجارى على قواعد المذهب اه (قوله حيث لم يكن استبرأها بجيضة) وأما لو كان استبرأها أي وأنت بولاسته أشهر من يوم الاستبراء فلا يلحق

ان لم يكن للعبد خدمة على ما رجحه ابن يونس لقوله هو أعدل الاقوال أما ان كان المشتري استخدم العبد بالفعل وثبت ببينة أو اقراره فانه لا يرجع على البائع بشئ من النفقة وان لم تف بالنفقة وان زادت الخدمة على النفقة فلا يؤخذ منه ما زاد كما هو ظاهر كلام المؤلف والموافق قوله ونقض أي البيع ويلحق بنسبه به أي وصدقه المشتري على ذلك وأما ان كذبه فانه يلحق به نسبه فقط (ش) وان ادعى استيلادها سابقا فقولان فيها (ش) يعني ان من باع أمة ولا ولد معها ثم ادعى انه كان استولدها بولد سابق على البيع فقولان أحدهما لا يرد البيع والاخر يرد ان لم يتم فيها عجيبة ونحوها مما يأتي فان اتهم فيها فيتفق القولان على عدم الرد فالضمير في فيها عائدا على المدونة لا على الامة وهذه لا ولد معها والافهي ما بعدها (ص) وان باعها فولدت فاستلحقه لم يلحق ولم يصدق فيها ان اتهم بعجيبة أو عدم عن أو وجاهة ورد عنها ولحق به الولد مطلقا (ش) يعني ان من باع أمة وهي حامل وليست ظاهرة الحمل فولدت عند المشتري فاستلحق البائع الولد فانه يلحق به سواء اتهم فيها أم لا أحدث فيه المشتري اعتقا أم لا مات أم لا وترد الامة أم ولد كما كانت أو لان لم يتم فيها عجيبة أو عدم وجود ثمن بأن يكون عديا فيتم على أخذ الولد والامة ويضيع الثمن على المشتري وهي أم ولد لا تباع أو عدم كثره ثمن بأن باعها رخيصة لكن لقلته أطلق عليه العدم أو وجاهة وهو الحلال والعظمة والارتفاع وعلاو القدر والمهابة فلا ترد حينئذ لبائعها ويرد ثمنها الى المشتري لانه معترف بأنها أم ولد ويلحق به الولد على كل حال لكن الذي يفيد هذا النقل ان البائع لا يرد الثمن للمشتري الا حيث ردت الامة اليه حقيقة بأن لم يتم فيها أو حكما بأن ماتت أو أعتقها المشتري لان عتقها ماض فكان ثمنها ردت لبائعها وأما ان لم ترد اليه لاتهامه فيها مع وجودها بيد المشتري فانه لا يرد ثمنها وانما أتى بقوله ويلحق به الولد مع فهمه من قوله لحق لاجل قوله مطلقا أي اتهم فيها أم لا كان الثمن قائما او فائتا اعتقا أو أحدهما أم لا وقولنا وليست ظاهرة الحمل احتراز عما اذا كانت ظاهرة الحمل حين البيع فيلحق به الولد ولو لم يستلحق وبعبارة كلام المؤلف حيث لم يكن استبرأها بجيضة وليست ظاهرة الحمل ولم يطأها المشتري فولدت بعد البيع وقبل القيام ولو لا قصي أمد الحمل (ص) وان اشترى مستلحقه والمالك لغيره عتق (ش) يعني ان من استلحق عبدا في ملك غيره وكذبه في ذلك الحيز لرقه فان استلحقه لا يصح فان اشتراه بعد ذلك فانه يعتق عليه والواو في قوله والمالك واو الحال أي والحال ان المستلحق ملك لغير المستلحق أي حال كونه المستلحق ملكا لغير المستلحق أي استلحقه أيام كان المالك لغيره ولا مفعولهم لاشراء فلو قال وان ملك مستلحقه لكان أشمل وأخصر (ص) كشاهد ردت شهادته (ش) التشبيه في لزوم العتق فقط والمعنى ان من شهد بوجه عبدا في ملك غيره فلم تقبل شهادته اما لعدم تمام النصاب أو لرق أو فسق ثم ان هذا

به وأما لدون ذلك بحيث يكون في بطنها يوم الاستبراء فيلحق به وقوله ولم يطأها المشتري أي وأما لو وطئها المشتري أي وأنت به لسته أشهر فالقافة (قوله لا قصي أمد الحمل) متعلق بقوله ولدت أي ولدت له لا قصي أمد الحمل أو أقل وأما لو وضعت له لا كثر من أقصى أمد الحمل فلا يصح استلحاقه وبعبارة شب فولدت ما بينه وبين أقصى أمد الحمل (قوله والمالك لغيره عتق) أي يتقسط المالك ولحق به حيث لم يكذبه عتق أو عاقدا أو شرع والام يعتق ولم يلحق به (قوله أولرق) وأما لو ردت لصبا فينبغي ان ينظر لوقت الشراء فان كان رشيدا واعتقد سر بته عتق عليه والا فلا لان العلة في عتقه اعتقاد سر بته في حاله يكون العتق فيها بصفة من يعتق

(قوله لانه مقر بجرته) ومثل ذلك من شهد بحدس شيء ووردت شهادته ثم ملكه بعد ذلك فانه يصير وقفا (قوله ويكون ولاؤه لسيده الخ) أي لانه الذي أحدث فيه العتق بقضية شهادة الشاهد (قوله ان كان وارث الخ) أي من الاقارب أو الموالي لا يثبت المال لانه لو اعتبر لم يأت قوله والا فخلافا والمعتبر وجود الوارث يوم موت المقر لا يوم الاقرار فاذا كان يوم اقراره وارثا فلم يمت المقر حتى مات وارثه ففي ارث المقر به الخلاف الآتي (قوله والا فخلافا) والراجح القول بالارث (قوله لانه اقراره على نفسه) أي فيرث المقر به المقر من غير تفصيل لانه اقراره على نفسه (١٠٢) فقط بخلاف الاقرار بالاخوة (قوله حيث صدقه) فان كذبه فلا ارث ووقع

التردد في سكونه هل هو كالتصديق فيرث كل الآخر بالشرط المذكور وهو ان يكن الخ أو يرث المستحق بالفتح الآخر فقط على تفصيل المصنف (قوله بعض السنين) وأما السنة والسنين فلا (قوله وعلى ما ذكره اللخمي) أي المشار له بقوله وخصه الخ (قوله هل يتوارثان كتوارث الخ) أي فيشارك ما كان وارثا تحقيقا (قوله أو يتوارثان توارث الاقرار فيجزي) لا معنى لذلك فكان المناسب أن يقول أو يتفق القولان على أنه اذا لم يكن ثابت النسب يحوز جميع المال يرث وأما اذا كان ثابت النسب فلا ارث ولكن المتبادر من المصنف الاحتمال الثاني ^(تبيينه) اذا لم يبين جهة الاخوة أو العمومة جعل أحلام لانه الحق والزائد ارث بشك كما لارثه في قوله هو وارثي حيث مات قبل تعيين جهة الارث (قوله وتعليل الشارح وتنت) وذلك التعليل لان قرينة الحال مع الطول تدل على صدقه فيما قال قالوا وهذا كله حيث لم تقم قرينة على عدم القرابة الموجبة للارث ^(تبيينه) قد يقال الاولى للمصنف التعبير بالفعل ويحجب بانه لما لم يخرج عن القولين فتكأنه مختار

الشاهد اشترى هذا العبد بعد ذلك فانه يعتق عليه لانه مقر بجرته ويكون ولاؤه لسيده المشهود عليه ثم انه في هذه الصورة لا يكون حرا يجرد ملكه بل لا بد من الحكم بذلك (ص) وأن استلحق غير ولد لم يرثه ان كان وارث والا فخلافا (ش) يعني أن المستلحق بكسر الحاء اذا استلحق غير ولد من أخ أو عم أو نحوهما فان المستلحق به يخ الحاء لا يرث المقر والحال ان المقر وارثا ثابت النسب حائزا للمال من الاقارب والموالي لانه يتم حينئذ على خروج الارث الى غير من كان يرثه فان لم يكن لهذا المقر وارث حائزا للمال ثابت النسب بأن لم يكن له وارث أصلا أو له وارث غير حائز فليس يرث المستلحق بفتح الحاء الجميع في الاول والباقي في الثاني أولا يأخذ شيئا فيه خلاف فن قال بالاول بناء على أن بيت المال ليس كالوارث المعروف ومن قال بالثاني بناء على أنه كالوارث المعروف وهذا مطابق لما في باب التنازع في الزوجية من قوله والاقرار بوارث وليس ثم وارث ثابت خلاف ثم ان اطلاق الاستلحاق على هذا نحو زاي وان أقر انسان بغير ولد وكلام المؤلف شامل لما اذا استلحق معتقا بكسر التاء بان قال أعتقتي فلان وليس يراد لما في المدونة من أنه يقبل منه ذلك لانه اقراره على نفسه حينئذ بمثابة الاقرار بالبنوة بخلاف الاقرار بالاخ فانه اقراره على الغير في هذه الحالة فلا يقبل منه انظر أبا الحسن وشامل لولد الولد كما اذا قال هذا ابن ابني وأما لو قال أبو هذا ولدي فانه يصح الاستلحاق وبعبارة الفهم المرفوع في قوله لم يرثه راجع لغير ولد أي لم يرث المستلحق بالفتح المستلحق بالكسر ان كان للمستلحق بالكسر وارث معروفة النسب يأخذ جميع المال ويصير جوع ضمير لم يرث المستلحق بالكسر أي لم يرث المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح ان يكن للمستلحق بالفتح وارث يأخذ جميع المال والا فخلافا وذلك لان المستلحق بالكسر مستلحق بالفتح حيث صدقه الآخر والمستلحق بالفتح حينئذ مستلحق بالكسر فكل منهما مستلحق بالفتح ومستلحق بالكسر فيجزي في ارث كل منهما من حيث كونه مستلحقا بالفتح التفصيل الذي ذكره المؤلف انظر ح (ص) وخصه المختار بما اذا لم يطل الاقرار (ش) الضمير في خصه يرجع للخلاف والمعنى ان محل الخلاف المذكور اذا لم يطل زمن اقراره المقر وهو من استلحق غيره بذلك اما ان طال اقراره بذلك أي بان كان المستلحق بفتح الحاء قريبا فانه يرثه قولا واحدا لان قرينة الحال دلت على صدقه في ذلك والطول يكون بعضى السنين على ذلك كافي نقول المواق وعلى ما ذكره اللخمي فيما اذا طال زمن الاقرار هل يتوارثان كتوارث ثابت النسب بالبنوة الشرعية أو يتوارثان توارث الاقرار فيجزي فيه التفصيل الذي ذكره المؤلف وتعليل الشارح وتنت يشعر بالاول وانظر هل اختيار اللخمي جار ولو كان الاقرار من جانب واحد وسكت الآخر والذي في المواق بعيد أنه فيما اذا حصل الاقرار من كل (ص) وان قال لا ولاد أمته أحدهم ولدى عتق الاصغر وثلاثا الاوسط وثلاثا الاكبر وان افترقت أمهاتهم فواحد بالقرعة (ش) يعني ان من

من الخلاف فقد وافق هذا تارة وهذا تارة (قوله والذي في المواق) عبارة ع فان طال كل من كل كافي أو من جانب مع سكوت الآخر بناء على ما مر ومضى على ذلك السنين عمل به حيث لم تقم قرينة على عدم القرابة لموجبة للارث (قوله وان افترقت أمهاتهم فواحد بالقرعة) ولا ارث له وأمه أم ولد فيما يظهر وصفة القرعة حيث كانوا ثلاثة أن ينظر لقيمتهم وتعدل ثلاثة أسرها فاذا كانت قيمة أحدهم عشرين والثاني ثلاثين والثالث أربعين فانه يجعل من قيمته عشرين مع ربع قيمة من قيمته أربعون جزأ وثلاثة أرباع من قيمته أربعون جزأ آخر ومن قيمته ثلاثون جزأ آخر ويكتب ثلاث رقع في واحدة منها حروف

الاثنين رقيق ثم يجعل الاوراق في كيس ونحوه ثم يقال لشخص آخر ج واحدة لجزء بعينه فاذا خرج التي فيها الحرية فانه يعتق من خرجت عليه ويرق من عداه وهكذا واذا خرجت على من قيمته عشرة وعشرون ربح من قيمته أربعين واذا خرجت على من قيمته أربعين ربح من قيمته ثمانية وأربعين كما يستفاد من كلام التوضيح قال حشيت في جعلهم هذا تقريرا لقول الذي يرج عليه المؤلف سهو لقوله واحد بالقرعة وانما يأتي هذا على غيره ابن عرفة ابن رشد وان كانوا مقترقين فهو كقوله أحد عبيدي حر ومات قبل تعيينه في عتق أحدهم بالقرعة أو من كل منهم الجزء المسمى لعددهم ان كانوا ثلاثة فالثلث أو أربعة فالربع فانها تعين أحدهم للعتق ورابعها يعتق منهم الجزء المسمى لعددهم بالقرعة الثلاثة الاول لابن القاسم ورابعها المالك باختصار وعلى هذا الرابع يأتي ما قالوه في صفة القرعة ولم يعرج عليه المؤلف بل على الاول من أقوال ابن القاسم (١٠٥) ولذا قال المواق انظر اختصار خليل على أحد

أقوال ابن القاسم وثر كقول مالك (قوله ومات) فلو غاب فانه ينتظر وحكمهم حينئذ على الرق (قوله واختلط) أي وقال كل واحد لأدري ولدي من هذين أو تداعيا واحدا ونفيا الآخر أو ادعى كل واحدا واختلغا في تعيينه عينته القافة في الصور الثلاث ولا تختص بنى مدبج فان لم يختلفا في تعيينه بأن ادعى كل واحد بعينه فلا بد قافة وليس لهما في الصورة الاولى أن يصطلحا على أن يأخذ كل واحد واحدا قاله ابن رشد (قوله وهو علم صحيح) أي الهوى كما في بنى مدبج ومن يعطيه الله ذلك (قوله أو زوجته وأمه) أي والحال انه قال أحدهما ولدي والآخر ليس بولدي وأما ان قال كل ولي فلا قافة أفاده شيخنا عبد الله رحمه الله (قوله وأما) اعلم أنه اذا وطئها كل بطهر فلا ولها وطأ إلا أن تأتي به لسته أشهر من وطئ الثاني فله ولا قافة سواء وطئها كل بنكاح أو بملك أو أحدهما بملك والاخر بنكاح

قال لاولاد أمته الثلاثة أحدهم ولدي ومات ولم يعلم عين المقر به والام واحدة فانه يعتق الاصغر كاه وثلاثا الاوسط وثلاثا الاكبر وانما عتق كل الاصغر لانه يعتق على كل تقدير فيعتق حيث كان هو المعتق أو المعتق الاكبر أو الاوسط لانه ولد وانما عتق ثلاثا الاوسط لانه يعتق على تقديرين على كونه معتقا أو الاكبر ورقيق على تقدير واحد وهو كون المعتق الاصغر وانما عتق ثلاثا الاكبر لانه يعتق على تقدير واحد وهو كونه المعتق وعلى تقديرين رقيق وهو كون المعتق الاصغر أو الاوسط ولا يرث أحد منهم وانما يرث الصغير مع كونه حرا على كل حال لانه لا يلزم من العتق كونه وارثا وفي التوضيح قال في البيان ولا خلاف انه لا يرث لو أحدهم لاننا نقول انما اعتقناهم بالملك ولا يثبت لهم نسب أيضا وان كان كل واحد من الاولاد من أمة فانه يعتق واحد منهم بالقرعة ولا يرث لو أحدهم وتعتق أمهم اذا اتحدت من رأس المال قطعا لان واحد منهم ولدها من سيدها فتكون به أم ولد وأما ان افرقت أمهاتهم فينبغي أن تكون أم من وقعت عليه القرعة بالحرية حرمة وبه جزم بعض ولم يدعه بتقبل وانظر صفة القرعة في الشرح الكبير (ص) واذا ولدت زوجة رجل وأمة آخر واختلطتا عينته القافة (ش) القافة جمع قائف وباعية وهو الذي يعرف الانساب بالشبه وهو علم صحيح يقال قفيت أثره اذا اتبعته مثل قفوت أثره فاذا ولدت زوجة رجل وأمة آخر أو زوجته وأمه أو أمة الشر يكن بيطا منها في طهر واحد فتلد ولدا يدعيه معا فان القافة تدعى في جميع ذلك قوله وأمة آخر جلت منه ملك أو من غيره بغير نكاح وأما بنكاح فلا تدعى القافة لانها لا تدعى فيمن وطئ بنكاح سواء كان اماء أو حرا أو حرا أو اماء وطئ بنكاح أو حرة ومجهولة لاحتمال كونها حرة وهو قول المؤلف (ص) وعن ابن القاسم فيمن وجدت مع ابنتها أخرى لا تلحق به واحدة (ش) وحينئذ لا تعارض ما قبلها وأصل هذه المسئلة أن رجلا كانت زوجته تلد بنات فأراد سفر الخلف على زوجته ان ولدت بنتا لطبلن الغيبة فولدت بنتا ليلافي غيبته فأمرت الجارية بطرحها خوفا منه فلما رجعت قدم الزوج من السفر فصادف الجارية في أثناء الطريق فسألها عن الخروج في هذا الوقت فحكته له القصة فأمرها أن تأتي بها فلما رجعت لها وجدت معها بنتا أخرى فسئل ابن القاسم عنها فأجاب بأنه لا يلحق به واحدة منهم

(١٤ - نرشي سادس) فان وطئها معا بطهر فالقافة ان وطئها بملك لا بنكاح فلا ولها وطأ ولو أنت به لسته أشهر فأكثر من وطئ الثاني لان الفرض وطئها بطهر وانظر اذا لم يعلم أولهما وطأ وكذلك اذا كان أحدهما عن ملك والاخر عن نكاح فهل يغلب جانب الملك مطلقا أو النكاح مطلقا أو المتقدم منهما (قوله وحينئذ لا تعارض الخ) هذا مردود ببل المعتمد كما أفاده محشي نت وغيره ان كلام ابن القاسم مقابل وانما تدخل في المرأتين اذا كان لكل واحدة زوج واختلط ولدهما حرتين أو أمتين أو مختلفتين وكذا بين الامتين من غير نكاح كل واحدة سيدها وبين الحرية والامة كما هو فرض المؤلف في هذا كله لا منية لاحد الفرائش على الآخر وقولهم لا تدخل القافة بين الحرائر آل الجنس ومرادهم اذا تزوجت المطلقة قبل حيضة فانت بولحقي بالاول لان الولد لا فرائش والثاني لا فرائش له هكذا المسئلة مفرضة في المدونة وغيرها هذا حاصل ما قاله (قوله لا يلحق به واحدة منهما) أي لاحتمال أن

يكون من زوج والقافة لا تدخل في المتزوجات أي على القول الضعيف (قوله وانما تعتمد القافة) ال للجنس لانه يكتب بقافة واحد
أوجع باعتبار موادهما (قوله لم يدفن) أي ولم يتغير وقوله أودفن أي ولم يتغير والمراد تغير صفته بأن يتشبه لا تغير لونه لان القافة لا تعتمد
على اللون وانما تعتمد على الاعضاء (١٠٦) (قوله لانه غير) أي لا شاهد (قوله ان وضعته تاماميتا) راجع للاول وقوله ونقل

الصقلي الخ راجع للتاني (قوله ردهما) أي ردهما ابن القاسم وما نقل عن سحنون الى وفاق
وحينئذ فلا يكون ما نقل عن سحنون دليل لمن يعجم القافة في الاحياء
والاموات ان كان مراده ولو من نزل ميتا فتدبر (قوله وان أقر عدلان) أي وكذلك عدلان
أجنبيان لكن قوله بثالث يشعر بأنهم ممن النسب والأفلا خصوصية لقوله ثالث (قوله ومراده بالاقرار الشهادة الخ) ولذلك قال عجم قلت اعلم أنه اذا حصل من عدلين الاقرار بذلك فإنه يحمل على أن مستندهما في ذلك العلم لانه الاصل ولا يحمل على أن مستندهما الطن حتى تقوم قرينة على ذلك (قوله فلمقر به مانقصة اقرارهما) هذا يأتي اذا كان هناك أخ رابع وحينئذ فيكون قول المصنف بثالث أي بالنسبة له ما فلا يتأني أنه رابع في نفس الامر (قوله وهذا هو المذهب) وانما لم يكن المذهب الخلف مع الشاهد لان ذلك بمثابة ما اذا أقام شاهدا على أن فلانا وارث فلان فإنه لا يعتبر الشاهد ههنا لان أخذ المال بالارث فرع ثبوت النسب وهو لا يعتبر بالشاهد والمين فلم يعتبر فيما نحن فيه (قوله كالمال) حله شب محل آخر أحسن ونصه تشبيه في أصل المسئلة فاذا أقر عدلان بمال على مسودتهما ثبت وعديل واحد خلف المقر له معه

(ص) وانما تعتمد القافة على أب لم يدفن (ش) يعني أن القافة انما تعتمد على معرفة الانساب بالاشتباه على أب لم يدفن أو دفن الاب وكانت القافة تعرفه قبل موته معرفة تامة فانما تعتمد على ذلك فلو قال على أب لم تجهل صفته لكان أشمل ويكفي واحد في القافة لانه مخبر على المشهور ولم يتعرض المؤلف لكون الولد حيا وقد تعرض لذلك ابن عرفة فقال وفي قصرها على الولد حيا وعمومها حيا وميتا سماع ابن القاسم ان وضعته تاماميتا لا قافة في الاموات ونقل الصقلي عن سحنون ان مات بعد وضعه حيا دعي له القافة قلت ويحتمل ردهما الى وفاق لان السماع فحين ولد ميتا وقول سحنون فحين ولد حيا ولم أقف لابن رشد على نقل خلاف فيها اه وعمل اللخمي كلام سحنون بأن الموت لا يغير شخصه قال الآن بفوت الولد (ص) وان أقر عدلان بثالث ثبت النسب (ش) يعني أن العدلين اذا أقر بثالث فإنه يثبت نسبه ويرث كأخوين أقر بثالث ومراده بالاقرار الشهادة لان النسب لا يثبت بالاقرار لانه قد يصحون بالظن ولا يشترط فيه العدالة والشهادة لا تكون الا بتأويل يشترط فيها العدالة والنسب لا يثبت بالظن فان كانا غير عدلين فلمقر به مانقصة اقرارهما ولا يثبت نسبه فغير العدلين بمنزلة الواحد (ص) وعديل يحلف معه ويرث ولا نسب (ش) فاعل يحلف المقر به وضمير معه للمقر يعني أن العدل اذا أقر بوارث فان المقر به يحلف مع المقر العدل ويرث من غير ثبوت نسب على ما للباجي والطرطوشي وابن الحاجب وابن شاس والخليفة وابن عبد السلام مع أنه قال في توضيحه المذهب خلافه على ما نقله العلماء قديما وحديثا ان العدل كغيره فليس للمقر به الا ما نقص من حصة المقر بسبب الاقرار من غير حلف كما هو ظاهر كلام المؤلف في باب الفرائض حيث قال وان أقر أحد الوارثة فقط بوارث فله مانقصة الاقرار فإذ كره المؤلف هنا خلاف المذهب ومكررمع ما يأتي فان أقر وارث عن محبيه أعطى جميع ماله كما لو أقر أخ بابن (ص) والافحصه المقر (ش) أي وان لم يكن المقر عدلا فإثبات هذا المقر به من حصة المقر فقط فيشارك المقر به المقر و يأخذ منه ما زاد على تقدير دخوله مع الورثة فلو ترك اثنين فأقر أحدهما وأنكره الا آخر فالانكار من اثنين والاقرار من ثلاثة تضرب اثنين في ثلاثة بستة وتقسم على الانكار لكل ابن منهم ثلاثة ثم على الاقرار لكل ابن اثنين يفضل عن المقر واحد يأخذ المقر به وهذا هو المذهب كان المقر عدلا أو غيره وهذا كله اذا كان المقر رشيدا أو أمان كان سفيها فلا يؤخذ من حصته شيء وقوله (ص) كالمال (ش) أي كأن الحصة التي للمقر هي المال المسترول فاذا كانا ولدين أقر أحدهما بثالث فحصة المقر هي النصف بين ثلاثة فينوب المقر به ثلثها وهو سدس جميع المال والسدس الا آخر كله ظلما به المنكر ويأتي تفصيله في باب الفرائض (ص) وهذا أخي بل هذا الاول نصف ارث أبيه وللثاني نصف ما بقي (ش) يعني أن من مات وترك وارثا واحدا فقال لاحد شخصين معينين هذا أخي ثم قال لا بل هذا الشخص آخر فان الذي أقر به أولا يأخذ نصف التركة لا عترافه بذلك اذا ضربه عنه لا يسقط حقه ويأخذ المقر به ثانيا نصف ما بيد المقر وهو ربع التركة ولو قال لثالث بل هذا أخي لكان له ثمن ما بيده وهذا التفصيل اذا أقر للتاني بعد الاول بعهلة وأمالو كان الاقرار في فور واحد فهو بينهما ومثل

وأخذ المال وغير عدل أخذ من نصيبه فقط ثم محل كون حصة المقر كالمال اذا كان الاقرار قبل القسمة أو بعدها
والمال عين فان كان بعدها والمال عرض فان المقر يدفع من كل ما بيده واجبه على اقرار المقر وقسمة فضل انكاره على اقراره فيما أخذ غيره
قاله الشيخ أحمد (قوله ثمن ما بيده) أي ثمن ما كان بيده أولا أي ثمن جميع المال (قوله بينهما) أي النصف بينهما لانها بمثابة واحد ثمن ان

بعض الشيوخ أفاد أن هذا التفصيل فيه نظر بل الظاهر العموم وذلك أسقط عجب ذلك وهذا إذا قصد الانحراب وأما أن تصديها بيان أن كلامهما أخوه فإن كان أقراره قبل دفعه للأول النصف فإن المال يكون بين الثلاثة أثلاثا وإن كان بعده مادفع للأول كان للثاني ثلث ما بقي وهو سدس جميع المال هذا حاصل ما يفيد حلو وانما كان ثلث الباقي لأن حجة المقر أن يقول للمقرلة أنت كواحد منا فلث ثلث جميع المال فتأخذ من حصتي ثلثها لأزيد لثلاث تنقص عن الثلث ويبقى لك سدس ظلمك فيه الآخر على مقتضى إقرارى والظاهر أنه إذا لم يقصد واحد يحمل على قصد الانحراب (قوله قسم المال بين الأولين أم لا) لا يخفى أنه في صورة ما إذا أقر بشأن يريد بالأولين المقر والمقرلة وأما أنا أقر بثالث يريد بالأولين المقر بهما أولا وثانيا أي قسم (٧٠) بينهما وبين المقر (قوله أن يكون النصف

جميعه للثاني) أي لأن النصف الباقي فقط كما قال البساطي (قوله عذر هنا بالخطأ) فلذا قلنا للثاني نصف الباقي (قوله وهذا مالنا اتفاقا) أي فلذا لم يغرم النصف بتمامه لكونه مالكا فلا يترزع من ملكه بحيث يدفع للثاني النصف الباقي وإذا تأملت تجد الحكم واضحاً فلا حاجة للسؤال والجواب (قوله ولا شيء إلا المنكر) مفهومه أنه لو أقر بذلك ووافقها كان له الكل ماعدا سدس الأم ولا شيء للمقرلة (قوله ولهن ميراث بنت) قال عجب الفرق بين هذه وما تقدم في قوله وإن قال لا ولاداً أمته أحدهم ولدى من أنه لا يرث لواحد منهم كما تقدم عن التوضيح أن الشك هناك حصل ابتداء وهذا طرأ بعد التعيين قال بعضهم وانما كانوا هنا أحرار لأن البينة والورثة عندهم نوع تفریط لأنه لا إجماع فيها من جهة الميت وفي مسألة أحدهم ولدى الإجماع فيها من جهة ليس فيه تفریط وانما كان لهن ميراث بنت في هذه ولم يكن الميراث لأحد

الاثني بحرف الانحراب ما إذا أقر بالثاني بعد إقراره للأول وقال كنت كاتباً في إقرارى أولاً وظاهره قسم المال بين الأولين أم لا فإن قيل ما الفرق بين هذه وبين ما مر من أن من قال غصبته من فلان لأبل من آخر فإنه للأول وللثاني قيمته وكان المناسب عليه أن يكون النصف جميعه للثاني فالجواب أن الغاصب لما كان متعدداً لم يعذر بمحطته بخلاف الوارث فإنه عذر هنا بالخطأ أو أن ذلك لا ملك له وهذا مالنا اتفاقاً (ص) وإن ترك أم أو أخاً فأقرت بأخ فله منها السدس (ش) يعني أن من مات وترك أمه وأخاه فأقرت الأم بأخ آخر لم يمت منها أو من غيرها وأنكره الآخر فإن المقر به يأخذ من الأم نصف ما فيها وهو السدس والسدس الآخر يسد الأم لا عتافها أنها لا تستحق مع الأخوين إلا السدس فقط لأنها تحجب بهما من الثلث إلى السدس ولا شيء إلا المنكر من السدس المقر به لا عتافه أن الأم ترث معه الثلث وأنه لا يرث غير الثلثين وهذا مذهب الموطأ وعليه العمل وإنكار ابن عرفة كونه في الموطأ تعقب وظاهره ولو كان الآخر المقر به لاب والآخر الثابت شقيقاً وهو كذلك لأن الآخر الذي لا يرث يأخذ إلا بالأقرار لا بالنسب ولو تعدد الآخر الثابت لم يكن للمقر به شيء لأن لها السدس على كل حال فلم تنقص شيئاً بإقرارها تعطيه للمقر به (ص) وإن أقر ميت بأن فلانته جاريته ولدت منه فلانته قولها ابنتان أيضاً ونسبتهما الورثة والبينة فإن أقر بذلك الورثة فهن أحرار ولهن ميراث بنت والأم يعتق شيء (ش) يعني أن الرجل إذا أقر عند موته أن فلانته جاريته وأنهما ولدت منه فلانته وعينها باسمها والحال أن الجارية المقر به ابنتين أيضاً من غيره ونسبت الورثة والبينة اسم البنت المقر بهما أنهما منه فإن اعترفت الورثة بما شهدت به البينة مع نسبتهما لاسمها فإن أولاد الجارية الثلاثة أحرار ولهن ميراث بنت يقيم بينهن ولا نسب لواحدة منهن به ابن رشد إقرار الورثة بذلك كقيام البينة على قوله إحدى هذه الثلاثة ابنتي ولم يسمها فالشهادة جائزة اتفاقاً (ص) وإن لم تعترف الورثة بما شهدت به البينة لم تعتق واحدة منهن لأن الشهادة حينئذ كالعدم لأن الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها ومفهوم ونسبتها البينة أنها لو لم تنسب البينة الاسم فهي حرة فقط ولها الميراث أنكر الورثة أو اعترفوا فقوله وإن أقر ميت أي من صار ميتاً بعد إقراره وقوله ولها ابنتان أي من غيره وأما منه فلم يكن الميراث على كل حال قوله فإن أقر بذلك الورثة أي صدقوا إقرار المقر مع نسبتهما اسمها وانما يعتبر إقرار الورثة إذا كانوا ممن يعتبر إقرارهم فلا يعتبر إقرار نحو الصبي وانظر الحكم لو أقر بعض من الورثة دون بعض (ص) وإن استلحق ولداً ثم مات الولد فلا يرثه ووقف ماله فإن مات فلو يرثه

في قوله أحدهم ولدى وإن تحقق الولدية في المستثنين في شخص واحد لأن كل من احتمل ثبوت الولدية لها في هذه المسئلة ليس بهامان ميراث بخلاف مسألة أحدهم ولدى فإن بعضهم المانع وهو الرق وبعضهم وهو من تحرر جميعه الشك في ولديته كما تقدم (قوله وإن لم تعترف الورثة بما شهدت به) ظاهر العبارة أنه عند الاعتراف يكون العمل بشهادة البينة مع أن العمل انما هو بقول الورثة (قوله لأن الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها) وذلك لأن الشهادة تضمنت شيئين الأول أن جاريته ولدت منه والثاني أنها فلانته والمعنى أن الشهادة لما لم تصح بالتعيين الذي هو الثاني بطلت كلها فلا تصح الشهادة بالأول (قوله وإن استلحق) هذه المسئلة تبلغ من وجهين أحدهما أن يقال شخص له ولد وليس بأحد هما مانع من موانع الميراث وإذا مات الأب ورثه الولد دون العكس فلهما شخص له مال يورث منه دينه وأخوه وارثه وليس له التصرف فيه مع أنه غير محجور عليه

باب الوديعه (قوله الوديعه) بمعنى الايداع وذلك أنه عرف الايداع (قوله وما يتعلق بها) هو نفس أحكامها (قوله من الودع) مصدر الودع بالتخفيف فقد قرئ ما ودعك بالتخفيف وجاء في بعض الأشعار (قوله ومنه قوله تعالى) أي ومن مادته وقوله قال تعالى ان قرئ بالتخفيف فالامر ظاهر وان قرئ بالتشديد فالمراد كما قلنا أي من مادته ولا يخفى أن المادة واحدة (قوله وهي لغة الامانة) أي نفس الشيء الموثق عليه وقوله وتطلق الخ ظاهر ما اطلاق لغوي وقد قال محشي نت ان الوديعه في استعمال الفقهاء المال بعينه ولذا احاد المؤلف عن قول ابن الحاجب تبعه ابن شاس الوديعه استنباه في حفظ المال لان الوديعه ليست الاستنباه الذي هو مصدر والحاصل أن الوديعه لا تطلق الاعلى الذات المودعه لاعلى الايداع لالغته ولا اصطلاحا (قوله وذلك يتم حق الله) ظاهر في الاول الذي هو الامانة وأما الثاني فلا يظهر فيه (١٠٨) أن يقال ان ربنا استنباه في حفظ الامانة الا أن يجوز في ادبها ما يشمل الطلب

بمحفظها المناسب للباري تعالى ويقدر مضاف أي وذلك يتم متعلق حق الله وحق الآدمي وحق الله كالصلوات فتأمل (قوله وذلك) أي الاستنباه في الحفظ (قوله وعرفها المؤلف الخ) لا يخفى ان المصنف انما عرف الايداع ولم يعرف الوديعه ولا يتم كلامه الا لو كان عرف الوديعه على أن اصطلاح الفقهاء ان الوديعه اسم لما يودع لا للايداع (قوله ملتبس الخ) فيه اشارة الى أن الباء في قوله بمحفظ مال للابسية وقوله أو على الخ أي أو انما بمعنى على (قوله أو استنباه) اشارة الى تضمين توكيل بمعنى استنباه والباء بمعنى في (قوله جازله أن يوكل الخ) الذي يجوز له أن يوكل العاقل البالغ الرشيد الا الصغير في لوازم العصمة والذي يجوز له أن يتوكل على ما قال ابن رشد المميز وحكي عليه الاتفاق وخالفه اللخمي وقال لا بد أن يكون بالغار شيدا ووافقه القرافي وابن الحاجب وابن عبد السلام وذكره

وقضى به دينه وان قام غرماؤه وهو حي أخذوه (ش) يعني أن من استلحق ولدا فإنه يلحق به فان أنكره بعد ذلك بأن قال ما هو وولدي ثم مات الولد فان الاب لا يرث الولد المذكور لانه نفاه ويوقف ماله فان مات الاب المقر فيعطى المال الموقوف لورثة الاب لان انكاره للولد لا يقطع حق وورثة الاب ويقضى بمال الولد دين الاب المقر وان قامت الغرماؤه على الاب وهو حي فانهم يأخذون ديونهم منه وما بقي يوقف حتى يموت الاب (تنبية) فان مات الاب المستلحق قبل الابن ورثه الابن بالاقرار الاول والاستلحاق الذي سبق ولا يسقط نسبه بانكاره بعد استلحاقه ثم ان مات الاب بعد ذلك ورثه عصبته من قبل أبيه المستلحق له قاله ابن رشد

٤١ في باب ذكر فيه الوديعه وأحكامها وما يتعلق بها *

وهي مأخوذة من الودع وهو الترك ومنه قوله تعالى ما ودعك ربك وما قلى أي ما ترك عادة احسانه في الوحي اليك لان المشر كين ادعوا ذلك لما تأنر عنه الوحي وهي لغة الامانة وتطلق على الاستنباه في الحفظ وذلك يتم حق الله وحق الآدمي وعرفها المؤلف بالمعنى المصدرى بقوله (ش) الايداع توكيل بمحفظ مال (ش) أي ان الايداع توكيل ملتبس بمحفظ مال أو على حفظ مال أي على مجرد حفظ مال أو استنباه في حفظ مال وبعبارة ظاهر كلام المؤلف أن من جازله أن يوكل جازله أن يودع ومن جازله أن يتوكل جازله أن يقبل الوديعه ويرد عليه العبد المأذون له في التجارة فانه يقبلها ولا يتوكل وأجاب عنه نت بتقدير خاص بعد توكيل أي ان الايداع توكيل في الجملة فيدخل العبد المأذون لانه من غير الغالب ثم ان ظاهر قوله توكيل انه لا يشترط الايجاب والقبول وهو كذلك فن ترك متاعه عند جالس فسكت فضاع كان ضامنا لان سكونه حين وضعه ربه رضا بالايديع ويدخل في قوله بمحفظ مال ايداع ذكر الحقوق ويخرج ايداع الاب ولده ملن يحفظه لا تنفاه لوازم الوديعه من الضمان والامة المتواضعة لان القصد اخبار الامين بحالها لا حفظها ويؤخذ من تعريفها بالمعنى المصدرى تعريفها بالمعنى الاسمي لانه اذا كان الايداع توكيلا على مجرد حفظ مال علم منه أن الوديعه مال وكل على حفظه أي

المصنف في التوضيح وقال ابن عرفة عليه عمل بلدنا (قوله ويرد عليه العبد المأذون) ذكر محشي نت انه لم يرم من قال ان المأذون لا يتوكل الا باذن سيده أقول لا يخفى أن المقدرا الذي حصل به دفع الاشكال هو قوله في الجملة والمعنى أن الايداع توكيل من بعض الوجوه لا من كل الوجوه فلا يرد ما ذكره الظاهر حذف قوله خاص لانه لا معنى لها ثم ان في قوله في الجملة استعمال ما لم يعلم معناه في التعريف والاولى في الجواب أن معنى كلامه ان من فيه أهلية التوكيل والتوكل فيه أهلية الايداع والقبول ولا يلزم العكس (قوله الايجاب والقبول) أي باللفظ فالاجاب أن يقول رب الوديعه أضع عندك الوديعه والقبول أن يقول المودع بفتح الدال نعم (قوله لا تنفاه لوازم الوديعه من الضمان) ظاهره اذا قرط في حفظه حتى ذهب الولد وعدم لا يلزمه شيء ثم لا يخفى انه سيأتي اذا فصل بالحرف فعلا أدى الى عدم رجوعه فانه يضمن دينه (قوله والامة المتواضعة) معطوف على قوله الاب أي ايداع الاب وايداع الامة (قوله ويؤخذ من تعريفها بالمعنى المصدرى تعريفها بالمعنى الاسمي) ظاهره انه عرف الوديعه وليس كذلك انما عرف الايداع

(قوله تضمن بسقوط شيء عليها) أي على الوديعة المأخوذة من تعريف الإبداع (تنبيه) الشريك في حصة شريكه كالمودع في أنه أمين إلا أن يتعدى (قوله قال أشهب) تتطير والشاهد في قوله ولو سقط على شيء الخ (قوله فتلفت بغير تفریط) لا يخفى أنه إذا كان يتقلها نقل مثلها حيث احتيج إليه يلزم منه أن يكون من غير تفریط (قوله والاقتضين) (١٠٩) أي سواء نقلها أو نقل مثلها أم لا حاصله أن

على مجرد حفظه (ص) تضمن بسقوط شيء عليها (ش) قد علمت أن الوديعة أمانة الأصل فيها عدم الضمان إذا تلفت إلا أن يحصل تفریط فتضمن فإذا سقط عليها شيء من يد المودع بفتح الدال فأنفها أو سقط شيء بسببه فانه يضمنها لأن ذلك جنابة خطا وهي والعمد في أموال الناس سواء قال أشهب لو أتى شخص لصاحب فخار أو زجاج فقال له قلب ما يعجبك فأخذ شيئا بقلبه فسقط من يده فأنكسر فلا ضمان عليه فيه لأنه ما دون له في ذلك ولو سقط على شيء فأنفها فانه يضمن الأسفل لأنها جنابة خطا وهي كالعمد في أموال الناس وحيث عطف المؤلف بالباء في هذا الباب فإرادته ضمان الوديعة وحيث أخرج بلا فإرادته عدم الضمان (ص) لأن أنكسرت في نقل مثلها (ش) يعني أن الوديعة إذا نقلها المودع بالفتح من مكان إلى آخر فتلفت بغير تفریط منه فانه لا يضمنها إذا نقلها قبل مثلها حيث احتيج إليه والاقتضين ونقل مثلها هو الذي يرى الناس أنه ليس متعديا به (ص) وبخلطها لا كفتح بخلطها أو دراهم بدنانير إلا حراز (ش) يعني أن المودع بالفتح إذا خلط الوديعة بغيرها بحيث يتعذر أو يتعسر تمييزها فانه يضمنها حيثئذ بمجرد أن لم يحصل فيها تلف فلو خلط فجاءت بجنس أو صفة أو دنائير بدراهم أو بمثلها فلا ضمان عليه إذا فعل ذلك لأجل الأحرار أو الرقيق والاضمن لأنه يمكن أن يلو يبق كل على حدته أن يوجد أحدهم مادون الآخر فقوله للأحرار يرجع للأولى على نص المدونة وللثانية على ما قيد به ابن أبي زيد وأبو عمران المدونة (ص) ثم إن تلف بعضه فيمنعكم إلا أن يتميز (ش) من تمة خلط ما لا ضمان فيه أي إذا خلط المودع بالفتح فجاءت بجنس أو دراهم أو شبهها بمثلها للأحرار وتلف بعض ذلك فإن التالف بينهما على قدر نصيب كل واحد منهما فإذا كان الذاهب واحدا من ثلاثة لأحدهما واحد وللآخر اثنين فعلى صاحب الواحد ثلثته وعلى صاحب الاثنين ثلثاه على المعتبر الآن يتميز التالف ويعرف أنه لشخص معين منكم فصيسته من ربه والاستثناء متصل إذا دراهم يمكن تمييزها كما في المدونة حيث قال ولو عرفت كانت مصيبة كل واحد من ربه (ص) وبانتفاعها أو سفره أن قدر على أمين الآن تردسالة (ش) يعني وكذلك يضمن الوديعة إذا انتفع بها بغير إذن ربه فهلكت كالخطة بأكلها والذابة بركبها فهلكت تحتها وكذلك يضمن المودع الوديعة إذا سافر بها وهو قادر على إيداعها عند أمين فهلكت الآن تردسالة إلى محلها التي كانت فيه ثم تلف بعد ذلك فانه لا ضمان عليه حيثئذ والقول قوله أنه ردسالة إلى محلها ومفهوم الشرط أنه إذا لم يقدر على أمين وخاف عليها أن تركت فانه لا ضمان عليه إذا حجبها معه فتلفت ولا يسرق في السفر بين سفر النقلة بالاهل أو سفر التجارة أو سفر الزيارة وقوله سائلة أي في ذاتها وصفها وسوقها فان تغيرت في شيء من ذلك فسيأتي في كلامه وقوله الآن تردسالة راجع لسئلي الانتفاع والسفر وإذا ردت سائلة من الانتفاع بها فهل عليه أجرة أم لا وسيأتي الخ في أول باب الغصب أن عليه الأجرة ولكن ينبغي أن يقيد بما إذا كان ربه يملك به ذلك والأجرة لها نظائر (ص) وأحرم سلف مقوم ومعدوم وكره النقد والمثل (ش) يعني أن الوديعة إذا كانت مقومة بحرم على

الصورة أربع فإذا كان لا يحتاج له فالضمان مطلقا فان كان يحتاج بفصل فيه بين أن ينقلها أو نقل مثلها أولا فلا ضمان في الأول والضمان في الثاني ومثل النقل الراعي يضرب الشاة إن ضرب بها ضرب مثلها لم يضمن (قوله وبخلطها) ظاهره أنه بمجرد الخلط بضمن وإن لم يحصل تلف وهو كذلك كما قاله اللخمي (قوله الا كفتح بخلطها) أي جنسا وصفة فالوخلط سمرا بمحمولة فانه يضمن (قوله أو الرقيق) أي بأن كان أرقق به من شغل مخزنين بذلك وكرائمهما (قوله على المعتبر) أي خلا فإلن يقول على كل واحد نصفه (قوله الآن تردسالة) زاد نت فقال إذا كان يقر بالفعل بخلاف ما إذا قامت عليه بذلك بينة اه وعلى قول ابن الموارديج المؤلف فيما يأتي في قوله أن أقر بالفعل فجعل كلامه هنا على إطلاقه بوجوب المخالفين كلامه اه محشي فت (قوله فهلكت تحتها) هذا إذا كانت تعطب به عادة وعظمت ولو سماوى فإن انتفع بها انتفاعا لا تعطب به عادة وتلفت بسماوى أو بغيره فلا ضمان فان تساوى الأمران فالأظهر كما يفيد أول كلام ابن ناجي الضمان ولو بسماوى وكذا إذا جهل الحال قاله عج (قوله وهو قادر على إيداعها) أي أو قدر على ردّها إليها كما يفيد

قوله لا أتى أول سفر عند عجز الرأى وعند عدم القدرة على أمين ففقه احتياطك حذف من الأول ما دل عليه مفهوم الثاني ومن الثاني ما دل عليه مفهوم الأول (قوله ولها نظائر) منها أنه إذا أراد أن يأخذ أجرة لحفظ الوديعة فله ذلك إذا كان مثله يملك به ذلك ومن ذلك ما إذا ادعى المالك الأجرة والآخر العارية فالقول قول المالك كما سيأتي (قوله وحرم سلف مقوم) ومثل المقوم المتلى الذي يعز وجوده كبحار الأول والثاني لا ينضب لكثرة اختلافه كالشئان يكون ظوئلا وقصيرا وأبيض وأسودا عجا وغيره (قوله وكره النقد)

ولم يحرم لأن مثله كعينه فالتصرف الواقع فيه كالتصرف وهذا التفصيل محله حيث جهل حال المودع بالكسر وأما إن أباح له ذلك أو كان المودع بالفتح يعلم سماحة ذلك فهو جائز في الجميع وأما لو منع من ذلك أو كان المودع بالفتح يعلم كراهيته لذلك فهو ممنوع في الجميع (قوله من عنده مثل الوديعة) أي لا احتمال ذهب ما بيده أو نقصه عنها عند إرادته ردّها لحفظه (تنبيه) مثل المودع في تفصيل المصنف ناظر الوقف وجايبه والربح لكل (قوله تشبيه في الكراهة) وجعله الناصر الثاني تشبيها تاما وهو ظاهر لأن العلة في حرمة سلف المقوم اختلاف الأغراض (١١٠) وهي موجودة في التجارة وما أبداه من الفرق لا يظهر وما مشى عليه شارحنا هو الذي

عليه ابن الحاجب وصاحب الرسالة ويجرى عليه غيره في كلام المصنف (قوله والربح له) أي والتسليم عليه (قوله فلا ربح له) تأمل هذا الكلام فإنه مستبعد جدا ولم يذكر عجز هذه المسئلة كذا أفاده بعض الشيوخ وحاصله أن هذه التفرقة لا تظهر بل الذي يظهر أنه لا فرق بين أن يكون بيع العروض بدراهم أو بدنانير أو بعروض من أنه يخبر وجهها في الفسخ وعندهم أو يأخذ الثمن والفسخ في القيام أخذ السلعة وفي الفوات أخذ القيمة (قوله بخلاف المبيع معه والمقارض) إذا انجز النفسهما فلا يكون الربح لهما والظاهر أن الربح كله لرب المال في المبيع وله أجرة مثله وأما المقارض فهو للربح لهما على ما دخل عليه أو يقال حيث نوى ذلك فالربح كله لرب المال وله أجرة مثله والظاهر الأول ثم بعد كتي هذا رأيت عن بعض شيوخنا ما يقويه فانه قال فإن انجز الالفين فلهما فيكون الربح في الأول أي المبيع لربها وفي الثاني أعني المقارض لهما فتدبر (قوله فهو كالمودع) أي إن الربح للوصي إذا انجز في مال اليتيم لنفسه لكن الوصي ممنوع من ذلك ابتداء بكل حال بخلاف

المودع أن يتسلفها بغير إذن ربها لاختلاف الأغراض في المقوم وسواء كان المودع بفتح الدال ملئاً أو معدوماً وكذلك يحرم على المودع بفتح الدال أن يتسلف الوديعة حيث كان معدوماً سواء كانت مقومة أو مثلية لأن ربحها يتضرر بعدم الوفاء حينئذ ويدخل في المعدم من عند مثل الوديعة أو ما يزيد عليها يسير وينبغي أن يكون مثله سبي القضاة والظالم ومن ماله حرام ويكره للمودع المالى أن يتسلف الوديعة إذا كانت من النقود أو من المثليات وأما إذا كان غير مالى فقد مر أنه يحرم عليه أن يتسلف منها مطلقاً أي سواء كانت من المثليات أو من المقومات وعطف المثلى على النقد من عطف العام على الخاص (ص) كالتيجارة (ش) تشبيه في الكراهة أي يكره للمودع التجارة بالوديعة كانت مما يحرم تسلفها أو يكره والفرق بين السلف وبين التجرة أن المتسلف قصد تملكها وأن يصرفها فيما يصرف فيه ماله والمتجر إنما قصد تحريكها ليأخذ ما حصل فيها من ربح وقوله (ص) والربح له (ش) مستأنف أي وإذا قلنا أن التجرة مكرهة فالربح الحادث بعد البيع له فإن كانت دراهم أو دنانير فواضح وإن كانت عرضاً فإن باعته بعرض ثم باع العرض بعرض وهو لم يربح إلا أجرة وإن باعته بدراهم أو دنانير فإن كان قائماً خيراً ربحاً بين الأجرة وأخذ ما بيع به والرد وإن فات خير ربحاً بين الأجرة وأخذ ما بيع به أو تضمنه القيمة وقوله والربح له بخلاف المبيع معه والمقارض فلا ربح لهما والفرق أن المبيع معه والمقارض انما دفع المال إليهما على طلب الفضل فيه فليس لهما أن يجعل ذلك لأنفسهما دون رب المال والمودع لم يدخل على طلب الفضل وإنما أراد حفظ ماله فله أصل ماله دون الربح والوصي أيضاً انما عليه حفظ مال اليتيم فهو كالمودع (ص) ويجوز أن يرد غير المحترم (ش) يعني أن المودع إذا تسلف الوديعة ثم ادعى ردّها تسلفاً إلى محله ثم ضاعت بعد ذلك وخالفه صاحبها فإن المودع يبرأ منها ويصدق فيما ادّعى بهمينه حيث كان تسلفه مكرهاً وهو تسلف المثلى والنقد إلى وسواء أخذ الوديعة من ربحها بينة أم لا وأما التسلف المحرم وهو المقسوم فانه إذا تسلفه المالى أو غيره وأذهب عينه ثم رد مثله إلى موضعه فانه لا يبرأ لاختلاف الأغراض فيه لأن القيمة لزمته بمجرد هلاكه ولا بد من الشهادة على الرد له ولا تكن الشهادة على ردّه لجعل الوديعة وكلام المؤلف مقيد بما إذا ادعى ردّها تسلفاً ما تسلفه فإن ادعى ردّها غير منصف لم يبرأ قال ابن عرفة ولو أودعه دنانير فتسلفها وردّها دراهم لم يبرأ اتفاقاً نظر فت ولما كان غير المحترم شاملاً للمكره والجائز مع أن المراد انما هو الأول فقط وإن الجائز كلما خوذ باذن ربح لا يقبل قوله في ردّه قال (ص) إلا بآذن أو يقول إن احتجبت فيخذ (ش) أي إن صاحب الوديعة إذا قال للمودع أذنت لك في أخذها تسلفاً أو قال إن احتجبت إلى شيء منها فيخذ تسلفاً فانه إذا تسلفها أو تسلف منها شيئاً بعد الإذن ثم ردّها إلى موضعه فضاء بعد

المودع والفرق بينهما أن الوصي مطلوب بتنمية مال اليتيم له لأنفسه بخلاف المودع فانه ليس مطلوباً بتنمية ذلك الوديعة (قوله ويرى أن ردّها غير المحرم) أي ادعى الرد فضاء فلا فرق بين أن يتحقق ذلك أو لا يعلم الأمن قوله قال البساطي الأحسين إن يقال ويرى أن ادعى الرد كما وقع لابن شعبان (قوله ويصدق فيما ادّعى بهمينه) فإن نكل لم يقبل دعواه الرد (قوله وهو المقوم) سكت عن سلف المعدم مع أن فضية المصنف أنه لا يبرأ وقد تردد في ذلك التوضيح وقضية نسخة المواق أنه يبرأ فإن نسختها أن ردّها غير المقوم أقول وهو الظاهر (قوله لأن القيمة لزمته) الأولى زيادة الواو (قوله وردّها دراهم) أو ردّها بالقمح شعيراً وعكسه

(قوله أي وحرم سلف مقوم ومعدم) تبين لما قبله وحاصله ان اعاده لفظ (١١١) المصنف يشير به أن قوله وضمن المأخوذ فقط

منوط بالجميع (قوله ولا يبرئه دعوى الرد) بـل لا يبرئه الرد ولو تحقق كما أفاده محشي نت وربما يؤخذ مما تقدم (قوله أو بفعل) بفعل القاف ويصح فيه الضم أيضا وكذا يصح الوجهان في قفل الآتي وقوله ينهي مفهومه لوقفل عليها حيث لم ينه فلا ضمان وأنه لو ترك القفل عليها مع عدم النهي وعدم الامر به لا ضمان (قوله يفيد أنه لا يضمن) وهو كذلك (قوله متعلق بقدر أي بوضعه في فخار) فيه إشارة إلى أن المتعلق المحرور فقط كما هو التحقيق وان كان يطلق على الجار متعلق وعلى كل منهما فكان أنه قال فخار متعلق بوضعه ولا ينافي ان هذه الباء داخله على المقدر ويكون فخار محروراً بني ويحتمل أنه أراد متعلق بقدر الباء بمعنى في وهذا الثاني أسهل (قوله القفل والغلق) بفعل القاف والغلق أي قفل القفل وغلق الباب والقفل بضم القاف على رب الوديعة و يترتب على ذلك أنه اذا حصل تنازع في الغلق يقضى على رب الوديعة بأنه الذي يغلق فلو ترك الغلق فضاغ فلا ضمان منه (قوله فلا ضمان) وكذا لا ضمان اذا جعلها في مثل ما امر به وكذا لا ضمان اذا لم يأمر بوضعه بشيء فوضعه بحمل يأمن وضع ماله به والا ضمن (قوله الا أن يكون أراد اخفاءها) انظر هل يقبل قول ربها انه أراد ذلك بمجرد دعواه أو لابد من قرينة تصدقه على ذلك (قوله وهو مقتضى كلام الشارح) وقال

ذلك لم يبرأ منه ولا يبرأ الا بردها الى صاحبها كالمحرم لانه صار في الذمة كالديون الثابتة في الذم وانما مثل بمثلين للإشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون الاذن مطلقاً أو مقيداً بالحاجة ثم ان الاولى رجوع قوله الا باذن للجميع أي وحرم سلف مقوم ومعدم وكذا النقد والمثل كالتجارة الا باذن فلا يحرم أي مطلقاً ولا يكره ويرى ان رد غير المحرم الا باذن فلا يبرأ الا بردها أخذها منها لرب (ص) وضمن المأخوذ فقط (ش) أي حيث أخذ بغير اذن أو باذن ورده وضاع مع الباقي فانه لا يضمن الا المأخوذ فقط ولا يبرئه دعوى الرد ولا ضمان عليه فيما لم يأخذه ووجه التعرض له بالنسبة الى الاول أنه ربما يتوهم من تعديه على البعض أنه متعدد على الكل وبالنسبة للثاني أنه لما سلف البعض فكانت قصده تسلف الجميع فاذا اتف مالم يأخذه فكانت تلف على ملكه وبعبارة راجع للجميع وليس خاصاً بمسألة الاذن كما فهمه الشارح أي حيث قلنا بأنه يضمن فانما يضمن المأخوذ فقط أي وحرم سلف مقوم أو معدم وكذا النقد والمثل ويرى ان رد غير المحرم الا باذن أو يقول ان احببت فخذ وضمن المأخوذ فقط (ص) أو بفعل ينهي أو بوضع بنحاس في أمره بفخار لا ان زاد فقلاً أو عكس في الفخار (ش) يعني ان من أودع وديعة عند شخص وقال له اجعلها في تابوتك أو في صندوقك ولا تقفل عليها فقلاً فخالف وقفل عليها ثم سرقت بعد ذلك فانه يضمنها لانه سلف السارق عليها لانه اذا رأى القفل طمع في أخذها قال باء بمعنى مع ومفهومة عدم الضمان ان لم ينه فقفل والتعليل باغراء السارق يفيد أنه لا يضمن في غير السرقة كالخرق ونحوه وكذلك يضمن المودع في وضعها في قدر نحاس بعد امر ربه ان يجعلها في قدر فخار فضاغت لان السارق أطمع في النحاس وأما ان قال له اجعلها في قدر نحاس فخالف وجعلها في قدر فخار فانه لا ضمان عليه اذا ضاغت وكذلك لا ضمان على المودع اذا زاد على الوديعة فقلاً على ما أمره حيث لم يحصل بذلك اغراء للص فقوله بفخار متعلق بقدر أي بوضعه في فخار وقوله أو عكس في الفخار الجار والمحرور متعلق بقدر أي بوضعهما في الفخار وهذا بيان للعكس واعلم أن القفل والغلق على رب الوديعة (ص) أو امر بربط بكم فأخذ باليد كيجه على المختار (ش) معطوف على ما لا ضمان فيه والمعنى أنه اذا قال المودع بكسر الدال لأودع بفخار اجعل الوديعة في كك فجعلها في يده فضاغت أو أخذها منه فغاصب فانه لا ضمان عليه لان اليد أحقظ من الكم الا أن يكون أراد اخفاءها عن عين الغاصب فراهلما جعلها في يده فيضمن كما قاله ابن شاس وكذلك لا ضمان على المودع اذا أمره المودع أن يربطها في كك فجعلها في جيبه فضاغت على ما اختاره اللخمي وتظاهره سواء كان الجيب بصدرة أو بجيبه وهو مقتضى كلام الشارح ولو جعلها في وسطه وقد أمره أن يجعلها في عما منه لم يضمن (ص) وبكتسيانها في موضع ايداعها وبذخولها الحمام بها وبخروجها يظنها فضاغت (ش) معطوف على ما فيه الضمان والمعنى أن المودع اذا نسي الوديعة في موضع ايداعها وأولى في غيره فضاغت فانه يضمنها لان نسيانها لها جناية عليها وكذلك يضمنها المودع اذا دخل بها الحمام فقلقت حيث يمكن وضعها بوضعه أو عند أمين فاذا ساع له السفر بها واحتاج للحمام ولم يجد أميناً فدخل بها فلا ضمان عليه ولا مفهوم للحمام بل لوقبها وهو قاصد السوق مثلاً فضاغت لضمن وينبغي ما لم يعد لم ربه بانها ذاهب للسوق وللحمام وكذلك يضمن المودع ما عنده من الوديعة اذا خرج بها من منزله يظنها فقلقت لانه جناية ومسئلة الحمام تستفاد من هذه بالاولى (ص) لان نسيانها في كك فوقعت ولا ان شرط عليه الضمان (ش) يعني انه لا ضمان على المودع اذا

بعضهم هو مقيد بجيبه الذي في صدره كفعل المغاربة وأما يجنبه فالكم أحفظ أي فيكون ضامناً اذا وضعه بجيبه وهو التحقيق (قوله يظنها فضاغت) أي أو يعتقد أو يقال أطلق الظن على ما يشمل الاعتقاد

(قوله بأن تكون غير منشورة) بان تكون مربوطة هذامعنى غير منشورة والمنشورة هي التي لم تكن مربوطة وقال في لـ على قوله
أو ربط بكم مانصه ولا مفهوم لقوله وربط بل ومثله لو قال له خذها بالكم فلو وضعها فيه من غير ربط أولف عليها الحكم فقط فالضمان
أهـ فلو قال له أف عليها بالكم فالظاهر لا ضمان (١١٣) (قوله اعتيدا) أي طالت أقامت ما عنده ووثق بهما (قوله اذا أودعها عنده غيره)

داخل في الغير الزوج على أحد
قولين ولعل الفرق ان شأن النساء
الحفظ لعدم احتياجهن غالباً
للفقة على أنفسهن باستيفائهن
بالقيام عليهن ولا كذلك الرجال
لاحتياجهن لما يتفقون منه فهن
من هذه الحثية غير خائفات
(قوله ومثلها ما عبده وأجيره
الخ) أي مع اعتيادهما لذلك (قوله
الأن يكون معسراً) مستثنى من
محذوف أي وليس للمودع بكسر
الدال تحليف المرأة في حالة من
الحالات الا في حالة كونه أي المودع
بفتح الدال معسراً (قوله ونسواء
كانت موسرة أو معسرة) وبترتب
على ذلك انهن لو نكحت غرمت
عاجلاً لان كانت موسرة وأما ان
كانت معسرة فمقتبعتها اذا أيسرت
(قوله فليس للمودع بالفتح) فان
أودع ضمن (قوله أو عند غيره)
أي بأن أودعها عند شخص آخر
(قوله وبالفتح) حاصل معنى المصنف
على كلامه أن المودع بفتح الدال
يضمن الوديعة اذا أودعها عند
الغير وان كان قبلها في السفر
الاعورة حدثت أو ارادة سفر وعجز
عن ردها إليها أي فوجود العورة
المحاذة أو ارادة السفر مسوغة
لايداعها وان كانت عنده في السفر
الذي هو البالغ عليه أو لا دفعها
يتوهم من حذفه أن هذا الاستثناء
قاصر على ما اذا كان أودع
عنده في الحضر فأفاد انه لا فرق

أمره صاحبها أن يجعلها في كفه فجعلها فيه ونسيها فوقع فضاعت وقيد بأن تكون غير
منشورة في كفه والاضمن لانه ليس بحرز حينئذ وكذلك لا ضمان على المودع اذا شرط ربهما
عليه ضمانها اذا تلفت في محل لا ضمان عليه ولا يعمل بشرطه لما علبت أن الوديعة من
الامانات فشرط ضمانها بخلاف حقيقتها ويخالف ما يوجب الحكم (ص) وبأيداعها وان
يسفر لغير زوجة وأمة اعتيد بذلك (ش) عطف على ما فيه الضمان يعني أن المودع يضمن
الوديعة اذا أودعها عنده غيره في حضر أو سفر من غير ضرورة فضاعت أو تلفت وان كان قد
أخذها في سفر وان كان الغير أميناً لم يرض ربهما إلا بأمانته قال فيها ان أودعها مسافراً لا
فأودعها في سفره ضمن أهـ وانما بالغ على السفر لئلا يتوهم أنه لما قبلها في السفر كان هذا مظنة
الاذن في الايداع ومحل الضمان على المودع اذا أودعها الغير زوجته وأمة وأما اذا أودعها
لزوجته أو أمة المعتادتين للايداع فضاعت فلا ضمان عليه وان كانتا غير معتادتين
لايداع بأن أودعها عند زوجته بائناً ويجهها أو أودعها عند أمة بائناً فانه يضمن
اذا تلفت أو ضاعت ومثلها ما عبده وأجيره الذي في عياله ويصدق في الدفع لمن ذكر
وحلف ان أنكرت الزوجة الدفع ان انهم وقيل مطلقاً فان نكل غرم الآن يكون معسراً فله
تحليفها كافي تت والضمير في قوله فله للمودع بالكسر لا للزوج وسواء كانت موسرة أو معسرة
(ص) الاعورة حدثت أو لسفر عند عجز الرد (ش) الاستثناء راجع لقوله وبأيداعها وان
يسفر يعني أن المودع اذا أودع لاجل عذر حدث في منزله بعد الايداع لهـ منه وما أشبه ذلك
أي أو زاد على ما علم ربهما فانه لا ضمان عليه اذا تلفت أو ضاعت ومن العورة الجار السوء
ويحترز بقوله حدثت عما اذا كان قبل الايداع والمودع بكسر الدال عالم فليس للمودع بالفتح
أن يودعها غيره ولا ضمان عليه ان تلفت حيث لم يودعها وان كان غير عالم ضمنها للمودع
سواء ضاعت عنده أو عند غيره الا أن يكون ضياعها عنده من غير ذلك السبب الذي خاف
منه فقوله الاعورة في قوة قولنا لا لعذر وكذلك لا ضمان على من عنده الوديعة اذا طرأ له
سفر وعجز عن ردها الى ربهما بأن كان ربهما مسافراً مثلاً فانه يجوز له أن يودعها ولا ضمان عليه
اذا تلفت أو ضاعت وبالغ على جواز الايداع لمن هي عنده بقوله (ص) وان أودع بسفر (ش)
أي له الايداع لعورة حدثت أو لسفر عند عجز الرد وان كانت أودعت عنده في السفر وبالغ على
ذلك لئلا يتوهم أنها لما أودعت عنده في السفر لا يجوز له ايداعها اذا أراد السفر وان وجد
ما يسوغ الايداع له لان ربهما رضى أن تكون معه (ص) ووجب الاشهاد بالعذر (ش) يعني
أن المودع لا يصدق أنه خاف عورة منزله أو انه أراد سفر ابل لا بد من ثبوت ذلك بالشهود بأن
يشهدهم على العذر ولا يكتفى أن يقول اشهدوا أنني انما أودعت لعذر وكلام المؤلف يقتضي
أنه يكتفى بذلك وليس كذلك وظاهره أيضاً انه لو شهدت بينة بالعذر ولم يشهدا أنه لا يكتفى بذلك
مع أنه يكتفى بذلك فلو قال ولا بد من ثبوت عذر الايداع لكان أحسن فلو خاطر من هي عنده
وتعسدى وأودعها عنده غيره ثم رجعت سالمة من ايداعها وضاعت بعد ذلك فانه لا ضمان عليه
واليه أشار بقوله (ص) وبرئ ان رجعت سالمة (ش) وحينئذ فليس مكررة مع قوله الآن

وعج قد قرر المصنف وان بسفر المتقدم خلاف ما ذكره شارحنا لانه قال وان بسفر أي لا أجل سفر
حيث يسوغ له السفر بها وذلك عند عجز ردها إليها وعدم القدرة على أمين وأما حيث لا يسوغ له السفر بها فلا ضمان عليه في ايداعها
بل يجب عليه ذلك وعب ذهب اليه وعلى هذا فقوله أو لسفر عند عجز الرد معناه أي انه اذا عجز عن ردها إليها ولم يقدر على ايداعها

عند أمين ولم يقدر على السفر بها فانه اذا اودعها عند غير أمين لا ضمان عليه (قوله ان نوى الاياب) أى اوزال المانع وانظر اذا توزع في نية الاياب والظاهر أنه يتنظر الى سفره فان كان الغالب فيه الاياب فالقول قوله (قوله من الولادة) لو حذفه لشمع ما اذا ماتت من الولادة وفي وطئه اياها الا أن المصنف تكلم على الغالب وكذا يضمن الزوج ان علم بتعدي المودع وخير ربه في اتبع أيهما شاء فان لم يعلم بالتعدي بدئ بالمودع لانه المسلط له عليه فان أعدم اتبع الزوج فيما يظهر (١١٣) وقوله كآمة أفهم أنه لو زوج العبد لا ضمان عليه

وهو كذلك والسيد مخير بين أخذه وتضمينه القيمة كذا قال عجم ورده مخشى تت عبا في النواذر ففيها ولو كانوا كسور لم يضمن شيئا لان السيد أن يجزئه فلا يضمن وقد أجاز فعله وان فسح رجوع العبد الى حله من غير نقص ونحوه في التوضيح فقول ج سيده مخير في أخذه وتضمينه القيمة غير صواب (قوله والقول قول ربه في عدم الاذن) أى يمينه (قوله وأما لو ذهب بها) عبارة عب خلافها ونصه ومثله في ضمانه ذهابه هو بغير اذن ربه كما في التوضيح وحينئذ فالواجب الرجوع اليه (تنبه) يستثنى من كلامه من دفع له مال في السفر ليحمله الى بلد فعرضت له اقامة بغيرها فله أن يبعثه مع غيره ولا ضمان وينبغي أن يصدق في أنه بعهدها مع غيره كما في الدفع للزوجة ممن اعتمد لذلك (قوله ثم أقام ربه ائينة الخ) وانظر هل مثل ذلك الاقرار يحصل ما في عب التردد في ذلك (قوله أو بالتأني) بحث فيه عجم بأن جاحدا للوديعة غاصب والغاصب يضمن السماوى وحينئذ فلا معنى لقبول يمينه بالتلف والتعليل بأن جاحده تكذيب ليمينه بقضى بأنه لا فرق بين اليمين الشاهدة بالتلف قبل الجحد أو بعده (قوله اللخمى وهو أحسن) انظر فانه مجرد ترجيح

تردسالة أى من السفر (ص) وعليه استرجاعها ان نوى الاياب (ش) يعنى أن المودع يفتح الدال اذا اودع ما عنده من الوديعة لانه سائغ له فانه يجب عليه اذا أعاد من سفره أن يأخذها من هي عنده حيث نوى الرجوع عند ايداعها لانه التزم حفظها لرجوعها ولا يسقط عنه الا القدر الذي سافر فيه وان لم ينو الاياب عند ايداعها بل سافر مستقلا أو لائنة له ثم عاد فانه لا يجب عليه استرجاعها من هي عنده لكن يستحب له أن يأخذها واذا طلبها ومنعها منه حيث نوى الاياب قضى عليه بالدفع قاله بعض بلفظ ينبغي واذا ترك طلبها حيث نوى الاياب وتلفت عند من اودعها عنده ضمنها بغير ايداعها ابتداء من غير ضرر ووافقي به وكلام المؤلف فيما اذا اودعها بوجه سائغ والا فيجب عليه الاسترجاع سواء نوى الاياب أم لا (ص) وتبعه بها بآثاره عليها فستن وان من الولادة كآمة وزوجها فماتت من الولادة (ش) يعنى ان المودع اذا بعث بالوديعة مع غيره بغير اذن ربه فهلكت فهو ضامن لتعديده والقول قول ربه في عدم الاذن وأما لو ذهب بها المودع فلا يضمن وكذلك يضمن المودع اذا أنزى على الحيوان الصامت المودع عنده بغير اذن ربه فمات تحت الفحل أو مات عند الولادة أو زوج الحيوان الناطق فمات من الولادة أو تحت الفحل بخلاف الراعى اذا أنزى على الحيوان فمات فلا ضمان عليه لانه كالأذن له في ذلك نقله في التوضيح عن ابن القاسم وأفراد الضمير ولا تنظر الى لفظ لان الوديعة لفظها مفرد وجعه ثانيا تنظر الى المعنى لان معنى الوديعة يصدق على متعددا وأنى بقوله كآمة الخ لانها ليست داخلية في الاولى لان قوله انزائه مخرج لها (ص) ويجعلها ثم في قبول يمينه الرد خلاف (ش) يعنى أن المودع اذا أنكر أصل الوديعة بأن قال ما اودعنى شيئا ثم أقام ربه ائينة تشهد له أنه اودعها أو أقر بها فانه يكون ضامنا لها فلا أقام يمينه تشهد له بردها للمودع بكسر الدال فهل تقبل يمينه بالرد أى أو بالتلف لانه يقول أردت أن لا أنكف يمينه ولانه أمين اللخمى وهو أحسن أو لانه أنكفها بقوله ما اودعنى شيئا وهو المشهور فقولوه ويجعلها أى يضمن أى يتسبب ويتوجه عليه الضمان بجعلها ولا يلزم منه الضمان بالفعل فلذلك قال ثم في قبول الخ وأما لو قال ليس عندي كآمة وديعة فهذا تقبل يمينه بالرد لانه لم يكذبها بقوله كما مر في المديان (ص) ويجوز له ولم يوص ولم يوجد الا لكعشر سنين (ش) يعنى أن من أخذ وديعة بغير يمينه ثم مات فلم يوجد في تركته ولم يوص بها عند موته فانه تؤخذ من تركته ويحمل على أنه تملكها وسواء كانت عينا أو عرضا أو طعاما الا أن يطول الامر من يوم الابداع قدر عشر سنين فلا يضمنها ويحمل على أنه ردها لرجوعها أو وصى بها فلا يكون ضامنا لها فان كانت باقية أخذها ربه وان تلفت فلا ضمان ويدخل في ايصاله بها ما لو قال هي بموضع كذا فمات ولم توجد فانه لا يضمنها ويحمل على الضياع لانه قد ذكر أنه لم يقسلفها وأما ان أخذ الوديعة بيمينه مقصودة للتوثيق فانه تؤخذ من تركته اذا لم يوص بها ولم توجد ولو تقدم الامر كما نقله ابن عرفة واعترض على اطلاق ابن الحاجب (ص) وأخذها ان ثبت بكتابة عليها انما ان ذلك خطه

(١٥ - خرى سادس) لاذكر أنه المشهور وكيف يقول المصنف خلاف أى في التشهير (قوله وهو المشهور الخ)

اعلم أنه جرى الخلاف هنا وحزم في الدين بعدم قبول يمينه كما قال المصنف وان أنكر مطالب المعاملة أنه في الذمة والوديعة أمانة فتجانبها طرفا تر جحج بخلاف عامل القراض يجعده ثم يقيم يمينه على رده فانما تنفعه على المشهور (قوله أى يتسبب) هذا الكلام لا يظهر اذ توجه الضمان ضمان بالفعل الخ ولو قيل انه جرى أولا على أحد القولين لانه مختاره ثم حكي الخلاف لكان أولى له (قوله الا لكعشر سنين) المكاف استقصائية (قوله وأما أن أخذ الوديعة بيمينه مقصودة للتوثيق) أى أو يمينه عليه بها بعد

انكاره فلا يسقط الضمان ولو باز يد من العشرة (قوله فان صاحبها يأخذها) أي ولو وجدت أنه قص مما كتب عليها حيث عين في الكتابة قدرا أو يكون النقص في ماله وهذا إذا علم أنه يتصرف في الوديعة وأما ان لم يعلم ذلك فلا ضمان عليه (قوله جملة معترضة بين العامل) الذي هو أخذها ومعموله الذي هو قوله بكتابة (قوله وعليها صفة لكتابة) هذا ان أر يد من كتابة المكتوب أما أن أر يد منه المصدر نفسه فيكون قوله عليها معمولا للكتابة (قوله بدل من كتابة) أي ان أر يد من كتابة مكتوب وقوله أو معمولا ان أر يد من كتابة المصدر (قوله فغير جيد) لا يقال قديدها العذر لا نأقول (١١٤) اذا حصل له عذر فعليه أن يدفعها لغير مصادرها بالفتح (قوله ولا يكون المرسل

اليه شيء) لا يخفى أن هذا محل من الشارح على أن المراد رسول رب المال الموصل له المال من المرسل له (قوله في الوديعة) أي التي هي وديعته وقوله ولا في المال الذي له أي المرسل اليه وقوله عليه أي على المرسل وقوله وتكون البضاعة أي بضاعة المرسل اليه وقوله عنده أي وصلت له أرسلها له المرسل والحاصل أن الرسول اذا كان رسول رب المال فان المرسل يبرأ بالدفع اليه سواء مات الرسول قبل وصوله المرسل أو بعده ويرجع الكلام حينئذ بين ورثة الرسول وبين من أرسله فان مات قبل الوصول رجع المرسل اليه على تركه الرسول وان مات بعده لم يرجع ويحمل على أنه أوصله وأما ان كان رسول مرسل المال فان المرسل لا يبرأ من حق المرسل اليه سواء مات الرسول قبل الوصول أو بعده ويرجع الكلام بين المرسل وورثة رسوله فان مات قبل الوصول رجع على تركه وان مات بعده فلا رجوع له على تركه ولو لم يمت الرسول وادعى الدفع وأكذبه المرسل اليه لم يصدق الرسول الابينة (قوله بالفعل) أي العداء أي لم يعرف ذلك الا بقوله (قوله لا أن يقال الخ) أو ان ما هنا انتفع بها

أو خط الميت (ش) يعني أن من مات وعنده وديعة مكتوب عليها هذه وديعة فلان بن فلان فان صاحبها يأخذها بشرط أن يثبت بالبينة الشرعية أن ذلك خط صاحب الوديعة أو خط الميت فالضمير في أخذها وفي خطه يرجعان لصاحب الوديعة فقوله بكتابة متعلق بأخذها لا بثبت أي أخذها بسبب كتابة عليها وان ثبت جملة معترضة بين العامل ومعموله وعليها صفة لكتابة وقوله أنهم الابدل من كتابة أو معمولا لها وقوله ان ذلك الخ فاعل ثبت (ص) وتبعه به المصادر (ش) عطف على ما فيه الضمان يعني أن من عنده الوديعة اذا سمى بها الظالم أو عشاريا أخذ عشرها وما أشبه ذلك فانه يضمنها فقوله لمصادر بكسر الهمزة والظالم الذي هو أعم من المكاس ونحوه والمراد بالسعي هنا الاغراء والدلالة ويجوز فتح الدال ومعناه أن رب الوديعة اذا صادره ظالم فحين المصادر ذهب المودع ودفعها بحضرة الظالم عالميا بذلك فأخذها الظالم فانه يضمنها المودع بسبب ذلك لانه يجب عليه حفظها وأما حمل على ما اذا دفعها لاجنبي مصادر فغير جيد لانه يضمن بمجرد دفعها لاجنبي وان لم يصادر (ص) وبوت المرسل معه له الدان لم يصل اليه (ش) هذه المسئلة لا تنقيد بالوديعة بل فيها وفي غيرها يعني أن من أرسل الى شخص وديعة عنده باذنه أو مالا عنده أو بضاعة فتجبر فيها ثم ان الرسول مات قبل أن يصل الى بلد المرسل اليه فان ما أرسل به يكون في تركه الرسول وان مات بعد الوصول الى بلد المرسل اليه وأكسر المرسل اليه أن يكون أوصله شيئا فانه لا يقبل منه ذلك ويحمل على أنه دفع ما أرسل به اليه وانه أشهد على ذلك ولا يكون للمرسل اليه شيء في تركه الرسول لكن له اليمين على من يظن به العلم من ورثة الرسول انه ما يعلم لها سببا وحينئذ فلا كلام للمرسل اليه في الوديعة ولا في المال الذي له عليه وتكون البضاعة عنده هذا مقتضى كلامهم كذا نقله بعضهم ولو لم يمت الرسول وادعى الدفع وأكذبه المرسل اليه لم يصدق الرسول الابينة (ص) وبكسب الثوب وركوب الدابة (ش) يعني أن المودع اذا لبس الثوب حتى أبلاه أو ركب الدابة حتى عطبت فانه يضمنها وتقدم أنه قال وبانتفاعهم فهو أعم من هذا وانما أعاده ليرتب عليه قوله (ص) والقول له انه ردها سالمة ان أقر بالفعل (ش) يعني أن المودع بفتح الدال اذا ركب الدابة ثم قال ردها سالمة على الحالة التي أودعت عليها ثم هلكت فان القول قوله مع عيمته ان أقر بالفعل لانه لا يعلم الا من جهته وان لم يقر بالفعل بل أسرته البينة فانه يضمنها وكلام المؤلف يخالف قوله فيما مروى ان ردها غير المحرم أي وأما المحرم فلا يبرأ وهذا منه ويرى الا أن يقال ما مر مقيدها اذا كان المحرم مما يتعلق بالذم لا غيره كما هنا (ص) وان أكرها المكة ورجعت بحالها الا أنه حبسها عن أسواقها فلا قيمتها يوم كراهه ولا كراهه وأخذها وأخذها (ش) يعني ان من استودع ابلا مثلا فتعدي عليها وأكرها المكة مثلا ورجعت بحالها مثل ما كانت عليه يوم الايداع الا أنه حبسها عن أسواقها

حال كونها وديعة وما تقدم انتفع بها بعد ان تسلفها فلها باق في أمانتها وما تقدم خرج عن أمانتها لذمته (قوله وان أكرها بان لمكة) الحاصل أنه اذا حبسها عن أسواقها فقد علمت ما ذكره المؤلف فيه وعلمت من الشارح ما اذا تعيرت بنقص وأما اذا عطبت فسأله قيمتها فقط يوم الكراه حبسها عن أسواقها أم لا وان شاء أخذ الكراه ان رضي المودع بالفتح حيث كان الكراه أكثر من القيمة (قوله أو أخذها وأخذها) أي مع أخذها وينبغي حينئذ ان عليه نفيها وليس له ان زادت على الغلة أخذ الزيادة (قوله حبسها عن أسواقها) ومثل حبسها عن أسواقها ما اذا حبسها شهر أو ما قارب به لان له حكم تغير السوق لانه منظمة لذلك فيقال حبسها عن أسواقها حقيقة أو حكما

(قوله يتعديان المسافة المشترطة) أي تعديا كثيرا ولو سلمت (قوله خير ربها) أي بين ثلاثة أمور كذا ذهب شارحنا تبعاً للفقهاء والذي ارتضاه عجم أنهم لو نقصت ولم تلتف فكما لو لم تنقص بخير ربها التخيير الذي قاله المصنف في كونه يأخذ قيمته أو لا يأخذها مع كراهه أو قال الشيخ أجد الزرقاني إذا حصل لها نقص بخير بين أن يأخذها وما نقصها أو لا كراهه أو تضيفه القيمة واعترض عليه عجم بأنه لم يدعه بنقل أقول واعتراضه يتوجه أيضاً على شارحنا التابع للفقهاء وسند عجم أنه قاسه لأنه قال وإن تغيرت بنقص سواء حبسها عن أسواقها أم لا فإنه يخير كالتخيير الذي ذكره المصنف هنا كما يفيد قوله في باب الغصب وله في تعدى كسناجر كراهه الزائدان سلمت والاخيرة وفي قيمتها وقتها ونحوه لشيخنا اهـ (قوله يعين أن التجارة) في عب خلافه وإن المراد حبسها عن أسواقها حتى تغيرت بنقص وإن كانت للقيمة كما يفيد تشبيه هذه في المدونة بمسئلة الكراهه كما في د والصواب ما في عب كما يعلم من محشى تن وبقي صورة وهو ما إذا لم يحبسها عن أسواقها ولم تتغير أصلاً أو تغيرت بزيادة وحكمه أن له الأكثر من المسمى وكراهه المثل (قوله إلا أن يقيم بينة الخ) وحينئذ يرجع الأمر على القابض إذا ثبت أن القابض تعدى عليها (قوله (١٥) أو رسولك) أي بدون أمانة بل مجرد أخبار

بالقضية بدون أمانة فلا ينافي أن الأمانة مع رسول (قوله وقوله وحلفت) أي يا أمر (قوله أي وغرم المودع) أي وإن شاء غرم القابض في المسائل التي يرجع فيها المودع بالفتح على تقسده إذا أغرم أمانة المسائل التي لا يرجع فيها المودع بالفتح على القابض فليس للمودع بالكسر رجوع على القابض إلا إذا أنلفها أو كانت باقية عنده وإذا أغرم المودع بالكسر الرسول في صورة عدم رجوع المودع بالفتح عليه فهل له رجوع على المودع بالفتح بما أغرم له أم لا قولان فالقول بالرجوع نظر إلى أن للمودع بالفتح نوع سبب في غرم الرسول والقول بعدمه لأن من حجة المودع بالفتح أن يقول هذا ظلمك فليس لك أن تظلمني (قوله ولا في الكتاب) معطوف على قوله فيما إذا ادعى (قوله أو أن الرسول على حق) أي

بأن كانت من غيبته غالبة فله أن يأخذ قيمته يوم كراهه لأنه يوم التعدى ولا كراهه وله أن يأخذ الكراهه والدابة وكذلك الحكم في المستعير وفي المكترى يتعديان المسافة المشترطة فقوله كراهه أي الوديعة التي تصلح للكراهه كانت دابة أو عبداً أو سفينة أو غير ذلك ومفهوم بحالها أنه لو حصل فيها تغير بنقصها خير ربها بين أخذها وما نقصها أو أخذ الكراهه أو تضيفه قيمتها وقوله حبسها عن أسواقها يعين أنها للتجارة وأما لو كانت للقيمة فليس له إلا كراهه أن لم تلتف أو قيمتها يوم التعدى إن تلتف (ص) ويدفعها مدعيها إنك أمرته به وحلفت والاحلف وبرئ (ش) يعني أن من أخذ الوديعة بينة أو بغير بينة ثم أنه دفعها الزيد مثلاً فحلفت وقال ربها أمرني بذلك وكذبه ربها في ذلك وحلف أنه لم يأمره بذلك أي بدفعها الزيد فإن المودع يضمنها حينئذ فإن نكل ربها حلف المودع وبرئ وقوله (ص) الابينة على الأمر ورجع على القابض (ش) مستثنى من قوله ويدفعها أي ضمن المودع بدفعها إلا أن يقيم بينة تشهد على ربها أنه أمره بذلك فإنه لا ضمان عليه وحينئذ ضمن المودع بفتح الدال وغرم فإنه يرجع على القابض قوله أنك أمرته به بلا واسطة بأن يقول له أنت أمرتني بالدفع له أو بواسطة بأن يقول جاءني في كتابك أو رسولك أو أمارتك وقوله وحلفت أي وغرم المودع ولا رجوع له على القابض فيما إذا ادعى أنك أمرته به قولاً واحداً لأنه يعلم أن الأمر قد ظلمه فلا يظلم هو القابض ولا في الكتاب والأمانة حق وزعم الأرسالي أن صدق تصديق تحقيق بأن يعلم أن الكتاب أو الأمانة حق أو أن الرسول على حق والمودع ظالم في إنكاره وإن صدق تصديق ركون وإثمان أي حسن الظن بالكتاب أو الأمانة أو الرسول رجوع عليه وقوله والاحلف وبرئ ويرجع الأمر على القابض في جميع الصور لقبحه من غير مسووغ فإن نكل غرم وتقدم الرجوع وعدمه والمراد بالبينة هنا الشاهدان أو شاهد واحد (ص) وإن بعث إليه بمال فقال تصدقت به على وأنكرت فالرسول شاهد وهل مطلقاً وإن كان المال بيده تأويلان (ش) يعني أن من بعث بمال إلى شخص فقال

الذي هو القابض وقوله والاحلف أي وإن لم تحلف يا أمر حلف المودع بالفتح (قوله والاحلف وبرئ) أي وإن نكل المودع بكسر الدال حلف المودع بالفتح وبرئ وقوله ويرجع الأمر الخ لا يخفى أن المودع بكسر الدال نكل والمودع حلف فلا وجه لكون القابض يرجع عليه المودع بالكسر لأن الفرض أنها تلتف بغير تعدى من القابض فالأمر مشكل (تبيينه) إذا ثبت أن الخطأ المودع بالكسر نظريته الشرعي أو ثبتت القرينة بطريقها الشرعي كأن يثبت المودع أن رب الوديعة قال له إذا أرسلت من يطلبها بأمانة كذا فادفعها له ودفعها بذلك فهو من الدفع بينة على الأمر به وقوله في جميع الصور أي المشار لها بقوله ولا رجوع له على القابض إلى آخر ما قاله الشارح وقوله فإن نكل أي المودع بالفتح وقوله وتقدم الرجوع وعدمه الرجوع في قوله وإن صدق تصديق ركون وعدمه فيما إذا ادعى أنك أمرته به قولاً واحداً إلى آخر ما تقدم (قوله أو أن كان المال بيده) أي أو بين القولين وفاق يحمل كلام ابن القاسم على ما إذا كان المال موجوداً بيده أي بيد الرسول أو بيد المرسل إليه ومثله ما إذا قامت بينة لانه عند قيام البينة لا يتيسر للمرسل إليه الإنكار أي وأما إذا فقدت ولم توجد بيد واحد ولم يكن هنالك بينة بالدفع للمرسل إليه وأنكر المرسل إليه فإن الرسول يضمن في

الشهادة المذكورة للرسول اليه لانه ان لم يشهد له ينكر المرسل اليه فيغرم فاذا شهد له فلا ينكر فلا يغرم شيئا واذا علمت ذلك حينئذ اذا اقر المرسل اليه بالدفع فشهادة الرسول مقبولة ولذا قال شب في شرحه قوله بيده أي بيد المبعوث اليه او ثبت الدفع للرسول اليه باقرار او بينة والا فلا يقبل لانه يثبت انما شهد خوف الضمان اه والحاصل كما قال عجم انه على التأويل الثاني انما تقبل شهادة الرسول اذ لم يثبت بأنه انما شهد خوف ضمانه وذلك يحصل بأن يكون الشيء المرسل مما يعرف بعينه وهو قائم بيد المرسل أو المرسل اليه أو كان المرسل اليه مملو أو ثبت الدفع للرسول اليه باقرار او بينة والا فلا تقبل شهادته لعدم السابقة فان قلت لو كان اقرار المرسل اليه بقبضه كنبوت الدفع بالبينه لكان قوله وهل مطلقا شاملا لما اذا كان المرسل اليه مقربا لقبض أم لا وهو خلاف ظاهر قول المصنف وان بعثت اليه بحال الخ فان ظاهره انه معترف بقبضه قلت لانسلم أن ظاهره ما ذكرته اذ قد يقول تصدقت به على قبل قبضه ولا يقال كيف تقبل شهادة الرسول

يقال كيف تقبل شهادة الرسول

مع عدم اقرار المرسل اليه بالقبض على التأويل الاول لانا

(١١٦)

المبعوث اليه هو صدقة على وكذبه رب المال وادعى انه وديعة فالرسول شاهد لكل منهما لكن ان شهد للرسول لا عين عليه وان شهد للرسول اليه لا يد من عينه وهل كونه الرسول شاهدا مطلقا سواء كان المال بيد المرسل اليه أم لا وهو ظاهر المدونة لانه لم يتعد لاقرار ربهما انه أمره بالدفع الى من ذكر فشهادته جائزة وانما يكون شاهدا للرسول اليه اذا كان المال موجودا بيد المرسل اليه لم ينفذه أو بيد الرسول والا فلا تقبل شهادته لانه يثبتهم على اسقاط الضمان عن نفسه وبعبارة وهل مطلقا أي وهل قبول شهادة الرسول للرسول اليه مطلقا سواء قبض المرسل اليه المال أم لا بقي بيده أم لا كان مملو أم معدما قامت للرسول بينة على الدفع أم لا بناء على أن قوله أشهب خلاف وهو تأويل عياض أو ان كان المال بيده ومثله ما اذا قامت للرسول بينة على الدفع بناء على أن قوله أشهب وفاق لابن القاسم وهو تأويل ابن أبي زيد وينبغي أن يكون المراد بكون المال بيده أن يكون مملو (ص) ويدعوى الرد على وارثك (ش) يعني أن المودع بفتح الدال اذا ادعى رد المودعة على وارث المودع بكسر الدال فانه لا يصدق ويضمنها كدعوى الوصي الرد على اليتيم لانه ادعى ردها الى غير اليتيم التي ائتمنته وكذلك دعوى وارث المودع بالفتح على المالك يقتصر الى البينة وأولى دعوى الوارث على الوارث وأما الوادعي ورثة المودع بالفتح أن مورثهم رد المودع بالكسر فيقبل لانهم ادعوا وقوع الرد اليه التي ائتمنته والحاصل أن صاحب اليد الموثمة اذا كانت دعوى الدفع منه اليد التي ائتمنته فانه لا ضمان عليه وسواء كانت دعوى الدفع من ذي اليد الموثمة أو من يد وارثه على ذي اليد التي ائتمنته أو على وارثها وفيما عدا ذلك الضمان (ص) أو المرسل اليه المنكر (ش) يعني أن من بعثه بشيء ليوصله الى زيد مثلا فقال دفعته اليه وأنكر المرسل اليه فان الرسول يضمن لتقريطه بعدم الاشهاد بذلك ما لم يشترط عدم الاشهاد وكلام المؤلف مقيد بما اذا كان لانكاره تأثير فان لم يكن له تأثير كافي مسئلة من دفع مال لمن يتصدق به على الفقراء المشار اليها في باب الهبة بقول المؤلف كأن دفعته لمن يتصدق عنك بحال ولم يشهد فلا ضمان والمراد بالرد في كلام المؤلف الاخراج من اليد الشامل للرد حقيقة وللدفع الرسول للرسول

تقول وجهه ان قوله تصدقت به على يمكن أن يقع منه قبل قبضه لان العدول لا يؤثر في شهادتهم مثل هذا المذهب اه (قوله وهل كونه الرسول الخ) اعلم ان ابن القاسم جعل الرسول شاهدا وقال أشهب لا تجوز شهادة الرسول لانه يدفع عن نفسه الضمان واختلاف هل بين القواين خلاف فيبقى كلام ابن القاسم على اطلاقه وهو المذهب أو وفاق (قوله وأولى دعوى الوارث على الوارث) فهاتان صورتان الاولى أن يدعي الوارث على الوارث أنه أو صله للوارث الثانية أن يدعي الوارث على الوارث أنه أو صله لمورثهم فظهر حينئذ أربع صور لا يصدق (قوله اذا كانت دعوى الدفع منه) المناسب حذف دعوى ويقول اذا كان الدفع منه للمودع بالكسر وقوله وسواء الخ محصل ذلك أربع صور وقوله وفيما عدا ذلك الضمان هي الأربع صور المتقدمة (قوله أو المرسل

اليه المنكر) المراد بالمنكر من أنكر بالفعل أو لم يعلم هل هو مقرا ومنكر ثم ان كلام المصنف يقتضي بما اذا كان ذلك الرسول رسول المرسل لا رسول المرسل اليه فتدبر (قوله بما اذا كان لانكاره تأثير) أي بان كان معينا وقوله فان لم يكن له تأثير بان كان غير معين (قوله يتصدق عنك بحال) أي لقوم غير معينين وذلك لانه لا يلزم تعميم الفقراء فعلى تقدير اذا أنكر بعض الفقراء الاخذ بنقله لا يلزم الاعطاء لك (قوله والمراد بالرد في كلام المؤلف) بجواب عما يقال ان قوله أو المرسل اليه المنكر معطوف على وارثك فيكون المعنى ويدعوى الرد على المرسل اليه المنكر مع أنه قد يكون في بعض الصور بدون دفع وقد يكون دفع لان قول الشارح يعني أن من بعثه بشيء ليوصله الى زيد صادق بأن يكون المال وديعة عند المرسل فيكون ذلك رد او صادق بان يكون صدقة من المرسل على زيد فيكون ذلك دفعا فيصح قول الشارح وحينئذ فيصح تسليطه على بعض صور المرسل اليه قال في المدونة ومن بعثت معه بحال ليُدفعه الى رجل صدقة أو صلة أو سلفا أو ثمن مبيع أو يتناع لك به ساعة فقال قد دفعته اليه وكذبه الرجل لم يبر الرسول

الابينة اه وكذا الوما المرسل اليه أو غاب ولم يعلم ما عنده من اقرار أو انكار وكذا ان أمرته بصدقة على قوم معينين فان صدقة بعضهم وكذبه بعضهم ضمن حصة من كذب وان كان غير معين صدق مع يمينه (قوله وبقي شيء - حذفه المؤلف وهو التوثيق) راجع للاحتمالين للاثماني فقط (قوله والمراد بكونها مقصودة للتوثيق) واذا تنازعا (١١٧) في التوثيق وعدمه فالقول للمودع بالفتح لان

الاصل عدمه كما في شرح شب (قوله وكذلك لضمان على المودع الخ) وأما ان قال لا أدري أتلفت أم رددتها أولا أدري أضاعت أم رددتها فيضمن فيهما على المعتمد ان قبض بينة مقصودة للتوثيق والا فلا ويحلف مطلقا الآن المسئلة مفروضة في ذلك ولذا قال ح في كلام المؤلف الصواب وعدم العلم بالرد وهو الموافق لكلام ابن الخاحب ولكن مع هذا يحمل على ما اذا لم تكن بينة كما هو منقول (قوله ويحلف في دعوى الرد الخ) الحاصل ان الصورة ثمانية أربعة في دعوى الرد وأربعة في دعوى التلف أو الضياع فأما دعوى الرد فيحلف مطلقا كان متهما أم لا كانت الدعوى دعوى تحقيق أو اتهام فهذه أربعة وأما دعوى التلف أو الضياع ففي دعوى التحقيق يحلف متهما أم لا وهاتان صورتان وفي دعوى الاتهام يحلف المتهم دون غيره فهاتان صورتان أيضا فالجمله أربعة ثم انه في دعوى التحقيق لا بد من ردها عند النكول ولا رد في دعوى الاتهام (قوله والمراد بالمتهم الخ) تبع في ذلك الساطي حيث قال وهو الذي شأنه التساهل الخ ورد محشي تت فقال ليس المراد به ما فسر الساطي بل الذي لم يتحقق عليه الدعوى وليس الا مجرد التهمة ثم ان تت رجع ضمير نكل للتم فقل محشي

اليه ما لا يتصدق به عن المرسل ونحو ذلك وحينئذ يتفصح تسلطه على بعض صور المرسل اليه (ص) كعليل ان كانت له بينة به مقصودة (ش) التشبيه في الضمان والمعنى ان من أخذ ودية بينة مقصودة فادعى انه ردها الى صاحبها فانه لا يصدق في ذلك لانه انما اتهمه على حفظها لا على ردها وبعبارة الضمير في له الايداع واللام بمعنى على والضمير في به راجع للاشهاد المفهوم من بينة وهو متعلق بمقصودة ويحتمل أن يكون ضميره للمودع بالكسر على طريق الالتفات والضمير في به الايداع وبقي شيء - حذفه المؤلف وهو التوثيق والمراد بكونها مقصودة للتوثيق أن يقصد المودع بالاشهاد أنه لا يقبل دعواه الرد وأما ان كان الاشهاد خوف الموت لياخذها من تركته أو يقول المودع أخاف أن تقول هي سلف فاشهد أنها ودية وما أشبه ذلك مما يعلم أنه لم يقصد به التوثيق فانه يصدق في دعواه الرد ويشترط أن يعلم المودع أن قصد المودع بالبينة التوثيق وأما البينة التي يشهد بها المودع على نفسه بذلك فكالعدم ويقبل دعواه الرد (ص) لا بدعوى التلف أو عدم العلم بالتلف أو الضياع (ش) يعني ان من أخذ ودية أو فراضا فادعى تلف ما ذكر فانه يصدق لانه مؤتمن على حفظه وكذلك لضمان على المودع اذا قال لا أدري أتلفت أم ضاعت لانه ادعى أمرين هو مصدق فيهما وسواء قبضها بينة مقصودة للتوثيق أم لا والتلف والضياع شيء واحد ولذا تمحل بعض المؤلف بأن جعل التلف على نوع خاص كالخرق والغرق والضياع اذا حقق الدعوى على نوع خاص كالسرقة أو ذهابها اذا هو قوله (ص) وحلف المتهم (ش) في دعوى الرد أو التلف أو الضياع اذا حقق الدعوى بدليل قوله فان نكل حلف ولا مفهوم للتم في تحقيق الدعوى فان لم يحقق الدعوى عليه فان كان غير متهم لا يحلف في دعوى التلف أو الضياع ويحلف في دعوى الرد كان متهما أم لا كانت دعوى تحقيق أو اتهام وقوله فان نكل حلف هذا اذا حققت الدعوى عليه كان متهما أم لا فالضمير في نكل عائد على المودع لا بقيد كونه متهم - ما لان في دعوى التحقيق لا ينظر لكونه متهما وأما ان لم يحقق الدعوى غرم بمجرد النكول لان يمين التهمة لا ترد على المذهب كما أشاره الطخيني والمراد بالمتهم من يظن به التساهل في الوديعة أو كل أموال الناس لا من اتهمته بذلك (ص) ولم يفده شرط نفيها فان نكل حلف (ش) الضمير في نفيها يرجع لليمين والمعنى ان المودع اذا شرط على رب الوديعة عند أخذها أن لا يمين له في دعوى التلف أو الرد فان ذلك لا يفيد له لان هذا شرط يؤكده التهمة فان نكل المودع عن اليمين حلفت يارب الوديعة وقد علمت ان هذا يفرض على دعوى التحقيق فهو من تمة قوله ولم يفده شرط نفيها (ص) أولا ان شرط الدفع للمرسل اليه بلاينة (ش) هذا عطف على قوله لا بدعوى التلف والمعنى ان الرسول اذا شرط على رب المال أنه يدفع المال الى من أرسل به اليه بلاينة فانه يفيد ذلك ويقبل قوله في ذلك وانما عمل بشرطه هنا ولم يعمل بشرطه في قوله أن لا يمين عليه لان اليمين انما ينظر فيها حين وجوب تعلفها فشرط سقوطها كشرط سقوط أمر قبل وجوبه بخلاف شرط ترك الاشهاد (ص) وبقوله تلقت قبل أن تلقاني بعد منعه دفعها (ش) يعني ان رب الوديعة اذا طلبها ممن هي عنده فامتنع من اعطائها واعتذر لربها ثم لقيه فطلبها منه فقال له

تت هو الصواب اذا الكلام فيه وهكذا في التوضيح وابن عبد السلام وابن رشد انقلاب يمين التهمة هنا على المشهور وأصله لصاحب البيان فقول الاجهوري هذا الخلف في دعوى الرد وفي دعوى التلف اذا حقق الدعوى وان كانت دعوى تهمة فالغرم بمجرد النكول غير ظاهر وان تابعه بعضهم اه (قوله فان نكل المودع عن اليمين حلفت يارب الوديعة) فان لم يحلف المدعي حينئذ صدق المودع

(قوله وأيضاً تغليب الجانب الأمانة) تعليل ثانٍ والاول قوله الخ (قوله حتى يأتي الحاكم) أي القاضي أي الذي لا يخشى عليها منه والافهوقوله وبسعيه به المصادرا لفظ يأتي يحتمل أن يقرأ بالمشافة التحمية أو له وضميره المستتر للمودع بالفتح فالحاكم بالنصب أو بالنون أو له الدالة على المشاركة ويجوز أن يقرأ (١١٨) الحاكم بالرفع فاعل يأتي إذا كان الحاكم يأتي من بلد (قوله أمان كان أخذها) لا يقال

يضمن حيث منه بالخصوص الحاكم لأنه يمكنه أن يشهد غير الحاكم لأننا نقول من حجته أن يقول أخاف أنه يحتاج لخصوصية أو تفسيق البيينة أو نحو ذلك كما أشاره البساطي (قوله والرهن كالوديعة الخ) أي إذا كان الرهن مما لا يغاب عليه فإذا أخر قبضه حتى يأتي الحاكم وتلفت فلا ضمان (قوله وكنت أرجوها) انظر هل يقيده بقوله وكنت أرجوها أو وان لم يقل ذلك أو يقال إذا مضت مدة يمكنه فيها الإعلام ولم يعلمه فإن قال انما سكنت لاني كنت أرجوها قبل منه والي لم يقبل وهذا هو الظاهر (قوله ويحتمل أن يكون الخ) إلا أن جريان قوله وبقوله تلفت الخ فيه انما يتأتى إذا ناض المال أو حكم الحاكم بنضوضه اطلب ربه فقال له ضاع من سنين وكنت أرجوه فلا ضمان وأما قبل ذلك فامتناعه من قسم المال أو من احضاره للتقسم وقوله تلف قبل أن تلقاني لا يوجب عليه ضماناً (قوله اذا ورد على سبب خاص) اذا سئل عليه الصلاة والسلام عن أراد وطء امرأة ائتمنته عليها رجل قد كان هو أو تمن على امرأة ذلك الرجل السائل فخانه فيها ووطئها فقال له أدا الأمانة ثم بعد ذلك ما قاله المصنف ضعيف والمذهب أن له ذلك وهو الموافق لما سألني في مسألة الظفر المذكور في الشهادات بقيد هاهنا أن يكن غير عقوبة

ضاعت أو تلفت قبل أن تلقاني فإنه يضمنها وظاهره ولو كان امتناعه من دفعها لعذر وأثبتته لأن من حجة ربه أن يقول له سكتوك عن اتها تلفت لاسيما مع اعتذارك دليل على بقائها ثم ان محمل كلام المؤلف ما لم يدع أنه انما علم بالتلف بعد ما لقيه فان ادعى ذلك حلف حيث كان متهماً ولا ضمان عليه (ص) كقوله بعد ما بعته بلا عذر (ش) يعني ان من عنده وديعة فطلبت منه فامتنع من اعطائها ولا عذر له يمنع من اعطائها ربه ثم لقيه فقال له تلفت بعد ان لقيتني فإنه يضمنها بقوله بلا عذر متعلق بقدر ولا بد من تقدير صفة أي وامتنع من الدفع بلا عذر ثابت وهذا صادق بامتناعه لغیر عذر بالكلية ولعذر محتمل ودل مفهوم هذا انه اذا كان امتناعه أو لا لعذر ثابت فإنه لا ضمان عليه كما يدل له كلام الشارح (ص) لان قال لأدرى متى تلفت (ش) أي لا ضمان على المودع اذا قال لأدرى متى تلفت سواء كان المنع لعذر أم لا لعله على أنها تلفت قبل ولم يعلم بذلك إلا بعد ويحلف المتهم وأيضاً تغليب الجانب الأمانة (ص) ويمنعها حتى يأتي الحاكم ان لم تكن بيينة (ش) يعني ان من دفع لشخص وديعة بغير بيينة ثم طلبها منه فامتنع من دفعها لا يحضره القاضي ثم انها ضاعت بعد ذلك فإنه يكون ضماناً لانه متسبب في ضياعها بالاعذار لانه مصدق اذا ادعى ردها ربه أمان كان أخذها منه بيينة مقصودة للتوثق فلا يضمن لانه معذور اذا لا يقبل قوله حينئذ في ردها بخلاف الاول والرهن كالوديعة في ذلك فاذا اطلب ربه فسكاكه وامتنع المودع من دفعه حتى يأتي الحاكم فتلقت قبل اتيانه فإنه يضمنه (ص) لان قال ضاعت من سنين وكنت أرجوها ولو حضر صاحبها (ش) يعني ان من أخذ وديعة من ربه بيينة ثم طلبها منه فقال ضاعت من سنين وأولى من أفل ولم يكن يذكر ذلك لاحد من خلق الله الا أنه قال كنت أرجوها وأطلبها فلم أحدها فإنه لا ضمان عليه لانه أمين وسواء كان صاحب الوديعة حاضراً أو غائباً عن البلد وواو وكنت أرجوها وواو الحال أو وواو العطف وهو معطوف على ضاعت وقوله (ص) كالقراض (ش) تشبيهه فيما قبله في عدم الضمان يعني ان من يده مال القراض اذا ناض ثم طلبه ربه فقال له ضاع من سنين وكنت أرجوه فلا ضمان عليه ويحتمل أن يكون مشبهاً بالسائل السابقة من قوله وبقوله تلفت قبل أن تلقاني وكل صحيح (ص) وليس له الأخذ منها بل ظلمه بمثلها (ش) يعني ان من أودع عند شخص وديعة أو باعه شيئاً أو اشترى منه شيئاً أو عامله في شيء من الأشياء فخانه فيه أو في بعضه ثم ان هذا الخائن أودع وديعة عند صاحبه الاول أو باع منه أو اشترى فهل يجوز له أن يأخذ من هذه الوديعة أو يبيعها أو عامله فيه نظير ما ظلمه الاول فيه أو لا يجوز له ذلك قال المؤلف ليس له ذلك لعدم قوله عليه الصلاة والسلام أدا الأمانة إلى من ائتمنتك ولا تخن من خانتك وهذا هو الصحيح لان الاصح في اللفظ العام اذا ورد على سبب خاص أن يبقى على عمومته ولا يقصر على سببه كما سن الرمل في طواف القدوم لكل حاج من الذكور وان ورد على سبب خاص قد زال وهو غاظة الكفار حيث نسبوا لاصحاب الرسول الضعف بسبب حسى المدينة وسواء كانت الوديعة عيناً أو عرضاً عليه بيينة بالدفع أم لا أمكن أن يطلع عليه أم لا قوله منها ان ظلمه متعلقان بأخذ ومعنى الحرفين مختلفان لان الاول للتبعض والثاني للتعمدية وبمثلها

متعلق

وأمن فئمة ورذيلة وبديل قوله تعالى فمن اعتدى عليكم الخ وأما خبر أدا الأمانة فأجيب عنه بأن

معنى لا تخن أي لا تأخذ أزيد من حقت فتكون خائناً وأما من أخذ خفة فليس يخائن قال بعض من حشى كلام المؤلف قال أحدها حديث باطل وقال الشافعي لا أعرف له طريقاً يقدح فيه ذكر السيوطي في الجامع الكبير (قوله ومعنى الحرفين مختلف) لا يحتاج

لذلك الاول اتحاد اللفظ واللفظ لم يتحد هنا (قوله مطلق مال) أي فلا يتقيد بكونه وديعة مثلها وان اتحد معها جنسا وصفة فلا ينافي قوله بعد وأخرى الخ وقوله وأخرى غير جنسها (١) أي نوعها فاذا كان لا يأخذ نوعها من ذهب أو فضة فلا يأخذ غير نوعها والاحروية هذه باعتبار ما مشى عليه المصنف من عدم الأخذ (قوله بخلاف محلها) وكذا الواسف فرجها في محل يجوز له السفر به فاجرة نقلها على ربه (قوله لان الحفظ من نوع الجاه) المناسب أن يجعل تعليلا ثانيا (١١٩) (قوله فله أن يأخذ الاجرة) وكان الاجرة حينئذ ليست

من قبيل الجاه (قوله لانها من حيث ذاتها مباحة) أي مباح ابداعها وفيه ان اباحة القيدوم على ذلك لا تنافي للسرور بعد كالبيوعات والاحادات ويمكن الجواب ان ما كان مباحا لا يلزم اذا لم يكن من المعاوضات وأما المعاوضات وان كانت مباحة فانما تلزم كما هو معلوم (قوله الفاعل) أي المودع وقوله والقابل أي قابِل الوديعة وهو المودع بفتح الدال (قوله وان باذن أهله) والاذن له في ذلك مكروه كافي التهذيب وهذا ما لم ينص عليه في حاشيته فان نصبه ضمن لانه انما نصبه للبيع والشراء وقبول القرض والوديعة فقد أطلق له التصرف فيضمن والمراد يضمن وليه الناصب له لاهو (قوله وجعل) في العبارة حذف والتقدير ولانه جعل المسئلة هنا أعم فهو معطوف على لان العهد (قوله أعم) لان الاول في خصوص الامانة التي هي الوديعة وما هنا أعم من ذلك (قوله مما صون به الخ) أراد به الذي أصرفه بدليل قوله قبل بما اذا لم يصون به ماله وقوله وبما أصرفه فيه أنه عين ماصون به ماله فهو مشكل الآن يقال وبما أصرفه أي شأنه أن يصرفه (قوله في المال المصون) متعلق بقوله يضمن وأراد بالمال المصون الذي يملكه الصبي

متعلق بظلمه واللام بمعنى من والباء سببية وبعد ما مضاف محذوف أي وليس له الأخذ منها من ظلمه بأخذ مثلها أي بسبب أخذ أخذ مثلها وقوله بمثلها أي مثلها في القدر والجنس والصفة فالمراد بمثلها مطلق مال وأخرى غير مثلها لافي الوديعة (ص) ولا أجرة حفظها بخلاف محلها (ش) يعني ان المودع بفتح الدال ليس له ان يأخذ من رب الوديعة أجرة حفظها لان العادة قاضية بذلك لان الحفظ من نوع الجاه وهو لا يؤخذ عليه أجرة كالقرض والضمان إلا أن يكون مثله ممن يكرى نفسه الحراسة فله أن يأخذ الاجرة ومثله اذا جرى العرف بذلك وأولى من اشترطه بخلاف أجرة محلها فله أن يأخذ أجرة ما شغلته من المحل ما لم يكن مثله لا يأخذ أو يجز العرف بذلك أو يشترط عدم الأخذ (ص) ولكل تركها (ش) أي ولكل من المودع والمودع ترك الوديعة لانها من حيث ذاتها مباحة للفاعل والقابل فليس أن يأخذها متى شاء والمودع أن يردّها لربها متى شاء (ص) وان أودع صديقا أو سفيها أو أقرضه أو باعه فانلف لم يضمن وان باذن أهله (ش) يعني ان الصبي أو السفه إذا أخذ وديعة أو قرضا أو اشترى سلعة فانلف ذلك كلام أو بعضا فانه لا ضمان عليه فيما أنلف لان صاحبه هو الذي سلطه على هلاكه وسواء كان قبوله لما ذكر باذن وليه أم لا وهذا مفهوم من مفهوم الشرط المتقدم في باب الخرج وضمن ما أفسد ان لم يؤمن عليه وصرح به هنا لان العهد طال وتوسى وجعل المسئلة أعم مما سبق وعدم الضمان مقيد بما اذا لم يصون به ماله والا فيضمن الأقل مما صون به ماله وبما أصرفه في المال المصون لافي غير حيث تلف وأما غيره (ص) فتعلق بذمة المأذون عاجلا وبذمة غيره اذا عتق ان لم يسقطه السيد (ش) يعني ان العبد المأذون له في التجارة اذا أخذ وديعة من آخر بغير اذن سيده فانه يكون فيها على امانة كغيره ان لم يتعد عليها والاضمنها وتكون في ذمته لافي رقبته وبغيرها الآن كالحرا اذا اذن له في التصرف اذن في الايداع لانه من ضرورياته وتؤخذ مما في يده من ماله الخاص به وان استولاه كما مر في باب الخرج وبعبارة ومعنى تعلقها بذمته انها لا تؤخذ من خراجته وكسبه وأما من عطية أو هبة فتؤخذ وأما غير المأذون له اذا تعدى على الوديعة التي أخذها من غير اذن سيده فانه يضمنها وتكون في ذمته اذا عتق يوما ما ولا تكون في رقبته لانها ليست جنابة كسائر الجنابات إلا أن يسقط ذلك عنه سيده فيسقط عنه بأن يقول سيده أسقطت ذلك عن عبدي ولا يبيع بشي اذا عتق لانه عيب أسقطه عن عبده فان قلت ما الفرق بين العبد وبين السفه والصبي فانها تتعلق بذمة الاول دون الآخر في الجواب ان العبد محجور عليه لحق غيره بخلافهما فانهم محجورون عليهم لحق أنفسهم ما قلنا ذلك لم يلزمهما انظر أبا الحسن (ص) وان قال هي لاحد كما ونسبته تحالفوا قسمت بينهما (ش) يعني ان الوديعة اذا ادعاها رجلان فقال المودع بفتح الدال هي لاحد كما ولا أدري من هو منك فانهم يتصافان وتقسم بينهما وكذلك

الذي يستحق أن ينفق عليه منه (قوله حيث تلف) أي المال الذي بيده (قوله لانه من ضرورياته) أي لان الاذن في الايداع من لوازم الاذن في التصرف (قوله على الوديعة التي أخذها من غير اذن سيده) ظاهر تلك العبارة انه لو أخذها باذن السيد كان الضمان من سيده وفي عيب خلافة حيث قال وظاهر كلامه تعلقها بذمة العبد وان أذن سيده بالايداع وهو كذلك ولا شيء على السيد ثم رأيت ما يقوى كلام عيب والجد لله (١) قوله جنسها الذي في نسخ الشرح ومثله ما نأمل

(قوله بخلاف الدين الخ) بحث فيه البدر بأن ذمته لم تتعلق بها الا واحدة فكيف يغرم مائتين ثم تبين ان المسئلة ذات خلاف قال ابن رشد وفي كون الدين كالوديعة وعكسه فانها التفرقة المذكورة اه (قوله ضمن قدرها لكل واحد منهما) توضيح ذلك ما نقله ابن عرفة عن محمد لو قال دفعته للاحد كما وجهته وانكر اقبضها حلفا واخذ امنه مائة مائة أى لكل واحد مائة ومن نكل فلا شيء له فان نكل مع العلم يمكن على المقر الامانة يقتسمانها دون عيب عليه اه فاذا علمت ذلك فنعلم ان هذه التفرقة وان تبع فيها غيره ليست بصواب لان الخلاف بغرم مائة أو مائتين جار في المسئلة ما اذا كانت بيد اوسلمها لواحدهم ما تقول المصنف تحالفوا قسمت بينهما أى وكذا لو خرجت من يده كما يعلم ذلك بالاطلاع على محشى فت فاذا علمت ذلك فالمعتمد أنه لا يغرم الامانة مطلقا خرجت من يده أو بقيت ويكون كلام محمد الذي أشار له بقوله اذ لو قال الخ ضعيف فتدبر (قوله فتبقى الخ) الصواب كما هو المعهوم من النقل ان القسمة تقع في المائة والحسين فقد نقل ابن عرفة عن النوادر تحالفوا على المائة واقتسمها مع الحسين وقال في الشامل ولو قال لأدري صاحب الحسين من المائة حلفا واقتسمها هكذا بضمير التنبيه (١٣٠) في اقتسمها العائد على المائة والحسين (قوله جعلت بيده الاعل) أى

جعلها الشرع قال وت ويحتمل أن يجعلها الحاكم فان حصل فيها ما يقتضى الضمان كان عيبا من يده ويحتمل من الآخر أيضا لكونه مودعا أيضا من ربهما عيب والظاهر الجزم بالاول (قوله جعلت بيدهما) قال في الشامل ولا ضمان أن اقتسمها (قوله وان أودع فاسقين لا تنزع منهما) هذا ينافي قوله وأراه مثله وهما قسولان والمالة الثانية قول محنون قال بهرام قلت وقول محنون عندى هو الظاهر لان رب الوديعة لا يرتضى بأمانة أحدهما دون الآخر ولو رضى بذلك لم يطلع الآخر على الوديعة ولانه في الغالب يفحص عن حالهما وأمانتهما للقيامه فمن عرف منه الخيانة انتزع منه ما بيده وأيضا فانه يعلم من حالهما ما لا يعلمه غيره وليس فيها الا الحفظ بخلاف

اذ انكلا ويقضى به الحالف دون النسا كل بخلاف الدين يدعيه رجلان فيقول من هو عليه هو لا أحدهما ولا أدري عينه فانه يغرمه لكل منهما بعد حلفهما لان الوديعة أمانة والدين في ذمته ولو قال ليست الوديعة لواحدهم كالم يقبل وكانت بينهما بعد حلفهما وأشعر كلام المؤلف أن هذا الحكم مع بقاءه تحت يد المودع وهو كذلك اذ لو قال رديتهما للاحدهما فان لم يثبت أيهما هو ضمن قدرها لكل واحد منهما وهذا مع اتحاد قدرها اذ لو اختلفت بأن أودعه واحد مائة وآخر خمسين ونسي من صاحب المائة وأدعاها كل منهما فقال محنون بخلافان على المائة ويقتسمانها أو أمانتهما الباقية فتبقى بيد المودع اذ ليس لهما مدع وقال بعض أصحابنا يغرم لكل منهما مائة بعد حلفهما اه وانظر حكم هذا في الدين (ص) وان أودع اثنين جعلت بيدهما العدل (ش) يعنى أن الوديعة اذا جعلها صاحبا بيده رجلين فانما تكون بيدهما عدلهما وكذلك اذا أضع معهما بضاعة فانما تكون بيدهما عدلهما كالسالم يكون بيده الوصيين فانه يجعل في يدهما فان لم يكن في الوصيين عدل فان الحاكم يعزلهما أو يولى غيرهما قال ابن القاسم ولم أسمع من مالك في الوديعة والبضاعة شيئا وأراه مثله قوله بيدهما العدل وأولى العدل مع الفاسق ولو استويا في العدالة جعلت بيدهما وان أودع فاسقين لا تنزع منهما وقوله جعل كذا في بعض النسخ أى الشئ المودع وفي بعضها جعلت أى الوديعة

باب ذكر فيه العارية * *باب العارية*

والاعارة مصدر أعرت المتاع اعارة والاسم منه عارية بتشديد الياء كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وقد حدها ابن عرفة مصدر واسما كما جرت عادته اذا كان للحقيقة العرفية معينان فالعنى المصدرى عليك منفعة مؤقتة لا بعوض فقوله منفعة أخرجه به تلميح الذوات وتعليك الانتفاع لان العارية فيها ملك المنفعة وهو أخص من الانتفاع كما سيأتى وقوله مؤقتة

الوصية ووافق محنون على قوله القاضى اسم ميل وأقول يمكن الجمع فيحمل قول محنون على ما اذا كان عالما بأفسقهما وقول غيره على ما اذا لم يكن عالما (باب العارية) (قوله بتشديد الياء) وقد تخفف كما في القاموس (قوله لان طلبها عار) أى عيب قال بهرام ورد بأنها لو كانت منسوبة له لقالوا يتعبرون لان العار عينه ياء والعارية مأخوذة من المعاورة وهو الاخذ والاعطاء يقال هم يتعاورون من جيرانهم الا وانى أى يأخذون ويعطون والعارية جائرة ومنسوب اليها اه وأصله لابن عبد السلام ويرد أيضا على ما فى من أن الاستعارة وقعت منه صلى الله عليه وسلم والصحاب فلو كان طلبها عارا لما استعار النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحاب فتدبر (قوله مؤقتة) أى لفظا أو عادة فاذا قال له أعرتك هذا العبد مثبلا ولم يؤقت أجزأه لانه يلزم المعتاد (قوله وتعليك الانتفاع) أى ينتفع الشخص بذاته كأن توقف بيوت على طلبه العلم يسكنونها فهذا تلميح انتفاع أى ينتفعون بأنفسهم لانك ملكتهم المنفعة بحيث يؤجر ونهاو يأخذون أجرتها كما قلنا فان قلت فاذا حدثت بيوت على طلبه العلم لا يعمل أن ينتفعوا بأجرتها هل من تلميح المنفعة أو الانتفاع قلت الظاهر انه من تلميح الانتفاع فينبذير ان الانتفاع ما يشمل الانتفاع بالبيوت أو بأجرتها (قوله وهو أخص من الانتفاع) أى وملك المنفعة أخص من ملك الانتفاع ففى العبارة حذف مضاف أى فيلزم من ملك المنفعة ملك الانتفاع كما لو اكرى

دارا فقدم ملك المنفعة بحيث يجوز له كراؤها وملك الانتفاع بأن ينتفع بنفسه ولا يلزم من ملك الانتفاع ملك المنفعة كما اذا وقفت بيوت على طلبه العلم للسكنى فانهم ملكوا انتفاعها أى بأنفسهم ولم يملكوا منفعتها بحيث يكرهونها (قوله ووهيها) عطف تفسير على ملك (قوله فانه يصدق عليه ذلك) أى وليس يعارية وانظر هل يمنع من بيعه أو يجوز واذا قيل بالجواز فهل تلك الهبة سارية على المشتري فليس له أن يستعمله والظاهر أنه لا يمنع البيع وتكون تلك الهبة سارية على المشتري ويكون عيبا يوجب للمشتري الخيار حيث لم يعلم بذلك وثمرة الشراء والبقاء تحت الملك حيث أخذ ماله بعد الموت أو انتزاعه في حال الحياة وحرر ذلك فاقى ما رأيت (قوله ويخرج الحبس لان فيه ملك الانتفاع الخ) فيه شئ لان ما قاله ظاهر في بعض جزئيات الحبس كما اذا حبس دورا على طلبه العلم للسكنى فقط ولا يشمل ما اذا حبس دارا على طلبه العلم لسكنائهم بأنفسهم أو اجارتها وأخذ أجرتها لا انتفاع بها فهذا حبس فيه ملك المنفعة فيخرج من تعريضه بمقتضى ذلك (قوله يخرج به الاجارة) أى والكراء لان كلا بعوض وأورد على تعريف ابن عرفة ما اذا أكرى رجل دارا سنة ثم توفي وترك وارثا فان بآرثه ذلك يصدق عليه أنه ملك منفعة مؤقتة بغير عوض وأجاب بأن عموم نفي العوض لانه نكرة في سياق النفي يخرج ذلك لانه بعوض لملك المنفعة من الميت اه وأورد على هذا الجواب بأنه يلزم على هذا خروج من اشترى شيئا ثم أعاره مع أنه عارية وهو ظاهر واعلم أن الحبس يصح أن يكون مؤقتا ويصح أن يكون مؤبدا (١٣١) (قوله ابتداء الحكم) أراد به النذب الملزوم للصحة

والخاصصل أنها من حيث ذاتها مندوب اليها لأنها احسان والله يحب المحسنين ويعرض وجوبها كغنى عنها لمن يخشى بعدد ما هلا كه وحرمتها لكونها تعينه على معصية وكرهتها لكونها تعينه على مكروه وتباح لغنى عنها وفيه نظر لاحتمال كراهتها في حقها اه قال سيدي أحمد بابا ولو قال وتباح لغنى عنها في الحال ولكن يصدق الاحتياج اليها ثانيا لا تنفي النظر (قوله صح) المراد بالصحة الانعقاد فيخرج اعارة الفضولي ملك الغير فانه غير منعقد كهيته ووقفه وسائر ما أخرجه على غير عوض لاعلى عوض كبيعته فتعقد بتوقف

أخرج به تعليق المنفعة المطلقة كما اذا ملك العبد منفعة نفسه ووهيها اياه فانه يصدق عليه ذلك وليس يعارية ويخرج الحبس لان فيه ملك الانتفاع لا المنفعة وقوله لا بعوض يخرج به الاجارة وأما أحدها اسما فقال رحمه الله مال ذو منفعة مؤقتة ملكت بغير عوض انتهى وأركانها أربعة المعبر والمستعير والشئ المستعار وما به العارية والمؤلف ابتداء بحكمها فقال (ص) صح ونذب اعارة مالك منفعة (ش) يعنى أن من ملك منفعة يصح منه ويندب له الاعارة لقوله تعالى واقعدوا الخير لعلكم تفلحون ولقوله عليه الصلاة والسلام كل معروف صدقة ولانه عليه الصلاة والسلام استعاروا وكذلك الصحابة رضی الله تعالى عنهم أجمعين وانما يقتصر على النذب وان كان النذب يستلزم الصحة لا العكس لاجل المخرجات الا تية فجمع بينهما ليقيد حكمها بالاصالة وليجمع بين القيود والمخرجات الا تية وقوله (ص) بلا حجر (ش) متعلق بملك لا يصح ولا يندب وان صح ونذب يتنازعا في اعارة فالعنى أن مالك المنفعة بلا حجر يصح منه الاعارة وتندب وقوله (ص) وان مستعيرا (ش) مبالغة في صحة الاعارة منه لافي نديهما منه اذ لا يندب لملك المنفعة باعارة أن يعير وبه يعلم ما في كلام البساطي وقد ذكره تحت وقوله بلا حجر شرعى كالصبي والعبد ولو ما ذنوبه في التجارة لانه انما أذن له في التصرف بالاعراض ولم يؤذن له في شئ والعارية الا ما كان استئلافا للتجارة وأما ما كثر فلا أو جعلى من المالك فانه اذا منعه من الاعارة لا يعير فلا يرد حجر المال ولا فرق في الحجر الجعلى بين أن يكون صريحا أو بقرينة

(١٦ - خرشي سادس) لزومه على رضا مالكه (قوله ولانه عليه الصلاة والسلام استعار) هذا يدل على الصحة (قوله لاجل المخرجات الا تية) فانهم بالخبرجة من الصحة لامن النذب والالتوهم أنها صحيحة وليس كذلك (قوله ليقيد حكمها بالاصالة) قد عرفت أنه النذب وقوله وليجمع بين القيود التي هي مالك منفعة بلا حجر وقوله بلا حجر الخ أخرجه اعارة المريض فيما زاد على الثالث فهي باطلة كالفضولي الا أنه يستثنى من المفهوم اعارة الزوجة فيما زاد على الثالث فهي صحيحة ثم الذي يتقرر لكونه قدرا لثالث أو أكثر قيمة المنفعة المعارة لا قيمة ذى المنفعة أفاده في (قوله وان صح ونذب يتنازعا الخ) والظاهر أنه لم يعمل واحدا لانه لو عمل واحد الاضمر في الاخر فبقول صح ونذب وحرره (قوله اذ لا يندب الخ) لا يخفى أن عدم النذب صادق بالكراهة وخلاف الاولى والمراد الاول فيكره للمستعير ثوبا أو كتابا اعارته لغيره وكذا اذا استعار دابة للركوب كافي الاجارة والصحة لا تنافي بالكراهة (قوله وبه يعلم الخ) عبارة تحت واعارة فاعل صح لانائب نذب فلا تصح من عبد ولا صبي ولا سفينة ولا مجنون البساطي وجه تعيين كونه فاعل صح أنه المحدث عنه بالاصالة وأيضا بلا حجر انما هو قيد في الصحة لافي النذب وأيضا قوله وان مستعيرا كذلك اذ لم يقل أحدا أنه يندب للمستعير أن يعير بل الخلاف هل يصح أولا اه ووجه رده ان يقال أن قوله اعارة تنازعه صح ونذب فاذا كان كذلك فلا يتم ما قاله البساطي من تعيين كون اعارة فاعل صح (قوله كالصبي والعبد) أى وحجر العبد فالخاصل أن المحجور عليه لا تصح اعارته كبريى بأكثر من ثلثه (قوله فلا يرد حجر المال) أى فقط بل أراد حجر المال وغيره

(قوله من ملك المنفعة لعينه) أي ملك المنفعة لذاته أي لينتفع بنفسه ولا يواجر ولا يهب ولا يعير من ملك الانتفاع بوجه من الوجوه وأراد أن ينفع غيره فإنه يسقط حقه منه وتعلقه به ويأخذ الغير على أنه من أهل حيث كان من أهله كما أفاده عجم (قوله كسكنى بيت المدارس) أراد ببيت المدارس المواضع المسماة بالخلاوى في عرف مصر وقوله والزوايا معطوف على بيت المدارس أو على المدارس إن كان في الزوايا بيوت وقوله والربط كذلك وقوله والجلوس معطوف على سكنى فهو تمثيل للانتفاع المشار به بقوله وأما ملك الانتفاع أي مثال الانتفاع كسكنى (قوله والجلوس في المساجد) بمعنى أن من كان معروفا بالجلوس في موضع من السوق أو المسجد ليس له أن يعيره وهل إذا تلفظ بالعارية يكون ذلك باطلاً أو كأنه لم يعر أو يكون ذلك بمنزلة إسقاط الحق فيسقط حقه والظاهر الأول نعم إذا دلت قرينة على الثاني فيسقط حقه هذا ما ظهر (قوله المدارس) مع أنهم لم تكن موضوعاً للضيء وأما غيره من نحو الأوقاف الأهلية كما وقف على زيد ونسبه فيجوز بخلاف بيت المدارس فإنه (١٢٣) قاصر على كل مستحق في الحالة كما الشيخنا عبد الله (قوله فلا يجوز أن يكون بيت المدارس

دائماً) يتعارض مفهومه هذا مع مفهوم المدة البسيطة والظاهر أنه أراد بالدوام المدة الكثيرة أي ما قابل البسيطة وإن كان خلاف المتبادر (فتـ) وله ولا يجاره أي للسكنى فيه (فتـ) وله ولا يبيع ماء الصهاريج) مناسب للمقام وليس من المقام لأن ماء الصهاريج المقصد منه الانتفاع (قوله وليس للضيء يبيع الطعام ولا أطعمه) نعم له أطعم الهرة والسائل كما في (قوله ولا يباع زيت الاستصباح) أي الذي للوقوف ويجوز استعماله القليل في غير ما وضع له (قوله معنى وهبة) أراد المصدر قال في المصباح وهبت لزيد ما لا وهباً وهبة انتهى (قوله أو أن من معنى الخ) قال الكرماني محيى من معنى اللام شاذ (قوله فلا تجوز عارة) تفرع على المصنف (قوله نقيض ما قبلها) أي لمقتضى ما قبلها كقوله تعالى فالتقطه فان العداوة والحزن نقيض مقتضى الالتقاط الذي هو المحبة والتبني وليست اللام للعلة لأن العلة في

كقوله لولا اخوتك أو صداقتك أو ديارتك ما أعرتك (ص) لا مالك انتفاع (ش) تقدم أن مالك المنفعة أن يعيرها وأما مالك الانتفاع وهو من ملك المنفعة لعينه فليس له أن يعير كسكنى بيت المدارس والزوايا والربط والجلوس في المساجد والأسواق ويستثنى من ذلك ما جرت به العادة من إزالة الضيف المدارس والربط المدة البسيطة فلا يجوز أن يكون بيت المدارس دائماً ولا يجاره إذا عدم الساكن ولا الحزن فيه ولا يبيع ماء الصهاريج ولا يهبه ولا استعماله في ما لم تجر العادة ويستثنى من ذلك الشيء اليسير وليس للضيء يبيع الطعام ولا يطعمه ولا يباع زيت الاستصباح ولا يتغطي بسط الوقف ونحو ذلك (ص) من أهل التبرع عليه (ش) يعني أنه يشترط في المستعير أن يكون من أهل التبرع عليه بذلك الشيء المستعار بخصوصه فلا يجوز عارة المسلم للكافر وكذلك لا يجوز عارة السلاح لمن يقاتل به المسلمين وما في معنى ذلك مما لا زمة أمر ممنوع قوله من أهل التبرع عليه متعلق بعارة وضمنه معنى وهبة فعدها عن تقول وهبت دارى من زيد والألف الموضع للام أو أن من معنى اللام (ص) عينا لمنفعة مباحة (ش) هذا هو المستعار وتقدم أن العارية بشرط صحتها الانتفاع به مع بقاء عينها فلا تجوز عارة الأمة لأجل الوطء قوله عينا معمول عارة لأنه أضيف إلى فاعله وهو مالك وهذا مفعوله الثاني ومفعوله الأول من أهل التبرع عليه لا معمول مالك خلافاً للشراح سواء قرئ مالك بالتشوين ونصب منفعة أو بالاضافة إذ مالك لا يتعدى إلى مفعولين وقوله عينا أي ذاتا واللام في المنفعة تشبه لام العاقبة باعتبار الإيالة أي يؤل أمرها إلى استيفاء المنفعة أي عاقبة عارة العين وما لأميرها استيفاء المنفعة وأعمال تكن لام العاقبة لأنها التي يكون ما بعدها نقيضاً لما قبلها وهما ليس نقيضاً لأنه يجامعه فهي تشبه لام العاقبة باعتبار الإيالة كما مر (ص) لا كذبي مسلماً (ش) يعني أن المسلم لا يجوز عارته للذي لم ينفه من إزاله المسلم وقد قال تعالى وإن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً فهو مثال أي لا منفعة غير مباحة كعارته ذي مسلماً أي لمنفعته أي لخدمته الذي لأن الكلام في المنفعة غير المباحة وأما عارة الذي منفعة المسلم حيث كانت غير محرمة كأن يخط له مثلاً فيبغى فيه الجواز كما في الإجارة

الندب الثواب الآخرى لأن منع المعار هذا حاصله ثم أقول أن في شرط كونه نقيضاً لما قبلها خلاف وقوله وما خلقت الجن الخ (ص) يفيد عدم ذلك الشرط وقال بعض شيوخنا رجم الله لا مانع من تعلق قوله بالمنفعة بعارة (قوله لا كذبي الخ) المعطوف محذوف وقوله كذبي مثال أي لا منفعة الخ (قوله لا تجوز عارته الخ) أي وأما هبة العبد المسلم للكافر فتجوز على ظاهر المدونة والفرق بين منع الإجارة والهبة صحة أن واهب الذات لم يقصد إزاله المسلم لكونه لم يحصر منفعته في الكافر وأيضاً يجبر على إخراجها بخلاف من أعاره فإنه انما قصد أن يحذمه فقصده إزاله الإزالة فافتقر وقوله على ظاهر المدونة الخ قال أبو الحسن المراد بالجواز المضي (قوله فينبغى فيه الجواز) أي والموضوع أنه في محله كفاؤه ولا يستبد به ولا يفكر به ككونه مقارضاً أو مساقى له وقد تكون محظورة كأن يكون في عمله تحت يده كخدمته في بيته والأرضاع له فيه ويفسخ إن وقعت فان فاتت مضت وله الإبرة وسر ما تكمل الخمر ورعى الخنزير

فان فانت تصدق بالاجرة وقال في المدونة وأكره للمسلم أن يؤاخر نفسه للذي لحث أو بناء أو حراسة أو غير ذلك وقال ابن عرفة والاجارة على بناء دورهم ان كانت لمجرد سكنهم دون بيع الخرف فيها فكالساقاة والافكناء الكنيسة لك والتفرقة بين الحظر والحرم اصطلاح لابن رشد والافهما بمعنى كذا أفاده بعض شيوخنا (أقول) ولعل المحذور ما كانت حرمة خفيفة والحرام ما كانت حرمة شديدة (قوله لادائه الى اعارة الفروج) أي ان اعارة المرأة للوطء يؤدي الى أن المعار نفس الفرج أي فكون المعار المرأة يؤدي الى كون المعار نفس الفرج وينبغي كما أفاده غيره أن تكون اعارتها للوطء كتمليلها في عدم الحد وفي التقويم وان أيا وغيرهما (قوله أن الخدمة فرع الملك) أي وكما لا يستمر ملكه على من يعتق عليه لا يملك (١٢٣) منفعته وكما لا تجوز اعارة العبد والأمة لمن يعتق عليه لا تجوز اجارته لكل منهما ما

انتهى (قوله واستظهر) أي قوله أم لا (قوله لم) أي على رأي شهدوا على جربانه رق ثم رجعوا عن تلك الشهادة فان ذلك الذي شهد عليه - بأنه رق يرجع على الشهود الراجعين بقيمة خدمته للشهود ولا يجوز للشهود أن يستزع تلك الاجرة من ذلك العبد لانه يعترف بأن أخذ العبد لهما من الشهود ظلم لكونه رقاً (قوله تنعقد) أي وتلزم ان قيدت بعمل أو أجل أو لم تقيد ولم فيها المعتاد والام تلزم (قوله أو فعل) أي غير اشارة ولا يخفى أن الفعل غير اشارة هي المعاطاة المشار لها بقوله وتكني المعاطاة (قوله كالبيع) تشبيه في النسب (قوله ويكون ذلك اجارة) فيه اشارة الى أن اجارة خبر مبتدأ محذوف وبأنى انه يجعله حالاً فاما أن يكون اشارة الى وجهين أو يحمل هذا على انه حل معنى ثم بعد كني هذا رأيت بهراماً أفاد أنه حل اعراب فقال مانصه يصح أن يكون اجارة خبر كان المحذوفه ويصح أن يكون حالاً والاول أظهر وأعبره البساطي

(ص) وجارية للوطء (ش) يعني ان اعارة الجارية للوطء أو للاستمتاع لا تجوز لادائه الى اعارة الفروج (ص) أو خدمة لغير محرم (ش) أي لا تجوز اعارة الجارية للخدمة لغير محرم لانه يؤدي الى المنوع (ص) أول من يعتق عليه (ش) قد علمت أن الخدمة فرع الملك فلا يجوز اعارة الجارية لمن يعتق عليه فان وقع ذلك بأن اعيرت لمن يعتق عليه فان الخدمة تكون للجارية واليه أشار بقوله (وهي لها) أي فالخدمة الجارية لا للعير ولا للعارة وكذلك العبد لا تجوز اعارته لمن يعتق عليه فقوله وهي لها خاص بالفرع الاخير وليس لبيدها منعها من اجارة نفسها فيها وهل له نزع الاجرة أم لا واستظهر كافي مسألة الشهادة برق لم يرجع عنها (ص) والاطعمة والنقود قرض (ش) تقدم أن شرط صحة العارية الانتفاع بهام بقاء عينها فالاطعمة والنقود اذا انتفع بها تذهب أعيانها ولهذا كانت قرضاً لا عارية وفائدته انه يضمن ولو قامت بينة على هلاكه ولو وقع بلفظ العارية (ص) بما يدل (ش) هذا هو الركن الرابع من أركان العارية والمعنى أن العارية تنعقد بما يدل عليها من قول أو فعل أو اشارة وتكني المعاطاة فيها فلا يشترط فيها صيغة مخصوصة كالبيع بل كل ما يدل على تلك المنفعة بلا عوض (ص) وجاز أعني بعلامك لا أعينك اجارة (ش) يعني أنه يجوز للشخص أن يقول لا أعني بعلامك اليوم مثلاً على أن أعينك بعلامي غداً ويكون ذلك اجارة لا عارية أجاز ذلك ابن القاسم ورآه من الرفق ونحوه في الجواهر لكن بشرط أن يكون ما يقع به التعاون معلوماً بينهما وأن يقرب العقد من زمن العمل فلو قال له أعني بعلامك أو بشورك مثلاً غداً على أن أعينك بعلامي أو بشوري مثلاً بعد شهر لم يجز لانه نقد في منافع معينة متأخر قبضها وذلك لا يجوز وسواء اتحد النوع كالحرث أو اختلف كالحرث والبنيان مثلاً وقوله اجارة بالنصب على انه حال أي جاز ما ذكره حال كونه اجارة أي بان تستوفي شروطها للاحال كونها عارية وحذف المؤلف متعلق أعينك للاشارة الى التعميم فيه فيفهم حينئذ انه لا فرق بين الاتفاق والاختلاف فيما فيه التعاون ثم ان المؤلف ذكر هذه المسئلة هنا مع انها ليست من العارية وانما هي من الاجارة نظر الى قوله أعني والاعانة معروف (ص) وضمن المغيب عليه (ش) يعني أن المستعير يضمن العارية اذا كانت مما يغاب عليها أي ما يمكن اخفاؤه وتغييره كالثياب والحلي والعروض والسفينة السائرة وأما العارية التي لا يغاب عليها كالعقار والحيوان والسفينة بمحل المرسى فانه لا ضمان عليه واذا لم يضمن الحيوان فانه يضمن سرجهما ولحماهما وما أشبه ذلك قاله اللخمي قال في المقدمات واذا وجب على المستعير ضمان العارية فانه يضمن قيمة الرقبة يوم انقضاء

على التمييز واستبعد اعرابه على الحال (قوله بعد شهر) وأما شهر فجاز كما صرح به عب (قوله نقد في منافع الخ) أي انه اذا قال له أعني عبدك الآن لا أعيرك عبدك بعد شهر فيلزم عليه أنه نقد عبده المتجمل في منافع متأخرة وهي المنافع التي بعد شهر ولا يقال ان هذه العلة موجودة فيما اذا كان بين العدة والعمل أقل من ذلك لانا نقول انه اغتفر ذلك وان كانت العلة موجودة وقوله اجارة بالنصب اشارة الى الحل الثاني وقوله معينة أي بتعيين العبد الذي تعلقت به المنفعة (قوله يعني أن المستعير الخ) واذا وجد العارية بعد غرم قيمتها أو مثلها فانها تكون للمستعير ولا يأخذها العير كما أن الصانع اذا غرم قيمة المصنوع اذا ادعى ضياعه ثم وجد بعد غرم قيمته فانه يكون للصانع انتهى

(قوله فيضمن ما نقصها الخ) مثلاً قيمتها بعد التنقيص المأذون فيه ثمانية وبعد غيره ستة فإنه يضمن اثنين وقوله فإن أعطيها الخ أي استعمالها أزيد من المأذون فيه فعطيت فإنه يضمن قيمتها بعد الخ مثلاً إذا كانت قيمتها بدون استعمال أحد عشر وبالاستعمال المأذون فيه ثمانية فإنه يضمن ثمانية وقوله عليه أي لا جملته وقوله على ما ينقصها أي آتياً على ما ينقصها وقوله فإن أراد رب العارية الخ حاصله أن قيمة ما استعمالها فيه عشرة (١٢٤) وقيمة ما أذن فيه اثنان وكانت قيمتها بعد المأذون فيه ستة فلا شك أن قيمة

ما استعمالها فيه بعد اسقاط المأذون فيه أكثر لأن الثمانية أكثر من الستة فأراد أن يأخذ الثمانية ولا يأخذ الستة فهل يجاب لذلك قولان والظاهر القول بالاجابة لأنه الموافق لما سيأتي في مسألة الدابة وأما إذا كانت قيمة ما استعمالها فيه بعد اسقاط المأذون خمسة أو أقل وأراد ذلك فإنه يجاب لذلك (قوله وهل وان شرط نفسه) أشار المصنف لمشهورية هذا بالمبالغة كما أفاده بعض الشيوخ (قوله والثاني لابن القاسم) أي وحده أي وأما الأول فقد عزي له مع أشهب (قوله في تلفها بغير بينة) هذه نسخة الشارح وفي بعض النسخ بغير بين وليست نسخة الشارح (قوله إلا أن يظهر كذبه) كأن يدعى أنها ضاعت يوم الاثنين فترى عنده يوم الثلاثاء (قوله كطريق) أي تخوف طريق الخ أي بأن يقول المعبر المستعير أن الطريق مخوف وأنا لا أعبر الدابة لك إلا بشرط الضمان فلا عبء بذلك الشرط ولا يكون ضامناً لها (قوله مع القيام) أي قبل استيفاء العمل المستعاره وأراد بالقوات استيفاء العمل وقوله مع الشرط أي شرط الضمان فيما لا يغاب عليه (قوله بلا شبه) أي بلا ضعه أي فان تلفه الحاصل بالسوس ليس من منعه

أجل العارية على ما ينقصها الاستعمال المأذون فيه بعد عينه لقد ضاعت ضياعاً لا يقدر على ردها لأنه يتهم على أخذها بغير رضا صاحبها فان استعمالها في غير ما أذن له فيه فنقصها الاستعمال الذي استعمالها فيه أكثر من الاستعمال الذي أذن له فيه فيضمن ما نقصها الاستعمال بعد القدر الذي نقصها الاستعمال المأذون له فيه فان أعطيها ضمن قيمتها يوم انقضاء أجل العارية على ما ينقصها الاستعمال الذي أعاره إياه عليه فان أراد رب العارية أن يأخذ منه قيمة ما استعمالها فيه بعد أن يطرح من ذلك قيمة اجارة ما كان أذن له فيه لم يكن له ذلك في قول ان كانت أكثر من قيمتها وفي قول يكون له ذلك وأما ان كان ذلك أقل من قيمتها لم يمنع من ذلك (ص) إلا بينة (ش) يعني أن الضمان في باب العارية ضمان تهمة يفتى بإقامة البينة على ما ادعاء (ص) وهل وان شرط نفسه تردد (ش) أي وهل الضمان ثابت على المستعير فيما يغاب عليه وان شرط على المعير في الضمان في ذلك لان الضمان عليه بطريق الأصل ولا ينقصه شرطه أو لا ضمان عليه وينقصه شرطه لانهم معروف واسقاط الضمان معروف عز الأول في المدونة لابن القاسم وهو لا يشهد في العتبية والثاني لابن القاسم وحكاة النخعي والمازري وغيرهما وعلى كل حال لا يفسد العقد وقبل يفسده ويكون للمعير أجره ما أعاره (ص) لا غيره ولو بشرط (ش) يعني أن العارية إذا كانت مما لا يغاب عليها كالذواب ونحوها فانه لا ضمان على المستعير فيها ولو بشرط المعير الضمان على المستعير والقول قوله في تلفها بغير بينة إلا أن يظهر كذبه ولا عبء بشرطه ولو لا مرقاهه كطريق أو نهر وشبهه وتنقلب العارية مع الشرط اجارة فيها أجره المثل مع الغوات وتفسخ مع القيام لانها اجارة فاسدة (ص) وحلف فيما علم أنه بلا شبه كسوس أنه ما فرط (ش) يعني ان ما هلك من العارية بغير صنع المستعير كالسوس في الثوب وقرض الفاروس وقرق النار فانه يحلف ما فرط فيه ويبرأ سواء كان مما يغاب عليه أم لا وان نكل عن اليمين فانه يغرم ولا ترد اليمين لانها عين تهمة وحيث ضمن فيضمن ما بين قيمته سليماً وقيمه بما حدث فيه سواء كان ذلك كثيراً أو قليلاً (ص) وبرئ في كسر سيف ان شهادته أنه معه في اللقاء أو ضرب به ضرب مثله (ش) يعني أن من استعار سيفاً أو رمحاً أو نحو ذلك مما هو من آلة الحرب لم يقاتل به العدو وان كسر في القتال فانه يبرأ من ذلك ان شهد له البينة أنه كان معه في اللقاء وان لم تشهد أنه ضرب به ضرب مثله ومثل البينة قيام القرينة به بأن تنفصل القتلى ويرى على السيف أثر الدم وما أشبه ذلك وأما ان كان المستعار غير آلة حرب كالقأس ونحوها وأتى بها مكسورة فانه لا ضمان عليه فيها ان شهدت بينة أنه ضرب بها ضرب مثله فاقوله وبرئ إلى قوله في اللقاء فيما إذا كان المستعار آلة حرب وقوله أو ضرب به ضرب مثله فيما إذا كان المستعار غير آلة حرب فالضمان في به لا شيء المستعار لا للسيف بل لما أدخلته الكاف إذا السيف اغتياستعار للعرب غالباً هذا هو المعول عليه في تقرير كلام

بل من صنع السوس ولا يخفى أن هذا قد يكون مع تقريره في الحفظ ومع عدمه فيحلف حينئذ أنه ما فرط (قوله فانه يحلف المؤلف ما فرط ويبرأ) يؤخذ منه أنه يجب عليه تفقد العارية وكذا يجب على المرتين والمودع تفقد ما في أمانتهم مما يخاف بتركه تفقده حصول العت ونحوه لان هذا من باب صيانة المال فان لم يفعل ذلك تفرط يضمن وهذا ظاهر وقد وقع التصريح به (قوله وحيث ضمن) أي وحيث نكل وضمن وقوله بما حدث أي ملتبساً بما حدث فيه مثلاً قيمته سليماً عشرة وبما حدث فيه ستة فيضمن أربعة (قوله ومثل البينة الخ) فيه نظر اذ المنقول البينة فقط كما يعلم من النقل (قوله هذا هو المعول عليه) وخلافه يجعل أو يعني الواو أي ان البينة شهدت بأمرين يانه

معه في الله وأنه ضرب به ضرب مثله (قوله عن الثلم) خدش أطراف السيف (قوله والرحى حفياء) لا يخفى أن الرحى مما يدخل تحت الكاف (قوله وفعل المأذون) فيه أي أبيع له فعله وانما قلنا ذلك لأجل ما أخرجه بقوله لأضر وأيضاً فإن المثل لا يطلب بفعله وأصله المأذون فيه حذف الجار فاقصل الضمير واستر وبهذا يدفع ما يقال أنه حذف العدة أعني نائب الفاعل (قوله ومثله) كقول مكان الخطئة وقوله ودونه أي كشعر (قوله لأضر) يعني إذا كان دونه في النقل مثلاً لأنه أضر مما استعاره فإنه لا يباح كما إذا استعار دابة ليحمل عليها فحافهم عمل عليها بجارة أو حديد ودونه في النقل ومن باب أولى لو كان مثله أو أزيد منه فيه (قوله وهو كذلك على الراجح) الراجح خلافه اختلف فمن استعار دابة لموضع فركبها إلى مثله في الحزونة والسهولة (١٣٥) والبعد فهلكت فروى على لاشيمان عليه

وقاله عيسى بن دينار في المبسوطة وقال ابن القاسم فيها ضامن قال محشي نت فانت ترى أن الضمان هو قول ابن القاسم وهو الجارى على مذهب المدونة فجعل ج ومن تبعه كلام المؤلف شاملاً للمسافة وأنه الراجح غير ظاهر انتهى (قوله وبين أن يأخذ الخ) استشكل بأن الظاهر لزوم القيمة أو كراء الجميع لا الزائد فقط لئلا يذهب فهو ظالم والظالم أحق بالجل عليه وأجيب بأنه لما كان لها أخذ قيمتها كانت خيرته نافية لضرره (قوله وأما إذا تعبدت تعميماً) في خط بعض تلامذة الشارح أن هذا في زيادة المسافة ولا فرق في ذلك بين كونها تعطب بذلك أم لا وما يأتي في زيادة الجل فلا تناقض وفي عب وشب أنه إذا تعبدت بزيادة المسافة فله إلا أكثر من كراء الزائد وقيمة العيب وحاصل ما ذكره عب أنه إذا زاد في الجل ما تعطبه وتعبدت فعليه إلا أكثر من كراء الزائد وقيمة العيب وإذا تعبدت بزيادة المسافة كانت تعطب به أم لا وتعبدت فالحكم كذلك من أن له إلا أكثر من كراء الزائد وقيمة العيب فإن اتفقا أي العطب والعيب فكراء الزائد قياساً على ما يأتي في الاجارة

المؤلف كما يستفاد من كلام المواق والشيخ عبد الرحمن واحترز بقوله كسر عن السلم والحفاء أي كما لو أتى بالسيف مثلاً والرحى حفياء فلا ضمان عليه (ص) وفعل المأذون ومثله ودونه لأضر (ش) يعني أن المستعير يفعل بالعارية ما أذن له في فعله ويفعل بها أيضاً مثل ما استعارها له ودونه ولا يجوز له أن يفعل بها أضر مما استعارها له فإنه يضمنها حينئذ إذا عطيته وظاهر قوله ومثله ولو في المسافة وهو كذلك على الراجح كما يظهر من كلام تت بخلاف الاجارة كما يأتي في قوله المعطوف على ما يمنع أو ينتقل للمدوان ساوت الا بانه لان فيه فسح دين في دين قوله لأضر أي لا فعل شيء أضر دون أو مثل أو أكثر (ص) وان زاد ما تعطب به فله قيمتها أو كراؤه (ش) يعني ان من استعار دابة ليحمل عليها شيئاً معلوماً فزاد عليها غير ذلك قدر ما تعطب بمثله فعطبت منه فربها يخير حينئذ بين أن يضمن المستعير قيمتها يوم التعدي ولا شيء له غير ذلك وبين أن يأخذ كراء الزائد المتعدي فيه فقط لان خيرته تنفي ضرره ومعرفة ذلك أن يقال كم يساوي كراؤها فيما استعارها له فان قيل عشرة قيل وكم يساوي كراؤها فيما جعل عليها فاذا قيل خمسة عشرة دفع اليه الخمسة الزائدة على كراء ما استعارها له وان كان ما جعلها به لا تعطب في مثله فليس له الا كراء الزيادة لان عطيها من أمر الله ليس من أجل الزيادة فقوله ما تعطب به أي وعطبت فالواو محذوفة مع ما عطفت ولم يتعرض المؤلف هنا لزيادة المسافة وقد ذكرها هنا في المدونة وحاصلها أنها إذا عطيته بذلك فلا فرق بين أن يكون مما تعطب به أم لا بخلاف زيادة الجل ومعنى العطب هنا التلف وأما إذا تعبدت تعميماً فمفيتها المقصود أو غير مفيتها فله فإنه يجري عليه حكم التعدي المذكور فيه من التخيير حيث أفات المقصود منه بين أن يأخذه مع نقصه أو يأخذ قيمته وبين لزوم النقص فقط حيث لم يقفه (ص) كدريف (ش) يعني ان من استعار دابة ليركبها إلى موضع معلوم فتعدي وجل عليها معه رديفاً فاعطيت فان ربهما يخير كالتى قبلها فان شاء أخذ كراء الرديف فقط في عدم المستعير وان شاء ضمن الرديف قيمة الدابة يوم اردافه فلو كان الرديف عبداً فإنه لا شيء عليه من ذلك في رقبته ولا في ذمته لانه ركبها بوجه شبهة قاله ابن بونس فالخاصل ان الرديف اذا علم بالتعدي فحكمه حكم المستعير وللعير تضمين أي ما شاء وان لم يعلم بالتعدي فان كان المستعير معدياً فان الرديف يتبع والى هذا أشار بقوله (ص) واتبع ان أعدم ولم يعلم بالاغارة (ش) لان الخطأ والعدي في أموال الناس سواء فاحترز بالقيء الاول عما اذا كان الميراث مالياً فان الرديف لا يتبع وبانقيء الثاني عما اذا علم فان حكمه حكم المردف فله أن يتبع من شاء منهما

والظاهر تقييد قوله والافسكراؤه بما اذا لم تطل المدّة بحيث تكون مظنة تغير الاسواق فان طالت فله الكراء معها أو قيمتها انتهى أقول فاذا علمت ذلك فلا مانع من كون الكلام يبيح على ظاهره ويرجع قوله وأما إذا تعبدت الخ لزيادة الجل ويكون هذا مع ما يأتي إشارة لتقريرين في المسئلة أي مسئلة زيادة الجل ويكون النقصير الثاني في شرحنا موافقاً لعب ويكون ساكناً عن العيب بزيادة المسافة ويرجع فيه لما قاله عب (قوله واتبع ان أعدم ولم يعلم بالاغارة) المناسب ولم يعلم بالتعدي لان مناط الضمان العلم بالعداء وإذا غرم الرديف لم يرجع على المردف لان الزاد في قول انما توجه على الغرم بسبب كافي شب أي وإذا غرم في صورة عدم العلم (قوله فله ان يتبع أي ما شاء) سواء أيسر أو أيسر أو أيسر أحدهما فقط ومن غرم منهما لا يرجع على الآخر كما يأتي في توجيهه كان لا يسيب تأخير

مسألة الرديف عن قوله والافكرأوه أي لان الرديف يجري فيه ما جرى في زيادة الجمل فان كان مما تعطب به وعطبت ضمن قيمتها أو كراهه والافكرأه (قوله وبعبارة الخ) هذا في زيادة الجمل تحقيقاً (قوله ولزمت الخ) لم يتعرض المصنف لحكم ما اذا اتقى التقييد بالعمل والاجل وانتقى المعتاد وقد ذكر الخلاف في ذلك اللخمى فتقبل المعير بالخيار في تسليم ذلك وامسا كه وان سلم فله استرداداه وان قرب وقيل يلزمه التقدير الذي يرى أنه أعاره له (قوله وله الاخراج في كبناء) أي ولو بقرب الاعارة لتتربطه حيث لم يقيد اعلم ان ابن غازي قال ان كلام المصنف متناقض فقوله والافالمعتاد خلاف ما فيها الا ان ابن يونس صوبه وقوله وله الاخراج وفاق لما في المدونة وقد عددهما ابن الحاجب قولين وقبله ابن عبد السلام وابن عرفة والمصنف فلو قال والافالمعتاد على الارجح وفيها له الاخراج في كبناء الخ لا جاد اه وهو صحيح كما قاله الخطاب وقال عجي تقييه قوله (١٣٦) والافالمعتاد نحو له لابن الحاجب ودخل فيه ما استعير للبناء والغرس وما استعير

لغيرهما كما عارة الدابة للر كوب والعبد للخدمة ولكن الذي يجب به الفتوى ان المعتاد لا يلزم فيما أعير لغير البناء والغرس ولا فيما أعير لبناء وغرس قبل حصوله ما وأما بعد فيلزم المعتاد الا أن يدفع المعير للمستعير ما أنفق في البناء والغرس أو قيمة ما أنفق على ما ذكره في قوله وله الاخراج في كبناء الخ فظهر مما فسرنا ان قوله والا فالمعتاد ليس على عموم بل في شيء خاص وهو ما استعير للبناء والغرس وحصولا وان قوله وله الاخراج في قوة المستثنى منه اه وتبعه عاب اذا علمت ما قاله الخطاب فلا يظهر ما قاله هج ولا ما قاله شارحنا فالواجب الرجوع لما قاله الخطاب (تقييه) ما قاله المصنف من ان قوله وله الاخراج الخ بخلاف من استأجر من شخص أرضاً واحمد طويلاً كتسعين سنة على ما عاب من يرى ذلك وغرس وبنى فيها ثم مضت تلك السنة وأراد الميراث اخراج

(ص) والافكرأوه (ش) يشمل ثلاث صور ما اذا زاد عليها في الجمل أو الرديف ما لا تعطب بمثلها عطبت أم لا أو زاد عليها ما تعطب به ولم تعطب فليس لربها في هذه الاحوال الا كراه الزائد فقط ولا خيار له وفي بعض النسخ والافكم ردفه أي وان كان الرديف عالماً بالاعارة فهو كمردفه فلربها أن تضمن من شاء منهم اما القيمة واما الميراث او من غرم منهم ما لا رجوع له على الآخر وبعبارة تم اذا زاد ما تعطب به ولم تعطب لكنها تعينت فانه يلزمه الا كثر من كراه الزائد وقيمة العيب كما ذكره اللخمى وأما اذا زاد ما لا تعطب به وتعينت فان له كراه الزائد لانها اذا عطبت في هذه الحالة ليس فيها الا كراه الزائد فأولى اذا تعينت (ص) ولزمت المقيمة بعمل أو أجل لانقضاءه والافالمعتاد (ش) يعني ان العارية اذا كانت مقيدة بعمل كزراعة أرض بطنافاً كثر مما لا يخلف كقمح أو مما يخلف كقصب أو بأجل كسكنى دار شهرامثلاً فانها تكون لازمة الى انقضاء ذلك العمل أو الاجل وان لم تكن مقيدة بعمل ولا بأجل كقوله أعزتك هذه الارض أو هذه الدابة أو هذه الدار أو هذا الثوب وما أشبه ذلك فانها تلزم الى انقضاء مدة ينتفع فيها بعملها عادة لان العادة كالشرط ومجمل لزوم المعتاد فيما أعير لغير البناء والغرس أو فيهما قبل حصولهما أو بعد الحصول بحيث لم يدفع المعير للمستعير ما أنفق وأما ان دفع ما أنفق في البناء أو الغرس فله الاخراج قبل المعتاد والى هذا أشار بقوله (ص) وله الاخراج في كبناء ان دفع ما أنفق وفيها أيضاً قيمته وهل خلاف أو قيمته ان لم يشتره أو ان طال أو اشتراه بغن كثير أو بيلات (ش) يعني انه اذا أعاره أرضه يبنى فيها بناءاً أو يغرس فيها غرساً فلما غرس أو بنى أراد اخراجه يقرب ذلك فله ذلك بشرط أن يدفع للمستعير ما أنفق وكلفه على ذلك البنين أو الغرس وفي المدونة في موضع آخر إن دفع اليه قيمة ما أنفق فالقولان لمالك فيها واختلف الاشياخ هل ما وقع لمالك في هذين القولين خلاف أو ليس بخلاف فن قال خلاف ا كنى بظاهر الاقط ومن قال وفاق قال محل اعطاء القيمة اذا أخرج المستعير المئونة كالخبر ونحوه من عنده وأما لو أخرج ثمناً من عنده فاشترى به المئونة فانه يدفع له ما أنفق وهذا تأويل عبد الحق فانه قال يحتمل التوفيق بثلاثة أوجه وهذا أحدها الثاني ان محل دفع القيمة اذا طال الزمان

المستأجر ويدفع قيمة بناءه متقوضا فانه لا يجب الى ذلك ويجب عليه ابقاء البناء والغرس في أرضه لان كراه المثل في المستقبل ونص على هذا في التوضيح في باب الشفعة انتهى (قوله أو ان طال الخ) لا يخفى ان الضمير باعتبار هذا التأويل يكون الضمير في قيمته ليس راجعاً لما أنفق بل للنفق عليه وهو الغرس والبناء (قوله وهو تأويل عبد الحق) أي مع باقي التأويلات كما يدل عليه ما بعد (قوله فانه قال الخ) هذا صريح في أن الاحتمالات كلها عبد الحق أقول كيف هذا وقد قال في توضيحه وقيل ما أنفق اذا لم يكن فيه تعانين أو كان فيه تعانين يسير ومرة رأى القيمة أعدل ان قد يساهم مرة فيما يشتري به ومرة يغبن فيه قاله أي عبد الحق في النكت فهو على هذا خلاف لأعلى الاولين اه فهذا صريح في ان عبد الحق ذكره على وجه الخلاف لأعلى الوفاق وانما ذكره على وجه الوفاق ابن رشد (قوله اذا طال الزمان الخ) أي فتعتبر قيمة البناء على تلك الحالة ولا يخفى أن القيمة على تلك الحالة قليلة وهذا كلام ظاهر لا يخفى غير أن ابن يونس ذكر ما يخالف ذلك فقال هذا التأويل خطأ والضواب عكسه لان القيمة تعتبر يوم البناء أي تمامه ويوم الغرس ولا شك أنه مع الطول يبعد معرفة صفة البناء ويتعسر ومع القرب لا يحصل ذلك فالواجب أنه يدفع له مع الطول ثمن

ما أنفق ومع عدمه القيمة عكس هذا التأويل وأجيب بما يستفاد من كلام ابن رشد بان هذا فيما إذا كان الجدار باقيا ولو حصل منه ضعف قوة عن حاله جديدا أو هدم يسير لا يمنع معرفة صفته جديدا وأما إذا حصل فيه من الهدم ما يمنع صفته جديدا فالرجوع لما ذكره ابن يونس اه (قوله وعلى هذا ان لم يطل الزمن) عبارة في توضيحه في بيان ذلك وقيل ما أنفق إذا كان بالقرب جدد اليوم واليومين وقيمة ما أنفق إذا طال الامد لانه تغير بانتفاعه اه (قوله وأجاب بعض الخ) لا يخفى كما قال بعض الشيوخ ما في هذا الجواب اذا المستعير انما دخل على مدة ثم يخرج وأما تجويزه لما ذكره ومن باب الطمع فلا ينبغي اعتباره (١٢٧) وقال عجب ولعل المراد بالتأخير المدة

المعتادة في العارية المطلقة (قوله فكالغصب) في ذلك وجد عندي مانصه فلا يشترط المستعير أن المدة اذا انقضت لا يكون كالغاصب فالظاهر أن يعمل بالشرط كالمستأجر اه (قوله ويدفع له قيمة ذلك منقوضا) أي ان كان له قيمة (قوله وان ادعاها الاخذ) يبقى عكس كلام المؤلف وهو ما اذا ادعى المالك الاعارة والاخر يدعى الشراء لها فالقول للمالك لان القول قول من ادعى عدم البيع كما ذكره في ك (قوله ويحلف على ذلك) فان نكل فلم يستعير بيمين فان نكل غرم الكراء بنكوله (قوله أما باعتبار لزوم العقد فلا كلام) أي في أنه مصدق في كون العقد عقد اجارة (قوله فان نكل فالقول قول رب الدابة) هذا ذكره نت ونحوه ليهرام عن أشهب ولا يخفى ما فيه من البعد والاقرب ما ذكره غيره وهو أنه اذا كان بأنف مثله فالقول قول المستعير بيمينه فان نكل حلف المالك وأخذ ما ادعاه من الكراء الا أن يزيد على أجره المثل فان نكل فلا شيء ثم بعد كني هذا رأيت محشي نت صرح بأنه في النوادر إذا كرهها لكنه قال انظر قول أشهب هل هو وفاق

لان البناء يتغير بالانتفاع به اذا طال زمنه وعلى هذا ان لم يطل الزمان فانه يدفع ما أنفق الوجه الثالث أن محل دفع القيمة اذا اشترى المؤن بغين كثير وعلى هذا ان لم يكن اشترى ذلك بغين أصلا أو بغين يسير فانه يدفع له ما أنفق واذا أعطاه قيمته يوم البناء فاعناه على التأييد واستشكل ذلك بأن المستعير لم يدخل مع المعير على التأييد وأجاب بعض بأن المستعير لما كان مجورا أن لا يخرج منها كان له القيمة على التأييد (ص) وان انقضت مدة البناء أو الغرس فكالغصب (ش) يعني ان من أعار شخصا أرضه ليعمل فيها أو يغرس غرسا الى مدة معلومة ثم انقضت مدة البناء أو الغرس المسترطة أو المعتادة فان المستعير يصير حكمه حكم الغاصب فان شاء ربهما أمره بقلع بنائه أو شجره ونسوية الأرض أو أمره بإبقاء ما فعل ويدفع له قيمة ذلك منقوضا بعد أن يحاسبه باجرة من يسوى الأرض ويسقط من القيمة الا أن يكون الغاصب من شأنه تولى هدم أو قلع ذلك بنفسه أو بعبيده أو ونحو ذلك فانه يأخذ قيمة ما ذكره كاملا من غير اسقاط من يسوى الأرض وشبه المؤلف المستعير بمسئلة الغاصب المشار اليها في باب الغصب بقوله وفي بنائه في أخذه ودفع قيمة نقضه بعد سقوط كلفة لم يتولها وان لم يتقدم لها ذكر أشهرتها وانما كان المستعير كالغاصب مع أنه ما ذون له في البناء والغرس لانه دخل على ذلك لتحديد بزمان قد انقضى (ص) وان ادعاها الاخذ والمالك الكراء فالقول له بيمين الا أن يأنف مثله عنه (ش) يعني أن من ركب دابة لرجل الى مكان كذا ورجع بها فقال أخذتم منك على سنبل العارية وقال ربه ابل اكتر يتهمني فالقول قول المالك انه أكرها له ويحلف على ذلك قال في التوضيح أما باعتبار لزوم العقد فلا كلام وأما باعتبار الاجرة فان أتى بما يشبه أجره والارد الى أجره المثل انتهى الا أن يكون المالك مثله لا يكرى الدواب لشرفه وعلو مقامه فان القول حينئذ قول المستعير بيمين فان نكل فالقول قول رب الدابة بيمينه وبأخذ منه الكراء الذي زعم أنه أكرهاه فان نكل أخذ أجره مثله الى الموضع الذي ركبها اليه ومثل هذا التفصيل فيما اذا أسكنه معه في دار سكناء وأما ان أسكنه بغيرها فالقول قول ربه انه أكرهاه ولا راعي ككون مثله اذا قدر رفعة أم لا ومثل دار سكناء في التفصيل المذكور الثياب والآنية قاله ابن عرفة (ص) كزائد المسافة ان لم يزد (ش) التشبيه في أن القول قول المالك بيمين والمعنى ان المعير والمستعير اذا اختلفا فقال المعير أعرتك منافع دابتي مثلا من مصر الى العقبة وقال المستعير الى الازم فان كان تنازعهما قبل ركوب النهاية فالقول قول المعير بيمينه وان كان تنازعهما بعد أن ركب المستعير النهاية أو بعضها فالقول قوله بيمينه في نفي الكراء ان رجعت وفي نفي الضمان ان هلكت واليه أشار بقوله (ص) والا فلا مستعير في نفي الضمان والكراء (ش) أي والابان ركب المستعير النهاية أي ركب

أو خلاف اه (قوله ان لم يزد) صادق بثلاث صور ما اذا لم يحصل ركوب أصلا أو اختلف في أثناء المسافة التي ادعاها المعير أو في آخرها لكن ان كان اختلافهما قبل الركوب أو في أثناءه خير المستعيرين أن يركب الى الموضع الذي حلف عليه المعير أو يتروك فان خيف منه أن يتعدى المسافة فتوثق منه قبل تسليمها اليه لئلا يركب ما ادعاه (قوله والا فلا مستعير الخ) ثم ان كان ما ادعاه أكثر مما زاد فلا يقبل قوله الا فيما زاده فقط ولا يقبل قوله في الباقي وانما يكون القول قوله في نفي الضمان والكراء ان أشبه وحلف حلف الاخر أم لا (قوله في نفي الضمان والكراء) صرح بذلك رد القول أشهب القول قوله في نفي الضمان فقط لا في نفي الكراء

(قوله كذا أو بعضا) لكن اذا ركب البعض القول قول المستعير لم يتركب فقط لا فيما بقى (قوله وان برسول الخ) قال بهرام يريد أنه لا فرق في حكم هذه المسئلة بين أن يكون المعار قبضه رسول المستعير أو قبضه المستعير نفسه ولا فرق بين أن يكون الرسول مصدقا للمستعير أو المعير أو مكذبا له - ما لانه انما شهد على فعل نفسه اه (قوله فهو مباغة في المسئلتين) أقول لا يخفى أنه اذا كان رسول المستعير لا تظهر المباغة الا بالنسبة لكون القول (١٣٨) قول المستعير فتأمل (قوله بمعنى الخ) جواب عما يقال ان فعل الرسول هو اتيانه

بالدابة من المعير لان فعله السير لازيد من المسافة وأجاب عجب بان المراد بفعل نفسه اللفظ الصادر منه وسماه فعلا لانه فعل اللسان (قوله بخلاف الوديعة) أي فانه يشهد على الصيغة وهي كونها صدقة فلذا صححت شهادته واذا تأملت تجد الشاهد هنا شهد عليه ولم يقبل وفي باب الوديعة شهد عليه وقيل مع انه رسول في صورتين فيقال ما الفرق بين المسئلتين نأجاب به اشارة لا ينفع أصلا لان قوله انه شهد نفسه لا يسلم لان الموضوع ان الرسول مخالف للمستعير فلم يكن شاهدا له (قوله يجوز الرهن) أي شهادته بأنه حاز الرهن قبل حصول المانع (قوله والتعليل في هذه ظاهر) أي مسألة الامين بخلاف مسئلتنا فلذا احتجنا بالتأويل المتقدم فتدبر (قوله الا أن يكون قبضه الخ) هذا هو المعتمد وما في الشامل من أنه يصدق بيمين في رد ما لم يضمن وان قبضه بيينة لا فيما يضمن ولو قبضه بلا بيينة على المنصوص ضعف (قوله ثم حلف الرسول وبرئ) حاصل ما نقله محشي تت ان ما قاله ضعيف وان الرسول يضمن وكذا قوله بعد فعله وعليهم اليمين فقد قال وقوله وعليه وعليهم اليمين

المسافة التي فوق دعوى المعير كذا أو بعضا وقوله (ص) وان برسول مخالف (ش) راجع لما بعد الكاف فهو مباغة في المسئلتين أي القول قول المعير ان لم يرد وان برسول مخالف له وان زاد قال قول للمستعير وان برسول مخالف له والفرق بينهما وبين مسألة وان بعثت اليه عمال فقال تصدقت به على وأنكرت فالرسول شاهد ما أشار اليه بعض وهو أنه في العارية انما شهد على فعل نفسه بمعنى أن الرسول لما قبض العارية من المعير فكانه هو المستعير القابض فقد شهد على فعل نفسه أي انه شهد لنفسه بخلاف الوديعة ومثل ما هنا شهادة الامين بعد المانع يجوز الرهن في أنها غير معتبرة لانها شهادة على فعل نفسه والتعليل في هذه ظاهر (ص) كدعوا مرد ما لم يضمن (ش) تشبيه في تصديق دعوى المستعير أيضا والمعنى أنه اذا ادعى أنه رد العارية التي لا يغاب عليها الى صاحبها فانه يصدق لان القاعد أن من قبل قوله في الضياع والتلف قبل قوله في الرد الى من دفعه اليه الا أن يكون أخذه بيينة مقصودة للتوثيق فانه لا يقبل قوله في رده الا بيينة ولورد العارية التي لا يغاب عليها مع عبده أو مع رسوله أو نحوهما فتلقت فانه لا ضمان عليه لان عادة الناس جارية بذلك ولولم يعلم ضياعها أو تلفها لا بقول الرسول وأما اذا ادعى رد العارية التي يغاب عليها فانه لا يصدق في ذلك ولولم يقبضها بيينة وهذا مفهوم قوله ما لم يضمن وهذا التقرير مستفاد من كلام المواق عن مطرف ونحوه في شرح . وصرح في الشامل بأنه يقبل دعوى المستعير رد ما لم يضمنه ولو قبضه بيينة فان قيل لم يضمن هنا ما لا يغاب عليه حيث قبضه بيينة مقصودة كما في الوديعة وما شابهها قيل لما كانت العارية معروفة واعتبر فيها ما لم يغتفر في غيرها فاجع لو اقبل قوله من تمام المعروف (ص) وان زعم أنه مرسل لاستعارة حل وتلف ضمنه مرسله ان صدقه والاحلف وبرئ ثم حلف الرسول وبرئ (ش) يعني أن الرسول اذا أتى الى قوم فقال لهم أرسلني فلان لاستعير منكم حلما فصدقوه ودفعوا له ما طلبه منهم ثم انه تلف منه قبل وصوله اليهم بدليل قوله بعده وان قال أو سلمته لهم فان صدقه من أرسله له على ذلك فانه يضمنه ان كان مما يضمن ويرأ الرسول وان لم يصدق انه أرسله لاستعارة ما ذكر فان المرسل يحلف بالله الذي لا اله الا هو ما أرسله ويرأ ثم يحلف الرسول بالله الذي لا اله الا هو لقد أرسله ويرأ وتكون العارية هدرا أي لا ضمان على واحد منهما فقوله وتلف عطف على مرسل أي وزعم أنه تلف وأما لو ثبت تلفه وقد صدقه المرسل على الارسال فلا ضمان لا لتفاهم موجب الضمان أو ان الواو والواو الحال ومفهوم حل أنه لو كان المستعار مما لا يضمن كالدابة مثلا فلا يكون الحكم كذلك والحكم أنه لا ضمان على الرسول ان لم يعترف بالعداء (ص) وان اعترف بالعداء ضمن الحر والعبد في ذمته ان عتق (ش) يعني أن الرسول اذا اعترف بالعداء في أخذ العارية وتلف منها فانه كان حرافا فانه يضمنها عاجلا وان كان عبدا فانه يضمنها في ذمته ان عتق يوما لا في رقبته

وظاهره

لا يأتي على المشهور سواء أنكر أو أرسل أو لا الاول ما تقدم وأما الثاني فالرسول دفع لغير اليد التي

دفعت اليه بغير اشارة فيغرم على المشهور صرح به في معيين الحكم وقول الزرقاني ان أقر أو بالارسال ضمنه واغبر ظاهر (قوله أو ان الواو الحال) أي اما طائفة وأما الواو الحال أي والحال أنها تلفت أي بالزعم لا بالبيينة ليمتوافق العطف والحالية (قوله والحكم انه لا ضمان على الرسول) أي كالا ضمان على المرسل والظاهر أن يقول لا ضمان على المرسل عند التصديق لان فرض الكلام أولا في المرسل والرسول لا ضمان عليه (قوله والعبد في ذمته) أي ولا سيد اسقاطه

(قوله فعليه وعليهم اليمين) فان نسكوا واذكل فالغرم عليه وعليهم سوية وان حلف ونسكوا فالغرم عليه -م فقط وعكسه عليه فقط (قوله فان المرسل) أى جنس المرسل فلا ينافى الجمع الذى فى المصنف (قوله فكان القياس) أى وان كانت الواو لا تقتضى ترتيبا وان أقروا بكونه رسولا لضمنا وكفى الاولى التى هى قوله وان زعم الخ (قوله وفى علف اللابة قولان) الراجح انه على ربه كما أفاده شيخنا السلمونى (قوله وظاهره الخ) أى خلا فالبعض المفتين هو على المعير فى الليلة واللياليتين وعلى المستعير فى المدة الطويلة والسفر البعيد

(باب الغضب) (قوله غصبه منه وغلبه سواء) أي انهما بمعنى أي الغضب والغلبة وقوله والاغتصاب مثله أي مثل الغضب في أنه أخذ الشيء ظلماً إلا أن الذي في الجوهرى خلاف ذلك ونصه الغضب أخذ الشيء ظلماً لا يقال غصبه منه وغصبه عليه بمعنى والاغتصاب مثله اه كلام الجوهرى وهو الذي تنضم به العبارة وأما (١٣٩) على كلام الشارح فيكون في العبارة شيء

وظاهره ولو ما أذوناله في التجارة وهو مشكل والذي ينبغي أن المأذون كالخرف في أنه يضمن في ذمته عاجلا كما مر في الوديعة وقوله ضمن الخراف أن لم يكن سفيها ولا فلا ضمان عليه لتفريطهم في عدم اختبار حاله والصبي كالسفيه (ص) وإن قال أو صلته لهم فعليه وعليهم اليمين (ش) يعني أن الرسول إذا قال أو صلته الخلى الذي استعترته إلى من أرسلني وأكذبه وادعوا عدم إرساله وأنه لم يصلهم وقد تلف الخلى فإن المرسل يحلف أنه لم يرسله ولم يوصله إليه أي ويرأثم يحلف الرسول لقد أوصله إليهم ويرأوتسكون العارية هدر أو يبدوا باليمين فكان القياس فعليهم اليمين ثم عليه اليمين ووجهه أنهم يبدؤون في الضمان فقدموا في اليمين كذلك (ص) ومثونه أخذها على المستعير كرتها على الاظهر وفي علف الدابة قولان (ش) يعني أن الاجرة في نقل العارية على المستعير كما أن كلفة ردها إلى صاحبها على المستعير على ما استظهره صاحب المقدمات لأنه معروف صنعه فلا يكلف أجرة معروف صنعه وأما علف الدابة المستعمارة وهي عند المستعير هل هو عليه أو على الميعر اذ لو كانت على المستعير لكان كراء وربما كان علفها أكثر من الكراء فتخرج العارية إلى الكراء في ذلك قولان وظاهره جرى القولين ولو طالت المدة وهو كذلك والعلف بفتح اللام أي ما يعلف به وأما بالسكون فهو تقديم العلف للدابة فهو على المستعير قول واحد أو لا مفهوم للدابة بل كل ما يحتاج للانفاق كذلك * ولم يجرى ذكر الغصب في كلامه أخذ كحقيقته فقال

باب ذكر فيه الغصب وما يتعلق به

وهو لغة أخذ الشيء ظلما قال الجوهرى أخذ الشيء ظلما غصبه منه وغلبه سواء والاغتصاب
مثله اه فعنى الغصب لغة أعم منه شرعا المشار اليه بقول ابن عرفة أخذ مال غير منفعة
ظلما قهرا لا خوفا قتال فيخرج أخذه غيلة اذ لا قهر فيه لانه يموت ماله كد وحرابة قوله غير
منفعة أخرج التمهيدى وقوله ظلما أخرج به أخذه عن طيب نفس وقوله قهرا أخرج به
السرقه وقوله لا خوفا قتال أخرج به الحرابة وظاهر كلام الشيخ انه أخرج الغيلة بقوله
قهر ا قال اذ لا قهر في قتال الغيلة لانه يموت ماله م وقد اعترض على تعريف ابن الحاجب
بما يعلم بالوقوف عليه وقد تبع المؤلف ابن الحاجب بقوله (ص) ¹⁴ الغصب أخذ مال قهرا
المعنى واحد على كلا النسختين (قوله

(١٧ - خشي سادس) أخرج التعدي غصب المنفعة لا غصب الذات (قوله أخرج به السرقة) لأن القهر لا يلحق المسروق منه في حال السرقة بل بعدها فتحصل أنه خرج بقوله فهر اشيا أن الغيلة والسرقة خلا فالظاهر كلام ابن عرفة وقوله وظاهر كلام الشيخ أي ابن عرفة وقوله قال أي لان الشيخ الذي هو ابن عرفة قال وقوله وقد اعترض على تعريف ابن الحاجب أي لان قضيته أن أخذ المنفعة يقال له غصب مع أنه انما يقال له تعدوس بما أن بعض الشراح يقول في قول المصنف أو غصب منفعة فتلاقت الذات أن اطلاق الغصب يجوز أي لان الغصب أخذ الذات لا المنفعة (قوله أخذ مال) مخرج لأخذ الحر وهو من إضافة المصدر لفعله والفاعل محذوف أي أخذ آدمي مالا والمراد بالأخذ الاستيلاء وقوله أخذ يشمل ما إذا كان الأخذ حقيقة وهو ظاهر أو حكما فيدخل فيه أوفتح قيد عبدا لثلاثا يابق على أنه من أمثلة الغصب لان جعل تشبيها لكن يشترط في الآدمي الغاصب أن يتناوله عقد الاسلام أو الذمة ولذا قال القرافي الغاصب كل آدمي تناوله عقد الاسلام أو الذمة والقيد الاول محرز من اليهمة لخبر جرح العجماء جبار والاخير

تحرز عن الحسري فإنه لا يضمن المصوب في القضاء وأما في الفتيا فالشهور ومخاطبته بفروع الشريرة وقهر حال مخرجة الغيلة والسرقة والخيانة والاختلاس لان القهر انما يحصل بعد احوال الاخذ والاختار هو الذي يأتي بهرة ويذهب جهرته هو الذي يأتي خفية ويذهب جهرته (قوله ونحوه) أي كالعاصب (قوله على وجه تعذر معه الغوث) أي لأن من يقطع الطريق لا يجدم من يغيبه بخلافه في الحضر فيجدم من هو أعلى منه فيستغيب به فكأنما الآن محاربون لأنه لا يوجد من يستغاث به منهم (قوله من حيث الجملة) أي في بعض الاحوال أي لان المحارب حاله معلوم من كونه يقتل أو يصلب بخلاف العاصب يؤتب فقط (قوله والافهسي الغصب) أي وان لم نقل مخالفة من حيث الجملة بل قلنا (١٣٠) مخالفة الغصب في جميع الاحوال فلا يصح لانها الغصب بلا شك أقول اذا

كانت الغصب بلا شك فهي موافقة له في جميع الوجوه فلا يصح قوله مخالفة والحاصل ان أراد الشارح بذلك عرفا فلا يصح لانها غيبه وان أراد لغة فهي من أفراد الغصب لغة ولا كلام لنا في المعنى اللغوي (قوله أو مال ولد له) أي فلا يكون من الغصب كما في المقدمات وفرض المسئلة أن الاب غير محتاج وقال الزرقاني ينبغي شمول كلام المصنف له حيث لا حاجة فيكون أخذه من الغصب وان كان لا يؤتب لحق الابوة ولا يخفى أن قوله أو مال ولد له شامل للجد من جهة الاب ومن جهة الام وفي تت الالوالد من ولده والجد الاب في حفيده قيل لا يحكم له بحكم الغصب اه فقضيته أن الجدم من جهة الام غاصب وان كان لا يقطع للشبهة فلا ينافي انه يؤتب كذا أفاد ابن عب والحاصل أن قضية كلام شارحنا أنه لا يؤتب فيه كون مخالفه (قوله وأدب) أي وجوبا باجتهاد الحاكم (قوله فانه يؤتب) أي يضرب ويسجن (قوله على الزنا ونحوه) أي كالسرقة (قوله وأما البالغ فيؤتب اتفاقا) فيه اشارة

تعديا بالارابة (ش) قوله أخذ مال كالجنس وقوله قهر أخرج به ما يؤخذ على وجه القهر والغلبة بل على سبيل الاختيار كأخذ الانسان وديعة ونحو ذلك فان ذلك لا يسمى غصبا وقوله تعديا أخرج به ما اذا أخذ مال من المحارب ونحوه فانه وان كان قهرا لكنه ليس تعديا ولما كانت هذه القيود تشمل الحرابة وتنطبق عليها أخرجها لانها أخذ المال على وجه يتعذر معه الغوث فافترقا فأحكامها مخالفة لأحكام الغصب من حيث الجملة والافهسي الغصب بلا شك وكلام المؤلف لا يشمل أخذ الاب مال ولده أو مال ولد له لان فيه شبهة فلا يصدق عليه انه أخذه تعديا اذا المتعدى هو الذي ليس له مستند شرعي (ص) وأدب يميز (ش) يعني أن العاصب اذا كان يميز فانه يؤتب وجوبا ويسجن لحق الله باجتهاد الحاكم بعد أن يؤخذ منه ما غصبه وأدبه لاجل الفساد فقط لاجل التحريم كما يؤتب على الزنا ونحوه تحقيقا للاستصلاح وتهذيب الاخلاق وكذلك تضرب اليه تمام استصلاحها وتهذيب اخلاقها ومفهوم ميمز عدم أدب غيره وأما البالغ فيؤتب اتفاقا وقوله وأدب ولو عفا عنه المصوب منه لانه حق لله دفع الفساد في الارض (ص) كدعيه على صالح (ش) تشبيهه في الادب والمعنى أن من ادعى الغصب على رجل صالح فانه يؤتب والمراد به من لا يشار اليه بالغصب لا الصالح العسري وهو القائم بحقوق الله وحقوق العباد حسب الامكان (ص) وفي حلف المجهول قولان (ش) يعني أن العاصب اذا كان مجهول الحال وهو الذي لا يعرف بخير ولا شر فهل يلزمه يمين أنه ما غصبه أولا يلزمه يمين قولان والثاني أظهر لان القاعدة أن كل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجرد هاهو الغصب من باب التجريح وهو لا يثبت الا بعدلين وأما المعروف بالعداء فانه يضرب ويسجن ويطال سجنه بل قال بعض الاغمة يخلف في السجن وهل يؤخذ باقراره في حال التهديد والضرب أم لا فالله ان عين السرقة أو أخرج القليل لكن المؤلف مشى على خلاف هذا في باب السرقة حيث بالغ على عدم الاخذ بقوله ولو عين القليل أو أخرج السرقة وعلى القول بحلف المجهول أو كان المدعى عليه متهما أو نكل فإن كانت دعوى تحقيق فلا يقضى عليه حتى يرد اليه يمين المدعى ويخلف وان كانت دعوى اتهام فالظاهر أنه يغرم بمجرد النكول وسكت المؤلف عن أدب المدعى على مجهول الحال وقد ذكر ابن يونس أنه على القول بخلافه لا يلزم راميته شيء ويفهم منه أنه على القول بأنه لا يخلف بمنزلة الصالح أي على راميته بالغصب الادب (ص) وضمن بالاستيلاء (ش) فاعل ضمن هو المميز وغيره والمعنى أن العاصب يضمن الشيء المصوب بالاستيلاء أي يتعلق الضمان به والرد بالاستيلاء بمجرد حصول الشيء

الى أن قول المصنف وأدب يميز أي على المشهور أي وقيل لا يؤتب حتى القولين في المقدمات (قوله من لا يشار اليه بالغصب) وان كان يشار اليه بغيره (قوله وأما المعروف بالعداء) أي كان غصبا أو غيره (قوله فالله ان عين السرقة) أي في مقام السرقة والافحن في مقام الغصب فنقول ان عين المصوب (قوله أو كان المدعى عليه متهما) أي عند الناس وهو المعروف بالعداء ومفاده انه اذا كان المدعى عليه متهما يطالب بالخلف قطعا (قوله هو المميز وغيره) المناسب المميز فقط لقوله بعدد والا فتردد وكتب بعض الاشياخ مانعه لا يقال غير المميز شيئا فلا يدخل هنا لان قول التردد ضعيف والراجح الضمان والخلاف الا في انما هو فيما يضمنه وأما أصل الضمان فمعلوم من قوله وضمن بالاستيلاء (قوله والمراد بالاستيلاء الخ) أي فالمراد بالاستيلاء لانه لا يولد بين رب الشيء

المغصوب في حوز الغاصب ولكن لا يحصل الضمان بالفعل الا اذا حصل مقتوت يوم الاستيلاء ولو بسماوى أو جنابة غيره وفائدة تعلق الضمان بمجرد الاستيلاء انه يضمن قيمته حيث حصل المقتوت يوم الاستيلاء لا يوم حصول المقتوت والكلام هنا في ضمان الذات وأما ضمان الغلة فسيأتى أنه لا يضمنها الا اذا استعمل وهذا في غاصب الذات وأما غاصب المنفعة فسيأتى انه يضمن المنفعة وان لم يستعمل فبمساء هذا البضع والحر وأما الذات فلا يضمنها بمجرد الاستيلاء على ما يأتى في قوله أو غصب منفعة فتلفت الذات ومنفعة البضع والحر بالتفويت وغيرهما بالقوات (ص) والاقترد (ش) أى وان لم يكن الغاصب بميزابل كان صغيراً أو مجنوناً اقترد أى طريقان طريقة ابن الحاجب تحكى ثلاثة أقوال في ضمانه وطريقة ابن عبد السلام تحكى الخلاف في سنه وهذا أحسن ما يقرر به المتن وكأنه قال وأدب بميزمع ضمانه والايكن الغاصب بميزا في ضمانه وعدمه وعلى ضمانه فماذا يضمن وما سنه الذى يضمن به تردد والمذهب من الخلاف الضمان وأنه يضمن المال والدم ان لم يبلغ الثلث في ماله وان بلغ الثلث فعلى عاقلته وان التميز لا يحسد بسن وأنه الذى يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا يتضب بسن بل يختلف باختلاف الافهام ونحوه والمراد بفهم الخطاب الخ أنه اذا كلم بشئ من مقاصد العقلاء فهمه وأحسن الجواب عنه لأنه اذا دعى أجاب وأشار بقوله (ص) كان مات (ش) أى الشئ المغصوب عند الغاصب فإنه يضمنه الى أن الغاصب يضمن السماوى وهذا يدل على أن معنى قوله وضمن بالاستيلاء أى خوطب بالغرم بالاستيلاء (ص) أو قتل عبد قصاصاً (ش) يعنى أن الغاصب اذا غصب عبداً جنى على عبده مثله فقتله فاقترص له من الجاني فان الغاصب يضمن قيمته له يوم الغصب بالاستيلاء بوضع اليد وكذلك يضمن الغاصب فيما دون النفس اذا كان القصاص ينقص القيمة ولو أبطل عبد برقيق لكان أولى وانظروا لو كان القتل سابقاً على الغصب وقتل به هل لا ضمان عليه أو يضمن نظراً الى أن سيده ربما كان يفديه لو لم يغصب أو ربما كان ولى الدم يعفو عنه لاجل سيده فالقتل بسبب القصاص لا يتقضى الضمان عن الغاصب للعلة المذكورة ومثل القصاص الحاربه وما أشبه ذلك وهذا هو الموافق لظاهر اطلاق المؤلف وقوله الظالم أحق بالجلل عليه ولا يخفى أن من مدخول الكاف في قوله كأن مات وما عطف عليه ما هو مثال ما يقت المغصوب ومنه ما ليس من الغصب وإنما هو مشارك له في الضمان كجحد الوديعة والا كل بلا علم وفتح قيد العبد والفتح على غير طاقل وغير ذلك فتكون الكاف بالنسبة لبعض هذه الأمور كالموت والقتل للتمثيل والنسبة لبعضها التشبيه فهو من باب استعمال المشترك في معنييه عند من أجازوا لأن قوله (ص) أوركب (ش) مشكل لأن الركب مجرد ليس من مقيضات المغصوب فلا يصح انحراطه في سلك أمثلة مقيضات المغصوب وليس بموجب للضمان في غير المغصوب فلا يصلح أن يكون مشاركال للغصب في الضمان ولا يصلح أن يكون سبباً لتعلق الغصب به اذ هو يحصل فيه بمجرد الاستيلاء وبعبارة أوركب أى وهلكت الدابة والا فلا شئ عليه ان جعلناه تمثيلاً أو لم تملك ان جعلناه تنظيراً أى ان من تعدى على دابة فركبها ولم تملك فليس عليه الا الكراهة (ص) أو ذبح أو جحد وديعة أو كل بلا علم (ش) يعنى أن الشخص اذا غصب حيواناً فذبحه فإنه يضمن له به لان الذبح موجب للضمان فهو من أمثلة ما يفت المغصوب كما هو ظاهر كلام ابن الحاجب وكذلك يضمن المودع بفتح الدال اذا جحد ما عنده من الوديعة ثم أقر بها أو قامت عليه البينة ثم هلكت بعد ذلك ولو بأمر سماوى وثبت هلاكه لانه لما جحد ما صار كالغاصب كما هو في باب الوديعة عند قوله ويجحد هائم في قبول بينة الردخلاف وكذلك يضمن من أكل من الغاصب ضيافة أو هبة

وبينه وليس المراد به وضعه في داره أو حانوته أو أخفاه عن ربه (قوله أى وان لم يكن الغاصب) الاولى الجاني لان غير المميز لا يتصف بالغصب (قوله تحكى ثلاثة أقوال فيما يضمنه) هل يضمن المال في ماله والدية على عاقلته ان بلغت الثلث والا ففى ماله أو لا يضمن المال وأما الدية فعلى عاقلته ان بلغت الثلث والا ففى ماله أو لا يضمن مالا ولادية ويكونان هدراً والمجنون كذلك (قوله تحكى الخلاف في سنه) قل سنتان وقيل سنة ونصف سنة وما ذكره الشارح كلام القافى وذ كر عجب ان كلام البرزلى يفيد أن الراجح القول بأن الضمان يختص بالمميز وأما غير المميز فلا ضمان عليه (قوله وأن التميز) من المعلوم ان الكلام في عدم التميز لكن يلزم من حشد التميز حشد غير المميز (قوله ونحوه) أى نحو اختلاف الافهام كالفصاحة (قوله لأنه اذا دعى أجاب) لانه موجود في بعض الطيور (قوله أو يضمن) قال عجب وهو الموافق لظاهر اطلاقهم واطلاق المصنف ولقولهم الظالم أحق بالجلل عليه ورده محشى نت بأن النقل يفسدان المراد جنى عند الغاصب كما قرر به ابن فرحون كلام ابن الحاجب (قوله ان جعلناه تنظيراً) أى فيحصل على غصب المنفعة لا الذات الا أن محشى نت ناقش ذلك بما حاصله ان شأن التردد أن يكون الموضوع للتردد متحداً وليس كذلك

(قوله اذا كان الغاصب عدما) فان كان الاكل عدما اتبع اقرب ما يسار او من اخذ منه لا يرجع على الآخر (قوله ان الذبح للشيء المصوب الخ) لا يخفى ان هذا ضعيف والمعتمد انه ان يأخذ القيمة أو يأخذ الشيء المذبح بدون قيمة كما أفاده محشي تن (قوله أو أكرهه غيره على التلف) ظاهره أن (١٣٣) الضمان على المكره بالكسر والمذهب انه على كل من حاول لكن المكره بالفتح مقدم

وما غصبه من غير علم بأنه مغصوب مستحقه بقدرأ كله اذا كان الغاصب عدما ولم يقدر عليه ثم لا يرجع الموهوب على الواهب بشيء فان كان الغاصب مليا فإنه يضمن ولا شيء على الاكل اما ان علم الموهوب بالغصب فحكمه حكم الغاصب فيخبر برب الشيء في اتباع أيهما شاء فان كانا معدمين اتبع اقرب ما يسار او من غرم منه - ما لا يرجع على صاحبه كما في أبي الحسن الا أن المذهب في الفرع الاول أن الذبح للشيء المصوب ليس بمقتله ولربه الخيار بين أخذ قيمته يوم الغصب وبين أخذه مذبوحا وأخذ ما نقصت قيمته مذبوحا عن قيمته حيابل ظاهر كلام ابن رشدان هذا متفق عليه (ص) أو أكرهه غيره على التلف (ش) يعني أن من أكرهه غيره على تلف شيء فأنه يضمنان معا هذا لتسببه وهذا لمباشرته لكن تارة يضمنان مترتبين كما في الاكره على الرمي فالباشر يقدم على المتسبب فلا يتبع الا اذا كان المكره بالفتح عدما وتارة يضمنان معا كالأكره على ان يأتيه عيال الغيرة فان المكره بالكسر والمكره بالفتح سواء في تعلق الضمان بهما من غير ترتيب وهذا مفهوم قوله على التلف (ص) أو حفر بئر تعديا (ش) يعني أن من حفر بئرا تعديا فهلك فيها شيء فإنه يضمنه كالحفرها في أرض غيره أو في طريق المسلمين ونبيه بذلك على انه لو حفرها في ملكه أو اوصلة فهلك فيها شيء فإنه لا ضمان عليه (ص) وقدم عليه المرتضى الاعمين فسيان (ش) الضمير في عليه يرجع للتعدى في حفر البئر والمعنى ان من حفر بئرا تعديا ثم ان شخصا آخر وقع شيئا فيها فهلك فان المردى يقدم في الضمان على الخافر لانه مباشر وهو مقدم على المتسبب الا أن يكون حفر البئر لشخص معين فرداه فيها شخص آخر فأنه ساسيان في الضمان أي خافر البئر والمردى وبعبارة فسيان فان كان المردى بفتح الدال انسانا مكافئا للخافر والمردى له فالقصاص عليه مامعا وان كان غير انسان ضمناه معا كما في الشارح وهو يفيد أنه اذا كان أحدهما مكافئا والاخر غير مكافئ كما اذا حفرها حرم مسلم لعبد معين ورداه عبدا مثله فإنه يقتل العبد المردى ولا يقتل الخافر وهل عليه شيء من قيمة العبد أولا ويجرى مثل هذا في التسبب مع المباشر وفي الجماعة اذا قتلوا شخصا وكان بعضهم مكافئا والبعض الآخر غير مكافئ (ص) أو فتح قيد عبدا لئلا يأتى (ش) يعني أن من قيد عبده خوف اباقه فباعه شخص فحل قيده فأبى فإنه يضمنه لصاحبه وسواء كان اباقه عقب الفتح أو بعده بجهالة أم لا فقيده لاجل نكاله لم يجب على من حله ضمان فقوله لئلا يأتى متعلق بتقيد وان كان اسم عيين لانه اسم لالة والجار والمجرور يتعلق باسم العين كقوله أسد على فلا يحتاج الى تعلقه بحذوف أي قيد لعدم اباقه أي لجمعه القيد من الاباق وانظر لو فتح قيد دحر وذهب بحيث يتعذر رجوعه والظاهر انه يضمن دينه كما يأتي في قوله كره باعه وتعذر رجوعه من أنه لا مفهوم لقوله باعه بل حيث ادخله في أمر يتعذر رجوعه فإنه يضمن دينه (ص) أو على غير عاقل الامصاحبة ربه (ش) يعني أن من فتح بابا على غير عاقل فذهب فإنه يضمن لتعديه بفتح الباب الا أن يكون ربه مصاحبا له حين الفتح بأن كان حاضرا معه في المحل الذي فتح عليه فيه فلا ضمان حينئذ وعلم انه يجب الضمان على الفاتح ولو بحضرة ربه غير ناظم حيث كان ربه لا يقدر على منع

ومن غرم منه ما لا يرجع على الآخر فل شارحنا نظرية للفقه من خارج (قوله وهذا مفهوم قوله على التلف) وفرق بان هذه كلاهما مباشر بخلاف الاول لم يقع من المكره بالكسر الا مجرد الاكره فلذا قدم المباشر عليه (قوله أو حفر بئرا تعديا) والظاهر ان حفرها بلصق الطريق بلا حائل كحفرها بها كما في عب وشب (قوله على أنه لو حفرها في ملكه) أي ولم يقصد ضرر أحد والا ضمن كقصد وقوع سارق وان لم يقصد هلاكه أو وقوع محترم غير آدمي فلو حفرها جعل يجوز له بقصد منع آدمي أو محترم غيره من الوصول الى زرعه فسقط بهما من قصد منعه وتلف هل لا ضمان عليه لانه غير متعد أو يضمن كما يقيد مفهوم قول تن لا يقصد معين وهذا معين بالوصف لا بالشخص وهل يصدق أنه لم يقصد بحفرها الاتلاف يحذر ذلك أقول اظاهر التصديق (قوله وقدم عليه المردى) ظاهر كلامه ضمان الخافر أيضا وليس كذلك بل الضمان مختص بالمردى وحده على رواية ابن القاسم ولو قال وضمن المردى لسلم من ذلك (قوله فسيان) أي اذا علم المردى بقصد الخافر والا اقتصر من المردى فقط (قوله اما لو قيد لاجل نكاله) والظاهر ان القول قول السيد في اختلافهما

كما اذا ادعى السيد انه قيد خوف الاباق وادعى الفاتح النكال لانه لا يعلم الا من جهة السيد الا أن تقوم قرينة بخلافه (قوله لانه اسم لالة) المناسب انه متعلق بحذوف أي قيد لئلا يأتى اباقه والقياس غير ظاهر لان أسد على انما يصح تعلقه به لكونه في تأويل المشتق ويمكن الجواب بان قيد يؤول عقيد به والمعنى أو فتح قيد سيده العبد أو ما قيد به العبد الخ والصلوة والموصول كالشيء الواحد (قوله الامصاحبة ربه) والظاهر ان المراد بالمصاحبة أن يكون مكان هو مظنة شعور مظهر وجهه وان بعد عنه

المفتوح

يسيرا لا الملاصقة فقط (قوله أو فتح حرزا) أي أو نقبه ويقدم أخذ المتاع حيث كان يضمن المال وذلك فيما إذا لم يقطع مطلقا أو قطع وأيسر من الأخذ إلى القطع على من فتح الحرزا أو نقبه لأنه مباشر (قوله فلا تكرار الخ) قد يقال هذا أعم ولا تكرار للخاص مع العام (قوله فربته التقديم) وقد يقال إنهما في مرتبة واحدة أي أو يقال أنه محذوف من الثاني دلالة الأول (قوله زفا) وهو القرية التي يكون فيها العسل مثلا فإذا فتحها إنسان وردها حاضرة فانه يضمن لأنه لا يمكن (١٣٣) ربه حفظه فهو بمنزلة الطير وقوله فتمدد أي

تفرق أي وكان ربه لا يمكنه حفظه أمالو كان يمكنه حفظه فلا يضمنه إذا كان ربه حاضرا (قوله وقوله) أي وقول صاحب هذه العبارة الأولى ويحتمل أنه التفات على مذهب السكاكي لأن المقام يناسب قولنا بضمير المتكلم (قوله لأن طعام الغصب الخ) أي من جواز بيعه قبل قبضه (قوله لأنه لا يكون فيه فسخ دين) أي المثل في دين الذي هو الثمن الذي تأخر (قوله ويدل الخ) أي ونقل الحيوان لا كلفة فيه (قوله واعلم أن هنا أمرين) الفرق بين المقوم والمثلي أن المثل لما كان مثله يقوم مقامه اكتفى فيه بأدنى مقوت بخلاف المقوم يراد بعينه فلا يقوت كما قال الأبقل فيه كلفة (قوله بل يوجب التخير) بين أن يأخذ قيمته أي أو يضمنه المغصوب (قوله فتصرفه فيه مردود) حتى يقال مردودا إذا أمكن رده وعند الفوات لا (قوله ومنه الخ) أي ومن منع التصرف رده (قوله ومقتضى ما لا ينأج الخ) وعليه فيجوز شراء رأس ضأن مشوية مأخوذة مكسا كتسقية وليس سرموجة مغصوب نعلها لا أطراف نيئة غصبت من مذج بعد الذبح باتفاق ابن ناجي وغيره (قوله حيث لزمته القيمة) أي وعلم أنه لا يردها لربه بشرط حصول المقوت كما هو

المفتوح عليه من الذهب كما إذا كان طيرا أو أمانا كان يقدر ربه على رده فلا ضمان على الفاتح إذا كان الفتح بحضرة ربه ولونا كما حيث كان له شعور وقوله (ص) أو حرزا (ش) أي على غير حيوان فلا تكرار والافسلاهما فتح حرزا وبعبارة أو حرزا معطوف على قيد فربته التقديم على الجار والمجرور فيرجع الاستثناء أيضا يعني أن من فتح حرزا فذهب ما فيه ضمنه لتعديبه بفتح الحرزا لأن يكون ذلك بصاحبه ربه ولو فتح زفا فتبدد ما فيه ضمنه (ص) المثلي ولو بغلاء بمثله (ش) هذا معمول ضمن والمعنى أن الغاصب إذا غصب مثليا مكبلا أو موزونا أو معدودا فعليه أو أتلفه فانه يضمن مثله ولو كان المثلي وقت الغصب غالبا ووقت القضاء به رخيصا على المشهور فقوله ولو بغلاء أي ولو غصبه في زمن غلاء وقوله بمثله متعلق بضمن وقوله فعليه أو أتلفه احتراز عما إذا كان المثلي المغصوب موجودا أو رده أخذه وأراد الغاصب إعطاء مثله فلربه أخذه (ص) وصبر لو وجوده لم يملكه ولو صاحبه (ش) يعني أن المغصوب منه إذا عذر عليه وجود المثل فانه يجب عليه أن يصبر لو وجود الشيء المغصوب بأن كان للمثل إبان فائق قطع وإذا وجد المغصوب منه الغاصب بغير بلد الغصب فليس له أن يطالبه بمثل المثلي الذي غصبه منه ولو كان المثلي المغصوب موجودا مع الغاصب لأن غيره يقوم مقامه ويجوز للمغصوب منه أن يأخذ في المثلي ثمنا على المذهب لأن طعام الغصب يجري مجرى طعام القرض ويشترط التحجيل لئلا يكون فيه فسخ دين في دين وأشار بالوقول أشهب بخبر ربه بين أخذه فيه أو في مكان الغصب وبعبارة ولو صاحبه فليس له مطالبته به مع وجوده مع الغاصب لأن نقله فوت بوجب غرم مثله عليه لا غرم عينه وظاهر هذا أن النقل فوت وإن لم يكن فيه كلفة ويدل لما نقله المواق من أن نقل الحيوان فوت واعلم أن هنا أمرين الأول أن النقل في المثلي فوت وإن لم يكن فيه كلفة وأما في المقوم فأنما يكون فوتا إذا احتج الكبير حمل كما يأتي وعلى هذا فالمغصوب مخالف للبيع فأسد إذا لم يبيع فأسدا انما يفوت بتقل فيه كلفة سواء كان مثليا أو مقوما الثاني أن فوت المثلي يوجب غرم مثله وفوت المقوم لا يوجب غرم قيمته بل يوجب التخير (ص) ومنع منه للتوثق (ش) أي والمغصوب منه منع الغاصب من التصرف في المثلي الذي صاحبه حتى يتوثق منه برهن أو جيل خشية ضياع حق ربه ومثله المقوم حيث احتج الكبير حمل ولم يأخذه فانه يمنع منه للتوثق وإذا منع منه للتوثق فتصرفه فيه مردودا وهو الأصل فيما يمنع فلا يجوز لمن وهب له قبوله ولا التصرف فيه بأكل ونحوه ومنه يؤخذ منع أكل ما وهب مما فات ولزمه قيمته حيث علم أنه لا يرده لربه قيمته كهيئة من لحم شاة نجسها وطبخ لها لشخص فلا يجوز للوهب له أكله حيث علم أن الغاصب لا يدفع لرب الشاة قيمتها وبه كان يفتي شيخنا القرافي ومنه يبين صحة ما قاله صاحب المدخل من منع أكل أطراف الشاة ونحوها مما يؤخذ مكسا وبه كان يفتي الناصر اللقاني ومقتضى ما لا ينأج وقول المؤلف فيما يأتي أو غرم قيمته أنه يجوز لا كل لمن وهب له شيء من المغصوب حيث لزمته القيمة (ص) ولا رده

موضوع المسئلة واعلم أن ما قاله ابن ناجي هو المعتمد كما يفيد المعيار وكما حكى الفقيه أبو عبد الله القوري أن السلطان أبا الحسن المريني دعا فقهاء وقته إلى وليمة وكانوا أهل علم ودين فكان منهم من قال أنا صائم ومنهم من أكل وقل ومنهم من أكل من الغلات كالسمن فقط ومنهم من شمر لأكلكل بأكله ومنهم من قال ها توامن طعام الأمير على وجه البركة فاني صائم فسألهم الشيخ وأظنه أبو إبراهيم الأعرج عن ذلك فقال الأول طعام شبهة تستر منه بالصوم وقال الثاني كنت أكل عقدا رما أتصدق لانه مجهول الأرباب والمباشر كالغاصب وقال الثالث

اعتمدت القول بأن الغلات للغاصب إذا أخرج بالضممان وقال الرابع طعام مستهلك ترتبت القيمة في ذمته مستهلكه فحل لي تساؤه وقد مكنتني منه فحل لي قلت وهذا صريح الفقه ولبابه وقال الخامس طعام مستحق للمساكين قدرت على استخلاص بعضه فاستخلصته وأوصلته إلى أربابه فكان قد تصدق بما أخذ قلت وهذا آخر بالصواب لجمعه بين الفقه والأورع قاله سيدي أحمد زروق في شرح الإرشاد (قوله وهذا يعني عنه قوله) أي لانه يعلم منه انه لا يرده بل يصير (قوله الا أن مقصوده) أي ان المصنف قصده النص في الاولى على الصبر والثانية نص على عدم الرد فها تان مسئلتان وان كانت الاولى تغني عن الثانية وهذا الجواب بعيد لان المصنف شأنه الاختصار وقد يقال لا اغناء لانه يمكن أن يقال وصبر لبلده ولو صاحبه ولكن يقول له رد المتاع الى بلدي وقال بعض وأعادهم مع تكرره مع ما مر يشبه به ما بعده فانه شبه بما تضمنه قوله لارده من (١٣٤) أنه لا يلتفت لكلام رب المصنوب (قوله حكم عليه بالقيمة)

فيه شيء لما تقدم من أنه يصبر عند عدمه الى الوجود فلا يصح عليه بالقيمة (قوله يكون تكراراً) المراد أن أحدهما يعني عن الآخر والا فالتكرار حقيقة هو الثاني والاوّل وقع في موضعه (قوله بيعه معيباً) كان العيب طارئاً عنده أو عند ربه قبل الغصب (قوله زال) أي عند الغاصب الخ لكن المتبادر من المصنف انه زال عند المشتري والحساب أن يقال معيباً أي ولو باعتبار ما كان فيشمل زواله عند الغاصب (قوله وبذر) أي ما يبذر كحب زرع فيبذر اسم لا مصدر اذ هو مصدر القضاء الحب على الارض وهو الزرع فلا معنى لقوله زرع ولا يحمل زرع على غطي لاقتضائه ان قوات البذور يتوقف على تغطيته وليس كذلك (قوله المذابة) أي شأنها ان تذاب والافهى الآن غير مذابة (قوله ولا يقضى) معنى هذه العبارة ان النقرة اذا صيغت فانه يلزم مثلها فاذا أتلّفها انسان بعد ذلك ضمن قيمتها فقوله لان

(ش) يعني ان من غصب مثلياً ثم ان المصنوب منه وجد الغاصب في غير بلد المصنوب منه ومعه المثلي المصنوب فقال رب المتاع للغاصب رد الى متاعى الى بلد الغصب فانه لا يجاب الى ذلك لان المثلي غيره يقوم مقامه وهذا يعني عنه قوله وبلده ولو صاحبه الا أن مقصوده التخصيص على أعيان المسائل والافهوت تكرار وجعله على ما اذا حكم عليه بالقيمة لعدم المثل ثم وجد المثل انه لارده يكون تكرار مع قوله فيما يأتي ومالك كان اشتراه والاوّل حمله على ما اذا زعم المصنوب منه ان ما وجدته بيد الغاصب مثليه وأراد أن يأخذه وخالفه الغاصب أي ولاردان زعم ان ما بيد الغاصب مثليه قاله بعض وفيه شيء لفهم هذه بالطريق الاولى لانه اذا كان المصنوب منه لا يجاب له بمثليه المحقق انه هو الموجود بيد الغاصب الى بلد الغصب لان غيره يقوم مقامه فأولى أن لا يجاب له بما وقع فيه النزاع انه هو ثم شبه في قوله ولا يرده قوله (ص) كاجازته بيعه معيباً زال وقال أجزت لظن بقائه (ش) والمعنى ان من غصب شيئاً معيباً وباعه وأجاز المالك البيع ثم علم المالك بذهاب العيب بعد الاجازة فقال انما أجزت البيع لظني أن العيب كان موجوداً حين الاجازة وأراد أن يرجع عن اجازته فلا يلتفت الى قوله والبيع لازم له فقوله اجازته مصدر مضاف لفاعله وبيعه مفعوله وهو مضاف لفاعله ومعيباً مفعوله وضمير زال عائد على العيب المفهوم من معيباً لا على المبيع وقوله زال أي عند الغاصب أو المشتري لانه مقصور اذ لو شاء لتبعت (ص) كنفرة صيغت وطين لبن وقح طعن وبذر زرع (ش) هذا تشبيه بما تضمنه قوله ولا يرده فكما لا تسلط للمالك على عين المثلي اذا وجدته بغير بلده مع الغاصب كذلك لا تسلط له عليه اذا وجدته على غير صفته والمعنى ان من غصب من شخص نفرة وهي القطعة المذابة من الذهب أو الفضة فسبكها أو صاغها حلياً أو دراهم فانه يقضى لصاحبه بثلثها صفة ووزن ولا يقضى له بعينها حينئذ لا دخول الصنعة فيها لان القاعدة أن المثلي اذا دخلته صنعة فانه يقضى فيه بالقيمة ويلحق بالمقومات ومثل الصياغة الخامس يضرب فلوساً فانه يلزمه مثل الخامس لان مطلق الصياغة هنا مفيت بخلاف ما مر في قوله وخماس بتور لا فلوس وكذلك من غصب طيناً معلوم القدر والصفة فضر به لبناً فانه يغرم لصاحبه مثله ان علم والا فقيمه لان المثلي الجزاف يضمن بالقيمة لان الطين مما يكال بالقفة ونحوها وكذلك من غصب قحاً فقيمه

القاعدة على المحذوف أي وصارت من المقومات بعد الصنعة لان القاعدة الخ وبهذا التقرير يسقط فانه الاعتراض بأن قوله لان القاعدة الخ يفيد أن الغاصب يغرم القيمة فينافي قوله أو لا يغرم مثله (قوله لان القاعدة ان المثلي اذا دخلته صنعة فانه يقضى فيه بالقيمة) أي على من أتلّفه بعد حصول الصنعة فيه وأما من غصبه وصنعه فان صنعته تكون مفوتة له ويلزم فيه المثل لا القيمة فلا منافاة (قوله لان مطلق الصياغة هنا مفيت) أي لردم له لانه يصير مقوماً فلا يقال ان جعله مفيتاً يفيد أنه يضمن القيمة لا المثل (قوله والا فقيمه) قال الزرقاني استشكل هذا بعض شيوخنا بأن لزوم القيمة في الجزاف للهروب من ربا الفضل لو دفع مثله وهذا منتف في الطين ويجاب بأن الامتناع من حيث المزانية وهي تكون في الطعام وغيره (قوله لان المثلي) علة لقوله والا فقيمه (قوله الجزاف) أي لانه لم يعلم صار بمثابة الجزاف وقوله لان الطين علة للمحذوف والتقدير انما قلنا مثلياً لانه مما يكال بالقفة (قوله لان الطين مما يكال بالقفة) فيه بحث لانه انما يقصد بوضعيه في القفة نقله من محل لا آخر

(قوله كالأولاد) أي الذات المغصوبة لا بقيد كونها داجية (قوله أو حضن تحتها غير بيضا) قضيته ولو كان البيض لمالك الداجية وليس كذلك إذ في هذه الحالة الفراع لمالك الداجية وعليه أجرة مثله في تعبها فإن كان الشخصين قارب البيض مثله ولرب الداجية داجيته وكرامتها في حضنها وما نقصها إلا أن يتفاحش فربها مخير بين أخذ قيمتها يوم الغصب ولا كرامتين أخذها مع كراء الحضن وشمل قوله أن حضن ما استقل بالحضن أو شاركه فيه غيره وهذا (١٣٥) إذا كان المغصوب أثنى فإن كان ذكرا

فانه يغرم لصاحبه مثله والظاهر أن الدقيق يفوت بالعجن والعجن بالخبز ويدل لذلك جعل الطحن هنا ناقلا ولم يجعله في باب الزبوايا الطحن ناقلا كالعجن فتعوا التفاضل بينهما احتياطا لرباوهما احتاطوا للغاصب فلم يضيعوا كلفة طحنه وهو وان ظلم لا يظلم وكذلك من غصب شيئا من الحبوب فزرعه فانه يلزمه لصاحبه مثله (ص) وبيض أفرخ إلا ما باض أن حضن (ش) يعني أن من غصب بيضة حضنها تحت داجيته فخرج منها داجية فعليه بيضة مثله والداجية للغاصب إلا أن يكون الغاصب غصب ما يبيض من داجية أو غيرها فباضت وحضنت بيضا فان الداجية والفراريج لمستحقها كالأولاد فلوحضن بيضا تحت داجية غيرها أو حضن تحتها غير بيضا فلا شيء من الفراريج له - تحقق وليس له إلا داجيته وأجرة مثله فيما حضنته من بيض غيرها وظاهر كلام المؤلف يشمل ما إذا باضت عنده أو باضت عندها وغصبها أو بيضا وحضنت عند الغاصب وهو كذلك وأما قوله في النص فباضت عنده فالتقييد بالطرف غير معتبر (ص) وعصير تخمر وإن تخلل خير كتخلله الذي وتعين لغيره (ش) يعني أن من غصب من شخص عصيرا وهو ماء العنب فصار خرا فانه يقضى لصاحبه بمثله أن علم كيله والافقيته وظاهره ولو كان الذي مع أنه ملك الخمر فيبقى في هذه الحالة أن يخبر كما إذا تخلل خمره وإن تخلل العصير فإن ربه يخبر في أخذه مثله أو أخذه خلا أن علم قدره والافقيته وسواء كان لمسلم أو ذمي وإن خللت الخمر وكانت لذمي خمر في أخذ الخل أو قيمة الخمر يوم الغصب ويقومها من يعرف قيمتها من المسلمين أو من أهل الذمة وإن كانت لمسلم فانه يتعين أن يرد الخل له وسواء تخلل بنفسها أم لا فالضمير في غيره راجع للذي بوصف الكفر لا بوصف كونه ذميا والالاقتضى أن المعاهد والمستأمن والحربي كالمسلم في تعين أخذ الخل مع أن من ذكر كالذمي في التخيير كما مر (ص) وإن منع كغزل وحلي (ش) والمعنى على جميع النسخ إلا في بيانها أن الغاصب يضمن قيمة المقوم يوم غصبه كان مقوما أصالة أو مثلبا دخلته صنعة قوية كغزل وحلي وأما الصنعة الضعيفة فلغو كصناعة الفلوس كما مر الإشارة إليه بقوله في البيع ونحاس بتور لا فلوس وبعبارة علم أن الغزل وإن كان (١) مما يوزن لكن أصله وهو الكنان مثلي والمثلي إذا دخلته صنعة لزمته القيمة فيه بقوله المثل ما حصره كبل أو وزن أو عدد ولم تتفاوت أفراده بقيد ما إذا لم يكن أصله مثليا ودخلته صنعة فإن كان كذلك فهو مقوم وما علم أن نسخة ضيع بالصاد المجع والمثناة التحتية أولى من صنع بالصاد الممهلة والنون لا فائدة الأولى أن الغاصب إذا غصب الغزل أو الحلي فضاعا عنده فانه يضمن قيمتها وإن لم يحدث فيها صنعة وأما الثانية فتوهم أنه يضمن مثلها ما لم يحدث فيها صنعة (ص) وغير مثلي فقيمه يوم غصبه (ش) يعني أن من غصب شيئا من المقومات كخيوان فأنلفه فانه يغرم قيمته يوم غصبه أي أن غير المثلي مثل المثلي المصنوع في حكمه وعطفه على ما مر يقتضي أن ما مر مثلي وهو كذلك أذهو مثلي باعتبار أصله لكن له حكم المقوم عند ابن القاسم وقوله وغير بالنصب على أن صنع مبنى للفاعل وبالرفع

حضن مع أثنى عند الغاصب فانما عليه كراؤه وانظر لو غصب حمامة من رجل وذكرا من آخر وباضت وشاركها الذكرا في الحضن وأفرخ فهل على رب الحمامة أجرة في مقابلة حضن الذكرا لأنه ليس للغاصب أولا (قوله في النص) أي نص أشهب وأما قوله أي قول أشهب (قوله وإن تخلل خير) أي تخلل العصير ابتداء وكذا بعد تخمره فيما يظهر كما في شرح عب (تبيينه) أشعر تخصيصه الخمر بأن الملاحى لو كسرها أو غيرها عن حالها لم يضمن وهو كذلك نص عليه في الجواهر (قوله والمعنى على جميع النسخ) لا يخفى أنهم ما استثنوا ضيع وصنع والمتبادرا كثيرا أن يقال لاحظ اعتبار قراءتهما بالبناء للفاعل أو النائب ثم لا يخفى أن كلام المصنف لا يفيد ذلك المعنى على النسخين أما نسخة ضيع بالصاد المجع فالأمر فيها ظاهر وأما نسخة صنع فتفيد أنه يضمن مثل الغزل والحلي إذا لم يحدث فيها صنعة مع أنه لا يضمن ذلك (قوله وأما الصنعة الضعيفة فلغو) أي ليس بأقلا عن المثليات إلى المقومات فلا ينافي ما تقدم من أنه يفيت على ربه فيضمن مثله والحاصل أن كلامه هنا في

نقله عن المثليات وما تقدم في فوائده على ربه فلا تنافي وإن تفويت على ربه يحصل بأي صنعة كانت وأما نقله إلى المقومات فلا يحصل إلا بالصنعة القوية (قوله فإن كان كذلك الخ) أي ولا بد أن تكون الصنعة قوية احترازاً عن صنعة الفلوس كما أشار إليه المصنف في باب البيع ونحاس بتور لا فلوس (قوله فتوهم أنه يضمن مثلها ما لم يحدث فيها صنعة) أي والحال أنه ضاع مع أنه إذا ضاع والحال أنه لم يحدث فيه صنعة فيه القيمة لا المثل أي ويوهم أن الغزل والحلي أحدث فيها صنعة مع أن القصد أنه غصب الغزل والحلي وأنلفه

(١) قوله مما يوزن كذا في النسخ وأصل الصواب مما لا يوزن بالنفي ليستقيم قوله لكن الخ وهي عبارة عبد الباقي في شرحه كتبه معجمه

(قوله وكانه من باب علقته الخ) هذا كله على نسخة صنع بالصاد وأما على نسخة ضيع بالصاد المجهة فلا اشكال ولا يحتاج لجعلها من باب علقته الخ (قوله لان صنع) أي ان شأن الصنعة انما تكون في الغزل لاني الحلي فان الشأن فيه ان لا يصنع (قوله كما أشار له ابن غازي الخ) أشار لما ذكر من قوله وقوله وغيره بالنصب على ان الى آخر العبارة (قوله أو حراسة) أي حراسة زرع (قوله لان مذهب الخ) علة لقوله يضمن قيمته يوم الغصب الخ ومقابل ابن القاسم ما لم يحسن من ان له أخذ القيمة يوم القتل كالأجنبي فان من حجة ربه أن يقول لا أو أخذه بوضع اليد وانما أو أخذه بالقتل ابن (١٣٦) رشد وهو أقسى (قوله تعدد الاسباب) أي كالقتل والغصب (قوله خلافا لبعضهم)

على انه مبني للتائب على حسب محل الكاف وكأنه من باب * علقته اتينا وما باردا * أي فوت غير مثلي لان صنع لا يتأتى الا في الغزل مثل علقته لا يتأتى الا في التبن كما أشار له ابن غازي على سبيل البحث (ص) وان جلد ميتة لم يدبغ أو كلبا (ش) هو مباغته في ضمان القيمة والمعنى ان من غصب جلد ميتة لم يدبغ فأتلفه فإنه يلزمه قيمته يوم الغصب أي وان كان لا يجوز بيعه وبالف على غير المدبوغ لانه المتوهم وكذلك يلزم الغاصب القيمة يوم الغصب اذا غصب ما لا يجوز بيعه وأنلفه ككلب صيد أو ماشية أو حراسة قياسا على الغرة في الجنين وان كان لا يجوز بيع الجنين وأما من قتل كلبا لم يؤذن فيه فإنه لا يلزمه فيه شيء ولا يحتاج الى تقييد المكاب بكونه مأذونا لان غيره خرج بقوله أو لا الغصب أخذ مال وغير المأذون غير مال ثم بالغ على قوله فقيمه يوم غصبه بقوله (ص) ولو قتله تعديا (ش) والمعنى أن الشخص اذا قتل ما غصبه تعديا منه عليه فإنه يضمن قيمته يوم الغصب لا يوم القتل بخلاف الأجنبي فان ربه يخير كما يأتي في كلام المؤلف لان مذهب ابن القاسم عدم اعتبار تعدد الاسباب في الضمان اذا كانت من فاعل واحد والعبرة بأولها واذا قلنا يغرم قيمته فعلى ما يقوله أهل المعرفة بذلك ولا يتحدد ذلك بخلافه خلافا لبعضهم وفي بعض النسخ ولوقته بعداء بقاء الجرح ومدد عدها فهو مباغته حينئذ في قوله فقيمه أي اذا قتل الغاصب الشيء المغصوب بسبب عدائه عليه ولو لم يقدر على دفعه عنه الا بقتله فإنه يضمن قيمته وان كان يجب عليه دفعه لظلمه بغصبه فهو المسلط له على نفسه والظالم أحق بالجل عليه (ش) وخير في الأجنبي فان تبعه تبع هو الجاني فان أخذ ربه أقل فله الزائد من الغاصب فقط (ش) يعني ان من غصب شيئا من المقومات فتعدى عليه شخص أجنبي فأتلفه فان المالك يخير بين أن يأخذ قيمته من الغاصب يوم الغصب أو يأخذها من الجاني يوم الجنابة لان كلا صدر منه ما يقتضي الضمان وهو الغصب والجنابة من الأجنبي وهذا هو المشهور وكافي المدونة وغيرهما فان تبع الغاصب فأخذ منه قيمة المغصوب يوم الغصب فان الغاصب حينئذ يتبع الجاني فيأخذ منه القيمة يوم الجنابة ولو زادت على قيمته يوم الغصب لان الغاصب لما غرم قيمته ملكه كما يأتي وان تبع الجاني فأخذ منه القيمة يوم الجنابة وكانت أقل من القيمة يوم الغصب فان المالك يرجع على الغاصب فيأخذ منه الزائد على القيمة يوم الجنابة فقوله وخير في الأجنبي أي في جنابة أو في اتباع الأجنبي وهذا فيه السبب من فاعلين وقوله تبع هو أي الغاصب الجاني بجميع قيمة السلعة كانت مساوية لما أخذ منه أو أقل أو أكثر لكن مع التساوي لا اشكال ومع الأقل يضع الزائد على الغاصب ومع الأكثر الجميع للغاصب وأبرز الضمير الجانيان الجواب على غير من هوله اذ ضمير الشرط لرب المغصوب وضمير الجواب للغاصب وقوله فقط راجع للغاصب فقوله فان أخذ ربه أقل أي من الجاني بدليل قوله فله الزائد من الغاصب فقط وفهم منه أنه لو أخذ ربه أقل من الغاصب لارجع له على الجاني (ص) وله هدم بناء عليه (ش) يعني ان من غصب أرضا أو خشبة أو حجرا فبنى على ذلك بنيا نافلا للمالك ان

أي فجعل في كلب الماشية شاة وفي كلب الصيد أربعين درهما وفي كلب الزرع فرقان طعام والفرق يفتحان انا بالمدينة يسع تسعة عشر رطلا (قوله وخير الخ) هذا اذا تعدى على الأجنبي وكان الأجنبي تعدى على دفعه بغير القتل والا فلا شيء لربه على الجاني وانما يتبع الغاصب (قوله فأتلفه) احترازا عما اذا عيبه فقط فيخير بين أن يضمن الغاصب قيمة جميع المغصوب فيرجع الغاصب على الجاني بارش الجنابة يومها وبين أخذ الشيء المغصوب ويتبع الجاني بارش الجنابة وليس له أخذه وأخذارش الجنابة من الغاصب (قوله ومع الأقل) أي ومع كون قيمته يوم الجنابة أقل وكانت يوم الغصب أكثر فإنه يضع الزائد (قوله ومع الاكثر الجميع للغاصب) لا يقال الغاصب لا يرجع فكيف يرجع هنا لاننا نقول لما غرم قيمته لربه يوم الغصب ملكه فلا كلام لربه في الزيادة وقوله فقط راجع للغاصب أي فله الزائد من الغاصب وحده أي لا من الجاني (قوله يعني ان من غصب أرضا الخ) سيبأتي ان من غصب أرضا وبني فيها بنيا لا يخير رب المغصوب بين أن يأمر الغاصب بهدم البناء أو دفع قيمة نقضه وهذا

ينافيه ومثل شارحنا عبارة عب حيث قال وللمغصوب منه أرضا أو خشبا وقد تخلص من ذلك نت بقوله وله يأمره أي للمغصوب منه خشبة أو عودا هدم الخ فقصره على ذلك فلم يدخل الأرض ثم اني لما أدركت هذا التناقض الوارد على كلام شاحنا وعب قلت يضم ما هنا لما سيبأتي فيقول الامر في الأرض المغصوبة التي بني الغاصب عليها بنيا بالي أن التحير فيها بين ثلاثة أمور ثم أقول ان كان هذا العموم منقولا فذلك ظاهر وان لم يكن منقولا كما هو ظاهر اقتصار نت فتكون زيادة الأرض غير صواب والامر ظاهر ثم اني وجدت

بعض شيوخنا تنبه لذلك وجعل التخيير في الارض بين ثلاثة أمور كما نكنا الامر من الذين ذكرهما الشارح والثالث هو أخذ البناء ودفع قيمة النقض ثم ظاهره ان الخيار للغصوب منه ولورضى الغاصب بهدم بنائه وليس كذلك فان هذام قيد بما اذا لم يرض الغاصب بهدم بنائه أما اذا رضى بهدم بنائه لم تلزمه القيمة ولورضىها للغصوب منه كما قيده ابن القصار كذا قال اللقاني وظاهره انه معتمد وقال اللقاني تلزم الغاصب (قوله بجعله ظهارة بلية) بكسر الظاء البطانة وكأنه أراد بالظاهرة هنا البطانة التي تكون من أسفل ان كانت البلية من العلو وان كانت من الأسفل تكون الظهارة على حقيقتها ما يكون من العلو (قوله وكان افاته ذلك) أي افاته المغصوب أي بالبناء عليه أي كان البناء عليه افاته له على ربه وكأنه صار لا يقدركه ولو قال وكان فعلة ذلك رضامنه بالقيمة لكان أوضح (قوله وقيمة الرقبة) هذاقول مالك وعليه جمهور أهل المدينة من أصحابه وغيرهم قيل وهو الصحيح ودرج عليه هذ بقوله وغلة مستعمل لعبد ودار ودابة وغيرها سواء استعمل بنفسه أو أكرامه على المشهور وظاهره ان الغلة للغصوب منه ولو هلك المغصوب وهو كذلك فيأخذ الغلة وقيمة المغصوب اه وقال ابن القاسم لا كراءه اذا أخذ القيمة وحاصله ان محل كون الغلة له اذا أخذ شيئا أو هلك ولم يحتج تضمينه وأما لو اختار تضمينه فلا غلة له اذا لا يجمع بين الغلة والقيمة ورجحه اللقاني (١٣٧) وهو المعتمد فالواجب الرجوع اليه كما يعلم من كلام

من حقق (قوله وهناك جمع آخر) أي يحمل ما هنا على العقار فقط وهو الموافق لما في المدونة حيث فرق فيها بين الرباع والدور والارضين وبين الدواب والعبيد فيضمن في الرباع والدور والارضين اذا سكن أو استغل أو زرع والافلا ولا يضمن في الدواب والعبيد ما كان ناشئا عن تحريك حيث استعمل أو أكرى وأما ما نشأ عن تحريك كسمن وابن وصوف فانه يكون للغصوب منه والظاهر ان الزيادة كذلك وان كان خروج منه بنوع معالجة وعليه فقوله أو رجع به من سفر محمول على انه لا يضمن قيمة ولا كراء وعلى هذا بهرام (أقول) وحل به عب كلام المصنف فيقتضي ترجيحنا الا ان بعضهم أفاد ان المشهور انه يضمن غلة ما استعمل من رباع وحيوان فائلا

بأمر بهدمه وله ابقاؤه وأخذ قيمته وكذلك ان غصب ثوبا بجعله ظهارة بلية فله أخذه أو تضمينه قيمته قال أبو محمد تفتق البلية ويهدم البناء والفتق والهدم على الغاصب وكان افاته ذلك رضامنه بالقيمة فقوله عليه أي على الشيء المغصوب وقوله عليه ومن باب أولى لو غصب أنفا ضايفناها فالتوقف فيه لا محل له (ص) وغلة مستعمل (ش) يعني أن من غصب رقبة عبدا أو دابة أو دارا أو غير ذلك فاستعمله بنفسه أو أكرامه فانه يضمن للمالك ما استغله وسواء هلك المغصوب أم لا فيأخذ المغصوب منه الغلة وقيمة الرقبة ولا يخالف قوله فيما يأتي أو رجع به من سفر ولو بعد لانه محمول على نفي ضمان قيمته فقط فلا ينافي انه يضمن الكراء لانه استعمل ومفهوم مستعمل أنه لو لم يستعمل فلا يضمن شيئا كالدار بغلة والادابة بحبسها والارض ببيورها والعبد لا يستعمله ولا ينافي هذاقوله الا في غيرهما بالقوات أي وان لم يستعمل لانه فيما اذا غصب المنفعة فقط وحينئذ لا تعارض وهناك جمع آخر انظر الشرح الكبير (ص) وصيد عبدا وجارح (ش) الجارح واحد الجوارح والجوارح من السباع والطيور ذوات الصيد والمعنى ان من غصب عبدا أو جارحا أو كلبا وما أشبه ذلك فاصطاد به صيدا فان الصيد يكون للمالك بخلاف بالنسبة للعبد وعلى المشهور بالنسبة لغيره وأما من غصب شبكة أو شركا أو حبلا أو سيفا أو رجحا وما أشبه ذلك من الآلات التي لا تصرف لها فاصطاد به صيدا فانه يكون للغاصب وعليه لك أجرة المثل ومثل الآلات الفرس اذا غصبه وصاد عليه فقوله صيد يعني مصيد قوله وصيد عبدا الخ أي وله تركه للغاصب وأخذ أجرة العبد والجارح (ص) وكراء أرض بنيت (ش) يعني ان من غصب أرضا بنيت فيها بنيانا واستغله أو سكنه فانه عليه كراءها براها وهل يتظر لكرائها ان يعمرها كما في مسألة من كب نحر أو يتظر لكرائها مع قطع النظر عن ذلك وهو ظاهر كلامهم

(١٨ - خرشي سادس) وهو خلاف مذهب المدونة وأقر محشي نك كلام نك على العموم ولم ينعقبه في قيمة ضي رجحانه على مذهب المدونة وكذلك اللقاني رجحه على مذهب المدونة فائلا قوله وغلة مستعمل هذا هو المشهور والصواب انه يضمن مطلقا ومذهب المدونة التفرقة بين الرباع والدور والارضين والدواب والعبيد فيضمن في الرباع والدور والارضين اذا سكن أو استغل أو زرع والافلا ولا يضمن في الدواب والعبيد اذا استعمل أو استغل أو أكرى وهو ظاهر قوله أو رجع به من سفر فيحمل كلام المصنف على المشهور بأن يحمل قوله وغلة مستعمل على عمومه وقوله أو رجع به من سفر وعلى قوله وغيرهما بالقوات على غصب المنافع فيكون قدمشي على المشهور في المواضع الثلاثة والحاصل ان في كلام المصنف ثلاثة مواضع متعارضة الاولى هذ أعني قوله وغلة مستعمل فهو معارض بمنطوقه لقوله أو رجع به من سفر ومفهومه لقوله وغيرهما بالقوات والجمع بما علمته هو الصواب كما أشاره اللقاني (قوله وصيد عبدا وجارح) وعليه للغاصب أجرة تعبته (قوله وعليه كراءها براها) فلو كان ترميها فيقوم الاصل قبل اصلاحه فينظر ما كان يؤايره من يصلح فيعمره وما زاد على ذلك للغاصب (قوله أو يتظر لكرائها مع قطع النظر الخ) الفارق بينهما انه على الاول تكون القيمة قوية بخلافه على الثاني

(قوله أجرة نخرا) أي فينظر فيما كان يؤجر به من يصلحه فيغرمه الغاصب لعدم الانتفاع به بدون اصلاح (قوله مما لا عين له فائقة) أي مما لا يمكن انفسه عنه فلا ينافي انه مشاهد بحاسة البصر كرفت (قوله كالقلفطة) الزفت والمساق فلا حاجة لقوله ونحوها (قوله وأما مثل الصواري والخيال) بقي ما اذا كان له عين قائمة مسيرها أو كان هو المسامير فرب المركب يخير في اعطائه قيمة منة وضوا أمره بقلمه (قوله فان كانت في موضع لا يدلل المركب) مقتضى ذلك انه لو كانت تسير بدونه سيراً بطياً وبه سرية فليس لربها أخذ جبراً على الغاصب (قوله ولو قال الخ) والجواب أن المراد بما لا عين له فائقة ما لم ينتفع به بعد انفصاله (قوله والزفت القديم) لا مفهوم له بل المراد ما في المركب قديماً لا (قوله وان كان له عين قائمة) أي وأما حله أولاً في تمثيله بما لا عين له فائقة بالقلفطة فهو بيان للبراد لا انه بيان لدلوله والانا في هذا (قوله عطف على أرض الخ) أي فصيد هنا بالمعنى المصدري وهو الفعل وأسناده للشبكة مجاز لانها آلة الصيد وانما الصائد الغاصب وليس من اضافة (١٣٨) المصدر للفاعل ولا للفعل نحو ضرب اليوم زيد والفرق بين هذه والعبد والجارح

قوة فعلهما في الصيد لهما (قوله وما أنفق الخ) قال في ك وجد عندى مانصه ولو لم يكن للشيء المغصوب غلة بأن عطل أو كان صغيراً فلا شيء له في نفقته اهـ (قوله قد مر ان الغاصب الخ) لا يخفى ان حل الشارح هذا قد جاء على حله الذي تقدم في قوله وغلة مستعمل من العموم في العقار والحيوان وقد علمت قوته على التفصيل فيكون حل الشارح هنا قوياً ولذلك تجد الشارح بهراماً جعل قول المصنف وما أنفق في الغلة هو المعتمد ومن فرق بين الحيوان والعقار وهو الاحتمال الثاني المشار له فيما سبق اعترض على المصنف هنا فقال اعلم ان كلام ابن عرفة يفيدان المعتمد انه ليس للغاصب الرجوع بشئ مما أنفقه لا على رب المغصوب ولا في غلته التي تكون للمغصوب منه أي التي هي غلة العتار وأما الغلة التي تكون للغاصب أي كغلة الحيوان فلا يتعلق بها رجوع لانها على كل حال وحينئذ يقول المصنف

والفرق بينهما وبين السفينة ان الأرض ينتفع بهامع عدم البناء والسفينة مظنة لعدم الانتفاع به بحيث كانت نخرة وأما كراء البناء فهو للغاصب (ص) كركب نخرة وأخذ ما لا عين له فائقة (ش) يعني أن من غصب مركباً نخراً أي يحتاج للاصلاح فرمة وأصلحه واستغله فان المالك يأخذ من الغاصب أجرة نخرة أو ما زاد على ذلك فهو للغاصب ويأخذ المالك مركبه وما فيه مما لا عين له فائقة كالقلفطة ونحوها وأما مثل الصواري والخيال وما أشبهه ذلك فانه يأخذ من الغاصب فان كان الغاصب في موضع لا يدلل المركب من ذلك في سيرها الى موضع الغصب فرب المركب يخير بين أن يدفع قيمة ذلك بموضعه كيف كان أو يسلمه للغاصب وأدخلت المكاف الدار الخراب والبئر الخراب والعين الخراب والبنيان الخراب اذا أصلحه الغاصب ولو قال وترك له ما لا قيمة له بعد قلعه كان أحسن اذ نحو المساق والزفت القديم يترك له وان كان له عين قائمة (ص) وصيد شبكة (ش) عطف على أرض فهو مجرور والمعنى ان من غصب شبكة فاصطاد بها فالصيد للغاصب اتفاقاً ولرب الشبكة كراء المنزل ومثلها الشريك والريح والنبيل والحيول والسيف (ص) وما أنفق في الغلة (ش) قد مر ان الغاصب لا غلة له فاذا طوبى برد ما غصبه فانه يطالب بنفقته عليه ان كان يحتاج الى نفقة كالشجر والدواب وما أشبهه ذلك مما لا بد للمغصوب منه فتكون نفقته في عين الغلة لانه وان ظلم لا ينظلم لان الغلة انما نشأت عن عمله فيحاسب بنفقته في الغلة فان زادت النفقة على الغلة فلا شيء للغاصب على المالك وان زادت الغلة على النفقة فان المالك يرجع على الغاصب بالزائد فيأخذ منه فقوله وما أنفق في الغلة حيسراً والذي أنفقه محصور في الغلة لا يتعداها الى ذمة المغصوب منه ولا الى رقبته المغصوب فلا يرجع بالزائد على المغصوب منه ولا في رقبته المغصوب وان لم تكن له غلة فلا شيء له والغلة ليست محصورة في النفقة لقوله وغلة مستعمل ويرجع بالزائد على الغاصب والواو في وما أنفق للاستئناف وما مبتدأ وفي الغلة خبر (ص) وهل ان اعطاه فيه متعدد عطاءه أو بالاكثرنه ومن القيمة تردد (ش) لما ذكر أن من أتلف مقوما يلزمه قيمته أشار للخلاف فيما اذا أعطى فيه ثمتاً واحداً من متعدد وأتلفه شخص فهل يلزم متلفه الثمن أو يلزمه الاكثرنه

وما أنفق في الغلة مشكل اهـ والحاصل انه لا شك على حل شارحنا من العموم فيما تقدم ولا يتوجه الاعتراض على ومن شارحنا الاعلى بوجهه فيما سبق بين أخذ القيمة والغلة مع أن المعتمد انه اذا أخذ الغلة لا يأخذ القيمة واذا أخذ القيمة لا يأخذ الغلة فتدبر (قوله وما أشبه ذلك) أي أشبه الشجر وقوله مما لا يدلل الخ فيه حذف أي من شئ لا يدل على السكة المغصوب منه من معانائه أي من كل شئ لا يدل على السكة من انفاذه عليه (قوله لقوله وغلة مستعمل) وجه الدلالة أن المصنف حكم بأن الغلة بجميع جزئياتها للمالك ثم انه أخرج منه النفقة فيكون الزائد على النفقة باقياً للمالك (قوله ويرجع بالزائد) الاولى الفاء أي وحينئذ فيرجع بالزائد على النفقة (قوله متعدد عطاء واحداً) أي كان متعدد أصريحاً أو ضمناً كاعطاء واحد عشرة وآخر خمسة عشر فاعشرة متعددة ضمناً والخلاف المذكور جار أيضاً فيمن أتلف مقوما وقف على ثمن بأن أعطى فيه متعدد ثمتاً وان لم يتعلق به غصب والمراد به ما فوق الواحد واعلم ان النقل عن ابن القاسم أن المراد المتعدد صريحاً لقوله فيه فليضمن ما كان أعطى فيها ولا يتطرق الى قيمتها اذا كان عطاء قد تواتر عليه الناس اهـ

فجعل عب ما يشمل العطاء الصريح والمتعدد ضمنا كخمس عشرة لا يسلم فالمناسب قصره على التعدد الصريح كالعشرة (قوله ليس جاريا على اصطلاحه) أي لان الخلاف منصوص للتقدمين ولا يأتي التعبير بقولان لان الترجيح موجود ولا بخلاف لان الخلاف هنا ليس في التسمير وانما هو في قول الامام وابن القاسم يلزم الثمن هل هو على اطلاقه سواء كان أقل من القيمة أو أكثر فيكون قول عيسى خلافا وهو ما فهمه العتيبي وابن نونس أو مقيدا اذا كان أكثر من القيمة فان كانت القيمة أكثر من القيمة فيكون قول عيسى تفسيراً وهو ما عليه ابن رشد وحينئذ فكان ينبغي له أن يقول وهل الآن يعطيه فيه متعدد عطاء فيه وقيل لا أكثر منه ومن القيمة وهل خلاف تأويلان (قوله فلو تعدد الخ) هذا بناء على قول عيسى أي ان الفائل انه يأخذ أكثر من الثمن والقيمة ان اتحد الثمن فظاهر وأما لو اختلف كان أعطى عشرة وأعطى خمسة عشر فلا أكثر خمسة عشر فيعتبر الا أكثر من الخمسة عشر وهي الثمن ومن القيمة فالمراد بالثمن على هذا هو الا أكثر من العطاءين وأما على مذهب مالك فالمراد بالثمن هو الذي تعدد حقيقة أو حكماً كما تقدم (قوله بتقليل) أي متنسبا (قوله بغيره) أي ليس معه شيء المصوب سواء صاحبه غيره أم لا (١٣٩) (قوله متنسبا بغيره) أي المغايرة المطلقة فيصدق

بالصورتين (قوله في معنى الملازمة) أي بالنسبة لقوله بغيره وقوله والظرفية أي بالنسبة لقوله وغير محله (قوله في محله) أي الغصب (قوله وأيضاً المثل يراد لعينه) الانسب العكس وهو أن المثل لا يراد لعينه بخلاف المقوم وقد تكافى عب في تحصيلها فانه قال وأيضاً المثل أي صنف خاص منه يراد لعينه كعبد صعيدي دون بحيري لا كل مثلي بخلاف المقوم أي قيمته لا تتراد لعينه لعدم اختلاف الأغراض في نفس القيمة هذا مراد عجم بهذا الفرق فلا ينافي ما هو مقرر في غير موضع من أن المثل لا يراد لعينه والمقوم يراد لعينه فوجه الفرق أن المراد بالمثل هنا صنفه وبالمقوم ذاته من حيث قيمته لا من حيث ذاته فقط اه (قوله ليأخذها) أي يصبر لزوماً ليأخذها ولا يجوز له أخذ القيمة

ومن القيمة والقول الاول لمالك والثاني لعيسى وتعبيره بالتردد ليس جاريا على اصطلاحه فلو تعدد العطاء بتقليل وكثير بحيث لو شاء لباع بكل فينبغي أن يعتبر الا أكثر (ص) وان وجد غاصبه بغيره وغير محله فله تضمينه (ش) أي وان وجد المصوب منه غاصبه متنسبا بغير المصوب وفي غير محل الغصب فله تضمينه القيمة وله أن يكافئه أن يخرج هو أو وكيله ليدفعه للمصوب منه فالبايع مستعمله في معنى الملازمة والظرفية وانما كان له تضمينه هنا بخلاف المثل فانه يصبر لمحله كما مر لان المثل يغرم فيه المثل وربما يزيد في غير بلد الغصب والذي يغرم في المقوم هو القيمة يوم الغصب في محله ولا زيادة فيه الا في بلد الغصب ولا في غيره وأيضاً المثل يراد لعينه بخلاف المقوم ولا يقال يصبر ليأخذها بعينها لانا نقول ربما لو صبر يجدها فقد تغيرت (ص) ومعه أخذها ان لم يحتج لكبير رجل (ش) يعني أن المصوب منه اذا وجد الغاصب في غير محل الغصب والشيء المصوب معه فانه يأخذ منه في ذلك الموضع الا أن يكون ذلك الشيء يحتاج الى كلفة وموثة كبيرة تصرف عليه حتى يصل الى محل الغصب فان المالك يخبر حينئذ بين أن يأخذ متاعه أو يضم الغاصب قيمته يوم غصبه ولا فرق بين احتياجه لكبير رجل في ذهاب الغاصب به وفي رجوعه به فان قلت ما وجه تخيير ربه اذا احتاج لكبير رجل قلت لما انضم لنقله الاحتياج لكبير صار بمنزلة حدوث عيب فيه في الجملة لانه ليس له اذا أرش ولا أجره رجل لان خيرته تنفي ضرره وانما لم يجعلوا النقل هنا فوتا وتعين القيمة بخلاف البيع الفاسد لانه في البيع الفاسد نقله على انه ملكه وهنا نقله على انه ملك الغير فهو متعدد بالنقل (ص) لان هزات جارية أو نسي عبد صنعة ثم عاد (ش) تقدم انه قال وضمن بالاستيلاء فان خرج هذا منه والمعنى أن من غصب عبداً أو جارية فهزات الجارية أو نسي العبد الصنعة التي كان يعرفها ثم عاد كل منهما الى ما كان عليه بأن سميت الجارية وعرف العبد الصنعة فانه لشيء على الغاصب حينئذ

فسقط ما قيل انه مخير بين أن يصبر وبين أخذ القيمة فكيف هذا السؤال (قوله لانا نقول ربما لو صبر يجدها فقد تغيرت) أي فآل الامر الى الرجوع بالقيمة (قوله ان لم يحتج لكبير رجل) أي أو مكس أو خوف طريق (قوله بين أن يأخذ متاعه) أي بدون أجره (قوله ولا فرق الخ) هذا التعميم يعارض قوله ألا الا أن يكون ذلك الشيء يحتاج الى الصواب الاول كما ذهب اليه العجاوي فقال الا أن يكون ذلك يحتاج الى كبير نفقة في رجوعه فلا يقضى عليه بأخذه زاد غيره الا اذا تحمل الغاصب الخ (قوله لانه ليس له اذا أرش) تعليل لقوله في الجملة أي ليس عيباً حقيقة بل عيب في الجملة من حيث انه لا أرش له ولا أجره رجل ولو كان عيباً حقيقة لكان فيه أرش وقوله لان خيرته تنفي ضرره تعليل لقوله لا أرش ولا أجره الخ الا أنه يلزم على كلامه الدور وذلك لانه يصدد وجه التخيير أي انما خيره بذلك المعنى فصار ذلك المعنى هو المثبت للتخيير ثم أثبت قوله لانه ليس له الخ المسوق في المثبت بكسر الباء بقوله لان خيرته تنفي ضرره مع أن ذلك التخيير نحن بصدد اثباته (قوله وانما لم يجعلوا النقل هنا مفقوتا) أي في حال احتياجه لكبير رجل أي اذا احتاج لكبير رجل لم نجعله مفقوتا أي بحيث يحكم يلزم القيمة لا بالتخيير (قوله هزلت) بضم الهاء وفتحها مع كسر الثاني قاله الشاذلي (قوله ثم عاد كل منهما) المعتمد أن الجارية لا يعتبر فيها عادة فليأخذها ربه وان لم تعد ليس منها

(قوله والتغير) أي الذي هو معنى قول المصنف لا ان هزلت لان قوله لا ان هزلت في قوة قولنا لا ان تغيرت والتغير في الجارية حسى وفي العبد معنوى (قوله أوزادت قيمته) أي فلارده وهذا ما عند ابن عبدوس وعند ابن رشد أن زيادته كتنقصه في التغير لانه نقص عند الاعراب ونحوهم الذين لا رغبة لهم في الخصيان دون أهل الطول ابن عبد السلام وهو أحسن من قول ابن عبدوس أي يتغير بين أن يأخذه وما تنقصه أو يأخذ قيمته فلا فاقطر لم عدل المصنف عن قول ابن رشد (قوله ويؤخذ منه أن الخصاء الخ) يرد بانه إنما يعتق بالحكم رقيقة أو رقيق رقيقه (قوله في صلاة) فرضاً أو نفلاً ظاهره ولو كانت الصلاة عاصياً بها كتنفل كل منهما وعليه فريضة (قوله يجوز الجلوس فيه) أي يباح الجلوس فيه خرج المحرم والمكروه وهذا بخلاف من وطئ على نعل غيره فحسى صاحب النعل فانقطع فان الواطئ يضمنه ويقاس عليه (١٤٠) ما يقطعه حامل الخطب من الثياب في الطريق والنص كذلك في مسألة الخطب

في المدونة وشرحها ومجمله إذا لم يحصل من حامل الخطب انذار يمكن معه التخاص والافلاضمان والذي ينبغي في مسألة النعل عدم الضمان كن جلوس على ثوب غيره في صلاة بخلاف ما قاله بعض الشيوخ (قوله أو أعاده مصوغاً على حاله) وأما لو باعته فكسره المشتري وأعاده لحالته لم يأخذه ربه بالاجرة الصياغة أي والفرض أن المشتري غير عالم ثم يرجع المغصوب منه على الغاصب بالاجرة (قوله على حالته التي كان عليها) أي من غير أن يحصل فيه نقص ولا تغير صفة فلا شيء عليه ولا يرجع بقيمة الصياغة (قوله على المشهور) مقابله ما لم يجدانه يلزمه القيمة لانه بمجرد كسره ضمنه (قوله بان أعاد على غير الحالة الخ) أي مغايرة لها أو مثلها لكن أزيد أو أنقص مما كان فقيمه متعينة (قوله وظاهر هذا الخ) الظاهر أن المراد انه يرجع على الدال إذا لم يمكن الاخذ من الغاصب (قوله ويرجع اليه) وفي شب المذهب المرجوع

وليس للمالك الا عين شئته لحصول الجبران وأفراد الضمير في قوله ثم عاد لان العطف بأو والتغير في الأول حسى والثاني معنوى (ص) أو خصاه فلم ينقص (ش) أي وكذلك لاشئ على الغاصب اذا غصب عبد الخصاء فلم تنقص قيمته عن حاله قبل أن يخصصه أو زادت قيمته فليس لربه الا عده وعلى الغاصب العقوبة فان نقصت قيمته فانه يضمن ما نقص ويؤخذ من هذا أن الخصاء ليس بمثله ولو كان مثله لعنتق على الغاصب وغرم لربه قيمته (ص) أو جلوس على ثوب غيره في صلاة (ش) يعني أن من جلوس على ثوب غيره في صلاة أو في مجلس يجوز الجلوس فيه فقام صاحب الثوب فانقطع ثوبه فانه لا ضمان على الجالس لانه لا بد للناس منه في صلاتهم ومجالسهم ولان صاحب الثوب هو المباشر لقطع ثوبه والجالس متسبب في ذلك وقد علمت أن المباشر مقدم على المتسبب اذا ضعف السبب وأما اذا قوى السبب فان الضمان عليه ما معا كما يأتي في الجراح عند قوله والمنسبب مع المباشر كمكروه ومكره (ص) أو دل لصاً أو أعاد مصوغاً على حاله وعلى غيرها فقيمه (ش) يعني أن من دل لصاً أو غاصباً أو محارباً على مال غيره فأخذه فانه لاشئ على الدال لانه غرور بالقول وكذلك لاشئ على من غصب حلياً مصوغاً فكسره ثم أعاده على حالته التي كان عليها قبل كسره على المشهور فان أعاده على غير الحالة التي كان عليها قبل الكسر فانه يلزمه قيمته يوم الغصب وليس له أخذه لفواته فان قيل قد مر أنه يتخير مع الفوات في مسألة ما اذا احتاج ككبير حمل فالجواب أن ذلك عين شئته بخلاف هذا فانه غير حكيم ففرق بين الفواتين والذي به الفتوى في قوله أو دل لصاً الضمان وجزم به ابن رشد ومن دل لانه ما لو جلس المتاع عن ربه حتى أخذه اللص ونحوه وظاهر هذا أنه لا رجوع لرب الشئ على اللص ونحوه وانما ضمانه على الدال والظاهر رجوع الدال حيث ضمن على اللص ونحوه (ص) ككسره (ش) التشبيه في لزوم القيمة والمعنى أن من غصب حلياً مصوغاً فكسره فانه يلزمه قيمته يوم الغصب وقاله ابن القاسم ورجع اليه بعد أن كان أولاً يقول انما يلزمه ما تنقصه من الصياغة وهذا اذا قدر على صياغته فان لم يقدر فعليه ما تنقصه وحيث غرم الغاصب القيمة فقد ملكه كما يأتي عند قوله ومالك ان اشتراه أو غرم قيمته وأما ح فجعل التشبيه في قوله لا ان هزلت جارية أي انه لا يضمن قيمته وانما يأخذه وقيمة الصياغة فان قلت التشبيه لا يفيد قيمة الصياغة قلت نعم لكنه مستفاد من

قوله (قوله وهذا اذا قدر الخ) راجع للرجوع اليه وفيه توقف وتوقف فيه قوله بعض تلامذة المؤلف ثم ذهب الى أنه راجع للرجوع عنه أقول وفيه توقف أعظم والحاصل أن الظاهر من عبارة الشارح انه راجع للرجوع اليه ولم تظهر له صحة ثم بين انه قيد لقول ثالث في المسئلة لم يذكر الشارح وهو لا شهب وحاصله أن أشهب يقول يلزمه أعاده أي اذا قدر على الصياغة فان لم يقدر الى آخر ما قال (قوله فان قلت الخ) رد على كلام الخطاب (قوله قلت نعم) أي لانه فيما سياتي حكم أن ربه مخير في جنابة الغاصب بين أخذ قيمته وبين أخذ ما تنقصه فيفيد هذا انه اذا أخذ الشئ المغصوب فانه يأخذ قيمة الصياغة والحاصل انه فيما سياتي حكم بان ربه يأخذ قيمة النقص اذا أخذ شئته وفيما نحن فيه أخذ شئته فيأخذ قيمة الصياغة فاذا علمت ذلك تعلم أن الخطاب اعتمد المرجوع عنه قلت ولذلك جعله بعضهم هو المذهب لان كلام الخطاب لا يعدل عنه ما لم يخلافه

(قوله وهذا واضح) أي أخذ قيمة الصباغة واضح (قوله أو غصب منفعة) إطلاق الغصب على التعدي على المنفعة مجاز (قوله قيمة المنفعة) أي قيمة ما استولى عليه ولو جزأ يسيراً من الزمن (قوله (١٤١) للابرد) حاصل الإيراد أنه فيما سياتي في المستأجر

والمستعير إذا تعدي بضمن ولو كان بسمووي وهناك قد قلنا لا بضمن بالسمووي مع أن كلام المستأجر والمستعير لم يقصد تملكها وإنما قصد المنافع كما أن الغاصب كذلك وحاصل الجواب أنه في مسألة الغاصب السمووي لا سبب له فيه بخلاف المستعير والمستأجر **تنبيه** قال في لـ وجد عندى مانعه فلو قال التعدي أنا ما تعديت الأعلى المنافع وخالفه ربه فميتظر للقارئ فإن عرى عن ذلك فالقول قول ربه أنه إنما غصب الذات وفائدته إذا هلك الذات يكون ضامناً بالاستيلاء (قوله والافيض منه) أي وإنما كان كذلك لأنه إذا كان لا يناسب حاله الشأن أن يعمله البيع أو نحوه (قوله قاله ابن عبد السلام بلفظ ينبغي) أقول هذا ظاهر إذا أكله قهرأعنه وأما إذا أكله باختياره فلا وجه للرجوع (قوله وينبغي إذا أكله الخ) هذا مما يقوى كلام ابن ناجي المتقدم (قوله المشهور أن النقص الخ) ومقابل المشهور ما نقل عن مالك أنه كنقص الذات يخير ربه في أخذها أو أخذ قيمتها اهـ (قوله بخلافه في باب التعدي) وهو غصب المنفعة (قوله على أن السوق فاعل) أي ويراد من السوق القيمة أي أنقصت القيمة وقول الشارح أي نقص سوقها نظر للفظ سوق فحذف الناء لالعناء (قوله معطوفاً على ما يضمن الخ) أي وهو كسر لكن بحسب المعنى وكأنه قال

قوله أو جنى هو أو أجنبى خسر فيه وهذا واضح في الحلى المباح وأما غيره فبأخذهم مكسوراً إذ الصباغة المحرمة لا يجوز بقاؤها كذا ينبغي (ص) أو غصب منفعة فتلقت الذات (ش) يعني أن من غصب دابة أو داراً وما أشبه ذلك فاستعملها بأن ركب الدابة أو سكن الدار فتلقت الذات بأمر سمووي فإنه يدفع قيمة المنفعة فقط لأنها هي التي تعدي عليها ولا شيء عليه في الذات وقولنا بأمر سمووي أي لا سبب للتعدي فيه لثلاث مسائل تعدي المستعير والمستأجر إذا زاد في المسافة فلا يقال كل منهما يضمن قيمة الرقبة إذا هلكت مع أنه لم يقصد تملكها (ص) أو أكله مال كضيفه (ش) يعني أن من غصب طعاماً فقدمه لربه ضيفاً فأكله فإن الغاصب يبرأ من ذلك وسواء علم مالكة أنه أم لا لأن ربه باشر اتسلافه والمباشر مقدم على المتسبب إذا ضعف السبب كما هو بل لو أكره الغاصب ربه على أكله أبرأ الغاصب وكذلك لو دخل المالك دار الغاصب فأكله بغير إذن الغاصب أبرأ الغاصب ثم إن هذه المسألة مقيدة بما إذا كان ذلك الطعام يناسب حال مالكة والافيض منه الغاصب لربه ويسقط عنه من قيمته الذي انتفع به ربه أن لو كان ذلك من الطعام الذي شأنه أكله قاله ابن عبد السلام بلفظ ينبغي كما إذا كان الطعام يساوئ عشرة دنانير ويكفي مالكة من الطعام الذي يليق به بنصف دينار فإن الغاصب يغرّم له تسعة ونصفاً وينبغي إذا أكله بغير إذن الغاصب أن يقيد بما إذا أكله قبل فوته وأما أن أكله بعد ما فات عند الغاصب ولزمته القيمة فإنه يرجع عليه بقيمته لأنه قد أكل ما هو ملك للغاصب ويرجع ربه على الغاصب بقيمته وقد تختلف القيمتان (ص) أو نقصت للسوق (ش) المشهور أن النقص لأجل الأسواق في باب الغصب غير معتبر بخلافه في باب التعدي فإنه معتبر والمعنى أن من غصب دابة مثلاً ثم وجدها ربه أو قد نقصت أسواقها فإنه يأخذها ولا شيء له على الغاصب وسواء طال زمانه عند الغاصب أو لا فإن زادت الأسواق عند الغاصب فلا كلام لربه من باب أولى وإن كانت نقصت في بدنها فله ربه أن يغرّم الغاصب قيمتها يوم الغصب بخلاف باب التعدي فإن ربه إذا وجدها وقد نقصت في أسواقها فإنه أن يضمن المتعدي قيمتها يوم تعدي عليها لأنه جسدتها عن أسواقها فقله أو نقصت للسوق أي نقصت السلعة لأجل تغير سوقها لا شيء في بدنها وفي بعض النسخ أو نقص سوق بلا لأم على أن السوق فاعل نقص أي نقص سوقها وفي بعضها أو نقصت لا السوق باندخال التسمية على السوق المنكر المحرور باللام والمعنى أن السلعة المنصوبة نقصت في بدنها لأجل سوقها ويكون معطوفاً على ما يضمن فيه القيمة وهو قوله وعلى غيرها فقيمه ككسره (ص) أو يرجع ربه من سفر ولو بعد (ش) يعني أن من غصب رقبة دابة فسافر عليها سفيراً بعيداً أو قسرياً ثم رجع بها ولم يتغير في بدنها ثم وجدها ربه فإنه يأخذها ولا شيء له على الغاصب من القيمة وأما الكراء فيضمنه كاشهره المازري وابن العربي وابن الحاجب كما مر عند قوله وغلة مستعمل وفي كلام تـ والشارح نظراً لنظر الشرح الكبير (ص) كسارق (ش) يعني أن من سرق دابة فلم يتغير في بدنها فله ربه أن يأخذها ولا شيء له بعد ذلك على السارق ولو تغير سوقها (ص) وله في تعدي كسائر كراه الزائد أن سلبت ولا يخبر فيه وفي قيمتها وقته (ش) يعني أن من استأجر أو استعار دابة إلى مكان كذا أو ليحمل عليها قدر ما معلوماً إلى مكان كذا فتعدي وزاد عليها في المسافة المشترطة زيادة يسيرة كالبريد واليوم أو زاد قدره في المحمول أي زاد شيئاً يسيراً أو رجعت سالمة فليس لربه عليه إلا كراه الزائد مع الكراء الأول

ككسره أو نقص السوق فهو عطف مصدر على مثله (قوله وفي كلام تـ والشارح تطار) وذلك لأن تـ قال لا يضمن قيمة ولا كراء وكذلك في الشارح (قوله كراه الزائد الخ) هذا تقرير ثان غير تقريره أولاً من العموم في المصنف والصواب التقرير الثاني

(قوله فيها التفصيل الآتي في باب الخ) وهو انه اذا زاد زيادة يسيرة ففيها كراء الزائد عطبت أم تعيبت أو سلمت وان كان كثيرا وعطبت خيرا بين أخذ القيمة وكراء الزائد وان زاد كثيرا وسلمت ففيه كراء الزائد فقط وان زاد كثيرا وتعيبت فيسلم الا كبر من كراء الزائد وقيمة العيب فالخامس ان الصور ستة اما أن تكون يسيرة لا تعطب به أو كثيرة تعطب به وفي كل اما أن تسلم أو تعيبت أو تعطب (قوله تعطب) أي الشأن ان تعطب به لضعف الدابة أو كان الشأن ان لا تعطب به لقوتها والفرص ان سلمت في الصورتين (تتبعه) قال عجب الرابع من التنابيه انظر ماذا كرهه في (١٤٣) زيادة المسافة من انما اذا كثرت وسلمت به الدابة فانه يخير في كراء الزائد وفي

في حالة الكراء أو كراء الزائد فقط في حالة العارية فان لم تسلم الدابة بل عطبت أو تعيبت أو كثر الزائد فان المالك يخير بين ان يضمه قيمته يوم التعدي ولا شيء له من كراء الزيادة أو يأخذ كراء الزائد فقط مع الكراء الاول ولا شيء له من القيمة فقوله كراء الزائد في المسافة اذا كان يسيرا وسواء كانت تعطب بذلك أم لا وأما الزيادة الكثيرة فيخير فيها مطلقا سلمت أم لا وزيادة الحمل فيها التفصيل الآتي في باب الاجارة أي من قوله وحمل تعطب به والا فالكراء وقوله فيه أي في كراء الزائد مع الدابة ان تعيبت ولم تهلك والنمير في وقته للتعدي ثم انما اذا تعيبت واختار كراء الزائد فانه يراعى في كراء الزائد ما هي عليه من العيب فيأخذ كراء الزائد على انهما معيبة في بعض المسافة الزائدة اذا تعيبت في بعضها أو معيبة كلها اذا تعيبت في أولها فيقال ما كراؤها في هذه المسافة الزائدة على انهما معيبة في كلها أو في بعضها مثلا (ص) وان تعيبت وان قل ككسر نهديها (ش) يعني ان من غصب شيئا فغصب عند الغاصب بأمر سماوي فله لا أو كثيرا كما اذا غصب أمة قاعة المسلمين فأنكسر عنده فان ربه يخير بين ان يضم الغاصب قيمته يوم الغصب أو يأخذ معيبا ولا شيء له فقوله ككسر نهديها مثال لقل وما ذكر سماوي والكسر هنا اسم مصدر بمعنى الانكسار اذ لم يقع على النهرين كسر بل حصل له ما انكسر وأشار بالبالغة لرد قول ابن الجلاب انه لا يضمن ذلك بحدوث العيب القليل وان رجع به بعض المتأخرين من شيوخ عياض ولما كان لا فرق بين السماوي وجناية الغاصب والاجنبي على مذهب المدونة قال (ص) أو جني هو أو أجنبي (ش) والمعنى ان الغاصب اذا جني على الشيء المغصوب أو جني عليه أجنبي بان قطع يده من الافان المالك يخير في جناية الغاصب بين أخذ قيمته يوم الغصب وفي أخذ شيء مع ارش النقص وفي جناية الاجنبي بين تضمين الغاصب القيمة ويتبع الغاصب الجاني بأرش الجناية وفي أخذ شيء ويتبع الجاني بأرش الجناية وليس له أخذ شيء ويتبع الغاصب بأرش الجناية فقوله (ص) خيره (ش) أي في المغصوب المعيب هو جواب عن قوله وان تعيبت والتخير على ما مر تفصيله (ص) كصبغه في قيمته وأخذ ثوبه ودفع قيمة الصبغ (ش) هذا تشبيه في التخير والمعنى ان من تعدي على ثوب آخر فصبغه فربه يخير بين ان يأخذ من المتعدي قيمته أبيض يوم التعدي أو يأخذ ويدفع للمتعدى قيمة صبغه يوم الحكم ولا يكونان شريكين وهذا التخير فيما اذا زاد الصبغ عن قيمته أبيض أو لم يزد ولم ينقصه أما ان نقصه الصبغ عن قيمته أبيض فيخير في أخذه مجانا أو يأخذ قيمته كما في الجلاب وقال أبو عمر ان يخير على الوجه الذي ذكره المؤلف ولون نقصه الصبغ فقوله كصبغه أي كتخيره في مسألة صبغه في قيمته الخ فذو حرف الجر لتمام تظيره في قوله خيره وقوله في قيمته بدل من قوله كصبغه بدل اشتمال والصبغ

قيمتها ووقته مع ما يأتي في الاجارة من انما اذا سلمت ليس له الا كراء الزائد فحبب تقبيل ما يأتي عما اذا كانت الزيادة قليلا ليوافق ما هنا المطابق للمدونة وغيرها (قوله ان تعيبت) شرط في قوله مع الدابة أي وأما لو عطبت فلا بد من ان يقال كراء الزائد مع الدابة بل كراء الزائد فقط أو القيمة (قوله وان تعيبت) المغصوب ذاته المقوم بسماوي أو غيره ومنه غيبته على العلية دون الخش ان لم يقل العيب بل وان قل (قوله على مذهب المدونة) مقابل مذهبها في الاول أي الذي هو قوله وان تعيبت الخ ما قاله بعض من انه لا يضمن ذلك بحدوث العيب اليسير تشبهه في الجلاب وحكي المازري قولا أن للمغصوب منه في العيب الكثير أخذ السلعة وقيمة النقص ونص المدونة وما أصاب السلعة في يد الغاصب من عيب قل أو كثر بأمر من الله تعالى فربه يخير في أخذها معيبة أو يضمه قيمتها يوم الغصب الخ والمخالف في جناية الغاصب أشبهه فانه يقول اذا جني عليها الغاصب فليس له الا أخذها على حالها غير ارش جناية أو أخذ قيمتها يوم الغصب (قوله كصبغه الخ) في لـ

وجد عندى مانصه على قوله وقيمة الصبغ مانصه (١) بخلاف الجباطة فيأخذها ولا شيء عليه كما نقله هنا أبو الحسن في المدونة لانه كان تزويق وينبغي ان ما شابهها كالكد والقصر كذلك واعلم ان الصبغة صفة لها تاثير في الذات وشأنها حصول الزيادة فلذلك وجب فيها ذلك التخير فلا يخالف ما تقدم من احتياجها الكبير جل (قوله في قيمته) أي في أخذ قيمته (قوله هذا تشبيه في التخير) أي تشبيه بما تقدم في التخير وقول الشارح فيما يأتي ان معنى قوله كصبغه أي كتخيره في مسألة صبغه فهو حل معني فلا ينافي انه تشبيه في التخير (قوله كما في الجلاب) كلام ابن الجلاب يقتضي اعتماده (قوله فذو حرف الجر) أي مع مجروره وهو قوله في مسألة

(قوله لانه بمعنى الخ) وهو النيلة وظاهره ان أجرة العلاج تذهب هدرًا والظاهر أن المراد بالصبيغ النيلة مع العلاج فلا يضيع العلاج هدرًا (قوله نقضه) بضم النون أي قيمته منقوضا ان كان له بعد هدمه قيمة كحجر وخشب ومسمار لا ما لا قيمة له كحصى وحجر ونحوهما ودفع قيمة المغروس مقاولا على أن ينبت ان أمكن والافقيته حطبيا (قوله للعلم به) أي لوضوحه في الخارج (قوله لكن هذا مستفاد الخ) أي فلم يكن ساكتا عنه فهو استدراك على قوله وسكت عن الأجرة (قوله ليس معطوفا على قوله فيه الخ) أي لفساد المعنى لان المعنى وان تعيب خبير في بنائه وهذا فاسد لانه ليس في البناء تعيب (قوله منفعة الحر) أراد بمنفعة الحر ما يشمل البضع والحر ففيه إشارة الى الاعتراض على المصنف بأنه كان الاولى ان يحذف البضع ان قلت انه لا يشمل الامه حينئذ فالجواب بانها تؤخذ بطريق القياس على الحره وعلى هذا فقول الشارح وكذلك منفعة بدن (١٤٣)

ان منفعة الحر شامل له (قوله ونعذر رجوعه) سواء تحقق موته أو ظن أو شك فدية عمده يؤدىها لاهله ويضرب ألفا ويحبس سنة وكذا لو فعل به ضياعا تعذر رجوعه وان لم يبعه (قوله وشمل قوله الخ) اعلم أن اللخمى حكى فيمن غصب دراهم أو دينار هل يغرم ما يرجع منها أو ما كان يرجع فيها صاحبها ثلاثة أقوال فقيل لاشئ للغصب منه الرأس ماله استنقصها الغاصب أو انجز فيها فريج وهو قول مالك وابن القاسم وقيل ان انجز فيها وهو ميسر كان الرجح له وان كان معسرا فالرجح لصاحبها وهو قول ابن مسleme وابن حبيب في الولي ينجري مال يتيمه لنفسه جملاله الرجح ان كان معسرا ولليتيم ان كان معسرا والقول الثالث ان للغصب منه قدر ما كان يرجح فيها أن لو كانت في يده وحكى صاحب المقدمات الاتفاق على ان يرجح الدراهم والدينار للغاصب

هنا بالمعنى المصدري وقوله ودفع قيمة الصبيغ بالكسر لانه بمعنى المصبوغ به (ص) وفي بنائه في أخذه ودفع قيمة نقضه بعد سقوط كافة لم يتولها (ش) يعني ان من غصب عرصه أرض لشخص فبنى فيها بنيانا فلما لك العرصه ان يأمر الغاصب بقلع بنائه وتسوية الأرض وله ان يدفع له قيمة بنائه منقوضا ويسقط من تلك القيمة ما يصرف في هدمه وتسوية محله ان لم يكن شأن الغاصب أن يتولى النقض والتسوية بنفسه أو خذمه والأخذ بقيمة ما ذكره منقوضا من غير اسقاط من يتولى النقض والتسوية فقوله في أخذه الخ وسكت عن الشق الآخر وهو أن يأمر بقلعه وتسوية محله للعلم به والغرس مثل البناء وسكت عن أجرة الأرض قبل القيام على الغاصب والحكم أنها تجب للغصب منه فتسقط أيضا من قيمة النقض عن المغصوب منه لكن هذا مستفاد من قوله وغلة مستعمل وكراه أرض بنيت وأما الزرع فيأتى الكلام عليه في فصل الاستحقاق فقوله وفي بنائه أي وخير في بنائه فالجارو الجور متعلق بفعل مقدر وهذه الجملة مستأنفة وليس الجارو الجور معطوفا على قوله فيه (ص) ومنفعة البضع والحر بالتقويت (ش) لما قدم ان الغاصب يضمن المثلي بمثله عطف هذا عليه والمعنى ان الغاصب يضمن منفعة الحر بالتقويت أي الاستيفاء فان غصب حره ووطئه فاعليه مهر مثلها بكرة أو ثيبا وأما الامه فاعليه ما نقصها راثعة كانت أو وخصا فلولم يستوف المنفعة من البضع بل حبس الحره والامه ومنعهما من التزويج فانه لاشئ عليه من صداقها وكذلك منفعة بدن الحر لا يضمنها الغاصب الا بالتقويت والمراد به الاستيفاء وهو وطاء البضع واستعمال الحر بالاستخدام أو العمل ولا شئ عليه حيث عطله من العمل (ص) كرجاعه وتعذر رجوعه (ش) التشبيه في الضمان والمعنى ان من غصب حرا أو باعه وتعذر عليه رجوعه فانه يلزمه أن يؤدي الى أهله دينه فلو رجع رجوع البائع بما غرمه (ص) وغيرهما بالفوات (ش) يعني ان من تعدى على منفعة غير منفعة الحر والبضع فلا يضمنها الا بالفوات سواء استعمل أو عطل كالدار يغلقها والادب يحبسها والعبد لا يستخدمه ولا يخالف هذا ما مر من قوله وغلة مستعمل لان ذلك من باب غصب الذوات وهذا من باب غصب المنافع وشمل قوله وغيرهما بالفوات من غصب دراهم أو دينار لشخص فحبسها عند مدته فانه يضمن الرجح لو انجز رجحها (ص) وهل يضمن شاكيه لمغرم زائد على قدر الرسول ان ظلم أو الجميع أو لا أقوال (ش) يعني ان

والحاصل ان الرجح أن الرجح للغاصب مطلقا كما أفاده بعض الشيوخ خصوصا وقد علمت انه كلام مالك وابن القاسم وحكى الاتفاق عليه ابن رشد (قوله لمغرم) بفتح الراء المشددة متعلقا بضمن وبكسر هاء متعلقا بشاكيه أي لظالم والضمير في شاكيه للغاصب لا يقال الغاصب ظالم بغصبه فشاكيه غير ظالم فلا يصح جعل ضمير شاكيه للغاصب لاننا نقول المراد بظلمه في شكواه حيث قدر على أنه يتصرف منه بدون شكواه فلا ينافي كون شاكيه ظالما ولكن أصل المسئلة نص ابن يونس وهو وقالوا فمن اعتدى على رجل وقدمه للسلطان والمعتدى يعلم أنه اذا قدمه اليه تجاوز في ظلمه فأغرمه ما لا يجب عليه فاختلف في تضمينه فقال كثير عليه الادب وقد أثم ولا غرم عليه وكان بعض شيوخنا يفتي ان كان الشاكي ظالما في شكواه غرم وان كان مظلوما لم يقدر أن ينتصف منه الا بالسلطان فشكاه فأغرمه وعدا عليه لم يغرم لان النياس انما يلجئون في المظلمة الى السلطان وعلى السلطان متى قدر عليه رد ما أخذه ظالما من المشكو وكذا ما أغرمته الرسل هو مثل ما أغرمه السلطان يفرق فيه بين من ظلمه الشاكي وغيره وكان بعض أصحابنا يفتي بأن يتظر للقدر الذي يستأجر

به الشاكي في احضار المشكو فيكون عليه على كل حال وما زاد على ذلك مما أغرمته الرسل في فرق بين الظالم والمظلوم حسما تقدم اه
أقول اذا علمت ذلك وعلمت صدر عبارة شارحنا تعرف انه اذا لم يعلم انه متجاوز فلا غرم على الشاكي باتفاق ولكن قد يقال حيث فرض
أن موضوع المسئلة انه اعتدى على ذلك الشخص فكيف يقال ان كان ظالما أو غير ظالم مع انه متى اتصف بالاعتداء لا يكون الا ظالما
ثم أقول وليس المراد بالشكوى أن يقول للظالم أشكى لك فلانا بدينار أو أكثر تأخذه منه كما يقع الآن بل المراد أن يشكو ظلامته
وأما ما يقع من الناس الآن يقول للظالم أشكوك فلانا بالالف أو أكثر فهو من باب من دل لصا والمعتد الضمان وقوله والافليس الخ
ليس ذلك بل لازم بل قد يكون رسول كما يعلم من النص المتقدم ﴿تنبيه﴾ قال الخطاب وانظر لو شكك شخص لحاكم جائلا يتوقف
في قتل النفس فضرب المشكو حتى مات (١٤٤) هل يلزم الشاكي شيء أولا اه والظاهر ضمان الدية لانه

من باب كونه عذر رجوعه (قوله
واقصر ابن عرفة على طريقة
المأزري) كلام في غير محله لان
ابن عرفة ذكر قولين فيمن دل ظالما
على ما أخفاه به عنه هل يضمن
أولا ثم ذكر أقوالا ثلاثة في مسئلة
الشاكي بالضمان مطلقا عدمه
مطلقا الضمان ان ظلم ﴿تنبيه﴾
عزا ابن يونس القول الأخير للكثير
قال عجز وهو يشعر بترجيحه مع
أن الذي به الفتوى عصره هو القول
الثاني وقال اللقاني ان أظهر
الأقوال وأصوبها القول الأخير
فكان ينبغي الاقتصار عليه (قوله
ولو قاب الخ) هذا صريح في ضعف
القول بأنه بشرط في صحة بيع
المعصوب لغاصبه ان يرد له وهو
أحمد شق التردد (قوله أو غرم
قيمه) أي حكم الشرع عليه بذلك
لا حكم الحاكم (قوله ان لم يموت) أي
يكذب بان قال أبق العبد أو وصل
البعير أو ضاعت السلعة ولم يتبين
خلاف ما قال فان مومه أي تبين
خلاف ما قال فله الرجوع في عين

من اعتدى على شخص فقدمه لظالم وهو يعلم انه يتجاوز في ظلمه ويغرمه ما لا يجب عليه فاختلف
الشيوخ في تضمينه على ثلاثة أقوال فقال بعض شيوخ ابن يونس اذا كان الشاكي ظالما في
شكواه فانه يغرم للشكو القدر الزائد على أجرة الرسول المعتاد أن لو فرض ان الشاكي استأجر
رجلا والافليس هنا رسول بالفعل وان كان مظلوما فانه لا يغرم القدر الزائد على أجرة الرسول
وأما القدر الذي أخذته الرسول فان المشكو يرجع به على الشاكي سواء كان الشاكي ظالما
أو مظلوما وقال بعض الأسياس ان كان الشاكي ظالما فانه يغرم الزائد على أجرة الرسول
ويغرم أيضا أجرة الرسول وان كان مظلوما فانه لا يغرم شيئا وقال بعضهم لا يغرم الشاكي
شيئا مطلقا أي لا من الزائد على أجرة الرسول ولا من أجرة الرسول ظالما كان في شكواه أو
مظلوما وانما عليه الادب فقط ان كان ظالما في شكواه فقوله زائد مفعول يضمن وفاعل
ظلم الشاكي ومفهوم الشرط ان لم يظلم لم يغرم الزائد بل يغرم قدر أجرة الرسول فقط وقوله
أو الجيع أي أو يضمن ان ظلم جميع الغرم من قدر أجرة الرسول والزائد ومفهوم الشرط ان لم
يظلم لم يغرم القدر ولا الزائد وبهذا يتضح الفرق بين القولين أي باعتبار المفهوم وهو أن
مفهوم الأول انه ان لم يظلم يغرم أجرة الرسول فقط ومفهوم الثاني ان لم يظلم لا يضمن القدر ولا
الزائد وقوله أولا أي أولا يغرم الشاكي الظالم شيئا فإحرى ان لم يظلم فهو مفهوم موافقة والذان
فيه مفهوم مخالف فقد اشتمل كلامه مفهوم ما ونصا على أقوال ابن يونس الثلاثة وهي التي عليها
الشيوخ واقصر ابن عرفة على طريقة المأزري وليس فيها (١) الأقولين انظر ابن غازي والضمير
في شاكيه يرجع للغاصب وأخرى غيره لان الفرض انه ظلم في شكواه (ص) وممكن ان اشتراه
ولو غاب أو غرم قيمته ان لم يموت (ش) يعني أن الغاصب يملك الشيء المعصوب اذا اشتراه من ربه
أو ممن يقوم مقامه وسواء كان الشيء المعصوب حاضرا أو غائبا وكذلك يملكه الغاصب اذا غرم
قيمه لئلا ان لم يكذب في دعواه التلف فان ظهر كذبه بان تبين عدم تلفه بعد ادعائه التلف
وغرم قيمته فانه لا يملكه وهو المراد بالتبويه ويرجع في عين شئنه ان شاء أو ما ان لم يموت أي يكذب
في دعوى عدمه فقد ملكه الا أنه ان ظهر أفضل من الصفة التي ذكرها فيرجع عليه بتامها فقوله
(ورجع عليه) أي على الغاصب (بفضله أخفهاها) أي في عدم التوبة فهو راجع للمنطوق وأما
في التوبة فيرجع في عين شئنه قوله ان اشتراه معلوم ان كل من اشترى شيئا ملكه وانما ذكره

شئنه ان شاء ومن التوبة الاختلاف بالذكورة والانوثة ولعل وجهه أنه لما كثرا الاختلاف بين صفات الذكور والانثى ليرتب
نزل ذلك منزلة الاختلاف في الذات (قوله ويرجع عليه الخ) انما هو راجع للتبويه في الصفة فقط وقوله في عدم التوبة أي في عدم التبويه
في الذات وحاصله انه إما أن يموت في الذات سواء يموت في الصفة أولا أو يموت في الصفة فان مومه في الصفة فيرجع عليه بالفضلة فان وصفه
بوصف يقتضي أن قيمته عشرة ثم تبين أن قيمته خمسة عشر فيرجع عليه بخمسة وانظر لو وصفه الغاصب ثم ظهر انه أدنى منه أو وصفه
المعصوب منه ثم ظهر انه أدنى منه والظاهر ان كلامهما يرجع بالرائد الذي له وانظر لو تجاهلا في الصفة قال أشهب فان لم يتبينها الصفة
جعلت من أوضع الجوارى ثم أغرم الغاصب قيمتها على ذلك يوم غصبها (قوله راجع للمنطوق) أي لبعض صور المنطوق لان قوله ان لم يموت
أي في الذات سواء يموت في الصفة أم لا (١) الأقولين هكذا في النسخ بالياء في قولين وهو اسم كان فالمناسب الالف كتبه مختصه

(قوله ويجس الزائد) أي على القيمة أو الأقل منها فإذا علم الغاصب أن قيمته عشرة وقد اشترى بخمسة عشر فلا يجوز الشراء إلا إذا كان عالماً بأن القيمة عشرة وأن يدفع العشرة فالأقل لأن يدفع الخمسة عشر التي هي الثمن يتحمله فلا يلزم عليه التردد بين السلفية والتمنية وذلك أنه لو دفع الخمسة عشر وهي الثمن لزم عليه التردد بين التمنية على تقدير أن الشيء الموصوب يبقى لوقت الشراء وبين السلفية على تقدير أن الشيء الموصوب تلف قبل الشراء فالتردد إنما هو في الزائد على القيمة (قوله لأنه لا يقول يمنع الشراء مطلقاً) أي نقداً القيمة أو أكثر أو أقل أي وظاهر المصنف أنه لا يلزمه عند الغيبة وإذا كان لا يلزمه فمتنع الشراء مطلقاً لأنه يلزم من عدم الملك منع البيع فيكون ظاهراً المصنف المنع بحسب اللازم مطلقاً مع أنه انما يمنع في صورة وهي نقداً أكثر من القيمة (قوله حكم عليه) أي حكم الشرع وإن لم يحكم قاض (قوله في تلفه) أي إذا ادعاه وأنكر (١٤٥) الموصوب منه أي وفي ثمنه إذا باعه وقوله في نفعه أي

صفته وتعيين الصفة بأحد أمرين
أما وصف الطول والعرض والصفافة
والخفصة وغير ذلك وأما بيان
الغاصب بمنسل ما غصب ويقول
مثل هذا (قوله وقدره) أي من
كيل أو وزن أو عدد (قوله يريد
مع عينه) فإن نكل فالقول قول ربه
مع عينه (قوله بعد أيمانها) أي
ونكولهما كحلفهما ويقضي
للحالف على الناكل (قوله وهو
كذلك في حالة عدم شبههما) حاصله
أن القول قول الغاصب إن أشبه
أشبه الموصوب منه أم لا فإذا انفرد
الموصوب منه بالشبه القول قوله
فإن لم يشبه واحد منهما فالقول
قول الغاصب (قوله لأنه غارم)
تعليل لقوله فإن القول الخ وقوله
إذا أتاني تعليل للعلل مع علته
وقوله يريد أن أشبهه راجع
للاختلاف في النعت والقدر لا في
دعوى التلف (قوله وأما تضمينه)
أي تضمينه الثابت بتحقيقاً وأما
الثابت بالدعوى فهو الذي ذكره
هنا (قوله سواء كان الخ) هذا

يرتب عليه قوله ولو غاب رداعلي أشهب القائل بأنه انما يجوز بيعه من الغاصب بشرط أن
يعرف القيمة ويبذل ما يجوز منها أي بأن يتقدر القيمة فأقل ويجس الزائد حتى يتحقق أنه
موجود فلا يتردد بين السلفية والتمنية وبدون هذا لا يتم الرد على أشهب لأنه لا يقول يمنع
الشراء مطلقاً قوله أو غرم قيمته أي حكم عليه بها ولو لم يغرمها بالفعل ومثل الشراء الهبة
ونحوها وانما خص الشراء بالذکر لاجل قوله ولو غاب (ص) والقول له في تلفه ونفعه وقدره
وحلف (ش) يعني أن الغاصب إذا قال إن الشيء الموصوب قد تلف وكذبه ربه فالقول قول
الغاصب لأنه غارم وكذلك القول قول الغاصب في نفعه أي في صفته وكذلك القول قول
الغاصب في قدر الشيء الموصوب ويد مع عينه في المسائل الثلاث كما في المدونة فالضمير في له
للغاصب وانما يكون القول قوله في نفعه وقدره حيث أشبهه أشبه الآخر أم لا فإن لم يشبه
وأشبهه رب الموصوب فالقول قوله مع عينه فإن لم يشبهه قضي بأوسط القيم بعد أيمانها بنفي كل
دعوى صاحبها مع تحقيق دعواه وفهم من قوله نفعه وقدره أنه لما لاختلاف في جنسه لم يكن
الحكم كذلك وهو كذلك في حالة عدم شبههما فإن القول حينئذ قول الغاصب لأنه غارم إذا لا
يتأتى فيه أوسط القيم (ص) كشرمنه (ش) تشبيهه تام يعني أن المشتري كالغاصب في جميع
ما مر أعني قوله والقول له في تلفه ونفعه وقدره وحلف يريد أن أشبهه وسواء علم المشتري
بالغصب أم لا وهذا باعتبار كون القول له وأما تضمينه وعدمه فشي آخر وسيأتي في قوله وضمن
مشتري لم يعلم في عدم لاسماوى وغلة وهل الخطأ كالعمد أو يلان سواء كان الشيء الموصوب مما
يغاب عليه أم لا وقوله (ص) ثم غرم لاخر رؤية (ش) أي ثم بعد حلفه يغرم قيمته مخافة أن
يكون أخفاه فيما يغاب عليه وهو غير عالم ولم تقم على هلاكه بينة وإذا غرم قيمته فإنه يغرمها
لاخر رؤيته أي فبالعبرة في التقويم بالآخر رؤية وهذا بخلاف الصانع والمترهن والمستعير إذا
ادعوا تلف ما بأيديهم فإنهم يحلفون ثم يغرمون قيمته يوم القبض لأنهم قبضوا على الضمان
بخلاف المشتري فإنه قبض على أنه ملكه وأما ان علم المشتري في حكمه حكم الغاصب فيضمن
بالاستيلاء ولو تلف بامر سماوى وأما ما لا يغاب عليه في قوله لاسماوى وغلة وبعبارة
كلام المؤلف فيما إذا ادعى تلفه بامر سماوى وكان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة

(١٩ - خرشي سادس) من تمة التعميم المشار به بقوله وسواء علم المشتري أم لا والاولى أن يضمه له فيقول وسواء علم المشتري
بالغصب أم لا وسواء كان الخ وقوله ثم غرم مبتدأ وقوله فيما يغاب عليه خبر وهو مرتب على تصديق المشتري فيما يغاب عليه بعد عينه
بأنه الذي لا اله الا هو لقد هلك ثم يغرم قيمته لاخر رؤية فإن لم ير عنده ضمن قيمته يوم القبض وهذا في المقوم وأما المثلى فيضمن مثله
سواء رى أم لا يقال كيف يغرم مع كونه اشتراه لا نقول هو اشتراه من غير مالكة فيجب عليه غرم القيمة لمالكه ويرجع بثمنه
على الغاصب البائع له ان وجدته والاضاع عليه الثمن لأنه مفترط بعدم تنبته في الشراء حيث اشترى من الغاصب وان كان البائع
الغاصب موجوداً يصير للموصوب منه غريمان بخير في اتباع أبيه ماشاء (قوله فيما يغاب عليه) وأما ما لا يغاب عليه فلا ضمان الا أن
يظهر كذبه وقوله ولم تقم على هلاكه بينة وأما إذا قامت على هلاكه بينة فإنه لا ضمان (قوله وأما ما لا يغاب عليه) ومثله ما إذا كان
يغاب عليه وقامت على هلاكه بينة

(قوله والا فلا) أي بأن كان يغاب عليه وقامت على هلاكه بينة أو لا يغاب عليه ولم يظهر كذبه وقوله وعلى هذا أي ما ذكر من
 الصورتين (قوله وظاهره الخ) هذا مردود فقد نصت المدونة فقالت وإذا باع الغاصب ما غصب ثم علم المبتاع بالغصب والمغصوب
 منه غائب فلا مبيع رد البيع بحجته أنه يضمنه وبصيرره بحجرا عليه إذا قدم وليس للغاصب أن يقول أنا أستاذني رأي صاحبها ولو حضر
 المغصوب منه وأجاز البيع لم يكن للبائع رده وكذا من افتت عليه في بيع سلعة في غيبة ربه أو حضوره وقرىب الغيبة كالخاضر
 اه (قوله ويرجع بالثمن الخ) الراجح خلافه وهو أنه انما يتبع الغاصب وان أعسر وفي له ولربه امضاء بيعه ويؤخذ الثمن حينئذ من
 الغاصب لانه وكيله حينئذ فلو تلف بيده لارجوع له على المشتري وعلى الغاصب غرمه وليس الرضا ببيعه بوجبه حكم الامانة في الثمن
 (قوله ويرجع بثمنه) ولا يتبع الغاصب بثمنه يوم الاستيلاء ولو بازم من الثمن لانه بامضاء بيعه يقدر كأنه البائع وليس للبائع رد
 البيع حيث أمضى ربه قال الخمي الآن (١٤٦) يكون المالك المجيز فاسد الذمة بخبره أو غيره اه ورده محشى تحت بقوله

وقيل لا يغاب عليه إذا ادعى تلفه وظاهر كذبه والا فلا يضمنه وعلى هذا يحمل قوله فيما يأتي
 لا يماوى (ص) ولربه امضاء بيعه (ش) يعني أن الغاصب أو المشتري منه إذا باع الشيء
 المغصوب فان للمالك أن يجيز ذلك البيع لان غايته أنه يبيع فضولي وله أن يردده وظاهره سواء
 قبض المشتري المبيع أم لا وظاهره علم المشتري أنه غاصب أم لا كان المالك حاضرا أم لا قرب
 المكان بحيث لا ضرر على المشتري في الصبر الى أن يعلم ما عنده أم لا وهو كذلك في الجميع قوله
 ولربه امضاء بيعه ويرجع بالثمن على الغاصب ان قبضه من المشتري وكان ملبا والارجع
 على المشتري (ص) ونقض عتق المشتري واجازته (ش) يعني أن من غصب أمة فباعها
 فأعتق مشتريها ثم قام ربه فله أن ينقض هذا العتق ويأخذ أتمته وله أن يجيزه ويأخذ
 الثمن فان أجاز البيع تم العتق بالعقد الاول وانما ذكر المؤلف هذا بعد ما مر لاحتمال أن
 يقال ان له رد البيع ما لم يحصل مفوت فأشار به إذا رد ما يتوهم ولكن قوله واجازته يعني
 عنه قوله ونقض عتق المشتري لانه اذا كان له نقض العتق كان له اجازته فهو نصريح بما
 علم التزاما هذا مع أنه يمكن أن يكون قوله واجازته بالراء المهمة أي وله نقض اجازته ولا
 يقال ان البيع يعني عن الاجارة لانه يقول رعايتوهم أن الاجارة ليست كالببيع لانها
 حصلت بوجه مشروع ولا تفوت على ربه لان لها مدة تنقضي ومثل البيع الهبة وسائر
 العقود (ص) وضمن مشتريه يعلم في عدم (ش) يعني أن من اشترى من الغاصب ما غصبه
 وهو غير عالم بالغصب فالتلف عدا كالأكل الطعام أو لبس الثوب حتى أبلاه فانه يضمن
 لما لكه مثل المثل وقيمة المقوم يوم وضع بيده عليه أما لو علم المشتري بأن باعه غاصب فان
 حكمه حكم الغاصب للمالك أن يتبع أيهما شاء ويرد الغلة وغير ذلك وبعبارة وضمن مشتري
 الخ أي يكون غير عاينا للمالك فان رجع على الغاصب لارجع على المشتري وان رجع
 على المشتري يرجع على الغاصب بثمنه وقوله وضمن مشتري أي ضمن من يوم التعدي فان
 قيل قد مر أن المشتري يضمن لاخر رؤية الفرق قيل لان المشتري هنا لما كان قاصدا
 للمالك من يوم وضع اليد مع ثبوت التلف أغرم من يوم التعدي بخلاف المشتري السابق

وظاهر كلام المؤلف لزوم
 للمشتري ولو كان المغصوب منه
 فاسد الذمة بعدم أوجام وهو
 كذلك بناء على عدم انتقال العهدة
 اليه الخ ما قال (قوله ويأخذ الثمن
 أي من الغاصب ولو أعسر ولا
 رجوع له على المشتري وأما إذا
 أعتقه الغاصب وأجاز ماله عتقه
 ويأخذ منه قيمته فلا يلزم عتقه إذ
 العتق ليس بقوت عند الغاصب
 فليس لربه أخذ قيمته الا برضاه بل
 عين شيئه وأما ان أجاز له على أن
 لا يأخذ منه قيمته فانه يلزمه العتق
 (قوله بعد ما مر) أي من قوله ولربه
 امضاء بيعه (قوله ما لم يحصل
 مفوت) المناسب أن يقول ان له رد
 البيع ما لم يحصل عتق ويحذف
 قوله مفوت لان العتق ليس بقوت
 ولو كان مفوتا لما كان له النقص
 (قوله لانها حصلت بوجه مشروع)
 اعترض بأنه ان كان عالما بالغصب
 فهو ممنوع في البيع والاجارة وان
 كان من غير علم فلا منع في البيع

والاجارة فقد اتحد الاول أن يقتصر على قوله تفوت على ربه وقوله لان الخ على لقوله ولا تفوت الخ أي
 أن البيع في ذاته بقوت والاجارة لا تفوت لانها ترجع لربه بعد المدة (قوله وضمن مشتري يعلم) وحيث ضمن وكانت القيمة يوم ضمانه
 أقل منها يوم الغصب يرجع المستحق على الغاصب بتمام القيمة على مذهب ابن القاسم (قوله فانه يضمن لما لكه) أي فهو مع الغاصب في
 مرتبة واحدة في اتباع أيهما شاء بمثل المثل وقيمة المقوم (قوله يوم وضع بيده) أي يوم وضع بيده لا تلاف وهو يوم الاتلاف كما في المدونة
 وغيرها كذا قال محشى تحت أقول وهو يوم التعدي لا في بعد ذلك فلا مخالفة على ذلك ووافق عبارة شيب فانه قال ووقت ضمانه
 يوم التلف في القتل والاحراق ونحوهما ويوم الاستعمال في الركوب واللبس ويوم وضع اليد حيث لم يعلم يوم التلف ولا يوم الاستعمال
 ولا يأتي فيه قوله ثم غرم لاخر رؤية وقد يقال يأتي هنالك فيقيد الضمان يوم وضع اليد بما إذا لم يرعده بعد ذلك فان رى عنده بعد ذلك
 ضمنه يوم الرؤية أو آخر أيام الرؤية ان تكررت ويجرى ذلك في الخطأ على القول بأنه كالعمد (قوله مع ثبوت التلف) هذا روح الفرق

(قوله وغلة) وكذا الاضمان على الغاصب أيضا على المشهور لانه لم يستعمل وهذا مفهوم قول المصنف وغلة مستعمل فانه الزرقاني (قوله والا فهو ضامن للغاصب) أي الثمن (قوله فلا منافاة الخ) حاصله أنه استشكل بأن الحكم بالغلة يدل على أن الضمان منه وقوله لا ضمان عليه في السماوي يدل على أن الضمان ليس منه فواجه الجمع وحاصل الجمع أنه انما نفيناعنه الضمان من جهة المالك فلا ينافي أنه ضامن للغاصب فقوله فلا منافاة الخ تفريع على قوله أي لا ضمان (١٤٧) عليه للمالك (قوله لانهما في أموال الخ) تعليل هذا القول بدون تعليل الثاني

ربما يؤدي ال قوة (قوله ووارثه وموهوبه كهو) في ضمانهما القيمة لكن الموهوب يضمنها يوم التلف ويضمن الغلة قبل يوم التلف فللمستحق الرجوع بها على أيهما شاء ولا يتصور بعد يوم التلف ويضمنان السماوي ومثل وارثه وموهوبه مشتريه (قوله أي وان لم يعلم وارثه) فيه افادة أن قوله والا راجع لوارث الغاصب وموهوبه وهو خلاف الصواب والصواب العبارة الثانية القاصرة على ترجيعه للموهوب له وذلك لان وارث الغاصب قد قام مقام الغاصب من كل وجه فلا غلة له كما يتبين (قوله يؤخذ منه القيمة) أي فاعني التبديلة أنه يؤخذ منه القيمة أي يؤخذ من الغاصب القيمة وقوله الا أن يختار أخذها أي لكونها أكثر من القيمة وذلك اذا كان الغاصب حيا فان مات بدئ بتركته واذا بدئ بالغاصب لا يرجع على الموهوب وقوله وفي كلام الشارح نظر لانه افاد أنه يجمع بين القيمة والغلة (قوله وهذا التفصيل في مسألة الهبة) هذا مما يقوى العبارة الثانية ويبتطل العبارة الاولى وقوله ولا يرجع على الموهوب أي بالغلة التي استغلها وقوله أما وارث الغاصب الخ أي

فانه يحتمل انه أخفها فلذلك أغرم من آخر رؤية رى عنده (ص) لاسماوي وغلة (ش) يعني أن المشتري من الغاصب الذي لم يعلم بالغصب اذا هلك عنده ما اشتراه من الغاصب باهر سماوي أي لا دخل لاحد فيه فانه لا ضمان عليه للمالك والا فهو ضامن للغاصب وبعبارة لاسماوي أي لا ضمان عليه للمالك أي لا يكون غريبا ثانيا بخلاف العمد فانه يكون غريبا ثانيا فلا منافاة بين قوله لاسماوي وبين قوله وغلة لانا انما نفيناعنه نوعا خاصا من الضمان وهو ضمانه للمالك والا فهو ضامن للغاصب بمعنى أنه لا يرجع بثمنه عليه ان كان دفعه ويدفعه له ان كان لم يدفعه المشتري (ص) وهل الخطأ كالعمد تأويلان (ش) يعني أن المشتري من الغاصب ولم يعلم بالغصب اذا جنى على الشيء الذي اشتراه جنابة خطأ أو تلفه أو عيبه هل يضمن في التلف قيمة المقوم ومثل المثلي ويصير كالعمد لانهما في أموال الناس سواء فيكون غريبا ثانيا للمالك أو لا ضمان في الجنابة الخطأ فهي كالسماوي أي فيلا يكون غريبا ثانيا للمالك والنوع الخاص المنفي عنه من الضمان هو ضمانه للمالك (ص) ووارثه وموهوبه ان علما كهو (ش) يعني أن وارث الغاصب ومن وهبه الغاصب شيان علما بالغصب حكمهما حكم الغاصب في غرامة قيمة المقوم ومثل المثلي والمستحق الرجوع بالغلة على أيهما شاء (ص) والابدي بالغاصب (ش) أي وان لم يعلم وارث الغاصب بالغصب ولا علم الموهوب له بالغصب فانه يبدأ بالغاصب في الغرامة فيغرم قيمة المقوم وغلته ويغرم مثل المثلي وبعبارة وتؤخذ منه القيمة ان كانت السلعة ولا شيء له من الغلة التي استغلها هو أو موهوبه الا أن يختار أخذها دون التضمن أي دون تضمين قيمة الذات وان كانت قائمة أخذها وأخذ الغلة التي استغلها هو أو موهوبه والحاصل انه لا يجمع له بين الغلة والقيمة وفي كلام الشارح نظر قوله والابدي بالغاصب أي ان كان ماليا بدليل قوله فان أعسر وقوله والابدي بالغاصب أي ولا يرجع على الموهوب وهذا التفصيل في مسألة الهبة أما وارث الغاصب فلا غلة له باتفاق سواء انتفع بنفسه أو أكرى لغيره (ص) ويرجع عليه بغلة موهوبه (ش) يعني أن المستحق يرجع على الغاصب بالغلة التي أخذها الموهوب من الشيء الموصوب ولا يرجع الغاصب بشيء من ذلك على الموهوب له واذا رجع عليه بغلة موهوبه فأولى ما استغلها هو والرجوع على الغاصب بغلة موهوبه محله اذا كانت السلعة قائمة أو فانت ولم يختتر تضمينه القيمة اذا يجمع بين القيمة والغلة وبفهم من قوله موهوبه أنه لا يرجع عليه بغلة وارثه بل يرجع بها على الوارث وفي التوضيح لا غلة للوارث حيث عدم العلم بالغصب اتفاقا اه أي حيث كانت السلعة قائمة وأما الوفاة وضمنه القيمة فان الغلة للوارث لانه لا يجمع للغصوب منه بين القيمة والغلة (ص) فان أعسر فعلى الموهوب (ش) أي فان كان الغاصب معسرا ولم يقدر عليه فان المستحق يرجع بالغلة على الموهوب لانه المستهلك لذلك ولا يرجع الموهوب له على الغاصب بشيء من ذلك لانه يقول وهبتك شيئا فاستحق فان كانا عديمين اتبع أولهما يسارا ومن غرم منهما لا يرجع على

اكونه قام مقام الغاصب فيجري فيه ما جرى في الغاصب أي فاذا كانت السلعة قائمة ردناها وغلته التي استغلها هو وأما اذا فانت فالرد انما يكون باحد الامرين اما القيمة واما بالغلة (قوله ويرجع عليه بغلة موهوبه) يرجع لمعنى قوله والابدي بالغاصب أي حيث رد العين أما ان أخذ القيمة فلا غلة كما افاده محشى تب (قوله بل يرجع بها على الوارث) لا يخفى أن التركة للوارث فلا معنى لقوله لا يرجع عليه بغلة وارثه بل يرجع بها على الوارث (قوله وفي التوضيح) موافق لما قبله

(قوله فيرجع عليه بما استغله فقط) أي دون ما استغله الواهب (قوله وان اختار تضمينه) أي تضمين الموهوب القيمة لعدم الواهب وقوله أخذ القيمة أي من الموهوب (تبيينه) المشتري من الغاصب غير العالم فلا يرجع المشتري على الغاصب بغلته والحاصل أنه لا يجمع بين القيمة وأخذ الغلة ومآله عب من الجمع بينهما على المعتمد فهو مردود (قوله وجعلت ذايد) ويترتب على قوله وجعلت ذايد أن له التصرف فيه باستغلال لا يبيع أو نكاح كذا في بعض الشروح وقد يقال أي داع لليمين مع الشاهد المذكورين (قوله وعين القضاء) ولا يكتفى بالثانية وان كانت (١٤٨) تتضمن الأولى وهو ما جزم به ابن رشد وعند الشارحين بغيره ووعليهما فيكتفى بيمين

القضاء وهو ما جزم به اللخمي وعلى ما جزم به ابن رشد فهل له أن يجمع بين اليمينين في عين واحدة أو لا بد أن يختلف كلا على حدتها قولان وقد جرى العمل بالأول (قوله فلم يجتمع عا في ملك) أي ولو اجتمع عا في ملك لثبت الملك ولا يكون ذايد فقط وقوله ولا غصب أي وأما لو اجتمع عا في غصب فليس حكمه كذلك مع أنهم إذا اجتمعوا في غصب لا ثبت الملك وإنما يكون ذايد (قوله والا فلا فائدة للتفريق) لأن الشهادة بالملك حصلت بالشاهد وهذه اليمين وهذا قاصر على الثانية (قوله قائمًا لتحمله حد القذف) هذا الحل ليس بمناسب لأن حد القذف ثابت على كل حال تعلقت به أم لا فلا يحمل المصنف عليه فالمناسب ترجيح جسدته أي الزنا المفهوم من قوله وان ادعت استكراها (قوله ولا حد عليها الزنا إلا أن يظهر بها حل) كأن وجه عدم سقوط الحد حيث لم يظهر بها حل أنها دعوى على من يظن به ذلك فيكون ذلك بمنزلة الشبهة التي تدرأ الحد ولما كانت شبهة ضعيفة أثرت حين لم يظهر بها حل ولم تنفع حين ظهر بها الحل وهذا كله بناء على أن الحكم مسلم وقد وجدته منقولا عن

صاحبه قوله فعلى الموهوب فيرجع عليه بما استغله فقط ان كانت السلعة قائمة أو فانت واختار أخذ الغلة وان اختار تضمينه أخذ القيمة فقط ولا شيء له من الغلة لأنه لا يجمع له بينهما (ص) ولحق شاهد بالغصب لا شرع على إقراره بالغصب كشاهد بملكك لثان بغصبك وجعلت ذايد لا مالكا إلا أن تخلف مع شاهد الملك وعين القضاء (ش) يعني أن من غصب شيئا فشهد شاهد للمالك بعمانية الغصب وشهد آخر على إقرار الغاصب بالغصب من المالك أو شهد شاهد بملك الشيء المغصوب لم يثبت له ملكا وشاهد للمالك لم يثبت له غصبا فلم يجتمع عا في ملك ولا غصب قاله الشارح وأما في الأولى فلا أنه لم يشهد له واحد منهما بملكها إلا أن يخلف في الثانية مع شاهد الملك عينا مكمل للثبوت مع شاهد الملك فيكون حينئذ مالكا حائرا ثم تخلف بعد ذلك عين القضاء أنك ما بعته ولا وهبته ولا خرج عن ملكك بناقل شرعي إلى الآب وفائدة جعله ذايد أنه لا يتصرف فيها ببيع ولا نكاح وإذا أتى مستحقة بها فإنه يأخذها ان كانت قائمة وقيمتها ان فاتت وأنه يضمها ولو بأمر سماعي وبعبارة وظاهر كلامه أنه يجعل حائرا بلا يمين وهو ظاهر والافلا فائدة للتفريق وقوله وجعلت ذايد في المسئلتين فليس لاحد أن يشترطها منه إلا أن يشهد له بملكها (ص) وان ادعت استكراها (ش) كذا وجد بأصل المؤلف وبعبارة بياض كلمة الاقفوسى بخطه وقال (ص) على غير لائق بلا تعلق حدث له (ش) والمعنى أن المرأ إذا ادعت على رجل صالح أنه أكرهها على الزنا ولم تأت بمعلقة بأدبالة قائمًا لتحمله حد القذف كانت من أهل البصون أم لا وجد الزنا ان ظهر بها حل وكذا ان لم يظهر بها إلا أن ترجع عن قولها وان أتت بمعلقة بأدبالة فان حد الزنا يقط عنها وان ظهر بها حل لم يبلغ من فضيحة نفسها وتجد حد القذف ولا يمين لها عليه وان ادعت ذلك على فاسق ولم تأت بمعلقة به لم تحمله حد القذف ولا حد عليها الزنا إلا أن يظهر بها حل وان أتت بمعلقة به سقط عنها حد الزنا وان ظهر بها حل وحد القذف وان ادعت ذلك على من يجهل حاله فان لم تعلق به حدث لزمنا والقذف وان أتت بمعلقة به لم تحمله للقذف ولما أنهي الكلام على الغصب وكان بينه وبين التعدي مناسبة عقبه له فقال (ص) والمتعدي جان على بعض غالبا (ش) يعني أن المتعدي هو الذي يحثي على بعض السلعة في أغلب أحواله كخرق الثوب بالنساء الممجة وكسر بعض الصفة بخلاف الغاصب فإنه جان على مجموع السلعة وأيضا الفساد اليسير من الغاصب بوجوب له أخذ قيمته ان شاموا الفساد اليسير من المتعدي ليس له إلا أخذ أورش النقص الحاصل به وأيضا المتعدي لا يضمن السماوى والغاصب يضمنه وأيضا المتعدي يضمن غلة ما عطل بخلاف الغاصب واحترز بقوله غالباً من

المقدمات فانظره (قوله لم تحمله للقذف) أي ولا للزنا بالبلغت من فضيحة نفسها وفي عب وشب تفصيل وهو ان كانت على مجهول حال فان كانت تخشى على نفسها الفضيحة وجاءت متعلقة به فلا تحمله للقذف وان كانت لا تخشى الفضيحة أو لم تعلق به حدث له وأما ان تعلقت به ولا تخشى الفضيحة أو لم تعلق به ولا تخشىها فان هل تحمله للقذف أولا قولان وأما الزنا فان تعلقت به سقط عنها والواجب عليها ولا صدق لها على كل حال سواء كانت دعواها على صالح أولا وما قاله تبعاً فيه عجم وقد وجدته منقولا عن المقدمات وانظر إذا شئت في هل تخشى الفضيحة أولا (قوله وأيضا المتعدي الخ) لا يخفى أن هذا الكلام انما يأتي في التعدي الذي هو جنائية على البعض كالحرق بعض الثوب وقوله ومن مسئلة المستأجر الخ اعترض الناصر ادخالها بزيادة

غالباً بأن المقصود بالتعدي انما هو الركب الذي هو منفعة الدابة فيما زاد على المسافة والرقبة تابعة لذلك لا مقصودة بالتعدي ولا خفاء في الفرق بين قصد غصب الذات وقصد غصب ركوبها الى مسافة أبعد (١٤٩) مما أذن لهما فيه اهـ (قوله طيلسانه) مثلث

اللام (قوله وانما تعتبر الهيئته للمسلم) أي اذا اعتبرنا هيئة الدابة فلا بد أن تكون للمسلم لا لا الذي (قوله لأن في الحديث) علة لقوله ولا يرد (قوله أهلب) أي كثير الشعور لو أنث لقال أهلباً وبيضاء وقوله لأن دابة علة لقوله فذكر الوصف (قوله ونقصه) يصح نصبه وجره عطفاً على الهاء لأن لها محليين النصب على المفعولية والجر بالاضافة والنصب أولى لمقد شرط الخفض ولا يصح رفعه لئلا يكون معطوفاً على أخذ فيوهم أن الخيار في أخذ واحد منهما مع أن له أخذهما معاً (قوله فان قلت الخ) أقول لا حاجة للسؤال والجواب وذلك لأن قول المصنف فان أفات المقصود صريح في كونه مقصوداً لا غير مليل تعريفه بال وقوله بعد ذلك لأن شاة هو المقصود معناه أن لبن الشاة اذا كان المقصود يكون من جريبات قول المصنف فان أفات المقصود وان لم يكن اللبن المقصود فلا يكون ذلك من جريبات قول المصنف فان أفات المقصود وقول الشارح بقول بالتشكيك ممنوع لأن التعريف بال لا يقتضي إلا بأنه مقصود أعظم ويدل على ذلك قوله ولا شك أن لبن شاة مقصود فأي به نكرة أي فيقال له ان المصنف لم يقل مقصود بل قال المقصود فتدبر (قوله كلب بقره) ولو مقصوداً ومثلها

حرق الثوب بالحاء المهملة ومن مسئلتى المستأجر والمستعير زيدان على المسافة المترتبة فان ما ذكره وقع التعدي على مجموع السلامة لا على بعضها ومع ذلك جعلوا ما ذكر من باب التعدي لامن باب الغصب ثم أشار المؤلف الى أن المتعدي يضمن قيمة السلعة في الفساد الكثير ان شاء المالك دون السرقة فانه يضمن نقصها فقط بقوله (ض) فان أفات المقصود كقطع ذنب دابة ذي هيئة أو أذن أو طيلسانه (ش) يعني أن المتعدي اذا تلف المنفعة المقصودة من الذات فكأنه أتلف جميعها كما اذا قطع ذنب دابة شخص ذي هيئة ومروءة كقاض وأمرأ و قطع أذن أو قطع طيلسانه فيضرب به في جميع ذلك بين أن يأخذ قيمته يوم التعدي أو يأخذ منفعته وما نقص كما يأتي فضمن أفات التعدي وفي الكلام حذف أي فان أفات المقصود بفعله وقد رنا هذا لاجل غنمته بالفعل وهو قوله كقطع وظاهر قوله أفات في العدمع انه لا فرق بينه وبين الخطأ قال فان أفات بدون همزة لكان أشمل كما يفيد ما في شرح الحدود في تعريف التعدي ومفهوم ذي هيئة أن قطع ذنب دابة غير ذي الهيئة لا يفت المقصود ولو كانت هي ذات هيئة ولكن في التوضيح عن مطرف وابن المباحسون أنه يفت المقصود منها في هذه الحالة وانما تعتبر الهيئة للمسلم وبعبارة دابة ذي هيئة بالاضافة أي من شأنها أن تكون لذي هيئة وان لم يكن صاحبها ذا هيئة فالعبرة بحالها لا بحاله وبالتنوين ولا يرد عليه انه كان يجب عليه أن يقول ذات لأن في الحديث فاذا بدابة أهلب طويل الشعر وفيه ايضاً في بدابة أيض فوق الجمار ودون البغل فذكر الوصف لأن دابة في معنى حيوان فراعى في الوصف المعنى ومفهوم قطع ان تلف شعره أو قطع بعض الذنب ليس حكمه كذلك والظاهر أنه يرجع في كون ما ذكره مقصوداً للمقصود أم لا لاهل المعرفة (ص) ولبن شاة هو المقصود وقلع عيني عبد أو يديه (ش) يعني أن من تعدي على شاة ففعل فيها فعلاً قطع لبنها كله أو أكثره وكان اللبن هو المقصود منها فان ربهما يخيران شاء أخذها وما ينقص اللبن من قيمتها وان شاء أخذ قيمتها يوم التعدي وكذلك من تعدي على رقيق شخص فقلع عينه أو قطع يديه فان المالك يخير كما مر لأن المتعدي أبطل المنفعة المقصودة منه فقوله (ص) فله أخذ ونقصه أو قيمته (ش) جواب الشرط فان قلت لا حاجة لقوله هو المقصود لاستفادته من قوله فان أفات المقصود قلت المقصود مقول بالتشكيك اذ يشمل المقصود الأعظم وغيره ولا شك أن لبن شاة مقصود منها لكن تارة يكون معظم المقصود وتارة لا يكون معظم المقصود فصار مقتصر على الاول لاقتضي أن الجنابة التي تقيس لبن الشاة سواء كان هو المقصود الأعظم منها أو دونه توجب تضمين القيمة وليس كذلك اذ الموجب لتضمين القيمة انما هو الفعل المفسد للبن الشاة حيث كان معظم المقصود منها (ص) وأن لم يفته فنقصه كلب بقره ويدعبد أو عينه (ش) يعني أن من تعدي على شيء تعدياً يسيراً لم يذهب به المنفعة المقصودة من ذلك الشيء فإنه لا يضمن قيمته وانما يضمن ما نقصه فقط مع أخذه كما اذا تعدي على بقره شخص ففعل به فاعلاً ذهب به لبنه لأن البقرة تراد لغير اللبن وكذلك اذا تعدي على عبد شخص ففعله عينا واحدة حيث لم يكن أعوراً أو قطع له يداً واحدة حيث كان ذابن لأنه لم يفوت على سيده جميع منافعه ولا فرق بين كون العبد صانعاً أو غير صانع وحكي ابن رشد الاتفاق على أنه يضمن قيمته فيما اذا كان صانعاً حسب ما ذكره ابن عرفة وأما قطع

الباقية لأن له منافع غير ذلك (قوله حيث لم يكن أعور) أي وأما اذا كان أعور فكقطع العينين معاً (قوله فيما اذا كان صانعاً) أي أن الصانع يضمن قيمته اذا عطل صنعه ولو يقطع أذن منته والجارية الوحش كالعبد في تعطيل المنافع والعلية ان أفسد شيئاً من محاسنها وجهاً أو ثدياً أو غيرهما حيث صارت لا تزدلنا ككتب تراضعها كما قاله اللخمي (قوله حسب ما ذكره ابن عرفة) أي على اعتبار

ما ذكره ابن عرفة وقوله ان قوم الخ شبه حاصل لما تقدم والافهوعين قوله ويدخل في قوله ان قوم الخ (قوله لان القيمة عوضه) أي مع الانتفاع المضادة لانهم ما هما اللذان ينتجان الخير (قوله وفي كلام البساطي نظر) حاصله ان البساطي يقول ولو أسقط المصنف الفاحش لكان أحسن وحاصل الاعتراض عليه أن ترجيح ابن يونس انما هو في الفاحش فقط وأما غير الفاحش فيقول فيه بالتخيير كقطع اليد الواحدة ولم يذهب أكثر منافعها وأما نص نت فقال عتق عليه ان قوم بأن طلب سيده قيمته وأما اذا أخذه وما نقص لم يعتق وعلى هذا فهم جماعة كلام ابن (١٥٠) القاسم وهو ظاهر كلام المؤلف ابن يونس وهذا الذي ذهبوا اليه خلاف كلام ابن

القاسم فإنه قال ليس لسيده امساكه بل يعتق عليه وهو الصواب أحب سيده أم كره لظهور قصد الضرر بعدم عتقه لان قيمته عوضه والى هذا أشار بقوله ولا منع الخ وعبارة الشيخ عبد الرحمن وظاهر قوله ولا منع أنه يجب على سيده قبول القيمة ويعتق عليه وهو خلاف قوله انه محذور ويمكن أن يقال ذكر قول ابن الاول التخيير ثم قابله بترجيح ابن يونس وهو ظاهر المدونة في آخر الجراح ونصها ومن فاعيني عبد رجل أو قطع يديه جميعا نفذ بظلمه ويعتق عليه ويضمن قيمته فانظر في ذلك فاذا علمت ذلك فالاعتراض عليهما من جهة انهما نسبا للمدونة ما لم يكن لهما لان مذهب المدونة ما علمته من التخيير لا ما ذهب اليه ابن يونس من أنه ظاهر المدونة واذا علمت ما ذكر فالحق مع هؤلاء مع شارحنا بل التخييرنا ويل على المدونة ولفظ المدونة يشهد لابن يونس وت والشيخ عبد الرحمن (قوله ورفا الثوب) بهمز ودونه ويكتب بالالف وقوله وما نقص أي بعد الرقوى فينظر لنقصه بعد الرقولا قبله فاذا كان النقص قبل الرقوة عشرة وبعده

الرجل الواحدة فن الكثير (ص) وعتق عليه ان قوم (ش) يعني انه اذا كان المتعدي عليه عبدا وكان التعدي بقيت المقصود واختار السيد أخذ قيمته فإنه يعتق عليه بشرط أن تكون الجناية عليه عمدا مع قصد شينه بالجناية التي قوم بسببها وأما ان اختار السيد أخذ عبده مع ما نقصته الجناية فإنه لا يعتق على الجاني ويدخل في قوله ان قوم ما اذا تراخى على النقص فيما لا يجب عليه فيه القيمة كالجناية التي لا تقيت المقصود حيث كانت عمدا ونحوه في طخ وقوله وعتق أي بالكم وقوله عليه أي على المتعدي وقوله ان قوم على المتعدي برضا صاحبه في المفت للمقصود وفي غير المفت ان رضاهما (ص) ولا منع لصاحبه في الفاحش على الأرجح (ش) يعني ان تخيير السيد حيث أفت المتعدي المقصود محله عند ابن يونس فيما لا يعتق كالإدابة وأما ان كان فمين يعتق كالعبد فإنه يتعين على سيده أخذ القيمة وليس له أخذه مع نقصه فيجبر الجاني على دفع القيمة ويجبر السيد على قبولها لان قيمته عوضه فهو مضار في ترك أخذ قيمته صحيحا وفي أخذه ما لا ينتفع به وإحرام العبد العتق فهو مقابل قوله فله أخذه ونقصه أو قيمته لكن مذهب المدونة أن ربه يخير في الفاحش في العبد وغيره كما صدر به أولا وهو ضعيف وفي كلام البساطي وت والشيخ عبد الرحمن نظر انظر الشرح الكبير (ص) ورفا الثوب مطلقا (ش) يعني أن من تعدي على ثوب شخص فأفسده فسادا كثيرا أو يسيرا فإنه يلزمه أن يرفوه ولو زاد على قيمته ثم يأخذه صاحبه بعد الرقوة وما نقص ان كان فيه نقص وبعبارة مطلقا سواء كانت الجناية لا تقيت المقصود أو تقيته واختار أخذه ونقصه اذ في حالة اختيار ربه القيمة ليس على المتعدي رفو وكلام المؤلف يشمل العمد والخطأ ثم ينظر الى أرض النقص الحاصل بعد كونه مرفوا يغرمه (ص) وفي أجرة الطبيب قولان (ش) يعني أن من جنى على شخص فجرحه جرحا خطا ليس فيه مال مقرر أو عدا لا يقتص منه لاتلافه أو لعدم المساواة أو لعدم المثل وليس فيه مال مقرر أيضا فهل يلزم الجاني أجرة الطبيب ثم اذا برئ ينظر فان برئ على غير شين فليس عليه الا الادب ان كانت الجناية عمدا وان برئ على شين غرم النقص أو ليس عليه ذلك بل يغرم النقص ان برئ على شين ولا يغرمه ان برئ على غير شين قولان ومثل أجرة الطبيب قيمة الدواء والراجح منهما القول بان أجرة الطبيب على الجاني بدليل أن رفو الثوب عليه وأما الموضحة ونحوها مما فيه شي مقرر فاعلم على الجاني ما هو مقرر فقط

268

فصل في الاستحقاق وهو اضافة الشيء لمن يصلح به وله فيه حق كاستحقاق هذا من الوقف مثلا بوصف الفقر أو العلم وفي عرف الشرع مستعمل في معنى ما أشار اليه ابن عرفة بقوله رفع

خمس وأجرة الرفو درهم فاعلم يلزمه درهم أجرة الرفو وخمس أرشه في بعضه بعده لا عشرة التي هي أرشه قبله (قوله على شخص) أي حر أو عبد (قوله قولان) انما يتفق عليها كرفو الثوب لان ما يتفق على المدواة غير معلوم ولا يعلم هل يرجع لما كان عليه أم لا والرفو والخياطة معلوم ما يتفق عليهما فارجع لما كان عليه (فصل في الاستحقاق) قوله اضافة الشيء أي نسبة الشيء كالوقف وقوله لمن يصلح به أي لمن يصلح ذلك الشيء بذلك الشخص أي يصلح أن يكون له فيه استحقاق اشارة الى انه لا يصح أن يقال ان دأبني تستحق عنده دينار وقوله وله فيه حق بالفعل ولا يلزم من الاول الثاني (قوله مستعمل الخ) ظاهره أن الاستحقاق يراد به لفظه وليس كذلك فالمناسب أن يقول وفي عرف الشرع ما أشار اليه ابن عرفة بقوله أي ما ذكره ابن عرفة

ومحاجب بأن المراد مستعمل داله (قوله لكن لا يثبت ملك قبله) أي بل يثبت ملك بعده وقوله وبقوله قبله الخ لا ينبغي أن الخارج بذلك هو من أفراد ما تقدم أي ما كان يثبت ملك بعده (قوله أو رفع ملك بحرية) لا ينبغي أن ابن عرفة لو أراد ذلك لكان الاختصار أن يقول رفع ملك بثبت ملك أو حرية قبله والظاهر أنه أراد استحقاق مدعى حرية قائله تقدير أو رفع حرية كذلك أي بثبت ملك قبله فان قلت يلزم على هذا أنه لم يذكر الاستحقاق بحرية فالجواب كنه رأي أنه ليس استحقاقا حقيقة ما بل إطلاقه عليه مجاز فلا حاجة لدخاله في التعريف والاخلال به أولى من الاخلال باستحقاق مدعى حرية كذا قيل وفيه أنه يمكن أن يقول رفع ملك أو حرية بثبت ملك قبله (قوله يعني بثبت حرية) هذا حل لحاصل المعنى لا لقوله كذلك (قوله وانظر حكمه) قال ابن عرفة حكمه الوجوب عند تيسر أسبابه في أربع على عدم عين من مستحقه وعلى عينية مباح كغير الأربع لان الخلف مشقة اه وأما سببه فهو قيام البينة على الشيء المستحق أنه ملك للمدعى لا يعلمون خروج وجه ولا خروج شيء منه عن ملكه حتى الآن والشهادة في أنهم لم يخرج عن ملكه إنما تكون على نفي العلم في قول ابن القاسم المعمول به قاله في الباب وأما شروطه فتلاثة الاول الشهادة على عينية ان أمكن والاختيارية وهي أن يبعث القاضي عدلين وقيل أو عدل مع الشهود الذين شهدوا بالملكية فإذا كانت (١٥١) دارا مثلا قالوا اللهم هذه الدار هي التي شهدنا

فيها عند القاضي فلان الشهادة المعتبرة أعلا من الثاني الاعذار في ذلك للحائز فان ادعى مدفعا أحله فيه بحسب ما يراه الثالث يعين الاستبراء واختلاف في لزومها على ثلاثة أقوال الاول أنه لا بد منها في جميع الأشياء قاله ابن القاسم وابن وهب وسحنون الثاني لا يعين في الجميع أيضا قاله ابن كاته الثالث أنه لا يحلف في العقار ويحلف في غيره وهو المعمول به عند الاندلسيين وأما المانع من الاستحقاق ففعل وسكوت فالفعل أن يشتري ما ادعاه من عند حائزه فلو قال أعماشترته خوفا أن يغيبه فاذا أثبت رجعت عليه بالثمن لم يكن له مقال وقال أصبغ الا أن تكون بيعة بعيدة جدا أو أشهد قبل الشراء أنه أعماشترته لذلك

ملك شيء بثبت ملك قبله أو حرية كذلك بغير عوض وخارج بقوله بثبت ملك قبله رفع الملك بالهبة والعق وغيرهما من الأسباب الشرعية لانه رفع ملك شيء لا يثبت ملك قبله وبقوله قبله ما ملك بالموت فانه رفع ملك شيء بثبت ملك بعده وقوله أو حرية أي أو رفع ملك بحرية فحرية عطف على ملك من قوله بثبت ملك الخ وقوله كذلك يعني بثبت حرية قبله وأشار به الى دخول الاستحقاق بالحرية وقوله بغير عوض أخرج به ما وجد في المغانم بعد بيعه أو قسمه فانه لا يؤخذ الا بشمن فلو لا زيادة هذا القيد لكان الحد غير مطرد وانظر حكمه وأسبابه وشروطه وموانعه في الشرح الكبير وذكر المؤلف في هذا الفصل كل ما كان مشتركا بين الغاصب والمتعدي فقال (ص) وأن زرعه فاستحققت فان لم ينتفع بالزرع أخذ بلا شيء (ش) يعني أن الغاصب أو المتعدي المتقدم ذكرهما اذا زرع أرضا ثم قام ربه على الزارع فان لم ينتفع بالزرع بعد ظهوره بان كان اذا قلع لا منفعة فيه لزارعه وأبى زارعه أن يقلعه قضى به لرب الارض بغير شيء ولا يجوز أن يتفقا على إبقائه في الارض بكراء لانه يؤدي الى بيع الزرع قبل بدو الصلاح وذلك لان المالك لما كان قادرا على أخذه مجازا وأبقاه لزارعه بكراء كان ذلك الكراء عوضا عنه في المعنى فهو يبيع له على التبقية وهو مختار ففاعل زرعه الغاصب أو المتعدي وتقدم غرسهما وبنائهما وسيأتي الكلام على زرعه ذي الشبهة وغرسه وبنائه وقوله فاستحققت أي قام مال كها وليس المراد الاستحقاق المشهور وهو رفع ملك شيء بثبت ملك قبله اذا لمالك له يرفع (ص) والا فله قلعه ان لم يفت وقت ما تراد له وله أخذه بقيمة على المختار (ش) يعني فان قام المالك على الغاصب أو على المتعدي بعد أن بذر الزرع وصار ينتفع به فله الخيار بين أن يأمر الزارع بقلع زرعه أو يأخذه بقيمة مقبولة بعد سقوط كلفه لم يتولها وهذا التخيير

فذلك ينتفعه ولو اشتراه وهو يرى أن لا يئنه ثم قامت له بئنه فله القيام وأخذ الثمن منه قاله أصبغ والقول قوله وأما السكوت فقل أن يترك القيام من غير مانع أمدا لحيازه قاله في الباب (قوله بين الغاصب الخ) أي مالك الذات وقوله والمتعدي مالك المنفعة (قوله فان لم ينتفع بالزرع) أي لم يبلغ حد الانتفاع به سواء ظهر أم لا وهذا حيث لم يفت وقت ما يراد له والافكرام السنة وحينئذ فقوله ان لم يفت وقت ما تراد له يرجع لهذه ولما بعدها (قوله أخذ بلا شيء) أي في مقابلة بذره أو أجرة حرثه أو غيره (قوله وأبى زارعه أن يقلعه) هذا يقتضي أن الخيار للزارع كما نقله تت ولكن النص أن الخيار للمستحق بين الأخذ والامتناع بالقلع فمالك الارض أخذه ولو أراد الغاصب أخذه بل ولو قلعه الغاصب بالكلية فلهب الارض أخذه بالقلع (قوله لانه يؤدي الى بيع الزرع قبل بدو صلاحه) أي على التبقية كما يفيد ما بعده وظاهر العبارة أنه لو كان على القطع لجاز مع أن شرط الجواز الانتفاع وهو مفقود (قوله والا فله الخ) أي بأن يبلغ أن ينتفع به ولو برعى البهائم (قوله فله أخذه بقيمة) وكاله أخذه بقيمة له ابقاؤه لزارعه وأخذ كراء السنة منه في الفرض المذكور أي ان يبلغ أن ينتفع به ولم يفت وقت ما يراد له دون القسم الاول في المصنف وهو ما اذا لم ينتفع به (قوله على المختار الخ) ومقابله أنه لا يجوز لانه لم يبد صلاحه اللخمي والقول بأن ذلك يجوز أصوب لان نهيته عليه السلام عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها على البقاء أعما هو لانه يزيد البقاء ثمنها ولا يدري هل يسلم أم لا وهذا يدفع قيمته مقبولا (قوله أن يأمر الزارع بقلع زرعه) أي وتسوية الارض

(قوله ثلاثتهم الخ) فيه نظرا لانه يقال في وقت الطهر اذا كان باقيامنه ببقية وقت الطهر باق مع أنه ما بقي الا بعضه (قوله من جنس مازرع فيها) أي لامن كل مازرع فيها وهذا هو الراجح ومقابله يقول ان لم يفت وقت ما رادله مازرع فيها وغيره كما لو كانت من روعة برسيم مثلا وأراد المستحق أن يزرعها مقناة (قوله بان كان وارثا) في عب أي وارثا لغير الغاصب قال بعض الشيوخ وبصح فرضها في وارث الغاصب لكن بالنسبة لعدم قلع (١٥٢) زرعه في السنة لا بالنسبة للغلة فهو ذو شبهة بالنظر للاول دون الثاني وهذا

ان كان إبان مازرع فيها باقيا وانما عدل عن أن يقول ان بقي وقت ما رادله مع كونه أخصر لثلاثتهم الخ لانه لا بد من بقاء وقت جميع ما رادله فيخرج ما اذا بقي منه جزء فقال ان لم يفت وعدم فواته يصدق ببقاء جزء منه (ص) والافكراء السنة (ش) يعني أن الغاصب أو المتعدي اذا زرع الارض وصار الزرع ينفع به وفات إبان ما رادله تلك الارض من جنس مازرع فيها ثم قام رب الارض فليس له على الزارع الا كراء تلك السنة كلها (ص) كذا شبهة (ش) تشبيهه غير تام والمعنى أن من زرع أرضا بوجه شبهة أو أكثرها بوجه شبهة بان كان وارثا أو كان اشتراها ممن غصبها ولم يعلم بالغصب وما أشبه ذلك ثم يستحقها شخص قبل فوات إبان ما رادله تلك الارض لزراعتها فليس للمستحق الا كراء تلك السنة وليس له قلع الزرع لان الزارع زرع فيها بوجه شبهة وأما ان فات الابان فليس للمستحق على الزارع شيء من كراء تلك السنة لانه قد استوفى منفعتها والغلة لذى الشبهة والمجهول للحكم كما يأتي فهو تشبيه في لزوم كراء السنة فقط لا بقيد فوات الابان بل بقيد بقائه وتقرير الشارح فيه نظر وهذا في أرض لا تزرع الا مرة في السنة ويأتي محترضا هذا القيد في قوله وفي سنين الخ فان المراد بالسنين البطون (ص) أوجهل حاله (ش) عطف على ذي شبهة لانه يشبه الفعل لانه في قوة منسوب للشبهة أي كصاحب شبهة أو مجهول حاله والمعنى أن من زرع أرضا وهو مجهول الحال أي لا يدري هل هو غاصب أم لا أو هو مشتري من غاصب أو من غير غاصب ثم استحقها شخص في إبان الزرع فله كراء تلك السنة فلا يستحق بعد فوات إبان الزرع فلا شيء لمستحقها لان الزارع قد استوفى المنفعة والغلة كما مر (ص) وفاتت بحرثها فيما بين مكر ومكر والمستحق أخذها ودفع كراء الحث فان أي قبيل له أعط كراء سنة والاسأله بلا شيء (ش) يعني أن من أكثر أرضا بعرض أو بما يوزن من نحاس أو حديد بعينه يعرفان وزنه ثم استحق ما ذكر فان كان الاستحقاق قبيل أن يحرقها أو قبيل أن يزرعها المكثري فان الاجارة تنسخ من أصلها وان كان الاستحقاق لما ذكر من الاجرة بعد أن حرثها المكثري أو بعد أن زرعتها فقد فانت الارض بذلك ومعنى فواتها أن الاجارة فيها لا تنسخ وتصبح المنازعة حينئذ بين المكثري وهو دافع الشيء المستحق وهو الاجرة والمستحق لها فان أخذ المستحق شيئه وذهب الى حال سبيله فان المكثري يغرم لرب الارض كراء المثل في تلك المدة وان أجاز المستحق الاجارة ورضى ببيع شيئه فانه يدفع للمكثري أجرة حرثه فان أي قبيل للمكثري أعطه كراء سنة فان دفع فلا كلام والافيقضى عليه بتسليمه المستحق الاجرة بلا شيء فقوله وفاتت أي الارض التي استحق ما ذكرت به من الكراء وقوله بحرثها وأخرى زرعتها ومفهومة لم تحرق لا تقوت وبفسخ الكراء ولا يصح حمل كلام المؤلف على استحقاق الارض المكثرة لانه اذا استحققت لم يبق للمكثري كلام حرث المكثري الارض أو لم يحرقها ومقتضى كلام ابن عازي أن قوله والمستحق الخ في استحقاق الارض والاولى جعله شاملا لهما فيكون أول الكلام في استحقاق الكراء وقوله والمستحق الخ في استحقاقه حيث أجاز ذلك المستحق أو في استحقاق

الكلام كله باعتبار أن قوله بان كان الخ راجع للزرع لا أكثرى (قوله ثم يستحقها شخص قبل فوات إبان) أي إبان ما رادله تلك الارض لزراعتها وسواء بلغ الزرع حدة الانتفاع به أم لا (أقول) وظاهر هذا المخالفة مع ما تقدم لانه فيما تقدم اعتبر جنس مازرع فيها وهذا اعتبر وقت ما رادله من جنس مازرع فيها وغيره فاذا علمت ذلك فنقول وهل هو كذلك أو يجري الخلاف الذي في الاول هنا فيكون كلامه هنا خلاف الراجح والراجح اعتبار جنس مازرع فيها وهو الظاهر وحرر (قوله وتقرير الشارح فيه نظر) أي لانه جعل التشبيه في جميع أحوال الغاصب (قوله ويأتي الخ) أي فكان المصنف قال وهذا في البطن الواحد وأما البطون فسيأتي وأن المعنى وهذا في أرض لم تستأجر الا سنة واحدة وسيأتي ما اذا استؤجرت سنين ومثله ما اذا استؤجرت سنة وتزرع بطونا وعبارة بعضهم وأما اذا كانت تزرع بطونا فافات إبانها قبيل الحكم فهو المستحق منه وما لم يفت إبانها فهو للمستحق (قوله لرب الارض كراء المثل) ووجه رجوعه لكراء المثل أن الارض هي التي خرجت من يده والقاعدة أن من أخذ عرضا في عرض واستحق ما أخذه فانه يرجع بعرضه ان أمكن والا

فقيمة وقيمة الارض هنا كراء المثل وحينئذ لا يقال لا شيء لم يرجع بقيمة ما استحق من يده هكذا نقل عن تقرير الشارح رحمه الله (قوله وأخرى زرعتها) قال عب أي الذي لا يحتاج لحرق كالبرسيم وكذا بالقاء الحب عليها حيث لم تحرق فاما يظهر لان احتياجه فلا تقوت الخ اه (أقول) قوله وكذا بالقاء الحب أي لكونها محروثة فلا يشكر ربيع ما قبله كما أفاده بعض شيوخنا ثم أقول ان الظاهر أن القاء الحب عليها مقوت كالحرث فقط لانه يلزم عليه تلفه فأقل ما هنالك أن يكون مثل الحرث

(قوله وفي سنين الخ) الواو داخله في الحقيقة على يفسخ لعطفها إياه على أخذ من قوله والمستحق أخذها والمعنى وله أي للمستحق في استحقاق الأرض إذا كانت مكترأة سنين أن يفسخ أو يعضى أن عرف النسبة ولا مفهوم لسنين أي سنين أو شهوراً أو بطون والمراد أن يكرى الأرض مدة تنبعض الاجرة فيها ويفسخ بالرفع فانه في تأويل المصدر وأن محذوفة وهذا ليس بشاذواً إنما الشاذ نصبه مع حذف أن (قوله مستويان في الحكم الخ) أي الذي هو التخيير بين الفسخ والامضاء عند معرفة النسبة (قوله للعهد) راجع للنفي (قوله تقدم أن الخيار للمستحق الخ) لا يخفى أن الذي تقدم في أرض الزراعة إذا استحققت الاجرة فلا يناسب قوله بعد لانه يسكن (قوله وأما المكترى الخ) يستغنى عنه بقوله وفانت بجر ثها الخ (قوله فاداعطت الدار الخ) (١٥٣) يراد أنه ليس هناك دار لكن قد يقال على قياسه

هنا فذا تعذر زرع الأرض ودى بحساب ما زرع (قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة تفيد أن قول المصنف ولا خيار للمكترى متعلق بقوله وفي سنين الخ لا بالاولى التي استحق فيها الاجرة نعم يصح رجوعه لما اذا استحققت الأرض بعد حرثها لمخص هذا أن قوله ولا خيار الخ فيه تقريران الاول انه راجع لقول المصنف وفانت بجر ثها الخ والثاني أنه راجع لقول المصنف وفي سنين يفسخ (قوله فليس له أن يقول) ذكر الحكم ولم يذكر علته مع أن الحال محتاج للعلة (قوله وانتقد الخ) من تمة قوله وفي سنين (قوله وأمن هو) أبرز الضمير لجرثاته على غير من هو له لان فاعل انتقد من قوله انتقد هو الاول وفاعل أمن ضمير يعود على الثاني ويمكن أن يكون جملة أمن حال من ضمير وانتقد أي وانتقد في حال كونه قد أمن وأبرز الضمير لنفي توهم العطف (قوله أن يرد إلى المستحق الخ) هذا يفيد أن المستحق ينتقد من المكترى وفي عجم واللقائي وانتقد المستحق حصته من المكترى عن باقي المدة ان انتقد المكترى

الأرض (ض) وفي سنين يفسخ أو يعضى أن عرف النسبة (ش) يعني أن صاحب الشبهة إذا أجر أرضاً في مدة سنين وقدم مضى بعضها ثم استحقها شخص فانه يخير بين أن يفسخ ما بقي من مدة الاجارة وبين أن يحجز ما بقي منها لمن استأجرها ولا شيء له فيما مضى من السنين وإذا أمضى ما بقي فبشرط أن يعرف النسبة أي نسبة ما بقي من الاجارة بما يقوله أهل المعرفة لما مضى من مدته الجيز بمن معلوم والأدى إلى بيع سلعة بمن مجهول وهو لا يجوز فقوله وفي سنين الخ في حق ذي الشبهة فقط كما قاله الشيخ عبد الرحمن وكان بعض يقول الذي يظن أن ذا الشبهة وغيره في هذه مستويان في الحكم الذي ذكره المؤلف وقوله ان عرف النسبة أي ما ينوب ما استحقه من بقية المدة من الاجرة وهو شرط في قوله أو يعضى ثم ان معرفة النسبة إما أن تحصل من أهل المعرفة أو من كون المتكاري بين من أهل المعرفة أو من كون الزرع في أجزاء المدة مستويًا كما إذا كانت المدة ثلاث سنين والزرع في كل سنة مساو للزرع في مثلها من الباقي (ص) ولا خيار للمكترى للعهد (ش) تقدم أن الخيار للمستحق في حل العدة وفي امضاءها وأما المكترى وهو دافع الشيء المستحق فلا خيار له في امضاء العدة ولا في حلها عن نفسه لاجل أن يتخلص من عهدهم اذا لاضرر عليه لانه يسكن فاذا عطبت الدار ودى بحساب ما سكن وبعبارة ولا خيار للمكترى للعهد أي حيث أمضى الكراء وقد كلن المكترى نقد الكراء فليس له أن يقول أنا لا أرضى إلا بأمانة الاول لمسلاته ولا أرضى للمستحق لانها اذا استحققت لأجد من أرجع عليه لعدم المستحق مثلاً فقوله للعهد أي لاجل العدة أي الاستحقاق الطارئ بعد الاستحقاق الاول (ص) وانتقدان انتقد الاول وأمن هو (ش) يعني أن المستحق يقضى له بأخذ اجرة ما بقي من مدة الاجارة أي يأخذها إلا بشرطين الاول أن يكون المكترى وهو المراد بالاول انتقد جميع الاجرة عن مدة الاجارة وحينئذ يلزمه أن يرد إلى المستحق حصته ما بقي من المدة الثاني أن يكون المستحق مأموناً في نفسه أي ذادين وخير فان لم يكن كذلك فانه لا ينقد شيئاً أو توضع حصته ما بقي من الاجارة عند الحاكم الى انتهاء المدة قال ابن يونس لعل هذا في دار يخاف عليها الهدم وأما ان كانت صحيحة فانه ينقد ولا حجة للمكترى من خوف الدين لانه أحق بالدار من جميع الغرماء قوله ان انتقد الاول أي انتقد الكراء بالفعل أو اشترط نقده أو كان العرف نقده أو مالوا انتقد بعضه بالفعل فان عينه لمدة كان لمن له تلك المدة وان جعله عن بعض منهم كان بينهم على حسب مال كل وكذا يقال فيما اذا اشترط نقده بعضه أو كان العرف نقده بعضه (ص) والغلة لذى الشبهة أو المجهول للحكم (ش) يعني أن من اشترى شيئاً أو استأجره أو

(٣٥ - خرشي سادس) الاول الكراء كله بالفعل أو اشترط نقده أو كان العرف نقده زاد اللقائي ويرجع المكترى على الاول بما يخص السنين المستقبلية ان كان نقده مثلاً وأما ما يخص السنين الماضية فهو له لان الغلة لذى الشبهة (قوله أي ذادين وخير) أي بان لا يكون عليه دين يسيط وأن لا يخشى فراره بما يأخذ وطر واستحقاق عليه والا فلا ينقد الا أن يأتي بحميل نقه فينقد كما قاله أبو اسحق التونسي (قوله قال ابن يونس الخ) أي أن محل اشتراط الشرط الثاني اذا كان هذا في دار الخ (أقول) وقضيته أن مثل الدار الصحيحة الأرض بل اولاً لأنه يرد أن يقال ان المكترى يخاف أن يستحق فيضيع عليه ما نقده للمستحق لاحتمال عدمه أو مطله فاذن لا وجه لبحث ابن يونس (قوله والغلة لذى الخ) الغلة مبتدأ وقوله لذى الشبهة حال والخير للحكم وقضيته أن المجهول حاله ليس ذا شبهة

وهو ما تحرر بعض الشيوخ بعد أن جعله عطف خاص ولام للحكم للغاية بمعنى إلى أي الغلة تكون لدى الشبهة أو المجهول من يوم وضع يده إلى يوم الحكم به لذلك المستحق (قوله وهو خلاف القياس) إلا أنك خبر بأن قوله والتفقة على المقضى له به أي في زمن الخصام فقط لا ما قبله فالاشكال في كلامه هذا بل هو على القياس بل القياس أن تكون عليه ولو في زمن الخصام فالاشكال باق (قوله كوارث) تشبيه ثم المعتبر علم المشتري من الغاصب وأما الموهوب فالمعتبر علم الناس كما نقله ابن ناجي وإن كان خلاف ظاهر المصنف فينبع (قوله حيث لم يعلموا إذا اغتالوا شيئاً) يستثنى من (١٥٤) قولهم المشتري العالم لا غلة له من اشترى حصة من وقف أو اشتراها من مستحقها فإنه يفوز المشتري بغلة تلك الحصة

وذهب إلى علم أن بائعه أو مؤجره أو واهبه غاصب فاعتله ثم استحقه شخص فإن الغلة لدى الشبهة إلى يوم الحكم به لذلك المستحق وكذلك من جهل حاله أي لا يعلم هل هو غاصب أو غير غاصب وهل واهبه غاصب أو غير غاصب إذا استغل شيئاً ثم استحق فإن الغلة له إلى يوم الحكم به للمستحق وكان القياس أن تكون النفقة عليه للحكم لكن المؤلف مشى على خلافه في باب القضاء حيث قال والتفقة على المقضى له به وما مشى عليه المؤلف هو مذهب المدونة وهو خلاف القياس (ص) كوارث وموهوب ومشتري لم يعلموا (ش) يعني أن وارث ذي الشبهة أو وارث من جهل حاله وموهوب ذي الشبهة أو من جهل حاله أو موهوب الغاصب حيث كان الغاصب ملئاً أو المشتري من ذي الشبهة أو من جهل حاله أو المشتري من الغاصب حيث لم يعلموا إذا اغتالوا شيئاً ثم استحقه شخص فإن الغلة تكون لهم إلى يوم الحكم به لذلك المستحق فقوله لم يعلموا راجع لموهوب الغاصب الذي لم يعلم حيث أبصر الغاصب والمشتري منه مطلقاً حيث لم يعلم ولا يصح رجوعه لقوله كوارث لأنه محمول على وارث غير الغاصب وهو لا يتأتى فيه التفرقة بين العلم وعدمه وحيث أن جامعاً وان كان الموهوب والمشتري شيئين نظر إلى أفرادهما ويمكن أن تجري التفرقة في وارث غير الغاصب انظر في الشرح الكبير (ص) بخلاف ذي دين على وارث (ش) يعني أن الوارث إذا استغل ثم طرأ عليه صاحب دين له على الميت فإن الوارث لا غلة له ويضمنها لصاحب الدين الطارئ ولا غلة للوارث المطروء عليه فهو في قوة الاستثناء من ذي الشبهة وكتابه قال والغلة لدى الشبهة إلا في طرؤ ذي دين على وارث فلا شيء للوارث مع الغرماء وسواء علم أم لا وظاهره أنه لا غلة للوارث المطروء عليه الغريم ولونا شئنا عن تجر الوارث أو الوصي وهو كذلك فإذا مات شخص وترك ثلثمائة دينار مثلاً وترك أيتاماً فأخذ شخص الوصية عليهم واتجر بالقدر المذكور حتى صار ستمائة مثلاً فطرأ على الميت دين قدر الستمائة أو أكثر فإنه يستحق جميع ذلك عند ابن القاسم خلافاً للخزومي نقله الشيخ أبو الحسن في كتاب النكاح الثاني وهذا ظاهر أن لم يتجر الوصي لنفسه وأما أن يتجر لنفسه فالمرجح أنه لا يمتثل به كاهو الظاهر وفي المدونة وإذا أنفق الولي التركة على الطفل ثم طرأ دين على أبيه بغرقها ولم يعلم به الوصي فلا شيء عليه ولا على الصبي وإن أبسر لأنه أنفق بوجه جائز اهـ وهذا بخلاف أنفاق الورثة نصيبهم من التركة فإنهم يضمنون للغريم الطارئ (ص) كوارث طرأ على مثله إلا أن ينتفع (ش) تشبيهه في المخرج أي فلا غلة للوارث المطروء عليه والمراد لا يختص بالغلة بل يقاسم أخاه فيها والمعنى أن الوارث إذا اغتسل ثم طرأ عليه وارث مثله فإنه يضمن حصة أخيه الطارئ عليه المساوي له في الدرجة إلا أن ينتفع المطروء عليه بنفسه وأن لا يكون في نصيبه ما يكفيه وأن لا يعلم به وأن لا يكون الطارئ حاجباً للمطروء عليه وأن يفوت الابان (ص) فإن

فإنه يفوز المشتري بغلة تلك الحصة مادام المستحق حي ولو كان عالماً بوقفية تلك الحصة عليه ووجهه أنه بمنزلة المستحق الواهب منفعة شيء يستحقه لشخص آخر (قوله ويمكن أن يجري في وارث غير الغاصب الخ) عبارته في ذلك وقد يقال إن وارث غير الغاصب يتأق في العلم وعدمه كمن ورث مالا من ذي شبهة والوارث يعلم أن ذا الشبهة اشتراه من لا يعلم حاله والوارث يعلم حاله فتارة يعلم أنه غاصب وتارة لا يعلم أنه غاصب فإن علم أنه غاصب فلا غلة له وإن لم يعلم ذلك فلا غلة وفي كلام الخطاب ما يدل على ذلك (قوله على وارث) أي وارث غير الغاصب وهو ذو الشبهة والمجهول حاله (قوله لأنه تسلف) ولا يقال كشف الغيب أن المال للغريم لانا نقول الوصي المتجر به لنفسه أولى من غصب مالا واتجر فيه فرجعه (قوله وهذا بخلاف الخ) أي لكشف الغيب أنه لا حق لهم في التركة إلا بعد أداء الدين ولا يضمنون التلف بأمر من الله بخلاف والفرق أن التركة في ضمان الورثة بخلاف الوصي بقي تجر الوارث لنفسه قال بعض شيوخنا لا يخفى أن تجر الوارث بمنزلة تجر الوصي بالمال لنفسه (قوله فلا غلة للوارث المطروء عليه) هذا فيما إذا اقتسم الورثة أعيان التركة واغتالوها غرس ثم طرأ صاحب حصة من الورثة أيضاً فإنهم لا يفوزون بالغلة وأما لو اشترى أحد من الورثة سلعة من البترة من ماله الخاص بزيادة على نصيبه ثم اغتال ما اشتراه فإنه يفوز بغلته انظر عـ (قوله إلا أن ينتفع المطروء عليه بنفسه) هذا مأخوذ من المصنف وقوله وأن لا يكون في نصيبه هذا مأخوذ من قوله انتفع وقوله وأن لا يعلم الخ هذا مأخوذ من قوله لا يكون الخ هذا مأخوذ من قوله علي مثله ثم إن المناسب للنقل أن يقول وأن يكون في نصيبه ما يكفيه بحذف لا أي لأنه يصير مستغنى عنه

بمنزلة تجر الوصي بالمال لنفسه (قوله فلا غلة للوارث المطروء عليه) هذا فيما إذا اقتسم الورثة أعيان التركة واغتالوها غرس ثم طرأ صاحب حصة من الورثة أيضاً فإنهم لا يفوزون بالغلة وأما لو اشترى أحد من الورثة سلعة من البترة من ماله الخاص بزيادة على نصيبه ثم اغتال ما اشتراه فإنه يفوز بغلته انظر عـ (قوله إلا أن ينتفع المطروء عليه بنفسه) هذا مأخوذ من المصنف وقوله وأن لا يكون في نصيبه هذا مأخوذ من قوله انتفع وقوله وأن لا يعلم الخ هذا مأخوذ من قوله لا يكون الخ هذا مأخوذ من قوله علي مثله ثم إن المناسب للنقل أن يقول وأن يكون في نصيبه ما يكفيه بحذف لا أي لأنه يصير مستغنى عنه

(قوله أبو بني) أو مانعة خلولا مانعة جمع ولا مفهوم الغرس والبناء اذ لو عرذوا الشبهة سفينة لكان الحكم كذلك وكذا لو اشترى عرضا وصرف عليه مبلغا في تفصيل وخياطة ثم استحق (قوله أعطه قيمته قائما) على انه في أرض الغير باذنه على التأبيد ان استعارها كذلك فان استعارها مدة فقيمتها قائما في تلك المدة وبه يندفع استسكال الاشياخ مذهبها بان ما لا يكاد يوجب له قيمة البناء قائما واذا قوم قائما فقد أعطى جزا من الأرض وان قوم منفكاً عنها صار منقوضا اهـ فجوابه ان تقوية قائما على الوجه المذكور يفيد قطع النظر عن الأرض وان يدعى يقوم قائما لا منقوضا (قوله يوم الحكم) هذا أحد قولين متساويين في المسئلة ولذا قال المواق فائدة واغفل بعض الورثة وغيره ساكت ولو بالكره لم يبطل حقه ولا يذهب به ثم يخلف ان حقق عليه الدعوى لان المشهور انه اتوجه في دعوى المعروف ان حقق عليه الدعوى بخلاف دعوى التهمة فلا تتوجه في دعوى المعروف قاله في المعيار المازري في كون القيمة يوم بنائه أو يوم الحكم قولان لم يشهر ابن عرفة منهم ما قولنا (قوله الا المحبسة فالتقص) وظاهره انه لا يؤثر بتسوية الأرض وليس له أن يعطى قيمة البقعة لانها حبس ومحل عدم اعطاء قيمة بنائه ان لم يشترط الواقف انه يشتري بغلة الحبس عقارا والا اشترى ذلك حيث وجد في حبسه ربيع زائد على مستحقه ويشتري بقيمته منقوضا بل قديقال يشتري وان لم (١٥٥) يشترطه الواقف حيث وجد ربيع للوقف لان وقف

الربيع قدي يؤدي لضاعه (قوله وليس لنا أحد الخ) هذا يقتضي أن الموقوف عليه غير معين فبنا في التعميم (قوله خلاف ما ذكره الحاج) كذا في نسخته بدون ابن ولعل الذي ذكره ابن الحاج انه اذا كانوا معينين حكم الوقف حكم الملك (قوله يوم الحكم) أي بالاستحقاق وتقوم الام بدون مالها ركذا الولد يقوم بدون ماله على المشهور ومقابله قولان قيل يوم الاستحقاق لان ذلك ضرر على المتنازع ويأخذ قيمة الولد أيضا وقيل يأخذ قيمتها يوم وطئها ولا قيمة عليه في ولدها (قوله غير جيد) أجيب عنه بأن قوله أوسرية على حذف مضاف أي أوعقد سرية أي استحققت اما برق خالص أو عقد سرية كما يأتي تفصيله فان كان ولدها رقيقا بان

غرس أو بني قيل للمالك أعطه قيمته قائما فان أبي فله دفع قيمة الأرض فان أبي فشرى كان بالقيمة يوم الحكم (ش) يعني أن صاحب الشبهة وهو المشتري أو المشتري ونحو ذلك اذا غرس أرضا أو بني فيها بنينا قائما استحقها شخص فانه يقال للمستحق وهو المالك أعطه قيمة غرسه أو بنائه قائما ولو من بناء المالك لانه وضعه بوجه شبهة فان أبي أن يدفع للباني قيمة بنائه قائما قيل للغارس أو الباني ادفع لهذا المستحق قيمة أرضه برأى أي بغرس ولا بناء فان فعل فلا كلام وان أبي فانهم ما يكونان شريكين هذا بقيمة غرسه أو بنائه وهذا بقيمة أرضه والقيمة فيهما معتبرة يوم الحكم بالشركة لا يوم الغرس والبناء (ص) الا المحبسة فالتقص (ش) ما مر فيما اذا استحققت الأرض بملك والكلام الآن فيما اذا استحققت الأرض بحبس والمعنى أن من بني أو غرس في أرض بوجه شبهة ثم استحققت بحبس فليس للباني أو الغارس الانتقضة اذ لا يجوز له أن يدفع قيمة البقعة لانه يؤدي الى بيع الحبس وليس لنا أحد معين يطالبه بدفع قيمة البناء أو الغرس قائما فتعين التقص بضم النون وظاهره سواء كان الحبس على معينين أو غير معينين خلاف ما ذكره الحاج عن بعض اصحاب (ص) وضمن قيمة المستحقة وولدها يوم الحكم (ش) يعني أن من اشترى أمة فاولدها ثم استحققت بالملك فان الواطئ بضمن المستحقها قيمتها وولدها يوم الحكم على المشهور لا يوم الوطء والولد حريسيب باتفاق فقوله وضمن أي ذوالشبهة وقوله المستحقة صفة لموصوف محذوف أي الامة المستحقة أي بالملك بدليل ضمائها بالقيمة وقول الشارح برق أوسرية غير جيد (تنبيه) قوله وضمن قيمة المستحقة الخ أي ويرجع من استحققت منه على بائعه بثمنه ولو غاصبا وسواء زاد ما دفعه من القيمة على الثمن أم لا ويرجع ربحا على الغاصب بما بقي له من الثمن ان زاد على القيمة التي أخذت من المستحق منه كما هو قاعدة بيع

كان من غير سيدها المشتري لها أو من سيدها العبد فبأخذها فاذا استحققت مدبرة بعد ما أولدها المشتري أخذ مستحقها ثمنها لا قيمتها ولا قيمة ولدها فتنين وكانت أم ولد لن استحققت منه لأن أمومة الولد أقوى من التبدير لعنفها من رأس المال دونه انظر عب الا أنه بعد هذا الجواب لا يناسب قول المصنف وضمن قيمته الخ لانه في الحالة هذه يغرم الثمن كاتنين (قوله ولو غاصبا) المبالغة غير ظاهرة اذ الغاصب أحق بالرجوع عليه هكذا اعترض بعض الشيوخ ورأيت بعض شيوخنا قال انما بالغ على الغاصب لانه ربحا يقال انما يرجع عليه بالقيمة لا بالثمن أي لقول المصنف وضمن بالاسنيلا فتأمل (قوله التي أخذت من المستحق منه) هذا ظاهر في كون القيمة اذا كانت أقل من الثمن لا يرجع المشتري الا بالقيمة التي هي أقل لكونها هي التي أخذت منه ولا ينافي أن يرجع المستحق على الغاصب يعني يأخذ منه بقيمة الثمن وهذا ظاهر فقول الشارح أم لا يخص بما اذا كان مساويا كما أفاده بعض الشيوخ وخبرنا فلعني واضح ويكون حاصلا أن المشتري يرجع بما أخذ منه ان كان كثيرا أو قليلا وهو المتعين ولذا قال بعض شيوخنا ولا رجوع للمستحق منه على الغاصب بالرائد حينئذ لانه أخذ المستحق وعبارة شب غير ظاهرة ونصه ويرجع بثمنه على بائعه سواء كان مثل القيمة أو أقل أو أكثر ويرجع ربحا على الغاصب بما بقي له من الثمن ان زاد على القيمة التي أخذت من المستحق منه كما هو قاعدة الخ والبائع هنا الغاصب

ووافق شب ما أفاده شيخنا عبد الله حيث يقول فإذا كانت قيمتها عشرة مثلاً وأخذها من المستحق منه وكان الثمن الذي أخذها الغاصب خمسة عشر يرجع المستحق منه على بائعه الغاصب بثمنه وهو خمسة عشر ويرجع المستحق بخمسة على الغاصب فالغاصب يغرم خمسة عشر للمستحق منه وخمسة للمستحق أه وهذا لا يصح (قوله إذا فات الخ) يلزم البائع إلا أكثر من الثمن والقيمة والبائع هنا الغاصب (قوله وبأخذ السيد منها قدر قيمته) أي يوم القتل والحاصل أن المستحق في الخطأ الأقل من قيمة الولد يوم القتل ومن دأبه خطأ سواء أخذها أو تركها فلو قال المصنف والأقل في قتله خطأ لم يمارد عليه من أن ظاهره أنه انما يرجع عليه بالأقل إذا أخذها أو تركها لا يرجع عليه وليس كذلك (قوله الأقل (١٥٦) من القيمة أو مما صالح به) وتعتبر القيمة يوم الصلح فان عفا الأب عن الجاني في العمد

لم يكن له مستحق طلب على الأب وله الرجوع على القاتل بالأقل من القيمة والدية وإذا أخذ المستحق من الأب ما صالح به وكان أقل من القيمة والدية كان للأب الرجوع على القاتل بالأقل من باقى القيمة وباقى الدية فإذا كانت القيمة عشرة والدية أكثر وصالحه بثمانية وأخذ المستحق من الأب ثمانية فان الأب يرجع على الجاني بباقي العشرة لأن من حجته أن يقول انما صالحت بثمانية لاني اعتقدت أنها تبقى لي وأمالو كان الصلح بقدر القيمة كالعشرة في الفرض المذكور فصار رجوع للأب بباقي الدية لأن الجاني يقول للأب انما غسرت للمستحق قيمة عبد وقد أخذتها مني فلا رجوع لي على باقي الدية اذ هو عبد لاديه له (قوله من هي مباحة في اعتقاده ونقص الامر) فيه انها ليست مباحة له في نفس الامر والاحسن ما في عب وهو أن الغلط استند لعقده في زعمه فتبين ان لا عقد بالكليسة وهنا استند لعقد بيع حقيقة وان تبين فساده يحرم بها لان الحقائق تطلق على

القبولي إذا فات (ص) والأقل ان أخذ دية (ش) تقدم أن المستحق يأخذ قيمة الامة وقيمة ولدها فلو قتل الولد خطأ فالدية منجمة وبأخذ السيد منها قدر قيمته فان زادت قيمته على الدية فان الأب يغرم للسيد الأقل من القيمة ومما أخذ في الدية وكذلك لو صالح على الدية في قتل العمد فان الأب يغرم أيضاً للسيد الأقل من القيمة ومما صالح به في قتل العمد فقوله ان أخذ دية يشمل دية الخطأ ودية العمد ودية الأطراف وفهم منه أنه لو اقتصر في العمد لم يكن للمستحق شيء وهو كذلك كافي المدونة (ص) لاصداق حرة أو غلتهما (ش) يعني أن من اشترى أمة فوطئها أو استخدمها أو أبرها ثم استحققت بحرية فإنه لا شيء عليه لمستحقها الا من غلة لما مر أن الغلة لذى الشبهة أو الجهول للحكم ولا من صدق سواء كانت ثيباً أو بكر أو لا مانعها لانها وطئت على الملك فقوله حرة أي أمة تبين أنها حرة ومثلها العبد اذا استحق بحرية فلا رجوع له على سيده بغلته والفرق بين قوله لاصداق حرة والغلط بغير عالة فإنه يضمن صداقها أن الغلط وطئ من هي شحمة عليه حال الوطء في نفس الامر وان كانت مباحة له بحسب اعتقاده وأما في مسئلتنا فقد وطئ من هي مباحة له في اعتقاده وفي نفس الامر حال الوطء وان انكشف الامر بخلاف ذلك بعد وانما كان لا يضمن الغلة وان كان مستحق العبد يرجع بغلته لان المقصود من الامة الوطء والغلة تبع له وفي المسئلة الاولى المقصود الغلة (ص) وان هدم مكرت بعد ما فاق للمستحق النقص وقيمة الهدم وان أبراه مكرت به (ش) يعني أن من اكترى داراً أو نحوها من ذي شبهة فهدمها بعد ما بان كان بغير إذن المكري ثم استحقها شخص فانه يأخذ النقص ان وجدته وقيمة ما نقصه الهدم اذ له أخذه قائماً ولو كان الهادم باع النقص فالمستحق بالخيار ان شاء أخذ منه الثمن أو قيمة النقص ملياً كان أو معد ما فلو كان المكري أبراً للمكري من قيمة البناء قبل الاستحقاق فان المستحق يأخذ ما نقصه الهدم لان ذلك لم يمتد به بالتعدي ولا رجوع للمستحق على المكري لانه فعل ما يجوز له وبعبارة فالمستحق النقص وقيمة الهدم أي قيمة نقص الهدم أي قيمة ما نقصه الهدم وأنت خير بان النقص وقيمة الهدم هو قيمة الجدار الذي هدم فيقال ما قيمة الدار لو كانت قائمة فيقال خمسة عشر وما قيمتها الآن على حالها فيقال خمسة مثلاً فنقص الهدم عشرة فيرجع عليه بها بعد أخذ النقص مع البقعة هذا ان لم يبع المكري النقص فان باعه كان عليه لاطالب ان شاء الثمن الذي قبض فيه أو قيمته هذا إذا فات عند المشتري وأما ان كان قائماً فله أن يجيز البيع وله أخذ نقضه بعينه ومفهومه تعدياً أن المكري لو أذن للمكري في الهدم أو كان الهادم

فأسدّها كصاحبها والمعدوم شرعاً غير معدوم حساباً وانما هو كالمعدوم حساً (قوله وان كان مستحق العبد) أي هو الاتي في قول المصنف بخلاف مدعى حرية وإذا علمت ذلك ظهر أنه لا جامع بين المسئلتين حتى يحتاج للفرق (قوله وان هدم الخ) أي أو قلع الغرس مكرت كدار أو بستان من ذي شبهة (قوله فانه يأخذ النقص ان وجدته) فلو وجدته فأت بغير بيع بان فات بغير سبب المكري قائماً عليه نقص الهدم فان فات بسبب المكري ضمن قيمته (قوله ان شاء أخذ منه الثمن) أي مع أخذ قيمة الهدم أي يقول المصنف وقيمة الهدم معناه قيمة ما نقصه الهدم (قوله ان شاء الثمن) أي مع نقص الهدم (قوله فله أن يجيز البيع) أي وليس له حينئذ الا ما باعه به ويرجع به عليه ان أخذ من المشتري والاطالب به المشتري أو المكري (قوله وله أخذ نقضه بعينه) أي مع قيمة الهدم (قوله لو أذن الخ) أي أو هدم ما يستحق الهدم فانه لا يكون الحكم كذلك وأمالو كان الهدم خطأ بان أراد أن يهدم غيره فقط فهدمه فان

حكمه حكم مالوهدمه تعديا (قوله أو ثمنه ان باعه) أي وان كان قائما وبه جزم الشيخ أجل لانه ذو شبهة أقوى من المكري لان المكري يخرج معه دون المكري وقال غيره انما له ثمنه اذا فات عند المشتري والاخر فيه وفي ثمنه (قوله فأفاته بوجه الخ) هذا يبطل كونه تاما والمناسب أن يقول كسارق عيبد من المالك له بشرا ونحوه من كل ذي شبهة فان المستحق يرجع بعينه ان بقي والا فقيمته وسواء أراه المالك أم لا ولا رجوع للمستحق على المشتري (قوله مخرج من قوله الخ) أي فالمناسب لصقه به (قوله اذا نزل في بلد) أي ولو كان مبعضا قد أتى وحينئذ فيفيد ما في باب القسم من فوات خدمة المعتق بعضه حيث أتى بما اذا لم يستعمله أحد (قوله بجميع أجره وغلته) الأجر والغلة شيء واحد الا أنه ان قبض الأجرة ولم يقبضها وكانت معينة فيخير (١٥٧) ربه بين اجازة الأجر وأخذه وبين رده وأخذ

أجرة النسل (قوله على الأصح) ومقابلته ما في الموازية انما يأخذ قيمة عمله اذا كان قائما وأما ان فات فلا شيء له (قوله الغرم مطلقا) طالبت اقامته أم لا ومقابلته يتول لا غرم اذا طالبت اقامته واستفاضت حريته وان لم تطل اقامته غرم دافع الأجرة ثانية والحاصل أن الاطلاق معناه طالبت اقامته أم لا كما يعلم من الاطلاع على كلام عبد الحق والأصح المتقدم خارج عن الاطلاق (قوله وله هدم مسجد) ولو صلى فيه ولو اشهر بالمسجدية ولو اقيمت فيه الجمعة (قوله وله ابقاؤه مسجد) أي ولمسحق الأرض ابقاؤه مسجدا (قوله واذا هدمه) أي الباني (قوله أن يجعله في مسجد آخر) في عبارة ابن عرفة في جنس مطلقا قال أبو محمد يجعل النقض في مسجدا آخر فان لم يكن في الموضع مسجد نقل ذلك النقض الى أقرب المساجد اليه ويكون الكراء على نقله منه ويجوز ان يأخذه في كرائه ملكه (قوله فلو أخذ قيمته) أي فلو أخذ الباني قيمته (قوله

هو المكري لم يكن للمستحق قيمة ما نقض به الهدم لان المكري فعل ما يجوز له وانما يستحق النقض ان وجد له أو ثمنه ان باعه (ص) كسارق عيبد ثم استحق (ش) التشبيه تام والمعنى أن من سرق عيبد من ذي شبهة فأفاته بوجه من وجوه المفوات فأبرأ المالك ذمة السارق من قيمة العيبد ثم استحق فان مستحقه يتبع السارق بقيمة العيبد ولا عبرة بأبراء المالك له لان القيمة لزمته ذمة السارق بمجرد التعدي ولا رجوع للمستحق على المبرئ وانما رجوعه على السارق (ص) بخلاف مستحق مدعى حريته الا القليل (ش) مخرج من قوله أو غلته والمعنى أن العبد اذا نزل في بلد فادعى أنه حر فعمل لشخص عملا ثم استحقه ربه بالملك فله أن يرجع على من استعمله بجميع أجره وغلته الا أن يكون العمل قليلا جدا فلا رجوع له به كقضاء حاجة من مكان قريب أو سفي دابة وما أشبه ذلك وسواء كان العبد حيا أو ميتا على الأصح وظاهره استعماله بأجرة أو بغير أجرة ولو قبضها أو تلفها وأنه لا فرق بين أن تطول اقامته وهو يدعى الحرية أم لا وحينئذ فهو ماش على قول الشيخ عبد الحق أن الاقبس الغرم مطلقا ثم ان نفقته تحسب على المستحق فان زادت على الغلة لم يرجع بها على المستحق وان نقصت رجع المستحق بما زاد منها على النفقة كذا في بعض التفاريروسياتي أن النفقة التي تكون على المستحق انما هي النفقة في زمن الخصام لا فيما قبله كما يأتي في قول المؤلف والنفقة على المقتضى له به أي في زمن الخصام (ص) وله هدم مسجد (ش) يعني أن من بنى في أرضه مسجدا ثم استحقها شخص فلامستحق أن يهدم البناء أي له طلب الباني بان يهدم بناءه وله ابقاؤه مسجدا واذا هدمه فانه يلزمه أن يجعله في مسجد آخر لانه خرج عنه الله تعالى على التأييد فلو أخذ قيمته كان ذلك بيعا للجنس وسواء بنى بوجه شبهة أو غصب وليس له ابقاؤه مسجدا ويتفجع به نعم ان غير صورته فله الانتفاع به (ص) وان استحق بعض فكالبيع ورجع التقويم (ش) تقدم انه قال في باب الخيار وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به فذكرها هناك بطريق الاستطراد وهما بطريق الاصل والمعنى أن من اشترى سلعة متعددة صفقة واحدة فاستحق بعضها فانه يتطرح له هو وجه الصفقة أم لا فان كان وجه الصفقة انقصت من أصلها ولا يجوز للمشتري أن يتمسك بما بقي منها وان كان المستحق غير وجه الصفقة فانه يرجع الى التقويم ولا يرجع فيه الى التسمية لانه انما باعه ليحمل بعضه بعضا فيرد المشتري ما استحق من الصفقة على بائعه بما يقابل من الثمن ويلزم المشتري ما بقي من الصفقة بما يقابل من الثمن وفي بعض النسخ وان استحق بعض فكالعيب أي اذا ظهر ربه

فلو أخذ قيمته كان ذلك بيعا للجنس) أي كان الباني بائعا للجنس وقضية ذلك انه لو غيره لانتفاع به لا يرجع الباني بقيمة نقضه وحرره (قوله وليس له ابقاؤه مسجد) أي وليس لرب الأرض والحاصل أن رب الأرض اما أن يقيه مسجدا أو اما أن يأمر الباني بهدمه واما أن يغير معالمة ويجعله موضعا للمناعة وليس له أن يجعله موضعا للمناعة بدون تغيير وانا أمر بهدمه فليس لرب البناء بيعه ولا أخذ قيمته بل يجعله في مسجد آخر أي يصلح به مسجد آخر في البلد فان لم يكن في البلد فأقرب مسجد من بلد آخر وليس المراد أن يبنى مسجدا آخر يدل على ذلك قول أبي محمد السابق (قوله وان كان غير وجه الصفقة) صادق بالنصف وأكثرنه (قوله ولا يرجع فيه الى التسمية) وهت ولو سكت الا ان شرط الرجوع للتسمية (قوله لانه انما باعه) أي جله ليحمل بعضه وهو ما كان قيمته أكثر مما سمي له أو ما سمي قيمته لما سمي له (قوله بعضا) أي مما سمي له وكانت قيمته أقل (قوله وفي بعض النسخ وان استحق بعض فكالعيب) كذا في نسخة أي

فلاستحقاق كالعيب (قوله وهذه النسخة أنسب لأنها نص في المقصود) بخلاف نسخة فكاك البيوع فأنه ليست نصا في المقصود لأنها تحتاج لتأويل فيقول فكاك البيوع المعيب (قوله وله رد أحد عبيد بن الخ) ليست هذه بضرورية الذكرك للاستغناء عنها بما قبلها (قوله فكانه بيع مؤتمن بتمن مجهول) هذه الالة موجودة في استحقاق الأقل (قوله يحمل على ما إذا فات الباقي) فيه نظر لوجود الالة وأيضا إذا فات الباقي لم يبق ما يتمسك به (قوله تأويلان) والراجح منهما الأول لأن الثاني عابه أبو عمران (قوله ولا فرق في هذا التفصيل) أي التفصيل بين استحقاق الأقل أو الأقل (قوله وإن صالح) (١٥٨) أي طلب الصلح لأن المصلحة لا تكون إلا بين اثنين بخلاف طلبه فيكون

من واحد (قوله أي يرجع بقيمته إن كان مقسوما) قال محشي تن بعد قول المؤلف والافني عوضه المؤلف رحمه الله في هذه المسائل كلها إرام اختصار المدونة فلم تساعد العبارة فلوقال والافني قيمة عوضه لطابق قولها فإن فات بتغيير سوق أو بدن وهو عرض أو حيوان أخذ قيمته اه ولم تنقل المواق لفظها قال انظر هذا مع قول خليل والافني عوضه اه وقال ابن غازي إن أراد بعوضه قيمة المقر به الفاتت إن كان من ذوات القيم ومثله إن كان من ذوات المثل فهذا صحيح في نفسه ولكن لا يصح تشبيهه مسألة الإنكار به وإن أراد بعوضه عوض المستحق فليس يصح في نفسه ولكن تشبيهه مسألة الإنكار به صحيح اه (قوله يدلل ما بعده) أي أن ما بعده من تنويع المستحق إلى كونه تارة يكون بيد المدعي وتارة يكون بيد المدعى عليه يفيد أنه ليس الفاعل واحدا معينا واذن فيسم أي أن من أراد الصلح كان مدعيا أو مدعى عليه (قوله وهذا القسم من جملة الخ) هذا كلام الشيخ أحمد الزرقاني حاصله أن هذا

عيب قديم وحيث يرجع فيه التقويم أي إذا كان المستحق مما لا تنقض به الصفقة وهذه النسخة أنسب لأنها نص في المقصود (ص) وله رد أحد عبيد بن استحق أفضلها ما بخرية (ش) اعلم أنه لا فرق في الاستحقاق بين أن يكون بخرية أو بملك أو بتدبير أو بولادة أمة والمعنى أن من اشترى عبيدين صفقة واحدة ثم استحق أفضلها ما بخرية وهو وجه الصفقة أي بان كانت قيمته تزيد على نصفها فالذي في الامهات أنه يلزمه رد العبد الثاني ولا يجوز له أن يتمسك به إذا تعلم حصة ذلك إلا بعد التقويم والفض فكانه بيع مؤتمن بتمن مجهول فكلام المؤلف مشكل لأن لفظة له تقتضي التخصيص فاما أن يقال له الرد وله التماسك بالباقي بجميع الثمن فلا يلزم البيوع بتمن مجهول واما أن يحمل على ما إذا فات الباقي واما أن تكون اللام بمعنى على (ص) كأن صالح عن عيب بآخر وهل يقوم الأول يوم الصلح أو يوم البيع تأويلان (ش) يعني أن من اشترى عبدا ثم اطلع فيه على عيب قديم فصالحه البائع عن ذلك العيب بعبد آخر دفعه له فكانه اشتراه صفقة واحدة ثم استحق أحدها فانه يتطرق فيه هل هو وجه الصفقة أم لا فيقوم كل منهما ويفيض الثمن عليهما فالأخوذ في العيب يقوم يوم الصلح وبلا خلاف وأما الأول فهل يقوم يوم الصلح أيضا لانه يوم تمام القبض أو يقوم يوم البيع في ذلك تأويلان ويوجد في بعض النسخ لأن صالح عن عيب بآخر بلا النافية وهي فاسدة لأن المعنى عليها ليس له الرد بل يجب عليه التمسك وهو فاسد لأن هذه في المدونة كالتى قبلها في وجوب الرد إذا استحق الأفضل والصواب ما تقدم ولا فرق في هذا التفصيل بين استحقاق الأول أو الآخر بمنزلة ما لو اشترى اهما صفقة واحدة على مذهب ابن القاسم وقال أشهب إذا استحق الأول انسخ البيوع (ص) وإن صالح فاستحق ما يبدد مدعيه يرجع في مقر به لم يفت والافني عوضه (ش) يعني أن من ادعى على شخص بشئ فأقر له به ثم صالحه عنه بشئ مقوم أو مثلى ثم استحق ذلك الشيء المصالح به فإن المدعى يرجع حينئذ في عين شئيه وهو ما أقر به المدعى عليه إن لم يفت بحواله سوق فاعلى فإن فات ذلك الشيء المقر به فإن المدعى يرجع في عوضه أي يرجع بقيمته إن كان مقوما وعمله إن كان مثليا فقلوله وإن صالح أي من وقع في خصومة كان مدعيا ومدعى عليه يدلل ما بعده والفاء في قوله فاستحق تسمى الفاء الفصيحة عاطفة على مقدر رأى ثم طرأ استحقاق وراوده هنا استحقاق محمل عطف عليه المفصل وهذا القسم من جملة شرائع عرض بعرض ذكره تقيما للأقسام وقوله مدعيه أي مدعى المصالح عنه وما يبدد هو المصالح به وقوله والافني عوضه أي في مقابل عوضه لأن عوض المقر به هو المصالح به وقد استحق فالرجوع فيه محال ولا يقدر قيمة عوضه لئلا يخرج المثلى ولا مثل عوضه لئلا يخرج المقوم فباقى الآن يقدر مقابل ومقابل

عوضه

القسم أي القسم الأول من الأقسام الأربعة هي أن الصلح

أما عن إنكار أو عن اقرار ثم المستحق أما أن يكون ما يبدد المدعى أو المدعى عليه فاما مسألة الإنكار بطريقها فهي خارجة من قوله وفي شرائع عرض بعرض قطعاً وأما إحدى مسئلتى الاقرار المشار إليها بقوله وفي الاقرار لا يرجع خارجة أيضاً فباقى الأقسام الأول فالمعنى انه ذكره وإن كان داخلاً في كلام المصنف لتقييم بقيمة الأقسام الأربعة المذكورة فهو جواب عما يقال إذا كان هذا القسم داخلاً في ذلك فواجبه اقراره الخ (قوله أي مقابلة عوضه) لا حاجة له أن يزيد بعوضه ما شأنه أن يكون قائماً مقامه وهو قيمته إن كان مقوما ومثله إن كان مثليا

(قوله كإنكاره على الأرجح) ومقابله أن يرجع الخصومة قال ابن الباد المعروف من قوله إذا استحق ما يبدى المدعى والصلح على إنكاره
أنهم يرجعون الخصومة وقوله أبو سعيد ابن أخي هشام وغيره (قوله فهو تشبيه في قوله فني عوضه الخ) فالظاهر من المصنف أنما هو
تشبيه في مطلق الرجوع وما قاله شارحنا تبع فيه اللقائي وقد قرر في بعض الأعوام قائلا بقرينة قوله لا إلى الخصومة لأنه إذا لم يرجع
للخصومة لا يرجع إلا بعوض المصالح به وكذلك الطبخي والشيخ عبد الرحمن الأجهوري وتب جملة تشبيهها في مطلق الرجوع
(قوله في قيمة عوض المصالح عنه) أي في قيمة هي عوض المصالح عنه إذا كان كذلك فلا حاجة لتقدير المضاف ويمكن الجواب بأنه إنما
قد رليين أن المراد بالعوض هو تلك القيمة (أقول) بقي شيء آخر (١٥٩) وهو أنه لا يظهر من المصنف (قوله لعلمه صحة ملكه)

فيه أن مجرد الإقرار لا يتضمن العلم
بصحة ملكه (قوله فهي أولى من
نسخة اللام) لكن يرد على نسخة
اللام أن الإقرار مطلقا لا يتضمن
صحة ملك البائع ألا ترى إلى قوله
داره فيقيد ذلك بما إذا كان
الإقرار مشتملا على صحة ملك
البائع (قوله إن وقوع ذلك) أي
قول المتاع حاصل كلامه
التفرقة بين قول الموثق وقول
المتاع فقول المتاع يمنع وقول
الموثق لا يمنع وعبارته في ذلك وقال
عج أي لا أن قال المتاع مثلا
دار البائع فلا يمنع ذلك رجوعه
بالثمن إذا استحق من يده وأولى إذا
قال ذلك الموثق ومقتضى كلام
ح أن وقوع ذلك من المتاع يمنع
رجوعه بالثمن على المعتمد اه
فظهر أن المعتمد عند عج عدم
التفرقة خلاف ما في ح وإنما قلنا
مقتضاها أي لأنه قال بعد أن ذكر
النقول التي ساقها ما نصه فقد ظهر
أن معنى قول المصنف لا أن قال
داره لا أن قال الموثق في الوثيقة
داره أو الدار التي له وقد علمت أن
هذا هو الصحيح وأما المسئلة الأولى

عوضه هو قيمة المقربة أو مثله (ص) كإنكاره على الأرجح لا إلى الخصومة (ش) الموضوع بحاله
ادعى عليه شيء معلوم فأنكره فيه ثم صالحه عنه شيء مقوم أو مثلي ثم استحق ذلك الشيء
المصالح به فإن المدعى يرجع بعوض المصالح به من قيمة ومثل فهو تشبيه في قوله فني عوضه
بتقدير مضاف أي فني قيمة عوضه لكن في التشبيه يرجع في قيمة عوض المصالح عنه وفي
التشبيه يرجع في عوض المصالح به فلا يحتاج إلى جعله تشبيها في مطلق الرجوع بل هو تشبيه في
الرجوع بقيمة العوض كالأول وليس لمن استحق من يده أن يرجع إلى الخصومة لأجل الغرر
إذا لا يدرى ما يصح له فلا يرجع من معلوم وهو عوض المصالح به إلى مجهول (ص) وما يبدى المدعى
عليه فني الإنكار يرجع بمادفع والأبقيته (ش) أي وإن استحق ما يبدى المدعى عليه فني حالة
الصلح على الإنكار يرجع المدعى عليه بمادفعه له إن لم يفت بمحوه السوق فاعلى أما إن فات فانه
يرجع عليه بقيمة مادفعه للمدعى إن كان مقوما أو بمثله إن كان مثليا ولو قال المؤلف والافقي
عوضه بدل قيمته لكان أشمل (ص) وفي الإقرار لا يرجع (ش) أي فإن وقع الصلح على إقرار
فاستحق ما يبدى المدعى عليه فانه لا يرجع على المدعى بشيء لعلمه صحة ملكه وإن ما أخذه المستحق
منه كان ظاهرا (ص) كعلمه صحة ملك بائعه (ش) التشبيه في عدم الرجوع والمعنى أن من
اشترى شيئا من شخص والمشتري يعلم صحة ملك بائعه ثم استحق ذلك الشيء المتاع من يده
المشتري فانه لا رجوع له على بائعه بشيء لعلمه أن المستحق ظالم فيما أخذه من يده فعلى نسخة
الكاف تكون مسئلة مستقلة ويكون سكت عن تعليل الأولى لوضوحه لأن من المعلوم
أنه إنما يرجع لعلمه صحة ملك بائعه أي فهي أولى من نسخة اللام (ص) لا أن قال داره
(ش) يخرج من قوله كعلمه صحة ملك بائعه أي لا أن أي بلفظ لا يشعر بعلم ملك بائعه بأن
كتب الموثق في الوثيقة اشتري فلان من فلان داره وشهدت البيضة بذلك أو قال المتاع
مثلا دارا البائع فان له أن يرجع على بائعه بالثمن إذا استحق المبيع من يده ومقتضى كلام ح
أن وقوع ذلك من المتاع يمنع رجوعه بالثمن على المعتمد (ص) وفي عرض بعرض بما خرج
منه أو قيمته (ش) يعني أن من عاوض على عرض بعرض مقوما كان أو مثليا معينا أو
مضمونا ثم استحق أحدهما ملك أو حربة فان المستحق من يده يرجع بما خرج من يده إن لم
يقت فان فات فانه يرجع بمثله إن كان مثليا أو بقيته إن كان مقوما ولا يرجع بقيمة
العرض المستحق كالأول بالعيب فاو في كلامه تفصيالية فقوله وفي عرض متعلق بمحذوف أي وفي

أعني إقرار المتاع أنه البائع فلما أشار المؤلف فيها إلى القول الثاني بصحح أو عـ لـ به لكان حسنا والله أعلم وقوله فلما أشار الخ أي ويكون
إشارة لقول ابن عبد السلام الأصح عدم الرجوع هكذا أفاده بعض من قيد على ذلك لم يصح قول عب ومقتضى
الخطاب أنه لا يمنع بلا النافية وعب تبع عج في عدم التفرقة وإن كان منهم ما لا يمنع الرجوع فعج تابع للشيخ أبي الحسن شارح المدونة
والخطاب تابع للمتميطي وكلام اللقائي يقيد ارتضاه والواجب الرجوع لكلام أبي الحسن لما في عب حيث قال لا يجوز تبصر بحه
بالمالك مجردا عن القول المذكور أعني داره من بناء آتائه أو من بناءه فديما فلا يمنع الرجوع إذا استحققت من يده كما عليه جمع خلافها
لتصحح ابن عبد السلام عدم الرجوع أيضا انتهى (قوله أو مثليا) أي فالمصنف أقصر حيث اقتصر على قوله بقيته (قوله أو مضمونا)
المناسب حذفه لأنه في المضمون يرجع بمثله فالمناسب آخر العبارة (قوله متعلق بمحذوف) لا يخفى أن هذا التقدير لا يفيد دعواه

(قوله) ومرااده بالعرض ما قابل النقد (أي فيشمل (١٦٠) المثل والنقد الذي يقضى فيه بالقيمة كالحلى (قوله) الانكاح حال (لا يثنى

ان جعل البضع والعصمة والجراحة
عوضا يعملم أن الاستثناء متصل
والافهوه منقطع (قوله) ومقاطعة
عن عبيد) اطلاق القطاعة على
هذا مجاز وانما هو عتق على مال
فكان ينبغي أن يقول أو مقاطع
به عن مكاتب أو عبيد يكون صدر
أولا بلفظ القطاعة حقيقة ثم أتى
بلفظ القطاعة مجازا لانه يغتفر في
الثواني ما لا يغتفر في الاوائل (قوله)
وهو البضع أو قيمته (قيمة البضع
صداق المثل (قوله) أو قيمتها) أي
العصمة وقيمتها صداق المثل (قوله)
اذ لا نعلم معلوم) أي اذ لا قدر معلوم
لعوضه (قوله) وكذلك اذا قاطع
العبد سيده) أي اشترى نفسه من
سيده (قوله) وأما المكاتب الخ
الفرق بين القن والمكاتب أن
المكاتب أحرز نفسه وماله (قوله)
وكذلك من أعمر داره لشخص مدة
معلومة) لم يقيد بالقن العمري
بعدة معلومة فظاهره الاطلاق
وكذا غيره ممن رأيت من الشراح
وهو الصواب كما يعلم مما يأتي
والحاصل أنه يجوز للعمير بالكسر
أن يصالح المعسر بفتح الميم على
عبد مثلا مع أن العمري مجهولة
مغياة بحياة المعطي فاعتقر لذلك
المعسر بالكسر وأما الاجنبى فلا
يجوز له أي فها عن المعسر بالفتح
وأما بالاختصار فيجوز في المدة المعينة
وقوله نظاما ونثرا لم تقدم ذلك (قوله)
لم يضمن وصى) أي صرف المال
فيما أمر بصرفه فيه فاذا لم يصرفه
أو صرفه في غير ما أمر به ضمنه (قوله)
ولي الوليات) كان جعل ولي

استحقاق عرض قوله أو قيمته يوم الصفقة ومرااده بالعرض ما قابل النقد الذي لا يقضى فيه
بالقيمة فالنقد الذي يقضى فيه بالقيمة من جهة العرض هنا كالحلى قوله وفي عرض أي معين
قوله ابن عبد البر وأما غير المعين فليس فيه الا المثل مطلقا (ص) الانكاح حال (لا يثنى
ومقاطعة عن عبيد أو مكاتب أو عمري (ش) يعني أن هذه المسائل لا يرجع فيها بما خرج من
يده أو عوضه والمعنى أن الشخص اذا فكح امرأته بعبد أو عقارا ونحوه فاستحق من يدها فانها
ترجع على الزوج بقيمة ما ذكر لا بما خرج من يدها وهو البضع أو قيمته وكذلك لو خالعتة بما
ذكر فاستحق من يدها فانه يرجع عليه بقيمة لا بما خرج من يده وهو العصمة أو قيمتها وكذلك
لو صالح عن دم العبد بعبد فاستحق من يدولى المقتول فانه يرجع على القاتل بقيمة العبد
اذ لا نعلم معلوم لعوضه ولا سبيل الى القتل واحتراز به عن صلح الخطافان العاقله اذا صالحت
بشيء ثم استحق فانه يرجع للدية وكذلك اذا قاطع العبد سيده بعبد ليس في ملكه ثم استحق العبد
من يد السيد فانه يرجع على عبده الذي قاطعه بقيمة العبد الذي دفعه اليه من القطاعة ولا
سبيل الى الرجوع في العتق وأما مقاطعته بعبد في ملكه فان السيد لا يرجع على عبده بشيء اذا
استحق العبد من يده سيده والعتق ماض لا يرد لانه كأنه مال انتزعه من عبده ثم أعتقه ولو
قاطعه على عبده موصوف يأتي به فأتى به ثم استحق فان السيد يرجع على عبده بمثلته وأما المكاتب
اذا قاطعه سيده على عبده في ملكه أو في ملك الغير في نظير الكتابة ثم استحق ذلك العبد من يد
السيد فانه يرجع على مكاتبه بقيمة العبد الذي أخذه منه وكذلك من أعمر داره لشخص مدة
معلومة ثم ان رب الدار صالح المعمر على عبد دفعه رب الدار اليه في تطهير منفعته ثم استحق
ذلك العبد من يد المعمر بفتح الميم فانه يرجع بقيمة العبد على صاحب الدار ولا يرجع فيما خرج
من يده وهي منافع الدار ولا بعوض ما خرج من يده وورثة المعمر بالكسر تنزل منزلته في جواز
معاوضتهم على المنفعة وليس للاجنبي ذلك (تنبيه) تكلم المؤلف هنا على ما اذا استحق
ما أخذه في هذه المسائل السبع وهي الطلع والنكاح وصلاح العبد عن اقرار أو انكار والقطاعة
والكتابة والعمري وسكت عما اذا أخذ فيها بالشفعة أو رد بعيب وحكمهما كالاستحقاق ومن
هذا يعلم أن الصور الجارية في هذه المسائل إحدى وعشرون قائمة من ضرب السبع في ثلاث
وهي الاستحقاق والاخذ بالشفعة والرد بالعيب وقد مررت في باب الصلح نظاما ونثرا (ص) وان
أنفذت وصية مستحق برق لم يضمن وصى وحاج ان عرف بالحريية وأخذ السيد ما يبيع ولم يفت
بالثمن (ش) يعني أن من مات وأنفذت وصايا ثم استحقه شخص برق فان كان مشهورا بالحريية
بان وراثات وشهد الشهادات وولي الولايات ولم يظهر عليه علامات الرق ولا ترتيب في
دعواه لم يضمن الوصى ما تصرف فيه من وصايا الميت المذكور اذا أصرفه في مصارفه الشرعية
وكذلك اذا أوصى بان يبيع عنه لم يضمن من حج عنه شيئا مما أصرفه على كلفة الحج ذهبا أو اياها فان لم
يشتر الميت بالحريية فان الوصى والحاج يضمن كل منهما ما تصرف فيه من مال التركة للمستحق
لتصرفهما في مال الناس بغير حق أما باقي التركة فان كان لم يبيع فان السيد يأخذه مجانا وان كان
يبيع ولم يفت بوجه من وجوه المفوتات فان السيد يأخذه أيضا بالثمن الذي يبيع به ثم يرجع السيد
على البائع بذلك الثمن كافي المدونة فان وجدته عند عاقل لا شيء له على المشتري فان كان يبيع وفات
بزوال عينه أو تغير صفته فليس للسيد الا الثمن بأخذه من باع ذلك كما يأتي فقوله ان عرف
بالحريية راجع للوصى والحاج معا كما هو مقتضى عبارة تت الكبير والشارح (ص) كشهود

امراة في نكاح (قوله) ولم يظهر عليه علامات الرق) أي فن جهل حاله فهو محمول على الحريية على المعتمد
كلاي الحسن (قوله) أو وصى بأن يبيع عنه) شامل لما اذا عينه الميت أو وصيه ولكن يحمل على ما اذا كان الحاج عينه وصى الميت
بموته

وأما إذا عني الميت لا يضمن وإن لم يعرف الميت بالحرية ولعل الفرق أن الحر قرينة ولا بد وعليه فقوله وحاج بمحمل على ما إذا عني الوصي كافر رنالا الميت وإن شمل ظاهره الأمرين وعليه نت ويحمل على تعيين الوصي ويصير لقوله وحاج بالنظر لفهوم الشرط معنى وواقع في محله خلافاً لظن خلاف ذلك (قوله وما وجدته قد بيع الخ) أي ويفهم منه أنه لو أوصى بوصايا وكانت بيد الوصي لم تفت فاهم أن يؤخذ منه (قوله فالتصرف كالتعصيب) أي فيكون ضامناً ولو تلف بأمر سبباً ولو أصر فيه فبما أوصى فيه ويرجع على الحاج أيضاً وكل من الوصي والحاج غير يم (قوله لأن حكم من عنده الخ) أي فإذا كان عند المشتري فانه يؤخذ منه ويرجع المشتري بثمنه على الوصي (قوله وترد إليه زوجه في القسمين) أي عذرت بينته أم لا (قوله فإن قيل الخ) هذا كلام عج وتبعه الشارح وغيره وهو كلام لا صحة له والحاصل أن معنى قول المصنف أو شهادة غير عدلين معناه أنه إذا شهد غير عدلين بموت إنسان ثم اعتدت وتزوجت ثم فسخ النكاح لأجل كونهم ما غير عدلين ثم ثبت الموت فتر وحت بثالث ثم تبين أن نكاح من فسخ (١٦١) نكاحه صحيح وإن شهادة غير العدلين وافقت

ما في نفس الأمر فإن دخول الثالث لا يفيتها على الثاني وأما الوشهاد عدلان بالموت شهادة قطعية واعتدت وتزوجت ثم دخل بها زوجها ثم تبين حياته من شهادته فإن النكاح يفسخ فقول الشارح لأن البينة ههنا لم تجزم بموته يستفاد منه أنه لو جازمت بموته لا يفسخ وليس الأمر كما قال بل يفسخ على كل حال حيث ثبت حياته ولو دخل به الزوج وهذا يستفاد مما تقدم في باب الفقد وما يأتي في باب الشهادة في قول المصنف كحياته من قتل الخ

باب الشفعة

(قوله واسكان الفاء) عبارة شب سكوب الفاء ونحوها واعترضه محشي نت بأن الضم سبق قلم وذكروا النصوص (قوله مأخوذة من الزيادة) أي من الشفع وهو الزيادة كما يفيد كلامه بعد وقوله إلى نفسه أي حصته نفسه وقوله فيصير شفعاً أي ما يضمنه (قوله فهي لغة) نوطئة لبيناها شرعاً وكأنه قال فهي كالألف لغة مشتقة من الشفع ضد الوتر إلا أنك خير بأنه على ما قررنا

بموته إن عذرت بينته (ش) يعني أن العدول إذا شهدوا بموت شخص وبيعت تركته وتزوجت امرأته ثم جاء حياً فإن عذرت بينته بأن رأوه مصر وعاء على معركة القتلى قطنوا أنه ميت ونحو ذلك فانه يرده ما اعتق من عبيده وما وجدته من تركته لم يبيع فانه يأخذه مجاناً وما وجدته قد بيع ولم يفت فانه يأخذه أيضاً بالثمن الذي يبيع به ثم يرجع به على البائع فان وجدته مع ما فلا شيء له على المشتري وما وجدته قد بيع وفات عند المشتري بذهب عينه أو بتغير حاله في يده أو بكنابة أو نحو ذلك فليس له إلا الثمن يأخذه من باع ذلك (ص) والافكا الغاصب (ش) ههنا راجع للمستثنين أي وإن لم يعرف بالحرية أو لم تعذر بينته فالتصرف كالتعصيب قرب المتاع بالخيار حينئذ إن شاء أخذ الثمن الذي يبيع به متاعه وإن شاء أخذ متاعه حيث كان مجاناً فأت أولم يفت لأن حكم من عنده شيء من متاعه حكم الغاصب وترد إليه زوجته في القسمين ولو دخل به الزوج آخر فإن قيل البينة في حال العذر من البينات العادلة وإذا شهدت بينة عادلة بموت شخص وتزوجت زوجته آخر ودخل بها فانه اتفق بدخولها كما مر في آخر باب الفقد حيث قال عاطفاً على ما لا يفوت فيه بالدخول أو شهادة غير عدلين فان مفهومه أنهم مالوك كإنا عدلين لفات بالدخول قلت لأن البينة ههنا لم تجزم بموته وأيضاً لا تخالو من نوع فقر يط فلذا كانت شهادتهم ما كالعديم بخلافها ههناك (ص) ومافات فالثمن كما لو دبر أو كبر صغير (ش) هذا قسم قوله لم يفت فهو راجع لما قبله أي ومافات من متاع المعروف بالحرية أو المشهود بموته حيث عذرت بينته كما لو دبر المشتري عبداً اشتراه من التركة أو كاتبه أو اعتقه أو كبر صغير عند المشتري فان المستحق الثمن من تولى ذلك كله وأما ما بعد الاخير جمع فأت أم لا وله هذا قال فكا الغاصب

باب ٢٧٤ ذكر فيه الشفعة وما ثبت فيه وما لا ثبت فيه *

وهي يضمن الشين واسكان الفاء وقع العين مأخوذة من الزيادة لأنه يضمن ما شفع فيه إلى نفسه فيصير شفعاً بعد أن كان وتر أو الشافع هو الجاعل للوتر شفعاً والشفيع فعيل بمعنى فاعل فهي لغة مشتقة من الشفع ضد الوتر وفي الشرع ما أشار إليه المؤلف بقوله (ص) الشفعة أخذ شريك (ش) الخ القرية من تعريف ابن الحاجب وقد اعترضه ابن عرفة بما يعلم بالوقوف

(٢١ - خرشي سادس) يكون جعل الشفع بمعنى الزيادة لا معنى ضد الوتر فيتنافي الكلام ويحاجب بأن الأول مبني على التسامح والحقيقة هذا (قوله القرية من تعريف ابن الحاجب) فيه إشارة إلى أنه ليس تعريف ابن الحاجب بل قرية من عنده وقد عرفت ابن الحاجب بقوله أخذ الشريك حصته جبراً بشرائه (قوله وقد اعترضه ابن عرفة) أي فقد اعتقبه بأنه إنما يتناول أخذه لا ما عنيها وهي غير أخذه لانها معرضة له وإن قبضه وهو تركها والمعرض لشئين متناقضين ليس هو عين أحدهما والاجتماع النقيضان أي لأن الشفعة هي استحقاق الأخذ وهو يصدق بالترك لأن لا شفع أن يأخذ وأن يترك فالأخذ والترك عارضان للاستحقاق ولو كانت الشفعة هي الأخذ لزم اجتماع النقيضين وهو الأخذ والترك وأجيب بأنه من إطلاق اسم المسبب وهو الأخذ على سببه وهو الاستحقاق والقرية على هذا استعمال الفقهاء فانهم يطلقون على استحقاق الأخذ كقولهم أسقط فلان شفعته أو سقطت شفعته أو لا شفعة له وعلى الأخذ وعلى

الشقص المأخوذ بالشفعة لكن هذه قرينة خارجية (قوله استحقاق الخ) ردها بغير مانع لاقتضائه ثبوتها في العروضة وهي لا شفعة فيها وبأنه غير جامع نظر وج ما يكون فيه الشفعة بقيمة الشقص أي أو بقيمة الثمن (قوله لا يصح هنا أن يكون بمعنى الأخذ) لأن المعنى لا يقال فيه أردنا منه معني آخر إنما أراد من اللفظ والمناسب أن يقول والاستحقاق العرفي لا يصح إرادته هنا بل الذي يصح إرادته هنا المعنى اللغوي الذي هو الطلب أقول الظاهر أنه ليس المراد به الطلب بل المراد بالاستحقاق هنا القيمة (قوله بمعنى ما ذكرناه) أي وهو الطلب وقيمة تعرف المصنف قوله بعدم تجدد ملكه اللازم اختياراً بعبارة عقاراً عمل الثمن أو قيمته أو قيمة الشقص إلا أن المصنف قطعه وهو أنه كلما أتى ركن من أركان التعريف استوفى شروطه ثم انتقل لما بعده وقوله أخذ شريك كان ينبغي أن يقول أو نائبه لأنهم قد نصوا على أن الوصي يأخذ بالشفعة والاب ومقدم القاضي وليس واحداً منهم شريكاً إلا أنه اقتصر على الأصل فإن قلت التعريف مقيد بكونه على وجه الجبر وقد فاته التبيين على ذلك فالجواب أن ذلك مأخوذ من تعبيره بقوله أخذ إذ معناه الأخذ وإذا كان له الأخذ فله أن يجبر عليه وقوله شريك (١٦٣) أي يجوز شائع فلو كان شريكاً بأذرع غير معينة فقال مالك لا شفعة له وأفتى به ابن رشد

وحكمه بأمره وأثبتنا أشهب فان قلت كل من الجزء كالثلث والأذرع المذكرة شائع فالجواب أن شيوعهما مختلف إذا لم يشاع في كل جزء ولو قل من أجزاء الكل وليس كذلك الأذرع فإن كانت الأذرع خمسة مثلاً فاشاع في شائعة في قدرها من الأذرع لا في أقل منها قال بعض الشيوخ وأقول كلام أهل المذهب على موافقة أشهب لأنهم إنما قبلوا الشركة بالجار ولم يصح ترزاعن الشريك بأذرع وهذا ظاهر في كلام أشهب وأيضاً العلة موجودة وهي صر الشركة حتى مع صاحب الأذرع والحديث مع أشهب (قوله فباع المسلم حصته لمسلم أولي قصره على الذي لأنه محل الخلاف والحاصل أنه إنما خص المصنف الذي لأنه محل الخلاف كما في نت وإن كان أخذ الذي من المسلم هو

عليه وعرفها بقوله استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمنه الخ قوله استحقاق صير به جنساً للشفعة والاستحقاق المعهود وهو رفع ملك شيء لا يصح هنا أن يكون بمعنى الأخذ بل المراد الاستحقاق اللغوي أي طلب الشريك وطلبه أعم من أخذه فإشباع الشفعة إنما هي طلب الشريك بحق أخذ مبيع شريكه فهي معروضة للأخذ وعدمه ولهذا حدث بالاستحقاق بمعنى ما ذكرناه لأن الماهية قابلة للأخذ والترك وأركانها أربعة أخذ وهو الشفيع وما أخذه منه وهو المشتري وشيء مأخوذ وهو الشقص المبتاع وشيء مأخوذ به وهو الثمن فأشار المؤلف إلى الأول بقوله أخذ شريك وإلى الثاني بقوله عن تجدد ملكه الخ وإلى الثالث بقوله عقاراً وإلى الرابع بقوله عمل الثمن الخ ثم بالغ على استحقاق الشريك بالشفعة بقوله (ص) ولو ذم باع المسلم الذي كذمين نجا كوا الينا (ش) يعني أن العقار إذا كان بين مسلم وذمي فباع المسلم حصته لمسلم أولي فلس شريكه الذي أن يأخذ بالشفعة وأشار بلورد قولاً أجده والحسن والشعبي والأوزاعي فإنهم يقولون لا شفعة لذمي وما قبل المبالغة ما إذا كان الشفيع والبائع مسلمين باع المسلم أولي وما إذا كانا ذميين وباع الذي لمسلم وقوله باع المسلم الذي وأخرى لمسلم أو باع الذي لمسلم فهذه ست صور والسابعة قوله كذمين نجا كوا الينا أي أنه إذا كان كل من البائع والمشتري والشفيع ذمياً فإن للشريك أن يأخذ بالشفعة بشرط أن يتحاكم هو والمشتري الينا راضين بحكمنا ومقتضى قوله نجا كوا أن البائع لا بد من رضاه مع أنه لا دخل له في ذلك كما يدل عليه ما في المدونة ولذا قال بعض أن في قوله نجا كوا تغليباً لأن البائع لا دخل له ولا يشترط رضاه أساقفتهم وظاهره كظاهر المدونة وغيرها اتفاقاً في الدين أو اختلافوا في كلام الزرقاني نظر (ص) أو بحسب الجبس (ش) قال مالك في مصادار بين رجلين حبس أحدهما نصيبه على رجل وولده وولد له فباع شريكه في الدار نصيبه فليس للذي حبس ولا للجبس عليهم أخذ بالشفعة

المتوهم عدمه أكثر (قوله وأشار بلورد قولاً أجده) لا ينبغي أن لو إشارة للخلاف المذهبي فكان الأولى أن يقول وأشار بلورد لقول ابن القاسم في المجموع لا شفعة للنصراني لأن الخصمين نصرانيان والمخاصمة بينهما في الشفعة لا ينظر القاضي فيها (تنبيه) ظاهر كلام المصنف أن المسلم لا يأخذ بالشفعة ولو باع الذي لذمي بخمر أو خنزير وهو كذلك لكنه اختلف هل يأخذ بقيمة الشقص أو بقيمة الثمن قولان لأشهب وابن عبد الحكم (قوله باع لمسلم أولي) هاتان صورتان وقوله وباع الذي لمسلم وأما لو باع الذي لذمي فهي خارجة لأنها عين قول المصنف كذمين نجا كوا الينا (قوله وأخرى لمسلم) أي وإنما خص المصنف على المتوهم لأنه ربما يتوهم أنه لو باع المسلم لذمي وصار المشتري والشفيع ذميين وخرج المسلم من بينهما أن لا يتعرض لهم لأنهم ذميون إلا أن يتحاكموا الينا بخلاف ما إذا باع المسلم لمسلم فالشفعة ثابتة (قوله فهذه ست صور) بل مبيع كما علبت (قوله تغليباً) أي بأن أطلق اللفظ الذي جفقه أن يستعمل في اثنين في ثلاثة أي فائدة التحاكم حقيقة أن تستعمل في اثنين فقط فاستعملت في الثلاثة تغليباً (قوله وظاهره كظاهر المدونة) معنى العبارة ويخير الحاكم في الحكم بينهما سواء اتفقا في الدين أو اختلفا فيه كما هو ظاهر المدونة وفيه سده كلام أبي الحسن والافهسي وقوله وفي كلام ز نظر أي فانه قال إن الحكم وعدمه بينهما أن اتفقا في الدين وإن اختلفا لزمه الحكم بينهما لأن اختلاف الدين له تأثير في الجلالة

(قوله فيجعله في مثل) أي فيحبسه ولو في غير ما حبس فيه الأول (قوله وقد وجبت له الشفعة) أي بأن تكون دار بينه وبين عمر وفي بيع عمر وحبسه في الدار فيأخذ السلطان القائم مقام المرتد فيأخذ بالشفعة (قوله المشهور) ومقابل المشهور أن الحبس عليه مثل الحبس أي إذا كان قصده الأخذ بالحبس أي فله ذلك والافلا (قوله ومن باب أولى الناظر) أي فلاحاجة للمصنف بعد ذلك أن ينص على الناظر (قوله ولو ملك انتفاعا) أي بأن أجره أو أرفقه أيام قوله بطريق (١٦٣) الدار) أي بالطريق التي في الدار بدليل ما بعده

قال في المدونة ومن له طريق في دار فيبعت الدار فلا شفعة له فيها (قوله) وناظر وقف ليس له الأخذ بالشفعة ليجب إذا ملك له صوره دار نصفها موقوف وعليه ناظر والنصف الآخر مملوك فإذا باعه صاحبه فليس للناظر الأخذ لتلك الحصة المملوكة بالشفعة لأنه ليس بمالك ولا يأخذ بالشفعة إلا المالك (قوله لأنه ليس بمالك) مفهومه أن المالك يأخذ الانتفاض أي يأخذها يجعلها في حبس آخر لأنه خرج عنها لله وأما الناظر فلا يأخذها وانظر ما الذي يأخذها والظاهر أنه حينئذ يأخذها القاضي يجعلها في حبس آخر وحرر (قوله) والإ (قوله ذلك) أي له الأخذ بالشفعة ليجبها كالحصة الأخرى لأنه يأخذها لورثة ملكا أو لنفسه لأن الواقف نفسه ليس له ذلك (قوله) وتطرق في كلام ز (فان ز يقول جعل الواقف كالأب جعل فليس له الأخذ بالشفعة) (قوله وهو المشهور) ومقابل ما رواه ابن القاسم في شريكنا كثر بأرضنا ثم أكرى أحدهما حصته من غيره أن شريكه أولى بها (قوله وجود في الأعيان) أي وجود متعلق بالأعيان لأن الثمار قائمة بذاتها وقوله ونحو في الأبدان أي غبوق في بدنها أي غبوق ناشئ من الاشتراك متعلق ببدن

الآن بأخذ الحبس فيجعله في مثل ما جعل نصيبه الأول اه وهذا إذا لم يكن مرجعها له والافله الأخذ ولو لم يحبس كان يوقف على عشرة حياتهم أو يوقف مدة معينة والظاهر أن المرجع إذا كان لغير ملك كان له الأخذ لأنه صار شريكا (ص) كسلطان (ش) يعني أن السلطان أن يأخذ بالشفعة لبيت المال قال سحنون في المرتد يقتل وقد وجبت له الشفعة أن السلطان أن يأخذها إن شاء لبيت المال لا يقال لم يتجدد ملك من اشتري من شريك المرتد على ملك بيت المال لانا نقول لا شك أن ملكه يتجدد بالنسبة للمرتد والسلطان منزل منزلة المرتد في ذلك (ش) لا يحبس عليه ولو ليجب (ش) المشهور أن الحبس عليه ليس له أن يأخذ بالشفعة ولو كان يأخذ ليجب مثل ما حبس عليه إذا أصل له في الشقص الحبس أولا أمالو أراد أن يأخذ لتلك فليس له الأخذ انتفاعا ومن باب أولى الناظر على الوقف لا أخذه بالشفعة وكلام المؤلف يقيد بما إذا لم يكن مرجع الحبس للحبس عليه كمن حبس على جماعة على أنه إذا لم يبق فيهم إلا فلان فهي له ملك (ص) وجاروان ملك تطرقا (ش) تقدم أنه قال لا يحبس عليه ولو ليجب وعطف هذا عليه والمعنى أن الجار لا شفعة له ولو ملك انتفاعا بطريق الدار التي بيعت كمن له طريق في دار فيبعت الدار لا شفعة له فيها وكذلك لو ملك الطريق كما يأتي في قوله ونمر قسم متبوعه وانما أتى المؤلف بقوله وجار مع أنه مفهوم شريك لأنه مفهوم وصف وهو لا يعتبره ولا أجل أن يرتب عليه ما بعده من المبالغة (ص) وناظر وقف (ش) يعني أن ناظر الوقف لا أخذه بالشفعة لأنه لا ملك له ومن هنا يستفاد أن الناظر ليس له الأخذ الانتفاض حيث استحققت الأرض بحبس ليس بمالك وكلام المؤلف حيث لم يكن الواقف جعل للناظر الأخذ بالشفعة والافله ذلك كما جزم به بعض المتأخرين وتطرق في كلام الزرقاني (ص) أو كراء (ش) أي لا شفعة في الكراء وهو صادق بصورتين الأولى أن يكتري شخصان دارا ثم يكرى أحدهما حصته الثانية أن تكون دار بين شخصين فيكرى أحدهما حصته ولا شفعة في الوجهين وعدل عن أن يقول ولاذى كراء لقصوره عن الأولى خاصة وما اقتصر عليه المؤلف من عدم الشفعة في الكراء هو المذهب كما قاله ابن رشد ونص المدونة قال ابن ناجي في شرحها وهو المشهور فإن قيل ما الفرق بين الشفعة في الثمار وعدمها في الكراء في السكنى وكل منهما مغللة ما فيه الشفعة قبل الفرق أن الثمار لما تقر بها وجود في الأعيان وغوى في الأبدان من الاشتجار صارت كالجزء منها فأعطيت حكم الأصول ولا كذلك السكنى وتأمل ما الفرق بين الزرع والثمار والقول بأن في الكراء الشفعة مقيدة بما لا ينقسم ويريد الشفيع السكنى بنفسه والافلا فله اللحى (ص) وفي ناظر الميراث قولان (ش) يعني أن ناظر الميراث في أخذه بالشفعة قولان ومحلها حيث ولي على المصالح المتعلقة بأموال بيت المال وسكت عن أخذه بالشفعة وعدم أخذه أما أن جعل له الأخذ بالشفعة كان له بلا نزاع وان منع منه فليس له ذلك بلا نزاع (ص) من يتجدد ملكه (ش) تقدم الكلام على الأخذ بالشفعة والكلام الآن على المأخوذ منه

الثمار أي بذات الثمار أي والقرض أن المبيع الثمر وحده ففيه الشفعة كما يأتي (قوله) وتأمل ما الفرق) أي إذا بيعت الثمار مع الشجر ففيها الشفعة بخلاف الزرع إذا بيع مع الأرض فالشفعة في الأرض فقط والفرق بينهما أن الثمار جزء ما فيه الشفعة ففيه الشفعة ولا كذلك الزرع فإنه لم يقل أحد بأنه جزء من الأرض فلذا لا شفعة فيه (قوله) وفي ناظر الميراث) هو الناظر على بيت المال وهو المعروف اليوم بالقسام والظاهر الأخذ

(قوله فلاشفعة لواحد على غيره) أى حال شرائهم ما أو ألامالوباع أحدهما بعد ذلك حصته لأجنبي فليشربكه الشفعة (قوله وسواء كان الخيار للبائع الخ) اعترض بأن المالك للبائع زمن الخيار فهو خارج بقوله من تجددملكه ويوجب بأن قوله من تجددملكه أعم من أن يكون حالا أو ما لا أى كما سبق قول الأبعد مضيه (١٦٤) أو بناء على أن المالك للبائع (قوله عن بيع المحجور وشرائه) أى فالمشتري

من المحجور ماله غير لازم والمشتري المحجور ماله غير لازم (قوله فانه لاشفعة فيه لصاحبه الخ) وروى عن مالك أن في ذلك الشفعة لتجدد المالك وعلى هذا القول فلا يحتاج لقيود الاختيار وقوله بمعاوضة الخ مقابل المشهور أن فيه الشفعة (قوله كبيع الميت) أى والميت إذا باع نصف داره لا يأخذ من المشتري بالشفعة وكذا ورثته بعده لا يأخذ لهم بالشفعة لأنه لم يتجدد ملكه معهم بل ملكه سابق على ملكهم (قوله ليس صلة لبيع) أى لأنه لو أوصى ببيع داره لهم فليس للورثة أخذها منهم بالشفعة ثم إن محل الخلاف حيث كانت الدار كلها للميت وأمالو كانت بينه وبين أجنبي أو بينه وبين وارثه فالشفعة ثابتة للشريك اتفاقا (قوله لأن الموصي قصد نفع الموصي له) أى سواء كان معينا أم لا فقول الشارح لشخص ليس بقبيل بل يشمل المساكين وسيأتي أن الموصي له بالبيع يباع له بالقيمة فإن أخذ والانقص له ثلثها فإن أخذ ذوالا من ظاهر والا يستأنى ثم ترجع ملكا وعمل اعتبار رجل الثلث من حيث احتماله لأن تباع بأفضل من القيمة (قوله فيصير حظه الخ) على هذا المعنى فلا بد من أن يكون هناك ثالث شريك لهم في الموضعين (قوله منها الخ) ليس في هذه ثالث وأما

بالشفعة وهو الذي تجددملكه أى طرأ ملكه على غيره فلو ملكا العقار معا معاوضة فلاشفعة لأحدهما على صاحبه لعدم سبق ملك أحدهما للمالك الآخر والمتبادر من المالك ملك الرقبة لا المنفعة وقوله (اللازم) صفة للمالك احتريزه مما لو تجددملكه بمعاوضة لكن ذلك غير لازم كبيع الخيار فانه لاشفعة فيه الأبعد مضيه ولزومه وسواء كان الخيار للبائع أو للمشتري أو لأجنبي واحتريزه عن بيع المحجور وشرائه بغير إذن وليه وقوله (اختيارا) حال فلو تجدد ملكه لا باختيار بل بالجبر كالارث فانه لاشفعة فيه لصاحبه على المشهور وقوله (بمعاوضة) يحتريزه عما لو تجددملكه اختيارا لكن لا بمعاوضة بل بهبة لغير ثواب أو صدقة أو وصية وما أشبه ذلك فانه لاشفعة لصاحبه عليه على المشهور ويدخل في قوله بمعاوضة البيع وهبة الثواب والمهر والخلع وجميع المعاوضات والصلح ولو كان عن انكار (ص) ولو موصى ببيعه للمساكين على الأصح والختار (ش) هذا ما بالغه في الأخذ بالشفعة والمعنى أن الشخص إذا أوصى ببيع جزء من عقاره من الثلث لأجل أن يفرق عنه على المساكين فإن الورثة يقضى لهم بالشفعة في ذلك العقار الموصى ببيعه من الثلث على الأصح عند الباجي والختار عند المنجى قال الباجي لأن الموصي لهم وإن كانوا غير معينين فهم أشركوا بأشركوا بالورثة بقية الدار وقد ذكر ذلك عن ابن الموارز وقال به ابن الهندي اه وقال سحنون لاشفعة لأن بيع الوصي كبيع الميت فقوله للمساكين ليس صلة لبيع لأن هذا ليس فيه الشفعة وانما هو متعلق بمحذوف أى ليفرق عنه على المساكين (ص) لا موصى له ببيع جزء (ش) أى لاشفعة للورثة حينئذ والمعنى أن من أوصى لشخص ببيع جزء من عقاره من ثلثه والثلث يحمله فلاشفعة فيه للورثة لأن الموصي قصد نفع الموصي له ويجب تقييده بما إذا كانت الدار كلها للميت أما لو كانت بينه وبين أجنبي أو بينه وبين الوارث لوجب الأخذ بالشفعة لكونه شريكا لا وارثا (ص) عقارا (ش) هذا منصوب بالمصدر من قوله أخذ شريك وهو بيان للأخذ بالشفعة والعقار هو الأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر فلا يتعلق بعرض ولا بحميموان الاتبع كما يأتي في قوله إلا في كائط (ص) ولو مناقلا به (ش) المناقلة هي أن يعطى بعض الشركاء من شركائه حظه من هذا الموضع بحظ صاحبه من الموضع الآخر فيصير حظه في الموضعين في موضع واحد وبعبارة وهو يبيع العقار بمثله ويصور بصور منها ما إذا كان لشخص حصته من دار ولشخص آخر حصته من دار أخرى فنأقل كل منهما الآخر فان لشريك كل واحد منهما ما أن يأخذ حصته شريكه بالشفعة ويخرج جميعا من الدارين ثم أفاد أن شرط العقار الذي فيه الشفعة قبوله لا قسم بقوله (ان تقسم) أى يقبل القسمة فإن لم يقبله أو قبله بفساد كالحمام فلاشفعة وفي المدونة أيضا ما يدل على أن الأخذ بالشفعة ثابت في العقار وما اتصل به سواء كان يقبل القسمة أم لا كالحمام والنحلة ونحوهما وعمل به بعض القضاة وإلى هذا أشار المؤلف بقوله (ص) وفيه الاطلاق وعمل به (ش) والقولان للمالك وفي المدونة ما يدل لكل واحد منهما وظاهر كلام المؤلف بوجه أن المدونة ليس فيها الا القول بالاطلاق وليس كذلك بل فيها القولان فلو قال وفيها أيضا الاطلاق لسلم من هذا ونحوه للشارح وابن قوله وفيها الاطلاق جار

المتقدم ففيه ثالث فهاتان صورتان فأراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله أى يقبل القسمة) وليس المراد أنه مقسوم بالفعل ودل على ما قال أن شرط أن يكون مستقبلا (قوله فإن لم يقبله) أصلا أى لم يقبل أن يقسم كالأجارات لا يمكن نشرها ولا يمكن كسرها مناصفة (قوله وإن قوله وفيه الاطلاق) بكسر ان مستأنف (قوله وفيه الاطلاق) ضعيف والمعتقد الأول

(قوله وظاهر نظم ابن عاصم الخ) لانه قال

والفرن والحمام والرجى القضا * بالاختصاص بالشفعة فيما قدمضى

(قوله مثل الثمن) أراد بما وقع العقد عليه دون ما نقد هذا هو الراجح وقيل العبرة بما نقد وهو ما ذهب اليه الشارح (قوله ولو حل يوم قيام الشفيع) فإذا كان يوم قيام الشفيع بقي من الاجل شئ فالى مثل (١٦٥) ما بقي من يوم الشراء لا من يوم اخذ بالشفعة

وينبغي أن يقيد ضرب الاجل للشفيع بما إذا كان موسرا أو ضمنه ملىء كما إذا اشترى مدين في ذمة المشتري (قوله لعطفه أو قيمته الخ) لا يخفى أن قوله أو قيمته معطوف على قوله بمثل الثمن وهو مخصوص بالمثلي فيكون قوله ولو ديناه معناه في المثلي فلا يشمل المقوم (قوله والباء في) أي فدر يلزم تعلق حرف جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو هنا أخذ (قوله عن الثمن المشتري به) أي الشقص في أول الامر (قوله الكتابة الخ) صورتهما بين بكر وزيد دار فاشترى عمرو حصاة زيد بكناية عنه سعيدا وانما كان يأخذ بقيمتها لان البائع للشقص دخل على أمر مجهول اذ لا يدري ما يقسم له هل النجوم فقط أو الرقبة وبعض النجوم فلما دخل على غير محقق نزات الكتابة بالمثلي منزلة العرض (قوله يوم الصفقة) متعلق بقوله قيمته أي قيمته يوم الصفقة (قوله هذا متعلق بمثل) ليس كذلك بل متعلق بقوله أخذ (قوله فانه لا يأخذ الا بهما) أي إذا أراد الاخذ بهما وأما ان أراد أخذه بنقد فله قطعا (قوله على أرجح قولى أشهب) والثاني ان الشفيع اذا كان أملا من الضامن ومن المشتري أخذه بلا ضامن ولا رهن (قوله واختلاف

في كل ما لا ينقسم وقوله وعمل به خاص بالحمام وظاهر نظم ابن عاصم ان العمل في غير الحمام أيضا وقد تعقبه شارحه وانما اختصت الشفعة بالنقسم دون غيره على القول الاول لانه اذا طلب الشريك البيع فيما لا ينقسم أجبر شريكه عليه معه بخلاف ما ينقسم فاتفق ضرر نقص الثمن فيما لا ينقسم لغير الشريك على البيع معه فلذا لا تجب فيه الشفعة بخلاف ما ينقسم فلذا وجبت فيه لانها لو لم تجب فيه لحصل للشريك الضرر في بعض الاحوال (ص) بمثل الثمن (ش) يعني أن الشفيع لا يأخذ الشقص الا بعد أن يدفع لشريكه مثل ما دفع فيه من الثمن لباثعه ان كان مثليا او وجدوا لقيمة وأشار بقوله (ص) ولو ديناه (ش) الى أن الشفيع يأخذ الشقص بمثل الثمن ولو كان الثمن المأخوذه الشقص دينامشترية في ذمة باثعه فان كان حالا أخذه بحال وان كان مؤجلا يوم الشراء أخذه كذلك ولو حل يوم قيام الشفيع وظاهر كلام المؤلف أنه يأخذ بمثل الثمن حيث كان ديناه على بائع الشقص ولو مقوما لعطفه أو قيمته عليه وهو كذلك على ما تجب به الفتوى وقيل يأخذه بقيمته وبعبارة والباء في قوله بمثل الثمن معدية وفي قوله برهنه للعبية وقولنا المأخوذه الشقص احتراز عن الثمن المشتري به فانه سيأتى في قوله والى أجله فيتكلم على المستثنين ويستثنى من قوله بمثل الثمن الكتابة فانه يأخذ بقيمتها (ص) أو قيمته (ش) يعني أن الشفيع يأخذ بقيمة الثمن الغير الدين ان كان مقوما يوم الصفقة لا يوم القيام في ذلك وأما الدين فانه يأخذه بمثله ولو مقوما (ص) برهنه وضامنه وأجرة دلال وعقد شراء وفي المكس تردد (ش) هذا متعلق بمثل والباء للعبية والمعنى ان من اشترى شقصا بثمن الى أجل وأخذ البائع من المشتري بذلك جيلا أو رهنا أو حاثم قام الشفيع فانه لا يأخذ ذلك الشقص الا بعد أن يعطى جيلا مثل ذلك الجيل أو رهنا مثل ذلك الرهن فلو كان برهن وجيلا فانه لا يأخذ الا بهما معا فلو قدر على أحدهما دون الآخر فانه لا شفعة له وظاهره لزوم ما ذكر للشفيع ولو كان أملا من المشتري وهو كذلك على أرجح قولى أشهب وكذلك يلزم الشفيع أن يدفع للمشتري أجرة الدلال وأجرة كاتب الوثيقة ان كان المشتري دفع ذلك وكانت أجرة مثله واختلف هل يلزم الشفيع أن يغرم للمشتري ما غرمه في المكس وهو ما يؤخذ ظاهرا لانه مدخول عليه ولان المشتري لا يتوصل للشقص الا به ولا يغرمه له لانه ظلم فقوله وعقد شراء معطوف على دلال وعقد بكسر العين وفتحها أي وأجرة كاتب عقد ومثله ثمن المكتوب فيه أيضا (ص) أو قيمة الشقص في تخلف وصلح عمد وجراف نقد (ش) فلاخذ اما بمثل الثمن أو قيمته كما مر أو بقيمة الشقص فيما اذا خلع زوجته أو تسكحها بشقص أو وقع الصلح عن جرح العمد بشقص أو وقع البيع في الشقص بجزاف نقد مصوغ أو مسكوكا والتعامل بالوزن فان الشفيع لا يأخذ الشقص بالشفعة الا بقيمته في جميع ذلك اذا لاقى معلوم بعوضه ولا يجوز الاستشفاع الا بعد المعرفة بقيمته واحترز بصلح العمد عن صلح الخطا فان الشفيع لا يأخذ الشقص الا بالدية الواجبة فيه فان كانت العاقلة من أهل الأبل أخذت بقيمتها وان كانت من أهل الذهب أخذت بذهب ينجم على الشفيع كالتجيم على العاقلة

هل يلزم الشفيع الخ) واعتمده بعض الاشياخ أقول وهو ظاهر (قوله أو قيمة الشقص الخ) وتعتبر القيمة يوم عقد الخلع والنكاح و يوم عقد بقيمتها لا يوم قيام الشفيع (قوله الا بقيمته في جميع ذلك) المعتمدان جزاف النقد ليس كذلك بل لا يأخذ الا بقيمة الجزاف وان كان من النقد أو من الخلق ويمكن تمشية المصنف عليه يجعل قوله وجراف نقد عطف على قوله الشقص أي وقيمة جزاف نقد (قوله اذا لاقى

(قوله كما قاله ابن القاسم) قال بعضهم معناه تقوم الآن على أن تقبض إلى آجالها في الدية وتقبض القيمة الآن نقدا وهو تأويل سخفون وحكي عنه أيضا عن يحيى أنه انما يأخذ بمثل الأجل على آجالها لا بقيمتها لأنها أسنان معلومة موصوفة قالوا ولا يصح أن تقوم الآن على أن تؤخذ القيمة على آجالها قاله أبو الحسن وسكت عن جريان مثل ذلك في الدية النقد إذا علمت ذلك ففقتضى قوله بعد أخذه مذهب الخ أن القياس أن يؤخذ بمثل الأجل لا بقيمتها (قوله وجوابه) فإن قيل كان يمكنه ذلك في الاستحقاق غير ما هنا فالجواب أنه هنا بأثرائه شققا دخل مجوزا أن الشفيع بأخذ بخلاف الاستحقاق وفيه رام ما يفيد ذلك وأجيب بجواب آخر بأن هذا مبني على القول بأن الشفعة من ناحية البيع لا من ناحية الاستحقاق وأشعر قوله ولزم المشتري الباقي أنه ليس له الزامه للشفيع ولا للشفيع أخذه جبرا على المشتري وهو كذلك (قوله إن أيسر) (١٦٦) أي الشفيع بالثمن يوم الأخذ ولا يكفي تحقق يسره يوم حلول الأجل في المستقبل مراعاة لحق المشتري ولم يراع خوف

طروعه قبل حلول الأجل الغاء للطوارئ لوجه تصح العقد (قوله أو ضمنه ملى) ولا يشترط أن يكون ملاؤه مساويا للملاء المشتري على مذهب المدونة وهو المشهور ومثل الضامن الرهن الثقة كما ذكره ابن عاصم فإن قلت كيف يتصور كونه عديما مع أن يسهده الشقص الذي يشفع به فالجواب أن قيمة ذلك قد لا تبقى بثلث المشفوع فيه وقت الشفعة وإن كانت تبقى بذلك وقتها فقد تغير الاسواق بالنقص قبل حلول الأجل فإن قلت يلزم مثل هذا في الشفيع والضامن لاحتمال عدمهما عند الأجل والجواب أن هذا أمر نادر بخلاف تغير الاسواق فإنه كثير (قوله عمل الثمن) أي عده به بأن يباع الشقص لأجنبي فإن لم يعمل بالمعنى المذكور أسقط السلطان شفعته ولا شفعته له إن وجد جديلا بعد ذلك ثم إذا عمل للمشتري لم يلزمه أن يعمل حينئذ للبائع (قوله الآن يتساوى باعدما) فلا يلزم الشفيع

كما قاله ابن القاسم (ص) وما يخصه أن صاحب غيره ولزم المشتري الباقي (ش) هذا متعلق بقوله أخذ شريك أو معطوف على مثل الثمن والمعنى أن من اشترى الشقص وعرضا آخر في صفقة واحدة فإن الشفعة تكون في الشقص فقط وما يخصه من الثمن بأن يقوم الشقص منفردا ثم يقوم على أنه مبيع مع المصاحب له فإذا كانت قيمته وحده عشرة ومع المصاحب له خمسة عشر فيخصه من الثمن الثلثان فيأخذه بثلثي الثمن سواء زاد على العشرة أم لا وباقي الصفقة وإن قل لازم للمشتري لأنه دخل على تبعضها فإن قيل ما وجه لزوم الباقي بما ينسب به من الثمن مع أن الشفعة استحقاق وما استحق أكثره عينا يحرم نفسه التمسك بالباقي بما ينسب به من الثمن للجهل بما ينسب به منه وجوابه أنه انما يأخذ الباقي بما ينسب به من الثمن بعد معرفة ما ينسب به من الثمن (ص) وإلى أجله إن أيسر أو ضمنه ملى والاعجل الثمن الآن يتساوى باعدما على المختار (ش) يعني أنه إذا اشترى الشقص بثلث معلوم إلى أجل معلوم ثم أراد الشفيع أن يأخذ الشقص بالشفعة فإنه يأخذه بمثل الثمن إلى أجله إن كان موسرا أو لم يكن موسرا لكنه ضمنه شخص ملى فإن لم يكن الشفيع موسرا ولا ضمنه ملى عقابه لاشفعة له الآن يعمل الثمن على ما اختاره اللحن لقوله هو الصواب اللهم الآن يكون الشفيع مثل المشتري في العدم فإنه يأخذ الشقص بالشفعة إلى ذلك الأجل فلو تأخر الشفيع بالأخذ بالشفعة حتى حل الأجل هل يؤجل مثل ذلك الأجل أولا في ذلك خلاف والمذهب الأول لأن الأجل له حصه من الثمن وقد انتفع المشتري ببقاء الثمن في ذمته فيجب أن ينتفع الشفيع بتأخير الثمن كما انتفع به المشتري وكلام المؤلف يصور بفرع الشارح وليس هو زائدا على كلام المؤلف (ص) ولا تجوز حالة البائع به (ش) هذا من باب إضافة المصدر إلى مفعوله والمعنى أن المشتري للشقص لا يجوز له أن يحيل البائع على ذمة الشفيع بالدين المؤجل لأن شرط صحة الحوالة ولزومها أن يكون الدين المحال به حالا كما مر في بابها ثم شبه في عدم الجواز قوله (ص) كأن أخذ من أجنبي مالا ليأخذ ويربح (ش) والمعنى أن الشفيع إذا أخذ مالا من شخص أجنبي أي غير البائع والمشتري ليأخذه بالشفعة بمثل الثمن الذي وقع به البيع ويربح المال الذي أخذ فإنه لا يجوز له أن يبيع باب كل أمه وال الناس بالباطل فلو قام الشفيع ليأخذ بعد ذلك لنفسه بالشفعة فإنه لا يجاب إلى ذلك لأنه أسقط حقه

حينئذ لا تباين بضامن فإن كان الشفيع أشد عدا لزمه أن يأتي بحميل فإن أبي ولم يأت بقدر الدين منها أسقط السلطان شفعته وأما إذا ضمن كلامي واختلف ملى الضامنين فالشفيع من الأجل مثل المشتري (قوله على ما اختاره اللحن) هذا يقتضى أن قول المصنف على المختار راجع لقوله والاعجل وليس كذلك بل راجع لقوله الآن يتساوى باعدما فقد قال اللحن أنهم إذا استويا في العدم فلا يلزم الشفيع الاتيان بحميل ثم حكى فيه قول آخر يلزم ذلك وصوب الأول وإن استويا في الملاءم يلزمه جعل باتفاق وإن كان الشفيع أقل ملاء على الخلاف وإن كان أشد عدا لزمه جعل باتفاق (قوله وكلام المؤلف يصور بفرع الشارح) فيه نظر لأن فرع الشارح هو ما أشار إليه بقوله فلو تأخر (قوله حالة البائع) من إضافة المصدر للمفعول (قوله الدين المحال به) أي الذي على المشتري أن يكون حالا أي والأدنى لبيع الدين بالدين فلو لم تقع الحكومة إلا بعد حلول المحال به جازت الحوالة (قوله ويربح) لا مفهوم له فلا يجوز أن يشفع إلا ليملك لا ليب أو يتصدق أو يوليه غيره فإن فعل سقطت شفعته ولذا قال ثم لا أخذه وصرح به لأن

عدم الجواز لا يفيد (قوله ثم لا أخذه أي على المشهور) مقابله ما نقل عن اشهب فقال اذا ثبت ذلك بيينة أو امر ثابت أن يرد المشتري عن ذلك ثم يكون له الأخذ بعد ذلك (قوله أحداها) هو عين ما حل به سابقا واعلم أن هذا الاحتمال هو المنصوص عليه في سماع القرنين وعليه يترتب قوله ثم لا أخذه أنه موقوف في ذلك ابن سهل فان أراد الأخذ لنفسه بعد فسخ أخذه لغيره لم يكن له ذلك والاحتمال الثاني يحتاج التنصيص عليه وان كانت المدونة محتملة ويحتاج التنصيص على أنه لا أخذه منه اهـ والظاهر أن الشفعة صحيحة في الاحتمال الثاني (قوله ان يأخذ من أجنبي مالا) اما قدر الثمن أو أقل أو أكثر (قوله قولان كما مر) لم يمر هنا ولكن ذكره في كذا حيث قال وان شفع لبيع فقولان ذكره قت عن يوسف بن عمر اهـ اذا علمت ذلك فأقول الشأن في الذي يأخذ لأجل البيع انما هو طلب الزيادة لا المساواة فان اراد هذا الكلام أعني وان شفع لبيع الخ هنا (١٦٧) لا يظهر (قوله أو باع قبل أخذه) سواء باع للمشتري

أولا أجنبي لأن العلة موجودة وهي بيع ماله ليس عنده وفرض المسئلة ان الشراء وقع في الصورين الآن الشفع باع الشقص قبل أخذه (قوله بخلاف أخذه مالا) يخرج من الحرمة ومن عدم سقوط الشفعة فيجوز وتسقط شفعته في المخرج يتمتع في المخرج منه وهو باق على شفعته وهو عدم السقوط اهـ (قوله لان من ملك أن يملك) أي من كان له قدرة على الملك (قوله بخلاف مالا أخذه مالا) أو أنفق على أخذه مع غيره وحيث كان الواقع أن أخذه مالا بعد الشراء فلا فرق بين أن يعلم الشفع بالبيع أم لا ولا فرق بين أن يأخذ ذلك المال من المشتري أو من أجنبي (قوله بأرض حيس) بالإضافة التي للبيان (قوله المشهور الخ) مقابله مالا من الموازن أنه لا شفعة في ذلك (قوله ومثله البناء الخ) استشكل صاحب المسائل الملقوطة بقول المصنف الاستحسان في العلم أغلب من القياس وقال مالك أنه تسعة أعشار العلم وقال ابن

منها حيث أخذه لغيره واليه أشار بقوله (ص) ثم لا أخذه (ش) أي على المشهور وبعبارة كان أخذه مستحق الشفعة من أجنبي مالا ليأخذ شفعته ويربح ويحتمل صوراً أحداها أن يأخذ المال وإذا أخذ بالشفعة دفع الأجنبي الثمن بكامله وتكون الشفعة ويربح الشفع ما أخذه الثانية أن يأخذ من الأجنبي مالا على أن يأخذ بالشفعة لنفسه ليس للأجنبي غرض في دفع المال لغير الضرر بالمشتري ويربح الشفع المال الثالثة ان يباع الشقص بعشرة ويقول الأجنبي لشفيع أنا أخذه منك بأثنى عشر وأربحك اثنين وكلام المؤلف ان اعتبر مفهومه جاز أن يأخذ الشفع بالشفعة ويعطيه للأجنبي بغير ربح وان لم يعتبر فهو مفهوم موافقة فيمنع أيضا وهو قولان كما مر ان من شفع لبيع فقولان (ص) أو باع قبل أخذه بخلاف أخذه مالا بعده يسقط (ش) معطوف على المنوع والمعنى ان الشفع لا يجوز له أن يبيع الشقص الذي يأخذه بالشفعة قبل أخذه إياه بالشفعة لانه من باب بيع ماله عند الانسان ولان من ملك أن يملك لا يعدم ماله كما ودع على شفعته بخلاف مالا أخذه المستحق للشفعة مالا بعد عقد الشراء من المشتري يسقط حقه من الشفعة فانه جائز وتسقط شفعته لانه أسقط شيئا بعد وجوبه فقوله أو باع الشقص المستشفع فيه وهو المأخوذ بالشفعة لا المستشفع به لان هذا سأتى عند قوله أو باع حصته (ص) كشعر وبناء بأرض حيس أو معبر (ش) المشهور انه يجوز للشريك أن يأخذ بالشفعة ما باعه شريكه من البناء أو الغرس المكاش ذلك بينهما في الأرض المحبسة أو في الأرض المستعمارة فقوله كشجر الخ مشبه بقوله عقارا ولما كان هذا الشجر والبناء خاصا صليح تشبيهه بالعقار لا بد من مغايرة المشبه للمشبه به والمغايرة هنا بالعموم والخصوص ومثله البناء هي إحدى مسائل الاستحسان الرابع التي قال فيها مالك انه لشيء استحسنته وما علمت ان أحدا قاله قبلي الثانية الشفعة في الثمار الآية عند قوله وكثرة ومقتضى الثالثة الفصا ص بالشاهد واليمين وستأتى في باب الجراح عند قوله وفصا ص في جرح الرابعة في الأغلة من الإبهام خمس من الأبل وستأتى أيضا عند قوله الإبهام فنصفه بخلاف كل أغلة من غيره ففيها ثلث ما في الأصبع (ص) وقدم المعبر بنصفه أو ثمنه ان مضى ما يعارله والافقاء (ش) يعني ان صاحب الأرض وهو المعبر اياه يقدم على المشتري وعلى الشفع في أخذ البناء أو الغرس الذي أذن له في وضعه بالأقل من قيمته منقوضا وهو المراد بنقصه ومن الثمن الذي وقع به البيع ويبقى بأرضه أو يأمره بقلعه أي بقلع بناءه وغرسه من أرضه فان

خويز من ادعى في جامع عليه عول مالك وبنى عليه أبوابا ومسائل من مذهبهم وانما كان كذلك فكيف يصح قصر ذلك على أربع مسائل وأجاب بأن المراد بذلك انه صرح بلفظ الاستحسان في هذه المواضع خاصة اهـ قلت ولا يخفى ضعفه والجواب انه وان استحسن في غيرها لكن واقفه غيره فيه أو كان له سلف فيه بخلاف هذه الاربعة فانه استحسنها من عنده ولم يسبقه غيره بذلك (قوله ان مضى ما يعارله) فيقدم المعبر على الشفع في أخذه الا بالشفعة بل لدفع الضرر (قوله ان مضى ما يعارله) أي ان مضى زمن تعارلك الأرض لثله وهذا ظاهر في المطلقة ومثلهما في المقيدة اذا انقضت أجلها ومثل مضى المدة ما اذا دخل البائع مع المشتري على الهدم قبل انقضاء المدة فقوله الشارح وهذا كله في العارية المطلقة نقول له ومثل المطلقة التي انقضت ما تعارله المقيدة التي انقضت أجلها على ما تقدم (قوله أو يأمره بقلعه) حاصله ان المعبر يخير اما أن يأخذ ذلك بالأقل المذكور أو يأمر من يريد بذلك المشتري أن كان الشفع أو المشتري

وكتبنا سابقا ان الاولى حذف ذلك أي لان قسم قوله قدم المعبر قوله فان أبي فليس فيه الخ لان المعبر اذا امتنع من أخذه ينتقل الحق
لشريك قهر عن المعبر (قوله الابقيته قائما) أي أو ثمة أي يأخذ بالاقول من الثمن أو قيمة البناء قائما وكتب بعض الاشياخ لعل المراد
في المدة المعتادة (قوله قبل انقضائها) وأما بعد انقضائها أو قبل انقضائها على الهدم فقد علمت حكمه (قوله على البقاء) أي أو على السكوت
(قوله ولا كلام لرب الارض) حتى تنقضي مدتها فبأخذ بالاقول من قيمته منقوضا وثمة والحاصل ان المعبر يقدم في الأخذ بالاقول من
قيمه منقوضا اذا مضى ما تعارله مطلقا ومقيمة أو لم يعض ودخل البائع مع المشتري على الهدم وأما اذا دخل على التبقية أو على السكوت
ففي المطلقه يأخذ المعبر بالاقول من قيمته قائما (١٦٨) أو ثمة وفي المقيمة يقدم الشفيع حتى تنقضي المدة فبأخذ المعبر بالاقول من

قيمه منقوضا وثمة (قوله فكان
ذلك بمنزلة صاحب الارض) أي
فلا شفعة لرب الارض وانما الشفعة
لشريك وقالوا يؤخذ منه أن
شريك بل — في الالتزام بمصر
لا حدهما الشفعة اذا باع الآخر
حصته تأمل (قوله تشبيهه في عقارا)
عبارته هنا كعبارته في ك بخطه
والناسب أن يقول معطوف على
قوله كشجر وبناء الذي جعلت
الكاف فيه التشبيه وهو قطعاً تشبيه
في الجواز فلا يظهر ما قاله الشارح
ثم بعد هذا كله لا داعي للتشبيه
بل الكاف للتمثيل وشأن المصنف
رحمه الله أن يثبت بالمثل الخفي
ويكون ما هو أجلي مفهوم بالطريق
الاولى وهذه العبارة من تقرير
الاقاني نقلها بالحرف (قوله قد
أزهي) هذا الشرط انما يحتاج له
اذا بيعت مفردة وأما اذا بيعت مع
الاصول فليسوا أزهت أم لا بل
ولم توجد (قوله ولعله فيملي زرع
أن يباع أخضر) لعل هذا تبين
بأنه لا فهو من جملة الزرع وسبأني
أنه لا شفعة فيه وعبارة الغماري
مطلقة لا تعارض ذلك فيمكن

أي فلا شفيع الأخذ في ذلك بالشفعة للضرر وهو أصل الشفعة ومحل أخذ المعبر بالاقول مما مضى
اذا مضى زمن تعار ذلك الارض لئله فان لم يضر زمن تعار ذلك الارض لئله فانه لا يأخذ
الابقيته قائما لانه وضعه بوجه شبهة وهذا كله في العارية المطلقة وأما المقيمة فمدة فقال ابن
راشد اذا باع قبل انقضائها على البقاء فلا شريك الشفعة ولا كلام لرب الارض وان باعه على
النقض قدم رب الارض وقال المؤلف عن شيخه ينبغي أن يتفق على الاحكام التي عند باعصر
أن يجب الشفعة في البناء القائم فيها لان العادة عندنا ان رب الارض لا يخرج صاحب البناء
أصلا فكان ذلك بمنزلة صاحب الارض (ص) وكثرة ومقتاة (ش) تشبيهه في عقارا وكأنه قال
عقارا حقيقة كالارض أو البناء أو الشجر أو حكا كثرة ومقتاة لافي الجواز وتقدم ان هذه
احدى مسائل الاستحسان الاربع فاذا باع أحد الشركاء نصيبه من ثمر في شجر قد أزهى قبل
قسمه والاصل لهم أو بأيديهم في مساقاة أو حبس أو من مقتاة فليشركائه الأخذ بالشفعة وشمل
قوله كثره الخ القول الأخضر كذا كره ابن عرفة ويفيده كلام المواق ولعله فيملي زرع ليبيعه
أخضر وذ كر بعض أن الغماري ذكر في شرح الرسالة أن فيه الشفعة وظاهره مطلقا ثم ان
قوله ومقتاة عطف على مقدراى ثمرة غير مقتاة ومقتاة اذ لا يخفى ان المقتاة ليست اسماء للقضاء
بل لما يكون فيه القضاء (ص) وباذنجان (ش) يعني أن أحد الشركاء اذا باع نصيبه من
الباذنجان فليشركائه الأخذ بالشفعة وكذلك الشفعة ثابتة في كل ماله أصل تجزئ ثمره وأصله
باق كالقطن والقرع وما أشبه ذلك وبالغ بقوله (ص) ولو مفردة (ش) للتفيمه على خلاف
أصبح القائل بعدم الشفعة ان بيعت بدون أصلها ولا مانع من عود المبالغة للثمرة وما بعدها
والمراد مفردة عن الاصول في الثمرة وعن الارض فيما بعدها (ص) الا أن تبيس (ش) يعني
ان الثمرة اذا بيعت ويبست بعد العقد وقبل الأخذ بالشفعة فانه لا شفعة فيها ومثله اذا وقع
البيع عليها وهي يابسة كافي المدونة ومقتضى هذا أن الجد قبل البيع غير كاف وهو ظاهر
اذ لو كان كافيا لم يثبت الخلاف بين الموضعين اذ كل من البيع والجد اذ كاف في كليهما (ص)
وحط حصتها ان أزهرت أو أبرت (ش) يعني أن الاصول اذا بيعت وعليها يوم البيع ثمرة مأبورة
أو قد أزهرت واشترطها المشتري ولم يأخذ الشفيع بالشفعة حتى يبست الثمرة وقلتم لا شفعة فيها
حينئذ فانه يأخذ بالاصل ويحط عن الشفيع ما يتوب الثمرة من الثمن لانها حينئذ حصصة من
الثمن (ص) وفيها أخذها ما لم تبيس أو تجذو هل هو اختلاف أو بلان (ش) هذا راجع لقوله

تقديمها بذلك القيد أقول وهو المتعين (قوله بل لما يكون فيه القضاء) المتبادر منه انه أراد النبت المعلوم الذي
تنبت فيه القضاء ولكن قوله بعد والمراد الخ يؤيد ان المراد بها الارض التي فيها النبت المعلوم (قوله وباذنجان) بفتح الذال المعجمة وكسرها
وهو من عطف الخاص على العام (قوله وبالغ الخ) حاصل ما أفاده الشارح بهرام أن الخلاف في ثمرة الشجر ثم ذكر ان المقائلي كالغمار (قوله
الا أن تبيس) قال ابن رشد معنى يبيسها هو حصول وقت جذائها لبيس ان كانت تبيس أو لا كل ان كانت لا تبيس اه وقال أبو الحسن
الصغير المراد ببيس الثمرة استغنائها (قوله ان أزهرت أو أبرت) لو اقتصر على أبرت لكان الازهار مفهوما بالطريق الاولى وأما اذا كانت
غير مأبورة فلا يحط عنه من الثمن شيئا (قوله ما لم تبيس) حقه حذف لفظ تبيس ولفظ أو يزيد لفظ أيضا فيقول وفيها أيضا أخذها ما لم
تجذو يكون هذا عطف على قوله الا أن تبيس ومعارض والمعتد انه خلاف وان له أخذها ما لم تبيس ويدل على التصويب المتقدم

اقتصاره على ما لم تجز في حالة التوفيق (قوله ورجع بالمؤنة) أي في الذمة (قوله فان الشفيع يأخذ الثمرة مع أصلها) أي بجميع الثمن (قوله مأبورة) أو قد أزهت وأما إذا كانت غير مأبورة فلا يحيط عنه من الثمن شيئا وقوله ولم تيسر أي وأما لو يست فقد فاز به المشتري (قوله وهذا هو المشهور) مقابله ما قاله عبد الملك وسحنون ليس على الشفيع غير الثمن لأن المبتاع ألتقى على مال نفسه فلا يرجع إلا بماله عين قائمة (قوله يعني ان البئر والعين الخ) إشارة إلى أن الكاف أدخلت العين (١٦٩) (قوله التي لم تقسم أرضها) أي المشتركة بينهما التي

تبقى بها وترز ع عليها وقوله أو مفردة أي باع حصته في البئر والعين فقط (قوله اتخذت البئر وتعددت) هذا العموم ليس مصرحاً به بل انما هو بحسب فهم الفاهم والاولو كان ذلك مصرحاً به فيما تأنى وفاق (قوله وأرض مشتركة) قال بهرام وقال ابن لبابة معنى المدونة انها بئر لافناء لها ومعنى العينية انها لها فناء وأرض مشتركة يكون فيها القلدا اه أقول اذا كان الامر كما ذكر فلا يظهر التوفيق فالتناسب اسقاط وأرض نعم لوجه من باب العطف المرادف وان المراد بالارض الفناء فلا اشكال ثم يرد أن يقال ان من لوازم البئر أن يكون لها الفناء لقول المصنف فيما يأتي وما لا يضيق على وارد ولا يضرب على بئر (قوله وأولت أيضا بالخدمة) إشارة لضعف هذا التأويل (قوله فهو إشارة للوفاق) أي والمعنى وأولت بالتي توحدت فلم تعدد أو توحدت أي انفردت عن الفناء (قوله والمعنى أن العرض الخ) انما نص المصنف على ذلك لان بعض الشافعية حكى عن مالك الشفعة في ذلك عبد الوهاب وغيره ولا يعرف ذلك أصحاب مالك (قوله والمعنى أن العرض والطعام) أي المشترك فان لم يبيع أحدهما ولكن

ما لم تيسر يعني أن الشفيع يأخذ الثمرة بالشفعة ما لم تيسر ووقع في المدونة أنه يأخذها بالشفعة ما لم تيسر أو تجز فحمل بعض الاشياخ المدونة على الخلاف لانه قال فيها مرة ما لم تيسر مرة ما لم تجز فحمل بعضهم على الوفاق فحمل قولها بالشفعة ما لم تيسر اذا اشتراها مفردة عن أصلها فبأخذها بالشفعة ما لم تيسر فان جذت قبل البيع فله أخذها وحمل قوله فيها ما لم تجز اذا اشتراها مع أصلها أي فبأخذها بالشفعة ما لم تجز سواء أخذت قبل البيع أو بعده (ص) وان اشترى أصلها فقط أخذت وان أبرت ورجع بالمؤنة (ش) هذا قسم قوله سابقا وخط حصتها ان أزهت أو أبرت والمعنى أنه اذا اشترى الأصل فقط ولا ثمرة فيه أو فيه ثمرة لم تؤبر فان الشفيع يأخذ الثمرة مع أصلها بالشفعة ولو كانت الثمرة مأبورة يوم الأخذ بالشفعة فقوله وان أبرت أي عند المشتري أي أو أزهت ولم تيسر وحينئذ يرجع المشتري على الاخذ بالشفعة بالمؤنة أي بأجرته في خدمته للأصول والثمرة من سقى وتأبير وعلاج ولو زادت المؤنة على قيمة الثمرة قاله محمد وهذا هو المشهور والقول قوله فيما ادعى من المؤنة ما لم يبين كذبه (ص) وكثير لم تقسم أرضها والافلا (ش) يعني أن البئر والعين المشتركة التي لم تقسم أرضها اذا باع أحد الشريكين نصيبه فيهما مع الارض أو مفردة فليشر بكم الأخذ بالشفعة وأما ان قسمت الارض فلا شفعة فيها اتخذت البئر وتعددت قاله في المدونة لان القسم يمنع الشفعة وقال في العينية الشفعة ثابتة وهل مافي الكتابين خلاف واليه ذهب الباجي أو وفاق واليه ذهب سحنون فقال معنى مافي المدونة بئر متحدة ومافي العينية أبار كثيرة وقال ابن لبابة معنى المدونة بئر لافناء لها ومعنى العينية لها فناء وأرض مشتركة وشمل التوفيقين قوله (ص) وأولت أيضا بالخدمة (ش) أي غير المتعددة وغير ذات الفناء وأشار أيضا إلى التأويل بالخلاف وهو باق الفناء المدونة على ظاهرها والمراد بأرضها الارض التي تسقى بها وترز ع عليها وقوله وكثير لم تقسم أرضها أي فيها الشفعة ولو متحدة وقوله والافلا أي والابان قسمت أرضها فلا شفعة فيها وظاهره ولو تعددت وهذا على حل ما وقع في المدونة وما وقع في غيرها على الخلاف وقوله وأولت أيضا بالخدمة هو راجع لفهم لم تقسم أرضها المشار اليه بقوله والافلا فهو فيما اذا قسمت أرضها فهو إشارة إلى الوفاق (ص) لا عرض وكتابة ودين (ش) معطوف على بئر والمعنى أن العرض والطعام لا شفعة فيه وكذلك لا شفعة في الكتابة للعبد اذا باع سيده الكتابة لاجنبي ولو كفاشر يكن في عبد كاتبا فباع أحدهما نصيبه من الكتابة فانه لا شفعة لشر بكم فيها وكذلك صاحب الدين اذا باعه لغيره من هو عليه فانه لاحق للمدين على من اشتراه الا أن يبيعه من عدوه فان المدين أحق بهادفع الضرر (ص) وعلاو على سفل وعكسه وزرع ولو بأرضه وبقيل (ش) يعني أن صاحب العلو لا شفعة له على صاحب الاسفل ولا عكسه اذا لشركة بينهما فبأباعه أحدهما لان الحصص متمايزة وكذلك لا شفعة في زرع

(٢٢ - خرشي سادس) وقف في السوق على ثمن فشر بكمه أحق بهادفع ضرر الشريك لا لالشفعة لكن ان فرض أنه باع لغيره مضي وينبغي ما لم يحكم لشر بكمه كما أفاده عجم (قوله لا شفعة في الكتابة للعبد) أي لا يكون المكاتب أحق بكتابتة والافليس هناك شركة حتى تتوهم شفعة تستق وقوله ولو كانا الخ هذا ظاهر وكذا يقال في قوله وكذلك صاحب الدين (قوله وعلاو على سفل الخ) لم يكتف المصنف عن هذه بقوله فيما مر وجار لان شدة التصاق العلو بالسفل ربما يتوهم منه الشركة بينهما الخ (قوله لان الحصص متمايزة) وهما جارحان كما في نت وفي بهرام لشيء مما بالجارين قال عب وهو أدلى لان الجار حقيقة من هو على عينك أو يسارك أو أملك أو خلفك اه أقول

الظاهر ما قاله ثن وكلام عب لا يظهر (قوله بعد يسه) لا مفهوم له بل سواء كان بعد يسه أو وهو أخضر أو قبل نباته كالمبيع مع أرضه (قوله ونحوها) أي كالبسطة والمواخية (قوله فإراه) على لقوله ولا يدخل فيه القرع وقوله والقرع من المقائى أى يلحق بالمقائى قال ابن القاسم في العتبية والمقائى كالثمار (١٧٠) وكذلك الباذنجان والقطن والقرع الباجى يريد وكل ماله أصل تجنى ثمرة مع بقائه

ففيه الشفعة اه (قوله ولو قال قسم متبوعها لكان أوضح) أى لان المتبادر من المصنف أنه عائد على الممر وحده منع أن الامر ليس كذلك (قوله وسواء احتياج الحائظ الخ) أى سواء احتياج الحائظ الى الحيوان بالفعل أو لا لأنه منتهى الاحتياج اليه والحاصل أن المراد به ما يحتاج اليه سواء كان عاملا بالفعل أو متهال (قوله وأدخلت الكاف الخ) أى على القول بأن الشفعة فيما لا يقبل القسم وأما على القول الآخر فالكاف استقصائية (قوله والجيسة) موضع الجبس (قوله ونحوها) كالطاحون (قوله والافيه بعده) أى وان كانت الهبة بثواب فالشفعة بالثواب بعد دفعه لعدم لزومها الموهوب له (قوله بسبب هبة غير ثواب) أى ويختلف أنه ما وهب لثواب ان كان متهافلا شفعة حينئذ وظاهره ولو حصل الثواب بعد ذلك لكونه لم يقصد (قوله وهذا اذا كان الثواب غير معين) أى فلا يلزمه رد العوض بمجرد القبول بخلافه اذا كان معيناً فيلزم مجرد القبول (قوله اذا اشترى الشقص على الخيار) لا يخفى أن هذا في الخيار الشرطى وأما الخيار الحكيم هل هو كالشرطى أولا أى فاذا رد بعد اطلاعه على العيب فله الشفعة ان قلنا ان الرد بالعيب ابتداءً يبيع ولا شفعة له ان قلنا

فلو باع احد الشر يكتن حصته فيه بعد يسه فلا شفعة فيه لشر يكتن ولو يبيع مع أرضه والشفعة للشفيع في الارض بما يخصها من الثمن من قيمة الزرع وكذلك لاشفعة في البقول كهندبا ونحوها ولا يدخل فيه القرع فإراه بالبقل ما عدا الزرع والمقائى والقرع من المقائى (ص) وعرضه وممر قسم متبوعه (ش) يعنى ان الدار اذا قسمت بيوتها لاشفعة في عرضتها أى ساحتها وسواء باع حصته مع ما حصل له من البيوت بالقسم أو باع العرضة وحدها ولو أمكن قسمها لان العرضة لما كانت تابعة لاشفعة فيه كانت لاشفعة فيها وكذلك لاشفعة في الممر اذا كانت الدارين قوم واقسموا بيوتها وتر كوالمرر ينتفعون به وباع أحدهم ما يخصه فيه فلا شفعة للبقية سواء باع حصته من الممر مع ما حصل له من البيوت بالقسم أو باع حصته في الممر وحده ولو أمكن قسمه كما مر ولو قال قسم متبوعهما كان أوضح (ص) وحيوان (ش) يعنى ان الحيوان لاشفعة فيه وأعاد هذا مع فهمه من قوله لا عرض لأجل قوله (ص) الا فى كحائط (ش) أى الا أن يكون الحيوان والرقيق فى حائط فان الشفيع يأخذ ذلك بالشفعة وسواء احتياج الحائظ الى ذلك الحيوان أم لا وليس له أن يأخذ بعض ذلك دون بعض فلو باع حصته من الحيوان وحده فلا شفعة فيه وأدخلت الكاف المعصرة والمجيسة ونحوهما (ص) وارث وهبة بلا ثواب والافيه بعده وخيار الابد مضيه (ش) هذا مفهوم مامر والمعنى أن الارث أى الموروث لاشفعة فيه لانه جبرى وكذلك لاشفعة اذا ملك الشقص بسبب هبة بغير ثواب لانه بغير معاوضة فلو حصل الشقص بسبب هبة على ثواب فان الشفعة ثابتة فيه لكن بعد دفع العوض لان الموهوب له له الخيار ان شاء تمسك بالهبة وان شاء ردها على واهبها فهي غير لازمة له وهذا اذا كان الثواب غير معين فأما ان كان معيناً فإنه لا يشترط دفعه بل للشفيع أن يأخذه بالشفعة قبل دفعه لانه حينئذ كالثمن المعين في البيع وبأخذه الشفيع بقيمة الثواب ان كان مقوماً ومثلاً قدر اوصفة ان كان مثلياً وكذلك لاشفعة اذا اشترى الشقص بالخيار للبائع أو المشتري أو لغيرهما لانه غير لازم لان بيع الخيار منحل على المشهور والابد مضيه ولزومه فيه الشفعة حينئذ ومضيه بأن يسقط من له الخيار حقه في أثناء المدة وأما أن تمضى المدة وبهذا ظهر أن الضمير في مضيه يرجع على بيع المقدر لا على الخيار باعتبار زمنه لان لزوم لا يتوقف على انقضاء الزمن خاصة بل يكون لغيره (ص) ووجب لشره ان باع نصفين خياراً ثم تلا فامضى (ش) يعنى أن من ملك دارا فباع نصفها على الخيار لرجل ثم باع النصف الآخر لرجل آخر على البت ثم أمضى من له الخيار البيع فان الشفعة يجب حينئذ لمشتري الخيار على المشتري البت على قول ابن القاسم بناء على أن بيع الخيار منعقد وقت صدوره وهو خلاف المشهور وهو مشهور مبنى على ضعفه وأما على أنه منحل فالشفعة لصاحب المنبرم على صاحب الخيار فالضمير في المشتري يرجع لمشتري المبيع بالخيار لا لمشتري الخيار لان الخيار لا يشترى وفي باع لملك جميع الدار مثلاً وقوله فامضى أى أمضى من له الخيار بيع الخيار بعد بيع البت (ص) وبيع فساداً لأن يفوت فبالقيمة (ش) يعنى أن البيع الفاسد لاشفعة فيه لانه منسوخ

انه نقض للبيع (تنبية) سكت الشارح عن مفهوم فامضى وتبينه فنقول انه لو رد لا يكون الحكم كذلك والحكم انها شرعا لبائع الخيار فيما يبيع بتلا حيث كان غير بائع البت لانه تبين انه على ملكه بناء على أن بيع الخيار منحل فان كان بائع البت هو بائع الخيار لم تكن له شفعة فيما باعه بتلا (قوله فهو مشهور) أى الاخذ بالشفعة وقوله مبنى على ضعفه وهو الاعتقاد (قوله الا أن يفوت فبالقيمة) أى اذا كان متفقاً على فساد ما لا يفيض بالثمن

(قوله بمحوه سوق) فيه نظركا يعلم ما تقدم في البيوع ولذا قال في ك وجد عندى مانعه والقوات بغير حواله الاسواق بل بالبيع والهدم والبناء والشفيع غير عالم فيها والافلاشفعة (قوله فاذا دفعها فقدم ملك المبيع) لا يخفى أنه مالك المبيع بمجرد لزوم القيمة (قوله مع انهم جعلوه) أى أخذ الشفيع لابقيد الفاسد (قوله وان استحق الثمن) أى المعين من البائع وقوله أو رد بعيب أى رده البائع بعيب على المشتري بعد أخذ الشفيع بالشفعة (قوله مخرج من قوله الآن بفوت الخ) في الحقيقة مستثنى من محذوف والتقدير الآن بفوت فالقيمة لازمة في أى مفوت الآن يكون (١٧١) القوات يبيع صح فبأخذ بالثمن (قوله

ولا يأخذ بالقيمة) قال عجم بعد كلام طويل والحاصل أنه ان فات بغير البيع الصحيح فإنه يأخذه بالشفعة بالقيمة ان كان متفقا على فسادها فان كان مختلفا فيه فالشفعة فيه بالثمن فان فات بالبيع الصحيح ولم يدفع للمشتري القيمة قبل قيام الشفيع فإنه يأخذه بالثمن في البيع الصحيح فان دفع المشتري القيمة أو الثمن قبل قيام الشفيع فإنه يخير في الأخذ بالقيمة أو بالثمن في البيع الفاسد وبين الأخذ بالثمن في البيع الصحيح وأما ان فات بغير البيع الصحيح ثم حصل فيه بيع صحيح فان كان فسادا متفقا عليه فإنه يخير في أن يشفع بالقيمة أو بالثمن في البيع الصحيح وان كان فسادا مختلفا فيه فإنه يخير في أن يشفع بالثمن في البيع الفاسد أو بالثمن في البيع الصحيح فعلم بما قررنا أنه ان فات بالبيع الصحيح ثم حصل فيه مفوت بغيره أنه لا يلتفت اليه فتأمل اهـ (قوله يعنى أن الشفيع) المناسب ابقاؤه على ظاهره وان المراد المقاسمة بالفعل لا الطلب وحده كما هو النقل (قوله يعنى أن الشفيع اذا طلب الخ) الذى اعتمد تحشى بت بالنقل أن قول المصنف ان قاسم يحصل على ظاهره وأما اذا لم يحصل قيمه بالفعل فلا وقوله

شرعا ولو علم به بعد أخذ الشفيع فسخ بيع الشفعة والبيع الاول لان الشفيع دخل مدخل المشتري الا أن يفوت المبيع بفسادها بحواله سوق فأعلى فإنه لا يفسخ وتلزم فيه القيمة فاذا دفعها فقدم ملك المبيع فاذا أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة فإنه يأخذ الشقص بالقيمة التي لزمت المشتري فقوله وبيع فسد أى ومبيع يبيع فسد علمنا بفساده أم لا ولم يجعلوا أخذ الشفيع للفاسد فواتهم جعلوه فواتا في قول المؤلف وان استحق الثمن أو رد بعيب بعد هذا الخ ويجيب بأن المستحق وواجب العيب لو أجاز أجاز بخلاف البيع الفاسد لا يصح ولو أجاز وقوله (ص) الا يبيع صح فبالثمن فيه (ش) مخرج من قوله الا أن يفوت بالقيمة والمعنى أن البيع الفاسد اذا فات بسبب بيع صحيح أى بأن باعه الذى اشتراه فسادا يبيعا صحيحا فان هذا البيع الصحيح يكون مفوتاله فاذا أراد الشفيع أن يأخذ بالشفعة فإنه لا يأخذ الا بالثمن الذى وقع في البيع الصحيح ولا يأخذ بالقيمة (ص) وتنازع في سبق ملك الا أن يشكل أحدهما (ش) يعنى أن الشريكين اذا تنازعا في سبقية الملك فقال أحدهما لا خير ملكي سابق على ملكك وقال الآخر بل ملكي هو السابق فإنه لا شفعة لاحدهما على الآخر حينئذ ولكل منهما أن يحلف صاحبه فان حلفا أو نكلا فلا شفعة لاحدهما على الآخر وان حلف أحدهما أن ملكي سابق فالشفعة لمن حلف على من نكل وتبدئة أحدهما بالقرعة (ص) وسقطت ان قاسم أو اشترى أو ساوم أو ساقى أو استأجر أو باع حصته (ش) يعنى أن الشفيع اذا طلب مقاسمة المشتري في الشقص فان شفيعته تسقط بذلك وان لم تحصل مقاسمة بالفعل وسواء كانت المقاسمة في الذات أو في منفعة الارض للحرث أو الدار السكنى وأما مقاسمة الغلة فلا تسقطها عند ابن القاسم خلافا للشهاب وكذلك تسقط الشفعة اذا اشترى الشفيع الشقص من المشتري لان شراء دليل على اسقاط شفيعته وظاهره ولو جاهد لا يحكم الشفعة وهو كذلك لان المذهب أن الشفعة لا يعذر فيها بالجهل وفائدة سقوط الشفعة بشراء الشقص مع أن الشفيع قد ملكه بالشراء تظهر فيما اذا كان الثمن المشتري به أكثر من ثمن الشفعة وأيضا الشراء قد يقع بغير جنس الثمن الاول وكذلك تسقط الشفعة اذا ساقم الشفيع في الحصة المشتراة وأما لو أراد الشراء أو المساومة فإنه لا تسقط شفيعته وكذلك تسقط الشفعة اذا أخذ الشفيع الحصة التي له فيها الشفعة مساقاة أى جعل نفسه مساقا عند المشتري للحصة ومثله اذا استأجر الشفيع الحصة من المشتري ومقتضى حمل المساقاة على هذا المعنى أن الشفيع لو دفع حصته للمشتري مساقاة أن شفيعته لا تسقط ولا فرق بين أن يستأجر بالفعل أو يدعوا اليه وكذلك تسقط الشفعة اذا باع الشفيع حصته كلها من العقار بعد ثبوت الشفعة لان الشفعة انما شرعت لدفع الضرر وانما باع حصته فلا ضرر عليه بعد ذلك فلو باع بعض حصته فهو باق على شفيعته واختلاف هل الشفعة بقدر ما بقي وهو كالصريح في المدونة وأوله الكامل واختاره اللخمي وغيره ثم انه يستفاد من

أوفي منفعة الارض للحرث أى المنفعة الراجعة للحرث أى الراجعة لكونه يحرثها ولا الراجعة لكونه يكرها وقوله أو الدار السكنى أى أوفي منفعة الدار الراجعة للسكنى احترازا من منفعة الدار الراجعة للغلة من رجوع الكل الى بعض جزئياته (قوله للحرث) أى الراجعة لحرثها أى زرعها فيه وقوله أو الدار السكنى أى الراجعة للسكنى (قوله عند ابن القاسم) أى خلافا للشهاب (قوله وظاهره ولو جاهد لا يحكم الشفعة) أى جهل ان الشراء يسقط الشفعة فحكم الشفعة الاسقاط عند الشراء (قوله ومقتضى حمل المساقاة الخ) في عيب الجزم بهذا المقتضى (قوله وهو كالصريح الخ) وهو المعتمد (قوله أوله الكامل) الاولى أن يقول أوله على قدر ما كان له

(قوله وهو أظهر الأقوال) انما جع لان المسئلة ذات أقوال ثلاثة قيل تسقط مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل بالتفصيل المشار اليه (قوله وقال آخر) هذا هو الذي ارتضاه عجم (١٨٢) وذهب اليه عب فقال بهدم أو بناء أو غرس من المشتري ولو يسيرا أو كان

هذا أن قول المؤلف وهي على الانصباء محل المراد به يوم الشراء أو يوم قيام الشفيع بالشفعة هذا وظاهر كلام المؤلف السقوط ولو باع حصته غير عالم يبيع شريكه وهو ظاهر المدونة وذكر في البيان من رواية عيسى عن ابن القاسم انهم لا تسقط ان باع غير عالم قال وهو أظهر الأقوال (ص) أو سكت بهدم أو بناء أو شهرين ان حضر العقد والسنة (ش) أي وكذلك تسقط الشفعة اذا سكت الشفيع والمشتري بهدم في الشقص الذي اشتراه أو يفي فيه لان سكوته مع ذلك يدل على اسقاط شفعته في ذلك أي بهدم ما لا يهدم أو يبنى ما لا يبنى وأما لو هدم ما يهدم أو يبنى ما يبنى فلا تسقط شفعته قاله بعض وقال آخر وظاهره ولو كان الهدم والبناء للاصلاح فليس كمسئلة الحيازة وظاهره أيضا ولو كان يسيرا وكذلك تسقط الشفعة اذا حضر الشفيع عقد الشراء وكتب خطه في الوثيقة ومضى بعد ذلك شهران وهو ساكت بلا مانع له من القيام بحقه في الشفعة فان لم يحضر عقد الشراء أو حضر ولم يكتب شهادته فان شفعته لا تسقط الا بعد مضي سنة بعد العقد ولو ادعى الجهل بالحكم بأن قال أنا جهلت وجوب الشفعة لي وما مشي عليه المؤلف هو ما لا ينرشد مع تكلف ومذهب المدونة أنه لا يسقط شفعته الا السنة وما قاربها ولو كتب شهادته وقوله (ص) كان علم فغاب (ش) تشبيه تام أي ان من علم بوجوب شفعته فغاب حكمه حكم الحاضر فان كتب شهادته بعد الوثيقة تسقط شفعته مضي شهرين والا فمضي سنة على ما مر (ص) الا أن يظن الاوبة قبلها فعين (ش) يعني أن الشفيع اذا سافر وكان يظن أنه يرجع قبل مضي المدة المسقطه فعاقه أمر أي حصل له أمر عاقه عن الاياب فانه باق على شفعته ولو طال الزمان بعد أن يحلف أنه ما سافر مسقطا لشفعته واليه أشار بقوله (ص) وحلف ان بعد (ش) أي بعد الزمان في غيبته وان جاء بعد مضي المدة المسقطه بزمان قريب لم يحلف والقرب والبعد بالعرف كما هو الظاهر ^{تقريبه} أخذ ابن رشد من مسئلة الا أن يظن الخ أن الزوج اذا شرط لامرأته أنه لا يغيب عنها أكثر من شهر مثلاً ثم خرج مسافرا فأسره العدو وأن لا قيام لها بشرطها اه وأما لو خرج يريد غزوا فأسره العدو والمسئلة بمجالها فلها القيام بشرطها قاله في الطرر وبه قال بعض شيوخ الزرقاني ولعل الفرق أن الخروج للغزو ومظنة الاسر فكانت مختار في حصوله ولا كذلك الخروج للسفر في غيره ثم ان قياسها على هذه المسئلة يقتضي أن الحبس ونحوه كالاسر (ص) وصدق إن أنكر علمه لأن غاب أولا (ش) يعني أن الشفيع اذا غاب أكثر من سنة ثم جاء يطلب الشفعة فقال له المشتري أنت علمت بالبيع وغيب غيبة بعيدة فلا شفعة لك وقال الشفيع ما علمت بالبيع فالقول قوله مع عينه وبأخذ شفعته لأن كان غائبا قبل عقد الشراء وهو مراده بأولا فانه باق على شفعته أبدا حتى يرجع ولو طال الزمان وكذلك لو لم يعلم بالبيع حتى غاب فانه باق على شفعته أبدا فاذا رجع بعد غيبته كان حكمه حكم الحاضر العالم بالبيع أي فلا تسقط شفعته الا بعد مضي سنة من يوم قدره أو يصرح باسقاطها فانه لا شفعة له بعد ذلك وظاهر كلام المؤلف سواء بعدت الغيبة أو قربت وهو ظاهر كلام ابن القاسم وقيدوها أشبه بالبعيدة وأما القريبة التي لا كلفة عليه فيها فكالحاضر وهو الموافق لقول المؤلف آخر باب القضاء والقريب كالحاضر ولما كتبه الشيخ عبد الرحمن بطرقة الشارح (ص) أو أسقط لكذب في الثمن وحلف أو في المشتري أو المشتري

الاولان لا صلاح فليست كمسئلة الحيازة (قوله وكتب خطه) أي بأن شريكه باع نصيبه أي أو أمر بالكتابة أو رضى به بائيل المدار على ذلك ولو لم يحضر ~~فكان~~ كان الاولى للشارح أن يقول أراد بحضور العقد الكتابة حضر العقد أولا ومثل ذلك الامر بالكتابة والرضا بها (قوله مع تكلف) التكلف هو ما قدره بقوله وكتب خطه (قوله وما قاربها) هو الشهر والشهران على ما قال ابن الهندي وهو الراجح ومقابلة قولان أحدهما أنه على ثلاثة أشهر فانيهما أربعة أشهر (قوله فان كتب شهادته) أي أو أمر بالكتب (قوله فعين) أي عن ذلك بأمر يذرفيه ولا بد من بينة أو قرينة على أن ذلك لعذر لا مجرد قوله ان ذلك كاف (قوله وان جاء الخ) قال عجم في شرحه قلت ظاهرا ما ذكره الخطاب ان من ظن الاوبة قبلها فعين أنه يحلف سواء قرب أو بعد (قوله المدة المسقطه) وهي الشهران في الاولى والسنة في الثانية ولومع البينة أو القرينة (قوله أنه لا يغيب عنها) أي وان غاب عنها فأمرها ببيدها الخ هذا من ثقة التصور (قوله وبه قال بعض شيوخ الزرقاني) فيه نظر فان الذي في الزرقاني أما لو خرج يريد غزوا فأسره العدو والمسئلة بمجالها فلها القيام بشرطها قاله في الطرر وبه قال جميع شيوخنا (قوله ثم ان قياسها) أي قياس مسئلة الاسر التي لا قيام

لها (قوله على هذه المسئلة) أي مسئلة المصنف (قوله لان كان غائبا الخ) أي وغيبة الشخص المشتري كغيبة الشفيع أو وغيبته ما عن محل الشقص غيبة بعيدة وهو يمكن كحضورهما ولا تنظر لغيبة الشقص (قوله وكذلك لو لم يعلم بالبيع) أي تحقيقا (قوله أو أسقط لكذب في الثمن) أي أو سكت قال عجم بعد كلام ذكره اعلم أنه يستفاد من هنا انه تسقط شفعته فيما اذا أخبره بالاخف

أو انفراداً أو أسقط وصي أو أب بلا نظر (ش) معطوف على ما قبله والمعنى ان الشفيع اذا علم
بالبيع فلما أخبر بالثمن أسقط شفيعه لكثرة ثم ظهر بعد ذلك ان الثمن أقل مما أخبر به فله
شفيعته ولو طال الزمان قبل ذلك ويحلف انه انما أسقط لاجل الكذب في الثمن ولو أسقط
لكذب في جنس الثمن فيلزمه كما اذا أخبرانه باع بدراهم فاذا هو باع بمثل كقمح مثلاً الا ان
تكون قيمته أقل مما أخبر به وكذلك لا تسقط شفيعته اذا أسقطها لاجل الكذب في الشقص
المشتري بأن قيل له فلان اشترى نصف نصيب شريكك ثم أخبرانه اشترى جميع نصيب
شريكه فله القيام بالشفعة حينئذ لانه يقول لم يكن لي غرض في أخذ النصف لان الشريك بعد
قائه فلما علمت انه ابتاع الكل أخذت لارتفاع الشريك وزوال الضرر وأولاً لاجل الكذب في
المشتري بكسر الراء بأن قيل له فلان اشترى نصيب شريكك فأسقط لذلك ثم ظهر انه غير الذي
سمى فان له أن يأخذ شفيعته كما انما كان الشخص وكذلك لا تسقط شفيعته اذا قيل له ان فلانا
اشترى حصته شريكك في الشقص فرضي به وسلم شفيعته لاجل حسن سيرة هذا المشتري
ثم علم بعد ذلك ان الشقص اشتراه هو وشخص آخر فله القيام بالشفعة لانه يقول انما رضى
بشريكه فلان وحده لا شر كنه مع غيره ولم يذكر في هذه الامور الثلاثة الحلف وينبغي أن يحلف
فيها ايضاً (تبيينه) لو أخبر بتمديد المشتري فرضي ثم تبين انه واحد فله بعض ما حصل منه الا
أن يكون له غرض في التمديد كذا ينبغي وعليه فيمكن ادخاله في قول المؤلف أو انفراده أي
شأن انفراده وكذلك تكون الشفعة فيما اذا أسقط ولي المحجور شفعة محجوره بلا نظر في
ذلك بل كان الاخذ به هو والنظر للمحجور فانه اذا بلغ رشيداً له أن يأخذ به أو أبوه والقاضي
كذلك فقله بلا نظر أي ان ثبت ان اسقاطهما على غير وجه النظر وذلك لانهما محجوران على
النظر عند الجهل بفعله ما أو ما الحالك فلا يحمل فعله على النظر عند الجهل (ص) وشفع لنفسه
أوليتيم آخر (ش) يعني ان الولي أباً أو وصياً اذا كان شريكاً للمحجور فباع حصته المحجور فله
أخذها بالشفعة ولا يكون توليه البيع مانعاً من ذلك وكذلك لو باع حصته نفسه فله أخذها
بالشفعة لليتيم ولا بد من الرفع للحاكم فلهما احتمال بيعه برخص لا أخذه لنفسه أو بفعله لا أخذه
لمحجوره ومن في حجره يتيمان مشتركان في دار مثلاً وباع حصته أحدهما فله أن يأخذ لآخر
بالشفعة ولا يكون توليه البيع مانعاً من ذلك (ص) أو أنكر المشتري الشراء وحلف وأقر
بأنه (ش) يعني أن الشفعة ساقطة في هذا لان الاخذ بالشفعة لا يكون الا بعد ثبوت الملك
للمشتري والحال انه منكر للشراء فلا شفعة للشفيع عليه ولا يلزم من اقرار البائع بالبيع
ثبوت الشراء لانكار المشتري له فلو نكل المشتري حلف البائع وثبت البيع والشفعة وأولى
لو أنكر البائع البيع (ص) وهي على الانصاء (ش) يعني ان الشفعة بمعنى الشقص المأخوذ
بالشفعة مستحقة ومفضضة على قدر الانصاء على الرأس لان الشفعة انما وجبت لشر كنههم
لا لعدددهم فيجب تفاضلهم فيها بتفاضل أصل الشر كنه فاذا كان العقارين ثلاثة مثلاً لا أحدهم
نصفه ولا آخر لنفسه ولا آخر سدسه فباع صاحب النصف نصيبه من أجني فلشريكه أن
يأخذ ذلك بالشفعة فما أخذ صاحب الثلث ثلثي الشقص وبأخذ صاحب السدس ثلثه وكلام
المؤلف فيما يتقسم وأما فيما لا يتقسم فهي على الرأس اتفاقاً وهل تعتبر الانصاء يوم الشراء أو
يوم قيام الشفيع وانظر ما يترتب على ذلك في الكبير (ص) وتزلة للشريك حصته (ش) يعني
أن الشريك اذا كان هو المشتري من أحد الشر كنه فله تركة حصته وبأخذ بقية الشر كنه
منه على قدر انصائهم مثلاً دار بين أربع لحددهم الربع وللآخر الثلث وللآخر الثلث أيضاً
وللآخر النصف فباعه لصاحب الربع فان له صاحبي الثلثين أن يأخذ بالشفعة نصف المبيع

فظهر انه أشد الا أن تكون قيمة
الاشد أقل وان سلم فيما اذا أخبره
بالاشد فظهر انه أخف لم يلزمه
التسليم والموزون أخف من
المكيل والنقد أخف منهما اه
(قوله معطوف على ما قبله) وهو
قوله غاب (قوله ومن في حجره يتيمان
الح) ولا يحتاج لرفع (قوله وحلف)
أي انه لم يشتر وقوله وأقر بأنه أي
ادعى انه باعه له ومفهوم أنكر
المشتري انه لو أقر به مع اقرار البائع
فالشفيع الاخذ (قوله وانظر
ما يترتب على ذلك في ل) ومما
تقدم يظهر أن المعتمد هو القول
الثاني وتظهر ضرورة ذلك فيما اذا باع
بعض مستحق الشفعة بعض نصيبه
بعد وقوع الشراء وقبل قيام الشفيع
فاذا كانت دار بين ثلاثة أثلاثاً
فباع أحدهم حصته ثم بعد بيعه
وقبل قيام الشفيع باع أحد الباقيين
نصف نصيبه فهل يشتر كان في
أخذ الثلث المبيع أولاً بالشفعة
نظر الى نصيب كل يوم وقوع التبائع
في الثلث المبيع أولاً أو ان من باع
نصف نصيبه له الثلث بالشفعة
ومن لم يبيع له الثلثان فيما نظرا الى
نصيب كل يوم القيام خلاف ثم
ان من لم يبيع يأخذ بالشفعة نصف
نصيب صاحبه الذي باعه

(قوله وطولب بالأخذ) أي أو الاسقاط أي الشفيع لا يبعد كونه مشتريا كافي الذي قبله أي طالبه المشتري عند حاكم بالأخذ بالشفعة (قوله لا قبله) الأولى اسقاطه لانه (١٧٤) لا تصور المطالبة قبله لان تنفي الشيء فرع تصوره (قوله ولم يلزمه اسقاطه) أي ولو على وجه

التعليق كان اشترت أنت فقد اسقطت شفعتي (قوله ان هذين الحق فيهما لله تعالى) وحق الله أو كد وان كان حق الادعي مبنيا على التشايع (قوله في الفروج) بدل من قوله النكاح وكأنه قال ولا احتياط في الفروج ثم أقول ولا يخفى أن الفروج الذي أشار به أيضا إنما هو توجييه للفرق الأول الذي هو قوله ان هذين الحق فيهما لله (قوله مقدور عليه) أي من حيث انسيبه فعل اختياري له بخلاف عقد البيع التام الذي عنه الشفعة فليس باختياري له لكن أقول شراؤه فعل اختياري له فلا فرق (قوله ولا يجب على البايع ترك) أي ترك المبيع وقوله حتى يعلم المشتري المناسب أن يقول كافي لـ حتى يعلم الشريك أي يعلمه بأن غرضه البيع للشفعة هل للثمنية في شرائه (قوله وانما يستحب فقط) تابع في هذه العبارة الفيشي في حاشيته وظاهره انه متعلق بالمستأثن ولكن ذكره عب في الأولى التي هي قوله ولا يجب على المشتري ترك التصرف مقتصر عليها ولم يذكر الثانية التي هي قوله ولا يجب الخ (قوله كهبة وصدقة) أي وعق بأن يشتري نصف حائط به عيبد مثلا فيعتقه المشتري وإذا انقض العتق والوقف ورد الثمن للمشتري (فعل به ما شاء) قوله وظاهره الخ في سبب ومحل المصنف ما لم يحكم بعدم ما ذكره مخالف يرى ابطال الشفعة بذلك قاله البساطي على سبيل

وباقية المشتري يستحقه بالشفعة فقوله وترك الشريك أي لشريك المشتري وفي بعض النسخ للشفيع بدل الشريك وكل صحيح (ص) وطولب بالأخذ بعد اشتراؤه لا قبله (ش) المطالب بكسر اللام هو المشتري أو وكيله والمطالب بفتح اللام هو الشفيع أو وكيله والمعنى ان البيع اذا وقع في الشقص فان المشتري له مطالبة الشفيع اما أن يأخذ بشفعته أو يتركها أي يسقط حقه منها لما يلحق المشتري من الضرر بعدم التصرف في الحصة المبيعة وأما قبل صدور البيع في الشقص فانه لا مطالبة له عليه بأخذ ولا بتركه وإذا أسقط الشفيع شفعته في هذه الحالة لا يلزمه لان من وهب مالا ملك لا تصح هبته أي لا تلزم له الأخذ بالشفعة اذا وقع البيع بعد ذلك واليه أشار بقوله (ص) ولم يلزمه اسقاطه (ش) ولو أتى بالفاعيل الوافي فيبدأ منه مفرع على قوله لا قبله لكان أحسن وهذا بخلاف من قال لعبدان ملكتك فأنت حر أو ان تزوجتك فأنت طالق فيلزم مع انه قبل الوجوب والفرق ان هذين الحق فيهما لله تعالى بخلاف الشفعة وأيضا الشارع في العتق منشفة للحرية والاحتياط في النكاح في الفروج وأيضا لان كلا من العتق والطلاق مقدور عليه بخلاف عقد البيع التام الذي عنه الشفعة وقوله وطولب أي عند الحاكم ولا يجب على المشتري ترك التصرف حتى يعلم الشفيع ولا يجب على البايع تركه حتى يعلم المشتري وانما يستحب فقط خلافا لفتوى ابن رزق (ص) وله نقض وقف كهبة وصدقة (ش) يعني ان المشتري للشقص اذا وقفه أو وهبه أو صدق به قام الشفيع فله نقض الوقف ولو كان مسجدا وكذلك له نقض الهبة وأخذ الشقص بالشفعة وله امضاء ذلك وظاهره ولو حكم بحصة الوقف والهبة والصدقة من يرى أن الشفعة تفوت بذلك (ص) والتمن اعطاه ان علم شفيعه (ش) يعني أن الشفيع اذا قام ونقض الهبة أو الصدقة وأخذ الشقص بالشفعة فان الثمن الذي وقع به البيع يكون للوهوب له لان المشتري للشقص الماعلم أن له شفيعا ووهبه الغير فكأنه دخل على هبة الثمن فقوله ان علم شفيعه أي ان علم الواهب أن له شفيعا وليس المراد علمه بعينه فضمير علم للواهب والضمير في شفيعه عائد على الشقص أو المشتري وعبر بعلم دون عرف للاشارة الى أن العلم متعلق بالكيان والمعرفة متعلقة بالجزئيات فالعلم متعلق بأمر كلي فلا يدل على انه علم عين شفيعه (ص) لان وهب دارا فاستحق نصفها (ش) يعني ان من اشترى دارا فوهبها كلها لشخص ثم استحق شخص نصفها وأخذ المستحق النصف الثاني بالشفعة فلا يكون عن النصف المأخوذ بالشفعة للوهوب له أو المنتصف عليه لانه لم يثبت للمشتري ملك عليه لما ظهر فهبته له كالمعروف اذا كان عن النصف المأخوذ بالشفعة للواهب فأولى المستحق الذي يرجع به المشتري على البايع لانه اذا لم يكن له ثمن النصف الذي هو ملك الواهب فأولى أن لا يكون له عن النصف الذي يمين له أنه ليس ملكا للواهب وبه يعلم ما في كلامك من قوله فاستحق نصفها أي على السابق على الهبة ولا مفهوم لنصفها وضمير وهب عائد على المشتري المقدر أي لان وهب المشتري دارا الخ (ص) وملك بحكم أو دفع عن أو اشهاد (ش) يعني أن الشفيع يملك الشقص من المشتري بأحد أمور ما يحكم حاكم بأنه له وأما دفع الثمن للمشتري سواء رضى بذلك أو لم يرض وأما باشهاد بالاشهاد بالأخذ بالشفعة ولو في غيبة المشتري على ما عليه ابن عرفة خلافا لتقييد ابن عبد السلام أن يكون ذلك بحضور المشتري ولا يعرف لغيره وكلام المؤلف في ملك الشقص وأما الأخذ بالشفعة أي استحقاق الأخذ بها فقد قدمه المؤلف في قوله

التردد (قوله ان علم شفيعه) فان لم يعلم فالثمن لا يعطاه ويتصور ذلك بأن يعتقد المشتري أن النصف الثاني لبايعه الشفعة أو اعتقد ان بايعه حصل بينه وبين شريكه قسمة وأنه باع ما حصل له بهذا (قوله أو المشتري) هو أولى (قوله شفيعه) أي ان علم بوجود شفيعه (قوله وبه يعلم ما في كلامك) فانه جعل عن النصف المأخوذ (١) (قوله رزق في بعض النسخ رزقون اه)

بالشفعة لأهول له والمتصدق
عليه (قوله أرتباء) من الرأي وقوله
واستجمل أي استجمله المشتري
بالأخذ والترك لا يطلب الثمن خلافا
للتأني (قوله أرتباء) أي ترويا في
الأخذ والترك (قوله الساعة
الفلكية) هي خمسة عشر دأما
للازمانية التي تختلف باختلاف
الزمن من مساواة الفلكية تارة أو
نقص أو زيادة عنها تارة أخرى وانظر
إذا كانت مسافة المشتري على أقل
من كساعة هل يؤخر كساعة
ومقدار مدة النظر أولا يؤخر إلا
مقدار المسافة ومدة النظر وقوله
وطوب وقوله واستجمل الخ
مخصصان لقوله قبل أو شهرين أن
حضر العقد والاسنة أي أن محل
ذلك ما لم يطلبه المشتري ويستجمله
المشتري بدفعه له الثمن (قوله
لا يجوز له) أي لا يصح ولا يمكن
المشهور أن الأخذ صحيح غير لازم
وحيث يكون له الرجوع (قوله
يباع الشقص) أي المأخوذ
بالشفعة وأنت خير بأنه انما يباع
للمن أن لم يأت به الشفيع ويباع
من ماله ما هو أولى بالبيع من غيره
كذا ينبغي وإذا أراد المشتري أخذ
الشقص حيث بيع لأجل الثمن
فله ذلك ويقدم على غيره (قوله
فإن امتنع) أي من التسليم أي
بأن لم يسلم (قوله عند قول الشفيع
أخذت بالشفعة) أي مع معرفة
المن (قوله أنا أخذت) مضارع أو
اسم فاعل وسلم المشتري فإن لم يسلم
لم يؤجل الشفيع ثلاثا وكذا لو سكت
فلمست كالأولى لأن ما حصل من
الشفيع ظاهر في الوعد حتى
في صيغة اسم الفاعل لاحتمال
إطلاقه على ما يحصل منه أخذ
(قوله والاسقطت) كأنه قال فإن

الشفعة أخذ شريك الخ (ص) واستجمل أن قصد ارتباء أو نظر المشتري إلا كساعة (ش)
يعني أن الشفيع يطلب بأخذ الشفعة بعد عقد البيع ويستجمل في الطلب إذا قصد ارتباء أي
أن يتروى في نفسه أو قصد أن ينظر إلى الشقص المشتري ولا يعجل بل إما أن يأخذ بالشفعة
أو يسقطها إلا كساعة واحدة فإنه يعجل إليها في النظر للمشتري وهذا إذا وقفه الإمام وأما أن
أوقفه غيره فهو على شفيعته فلا استثناء قاصر على قوله أو نظر المشتري ومن رجع لما قبله أيضا
فقد خالف النقل والمراد بقوله إلا كساعة أن تكون المسافة بين محل الشفيع ومحل الشقص
كساعة وليس المراد أن تكون مدة النظر كساعة لأن مدة النظر بعد مدة المسافة والكاف
استقصائية كما يفيد النقل والتظاهر أن المراد بالساعة الساعة الفلكية (ص) ولزم أن أخذ
وعرف الثمن (ش) يعني أن الشفيع إذا عرف الثمن الذي اشترى به المشتري الشقص من
الشريك وأخذ بالشفعة فإن هذا الأخذ يلزمه أي يلزمه حكم الشفعة فالواو من قوله وعرف
واو الحال فإن لم يعرف الثمن فإن ذلك لا يلزمه ويجبر الشفيع على رده قال صاحب السكت
وغيره أنه لا يجوز له الأخذ إلا بعد معرفة الثمن لا يكون ابتداء ثمرا بثمن مجهول اه لان
الأخذ بالشفعة بيع وإذا أخذ قبل المعرفة فلهنا بفساده وجب رده فله الأخذ بعد ذلك بالشفعة
(ص) فبيع للثمن (ش) القامضية أي فبسبب اللزوم يباع الشقص أو غيره من مال الشفيع
لأجل الثمن الذي للمشتري وبعبارة فبيع للثمن أي فبيع مملوك الأخذ بالشفعة لأجل توفيق
المن للمشتري وأتى بالفاعدون ثم لا إشارة إلا أنه لا يعجل ولا ساعة ولو قال فبيع له كان أخصر
وظاهر قوله فبيع للثمن من غير تأجيل وفي النقل ما يفيد أن البيع بعد التأجيل أي باجتهاد
الإمام (ص) والمشتري أن سلم (ش) يعني أن المشتري إذا قال سلمت الشقص للشفيع عند
قول الشفيع أخذت بالشفعة فإنه يلزمه أن يدفعه له وليس له بعد ذلك رجوع فقوله والمشتري
الخ معطوف على ممول لزم فإن امتنع ولم يعجل له الشفيع الثمن فإن الحاكم يبطل شفيعته
(ص) فإن سكت فله نقضه (ش) أي فإن سكت المشتري عند قول الشفيع أخذت بالشفعة
يرد ولم يأت الشفيع بالثمن فلهما نقض البيع وأخذ شفيعته وله بيع ماله للشفيع
في ثمنه ولا خيار للشفيع وبعبارة فله نقضه أي بعد التأجيل باجتهاد الحاكم وهذا إن لم يأت
الشفيع بالثمن فإن أتى به فلا كلام له ومحل نقضه ما لم يحصل حكم بعدم نقضه ممن يرى ذلك
والحاصل أن المسائل ثلاث أحدها أن يقول الشفيع أخذت وقد عرف الثمن وسلم المشتري
وفي هذه أن لم يأت بالثمن فإن الحاكم يؤجله ثم يبيع من ماله بقدر الثمن وينبغي أن الحاكم يبيع
من متاع الشفيع ما هو أولى بالبيع الثانية أن يقول الشفيع أخذت ويسكت المشتري وفي
هذه أن لم يأت الشفيع بالثمن فإن الحاكم يؤجله باجتهاده وأدامضى الأجل ولم يأت فله أن
يبقى على طلب الثمن فيباع له من مال الشفيع بقدره وله أن يبطل الأخذ الشفيع ويبقى الشقص
لنفسه كما أشار إليه بقوله فإن سكت الخ الثالثة أن يقول الشفيع أخذت ويأتى المشتري ذلك
فإن يعجل له الشفيع الثمن جبر على أخذه وإن لم يعجل له ذلك فإن الحاكم يبطل شفيعته حيث أراد
المشتري ذلك (ص) وان قال أنا أخذت أجل ثلاثا لنقضه والاسقطت (ش) يعني أن الشفيع إذا
طلب بالأخذ فقال أنا أخذت بصيغة المضارع ولو لم يقل أنا فإنه يؤجل ثلاثة أيام لأجل الاتيان
بالنقد أو بالثمن للمشتري فإن أتى به فلا كلام والاسقطت الشفعة ورجع الشقص للمشتري
(ص) وان اتحدت الصفة وتعددت الحصص والبائع لم تبعض (ش) يعني أن الصفة إذا
اتحدت والمشتري أيضا متحد والحصص متعددة والبائع أيضا متعدد وأولى إذا اتحدت فإن
الشفعة لا تبعض ويقال للشفيع المتحد إما أن تأخذ الحصص كلها أو أتركها كلها مثال ذلك

أتى به في الثلاثة الأيام ثبتت
الشفعة والاسقطت (قوله كتعدد
المشتري على الأصح) وهو مذهب
ابن القاسم في المدونة وانما زاد مع
ذلك قوله على الأصح لقوة مقابله
بالبيع لا شهاب وسكنون
واختاره اللخمي والتونسي (قوله
والتشبيه في عدم التبعية والمعنى
كعدم التبعية) المناسب أن
يقول والمعنى إذا تعدد المشتري
فانه لا تبعية الصفقة الخ (قوله
وكان أسقط بعضهم) أي أسقط
حقه من الشفعة قبل أن يأخذ
الباقون شفعتهم أو غاب بعضهم
قبل الأخذ أيضا وقوله قبل أن
يأخذ الباقون احترازا عما لو أخذ
جميعهم بها ثم أسقط بعضهم
للمشتري حصته وقبلها فليس له
الزامها لاحد الشفعة لان قبوله
لحصته المسقط رضامنه بتبعية
الشفعة (قوله وعليها يكون المؤلف
طوى التأويل الثاني) لا يخفى أنه
على هذه النسخة يكون التشبيه
بغير مذكور (قوله تأويلان) في
كونه وفاقا كما قال ابن رشد الصواب
أن قول أشهب بالتخير تفسير لقول
ابن القاسم أو خلافا كما قال عبد
الحق فإذا علمت ذلك فقول الشارح
فقط لعل الصواب إسقاطها وانها
لم تقع في كلام ابن القاسم لانه على
اثباتها لم يأت وفاق بل بينهما خلاف
وعلى إسقاطها فقول ابن القاسم
على المشتري أي ان شاء فلا ينافي
أنه يكتبها على الشفيع

أن يكون لثلاثة مع رابع شركة هذا يشارك في دار وهذا يشارك في حانوت وهذا يشارك في
بستان فباع الثلاثة انصباهم في صفقة واحدة من رجل فقام الشريك وأراد أن يشفع في
بعض المبيع دون بعض فليس له ذلك لانه يبيع على المشتري صفقة واحدة وليس له إلا أخذ الجميع
أو ترك الجميع إلا أن يرضى المشتري بالتبعية قال ابن عبد السلام ويرضى البائعون أيضا
فقوله وان اتخذت الصفقة أي العقدة بأن كانت واحدة أي والثن متحد والالم تكن الصفقة
واحدة فقوله وتعددت الحصص وأولى لو اتخذت فالمدار على اتحاد الصفقة (ص) كتعدد
المشتري على الأصح (ش) أي والصفقة واحدة والتشبيه في عدم التبعية والمعنى كعدم
التبعية في حال تعدد المشتري فليس للشفيع الأخذ من البعض دون البعض ومعنى هذه
المسئلة اذا وقع البيع لجماعة في صفقة واحدة وتوزل لكل مشتر ما يخصه وسواء تعدد البائع
أو اتخذ فان الشفيع يخير بين أن يأخذ من الجميع أو يدع الجميع وليس له أن يأخذ من بعض
دون بعض إلا أن يرضى من يريد الأخذ منه (ص) وكان أسقط بعضهم (ش) التشبيه في عدم
التبعية والمعنى ان أحد الشفعاء اذا أسقط شفعتهم وأراد بعضهم أن يأخذها فانه يقال له اما
أن تترك الحصص كلها أو تأخذها كلها فلهما قوله وكان أسقط بعضهم عطف على كتعدد المشتري
والضمير في بعضهم للشفعاء والضمير في قوله (أو غاب) لبعضهم والمعنى انه اذا كان بعض
الشفعاء غائبوا وبعضهم حاضرا وأراد الحاضرون أن يأخذ حصته فقط بالشفعة ويترك الباقي
فليس له ذلك وانما له أن يأخذ الحصص كلها أو يتركها وانما له أن يأخذ الجميع أو يدع فان
قدم أصحابي فان أخذوا شفعتهم والا أخذت لم يكن له ذلك وانما له أن يأخذ الجميع أو يدع فان
سلم فلا يأخذ مع أصحابه ان قدموا ولهم أن يأخذوا الجميع أو يدعوا فان سلموا الا واحد اقل
له أخذ الجميع والادع ولو أخذ الحاضرون الجميع ثم قدموا فلهم أن يدخلوا كلهم معه ان أحبوا
والصغير اذا لم يكن له من يأخذ بالشفعة كالفائب وبلوغه كعدم الغائب (ص) أو أراد
المشتري (ش) الهاء ترجع للتبعية والمعنى أن المشتري اذا قال للشفيع خذ بالشفعة بعض
الحصص وترك بعضها وأراد التبعية وحده فانه لا يحجب لذلك والقول للشفيع في الأخذ
للكل كما اذا أراد الشفيع التبعية وأي المشتري فالقول قوله فتلخص انه إن أراد الشفيع
والمشتري التبعية على به والا فالقول قول من دعا لصدمة قاله في المدونة (ص) وان حضر
حصته (ش) أي ولمن قدم حصته لا من كان حاضرا لانه مرأته يأخذ الجميع وبعبارة ولمن
حضر حصته أي على تقدير أن لو كان حاضرا لاحتصته على تقدير حضور الجميع فإذا كانت دار
بين أربعة لواحد اثنا عشر قيراطا ولا آخر ستة ولا آخر ثلاثة ولا آخر ثلاثة أيضا باع صاحب
النصف مع حضور صاحب الثمن فأخذ ذلك ثم قدم صاحب الربع فان المأخوذ يقسم بينه وبين
الذي قبله على الثلث والثلثين لصاحب الستة ثمانية ولصاحب الثلاثة أربعة فاذا قدم
الشريك الآخر أخذ من صاحب الثمانية اثنين ومن صاحب الأربعة واحد انظر أبا الحسن
(ص) وهل العهدة عليه أو على المشتري أو على المشتري فقط (ش) هكذا في بعض النسخ وبه
تصلح المسئلة وأوفي قوله أو على المشتري الأولى للتخير وأوفي الثانية لتبعية الخلاف أي هل
عهدة هذا القادم وهي ضمان ذلك المبيع من عيب أو استحراق على الشفيع أو على المشتري
فهو وخير كما قال أشهب وقال ابن القاسم انما يكتب عهدة على المشتري الأول فقط وفي بعض
النسخ وهل العهدة عليه أو على المشتري وعليها يكون المؤلف طوى التأويل الثاني أي أو على
المشتري فقط تأويلان وله تطاير في كلامه منها قوله وهل يوجب يديه أو يضعهما على الأرض
وهذا تأويل واحد والثاني مطوى أي أولا يفعل به ماشيا كما مر وقوله (كغيره) أي كغير من

(قوله وقدم مشاركة الخ) أى حيث كان نصيبهما ينقسم عليهما انما لا ينقسم عليهما الشفعة فيه على المذهب فالزوجات اللاتي لهن الثمن مع ابن اذ باعت واحدة منهن فان كان نصيبهن ينقسم عليهن (١٧٧) قسمة شرعية فالشفعة لبقية الزوجات وان كان

لا ينقسم عليهن كانت الشفعة للعاصب حيث كان نصيب الولد مع نصيبهن ينقسم قسمة شرعية على الثمن فان كان جميع النصيبين لا ينقسم على الثمن لم يكن له شفعة (قوله وقدم مشاركة) أى البائع لا الشفيع خلا فالت (قوله وان كاخت لاب الخ) المراد بالاخت الجنس فيشمل ما اذا تعددت الاخوات أو بنات الابن اللاتي أدخلتهن الكاف فان قلت الاخت التي لا ب ليست مشاركة في السهم اذ فرض الشقيقة النصف وأما السدس فهو فرض آخر فالجواب أنه لا يكون فرضا آخر الا اذا كان مستقلا كالذى للجد مثلا لان كان تركة الثلثين (قوله ماتت احدهن عن أولاد) عبارة عب ماتت احدهن عن بنات وفيه ولعل المراد بقوله باعت احدي أخوات الميتة أى ما ورثته من الميتة لا من أبي البائع (أقول) الصواب من أبي البائعة ثم وجدت عن بعض شيوخنا ما يفيد (قوله لانهم أقرب) على هذا المراد بالاخت الأقرب (قوله ومثله الخ) الاولى شبهة لقوله أولا ودخل الاخت من ذوى السهام الخ ويحتمل كما في شب أن يكون مثلا وعليه درج بعضهم فانه قال ودخل على غيره أى ودخل الاخت على الأعم والمراد بالاخت من يرث بالفرض فانه أخص من يرث بالتعصيب ومن يرث بوارثة أسفل فان من يرث بوارثة أعلى أعم منه (قوله) كما يدخل الاخت من ذوى السهام على الأعم منهم كذا

حضر من غيبته وهو الحاضر ابتداء فانه يكتب عهده على المشتري تشبيه في التأويل الثاني فقط وانما ذكر المؤلف قوله كغيره مع أنه معلوم أن الشفيع لا يكتب عهده الا على المشتري ليرتب عليه قوله (ولو اقاله) أى ولو تقابل (البائع) والمشتري من السلعة التي فيها الشفعة فان الشفيع يكتب عهده على المشتري لان الاقالة في باب الشفعة لغو فليست بيعا ولا نقضا وبعبارة وكون الشفيع يكتب عهده على المشتري لا ينبغي على أن الاقالة ابتداء ببيع والامكان له الاخذ بأى بيع شاء و يكتب عهده على من أخذ ببيع ولا على أنها نقض للبيع والامكان تكون شفعة اذ كأنه لم يحصل بيع وأجيب باختيار الثاني أى أنها نقض للبيع لكن في الجملة أى براعى فيها ذلك ولذا لم يأخذ بأى بيع وانما ثبتت لاتهم ما على ابطال حق الشفيع بالاقالة وانما يكتب العهدة على المشتري ولو حصلت الاقالة الآن يترك الشفيع الشفعة للمشتري قبل الاقالة فاذا حصلت الاقالة فاعماله الاخذ بالشفعة من البائع و يكتب عهده عليه لانه صار بيعا حادا لان الاقالة بيع والبه الإشارة بقوله (الا أن يسلم قبلها) ولا يلزم من اسقاط شفيعته عن المشتري اسقاطها عن البائع لانه لما أسقط الاخذ عن المشتري صار شركا فاذا باع للبائع فله الاخذ منه بالشفعة لانه تجدد ملكه وهذا اذا وقعت الاقالة على الثمن الاول وأما ان وقعت بزيادة أو نقص ولم يحصل من الشفيع تسليم للمشتري فانه يأخذ بأى البيعتين شاء انفا قالان الاقالة بزيادة أو نقص بيع قطعا وقوله (تأويلان) راجع لما قبل الكاف لا لقوله ولو اقاله وكلام الشارح فيه نظر (ص) وقدم مشاركة في السهم وان كاخت لاب أخذت سدسا (ش) المشهور كما في المدونة ان الشريك الاختص وهو المشارك في السهم يقدم على الشريك الأعم ويختص بالشفعة فاذا مات انسان وترك ورثة كزوجتين وحدثين واختين لغير أم أو عاصبا وزوجتين وما أشبه ذلك فاذا باعت احدي الزوجتين أو احدي الحدثين نصيبهما من العقار فان الزوجة أو الجدة تختص بالشفعة دون غيرها لانها هي المشاركة في السهم وكذلك اذا باعت احدي الاختين فان الاخت تختص بالشفعة دون غيرها لانها هي المشاركة في السهم وان كان المشارك في السهم اختا لاب أو بنت ابن أخذت كل منهما السدس فيقصد ما ن على غير المشارك حيث باعت الشقيقة أو البنت قال فيها ومن مات وترك اختا شقيقة واختين لاب فأخذت الشقيقة النصف والاختان للاب السدس تركة الثلثين فباعت احدي الاختين للاب فان الشفعة بين الاخت التي للاب وبين الشقيقة اذ هما أهل سهم واحد ولا دخول لبقية الورثة معهم ما وعن أشهب أن التي للاب أولى به اللخمي وهذا أحسن ولو كانت التي للاب واحدة فباعت الشقيقة فان التي للاب تختص بنصيبها وانما بالغ على الاخت للاب دون الاخت الشقيقة والاختين للاب اذا باعت احدهما مع أنه يتوهم هنا أيضا عدم دخول الشقيقة على التي للاب لان الشقيقة هي الاصل فلا يتوهم فيها عدم الدخول كما في الاخت للاب لانها مأكلة فهي أضعف فلذلك اعتنى بشأن ما ذكره وترك هذا (ص) ودخل على غيره (ش) أى ودخل الاخت من ذوى السهام على غيره كيت عن بنات ماتت احدهن عن أولاد فاذا باعت احدي البنتين دخل مع الاخرى أولاد الميتة واذا باع واحد من أولاد الميتة لم يدخل في حصته واحدة من باقي الحالات وانما كان أصحاب الوراثة السفلى أخص لانهم أقرب للميت الثاني ومثله بقوله (ص) كذا سهم على وارث (ش) أى ليس ذاهم كيت عن ابنتين وعمين باع احدا لغير نصيبه فهو للجميع ولا

ذوى السهام على الأعم منهم كذا يدخل الاخت من الأعم من العصبية على الأعم منهم كيت

عن ثلاثة بنين مات أحدهم عن اثنين فباع أحدهما اختص أخوه بنصيبه ولا يدخل عامه فان باع أحد العيين دخلا مع عهدهما قال في له
ويمكن أن يعم في قوله ودخل على غيره

(١٧٨)

بعدم اختصاصه بالوارث كالأشترى ثلاثة دارث مات أحدهم وترك

ورثة فإذا باع أحد الورثة يختص
بقية الورثة بخلاف لو باع أحد
الشركاء فدخل الاجنبي (قوله
بخصته بين أصحابه والورثة) فان
أسقط الورثة حقهم اختص بقية
الموصى لهم دون الاجنبي (قوله
وعهده عليه) أي بكتبها على من
أخذ بيعة المفهوم من أخذ (قوله
وان كان بالعكس) أي بأن كان
الثاني أكثر والفرض أنه أخذ
بالاول وأما لو أخذ بالثاني في
المستثنين فالامر ظاهر وهو أنه يدفع
في الاول عشرة لمن الشقص بيده
ويدفع في الثانية عشرة لمن الشقص
بيده (قوله وفي كلام الشارح
وقت نظر) أي لان الشارح
قد قال وعهده على من أخذ
الشقص الشقص عنه من المشتري
لانه الذي يتناول الثمن من الشقص
ويسلمه الشقص (قوله وجزم
بالتقييد المذكور هنا) وهو
المذهب كما أفاده بعض وهو في شب
وهو وجيه (قوله ونقض ما بعده)
ومعنى نقضه تراجع الاثمان
(قوله وله غلته) أي التي استغلها
قبل أخذه منه بالشفعة (قوله وفي
فسخ عقد كرائه) أي وفي جواز فسخ
عقد كرائه فوافق النقل (قوله هل
الشفعة كالبيع الخ) أي هل
الاخذ بالشفعة كالبيع أي ان
المشتري باع الشقص للشفيع
ولكن لا بد أن يكون ما بقي من مدة
الكراء لا يزيد على القدر الذي يجوز
تاخيرها اليه ابتداء بالاولى من
قوله في الاجارة عاطفا على ما يجوز

يختص به الم (ص) ووارث على موصى لهم (ش) أي ان الوارث يدخل على الموصى لهم بشيء
من العقار فاذا أوصى لجماعة بثلاث حائطه ومات فباع أحدهم بخصته بين أصحابه والورثة
كلهم فقوله ووارث بتعيين عطفه على فاعل دخل أي على الضمير المستتر فيه أي ودخل وارث
ولا يصح عطفه على فاعل قدم لان الوارث لا يقدم على الموصى لهم (ص) ثم الوارث ثم الاجنبي
(ش) عطف على مشارك والوارث يشمل من يرث بالفرض ومن يرث بالتعصيب وعليه
فالمراتب ثلاثة المشارك في السهم ثم الوارث ولو عاصبا أي فان لم يوجد المشارك في السهم أخذ
الوارث وسواء صاحب الفرض والعاصب ثم الاجنبي وهذا نحو ما في المدونة وهو خلاف
ما لصاحب الجواهر وابن الحاجب والتوضيح من أن المراتب أربعة بصفة المشارك في السهم ثم من
يرث بالفرض غير المشارك في السهم ثم من يرث بالتعصيب ثم الاجنبي فاذا كانت بقعة لرجلين
فمات أحدهما عن زوجتين وعن أختين وعن عيين فاذا باعت إحدى الزوجتين اختصت
الآخرى بأخذ نصيبها فاذا أسقطت فالشفعة للاختين فاذا أسقطت فالشفعة للعينين فاذا أسقطا
فلا جنبي هذا على أن المراتب أربع وأما على أنها ثلاثة فاذا أسقطت الزوجة كانت الشفعة
للاختين والعين على السواء فاذا أسقطوا حقهم كانت الشفعة للاجنبي والحق أنها ثلاثة كما
ذكره الناصر القاي وما في الشرح والتوضيح معترض (ص) وأخذ بأي بيع وعهده عليه
(ش) يعني أن البيع اذا تذكر في الشقص فان الشفيع يأخذ بأي بيع شاء وعهده وهي ضمان
الشقص من العيب والاستحقاق على من أخذ ببيعه من المشتري ويدفع الثمن لمن بيده
الشقص فان اتفق الثمنان فلا إشكال وان اختلفا فان كان الاول أكثر كما اذا كان عشرين
مثلا والاخير عشرة فان أخذ بالاول دفع للاخير عشرة ويدفع العشرة الاخرى للاول وان
كان بالعكس دفع له عشرة ويرجع على بائعه فالضمير في عليه راجع الى من أخذ ببيعه ولا
يكتب عهده على من أخذ الشقص من بيده ولا على مطلق مشتري وفي كلام الشارح وت
نظر فقوله وأخذ بأي بيع أي بثمان أي ببيع شاء وظاهره علم الشفيع بالبيع أم لا وفيه الخمي
المدونة بما اذا لم يعلم أو علم وهو غائب وأما ان كان حاضر عالما فاعلم يأخذ بالاخير لان سكونه مع
عليه دليل على رضاه بشرط ما عدا الاخير وجزم بالتقييد المذكور هنا (ص) ونقض ما بعده
(ش) يعني أن الشفيع اذا أخذ ببيع من البياعات فإنه ينقض ما بعده من البياعات ويثبت
ما قبله وسواء اتفقت الاثمان أو اختلفت فان أخذ بالاول نقض الجميع وبالموسط صح ما قبله
ونقض ما بعده وان أخذ بالاخير ثبتت البياعات كلها وهذا بخلاف الاستحقاق اذا تناولته
الاملاك فان المستحق اذا أجاز الاول صح ما بعده من البياعات ونقض ما قبله من البياعات
ان أجاز غير الاول والفرق أن المستحق ملكه ثابت بالاصالة أي ان الملك له بالاصالة فاذا أجاز
نصرف غير الاول صح كل ما بعده لانه مرتب عليه ونقض ما قبله وأن الشفيع له أن يأخذ بأي
بيع شاء فاذا أخذ واحد نقض ما بعده لعدم أخذه به فهو غير مجزئه وصح ما قبله لاجازته له باجازه
الذي أخذه (ص) وله غلته وفي فسخ عقد كرائه تردد (ش) يعني أن غلته الشقص المشتري
لمشتريه الى قيام الشفيع بالاخذ بالشفعة لانه في ضمانه قبل قيام الشفيع والخراج بالضمنان
وظاهره ولو علم أن له شفيعا وأنه يأخذ بالشفعة واذا وجد الشفيع المشتري أكرى الشقص
فهو للشفيع نقض عقد الكراء أو ليس له ذلك فيه تردد ومنشؤه هل الشفعة كالبيع

او

و بيع دارت قبض بعد عام فان زاد على عام اتفق على الفسخ ثم انه على القول بالامضاء تكون الاجرة
ولو بعد الاخذ بالشفعة للمشتري كما أشاره الشارح اخرا وانظر هذا مع أن الغلة الذي الشبهة الحكم وأجيب بأن هذا أقوى من ذي

الشبهة لتجوز عدم أخذ الشفيع وأنه لما كان عقد الكراء قبل الحكم كان ما نشأ عنه كأنه حصل قبل الحكم (قوله والمذهب الخ) وليس المراد أن التردد الثاني هو المذهب فالتردد على حد سواء ولا يلزم من ضعف المبني عليه الذي هو كون الشفعة استحقاقاً فضعف المبني كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله ما حدث فيه بأمر سماوي) كأن نزل عليه مطر فهدمه أو سقط بزلزلة وأما قوله أو ما نقص قائماً حصل فيه تغيير بدون هدم (قوله إذا كان لمصلحة) علم بالشفيع أم لا (١٧٩) (قوله لان الخطأ كالعهد) لا يقال هو لم يفعل الا في

ملكه لانا نقول لما أخذ الشفيع بالشفعة علم بأخرة الامر انه لم يكن تصرف في ملكه (قوله ان لم يحصل هدم ولا بناء) الاولى حذف لا ويقول ما لم يحصل هدم وبناء أي فعل ذلك ما لم يعلم حصوله - ما (قوله وللشفيع النقص) بضم النون وبالصاد الموحدة الذي كان مبنياً وهدمه المشتري ولم يعد في بنائه فبأخذه ويدفع جميع الثمن الذي وقع بالشراء مع قيمة البناء قائماً فان أعاده في بنائه أو باعته أو أهلكه سقط عن الشفيع ما قابل قيمته من الثمن فيغرم قيمة البناء قائماً مع ما قابل قيمة الأرض من الثمن وسقط عنه ما قابل قيمة النقص من الثمن ان باعه أو أهلكه وينبغي اعتبار قيمة النقص يوم دخوله في ضمان المشتري (قوله لان المتاع) تعليل لقوله بقيمة البناء قائماً (قوله والاخذ بالشفعة) تعليل في المعنى لقوله يوم الاخذ بالشفعة أي انما قلنا يوم الاخذ بالشفعة لان الاخذ بالشفعة كالاشتراء والنقص يتطرح له يوم شرائه (قوله ويوضع الخ) نفس سير لقوله وللشفيع النقص ومعنى له النقص عند فواته انه يسقط عنه ما يقابل من الثمن (قوله ويسقط عنه) فلو كان الثمن في المثال مائة وقيمة البناء

أو كالاتحقاق والمذهب أن الشفعة بيع وعليه فلا فسخ لانه باع شيئاً مكرى وكرائه من إضافة المصدر لفاعله أي كراء المشتري أو لمفعوله أي كراء الشفيع وعلى كل حال المكرى هو المشتري وكراء اسم مصدر يعني كراء والتردد هل يتحقق الامضاء أو يخير الشفيع في الامضاء والرد وعلى القول بالفسخ يكون الكراء للشفيع وعلى الآخر يكون للمشتري ويحل التردد اذا كان الكراء وجبة أو مشاهرة وحصل النقص فيها أو الفسخ من غير تردد (ص) ولا يضمن نقصه (ش) يعني أن المشتري لا يضمن للشفيع نقص الشفيع أي ما حدث فيه بأمر سماوي أو ما نقص بتغير ذات أو سوق أو كان ذلك بفعل المشتري اذا كان لمصلحة فاذا هدم المتاع الشفيع لبيئته أو لتوسعة فاما أخذ الشفيع مهدوماً مع نقصه بكل الثمن واما تركه لانه انما تصرف في ملكه قال عياض أما لو هدمه المشتري عبثاً ولغير منفعة فيجب أن يكون في ذلك ضامناً لان الخطأ والعهد في أموال الناس سواء انتهى وقوله ولا يضمن نقصه أي ان لم يحصل هدم ولا بناء بدليل ما بعده (ص) فان هدم وبني فله قيمته قائماً وللشفيع النقص (ش) التمييز في هدم وبني وله للمشتري يعني أن المشتري اذا هدم الشفيع وبناه ثم قام الشفيع فانه يأخذه بالشفعة بقيمة البناء قائماً يوم الاخذ بالشفعة لان المتاع هو الذي أحدث البناء وهو غير متعدي به والاخذ بالشفعة كالاشتراء ويدفع أيضاً للمشتري ما يخص العرصه من الثمن الذي دفعه المشتري للبائع ويوضع عن الشفيع ما يقابل النقص من الثمن يوم الشراء بان يقال ما قيمة العرصه بلا بناء وما قيمة النقص مهدوماً ويقض الثمن عليهما ما قابل العرصه من ذلك فانه يدفعه للمشتري وما قابل النقص من ذلك فانه يحيط عنه فان لم يفعل ذلك فلا شفعة له والنقص بضم النون وبالصاد الموحدة وبعبارة وللشفيع النقص أي ما يخصه من الثمن فيسقط الشفيع للمشتري من الثمن ما يخص العرصه غير مبنية ويسقط عنه ما يخص النقص من الثمن ويدفع له قيمة البناء قائماً وذلك بأن يقال ما قيمة النقص فاذا قيل خمسة قيل وما قيمة العرصه بلا بناء فاذا قيل خمسة أيضاً فقد علم أن للنقص نصف الثمن الذي دفعه المتاع فيسقط عن الشفيع ما يقابل من الثمن (ص) اما الغيبة شفعية فقاوم وكيله أو قاض عنه أو تركه لكذب في الثمن أو استحق نصفها (ش) هذه أجوبة للاشياخ عن سؤال مقرر سأل بعض الاشياخ المحمد بن المواز فقال له السائل كيف يمكن احداث بناء في مشاع مع ثبوت الشفعة والحكم بقيمة البناء قائماً لان الشفيع إما أن يكون حاضراً ساكناً عالماً فقد أسقط شفعته أو غائباً فالباني متعدي في بنائه فليس له الاقيمة بنائه منقوضاً في الاجوبة أن الامر محمول على أن الشفيع كان غائباً والعقار لشركاء فباع أحدهم حصته لشخص أجنبي وترك الحاضرون الاخذ بالشفعة وطالبوا المقاسمة مع المشتري فقاوم وكيل الغائب عنه أو القاضى بعد الاستقصاء وضرب الأجل وذلك لا يسقط شفعة الغائب فهدم المشتري وبني ثم قدم الغائب فلما الاخذ

قائماً ستون مثلاً فانه يدفع قيمة البناء قائماً وخمسون التي تنوب العرصه فتحصل انه يدفع مائة وعشرة وأما ما يخص النقص من الثمن وهو خمسون لا يطالب به الشفيع لتكون المشتري جعله في البناء (قوله سأل بعض الاشياخ المحمد بن المواز) حيث كان يقرئ في جامع عمرو بن العاص سأل بعض المصريين (قوله فقاومه وكيله الغائب) أي وكيله على التصرف في أمواله كلها في خصوص الشفيع فقط أي ولم ير الوكيل الاخذ بالشفعة أو وكاه على المقاسمة مع شركائه (قوله أو القاضى) أي لانه وكيل الغائب حيث لم يكن له وكيل بأن يرفع المشتري للقاضى بطالب القسم وقسمه على الغائب جائز أي قاسم على أن المشتري يترك الغائب لا على أن الغائب وجبت له الشفعة اذ لو

علم لم يجزله أن يقسم عليه اذ لو جاز لما تقرر له شفعة اذا قدم وان كان ظاهر عبارة الشارح العموم (قوله وكذا يحط الخ) حمله عجب وتبعه عجب بخلافه فيرجع له لانه منسوب لمن شرح المدونة فقال أو أشبه به الثمن الخ أو لتسوية الخلاف على قول كقوله فيما مضى بطلقة بائنة أو اثنتين ويعنى الواو على قول آخر بأن يكون ما بقى بعد الحطية يشبه أن يكون ثمننا ولو قال عقب عادة وفيها أيضا أن أشبه الثمن بعدم وهل خلاف تأويلان لكان أحسن ولو أراد الاقتصار على التوفيق على ما قال العلامة أبو الحسن اقال أو بهية أن أشبه الثمن بعده قاله العلامة الأجهوري نفعا الله به ويمكن جعل أو في قوله أو أشبه بمعنى الواو كما قال وتكون نفسيرية وتكون إشارة للخلاف وهو راجع لقوله رجه الله تعالى أولهبة اه (قوله ولو كان الثمن مثليا) أي أو نقدا غير مسكوك (قوله ولم ينتقض الخ) ظاهره ولو كان قيمة الشقص تزيد على قيمة الثمن كثيرا أو أنقص عنها كذلك لان هذا أمرا طرأ

بالشفعة ويدفع قيمة بناء المشتري قائما لانه غير متعد وكون قسمة القاضى عن الغائب لا تسقط شفعتها وأصح حيث لم يكن مذهبه يرى أن القسمة تسقط الشفعة وظاهر كلام المؤلف انه لا فرق بين أن يكون الوكيل مخصوصا أو مفوضا ويؤخذ من كلام أبي الحسن أن مقاسمة المفوض تسقط شفعة موكله لانه ينزل منزلة موكله ومن الاجوبة أن يترك الشفيع شفعتها لاخبار من أخبره بكثرة الثمن فلما نبى وهدم المشتري تبين الكذب في الثمن فانه يستمر على شفعتها ويدفع للمشتري قيمة البناء قائما والكاذب غير المشتري والافله قيمة بنائه منقوصا وبعبارة الكذب في الثمن أى شأن الثمن وذلك صادق بأن يحصل الكذب في زيادته أو في عدم وفوع العقد عليه بأن يقول حصل الشقص بهية بلا ثواب وينبغى أن يكون الكذب في المشتري بالفتح أو الكسر أو انفراد ~~الكاذب~~ الكذب في الثمن ومن الاجوبة أن المشتري اشترى الدار كلها فهدم وبني ثم استحق شخص نصفها مثلاً ثم أخذ النصف الآخر بالشفعة فانه يدفع للمشتري قيمة بنائه قائما لان المشتري غير متعد (ص) وحط ما حط لعيب أولهبة ان حط عادة أو أشبه الثمن بعده (ش) يعنى أن الشفيع اذا أخذ الشقص بالشفعة فانه يحط عنه من الثمن الذى دفعه المشتري للبائع مقدار ما حطه البائع عن المشتري من الثمن لاجل العيب الذى اطلع عليه المشتري في الشقص وكذلك يحط عن الشفيع ما حطه البائع عن المشتري مما جرت العادة بحطية من الثمن بين الناس وكذلك يحط عن الشفيع ما حطه البائع عن المشتري من الثمن بغير عمن غير عادة اذا كان الباقي بعد الحطية يشبه أن يكون ثمن الشقص وأعاد اللام في قوله أولهبة ليرجع الشرط لما بعدهما وقوله أو أشبه مفهوم ان حط عادة أى أو لم يحط عادة وأشبهه أن يكون الباقي ثمناً فلولم يشبهه كون الباقي ثمناً لا يحط شئ (ص) وان استحق الثمن أو رد بعيب بعده راجع البائع بقيمة شقصه ولو كان الثمن مثليا لا النقد فثله ولم ينتقض ما بين الشفيع والمشتري (ش) يعنى أن الثمن الذى دفعه المشتري للبائع في الشقص ووقع البيع على عينه وهو موقوف أو مثلى من غير النقد اذا استحق من يد البائع بعد الاخذ بالشفعة بقيمة الموقوف أو بمنثل المثلى كما مر أو رده البائع على المشتري لاجل عيب ظهر به بعد الاخذ بالشفعة فان البائع يرجع على المشتري بقيمة شقصه الذى خرج من يده لان الشقص وبذله خرجا من يد البائع فاستحق الرجوع بقيمة شقصه لاجل انتقاض البيع بين البائع والمشتري ولم ينتقض ما بين الشفيع والمشتري بل يكون للمشتري ما أخذه من الشفيع وهو مثل الثمن ان كان مثليا وقيمته ان لم يكن كذلك وفولنا من غير النقد احتراز عما اذا كان الثمن الذى استحق من يد البائع أو رده على المشتري لاجل عيب ظهر به نقدا ذهبيا أو فضة مسكو كافان البائع يرجع على المشتري بمثله وسواء كان ذلك قبل الاخذ بالشفعة أو بعده لانه لا يتعين وفولنا ووقع البيع على عينه احتراز عما اذا لم يقع البيع على عين الثمن فانه يرجع بمثله ولو مقوما ولا يرجع بقيمة شقصه وهذه المسئلة من أفراد قوله وفي عرض بعرض بما خرج من يده أو قيمته أى ان فاتت وقد فات هنا بأخذ بالشفعة وتقدم أن المراد بالعرض ما قابل النقد المسكوك فالمنلى حكمه حكم العرض لا النقد ولذا بالغ على المثلى وقوله ولم ينتقض الخ لكن ينبغى أن يرجع الشفيع على المشتري بأرض العيب لانه دفع له قيمة العبد سليما فتمين أنه معيب وقيل ينتقض ما بين الشفيع والمشتري وعليه فيرجع المشتري على الشفيع بمثل ما دفعه في الشقص وهو قيمته (ص) وان وقع قبلها بطلت (ش) يعنى لو وقع الاستحقاق في الثمن أو الردفه بعيب قيل أن يأخذ الشفيع بالشفعة فأنه سطر لى لا شفعة له لانتقاض البيع بمقتضى بين البائع والمشتري والشفعة فرع صحة الملك ما لم يكن الثمن نقدا كما مر (ص) وان اختلفا في الثمن

(قوله: بين فيما يشبه) أن يكون ثمة عند جميع الناس وسواء أشبه الشفيع أم لا فان تكل فالقول للشفيع بين وبأخذ ما ادعى فان تكل فلا يأخذ إلا بما ادعى المشتري (قوله فانه لا يخلف على الا شهر) ومقابله يخلف كما في شب ولا عين عليه أي حيث لم يحقق عليه الشفيع الدعوى وأما لو تحقق عليه الدعوى فيخلف كالتى قبلها سواء بسواء (قوله فالقول قول الشفيع) أي بين فان تكل فلا يأخذ إلا بما ادعى المشتري اهـ ثم ان ذلك يقتضى ان قول المصنف تمثيل لاتشبيهه فينا في أول العبارة ان لم يلاحظ التشبيه بين العام والخاص (قوله نفي الشبه الذى يدعيه غيره) أي ان الشبه الذى جرت به (١٨١) العادة بين الناس زيادة على المعتاد خمسة دنابر

مثلا فادعى هو عشر من فهى ليست مشبهة دعوى الناس وعادتهم ومثله أن يكون زاده لان الكبراء يريدون بلاوغ مقصودهم ولو بشئ كثير (قوله أولا شر كة الخ) هذا ينافى كونه تمثيلا (قوله لان دعواه مشبهة) أي دعواه من حيث كونه كبرام مشبهة فثبت قبوله فيما تقدم ان الكبراء يريدون الكثير (قوله وبعبارة المراد بالوسط القيمة) هذا هو المتمد كما يعلم من النقل (قوله ما لم تزد) فان زادت على دعوى الشفيع فلا شفيع الاخذ بدعوى المشتري وان نقصت عن دعوى الشفيع فالشفعة بما يدعيه الشفيع (قوله ففى الاخذ بما ادعى المشتري) لانه الذى اقربه وادعى ان البائع ظلمه فى الزائد على المائة أو بما أدى به لان المشتري يقول انما خلاصت الشقص بهذه المائة الثانية فصرت كالتى ابتدت ان الشراء بمائتين وهذا ان القولان متساويان (قوله لكنه ما تمه) أي لكن الشارح ما تمه كلام المتن ويحتمل لكن المصنف ما تم فرع الشارح ويتعين الثانى لانه فى الواقع ان المصنف لم يتم فرع الشارح قال فى لـ وجد عندى مانصه واذا ادعى المشتري بمائة والبائع بمائتين وقلنا يأخذ الشفيع بما أدى المشتري

فالقول للمشتري بين فيما يشبه (ش) يعنى أن المشتري اذا تنازع مع الشفيع فى قدر الثمن الذى وقع به البيع فى الشقص فالقول فى ذلك قول المشتري بينه لانه مدعى عليه وهذا اذا أتى بما يشبهه أن يكون ثمة الشقص وانما يخلف المشتري حيث أشبهه ان حقق الشفيع عليه الدعوى بأن يقول له أنا كنت حاضر البيع وان الثمن أقل مما قلت فان لم يحقق عليه الدعوى فانه لا يخلف على الا شهر كما فى الشامل الا اذا كان متهما وقوله (ص) ككبير يرغب فى مجاوره (ش) تشبيهه فى ان القول قول المشتري والمعنى ان الملك أو القاضى اذا رغب فى دار مجاورة لداره فاشترىها ليوسع بها بيته وما أشبه ذلك فان القول قوله فيما اشترىها به اذا أتى بما يشبهه مما يمكن أن يزد فيه ولا يبين عليه فان لم يأت بما يشبهه فالقول قول الشفيع فيما يشبهه وبعبارة تشبيهه بما قبله فى قبول قوله وان لم يأت بما يشبهه لانه اذا أتى بما يشبهه دخل فى الاول فان قيل كيف يقول ان القول قوله وان لم يأت بما يشبهه مع انه فى المدونة قد قبل قوله بما اذا أتى بما يشبهه فالجواب ان الغرض هنا نفي الشبه الذى يدعيه غيره لانه نفيه مطلقا لا بد أن يكون ما يدعيه مما يمكن أن يزد فيه كما قسره اللخمى كلام المدونة ويصح أن يكون قوله ككبير الخ تمثيلا لدعوى الشبه يعنى أن الكبير الذى يرغب فى الدار المجاورة اذا اشترى شقصا فيه شر كة أولا شر كة له فيه فانه يقبل قوله فى الثمن لان دعواه مشبهة (ص) والا فلا شفيع (ش) أي وان لم يأت المشتري بما يشبهه فالقول قول الشفيع اذا أتى بما يشبهه يدل عليه قوله (ص) فان لم يشبهها حلفا ورد الى الوسط (ش) أي وان لم يأت واحد منهما بما يشبهه فانه ما يتخالفان ويرد الشقص الى من وسط له فياخذ به ويقضى للحالف على الناكل وبعبارة المراد بالوسط قيمة الشقص يوم البيع ما لم تزد على دعوى المشتري وما لم تنقص عن دعوى الشفيع كذا ينبغى (ص) وان تكل مشترقى الاخذ بما ادعى وأدى قولان (ش) هذه مسئلة مستقلة تنازع فيها البائع والمشتري فى قدر الثمن بأن قال البائع بعثت بعشرة مثلا وقال المشتري بل بخمسة وتوجهت اليه على المشتري من دعوى البائع فنكل عنها وخلف البائع وأخذ العشرة ثم قام الشفيع بأخذ بالشفعة فهل يأخذها بما ادعى به المشتري وهو الخمسة او بما أدى للبائع وهو العشرة فى ذلك قولان والقريضة على ان التنازع بين البائع والمشتري لا بين الشفيع والمشتري قوله فى الاخذ بما ادعى وأدى اذ لا يتصور ذلك فى التنازع بين الشفيع والمشتري وفرع الشارح هو المتن لكنه ما تمه (ص) وان ابتاع أرضا بزرعها الاخضر فاستحق نصفها فقط واستشفع بطل البيع فى نصف الزرع لبقائه بالأرض (ش) يعنى ان من ابتاع أرضا بزرعها الاخضر ثم استحق شخص نصف الأرض دون الزرع وهو مراده بقوله فقط فان أخذ هذا المستحق النصف الثانى بالشفعة فانه يرجع الزرع كله للبائع وعليه المستحق

البائع وهو المائتان فيكتب الشفيع هذه المائة على المشتري والاخرى على البائع وفائدته انه اذا استحق الشقص يرجع على البائع بالمائة ثم يرجع البائع على المشتري وتظهر الفائدة حينئذ فى فلس أو غيبة (قوله وان ابتاع أرضا بزرعها الاخضر) أي لم يبلغ حل البيع (قوله فقط) لا الزرع فقوله فقط راجع للهاء من قوله نصفها أي الأرض فقط لا للنصف لانه لا يحتزله فهو راجع للمضاف اليه لا للمضاف (قوله بطل البيع فى نصف الزرع) وبطل أيضا فى نصف الأرض المستحق وسكت عنه لوضوحه وخلفاء بطلان البيع فى نصف الزرع بينه بالتعليل بقوله لبقائه بالأرض (قوله فانه يرجع الزرع كله للبائع) أي على ان الشفعة استحقاق وسيأتى ان هذا ضعيف

(قوله اذا استحق) أي عليه اذا استحق وأما اذا فاذن الابان فلا يلزمه كراء النصف (قوله ويبطل البيع في نصف الزرع) ظاهره انه لا يبطل في النصف الثاني فينا في قوله قبل (١٨٣) فانه يرجع الزرع كله للبائع ولكن هذا الاخير هو المتمد (قوله وقد علمت) أي لانك قد علمت الخ (قوله لو كان يابسا) أي

لو وقع عليه البيع وهو يابس (قوله وكذا الخ) فان قلت مقتضى قوله فيما مضى ومضى بيع حب أفرق قبل يديه بقبضه أن يبعه قبل الأفرق لا يعرض بقبضه ولا يبيعه قلت يقيد بما اذا بيع مفردا وأما لو بيع بأرضه ثم استحققت الأرض بعد ما يبيع فان يبعه ماض تطرا لوقت الاستحقاق فكان البيع انما وقع وقته (قوله فانه يتعين الرد الخ) فيه نظر لان الأرض من المثلي ولان المستحق شائع ولا يحسم في ذلك التمسك بالقل (قوله فالجواب الخ) لا يخفى ان هذا الجواب يرده كلام المصنف الا في فلاح حسن الجواب بأن المراد بقوله واستشفع أي استحق الاخذ بالشفعة لانه أخذ حقيقة (قوله لان الزرع لأشفعة فيه) تعليل لقوله فقط (قوله ولم يخيره في الجوائح) أي بل أوجب عليه التمسك بما بقي بعد الجائحة ولو قليلا (قوله والراجع انه للمشتري) ولا كراء على هذا المشتري للنصف الذي فيه زرعه وأخذ بالشفعة ولو كان الابان باقيا (قوله انظر نصه) عبارة الشيخ عبد الرحمن قوله وخير الشفيع أي فاذا استشفع فانما له الشفعة في نصف الأرض وأما نصف الزرع فلا شفعة له فيه قال عياض والصواب أن يتمسك المشتري بنصف الزرع المقابل لنصف الشفعة لانه لم ينتقص

كراء النصف المستحق من الأرض دون ما أخذ بالشفعة اذا استحققت في ابان الزراعة ويبطل البيع في نصف الزرع الكائن في نصف الأرض المستحق لاجل بقاءه بلا أرض وقد علمت ان الزرع الأخضر لا يجوز بيعه مفردا عن الأرض على البقاء لكن البطلان لا يتقيد بالاستشفاع كما هو منه كلام المؤلف كما يأتي بيانه ومفهومه الأخضر أنه لو كان يابس لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك لجهة البيع في الزرع حينئذ استقلاله وكذا ان لم يحصل الاستحقاق حتى يبيع ومفهوم النصف انه لو استحق جملها فانه يتعين الرد كما صرح في باب الخيار فان قيل البيع يبطل في نصف الزرع سواء استشفع أم لا فلم صرح بقوله واستشفع فالجواب أنه صرح به لئلا يتوهم انه اذا استشفع يبطل البيع في الزرع جميعه كما هو ظاهر المدونة فيمن أنه اذا استشفع يبطل في نصف الزرع خاصة كما جلت عليه المدونة ثم شبه في البطلان قوله (ص) كشتري قطعة من جنان بازاء جنانه ليتوصل له من جنان مشتريه ثم استحق جنان المشتري (ش) والمعنى ان من اشترى قطعة من جنان رجل بازاء جنانه ليتوصل الى هذه القطعة المشتراة من جنانه أي من جنان المشتري وليس لها من رالامن ثم استحق جنان المشتري فان البيع يتفسخ في القطعة المشتراة لبقائه بالامر يتوصل لها منه ويصح في قوله كشتري قطعة الاضافة والتنوين وقوله له أي للشيء المشتري وفي بعض النسخ بدل المشتري البائع وهو غير صواب لانه اذا استحق جنان البائع فلا يتوهم في نقض البيع قول واحد سواء اشترى القطعة على الصورة التي ذكرها أو غيرها لان من جملة جنان البائع القطعة المبتاعة (ص) ورد البائع نصف الثمن وله نصف الزرع وخير الشفيع أولان أن يشفع أولا فيخير المبتاع في رد ما بقي (ش) ثم يبيد الكلام على مسألة الأرض المبيعة بزرها الأخضر والمعنى أن البائع يرد على المشتري نصف الثمن لان الأرض لما استحق نصفها يبطل البيع في النصف المستحق ويبطل أيضا في نصف الزرع الكائن فيه لبقائه بلا أرض وهو للبائع وحينئذ يخير الشفيع قبل المشتري وهو مراده بقوله أولان أن يأخذ النصف الثاني من الأرض فقط أي دون الزرع بالشفعة أولا لان الزرع بالشفعة فيه ولو بيع مع أرضه كما مر فان أخذ بالشفعة فلا كلام وصارت كلها للمستحق وصار الزرع كله للبائع على قول مرجوح كما يأتي وصار الثمن كله للمشتري وان لم يأخذ بالشفعة فان المشتري يخير في رد ما بقي في يده من الصفقة وهو النصف الآخر يأخذ جميع ثمنه لانه قد استحق من صفاقته ماله بالوعليه فيه ضرر أو يتمسك بنصف الأرض ونصف الزرع ويرجع بنصف الثمن قال ابى ناجي خير ابن القاسم هنا ولم يخيره في الجوائح لانه من فعل الله والاستحقاق والعيوب من فعل البائع لانه أدخل المبتاع في ذلك فافتقر الحكم فيما وبعبارة ولم يبين لمن يكون الزرع الذي في نصف الأرض المأخوذة بالشفعة حيث أخذها ومقتضى ما قدمه المؤلف من التعليل أنه يكون كله للبائع لبطلان البيع فيه أيضا لبقائه بلا أرض وهو قول مرجوح والراجع انه للمشتري كما يفيد كلام الشيخ عبد الرحمن انظر نصه * وما يبرى ذكر القسمة فيما سبق في قوله عقارا ان انقسم ناسب أن يعقب باب الشفعة باب القسمة فقال

باب ذكر فيه القسمة وأنواعها والمقسوم لهم والمقسوم عليهم وغير
297. في ذلك من فروعها وما يتعلق بذلك جميعه * *dar pandia*

به البيع اذا أخذ بالشفعة كبيع مبتدأ وعليه جملها مذهب المدونة اه أبو الحسن بنصه انتهى وأقول ظاهره انما تعين قال
أخذ هذا النصف مع انه اذا لم يأخذ بالشفعة في الأرض يخير المشتري فتدبر **باب القسمة** (قوله وأنواعها) عطف
تفسير أي ان المراد بالقسمة أنواعها وغير ذلك ولم نجعله على حقيقة لان المصنف لم يذكر تعريفا شاملا لأنواعها (قوله والمقسوم لهم) ميان في ذكره في قوله ولا يجمع بين عاصيين (قوله وما يتعلق بذلك جميعه) الظاهر ان ذلك يرجع لقوله من فروعها

(قوله فاسمه المال الخ) اللفاظ الثلاثة بمعنى واحد و مراده تصاريق المادة وقوله والمال أى الموروث فهو عين المعطوف عليه وقوله وقال في المغرب بالغين المحجمة كتاب في اللغة (قوله لانها في الميراث والمال) أى فأنث باعتبار متعلقها ولور جمع الضمير للقسمة لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى المقسوم كان أقرب (قوله القسم بالفتح قسم القسام) أى مصدر قسم القسام المال (قوله وعين الخ) عطف مرادف وقوله ومنه القسم أى ومن جزئيات القسم من حيث هو القسم بين النساء (قوله تصرف فيه) أى المشاع وقوله بقرعة أو تراض متعلق بقوله تصير أى تصيره معينا بسبب قرعة وقوله ولو كان غائباً فدفعاً لما يتوهم من أنه لا يجوز أن يكون غائباً فيكون مجهولاً حاله فلا يجوز قسمة ما عليه (قوله نقله الشيخ) أى دخول قسم ما عليه مدينه في قسمة التراضى وقوله ورواه أى روى ما ذكره في مطابق ما على مدين بل في طعام سلم و مراده بالشيخ ابن أبي زيد وقوله في طعام سلم تقدم في باب الصلح ما يفيد منه وقوله اخترز به عن المشاع في ملك مالك كالأوصى بعدد من شياهاه ومات الكل ولم يبق إلا هذا العدد فلا يقال لذلك قسمة وقوله معينا أخرج به ما اذا صيره غير معين أى ما اذا صار المشاع غير معين لا يخفى ما في هذا من التهاوت وقوله متعلق بشاع أى تعلق الصنة بالموصوف فلا ينافى انه في المعنى متعلق بحذف التعلق الاصطلاحي والتقدير تصير مشاع كائن من مملوك مالكين فهو هذا المشاع بعض مملوك المالكين أى بعض الهيئة الاجتماعية وقوله تقديره أى تقدير الحال ويكون المعنى تصير مشاع كائن (١٨٣) من مملوك كائن معينا حال كونه مصيراً معينا

بأى اختصاص كان أى كان بوجه القرعة أو بغيرها ولو كان ذلك باختصاص تصرف وفيه ان الاختصاص ليس سبباً في صيرورته معينا بل السبب القسمة والاختصاص يحصل بعد ما وذلك قال ابن عرفة بقرعة أو تراض إشارة الى ان التعيين انما يكون بالقرعة والتراضى ثم انه يبحث فيه من وجه آخر وهو أنه اذا كان قوله بقرعة أو تراض متعلقاً بتصير فلا تصح المبالغة لان شرطها دخولها فيما قبلها ولم تدخل (قوله يتقسم الى مكيل وموزون) أى ومعدود وهذه منليات وقوله ذكر مايم محال القسمة أى وهو المقسوم وقوله

قال الجوهرى قاسمه المال وتقاسمه واقسمه ما بينهما ما والاسم القسمة مؤنثة وانما ذكر في قوله تعالى فارزقوهم منه بعد قوله واذا حضر القسمة لانها في الميراث والمال وقال في المغرب القسم بالفتح قسم القسام المال بين الشركاء فترقه بينهم وعين أنصاءهم ومنه انقسم بين النساء والقسم بالكسر النصيب وحدها ان عرفة فقال القسمة تصير مشاع من مملوك مالكين معينا ولو باختصاص تصرف فيه بقرعة أو تراض فيدخل قسم ما على مدين ولو كان غائباً نقله الشيخ عن ابن حبيب ورواه ابن سهل في طعام سلم الخ فقه قوله من مملوك مالكين اخترز به من تعيين المشاع في ملك مالك وفي بعض نسخ ابن عرفة فأكثر وبه يصير تعرفه جامعاً وقوله معينا أخرج به ما اذا صيره غير معين وقوله من مملوك متعلق بشاع ومعينا مفعول ثان لقوله تصير والاول المضاف اليه وأخرج به ما اذا صيره غير معين كما مر وقوله ولو باختصاص تصرف فيه جملة مضافة على حالة مقدرة قبلها تقديره صيره باختصاص أى اختصاص كان ولو باختصاص تصرف ولما كانت القسمة تنقسم الى ثلاثة أقسام ما بالقرعة أو تراض وقرعة والمقسوم ينقسم الى مكيل وموزون وإلى عقار وعروض ذكر مايم محال القسمة لانها قدر مشترك بين هذه الاصناف والانواع فزاد في رسمه قوله ولو باختصاص تصرف أى سواء كان التعيين بمكيل أو وزن ولو كان بتصرف أى ولو كان تعيين كل شريك يختص بالتصرف في المشاع المعين ولم يذكر الشيخ الثالث وهى المهايأة قلت بل ذكره وهو معنى قوله باختصاص

لانها أى القسمة وقوله قدر مشترك أى انما توجد في هذه الاصناف أى وليس المراد ظاهر اللفظ لان تلك الاصناف والانواع ليست جزئيات للقسمة وقوله فزاد في رسمه لا يخفى ان الزيادة في الرسم انما هي متعلقة بكون القسمة تنقسم الى ثلاثة أقسام لانها متعلقة بالمقسوم فلا يظهر ما قاله الشارح تبعا لصاحب الحدود وقوله والانواع عطف مرادف أى ان الاصناف والانواع واحد في المقام وقوله أى سواء كان التعيين بمكيل أو وزن لا يخفى ان هذا خلاف تصريح المصنف بقوله بقرعة أو تراض ويخالف ما تقدم له من الحالة وقوله أى ولو كان تعيين كل شريك يختص لا يخفى ان هذا ليس مدلول العبارة بل مدلولها أى هذا اذا كان تصير المشاع معينا بقرعة أو تراض بل ولو كان تعيينه باختصاص تصرف وقوله في المشاع المعين أى الذى صار معينا ثم لا يخفى ان في قسمة المهايأة لم يكن التصرف في المشاع بل في الجميع وأقول لك ان هذه العبارة المتعلقة بتفسير التعريف انما هي عبارة الرصاع شارح الحدود لابن عرفة (قوله ولم يذكر الخ) لا يخفى انه لا حاجة ليراد ذلك من أصله لانه لا يتوهم وقوله وهو منتهى الغاية يقتضى ان في الغاية امتداد اوليس كذلك والجواب ان الاضافة للبيان وقوله فتصير القسمة ذمة بذمة أى محتوية على بيع ما في ذمة أى فزيد مثلاً باع ما في ذمة عمرو لصاحبه خالد في ذمة بكر فقيه بيع دين بدين وقوله وليقسم ما على كل واحد أى اذا كان غير طعام قبل قبضه لان كان طعاماً قبل قبضه فلا يجوز على ما تقدم في باب الصلح وقوله لم يجز للورثة أن يشعروا ظاهر كلامه أولاً أن محل عدم الجواز اذا كان تراض بان تقول لنا على زيد مائتان أنت يا زيد تأخذ مائة وأنا كذلك وثمر ذلك أنه اذا قبض واحد منهما مائة فإنه

يختص بها أو ما بقرة فيجوز وسياق عن قريب ما يفيد الخلاف في ذلك واعلم ان قضية كون ما قاله ابن عرفة مخالفا للمذهب ان مراده بالمدن الجنس الصادق بالمتعدد وهو يناقض قوله ومن المعلوم الخ وذلك لان قوله ومن المعلوم تعليل لقوله ويدخل فيه أي التراضي لافي القرعة قسم ماعلى مدين واحد لانه لا يعقل القسم بالقرعة فيما على مدين واحد حيث اتحد الاجل والحاصل ان قضية القرعة تعقل فيما كان على مدينين أو مدين وكان الاجل متعدد الا ان كان الاجل واحدا وهذا كله بالنظر لتعقل الجواز وعدمه شيء آخر فتأمل ولم أروا أحدا من الأشياخ أفصح عن تلك العبارة ولعل ما قلنا يقبل والامر لله تعالى (وأقول) بعد ذلك كله يتعين أن يراد بالمدن في كلام ابن عرفة المدن الواحد وقوله أي حقيقة القضية وطبيعتها اشارة الى أن ال في القضية للحقيقة والطبيعة وعطف الطبيعة على الحقيقة مرادف وقوله مرضاة الخ تسامح لان الحقيقة ليست هي الاقسام الثلاثة بل صادقة عليها من صدق الكل على جزئياته (قوله (وتماثو) بالنون والمثناة التحتية مع الضم (١٨٤) فيها والهمز لان كل واحدنا صاحبه بما دفع له أو بما هيأ له وجهزه ويقرأ بالياء

الموحدة المكسورة والياء المثناة تحت هذا في عبارة بعض الشراح والحاصل انه يقرأ بالنون ويقرأ بالياء وعلى كل حال الهمز في الآخر ويقرأ بالياء المكسورة والياء المثناة من تحت الا انه يعترض جعل الأخير من وهب بأن قياسه أن يجعل من هاء بالياء والياء الموحدة والياء المثناة من تحت وقوله ودفعه له عطف تقدير وقوله عن شريكه متعلق بقوله اختصاص (قوله من متخذ الخ) بيان لقوله مشترك فيه (قوله من متخذ) كأن يقول لشريكه يخدمنا سعيد عبدا يخدمك شهرا وأنا شهرا ووافقته على ذلك وقوله أو متعدد بان يقول له سعيد يخدمك شهرين ويكر يخدمني كذلك وقوله ويجوز في نفس منفعة أي كما صورنا وقوله لافي غايته أي كأن يقول له يخرج زيد بواجر نفسه في قطع الخطب يوما وبالي في يما يخصه في ذلك اليوم من الاجرة ويؤجر نفسه في يوم آخر في قطع الخطب وبالي لك بما

تصرف وهو منتهى الغاية وقوله ويدخل فيه أي في التراضي قسم ماعلى مدين الخ هذا خلاف المذهب والمذهب ما ذكره في المدونة بقوله وان ترك ديناً على رجل لم يجز لورثته أن يقسموا الرجالة فتصير ذمة بذمة وليقسموا ماعلى كل واحد انتهى ومن المعلوم أن القضية بالقرعة لا تدخل فيما على مدين واحد ولعل الشيخ رأى أن الرسم يتم المشهور وغيره وأشار المؤلف الى الاولى منها وهي قضية المنازع بقوله (ش) القضية تها يوفي زمن (ش) أي حقيقة القضية وطبيعتها مرضاة وقرعة وتماثو يقال مهابة لان كل واحدنا صاحبه بما دفع له ومهابة لان كل واحدنا له ودفعه له ويقال بالياء لان كل واحدنا صاحبه الاستمتاع بحقه في ذلك الشيء مدة معلومة وقال ابن عرفة وقضية المهابة هي اختصاص كل شريك بمشترك فيه عن شريكه زمناً معيناً من متخذ أو متعدد ويجوز في نفس منفعة لافي غايته انتهى وحاصله أنه لا بد فيها من تعيين الزمن اتحد المقسوم بينهما كعبد أو تعدد كعبد مدينين فقال كل صاحبه يخدمني أنا يوماً أو شهراً أو أنت كذلك فان ذلك من المهابة وكأنها اجارة فلا تدخل قضية منفعة عبيدين على أن كل واحد يخدمه عبد حيث لم يقيدها بزمن معين وطريقة ابن الحاجب وابن رشد أنه لا يشترط في المهابة تعيين الزمان ونص ابن الحاجب المهابة لازمة ان حددت بزمن معين سواء كانت في شيء واحد أو متعدد وغير لازمة كدارين أخذ كل واحد منهما داراً يسكنها من غير تعيين زمن فاد كل واحد منهما أن يحل متى شاء انتهى بالمعنى فيجتمعا أن يكون المؤلف أشار له هذا بل هو الظاهر من كلامه اذ قوله في زمن يشمل المعين وغيره وقوله كخدمة عبد شهراً الخ مثال لاحد النوعين والظن بالمؤلف أنه لا يعدل عمال ابن الحاجب حيث ارتضى كلامه في توضيحه ثم ان ابن عرفة أشار لتعقب كلام ابن الحاجب فقال وقول عياض هي ضربان مقاسمة الزمان ومقاسمة الاعيان بوجهين عن الزمان وليس كذلك (ص) كخدمة عبد شهراً أو سكني دارين (ش) أي كخدمة عبد مشترك بين اثنين يخدم هذا شهراً وهذا شهراً وكذلك ركوب الدابة قال كاف مدخلة لغير الخدمة ولما قارب الشهر وكذلك تجوز قضية التها يوفي سكني الدار لهذا سنين ولهذا سنين ومثل الدار التها يوفي اعة الارض حيث كانت مأمونة مما يجوز فيه النقد والتشبيه في قوله (كالاجارة)

يخصه في ذلك اليوم من الاجرة لما في ذلك من القين لانه يجوز ان تكثر اجرة في يوم دون يوم فتدبر (قوله في وكأنها اجارة) أي أجر زيد عبده صاحبه في مقابلته ما صاحبه في العبد الذي يخدم زيدا (قوله مثال لاحد النوعين) أي وهو المعين (قوله أشار لتعقب كلام ابن الحاجب) أي لان عياض موافق لابن الحاجب فإورد على عياض من الاعتراض يرد على ابن الحاجب وقوله مقاسمة الزمان كسعيد العبد يخدمك شهراً أو يخدمني شهراً وقوله ومقاسمة الاعيان يخدمك سعيد وزيد يخدمني ولم يعيناز من الكل واعلم أن محل الخلاف في المتعدد وأما المتعدد فلا بد من تعيين الزمن فيه والافسدت (قوله ولما قارب الشهر) في كلام غيره الشهر فقط (قوله ولهذا سنين) ظاهره ولو كثرت (قوله مما يجوز فيه النقد) بيان للمأمونة أي من ذكرنا يجوز فيه النقد بان تكون الارض مأمونة فيجوز التها يوفيها ولو عشر سنين بل أكثر فيجوز لاحدهما أن يزرع أكثر من عشر سنين والآخر كذلك وهذا في المأمونة وأما غيرها فالظاهر عدم الجواز ولو في السنة الواحدة كما نقله بعض شيوخنا عن بعض شيوخه

(قوله وفي تعيين المدة) أي المدة المتعلقة بالقبض لا المدة المستوفى فيها المنفعة (قوله تقبض بعد سنين) الصواب بعد سنة والحاصل أن قسمة المهايأة قسمة منافع وأما المراضاة والقرعة فقسمة رقاب ولكن يفهم من قوله كالأجارة أن قسمة المهايأة إنما تكون بتراض وهو كذلك ولا ينافيه جعل قسمة المراضاة قسما لها لانها باعتبار تعلقها بملك الذات والمهايأة متعلقة بملك المنافع (قوله لان الغلة لا تنضبط) أمالو كانت تنضبط فيجوز (قوله ويستثنى الخ) أي فالمراد بالغلة ما يشمل اللبن (قوله بعد تقويم وتعديل) عطف مغاير فالتعديل كما إذا قبل ذراع من هذه الأرض يعادل ذراعين من الأرض الأخرى مع كونه لا يعرف قيمته وأما التقويم فيقال قيمته عشرون مثيلا (قوله ولا يرد فيها بالغبن) أي وتكون فيها تماثل أو اختلاف وفي المتلى وغيره (١٨٥) ولا يجبر عليها من أباه أو يجمع فيها بين خط اثنين فأكثر بخلاف القرعة (قوله لما جاز ذلك) لنافيه من ربا الفضل (قوله) وأيضا فيجوز قسمة ما أصله أن يباع مكبلا (كصبرة قمح وقوله مع ما أصله أن يباع جرافا أي كفدان من الأرض أي فيجوز أن يأخذ هذا الكفدان وهذا الصبرة القمح وقد خرج كل عن أصله لان الأصل في القمح الكيسل وفي الأرض الجراف (قوله ويجوز قسم ما زاد) أي على أحد القولين (قوله كالأجارة) أي فهي كالأجارة فتدخل في باب الأجارة وقوله كالبيع أي فهي كالبيع فتدخل في باب البيع فلم يخص هذا الباب إلا القرعة (قوله) ولذلك يرد فيها بالغبن (الخ) أي والبيع لا يرد فيه بالغبن ولا يجبر عليه من أباه (قوله ولا تكون الا فيما تماثل) كصوف وصوف وقوله أو تجانس كصوف وحرير (قوله ولا يجوز في شيء من مكيل) وذلك لانها تحتاج لتقويم وهو انما يكون في المقومات (قوله وكفى قاسم) أي يكفي في تميز الحق بقسم القرعة قاسم عدل حران نصبه قاض فان نصبه الشر ككفى ولو عبدا أو كافرا هذا محصل

في لزوم وفي تعيين المدة لا في ذلك وفي أن قدر المدة هنا كالمدة في الأجارة اذ لا يجوز أجارة دار لتقبض بعد سنين وتجوز قسمة الدار على أن يسكن أحدهما سنين ويسكن الآخر قدرها أو دونها على ما يتفقان عليه (ص) لا في غلة ولو يوما (ش) المراد بالغلة الكراء أي أنه لا يجوز التهايط في الغلة كان يأخذ هذا كرا يوم ويأخذ الآخر كذلك لان الغلة لا تنضبط لانها تنقل وتكثر في نحو اليوم بخلاف الاستخدام وأشار بلورد قول محمد قد سهل ذلك في اليوم الواحد ويستثنى من قوله لا في غلة اللبن كما سمي في قديم ما هنا هناك (ص) ومراضاة فكالببيع (ش) هذا ثانی أقسام القسمة فإلا تكون الأرض الجميع ولا تختص بتوع دون نوع وسواء كانت بعد تقويم وتعديل أم لا ومعنى قوله فكالببيع انها تلك الذات بها ولا يرد فيها بالغبن حيث لم يدخل مقوما كما يأتي وانما شبه المؤلف قسمة التراضي بالبيع ولم يطلق عليها البيع حقيقة لما يأتي من قوله وفي قفيز أخذ أحدهما ثلثيه أي ويأخذ الآخر ثلثه بالتراضي منهم ما فلو كانت بيعا حقيقة لما جاز ذلك وأيضا فيجوز قسمة ما أصله أن يباع مكبلا مع ما أصله أن يباع جرافا مع خروج كل عن أصله ويجوز أيضا قسم ما زاد غلته على الثلث ولم يجز وابعه وانما خصت هذه بالمراضاة والسابقة بالمهايأة مع أن الأولى فيها الرضا أيضا لان المقصود من الأولى التهايط وان كان مستلزما للرضا بخلاف الثانية فان المقصود منها الرضا (ص) وقرعة وهي تميز بحق (ش) هذا ثالث أقسام القسمة وهي المقصودة من هذا الباب لان قسمة المهايأة في المنافع كالأجارة وقسمة التراضي في الرقاب كالبيع والمعنى أن قسمة القرعة تميز بحق لانها بيع على المشهور ولذلك يرد فيها بالغبن ولا يجبر عليها من أباه ولا تكون الا فيما تماثل أو تجانس ولا تجوز في شيء من المكيل والموزون ولا يجمع فيها خط اثنين (ص) وكفى قاسم لا مقوم (ش) يعني أن القاسم الواحد يكفي لان طريقه الخبر عن علم يختص به القليل من الناس كالمئات والمفتي والطبيب ولو كافرا أو عبدا الا أن يكون وجهه القاضي فيشترط فيه العدالة وأما المقوم للتلغ ونحوه حيث يترتب على تقويمه قطع أو غرم فلا بد فيه من التعدد والافيكفي فيه الواحد وليس المراد المقوم للسلعة المقسومة فان الذي يظهر من كلامهم أن القاسم هنا هو الذي يقوم المقسوم ويدل له أنه لو كان المقوم غيره لم يأت القول بأنه لا بد من تعدده لان العمل حينئذ ليس على قوله بل على قول المقوم ثم ان الاحتياج للقاسم والمقوم انما هو في قسمة القرعة كما لا يخفى (ص) وأجره بالعدد (ش) يعني أن القاسم أجره على عدده ولو رثة من

(٢٤ - خرشي سادس) الشارح ويفهم من قوله كفى أن الأولى خلاف ذلك وهو كذلك فقد قال ابن خبيب الاثنان أولى من الواحد (قوله كالمئات) أي الذي يعرف أن فلانا ابن فلان بالشبه (قوله ولو كافرا الخ) مبالغة في قوله يكفي أي ان القاسم الواحد يكفي ولو عبدا أو كافرا وقوله الا أن يكون وجهه القاضي أي أو نصبه (قوله فيشترط فيه العدالة) أي والحرية (قوله ونحوه) أي كالمسروق وقوله قطع يرجع للمسروق (قوله والافيكفي فيه) أي وان لم يكن يترتب على التلغ ونحوه قطع أو غرم فيكفي فيه الواحد أي بأن يقوم ليكون من خط التلغ أي كأن يكون أحد شر يكتفي في متاع أنلف أحدهما شيأ فيقوم لأجل أن يحسب على المتلف والحاصل أن المقوم لا يكفي فيه الواحد ولا بد من اثنين حيث كان يترتب على التقويم حد أو غرم كالتقويم للمسروق وأرض الجنابة والمغصوب والمتلف اذا وصفت له والفرق بين القاسم والمقوم أن القاسم نائب عن الحاكم فاكفى فيه بالواحد والمقوم كالشاهد على القيمة فسترجح فيه جانب الشهادة

(قوله لان تعب القسام) بضم القاف كفاجر وفجار (قوله والباء بمعنى على) أي أو ان في العبارة حذف والتقدير وأجره باعتبار العدد (قوله وينبغي أن يكون المقوم الخ) لا يخفى أن المقوم والقسام واحد فلا معنى لذلك وان أراد مقوم المتلف فلا معنى له (قوله وكره) أي لان ما كان من باب العلم لا يؤخذ عليه أجر (قوله من اليتامى وغيرهم) أي فالمقسوم عليهم يتامى مع غيرهم ولذلك قال بعد وليس معه يتامى أي فالكراهة انما جاءت من انضمام غير اليتامى اليه وهذا حيث لم يكن له على ذلك أجر من بيت المال والاحرم (قوله فهذا حرام) أي قسم كانوا يتامى أو غيرهم فتلك أقسام ستة علمت (قوله وان استأجره رشيد) أي رشداً فأراد بالرشيد الرشداً فهو مباح ولكن كرهه ابن حبيب ورأى أن الأفضل فعله بلا أجر وهو ظاهر المدونة لقواها وقد كان خارجة ووربيعة يقسمان بلا أجر لان ما كان من باب العلم لا يؤخذ عليه أجر ومفاد عباعته ولكنه سيأتي للشارح ان ذلك جائز بلا خلاف (أقول) وهو الظاهر من النقل ولكن خلاف الأولى (قوله اتفق) كذا لتتبع البساطي أي خلافاً لهرام القائل بأنه اذا اتفق البنيان والمنافع جاز قسمه بالمساحة (أقول) وقد اعتمد بعض الشراح وهو ظاهر ولا يخفى (١٨٦) أن معرفة تساوي الاجزاء لا تتوقف على التقويم ان قد يعرفه من لا يعرف

التقويم (قوله فانه يقسم كيلاً الخ) أي فوجه المنع أنه اذا كيل أو وزن فقد استغنى عن القرعة فلا معنى لدخولها قال وكذا ابن عاصم في شرح تحفة أبيه المتقارب ما بين المكيلات والموزونات فتحمل القسمة فيها على تساوي واعتدال من غير افتقار لقرعة وقوله كما عند ابن رشد أي ووافقه الباجي وقوله وفتوى ابن عرفة مبتدأ وقوله وعزوه للباجي لم يقع من ابن عرفة عزو للباجي وقال محشي تباعد ما تقدم أي من قولنا فوجه المنع الخ مانعه فعلم منه أن العرض اذا قسم بالكيل أو الوزن لا تدخل القرعة فيه وزاد ابن زرقون اذا قسم فخر با على القول بجوازه فقد قال ابن زرقون ما كان روي يوروي ابن حبيب فيه عن مالك وأصحابه انما يجوز قسمه كيلاً أو وزناً أو عدداً لا فخر يوروي ابن القاسم يجوز قسم اللحم والخبز بالنقد روى له شريطان في الموزون والمكيل وفي القليل دون الكثير وفي قسمة

طلب القسم أو بابه لان تعب القسام ٣ في تمييز النصيب اليسير كتعبه في تمييز النصيب الكثير وكذلك أجزاها كتاب الوثيقة فالضمير في أجره للقسام والباء بمعنى على وينبغي أن يكون المقوم كذلك للعلم المذكورة (ص) وكره (ش) أي يكره للقسام أن يأخذ الأجرة من قسم لهم من اليتامى وغيرهم وان كان يأخذ قسم أول يقسم فهذا حرام وان استأجره رشيد لنفسه وليس معه يتامى فهذا مباح وكذا اذا فرض له من بيت المال (ص) وقسم العقار وغيره بالقيمة (ش) يعني أن العقار وما أشبهه من المقومات يقسم بالقيمة لا بالعدد ولا بالمساحة وسواء اختلف البنيان أو اتفق وسواء اتفق القيسر أو اختلف ان لا يعرف تساوي الأجزاء فقيمة قيمته فلا بد من التقويم وأما ما يكيل أو يوزن واتفقت صفته فانه يقسم كيلاً أو وزناً كما عند ابن رشد وفتوى النسبي وفتوى ابن عرفة وعزوه للباجي أن المثليات كالمقومات (ص) وأفرد كل نوع (ش) يعني أن قسمة القرعة يفرد فيها كل نوع من أنواع المقسوم أو كل صنف من أصناف المقسوم اذا كان متباعداً على حدته فلا يجمع فيها بين نوعين ولا بين صنفين من المقسوم ابن رشد لا يجمع في القسمة بالسهم الدور مع الحوائط ولا مع الارضين ولا الحوائط مع الارضين وانما يقسم كل شيء من ذلك على حدته انتهى وظاهر قوله وأفرد كل نوع ولو لم يحتمل القسم غير أنه اذا لم يحتمل القسم يباع ويقسم ثمنه اذا لم يتراضيا على شيء لان المراد بافراجه عدم ضمه في القسمة الى غيره وأما كونه يقسم أو يباع فشيء آخر وسيأتي وأفرد كل صنف كتشاح ان احتمل ومفهومه انه اذا لم يحتمل يضم الى غيره ويقسم قاله أبو الحسن فتسديدان أن ما لا يحتمل القسم من أنواع العقار والحيوان يباع ويقسم ثمنه بخلاف كالتفاح والفرق ان كل نوع من أنواع الحيوان والعقار مقصود وتختلف الرغبة فيه ما لا يختلف في أصناف الثمار (ص) وجمع دور وأفرجة (ش) يعني ان الدور تجميع على حدتها في قسمة القرعة بشرط تقاربها كالكيل وكذلك الأفرجة جمع قراح بفتح القاف قاله عياض كزمان وأزمنة تجميع على حدتها والأفرجة هي المزرعة التي لا بناء فيها ولا شجر قاله الجوهري وفي المدونة الأفرجة أحدها قريح ولا يبعد صوابه ان سمع ككثير وأفقرزة وبغير وأبيرة فقوله وجمع دور رأي مع بعضها وأفرجة أي مع بعضها قالوا وعني أو كما هو

ما يجوز فيه التفاضل فخر يوروي انما هي يباع وزناً كيلاً انتهى (قوله اذا كان متباعداً) الاصناف في الأنواع في هذا المقام شيء واحد فالأبل نوع وصنف وكذا البقر وقوله اذا كان متباعداً أي كالابل مع البقر وكالدور مع الحوائط لان كان متقارباً كالنخيل مع العراب والجاموس مع البقر والضأن مع المعز فيجمعان في القسم قال المواق بعد أن ذكر أن الرقيق تجميع أصنافه مانعه وكذلك تقسم الأبل وفيها أصناف والبقر وفيها أصناف فتجمع كلها في القسم على القيمة اه أي وكذا أصناف البز كصوف وحرير لان الغرض من البز قصد في نظر الشرع وهو الستر واتقاء الحر والبرد (قوله اذا لم يتراضيا) أي وأما لو تراضيا على الجمع فلا بأس به (قوله مقصود) أي فتختلف الرغبة فيه أي يضم ما لا ينقسم الى غيره ففيه غرر بخلاف الثمار فاختلاف الرغبة فيها ليس قويا (قوله بفتح القاف) في غيره بفتح القاف وكسرها (قوله ولا يبعد صوابه ان سمع) كذا رأيت في بعض شراح غيره ان بالنون لا اد (٣) (قوله تعب القسام) في نسخة القاسم وعليها يتضح عود ضمير كتعبه اه

ونسخة بمرام على ما عندي اذ منع كقفيز واعلمها الصواب بالذال المحجمة (قوله ولو بوصف) أي ما يقسم بالوصف لا بد من كونه غير بعيد من
 محل القسم بحيث يؤمن تغير سوقه وذاته وهذا غير قوله وتقاربت كالميل اذ تقارب أمكنها شرط في جمعها في القسمة ولو قسمت معينة بغير
 الوصف (قوله راجع الخ) أي ويلزم من ذلك أن يكون التعيين بالوصف وقوله ويصح الخ أي ويلزم من ذلك أن يكون التعيين بالوصف
 والحاصل انها متلازمة فيلزم من التعيين بالوصف أن يكون القسم والجمع بالوصف ويلزم من كون القسم بالوصف أن يكون الجمع
 والتعيين بالوصف ويلزم من الجمع بالوصف أن يكون القسم والتعيين (٨٧) بالوصف (قوله قيمة ورغبة) جمع بينهما لعدم تلازمهما
 اذ قد يتساوى قيمة لا رغبة وبالعكس

فان قلت تساوى القيمة واختلافها
 نابع لا اتحاد الرغبة واختلافها
 فالتلازم حاصل والجواب ان
 الرغبة التي تتبعها القيمة هي رغبة
 أهل المعرفة بالتفويض والرغبة
 في كلام المصنف رغبة من بينهم
 القسمة وهذه قد تختلف وان لم
 تختلف رغبة أهل المعرفة وتبيع
 المصنف في اشتراط تساوى الرغبة
 كلام المدونة ولكن مقتضى كلام
 ابن عرفة وابن ناجي انه انما يعتبر
 تساوى القيمة لا الرغبة وانما
 اشترط التساوى في القيمة لئلا
 يؤدي الى التراجع في القيم وذكر
 اللخمي انه اذا كان الاختلاف
 يسيرا لا يضر كماله كانت قيمة
 احدي الدارين مائة والاخرى
 تسعون واقتسمها بالقرعة على ان
 من صارت له الدار ذات المائة يدفع
 خمسة الا ان محشي نت ذكر
 ما حاصله ان الذي في النقل ان
 تكون كل واحدة في محل مرغوب
 فيه فان كانت احدهما في محل
 شريف والاخرى مرغوب عنها لم
 يحسمها قال محشي نت ولم أر من
 غير بالاستواء في القيمة فان أراد
 بالاستواء في القيمة القدر بأن يكون
 مقدر قيمة هذه كهذه فلا خالهم
 بشرطونه (قوله ما يشرب بعروقه)

في بعض النسخ لا الدور الى الاقرحة أي الفدادين لانهم امتباينان وقوله (ولو بوصف) مبالغة
 في مقدار أي ان كانت الدور أو الاقرحة معينة ولو كان التعيين بوصف ومقتضى حل الشارح
 ان قوله ولو بوصف راجع لقوله وقسم العقار وهو ظاهر ويصح أن يرجع لقوله وجمع وذلك لانه
 يستفاد من جمعه بالوصف أنه يقسم به (ص) ان تساوت قيمة ورغبة وتقاربت كالميل (ش)
 شرط المؤلف للجمع شرطين الاول التساوى في النفاق والرواج أي القيمة والرغبة الثاني
 التقارب في المسافة كالميل والميلين فأكثر من ذلك لا يجوز الجمع فيه وقوله وتقاربت كالميل
 أي تقاربت أمكنها كالميل أي أن يكون كالميل جامعاً لما يمكنه جميعها لكن الجمع بالشرط
 المذكور انما يكون اذا دعا الى ذلك أحدهم واليه أشار بقوله (ان دعا اليه أحدهم) فالضمير
 الجور وبالطرف يرجع الى القسم وبعبارة والمعنى ان يحمل جمع الدور وغيرها في القسم ان دعا
 اليه بعض الشركاء ليجتمع له حظه في موضع واحد ولو أباي الباقيون من ذلك ويجوز على الجمع من
 أباه من الشركاء ثم بالغ على الضم بقوله (ص) ولو بعلا وسجما (ش) والبعل ما يشرب بعروقه
 من رطوبة الارض من غير سقي سماء ولا غيرها والسيح هو الذي يسقي بالعيون والانهار والمعنى
 ان الفدادين البعل والفسادين السيح اذا تساوت في القيمة والرغبة فانه يجوز جمع ذلك في
 القسم لانهم مايز كانز كاة واحدة وهو العشر بخلاف ما يسقي بالنضح وهو ما يسقي بنحو السانية
 والآلة فان زكاته نصف العشر فيجمع على حدة ولا يجمع مع واحد منهما (ص) (٩٢) الامعروفة
 بالسكنى فالقول لمفرداها (ش) يعني أن الدار المعروفة بالسكنى للبيت أو للورثة اذا كانت
 فتمثل القسمة على انفرادها فن طلب من الورثة قسمها على انفرادها فانه يجب لذلك وان أبي
 غيره ذلك ويقسم ما سواها من الدور على انفرادها وتوالت للمدونة على أن القول لمن دعا لجمعها
 وانما كغيرها واليه الاشارة بقوله (ص) وتوالت أيضا بخلافه (ش) وهو ان القول ليس
 لمفرداها فتجمع في القسم مع غيرها فالاستثناء من قوله وجمع دور وأقرحة وحينئذ لا يحتاج
 لقوله فالقول لمفرداها اذ قد اشترط في الجمع الدعاء لذلك وقد استثنى منه هذا الفرع فعلم انه اذا
 حصل الدعاء الى الجمع لا يعتبر رفعه لم منه ان القول لمن أراد افرادها بالقسم أي ان احتملت
 والا ضمت لغيرها ولا تباع ويقسم عنها فليست كغيرها مما لا يحتمل من أنواع العقار والمراد
 باحتمال القسم أن يحصل لكل واحد من الشركاء واحد كامل أو أكثر كذلك في نحو الحيوان
 وجزء معين ينتفع به انتفاعا بما يجانس الانتفاع بكل المقسوم في نحو الدار (ص) (٩٣) وفي العسلو
 والسفل تاويلان (ش) أي هل يجوز أن يجمع بينهما في القسم بناء على انهما كالشيء الواحد
 أو لا يجوز الجمع بينهما في قسمة القرعة بناء على انهما كالشئين المختلفين ولا يجمع بين ذلك فيها
 وأما قسمة المراضاة فيجوز الجمع بينهما بلا خلاف (ص) وأفراد كل صنف كتناح ان احتمال (ش)
 يعني ان كل صنف من أصناف المقسوم كالرمان والخوخ ونحوهما اذا كان مفردا على حدة
 في حائط فانه يقسم وحده ان احتمل القسمة والا ضم مع غيره كالحص (ص) الا كحائط فيه شجرة

أي بعد المرة الاولى كما عسر (قوله بخلاف ما يسقي بالنضح) أي بالماء الذي ينضجه التناضح أي يحمله البعير من نهر أو بئر لسقي زرع
 فهو ناضح والانتى ناضحة ويسمى ناضحا لانه ينضح العطش أي يبله بالماء الذي يحمله (قوله وتوالت بخلافه) رجمه عجم على الاول
 لانه الذي يفيد النقل (قوله وأفراد كل صنف كتناح) الاول عدم تنوين صنف باضافته للتناح وليس تكرار مع قوله وأفراد كل نوع
 اذا تقدم أفرادان كل نوع من أنواع العقار يفرد عن غيره فالاشجار تفرد عن البناء وعن الارض وما هنا في افراد أصناف الاشجار
 تنبيه الظاهر ان افراد كل صنف في الفواكه وفي الدور عند فقد شرط الجمع حتى لله فليس لهما التراضي على خلافه

(قوله لكان أحسن) انما كان أحسن لكونه أصرخ في المقصود (تنبية) القطاني أصناف لا تجمع في القسم (قوله ان جز) أي دخل على جزه وان تأخر تمام جزه لنصف شهر وأما الشروع فلا يجوز أن يتأخراً أكثر من عشرة أيام (قوله ونحوها) لم يجعل الكاف استقصائية وفي عجم انما استقصائية فالظاهر ان نحو خمسة أيام وهو بيان للكاف في قوله خمسة عشر وظاهر النقل يقوى عجم (قوله في قسمة المراضاة فقط) أي وأما قسمة الفرعة فتجوز الى (١٨٨) أبعد من نصف شهر لانها تميز لا يبيع كما ذكره كريم الدين (أقول) وحيث

كان الشيخ كريم الدين نافلاً فيتبسع النقل والعجم قاله الدميري وتبعه الشارح (قوله وديونا على أقوام شتى) ليس بشرط بل ولو كان ديناراً واحداً على رجل (قوله وبين الغرماء) أراد بالغرماء من يتبع المدين من الورثة (قوله فانظره) اعلم ان مفاد النقل انه لا بد من الجمع (قوله ان يقتسموا الرجال) أي الدين الذي على الرجال (قوله فتصير ذمة) فاعل أي فيصير دين في ذمة مبيع دين في ذمة أخرى (قوله من وجه الدين بالدين) أي من وجهه هو الدين بالدين أي من يبيع الدين بالدين أي أراد بقبوله ذلك يبيع الدين بالدين والحاصل ان قسم الدين مع غيره وهو منطوق المصنف حكمه كبيع الدين وقسم الديون على رجال لا يجوز بحال لانه يبيع ذمة بذمة وقسم ما على مدين واحداً جزواً ولو كان غائباً فقول ابن عرفة فيما تقدم فيدخل قسم ما على مدين أي واحداً لجنسه الصادق بالاكثر كما هو قضية الاعتراض والجواب فاعتمد ذلك ولا تعدل عنه لانه المنقول (قوله ويجوز قسم الدين اذا كان على واحد) أي بالتراضي (قوله وخيار أحدهما كالبيع) هذا واضح في المراضاة وكذا الفرعة على ظاهر المدونة

مختلفة (ش) أي فانه لا يفرد ويقسم ما فيه بالقيمة ولا يلتفت الى ما يصير في حظ أحدهم من ألوان الثمار قال فيها واذا كانت الأشجار مثل تفاح ورماني وأرج وغيره وكلاهما في جنان واحد فانه يقسم كله مجتمعاً بالقيمة ويجمع لكل واحد حظه من الحائط في موضع واحد فقوله مختلفة يريدو مختلفة اذ مع عدم الاختلاط يفرد كل صنف اتفاقاً وانما جازت الفرعة هنا مع انها لا تدخل في صنفين للضرورة (ص) أو أرض بشجر متفرقة (ش) معطوف على حائط والمعنى أن الأرض التي فيها شجر متفرقة فانها تقسم مع شجرها جميعاً لوقسمت الأرض على حدة والشجر على حدة صار لكل واحد شجرة في أرض صاحبه والباقي في شجره يعني مع وكلامه مشعر بكون الشجر فيها ولو قال أو أرض فيها شجر متفرقة لكان أحسن (ش) وجاز صوف على ظهر ان جزواً لكن نصف شهر (ش) يعني أنه يجوز قسم الصوف على ظهر الغنم على ان يجزاه الآن أو الى أيام يسيرة كالخمس عشر يوماً ونحوها وظاهره سواء كانت القسمة بالقرعة أو بالتراضي كما عليه بعض الشراح ونقل الشيخ كريم الدين ان هذه المسئلة والمسئلتين بعدها في قسمة المراضاة فقط (ص) وأخذ وارث عرضاً أو آخر ديناً ان جاز بيه (ش) يعني ان من ترك عرضاً وديونا على أقوام شتى فانه يجوز لأحد الورثة أن يأخذ العرض ويأخذ الآخر الديون بشرط أن يجوز بيع الدين بأن يكون الذي عليه الدين حاضر امقرامياً تأخذ الاحكام وانظر هل حصول الاقرار كاف عن الجمع بينه وبين الغرماء وهو الظاهر ولكن ذكرت عن ابن ناجي ما يفيد أنه لا يكفي ولا بد من الجمع واقرار المدين فانظره وأشعر قوله وأخذ وارث عرضاً أو آخر ديناً أن يأخذ أحدهما ديناً والاخر ديناً لا يجوز وهو كذلك قال مالك وان ترك ديونا على رجال لم يجوز للورثة أن يقتسموا الرجال فتصير ذمة بذمة وليقسموا ما كان على كل رجل قال مالك سمعت بعض أهل العلم يقول الذمة بالذمة من وجه الدين بالدين قال ابن حبيب ويجوز قسم الدين اذا كان على رجل واحد ولو كان الغريم غائباً لانه لا غريمه اهـ (ص) وأخذ أحدهما قطنية والاخر قمياً (ش) أي وكذلك يجوز أن يقتسما الملبوس فيما أخذ أحدهما قطنية فولا أو عساً وما أشبه ذلك ويأخذ الآخر قمياً سراً أو محمولة يريديداً كافي المدونة والا فلا لان فيه بيع طعام بطعام غير يديديداً وكلام المؤلف في القسمة بالتراضي لافي القسمة بالقرعة لانه لا يجوز الجمع فيها بين صنفين (ص) وخيار أحدهما كالبيع (ش) أي وكذلك يجوز أن يقتسما ويكون لأحدهما أولاهما الخيار وسواء دخلا على ذلك أو فعه لا بعد القسم وسواء كان المفسوم داراً أو عرضاً ويكون مقدار أمد الخيار هنا كقدر مدته في البيع باعتبار السالع وما يعد في البيع رضا أو رداً بهما أو يصح رجوع قوله كالبيع أيضاً الى قوله وأخذ أحدهما قطنية الخ فيفيد أن ذلك يدا بد كما مر ولا يرجع الى قوله وأخذ وارث عرضاً الخ لان قوله ان جاز بيه يغني عن ذلك (ص) وعرض أخرى ان انقلعت شجرة من أرض غيرك ان لم تكن أضر (ش) يعني ان من كانت له

نحلة

وذ كربع الزاوة منعه فيها (قوله كالبيع) صفة لمقدر أي وجاز خيار أحدهما جوازا كالبيع

أو حال من خيار أو خبر واعلم ان تحت قوله كالبيع حكمان أحدهما انه لا بد أن تكون مدة الخيار هنا كمدة الخيار في البيع ثانياً ما اذا فعل من له الخيار ما يدل على الرضا في خيار البيع يكون رضاهنا أيضاً (قوله وغرس أخرى) أي وجاز استعير أرض غيره مدة معينة باللفظ أو العرف لغرس بها شجراً (قوله ان انقلعت) أي قبل تمام المدة المعينة باللفظ أو العادة وكلام المؤلف مقيد بما اذا لم تكن الشجرة محبسة عليهم والا فلا يفسد لغرس أخرى مكانها

(قوله لانما تضر بيباض الارض)

أى تضر بالارض البيضاء أى بالارض المشرقة بالشمس أى التى ليست مستترة بالأغصان (قوله كناسته) أى طينه الذى ينزح منه (قوله ولم تطرح على حافته) وفى بعض النسخ ولم تطرح على شجرة وعلم اعول ابن غازى وهى الموافقة لقولها فاذا كنست نهر كملت على سنة البلد فى طرح الكناسة فان كان الطرح بحافته لم تطرح ذلك على شجرة هم ان أصبت دونها من حافته متسعا فان لم يكن فبين الشجر فان ضاق عن ذلك طرحت فوق شجرهم اذا كانت سنة بلدهم طرح طين النهر على حافته اه (قوله القسام) كضاجر وفجار (قوله فذلك جائز) أى فعل الامام جائز وقوله أم لا أى بأن لم يقسموا لكون أحد لم يطلب القسم وأما اذا طلب القسم منهم وامتنعوا فلا يجوز لهم وقوله وان جعل الخ أى الامام (قوله وأما الشر كاه) أى الورثة الرشاء (قوله لان الاعلام الخ) هذا كله مالم يكن مقام من جانب القاضى والاجازت شهادته على فعل نفسه عندهم أقامه وعند غيره كالقباني بمصر والقيروان المنسوب من جانب القاضى للوزن أمين الناس (قوله لان ذلك) أى عدم جواز الفصل مقيدا عدا الطرف أى بعباد الفصل بالطرف وقوله وفى المسئلة أى مسئلة الفصل من حيث هو فقد نقل الرضى خلافا فى الفصل بين المعطوف على مرفوع أو منصوب وما عطف عليه هل يجوز أو يمنع فى السعة ولا فرق فى ذلك بين الفصل بالطرف أو غيره قاله القرافي

نخله أو شجرة فى أرض غيره فأنقلعت بأمر سماءى أو قلعتها صاحبها أو غيره فانه يجوز له ان يغرس مكانها أخرى من جنس المساوعة أو من غير جنسها بشرط أن لا تكون أضر من الاولى سواء كانت زيادة ضررها من جهة عروقها لانها تضر بيباض الارض أو من جهة فروعها لانها تظل الارض أى تستر الشمس عنها فتضعف قوتها ومنفعتا ولو احتاجت هذه النخله الى تدعيم فليس له أن يدعها الا فى حرمها قاله ابن سراج وفهم من قوله أخرى أنه لا يغرس اثنين وكذا فى المدونة وظاهره ولو كانت الاولى شجرة جيز (ص) كغرسه بجانب نهر كالجارى فى أرضه (ش) التشبيه فى الجواز والمعنى انه اذا كان لشخص نهر يمر فى أرض قوم فيجوز لهم أن يغرسوا بجانبه أشجارا وليس للشخص منهم من ذلك ولو كان يضر بالماء على ظاهر المدونة وقيدما للغمى بعدم الضرر بأن كانت عروق الشجر تغوص فى الماء فيقل جريه وهو يقتضى كون التشبيه تاما بما قبله فقوله كغرسه أى كغرس غيره ذى الارض فالضمر عائد على الغير المتقدم لكنه مراد به غير ما أريد به أولاذا المراد به ألا غير مالك الشجرة وثانيا غير مالك النهر وهو مالك الارض فهو من النوع المسمى فى البديع بالاستخدام فلو قال كغرس ذى أرض بجانب نهر فيها لغيره لكان أظهر وأخصر (ص) وكملت فى طرح كناسته على العرف ولم تطرح على حافته ان وجدت سعة (ش) التافأب الفاعل والمعنى انك اذا كنست نهر كالجارى فى أرض لغيرك فانك تحمل فى طرح كناسته على عرف أهل البلد الا أنه اذا جرى العرف بالطرح على حافته التى بها الشجر فليس له الطرح بها ان وجدت سعة والا طرح عليها فقوله ولم تطرح على حافته ان وجدت سعة كالمستثنى مما قبله ومراده بحافته حافته التى بها شجر ولذلك فى بعض النسخ شجرة بدل حافته ولوقال المؤلف بعد قوله على العرف الا بحافته التى بها شجر ان وجدت سعة والا طرح عليه لكان أظهر (ص) وجاز ارتفاقه من بيت المال (ش) يعنى أن القسام يجوز ارتفاقه من بيت مال المسلمين كالقضاة والعمال وكل ما يحتاج اليه المسلمون وحاصله على ما فى المدونة والتوضيح ان الامام اذا أوزق القسام من بيت المال فذلك جائز بلا خلاف قسموا أم لا وان أوزقهم الامام أو القاضى على أن فى كل تركة أو شركة كذا وكذا قسموا أم لا فذلك ممنوع بلا خلاف وان جعل ذلك لهم على القسم وقسموا فذلك ~~مكروه~~ وأما الشر كاه أو الورثة اذا تراخوا على من يقسم لهم بأجر معلوم فذلك جائز بلا خلاف (ص) لاشهادته (ش) يعنى أن شهادة القسام على من قسم لهم أن كل واحد منهم وصل اليه نصيبه فان ذلك لا يجوز ولو تعدد وكان عدلا لانه شهادة على فعل نفسه وهذا اذا شهد عند غير القاضى الذى أرسله بأن عزل أومات وأما ان شهد عندهم أرسله ولو بعد عزله حيث تولى وشهد عندهم حال التولية فانه يعتمد على ذلك ويحكم وينفذ الحكم بها وقد يقال لا يحتاج كلامه الى التقييد بذلك لان الاعلام بها اذا كان عندهم أرسله لا يسمى شهادة وانما يسمى اخبارا (ص) وفى قفيز أخذ أحدهما ثلثيه (ش) فى قفيز متعلق بجواز وأخذ معطوف على ارتفاقه أى وجز فى شركة قفيز بينهما على حد سواء أخذ أحدهما ثلثيه وأخذ الآخر ثلثيه بقصد المعروف ولا يشكك ذلك بأنه قد فصل بين العاطف والمعطوف عليه بأجنبي لان ذلك مقيدا بعباد الطرف والجوار والمجرور وفى المسئلة نزاع وهذه قسمه مرادة فقط بأن تراخيا على قسمته على أن يأخذ هذا ثلثه ويأخذ الآخر باقيه أو قسمه مرادة بقرعة بناء على دخول القرعة فى المثلى كما عليه الباسجى وأفتى به ابن عرفة ووجهه صاحب المعيار بأن تراخيا على أخذ أحدهما الثلث والآخر الباقي من غير تعيين من يأخذ الثلث من غيره واقتراعا لتعيينه وأما دخول قسمه القرعة فيه فقط فلا ادلا بغير الرضا

(قوله وبفهمهم من كلام المؤلف) أي الذي هو قوله لان زاد عيناه وقوله زيادة العين أو الكيل أي المشار إلى ذلك بقوله لان زاد عيناه أو كميلا (قوله ان زيادة العين) أي وهذه تقاس على قول المصنف وفي قفيز وقوله مع استواء القفيز راجع للكيل فقط وهي مسألة المصنف والحاصل أن مسألة الكيل مع استواء القفيز هي قول المصنف وفي قفيز وان مسألة العين مع التساوي تقاس على ذلك (قوله غير ممنوع) أقول ومن غير المنع في الكيل قول المصنف وفي قفيز (قوله معناه اقتسما العين الخ) بأن لم يكن هناك إلا العين أو الطعام (قوله المنع الخ) فهو صريح المصنف لأنه تقييد للمصنف لان المصنف صرح في ذلك (قوله وأمام مع التساوي في الجودة) أي أو الرداة (قوله وهو ما أشار إليه المؤلف) أي مع ملاحظة (٩٠) التقييد بالاستواء فيما تقدم وأما بدون التقييد فلا يفهم منه ذلك (قوله أخذ أحدهما)

ان عطف على قوله ارتزاقه كان مثل ما قبله في التفصيل والخلاف فيه وان عطف على أخذ الذي قبله كان قوله وفي قفيز عطفاً على قوله في قفيز ونكون الواو عطف شينين على شينين قاله الجيزي (قوله ولأن عدولهما) المناسب حذف الواو ويجعل علة الاختلاف لان التعليل الثاني يرجع للاول لانه مغايرة كما هو ظاهر وقوله وهذا التعليل الذي هو قوله لا اختلاف الاغراض أي المذكور في جانب اتفاق صفة القمح وقوله هو أخذ كل واحد حصته من العين الاولى حذف تلك الزيادة لان سياق هذا في اتفاق صفة القمح فقط (قوله وهو كذلك) أي كما يؤخذ ذلك من قول المصنف لان زاد عيناه أو كميلا لدناءة فيفيد أن العين اشترط فيها الاتفاق في الوصف وأما لو اختلف فقد صدق عليه انه زاد عيناه لدناءة وحكم عليه بالمنع أو لا وقول المصنف ان اتفق القمح صفة يفيد انه لا يشترط في الدراهم فهذا يفيد انه لا يشترط في الدراهم فهذا تناف من المصنف والجواب انهما طريقتان فتدبر (قوله لا تراد أعيناه بخلاف القمح) أي لان

منهما بالتفاضل ثم ان كلام المؤلف مقيّد بما اذا استوى الثالث والثلاثان في الجودة والرداءة والا فلا يجوز كما يفيد قوله لان زاد عيناه أو كميلا لدناءة وبفهمهم من كلام المؤلف أن زيادة العين أو الكيل مع استواء القفيز جميعه في الجودة والرداءة غير ممنوع وهو ظاهر المدونة كما قال ابن ناجي (ص) لان زاد عيناه أو كميلا لدناءة (ش) معناه اقتسما العين على حدة وزاد أحدهما عيناه لصاحبه لأجل دناءة في نصيبه أو اقتسما الطعام على حدة وزاد أحدهما طعاماً لصاحبه لأجل دناءة في طعامه فان ذلك لا يجوز له دوران الفضل من الجانبين في الفرعين ومحمل المنع اذا اختلف المقسوم بالجودة والرداءة وأمام مع التساوي في الجودة فلا تمنع الزيادة وهو ما أشار إليه المؤلف بأول كلامه في قوله وفي قفيز أخذ أحدهما الخ (ص) وفي ثلاثين قفيزاً وثلاثين درهماً أخذ أحدهما عشرة دراهم وعشرين قفيزاً ان اتفق القمح صفة (ش) يعني أن المشتركين في ثلاثين قفيزاً من الطعام وفي ثلاثين درهماً من الفضة يجوز لهما أن يقتسما ذلك على التفاضل فيأخذ أحدهما عشرة دراهم ووزناً وعشرين قفيزاً من الطعام كيلا ويأخذ الآخر عشرين درهماً وعشرة أقدرة من الطعام ووجه الجواز أنهم ما قسموا الدراهم على التفاضل والقمح على التفاضل كما علمت فليس ذلك كالبيع المحض واللاما جاز ومحمل الجواز أن يكون القمح متفقاً في الصفة كسمر أو محمولة تقيماً أو غلناً فان اختلفت صفته لم يجوز لاختلاف الأغراض فينتفي المعروف ولأن عدولهما معاً هو الأصل الذي هو أخذ كل واحد حصته من العين والاققرة إلى غيرهما بما يكون لغرض وهو هنا المكايسة وهذا التعليل يقتضي انه لا بد من اتفاق صفة الدراهم أيضاً وهو كذلك لكن ظاهر ما قدمناه عن الخمي انه لا يعتبر اتفاق صفة الدراهم أيضاً وهو ظاهر لان الدراهم لا تراد أعيناه بخلاف القمح ونحوه (ص) ووجب غلبة قبح لبيع ان زاد غلته على الثالث (ش) يعني أنه يجب على الشخص اذا أراد بيع حب من قمح وغيره أن يغربله ان زاد غلته على الثالث لان يبعه على ما هو عليه من الغرر وان كان الثالث قد دون فتسحب الغرلة واليه أشار بقوله (والانديت) فلو قال حب بدل قمح لكان أشمل وفي بعض النسخ كبيع بالكاف لا باللام والشرط راجع لما بعد الكاف وعليه يفهم منه اعتباره في القسمة بالاولى لانه اذا كان البيع انما يجب فيه الغرلة ان زاد الغلت على الثالث فالقسمة كذلك فلا يجب فيها مطلقاً بل ان زاد على الثالث كما علمت لم يكن يظهر من كلام جمع انه لا يجب الغرلة في القسمة ولو زاد على الثالث لانها يجب من حق لا يبيع فيغترف فيها ما لا يغترف فيه وظاهر كلام أبي الحسن على المدونة مساواتها للبيع (ص) وجمع بزولو كصوف وحرير (ش) يعني أن البري يجوز جمعه في قسمة القرعة ولو كان كل صنف يحتمل القسمة على انفراده ولو كان بعضه

الدراهم المدار على السائر بين الناس بخلاف القمح فلا ينظر فيه إلا له وحده (قوله ان زاد غلته) أي تبناً وغيره وكذلك الحشف مخطأ إلى الذي لا حلاوة به (قوله فلا يجب فيها مطلقاً) أي فلا يقال انها يجب فيها مطلقاً بل هذا التفصيل المساوية فيه للبيع كما هو ظاهر كلام أبي الحسن وهو الراجح نقله عن شيخه الشارح ووجه باحتمال وقوع كثير الغلت في نصيب بعض دون آخر فقيه غرر فتسحق الامم صواب (قوله وظاهر كلام أبي الحسن) وهو المعتمد (قوله وجمع بز) أي جمع بعضه لبعض مختلف ولو انتهت في الاختلاف بأن كان بعضه صوفاً وبعضه حريراً (قوله يجوز جمعه) المراد بالجواز الاذن فلا ينافي انه واجب ان دعا إليه أحدهم أو ترافعا لهما كما يطلب القسم ولم يذكرا جمعا ولا افراداً وأما لو طلب جميعهم الافراد فهو محظور

(قوله بعد أن يقوم الخ) ظاهره انه يقوم كل على انفراده ولو جعل بعد ذلك الصوف والحرير قسما والكتان قسما آخر مع انه لا حاجة لذلك بل يكفي التقويم بجملة الصوف والحرير الذي يجعل قسما مستقلا مقابل للكتان الخ (قوله لا كبعل) تضمن منطوقه ثلاث صور ممنوعة هي بعل مع ذات بئر بعل مع ذات غرب بعل معهما والجواز في صورة ذات بئر مع ذات غرب (قوله يعني ان البعل) أي الارض البعل وقوله وهو الذي يروي أي الارض الخ (قوله مع ذات الغرب) أي الارض ذات الغرب وقوله أو مع ذات البئر أي الارض ذات البئر وقوله أو السانية تفسير للبئر أي المراد بالبئر السانية أي الساقية أي الارض ذات الساقية وقوله وبعبارة وذات الغرب أي الارض ذات الغرب وقوله لا تغاير ذات البئر أي الارض ذات البئر لانها بئر أي لانها ذات بئر أي أرض ذات بئر ملتبس بالدولاب أي الساقية وقوله وبث ذات غرب الاولى أن يقول وأرض ذات بئر بغير أي دلو كبير كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله وغير) بالرفع أي لا يجوز قسم غير فعامله محذوف ولا يصح قراءته بالجر عطفًا على قوله كبعل لان مسألة البعل في منع الجمع وهذه في منع القسمة فاختلف الموضوع (قوله لا يجوز قسم الثمر) بالثاء المثلثة لانه قبل بدو صلاحه (١٩١) أي غير النخل وأما غيره فيمنع ولود دخلا على قطعه لان التحري فيه متعذر كذا

لعب تبعا لعج ورده محشى تت بالنقل بما حاصله انه لا يتقيد بثمر النخل بل التين والقصب ببل وغيرهما يقسم بالحرز قبل بدو الصلاح على شرط الجذب ولو بدا صلاحه بالشرط المذكور اذا كان يجوز فيه ربا التفاضل (قوله ان لم يدخل على قطعه) ومثل ذلك ما اذا دخل أحدهما على القطع والآخر على الجذاذ أما اذا دخلا على قطعه فيجوزو ببقية شروط بيعه على القطع من التفع والاضطرار وعدم التماثل أرم من تعرض لها هنا فانظر هل لا بد منها أو لا انظر الشيخ أحمد (قوله لانه ربوي) فيمنع ولو دخلا على جذمه والحاصل انه اذا بدا صلاحه فلا يقسم الا كيلا أو يباع ويقسم منه ^بتنبية ^بانما جاز قسمه بالم يبد صلاحه بالتحري ولم يجز مذارعة لقله الخطر في التحري

مخطا وبعضه غير مخطا والبز يفتح الباء أطلقه في الكتاب على كل ما يلبس كان صوفًا أو خزا أو كتانا أو قطنًا أو حريرا مخطا أو غير مخطا وقوله وجمع بز أي بعد أن يقوم الكتان وحده وكذا الصوف والحرير وما أشبه ذلك فهي تقوم على الانفراد وتجمع في القسم لانهم عندهم كالنوع (ص) لا كبعل وذات بئر أو غرب (ش) يعني ان البعل وهو الذي لاسقى فيه وأدخلت الكاف السج وهو الذي يروي بالماء الواصل اليه من الودية والانهار وز كاتم ما بالعشر لا يجوز جمعهم ما في قسمة القرعة مع ذات الغرب وهو الدلو الكبير أي الارض التي تسقى بالغرب أو مع ذات البئر أي السانية لان ز كاتم ما نصف العشر وبعبارة وذات الغرب لا تغاير ذات البئر لانها بئر أيضا فيقدر ما يتغاير ان به أي وذات بئر بالدولاب وبث ذات غرب أي دلو كبير فتغايرا (ص) وغير أو زرع ان لم يجزاه (ش) أي وكذلك لا يجوز قسم الثمر في شجره بالحرص قبل بدو صلاحه وكذلك لا يجوز قسم الزرع القائم في أرضه بالحرص قبل بدو صلاحه ان لم يدخل على قطعه بأن دخلا على التبقية أو سكتا لان القسمة هنا بيع وهو لا يجوز بيعه منفردا قبل بدو صلاحه على التبقية أما اذا بدا صلاحه فامنع من باب أولى في قسمه بالحرص على أصوله لانه ربوي والشك في التماثل كتحقق التفاضل وعليه يحمل قوله الآتي أوفى أصله بالحرص فلا يتكرر مع ما هنا لاختلاف الموضوع وأطلق الجذاذ على حقيقة ومجازه لان الجذب بالمجعة والمهولة خاص بالثمار وأما جز الزرع فبالزاي (ص) كقسمه بأصله (ش) يعني ان قسم ما ذكر من الثمر والزرع مع الاصول قبل بدو صلاحه على التبقية لا يجوز وأما على الجذاذ فانه يجوز والمراد بأصل الزرع أرضه وأصل الثمر الشجر وأما قسم ما بدا صلاحه مع أصله فانه ممنوع ولود دخلا على جذاه لان فيه بيع طعام وعرض بطعام وعرض وأفراد المؤلف الضمير لكون العطف بأو وحيدًا فالتشبيه تام خلافا للشارح من أنه تشبيه في منع قسم الثمر بأصله ولود دخلا على الجذاذ انظر الشرح الكبير (ص) أو قتا وأذرها (ش) عطف على أصله أي ان قسم الزرع قتا وهي

وكثرته في المذارعة فانه قد تكون جهة أحسن من جهة فيغير أحدهما (قوله حقيقة ومجازه) فالحقيقة بالنظر لرجموع الجذاذ بالذال للثمار ومجازه لانه لاقه بالزرع أي مجازا استعارة تشبه قطع الزرع بقطع الثمار والجامع مطلق الابانة (قوله خلافا للشارح) هو الحق ولعل الفرق أي بين منع قسم الثمر مع أصله بالتحري ولود دخلا على جذمه وبين جواز قسمه وحده بالتحري اذا دخلا على جذمه ان قسم الثمر مع أصله يكثر معه الخطر وهو مظنة لذلك بحيث يعسر التحري فيه أو يتعذر ولا كذلك قسم الثمر وحده وأما قسم الاصول التي فيها ثمر دون ثمرها بخلاف ان أبر الثمر لان لم يؤثر (قوله تشبيه في منع قسم الثمر بأصله) فيه تسع لان قسم الثمر بأصله هو المشبه لانه وجه الشبه فالمناسب أن يقول تشبيه في مطلق المنع والجواب ان في العبارة حذف أي تشبيه من أجل تحقق منع الثمر من أصله (قوله أو قتا وأذرها) وانما يقسم بعد تصفيته بعبارة الشرعي وهو الكيل ^بتنبية ^بفي ذلك عن الشيخ أحمد وقد وقع السؤال في البرسم كيف يقسم وأجاب بعض شيوخنا بأنه يباع ويقسم منه أو يقسم على التفاضل وأما قسمه على غير ذلك فلا يجوز وكلامهم يدل على ذلك (قوله أي ان قسم الزرع قتا) أي جميع أنواع الزرع حتى الكتان وقوله فيما تقدم كقسمه بأصل شامل للثمر والزرع وقوله أو قتا وأذرها فاصر على الزرع والراجح ان البرسم

المشترك يجوز قسمه بغير ما بالفدان لعدم حرمة التفاضل لكن على التفاضل بين أبيع ويقسم ثمنه والزاجح في الكتمان أنه لا يباع إلا بعد تهيئته للغزل بالدق والذي نقله عجم في شرحه الكبير أنه يجوز قسم البرسيم في أرضه بالتحري لأنه ليس بطعام فقصف عليه ذكره بعض تلامذة الشارح (قوله بقصة) يدل من بالمساحة فكانه قال مذارعة بقصة أو غيرها (قوله كياقوتة الخ) أي قال كفاف الداخلة على ياقوتة أدخلت كل ما كان نفيسا والكاف (١٩٢) الداخلة على جفير بالعكس (قوله كالياقوتة الخ) هذه أمثلة لما فيه الفساد لا قوله

والخفين والمصرعين فليس في قسمتها فساد (قوله فشكل) والجواب أنا منع القسمة على سبيل الاجمال لكن بالنظر لياقوتة فهي عامة للمراضاة والقرعة وبالتنظر لعلها بالخفين تقصر على القرعة وتجوز بالمراضاة (قوله على أصله) فيه إشارة إلى أن في معنى على (قوله لأنه ربوي) لأن المراد بالثمر غير النخل فقط (قوله كبقل) أي من كراث وسلق وكزبرة ونحوها (قوله ولو كان على الجذع عاجلا) هذا محل سخنون وقوله إلا أن يكون الخ هذا من كلام الشارح لقوله كما ذكره أبو الحسن (قوله وأنكره) أي أنكروا محل سخنون الذي هو قوله ولو كان على الجذع عاجلا وقوله أي إلا أن يكون أي فلا بد حينئذ من أمرين الدخول على الجذع والتفاضل بين وانظر هذا مع أن ما قاله سخنون ظاهر عبارة ابن القاسم (قوله وأما على الجذع فيجوز) أي وإن لم يكن فيه تفاضل (قوله فكلام المؤلف ليس على إطلاقه) أي بل يقيد بأن محل المنع إذا لم يدخل على الجذع وخلاصة هذا اعتماد كلام أشهب (قول المصنف وحصل بيعه الخ) تعلم بقوله بعد كالبج الكبير أن هذا الشرط إنما هو في العنب فقط وقوله وقسم بالقرعة أي بعقد أن يحزر

الحزم التي تربط عند الحصاد أو مذارعة بالمساحة بقصة أو غيرها وهو قائم على أرضه ممنوع سواء بدلاحه أم لا وإنما المنع قسم الزرع قتا وجاز بيعه جزا فاقا لكثرة الخطر هنا لا اعتبار شروط الجزاف هنا في كل من الطرفين بخلاف البيع فانها انما تعتبر في طرف المبيع فقط وهو القوت تأمل (ص) أو فيه فساد كياقوتة أو كجفير (ش) هنا حذف موصوف أي أو قسم فيه فساد وهو معطوف على المنفي والمعنى أنه لا يجوز قسم ما في قسمه فساد لا بالمراضاة ولا بالقرعة لأنه اضاعة مال كالياقوتة والفص والؤلؤة والخفين والمصارعين والخاتم والجفير وهو وعاء السيف وما أشبه ذلك وكلام المؤلف لا اشكال فيه على نسخة بكجفير بالجيم وآخره راء وأما على نسخة كخفين فتنبه خف فشكل لأنه إن حل على منع القسم مطلقا اقتضى منع قسم الخفين مراضاة مع أنه جائز كالمصرعين وسائر كل حزر وجين وإن حل على منع القسم بالقرعة اقتضى جواز قسم الياقوتة بالتراضي مع أنه ممنوع (ص) أو في أصله بالخرص (ش) عطف على قوله إن لم يحذف وموضوع الأولى قبل بدو الإصلاح كما مر وموضوع هذه المسئلة بعد بدو الإصلاح والمعنى أنه لا يجوز قسم الثمر والزرع على أصله بالخرص لأنه ربوي والشك في التماثل كتحقق التفاضل والخرص بفتح الخاء المججمة وسكون الراء وأشار بقوله (كبقل) إلى قول ابن القاسم فيها وإذا ورث قوم بقبلا قائما لم يجزئني أن يقتسموه بالخرص وليبيعوه ويقتسموا ثمنه لأن مالكاً ذكره قسم ما فيه التفاضل من الثمار بالخرص فكذلك البقل اه قال أبو الحسن محل سخنون المدونة على منع قسم البقل بغير ما ولو كان على الجذع عاجلا أي إلا أن يكون على التفضيل بين كما ذكره أبو الحسن قبله يسير وأنكره ابن عبدوس عليه وقال إنما منع ابن القاسم قسمه بغير ما على التأخير وأما على الجذع فيجوز وهو مذهب أشهب فكلام المؤلف ليس على إطلاقه بل يقيد بما يرى (ص) إلا الثمر والعنب إذا اختلفت حاجة أهله وإن بكثرة أكل وقيل وحل بيعه واتخذ من بصر أو رطب لا غرر وقسم بالقرعة بالتحري (ش) هذا مستثنى من قوله أو في أصله بالخرص والمعنى أن الثمر والعنب يجوز قسمهما على أصلهما بأشروط ستة لأنه رخصة للضرورة وبعبارة لأنهما يمكن حزرهما بخلاف غيرهما من الثمار فإنه يغطي بالورق والثمر في كلام المؤلف بالثناء المثلثة المراد به غير التخليل بدليل قوله واتخذ من بصر أو رطب الشرط الأول أن تختلف حاجة أهله بأن كان بعضهم يأكل وآخر يبيع وهذا عياله تأكل قليلا وما أشبه ذلك الشرط الثاني أن يكون هذا المقسوم شيئا قليلا فلا يجوز قسمه بغيره على أصله إذا كان كثيرا ويرجع في الكثرة والقلة للعرف الشرط الثالث أن يكون قد حصل بيعه أي بدلاحه الشرط الرابع أن يكون المقسوم بصر أو رطب ما على حدته فلو كان بينهما بصر ورطب وقسم ما ذلك بأن يكون لأحدهما البصر وللآخر الرطب لم يجوز وكذا لو صار ثمرا يابساً لأن في قسمه بالخرص على أصله حينئذ انتقالا من اليقين وهو قسمه بالكيل إلى الشك وهو

قسمه

أولا (قوله لأنه رخصة) أي إنما اشترطنا هذه الشروط لأنه رخصة

للضرورة فقد خرج عن الأصل فلذلك اشترط فيه هذه الشروط (قوله م بأن كان هذا عياله تأكل كثيرا الخ) هذا يقيدان قوله وإن بكثرة كل يضبط بالمصدر والذي اعتمد البساطي يقرأ باسم الفاعل وأما قرأته بالمصدر بدون اختلاف كثرة إلا كل اسم فاعل فلا يصح (قوله ويرجع في القلة والكثرة للعرف) كذا قال اللغاني وفي عجم أن الذي ربما يفيد النقل أنه القدر الذي يكون فيه اختلاف

الحاجة (قوله لانه يبقى) أى يبقى
على حاله بدون تغيير بنقص (قوله
ولو كان في بلد ليس معياره الخ)
أى فكلام المصنف فيما اذا كان
معياره الكيل فقط أو هو والوزن
ولو كان الوزن أكثر (قوله كالبيع
الكبير) الحاصل أن البيع الصغير
هو المشار له أولاً بقوله وتوزر
فيشترط فيه الدخول على الجذ
فقط ولا يراعى فيه هذه الشروط
بخلاف البيع الكبير فلا بد من هذه
الشروط الا بشرط القلة والاتحاد
من سر أو رطب وحليصة البيع
(قوله من قوله وحل بيعه) الاستثناء
من محذوف والتقدير وحل البيع
فيما ذكر الا البيع (قوله وهى أن
يكون بالخمر ص) عدم شرط ان يبيع
لانه الموضوع (قوله أن لا يدخل
على التبقية) أى بان يدخل على
الجذ أو السكوت (قوله وفي
الاستثناء تجوز الخ) هذا على قراءة
المستثنى بالبناء للفاعل ولو قرئ
بالبناء للفعول أى الذى استثنى
الشارع ثمرته لم يكن يجوز أى نسمع
ويصح قراءته بالبناء للفاعل ونحمل
على ما اذا لم تزر (قوله المأثورة)
وأما غير المأثورة فلا يجوز استثنائها
(قوله الا أن يقل) المعتمد المنع ولو
قل وهذا في قسمة القرعة كما يشعر
به التعليل وأما في المراضاة فيجوز
ولو أكثر (قوله على وجه المعروف
وكان الخ) هذان القيذان تركهما
المصنف ولا بد منهما وقال اللقاني
يؤخذ من قوله بين قصد وجه
المعروف بخلاف قوله وكان اذا
هلك فلا يفهم منه فعلية الدرك
في اسقاطه

قسمه بالخمر ص لانها قادران على جذانه وقسمه كيلاً أو بيعه وقسم غنمه فلا فائدة في تأخير
واعمالاً غتفر الخمر ص فيما اذا كان المقسوم يسراً أو رطباً لانه يبقى * الشرط الخامس أن يقسم
بالقرعة لانها تتميز بحق فلا يجوز بالمراضاة لانها يبيع محض فلا تجوز في المطعوم الا أن يقبض
ناجزاً * الشرط السادس أن يقسم بالخمرى في الكيل لانه يبيع محض فلا تجوز في المطعوم الا أن يقبض
الشرط لا يغنى عنه قوله بالخمر ص لانه يشمل الوزن والكيل مع انه لا بد من الكيل لكونه
أقل غرراً من الخمرى بالوزن لتعلق الكيل بما يظهر للنظر بخلاف الوزن فان تعلقه منوط
بالخفة والثقل وهما لا يظهران للنظر ولو كان في بلد ليس معياره فيه الا الوزن كما هو عندنا
بحصر فانما يخمرى وزنه لانه معياره كذا ينبغي كما أشار به بعض واعمالاً آخر المؤلف قوله وحل بيعه
عن قوله في أصله ليجمعه مع بقية الشروط وانما دخلت القرعة هنا في المثلى للضرورة وقد يقال
ليس هذا مثلياً بل مقوم لانه جزاف بالخمرى فهو من المقومات (ص) كالبيع الكبير (ش)
تشبيهه في الجواز وهو في قوة الاستثناء من قوله وحل بيعه كانه قال الا البيع الكبير فلا يشترط أن
يحل بيعه وبقية الشروط لا بد منها وهى أن يكون بالخمر ص وان تختلف حاجة أهله وان يقسم
بالقرعة وأن يكون بالخمرى وأما اتحادهم من سر أو رطب فلا يتأتى ويؤاد شرط آخر وهو أن
لا يدخل على التبقية والافسد والبيع الكبير هو الراخ الذى لم يبد صلحاً فهو كالسر
في تحريم التفاضل فيجوز قسمه بالخمر ص وان كان رطباً اذا اختلفت حاجة أهله بأن كان هذا
بأكل بلحا وهذا يبيعه بلحا (ص) وسقى ذوالا صل (ش) تقدم أن التمر والعنب يقسم على أصله
بالشرط المتقدمه فاذا اقتسمنا ذلك كذلك ثم اقتسمنا الاصول فوقع ثمر هذا في أصل هذا وثمر
هذا في أصل هذا فان صاحب الاصل يسقى نخله وان كانت الثمرة لغيره وهذا مع التشاح ومما مر
في باب تناول البناء والشجر الارض في قوله ولا عليهم السقى حيث لا مشاحة ولذلك عبر هناك
بأن السقى له وهما بانه عليه كما يفهم من الفعل (ص) بكائعه المستثنى ثمرته حتى يسلم (ش) يعنى
أن من باع أصول شجرة واستثنى ثمرتها فان سقى الاصول على بائعها حتى يسلمها للمشتري وهو
لا يسلمها له الا بعد جذا ثمرته وهذا قول مالك وهو المشهور وفي الاستثناء تجوز اذا الحكم بوجوب
بقاء الثمرة المأثورة للبائع ولو قال بكائعه الذى له ثمرته لكان أخصر وسلم من ارتكاب المجاز
(ص) أو فيه تراجع الآن يقل (ش) تقدم انه قال لا كبعول ذات بئر أو غرب ثم عطف هذا
عليه والمعنى أن قسمة القرعة لا تجوز اذا كان فيها تراجع ومعنى ذلك أن يكون بينهما عرضان
قيمة أحدهما عشرة ومثلاً وقيمة الآخر عشرة مثلاً ووقعت القسمة بينهما على أن من صار له
الذى قيمته عشرة يرد على صاحبه خمسة دراهم لتعادل القسمة بذلك فانه لا يجوز اذا لا بد من
كل منهما ما هل يرجع أو يرجع عليه فحصل الغرر أماً لو كانت القسمة بالتراضى لجاز ذلك ومحل
منع التراجع ما لم يكن ما به التراجع قليلاً كالدرهم في أربعين خفة الامر في ذلك فانه جائز
وبعبارة والقلة كنصف عشر (ص) أو كثلث في ضروع الا فضل بين (ش) أى وكذلك لا يجوز
قسم الابن في ضروع الغنم أو غيرها لا قرعة ولا مراضاة لانه مخاطرة وقار أى لانه ابن بلى من
غير كيل وظاهره المنع سواء كان متفقاً كإبن بقرو بقراً ومختلفاً كإبن غنم وبقراً الا أن يفضل
أحدهما الا آخر بامر بين على وجه المعروف وكان اذا هلك ما يبد هذا يرجع فيما يبد صاحبه
فذلك جائز لان أحدهما تركه لا آخر فضلاً لغير معنى القسم كفى المدونة (ص) أو قسموا بـ
مخرج مطلقاً (ش) يعنى أن القوم اذا قسموا داراً أو ساحة أو سفلاً أو علواً بينهم بشرط أن
لا يخرج لأحدهم على الآخر فانه لا يجوز قسمهم هذا سواء كانت بالقرعة أو غيرها لان هذا
ليس من قسم المسلمين ومحل المنع اذا لم يكن لصاحب الحصص الذى ليس له في المخرج شئ ما يمكن

(قوله والاولى رجوع الخ) وغير الاولى هو ما قدمه بقوله سواء كان بالقرعة أو بغيرها (قوله للخرج) أي لا تنفقاء المخرج بدليل ما بعده (قوله عنه) أي عن المخرج (قوله مع السكوت عن الساحة) هذا لا يظهر لان الكلام في المخرج (قوله أي قسم الماء الجاري) أي بغير القلد كما سيأتي وأما بالقلد فيجبر وقوله أي بطريق الجبر أي وأما بطريق التراضي فيجوز وقوله ومعنى المناسب فعني (قوله فاطلق المجرى الخ) التفرع غير صحيح والاولى فأراد بصيغة (١٩٤) مفعول اسم فاعل وجعله من اضافة الصفة للموصوف كما هو المفهوم من قوله

الماء الجاري (قوله فالجواب ان قسمه الخ) هذا الجواب يضارب حله أولا لان حاصله بقاء مجرى على حاله وليس من اضافة الصفة للموصوف (قوله وانما امتنع قسم العين) أي مرضاة وقرعة وقوله وانما لم يقسم مجرى الماء أي بطريق الجبر لا بالمرضاة فيجوز وقوله لا تتعلق بالعين أي مطلقا لا بطريق التراضي ولا بطريق الجبر وقوله ولا يجعل مجرى الماء أي بطريق الجبر لا بطريق التراضي وقوله وحينئذ انما يتعلق القسم بالماء نفسه ولا يكون الا بالقلد أي بطريق الجبر ثم هذا رجوع لقوله أولا فاطلق المجرى الخ وبعارضها قوله فالجواب ان قسمه الخ فانه يفيد ابقاء المجرى على حقيقته (قوله وحينئذ) أي حين قررنا هذا التقرير وقوله وذلك ظاهر الخ أي الذي أشار له أولا بقوله فالجواب وقوله وأما ان جعل على الماء الجاري أي الذي أشار له أولا وآخر (قوله مستدرك) أي لانه لا يحتاج له الا لو فسر القلد بالقدر الذي يشق ويلا ماء لا قل جزء ويجري النهر له الى أن ينفذ ثم كذلك غيره فلما فسر بالآلة المذكورة الشام لانه وللكتاب ان يكون أو غيره مستدركا لا حاجة له (قوله الا برضاهم الخ) اعلم أن مقاد النفل انهم مع الزوجة يجمعون

أن يجعل له فيه مخرجا وظاهره المنع ولو تراضيا بعد العقد على المخرج لوقوع العقد فاسدا ابتداء فلا يتقلب صحته او هو ظاهر والاولى رجوع قوله مطابقا للمخرج لا للمقبس وم أي انتفى المخرج انتفاء مطلقا أي قسمه واقسمه ما لم ينسأ بشرط انتفاء مخرج مطلقا أي من أي جهة من الجهات لا من الممر الاصل ولا من غيره اما لو قيد بجهة فان كان له موضع غير ما يصرف اليه بابه جاز والا فلا ومثل المخرج المراض والمنافع (ص) وصحت ان سكنت عنه (ش) يعني أن القسمة اذا وقعت في البيوت مع السكوت عن الساحة فانما تكون صحيحة ولكل واحد من الشركاء أن ينتفع بالساحة اذا وقعت في نصيب أحدهم وليس له أن يمنع غيره من المرور منها واليه أشار بقوله (ص) ولشريكه الانتفاع به (ش) فقوله ان سكنت عنه أي عن المخرج من الساحة (ص) ولا يجبر على قسم مجرى الماء (ش) يعني أن أحد الشركاء لا يجبر على قسم مجرى الماء أي قسم الماء الجاري فاطلق المجرى على الماء الجاري من باب التعيين باسم المجرى عن الحال أما ان تراضوا على ذلك فلا كلام في الجواز ومعنى قول المدونة ما علمت ان أحدا أجازة أي بطريق الجبر فان قيل قد فرض في المدونة المسئلة في العين وهي مما لا يمكن قسمها فكيف يقال انها تقسم بالمرضاة فالجواب ان قسمها بقسم الاما كن التي تجرى الى الشركاء كما يرشد اليه كلام البساطي وانما امتنع قسم العين لما فيه من النقص والضرر لانه لا يمكن قسم ماء العين الا بحزفها بين النصيبين أو الانصباء وذلك يؤدي لنقص ما لها وانما لم يقسم مجرى الماء أي جعل جريه لعدم تعيين نصيب كل بقسمه لانه قد يقوى الجري في محل دون آخر فقتدين أن القسمة لا تتعلق بالعين ولا تجعل جري الماء كما بينا وحينئذ انما يتعلق القسم بالماء نفسه ولا يكون فيه الا بالقلد الذي هو عبارة عن الآلة التي يتوصل بها الاعطاء كل ذي حق حقه فلذا قال المؤلف (وقسم بالقلد) وحينئذ فلا منافاة بين قوله ولا يجبر على قسم مجرى الماء وقوله وقسم بالقلد وذلك ظاهر ان جعل مجرى الماء على حقيقة وقوله وأما ان جعل على الماء الجاري أي الذي شأنه الجري فيقول الكلام الى أنه لا يجبر على قسم الماء الجاري وظاهر هذا مع قوله وقسم بالقلد التنافي ان ظاهره ولو جبر وبجواب بأن المراد لا يجبر على قسم الماء الجاري أي بغير القلد اذا لا يحصل بالقسم بغيره ما يختص به كل واحد وب تفسير القلد المتقدم يعلم أن قول المؤلف في باب الموات أو غيره من قوله وان ملك أولا قسم بقلد أو غيره مستدرك (ص) كسيرة بينهما (ش) قال في المجموعه قال مالك في الجدار بين الرجلين يقطع فان كان لاحدهما لم يجبر على بناءه وبقوله لا لا تخر استر على نفسه ان شئت وان كان بينهما أمر الا أن يبنى مع صاحبه ان طلب ذلك فقوله بينهما ما يتعلق بكون خاس أي موضوع بينهما ولا يصح أن يكون تقديره مشترك بينهما اذا مشترك المملوك بينهما ما يجبر الا أني كما علمت من النص (ص) ولا يجمع بين عاصيين الا برضاهم الامع كزوجة فيجمعوا أولا (ش) يعني أن قسمة القرعة لا يجوز أن يجمع فيها بين عاصيين فأكثر رضوا أم لا الا أن يكون مع العصبية صاحب فرض زوجة فأكثر أو أم

برضاهم ولا يعتبر رضا الزوجة وانما يعتبر رضا جميع العصبية وفهم من منع الجمع بين العاصيين أن المنع في الشرع يكتفي بالاجنبيين أجزى وانما نص على العاصيين لثلاثتهم الجواز فيهم ما يندى الفرض فلا حاجة لقول الشارح ولو قال شر يكتفي الخ (قوله فيجمعوا) باسقاط النون اما على اللغة القليلة واما أن هنا شرط مقدرا وهو فان رضوا يجمعوا وليس الشرط مقدرا قبل الفاء لان هذا الجواب لا يحويه الفاء (قوله رضوا أم لا الخ) انظر ما وجه الجمع برضاهم حيث كان معهم صاحب فرض وعدمه حيث لم يكن معهم فان

صاحب فرض والقول بأنه يقل الغرم مع وجود ذي القرض ويكثر مع فقده لا ينض وهذا التعميم فيه بحث لأنه ان كان لمورثهم شريك
أجنبي جمعوا وان أبوا وان لم يكن له شريك أجنبي في المقسوم كان كماله لهم فلا يتصور جمع جميعهم ولا معنى له الا ان يحمل على
أنهم رضوا بجمعهم بجمع كل اثنين منهم في سهم (قوله وان لم يرضوا) أي لانهم كالشيء الواحد (قوله لا على الدوام) أي وأما على الدوام
فان شاؤوا قسموا وان شاؤوا لا (قوله ثم يتعين الباقي للثالث) أي فرمى الورقة الأخيرة غير محتاج اليه في تمييز نصيب من هو له الحصول
التمييز برمي ما قبلها فقول المصنف ثم رمى على هذا أي ان الرمي منه ما هو متعين ومنه ما ليس متعينا (قوله يكتب أسماء الجهات)
بان يكتب اسم الجهة ويزيد الجاورة للحمل الخصوص مثلا كأن يقول للجهة الشرقية الملاصقة دار فلان مثلا كما أفاده بعض
شيوخنا (قوله وعلى هذا قد يحصل الخ) قال الشيخ أحمد لعل هذا غير مضر (١٩٥) في القسمة لانهم يدفع ضرر الشركة وذلك حاصل مع

التفريق أيضا قاله بعض شيوخنا
اه وفيه نظر ففي الجواهر وغيرها
ما يفيد أنه لا بد من اتصال نصيب
كل شخص وعدم تفرقه وعليه
في عداد العمل فيما يحصل فيه
اتصال من الانصبا حتى يحصل
لكل شخص نصيبه غير مفرق
وتبين من هذا التقرير أن الطريق
الثانية لا يتوقف حصول التمييز
على كتب أسماء الشركاء (قوله وهو
أن القاسم يكتب أسماء الشركاء)
أي في ستة بقدر الاجزاء فقوله
أو كتب الخ تفريع على الصفة
الثالثة والحاصل أنه على عطفه
على رمي يكون إشارة للصفة الثالثة
والمعنى وكتب الشركاء ثم كتب
المقسوم وأعطى كلاً لكل ويراد
بالاعطاء المقابلة وان عطف قوله
أو كتب الخ على قوله وكتب الشركاء
كان مشيراً للصفة الثانية ويراد
بالاعطاء حقيقة وشارحنا قد
حمل المصنف على الصورة الثانية
في علم عطفه على قوله كتب ثم انتقل
للتقرير الثاني بقوله فقوله أو كتب
إشارة لحل ثان وكأنه يقول ويمكن
ان يحمل على الصورة الثالثة بان

فان العصبية تجمع أولاً يسهم بينهم وبين صاحب الفرض ثانياً وعلى هذا فالصواب إسقاط الـ
الثانية لموافق النقل والتقدير حينئذ ولا يجمع بين عاصبين الا برضاهم مع كزوجة لان كلام
المؤلف على ظاهره لا يصح اذ ظاهره أنهم يجمعون مع كزوجة وان لم يرضوا وان العصبية فقط لهم
الجمع وليس كذلك وانما قال فيجمع عوامع علمه من الاستثناء لاجل قوله أولاً أي ان الجمع انما هو
ابتداء لا على الدوام وانما ثنى أولاً وجمع ثانياً لإشارة الى أنه لا فرق بين الاثنين والاكثر أي الا أن
يرضى الجميع من العصبية ولو قال شريكين أو كعاصبين كان أولى (ص) كذا يسهم وورثة (ش)
تشبيهه في مطلق الجمع اذ هو في العصبية برضاهم وفي أصحاب السهم بغير رضاهم والواو بمعنى أو
اذ هما مستلزمان ومعنى الاولى ان أصحاب كل سهم يجمعون في القسم وان لم يرضوا فن مات عن
زوجات وأخوات لام وأخوات لغير أم فان أهل كل سهم يجمعون في القسم ولا يعتبر قول
من أراد منهم عدم الجمع فاذا طلبت واحدة من الزوجات مثلاً أن تقسم نصيبها منفرداً لم يكن
لهذا ذلك وتجمع مع بقية الزوجات ومعنى الثانية ما أشار له الشارح ونصه فاذا كانت الدار
لشريكين مات أحدهما وترك ورثة قسمت نصيبين نصفاً للشريك ثم نصفاً للورثة ثم ان شاؤا قسم
لهم ثانياً (ص) وكتب الشركاء ثم رمى أو كتب المقسوم وأعطى كلاً لكل (ش) هذا شروع منه
في بيان صفة القرعة بين الشركاء وذكرها صفتين الاولى ان القاسم يعدل المقسوم من دار أو
غيرها بالقيمة على قدر مقام أقلهم جزءاً فاذا كان لواحد نصف دار ولا آخر ثلثها ولا آخر سدسها
فتجعل ستة أجزاء ويكتب أسماء الشركاء في ثلاثة أوراق كل اسم في ورقة ويجعل كل ورقة في
بنديقة من شمع أو غيره ثم يرمي ببندقة على طرف معين من أحد طرفي المقسوم اللذين هما مبدأ
الاجزاء وانتهى أوها ثم يكمل لصاحبها مما يلي ما رمت عليه ان يبقى له شيء ثم يرمي ثانياً ببندقة على
أول ما بقي مما يلي حصصة الاول ثم يكمل لصاحبها مما يلي ما رمت عليه ان يبقى له شيء ثم يتعين
الباقي للثالث ويظهر أن كل واحد يأخذ جميع نصيبه متصلاً ببعضه ببعض من غير تفريق في
النصيب الصفة الثانية أن القاسم يعدل المقسوم بالقيمة ثم يكتب أسماء الجهات في أوراق
بعدد الاجزاء على وجه يميز به كل جزء فيكتب في المثال السابق اسم المقسوم في أوراق ستة
لصاحب النصف ثلاثة أوراق ولصاحب الثلث ورقتان ولصاحب السدس ورقة وعلى هذا قد
يحصل تفريق في النصيب الواحد وهناك صفة ثالثة وهو أن القاسم يكتب أسماء الشركاء

يقال ان قوله أو كتب معطوف على الخ تنبيهه اذا علمت ما تقدم من كلام الشارح من أن الطرق ثلاثة وأنه يلزم التفريق على الطريقين
الاخيرتين مردود كما أفاده محشي تنبيهه قال عبارة غيره كصاحب الجواهر والخمى وغيرهما من أهل المذهب أو كتب الجهات والمراد
الجهات التي يقع الرمي فيها فيكون مراده بالمقسوم الجهات لا كل أجزاء المقسوم ومعنى ذلك بعد كتب أسماء الشركاء اما ان ترمى بهم في
الجهات أو تكتب الجهات وتقابلها بالكل سواء ولذلك قال ابن غازي أو كتب المقسوم عطف على رمي لا على كتب الشركاء وانما إذا
لا كل الاجزاء لان الرمي لا يقع فيها كلها ألا ترى الى أن القسمة اذا وقعت على أقلهم جزءاً كالسدس اذا كان فيها سدس ونصف
وثلث فان الرمي يقع في ثلاثة فقط بل الاثنان لان الاخير لا يحتاج لضرب فان خرج اسم صاحب النصف على جزء يأخذه وما يليه الى تمام
حصته كما تقدم وكذا صاحب الثلث وهذا واضح وبهذا تعلم بطلان قول من فسر المقسم بكتب جميع الاجزاء كالسبعة في المثال المذكور

فألا يكتب ستة أوراق في كل ورقة معين السدس الذي كتب فيها ثم يعطى لصاحب النصف ثلاثة أوراق ولصاحب الثلث ورقتين
 وصاحب السدس ورقة ثم أورد عليه أنه قد يحصل نفر يقو في النصيب الواحد وأجاب بما فيه خبط الخ وأشار إلى ذلك أي لما وقع الخبط
 فيه عب بقوله قال الشيخ أجد له أي التفريق غير مضر في القسمة لأنهم بالرفع ضرر الشركة وذلك حاصل مع التفريق أيضا قاله بعض
 شيوخنا اه وفيه نظر في الجواهر وغيرها ما يفيد أنه لا بد من اتصال نصيب كل شخص وعدم تفرقة في إعادة العمل فيما لم يحصل فيه
 اتصال من لأنه باع حق يحصل لكل شخص نصيبه غير مفرق اه (قوله بخلاف ما إذا اشترى) الخارج انما جاز ذلك لأنه يمكن تسليمه
 لأن الجزء الشائع تسليمه بالاستيلاء عليه أي غلظه (١٩٦) ولأن غرضه حاصل وهو الجزء الشائع (قوله فلا يمنع على أن الخ) وأما على

أنه منبرم فمتنع كما صرح به شب
 وهذا لقائي وأما عج فقد قال
 ظاهر كلام المصنف منع ذلك
 ولو اشتراه على الخيار (قوله ولزم)
 القسم بقراءة أي حيث وقع على
 الوجه الصحيح لأنه كبيع من البيوع
 (قوله أو ثبتا) أفرد الضمير أولا
 مراعاة للمعنى وثناه ثانيا مراعاة
 للفظ لأن مرجع الضمير إذا كان
 فيه العطف بأو يجوز فيه مراعاة
 اللفظ ومراعاة المعنى تأمل ومعنى
 مراعاة المعنى أي أن المقصود
 أحدهما (قوله نقضت) أن قام
 بالقرب وحده ابن سهل بالعام
 والظاهر أن ما قاربه كهو وهذا
 ظاهر في غير التفاحش وأما هو
 فينبغي أن لا تنقض القسمة بدعوى
 مدعيه ولو قام بالقرب حيث
 سكت مدة تدل على الرضا وان
 لم تنقض مدة تدل على ذلك حلف
 أنه ما اطلع على ذلك ورضى به وإذا
 حلف كان له النقض (قوله فيقسم
 ما حصل به الجور والغلط) مثلا
 لو كان حصص أحدهما تساوى
 عشرة والاخرى خمسة عشر فالذي
 حصل به الجور ما قبل الخمسة فيقسم

ويجعلها تحت سائر على حدة ثم يكتب أسماء الجهات ويجعلها أيضا تحت سائر آخر على حدة ثم
 يأخذ واحدا من أسماء الشركاء وواحدا من أسماء الجهات فن ظهر اسمه في جهة أخذ حظه
 في تلك الجهة فقوله أو كتب الخ معطوف على رضى (ص) ومنع اشتراء الخارج (ش) يعني أنه يمنع
 للشريك أو لاجنبي أن يشتري ما يخرج بالسهم لأحد الشركاء لأنه يبيع مجهول العين وعلى
 البساطى المنع بأنه قد يخرج ما لا يوافق غرضه ويتعدى تسليمه عند العقد بخلاف ما إذا
 اشترى حصص شائعة على أن يقاسم بقيمة الشركاء فان ذلك جائز وقوله ومنع الخ أي على البت
 وأما على الخيار فلا يمنع على القول بأن الخيار منحل (ص) ولزم (ش) أي القسم إذا وقع
 على وجهه من الوجوه السابقة فن أراد الرجوع منه ما لم يمكن له ذلك لأنه انتقل من
 معلوم إلى مجهول (ص) ونظر في دعوى جورا وغلطا وحلف المنكر فان تفاحشا أو ثبتا
 نقضت (ش) أي ونظر الحاكم في دعوى أحد المتقاسمين الجورا والغلطا فان تحقق عدمهما
 منع مدعيه من دعواه وان أشكل الأمر بان لم يكن متفاحشا ولم يثبت بقول أهل المعرفة
 حلف المنكر لدعوى صاحبه ان القاسم لم يجز ولم يغلط فقوله وحلف المنكر متعلق بفهموم
 قوله فان تفاحشا أو ثبتا نقضت فلو أخر قوله وحلف الخ عن قوله نقضت وأتى معه بالافعال
 والاحلف المنكر لكان أظهر في افادة المراد فان نكل المنكر لدعوى صاحبه قسم ما ادعى
 الآخر أنه حصل به الجور والغلط بينهما على قدر نصيب كل وأما ان ثبت ما ذكره يقول أهل
 المعرفة أو كان متفاحشا وهو ما يظهر لأهل المعرفة وغيرهم فانما تنقض القسمة والمراد
 بالجور ما كان عن عمد وبالغلط ما لم يكن عن عمد (ص) كالمرضاة ان أدخله مقوما (ش)
 تشبيهه في النظر والنقض أي وتطرق في المرضاة ان أدخله مقوما بان يقول هذه السلعة بكذا
 وهذه بكذا وهذه تكافئ هذه في دعوى جورا وغلطا فان تفاحشا أو ثبتا نقضت فقوله ان
 أدخله مقوما بان اقتسم ما بعد تقويم لانها حينئذ تشبه القرعة بخلاف ما لو وقعت المرضاة
 بلا تعديل وتشويم فانه لا يتطرق إلى من ادعى الجورا والغلط وهي لازمة لا تنقض بوجهه ولو
 تفاحشا الجورا والغلط لانها يبيع حينئذ ولم تشبه القرعة (ص) وأجبر لها كل ان انتفع كل
 (ش) يعني ان قسمة القرعة اذا طلبها بعض الشركاء وأباها بعضهم فان الطالب لها يجب ان
 سؤاله ويجبر عليها من أباها وسواء كانت حصص الطالب لها قليلة أو كثيرة بشرط أن ينتفع كل
 واحدا من الشركاء الطالب وغيره بما ينوبه في القسمة انتفاعا تاما كالانتفاع قبل القسم في

بينهما (قوله ان أدخله مقوما) وكذا لو قوما لا تنفسهما ووقوعها بتعديل كوقوعها بتقويم والفرق بين التقويم
 والتعديل ان التعديل ان يقال هذه تكافئ هذه من غير ذكر القيمة فان كان كذلك فقوله وهذه تكافئ هذه إشارة إلى التعديل فالاولى
 أن يقول وكذا اذا أدخله مقوما كأن يقول هذه تكافئ هذه ويدل على ما ذكرنا قوله بعد بلا تعديل ولا تقويم فهو يشير إلى أن مثل
 التقويم التعديل (قوله لانها يبيع) أي كالبيع (قوله ويجبر الخ) ولو كان حصص شريكه لا يبي تنقص قيمتها بسبب القسمة ولا يخالف
 هذا ما يلزم في جبر أحدهما للبيع ان نقصت حصص الآخر لان ما هنا حظه لم يخرج عن ملكه مع كونه ينتفع به انتفاعا حائسا الاول وما
 يأتي خرج عن ملكه بالكلية انظر عج (قوله بشرط أن ينتفع كل الخ) فاذا لم ينتفع كل فلا يجبر بل يقسم بالتراضي واعلم أن المدار على
 الانتفاع وان نقص الثمن (قوله كالانتفاع قبل الخ) أي وان لم يساوه عند ابن القاسم كسكناء قبل القسم وبعده بخلاف عدم سكناء بعده

بل إيجاره فقط فلا يجبر حينئذ (قوله كما فهم المعترض) أي إن المعترض فهم أن كلام المنقاسين يجبر على قسم القرعة بحيث لا يجوز القسم بالتراضي أو المهاداة وهو لا يصح لجوازهما وحاصل الجواب أن المراد كل ممنوع فلا يتنافى جواز غيرها عند الاتفاق على ذلك (قوله والبيع ان نقصت) أي ما لم يلزم له النقص (قوله كالشفعة الخ) أي فاعلمنا شرعت لدفع الضرر (قوله اذما ينقسم الخ) ولو فرض أنه ينقص الجبر إلا أنه أيضا والحاصل أن الجبر بشرط خمسة أن يكون مما لا ينقسم كالبرهان تكون حصته شريكة تنقص اذا بيعت مفردة وأن تكون الشركة اشتروها بجملة وأن يكون المشتري يراد للسكنى ونحوها وان لا يلزم شريك البائع له بالنقص الذي يناله في بيع حصته مفردة فان كان مما ينقسم أو كانت الحصته لا تنقص اذا بيعت مفردة أو كان طالب البيع اشترى حصته مفردة أو كان مما يتخذ للغلة أو مما يتخذ للسكنى ونحوها واشتروها للتجارة أو التزم الآتي بالنقص (١٩٧) الذي في بيع حصته شريكة فإنه لا يجبر من

أي لمن طالب اذ لم ينقص (قوله والفرق بين ما ينقسم الخ) أي الفرق بين كون الذي لا ينقسم اذا بيع مفردا ينقص والذي ينقسم اذا بيع مفردا لا ينقص (قوله لا كربع غلة) صرح بفهوم الشرط للخلاف فيما مثل به وليعطف عليه ما بعده وأدخلت الكاف كل ما لا ينقسم كالجام والطاحون وما كان للتجارة (قوله لان ربع الغلة لوبيع الخ) فان اعتمد نقصها جبر (قوله وكذا ليس لمن اشترى بعض عقار أي وكذا ان وهب له أو تصدق به عليه فالمراد ملك بعضا) قوله وأراد أن يبيع أو يقسم) فرع زائد لان كلامنا في البيع (قوله لانه اشترى مشقة التجارة الاولى حذف ذلك التعليل لانه قد عد الشراء جملة شرطا على حدة ولم يشترط

مدخله ومخرجه ومربط دابته وغير ذلك فقوله وأجبرها كل أي كل ممنوع فيعلم أن هناك طالبا لكل واحد من الشركاء كما فهم المعترض وقوله ان انتفع كل جعل الفاعل ظاهرا ولم يأت به ضمير الثالثين وهم أن الشرط انتفاع الممتنع فقط مع أنه لا بد من انتفاع الممتنع وغيره فكل الثانية عامة والاولى خاصة بالممتنع (ص) والبيع ان نقصت حصته شريكة مفردة (ش) يعني ان أحد الشركاء اذا دعا لبيع ما لا ينقسم فإنه يجاب إلى ذلك ويجبر على البيع معه من أباه لدفع الضرر كالشفعة حيث كان ينقص عن حظه مفردا عن ثمنه في بيع كله وهذا في المقوم كان عقارا أو عرضا لا في المنلى فقوله ان نقصت حصته شريكة أي شريك من أبي البيع أي فيما لا ينقسم اذ ما ينقسم لا يحصل فيه نقص اذا بيع مفردا والفرق بين ما ينقسم وما لا ينقسم ان ما لا ينقسم لا يرغب فيه المشتري لما يلحقه من الضرر بعدم جبر شريكه على القسمة فيجس في ثمنه بخلاف ما ينقسم فان المشتري يرغب فيه لانه يتمكن من قسمه بعد الشراء فلا يجس في ثمنه (ص) لا كربع غلة أو اشترى بعضا (ش) يعني ان أحد الشركاء اذا دعا إلى بيع ربع الغلة وأبى بعضهم من البيع فإنه لا يجبر من أبي البيع لان ربع الغلة لو بيع بعضه مفردا لم ينقص عن بيعه بجملة وكذلك ليس لمن اشترى بعض عقار وأراد أن يبيع أو يقسم أن يجبر غيره من الشركاء على البيع معه ولا على القسمة لانه اشترى مشقة التجارة فيبيع كذلك والحاصل أنه يجبر من أبي البيع لمن طالب فيما لا ينقسم بشرط أن يكون مما يتخذ للسكنى ونحوها لا للغلة ولم يشتر للتجارة وأن يكون الشركاء اشتروها بجملة ولم يلزم الآتي ما نقص من حصته شريكة في بيعها مفردة مما ينوبها من ثمن بيعه بجملة * واعلم ان الطارئ على القسمة إما عيب أو استحقاق أو غريم على ورثة أو موصى له بعدد على ورثة أو غريم على وارث وعلى موصى له بالثلث أو موصى له بعدد على ورثة وعلى موصى له بالثلث أو غريم على مثله أو وارث على مثله أو موصى له على مثله أو موصى له بجزم على وارث فهذه عشر مسائل وبدأ المؤلف بالكلام على الاولى منها على هذا الترتيب فقال (ص) أو ان وجد عيبا بالاكثرة ردها (ش) يعني ان أحد الشركاء اذا وجد عيبا بأكثر نصيبه فله رد القسمة أي له أن يبطلها وتصير الشركة كما كانت قبل القسمة وسواء كان المقسوم دورا أو أرضين أو رقيقا أو عروضا أي وله التماسك ولا يرجع بشيء لان خيره تنق ضرره وبهذا التقرير تندفع المعارضة بين هذا وبين قوله وحرم التماسك بأقل استحقاق أكثره لان ذلك حيث أراد أن يتماسك بالحصه ويرجع عما ناب ما استحق من الثمن أو اللام هنا معنى على والمراد بالاكثر الثلثان ففوق وبالاقل النصف فدون ومثل الاكثر ما اذا كان المعيب

للتجارة شرطا على حدة كما يتبين من كلامه (قوله ونحوها) كأن يتخذ الخزن (قوله على الاولى) أي ثم أتى بالثاني والثالث وهكذا في حال كونها آتية على هذا الترتيب (قوله ما اذا كان المعيب وجه الصفقة) أي بأن زاد على النصف ولم يصل للثلثين (أقول) ولو أراد بالاكثر ما زاد على النصف لاستغنى عن ذلك ولذا جعلت وبهرام الاكثر ما زاد على النصف وقد جعل عجز النصف والثلث كالاكثر على المعتمد قائلا كما في نقل غ من مساواة العيب للاستحقاق الآتي لا ما زاد على نصفها فقط وان قوله فله ردها أي الحصه المعيبة أي يرد ما حصل فيه العيب فقط من نصيبه ويكون شريكه بقدره فقط حيث كان نصفاً وثلثاً لا رد جميع نصيبه ورد القسمة بتمامها كما اذا كان أكثر من النصف والشق الثاني هو التماسك ولا شيء له وبقاء القسمة على ما هي عليه لان خيره تنق ضرره الا انك خبير بان تقرير تن وبهرام موافق لنص المدونة فالعيب مخالف للاستحقاق ومال اليه به بعض شيوخنا فالرجوع اليه أصوب

(قوله وما أشبه ذلك) أي الالبيع فيخبر واحد العيب في رده واجازته وأخذ ما يقابل نصيبه من ثمنه كذا قال عجم وتبعه من تبعه والصواب ان البيع مثل ذلك كما قاله محشي (١٩٨) تت قائلا في ابن الحاجب وابن شاس والمدونة (تتبعه) بقي

ما اذا فات بعض ما يسه
واستظهر أنه يجري كل
مما فات وسلم على حكمه
ومثل ذلك يجري فيما اذا
فات ما يسه واحد العيب
(قوله وما سلم من العيب
والقوات) المناسب أن
يقول وما سلم من القوات
لأن الحديث في السلامة
منه فقط (قوله بنصف
قيمة ما زادته قيمة السالم)
المناسب أن يقول بنصف
ما زاد من قيمة السالم على
قيمة المعيب كما اذا كان
السالم قيمته عشرة
والمعيب قيمته عشرة فانه
يرجع بخمسة (قول
المصنف والارجع الخ)
لا يخفى انه تعتبر القيمة في
هذا القسم يوم القسم
لصحة لا يوم القبض وكذا
حكم قوات السالم فهذا
القسم حكمه ما ذكره
المصنف سواء حصل فوت
في السالم أو المعيب أولا (قوله
بنصف قيمة نصف المعيب الخ)
المناسب حذف ذلك
ويقول أي يرجع صاحب
المعيب على صاحب
الصحيح ببدل نصف المعيب
من قيمة الصحيح والحاصل
أن قول المصنف ثمانية
قيمة وهو غير محمول عن

وجه الصفة ولو لم يكن أكثر (ص) فان فات ما يسه صاحبه بكه دم رد نصف قيمته يوم قبضه وما سلم
بينهما (ش) الهاء من صاحبه ترجع لمن نصيبه معيب وفاعل رده هو صاحب السليم والضمير في قيمته
يرجع للنصيب السالم من العيب والضمير في سلم يرجع للنصيب المعيب السالم من القوات والمعنى ان
القسم اذا وقعت ثم اطلع أحد الشركاء على عيب في أكثر نصيبه والحال أن شريك قد فات نصيبه بيده
أما يسه أو بناء أو صدقة أو حيس وما أشبه ذلك فانه رد نصف قيمة نصيبه وهو السالم من العيب يوم قبضه
لصاحب المعيب ويصير النصيب المعيب السالم من القوات شركة بينهما وانما اعتبر القيمة يوم القبض
وان كان الواجب اعتبارها يوم القسم لانها كالبيع الصحيح في هذا لانه لما كان لواحد العيب نقضها في
هذه الحالة أشبهت البيع الفاسد فاعتبرت القيمة يوم القبض سواء كان هو يوم القسم أو بعده قوله رد
نصف قيمته المناسب قيمة نصفه لان قيمة النصف أقل من نصف القيمة لانها ناقصة للتبعيض (ص)
وما يسه رد نصف قيمته وما سلم بينهما (ش) الضمير (١) المجرور بالباء يرجع لصاحب المعيب والمعنى أن
النصيب المعيب اذا فات يسه صاحبه فانه رد لصاحب السالم نصف قيمة المعيب يوم قبضه وما سلم من
العيب والقوات بينهما منصفين قال المؤلف وكذلك اذا فات النصيبان معا فانه يرجع على من أخذ السالم
بنصف قيمة ما زادته قيمة السالم على قيمة المعيب وقوله رد نصف قيمته المناسب قيمة نصفه لانها أقل من
نصف قيمته اذ هي قيمة بعض معيب فهي ناقصة للعيب والتبعيض (ص) والارجع بنصف المعيب بما
بيده ثمانية والمعيب بينهما (ش) أي وان لم يكن العيب في الأكثر من نصيب أحد الشركاء بل وجدناه في
النصف فأقل فان القسم لا تنقض بل يرجع صاحب المعيب على صاحب الصحيح بمثل قيمة نصف المعيب
من الصحيح ولا يرجع شريك في الصحيح وتصير الشركة بينهما في المعيب بمعنى أن صاحب الصحيح يصير
شريكا في المعيب بنسبة ما أخذ منه فاذا كان المعيب من سبعة نصيب أحدهما فان صاحب المعيب
يرجع على الصحيح الحصة بمثل بدل نصف السبع قيمة مما في يد صاحبه ويصير المعيب شركة بينهما
فلساحب الحصة الصحيحة فيه نصف سبع فقوله مما في يده الضمير يرجع لصاحب الصحيح قاله ابن
الحاجب والجار والمجرور في محل الحال وقوله ثمانية أي قيمة وقوله بنصف لافهومه * ولما أتت في الكلام
على طرؤ العيب بعد القسم شرع في الكلام على ما اذا وقعت القسم ثم استحق بعض نصيب أحدهما
فان الحصة المستحقة اما أن تكون جل نصيبه أو ربعه فأقل أو ما بينهما وهو يشمل النصف والثلث وبدأ
بالكلام على استحقاق النصف والثلث فقال (ص) وان استحق نصف أو ثلث خير (ش) أي خير
المستحق من يده بين بقاء القسم على حاله ولا يرجع بشئ وبين رجوعه شريكا فيما يسه شريكه بقدر
ماله قال ابن القاسم في المدونة ان اقتسم عبيد فأخذ هذا عبدا وهذا عبدا فاستحق نصف عبدا أحدهما
أو ثلثه فللذي استحق ذلك من يده أن يرجع على صاحبه بربع أو سدس العبد الذي في يده ان كان
قائما وان فات يرجع على صاحبه بربع قيمته يوم قبضه ولا خيار له في غير هذا فلو كان المستحق ربع ما يسه
أحدهما فلا خيار له والقسم باقية لا تنقض وليس له الا الرجوع بنصف قيمة ما استحق من يده ولا يرجع
شريكا بنصف ما يقابل له واليه أشار بقوله (لاربعة) فلو استحق جل ما يسه أحدهما فان القسمية
تنفسخ وترجع الشركة كما كانت قبل القسم كما أشار إليه بقوله (ص) ونسخت في الأكثر (ش)
وما قررنا به معنى التخيير هو الواجب في تقرير كلام المؤلف وبه يعلم ما في تقرير ابن غازي واحترزنا

بقولنا

المضاف وبدل على ما قلنا ما قاله بعد من قوله بمثل بدل الخ واضافة مثل الى بدل للبيان وظاهر أن في

عبارته تنافيا في التقدير والمناسب هو الآخر (تتبعه) كلام المصنف محله اذا غلب المعيب في جهة فان عم جميع ما أخذ يرجع بنصف
قيمة ما زاده السالم على المعيب (قوله فللذي استحق الخ) أي وله أن يتماثل ولا شيء له (قوله وبه يعلم ما في تقرير ابن غازي) الحاصل أن ابن
غازي رد ذلك المقرر بالمدكور في التخيير قائلا وفيه نظر أي فالفقه عنده أنه لا فسح في استحقاق النصف أو الثلث ويكون بذلك شريكا فيما

(١) المجرور بالباء هكذا في النسخ والمناسب المجرور بالمضاف وهو لفظ يد كما لا يخفى كتبه

بيد صاحبه لا غير وليس هناك طرف آخر (قوله وموصى له بالثلث) أي أو غريم على موصى له بعدد أو نحوه أو طرأ غريم على ورثة وموصى له بعدد أو على وارث الخ يقيد في طر والموصى له بعدد على الورثة بما إذا كانوا أجازوا الوصية أي وصية الموصى له بعدد مع ايصاله بالثلث غيره هذا ما يفيد من نقله من المبرم عن المقدمات والافليس له الرجوع الاعلى الموصى له بالثلث وقال الشيخ أحمد الزرقاني ما يخالف ذلك فقال وقد يقال ان الوصية انما تعلق بالثلث فكان القياس أن لا يرجع الموصى له بعدد الاعلى الموصى له بالثلث والجواب أن حق الموصى له بعدد متعلق بجميع التركة وقد يتلف ما قبضه الموصى له بالثلث أو ينقص الخ ولكن الظاهر اتباع ما نقله الشارح عن المقدمات وحرر (قوله وفسخت في الاكثر) من النصف (١٩٩) ان شاء فیرجع شریکاً بالجميع وان شاء أبقى

القسمة على حالها ولا يرجع بشئ
فالتخفيف في المحلين ثابت وكذا عدم
الفسخ فيهما مستوفى عدم الرجوع
بشئ وانما يخالفان في ارادة الفسخ
ففي النصف أو الثلث يرجع شريكاً
بنصف قيمة المستحق أو ثلثه وفي
الاكثر تبطل القسمة من أصلها
ويرجع شريكاً في الجميع وظاهر
المصنف سواء كانت قسمة تراض
أو فرعة **تبيينه** كلام المصنف
كأنه في استحقاق جزء معين اذ لو كان
جزءاً شاعراً لم تنقض لانه استحق من
نصيب أحدهما مثل ما استحق من
نصيب الآخر (قوله علموا أم لا لانهم
متعدون في القسم) لا يخفى أن هذا
التعليل ظاهر في العلم لا عند عدمه
نعم ذكر بعض الشراح انه اذا طرأ
الغريم على الوارث انه يؤخذ المثل
عن المعدم وان لم يكن المثل عالماً
بالطاري أي مع اشتراك الميت بالدين
قائلاً وهل يقيد طر والموصى له
بعدد أو بجزء كمثلث على الورثة
بذلك القيد فان كان ذلك القيد
مسماً فلا اعتراض لان الاشتراك
ينزل منزلة العلم ولكن محشى تت
لم يذكر ذلك القيد والنصوص التي

بقولنا من نصيب أحد الشر يكتفي الخ عما إذا كان الاستحقاق في النصيبين أو الانصباء فإنه
لا كلام لواحد منهما أو منهم لاستواء الكل في ذلك (ص) كطروغريم أو موصى له بعدد على
ورثة أو على وارث وموصى له بالثلث (ش) التشبيه في قوله وفسخت في الاكثر والفسخ مفيد
عما إذا كان المقسوم موقوفاً ماداراً أو عرضاً ونحوه ما تعلق الاغراض بذلك والمعنى أن الغريم
إذا طرأ وحده على ورثة وحدها أو طرأ الغريم على ورثة وعلى موصى له بالثلث أو طرأ موصى
له بعدد من دنائير ونحوها وحده على ورثة وحدها أو طرأ على وارث وموصى له بالثلث فان القسمة
تفسخ بالقيد المشار اليه بقوله (ص) والمقسوم كدار (ش) أي والحال أن المقسوم كدار
أو عرض أو نحوه من كل مقوم يريد وقد أدى الورثة من دفع الدين والافتقار دفعوه للغريم فلا
كلام له كما يأتي واذا فسخت فان الغريم أو الموصى له يعطى كل منهما حقه ثم يقسم الباقي ثم
ذكر المؤلف مفهوم القيد بقوله (ص) وان كان عينا أو مثلياً يرجع على كل ومن أعسر فعليه
ان لم يعلموا (ش) أي وان كان المقسوم عينا ذهباً أو فضة أو مثلياً غير العين من مكمل أو موزون
فان الطاري يرجع على كل واحد من الورثة بما ينوبه والقسمة صحيحة لم تنقض فلو كان بعضهم
أعسر فان الطاري يرجع عليه بما يخصه ولا يأخذ المثل عن المعدم هذا ان لم يعلموا بالطاري أما
ان علموا به واقتسموا التركة فأنهم متعدون حينئذ للطاري ان يأخذ المثل عن المعدم والحاضر
عن الغائب والحق عن الميت هذا تقرر بكلام المؤلف على ظاهره ولكن المعتمد أن قوله
والمقسوم كدار الخ حقه أن يؤخر عند ذكر المسائل الأربعة التي هي طرق الغريم أو
الوارث أو الموصى له على مثله أو الموصى له بجزء على وارث وأما هنا فنقض القسمة مطلقاً سواء
كان المقسوم موقوفاً أو عينا أو مثلياً علموا أم لا لانهم متعدون في القسم فحقه أن يقول بعد
قوله هناك أو موصى له بجزء على وارث ما نصه انتقضت القسمة اذا كان المقسوم كدار وان
كان عينا أو مثلياً اتبع كلامه بحصته ولعل ناسخ المبيضة خرج في غير موضعه كما نبه على ذلك
الشيخ شرف الدين وغيره (ص) وان دفع جميع الورثة مضيت (ش) أي فيما اذا كان
المقسوم كدار على ظاهر كلام المؤلف المتقدم أي انه اذا دفع جميع الورثة للغريم ماله من الدين
فان القسمة تمضي اذ ليس له حق الا في ذلك فان امتنعوا أو بعضهم فسخت حينئذ لان الدين
مقدم على الميراث فلا ملك للورثة الا بعد أدائه وظاهر كلامه المتقدم صحة القسمة حيث دفعوا
لغريم ماله ولو علم الورثة بالغريم حين القسمة وهو قول مالك في كتاب محمد وقوله (كيفية)

ذكرها ليس فيها ذلك القيد واعلم أن فائدة انتزاعها ولو كان مثلياً في الضمان من جميعهم اذا تلف بسماوى ولو كانت صحيحة ما كانت
منهم جميعاً قال في المدونة قال مالك ومات بأيديهم من حيوان أو هلك بأمر من الله من عرض أو غيره فلا ضمان على من هلك ذلك بيده
وضمانه من جميعهم قال ابن القاسم لان القسم صار بينهم باطلا لالدين (قوله وان دفع جميع الورثة مضيت) وكذا أجنبي فيما يظهر
ومثل دفع جميعهم في مضيه يدفع بعضهم برضا الباقيين كما يأتيهم ان لم يرجع الدافع عليهم بشئ مما دفعه فتمضي في هاتين الصورتين كالني في
المصنف فان لم يدفع أحد منهم للطاري أو دفع بعضهم مع إجابة باقيهم وأراد الدافع أن يرجع عليهم بما دفع فتنقض القسمة (قوله وظاهر
كلام الشارح المتقدم) نسخة الشارح فيها المتقدم والمناسب حذفها (قوله وهو قول مالك في كتاب محمد) الاولى حذفه كما هو مشطوب لان
الذي في كتاب محمد عدم الصحة عند العلم

(قوله اذا باعوا التركة) هذا بناء على أن إضافة المصدر في المصنف للفاعل ويجوز أن تكون للفعول كما هو مفاد المدونة أي بأن اشترى أحدهم من التركة (قوله ولو كانوا عاقلين الخ) لا يناقض قوله ثم طرأ الخ لأنه يفسر بجاء أي قدم من موضع لموضع فلا ينافي أن الدين قد يكون معلوما ثم نقول إن هذا مردود فقد قرضه ابن عرفة في الجهل بالدين أمام علمهم بتقديم الدين فباعوا فان بيعهم يرد قال في كتاب المديان من المدونة واذا باع الورثة التركة فأكلوا ذلك واستهلكوه ثم طرأت ديون على الميت فان كان الميت يعرف بالدين فباعوا بمبادرة لم يجوز بيعهم وللغرماء انتزاع عروضه من يده ويتبع المشتري الورثة بالثمن وان لم يعرف الميت بالدين وباعوا على ما يبيع الناس اتبع الغرماء الورثة بالثمن كان فيه وفاء أو لم يكن ولا متابعة على من ذلك المال بيده أبو الحسن قوله على ما يبيع الناس أي من غير محاباة ابن محرز قوله للغرماء فسخ البيع يحتمل أن يكون لأنهم ما وجدوا الثمن بأيدي الورثة وان وجدوه لم يكن لهم فسخ البيع لأن حقهم ليس في أعيان السلع ويحتمل أنه رأى فسخ البيع على رواية أشهب أن الورثة ان باعوا بعض السلع لأنفسهم وعزلوا الدين أضعافه أنه يفسخ لأنه لا ميراث إلا بعد قضاء الدين فعليه يفسخ البيع لحق الله كبيع التفرقة ويوم الجمعة والاول أشبه بظاهر الكتاب (قوله سواء كان بغن) أي بلا محاباة لأحققة الغن (٣٠٠) قال محشي تمت وما أدري ما الحامل للمؤلف على ارتكاب المجاز الخالي عن

القرينة لكن استشكل القول بالرجوع على المشتري بأنه يعارض قول المصنف ولا يغني ولو خالف العادة إلا أن يحمل على ما إذا أخبر الوارث البائع بجهله واستسلم المشتري وينبغي بطلان عتقهم والاحسن أن يقال وجه رجوعهم على المشتري أنهم باعوا شيئا ليس ملكهم فتدبر (قوله فوجد بعضهم قد استهلك بعضهم لم يستهلك) الاحسن ما قرر به عب حيث قال واستوفى الطارئ مما وجد من التركة بيده من أخذه من الورثة لم يبعه أو من غن ما يبيع حيث كان يعرف بعينه كحيوان وعقار أو مما وجد منها ولم يستهلك لأنه لا ارث إلا بعد وفاء الدين دون ما استهلك عمدا أو خطأ (قوله ان لم

تشبه في عدم النقص والمعنى أن الورثة اذا باعوا التركة بثمن المثل وهو ما يبعونه (بلاغين) ثم طرأ رب الدين فإنه لا ينقض البيع ولا مقال له ولو كانوا عاقلين به حين البيع ولا مفهوم لقوله بلاغين اذ بيعهم ماض سواء كان بغن أو بغيره لكن وقع الخلاف فيما اذا حصل البيع بغن هل يضمن البائع ما حائى فيه ولا يرجع به الغريم على المشتري أو انما يرجع به على المشتري قولان مستفادان من كلام الشارح (ص) واستوفى مما وجد ثم تراجعوا (ش) هذا غير مختص بمسئلة البيع بل هو جار فيما قبلها أيضا والمعنى انه اذا طرأ من ذكر على الورثة فوجد بعضهم قد استهلك بعضهم لم يستهلك فإنه يستوفى حقه مما وجد بيده قائما كما يستوفى من لم يبيع لأنه لا ارث إلا بعد وفاء الدين واذا استوفى من ذلك الموجود فان الورثة يتراجعون بعد ذلك وقوله (ص) ومن أعسر فعليه ان لم يعلموا (ش) فيما اذا باع الجميع كما قاله الشيخ عبد الرحمن وتقدم عن ح انه في هذه يأخذ المولى عن المعدم وان كان غير عالم كما مر في قوله ومن أعسر فعليه ان لم يعلموا واجعله الطخيني فيما اذا استوفى الطارئ حظه من وجدته فان من أخذ منه الطارئ يرجع على من وجدته من أصحابه بخصته فقط وان كان غيره معدم ما حيث لم يعلموا فان علموا فإنه يأخذ من وجدته مليا عن المعدم وهو مشكل لأنه اذا كان من أخذ منه الطارئ عالما فكيف يقال انه يأخذ المولى العالم عن المعدم مع مساوئته في العلم وهذا البحث لا يتأني في تقرير الشيخ عبد الرحمن (ص) وان طرأ غريم أو وارث أو موصى له على مثله أو موصى له بجزءه على وارث اتبع كلامه بخصته (ش) قوله على مثله يرجع للسائل الثلاث وكلام المؤلف فيما اذا كان المقسوم مثليا أو عينيا وأما ان كان المقسوم مقوما فان القسمة تنقض كما مر التقييه على ذلك (ص)

وأخرت

يعلموا) أي بالطارئ وان دينه يقدم على الارث فعلمهم بدين الطارئ

مع جهل تقدمه كعدم علمهم كما يفيد المواق (قوله فيما اذا باع الجميع) أي ان الورثة جميعهم باعوا التركة والبعض ملىء والبعض معدم فان (١) المدين يستوفى حقه من الملىء فاذا علمت ذلك فلا يكون قوله ومن أعسر مناسبا لما قبله الذي هو قوله واستوفى (قوله حيث لم يعلموا) أي انهم اذا لم يعلموا أخذوا الطالب من واحد منهم جميع الدين فان من أخذ منه الطارئ اذا وجد أحدا من الورثة يأخذ منه حصته فقط وأما ان علموا فإنه يأخذ من وجدته مليا بأخذ منه المعدم ثم انك خير بان أخذ الطارئ جميع الدين من الذي لم يعلم أن على المعتمد الذي نبه عليه الخطاب راداه على ما قاله الشيخ عبد الرحمن (قوله مع مساوئته في العلم) أي ومقتضاه أنه يأخذ منه حصته ويتشارك في الباقي فاذا كانوا ثلاثة أخذ الطارئ من واحد فاذا وجد المأخوذ منه مليا فإنه يرجع عليه بخصته ويتشارك في الباقي (أقول) اذا علمت ذلك فالواجب الرجوع لما قاله الشيخ أحمد وهو انه اذا كان من أخذ منه الطارئ عالما فينبغي أن يأخذ من الملىء العالم حصته ويتشارك فيما على المعسر وقال عن بعض شيوخه يرجع عليه بخصته فقط وأما ان كان من أخذ منه الطارئ غير عالم فإنه يرجع على الملىء العالم بما على المعدم

(١) المدين كذا في النسخ وله مخرف عن الدائن كتبه محمده

(قوله لادين الحمل) ولا ينتظر وضعه مخافة أن يهلك المال فيبطل حق صاحب الدين من غير وجود منفعة في ذلك للورثة وفيه رد لقول ابن أبين أنه يؤخر قضاء الدين حتى يوضع الحمل كذا كرم عنه الباجي (قوله يعني أن القسمة الخ) ويحتمل أن يكون الضمير في آخرت عائدا على الوصية المفهومة من قوله أو موصى له ويكون جزم أو بالأبحد القولين فيها ثم حكى الخلاف بعد ذلك والاول أولى وإن كان يلزم عليه التكرار (قوله لم يكن لها ذلك) لاحتمال أن لو عجل نصيبها يضيع المال فيحصل غبن على بقية الورثة (قوله أو لا تنفذ الا بعد الوضع) لاحتمال تلف شيء من المال قبل وضع الحمل أو بعده قبل تنفيذ الوصية والمعتبر ثلث المال يوم التنفيذ (قوله فان الورثة يرجعون) أي نظر القول الثاني والاول نظر الاول في داته (٣٠١) فكانوا لا يرجعون لان العبرة بيوم التنفيذ

(قوله وقسم) أي بقرعة أو تراض (قوله يقسم على ولده الصغير) ومثل الصغير السفه (قوله وكذلك وصية) أي أن وجود والا فقدم القاضي ويجوز أن يكون المصنف أراد بالوصي ما يشمل مقدم القاضي (قوله والانتظار الخ) هذا كلام الاقاني أي وإن كان قريب الغيبة ولم أرفدوا القرب والظاهر كما في غير هذا الموضع انه أراد بها ثلاثة أيام مع الامن وهلا قيل أرسله ولا ينتظره وقال عجم وظاهره ولو قربت غيبته والظاهر ما قاله عجم لانه لا موجب للإرسال وكذا ظاهر المدونة الاطلاق (قوله ولكن نت خصه بالانثى الخ) مسلم لان بهراما نسبة للمدونة فقال قال في المدونة ولا يجوز قسم الاب عن ابنه الكبير وإن غاب ولا الام عن ابنها الصغير إلا أن تكون وصية ولا الكافر عن ابنه المسلمة البكر كما لا نزاع فيها اه (قوله والمعنى ان قاضي الشرطة) كذا في نسخة قاضي من القضاء ولعل الاحسن صاحب

وأخرت لادين الحمل وفي الوصية قولان (ش) يعني أن القسمة تؤخر لاجل الحمل الى وضعه فاذا كان الميت ولده فقات زوجته عجلوا الى غنى لتحقيقه لم يكن لها ذلك وسيأتي هذا آخر الفرائض عند قوله ووقف القسم للحمل واعتذر واهناك عن اعادته بأنه أعادها طول العهد خوفا النسيان فالضمير في قوله هنا وأخرت يرجع للقسمة وأما الدين الذي على الميت فلا يؤخر قضاؤه لاجل وضع الحمل بل يجب قضاؤه عاجلا قبل الوضع فلو كان الميت أوصى بوصية فهل تنفذ من الثلث قبل وضع الحمل أو لا تنفذ الا بعد الوضع وعلى الاول اذا تلفت بقية التركة فان الورثة يرجعون على الموصى له - ثم ثلث ما بيدهم ومحل القولين في الوصية حيث لم تكن بعد من دنائير أو دراهم فان كانت بذلك وجب تعجيلها ويؤخر بقية المال حتى يوضع الحمل قولوا واحدا لا اختلاف في أن الوصية بالعدد كالدين في وجوب اخراجها من التركة قبل القسمة (ص) وقسم عن صغير أب أو وصى ومملو كقاضي عن غائب (ش) يعني أن الاب يقسم عن ولده الصغير وكذلك الام اذا كانت وصية عليه وكذلك وصية يقسم عنه وكذلك يجوز للمتلقط أن يقسم عن الطفل الذي التقطه وكذلك القاضي عن الغائب ويعزل نصيبه وظاهره كانت القسمة في ذلك بالقرعة أو بالتراضي وقوله عن غائب أي بعبد الغيبة والانتظار والكاف الداخلة على القاضي للتشبيه فلا تدخل شيئا ولا يقسم الوصى عن الاصغر حتى يرفع ذلك الى الامام فيقسم بينهم اذ اراه نظرا ويستثنى من قوله أب الكافر ولكن الثاني خصه بالانثى ونصه وقسم عن صغير أب مالم يكن كافرا فلا يقسم عن ابنته البكر كما لا يجوز له تزويجها انتمى المراد منه تأمل (ص) لاذنى شرطة أو كنف أخا أو أب عن كبير وإن غاب (ش) معطوف على قاض والمعنى ان قاضي الشرطة لا يجوز له أن يقسم عن غيره من صغير أو غائب إلا بأمر القاضي وسمى بذلك لان حنبله واعوانه ورسله لهم شرط في لبسهم وزيمهم تميزهم عن غيرهم وشرطة بوزن غرفة بضم أوله وسكون ثانيه وكذلك الاخ اذا كنف أخاه أي صيره في كنفه احتسابا لله تعالى فليس له أن يقسم عليه وظاهره ولو عدم القاضي وظاهره كان المقسوم قليلا أو كثيرا وهو كذلك وكذلك الاب ليس له أن يقسم عن ولده الكبير الرشيد ولو غائبا ومثله الام إلا أن تكون وصية وكنف فعل صفة لموصوف محذوف أي أخ كنف أخاه وحذف الموصوف في مثل هذا قليل بل قال الرضي انه ضرورة والاولى أن يكون مصدر امنونا على وزن شرب فهو مصدر كنف يكنف (١) كضرب يضرب وحينئذ فهو معطوف على شرطة

(٣٣٦ - نوشي سادس) الشرطة كالوالى وعبارة بهرام وقوله ولا ذى شرطة أي فليس له أن يقسم عن الغير قال في المدونة الاب امر القاضي ابن بونس وقال ابن حبيب عن ابن القاسم في صاحب الشرطة يقاسم على الصغار ان ذلك جائز ان كان عدلا (قوله شرط في لبسهم) أي حالة مخصوصة (قوله احتسابا لله) أي لا لوصيته (قوله وكذلك الاب ليس له أن يقسم عن ولده الكبير الرشيد) أي وانما يقسم للولد الكبير الرشيد وكيفية ان كان والا فالقاضي وقوله ولو غائبا قال بهرام وانما قال وان غائبا لئلا يتوهم ان الابن اذا غاب يسوغ له ذلك فنبه على عدم ذلك مطلقا (قوله في مثل هذا) أي فيما اذا كان الوصف جهة وحذف الموصوف مما لم يكن بعض اسم مجرور وعن أوفي وأما اذا كان الموصوف بعض اسم مجرور وعن أوفي فلا يكون كذلك كما في قوله مناطعن ومنا أقام أي مناطعن ومنا فريقي أقام فالفريق بعض مدلول الضمير وكما في قوله لوقلت ما في قومهم المتيشم * يفضلها في حسب وميسم أي لوقلت ما في قومها أحد يفضلها

(١) كضرب يضرب هكذا في النسخ والذي في كتب اللغة التي بأيدينا انه من باب نصر كتبه معجمه

(قوله ولذا نسبها للدونة) أي لأجل الورود نسبها أي لأن المصنف يذكّر كلام المدونة استشكالا أو استشهادا (قوله قسم نخلة وزيتونة) أي لنخلة من طرف وزيتونة من طرف (قوله فيما ذكر) وهو ما اختلف جنسه (قوله كما يمنع إذا كثر) أي كما يمنع دخولها فيما ذكر إذا كان كثيرا وقوله حفظا للقاعدة هي أن قسم القرعة انما يكون فيما تملك أو نجاس (قوله وهو فهم ابن يونس) أي كونها قسم قرعة (قوله لقولها ان اعتدلا) أي لأن الاعتدال انما يكون في قسم القرعة تذكرك لفظها قلت فان كانت نخلة وزيتونة بين رجلين هل يقسمانها قال ان اعتدلا في القسم وتراضيا بذلك قسمتا بينهما يأخذ هذا واحدة وهذا واحدة وان كرها لم يجبرا اه (قوله واعتذروا الخ) أي انه ورد على قولهم قسم قرعة قولها تراضيا فانه يشعر بأنها قسم تراض لا قرعة وحاصل الاعتذار أن المراد تراضيا بالاستتمام أي بالاقتراع بأن يقدموا قسم قرعة (قوله لقولها بعدوان تركوها لم يجبروا) أي فان نقي الجبر انما يكون فيما شأنه الجبر وهو قسم قرعة لانه يجبر الا على الطالب كما تقدم وحينئذ فيكون المعنى (٣٠٣) على هذا وان تركها بعضهم وطلبها بعضهم لم يجبر الا على الطالب

فيكون قولهم يجبر الا على الطالب في قسم القرعة غير ما هنا الا أن هذا يتوقف على نص صريح وقوله واقولها ان اعتدلا أي والاعتدال انما شأنه في قسم القرعة ثم أقول الاولى حذف قوله ان اعتدلا أي لانه الذي جعل موجبا للحمل على قسم القرعة (قوله أو يحمل على ان القسم الواقعة فيها مرضاة) أي من قولها تراضيا المشعر بالرضا من الجانبين الذي يكون في قسم المرضاة (قوله واعتذروا عن قولها اعتدلا) أي عن ايراد قولها اعتدلا وقوله بأن التراضي تصوير للورود وقوله بأن ما الخ متعلق باعتذارها وسكت عن ايراد قوله وان تركوها لم يجبروا لان ورودهم من حيث الاشعار المتقدمة وهو خفي (قوله على بيع لا عين فيه) أي يبيعا حكما أو ان المراد كبيع (قوله والواجب) أي لأن الواجب أي انما احتجنا الى هذا التأويل لانه كان الواجب ان يبيع باعتدلا فاندفع ذلك بأن التذكير باعتبار

أي لاذي شرط ولا ذى كف أخاه وقوله أو أب الخ بالجرح عطف على قوله ذى شرط ثم ختم الباب بمسئلة واردة على قوله وافر دكل نوع ولذا نسبها للدونة فقال (ص) وفيها قسم نخلة وزيتونة ان اعتدلا وهل هي قرعة للقلة أو مرضاة أو بيلان (ش) هنا حذف مضاف أي وفيها جواز قسم نخلة وزيتونة ان اعتدلا في القسم وانما دخلت القرعة هنا فيما اختلف جنسه للقلة وهي لا يمنع دخولها فيما ذكر حيث كان قليلا كما يمنع اذا كثر حفظا للقاعدة وهو هذا فهم ابن يونس لقولها ان اعتدلا واعتذروا عن قوله فيها تراضيا أي بالاستتمام لقولها بعدوان تركوها لم يجبروا وعليها واقولها ان اعتدلا أو يحمل على ان القسم الواقعة فيها مرضاة واعتذروا عن قولها اعتدلا بأن التراضي لا يشترط فيه الاعتدال بأنهم ما دخلا على بيع لا عين فيه تأويلان ومفهوم الشرط ان لم يعتدلا في القسم لم يجز وقوله اعتدلا أي نوعا الشجر والواجب اعتدلا وقوله للقلة على حذف أي وأجيزت للقلة

344. 344. باب يتكلم فيه على صفة القراض وأحكامه

وله مناسبة لما قبله لان في القراض قسم الربح بين العامل ورب المال وهو بكسر القاف مشتق من القرض وهو القطع. سمي بذلك لان المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها بقطعة من الربح هذا اسمه عند أهل الحجاز وأهل العراق لا يقولون قراضا البتة ولا عندهم كتاب القراض وانما يقولون مضاربة وكتاب المضاربة أخذوا ذلك من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض ومن قوله تعالى وآخرون يضربون في الارض وذلك ان الرجل في الجاهلية كان يدفع الى الرجل ماله على الخروج به الى الشام وغيره فبيعتا المتاع على هذا الشرط ولا خلاف في جواز القراض بين المسلمين وكان في الجاهلية فأقره الرسول صلى الله عليه وسلم في الاسلام لان الضرورة دعت اليه حاجة الناس الى التصرف في أموالهم وليس كل أحد يقدر على التنبه بنفسه وحده ابن عرفة بقوله تمكن مال لمن يجبر به يجز عن ربحه لا بلفظ اجارة فيدخل بعض الفاسد كالقراض بالدين والوديعة ويخرج عنه قولها قال مالك من أعطى

كونها من نوعا الشجر أي نوعين من أنواع الشجر (باب القراض) (قوله على صفة القراض) أي حقيقة ولو عبر بها رجلا لكان أولى (قوله وأحكامه) أي المسائل المتعلقة به (قوله مشتق من القرض) أي اشتق المصدر المزيد من المصدر المجرد وقوله سمي بذلك أي سمي العقد المذكور بالقراض (قوله أخذوا ذلك) أي هذه التسمية (قوله وذلك) أي بوجه الاخذ الخ حاصله ان وجه الاخذ ان تلك العقدة الشأن فيها انما محتوية على سب في الارض (قوله على هذا الشرط) يظهر من العبارة بسادى الرأي انه متعلق ببيعتا والظاهر ان ذلك ليس بمراد بل الظاهر ان قوله على هذا الشرط بدل من قوله على الخروج وكنهه قال كان يدفع الرجل ماله على شرط الخروج به الى الشام وغيره فبيعتا المتاع ورعا يخطر بالبال ان المراد بهذا الشرط أي شرط ان له جزأ من الربح وهذه العبارة أصلها للخطاب وليس فيها ما يشعر بأن المراد بشرط جزأ من الربح فتأمل اعلا تطلع (قوله تمكن مال) ظاهر العبارة انه لا يشترط لفظ بل تكفي المعاطاة (قوله لا بلفظ اجارة) وأما اذا كان بلفظ اجارة فتكون اجارة فاسدة (قوله فيدخل بعض الفاسد) ظاهره انه لا يدخل كل الفاسد بل بعضه

لان الحقائق تشمل صحاحها وفسادها مع انه يترامى دخول جميع الفاسد ويجاب بانها اذا كان بلفظ اجارة فهو وان كان اجارة فاسدة هو قراض فاسد ايضا (قوله لا بأس به) أى فى تلك الحالة ووربما يقع فى الوهم ابتداءه اذا كان ضمان على العامل يكون به بأس أى لا يكون جائز مع أنه جائز ولعل المراد أن يقال انه نص على المتوهم وأما اذا كان عليه ضمان فلا مانع لانه حينئذ من له الغنم عليه الغرم (قوله وسياقى الخ) أى به إشارة الى ان نقي الضمان على العامل لا يتقيد به هذه الصورة (قوله مجاز) إما مجازا استعارة أو مرسل علاقته الاطلاق والتقييد أو التقييد فقط فافهم (قوله غير لازم) أى فلا حدهما أن ينحل عن تلك العقدة وقوله قبل العمل أى الذى هو شراء الامتعة بمال القراض (قوله ولذا لم يقل عقد على تمكين) أى لانه لو عبر بقوله عقدا لافاد اللزوم لان العقد عند الاطلاق لا ينصرف الا لما كان لازما فاذا لم يكن لازما يصرح بما يقيد عدم اللزوم كقوله فى باب المزارعة ولكل فسخنها ان لم يندر (قوله فى نقد) ظاهره أنه لا يجوز القراض بما يتعامل به من غير النقد ولو انفرد التعامل به كالودع فى بلاد السودان وهو كذلك قصر الرخصة على موردتها وقوله مضروب أى ضربا يتعامل به فى ذلك لا بمضروب لا يتعامل به (٣٠٣) كما فى غالب بلاد السودان (قوله مسلم) أى بدون أمين عليه لان جعل عليه أمينا

فان تسليمه حينئذ كالتسليم (قوله فعلم منه حرمة أى وأما عكسه فهو مكروه (قوله فهو على حذف مضاف) أى مجازاة على ما هنا أن يراد من القراض الفعل والافصح ان يراد بالقراض فى باب الزكاة المال بل ويصح ان يراد بالقراض هنا المال ويكون على حذف مضاف أى ذواته كىل ثم انك خير بانه لا بد من حذف فى عبارة الشارح لتستقيم العبارة وكأنه قال ثم المراد بالقراض المعنى المصدري ولا حذف وأما فى باب الزكاة الخ (قوله خرجت الشركة) أى لان المعنى فى نقد لا فى غيره (قوله فالتقدير منجز به لافيه) أى والمنجز فيه انما هو الامتعة من عرض وغيره وفيه أن التجار البيع والشراء فكما ان التجار يتعلق بالامتعة من حيث كونهم امتنا فقد يتعلق بالدرهم من حيث كونهما غنا (قوله

رجلا ما لا يعمل له على ان الربح للعامل ولا ضمان على العامل لا بأس به اه وسياقى أن الضمان على العامل فى الربح له ان لم ينفعه ولم يسم قراضا فان سماه قراضا ونفى الضمان عنه فلا ضمان على العامل وتسمية المال المدفوع على ان الربح لاحدهما أو لغيرهما قراضا مجازا لاحقيقة وعقد القراض غير لازم قبل العمل ولذا لم يقل عقد على تمكين الخ وعرفه المؤلف بقوله (ص) القراض تو كىل على تجرى نقد مضروب مسلم بجزء من ربحه ان علم قدرهما (ش) علم من قوله تو كىل ان رب المال والعامل لا بد أن يكونا من أهل التوكيل فعلم منه حرمة مقارضة المسلم للسدى وهو قول والمذهب الكراهة اذا لم يعمل بمهرم كالربا ثم ان المراد بالقراض المعنى المصدري لقوله تو كىل وأما ما فى باب الزكاة من قوله والقراض الحاضر بركبه ربه ان ادارا أو العامل فهو على حذف مضاف أى ومال القراض ويجوز أن يراد به هنا المعنى الاسمي بتقدير مضاف أى ذواته كىل أى مال ذواته كىل الخ وقوله على تجرأ خرج به ما عدا الشركة والتجبر البيع والشراء لتحصيل الربح وقوله فى نقد خرجت الشركة لجوازها بما هو أعم وهو متعلق بتجروفي بمعنى الباء فالتقدير متجرب به لافيه والباء باء الاستعانة أو الآلة أى مستعانة به على التجبر أو هو آلة التجبر ومتعلق بتجرح حذف أى فى كل نوع وبه ين دفع قول من قال ان المراد على تجرأ مطلق كما هو ظاهره فيخرج التجبر المقيد بالفاسد واحترز بقوله مضروب عن التبر والفلوس واحترز بقوله مسلم عما لو قارضه بالدين ونحوه كما بأتى وقوله بجزء متعلق بتجروفي كىل وهو أولى ولا بد أن يكون شائعا ولما كان الجزء فى المساقاة يحتمل أن يكون من نخلة أو عدد من نخلات احتاج الى زيادة شائع والمراد فى الحائط فيخرج ما قلناه بخلاف الجزء هنا فانه لا يمكن معه تعيين واحترز بقوله من ربحه عما اذا جعل للعامل جزأ من ربح غير المال المتجر فيه فانه لا يجوز ثم ان قوله بجزء من ربحه يقتضى ان ما جعل فيه الربح لاحدهما أو لغيرهما ليس بقراض حقيقة وهو كذلك وقوله ان علم قدرهما أى قدر المال المدفوع والجزء المشروط للعامل لان الجهل برأس المال يؤدى الى الجهل بالربح كالدفع له صرة مجهولة الوزن يعمل بها ثم بالغ على الجواز

أو الآلة لا يخفى أن بقاء الآلة هى بقاء الاستعانة (قوله وبه يدفع) الاولى أن يقول وبه يتبين ما قاله الشيخ أحمد من ان المراد على تجرأ مطلق (قوله فيخرج التجبر المقيد) أى بنوع فانه فاسد ما لم يوجد فى كل العام (قوله وهو أولى) وذلك لان تعلقه بتوكيل يؤذن بان ذلك الجزء مدخول عليه ابتداء بخلاف تعلقه بتجرب بل اذا تأملت تجد تعلقه بتجرب أولى وذلك لان الجزء انما هو فى مقابلة التجبر ويؤذن قطعا بان الجزء مدخول عليه ابتداء (قوله ولا بد أن يكون شائعا) أى لا يقدر معين من ربحه كعشرة دنانير أى الا أن ينسبها بقدر سماء من الربح كلك عشرة ان كان الربح مائة دينار فيجوز لانه بمنزلة عشر الربح فتدبر (قوله فيخرج) تفريع على قوله احتاج الى زيادة شائع (قوله لان الجهل برأس المال الخ) جواب عما يقال ان اشتراط علم قدر الربح ظاهر وأما اشتراط علم قدر رأس المال فلم يظهر وحاصل الجواب ان اشتراط علم قدر رأس المال لعلم قدر الربح (أقول) وهو غير ظاهر وذلك لان الربح ليس محدد بمحدد ودعا اعتبار رأس المال انما هو جزء الربح الذى يتحصل من المال الذى يشتري به كان كثيرا أو قليلا وحيث عدا العامل أمينا فيمكن أن يقال ان الصرة وان جهلت باعتبار حالة العقدة فالشراء الصادر من العامل بعد لا يكون إلا بشئ معين فبأتى الربح على حسبه

(قوله ولو مغشوشا) أي ولو كان النقد الموصوف بما تقدم أنه يتعامل به مغشوشا فهو مباغلة في مقدر لا من تمام التعريف لثلاثين
أخذ الحكم فيه (قوله ورد بلوقول ابن وهب) المناسب أن يقول قول القاضي عبد الوهاب (قوله انما هو لاجل الاخراج) أي الذي
أوجبه الشارع والذي أوجبه الشارع لا يكون الا فيما راج كالكمال لانه بمثابة الكامل فاذا لم يرج كالكمال فلا يكون بمثابة الكامل
فلا يجب الزكاة لان النصاب لم يكمل (قوله لان يكون) أي على أن يكون آخره وقوله على أن لا يكون أي لا يزيده (قوله ومثله الوديعة)
أي في ذلك التعديل (قوله فان وقع وعمل الخ) هذا (٣٠٤) راجع لمسئلة الدين لا لمسئلة الوديعة فان حكمها سيأتي أي يتم على أنه في

الواقع ليس قصدهما القراض
وانما قصدهما التأخير بزيادة
(قوله مالم يضمن) أي لانه اذا ضاع
المال يكون المدين ضامنا له لكن
قد يقال هـ لا قيل الرجح له
وينتقل الضمان عليه (قوله
أو يحضره ويشهد) أي على براءة
ذمته كما يفيد كلام الابي وكلام
بهرام ولكن الذي في المواق والحطاب
ان المراد يشهد على زنته وهو
واضح فيما يتعامل به وزنا وأمالو كان
عددا أو بهما فالاشهاد على ما به
التعامل وظاهر المصنف الصحة
ولو أعاده بالقرب وهو ظاهر المدونة
فان قيل اذا قبض الدين انتفى كونه
دينا فلا يحتاج الى اخراجه فالجواب
ان القابض لما كان يرد ما قبضه
بالخبرة ربما يتوهم ان قبضه
كلا قبض وان وقع بالدين فتعرض
له انتفى هذا التوهم (قوله ولا
يتصور) أي انه لا يتصور أن
يحضره ويقول والله اني برئت ذمتي
وقوله فهو نظير الو كالة في أنها
لا تكون بشاهد وعين أي لا يتصور
أن يقول أشهدنا فلان على أني
وكلته والله اني وكلته (قوله أي
واستمر على حكم الدين) أي واستمر

بقوله (ص) ولو مغشوشا (ش) أي ولو كان النقد المضروب مغشوشا يريد يتعامل به والا فلا لانه
كالعرض ورد بلوقول ابن وهب بعدم الجواز ثم ان الجواز في المغشوش لا فرق فيه بين الرواج
كالكمال أم لا بخلاف ما في باب الزكاة والفرق ان الاشتراط هناك انما هو لاجل الاخراج
وعدمه وأما هنا فالعرض التعامل وهو حاصل والظاهر أن رأس المال الذي يعطى عند
المفاصلة مثله مغشوشا (ص) لا بد من عليه (ش) يعني ان من له دين في ذمة شخص لا يجوز له
ان يقول له اعمل بالدين قراضا والربح بيننا للتممة لان يكون آخره على ان يزيده فيه ومثله
الوديعة فان وقع وعمل بما ذكر على وجه القراض فان الربح له والخسارة عليه ولا شيء من الربح
لرب المال للتمنى عن ربح مالم يضمن ويستمر الدين في ذمة العامل على ما كان واليه أشار بقوله
(س) واستمر (ش) ومحل النهي مالم يقبض أو يحضره ويشهد لانه قبل ما ذكر يحتمل ان
يكون آخره ليزيده فيه وأما بعد القبض ودفعه له أو احضاره مع الاشهاد على براءة ذمته منه
فيجوز لانتفاء التهمة فاذا قال للعامل قبل التفرق أو بعده اعمل فيه قراضا صح وكان الربح
على ما دخل عليه والى هذا أشار بقوله (ص) مالم يقبض أو يحضره ويشهد (ش) والاشهاد
برجلين أو برجل واحد لا يتصور ان يكون هنا بشاهد وعين فهو نظير الو كالة وقوله واستمر
مستأنف وهو جواب عن سؤال مقدر كان قائلا قال له قد قلت ان القراض بالدين لا يصح فما
حكمه اذا وقع فأجاب بقوله واستمر اه أي واستمر على حكم الدين وهو المنع من انتفاء القبض
وانتفاء الاضار المقيد بالاشهاد فالمنع مقيد بانتفاء هذين الاخيرين معا فيكون الجواز
بوجودهما أو بوجود أحدهما وعلى هذا كان المناسب التعبير بالواو لا بالفاء والجواب ان المراد
الاحد الدائر وهو صادق بكل منهما فالبدن انتفاء ما معا كقوله تعالى ولا تطع منهم أثما
أو كفورا (ص) ولا برهن أو وديعة (ش) يعني ان الرهن لا يجوز أن يكون رأس مال القراض
لانه شبه بالدين وكذلك الوديعة قاله ابن القاسم قال لاني أخاف أن يكون أنفقها فصارت عليه
دينا والمنع ظاهر حيث كان كل في غير المرتين والمودع بالفتح بل بيد أمين لان رب المال
انتفع بتخليص العامل الرهن أو الوديعة من الامين وأمالو كان كل بيد المرتين أو المودع
فيتوهم فيها الجواز لكونه لا يحتاج فيه لتخليص فلم ينتفع رب المال بتخليص العامل مع ان
المشهور المنع فلذا بالغ على ذلك بقوله (ص) وان بيده (ش) أي وان كان كل من الرهن
والوديعة بيد المرتين والمودع بالفتح وبعبارة الضمير راجع للعامل فالباغلة في محلها خلافا لابن
غازي ويتصور كون الوديعة بيد أمين بان أودع لسفر عند عجز الرد أو لعورة حدثت ثم ان
محل المنع في الرهن والوديعة حيث لم يقبض وأما الاحضار مع الاشهاد فيم ما ينبغي أن يكون

القراض على حكم الدين أي الحكم المتعلق بالدين ثم أقول لا ينبغي ان هذا يخالف ما تقدم له من قوله واستمر الدين كالتبض
(قوله قال لاني أخاف) هذا لا يأتي على تقدير ان يكون بيد أمين الا أن يقال خلف ذلك علة أخرى وهو ما أشار له بقوله لان رب المال انتفع
الخ (قوله فيتوهم فيها الجواز) الاولى أن يقول فقد قيل بالجواز بدليل قوله مع ان المشهور الخ (قوله راجع للعامل) أي الذي هو
المرتين والمودع بالفتح (قوله خلافا لابن غازي) فانه قال ظاهرا انطبق الاغبياء عليهم ما معا وانما صرحوا به في الرهن فيما رأيت ولو سلم
فانما ينبغي ان يجعل غاية ما بيد أمينه لا ما بيد من معا وفي بعض الحواشي ان معناه ولو كان قائما بيده لم يفت وفيه بعد اه فاذا
علمت ذلك فقوله فالباغلة تفرع على قوله وأمالو كان كل بيد المرتين الخ

(قوله لان ذمة المودع بالفتح بريئة) أي وقد قلنا يشهد على البراءة فلا فائدة في ذلك الآن عج ذكر أنه يكفي فيها الاحضار وان لم ينضم له اشهاد لانهم يحض أمانة (قوله هذا) أي قوله لاني أخاف جزءه حاصله أن علة الجواز مجموع أمرين نفي الخوف ونفي تهمة التواطؤ فإذا وجد الخوف أو لم يوجد ولكن وجد التواطؤ على أنه ما أحضرها الا لاجل صحة (٣٠٥) القراض فلا يجوز فإذا علمت ذلك ففي العبارة حذف والتقدير قلت هذا أي نفي

هذا جزء علة أي علة الجواز وخلاصته أن علة الجواز مجموع الأمرين فالمنع يتحقق بانتفاءه وانتفاؤه يتحقق في صورتين اما الخوف وإماتة التواطؤ على تقدير أن تكون موجودة (قوله في بلد القراض) كذا يفيد بهرام أي بلد دفع المال والذي يفيد به الموافق أنه راجع لبلد العمل في القراض (قوله بما إذا لم يوجد) أي وأما لو وجد فلا يجوز وظاهره ولو غلب التعامل به على التعامل بالمضروب واعتمد هذا القيد عج ولم يعتمد ما للقاني والظاهر ما قاله اللقاني (قوله والمذهب أن حكمها واحد) أي وخلاصة كلام بهرام أن الخلاف في الكل أي التبر والحلي والنقار أي والقراض أنه لا يتعامل بالتبر (قوله ولكن يعضى بالعمل) أراد به شراء سلع القراض وإذا عمل بالنقار فقال ابن حبيب ردملها عند المقاصلة عصرف وزنها أولم يعصرف (قوله ولكن يعضى بالعمل) الذي هو شراء السلع أي ويفسخ قبل العمل (قوله كافي نقل الشارح) الأولى كافي الشارح لانه في الشارح على تلك الكيفية (قوله والكساد) عطف تفسير (قوله وهذا هو المشهور الخ) وهو مذهب ابن القاسم وقال أشهب بالجواز وقيل ان كانت

كالقبض في الرهن دون الوديعة لان ذمة المودع بالفتح بريئة اللهم الا أن يكون قبضها بالاشهاد فان قلت مقتضى قول ابن القاسم في تعليل المنع لاني أخاف أن يكون قد أنفق الوديعة فتكون عليه ديننا أن الاحضار فيها كاف في الجواز وان لم ينضم له قبض ولا اشهاد قلت هذا جزء علة والعلة التامة هي ذلك وانتفاء تهمة التواطؤ ما إذا وقع وعمل في الوديعة فان الربح لربها وعليه النقص كذا كره ابن عرفة عن ابن حارث عن ابن القاسم وأشهب ولا يقال هذا مخالف لما مر من أن المودع اذا انجز فباع عنده من الوديعة ان الربح له لان رب الوديعة هنا أذن له في العمل بها على اعتقاد كل صحة القراض فكان العامل كالوكيل له بخلاف ما مر فانما هو محض تعمد منه وقد عمل على أن الربح له والظاهر أن الرهن كالوديعة في ذلك وأما الدين فمقتضى قوله واستمر ما لم يقبض أن الربح لمن عليه الدين والخسارة عليه (ص) ولا يتبرل يتعامل به ببلده (ش) يعني أن التبر لا يجوز أن يكون رأس مال القراض اذا كان لا يتعامل به في بلد القراض والا فيجوز وقيد به ابن رشد بما إذا لم يوجد في بلد القراض مسكوك يتعامل به ومثل التبر الحلي والنقار والمذهب أن حكمها واحد وظاهر كلام المؤلف انه لا يجوز ابتداء القراض بذلك ولكن يعضى بالعمل كما هو قول ابن القاسم في كتاب محمد وقال أصبح لا يفسخ عمل به أم لا لقوة الاختلاف فيه كافي نقل الشارح والنقار القطع بالخلاصة من الذهب والفضة (ص) كفلوس وعرض ان يتولى بيعه (ش) التشبيه في المنع والمعنى أن الفلوس الجدد لا يجوز أن تكون رأس مال القراض اذا كان يتعامل بها لاننا نقول الى الفساد والكساد وهذا هو المشهور وقال بعض ولعل المنع مالم تنفرد بالتعامل بها وكذلك لا يجوز أن يكون رأس مال القراض عرضا يدخل فيه الفلوس التي لا يتعامل بها لان المراد به ما قابل النقدا اذا كان العامل هو الذي يتولى بيعه لان القراض رخصة انما قد لا يجاع على جوازه بالدنانير والدراهم وبقي ما عدا على أصل المنع وسواء كان لبيعه خطب وبال أم لا وتقييد اللحنى ضعيف وظاهره منع القراض بالعرض ولو ببلد لا يتعامل فيه الا به لان القراض رخصة فيقتصر فيها على ما ورد وانظر النص الصريح في ذلك وكلام المؤلف فيها اذا جعل عن العرض المبيع به هو القراض وأما ان جعل رأس المال نفس العرض أو قيمته الآن أو يوم المقاصلة فلا يجوز ولو تولى بيعه غيره وحينئذ فيصير في مفهوم ان تولى بيعه تفصيل (ص) كأن وكاله على دين أو يصرف ثم يعمل (ش) التشبيه في المنع والمعنى أنه اذا وكاله على خلاص دين له على شخص فاذا خلاصه كان بيده قراضا فان ذلك لا يجوز ولو كان الذي عليه الدين حاضرا مقرامليا تأخذه الاحكام مالم يقبض بحضرة ربه وكذلك لا يجوز أن يدفع للعامل ذهباً ويشترط عليه أن يصرفها بفضة ثم يعمل بها قراضا (ص) فأجر مثله في توليه ثم قراض مثله في ربحه (ش) هذا جواب عن المسائل الاربع والمعنى أن العامل اذا أخذ هذه الاشياء رأس مال القراض وعمل في ذلك فله أجر مثله في ذمة رب المال في توليه ببيع ذلك وله قراض مثله في ربح المال أي لا في ذمته حتى لو لم يحصل ربح لاشئ له كما يأتي في الفرق بين

كثرة فالمنع وان كانت قليلة فيجوز (قوله وتقييد اللحنى) أي فاللحنى قيد المنع بما اذا كان لبيعه خطب وبال وعطف وبال تفسير (قوله أن يصرفها بفضة) أطلق المصنف المنع ولم يعتبر تقييد المنع بما اذا كان للصرف بال (قوله فأجر مثله) أي العامل لا المال وقوله ثم قراض مثله أي المال لا العامل (قوله هذا جواب الخ) هذا حيث باع الفلوس واشترى بتمهات فأن جعلها ثمناً للعروض القراض فليس له أجر توليه وانما له قراض المثل في الربح

(قوله أو مبهم) أي كقراض مبهم فهو بالجر عطف على مدخول الكاف (قوله أو ضمن) هذا حيث اشترط في العقد وأما لو طوع به العامل بعد العقد ففي صحة القراض وفساده قولان (قوله وفي توليه أجر مثله) أي وأجر مثله في توليه ففي العبارة قلب (قوله على جزء مبهم) بالتعبير بعنوان الجزئية فلا تكرار مع (٣٠٦) قوله كل شرك (قوله كما إذا قال الخ) أي فينشد يكون قوله إلى أجل كذا أي من

حيث الشروع والافلاقة فضاء ليس محدودا بحد وأما قوله أو أعمل به سنة من وقت كذا أي أو سنة بدون قوله من وقت كذا بخلاف ما إذا قيل له أعمل به في الصيف فقط أو في موسم العيد أو نحو ذلك مما يعين فيه الزمن للعمل ففيه أجر المثل والفرق بينه وبين الذي قبله أن هذا أشد في التحجير وذلك لأن المال بيده في هذا القسم وهو ممنوع من العمل به بخلاف ما إذا قال أعمل به سنة من الآن أو أعمل به سنة فإن المال الذي بيده ليس مخجورا عليه وأما قوله إذا جاء الوقت الفلاني فاعمل به فإنه وإن كان ممنوعا من العمل فيما بيده فهو مطلق التصرف بعد ذلك فكان أيضا أخف مما يعمل به في الصيف (قوله وله قراض مثله في ربحه) ظاهر العبارة ربح هذه السلعة وليس كذلك بل المراد ربح المال المتجر به بعد (قوله فإن له قراض مثله) أي والخسارة عليه (قوله فإن اشترى بالدين الخ) ومثله ما إذا اشترط عليه الشراء بالنقد فاشترى بالدين فهذه ثلاث صور وأما إن أمره بالشراء بالنقد فاشترى به فالجواز ظاهر فإن اشترط عليه أن لا يبيع إلا بالدين فباع بالنقد فذكرت أن فيه قراض المثل وذكر المواق أن فيه أجر المثل وقد تعرض ابن ناجي للخلاف فيه ذلك ولكن المطابق لقول المصنف

أجرة المثل وقراضه (ص) كل شرك ولاعادة أو مبهم أو أجل أو ضمن أو اشتراعة فلان ثم انجر في ثمنها أو بدين أو ما يقل (ش) أي كقراض قال لك فيه شرك فالمشبه محذوف وجلة لك فيه شرك مقول قول محذوف وهذا مشبه بما فيه قراض المثل مع أن مسألة اشتراعة فلان ثم انجر بثمنها بما فيه أجر مثله في توليه وقراض مثله في عمله فالتشبيه بقوله ثم قراض مثله في ربحه وفي توليه أجر مثله ولو قال أعمل به والربح مشترك فإنه جائز لأن العرف يفيد التساوي فليس فيه جهل ولفظ شرك يطلق على الكثير والقليل إلا أن يكون لهم عادة في عمل عليها وكذلك لا يجوز القراض على جزء مبهم كقوله أعمل به المال ولك في ربحه جزء ولاعادة ويكون فاسدا وله قراض المثل وكذلك يكون القراض فاسدا إذا وقع إلى أجل معلوم لأن عقده غير لازم وهو رخصة فكل واحد منهما أن يقل عن نفسه متى شاء فإذا وقع إلى أجل معلوم فقد منع نفسه من تركه كما إذا قال له إذا كان رأس العام الفلاني فاعمل بالمال أو أعمل به سنة من وقت كذا فإنه لا يجوز للعامل قراض مثله وكذلك يكون القراض فاسدا إذا اشترط رب المال على العامل أن يضمن المال إذا تلف أي رأس المال لأن ذلك ليس من سنة القراض وله قراض المثل إذا عمل ولا يعمل بالشرط إذا تلف المال وأما لو دفع المال للعامل وطلب منه ضامنا يضمنه فيما يتلف يتعديه فينبغي جوازه كما نقله الزرقاني عن بعض شيوخه وكذلك يكون القراض فاسدا فيما إذا دفع مالا لا آخر على النصف مثلا على أن يشتري عبد فلان ثم يشتري بعد ما يبيعه بثمنه ثانيا فهو أحير في شرائه وبيعه فله أجر مثله في توليه وله قراض مثله في ربحه فقوله أو اشترى أي أو قراض قال فيه اشتراعة فلان الخ فالمعطوف محذوف وجلة اشتراعة قول القول وكذلك يكون القراض فاسدا إذا اشترط رب المال على العامل أن يشتري بالدين فاشترى بالنقد فإن له قراض مثله وأما إن اشترى بالدين فإن الربح له والخسارة عليه لأن الثمن فرض في ذمته وكذلك يكون القراض فاسدا إذا عين رب المال للعامل نوعا وكان ذلك النوع في نفسه يقل وجوده سواء خالف واشترى سواء أو لم يخالف واشترى وكلام تت بهم أن الفساد مع المخالفة وأنه إذا اشترى ما اشترط عليه فإن القراض صحيح وهو خلاف المعتمد كما يظهر من كلام أبي الحسن والشيخ حاولوا في شرح هذا المثل والمراد بما يقل ما يوجد تارة ويعدم أخرى وليس المراد به ما يوجد دائما لأنه قليل قال المواق ونص المدونة قال مالك لا ينبغي أن يقارض رجلا على أن لا يشتري إلا بالزلا أن يكون موجودا في الشتاء والصيف فيجوز ثم لا يعود إلى غيره الباجي فإن كان يتعذر نقله لم يجز وإن نزل فسخ اه وفيه قراض المثل كما ذكره المواق وذكره المواق قبل اه وبعبارة أو بدين أو ما يقل أي وخالف فأن خسارة عليه وفي الربح قراض المثل وإن لم يخالف في مسألة الدين الربح للعامل والخسارة عليه وفي مسألة ما يقل الخسارة عليه ما وفي الربح قراض المثل (ص) كاختلافهما في الربح وادعيا ما لا يشبه (ش) ليست هذه الصورة فاسدة وإنما التشبيه في الرد إلى قراض المثل ولذا عدل عن العطف كما في الذي قبله للتشبيه والمعنى أنه إذا اختلفا بعد العمل في جزء الربح فقال العامل على النصف مثلا وخالفه رب المال وادعى أقل من ذلك وأتى كل منهما بما لا يشبه فإن العامل يرد إلى قراض

وقميا فسد غيره أجرة مثله القول بأن فيه أجر المثل وأما لو باع بالدين ما اشترط عليه بعه به أو بعه بالنقد فهل يكون الربح له والخسارة عليه وهو الظاهر أم له أجر المثل وأما إن اشترط عليه أن يبيع بالنقد وباع به فهذا شرط لا تأثير له (قوله وليس المراد به ما يوجد دائما لأنه قليل) أي لأن ذلك فيه أجر المثل وهو ما أشار له في المدونة من قولها إذا قارضه على أن لا يشتري السلعة كذا وليس وجودها بما مون أن فيه أجر المثل اه (قوله ولذلك ٢ فسخ اه) أي كلام المواق وقوله بعد اه أي كلام عجاج الناقل

لذلك (قوله فالقول قول العامل) ظاهر عبارتهم بدون عين في ذلك (قوله على ظاهر المدونة) أي سالم يكن الفساد لا اشتراط عمل يده
 كأن يشترط عليه أن يخيط فانه حقيقته يكون أحق به من الغرماء لانه صانع وهل أحقيقته به فيما يقابل الصنعة أو فيه وفيما يقابل عمل
 القراض قولان ومقابل ظاهر المدونة أنه أحق أيضا بأجرة المثل اذا كان المال بيده حتى يستوفي أجره مثله (قوله ضمير غيره لها) أي
 للمسائل المتقدمة والالزم الخلو عن العائد وقوله لاقتضائه قد يقال (٣٠٧) لانتم الاقتضاء وذلك لان المعنى وفي فاسد تعلق

الفساد بغيره أجره مثله ولا اقتضاء
 في ذلك وقوله أو بدل من فاعله
 لا يخفى أنه على البدلية يكون
 الضمير في غيره راجعا للمسائل
 المتقدمة لا لما والمعنى صحيح فلا
 اقتضاء لان المعنى وفي الذي فسد
 الذي هو غير ما تقدم ولا يصح
 ترجيع الضمير لما لكن في حاشية
 اللقائي لا يصح أنها بدل من الضمير
 المستتر في فسد لا بدل كل ولا بدل
 اشتغال وهو ظاهر ولا بدل غلط
 ولا نسيان ولا بداء لانها لا تقع في
 الكلام القصيح (قوله جعل ما
 مصدرية) أي والمصدر مضاف
 للفظ غيره ويحتمل وجه آخر وهو
 أنه بعد تأويل ما وما بعدها بمصدر
 ويؤول المصدر باسم فاعل ويكون
 غيره بدلًا منه عائد على المسائل
 المتقدمة (أقول) ويصح أن يجعل
 غيره خبر مبتدأ محذوف والضمير
 عائد على ما تقدم من المسائل أو
 منصوب على الحال من ما أو
 ضميرها ويصح الجر على أنه صفة
 لما أو بدل منها على أنها نكرة
 وضمير غيره عائد على المسائل
 المتقدمة ولا يصح الجر على أنه صلة
 لما على ان ما موصولة لان المعرفة
 لا توصف بالنكرة وغير لا تعرف
 بالاضافة في مثل هذا الموضع باتفاق
 وانما الخلاف فيها اذا وقعت بين
 ضدتين (قوله بأن لا يكون بنصيب

مثله فان ادعى ما يشبهه فالقول قول العامل لانه ترجح جانبه بالعمل فان ادعى أحدهما ما يشبهه
 فالقول قوله وأما ان كان الاختلاف بينهما فيقبل العمل فالقول قول رب المال أشبهه أم لا كما
 يأتي للمؤلف (ص) وفيما فسد غيره أجره مثله في الذمة (ش) يعني أن القراض الفاسد حال
 كونه غير الوجوه السابقة ويأتي أمثله تكون فيه أجره مثله في ذمة رب المال وسواء حصل
 ربح أم لا بخلاف قراض المثل لا يكون الا في الربح فان لم يحصل ربح فلا شيء فيه ويفرق بينهما
 أيضا بأن ما وجب فيه قراض المثل اذا عثر عليه في أشياء العمل لا يفسخ العقد ويتعدي
 العامل كالمساقاة الفاسدة بخلاف ما لو وجب فيه أجره المثل فان العقد يفسخ متى عثر عليه ولا
 يمكن من التمسك وله أجره مثله وبأنه أحق من الغرماء اذا وجب قراض المثل وهو أسوأهم في
 أجره المثل على ظاهر المدونة والموازاة وبعبارة ما هنا واقعة على الفاسد من غير المسائل
 المتقدمة فلا يصح رجوع ضمير غيره له لاقتضائه أن في المسائل المتقدمة أجره المثل وليس
 كذلك وهذا على ان غيره مرفوع على أنه فاعل فسد أو بدل من فاعله والمخلص من هذا جعل
 ما مصدرية فاعله وفي فساد غيره أجره مثله (ص) كاشتراط يده أو مراجعته أو أمينا عليه
 بخلاف غلام غير عين بنصيب له (ش) هذا شروع في الكلام على الاماكن التي يرد العامل
 فيها الى أجره مثله والمعنى ان رب المال اذا اشترط على العامل أن تكون يده معه في البيع
 والشراء والاخذ والعطاء فيما يتعلق بالقراض فانه يكون فاسد الما فيه من التحجير ويرد العامل
 فيه الى أجره مثله فالشرط من رب المال والضمير في يده رب المال ويصدق كلام المصنف
 أيضا بما اذا اشترط العامل يدر رب المال وهو صحيح أيضا وكذلك يكون القراض فاسدا ويرد
 العامل فيه الى أجره مثله اذا اشترط رب المال على العامل أن لا يبيع شيئا من سلع القراض
 ولا يشتري شيئا للقراض ولا يأخذ ولا يعطي للقراض الا بمراجعة أو اشتراط رب المال أمينا
 على العامل لانه خرج بذلك عن سنة القراض ويرجع العامل الى أجره مثله لانه لم يأمنه على
 القراض أشبه الاجير الا أن يكون رب المال دفع العامل غلاما يعمل معه فيجوز بشرطين
 الاول أن يكون غير عين الثاني أن لا يكون بنصيب السيد بأن لا يكون بنصيب أصلا أو بنصيب
 للغلام أما ان كان بنصيب للسيد فانه يفسد القراض وكان للعامل أجره مثله وزاد بعضهم
 شرطا ثالثا وهو أن لا يقصد رب الغلام بذلك تعليمه والافسد القراض وكان المؤلف لم يعتبره
 فلم يذكره فتقوله بنصيب أي يجوز من الربح أي ان جعل جزأ فلا بد أن يكون للغلام جعل
 النصيب غير شرط (ص) وكان يخيط أو يخبرز أو يشارك أو يخيط أو يضع أو يزرع
 أو لا يشترى الى بلد كذا (ش) هذا معطوف على قوله كاشتراط يده والمعنى انه لا يجوز لرب
 المال ان يشترط عمل يدا العامل والقراض فاسد مع الشرط المذكور والعامل أجره مثله كما
 اذا اشترط عليه ان يخيط ثيابا أو يخبرز نعالا وما أشبه ذلك أو يشارك عمال من عند العامل أو
 اشترط عليه أن يشارك غيره وأما من غير شرط فسيأتي أن العامل أن يشارك باذن رب المال

أصلا الخ) وانما نص على المتوهم لانه ربما يتوهم عدم الجواز حيث اشترط للغلام لانه اشترط عليه قدر زائد (قوله أن لا يقصد بذلك
 تعليمه) أي بل قصد به اعانة العامل (قوله وكان المؤلف لم يعتبره) أقوله وبعض الشراح اعتبره (قوله أو يخبرز) أي ما يخبر فيه من جلود
 ولو حذف المصنف قوله أو يخبرز استغناء عنه بما قبله ماضره لان الخبرز الخياطة قال الشاذلي يخبرز بضم الراء وكسرها اه ولا يكون
 مضارعه بفتح العين (قوله أو اشترط عليه أن يشارك الخ) فان قلت أي فرق بين الشركة والمخالطة قلت في صورة المخالطة ما يخص

حصة مال العامل من الربح فكلها له أي للعامل ولا يقسم بينهما إلا بربح حصة رب المال وأما في صورة الشركة فيقسم بينهما مارج الحصنين (قوله أو اشترط عليه أن يخلط المال بماله) هي عين قوله أو يشارك بماله من عند العامل فالأحسن أن يحمل قول المصنف أو يشارك أي بماله الغير وقوله أو يخلط أي بماله من عند العامل أو مال بيده قراضا لا حذو غيره (قوله وأما أن لم يشترط الخ) الحاصل أن المسائل ثلاث إما أن يدخل على شرط الإبضاع وهي مسألة المصنف وأما أن يقول له أضع إن شئت فهو إذن من رب المال وليس بشرط وإما أن يضع بغير إذن رب المال وإذا أضع (٢٠٨) بغير إذن رب المال وتلف المال أو خسر ضمن الخسارة وإن ربح وكانت

البضاعة بآجرة كان للبضع أجرته في ذمة العامل وإذا كانت الآجرة أكثر من حظ العامل من الربح فيجب له حفظه من الربح يدفعه فيما عليه من الآجرة ويغرم الزائد وإن فضله الربح ففضله لرب المال لا للعامل لأنه لم يعمل شيئا وإن أضع مكرامة دون أجر للعامل الأقل من حفظه من الربح وإجارة مثل الذي أضع معه أن لو كان استأجره لأنه لم يتطوع إلا للعامل وذو المال رضى أن يعمل له فيه بعوض قاله ابن عرفة وبعضه في أبي الحسن (قوله عين محلا للتجريفه) والتجريف البيع والشراء (قوله عين محلا يشترى منه) أي فقط أي لا يقع فيه إلا الشراء فقط لا التجريف الذي هو مجموع البيع والشراء (قوله فإنه جائز) عبر عن ذلك بعض الشراح بقوله فقرض صحيح ولكنه مكره فإذا أريد بالجواز عدم الحرمة توافقت عبارتان (قوله ونسخة الواو أحسن) قال الشيخ أحمد الطرف معمول لفعل محذوف معمول بشرط مقدور وجوابه فقرض وإن أخبر بشرط في الجواب والتقدير وإن انعقد أي القراض بعد اشتراء العامل فهو قرض إن أخبره بالشراء (قوله بل ذكرها هنا مشوش) ظاهر العبارة لوجه

أو اشترط عليه أن يخلط المال بماله أو بماله قراض عنده وأما من غير شرط فله الخلط كما يأتي أو اشترط رب المال على العامل الإبضاع بماله القراض في عقدة القراض أي أن يرسله أو بعضه مع غيره يشتري به ما يتجريفه وأما أن لم يشترط عليه الإبضاع فله ذلك بإذن رب المال أو اشترط عليه أن يزرع من مال القراض لأن ذلك زيادة زادها رب المال على العامل وهو عمله في الزرع وأما أن كان على معنى أن يتفق المال في الزرع من غير أن يعمل بيده فلا يمنع إلا أن يكون العامل ممن له وجهة أو يكون الزرع مما يقل في تلك الناحية أو اشترط عليه أن لا يشتري بالمال المدفوع له شيئا إلا بعد بلوغ البلد الفلاني ثم بعد ذلك يكون مطلعا بده لأن فيه تحجيرا على العامل وهذا غير مكره مع قوله أو محلا لأن معناه أنه عين محلا للتجريفه ولا يشكر واحد منهما مع قوله كان أخذ مالا ليخرج البلد ويشتري لأن هذا عين محلا يشترى منه ويفهم من كلامه أن تعيين ما يتجريفه من عرض أو رقيق أو غيرهما غير مضر وقوله (ص) أو بعد اشتراؤه إن أخبره فقرض (ش) معطوف على قوله وكان يخطط أو يخز والمعنى أن الشخص إذا اشتري سلعة وعجز عن نقد ثمنها فقال لا أخرا دفع لي مالا لا تقده فيها أو يكون قراضا ينشأ على النصف مثلا فان ذلك لا يجوز ويكون قرضا عليه لدخوله على السلف فيلزمه أن يرد إليه والربح للعامل والخسارة عليه أما لو لم يخبره بشراء السلعة بل قال له ادفع لي مالا ويكون قراضا ينشأ فإنه جائز قال بعض من حشاه ونسخة الواو أحسن من نسخة أوليها ما أنها من جملة ما يجب فيه آجرة المثل وليس كذلك بل ذكرها هنا مشوش تأمل اه لكن الإيهام المذكور ما يكون إلا في أول وهلة وأما إذا نظر لا آخر الكلام فلا ذقوله فقرض يدفعه والله تعالى أعلم ولذا قال بعض هو معطوف على مامر والمشاركة بينه وبين ذلك في عدم جواز كونه قراضا لا في غير ذلك من الآجرة لتصر محله بقوله فقرض وليس المراد بقوله فقرض أنه صحيح بل المراد به فقرض فاسد فيلزمه مثل ذلك لكون ما قبضه مثليا ويلزمه رده على الفور (ص) أو عين شخصيا أو زمنا أو محلا (ش) هذا عطف على ما قبله من الفساد أي فيكون القراض فاسدا في هذه المسائل منها إذا شرط رب المال على العامل أن لا يشتري أو لا يبيع إلا من فلان الفلاني فإن نزل كان فاسدا والعامل آجرة مثله وعلة الفساد التحجير على العامل وكذلك إذا اشترط عليه أن لا يتجر بالمال إلا في أيام الصيف أو في الشتاء وفيه آجرة المثل كما مر إذا أجله وكذلك يكون القراض فاسدا إذا شرط رب المال على العامل أن لا يتجر بالمال إلا في المحل الفلاني وللعامل آجرة مثله والربح والخسارة لرب المال **تنبيه** ذكر ابن غازي في قوله أو زمنا ما أنه تحرير عجيب في أن تعيين الزمان من قبيل ما يترجح فيه آجرة المثل كما كان القراض إلى أجل من قبيل ما يترجح فيه قراض المثل وتصور الفرق بينهما جلي اه أي إذا دلل على أن ما نصادق على

متعدد

آخر غير الإيهام المذكور ولعله أنه يكون في الكلام تناقض من حيث أن مفاد آخره وهو قوله فقرض

مناف لمفاد أوله ولعله أشار إلى ذلك بقوله تأمل (قوله لكن الإيهام) من تبط بقوله لا يهاهما قاطع النظر عن قوله بل ذكرها مشوش (قوله يدفعه الخ) أقول لا دفع بل ذلك محقق المناقاة على ما أشار إليه بقوله كامل (قوله والمشاركة الخ) في ذلك شيء لأن سوق الكلام يبطل ذلك (قوله بل المراد فقرض فاسد) بل وقراض فاسد والحاصل أنه جمع بين قرض فاسد وقراض فاسد يلزمه رده له به عاجلا ولا يلزم ربه أن ينتفع به العامل مدة كالقرض لأنه لم يقع على القرض والربح للعامل والخسارة عليه (قوله ويلزمه رده على الفور) هذا آخرة

الفساد (قوله كالنشر) الكاف اسم مبتدأ مؤخر يعني مثل لا حرف (قوله وجزء قل أو كثر) ذكره للتعميم صريحاً في قوله سابقاً جزءه لأنه منكرة في سياق الإثبات فلا تقيد العموم وهذا أولى لعدم تكراره (٣٠٩) (قوله لان الربح غير محقق) بخلاف الهدية المحققة

في باب القرض (قوله خلافاً لابن حبيب الخ) أي فيرد عليه بذلك العلة أي التي هي قوله لان الربح الخ (قوله يرجع للربح) أي المفهوم من قوله جزء (قوله على المشهور) ومقابلته ما في الاسدية من أنه لا يجوز اشتراط ذلك على واحد منهما (قوله ولا يؤدي ذلك) أي اشتراط الزكاة على واحد منهما (قوله يرجع الى جزء معلوم) أي جزء الزكاة يرجع الى جزء معلوم وإذا رجع جزء الزكاة الى جزء معلوم فيعلم منه القراض بجزء معلوم وهو نصف الربح ما عدا ربع عشرة (قوله وان لم تجب) شمل صور ماله كان المشتري رب المال وفصر الجزء ورأس ماله عن النصاب وماله تفاصلاً قبل الحول سواء كان المشتري رب المال أو رب المال وماله كان العامل عن لم تجب عليه الزكاة لرق أو دين أو كفر (قوله وهو واحد من أربعين) وانما كان رب المال يأخذ ديناراً كاملاً قبل الوجوب وان كان القياس يقتضي أخذه نصف دينار من حصته فقط لأنه لما اشترط على العامل صار حقه وليس له من الربح إلا ما عدا ما كان وجبت عليه ما حال اشتراطها على العامل دفع للفقراء ديناراً وحسب من حصته من الربح قبله تسعة عشر ولربه عشرون وان وجبت على ربه فقط أخرج العامل نصف ديناراً للفقراء وان وجبت على العامل فقط أخرج نصفه للفقراء وباقيها لربه وكذا

متعدد كلاً تشتري في الصنف والثاني عن فيه زماناً لا يصدق على متعدد كأعمال فيه سنة كذا أو سنة من يوم أخذه (ص) كان أخذ مالاً ليخرج لبلد فيشتري (ش) صورته شخص دفع مالا لا يخرى يشتري به صنفه وجوده في البلد الثاني ثم يحمله الى بلد القراض فانه لا يجوز ويكون للعامل أجره مثله ويقولنا ثم يحمله الى بلد القراض يدفعه ~~تكرار~~ هذه مع قوله سابقاً أو لا يشتري الى بلد كذا لان هذا حجر عليه في ابتداء التجار وفي محله وما سبق حجر في ابتداء التجار (ص) وعليه كالنشر والطي الخفيفين والاجران استأجر (ش) الكاف اسم لا حرف والمعنى أن العامل يلزمه أن يعمل بنفسه الشيء الخفيف كالنشر والطي لجران العادة بذلك فلا يستأجر على ذلك فان الأجرة تكون عليه لافي المال ولا في ربحه ومثل ما ذكره النقل الخفيف وأما ما جرت العادة أن لا يتولاه وتولاه وهو من مصلحة المال فله أجره ان ادعى أنه عمله ليرجع باجره وخالفه رب المال بيمين لانها دعوى بشي معروف فتوجه عليه اليمين حيث كانت دعوى رب المال أن العامل نص على أنه على وجه المعروف وأما ان كان لسكوته فلا يخلف (ص) ^{٩٨} وجزء قل أو كثر ورضاهما بعد على ذلك (ش) اعلم أن القراض ليس من شرط صحته أن يكون بجزء محدود ولا يتعدى بل يجوز أن يكون الجزء المشتري للعامل كثيراً أو قليلاً معلوم النسبة كالربع أو الثلث وما أشبه ذلك من الأجزاء ويجوز أن يترضا بغير العمل على جزء قليل أو كثير وهو المراد باسم الإشارة غير الجزء الذي دخلا عليه لان الربح لما كان غير محقق اغتفروا فيه ذلك خلافاً لابن حبيب في منعه الزيادة بعد العمل وأما بعد العقد وقبل العمل فلا يتوهم المنع لان العقد ليس لازماً فساكنهما ابتداء الآن العقد (ص) ^{٩٨} أو كانه على أحدهما (ش) التضمير في زكاته يرجع للربح والمعنى أن زكاة الربح المال يجوز اشتراطها على العامل أو على رب المال على المشهور ولا يؤدي ذلك الى قراض بجزء مجهول لانه يرجع الى جزء معلوم وهو ربع عشر الربح وأما رأس المال فلا يجوز اشتراط زكاته على العامل اتفاقاً (ص) وهو المشتري وان لم تجب (ش) ينبغي أن يعود التضمير على جزء الزكاة على حذف مضاف أي نفع جزء الزكاة والأفالمبالغة مشككة لان الزكاة اذا وجبت كانت للفقراء لا للمشتري والرفع محقق وهو توفير خطه من الربح بعدم أخذ جزء الزكاة منه أو الواو والخال فاذا اشترطت الزكاة على العامل فانه يخرج ربع العشر وهو واحد من أربعين مثلاً من حصته العامل ويعطى لرب المال فيكون للعامل من الربح تسعة عشر ولرب المال من الربح أحد وعشرون جزءاً حيث لم تجب الزكاة بان تفاصلاً قبل مرور حول من يوم عقد القراض (ص) ^{٩٨} أو الربح لأحدهما أو لغيرهما (ش) يعني أنه يجوز اشتراط ربح القراض كله لرب المال أو للعامل أو لغيرهما لانه من باب التبرع وإطلاق القراض عليه حينئذ مجاز كما مر في تعريف ابن عرفة للقراض ويلزمهما الوفاء بذلك ان كان المشتري له معيناً وفيه لوي يقضى به ان امتنع الملتزم منهما فان لم يقبل المعين فان كان هناك عرف بقدر ما للعامل من الربح في مثل ذلك القراض عمل به والافهل يقسم الربح بينهما سوية أو يكون كقراض وقع بجزء مبهم وأما ان كان لغير معين كالفقراء فانه يجب من غير قضاء (ص) ^{٩٨} وضمينه في الربح لانه ان لم ينفه ولم يسم قراضاً (ش) يعني أن العامل بضمن المال اذا أخذه على أن الربح كله لانه حينئذ يشبه السلف اللهم الا أن ينفي العامل الضمان بان يقول عند أخذه للمال أنا لا ضمان على في المال اذا تلف وكذلك لا ضمان عليه اذا سمى المال قراضاً أي ولو شرط عليه الضمان

(٣٧ - خري سادس) تجري هذه الصور الاربع اذا اشترطت على ربه (قوله والافهل الخ) الظاهر الاول وهو أنه يقسم الربح بينهما لان عدم قبوله صيرها بمثابة الهبة لهما (قوله ان لم ينفه) بل اشترط عليه الضمان أو سكت عنه

(قوله ويكون قراضا فاسدا) لكن هل الرجح كله للعامل على ما شرطاه أو فيه قراض المثل لقوله قراض فاسد ذكره عب والظاهر الأول (تنبيهه) فهم من كلامه عدم ضمان العامل ان اشترط الرجح لربه وهو كذلك لبقائه على الامانة وكذا ان شرطاه لاجنبي والظاهر انه لا يتأتى هنا ان يكون عينا عليه وأن لا يقصد تعليمه لان المشتري هنا العامل والظاهر انه يشترط في شرطه على الدابة أن يكون مجانا أيضا كما في عب (قوله مجانا) به يدفع تكراره - فمع قوله بخلاف غلام غير عين بنصيب له (قوله أو دابة لرب المال) اعلم أنه لا فرق بين أن يكون كل من الغلام والدابة معيناً أم لا وان كانت الاضافة تفيد التعيين إلا أن غير المعين أخرى ولا يتعين شرط الخلف في عين (قوله وان عماله) ان كان مثلبا واصلحة (٣١٠) لاحد المالكين غير متيقنة وكان ذلك قبل شغل أحدهما فيمنع خلط مقوم أو بعد شغل أحدهما ووجب لصحة

متيقنة (قوله أنه يجب أو يندب) أي بالنسبة لتقديم مال القراض على ماله أي فالوجوب والتدب متعلق بتقديم مال القراض على ماله والمفهوم من كلام غيره اعتماد الوجوب وان خاف بتقديم مال القراض رخص ماله لم يجب إذ لا يجب عليه تنمية ماله (قوله مضبوطة) بمراجعة ما تقدم للشارح تعلم أنها غير مضبوطة (قوله وكلام البساطي فيه نظر) أي فانه قال ولو فكر الصواب لكان أحسن لان كلامه يشعر بأنه مختار من خلاف أي لا يراه أنه أصيغ ترجيح (قوله تباع الآن بالنقد) فيه مع قوله بنسبة قيمته أي الدين المؤجل تناف فالعبارة الثانية هي الصواب ويمكن ترجيعها له بأن يراد بقوله تباع الآن بالنقد أي تقوم بالنقد بواسطة تقويمها بالعرض وقوله بنسبة قيمته أي قيمة المؤجل المشارها بقوله بالنقد وقوله والدين المؤجل أي قيمة الدين المؤجل وقوله فاذا بيعت أي قومت أي بواسطة تقويمها بالعرض (قوله يكون شيئا بعد شيئا) أي كان

أي ويكون قراضا فاسدا (ص) وشرطه عمل غلام ربه أو دابته في الكثير (ش) يعني أنه يجوز للعامل أن يشترط عمل غلام رب المال مجانا أي يعمل معه في مال القراض أو دابة رب المال حيث كان المال كثيرا والعطف باو يقتضي أنه لا يجوز اشتراطهما معا وليس كذلك إذ يجوز اشتراطهما معا حيث كانا يسيرين بالنسبة لمال القراض والظاهر أنه ينظر في اليسارة والكثرة للعرف (ص) وخطه وان عماله (ش) عطف على جزء أي و جاز للعامل خلطه من غير شرط والافسد كما (ص) وهو الصواب ان خاف بتقديم أحدهما رخصا (ش) أي و خلط مال القراض هو الصواب ان خاف العامل بتقديم أحد المالكين في البيع والشراء رخصا للمال الآخر ويكون ما اشترى من السلع بينهما على القراض وهل معنى الصواب أنه يجب أو يندب قولان وينبغي علمه ما لو لم يخلط فحصل خسر فعلى أنه يجب يضمن وعلى أنه يندب لا يضمن فقوله رخصا أي أو غلاء أي رخصا في البيع أو غلاء في الشراء فلا فرق بين البيع والشراء فاقتصراره على الرخص كالدونة يعلم منه مقابله وهو الغلاء ولا يتوهم منه صيغة ترجيح لان اصطلاح المؤلف في صيغ الترجيح مضبوطة ليس هذا منه نعم لو قال على الاصول تأت صيغة الترجيح وكلام البساطي فيه نظر (ص) وشارك ان زاد مؤجلا بقيمة (ش) يعني أن العامل يشارك رب المال بقيمة الدين المؤجل فاذا كان رأس المال مائة فاشترى العامل سلعة بمائتين مائة حالة ومائة مؤجلة فان المائة المؤجلة تباع الآن بالنقد ويشارك العامل رب المال بنسبة قيمته من مال القراض والدين المؤجل فاذا بيعت المائة المؤجلة بخمسين بالنقد فانه يكون شريكا لرب المال بالثلث ابن المواز واذا قومت المائة المؤجلة فاعانت تقوم بعرض ثم يقوم العرض بنقد فيكون شريكا بنسبته قال في التوضيح ومثل المؤجل ما اذا كان الدين على الحلال ثم تراضيا على أن القبض يكون شيئا بعد شيئا فقوله بقيمة متعلق بشارك أي شارك بنسبة قيمته ومفهوم مؤجلا أنه اذا زاد حالا لا يكون الحكم كذلك وهو كما أفهم وذلك أنه يشارك بعدده وحكم الزيادة مطلقا عدم الجواز وحمل المشاركة اذا اشترى السلعة لنفسه وأما اذا اشتراها للقراض فيخير رب المال بين أن يكون شريكا معه أو يدفع له قيمته ويكون جميع ما اشتراه بالحال والمؤجل قراضا (ص) وسفره ان لم يحجر عليه قبل شغله (ش) يعني أن العامل يجوز له أن يسافر بالمال قبل أن يحجر عليه ربه فان حجر عليه قبل شغل المال فليس له أن يسافر به وليس لرب المال أن يحجر عليه بعد شغل المال من السفر به وسواء كان المال قليلا أو كثيرا وسواء كان السفر بعيدا أو قريبا وسواء كان العامل من شأنه السفر أم لا لزوم العمل بالشغل (ص) وإذا دفع لي

يقولوا كل شهر دينار فيقدر أنه وقع ابتداء على ذلك المعنى ويقوم بحسبه (قوله وحكم الزيادة مطلقا) يتأمل فيه فانه فقد يرجع للخلط وهو جائز (قوله وحمل المشاركة الخ) أي سواء كانت المشاركة بالعدد أو بالقيمة (قوله بين أن يكون شريكا معه) أي بنسبة قيمة المؤجل أو رأس المال وفيما اذا زيد مائة ثانية حالة واختار رب المال أن يكون شريكا معه فانه يكون شريكا بالعدد لا بالقيمة فالخامس أن التخيير فيما اذا زاد سواء كانت الزيادة بمؤجل أو بحال وانما يقتصران فيما اذا اختار ربه أن يكون شريكا معه - هذا ما أفاده بعض شراحه وصرح به بعض الشيوخ وقوله أو يدفع له قيمته أي فيما اذا كان بمؤجل وأما بحال فبعدده (قوله ان لم يحجر عليه) أي انتفى الحجر قبل الشغل بان لم يوجد أو وجد بعد الشغل (قوله وسواء كان السفر بعيدا الخ) وجه ذلك الاطلاق أن ابن حبيب يقول له المنع مطلقا وسجنون يفصل فيقول لا يسافر في القليل سفر بعيدا

(قوله فهل تكون السلعة الخ) أى ويكون القراض فاسدا (قوله وإذا عين البائع الخ) قد سبق متى في تقرير هذا المحل استظهاره ثم ظهر لي أنه لا يصح لأن مسألة اشتري سلعة فلان قال فيها اشتري سلعة فلان ثم أجبر بينهما بالتجروا وقع بعد بخلاف ما هنا فالجبر هو شراءها وبها للربح لأنه واقع بعد وقوله أنه أجرة المثل محتمل لاحتمال أن يكون قراضا فاسدا وله أى للعامل أجرة المثل وهذا هو الظاهر وأما السلعة تكون رب المال وعليه أجرة المثل في توابعه الشراء وهو الطرف (٣١١) الأول حيث قال فهل تكون السلعة رب المال

وأقول الظاهر أنه حيث كان العقد واقع على أن يدفع له المال قراضا على أن يشتري ما ذكر أن يكون قراضا فاسدا وله أى للعامل أجرة المثل لأنه من غير المسائل التي حكم فيها بقراض المثل لأن المصنف لم يحصر المسائل التي فيها أجرة المثل وحصر المسائل التي فيها قراض المثل (قوله ورده بعيب) ظاهره ولو قل والشراء فرصة (قوله ان يبيع عروض القراض) لبيان الواقع لأن البيع في القراض لا يتعلق إلا بالعروض (قوله ولا يضمن) نسخة الشارح فيها زيادة بعده هذه الكلمة وتلك الزيادة هي قوله وليس له البيع بالدين وحينئذ يتضح قول الشارح بعد والاحتياز يبيعه به أى بالعروض والدين (قوله وذكر صفته الخ) لا يخفى أن الأولى أن تجعل الباء للسيببية فلا يكون صفة (قوله ان كان ثمن الخ) فيه إشارة إلى أن اسم كان العائد على المبيع على حذف مضاف أى ان كان ثمن هذا المبيع وان أل في الجميع نائبة عن المضاف اليه أى جميع مال القراض أو أن أل للعهد أى العهد الخارجي المعلوم من المقام (قوله لا للبيع) أى لا لكونه ينوي بيعه وهو باق على القراض (قوله وأجبره) أى المؤجر

فقد وجدت رخصا شتر به (ش) عطف على فاعل جازي يعني أن القراض يجوز في هذه الصورة وهي أن يقول شخص لا أخرج دفع لي ما لا قراضا فاني قد وجدت سلعة رخصة اشتريها به ويكون المال قراضا بيننا اذ لا تهمة حينئذ بخلاف ما مر في قوله أو بعد اشترائه ان أخبره فتراض فانه لا يجوز لدخوله على السلف وهذا حيث لم يسم السلعة ولا البائع قاله الشارح قبل هذا الموضوع والمواق هنا فاذ اسمى السلعة أو البائع فهل تكون السلعة رب المال وعليه للشترى أجرة تولية الشراء أو تكون للشترى وما أخذ من القراض فاسدا وإذا عين البائع فهي كسئلة اشتري سلعة فلان فيكون له قراض المثل وإذا عين السلعة فله أجر المثل (ص) أو يبيعه بعرض ورده بعيب (ش) يعني أن العامل يجوز له أن يبيع عروض القراض بعروض ولا يضمن اذ لا محذور في ذلك وليس له البيع بالدين فليس العامل كالوكيل المخصوص والا لا يمنع بيعه بالعروض ولا كالمفوض والاحتياز يبيعه به ما والجواب أنه كالمفوض وانما جاز بيعه بالعروض لأنه لما كان شريكا قويا جانبه وكذلك يجوز للعامل أن يرد سلعة من سلع القراض لأجل عيب فيها ولا كلام رب المال في ذلك لتمام حق العامل بالزيادة التي في السلعة فقوله ورده مصدر مضاف لفاعله فذكر الفاعل وحذف المفعول وذكر صفته ليؤذن بالعموم كقوله تعالى والله يدعوا إلى دار السلام أى ورد العامل مشتري كائنا بعيب بغير إذن رب المال أى أى مشتري كان (ص) ولما لا قبوله ان كان الجميع والثن عين (ش) يعني أن للمالك وهو رب المال أن يقبل المعيب ان كان ثمن هذا المعيب جميع مال القراض والحال أن الثمن الذي اشتري به المعيب وهو رأس المال عين لان من حجة رب المال على العامل أن يقول له أنت اذا رددت ذلك نض المال في أن أخذه فان كان الثمن عرضا لم يكن له ذلك لان العامل يرجو بحسبه اذا عاد يده وزاد بعضهم فيدا آخر وهو أن يأخذ من به لنفسه على وجه المفاضلة لا البيع ويفهم من كلامهم أنه لو كان ثمن المبيع عينا وهو بعض مال القراض وكان البعض الآخر ناضا أن للمالك قبوله أيضا (ص) ومقارضة عبده وأجبره (ش) يعني أنه يجوز للانسان أن يقارض عبده وأجبره الذى للخدمة أو للتجارة وهو مذهب ابن القاسم ومنع منعتون من مقارضة أجبره لما فيه من فسح الدين في الدين لأنه فسح ما ترتب له في ذمته من المنفعة التي هي خدمته في عمل القراض ثم أنه على المذهب ان كان يعمل ما استؤجر عليه ولا يشغله ذلك عن العمل في القراض فالامر واضح وان كان عمله في القراض يمنعه من عمل ما استؤجر عليه أو من بعضه فانه يخير المستأجر بين أن يعطيه ما جعل له من الربح ويعطيه جميع الكراء الذى استأجره به وبين أن يعطيه جزء الربح الذى شرط له ويسقط من الأجرة ما يقابل المدة التي اشتغل فيها بعمل القراض عن عمل ما استؤجر على عمله منها كسئلة أجبر الخدمة اذا أجر نفسه (ط) ويدفع مالين (ش) يعني أن من أراد القراض يجوز له أن يدفع مالين مع العامل واحد يعمل في كل مال على حدة وسواء كانا متفقين كما أنه من الذهب ومثلها من

عند مدة مدة معلومة بأجرة معلومة كسنة (قوله لما فيه من فسح الخ) ولعل جوابه أن عقد القراض ناسخ للعقد الأول أو كأنهما تقابلا عقد التواجر عند عقد القراض (قوله لانه فسح) أى لان الغالب وقوع ذلك والافسح يكون عدم الفسخ وذلك فيما اذا كان لا يشغله عن عمل الخدمة أصلا (قوله ثم أنه على المذهب) أى المذهب الذى هو كلام ابن القاسم (قوله يعمل في كل مال على حدة) هذا ليس يقيد بل الصواب حذفها ليصح قوله الآتي في الجزاء المختلف ان شرطنا لفظا

(قوله ان شرط الخلط) أي والافيه فسخ الثاني ويكون له فيه أجرة المثل وأما ما ينوب الاول من الربح فهو على ما دخل عليه له (قوله لكن دفع الثاني الخ) فيه إشارة الى أن قول المصنف قبل شغل الاول متعلق بفعل محذوف لا بدفع المذكور لاقتضائه أن هناك ثلاثة أموال (قوله كما قاله الشارح) حاصله أن مفاد الشارح أنه راجع لمختلفي الجزء فقط وقوله خلافت فان حصل كلامه أنه راجع لمختلفي الجزء ومتفق (أقول) ما ذكره شارحنا تبع فيه النيشي في حاشيته وذكر عجب أنه راجع لهما كما قال نت فانه قال قوله ان شرط الخلط وان شرط عدمه فان اختلف الجزء امتنع اتفاقا وان اتفق امتنع على الراجح وان سكت حكمه حكم ما اذا اشترط عدمه انتهى وهو المعتمد كما أفاده محشي نت ونص الفيشي قوله ان شرط الخلط راجع لمختلفي لاه ولمتفقين ولا للمسئلة الاولى كما قاله الشارح وهو ظاهر المدونة خلافت الى أن قال وقوله لا للمسئلة (٣١٣) الاولى لان المالين المدفوعين معا كانهما مال واحد وان اختلف الجزء انتهى

(قوله أما ان شرط الخلط الخ) لا يخفى أن شارحنا بما قاله يكون ساكتا عن صورة السكوت وظاهر المصنف أن صورة السكوت مثل اشتراط عدم الخلط لان قوله ان لم يشترط الخلط صادق بما اذا اشترط عدمه أو سكت وعليه عجب فائلا بعد وظاهره الجواز ولو حصل الخلط بالفعل وهو خلاف ما يفيد كلام المدونة وحينئذ فالشرط أن لا يشترط الخلط وأن لا يحصل خلط بالفعل اه ونص المواق يخالف ما قاله عجب فانه قال فيها لابن القاسم وان أخذ الاول على النصف فابتاع به سلعة ثم أخذ الثاني على مثل جزء الاول أو أقل أو أكثر على أن يخلطه بالاول لم يجزني فأما على أن لا يخلط فجاز فان خسرت في الاول وربح في الآخر فليس عليه أن يجبر هذا به إذا انتهى فانت ترى المدونة تعارضت في السكوت ثم ان قول عجب وأن لا يحصل خلط بالفعل لا يظهر لان ذلك أمر يحدث بعد العقد فلا دخل له في صحة العقد ابتداء ولا تنفيده المدونة (قوله فقوله أو شغله الخ)

الذهب أو مختلفين كجائته من الذهب ومائة من الفضة وسواء كان الجزء فيهما متفقاً كالنصف من ربح كل منهما أو مختلفاً كالنصف من ربح هذه والثالث من ربح الأخرى وسواء كان الربح فيهما لهما أو ربح أحدهما الآخر ما بعينه وربح الأخرى لهما معا أو ربح هذه لرب المال وربح الأخرى للعامل ككل ذلك جاز أن شرط الخلط المالين عند الدفع أي عند العدة فيهما لان ذلك يرجع الى جزء واحد معلوم فلا تهمه حينئذ فان لم يشترط الخلط لم يجز في المختلف الجزء ويجوز في المتفق الجزء قاله ابن الموارز لا تهمه في أن يعمل في أحد المالين أكثر من الآخر بخلاف المختلفين في الجزء فانه يهتم أن يعمل في أكثر الجزأين دون الآخر عملاً كثيراً (ص) أو متعاقبين قبل شغل الاول وان يختلفين ان شرط الخلط (ش) معطوف على مقدر أي معا أو متعاقبين أي وكذلك يجوز لزيد القراض أن يدفع مالين متعاقبين أي واحد بعد واحد لعامل واحد لكن دفع الثاني قبل شغل المال الاول ليعمل في كل مال على حدة وسواء اتفق رأس المال أو اختلف وسواء اتفق الجزء أو اختلف على ما مر ان شرط الخلط المالين عند دفع الثاني لانه يرجع حينئذ الى جزء واحد معلوم ولا تهمه فان لم يشترط الخلط لم يجز أي في المختلف الجزء ويجوز في المتفق كما مر عن ابن الموارز وهو ظاهر المدونة فقوله ودفع مالين أي معا بعد ايل بال مابعد وقوله وان يختلفين راجع لهما وقوله ان شرط الخلط راجع لمختلفين لاه ولمتفقين كما قاله الشارح وهو ظاهر المدونة خلافت (ص) أو شغله ان لم يشترطه (ش) هذا مفهوم الطرف وهو قبل شغل الاول أي فلو كان دفع المال الثاني بعد شغل المال الاول فانه يجوز بشرط عدم الخلط ولو مع اختلاف الجزأين لانه حينئذ اذا خسرت في أحدهما ليس عليه أن يجبر به بربح الآخر أما ان شرط الخلط بعد شغل الاول فانه لا يجوز وسواء اتفق الجزآن أو اختلفا وعلوا عدم الجواز بأنه قد يخسر في الثاني فيلزمه أن يجبره بربح الاول فقوله أو شغله الخ عطف على معنى قبل شغل الاول أي ان لم يشغل الاول أو شغله (ص) كنضوض الاول (ش) يعني أن العامل اذا نض ما بيده فانه يجوز لرب المال أن يدفع اليه مالا ثانيا ليعمل فيه مع الاول بشرطين أشار لاولهما بقوله (ص) ان ساوي (ش) مانض رأس المال من غير زيادة ولا نقصان كما لو كان الاول مائة ورجع اليها فقط وبأقوى مفهومه وأشار الى الشرط الثاني بقوله (ص) واتفق جزؤهما (ش) بان كان الجزء للعامل في الثاني مثل الاول ومحل كلام المؤلف ان لم يشترط

يفهم منه أن يقرأ قول المصنف أو شغله بالفعل الماضي وهو مفاد بعض الشراح ولكن المتبادر من المصنف الخلط قراءته بالمصدر وأما ضابطه كذلك وعلى ضبطته عن مسمع فعلية يكون قوله عطف على معنى الخ أي مع مراعاة المعنى في المعطوف أيضا (قوله ومحل الخ) حاصل ذلك أنه اذا اتفق الجزء بجواز اشتراط عدم الخلط أو الخلط أو يسكت وأما اذا اختلف الجزء فلا يجوز الا اذا اشترط الخلط لان اشترط عدمه أو يسكت فيه كون جاريا على أن شرط الخلط انما هو في مختلفي الجزء وقد تقدم أن المعتمد أن شرط الخلط لا بد منه حتى في المتفق الجزء ولذلك ترى بعض الشراح حل المصنف بقوله كنضوض الاول تشبيعه في أول المسئلة وهو دفع الثاني قبل شغل الاول فاذا دفع الثاني بعد نضوض الاول فان اشترط الخلط جاز مطلقا اتفق الجزء أو اختلف وان لم يشترط الخلط فالمنع حيث اختلف الجزء اتفاقا وانفق على الراجح فدفعه بعد نضوض الاول كدفعه قبل شغل الاول والحاصل أن الزيادة بعد النضوض بمثابة أو متعاقبين

(قوله فينبغي أن يكون كاشتراطه) أي العدم وقوله وذلك نفع أي والبقاء نفع (قوله لأجل أن يعمل في الأول حتى يجبر خسره) أي وجبر الخسر نفع أيضا وذلك تمتنع وقوله بالثاني أي بسبب الثاني (قوله بأن لا يتوصل) أي بأن كان يشتري منه كما يشتري من غيره أي بغير محاباة كان الشراء نقدا أم لازاد اللقائي فقال وهذا لا يعلم إلا أنك خبر بأن هذا المعنى لا يتوقف على العلم منه (قوله أن لا ينزل واديا) أي محلا منخفا واعلم أن محل ذلك حيث يمكن المشي بغير (٣١٣) الوادي والمشى بالنهار والمشى بغير البحر (قوله أي وحصل التلف بشرطه) هذا

الكلام ظاهره في الثلاثة الأول التي هي قوله واشتراطه أن لا ينزل واديا أو يعيش ببليل أو ببحر والحاصل أنه في الثلاثة الأول يضمن عند المخالفة إذا حصل نهب أو غرق أو مماوى من المخالفة فقط ولا يضمن السماوى بعدها ولا الخسر مطلقا بخلاف الرابعة فيضمن فيها الخسر والسماوى وضمنه وإن كان المتعدى لا يضمنه بخلاف الغاصب مع أن هذا شريك على قول لأنه لما طلب بتمية المال عند عند المخالفة كالغاصب لخروجه عن التتمية التي هي سنة القراض فلو ادعى أن التلف بعد الخروج من البحر أو ذهاب الليل مثلا فينبغي أن يكون القول قوله (قوله كأن زرع أو ساقى بموضع جورله) ويضمن ولو بالسماوى (قوله وظاهر الشارح الخ) أي والحال أنه عالم كما يدل عليه كلامه (قوله أنه لا فرق) أي عند العلم والحاصل أنهم ما طريقان طريقة الشارح وطريقة تاليفك خبر بأن الشارح لما ذكر نص المدونة القائل فإن علم العامل بموت رب المال وهو يسهل علينا فلا يعمل به قال وقد أن يونس قوله فلا يعمل به بما إذا كان العامل ببلد رب المال وأما أن كان بغيره أو طعن منه

الخلط بأن اشترط عدمه كما صرح به ابن يونس وأما أن سكت عن شرط العدم فينبغي أن يكون كاشتراطه وأما مع اشتراط الخلط فلا يشترط في الجواز كل من الشرطين المذكورين وإنما يشترط الأول دون الثاني فلو نفع الأول بربح أو خسر لم يجز دفع الثاني سواء كان على مثل الجزء الأول أو أقل أو أكثر وسواء وقع على الخلط أو على غير الخلط كما قاله ابن القاسم في المدونة وذلك لأنه قد يخسر الأول فيجبره الثاني وبالعكس وهذا مع اشتراط الخلط أو السكوت وأما مع اشتراط عدم الخلط فلأن الأول قد ينضرب بربح فيرغبه بالثاني قصد البقاء وذلك نفع وقد ينضرب بنقص فيرغبه بالثاني لأجل أن يعمل في الأول حتى يجبر خسره أي لأنه يرجو جبره بالثاني (ص) وأما ما روي به منه أن صح (ش) يعني أنه يجوز لرب المال أن يشتري من العامل سبعة من سلع القراض نقدا أو إلى أجل بشرط أن يصح قصده في ذلك بأن لا يتوصل بالشراء إلى أخذ شيء من الربح قبل المقاصلة وأن لا يشترط ذلك عند العقد (ص) واشتراطه أن لا ينزل واديا أو يعيش ببليل أو ببحر (ش) يعني أنه يجوز لرب المال أن يشترط على العامل أن لا ينزل واديا أو لا يسير بالمال في الليل لمخافته من الخطر أو لا ينزل بالمال في البحر الملم أو الخلو لمخافته من الخطر (ص) أو يتناع سبعة (ش) عطف على يستل مع تقديرا أي أنه إذا شرط رب المال على العامل أن لا يتناع سبعة عينها وكان ذلك لغرض صحيح من قلة الربح فيها أو حصول الوضعية فيها فإنه يعمل بشرطه لأنه شرط جائز (ص) وضمن أن خالف (ش) أي وضمن العامل المال أن خالف واحدا مما ذكر أي وحصل التلف بسبب المخالفة وأما لو خاطر وسلم ثم تلف المال بعد ذلك فلا ضمان عليه (ص) كأن زرع أو ساقى بموضع جورله (ش) هذا تشبيه في ضمان العامل والمعنى أن العامل إذا زرع بأن اشتري بالمال طعاما وآلة للحراث أو أكثرى تلك الآلة والأجر أو زرع أو ساقى أي عمل بالمال في حائط شخص ساقاه أو اشتري حائط من مال القراض وساقى فيه آخر بموضع جورله العامل بأن كان لا حرمة له ولا جاء فإنه يكون ضامنا للمال لأنه عرضه للتلف فإن كان للعامل حرمة وجاء فإنه لا ضمان عليه ولو كان جورلا غيره (ص) أو جركه بعد موته عينا (ش) يعني وكذلك يضمن العامل في هذه الصورة وهي ما إذا مات رب المال والحال أن العامل يبلد رب المال والمال يسهل علينا ثم حركه العامل بعد موت رب المال وعلمه بموته فإنه يكون ضامنا لتعديده لأن المال انتقل إلى الورثة بمجرد الموت وأما لو كان المال عرضا فحركه فلا ضمان عليه وليس للورثة أن يمنعه من التصرف فيه وهم في ذلك كورثتهم سواء وكذلك لا ضمان عليه إذا تجر قبل علم موته وقوله عينا حال من الهاء أي حركه حال كون المال عينا أي ناضا وظاهر كلام الشارح عدم الضمان إذا لم يكن العامل في بلد رب المال ولو قربت الغيبة وينبغي أن تكون الغيبة القريبة كالحاضر وظاهر تقريره أنه لا فرق بين كونه ببلد رب المال أم لا وإذا فعل به بعد علمه بموته فإنه يضمن سواء تجر لنفسه أو للقراض والربح له أن التجر لنفسه والافلا وأما أن تجر به قبل العلم فخسره فإنه يضمن لخطئه على مال

فله العمل به كالمشغله اه فاذن يحتمل أن يكون بهرام متوقفا في اعتماده لأنه جازم باعتماده وبعد هذا كله فالظاهر أن الواجب الرجوع لاطلاق المدونة لأن الفرض أنه عالم بالموت ولم يلتفت للقائي لتقييد ابن يونس (قوله والافلا) ظاهر العبارة أنه لا شيء له أصلا بل كله للورثة وكذلك ينبغي كلام بهرام فإنه قال والربح له أن التجر لنفسه والافلا للورثة وكذلك في شرح شب حيث مثل لقول المصنف لكل أحد الخ بقوله كن أخذ قراضا ومات صاحب المال وتجربه العامل بعد علمه بموته فإنه لا ربح له فتأمل

(قوله أي وكذلك يضمن الخ) هذا يفيد أن الواو للحال وليس بمنعين والمعنى أي أو شارك العامل في مال القراض صاحب مال آخر بل وان عاملا (قوله وكذلك يضمن العامل الخ) أي (٣١٤) لأن العمل في القراض مبنى على الأمانة وقد لا يرضى رب المال بالثاني بخلاف

العام - ل في المساقاة فان له أن يعامل عاملا آخر لأن العمل فيما لا يغاب عليه وأيضا لأن العامل في المساقاة أشبه بالشريك (قوله) وغرم للعامل الثاني الخ) وانظر لو لم يحصل ربح هل على العامل الاول الثاني قدر ما دخل معه عليه من الربح مما الغالب حصوله في المال لوربح أم لا لأن الاول يقول له لو لم يحصل ربح لا يغرم رب المال شيئا فانت كذلك وأما ان قارض باذن الاول فلا عبرة به وللثاني ما شرطه لرب المال كذا في شرح عب واعترضه ابنه بأنه لا وجه لهذا التنظير لعدم حصول الربح (قوله قبل عمله) راجع لقوله تلف (قوله اطلاق الخسر على ما قبل العمل مجاز) أي مجازا استعارة أو مجاز مرسل تأمل (قوله ومثل الخسارة الخ) الاولى اسقاطه لانه علم مما تقدم (قوله فقوله لهما) هذا التفريع لا يناسب المفرع عليه (قوله فيشمل جميع صور الخالفة) أي الامثلة المقارضة (قوله وعلى كل) أي ان جعل على مسئلة المقارضة فانه مسئلتان مسئلة المشاركة والبيع بالدين وان جعل على مسئلتها فانه مسئلة المقارضة وقوله أول رب المال والعامل الخ على هذا يكون شاملا لجميع الصور (قوله وان تجر به فحصل خسر أو تلف) أقول حاصل هذا الكلام أنه لو وكله على بيع شيء بشئ ثم اتجر بذلك الثمن فربح فيه فلا شيء له منه بل ذلك لرب السلعة وأنه لو دفع دراهم لا تخير بشئ بها بضاعة ثم صار به تجر بتلك الدراهم حتى حصل ربح فلا يكون له شيء من ذلك بل كل ذلك لرب المال ثم ان عجب بذلك فائلا وفي التمثيل

الوارث وقيل لا يضمن لان له شبهة وهذا هو المعتمد (ص) أو شارك وان عاملا (ش) أي وكذلك يضمن المال اذا شارك عاملا آخر لرب المال أو لغيره اذا كان ذلك بغير اذن رب المال لانه عرضة للضياع لان ربه لم يستأمن غيره وظاهره الضمان سواء كان من شاركه يغيب على شيء من المال أم لا وقال ابن القاسم لو شارك رجلا فيما لا يغاب عليه ولا يقسماته جاز للمغربى وهو تفسير لها انتهى (ص) أو باع بدين أو قارض بلا اذن (ش) يعني أن العامل يضمن اذا باع سلعة القراض بالنسيئة من غير اذن ربه لانه عرض المال للضياع والربح لهما والخسارة على العامل على المشهور وكذلك يضمن العامل اذا قارض في مال القراض بغير اذن ربه أي دفعه عاملا لغيره يعمل فيه لتعديده والربح حينئذ للعامل الثاني ولرب المال ولا ربح للعامل الاول لماعلمت أن القراض جعل لايستحق الا بتمام العمل والعامل الاول لم يعمل فلا ربح له فقوله بلا اذن قيد في المسائل الاربع الا ان الاذن في الاولى من الورثة ولا يتأتى رجوعه للزرع والمساقاة بموضع جوره لان رب المال لا ياذن في تلف ماله في هذه الحالة (ش) وغرم للعامل الثاني ان يدخل على أكثر (ش) يعني أن عامل القراض اذا دفعه عاملا آخر يعمل فيه على أكثر مما دخل عليه العامل الاول فان العامل الاول يغرم للعامل الثاني الزيادة والربح للعامل الثاني مع رب المال والاول لا ربح له كما هو وكذلك لو دخل العامل الثاني على أقل مما دخل عليه الاول كما لو دخل الاول على النصف والثاني على الثلث فان العامل الاول لا ربح له أيضا للعللة السابقة (ص) كخسره وان قبل عمله (ش) اطلاق الخسر على ما قبل العمل مجازا وانما هو تلف والتشبيه في الغرامة يعني أن العامل اذا اتجر في المال فخر أو تلف بعض المال المدفوع له قبل عمله فدفعه لا تخرب بلا اذن من ربه فربح فيه فان رب المال يرجع على الثاني برأس ماله وخصته من الربح ويرجع العامل الثاني على الاول بما خصه من الربح الذي أخذ به رب المال فان كان المال ثمانين وعمل فيه مثلاً فخر أربعين ثم دفعه لشخص على نصف الربح واتجر فيه فصار مائة فان رب المال يأخذ منه ثمانين برأس ماله وعشرة بوجهه ويأخذ العامل عشرة ويرجع على الاول بعشرين ولا رجوع لرب المال عليه لان خسره قد جبر ومثل الخسارة تلف ذلك بامر من الله تعالى كضياع ذلك (ص) والربح لهما (ش) يعني أن الربح يكون لرب المال وللعامل يريد في المسائل المتقدمتين وهما قوله أو شارك وان عاملا وقوله أو باع بدين وأما قوله أو قارض بلا اذن فحكمها بخلاف هذا لما علمت أن القراض جعل لايستحق الا بالعمل فقوله لهما أي لرب المال وللعامل الثاني في مسئلة ما اذا قارض بلا اذن ولا شيء للعامل المتعدي بالمقارضة أما المتعدي بالمشاركة أو بالبيع بالدين فله الربح مع رب المال وبعبارة أي والربح لرب المال وللعامل الخالف لكن يستثنى صورة واحدة وهي صورة المقارضة فانه لا ربح له قال في توضيحه فيشمل جميع صور الخالفة أول رب المال والعامل الثاني ويكون خاصا بصورة المقارضة وسواها عن بقيمة الصور ويحكمها من خارج وعلى كل يقوته الكلام على الاخرى أول رب المال والعامل وهذا كلام محمل يعلم تفصيله من خارج وهو لعامل الاول في المشاركة والعامل الثاني في المقارضة (ص) ككل أخذ مالا للتنمية فتعدي (ش) هذا تشبيه في اللازم أي فيما تضمنه قوله والربح لهما أي والربح لرب المال والعامل الثاني ولا ربح للعالم الخالف لانه متعدي ككل الخ والمعنى أن كل من أخذ مالا لينمي له ربه فتعدي في ذلك المال كالو كسل على بيع شيء والمبضع معه واتجر به فحصل خسر أو تلف فيكون عليه وان حصل ربح فهو لرب

بالو كيل والمبضع معه بحث لانهم لم يأخذوا المال للتنمية ثم أفاد أن محل كون الوكيل لا يرجح له يفرض فيما باعه بالو كالة فانه لا يأخذ
 ربحه كما اذا أمره ببيع ساعة بعشرة فباعها بأكثر فلا يأخذ الوكيل ذلك الا كدبل لرب الساعه وأما لو باعها بما أمر به ثم التجرف في
 الثمن فرج فالربح له وكذلك لو دفع له ثمن يشتري به ساعة فالتجرف به فالربح له لانه كالدفع في الصورتين اه وتبعه في ذلك المفاد عب وشب
 الآن عجم استدرك على ما ذكر من المفاد كلاما يأتي عن نت يخالفه وتبعه عب فانظره (قوله لان نهاء) الضمير في نهاء للعامل
 لا بغيره كونه ثانيا (قوله فليس قوله لان نهاء راجعا لقوله والربح لهما) أي ليس معطوفا عليه بل معطوف على مقدر أي الذي
 هو قوله ان لم ينهه فصار المعطوف عليه قوله ان لم ينهه المقدر والمعطوف قوله لان نهاء وفيه أن لا تعطى الجمل وعبارة الشيخ أحمد
 أحسن ونصه قوله لان نهاء الخ المعطوف محذوف وفيما تقدم حذف أيضا أي والربح لهما ان لم ينهه عن العمل قبله لارجح لهما ان
 نهاء أي وجعلنا المعطوف محذوف فالتلازم عطف الجمل بلا وهو قليل وقد رنا الشرط لأجل الشرط المذكور اه (قوله فيتبع به في
 ذمته) أي فيضم لما بقي ورجحه متبعاه في ذمته أي بحيث يحسب عليه من الذي يخصه وقوله لكن ان كانت قبله الخ المناسب
 اسقاط ذلك وحاصل الفقه أنه لا يجبر سواء كان قبل العمل أو بعده وينزل جناية العامل أو أخذه أو جناية رب المال أو أخذه منزلة
 جناية الاجنبي أو أخذه ومعلوم أنه لو جنى أجنب فيؤخذ منه أرش (٢١٥) الجناية ويضم لما بقي من المال وربحه ويعطى

رب المال رأس ماله وما يخصه
 من الربح ويعطى للعامل ما يخصه
 من الربح فكذلك لو جنى رب المال
 أو العامل يعطى حكم ذلك فاذا
 أعطاه مائة فاشتري بها عبدا
 يساوي مائتين فجنى عليه رب
 المال جناية كقطع يده فنقصت
 من قيمته مائة وخسين فباعه
 بخمسين والتجرف بها فصار مائة
 وخسين فانه يحسب على رب المال
 ما نقصته جناته فمأخذ العامل
 في القراض المذكور مائة ويدفع
 لرب المال خمسين فيكون رب المال
 أخذ مائة رأس ماله وحصته من
 الربح مائة وأخذ العامل حصته
 من الربح كذلك والحاصل أن في
 عبارة الشارح تنافيا وذلك لان

المال وحده نظر الماد خلا عليه ابتداء بخلاف عامل القراض اذا شارك في المال أو باع يدين أو
 نحو ذلك بغير إذن ربه ففسارته عليه وحده والربح له ولرب المال على ما دخل عليه ابتداء وكل من
 أخذ مالا لأعلى وجه التنمية كالودع والغاصب والوصي اذا حر كوال المال الى أن غابا التعدي
 فان الربح لهما بتعديهم والخسارة عليهم (ش) لان نهاء عن العمل قبله (ش) عطف على مقدر
 أي والربح لهما أي للعامل الاول ورب المال ان لم ينهه عن العمل قبله لالربح لهما ان نهاه
 عن العمل قبله وجواب الشرط محذوف يدل عليه قوله والربح لهما أي لان نهاء عن العمل
 قبل أن يعمل فالربح للعامل فقط لان المال بيده كالوديعة فليس قوله لان نهاء عن العمل قبله
 راجعا لقوله والربح لهما الذي ذكره المؤلف بل لما يفهم من كلامه (ش) أوجبني كل أو أخذ
 شيئا فكا جني (ش) هذا مفهوم التلف والخسر والمعنى أن العامل أو رب المال اذا جنى
 أحدهما على شيء من مال القراض أو أخذ أحدهما شيئا منه فان حكمه حكم جناية الاجنبي
 أي فيكون ما بقي بعد الأخذ أو بعد الجناية هو رأس مال القراض والربح لما بقي وأما ما ذهب
 فيتبع به في ذمته ولا فرق بين أن تكون الجناية قبل العمل أو بعده لكن ان كانت قبله يكون
 الباقي رأس المال وأما بعده فرب رأس المال على أصله لان الربح يجبره ولا يجبره اذا حصل
 ما ذكر قبله لانه مال ضمن بخلاف الخسر والتلف مطلقا فان الربح يجبرهما والحاصل أن التلف
 والخسر يجبران مطلقا بخلاف المستهلك فانه لا يجبر بعد لا قبل (ش) ولا يجوز اشتراؤه من ربه
 (ش) يعني أن عامل القراض لا يجوز له أن يشتري من رب المال سلعا للتجارة سواء كان ذلك

قوله وأما بعده الخ يعارض ما صدر به والمعول عليه ما صدر به (قوله بخلاف المستهلك فانه لا يجبر بعد لا قبل) قد علمت أن المناسب خلافه
 لانه لا يجبر لا قبل ولا بعد والحاصل أن مفاد النقل أن ما أتلفه واحد منهم ما يضم لما بقي من المال فان كان هنالك ربح قسم بينهما والا فلا
 ففي مسألة العبد يضم ما أتلفه رب المال للباقي وكأنه مال حاصل ويقسم بينهما على ما شرطا كما صورنا قال في المدونة وليس ما استهلك من
 المال مثل ما ذهب أو خسر لان ما استهلك قد ضمنه ولا حصة لذلك من الربح وان تسلف العامل نصف المال وأكاه فالنصف الباقي رأس
 المال وربحه على ما شرطوا على العامل غرم النصف فقط ولا ربح لذلك النصف وفي المدونة أيضا واذا كان القراض مائة فاشتري بها
 عبدا يساوي مائتين فجنى عليه رب المال جناية نقصته مائة وخسين ثم باعه العامل بخمسين فعمل عليها فربح ما لا يمكن ذلك من رب
 المال قبض الرأس ماله وربحه حتى يحاسبه ويفاضله ويحسبه عليه فاذا لم يفعل فذلك على رب المال مضاف الى هذا المال انتهى فانظر
 لذلك ولا تلتفت لما عليه هؤلاء الشراح (قوله ولا يجوز اشتراؤه من ربه) المنقول في هذه المسئلة الكراهة حيث كان يشتري السلعة
 للقراض وأما اذا اشترى لنفسه فحائز وقوله أو بنسيئة وان أذن اعلم أن محل منع شراء العامل يدين ولو باذن اذا كان غير مديرا ما هو
 فيجوز قاله ابن رشد ابن عرفة ابن رشد أما المديرة الشراء على القراض بالدين حسبا مضى في سماع ابن الفاسم قلت لان عروض المدير
 كالعين في الزكاة ويجب أن يقيد ذلك بكونه ممن يشتري بالدين يني به مال القراض والالم يجوز اه

(قوله لان العامل يضمن ما زاد في ذمته) مفاده انه اشتراه لاجل وقوله فان فعل كان له اجر مثله أى أن رب المال يغرم له قيمة ذلك كما تقدم ويكون المشتري كله للقراض ويغرم للعامل أجره مثله هذا حاصله ثم أقول ان ذلك ينافي ما تقدم له في حل قوله أو شارك الخ حيث قال وحل المشاركة اذا اشترى السلعة لنفسه وأما اذا اشترى للقراض فيخير رب المال بين أن يكون شريكاً معه أو يدفع له قيمته ويكون جميع ما اشتراه بالخال والمؤجل قراضاً ويمكن (٢١٦) الجواب بان ما ذكره هنا حديثي التخيير المشار له بقوله أو يدفع له قيمته الخ ثم

ان محشى تت ذكر أن الصواب أن ما تقدم بيان لما يفعله اذا اشترى بالنسيئة سواء اشترى لنفسه أو للقراض وهنا بيان لحكم الشراء نعم يخص ما هنا من عدم الجواز بما اذا اشترى للقراض (قوله وعدم الجواز اذا كان الثاني يشغله عن الاول) أى واذا اشتغل بالثاني عن الاول ضمن ما حصل في الاول من تلف أو حواله سوق (قوله ولا يبيع ربه سلعة بلا إذن) زاد في المدونة وللعامل رده وإجازته (قوله وجب بر خسره الخ) الخسر ما نشأ عن تحريك والتلف ما نشأ عن غير تحريك والمراد تلف بعضه كما أفاده الشارح رحمه الله بعد بسماعى وأما جناية فقد تقدم وكلام المؤلف رحمه الله في القراض الصحيح أو الفاسد الذي فيه قراض المثل وأما الذي فيه أجر المثل فلا يتأتى جبر فيه (قوله ففعل وأسقط الخسارة الخ) لا يخفى أن هذا ظاهر ما لاك وابن القاسم وحكى به إمام مقابله عن جمع قال واختاره غير واحد وهو الأقرب لان الأصل أعمال الشروط تخبر المؤمنون عند شروطهم ما لم يعارضه نص كذا في شرح عب (قوله بان قبضه وأعطاه) أى قبضاً صحيحاً على وجه البراءة كما قال أصبغ يعنى من غير تواطؤ وظاهر المدونة أن القبض ولو كان صورة يكون كافياً في قطع حكم القراض

قبل العمل أو بعده كان ما اشتراه قليلاً أو كثيراً وعلو المنع لانه يؤدي الى قراض بعروض لان رأس المال يرجع الى ربه وكانت دفع المال عروضاً وأما شراؤه سلعة لنفسه لا للتجارة فانه جائز (ص) أو بنسيئة وان أذن (ش) تقدم أن العامل يجوز له أن يبيع بنسيئة اذا أذن له رب المال وذكروا انه لا يجوز له أن يشتري بها ولو أذن له رب المال في ذلك والفرق أن يبيعه بالدين فيه تعريض لاتلاف المال وهو من حقوقه فاذا أذن جاز له ذلك وأما شراؤه بالدين فانه يكون ضامناً فالربح له ولا شيء منه لرب المال لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن ربح مالم يضمن فكيف يأخذ رب المال ربح ما يضمنه العامل في ذمته وقوله أو بنسيئة أى للقراض وأما ان كان لنفسه فهو ما مر في قوله أو شارك ان زانموجباً لبقيمته وقوله أو بنسيئة فان وقع ضمن والربح له وهذا حيث كان لرب المال حصة من الربح ولو كان الربح كله للعامل جازاً وتخلص حينئذ من نهيه عليه الصلاة والسلام من ربح مالم يضمن (ص) أو بأكثر (ش) يعنى وكذلك لا يجوز للعامل أن يشتري سلعة للقراض بأكثر من مال القراض للنهي عن ربح مالم يضمن وذلك لان العامل يضمن ما زاد في ذمته ويكون في القراض وحينئذ يؤدي الى ما ذكره فان فعل كان له أجر مثله وأما اذا اشترى بالزائد لنفسه فانه يكون شريكاً بنسيئة ذلك كما مر (ص) ولا أخذه من غيره ان كان الثاني يشغله عن الاول (ش) الضمير في أخذه يصح عوده على العامل أو على القراض والمعنى أن العامل لا يجوز له أن يأخذ قراضاً ثانياً من غير رب المال وعدم الجواز ان كان الثاني يشغله عن العمل في القراض الاول لان رب المال استحق منفعة العامل فان لم يشغله عن العمل فيه جاز له أن يأخذ قراضاً ثانياً والثالث مفهوم من غيره جواز منه وان كان الثاني يشغله عن الاول (ص) ولا يبيع ربه سلعة بلا إذن (ش) يعنى انه لا يجوز لرب المال بيع سلعة من سلع القراض بغير إذن العامل وإذا منع في سلعة فأحرى في الجميع لان العامل هو الذي يحرك المال وينبذ له حق فيما يرجوه من الربح فاذا أذن العامل لرب المال في البيع فقد رضى باسقاط حقه (ص) ويجبر خسره وما تلف وان قبل عمله إلا أن يقبض (ش) يعنى أن ربح المال يجبر خسره وما تلف منه وان حصل منه التلف بأمر سماعى قبل العمل فيه مادام المال تحت يد العامل بالعقد الاول فلو قال رب المال لا أعمل حتى تجعل ما بقى رأس المال ففعل وأسقط الخسارة أو ما تلف فهو أبدأ على القراض الاول والغاية التي ينتهي اليها الخبر بالربح قبض رب المال المال حساباً بان قبضه منه وأعطاه فيصير حينئذ قراضاً مؤتة فلا يجبر ما تلف أو خسره بالربح وظاهر المدونة أن ما أخذ من اللص أو العشار يجبر به الربح ولو علم وقدر على الانتصاف منهما ومن المعلوم أن الجبر انما يكون اذا بقي شيء من المال وأما لو ذهب جميعه ثم أخلفه فان الربح لا يجبره وهذا يفيد قول المؤلف إلا أن يقبض وصرح به ابن الحاجب (ص) وله الخلف (ش) أى فان تلف جميعه أو بعضه قبل العمل فيه أو بعده فليرب المال أن يخلفه وله أن لا يخلفه وان تلف جميعه لم يلزم العامل قبول الخلف واليه الإشارة بقوله (ص) فان تلف

الاول (أقول) والظاهر الرجوع لا طلاق المدونة كما هو ظاهر المصنف واللقيد كيف وهو ما به الفتوى (قوله جميعه

وظاهر المدونة الخ) أى لان المدونة قالت واذا ضاع بعض المال بيد العامل قبل العمل أو بعده أو خسراً أو أخذ من اللصوص أو العاشر ظالم يضمنه العامل إلا أنه ان عمل ببقية المال جبراً ما ربح فيه أصل المال وما بقى بعد تمام رأس المال الاول كان بينهما ما على ما شرطاً انتهى قال الشيخ أحمد بن حنبل واستفيد من كلام المدونة أن أخذ اللصوص ليس من الجنایات لان الحكم في الجنایات كما تقدم أن

الباقى رأس المال فلا جبر وحيث قد فالمراد بالجنايات غير ما ذكر انتهى (قوله ولا يصح أن يقال الخ) هذا يعارض قوله أولاً أى فان تلف جميعه الخ والظاهر الاول لانه لا يلزم من كون ذلك لرب المال أن يلزم العامل القبول (قوله وفى كلام البساطى نظراً) حاصل ما أفاده البساطى أنه حصل قوله وله الخلف على تلف البعض وقوله لم يلزم الخلف أى لرب المال ولا للعامل وأفاد أنه حيث قال المصنف وله الخلف أى عند تلف البعض أنه يلزم العامل القبول فالاعتراض على البساطى من حيث أنه عسى في قوله لم يلزم الخلف لرب المال ولا العامل (أقول) وقد علمت ما فى ذلك (قوله جبر الاول) أى جبر خسر الاول بربح الثانى (قوله ولزمته الساعة) ظاهره كالدونة علم البائع ان الشراء للقراض أولاً وقيدته أبو الحسن بالثانى وأما الاول فلا يلزمه (٣١٧) وفى الو كالة ما يناسبه وكلام تت عن الطنجنى

فى طرر التهذيب يقتضى عدم ارتضائه للقيد المذكور وحيث ان السلعة لزمته فان لم يكن له مال بيعت عليه وما ربح فله وما وضع فعليه (قوله وان تعدد دفع الربح كالعمل) المناسب فالعمل كالربح وذلك لان العمل مستقبل مجهول وبيان الربح حال معلوم والمناسب أن يحال المستقبل المجهول على الحال المعلوم فاذا دفع القراض على أن لواحد نصف الربح والاخر السدس فعلى صاحب السدس ربع عمل القراض وعلى صاحب النصف ثلاثة أرباعه لان النصف ثلاثة أسداس يضم لها السدس الرابع ثم ينسب واحد المجموع الاربعة فالعمل كله عليهم بائناً النسبة وليس على رب المال عمل (قوله فلا يجوز الخ) ولهما حيثنذا أجر مثلها على الراجح وقوله على المشهور ومقابله جواز ذلك كما يعلم من جهرام (قوله وأنفق) فى طعام وشراب وركوب وسكن وحمام وحاق رأس ان سافر فى ذهابه وأقامته ورجوعه حتى يصل لبلده وظاهره ولو كان سائر مدون مسافة القصر وهو كذلك فى المدونة

جميعه لم يلزم الخلف (ش) أى لم يلزم العامل قبول الخلف ولا يصح أن يقال لم يلزم رب المال الخلف لافادته أن ذلك له مع أنه اذا كان له في يلزم العامل القبول وليس كذلك وفى كلام البساطى هنا نظر وان تلف البعض لزمه وفى بعض النسخ لم يلزمه الجبر أى لم يلزم العامل جبر المال الاول بالثانى ومفهومه ان تلف البعض لزمه الجبر وعلى كل يصير ساكتاً عن حكم الاخرى وعلى كل فالضمير عائد على العامل والحاصل أن رب المال لا يلزمه الخلف تلف الكل أو البعض فان أخلف رب المال لزم العامل القبول فى تلف البعض لا الكل ان كان التلف بعد العمل وفى تلف الجميع يكون الثانى قراضاً مؤتلفاً ولا يجبر خسر الاول بالثانى وفى تلف البعض يكون رأس المال الاول ويجبر خسر الاول بالثانى (ص) ولزمته السلعة (ش) أى ولزمت العامل السلعة التى اشتراها ان تلف الجميع حيث لم يخلف رب المال ما تلف أو أخلفه وأبى العامل قبوله فيكون له ربحها وخسارتها وأما اذا أخلف رب المال ما تلف وقبله العامل فانها تكون على القراض وأما اذا اشترى بجميع المال سلعة وتلف بعض المال قبل اقباضه وبعد الشراء ولم يخلف ما تلف رب المال وأخلفه العامل فانه يفيض الربح على مادفع العامل من ثمن السلعة وعلى مادفع فيها من رأس المال فإنا ب مادفع فيها من رأس المال فانه يجبر به الخسران فضلت منه فضلة كانت بينهما على ما شرط أو أماناً ب مادفعه العامل فيخص به (ص) وان تعدد فالربح كالعمل (ش) يعنى أن عامل القراض اذا تعدد دفع الربح يفيض عليهم على قدر العمل كشر كاء الايدان أى فيأخذ كل واحد من الربح بقدر عمله فلا يجوز أن يتساوا فى العمل ويختل فى الربح أو بالعكس بل الربح على قدر العمل على المشهور فالضمير فى تعدد عائد على العامل لا على القراض لانه قد يتعدد العامل واحد (ص) وأنفق ان سافر ولم يكن ربحه واحتمل المال (ش) يعنى أن العامل اذا سافر للتجارة وتنمية المال فانه ينفق من مال القراض جميع نفقته بالمعروف ومدة سفره ومدة اقامته ببلد يتجر فيه الى أن يرجع الى بلده فقبل مدة الخروج للسفر لا نفقة له وظاهره ولو أشغله التزود للسفر عن الوجوه التى يقتات منها وتقسيد اللحمى ضعيف وهذا ما لم يتزوج فى حال سفره فان تزوج وبني بها أو دعى للدخول فانه لا نفقة له من مال القراض حيثنذا وهذا غير قوله لغير أهل لانه فى هذه الحالة سافر لحمل ليس له به زوجة ثم تزوج به ومسئلة لغير أهل سافر لحمل له به زوجة وجبت نفقة عليه ومن شروط النفقة أن يكون المال يحتملها بان كان له بال فلان نفقة فى المال اليسير وهل الكثرة بالاجتهاد كفاى الموازنة لمالك ووقع له السبعون يسير وله أن يتفق فى الخمسين ويجمع بينهما بمحمل الاول على

(٣٨ - خرشى سادس) (قوله فانه يتفق من مال القراض) أى لا فى ذمة ربه فان أنفق فى سفره من مال نفسه رجع فى مال القراض فان هلك أو زاد انفاقه عليه لطروحات فيه لم يلزم ربه ويتبقى اذا أنفق سرفاً أن يكون له القدر المعتاد (قوله بالمعروف) أى بحسب ما يناسب حاله قاله اللقانى (قوله وتقسيد اللحمى ضعيف) الحاصل أن اللحمى وكذا أبو الحسن يقول انه اذا أشغله التزود للسفر عن الوجوه التى يقتات منها فانه يتفق (أقول) وهو تقسيد ظاهره عليه عول عب الآن الذى فى المدونة وغيرها الاطلاق فلذا ضعفه الشارح (قوله فان تزوج وبني بها) أى فى البلد الذى أراد أن يتجر فيها بالمال لان النقل يدل على أن المسقط للنفقة البناء به بالحمل الذى ذهب له للتجر والشراء لا بالطريق (قوله وهل الكثرة بالاجتهاد) وهو الصواب (قوله ووقع له السبعون يسير) أى السبعون

دينارا كما هو مصرح به أي فينتفق فيما زاد على السبعين كما صرح به غيره وقوله أنه لا ينفق من الخمسين أي لا في أقل وقوله وجمع الخ لا يخفى أن هذا الجمع يرجع الأمر إلى الاجتهاد (قوله أنه لا ينفق في سفره ذهابا) أي على نفسه لأنه ينفق على زوجته أيضا كما قاله اللقائي واعلم أن السرية كالزوجة والظاهر كما ذكرناه إذا طلقها طلاقا بائنا تعود له النفقة ولو كانت حاملا لأن النفقة للحمل لا للزوجة (قوله بناء على أن الدوام كالابتداء) أي دوام التزويج كالابتداء أي فينتفق وقوله وظاهر كلامهم أن الدوام ليس كالابتداء أي فلا ينفق كذا مفاد عب أي دوامه لتزويج هذه (٢١٨) المرأة كابتدائه له وقد أنفق في حال الابتداء فكذا في حالة الانتهاء

وقوله أم لا أي ليس دوامه لتزويج هذه المرأة كابتدائه أي فلا ينفق وفي شرح شب ما يفيد أنه لف ونشر مشوش وإن قوله بناء راجع لقوله أم لا أي دوامه لتزويج كابتداء التزويج في منتهى سفره أي فلا ينفق وقوله وظاهر كلامهم الخ أي فينتفق في العبارة عليه لف ونشر مشوش فعلى كلام عب يكون ظاهر كلامهم الاتفاق وفهم بعض شيوخنا أن المعنى أن دوام السفر كابتدائه أي فينتفق وقوله ليس كالابتداء أي دوام السفر ليس كابتدائه فلا ينفق وهو معنى آخر للعبارة على فهم عب غير ما ذكرنا أولا وهو معنى صحيح والحاصل أنه تعارض الفهمان فهم عب وفهم شب وما المعول عليه منهما والأقرب ما ذهب إليه شب إذ لو كان لفا ونشرا مرتباً لقال أولا وهو ظاهر كلامهم والحاصل كما ذكرنا أنه على فهم شب يكون ظاهر كلامهم الاتفاق ويؤيده ما نقله شارحناني لـ من التقرير حيث قال وجد عندي ما نصه فلو سافر بزوجته ينفق ذهابا وإيابا وإقامته على نفسه انتهى (قوله لغير

السفر البعيد والثاني على القريب وفهم من قوله ولم يبين زوجته وقوله لغير أهل أنه لو سافر بزوجته أن له النفقة في سفره ذهابا وإيابا وأما في إقامته في البلد فهل له النفقة أم لا بمنزلة بلد بني فيها بزوجته بناء على أن الدوام كالابتداء وظاهر كلامهم أن الدوام ليس كالابتداء (ص) لغير أهل وحج وعزو (ش) هذا متعلق بقوله سافر والمعنى أن العامل ينفق إذا سافر للتجارة لأن سافر لاحد هذه الثلاثة فإنه لا نفقة له ولا كسوة ولا في ذهابه ولا في إيباه لأن ما لله لا يشترط معه غيره والمراد بالأهل الزوجة المدخول بها إلا قارب ومثل سفر الحج والغزو السفر لسائر القرب كصلة الرحم ثم إن كل من سافر لقربة لا نفقة له حتى في رجوعه لبلد ليس فيها قربة بخلاف من سافر لأهله فله النفقة في رجوعه لبلد ليس بها أهله والفرق أن سفر القربة الرجوع فيه لله تعالى ولا كذلك الرجوع من عند الأهل ويؤخذ من هذا التعليل أن من سافر لبلد ومركبة لكونها بطريقه وقصده الحج أيضا فإن له النفقة بعد فراغه من التسك وتوجهه لبلد التجارة وقوله بالمعروف لغو متعلق بأنفق أي أنفق انفاقا ملتبساً بالمعروف وقوله في المال حال أي حال كون الاتفاق في المال بمعنى أن نفقة العامل بالمعروف أي النفقة الجارية بها العادة أي بالنسبة لما يناسب حاله وهذه النفقة تكون في مال القراض لا في ذمة رب المال فلو أنفق في سفره من مال نفسه ثم هلك مال القراض فلا شيء له على رب المال وكذا إن زادت النفقة على مال القراض لم يرجع بالزائد على رب المال (ص) واستخدم إن تاهل (ش) يعني أن العامل إذا كان أهلاً للخدمة فإنه يستأجر من مال القراض من يخدمه في حال سفره إن كان المال كثيراً وكان مثله لا يخدم نفسه وقال بعض إن تاهل للخدمة مع الشروط السابقة وهي أن سافر ولم يبين زوجته واحتمل المال وأن يكون السفر للمال (ص) لا دواء (ش) بالجر عطف على مقدر أي وأنفق في كل وشرب وضرورة شرعية لا يستغنى عنها في دواء والرفع عطف على المعنى أي وله الاتفاق لا دواء أو على أنه اسم لا على أنها عاملة عمل ليس والخبر محذوف أي لا له دواء أي ليس له دواء والجملة حينئذ مستأنفة استثنافاً بياناً فهي جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى أي أنه لما ذكر أن النفقة من مال القراض بشرطه اقتضى ذلك السؤال عن الدواء هل هو كذلك أم لا هذا ولا يخفى أن لا العاطفة غير العاملة إذا الأولى تقتضي مشاركة ما بعد ما قبلها في أعرابه بخلاف الثانية وليس من الدواء الحجامه والفصد وحلق الرأس والحجام إن احتج له وانما هي من النفقة (ص) وإياكتسي إن بعد (ش) يعني أن عامل القراض يكتسي إن بعد سفره ويلزم من البعد طول الزمن فيؤخذ باعتبار لزمه فلا يكتسي في الزمن القصير قوله إن بعد أي مع بقية الشروط السابقة وانما سكت عنه لوضوحه لأن ما كان شرطاً في الأعم

أهل) فلو سافر لواحد من الثلاثة سقط الاتفاق قصد المال أم لا وبعبارة أخرى سواء كانت هذه الأمور تابعة أو متبوعة (قوله فهو لاحد هذه الثلاثة) أي إلا الأهل فإنه ينفق في الرجوع (قوله لا الأقارب) أي ما لم يقصد صلة الرحم (قوله ويؤخذ من هذا التعليل) أي من هذا الفرق فإنه في قوة التعليل (قوله متعلق بأنفق) أي مرتبط به معنى فلا ينفق في قوله أي انفاقاً ملتبساً بالمعروف (قوله من يخدمه في حال سفره) أي لا في الحضر لأن رضاه يعمل نفسه في القراض يقتضي عدم استخدامه (قوله ولم يبين زوجته) تبع فيه الشيخ أجدورده عجب وتبعه عب بأنه خلاف ظاهر كلامهم فائلاً وأما عدم البناء بزوجته وكونه لغير حج وعزو وقرينة فلا يعتبر في الاستخدام خلافه أي الشيخ أجد (قوله فيؤخذ باعتبار لزمه) أي فإيراد اللازم فيكون قوله إن بعد كناية من إطلاق اسم المزموم وإرادة اللازم الذي هو طول الزمن أي بحيث يمتن ما عليه من الثياب (قوله لأن ما كان شرطاً في الأعم) أي وهو النفقة فهو شرط في الأخص أي

وهو الكسوة أي يكون قول المصنف واكتسب ان بعد في معنى الاستدراك أي ولكن ما يكتسب الا اذا بعد فعل ما يشوههم من أنه يكتسب مطلقا لان الكسوة من أفراد الاتفاق وبهذا تصح العبارة وقد كنا عترضنا سابقا بأنه لا نسلم أن الكسوة من أفراد الاتفاق (قوله فان النفقة توزع) الفرق بين الخروج للحاجة توزع النفقة عليها والخروج للدهل لا توزع ولا نفقة لها بالسكينة أن الغالب أن من سافر لزوجته يكون جل مهماته الزوجة لا القراض بخلاف الحاجة وأيضا الحاجة يمكنه أن يוכל فيها (قوله توزع الخ) قال عجم الذي تقتضيه القواعد أن التوزيع إنما يكون على قدر النفقة في الحاجة وقدر النفقة من مال القراض لأنفس مال القراض قال ابن عبد السلام وفي هذا التوزيع عندى نظري لأنه ذكره في العينية ولا ينبغي أن تكون المحاصة بقدر نفقته في حاجته مع مبلغ مال القراض فان نفقته في حاجته من آثار حاجته كما أن نفقته من مال القراض من آثار القراض وكان ينبغي أن تكون المحاصات في الآثار بحسب مؤثراتها وعلى ألا يحسب أحد الاثرين مع المؤثر ووجه ما في العينية ما قال ابن عرفة وفي الموازنة يجعل قضاء حاجته رأس مال نفقته النفقة عليه وعلى القراض وفي المدونة نحو ما في الموازنة ففيها وان خرج الحاجة (٣١٩) نفسه فأعطاه رجل قراضا فله أن يفض النفقة

على مبلغ قيمة نفقته في سفره من نفسه ومبلغ مال القراض (قوله قدر ما ينفقه في خروجه) أي على نفسه (قوله وعزاه في اختصار المتطية للشهور) أقول حاصل ما ذكره بعضهم أن ما ذهب اليه المصنف مذهب المدونة ولكنه خلاف المشهور لان المشهور ما ذكره في اختصار المتطية من أنه لا شيء له كالذي خرج الى أهله وحيث كان كذلك فالواجب الرجوع للشهور (قوله وأما رجاؤه للقراض ٢) اعلم أن المدونة قالت وأن خرج الحاجة نفسه فأعطاه رجل قراضا فله أن يفض النفقة من بقول وان بعد ان أكثرى وتزود للقراض ولا يظهر أيضا قول شارحنا وان بعد ان أكثرى وتزود للحاجة لانه تمصيل الحاصل لان الخروج للحاجة يستلزم التزود لها اذا لا

فهو شرط في الاختصاص والبعدا ند على الاتفاق (ص) ووزع ان خرج الحاجة وان بعد ان أكثرى وتزود (ش) يعني أن الانسان اذا خرج الحاجة تتعلق به أي غير ما مر في قوله لغير أهل وجع وغزو فأعطاه انسان قراضا ولو بعد ان أكثرى وتزود لحاجته فان النفقة توزع على قدر ما ينفقه في خروجه للحاجة وعلى قدر مال القراض فاذا كان قدر ما ينفقه في حاجته مائة ومال القراض مائة كان على كل نصف ما ينفقه وما ذكره المؤلف نص المدونة فقوله وان بعد ان أكثرى وتزود أي للحاجة كما قاله الشارح وفيه رد على اللخمي القائل بسقوط النفقة في هذه الحالة كالذي خرج لاهله وعزاه المعروف من المذهب وعزاه في اختصار المتطية للشهور وارتضاه ابن عرفة بقوله ومعروف المذهب خلاف نصها وأما على جملة أنه أكثرى وتزود للقراض فيكون ساكنا عن محل الخلاف (ص) وان اشترى من يعتق على ربه عالما عتق عليه ان أيسر (ش) يعني أن عامل القراض اذا اشترى بمال القراض من يعتق على رب المال حال كون العامل عالما أن الرقيق قريب لرب المال كالأبوة مثلا فإنه يعتق على العامل ان أيسر سواء علم العامل بالحكم أي بأنه يعتق على رب المال أم لا اذا جهل به لا أثر له عندهم هنا كما قاله ابن عبد السلام واذا عتق العبد على العامل فان ولاءه لرب المال للعامل ويغرم ثمنه لرب المال ويغرم له أيضا رجحه السكائن في العبد قبل الشراء ويجعل ذلك في القراض مثاله لو أعطاه مائة ورأس مال يتجر بها فصار مائة وخمسين فاشترى به من يعتق على رب المال عالما بالقرابة فإنه يعتق على العامل ويغرم لرب المال مائة وخمسة وعشرين حيث كان للعامل نصف الربح وكون الضمير في عليه عائدا على العامل يفيد قوله ان أيسر وما بعده وقوله وغير عالم فعلى ربه (ص) والبيع بقدر ثمنه وربحه قبله وعتق باقية (ش) أي وان لم يكن العامل موسرا والموضوع بحاله فإنه يباع من العبد بقدر ثمنه أي الذي اشترى به وربحه أي ربح رب المال السكائن في المال قبل الشراء ويعتق باقية هذا ان تبسّر ببيع بعضه والايبيع كله لاجل

يكون الا بعده بل في المدونة انما ذكر هذا فيمن أخذ ماله ونصها ومن تجهز للسفر بمال أخذه قراضا من رجل واكثرى وتزود ثم أخذ قراضا فانيامن غيره فيحسب نفقته وركوبه على المالكين بالخصص اه فلو قال المؤلف ووزع ان خرج الحاجة أو أخذ فانيامن بعد ان أكثرى وتزود لكان أحسن (قوله عتق عليه) أي على العامل بمجرد الشراء ولا يحتاج لحكم كما أفاده المواق (قوله فان ولاءه لرب المال) أي لان العامل كانه التزم عتقه عن رب المال (قوله ويغرم ثمنه لرب المال) والمناسب ويغرم رأس المال لربه (قوله السكائن في العبد قبل الشراء) الاحسن السكائن في المال قبل الشراء (قوله ويجعل ذلك في القراض) اعترضه محشي ت بان مراد الائمة يغرم حصه رب المال من الربح عند المفاصلة لأنه يجعل الربح في القراض وفي بعض الشيوخ أن المعنى ويجعل ذلك في القراض ان شاء الله ويكون قراضا مؤثقا (قوله بقدر ثمنه الخ) المناسب أن يقول بقدر رأس ماله وربحه السكائن قبل الشراء فان اشتراه بمال القراض قبل حصول الربح فيه يبيع منه بقدر ثمنه فقط (قوله والايبيع كله الخ) أي أو أكثره والحاصل أنه اذا لم يوجد قول المحشي قوله وأما رجاؤه للقراض الخ كذا بالتبسج ولتنظر النسخة التي وقعت له من نسخ الشرح اه معص

الامن يشتره كاه أو أكثره يبيع كله في الاول وأكثره في الثاني وبأخذ العامل حصته من الربح قبله وفيه وكذا رب المال وقوله لا يربح
الشخص فممن يعتق عليه معناه حيث (٢٣٠) عتق (قوله الا في صورة تأتي) هي المشار اليه بقوله ومن يعتق عليه الخ (قوله

والحال أنه غير عالم) وإذا تنازع في العلم وعدمه فالقول قول العامل (قوله فانه يعتق على رب المال الخ) أي يوم الشراء بمجرد الشراء لدخوله في ملكه (قوله وأولى ربحه قبله الخ) هذا خلاف المنقول والمنقول ربحه قبله لأن ربحه لا يفسد ما على نفسه بعلمه والمائة الربح في نفس العبد هدر (ص) وغير عالم فعلي ربه والعامل ربحه فيه (ش) يعني أن العامل إذا اشترى من يعتق على رب المال والحال أنه غير عالم بقرابته لرب المال حين الشراء فانه يعتق على رب المال لدخوله في ملكه والعامل معذور لعدم علمه بالقرابة وللعامل ربحه فيه ان كان فيه ربح وأولى ربحه قبله فالضمير في فيه يرجع الى العبد المشتري والحال أن رب المال موسر وأمالو كان معسرا والحال ماذ كرفا الحكم أن حصته رب المال تعتق عليه أي ما يقابل حصته من رأس المال ومن الربح وتبقى حصته العامل من الربح في العبد ملكا ولا تعتق عليه لان الحكم حينئذ ينزله عبيد بين اثنين أعنى أحدهما حصته وهو معسر فلا يقوم عليه وتبقى حصته الشريك الآخر على ملكه (ص) ومن يعتق عليه وعلم عتق بالا أكثر من قيمته وغمته (ش) يعني أن العامل إذا كان موسرا ثم اشترى من يعتق عليه والحال أنه عالم بان هذا العبد يعتق عليه كايه متلافاه يعتق عليه بالا أكثر من قيمته يوم الحكم وغمته الذي اشتراه ويسقط عن العامل حصته من الربح الحاصل في عن العبد فيما إذا كان الثمن أكثر وفي قيمة العبد فيما إذا كانت القيمة أكثر لا يقال انه ربح في قريبه لانا نقول هو لم يأخذ شيئا والامتناع حيث أخذ فاذ دفع له مائة رأس مال فربح فيها خمسين واشترى بها ولد نفسه عالم فانه يعتق عليه فان كان غمه أكثر غرمه ما عدا حصته من الربح في الثمن وان كانت قيمته يوم الحكم أكثر غرمها ما عدا حصته من الربح (ص) ولولم يكن في المال فضل (ش) يعني أن العبد يعتق على العامل ولولم يكن في المال الذي اشترى به من يعتق عليه ربح يوم الحكم بان كان مساويا أو كانت خسارة لانه بمجرد قبض المال تعلق له حق به فصار شريكا وردت المبالغة على من يقول انه اذا لم يكن في المال ربح لا يعتق لانه لا يتعلق حقه بالمال ويكون شريكا حتى يحصل ربح (ص) والافيه قيمته (ش) أي وان لم يكن العامل عالما حين شرائه للعبد بانه أبوه مثلا والحال أنه موسر فانه يعتق عليه بقيمته يوم الحكم أي يعتق عليه في مقابلتها ما عدا حصته العامل من الربح منها فقوله بقيمته فيه مسامحة اذا المتبادر منه أنه يغرم لرب المال كل القيمة وليس كذلك كما علمته ومحل عتقه حيث كان في المال فضل والافلا يعتق شيئا ويبيع ويدفع لرب المال ماله لانه انما عتق على العامل لكونه شريكا واذا لم يكن في المال فضل لا شركة فلا يتصور عتق جزء حتى تقوم عليه حصته شريكا وما في حالة العلم فلا يراعى فضل ولا عدمه لانه انما عتق في العلم بالتعدي وقيد كون في المال فضل يفيد كلام المؤلف حيث قدم قوله ولولم يكن في المال فضل على هذا وقوله (ص) ان ليس بينهما (ش) أي في حالة العلم وعدمه (ص) والايبيع بما وجب (ش) أي وان لم يكن العامل موسرا فانه يبيع من العبد بما وجب لرب المال والذي وجب على العامل في حالة علمه رأس المال وحصته ربه من الربح من الا أكثر من قيمته وغمته حيث كان في المال فضل قبل الشراء والا أكثر من قيمته وغمته حيث لم

والحال أنه غير عالم) وإذا تنازع في العلم وعدمه فالقول قول العامل (قوله فانه يعتق على رب المال الخ) أي يوم الشراء بمجرد الشراء لدخوله في ملكه (قوله وأولى ربحه قبله الخ) هذا خلاف المنقول والمنقول ربحه قبله لأن ربحه لا يفسد ما على نفسه بعلمه والمائة الربح في نفس العبد هدر (ص) وغير عالم فعلي ربه والعامل ربحه فيه (ش) يعني أن العامل إذا اشترى من يعتق على رب المال والحال أنه غير عالم بقرابته لرب المال حين الشراء فانه يعتق على رب المال لدخوله في ملكه والعامل معذور لعدم علمه بالقرابة وللعامل ربحه فيه ان كان فيه ربح وأولى ربحه قبله فالضمير في فيه يرجع الى العبد المشتري والحال أن رب المال موسر وأمالو كان معسرا والحال ماذ كرفا الحكم أن حصته رب المال تعتق عليه أي ما يقابل حصته من رأس المال ومن الربح وتبقى حصته العامل من الربح في العبد ملكا ولا تعتق عليه لان الحكم حينئذ ينزله عبيد بين اثنين أعنى أحدهما حصته وهو معسر فلا يقوم عليه وتبقى حصته الشريك الآخر على ملكه (ص) ومن يعتق عليه وعلم عتق بالا أكثر من قيمته وغمته (ش) يعني أن العامل إذا كان موسرا ثم اشترى من يعتق عليه والحال أنه عالم بان هذا العبد يعتق عليه كايه متلافاه يعتق عليه بالا أكثر من قيمته يوم الحكم وغمته الذي اشتراه ويسقط عن العامل حصته من الربح الحاصل في عن العبد فيما إذا كان الثمن أكثر وفي قيمة العبد فيما إذا كانت القيمة أكثر لا يقال انه ربح في قريبه لانا نقول هو لم يأخذ شيئا والامتناع حيث أخذ فاذ دفع له مائة رأس مال فربح فيها خمسين واشترى بها ولد نفسه عالم فانه يعتق عليه فان كان غمه أكثر غرمه ما عدا حصته من الربح في الثمن وان كانت قيمته يوم الحكم أكثر غرمها ما عدا حصته من الربح (ص) ولولم يكن في المال فضل (ش) يعني أن العبد يعتق على العامل ولولم يكن في المال الذي اشترى به من يعتق عليه ربح يوم الحكم بان كان مساويا أو كانت خسارة لانه بمجرد قبض المال تعلق له حق به فصار شريكا وردت المبالغة على من يقول انه اذا لم يكن في المال ربح لا يعتق لانه لا يتعلق حقه بالمال ويكون شريكا حتى يحصل ربح (ص) والافيه قيمته (ش) أي وان لم يكن العامل عالما حين شرائه للعبد بانه أبوه مثلا والحال أنه موسر فانه يعتق عليه بقيمته يوم الحكم أي يعتق عليه في مقابلتها ما عدا حصته العامل من الربح منها فقوله بقيمته فيه مسامحة اذا المتبادر منه أنه يغرم لرب المال كل القيمة وليس كذلك كما علمته ومحل عتقه حيث كان في المال فضل والافلا يعتق شيئا ويبيع ويدفع لرب المال ماله لانه انما عتق على العامل لكونه شريكا واذا لم يكن في المال فضل لا شركة فلا يتصور عتق جزء حتى تقوم عليه حصته شريكا وما في حالة العلم فلا يراعى فضل ولا عدمه لانه انما عتق في العلم بالتعدي وقيد كون في المال فضل يفيد كلام المؤلف حيث قدم قوله ولولم يكن في المال فضل على هذا وقوله (ص) ان ليس بينهما (ش) أي في حالة العلم وعدمه (ص) والايبيع بما وجب (ش) أي وان لم يكن العامل موسرا فانه يبيع من العبد بما وجب لرب المال والذي وجب على العامل في حالة علمه رأس المال وحصته ربه من الربح من الا أكثر من قيمته وغمته حيث كان في المال فضل قبل الشراء والا أكثر من قيمته وغمته حيث لم

معسرا (قوله والايبيع بما وجب الخ) محل البيع ان شاء رب المال وان شاء اتبعه به ديني في ذمته وعتق جميعه فانه ابن
رشد (قوله من الا أكثر من قيمته) لا يخفى أن كلامه الا أنه مخرج بانه يبيع منه بما وجب اذا كانت القيمة أكثر

(قوله يوم الشراء) المناسب يوم الحكم (قوله ويغرم أيضا مائة) (٣٢١) من الربح السكائن فيه قبل الشراء) وأما ما في العبد من

الربح فلا يضمنه هذا هو الموافق للنقل فاحل به عب وشب من أن المراد الربح الحاصل فيه ليس بصواب (قوله وهي فاسدة) أي لأنه يقتضي أنه يغرم القيمة وشياً آخر وهو ربحه مثلاً لو كان رأس المال مائة واشتري العبد بها وهو يساوي مائة وخسين فظاهر هذه النسخة أنه يغرم مائة وخسين وخمسة وعشرين لأنها قيمته وربح رب المال (قوله وهما الصواب) وحينئذ فالمعنى يغرم قيمته الأربح العامل ولو السكائن في العبد فلا يغرمه كما أفاده كلامهم وقوله لأنه متعدد الخ الأولى حذفه لأنه لا معنى له (قوله فإنه يباع من العبد الخ) مثلاً لو كان الثمن مائة والعبد يساوي مائتين فإنه يباع من العبد بمال رب المال وهو مائة وخسون وقوله أن كان في المال فضل أراد به العبد كالصورة التي قلناها وقوله فإن لم يكن في العبد فضل بأن يكون يباع بمائة كما اشترى ثم لا يخفى أن هذا إنما هو على حل البساطي لقوله فيما تقدم غرم عنه وربحه لأجل الشارح فإن البساطي قد فسر قول المصنف غرم عنه وربحه بقوله غرم عنه الذي اشترى به ودفعه فيه وربحه أي الربح الحاصل في العبدان كان فيه ربح لأن شراءه للعق لا يسقط حق رب المال من الربح وعليه فضمير ربحه يعود على العبد والمعتمد ما حل به شارحنا فالمعنى على ما قال شارحنا أن مال به هو الثمن وحصته من الربح قبل الشراء في الأولى وقيمتها

يكن في المال فضل وفي حالة عدم العلم بقيمته يوم الشراء معاد حصته من الربح وهذا حيث حصل في المال ربح قبل الشراء وأما أن لم يحصل ذلك فلا عتق كما في التوضيح مثال ما إذا كان معسراً وفي المال فضل أن يشتريه بمائتين ورأس المال مائة وقيمتها يوم الحكم مائة وخسون فإنه يباع منه بمائة وخمسة وعشرين ويعتق الباقي ويتبعه في ذمته بخمسة وعشرين لأن العامل قد جنى على المال أي بشرائه من يعتق عليه فتزعم حصته رب المال التي جنى عليها وأعمال يبيع رب المال بقدر رأس ماله وحصته من الربح الحاصل قبل الشراء وهو في المثال المذكور خمسون لتشفو الشارع للحرية وحينئذ في قيد قوله بما وجب بما إذا لم يزد عنه الذي اشتري به على قيمته يوم الحكم فإن زاد فإنه يباع له بقدر رأس ماله وحصته من الربح الحاصل في قيمته يوم الحكم أي ويتبع رب المال العامل بما بقي له من ربحه من الثمن إن اشتراه العامل عالمًا فلو لم يكن عالمًا في المثال المذكور فإنه يباع منه بمائة وخمسة وعشرين ويعتق باقيه ولا يتبع العامل بشيء (ص) وإن أعتق المشتري للعق غرم عنه وربحه (ش) يعني إن عامل القراض إذا كان موسراً فاشترى من مال القراض عبدًا بقصد العتق ثم أعتقه فإنه يغرم رب المال عنه الذي هو رأس ماله ويغرم له أيضًا ما يخصه من الربح السكائن فيه قبل الشراء وأما ما في العبد من الربح فلا يضمنه إذ هو متسلف لما اشتراه به وهذا ظاهر فإن قيل لم أريد بالثمن رأس المال فالجواب أنه لو بقي على ظاهره لا يقتضي أنه يغرم الربح الحاصل في العبد وليس كذلك (ص) والقراض قيمته يومئذ (ش) يعني أن العامل إذا اشترى عبدًا للقراض ثم أعتقه وهو موسر فإنه يعتق عليه ويغرم رب المال قيمته فقط يوم العتق وهو مراده بيومئذ قاله الشارح ونحوه في المواق عن ابن رشد وفي البساطي يوم الشراء وتبعه تب والضمير في وربحه على هذه النسخة عائد على رب المال وهي فاسدة وعلى نسخة الأربح بالاستثنائية ونسخة الأربح بلا النافية وهما الصواب عائد على العامل لأنه متعدد فلا ربح له لأن كل من أخذ مالاً للتمية وتعدى لأربح له فيقال ما قيمته دون ربح العامل (ص) فإن أعسر يبيع منه بمال به (ش) أي فإن كان العامل معسراً في الحالتين أي في حالة اشتراؤه العبد للعق وفي حالة اشتراؤه للقراض ثم أعتقه في الحالتين فإنه يباع من العبد بمال رب المال في العبد وهو عنه الذي اشتراه به وماله فيه من الربح أن كان في المال فضل ويعتق على العامل ما بقي فإن لم يكن في العبد فضل فإنه لا يعتق منه شيء (ص) وإن وطئ أمه تقوم ربه أو أبقى إن لم تحمّل (ش) يعني إن عامل القراض إذا وطئ أمه من أماء القراض ظلمًا ولم تحمّل فإن رب القراض يخير حينئذ بين أن يقومها على العامل أي يغرمه قيمتها يوم الوطء أو يبيعها للقراض فإن أبىها فلا كلام وإن اختار تقويمها فإن كان العامل موسراً أخذ منه قيمتها يوم الوطء وإن كان معسراً فأنما اتباع على العامل في تلك القيمة فإن لم يوف ثمنها بالقيمة فإنه يتبعه بما بقي ديناً في ذمته قاله مالك في الموازية وكلام المؤلف شامل لمن اشتراها للوطء ولن اشتراها للقراض وهو مطابق لما ذكره المتبسطي ودل عليه ظاهر كلام ابن عرفة وأما أن جلت فقد أشار إليه بقوله (ص) فإن أعسر أتبعه بها وبحصته الولد أو يباع له بقدر ماله (ش) يعني أن عامل القراض إذا تعدى على أمه من مال القراض فوطئها ظلمًا فحملت منه وهو موسر أي وقد اشتراها للقراض فإنه يؤخذ منه قيمتها يوم الوطء وتجعل في القراض وهي له أم ولد لأنه من وطء شبهة فهو حرة نسباً فإن كان معسراً فإن رب المال يخير بين أن يتبع العامل بتلك القيمة يوم الوطء على المشهور كما يفيد كلام ابن

الأربح العامل في الثانية وبهذا يعلم أن الشارح سكت عن المسئلة الثانية عند الأعراس (قوله أو يبيعها الخ) هذا وإن كان المتبادر من المصنف إلا أن ابن عرفة نازع فيه وتبعه الناصر بأنه غير منقول والمنقول أن المراد أبىها للوطئ بالثمن الذي اشتراها به

(قوله لا يوم الجمل) هذا القول أي ان القيمة يوم الجمل خلاف المشهور (قوله بقدر ماله) أي من رأس المال وقوله وهو جميع الأمة الضمير عائدا على المبيع المستفاد من قوله أو تباع أي فتباع بعد الولادة وليس المراد تباع قبلها وقوله ان لم يكن في المال أراد به ما يشمل الأمة وقوله فضل أي ربح أي بان لم تكن قيمتها أي بعد الولادة تزيد على رأس المال وقوله ولو الحاصل الوالد البالغ وما قبل البالغ ما اذا كان به ضرر ربح نشأ من مال القراض بيد العامل وقوله بقدر ماله تقدم أن الذي له هو رأس ماله فقط ان لم يكن فيها فضل ورأس المال والربح ان كان فيها فضل بقي شيء آخر وهو أنه اذا لم يكن فيها فضل بيعت فلم يساوتها رأس المال وحكمه أنه يتبع به وقوله فخاف ز مخالف لما ذكر والذي فيه أنه يتبعه بحصة الولد ولو مع الاتباع بالقيمة مع أنه متى اتبعه بالقيمة ولو كان معسرا فلا يتبعه بحصة الولد وحاصل ما في النقول انه اذا كان موسرا يتبع بالقيمة قطعا وتعتبر يوم الوطء ولا شيء له في حصة الولد لان الولد نشأ عن الحرية وكذا اذا كان معسرا واختار اتباعه بقيمتها أو ما اذا كان معسرا ولم يختزل ذلك فانه اتباع بعد الوضع فان كان عنها يساوي رأس المال فقط فلا يتبع العامل الا بحصة الولد وان كان يزيد على رأس المال فيباع منها بقدر حصة رب المال وربحه ويعتق الباقي بحساب أم الولد ولا يباع منها في مقابلة حصة الولد بل ما ينوب رب المال من حصة الولد يتبع به ان كان عنها لا يساوي رأس المال فانه يتبع به العامل كما يتبعه بنصيبه من حصة الولد وما قلنا من أنه يباع له منها المراد أن له ذلك وله أن يتسلك بنصيبه منها ويتبعه بما يصيبه من قيمة الولد كما صرح به في الجواهر (٣٣٣) (قوله ان لم يكن في المال فضل) أي زيادة أراد بالمال ما يشمل الأمة الا انك خير

بأنه لا يخفى ما في العبارة من المسامحة وذلك لانه اذا بيع جميع الأمة فلم يكن البيع منها لان معنى البيع منها أن المبيع بعضها وقوله فان كان في المال فضل أراد بالمال ما يشمل نفس الأمة كما قلنا (قوله أي ولو الحاصل) هذا اذا كان حاصلا قبلها بأن كان رأس المال مائة فتجبر فيها فربحت مائة ثم اشترى بها الأمة المساوية ثلثمائة فهنا ربح حصل قبلها وربح حصل فيها ولو أنها لا تساوي الا مائتين فالربح الحاصل قبلها صار عين الحاصل فيها ولو أنهم لا تساوي بعد الشراء الا مائة

الحاجب لا يوم الجمل ولا شيء له من قيمة الولد أو يباع لرب المال منها بقدر ماله وهو جميع الأمة ان لم يكن في المال فضل فان كان فيه فضل فالذي له هو رأس ماله وحصته من الربح أي ولو الحاصل فيها فاعلم بما قررنا أنه اذا اختار قيمتها فلا شيء له من حصة الولد وانما له ذلك اذا لم يشأ اتباعه بقيمتها فلو قال المؤلف اتبعه بها أو باع له بقدر ماله مع اتباعه بحصة الولد لكان سالما من الاعتراض فان ظاهره أن لرب المال ان يتبع العامل بحصته من الولد اذا شاء اتباعه بقيمتها مع أنه لا شيء له فيه وهذا على ما ذكره الناصر الاقاني وهو الموافق لنص المتبسط وهو ظاهر كلام ابن رشد فخاف ز مخالف لما ذكره فقوله المؤلف فان أعسر الخ مرتب على مفهوم قوله ان لم تحمل أي فان حلت فان أعسر الخ وظاهره أن في المال فضلا وهو كذلك والام يعتق منه شيء هكذا في عباراتهم وينبغي أن يكون رب المال حينئذ مخيرا بين أن يبيعه أو يبقيه على القراض أو قوله له أي لاجل أن يوفيه قدر ما وجب له من رأس المال وحصته من الربح فالبيع لغير رب المال وعلته وفاء رب المال (١٥١٤) وان أحبل مشتراة للوطء فالتمن واتبع به ان أعسر (ش) يعني أن عامل القراض اذا اشترى جارية من مال القراض للوطء فوطئها وأحبلها فان كان موسرا فانه يغرم لربها ثمنها فقط أي الذي اشتراها به وان كان معسرا فانه يتبع به ولا يباع منها شيء لرب المال فان لم تحمل فانه يخير بين أن يتبعه بقيمتها يوم الوطء وبين أن يبقيا للوطئ

فاذا ظهر أن المائة الربح الحاصل قبل صارت لغوا وكانهم لم توجد (قوله بقدر ماله) بالتمن

تقدم أن المبيع بقدر ماله اما جميع الأمة ان لم يكن في المال فضل والذي له في تلك الصورة هو قيمتها أو بعضها ان كان في المال فضل وقوله مع اتباعه بحصة الولد هذا ظاهر في أنها اذا بيعت كلها يتبعه بحصة الولد أي نصف قيمته ان كان له نصف الربح أو غير ذلك فالاتباع بحصة الولد حاصل مطلقا بيعت كلها أو بعضها وظاهرها أنه لو بيعت الأمة باقل من القيمة لا يتبع بشيء ولا يحسب له الفضل من قيمة الولد الا أن في الشيخ أجد أنه لو كانت قيمة الام اقل من رأس المال لكل من قيمة الولد الى آخر ما تقدم عنه (قوله وظاهره أن في المال فضلا) أي حيث قال وبحصة الولد وأراد بالمال ما يشمل الأمة أي بان كان فيها ربح بأن يكون رأس المال مائة مثلا واشترى بها تلك الجارية وقيمتها مائة وخمسون مثلا وقوله والا أي وان لم يكن في المال فضل أي وان لم يكن فيها فضل بان كانت لا تزيد قيمتها على المائة رأس المال وليس هناك ربح بيد العامل لم يعتق من الولد شيء عليه بعض تلامذة المؤلف بقوله لانه حينئذ لا شبهة له فهو متعدد والولد ليس حرا بخلاف ما اذا كان في المال فضل فله شبهة وقوله أن يبيعه أي ولو يبيع الام قبل الوضع فاذا علمت ذلك تجد هذا الكلام مناقضا لاوله الموافق للنقل كما ذكرته لك وأقول والله أعلم ان قوله والام يعتق منه شيء تحريف والاصل والام يعتق منها شيء وقوله ان يبيعه تحريف عن يبيعهها أو يبقيا فالكلام في الأمة لا في الولد فالولد حر على كل حال قطعا كما هو مفاد النقول والامر بيد الله تعالى (تقريب) سكت المصنف عن حكم ما لو اشتراها ولم يعلم هل للقراض أو لنفسه فحمله مالك على أنه للقراض ولم يصدقه فتباع وصدقه ابن

القاسم فلا تباع عنده ابن رشد هذا محل الخلاف وأما ان قامت بينة على شرائها للوطء لم تباع قولاً واحداً اهـ كذا ذكرت واعترض عليه محشي كتبت بان هذه طريقة ابن رشد وطريقة غيره هذا الحكم علم الشراء لاحد الامرين بينة أو مجرد قول العامل فلما أطلق المؤلف دل على أنه لم يسلك طريقة ابن رشد اهـ (قوله وكلام ز فيه نظر) وذلك أن الزرقاني حل قول المصنف وان وطئ أمية على ما اذا اشتراها للقراض الذي حل به الشارع سابقاً فلا وما اذا اشتراها للوطء ولم يجعلها قينبغي أن يكون حكمه حكم الشريك ووجه النظر أن كلام الزرقاني مخالف للنقل (قوله قبل ٤٤٤) أي وسفره والمراد بالعمل (٣٣٣) تحريك المال (قوله بمعنى التركة) أشار

بذلك إلى أنه ليس المراد حقيقة الفسخ الذي لا يكون إلا في العقد اللازم بل أراد به الترك والرجوع (قوله وأما التزود الخ) ظاهره أن العامل تزود من رب المال (قوله فان التزم ذلك الخ) وكذا اذا كان الصرف من عند العامل (قوله إلى نضوضه) أي يستمر حتى ترجع السلع عينا واذا نضض فقد تم على القراض فليس للعامل تحريك المال ان نضض يبيد القراض وأما ان نضض بغيره فله تحريكه (قوله لاجل أن يتفق) هو بمعنى ربح متربح (قوله فما كان صواباً أمضاه) فان لم يكن ما كمن جماعته المسلمين وانظر هل يكفي منهم اثنان أم لا شب (قوله كالاول) في عب كالاول في الامانة والثقة بصرا بالبيع والشراء أقول وهو ظاهر المصنف بخلاف امانة الوارث فلا يشترط فيها مساواته لمورثه والفرق أنه يختاط للاجنبي مالا يختاط في الوارث لكن قال عجب ظاهر كلامهم أن مطلق الامانة في الثاني كاف وتبعه العلامة الشيرازي رحمه الله تعالى أقول وهو ظاهر نقل المواق (قوله والقول للعامل في نفسه) قال العلامة بهرام واستحلفه جار

بالتمن هذا هو النقل وقد مر أن قول المؤلف وان وطئ أمية يقوم بها أو بقي أنه شامل لما اذا اشتراها للوطء والقراض وكلام ز فيه نظر (ص) ولكل فسحة قبل عمله اكر به وان تزود لسفر ولم ينظعن والا فلنضوضه (ش) قد علمت أن عقد القراض غير لازم لاحدهما على المشهور فلكل واحد منهما الفسخ بمعنى الترك والرجوع كما أن رب المال أن يترك ويرجع وان تزود العامل للسفر ولم يشرع في السير وأما التزود بالنسبة للعامل فعمل يلزمه اتمامه ما لم يلتزم غرم ما اشترى به الزاد لرب المال فان التزم ذلك كان له رد المال فان ظعن العامل بالمال بان شرع في السير أو عمل به وان لم ينظعن فانه يلزم رب المال بقاء المال تحت يده إلى نضوضه أي خلوصه في إبان سوقه وليس لاحدهما مال فاللام بمعنى إلى لالة تعليل ثم أن حذف واو النكابة من قوله وان تزود أصوب لئلا يكون فيه بعض تكرار مع قوله ولكل فسحة قبل عمله أي بالنسبة لما قبل المبالغة وأيضا نبوتها يقتضي أنه اذا لم يتزود ولم ينظعن فان له به الفسخ دون العامل كما هو كذلك بعد التزود وليس كذلك وأجاب بعض بان الواو والحاء (ص) وان استنضضه فالخا كم (ش) الضمير المرفوع راجع لكل على سبيل البدلية والمنصوب للمال أي وان طلب رب المال العامل بنضوض المال وأبى العامل لاجل ربح متربح أو طلب العامل رب المال وأبى رب المال لاجل أن يتفق سوق المال فالخا كم يتطرق في ذلك من تجهيل أو تأخير فما كان ضوايا فله ويجوز قسمة العروض اذا تراضوا عليها وتكون بيعا (ص) وان مات فلوارثه الامين أن يكله والأتى بأمين كالاول والاسلموه هدرا (ش) يعني أن عامل القراض اذا مات قبل نضوض المال فلوارثه الامين ولو أقل امانة من مورثه أن يكله على حكم ما كان مورثه وأما ان لم يكن أميناً فان عليه أن يأتي بأمين كالاول في أنه ثقة يكله فان لم يأت الوارث بأمين فانه يسلم المال لصاحبه هدرا أي من غير ربح لما علمت أن القراض كالجعل لا يستحق الا بتمام العمل وظاهر المدونة أن الورثة محمولون على غير الامانة ولحقوه في العتبية بخلاف ورثة المساقاة اذا مات العامل فانهم محمولون على الامانة حتى يتبين خلافها والفرق بين المساقاة يستأجر من التركة من يعمل فيها وفي القراض يسلم له هدرا أن عمل المساقاة في النسيئة بخلاف القراض فان المقصود فيه عين العامل وأيضا هي أشبه بالاجارة من القراض لزمها بالعقد (ص) والقول للعامل في تلفه وخسره ورده ان قبض بلا بينة (ش) يعني أن العامل اذا ادعى تلف مال القراض أو أنه خسر فيه فانه يقبل قوله في ذلك مع عينه ولو كان غير أمين في نفسه لان رب المال رضى بامانته ومسئلة التلف كمسئلة الخسر في أن الممين تتوجه على العامل وان لم يكن متهما على المشهور وقيل اللغمي قبول قوله في الخسر بما اذا أتى بما يشبهه ويعرف ذلك بسؤال التجار في تلك السلع هل يخسر في مثل هذا أم لا وكذلك القول قول العامل انه رد مال القراض إلى ربه حيث قبضه بغير بينة والا فلا بد من بينة تشهد له بالرد على المشهور لان القاعدة أن كل شيء

على أيمان التهم وفيها ثلاثة أقوال يفرق الثالث بين المتهم وغيره والمشهور توجيهها مطلقا وحل تصديقه ان لم تقم قرينة على كذبه (قوله على المشهور) أي تتوجه على المشهور وان لم يكن متهما أي خلافاً لما يقول انها لا تتوجه اذا لم يكن متهما وفي شب والقول أيضا في خسره مع عينه ان كان متهما مساواة حق عليه رب المال الدعوى أم لا وان كان غير متهم فان حقق عليه الدعوى فاليمين والا فلا (قوله والا) أي بان قبضه بينة

(قوله خوف الجحود) المناسب خوف الرد بدل خوف الجحود كذا أفاد بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله ولا بد أن تكون بحضرة الدافع والقباض) أي لا بد أن يكون تحمل البيينة الشهادة بحضرة الدافع الخ (قوله اتفاقا) أي لأن رب المال حقق عليه الدعوى أنه لم يقبض ولهذا تنقلب عليه إذا نكل عنها العامل بخلاف ما تقدم لأنه اتهمه (قوله وحصته من الربح) أي حصته من الربح المال واعلم أن ما ذكره المصنف من التلف والخسر يجري في الصحيح والفساد (قوله وظاهر المدونة الخ) إشارة إلى أن المسئلة المشار إليها بقوله أو ادعى الخ ذات خلاف وكلام (٣٣٤) ابن رشد يقتضي اعتماد الأول (قوله أو قال قراض الخ) بشرط خمسة أن تكون

المنازعة بعد العمل الموجب لزوم القراض وأن يكون مثله يعمل في قراض ومثل المال يدفع قراضا وأن يزيد جزؤه على جزء البضاعة وأن يشبه أن يقارض بما ادعاه من نصف الربح والخامس أن لا يطابق العرف دعوى ربه فإن اختلف شرط أو نكل لم يقبل قوله فإذا نكل حلف ربه ودفع أجر البضاعة الناقصة عن جزء القراض وتجري الشروط المذكورة في قوله أو عكسه (قوله واليمين) أي يمين العامل في الصورة الأولى (قوله) لأن اختلافهما يرجع للأول كما يدل عليه بقية الكلام (قوله) أي فليست هنا الأجرة في الذمة أي كأنها ليست في الذمة (قوله) مما إذا قال بضاعة بغير أجر والظاهر أنه لا يتأتى دعوى العامل أنه بضاعة بغير أجر لاستحالة ذلك عادة إلا أن يقصد منته على ربه (قوله وجه) أي بقولنا فائدة وقوله يندفع هذا لا يتم إلا بتقدير في العبارة والتقدير ما يقال إذا كان القول قول رب المال فينبغي أن لا يكون والا فلا ثمرة في ذلك وحاصل الجواب منع قوله والا فلا ثمرة بما حاصله أن له ثمرة وهو عدم غرامة الجزء الذي ادعاه العامل

أخذ بأشهاد لا يبرأ منه إلا بالشهاد ولا بد أن تكون البيينة مقصودة للتوثق وهي التي يشهد بها الدافع على القابض خوف الجحود فلو أشهد بها القابض بغير حضور رب المال أو أشهد بها رب المال لا خوف الجحود فكلوا كان القبض بلا يينة والظاهر أنه يقبل قول الدافع في أن أشهاد خوف الجحود ثم أنه لا بد من حلفه على دعوى الردوان لم يكن متهمًا اتفاقا **تبيينه** كلام المؤلف هذا فيما إذا ادعى العامل رد رأس المال ورجحه أو ادعى رد رأس المال وحصته من الربح حيث كان فيه ربح وأما إن ادعى رد رأس المال دون ربح حيث كان فيه ربح فقال الخمي يقبل قوله وقال القابض لا يقبل قوله وظاهر المدونة عدم قبول قوله ولوأبقى العامل بيده قدر حصته من الربح فقط (ص) أو قال قراض وره بضاعة بأجر وعكسه (ش) أي وكذلك القول قول العامل مع يمينه وبأخذ الجزء إذا اختلفنا فقال العامل المال بيدي قراض وقال ربه بل هو بيدك بضاعة بأجر معلومة فإن نكل العامل حلف رب المال ودفع الأجرة واليمين مقيدة بما إذا كانت الأجرة أقل من جزء الربح وأما إن كانت مثله فأكثر فلا يمين وكذلك القول قول العامل إذا قال المال بيدي بضاعة بأجرة وقال رب المال بل هو بيدك قراض بجزء معلوم لأن اختلافهما يرجع إلى الاختلاف في جزء الربح ولهذا إذا كانت الأجرة مثل الجزء الذي ادعاه في القراض فلا يمين لأنهما قد اتفقا في المعنى ولا يضر اختلافهما في اللفظ كما قاله الشارح واستشكل هذا بأن الأجرة إذا كانت مثل الجزء لا اتفاق لأن الجزء في المال والأجرة في الذمة فأين الاتفاق وأجاب بعض بان فرض المسئلة فيما إذا حصل ربح إذا لا يدعى ربه أنه بضاعة بأجر ويدعى العامل أنه قراض حيث لم يحصل ربح أي فليس هنا الأجرة في الذمة لكن في عكسه وهو دعوى العامل أنه بضاعة بأجر وره أنه قراض قد يحصل التنازع حيث لا ربح ثم إن كلام المؤلف حيث حصلت المنازعة بعد العمل الموجب لزوم القراض لهما كما يفيد جعله من الاختلاف في الجزء وأما قبل لزوم فلا فائدة في أن القول قول العامل لأن ربه الفسخ واحترز بقوله بأجر عما إذا قال بضاعة بغير أجر وقال العامل أنه قراض فإن القول حينئذ قول رب المال بيمينه أنه ليس بقراض ويكون للعامل أجر مثله ما لم يزد على ما ادعاه فلا يزد ففائدة كون القول قوله عدم غرامة الجزء الذي ادعاه العامل وجه هذا يندفع ما يقال إذا كان القول قول رب المال فينبغي أن لا يكون له أجر مثله وبيان ذلك أن رب المال تضمنت دعواه أن العامل تبرع له بالعمل وهو ينكر ذلك ويدعى أنه بأجر فله أجر مثله وبعبارة إن جعلت مفهوم قوله بأجر مفهوم موافقة كان كلام ابن عرفة وإن جعلته مفهوم مخالفة كان كلام الشيوخ لكنه مشكل (ص) أو ادعى عليه الغصب أو قال أنفقت من غيره (ش) يعني أن العامل إذا قال المال بيدي قراض أو ودعته وقال ربه بل غصبته مني

وقوله وبيان ذلك أي بيان أن للعامل أجر المثل (قوله دعواه أن العامل الخ) أي والأصل عدم التبرع ثم أن ظاهر عبارة الشارح أنه لا فرق بين كون مثله بأجر أم لا فني عب وأعل وجهه أنه لم يوافق ربه على دعواه أو ادعى أن عمله بعوض قراضا لا مجانا (قوله لكنه مشكل) لأنه معلول عليه ووجه الاشكال أنه إذا كان القول قول العامل مع دعوى رب المال البضاعة بأجر فلا بد أن يكون القول قوله مع دعوى رب المال البضاعة بغير أجر أو انتهى وجوابه أنه انما يكون أولى لو كان رب المال لا يغرم شيئا والواقع أن عليه أجر مثله كذا في عب وتأمل ذلك الجواب

(قوله ولان الاصل الخ) عطف على معلول (قوله وكذلك يكون القول قول العامل اذا قال الخ) أي مجرد دعواه (قوله اذا أتى بما يشبه) أي ان أشبه نفقة مثله كما أن النفقة من رأس المال كذلك (٣٣٥) (قوله لكونه سادسا) أي اشتراها سريعا برأس المال

النقد فلا ينافي ما مر من قوله في نقد (قوله على ظاهر كلام المتقدمين) كذا في عجم ولم يذكر ما قال المتأخرون كما هو المتبادر منه أن له مقابلا قاله المتأخرون (قوله وان لربه) أي وانفق على الأيداع عنده وأما لو قال العامل هو بذلك وديعة وقال ربه بل قبضته على المفاضلة فينبغي أن يكون القول قول رب المال (قوله وكذلك لو نكلا) أي ويقضي للمالك على النكاح (قوله وكذلك يكون القول قول رب المال مع عيئنه اذا قال رب المال قرض الخ) في عجم وتبعه شب أن القول قول رب المال بسلا عجم لان له رد المال أقول وهو ظاهر قوله وقال العامل بل قراض صدق العامل وعبارة غيره فلو قال العامل عكس ذلك لكان القول قوله كما في المدونة انتهى أقول وظاهره غير عجمين وهو ظاهر مما تقدم (قوله لما علمت أن عقد القراض الخ) وأما ما يحصل به لزومه للعامل فقط فهو بمنزلة العدم (قوله وان قال وديعة الخ) وعكس المصنف وهو قول ربه قراض والعامل وديعة فالقول للعامل لان ربه مدع على العامل الربح أي اذا كان التنازع بعد العمل والافقوله ربه وتظهر فائدته فيما اذا كان التنازع قبل العمل وبعد التزود للسفر (قوله لان هذا الباب) هذا يقضي بان القاعدة المقررة وهو أن القول قول مدعي الصحة ان لم يغلب الفساد خصوصية بما

أوسرقته مني فان القول قول العامل مع عيئنه والبيضة على رب المال لانه مدع ولان الاصل عدم الغصب والسرقه ولو كان مثله يشبه أن يغصب أو يسرق وكذلك يكون القول قول العامل اذا قال قبل المفاضلة أنفق من غير مال القراض وسواء حصل ربح أم لا يريد اذا أتى بما يشبه وظاهره سواء كان المال يمكن منه الاتفاق لكونه عيبا أم لا لكونه سلعا وهو كذلك على ظاهر كلام المتقدمين فلو قال ذلك بعد المفاضلة فانه لا يصدق (ص) وفي جزء الربح ان ادعى مشبها والمال بيده أو وديعة وان لربه (ش) يعني أنه ما اذا اختلفا بعد العمل في جزء الربح فالقول قول العامل بشرط أن يدعي مشبها ويختلف سواء أشبه رب المال أم لا فان نكل صدق رب المال ويختلف فان نكل صدق مدعي الاشبه فان ادعى ما لا يشبه حلفا ورجع القراض المثل وكذا لو نكلا وبشرط أن يكون المال بيده أو وديعة عند أجنبي أو عند رب المال فقوله وفي جزء الخ عطف على لفظ في تلف وقوله والمال بيده الجملة حالية أي والحال أن المال بيده حسا أو معني ككونه وديعة عند أجنبي بل وان عند ربه فاللام بمعنى عند ومثل كون المال بيده كون الربح أو الحصص التي يدعيها بيده ومفهومة أنه لو سلسله لربه لا يكون القول قوله بل القول لربه ولو لمع وجرد شبه العامل وهو كذلك ان بعد قيامه وأما ان قرب فالقول قوله قاله أبو الحسن وقوله ان ادعى مشبها والمال بيده بشرط في مسألة الاتفاق وما بعدها (ش) ولربه ان ادعى الشبه فقط أو قال قرض في قراض أو وديعة أو في جزء قيل العمل مطلقا (ش) هذا شروع منه في ذكر مسائل يقبل فيها قول رب المال مع عيئنه منها اذا اختلفا في جزء الربح بعد العمل فادعى رب المال الشبه وحده وكذلك يكون القول قول رب المال مع عيئنه اذا قال رب المال قرض وقال الذي عنده بل قراض أو وديعة وانما كان القول قول رب المال لان العامل يدعي عدم الضمان فيما وضع يده عليه وسواء كان تنازعهما قبل العمل أو بعده ولو قال رب المال دفعته اليك فراضا وقال العامل بل قرض صدق العامل لان رب المال هنا مدع في الربح فلا يصدق والحاصل أن القول قول من ادعى القرض منهم ما وكذا يكون القول قول رب المال لكن بلا عيئنه اذا اختلف مع عامل في جزء الربح قبل العمل لانه قادر على انتزاع المال من العامل لما علمت أن عقد القراض منحل قبل العمل ومعنى الاطلاق سواء ادعى رب المال الشبه أم لا (ص) وان قال وديعة ضمنه العامل ان عمل (ش) يعني أن رب المال اذا قال المال وديعة وقال من هو عنده هو بيده قراض ثم عمل فيه بعد ذلك فانه يضمه اذا تلف تعديه وانما ضمنه لانه مدع على ربه أنه آذن له في تحريكه والاصل عدمه فلو ضاع قبل العمل فانه لا ضمان لاتفاق دعواه ما على أنه أمانة فقوله وان قال الخ جواب ان محذوف وقوله ضمنه العامل جواب شرط محذوف والتقدير وان قال وديعة وخالفه الاخر وقال قراض فالقول قول ربه وان كان حركه ضمنه وقوله ان عمل دليل على هذا المقدر ولما قدم ما يصدق فيه العامل وما يصدق فيه رب المال ذكرهما وأعم فقال (ص) ولدي الصحة (ش) يعني أنه اذا ادعى أحدهما صحة القراض وادعى الآخر فسادا فالقول قول مدعي الصحة بان قال رب المال عقدت القراض على النصف ومائة مخصني وقال العامل على النصف فقط فالقول للعامل وعكسه لرب المال وظاهره ولو غلب الفساد لان هذا الباب ليس من الابواب التي يغلب فيها

(٣٩ - خروشي سادس) اذا كان الباب يغلب فيه الفساد لا مطلقا كما هو ظاهره ولذلك جعل ابن ناجي أن المشهور قول مدعي الصحة ولو غلب الفساد وقال عبيد الحميد الصائغ اذا غلب الفساد فالقول قول مدعيه (أقول) وهو الموافق لاطلاق ما تقدم وفي شرح عبيد ان قول ابن ناجي المذكور انما هو في باب القراض لا المساقاة وفي ذلك كرتت كلامه في المساقاة وتظهر ودعوى عجم ان تت نقله

هنا على ما هو المتبادر منه خلاف ما فيه (قوله ومن هلك) أي أوفقد ومضت مدة التعيم وأسر وهذا كله إذا ثبت بينة أو اقرار (قوله ولم يوص الخ) فإذا أوصى بالقراض أو البضاعة أو الوديعة فلا ضمان وإن لم توجد لانه علم أنه لم يتلفها ومن الوصية أن يقول وضعته في موضع كذا فلم توجد (قوله ولا ادعى تلفه) أي ولم يدع ورثته انه رده أو تلف بسماء أو ظالم أو خسرقه ونحوه مما يقبل فيه قول مورثهم لأنهم نزلوا منزلته ولا يقبل منهم دعواهم أن الردي منهم لرب المال (قوله يعني أن من أقر في مرضه أو صحته الخ) المراد أقرزه وشخصه وعينه كهذا قراض لزيد أو هذا بضاعة (٣٣٦) أو هذا وديعة ومعنى المصنف على كلامه وتعين بوصية في الصحة والمرض وقدم

الفساد (ص) ومن هلك وقوله كقراض أخذوا لم يوجد (ش) يعني أن من مات وعنده قراض أو وديعة ولم يوص بذلك ولم يوجد ذلك في تركته ولم يعلم أنه رده إلى ربه ولا ادعى تلفه ولا ما يسقطه فإنه يؤخذ من ماله لا احتمال أن يكون أنفق أو ضاع منه بتفريط بعد أن يحلف رب المال أنه لم يصل إليه ولا قبض منه شيئا وهذا ما لم يتقدم الأمر كعشر سنين فإنه يحمل على رده لربه كما مر في الوديعة ويقال هلك لليت سواء كان كافرا أو غيره قال الله تعالى حتى إذا هلك قلتم إن بيعت الله من بعده رسولا وقبله بكسر القاف وفتح الباء أي جهته وأدخلت الكاف الوديعة والبضاعة ويجازي صاحب القراض أو الوديعة غرماء الميت واليه الإشارة بقوله (ص) وحاصر غرماء وتعين بوصية وقدم في الصحة والمرض (ش) يعني أن من أقر في مرضه أو في صحته بقراض لزيد أو وديعة فإنه يؤخذ ذلك بعينه ويقدم على غرماء المقر وسواء كان على أصل ذلك القراض أو الوديعة بينة أم لا حيث كان غير مفلس فإن كان مفلسا فلا يقبل تعينه القراض والوديعة إلا إذا قامت بينة بأصله سواء كان مريضا أو صحيحا (ص) ولا ينبغي لعامل هبة أو تولية (ش) يعني أن عامل القراض لا ينبغي له أن يهب شيئا من مال القراض بغير جواب هكذا وقع في المدونة بلفظ لا ينبغي وظاهر الكراهة وقال ابن يونس معناه التحريم وكذلك ابن ناجي قال ومعناه في الكثير وأما السير فجائز وكذلك لا يجوز للعامل أن يولي سلع القراض لغيره بمثل ما اشتراه به لأجل تعلق حق رب المال بالربح فيها وقيد بما إذا لم يخف الوضعية وظاهره ولو فعل ما ذكر استلزاما وجعلوا الشريك أقوى من العامل لأنهم جعلوا له التبرع بالكثيران استأنف لانه قد ترجح فيه أنه أجبر وانما جعلوا للأذنون له في التجارة أن يضع ويضيف ويؤخر أن استأنف لانه أقوى أيضا من العامل لأن المال إما أن يكون للأذنون أو للسيد وجعل له ربحه فتصرفه فيه أقوى (ص) ووسع أن يأتي بطعام لغيره أن يقصد التفضل (ش) يعني أن الإمام مالكاً واسع لعامل القراض أن يأتي بطعام من مال القراض كما يأتي غيره بطعام يشتركون في آكله أن يقصد التفضل بذلك على غيره أي أن يأتي بطعام أفضل مما يأتي به غيره من رفقائه أما أن يأتي بطعام أفضل مما يأتي به غيره فإن الإمام لم يوسع في ذلك ويضمن العامل حينئذ فعله أن يتحلل صاحبه فإن فعل فواضح وإن أبي أن يحاله من ذلك فإن العامل بكافته فيما يخصه من ذلك أي يعرضه نظيره واليه الإشارة بقوله (ص) والافليتحاله فإن أبي فليكافته (ش) فإن قلت التوسع حيث كان مماثل لقوله كغيره فلا يتأتى الشرط فالجواب أن المماثلة في الأتيان لا في الطعام أي أن يأتي كغيره بطعام فالشرط ظاهر ولو قال عقب قوله كغيره ما نصه لا أكثران كان له بالوالافليتحاله فإن أبي فليكافته لطابق

على غرماء الميت قامت بينة بأصله أم لا حيث لم يكن مفلسا فإن كان مفلسا الخ فقوله في الصحة أو المرض متعلق بقوله وصية (١) أي أن الوصية سواء كانت في الصحة أو في المرض والحاصل أن الصور على كلام الشارح غمانية وذلك لأنك تقول التعيين ما في الصحة أو المرض وفي كل أمان أن تقوم بينة بأصله أم لا وفي كل أمان مفلس أم لا فإن قامت بينة بأصله فمقبل التعيين مطلقا مفلسا أم لا في الصحة أو المرض فهذه أربعة وأما أن لم تقم بينة بأصله فإن كان غير مفلس فمقبل مطلقا في الصحة أو المرض والافلا يقبل مطلقا فهذه أربعة وحاصل ما أفاده محشى تمت أنه إذا كان الاقرار في المرض بأن قال في مرضه هذا قراض فلان أو وديعته فيقبل اقراره ويقدم على الدين الذي عليه الثابت في الصحة أو المرض إذا كان غير مريضا وظاهره سواء كان مفلسا أم لا وأما أن كان في الصحة فيقبل مطلقا أم لا إذا كان غير مفلس وأما أن كان مفلسا فلا يقبل مطلقا ومن المعلوم أنه مجرد اقرار حال عن بينة والافيقبل مطلقا (قوله وظاهره الكراهة) ضعيف (قوله معناه التحريم) وهو المعتمد

(قوله وأما السير فجائز) أي إسماعيل بن القاسم لا بأس على العامل في إعطاء الكسرة للسائل وكذا التميرات والماء النقل ابن رشد لانه من السير الذي يتساحح بمثله لأنه قال في كبره فيجعل على السير دون الكثير (قوله أفضل) أي أكثر كثرة لها بال والأي بأن لم يكن لها بال فهو بمنزلة العدم ولا يخفى أن ما حل به المصنف حل مراد ليس بظاهر العبارة لأن ظاهرها أنه لا يحرم إلا إذا كثروا قصد به التفضيل وانما قلنا كثرا لأن قصد التفضيل لا يكون إلا عند الكثرة (قوله فإن قلت الخ) وارد يقطع النظر عن الحل المتفهم فهو وارد بحسب ظاهر المصنف (قوله ولو قال عقب قوله الخ) أي بالنظر لظاهر لفظه والافقد حله بما يدفعه (قوله والا) أي والابان كان أكثر بشرطه وهو أن يكون (١) قوله أي أن الوصية الخ كذا بالاعل بأيدينا وكان المحشى حذف خبر أن لفهمه من المقام تأمل اه معججه

له بال (قوله وهذا أحسن) الحاصل أنه إذا قرئ بالبناء للفاعل فالضمير عائداً على مالك كما أفصح به غيره ووجه قوله أحسن أن التوسعة
وظيفة الشارع لا الامام وإن كان المنقول عنه أنه قال أرجو أن يكون ذلك واسعاً (باب المساقاة) (قوله من سقى الثمرة) من
اشتقاق المصدر المزيدي من المصدر المجرد وقوله اذهو معظم أي انما أتى به بلفظ المساقاة المشتق من سقى الثمرة الخ (قوله من أصول أربعة)
أي من قواعد أربعة (قوله الاجارة بالجهول) أي لأن نصف الثمرة مجهول وقوله كراء الارض بما يخرج منها يظهر في البياض حيث
يكون يذره على العامل (قوله وعلى تقدير سلامتها الخ) لا يخفى أن هذا يرجع إلى الاجارة بالجزء المجهول وقوله والاصل فيها أي جوازها
أي الحكم به (قوله ولداعية الضرورة) الامام زائدة أو معطوف على (٢٣٧) معنى ما تقدم أي وانما جازت للعامة ولداعية

الضرورة أي ولداعية هي الضرورة
فلاضافة للبيان (قوله امام من
المفاعلة التي تكون من الواحد)
هذا بالنظر للفظ مساقاة منظور

فيه لعناء التغوى والافعال راد بها
العقد على عمل مؤنة النبات (قوله
وعافاه الله) أي لأن الله هو الذي
يعفو عن الشخص لأن الشخص
يعفو عن الله وقوله أو يلاحظ
العقد أي الذي هو المراد منها
الآن وقوله فيكون من التعبير
بالمعلق ظاهرة تفرعه على الثاني
فقط وذلك لاننا قلنا انه على الاول
منظور فيه لاصل مدلوله التغوى
وأما هذا فلم يتطرق فيه لمدلوله التغوى
ثم بعد هذا كما يرد أن كون المفاعلة
قد تكون من الواحد سماعى كما
نص عليه محشى تب فلا يقال
ضارب بمعنى ضرب ولا ساقى بمعنى
سقى (قوله وهو لا يكون الا من
اثنين) فيه أن المفاعلة شرطها أن
الفعل يتحقق من كل منهما
كالضاربة فان الضرب يتحقق من
كل واحد وأما العقد فلا يتحقق الا
منهما معاً فتدبر (قوله عمل مؤنة
النبات) الاضافة للبيان أن خرج به
العقد على حفظ المال أو الثمر وقوله

الانقل من أنه يمتنع أن يأتي بأزيدان كان له بال سواء قصد التفضل أم لا ووسع بالبناء للفاعل أي
رخص و بالبناء للفعول أي وسع له في الشرع وهذا أحسن

(باب) في الكلام على أحكام المساقاة صحة وفسادها

وهذه اللفظة مشتقة من سقى الثمرة اذهو معظم عملها وأصل منفعتها وهي مستثناة من
أصول أربعة كل واحد منها يدل على المنع الاول الاجارة بالجهول الثاني كراء الارض بما يخرج
منها الثالث بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بل قبل وجودها الرابع الغرل لان العامل لا يدري
أتم الثمرة أم لا وعلى تقدير سلامتها لا يدري كيف يكون مقدارها والاصل فيها معاملة النبي
صلى الله عليه وسلم أهل خير ولداعية الضرورة إلى ذلك ولفظها مفاعلة امام من المفاعلة التي
تكون من الواحد وهو قليل نحو سافر وعافاه الله أو يلاحظ العقد وهو منهما فيكون من
التعبير بالمعلق بالفتح وهو المساقاة عن المعلق بالكسر وهو العقد وهو لا يكون الا من اثنين
والافهم الصيغة تقتضى أن كل واحد من العامل والمالك يسقى لصاحبه كالضاربة والمقارنة
ونحوهما وقد عرف ابن عرفة حقيقة العرفية فقال هي عقد على عمل مؤنة النبات بقدر لا من
غير غلته لا بلفظ بيع أو اجارة أو جعل فيدخل قوله الا بأس بالمساقاة على أن كل غرة العامل
ومساقاة البعل انتهى و يبطل طرده على قول ابن القاسم بالعقد عليه بلفظ عاملتك لانها ليست
بمساقاة عند ابن القاسم وقوله لا من غير غلته يشمل ما إذا كان القدر كل الثمرة أو بعضها فلذا
قال فيدخل الخ بخلاف لو قال بقدر من غلته لم تدخل صورة ما اذا جعل كل الثمرة للعامل في
التعريف وأركانها أربعة الاول متعلق العقد وهي الاشجار وسائر الاصول المشتملة على
الشروط الا في بيانها الثاني الجزء المشروط للعامل من الثمرة الثالث العمل الرابع ما تنعقد
به وهي الصيغة وانما تنعقد بلفظ المساقاة وهو قول ابن القاسم وقول سحنون واختاره ابن
الحاجب وابن شاس وابن عرفة أنها تنعقد بلفظ ساقيت وعاملت وهو المذهب والمساقاة جائزة
لازمة عند جمهور الفقهاء ومصب الحصر في قول المؤلف (قوله) انما تصح مساقاة شجر (ش)
ويندرج فيه النخل قوله ذي ثمر الخ ولا يصح أن يكون منصبا على شجر لانه سيأتي للأولف أن
المساقاة تصح في غيره من زرع وغيره كالورد و يصح أن يكون مصبه بساقيت وهو متعلق بتصح
أي انما تصح بساقيت لكن على قول ابن القاسم وقوله (وان بعلا) مبالغة في جواز مساقاة
الشجر لان ما فيه من المؤن والكلفة يقوم مقام السقى والبعل هو الذي لا سقى فيه بل يسقى

النبات أخرجه مؤنة المال وعم النبات ظاهرة أي نبات كان مسقياً أو بعلا وقوله بقدر معناه بعوض وقوله لا من غير غلته عطف
على مقدراً أي بعوض من غلته لا من غير غلته أي ونجعل من المقدرة مستعملة في التبعض والبيان كما هو ظاهر (قوله وأركانها) لم يرد
بالركن ما كان داخل الماهية بل أراد به ما يتوقف حصول العقد المعلوم عليه (قوله انما تنعقد بساقيت الخ) أي أن البادئ منهما
كالنسكاح ويكتفى في الجانب الآخر رضيت أو قبلت أو نحو ذلك ولا تنعقد بلفظ الاجارة لانها أصل مستعمل كالاتفاق بالاجارة بلفظ
ساقيت قاله ابن رشد (قوله عند جمهور الفقهاء) ومقابل الجمهور أو حنيفة فانه منعها وأما لامذته كأي يوسف ومحمد فقد وافقوا الجمهور
(قوله ويندرج فيه النخل) لما كان النخل بحسب العرف خارجاً عن الشجر أفاد أن المراد بالشجر ما يشمل النخل

(قوله من غير سبع ولا عين) السبع الماء الذي يكون في الاودية فيخرج الى الزرع فيسقي منه أو الى الارض تروى منه وأرض مصر يعمل قال اللقاني وبعل الزرع كبعل الشجر ان احتاج الى عمل والأفلا (قوله وعطف الجمل) أي كقوله ولم يخلف على المفرد وهو قوله ذي ثمر كان ذلك في صفات أو غيرها كالأخبار وقوله (٣٣٨) ويجوز عطف الصفات أي بعضها على بعض (قوله جريا على مذهب الكوفيين)

أي لا من اللبس لأن عدم الاختلاف من أوصاف الشجر لا الثمر (قوله الأصول) أي في شمل البقل وغيره وقوله لا الشجر المتعارف أي لو أريد الشجر المتعارف لم يحتج لقوله ولم يخلف لأن الشجر المتعارف لا يخلف (قوله وهذه الخمسة لها أصول) الأولى أن يقول وهذه الخمسة أصول (قوله كالوزن) الكاف استقصائية ثم إن هذا ينكسر على قوله سابقا كان جاريا على مذهب الكوفيين (قوله والتبعية في المسائل الثلاث الثلاث فادون الخ) وقال عجم انظر ما الذي يتظر لكونه الثلاث فادون فيما لا ثمر له هل قيمة الأصول التي لا ثمر لها كانت قيمتها الثلاث من قيمتها مع قيمة الثمرة جازت المسافة والأفلا أو المعتبر عدد ما لا يثمر من عدد ما يثمر (قوله فلا يصح أن يكون الخ) أي كان يقسولك النصف مثلا ولكن تأخذ من الأشجار التي في ناحية الجنوب مثلا (قوله أن يكون معلوم النسبة) احترازا عما إذا قال له لك جزء قليل وقوله فلا يجوز الخ تفريع لا يظهر وقوله فالمراد الخ المناسب أن يقول من أول الأمر المراد بالجزء ما قابل المعين الخ ثم إن هذا الجزء يشترط فيه أن يكون شائعا الخ (قوله لانه يجوز أن تكون الثمرة كلها للعامل

الخ) أي أو لاجنبي كإرض عليه عجم (قوله وانما ذكر الخ) والخاصل أن المعنى أنه لا يشترط أن تكون المسافة بجزء لكن لو وقع ونزل وجعل له جزءا فيشترط أن يكون الجزء شائعا معلوما وقد يقال إن كلامه في المسافة حقيقة فلا بد حينئذ من ذكر الجزء (قوله أصناف من الثمر) أي كصنعاين وبرني وغير ذلك من أنواع الثمر بالتام المتناهية فوق وقوله أنواع الخ أي كبلع وعنب وغير ذلك (قوله لانه أعم منه) أي لانه يصدق بقوله لك جزء قليل أو كثير وهذا لا يصح فلذلك احتج لقوله وعلم بأن يقول لك النصف

(قوله كالنكاح الخ) أي كالولي في النكاح الذي هو البادئ كما هو الأصل (قوله ولا تنقص من في الحائط) فإن نزل ذلك كان للعامل مساقاة المثل ووقوع ذلك من غير شرط فلا يضر له (قوله ولا تنقص الخ) فلو شرط رب المال اخراج ما ذكر من الحائط أو شرط العامل ما لم يكن فيه على ربه لم يجز فإن وقع ونزل كان للعامل أجر مثله والتمر لربها وأما حصول ما ذكر من غير شرط فلا يضر (قوله أي خارجة) إنما قال أي خارجة إشارة إلى جواب عما عساه أن يقال لا حاجة لقوله ولا يزيد بقوله ولا تجديد فأجاب بأن المراد من أحدهما غير المراد من الآخر (قوله أي خارجة عن الحائط) أي كأن يشترط أحدهما على الآخر أن يكفيه مؤنة حائط آخر أو يخدمه أو نحو ذلك (قوله أو أصح أو أوسق) لا دخل لهذا هنا وقوله لكن يغني عنه قوله شاع وعلم روح الاغناء قوله شاع وأما قوله وعلم فلا دخل له (قوله يفتقر) أي المساقى عليه كان شجرا أو زرعاً ولا يقال إن الكلام هنا في الشجر (٣٣٩) لانا نقول الكلام في المساقاة أي في مساقاة

من قوله مساقاة شجر مع قطع النظر عن شجروا إذا علمت ذلك تعلم أن الصفة أو الصلة جرت على غير من هي له ويمكن أن يقال أنه مشى على مذهب الكوفيين والابن مأمون لأن من المعاصم أن الذي يفتقر للعمل إنما هو الحائط (قوله أو دواب وأجراء) كل منهما ممنوع الصنف (قوله لتضمنه معنى لزوم) لا يخفى أنه إذا ضمن معنى لزوم أن يقرأ العامل بالنصب مفعول عمل وقوله جميع بالرفع فاعل عمل أو يحتمل ذلك على المعنى لا التضمن الاصطلاح وهو لا ينافي أن يكون قوله العامل فاعل عمل وجميع مفعوله فإن قلت من أين اللزوم قلت وجه ذلك كما أفادني أن القضاء المطلقة في القواعد العلمية محمولة على الوجوب اهـ (قوله وتنقية منافع الشجر) أي تنقية الحياض التي حول الشجر وأما تنقية العين فهو على رب الحائط على مذهب السدونة ويجوز اشتراطها على العامل (قوله لأجرة من كان فيه) كان الكراء

(ص) بساقيت (ش) هذه هي الصيغة وتقدم أن مذهب ابن القاسم أنها لا تنعقد إلا بلفظ ساقيت وقوله بساقيت أي من البادئ منهما كالنكاح ويكتفي من الجانب الآخر وضيت أو قبلت أو نحو ذلك (ص) ولا تنقص من في الحائط ولا تجديد ولا زيادة لأحدهما (ش) يعني أنه يشترط في صحة المساقاة أن لا يشترط رب الحائط اخراج ما كان فيه من دواب وعبيد وأجراء وآلة يوم عقدتها فإن شرط ذلك فسدت لأنه يصير كزيادة شرطها إلا أن يكون قد نزعهم قبل عقدها ولو أراد المساقاة وليس كالمسراة يخرج جهازا وهو يريد تسلطاً فها فلا يجوز وبه قضى عليه بعودها بحملها لا بقضاء عدتها وكذلك لا يجوز للعامل أن يشترط على رب الحائط أن يجدد فيه ما لم يكن فيه يوم عقد المساقاة وكذلك لا يجوز لأحدهما أن يشترط زيادة شيء على صاحبه يختص به أعنه أي خارجة عن الحائط فهو غير قوله ولا تجديد ويحتمل أن يقرأ أولاً تحديد بالحاء المهملة أي ولا تحديد على العامل في الجزء كغيره فالتنقية معينة أو أصح أو أوسق لكن يغني عنه قوله شاع وعلم (ص) وعمل العامل جميع ما يفتقر إليه عرفاً كإبار وتنقية ودواب وأجراء (ش) يصح تسلط عمل على قوله ودواب وأجراء لتضمنه معنى لزوم أي يلزمه الاتيان بهما إذا لم يكونا في الحائط وفي بعض النسخ وعلى العامل جميع الخ وهي ظاهرة لا تحتاج لتضمن أي وعمل العامل وجوباً لجميع ما أي عمل أو العمل الذي يفتقر إليه أي الحائط المفهوم من السياق عرفاً من إبار وحصاد ودراس ومكيلة وما أشبه ذلك والمراد بالبار تعليق طمع الذر على الأنثى وكذلك ما يلحق به على المذهب وتنقية منافع الشجر قال فيها وعلى العامل إقامة الأدوات كالآلة والمساحي والإجراء والدواب (ص) وأنفق وكسا (ش) يعني أن العامل يلزمه من يوم عقد المساقاة أن يتفق ويكسو على من كان في الحائط قبل عقدها وبعد عقدها سواء كان رب الحائط أو للعامل قال فيها ويلزمه نفقة نفسه ونفقة دواب الحائط ورقية كانوا له أو لرب الحائط انتهى وأما ما ترتب في ذمة رب الحائط قبل عقد المساقاة فإنه عليه لا على العامل (ص) لأجرة من كان فيه أو خلف من مات أو مرض (ش) يعني أن حكم الأجرة يخالف حكم النفقة والكسوة فإنه إنما يلزم العامل أجره من استأجره هو وأما من كان في الحائط عند عقد المساقاة فأجرته على ربه وكذلك لا يلزم العامل أن يخلف ما مات أو مرض من الرقيق والدواب التي في الحائط يوم عقد المساقاة وخالف ذلك على رب الحائط وقوله (ص) كإثبات على الأصح

وجبة أو مشاهرة قال القائل وهو المذهب وقال اللخمي إنما ذلك إذا كان الكراء وجبة وأما إذا كان ذلك مشاهرة فاعلم ذلك على العامل كما أن عليه الأجرة فيما زاد على مسدة الوجبة قاله البساطي وينبغي أن يعطى على ما ذكره اللخمي (قوله لأجرة) معطوف على المعنى أي على العامل ما ذكره الأجرة كذا (قوله أو خلف من مات أو مرض) فلا يلزم العامل بل على رب الحائط وظاهره ولو شرط ذلك على العامل وهو كذلك لخالفه السنة ولا مفهوم ليات أو مرض إن غاب أو أبق أو سرق كذلك (قوله تنقيه) وهو أن كان على العامل لا ينبغي اشتراطه على رب المال ويجوز اشتراط ما على رب المال على العامل بحيث كان قليلاً (قوله كإثبات على الأصح) مفهومه لو سرق الدابة فإن خلفها على رب الحائط وينتفع بها العامل إلى قدر ما ينتهي إليه الانتفاع بالمسروق ثم يأخذها صاحب الحائط ويخلفه حينئذ العامل على الصحيح لأن خلف ما رث على العامل وعلى مقابله يستمر العامل على الانتفاع به وهذا إذا خلف جديداً

(قوله انما دخل على أي انما دخل على أن أعيانهم تلك بحسب العادة وبجرت العادة بتجدد ذلك عليه هذا هو المراد (قوله بخلاف العبيد والدواب) أي التي كانت فيه قبل عقد المساقاة فهي على رب الحائط (قوله واعتراض ابن غازي) ظاهر العبارة أن ابن غازي هو المعترض وليس كذلك والحاصل أن ابن غازي قال وفي بعض النسخ لا مارت فاعترض عليه بأن لا يعطف به بعد النقي وأجيب عن ذلك الاعتراض بأن محل منع العطف بلا بعد النقي حيث كان معطوفها داخل في ما قبلها من النقي وهذا بخلافه (قوله كزرع) منه العصفور والباميا والحاصل أن الزرع تصح (٣٣٠) مساقاته ولو بعلا حيث كان يحتاج إلى عمل غير الحصاد والدراس وأما لو كان لا يحتاج إلا للحصاد والدراس فقط فلا تصح المساقاة فيه وانما تكون اجارة فاسدة لا يتأق في فيه عجزه كما أفاده الشيوخ (قوله وبصل) أي وبجل ولقت وبزر وقوله ومقناة ومنها الباذنجان والقرع (قوله وخيف موته) استظهر عجز أن المراد بخوف موته أن يظن ذلك (قوله لأن السنة انما أوردت في الشجر) فيه أن الزرع وقع في مساقاة أهل خير والجواب انه انما كان تبعا لمقصودا كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله باعتبار ما يؤل إليه) أي فالعني كذا الخ وقوله ادفع ما يتوهم الخ ينافي قوله باعتبار ما يؤل إليه (قوله فانهما اذا برز ابدأ صلاحهما) فيه نظر لقول المصنف فيما تقدم والبقول باطعامها (قوله والبروز مشروط) أي والحال أن البروز مشروط وحاصله أنه يقول ان قول المصنف ولم يبد صلاحه يعلم منه خروج البقل وذلك أن المصنف اشترط البروز وبد صلاح البقول ببروزه فينبذ لا تصح المساقاة في البقل بوجه وكأنه قال وخرج بهذا القيد جميع القبض والبقل لانه عجز بروزه بصلاحه (قوله يعني أن الورد والياسمين) ذكر ابن رشد

(ش) التشبيه راجع لما قبل لا وهو قوله وأنفق وكسا والمعنى أن العامل عليه خلف مارت من الجبال والدلاء وما أشبه ذلك ومعنى رث بلى وانما كان على العامل على الأصح من القولين لانه انما دخل على انتفاعه حتى تلك أعيانهم او تجدد ذلك معلوم بالعادة بخلاف العبيد والدواب وفي بعض النسخ لا مارت بلا الناقية فهو مخرج من المنق قبلة أي ليس على العامل خلف مامات أو مرض عن كان فيه وعليه خلف مارت واعتراض ابن غازي على هذه النسخة مردود بما يعلم من الوقوف عليه في الشرح الكبير (ص) كزرع وقصب وبصل ومقناة ان عجزه وخيف موته وبرز ولم يبد صلاحه (ش) هذا أخفض رتبة من المشبه وهو قوله وانما تصح مساقاة شجر الخ فانه تصح مساقاته عجزه به أم لا كما مر بخلاف هذا لأن السنة انما وردت في الثمار بفعل مالك الزرع ومما معه أخفض رتبة من الثمار فلم تجز مساقاته إلا بشروط أربعة الشرط الأول أن يجزر به عن تمام عمله الذي ينمو به كان عجزه أصليا أو عارضا الثاني أن يخاف عليه الهلاك بأن يكون له مؤنة لوتر كتمات ولا يلزم من عجزه به خوف موته لأن ربه قد يجز وتسقيه السماء الثالث أن يبرز من الأرض ليصير مشابها للشجر والا كان سوادا وعبارة الجواهر بدل وبرز واستقل ولا يخفى اشتغالها على قيد أحص ولا بد منه ان قيل لا معنى لاشتراط وبرز لأن التسمية بالزرع ومما معه انما تكون بعد البروز وأما قبل فلا يسمى بهذا الاسم حقيقة فالجواب أنه أطلق الاسم المذكور على البذر باعتبار ما يؤل إليه مجازا فاشتراط الشرط المذكور يدفع ما يتوهم أن المراد بالزرع ما يشمل البذر الرابع أن لا يبدو صلاحه اذ لو بدا صلاحه لم تجز مساقاته وهذا يشترط فيه الزرع والثمر وخرج بهذا القيد أيضا القبض والبقل فانما اذا برز ابدأ صلاحهما والبروز مشروط (ص) وهل كذلك الورد ونحوه والقطن أو كالأول وعليه إلا كثيرا وبلان (ش) يعني أن الورد والياسمين والقطن مما تجني ثمرته وهو باذ هل هذه المذكورات ملحقة بالزرع فلا يجوز مساقاتها إلا بشروط الزرع المتقدمة وهو تأويل بعض الشيوخ أو هي ملحقة بالشجر فتجوز مساقاتها عجز بها أم لا وهو المراد بالأول وعلى هذا كثيرا لا شياخ كابي عمران وابن القطن وغيرهما فإداه بالقطن الذي تجني ثمرته ويبقى أصله فيثمر مرة أخرى وأما ما لا يجني الامرة واحدة فهو كالزرع من غير تأويل (ص) وأقت بالخذاذ (ش) ظاهره أنه لا بد أن تؤقت بالخذاذ أي لا بد أن يشترط ذلك وأنها اذا أطلقت تكون فاسدة وليس كذلك لانه قال يجز به ساقية وأقت بالخذاذ مع أن ابن الحاجب صرح بأنها اذا أطلقت كانت صحيحة وتعمل على الخذاذ وسيأتي أنها تجوز سنين مالم تسكن جردا فالتوقيت بالخذاذ ليس شرطاً في صحته فالمراد أنها اذا أقت لا تؤقت إلا بالخذاذ وبالشهور الجنية لأن كل ثمرة تجذف وقتها بالشهور العربية لانه تدور وحلت أي المساقاة أي انتهائها

انه لا يعتبر في مساقاة الورد والياسمين الجوز اتفاقا وان الراجح ان القطن كالزرع فالاولى الاقتصار على الثاني (قوله فإداه بالقطن الخ) تفرع على قوله والقطن ما يجني ثمرته أي ويبقى أصله وقوله فيثمر مرة أخرى أي متميزة وان كان مرتين إلا أنهم ما يميزان وقوله وأما ما لا يجني الامرة واحدة والظاهر أن مثله ما يجني مرتين ولكن ساقاه في الثانية (قوله وسيأتي الخ) أي به تقوية لتكون التوقيت بالخذاذ ليس شرطاً (قوله وبالشهور الجنية) أي كتوت وبابه مثلاً وقوله لأن كل ثمرة تجذف وقتها أي لان الشهور الجنية لا تدور مثلاً لجرت العادة أن الثمار في بعض البلدان جذاذها دائماً في بابه وقوله لانها تدور أي كما هو معلوم ثم انك خير

علي

بان الشارح قد وافق نت وقد قال محسبه قد علمت وهو مذهب المدونة وغيرها أن الاعتبار الجدا لا الزمان فلا حاجة للتاريخ
بالجمي ولا بالعربي فنعني ما قال بعض الشيوخ ان الاعتبار الجدا فاذا أرخ فيكون بالجمي الذي يكون الجدا عنده لا مطلقا لان المدار
على الجدا وكذا بالعربي الذي يكون الجدا عنده لا فرق لوقوع الانضباط بالجدا وانما يفتقر الجمي من العربي اذا كثرت
السنون فاذا أرخ بالجمي الذي يكون الجدا عنده فلا يختلف الحال بكثرة السنين بخلاف التاريخ بالعربي الذي يكون الجدا
عنده فانه يختلف عند كثرة السنين للانتقال ولذا قال أبو الحسن بعد ذكر ما قاله بعض الشيوخ وهو في السنين الكثيرة لان السنين
بالعربي تنتقل اه (قوله فان بطونه لا تميز) أي فتكون المسافة على جملة (٣٣١) البطون ونبه بعض شيوخ شيوخنا أن المعنى

لا تصح مسافته استقلا لا وانما
يساقى تبع الغيرة والذي قلناه هو
الصواب وفرق بينها وبين الموز
لانها تنقطع بالكلية بخلاف الموز
(قوله ان وافق الجزء الخ) فيه اشارة
الى أن الجزء فاعل وأن المراد من
البياض والمفعول محذوف وهو
جزء المسافة ويجوز أن يكون
الفاعل ضميرا مستتر عائد على
جزء البياض ويصح أن يقال
معنى وافق الجزء أي جزئها (قوله
ثلث قيمة الثمرة) أي مضموم القيمة
البياض كإيدل عليه التمثيل (قوله
أي ووجد بذره) أي أن المدار على
الوجود ولا يشترط الاشتراط أولا
وسكت عن الشرط الاول وحكمه
كهو أي ان وجد موافقة الجزء
ولا يشترط الاشتراط من أول
الامر أفاد ذلك عجم (قوله ويرد
العامل الى مسافة مثله الخ) أفاد
عجم أن هذا فيما اذا شرط البذر
كله على رب الحائط والزرع كله
له وعمله على المسافي وذكره عن
ابن حبيب وقال وانظر اذا شرط
البذر على رب الحائط وكان الزرع
بينهما فهل يكون الحكم كذلك

على أول بطن فيما يطعم بطنين في السنة وتميزا جداهما عن الاخرى كما في بعض أجناس التين
في بعض بلاد المغرب والى هذا أشار بقوله (ص) وحلت على أول ان لم يشترط ثان (ش) وأما
الجزء والتين فان بطونه لا تميز (ص) وكذا بيض نخل أو زرع ان وافق الجزء وبذره
العامل وكان ثلثا باسقاط كافة الثمرة (ش) بيض النخل أو الزرع هو الارض الخالية من
الشجر أو من الزرع وانما سمي بيضا لان أرضه مشرقة في النهار بضيء الشمس وفي الليل
بنور الكواكب فاذا استمرت بالشجر أو بالزرع سميت سوادا لان الشجر يحجب عن الارض
جميع الاشراق فيصير ما تحته سوادا يعني أن البياض سواء كان منفردا على حدة أو كان
في أثناء النخل أو في أثناء الزرع يجوز ادخاله في عقد المسافة بشرط الاول أن يوافق الجزء في
البياض الجزء المجهول في المسافة في الشجر أو الزرع الثاني أن يكون بذر البياض على العامل
لانه لم يعهد أنه عليه الصلاة والسلام دفع لاهل خيبر شيئا لماعامهم عليها الثالث أن يكون كراه
البياض منفردا ثلث قيمة الثمرة فدون كما اذا كان يساوي مائة وقيمة الثمرة على المعتاد منها بعد
اسقاط ما أنفق عام يساوي مائتين قوله وبذره العامل أي ووجد بذره من العامل أي وعمل
بقية العمل أيضا وهذا مستفاد من قوله قبل وعمل العامل ليجع ما يفتقر اليه عرفا (ص)
والافسد (ش) أي والابان انخرم شرط من هذه الشروط فسد عقد المسافة ويرد العامل ان
عمل الى مسافة مثله في الحائط والى أجرة مثله في البياض ثم شبه في الفساد قوله (ص) كشرطه
ربه (ش) أي كشرط رب الحائط البياض ليسير لنفسه أي ليعمل فيه لنفسه فانه لا يجوز
لنيله سقي العامل فهي زيادة اشترطها على العامل ولذلك لو كان بعلا أو كان لا يسقي بعاء
الحائط فانه يجوز لربه اشترطه (ص) وألغى للعامل ان سكت عنه أو اشترطه (ش) يعني أن
البياض اليسير اذا سكت عنه عند عقد المسافة يكون للعامل وحده وكذلك ان اشترطه عند
عقدها وهذا كله اذا كان البياض يسيرا تبعا ولا فلا يجوز أن يدخله في المسافة ولا أن يلغى
للعامل بل يبقى لربه أي ولا يجوز أن يشترطه العامل أيضا وما ذكره نت من أنه يلغى للعامل
حيث سكت عنه ولو كان كثيرا غرطا هو والمعتبر يسارته وكثرته بالنسبة لجميع الثمرة لا بالنسبة
لحصة العامل فقط (ص) ودخل شجر تباع زراعا (ش) يعني أن المسافة اذا كانت على زرع وفيه
نخل يسير تباع فان النخل يدخل في عقد المسافة لزوما ولا يجوز اشترطه للعامل ولا لرب
الارض لان السنة انما وردت بالغاء البياض لا بالغاء الشجر وقوله ودخل شجر الخ وكذا

أم لا وانظر أيضا اذا كان البذر من العامل واشترط على رب الحائط العمل فهل يكون الحكم كذلك واذا كان الفساد لفقد الشرط
الاول والاخير ما الحكم وفي بعض النقاير أنه يكون في البياض أجرة النخل وفي الشجر أو الزرع مسافة المثل كسئلة أو يكفيه مؤنة
آخر ولم يدعه بنقل (قوله أو اشترطه) لما كان الشيء قد يكون جازا وشرط فعله تمتع كالنقد في بيع الخيار زاد قوله أو اشترطه لئلا
على جوازه وانظر أيضا اذا ألغى للعامل وهو أكثر من الثلث أو اشترطه العامل وهو أكثر من الثلث فهل يكون حكمه كما تقدم (قوله
غير ظاهر) بل هو ظاهر لان كلام نت فيما اذا كان أكثر من ثلث نصيب العامل فقط (قوله وفيه نخل يسير تباع) بان كانت قيمته الثلث
فدون وكذا عكسه بل وبما يقال هذا يفهم عما ذكره المصنف بالاولى وبصورة ذلك أن يقال ما قيمة الزرع على المعتاد منه بعد اسقاط
الكلفة فان كانت قيمة الثمرة مائة وقيمة الزرع مائتين دخل الشجر في المسافة لزوما

(قوله ودخل الاخر تبعا) هذا هو المشار به بقوله أو دخل وقوله أو وقعت هذا هو المشار به بقوله وجاز الخ (قوله هذا) أي قوله وجاز الخ وقوله والتي قبلها أي التي هي ودخل شجر تبعا زرعاً (قوله وفي كلام الشارح نظر) وذلك لأنه دفع التكرار بقوله وهذا ثم فائدة ذلك أنه شمل ثلاث صور وهي ما إذا كان الشجر تبعا للزرع والعكس وما إذا كانا متساويين بخلاف كلامه السابق فلا يشمل دخول الزرع التابع للشجر وكذلك لا يشمل ما إذا كانا متساويين (قوله وحوايط) الجمع ما فوق الواحد (قوله بجزء) أي يجوز العقد عليها بالنسبة بجزء (قوله أي متفق) أي يجوز أن يتفقين لا يجوز أن (٣٣٣) مختلفين (قوله من مفهوم قوله بجزء الخ) في الحقيقة الاستثناء من

محذوف والتقدير لا يجوز أن في كل حال من الحالات الألفي صفقات وقول الشارح في صفقة أو صفقات هو المشار به بقولنا في كل حالة الخ (قوله لا يجوز أن الخ) إذ قد تفرح حائط دون أخرى فيكون سقيه وعمله في التي لم تثر زيادة عليه انتفع بهارب الحائط دونه وهذا وإن كان موجودا مع اتفاق الجزء لكنه مع الاتفاق كحائط واحد فكلا لا يؤثر عدم اتجار البعض في فساد العقد كذلك هذا (قوله ان وصف) وسواء وصفه للعامل ربه أو غيره ويفهم منه أنه لا يجوز مساقاته برؤية لا بتغير بعدها أو على خياره بالرؤية وهو ظاهر المدونة أيضا قصر الرخصة على موردها (قوله ووصله) ونقته في ذهابه وإقامته عليه لأنه أجبر بخلاف عامل القراض لأنه شريك على قول مرجح (قوله من أجناس وعددها) أي بان يقول فيه أربعة أجناس وهي كذا وكذا (قوله وأنقدر المعتاد منها) بان يقول ويخرج منها عشرون وسقاً ولا يخفى أن هذا إذا كان شرطاً في الغائب فيشترط في الحائط الحاضر إذا كان العامل لا يعرف مقدار ما يخرج منها (قوله يمكن وصوله

عكسه ثم أنه لا يعتبر شروط التابع في مسألة الموائف ولا في عكسه (ص) وجاز زرع وشجر وان غير تبعا (ش) يعني أن المساقاة تجوز على الزرع وعلى الشجر سواء استويا بان كان كل منهما النصف أو قريباً منه أو كان أحدهما تابعا للآخر على ما عرفت وفي الأول يعتبر شروط ككل وفي الثاني يعتبر شروط المتبوع ثم أنه لا بد من تساوي الجزء فيما إذا ساق أحدهما ودخل الآخر تبعا أو وقعت المساقاة في كل سواء كان أحدهما تابعا للآخر أم لا وهذا إذا كانا في عقد واحد وأما إن كان كل في عقد فحوزا المساقاة ولو اختلف الجزء ففيهما وقد بان مما قررنا أن ههنا والتي قبلها لا يعتبر فيها شروط التابع وأنه يعتبر في الثانية شروط كل حيث لم يكن أحدهما تابعا ثم إن المساقاة في مسألة الموائف هذه وقع عقدها على كل من جزأهما سواء كان أحدهما تابعا أم لا وأما في التي قبلها فاعتلت المساقاة بأحد جزأها ودخل الآخر تبعا فلا تكرر وفي كلام الشارح نظر (ص) وحوايط وان اختلفت بجزء لا في صفقات (ش) يعني وكذلك تجوز مساقاة حوايط في صفقة واحدة بجزء واحد وان كانت مختلفة في النوع والصفة إلا أن تكون مساقاة الحوايط في صفقات فيجوز تعدد الجزء واختلافه ثم إن قوله وحوايط الخ عطف على فاعل جازع مراعاة المضاف أي وجاز مساقاة حوايط وان اختلفت أنواعها بان كان بعضها نخلا وبعضها تينا وبعضها رمانا وقوله بجزء أي متفق بدليل قوله إلا الخ ثم إن الاستثناء من مفهوم قوله بجزء أي لا يجوز أن في صفقات والاستثناء متصل إذ قوله وحوايط وان اختلفت شامل لما إذا كان العقد في صفقة أو في صفقات أخرج من ذلك ما إذا كان في صفقات وكلام الموائف صادق بما إذا اتحد العامل ورب الحائط أو تعدد كل منهما أو اتحد أحدهما وتعدداً آخر وهو صحيح مطابق لما في أبي الحسن (ص) وغائبان وصف ووصله قبل طيبه (ش) يعني أنه يجوز مساقاة الحائط الغائب ولو كان بعيد الغيبة بشرطين الأول أن يوصف للعامل بان يذكر ما فيه من الرقيق والدواب أو أنه لا شيء فيه وهل هو بعل أو يسقى بالعين أو بالغرب ويوصف ما هو عليه من صلابة أو غيرها ويذكر ما فيه من أجناس وعددها والقدر المعتاد مما يوجد فيها الشرط الثاني أن يمكن وصوله قبل طيبه وبعبارة أي من شأنه أن يصله قبل طيبه وأن وصله بعده وبعبارة مراد أن يكون يمكن وصوله قبل طيبه فلو تواني في طريقه فلم يصل إليه إلا بعد الطيب لم تفسد المساقاة بذلك ويحط بمال العامل بنسبة ذلك كما يأتي في قوله وان قصر عامل عما شرط حط بنسبته وسأني أنه إذا حصل السقي من الله تعالى لم يحط له شيء مما للعامل (ص) واشترط جزء الزكاة (ش) يعني أنه يجوز أن يشترط أن الزكاة تخرج من حصة أحدهما لأنه يرجع إلى جزء معلوم

قبل طيبه) فإن جزم عند العقد بعدم وصوله عند طيبه فسد وان وصله قبله (قوله بجزء الزكاة) أي جزء هو الزكاة للحائط بتمامه وانما تجب فيه إذا كان ربه أهلاً لها وثمراً أو مع ما يضمنه له من غيره نصاب ولو كان العامل من غير أهلها لأنه أجبر فان لم يكن ربه من أهلها أو لم تبلغ هي أو مع ماله من غيرها نصاباً لم تجب عليه ولا على العامل في حصته ولو كانت نصاباً وهو من أهلها لأنه أجبر بخلاف مساقاته على الزرع فإنه لها وطاب على ملكهما فيزكي كل من فابه نصاب (قوله لأنه يرجع) جواب عن سؤال مقدر وهو أن ذلك الاشتراط يؤهل الأمر إلى جهل الجزء المجعول للعامل وحاصل الجواب لا نسلم ذلك أما إذا كان الاشتراط على رب الحائط فالأمر ظاهر وهو أن العشر أو نصف العشر يخرج من نصف الثمار مثلاً الذي يخص رب الحائط وأما إذا كان الشرط على العامل

فيقول الاشتراط المذكور إلى أن العامل نصف الثمن مثلاً ما عدا العشر أو نصف العشر أي عشر الجميع أو نصفه الذي هو جزء الزكاة (قوله وسواء تقدم الجذاذ) أي في أول أشهر السنة أو تأخر لها من المداير على الجذاذ (قوله وسنين) أي أو شهر أو في العبارة حذف بدل عليه قوله بعد أو شهر وقرره ما يوافق الجذاذات أي شهراً أو سنين توافق الجذاذات مثلاً إذا كانت المدة ثلاثين شهراً يتفق أن يكون الجذاذ في كل رمضان مثلاً الذي يكون في هذه المدة بهذا النسبة لقوله أو شهراً (٣٢٣) وأما بالنسبة لقوله أو سنين فالمعنى فيتنفق

أن يكون الجذاذ في كل رمضان مثلاً منها قوله السنين لأن الحال تتغير عند كثرتها هذا ما ظهر لي في فهم معناها والله أعلم بالصواب (تبيينه) قال صاحب المعين يستحب أن تكون المسافة من سنة إلى أربع فإن طالت السنون جدا فسخت (قوله حيث كان كل منهما معينا) مفهوم ذلك وهو ما إذا كان غير معين فيجوز وإن لم يشترط الخلف (تبيينه) قول المصنف دابة الخ يشمل ما تعدد وكذا قوله وغلاما فيجوز اشتراط الدابتين والغلامين إذا كان الحائط كبيرا وظاهرا أما إذا كان الحائط كبيرا فيجوز الجمع بينهما ما ذكره الخطاب ونقله عجم وأقره وقوله وعامل معطوف على جزء وهو من إضافة المصدر لفاعله وعطف المصدر المضاف لفاعله على المصدر المضاف لمفعوله جائز كما نص عليه الشيخ أبو بكر الشنواني في حاشيته على الشيخ خالد (قوله على أحدهما) راجع لما بعد الكاف والعادة كالشرط فإن لم يكن شرط ولا عادة فهو عليه ما وإذا جرت العادة بشيء واشترط خلافه عمل بالشرط (قوله يوهم) أي يدل دلالة ضعيفة وقوله أو يدل أي دلالة قوية ويحتمل أن المعنى يوقع في الوهم ولو لم يكن فيكون تنويعا في التعبير والمعنى واحد

ساقاه عليه فإن لم يشترط شيء ففساد الزكاة أن يبدأ بها ثم يقسمان ما بقي فهو من إضافة المصدر لمفعوله أي واشترط أحدهما جزء الزكاة على الآخر وهو الشرط وإن لم يجب كما مر في القراض (ص) وسنين ما لم تكثر جدا بلا حد (ش) يعني أن المسافة تجوز على سنين معلومة ما لم تكثر جدا فإن كثرت جدا فلا تجوز المسافة والكثرة جدها هي التي لا تنقضي الابتغى الأصول وإذا وقعت جائزة فالسنة الأخيرة بالجذاذ وسواء تقدم الجذاذ أو تأخر وقوله وسنين ولو عربية إذا طابقت الجذاذات بشرط من الشهور أو السنين ما وافق الجذاذات فلا ينافي قوله وأقنت بالجذاذ (ص) وعامل دابة أو غلاما في الكبير (ش) أي أنه يجوز أن يشترط العامل على رب الحائط دابة أو غلاما في الحائط الكبير وحيث اشترط لم يجز إلا بشرط الخلف حيث كان كل منهما معينا ومفهومه المنع في الصغير وهو كذلك لأنه ربما كفاه ذلك فيصير كأنه اشترط جميع العمل على ربه (ص) وقسم الزيتون حبا كعصره على أحدهما (ش) يعني وكذلك يجوز اشتراط قسم الزيتون حبا وكذلك يجوز اشتراط عصره على أحدهما فإن لم يكن شرط فعصره عليهما معا فإن قيل الواجب في الزيتون قسمه حبا لأن مساقاته تنتهي بجناه فلا فائدة لعلق الاشتراط بقسمه حبا بل الاشتراط يوهم أو يدل على أن المسافة فيه لا تنتهي بجناه وأجيب بجوابين أحدهما أن كلام المؤلف هذا إذا كان العرف جاريا بقسمه بعد عصره فأنهما دفع ما يتوهم أن اشتراط ذلك يوجب فساد العقد كما في المسائل التي يصح التقديف فيها تطوعا ويفسد بشرطه فيها (ص) وإصلاح جدار وكس عين وشذ حظيرة وإصلاح ضفيرة أو ما قل (ش) يعني إن إصلاح الحائط وكس عين الحائط وإصلاح ضفيرة وهو الموضع الذي يجتمع فيه الماء يسبق الحائط وشذ حظيرة الحائط أي الزرب بأعلام منع التسور من الخطر وهو المنع يجوز اشتراط ذلك على العامل ليسارته ولجريان العادة باشتراط ذلك عليه لأن ذلك لا يبقى في الحائط بعد انقضاء مدة المسافة غالبا وشديروى بالسين المهمة وبالشين المعجمة ونقل عن يحيى ابن يحيى أن ما حظر زرب في المعجمة وما كان يجردا في المهمة وكذلك يجوز اشتراط عمل ما قل على العامل كالناطور ونحوه وفي كلام المؤلف اشكال لأن ظاهره مجواز اشتراط هذه الأمور على العامل ولو كانت هذه الأمور كثيرة وليس كذلك فكان ينبغي أن يقدم قوله أو ما قل على إصلاح جدار وإدخال من البيانية أو كاف التمثيل على إصلاح فيقول أو ما قل من إصلاح الخ وكإصلاح جدار الخ والمناسب ضبط شذ حظيرة بالشين المعجمة والظاء المشالة وأما بالسين المهمة والضاد المعجمة فيستكر مع قوله وإصلاح جدار (ص) وتقايلهما هدر (ش) أي ويجوز أن يتقابل العامل مع رب الحائط هدر أي من غير شيء يأخذه أحدهما من الآخر لأنه ان وقع على عوض فهو أما يبيع للخر قبل زهره أو أن يبيع الخمل وأما من باب أكل أموال الناس بالباطل أن لم يفسد وبعبارة وتقايلهما هدر سواء كان قبل العمل أو بعده أما أن كان غير هدر فقتضى المدونة المنع مطلقا سواء كان يجره مسمى أم لا كان قبل العمل أم لا ولا ينرشد تفصيل

(٣٠ - خرشي سادس) (قوله غيا المعجمة) أي بالشين المعجمة وقوله في المهمة وظاهره كغيره أن هذين الوجهين مع الاتيان بالظاء المشالة وكذا ما نقل عن يحيى بن يحيى ظاهره كغيره مع قراءة بالظاء المشالة فيكون هذا غير قوله آخر والمناسب قوله فكان ينبغي أن يقدم قوله أقول لعل هذه الأشياء شأنها القلة فلذلك لم يقيده (قوله فهو أما يبيع للخر) هذا إذا دفع للعامل شيئا قد باع العامل الثمر قبل بدو الإصلاح وقوله وأما من باب الخ هذه العلة تأتي سواء كان الدافع العامل أو رب المال (قوله ولا ينرشد تفصيل الخ)

حاصله أنه ان كان على جزء مستقى من الثمرة ولم تطب فان كان قبل العمل فلا خلاف في جوازه وان كان بعد العمل فاجازه ابن القاسم ومنعه أصبغ وعلة باتهام رب الحائط على استجار العامل تلك الاشهر بشئ من ثمر الحائط فصارت المسافة دلسة بينهما وصار بيع الثمرة قبل بدو صلاحها قال الخطاب ظاهر كلام ابن رشد أن هذا التفصيل هو المذهب خصوصاً وقد قبله المصنف في التوضيح خصوصاً وقد قطع بعضهم بأنه المذهب (قوله منصوب على أنه الخ) أو أنه منصوب على الحال من المضاف اليه أي جاز تفاوله ما حال كونهما هادرين لكل ما عمل نزل المصدر منزلة اسم الفاعل (قوله وحمل على ضدها) أي حتى يتبين أنه أمين وظاهره أنه يحمل على ضدها وان لم يدع عليه ذلك بخلاف باب الحضانة فإنه يحمل على ضدها حيث ادعى عليه فلا ساقى غير أمين وقال طننته أميناً فالظاهر أنه لاضمان عليه الآن يكون ظاهر

(٣٣٤) الفسق مشهوراً انتهى (قوله فان وقع من هذا العامل الثاني تقصير)

انظره ان شئت وهدرا منصوب على انه مفعول مطلق أي تقايلا هدر (ص) ومسافة العامل آخر ولو أقل أمانة (ش) يعني أن عامل المسافة يجوز له أن يساقى عاملاً آخر غير اذن رب الحائط ولو كان هذا الثاني أقل أمانة من الاول بان يكون عنده تساهل وعند الاول تشديد وهذا بخلاف عامل القراض فإنه لا يجوز له أن يقارض عاملاً آخر ولو كان أميناً فان فعل ضمن كما مر والفرق أن مال القراض يغاب عليه والحائط لا يغاب عليه وقوله آخر معمول مسافة لا يقال شرط عمل المصدر أن لا يكون محتوماً بالناء لانا نقول الناء في مسافة ليست للتأنيث ولا للوحدة بل بني عليها المصدر من أصله (ص) وحمل على ضدها وضمن (ش) يعني أن العامل الثاني في المسافة يحمل أمره على ضد الأمانة إذا اصل في الناس التجريح لا العدالة فان وقع من هذا العامل الثاني تقصير فان العامل الاول يضمن موجب فعله ان كان غير أمين وسواء كانت المسافة في زرع أو شجر وأما ورثة عامل المسافة فمحمولون على الأمانة فقوله ضمن جواب شرط مقدر أي وإذا حمل الثاني على ضدها ضمن أي الاول موجب فعل الثاني غير الأمين (ص) فان عجز ولم يجد أسلمه هدر (ش) يعني أن عامل المسافة إذا عجز عن سقي الحائط ولم يجد شخصاً أميناً يساقى مكانه على الحائط يسلمه لربه من غير شيء يأخذه من رب الحائط في مقابلة عمله لان المسافة كالجعل لا تستحق الإتمام العمل (ص) ولم تنفسخ بفلس ربه وبيع مساق (ش) يعني أن عقد المسافة لا ينفسخ بفلس رب الحائط سواء كان العامل قد عمل أم لا ويقال للغرماء بيعوا الحائط على أن العامل مساق فيه بالنصف أو الثلث أو نحوهما من الأجزاء فقوله ولم تنفسخ أي لم يحكم بنفسخها ولم وان كانت تغلب معنى المضارع الى المضي لكن محله ما لم تقم قرينة والقرينة أن الكلام في أحكام مستقبله فصارت التعبير بلم مساوياً لال لكن التعبير بالأولى وكلام المؤلف فيما اذا تقدم عقد المسافة على الفلس وأما لو تأخر لكان للغرماء فسخه وظاهر قوله بفلس ربه يشمل الفلس بالمعنى الاعم وانظر لو استحق الحائط هل حكمه حكم الفلس لا تنفسخ المسافة أم لا والظاهر أنه خلافه لان الحق للمستحق وإذا كان كذلك فله أخذ الحائط ودفع أجر عمله كسئلة والمستحق أخذها ودفع كراء الحرث وأما الموت فلا تنفسخ به كالفلس لان المسافة كالكراء (ص) ومسافة وصى ومدين بلا جبر (ش) أي وجاز مسافة وصى حائط يثمه لانه من جملة تصرفه له وهو محمول على النظر لانه ليس من بيع الربع حتى يحمل

أي الذي هو شأنه وقوله ان كان غير أمين ظاهره أنه محمول على الأمانة فيساقى قوله وحمل على ضدها والجواب أن المعنى ان لم تتحقق أمانته (قوله فمحمولون على الأمانة) والفرق بينهم وبين الاجنبي أن الوارث ثبت له حق مورثه فلا يزال عنه إلا بامر محقق بخلاف الاجنبي والفرق بينهم وبين ورثة عامل القراض فانهم محمولون على ضدها بأنه يغاب عليه (قوله فان عجز ولم يجد) وكذلك لو عجز وارثه عن العمل ويلزم ربه القبول للنهي عن اضاعة المال فان لم يقبل حتى حصل فيه تلف أو نحوه فضمانه منه فان عجز ربه أيضاً وكل من يعمل فيه (قوله أي لم يحكم بنفسخها) أي لا يجاب الغرماء بالحكم بنفسخها وقوله لكن التعبير بالأولى لانها لا تحتاج الى كافة الجواب المذكور (قوله لكن التعبير بالأولى) أي لانه لا يجوز الى تلك المعونة (قوله الفلس بالمعنى الاعم) أي الذي هو قيام الغرماء (قوله

والظاهر أنه خلافه) أي تنفسخ ان شاء المستحق لانه ثبت له الخيار بمجرد الاستحقاق بين الاجازة والنفسخ كما أفاده على بعض شيوخوا (قوله كالكراء) أي كراء أرضه وداره فلا فسخ بالموت ولا بالفلس (قوله وصى) أي من قبل أب أو أم ومثل ذلك القاضي ومقدمه وكذا الوصى أخذ حائط غيره مسافة له فيما يظهر ونص على مسافة الوصى هنا وعلى مقارنته لافي باب الوصية حيث قال ودفع ماله قراضاً أو بضاعة ولا يعمل هو به وانظر ما وجه ذلك وانظر هل يقال في المسافة لا يعمل هو به أيضاً أم لا لانه مما لا يغاب عليه (قوله الربع) أي العقار (قوله ليس من بيع الربع) تقدم الكلام عليه في باب مينا وقوله لان الجراح اعترض عليه بان المنع من التبرع حاصل بمجرد الاحاطة وان لم تقم الغرماء وقوله تأمل أي تأمل ما قلنا من الجواب المذكور وتجده صحيحاً وأهل تجده صحيحاً وفاسداً وما تقدم من الاعتراض يوجب فساداً لانه مبني على فاسد

(قوله بمعنى قيام الغرماء) أي وأما الجبر بمعنى حكم الحاكم فيمنع ولومن غير التبرع ثم لا يخفى أن المنع من التبرع بمجرد الإحاطة (قوله لم يعصر حصته خيرا) أي تحقق ذلك أو غلب على الظن فان ظن أو تحقق عصرها خيرا حرم فان شك كره كما أفاده بعض شيوخنا (قوله أن يأمن منه) أي تحقيقا وظنا كما أفاده تت وقضيته أنه اذا ظن عصرها خيرا أو شك في ذلك امتنع والمناسب لما تقدم في المغشوش أنه مكروه مع الشك وقال المساطي معناه أنه شرط عليه أنه لا يعصر حصته خيرا قال وهو ظاهر كلامهم (قوله وانما اقتصر على الذي) أي دون المعاهد والمستأمن ظاهر العبارة أن المعاهد والمستأمن ليس كذلك والظاهر خلافه والظاهر أن الكلام مع المدونة فانها قالت ولا بأس أن تدفع ثمنك لنصراني مساقاة أن يأمن أن يعصر حصته خيرا فيقال لم خصت المدونة النصراني بالذكر فالحجاب أنه انما خصته بالذكر لأنه الذي يتعاطى ذلك غالبا (قوله بخلاف الآتية فيهما) أي في الأمرين أي فالآتية وقع في الانتهاء العمل عليهما والرجح بينهما وفي الابتداء لم يقع شيء من ذلك بل وقع ابتداء على أن (٣٣٥) العمل على العامل والرجح كله للعامل

أولرب المال هذا ظاهر عبارته (ثم أقول) وهذا لا يصح بل الذي عند المحققين أن المستأمنين وقعنا في الابتداء الآن الأولى وقع الشرط من رب الحائط ابتداء والآتية وقع من العامل أي ابتداء والثمار بينهما منصفة ونص العتبية سمع القرينان من قال لرجل اسق أنت وأنا في حائط ولك نصف ثمرة لم يصلح انما المساقاة أن يسلم الحائط إلى العامل ابن رشدان وقع وفات فالعامل أجبر لان ربه شرط أن يعمل معه فكانه لم يسلمه اليه انما أعطاه جزءا من الثمرة على أن يعمل معه بخلاف ان اشترط العامل أن يعمل معه رب الحائط هذا قال فيها وغيرها انه يرد إلى مساقاة مثله قال محشي تت ومسئلة اشتراط العامل هي الآتية في كلام المؤلف وقد صرح ابن عبد السلام في تقرير كلام ابن الحاجب بالمبراد فقال

على عدم النظر وكذلك تجوز مساقاة المدين اذا لم يجبر عليه فان جبر عليه لحق الغرماء لم تجز مساقاته والمراد بالجبر قيام الغرماء كما يدل عليه كلام الشارح وهو مشكل لان الجبر بمعنى قيام الغرماء انما يمنع تصرفه على وجه التبرع لا على وجه المعاوضة وقد يقال روي هنا كونه من باب التبرع لانه لما اعتقر فيها أي في المساقاة ما يحرم في المعاوضة أشبه التبرع تأمل (ص) ودفعه الذي لم يعصر حصته خيرا (ش) يعني أن الشخص المسلم له أن يدفع حائطه لذي أو معاهد أو حر في مساقاة بشرط أن يأمن منه أن يعصر ما ينوبه خيرا فان لم يأمن منه فانه لا يجوز لان فيه حينئذ ائعانة لهم على عدوانهم والله تعالى أمر بخلاف ذلك وانما اقتصر على الذي لانه هو الذي يتعاطى ذلك غالبا (ض) لا مشاركة ربه (ش) هذا شروع في الكلام على الاماكن التي لا تجوز في المساقاة والمعنى أنه لا يجوز لرب الحائط أن يقول لشخص اسق أنت وأنا في حائط ولك نصف ثمرة مثلا انما المساقاة أن يسلم الحائط اليه وليس المراد أن الشركة وقعت بينهما بعد عقد المساقاة فان هذه جائزة ثم ان هذه غير قوله الآتي أو اشترط عمل ربه لان العقد وقع في هذه ابتداء على أن العمل عليهما والرجح بينهما على ما شرط بخلاف الآتية فيه ما يصح حل كلام المؤلف أيضا على ما اذا اشترط العامل على رب الحائط العمل معه و يشاركه في الجزء الذي شرطه له ولك أن تدخل هذه في قوله الآتي أو اشترط عمل ربه فيكون شاملا لصورتين (ض) أو أعطاه أرض لغرس فاذا بلغت كانت مساقاة (ش) هذا عطف على ما اقتضاه مفهوم الشرط من قوله لم يعصر حصته خيرا والمعنى أنه لا يجوز للشخص أن يدفع أرضه لمن يغرس فيها شجرا يسأله ويقوم عليه فاذا بلغ الشجر قدرا معلوما كانت الأرض بينه مساقاة سنين أي ثم تكون ملكا لرب الأرض لانه خطر ابن يونس فان نزل ذلك فسخت المغارسة مالم يثمر الشجر فان أثمر وعمل لم تفسخ المساقاة ويكون له فيما تقدم أجرة مثله ونفقته وفي سنين المساقاة مساقاة مثله فان لم يقل كانت مساقاة بان قال خذ هذه الأرض واغرسها نوعا معيناً فاذا بلغت قدرا

يريد أنه لا يجوز لرب الحائط أن يدفع إلى العامل غلة الحائط على أن يكون معه شريكاً بالنصف لا بغيره من الأجزاء (قوله ويصح) حاصله أنه وقع العقد ابتداء على أن العمل على العامل وله نصف الثمار ثم بعد ذلك اشترط العامل على رب الحائط أن يعمل معه ويشاركه في النصف الذي جعله له قبل وفي تسمية ذلك شرطاً سمح وقوله لصورتين الأولى هي التي تقدمت له في قوله بخلاف الآتية والثانية هي هذه وقد علمت ما في ذلك (قوله لانه خطر فان لم يقل كانت مساقاة) هذه نسخة الشارح وفي بعض النسخ زيادة وهي ابن يونس فان نزل ذلك فسخت المغارسة مالم يثمر الشجر فان أثمر وعمل لم تفسخ المساقاة ويكون له فيما تقدم أجرة مثله ونفقته وفي سنين المساقاة مساقاة مثله قال فضل وله قيمة الا شجار يوم غرسها انتهى وتسكلم على هذه النسخة فنقول قوله فان أثمر وعمل الخ يفيد أنه اذا أثمرت ولم يعمل يفسخ أيضاً وهو كذلك لما يأتي من أن الفاسدة قبل العمل تفسخ فان قلت قد وجد العمل قبل العمل الذي وجد في الزمن الذي يجب فيه أجرة المثل ولم يوجد عمل في الزمن الذي يجب فيه مساقاة المثل وسيأتي ما يدل على هذا عند قوله وفخت الخ وكذا يقال في المسئلة التي بعد قوله سمح (قوله فسخت المغارسة) المناسب للمساقاة

(قوله فان انقزم شرط من ذلك) الشروط (٣٣٦) ثلاثة الاول كون النروع معيناً والظاهر ان مثله لو كان معيناً الثاني

قوله قدر ان خصوصاً الثالث قوله كان بينهما (قوله ووجب للعامل في بقية المدة) أي وأما فيما مضى قبل البلوغ فله أجره المثل وقول المصنف خمس سنين اما طرف لا عطاء أو مساقاة المفهوم والشارح قد جمع بينهما لأنه أولاً جعل خمس سنين معمولاً لا عطاء ثم جعله معمولاً مساقاة والا ظهر جعله معمولاً مساقاة (قوله فما في الرواية) أي المدونة لان في المدونة التقييد بخمس سنين (قوله بلا عمل) له بال فالمنطوق حينئذ صورتان نفي العمل من أصله والعمل الذي لا بال له (قوله لاجل نحل ركن) تقدم أركانها في أول المساقاة والشروط معلومة من المصنف وقوله أو وجود مانع بان كانت مثلاً عند بناء الجمعة (قوله وبلا عمل صفة الخ) هذا يخالف ما تقدم له من قوله تتعلق بمقدار أي عثر عليها من غير عمل (قوله وهذا أولى) أي النصب أي نصب فاسدة على الحالية أولى من رفع فاسدة صفة لموصوف محذوف والتقدير وفسخت مساقاة فاسدة (أقول) وفيه أن تعليق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية والمشتق هو الوصف فلا فرق بين الحالية والوصفية (قوله أو في أثناءه) وكانت المدة سنة واحدة بدليل قوله بعد أو بعد سنة من أكثر منها (قوله أو بعد سنة من أكثر) أي من مدة معينة عقد فيها على أكثر من سنة (أقول) وأولى اذا عثر على هذه قبل تمام السنة ونص عليها

خصوصاً كان الشجر والارض بينهما صحت وكانت مغارسة فان انقزم شرط من ذلك فسدت فان اطلع عليها قبل العمل فسخت والا فلا وعلى الغارس نصف قيمة الارض يوم الغرس براحا وعلى رب الارض نصف قيمة الغرس يوم بلوغ وهو بينهما على ما شرطنا (ص) أو شجر لم تبلغ خمس سنين وهي تبلغ أثناءها (ش) يعني أنه لا يجوز ان له شجر لم تبلغ حداً لا طعام في عام وتبلغه في عامين أن يعطيهام مساقاة خمس سنين لرجل عبد الحق فان عثر على ذلك قبل بلوغها الاطعام فسخ ذلك والعامل نفقته وأجرة مثله واذا لم يعثر على ذلك حتى بلغت حد الاطعام أي وعمل لم تفسخ المساقاة في بقية المدة ووجب للعامل في بقية المدة مساقاة المثل انتهى من الشارح فقوله خمس سنين معمول لا عطاء وقوله وهي تبلغ أثناءها أي بعد عامين وهذا يرشد له المعنى اذ لو كانت تبلغ في عام العقد لم يكن فساد وقول الشارح والعامل نفقته أي مؤنة الشجرة وقوله أو شجر الخ معطوف على أرض قوله أو اعطاء أرض مفهوم قوله سابقاً شجر وقوله أو شجر لم تبلغ الخ مفهوم قوله ذي ثمر أي بلغ حداً لا ثمار وقوله لم تبلغ معموله محذوف أي لم تبلغ حد الاطعام وخمس سنين معمول مساقاة المقدار أي واعطاء شجر مساقاة خمس سنين ولا مفهوم لذلك وانما المدار على اعطاء شجر لم تبلغ حد الاطعام مدة وهي تبلغ أثناءها كانت خمس سنين أو أقل أو أكثر فما في الرواية فرض مسئلة (ص) وفسخت فاسدة بلا عمل (ش) يعني أن المساقاة اذا وقعت فاسدة لاجل خلل بركن أو شرط أو وجود مانع وعثر عليها قبل شروع العامل في العمل فانه يجب فسخها فقوله بلا عمل متعلق بقدر رأي عثر عليها من غير عمل وسواء كان الواجب فيها أجره المثل أو مساقاة المثل لانه لم يضع على العامل شيء فاسدة بالرفع صفة لمحذوف أي مساقاة فاسدة وبلا عمل صفة لفاسدة أي فاسدة خالية من عمل وبالنصب على الحال من الضمير المستتر في فسخت أي وفسخت هي أي المساقاة حال كونها فاسدة وبلا عمل اما صفة لفاسدة أو حال من ضميرها فتكون حالاً متداخلة وهذا أولى لان الحال وصف لصاحبها في المعنى وتعليق الحكم بوصف يشعر بعليته أي وفسخت لفسادها (كص) أو في أثناءه أو بعد سنة من أكثر ان وجبت أجره المثل (ش) يعني أن المساقاة اذا وقعت فاسدة وعثر عليها في أثناء العمل أو بعد سنة من أكثر منها فانها تنسخ ويكون للعامل أجره المثل فيما عمل أي له بحساب ما عمل كالأجرة الفاسدة وأما ما يرد فيه إلى مساقاة المثل فانما يفسخ ما لم يعمل فاذا فات باقداً العمل عمل به بال لم تفسخ المساقاة إلى انقضاء أمدها وكان فيما بقي من الاعوام على مساقاة مثله للضرورة لانه لا يدفع للعامل نصيبه الا من الثمرة ولو فسخت لم أن لا يكون له شيء لما علمت أن المساقاة كالجعل لا تستحق الا تمام العمل وهذه مفهوم قوله ان وجبت أجره المثل (ص) وبعد أجره المثل ان خرج عنها (ش) أي وان اطلع على فسادها بعد الفراغ من العمل فتجب أجره المثل للعامل ان خرجا عن المساقاة إلى الأجرة الفاسدة أو إلى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ومثل لذلك بقوله (ص) كان ازيد ادعيماً أو عرضاً (ش) لانه ان كانت الزيادة من رب الخائط فقد خرج عنها إلى الأجرة الفاسدة فكانت استأجره على أن يعمل له في حائطه عطاء من الدنانير أو الدراهم أو العروض ويجز عن عمره وذلك أجرة فاسدة فوجب أن يرد إلى أجره المثل ويحاسبه رب الخائط بما كان اعطاه من أجره المثل ولا شيء له من الثمرة وأما ان كانت الزيادة من العامل فقد خرج عنها أيضاً إلى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها فكانت اشترى منه الجزء المسمى له في المساقاة بما دفع من الدنانير أو الدراهم أو العروض وبأجرة عمله فوجب أن يرد إلى أجره

مثله

وان كان يمكن دخولها في التي قبلها ثلاثية وهم فيها عدم الفسخ لطول العمل فله شب (قوله ولا شيء له من الثمرة الخ)

هذا اذا كان لا ضرورة فلذا كانت ضرورة كان لا يجدر به عاملاً الا مع دفعه شيئاً أو ادعى على الخمر فيجوز كذا كره من مزاج

(قوله لان التقرير الاول الخ) فان قلت يرد ذلك قوله اوفى اثنائه او بعد سنة من اكثرا الخ قلت لان قوله ان وجبت اجرة المثل معناه فيما الواجب فيه اجرة المثل وكونه واجب في أي حالة بعد العمل او قبل تمامه شيء آخر بقا ذلك من قوله وبعده الخ (قوله هذا في المساقاة الخ) أي قوله ويكون العامل (قوله قد اطعم عمره) أي بلغ أو ان (٣٣٧) الأعمار وقوله الثالثة الخ هذا المعنى صحيح كما علم

مما تقدم قال في ك وعلة المنع فيما اذا كان المشرط رب الحائط أن يشار كذا العامل لانه لم يرض بامانه وان كان المشرط العامل فلا نه قد يتوهم من رب الحائط عدم الامانة انتهى فان قلت فما الفرق بين المسائلين قلت الفرق أن الشرط اذا كان من ربه فالسقي عليه بالاصالة وانما العامل أجبر خرج عن المساقاة فلذلك وجبت اجرة المثل بخلاف ما اذا كان الشرط من العامل (قوله الرابعة والخامسة) في شرح شب والظاهر الفساد في هذا ولو أسقط الشرط (قوله ولا فرق الخ) انتقال لما هو أعم مما قبله فكان الانسب أن يقول وكذلك لو اشترط العامل (قوله فله مساقاة مثله) في عب وينبغي دفع اجرة الجبل له في الممنوعة مع مساقاة مثله (قوله ان كان الشرط للساقى) بفتح القاف انما قال ذلك لان الشرط اذا كان من الساقى بفتح القاف يكون الشأن أن الجزء يكون أقل من مساقاة المثل أي فاذا كان الشرط من الساقى بالسقي فليس له مساقاة المثل أي بل له الجزء المجعول له وقوله أو أقل ان كان الشرط من الساقى بالكسر للقاف وذلك أنه اذا كان الشرط من الساقى بالكسر تكون مساقاة المثل أقل من الجزء ويكون الجزء أكثر فاذا كان الشرط من

مثله وياخذ من رب الحائط ما زاد ولا شيء له من الثمرة فقوله كان ازدا أي أحدهما لكن ان كان الذي ازدا العامل فقد وقع في بيع فاسد وان كان رب الحائط فقد وقع في اجارة فاسدة وارجاعنا الضمير في بعده لبعده الفراغ من العمل تبع الخ ورجعه ابن غازي لبعده الشروع في العمل ولا يتكرر حينئذ مع قوله اوفى اثنائه لان ذلك في بيان القسخ في أثناء العمل وهذا في بيان الواجب بعد الفسخ وهو أولى لان التقرير الاول يقتضي أن اجرة المثل لا تكون الا فيما فسخ بعد تمام العمل وليس كذلك لانها واجبة فيما فسخ بعد الشروع في العمل وقبل تمامه وبعده تمامه حيث وجبت اجرة المثل (ص) والافساقاة المثل (ش) أي وان لم يكونا خر جاعن المساقاة وانما جاءها الفساد من جهة أنهم ما عقدها على غرر أو نحو ذلك فان الواجب مساقاة المثل والفرق بينهما وبين اجرة المثل أن اجرة المثل متعلقة بالثمة ويكون العامل أحق بالثمة في الفس في الموت هذا في المساقاة وأما ما يرجع فيه في القراض بأجرة المثل لا يكون أحق به لا في فلس ولا في موت وأما مساقاة المثل فتعلقة بالثمة ويكون العامل أحق بالثمة من الغرماء في الموت والفلس وكذلك ما يرد فيه في القراض لقراض المثل يكون العامل أحق به في الموت والفلس كما أشار لذلك ابن عرفة عن ابن عبد الجاق عن بعض شيوخ صقلية ثم ذكر المؤلف المسائل التي يجب فيها مساقاة المثل وعددها تسع فقال (ص) كساقاته مع عمر أطعم أو مع بيع أو اشترط عمل ربه أو دابة أو غلام وهو صغير أو حمله منزله أو يكفيه مؤنة آخر أو اختلف الجزء بسنتين أو حوائط (ش) الاولى أن يساقيه على حائطين أحدهما قد اطعم عمره والاخر لم يطعم أو يساقيه على حائط واحد فيه عمر قد أطعم وفيه عمر لم يطعم وليس تبعالا نه بيع عمر مجهول بشي مجهول لا يقال أصل المساقاة كذلك لانا نقول خرجت من أصل فاسد لا يتناول هذا فيبقى على أصله * الثانية أن تجتمع مع بيع كان يبيعه سلعة مع المساقاة ومثل البيع الاجارة وما أشبه ذلك مما يمنع اجتماعه مع المساقاة قاله بعضهم بلفظ ينبغي * الثالثة اذا اشترط العامل على رب الحائط أن يعمل معه في الحائط لحولان يده على حائطه وأما لو كان المشرط رب الحائط ففيه اجرة المثل * الرابعة اذا اشترط عمل دابة رب الحائط والحال أن الحائط صغير * الخامسة اذا اشترط عمل غلام رب الحائط والحال أن الحائط صغير لانه حينئذ زيادة على رب الحائط ويجوز ذلك اذا كان الحائط كبيرا فقوله وهو صغير قيد في الاخيرتين * السادسة اذا اشترط رب الحائط على العامل عند عقد المساقاة أن يحمل ما يخصه من الثمرة من الاندرالى منزله لعله السابقة وهذا اذا كان فيه بعد ومشقة والاجاز ولا فرق بين أن يشترط العامل على رب الحائط أن يحمل ما يخصه الى منزله أو يشترط رب الحائط على العامل ذلك فله مساقاة مثله ما لم تكن أكثر من الجزء الذي شرطه عليه ان كان الشرط للساقى أو أقل ان كان الشرط للساقى كما في المقدمات * السابعة اذا اشترط رب الحائط على العامل أن يكفيه مؤنة حائط آخر بان يعمل بنفسه بغير عوض أو بكره فان وقع وفات العمل فله عامل مساقاة مثله وفي الحائط الاخر اجرة مثله * الثامنة اذا ساقاه على حائط واحد

الساقى بالكسر فله عامل الجزء المجعول له قال عجب ويبقى النظر فيما اذا أشبه العامل وحده وأنى أن يحلف فهل يكون نكوله عن اليمين كعدم شبهه وحينئذ لم يشبه واحدا منهما فيكون له مساقاة المثل كما تقدم فيما اذا أشبه رب المال وحده ولم يحلف أو يقال ان حلف رب المال فانه يدفع ما حلف عليه وان لم يحلف فهو بمثابة ما اذا لم يشبه واحدا منهما ونكلا هذا هو الذي ينبغي لكن وجه حينئذ أن يقال لم يجز مثل ذلك فيما اذا أشبه رب المال ونكلا

(قوله غير لازم) تفسير لقوله جائز (قوله وأمالوا كراه نفسه الخ) ظاهر عبارة الشارح أنه يمكن حمل المصنف على ذلك وهو لا يمكن حمله عليه قلت يمكن حمله عليه بان يكون معنى قوله أو أكرهه أو أكرهه (قوله يخشى فيه سرقة) أي بسببه سرقة كأن يكره به داره التي يتوصل بها إلى سرقة الجيران (٢٣٨) وانظروا كراه لحمل شيء هل هو بمنزلة مالوا كراه لخدمته أو بمنزلة مالوا كراه

داره والظاهر الثاني قاله عجم وقوله أو سرقة شيء منه كان يكره به داره التي يخشى سرقة بابها مثلاً وقوله أو عليه كأن يكره به داره التي يخشى سرقة بجامها (قوله ولم يعلم بفلسه) أراد به ما يشمل قيام الغرماء (قوله وكذلك حكم التبن) أي تبن الزرع الذي في البياض (قوله مثال لأجزاء النخل) أي مثال قصده منه بيان أجزاء النخل وقوله لا بيانية معطوف على قوله على معنى من أي أن الإضافة على معنى من لأن الإضافة بيانية لانه يكون المعنى والساقط الذي هو النخل إلا أنه يصدق بما إذا سقط جذع من الجذوع فيما له جذوع كالخيزر والنبق وليس ذلك بمراد واعتراض كلامه من وجه آخر وهو أن الإضافة التي بمعنى من شرطها أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف ويصير حمل المضاف إليه على المضاف نحو خاتم حديد تقول الخاتم حديد فالمتعين في مثل هذا أن تكون على معنى اللام انتهى (قوله إلا أن يكون عرفهم الفساد) كذا في عب فإنه قال وحمل المصنف ما لم يغلب الفساد بأن يكون عرفهم فيصدق مدعيه بهينه وما ذكرته هنا عن ابن ناجي من أنه ولو غلب الفساد على المشهور رده عجم بان ابن ناجي انما ذكره في القراض لا في المساقاة والذي في شرح شب أن ظاهر المصنف أن القول مدعي الصحة

سنتين معلومة سنة على النصف وسنة على الثلث وسنة على الربع ولعل المؤلف أراد بالجمع ما زاد على سنة واحدة (الناسعة) إذا ساقاه على حوائط صفقة واحدة حائط على النصف وآخر على الثلث مثلاً لا احتمال أن يثمر أحدهما دون الآخر وأما في صفقات فتجوز المساقاة ولو مع اختلاف الجزء كما مر للمؤلف ولعل مراده بحوائط ما زاد على الواحد (ص) كاختلافهما ولم يشبهها (ش) هذه الصورة المساقاة فيها صحيحة وإنما التشبيه في الرجوع إلى مساقاة المثل والمعنى أنهما إذا اختلفا بعد العمل في الجزء المشروط للعامل فقال دخلنا على النصف مثلاً وقال رب الحائط دخلنا على الربع مثلاً والحال أنهما لم يشبه واحد منهما فأنهما يتخالفان أي يخلف كل على ما يدعيه مع نفي دعوى صاحبه ويرد العامل لمساقاة مثله ومثله إذا نكلا ويقضى للعالف على النأ كل فإن أشبههما فالقول للعامل مع عينه فإن انفرد رب الحائط بالشبه فالقول قوله مع عينه وأما ان اختلفا قبل العمل فأنهما يتخالفان ويتفاسخان ولا يتظر تشبه ولا عدمه ونكروهما كخلفهما وهذا بخلاف القراض فإنه لا تخالف فيه بل العامل يرد المال لأن القراض عقد جائز غير لازم (ص) وان ساقته أو أكرهته فالفقته سارقاً لم تنسخ وليتحفظ منه (ش) يعني أن من ساقى شخصاً حائطه أو كراه داره ثم وجدته سارقاً يخشى منه في الأول على الثمرة أو الزرع وفي الثاني على الأبواب مثلاً فإن العقد في المساقاة وفي الكراء لا تنسخ لأجل ذلك وعلى رب الحائط أو رب المنزل أن يتحفظ منه فإن لم يقدر على التحفظ منه فإنه يكرى عليه الحاكم المنزل ويساقى عليه الحائط وحلتا قوله أو أكرهته على أنه أكره داره مثلاً لموافقته للنص وأمالوا كراه نفسه للخدمة فإنه عيب رذبه كما يأتي في الإجارة في قوله وخيران تبين أنه سارق لأنه لا يمكن التحفظ منه بخلاف مثله المؤلف فقوله وان ساقته حذف المؤلف المفعول من الأول للعلم به لأن من المعلوم أنه يساقى حائطه أي وان ساقته حائطك ومن الثاني المفعول الثاني للعموم أي وان أكرهته شيئاً يخشى فيه سرقة أو سرقة شيء منه أو عليه (ص) كبيعته منه ولم يعلم بفلسه (ش) تشبيهه في عدم الفسخ ولزوم البيع لتفريطه حيث لم يثبت فليس له أخذ سلعته في فلس ولا موت وما مر في باب الفلس من أن للغريم أخذ عين شبيهة المحازنة فيما إذا طرأ الفلس على البيع لعدم وجود التفريط من البائع بخلاف ما هنا (ص) وساقط النخل كيف كالثمره (ش) يعني أن ما سقط من النخل من بلح وليف وجر يد وغير ذلك يكون مقسوماً بينهما على حكم ما دخل عليه من الأجزاء في الثمرة وكذلك حكم التبن فقوله وساقط النخل أي الساقط عنه وأما أصل النخل فلا شيء للعامل فيه وبعبارة الإضافة على معنى من ويقدر مضاف أي الساقط من النخل أي من أجزاء النخل وقوله كيف مثال لا بيانية فلا يصدق بالساقط من الأصول (ص) والقول مدعي الصحة (ش) أي والقول عند اختلافهما فيما يقتضي الصحة والفساد قول مدعي الصحة مع عينه كان يدعي رب الحائط أنه جعل للعامل جزءاً معلوماً وقال العامل بل جعل لي جزءاً مبهماً أو بالعكس إلا أن يكون عرفهم الفساد فيصدق مع عينه وينسخ العقد ونقل العلى عن المتبسط أن القول قول مدعي الصحة قبل العمل أو بعده وبه جزم اللخمي وابن رشد فقول الشامل وصدق مدعي الصحة بعد العمل والاتحالف أو فسخت انتهى لا يعمل عليه وأشعر قوله مدعي الصحة بأنهما لو اختلفا فقال رب الحائط لم يدفع لي الثمرة

ولو غلب الفساد وهو كذلك لأنها الأصل انتهى أقول كلام عجم هو الموافق لاطلاق القاعدة كما تقدم ثم يبق وقال النظر في وجه الفرق بين القراض والمساقاة حيث يقول ابن ناجي أن القول في القراض قول مدعي الصحة ولو غلب الفساد في المساقاة

وقال العامل بل دفعتمها صدق العامل لانه أمين ابن المواز ويخلف ان كان قبل الجذاذ أو بعده
وكذا لو جذب بعضا رطبا والباقي غمرا فقال قبل الجذاذ لم يدفع لي الرطب ولا غمسه (ص) وان قصر
عامل عما شرط حط بنسبته (ش) أي وان قصر عامل عما شرط عليه عمل له أي أوجز العرف به
حط من نصيبه بنسبته كأن شرط عليه حث أو سقي ثلاث فحرت أو سقي مرتين فينتظر
قيمة ما عمل مع قيمة ما ترك فان كان قيمة ما ترك الثلث حط من جزئه المسترط له ثلثه
كأن يقال ما أجرة مثله لو حث مثلا ثلاث مرات فاذا قيل عشرة فيقال وما أجرة لو حث
مرتين فاذا قيل ثمانية حط من حصته من الثمرة خسمها وهكذا وأشعر قوله قصر بأنه لو لم
يقصر بان شرط عليه السقي ثلاث مرات مثلا فسقي مرتين وأغنى المطر عن الثالثة لم يحط
من نصيبه شيء ابن رشد بلا خلاف قال بخلاف الاجارة بالدنانير والدرهم
على سقاية حائطه زمن السقي وهو معلوم عند أهل المعرفة بجماء
السماء فأقام به حينما حط من اجارته بقدر اقامة الماء فيه
والفرق أن الاجارة مبنية على المشاحة بخلاف
المساقاة والله أعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب

﴿ ثم الجزء السادس ويليه الجزء السابع وأوله باب الاجارة ﴾

القول قول مدعي الصحة ما لم يغلب
الفساد وكان الانسب الموافقة
بينهم بالخروج كل منهما عن الاصل
(قوله ويخلف ان كان قبل الجذاذ
أو بعده) المناسب كما قاله غيره
أن يقول ويخلف قسرب الجذاذ
أو بعد أي أن النزاع وقع بعد الجذاذ
فلا بد من الخلف قسرب الجذاذ الخ
ويمكن تصحيحه بأن يكون المعنى
ويخلف ان كان قبل تمام الجذاذ
أو بعد تمام الجذاذ والبعدي طرف
متسع (قوله وكذا لو جذب بعضا رطبا
والباقي غمرا) أي اتفق ذلك وقوله
قبل الجذاذ أي للتمر هذا المعنى
هو الموافق للنقول (قوله حط)
قال أبو الحسن أو يغرمه قيمة
المنفعة التي تعطلت ويدفع له الجزء
كاملا (قوله حط من اجارته بقدر
اقامة الماء فيه) فلو أنه أجروه على
سقيه ثلاث مرات بستين دينارا
مثلا ودخل معه على أن كل مرة
يقيم الماء في الزرع أربعة أيام ثم
اتفق أن ماء السماء أقام فيسه
أربعة أيام التي هي إحدى الثلاث
فيسقط من أجرة العامل الثلث
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب

﴿ فهرست الجزء السادس من شرح العلامة الخرشى على مختصر سيدى خليل ﴾

صحيحة

باب الصلح	٢
باب الحوالة	١٦
باب الضمان	٢١
باب الشركة	٣٧
فصل لكل فسخ المزارعة	٦٣
باب الوكالة	٦٨
باب الاقرار	٨٦
باب الاستلحاق	١٠٠
باب الوديعة	١٠٨
باب العارية	١٢٠
باب الغصب	١٢٩
فصل فى الاستحقاق	١٥٠
باب الشفعة	١٦١
باب القسمة الخ	١٨٢
باب القراض	٢٠٢
باب المساقاة	٢٢٧

﴿ تمت ﴾

